

(الجزء الثاني)

— ٤٩٩ —

من شاشية العلامة الفقيه الغمامة النبيه نائمة المحققين الشيخ
محمد أمين الشهير بان عابدين المسماة ود المختار على
الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه
مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
النعمان نعم الله
أهل العلم

وبها مشها الشرح المذكور مع بعض تقريرات لبعض الافاضل

• فهرسة الجزء الثاني من شافية رد المحتار على الدر المختار •

كتاب الزكاة ٣	مطلب في أحكام المعتوه ١٠٩	مطلب في حكم الاستثناء بالكف
مطلب الفرق بين السبب والشرط والعلة	١١٥	مطلب في جواز الإفطار بالتصري
مطلب في زكاة ثمن المبيع وفاء	١١٩	مطلب في الكفارة
باب السائة	١٢٢	مطلب فيما يكره للصائم
باب نصاب الأبل ١٩	١٢٣	مطلب في الفرق بين قصد الجسار وقصد الزينة
باب زكاة الغنم ٢٤	١٢٣	مطلب في الاند من العينة
مطلب فيما لو صدر الساطان رجلا غنوي بذلك	١٢٣	مطلب في حديث التوسعة على العيال
أداء الزكاة إليه		والاكتفال يوم عاشوراء
مطلب في التصديق من المال الحرام	١٢٥	فصل في العواض المبيحة لعدم الصوم
مطلب استعمال المعصية القطعية كفر	١٢٣	مطلب يقدم هنا القياس على الاستحسان
باب زكاة المال	١٢٤	مطلب في الكلام على النذر
مطلب في وجوب الزكاة في دين مرصد	١٢٦	مطلب في صوم الست من شوال
باب العاشر ٤١	١٢٩	مطلب في النذر الذي يقع للإموات من أكثر
مطلب ما ورد في ذم العشار		العوام من شمع أو زيت أو نحو
مطلب لا تسعما الزكاة بالدفع إلى العاشر في زماننا	١٣٩	باب الاعتكاف
مطلب ما يؤخذ من النصاوي لزياوية المقدس	١٤٩	مطلب في ليلة القدر ١٤٩ (كتاب الحج)
حرام ٤٧	١٥٢	مطلب في نهي بيع عمال حرام
باب الركاز ٥٣	١٥٦	مطلب في نهي بيعهم يقدم حق العبد على حق
باب العشر		الشرع ١٦٠
مطلب مهم في حكم أراض مصر والشام السلطانية	١٦٤	مطلب في فروض الحج وواجباته
مطلب هل يجب العشر على المزارعين في الأراض		أحكام العمرة ١٦٥
السلطانية ٦٣	١٦٩	مطلب في المواقيت
باب المصرف ٧٠	١٧٣	فصل في الأحرام وصفة المفرد بالحج
مطلب في جهاز المرأة هل يصير به غنية		مطلب فيما يصير به محرما
مطلب في الخواج الأصلية	١٧٥	مطلب فيما يحرم بالأحرام وما لا يحرم
مطلب الأفضل أن ينوي بالصدقة جميع المؤمنين	١٧٥	مطلب من حج فلم ير فشاخ أي من وقت الأحرام
والمؤمنات ٧٧	١٧٨	مطلب في حديث أفضل الحج العج والشج
مطلب في تقرير الصاع والمد والمث والرطل	١٧٩	مطلب في دخول مكة
مطلب في مقدار المفطرة بالدشاش	١٨٠	مطلب في طواف القدوم
(كتاب الصوم) ٩٥	١٨٥	مطلب في السبي بين الصفا والمروة
مطلب لا عبرة بقول الموقتين في الصوم	١٨٦	في عدم منع المار بين يدي المصلي عند الكعبة
مطلب ما قاله السبكي من الاعتماد على	١٨٧	الصلاة أفضل من الطواف وهو أفضل من العمرة
مطلب في رؤية الهلال ثم ارا	١٨٧	مطلب في دخول البيت الشريف
مطلب في اختلاف المطالع	١٨٧	مطلب في الرواح إلى عرفات
باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	١٨٨	مطلب في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة
مطلب يكره السهر إذا خاف فوت الصبح	١٩٠	مطلب الثناء على الكريم دعاء
مطلب مهم المفتي في الوقائع لا بدله من ضرب	١٩٠	مطلب في اجابة الدعاء
اجتهاد ومعرفة بأحوال الناس	١٩١	مطلب في الدفع من عرفات

٢٩٢ مطلب هل ينقض النكاح بالانطاط المصطفة نحو تجوزت	١٩٣ مطلب في المناظرة بين ليلة العيد وليلة الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر رمضان
٢٩٥ مطلب الخصاص كبير في العلم بجور الاقتداء به	١٩٣ مطلب في الوقوف بمزدلفة
٢٩٦ مطلب في عطف الخصاص على العام	١٩٤ مطلب في رمي جرة العقبة
٢٩٩ فصل في المحرمات	١٩٨ مطلب في طواف الزيارة
٣١٢ مطلب مهم في وطء السراري الذي يؤخذ من غنية في زماننا ٣١٧ مطلب في الموزج المولى أمة	١٩٩ مطلب في حكم صلاة العيد والجمعة في منى
٣٢٠ باب الولى	٢٠٠ مطلب في رمي الجمرات الثلاث
٣٣١ مطلب مهم هل للعصبة تزويج الصغير امرأة غير كفء له ٣٣٤ مطلب في فرق النكاح	٢٠٢ مطلب في طواف الصدر
٣٣٨ مطلب لا يصح تولية الصغير شيخا على خبرات باب الكفافة	٢٠٣ مطلب في حكم المجاورة بمكة والمدينة
٣٥٢ مطلب في الوكيل والفضولي في النكاح	٢٠٣ مطلب في مضاعفة الصلاة بمكة
٣٥٦ باب المهر ٣٦٠ مطلب نكاح الشغار	٢٠٦ باب القران ٢١٠ باب التمتع
٣٦٣ مطلب في أحكام المتعة	٢١٦ باب الجنائيات
٣٦٦ مطلب في خط المهر والابراء منه	٢٤١ مطلب لا يجب الضمان بكسر آيات الله
٣٦٦ مطلب في أحكام الخلوة	٢٥٢ باب الأحصار
٣٧٨ مطلب تزوجها على عشرة دراهم وثوب	٢٥٤ مطلب كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة كتب ظاهر الرواية
٣٧٩ مطلب مسئلة دراهم النقش والحام والغافة	٢٥٥ باب الحج عن الغير ٢٥٥ في دخول آل على غير
٣٨٢ الكتاب ونحوها ٣٧٩ في النكاح الفاسد	٢٥٥ مطلب في اهداء ثواب الاعمال للغير
٣٨٢ التصرفات الفاسدة ٣٨٤ في بيان مهر المثل	٢٥٦ مطلب فيمن أخذ في عبادته شيئا من الدنيا
٣٨٦ مطلب في ضمان الولى المهر	٢٥٧ مطلب في الفرق بين العباداة والقرية والطاعة
٣٨٨ مطلب في منع الزوجة نفسها القبض المهر	٢٥٩ مطلب شروط الحج من الغير عشرون
٣٩٠ مطلب في السفر بالزوجة	٢٦٠ مطلب في الاستحجار على الحج
٣٩١ مطلب مسائل الاختلاف في المهر	٢٦١ مطلب في حج الضرورة
٣٩٤ مطلب فيما يرسله الى الزوجة	٢٦٢ مطلب العمل على القياس دون الاستحسان هنا
٣٩٥ مطلب أنفق على معتدة الغير	٢٦٩ باب الهدى ٢٧٤ في تفضيل الحج على الصدقة
٣٩٧ مطلب في دعوى الابان الجهاز عارية	٢٧٥ مطلب في فضل وقفة الجمعة
٤٠٠ مطلب لابي الصغيرة المطالبة بالمهر	٢٧٥ مطلب في الحج الاكبر
٤٠١ مطلب في مهر السر ومهر العلانية	٢٧٥ مطلب في تكفير الحج البكائر
٤٠١ باب نكاح الرقيق	٢٧٧ مطلب في دخول البيت
٤٠٥ مطلب في الفرق بين الاذن والاجازة	٢٧٧ مطلب في استعمال كسوة الكعبة
٤١٠ مطلب على أن الكمال بن الهمام بلغ وثبة الاجتهاد	٢٧٧ مطلب فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ اليه
٤١١ في حكم العزل ٤١١ في حكم اسقاط الحمل	٢٧٧ مطلب في كراهية الاستحجار بماء زمزم
٤١٤ مطلب في تفسير العقر ٤١٧ باب نكاح الكافر	٢٧٨ مطلب في تفضيل مكة على المدينة
٤١٨ مطلب في الكلام على أبوي النبي عليه صلى الله وسلم وأهل الفترة	٢٧٨ مطلب في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم
٤٢٢ مطلب الصبي والجنون ليسا بأهل لايقاع الطلاق بل الوقوع	٢٧٩ مطلب في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة المكرمة (كتاب النكاح)
	٢٨٣ مطلب كثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب على السنة ٢٨٧ مطلب التزوج بأوسال كتاب

٤٢٧	مطلب الولد يتبع خيرا الابوين دينيا	٥٤٠	مطلب في مسئلة الكوز ٥٤٠ في الفاظ الشرط
٤٣٠	باب القسم ٤٣٦ باب الرضا	٥٤٠	مطلب فيما لو حذف الطاء من الجواب
٤٤٩	(كتاب الطلاق) ٤٥١ مطلب طلاق الدور	٥٤١	مطلب المواضع التي يجب اقترانها بالقضاء
٤٥٦	مطلب في الاكرام على التوكيل بالطلاق الخ	٥٤١	مطلب ما يكون في حكم الشرط
٤٥٦	مطلب في المسائل التي تصح مع الاكرام	٥٤٣	مطلب المنع بكمالة كمال ايمان منعقدة الخ
٤٥٠	مطلب في تعريف السكران وحكمه	٥٤٣	مطلب زوال الملك لا يبطل اليمين
٤٥٠	مطلب في الحشيشة والافيون والنج	٥٤٤	مطلب مهم الاضافة للتعريف لا للتقليد الخ
٤٦٢	مطلب في طلاق المدهوش	٥٤٤	مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط
٤٦١	مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء	٥٥٠	مطلب فيما لو تكرر الشرط بعطف أو بدونه
٤٦٤	في الطلاق بالكفاية ٤٦٥ باب الصريح	٥٥٠	مطلب لو تكررت أداة الشرط بلا عطف فهو على التقديم والتأخير
٤٦٥	مطلب من يوش يقع به الرجعي	٥٥٢	مطلب مسائل الاستثناء والمشية
٤٦٦	مطلب من الصريح الالفاظ المصرفة	٥٥٢	مطلب الاستثناء يثبت بحكمه في صيغ الخ
٤٦٦	مطلب الصريح نوعان رجعي وبائن	٥٥٢	مطلب الاستثناء يعلق على الشرط لغة الخ
٤٦٧	مطلب في قول الجبران الصريح يحتاج الخ	٥٥٢	مطلب قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا الخ
٤٦٩	مطلب في قواهم على الطلاق على الحرام	٥٥٣	مطلب فيما لو حلف وأنشأه آخر
٤٦٩	مطلب في قوله على الطلاق من ذراعي	٥٥٤	مطلب فيما لو ادعى الاستثناء الخ
٤٧٧	مطلب في قول الشاعر فأنت طلاق والطلاق	٥٥٥	مطلب مهم لفظ انت شاء الله هل هو باطل الخ
٤٨٠	مطلب الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين	٥٥٨	مطلب أحكام الاستثناء الوضعي
٤٨٣	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل ممتد	٥٥٨	مطلب فيما لو تعدد الاستثناء
٤٨٥	مطلب في قول الامام ايمان كايمن جبريل	٥٦٠	مطلب اليمين تخصص بدلالة العادة والعرف
٤٩٢	باب طلاق غير المدخول بها	٥٦١	مطلب لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار
٤٩٤	مطلب الطلاق يقع بعد قرن به لابه	٥٦٢	مطلب الميموس ايمس في الدنيا
٤٩٦	مطلب في قبل ما بعد قبله ومضان	٥٦٢	مطلب الاصل ان شرط الحلف ان كان عدميا الخ
٤٩٧	مطلب فيما لو قال امرأته طالق وله امرأتان	٥٦٤	باب طلاق المريض
٥٠٠	أو أكثر تطلق واحدة ٥٠٠ باب الحكايات	٥٦٨	مطلب حال فشوا الطاعون هل للصحيح حكم المريض ٥٧٣ باب الرجعة
٥٠٠	مطلب لا اعتبار بالاعراب هنا	٥٨٠	مطلب فيما قيل ان الحبل لا يثبت الا بالولادة
٥٠٠	مطلب الصريح يلحق الصريح والبيان	٥٨٢	مطلب في العقد على المبانة
٥١٢	مطلب المختلعة والمبانة ليست امرأه من كل وجه	٥٨٣	مطلب مال أحصا بنا الى بعض أقوال مالك الخ
٥١٤	باب تفويض الطلاق	٥٨٤	مطلب حيلة اسقاط عدة المحال
٥٢١	باب الامر بالبد	٥٨٧	مطلب في حكم لعن العصاة
٥٢١	مطلب مسئلة الهدم	٥٨٧	مطلب في حيلة اسقاط التحليل بحكم شافعي الخ
٥٢٣	مطلب أنت طالق ان شئت وان لم تشأ	٥٨٨	مطلب مسئلة الهدم
٥٢٤	باب التعليق ٥٣٤ فيما لو حلف لا يحلف فعلق	٥٩٠	مطلب الاقدام على النكاح اقرار بحضرة العدة
٥٢٤	مطلب لا يحلف بتعليق الطلاق بالتطليق	٥٩١	الايلام ٦٠٠ مطلب في قوله أنت على حرام
٥٢٥	مطلب ان لم تتزوجي بفلان وأنت طالق	٦٠٤	باب الخاخ ٦٠٧ مطلب ألفاظ الخلع خمسة
٥٢٦	مطلب التعليق المراد به المجازاة دون الشرط	٦٠٧	مطلب أبرأته من كل حق يكون للنساء الخ
٥٢٨	مطلب في فسح اليمين المضافة الى الملك	٦٠٨	مطلب معنى المجتهد فيه
٥٢٩	مطلب في معنى قولهم ليس للمقلد الخ		

٦١٠	مطلب تستعمل على في الاستعلاء وللزوم حقيقة	٦٦٩	فصل في الحداد
٦١٣	مطلب حاصل مسائل الخلع والمبارأة على أربعة وعشرين وجها	٦٧٢	مطلب على المفق أن ينظر في خصوص الوقائع
٦١٤	مطلب حادثا الفتوى أبرأته عن مهرها وعن أعيانها ولم يقل أن كانت راء تلك صادقة الخ	٦٧٥	فصل في ثبوت النسب
٦١٥	مطلب في البراءة بقولها أبرأك الله	٦٧٦	مطلب في ثبوت النسب من المطلقة
٦١٥	مطلب في الخلع على نفقة الولد	٦٧٧	مطلب في ثبوت النسب من الصغيرة
٦١٦	مطلب في خلع الصغيرة	٦٨٣	مطلب الفرائض على أربع مراتب
٦١٧	مطلب في خلع غير الرشيدة	٦٨٣	مطلب في ثبوت كرامات الأولياء والاستخدامان
٦١٧	في خلع الفضولي	٦٨٦	باب الحضنة ٦٨٧ مطلب شروط الحضنة
٦٢٠	مطلب في الفرق بين على أن تدخلي وعلى دخولك وعلى أن تعطيني	٦٩١	مطلب في لزوم أحرة مسكن الحضنة
٦٢٠	مطلب في الفرق بين المصدر الصريح والمؤول	٦٩٣	مطلب لو كانت الاخوة أو الاجسام غير مأموين لا تسلم المحضونة اليهم
٦٢٢	مطلب في إيجاب بدل الخلع على الزوج	٦٩٨	باب النفقة ٦٩٨ مطلب ألفاظ جامدة مشتقة
٦٢٢	باب الظاهر ٦٢٣ مطلب ما يغوغ فيه الاجتهاد	٦٩٩	مطلب لا تجب على الاب نفقة زوجة ابنه الصغير
٦٢٥	مطلب بلاغات محمد رحمه الله تعالى مسندة	٧٠٥	مطلب في أخذ المرأة كفيلة بالنفقة
٦٢٧	باب الكفارة	٧٠٨	مطلب فيما لو زفت اليه بلا جهاز يابق به
٦٢٧	مطلب لا استحالة في جعل المعصية سببا للعبادة	٧٠٨	مطلب في الإبراء عن النفقة
٦٣١	لغز أي حوله كفاة الإبالصوم	٧١٠	مطلب في نفقة خادم المرأة
٦٣٤	اللعان ٦٣٩ مطلب في الدعاء باللعن على معين	٧١١	مطلب في فسخ السكاح بالجزع عن النفقة الخ
٦٤١	مطلب الجلى يحتمل كونه نفقا وفيه حكاية	٧١٢	مطلب في الأمر بالاستدانة على الزوج
٦٤٣	باب العنين وغيره	٧١٣	مطلب في الصلح عن النفقة
٦٤٥	مطلب لفلن المسكور والمربوط	٧١٤	مطلب لا تميز النفقة ديناً إلا بالقضاء أو الرضا
١٤٥	مطلب في عطف الخاص على العام	٧١٦	مطلب في بيع العبد لنفقة زوجته
٦٤٥	مطلب في طبائع فصول السنة الأربع	٧١٨	مطلب في مسكن الزوجة
٦٤٨	باب العدة	٧٢٠	مطلب في الكلام على المؤنسة
٦٤٩	مطلب عشرون موضعاً يعتد فيها الرجل	٧٢٢	مطلب في منع النساء من الحمام
٦٥١	مطلب حكاية شمس الأئمة السرخسي	٧٢٢	مطلب في فرض النفقة لزوجة الغائب
٦٥٢	مطلب حكاية أبي حنيفة في الموطأ وبشبهة	٧٢٥	مطلب في نفقة المطلقة
٦٥٢	مطلب في عدة الصغيرة المراهقة	٧٢٨	مطلب الصغير المكتسب نفقته في كسبه الخ
٦٥٣	مطلب في الافتاء بالضعيف	٧٢٨	مطلب الكلام على نفقة الأقارب
٦٥٤	مطلب في عدة زوجة الصغير	٧٣١	مطلب في نفقة زوجة الاب
٦٥٤	مطلب في عدة الموت	٧٣٢	مطلب أمر غيره بالانفاق ونحوه هل يرجع
٦٥٨	مطلب عدة المنكوحه فاسداً والموطأ وبشبهة	٧٣٢	مطلب في ارضاع الر
٦٥٨	مطلب في النكاح الفاسد والباطل	٧٣٤	مطلب في نفقة الأصول
٦٦٠	مطلب في وطء المعتدة وبشبهة	٧٣٤	مطلب صاحب الفخ ابن الهمام الخ
٦٦٥	مطلب الاستحول في النكاح الاول دخول في الثاني في مسائل ٦٦٨ مطلب في المنعي اليها زوجها	٧٣٦	مطلب ضابط في حصر أحكام نفقة الأصول الخ
		٧٣٩	مطلب في إقامة قرابة غير الولاد من الرحم المحرم
		٧٤٣	مطلب في مواضع لا يضمن فيها المنفق الخ
		٧٤٦	مطلب في نفقة المملوك

(تمت فهرسة الجزء الثاني من رد المحتار لابن عابدين)

بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب الزكاة) *

* (كتاب الزكاة) *

قرنها بالصلاة في اثنين
وثمانين موضعا في التنزيل
دليل على كمال الاتصال
بينهما وفرض في السنة
الثانية قبل فرض رمضان
ولا تجب على الانبياء اجماعا
(هي لغة الطهارة والثناء
وشرا) (عليك)

انما ترك في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تعليقا أو تبعه اقهره ستاني (قوله قرنها) بصيغة المصدر
مبتدأ وقوله دليل الخبر ط وحاصله أن القياس ذكر الصوم عقب الصلاة كإفعل فاضحان لانه بدني
محض مثلها الان أكثرهم قدموا الزكاة عليه اقتداء بكتاب الله تعالى فوج ولانها أفضل العبادات بعد الصلاة
قهره ستاني قلت وهو موافق لما في التحرير وشرحه أوائل الفصل الثاني من الباب الاول من أن ترتيبها في
الاشرفية بعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعاكاف وتتمام
الكلام عليه هناك (قوله في اثنين وثمانين موضعا) كذا عزا في البحر إلى المناقب البزازية وتبعه في النهر
والمنح قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا
مما يحسن تقديمها على الصوم ط (قوله ولا تجب على الانبياء) لان الزكاة طهارة لمن عساه أن يتدنس
والانبياء مبرؤن منه وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا فالمراد من الزكاة النفس من
الذات التي لا تليق بمقامات الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو أوصاني بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة
الفطر لان مقتضى جعل الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا أفاد
الشبرا ملسى (قوله الطهارة) هذا أنسب مما في بعض النسخ من ابداله بالنظافة (قوله والثناء) أي الزيادة
ولها معان أخر البركة يقال زكت البقرة اذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه اذا مدحها والثناء الجليل يقال
زكى الشاهد اذا اتى عليه بحجروكها فوجد في المعنى الشرعي لانها تطهر مؤدب من الذنوب ومن صفة البخل
والمال بانفاق بعضه ولذا كان المدفوع مستقذرا محرم على آل البيت تحذير أموالهم صدقة تظاهرهم
وزكيتهم بها وتنبه بالخلف وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وربي الصدقات وبها تحصل البركة لا ينقص مال
من صدقة ويعدح بها الدافع ويتنى عليه بالجميل والذين هم الزكاة فاعلمون قد أفلم من تركي (قوله وشرا
عليك الخ) أي انها اسم للمعنى المصدرى لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الافعال ولان موضوع علم

الذقة فعل المكاف ونقل القهس تاني أم شرع القدر الذي يخرج به الى القهس ثم قال وفي الكرماني أنهما في
 القدر مجاز شرعاً فأنما يتبادر ذلك القدر وعليه المحققون كفي المضمرات وهو القابل للعنوان وبالشتر قال
 الزمخشري وابن الأثير اه وقوله تعالى آتوا الزكاة طاهره القدر الواجب ويحتمل تأويل الأيتام بانخراج
 الفعل من العدم الى الوجود كفي أقبح والاصالة (تنبيه) هذا التعريف لا يدخل فيه زكاة السواثم لانه
 يأخذها العامل ولو جبراً لم يوجد التملك من المالك الا أن يقال ان الساطن أو عامله بمنزلة الوكيل عنه
 في صرفها مضافاً وتلكها أو عن الفقراء متأمل (قوله خرج الاباحية) فلا تنكفي فيها وأما الكسوة فلم
 تخرج بقيم التملك لان الشرط فيها التملك وهو صادق بالتمليك وان صدق بالاباحية أيضاً فمخرج
 بقوله جزء مال الخ فافهم (قوله الا اذا دفع اليه المطعوم) لانه بالدفع اليه بنية الزكاة ملكه فبصرفه كمال من
 ملكه بخلاف ما اذا أطمعه ولا يخفى انه يشترط كونه فقيراً ولا حاجة الى اشتراط فقره أيضاً لان الكلام
 في اليتيم ولا أبالة فافهم (قوله كلوكشاه) أي كيجزئ لو كساه (قوله بشرط أن يعقل القبض) قيد
 في الدفع والكسوة كليهما ح وفسره في لفظ وغيره بالذي لا يربى به ولا يتجدد عنه فان لم يكن عاقلاً
 فقبض عنه أبوه أو وصيه أو من يعوله قريباً أو أجنبياً أو مملوكة طاهره صح كفي البحر والنهر وعبر بالقبض لان
 التملك في التبرعات لا يحصل الا بدفعه من ماله فلهذا لم يقيد به أولاً كما أشار اليه في البحر تامل (قوله
 الا اذا حكم عليه بنفقة) أي نفقة الأيتام والاولى افرا الضمير لان مرجعه في كلامه مفرد أي الا اذا
 كان اليتيم ممن تلزمه نفقته وقضى عليه به أي فلا تجزئه عن الزكاة لانه استثناء من المستثنى الذي هو اثبات
 وهذا اذا كان يحسب المأوى اليه من النفقة أما اذا احتسبه من الزكاة فيجوز في البحر عن الولوالجية ومثله
 في التارخانية عن العيون فكان على الشارح أن يقول واحتسبه منها كما أفاده ح قات والنفاخراته
 اذا احتسبه من الزكاة تسقط عنه النفقة المفروضة لا كنفاء اليتيم من المأوى حوايه من أن نفقة الاقارب
 يجب باعتبارها الحاجة ولدانسة ما يعنى المدد ولو بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى وهنا كذلك فامل
 (قوله خلافاً للثاني) أي أبي يوسف فعنده يعص وعبارة البرازية قضى عليه بنفقة ذي رحمه المحرم فكساه
 وأطعمه ينوي الزكاة وهذا الثاني اه زاد في الخاتمة وقال يحد بجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام
 وقول أبي يوسف في الاطعام ثلاث ظاهرات الرواية اه قلت هذا اذا كان على طريق الاباحية دون التملك
 كما يشعر به لفظ الاطعام ولذا قال في التارخانية عن المحيط اذا كان يعول بدينه ما يجعل ما يكسوه ويطعمه
 من زكاة ماله ففي الكسوة لا شك في الجواز لوجود الركن وهو التملك وأما الاطعام فما يدفعه اليه بيده
 يجوز أيضاً لما قلنا بخلاف ما بأكله بلا دفع اليه (قوله ولو أسكن الخ) عزاه في البحر الى الكشف الكبير
 وقال قبله والمال كاصرح به أهل الاصول ما يتناول ويدخل في الحاجة وهو حاصر بالاعيان نفرج به تقليدك
 المنافع اه (قوله عينه) أي الجزء أو المال وقول الشارح وهو ربع عشر نصيب صالح لهم فان ربع
 العشر معنى وانصاف معين أيضاً فافهم (قوله وهو ربع عشر نصيب) أي أو ما يقوم مقامه من صدقات
 السواثم كما أشار اليه في البحر ط (قوله خرج النافلة الخ) لان ما غيره معينين أما النافلة فظاهر وأما
 الفطرة فلا تها وان كانت مقدرة بالصاع من نحو تمر أو شعير وبصفيهم من نحو برأوز بيب فليست معينة من
 المال لوجوبه في الزمة ولذا هو لك المال لا تسقط ككسباني في باب اختلاف الزكاة ولذا تجب من البر وغيره
 وان لم يكن عنده منه شيء أمار ربع العشر في الزكاة فلا يجب الاعلى من عنده تسعة أعشار وغيره والحاصل
 أن الفرق بينهما بالتعيين والتقدير هذا ما ظهر لي فافهم (قوله من مسلم الخ) متعلق بتمليك واحد مرز
 بجميع ما ذكر عن الكافر والغني والهاتمي ومولاه والمراد عند العلم بحالهم ككسباني في المصروف ح قال
 في البحر ولم يشترط الحرية لان الدفع الى غير الحر حائز ككسباني في بيان المصروف (قوله ولو معتوها) في
 المغرب المعنوه الناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون اه وفيه التفصيل المار في النصبي كفي

خرج الاباحية ولو أطمع يتجما
 ناوي الزكاة لا يجوز به الا اذا
 دفع اليه المطعوم كلوكشاه
 بشرط أن يعقل القبض
 الا اذا حكم عليه بنفقة
 (جزء مال) خرج النفقة فلا
 أسكن فقير اداره سنة ناويا
 لا يجوز به (عينه الشارح)
 وهو ربع عشر نصيب
 حولي خرج النافلة والفطرة
 (من مسلم فقير) ولو
 معتوها (فميرهاشمي ولا
 مولاه)

قوله خلافاً للثاني هكذا
 بخطه ولا وجود لذلك في
 نسخ الشارح التي بيدي
 ولجبره معصيه

مطلب في أحكام المعنوه

التتارخانية وفي عامة كتب الأصول أن حكمه كالصبي العاقل في كل الأحكام واستثنى الديوبسي العبادات
فوجب عليه احتياطاً و رده أبو اليسر بأنه نوع مجنون فيمنع الوجوب وفي أصول البسقي أنه لا يكاف بأدائها
كالصبي العاقل إلا أنه ان زال عنه فوجه عليه الخطاب بالأداء حالاً و بقضاء ما مضى بالخرج فقد صرح
بأنه يقضى القليل دون الكثير وإن لم يكن مضطرباً فيساقبل كالتائم والمغنى عليه دون الصبي إذا بلغ وهو
أقرب إلى التحقيق كذا في شرح الغنى للهندي اسمعيل مختصراً (قوله أي معتقه) بقض الساء والضمير لها شئ
(قوله وهذا) أي ما عرف به المصنف (قوله أي المعهود) إشارة إلى ما أجاب به في النهر من اعتراض الدرر
على الكثر بأن قوله غلبك المال يتناول الصدقة النافلة فزاد قوله حينئذ الشارع كما فعل المصنف لخراجها
وحاصل الجواب أن آل في المال للمعهود وهو ما عينه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بتلك وقوله من كل
وجه متعلق بقطع ط (قوله فلا يدفع لاصله) أي وإن علا وفره وإن سفل وكذا الزوجية وزوجها بعده
ومكاتبه لأنه بالدفع اليهم لم تنقطع المنفعة عن المالك أي المالك من كل وجه (قوله لله تعالى) متعلق بتلك
أي لأجل امتثال أمره تعالى (قوله بيان لاشتراط النية) فأن شرط بالإجماع في مقاصد العبادات كلها
بجر (قوله عقل وبلوغ) فلا تجب على مجنون وصبي لأنها عبادات محضة وإسباخا طيبين بها وإيجاب الفقات
والغرامات لكونهم من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لأن فهم عامي المأونة ولا خلاف أنه في المجنون
الأصلي يعتبر ابتداء الحول من وقت إفاقته كوقت بلوغه أما العارضي فإن استوعب كل الحول فكذلك في
ظاهر الرواية وهو قول محمد ورواية عن الثوري وهو الأصح وإن لم يستوعبه لغا وعن الثوري أنه يعتبر في
وجوب إفاقته أكثر الحول نهر ولم يذكر المعتوه هنا والظاهر أن فيه هذا التفصيل وأنه لا تجب عليه في حال
العتمة لما علمت من أن حكمه كالصبي العاقل فلا تلزمه لأنها عبادات محضة كما علمت إذا لم يستوعب الحول لأن
المجنون يلعبه فاعلمه بالاولى وأما ما في القهسستانى من قوله فتجب على المعتوه والمغنى عليه ولو استوعب
حولا يكفي فاضيفنا اه ففيسه في راجعت نسخة من قاضيان فلم أره ذكر حكم المعتومين إنما ذكر
حكم المجنون والمغنى ولو وجد فيه ذلك فهو مشكل فتأمل (قوله وإسلام) فلاز كآلة على كافر لعدم خطابه
بالفروع سواء كان أصلياً أو مرسناً فلو أسلم المرتد لا يخطب بشئ من العبادات أيام رده ثم كآلة شرط للوجوب
شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كآلة الموت بجر عن الميراث (قوله وحرية) فلا تجب
على عبد ولو مكاتباً ومستسقى لأن العبد لا ملك له والمكاتب ونحوه وإن ملك إلا أن ملكه ليس تاماً نهر (قوله
والعلم به) أي بالافتراض وانما لم يذكر المصنف لأنه شرط لكل عبادة وقد يقال أنه ذكر الشروط العامة
هنا كالإسلام والتكليف فينبغي ذكره أيضاً بجر (قوله ولو حكم الخ) فلو أسلم الحربي ثم ومكت سنيروله
سواء ولا علم له بالشرائع لا تجب عليه ذكره كما فلا يخطب بأدائها إذا خرج إلى دار خلافة لم يردائع (قوله
ملك نصاب) فلاز كآلة في سواء الوقت وتخليل المسبلة لعدم الملك ولا هيأ أحزوه العدوق يدارهم لأنهم ملكوه
بالأحرار عندنا خلافاً للشافعي بدائع ولا فيمادون النصاب ثم اعلم ان هذا جعله في الكثر شرطاً واعترضه في
الدرر بأنه سبب وأجاب عنه في البحر بأنه أطلق على السبب اسم الشرط لا شتر كما في أن كلاماً منها يضاف
إليه الوجود لا على وجه التأثير فخرج العسل ويتميز السبب عن الشرط بإضافة الوجوب إليه أيضاً دون
الشرط كما عرف في الأصول اه أقول ولا حاجة إلى ذلك فقد ذكر في البدائع من الشروط الملك المطلق
قال وهو الملك يد اورية وقال ان السبب هو المال لأنها واجبت شكر النعمة المال ولذا أضاف إليه يقال
زكاة المال والإضافة في مثله للسببية كصلاة الظهر وصوم الشهر و حج البيت اه وعليه فلك النصاب حيث
جعل شرطاً كآلة عبارة الكثر يكون من إضافة المصدر إلى مفعوله وحيث جعل سبباً في عبارة المصنف
يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف أي النصاب المملوك وبه علم انه لا يصح تفسير عبارة الكثر بمذاهباً
لما فعله في النهر لئلا يحتاج إلى الجواب بما مر عن البحر وأنه لا يصح تفسير عبارة المصنف بما مرناه عبارة

أي معتقه وهذا معنى
قول الكثر غلبك المال
أي المعهود انخرجه شرعاً
(مع قطع المنفعة عن المالك
من كل وجه) فلا يدفع
لاصله وفره (لله تعالى)
بيان لاشتراط النية (وشرط
افتراضها عقل وبلوغ
وإسلام وحرية) والعلم به
ولو حكماً ككونه في دارنا
(وسببه) أي سبب افتراضها
ملك

مطالب الفرق بين السبب
والشرط والعلة

الكنز فافهم (قوله نصاب) هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المقادير المبينة في الابواب الاتية وهذا شرط في غير زكاة الزرع والثمار اذ لا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول كما سيأتي في باب العشر (قوله نسبة للعول) أي الحول القمري لا الشمسي كما سيأتي متناقبيل زكاة المال (قوله حولانه عليه) أي لان حولان الحول على النصاب شرط لكونه سببا وهذا له للنسبة وسمى الحول حولان لان الاحوال تتحول فيه اولانه يتحول من فصل الى فصل من فصوله الاربع (قوله يخرج مال المكاتب) أي يخرج بالتقيد به لان المراد بالتام المملوك رقبته ويدوم ملك المكاتب ليس بنام لوجود المناسق ولانه دائر بينه وبين المولى فان أدى مال الكتابة سلم له وان عجز سلم للمولى فكلما لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك المكاتب كافي الشرب لئلا يلهى قلت ونخرج أيضا نحو المال المفقر ودوا الساقط في بحر وعصوب لا يئنه عليه ومدفون في بركة فلا زكاة عليه اذ اعاد اليه كما سيأتي لانه وان كان مملوكا له رقبته لكن لا يده عليه كما أفاده في البدائع ونخرج به أيضا كافي البحر المشتري للتجارة قبل القبض والابق المعد للتجارة (قوله أقول الخ) حاصله أنه لا حاجة الى قوله تام وفيه نظر لانه في صدق تعريف سبب الوجوب ولا بد في التعريف من كونه جامعاً مانعاً فلو أطلق الملك عن قيد التام لو رد عليه ملك المكاتب وذكر الحرية في بيان الشرط لا يخرج تعريف السبب عن كونه ناقصاً فيثبت لا بد من ذكره تأمل (قوله على أن الخ) زيادة ترق في بيان الاستغناء عن قيد التام أي ولو فرض أن مال المكاتب لم يخرج باسقاط الحرية وقصد اخراجه واخراج غيره مما تقدم يخرج باطلاق الملك لا انصرافه الى الكامل والملك الكامل هو التام فلا حاجة الى التصريح به لكن لا يخفى أن هذه تنافية يعتد بها عند عدم التصريح بالقيد دعوى الاعتراض المتعترض فان المطلق كما يراد ما مراد منه اطلاقه بل هو الاصل فيه كافي كتب الاصول فالصريح بالقيد حيث لم يرد الاطلاق أحسن ولا سيما في مقام التفهيم وتعليم الاحكام الشرعية وقصد الاجتزاء به عن غيره مولد اذ كفي المتون المبنية على الاختصار كالغرر والالتقي وغيرهما (قوله ودخل) أي في ملك النصاب المذكور ففتح (قوله ما ملك بسبب خبيث الخ) أي على قول الامام لان خلط دواهم بدرهم غيره عنده استهلاكاً أما على قوله ما فلا ضمان فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان فلا يورثه لانه مال مشترك وانما يورث حصه الميت منه فتح وفي القهستاني ولا زكاة في المغصوب والمملوك شرعاً فاسدا اه والمراد بالمغصوب ما لم يخلطه بغيره لعدم الملك وأما المملوك شرعاً فاسدا فهو مشكل ٣ لانه قبل قبضه غير مملوك وبعدم مملوك ملكاً تاماً وان كان مستحق الفسخ فأملاً وقيد بما اذا كانه غيره الخ لانه اذا لم يكن له غيره يكون مشغولاً بالدين لا لغصوب منه فلا تلزم زكاة ما لم يبرئه منه والمراد بالغير ما يقبض فيه الزكاة في السراج لا بصرف الدين الملك آخر لا زكاة فيه والتقيد بالانفصال غير لازم وسيأتي تمام الكلام على مسألة الغصب في باب زكاة الغنم (قوله فارغ عن دين) بالجر صفة نصاب وأطلقه فشملي الدين العارض كما ذكره الشارح ويأتي بيانه وهذا اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة فلو لحقه بعد لم تسقط الزكاة لانها ثبتت في ذمته فلا يسقطها ما لحق من الدين بعد ثبوتها بجوهرة (قوله له مطالب من جهة العباد) أي طلباً واقعاً من جهتهم (قوله سواء كان) أي الدين (قوله كزكاة) فلو كان له نصاب حال عليه حولان ولم يكن له فيها مال لا زكاة عليه في الحول الثاني وكذا لو استهلك النصاب بعد الحول ثم استغاد نصاباً آخر وحال عليه الحول لا زكاة في المستغاد لاستئصال خمسة منه بدليل المستهلك أم لو هلك من كذا المستغاد لسقوط زكاة الاول بالهلاك بغير والمطالب هنا السلطان تقدير الان النصاب له في زكاة السواثم وكذا في غيرهها لكن لما كثرت الاموال في زمن عثمان رضى الله عنه وعلم أن في تتبعها ضرراً يا حجاج ما رأى المصلحة في تفويض الاداء اليهم باجاء العصابة فصار أرباب الاموال كالو كلاء عن الامام ولم يطل حقه عن الاحد ولذا قال أصحابنا لو علم من أهل بلدة أنهم لا يؤدون زكاة الاموال الباطنة فانه يطالبهم والا فلا مخالفة الاجماع بدائع (تبينه) ما وقع في صدر الشريعة من أن دين الزكاة لا يمنع سهو كائنه عليه ابن كمال وغيره (قوله وخارج) في البدائع وقالوا

نصاب حولي) نسبة للعول حولانه عليه (تام) بالرفع صفة ملك يخرج مال المكاتب أقول انه يخرج باسقاط الحرية على أن المطلق ينصرف للكامل ودخل ما ملك بسبب خبيث كمنسوب له اذ كان له غيره منفصل عنه بولي دينه (فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد) سواء كان لله كزكاة وخارج

٣ (قوله فهو مشكل لانه الخ) قال شيخنا نقلاً عن القهستاني المراد بالملك التام القدرة على التصرف من غير أن يلزم بهذا التصرف تبعاً في الدنيا ولا في العقب والمملوك شرعاً فاسد لم توجد فيه هذه القدرة لانه يلزم بتصرفه فيه القيمة فلم يكن الملك فيه تاماً على هذا وان دفع الاشكال اه

المستحق بصرفه الى العيش كان كالمعروف وحاز عنده التيم اه وظاهر قوله فاذا كان له دراهم الخ ان المراد
من قوله وفارغ من حاجته الاصلية ما كان نصيبا من الدين أو أحد هما فارغا عن الصرف الى تلك الخواص
لكن كلام الهداية مشعر بان المراد به نفس الخواص فانه قال وليس في دور السكى وثياب البدن وثالث
المنازل ودواب الكوب وعبيد الخدمة ولا ح الا يستعمل في كفاة لانهم مشغولون بحاجته الاصلية ولا يست
بنامية أيضا اه وبه يشعر كلام المصنف الاسنى أيضا وأشار كلام الهداية الى أنه لا يضر كونها غير نامية
أيضا اذا لم تقع من خروجها مرتين كما خرج الدين ثانية بقوله فارغ من حاجته الاصلية وتخصه بالذ كر كما
قال القهستاني لما فيه من التفصيل قالت على أنه لا يعترض بالتقييد للاحق على السبابة الا انحصرت الخواص
الاصلية أعين من الدين والناهي أنهم منها لا يتفرج بكتب العلم غير أهلها وليس من الخواص الاصلية لكن
قد يقال المتون موضة للاختصار فالفائدة الخواص الخواص مرتين ثم تظاهر القائل في ذكر القهستاني على
ما قرره ابن ملك من أن المراد بالاول النصيب من أحد الدين المستحق الصرف اليه فيكون التقييد بانه
استترازا عن أعيانهم والتقييد بالخواص الاصلية احترازا عن أعيانها فاذا كان معهم دراهم أمسكها أي صرفها
الى حاجته الاصلية لا يثبت الزكاة فيها اذا حال الحول وهي مسددة لكن احترازا عن البور بقوله وبغلافه ما في
المعراج في فصل زكاة العروض أن الزكاة تنصب في القدسية أمسكها لانها وللنقطة وكذا في الجواهر
بحث النساء للتقديري اه قالت وأقره في الهرو والشرب لاذلة وشرح المقدس ويصرح به الشارح أيضا
ونحوه قوله في السراج واه أمسكه لتجارة أو غيرها وكذا قوله في انتارناية فوى القارة ولا لكن حيث كان
ما قاله ابن ملك موافقا لظاهر عبارات المتون كما علمت وقال بح انه اسحق فالاول التوقيع بحمل ما في البدائع
وغيرها على ما اذا أمسكه ليس في منه كل ما يحتاجه حال الحول وقد سبق معه انه نصيب فلهذا كذلك السابق
وان كان قصده الانتفاع منه أيضا في المستقبل لعدم الحاجة الى صرفه الى حوائج الاصلية وقت حلول الحول
بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليه لكن يحتاج الى الفرق بين ههنا وبين حال الحول اليه
وهو محتاج منه الى أداء دين كقاره أو نذر أو بغيره محتاج اليه أيضا لبراءة ذمته وكذا ما يأتي في الخرج من أريد
لو كان له مال ويخاف العزوبة يلزمه الحج به اذا خرج على يده قبل أن يتزوج وكذلك كان محتاجا به انشاء
دار أو عبد فليتم الله ألم (قوله لم ولو تقديرا) النساء في العتق بالمد الزيادة والقصر بالهجر من حيث يقال
فى المال يغنى غناه أو يغنى غناه أو يغنى غناه كذا في المغرب وفي الشرع هو نوعان حذيفة والتقديري
فالخقيق الزيادة بالمد والاداء بالمال والاراء والتقديري يمكنه من الزيادة بكون المال في يده أو يد فائده بحر
(قوله الاستنماء) أي طلب المتو (قوله فزكاة الى مكاتب) أي ولا على سيده في شرب ولا في
الجوهرة لو قال فلاز كافي كسبه كاتب لكان أولى ح (قوله لعدم التام) أي لعدم اليد في حق
السيد وعدم ملك الرقبة في حق المكاتب ثم ان رجوع المال للمول بالتقديري أو بالتقديري كسبه كاتب لكان أولى ح
لا يركن عن السنين الماضية بل يستأنف حولا جديدا اه ح وكان الاول بالشارح تنبيه التاميل الى
آخر المسائل الثلاث التي ذكرها والله عز وجلها أيضا لان المنقود فيها ما عدم اليد أو عدم الرقبة وتقدم
أن المراد بالمال التام المملوك رقبة وبدا (قوله ولا في كسب مادون) أي لناعيه ولا على سيده مادام في يده
أما اذا أخذه السيد فانه يزكيه لما مضى من السنين على الصحيح وقيل يلزمه الاداء قبل الانحد وهذا لا يمكن
على المأذون دين مستغرق فان كان لا يلزم السيد الاداء لما مضى لا قبل الانحد ولا بعده كذا في البحر وكان على
الشارح أن يقول ولا في كسبه أذن قبل قبضه كمال في المشتري لتجارة بل ربما يؤولهم من كلامه أن
قوله بعد قبضه المذكور في مسألة الرهن طرف لمسألة المأذون أيضا ح (قوله ولا في مرهون) أي لا على
المرتهن لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد واد الاستدراك الزاخر لا يركن عن السنين الماضية وهو معنى
قول الشارح بعد قبضه وبدل عليه قول الجرو من مواع الوحوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن أزيد

(ناه ولو تقديري) بالذكرة
على الاستنماء وبه تدبره
ثم هو يحصل منه بقوله
(فلازكاة الى مكاتب)
لعدمه التام ولا في
كسبه أذن ولا في مرهون
به تدبره ولا في الرهن
الزكاة

من الدين ط قلت اسكن أرجع شيخ مشايخنا السائح في القمير في قول الشارح بعد قبضه الى المرتين كما
 رأيت بخطه في هامش نسخته ويؤيده أن عبارة البحر هكذا ومن موافق الوجوب الرهن اذا كان في يد
 المرتين لعدم ملك اليد اه وليس فيها ما يدل على انه لا يركبه بعد الاسترداد لكن قال في الخاتمة السائغة اذا
 غصبها ومنعهما عن المالك وهو مقر ثم ردها عليه لازكاة على المالك فيما مضى وكذا لو رهنها بأفسوله مائة
 ألف قال الحول على الرهن في يد المرتين يركب الرهن ما عنده من المال لا ألف الدين ولا زكاة في غنم الرهن
 لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم المغصوبة والسائغة فانه يركب الدراهم اذا مضى هادون السائغة
 ولو الغاصب مقر اه وظاهره أنه لا فرق في الرهن بين السائغة والدراهم فليتا مل (قوله قبل فنه) أما
 بعده فبتركه عما مضى كما فهمه في البحر من عبارة المحيط فراجعه اسكن في الخاتمة وجعل له سائغة اشتراها
 رجل للسياسة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لازكاة على المشتري فيما مضى لانها كانت مضمونة على
 البائع بالثمن اه ومقتضى التعليق عدم الفرق بين ما اشتراها للسياسة أو للتجارة فذمل (قوله ومديون
 للعبد) الاولى ومديون بدين يطالبه به العبد ليشمل دين الزكاة والخراج لانه لله تعالى مع انه يجمع لانه مما يبا
 من جهة العباد كما مر ط (قوله بقدر دينه) متعلق بقوله فلا زكاة (قوله وعروض الدين) أي المستعرق
 في أثناء الحول ومثله المانقص للنصاب ولم يتم آخر الحول وأما الحادث بهدا الحول فلا يعتبرا به اه ط (قوله
 ورجحه في البحر) وعبارته وعند أبي يوسف لا يخرج عن زكاة نفسه وتقدم قول محمد يشعر بترجيحه وهو
 كذلك كما لا يخفى وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا أقرأه عند مجر بسنة انما حولا جديدا لاعد أبي يوسف كفي
 المحيط اه أقول ان كان مجرد التقدير يقتضي التراجع فقد قدم في الجوهرة قول أبي يوسف وأشار في
 المجموع الى انه قول أبي حنيفة أيضا وأخفى شرحه دلالة ما عن دليل محمد فاقضى رجميع قواهما لان الدليل
 المتأخر يتضمن الجواب عن المتقدم بل ما عزا الى محمد عزا في البدائع وغيره الى زروفي البصري آخر باب
 زكاة المال عن المجتبى الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستعرقا وقول زروفي يقطع اه
 وبخزم به الشارح هناك قبيل قول المصنف وتيممة العرض تصم الى الثمنين فقد ظهر لك ما في ترجيح البحر
 فتدبر نعم ما في البحر أوجه لان الدين مانع من ابتداء الحول فيمنع من بقائه بالاولى لان البقاء أسهل تأمل
 واعمل القول بعدم المنع مبنى على ما اذا كان النصاب تاما في آخر الحول أيضا بات ملك ما في الدين من غير
 النصاب تأمل (قوله ولوله نصب الخ) كأن يكون عنده دراهم ودينار وعروض التجارة وسواها يصرف
 الدين الى الدراهم والدينار ثم الى العروض ثم الى السوائم كفي البحر ح (قوله ولو أجناسا) أي لو كانت
 السوائم التي عنده أجناسا بان كان له أربعون من الغنم وثلاثون من البقر وحس من الال صرف الدين الى
 الغنم أو الابل دون البقر لان التبيع فوق الشاة بحر ثم قال هكذا أطلقوا وتيسره في المتوسط بان يحضر
 الساعي والافان لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من الدراهم وان شاء عكس
 لانها في حقه سواء اه (قوله خبير) لان الواجب في كل منهما شاة واحدة قال في البحر وقيل يصرف الى
 الغنم لتجرب الزكاة في الابل في العام القابل اه أي لانه اذا دفع من الغنم واحدة بقي تسعة وثلاثون
 لا تجب زكاته في القابل * (تتمة) * بقى ما اذا كان للمديون مال الزكاة وغيره من عبيد الخدمة ونسب البذلة
 ودور السككى فيصرف الدين أولا الى مال الزكاة لا الى غيره ولو من جنس الدين خذله لفرحت لو تزوج على
 خادم بغير عيشه وله ما تادوهم وخادم صرف دين المهر الى الماتنين دون الخادم حسنا لان غير مال الزكاة
 يستحق للعوائج ومال الزكاة فاضل عنها كان الصرف اليه أبسر وأثار بار باب الاموال ولهذا لا يصرف الى
 نسياب البذلة وقوته ولو من جنس الدين قال محمد في الاصل أو أيت لو تصدق عليه لم يكن موضعا للصدقة
 وهما أن مال الزكاة مشغول بالدين فالحق بالعدم وملك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة فكان فقيرا
 ولا زكاة على الفقير وأما اذا لم يكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض البذلة ثم الى العقار لان الملك مما

قبل قبضه (ومديون للعبد
 بقدر دينه) فبترك الزائد
 ان باع نصابا وعروض
 الدين كالهلاك عند محمد
 ورجحه في البحر ولوله نصب
 صرف الدين لا يسرها قضاء
 ولو أجناسا صرف لا قلها
 زكاة فان استويا كاربين
 شاة وخمس ابل خير (ولا في
 نسياب البذن)

يستحدث في العروض ساعة فساعة أما العار فبلاؤها بالبائتات أقول والظاهر أن قوله يصرف الدين إلى
عروض البذلة الخ كلام استطرادى مطر وض فيها إذا أراد القاضي ببيع ماله عليه في قضاء دينه كما صرحوا
به في الجمل في مسئلة الزكاة إذا فرض أنه ليس له مال زكاة ما يثبني زكاة ولو كان له مال زكاة فقد صرح
قوله بأن الدين يصرف إلى مال الزكاة دون غيره عليه فلو استقرض مائتي درهم وحال عليه الحول عنده وليس
له إلا ثياب البذلة ونحوها مما ليس له مال زكاة لا زكاة عليه ولو كانت الثياب تفي بالدين لأن الدين الذي عليه
يصرف إلى الدراهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج أيضا أنه لا يصرف الدين إلى مال آخر لا زكاة
فيه وفي الزيلعي أيضا ولا يفتق العي بالمال المستقرض مالم يقض (قوله المحتاج إليها الخ) انما يقيد بمالك
بذلك لأنه أراد بيان الحوائج الأصلية كما قدمناه منه أما كلام المصنف هنا فلا حاجة إلى تقييده بذلك وكان
الشراح أراد أن قوله ولا في ثياب البدن محتمل وقوله عن حاجته الأصلية لتقدمه فقيد بذلك وجعل غير المحتاج
إليها من محترقات القيد الذي بعده وهو قوله نام ولو تقدير امرأته لترتيب القيود تامل (قوله وأثاث المنزل
الخ) محتمل وقوله نام ولو تقدير امرأته أي ثياب البدن غير المحتاج إليها وكالحوائيت والعقارات
(قوله وان لم تكن لاهلها) أشار أن تقييدها بداية بقوله لاهلها غير معتبر بالمفهوم هنالك كن قديس قال
أراد انخراجها بقوله وعن حاجته الأصلية وسهل التي عبر أهلها حارجة بقوله نام كافر رماه في ثياب البذلة
والمراد بأهلها من يحتاج إليها تدريس وحفظ وتصحيح كما علم مما أتى من الغرض (قوله غير أن الأهل الخ)
استدلوا على التعميم المأخوذ من قوله وان لم تكن لاهلها أي أن الكتب لا زكاة فيها على الأهل وغيرهم
من أي علم كانت لكونهم غير نامية وانما الفرق بين الأهل وغيرهم في جواز أخذ الزكاة والمنع عنه فمن كان
من أهلها إذا كان محتاجا إليها للتدريس والحفظ والتصحيح فإنه لا يخرج بها عن الفقر وله أخذ الزكاة
كانت فقها أو حديثا وتفسيرا ولم يقض من حاجته نسخ تساوي نصابا كأن يكون عنده من كل تصنيف
نسختان وقيل ثلاث لأن النسختين يحتاج إليهما التصحيح كل من الأخرى والشارح الأول أي كون الزائد على
الواحدة فاضلا عن الحاجة وأما غير الأهل فانهم يحرمون بالكتب من أخذ الزكاة لتعلق الحرمان بذلك قدر
نصاب غير محتاج إليه مع أن لم يكن فاميا وأما كتب ألعاب والنحو والنجوم فمتممة برة في المنع مما عاودنا في
الخلاصة على أن كتب الأدب والمصنف الواحد كتب الفقه لكن اضطرار كلامه في كتب الأدب فصرح في
باب صدقة الفقار بأنها كالنصير وألعاب والنجوم والذي يقتضيه الظاهر أن نسخة من النحو أو نسختين على
الخلاص لا تعتبر من النصاب وكذا من أصول الفقه والكلام غير الملوط بالآراء بل مقصور على تحقيق
الحق من مذهب أهل السنة الآن لا يوجد غير الملوط لأن هذه من الحوائج الأصلية أعاده في فتح القدير قلت
والذي يقتضيه الظاهر أيضا أنه أن يذهب إلى الأدب الفرائض كفي العرب وهو المسمى بعلم الانسلاق كالأحياء
والتاريخ ونحوه لا يمنع الاخذ وان كان يذهب إلى الأدب المفسر كفي العرب وهو المسمى بعلم الانسلاق كالأحياء
لأنه إلى ونحوه فهو كالفقه لا يمنع وان كتب الطب لطبيب يحتاج إلى ما اعتما وعراجهما لا يمنع لأنهما من
الحوائج الأصلية كآلات المتفرجين وان الأهل إذا كان غير محتاج إليها فهو كغير الأهل كما علم مما عاودنا في
قرآن له مصنف لا يحتاجه لأن المناط هو الحاجة (قوله أو تزيد على نسختين) صوابه على نسخة لأن المختار هو
كون الزائد على نسخة واحدة فاضلا عن الحاجة كما قدمناه عن الفتح ومثله في النهر (قوله وكذلك آلات
المتفرجين) أي سواء كانت مما لا تستهلك عين في الانتفاع كالتدريس والمبرد أو تستهلك العين كما لا يبق
أثر عينه كصابون وحرص لسال ومنه ما يبق كعصفرو وزعفران أصباغ ودهن ودهن لباغ فلا زكاة في
الأول لأن ما يأخذ من الأجرة بمقابلته العمل وفي الأخير الزكاة إذا حال عليه الحول لأن المأخوذ بمقابلته العمل
كافي الفتح قال وقوارير العطارين ولحم الخيل والحمار المشتراة للتجارة ومقاوده وجلاها ان كان من غرض
المشتري بيعها فافهم الزكاة والأفلا (قوله كالعصفر) الأولى كالعصفر كافي بعض النسخ لأنه المناسب

المحتاج إليها لدفع الحسر
والبرد ابن مسلك (وأثاث
المنزل ودور السكنى
ونحوها) وكذا الكتب
وان لم تكن لاهلها إذا
لم ننو للتجارة غير أن الأهل
له أخذ الزكاة وان ساوت
نصاب الأهل تسكون غير فق
وحديث وتغسيرا وزيد
على نسختين منها هو المختار
وكذلك آلات المتفرجين
الما يبق أثر عينه كالعصفر
لدفع الجراد ففهم الزكاة
بخلاف ما لا يبق كصابون
يساوي نصابا

وان سال الحول وفي الاشياء
 الفقيه لا يكون غنيا بكتبه
 المحتاج اليها الا في دين
 العباد فتباع له (ولا في مال
 مفقود) وبعد بعد سنين
 (وساقي في بحر) استخرج
 بعدها (ومعصوب لا يئنة
 عليه) فاوله بينة تعجب لما
 مضى الا في غصب الساقطة
 فلا تعجب وان كان الغاصب
 مقرا بملكه في الخائنة
 (ومنفسون بمرية تسمى
 مكانه) ثم تذكره وكذا
 الوديعة عند غصب معاوفا
 بخلاف المسدقون في حرز
 واختلاف في المسدقون في
 كرم وأرض مملوكة ودين
 كان (معه المديون سنين)
 ولا يئنه عليه (ثم صارت
 له بان) أقرب بعدها عند
 قسوم وقسمة في مصرف
 الخائنة بما اذا حلف عليه
 عند القاضي أماته فتعجب
 لما مضى (وما أخذ من مصادرة)
 أي ظاهرا (ثم وصل المسح
 بعد سنين) لعدم التيقن
 والاصل فيه حديث على
 لاز كافي مال الضمارة وهو
 ما لا يمكن الانتفاع به مع
 بقاء الملك (ولو كان الدين
 على مقسم ملء أو) على
 (معسر أو مفلس) أي
 محكوم بأهلاسه (أو) على
 (جاحد عليه بينة) وعن محمد
 لاز كاه وهو الصحيح ذكره
 ابن مالك وغيره لان بينة
 قد لا تقبل (أو علم به قاض)
 سيجي أن المفتي به عدم
 الغضاء بعلم القاضي (فوصل
 الى ملكه لزوم كاه ماضى)

أقوله للبغ الجلد (قوله وان سال الحول) أي ولم ينو به التحارة بل أمسكه لحرفته (قوله فتباع له) أي بعينه
 القاضي على بيعها لقضاء الدين وان أبي باعها عليه (قوله ولا في مال مفقود الخ) شروع في مسألة مال الضمارة
 كما يأتي (قوله بعدها) أي بعد سنين (قوله فاوله بينة تعجب لما مضى) أي تعجب ان كاه بعد قسمة من الغاصب
 لما مضى من السنين قال ح و ينبغي أن يجري هنا ما يأتي مصححا عن محمد من انه لازم كاه فيسره لان البينة قد
 لا تقبل فيه اه قال ط والظاهر على القول بالوجوب أن حكمه حكم الدين الفوقي اه أي تعجب عند
 قبض أربعين درهما (قوله فلا تعجب) لعدم تحقق الاسامة ط (قوله عند غيره معارضة) أي عند الاحكام
 فاوله عند معارضة تعجب ان كاه لتفریطه بالنسيان في غير محله بحر (قوله في حرز) كداره أو دار غيره معتر وقيل
 اذا كانت الدار عظيمة فلهما حكم العمراء مع ميل عن البرحمدي (قوله واختلاف في المدفون الخ) وقيل
 بالوجوب لا مكان الوصول وقيل لانهما غير حرز بحر (قوله ولا يئنه عليه) هذا من أحد الأقوال المصنوعين
 كما يأتي (قوله ثم صارت) أي البينة (قوله بعدها) أي السنين (قوله وقيد الخ) أي قيد عدم الوجوب في
 المجموع عند عدم البينة بما اذا سالفه عند القاضي خلاف أماته فتعجب لاحتمال سكوله وهدائه في سرور
 الا ذكر بلفظ وص أي يوسف ثم لا يخفى انه على التصحيح الاتي من عدم الوجوب ولومع البينة في تسمى أن
 لا تعجب قبل الخلف بالاولى كما أفاده ط عن أبي السعود (قوله وما أخذ من مصادرة) المصادرة أن أمره أو
 يأتي بالمال والعصب أخذ المال مباشرة على وجه القهر ولا يتكرره ودامق قوله ومعصوب لا يئنه عليه فاده
 ح (قوله ثم وصل اليه) أي المال في جميع هذه الصور (قوله لعدم التيقن) كاه في مال مفقود الخ أفاده
 به أنه من محترقات قوله نام ولو تقديره لانه غير متمسك من الزيادة لعدم كونه في يده أو يمانه (قوله ح د هـ)
 على كذا عزاء في الهداية الى على وليس معروف وانما ذكره سبط ابن الجوزي في آ والاصناف من
 عثمان وان عمر كذا في شرح القاية للملا على القاري (قوله لازم كاه في مال الضمارة) الضمارة ما ساد النعمة
 وزن حمار قال في البحر وهو في الهمزة العائيب الذي لا يرجح فادار حتى فلا يس بضم وا واصله الاحتمار وهو
 التعيب والاحفاء ومنه أضمر في قلبه شيئا (قوله ملء) فمیل بمعنى فاعل هو المعنى ط وفي المبدأ من المنق من
 محمد لو كان له دين على والوهو مقرب له لانه لا يطيعه وقد ط اليه بباب الخائفة ولا يعطى الا كاه فيه ولو هرب
 غريمه وهو يقدر على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه ان كان وان لم يقدر على ذلك ولازم كاه عليه اه (قوله
 أو على معسر) الا صوابه فاط على لانه طاع على ملء منعت لمقر أيضا لمقال له لانه لو كان سيرا فمعه هو المسئلة
 المتقدمة والانه قول الدرر على مقروله معسرا (قوله أي محكوم بأهلاسه) أفاده أن قوله مفلس منقذ
 اللام وقيد به لانه محمول الخلاف لان الحكم به لا يصح عند أي حينة فكان وجوده كعدمه وهو معسر وم
 حكمه ولو لم يفسسه القاضي وجبت ان كاه بالاتفاق كفي الغاية وغيرها لان المال عادورا (قوله وعن محمد
 لاز كاه) أي وان كان له بينة بحر (قوله وهو الصحيح) صححه في النخبة كفي غاية البيان وصححه في الخائنة أيضا
 وعزاه الى السرخسي بحر وفي باب المصرف من الهر من عقد الفرائد يعني أن يقول عليه قلت وقيل انما هي
 تصحح الوجوب عن الكافي قال وهو المعتمد واليه مال نفع الاسلام اه ولذا جزم به في الهداية والعرد
 والمفتي وتبعهم المصنف والحاصل أن فيه اختلاف التصحيح وياتي تعامه في باب المصرف (قوله لان البينة الخ)
 وان القاضي قد لا يعادل وتدلنا نقر بالخصومة بين يديه لما منع فيكون أي الدبس في حكم الهالك بحر (قوله
 سيجي) أي في كتاب القضاء ط (قوله عدم صحة قضاء القاضي) أي عدم صحة قضاء القاضي اه فاد على قوله ولو
 علم بالمجهود وقضى به لم يصح ولا يجب أن يز كاه ماضى (قوله فوصل الى ملكه) أقول من ذلك ما في
 المحيطة له ألع على معسرا فاشترى منه بالالف دينار ثم وهب منه الدينار عليه كاه الالف لانه صار غايضا
 لها بالدينار اه ومنه ما في الولوالجية وهب دينه من رجل ووكله بقبضه ووجبت له الزكاه ثم قدسه الموهوب
 له فالزكاه على الواهب لان القابض وكيل عنه بالقبض له أولا وأقول أيضا الوصول الى ملكه فمعه فمعه

لأنه لو أبرأ مدونه الموصى لزمه الزكاة لأنه استهلك كذا كره هذا تفصيل الدين قبل باب العاشر وسبب
الكلام فيه (قوله وسنفضل الدين) أي إلى قوه ووسطا وضعيف والآخر لايز كيمتاضى أمستلوف
الأولي تفصيل سياتي فيه إشارة إلى أن ما هنا ليس على إطلاقه (قوله وسبب الخ) هذا هو السبب الحقيقي
وما تقدم من قوله وسببه لك نصاب الخ هو السبب الظاهري كالزوال للظاهر ط (قوله فوجه الخطاب)
أي الخطاب المتوجه إلى المكاتب بالأسر بالاداء ط (قوله وشرط الخ) ما تقدم في قول المصنف وشرط
أثر الصانع الخ شروط في ريب المال وما هنا شروط في نفس المال المركب ط (قوله وهو في ملكه) أي
والحال أن نصاب المال في ملكه التام كشرط تمام النصاب في طرفي الحول كحسباني وقدمنا أن
الحول لا يشترط في زكاة الزروع والثمار (قوله ولو للشفقة) تقدم الكلام في ذلك فلا تغفل (قوله بقيدها
الآتي) هو الاستثناء بالرعي في أكثر السنة لقصد الدم والنسل وأما الاستثناء بشاردة إلى أن المراد بالسوم
الاسماء فلا بد فيه من بينهما أن السائمة تنسل به والدور والنسل كالجل والركوب ولا تغفل هذه الية مالم تصل
بفعل الاسامة في البحر (قوله كسجي) أي في آخر هذا الباب وأتينا به (قوله وواحداه الخ)
قال في البحر ليكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل مافع عين مرة للتجارة ففي كتاب زكاة الأصل أنه للتجارة
بلايه وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية ومع مشايخ الخ رواية الجامع أن العبد وإن كانت للتجارة لكن
قد تبدل بدل ما معها المنفعة وتجر الدابة لا يفي عليها والدوا العمارة لم تكن للتجارة مع التردد إلا بالنية اه
وقيد بقوله التي للتجارة أدلو كانت السكبي مثلا لا يصير بدلهما للتجارة بدون الية فإذا نوى بيعهم ويكون من قسم
العمرج (قوله واستثموا الخ) ذكر في النهر أنه ينبغي جعله من النية دلالة فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله مطلقا)
أي وإن لم ينوها أو نوى الشراء للشفقة حتى لو اشترى عبدا بعمال المضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطعاما للشفقة
كان السكبي للتجارة ونصب الزكاة استلزام بدائم (قوله لأنه لا يملك بماله غيرها) أي بعمال التجارة غير التجارة
بغلاف المالك إذا اشترى لهم طعما ونية بالشفقة لا يكون للتجارة لأنه يملك الشراء بغير التجارة بدائم (قوله
ولا نص نية التجارة الخ) لأن النصح الاستدعاء لا ينافي في ملكه بغير عقد كالثوب ونحوه كسباني
ومثله الخارج من أرضه لأن الملك يثبت فيه بالبيات ولا اختيار له فيه ولذا قال في البحر يخرج من يقيده العقد
ما إذا دخل من أرضه بملكه بباخ قيمته انصافا لو نوى تركه بملكه ويدها بملكه أو لا لا يملك فيها الزكاة كفي
الميراث وكذا لو اشترى بذرا للتجارة وزرعها في أرض عشر سنة أحرها كان فيها العشر لا بغير نية الشراء أرض
خارج أو عشر للتجارة لم يكن له من زكاة التجارة أعلا عليه حق الأرض من العشر أو الخارج (قوله أو المستجرة
أو المستعمارة يعني وكنت الأرض مشريفة فان العشر على المستعير اتفاقا وعلى المستجر على قولهما المأخوذ
وأما إذا كانت أخرجتين فان الخارج على رب الأرض فإذا نوى المستعير أو المستأجر في الخارج من مال التجارة
يصح لعدم اجتماع الساقب أعاده ح قلت تعين فرض المستعير فيما إذا اشترى بذرا للتجارة وزرعها يصح
التعليل بعدم اجتماع الساقب الحقيقي أما لو نوى التجارة فيسأخر من أرضه فقد علمت أنهم لا تصح لعدم العقد ولم يصح
الخارج مال للتجارة فلا زكاة فيه فهو (قوله ثلاث مع الخ) علمت ما فيه (قوله وشرط صحة أدائها الخ)
قد علم اشتراط الية من قوله ولأنه تعالى ذكره كرهه لبيان تقاضيه أهو في البحر (قوله نية) أشار
إلى أنه لا اعتبار للنية بل ما ههنا هبة وقربا تجر به في الأصح وإلى أن لو نوى الزكاة والتطوع وقع عن قصد
الثاني لأن نية الفرض أقوى وعمل الثالث يقع وإلى أنه ليس له أن يأخذها بالعلم لا إذا لم يكن في قرابته
أو قبيلته أو حوج منه في معنى حكما لادبائه وإلى أن الساعي لو أخذها منه كرهها لا يستحق الفرض عنه في
الأموال الباطنة بخلاف الظاهرة هو المفتي به وإلى أنها لا تؤخذ من تركته له قدر الية إلا إذا أوصى فتهرب
من الثلث وتعلم في البحر زائد في الجوهر أو نزع وورثته قلت وأعل وجهه أنهم فائون مقامه فتكني نيتهم
وتأمل (قوله مقارنة) هو الأصل كفي سائر العبادات وأما كفي بالنية عند عزل كسبيته لأن المدع

وسنفضل الدين قبل
المال (وسبب لزوم أدائها
فوجه الخطاب) يعني قوله
تعالى أو الزكاة (وشرطه)
أي شرط اقتران أدائها
(حولات الحول) وهو في
ملكه (ونية المال كالإدراهم
والدينار) أي نية التجارة
بالعلم الحقة وتلزم الزكاة
كفيهما مسكهما ولولا الية
(والسوم) بقيدها الآتي
(أونية التجارة) في العروض
أما من يؤولا بد من مقارنتها
لقد التجارة كسجي أو
دلالة بأن يشتري عبدا
بعرض التجارة في يواجر
داره التي للتجارة بغير
فحصير للتجارة بلانية صريحا
واسنة ثمنوا من اشتراط الية
ما يشترطه المضارب وأنه
يكون للتجارة معلقا لأنه
لا يملك بها غيرها ولا تصح
نية التجارة فيسأخر من
أرضه العشرية أو الخارجية
والمستأجرة أو المستعمارة
لأنها تجتمع الحقة (وشرط
صحة أدائها نية مقارنته)
أي للإداء (ولو) كانت
المقارنة (حكما) كالمودع بلا
نية ثم نوى

يتفرق فيخرج باستحضار النية عند كل دفع فاكفي بذلك العرج بحر والمراد مقارنتها بالدفع الى الفقير
 وأما المقارنة للدفع الى الوكيل فهي من الحكمية كما يأتي ط (قوله والمال قائم في يد الفقير) بخلاف
 ما اذا نوى بعد هلاكه بحر وظاهره أن المراد بقيامه في يد الفقير بقاؤه في ملكه لا اليد الحقيقية وأن النية
 تجزئ به مادام في ملك الفقير ولو بعد أيام (قوله أو دفعها لذي) فيه على الفرق بين الزكوة والحج لان الزكاة
 عبادة مالية محضة فتصح فيها النيابة الذي وان لم يكن من أهل النية لان الشرط فيها نية الاستمرار بخلاف الحج لانه
 عبادة مركبة من المال والبدن فتشترط فيه أهلية المأمور للنية (قوله لان الاعتبارية لا تمر) حلة للمستثنين
 (قوله ولذا) أي لكون الاعتبارية لا تمر (قوله لو قال) أي عند الدفع الى الوكيل (قوله ثم نواه عن الزكاة)
 أي ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع الى الفقير بنية التطوع أو الكفارة (قوله ضمن وكان متبرعا) لانه ملكه
 بالخط وصار مؤديا مال نفسه قال في التتارخانية الا اذا وجد الاذن أو أجاز المالكان اه أي أجاز قبل
 الدفع الى الفقير لمافي البحر لو أدى زكاة غيره بغير أمره فبانحه فأجاز لم يجز لانهم اوجدت نفاذا على المنصديق
 لانهم املكه ولم يصروا تبعين غيره فغذت عليه اه لكن قد يقال تجزئ عن الأمر مطلق لبقاء الادب بالدفع
 قال في البحر ولو تصدق عنه بامر جاز ويرجع بما دفع عند أبي يوسف وعند محمد لا يرجع الا بشرط الرجوع
 اه تأمل ثم قال في التتارخانية أو وجدت دلالة الاذن بالخط كما جرت العادة بالاذن من أرباب الخطاة
 بخاطم الغلات وكذلك المتولى اذا كان في يده أو فاف مختلفا وخطا غلاتهم ضمن وكذلك للمسلم اذا
 خطا الاثمان أو البياع اذا خطا الامتعة ضمن اه قال في التجنيس ولا عرف في حق السماسرة والبياعين
 بخطا ضمن الغلات والامتعة اه ويتصل بهذا العالم اذا سأل للفقراء شيئا وخطا ضمن قات ومقتضاء انه
 لو وجد العرف فلا ضمن لجود الاذن حيثئذ دلالة والظاهر انه لا بد من علم المالك بهذا العرف ليكون
 اذنامه دلالة (قوله الا اذا واكله الفقراء) لانه كما قبض شيئا ملكه وصار خالطاً مالهم بعينه يرضى ويتع
 زكاة عن الدافع لكن بشرط أن لا يبلغ المال الذي بيد الوكيل نصيبا ولو بلغه وعلم به الدافع لم يجزه اذا كان
 الاخذ وكيلا عن الفقير كما في البحر عن الظهيرية قلت وهذا اذا كان الفقير واحدا ولو كانوا عدة دين لا بد
 أن يبلغ لكل واحد نصيبا لان ما في يد الوكيل مشترك بينهم فاذا كانوا ثلاثة وما في يد الوكيل يبلغ نصيبين لم
 يصروا أغنياء فتجزئ الزكاة عن الدافع بعده الى أن يبلغ ثلاثة أنصبا الا اذا كان وكيلا عن كل واحد بانفراده
 فيبتدئ يعتبر لكل واحد نصيبه على حدة وليس له الخلط بل اذ منهم فلو خطا أجزأ عن الدافعين وضمن للموكلين
 وأما اذا لم يكن الاخذ وكيلا عنهم فتجزئ وان بلغ المقبوض نصيبا كثيرة لانهم لم يملكوا شيئا مما في يده (قوله
 لولاه الفقير) واذا كان والده صغيرا فلا بد من كونه هو فقيرا أيضا لان الصغير يعد غنيا بغيره أهاده ط
 عن أبي السعد وهذا حيث لم يأمره بالدفع الى معين اذ لو خاف فقيه قولان حكاهما في القسبة وقد ذكر في البحر
 أن القواعد تشهد للقول بأنه لا يضمن لقولهم لو نذر التصديق على فلان له أن يتصدق على غيره اه أقول
 وفيه نظر لان تعيين الزمان والمكان والدوهم والفقير غير معتبر في النذر لان الداخل تحتها ما هو قربة وهو
 أصل التصديق دون التعيين فيبطل وتلزم القرية كما مر حوايه وهنا الوكيل اغياسته بد التصرف من الموكل
 وقد أمره بالدفع الى فلان فلا يملك الدفع الى غيره كما لو أوصى لزيد بكذا ليس للوصي الدفع الى غيره فتأمل
 (قوله وزوجته) أي الفقيرة (قوله ولو تصدق الخ) أي الوكيل بدفع الزكاة اذا أسند دراهم الموكل ودفع
 من ماله لم يرجع به بدلها في دراهم الموكل صح بخلاف ما اذا أنفقها أولا على نفسه مثلاً ثم دفع من ماله فهو
 متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالانفاق أو بقضاء الدين أو انشراء كاسية يأتي ان شاء الله تعالى في الوكالة
 وفيه إشارة الى أنه لا يشترط الدفع من عين مال الزكاة وإذا لو أمر غيره بالدفع عنه جاز كما قدمناه لكن اختلف
 فيما اذا دفع من مال آخر حيث قال في البحر وظاهر القنينة ترجيح الاجراء استدللا بقولهم سلم له خير
 فوكل ذميا فباعها من ذمي فالمسلم صرف ثمنها عن زكاة ماله (فرع) للوكيل بدفع الزكاة أن يوكل فقيره

المال قائم في يد الفقير
 ونوى عند الدفع
 وكيل ثم دفع الوكيل
 لانية أو دفعها لذي
 بدفعها للفقراء جاز لان
 اعتبارية الأمر ولذا لو قال
 هذا تطوع أو عن كفاري
 ثم نواه عن الزكاة قبل دفع
 لو وكيل صح ولو خطا زكاة
 موكله ضمن وكان متبرعا
 الا اذا وكله الفقراء للوكيل
 أن يدفع لولاه الفقير
 وزوجته لان نفسه الا اذا
 قال ربه اضعها حيث شئت
 ولو تصدق بدراهم نفسه
 أجزأ أن يملكها وكان على نية
 الرجوع وكانت دراهم
 الموكل فاقعة (أو) مقارنة

(بعض ما وجب) كله أو بعضه ولا يخرج من العهد بالعزل بل بالأداء للفقراء (أو تصدق بكلمة) إذا لوى نذراً أو واجباً آخر فيصع ويظن
 الزكاة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافاً للثالث وأطلقه فم الدين والدين (١٣) حتى لو أبرأ الفقير من النصاب صح

وسقط عنه ما علم أن أداء
 الدين عن الدين والعين
 عن العين وعن الدين يجوز
 وأداء الدين عن العين وعن
 دين سابقه لا يجوز
 وخيل الجواز أن يعطى
 مدونه الفقير كانه تم
 بأخذها عن دينه ولو
 امتنع المدين من دينه
 وأخذها لكونه طهر
 بحسب حق ما لم يردعه
 للقاضي وحيلة التكفين
 به التصديق على تقريره هو
 يكفى فيكون الثواب لهما
 وكذا في تعمير المسجد ونحوه
 في حيل الاشياء (واقترعها
 عمرى) أى على القرائى
 ١ (قوله ولو أبرأ الخ) هذا
 الفرع من موضوع الخلاف
 كسئلة التصديق التي ذكرها
 الشارح أيضاً فزعم صاحب
 البحر بسقوط الزكاة عن
 القس والمبرأ عنه مبنى على
 قول نجد اه
 ٢ (قوله ولذا أطلق الشارح
 الدين) أى وقوله واعلم أن
 أداء الدين عن الدين وقوله
 ولذا أى لكون الدين
 الذى سبق قبض كالعين أطلق
 الشارح أى استغنى عن
 التقييد أولاً فهذا جواب عن
 سؤال يرد على الشارح
 صورته لم أطلق أداء الدين
 عن الدين أولاً مع أنه مقيد
 بالساقط وحاصل الجواب أن
 الشارح استغنى عن تقييده

بلاذن يخرج من الخاتمة وسبقاً في الوكالة (قوله بعزل ما وجب) في نسخة لعزل باللام وهي أحسن
 ليوافق المخطوف عليه (قوله ولا يخرج من العهد بالعزل) فلو ضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولو مات كانت
 ميراثاً عنه بخلاف ما إذا ضاعت في يد الساعي لأن يده كيد الفقراء يخرج عن المحيط (قوله أو تصدق بكلمة) بالرفع
 عطفاً على قوله نية وأقاده بسقوط الزكاة ولو لوى نذراً أو لم ينو أصلاً لان الواجب جزء منه وانما اشترط
 النية للرفع المزاحم فلما أدى الكل زالت المزاوجة بغير (قوله إذا لوى الخ) في التعبير بالتصدق إيماء إلى هذا
 الاستثناء كما في النهر (قوله فيصع) أى عساوى (قوله لا تسقط حصته) أى لا تسقط ما زكاة ما تصدق به فوجب
 زكاته وزكاة الباقي (قوله خلافاً للثالث) أشار بذلك تبعاً للمتن المنقح إلى اعتماد قول أبي يوسف وإن أقدمه
 فاضيفان وقد أخر في الهداية مع دليله وعادته تأخير المتأخر عند على عكس عادة قاضيهان وصاحب المتن في
 فافهم (قوله وأطلقه) أى أطلق التصديق (قوله حتى الخ) تفريع على قوله الدين صح وقيد بالفقير لأنه لو
 كان غنياً فوجهه بعد الحل ففهم روايتان أحدهما الضميمة بغير عن الحية أى ضمان زكاة ما وهبه لانه
 استهان به بعد الوجوب (قوله صح وسقط عنه) أى صح الإبراء وسقط عنه زكاته نوى الزكاة ولا الماسر
 ولو أبرأ عن البعض سقطت زكاته دون الباقي ولو نوى به الأداء عن الباقي بغير (قوله واعلم الخ) المراد بالدين
 ما كان ثابتاً في الذمة من مال الزكاة والدين ما كان قائماً في ملكه من نقد وروض والقسمة بأعيانه لأن
 الزكاة ما أن تكون ديناً أو عيناً والمال المزكى كذلك لكن الدين إما أن يسقط بالزكاة أو يبقى مستحق
 القبض بعدها فتصير خمسة فيجوز الأداء في ثلاثة الأولى أداء الدين عن دين سقط به كمثل من أبرأ الفقير
 عن كل النصاب الثانية أداء الدين عن العين كقصد حاضر عن نقد أو عرض حاضر الثالثة أداء الدين عن
 الدين كقصد حاضر عن نصاب دين وفي صورته لا يجوز الأول أداء الدين عن الدين كسجله ما في ذمة مدونه
 زكاة لئلا يخالطه الحاضر بخلاف ما إذا أمر فقيراً بقبض دين له على آخر عن زكاة عين عنده فانه يجوز لأنه عند
 قبض الفقير يصير عيناً فكان عيناً عن عين الثانية أداء دين عن دين سبق قبض كما تقدم عن الجبر وهو مال
 أبرأ الفقير من بعض النصاب لا يابه لأداء عن الباقي وعليه بان الباقي يصير عيناً بقبض فقير مؤدياً الدين
 عن العين اه ٣ ولذا أطلق الشارح الدين أولاً عن التقييد بالسقوط واقوله بعدد سبق قبض (قوله وحيلة
 الجواز) أى فيما إذا كان له دين على معسر وأراد أن يجعله زكاة عن عين عنده أو عن دين له على آخر
 سبق قبض (قوله أن يعطى مدونه الخ) قال في الاشياء وهو أفضل من غيره أى لانه يصير وسيلة إلى براءة ذمة
 المدينون (قوله لكونه طهر بحسب حق) نقل العلامة البيهقي في آخر شرح الاشياء أن الدراهم والدنانير جنس
 واحد في مسئلة الفقير (قوله فان مانعه الخ) والحيلة إذا خاف ذلك ما في الاشياء وهو أن يوكل المدين بخادم
 الدائن بقبض الزكاة ثم يقضاه دينه بقبض الوكيل صار ملكاً للموكل ولا يسلم المال للوكيل إلا في غيبة المدينون
 لاحتمال أن يعزله عن وكالة قضاء دينه حال القبض قبل الدفع اه وفيه وإن كان للدائن شريك في الدين
 يخاف أن يشاركه في المقبوض فالحيلة أن يتصدق الدائن بالدين ويهب المدين ما قبضه للدائن ولا مشاركة
 (قوله ثم هو) أى الفقهير يكره الظاهر أن له أن يخالف أمره لانه يقتضى صحة التملك كما سيأتي في باب
 المصروف بحثاً (قوله فيكون الثواب لهما) أى ثواب الزكاة للمزكى وثواب التكفين للفقير وقد يقال إن
 ثواب التكفين يثبت للمزكى أيضاً لان الدال على الخير كفاعله وإن اختلف الثواب كلوكيفاً طافاً وأخرج
 السيوطي في الجامع الصغير لومرت الصدقة على يدي مائة لكان لهم من الاجر مثل أجر المبرأ من غير أن
 يتقص من أجره شئ (قوله وكذا) الإشارة إلى الحيلة (قوله ونحوه الخ) هو ما قدمناه من الاشياء (قوله
 واقترعها عمرى) قال في البديع وعليه عامة المشايخ ففي أى وقت أدى يكون مؤدياً للواجب ويتعصب

بدلالة قوله بعد عن دين سبق قبض وبالتهليل اه (قول الشارح فيصع ويظن) فيه ان مقدار الزكاة متعين بتعيين الله فلا يبطئه تعيين العبد كما نقله
 المحشى من المعراج عند قول الشارح بخلاف دين نذروا في المسئلة قولين شئ في المعراج على أحدهما والشارح هنا على الآخر اه

ذلك الوقت للرجوع واذالم يؤدى الى آخر عمره يتضيق عليه الوجوب حتى لو لم يؤد حتى مات يأثم واستبدل
 بالخاص له من عليه الزكاة اذ اهلك نصابه بعد تمام الحول والتمكّن من الاداء انه لا يضمن ولو كانت على
 الفور يضمن تكن اخصوم شهر رمضان عن وقته فان عليه القضاء (قوله) وصححه الباقي وغيره) نقل تعميمه في
 التتارخانية ايضا (قوله) أى واجب على الفور) هذا ساقط من بعض النسخ وفيه زكاة لانه يؤلى في قولنا
 افتراضا واجب على الفور مع أنه افرضة محكمة بالدلائل القطعية وقد يقال ان قوله افتراضا على تقدير
 مضاف أى افتراض أدائها وهو من اضافة الصفة الى موصوفها فيصير المعنى أدائها المفترض واجب على
 الفور أى ان أصل الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققه في فتح القدير من أن المتأخر في الأصول
 أن معلق الامر لا يقتضى الفور ولا التراخي بل مجرد الطلب فيجوز للمكاتب كل شيء مالم يكن الامر هاهنا
 قرينة الفور الخ ما يأتى (قوله) فيما يؤم بتأخيرها الخ) ظاهرها الاثم بالتأخير ولو قل كيوم أو يومين لانهم فسروا
 الفور بأول أوقات الامكان وقد يقال المراد أن لا يؤخر الى العام القابل لما في البدائع عن المنتقى بالمون اذالم
 يؤد حتى مضى حوله فقد أساء وأثم اه فتأمل (قوله) وهى) أى القرينة انه أى الامر بالصرف (قوله)
 وهى مجعلة) كذا عبارة الفتح أى حاجة الفقير مجعلة أى ماضية (قوله) وتعمامه في الفتح) حيث قال بعد ما صر
 فتكون الزكاة فريضة وفوريته واجبة فيلزم بتأخيرها من غير ضرورة الاثم كما صرح به المكي
 ولما حكم الشهيد في المنتقى وهو عين ما ذكره الامام أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكرهه فان كراهة التحريم
 هي الحمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن أئمتنا الثلاثة وجوب فوريته ما ذكرناه ان شجاع عنهم من انما على
 التراخي فهو بالنظر الى دليل الافتراض أى دليل الافتراض لا يوجبها وهو لا يفي بوجوده دليل اليجاب وعلى
 هذا قولهم اذا شل زكى أو لا يجب عليه أن يزكى لان وقتها العمر فالشك حبيد كالشك في الصلابة
 الوقت اه ملخصا (تمة) في الفتح أيضا اذا أخر حتى مرض يؤدى سر من الورثة ولو لم يكن عنده مال فاراد
 أن يستقرض لاداء الزكاة ان كان أكبر وأيه انه يقدر على قضائه فالفضل الاستقراض والاداء لان خصوصية
 صاحب الدين أسد اه (قوله) أى عبد) خصه بالذكور ليناسب قوله فنوى خدمته وأشار بقوله مثلا الى ان
 العبد غير قيد لكن الاولى أن يقول بعده فنوى استعماله ليعم مثل الثوب والدابة ولا بد من تخصيصه بما أصبح
 فيه نية التجارة اخبر حمالوا شترى أرضا خوجية أو عشرية ليتجر فيها فانما التجار كالأبى ونبيه
 عليه في الفتح (قوله) فنوى بعد ذلك خدمته) أى وان لا يبقى للتجارة لما في النجاة بعد التجارة اذا أراد ان
 يستخدمه سنتين ما استخدمه فهو للتجارة على حاله الا أن ينوى أن يخرج منه من التجارة ويجعله للخدمة اه
 (قوله) مالم يبعه) أى أو يؤجره كفى النهر وغيره بدله من قسم الدين الوسيلة من ماضى أو يبعه بالحوال
 بعد قبضه على الخلاف الا ترى في بيان أقسام الديون (قوله) بجنس ما فيه الزكاة فلو دفعه لامرأته في مهرها
 أو دفعه بصلح عن قود أو دفعته لخلف زوجه الأزكاة لان هذه الاشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة ط (قوله)
 والفرق) أى بين التجارة حيث لا تحقق الا بالفعل وبين عدمها بان نواه للخدمة حيث تحقق بمجرد النية ط
 (قوله) فيتم بها) لان التروك كلها يكفي فيها بالنية ط ونظير ذلك المقيسم والصائم والكافر والعابدة
 والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلمانا ولا سائمة ولا عبدة بمجرد النية وثبت اضداده بمجرد النية
 زيلعي لكن صرح في النهاية والفتح بان العلوقة لا تصير سائمة بمجرد النية بخلاف العكس ووفق في البحر بحمل
 الاول على ما اذا نوى أن تكون السائمة عبدة وهى باقية في المرى اذ لا بد من العمل وهو اخرجها من المرى
 لا العلف وحمل الثاني على ما اذا نوى بعد اخرجها منه (قوله) كان لها الخ) لان الشرط في التجارة مقارنتها
 لعمدها وهو كسب المال بالمال بعقد شراء أو اجارة أو استقراض حيث لا مانع على ما يأتى في الشرح مع
 بيان المتر زان ثم ان نية التجارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالاول ما ذكرناه والثاني ما تقدم في
 الشرح عند قول المصنف أو نية التجارة (قوله) لا ما ورثه) قال في النهر ويلحق بالارث ما دخله من محبوب

وصححه الباقي وغيره
 (وقيل فوري) أى واجب
 على الفور (وعليه
 الفتوى) كما في شرح
 الوهبانية (فيما يؤم بتأخيرها)
 بلا عذر (وترد شهادته)
 لان الامر بالصرف الى الفقير
 مع قرينة الفور وهو أنه
 لدفع حاجته وهى مجعلة ففى
 لم تجب على الفور لم يحصل
 المقصود من الايجاب على
 وجه التمام وتعمامه في الفتح
 (لا يبقى للتجارة ما) أى عبد
 مثلا ((استترامها فنوى)
 بعد ذلك (خدمته ثم) ما نواه
 للخدمة لا يصير للتجارة وان
 نواه لها مالم يبعه) بجنس ما فيه
 الزكاة والفرق أن التجارة
 عمل فلا تتم بمجرد النية
 بخلاف الاول فانه ترك
 العمل فيتم بها (وما اشتراه
 لها) أى للتجارة (كان لها)
 لمقلونة النية لعدم التجارة
 (لا ما ورثه ونواه لها) لعدم
 العقد الا اذا تصرف فيه

أرضه فنوى امساكها للتجارة فلا تجب لو باعها بعد حول اه (قوله أي ناويا) قال في النهر يعنى نوى وقت
 البيع مثلا أن يكون بدله للتجارة ولا تكفيه النية السابقة كما هو ظاهر ما في الحر اه (قوله فتجب الزكاة)
 أى إذا حال الحول على البدل ط (قوله نواه أولا) أى نوى السوم أو الأثمان كانت ساعة بقيت على ما كانت
 وإن لم ينو خائفة (قوله ولملكه يصنع الخ) أى ما كان متوقفا على قبوله وليس بمبادلة مال بمال كعده
 العقود إذ نوى عند العقد كونه للتجارة لا يصير لها على الأصح لأن الهبة والصدقة والوصية ليست بمبادلة
 أصلا والمهر وبدل الملع والصلح عن دم السموم مبادلة مال بغير مال كفى البدائع قال في فتح القدير
 والحاصل أن نية التجارة فيما يشترطه تصح بالاجماع وفيما يرثه لا بالاجماع وفيما عاكس به قبول العقد مما ذكر
 خلاف اه (قوله أو نكاح أو نكاح) أى لو تزوجها على عدهم فلا نفوت كونه للتجارة أو خالعة عليه فنوى
 كذلك (قوله أو صلح عن قود) أى إذا نوى عند العقد الصلح بالتجارة قبل البدل وفى الثانية لو كان سببا للتجارة فقتله
 سببا بعدد أفصول من القصاص على السائل لم يكن القاتل للتجارة لأنه بدل عن القصاص لا عن المقتول اه
 (قوله كان المدفوع للتجارة) أى بلانية ح وذلك لأنه بدل عن المقتول وقد كان المقتول للتجارة فكذلك بدله
 فكان مبادلة مال بمال ومثله في ما يظهر لو اختار سيد الجاني الفداء بعرض لمسا أو لا ينافيه ما رث عن الأشباه
 فانهم (قوله فانه يكون لها) لأن حكم البدل حكم الأصل خائفة وسيأتى تمام الكلام على اه تبدل مال بالتجارة
 في باب زكاة الغنم (قوله كسر) أى في شرح قوله أو نية التجارة ح (قوله والاداء) أنه لا يكون لها لأن
 التجارة كسب المال ببذل هو مال والقبول كسب بغير بدل أصلا فلم تكن النية مقارنة بعمل التجارة تبدائع
 (قوله وفى أول الأشباه) أى به تبيد اللاصح ط (قوله والجواهر) كاللعل والياقوت والزمرذ وأهالها
 در عن الكافي (قوله وان ساوت ألفا في نسخة ألوفار قوله ما عدا الجرين) هذا علم بالغة على الذهب
 والفضة ط وقوله والسواثم بالنصب ما عدا على الجرين وما عدا ما ذكر كالجواهر والعقارات والموشى
 العلوفة والعبد والياب والامتعة ونحو ذلك من العروض (قوله المؤدى إلى الثنى) هذا وصف في معنى العلة
 أى لاز كة فيما نواه التجارة من نحو أرض عشرية أو خراجية أو ما يؤدى إلى تكرار الزكاة العشر أو
 الخراج زكاة أيضا أو إلى بكسر الهمزة المثلية وفتح النون فى آخره ألف مقصورة وهو أخذ الصدقة مربى في عام
 كفى القاموس ومنه كفى المغرب قوله صلى الله عليه وسلم لا نبي فى الصدقة (قوله بشرط مقارنتها بالخروج) هذا
 على شرط الاول ومن المقارنة ما ورثنا وبالهاتم تصرف فيه ناويا أيضا لأن المعبر هو النية لا الزكاة للتصرف
 بالبيع مثلا كما مر فيكون بدله الذى نوى به التجارة مقارنا بعد الشراء فافهم (قوله وأجار) كان أجراؤه
 بعروض ناوياهم التجارة ولو كانت الدار للتجارة يصير بدلهما للتجارة بلانية لوجود التجارة دلالة بمر ومبسه
 خلاف قدمناه (قوله واستقرض) لأن القرض ينقلب معاوضة المال بالمال فى العاقبة وهذا قول بعض
 المشايخ واليه أشار فى الجامع أن من كان له ما تئادهم لماله غير ما فاستقرض من رجل قبل حلول الحول
 خمسة أقفزة غير التجارة ولم يستهلك الأقفزة حتى سال الحول لاز كة عليه ويصرف الدين إلى مال الزكاة دون
 الجنس الذى ليس بمال الزكاة فقوله غير التجارة دليل أنه لو استقرض للتجارة يصير له وقال بعضهم لا وإن
 نوى لأن القرض عارة وهو تبرع بالتجارة بدائع وعلى القول مشى فى البرهان والتميز معهم الشارح
 لكن ذكر فى الذخيرة عن شرح الجامع أشبه الاسلام أن الأصح الثانى ران على قول محمد فى الجامع لعدم
 التجارة أنها كانت عند المقرض لغير التجارة وقائده أنها إذا ردت عليه عادت بغير التجارة وإن كانت عنده
 للتجارة فردت عليه عادت للتجارة اه والظاهر أن الثانى مبنى على قول أبى يوسف أن المستقرض لا يملك
 ما استقرضه إلا بالتصرف وعندهما ملكه بالقبض حتى لو كان قائما فى يده فباعه من المقرض يصح عنده
 لا عندهما ولو باع من أجنبى يصح اتفاقا كسب أى شغريه فى بابه أن شاء الله تعالى وعلى قولهما فالوجه الاول
 تأمل لا يقال يشكّل الاول بأن المستقرض صار مديونا بغير ما استقرضه والمديون لاز كة عليه بقدر دينه فما

أى ناويا فتجب الزكاة
 لأن نية العمل (الا
 الذهب والفضة) والساعة
 فى الثانية ولو رث ساعة
 زكاة بعد حول نواه أولا
 (وملكه يصنع كهيئة
 أو وصية أو نكاح أو نكاح
 أو صلح عن قود) قيد بالقود
 لأن العبد للتجارة إذا قتله
 عند خطا ودفع به كان
 المدفوع للتجارة خائفة
 وبذا كل ما هو بض من مال
 التجارة فإنه يكون لها بلاية
 كسرها ونواه لها بئانه عند
 النوى والاصح) أنه لا
 يكون له بغير من البدائع
 وفى أول الأشباه ولو قارنت
 النية ما ليس بدل مال بمال
 لا تصح على الصحيح لاز كة
 واللاتى والجواهر وان
 ساوت ألفا اتفاقا (الان
 تكون للتجارة) والأصل أن
 ما عدا الجرين والسواثم
 أعجز كى بنية التجارة بشرط
 عدم المانع المؤدى إلى
 التجرى وشرط متارنتها العقد
 التجارة وهو سبب المال
 بالمال بعقد شراء أو أجار
 أو استقرض

(قوله عندهما)
 صوابه عندهما لا عندهما تأمل
 اه

ولو نوى التجارة بعد العقد

أو اشتري شيئاً للفتية
أو يائه أن وجد رجلاً
بأهله لا زكاة عليه كولو نوى
التجارة فيما خرج من أرضه
كما مر وتجاوز نوى أرضاً
نواجبة أو بالتجارة أو
عشرية وزرعها أو بذر
للتجارة وزرعها لا يكون
للتجارة لقيام المانع
(باب الساعة)

(هي) الراعية وشرا
(المكتفية بالرعي المباح)
ذكره الشافعي (في أكثر
العام لقصد الدر والنسل)
ذكره الزيلعي وزاد في
المحيط (والزيادة واليمن)
ليتم الذكور فقط

(قوله شعيرة تسمون الخ)
قال العلامة المفتي أبو
السعود في تفسير قوله تعالى
فيه تسمون ترعون من
سامت الماشية وأسماءها
صاحبها وأصلها السومة وهي
العلامة لأنها تؤثر بالرعي
علامان في الأرض اهـ

(قوله لا تكون ساعة بعر)
سيأتي له قريباً التصريح
بأنه لا يقيّد بالمباح وحيث
لا يرد ما ذكره فإنه بعد قطعه
لا يقال له مباح اهـ

(قوله وفيه نظر قلت لعل
وجهه الخ) قد روي قال
لا وجه له هذا النظر فإنه
يحتاج إليه لإخراج ما قطع
وجعل إلى البيت فإنه يقال
له كلاء أيضاً اهـ

فائدة صحة زكاة التجارة فيه لا نأقول فائدة نهاضت قيمته إلى النصاب الذي معه ليس أي من أن قيمة عروض التجارة
تضم إلى الدين فإذا كان له ما يتأدرونهم فقط واستقرض خمسة ففئة للتجارة قيمته خمسة دراهم مثلاً كان
مدوناً بغيرها وبقي له نصاب تام فيزكاه بخلاف ما إذا لم تكن للتجارة فإنه لا زكاة عليه أصلاً لأن الدين يصرّف
إلى مال الزكاة دون غيره كما مر فينقص نصاب الدرهم الذي معه فلا يزكاه ولا يزكاه لافئة فافهم (قوله ولو
نوى الخ) محترز قوله بشرط مقارنتها العقد التجارة (خ) (قوله كولو نوى الخ) خرج باشتراط عقد التجارة وهذا
مطلق بالميراث كما مر عن النهر فلا يصح تعليله باجتماع الحقين كما قدمناه فافهم (قوله كما مر) قبيل قوله وبشرط
صحة أدائها (خ) (قوله وكولو نوى الخ) محترز قوله بشرط عدم المانع الخ (قوله وزرعها) قيد للعشرية
لتعلق العشر بالمسارح بخلاف الخراج إذا كان خراج مقياسية لا موطناً ومعه أنه إذا لم يزرعها تجب
زكاة التجارة فيها لعدم وجوب العشر فلم يوجد المانع أما الخراجية فالمانع موجود وهو الشيء وإن عملت
(قوله لقيام المانع) وهو الشيء ومفاد التعليق أنه لو زرع البذر في أرضه المملوكة تجب فيه الزكاة ويخالفه
ما في البحر حيث قال في باب زكاة المال لو اشترى بذرًا للتجارة وزرعها فإنه لا زكاة فيه وإنما فيه العشر لأن بذر
في الأرض أبطل كونه للتجارة فكان ذلك كنية الخدمة في عقد التجارة بل أولى ولو لم يزرعها تجب اهـ فإن
مفاده سقوط الزكاة عن البذر بالزراعة مطلقاً فأداه ط (تنبيه) ما ذكره الشارح من عدم وجوب
الزكاة في الأرض المشربة للتجارة وإنما فيها العشر والخراج للمانع المذكور قال في البدائع هو الرواية
لمشورة عن أصحابنا وعن محمد أنه تجب الزكاة أيضاً لأن زكاة التجارة تجب في الأرض والعشر يحجب في
الخراج وهما مختلفان فلا يجتمع الحقتان في مال واحد ووجه ظاهر الرواية أن سبب الوجوب في الشكل واحد
لأنه يضاف إليها فيقال عشر الأرض وخراجها وزكاهما والكل حق الله تعالى وحقوقه تعالى المتعلقة
بالأموال الذاتية لا تجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة الساعة مع التجارة اهـ فافهم
(باب الساعة)

بالإضافة أو بالتحويل على أنه مستند أو خبر فهو لبيان حقيقة ما بعده لبيان حكمها ولذا لم يقدّر مضافاً أي
صدقة الساعة قال في النهر وبدأ محمد في تفصيل أموال الزكاة بالسواثم اقتداء بكتبه عليه الصلاة والسلام
وكانت كذلك لأنها إلى العرب وكان جل أموالهم السواثم والأبل أنفسهم عندهم فبدأ بها (قوله هي
الراعية) أي أئمة يقال سامت الماشية رعت واسلمها رجم السامة كذا في المعرب سميت بذلك لأنها تسم الأرض
أي تعلمها ومنه شعيرة تسمون وفي ضياء الخوازم الساعة المال الراعي نهر (قوله وشرا المكتفية بالرعي الخ)
أطلقها فشمس المتولدة من أهلي ووحشي لكن بعد كون الأم أهلية كالتولدة من شاة وطي وبقر ووحشي
وأهلي فتجب الزكاة فيها ويكمل بها النصاب عندنا خلافاً للشافعي بدائع (قوله بالرعي) بفتح الراء مصدر
وبكسرهما الكلاء نفسه والمناصب الأول اذ لو جعل السكالا البها في البيت لا تكون ساعة ٣ بعر قال في النهر
وأقول الكسر هو المتداول على اللسان ولا يلزم عليه أن تكون ساعة لو جعلها لبها الأول أطلق السكالا على
المنفصل ولقاتل منع بل ظاهر قول المعرب السكالا هو كل ما رعته الدواب من الرطب واليابس يفيد
اختصاصه بالقائم في معدنه ولم تكن به ساعة لأنه ملكه بالحوزة فندبره اهـ قلت لكن في القاموس السكالا
كحل العشب رطبه وبأسه فلم يقيده بالرعي (قوله ذكره الشافعي) أي ذكر التقييد بالمباح قال في البحر
والنهر ولا بد منه لأن السكالا يشمل غير المباح ولا تكون ساعة به لكن قال المقدسي وفيه نظر قلت لعل
وجهه منع شموله لغير المباح حديث أحمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والمارف وهو مباح ولو في
أرض مملوكة ليس أي في فصل الشرب إن شاء الله تعالى (قوله ذكره الزيلعي) أي ذكر قوله لقصد
الدرو والنسل تبعاً لصاحب النهاية (قوله واليمن) عطف تفسير ط (قوله ليعم الذكور) لأن الدرو والنسل
لا ينفرد فيها ط (قوله فقط) أي الذكور المحضة وليس المراد أنه يعم الذكور ولا يعم غيرها اهـ وحاصله

أنه قيل لذكور لا يعلم (قوله لكن في البدائع الخ) استند إلى ما في المحيط من اعتبار السمن والجواب
أن مراد المحيط أن السمن لا لاجل العمل بل لغرض آخر مثل أن لا تموت في الشتاء من البرد فلا تنافض بين
كلاعي البدائع والمحيط اه ح أو يحمل على اختلاف الرواية أو المشايخ ط وبه جزم الرحق أقول
عبارة البدائع هكذا انصاب السائمة له صفات منها كونه معدلا سامة للدور والنسل لما ذكرنا أن مال الزكاة
هو المال النامي والمال النامي في الحيوان بالاسامة اذ به يحصل النسل فيزداد المال فان أسيت للعمل
والركوب أو العمل فلاز كانهما اه فقد أفاد أن الزكاة منوطة بالاسامة ٣ لاجل الموائم التي زيادة في شمل
الاسامة لاجل السمن لأن زيادة فيها تم تفريعه على ذلك باخراج ما اذا أسيت للعمل والركوب أو العمل يعلم منه
أن لم يرد بالعمل السمن والا كان كلاما متناقضات لأن العمل زيادة ولا يتوهم أحد أن ذلك مبني على رواية أخرى
لأنه في صدد كلام واحد فتعين أن المراد بالعمل إلا كل أي إذا أسامها لاجل أن يأكل لهما هو وضيافته فهو
كألو أسامها للعمل والركوب اذ لا بد من قصد الاسامة للزيادة والتفرع هذا ما ظهر لي ثم رأيت في المعراج ما نصه
عن التجارة نوى أن تكون العمل بدخ كل بوماشاة أو سائمة فزادها العمولة فهي العمل والحولة عند محمد اه
وفيه لف ونشر مرتب والله تعالى أعلم (قوله كألو أسامها العمل والركوب) لأن ما يصير كشياب البدن وعبيد
الخدمية (قوله ولعلمهم تركوا ذلك) أي ترك أصحاب المتون من تعريف السائمة زاده المصنف تبعها
للزباني والمحيط لتصريحهم أي تصريح التاركين لذلك بالحكمين أي بحكم ما نوى به التجارة من العروض
الشاملة للحيوانات وبحكم المسامة للعمل والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الأول وعدمه في الثاني فلا
يرد على تعريفهم بأنهم المكتفية بالزبي في أكثر العمام أنه تعريف بالاعم أو أنه في البحر وحاصله أن القيدتين
الذكرين في الزباني والمحيط والموطنان في التعريف بالذكور بقرينة النص من المزبور فلا يكون تعريفها
بالاعم على أن التعريف بالاعم اغلا يصح على رأي المتأخرين من علماء النيزاب والافاطة قدمون وأهل اللعبة
على جوازها وبه اندفع قول النهران هذا غير دافع إذا تعريف بالاعم لا يصح ولا ينفذ فيه ذكر الحكمين
بعده اه تأمل (قوله للشيخ في الموصح) بكسر الجيم وهو كونه سائمة فانه شرط لكونه سائمة لا لوجوب قال
في فتح القدير العلف ليسير لا يزول به اسم السوم المستلم للحكم وإذا كان مقابله كثيرا بالنسبة كان هو
يسير والنصف ليس بالنسبة إلى النصف كثير اولانه يقع الشك في ثبوت سبب الإيجاب فافهم (قوله من تلغان
قدوا وسينا) لأن القدر في مال التجارة ربع العشر وفي السوائم ما أتى بسانه والسبب فيه اه والمال النامي
لكن بشرط نية التجارة في الأول ونية الاسامة للدور والنسل في الثاني فلا تنافي في الحقيقة في القدر والشرط
لكن لما كانت السببية لا تتم الا بشرطها جعله من الاختلاف في السبب فافهم (قوله فلو اشترى) تفرع
على البعائات (قوله كلو باع السائمة) قديم الان عروض التجارة اذا استبدلت لا يقطع الحول قلت وهل
العروض الدراهم والدينار عندنا خلافا للشافعي فلاز كانه على الصيرفي قياس قوله كالأبدائع (قوله في
وسط الحول) بسكون السين وهو أفيد لانه اسم لجزء مبهم بين طرفي الشيء بخلاف محركاته فانه اسم لجزء
تساوي بعده عن طرفي الشيء فيكون جزءا معينا من الحول وليس بمراد اه ح (قوله أو قبله) أي قبل
الحول على تقدير مضاف أي قبل انتهائه بيوم والمراد به مطلق الزمان ولو ساعة وهو من عطف الخاص على
العام فانه قد يكون باو كافي الحديث ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يترجها وفادته مع انه
داخل في الوسط التنبيه على بطلان الحول بالبيع وان مضى معقلم ودفع توهم أن المراد بالوسط الجزء المعين
فافهم (قوله ولا تقدره) أمالو كان عنده نقد نصابا فانه يضم اليه ويركبه معه لاستقبال الحول وكان الأولى
أن يقول ولا نصاب عنده ليشمل ما اذا باعها بجنسها أو بغيره ففي الجوهره ولو باع المشاة قبل الحول بدراهم
أو بماشية ضم الثمن إلى جنسه بالاجماع أي يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية (قوله المسئلة)

لكن في البدائع لو أسامها العمل فلاز كانهما كالأوسام العمل والركوب ولو للتجارة فليهما (١٧) زكاة التجارة ولعلمهم تركها
لتصريحهم بالحكمين
(قوله علفها نصفه لا تكون
سائمة) فلا زكاة فيه الثلث
في الموجب (ويبطل حول
زكاة التجارة بجمعها للسوم)
لأن زكاة السوائم وزكاة
التجارة مختلفان قدرا وسيا
فلا يفي حول أحدهما على
الآخر (فلو اشترى لها) أي
للتجارة (ثم جمعها سائمة
اعتبر) أول (الحول من
وقت العمل) للسوم كلو
باع السائمة في وسط الحول
أو قبله بيوم بحسب ما أو بغير
حسبها أو بقدر ولا تقدر عنده
أو بغيره ونش وفريقها
التجارة فانه يستقبل حولا
آخر جوهره وديمها ليس
في سوائم الوقف والحيل
المسئلة زكاة له دم المالك
٣ (قوله لاجل الموائم
الزيادة) يعني الزيادة المتأخرة
الشاملة للسمن هكذا فهم
المشعوب بنى عليه كلامه
وهو كترى مخالف اصريح
عبارة البدائع فان البناء فيها
شخص بالانسلا كما يرشد
إلى هذا تفسير البناء به
فلا يحسن أن يقال المراد
بقوله فان أسيت للحسم
انما هو الاكل كقال المشعوب
وبضميمة هذا إلى ما علمت
من أن المراد بالبناء الدور
والنسل لا تظهر منافاة أصلا
فانه حينئذ لم يتعرض لمسئلة
السمن فتكون عبارة

لا واحد لها من لفظها
والنسبة اليها بلى بفتح الباء
سميت به لانها تبول صلي
انما ذها (خمس فيؤخذ من
كل خمس) منها (الى خمس
وعشرين بنت) جمع بنتى
وهو ماله سنامان منسوب
الى بنته لانه اول من
جمع بين العربي والعجمي
فولدهم ماولد افسى بنتيا
(أو عربا شاه) وما بين
النصابين عفو (وفيها)
أى الخمس وعشرين بنت
مخاض وهى التى طعنت
فى السنة (الثانية) سميت
به لان أمها غالباً تكون
مخاضاً أى حامل بآخرى (وفى
ست وثلاثين) الى خمس
وأربعين (بنت لبون وهى
التى طعنت فى الثالثة) لان
أمها تكون ذات لبن لآخرى
غالباً (وفى ست وأربعين)
الى الستين (سقة) بالكسر
(وهى التى طعنت فى الرابعة)
وحق ركوها (وفى احدى
وستين) الى خمس وسبعين
(جذعة) بفتح الذال المعجمة
(وهى التى طعنت فى
الخامسة) لانها تجذع أى
تقلع أسنان اللبن (وفى ست
وسبعين) الى تسعين (بنتا
لبون وفى احدى وتسعين
مخضتان الى مائة وعشرين)
كذا كتب رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأبى بكر
رضى الله عنه (ثم تستأنف
الفريضة)

(قوله فيما بعد المائة والجسب الخ) لعل الصواب ابدال الخمسين بالعشرين تأمل اه

أى الجمولة ليغازى عليها فى سبيل الله تعالى بوقف أو وصية وهذا التفصيل عند الامام أما عندهما فلا شئ فى
التفصيل مطلقاً ط بز بادة (قوله ولا فى الموائى العصى) نقل فى الظهيرية فى العصى روايتين وعندهما تجب
كالو كان فيها عصى ثم روجم فى البحر فى الباب الا شئ بالوجوب فيها والذى يظهر أنه ان تحقق فيها السوم
وجب والأذلاب دليل التعليل والله أعلم

(باب)

بالتنوين مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذى فى المنع نصاب الابل بغير باب ط
(قوله نصاب الابل) أطلقه فشمّل الذكور والاناث ولوأبوه وحشياً بعدان كانت الأم أهلية وشمل
الصغار بشرط أن لا تكون كلها كذلك لما سيصرح به فالصفة ترتب على الكبار وشمل الاعمى والمريض
والاعرج لكن لا يؤخذ فى الصدقة وشمل السمّان والجفاف لكن تجب شاة بقدر الجفاف ويبانه فى البحر
(قوله مؤنثة) قال فى ذيل المغرب كل جمع مؤنث الا ما صم بالواو والنون فيمن يعلم تقول جاء الرجال والنساء
وجاءت الرجال والنساء وأسماء الجوع مؤنثة نحو الابل والذود والخيل والغنم والوحش والعرب والعجم
وكذا كل ما يفرق بينه وبين واحد بالهاء أو بياء النسب كتمر ونخل ورومى وروم وبختى وبخت اه فافهم
(قوله بفتح الباء) كقولهم فى النسبة الى سلة أى بكسر اللام سلى بالفتح لتوالى الكسرات مع الباء بحر
(قوله لانها تبول على أنفادها) فيه إشارة الى أن بينهما اشتقاقاً كبيراً وهو اشتراك الكلمتين فى أكثر
الحروف مع التناسب فى المعنى كما هـ فان الابل مهموز وبال أجوف ح (قوله بنت) بالجر بدل من قوله
الى خمس وعشرين والاولى نصبه على التمييز ط وهو كذلك فى بعض النسخ (قوله بمخض) بضم الباء
وسكون الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق والنون والصاد المهملة المشددة فى آخره اعلم مركب تركب
مخرج على ملك ح وفى الشاموس يختصم بالشد يد اصدله بوخت ومعناه ابن ونصر كبعثهم صم وكان وجد عند
الصم ولم يعرف له أب فنسب اليه خرب القدس اه (قوله أو عرب) جمع عربى للبهائم وللاناسى عرب
ففرقوا بينهما فى الجمع بحر (قوله شاه) ذكرنا كان أو أنى بحر وفى الشربة لالية عن الجوهرية قال الخنيدى
لا يجوز فى الزكاة الا النسب من الغنم فصاعداً وهو ما أتى عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذى أتى عليه
سنة أشهر وان كان يجرى فى الاضحية اه (قوله عفو) مصدر بمعنى اسم المفعول أى عفا الشارح عنه
فلم يوجب فيه شيئاً ط (قوله بنت مخاض) قيد بها لانها لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق القيمة كما
يأتى والواجب فى المأخوذ الوسط كما سيحىء فى باب الغنم (قوله سميت به الخ) قال فى المغرب غضت الحامل
مخضاً ومخاضاً أحدها وجمع الولاد وهه فأجاءها المخاض الى جذع النخلة والمخاض أيضاً النوق الحوامل
الواحدة خلفه ويقال لولدها ذاستكمل سنة ودخل فى الثانية ابن مخاض لان أمه لحقت بالمخاض من
النوق اه ومثله فى القاموس فافهم (قوله غالباً) لانها قد لا تحمل وأشار الى أن المراد بنت مخاض وكذا
بنت لبون السن لان تكون أمها مخاضاً أو لبوناً فهو مخترج مخترج العادة لا يخرج الشرط كما فى البحر من
الزباجى فى فصل محرمات النكاح وهذا ما مر عن المغرب يدل على أن هذا معنى لغوى أيضاً لا شرعى فقط كما
فهمه فى البحر من عبارة الزيلعى المذكورة فافهم (قوله وهى التى طعنت فى الثالثة) أى ولو بمن يسير كيوم
فلا يخالف ما فى القهستانى من أنها التى أتى عليها ستان أماده ط (قوله لآخرى) أى لبنت أخرى ط (قوله
وحق ركوها) بيان لعل التسمية كما فى القاموس (قوله كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب
مبتدأ مضاف وكذا خبر وأبى بكر عطف على المضاف اليه ح وفى عامة النسخ الى أبى بكر أى الواصلة اليه فى
الفتح عن رواية الزهرى أنه صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفى فأخرجها
أبو بكر من بعده فعمل بها حتى قبض ثم أخرجهما عن فعله لم يخرجها الى عماله حتى توفى فأخرجها
يؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف لاختلاف الروايات فيما بعد المائة والخمسين كما أشار اليه بقوله

التي عندنا أما ما دونها فلا خلاف فيه إلا ما ورد عن علي أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس شياه
وتعامة في الزبلي (قوله عندنا) وقال الشافعي وأحمد إذا زاد على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات
لبون إلى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمس حقة وعن مالك
قولان أحدهما كذهبنا والآخر كذهب الشافعي اسمعيل (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين)
الاصوب اسقاط كل ليوافق في النحر والدرور وغيرهما ولا يهاه أنه أن تكرر هذا العدد مرتين تكرر هذا
الواجب مرتين وإن تكرر ثلاثا فلا خلاف وليس ذلك بمردود الاصوب أيضا لطف بالواو بدل ثم لأن هذا ليس
استثنا آخر بل هو من جملة الاستئناف الذي قبله (قوله بنت مخاض وحقتان) فالحقتان في المائة
والعشرين و بنت مخاض في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله ثم في كل مائة وخمس) الإصوب اسقاط
كل لماسر ٢ وعطفه بتم بالواو لأن مقتضى الاستئناف في باب بعد المائة والعشرين أن يجب في ست
وثلاثين بعد هابت لبون مع الحقتين لكن ليس في هذا الاستئناف بنت لبون بخلاف الاستئنافين اللذين
بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والخمسين والاصوب أيضا اسقاط كل والعطف
فيه وفيما بعده بالواو بدل ثم لماسر (قوله أربع حقات) منها ثلاث وجبت في المائة والخمسين والرابعة
وجبت في الست والأربعين الزائدة عليها إلى هنا انتهى حكم الاستئناف الثاني فلا تجب فيه حقة (قوله
إلى مائتين) وهو في المائتين بالخيار إن شاء دفع أربع حقات من كل خمس حقة أو خمس بنات لبون من كل
أربعين بنت لبون كفي المحيط والبسوط والخاتبة اسمعيل (قوله كأنسة أنفس في الخمسين التي بعد المائة
والخمسين) قيد به احترازاً عن الاستئناف الأول يعني الذي بعد المائة والعشرين إذ ليس فيه ما يجاب بنت
لبون كما قدمنا ولا يجاب أربع حقات لعدم نصابها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين
صار كل النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمس وصار مائة
وخمسين وجب ثلاث حقات درر (قوله حتى يجب في كل خمس حقة) كذا في صدر الشريعة والدرر والمراد
في كل ست وأربعين إلى الخمسين كما عبر به في النقاية قال في البحر فإذا زاد على المائتين خمس شياه ففيها شاة مع
الأربع حقات أو الخمس بنات لبون وفي عشر شاتان معها وفي خمس عشرة ثلاث شياه معها وفي عشرين أربع
معها فإذا بلغت مائتين وخمسة وعشرين ففيها بنت مخاض معها إلى ست وثلاثين فبنت لبون معها إلى ست
وأربعين ومائتين ففيها خمس حقات إلى مائتين وخمسين ثم تستأنف كذلك في مائتين وست وتسعين ست
حقات إلى ثلثمائة وهكذا اه (قوله للذات) نعت لا قيمة أي القيمة الكائنة للذات ح (قوله فان المالك
مخير) لعدم فضل الأنوثة فيهما على الذكورة ط

(باب ذكر البقرة)

قدمت على الغنم لقرعها من الأبل في الضخامة حتى شملها اسم البقرة بقر (قوله كالثور الخ) هو ذكر
البقرة قاموس أي كـ اسم الثور ثورا لانه يثير الأرض أي يحرثها قال في المغرب وأثاروا الأرض حرثوها
وزرعوها وسميت البقرة المثيرة لانها تثير الأرض اه (قوله والتاء للوحدة) أي للثاني فبنت لبون في الذكر
والأنثى كفي البحر (قوله والجوامس) هو نوع من البقر كفي المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والاضحية
والربا ويكمل به نصاب البقرة وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستتواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى
نهر وعلى هذا الحكم البخت والعرب والضأن والمغزبان ملك (قوله بخلاف عكسه) أي المتولد من أهلي
ووحشية لان المعتبر بالأم (قوله ووحشي) بالجر عطف على عكسه (قوله فانه لا يعد في النصاب) لانه ملحق
بخلاف الجنس كالجوار الوحشي وان ألف فيما بيننا لا يلحق بالاهلي حتى يبقى حلال الأكل بقر (قوله
لثلاثون) ذكر كور كانت أو أفاثا وكذا الجوامس كفي لبر جنسدى اسمعيل (قوله سائمة) نعت لثلاثون فهو
مرفوع ويجوز النصب على التمييز ح فلو علوه فلاز كاهها إذا كانت للتجارة فلا يعتبر فيها العدد بل القيمة

وخمسين ثلاث حقات ثم
تستأنف الفريضة بعد
المائة والخمسين (ففي كل
خمس شاة مع الثلاث حقات
(ثم في كل خمس وعشرين
بنت مخاض) مع الحقات
(ثم في ست وثلاثين بنت
لبون) معهن (ثم في مائة
وست وتسعين أربع
حقات إلى مائتين ثم تستأنف
الفريضة) بعد المائتين
(أبدا كما تستأنف في
الخمسين التي بعد المائة
والخمسين) حتى يجب في كل
خمس حقة ولا تجزئ
ذكر الأبل إلا بالقيمة
للذات بخلاف البقر والغنم
فان المالك مخير

(باب ذكر البقرة)

من البقر بالسكون وهو
الشقيق سمي به لانه يشق
الأرض كالثور لانه يشق
الأرض ومفرده بقرة
والتاء للوحدة (نصاب
البقر والجوامس) ولو
متولد من وحش وأهلية
بخلاف عكسه وحشي
بقرة وغنم وغيرهما فانه
لا يعد في النصاب (لثلاثون
سائمة)

(قوله وعطفه بتم الخ) قد
أبدى شيخنا نكتة لطيفة
للتعبير بتم وهي أن تم تفيد
الترخي والمهلة وقد أتى بها
هـ بالتفيد ترخي وجوب
الثلاث حقات عن وجوب

الحقتين الواجبتين في مائة وعشرين ولو أتى بالواو لم يستفد ذلك تأمل اه

غير مشتركة (وفيها تبسيع) لأنه (٢٠) يتبع أمه (ذو سنة) كاملة (أو تبعة) أنشأه (وفي أربعين مسن ذو سنتين أو مسنة وفيها

زاد) على الأربعين (بحسابه) في ظاهر الرواية عن الإمام وعنه لا شيء فبما زاد (إلى سنتين ففيها ضعف ما في ثلاثين) وهو قولهما والثلاثة وعليه الفتوى بحر من البنايع وتصح القدوري (ثم في كل ثلاثين تبسيع وفي كل أربعين مسنة) إلا إذا تداخلت عشرة عشرين فيخبر بين أربع تبعة وثلاث مسنات وهكذا

(باب زكاة الغنم)

مشتق من الغنمية لأنه ليس لها آلة الدفاع فكانت غنمية لكل طالب (نصاب الغنم ضأناً أو معزاً) فانهم سواء في تكميل النصاب والاضحية والربا لا في أداء الواجب والإيمان (أو بعون وفيها شاة) ثم الذكور والناث (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه) وما بينهما عفو (ثم) بعد بلوغها أربع مائة (في كل مائة شاة) إلى غير نهاية (ويؤخذ في زكاتها) أي الغنم (الثني) من الضأن والمعز (وهو ماتت له سنة لا الجذع) إلا بالقيمة (وهو ما أتى عليه أكثرها)

٣ (قوله) إلا أنها تجوز بالجذع أي من الضأن والاحسن من هذه العبارة

(قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لآثر كذا نقصان نصيب كل منهما من النصاب وانصرفت الخاطئة فيه كما سيأتي بيانه في باب زكاة المال (قوله وفيها تبسيع) نص على الذي كثر لئلا يتوهم اختصاصه بالانثى كما في الأبل (قوله كاملة) قيد به أو وافق قول غيره وطعن في الثانية لأنه إذا تمت السنة لزم طعن في الثانية فلا مخالفة أفاده الشيخ اسمعيل (قوله مسن) بضم الميم وكسر السين مأخوذ من الاسنان وهو طالع السن في هذه السنة لا الكبير فهستاني عن ابن الأثير ط (قوله بحسابه) أي لا يكون عفو بل بحسب إلى سنتين ففي الواحدة الزائد ربع عشر مسنة وفي الستين نصف عشر مسنة درر (قوله بحر عن البنايع) عزاه في البحر إلى الاستيعاب وتصحيح القدوري وليس فيه ذكر البنايع وفي النهرواني أعدل كما في المحيط وفي جوامع الفقه المختار قولهما وفي البنايع والاستيعاب وعليه الفتوى اه (قوله ثم في كل ثلاثين الخ) فيتعين الواجب بكل عشرة ففي سبعين تبسيع ومسنة وفي ثمانين مسنات وفي تسعين ثلاث تبعة وفي مائة تبعات ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثينات والأربعينات ط عن القهستاني (قوله إلا إذا تداخلت) أي التبعات والمسنات بأن كان العدد يصح أن يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) أي الحكم على هذا المنوال ففي مائتين وأربعين ثمانية تبعة أو ست مسنات

(باب زكاة الغنم)

الغنم محرمة الشاة لا واحد لهما من لفظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث الجنس يقع على الذكور والناث قاموس وفيه الشاة الواحدة من الغنم للذكور والناث وتكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحمل الوحش والمرأة جمع شاة وشياه وشوا الخ (قوله مشتق من الغنمية) أي بينهما اشتقاق أكبر كما في الأبل فادهم وذ كذا الضمير وان كانت الغنم مؤنثة كما علمت لان المراد بها اللفظ (قوله لأنه الخ) علامة مقدمة على معاولها وقوله آلة الدفاع أي الدفع عن نفسها ولا ينافي وجود آلة لها غير دافعة كقرونها ط (قوله ضأناً أو معزاً) بسكون الهمزة والعين وفيهما جمع ضأن كذا في القاموس والكشاف وهو مذهب الانحرف والصحيح مذهب سيبويه أن كل منهما اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى والضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر فهستاني ط (قوله فانهم سواء) لان النص ورد باسم الشاة والغنم وهو شامل لهما نهر (قوله في تكميل النصاب) فإذا نقص نصاب الضأن وعنده من المعز ما يكمله أو بالعكس وجبت فيه الزكاة وكذا لو كان المعز نصاباً تاماً تجب فيه (قوله والاضحية) أي تجزئ منهما ٣ إلا أنها تجوز بالجذع وأما أخذ في الزكاة ففيه خلاف الآتي (قوله والربا) فلا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز متفاضلاً ح (قوله لا في أداء الواجب) لان النصاب إذا كان ضأناً يؤخذ الواجب من الضأن ولو معزاً من المعز ولو من غيره من الغنم ولو سواء فمن أيهما شاء جوهرة أي فيعطى أدنى الأعلى أو أعلى الأدنى كما قدمنا في الباب السابق (قوله والأيمان) فان من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يحنث بأكل لحم المعز للعرف ح أي فان الضأن غير المعز في العرف (قوله وما بينهما عفو) أي ما بين كل نصاب ونصاب فوقعه عفو ولا شيء فيه زائد فما زاد على أربعين شاة مثلاً إلى المائة والعشرين لا شيء فيه إذا اتحد المال فلو مشتركة بين ثلاثة أثلاثاً فعلى كل شاة قال في البحر ولو كانت لرجل فليس للساعي أن يطررها ويجعلها أربعين أربعين فيأخذ ثلاث شياه لانه باتحاد المال لا صار لكل نصاباً ولو كان بين رجلين أربعين شاة لا تجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعي أن يجمعها ويجعلها نصاباً يأخذ الزكاة منها لان ملك كل واحد منهما فاصره عن النصاب اه (قوله وهو ماتت له سنة) أي ودخل في الثانية كما في الهداية وسائر كتب الفقه والمد كور في الصحاح والمغرب وغيرهما من كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في السنة الثالثة كذا في البرجندي ولذا قال الزيلعي هذا على تفسير الفقهاء وعند أهل اللغة ما طعن في الثالثة اسمعيل (قوله لا الجذع) بالخريك قاموس (قوله وهو ما أتى عليه أكثرها) كذا في الهداية والكافي والدرر وقيل

ماله ثمانية أشهر وقبل سبعة وذكرا لقطع أنه عند الفقهاء مائة ستة أشهر قال في البحر وهو الظاهر
 (قوله على الظاهر) راجع إلى قوله لا الجذع فان عدم اجزئه هو ظاهر الرواية صرح به في البحر ح (قوله
 من الضأن) قبله لان الممر لا خلاف انه لا يؤخذ فيه الا الشيء بجر عن الخائبة (قوله ذكره السكال) وأقره
 في النهر لكن جزم في البحر وغيره بظاهر الرواية وفي الاختيار أنه الصحيح (قوله والجذع من البقر الخ) وأما
 الجذع من المعز فقال في البحر لم أره عند الفقهاء وانما نقلوا عن الأزهري أنه مائة سنة اه قلت لكن
 لا يصح أن يكون مراد الفقهاء لانه بهذا المعنى ثنى عندهم كما تقدم في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم
 في الجذع بين الغنم والمعز (قوله ولا شيء في خيل ساعة) في المغرب الخيل اسم جع للعرب والبراذين
 ذكوره واناثهما اه وقيد بالساعة لانها محل الخلاف أما التي نوى بها التجارة فتجب فيها زكاة التجارة
 اتفاقا كما يأتي (قوله عندهما) لما في الكتب الستة من قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وفرسه
 صدقة زادهم مسلم الا صدقة الفطر وقال الامام ان كانت ساعة للدر والنسل ذكورا واناثا وحال عاينها الحول
 وجب فيها الزكاة غير أنهم ان كانت من أفراس العرب خسير بين أن يدفع عن كل واحدة ديناراً وبين أن
 يقومها ويعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وان كانت من أفراس غيرهم تقومها لا غير وان كانت ذكورا
 أو اناثا فروايتان أشهرهما عدم الوجوب كذا في المحيط وفي الفتح راجع في ذلك كونه عدمه وفي الاناث الوجوب
 وأجمعوا أنهم انما كانت للحمل والركوب أو علوفة فلا شيء فيها وأن الامام لا يأخذها جبراً منهم (قوله وعليه
 الفتوى) قال الطحاوي هذا أحب القولين البناور وجه القاضي أبو زيد في الاسرار وفي البيضاوي وعليه
 الفتوى وفي الجواهر والفتوى على قولهما وفي السكافي هو المختار للفتوى ونسبه الزبلي والبرازي تبعاً للخلاصة
 وفي الخاتمة قالوا الفتوى على قولهما تصحح العلامة قاسم قلت وبه جزم في الكنز لكن رجع قول الامام في الفتح
 وأجاب عن دليهما المار بغير اللهدية بان المراد فيه فرس العارز وحقق ذلك بما لا يرد عليه واستدل بالامام
 بالدلة الواضحة ولذا قال نيل هذه العلامة قاسم وفي النخبة الصحيح قوله ورجحه الامام السر تحصى في المبسوط
 والقدروري في التجريد وأجاب عما ساءه بورد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول
 أقوى حجة على ما شاهده التجريد والمبسوط وشرح شيخنا اه (قوله الاصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس
 قهستاني (قوله ليست للتجارة) أي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام يتعلق بنفي زكاة التجارة
 وجود اه ح (قوله ولا في عوامل) أي التي أعدت للعمل كإثارة الأرض بالحرث أو كالتسقي ونحوه
 زادت في الدور الحوامل وهي التي أعدت للانقال وكانت المصنف نظر إلى أن العوامل تشملها (قوله وعلوفة)
 بالفتح ما يعلف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء مغرب قال في البحر وقد منعت عن القنيسة أنه لو كان
 له ابل عوامل يعمل بها في السمة أو بعة أشهر ويسمى في الباقى ينفي أن لا تجب فيها زكاة اه (قوله
 ما لم تكن العلوقة للتجارة) قيد بالعلوفة لان العوامل لا تكون للتجارة وان نواها لها يكفي النهر أي لانها
 مشغولة بالحاجة الاصلية (قوله وجل وفصيل وعجول) في النهر الجل ولد الشاة في السنة الاولى والفصيل
 ولد الشاة قبل أن يصير من مخاض والعجول ولد البقرة حين تضعه أمه إلى شهر كافي المغرب (قوله وصورته
 الخ) أي اذا كانت له سوائم كبار وهي نصاب فضت ستة أشهر مثلاً فولدت أولاداً ثم ماتت وتم الحول على
 الصغار لا تجب الزكاة فيها عندهما وعند الثاني تجب واحدة منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلاً
 وثلاثون بقراً وأربعون غنماً وأما ما دون خمس وعشرين ابلاً فلا شيء فيه اتفاقاً لان الثاني أوجب واحدة
 منها ولا يتصور فيما دون هذا المقدار وتعامه في الاختيار وفي القهستاني عن النخبة الصحيح قولهما (قوله الا
 تبع الكبير) قال في النهر والخلاف أي المذكور وانما يقيد بما اذا لم يكن فيها كبار فان كان كما اذا كان له
 مع تسع وثلاثين جلاً من وكذلك في الابل والبقرة كانت الصغار تبعاً للكبير ووجب اجماعاً كذا في الدراية
 اه (قوله ويجب ذلك الواحد ولو ناقصاً ولو جيداً يلزم الوسط) كذا في بعض المسح وفي بعضها ويجب ذلك

على الظاهر وعنه جواز
 الجذع من الضأن وهو
 قوله ما والد ليس يربح
 ذكره السكال والثني من
 البقر ابن سلتين ومن
 الابل ابن خمس والجدع
 من البقر ابن سنة ومن
 الابل ابن أربع (ولا شيء في
 خيل) ساعة عندهما وعليه
 الفتوى خائبة وغيره من عند
 الامام هل لها نصاب مقدور
 الاصح لعدم النقل
 بالتقدير (و) لافي (بغال
 وحبر) ساعة اجماعاً ليست
 للتجارة فلولها فلا كلام
 لانها من العروض (و) لافي
 (عوامل وعلوفة) ما لم تكن
 العلوقة للتجارة (و) لافي
 (جل) بفحيتين ولد الشاة
 (وفصيل) ولد الناقة
 (وعجول) بوزن سنور ولد
 البقرة وصورته أن يموت
 كل السكار ويتم الحول على
 أولادها الصغار (الاتباع
 الكبير) ولو واحد ويجب
 ذلك الواحد ولو ناقصاً ولو
 جيداً يلزم الوسط

الواحد ما لم يكن حيثما قبل في الوسط وهذه النسخة أحسن (قوله وهلا كه يسقطها) أي لو هلك الكبير
بعد الحول بطل الواجب عندهما وعند الثاني يجب في الباقي تسعة وثلاثون جزءاً من أربعين جزءاً من حل
نهر ولو هلك الخلان وبقي الكبير يؤخذ جزء من أربعين جزءاً منه بدائع (قوله ولو تعدد الواجب الخ) بيانه
إذا كان له مستثنان ومائة وتسعة عشر جزءاً فإنه يجب مستثنان في قولهم أما لو كان له مائة ومائة وعشرون
جزءاً وجبت مائة واحدة عندهما وقال الثاني تسعة وحل وعلى هذا لو كان له تسعة وخمسون جزءاً ولا يتبع
نهر من غاية البيان (قوله ولا في عفو) هذا قولهما وهو أن الواجب في النصاب لافي العفو وقال محمد
وزفر الواجب عن الكل وأثر الخلاف يظهر فحين ملك تسعاً من الأبل فهلك بعد الحول منها أربعة لم يسقط
شيء على الأول ويسقط على الثاني أربعة أتباع شاة وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانون
يسقط على الثاني ثلثا شاة نها وتما في الزياجي (قوله ونخصاه بالسواثم) أي خص صاحبان العفو بها
دون النقول لأن ما زاد على مائتي درهم لا عفو فيه عندهما بل يجب فيما زاد بحسابه أما عند أبي حنيفة فإن
الزائد عليها عفو ما لم يبلغ أربعين درهما ففيها درهم آخر كاسيأتي (قوله ولا في هالك الخ) أي لا تجب الزكاة
في نصاب هالك بعد الوجوب أي بعد مضي الحول بل تسقط وإن طلبها الساعي منه فامتنع حتى هلك النصاب
على الصحيح وفي الفتح أنه الأشبه بالفقه لأن للمالك رأي في اختيار محل الأداء بين العين والقيمة والرأي
يستدعي زماناً (قوله ومنع الساعي) عطف على وجوبها (قوله لتعلقها بالعين) لأن الواجب جزء
من النصاب فيسقط بماله كدفع العبد بالجناية يسقط به لا كهداية (قوله وإن هلك بعضه) أي
بعض النصاب يسقط حظه أي حظ الهالك أي يسقط من الواجب فيه بقدر ما ذلك منه (قوله ويصرف
الهالك إلى العفو الخ) أقول أي لو كان عنده ثلاث نصب مثلاً وثي زائد مما لا يبلغ نصاباً باربعاً فهلك
بعض ذلك يصرف الهالك إلى العفو أولاً فإن كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في الثلاث
نصب بتمامه وإن زاد يصرف الهالك إلى نصاب يليه أي إلى النصاب الثالث وينبغي أن النصابين فإن زاد
الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد إلى النصاب الثاني وهكذا إلى أن ينتهي إلى الأول ومقتضى ما مر أنه
إذا نقص النصاب يسقط عنه حظه وينبغي أن الباقي بدرجة تأمل ثم إن هذا قول الإمام رضي الله عنه وعند أبي
يوسف يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب شائعاً وعند محمد إلى العفو والنصب لما مر من تعلق الزكاة
بهماعنده قال في المائتي وشرحه للشارح فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما
وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من أربعين بغير أن تجب بنت مخاض لما مر أن الإمام يصرف الهالك إلى
العفو ثم إلى نصاب يليه ثم ونحوه وعند أبي يوسف خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت مخاض لما مر
أنه يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب وعند محمد نصف بنت لبون ونحوها لما مر أنه يتعلق الزكاة
بالنصاب والعفو أه وفي البحر ظاهر الرواية عن أبي يوسف كقول الإمام (قوله بخلاف المستهلك) أي
بفعل رب المال مثلاً ط (قوله بعد الحول) أما قبله لو استهلكه قبل تمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشرط وإذا
فعله حيلة لدفع الوجوب كأن استبدل نصاب الساعة بآخر أو أخرجه عن ملكه ثم أدخله فيه قال أبو يوسف
لا يكره لأنه امتناع عن الوجوب لا بإبطال حق الغير وفي المحيط أنه الأصح وقال محمد بكره واختاره الشيخ
جميد الدين الضرير لأن فيه اضراً بالفقراء وإبطال حقهم ما لا وكذا الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبيل
وجوبه أو قبل الفتوى في الشفعة على قول أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرحه
البحار قلت وعلى هذا التفصيل مشي المصنف في كتاب الشفعة وعزاه للشارح هناك إلى الجوهرة وأقره وقال
ومثل الزكاة الحج وآية السجدة (قوله لوجوب التعدي) أنه لقوله بخلاف المستهلك فإنه بمعنى تجب فيه الزكاة
(قوله ومنه الخ) أي من الاستهلاك المفهوم من المستهلك قال في النهر وهو أحد قولين والقول الآخر أنه
لا يضمن لانه لو فعل ذلك في الوديعة لا يضمن فكذلك هذا والذي يقع في نفسى ترجيح الأول ثم رأيت في البدائع

وهلا كه يسقطها ولو تعدد
الواجب وجب الكل فقط
ولا يكمل من الصغار خلافاً
لثاني (و) لافي (عفو) وهو
ما بين النصب في كل
الاموال ونخصاه بالسواثم
(و) لافي (هالك بعد
وجوبها) ومنع الساعي في
الأصح لتعلقها بالعين لا
بالذمة وإن هلك بعضه سقط
مظموه يصرف الهالك إلى
العفو أولاً ثم إلى نصاب يليه
ثم ونحوه (بخلاف المستهلك)
بعد الحول لوجود التعدي
ومنه ما لو جسد هاتين العلف
أو الماء حتى هلك
فيضمن بدائع

قوله من بنت مخاض صوابه
من بنت لبون كذا في هامش
نسخة المؤلف أه

جزم به ولم يحل غيره اه قلت ومن الاستهلاك ما لو أبرأ مدبونه الموصر بخلاف المعسر على ما سيأتي في قبيل
 باب العاشر (قوله والتوى) بالقصر أى الهلاك مبتدأ خبره هلاك (قوله بعد القرض والاعارة) الأصوب
 الاقراض قال في الفتح واقرض النصاب الدراهم بعد الحول ليس باستهلاك فلو توى المال على المستقرض
 لا تجب أى الزكاة ومثله اعارة ثوب التجارة اه والتوى هنا أن يجهد ولا يبدنه عليه أو يموت المستقرض
 لا عن تركه (قوله واستبدال) بالجرح عطف على القرض اه ح لان المعنى أنه لو استبدل مال التجارة بمال
 التجارة ثم هلك البديل لا تجب الزكاة لانه ليس باستهلاك فعلى هذا لا يصح كونه مرفوعاً عطف على التوى
 لاستلزامه أن يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس كذلك لقيام البديل مقام الاصل وما عزي الى النهر من أنه
 هلاك لم أوه فيه بل المصرح به فيه وفي غيره أنه ليس باستهلاك ولا يلزم منه أن يكون هلاكاً قال في البدائع
 وإذا سال الحول على مال التجارة فأخرجه عن ملكه بالدراهم أو الدينارين أو بعرض التجارة بمثل قيمته لا يضمن
 الزكاة لانه ما أتلف الواجب بل نقله من محل الى مثله اذ المعتبر في مال التجارة هو المعنى وهو المسالية لا الصورة
 فكان الاول قائماً معنى فيبقى الواجب ببقائه ويسقط به لا كما لو أباها وحاطب ييسر ذلك لانه مما
 لا يمكن التحرز عنه فكان دفوا وان حاطب بما لا يتغابن الناس فيه ضمن قدر زكاة الحيا بائوز كذا ما بقي تتحول
 الى العين فتبقى ببقائه وتسقط به لا كما انتهى والاستبدال قبل الحول كذلك ففي البدائع أيضاً واستبدال
 مال التجارة بمال التجارة وهى العر وض قبل تمام الحول لا يطل حكم الحول سواء استبدلها بجنسها أو
 بخلافه بلا اختلاف لتعاق وجوب زكاتها بمعنى المال وهو المسالية والقيمة وهو باق وكذا الدراهم أو الدينارين
 اذا باعها بجنسها أو بخلافه كدراهم بدراهم أو دينارين وقال الشافعي ينقطع حكم الحول فعلى قياس قوله
 لا تجب الزكاة فى مال الصيارفة كما اذا باع الساعة بالساعة ولنا ما قلنا من الوجوب فى الدراهم تعاق بالمعنى
 لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يطل حكم الحول بخلاف استبدال الساعة بالساعة فان الحكم فيها
 يتعاق بالعين فيبطل الحول المنعقد على الاول ويستأنف للشانى حول اه فانهم (قوله هلاك) كذا فى
 بعض النسخ وفي بعضها بعد هلاكها (قوله وبغير مال التجارة) متعلق بمبتدأ محذوف دل عليه المذكور أى
 واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاك فيضمن زكاته قال فى النهر وقيدته فى الفتح بما اذا توى فى
 البديل عدم التجارة عند الاستبدال أما اذا لم يتووقع البديل للتجارة اه قلت أى واذا وقع البديل للتجارة
 فلا يكون الاستبدال استهلاكاً كما لا يضمن زكاة الاصل لو كان بعد تمام الحول ولا ينقطع حكم الحول لو كان
 الاستبدال قبل تمامه بل يتحول الوجوب الى البديل فيبقى ببقائه ويسقط به لا كما نقلناه صريحاً عن
 البدائع فما قيل من أنه لا تجب زكاة البديل بهذا الاستبدال بل يعتبر به حول جديد خطأ صريح فافهم
 * (تنبيه) * شمل قوله وبغير مال التجارة ما لو استبدله بعرض ليس بمال أصلاً بان زوجه عليه امرأة أو صالح
 به من دم العمد أو اختلعت به المرأة أو بعرض هو مال لكنه ليس مال الزكاة بان باعه بعد الخدمة أو ثياب
 البذلة أو استأجر به عينا فيضمن الزكاة فى ذلك كله لانه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة بالسواخر على أن
 يتركها ساعة لاختلاف الواجب فكان استهلاكاً وتعممه فى البدائع * (تمة) * حكم النقود مثل مال التجارة
 فى الفتح وجل له ألف حال حولها فاشترى بها عبد للتجارة فمات أو عروضا للتجارة فهلكت بطلت عنه زكاة
 الالف ولو كان العبد للخدمة لم تسقط بموته وتعممه فيه (قوله والساعة بالساعة) الاولى اسقاط قوله بالساعة
 ليشمل استبدالها بغير ساعة قال فى فتح القدير واستبدال الساعة استهلاكاً مطلقاً سواء استبدلها بساعة
 من جنسها أو من غيره أو بغير ساعة دراهم أو عروض لتعلق الزكاة بالعين أولاً بالذات وقد تبدلت فاذا
 هلكت ساعة البديل تجب الزكاة ولا يخفى أن هذا اذا استبدل بها بعد الحول أما اذا باعها قبله فلا تجب
 الزكاة فى البديل لا بحول جديد أو يكون له دراهم وقد باعها بأحد النقيدين اه أى فحينئذ يضم ثمنها
 الى ما عنده من الدراهم وينز كيه معه بلا استبدال حول جديد وكذا لو باعها بساعة وعنده ساعة فانه يضمها

والتوى بعد القرض
 والاعارة واستبدال مال
 التجارة بمال التجارة هلاك
 وبغير مال التجارة والساعة
 بالساعة استهلاك

اليها كما قدمناه في فصل الساعة عن الجوهرية (قوله وحاز دفع القيمة) أي ولومع وجود المنصوص عليه
 . عراج فلو أدى ثلاث شـ ياه سمان عن أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز وتماه في الفتح
 ثم ان هذا مقيد بغير المثل فلا تعتبر القيمة في نصاب كيلي أو زني فاذا أدى أربعة مكاييل أو دراهم جيدة عن
 خمسة رديئة أو زئوف لا يجوز عند علمائنا الثلاثة الا عن أربعة وعليه كيلي أو درهم آخر خلا ما لفر وهو اذا
 أدى من جنسه والا لم يعتبر هو القيمة اتفقا لثبوت الجودة في المال الربوي عند المقابلة بخلاف جنسه ثم ان
 المتبرع عند محمد الانفع للفقر من القدر والقيمة وعندهما القدر فاذا أدى خمسة أفقره رديئة عن خمسة جيدة لم
 يجوز عنده حتى يؤدي تمام قيمة الواجب وجاز عندهما وهذا اذا كان المال جيدا وأدى من جنسه رديئا ما اذا
 أدى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة اتفقا واذا أدى خمسة جيدة عن خمسة رديئة جاز اتفقا على اختلاف
 التخرج وتماه في شرح دور والبحار وشرح المجموع (قوله في زكاة الخ) قيد بالذ كورات لانه لا يجوز دفع القيمة
 في الصدايا والهدايا والعق لان معنى القرية اراقة الدم وفي العتق نفي الرق وذلك لا يتقوم بحر عن غايه البيان
 ثم قال ولا يخفى أنه مقيد ببقاء أيام التحرر أما بعد هافيجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية اه (قوله وخراج)
 ذكره في الشرع بلاية بحثا لكن نقله الشيخ اسمعيل عن الخلاصة (قوله ونذر) كأن نذرا أن تصدق بهذا
 الدينار فتصدق قدره دراهم أو بهذا الخبر فتصدق بقيمته جاز عندنا كذا في فتح القدير وفيه لوندرا أن يهدي
 شاتين أو يعق عشرين وسطين فأهدى شاة أو عتق عبدا ساوى كل منهما وسطين لا يجوز لان القرية في
 الاراقة والتحرير وقد ائتم اراقتين وتحريرين فلا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالتصدق بشاتين
 وسطين فتصدق بشاة قدرهما جاز لان المقصود اغناء الفقير وبه تحصل القرية وهو يحصل بالقيمة ولوندرا أن
 يتصدق بغير ذلك فتصدق بنصفه جيدا ساوى تمامه لا يجوز به لان الجودة لقيمة لها هنا للربوية وللحقة
 بالجنس بخلاف جنس آخر لو تصدق بنصف فقير منسه يساويه جاز اه (قوله وكفارة) بالتنوين وغير
 الاتفاق نعته ولم يذكر هذا الاستثناء في الهداية والكثرة والتبيين والكافي وذكره في غايه البيان كما قدمناه
 مع الدلائل معى القرية فيه اتلاف الملك ونفي الرق وذلك لا يتقوم شرعا بلاية قلت وينبغي استثناء الكسوة
 أيضا لما في البحر عن الفتح بخلاف ما لو كان كسوة بان أدى ثوبا بعد ثوبين لم يجز الا عن ثوب واحد لان
 المنصوص عليه في الكفارة مطلق الثوب لا بقيد الوسط فكان الاعلى وغيره داخل تحت النص اه (قوله
 وهو الاصح) أي كون المتبرع في السواثم يوم الاداء اجاعا هو الاصح فانه ذكر في البدائع أنه قيل ان المتبرع
 عنده فيها يوم الوجوب وقيل يوم الاداء اه وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجاع وهو الاصح اه فهو
 تصحيح للقول الثاني الموافق لقولهما وعليه فاعتبار يوم الاداء يكون متفقا عليه عنده وعندهما (قوله ويقوم
 في البلد الذي المال فيه) فلو بعث عبدا للتجارة في بلد آخر يقوم في البلد الذي فيه العبد بغير (قوله في أقرب
 الامصار اليه) أي الى المفارقة وذكر الضمير باعتبار الموضع وعبارة الفتح الى ذلك الموضع قال في البحر في الباب
 الاثنى وهذا أولى مما في التبيين من أنه اذا كان في المفارقة يقوم في المصر الذي بصير اليه (قوله والمصدق)
 بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة هو الساعي آخذ الصدقة وأما المالك فالمشهور وفيه تشديد هما وكسر
 الدال وقيل بتخفيف الصاد شرعا بلاية عن العناية (قوله لا يأخذ الا الوسط) أي من السن الذي وجب فلو
 وجب بنت لبون لا يأخذ خيار بنت لبون ولا رديئا بل يأخذ الوسط قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه
 الى اليمن اياك وكراهم أموالهم واه الجماعة ولان في أخذ الوسط نظر للفقراء ولرب المال من لا على القارى
 وفي الخاتمة ولا تؤخذ الربى والا كيلة والمناخض وغفل الغنم لانهم من الكراهم اه والربى بضم الراء
 المشددة وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولدها مغرب وفي البدائع قال محمد الربى هي التي تربي ولدها
 والا كيلة التي تسمن لاد كل والمناخض هي التي في بطنها ولد ومن الناس من طعن فيه وزعم أن الربى هي
 المرباة والا كيلة المأكولة وطعنه مردود عليه تقليد محمد انه هو امام في اللغة أيضا واجب التقليد

البقل بحر كما أردت النسر
 قاموس اه منه

(و جاز دفع القيمة في زكاة
 وعشر وخراج وفطارة ونذر
 وكفارة غير الاعناق)
 وتعتبر القيمة يوم الوجوب
 وقال يوم الاداء وفي السواثم
 يوم الاداء اجاعا وهو
 الاصح ويقوم في البلد
 الذي المال فيه ولو في مفارقة
 ففي أقرب الامصار اليه ففتح
 (والمصدق) لا (يأخذ) الا
 (الوسط) وهو أعلى الادنى
 وأدى الاعلى

مطالب محمد امام في اللغة
 واجب التقليد فيهما من
 أقران سيبويه

ولو كماله جديداً بجديداً (ولو كماله
لم يجدد) المصدق وكذلك
وجسد فالتجديد اتفاق
(ما وجد من) ذات (سن
دفع) المالك (الادفع مع
الفضل) جبراً على السعي
لأنه دفع بالقيمة (أو) دفع
(الاعلى ورد الفضل) بلا
جبر لأنه شراء فيشترط فيه
الرضا هو الصحيح سراج
(أو) دفع (القيمة) ولو
دفع ثلاث أشياء سميان
عن أربع وسطاً جاز
(والمستفاد) ولو بهيمة أو
أرض (وسط الحلول يضم
إلى نصاب من جنسه)
فإن كونه بحول الأصل ولو
أدى زكاة نقدته ثم اشترى
به سائمة

قوله أبو العباس الظاهر
أنه المبرد اه منه

قوله كذا نقله الشافعية
وقوله فليراجع هكذا في
نسخة المؤلف بخطه ولعل
ذلك في نسخة الشارح التي
كتب عليها والا فلا وجود له
في نسخ الشارح التي بيدي
اه معجزة

(قول الشارح جيد الجيد)
في بعض النسخ زيادة بعد
قوله بجسد الا الحوامل
لا يؤخذ منها حامل كذا
نقله الشافعية وقواعدنا
لا تأباه فليراجع وعلى هذه
جوى الحشى اه

فيها كذا في جيد والاصح والخليل والكسائي والفراء وغيرهم وقد قلده أبو جهميد مع جلاله قدوه واحتم
بقوله وكذا أبو العباس ٣ وكان ثعالب يقول محمد عندنا من أقران سيويوه فكان قوله جهة في اللغة اه
وتعانه فيها (قوله ولو كماله جيد الجيد) في التلخيص به له فخلل غريب ودق قل قال الامام يؤخذ من كل نخلة
حصتها من الثمر وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت أصنافاً ثلاثة جدد وسطاً وردى اه وهذا يقتضي
أن أخذ الوسط انما هو فيما اذا اشتمل المال على جيد ووسط وردى اه وعلى صنفين منها مالو كان المال كله
جيداً كاربعةين شاة كوله تجب شاة من الكرا ثم لاشاة وسطاً عند الامام خلافاً لمحمد كما لا يخفى بحروفي
النهر من العراج وان لم يكن فيها وسطية تعتبر أفضلها يكون الواجب بقدره (قوله كذا نقله الشافعية) وعلاوه
بأن الحامل حيوانان كافي شرح ابن حجر (قوله فليراجع) لا يقال تقدم أنه لا تؤخذ الماخض لان المراد
هنا ما اذا كان النصاب كله كذلك ولا يقال صرحوا بأنه لازم كافي في العوامل والحوامل لان المراد به المستدة
للعمل على ظهورها والمراد هنا ما في بطنها ولد لكن اذا كان النصاب كله كذلك فاما المانع من أخذها
وان كانت حيوانين كالموا كانت كلها كوله فانها تؤخذ مع كونها من الكرا ثم المنهي عن أخذها وقول
الجبر الماراً فمما تجب شاة من الكرا ثم يشمل الحامل فتأمل (قوله فالتجديد اتفاق) كذا في البحر ودرر والبحار
وغيرهما لكن ظاهر ما في البحر من العراج أنه اتفاق بالنسبة الى أداء القيمة فانه قال وأداء القيمة مع وجود
المنصوص عليه جائز عندنا اه فتأمل (قوله من ذات سن) أشار بتقدير المضاف تبعاً للنهر الى أن المراد
بالسن معناه الحقيقي واحدة لاسنان لكن قال في المقرب السن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالناب
للمسنة من النوق ثم استعبرت لغيره كالب الخاض وابن اللبون اه زاد في الدرر وذلك انما يكون في
الذواب دون الانسان لانها تعرف بالسن اه أى سميت بذلك لان عمرها يعرف بالسن بخلاف الاذى
ومقتضاه أنه مجاز في اللغة من الملاقاة اسم البعض على الكل كالرقبة على المaul فلا حاجة الى تقدير مضاف
الا أن يريد الاشارة الى تجويز كونه من مجاز الحذف تأمل (قوله الادنى) أى وصفاً أو سناً وكذا قوله
أو الاعلى (قوله مع الفضل) أى ما يز بدمن قيمة الواجب على المدفوع (قوله لأنه دفع بالقيمة) أى لا يبيع حتى
ينافي الجبر (قوله ورد الفضل) أى استرده ولم يقدره عندنا بشئ لأنه يختلف بحسب الاوقات علاه وورخصا
وقدره الشافعي بشاتين أو عشرين درهما كإسطة في العناية وغيرها سمي (قوله بلا جبر) كذا في الهداية
وبه جزم الكمال والزلي في النهر من الصبر في أنه الصحيح وقبل الخيار للساعي ذكره محمد في الأصل وجرى
عليه القدوري واختاره السبكي وقبل للمالك في الصورتين وهو ظاهر المتن كالكنز والدرر والمثلثي وصححه
في الاختيار وذكر في النهاية والمعراج أنه الصواب ومشى عليه في البحر وعزاه الى المبسوط وانتصر في النهر
للاؤل فلذا جزم به الشارح (قوله جاز) أى بخلاف المثلي كما قدمنا موضحاً (قوله والمستفاد) السبب والتاء
زائدتان أى المال المفاد ط (قوله ولو بهيمة أو أرض) أدخل فيه المفاد بشراء أو ميراث أو وصية وما كان
حاصلاً من الأصل كالاولاد والرج كافي النهر (قوله الى نصاب) قيد به لأنه لو كان النصاب ناقصاً وكمل
بالمستفاد فإن الحول ينعدم عليه عند الكمال بخلاف مالوهالك بعض النصاب في أثناء الحول فاستفاد ما يكمله
فانه يضم عندنا وأشار الى أنه لا بدمن بقاء الأصل حتى لو ضاع استأنف للمستفاد حولا من مذم لمسكه فان وجد
منه شيئاً قبل الحول ولو يوم ضم وزك الكمل وكذا لو وهب له ألف فاستفاد مثلاً في الحول ثم رجع الواهب
بقضاء استأنف حولا للفائدة وشمل كلامه مالو كان المصاب ديناً فاستفاد مائة فانه يضم اجزاء غير أنه لو تم
حول الدين فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقبض أو يعين درهما فلو مات المدين فاستفاد
عنه زكاة المستفاد وعندنا يجب اه من البحر والنهر (قوله من جنسه) سبأنى أن أحد القديس يضم الى
الاشحروا أن عروض التجارة تضم الى القدين للجنسية باعتبار قيمتها واحترز عن المستفاد من خلاف جنسه
كالابل مع الشياه فلا تضم بحر (قوله ولو أدى الخ) هذا بمنزلة الاستثناء مما في المتن كأنه قال يضم المستفاد

الى جنسه ما لم يمنع منه مانع وهو الشئ المنق بقره عليه الصلاة والسلام لاثنى في الصدقة (قوله لا تضم) أي الى
ساعة عنده من جنس الساعة التي اشتراها بذلك النقدا المزكى أي لا يتركها عند تمام حول الساعة الاصلية
عدد الامام للمانع المذكور وعندهما يضم وكذا الخلاف لو باع الساعة المزكاة بنقد بخلاف ما لو أدى عشر
طعام أو أرض أو صدقة فطر عبد ثم باع حيث تضم أثمانها الجعاج والطرق لا امام أن ثمن الساعة بدل مال
الزكاة ولا بدل حكم المبدل منه فلو ضم لأدى الى الشئ وكذا جعل الساعة علوفة بعد ما زكاه ثم باعها أو جعل
عبد التجارة المؤدى زكاته للخدمة ثم باعها ضم ثمن وجهه من مال الزكاة فصار كالآخر وتماه في البحر (قوله
كثير ساعة من كاه) أي وكالفرع المذكور قبله ففيه لو ورث ساعة من جنس الساعتين تضم الى أقربهما أيضا
(قوله ضمته) أي الالف الموروثة الى أقربهما أي أقرب الالفين الاولين حولًا قال في البحر لانهم ما استويا
في علة الضم وترجح أحدهما باعتبار القرب لانه أنفع للفقراء (قوله ويرجى كل الخ) قال في البحر ولو كان
المستفاد رجلاً أو ولدًا ضمه الى أصله وان كان أبعد حولًا لانه ترجح باعتبار النفع والتولد لانه تتبع وحكم
التبعية لا يقطع عن الأصل (قوله أخذ البغاة) لاخذ ليس فيه احتراز يا حتى لو لم يأخذوا منه ذلك سنين
وهو عندهم لم يؤخذ منه شئ أيضا كافي البحر والشرنبلالية عن الزيلعي والبعثة قوم مسلمون خرجوا عن
طاعة الامام الحق بأن ظهروا فأخذوا ذلك ثم يظهرون أن أهل الحرب لو غلبوا على بلادنا كذلك
لتعليهم أصل المسئلة بأن الامام لم يحكمهم والجباية بالحماية وفي البحر وغيره وأسلم الحرب في دار الحرب
وأقام فيها سنين ثم خرج اليها لم يأخذ منه الامام الزكاة لعدم الحماية ونفتيه بإدائها ان كان عالمًا بوجوبها
والافلاز كة عليه لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط لوجوب اه وسياق متنافي باب العاشر أنه لو مر على
عاشر الخواج فعشروه ثم مر على عاشر أهل العدل أخذ منه ثانيا أي لتقصيره بعمره بهم (قوله وانخراج)
أي خراج الارض كفي غاية البيان والظاهر أن خراج الرؤس كذلك ثم قلت ما استطهره صرح به في المعراج
(قوله الاثنى ذكره) أي في باب المصروف (قوله فعليهم الخ) أي ديانة كافي بعض النسخ قال في الهداية
وأفتوا بان يعيدوها دون الخراج اه لكن هذا فيما أخذ البغاة لتعليهم بأن البغاة لا يأخذون بطريق
الصدقة بل بطريق الاستحلال فلا يصرفونهم الى مصارفها اه أما السلطان الجائر فله ولاية أخذها وبه يقتضي
كان ذكره قريبا عن أبي جعفر نعم ذكر في المعراج عن كثير من مشايخ بلخ أنه كالمغاة لانه لا يصرفه الى مصارفه
وفي الهداية انه الاحوط (قوله إعادة غير الخراج) موافق لما نقلناه عن الهداية قال في الشرنبلالية وعليه
اقتصري الكافي وذكر الزيلعي ما يفيد ضعفه حيث قال وقيل لانفتيهم باعادة الخراج (قوله لانهم مصارفه)
عله لم تحذف تقديره أما الخراج فلا يفتون باعادته لانهم مصارفه اذ أهل البغي يقاتلون أهل الحرب والخراج
حق المقاتلة شرح الملتقى ط (قوله واختلف في الاموال الباطنة) هي النقود وعروض التجارة اذ لم يجزها
على العاشر لانها بالخراج تلحق بالاموال الظاهرة كما يأتي في بابها والاموال الظاهرة هي التي يأخذها
الامام وهي السواثم وما فيه العشر والخراج وما عر به على العاشر ويفهم من كلام الشارح أنه لا خلاف في
الاموال الظاهرة مع أن فيها خلافا أيضا قال في التجنيس والولولة الجلية السلطان الجائر اذا أخذ الصدقات قيل
ان فوى بأدائها اليه الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم من قال الاحوط أن يبقى بالاداء
ثانيا كالمولم ينو لا لعدم الاختيار الصحيح واذا لم ينو منهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال أبو جعفر لا يكون
السلطان له ولاية الانحذف في سقط عن أرباب الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يبطل أخذها وبه يقتضي وهذا في
صدقات الاموال الظاهرة أمال أخذ منه السلطان أموالا صادرة وفوى أداء الزكاة اليه فعلى قول المشايخ
المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يفق لانه ليس للظالم ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة اه
أقول يعني واذا لم يكن له ولاية أخذها لم يصح الدفع اليه وان فوى الدافع به التصديق عليه لانعدام الاختيار
الصحيح بخلاف الاموال الظاهرة لانه لما كان له ولاية أخذها لم يضر انعدام الاختيار ولذا تجزئه سواء

لا تضم ولوله نصا بان محال
يضم أحدهما كتمن
ساعة من كاه وألف درهم
وروث الفاضلة الى
أقربهما محولا ويرجى كل
يضم الى أصله (أخذ
البغاة) والساطين الجائرة
(زكاة) الاموال الظاهرة
فكرا لسواثم والعشر
والخراج لاعادة على أربابها
ان صرف) المأخوذ (في
محله) الاثنى ذكره (والا)
يصرف فيه (فعليهم) فيما
بينهم وبين الله (اعادة غير
الخراج) لانهم مصارفه
واختلف في الاموال الباطنة
ففي الولولة الجلية وشرح
الوهانية المقتضى به عدم
الاخاء وفي المبسوط الاصح
الصحة اذ فوى بالدفع لظلمة
وما ننا الصدقة عليهم

(قوله خراج الروس) هو
الجزية اه

مطلب فيما لو صادر السلطان
وجلا فوى بذلك أداء
الزكاة اليه

نوى التصديق عليه أولا هذا وفي مختارات النوازل السامعان الجائر اذا أخذ الخراج يجوز ولو أخذ الصدقات
 أو الجبايات أو أخذ ما لا مصادرة ان نوى الصدقة عند الدفع قبل يجوز أيضا به يفتى وكذا اذا دفع الى كل جائر
 بنسبة الصدقة لانهم بما عليهم من التبعات صاروا فقراء والاحوط الاعادة اه وهذا موافق لما سمعته في
 المبسوط وتبعه في الفتح فقد اختلف التصحيح والافتاء في الاموال الباطنة اذا نوى التصديق بها على الجائر
 وعلمت ما هو الاحوط فلت وشمل ذلك ما يأخذ هذه المكاس لانه وان كان في الاصل هو العاشر الذي ينصبه
 الامام لكن اليوم لا ينصب لاخذ الصدقات بل لسبب أموال الناس ظلماء بدون حماية فلا تسقط الزكاة
 بأخذها كما صرح به في البرازية فاذا نوى التصديق عليه كان على الخلاف المذكور (قوله لانهم بما عليهم الخ)
 عليه لقوله قبله الاصح الصحة وقوله بما عليهم متعلق بقوله فقراء (قوله حتى أفتى) بالبناء للجهول والمفتي
 بذلك مجرب سلمة وأمسر بلخ هو موسى بن عيسى بن ماهان والى خراسان سألته عن كفارة عينيه فأتاه بذلك
 فجعل يبكي ويقول لحشمته انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة عين
 من لا عليك شيئا قال في الفتح وعلى هذا الوأوصى بثالث له للفقراء قد دفع الى السلطان الجائر سنة مائة مكره
 فاضحجان في الجامع الصغير وعلى هذا فانكارهم على عيسى بن يحيى تلميذ مالك حيث أفتى بعض ملوك المغاربة
 في كفارة عينيه بالصوم غير لازم لجواز أن يكون للاعتناء المذكور لا لكون الصوم أشد حق عليه من الاعتاق
 وكون ما أخذ منه خطا به بما له بحيث لا يمكن تمييزه فيما له عند الامام غير مضر لا يستتال ذمته بمثله والمدينون بقدر
 ما في يده فخير اه ملخصا قلت واقتداء بسلمة مبنى على ما سمعته في التقرير من أن الدين لا يبيع التكفير بالمال
 أما على ما سمعته في الكشف الكبير وجرى عليه الشارح فيما صرت به البحر والهر فلا (قوله لم تقع زكاة)
 في بعض النسخ لم تقع زكاة وعزاه في البحر الى المحيط ثم قال وفي مختصر الكرخي اذا أخذها الامام كرها
 فوضعها ووضعها أجزأ لان له ولاية أخذ الصدقات فقام أخذ هذه مقام دفع المالك وفي القنية فيه اشكال لان
 النية فيه شرط ولم توجد منه اه قلت قول الكرخي فقام أخذ هذه الخ يصلح للعباب تأمل ثم قال في البحر
 والمفتي به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الفرض لان للسلطان أو نائبه ولاية أخذها وان لم
 يضعها ووضعها لا يبطل أخذها وان كان في الباطنة فلا اه (قوله وفي التجنيس) في بعض النسخ لكن بدل
 الواو وهو استدراك على ما في المبسوط وقد أسعناك آتيا ما في التجنيس وقد يدعى عدم المخالفة ينسب ما يحمل
 ما في التجنيس على ما اذا دفع الى السلطان مال المكس أو المصادرة ونوى به كونه زكاة ليس صرفه السلطان في
 مصارفه ولم ينو بذلك التصديق به على السلطان ويؤيد هذا الجمل قوله لانه ليس له ولاية أخذ الزكاة من
 الاموال الباطنة فلا ينفي ذلك قول المبسوط الاصح أن ما يأخذ هذه ظلمة زمانا من الجبايات والمصادرات
 يسقط عن أرباب الاموال اذا نوى وعند الدفع التصديق عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء فليتأمل
 (قوله بما له) متعلق بخاطره أو ما لو خطاه بمصوب آخو فلا زكاة فيه كما يدكره في قوله كمالو كان الكل خبيثا (قوله
 لان الخطا استهلا) أي بمنزلة من حيث ان حق الغير يتعاق بالذمة لا بالاعتيان ط (قوله عند أبي حنيفة) أما
 على قولهما فلا ضمان وحيث فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث
 عنه حصه الميت منه فتح (قوله وهذا الخ) الاشارة الى وجوب الزكاة الذي تضمنه قوله فتجب الزكاة فيه (قوله
 منفصل عنه) الذي في النهر عن الخواشي يحمل ما ذكره وما اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخطا يفضل عنه
 فلا يحيط الدين بماله اه أي يفضل عنه بما يبايع نصابا (قوله كمالو كان الكل خبيثا) في القنية لو كان الخبيث
 نصابا لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق ببعضه اه ومثله في البرازية
 (قوله كافي النهر) أي أول كتاب الزكاة عند قول السكز وملك أصاب حولي ومثله في الشرع بلاية وذكره في
 شرح الوهبانية بحثا وفي لصل العاشر من التاترخانية عن فتاوى الحجة من ملك أموال الا غير طيبة أو غصب
 أمه والواطها ما ملكه بالخطا ويصير ضامنا وان لم يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليه فيها وان بلغت نصابا لانه

لانهم بما عليهم من التبعات
 فقراء حتى أفتى أمير بلخ
 بالصيام لكفارة عن عينيه ولو
 أخذها الساعي جبر لم تقع
 زكاة لكونها با لا اختيار
 ولكن يجبر بالحبس لمؤدى
 بنفسه لان الاكراه لا ينفي
 الاختيار وفي التجنيس المفتي
 به سنة وطها في الاموال
 الظاهرة لا الباطنة (ولو
 خطا السلطان المال
 المصوب بماله ما ملكه فتجب
 الزكاة فيه وبورث عنه)
 لان الخطا استهلا اذ لم
 يمكن تمييزه عند أبي حنيفة
 وقوله أرفق اذ قلنا يخاف
 مال عن غصب وهذا اذا
 كان له مال غير ما استهلكه
 بالخطا منفصل عنه وفي
 دينه والا فلا زكاة كمالو كان
 الكل خبيثا كافي النهر عن
 الخواشي السعدية

(قوله من ان الدين لا يمنع
 الخ صوابه اسقاط لا تأمل
 اه

مدون ومال المدون لا ينفقه سبباً لوجوب الزكاة عندنا اه فافاد بقوله وان لم يكن له سواها نصاب الخ ان وجوب الزكاة مقيد بما اذا كان له نصاب سواها وبه يندفع ما استشكله في الجهر من انه وان ملكه بالخلط فهو مشغول بالدين فينبغي ان لا تجب الزكاة اه لكن لا يخفى ان الزكاة حينئذ انما تجب فيما زاد عليها لا فيها لا يقال يمكن ان يكون له مال سواها بما لا زكاة فيه كدرو والسكنى وثياب البذلة مما يبلغ مقدار ما عليه أو يزيد فتجب الزكاة فيها من غير ان يكون له نصاب آخر سواها لاننا نقول انه لما خلطها ملكها وصار ملكها ينافي ذمته لا عينها وقد مسا أن الدين يصرف أولاً الى مال الزكاة دون غيره حتى لو تزوج على خادم بغير عينه وله ما تادروهم وخادم صرف دين المهر الى المائتين دون الخادم أى فلو حال الحول على المائتين لازكاة عليه لاستعمالها بالدين مع وجود ما يفي به من جنسه وهو الخادم وهنا كذلك ما لم يملك نصاباً رائداً نعم تظهر الثمرة فيما اذا برأه المغصوب منهم كما نقله في البحر عن المبتنى بالغين المحجة وقال وهو قيد حسن يجب حفظه اه أو اذا صالح غرماءه على عقار مثلاً فيبقى ما غصبه بالمساعن الذين تجب زكاته وقد يجاب عن الاشكال كما أفاده شيخنا بان المراد ما اذا لم يعلم أصحاب المال المغصوب لان الدين انما يمنع وجوب الزكاة اذا كان له مطالب من جهة العباد وبجهل أصحابه لا يبقى له مطالب فلا يمنع وجوبها قلت لكن قد مناعن القنية والبرازية أن ما وجب التصديق بكه لا يفيد التصديق بعه لا ان المغصوب ان علمت أصحابه أو ردتهم وجب رده عليهم والواجب التصديق به وإضافة دمران الامراء فقر اعياهم من التبعات ولا شك أن غالب غرمائهم مجهولون وتقدم أيضاً أن الموصى به للفقراء لو دفعه الى الساطان الجائر سقط بخوار أحد الزكاة لفقره ينافي وجوبها عليه وان جاز أخذ هذه الامور مع وجوبها عليه لعله أخرى كعدم وصوله الى ماله كabin السيل ومن له دين مؤجل تأمل (قوله وفي شرح الوهبانية الخ) فيه دفع لما عسى يورد على قول المتن فتجب الزكاة فيه من أنه مال خبيث فكيف يركب منه لكن علمت أنه لا تجب زكاته الا اذا استبرأ من صاحبه أو صالح عنه فيزول خبثه ثم لو أخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر في الوهبانية أنه يجزئ عند البعض ونقل القولين في القنية وقال في البرازية لو نوى في المال الخبيث الذي وجبت صدقته أن يقع عن الزكاة وقع عنها اه أى نوى في الذي وجب التصديق به لجهل أربابه وفيه تقييد لقول الظاهرية رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئاً يرجو به الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وأمن المعطى كفر اجتمعوا ونظمه في الوهبانية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك لو كان المؤمن أجنياً غير المعطى والقباض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه والاعمون اه قلت الدفع الى الفقير غشير قيد بل مثله فيما يظهر لو بنى من الحرام بعينه سجداً ونحوه مما يرجو به التقرب لان العلة وجاء الثواب فيما فيه العقاب ولا يكون ذلك الا باعتقاده حله (قوله اذ تصدق بالحرام القطعي) أى مع رجاء الثواب الناشئ عن استحلاله كما مر فافهم (قوله لا يكفر) اقتصر على نفي الكفر لان التصرف به قبل أداء بدله لا يحل وان ملكه بالخلط كما علمت وفي حاشية الجوى عن النخبة سؤال الفقيه أبو جعفر عن اكتساب ماله من أمراء السلطان وجع المال من أخذ الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل كل من طعمه قال أحب الى أن لا يأكل منه ويصحبكم أن يأكله ان كان ذلك الطعام لم يكن في يد المظلم غصباً أو رشوة اه أى ان لم يكن عين الغصب أو الرشوة لانه لم يملكه فهو نفس الحرام فلا يحل له ولا غيره وذكر في البرازية هنا أن من لا يحل له أخذ الصدقة فلا فضل له أن لا يأخذ جائزة السلطان ثم قال وكان العلامة بخوارزم لا يأكل كل من طعامهم ويأخذ جوارزهم فقتل له فيه فقال تقديم الطعام يكون اباحة والمباح له يتلفه على ملك المبيع فيكون آكل طعام الظالم والجائرة تمليك في تصرف في ملك نفسه اه قلت ولعله مبني على القول بان الحرام لا يتعدى الى ذمتين وسيأتى تحقيق خلافه في البيع الفاسد والخطأ والاباحة (قوله لانه ليس بحرام بعينه الخ) يوهم أنه قبل الخلط حرام لعينه مع أن المصرح به في كتب الاصول أن مال الغير حرام لغيره لانه بخلاف لحم الميتة وان كانت حرمة قطعية إلا أن يحجب بان المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه

وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر اذا تصدق بالحرام القطعي أما اذا أخذ من انسان مائة ومن آخر مائة وخططهم اثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام بعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط

مطلب في التصديق من المال الحرام

بالملء وانما الحرام التصرف فيه قبل أداء بدله ففي البرازية قبيل سحاب الزكاة ما يأخذ من المال ظلما
ويخلطه عماله وعمال مظلوم آخر يصير ملكا له وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراما محضا نعم
لا يباح الا نتفاعة به قبيل أداء البدل في الصحيح من المذهب اهـ لكن في شرح العقائد النسبية استحلال
المعصية كفر اذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي وعلى هذا تفرع ما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام
حسلا لا فان كان حرمته لعينه وقد ثبت بدليل قطعي يكفر والافلابان تكون حرمته لغيبه أو ثبت بدليل ظني
وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه واخيره وقال من استحل حراما قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام
تحرجه كسكاح المحارم فكافر اهـ قال شارحه الحق ابن الغرس وهو التحقيق ومائدة الخلاف تظهر في
أكل مال الغير ظلما فانه يكفره مستحله على أحد القولين اهـ وحاصله أن شرط الكفر على القول الأول
شيان قطعية الدليل وكونه حراما لعينه وعلى الثاني بشرط الشرط الاول فقط وعلمت ترجيحه وما في البرازية
مبنى عليه (قوله ولو بطل ذونصاب) قيد بكونه ذانصاب لانه لو ملك أقل منه فجعل خمسة عن مائتين ثم تم الحول
على مائتين لا يجوز زوجه شرطا آخر أن لا ينقطع النصاب في أثناء الحول ولو بطل خمسة من مائتين ثم هلك
ما في يده الا درهما ثم استفادتم الحول على مائتين جاز ما بطل بخلاف ما لو هلك الكل وأن يكون النصاب كاملا
في آخر الحول فلا بطل شاق من أربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فان كان دفعها للفقير وقعت نفلا وان
كانت قائمة في يد الساعي فالتحريم في الخلاصة وقوعها زكاة وتعمده في النهر والبحر (قوله لسنين) بان كاله
ثلثمائة درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين عشرين سنة وقوله أو لنصب صورته أن يدفع المائة المذكورة
عن المائتين وعن تسعة عشر نصا يستحدث فحدث له في ذلك العام صح وان حدثت في عام آخر فلا بد لها من
زكاة على حدة كما صرح به في البحر حـ لكن المائة التي عملها تنعز زكاة عن المائتين عشرين سنة ويكون
من المسئلة الاولى فقد قال في النهر وعلى هذا تفرع ما في الثانية لو كان له خمس من الابل الحوامل فجعل
شاتين عنها وعما في بطونها ثم تحت خمس قبل الحول أجزاء وان عمل عما تجعل في السنة الثانية لا يجوز اهـ
وذلك لانه لما جعل عما تجعله في السنة الثانية لم يوجد المجل عنه في سنة التججيل فلم يجوز عما فوى التججيل عنه
وهذا أراد لاني الجواز مطلقا لانه يقع عما في ملكه في الحول الثاني فيكون من المسئلة الاولى لان التعيين في
الجنس الواحد لغرو في الولولة لانه لو كان عنده أربع مائة درهم فأدى زكاة خمسمائة طائفاً كما كان له
أن يحسب الزيادة للسنة الثانية لانه يمكن أن يجعل الزيادة تجميلا اهـ وقيد في البحر بكون الجنس متحدا
قال لانه لو كان له خمس من الابل وأربعون من الغنم فجعل شاة عن أحد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر
ولو كان له عين ودين فجعل عن العين فهلكت قبل الحول جاز عن الدين ولو بعده فلا وادراهم والدنانير
وعروض التجارة جنس واحد اهـ (قوله لوجود السبب) أي سبب الوجوب وهو ملك النصاب النامي
فيجوز التججيل لسنة وأكثر كما اذا كفر بعد الجرح وكذا النصب لان النصاب الاول هو الاصل في السبيبة
والرائد عليه تابع له قال في البحر ولا يخفى أن الاصل عدم التججيل للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره منقولا
(قوله وكذا لو عمل) التشبيه راجع الى المسئلة الاولى وهي التججيل لسنة أو سنين لانه اذا ملك نصابا وأخرج
زكاته قبل أن يحول الحول كان ذلك تجميلا بعد وجود السبب لكونه أداء قبل وقت وجوبه وهنا كذلك
لان وقت أداء العشر وقت الادراك فاذا أدى قبله يكون تجميلا عن وقت الاداء بعد وجود السبب وهو
الارض النامية بالخارج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى المسئلة الثانية لان صورته أن يؤدي زكاة نصاب
ستحدث له في عامه رائدة على ما في ملكه وقت الاداء والمراد هنا أداء عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل
وقته لا عشر ما سيحدث له بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك دليل على ما قلنا وليس في البحر ما يفيد
خلاف ذلك فضلا عن التصريح به فادهم (قوله بعد الخروج) أي خروج الزرع أو الثمرة (قوله قبل الادراك)
أي ادراك الزرع أو الثمرة الذي هو وقت أداء العشر لكن ذكر في البحر في باب العشر أن وقت خروج

مطلب استحلال المعصية
القطعية كفر

(ولو بطل ذونصاب) زكاته
(لسنين أو لنصب صح)
لوجود السبب وكذا لو بطل
عشر زرع أو ثمره بعد
الخروج قبل الادراك

الزروع وظهور الثمرة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقت الادراك وعند محمد عند الشفعية والجداذ اه
وعليه فيتحقق التججيل على قولهم لا على قول الامام ثم رأيت ابن الهمام نبه على ذلك هناك (قوله واختلف
فيه قبل النبات وخروج الثمرة) الاخصر أن يقول واختلف فيه قبل الخروج أي خروج النبات والثمرة
وقاد أن التججيل قبل الزرع أو قبل الغرس لا يجوز اتفاقالا به قبل وجود السبب كما لو عمل زكاة المال قبل
ملك النصاب (قوله والاطهر الجواز) في نسخة عدم الجواز وهي الصواب قال في النهر والاطهر أنه لا يجوز في
الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمر في ظاهر الرواية اه (قوله وكذا لو عمل خراج رأسه) هذا التشبيه
أيضاً راجع الى المسئلة الاولى قال ح فان من عمل خراج رأسه لسنتين صح كما سيأتي في باب الجزية وذلك لوجود
السبب وهو رأسه وكذا لو عمل خراج أرضه عن سنتين جاز كما ذكره الفهستان في باب العشر والخراج وعلمه
بوجود السبب وهو الأرض النامية لكن يجب حل كلامه على الموظف لتعلقه بالقدرة على النماء فيكون
سببه الاوض النامية بإمكان النماء لا بحقيقته كالعشر وخراج المقاسمة تأمل (قوله وتما في النهر) حيث قال
ولو نذر صوم يوم معين فجعله جازعاً عند الثاني خلافاً لعمدو على هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر حج سنة
كدا فأتى به قبلها حازعاً عندهم خلافاً لعمد كذا في السراج اه ح (قوله قبل تمام الحول) أي أو قبل ملك
النصب التي عمل زكاتها في المسئلة الثانية كما يؤخذ من التعليل (قوله لان المعتبر كونه مصرفاً وقت الصرف
اليه) فصح الاداء اليه ولا ينتقض بهذه العوارض بغير (قوله ولو غرس الخ) هذه مسئلة استظهرها صاحبها
العشر والخراج ط (قوله فإلتم) أي يشمرو به عبر في بعض النسخ (قوله كان عليه خراج الزرع)
لان في غرسه الكرم تعطيل الأرض ومن عطل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت الحلة للزرع
فيؤدي خراجها حتى ينمو الكرم فعليه خراج الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجود خلفه فخراج الزرع
صاع ودرهم في كل جريب فيؤديه الى أن يتم الكرم فيؤدي عشرة دراهم رحتي (قوله ولا تثنى في مال
صبي تعالي) أي في مال الزكاه بخلاف الخارج في أرضه العشرية من الزرع والثمار ففيه ضعف العشر كما
يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما يأتي في باب (قوله لبنى تعالي) الاول حذف بنى فان النسبة لتعالي وهو
أبو القبيلة كافي المنح ط وقد يقال لمانع من النسبة الى القبيلة المنسوبة الى أبيها (قوله قوم الخ) قال في
الفخ بنو تعالي عرب نصارى هم عررضي الله عنه أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا نؤدي
ما يؤدي النجم ولكن خدمنا ما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسلمين فقاتلوا
فزدام شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ففعل وتراضى هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي
جزية سموها ما شئتم اه (قوله ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر ح (قوله ويؤخذ الوسط) مكرور
مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط ح (قوله الا أن يجبر الورثة) أي اذا أوصى بها وزادت على
الثالث يؤخذ الزائد الا أن يجبر الورثة (فرع) لو زادت على الثلث وأراد أن يؤديها في مرضه يؤديها اسرامن
ورثته وان لم يكن عنده مال استقرض من آخر وأدى الزكاه ان كان أكبر رأيه انه يقدر على قضاءه فان
اجتهد ولم يقدر حتى مات فهو معذور كذا في مختارات النوازل وغيرها وظاهر قولهم سر أن الورثة ان علموا
بذلك كان لهم أحد الزائد قضاءه وأن ما فعله المورث جائز ديانة لكونه مضطراً الى أداء الفرض كما علم به في
شرح الكافي قائلوا وهو الصحيح قال في شرح الوهبانية ويمكن التوفيق بين القولين بالقضاء والديانة أي
بحمل القول باعتبارهما من التلث المقابل للصحيح على انه في القضاء والاول على الديانة وهو مؤيد لما قلنا (قوله
وسيجي الفرق في العندين) عبارته مع المتن وأجل سنة قريه بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة وأربع
ونجسون وبعض يوم وقيل شمسية بالايام وهي أزيد بأحد عشر يوماً اه ثم ان هذا انما يظهر اذا كان
الملث في ابتداء الاهلة فلو ملكه في أثناء الشهر قبل يعتبر بالايام وقيل يكمل الاول من الاخير ويعتبر ما بينهما
بالاهلة نظير ما قالوه في العدة ط (قوله لان وثنها العمر) قال في البحر عن الواقعات فرق بين هذا وبين ما اذا

واختلف فيه قبل النبات
وخروج الثمرة والاطهر
الجواز وكذا لو عمل خراج
رأسه وتما في النهر وان
وصلية رأس الفقير قبل
تمام الحول أو مات أو ارتد
(وذلك لان) المعتبر كونه
مصرفاً وقت الصرف اليه
لا بعده ولو غرس في أرض
الخراج كرم ما فالتم الكرم
كان عليه خراج الزرع
مجمع الفتاوى (ولاشئ
في مال صبي تعالي) بغض اللام
وتكسر نسبة لبنى تعالي
يكسرها قوم من نصارى
العرب (وعلى المرأة ما على
الرجل منهم) لان الصلح
وقع منهم كذلك (ويؤخذ
في زكاة السائمة الوسط)
لا الهرم ولا الكرائم (ولا
تؤخذ من تركته بغير
وصية) لفقد شرطها وهو
النية (وان أوصى بها اعتبر
من الثلث) الا أن يجبر الورثة
(وحولها) أي الزكاة
(قري) بحر عن القنية
(لأنه سي) وسيجي الفرق
في العندين (سل أن أدى
الزكاة أو لا يؤديها) لان
وثنها العمر أشباه

شك في الصلاة بعد ذهاب الوقت أم لا والفرق أن العمر كله وقت لاداء الزكاة فصار هذا بمنزلة شك
وتع في أداء الصلاة في وقتها ولو كان كذلك بعيد اه قال في البحر وقعت سادثة هي أن من شك هل أدى
جميع ما عليه من الزكاة أم لا بأن كان يؤدي متفرقا ولا يضبطه هل يلزمه اعادتها ومقتضى ما ذكرنا زوم
الاعادة حيث لم يغلب على ظنه دفعه ومعين لانه ثابت في ذمته بيقين فلا يخرج عن العهدة بالشك اه قلت
وحاصله أنه يتحرى في مقدار المؤدى كالمؤدى في عدد الدار كمات فما غلب على ظنه أنه اداء سقط عنه وأدى
الباقى وان لم يعلم على ظنه شيء أدى الكل والله تعالى أعلم

(باب زكاة المال)

(قوله أل فيه للمعهود الخ) جواب عما يقال ان المال اسم لما يتمول فيتناول السوائم أيضا قال في النهر وجه هذا
الجواب استغنى عن قيل المال في عرفنا يتبادر الى النقد والعروض اه أقول الجواب الاول ذكره الزيلعي
وتبعه في الدرر والثاني ذكره في الفتح وتبعه في البحر ويظهر لي انه أحسن لان تبادر الذهب الى المعهود في
العرف أقرب من تبادره الى المذكور في الحديث تأمل (قوله غير مقسورة به) أي ربع العشر (قوله
عشرون مثقالا) فمادون ذلك لاز كافي فيه ولو كان نقصا ناسيرا يندخل بين الوزنين لانه وقع الشك في كل
النصاب فلا يحكم بكماله مع الشك بحره عن البدائع والمثقال اربعة ما وزن به قليلا كان أو كثيرا وعرفا ما أتى ط
(قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل) اعلم أن الدرهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه مختلفة فنها عشرة
دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاختار عمر رضى الله عنه
من كل نوع ثلثا حتى لا تظهر الحسومة في الاخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلاث وثلاث وستة اثنان وثلاث
الخمس دراهم وثلاثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث المجموع
سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر وتقدير
الديات ط عن المخ لکن قوله تبع الدرر وثلث الخمسة دراهم وثلثان صوابه مثقال وثلثان (قوله والدينار)
أي الذي هو المثقال كما في الزياحي وغيره قال في الفتح والظاهر ان المثقال اسم للمقدار المقدريه والدينار اسم
للمقدور به بقيد ذهبية اه وحاصله ان الدينار اسم للقطعة من الذهب الماضو بالمقدرة بالمثقال فاتحادهما
من حيث الوزن (قوله والدرهم أربعة عشر قيراطا) فتكون المائتان ألفي قيراط ونحو مائة قيراط
واعلم أن هذا هو الدرهم الشرعي والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا ووزنه الريال الفرنجي الدرهم
المتعارف تسعة دراهم وقيراط وبالدرهم الشرعي عشرة دراهم وخمسة قيراط وذلك مائة وخمسة وأربعون
قيراطا فيكون النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلثة دراهم وثلثة قيراطا ط مع بعض زيادة
وأصح فلو وقع في عبارة فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكبر من الشرعي وبه صرح الامام
السروجي في العاية بقوله درهم مصر أربع وستون حبة وهو أكبر من درهم الزكاة فالنصاب منه مائة
ونصفون وحبتان اه لكن نظريه صاحب الفتح بأنه أصغرا أكبر لان درهم الزكاة سبعة عشر شعيرة
ودرهم مصر لا يزيد على أربعة وستين شعيرة لان ربعه مقدار أربع خوايب والحرنوبة أربع قمعات
وسط اه قلت والظاهر أن كلام السروجي مبني على تقدير القيراط بأربع حبات كما هو المعروف
الآن فاذا كان الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطا يكون ستة وخمسين حبة فيكون الدرهم العرفي أكبر منه
لكن المتعبر في قيراط الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفي قال بعض المشايخ الدرهم
الآن المعروف بمكة والمدنية وأرض الجاز هو المسمى في عرفنا بالقليلة بالقاف والفاء على وزن نمرة وهو ست
عشرة خرنوبة كل خرنوبة أربع شعيرات أو أربع قمعات لانا اخترنا الشعيرة المتوسطة مع القمعة المتوسطة
فوجدناها متساويتين والقيراط في عرفنا الآن هو الخرنوبة فيكون الدرهم العرفي أربع وستين شعيرة
وهو ينقص عن الشرعي بست شعيرات والمثقال المعروف الآن أربع وعشرون خرنوبة فهو ست وتسعون

(باب زكاة المال)

أل فيه للمعهود في حديث
ها توأربع عشر أموالكم
فان المراد به غير السائمة لان
زكاتها غير مقدرة به (نصاب
الذهب عشرون مثقالا
والفضة مائتا درهم كل
عشرة دراهم وزن سبعة
مثاقيل) والدينار عشرون
قيراطا والدرهم أربعة
عشر قيراطا والقيراط
خمس شعيرات فيكون
الدرهم الشرعي سبعة وعشرين
شعيرة والمثقال مائة شعيرة
فهو درهم وثلث أسباع
درهم

شعيرة فينقص عن الشرعي بأربع شعيرات فالمائتان من الدراهم السبعة مائة ثمانية وثلاثون شعيرة فقلعة
 وثلاثة أرباع قلعة وزكاتها خمسة دراهم عريقة وسبعة خرايب ونصف خروقة والعشرون مثقالا الشرعية
 أحد وعشرون مثقالا عريقة الأرباع خرايب وزكاتها اثنتا عشرة خروقة ونصف خروقة اه وماذا كره
 من أن المثقال العريق ست وتسعون شعيرة موافق لما نقله الشارح في شرح المتنق من شرح الترتيب
 انه بمصر الآن درهم ونصف ذكر الرجبى عن السيد محمد أسعد في المدونة المترجمة انه بمصر الآن درهم ونصف
 قد عرفت منها ما هو مصر وفي خلافة بني أمية ومنها في خلافة بني العباس ٧٩ وفي خلافة بني المالك من
 مروان سنة ٨٣ وفي خلافة الرشيد سنة ١٨١ ومنه سنة ١٧٣ وفي زمن المأمون ودانم حرمه سنة
 ومناخرة وكلها متساوية الوزن كل دينار درهم وربيع بدرهم المدونة المذكورة كل درهم منها ستة عشر قيراطا
 والقيراط أربع حبات حنطة اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الياض الشرعية ثمانين
 قيراطا لكن يخالفه من حيث اقتضاؤه أن القيراط أربع حبات والمثقال ثمانون حبة والمذكور في كتب
 الشافعية والحنابلة أن درهم الزكاة ستة دنانق والدانق ثمان حبات شعيرة وساحدة والدرهم حنون
 حبة وخمساحبة والمثقال ثمان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقسّر وقطع من طرفها اذق وط لوهولم شعيرة
 جاهلية ولا اسلامية ومتى نقص منه ثلاثة أعشاره كان درهمًا ومتى زيد على الدرهم ثمانية أسباعه كان مثقالا
 قلت وعليه فالدرهم اثنا عشر قيراطا كل قيراط نصف دانق أربع حبات وحس حبة والمثقال خمسة عشر
 قيراطا وحس حبات وذلك لأن ثلاثة أسباع الدرهم على قدر درهم أحد وعشرون حبة وثمانين حبة
 فاذا زيد ذلك على الدرهم وهو حنون حبة وخمساحبة باع اثنتين وسبعين حبة وقد يرى في بعض
 أقوال كثيرة في تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاح والمقصود تعدد الدرهم شرعا
 وقد سمعت ما فيه من الاضطراب والمشهور عندنا ما ذكره الشارح ثم اعلم أن الدرهم والدراهم يراعى ما ملأ
 في هذا الزمان أنواع كثيرة مختلفة الوزن والقيمة ويتعامل بها الناس عدايا وبمعرفة وزنها يخرجون
 زكاتها عددا أيضا العشرة عليها بالوزن ولا سيما ما كان له دونونه ان قدرها بالانقل وزنا لم يستطع دارا
 وان قدرها بالانقل باعته دونه فيخرجون عن كل أربعين قرشاهم قرش واحد كما ما تسمى حبة وهو هكذا مع
 أن الواجب فيها الوزن كالمرو يأتي بمعنى أن يكون ما يخرج من جنس القروش ثمانية عشر حبة
 حتى لا ينقص ما يخرج بالعدد عن ربع العشرة فتراثته بيقين خلاف ما إذا أخرج من الحبوب مثقالا أو منه
 ومن الثقل فانه قد لا يبلغ ربع عشر ماله الا اذا كان جميع ماله من جنس الخفيف وعاب بعض الاسواق
 عن هذا فاعلمون فليتسه له (قوله وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم) حرمه في الروايات وما رافى الخلاصة الى اس
 الفضل وبه أخذ السرخسي واختاره في المجتبي وجميع الموازل والعيون والمراج الحساب والفتح وقال
 بعده الا أني قول ينبغي أن يذهب اذا كانت لا ينقص عن أقل وزن كان في زعمه على الله ما هو له وهي
 ما تكون العشرة وزن خمسة اه يعر لمصاذا في الهرب السراج الآن كود الدرهم رة عشر
 قيراطا عليه الجهم العفير والجهور الكثير والطباق كتب المتقدمين والمتأخرين (قوله وسنة ١٠٠٠) لدى
 حقه هناك لا يتعلق بالزكاة بل بالعملة فاذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المعارف وكذلك اذا
 أطلقه الواقف ح (قوله والمعتبر بوزن ما أداه) أي من حيث الاراء من به برث يكونا درهمي قدر
 الواجب ورابعه الامام ولشأن وقال زمر تعتبر القيمة واعتبر بها الا فيع اراءه من سنة ١٠٠٠
 خمسة زبوا فبما أرى به جيدة جازعدهما وكره وقال محمد وزمرا لا يجوز حتى يؤدي اه بل ولوزنه جيدة
 قيمته خمسة ردية لم يجز الا عند زمر ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها مائة ان أدى خمسة من قيمته
 ولا كلام أو من غيره جازعدهما اخلافا لحدود وزمرا لا يؤدي الف بل يؤدي مائة من مائة من مائة
 جنسه اعتبر بالقيمة حتى لو أدى من الذهب ما تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير اداءه يعرف بولهم انقوم

وقيل يفتى في كل بلد
 بوزنهم وسنخه في
 متغيرات البيوع والمعتبر
 وزن ما أداه

الجودة عند المقابلة بخلاف الجنس فان أدى القيمة وقعت من القدر المستحق كذا في المعراج نهر (قوله
 ووجوباً) أي من حيث الوجوب يعني يعتبر في الوجوب أن يبلغ وزن ما نصاباً من ربح حتى لو كان له ابريق ذهب
 أو فضة وزنه عشرة شاقيل أو مائة درهم وقيمتها لصياغته عشرون أو مائتان لم يجب فيه شيء أبداً فاستثنى
 (قوله لا قيمتهما) نفي لقوله زفر باعتبار القيمة في الاداء وهذا ان لم يؤد من خلاف الجنس ولا اعتبر
 القيمة اجماعاً كما علمت وكان على الشارح أن يزيد ولا الا لمع بغيا لقوله بمقداره الله اه ح (قوله مضروب
 كل منهما) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو دنانير ط (قوله ومعمولة) أي ما يعمل من نحو حلية سبب
 أو منقطة أو لحام أو سرج أو الكواكب في المصاحف والأواني ونحوها إذا كانت تخلص بالادابة بغير
 (قوله ولو تبرأ) التبرأ للذهب والفضة قبل أن يصاغ بغير عن ضياء الخلوم ولذا قال ح لا يصح الا بآبائه
 هنا لأنه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقاً وتبرأ بغيره بخلاف عبارة الكثر
 حيث قال يجب في مائتي درهم وعشرين ديناراً ربع العشر ولو تبرأ فإنه داخل في مائة (قوله أو حلياً) ضم
 الحلي وكسر هاء وتشديد الياء جمع حلي بفخ الحلي واسكان اللام ما تنحلي به المرأة من ذهب أو فضة نهر قالت
 ولا يتعين ضبط المائتين بصيغة الجمع فإنه يحتمل المراد بل هو الانسب بقول الشارح مباح الاستعمال حيث
 ذكر الضمير الا أن يقال انه عائد الى المدكور من المعمول والحلي (قوله أولاً) كما في الذهب للرسالة والاولى
 مطلقاً ولو لم ينفى (قوله ولو لا تحمل) أي التزيم بين مافي العموت من غير استعمال ط (قوله والنفقة) به
 منافاة لقول ابن الملك اذا كانت مشعولة بتحواتها فلاز كاذبها كما قدمنا في أول كتاب الزكاة فارجع اليه ح
 (قوله وهو ما ليس بقدر) كذا سرف في المغرب ونقله في البحر عن ضياء الخلوم وفي الدرر والعرض يسكون
 الزمان لا يندخله كبل ولا وزن ولا يكون سبواً ولا عقاراً كذا في الصحاح وأما لغتها فتعني ما ليس بمتداول
 جميع الاموال ولا وجهه ههنا لجعله مقابلاً للذهب والفضة اه أي مفتوح الزمان غير مراد هنا المتداول بجميع
 الاموال مع أن الغديرين غير دائرين في ههنا بغير مئة المقابلة فيتعين اودة ساكني الزمان اسكن على ما في الصحاح
 يخرج عنه الدواب والمسيكلات والموزونات مع أنهم من عروض التجارة اذا نواها بها فلذا قال الشارح هو
 هنا ما ليس بقدر أي أن المناسب للمراد هنا الاقتصاص على تفسيره بدلالة ما يدخل فيه مذكر (قوله وأما عدم
 صحة البينة الخ) جواب عما أورده الزياهي من أن الأرض الحراجية لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها
 التجارة مع أنهم من العروض والجواب ما تقدم بمسائل باب السائمة من قوله والاعمال أن ما عدا الخرج من
 والسواثم انما يركب بنية التجارة بشرط عدم المسامحة المؤدى الى الشيء (قوله لا لا الأرض الخ) رد على ما في
 الدرر حيث أحاب عما أورده الزياهي بأن الأرض ليست من العروض سواء على ما نقله عن الصحاح قال في البحر
 وهو مردود لما علمت من أن الصواب تفسيره هنا بما ليس بقدر وقد أورده الزياهي أيضاً ما إذا اشترى
 أرض عشر وزرعها أو اشترى يذو التجارة وزرعها فإنه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكاة لأنه ما لا يجتمعان
 اه ويتعاب عنه بما ذكره الشارح من قيام المسامحة وأجاب في الدرر وتبعه في البحر أن عدم وجوب الزكاة
 في البذر انما يحدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لان مجرد نية الخدمة اذا أسقط وجوب الزكاة في العبد المشتري
 للتجارة كما مر فلان يسقط عنه التصرف الاقوى من البينة أولى اه (قوله من ذهب أو ورق) بيان لقوله
 نصاب وأشار باوإلى أنه غير ان شاء قوة ههنا بالفضة وان شاء بالذهب لان الثمنين في تقدير قيم الاشياء هما
 سواء بغير لكن التحير ليس على إطلاقه كما يأتي (قوله فإما قد) تفريع على تفسير الورق بالفضة المضروبة
 ط (قوله بالمسكوك) بالنسبة للمهمل أي المضروب على السكة وهي حديثة مغشوة يضرب عليها الدراهم
 قاموس ووجه الامادة طاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يخفى الا أن يقال لما ترون بالاضروب من الفضة
 كان المراد به المضروب اه ح (قوله عملاً بالعرف) فان العرف انما هو بالمسكوك بغير وهو علة لقوله
 أفاد (قوله مقوماً لهما) تكرار مع قوله من ذهب و ورق لان أو معناه التحيير ويحل التحيير اذا استويا

ووجوباً لا قيمتهما
 (واللزم) مبتدأ (في
 مضروب كل) منهما
 (ومعمولة ولو نرا أو حلياً
 مطلقاً) مباح الاستعمال
 أو لولو للتحصيل والنفقة
 لانها ما خلت ألتا فبها
 كبر كانا (و) في (عروض
 تجارة قيمته نصاب) الجلة صفة
 عرض وهو هنا ما ليس
 بقدر أو ما عدم الصحة في
 نحو الأرض الحراجية
 فلقبام المانع كما قدمنا الا أن
 الأرض ليست من العروض
 فتنبه (من ذهب أو ورق)
 أي فضة مضروبة فإما قد أن
 النقود انما يكون بالمسكوك
 عملاً بالعرف (مقوماً
 بأحدهما) ان استويا ولو
 أحدهما أو وح

تعيين التقويم به ولو بلغ
بأحدهما نصابا دون الآخر
تعيين ما يبلغ به ولو بلغ
بأحدهما نصابا وخسا
وبالآخر أقل قومه
بالانطع للفقير سراج
(ربيع عشر) خبر قوله
للأزم (وفي كل خمس)
بضم الخاء (بحسابه) ففي
كل أربعين درهما درهم
وفي كل أربعين مثاقيل
قيراطان وما بين الخمس إلى
الخمس عشرة وقالا ما زاد
بحسابه وهي مسألة
الكسور (وغالب الفضة
والذهب فضة وذهب وما
غالب غشه) منهما (يقوم)
كالعروض ويشترط فيه
النيسة الا اذا كان يتخلص
منه ما يبلغ نصابا أو أقل
وعنده ما يمينه أو كانت
اثمانا راجحة وبلغت نصابا
من أدنى نقد تجب زكاته
فتجب الاقسا (واختلف
في الغش المساوي

٣ قوله وصوابه الخ وجه
ذلك ان الواجب في الحول
الأول خمسة وعشرون
وفي الثاني أربع وعشرون
وثلاثة أثمان فالفارغ عن
الدين في الحصول الثالث
تسعمائة وخسون درهما
وخمسة أثمان درهم ففي
تسعمائة وعشرين ربيع
عشرها وذلك ثلاثة
وعشرون وفي ثلاثين نصف
درهم وربعه وفي خمسة
أثمان درهم ثمن درهم

فقط أما اذا اختلفا فقوم بالانفع اه ح وقدم الشارح عند قوله وجاز دفع القيمة أنما هي يوم الوجوب وقلا
يوم الاداء كفي السواثم ويقوم في البلد الذي المال فيه الخ (قوله تعيين التقويم به) أي اذا استبين ما به من ما بالما
في النهر عن الفتح تعيين ما يبلغ نصابا دون ما يبلغ فان بلغ بكل منهما واحد أو زوج تعيين التقويم بالزوج
(قوله ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا الخ) بيانه ما في النهر عن السراج له كان يمينه أو زوجها بالدرهم اه ح
ماتين وأربعين وبالدينارين ثلاثا وعشرين من قومه بالدرهم لوجوب ستة دنانير بخلاف الدينارين فربما يمينه
نصف دينار وقيمته خمسة ولو باعت بالدينارين أربعة وعشرين وبالدرهم مائة وستة وثلاثين من قومه بالدينارين
وفي الهداية كل دينار عشرة دراهم في الشرع قال في الفتاوى أي يقوم في الشرع بعشرة كذا كان في الدراهم
(قوله وفي كل خمس بحسابه) أي ما زاد على النصاب عفو إلى أن يبلغ خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس هو
إلى أن يبلغ نصابا آخر (قوله وقال ما زاد بحسابه) يظهر أن الزكاة في المال كله مائة مائة وخمسة دراهم
مضى عليها عامان قال لا مام يلزمه عشرة وقال خمسة لأنه وجب عليه في العام الأول خمسة وثلاثين مثاقيل
الدين في الثاني نصاب الاثنى وعنده لازكاة في الكسور فبقى النصاب في الثاني كله لا زكاة له اذا كان له
حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه في الثاني أربع وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعنده وقلا يجب
مع الأربعين والعشرين من ثلاثة أثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين من نصف درهم ولا خلاف أنه
يجب في الأول خمسة وعشرون كذا في السراج نهر أقول قوله وثمن درهم كذا وجدته أيضا في السراج
٣ وصوابه وثمن درهم كذا لا يخفى على الحاسب * (تنبية) * يظهر أن الزكاة في المال كله مائة مائة وخمسة دراهم
والنهر عن المحيط من أنه لا تضم إحدى الزكيات إلى الأخرى أي الزيادة على نصاب الفضة لا تشمل الزيادة
على نصاب الذهب ليم أر بعين أو أربع مثاقيل عند الامام لأنه لازكاة في الكسور وسدس درهم وعندهما تسعة
لوجوبه في الكسور اه موصفا لكر توفيق الرضى في فائدة المصنف عند درهمه درهمه لوجوبه في
في الكسور وعن هذا والله أعلم نقل بعض من كتب عن الكتاب عن شيخه محمد أمين ميرزا أن السروجي نقل عن
المحيط الخلاف بالعكس وأن ما في البحر والنهر غلط اه ذات وقد راجعت المحيط فرأيت أنه مثل ما نقله السروجي
ومصرح به في البدائع أيضا (قوله وهي مسألة الكسور) أي التي يقال فيها لازكاة في الكسور وعندهما مائة
تبلغ الخمس أخذ من حديث لا تأخذ من الكسور شيئا سميت كذا والمائة باعتبار ما يجب فيها (قوله وغالب
الفضة الخ) لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تغلب على الغش لا يباعها إلا بغير غش فلهذا نرى أنها لا تغلب
(قوله فضة وذهب) لف ونشر مرتب أي فتجب زكاتها لازكاة العروض وان أعدها للتجارة به فادعى
النهر (قوله ويشترط فيه النية) أي تعتبر قيمته ان نوه فيه التجارة ثم يروى عدم قبيل باب السائر في شروط
نية التجارة (قوله الا اذا الخ) استثنى عن اشتراط النية (قوله وعنده ما يمينه) أي من عروض التجارة أو من
التقدم وهو مرتبط بقوله أو أقل ط (قوله وبلغت) أي بالقيمة كمن في البحر (قوله من أدنى الخ) مصر
الادنى في البدائع بالتالي يعلى عليه الفضة قلت وينبغي تفسيرها بالمساوي على ما اختاره المصنف من وجوبها
فيه كما يذكره قريبا (قوله فتجب) أي فيما غلب غشه اذا نوى فيه التجارة أو لم ينو ولا يمكن تخصيصه بما يباع
نصابا أو لم يخلص ولكن كان اثمانا راجحة وبعث قيمته نصابا وقوله والا فلا أي وان لم يوجب دين من ذلك فلا
تجب الزكاة وحاصله ان ما يخلص منه نصاب أو كان اثمانا راجحة فتجب زكاته سواء نوى التجارة أو لا لأنه اذا كان
يخلص منه نصاب فتجب زكاة الخالص كما صرح به في الجوهره وعن الدين لا يحتاج إلى بيان لوجهه في
الشمي وغيره وكذا ما كان اثمانا راجحة فبقى اشتراط النية لمساوي ذلك ما عليه كلام الشارح وهو أنه في
البحر والنهر لكن في الزباي أن الغالب غشه ان نواه للتجارة تعتبر فيه بمصافه والادنى كانت قيمة تخلص
تجب فيها الزكاة ان باعت نصابا وحدها أو بالضم إلى غيرها اه ومفاده ان القيمة فيها نواه للتجارة
وان تخلص منه ما يباع نصابا ونهري عدم المساواة لأنه اذا كان يخلص منه ما يباع نصابا فتجب زكاة ذلك

الخالص وحده كغيره من الجوهر الا اذا نوى التبارك فوجب الزكاة فيه كله باعتباره القيمة ٣ واذا تأملت كلام
 الزياي تراه كالصريح فيما ذكرته فافهم (فرع) في الشربة لآلية الغلو ان كانت أثمانا راثبة أو سلعاً للتجارة
 تجب الزكاة في قيمتها والا فلا اه (قوله والمختار لزومها) أي الزكاة لزوم غير نيّة التجارة وقيل لا تجب
 نعم قال في الشربة لآلية من البرهان والاطهر عدم الوجوب لعدم العلية المشروطة للوجوب وقيل يجب
 درهمان ونصف نظر الى وجهي الوجوب وعدمه اه وظاهر الدور اختيار الاول تبعاً للغاية والافلاصة
 قال العلامة توح وهو اختياري لان الاحتياط في العبادات واجب كما صرحوا به في كثير من المسائل منها ما اذا
 استوى الدم والبراق بمقتضى الموضوع احتياطاً اه تأمل (قوله ولذا) أي للاحتياط وفي نسخة وكذا بالاكاف
 وبما عرفت في البراق والماء وقوله لا تباع الاوربا أي للخرز بن الريا اه ط (قوله وأما الذهب الخ) صحت زكوة
 وغالب الفتنه الخ فان ذلك مفروض فيه اذا كان المالا غشاً ط (قوله فان غلب الذهب الخ) اعلم أن
 الذهب اذا اندلط بالفضة تماماً لم يكون غالباً وهو معلوم أو مساوياً وعلى كل ما أن يبايع كل منهما ما نابا أو
 الذهب فقط أو الفضة فقط أولاً ولا هي اثنتا عشرة صورة منها صورتان عقليتان فقط وهما أن تباع
 الفضة وحدها نصاباً والذهب بذهب عامها أو مساوياً لها والعشرة خارجية اذا عرفت هذا فقولنا فان غلب
 الذهب فذهب فيه أربع صور بلوغ كل منها ما عدمه ولو غلب الذهب فقط وبلوغ الفضة فقط
 لكن الرابعة متميزة كالثلاثة لان مذهب الذهب مع الفضة السابعة نصاباً لونه عابلاً نصاباً وبين حكم
 الثلاثة الباقية بقوله وذهب أما الاول والثالثان لظهور ان الذهب مع ما بايع به من نصاباً فكانت الفضة
 تبعاله سواء بلغت نصاباً أيضاً كفي الاول أو لا كفي الثانية ترك تركته وكذلك الثانية لان الذهب مع
 غلب كان هو المعتر لانه أعز وأعلى كذا في فاذ بايع مجموعهما نصاباً ترك تركته الذهب وقوله والا أي وان لم
 يغلب الذهب بان ثابتت الفضة أو مساوياً فيها ثمانية صور بلوغ كل منها ما نصاباً وعدمه وبلوغ الذهب
 فقط أو الفضة فقط مع غلبة الفضة أو التساوي لكن بلوغ الفضة فقط مع التساوي متميزة كالمعتد في
 سبعة وتقييده ببلوغ الذهب أو الفضة نصاباً مخرجاً لصورته من ما هو مام اذا لم يبايع كل منهما نصاباً مع غلبة
 الفضة أو التساوي وسند ذكر كونهما في صورته في التساوي والثالثة في غلبة الفضة وقوله فان بايع
 الذهب أي بلغ نصاباً وحده مع الفضة ثمانية الفضة أو تساوي فذهب أربع صور وقوله أو الفضة أي
 أو بلغت الفضة وحدها نصاباً عند بلوغها على الذهب فذهب هذه الخمسة وقوله وجبت أي زكاة البايع النصاب
 فان بايعه الذهب وجبت زكاة الذهب في السور الأربع المذكورة لانه لما بايع النصاب وجب اعتباره لانه أعز
 وأعلى وتصير الفضة تبعاله ولم بلغت نصاباً وان كان البايع هو الفضة اعلم بالعبارة وجبت زكاة
 الفضة ترجيح الها ببلوغ النصاب فيجعل كله فضة لكن على تفصيل فبعضه ذكره وقد علم حكمه مذكراً في
 تقرير كلام الشارح في الصور الثلاث الاول والخمس الا تخمن عبارة الشرحى وعبارة الزياي أما عبارة
 الشرحى فهي قوله ولو سلك الذهب مع الفضة فان بلغ لذهب نصاباً في الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً
 أو مغلوباً لانه أعز وان لم يبايع لذهب نصاباً فان بلغت الفضة نصاباً في الجميع زكاة الفضة اه وأما عبارة
 الزياي فهي قوله والذهب اعطى بالفضة ان اخ الذهب نصاباً لذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت
 الفضة نصاباً لذهب وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالباً وأما اذا كانت مغلوباً فهو كله ذهب لانه
 أعز وأعلى قيمة اه وكل من هاتين العبارتين مؤداهما واحد ومافرقنا في كلام الشارح من أحكام الصور
 السبع يؤخذ منها فقول الشرحى سواء كان غالباً أو مغلوباً يشمل ما اذا بلغت الفضة نصاباً أو لا بدليل قوله
 بعد وان لم يبايع الذهب نصاباً فان بلغت الفضة الخ فان لم يبرز زكاة الجميع زكاة الفضة الا اذا لم يبلغ الذهب
 نصاباً وفاد أن قوله ثملة فان اخ الذهب نصاباً الخ لا يجعل السلك ذهباً بل الخالص نصاباً سواء بلغت الفضة
 أيضاً أو لا وكذا قول الزياي وان بلغت الفضة الخ أي لم يبايع الذهب نصاباً بدليل المقابلة فانه اعتبر أولاً السلك

والمختار لرويهما احتياطاً
 خاتمة ولذا لا تباع الاوربا
 وأما الذهب الملوخطة
 فان غلب الذهب فذهب
 والا فان بسخ الذهب أو
 الفضة نصاباً وجبت

لانه ربع عشرها كنسبة
 الخمسة الى ثمانية وعشرين
 فان بايع ثمانية عشر
 خمسة أثماناً فان خسر
 مائتان وربع عشر المائتين
 خمسة ونسبة الخمسة الى
 المائتين وعشرين ثمن
 الثمن لان ثمانية وعشرين
 الاربعين خمسة اه منه

٣ قوله واذا تأملت الخ
 وجهه أن قول الزياي
 فان نوى التجارة تعتبر
 قيمته أي قيمة ما غلب فيه
 الغش سواء تغلص منه
 نصاباً أولاً وقوله والا فان
 كانت فضته تغلص وجبت
 فيها الزكاة أي وجبت في
 الفضة التي تغلص منه دون
 باقيه من الغش تأمل اه

منه

ذهب بحيث بلغ الذهب نصابه وأطلقه فشمع ما إذا بلغت الفضة أيضا نصابا أولا فعلم أنه لا يعتبر الكل فضة إلا
إذا لم يبلغ الذهب نصابه فإن بلغ كان الكل ذهبا فيز كثر كاة الذهب لأنه أعز وأعلى قيمة وكذا لو غلب الذهب
وبلغ بضم الفضة اليه نصابا كما علم من قوله وأما إذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب الخ وهذا ما عبر عنه الشارح
بقوله فإن غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشمني سواء كان غالباً أو مغلوباً بحكم المساواة بالأولى وهو
مفهوم أيضاً من إطلاق الزيلعي قوله أن بلغ الذهب نصاب الذهب الخ فقد ظهر أنه لا تخالف بين العارفين
ولا بينهما وبين عبارة الشارح لكن قول الزيلعي وهذا إذا كانت الفضة غالبية لا حاجة اليه لأن الفضة إذا بلغت
وحدها نصاباً لا بد أن تكون غالبية على الذهب الذي لم يبلغ نصاباً ولا يذكره الشمني وكأن الزيلعي ذكره
ليبين عليه قوله وأما إذا كانت مغلوبة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل والله أعلم فافهم * (تنبيه) قال في
التنزيل خاتمة وإذا كانت الفضة غالبية والذهب مغلوباً مثل أن يكون الثلثان فضة أو أكثر لا يجعل كله فضة لأن
الذهب أكثر قيمة فلا يجوز جعله تبعاً لما هو دونه بخلاف ما إذا كان الذهب غالباً اه ومفاده أن ما مر
من أنه إذا بلغت الفضة نصاباً لم يبلغ الذهب نصابه تجب زكاة الفضة مع عدم بلوغ الذهب الذي خالطها
أكثر قيمة منها وإلا كان الكل ذهباً وهذا التفصيل الموعود به كره وفي عبارة الزيلعي المارة إشارة إليه
ويؤخذ منه حكم الصورتين الباقيتين من السبع وهما ما إذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو
التساوي وعلى هذا فيمكن دخولهما في قول الشارح فإن غلب الذهب فذهب بأن يراد غلبته على ما معه من
الفضة وزناً أو قيمة لكن قال في المحيط والبساتين الدنانير العال على الذهب كالحمودية حكمها حكم
الذهب والعال عليها الفضة كالهرمية والمروية أن كانت ثمناً رائجاً وللجارية تعتبر قيمتها ولا يعتبر قدر
ما فيها من الذهب والفضة وزناً بل كل واحد منهما يخلص بالأذابة اه وهذا كالصريح في أن الدنانير
المسكوكة المخلوطة بالفضة حكمها حكم الفضة المخلوطة بالغش فإذا كان الذهب فيها غالباً كانت ذهباً كالفضة
الغالبية على العش وإذا كانت الفضة غالبية عليها كانت كالفضة المغلوطة بالعش فتقوم فإن بلغت قيمتها نصاباً
زكاهان كانت أثماناً رائجاً أو فوى فيها التجارة والاعتبر ما فيها وزناً بل ما فيها نصاباً أو كان عنده ما يتم به
نصاباً زكاهوا إلا فلا يعلم أن ما ذكره الشارح تبعاً للزيلعي والشمني في غير الدنانير المسكوكة أو المسكوكة
التي ليست للتجارة ولا أثماناً رائجاً أو فوى وهو قول آخر لا يتأمل والله تعالى أعلم (قوله وشرط كمال النصاب الخ)
أي ولو حكماً في البحر والنهر لو كان له غنم للتجارة تساوى نصاباً فمات قبل الحول فدبغ جلودها وتم
الحول عليها كان عليه الزكاة إن بلغت نصاباً ولو تخمره صيره الذي للتجارة قبل الحول ثم صار خسلاً وتم
الحول عليه وهو كذلك لازكاً عليه لأن النصاب في الأول باق لبقاء الجلد لتقوم به بخلافه في الثاني وروى
ابن سماعة أنه عليه الزكاة في الثاني أيضاً (قوله لا انعقاد) أي انعقاد السبب أي تحققه بذلك النصاب
ط (قوله الوجوب) أي لتحقيق الوجوب عليه ط (قوله فلو هلك كله) أي في أثنائه الحول بمال
الحول حتى لو استفاد فيه غيره استأنف له حوله جديداً وتقدم حكمه هلاكه بعد تمام الحول في زكاة الغنم قال
في النهر ومنه أي من الهالك ما وجعل السائمة صلوفاً لأن زوال الوصف كزوال العين (قوله وأما
الدين الخ) قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون للعبد بدور دينه أن عروض الدين
كالهالك عند محمد ورجحه في البحر اه وقد منها هناك لزجيم ما هنا فراجع اه والخلاف في الدين المستغرق
للنصاب كما هو صريح ما في الجوهر فلا يمكن التوفيق بحمل ما في البحر على غير المستغرق فافهم (قوله وقيمة
العرض الخ) تقدم قريباً تقويم العرض إذا بلغ نصاباً وما هنا في بيان ما إذا لم يبلغ وعند من الثمن ما يتم به
النصاب وفي النهر قال الزاهد يوله أن يقوم أحد التقدين ويضمه إلى قيمة العروض عند الإمام وقال لا يقوم
التقدين بل العروض ويضمها فأنه تظهر فبين له حنطة للتجارة قيمتها مائة درهم وله خمسة دنانير قيمتها
مائة تجب الزكاة عندهم خلافاً لهما (قوله ومضعا) راجع للثمنين وقوله وجعل راجع للعرض وانعسى أن

(وشرط كمال النصاب) ولو
سائمة (في طرفي الحول) في
الابتداء لا لانعقاد في الانتهاء
للو جوب (فلا يضر نقصانه
بينهما) فلو هلك كله بطل
الحول وأما الدين فلا يقطع
ولو مستغرقاً (وقيمة
العرض) للتجارة (تضم
إلى الثمنين) لأن الكل
للتجارة ومضعا وجعل

الله تعالى خلق الثمين ووضعها للتجارة والعبد يجعل العرض للتجارة اه ح أى لانه لا يكون للتجارة الا
 اذا نوى به العبد التجارة بخلاف النقود (قوله ويضم الخ) أى عند الاجتماع أما عند انفراد أحد هـ ما لا تعتبر
 القيمة اجتماعا بل لان المعبر وزنه أدا ووجوب كما مروي في البدائع أيضا أن ما ذكر من وجوب الضم اذا لم
 يكن كل واحد منهما مائنا يابان كان أقل فلو كان كل منهما مائنا ما بدون زيادة لا يجب الضم بل ينبغي أن
 يؤدي من كل واحد ذكاته فلو ضم حتى يؤدي كله من الذهب أو الفضة فلا بأس به عندنا ولكن يجب أن
 يكون التقويم بمجاها وأنفع للقرءاء وارجاوا لا يؤدي من كل منهما ما يسع عشرة (قوله وعكسه) وهو ضم الفضة
 الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقيمة العرض تضم الى الثمين عند الامام كما مر عن الزاهدى وصرح به
 في المحيط أيضا ولو أسقط قوله بجامع الثمنية اصح رجوع الضمير في عكسه الى المذكور من المستثنين ويمكن
 ارجاعه اليه ولا يصح بيان العلة في أحدهما (قوله قيمة) أى من جهة القيسية فمن له مائة درهم وخمسة
 مثاقيل قيمتها مائة عليه ز كأنه اختلافهما ولو له ابريق فضة وزنه مائة وقيمتها مائة مثاقيل لا تجب الزكاة
 باعتبار القيمة لان الجودة والصناعة في أموال الربا لا قيمة لها عند انفرادها ولا عند المقابلة بمساوئها ثم لا فرق
 بين ضم الأقل الى الأكثر كما مر وعكسه كلو كان له مائة وخمسون درهما وخمسة دنانير لا يساوى خمسين درهما
 تجب على الجميع عده ويضم الاكثر الى الأقل لان المائتين والخمسين بمائة عشر دينار ودرهم اقل على أنه
 لا اعتبار بتكامل الاجزاء عده وانما يضم أحد القدرين الى الآخر قيمة ط عن البحر فالت ومن ضم
 الاكثر الى الأقل ما في البدائع أنه روى عن الامام أنه قال اذا كان لرجل خمسة وتسعون درهما ودينار
 يساوى خمسة دراهم انه تجب الزكاة وذلك بأن تقوم الفضة بالذهب كل خمسة منها دينار (قوله وقال
 بالاجزاء) فان كان من هذا الثلاثة أرباع فاصاب ومن الآخر ربع ضم أو النصف من كل أو الثلث من
 أحدهما والثلثان من الآخر يخرج من كل جزء بمساوية حتى انه في صورة الشارح يخرج من كل نصف
 ربع عشرة كما ذكره صاحب البحر (قوله وخمسة عندهما) تبع فيه صاحب البحر ووجه نظر لانه اذا اعتبر
 عندهما الضم بالاجزاء يجب في كل نصف ربع عشرة كما مر عن البحر وعزاه الى المحيط وحينئذ يخرج
 عن عشرة الدنانير التي قيمتها مائة وأربعون ربع دينار منها قيمة ثلاثة دراهم ونصف فإذا أراد دفع قيمته
 يكون الواجب ستة دراهم عندهما أيضا يقال ان اعتبار الصم بالاجزاء أى بالوزن عندهما مبنى على انه
 لا اعتبار للجودة لعدم تقويمها شرعا فلا تعبر بالقيمة قبل الوزن والدينار في الشرع بعشرة دراهم كقدماء
 وزيادة قيمته مما للعودة فلا تعبر لما نقول ان عدم اعتبار الجودة لتمامه وعند المقابلة بالجنس أما عند المقابلة
 بخلافه فتعتبر اتفاقا كقدماء عند قوله والمعتبر وزنه ما تقابل (قوله واهم) أشارة الى رد ما قاله صاحب
 الكافي من أنه عند تكامل الاجزاء كلو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم لا تعتبر
 القيمة عنده فطائبا انما يجب الزكاة فيه التكامل بالاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كمن بل لا يجب باعبار
 القيمة من جهة كل من النقيدين لان جهة أحدهما عيناه انه ان لم يتم باعبار القيمة الذهب بالفضة يتم باعبار
 قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم في المسئلة مقومة بعشرة دنانير فتجب فيها الزكاة لهذا التقويم ط وتمام
 بيانه في البحر وفتح القدير (قوله في نصاب مشترك) المراد أن يكون بأوجه النصاب بسبب الاشتراك وصم
 أحد المالين الى الآخر بحيث لا يبايع مال كل منهما بافراده نصابا (قوله وان سحت الخلطة ديسه) أى في
 النصاب المذكور وأشاو بذلك الى خلاف سيدنا الامام الشافعي فانما تجب عنده اذا سحت الخلطة وصحتها
 عنده بالشرط التسعة الاستتابة ولذا قبضه الشارح بقوله باتحاد الخ واد أنه اذا لم توجد هذه الشروط
 لا تجب عندنا بالاولى وسماه أسبابا مع انهما شرط اطلاقا لاسم السبب على الشرط كما أطلق بالعكس وقدمنا
 وجهه أول الباب عند قوله ملئ نصاب فاهم (قوله أو من يشفع) وهو من لا أهلية كل منهما لوجوب
 الزكاة والاولى لوجود الاندلسا في أول المسئلة وانصافه عندنا من المبيع لا تعدد المسرح بان يكون

(و) يضم (الذهب الى
 الفضة) وعكسه بتعام
 القيمة (قيمة) وقال
 بالاجزاء فلوله مائة درهم
 وعشرة دنانير قيمتها مائة
 وأربعون تجب ستة عنده
 وخمسة عندهما فاهم
 (ولا تجب) الزكاة عندنا
 (في نصاب) مشترك (من
 سائمة) ومال تباعة (وان
 سحت الخلطة ديسه) بالتعاد
 أسباب الاسامة التسعة
 التي يجمعها أو من
 يشفع وبيانه في شرح
 الجمع

ذهبهم إلى الميرعى من مكان واحد والنون لاتحاد الاء الذي يحلب فيه والياء لاتحاد الراء والشين المجعة
 لاتحاد المشرع أى موضع الشرب والقاء لاتحاد الفعل والعين لاتحاد الميرعى وهذه شروط الخلطة فى الساعة
 وأما شروطها فى مال التجارة فمذكورة فى كتب الشافعية منها أن لا يتميز الدكان والحارث ومكان الحفظ
 بكنزانه (قوله وان تعدد النصاب) أى بحيث يبلغ قبل الضم مال كل واحد بانفراده بصانا فانه يجب حينئذ
 على كل منهما زكاة نصابه فاذا أخذ السامع زكاة النصابين من المالين فان تساويا فلا رجوع لاحدهما
 على الآخر كالأمر كان ثمانين شاة لكل منهما أربعون وأخذ السامع منهما شاتين والاتراجعا كما
 يأتي بيانه وهذا مقابل قوله فى نصاب (قوله وبساه فى الحامى) بينه فاضحيان بأنهم فى الحامى
 حيث قال صورته أن يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما والثمان وللآخر الثالث فالواجب
 شاتان فأتخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب الثلاثين بالثلاثين من الشاة التى دفعها صاحب الثلاث
 ويرجع صاحب الثلاث بالثلث من شاة دفعها صاحب الثلاثين فيقام ثلثه فى مقام ثلث من الثلاثين
 المطالب بهما ويبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه يظهر أن التراجع من الحسابين
 فالتماعل على بابه فافهم (قوله فان بلغ الخ) كالأمر كانت ثمانون شاة بين رجلين أثلثا فأتخذ المصدق منها شاة
 لزكاة صاحب الثلاثين فلصاحب الثلاث أن يرجع عليه بقيمة الثلاث لانه لا زكاة عليه محيط (قوله ولو بينه الخ)
 فى التجنيس ثمانون شاة بين أربعين رجلا لرجل واحد من كل شاة تصفها النصف الآخر لباقيين ليس على
 صاحب الأربعين صدقة عند أبي حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين يجب على كل واحد منهما شاة
 لانه مما يقسم فى هذه الحالة وفى الأولى لا يقسم اه أى لان قسمة كل شاة بينه وبين من شاركه فيها لا يمكن
 الا باتلافه بخلاف قسمة الثمانين نصفين (قوله عند الامام) وعندهما الدين كلهما سواء تجب زكاة
 ويؤدى متى قبض شيئا قليلا أو كثيرا الدين الكتابة والسعاية والدية فى رواية بجم (قوله اذاتم نصابا)
 الضمير فى تم يعود للدين المفهوم من الدين والمراد اذ بلغ نصابا بنفسه أو بجماعته مما يتم به النصاب (قوله
 وحال الحول) أى ولو قبل قبضه فى القوى والمتوسط وبعده فى الضعيف ط (قوله عند قبض أربعين
 درهما) قال فى المحيط لان الزكاة لا تجب فى الكسور من النصاب الثانى عندهم لم يبلغ أربعين للعرج فكذلك
 لا يجب الاداء لم يبلغ أربعين للعرج وذكر فى المستقى رجس له ثلثمائة درهم دين حال عليها ثلاثة أحوال
 فقبض مائتين فعند أبي حنيفة نزلت السنة الأولى خمسة والثانية والثالثة أربع مائة وستين ولا
 شئ عليه فى الفضل لانه دون الأربعين اه (قوله كقرض) قلت الظاهر أن منه مال المرصد المشهور وفى
 دينار لانه اذا أنفق المستأجر لدار الوقف على عمارة الضرورية بامر القاضى للصورة الداعية اليه يكون
 بمنزلة استقراض المتولى من المستأجر فاذا قبض ذلك كله أو أربعين درهما منه ولو باقتطاع ذلك من أجرة
 الدار تجب زكاته لما مضى من السنين والنام عنه غافلون (قوله فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) هو
 معنى قول الفتح والبحر ويراخى الاداء الى أن يقبض أربعين درهما ففيها درهم وكذا فيما زاد بحسابه اه
 أى فيما زاد على الأربعين من أربعين ثانية وثالثة الى أن يبلغ مائتين ففيها خمسة دراهم ولذا عبر الشارح بقوله
 فكلما الخ وليس المراد ما زاد على الأربعين من درهم أو أكثر كقوله هم عبارة بعض المحشين حيث زاد بعد
 عبارة الشارح وفيما زاد بحسابه لانه لو هم أن المراد مطلق الزيادة فى الكسور وهو خلاف مذهب الامام
 عبارة الشارح وكذا الى أن أشار الى أن الضمير فى قول كعلمته مما نقلناه آنفا عن المحيط فافهم (قوله أى من بدل مال لغير تجارة) أشار الى أن الضمير فى قول
 المصنف منه عائد الى بدل وفى غيرها الى التجارة ومثل بدل التجارة القرض (قوله كشم سائمة) جعلها من
 الدين المتوسط تبع للفتح والبحر والنهر لتعريفهم له بما هو بدل مالى للتجارة وجعلها من ماله فى شرح
 الجمع من القوى ومثله فى شرح درر البحار وهو مناسب لما فى غاية البيان حيث جعل الدين الذى هو بدل
 عن مال قسمين اما أن يكون ذلك المال لوبقى فى يده تجب زكاته أولا يكون كذلك اه فبذل القسم الاول

ان تعدد النصاب تجب
 جماعة يراجعان بالخص
 بيانه فى الحامى فان بلغ
 نصيب أحدهما نصابا
 فكاه دون الآخر
 يوليه وبين ثمانين رجلا
 ثمانون شاة لاشئ عليه لانه
 بما لا يقسم خلافا للثاني
 سراج (و) اعلم ان الدين
 عند الامام ثلاثة قوى
 وه متوسط وضعيف (تجب)
 زكاتها اذاتم نصابا وحال
 الحول لكن لا فوراسل
 (عند قبض أربعين درهما
 من الدين القوى كقرض
 وبدل مال تجارة) فكلما
 قبض أربعين درهما
 يلزمه درهم (و) عند قبض
 (مائتين منه لغيرها) أى من
 بدل مال لغير تجارة وهو
 المتوسط كشم سائمة وعبيد
 خدمة ونحوهما مما هو
 مشغول

مطلب فى وجوب الزكاة
 فى دين المرصد

هو الدين القوي ويدخل فيه ثمن الساعة لانها لو بقيت في يده يجب ان كان ما كذا قوله في المحيط الدين القوي
ما عليه بدلا عن مال الزكاة تأمل (قوله بجواز النجاة الاصلية) فيه اعتبار بما هو الاحوي بالعقل أن لا يكون
عنده ما هو مشغول بجوائحه والافعال ليس التجارة يتدخل فيه ما لا يحتاج اليه كما أفاده بما بعده (قوله
وأما لك) من عطف العام على الخاص لانه جرح ملك بكسر الميم بمعنى مملوك هذا بالنظر الى اللغة أما في العرف
خاصة بالعقار فيكون عطف مبان ا ه ح وهو معطوف على طعام أو على ما في قوله مما هو (قوله ويعتبر
ما مضى من الحول) أي في الدين المتوسط لان الخلاف فيه أما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط من أنه يجب
الزكاة به بحول الاصل لكن لا يلزمه الادعاء حتى يقبض منه أو بعين درهم أو أما المتوسط ففيه روايتان
في رواية الاصل يجب الزكاة فيه ولا يلزمه الادعاء حتى يقبض ما تبي درهم فيز كيهما وفي رواية ابن سماعة عن
أبي حنيفة لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول لانه صار مال الزكاة الآن فصار كالحدث ابتداء ووجه
ظاهر الرواية انه بالادغام على البيع صيره للتجارة فصار مال الزكاة تبيل البيع ا ه ملخصا والخاص ان
بني الاختلاف في الدين المتوسط على أنه هل يكون مال زكاة بعد القبض أو قبله فعلى الاول لا بد من مضى
حول بعد قبض النصاب وعلى الثاني ابتداء الحول من وقت البيع فلوله ألف من دين متوسط مضى علمها
حول ونصف قبضها من كيهما عن الحول الماضي على رواية الاصل فاذا مضى نصف حول بعض القبض زكاهما
أيضا وعلى رواية ابن سماعة لا يز كيهما عن الماضي ولا عن الحال الا بمضى حول جديد بعد القبض وأما اذا
كانت الألف من دين قوي كبديل عرض تجارة فان ابتداء الحول هو حول الاصل لا من حين البيع ولا من
حين القبض فاذا قبض منه نصابا أو بعين درهم أو كاه بما مضى بنا على حول الاصل فلو ملك عرضا
للتجارة ثم بعد نصف حول باعه ثم بعد حول ونصف قبض ثمنه فقد تم عليه حولان فيز كيهما وقت القبض
بالاختلاف كما علم مما نقلناه عن المحيط وغيره فواقع المحشين ههنا من التسوية بين الدين القوي والمتوسط
وأنه على الرواية الثانية لا يزك الألف ثانيا الا اذا مضى حول من وقت القبض فهو خطا ما علمت من أن
الرواية الثانية في المتوسط فقط ولانه علم الا يزك أو لا لعول الماضي خلافا لما يفهمه لفظ ثانيا فافهم (قوله
في الاصح) قد علمت انه طاهر الرواية وبمسار الفتح والبحر في صحيح الرواية قلت لكن قال في البدائع ان
رواية ابن سماعة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين ويحول الحول من وقت القبض هي الاصح من
الروايتين عن أبي حنيفة ا ه ومثله في غاية البيان وعليه حكمه حكم الدين الضعيف الا تقي (قوله ومثله
ما لو ورث دينا على رجل) أي مثل الدين المتوسط فيما روض نصابه من حين ورثه رجلى وروى انه كالضعيف
فتح وبحر والاول طاهر الرواية وشمل ما لا اوجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة أو بدلا عما
ايس لها آثار خافية لان الوارث يقوم مقام المورث في حق الملك لا في حق التجارة وأشبهه بدل مال لم يكن للتجارة
محيط وفيه ما أورد الدين الموصى به فلا يكون نصابا قبل القبض لان الموصى له ملكه ابتداء من غير عوض
ولا قائم مقام الموصى في الملك فصار كالمالك بمهبة ا ه أي فهو كالدين الضعيف (تنبيه) مقتضى ما مر من
أن الدين القوي والمتوسط لا يجب أداء زكاته الا بعد القبض أن المورث لو مات بعد سنين قبل قبضه لا يلزمه
الا بضاعه باخراج زكاته عند قبضه لانه لم يجب عليه الاداء في حياته ولا على الوارث أيضا لانه لم يملكه الا بعد موت
مورثه فابتداء حوله من وقت الموت (قوله الا اذا كان عنده ما يضم الى الدين الضعيف) استثناء من اشتراط
حولان الحول بعد القبض والاولى ان يقول ما يضم الدين الضعيف اليه كما أفاده ح والخاص ان اذا
قبض منه شيئا وعنده نصاب يضم المقبوض الى النصاب ويز كيهما بجوازه ولا يشترط له حول بعد القبض
ثم اعلم أن التقييد بالضعيف عزاء في البحر الى الولو الجيسة والظاهر انه اتفاق اذ لا فرق يظهر بينه وبين غيره
كما يقتضيه اطلاق قولهم والمستفاد في أثناء الحول يضم الى نصاب من جنسه ويدل على ذلك انه في البدائع
قسم الدين الى ثلاثة ثم ذكر أنه لا زكاة في المقبوض ههنا الامام ما لم يكن أو بعين درهم ما ثم قال وقال الكرخي

بجوائحه الاصلية كطعام
وشراب وأما لك ويعتبر
ما مضى من الحول قبل
القبض في الاصح ومثله ما لو
ورث دينا على رجل (و) عند
قبض (مائتين مع حولان
الحول بعده) أي بعد
القبض (من) دين ضعيف
وهو (بدل غير مال) كهر
ودبه وبدل كتابه ونحوه الا
اذا كان منه ما يضم الى
الدين الضعيف

٢ (قوله لان الوارث الخ) قال
شيخنا طاهر قياه بمقامه
في المالك فقط استواء الدينون
في كونها بالنسبة لا وراث
تكون من الوسطا فليراجع
ا ه

المدينون بعد الحل فلازكاة
سواء كان الدين قويا أو لا
خائفة وقبضه في المحيط
بالمعسر أما الموسر فهو
استهلاك فليحفظ بحسب
قال في النهر وهذا ظاهر في
أنه تقييد للإطلاق وهو
غير صحيح في الضعيف كالأ
يغني (ويجب عليها) أي
المسرة (زكاة نصف مهر)
من نقد (مردود بعد) مضي
(الحول من ألف) كانت
(قبضته مهرا) ثم ردت
النصف (إطلاق قبل
الدخول) فتركى الكل لما
قرر أن النقود لا تعبر في
العقود والفسوخ (وتسقط)
الزكاة (عن موهوبه في)
نصاب (مرجوع) فيه
(مطلقا) سواء رجع بقضاء
أو غيره (بعد الحول)

(قوله احترازاً عما لو كان
ساعة أو عرضاً) قال شيخنا
هذا ظاهر في السائمة
وأما العرض فلا يتأتى فيه
ذلك لأنه يشترط لكونه
عرض تجارة النيسة عند
العقد أي عقد التجارة وهو
كإدخاله الشارح كسب المال
بالمال بعقد شراء أو إجارة أو
استقراض وعقد النكاح
ليس بمبادلة المال بالمال وقد
مر عن الشارح أيضاً أن ما
ملك بعقد النكاح ونوى به
التجارة الأصح أنه لا يكون
لها ويمكن أن يحمل ما هنا
على ما إذا باعت واشترته

أن هذا إذا لم يكن له مال سوى الدين والأما قبض منه فهو بمنزلة المستعاد فيضم إلى ما عنده اهـ وكذلك في
المحيط فإنه ذكر الدين الثلاثة وفرع عليها فروعا آخرها أجرة دار أو عبد للتجارة قال إن فيها روايتين في
رواية لازكاة فيها حتى تقبض ويحول الحول لأن المنفعة ليست بمال حقيقة فصار كالمهر وفي ظاهر الرواية
تجب الزكاة ويجب الاداء إذا قبض نصاباً لأن المنافع مال حقيقة لكنها ليست بمال لوجوب الزكاة لأنها
لا تصلح نصاباً لا تبقى سنة ثم قال وهذا كله إذا لم يكن له مال غير الدين فإن كان له غير ما قبض فهو كالفائدة
فيضم إليه اهـ فهذا كالصرح في شموله لأقسام الدين الثلاثة ولعل التقييد بالضعيف ليبدل على غيره بالأولى
لأن المقبوض منه يشترط فيه كونه نصاباً مع حوله لأن الحول بعد القبض فإذا كان يضم إلى ما عنده ويسقط
اشتراط الحول الجديد فلا يشترط فيه ذلك يضم بالأولى تأمل * (تنبيهه) * ما ذكرناه عن المحيط صريح
في أن أجرة عبد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف وعلى ظاهر الرواية من المتوسط
ووقع في البحر عن الفتح أنه كالقوى في صحيح الرواية ثم رأيت في اللؤلؤ الجبسة التصريح بأن فيه ثلاث روايات
(قوله كالمهر) أي في قوله والمستعد في وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه والمراد أن ما هنا من أفراد
تلك القاعدة يعلم حكمه منها والافلم يصح به هناك (قوله وقبضه) أي قبضه الزكاة فيما إذا أبرأ الدائن
المدينون ط (قوله بالمعسر) أي بالمدينون المعسر فكان الأبراء بمنزلة الهالك ط (قوله فهو استهلاك)
أي فتجب زكاته ط (قوله وهذا ظاهر الخ) أي قول البحر وقبضه الخ ظاهر في أن مراده أنه تقييد
للاطلاق المسد كوفي قوله سواء كان الدين قويا أو لا الشامل لأقسام الدين الثلاثة أي أن سقوط الزكاة
بإبراء الموسر عنه بعد الحول في الدين الثلاثة مقيد بالمعسر احترازاً عن الموسر فإن المدينون إذا كان موسراً
وأبرأ الدائن لا تسقط الزكاة لأنه استهلاك وهذا غير صحيح في الدين الضعيف لأنه لا تجب زكاته إلا بعد قبض
نصاب وحولان الحول عليه بعد القبض فقبله لا تجب فيكون أبرؤه استهلاكاً قبل الوجوب فلا يضمن زكاته
ومثله الدين المتوسط على ما قدمناه من تصحيح البدائع وغاية البيان وكان الأوضح في التعبير أن يقول وهذا
ظاهر في أن أبراء المدينون الموسر استهلاكاً مطلقاً وهو غير صحيح الخ ثم إن عبارة المحيط لا تغار عليها لأنها في
الدين القوي ونصها ولو باع عرض التجارة بعد الحول بالدرهم ثم أبرأ من ثمنه والمشتري موسر يضمن الزكاة
لأنه صار مستهلكاً وكان معسراً أو لا يدري فلازكاة عليه لأنه صار ديناً عليه وهو فقير فصار كانه وهبه منه
ولو وهب الدين ممن عليه وهو فقير تسقط عنه الزكاة اهـ وفيه ولو كان له ألف على معسر فاشترى منها
ديناراً ثم وهبه منه فعليه زكاة الألف لأنه صار قابضاً بالدينار (قوله ويجب عليها الخ) صورته أن تزوج امرأة
بألف وقبضتها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول فعليه اربعون نصفها اتفاقاً لكن زكاة النصف المردود لا تسقط
عنها خلافاً للفرس شرح المجمع (قوله من نقد) هو الذهب أو الفضة احترازاً عما لو كان المهر ساعة أو عرضاً ٣
وفي المحيط أنها تركى النصف لأنه استحق عليها نصف دين النصاب والاستحقاق بمنزلة الهالك اهـ وكان
الأولى بالشارح إسقاطه لأنه يغني عنه قول المصنف من ألف (قوله من ألف) متعلق بقوله نصف مهر على
أنه صغته وقوله ثم ردت النصف لأحاجة إليه بعد قوله مردود وقوله إطلاقاً متعلق بقوله مردود فنظر المصنف
ط (قوله لا تعين الخ) أي فلم يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته بعينه بل مثله والدين بعد الحول لا يسقط
الواجب ولو الجدية ثم قال ولا يزكى الزوج شيئاً لأنه ملكه إلا أن عاد اهـ قلت بقي ما إذا لم تقبض المرأة شيئاً
وحال الحول عليه في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول ولم أر من صرح به والظاهر أن لازكاة على أحد أما
الزوج فلأنه مدينونه بقدر ما في يده ودين العباد مائع كالمهر واستحقاقه لنصفه انما هو بسبب عارض وهو
الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة ملك جديد وأما المرأة فلأن مهرها على الزوج دين ضعيف وقد استحق الزوج
نصفه قبل القبض فلازكاة عليها ما لم يرض حول جديد بعد القبض للباقي تأمل (قوله في العقود والفسوخ)
أي عقود المعاوضات من بيع وإجارة وعقد النكاح وفي الفسوخ كفسخ النكاح بالطلاق قبل الدخول

ونحوه ونعامة في أحكام النكاح من الاشياء (قوله لورود الاستحقاق الخ) لان الرجوع في الهبة فسخ من وجهه ولو بغير قضاء والدرهم مما تتعبد في الهبة فاستحق عين مال الزكاة من غير اختياره فصار كالموهبة ولو الجنية وبه ظهر الفرق بين الهبة والمهر (قوله قيد به) أي بقوله عن موهوبه (قوله اتفاقا لعدم الملك) لان ملك الواهب انقطع بالهبة وأشار بقوله اتفاقا الى ان في سقوطها عن الموهوب له خلافا لان زوري يقول بعدمه ان رجوع الواهب بلا قضاء لانه لما أبطل ملكه باختياره صار ذلك كهبة جديدة وكستهلك قلنا بل هو غير مختار لانه لو امتنع عن الرد أجبر بالقضاء فصار كأنه هلك شرح درر البحار (قوله وهي من الخيل) أي هذه المسئلة من خيل اسقاط الزكاة بان يهب النصاب قبل الحول بيوم مثلاً ثم يرجع في هبته بعد تمام الحول والظاهر أنه لو رجع قبل تمام الحول تسقط عنه الزكاة أيضا لبطان الحول بزوال الملك تأمل وقد مرنا الاختلاف في كراهة الخيلة عند قوله ولا في هالك بعد وجوبها بخلاف المستهلك (قوله ونها الخ) لكن لا يمكنه الرجوع في هذه الهبة لكونها الذي رحم محرم منه نعم ان احتياح اليه فله الاتفاق منه على نفسه بالمعروف والله أعلم

(باب العاشر)

الحق بالزكاة اتباعا للمبسوط وغيره لان بعض ما يؤخذ زكاة وليس منه بعض فلذا أخرجه عما تمسح وقدمه على الركا في هبة من معنى العبادات أخذ من عشرت القوم أعشرهم عشرا بالضم ٣ فهما اذا أخذت عشر أموالهم نهر (قوله ذكره سعدى) أي في حاشية العباية حيث قال المأخوذ ويربح العشر لا العشر الا أن يقال أطلق العشر وأراد به ربعه مجازا من باب ذكر الكل وأراد جزؤه أو يقال العشر صار علما لما يأخذه العاشر سواء كان المأخوذ عشر العو يا أو ربعه أو نصفه فلا حاجة الى أن يقال العاشر تسمية الشيء باعتبار بعض أحواله كما لا يخفى اه وفسره الشارح تبعاً للشرح بالعلم الجنسي ادلا شكا انه ليس علم شخص والاقرب كونه اسم جنس شرعى اذ لا دليل على علمته لان العلماء لما رأوا العرب فرق بين أسامة وأسود الموضوعين لما هية الحيوان المفترس بأجرائهم أحكام الاعلام على الاول من نحو منع الصرف وجواز تجيء الحال منه وعدم دخول آل عليه حكموا على الاول بالعلمية الجنسية دون الثاني وبقوا بينهما بقيد الاستحضار عند الوضع وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضى علمية العشر حتى يعدل عن تسكيره الاصل على أن ادعاء التصرف والنقل في العشر ليس باولى من ادعائه في العاشر بل المتبادر من قول الكتز وغیره هو من نصبه الامام ليأخذ الصدقات من التجار أن العاشر اسم لذلك قبل شرعا اليه اذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان حقه ببيان معنى العشر المذكور الى بيان العاشر أو يبين كلامهما فيقول هو من نصبه الامام ليأخذ العشر الشامل لربعه ونصفه وأيضاً الملتعارف اطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغیره دون اطلاق العشر على نصفه وربعه فتأمل وأما في النهاية وتبعه في القبح والجر بأنه لما كان يأخذ العشر أو نصفه أو ربعه سمي عاشر الدوران اسم العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلنا والله أعلم (قوله هو حرم مسلم) فلا يصح أن يكون عبد العدم والولاية ولا يصح أن يكون كافرا لانه لا يلي على المسلم بالآية بجر عن العباية والمراد بالآية قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله بهذا الخ) أي باسقاط الاسلا والآية المذكورة زادت في البحر ولا شك في حرمة ذلك أيضا اه أي لان في ذلك تعطيه منه وقد نصوا على حرمة تعطيه بل قال في الشريعة لالاية وما ورد من فمه أي العاشر محمول على من ظلم كزماننا وعلم مما ذكرناه حرمة تولية الفسقة فضلا عن اليهود والكفرة اه قلت وذكر في شرح السير الكبير أن عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص ولا تتخذ أحد من المشركين كتابا على المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال وبه يأخذ فان الوالى ممنوع من أن يتخذ كتابا من غير المسلمين لقوله تعالى لا تتخذوا لطانة من دوسكم اه (قوله لما يهمن شبهة الزكاة) أي وهو من جعله المصارف فيعطى كهايته منه نظير

لورود الاستحقاق على عين الموهوب ولذا لا رجوع بعد هلاكه قيد به لانه لازكاة على الواهب اتفاقا لعدم الملك وهي من الخيل ومنها أن يهب لطفه قبل التمام بيوم

(باب العاشر)

قبل هذا من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما يأخذه العاشر مطابقة ذكره سعدى أي علم جنس (هو حرم مسلم) بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال (غيرها شتى) لما يهمن شبهة الزكاة (فادع على الحماية) من الاصوص والقطاع

٣ (قوله بالضم فهما) أي ضم الشين في الفعاين اه

مطاب لا يجوز اتخاذ الكافر في ولاية

لأن الجباية بالحياة (نصبه)
الامام على الطريق)
للمسافر من خرج الساعي
فانه الذي يسمى في القبائل
لبأخذ صدقة المواشي في
أما كتبها (لبأخذ الصدقات)
تغاييبا للعبادة على غيرها
(من التجار) بوزن خبار
(المارين بأموالهم) الظاهرة
والباطنة (عليه) وما ورد
من ذم العشار يحمل على
الاخذ ظلما (فن أسكر
تمام الحول

مطلب ما ورد في ذم العشار

٣ قوله لا شيء عليهم الاعادة
الخارج كما رأى متناو الذي
مرمتنا أخذ البعاقرة
السوائم والعشر والخراج
لا اعادة على أربابهم ان صرف
في محله والافعلهم اعادة غير
الخراج اه وهو بزيادة
لفظ غير أقول وهو الصواب
واعلم اه ساقط من قلم
سیدی المؤلف ويدل عليه
كتابته عليه عمة عند قول
المصنف أخذ البعاقرة الخ اه
محمد علاء الدين ابن المؤلف

مطلب لا تسقط الزكاة
بالدفع الى العاشر في زماننا

عمله ولد لوهالك ما جعه لاشي به كما صرح به في الزيلعي فكان فيه شبه الاجرة وشبه الصدقة ثم اعلم أن هذا
الشرط أعني كونه غير هاشمي عزاه في البحر الى الغاية ولم أر من ذكره غيره وهو يخالف لما ذكره في النهاية
وبغيرها في باب المصرف من انه اذا استعمل الهاشمي على الصدقة لا ينبغي له الاخذ منها ولو عمل ورزق من
غيرها فلا بأس به اه ومراده بلا ينبغي لا يحل كما عبر به الزيلعي هناك وهذا كالصريح في جواز نصبه عاملا
فيحمل ما هناء على انه شرط حل أخذه من الصدقة ويدل عليه تعاليل صاحب العاية بقوله لما فيه من شبهة
الزكاة فان مفاده أنه يجوز كونه هاشميا اذا جعل له الامام شيئا من بيت المال أو كان لا يأخذ شيئا مما يأخذه
من المسلمين ويستدكر في باب المصرف تمامه (قوله لأن الجباية بالحياة) أي جباية الامام هذا المأخوذ
بسبب حياته للاموال ولذا لو غلب الخوارج على مصر أو قرية وأخذوا منهم الصدقات ٣ لاشي عليهم الا
اعادة الخراج كما صرح (قوله للمسافرين) أي طريق السفر لاجل الحياة ولذا قال في الشريعة لا يسهل أشار
بقوله ليأمنوا من اللصوص الزقيد لا بد منه ذكره في المبسوط وهو أن يأمن به التجار من اللصوص
ويحميهم منهم (قوله خرج الساعي) في البحر عن البدائع والمصدق بخلف الصادق وشديد الدال اسم
جنس لهما (قوله تعليبا الخ) دفع لما يقال ان ما يأخذ من الكافر ليس بصدقة (قوله الظاهرة والباطنة)
فان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشي وما عبر به التاجر على العاشر وباطن وهو الذهب والفضة وأموال
التجارة في مواضعها بحر ومراده هنا بالباطنة ما عدا المواشي بقريظة قوله المارين بأموالهم والافعل
ما صرح به على العاشر فهو من نوع الظاهر وسميها بالباطنة باعتبار ما كان قبل المرور أما الباطنة التي في بيته ولو
أخبرهم العاشر فلا يأخذ منها كما صرح به في البحر وسيأتي متنا أيضا وأشار بهم هذا التعميم الى رد ما في العناية
وبغيرها من أن المراد هما الاموال الباطنة لان الظاهرة وهي السوائم لا يحتاج العاشر فيها الى مرور صاحب
المال عليه فانه يأخذ عشرها وان لم يمر صاحب المال عليه اه فانه كافي النهر مبسوط على عدم التفرقة بين
العاشر والساعي وقد علمت التفرقة بينهما بما صرح به في البدائع (قوله وما ورد من ذم
العاشر الخ) من ذلك ما رواه الطبراني ان الله تعالى يدنو من خلقه أي برحمته وجوده وفضله فيغفر لمن شاء
الابغى بقر جهات أو عشار وما رواه أبو داود وابو خزيمة في صحيحه والحاكم عن عقبة بن عامر رضي الله تعالى
عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب مكس الجنة قال يزيد بن هرون يعني العشار
وقال البغوي يريد بصاحب المكس الذي يأخذ من التجار اذا مر وعليه مكس باسم العشر أي الزكاة قال
الحافظ المنذري أما الآن فانهم يأخذونه مكسا باسم العشر ومكسا آخر ليس له اسم بل شيء يأخذونه حراما
وسحتا ويا كونه في بطونهم ناراجتهم فيه داحضة عند ربه وعليهم غضب ولهم عذاب شديد (قوله
الزواجر لابن حجر) قال واعلم أن بعض فسقة التجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يحسب عنه اذا نوى به
الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي لان الامام لا ينصب المكاسين لقبض الزكاة بل لاخذ
عشورات مال وجدوده قل أو كثرو جبت فيه الزكاة أولا اه وتماه هناك قلت على انه اليوم صار المكاس
يقاطع الامام بشي يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذ لنفسه ظلما وعدوانا يأخذ ذلك ولو مر التاجر عليه
أو على مكاس آخر في العام الواحد مرارا متعددة ولو كان لا تجب عليه الزكاة فعلم أيضا انه لا يحسب من
الزكاة عندنا لانه ليس هو العاشر الذي ينصبه الامام على الطريق لبأخذ الصدقات من المارين وقد مر
أيضا أنه لا بد من شرط أن يأمن به التجار من اللصوص ويحميهم منهم وهذا يقع على أبواب البلدة وبوذي
التجار أكثر من اللصوص وقطاع الطريق و يأخذ منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذا نوى أن يكون المكس
زكاة فالصحيح أنه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالصحيح الى القول بأنه اذا نوى
عند الدفع التصديق على المكاس جاز لانه فقير بما عليه من التبعات وقد مر الكلام عليه (قوله فن أنكر
تمام الحول) أي على ما في يده وعلى ما في بيته ولو كان في بيته مال آخر قد حال عليه الحول وما صرح به لم يحل عليه

الحول واتحد الجنس فان العائش لا يفتت اليه لوجوب الضم في متحد الجنس الا لمانع بحر (قوله أو قال لم أنو التجارة) أو قال ليس هذا المال لي بل هو ودعة أو بضاعه أو مضاربة أو أنا أجير فيه أو مكاتب أو عبد مأذون زيلعي وكذا لو قال ليس في هذا المال صدقة فانه يصدق مع عيئته كافي المبسوط وان لم يبين سبب النفي بحر (قوله أو على دين) أي دبر له مطالب من جهة العباد لانه المانع من وجوب النصاب كما مر قال في البحر وقد مننا أن منه دين الزكاة (قوله لان ما يأخذ زكاة) أي فلا فرق في ذلك بين كون الدين حقه ما أو منقضا للنصاب والمراد ما يأخذ منه أيا ما يأخذ من الذي والحربي فيعلى حكم الزكاة هنا وان كان خربة ويصرف في مصارفها كما يأتي (قوله وهو الحق) أي ما ذكر من تعميم الدين بقوله محيط أو منقص لان المنقص للنصاب مانع من الوجوب فلا فرق في المعراج بحر وهو رد على ما في الجواز به وغاية البيان من التقييد بالمحيط والظاهر أنهم ما أراد به الاحتراز عما لا يفضل عنه نصاب لاعتنا المنقص أيضا فلا يشافي اطلاق الكثرة كاطلاق المصنف ولا ما صرح به في المعراج من عدم الفرق وما في الشريعة من أن المنطوق لا يعارضه المفهوم فيه نظرا لما علمت من النصريح في المعراج بخلاف هذا المنطوق ومن تأويله بما ذكرنا فتدبر (قوله محقق) فلو لم يدهل هناك عائش لم يصدق كافي السراج لان الاصل عدمه من مر والمراد بالعائش هنا عائش أهل العدل فلو مر على عائش الخوارج عشرين ناسا كجاسيائي (قوله أو قال أدبت الى الفقراء في مصر) لان الاداء كان موقفا اليه فيه بحر (قوله لا بعد الخروج) أي لو قال أدبت زكاتها بعد ما أخرجهما من المدينة لا يصدق لانها بالانخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها الى الامام زيلعي وفي شرح الجامع لقاضيخان وانما تثبت ولاية المطالبة للامام بعد الانخراج الى المفاضة اذ لم يكن أدى بنفسه فاذا ادعى ذلك فقد أنكر ثبوت حق المطالبة فكان القول بقوله مع اليمين اه (قوله لما ياتي) أي قريبي في قوله بعد انخراجها (قوله وحلف) القياس أن لا يمين عليه لانها عبادته ولا يمين فيها وجه الاستحسان انه منسكروه مكذب وهو العائش فهو مدعى عليه معنى لو أقر به لزمه فيختلف لجهاء التسكول بخلاف باقي العبادات لانه لا مكذب له نهر (قوله في الكل) أي في اسكات تمام الحول وما ذكر بعده (قوله في الاصح) كذا في الكافي وهو ظاهر الرواية في البدائع وشروط انخارجها رواية الاصل واختتام في اشترط اليمين معها كافي المعراج (قوله لا شتبا بالخط) لان الخط يشبه الخط وقد يزرور وقد لا يأخذ البراءة فخطه منه وقد تفضل بعد الاخذ فلا يمكن أن تجعل حكما فيعتبر قوله مع عيئته كافي (قوله وعدت عدما) قد يقال انه دليل كذبه وهو نظير ما لو ذكر الحد الرابع وغلط فيه فانه لا تسمع الدعوى وان جاز تركه لأن يقال انها عبادات بخلاف حقوق العباد المحضة بحر وتماه في النهر (قوله أخذت منه) لان حق الاخذ ثابت فلا يسقط باليمين الكاذبة بحر وهذا في غير الحربي أما فيه فسيأتي انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اه ح (قوله الا في السوائم الخ) استثناء من تصديقه في قوله أدبت الى الفقراء أي فلا يصدق في قوله أدبت زكاتها بنفسه الى الفقراء في المصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر قلت ومقتضاه انه لو ادعى الاداء الى الساعي يصدق (قوله والاموال الباطنة) أي والا في الاموال الباطنة وقوله بعد انخراجها أي انخراج الاموال الباطنة متعلق بأدبت المقدور المدلول عليه بالاستثناء والمعنى لو ادعى انه أدى زكاة الاموال الباطنة بنفسه بعد انخراجها من البلاد لا يصدق ولا يصح تعلقه بالاموال الباطنة تعلقا نحويا كجهو ظاهر ولا معنو ياعلى أنه صفة أحوال لا يهامة انه لا يصدق بعد انخراجها سواء قال أدبت قبيل الانخراج أو بعده مع انه بعد مروه على العائش لو قال أدبت الى الفقراء في المصر يصدق كما مر في المتن ما فهم (قوله فكان الاخذ فيها للامام) كافي الاموال الظاهرة وهي السوائم (قوله والاول ينقلب نفلا) هو الصحيح وقيل الثاني سياسة وهذا لا ينافي انفساخ الاول وودوع الثاني سياسة بأدنى تأمل كذا في الفتح ولو لم يأخذ منه ثانيا لعله بأدائه في براءة ذمته باختلاف المشايخ وفي جامع أبي اليسر لو أجاز اعطاه فلا بأس به لانه لو أذله في

أو قال لم أنو التجارة أو (على دين) بحجة أو منقص للنصاب لان ما يأخذ زكاة معراج وهو الحق بحر ولذا أطلقه المصنف (أو) قال (أدبت الى عائش آخر وكان) عائش أخو محقق (أو) قال (أدبت الى الفقراء في مصر) لا بعد الخروج لما ياتي (وحلف صدق) في الكل بلا انخراج براءة في الاصح لا شتبا بالخط حتى لو أتى بها على خلاف اسم ذلك العائش وحلف صدق وعدت عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين أخذت منه (الا في السوائم والاموال الباطنة) بعد انخراجها من البلد لانها بالانخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نفلا

(قوله الاحتراز عما لا يفضل عنه الخ) الصواب حذف لاتأمل اه

الدفع جازوكذا اذا أجاز دفعه من (قوله) ويأخذها منه بقوله (أى يأخذ منه العاشر الصدقة بقوله قال فى البحر
عن المبسوط اذا أخذ من التاجر العاشر أن متاعه مروي أو هروى وأتمه العاشر فيه وفيه ضرر عليه خلفه
وأخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرار به وقد نقل عن عمر أنه قال لعامة ولا تنفثوا على
الناس متاعهم اهـ (قوله لا تنفثوا) النبش ابراز المستور وكشف الشئ عن الشئ قاموس وبابه نصر كذا
فى جامع اللغة ح والذى قدمناه عن البحر لا تنفثوا بالفاء وهو قريب منه (قوله وكل ماصدق) فى بعض
النسخ وكل مال والمناسب هو الاولى لان ما غير واقعة على المال ولذا يدينها بقوله مما مسمى من انكار الحول
ومابعد (قوله لان لهم مالنا) أى فى راعى فى حقهم تلك الشرائط من الحول والنصاب والفراغ من الدين
وكونه للتجارة فان قيل اذا أخذوا بالمسلمين وجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين لما أخذوا من ركاة
حقيقة وأخذوا منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارفها لا ركاة لانها طهرة وليسوا من أهلها ونعامه فى
الكفاية (قوله لعدم ولاية ذلك) فان ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق اذا قال أديته الان فقراء أهل الذمة
ليسوا مصرفا لها وليس له ولاية الصرف الى مستحقها وهو مصالح المسلمين زيلسى وفى البحر أنه ليس بجزية بل
فى حكمها الصرف فى مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك السنة كأنص عليه الاسيحي اى اهـ قلت صرح فى
شرح دور البحار بأنه جزية حقيقة والظاهر أنه أراد أنها جزية فى ماله كما يسمى خراج أرضه جزية وعليه
الجزية أنواع جزية مال وجزية أرض وجزية رأس ولا يلزم من أخذ بعضهم سقطوا باقيها كالأبغنى الا فى بنى
تعلب لان المأخوذ فى مالهم هو جزية رؤسهم ولذا قال فى البحر اذا أخذ العاشر ما عليهم سقطت عنهم الجزية
لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة (قوله لا يصدق حربى) أى لا يلتفت الى قوله ولو ثبت
صدقه بينه عادلة أماده السكال ط (قوله فى ثبوت) بيان للمستثنى منه المحذوف ط عن الجوى أى فى شئ
مما لم يرد فى الفائدة فى تصديقه لانه لو قال لم يتم الحول فى الاخذ منه لا يعتبر الحول لان اعتباره لتام الحياة
ليحصل النماء وحماية الحربى تتم بالامان من السبى وان قال على دين فاعاياه فى داره لا يطالب به فى دارنا
وان قال المال بضاعة فلا حرمه لصاحبها ولا أمان وان قال ليس للتجارة كذبه الظاهر وان قال أديتها أما
كذبه اعتقاده ونعامه فى العناية (قوله الا فى أم ولده الخ) فانه يصدق فى دعواه أن الجارية التى معه أم ولده
لان اقراره نسب من فى يده صحيح فكذا بانومية الولد نهر وعبارة الجامع الصغير والهداية الا فى الجوارى
يقول هن أمهات أولادى وفى البحر فلو أقر بتدبير عبده لا يصدق لان التدبير فى دار الحرب لا يصح (قوله
لغلام) أى ليس بثابت النسب من غيره ولا يكذب على قياس ما ذكره فى ثبوت النسب ط (قوله هذا
ولدى) فلو قال أخى لا يصدق لانه اقراره بنسبه على الاب وثبوته يتوقف على تصديق الاب فيؤخذ عشره
كذا ظهر لى ولم أره صريحاً فى شئ من شرح السير الكبير لومى برقيق فقال هؤلاء أحرار لم يعشروا لانه ان كان
صادقاً فهم أحرار والا فقد صاروا أحراراً بقوله (قوله لفقد المالية) علة للمستثنى أى والاخذ لا يجب الا من
المال ط عن النهر فى الخبر الرملى أقول منه يعلم حرمه ما يفسد على العمال اليوم من الاخذ على رأس الحربى
والذى خارجا عن الجزية حتى يمكن من زيارة بيت المقدس (قوله وعشر) بالتخفيف أى أخذ عشره (قوله
لانه أقر بالعتق) لان قوله هذا ولدى لا كبر منه ساجاز عن وهو عند أبى حنيفة (قوله لا يصدق فى حق
غيره) أى فى ابطال حق العاشر وهو أخذ العشر لبقاء المالية فى حقه حكماً (قوله لا يؤدى الى استئصال
المال) علة للاستثناء أى لانه لو لم يصدق فى ذلك لزم انه كلما سعى على عاشر أخذ منه العشر ويؤدى الى استئصال
ماله أى أخذ من أصله (قوله جزم به من لا خسرو) كذا فى بعض نسخ البحر بزيادة قوله فى شرح الدرر وفى
نسخة أخرى من لا شىخ فى شرح الدرر وهى الصواب فان عبارة من لا خسرو وكعبارة الكثرالاتية والعبارة التى
ذكرها الشاويح للامام محمد بن محمد بن محمود البحارى الشهير بمن لا شىخ فى كتابه المسمى غرر الادكار شرح دور
البحار للامام محمد بن يوسف القفونى (قوله والعناية) يعنى غاية اليان للاتقانى والا فالعناية للسرو وجى وهى

ويأخذها منه بقوله لقول
عمر لا تنفثوا على الناس
متاعهم لكنه يحلفه اذا اتهم
(وكل ماصدق فيهم مسلم)
مما سمر (صدق فيه ذى)
لان لهم مالنا (الا فى قوله
أديت أباالى فقير) لعدم
ولاية ذلك (لا يصدق
حربى) فى شئ (الا فى أم
ولده وقوله لغلام يؤاد مثله
لمثله هذا ولدى) لفقد
المالية فان لم يؤد عتق عليه
وعشر لانه أقر بالعتق فلا
يصدق فى حق غيره (و) الا
فى (قوله أديت الى عاشر
آخر وعنه عاشر) آخر ثلاثا
يؤدى الى استئصال المال
جزم به من لا خسرو وذكره
الزيلي تمام السرو وجى بلفظ
ينبى كذا نقله المصنف عن
البحر لكن جزم فى العناية
والغاية بعدم تصديقه

مطلب ما يؤخذ من النصارى
لزيرة بيت المقدس حرام

شرح الهداية أيضا (قوله ورجه في النهر) أي بقوله إلا أن كلام أهل المذهب أحق ما إليه يذهب اه
أي لانه هو مقتضى حصر صاحب الكثر بقوله لا الحربي إلا في أم ولده وكذا عبارة الدرر والجامع الصغير
لحرر المذهب الامام محمد وعبارة الهداية كما قدمناه فالمراد بأهل المذهب الناقلون لكلام صاحب المذهب
وأما السروجي ومن تبعه كاليعقبي والزيلي وشارح در البحار فقد ذكر وأذلك بطريق البحث كما يشعر به
لفظ ينبغي فافهم نعم قد يقال ان ما ذكره السروجي وغيره يعلم حكمه مما ذكره غيرهم أيضا وهو ما سيأتي من
انه اذا أخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانياً الخ وكذا قال الزيلي فانه لو لم يصدق فيه يؤدي الى استئصال
المال وهو لا يجوز على ما يجيء اه فالحصر في كلام الهداية والكثرة وغيرهما اضافي صرح فيه بأحد
المستثنين وسكت عن الآخر اعتمادا على ما صرحوا به بعد وكمل من نظير فلم يكن كلام السروجي ومن تبعه
مخالف المذهب بل هو تحقيق له على ما هو عادة الشراح من تقييد المطلق وبيان الجمل واظهار الخفي ونحو
ذلك وأما ما ذكره في العناية وغاية البيان فهو جري على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منقولا عن
صاحب المذهب فلا كلام والا فالتحقيق خلافه فافهم والله تعالى أعلم (قوله وأخذ منا الخ) بالباء المعجول
كما يدل عليه آخر العبارة ط والمأخوذ من المسلم زكاة ومن غيره خربة يصرف في مصارفها ولكن تراعى فيه
شروط الزكاة من الحول ونحوه كما قدمناه (قوله بذلك) أي بهذه الاقسام الثلاثة أمر عمر سعانه ط (قوله
لان مادونه عفو) أما في المسلم والذي فظاهر وأما في الحربي فلعدم احتياجه الى الحياية لقلته نهر (قوله
وبشرط جهلنا الخ) هذا خاص بالحربي فقط بقوله ما أخذنا من أي أهل الحرب كما هو ظاهر فليس في
عطفه على ما يعي الثلاثة ام أصلا فافهم (قوله قدوماً أخذنا وما) قال البرجندى فظاهر العبارة يدل على أن
الاخذ معلوم والمأخوذ مجهول ويفهم من ذلك انه لو لم يكن أصل الاخذ معلوماً لا يؤخذ منه شيء اه قال الشيخ
اسماعيل لكن المفهوم من اناطة صاحب الفقه وغيره عدم الاخذ منهم بمعرفة عدم الاخذ مناه يؤخذ منهم
بعدم العلم بأصل الاخذ فليتأمل اه وهو الظاهر كما يظهر قريبا (قوله مجازاة) أي الاخذ بكمية خاصة
بطريق المجازاة لأصل الاخذ فانه حق مناو باطل منهم فالحصل أن دخوله في الحياية أو جح حق الاخذ
منهم ثم ان عرف كمية ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله مجازاة الا اذا عرف أخذهم الكل وان لم يعرف كمية
ما يأخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاخذ بالحياية وتعذر اعتبار المجازاة فقد بضع ما يؤخذ من الذي لانه
أحوج الى الحياية منه وتعامه في الفقه قلت ويعلم من قوله لانه قد ثبت الخ انه لو لم يعلم أصل أخذ شيء منا نه
يؤخذ منهم العشر لتحقيق سببه ولان أخذ غيره انما هو بطريق المجازاة ومع عدم العلم أصلا لا مجازاة ولان
عدم الاخذ منهم أصلا عند العلم بعدم أخذ شيء انما هو ليستمر واعليه ولا تأحق بالمكالم كما يأتي وهو في
الحقيقة بمعنى المجازاة حيث تركناهم كتركنا وليس مثله عدم العلم بأصل الاخذ لتحقيق سبب أخذ العشر
وهو دخوله في الحياية وعدم تحقق المانع بخلاف قصد المجازاة فانه مانع من إيجاب العشر بعد تحقق سببه
فقد تأيد ما ذكره الشيخ اسماعيل فتدبر (قوله ولا تأخذ منهم شيأ الخ) تصرح بفهم قوله بشرط كون المال
نصابا ح (قوله لانه ظلم) فيه أن جميع ما يأخذونه منا ظلم إلا أن يقال ان الاخذ من القليل ظلم يعرفه كل
ذي عقل لان القليل معدل لفقه غالبوا الاخذ منه مخالف لمقتضى الامان الواجب الوفاء به حتى عندهم مثل مالو
أخذوا الكل (قوله ليستمر واعليه) أي على عدم الاخذ منا ح (قوله لا يؤخذ منه ثانيا) لان حكم الامان
الاول باق والاخذ في كل مرة استئصال نهر (قوله لا يتجدد حول أو عهد) لكن لا يمكن من المقام في دار حولا
كما لا بل يقول له الامام حين دخوله ان أقتضرت عليك الجزية فان أقام ضرتها لم لا يمكن من العود غير
انه ان مر عليه بعد الحول ٤ ولم يكن له علم بمقامه حولا عشره ثانيا جزاله ويرده الى دارنا فتح (قوله حتى
دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الاسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف المسلم والذي) أي اذا مر او لم

فيه لم يتحقق فيه الاخذ أولا ويكون بين المستثنين تباين لاختلاف الموضوع وحديثه فيكون كلام الهداية وغيره احقيقا لا اضاقيل
يكون كلام السروجي ومن تبعه بحثا مخالفا لمفهوم عبارات أهل المذهب لا تحقيقا لها ٤ قوله ولم يكن له علم الخ أي ثم علم بعد ذلك اه منه

الحربي عشر) بذلك أمر
عمر (بشرط كون المال)
لكل واحد (نصابا) لان
مادونه عفو (و) بشرط
(جهلنا) قدر (ما أخذوا
منا فان علم أخذ مثله)
مجازاة الا اذا أخذوا الكل
(فلا تأخذ) بل تترك له
ما يملكه مامنه ابقاء لالامان
(ولا تأخذ منهم شيأ) اذالم
يلغ مالهم نصابا وان
أخذوا منا في الاصح لانه
ظلم ولا متابعة عليه (أو لم
يأخذوا منا) ليستمر واعليه
ولا تأخذ حق بالمكالم (ولا
يؤخذ) العشر (من مال
صبي حربي الآن) يكونوا
يأخذون من أموال
صبياننا) أشياء كفي كافي
الحاكم (أخذ من الحربي
مرة لا يؤخذ منه ثانيا في
تلك السنة الا اذا عاد الى دار
الحرب) لعدم جواز الاخذ
بلا يتجدد حول أو عهد (ولو
مر الحربي بعائس ولم يعلم
به) العائس (حتى دخل)
دار الحرب (ثم خرج) ثانيا
(لم يعثر على ما مضى) لسقوطه
بانقطاع الولاية (بخلاف
المسلم والذي) لعدم المسقط

٣ (قوله نعم قد يقال الخ)
قال شيخنا لادلالة على
ما ادعاه أصلا نعم قولهم اذا
أخذ من الحربي مرة
لا يؤخذ منه ثانيا معناه اذا
تحقق الاخذ منه أولا
لا يؤخذ منه ثانيا وما نحن

نصف عشر من قيمة نجر) (قوله من قيمة نجر) بجر نجر بلا تنوين لاضافته الى كافر على حد قول الشاعر * بين ذراعي وجهه الاسد * قال في البحر وفي الغاية تعرف قيمة النجر بقول فاسقين تاباً وذمين أسلموا في الكافي يعرف ذلك بالرجوع الى أهل الذمة اه وفي حاشية نوح عن شرح الجمع أن الاول أولى (قوله وجلو دمينة كافر) كذا في المعراج عن المجبوبي انه ذكره أبو الليث رواية عن الكرخي وعلاه بانها كانت مالا في الابتداء ونصير مالا في الانتهاء بالدبغ فكانت كالنجر اه ونقله في البحر وأقره واستشكله ح بأن الجلد قيمى وسبأنى أن أخذ قيمة القمبي كأخذ عينه وكونه مالا في الابتداء وبصير مالا في الانتهاء مما لا تأثير له في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك علة عشرين النجر وانما جعلوا العلة كونه مثلياً اه وأجاب الرجعي بأن الجلد مثلي لا قيمى بدليل جوار السلم فيه فكان كالنجر لا كالنجر قلت سبأنى في الغصب التنصيص على انه قيمى وجوار السلم لا يدل على أنه مثلي لجوارزه في غيره وأجاب ط بانه في البحر على النجر بعلة ثانية وهي أن حق الأخذ منها للحماية فيقال مثله في جلود المنة قلت لكن هذا لا يدفع الاشكال بأن أخذ قيمة القمبي كأخذ عينه وقد يجاب بالفرق بين قيمة مالا يتول أصلاوه ونجس العين كالنجر وقيمة ما هو قابل للتول والا تتفاح كجاود الميتة ولذا قالوا فكانت كالنجر تأمل (قوله كذا أقر المصنف متنه في شرحه) اعلم أن المتن المذكور في شرح المصنف هكذا يؤخذ نصف عشر من قيمة نجر كافر للتجارة لامن خنزيره فيكون قوله ويؤخذ عشر القيمة من حربى من كلام الشارح وكتابها بالاحرفى بعض النسخ غلط و رأيت في متن مجرد مانصه ويؤخذ نصف عشر من قيمة نجر ذمى وعشر قيمته من حربى للتجارة لامن خنزيره وكل مما أقره ورجع عنه خطأ أما ما أقره فلا نه باطلا لاقه الكافر صريح في أن المأخوذ من الذى والحربى نصف عشر وأنه يشترط نية التجارة في حق كل منهما مع أن المأخوذ من الحربى عشر ولا يشترط في حقه نية التجارة وأما ما رجع عنه فلا نه يقتضى اشتراط نية التجارة في حق الحربى ولذلك حمل الشارح الكافر على الذى فصار المصنف ساكناً عن الحربى فذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربى الخ اه ح (قوله وبلغ نصاباً) أى وحده أو بالضم الى مال آخر معه ولكن لما كان ظاهر المتن انه ليس معه غيره وأنه يعشر مطلقاً أطلق العبارة ولم يكف بما مر من قوله ولا تأخذ منهم شيئاً اذ لم يبلغ مالهم نصاباً هذا ما ظهر لى (قوله لامن خنزيره) أى الكافر ح (قوله مطلقاً) أى سواء مر به وحده أو مع النجر عندهما وقال لثانى ان مر به ما عشر مكانه جعله تبعاً للنجر ولم يعكس لانها ما ظهر ماله اذ هى قبل التخمير مال وكذا بعده بتقدير التخلل وليس النجر يرك ذلك نجر (قوله فأخذ قيمته كعينه) أى كأخذ عينه لان قيمة الحيوان لها حكم عينه ولهذا التزجج امرأة على حيوان في الذمة ان شاء دفع عينه وان شاء دفع قيمته أما قيمة النجر فليس لها حكم عين النجر ولهذا التزجج الذى امرأة على نجر فأنها بقيتها لا تجبر على القبول فأم كن أخذ العشر من قيمتها لامن عينها لان المسلم ممنوع عن تملكها شرح الجامع لقاضيخان (قوله بخلاف الشفعة ح) جواب عما قيل ان القيمة ليس لها حكم العين بدليل أن الذى لو باع داره من ذمى بالنجر وشفعها مسلم يأخذها بقيمة النجر وحاصل الجواب أن الجواز هنا لضرورته حق العبد لا احتياجه ولا ضرورته في حق الشرع لاستعناؤه كإسطه في المعراج عن الكافي وأجاب في النهر نقلاً عن العناية بأن القيمة لم تأخذ حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازاله وتبعد قلت وحاصله الفرق بين أخذها ودفعها وفيه نظر فان في دفعها للذى تملكها والمسلم منهى عن تملكها وتعليقها (قوله في بيته) الضمير يرجع الى من مر على العاشر مسلماً أو ذمياً أو حربياً كما صرح به الشارح في قوله مطلقاً ح (قوله ولا من مال بضاعة) هى لعة القطعة من المال واصطلاحاً ما يدفعه المالك لانسان يبيع فيه ويحجر ليكون الربح كله للمالك ولا شئ للعامل بحجر عن المغرب ولو عبر المصنف بالامانة كصدور الشرعية لا غناء عما بعده (قوله الا أن تكون للحربى) الاولى تأخير هذا الاستثناء عن المضاربة لقول الزيلعي وان ادعى بضاعة أو نحوه ولا حرمه لصاحبها ولا أمان وانما الامان للذى في يده اه ويظهر من هذا أن المال للحربى وذو اليد حربى أيضاً فيعشر باعتبار الامان

٣ (قوله كالخنزير لا كالنجر الخ) هكذا نسخة المحشى ولعل صوابها كالنجر لا كالخنزير تأمل اه

٤ (قوله أطلق العبارة الخ) وحققا أن تكون هكذا ما كان ظاهر المتن انه ليس معه غيره وأنه يعشر مطلقاً قيد الشارح العبارة بقوله وبأشغ نصاباً ولم يكف بما مر من قوله ولا تأخذ منهم شيئاً اذ لم يبلغ مالهم نصاباً وأطلق في باو غ النصاب ولم يقده بما اذ لم يكن عنده غيره فيكون تقييده ببأو غ

النصاب لظاهر المتن من أنه يعشر مطلقاً وإطلاقه في باو غ النصاب لظاهره من أنه ليس معه غيره اه

لدى اليدوان لم يحتج المالك باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر أن ذا اليد ولو كانت مسلما والمالك حربي لا يعسر لانه لا أمان للمالك ولا لدى اليد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان ذا اليد غير مالك وما في يده مال مسلم لا يحتاج لامان فليتنامل (قوله بحاله ورقبته) انما قيد به لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبيه فعنده لا مالك مولا ما في يده من كسبه وعندهما عليك كما عليك رقبته بالخلاف فلم ينفذ عتقه عبدا من كسب المأذون عنده وعندهما ينفذ كسبه أي في كتاب المأذون فاذا امر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه مولا أو لا أما اذا كان مولا معه فلا نعدم مالك المولى عنده ولا شغل بالدين عندهما كما في البحر وأما اذا لم يكن معه فظاهر اهـ ح مع تغيير فافهم (قوله أو مأذون غير مدبون) أو مدبون بغير محيط بل هو أولى أفاده ح (قوله ليس معه مولا) أما لو كان معه ولم يكن عليه دين أو عليه دين لم يحيط بكسبه عشر الفاضل من الدين اذا بلغ نصابا كما في المعراج والحاصل ط أن المأذون اما أن يكون مدبونا بمحيط أو بغير محيط أو غير مدبون أصلا وفي كل اما أن يكون معه مولا أو لا في الاول لا شيء عليه مطاقا وكذا في الاخير بن ان لم يكن معه مولا وان كان عشر حيث بقي بعد وفاة الدين نصاب (قوله على الصحيح في الثلاثة) كذا في البحر وقال في المعراج وذو كثر غير الاسلام في جامعه بعد ذكر المضارب والمستضع والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعا هو الصحيح لانعدام الملك اهـ ونحوه في الزيلعي لكنه ذكر أولان أبا حنيفة كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون ثم رجع فيها على الصحيح لعدم الملك وظاهره أنه لا خلاف في البضاعة (قوله لعدم ملكهم) أي الثلاثة وهم المضارب والمستضع والعبد قال في المعراج وفي الايضاح يشترط للاخذ حضو المالك والمالك جميعا ولو مر مالك بلا مال لا يأخذ ولو مر مال بلا مالك لم يأخذ أيضا (قوله ولا من عبده) هذه مسألة المأذون المتقدم رحنى (قوله ومكاتب) لانه لا ملك له تام اذ يجوز أن يجز نفسه فيكون ما بيده للمولى ط (قوله بخلاف مالو غلبوا على بلد) تقدمت المسئلة في باب زكاة الغنم والظاهر أن مثله مالوا مضطر الى المرو وعائهم فايراجع (قوله من ينصاب رطاب) أي مما لا يبقى حولا قال في الشرنبلالية صورة المسئلة أن يشتري بنصاب قرب مضى الحول عليه شيئا من هذه الحضرات للتجارة فتم عليه الحول فعنده لا يأخذ الزكاة لكن يأمر المالك بأدائها بنفسه وقال لا يأخذ من جنسه لدخوله تحت حياية الامام كذا في البرهان وقال السكال في تعليل قول الامام لا يؤخذ منها لانها تفسد بالاستبقاء وایس عند العامل فقراء في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليجدهم وسدت فيفوت المقصود فلو كان عنده أو أخذ ليدفع الى عائلته كان له ذلك اهـ (قوله نهر بحشا) ليس في عبارة النهر ما يشعر بأنه بحث على انه مذكور في كلام السكال كما علمت وليس في عبارة السكال أيضا ما يشعر بالبحث على أن ما ذكره السكال مذكور في شرح المنظومة مع زيادة أنه لو رضى أن يعطيه القيمة أخذها وفي العناية من باب العشر اذا مر بالحضرات على العاشر وأراد العاشر أن يأخذ من عينها الاجل الفقراء عند ابناء المالك عن دفع القيمة لا يأخذ وانما قلنا لاجل الفقراء لانه لو أخذ من عينها لم يصر الى عائلته بجاز وانما قلنا عند ابناء المالك عن دفع القيمة لانه اذا أعطى القيمة لا كلام في جواز أخذه اهـ ومثله في النهاية فافهم والله أعلم

(باب الركز)

(قوله ألحوه الخ) جواب سؤال تیره كان حق هذا الباب أن يذكر في السير لان المأخوذ فيه ليس زكاة وانما يصرف مصارف الغنمة كفي النهر ح وقدمه على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والركز قرية محضة ط (قوله من الركز) أي مأخوذ منه لا مشتق لان أسماء الاعيان جامدة ط (قوله بمعنى الركوز) خبر بعد خبر للضمير أي هو مشتق من الركز وهو بمعنى الركوز وليس نعتا للاثبات كما لا يخفى ح قلت ويحتمل كونه حال من الركز يعنى انه مأخوذ من الركز مراداه اسم المفعول وهذا أولى بناء على أن الركز اسم جامد لا مصدر (قوله وشرا الخ) ظاهره أنه ليس معنى لغويا وفي المنع عن المعرب هو المعدن أو الكثر لان كلا منهما ركوز في الارض وان اختلف الراكز اهـ وظاهره انه حقيقة فيهما مشترك اشتراكا

بحاله ورقبته (أو) مأذون
غير مدبون لكر (ليس
مع مولا) على الصحيح
في الثلاثة لعدم ملكهم
ولذا لا يؤخذ العشر من
الوصى اذا قال هذا مال
اليتم ولا من عبده ومكاتب
(مر على عاشر الخوارج
فعاشره ثم مر على عاشر
أهل العدل أخذ منه ثانيا)
لتقصيره ورده مـ م
بخلاف مالو غلبوا على بلد
(فرع) مر بنصاب رطاب
للتجارة كبطحج ويحويه
لا يعشره عند الامام الا اذا
كان عند العاشر فقراء
فأخذ ليدفع لهم غير بحثنا
(باب الركز)
ألحوه بالزكاة لكونه من
الوظائف المالية (هو)
لغة من الركز أي الانبات
بمعنى الركوز وشرا (مال)
مركوز (تحت أرض) أعم
(من) كون ركز الخالق
أو المخلوق

معنوا يا وائس خاصا بالدين اه قال في النهر وعلى هذا فيكون متواطئا وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز أن يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكثر لا متناع الجمع بينهما باللفظ واحدا والباب معقود لهما اه ط (قوله فلذا) أي لأجل عومه ط (قوله من معدن) بفتح الميم وكسر الدال وفتحها سمعيل عن النووي من المعدن وهو الاقامة وأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خالق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بالقرينة فتح (قوله خلقي) بكسر الخاء وفتحها نسبة الى الخلقه أو الخلق ح (قوله وكثر) من كثر المال كثر من باب ضرب جمعه تسمية بالمصدر كفي المغرب (قوله لانه الذي يخمس) يعني أن الكثر في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل انسان كفي الفتح وغيره والانسان يشمل المؤمن أيضا لكن خصه الشارح بالكافر لان كثره هو الذي يخمس أما كثر المسلم فتعاطة كيا بآتي (قوله وجد مسلم أو ذمي) خرج الحربي وسد آتي حكمه متنا (قوله ولو قنا صغيرا أنثى) لما في النهر وغيره انه يعلم ما اذا كان الواجد حرا أو لا بالغا أو لا ذكرا أو لا مسلما أولا (قوله نقد) أي ذهب أو فضة بحر (قوله ونحو حديد) أي حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص ح (قوله وهو) أي نحو الحديد كل جامد ينطبع أي يابن بالنار (قوله ومنه الزبيق) بالياء وقد نهمز ومنهم حينئذ من يكسر الموحدة بعد الهزمة كذا في الفتح وهو ظاهر في انها اذا لم تهمز فتحت ثم هذا قول الامام آخره وقول محمد وكان أولا يقول لاشئ عليه به قال الثاني آخره لانه بمنزلة القير والنفط يعني المياه ولا نجس فيها واولهما انه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره فكان كالفضة نهر أي فان الفضة لا تنطبع مالم يتخالطها شئ فتح قال في النهر والحلاف في المهاب في معدنه أما الموجود في خزائن الكفا رفيه الخمس اتفاقا (قوله نخرج المائع) أي بالتقييد بجامد وقوله وغير المنطبع أي بالتقييد بينطبع فلا يخمس شئ من هذين القسمين وبه ظهر أن المعدن كفي القهس ستاني وغيره ثلاثة أقسام منطبع كالذهب والفضة والرصاص والخماس والحديد ومائع كالماء والمخ والقير والنفط وما ليس شيئا منهما كاللؤلؤ والفيروز والكحل والزاج وغيرها كفي المبسوط والحقفة وغيرهما لكن المطرزي خصه بالجوين والظاهر أنه في الاصل اسم لمركز كل شئ اه (قوله كنقط) بكسر النون وقد فتح قاموس وهو دهن يعلو الماء كما سيد كره الشارح في باب العشر ح (قوله وقار) القار والقير والزفت شئ يطلى به السفن ح (قوله كعادن الاحجار) كالجص والنورة والجواهر كالواقيت والغير وزج والزمرد فلا شئ فيها بحر (قوله في أرض خراجية أو عشرية) متعلق بوجوده سيأتي بيان ما في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى قال ح واعلم أن الارض على أربعة أقسام مباحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لعمين ووقف فالاول لا يكون عشريا ولا خراجيا وكذا الثاني كأراضي مصر الغير الموقوفة فانها وان كانت خراجية لاصل الا أنها آلت الى بيت المال وت المالك عن غير وارث كما صرح به صاحب البحر في الحقفة المرضية في الاراضي المصرية والثالث والرابع اما عشري أو خراجي ثم ان الخمس في المباحة لبيت المال والباقى للواجد وأما الثاني وهو المملوكة لغير معين فلم أر حكمه والذي يظهر لي أن الكل لبيت المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فلوجود المالك وهو جميع المسلمين فيأخذونه ويملكهم وهو السلطان وأما الثالث وهو المملوكة لعمين فان الخمس فيه لبيت المال والباقي للمالك وأما الرابع وهو الوقف فان الخمس فيه لبيت المال أيضا كما نقله الجوى عن البرجندي ولم يعلم من عبارته حكم باقيه والذي يظهر لي أنه لا واجد كفي الاول لعدم المالك فيحصر اه قلت وفيه بحث من وجوه أما أولا فنقول ان المباح لا يكون عشريا ولا خراجيا فيه نظر لما صرح به في الحاشية والخلاصة وغيرهما من أن أرض الجبل الذي لا يصل اليه المياه عشريه وأما ثانيا فان قوله والثالث والرابع اما عشري أو خراجي فيه نظر فقد ذكر الشارح في باب العشر والخراج أن الارض المشتراة من بيت المال اذا وقفها مشتريها أو لم يوقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه كلام نذكره في الباب الآتي وأما ثالثا فجاءه الموقوفة

فلذا قال (معدن خلقي) خلقه الله تعالى (و) من (كثر) أي مال (مدفون) دفنه الكفار لانه الذي يخمس (وجد مسلم أو ذمي) ولو قنا صغيرا أنثى (معدن نقد) نحو (حديد) وهو كل جامد ينطبع بالذو ومنه الزبيق نخرج المائع كنقط وقار وغير المنطبع كعادن الاحجار (في أرض خراجية أو عشرية)

كما لمباحة في كون الباقي من الخس لا واجب فيه نظراً أيضاً لان الوقف هو حبس العين على ملك الوقف
عند الامام أو على حكم ملك الله تعالى عندهما والتصدق بالمنفعة وليس المعدن منفعة بل هو من أجزاء
الارض التي كانت ملكاً للواقف ثم حبسها فهو بمنزلة نقض الوقف وقد صرحوا بأن النقض يصرف الى
عمارة الوقف ان احتاج والا حقه للاحتياج ولا يصرف بين المستحقين لان حقهم في المنافع لافي العين
فاذا لم يكن فيه حق للمستحقين فكيف يملكه الاجنبي الا ان يدعى الفرق بين المعدن والنقض فليتأمل وأما
رابعاً فان احتجابه الخس في المملوك كملعين مخالف لما شئ عليه المصنف من أنه لا شئ في الارض المملوكة كما يأتي
(تنبيه) * قال في فتح القدير قيد بالخراجية والعشرية ليخرج الدار فانه لا شئ فيها لكن ورد عليه الارض
التي لا وظيفة فيها كالمفازة اذ يقتضي انه لا شئ في المأخوذ منها وليس كذلك فالصواب أن لا يجعل ذلك لقصد
الاحتراز بل للتخصيص على أن وظيفة الماسترة لا تمنع الاندماج بوجدها فيها اهـ وأجاب في النهر بما يشير
اليه الشارح وهو أنه يصح جعله للاحتراز عن الدار ويعلم حكم المفازة بالاولى لانه اذا وجب في الارض مع
الوظيفة فلا تنجب في الخالية عنها أولى اهـ وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية والخراجية ما تكون
وظيفة العشر أو الخراج سواء كانت بيد أحد أو لا تشمل المفازة وغيره بابل ما قدمناه عن الحاشية من
أن أرض الجبل عشرة فيكون المراد الاحتراز به عن دار الحرب ويدل عليه انه في متن درر البحار عبر معدن
غير الحرب فعلم أن المراد معدن أرض اولهذا قال القهستاني بعد قوله في أرض خراج أو عشر انحصر في أرضها
سواء كانت جبلاً أو سهلاً مواتاً أو ملكاً واحتراز به عن داره وأرضه وأرض الحرب اهـ ثم رأيت عين ما قلته
في شرح الشيخ اسمعيل حيث قال ويحتمل أن يكون احترازاً عما وجد في دار الحرب فان أرضها ليست أرض
خراج أو عشر والمراد بأرض الخراج أو العشر أنهم من أن تكون مملوكة لأحد أو لا صالحة للزراعة أولاً
فيدخل فيه المفازة وأرض الموات فانه اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرة أو خراجية اهـ قلت وعلى
هذا فيدخل في الخراجية والعشرية جميع أقسام الارض المارة في معدن الخس لكن سيبرح
المصنف بالخراج الموجود في داره أو أرضه فانه لا خس فيه فافهم (قوله خراج الدار لا المفازة الخ) إشارة الى
ما قدمناه أن نفعاً عن النهر وعلى ما قررناه لا حاجة الى دعوى الاولوية ولا الى التعرض لخراج الدار لان المصنف
سببه على اخراجها على انه كان عليه حيث تعرض للدار أن يتعرض للارض فانه وان كانت مملوكة تكون
خراجية أو عشرية مع انه لا خس في معدن ما كيا يأتي الا أن يقال تركه لان فيها روايتين تأمل (قوله خس) مبني
للمجهول من خس القوم اذا أخذ خس أو لهم من باب طلب بحر عن المعرب (قوله مخففاً) لان التشديد
غير شديد اذا لمعنى لكونه خمسة أخماس فقط نهر أي لان المراد أخذ الخس من المعدن لا مجرد جعله
أخماساً (قوله حديث الخ) أي قوله عليه الصلاة والسلام الجاه جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي
الركاز الخس أخرجه الستة كدافي الفتح وقال في بيان دلالة على المطالب ان الركاز يعم المعدن والكنز على
ما حققناه فكان احتجابه فيها ولا يتوهم عدم ارادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد افادة انه جبار أي هدر لا شئ
فيه للتناقض فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الر كز لجهة الف بالسبب والاحتياط اذا المراد به
أن اهلا كه أو الهلاك به للاجبر الحافر له غير مضمون لانه لا شئ فيه نفسه والالم يجب شئ أصلاً وهو خلاف
المتفق عليه فاصله انه أثبت للمعدن بخصوصه حكماً فنص على خصوص اسمه ثم أثبت له حكماً آخر مع غيره
فغير بالاسم الذي يعمهما اليثبت فيهما اهـ ملخصاً ونقله في النهر أيضاً فافهم (قوله وباقيه ملكها الخ) كذا
في المتن والوقاية والبقاية والدرر والاصلاح ولم يذكره في الهداية وشروحه ولا في الكنز وشروحه ولا في
درر البحار والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة قال بعدها وفي
أرضه روايتان أي في وجوب الخس فهذا يدل على أن المراد بالخراجية والعشرية غير المملوكة وأغرب من
ذلك أن المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولا شئ فيه ان وجده في داره وأرضه فنقض أول كلامه

خرج الدار لا المفازة
لادخلها بالاول (خس)
مخففاً أي أخذ خمسة
لحديث وفي الركاز الخس
وهو يعم المعدن كما
(وباقيه ملكها ان ملكك

قال الامام أبو يوسف في
كتاب المسعى بالخراج حديثي
عبد الله بن سعيد بن أبي
سعيد المقبري قال كان أهل
الجاهلية اذا عطي الرجل
في ثياب جعلوا القليب عقله
واذا قتلته دابة جعلوا عقله
واذا قتلته معدن جعلوا عقله
فستل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ذلك فقال
الجماعة جبار والمعدن جبار
والبئر جبار وفي الركاز الخس
فقيل ما الركاز يا رسول الله
فقال الذهب والفضة الذي
خلق الله تعالى في الارض
يوم خلقت اهـ منه

آخره فان أرضه لا تخرج عن كونه عشرة أو نحوها جنة كما يأتي وقد جزم أولاً وجوب الجنس فيها والحاصل
أن معدن الأرض المملوكة جميعه للمالك سواء كان هو الواحد أو غيره وهذا رواه الأصل الآتية وفي رواية
الجامع يجب فيه الجنس وباقيه للمالك مطلقاً وقوله ولا شيء في أرضه ينافي قوله وباقيه لما لملكه فلذا قال الرحي
أن صدر كلامه منى على إحدى الروايتين وأخرى على الأخرى قلت وقد ذكر نحوه القهستاني ورأيت في حاشية
السيد محمد أبي السعد أن الصواب حمل المملوكة هنا على المملوكة لغير الواحد ولا ينافي ما بعده لأن المراد به
الأرض المملوكة للواحد اهـ قلت يؤيد هذا تعبير المصنف كصاحب الكنز بأرضه فإنه يعلم أن المراد أرض
الواحد لكن ينافيه أن صاحب البدائع لم يعبر بالحرجية والعشرية بل قال ابتداءً فإن وجدته في دار الإسلام
في أرض غير مملوكة يجب فيه الجنس وإن وجدته في دار الإسلام في أرض مملوكة أو دار أو منزل أو حانوت فلا
خلاف في أن أربعة الأجناس لصاحب الملك وحده هو أو غيره لأن المعدن من توابع الأرض لأنه من أجزائها
وإذا ملكها المتهطل له بتلك الأجناس ملكها بجميع أجزائها وتنقل عنه إلى غيره بتوابعها أيضاً واختلاف في
وجوب الجنس الخ فقله فلا خلاف الخ صريح في أنه لا فرق بين المملوكة للواحد أو غيره ما قوله هو أو غيره
يرجع إلى الواحد فكل من الخلاف في وجوب الجنس والاتفاق على أن الباقي للمالك إنما هو في المملوكة
لواحد أو غيره ولا وجه لوجوب الجنس إذا كان الواحد غير المالك وعدمه إذا كان هو المالك للاتحاد العلة
فيهما وهي كون المالك ملكها بجميع أجزائها ووقع التعبير بقوله هو أو غيره في عبارة البحر أيضاً وسند ك
في توجيه الروايتين ما هو كالصريح في عدم الفرق والله تعالى أعلم (قوله والا كجبل ومفازة) جعله ذلك مما
صدقات الأرض العشرية والحرجية يصبغ على جوابا السابق بأنه أراد ما تكون وطيفتها العشر أو
الخارج إذا استتمت فانهم (قوله وا معدن) قيد به احترازاً عن الكنز فإنه يخمس ولو في أرض مملوكة لأحد
أو في داره لأنه ليس من أجزائها كفي البدائع ويأتي (قوله في داره وحانوته) أي عند أبي حنيفة خلافاً لهما
ما تقي (قوله في رواية الأصل الخ) راجع لقوله وأرضه قال في غاية البيان وفي الأرض المملوكة روايتان عن
أبي حنيفة فعلى رواية الأصل لا فرق بين الأرض والدار حيث لا شيء فهما لأن الأرض لما نقلت إليه انتقلت
بجميع أجزائها والمعدن من تربة الأرض فلم يجب فيه الجنس لما لملكه كالنعمة إذا باعها الإمام من أنسان
سقط عنها حق سائر الناس لأنه ملكها يبدل كذا قال الجصاص وعلى رواية الجامع الصغير ما هو الفرق
ووجهه أن الدار لا مؤنة فيها أصلاً فلم تخمس فصار الكل للواحد بخلاف الأرض فإن فيها مؤنة الحراج
والعشر فخمس اهـ (قوله واختارها في الكنز) أي حيث اقتصر عليها كالصنف وأراد بذلك بيان أنها
الاربع لكن في الهداية قال عن أبي حنيفة روايتان ثم ذكر وجه الفرق بين الأرض والدار على رواية الجامع
الصغير ولم يذكر وجه رواية الأصل وربما يشعر هذا باختيار رواية الجامع وفي حاشية العلامة نوح أن
القياس يقتضي ترجيحها الأمرين الأول أن رواية الجامع الصغير تقدم على غيرها عند المعارضين الثاني أنها
موافقة لقول الصحابين والاعتدال المتفق عليه في الرواية أولى والحاصل أن الإمام فرق في وجوب الجنس بين
المعدن والكنز بين المفازة والدار وبين الأرض المباحة والمملوكة وعالم يفرق بين ذلك في الوجوب (قوله
وزمرد) بالضمات وتشديد الراء وبالذال المعجمة آخره الزمرد كفي القاموس (قوله وفيه وزج) معرب
فيرو ز أجوده الأزرق الصافي اللون لم يرقط في يد قنيل وتماه في اسمعيل (قوله ويحوها) أي من الاجار التي
لا تنطبع (قوله أي في معادنهما) أي الموجودة فيها بأصل الحاجة فالجبل غير قيد (قوله ولو وجدت) بمنزلة قوله
في معادنها وقوله دفين حال بمعنى مدفون واحتراز بدوين الجاهلية عن دفين الإسلام وقوله أي كبرا أشار به
إلى أن حكمه ما يأتي في الكسوز (قوله لكونه غنيسة) فإنه كان في أيدي الكفار وحوته أيدينا بحر (قوله
كيف كان) أي سواء كان من جنس الأرض أو لا بعد أن كان مالا مة وما بحر ويستثنى منه كبرا البحر كما يأتي
(قوله ان كان ينطبع) أما المانع وما لا ينطبع من الاجار ولا يخمس كما مر (قوله هو مطر الربيع) أي أصله

والا كجبل ومفازة) فالواحد
و المعدن (لا شيء) فيه ان
وجدته في داره) وحانوته
(وأرضه) في رواية الأصل
واختارها في الكنز) ولا
شيء في ياقوت وزمرد
وفيرو زج) ونحوها
(وجدت في جبل) أي في
معادنها (ولو) وجدت
(دفين الجاهلية) أي كنز
(خمس) لكونه غنيسة
والحاصل أن الكنز يخمس
كيف كان والمعدن ان كان
ينطبع (و) لافي (لواو)
هو مطر الربيع (وعنبر)

حشيش يطلع في البحر أو
حشيش دابة (وكذا جميع
ما يستخرج من البحر من
حلية) ولو ذهباً كان كثرافي
قعر البحر لأنه لم يرد عليه
القهر فلم يكن غنيمة (وما عليه
سمة الاسلام من الكنوز)
نقد أو غيره (فلقطة)
سيجيء حكمها (وما عليه
سمة الكفر من وباقيته
للمالك أول الفتح) ولو ارثه
لوحيا ولا غلبت المال على
الأوجه وهذا (ان ملكك
أرضه ولا قالوا وجد) ولو
دنيا فاصعبها أنى لانهم
من أهل العينة (نحلا
حرب مستمن) فانه يسترد
منه ما أخذ (الاذا عمل) في
المقار (بأذن الامام على
شرط فله المشروط) ولو عمل
رجلان في طلب الر كآفهو
لواجد وان كانا أجيرين
فهو للمستأجر (واستحلا
عنه) أي العلامة (أو اشتبه
الضرب فهو جاهلي على)
ظاهر (المذهب)

٢ قوله الى أن يظن الخ قال
في الكفاية وذلك يختلف
بقلة المال وكثرته حتى قالوا
في عشرة دراهم فصاعدا
يعرفها حولا وفيما دونها
الى الثلاثة شهر أو فيما دون
الثلاثة الى الدرهم جمعة
وفيما دونه يوما وفي طلس
وتخوه ينظر غنة وبسرة ثم
يضعه في كعب فقير اه منه

منه قال القهستاني هو جوهره ضي يخلفه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قيل انه حيوان
من جنس السمك يخلف الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرماني (قوله حشيش الخ) قال الشيخ داود الانطاكي في
تذكرة الصحيح انه حيوان بقعر البحر تقذف ذهنية فاذا فارت على وجه الماء جدت ويلقيها البحر على الساحل
اه (قوله ولو ذهباً) لو وصلية وقوله كان كثرانعت لقوله ذهباً أي ولو كن ما يستخرج من البحر ذهباً وما
يصنع العباد في قعر البحر فانه لا يخس فيه ويكس للواجد والظاهر أن هذا مخصوص فيما ليس عليه علامة الاسلام
ولم أره فتأمل (قوله لأنه لم يرد عليه القهر الخ) حاصله أن محل الجنس العينة والغنيمة ما كانت للكفرة ثم تصير
للمسلمين بحكم القهر والعلية وباطن البحر لم يرد عليه قهر فلم يكن غنيمة فاضحيان (قوله سمة الاسلام)
بالكسر وهي في الأصل أثر السك والاراد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة أو نقش آخر معروف
للمسلمين (قوله نقد أو غيره) أي من السلاح والآلات وأثاث المنازل والفصوص والقماش بحر (قوله
فلقطة) لان مال المسلمين لا يعين بدائع (قوله سيجيء حكمها) وهو أنه ينادى عليها في أبواب المساجد
والاسواق ٢ الى أن يظن عدم العلب ثم يصرفها الى نفسه ان فقيرا والافا في فقير آخر بشرط الضمان ح
(قوله سمة الكفر) كدش صنم أو اسم ملأ من لو كهم المعروفين بحر (قوله جنس) أي سواء كان في
أرضه أو أرض غيره أو أرض مباحة كفاية قال قاضيان وهذا لا خلاف لان الكنز ليس من أجزاء الدار
فأمكن إيجاب الجنس فيه بخلاف المدون (قوله أول الفتح) طرف للمالك أي المختطه وهو من خصه الامام
بتملك الأرض حين فتح البلد (قوله على الأوجه) قال في النهر مان لم يعرفوا أي الورثة قال السرخسي هو
لا تصي مالك للأرض أو لورثته وقال أبو اليسر يوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا أوجه لاحتأمل اه
وذلك لما في البحر من أب الكنز مودع في الأرض فلما ملكها الأول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه
بيدها كالسمكة في جوفها درة (قوله وهذا ان ملكك أرضه) الاشارة الى قوله وباقيته للمالك وهذا قولهما
وطاهر الهداية وغيره ان رجيمه لكن في السراح وقال أبو يوسف الباقي للواجد كذا في أرض غير مملوكة
وعليه الفتوى اه قلت وهو حسن في زماننا لعدم انتظام بيت المال بل قال ط اس الظاهر أن يقل أي
على قولهما ان للواجد صرفه حيث دلى نفسه ان كان فقيرا كما قالوا في بيت المعتق انها تقدم عليه ولورضا
ويدل عليه ما في البحر من المبسوط ومن أصاب ركازا وسعه أن يتصدق بنخسه على المساكين واذا اطلع
الامام على ذلك أمضى له ما صنع لان الجنس حق الفتر اعرف قد أوصله الى مستحقه وهو في أصالة الر كآفه غير محتاج
الى الحماية فهو كركزة الاموال الباطية اه * (تنبيه) * في البحر من المعراج أن يحس الخلاف ما ذالم يدعه
مالك الأرض فان ادعى انه ملكه فالقول له اتفاقا (قوله ولا قالوا وجد) أي وان لم تكن مملوكة كالحبال
والمفازة فهو كالمعدن يجب خسه وباقيته للواجد مطلقا بحر (قوله لانهم من أهل العينة) لان الامام يرضخ
لهم رحتي (قوله في المقار) فلو في أرض مملوكة فالباقي للمختطه على ما مر من الخلاف أفاده السجستاني
(قوله فهو للواجد) ظاهره أنه لا شيء عليه لآس وهذا ظاهر فيما اذا حضر أحد هسمام لانهم جاء آخر وأنتم
الحفر واستخرج الر كآف الماواشتر كافي طلب ذلك وسيد كرفي باب الشركه الفاسدة أنهم لا تصح في احتشاش
واصطياد واستنقاوسا ثم مباحات بجناء ثم من جبال وطلب معدن من كنز وطح آجر من طين مباح
لتضمها الى كالة والتوكيل في أخذ المباح لا يصح وما حصله أحد همدان له وما حصله اطلها ما نصيب ان لم يعلم
مالك وما حصله أحد همدان باعانة صاحبه فله ولا صاحبه أجر مثله بالعاما بلغ عذر مجر وعه د أبي يوسف لا يجاوز
به نصف ثمن ذلك اه (قوله فهو للمستأجر) سيد كرم المصنف في باب الاجارة الفاسدة استأجره لم يصد له أو
يحتجب فان وقت ذلك وقتا جاز والالا الاداعين الخطب وهو ملكه اه وكتب ط همدان على قوله والالا
أن الخطب للعامل قات ومقتضاه أن الر كآر همدان للعامل أيضا اذا لم يوقت لانه اذا سدد الاستحقاق بقي بجزء
التوكيل وعات أن التوكيل في أخذ المباح لا يصح بخلاف ما ادعاه أحد همدان باعانة الآخر كما سرفان

للمعين أحرمه لأنه عمل له غير متبرع هذا ما ظهر في فتاواه (قوله ذكره الزبلي) ومثله في الهداية (قوله لأنه الغالب) لأن الكفار هم الذين يحرمون على جمع الدين أو ادخارها ط (قوله وقيل كالقطعة) عبارة الهداية وقيل يجعل إسلامياً في زماننا متقادماً العهد أي فظاهر أنه لم يبق شيء من آثار الجاهلية ويجب البقاء مع الظاهر ما لم يتحقق خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دفينهم إلى اليوم يوجد بديار مارة بعد أخرى كذا في فتح القدير أي وإذا علم أن دفينهم باق إلى اليوم انتفى ذلك الظاهر قلت بقي أن كثير من العقود التي عليها علامة أهل الحرب يتعامل بها المسلمون والظاهر أنهم من قسم المشتبه إلا إذا علم أنهم من ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح البلدة تأمل ثم رأيت في شرح النفاية لملا على القاري قال وأما مع اختلاط دراهم الكفار مع دراهم المسلمين كالمشخص المستعمل في زماننا فلا ينبغي أن يكون خلاف في كونه إسلامياً اه (قوله معدنا كان أو كنزاً) وتقييد القدوري بالكثرة لكون الخلاف فيه فإن شيخ الإسلام أوجب فيه الجس فيعلم حكم المعدن بالاولى لعدم الخلاف فيه كافي الجرح عن المعراج (قوله لأنه كالتلصص) قال في الهداية فهو له لأنه أي مافي حصراتهم ليس في يد أحد على الخصوص فلا يعتد بغيره ولا شيء فيه لأنه بمنزلة متلصص (قوله ولذا) الإشارة لما أفهمه قوله لأنه كالتلصص من أنه لا يخمس إذا كان بالقهر والعلبة كما صرح به بعده بقوله لكونه غنيمة (قوله وان وجدته الخ) حاصله أنه ان وجدته في أرضهم الغير المملوكة فالكل للواجد لا فرق بين المستأمن وغيره وهذا ما مر أمالو وجدته في المملوكة فإن كان غير مستأمن فالكل له أيضاً والأوجب رده للمالك (قوله أي الركا) يعم الكنز والمعدن ومافي البرجندى من تقييده بالكثرة فكانه مبني على ما مر عن القدوري تأمل (قوله لكن لا يطيب للمشتري) بخلاف ما إذا اشترى رجل شيئاً شراً فاسداً ثم باعه فاه يطيّب للمشتري الثاني لا تمتناع الفسخ حينئذ ح عن الجرح في تأمل (قوله ولا يخمس) إلا إذا كانوا اجاعاً دوى منعة لكونه غنيمة كما تقدم ويأتي (قوله لماسر) أي من أنه كالتلصص كفي الدر عن غاية البيان (قوله ومافي النفاية) أي للمعنى صدور الشريعة وكذا في الواية لجد نجا الشريعة وعبارة الوقاية وان وجد ركا من متاعهم في أرض منها لم تملك خمس اه قال في الدرر أنه غير صحيح لماسر به شرح الهداية وغيرهم ان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى العبيمة وهو فيما كان في يد أهل الحرب ووقع في يد المسلمين بالخياف الخيل والمذكور في الوقاية ليس كذلك لان المستأمن كالتلصص والأرض من دار الحرب لم تقع في أيدي المسلمين فالصواب أن يقطع الخط وجدعها قبله ويقرأ على البناء للمفعول ويترك لفظاً منه أو تضاف الأرض إلى المسلمين اه وأجاب في الشريعة لولاية بان وجد مبيع للمفعول و نائب فاعله محذوف أي ذو منعة لا المستأمن والتقييد بقوله لم تملك يعلم منه المملوكة والاولى اه (قوله إلا أن يحمل الخ) هذا الجرح صحيح في عبارة النفاية لأنه ليس فيها لفظة منها أي من دار الحرب بخلاف عبارة الوقاية إلا بما مر عن الشريعة لولاية والحاصل أن المسئلة في عبارة الوقاية مفروضة فيها إذا كان المتاع في أرض غير مملوكة من دار الحرب والواجد ذو منعة فيجب الجس وفي عبارة النفاية فيما إذا كانت الأرض من دار الإسلام والواجد رجل . ما ولا يصح أن يكون فاعل وجد المستأمن لان مستأمنهم لا يستحق شيئاً إلا بالشرط كما مر والمسلم لا يكون . تأمن في دار الإسلام ثم ان هذه المسئلة على العبارتين قد عانت مما مر وفائدة ذكرها ما أشار إليه الشارح أولاً وصرح به في العناية وغيره وهو أن وجوب الخمس لا يتناول بين أن يكون الركا من القديين أو غيرهما كالتناع وهو كافي البعق وبه ما يتبع به في الحديث من الرصاص والخماس وغيرهما (قوله لنفسه) أي ان كان محتاجاً ولا تعنيه الأربعة الاحساس بان كان دون المائتين أما إذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخمس بحر عن البدائع قات الكن فيه أنه قد يبلغ مائتين وأكثر ولا يعي به كاريون بما تبين مثلاً فالاولى الاقتصار على الحاجة وفي كافي الحاكم ومن أصاب ركا وأوسع أنه بتصدق بخمسه على المساكين فاذا اطلع الامام على ذلك أمضى له ما صنع وان كان محتاجاً إلى جميع ذلك وسعه أن يسكه لنفسه وان تصدق بالخمسة على أهل الحاجة من آباءه وأولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الحارح من الأرض اه

ذكره الزبلي لأنه الغالب وقيل كالقطعة (ولا يخمس ركا) معدنا كان أو كنزاً (وجد في) حصره (دار الحرب) بل كله للواجد ولو مستأمناً لأنه كالتلصص (و) لذا (لو دخله جماعة ذو منعة وظفروا بشيء من كنوزهم) ومعدنهم (خمس) لكونه غنيمة (وان وجدته) أي الركا (مستأمن في أرض مملوكة) لبعضهم (رده إلى مالكه) تخرزاعن العدر (فان) لم يردده (أخرج منها ملكه ملكاً خبيثاً) فسيبيله التصديق به ولو باعه صح لقيام ملكه لكن لا يطيب للمشتري (ولو وجدته) أي الركا (غيره) أي غير مستأمن (فبها) أي في أرض مملوكة لهم حل له (ولا يرد ولا يخمس) لما مر بلا فرق بين متاع وغيره ومافي النفاية من أن ركا من متاع أرض لم تملك يخمس سهو إلا أن يحمل على متاعهم الموجود في أرضنا (فرع) للواجد صرف الجس لنفسه وأصله وفرعه وأجنبي بشرط فقرهم

* (باب العشر) *

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به هنا ما ينسب اليه لتشمل الترجمة نصف العشر وضمه جوي وذ كره في الزكاة لانه منها قال في الفتح قيل ان تسميته زكاة على قولهم الا شتر اطعمها الصاب والبقاء بخلاف قوله وليس بشئ اذ لا شك ان زكاة حتى يصرف مصارفها او اختلافهم في اثبات بعض شروط لبعض أنواع الزكاة فذهبوا لا يخرج عنه كونه زكاة اه واستظهر في النهر قول العنابة ان تسميته زكاة مجاز وأيد الشيخ الاممير الاول بانه يجب فيما لا يؤخذ منه سواء ولا يجمع الزكاة وتسميته في الحديث صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور أو التراخي كافي في الزكاة اه والكلام هنا في عشرة مواضع بسطها في البحر (قوله يجب العشر) ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول أي يفترض لقوله تعالى وآخا حقه يوم حصاده فان عامة المفسرين على انه العشر أو نصفه وهو مجمل بينه قوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففيه العشر وما سقي بغرب أو دالية ففيه نصف العشر واليوم طرف للحق لا لاليتاء فلا يرد أنه لو كان المراد ذلك فزكاة الحبوب لا تخرج يوم الحصاد بل بعد التمقيت والبيكيل يظهر مرة دارها على أنه سدأب حنيفة يجب العشر في الحضر وأنت ويخرج حقه اليوم الحصاد أي القطار بدائع لمصا (قوله في عسل) بعير موبن فان قوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب معناه كفايته عليه بقوله واجبه للكل مح وصرح بالعسل اشارة الى خلاف مالك والشافعي حيث قال ليس فيه شيء لانه متولد من حيوان فاشبهه الأبريسم ودليله بسوط في الفتح (قوله أرض غير الخراج) أشار الى أن المانع من وجوبه كون الأرض خراجية لا لا يجمع العشر والخراج فشمل العشرية وما يست بعشرية ولا خراجية كالجلد والمفاضة لكن قد منعت الحانية وغيرها أن الجبل عشري وقد منأيضاً ان المراد أنه لواسة معل فهو عشري هذا وقد قيل الجبل الرمي الأرض الخراجية بالخراج الموظف لانه المراد عند الاطلاق قال فلو وجد في أرض خراج المقاسة ففيه مثل ما في الثمر الموجود فيها اه لكن الكلام هنا في وجوب العشر وهو غير واجب في الخراجية مطلقا كما أفاده الرجنى واستفيد أن الخراج قسمان خراج مقاسة وهو ما وضعه الامام على أرض فتحها ومن على أهلها من نصف الخراج أو ثلثه أو ربعه وخراج وطيفة مثل الذي وطفه عمر رضى الله تعالى عنه على أرض السواد كل جريب يباعه الماء صاع بر أو شمر كاسه يأتي تفصيله في الجهاد ان شاء الله تعالى وأنت هنا بعض أحكامهما (قوله في ثمر جبل) يدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشيء متفرع من أصل يصلح للاكل واللباس كافي الكرماني وفي القاموس انه اسم لخل الشجر والمشرو وما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من أجمال الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير مملاؤه ولم يعالجه أحد وخرج ثمره شجر في دار رجل ولو يستأمن في داره لانه تبع للدار كذا في الحانية ط عن القهسة في (قوله ان حياه الامام) الضمير عائد الى المدكور وهو العسل والتمر والظاهر أن المراد الحماية من أهل الحرب والبيعة وقطاع الطريق لا عن كل أحد فان غمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيه بل وجد في الجبال لان الأرض ليست بمملوكة ولها أن المقصود من ملكهم ما انما وقد حصل اه ح (قوله لانه مال مقصود) أي مقصود للامام بالحفظ اه ط أو مقصود بالاختلاف لذا اشترط حمايته حتى يجب فيه العشر لان الجباية بالحماية فهو علة لاشتراط الحماية أو من جنس ما يقصده استعلان الأرض فهو علة الوجوب تأمل (قوله أي مطر) سمي بذلك مجازاً من تسمية الشيء باسم ما يجاوره أو يحل فيه نهر (قوله وسج) بالسين والحاء المهملتين بينهما ثمانية تحتية قال في المغرب ساح الماء سجا جرى على وجه الأرض ومنه ما سقى سجا يعني ماء الانهار والادوية اه (قوله بلا شرط نصاب وبقاء) فيجب فيما دون النصاب بشرط أن يبلغ صاعا وقيل نصفه وفي الخضراوات التي لا تنبت وهو زانول الامام وهو الصحيح كافي التحفة وقال لا يجب الادوية له ثمره بانه حوله لا بشرط أن يبلغ خمسة أوسق ان كل مما يوسق والوسق ستون صاعا كل صاع أربعة أمماء

* (باب العشر) *

(يجب) العشر (في عسل)
وان قل (أرض غير
الخراج) ولو غير عشرية
كجبل ومفاضة بخلاف
الخراجية لا يجب مع
العشر والخراج (و) كذا
(يجب) العشر (في ثمره)
جبل أو مفاضة ان حياه
الامام) لانه مال مقصود
لان لم يحمله لانه كالصبيد
(و) تجب (في مسقى السماء)
أي مطر (وسج) كهو
(بلا شرط نصاب) راجع
للشكل (و) بلا شرط (بقاء)

والاغتني يبلغ قيمة نصاب من أدنى الموسوق عند الثاني واعتبرا الثالث خمسة أمثال مما يقدر به نوعه في القطن
خمس أجمال وفي العسل أفراد وفي السكر أمنا ونمائه في النهر (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت
الأرض مرارا وجب في كل مرة لاطلاق النصوص عن قيسد الحول ولان العشر في الخارج حقيقة في تكرار
بتكرره وكذا خراج المقامة لانه في الخارج فاما خراج الوظيفة فلا يجب في السنة الامرة لانه ليس في الخارج
بل في الزمة بدائع (قوله لان فيه معنى المؤنة) أي في العشر معنى مؤنة الأرض أي أجرها فليس بعبادة محضة
ط (قوله أخذ حبرا) ويسقط عن صاحب الأرض كل ما أدى بنفسه إلا أنه إذا أدى بنفسه يثاب ثواب العبادة
وإذا أخذ الامام يكون له ثواب ذهاب ماله في وجه الله تعالى بدائع (قوله وفي أرض صغير ومجنون ومكاتب)
من مدخول العلة فلا يشترط في وجوبه العدة والبلوغ والحريية (قوله ووقف) أما إذا نكح الأرض
ليس بشرط لوجوب العشر وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لا في الأرض فكان مملوكا لها
وعدمه سواء بدائع قلت هذا ظاهر فيما إذا زرعهما أهل الوقف أما إذا زرعهما غيرهم بالاجرة فيجوز فيه الخلاف
الآتي في الأرض المستأجرة وفي حكم ذلك أراضي مصر والشام السلطانية فانها في الأصل كانت خراجية أما
الآن فلا فقد صرح في فتح القدر في أرض مصر بأن المأخوذ الآن منها أجرة لا خراج قال الأثرى أنه ليست
مملوكة للزراع كأنه لموت المالكين بلا وارث فصارت لبیت المال اه وكذا الأراضي الشام كافي جهاد صرح
الملتقي لكن في كونها كلها صارت لبیت المال بحث سنذكره في باب العشر والخراج ان شاء الله تعالى وحديث
صارت لبیت المال سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عشر أم لا يستحكم عليه في هذا
الباب ثم اعلم أنه إذا باعها الامام بشرطه ٣ لم يجب على المشتري خراج لانه بعد أخذ الثمن لبیت المال لا يمكن
أن تكون المنفعة كلها له أو بعضها ولان المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء وان جاز بقاءه ولان الساقط
لا يعود كذا قاله ابن نجيم في التحفة المرضية وقال أيضا انه لا يجب فيها العشر أيضا ما قال لاني لم أر نقلا في ذلك
قلت وفيه نظر لما علمت ان الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لاني الأرض حتى وجب في الخارج من أرض
الصغيرة والمجنون والمكاتب والوقف ولان سببه الأرض النامية بالخارج تحفة ولا يلزم من سقوط الخراج
المتعلق بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج والثمن المأخوذ لبیت المال هو بدل الأرض لا بدل الخراج
على أنه قد ينزع عن سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه بدل أن العازي الذي
اختط له الامام دار الاشئ عليه فيها فاذا جعلها إستانا وسقاها بماء العشر فعليه العشر وأما الخراج فعليه
الخراج كما يأتي فان وضع الخراج عليه ابتداء بالترامه جائز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبیت المال لعدم
من يجب عليه ان لا يجب حير وجد التزام المشتري بسقيه ما اشتراه بماء الخراج لان ذلك بسبب حادث كمن
أجر داره لرجل مدة ثم انقضت المدة فان أجرها تسقط لعدم من يجب عليه فاذا أجرها لا تخرب الاجرة ثانيا
وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان الأرض المعدة للاستغلال لا تخلف من إحدى الوظيفة فتبين لما
ذكرنا من مسئلة الدار وحيث تحقق السبب والشرط مع قيام ما قدمناه من ثبوتها بالسكنا والسنة والاجماع
وهو دليل الوجوب الشامل للأرض المشتراة المذكورة ومع اطلاق قول الفقهاء يجب العشر في مسقي السماء
وسيج ونصفه في مسقي غرب ودالية فلا حاجة الى نقل في خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرنا فيه بل القول
بعدم الوجوب يحتاج الى نقل صريح وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد
ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله الا فيما لا يقصد الخ) اشار الى ان ما اقتصر عليه
المصنف كالكنز وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا يقصد به استغلال الأرض غالبا وان المدار
على القصد حتى لو قصد به ذلك وجب العشر كما صرح به بعده (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه
انابيب وكهوب والكعوب العقد والانبوب ما بين الكعبين واحترز بالفارسي عن قصب السكر وقصب
الذرة وهو قصب السنبل ففيهما العشر كافي الجوهر وفي المعراج قصب العسل يجب العشر في عسله

وحولان حول لان فيه
معنى المؤنة ولذا كان للامام
أخذه جبرا أو يؤخذ من
التركة ويجب مع الدين وفي
أرض صغيرة ومجنون
ومكاتب وما دون وقف
وتسببه زكاة مجاز (الا
فيه) ما لا يقصد به استغلال
الأرض (نحو و قصب
وقصب) فارسي (وحشيش)

مطالب مهم في حكم أراضي
مصر والشام السلطانية

٣ (قوله اذا باعها الامام
بشرطه الخ) أي بشرط
البيع أي مع وجود شرط
صحته وهو وجود مسوق
ليبيعها كاحتياج بيت مال
المسلمين لبيعها وبدون
مسوق لا يصح بيعها لان
أرضي بيت المال كعقار
التي لا يصح بيعه الا
بمسوق شرعي اه

دون خشبته شربلالية (قوله وتين) بالباء الموحدة قال في الفتح غير انه لو فصله قبل انعقاد الحب وجب
العشر فيه لانه صار هو المقصود وعن محمد في التين اذا ليس العشر (قوله وسعف) بفتح السين والعين
المهملةتين ورق جريد الخلل الذي يتخذ منه الزنبيل والمراوح وقد يقال للجر يد نفسه والواحدة سعفة معرب
(قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرها مع سكون الطاء المهملة وبفتح القاف وكسر الطاء عصارة الارز
ونحوه والارز بفتح الهمزة وتضم شجر الصنوبر وبالتحريك شجر الارز فاموس (قوله وخطمي) ثبت
طيب الریح يخرج بالعراق ط (قوله وأشنان) بضم الهمزة وكسرها فاموس (قوله وتجر وقلان)
أما القطن نفسه ففيه العشر كما مر ط (قوله وباذبحان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في
الخارج منه ط (قوله وبزر بطيخ وقثاء) أي كل حب لا يصلح للزراعة ككبر البطيخ والقثاء لكونها
غير مقصودة في نفسها بحر أي لانه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضروات وفيها
العشر كما مر قال في البدائع الخضروات كالبقول والرباط والخيار والبصل والثوم ونحوها اه وفي البحر
ويجب في العصفرو والككنا وبزره لان كل واحد منهما مقصود فيه (قوله وأدوية) في الحائض ولا يجب
العشر فيما كان من الادوية كالوز والهليلج ولا في السكندر اه (قوله كلبية) بضم الخاء وشونيز بضم
السين الحبة السوداء فاموس (قوله حتى لو أشغل أرضه بضمها يجب العشر) ولو استثنى أرضه بقوائم الخلاف
وما أشبهه أو بالصب أو بالحشيش وكان يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البيان ومثله في البدائع وغيرها
قال في الشربة لالية ويبس ما يقامه ليس بقيد ولذا أطلقه قاضيان اه قال الشيخ اسمعيل ومثل الخلاف
الحجور بالمهملةتين والصفصاف في بلادنا اه والخلاف ككتاب وتشديد الحن صنف من الصفصاف وليس به
فاموس (قوله غرب) بفتح العجمة وسكون الراء (قوله ودالية) بالدال المهملة (قوله أي دولاب) في المغرب
الدولاب بالفتح المنجنون التي تديرها الدابة والناورة ما يديرها الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب
مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها اه وفي القاموس الدالية المنجنون والناورة شئ يتخذ من
خوص يشد في رأس جذع طويل والمنجنون الدولاب يستقي عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) علة لوجوب
صع العشر فيما ذكر (قوله وقواعدنا تآباه) كذا نقله الباقي في شرح الملتقى عن شيخه البهنسي لان العلة
في العدول عن العشر الى نصفه في مسقي غرب ودالية هي زيادة الكلفة كما علمت وهي موجودة في شراء
الماء ولعلمهم لم يذكروا ذلك لان العتمد عندنا أن شراء الشراب لا يصح وقيل ان تعارفه ص ٣ وهل يقال عدم
شراؤه بوجوب عدم اعتباره أم لا تأمل نعم لو كان محرزاً باناءه فانه حلاك فلو اشترى ماء بالقرب أو في حوض ينبغي
أن يقال بنصف العشر لان كلفته بما تزد على السقي بغرب أو دالية (قوله اعتبر الغالب) أي أكثر السنة
كلمر في السائمة والعلاوة زياح أي اذا أسامها في بعض السنة وعلفها في بعضها يعتبر الاكثر (قوله ولو
استوى انصفه) كذا في القهستاني عن الاختيار لانه وقع الشك في الزيادة على النصف فلا يجب بالزيادة بالشك
(قوله وقيل ثلاثة أرباعه) قال في العاية قال به الاثثة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا يعلم فيه
خلافا اه أي لان نصفه مسقي سبع ونصفه مسقي غرب فيجب نصف العشر ونصف نصفه ورشح الزيلعي الاول
قياسا على السائمة اذا علفها نصف الحول فانه ترددين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قال في اليعقوبية
وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي المفيس عليه سبب الوجوب ليس بثابت يقينا وهما
سببه ثابت يقينا والشك في نقصان الواجب وزيادته باعتبار كثرة المؤنة وقتها باعتبار الشبهان شبه القليل وشبه
الكثير فلي تأمل اه قلت فيه نظر لان سبب الوجوب في السائمة وجود أيضا وهو ملك نصابها وانما الشك
في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسبابه كما مر أول كتاب الزكاة وهذا أيضا وقع الشك في شرط وجوب الزيادة
على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحقيقا فندبر (قوله بلارفع مؤن)
أي يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلارفع أجرة العمال ونفقة البقر وكري الإههار وأجرة الحافط ونحو

وتين وسعف وصمغ وقطران
وخطمي وأشنان وشجر
قطن وباذبحان وبزر
بطيخ وقثاء وأدوية كلبية
وشونيز حتى لو أشغل أرضه
بها يجب العشر (و) يجب
(نصفه في مسقي غرب) أي
دلو كبير (ودالية) أي
دولاب لكثرة المؤنة وفي
كتب الشافعية أو سقاء بماء
اشترى وقواعدنا تآباه ولو
سقي سحباو بآلة اعتسبر
العالم ولو استوى انصفه
وقيل ثلاثة أرباعه (بلارفع
مؤن) أي كاف (الزرع)

٣ (قوله وهل يقال عدم
شراؤه الخ) أي عدم صحة
شراء الشراب لعدم التعارف
بوجوب عدم اعتبار وجوب
نصف العشر بل الواجب
العشر كاملا أو نقول وهل
يقال عدم تعارف شراء
الشراب بوجوب عدم اعتبار
هذا الشراء بل يكون
كالسج المباح حتى يجب في
الخارج من أوض سقيت
به العشر كاملا وهو قريب
من الاول أو تيسق العبارة
على ظاهرها بدون تقدير
ويكون المعنى أن اذا سقي
أرضه بشراب العير لكانه لم
يشتره هل يكون هذا
كاسقي مباح أولا اه

ذلك دور قال في الفتح يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي بمقابلته المؤنة بل يجب العشر في الكل لأنه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولو رفعت المؤنة كان الواجب واحدا وهو العشر دائما في الباقي لأنه لم ينزل إلى نصفه إلا للمؤنة والباقي بعد رفع المؤنة لا مؤنة فيه فكان الواجب دائما العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعا فقلنا أنه لم يمتد برشرا عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المساوي للمؤنة أصلا اه وتماه فيه (قوله وبلاخراج البذر الخ) قيل هذا زاده صاحب الدرر على ما في المعتمد برات وفيه نظر اه وجوابه أنه داخل في قولهم ونحو ذلك الذي تقدم عن الدرر وفي النهر وظاهر قول الكتز لا ترفع المؤنة لأنه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج أولا قال الصيرفي ويظهر أنه إذا كانت خرا من الطعام أن تجعل كالأهالك ويجب العشر في الباقي لأنه لا يقدر أن يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر إلى إخراجها لكن ظاهر كلامهم الإطلاق اه (قوله لتصريحهم بالعشر) أي وبصفه وضعفه ط (قوله ويجب ضعفه) أي ضعف العشر وهو النجس غير لان بنى تغلب قوم من العرب نصارى تصالح عمر رضى الله عنه معهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم كما قدمناه قبيل باب زكاة المال قال ط ولم يخلصوا بين كون الأرض مسقية بغرب أو سبي ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم مطلقا اه قلت ويؤيده قول الامام قاضيان في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسئلة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه (قوله وان كان طفلا أو أنثى) بياض للإطلاق لان العشر يؤخذ من أراضي أطفال النونسا ما يؤخذ ضعفه من أرضي أطفاهم ونسأهم اه فوج قال ح وسواء كانت الأرض للتغلي أصالة أو موروثه أو تدولها الأيدي من تغلي إلى تغلي (قوله أو أسلم) أي التغلي وفي ملكه أرض تضعيفه فأنه اتفق وظيفتها عندهما وعند أبي يوسف تعود إلى عشر واحد ولو الداعى إلى التضعيف وهو الكفر اه ح ومثله يقال فيما إذا ابتاعها منه مسلم ط (قوله أو ابتاعها من مسلم) أي إذا اشترى التغلي أرضا عشرية من مسلم تصير تضعيفه عندهما وعند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه ح (قوله أو ذى) أي إذا اشترى الذي أرضا تضعيفه من التغلي تبقى تضعيفه اتفاقا ح (تنبيه) تخصيص الشراء بالذ كرمي على الغالب والافضل ما فيه انتقال الملك فكذلك في الحكم اسمعيل عن البرجندى (قوله فلا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا اتفاقا وفي التضعيف كذلك الا عند أبي يوسف فيما إذا اشترى المسلم أو أسلم فأنه تعود عشرية لفقر الداعى كما قدمناه ح (قوله وأخذ الخراج الخ) حاصل هذه المسائل في البحر أن الأرض اما عشرية أو خراجية أو تضعيفية والمشترون مسلم وذى وتغلي فالمسلم إذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها أو التضعيفية فكذلك عندهما وقال أبو يوسف ترجع إلى عشر واحد وإذا اشترى التغلي الخراجية بقيت خراجية أو التضعيفية فهي تضعيفية أو العشرية من مسلم ضوعف عليه العشر عندهما خلافا ل محمد وإذا اشترى ذى غير تغلي خراجية أو تضعيفية بقيت على حالها أو عشرية صارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه ط (قوله من ذى) أي عندهما أما عند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه ح (قوله غير تغلي) قديده لان العشرية تضعف عليه عندهما خلافا ل محمد ط (قوله وقبضها منه) قديده لان الخراج لا يجب الا بالتمسك من الزراعة وذلك بالقبض بحر (قوله للثاني) علة لقوله وأخذ الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشر لان في العشر معنى العبادة والكفر ينافيها ح (قوله لتحول الصفة اليه) أي إلى الشئع فكأنه اشترى من المسلم بحر وغيره واعترض بأنه لو كان كذلك لما رجح الشئع بالعباد على المشتري إذا قبضها منه وأجيب بان الرجوع عليه لوجود القبض منه كافي الوكيل بالبيع حتى لو كان قبضها من البائع يرجع عليه لا على المشتري اسمعيل واستشكله أيضا الخبر الرمى بانهم صرحوا بان الأخذ بالشفعة شراء من المشتري لو الأخذ بعد القبض والاثن البائع والكلام هنا بعد القبض فهو شراء من الذي قال ويكن الجواب بما في النهاية عن نوادر زكاة المبسوط لو اشترى كافر عشرية

لولا إخراج البذر
لتصريحهم بالعشر في كل
الخارج (و) يجب (ضعفه في
أرض عشرية لتغلي مطلقا
وان) كان طفلا أو أنثى
أو (أسلم أو ابتاعها من
مسلم أو ابتاعها منه مسلم
أو ذى) لان التضعيف
كالخراج فلا يتبدل (وأخذ
الخراج من ذى) غير تغلي
(اشترى) أرضا (عشرية
من مسلم) وقبضها منه
للتثاني (و) أخذ (العشر
من مسلم أخذها منه) من
الذى (بشفعة) لتحول
الصفة اليه

فعليه الخراج في قول الامام ولكن هذا بعد ما انقطع حق المسلم عنها من كل وجه حتى لو استحقها مسلم أو أخذها مسلم بالشفعة كانت عشرة ية على حالها ولو وضع عليها الخراج لانه لم ينقطع حق المسلم عنها اه (قوله أوردت عليه) معطوف على أخذها أي اذا اشتراها الذي من مسلم شراء فاسد اوردت عليه لفساد البيع فهي عشرة ية على حالها مال في البحر لانه بالرذو الفسخ جعل البيع كأن لم يكن لان حق المسلم وهو البائع لم ينقطع بهذا البيع لكونه مستحق الرد (قوله أو بخيار شرط) أي للبائع كما قيده به فاضحان في شرح الجامع وقال لان خيار البائع يمنع زوال ملكه (قوله أو روية) لانه فسخ فصار البيع كأن لم يكن كما مر (قوله مطلقا) أي سواء كان بقضاء أو لا وفيه روية على ظاهر عبارة الدرر حيث علق قوله الا بتي بقضاء بقوله ردت (قوله لانه اقاله) أي لان الرد بغير قضاء اقاله وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما وهو مستحق الخراج فصار شراء المسلم من الذي بعد ما صار خراجية فتبقى على حالها كما في الفتح قال في البحر واستفيد من وضع المسئلة أن الذي أن يرد لها ببيع قديم ولا يكون وجوب الخراج عليها عينا حادثا لانه يرتفع بالفسخ بالقضاء فلا يمنع الرد (قوله جعلت بستانا) هو أرض يحوط عليها حائط وفيها أشجار متفرقة كذا في المعراج قيد يجعلها بستانا لانه لو لم يجعلها بستانا وفيها نخيل تغلأ كرارا لشيء فيها بحر وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيان فهم بستانا (قوله مطلقا) أي سواء سماها بعاء العشر أو الخراج لانه أهل الخراج لا للعشر بحر (قوله بساتنه) أي ماء الخراج وهو ماء أنهار حفرتها العجم وكذا سيجون وجيجون ودجلة والفرات خلا ما لحمد وماء العشر هو ماء السماء والبر والعين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد كذا في المتنق وشرحه والحاصل أن ماء الخراج ما كان للكثرة يد عليه ثم حو يشاء فها روماء سواء عسرى لعدم ثبوت اليد عليه فلم يكن غنمية وأورد أن هذا ظاهر في ماء البحار والأمطار أما الآبار والعيون فهي خراجية لانها غنمية حيث حو ينالها فها روماء وأجاب في الفتح بانه لا يلزم ذلك في كل عين وبئر فان أكثر ما كان من حفر الكفرة قد دثر وما نراه الآن امامنا من الحدوث بعد الاسلام أو مجهول الحال فيجب الحكم فيه بانه اسلامي اضافة للحادث الى أقرب وقتيه الممكنين اه (قوله لرضاء) جواب عما استشكله العتابي من أن فيه وجوب الخراج على المسلم ابتداء حتى نقس في غاية البيان أن الامام السرخسي ذكر في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه أحق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اه وجوابه أن الممنوع وضع الخراج ابتداء جبرا أما باختياره فيجوز وقد اخبرنا عن سقاء بجماء الخراج فهو كما اذا أحيا أرضا ميتة باذن الامام وسقاها بجماء الخراج فانه يجب عليه الخراج بحر وأجاب في الفتح بان المسلم اذا سقى بالماء الخراجي ينتقل الماء بوظيفةه الى الأرض فليس فيه وضع الخراج عليه ابتداء بل هو انتقال ما بوظيفةه الخراج اليه بوظيفةه كما لو اشترى أرضا خراجية اه وأصله لزيابي (تنبيه) مقتضى تعليقهم الحكم بالماء أنه لا اعتبار بكونه في أرض عشر أو خراج وهو خلاف ما مشى عليه في الخانية ومثله لو أحيا أرضا مواتا فاعتبر الماء دون الأرض على خلاف فيه سيأتي تحريره ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد (قوله بساتنه) أي ماء العشر وقوله أو بجماء أي بجماء العشر والخراج قال طائفة من علماء لو كان ماء الخراج أكثر (قوله لانه أليق به) أي لان العشر أنسب بحال المسلم لما فيه من معنى العبادة (قوله ولا تثنى في دار) لان عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكن عفوا وعليه اجماع الصحابة ولا تثنى الاستثنى ووجوب الخراج باعتبار ما عليه وعلى هذا المقابر يلقى وظاهر التعليل أنه لا فرق بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بان أرض الخراج لو عطلها صاحبها عليه الخراج وفي الخانية اشترى أرض خرج فجعلها دارا وبني فيها باء كان عليه خراج الأرض كلعطلها اه وذكر مثله في الذخيرة ثم قال وفي فتاوى أبي الليث اذا جعل أرضه الخراجية مقبرة أو خانا لليلة أو مسكنا للفقراء سقط الخراج اه ويمكن بناء الثاني على أن فيه منفعة عامة فليست أم (قوله ولولذي) دخل المسلم بالاولى وهر في الهداية بالجوسى لانه أبعد من الذي عن الاسلام لحرمه منا كتمه وذبحته فلو عبر الشارح به لكان أولى (قوله ولا في عين

(أو ردت عليه لفساد البيع) أو بخيار شرط أو روية مطلقا أو عيب بقضاء ولو بغيره بقيت خراجية لانه اقاله لا فسخ (وأخذ خراج من دار جعلت بستانا) أو ضرعة (ان) كانت (لذي) مطلقا (أولس لم) وقد (سقاها بجماءه) لرضاء به (و) أخذ (عشران سقاها) المسلم (بجماءه) أو بجماله أليق به (ولا تثنى في دار) (مقبرة) ولولذي (و) لا في عين

قير) أي زفت (ونظما) دهن يعلو الماء (مطلقا) أي في أرض عشر أو أخراج (و) لكن (في حريمها الصالح للزراعة من أرض الخراج خراج) لا قبل التعلق بالخراج بالتمكن (٥٨) من الزراعة وأما العشر فيجب في حريمها العشري أن زرعه والا

لتعلقه بالخارج (ويؤخذ) العشر عند الامام (عند ظهور الثمرة) وبدق صلاحها برهاه وشرطي النهر من فسادها ولا يحل لصاحب أرض (خراجية) أن كل غلتها قبل أداء (خراجها) ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وأن كل ضمن عشرة يجمع الفتاوى وللإمام حبس الخراج للخراج ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند أبي حنيفة ثمانية (و) فيها (من عليه عشر أو خراج إذا مات أخذ من تركته وفي رواية لا) بل يسقط بالموت

قوله جهيشا لم أر معنى الجهيش فليراجع أه منه (قوله فلا يجوز) تمام عبارة ط الا اذا نوى الاداء أو كان من الخراج الموظف أه لكن قوله "وكان الخراج يتأتى على تقييد بعضهم الخراج بخراج المقاسمة أما على ما مشى عليه المشي هنا فلا أه

(قوله فخراج المقاسمة أولى) أي لانه مؤنة محضة والعشر عبادة فيه معنى المؤنة ومع ذلك أخذ جبرا فكيف مالا عبادة فيه أصلا أه

(قوله فينبغي تعميم الخراج الخ) أي لا يفتوت حق

قير) لانه ليس من انزال الارض وانما هو عين مؤارة كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج بحر (قوله ونظما) بالفتح والكسر وهو أفصح بحر وكذا الملح كافي والكافي والنهاية اسم عيل (قوله في حريمها) حرم ابدار ما يضاف اليها من حقوقها ومرافقة قايما ومن (قوله لا منها) أي لا في نفس العين وقال بعض المشايخ يجب فيها وهو ظاهر الكنز كافي البحر (قوله لتعلق الخراج بالتمكن) علة لقوله الصالح لها وهذا انما يظهر في الخراج الموظف وأما خراج المقاسمة فكذلك كالعشر ط (قوله انما علة بالخارج) فلا يكتفى لوجوبه بالتمكن من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر الخ) قال في الجوهرية واختلافه وفي وقت العشر في التمار والزروع فقال أبو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثمرة والامن عليها من انفساد وان لم يستحق الحصاد اداء بلغت حدية ترفع بها وقال أبو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت وصارت في الجرين وفائدة فيها اذا كل منه بعد ما صار ٣ جهيشا وأطم غير منه بالمعروف فانه يضمن عشر ما كل وأطم عند أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن ويحتسب به في تكميل الاوسق ولا يحتسب به في الوجوب يعني اذا بلغ المأ كمول مع الباقي خمسة أوسق وجب العشر في الباقي لا غير وان كل منها بعدما بلغت الحصاد قبل أن تحصد ضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يضمن عند محمد وان كل بعد ما صارت في الجرين ضمن اجبا عا وما نلف بغير صنعه بعد حصاده أو سرق وجب العشر في الباقي لا غير أه والكلام في العشر ومثله فيما يظهر خراج المقاسمة لانه جزء من الخراج أما خراج الوظيفة فهو في الذمة لا في الخراج فلا يحتسب حكمه بالأل وعدمه بأل (قوله ولا يحل لصاحب أرض خراجية) قيل المراد به خراج المقاسمة فقط لان خراج الوظيفة يجب في الذمة لاتعاقله بالمحل وقيل ان خراج الوظيفة كذلك لان الامام حق حبس الخراج للخراج ففي أ كله ابطال حقه كذا في الذخيرة فانهم قال ط وفي الواقعات عن البرازية لا يحل الا كل من العلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر أه وهو تقييد حسن ومنه يعلم أخذ الفريكت من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا يأكل الخ) لو قال أو عشر به بعد قوله خراجية لاستعنى عن هذه الجلة فانه في كل من العشر وخراج المقاسمة لا يحل الا كل ولو كل ضمن أه وفي شرح الماتقي عن المضمرة ان اذا كل فليلا بالمعروف لاشئ عليه قال الفقيه وبه نأخذ ط (قوله للخراج) أي الموظف لشوته في الذمة فيستعين على أخذه بما سالك الخراج بخلاف خراج المقاسمة فانه نابت في العين كالعشر وادا كان العشر يؤخذ جبرا كما تقدم أول الباب لما فيه من معنى المؤنة فخراج المقاسمة أولى ح بز يادة قلت وفي البدائع أن الواجب في الخراج جزء من الخراج لانه عشر الخراج أو نصف عشره وذلك جزء الا أنه واجب من حيث انه مال لا من حيث انه جزء من الخراج يجوز اداء قيمته أه والمتبادر منه أن المراد خراج المقاسمة فاذا كان له أداء القيمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخراج جبرا فينبغي تعميم الخراج في عبارة الشارح (قوله ومن منع الخراج سنين الخ) ذكر المسئلة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية أيضا فقال ويسقط الخراج بالتداعل وقيل لا وقال الشارح هناك وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عتقوبة بخلاف العشر بحر قال المصنف أي في المخعزة في الخاتمة لصاحب المذهب فكان هو المذهب أه ما ذكره الشارح هناك وأقول هذا موافق لما ذكره صاحب الخاتمة في هذا الباب ومثله في الذخيرة وأما ما ذكره في كتاب الجهاد من الخاتمة في باب خراج الارض فنصه هكذا قال اجتمع الخراج فلم يؤد سنين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كقالت في الجزية وهو منهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل أه أقول جزم بالقول الثاني في المتقي في باب الجزية والظاهر أن قول الخاتمة وهذا اذا عجز الخ

المالك في دفع القيمة اذا أخذ الامام جبرا واعترضه شيخه ابانه لو كان مجرد التخيير بين دفع القيمة والعين مانعا من الأخذ جبرا توفيق لما جاز أخذ العشر جبرا اذا التخيير المذكور ثابت فيه أيضا مع انهم صرحوا بجرا أو أخذ جبرا فتم بالعلامه المحلي وسقط ما للمعشى تأمل أه

توفيق بين القولين وجعل الخلاف لفظياً يحمل الأول على ما إذا جاز عن الزراعة والثاني على ما إذا لم يجز
 إذا يخفى أن الخراج لا يجب إلا بالتمسك من الزراعة كما هو منصوص عليه في بابيه ولا يصح إرجاع اسم الإشارة
 إلى القول الثاني فقط بل هو راجع إلى القولين توفيقاً بينهما كما قلنا فقهه قد ظهر أن ما عزا الشارح هنا إلى
 الحاشية محمول على حالة الجز بدليل عبارة الحاشية الثانية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم وسيأتي تمام تحقيق
 ذلك في باب الجزية وأن المعتمد عدم السقوط (قوله والاول ظاهر الرواية) أقول قال في الذخيرة ولا يسقط
 العشر بموت من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط ثم قال بعد ورقتين ويسقط
 خراج الأرض بموت من عليه إذا كان خراجاً وظيفية في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك أنه لا يسقط فوق
 الفرق بين الخراج والعشر على الروايتين اهـ وبظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفية أن خراج المقاسمة
 لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فافهم (قوله وجب الخراج) أي الموظف أما خراج المقاسمة فلا يجب كما
 سيذكره المصنف في باب العشر والخراج أي لتعلقه بالخراج كما قدمناه (قوله ويسقطان) أي العشر والخراج
 المقاسمة لتعلقهما بعين الخراج أما الموظف فان هلك الخراج قبل الحصاد يسقط ويعد له لاح عن الهندية
 عن السراج والحاشية وفي البرزخية هلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقوله يسقط ولو باقية لا تدفع
 كالعرق والحرق وأكل الجراد والحرق البرد أما إذا أكلته الدابة فلا إمكان الحفظ عنها غالباً هذا إذا هلك
 السكك أما إذا بقي البعض انقضى وفيزين ودرهمين وجب قفيز ودرهم وان أقل يجب نصفه وانما يسقط إذا
 لم يبق من السنة ما يمكن فيه من زراعة ما أهـ أي من زراعة أي شيء كان قمحاً أو شعيراً أو غيرهما (قوله
 والخراج على الغاصب) قال في الحاشية أرض خراجها وظيفية اغتصبها غاصب جاحداً ولا يبيّن للمالك أن لم
 يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان
 الغاصب قراً بالغصب أو كان للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض اهـ قلت وفي الذخيرة
 قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على الغاصب على كل حال اهـ ثم قال في الحاشية وان نقصتها
 الزراعة عند أبي حنيفة على رب الأرض قل نقصان أو كثر كأنه آجرها من الغاصب بضم النقصان
 وعند محمد على الغاصب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل إلى المالك وان غصب عشرة فزرعها ان
 لم تنقصها لزراعة فلا عشر على المالك وان نقصتها فالعشر على المالك كأنه آجرها بالنقصان اهـ قال ح
 وظهر أن حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية (قوله في بيع الوفاء) هو المسمى ببيع الطاعة وهو المشروط
 فيه رجوع المبيع للبائع حتى رد الثمن على المشتري وسيأتي مع الأقوال فيه آخو البيوع قبيل كتاب الكفالة
 ان شاء الله تعالى (قوله على البائع ان بقي في يده) أما إذا قبضه المشتري وزرع فيه وأخذ الغلة فالخراج عليه
 لأنه في الحقيقة وهن فيصير بالزراعة غاصباً لذليس للمرتن الانتفاع بالرهن فيكون كسنة الغصب على
 السواء ويكون في وجوبه على البائع أو المشتري الخلاف المذكور في الغصب كذا في الذخيرة وفي البرزخية
 بعد التقابض ان لم تنقصها الزراعة فالعشر على المشتري وان نقصتها فعلى البائع الخراج والعشر لأنه بمنزلة
 الرهن والمرتن لا يملك الزراعة فأشبه الغصب ولا يفتاوت ما إذا كان الخراج أقل أو أكثر كافي الإجارة اهـ
 (قوله ولو باع الزرع الم) انظر أن حكم خراج المقاسمة كالعشر كما يعلم مما مرح ثم هذا إذا باع الزرع
 وحده وشمل ما إذا باعه وتركه المشتري باذن البائع حتى أدرك فعندهما عشره على المشتري وعند أبي يوسف
 عشرة قيمة القصيل على البائع والباقي على المشتري كجني الفقع ويقو ما لو باع الأرض مع الزرع أو بدونه قال في
 البرزخية باع الأرض وسلمها للمشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيها من الزراعة فالخراج عليه والادعي
 البائع والغنوى على تقدير المدة بثلاثة أشهر هذا لو باعها فارغاً ولو فيها زرع لم يباغ فعلى المشتري بكل حال
 وقال أبو الليث ان باعها بزرع انعقد حبه وبلغ ولم تنقص مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع ولو
 باع من آخر المشتري من آخره حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد اهـ ملخصاً أي بان

والاول ظاهر الرواية
 * (فروع) * تمسك ولم
 يزرع وجب الخراج
 دون العشر ويسقطان
 بهلاك الخراج والخراج
 على الغاصب ان زرعها
 وكان جاحداً ولا يبيّن لها
 * والخراج في بيع الوفاء
 على البائع ان بقي في يده *
 ولو باع الزرع ان قبل
 ادراكه فالعشر على المشتري
 ولو بعده فعلى البائع

لم يبق في يد أحد من المشتريين مدة يتمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر) أي لو أجرة الأرض العشرية فالعشر عليه من الأجرة كفي التنازل خانية وعندهما على المستأجر قال في فتح القدير لهما أن العشر منوط بالخارج وهو للمستأجر وله أنها كما تستثنى بالزراعة تستثنى بالأجرة فكانت الأجرة مقصودة كالثمره فكان النماء له معنى مع ملكه فكان أولى بالإيجاب عليه اهـ (قوله كخراج موظف) فإنه على المؤجر اتفاقا لثقله يتمكن الزراعة لا بحقيقة الخراج وأما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزأ شاعرا من الخراج كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كذا في شرح درر البحار وكذا الخراج الموظف على المعير ذخيرة أي اتفاقا بدائع أما العشر فعلى المستعير كما يأتي * (تنبيه) قال في الخاتمة وإن استأجر أو استعار أرضا تصلح للزراعة فغرس فيها كرمًا أو رطبًا فانخرج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد لأنهم صاروا كرمًا فخرجها على من جعلها كرمًا اهـ قال الرمي لمفاده اشتراط كونه ملتف الأشجار بحيث لا يصلح ما بين الاتجار للزراعة فان صلح فانخرج على المالك اهـ والحاصل أنه يجب الخراج على المؤجر والمعيران بقيت الأرض صالحة للزراعة والافعى المستأجر والمستعير (قوله كاستعير مسلم) وأوجهه زفره على المعير لأنه لما أقام المستعير مقامه لمزمه كما هو جرحه فحصل للمؤجر الاجر الذي هو كالخارج معنى بخلاف المعير وقيد بالمسلم لأنه لو استعاره أذى فله عشر على المعير اتفاقا لثقله يتسهل حق الفقراء بالاعارة من الكافر كذا في شرح درر البحار أي لكونه ليس أهلا للعشر لكن في البدائع لو استعاره كافر فعندهما العشر عليه وعن الامام روايتان في رواية كذلك وفي رواية على المالك اهـ تأمل (قوله وفي الخاوي) أي القدسي ح (قوله وبقولهم ما نأخذ) قلت لكن أفتى بقول الامام جماعة من المتأخرين كالخير الرمي في فتاواه وكذا تليذ الشارح الشيخ اسمعيل الحائلي مفتي دمشق وقال حتى تفسد الأجرة بان اشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر كفي الاشياء وكذا حامد أفندي العمادى وقال في فتاواه قلت عبارة الخاوي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضيان من أهل الترجيع فان من عادته تقديم الاظهر والا شهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى به غير واحد منهم ذكر يا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والخصاف اهـ قلت لكن في زماننا عامة الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر بتحمل غراماتها ومؤنها يستأجرها بدون أجرة المثل بحيث لا تفي الأجرة ولا أضعاها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاقتناء بقولهما في ذلك لأنهم في زماننا يقدرون أجرة المثل بناء على أن الأجرة سائمة لجهة الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أموالا تبردفع العشر من جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الأجرة فان أجرة المثل تزيد أضعا فأكبر كما لا يخفى فان أمكن أخذ الأجرة كاملة يفتى بقول الامام والافعى قولهم ما يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله تعالى أعلم * (تنبيه) في التنازل خانية السلطان اذا دفع أراضي لأملاك لها وهي التي تسمى الاراضي المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج باز وطريق الجوارز أحد شيئين اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الأجرة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجا في حق الامام أجرة في حقهم اهـ ومن هذا القبيل الاراضي المصرية والشامية كما قدمناه ويؤخذ من هذا أنه لا عشر على المزارعين في بلادنا اذا كانت أراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذونه منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم أو التيماري ان كان عشرا فلا شيء عليهم غيره وان كان خراجا فكذلك لانه لا يجتمع مع العشر وان كان أجرة فكذلك على قول الامام من انه لا عشر على المستأجر وأما على قوله ما فاعلم انه كذلك لما علمت من أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه لانه خراج في حق الامام تأمل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في النهر ولو دفع الأرض العشرية لمزارعة ان البذر من قبل العامل فعلى رب الأرض في قياس قوله لفسادها وقال في الزرع لصحتها وقد اشتهر أن الفتوى على الصحة وان من قبل رب الأرض كان عليه اجبا اهـ ومثله في الخاتمة والفتح والحاصل أن العشر عند الامام على رب الأرض مطلقا وعندهما كذلك

والعشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستأجر كاستعير مسلم وفي الخاوي وبقولهم ما نأخذ وفي المزارعة ان كان البذر من رب الأرض فعليه ولو من العامل فعليه ما بالخصة

مطلب هل يجب العشر على المزارعين في الاراضي السلطانية

لوا البذر منه ولومن العامل فعليه ما و به ظهر أن ما ذكره الشارح هو قولهم ما اقتصر عليه لما علمت من أن الفتوى على قولهم ما بصحة المزارعة فافهم لكن ما ذكر من التفصيل في الغلة ما في البحر والمجتبي والمعراج والسراج والحقائق والظهيرية وغيرهما من أن العشر على رب الأرض عنده عليهما عندهما من غير ذكر هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع من أن المزارعة جائزة عندهما والعشر يجب في الخارج والخارج بينهما فيجب العشر عليهما اه وفي شرح دور البحار شرح جميع الخارج على رب الأرض عنده لان المزارعة فاسدة عنده فان الخارج له اما تنقيها أو تقدير الان البذر ان كان من قبله فجميع الخارج له وللمزارع أجور مثل عمله وان كان من قبل المزارع فان الخارج له ولرب الأرض أجور مثل ارضه الذي هو بمنزلة الخارج الا أن عشر حصته في عين الخارج وعشر حصته المزارع في ذمة رب الأرض وفائدة ذلك السقوط بالهلاك اذا نيط بالعين وعدمه اذا نيط بالذمة وأوجبوا معهما أحد العشر عليهما بالحصص لسلامة الخارج لهما حقيقة اه فكان ينبغي للشارح متابعة ما في أكثر الكتب ثم اعلم أن هذا كله في العشر أما الخراج فعلى رب الأرض اجماعا كافي البسداء (قوله ومن له حظ) أى نصيب في بيت المال في أى بيت من البيوت الاربعة لا يتيسر مع بيان مستحقها في النظم ط قلت وهذه المسئلة ذكرها المصنف متنافي مسائل شتى آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن الشحنة في شرحها ومن له الحظ هم القضاة والعسمال والعلماء والمقاتلة وذواريهم والقدر الذي يجوز لهم أخذه كفايتهم قال المصنف وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بالحق والذي يعلمهم اه قلت لكن هؤلاء لهم حظ في أحد بيوت المال وهو بيت الخراج والجزية كما يأتي قريبا وظاهر كلامه أن لاحدهم الاخذ من أى شئ وجده وان لم يكن من مال البيت المعتد لهم وهو خصال الظاهر من كلامهم والالم تبقى فائدة لجعل البيوت أربعة نعم يأتي أنه للإمام أن يستقرض من أحد البيوت ليصرفه للاختصاص ثم يرد ما استقرض فانه يقتضى جواز الدفع من بيت آخر للضرورة في مسئلتنا ان كان يمكنه الوصول الى نفسه ليس له الاخذ من غير بيته الذي يستحق هو منه والا كافي زماننا يجوز للضرورة اذ لو لم يجوز اخذه الامن بيته لزم أن لا يبقى حق لاحد في زماننا لعدم افراز كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذ ما طفر به لا يمكنه الوصول الى شئ فليتنامل (قوله بما هو موجه له) أى بشئ يتوجه لبيت المال أى يستحق له والذي في شرح الوهبانية عن القنية عن الامام الوبرى من له حظ في بيت المال طفر بمال وجهه لبيت المال فله أن يأخذ ديانة وللامام الخبار في المنع والاعطاء في الحكم أى في القضاء اه قلت أى له الخبار في اعطاء ذلك للواجد اذا علم به ليعطيه حقه من غيره اذ ليس له الخبار في منع حقه من بيت المال مطلقا كما لا يخفى (قوله وللمودع الخ) قال في شرح الوهبانية وفي البرازية قال الامام الخواص اذا كان عنده ودعة فبات المودع بلا وارثه أن يصرف الوديعة الى نفسه في زماننا اه لوانه لو أعطاه البيت المال لضاع لانهم لا يصرفون مصارفه اذا كان من أهله صرفه الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصارف اه وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد ما قلناه آتفا حيث أطلق المصارف ولم يقيدها بمصارف هذا المال فشم المصارف البيوت الاربعة تأمل (قوله دفع النابسة والظلم عن نفسه أولى الخ) النابسة ما ينوبه من جهة السلطان من حق أو باطل أو غيره ككفى القنية عن البردوى والمراد دفع ما كانت بغير حق ولذا عطف الظلم بنفسه و فيها عن شمس الائمة السرخسي توجه على جماعة تجايبه بغير حق فليعضهم دفعها عن نفسه اذ لم يحتمل حصته على الباقيين والا فالأولى أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل صاحب القنية عن شيخه بديع أن فيه اشكالا لان اعطاه اعانة للظالم على ظلمه فان أكثر النواصب في زماننا بطريق الظلم فنحن نمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك خبره اه ملخصا وعليه مشي ابن وهبان في منظومته وأجاب ابن الشحنة بان الاشكال مدفوع بما فيه من أنواع الظلم على الضعيف العاجز بواسطة دفعه عن نفسه اه قلت فيه نظرا فان ما حرم أخذه حرم اعطاؤه كفى الاشياء أى الضرورة فاذا كان الظالم لا بد من أخذه المال على كل حال لا يكون العاجز عن

ومن له حظ في بيت المال
وطفر بما هو موجه له
أخذه ديانة * وللمودع
صرف وديعات وبيها ولا
وارث لنفسه أو غيره من
المصارف * دفع النابسة
والظلم عن نفسه أولى الا
اذا تحمل

الدفع عن نفسه آثما بالاعطاء بخلاف القادر فانه باعطائه ما يحرم أخذه يكون معينا على الظلم باختياره تأمل (قوله حصته) مفعول تحمل وباقية فاعله أى باقى جماعته (قوله وتصح الكفالة منها) أى بالمائة سواء كانت بحق ككبرى النهر المشترك للعامة وأجرة الحارس للمعجزة المسمى بدار مصر الخفير وما وطف للإمام ليجهز به الجيوش وفداء الاسارى بان احتاج الرد لك ولم يكن فى ست المال شئ فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة اتفاقا أو كانت بعد برحق ككبايات زمانا فانها فى المطالبة كالديون بل دونهما حتى لو أخذت من الأكارفله الرجوع على مالك الأرض وعليه الفتوى وقبده شمس الأئمة عما إذا أمره به طاعة أو لمكرها فى الأمر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر فى الكفالة ط قلت ومعنى صحة الكفالة بالمائة التى بعد برحق أن السكفيل اذا كفله غيره به بأمره كان له الرجوع عليه بما أخذه الظالم منه لا بمعنى انه يثبت للظالم حق المطالبة على السكفيل فلا يرد ما قبل ان الظالم يجب اعدامه فكيف تصح الكفالة به كما استحققه فى محله ان شاء الله تعالى (قوله ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل) أى بالمعادلة كما عبرى القيمة أى بان يحمل كل واحد بقدر ما طاقته لانه لو ترك توزيعها الى الظالم ربما يحمل بعضهم ما لا يطيق فيصير طامعا على ظلم فى قيام العارف بتوزيعها بالعدل يقلل للظلم فلذا يؤجر وهذا اليوم كالكبريت الاحمر بل هو أندر (قوله وهذا يعرف الخ) المشار اليه غير مذكور فى كلامه وأصله فى القيمة حيث قال وقال أبو جعفر الطحى ما يصره السلطان على الرعية مصلحة لهم يصير ديننا واجبا وحقا مستحقا كالحراج وقال مشايخنا وكل ما يضره الإمام عليهم المصلحة لهم فالجواب هكذا حتى أجرة الحراسين لحفظ الطريق واللصوص ونصب الدروب وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنة ثم قال فعلى هذا ما يؤخذ فى خوارزم من العامة لاهل لاح مسماة الجيوش أو الرقبض ويحرم من مصالح العامة دين واجبا لا يجوز الامتناع عنه وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكفى اللسان عن السلطان وسمااته فيه لا للتشهير حتى لا يتجاسروا فى الزيادة على القدر المستحق اه قاتو بنى نقييد ذلك بما اذا لم يوجد فى بيت المال ما يكفي لذلك لمسايقا فى الجهاد من أنه يكره الجعل ان وجد دفعه (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سياتى فى الجهاد متناوئنا ما نضه ترك السلطان أو نائبه الخراج لرب الأرض أو وهبه ولو بشفعة جازة عند الثانى وحل له لو مصر فاوالاتدق به به يفتى وما فى الحادى من ترجحه له لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويجرحه بنفسه للفقره سراج خلافا لما فى قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزى بالبرازية فتنبه اه قات والذى فى الاشياء عن البرازية اذا ترك العشر لم عليه جاز غنيا كان أو فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت وما فى الاشياء كرملة فى الذخيرة عن شيخ الاسلام بقوله لو غنيا كان له حائز من السلطان ويضمن مثله من بيت الخراج لبيت الصدقة ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كولو أخذه منه ثم صرفه اليه ولذا قالوا بأن السلطان اذا أخذ الركة من صاحب المال فافتقر قبل صرفها للفقراء كان له أن يصرفها اليه كما يصرفها الى غيره (قوله وتظامها من الشحنة) هو محمد والشارح المنظومة عبد البروا النظم من بحر الوافر (قوله بيوت المال أربعة) سياتى فى آخره الجريئة عن الرياحى أن على الإمام أن يجعل لكل نوع يتناخضه وله أن يستعرض من أحدها ليرفعه لا تخرو يعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله تعالى عليه حسينا اه وقال الشرنبلالى فى رسالته ذكره أنه يجب عليه أن يجعل لكل نوع منها يتناخضه ولا يحاط بعضه ببعض وأنه اذا احتاج الى مصرف خزائنه واس فيها ما ينفى به يستقرض من خزائنه غيرها ثم اذا حصل للتي استقرض لها مال يرد الى المستقرض منها الا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس العنائم على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد شيئا لاستحقاقهم للصدق بالفقرو وكذا فى غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله لكل مصارف) أى لكل بيت محلات يصرف اليها (قوله فأولها العنائم الخ) أى أول الاربعة بيت أموال العنائم فهو على حذف

حصته باقيمهم وتصح الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف كالمادة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وتصح تمامه مع بيان بيوت المال ومصارفها فى الجهاد وتظامها من الشحنة فقال

بيوت المال أربعة لكل مصارف بينها العالموا فأولها العنائم والكنوز

مطلب فى بيان بيوت المال ومصارفها

مضامين وكذا يقال فيها بعده ط ويسمى هذا بيت مال الخيس أي خمس العمام والمعادن والر كاز كافي
 التناحية فقولته الر كز وفي نسخة تركاز متوابع من عطف العام بحذف حرف العطف (قوله) وبعدها
 المنتد قونا) مستند أو خبر والاولى وبعده بالتذكير أي بعد الاول الا أن يقال ان أولها كتب التناث من
 المضاف اليه وأعاد الضمير على العمام وما عطف عليها لام النفس الاول أي وثانها بيت أموال المنتدتين أي
 زكاة السواثم وعشور الاراضي وما أخذ هذه العاشر من تجار المسلمين الماربين عليه كفي الدائع (قوله) وثالثها
 الخ) قال في البدائع الثالث خراج الاراضي وخزينة الرؤس وما صولح عليه بنجران من الحلال ونو تعلب من
 الصدقة المضاعفة وما أخذ العاشر من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب اه زاد الشربلالي في
 رسالته عن الزيلعي وهديه أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحوا عليه لترك القتال قبل نزول
 العسكر بساحتهم فقولته مع عشور المراد به ما يأخذ العاشر من أهل الذمة والمستأمنين فقط بقرينة ذكره مع
 الخراج لانه في حكمه أو هو خراج حقيقة كما قدمناه في باب خلاف ما يأخذ من مساهمة زكاة حقيقة أدخله في
 قوله المنتد قون كما مر فاهم وقوله وجالية هم أهل الذمة لان عمر رضى الله تعالى عنه أجلاهم من أرض
 العرب كافي القاموس أي أخرجهم منها ثم صار يستعمل حقيقة عرفية في الحزبة التي يليها العاملون أي يلي
 أمرها عمال الامام وكان الماطم أدخل فيها ما يؤخذ من بني نجران ونو تعلب وما أخذ من أهل الحرب
 من هدية أو صلح لانها في معنى خزينة رؤسهم (قوله الضوائع) جمع ضائعة أي اللقطات وقوله مثل ما لا الخ
 أي مثل زكاة لا وارث لها أن لا أولها وارث لا يرده عليه كاحد الزوجين والاطهر جعله معطوفا على الضوائع
 باسقاط العاطف لان من هذا النوع ما نقله الشربلالي دية مقتول لاو له لكن الدية من جلة تركه المقتول
 ولذا تضي منها دونه كما صرحوا تأمل (قوله فصرف الاقارب الخ) بهقل حركة الهمزة الى الادم لضرورة
 الوزن أي بيت الخيس وبيت الصدقات والص في الاول قوله تعالى واعلموا أن ما غنمنا الاية وسياق بيانه
 في الجهاد ان شاء الله تعالى وفي الثاني قوله تعالى اعلموا الصدقات للفقراء الاية ويأتي بيانه قريبا (قوله)
 وثالثها حواء مقاتلونا الذي في الهداية وعامة الكتب المتبعة انه يصرف في مصالح ما كسد الثور وبناء
 القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعامل ورزق المقاتلة وذرايرهم اه أي ذراير البيع كما
 سيأتي في الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله ورابعها فصرفه جهات الخ) موافق لما نقله ابن الضياء في شرح
 العنوية عن البرزوي من أنه يصرف الى المرضي والزمنى واللقبى وعماره القناطر والرباطات والتعور
 والمساجد وما أشبه ذلك اه ولكنه يخالف لما في الهداية والزيلعي أفاده الشربلالي أي فان الذي في
 الهداية وعامة الكتب أن الذي يصرف في مصالح المسلمين هو الثالث كما مر وأما الرابع فصرفه المشهور وهو
 الاقبيط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعطى منه نفقة لهم وأدويتهم وكفنتهم وعقل جنائيتهم كافي الزيلعي
 وغيره وحاصله أن مصرفه العاجزون الفقراء فلو ذكر الماطم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء
 عاخرنا ورابعها فصرفه الخ لوافق ما في عامة الكتب (قوله تساوى) فعل ماض والرفع منصوب على التمييز
 كطبت النفس أي تساوى المسلمون فيها من جهة النفع اه ح والله تعالى أعلم

(باب المصروف)

(قوله أي مصرف الزكاة والعشر) يشير الى وجه مناسبته هنا والمراد بالعشر ما ينسب اليه كما مر في شمل العشر
 ووجه المأخوذ من أرض المسلم ورعيه المأخوذ منه اذا مر على العاشر أفاده ح وهو مصرف أيضا الصدقة
 الفطر والسكفارة والتندر وغير ذلك من الصدقات الواجبة كافي القهستاني (قوله وأما جس المعدن) بيان
 لوجه اقتصاده على الزكاة والعشر وانه لا يناسب ذكره معهما وان ذكره في العناوة والمخراج والاولى كما قال
 ح وأما جس الر كز اشمل الكبر لانه كاعدن في المصروف (قوله هو فقير) قدمه تعالى الآية ولان الفقير
 شرط في جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل ط (قوله أدنى شئ) المراد بالشئ النصاب

ركاز بعدها المنتد قونا
 وثالثها خراج مع عشور
 وجالية يليها العاملونا
 ورابعها لضوائع مثل ما لا
 يكون له أناس وارثونا
 فصرف الأولين أي بنص
 وثالثها حواء مقاتلونا
 ورابعها فصرفه جهات
 تساوى النفع فيها المسلمونا
 (باب المصروف)
 أي مصرف الزكاة والعشر
 وأما جس المعدن فصرفه
 كالعامة (هو فقير وهو من
 له أدنى شئ)

قول المحسنى وبعدها الخ
 كذا بالاصل المقابل على
 خط المسووف بالواو ونسخ
 الشرح بدونها وهو المتعين
 اه مصححه

أى دون نصاب أو قدر
نصاب غير نام مستغرق
في الحاجة (ومسكين
من لاشئ له) على المذهب
لقوله تعالى أو مسكينا إذا
متربة وآية السفينة للترحم
(وعمل) يوم الساعى
والعاشر (في عمل) ولو غنيا
لا هاشميا لانه فرغ نفسه
لهذا العمل فاحتاج الى
الكفاية والغنى لا يمنع من
تناولها عند الحاجة كابن
السبيل يجوع عن البسائط
وهذا التعليل يعزى

الناسى وبادنى مادونه فأفعل التفضيل ليس على بابه كما أشار إليه الشارح والاطهر أن يقول من لا يكافئ نصابا
ناميا يدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال إن المراد التمييز بين الفقير والمسكين لرد ما قبل أتم ما صنف واحد
لا بينهما وبين الغنى للعلم بتحقيق عدم الغنى فيهما أى عدم ملك النصاب الدامى فذكر أن المسكين من لاشئ
له أصلا والفقير من يملك شيئا وإن قل فاقصره على الأدنى لانه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل أن المراد هما
الفقير المقابل للمسكين لا للفقير (قوله أى دون نصاب) أى نام فاضل عن الدين ولو مدونناه وهو مصرف كما رأتى
(قوله مستغرق في الحاجة) كدار السكى وعبيد الخدمة وثياب البذلة وآلات الحرفة وكتب العلم للاحتياج
اليها ندر يسا أو حفظا وتصحيحا كما مر أول الزكاة والحاصل أن النصاب قسمان موجب لأزكاة وهو الدامى
الخالى عن الدين وغير موجب لها وهو غيره فان كان مستغرقا بالحاجة لما سكه أباح أخذه ها والاحترام
وأوجب غيره من صدقة الفطر والاضحية ونفقة القريب المحرم كفى البحر وغيره (قوله من لاشئ له)
فاحتاج الى المسئلة لقوته وما يوارى بدنه ويحصل له ذلك بخلاف الاول ويحل صرف الزكاة لمن لا تحل له المسئلة
بعد كونه فقيرا ففتح (قوله على المذهب) من أنه أسوأ حالا من الفقير وقيل على العكس والاول أصح بحر وهو
قول عامة السلف السمعيل وأفهم بالعطف أنهم صنفان وهو قول الامام وقال الثانى صنف واحد وأثر
الخلافا يظهر فيما إذا أوصى بثلاث ماله لزيد والفقراء والمسكين أو وقف كذلك كان لزيد الثلث وللمسكين
صنف ثلث عنده وقال الثانى لزيد النصف ولهم ما النصف وتعامه في النهر (قوله لقوله تعالى أو مسكينا
ذامرية) أى ألحق جلده بالتراب محتفرا حفرة جعلها لازار له عدم ما يوارى به أو ألحق بطمعه من الجوع
وتعام الاستدلال به موقوف على أن الصفة كاشفة والاكثر خلافه فيحمل عليه وتعامه في الفتح (قوله وآية
السفينة للترحم) جواب عما استدلل به القائل بأن الفقير أسوأ حالا من المسكين حيث أثبت للمسكين
سفينته والجواب أنه قيل لهم مسكين ترحموا وأجب أيضا بأنهم لم تكن لهم بل هم أجراء فيها أو عارية
لهم فتح أى فالأدم في كانت لمساكين للاحتصاص بالملك (قوله يوم الساعى) هو من يسعى في القبائل بل جمع
صدقة السوائم والعاشر من نصبه الامام على الطريق ليأخذ العشر ونحوه من المارة (قوله لانه فرغ نفسه)
أى فهو يستحقه عماله الا ترى أن أصحاب الاموال لو حوالوا الزكاة الى الامام لا يستحق شيئا ولو هلك ما جمعه
من الزكاة لم يستحق شيئا كالمضارب اذا هلك مال المضاربة الا أن فيه شبهة الصدقة تدل على سقوط الزكاة
عن أرباب الاموال فلا تحل للعمال الهاشمي تزويج القرابة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوصع وتحل
للفقير لانه لا يوزى الهاشمي في استحقاق الكرامة فلا تعسر الشبهة في حقه زيل على أن يمنع العامل
الهاشمي من الاخذ صريح في السنة كما بسطه في الفتح قال في الهرو في النهاية استعمل الهاشمي على الصدقة
فأجرى له منها رزق لا ينبغي له أخذه ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به قال في البحر وهذا بقيد صحة توليته
وأن أخذه منها مكر ولا حرام اه والمراد كراهة التحريم لقولهم لا يجعل لكن ما مر من أن شرائط الساعى
أن لا يكون هاشميا يعارضه وهذا الذى ينبغي أن يعول عليه اه ما في النهر أقول الظاهر أن الإشارة في قوله
وهذا الى ما ذكرهنا من صحة توليته ووجهه أن ما ذكره هذا صريح في عدم حل الاخذ مما جمعه من الصدقة
لامن غيره فلا دليل حيث تدعى عدم صحة توليته عاملا اذا رزق من غيرها وقد منا أن اشتراط أن لا يكون
هاشميا نقله في البحر عن الغاية ولم أره لغيره على أنه في الغاية حال ذلك بقوله لما فيه من شبهة الزكاة كما
عالوا به هنا فعلم أن ذلك شرط لحل الاخذ من الصدقة لا لصحة التولية فلا يعارض ما هنا كما قدمناه هناك
والله تعالى أعلم (قوله فيحتاج الى الكفاية) لكن لا يراد على نصف ما قبضه كما أتى ولا يستحق لوه ذلك ما جمعه
لان ما يستحقه منه أجره عماله من وجه كما مر قال في المعراج لان عماله في معنى الاجرة وأنه يتعاقد بالحل
الذى عمل فيه فاذا هلك سقط حقه كالمضارب اه فأتى وهذا مفاد التفريع على قوله لانه فرغ نفسه لهذا
العمل فانه يفيد أن ما يأخذه ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلة عمله فلا ينافى ما مر من أن له شقين فافهم

(قوله ما نسب للواقعات) ذكر المصنف أنه رأى بخط ثقة من زيارته في جامع الفتاوى ونصه وفي
المبسوط لا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً إلا إلى طالب العلم والغزى ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة
والسلام يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وإن كان له نفقة أربعين سنة اهـ (قوله من أن طالب العلم) أي
الشرعي (قوله إذا فرغ نفسه) أي عن الاكتساب قال ط المراد أنه لا يتعلق له بنفسه ذلك فحق البطالات
المعلومة وما يجب له النشاط من مذهبات الهوم لا ينافي التفرغ بل هو سعي في أسباب التحصيل (قوله
واستغادته) لعل الواو بمعنى أو المساعدة الخلو ط (قوله لجزءه) صلة لجواز الأخذ ط (قوله والحاجة داعية
الح) الواو للعمال والمعنى أن الإنسان يحتاج إلى أشياء لا غنى له عنها فينشئ إذا لم يجزله قبول الزكاة
مع عدم اكتسابه أنفق ما عنده ومكث محتاجاً فيقطع عن الفائدة والاستفادة فيضعف الدين لعدم من
يتحمله وهذا الفرع مخالف لاطلاقهم الحرمة في الغنى ولم يعتمد أحد ط قلت وهو كذلك والأوجه
تقييده بالفقير ويكون طلب العلم من خصا لجواز سؤاله من الزكاة وعيها وإن كان قادراً على الكسب
اذ بدونه لا يحل له السؤال كإسباني ومذهب الشافعية والحنابلة أن القدرة على الاكتساب تمنع الفقر
فلا يحل له الأخذ فضعف لا عن السؤال إلا إذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي (قوله ما يكفيه وأعوانه) بيان لقوله
بقدر عمله وقد مناه أنه يعطى ما يملك المال والابطال عماله ولا يعطى من بيت المال شيئاً كفى البحر وفي
البرازية أخذ عماله قبل الوجوب أو القاضى رزقه قبل المدة جاز والأفضل عدم التجميل لاحتمال
أن لا يعيش إلى المدة اهـ قال في النهروان أرمال هؤلاء المال في يده وقد تجمل عماله والظاهر أنه لا يسترد
(قوله بالوسط) فيحرم أن يتبع شهوته في المأكل والمشرب لأنه اسراف محض وعلى الإمام أن يبعث من
يرضى بالوسط بحر (قوله لكن الح) أي لو استغرقت كفايته الزكاة لبرزاده على النصف لان التنصيف
عين الانصاف بحر (قوله ومكاتب) هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب في قول أكثر أهل العلم وهو
المروى عن الحسن البصري أطلقه فم مكاتب الغنى أيضاً وقبده الحدادى بالكبير أما الصغير فلا يجوز
وفيه نظر أذكره أبو البان المكاتب يملك المدفوع اليه وهذا باطلاً فيم الصغير أيضاً ثم قلت قد يجب بأن
مراد الحدادى بالصغير من لا يعمل لأن كتابته استقلالاً لا غير صحيحة أولاً لأنه لا يبيع قبضه تأمل ثم قال في النهروان
وعلى هذا فالحدول فيه وفيما بعده عن اللام إلى في الدلالة على أن الاستحقاق للعبادة للرقبة أولاً يثبت بأنهم
أرسم في استحقاق التصديق عليهم من غيرهم لا أنهم لا يملكون شيئاً كما ظن الآن براد لا يملكونه ملكاً
مستقراً وهل يجوز للمكاتب صرف المدفوع إليه في غير ذلك الوجه لم أره لهم اهـ والصغير في لهم لا غنى
وأصل التوقف لصاحب البحر فانه نقل عن الطيبي من الشافعية ما يفيد أن المكاتب ومن بعده ليس لهم
صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لاجلها لانهم لا يملكونه ثم قال وفي البدائع انما جاز دفع الزكاة إلى
المكاتب لأنه تعليق وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب بقبضة الاربعة بالطريق الأولى لكن بقي هل لهم على
هذا الصرف إلى غير الجهة اهـ قال الخبير الرملى والذي يقتضيه نظر الفقيه الجواز اهـ قلت وبه جزم
العلامة المقدسى في شرح نظم الكنز * (فرع) * ذكر الزياي في كتاب المكاتب عند قوله ولو اشترى أباه
أوابنه مكاتب عليه أن للمكاتب كسباً وليس له ملك حقيقة لو جرد ما ينفقه وهو الرق وله هذا الواسع ترى
زوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كنزاً اهـ كذا في شرح الكنز للعلامة ابن السلي
شيخ صاحب البحر قلت وهو صريح في جواز دفع الزكاة اليه وإن ملك نصاباً زاد على بدل الكتابة وسند ذكر
عن القهستاني ما يفيد رقبته (قوله لغير هاشمي) لأنه إذا لم يجز دفعها لمعتق الهاشمي الذي صار حراً ورغبة فكتابته
الذي بقي يملكو كاه رغبة بالأولى وفي البحر عن المحيط وقد قالوا أنه لا يجوز للمكاتب هاشمي لأن الملك يقع للمولى
من وجه والشبهة بالحقيقة في حقهم اهـ أي أن المكاتب وإن صار حراً يداحي يملك ما يدفع إليه لكنه
يملوك رغبة فيه مشبهة وقوع الملك لأوله الهاشمي والشبهة معتبرة في حقه لكرامته بخلاف العبي كما مر في

ما نسب للواقعات من أن
طالب العلم يجوز له أخذ
الزكاة ولو غنياً إذا فرغ
نفسه، لا فائدة العلم واستغادته
لجزءه عن الكسب
والحاجة داعية إلى ما لا بد
منه كذا ذكره المصنف
(بقدر عمله) ما يكفيه
وأعوانه بالوسط لكن
لا يبرزده على نصف ما يقبضه
(ومكاتب) لغير هاشمي ولو
بحر

حل لمولاه ولوغنيا كفقير
بقوله صلى الله عليه وسلم
لما ذاق آخر الامر من هذا
من أغنيائهم و ردها في
فقرائهم (ومديون

٣ (قوله من جهاد الفقراء
الخ) فيه انه عليه الصلاة
والسلام كان معظم اعطائه
لاغنيائهم ليتبعوا فلا
يصح أن يكون هذا
جوابا على تسليم ورود
السؤال فالاحسن في
الجواب ما عطفه عليه بقوله
أو كان من الجهاد الخ اه

٣ (قوله الى بقاء علته الخ)
فان عاتيه الكفر لانه أى
الرق اجزاء عن استسكانهم
وعدم انقيادهم لله تعالى
لجعلهم أرقاء لعباده ولا
ينبغي الرق بانتفاء العلة لان
العله يشترط وجودها في
الابتداء دون البقاء كذا في
الابحار ببعض تغيير وعلة
الاضطباع والرمل هي أن
المشركين لما قالوا عن المسلمين
قتلتهم حتى يثرب أمر النبي
صلى الله عليه وسلم المسلمين
بالاضطباع والرمل واطهار
القوة للرد على المشركين في
زعمهم والآن قد زالت هذه
العله ولم يزل المشركون
اه

(قوله فالنسخ للعموم أى
لعموم المؤلفه قلوبهم فانه
شامل للاغنياء والفقراء
كفارا كانوا أو مسلمين
فقوله صلى الله عليه وسلم

العامل فلذا قيد بقوله في حقهم أى حق بنى هاشم وأنت خبير بأن ما ذكر من التعميل مسوق في كلام البحر
لعدم الجواز لمكتاب الهاشمي لانه تصرف المسكتب في المسئلة التي توتف في حكمها أو لا بل لا يفيد التعميل
المذكور ذلك أصلا فافهم (قوله حل لمولاه) لانه أنتقل اليه بملكه ما لم يكن له ملكه لانه حريدا
وتبدل الملك بمنزلة تبدل العين وفي الحديث الصحيح هو لها صدقة ولنا عدية (قوله كفقير استغنى) أى وفصل
معنى مما أخذ حاله الفقراء لان المعنى في كونه مصر فاهو وقت الدفع وكذا يقال في اس السبيل (قوله وسكت
عن المؤلفه قلوبهم) كانوا ثلاثة أقسام قسم كمارك عليه الصلاة والسلام يعطهم لينة الفهم على الاسلام
وقسم كان به عليهم ليدفع شرهم وقسم أسلموا وفيهم ضعف في الاسلام فكانت ألفتهم إيتوا وكان ذلك
حكما مشروعا ثابتا بالنص فلا حاجة الى الجواب عما يقال كيف يجوز ضعفها الى الكفار بانه كان من جهاد
٣ الفقراء في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه نارة بالسنة ونارة بالاحسان أفاده في الفتح (قوله لسقوطهم)
أى في ثلاثة الصديق لما منهم عررضي الله تعالى عنهما وانعقد عليه اجماع الصحابة نعم على القول بانه
لا اجماع الا من من تنديج عليم بدليل أفاد نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم أو تقييد الحكم بحال
أو كونه حكما غيا باقيا على عاتقه وقد انقضى انتهاؤها به ووفاته ونظامه في الفتح امكن لا يجب علمه على دليل
الاجماع كاهو مقر في محله (قوله امان وال العلة) هي اعزاز الدين فهو من قبل انتهاء الحكم لانتهاء عاتقه
الغائية التي كان لاجلها الدفع فان الدفع كان لازما وقد أعز الله الاسلام وأغنى عنهم بحر اسكن تبرد
التعليل بكونه معلا بعله انتهت لا يصلح دليل على نفي الحكم المعلن لان الحكم لا يستباح في بقاءه بقائه
لاستغنائه في البقاء عنه الماعلم في الرق والاضطباع والرمل فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم مما سرع
مقيد بقاءه ببقائها امكن لا يلزمنا تعيينه في محل الاجماع فنحكم بشروط الدليل وان لم يظهر لسألي أن الآية
التي ذكرها غير تصلح لذلك وهي قوله تعالى وفي الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ونظامه في
الفتح (قوله أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أى هو مستند الاجماع والنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم
بالحديث المذكور الذي سمعه أهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعيا بالنسبة اليهم في نسخ
نسخه للكتاب وجعل في البحر مستند الاجماع الآية التي ذكرها غير رضى الله تعالى عنه وانما يجعل
الاجماع ناسخا لانه خلاف الصحيح لان النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يكون
الا بعده كما أوضحه المصنف في الخ (قوله و ردها في فقرائهم) في نسخة على فقرائهم واهذا الحديث على ما في
الفتح من رواية أصحاب الكتب الستة انك ستأني قوما أهل كتاب فادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى
رول الله فانهم أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم
أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم الخ اه وأما
باللفظ الذي ذكره الشارح تبع الالهادية في حاشية فوجع الحافظ بن حجر أنه لم يره في شيء من المسانيد اه
وضمير فقرائهم للمسلمين فلا تدفع الى من كان من المؤلفه كافر أو غني وتدفع الى من كان منهم مسلما فقيرا
بوصف الفقر لا لكونه من المؤلفه فالنسخ للعموم أو لخصوص الجهة تأمل (قوله ومديون) هو المراد بالعارم
في الآية وذكري الفتح ما يقتضى أنه يطابق على رب الدين أيضا فانه قال والعارم من لزمه دين أوله دين على
الباس لا يقدر على أخذه وليس عنده نصاب وفيه نظر لما قال يقتضى العارم من عليه الدين ولا يجوز وفاء وأما
ما في الصحاح من أن الغريم قد يطلق على رب الدين وليس مما الكلام فيه لانه لا كلام في العارم الاخص
لا في العريم وأما ما زاده في الفتح انما حاز الدفع اليه لانه فقير يدا كاس السبيل كما عال في الحميط لانه غارم
وأما قول الزيلعي والعارم من لزمه دين ولا عليك نصا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الباس ولا يمكن أخذه
اه وليس فيه إطلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لان قوله أو كان له مال معطوف على قوله ولا عليك نصا

فترد على فقرائهم قد نسخ هذا العموم وقوله أو لخصوص الجهة أى جهة التأليف أى هذا الحديث المتقدم نسخ
كون جهة التأليف محصورة لا تصرف الى من اتصف به أو الصرف الى الفقير المسلم ممن اتصف بها ليس لكونه متصف بها بل لكونه فقيرا مسلما اه

فأفهم وكلام النهر هنا غير محدد (قوله لا يملك نصا) قيد به لان الفقر شرط في الاصناف كلها الا العامل وابن السبيل اذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير بحرقه بل ط عن الجوى انه يشترط أن لا يكون هاشميا (قوله أولى منه للفقير) أى أولى من الدفع للفقير الغير المدينون لزيادة احتياجه (قوله وهو منقطع الغزاة) أى الذين عجزوا عن اللحوف بجيش الاسلام لفقرهم بل ان النفقة أو الدابة أو غيرهما فتخل لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذ الكسب يعدهم عن الجهاد فهستأني (قوله وقيل الحاج) أى منقطع الحاج قال في الغرب الحاج بمعنى الحاج كالسائر بمعنى السمار في قوله تعالى سائرنا تهجرون وهذا قول محمد والاول قول أبي يوسف اختاره المصنف تبعه السكتز قال في النهر وفي غاية البيان انه الاظهر وفي الاستيعاب انه الصحيح (قوله وقيل طلبة العلم) كذا في الظهيرية والمرغباني واستبعده السروجي بأن الآية تزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبة علم قال في الشربلالية واستبعاده بعد لان طلب العلم ليس الاستفادة الاحكام وهل يبلغ طالب البرية من لازم محبة النبي صلى الله عليه وسلم لتأني الاحكام عنه كاستصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم وجيمه مخصوصا وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخير ان اذا كان محتاجا اه (قوله وثمرة لاختلاف الخ) يشير الى أن هذا الاختلاف انما هو في تفسير المراد بالآية لا في الحكم ولذا قال في النهر والخلف لفظي لا لافق على أن الاصناف كلها سوى العامل يعطون بشرط الفقر فمقطع الحاج أو وكذا من ذكر بعده يعطى اتفاقا وعن هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف تظهر في الوصية يعنى ونحوها كالأوقاف والندور على ما سراه أى تظهر فيما لو قال الموصى ونحوه في سبيل الله وفي البحر عن النهاية فان قلت منقطع الغزاة أو الخ ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير والافهوا ابن السبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قلت هو فقير الا أنه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان مغايرا للفقير المطلق الخالى عن هذا القيد (قوله وابن السبيل) هو المسافر سعى به لازمه الطريقى زيلعى (قوله من له مال لامعه) أى سواه كان هو في غير وطنه أو في وطنه وله دينون لا يقدر على أخذها كافي النهر عن النقاية لكن الزيلعى جعل الشافى لمحقابه حيث قال وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لان الحاجة متى المعتبرة وقد وجدت لانه فقير يدا وان كان غنيا باطاهرا اه وتبعه في الدرر والفتح وهو ظاهر كلام الشارح وقال في الفتح أيضا ولا يجعل له أى لابن السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته والاولى له أن يستقرض ان قدر ولا يلزمه ذلك لجواز عجزه عن الاداء ولا يلزمه التصديق بما ضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا عجز وعندهما من مال الزكاة لا يلزمها التصديق اه قلت وهذا بخلاف الفقير فانه يجعل له أن يأخذ أكثر من حاجته وهم اذا فارق ابن السبيل كما أفاده في النخبة (قوله ومنه ما لو كان ماله مؤجلا) أى اذا احتاج الى النفقة يجوز له أخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الخانية (قوله أو على غائب) أى ولو كان حاله عدم تمكنه من أخذه ط (قوله أو معسر) فيجوز له الأخذ في أصح التأويل لانه بمنزلة ابن السبيل ولو موسرا معترف لا يجوز كافي الخانية وفي الفتح دفع الى فقير له مهر دين على زوجها يبلغ نصا وهو موسر بحيث لو طلبت أعطاه لا يجوز وان كان لا يعطى لو طلبت جاز قال في البحر المراد من المهر ما عورف تجهيله والافهوا دين مؤجل لا يمنع وهذا مقيد لعموم ما في الخانية ويكون عدم اعطائه بمنزلة اعساره ويترك بينه وبين سائر الدينون بأن رفع الزوج للقاضي مما لا ينبغي للمرافعة لغيره لكن في البراوية ان موسرا والمجمل قدر النصاب لا يجوز عجزهما وبه يفتى احتياطاً وعند الامام يجوز مطلقا اه قال في السراج والخلاف مبنى على أن المهر في النعمة ليس بنصاب عنده وعندهما نصاب اه نهر قلت ولعل وجه الاول كون دين المهر ديناً ضعيفاً لانه ليس بدل مال ولهدا لا تجب زكاته حتى يقبض وبحول عليه حول جديد فهو قبل القبض لم ينعد نصا في حق الزوج فكذا في حق جواز الأخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين مجمله ومؤجله فتأمل (قوله ولوله بينة في الأصح) نقس في النهر عن الخانية أنه لو كان باحدا ولدان بينة عادلة لا يجعل له

لا يملك نصا فامسلا عن دينه) وفي الظهيرية الدفع للمدينون أولى منه للفقير (وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة) وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وفسره في البدائع بجميع القرب وثمرة الاختلاف في نحو الأوقاف (وابن السبيل وهو) كل (من له مال لامعه) ومنه ما لو كان ماله مؤجلا أو على غائب أو معسرا أو باحدا ولو له بينة في الأصح (بصرف) المزكى رالى (كلهم أو) الى (بعضهم) ولو واحدا من أى صنف كان

لان الالجنسية تبطل الجمعية
وشرط الشافعي ثلاثة
من كل صنع ويشترط أن
يكون الصرف (تملك) لا
اباحة كإمرا (لا يصرف
(الى بناء) نحو (مسجد
(و) لالى (كفن ميت
وقضاء دينه) أما من الحى
المسقى فيجوز لوبأمره ولو
أذن فبات فاطلاق الكتاب
يفيد عدم الجواز وهو
الوجه نهر (و) لالى (غن
ما) أى فن (يعتق)

٣ (قوله ان يرجع على
المدين الخ) قال شيخنا الذى
رأيناه فى عدة نسخ من النهر
فينبغي ان يرجع المدينون
باسقاط على وحيد فلا
كلام اه

أخذ الزكاة وكذا ان لم تكن البيئة عادلة ما لم يحلفه القاضى ثم قال ولم يجعل فى الاصل الدين الجعور فصا
ولم يفصل بين ما اذا كان له بيئة عادلة أو لا قال السر حسي والصحيح جواب الكتاب أى الاصل اذ ليس كل
قاض يعادل ولا كل بيئة تقبل والجوهرين يدعى القاضى ذل وكل أحد لا يختار ذلك وينبغي أن يعول على
هذا كفى عقد الهراة اه قلت وقد منا أول الزكاة اختلاف الصحيح فيه ومال الرضى الى هذا وقال بل فى
زماننا يقر المدينون بالدين وبإعلاءه ولا يقدر الدائن على تحليفه منه فهو بمنزلة العدم (قوله لان الالجنسية)
أى الدالة على الجنس أى الحقيقة قال ح وهذا تعليل لجواز الاقتصار على فرد من كل صنف من الاصناف
السبعة وأما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فعلته أن المراد بالآية بيان الاصناف التى يجوز الدفع اليهم
لا تعيين الدفع لهم بحر اه ط وبيان الاستدلال على ذلك مبسوط فى الفتح وغيره (قوله تملك) فلا يكتفى
فيها الاطعام الا بطريق التملك ولو اطعمه عنده فابا الزكاة لا تكتفى ط وفى التملك إشارة الى أنه لا يصرف
الى مجنون وصبي غير مرأى الا اذا قبض له ما من يجوز له قبضه كالأب والوصى وغيرهما و يصرف الى
مرأى يعقل الاخذ كفى المحيط ههستانى وتقدم تعلم الكلام على ذلك أول الزكاة (قوله كإمرا) أى فى
أول كتاب الزكاة ط (قوله نحو مسجد) كبناء القناطر والسقايات واصلاح الطرقات وكبرى الأعمار
والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه زيلعى (قوله ولا الى كفن ميت) لعدم صحة التملك منه ألا ترى أنه لو أترسه
سمع كان الكفن للمتبرع لا للورثة نهر (قوله وقضاء دينه) لان قضاء دين الحى لا يقتضى التملك من المدينون
بدليل أنهم مالو تصادقا أى الدائن والمدينون على أن لا دين عليه يستردقه الدافع وليس للمدينون أن يأخذوه زيلعى
أى وقضاء دين الميت بالأولى وانما يستردق الدافع ما دفعه فى مسئلة التصديق لانه ظهر به أن لا دين للدائن فقد
قبض ما لا حق له به لانه قبضه عن ذمة مدينه وقوله وليس للمدينون أن يأخذوه أى لانه لم يملكه أيضا وقيدته فى
البحر بما اذا كان الدفع بغير أمر المدينون فلو بأمره فهو تملك من المدينون فيرجع عليه لاعلى الدائن اه
أى لان من قضى دين غيره بأمره أن يرجع عليه بلا شرط الرجوع فى الصحيح فيكون تملك من المدينون
على سبيل القرض ثم هذا اذا لم ينو بالدفع الزكاة على التملك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه ثم
فانهم (قوله فيجوز لوبأمره) أى يجوز عن الزكاة على أنه تملك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه ثم
يصير قابضا لنفسه فتح (قوله فاطلاق الكتاب) يعنى الهداية أو القدورى حيث أطلقا دى الميت عن التقيد
بالأمر وأصل البحث لابن الهمام فى شرح الهداية حيث قال وفى الغاية عن المحيط والمفيد لو قضى بهم ادى
حى أو ميت بأمره جاز وظاهر الخاتمة موافقه لكن ظاهرا اطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز فى الميت مطلقا
وهو ظاهر الخلاصة أيضا حيث قال لو قضى دى حى أو ميت بغير إذن الحى لا يجوز فقيد الحى وأطلق الميت
اه (قوله وهو الوجه) لانه لا بد من كونه تملك كاهو لا يقع عند أمره بل عند أداء الأمور وقبض النائب
وحينئذ لم يكن المدينون أهلا للتملك لموته وعلى هذا فاطلاق مسئلة التصديق السابقة محمول على ما اذا كان
الوفاء بغير أمر المدينون أمالو كان بأمره فينبغى ٣ أن يرجع على المدينون اذا غاية الأمر أنه ملك فقير اعلى ظن أنه
مدينون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التملك بعد وقوعه لله تعالى كذا فى النهر وهو ملخص من كلام الفتح
لكن قوله فينبغى أن يرجع على المدينون ليس فى عبارة الفتح وهو سبق فلم لان هذا فيما اذا لم ينو بالدفع
الزكاة كما قدمناه والكلام الآن فيما اذا نواه بدليل التعليل وحيد فلا رجوع له على أحد لو قوعه زكاة
نعم ينبغى أن يرجع به المدينون على دائننه لان الدائن قبضه نيابة عنه ثم لنفسه وقد تبين بالتصديق عدم صحة
قبضه لنفسه فبقى على ملك المدينون ثم رأيت العلامة المقدسى اعترض ما بحثه فى الفتح بأن الدفع وقع نيابة
عن المدينون لو فاء دينه واذا لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل الضمنى فى القبض لانه ثبت ضرورة للدين ولا
دين فلا قبض فلا ملك للفقير اه قلت وفيه نظر لان أمره بالدفع الى دائننه لم يمل بظهور عدم الدين كالأمره
بالدفع الى أجنبي فيكون وكيله بالقبض قصدا لا ضمنا تأمل (قوله يعتق) أى يعتقه الذى اشتراه بركة ماله

أو يعتقد عليه بأن اشترى بها أباه مثلاً (قوله لعدم التملك) حلة للجميع (قوله وهو الركن) أي ركن الزكاة بالمعنى المصدري لأنها كما مر تملك المال من فقير مسلم الخ وتسميته ركناً تبعاً للهداية وغيرهما ظاهر بخلاف ما في الدرر من تسميته شرطاً (قوله وقدمنا) أي قبيل قوله واقتراضها عمرى (قوله أن الحيلة) أي في الدفع إلى هذه الأشياء مع صحة الزكاة (قوله ثم يأمره الخ) ويكون له ثواب الزكاة وللفقير ثواب هذه القرب بجر وفي التعبير بتم إشارة إلى أنه لو أمره أولاً لا يجزى لأنه يكون وكيلاً عنه في ذلك وفيه نظر لان الاعتبارية الدافع ولذا جازت وإن سماها قرضاً أو هبة في الأصح كما قدمناه فافهم (قوله والظاهر نعم) البحث صاحب النهر وقال لأنه مقتضى صحة التملك قال الركني والظاهر أنه لا شبهة فيه لأنه ملكه ياه عن زكاته ماله وشرط عليه شرطاً فاسداً والهبه والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد (قوله والى من بينهما ولاد) أي بينه وبين المدفوع إليه لأن منافع الأملاك بينهم متصلة فلا ينفك التملك على الكمال هداية والولاد بالكسر مصدر ولدت المرأة ولادته ولاد مغرب أي أصله وإن علا كأيوبه وأجداده وجداته من قبلهما وفرعه وإن سفل بطح الغاء من باب طاب والضم خطأ لأنه من السفالة وهي الخساسة مغرب كأي ولاد الأولاد وشمل الولاد بالنكاح والسفاح فلا يدفع إلى ولده من الزنا ولا إلى من نفاه كما سيأتي وكذا كل صدقة واجبة كالفطرة والندور والكفارات أما التطوع فيجوز بل هو أولى كفي البدائع وكذا يجوز نجس المعادن لأن له حبسه لنفسه إذا لم تعين مالا ربعة الانحسار كافي البحر عن الاستيعاب وقيد بالولاد لجوازه لبقية الأقارب كالأخوة والأعمام والأخوال الفقراء بل هم أولى لأنه صلة وصدقة وفي الظهيرية ويبدأ في الصدقات بالأقارب ثم المولى ثم الجيران ولودفع زكاته إلى من نفقته واجبة عليه من الأقارب جاز إذا لم يحسبها من النفقة بجر وقد مرناه موضعاً أول الزكاة ويجوز دفعها لزوجته أيسه وابنه وزوج ابنته تاتر خاتبة وفي القنية اختلاف في المريض إذا دفع زكاته إلى أخيه وهو وارثه قيل يصح وقيل لا كمن أوصى بالخج ليس للوصى أن يدفعه إلى قريب الميت لأنه وصية وقيل للورثة الرتبة باعتبارها اه وظاهر كلامهم يشهد الأول نهر وكذا استظهره في البحر قلت ويظهر لي الأخير وهو أنه يقع زكاة فقير بينه وبين الله تعالى ولو ورثته أن علموا به الرد باعتبار أنهم في حكم الوصية للورث ويشهد له ما قدمناه قبيل باب زكاة المال عن المختارات وغيرهما من أنهم لو زادت على الثلث وأراد أن يؤدبها في مرضه يؤدبها من الورثة وقد مرنا أن ظاهر قولهم سر أن الورثة لو علموا بذلك لهم أخذ ما زاد على الثلث وقد يفرق بين المسئلتين بأن المريض هناك مضطر إلى أداء الزائد على الثلث للخروج من عهدهم بخلاف أدائه إلى وارثه تأمل * (فرع) * يكره أن يحتال في صرف الزكاة إلى والديه المعسرين بأن تصدق بهما على فقير ثم صرفها الفقير إليهما كافي القنية قال في شرح الوهبانية وهي شهيرة مذكورة في غالب الكتب (قوله ولولم يملأ كالفقير) قد راجعت كثيراً فلم أجد من ذكر ذلك وهو مشكل فإن الملك يقع للمولى الفقير ثم رأيت الركني قال حكماء الشافعي حاشية التبيين بقيل فقال وقيل في الولد الرقيق والزوجة كذلك اه أي لا تدفع لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارة الشافعي بعينها في المعراج ومقتضى التعبير بقيل ضعفه لما قلنا والله أعلم (قوله ولولم يملأ) أي في العدة ولولم يملأ نهر عن معراج الدراية (قوله ولا إلى مملوك المزكى) وكذا مملوك من بينه وبينه قرابة ولاد أو زوجة قال في البحر والفتح أن الدفع لم كاتب الولد غير جائز كالدفع لابنه شرب لالية (قوله ولولم يملأ أو مدبراً) لعدم التملك في العبد والمدبر ولأن له في كسب مكاتبه حقا يلى واعتراض الشرب لالية جعله المملوك شاملاً للمكاتب بانهم صرحوا بأنه لو قال كل مملوك لي حر لا يتناول المكاتب لأنه ليس بمملوك مطلقاً لأنه مالك يداقت وقد يجب أن يملأه هناك لشبهة انصراف المطلق إلى السكامل فلم يعتق لأن الشبهة تصلح للدفع للاثبات ولا مقتضى هنا مراعاة هذه الشبهة (قوله أعتق المزكى بعضه) اعلم أن حكم معتق البعض عند الإمام أن العبد إن كان كله للمعتق عتق بقدر ما أعتق وله استسعاؤه في قيمة الباقي أو تحريره وإن كان مشتركا كان كان

لعدم التملك وهو الركن
وقدمنا أن الحيلة أن يتصدق
على الفقير ثم يأمره بفعل
هذه الأشياء وهل له أن
يتخلف أمره أم لا والظاهر
نعم (و) لا إلى (من بينهما
ولاد) ولولم يملأ كالفقير (أو)
بينهما (زوجة) ولولم يملأ
وقال تدفع هي لزوجها
(و) لا إلى (مملوك المزكى)
ولولم يملأ أو مدبراً (و) لا إلى
(عبد أعتق المزكى بعضه)
سواء كان كله أو بينه
وبين ابنه فاعتق الأب حظه

قوله والى من بينهما الخ
هكذا خطه ولعله سقط من
قلمه كلمة لا تأمل اه معصمه

المعتق موسرا فاشريكه استسعاء العبد في قيمة حصته أو تضمين المعتق و يرجع بمأخذه على العبد أو يعتق
 باقيه وان كان معسرا استسعى العبد لا غير وعندهما ان أعتق بعض عبده عتق كله ولا يسعي وان أعتق
 بعض المشترك فليس للآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد
 وسيأتي تمام الاحكام في بابيه (قوله معسرا) حال من الاب وليس بقيد احترازي (قوله لا يدفع له)
 ذكره ليعال له والا فيغني عنه قول المصنف ولا الى عبده ط (قوله لانه مكاتبه أو مكاتب ابنه) لانه على تقدير
 ان يكون كله أو يكون بينه وبين ابنه وكان موسرا واختار الابن تضمينه ورجع الاب على العبد بما
 ضمن فهو مكاتبه وان كان معسرا أو كان موسرا واختار الابن الاستسعاء فهو مكاتب ابنه ومكاتب الابن
 لا يجوز دفع الزكاة اليه كالايجور زدفعها الى الابن فافهم و بما قررنا طهر أن قوله معسرا ليس بقيد احترازي
 كما قلنا ولعل فائدته وجوع شقي التعايل الى المسئلتين على سبيل الملف والنشر المرتب ثم انه سمى مكاتبه لانه
 يشبهه في السعاية وان خالفه من بعض الاوجه كعدم الرد الى الرق (قوله وأما المشترك الخ) قال في الجبر
 ولو كان بين اثنين أجنبيين فاعتق أحدهما حصته وهو معسرا واختار الساكت الاستسعاء فلا يعتق المدفع
 لانه مكاتب لشريكه وليس للساكت الدفع لانه مكاتبه وان كان المعتق موسرا واختار الساكت تضمينه
 فلا ساكت الدفع الى العبد لانه أجنبي عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار بعد تضمينه استسعاءه اه (قوله
 لانه اما مكاتب نفسه) أي فيما اذا كان المزكي هو الساكت المستسعى وكان المعتق معسرا أو كان المزكي هو
 المعتق الموسر واستسعى العبد بعد أن ضمنه الساكت وقوله أو غيره أي فيما اذا كان المزكي هو المعتق في
 الصورة الاولى أو الساكت في الثانية كما علم مما ذكرناه نفاعن الجبر في المسئلة الاولى لا يجوز
 الدفع اليه لانه مكاتب نفسه كما علم من قوله ولا الى مملوك المزكي ولو كان مكاتب وفي الاخيرتين يجوز لا
 مكاتب غيره كما علم من قول المتن سابقا ومكاتب فقوله لانه الخ تعاليل لقوله فحكمه علم عام وهو ظاهر
 فافهم قال في النهر فان كانت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر قلت يتصور بان يكون زكاه مال مستهلك
 قبيل الاعتناق ويكون وقت الاعتناق فقيرا (قوله مطلقا) أي سواء كان المعتق موسرا أو معسرا والعبد
 كله أو مشترك بينه وبين ابنه أو أجنبي (قوله لانه حر كله) أي غير مديون وهو فيما اذا كان كل العبد
 للمعتق أو بعضه وهو موسر وضمنه الساكت (قوله أو حريون) أي فيما اذا كان المعتق معسرا فان
 العبد يسعي للساكت وهو حر (قوله فافهم) أشار به الى أنه حر المراد على وجه لا يرد اليه ما أو رده في
 الدرر على عبارة الهداية وان تكاف شراحها الى تأويلها كما يعلم بمراجعة ذلك (قوله ولا الى غنى) استثنى منه
 القهستاني المكاتب وابس السبيل والعامل ومقتضاه جواز الدفع الى المكاتب وان حصل نصابا زائدا على بدل
 السكابة وقدمنا نحوه عن شرح ابن السبلي وأما دفعها الى السلطان فتقدم الكلام عليه أول الزكاة وكذا لو
 جمع رجل الفقير زكاة من جماعة (قوله فارغ عن حاجته) قال في البدائع قدر الحاجة هو ما ذكره الكرخي
 في مختصره فقال لا بأس أن يعطى من الزكاة من له مسكن وما يثبت به في منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب
 البهون وكتب العلم ان كان من أهله فان كان له فضل عن ذلك تباع قيمته مائتي درهم حرم عليه أخذ الصدقة لما
 روى عن الحسن البصري قال كلوا يعي الصفاة يعطون من الزكاة ثلث عشرة آلاف درهم من السلاح
 والفرس والدار والخدم وهذا لان هذه الاشياء من الخواص اللازمة التي لا بد للانسان منها وذكروا في الفتاوى
 فبين له حوائط ودور لليلة لكن غايتها لتكفيه وعياله انه فقير ويحل له أخذ الصدقة عند مجر وعند أبي يوسف
 لا يحل وكذا لو له كرم لا تكفيه غلاته ولو عنده طعام للقوت يساوي مائتي درهم فان كان كفاية شهر يحل أو
 كفاية سنة قيل لا يحل وقيل يحل لانه مستحق الصرف الى الكفاية فيلحق بالعدم وقد ادخل عليه الصلوة
 والسلام لانه قوت سنة ولو له كسوة الشتاء وهو لا يحتاج اليها في الصيف يحل ذكر هذه الجملة في الفتاوى
 اه وظاهر تعليله لقول الثاني في مسئلة الطعام اعتداده وفي التنازعية من التهذيب أنه الصحيح وفيها عن

معسر لا يدفع له لانه مكاتبه
 أو مكاتب ابنه وأما المشترك
 بينه وبين أجنبي فحكمه
 علم مما مر لانه اما مكاتب
 نفسه أو غيره وقال لا يجوز
 مطلقا لانه حر كله أو حر
 مديون فافهم (و) لا الى
 (غنى) يملك قدر نصاب
 فارغ عن حاجته الاصلية
 من أي مال كان يمكن له
 نصاب سائمة لا تساوي
 مائتي درهم

مطالب في الخواص الاصلية

الصغير له دأوسكنها لكن تزيد على حاجته بان لا يسكن الكل يحل له أخذ الصدقة في الصحيح وفيها سئل
محمد بن له أرض برزها أو حافوت يستغلها أو دواخلها ثلاثة آلاف ولا تسكني لفطنته ونفقة عماله سنة يحل له
أخذ الزكاة وإن كانت قيمتها تبلغ الوفاء وعاليه الفتوى وعندهما لا يحل اهـ ملخصاقت وسئات عن المرأة
هل تصير غنية بالجهاز الذي تزف به إلى بيت زوجها والذي يظهر مما مر أن ما كان من أثاث المنزل وثياب
البرد وأواني الاستعمال مما لا بد لامثالها منه فهو من الحاجة الأصلية وما زاد على ذلك من الحلوى والأواني
والامتنعة التي يقصد بها الزينة إذا بلغ نصابا تصير به غنية ثم رأيت في التارخانية في باب صدقة الفطر سئل
الحسن بن علي عن لهاجواهر ولا تلبسها في الاعباد وتزين بها الزوج وليست للتجارة هل عاينها صدقة
الفطر قال نعم إذا بلغت نصابا وسئل عنها عمر الحافظ فقال لا يجب عليها شيء اهـ وحاصله ثبوت الخلاف في
أن الحلوى غير النكدين من الخواجج الأصلية والله تعالى أعلم (قوله كما خرم به في البحر) حيث قال ودخل تحت
النصاب المأوى النجس من الابل فإن ملكها أو نصابا من السوائم من أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء
كان يساوي مائتي درهم أو لا وقد صرح به شراح الهداية عند قوله من أي مال كان اهـ (قوله مافي
الوهبانية) أي في آخرها عند ذكر الالغاز (قوله لكن اعتماد في الشرع بلالية الخ) حيث قال وما وقع في البحر
خلاف هذا فهو وهم فليتنبه له وقد ذكر خلافه في ألقار الاشياء والنظر في نفقة ناقض نفسه ولم أر أحدا من
شراح الهداية صرح بما ادعاه بل عبارتهم تفيد دخلا غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة إلى من ملك
نصابا سواء كان من النكود أو السوائم أو العروس اهـ فأوهم مافي البحر وهو مرفوع لأن قول العناية
سواء كان الخ مفسد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من العروس أو السوائم لما ان العروس ليس نصابا
الما يبلغ قيمته مائتي درهم وقد صرح بأن المعتبر مقدار النصاب في النيبين وغيره واستداله في الكافي بقوله
صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يعنيه فقد سأل الناس الخا قبل وما الذي يغنيه قال مائتي درهم أو عدلها
اهـ فقد شمل الحديث اعتبار الساعة بالقيمة لا طلاقه وقد نص على اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من
غير خلاف في الاشياء والسراج والوهبانية وشرحها والخائر الاشرفية وفي الجوهرية قال المرغينة في
إذا كان له خمس من الابل قيمتها أقل من مائتي درهم تحل له الزكاة وتجب عليه وبما ظهر أن المعتبر نصاب
النكدين أي مال كان بلغ نصابا من جنسه أو لم يبلغ اهـ مانقله عن المرغينة اهـ مافي الشرع بلالية ملخصا
ووفق ط بأنه روى عن محمد بن واثنان في النصاب المحرم للزكاة هل المعتبر فيه القيمة أو الوزن في المحيط عنه
الاول وفي الظاهر ينحصر الثاني وتظهر الثمرة فيمن له تسعة عشر دينارا قيمتها ثمانمائة درهم مثلا فيحرم أخذ
الزكاة على الاول لا على الثاني والظاهر أن اعتبار الوزن في الموزون لثبته فيه أما المردود كالساعة فيعتبر فيها
العدد على الرواية الثانية وعليها يحكم على مافي البحر وعلى رواية المحيط من اعتبار القيمة يحكم مافي
الشرع بلالية وغيرها وبه يدفع التنافي بين كلامهم اهـ أقول وفيه نظار فان قوله أما المردود كالساعة
فيعتبر فيها العدد هو مسلم في حق وجوب الزكاة أما في حق حرمة أخذها فهو محل النزاع فقد يقال إذا كان
اختلاف الرواية في الموزون يكون المعدود معتبرا بالقيمة بلا اختلاف كما تعتبر القيمة اتفاقا في العروض وقد
علمت أن ما ذكره في البحر لم يصح به شراح الهداية وإنما صرحوا بما مر عن العناية وقد علمت تأويله مع
تصريح المرغينة بما ينزيل الشبهة من أصلها فلم يحصل التنافي بين كلامهم حتى يقتضيه التوفيق البعيد
وأنما حصل التنافي بين ما فهمه في البحر وبين ما صرح به غيره والواجب الرجوع إلى ما صرحوا به حتى يرى
تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به التنافي فينبغي تدبر ما به التوفيق وافهم (قوله أي الغنى) احترز به عن
مملوك الفقير فيجوز دفعها إليه كافي منية المفتي ط (قوله ولو مدبرا) مثله أم الولد كافي البحر (قوله أو زمنا
الخ) أي ولا يجد ما ينفقه كفي الذخيرة (قوله على المذهب) أي حيث أطاق فيه العبد وهذا راجع إلى قوله أو
زمنا قال في الذخيرة وروى عن أبي يوسف جواز الدفع إليه اهـ قال في الفتح وفيه نظر لأنه لا يثبت وقوع

مطلب في جهاز المرأة هل
تصير به غنية

كما خرم به في البحر والنهر
وأقره المصنف قائلا
وبه يظهر رخصت مافي
الوهبانية وشرحها من أنه
تحل له الزكاة وتلزمه الزكاة
اهـ لكن اعتماد في
الشرع بلالية مافي الوهبانية
وحرر وخبر بان مافي البحر
وهـ م (و) لا إلى (مملوكه)
أي الغنى ولو مدبرا أو زمنا
ليس في عيال مولاه أو كان
مولاه غائبا على المذهب لأن
المانع وقوع المالك المولاه

مطلب في الخواجج الاصلية

والوجه ألا ترى أنه ليس بكف لهم وأن مولى المسلم إذا كان كافرا توخذ منه الجزية ومولى التبعلي لا توخذ منه المضاعفة بل الجزية منهم قلت سيأتي في باب الكفارة في النكاح أن معتق الوضيع ليس بكف لمعتقة الشريف (قوله لسائر الانبياء) أي لباقيهم (قوله واعنه في النهر الخ) هو اعتماد الثاني القولين الاتي نقلهما عن المبسوط وفي حواشي مسكين عن الجوى عن شرح البخاري لابن بطال اتفق الفقهاء على أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الجوى وفي المغني عن عائشة رضي الله عنها أنا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة قال فهذا يدل على تحريمها عليهن اه نأمل (قوله وجازت التطوعات الخ) قيد بالخروج ببقية الواجبات كالنذر والعشر والكفارات وجزاء الصيد الاخير الر كازفانه يجوز زصرفه اليهم كافي النهر عن السراج (قوله كالحققة في الفتح) أقول نقل في البحر عن عدة كتب أن النفل جازلهم اجماعا وذكر أنه المذهب وأنه لا فرق بين التطوع والوقف كافي المحيط وكافي النسقي وأن الزيلعي أثبت الخلاف على وجهه يشعر بحجامة اتفاقهم وقوله في الفتح من جهة الدليل اه قلت وذكر في الفتح أن الحق اجراء الوقف مجرى النافلة لأن الواقف متبرع ووجوب الدفع على الناظر لوجوب اتباعه لشرط الواقف لا يصير به واجبا على الواقف ونقل ح عبارته بطولها وحاصلها أن جميع منع الوقف عليهم كالنافلة وبه يظهر ما في كلام الشارح فان مفاده أن كلام الفتح في الوقف فقط وأنه يحل لهم لكن وقع في نسخة كتبها ح بزيادة وقيل لا مطلقا قبل قوله على ما هو الحق وبه يصح الكلام وسقطت هذه الزيادة وما بعده في بعض النسخ إلى قوله ولا تدفع الذي (قوله لكن في السراج وغيره) عزاه في البحر إلى شرح الطحاوي وغيره (قوله وجعله محشي الاشياء) أي الشيخ صالح الغزي ابن المصنف وكذا البيهقي شارح الاشياء والضمير إلى ما في السراج وغيره ط (قوله يحمل القولين) أي يحمل القول بالجواز على ما إذا لم يسهم كما إذا وقف على الفقراء ولعل وجهه أنه حينئذ يكون صدقة من كل وجه فلا يجوز الدفع إلى فقراهم بخلاف ما إذا ساهم لأنه يكون تبرعا واصله لصدقة فهو كالوقف على جماعة أغنياء ثم على الفقراء ويؤيده ما في خزنة المفتين لو قال ما لي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم يحصون جازلان هذه وظيفة وليست بصدقة وبصرف إلى أولاد فاطمة رضي الله عنها اه (قوله ثم نقل عن صاحب البحر الخ) هذا موجود في بعض النسخ والاصوب اسقاطه لتكرره بقوله السراج وهل كانت تحمل الخ (قوله حديث معاذ) أي المار عند قوله ومكاتب اذا خلافا أن الضمير في أغنيائهم يرجع للمسلمين فكذا في فقرائهم معراج (قوله غير العشر ٣) فانه ملحق بالزكاة ولذا سموا زكاة الزرع وأما الخراج فليس من الصدقات التي الكلام فيها ومصرفه مصالح المسلمين كما مر ولذا لم يستثن في الكثرة والهداية إلا الزكاة (قوله خلافا للثاني) حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز اعتبارا بالزكاة ومصرح في الهداية وغيرها بأن هذا راية عن الثاني وظاهره أن قوله المشهور كقولهما (قوله وبقوله يفتي) الذي في حاشية الخير الرمي عن الحارثي وبقوله تأخذ قلت لكن كلام الهداية وغيرها يفيد ترجيح قولهما وعليه المتن (قوله وأما الحرب) محترز الذي (قوله عن الغاية) أي غاية البيان وقوله وغيرها أي النهاية فافهم (قوله لكن جزم الزيلعي بجواز التطوع ع) أي للمستأمن كما تفيد عبارة النهر ثم ان هذا لم أره في الزياحي وكذا قال أبو السعود وغيره مع أنه يخالف لدعوى الاتفاق لكن رأيت في المحيط من كتاب الكسب ذكر محمد في السير الكبير لأبأس للمسلم أن يعطى كافرا حربيا أو ذميا وأن يقبل الهدية منه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار إلى مكة حين خطوا وأمر بدفعها إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليصرفا على فقراء أهل مكة ولأن صلة الرحم مجودة في كل دين والاهداء إلى الغير من مكارم الاخلاق الخ وسند كرمهم الكلام على ذلك في أول كتاب الوصايا (قوله دفع بقر) أي اجتمعا وهوالة الطالب والاتباع ويرادفة التوخي إلا أن الاول يستعمل في المعاملات والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء بغالب الظن عند عدم الوقوف على حقيقة منه (قوله ان يظنه مصرفا) أمالو

٣ قوله غير العشر هكذا بخطه بدون واو والذي في نسخا لشارح وغير العشر بالواو والمال واحد تأمل اه

تجري فدفع لمن ظنه غير مصرف أو شك ولم تجر لم يجز حتى يظهر أنه مصرف فيجزي به في الصحيح بخلاف من ظن
عدمه وتسامه في النهر وفيه واعلم أن المدفوع إليه لو كان جالساً في صف الفقراء يصنع صنعهم أو كان عليه
زيمهم أو سألهم فأعطاه كانت هذه الأسباب بمنزلة التجري كذا في المبسوط حتى لو طهر غنائه لم يعد (قوله فبان أنه
عبد) أي ولو مدبراً أو أم والنهر وجوهه فهو مفاد من مقابلته بالمكاتب وانما لم يجز لأنه لم يخرج المدفوع
عن ملكه والتملك ركن (قوله أو مكاتبه) لأن له في كسبه حقاً فلم يتم التملك زباني والمستسهي كالمكاتب
عنده وعندهما حرمدون بحري البدائع (قوله أو حربي) قال في البحر وأطلق أي في الكنز الكافر فشهد
الذي والحربي وقد صرح بهما في المبتغي وفي المحيط في الحربي وروايتان والفرق على أحدهما أنه لم توجد
صفة القرية أصلاً والحق المنع في غاية البيان عن النخبة أجمعوا أنه إذا ظهر أنه حربي ولو مستأمن لا يجوز
وكذا في المعراج مع الإلزام بأن صلته لا تكون براشراً ولا بمنزلة المتعلق اليه فلم يقع قرية اه أقول فينا فيه
ما قدمناه فربما عن المحيط عن السير الكبير من أنه لا بأس أن يعطى حربي إلا أن يقال إن معناه لا يحرم بل
تركه أولى فلا يكون قرية فتأمل وفي شرح الكنز لابن السلسي قال في كفاية البهيقي دفع إلى حربي خيلاً ثم
تبين جاز على رواية الأصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يجوز وهو قوله اه قال الاقطع وقال أبو
يوسف لا يجوز وهو أحد قولي الشافعي وقوله الآخر مثل قول أبي حنيفة قال في مشكلات خواهر زاده
الاجماع منعقد أنه لو كان مستأمناً أو حربيًا تجب الإعادة اه ونص في المختار على الجواز وإطلاق الكنز
يدل عليه اه كلام ابن السكيت قلت وكذا إطلاق الهداية والمقتى الكافر يدل على الجواز وما نقله عن
الاقطع يدل على أنه قول امام المذهب في كتابة الاجماع على خلافه في غير محلها (قوله لماسر) أي في قوله
لجميع الصدقات لا تجوز له اتفاقاً (قوله أو كونه ذمياً) عدل عن تعبير الهداية وغيرها بالكافر بساء على
ماسر (قوله لا يعبد) أي خلافاً لابي يوسف (قوله لأنه أتى بما في وسعه) أي أتى بالتملك الذي هو الركن على
قدر وسعه اذ ليس مكافاً إذا دفع في ظلمة مثلاً بأن يسأل عن القابض من أنت وبقولنا أتى بالتملك ينسب دفع
ما قد يقال أنه لو دفع إلى عبده أو مكاتبه يكون آتياً بما في وسعه لكن يرد عليه الحربي لحصول التملك وهذا
يؤيد ما مر من عدم وجوب الإعادة فيه والتعليل بعدم وجود صفة القرية بحمل نظر فندبر (قوله ولو دفع بلا
تحر ٣) أي ولا شك كافي القبح وفي القهستاني بأن لا يخطر بباله أنه مصرف أولاً وقوله لم يجز أن أحطاً أي
أن تبين له أنه غير مصرف فلم يظهر له شيء فهو على الجوز وقد منما لوشك فلم تجر أو تجر و غاب على ظنه
أنه غير مصرف * (تنبيهه) * في القهستاني عن الزاهد ولا يستر دمه لو ظهر أنه عبد أو حربي وفي
الهاشمي روايتان ولا يستر في الولد والغنى وهل يطيب له فيه خلاف وإذا لم يطيب قيل يتصدق وقيل يرد على
المطلي اه (قوله وكره إعطاء فقير نصاباً أو أكثر) وعن أبي يوسف لا بأس بإعطاء قدر النصاب وكره
الأكثر لأن جزأ من النصاب مستحق لحاجته الحال والباقي دونه معراج وبه يظهر وجه ما في الظهيرية وغيرها
عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهماً فتصدق عليه بدوهمين قال يأخذ
واحد أو يرد واحداً اه فمافي البحر والنهر هنا غير محرر فندبر وبه يظهر أيضاً أن دفع ما يكمل النصاب
كدفع النصاب قال في النهر والظاهر أنه لا فرق بين كون النصاب نصاباً أو لا حتى لو أعطاه عروصاً تبلغ نصاباً
فكذلك ولا بين كونه من النقود أو من الحيوانات حتى لو أعطاه خمساً من الإبل لم تبلغ قيمتها نصاباً كره لماسر
اه وفي بعض النسخ تبلغ بدون لم والانصب الأول (قوله بحيث لو فرقه عليهم) أي على العيال فهو راجع إلى
قوله أو كان صاحب عيال قال في المعراج لأن التصدق عليه في المعنى تصدق على عياله وقوله أولاً يفضل
معطوف على قوله لو فرقه وهو راجع إلى قوله مدوناً فيه لف ونشر غير مرتب وقوله نصاب تناسخ فيه
يخص ويفضل فاقهم (قوله وكره نقلها) أي من بلد إلى بلد آخر لأن في رعاية حق الجوار مكان أولى زباني
والمتبادر منه أن الكراهة تنزيهية تأمل بل ونقلها جازاً لأن المصروف مطابق الفقراء دور ويعتبر في الزكاة مكان

(فبان أنه عبده أو مكاتبه أو
حربي ولو مستأمناً أعادها)
لما مر (وان بان غناه
أو كونه ذمياً أو أنه أبوه أو
ابنه أو امرأته أو هاشمي
لا) يعبد لأنه أتى بما في
وسعه حتى لو دفع بلا تحر لم
يجز أن أحطاً (وكره إعطاء
فقير نصاباً) أو أكثر (الا
إذا كان) المدفوع اليه
(مدوناً أو) كان (صاحب
عيال) بحيث (لو فرقه
عليهم لا يخص كلا) أو
لا يفضل بعد دينه (نصاب)
فلا يكره فتح (و) كره (نقلها
إلا إلى قرابة)

٣ قوله ولو دفع بلا تحر هكذا
يخطئه والذي في نسخ الشارح
حتى لو دفع الخ اه معصيه

بل في الظاهر به لا يتقبل

مسددة الرجل وقربته

معاويج حتى يبدأ بهم

فيسد حاجتهم (أو

أحوج) أو أصل أو أورد

أو أنفع للمسلمين (أو من

دار الحرب إلى دار السلام

أو إلى طالب علم) وفي

المعراج التصديق على العالم

الفقير أفضل (أو إلى الزهاد

أو كانت محلة) قبل غلام

الحول فلا يكره خلاصة

(ولا يجوز صرفها لأهل

البدع) كالكرامية لأنهم

مشبهة في ذات الله وكذا

المشبهة في الصفات في المختار

لأن مفقوت المعرفة من

جهة الذات يلحق بمفقوت

المعرفة من جهة الصفات

بجمع الفتاوى (كما لا يجوز

دفع زكاة الزاني لولده منه)

أي من الزنا وكذا الذي نفاه

احتياطاً (الا إذا كان

الولد (من ذات زوج

معروف) فصولين والكل

في الاشياء (ولا يحل أن

(يسأل) شيئاً من القوت

(من له قوت يومه) بالفعل

أو بالقوة كالصحيح المكتسب

ويأثم معطيه إن علم بحاله

لأعنته على الحرم (ولو سأل

٣ قوله نسبت إلى عبد الله

محمد الخ هكذا بخطه ولعله

سقط من قوله لفظ أبي في

المصباح وكرام بفتح الكاف

مثقل والد أبي عبد الله محمد

ابن كرام المشبه الذي

أطلق اسم الجوهر على الله تعالى إلى آخر ما قال فليحذر

المال في الروايات كلها واختلف في صدقة التطهر كما يأتي (قوله بل في الظاهر به لا يتقبل) كراهة نقلها إلى القرابة إلى تعيين النقل إليهم وهذا نقله في مجمع الفوائد معز بالادوسط عن أبي هريرة سرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا أمة محمد والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون إلى صاته ويصرفها إلى غيرهم والذي نفسي بيده لا ينظر الله إليه يوم القيامة اه وحتى والمراد بعدم القبول عدم الاتية عليها وان سقطت بالفرض لان المقصود منها سد حاجة المحتاج وفي القرية جمع بين الصلة والصدقة وفي القهستاني والافضل اخوته وأخواته ثم أولادهم ثم أعمامه وعماته ثم أخواله وخالاته ثم دوا وأرحامه ثم جيرانه ثم أهل سكنته ثم أهل بامه كافي النظم اه قلت ونظم ذلك المقدسي في شرحه (قوله أو من دار الحرب الخ) لان فقراء المسلمين الذين في دار الاسلام أفضل من فقراء دار الحرب بحر قلت ينبغي استثناء أسارى المسلمين اذا كان في دفعها عانة على فك رقابهم من الاستئصال (قوله وفي المعراج الخ) تمام عبارته وكذا على المدون المحتاج (قوله أفضل) أي من الجاهل الفقير قهستاني (قوله خلاصة) عبارتها كافي البحر لا يكره أن ينقل زكاة ماله المجمع له قبل الحول لفقير غير أحوج ومديون (قوله ولا يجوز صرفها لأهل البدع) عبارة البرازية ولا يجوز صرفها للكرامية الخ فالمراد هنا بالبدع المكفرة تأمل (قوله كالكرامية) بالفتح والتشديد وقيل بالتخفيف والاول الصحيح المشبه وهو رفرقة من المشبهة ٣ نسبت إلى عبد الله محمد بن كرام وهو الذي نص على أن معبوده على العرش استقراراً وأطلق اسم الجوهر عليه تعالى الله عما يقول المبطلون عاوا كبيراً مغرب (قوله وكذا المشبهة في الصفات) هم الذين يجوزون قيام الحوادث به تعالى فيعملون بعض صفاته حادثة كصفات الحوادث ط (قوله لان مفقوت المعرفة الخ) العبارة مقلوقة وعبارة البرازية وغيرهم أي غير الكرامية من المشبهة في الصفات أقل حالاً منهم لأنهم مشبهة في الصفات والمختار أنه لا يجوز الصرف إليهم أيضاً لان مفقوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمفقوت المعرفة من جهة الذات (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة لا تجس الركاز ط عن حاشية الاشياء لأبي السعود (قوله وكذا الذي نفاه) كولد أم الولد اذا نفاه كذا في البحر ومثله النفي بالعان كما يأتي في بابيه وهل مثله ولدته اذا سكنت عنه أو نفاه فإيراجع ح (قوله احتياطاً) علة لقوله لا يجوز (قوله الا اذا كان الولد الخ) علة في العمادية بأن النسب يثبت من النكاح وقد ذكر في الصيرفية جاءت بولده من الزنا يثبت النسب من الزوج لامن الزاني في الصحيح لودع صاحب الفرائض كانه إلى هذا الولد يجوز ولودع الزاني لا يجوز عندنا خلافاً للشاذي اه فقد مرح بعدم جواز الدفع إلى ولده من الزنا وان كان له زوج معروف وحتى عن الجوى وهذا مخالف لما ذكره المصنف ونصير المسئلة بالزنا مع العلم بأن ما ذات زوج يخرج ما إذا لم يعلم ذلك ليكون الوطء حينئذ وطء شبهة لا زنا ولذا قال في البحر ونخرج ولد المنعي البهاز وجهه اذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الأول حيافاً على قول الامام المرجوع عنه الاولاد الاول ومع هذا يجوز دفع زكاة كانه إليهم وشهادتهم له كذا في المعراج لعدم الفرعية ظاهراً وعلاً فينبغي أن لا يجوز ذلك للثاني لوجود الفرعية حقيقة وان لم يثبت النسب منه لكن المنقول في الولو الجبسة جواز ذلك له على قول الامام وروى رجوعه وعليه الفتوى وعليه الاول الدفع إليهم دون الثاني اه (قوله والكل) أي كل الفروع المذكورة من قوله ولا يجوز دفعها لأهل البدع الخ (قوله ولا يحل أن يسأل الخ) قيد بالسؤال لان الانحذاب منه لا يحرم بحر وقيد بقوله شيئاً من القوت لان له سؤال ما هو محتاج إليه غير القوت كتوب شر بلا لية واذا كان له دار يسكنها ولا يقدر على الكسب قال ظهير الدين لا يحل له السؤال اذا كان يكفيه ما دونه المعراج ثم نقل ما يدل على الجواز وقال وهو أوسع وبه يفتى (قوله كالصحيح المكتسب) لانه قادر بعلمته واكتسابه على قوت اليوم بحر (قوله ويأثم معطيه الخ) قال الاكل في شرح المشارق وأما الدفع إلى مثل هذا السائل عالم بحاله فحكمه في القياس الاثم به لانه اعانة على الحرام لكنه يجعل هبة وبالهبة للعنى أولن لا يكون محتاجاً إليه

أطلق اسم الجوهر على الله تعالى إلى آخر ما قال فليحذر

لا يكون آنما اه أي لان الصدقة على الغنى هبة كما أن الهبة للفقير صدقة لكن فيه أن المراد بالغنى من عائل
 نصاباً ما الغنى بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة فاقرب منه وقع فيه أفاده في النهر وقال في البحر
 لكن يمكن دفع القياس المذكور بأن الدفع ليس اعانة على المحرم لان الحرمة في الابتداء انما هي بالسؤال
 وهو متقدم على الدفع ولا يكون الدفع اعانة الا لو كان الانحذو المحرم فقط لا يتأمل اه قال المقدسي في شرحه
 وأنت حسب ما يظهر أن مرادهم أن الدفع الى مثل هذا يدعوا الى السؤال على الوجه المذكور وبالجملة
 ربحاً يتوب عن مثل ذلك فليتأمل اه (قوله للكسوة) ومثلها أجرة المسكن ومرومة البيت الضرورية
 لا ما يشتري به يتنافى يظهر (قوله أو لا شتماله عن الكسب بالجهاد) أشار الى أن له السؤال وان كان توياً
 مكتسباً كما صرح به في البحر عن غاية البيان (قوله أو طلب العلم) ذكره في البحر بحثا بقوله وينبغي أن يلحق
 به أي بالعازي طالب العلم لا شتماله عن الكسب بالعلم ولهذا قالوا ان نفقته على أبيه وان كان يصححه امكتسباً
 كولو كان زمناً (قوله واعتبار حاله الخ) أشار الى أنه ليس المراد دفع ما يغنيه في ذلك اليوم عن سؤال القوت فقط
 بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لمطسه وعياله وأصل العبارة للشرنبلالي حيث قال قوله وندب دفع ما يغنيه
 عن سؤال يوم طاهره تعاقب الاغناء بسؤال القوت والوجه أن يظن لي ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال
 وحاجة أخرى كدهن ونوب وكرام منزل وغير ذلك كفاي الفتح اه وتعمامه فيها فافهم (قوله والمعتبر في الزكاة
 فقراء مكان المال) أي لا مكان المنزل حتى لو كان هو في بلد وماله في آخر يفرق في موضع المال ليس كل أي
 في جميع الروايات بغير وظاهره أنه لو فرق في مكانه نفسه يكره كفاي مسئلة نقاه الى مكان آخر بقي هنائش
 لم أره وهو أنه لو كان له مال مع مضارب مثلاً في بلدة وحال عليه الحول هناك ثم جاء المضارب بالمال الى ابدقرب
 المال وكان لم يخرج زكاته فهل يخرجها الى فقراء بلدته أو الى فقراء البلدة التي كان فيها المال فلا يرجع ٣
 (قوله وفي الوصية مكان الموصى) أقول كذا في الجوهرة عن الفتاوى لكن ذكر في وصايا شرح الوهبانية
 عن الخلاصة أوصى بأن يتصدق بثلاث ماله في فقراء بلخ الأفضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز
 وهذا قول أي يوسف وبديقي وقال محمد لا يجوز اه (قوله مكان المؤدى) أي لا مكان الرأس الذي
 يؤدي عنه (قوله وهو الاصح) بل صرح في النهاية والعناية بأنه طاهر الرواية كفاي الشرنبلالية وهو
 المذهب كفاي البحر فكان أولى مما في الفتح من تصحيح قوله مما باعتبار مكان المؤدى عنه قال الرجعي وقال في
 المنع في آخر باب صدقة الفطر الأفضل أن يؤدي عن عبده وأولاده وحشمه حيث هم عند أبي يوسف وعليه
 الفتوى وعند محمد حيث هو اه تأمل قلت لكن في التتارخانية يؤدي عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو
 قول محمد ومثله قول أبي حنيفة وهو الصحيح (قوله الى صبيان أثار به) أي العقلاء والأولاد لا يصح الا بالدفع
 الى ولي الصغير (قوله برسم عبيد) أي عادة عبيد (قوله أو مهدى الباكورة) هي الثمرة التي تترك أولاً
 قاموس وقيد في التتارخانية بالتالي لا تساوى شيئاً ومفهومه انها لوها فتم لم يصح عن الزكاة لان المهدى
 لم يدفعها الا للعوض فلا يجوز أخذها الا بدفع ما يرضى به المهدى والزائد عليه يصح عن الزكاة ثم رأيت ط
 ذكره ثم زاد الا أن ينزل المهدى منزلة الواهب اه أي لانه لم يقصد بهما أخذ العوض وانما جعلها وسيلة
 للصدقة فهو متبرع بما دفعه ولذا لا يهدى ما يأخذ عوضاً عنها بل صدقة لكن لا تخلو لم يعطه شيئاً الا يرضى
 بتركها له فلا يحل له أخذها والذي يظهر أنه لو فوي بما دفعه الزكاة صححت نيته ولا تبقى ذمته مشعولة بقدر
 قيمتها أو أكثر اذا كان لها قيمة لان المهدى وصل الى غرضه من الردية سواء كان ما أخذ من كاة أو صدقة
 نافذة ويكون حينئذ رضا بترك الهدية لا يتأمل (قوله الا اذا نص على التعويض) ينبغي أن يكون مبنياً
 على القول بأنه اذا سمى الزكاة قرضاً لا تصح وتقدم أن المعتذر بخلافه وعليه فينبغي أنه اذا نواها صححت وان
 نص على التعويض الآن يقال اذا نص على التعويض يصير عقد معاً وضاً والمطوط اليه في العقود وهو
 الالفاظ دون التوبة المجردة والصدقة تسمى قرضاً مجازاً مشهوراً في القرآن العظيم فيصح إطلاقه عليه بخلاف

للكسوة) أو لا شتماله عن
 الكسب بالجهاد أو طلب
 العلم (جاز) لو محتاجاً
 * (فروع) * يندب دفع
 ما يغنيه يومه عن السؤال
 واعتبار حاله من حاجة
 وعيال والمعتبر في الزكاة
 فقراء مكان المال وفي الوصية
 مكان الموصى وفي الفطرة
 مكان المؤدى عند محمد وهو
 الاصح لان رؤسهم تبسج
 لرأسه * يدفع الزكاة الى
 صبيان أثار به برسم عبيد
 أو الى مبشر أو مهدى
 الباكورة جاز الا اذا نص
 على التعويض

٣ (قوله فليراجع) قال
 شيخنا الظاهر اخراج زكاته
 لفقراء البلدة التي كان
 المال فيها لان قولهم والمعتبر
 مكان المال أي مكانه وقت
 الوجوب لا وقت الاخراج
 لانه بالوجوب في بلدة تعلق
 حق فقراءها بركانه اه

ولودفعها لاخته ولها على
زوجها مهر يبلغ نصيبا وهو
على مهر ولو طابت لا يمنع
عن الاداء لا يجوز والا جاز
ولودفعها المعلم لخليفتها ان
كان بحيث يعمل له لو لم يعطه
صح والا ولو وضعها على
كفه فانتهبها الفسقراء جاز
ولو سقط مال فرفعه فقير
فرضى به جاز ان كان يعرفه
والمال قائم خلاصة

(باب صدقة الفطر)
من اضافة الحكم لشرطه
والفطر لفظا اسلامي والفطرة
مولد بل قيل لحن

مطلب الافضل أن ينوى
بالصدقة جميع المؤمنين
والمؤمنات

٣ قوله لانها تظهر صدق
الرجل الخ أي في عبادة
مولاه وقوله ثاني صدق
الرجل في المرأة أي صدق
رغبته في المرأة اه

٤ (قوله بقرينة التعليل)
له قول الزيلعي كانه من
الفطرة بمعنى الخلقة ولا
يظهر غيره أي الفطرة التي
هي القدر المخرج مأخوذة
من الفطرة بمعنى الخلقة أي
منقولة من هذا المعنى الى
هذا المعنى لا لاخذ بمعنى
الاشتقاق ووجه دلالة
ما ذكره من أن النقل
هو استعمال اللفظ بتمامه
في معنى آخر اه

لفظ العوض اذا عمل النية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها ولذا فصل بعضهم فقال ان تأول القرض بالزكاة
جاز والادلاء مل (قوله ولودفعها لاخته الخ) قدمنا الكلام عليها عند قوله وابن السبيل (قوله والا لا)
أي لان المدفوع يكون بمنزلة العوض ط وفيه أن المدفوع الى مهدى الباكورة كذلك فينبغي اعتبار
النية ونظيره ما مر في أول كتاب الزكاة فمدفوع الى من قضى عليه بصفة من أنه لا يجوز به عن الزكاة ان
احتمسبه من النفقة وان احتمسبه من الزكاة يجوز به وقيل لا كما في التتارخانية لكن فيها أيضا قال مجر اذا
هلك الوديع في يد المودع وأدى الى صاحبها ضامها ونوى من زكاة ماله قال ان أدى لدفع الخصومة
لا يجوز به عن الزكاة اه فتأمل وفيها من صدقة الفطر لودفعها الى الطبال الذي يوقظهم في السحر يجوز ان
ذلك غير واجب عليه وقد قال مشايخنا الاحوط والابعدهن الشبهة أن يقدم اليه أولا ما يكون هدية ثم
يدفع اليه الخنطة (قوله جاز) ويكون عليه كالمهر والنية سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينو ثم نوى بعد انتهائه
وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره قلت وينبغي تقييده بما اذا كان الانتهاج برضاه لاشتراط اختيار الدفع
في الاموال الباطنة كما مر في مسئلة البغاة ويدل عليه المسئلة الآتية (قوله ان كان يعرفه) أي يعرف
شخصه لئلا يكون عليه كالمهر لانه اذا لم يعرفه بان جاء الى موضع المال فلم يجده وأخبره أحد بان رفعه فقير
لا يعرفه ورضى المالك بذلك لم يصح لانه يكون باحثة والشرط في الزكاة التملك تأمل (قوله والمال قائم)
لانه لو رضى بذلك بعد ما استهلك الفقير المال لم تصح نيته كما مر *(حاشية)* اعلم ان الصدقة تستحب بفاضل
عن كفايته وكفايته من يعونه وان تصدق بما ينقص مؤنة من يعونه أثم ومن أراد التصديق بماله كله وهو
يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسئلة فله ذلك والا فلا يجوز ويكره لمن لا صبر له على الضيق أن
ينقص نفقة نفسه عن الكفاية التامة كذا في شرح درر البحار وفي التتارخانية عن المحيط الافضل لمن تصدق
فلا أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اه والله تعالى أعلم
(باب صدقة الفطر)

وجه مناسبتها بالزكاة أن كلامهم من الوطائف المالية وأوردناها في الباب وط بعد الصوم باعتبار ترتيب الوجود
وأوردناها المصنف ههنا رعاية الجانب الصدقة ووجه لان المقصود من الكلام المضاف لا المضاف اليه خصوصا
اذا كان المضاف اليه شرطاً ووجهها أن تقدم على العسر لانه مؤنة فيها معنى العبادة وهذه بالعكس الا أنه ثبت
بالكتاب وهي بخبر الواحد مع أنه من أنواع الزكاة والمراد بالفطر يومه لا الفطر للغوى لانه يكون في كل ليلة
من رمضان سميت صدقة وهي العطية التي يراد بها المثلثة من الله تعالى ٣ لانها تظهر صدق الرجل
كالصدق يظهر صدق الرجل في المرأة معراج (قوله من اضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة
لانه الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه الذي شرطه الفطر لا نفس
الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس ح وفي الصرو والاضافة فيها من اضافة الشيء الى شرطه
وهو مجاز لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اه أي لانها على الاول لادنى مناسبة مثل كوكب
الخرقاء وعلى الثاني بمعنى الامام الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي) اصطلاح عليه الفقهاء كانه من
الفطرة بمعنى الخلقة كذا في البحر الزيلعي والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف اليه الصدقة الذي
هو اسم اليوم المخصوص لفظ شرعي أي اطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي اذ لا شأن أن الفطر
الذي هو ضد الصوم لغوي مستعمل قبل المشرع أو مراده لفظ الفطرة بالتاء بقرينة التعليل في النهر عن
شرح الوفاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولد حتى عذبه بعضهم من لحن العامة اه أي
ان لفظة المراد بها الصدقة غير لغوية لانها لم تأت بهذا المعنى وأما ما في القاموس من أن الفطرة بالكسر
صدقة الفطر وخالقة فاعترضه بعض المحققين بان الاول غير صحيح لان ذلك المخرج لم يعلم الا من الشارع
وقد عدم من غلط القاموس ما يقع كثير افيه من خفا الحقائق الشرعية باللعوية اه لكن في المغرب وأما

وأمر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه السلام يخطب قبل الفطر يسومين يأمر بأخراجها ذكره الشافعي (تجب) وحديث فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر معناه قدر للاجتماع على أن منكرها لا يكفر (موسعافى العمر) عند أصحابنا وهو الصحيح بغير عن البدائع مع الإلزام الأمر بإدائهم مطلق كل زكاة على قول كما مر ولومات فأداها وارثه جاز (وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا)

٤ (قوله تعلم ما في كلام الشارح) أى في قوله والفطر لفظ اسلاحي ومراده استعمال لفظ الفطر في اليوم المخصوص ولاشك في حدوته كما تقدم للمحشى في توجيهه عبارة الزيلعي وأما لفظ الفطر الذي عنده المحشى فهو بمعنى ضد الصوم وحديثه في كلام الشارح ظاهر لا غبار عليه وأما قول المحشى فليبه ما فيه تأمل

٤ (قوله فقال أدوا صاعا من برأ وقع الخ) قال شيخنا هذا أشد من الراوى في لفظه عليه الصلاة والسلام

أه

قوله في المختصر الفطرة نصف صاع من برئعناها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي وغيره وهي صحيحة من طريق اللغة وإن لم أجدها فيما عندي من لاصول أه وفي تحرير النوى هي اسم مولد وأهلها من الفطرة التي هي الخلقة قال أبو محمد الأبهري معناها زكاة الخلقة كأنها زكاة البدن أه وفي المصباح وقولهم تجب الفطرة الأصل تجب زكاة الفطرة وهي البدن فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى أه ومشى عليه القهستاني ولهذا نقل بعضهم أنه يسمى صدقة الرأس وزكاة البدن والحاصل أن لفظ الفطرة بالتاء لا شك في لغويته ومعناه الخلقة وإنما الكلام في إطلاقه مراد به المخرج فان أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعى مولد وأمام مع تقدير المضاف فالمراد به المعنى اللغوي ولعل هذا وجه الصحة الذي أراد به صاحب المعرب وأما لفظ الفطر بدون تاء فلا كلام في أنه معنى لغوي وبهذا تعلم ما في كلام الشارح ٣ تبعا للفرق فافهم (قوله وأمر بها) أى بأخراجها وفي حاشية نوح والحاصل أن فرضه سيام رمضان في شعبان بعد ما حلت القلة إلى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر قبل العيد يومين وذلك قبل أن تفرض زكاة الأموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل إنهم منسوخة بالزكاة وإن كان الصحيح خلافه أه (قوله وكان عليه السلام الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم أو يومين ٤ فقال أدوا صاعا من برأ وقع بين اثنين أو صاعا من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير ففتح قال ط وبهذا يتقوى ما يحرمه صاحب البحر سابقا في باب صلاة العيدين من أنه ينبغي أن يقدم أحكام صدقة الفطر في خطبة قبل يوم العيد لاجل أن يتمكنوا من أخراجها قبل الذهاب إلى المأوى (قوله وحديث فرض الخ) جواب عما استدله الشافعي رحمه الله على فرضيته من حديث عمر في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين فتح (قوله معناه قد رآه) أى فانه أحدمعنى الفرض كقوله تعالى فصف ما فرضتموه يقال فرض القاضي النفقة وهذا الجواب ذكره في البدائع وأجاب في الفتح بأن الثابت بطلان الوجوب وأنه لا خلاف في المعنى لأن الافتراض الذي يشتهر الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده فهو معنى الوجوب عندنا غاية الأمر أن الفرض في اصطلاحهم أعم من الواجب في عرفنا فأطلقوه على أحد جزأيه والاجتماع على الوجوب لا يدل على أن المراد بالفرض ما هو عرفنا أى ما يكفر جاحده لأن ذلك إذا نقل الاجماع توأما لم يكون قطعا أو كان من ضروريات الدين كالخمس لا إذا كان ظاهريا وقد صرحوا بأن منكر وجوبه لا يكفر فكان المتيسقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا أه ملخصا قلت وقد يجاب بان قول الصحابي فرض برأ به المعنى المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة إلى من سمعهم من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ما لم يصل إليه بطريق قطعي فيكون مثله وهذا فلا وإن الواجب لم يكن في عصره صلى الله عليه وسلم كذا أو فحشاء في حواشي شرح المسار (قوله وهو الصحيح) هو ما عليه المتون بقولهم وصح لو قدم أو آخر (قوله مطلق) أى عن الوقت فتجب في مطلق الوقت وانما يتعين بتعيينه فعلا أو آخر العمر في أى وقت أدى كان مؤذيا لا قاضيا كما في سائر الواجبات الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج إلى المصلى لقوله عليه الصلاة والسلام أغنواهم عن المسئلة في هذا اليوم بدائع (قوله كما مر) عند قول المتن واقتراضها عمر الخ (قوله حاز) في الجوهرة إذا ما من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم تؤخذ من تركته عندنا إلا أن يتبرع ورثة بذلك وهم من أهل التبرع ولم يحبروا عليه وإن أوصى بتفذه من الثلث أه (قوله وقيل مضيقا) مقابل الصحيح وهو قول الحسن بن زياد أن وقت أدائها يوم الفطر من أوله إلى آخره فإذا لم يؤدّها حتى مضى اليوم سقطت كالأضحية بدائع ومثله في شروح الهداية وغيرها ورجح الحق ابن لهزم في التحرير أنهم من قبيل المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنواهم في هذا اليوم عن المسئلة فبعد قضاء وتبعه العلامة ابن نجيم في بحره لكنه قال في شرحه على المناوثة ترجيح لما قبل الصحيح أه قالت

والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب لأن وقوعها قضاء بعض يومها غير القول بسقوطها به
وقد رده العلامة المقدسي بانهم كانوا يجادلون في زمنه صلى الله عليه وسلم وأنه كان باذنه وعلمه صلى الله
عليه وسلم كما قاله ابن الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقيد باليوم اذ لو تقيد به لم يصح قبله كما في الصلاة
وصوم رمضان والاضحية اهـ وما قيل في الجواب انه تعجيل بعد وجوب السبب فيجوز كتعجيل الزكاة
بعد ملك النصاب فهو مؤكدا لا يعترض لدلالته على جواز التعجيل وعلى عدم التوقيت اذ لو كان وقتا لم يجز
تعجيله قبل وقته وان وجد سببه لان الوقت شرطه كما لا يجوز تعجيل الحج قبل وقته وان وجد سببه وهو البيت
على أن قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لان حكم الاصل مخالف للقياس كما سنبذ كرهه عن الفتح فافهم
والامر في حديث أغنوههم محمول على الاستحباب كما يشير اليه ما قدمناه عن البدائي وصرح في الظهري به بعدم
كراهة التأخير أي تحرر بما كفي النهر وسيأتي لقوله صلى الله عليه وسلم من أداها قبل الصلاة فهي زكاة
مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وغيره أي انقصان ثوابها فصارت
كغيرها من الصدقات كما في الفتح وأفاد أيضا أن هذا لا يدل على قول الحسن من زياد بسقوطها لان اعتبار
ظاهري يؤدي الى سقوطها بعد الصلاة وان كان الاداء في باقي اليوم وایس هذا قوله فهو مصرف عنه عنده
أي لانه يقول بسقوطها بعض اليوم لا بعض الصلاة كما مر (قوله فبعده يكون قضاء) قد علمت أن المراد
بالتضييق هو قول الحسن بسقوطها بعض اليوم كما أشار اليه في الهداية وصرح به شراحها وغيرهم وأن هذا
قول ثالث لم أر من قال به سوى ابن الهمام وعلمت ما فيه في هذا التقرير نظر (قوله على كل حرم مسلم) فلا
تجب على رقيق لعدم تحقق التملك منه ولا على كافر لان اقرية والكفر ينافيها ثم ولا تجب على الكافر
ولوله بعد مسلم أو ولد مسلم بحر (قوله ولو صغيرا مجنونا) في بعض النسخ أو مجنونا بالعطف بأو وفي بعضها
بالواو وهذا لو كان له مال قال في البدائع وأما العقل والبلوغ فليسا من شرائط الوجوب في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف حتى تجب على الصبي والمجنون اذا كان له مال ويخرجها الولي من مالهما وقال محمد وزفر
لا تجب في ضمنهما الاب والوصي لو أدياها من مالهما اهـ وكما تجب فطرتهما تجب فطرة رقيقهما من مالهما كما في
الهندية والبحر عن الظهيرية (قوله حتى لو لم يخرجها وليهما) أي من مالهما ففي البدائع ان الصبي الغني
اذا لم يخرج وليه منه فعلى أصل أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يلزمه الاداء لانه يقدر عاياه بعد البلوغ اهـ قلت
فلو كانا فقيرين لم تجب عليهما بل على من يموئهما كإبائهما والظاهر انه لو لم يؤدعا من مالهما لا يلزمهما
الاداء بعد البلوغ والافاقه لعدم الوجوب عليهما (قوله بعد البلوغ) أي وبعد الافاقه في المجنون ح (قوله
وان لم ينم) يقال غي يغى وينم كذا في الاسقاطي فهو مجزوم بحذف الباء والواو ط (قوله كما مر) أي في
قوله وغني علك قدر نصاب وقد مناباته ثم (قوله تحرم الصدقة) أي الواجبة أما النافلة فأنما يحرم عليه سؤلها
واذا كان النصاب المذكوره مستعرقا بحاجته فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كما مر) أي
في قوله أيضا وغني (قوله ونفقة المحارم) أي الفقراء العاخرين عن الكسب والانا إذا كن فقيرا وقيد
بهم لانخراج الابوين الفقيرين فان المتعار أنه يدخلهما في نفقته اذا كان كسوبا (قوله هي ما يجب بمجرد
التمسك من الفعل) اعترض بان هذا تعريف للواجب المشروط بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعرفها
في التوضيح بادى ما يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه من غير حرج غالبا ثم فسرهاب سلامة الاسباب والآلات
وقيد بقوله من غير حرج غالبا لانهم جعلوا منها الزاد والراحلة في الحج فأنتم ما من الآلات التي هي وسائط في
حصول المطالب مع أنه يتمكن من الحج بدونها لكن بحرج عظيم في الغالب كما في التلويح وكذا النصاب الغير
الناسي في الغفارة فإنه يتمكن من اخراجها بدونها لكن بحرج في الغالب قال في التلويح وهذه القسوة شرط
لاداء كل واجب فضلا من الله تعالى لان القدرة التي تمنع التكليف بدونها هي ما يكون عند مباشرة الفعل
فاشترط سلامة الاسباب والآلات قبل الفعل يكون فضلا منه تعالى (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي بقاء هذه

فبعده يكون قضاء واختاره
الكامل في تحريره ورجحه
في تنوير البصائر (على كل)
حر (مسلم) ولو صغيرا مجنونا
حتى لو لم يخرج جهاوليهما
وجب الاداء بعد البلوغ
ذي نصاب فاضل عن حاجته
الاصلية كدينه وحواله
عسالة (وان لم ينم) كما مر
(وبه) أي بهذا النصاب
(تحرم الصدقة) كما مر
(وتجب الاضحية ونفقة
المحارم على الراجح و) انما لم
يشترط التلويح (وجوبها
بقدره الممكنة) هي ما يجب
بمجرد التمكن من الفعل فلا
يشترط بقاؤها لبقاء
الوجوب لانها شرط محض
(لا) بقدره (ميسرة) هي
ما يجب بعد التمكن بصفة
اليسر فغيرته من اليسر الى
اليسر فيشترط بقاؤها

القدرة وهي النصاب هنا حتى لو هلك بعد غفر يوم النحر لا تسقط الفطرة وكذا هلاك المال في الخلع كما أتى
 (قوله لأنها شرط محض) أي ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة المبسرة كما أتى (قوله مبسرة) بضم
 الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الخ) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كفي التلويح ما لو وجب سر
 الاداء على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة
 الممكنة ولهذا شرطت في أكثر الواجبات المالية التي أدائها أشق على النفس عند العامة وذلك كالنماء
 في الزكاة فان الاداء يمكن بدونه الا أنه يصير له أيسر حيث لا ينقص أصل المال وانما يفوت بعض النماء ثم
 القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للتمكن من العمل واحداً كانت شرطاً لمضاليس فيه معنى العلة فلم يشترط
 بقاؤه البقاء الواجب اذا البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرطاً لبقاء الشهود في السكاح
 شرط لانعدام دون البقاء بخلاف المبسرة فانها شرط فيه معنى العلة لانها غير صفة الواجب من العسر الى
 اليسر اذ جاز أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فأثرت فيه القدرة المبسرة وأوجبته بصفة اليسر
 فيشترط دوامها نظر الى معنى العلية لان هذه العلة لا يمكن بقاء الحكم بدونها الا يتصور والبسر باون
 القدرة المبسرة والواجب لا يبق بدون صفة اليسر لانه لم يشرع الا تلك الصفة ولهذا اشترط بقاء القدرة
 المبسرة دون الممكنة مع أن ظاهر النظر يقتضي أن يكون الامر بالعكس اذ العمل لا يتصور بدون الامكان
 ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله فغيره الخ) أي باعتبار انه كان يجوز أن يجب بصفة العسر أي مجرد
 القدرة الممكنة كما مر فلما وجب بالقدرة المبسرة فكانت تغسب من العسر الى اليسر (قوله لأنها شرط في معنى
 العلة) أي والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ط (قوله ثم فرع عليه) أي على ما ذكر من القديس
 (قوله فلا تسقط الفطرة) لانها لم تجب بالمسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الخ) لان شرطه وهو لزاد
 والراحلة قدرة ممكنة اذ المبسرة لا تحصل الا بمرأى وأعاون وخدم وليست شرطاً بالاجماع ط (قوله كما
 لا يبطل السكاح الخ) أشار الى ما قدمناه من التلويح من ان الممكنة شرط لا ابتداء للبقاء كالشهود في السكاح
 فلا تسقط الواجب بزوالها بخلاف المبسرة (قوله بخلاف الركاء) فانها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعني
 سواء تمكن من الاداء أم لا لان الشرع علق الوجوب بقدرة مبسرة والمعلق بقدرة مبسرة لا يبق بدونها ط
 عن الجوى والقدرة المبسرة هنا هي وصف النماء لا الصاب وقيد بالهلاك لانها لا تسقط بالاستهلاك وان
 انتفت القدرة المبسرة لبقائها تقدير ازحواله عن التعدي ونظر اللفظ في التلويح (قوله والخارج) أي
 نواح المقاسمة فهو كالعشر لان شرطه الارض النامية تحقيقاً بخلاف الخارج الموقوف فانه يجب بمجرد الممكن
 من الزراعة ولا يهلك بهلاك الخارج لوجوبه في الذمة لا في الخارج بخلافهما كما مر بيانه في باب (قوله لا شرط
 بقاء المبسرة) وهي وصف النماء وهذا علة لثلاثة (قوله عن نفسه الخ) بيان للسبب والاصل فيه وأسه ولا شك
 أنه يمونه ويلى عليه فيطبق به ما هو في معناه من يمونه ويلى عليه وتعامه في النهر (قوله وان لم يصم لعذر)
 الظاهر أنه قيد به بناء على ما هو حال المسلم من عدم تركه الصوم الابعذر كما تقدم نظيره في باب قضاء الفوات
 حيث لم يقل المتروكات طنباً بالمسلم لم يحير اخيراً فثبت وجب الفطرة وان أفطر عامد الوجود السبب وهو الرأس الذي
 يمونه ويلى عليه ولو لم يصم كالطفل الصغير والعبد الكافر ثم رأيت في البدائع ما يشعر بذلك حيث قال وكذا
 وجوده يوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من أفطر لكبير أو مرض أو سحر بلومه
 صدقة الفطر لان الامر بادائها مطلق عن هذا الشرط اهـ فافهم (قوله وطفله) احتزبه عن الجنين فانه
 لا يسمى طفلاً كذا في البرجنس الذي اذا الطفل هو الصبي حين يسقط من بطن أمه الى أن يحتلم وجارية طفلاً
 وطفلة كذا في المغرب اسمعيل فافهم وأشار الى أن الام لا يجب عليها صدقة أولادها الصغار كافي منية المفتي
 (قوله الفقير) قيد به لان الغنى يجب صدقة فطره في ماله على ما مر اودم وجوب نفقته نهر (قوله والكبير
 الجنون) أي الفقير أما العي في ماله عندهما كما مر وفي التارخانية عن المحيط أن المعتوه والجنون بمنزلة

لانها شرط في معنى العلة وقد
 يورثه فيما علقناه على المدار
 ثم فرع عليه (فلا تسقط)
 الفطرة وكذا الخ (بهلاك
 المال بعد الوجوب) كما
 لا يبطل السكاح بغير
 الشهود (بخلاف الزكاة)
 والعشر والخارج لا شرط
 بقاء المبسرة (عن نفسه)
 متعلق بيجب وان لم يصم
 لعذر (وطفله الفقير)
 والكبير الجنون

الصغير سواء كان الجنون أصلياً بأن باع بجنونا أو عارضها أو الظاهر من المذهب اه (قوله ولو تعدد الآباء) كما لو ادعى رجلان لقيطا أو ولد أمة مشتركة بينهما (قوله فعلى كل فطرة) أى كاملة عند أبي يوسف لأن البقرة ثابتة من كل منهما كالأوثان لا يتجزأ وكذا الوثان أحدهما كان ولداً لآبائهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لأن الولاية لهما والمؤنة فكذا الصدقة لأنهما قابلية للتجزؤ كاللؤنة ولو كان أحدهما معسراً فعلى المؤسرة صدقة تامة عندهما فح (قوله ولو زوج طفلاته) أى الفقيرة أو صدقة العنية في مالها تزوجت أولاً ح (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر عن القنية وفيه من الخلاصة الصغيرة ولو سلمت لزوجها لا تجب فطرتها على أبيها لعدم المؤنة اه فأما تقييد المسئلة بقيد صلاحيتها للخدمة وتسليمها للزوج ولذا قال الشارح في باب النفقة فحين تجب نفقتها على الزوج وكذا صغيرة تصلح للخدمة أو للاستئناس إن أمسكها في بيته عند الثاني واختاره في النفقة اه وهو صريح بأنهم لو لم تصلح لذلك لا تجب نفقتها على الزوج وظاهره ولو أمسكها في بيته فوجب على أبيها فافهم (قوله فلا فطرة) أما عليها فافهم وأما على زوجها فلما سبأني في قوله لا من زوجته وأما على أبيها فلا لأنه لا يجوزها وإن وليها ح (قوله كما اختاره في الاختيار) هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من أن الحد كالآب إلا في مسائل ستة في آخر الكتاب منها هذه واختاره أيضاً في فتح القدير لاحتق وجود الأب وهو الرأس الذي يمونه ويلى عليه ولا يمتلقة ورد ما قيل من أن الولاية غير تامة لا تنقلها اليه من الأب فكانت كولاية الوصى بأنه غير سديد لأن الوصى لا يمونه من ماله بخلاف الحد إذ لم يكن للصغير مال فانه يمونه من ماله كالآب ونأزعه في البحر بما رده عليه المقدسي وصاحب النهر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في الخاتمة ليس على الحد أن يؤدى الصدقة عن أولاد ابنه المعسر إذا كان الأب حياً باتفاق الروايات وكذا لو كان الأب ميتاً في ظاهر الرواية اه فعلم أن رواية الحسن فيها إذا كان الأب ميتاً لم يكن مقتضى كلام البدع أن الخلاف في المسائلتين نعم تعاميل الفسخ لا يظهر إلا في الميت تأمل (قوله وعنده لخدمته) احتراز عن عبد التجارة فانه لا تجب كذا لا يؤدى إلى الشيء زيل على تعدد الوجوب المالى في مال واحد وفي النهاية له عبد للتجارة لا يساوى نصاباً وليس له مال الزكاة لا تجب صدقة فطر العبد وإن لم يؤد إلى الشيء لأن سبب وجوب الزكاة فيه موجود ٣ والمعتبر بسبب الحكم لا الحكم اه بحر (قوله ولو لمدينونا) أى بدين مستغرق بدائع (قوله أو مستأجراً) أى آجره لا غير (قوله إذا كان عنده) أى الراهن وفاء بالدين أى وفصل بعد الدين نصاب كافى الهندية والمراد نصاب غير العبد لأنه من حوائجه الأصلية حيث كان للخدمة شرباً ليلية وإذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد افطرته لأن المرئى أحق به حتى إذا هلك هلك بدينه والفرق بين المدين والمهرون حيث لا يشترط في المدين أن يكون عند المولى وفاء بالدين أن الدين على العبد وفي المهرون على السيد ح عن الزيلعي (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقته على المالك (قوله والجاني) أى عدا أو غملاً لأن ملك المالك انما يزول بالدفع إلى المجنى عليه ٤ مقصوداً على الحال لا قبله خاتمة (قوله وقول الزيلعي) راجع إلى قوله وأما الموصى بخدمة وعبرة الزيلعي والعبد الموصى بقربته لأنسان لا تجب فطرته اه ط (قوله سبق قلم) يمكن جعل كلامه على نفي الوجوب عن الإنسان الموصى له بخدمة العبد فلا ينافى الوجوب على ذلك الرقبة ثم رأيت ط د كره وقال وجه الشك في زيلعي على ما إذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرده اه تأمل (قوله ولو كان عبده كافراً) المراد بالعبد ما يشتمل المديون كالأوثان وأم الولد لصحة استيلاذ الكافرة ولو غير كتابية لأن عدم حل وطه الجوسمية لا يستلزم عدم صحة استيلاذها كالامة المشتركة فابرجع أفاده ح (قوله وهو رأس يمونه) أى مؤنة واجبة كاملة مطلقاً فخرج بالاول مؤنة الاجنبي لوجه الله تعالى وبالثاني العبد المشترك وبالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا تجب عليه غير الرواتب نحو الادوية كافى الزيلعي أفاده ح (قوله ويلى عليه) أى ولاية مال لا نكاح فلا يراد بن النكاح إذا كان زوجاً لأن ولايته ولاية نكاح اه ح (قوله

ولو تعدد الآباء فعلى كل فطرة ولو زوج طفلاته الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والحد كالآب عند فقده أو فقره كما اختاره في الاختيار (وعنده لخدمته) ولو لمدينونا أو مستأجراً أو مرهونا إذا كان عنده وفاء بالدين وأما الموصى بخدمته لو احسد وبقربته لا تخفى فطرته على مالك وقربته كالعبد العارية والوديعة والجاني وقول الزيلعي لا تجب سبق قلم فتح (ومدبره وأمه ولده ولو كان) عبده (كافراً) لتحقيق السبب وهو رأس يمونه ويلى عليه

٣ (قوله والمعتبر بسبب الحكم الخ) أى المعتبر في منع صدقة الفطر عن العبد انما هو سبب وجوب زكاة المال وهو المال الناحى بنسبة التجارة هنالفاً لنفس الحكم وهو وجوب زكاة المال أى لم يشترط في منع صدقة الفطر وجود نفس الحكم حتى تجب صدقة الفطر في مسئلتنا اه

٤ (قوله مقصوداً على الحال لا قبله) أى ليس بمجرد الجنابة من يلا المالك المولى بل المنزل الدفع فقط اه

لا من زوجته) لقصور المؤنة والولاية اذ لا يلي عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يعونها في غير
 الرواتب كالمداواة نهر (قوله وولده الكبير العاقل) أي ولو زمانا في عياله لانعدام الولاية بجوهره واحترار
 بالعاقل عن المعلوم والمنون في حكمه كالصغير ولوجنونه عارض في ظاهر الرواية كما مر بالا فإلزامهم بحمد في
 العارض بعد البلوغ من أنه كالكبير العاقل لزوال الولاية بالبلوغ وأشار إلى أنهم لا يجب أيضا على الابن من
 أبيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا بمنحونا كفي البحر والنهر وعمره في الجوهره قبل وعمره في الحيازة الا
 الشافعي لكن حكم في جامع الصغار الاجماع على الوجوب مع اللام بوجود الولاية والمؤنة جميعا اه وهو
 ظاهر (قوله ولو أدى عنهما) أي عن الزوجة والولد الكبير وقال في البحر وظاهر الظاهر انه لو أدى عن
 في عياله بغير أمره جاز مطلقا بغير تقييد بالزوجة والولد اه (قوله أجزأ استصاها وعليه الفتوى) انه لو أدى
 بقوله لا اذن عادة الى وجود النية كمالا لا قد صرح في البدائع بان الفارة لا تنادي بدون النية امل (قوله
 أي لو في عياله) انظر هل المراد من تلزمه نفقته أو أنهم ظاهر ما مر عن البحر الا انه وهو معاد التعليق أيضا
 تأمل (قوله وعنده الا بق) لعدم الولاية القائمة ط (قوله والمأسور) لخروجه عن يده ونصرته وشبهه
 المكاتب بحرقا ولو كان قنما ملكه أهل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المدبر وأم الولاد (قوله لا يمكن
 عليه بيعة) مقتضى التصحيح الذي مر في الزكاة أن لا يجب ولو كانت عليه بيعة فلا ليس كل فاض يعدل ولا
 بيعة تقبل ط (قوله لا بعد عوده) راجع الى الا بق كفي النهر والمنع والى المعصوب أيضا في البحر قوله
 ح والظاهر أن المأسور وكذلك ولذا اقتدره الشارح معطيا حكمه فريته فإت هذا اذا ملكه أهل الحرب
 (قوله فيجب له ما مضى) أي من السنين فمستأنى قال الرجعي ولم يوجبوا الزكاة لما مضى في مال المأسور قدم
 فلينظر الفرق (قوله لان ما في يده مولاه) اذ لا ملك له حقيقة لانه عبد ما بقي عليه درهم وانعبد وانه لا يكون
 مالكا بدائع (قوله وعنده مشتركة) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد من الشريكين وهذا قول الامام
 وقال على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشخاص كفي الهداية ولو كانوا أربعة أعيد يجب على كل
 واحد من اثنين ولو ثلاثة تجب عن اثنين دون الثالث وفي المحيط ذكر أبي يوسف مع أبي حنيفة وهو الاصح
 في الحقائق والفتوح وفي المصنف في هذا في عبيد الخدمة ولا تجب في عبيد التجارة اتفاقا اه اجماع أي لا يجتمع
 الحقان في مال واحد (قوله ووجد الوقت) أي وقت الوجوب وهو طلوع فجر يوم الغمار (قوله فتجب في
 قول) أي ضعيف كفي بعض النسخ لما قلناه لعموم اطلاق المتن والشروع وحجرت قلت وهذا الشرع نقله
 في شرح المجموع وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه ضعفه وقصور الولاية بدليل أن أحدهما لا يعتز وينتبه
 وقصور المؤنة أيضا فان نفقته عليهما وسيأتي في كتاب القسمة ولوا تفتق على أن نفقة كل عبد على الذي يخدمه
 جاز استحسانا بخلاف الكسوة اه أي للمساكين في الطعام عادة دون الكسوة (قوله وتوقع الخ) لان
 الملك والولاية موقوفان فكذلك ما يبتني عليهما بحجر (قوله بخيار) أي للبائع أولاه شترى أو له مال الملك
 متزل فان لم يكن خيارا وقبضه بعد يوم الفطر وجبت على المشتري وان مات قبل القبض لم تجب على أحد وان
 رد قبل القبض بخيار عيب أو رقية فعلى البائع وان بعده فعلى المشتري خاتبة وعياله في البحر (قوله فاذا مر
 يوم الفطر) أورد عليه أن مضيه ليس بلازم بل وجود الخيار وقت طلوع الفجر كاف على ما بين في الكفاية
 ولذا قال في العناية هذا من قبيل اطلاق السك وإرادة البعض وما قبل هذا لا يرد على من قال متزل على من
 قال مضى كالدرر لان المضى يقتضى الانقضاء بخلاف المرو وفيه نظر لما في القاموس مر أي جزو ذهب
 (قوله على من يصير له) أي يستقر ملكه له ليشتمل البائع اذا كان الخيار له واختار الفسخ لانه لم يزل
 (قوله أو دقيقه أو سويقه) الاولى أن يراعى فيها القدر والقيمة احتياطا وان نص على الدقيق في بعض
 الاخبار هداية لان في اسناده سليمان بن أرقم وهو متر وك الحديث فوجب الاحتياط بأن يعطى نصف
 صاع دقيق بر أو صاع دقيق شعير يساويان نصف صاع بر وصاع شعير لا أقل من نصف يساوي نصف صاع

(لا من زوجته) وولده
 الكبير العاقل ولو
 أدى عنهما بلا اذن آخر
 استحسننا لا اذن عادة أي
 لو في عياله والا فلا تستأنى
 من المحيط فليحفظ (وعنده
 الا بق) والمأسور
 (والمعصوب المحجور) ان لم
 تكن عليه بيعة خلاصة (الا
 بمدة عوده فيجب له ما مضى
 و) لا من (مكاتبه ولا تجب
 عليه) لان ما في يده مولاه
 (وعنده مشتركة) الا اذا
 كان عبيدين اثنين وثم ياباه
 ووجد الوقت في نوبة
 أحدهما فتجب في قول
 (وتوقف) الوجوب (لو)
 كان المملوك (مبيعا بخيار)
 فاذا مر يوم الفطر والخيار
 باق تلزم على من يصير له
 (نصف صاع) فاعل يجب
 (من بر أو دقيقه أو سويقه
 أو زبيب)

قوله وأفاد بقوله الخ هكذا
 بخطه ولعل الانسب وأشار
 كما يشعر به قوله الى وجود
 النية تأمل اه مع صحه

برأ وأقل من صاع يساوى صاع شعير ولا نصف لا يساوى نصف صاع برأ وصاع لا يساوى صاع شعير فتح
وقوله فوجب الاحتياط بخالف لتعسير الهداية والكافي بالاولى الا أن يحمل أحدهما على الآخر تأمل
(قوله وجعله زلتم) أى فى أنه يجب صاع منه (قوله وهو رواية) أى عن أبي حنيفة كفى بعض النسخ
(قوله وصحها البهنسى) أى فى شرحه على الملتقى والمراد أنه حكى تصحيحها وألا فهو وليس من أصحاب التصحيح
قال فى البحر وصحها أبو اليسر ووجهها الحق فى فتح القدير من جهة الدليل وفى شرح النقاية والاولى أن
يراعى فى الزبيب القدر والقيمة اه أى بان يكون نصف الصاع منه يساوى قيمة نصف صاع برحتى اذالم
يصح من حيث المقدور يصح من حيث قيمة البراكن فبسه أن الصاع من الزبيب منصوص عليه فى الحديث
الصحيح فلا تعبر به القيمة كى تأتى تأمل (قوله أو شعير) ودقيقة وسوية مثله نمر (قوله ولوردينا) قال فى
البحر وأطلق نصف الصاع والصاع ولم يقده بالجسد لانه لو أدى نصف صاع ردى عجز وان أدى عجزاً وبه
غيب أدى النقصان وان أدى قيمة الردى أدى الفضل كذا فى الفقهية اه ونقل بعض المحققين عن حاشية
الزيابى عن كفاية الشعبي لو كانت الحنطة مخلوطة بالشعير ولو العلبة للشعير فعليه صاع ولو بالعكس فنصف
صاع (قوله وما لم يصح عليه الخ) قال فى البدائع ولا يجوز أداء المنصوص عليه بعينه عن بعض باعتبار القيمة
سواء كان الذى أدى عنه من جنس أو من خلاف جنسه بعد أن كان من المنصوص عليه فكلا لا يجوز اخراج
الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بان أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسطى لا يجوز
اخراج غير الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بان أدى نصف صاع ثم تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من حنطة عن
الحنطة بل يقع عن نفسه وعليه تسكمل الباقي لان القيمة انما تعتبر فى غير المنصوص عليه اه (تنبيه)
يجوز عندنا تسكمل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه فى البحر عن العظيم لو أدى نصف صاع شعير
ونصف صاع تمر أو نصف صاع تمر وما واحد من الحنطة أو نصف صاع شعير وربيع صاع حنطة جاز خلافاً
للساننى (قوله ونخبز) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكان كالذرة
وغيرها من الحبوب التى لم يرد بمائها نص وكالاتى بحر (قوله وهو أى الصاع الخ) اعلم ان الصاع أربعة أمداد
والمذرطان والرطل نصف من المذرطان درهم مائتان وستون درهم او بالاستار أربعون والاستار بكسر
الهمزة بالدرهم ستة ونصف وبالمنا قبل أربعة ونصف كذا فى شرح درر البحار والمد والمنا سواء كل منهما
ربيع صاع وطلان بالعراق والرطل مائة وثلاثون درهماً وفى الزياح والفتح اختلف فى الصاع فقال الطرفان
ثمانية أرطال بالعراق وقال الثانى خمسة أرطال وثلاث قبل لاخلاف لان الثانى ذكره برطل المدينة لانه ثلاثون
استار والعراق عشرون واذا قابلت ثمانية بالعراق بخمسة وثلاث بالمدينة وجدتهم مساوياً وهذا هو الاشبه
لان محمد لم يذكر خلاف أبي يوسف ولو كان كذلك لذكره لانه أعرف بعذمه اه وعلمه فى الفتح ثم اعلم ان الدرهم
الشعرى أربعة عشر قيراطاً والمتعارف الآن ستة عشر فاذا كان الصاع ألفاً وأربعين درهماً شرعياً يكون
بالدرهم المتعارف تسعمائة وعشرة وقد صرح الشارح فى شرحه على الملتقى فى باب ذكر كذا الخارج بان الرطل
الشامى ستمائة درهم وأن المذ الشامى صاعاً وعليه فالصاع بالرطل الشامى رطل ونصف والمد ثلاثة أرطال
و يكون نصف الصاع من البر ربع مذ شامى فالمد الشامى يجزى عن أربعة وهكذا رأيت به أيضاً بحر وانحط
شيخ مشايخنا ابراهيم السانحانى ونخب مشايخنا ملا على الترمكافى وكفى بهم حافدة ولكى حررت نصف الصاع
فى علم ست وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمانية ومجوثان ثمانية وهو تقرير باربع مد مسوحاً من غير تسكوير
ولا يخالف ذلك ما مر لان المد فى زماننا أكبر من المسد السابق وكذا الرطل فى زماننا فانه الآن يزيد على
سبع مائة درهم وهذا بناء على تقدير الصاع بالمناش أو العدى أما على تقديره بالحنطة والشعير وهو
الاحوط كفى فى ريباً يزيد نصف الصاع على ذلك فلا حوط اخراج ربع مذ شامى على التمام من الحنطة
الجيدة وانما تعالى أعلم قال ط وقد ربيع مشيخى نصف الصاع بقدر سدس المصرى وعن الدفري

وجعله كالتمر وهو رواية
عن الامام وصحها البهنسى
وغیره وفى الحقائق
والشرى بلالية عن ابرهان
وبه يفتى (أو صاع تمر
أو شعير) ولوردية وما
لم ينص عليه كذرة ونخبز
يعتبر فيه القيمة (وهو)
أى الصاع المعتبر (ما يسع
ألفاً وأربعين درهماً من
ماش أو عدس)

قوله الا ان يحمل الخ أى
بان يراد بالوجوب الثبوت
أو يراد بالاولى الارح
بطريق الوجوب اه منه

مطلب فى تحرير الصاع
والمد والمنا والرطل

مطلب فى مقدار الفطرة بالمذ
الشامى

تقديره بدح وثلاث وعليه قال ربع المصري يكفي عن ثلاث (قوله انما قدر بهما) أي قدر الصاع بما يسع
الوزن المذكور منهما أي من مجموعهما أي من أي نوع منهما لأن كل واحد منهما بما يتساوى كيله ووزنه إذ
لا تختلف أفراده ثقلا وكبرا فإذا سلا من مائة من ماش ووزنه ألب وأربعون درهما ثم ملا منه من ماش آخر
يكون وزنه مثل وزن الأول لعدم التفاوت بين ماش وماش آخر وكذا لو جعلت بالعدس كذلك فخلاص
غيرهما كالبر مثلا فان بعض البر قد يكون أثقل من البعض فيختلف كيله ووزنه فلذا قدر الصاع بالماش أو
العدس فيكون مكيالا سحر را يكال به ما يراد إخراج منه من الأشياء المنصوصة بلا اعتبار وزن لا بل لو كانت به
شعيراته ثلاثم وزنه لم يبلغ وزنه ألفا وأربعين درهما ولو اعتبر الوزن لمكان ما يسع ألفا وأربعين درهما من
الشعير أكبر من الصاع الذي يسع هذا القدر من الماش أو العدس وقد اعتبروا الصاع مما جعله الله لا ياتر
بالوزن أصلا في غيرهما يدل على ذلك أيضا قول الذخيرة قال الطحاوي الصاع ثمانية أروطال ما يسوي
كيله ووزنه ومعناه أن العدس والماش يستوي كيله ووزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية أروطال وودع في
الصاع لايزيد ولا ينقص وما سوى ذلك تارة يكون الوزن أكثر من الكيل كالثعير وزنه بالعكس كلمة
أه فإذا كان المكيال يسع ثمانية أروطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر والخمصة
وذكر نحوه في الفتح ثم قال وبهذا يرفع الخلاف في تقدير الصاع كيلا أو وزنا ومراده بالخلاف ما ذكره
قبله حيث قال ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن عند أبي حنيفة لأنهم لما اختلفوا في أن الصاع ثمانية
أروطال أو خمسة وثلاث كان اجسااعهم أنه يعتبر بالوزن وروى ابن رستم عن محمد أنه انما يعتبر بالمكيال حتى
لو دفع أربعة أروطال لا يجزيه لجواز كون الخمطة ثمانية أو تسعة أو عشرة أو ثمانية أو ثمانية أو ثمانية
ذكر تأمل فان المتبادر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عند أبي حنيفة اعتبار وزن البر وتمر ما يزيد
إخراجه لا اعتباره بالماش والعدس والظاهر أن اعتبارهم به ما مبني على رواية محمد وأن الخلاف متحقق وعن
هذا ذكر صدر الشريعة في شرح الوفاية أن الاحوط تقدير الصاع بثمانية أروطال من الخمطة الجيدة وزنه
أن قدر بالماش يكون أصغر ولا يسع ثمانية أروطال من الخمطة لانه أثقل منها وهي أثقل من الشعير والمكيال
الذي يلا بثمانية أروطال من الماش فلا يقل من ثمانية أروطال من الخمطة الجيدة المكنزة أه قلت ومحمد
يخرج عن العهدة بيقين على روايتي تقدير الصاع كيلا أو وزنا ولذا كان أحوط وليس على هذا الاحوط
تقديره بالشعير ولهذا نقل بعض المحققين عن حاشية الزايعي للسيد محمد أمين ميرغني أن الذي عليه مشايخه
بالحرم الشريف المستكن ومن قبلهم من مشايخهم وبه كانوا يفتنون تقديره بثمانية أروطال من الشعير والحاصل
ذلك ليجتاطوا في الخروج عن الواجب بيقين لما في مبسوط السرخسي من أن الاندلس بالاحتياط في باب
العبادات واجب أه فاذا قدر بذلك فهو يسع ثمانية أروطال من العدس ومن الخمطة ويريد عليها لينة
بخلاف العكس فلذا كان تقدير الصاع بالشعير أحوط أه ولهذا قدمنا أن الاحوط في زماننا إخراج ربع
مد شامي نام (قوله ودفع القيمة) أطلقها فشملة قيمة الخمطة وغيره من الخلفاء قال في التتارخانية عن الخط
واذا أراد أن يعطى قيمة الخمطة أو الشعير أو التمر يؤدي قيمة أي الثلاث شاء عند ردهما وقال شيخنا يؤدي قيمة
الخمطة (قوله أي الدراهم) ربما يشعر أنهم المرادة بالقيمة مع أن القيمة تكون أيضا من الفلوس والعروض
كأن البدائع والجوهرية ولعله اقتصر على الدراهم تبعاً للزيلي لبيان أنهم الأفضل عند إرادة دفع القيمة لأن
العله في أفضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجته الفقير لا احتمال أنه يحتاج غير الخمطة مثلاً من ثياب
ونحوها بخلاف دفع العروض وعلى هذا فالمراد بالدراهم ما يشمل الدراهم (قوله على الذهب المفتي به)
مقابل ما في المضمرة من أن دفع الخمطة أفضل في الأحوال كلها سواء كانت أيام شدة أم لا لأن في هذا موافقة
السنة وعليه الفتوى فخرج باختلاف الافتاء ط (قوله وهذا) أي كون دفع القيمة أفضل (قوله كلاً
يخفى) يؤم أنه بحث مع أنه عزاء في التتارخانية إلى محمد بن سلمة وقال في الهر وهو حسن (قوله بطاوع

انما قدر بهما التساويهما
كيلا ووزنا ودفع القيمة)
أي الدراهم (أفضل من دفع
العين على المذهب) المفتي
به جوهرية وبحر عن
الظاهرية وهذا في السعة
أما في الشدة فدفع العين
أفضل كلاً يخفى (بطاوع

الفجر (أي الفجر الثاني وعند الشامي بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان بدائع (قوله متعلق
 يجب) أي المذكور أول الباب (قوله لا تجب عليه) لأنه وقت الوضوء بامس أهل نهر وكذا الوضوء قربة له
 أو أسير بعده كفي الهندية (قوله عملاً) مره فعله عليه الصلاة والسلام) رواء الحاكم من حديث ابن عمر
 كما بسطه في الفتح (قوله أو نحوه) قدمنا الكلام عليه أول الباب (قوله اعتباراً بالزكاة) أي قياساً عليها
 واعتصره في المتن بان حكم الأصل في خلاف القياس ولا يقاس عليه لأن التقدير وإن كان بعد السبب هو
 قبل الوجوب وأجاب في الجواب بأنها كالأثر كانه معنى أنه لا فرق لأنه قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال
 بحديث البخاري وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين قال في الفتح وهذا مما لا يخفى على النبي صلى الله
 عليه وسلم بل لا بد من كونها بادن سابق وان الاستسقاط قبل الوجوب مما لا يعقل فلم يكونوا يقدمون عليه
 إلا سبع اه (قوله فكذا كان هو المذهب) نقول في الجواب اختلاف التبعيض ثم قال لكن تأيد التقييد بدخول
 الشهر بان الفتوى عليه لا يكره العمل عليه وقت الفطر بقوله واتباع الهداية أولى قال في الشرح بلانية
 قلت وبه نسند أصل العمل بما عايناه الشروح والمآثور وقد ذكره في نصيب الهداية في السكاك واليتيم
 وشرح الهداية وفي البرهان وان قيل بالشافعي في البزار فالصحيح جواز التبعيض لسند رواء الحسن عن الإمام
 اه وكذا في المحيط اه فانه حيث كان في المسألة قولان منه كان تغيير المفتي بالعمل بما لا إذا كان
 لاحدهما مأموراً ككونه ماهر الرواية أو مشاً عليه أصحاب المتن أو الشروح أو كذا المشايخ كما بسطناه
 أول الكتاب وقد اجتمعت هذه المراتب بالقول بالاطلاق مدلل عنه فافهم (قوله إلى مسكين) يعني منه
 ما بعده ففهمه لاولي ط (قوله فكان هو المذهب) كذا قال في الجرد رداً على ظاهر ما في الزيالي هنا والفتح
 من أن المذهب المتبع وأن التاثر بالجواريض هو الكرخي اه وكذا رده العلامة فوج بان الأمر بالعكس فان
 المسامحة جمع سير واب وزيين جمع غير والاعتماد على ما عايناه الجمل الكثير (قوله والامر في حديث أغنوههم)
 هو ما أخرجه الله الرقعي وابن سيرين والحاكم في علوه الحديث عن ابن عمر باللفظ أغنوههم عن الطوف
 في هذا اليوم لوح وهذا جواب عما قال ان الأغنياء لا يحصل الابدفعها جلة فيجب له لا بالأمر والجواب أن
 الأمر له رب وانما يجوز ان يقرب والتأخير وتدرج الدليل على جوارهما أول الباب وذلك قرينة على أن الأمر
 هو للتدبير بخلافه لا يكره تخيير ما لا يترجمسا ويحصل من هذا الجواب ان الدفع إلى متعدد مكره تزيها
 ككراهة التأخير الآن يفرق بانه أو آخر الناس من اليوم لم يحصل الأغنياء بخلاف ما يؤثر في الحصول
 الأغنياء بالبعد وعنه على الكرخي فلم يكن في الأغنياء الأمر المذهب لأن الأمر للمجموع لا للأفراد بقرينة أن
 ذا العمل لا يستعمل بطرقة خص واحد ولا يؤثر ذلك الواحد بانه تأمل وما في الجرم ان التحقيق أنه
 بالتأخير يكون قاضياً لا يؤذيها ثم الحديث تبع فيه صاحب الفتح وقدمنا أول الباب ترجيح خلافه فافهم
 (قوله يعقوب) نصيب الحق الاصناف الخلاف تبعاً للبحر بن المراتب في خلاف خاص لأنه قد صرح في مواهب
 الرحمن بالخلاف في المسئلةين بقوله ويجوز أخذ واحد من جمع ودفع واحد بجمع على الصحيح فيه ما اه
 قلت ولعل فعل الخلاف هنا إذا دخلت جماعة صدقاتهم ودفعوا الواحد أملاً ودفع كل واحد بانفراده للواحد
 فيعبر عن الخلاف في الجواز وعدمه فليست مل (قوله أمرها زوجها) أفاد أنها ان أدت عنه بدون ادن لم
 يجزه ط عن أبي السعود (قوله بعيرادن الزوج) ثمار بانه لا تملك به لحظ فيحزى عنه ط (قوله لا عنه)
 لأنه أمرها بالدفع من ماله وقد ملكته بطام دون أدته فكانت متبرعة بقرنتها ضمن حنطته قلت وانه
 تقييده بما إذا لم يجز ان زوجة دعت أو لم توجد دلالة الأدب بما في الفصل التاسع من زكاة التارحانية دفع
 رجلان لرجل دراهم بتصدق بهما عن زكاتها ما حنطها ثم دفعها صمناً إذا جدد الدادن أو أجاز الماسكان
 أو وجد دلالة الاذن بالحط كبحون العادة بلان من أبواب الحطة بحط عن العلات وكذا الطمان ضمن
 إذا حطت حطة له من الاثام وضع يكونه ذوا بالحط عرفا اه ملخصاً (قوله لاسم) أي قبيل باب زكاة

لغير الفطر متعلق يجب
 (فن ما تيسر) أي الفجر
 (أو ولد به دمه أو أسلم لا تجب
 عليه ويستحب اخراجها قبل
 الخروج إلى المصلى بعد طلوع
 فجر الفطر) عملاً بأمره
 وفعله عليه الصلاة والسلام
 (ومح أداؤها إذا قدمه على
 يوم الفطر أو نحوه) اعتباراً
 بالزكاة والسبب موجود
 إذ هو الرأس (بشرط
 دخول رمضان في الاول)
 أي مسألة التقديم هو الصحيح
 وبه يفتي جوهرة وبخبر عن
 الظهيرية لكن عامة المتن
 والشروح على صحة التقديم
 مطابقة وصحة غير واحد
 ورخصه في النهر ونقل عن
 الولوالجية أنه ظاهر الرواية
 قلت فكان هو المذهب
 (وجاز دفع كل شخص فطرته
 إلى مسكين أو مسكينين
 على ما عليه الأكثر وبه
 جزم في الولوالجية والخانية
 والبدائع والمحيط وتبعهم
 الزيالي في الظاهر من غير
 ذكر خلاف وصحة في
 البرهان فكان هو
 المذهب) كتفريق الزكاة
 والامر في حديث أغنوههم
 للسبب في الأولوية ولذا
 قال في الظهيرية لا يكره
 التأخير أي تخريماً (كما
 جاز دفع صدقة جماعة إلى
 مسكين واحد بخلاف)
 بعثه (خلطت) امرأة
 أمرها زوجها باده فطرته
 (حنطته) حنطتها بغير إذن
 الزوج ودفعته إلى فقير جاز
 عنها لا عنه) لاسم أن

المال (قوله فيجوز أن أجاز الزوج) أي يجوز عنه أي ضا ولا حاجة إلى التقييد بالأجازة به صدق قوله أولا أمرها
 زوجها إلا أن يقال أنه إشارة إلى الجواز وإن لم يوجد الأمر ابتداءً لكن لابد في جواز الأجازة من كون الحصة
 قائمة في يد الفقير في التنازعانية مثل البقال عن تصدق بطعام الغير عن صدقة الفطر قال توفقت على إجازة
 المالك فتعتبر شرائطها من قيام العين ونحوه فان لم يحز ضمن اه وفيها من الفصل التاسع أضعاف شرح
 الطحاوي تصدق بماله عن رجل بلا أمر مجاز عن نفسه وإن أجاز الرجل ولو عمل الرجل بأن أجازته والمال
 قائم جاز عنه ولو هالك جاز عن المتطوع (قوله ولو بالعكس) بأن أمرته أداء فطرته الحلقا حنطتها بجماعته ط
 (قوله ومقتضى ما مر) أي من قوله ولو أدى عنها بالادن أجزأ استصحابا لا لأن عادة فانه يدل على جواز أدائه
 عنها من ماله وإذا خاف حنطتها بجماعته في مسد ثمة ما صارت ملكه فيجوز عنه ومنها قوله ما في تنازعاينة
 وغيره رجل له أولاد وامرأة كال الحصة لأجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع إلى
 الفقير بنيتهم يجوز عنهم اه قالت لكن قد يقال إن دفعها لخطا اليه من ماله باقرينة على انه أراد أن
 أداء الفطر من ماله التنازل فضيلة الصدقة وذلك ينافي إذنه له عادة بالدفع من ماله فيبقى عدم الجواز حيث
 أرادت ذلك * (تنبيه) ما نقلناه من التنازعاينة دليل على جواز الجمع وأنه لا يلزمه إفراد كل واحدة من
 غيرهما عند الدفع ولكن لينظر أن الأمر أولا شرط أم لا بل يكفي دفع مدتهما لأجله واحدة عن أربعة
 ويكون قوله كال الحصة الخ بياناً للواقع لم أره وينبغي الثاني لحصول المقصود ومثله يقال فقير الوارد دفع
 قيمة الحنطة عنه وعن عبالة والاحوط إفراد كل واحدة حتى يرى نقل مدته في المسئلة والله أعلم (قوله ولا
 يبعث الخ) في الحديث الصحيح أنه جعل أباهم بركة على صدقة الفطر وكان يقبل من جاءه بصدقة من غير أن
 يذهب إليهم وحتى قلت فالمراد أنه لا يبعث عاملاً كعامل الزكاة يذهب إلى القبائل بنفسه فلا ينافي ما في
 الحديث تأمل (قوله في المصارف) أي المذكرة في آية الصدقات العامل المعنى فيما ينفق ولا تصح إلى
 من يبدى أولاد أو زوجة ولا إلى غنى أو هاشمي ويحرم ممن مرفى باب المصارف وقد مضى بيان الأدنى
 في التصديق عليه (قوله وفي كل حال) ليس المراد تعميم الأحوال المطلقة من كل وجه فذلك شرطها
 للآخرى لأنه يشترط في الزكاة الخول والصاب الناحي والعقل والبلوغ وإيسر شيء من ذلك شرطها بل
 المراد في أحوال الدفع إلى المصارف من اشتراط النية واشتراط التملك فلا تنكفي الإباحة كفي البدائع هذا
 ما ظهر لي تأمل * (فرع) قد مضى في المصارف عن التنازعاينة لودفع الفطرة إلى الطالب الذي يوقتهم وقت
 السفر جاز إلا أن الاحوط والابعاد عن الشبهة أن يقدم إليه قرصات هدية ثم يعطيه الحطة اه (قوله
 الأفى جواز الدفع إلى الذمي) في الحانية جازو يكره وعند الشافعي وأحمدى الروايتين عن أبي يوسف لا يجوز
 تنازعاينة وقدم من الحاي أن الفتوى على قول أبي يوسف ومن الكلام فيه * (تنبيه) ينبغي استثناء
 العامل كما قلنا أن نفلانم اليست من عمالته (قوله وقد مر) كل من المسئلة في باب المصارف
 وأما الثانية ففي هذا الباب ح (قوله وإن كانت نفقتها عليه) أي على الدافع باعتبار التزامه بذلك تبرعا
 وجعله إياها من جهته عليه والنفقة عليها زوجها ولو ألهها بغيره ما وقدي قال انه اعلى السيد سكا لان العبد
 ملكه فإذا كان لها بغيره ما صارت كأنها واجبة في ماله ويحتمل إرجاع الصمير إلى العبد ووجه المبالغة أنها
 إذا كانت نفقتها عليه وهو ملك السيد بما يتوهم عدم الجواز فادهم (قوله واجبات الاسلام سبعة) عزاه
 صاحب الجوهرة إلى الامام المحبوبي وقد تقرر في الأصول أن العدد لا مفهوم له أو يقال إن واجبات خبر
 مقدم وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى أن هذه السبعة من واجبات الاسلام ولعل لها خصوصية اشتركت فيها
 من بين سائر واجبات فلا يرد ما في ط من انه أن أراد المشتهر منها غير مسلم لانه فانه صلاة العبدن والجماعة
 وغيرهم ما وإن أراد مطلق واجب في الصلاة والحج وغيرهما واجبات لا تخصي ومراة بالواجب ما يعم
 الواجب ديانة كخدمة المرأة لزوجها والفرض العملي كالوتر وعذالعمرة منها بانه على القول بجوبها

الانحطاط عند الامام
 استهلاكه يقطع حق صاحبه
 وعند هسما لا يقطع فيجوز
 ان أجاز الزوج طهيرة
 ولو بالعكس قال في النهي لم أره
 ومقتضى ما مر جوازه عنهما
 بلا إجازتها (ولا يبعث الامام
 على صدقة الفطر ساعيا)
 لانه عليه السلام لم يفعله
 بدائع (ومدقة الفطر
 كالأزكاة في المصارف) وفي كل
 حال (الأفى جواز) الدفع
 إلى الذمي وعدم سقوطها
 بهلاك المال وقدم (ولو
 دفع صدقة فطرته إلى زوجة
 عنه جاز) وإن كانت
 نفقتها عليه عمدة الفتاوى
 للشهيد * (خاتمة) واجبات
 الاسلام سبعة الفطرة
 ونفقة ذي رحم ووتر
 وأخصية وعرة وخدمة
 أبويه والمرأة لزوجها
 محدد

وسبأني اختلاف التبع فيه والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصوم)

قال في الايضاح اعلم أن الصوم من أعظم أركان الدين وثيق قوانين الشرع المتين تهر النفس الامارة بالسوء وأنه مركب من أعمال القلب ومن المانع عن المشاكلة والمناكح عامة يومه وهو أجسـل الخصال غير أنه أشق التكاليف على النفوس فاقضت الحكمة الالهية أن يبدأ في التكليف بالانحاف وهو الصلاة ثم ينال كلف ورياضة ثم يثني بالوسط وهو الزكاة وثالث بالاشق وهو الصوم واليه وقعت الإشارة في مقام المدح والترتيب والخاشعين والهاشمتين والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات وفي ذكر مبادئ الاسلام واقام الصلاة وابتداء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقضت أئمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك اهـ كذا في شرح ابن السكيت (قوله قيل) فأنه صاحب الجرح (قوله لما في الظهيرية الخ) وجه الاستشهاد أن هذا الفرع يدل على أن الصيام جمع أقله ثلاثة أيام كفي الآية فان فدية اليمين صوم ثلاثة أيام فكان التعبير به أولى لانه على التعداد فان الزجاة لأنواع الصيام الثلاثة أعنى الفرض والواجب والنفل (قوله وتعقب الخ) المتعقب صاحب النهروان فصل كلام الشارح أن الصوم اسم جنس له أنواع وهي الثلاثة المذكورة حيث عبر عنه بالصوم أو الصيام يراد منه أنواعه المترجم له الثلاثة أيام فأكثر قال في المغرب يقال صام صوماً وصياماً فهو صائم وصومهم صومهم وصيامهم اهـ وأفاد أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ولا دلالة في واحد منهما على التعدد ولا قال القاضي في تفسير قوله تعالى فدية من صيام أنه يمان الجنس الفدية وأما نوديه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اهـ نعم يأتي الصيام جمعاً للصائم كما علمته لكن لا تصح ارادته هنا في الآية كما لا يخفى ولو سلم أن الصيام جمع لافراد الصوم فلا أولوية في المدلول اليه لان آل الجنسية تعطل معنى الجمعية في تساوي التعبير بالصوم والصيام هذا تقرير كلام الشارح على وفق ما في النهر فافهم وعلى هذا فيشك كل ماهر عن الظهيرية وان قال في النهر لعل وجهه أنه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكأن في المذخر وجان العهد بخلاف صوم اهـ يعني أن لفظ صيام وإن لم يكن جمعاً لكنه لما أطلق في آية الفدية مراد به ثلاثة أيام كما بين اجاله الحديث فيرادي كلام الماذر كذلك احتياطاً أمل (قوله والاصح الخ) قال بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن عمار عن عمار بن محمد أنه قال لا يصح صوم رمضان وذهب رمضان لانه اسم من أسماء الله تعالى وعامة المشايخ أنه لا يكره لحيثه في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان إيماناً واحداً غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من أسماء الله تعالى وإن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالسكيم كذا في الدراية ٣ واعلم انهم أئمة واعلم أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وبيع الاول والاخر فحذف شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة لأنهم جوزوه لأنهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه حيث أعربوا الجزأين كذا في شرح الكشاف للسعدني ومقتضاه أن رجب ليس منها خلافاً للصالح الصفدي وتبعه من قال

ولا تنصف شهر المغنظ شهر * الا الذي أوله الرافاد

ولذا زاد بعضهم قوله

واستثنى من ذار جبا فيمتنع * لانه فيمارو ومما سمع

(قوله امسالك مطلقاً) أي عن طعام أو كذا وظاهره أنه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما يفيد عبارة الصحاح وفي المغرب هو امسالك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام الفرس اذا لم يعتاف وقول النابغة * خيل صيام وخيل غير صائمة ينهر (قوله عن المغنظ الاسمية) أشار بالاسمية الى أن اللفظ هو المراد الاشياء المعدودة المعروفة في باب مفسدات الصوم فلا تتوقف معرفتها على معرفة المادور فافهم (قوله فانه

*) (كتاب الصوم)

قيل لو قال الصيام لكان أول لما في الظهيرية لو قال لله على صوم لرمه يوم ولو قال صيام نومه ثلاثة أيام كفي قوله تعالى فدية من صيام وتعقب بان الصوم له أنواع على أن ال تعطل معنى الجمع والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف (هو) لفظة امسالك مطلقاً ما رواه عمار بن محمد عن (حقيقة) الاسمية (حقيقة) أو حكماً (مكن) كل ناسباً فانه محسوس حكماً (في وقت مخصوص)

٣ لبعضهم

ان حادي عشرين شهر

جادي

في كلام اليهود لحن قبيح

ذكروا الشهر وهو مع

رمضان

والربيعين غير ذالم يبيعوا

وتعدوا في حذف واو اثبا

ت لنون والعكس حكم صحيح

قال ذلك المحقق ابن هشام

جادموا صوب غيب نسم

اه منه

ممسك حكماً) لحكم الشارع بعدم اعتبار ذلك الا كلاً هـ (قوله وهو اليوم) أي اليوم الشرعي من طلوع
 الفجر الى الغروب وهل المراد أول زمان الطلوع أو انتشار الضوء فيه من لاف كالخلاف في الصلاة والاول أحوط
 والثاني أوسع كما قال الخواص في كافي المحيط والمراد بالغروب زمان غيبوبة الشمس بحيث تظهر الغلظة في جهة
 الشرق قال صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل من ههنا فقد أظفر الصائم أي إذا وجدت الغلظة حساً في جهة
 المشرق فقد ظهر وقت الفطر أو صار مفطراً في الحكم لان الليل ليس طرفاً للصوم وإنما أدى بصوره الحبر
 ترغيباً في تعجيل الإفطار كما في فتح الباري تهتمتاني (قوله مسلم الخ) بيان للشخص المخصوص (قوله كأن في
 دارنا الخ) أنت خببر بان الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعاً أي ما يمكن أن يتحقق به ولا يخفى أن الصوم
 الذي هو الامساك عن المفطرات نهاراً بنية يتحقق من المسلم الخالص عن حيز ونفاس سواء كان في دار
 الاسلام أو دار الحرب علم بالوجوب أو لا على أن الكلام في تعريف الصوم فرضاً وغيره والعلم بالوجوب أو
 الكون في دار الاسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كالعقل والبلوغ لا شرط للصحة المناسبة للاقتضار على
 قوله طاهر الخ ثم رأيت الرجحان ذكره فمافلته فافهم (قوله أو عالم بالوجوب) أي أو كان في غير دار عالم
 بالوجوب فالكون بدار الاسلام موجب للصوم وإن لم يعلم بوجوبه اذ لا يعذر بالجهل في دار الاسلام بخلاف
 من أسلم في دار الحرب ولم يعلم به فإنه لا يجب عليه ما لم يعلم فاذا علم ليس عليه قضاء عما مضى اذ لا سكاية ببلوغه
 نية للعدو بالجهل وانما يحصل له العلم الموجب بانخبار رجلين أو رجل وامرأتين مستورين أو واحد عدل
 وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحريية كفي امداد الفتاح (قوله طاهر عن حيز أو نفاس) أي
 خال عنهم أو الافاطا طاهرة عن حدث ما غير شرط (قوله المعهودة) هي نية الشخص المذكور الصوم في وقتها
 الاتي بيانه (قوله وأما البلوغ والافاقا الخ) جواب عما قيل قال لم تقيد الشخص المخصوص بالبلوغ والافاقا
 من الجنوب أو الانجماء أو الصوم وبيان الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي والافاقا ذكره وهو
 الامساك المذكور ذكره كما تتوقف عليه صحة وهي ثلاثة الاسلام والطهارة عن الحيض والمenstruation
 في البدائع ولم يذكر في الفتح الاسلام لانها نية عنه اذ لا تصح بدون وليس البلوغ والافاقا من شروط الصحة
 لصحة بدونهما كما ذكره نعم هما من شروط وجوب رمضان وهي أربعة تالها الاسلام ورابعها العلم بالوجوب
 أو الكون في دارنا فلا محل للتقييد بهما على أن الكلام في تعريفه مطلق الصوم لا خصوص الصوم رمضان
 كما مر ولذا لم يذكر شروط وجوب أدائه وهي ثلاثة للصحة والافاقا والافاقا من حيز ونفاس (قوله وحكمه)
 أي الاخرى أما حكمه الديني فهو سقوط الواجب ان كان صوماً لازماً بحر (قوله وله فيها عنه) كصوم
 الايام الخمسة اذا انتهى المعنى مجاور وهو الاعراض عن ضيافته تعالى وهو يفيد أن في صومها ثواباً كالصلاة
 في الارض المعصوبة ذكره في النهروان اذ على البحر قوته انه لا ثواب في صوم الايام المنية في كلام الشارع بحث
 لصاحب النهروان قلت صرح في انه لو يجرب ان الخلاف بيننا وبين الشافعي في أن النهي يقتضي الصحة عندنا
 بمعنى استحقاق الثواب وسقوط القضاء وموافقة أمر الشارع ثم نقل عن الطائفة المعينية ما حاصله ان
 الصوم في هذه الايام ترك للمفطرات الثلاث واعراض عن الضيافة في حيث الاول يكون عبادة مستحسنة
 ومن حيث الثاني يكون منهى الكون الاول بمنزلة الاصل والثاني بمنزلة التتابع في مشروعاً أصراً غير مشروع
 بوجه اهـ لكن بحث بحسبه الفري في ارادة استحقاق الثواب بل المراد ما سواها والصحة لا تقتضي الثواب
 كالوضوء لانية الصلاة مع الرياء اهـ قلت ويؤيده وجوب الفطر بعد الشروع وتصريحهم بانه معصية
 (قوله ويأغو التعيين) من هذا يؤخذ أنه لو نذر صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع يصح صوم غيرهما
 عنهما ط قلت وهذا في غير النذر المعلق لما سبى أي قبيل الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يختص
 بزمان ومكان ودرهم وتفسير بخلاف المعلق فانه لا يجوز تعجيل قبل وجود الشرط اهـ أي لان المعلق على
 شرط لا ينعقد سبباً للتحال وسبب أي تمام الكلام على هذه المسئلة هـ (قوله والكفار ان) أي سبب صومها

وهو اليوم (من شخص
 شخصه) مسلم كأن في
 دارنا أو عالم بالوجوب طاهر
 عن حيز أو نفاس (مع
 النية) المعهودة وأما البلوغ
 والافاقا فليسا من شرط
 الصحة لصحة صوم الصبي
 ومن جن أو أتجى عليه بعد
 النية وانما يصح صومهما
 في اليوم الثاني لعدم النية
 وحكمه نيل الثواب ولو من نية
 عنه كافي الصلاة في أرض
 معصوبة (وسبب صوم)
 المنذور والمنذور ولذا لو عين
 شهراً وصام شهراً قبله عنه
 أجزاء لوجوب السبب
 ويلغو التعيين والكفار ان
 الحنث والقتل و (رمضان
 شهود جزء من الشهر) من
 ليل أو نهار

الحنث والقتل أي قتل النفس خطأ أو قتل الصيد محرماً والاولى قول الفتح وسبب صوم الكفار أن أسبأها
من الحنث والقتل اه لان منها العزم على العود في الظاهر والافئدة في مآر رمضان والحق في حلق الحرم لعذر
(قوله على المختار) استأثره السرخسي بجر (قوله وغيره) كلاماً لدوسي وأب اليسر عر (قوله الذي
يمكن إنشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق إلى قبيل الضحوة الكبرى أما الليل والضحوة
وما بعده فلا يمكن إنشاء الصوم فيه ما والموجود في الليل مجرد النية لا إنشاء الصوم ط لكن صرح في البحر
بان السبب هو الجزء الذي لا يتجزأ من كل يوم فيجب مقارناياه اه وهذا يقتضي أنه الجزء الاول من كل يوم
كما صرح به غيره أيضاً وصرح به في فصل العوارض عند قول الكثر ولو بلغ صبي أو أسلم كالمخ ووقع
ما أورده ابن الهمام من أنه يلزم مقارنة السبب للوجوب أو تقدم الوجوب على السبب بانه يجوز مقارنة
للضرورة كما لو شرع في الصلاة في أول جزء من الوقت فانه يسقط اشتراط تقدم السبب على الوجوب المسبب
للضرورة كما صرح في الكشف الكبير ونظام الكلام هناك فتأمل (قوله حتى لو أفاق الجنون في ليلة)
أي من أول الشهر أو وسطه ثم جن قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون بجر وقوله أو في آخر أيامه بعد
الزوال كذا وقع في البحر وغيره والاحسن قول الامداد وفيما بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح التحرير
وفي نور الايضاح ولا يلزم قضاء ما فاتته ليلة أو نهار بعد فوات وقت الية في الصحيح قلت ولعل التقيد بالآخر
يوم منه مبني على أن المراد الاقامة التي لم يقبها جنون فانما اذا كانت في وسطه لاشت في وجوب القضاء والمراد
بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد الضحوة الكبرى كما مر آنفاً وهو مبني على قول
القُدوري كذا في تحرير فافهم (تنبه) تفريع هذه المسئلة على ما ذكره من الاختلاف في السبب بخالفه
ما في الهداية حيث جمع بين القواين بانه لا منافاة بينهما ودجوه منه سبب لكانه ثم كل يوم سبب وجوب أدائه
غاية الامر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره كفي الفتح ويؤيد
ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المنار ولم أر من ذكره هذا الخلاف غرة في الفروع اه تأمل (قوله كفي
الجنون) ونصه ولو أفاق أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجنوناً واستوعب كل الشهر اختلاف أئمة بخارى فيه
والفتوى على أنه لا يلزمه القضاء لان اليلة لا يصام فيها وكذا ان أفاق في اليلة من وسطه أو في آخر يوم من
رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزمه اه (قوله ومعه غير واحد) كصاحب النهاية والظاهرية بجر
وقاضيان والعناية شريفا لينة ومشي عليه الاسمي بجاي وجيد الدس الضرب من غيره حكاية خلاف شرح
التحرير ومشي عليه في نور الايضاح قلت وكذا نقل فهمه في الذخيرة لكن نقل أيضاً تصحيح لزوم القضاء
ومشي عليه في الفتح فالتلافرق بين افاقته وقت النية أو بعد، وفي شرح المتنق للبهسي انه ظاهر الرواية قلت
ومثله في شرح التحرير عن الكشف وعزاه في البسائر الى أصحابنا ولم يحل غيره وكذا في السراج وجرم به
الزبلي وهو ظاهر القُدوري والكثر والهداية حيث أطلقوا لزوم القضاء بما فاتة بعض الشهر وكذا في الجامع
الصغير قال وان أفاق شيئاً منه قضاء وعبر في المتنق بما فاتة ساعة وفي المعراج لو كان في ليلة من أول ليلة منه ثم جن
وأصبح مجنوناً الى آخر الشهر قضاء كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة الجنبي المأثرة والحاصل انهما
قولان معهما وان المعتمد الثالث لكونه ظاهر الرواية والمتن (قوله وهو أقسام ثمانية) فرض معين
وغير معين وواجب كذلك ونقل مسنون أو مستحب ومكروه تزيم أو تخريماً (قوله معين) أي له وقت
خاص (قوله لكنه) أي صوم الكفارات (قوله تبعاً لابن الكمال) حيث قال في ايضاح الاصلاح وصوم
النذر والكفارة واجب لم ينقذ الاجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه أي ثبوته عملاً ولعل هذا
لا يكفر باحده اه وحاصله انه وان ثبت لزوم كل منهما عملاً بالكتاب والاجماع لكن لم يثبت لزومهما عملاً
بحيث يكفر باحده فرضيتهما كما هو شأن الفروض القطعية كرمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب
ذكر الكفارات في قسم الواجب كما فعل ابن الكمال لان الفرض العملي الذي هو أعلى قسمه الواجب

على المختار كافي الجبازية
واختار غير الاسلام وغيره
أنه الجزء الذي يمكن إنشاء
الصوم فيه من كل يوم حتى لو
أفاق الجنون في ليلة أو في آخر
أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه
وعليه الفتوى كافي المجتبى
والنهر عن الدراية ومعه
غير واحد وهو الحق كفي
العناية (وهو) أقسام
ثمانية (فرض) وهو
نوعان معين (كصوم رمضان
أدامو) وغير معين كصومه
(قضاء وصوم الكفارات)
لكنه فرض عملاً لا مقدراً
ولذا لا يكفر باحده قاله
البهسي تبعاً لابن الكمال
(وواجب) وهو نوعان

ما يفوت الجواز بفوته كالترو وهذا ليس منه (قوله كالنذر المعين) أي بوقت خاص كذا صوم يوم الخميس مثلا وغير المعين كذا صوم يوم مثلا ومن الواجب صوم التعذر بعد الشرع فيه وصوم قضائه عند الافساد وصوم الاعتكاف (قوله وأما قوله تعالى الخ) أي ان منتهى ثبوت الامر في الآية القطعية كونه فرضا والجواب انه خص منها النذر بالمعصية بالاجماع فصارت ظنية الدلالة فتفقد الوجوب وفيه بحث اصحاب العناية المذكور مع جواب في النهر (قوله قائله الاكل) فيه أن الاكل يتردد في العناية الوجوب الآن يكون وقوعه في غير هذا الوضع والذي في البحر وغيره أن قائله السكال فاعله سبق فلم يشارح تشابه اللفظين أفاده ح وكلام السكال في النسخ حاصله أن الفرضية مستفادة من الاجماع على المزوم لامن الآية لخصصها كما علمت (قوله لكن تعقبه سعدى الخ) أي في حاشية العناية فإنه نقل عبارة التتميم اعترض بها ليس على ما ينفي لمافي أوائل كتاب السير من المحيط البرهاني والذخيرة للفرق بين الفريضة والواجب ظاهر نظر الى الاحكام حتى ان الصلاة المذكورة لا تؤدي بعد صلاة العصر وتقتضي الفوائت بعد صلاة العصر اه وحاصله أن ما ذكره صريح في أن المذمور واجب لا فرض (قوله يعنى عملا) هذا صلح بما لا يرئيه العلماء فان المستدل على فرضية الآية أراد به أنه فرض قطعي كما صرح به في الدرر لا طنى ولذا اعترض في الفهم الاستدلال بالآية بأنها لا تفيد الفرضية لما سر من تخصصها واعدل عنه كما صدر الشريعة الى الاستدلال بالاجماع (قوله كالبسطه خسرو) أي في الدرر حيث أجاب عن قول صدر الشريعة أن المذمور فرض لان لزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت بان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر بحدوده كإدله عليه عبارة الهداية والفرضية بهد المعنى لا تثبت بمطلق الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المقول بالتواتر كفي صوم رمضان ولما لم يثبت في المذمور نقل الاجماع على فرضيته بالتواتر بقي في مرتبة الزجوب فان الاجماع المقول بطريق الشهرة أو الاحاديث في وجود الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى اه قلت وطاهر كلامه وجود الاجماع على فرضية المذمور لكن لما لم ينقل متواترا بل بطريق الشهرة أو الاتحاد أفاد الوجوب والظاهر ما مر عن ابن السكال من أن الاجماع على ثبوته عملا لا على ما حصل أن العلماء أجروا على لزوم الكفارات والمذمورات الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية المتعلقة بالاجماع منها ككفارات الجاحدين لها * (تنبيه) في شرح الشيخ اسمعيل عن ذخيرة العقبي اعلم أنه قد اضطررب كلام المؤلفين في كل من النذور والكفارات فصاحب الهداية والوقاية فرض وصدر الشريعة واجب والزيادة الأولى واجب والثاني فرض وان ذلك بالعكس وتوجيه كل ظاهر الاخير (قوله ونقل) أراد به المعنى اللغوي وهو الزيادة لا الشرعي وهو زيادة عبادة شرعية لا لعلها لا تدخل فيه المكروه بقسمه وقديرا قال ان المراد المعنى الشرعي ما ذكرناه من أن الصوم في الايام المكروهة من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تضمنه الاعراض عن الضيافة يكون نهيا فبقى مشروعا بأصله دون وصفه تأمل (قوله يوم السنة) قدمنا في بحث سنن الوضوء تحقيق الفرق بين السنة والمندوب وأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم أو خافاؤه من بعده وهي قسمان سنة الهدي وتركها يوجب الاسامة والكراهة كالجماعة والاذان وسنة الزوائد كسير النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه وعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر أن صوم عاشوراء من القسم الثاني بل سماه في الخاتمة مستحبا فقال ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون من الغالاهل الكتاب ونحوه في البسائط بل مقتضى ما ورد من أن صومه كفارة للسنة الماضية وصوم عرفة كفارة للماضية والمستقبله كون صوم عرفة كدمنه والالزم كون المستحب أفضل من السنة وهو خلاف الاصل تأمل (قوله والمندوب) بالنصب على أنها على السنة ولم يذكر المستحب لعدم الفرق بينهما في المندوب عند الأصوليين وهو ما لم يواظب عليه صلى الله عليه وسلم وان لم يفعل بعد ما رغب اليه كما في التحرير وعند الفقهاء المستحب ما فعله صلى الله عليه وسلم لم مرة وتركه أخرى والمندوب ما فعله مرة ومرتين تعليم للجواز وعكس في المحيد ونول

معين (كالنذر المعين) وغير معين كالنذر المطلق) وأما قوله تعالى وليوفوا نذورهم فدل عليه الخصوص كالنذر بمعصية فلم يبق قطعا (وقيل) قائله الاكل وغيره واعتمده الشرنبلالي لكن تعقبه سعدى بالفرق بان المذمورة لا تؤدي بعد صلاة العصر بخلاف الفاتنة (هو فرض على الاظهر) كالكفارات يعنى عملا لا مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي كالبسطه خسرو (ونقل كعبرهما) يوم السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والمندوب

الاصولين أولى لشموله ما رغب فيه ولم يفعله كما ذكره في البحر من كتاب الظاهرة لكنه فرق بينهما ما لنا فقال
 ينبغي أن يكون كل صوم رغب فيه الشارح صلى الله عليه وسلم يخصه وصومه نجبا وما سواه مما لم تثبت كراهته
 يكون مندوبا لان الانغلاق في رغب في مطلق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف الغايبة لمقابله
 للندية فان ظاهره يقتضي عدم الثواب فيه والاهو مندوب كما لا يخفى اه قلت وهذا وارد على ما في الفتح
 حيث جعل المنفل مقابلا للمندوب والمكروه (قوله كايام البيض) أي أيام الليالي البيض وهي الثالث عشر
 والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها ممداد وفيه تبعه لافتح
 وغيره المندوب صوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونها البيض (قوله ويوم الجمعة ولو منفردا) صرح به في
 النهر وكذا في البحر فقال ان صومه بانظراده مستحب عند العامة كالثنين والخميس وكره الكل بعضهم اه
 وفيه في المحيط معلا بان لهذه الايام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغير أهل القبلة في الاشياء وتبعه في نور
 الايضاح من كراهة افراده بالصوم قول البعض وفي الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما
 روى عن ابن عباس أنه كان يصومه ولا يفطر اه وظاهر الاستدلال بالاثبات المراد بالباس الاستحباب
 وفي التجنيس قال أبو يوسف جاء حديث في كراهته الا أن يصوم قبله وبعده فكان الاحتياط أن يضم اليه
 يوما آخر اه قال ط قلت ثبت بالسنة طيب والنهي عنه والاخر منهما انتهى أو ضعه في راجع الجامع
 الصغير لان فيه وظائف فاعلم اذا صام ضعف عن فعلها (قوله لم يشهد) صفة طالح أعيا كان لا يضعفه عن
 الوقوف بعرفات ولا يجمل بالدموات جميعا ولو أضعفه كره (قوله والمكروه) بالنصب عندنا على السنة أو بالرؤية
 على الابتداء وخبره قوله كالعديدن وحينئذ لا يحتاج الى التكيف المار في وجده ادخله في الغل على أن صوم
 العديدن مكروه ثم بما اولو كان الصوم واجبا (قوله كالعديدن) أي رأيا من التشرع بقى نهر (قوله وعاشوراء
 وحده) أي مفردا عن التاسع وعن الحادي عشر امداد لانه تشبهه باليهود جميعا (قوله وسبب وحده)
 لا تشبه باليهود ويحرم هذه العلة تغيد كراهة التحريم الا أن يقال انما ثبت بقصد التثنية كمرئيه ط قلت وفي
 بعض النسخ وأحد بقوله وحده به صرح في التواريخ بقوله ويكره صوم الزيرور والمهرجان اذا تعمد
 ولم يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قيل في يوم السبت والاحد اه أي يكره تعمد صومه الا اذا وافق
 يوما كان يصومه قبل يأكو كل يصوم يوما ويفطر يوما أو كان يصوم أثل الشهره رفوافق يوما من هذه الايام
 وأذا قوله وحده أنه لو صام معه يوما آخر وكرهه لان الكراهية في تحصيله بالصوم للتشبه وهل اذا صام
 السبت مع الاحد تزول الكراهية محصل تردد لا يقدح في ان يكره يومه منهما معظم عند طرفة من أهل الكتاب
 في صوم كل واحد منهم تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومهم مامع ليس فيه تشبه لانه لم تنفق طرفة منهم
 على تعظيمهم معا وينظر الى الثاني بدليل أنه لو صام الاحد مع الاثنين تزول الكراهية لانه لم يعظم أحدهم منهم
 هذين اليومين معا وان عظموا انصاري الاحد وكرهه لو صام مع عاشوراء يوم قبله أو بعده مع أن اليهود
 تعظمه ويفلهم من هذا أنه لو جاء عاشوراء يوم الاحد أو الجمعة لا يكره صوم السبت معه وكرهه لو كان قبله أو
 بعده يوم المهرجان أو الزيرور واهدم تعمد صومه بخصوصه والله اعلى اعلم (قوله وزيرور) بفتح النون وسكون
 الياء وهم الرابعمعرب نوروز ومعناه اليوم الجديد فهو بمعنى الجديد وزيرور يعني اليوم والمراد منه يوم تحل فيه
 الشمس برج الحمل ومهرجان معرب مهر كان والمراد منه ولحلول الشمس في الميزان وهذان اليومان عيدان
 للفرس اه ح (قوله ان تعمد) كذا في المحيط ثم قال والخيار عند ان كان يصوم قبله فالأفضل له أن يصوم
 والا فالأفضل أن لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وأنه حرام (قوله وصوم صمت) وهو أن لا يتكلم به
 لانه تشبه بالجوس فانهم يفعلون هكذا محيط في الامداد فعيا أن يتكلم بحجر وبجاجة دعته اليه (قوله
 وواصل) مسره أبو يوسف وتجد بصوم يومين لا يفطر بينهما بحر وفسره في الثانية بان يصوم السنة ولا يفطر
 في الايام المنهية وفي الخاتمة اذا أفطر في الايام المنهية المختارة لا بأس به (قوله وان أفطرا يوم الجمعة) أي

كايام البيض من كل شهر
 ويوم الجمعة ولو منفردا وعرفة
 ولولحاج لم يضعفه والمكروه
 تحريرا كالعديدن وتزويها
 كعاشوراء وحده وسبب
 وحده وزيرور ومهرجان
 ان تعمده وصوم دهره
 وصوم صمت وواصل وان
 أفطرا الايام الخمسة

قوله وعاشوراء هكذا
 بحطه والذي في الشارح
 كعاشوراء بكاف التثنية
 وهو الاوتى بما قبله اه

العيدين وأيام التشريق (قوله وهذا عند أبي يوسف) ظاهره أن صاحبيه بقولان بخلافه وظاهر البدائع أن المخالف من غير أهل المذهب فإنه قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وأقصر يوم الفطر والأضحية وأيام التشريق لا يدخل تحت تنهي الوصال ورد عليه أبو يوسف فقال وليس هذا عندى كما قال هذا قد صام الدهر كما أنه أشار إلى أن النهي عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الأيام بل لما يصعبه عن الغرائض والواجبات والكسب الذى لا بد له منه اهـ (قوله فهي خمسة عشر) تفريع على قوله يوم السنة والمدوب والمكروه أى فصارجلة ما دخل فى قوله ونفل خمسة عشر يجعل العيدين اثنين وجعل يوم الاحد منها على ما فى كثير من النسخ فافهم لكن بقی عليه من المكروه تحريماً عاماً أيام التشريق وصوم يوم السبت على ما أتت به سنة رسول الله ومن المكروه أيضاً صوم المرأة والعبد والاجير بلا إذن الزوج والمولى والمستأجر وسبأني بيانه قبيل قول المتى ولو نوى مسافر الفطر ومن المذدوب صوم الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والست من شوال على ما يأتي قبيل الاعتكاف (قوله وأواعه) أى أنواع الاصيام اللازم (قوله سبعة متتابعة) عددها فى البحر سبعة أيضاً لكن أسقط صوم الاعتكاف وذكر بدله صوم اليمين المعين كأن يقول والله لأصوم من رجب اهـ وكان الشارح أدخله تحت النذر المعين بجامع الإيجاب فولاته فى البحر ولم يحق به النذر المطلق إذا ذكر فيه التتابع أو فواته ذكر أنه إذا أفطر يوماً فليجب فيه التتابع لا يلزمه الاستقبال إن كان التتابع مأموراً به لأجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين وإن كان مأموراً به لأجل الفعل وهو الصوم يلزمه الاستقبال كالسنة الباقية قلت ومن الأول ما زاده الشارح وهو صوم الاعتكاف تأمل (قوله وسبعة بخير فيها) كذا عددها فى البحر ستة أيضاً لكن أسقط الفل لان الكلام فى أنواع الاصيام اللازم وذكر بدله صوم اليمين المطلق مثل والله لأصوم من شهر أو كان الشارح أدخله تحت النذر المطلق فليبرم امر (قوله وصوم متعة) أى وقرآن اذ لم يجد ما يذبح له ما فانه يصوم ثلاثاً قبل الحج وسبعة اذ رجع ط (قوله وندية حلق وجزاء صيد) أى اذا اختار الصيام فيهما ط (قوله وندرم طاق) أى عن التقيد بشهر كذا وعن ذكر التتابع أو نيته (قوله فيصبح أداء صوم رمضان الخ) قيد بالأداء لان فضله رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذى أقسده يشترط فيه التبييت والتعيين كما أتى فى قول المصنف والشرط للباقي الخ (قوله والنذر المعتبر) فهو فى حكم رمضان اثنين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا الفرض والواجب أعظم من أن يكون ستة أو سبعاً أو ثمانية أو كروها بحر ونهر (قوله بنية) قال فى الاختيار النية شرط فى الصوم وهى أن يعزم قلبه أنه يصوم ولا يتخلو مسلم عن هذا فى البلى شهر رمضان وليست النية باللسان شرط ولا خلاف فى أول وقتها وهو غروب الشمس واختلفوا فى آخره كما أتى اهـ وسبأني بيان ما يعطاه وفى البحر عن الفهري به أن التصيرية (قوله فلا تصح قبل الغروب) ولو نوى قبل أن تعيب الشمس أن يكون صائماً عند انقضاء يوم أو أنعمى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس جازاً خائفة وفيها وإن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قرآن النية بالصوم لا تقدمها (قوله الى الضحوة الكبرى) المراد به نصف النهار الشرعى والنهار الشرعى من استطارة الضوء فى أفق المشرق الى غروب الشمس والعاية غير داخله فى المغاكة أشار إليه المصنف بقوله لا عندها اهـ ح وعدل عن تعبير القدورى والمجمع وغيرهما بالزوال لضعفه لان الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما فى البحر عن المبسوط قال فى الهداية وفى الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية فى أكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها التحقق فى الأكثر اهـ وفى شرح الشيخ اسمعيل وعن صرح بانه الاصح فى العتائسة والوقاية ونزاه فى المحيط الى السرخصى وهو الصحيح كفى الكفى والتبيين اهـ وتظهر ثمة الاختلاف فيما إذا نوى عند قرب الزوال كفى التنازلية عن المحيط وبه ظهر أن قول البحر والظاهر أن الاختلاف فى العبارة لا فى الحكم غير ظاهر (تنبيه) قد علمت

وهذا عند أبي يوسف كفى المحيط فهي خمسة عشر وأنواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة طهار وقتل وعين وأفطار رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وستة بخير فيها نفل قضاء رمضان وصوم متعة وفدية حلق وجزاء صيد ونذر مطلق اذا تقرر هذا (فيصح) أداء (صوم) رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل فلا تصح قبل الغروب ولا عنده (الى الضحوة الكبرى لا) بعدها ولا (عندها) اعتباراً لاكثر اليوم

قوله وعن صرح الخ كذا فى الاصل والمناسب حذف بمن اهـ

أن النهار الشرعي من طلوع الفجر إلى الغروب واعلم أن كل قطر نصف مناره قبل زواله بنصف حصصه بغيره
 ففي كان الباقي للزوال أكثر من هذا النصف صح والا فلا تصح البنية في مصر والشام قبل الزوال بخمسة عشرة
 درجة لوجود البنية في أكثر النهار لا نصف حصصه الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر وأربع عشرة
 ونصف في الشام فإذا كان الباقي في الزوال أكثر من نصف هذه الحصص ولو بنصف درجة صح الصوم كذا حره
 شيخنا شيخنا السامح رحمه الله تعالى (تمة) قال في السراج وإذا نوى الصوم من النهار ينوي أنه صائم من
 قوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أوله لا يصير صائما (قوله وبطلان النية) أي من غير
 تقييد بوصف الفرض أو الواجب أو السنة لأن رمضان معيار لم يشترع فيه صوم آخر فكان متعينا للفرض
 والمتعين لا يحتاج إلى التعمين والمذكور المعين معتبر بإيجاب الله تعالى فيه صاب كل بطلان النية إمداد (قوله فأل
 بدل عن المضاف إليه) كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال إن مطلق النية يصدق بنية أي عبادة كانت
 كقوله البعض فاعترض (قوله لعدم المزاحم) إشارة إلى ما ذكرناه عن الإمداد (قوله وبطلان وصف)
 كذا وقع في عباراتهم أصولا وفروعا أن رمضان يصح مع الخطأ في الوصف فذهب جماعة من المشايخ إلى أن
 بنية النفل فيه مصورة في نور الشمس كذا في شرح به هذه البنية ثم طهر أنه من رمضان ليكون هذا الطن معقرا
 والابتنش عليه الكفر كذا في التقرير وفي النهاية ما برده وهو أنه لما العانية النفل لم تحقق بنية الاعتراض
 والحاصل أنه لا ملازمة من نية النفل واعتقاد عدم الفرضية أو طهرا إلا إذا انضم إليها اعتقاد النفلية ويكفر
 أو طهرا فيخشى عليه الكفر بحرمه لمخاوضهم هذا طهر لك أن الراد بانخطا بالوصف وصف رمضان بنية نفل
 أو واجب آخر خطأ لأنه يبعد من المسلم أن يتعمده وليس المراد به نية الواجب فقط بقول المصنف به للدرر
 وبنية نفل وبطلان في وصف فيه نظر فإنه كان عليه الاقتصار على الثاني أو بدله بواجب آخر لأن فائدة التعبير
 بالخطأ في الوصف التباين عن تعدد نية النفل وبعد التصريح بقوله وبنية نفل لم تبق فائدة للتعبير بالخطأ في
 الوصف وإن أريد به الواجب كما فسره الشارح هذا ما طهره ولم أر من نبه عليه (قوله فقط) أي دون النفل
 والمذكر المعين فلا يصح بنية واجب آخر بل يقع عما نوى كذا يأتي ط (قوله بتعيين الشارح) أي في قوله
 عليه الصلاة والسلام إذا نسلخ شعبان ولا صوم إلا رمضان بخلاف السدوفا عما جعل بولاية النفل له إبطال
 صلاحية ماله ط عن الآخر (قوله إذا وقعت البنية) أي نية النفل أو الواجب الآخر في رمضان فهو راسخ
 من قوله وبنية نفل وبطلان في وصف (قوله حيث يحتاج) أي المريض أو المسافر أو فرد الصغير للطف بأولئك
 لأحد الشبطين والصغير للصوم ويؤيده عود الصبر عليه في قوله تعيينه وفي يقع (قوله لعدم تعيينه في حقهما)
 لأنه لما سقط عنهما وجوب الأداء صار رمضان في حق الأداء كشعبان (قوله من نفل أو واجب) أمالو
 أطلقوا البنية كان عن رمضان على جميع الروايات ح عن الإمداد (قوله على ما عليه الأكثر بحر) أقول
 الذي في البحر نسبة ذلك إلى الأكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كذا يأتي أما في حق المسافر فإن
 نوى واجبا آخر يقع عنه عند الامام وإن نوى النفل أو أطلق فعنه روايتان أحدهما وقوعه عن رمضان لأن
 فائدة النفل التواب وهو في فرض الوقت أكثر وقال وينبغي وقوعه من المريض عن رمضان في النفل
 على الصحيح كالمسافر اه وحاصله أن المريض والمسافر لو نوا واجبا آخر وقع عنه ولو نوا نفل أو أطلقا
 فعن رمضان نعم في السراج صح رواية وقوعه عن النفل فيهما وعليه يتمشى كلام المصنف والدرر (قوله
 الصحيح وقوع الكل عن رمضان الح) المراد بالكل هو ما إذا نوى المريض النفل أو أطلق أو نوى واجبا
 آخر وما إذا نوى المسافر كذلك إلا إذا نوى واجبا آخر فإنه يقع عنه لأن رمضان لأن المسافر له أن لا يصوم
 له أن يصرفه إلى واجب آخر لأن الرخصة متعلقة بمقتضى الجز وهو السفر وذلك موجود بخلاف المريض
 فإنها متعلقة بحقيقة الجز فإذا صام تبين أنه غير عاجز واستسكه صدر الشريعة في التوضيح بأن الرخص هو
 المرض الذي يزاد بالصوم لا المرض الذي لا يقدر به على الصوم فلان سلم أنه إذا صام طهر فوات شرط الرخصة

(وبطلان النية) أي نية
 الصوم قال بدل عن المضاف
 إليه (وبنية نفل) لعدم
 المزاحم (وبطلان وصف)
 كنية واجب آخر (في أداء
 رمضان) فقط لتعيينه
 بتعيين الشارح (الا) إذا
 وقعت النية (من مريض
 أو مسافر) حيث يحتاج إلى
 التعمين لعدم تعيينه في
 حقهما فلا يقع عن رمضان
 (بل يقع عما نوى) من نفل
 أو واجب (على ما عليه
 الأكثر) بحر وهو الأصح
 سراج وقيل بأنه ظاهر
 الرواية فلذا اختاره المصنف
 تبع للدرر لكن في أوائل
 الاشتباه الصحيح وقوع
 الكل عن رمضان سوى
 مسافر نوى واجبا آخر
 واختاره ابن السكّال وفي
 الشرنبلالية عن البرهان
 أنه الأصح

(والنذر المعين) لا يصح
 بقية واجب آخر بل
 (يقسم عن واجب نواه)
 مطلقا فابن تميم
 الشارح والعبد (ولو صام
 مقيم عن غير رمضان) ولو
 (لجهله به) أي رمضان فهو
 عنه لا عما نوى لحديث
 إذا جاء رمضان فلا صوم الا
 عن رمضان (ويحتاج صوم
 كل يوم من رمضان الى نية)
 ولو صح ما يقيمها للعبادة
 عن العادة وقال زفر ومالك
 تكفي نية واحدة كالصلاة
 قلنا فساد البعض لا يوجب
 فساد الكل بخلاف الصلاة
 (والشرط للباقي) من
 الصيام قرآن النية لا يفجر ولو
 حكموه (تبييت النية)
 للضرورة

قال في التلويح وجوابه أن الكلام في المريض الذي لا يلبق الصوم وتعلق الرخصة بحقيقة المجزؤ أم الذي
 يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالسافر بلا خلاف على ما يشرع به كالمريض الذي يلبق الصوم وكان منه ازدياد المرض
 الكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض وهو أو مؤول بالمريض الذي يلبق الصوم وكان منه ازدياد المرض
 اه (تنبيه) تلخص من كلام الجر أن في المريض ثلاثة أقوال أحدها ما في الاشياء المذكورة هنا واختاره
 نفي الاسلام وشمس الائمة وجعل صحته في المجمع ثانيا ما مر في المتن أنه يقع على نوى واختاره في الهداية
 وأكثر المشايخ وقبل أنه ظاهر الرواية وينبغي وقوعه عن رمضان في النفل كالسافر كما مر نالها التفصيل بين
 أن يضرب الصوم فتعلق الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالسافر يقع عما نوى وبين أن لا يضرب الصوم فتعلق
 الهضم فتعلق الرخصة بحقيقة بقاء الصوم عن فرض الوقت واختاره في الكشف والخبر اه وهذا القول
 هو ما مر عن التلويح وجعله في شرح التحرير محتمل القولين وقال انه تحقيق يحصل به التوفيق بحمل ما مر
 نفي الاسلام وغيره على من لا يضرب الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضرب وتعقب الا في التلويح
 هذا القول بان من لا يضرب الصوم لا يخصص له الفطر لانه صحيح وليس الكلام فيه قلت وأجبت عنه فيما
 علمته على الجر بما حاصله أن الصوم تارة يزداد به المرض مع القدرة عليه كمرض العين مثلا وتارة لا يضره
 كمرض بفساد الهضم فان الصوم لا يضره بل ينفعه فالاول يتعلق الرخصة فيه بخوف الزيادة والثاني بحقيقة
 المجزؤ بان يصل الى حالة لا يمكنه معها الصوم فادام صام ظهر عدم مجزؤه فيقع عن رمضان وان نوى غيره لانه اذا
 قدر عليه مع كونه لا يضرب لا يقول عاقل بانه يخصص له الفطر هذا ما ظهر له والله اعلم (قوله والبدن المعين ان)
 نصرت بما فهم من قوله في رمضان فقط (قوله نية واجب آخر) كقضاء رمضان والكسرة أمر نوى
 النفل فانه يقع عن النذر المعين سراج ثم قل عن الكرخي أن محمدا قال يقع عن النفل وأبا يوسف من أمر
 (قوله يقع عن واجب نواه مطلقا) أي سواء كان صحيحا أو مريضا فقهما ومسا فداو وقع من نوى
 وجب عليه قضاء المذوري في الامم في الجر عن الفطرية (قوله ولو لجهله) زاد لفظة ولو ليدخل شبر الجاهل
 لكن الاولى اسقاطها لان العالم تقدم قريبات قوله ويخطا في وصف ط وأعاد أن الصوم واقع في رمضان
 ولم يذكر ما اذا جهل شهر رمضان كلاسيير في دار الحرب فتحرى وصام عنه شهر أو بيانه في الجرو في أي سنة
 لو صام بالتحري سنين كثيرة ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في ان ابي عنه
 الاول وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قيل يجوز وتدل لا ويصح في الحقيقة أنه ان نوى صوم رمضان به ما يجوز
 عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسرا لا يجوز اه (قوله ولا صوم الا عن رمضان) أي لا يتحقق
 فيه صوم غيره وصحله فمن تعين عليه فلا يراد للمسافر اذا نوى واجبا آخر ط (قوله في العادة) أي عادة
 الامم الحجة أو لعذر ط (قوله وقال زفر ومالك تكفي نية واحدة) أي عن الشهر كله وروى عن زفر أن
 المقيم لا يحتاج الى النية ولو سافر لم يجز حتى ينوي من الليل وعند علمائنا الا لا يجوز الا بنية جديدة
 لكل يوم من الليل أو قبل الزوال مقيما أو مسافرا سراج (قوله قلنا الخ) أي في جواب قياسه الصوم على
 الصلاة ان صوم كل يوم عبادة بنفسه بدليل ان فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (قوله
 والشرط للباقي من الصيام) أي من أنواعه أي الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان
 والنذر المطلق وقضاء النذر المعين والنفل بعد افساده والكفارات السبع وما ألحق بها من جزاء الصيد والحق
 والمتعة ثم وقوله السبع صوابه الاربع وهي كفارة الطهار والقتل واليمين والافطار (قوله للفقير)
 أي لا أول جزء منه ط (قوله ولو لحكم الخ) جعل في الجر القرآن في حكم التبييت وأنت خير بأن لا نسب
 ما سلكه الشارح من العكس اذا القرآن هو الاصل وفي التبييت قرآن حكمية في انهر (قوله وهو) الضمير
 راجع الى القرآن الحكمي ح (قوله تبييت النية) ولو نوى تلك الصيامات ثم ارا كانت تعلقا واثما منه مستحب
 ولا قضاء بافطاره والتبييت في الاصل كل فعل دبر ليل ط عن القهستاني (قوله للضرورة) علة لا لا كفتها

(وتعيينها) لعدم تعيين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أى صوم يصومه قال الحسدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع عنها بان يعزم ليل على الفطر ونية الصائم الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تفسدها بالتلفظ ولو نوى القضاء ثم اصابه نفل فقبضه لو أفسده لان الجهل في داوفا غير معتبر فلم يكن كالمفطنون بحجر (ولا يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم يكن علة أى على القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وماء على مقابله فليس بشك ولا يصام أصلا شرح المجمع للعيني عن الزاهد (الانفلا) ويكره غيره (ولو صامه لواجب آخر كره) تنزيها ولو جزم أن يكون عن رمضان كره تحريما

مبحث في صوم يوم الشك

بالقران الحكيم اذ تحرى وقت الفجر مما يشق والخرج مدفوع اه ح (قوله وتعيينها) هو بالنظر الى مجرد المتن معطوف على تبين وبالنظر الى عبارة الشرح معطوف على قران كذا لا يخفى والمراد بتعيينها تعيين المنوى به فهو مصدر مضاف الى فاعله المجزى (قوله لعدم تعيين الوقت) أى لهذه الصيامات بخلاف أداء رمضان والنذر المعبر فان الوقت فيها متعين وكذا النفل لان جميع الايام سوى شهر رمضان وقت له (قوله والشرط فيه الخ) أى في النية المعينة لا مطلقا لان ما يشترط له التعيين يكفي أن يعلم بقلبه أن يصوم فلا منافاة بين ما هو ما قدمناه عن الاختيار وأما ح أن العلم لازم للنية التي هي نوع من الإرادة لا يمكن إرادة شئ الا بعد العلم به (قوله والسنة) أى سنة المشايخ لا النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه ح (قوله أن يتلفظ بها) فيقول تواتر أو غدا أو هذا اليوم ان نوى ثم اراد الله عز وجل من فرض رمضان سراج (قوله ولا تبطل بالمشيئة) أى استحسانا وهو الصحيح لانها ليست في معنى حقيقة الاستثناء بل للاستثناء وطلب التوفيق حتى لو أراد حقيقة الاستثناء لا يصير صائما كما في التنازخانية (قوله بان يعزم ليل على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصبح وأمسك ولم ينو الصوم لا يصير صائما كما في التنازخانية (قوله ونية الصائم الفطر لغو) أى يشته ذلك ثم ارادوه هذا تصرح بمفهوم قوله بان يعزم ليل على الفطر في التنازخانية نوى القضاء فلما أصبح جعله تطوعا لا يصح (قوله لان الجهل الخ) جواب عما في القح من قوله قيل هذا أى لزوم القضاء اذا علم أن صومه عن القضاء لم تصح نية من النهار أما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كالمفطنون قال في البحر وتبعه في النهار الذي يظهر ترجيح الاطلاق فان الجهل بالاحكام في داوفا الاسلام ليس بمعتبر بخصوصا أن عدم جواز القضاء بنية من اراد متفق عليه فيما يظهر فليس كالمفطنون اه وما قدمناه عن القهستاني مبنى على هذا القيل (قوله فلا يمكن كالمفطنون) اذ المفطنون أن يظن أن عليه قضاء يوم فسرعه فيه بشرطه ثم تبين أن لا صوم عليه فانه لا يلزمه اتمامه لانه شرع فيه مسقطا لا مائزما وهو معدوم بالنسيان فلو أفسده فورا لقضاء عليه وان كان الفضل اتمامه بخلاف ما لو مضى فيه بعد علمه فانه يصير ملتزما ما لا يجوز قطعه ولو قطعه لزمه قضاءه وأما من نوى القضاء بعد الفجر فان ما فاء عليه كره جهل لزوم التثبيت فليس يعذر وصح شرعه ولو قطعه لزمه قضاءه وحسب (قوله ولا يصام يوم الشك) هو استواء طرفي الادراك من النفي والاثبات بحر (قوله هو يوم الثلاثين من شعبان) الاولى قول نور الابضاح هو ما لي التاسع والعشرين من شعبان أى لانه لا يعلم كونه يوم الثلاثين لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثين من ابتداء شعبان فمن ابتداء لا تبعضية تمل (نبيه) في الفيز وغيره لو وقع الشك في أن اليوم يوم معرفة أو يوم النحر فالفضل فيه الصوم فابهم (قوله وان لم يكن علة الخ) قال في شرحه على الملتقى وبه اندفع كلام القهستاني وغيره اه أى حيث قبله بما اذا غم هلال شعبان فلم يعلم أنه الثلاثون من شعبان أو فاسقان فردت شهادتهم فلو كانت السماء مصحبة ولم يره أحد فليس بيوم شك اه ومثله في المعراج عن المجتبى بزيادة ولا يجوز صومه ابتداء لا فريضا ولا فلا وكلامهم مبني على القول باعتبار اختلاف المطالع كما أفاده كلام الشارح هنا (قوله بعدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من أكثر النسخ لفظ اعتبار ولا بد من تقديره لانه لا كلام في اختلاف المطالع وأما الكلام في اعتباره وعدمه كما في بيانه (قوله لجواز الخ) أى فيلزم البارة التي لم يرفها الهلال (قوله ولا يصام أصلا) أى ابتداء لا فريضا ولا نفلا كما قدمناه آنفا عن المجتبى لانه لا احتياط في صومه للغواص بخلاف يوم الشك نعم لو وافق صوما يعتاده فالفضل صومه كما أفاده في المجتبى بقوله ابتداء فابهم (قوله الانفلا) في نسخة تطوعا (قوله ويكره غيره) أى من فرض أو واجب بنية معينة أو مكررة وكذا اطلاق النية لان المطالع شامل للمقادير كما في المعراج (قوله لواجب آخر) كندو وكفارة وقضاء سراج (قوله كره تنزيها) سند كروجه (قوله كره تحريما) للتشبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حل حديث النبي

عن التقدم بصوم يوم أو يومين بحر (قوله ويقع عنه) أى عن الواجب وقبل يكون أمّا عادية (قوله
 ان لم تظهر رمضان فيه) في السراج اذا صامه بنسبة واجب آخر لا يسقط لجواز أن يكون من رمضان فلا يكون
 قضاء بالشك اه فافاد أنه لو لم يظهر الحال لا يكفي عما نوى فكان على المصنف أن يقول كما قال في الهداية
 ان ظهر أنه من شعبان أخره عما نوى في الاصح وان ظهر أنه من رمضان يجوز له لوجوه أصل النية اه
 (قوله فعنه) أى عن رمضان (قوله لو مقيما) قيد لقوله كره تنزيها وقوله فعنه قال في السراج ولو كان مسافرا
 فنوى فيه واجبا آخر لم يكره لان أداء رمضان غير واجب عليه فلم يشبهه صومه الزيادة ويقع عما نوى وان كان
 أنه من رمضان وعندهما يكره كالتيمم ويجزى عن رمضان ان بان أنه منه (قوله ان وافق صوما يعتاده)
 كالموافق عاده أن يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل ثبت العادة بكرة كفى الحيف
 ترد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم اذا فعل ذلك مرتين على فعله بعدها فوافق يوم الشك لان
 الاعتياد يشعر بالتكرار لانه من العود مرة بعد أخرى وبالجملة كره يحصل العود حكما أما بدونه فلا
 تأمل (قوله حديث الخ) هو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال لا تقدم وارمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه والمراد به غير المتعلق
 حتى لا يراد على صوم رمضان كما زاد أهل الكتاب على صومهم توفيقا بينه وبين ما أخرجه الشيخان عن عمار
 ابن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل هل سمعت من سر ربه عن قال لا
 قال اذا أفطرت فصم يوما مكانه سر والشهر بفتح السين المهمل وكسر ها آخره كذا قال أبو عبيد وجوه وأهل
 اللغة لا يترار القهر فيه أى اختفائه وربما كان ليلة أو ليلتين كذا أفاده نوح في حاشية الدرر واستدل أحمد
 بحديث السرور على وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا تحول على الاستحباب لانه معارض بحديث التقدم
 توفيقا بين الأدلة ما أمكن كما أوضحه في الفتح هذا وقد صرح في الهداية وشروحه وغيرها بان المنهى عنه هو
 التقدم على رمضان بصوم رمضان ووجه تخصيصه بيوم أو يومين أن صومه عن رمضان انما يكون غالباً عند
 قومه النقصان في شهر أو شهرين فيصوم يوماً أو يومين عن رمضان على ظن أن ذلك احتياط كما أفاده في الامداد
 والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو ظاهر كلام التحفة حيث
 قال وقد قام الدليل على أن الصوم فيه عن واجب آخر وعن التمازج مطلقا لا يكره ثبت أن المكروه ما قلنا
 بعنى صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الشارحين والكافي وغيرهم حيث ذكروا أن المراد من حديث
 التقدم هو التقدم بصوم رمضان قالوا ومقتضاه أن لا يكره واجب آخر أصلاً وانما كره لصورة الهسى في
 حديث العصيان الاتي وتصحيح هذا الكلام أن يكون معناه يترك صومه عن واجب آخر وتورعوا لا بعد
 وجوب كون المراد من النهى عن التقدم صوم رمضان كيف يوجب حديث العصيان منع غيره مع أنه يجب
 أن يحمل على ما حل عليه حديث التقدم اذ لا فرق بينهما ما اه ما في الفتح ملخصا وفي التارخانية تصحيح
 عدم الكراهة أى التحريمية فلا ينافى أن التورع تركه تنزيها وفي الجملة كان ينبغي أن لا يكره بنسبة
 واجب آخر الا أنه وصف بنوع كراهة احتياطاً فلا يؤثر في نقصان الثواب كالصلاة في الارض المغمورة اه
 (قوله فلا أصل له) كذا قال الزيلعي ثم قال ويرى موقفاً على عمار بن ياسر وهو في مثله كالرفوع اه
 قلت وينبغي حمل نفي الأصلية على الرفع كما حل بعضهم قول النووي في حديث صلاة النهار بمعاماته لا أصل له
 على أن المراد لا أصل لرفعها لا فقد ورد موقفاً على مجاهد وأبي عبيدة وكذا اهـ اذ أورده البخاري معاً بقوله
 وقال صلاة عن عمار من صام الخ قال في الفتح وأخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وصححه الترمذي عن صلاة
 ابن زفر قال كما عند عمار في اليوم الذي يشك فيه فأني بشاة مصلية فتحتي بعض القوم فقال عمار من صام هذا
 اليوم فقد عصى أبا القاسم قال في الفتح وكأنه فهم من الرجل المتخفى أنه قد صومه عن رمضان فلا يعارض
 ما مر وهذا بعد حمله على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم (قوله ولا يصومه الخواص)

(ويقع عنه في الاصح ان
 لم تظهر رمضان فيه والا)
 بان ظهرت (فعنه) لو مقيما
 (والثقل فيه أحب) أى
 أفضل اتفاقاً (ان وافق
 صوما يعتاده) أو صام من
 آخر شعبان ثلاثة فأكثر
 لا أقل لحديث لا تقدموا
 ورمضان بصوم يوم أو يومين
 وأما حديث من صام يوم
 الشك فقد عصى أبا القاسم
 فلا أصل له (ولا يصومه
 الخواص) ويفطر غيرهم

بعد الزوال) به يغني نهيها
 لثمة النهي (وكل من علم
 كيفية صوم الشك فهو من
 الخواص والافن العوام
 والنية) المتعبرة هنا
 (أن ينوي التطوع) على
 سبيل الجزم (من لا يعتد
 صوم ذلك اليوم) أما
 المتأد في حكمه (ولا
 يخطئ بسببه أنه ان كان
 من رمضان فعنه) ذكره أحم
 زاده (وليس بصائم لو)
 رد في أصل النية بان قوي
 ان يصوم غدا ان كان من
 رمضان والافسلا) أصوم
 لعدم الجزم (بأنه ليس
 بصائم) لو فوي أنه ان لم يجد
 غدا فهو صائم والافسلا
 ويصير صائما مع الكراهة
 لو) ودد في وصفها بان
 (قوي ان كان من رمضان
 فعنه والافسلا) واجب
 آخر وكذا) بكسره (لو قال
 أنا صائم ان كان من رمضان
 والافسلا) نفل) للتردد
 بين مكروهين أو مكروه
 وغير مكروه (فان ظهر
 رمضان فعنه والافسلا
 فيهما) أي الواجب والنفل
 (غير مضمون بالقضاء)
 لعدم التنفل قصداً أكل
 المتأوم ناسيا قبل النية
 كما) كله بعدها وهو الصحيح
 شرح وهيانية (رأى)
 مكاف (هلال رمضان أو
 الفطر ودد قوله) يدل على
 شري

أي وان لم يوافق صوما يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر استحب صومه للخواص قال في الفتح
 وقيد في التحفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كي لا يعتادوا صومه فيقله الجهال زيادة على رمضان يدل
 عليه قصة أبي يوسف المذكورة في الامداد وغير حاصلها أن أسد بن عمر وسأه هل أنت مفطر فقال له في
 أذنه أنا صائم وفي قوله يصومه الخواص إشارة إلى أنهم يصحون صائمين لا متأومين بخلاف العوام لكن
 في الظاهر به الأفضل أن يتأوم غيراً كل ولا شارب مالم يتقارب انتصاف النهار فان تقارب فعامة المشايخ على
 أنه ينبغي للقضاء والمفتين أن يصوموا قبلوا ويفتوا بذلك خاصة بهم ويفتوا العامة بالافطار وهذا يفيد أن
 التأوم أفضل في حق السكك كفي النهر لكن في الهداية والمحيط والخاتمة وغيرها أن المتأوم أن يصوم المفتي
 بنفسه أخذ بالاحتياط ويفتي العامة بالتأوم إلى وقت الزوال ثم بالافطار والتأوم الانتظار كفي المغرب (قوله
 بعد الزوال) في العزيمة عن خط بعض العلماء في هامش الهداية أنهم يقل بعد الضحوة الكبرى مع أنه يختاره
 سابقه لان الاحتياط هنا التوسعة (قوله نفي لثمة النهي) أي حديث لا تقدم وارءه من كذا في شرحه على
 الملتقى فهو على قوله ويشتر غيرهم (قوله والنية الخ) بيان للكييفية (قوله في حكمه) أي في قوله والصوم
 أحب ان وافق صوما يعتاده (قوله ولا يخطئ بسببه الخ) مطوف على قوله ينوي وهو تفسير لقوله على سبيل
 الجزم والمراد أن لا يرد في النية بين كونه نفلان كان من شعبان وقرضان كان من رمضان بل يحزم بنيته
 نفلان محض ولا يضطره فعل واحتمال كونه من رمضان بعد حزمه بنية النفل لانه يصوم احتياطاً لذلك الاحتمال
 قال في غاية البيان وانما فرق بين المفتي والعامة لان المفتي يعلم أن الزيادة على رمضان لا تجوز ولذا يصوم
 احتياطاً احترازاً عن وقوع الفطر في رمضان بخلاف العامة فإنه قد يقع في وهمهم الزيادة فلذا كان فطرهم
 أفضل بعد التأوم (قوله ذكره أخى زاده) أي في حاشيته على صدر الشريعة وذكره أيضاً المحقق في فتح القدير
 وكذا في المعراج وغيره (قوله وأيسر بصائم الخ) تكميل لأقسام المسئلة المذكورة في الهداية وهي خمسة
 تقدم منها ثلاثة وهي الجزم بنية النفل أو بنية واجب أو بنية رمضان وعلمت أحكامها والرابع الاصباح في
 أصل النية والخامس الاصباح في وصفها قال في المغرب التضييع في النية هو التردد فيها وأن لا يثبتها من
 ضجع في الامر اذا هو قيد وقصر وأصله من الضجوع (قوله لعدم الجزم) في العزم فقد فان ركن النية لكن
 هذا اذا لم يجد النية قبل نصف النهار فان جدد صوما على الصوم جاز كما رأيت بخط بعض العلماء على هامش
 الهداية وهو ظاهر (قوله كأنه الخ) تنظير لثمة المسئلة بتم ذمه عبارة الهداية فصار كما اذا نوى الخ (قوله
 غدا) بالغين المجمة والدال المهملة ممدودا (قوله وبصير صائما) أي جزمه بنية الصوم وان ردد في وصفه بين
 فرض وواجب آخر أو فرض ونفل (قوله مع الكراهة) أي التنزيهية لان كراهة التحريم لا تثبت الا اذا حزم
 أنه عن رمضان كما أفاده الشارح سابقاً ط (قوله للتردد الخ) علة للكراهة في المسئلةين على طريق اللف
 والنشر المرتب في الاولى التردد بين مكروهين وهما الفرض والواجب وفي الثانية بين مكروه وغيره وهما
 الفرض والنفل (قوله فعنه) أي فيقع عن رمضان لوجود أصل النية وهو كاف في رمضان لعدم لزوم التعيين
 فيه بخلاف الواجب الآخر كما مر (قوله غير مضمون بالقضاء) ينصب غير على الحالية أي لا يلزمه قضاء ولو
 أفسده (قوله لعدم التنفل قصداً) لانه قاصر للاسقاط من وجهه ونية الفرض فصار كما لو غفلت بجماع أنه
 شرع فيه مسقطاً لا التزاماً كما مر (قوله أكل المتأوم) أي المنتظر إلى نصف النهار في يوم الشك (قوله كما
 بعدها) فلوظهرت رمضانته ونوى الصوم بعد الاكل جازلان أكل الناس لا يفطره وقيل لا يجوز كفي القنية
 وبه حزم في السراج والشرنبلية وسبب أن تمام الكلام عليه في أول الباب الآتي (قوله رأى مكاف) أي
 مسلم بالغ عاقل ولو فاسقاً كفي البحر عن الغنير به فلا يجب عليه لوصيهاً أو مجنوناً أو مثلي ما لو كان الرأي اماماً
 فلا يأمر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا رآه وحده يصوم وهو كفي الامداد أو اذا أخبر الرمي أنه لو كان واجبة
 وردت شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم فيهم كذلك (قوله بدليل شرعي) هو ما فسقه أو غلطه نهر

وفي القهستاني بطلوا السماء متنجسة وتفردوا كانت صحيحة (قوله صام) أي صاموا سرعيا لا المراد حيث
أطاق شرعا ويدل عليه ما بعده وفيه إشارة إلى رد قول الفقيه أبي جعفر أن من صام في هلال الفطر لا يأكل ولا
يشرب ولكن ينبغي أن يفسده لأنه يوم عيد عنده وإلى رد قول بعض مشايخنا من أنه يفطر فيه سرا في البحر
والله أشار الشارح بقوله مطلقا أي في هلال ومضان والفطر (تنبيه) * لو صام رأت هلال ومضان وأكل
العيد لم يفطر الامع الامام لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وبناركم يوم تفطرون رواه
الترمذي وغيره والناس لم يفطروا في هلال هذا اليوم فوجب أن لا يفطر نهر (قوله و) وبأنه قبل
ندبا قال في البدائع المحققون قالوا لا رواية في وجوب الصوم عليه وإنما الرواية أنه يوم وهو محمول
على التسبب احتياطا اه قال في التحفة يجب عليه الصوم وفي المبسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو النهار
استدلوا لهم في هلال ومضان بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وفي العيد بالاحتياط نهر ومضى
البدائع مخالف لما في أكثر المتبررات من التصريح بالوجوب نوح قلت والظاهر أن المراد بوجوب
المصطلح لا الفرض لأن كونه من رمضان ليس قطعيا ولذا ساء القول بوجوب الصوم وسقطت الكراهية به
ولو كان قطعيا لزم الناس صومه على أن الحسن وابن سيرين وعطاءة والوايلي صوم الامع الامام نقله في
البحر فانهم (قوله قضى فقط) أي بلا كفارة (قوله لشبهة الرد) أنه لما تضمنه قوله فقط من عدم ردوم
الكفارة أي أن القاضي لما رد قوله بدليل شرعي أو رث شبهة وهذه الكفارة تدرج بالشبهات هداية
ولا يخفى أن هذه على التسقوط الكفارة في هلال ومضان أمافي هلال الفطر لمكونه يوم عيد عنده كفي أسهر
وغيره وكأنه تركه لظاهره (قوله قبل الرد لشهادته) وكذا لو لم يشهد من عدم الصوم ثم أفطر في
السراج (قوله لأن ما رآه الخ) يروى أن عمر رضي الله عنه أمر الذي قال رأيت الهلال أن يمسح رأسه
بالماء ثم قال له أين الهلال فقال فقدته فقال شعرة قامت بين حاجبين فحسبته أهلا لا سراج قال ح وهذا
انما يصلح تعليلا لعدم الكفارة في هلال ومضان أمافي هلال شوال فأنما لا يجب لأنه يوم عيد عنده على نسق
ما تقدم (قوله وأما بعد قوله) أي في هلال رمضان ط (قوله في الامع) لأنه يوم صوم الناس ولو كان
عيدا لا ينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف لأن وجه نفيها كونه ممن لا يجوز القضاء بشهادته
وهو متمم بحر عن الفتح وقوله ممن لا يجوز أي لا يحل لأن القضاء بشهادة الفاسق محقق وان أم
القاضي (قوله وقبل الخ) هذا أول من قول الكترو يثبت رمضان لما في البحر من أن اليوم لا يوقف
على الثبوت وليس يلزم من رؤيته ثبوته لأن محييته لا يدخل تحت الحكم وفي الجوهر لو شهد عند الحاكم
رجل ظاهره العدالة وسمعهم جمل وجب عليه الصوم لأنه قد وجدنا خبر الصحيح قلت وأما قوله فيمات سياتي
وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد اثباته ضمنيا لا جمل أن يثبت ما علق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه
الدعوى والحكم والمنسقي دخوله تحت الحكم قصدا وكمن شئ يثبت ضمنيا لا قصدا كما في بيع الشرب
والطريق فليس اثباته لأجل صومه كإلزامهم (قوله لأنه خبر لا شهادة) قال في الهداية لأنه أمر ديني فأشبهه
رواية الاخبار (قوله خبر عدل) العدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والشرط أدبها وهو ترك
الكثرة والاصرار على الصغائر وما يخل بالمروءة ويلزم أن يكون مسلما عاقلا بالغا بحر (قوله على ما صححه
البرزقي) وكذا صححه في المعراج والنجديس وقال في الفتح وهو رواية الحسن وبه أخذ الحلواني وشي عليه
في نور الايضاح وأقول أنه ظاهر الرواية أيضا فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي الذي هو جمع كلام
محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية ما نصه وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد أو غيره عدل اه
والمراد بغير العدل المستور كما سياتي قريبا (قوله لا فاسق اتفاما) لأن قوله في الديانات غير مقبول أي في التي
يتيسر تلقيها من العدل كرواية الاخبار بخلاف الانجباء بطهارة المساء ونجاسته ونحوه حيث يتعزى
في خبره فيه اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدل وقول الطحاوي أو غير عدل محمول على المستور كونه

(مسلم) مطلقا وجوبا
وقيل ندبا (فان أفطر قضى
قطعا) فيها شبهة الرد
(واختلف) المشايخ لعدم
الرواية من المتقدمين
(فمات إذا أفطر قبل الرد)
أشهادته (والراجح عدم
وجوب الكفارة) وصححه
غير واحد لأن ما رآه يحتمل
أن يكون نجسا لا هلالا وأما
بعد قبوله فتجب الكفارة
ولو فاسقا في الامع (وقيل
بلا دعوى) بلا (لفظ
أشهد) وبالحكم ومجلس
قضاء لأنه خبر لا شهادة
(لصوم مع صلاة كقيم)
وغيره (خبر عدل) أو
مستور على ما صححه البرزقي
على خلاف ظاهر الرواية
لا فاسق اتفاما

رواية الحسن لان المراد بالعدل من ثبت عدالته ولا يثبت في المستور أما مع تبين الفسق فلا قائل به عندنا
وعليه تفرع ما لو شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم بيوم ان كانوا في المصر ردت لتركهم الحجة
وان جاؤا من خارج قبات من الفتح لمخصار **(قوله وهل له أن يشهد الخ)** قال الحلواني يلزم العدل ولو أمة أو مخدرة
أن يشهد في رأيه كى لا يصحوا من غير من وهى من فروض العين وأما الفاسق ان علم أن الحاكم يحل إلى
قول الطحاوى ويقبل قوله يجب عليه وأما المستور ففيه شبهة الروايتين معراج قلت وقوله ان علم الخ
مبني على ظاهر قول الطحاوى من قبول ظاهر الفسق فإذا ~~ثبت~~ اعتقاد القاضي ذلك يجب أن يشهد
وتول الشارح وهل له يفيد عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضي كما هو مفاد التعليق به وله لان
القاضي رعايته تأمل **(قوله على المذهب)** خلافا للامام الفضلي حيث قال انما يقبل الواحد العدل اذا
فسر وقال رأيت خارج البلد في الصحراء أو يقول رأيت في البلدة من بين خيال الصحاب أما بدون هذا التفسير
فلا يقبل كذا في الظاهر بـ **بحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)** بخلاف الشهادة على الشهادة في
سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل وامرأتان **ح (قوله كعبد**
وأنتى) أى تقبل شهادة عبد وأنتى (قوله ولو على مثلهما) أفادهم هذا التعميم قبول شهادة جميعا على
شهادة حرا وذكرا وهو بحث لصاحب النهر وقال ولم أره **(قوله ويجب على الجارية المخدرة) أى أنتى**
لاتخاذ الرجال وكذا يجب على الحرة أن تخرج بلاذن زوجها وكذا أغبر المخدرة والمزوجة بالاولى قال
ط والظاهر أن محل ذلك عند توقف اثبات الرؤية عليها والاملا **(قوله في ليلتها) أى ليلة الرؤية (قوله**
مع العلة) أى من غيب وغبار ودخان (قوله نصاب الشهادة) أى على الاموال ودور رجلان أو رجل
وامرأتان (قوله لما حق نفع العبد) علة لا شترط ما ذكر في الشهادة على هلال الفطر بخلاف هلال
الصوم لان الصوم أمر ديني فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع دنيوي لا عباد فأشبهه سائر نفعاتهم فيشترط
فيه ما يشترط فيها (قوله لا تشترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الخائصة وأما الدعوى فينبغي
ان لا تشترط كفى حتى الأمانة وطلاق الحرة عند السك والعتق العبد في قولهما وأما على قياس قوله فينبغي أن
تشترط الدعوى في الهالين اه **أى قياس قول الامام باشرط الدعوى في عتق العبد اشترطها أيضا في**
الهالين لكن يخرم في الثانية بعد ما اشترطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وفيه نظر لان اشترط
الدعوى عنده في عتق العبد لانه حق عبيد بخلاف الأمانة فان فيه مع حق العبد حق الله تعالى وهو صيانة
فرجها والفطر وان كان فيه حق عبد لكن فيه حق الله تعالى لحرمته صومه ووجوب صلاة العيد فهو يعتق
الأمانة أشبه فلا تشترط فيه الدعوى ولذا جزم به الشارح تعالى غيره أفاده الرجح (قوله وطلاق الحرة)
مفهومه أن الزوجة الرقيقة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه هنا يشترط
حضور الزوج والسيد في العتق ط (قوله ببادة) أى أقرية قال في السراج ولو تفرد واحد برؤيته في
قرية ليس فيها وال ولم يأت مصر ايشهد وهو نقصة يصومون بقوله اه قلت والظاهر أنه يلزم أهل القرى
الصوم بسماع المدافع أو رؤية القضاة بل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة
موجبة للعمل كما صرحوا به واحتمال كون ذلك اغبر رمضان بعيدا فلا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك
الا لثبوتهم منان (قوله لاحاكم فيها) أى لا قاضى ولا والى كفى الفتح (قوله صاموا بقول نقصة) أى افتراضا
لقول المصنف في شرحه وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ط (قوله وأطروا الخ) عبارة غيره
لابأس أن يفطروا والظاهر أن المراد به الوجوب أيضا والتعبير بنفى البأس لانه مطعة الحرمة كفى نفى
الجناح في قوله تعالى دلاجناح عليكم أن تقصروا من الصلاة ومثله كثير في كلامهم فافهم **(قوله مع العلة) قيد**
لقوله صاموا وأطروا (قوله لا ضرورة) أى ضرورة عدم وجودها كى يشهد عده (قوله بين نصب شاهد)
أى يحكمه شهادته أفاده ح لكن عبارة الجوهرية بين أن يصوب من يشهد عده الخ وانظروا أن المعنى أن

وهل له أن يشهد مع
علمه بنقصه قال البرزنجي
نعم لان القاضي رعايته
(ولو) كان العدل (قضا أو
أنتى أو محدودا في ذنف
تاب) بين كيفية الرؤية
أولا على المذهب وتقبل
شهادة واحد على آخر
كعبد وأنتى ولو على منلهما
ويجب على الجارية المخدرة
أن تخرج في ليلتها بلاذن
مسولها وتشهد كما في
الحافظية (وشترط للفطر)
مع العلة والعدالة (نصاب
الشهادة ولفظ أشهد)
وعدم الحد في ذنف اعتاق
نفع العبد لكن (لا) تشترط
(الدعوى) كما لا تشترط في
عتق الأمانة وطلاق الحرة
(ولو كانوا ببلدة لاحاكم
فيها صاموا بقول نقصة
وأطروا باخبار عدلين)
مع العلة (للضرورة) ولو
رأه الحاكم وحده خبر في
الصوم بين نصب شاهد
وبين أمرهم بالصوم

قوله فلا جناح عليكم الخ
هكذا بخطه والنبلاوة فليس
عليكم جناح الخ اه
مصححه

مطلب لاعبرة بقول الموقنين
في الصوم

مطالب ما قاله السبكي من
الاعتماد على قول الحساب
مردود

بخلاف العبد كما في
الجوهرة ولا عبرة بقول
الموقنين ولو عدولا على
المذهب قال في الوهبانية
وقول أولى التوقيت ليس

بحوجب
وقبل نعم والبعض ان كان
يكثر

(و) قبل (بلاعة) جمع عظيم
يقع العلم الشرعي وهو
غلبة الظن (بخبرهم وهو
مفوض الى رأى الامام من
غير تقدير بعدد) على
المذهب وعن الامام أنه
يكتفى بشاهدين

الحاكم ينصب رجلا نائبا عنه لا يشهد عند ذلك النائب كما لو اقيموا لوقعت للحاكم خصوصه مع آخر ينصب
نائبا يمتحنه اذ لا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله
بخلاف العبد) أي هلال العبد اذ لا يكفي فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) أي في وجوب
الصوم على الناس بل في المعراج لا يعتبر قولهم بل الاجماع ولا يجوز للمعجم أن يعمل بحساب نفسه وفي
النهر فلا يلزم بقول الموقنين أنه أي الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدولا في الصحيح يفي
الايضاح والامام السبكي الشافعي تأليف مال فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب دفعي اهـ ومثله في شرح
الوهبانية قات ما قاله السبكي رده من آخر وأهل مذهبه منهم ابن حجر والرملي في شرحي المنهاج وفي فتاوى
الشهاب الرملي الكبير الشافعي سئل عن قول السبكي لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الاثنين من الشهر
وقال الحساب بعدم امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب لان الحساب دفعي والشهادة ظنية
وأطل في ذلك فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما اذاروى الهلال ثم اقبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين
من الشهر وشهدت بينة برؤية هلال رمضان ليلة الاثنين من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا
كان الشهر كاملا يغيب ليلا تسعين أو ناقصا يغيب ليلة أو غاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه
صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء لسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا فاجاب أن المعقول
به في المسائل الثلاث ما شهد به البينة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين وما قاله السبكي مردوده
عليه جماعة ممن المتأخرين وليس في العمل بالبينة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه أن
الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكيفية بقوله نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا
وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصلاة انتهى والاحتمالات التي ذكرها السبكي
بقوله ولان الشاهد قد يشبهه عليه الخ لا أثر لها شرعا لا مكان وجودها في غيرها من الشهادات اهـ (قوله
وقبل نعم الخ) يومهم أنه قيل بأنه موجب للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد حكى
في القنية الاقوال الثلاثة فنقل أولا عن القاضي عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا بأس بالاعتماد على
قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقس على
شرح السرخسي أنه بعيد وعن شمس الانفة الحلبوا أن الشرط في وجوب الصوم والافطار الرؤية ولا
يؤخذ فيه بقولهم ثم نقس على مجد الأئمة الترجاني أنه اتفق أصحاب أبي حنيفة الا البادر والشافعي أنه
لا اعتماد على قولهم (قوله وقبل بلاعة) أي ان شرط القبول عند عدم علمه في السماء لهلال الصوم أو
الافطار أو غيرهما كفي الامداد وسية في تمام الكلام عليه انخبار جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد لان
التفرد من بين الجمل النفي بالرؤية مع توجههم طابوا في ما توجه هو اليه مع فرض عدم المنافع وسلامة
الابصار وان تفاوتت في الحدة ظاهر في غلظه بحر قال ح ولا يشترط فيهم الاسلام ولا العدالة كفي امداد
الفتاح والحرية ولا الدعوى كفي القهسة ثانيا اهـ قلت ما عزا الى الامداد لم أراه فيه وفي عدم اشتراط
الاسلام نظر لانه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القلبي حتى لا يشترط له ذلك
بل ماوجب غلبة الظن كما يأتي وعدم اشتراط الاسلام له لا بدله من نقل صريح (قوله يقع العلم الشرعي) أي
المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب الظن والافالعلم في من التوحيد أيضا شرعي ولا عبرة بالظن هناك ح
(قوله وهو غلبة الظن) لانه العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع وغاية البيان ان
كمال ومثله في البحر عن الفتح وكذا في المعراج وقال القهسة اني لا يشترط خبر اليقين بالشئ من التواتر كما
أشير اليه في المخمرات لكن كلام الشرح مشير اليه اهـ ومراده شرح صدر الشريعة فانه قال بالجمع
العظيم جمع يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم قواطمهم على الكذب اهـ وتبعه في الدرر وردده ابن كمال
حيث ذكر في منهواته أن خطأ صدور الشريعة حيث زعم أن المعتبر ههنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو مفوض

الح) قال في السراج لم يقدر لهذا الجمع تقدير في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف خسر ورجلا كالقسامة وقيل أكثر أهل الحلة وقيل من كل مسجد واحد أو اثنتان وقال خلف بن أيوب خمسة مائة يبلغ قليل والصحيح من هذا كله أنه منقوض إلى رأى الإمام أن وقع في قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهور وأمر بالصوم اه وكذا صححه في المواهب وتبعه الشرنبلالي وفي البحر عن الفتح والحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضاً العبارة لمجيء الخبر وتواتره من كل جانب اه وفي البهر أنه موافق لما صححه في السراج تأمل (قوله واختاره في البحر) حيث قال وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لأن الناس تكاسلت عن ترائي الأهلة فانتفى قولهم مع توجههم طالبين لما توجه هو اليه فكان التفرد غير ظاهر في الغلط ثم أيد ذلك بان ظاهر الولوالجية والظهيرية يدل على أن ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق بالثنتين اه وأقره في النهروان وخ ونازعه بحسبه الرملي بان ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتميم العمل به أغلبية الفسق والافتراء على الشهر الخ أقول أنت تخمير بان كثير من الأحكام تغيرت لتغير الأزمان ولو اشتراط في زماننا لجمع العظيم لزم أن لا يصوم الناس إلا بعد ليلةين أو ثلاث لما هو مشاهد من تكاسل الناس بل كثير ما رأيناهم يستثمون من يشهد بالشهر ويؤاؤنه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجمل العفيرة حتى يظهر غايب الشاهد فانتفت علة ظاهر الرواية فتعين الافتاء بالرؤية الأخرى (قوله وصححه في الاقضية الخ) هو اسم كتاب واعتمده في الفتاوى الصغرى أيضاً وهو قول الطحاوى وأشار إليه الإمام محمد في كتاب الاستحسان من الأصل لكن في الخلاصة ظاهر الرواية أنه لا فرق بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قل في النهاية عند قوله ومن رأى هلال رمضان وحده صام الخ وفي المبسوط وإنما يرد الإمام شهادته إذا كانت السماء معصية وهو من أهل المصر فأما إذا كانت منغية أو جاء من خارج المصر أو كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اه فقوله عندنا يدل على أنه قول أئمتنا الثلاثة وقد جزم في المحيط وغيره بمقابلته بقبول ثم قال وجه ظاهر الرواية أن الرؤية تختلف باختلاف صفو الهواء وكدرته وباختلاف انهماط المسكان وارتفاعه فان هواء الصحراء أسنى من هواء المصر وقد يرى الهلال من أعلى الأماكن ما لا يرى من الأسفل فلا يكون تفرده بالرؤية بخلاف الظاهر بل على موافقة الظاهر اه ففيه التصريح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لأن المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضاً قد ثبت أن كلام الرواية بين ظاهر الرواية ثم رأيت أيضاً في كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهر الرواية ونصه و يقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلاً كان الشاهد أو غير عدل بعد أن يشهد أنه رأى خارج المصر وأنه رأى في المصر وفي المصر علة تجمع العامة من التساوي في رؤيته وإن كان ذلك في مصر ولا علة في السماء لم يقبل في ذلك إلا الجماعة اه ويظهر لي أنه لا منافاة بينهما لأن رواية اشتراط الجمع العظيم التي عابها أصحاب المتنون محمولة على ما إذا كان الشاهد من المصر في غير مكان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة لاطلاق الرواية الأولى بدليل أن الرواية الأولى على فيها رد الشهادة بان التفرد ظاهر في الغلط وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد علة الرد ولهذا قال في المحيط فلا يكون تفرده بالرؤية بخلاف الظاهر الخ وعلى هذا ففي الخلاصة وغيره من أنه لا فرق بين المصر وخارجه مسمى على ما هو المتبادر من إطلاق الرواية الأولى وأنه تعالى أعم (قوله أن يدعى) بالنساء للجمهور أو للمعلوم وفاعله ضمير المدعى المفهوم من فعله أي بان يدعى مدعى على شخص حاضر بان دلاننا الغائبه عليه كدائن الدين وقد قال لي إذا دخل رمضان فانت وكيلي قبض هذا الدين ومثل ذلك ما رواه على آخره من أنه عليه مؤجل إلى دخول رمضان فيقر بالدين ويسكر الدخول (قوله فيقر) أي الحاضر بالدين والوكالة واستشكله الخبير الرملي بان هذا اقرار على الغائب بقبض المدعى دينه فلا ينفرد أقول لا اشكال لأن الدينون تقضى بأمرها فعدا أثر بثبوت حق القبض له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت الدعوى بعين كوديعة لأن اقراره باقراره بثبوت حق القبض للوكيل في ملكه الموكل فلا يصح وبخلاف ما لو أقر بالوكالة وبمحمد الدين

واختاره في البحر وصححه
في الاقضية الاكتفاء
بواحد ان جاء من خارج
البلد أو كان على مكان
مرتفع واختاره ظهير الدين
قالوا وطريق اثبات رمضان
والعيد أن يدعى وكالة
معلقة بدخوله بقبض دين
على الحاضر فيقر بالدين
والوكالة وينكر الدخول
فيشهد الشهود برؤية
الهلال

فانه لا يصير خصما باقراره حتى يقيم الوكيل البينة على وكالته كافي شرح أدب القضاء للعصاف (قوله في تنقي
عليه به) أي بثبوت حق القبض (قوله ويثبت دخول الشهر ضمنا) لانه من ضروريات صحة الحكم بقبض
الدين فقد ثبت في ضمن اثبات حق العبد لاقصدا ولهذا قال في البحر عن الخلاصة بعد ما ذكره الشارع في الاب
اثبات محجي ورمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل القاضي بمجي ورمضان بغيره - بل ويا امر
الناس بالصوم يعني في يوم النجم ولا يشترط لفظ الشهادة وشرايط القضاء أما في العبد فيشترط لفظ الشهادة
وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد اه قلت والحاصل أن رمضان يجب صومه بثبوت بل
بغيره لاخبار لانه من البيانات ولا يلزم من وجوب صومه ثبوته كما مر وحيث أنه فائدة اثباته على العار بق
المذكور عدم توقفه على الجمع العظيم لو كانت السماء معصية لان الشهادة هنا على حلول الوكالة بدخول
الشهر لا على رؤية الهلال ولا شك أن حلول الوكالة يكفي فيها بشاهدين لانهم مجرد حق عبيد ولا تثبت الا
بثبوت الدخول وإذا ثبت دخوله ضمنا وجب صومه ونظيره ما سئل عنه فيما لو تم عدد رمضان ولم يره لال
الفطر للعلة يحل الفطر وان ثبت رمضان بشهادة واحد لثبوت الفطر تبعاً وان كان لا يثبت قصد الا بالعدد
والعدالة هذا ما ظهر لي (قوله شهدوا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وفي بعض النسخ شهدوا بضمير
التثنية وهو أولى (قوله شاهدان) أي بناء على أنه كان بالسماء علة أو أن القاضي يرى ذلك فارتفع بحكمه
الخلاف أو على الرواية التي اختارها في البحر كما مر (قوله في ليلة كذا) لا بد منه ليتأتى الا لزام بصوم يومها ط
(قوله وقضى) أي وأنه قضى فهو عطف على شهد (قوله ووجد استجماع شرائط الدعوى) هكذا في الذخيرة
عن مجموع النوازل وكأنه مبني على ما قدمناه عن الحاشية من بحث شرائط الدعوى على قديس قول الامام
أول يكون شهادة على القضاء بدليل التعليل بقوله لان قضاء القاضي حجة لانه لا يكون قضاء الاعند ذلك
والظاهر أن المراد من القضاء به القضاء ضمنا كما تقدم طريقه والافق علمت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم
(قوله أي جاز) الظاهر أن المراد بالجاز النجاسة فلا ينافي الوجوب تأمل (قوله لانه حكاية) فانهم لم يشهدوا
بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم
وأن قاضي تلك المصر أمر الناس بصوم رمضان لانه حكاية الفعل القاضي أيضا وليس بحجة بخلاف قضاؤه وإذا
قيد بقوله ووجد استجماع شرائط الدعوى كما قلنا فتأمل (قوله نعم الخ) في الذخيرة قال شمس الانعام الخوافي
الصحيح من مذهب أصحابنا أن الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين أهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه البلدة
اه ومثله في الشرع بلالية عن المغني قلت ووجه الاستدراك أن هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء
فاض ولا على شهادة لكن لما كانت بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لم
العمل بها لان البلدة لا تخلو عن حكم شرعي عادة فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي
في كانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بان أهل تلك البلدة رأوا الهلال
وصاموا لانها لا تفيد اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة
والافهى مجرد اخبار بخلاف الاستفاضة فانها تفيد اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل * (تبيينه) *
قال الرجعي معنى الاستفاضة أن تأتي من تلك البلدة جماعات متعددة من كل مذهب يخبر عن أهل تلك البلدة
أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوخ من غير علم عن أشاعه كما قد تشيع أخبار يتحدث بها أساتر أهل البلدة
ولا يعلم من أشاعها كذا رد أن في آخوال زمان يجلس الشيطان بين الجماعة فيسكنهم بالكاهنة فيحدثون بها
ويقولون لا ندري من قالها فقل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا عن أن يثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن
ويشير اليه قول الذخيرة اذا استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيوخ (قوله حل الفطر) أي
اتفقا وان كانت ليلة الحادي والثلاثين متغمة وكذا لو معصية على ما صح في الدراية والخلاصة والبرازية وصح
عدمه في مجموع النوازل والسيد الامام الاجل ناصر الدين كافي الامداد ونقل العلامة نوح الاتفاق على حل

فيقضى عليه به ويثبت
دخول الشهر ضمنا
لعدم دخوله تحت الحكم
(شهدوا أنه شهد عند
قاضي مصر كذا شاهدان
برؤية الهلال) في ليلة كذا
(وقضى) القاضي (به ووجد
استجماع شرائط الدعوى
قضى) أي جاز لها
(القاضي) أن يحكم
(بشهادتهما) لان قضاء
القاضي حجة وقد شهدوا به
لأنهم شهدوا برؤية غيرهم
لانه حكاية نعم لو استفاض
الخبر في البلدة الاخرى لزمهم
على الصحيح من المذهب
محجي وغيره (وبعد صوم
ثلاثين بقول عدلين حل
الفطر) الباعث متعلقة بصوم
وبعد متعلقة بحل لوجود
نصاب الشهادة (و لو
صاموا) (بقول عدل

الفطر في الثانية أيضا عن البسائط والسراج والجوهرة قال والمراد اتفاق أئمتنا الثلاثة وما حكى فيه من
 الخلاف إنما هو لبعض المشايخ قالت وفي البيض الفتوى على حل الفطر ووفق الحق إن الله - ما تكمله
 عنه في الامداد بأنه لا يبعد لو قال قائل إن قبلهما في الصوم أى في هلال رمضان وتم العمد لا يفطرون وإن
 قبلهما في غيم أدمار والتحقيق زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاشتراك في عدم الثبوت أصلا في الأول فصار
 كشهادة الواحد اه قال ح والحاصل أنه إذا غم شوال أفطروا اتفاقا إذا ثبت رمضان بشهادة عدلين في
 الغيم أو الصوم وإن لم يغم فقبل يفطرون مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يفطرون إن غم رمضان أيضا والألا
 (قوله حيث يجوز) حشوية تقيد أى بان قوله القاضي في الغيم أو في الصوم وهو ممن يرى ذلك فتح أى بان كان
 شافعيًا أو يرى قول الطحاوي بقبول شهادته في الصوم إذا جاء من العمراء أو كان على مكان مرتفع في المصر
 وقدم ما ترجمه وما هنا ترجمه أيضا فقد قال في الفتح في قول الهداية إذا قبل الإمام شهادة الواحد وصاموا الخ
 هكذا لرواية على الإطلاق (قوله وغم هلال الفطر) الجملة سالبة قديم الانتم يصلح الخلاف على ما ذكره
 المصنف (قوله لا يحل) أى الفطر إذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعز ذلك الشاهد أى لنظروا كذبه (قوله
 لكن الخ) استدلنا على ما ذكره المصنف من أن خلافه يوجب في ما إذا غم هلال الفطر بان المصرح به في
 الذخيرة وكذا في المراجع عن المجتبى أن حل الفطر هناك وفاق واغ الخلاف فيما إذا لم يغم ولم ير الهلال - دل
 به مداهما لا يحل الفطر وعندنا لا يحل كما قاله شمس الأئمة الحلواني وحروقه الشرنبلالي في الامداد قال في غاية
 البيان وجه قول بحر وهو الأصح أن الفطر ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتبعا فحكم من شيء ثبت ضمننا
 ولا يثبت قصد أو سئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعنى لما حكم في هلال رمضان
 بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين قال شمس الأئمة في شرح السكاكي وهو نظير شهادة
 القالة على النسب فانما تقبل ثم يفضى ذلك إلى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القالة ابتداء اه
 (قوله وفي الزيلعي الخ) نقله لبيان فائدة لم تعلم من كلام الذخيرة وهي ترجح عدم حل الفطر إن لم يغم شوال
 انظروا غلط الشاهد لان الاشبه من ألفاظ الترجيح لكنه يخالف لما علمته من أنه يجب غاية اليقين لقول محمد
 بالحل نعم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد بالحل إذا غم شوال بناء على تحقق الخلاف الذي نقله
 المصنف وقد علمت عدمه وحينئذ في غاية البيان في غير محله لانه ترجيح لما هو متفق عليه تأمل (قوله
 والاضحى كالفطر) أى ذواته كشمس أو رجلين أو رجل وامرأتين وفي الصوم لا بد من
 زيادة العدد على ما قدمناه وفي النود عن الامام أنه كرمضان وصححه في التحفة والاول ظاهر المذهب وصححه
 في الهداية وشروحه والتبيين فاختلاف التصحيح وتأيد الاول بانه المذهب بحر (قوله وبقية الاشهر
 التسعة) فلا يقبل فيها الاشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول أحرار غير محرودين كفى سائر الاحكام بحر
 عن شرح مختصر الطحاوي للإمام الاسيبغاني وذكر في الامداد أنهم في الصوم كرمضان والفطر أى فلا بد
 من الجمع العظيم ولم يعزه لاحد اه قال الخ - ير الملى الظاهر أنه في الاهلة التسعة لا فرق بين الغيم
 والصوم في قبول الرجلين فقد العلة الموجبة لاستراط الجمع انكسر وهو في وجه الكل طالعين ويؤيده قوله
 في سائر الاحكام ولو شهدا في الصوم بهلال شعبان وثبت بشروط الدبوت الشرعي يثبت رمضان بعد ثلاثين
 يوما من شعبان وإن كان رمضان في الصوم لا يثبت بخبره - مالان ثبوته - حيدضني ويغتفر في الضميمة
 ما لا يغتفر في القصد يان اه (قوله وروية بالنهار لليلة الآتية مطلقا) أى سواء روى قبل الزوال
 أو بعده وقوله على المذهب أى الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يكون ذلك اليوم من رمضان
 عندهما وقال أبو يوسف إن كان بعد الزوال فكذلك وإن كان قبله فهو ليلة الماضية ويكون اليوم من
 رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعزدهما يكون للمستقبل مطلقا ويكون اليوم من رمضان وعنده
 لو قبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم يوم الفطر لانه لا يرى قبل الزوال عادة إلا أن يكون لليلتين

حيث يحرم وزعمه - لال
 الفطر (لا يحل على
 المذهب خلافا لمحمد كذا
 ذكره المصنف لكن نقل
 ابن الكمال عن الذخيرة
 أنه إن غم هلال الفطر
 حل اتفاقا وفي الزيلعي
 الاشبه ان غم حل والا
 (و) - لال (الاضحى)
 وبقية الاشهر التسعة
 (كالفطر) على المذهب
 وروية بالنهار لليلة الآتية
 مطلقا على المذهب ذكره
 الحرادي

مطلب في روية الهلال نهارا

(علي) ظاهر (المذهب)

وعليه أكثر المشايخ وعليه
الفتوى بحره عن الخلاصة
(فيهم أهل المشرق رؤية
أهل المغرب) إذا ثبت
عندهم رؤية أو ثبت بطريق
موجب كمر وقال الزيلعي
الاشبه أنه يعتبر لكن قال
الكامل الاخذ بظاهر
الرواية أحوط * (نزع) *
إذا وأهل الهلال يكره أن
يشربوا إليه لأنه من عمل
الجماعية كما في السراجية
وكرهه البرازية

* (باب ما يفسد الصوم وما
لا يفسده) *

فساد البطلان في العبادات
سيان (إذا) كل الصائم أو
شرب أو جامع (حال كونه
(ناسيا) في الغرض والنفل
قبل النية أو بعدا على
الصحيح بحره عن القنية

(٣) قوله الثالث عشر

صوابه الثاني عشر وقوله هو

الرابع عشر صوابه الثالث

عشر لأن اليوم الثالث

عشر من ذي الحجة هو اليوم

الرابع من عيد الاضحية

والاضحية في ذلك اليوم

لا تصح عندنا ولعل جناب

سيدي الوالد المؤلف أراد

أن يكتب في اليوم الثالث

ففسدها فكتب

الثالث عشر أملا حرة

أقر الورى محمد علاء الدين

ابن المؤلف عفي عنهما

أمين

فأفهم (قوله على ظاهر المذهب) اعلم أن نفس اختلاف المطالع لا تراعى فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدين
بعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا في إحدى البلدين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لأن انفصال الهلال
عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب
وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس
لآخرين وغروب لغيرهم ونصف ليل لغيرهم كفي الزيادة وقد را البعد الذي يختلف فيه المطالع مسيرة شهر
فاكثره في مافي القهستان في الجواهر اعتبارا بقصة سايان عليه السلام فإنه قد انتقل كل غدق ورواح
من إقليم إلى إقليم وبينهما شهر اه ولا يخفى مافي هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج للرملي وقد نبه التاج
التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعين فرسخا وأفتى به الوالد والوجه أنها
تحدد به كما أفتى به أيضا اه فليفتقرا عما انفردت في اعذار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل
قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم أحد العمل بمطالع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤية حتى
لو رؤى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق فقبل
بالاول واعتدله الزيلعي وصاحب الفيض وهو الصحيح عند الشافعية لأن كل قوم غناطون بماء عندهم كما في
أوقات الصلاة وأبدى في الدرر بما مر من عدم وجوب العشاء والوتر على فائدة وقتهم وظاهر الرواية الثانية
وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة لتعلق الخطاب عام بمطالع الرؤية في حديث صوم والرؤية
بختلاف أوقات الصلوات وتعام تقرر في رسالتنا المذكورة * (تنبيه) * يفهم من كلامهم في كتاب الحج
أن اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم شيء لو ظهر أنه رؤى في بادية أخرى قبلهم يوم وهل يقال كذلك في
حق الاضحية لغير الحاج لم أره واطاهر نعم لأن اختلاف المطالع إنما يعتبر في الصوم لاعتناء بمطالع الرؤية وهذا
بمختلف الاضحية فاطاهر أنها كوقت الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم فتجزي الاضحية في اليوم
الثالث عشر (٣) وإن كان على رؤى يغيرهم والرابع عشر واسألم (قوله فيلزم) فأخذه ضمير يعود
إلى ثبوت الهلال أي هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق مفعوله ح أو يلزم بضم الياء من الإلزام مبي
للعمل وأهل المشرق نائب الماعل وبرؤية متعلق بيلزم (قوله بطريق موجب) كأن يحمل اثنان
الشهادة أو يشهدا على حكم القاضي أو يستفيض الخ لم يخلاف ما إذا أخبرا أن أهل بادية كذا أو أنه لأنه
حكايه ح (قوله كمر) أي عند قوله شهدا أنه شهد ح (قوله يكره) ظاهره ولو بقصد دلالة من لم يره
وظاهر العلة أن الكراهة تنزيهية ط والله أعلم

* (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) *

المفسد هنا قسمان ما لوجب القضاء فقط أو مع الكفارة وغير المفسد قسمان أيضا ما يباح فعله أو يكره
(قوله الفساد والبطلان في العبادات سيان) أي مافي المعاملات فإن لم يترتب أثر المعاملة عليها فهو البطلان وإن
ترتب فإن كان طالب التفاسخ شرعا فهو الفساد والافهوا المعصية ح عن البحر بيان له لو باع ميتة فإن أثر
المعاملة هنا وهو الملك غير مترتب عليها ولو باع عبدا بشرط فأسد وسلمه ملكه المشتري فأسد وهو واجب
التفاسخ ولو بدون شرط ملكه صحيا (قوله إذا) كل شرط جوابه قوله لا حتى لم يفطر كما ينبغي عليه
الشارح (قوله ناسيا) أي لمومه لأنه إذا كرلا كل والشرب والجماع معراج (قوله في الغرض) ولو قضاء
أو كفارة (قوله قل الية أو بعدا) قدم الشارح هذه المسئلة عن شرح الوهبانية قبيل قوله رأى مكاف هلال
رمضان الخ وصورة في المناقمة تبالا وهبانية وشرحها لكونه في معنى الصائم إذا ظهرت رمضان في اليوم بعد
ما كل ناسيا ثم نوى فبصرف منه النسيان أي نسيان وقومه لاجل الصوم بخلاف المتغفل فإنه لو كل قبل النية
لا يسمى ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة نعم يتصور النسيان في أداءه وضام والمنذور المعين (قوله على
الصحيح) متصل بقوله قبل النية وقد نقل تصحيحه أيضا في الترخاينة عن العنابية وقيل إذا ظهرت رمضان في

لا يجوز به وبه جزم في السراج وتبعه في الشربة لآلية ونظم ابن وهبان القولين مع حكاية التصحيح للاول وأقره
 في البحر والنهر فكان هو المعتمد فافهم (قوله إلا أن يدكر فلا يتذكر) أي إذا كل ناسية أفد كره انسان
 بالصوم ولم يتذكر فأكل فسد صومه في الصحيح خلافا لمعظم طهيري لان خبر الواحد في الديانات مقبول
 فكان يجب أن يأنفت الى تأمل الحلال لوجود المذكر بحر قلت لكن لا كفارة عليه وهو المتأثر كافي
 التاترخانية عن النصاب وقد نسبوا هذه المسئلة الى أبي يوسف ونسب اليه القهستاني فساد الصوم
 بالنسيان مما لا قول له لغيره وسيأتي ما يرد (قوله ويدكره) أي لزوما كافي اللولولية فيكره تركه تركه
 بحر وقوله لو قويا أي قوة على اتمام الصوم للاضعف وإذا كان يضعف بالصوم ولو أكل يتقوى على سائر
 الطاعات يسعه أن لا يخبره فتح وعبرة غيره الاولى أن لا يخبره وتعيير الزيلعي بالاشاب والشيخ جري على ان غالب
 ثم هذا التفصيل جري عليه غير واحد وفي السراج عن الواقعات المختار انه يذكره مطاعنهم وقال ح عن شيخه
 ومثل أكل الناسي النوم عن صلاة لان كلامهم معصية في نفسه كما صرحوا أنه يكره السهر إذا خاف فوت
 الصبح لكن الناسي أو النائم غير قادر فسد الاثم عنهما لكن وجب على من يعلم حالهما تذكير الناسي وإيقاظ
 النائم الا في حق الضعيف عن الصوم مرحلة اه (قوله وليس) أي النسيان عذر في حقوق العباد أي من
 حيث ترتب الحكم على فعله ولو أكل الودعية ناسيا صحت بها أمان من حيث المواخذة في الاتخوة فهو عذر مسقط
 للآثم كفي حقوقه تعالى وأمان من حيث الحكم في حقوقه تعالى فان كان في موضع مذكر ولا داعي اليه كما كل
 المصلي لم يسقط لتفسيره فان حالة المصلي مذكرة وطول الوقت الداعي الى الاكل غير موجود بخلاف سلامه في
 القعدة الاولى وأكل الصائم فانه ساءط لوجود الداعي وهو كون القعدة يحمل السلام وطول الوقت الداعي الى
 الطعام مع عدم المذكر وبخلاف ترك الداعي التسمية فان حالة الذبح مغفرة لا مذكرة مع عدم الداعي فسد
 أثمان البحر مع زيادة (قوله استحسانا) وفي القياس يفسد أي بدخول الدباب لوصول المفطر الى جوفه وان
 كان لا يتعدى به كالتراب والحصاة هداية (قوله لعدم امكان النحر زعنه) فاشبه العبار والدخان للدخولهما
 من الانف اذا طبق الغم كافي النحر وهذا يفيد انه اذا وجد بدامن تعاطى ما يدخل غباره في حلقه أو سد لوفعل
 شربة لآلية (قوله وماله) أي مفاد قوله تدخل أي بنفسه بلا صنع منه (قوله لو أدخل حلقه الدخان) أي
 بأى صورة كان الادخال حتى لو تغير بخور فأتاه الى نفسه واشبهه ذا كره الصومه أفطر لا مكان النحر زعنه
 وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس ولا يتوهم انه كشم الورد ومائه والمسائل للوضوح الفرق بين هو ماء تطيب
 بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله امراد وبه علم حكم شرب الدخان ونظمه
 الشربة لآلية في شرحه على الوهبانية بقوله

ويمنع من يسم الدخان وشربه * وشاربه في الصوم لاشك يفار

ويلزمه التكفير لوطن ناعما * كذا اذا فعاشهوات بعن فقر روا

(قوله وان وجد طعمه في حلقه) أي طعم الكحل أو الدهن كافي السراج وكذا لو بزق فوجد لونه في الاصح
 بحر قال في النهر لان الوجود في حلقه أثر داخل من المسام الذي هو خال البدن والمفطر انما هو الداخل من
 المنافذ للاتفاق على ان من اغتسل في ماء وجد برده في باطنه انه لا يفطر وانما كره الامام الدخول في الماء
 والتلف بالتوب المبال لساقيه من اطهار الضجير في اقامة العادة لآلانه مفطر اه وسيأتي ان كلام من الكحل
 والدهن غير مكره وكذا الخيامة الادا كانت تضعفه عن الصوم (قوله أو بفكر) عطف على قوله بنظر
 (قوله أو بقي بل في فيه بعد المضضة) جعله في الفتح والبدايع شبيه بدخول الدخان والغبار ومقتضاه ان العلة
 فيه عدم امكان النحر زعنه وينبغي اشتراط البصق بعد مخرج الماء لاختلاط الماء بالبصاق فلا يخرج بمجرد المص
 نعم لا يشترط المبالغة في البصق لان الباقي بعد مخرج بل ووطو به لا يمكن النحر زعنه وعلى ما قلنا ينبغي أن
 يحمل قوله في البرازية اذا بقي بعد المضضة ماء فابتلعه با براق لم يفطر لتعذر الاحتراز فتأمل (قوله كطعم

مطلب يكره السهر اذا خاف
 فوت الصبح

الا أن يدكر فلم يتذكر
 ويدكره لو قويا والا لا
 و ليس عذرا في حقوق العباد
 (أو تدخل حلقه غبار أو
 ذباب أو دخان) ولو ذكرا
 استحسننا لعدم امكان
 النحر زعنه ومفاده أنه لو
 أدخل حلقه الدخان أفطر
 أي دخان كان ولو عودا أو
 عنبر لو ذكرا الامكان
 النحر زعنه فليتنبه له كما
 بسطه الشربة لآلية (أو
 أذن أو أكل أو احتجم)
 وان وجد طعمه في حلقه
 (أو قبل) ولم ينزل (أو احتلم
 أو أنزل بنظر) ولو الى
 فرجها مرارا (أو بفكر)
 وان طال جمجم (أو بقي بال
 في فيه بعد المضضة وابتلعه
 مع الريق) كطعم

أدوية) أي لودق دواءه فوجد طعمه في حلقه فزاعى وغيره وفي القهسة أن طعم الادوية وريح العطار إذا وجد
 في حلقه لم يضر كفي المحيط (قوله ومص اهليلج) أي بان مضغها أدخل البصاق حلقه ولا يدخل من عينها في
 جوفه لا يفسد صومه كفي التراحنية وغيره وفي المغرب الهليلج معروف عن الليث وكذا في القانون وعن أبي
 عبيد الله الهليلج بكسر اللام الانحية ولا تغل هليلجة وكذا قال الفراء اه (قوله ون كان يفعله) اختاره في
 الهداية والذين وصححه في المحيط وفي الولوالجية أنه المتأد وفصل في الحسانية بانه ان دخل لا يفسد وان أدخل
 يفسد في الصحيح لانه وصل الى الجوف بفعله فلا يضر فيه صلاح البدن ومثله في البرازية واستظهر في الفض
 والبرهان شرب لامية ملح صا والحاصل الاتفاق على الغار بصب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف
 النصح في ادخاله نوح (قوله كل لودق اذنه الخ) جعله مشبها لما في البرازية أنه لا يفسد بالاجاع والظاهر ان
 المراد اجاع أهل المذهب لانه عند الشافعية مفسد (قوله لانه تبسج لريقه) عبارة البحر لانه قابل لا يمكن
 الاحتراز عنه فجعل بمنزلة الريق (قوله كما سجيء) أي قبل قوله وكرهه ذوق شيء يأتي تفاصيل المسئلة هنالك
 (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) ظاهر اطلاق المتن انه لا يضر وان كان الدم غاليا على الريق وصححه في الوجيز
 كفي السراج وقال وجهه انه لا يمكن الاحتراز عنه عادة وصار بمنزلة ما بين أسنانه وما يبق من أثر الضمضة كذا
 في ايضاح الصيرفي اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثر من التفصيل حاول لشارح تكملة المصنف
 في شرحه بحمل كلام المتن على ما ذالم يصل الى جوفه لئلا يخالف ما عليه الاكثر قلت ومن هذا يعلم حكم من قاع
 ضرره في رمضان ودخل الدم الى جوفه في النهار ولو تأمنا فيجب عليه القضاء الا أن يفرق بعدم امكان التحرز
 عنه فيكون كالقبي الذي عاد بنفسه فايراجع (قوله واستحسنه المصنف) أي تبعا لشرح الوهبانية حيث
 قال فيه وفي البرازية بغير عدم الفساد في صورة غلبة البصاق بما ذالم يجر طعمه وهو حسن اه (قوله
 هو ما عليه الاكثر) أي ما ذكر من التفصيل بين ما ذالم غلب الدم أو تساوى أو غلب البصاق هو ما عليه
 أكثر المشايخ كفي النهر (قوله وسجيء) أي ما استحسنه المصنف حيث يقول وكل مثل سمسم من
 خارج يضر الا اذا مضغ بحيث تلاشت في فسه الا أن بعد الطعم في حلقه اه ولا يخفى ما في كلامه من تشبث
 الضمائر كما علمت (قوله وان بقي في جوفه) أي بقي زجا وهذا ما صححه جماعة منهم فاضحيان في شرحه على
 الجامع الصغير حيث قال وان بقي الزح في جوفه لم يذك في الكتاب واختلافه في بعضه قال بعضهم يفسد كما
 لو أدخل خشبة في دبره وغيرها وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما يفسد
 صلاحه اه وحاصله أن الفساد منوط بما اذا كان بفعله أو فيه صلاح بدنه ويشترط أيضا استقراره
 داخل الجوف فيفسد بالخشبة اذا غلبها وجود الفعل مع الاستقرار وان لم يغلبها فلا يفسد الاستقرار ويفسد
 أيضا فيما لو أوجر كرها أو تأمنا كما سيأتي لان فيه صلاحه (قوله كلوا لقي حجر) أي ألقاه غيرة فلا يفسد
 لكونه غير فعله وليس فيه صلاحه بخلاف ما لوداوى الجائفة كما سيأتي (قوله ولو بقي النصل في جوفه فسد)
 هذا على أحد القولين اذا فرق بين نصل السهم ونصل الرمح فقد صرح في فتح القدير بان الخلاف حار فيها
 وبان عدم الاضرار صحة جماعة اه وقد جزم الزيلعي بالصحيح فيها ما به علم ما في كذا الشارح حيث جرى
 أولا على الصحيح وثانيا على مقابلة فانهم (قوله وان غيبه) أي غيب الطرف أو العود بحيث لم يبق منه شيء
 في الخارج (قوله وكذا لو ابتلع خشبة) أي ودان خشب ان غاب في حلقه أضر والا فلا (قوله مفاده)
 أي مفاده كرمنا وشراوه وان ما دخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وان لم يغيب
 بل بقي طرف منه في الخارج أو كان متصلا بشيء خارج لا يفسد لعدم استقراره (قوله أي دبره أو فرجها)
 أشار الى أن تذ كبير الضمير العائد الى المقعدة لكونه في معنى الدبر ونحوه والى ان فاعل أدخل ضمير عائد على
 الشخص الصائم الصادق بالذكر والانثى (قوله ولو مبتلة فسد) لبقاء شيء من البلة في الداخل وهذا لو أدخل
 الاصبغ الى موضع المقعدة كما يعلم مما بعده قال ط وحمله اذا كان ذكرا للصوم والا فلا فساد كفي الهدية

أدوية ومص اهليلج
 بخلاف نحو سكر (أو
 دخل الماء في اذنه وان
 كان يفعله) على اختياركما
 لو دخل اذنه يعود ثم أخرجه
 وعليه درن ثم أدخله ولو
 مرارا (أو ابتلع ما بين أسنانه
 وهو دون الحصة) لانه تبسج
 لريقه ولو قدرها أفقر كما
 سجيء (أو خرج الدم من
 بين أسنانه ودخل حلقه)
 يعني ولم يصل الى جوفه أما
 اذا وصل فان غلب الدم أو
 تساوى يفسد والا لا اذا
 وجد طعمه بترازية
 واستحسنه المصنف وهو
 ما عليه الاكثر وسجيء
 (أو من برش فوصل الى
 جوفه) وان بقي في جوفه
 كلوا لقي حجر في الجائفة
 أو نفذ السهم من الجانب
 الآخر ولو بقي النصل في
 جوفه فسد (أو أدخل
 عودا) ونحوه (في مقعده
 وطرفه خارج) وان غيبه
 فسد وكذا لو ابتلع خشبة
 أو خيطا ولو فيه لقمة
 مربوطة الا أن يفصل منها
 شيء ومفاده أن استقرار
 الداخل في الجوف شرط
 للفساد بدائع (أو أدخل
 أصبعه اليابسة فيه) أي
 دبره أو فرجها ولو مبتلة
 فسد ولو أدخلت قطعة ان
 غابت فسد وان بقي طرفها
 في فرجها الخارج لا ولو بالغ
 في الاستحسان

عن الزاهدى اه وفي الفتح خرج سره فغسله فان قام قبل أن ينشئه فسد صومه والادلالان الماء انصل
بظاهره ثم زال قبل أن يصل الى الباطن يعود المقعدة (قوله حتى بالغ موضع الحقنة) هي دواء يعمل في خرباية
من آدم يقال لها الحقنة مغرب ثم في بعض النسخ الحقنة بالميم وهي أولى قال في الفتح والحد الذي يتعاق
بالوصول اليه الفساد قدرا الحقنة اه أى قدر ما يصل اليه رأس الحقنة التي هي آلة الاحتقان وعلى الاول
فالمراد الموضع الذي ينصب منه الدواء الى الامعاء (قوله عند كره) بالضم ويكسر يعنى التدكر فاموس
(قوله) وكذا عند طلوع الفجر) أى وكذا لا يضر لوجامع عامدا قبل الفجر ونزعه في الحال عند طلوعه (قوله
ولم يمت) أى في مسألة التدكر ومسألة الطلوع (قوله حتى أمتنى) هذا غير شرط في الافساد واما ذكره
لبيان حكم الكفارة امداد (قوله وان حرك نفسه قضى وكفر) أى اذا أمتنى كما هو فرض المسئلة وتعلمت
أن تعقيد هذه بالامعاء لاجل الكفارة لكن جزم هنا بوجوب الكفارة مع انه في الفقه وغيره حكى قول من بدون
ترجيح لاحد منهما وقد اتضحت مان وجوبها بالخالف ماسيا من انه اذا أكل أو جامع ماسيا بأكل أو جامع
لا كفارة عليه على المذهب لشبهة خلاف مالك لانه يقول بفساد الصوم اذا أكل أو جامع ماسيا اه قالت
ووجه المخالفة انه اذا لم تجب الكفارة في الاكل أو جامع ماسيا بل لم منه ان لا تجب بالاولى فيما اذا جامع
ماسيا فذكر ومكت وحرك نفسه لان الفساد بالتحرريك انما هو لكون التحريك بمنزلة ابتداء جماع واما باع
كلا كل واحد أكل أو جامع عدا بعد جماع ماسيا لا تجب الكفارة فكذلك لا تجب اذا حرك نفسه بالاولى لكن
هذا لا يخالف مسألة الطلوع نعم يؤيد عدم الوجوب فيها أيضا اطلاق ما في الدائع حيث قال هذا أى عدم
الفساد اذا نزع بعد التدكر أو بعد طلوع الفجر أما الدائم نزع وبقى فعليه القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر
الرواية وروى عن أبي يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فمعنا لان ابتداء الجماع كان عدا وهو واحد
ابتداء وانتهاء الجماع العدم بوجوبها في التدكر لا كفارة ووجه الظاهر أن الكفارة تجب بفساد
الصوم وذلك بعد وجوده وبقاؤه في الجماع منع وجود الصوم فاستحال افساده فلا كفارة اه فهذا يدل
على ان عدم وجوبه في التدكر متفق عليه لان ابتداءه لم يكن عدا وهو فعل واحد قد دخلت فيه الشبهة ولان
فيه شبهة خلاف مالك كما علمت واما الخلاف في الطلوع وما وجهه ظاهر الرواية يدل على عدم الفرق بين
تحرريك نفسه وعدمه هذا وفي نقل الهندية عبارة البدائع سقط فاهم (قوله كالنزع ثم أوح) أى في
المسئلتين لما في الخلاصة ولو نزع حين تدكر ثم عاد تجب الكفارة وكذا في مسألة الصبح اه لكن في مسألة
التدكر ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف مالك واجل ما هنا مبنى على القول الآخر بعدم اعتبار
هذه الشبهة تأمل (قوله وبعدها) أى لاستقذارها وهذا هو الاصح كفى شرح الوهبانية عن المحيط وفيه عن
الظاهرية ان قبل أن ترد كفره بعدها وعن ابن الفضل ان كانت لقمة نفسه كفر والادلا اه قلت والتعليل
للاصح بالاستقذار يدل على تقييده بان تبرؤ فيه تدمع القول الثاني اقول لهم ان لقمة الحارة ينزعها ثم
يأكلها عاذر ولا يعاقبها لكن هذا مبنى على ان العذاء الموجب للكفارة ما يعبد اليه الطبع وتنقض به شهوة
البطن لا ما يعود نفعه الى صلاح البدن والشارح فيما سياتى اعتمد الثاني وسيأتى الكلام فيه وذكرك في الفتح
فيما لو أكل الجاهل أسنانه قدر الحصة فأكثر عليه الكفارة عند زمر لا عند أبي يوسف لانه يعاذه الطبع فصار
بمنزلة التراب فقال والتحقيق ان المفتي في الوقائع لا بد له من ضرب اجتهد ومعرفة بأحوال الناس وقد عرف ان
الكفارة تنقذ الى كمال الجنابة فيستطير في صاحب الوقعة ان كان ممن يعاف طبعه ذلك أخذ بقول أبي يوسف
والأخذ بقول زمر (قوله ولم ينزل) أوالأول نزل قضى فقط كما سجد كره المصنف أى بلا كرامة قال في الفتح وعمل
المرأين كعمل الرجال جامع أيضا فمبادون الفرج لا قضاء على واحدة منهما الا اذا أنزلت ولا كفارة مع الانزال
اه (قوله يعنى في غير السيلين) اشار لما في الفتح حيث قال أراد بالفرج كلاما من القبل والدفق فادونه
حيث التدقيق والتطمين اه أى لان الفرج لا يشتمل الدبر لانه وان شمله حكمه كالفرج في المغرب الفرج قبل

حتى بالغ موضع الحقنة
فسد وهذا قبل ما يكون ولو
كان فيورث داء عظيما
(أو نزع الجماع) حال
كونه (ناسيا في الحال
عند ذكره) وكذا عند
طلوع الفجر وان أمتنى
بعد النزع لانه كالاتلام
ولم يمت حتى أمتنى ولم يتحرك
قضى فقط وان حرك نفسه
قضى وكفر كمن نزع ثم أوح
(أو رمى اللقمة من فيه)
عند ذكره أو طلوع الفجر
ولو ابتاعها ان قبل اخراجها
كفرو بعدها (أو جامع
في مبادون الفرج ولم ينزل)
يعنى في غير السيلين كسرة
ونفذ

مطالب مهم المفتي في الوقائع
لا بد له من ضرب اجتهد
ومعرفة بأحوال الناس

الرجل والمرأة باتفاق أهل اللغة ثم قال وقوله القبل والوبر كلاهما فرج يعني في الحكم اه (قوله وكذا الاستمنا بالكف) أو في كونه لا يفسد لكن هذا إذا لم ينزل أما إذا أنزل فعليه القضاء كما سيصرح به وهو المختار كما يأتي لكن المتبادر من كلامه أنزال بقدر ينتميه ما بعده فيكون على خلاف المختار (قوله ولونخاف الزنا الخ) الظاهر أنه غير قيد بل لو تعين الخلاص من الرتبة وجب لأنه أحد وعبارة الفتح أن غلبته الشهوة دفعل إرادة تسكينها به فالراء أن لا يعاقب اه زاد في معراج الدراية وعن أحمد والشافعي في القديم الترخص فيه وفي الجديد يحرم ويجوز أن يستعمل بيد زوجته وخادمته اه وسيد كرا الشارح في الحدود عن الجوهرية أنه يكره وأهل المراتب كراهة لتعزبه ولا ينافي قول المعراج يجوز تأمل وفي السراج أن أراد بذلك تسكين الشهوة المفردة الشاذلة للقلب وكان عز بالزوجاته ولا أمة أو كان إلا أنه لا يقدور على الوصول إليها العذر قال أبو الليث أرجو أن لا وبال عليه وأما إذا فعله لاستجلاب الشهوة فهو آثم اه بقي هنا شيء وهو أن فعله إلا أنه هل هي كون ذلك استمنا بالجزء كما يفعله الحديث وتقيدهم كونه بالكف ويلحق به ما لو أدخل ذكره بين نخذه مثل حتى أمي أم هي سفع الماعوت هي الشهوة في غير محلها بغير عذر كما يفعله قوله وأما إذا فعله لاستجلاب الشهوة الخ لم أر من صرح بشيء من ذلك والمظاهر إلا أنه لا يفعل به بدو زوجته ونحوها فيه سفع الماء لكن بالاستمنا بجزء مباح كالأثر بتخيد أو تلمين بخلاف ما إذا كان بكفه ومحوه وعلى هذا لو أدخل ذكره في حائض أو نحو حتى أمي أو استمر بكفه بمائل مع الحرارة يأنم أيضا يدل إنشاء على فلهما في الزيلعي حيث استدلل على عدم حله بالكف قوله تعالى والذين هم لغروجهم حائلون الآية وقال فلم يرد الاستمناع إلا بما أي بالروضة والامة اه فأما عدم حل الاستمناع أي قضاء الشهوة بغيرهما هذا ما ظهر لي والله سبحانه أعلم (قوله من غير أنزال) أما به وعليه القضاء فقط كما سيأتي (قوله أو قبلها) عطف على مس فهو فعل ماض من التقبيل (قوله فأنزل) وكذا لا يفسد صومه بدون أنزال بالاولى ونقل في البحر وكذا الزيلعي وغيره الإجماع على عدم الفساد مع أنزال واستشكه في الامداد بمسئلة الاستمنا بالكف قلت والفرق أن هناك أنزال مع مباشرة بالفرج وهما بدوهم على هذا فالاصل أن الجماع المفسد للصوم هو الجماع صورة وهو ظاهر أو معنى فقط وهو أنزال عن مباشرة بفرجه لاني فرج وفي فرج غير مشتهى عادة أو عن مباشرة بغير فرجه في محل مشتهى عادة ففي أنزال بالكف أو بتخيد أو تلمين وجدت المباشرة بفرجه لاني فرج وكذا أنزال بمحل المراتين فانهم مباشرة فرج بفرج لاني فرج وفي أنزال بوطء مبيتة أو ممتدة وجدت المباشرة بفرجه في فرج غير مشتهى عادة وفي أنزال بمس آدمي أو تقبيله وجدت المباشرة بغير فرجه في محل مشتهى أما أنزال بمس أو تقبيل ميمة فإنه لم يوجد فيه شيء من معنى الجماع فصار كالأنزال بغيره أو تفكر فالدال يفسد الصوم إجماعا هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله على المذهب) أي قول أبي حنيفة ومحمد في الاطهر وقال أبو يوسف يفسد والاختلاف مبنى على أنه هل بين المثانة والجوف مفاصل أو لا وهو ليس باختلاف على التحقيق والاطهر أنه لا مفاصله وانما يجتمع البول فيها أثر شحم كذا يقول الاطباء بلعي وأفاد أنه لو بقي في قصبته الذي لا يفسد اتفاقا ولا شمس في ذلك وبطل ما نقل عن خزائن الاكمل لو حشا ذكره بقطنه فغيبها أنه يفسد لان العلة من الجانبين الوصول الى الجوف وعدمه بناء على وجود المفاصل وعدمه لكن هذا يقتضي عدم الفساد في حشو الدبر وفرجهما الداخل ولا يخاف من الابواب أن المدخل فيهما يتجذبه الطبيعة فلا يعود الامع الخارج المعتاد ونما في الفتح قلت الاقرب التخصيص بان الدبر والفرج الداخل من الجوف إذا حاز بينهما وبينه فهما في حكمهما والفم والاذن وان لم يكن بينهما وبين الجوف حاجز إلا أن الشارع اعتبرهما في الصوم من الخارج وهذا بخلاف قصبته الذي كرفان المثانة لا يفسد لها على قواهما وعلى قول أبي يوسف وان كان لها منفذ الى الجوف إلا أن المنفذ الآسر المتصل بالقصبته منطبق لا ينفذ الا عند خروج البول ولم يعط للقصبه حكم الجوف تأمل (قوله ففسد إجماعا) وقيل على الخلاف والاول أصح فتح عن المبسوط (قوله أو أدخل أنفه) الاولى أو نزل الى

مطلب في حكم الاستمنا
بالكف

وكذا الاستمنا بالكف
وان كرهه بغيره بالحديث
فأصح البدل ملعون ولونخاف
الزمارح أن لا وبال عليه
(أو أدخل) ذكره (في
جمعة) أو مبيتة (من غير
أنزال) أو مس فرج جمعة
أو قبلها نزل (أو أقطر في
احاسيله) ماء أو دهن أو ان
وصل الى المثانة على المذهب
وأما في قبلها ففسد إجماعا
لأنه كالخمس (أو أصبح
جزا) وان بقي كل اليوم
(أو اغتات) من الغيبة
(أو أدخل أنفه) ففسد
فأشبهه فدخل حلقه

أنفه (قوله وان نزل لرأس أنفه) ذكره في الشرع بلالية أخذ من أطلاقهم ومن قولهم بعدم الفطر بزاق
امتد ولم يقطع من فده إلى ذقنه ثم ابتلع بهجته ومن قول الظهيرية وكذا الخياط والبراق يخرج من فيه وأنفه
فاستشفه واستشفه لا يفسد صومه اهـ ثم قال لكن يخالفه ما في القنية نزل الخياط إلى رأس أنفه لكن لم يظهر
ثم جده فوصل إلى جوفه لم يفسد اهـ حيث قيد بعدم الظهور (قوله فاستشفه) الأولى فحذبه لأن
الاستنشاق بالأنف وفي نسخ فاستشفه بقاء دوقية وفاء أي جده بشفتيه وهو ظاهر ط (قوله فينبغي
الاحتياط) لأن مراعاة الخلاف مندوبة وهذه الفائدة تنبه على ما بين الشخصنة ومغاده أنه لو ابتلع البلغم
بعد ما تخاص بالتحض من حلقه إلى فمه لا يفسد عندنا قال في الشرع بلالية ولم أره كالمخاط قال ثم وجدتهما في
التاريخانية مثل إبراهيم عن ابتلاع بلغمه قال إن كان أقل من مل فيه لا ينقض اجساعا وإن كان مل فيه
ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض اهـ وسيد كرا الشارح ذلك أيضا في بحث القنية
(قوله وان كره) أي الالعدز كما يأتي ط (قوله وكذا الوقتل الحيط بزاقه مرارا الخ) يعني إذا أراد قتل الحيط
وبله بزاقه وأدخله في فمه مرارا لا يفسد صومه وإن بقي في الحيط عقد البزاق وفي الطم الزندو يستي أنه يفسد
كذا في القنية وحكي الأول في الظهيرية عن شمس الأئمة الحلواني ثم قال وذكر الزندو يستي إذا قتل السلعة
وبله بريقه ثم أمره أن يابى فمه ثم ابتلع ذلك البزاق ففسد صومه اهـ ثم لا يخفى أن الحديث عن شمس الأئمة
مقيد بما إذا ابتلع البزاق والافلا فائدة في التذنية على أنه لا يفسد صومه فهو محمول على ما صرح به في النظم
فكان مراد صاحب الظهيرية أن ذلك المطاق محمول على هذا المقيد فهما مسألة واحدة خلافا لما استظهره في
شرح الوهبانية من أنهم ما سئلوا بحمل الأولى على ما إذا لم يبتلع البزاق والثانية على ما إذا ابتلعها فلا يبقى
خلاف حيث نذر أصلا كالأخفى وهو خلاف المفهوم من القنية والظهيرية (قوله مكرر) مبتدأ وقوله بالريق
متعلق بيل وقوله بإدخاله متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر وجهه أنه بمنزلة الريق على فمه إذا لم
يتقط كما في شرح الشربلالي ط (قوله بعدذا) أي بعد تكرار ادخاله في فيه (قوله يضر) أي الصوم وفسده
لأن إخراج بمنزلة انقطاع البزاق المندلى كذا في شرح الشربلالي ط (قوله كصبغ) أي كما يضر ابتلاع
الصبغ وهذا مما لا خلاف فيه وقوله لونه أي الصبغ وفيه أي الريق متعلق بيفطر ط (قوله وان أفطر
خطأ) شرط جوابه قوله الآتي قصي ففقط وهذا شروعي في القسم الثاني وهو ما يوجب القضاء دون الكفارة
بعد نذر ففقه مما لا يوجب شيئا والمراد بالخطي من فسد صومه بفعله المقصود دون قصد الفساد نهر عن الفتح
(قوله فسبغه الماء) أي يفسد صومه إن كان ذا كراهه والافلا لأنه لو شرب حيث نذر يفسد فهذا أولى وقيل إن
تضمن ثلاثا لم يفسد وإن زاد فسد بدائع (قوله أو شرب نائما) فيه أن النائم غير مخطئ لعدم قصد الفعل
نعم صرح في النهر بأن المكروه والنائم كالمخطئ اهـ وأيس هو كالمسمى لأن النائم وأذهب العقل لم تؤكل
ذبيحته وتؤكل ذبيحة من نسي التسمية بجر عن الحائبة قال الرجنى ومعناه أن النسيان اعتبر عذرا في ترك
التسمية بخلاف النوم والجنون فكذا يعتبر عذرا في تناول المفطر لأن النسيان غير باد والوقوع وأما الذبح
وتناول المفطر في حال النوم والجنون فنادر فلم يلحق بالنسيان (قوله أو تسحر أو جامع الخ) أفاد أن الجامع قد
يكون خطأ وبه صرح في السراج وقال ولو جامع على نطن أنه بيل ثم علم أنه بعد الفجر فترع من ساعته
صومه فاسد لأنه مخطئ ولا كفارة عليه لعدم قصد الفساد اهـ وبه يستغنى عن التكاف بتصوير الخطي في
الجامع إذا باشره مباشرة فاحشة فتوارت حشفته أفاده في النهر فافهم ومسئله التسحر مستأني مفصلة
(قوله أو أوجر مكرها) أي صب في حلقه شيء والإيجار غصب فبده أو أسقط قوله أو جروا ببق قول المتن أو
مكرها معا وفعلى قوله خطأ لكن أولى لبطل مالوا كل أو شرب بنفسه مكرها فإنه يفسد صومه خلافا لفرق
والداعي في البدائع وليس شمل الإفطار بإد كراهه على الجامع قال في المنع وعلم أن أبا حنيفة كان يقول
أولافى المكروه على الجامع عليه القضاء والكفارة لأنه لا يكون إلا بانتشار الآلة وذلك أمانة الاختيار ثم

وان نزل لرأس أنفه كإلو
ترطب شفتاه بالبراق عند
الكلام ونحوه فابتاعه أو
سأل ريقه إلى ذقنه كالخيم ولم
يقطع فاستشفه (ولو عدا)
خلافا للشافعي في القادر على
جمع النخامة فينبغي الاحتياط
(أو ذاق شيئا بفسحه)
وان كره (لم يفطر) جواب
الشرط وكذا الوقتل الحيط
بزاقه مرارا وان في فيه
عقد البزاق الآن يكون
مصبوغا وظهر لونه في ريقه
وابتاعه إذا كرا ونظمه ابن
الشحنة فقال

مكرر بل الحيط بالريق فأتلا
بإدخاله في فيه لا يتضرر
وعن بعضهم إن يلع الريق
بعدذا

يضر كصبغ لونه فيه يظهر
(وان أفطر خطأ) كان
تضمن فسبغه الماء
أو شرب نائما أو تسحرا أو
جامع على نطن عدم الفجر
(أو أوجر مكرها)

وجمع وقال لا كفارة عليه وهو قولهم لان فساد الصوم حقيقة بالايلاخ وهو مكروه فيسه مع أنه ليس كل من
 انتشرت آله بجميع اه أي مثل الصغير والنائم (قوله أو نائمًا) هو في حكم المكروه كافي الفقه وسية أي ماله
 جوعت نائمة أو مجنونة (قوله وأما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفم عن أمة الخط والنسيان وما
 استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يفطر لو كان مخطئًا أو مكروهًا لان التقدير رفع
 حكم الخط الخ لان نفس الخطأ لم يرفع والحكم نوعان ديني وهو الفساد وأخرى وهو الاتم فيتناولهما
 والجواب أنه حيث قدر الحكم لتصحح الكلام كل ذلك مقتضى بالفق وهو لا يعم له والاتم مراد من الحكم
 بالاجماع فلا تصح ارادة الاخر وانما لم يفسد صوم النسي مع أن القياس أيضا الفساد لوصول المفطر الى
 الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فأفاه الله وسقاه وتعام
 تقرر في العاقلات (قوله جائزة) أي عقلا كفي شرح التحرير (قوله فأكل عدا) وكذا لو جامع عدا كافي
 نور الابضاح فالمراد بالاكل الافطار (قوله للشبهة) علة للكل قال في البحر وانما لم تجب الكفارة بما دونه عدا
 به عدا كاه أو شربه أو جعاه ناسب الا أنه طعن في موضع الاشتباه بالغير وهو الاكل عدا لان الاكل مضاد
 للصوم ساهيا أو عامدا أو رث شبهة وكذا فيه شبهة باختلاف العلماء فان ما كاه يقول بفساد صوم من أكل
 ناسيا أو أطلقه فشمع ماله علم أنه لم يفطره بان بلغه الحديث أو الفتوى أولا وهو قول أبي حنيفة وهو الصحيح
 وكذا لو ذرعه التي موطن أنه يفطره فافطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالغير فان التي والاستقاء
 متشابهان لان مخرجهما من العلم وكذا الواحدة لم للتشابه في قضاء الشهوة وان علم أن ذلك لا يفطره فعليه
 الكفارة لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اه (قوله الا في مسئلة المتن) وهي ماله أو كل وكذا
 لو جامع أو شرب لانه علة عدم الكفارة بخلاف مالك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافي الرباعي
 والهداية وغيرهما ح (قوله مطلقا) أي علم عدم فطره أولا (قوله خلافا لهما) فعدمه عليه الكفارة
 اذا لم يعدم فطره في مسئلة المتن قلت وهذا يرد ما نقله ح عن القهستاني أول الباب من أن من أفطر ناسيا
 يفسد صومه اذا فسد لم تزمه الكفارة اذا كل بعد عدا ولم أر من ذكره هذا خبره وكذا يرد ما نقلناه عن
 البدائع عند قوله وان حرك نفسه ثم نقلوا عن أبي يوسف ما تقدم من أنه لو ذكره لم يذ كر فسد صومه وكان
 هذا منشا الوهم فافهم (قوله فقيد النان) أي في قول المتن فظان أنه أفطر انما هو لبيان محل الاتفاق على عدم
 لزوم الكفارة لالا حترار عن العلم (قوله أو احتقن أو استعيا) كلاهما بالبناء للفاعل من حق المريض
 داوا بالحقنة واحتقن بالضم غير جائز وانما الصواب حقن أو عولح بالحقنة والسعوط الدواء الذي صب في
 الانف وأسعطه اياه ولا يقال استعط مبنيا للمفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الاصح لانها
 موجب الاطوار صورية ومعنى الصورة الابتلاع كافي الكافي وهي منعدمة والرفع المجرد عنها يوجب القضاء
 فقطامداد (قوله أو أفطر) في المعرب قطر الماء صبه بتقطير أو قطره مثله قطر أو أفطره لغة اه وعلى هذه اللغة
 يخرج كلامهم هنا وجهه رخص بناؤه للفاعل وهو الاول ليتفق الافعال وتنظم الضمائر في سلك واحد
 ويصح بناؤه للمفعول وبائب الفاعل قوله في أذنه نهر وينعيب الاول في عبارة المصنف على الافصح لذكره
 المفعول المصريح وهو قوله دهنا منصوبا (قوله دهنا) قيد به لانه لا خلاف في فساد الصوم به ولانه مشى أولا
 على أن الماء لا يفسد وان كان يصنعه ومرا الكلام عليه (قوله أو داوى جائفة أو آمة) الجائفة الطعنة التي
 بلغت الجوف أو نفذته والآمة من أئمة بالعصا أمان باب طلب اذا ضربت أم رأسه وهي الجارية التي تجمع
 الدماغ وقيل لها آمة أي بالدوام آومة على معنى ذات أم كدبشة راضية ٣ وليسلة مژودة وجمعها أوام
 ومأمومات مغرب (قوله فوصل الدواء حقيقة) أشار الى أن ما وقع في ظاهر الرواية من تقييد الوصول اليابس أفسد
 بالدواء الرطب مبنى على العادة من انه يصل والا فالتعسير حقيقة الوصول حتى لو علم وصول اليابس أفسد
 أو عدم وصول الطرى لم يفسد وانما الخلاف اذا لم يعلم يقينا فافسد بالطرى حكما للوصول نظر الى العادة

أو نائمًا أو ما حديث رفع الخطأ
 فالمراد رفع الاتم وفي التحرير
 المؤخذة بالخطا جائزة عندنا
 خلافا لمعتزلة (أو أكل)
 أو جامع (ناسيا) أو احتلم أو
 أنزل بنظر أو ذرعه التي
 (فظان أنه أفطره أو كل عدا)
 للشبهة ولو علم عدم فطره
 لزومه الكفارة الا في مسئلة
 المتن فلا كفارة مطلقا على
 المذهب لشبهة خلاف مالك
 خلافا لهما كافي الجمع
 وشروحه فقيد الظن انما
 هو لبيان الاتفاق (أو
 احتقن أو استعط) في أنفه
 شيئا (أو أفطر في أذنه دهنا
 أو داوى جائفة أو آمة)
 فوصل الدواء حقيقة

٣ (قوله وليسلة مژودة الخ)
 يقال زاده أفرعه فهو مژود
 أي مفزوع والليسلة لا توصف
 بانها مفزوعة فيكون هذا
 على صرب من التجوز اه

ونفيا كذا أفاده في الفتح قلت ولم يقيدوا الاحتقان والاستعاط والاقطار بالوصول الى الجوف لظهوره فيها
والا فلا بد منه حتى لو بقي السعوط في الانف ولم يصل الى الرأس لا يفطرو يمكن أن يكون الدواعي راجعا الى
الكل تأمل (قوله الى جوفه ودماعه) انه ونشر مرتب قال في البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف
المعدة منفذا أصليا فواصل الى جوف الرأس يصل الى جوف البطن اه ط (قوله أو ابتلع حصة الخ) اي
فيجب القضاء لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم وجوده معناه وهو اتصال ما فيه نفع البدن الى الجوف سواء
كان مما يتغذى به أو يتداوى فقصرت الجنابة فانفتحت الكفارة وتعامه في النهر وسبأ أي الخلاف في معنى
التغذى (قوله أو يستغذره) الاستغذاز سبب الاعاقفة فاما لهما واحد ولذا اقتصر في النظم على المستغذز
ط ومنه أكل اللقمة بعد انجائها على ما هو الاصح كما مر (قوله في) الغاء زائدة والجاء والجرور متعلق بقوله
بهم جبر والتكفير مبتدأ خبر الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستغذز و جازا الابتداء به مع أنه نكرة
لغرض التعميم ويهجر مرادف ليلغى أي لا تحجب فيه كفارة ط (قوله مع الامسالك) قيد به ليغايير المسئلة التي
بعده (قوله لشبهة خلاف زفر) فان الصوم عنده يتأدى من الصبح المقيم بمعد الامسالك ولو بلانية حتى لو أفطر
متعمدا الزمة الكفارة عنده كما صرح به في البدائع وأما عندنا فلا بد من النية لان الواجب الامسالك بحجة
العبادة ولا عبادة بدون نية فلو أمسك بدون نية لا يكون صائما ويلزمه القضاء دون الكفارة أما لزوم القضاء
فلعدم تحقق الصوم لفقد شرطه وأما عدم الكفارة فلانه عند زفر صائم لم يوجد منه ما يفطر فحسب عنه
الكفارة لشبهة الخلاف وان كان عندنا يسمى مفطرا شرعا والاولى التعليل بعدم تحقق الصوم لان الكفارة
انما تجب على من أمسك صومه والصوم ههنا عدم ومساك المعذور مستحيل وانما يحسن التمسك بالشبهة
بعد تحقق الاصل كفي المسئلة الا تبيد بل الاولى عدم التعرض للكفارة أصلا ولذا اقتصر في الكثر وغيره على
بيان وجوب القضاء كالانجاء والجنون الغير الممتهن هذا وقد استشكل بعض شراح الهداية وجوب القضاء
هنا بان المعنى عليه لا يقضى اليوم الذي حدث الانجاء في ليلته لوجود النية منه ظاهر فلا بد من التقييد هنا
بان يكون مريضا أو مسافرا لا ينوي شيئا أو متهشكا عند الاداء كل في رمضان فلم يكن حله دليلا على عزيمته
الصوم وورده في الفتح بانه تكاف مستغنى عنه لان الكلام عند عدم النية ابتداء بالامر بوجوب التسمية
ولاشك أنه أدري بحاله بخلاف من أعنى عليه فان الانجاء قد وجب تسميته حال نفسه بعد الافاقة فبقي
الامر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية (قوله قبل الزوال) هذا عند أبي حنيفة وعندهما كذلك
ان أكل بعد الزوال وان كان قبل الزوال تجب الكفارة لانه نوى إمكان التحصيل فصار كعاصب الغاصب
بحر أي لانه قبل الزوال كان يمكنه انشاء النية وقد فوته بالا كل بخلاف ما بعد الزوال والاول ظاهر الرواية
كفي البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى أو هو على القول الضعيف من
اعتبار الزوال كما مر بيانه (قوله لشبهة خلاف الشامي) فان الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح إطلاق
النية اه ح وهذا تعليل لوجوب القضاء دون الكفارة اذا أكل بعد النية أما لو أكل قبلها فالكلام
فيه ما علمته في المسئلة المارة (قوله ومفاده الخ) نقله في البحر عن الظهيرية بلفظ ينبغي أن لا تلزمه الكفارة
لمكان الشبهة ومثل ما ذكر اذا نوى نية مخالفة فيما يظهر ط (قوله مطر أو ثلج) فيفسد في الصبح ولو بقطرة
وقيل لا يفسد في المطر وفسد في الثلج وقيل بالعكس برأية (قوله بنفسه) أي بان سبق الى حلقة بذاته
ولم يتلعه بصنعه امداد (قوله والقطرتين) معطوف على العبار أي وبخلاف نحو القطرتين فأكثر مما لا يجد
ملوخته في جميع فقه (قوله فان وجد الملوحة في جميع فقه الخ) بهذا دفع في الهرم ما بحثه في الفتح من أن القطرة
يجوز لوحتها فالاولى الاعتبار بوجود الملوحة للصحيح الحس اذا ضرورية في أكثر من ذلك ولذا اعتبر في الجنابة
الوصول الى الخلق ووجه الدفع ما قاله في النهر من أن كلام الخلاصة ظاهر في تعليق الفطر على وجدان
الملوحة في جميع الفم ولا شك ان القطرة والقطرتين ليستا كذلك وعليه يحمل ما في الجنابة اه وفي الامداد

الى جوفه ودماعه) أو ابتلع
حصة) ونحوها مما لا يأكله
الانسان أو يعاقبه أو
يستغذره ونظامه اس الشبهة
فقال

ومستغذز مع غير ما كحل
مثلا

ففي أكله التكفير يلغى
ويهجر

(أول ينو في رمضان كله
صوما ولا فطرا) مع الامسالك
لشبهة خلاف زفر (أو
أصبح قريضا والصوم فأكل
معدا) ولو بعد النية قبل
الزوال لشبهة خلاف
الشافي ومفاده أن الصوم
يطلق النية كذلك (أو
دخل حلقة مطر أو ثلج)
بنفسه لا مكان التعرض عنه
بضم فقه بخلاف نحو الغبار
والقطرتين من دمعه أو
عرقه وأما في الاكثر فان
وجد الملوحة في جميع فقه
واجتمع ثبوت كثير وابتلعه
أطروا الا خلاصة

عن خط المقدسي أن القطرة اقلها لا يوجد طعمها في الخلق لتلاشيها قبل الوصول ويشهد لذلك ما في الواقعات
 لا صدور الشهيد اذا دخل الدمع في فم الصائم ان كان قلبه لا يتناول القطرة أو القطرتين لا يفسد صومه لان
 التحرز عنه غير ممكن وان كان كذا احتج وجدهم لو حثه في جميع فمه وابتاعه فسد صومه وكذا الجواب في عرق
 الوجه اه ملصا والتعليل بعدم امكان التحرز يظهر الفرق بين الدمع والمطر كما أشار اليه الشارح فتدبر
 ثم في التعبير بالقطرة إشارة الى أن المراد الدمع النازل من ظاهر العين أما الواصل الى الخلق من المسام فالظاهر
 أنه مثل الريق فلا يضر وان وجد طعمه في جميع فمه تأمل (قوله أو وطئ امرأته الخ) اعلم يجب الكفارة
 فيه وفيما بعده لان المحل لا بد أن يكون مشتهى على الكمال بحر (قوله أو صغيرة لا تشتهي) حتى في القبية
 خلافا في وجوب الكفارة بوطئها وقبل لا تجب بالاجماع وهو الوجه كما في النهر قال الرمي وقالوا في الغسل ان
 الصحيح أنه متى أمكن وطئها من غير اعضاء فهي ممن يجامع مثلها والا فلا (قوله أو قبل) فيد بكونه قبلها لانها
 لو قبلته ووجدت له الانزال ولم تربلا فسد صومه عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا في وجوب الغسل بحر
 عن المعراج (قوله ولو قبله فاحشة) ففي غير الفاحشة مع الانزال لا تجب الكفارة بالاولى (قوله بان يدغذغ)
 لعل المراد به عض الشفة وسحوها أو تقبيل الفرج وفي القمار وس الدغذغة حركة وانفعال في نحو الابط
 والبضع والاختص (قوله أو لس) أي لمس آدمي بالامر أنه لو لمس فرج بهيمة فأنزل لا يفسد صومه وقدم ما
 أنه بالاتفاق وفي البحر عن المعراج ولو لمست زوجها فأنزل لم يفسد صومه وقيل ان سكافله فسد اه قال
 الرمي ينبغي ترجيح هذا لانه ادعى في سببية الانزال تأمل (قوله ولو بمحائل لا يمنع الحرارة) نقيض ما بعد
 لو هو عدم المحائل المذكور أو لمي بالحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر الاولوية بالنظر الى عدم
 الكفارة مع أن الكلام فيما يوجب القضاء دون الكفارة وفي المحائل بكونه لا يمنع الحرارة لما في البحر
 لومها وراه الشيا بأمي فان وجد حرارة جلد هافسد والا فلا (قوله بكفه) أو بكف امرأته سراج (قوله
 أو بمباشرة فاحشة) هي ما تكون بتماس الفرجين والظاهر أنه غير قيد هنا لان الانزال مع المس مطلقا بدون
 حائل يمنع الحرارة موجب للفساد كما علمته وانما يظهر تقييدها بالفاحشة لاجل كراهتها كيانا في تفصيله
 تأمل (قوله ولو بين المرأتين) وكذا المجهوب مع المرأة رمي (قوله كاس) أي عند قوله أو جامع فيما دون
 الفرج ولم ينزل الخ (قوله أو أفسد) أي ولو بأكل أو جماع (قوله غير صوم رمضان) صفة لموصوف محذوف
 دل عليه المقام أي صوما غير صوم رمضان فلا يشمل ما لو أفسد صلاة أو جماع عبارة الكثر صوم غير رمضان
 وهي أولى أفاده ح (قوله أداء) حال من صوم وقبضه لا فائدة في الكفارة بأفساد قضاء رمضان لان في
 القضاء أيضا بفساده (قوله لا اختصاصها) أي الكفارة وهو علة للتقيد بالعيرية وبالاداء وقوله بهتك
 رمضان أي بخرق حرمة شهر رمضان فلا تجب بأفساد قضاؤه أو أفساد صوم غيره لان الافطار في رمضان أبلغ
 في الجنابة فلا يلحق به غيره ولو ردها فيه على خلاف القياس (قوله أو وطئت الخ) هذا بالنظر اليها أو أما الواطئ
 فعليه القضاء والكفارة اذا فرق بين وطئه عاقلة أو غيرها كافي الاشباه وغيرها (قوله بان أصبحت صائغة
 فجئت) جواب عن سؤال حاصله أن الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصويره هذا الفرع وحاصل الجواب أن
 الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه أعني النية وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح ومثلها ما اذا نوت
 فجئت بالليل فجاءتها اراك في النهر وكذا الوت ثم ارا قبل النخوة الكبرى فجئت فجاءتها اه (قوله أو تسحر
 الخ) أي يجب عليه القضاء دون الكفارة لان الجنابة قاصرة وهي جناية عدم التثبت لاجنبية الافطار لانه
 لم يقصده ولهذا صرحوا بعدم الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطا الا اثم فيه والمراد اثم القتل وصرحوا بان فيه اثم
 ترك العزيمة والمبالغة في التثبت حال الرمي بحر عن الفتح قلت لكن الطاهر عدم الاثم هنا أصلا بدليل عدم
 وجوب الكفارة هنا ووجوبه في القتل الخطا لوجود الاثم فيه لان ما كفارة الاثم (قوله أي الوقت الخ) اطلاق
 اليوم على معاني الوقت الشامل لليل مجاز مشهور مثل أركب يوم يأتي العدو والداعي اليه هنا قوله أو تسحر

(أو وطئ امرأته ميتة) أو
 صغيرة لا تشتهي نهر (أو
 بهيمة أو غذاو بطنا أو قبل)
 ولو قبله فاحشة بان يدغذغ
 أو يص شفتيها (أو لس)
 ولو بمحائل لا يمنع الحرارة
 أو استمنى بكفه أو بمباشرة
 فاحشة ولو بين المرأتين
 (فأنزل) فيد للكل حتى لو لم
 ينزل لم يفسد كاسر (أو أفسد
 غير صوم رمضان أداء)
 لا اختصاصها بهتك رمضان
 (أو وطئت فاحشة أو مجنونة)
 بان أصبحت صائغة فجئت
 (أو تسحر أو أفسد)
 اليوم أي الوقت الذي
 أكل فيه

(قوله ليلا) ليس بقيد لانه لوطن الطلوع وأكل مع ذلك ثم تبين صحة ظنه فعليه القضاء ولا كفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم تكمل الجنابة فلو قال ظنه ليلا أو ثم ار الكان أولى وليس له أن يأكل لان غلبة الظن كاليقين بحجروا جواب في النهر بانه قيد بالليل لمطابق قوله أو تسحر اه قلت مراد البحر أنه غير قديم من حيث الحكم والتسحر وان كان الاكل في النهار لكن سمي به باعتبار احتمال وقوعه فيه والالزم أن لا يصح التعبير به ولو لم يبقاء الليل لان فرض المسئلة وقوعه بعد الطلوع والا كل بعد الطلوع لا يسمى سجورا فلو لا الاعتبار المذكور لم يصح قوله أو تسحر فتدبر (قوله لف ونشر) أي مرتب كما في بعض النسخ (قوله ويكفي) أي لاسقاط الكفارة الشك في الاول أي في التسحر لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك امداد فكان على المتن أن يعبر هنا بالشك كما قال في نور الايضاح أو تسحرا أو جامع شاكافي طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول أوطن الغروب قال في النهر ولا يصح أن يراد بالظن هنا ما يعم الشك كما زعم في البحر لادم صحة في الشك الثاني فانه لا يكفي فيه الشك فالصواب ابقاء الظن على بابه غاية الامر أن يكون المتن ساكنا من الشك ولاضير فيه اه ح أقول في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في البحر عن شرح الطحاوي ونقل أيضا عن البدائع تصحيح عدم الوجوب فيما اذا غلب على رأيه عدم الغروب لان احتمال الغروب قائم فكان شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة اه ولا يخفى أن هذا يقتضي تصحيح القول بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالاولى لكن ذكر في الفتح أن مختار الفقيه أبي جعفر لزوم الكفارة عند الشك لان الشك ثابت حال غلبة الظن بالغروب شبهة الابداحة لا حقيقة تنافي حال الشك وذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات ثم قال في الفتح هذا اذا لم يتبين الحال فان ظهر أنه أكل قبل الغروب بعلية الكفارة ولا أعلم فيه خلافا اه ولا يخفى أن كلامه في الثاني وبه تأيد ما في النهر ثم ان شبهة الشبهة اذا لم تعتبر عند الشك في الغروب يلزم عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالاولى وبه يضعف ما في البدائع من تصحيح عدم الوجوب ولذا جزم الزيلعي يلزم القضاء والكفارة وكذا في النهاية (قوله عملا بالاصل فيهما) أي في الاول والثاني فان الاصل في الاول بقاء الليل فلا تجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار فتجب على احدى الروايتين كما علمت (قوله ولولم يتبين الحال) أي فيما لوطن بقاء الليل أو شك فتسحر وهذا مقابل قوله والحال أن الفجر طالع فان المراد به التيقن حتى لو غلب على ظنه أنه أكل بعد طلوع الفجر لا قضاء عليه في أشهر الروايات بحرفه هذا داخل في عدم التيقن (قوله لم يقض) أي في مسئلة الظن أو الشك في بقاء الليل لان الاصل بقاءه فلا يخرج بالشك بحجروا أما مسئلة الظن أو الشك في الغروب مع التيقن أو عدمه فسد كرها (قوله في ظاهر الرواية) فيه أنه ذكره الزيلعي وصاحب البحر بلا حكاية بخلاف وهذا وهم سرى اليه من مسئلة كرها الزيلعي وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فأكل ثم لم يتبين شي فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقبل يقضى احتياطاً فأده ح (قوله تنفر ع الى ستة وثلاثين) هذا على ما في النهر قال لانه اما أن يغلب على ظنه أو يغلب أو يشك وكل من الثلاثة اما أن يكون في وجود المبيع أو قيسام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة اما أن يتبين له صحة ما بداله أو بطلانه أو لا ولا وكل من الثمانية عشر اما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فلك ستة وثلاثون اه وفيه نظر لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن وغلبته ولا فائدة له لاتحادهما حكما وان اختلفا مظهرهما فان مجرد ترجيح أحد طرفي الحكم عند العقل هو أصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين سمي غلبة الظن وأكبر الرأى فلذا جعلها في البحر أربعة وعشرين ويرد عايتها أنه لا وجه لجعل الشك نارة في وجود المبيع ونارة في وجود المحرم لان الشك في أحدهما شاذ في الآخر لا سواء الطرفين في الشك بخلاف الظن فانه انما صح تعلقه بالمبيع نارة وبالمحرم أخرى لانه نسبة مخصوصة الى أحد الطرفين فاذا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون متعلقا بوجود النهار وبالعكس فالحق في التقسيم أن يقال اما أن يظن وجود المبيع أو وجود المحرم أو يشك وكل من الثلاثة اما أن يكون في ابتداء الصوم وانتهائه وفي كل من الستة اما أن يتبين

(اباؤ) الحال أن (الفجر طالع والشمس لم تغرب) لف ونشر ويكفي الشك في الاول دون الثاني عملا بالاصل فيهما ولولم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفر ع الى ستة وثلاثين محلهما المطولات (قضى)

في الصور كلها (فقط) كمال

شهادة على الغروب وآخرون
على عدمه فافطر قطره
عدمه ولو كان ذلك في
طلوع الفجر قضى وكفى
لان شهادة النفي لا تعارض
شهادة الاثبات واعلم أن
كل ما انتفى فيه الكفارة
محله ما اذا لم يقع منه ذلك
مرة بعد أخرى لأجل قصد
المعصية فان فعله وجبت
زجره بذلك أفتى أئمة
الأمصار وعليه الفتوى
قنية وهذا حسن ثم
(والاخير ان يسكن بقية
يومها وجوباً على الأصح)
لان النظر قبج وترك القبج
شراً واجب

مطلب في جواز الإفطار
بالتحري

وجود المبيع أو وجود المحرم أو لا يتبين فهو ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه
ويشهد لذلك أن الزباني لم يذكر غير ثمانية عشر وذكر أحكامها وهي أنه ان تسحر على ظن بقاء الليل
فان تبين بقاءه أول يتبين شيء فلا شيء عليه وان تبين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في
الطلوع وان تسحر على ظن طلوع الفجر فان تبين الطلوع فعليه القضاء فقط وان لم يتبين شيء فلا شيء عليه
في ظاهراً واية وقيل يقضى فقط وان تبين بقاء الليل فلا شيء عليه فهذه تسعة في الابتداء وان ظن غروب
الشمس فان تبين عدمه فعليه القضاء فقط وان تبين الغروب أول يتبين شيء فلا شيء عليه وان شك فيه فان لم
يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان تبين عدمه فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا
شيء عليه وان ظن عدمه فان تبين عدمه أول يتبين شيء فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه
وهذه تسعة في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع والقضاء
والكفارة في أربع أفاده ح (قوله في الصور كلها) أي المذكورة تحت قوله وان أفطر خطأ الخ لاصور
التفريق (قوله فقط) أي بدون كفارة (قوله كالمشهد الخ) أي فلا كفارة لعدم الجناية لانه اعتمد على
شهادة الاثبات ط (قوله لان شهادة النفي لا تعارض الاثبات) لان البيئات لا تثبت لالنفي فتقبل شهادة
المثبت لالنفي بجر أي لان المثبت معه زيادة علم واذا لعبت النافية بقيت المثبتة فتوجب الظن وبه اندفع
ما أورد أن تعارضهما موجب الشك واداشك في الغروب ثم ظهر عدمه تجب الكفارة كما مر لكن قال في الفتح
وفي النفس منه شيء ينظر بأدنى تأمل قلت ولعل وجهه ان شهادة النفي انما تقبل في الحقوق لان الاصل
العدم فلم تدشياً زاد بخلاف المثبتة لكن هنا النافية تورث شبهة فينبغي أن تسقطها بالكفارة وفي البرازية
ولو شهد واحد على الطلوع وآخرون على عدمه لا كفارة اه تأمل (تمة) في تعبير المصنف كغيره بالظن
اشارة الى جواز التسحر والإفطار بالتحري وقيل لا تحري في الإفطار والى أنه يتسحر بقول عدل وكذا
بضرب العاقل واختلف في الديك وأما الإفطار فلا يجوز بقول الواحد بل بالثاني وظاهر الجواب أنه لا بأس
به اذا كان عدلاً صدقته في الزاهدي والى أنه لو أفطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين طائفتان يوم
العبد وهو غيره لم يكفروا كافي المنية قهسـتاني قلت ومقتضى قوله لا بأس بالفطر بقول عدل صدقته أنه
لا يجوز أن لم يصدقه ولا بقول المستورم مطلقاً ولا أولى سماع الطبل أو المدفع الحادث في زماننا لا احتمال كونه
غيره ولان الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد حينئذ من التحري فيجوز لان ظاهر مذهب أصحابنا جواز
الافطار بالتحري كما نقله في المعراج عن شمس الأئمة السرخسي لان التحري يفيد غلبة الظن وهي كالتبيين كما
تقدم فلو لم يتحرر لاحتل له الفطر لاني السراج وغيره ولو شك في الغروب لا يحل له الفطر لان الاصل بقاء النهار
اه وفي البحر عن البرازية ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه الغروب وان أذن المؤذن اه وقديقال ان المدفع في
زماننا يفيد غلبة الظن وان كان صار به فاسقاً لان العادة أن الوقت يذهب الى دار الحكم آخر النهار فيعين
له وقت ضربه ويعينه أيضاً للوزير وغيره واذا ضرب به يكون ذلك بمراقبة الوزير وأما لوقت المعين فيغلب
على الظن بهذه القرائن عدم الخطأ وعدم قصد الفساد والالزم تأييم الناس واجباب قضاء الشهر بتمامه
عليهم فان غالبهم يفطر بمجرد سماع المدفع من غير تحري ولا غلبة ظن والله تعالى أعلم (قوله مرة بعد أخرى
الخ) ظاهره أنه بالمرّة الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بياوم وأنه اذا لم يقصد المعصية وهي الإفطار
لا تجب ط (قوله والاخير ان) أي من تسحر أو أفطر يظن الوقت ليلاً الخ وقد تبع المصنف بذلك صاحب
الدرر ولا وجه لتخصيصه كما أشار اليه الشارح فيما يأتي (قوله على الأصح) وقيل يستحب فتح وأجمعوا على
أنه لا يجب على الحائض والنفساء والمرضى والمسافر وعلى لزومه لمن أفطر خطأ أو عمداً أو يوم الشك ثم تبين
أنه رخصة من ذكره فاضحياناً شرناً لالبية (قوله لان الفطر) أي تناول صورة المفطر والا فالصوم فاسد قبله
وأشار الى قياس من الشك كل الاول ذكر فيه مقدماً للقياس وطويت فيه النتيجة وتقريره هكذا الفطر قبج

شرعوا كل قبيح شرعاً تركه واجب فالحظر تركه واجب فادهم (قوله) كسافر أقام أي بعد نصف النهار وقبله
بعد الاكل أمانة فوجب عليه الصوم وإن كان نوى الفطر كسب أي متنافي الفصل الثاني والاصل في هذه
المسائل أن كل من صافى آخر النهار بصفة ولو كان في أول النهار عليها للزومه الصوم فعليه الامساك كما في
الخلاصة والنهاية والعناية لكنه غير جامع إذ لا يدخل فيه من أكل في رمضان عمداً لأن الصيرورة للتحول ولو
لا متناع ما يليه ولا يتحقق المفاد به ما فيه نهر أي لأنه لم يتحدد له حالة بعد فطره لم يكن عليها قبله وكذا لا يدخل
فيه من أصبح يوم الشك مفطراً أو تسحر على ظن الليل أو أطر كذلك وإذا ذكر في البدائع الاصل المذكور
ثم قال وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى بان أطره متعمداً
أو أصبح يوم الشك مفطراً ثم تبين أنه من رمضان أو تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع ثم تبين طلوعه فإنه يجب
عليه الامساك تشبهاً به فقد جعل لوجوب الامساك أصابن تنفر ع عليهم مما الفروع وقد حاول في الفتح
تحقيق الاصل الاول فأبدل صار بتحقيق لكنه أتى بلو الامتناعية فلم يتم له ما أراد كما أفاده في البحر والنهر (قوله)
طهرنا أي بعد الفجر أو معه فتح (قوله) ومجربون أفاق أي بعد الاكل أو بعد فوات وقت النية والافاذا نوى
صح صومه كما يأتي والظاهر وجوبه عليه كالمسافر (قوله) ومفطر عسره إشارة إلى أنه لا فرق بين مفطر
ومفطر وأنه لا وجه لقول المصنف والاخير ان يسكن كما أفاده ح (قوله) وإن أطرنا أخذ من قول
البحر سواء أطرنا في ذلك اليوم أو صامه لا يمكن لا يخفى أن صوم الكافر لا يصح لفقد شرطه وهو النية
المشروطة بالاسلام فالمراد صومه بعد اسلامه إذا أسلم في وقت النية (قوله) لعدم أهليتهما أي لاصل
الوجوب بخلاف الحائض فانها أهله وانما سقط عنها وجوب الاداء فلذا وجب عليها القضاء ومثلها
المسافر والمريض والمجنون (قوله) وهو السبب في الصوم أي السبب لصوم كل يوم وهذا على خلاف
ما اختاره السرخسي ومشى عليه المصنف أول الكتاب من أنه شهود جزء من الشهر من ليل أو نهار وقيد
بالصوم لأن السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء ولهذا يبلغ أو أسلم في أثناء الوقت وجبت عليه لوجود
الاهلية عند السبب وهي معدومة في أول جزء من اليوم فلذا لم يجب صومه خلافاً لزمرو وأورد في الفتح أنه لو
كان السبب فيه هو الجزء الاول لزم أن لا يجب الامساك فيه لأنه لا بد أن يتقدم السبب على الوجوب والالزم
سبق الوجوب على السبب وأجاب في البحر بان اشتراط التقدم هنا سقط للضرورة وتعام تحقيقه فيه وقدمنا
شياً منه أول الكتاب (قوله) لكن لو نوب الخ أي الاخير ان وهو استدراك على ما فهم من امساكهما وهو
أنه لا يصح صومه ما أفاده أنه لا يصح عن الفرض في ظاهر الرواية خلافاً لابن يوسف ويصح نقلاً لو نوب قبل
الزوال حتى لو أفسد اداءه وجب قضاؤه وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من أن الصوم لا يتجزى وجوباً وأهلية
الوجوب معدومة في أوله اه ثم ان صحة نية الفل خصه في البحر عن الظهيرية بالصبي بخلاف الكافر لأنه
ليس أهلاً للتطوع والصبي أهله وذو كفي الفتح أن أكثر المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية فها هنا
قول البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من
المواضع تسامحاً وعلى القول الضعيف (قوله صح عن الفرض) لأن الجنون العير المستوعب بمنزلة الممرض
لا يمنع الوجوب شرئاً لاهلية وكل من المسافر والمريض أهل للوجوب في أول الوقت وان سقط عنهم وجوب
الاداء بخلاف من بلغ أو أسلم كما قدمناه (قوله) ولو نوى الحائض والنفساء أي قبل نصف النهار إذا طهرت نية
(قوله) لم يصح أصلاً أي لا فرضاً ولا نفلاً شرئاً لاهلية (قوله) للمنافي الخ أي فان كلاماً من الحيض والنفساء
مناف لصفة الصوم مطلقاً لأن فقد هما شرط لصحته والصوم عبادة واحدة لا يتجزى فإذا وجد المنافي في أوله
تحقق حكمه في باقيه وانما صح الفل ممن بلغ أو من أسلم على قول بعض المشايخ لأن الصبي غير مناف أصلاً
لصوم الكافر وإن كان منافياً لكن يمكن رفعه بخلاف الحيض والنفساء هذا ما طهرتني وعلى قول أكثر
المشايخ لا يحتاج إلى الفرق (قوله) وبؤمر الصبي أي يأمره وليه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا ينهي

(كسافر أقام وحائض
ونفساء طهرنا ومجنون أفاق
ومريض صح) ومفطر ولو
مكراً أو خطأ (وصي بلغ
وكافر أسلم وكلهم يقضون)
ما فهمهم (الاخير بن)
وان أطر العدم أهليتهما في
الجزء الاول من اليوم وهو
السبب في الصوم لكن
لو نوب قبل الزوال كان نقلاً
فيقضى بالانفساء كما في
الشرئ لاهلية عن الخائصة
ولو نوى المسافر والمجنون
والمريض قبل الزوال صح
عن الفرض ولو نوى
الحائض والنفساء لم يصح
أصلاً للمنافي أول الوقت
وهو لا يتجزى ويؤمر
الصبي بالصوم

٣ (قوله) فإنه يجب عليه
الامساك الخ لا يقال هذا
مخالف لما مر من اجسامهم
على عدم وجوب الامساك
في الحائض والنفساء
والمريض والمسافر لأن
الكلام هناك في حال قيام
الحيض وأخواته وهنابعد
زوال الاعذار تأمل اه

عن المنكرات لبألف الخسير ويترك الشر ط (قوله إذا أطاقت) يقال أطاقت وطاقت طوقا إذا قدر عليه
والاسم الطاقاة كما في القاموس قال ط وقد ربي سبع والمشاهد في صبيان زماننا عدم أطاقتهم الصوم في هذا
السن اه قلت يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفا وشتاء والظاهر أنه يؤمر بقدر الطاقة
إذا لم يطق جميع الشهر (قوله بضرب) أي بيد لا بخشبة ولا يجاوز الثلاث كما قيل به في الصلاة وفي أحكام
الاستروشي الصبي إذا أفسد صومه لا يقضى لأنه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بالاعادة لأنه
لا يلحقه مشقة (قوله وإن جامع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما يوجب القضاء والكفارة ووجوبهما عقيد
بما يأتي من كونه عدا لا مكرها ولم يطرأ مبيع للفطر كحبض ومرض بغير صفة وبما إذا نوى ليلا (قوله
المكاف) خرج الصبي والمجنون لعدم خطابهما (قوله آدميا) خرج الجنى أبو السعد والظاهر وجوب
القضاء بالانزال والافلا كما لا يجب العسل بدونه (قوله مشتهى) أي على السكال فلا كفارة بجماع بهيمة أو
ميتة ولو أنزل بحر بل ولا قضاء ما لم ينزل كما مروى في الصغيرة خلاف وقيل لا تجب الكفارة بالاجماع وقدمنا
انه الاوجه (قوله في رمضان) أي نهارا وفيه إشارة إلى أنه لو طلع الفجر وهو موقوع فترفع لم يكفر كالجماع
ناسيا وعن أبي يوسف إن بقي بعد الطلوع كفر وإن بقي بعد ذلك كرا ولا عليه القضاء قهستاني وقدمناه مفصلا
(قوله أداء) يعني عنه قوله في رمضان لأن المراد به الشهر وكأنه أراد به الصوم ليشمل القضاء ويحتاج إلى
إحرازه تأمل (قوله لما سر) أي من أن الكفارة إنما وجبت له تلك حرمة شهر رمضان فلا تجب بافساد قضاءه
ولا بافساد صوم غيره (قوله أوجومع) يشمل ما لو جامعها زوجها الصغير كما هو مقتضى إطلاقه لهم ولتصريحهم
بوجوب الغسل عليها وأنه أعاده الرمي وفي القهستاني الرجل بجماع المشتهة يكفر كل مرة بالصبي والمجنون
وفي صورتين اختلاف المشايخ في الترتيب اه (قوله وتوارت الحشفة) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع
لأنه لا يكون إلا بذلك ط (قوله في أحد السيلين) أي القبل أو الدبر وهو الصحيح في الدبر والمختار أنه بالاتفاق
ولو ألحمة لتسكامل الجسامة لقضاء الشهوة بحر (قوله أنزل أولا) فإن الانزال شبع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه
وقد وجب به الحد وهو عقوبة متحضة بالكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بحر (قوله ما يغذى به) أي ما من
شأنه ذلك كالحنطة والخبز والسم والنعيم والماء من وهو لا يغذى بسا طه لأنه معين للعداء قهستاني (قوله وما
نقله الشر بن لالي) حيث قال في حاشيته اختلافوا في معنى التعدي قال بعضهم أن يعيل الطبع إلى أكله وتنقض
شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه إلى صلاح البدن وفائدته فيما إذا مضغ لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها
وعلى الثاني يكفر لا على الأول وبالعكس في الحشيشة لأنه لا نفع فيها للبدن وورعاته قص عقله ويعيل إليها الطبع
وتنقض شهوة البطن اه لمخصا وقال في النهر أنه بعيد عن التحقيق إذ بتقديره يكون قولهم أودوا وحشوا
والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف أعين من كونه غذاء أو دواء
يقابل القول الأول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه أقول وحاصله أن الخلاف في معنى الفطر
لا تغذى لكن ما نقله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التعدي ولكن التحقيق أنه
لا خلاف فيه ولا في معنى الفطر لأنهم ذكروا أن الكفارة لا تجب إلا بالفطر صورة ومعنى في الاكل الفطر
صورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من غذاء أو دواء فلا تجب في ابتلاع نحو الحصاة لوجود
الصورة فقط ولا في نحو الاحتقان لوجود المعنى فقط كما علة في الهداية وغيرها وذكر في البدائع أنها تجب
بإيصال ما يقصده التعدي أو التداوي إلى جوفه من الفم بخلاف غيره فلا تجب في ابتلاع الجوزة أو اللوزة
الصحيحة اليابسة لوجود الاكل صورة لا معنى لأنه لا يعتاد أكله فصار كالحصاة والخواة ولا في أكل عجين
أو دقيق لأنه لا يقصده التعدي والتداوي ولو أكل ورق شجران كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب
القضاء فقط وكذا لو خرج البزاق من فمه ثم ابتاعه وكذا بزاق غيره لأنه مما يعاف منه ولو بزاق حبيبه أو صديقه
وجبت كذا كرهنا لمالوا في لأنه لا يعافه ولو أخرج لقمة ثم أعادها قال أبو الليث الأصم أنه لا كفارة لأنها

إذا أطاقت ويضرب عليه إن
عشر كالصلاة في الأصح
(وان جامع) المكاف آدميا
مشتهى (في رمضان أداء)
لما سر (أوجومع) وتوارت
الحشفة (في أحد السيلين)
أنزل أولا (أو أكل أو
شرب غذاء) بكسر الغين
وبالذال المجهمة بين والمد
ما يغذى به (أو دواء)
ما يتداوى به والضابط
وصول ما فيه صلاح بدنه
لجوفه ومنه ما يق حبيبه
فيكفر لوجود معنى صلاح
البدن فيه دواء وغـيرها
وما نقله الشر بن لالي عن
الحدادي رده في النهر

صارت بحال يعاف منها اه ملخصا ويظهر من ذلك أن مرادهم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن
 بان كان مما يؤكل عادة على قصد التغذي أو التداوي أو التلذذ بالعجين والدقيق وان كان فيه صلاح
 البدن والغذاء لكنه لا يقصد لذلك واللحمة المخرجة كذلك لانها العيافتها خرجت عن الصلاحية حكما كما قالوا
 فيمالو ذوعه التي وعاد بنفسه لا يفطر لانه ليس مما يتغذى به عادة عيافتها بخلاف ريق الحبيب لانه
 يتلذذه كما قاله في أو اخر الكثر فصار ملحقا بما فيه صلاح البدن ومثله الحشيشة المسكرة ويؤيد ما قلنا أيضا
 ما في المحيط حيث ذكر أن الاصل ان الكفاية تجب متى أفتقر بما يتغذى به لانها للزجر وما يحتاج للزجر
 عما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت بطبيعة كسرب الخمر يجب فيه الحد لانه يحتاج
 الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل عادة مقصودا أو تبعه لغيره فهو مما يتغذى به وأما غيره
 فملحق بما لا يتغذى به وان كان في نفسه مغذيا والدواء ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر
 الفروع الى أن قال في اللقمة وان أخرجهما ثم أعادها ولا كفارة وهو الاصح لانها صارت بحال تستعذر
 ويعاف منها فدخل القصور في معنى الغذاء اه ملخصا ولكن يشك على ذلك وجوب الكفارة بأكل اللحم
 النقي ولون مية الا اذا أثبت ودود فاقى لم أر من ذكر فيه خلافا مع أنه أشد عيافتها من اللقمة المخرجة اللهم الا ان
 يقال اللحم في ذاته مما يقصد به التغذية وصلاح البدن بخلاف اللقمة المذكورة والعجين بخلاف ما اذا
 دود لانه يؤذى البدن فلا يحصل به صلاحه هذا ما تهورى في تحريره هذا الحل والله تعالى أعلم (قوله عدا)
 خرج المخطئ والمكره بجر قلت وكذا الناسي لان المراد نعمة الاطوار والناسي وان نعمة استعمال المفطر لم
 يتعمد الاطوار (قوله راجع لكل) أى كل ما ذكر من الجاع والا كل والشرب (قوله أى فعل الخ) أشار
 الى أن الحكم ليس قاصرا على الجماعة ط واحترز به عما لو فعل ما يظن المفطر به كالأكل أو جامع ناسيا أو
 احتلم أو أنزل بمطر أو ذرعه التي فظن أنه أفتقر فأكل عدا فلا كفارة للشبهة كما مر (قوله بلا انزال) أمالو
 أنزل فلا كفارة عليه بأكله عدا لانه أكل وهو مفطر ط (قوله أو ادخال أصبع) أى بإسبة كما تقدم ح
 فلو مبتلة فلا كفارة لانه بعد تحقق الاطوار بالبلة ط (قوله ونحو ذلك) كما كاه بعد قبلة بشهوة أو
 مضاجعة ومباشرة فاحشة بلا انزال امداد (قوله في الصور كلها) أى المذكورة في قوله وان جامع الخ (قوله
 وكفر) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال أبو يوسف انه
 على الفور وعن أبي حنيفة روايتان كما في التمر ثابتي وقيل بين رمضانين وقال الكرخي والاول الصحيح وكذا
 لا يكره نفسه كما في الزاهدي وانما قدم القضاء اشعارا بأنه ينبغي أن يقدمه على الكفارة ويستحب التتابع كما
 في الهداية فهستافى (قوله لانه الخ) علة لقوله أو احتجم الخ (قوله حتى الخ) تفرع على مفهوم قوله لانه ظن
 في غير محله أى فلو كان الظن في محله فلا كفارة حتى لو أفتاه الخ ط (قوله يعتمد على قوله) كنهى الى يرى
 الجماعة مفطرة امداد قال في البحر لان العامى يجب عليه تقايد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من
 هذا أن مذهب العامى فتوى مقتبسة من غير تقييد بذهب ولهذا قال في الفتح الحكم في حق العامى فتوى
 مقتبسة وفي النهاية ويشترط أن يكون المفتي ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه في البادة وحيث تصير
 فتواه شبهة ولا معتبر بعينه اه وبه يظهر أن يعتمد مبنى للمجهول فلا يكفي اعتماد المفتي وحده فافهم
 (قوله أو سمع حديثا) كقوله صلى الله عليه وسلم أفتقر الحاجم والمجروح وهذا عند محمد لان قول الرسول صلى
 الله عليه وسلم أقوى من قول المفتي فأولى أن يورث شبهة وعن أبي يوسف خلافا لان العامى الاقصداه
 بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث زيلعى (قوله ولم يعلم تأويله) أما ان علم تأويله ثم أكل
 نجب الكفارة لا تنقاه الشبهة وقول الاوزاعى انه يفطر لا يورث شبهة لمخالفة القياس مع فرض علم الآكل
 كون الحديث مؤثما تأويله أنه منسوخ أو أن اللدس قال فيه ما صلى الله عليه وسلم ذلك كما يثبتان
 ونماه في الفتح وعلى الثاني فالمراد ذهب الثواب كما يأتى (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على أن خطأ المفتي أى

عدا) راجع لكل (أو احتجم) أى فعل ما لا يظن
 الفطر به كقصود وكل
 وليس وجاع بهيمة بلا
 انزال أو ادخال أصبع في
 دبر ونحو ذلك (فظن فطره
 به فاكسل عدا قضى)
 في الصور كلها (وكفر)
 لانه ظن في غير محله حتى لو
 أدناه مفت يعتمد على قوله
 أو سمع حديثا ولم يعلم تأويله
 لم يكره للشبهة وان أخطأ
 المفتي ولم يثبت الاثر

٣ (قوله كنهى الى يرى الخ)
 والضعف دليل الحنابلة
 لم نعتبر بخلافهم مسقطا
 للكفارة مطلقا كما تقدم
 في خلاف مالك والشافعي
 بل قيدناه بالافتاء تأمل اه
 أى ولان شبهة الاشتباه لم
 توجد هنا بخلاف الاكل
 ناسيا فان الاكل من حيث
 هو مناف للصوم وكذلك
 ترك تبييت النية لوهم عدم
 صحة الصوم وأيضا لم توجد
 صورة الاطوار ولا معناه
 فيبعد توهم الاطوار جردا
 فلذلك لم يعتبر هذا الخلاف
 شبهة مسقطا للكفارة مطلقا
 بل بعد الافتاء اه

وان لم يثبت الاثر اه ح والمراد غير حديث الحجاجم والمجموع فانه ثابت صحيح وأما أحاديث فطر المغتاب
فشكلها مدخولة كما في الفتحة وفيه عن البدائع ولوليس أو قبل امرأته شهوة أو ضاجعها ولم ينزل فظن أنه أفطر
وأكل عددا كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثا أو استفتى فقها فافطر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه
ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اه (قوله الا في الاذهان) استثناء من قوله لم يكفر
يعني أنه ان أذهن ثم أكل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعي لانه لا يعتد بفتوى الفقيه أو بتأويله
الحديث هنا لان هذا مما لا يشبهه على من له شبهة من الفقه ونقله الكمال عن البدائع لكن يخالفه ما في الخاتمة
من أن الذي اكتحل أو دهن نفسه أو شارب ثم أكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاقفى له بالفطر
اه قال في الامداد فعلى هذا يكون قولنا الا اذا أفتاه فقيه شامل لمسئلة دهن الشارب اه وهو كما ترى مرجح
لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه ح قلت لكن ما ندكره عن الخاتمة وغيره في الغيبة يؤيد ما في
البدائع (قوله وكذا الغيبة) لان الفطر به يخالف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث
تفطر الصائم مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الجماعة فان بعض العلماء أخذ بظاهره مثل
الاوراعي وأحمد امداد ولم يعتد بخلاف الظاهرية في الغيبة لانه حدث بعد ما مضى الساف على تأويله بما قلنا
فقع في الخاتمة قال بعضهم هذا الجماعة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء
أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ثواب الآخرة وليس في هذا قول معتبر فهذا طعن ما استند
الى دليل فلا يورث شبهة اه ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن البدائع وخبر في الهداية أيضا
وشروحه قال الرجحان واذا لم يعتد بالحديث والفتوى شبهة في الغيبة فعقد دهن الشارب أولى اه قلت ولذا
سوى بينهما في الفتح عن البدائع وكذا في المعراج عن المبسوط (قوله للشبهة) قد علمت أن ما خالف الاجماع
لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم (قوله كفارة المظاهر) مرتبط بقوله وكفرأى
مثلهما في الترتيب فيعتق أولًا قال لم يجز صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم مسكينين مسكينًا بالحديث
الا عرابي المعروف في الكتب الستة فلما روي لو اعتذر استأنف الا لاعتذر الخيض وكفارة القتل يشترط في
صومها التتابع أيضا وهكذا كل كفارة شرع فيها العتق نهر وتعمام فروغ المسئلة في البحر وفيه أيضا ولا
فرق في وجوب الكفارة بين الذكر والانثى والحر والعبد والساكن وغيره ولهذا صرح في البرازية بالوجوب
على الجارية فيما لو أنكرت سيدها بعد طوع الفجر عالمة بطاوعه فغامعها مع عدم الوجوب عليه وبأنه اذا
لزم السلطان وهو موسر عماله الحلال وليس عليه تبعه لا حديثي باعناق الرقبة وقال أبو نصر محمد بن سلام
يفقى بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانحرار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل
الزجر اه (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفارة الظهار بالسكاب وثبوت كفارة الافطار بالسنة شبهوا
الثانية لكونها أدنى حالا بالاولى لثبوتها بثبوتها بالسكاب ط ومقتضاه الا كفار بانكارها دون الاولى
يؤيده انه في الفتح ذكر أن سعيد بن جبلة ذهب الى انها منسوخة * (تنبيه) * في التشبيه اشارة الى انه
لا يلزم كونها مثلها من كل وجه فان المسيس في انماها يقطع التتابع في كفارة الظهار مطلقا عدا أو نسبانا
ليلا أو نهارا لانه بخلاف كفارة الصوم والقتل فانه لا يقطع فيها الا الا فطر بعذر أو بغير عذر فتأمل فقد
زلت بعض الاقدام في هذا المقام رملي ونحوه في القهستاني وأراد بغير العذر ما سوى الخيض والحاصل أنه
لا يقطع التتابع هنا لوطه ليل اعمدا أو نهارا سببا بخلاف كفارة الظهار (قوله ان نوى ليلا) أي بنية معينة
لما من خلاف الشافعي فيها فكان شبهة لسقوط الكفارة (قوله ولم يكن مكرها) أي ولو على الجاع كما
مرولو كانت هي المكرهة لزوجهما عليه وعليه الفتوى كما في الظاهرية بخلاف ما في الاختيار من وجوبها
عليهما الا كراهتها كما في بعض نسخ البحر (قوله ولم يطرأ) أي بعد افطاره عدا مقيما ناو بالليل لتجب
الكفارة لولا المسقط (قوله مسقط) أي سماوى لا صنع له فيه ولا في سببه وحتى (قوله كرض) أي مبيع

الافى الاذهان وكذا الغيبة
عند العامة زيلعي لكن
جعلها في المتن كالحجامة
ورجح في البحر للشبهة
(ككفارة المظاهر)
اشابة بالسكاب وأما هذه
فبالسنة ومن ثم شبهوها بها
ثم انما يكفران نوى ليلا
ولم يكن مكرها ولم يطرأ
مسقط كرض وحيض
واحتلاف فيما لو مرض
يجرح نفسه أو سو فربه
مكرها

مطلب في الكفارة

والمعتد لزومها وفي المعتاد
جى وحياض المتيقن قتال
سدولوا فطر ولم يحصل
العذر والمعتد سقوطها ولو
تكرر فطره ولم يكفر للاول
يكفيه واحد ولو في رمضان
عند مجدد وعليه الاعتماد
بإزاية ويجنب وغيرهما
واختار بعضهم للفتوى
ان الفطر بغير الجاع تدخل
والا لاولا كل عدا شهرة
بلا عذر يقتل وتماه في
شرح الوهبانية (وان ذرعه
التي وخرج) ولم يعد
(لا يفطر مطلقا) ملاأولا
(فان عاد) بلا صناعه (ولو
(هو ملء الفم مع تذكره
للصوم لا يفسد) خلافا
للثاني (وان أعاده) أو قدر
حصته منه فأكثر حدادى
(أفطر اجماعا) ولا كفارة

٣ (قوله مفعول به منصوب
الخ) فيه ان المفعول هو ضمير
الشخص المرفوع بالنيابة
وحينئذ فلا وجه لنصب
جى لان المعتاد لا يتعدى الا
لمفعول واحد ولا لرفع وهذا
مشكل وقال شيخنا أيضا
ان معتاد اسم فاعل أصله
معتيد بكسر عينه والفاعل
ضمير مستتر فيه يعود على
الشخص وجى وحياض
منصوبان على المفعول
وقد يكون اسم مفعول كما
قيل في مختار اه

للافتار (قوله والمعتد لزومها) أى بعد ذلك لانه فعل عبدا لاولى أن يقول عدم سقوطها لانها كانت
لازمة والخلاف في سقوطها وقد بالسفر مكرها لولا سفرها ثابعا بعد ما أفطرت اتفقت الروايات على عدم
سقوطها أما لو أفطر بعد ما سفر لم تجب نهر أى وان حرم عليه لو سفر بعد الفجر كما أتى (قوله وفي المعتاد)
عطف على قوله فيما هو واسم مفعول فيه ضمير هو نائب الفاعل عائد على الموصوف أى الشخص المعتاد
وجى بغير تنوين مفعول به منصوب بفتحه مقدرة على ألف التانيث المقصورة وحياضه موقوف عليه أى
واختلاف في الشخص الذى اعتاد جى وحياض الوادى معنى أو وفي بعض النسخ وحياض فيجتمعا أنه مرفوع
أو مجرور لكن الجر غير جائز لان إضافة الوصف المفرد الى معموله المجرد من أل لا تجوز وأما الرفع دعلى اسناد
المعتاد الى الجى والحياض أى الذى اعتاده جى وحياض والاصوب النصب وقوله والمتيقن اسم فاعل مجرور
بالعطف على معتاد وقتال مفعول (قوله لو أفطر) أى كل من المعتاد والمتيقن (قوله والمعتد سقوطها) كذا
صححه في البرازية وقاضيهان في شرح الجامع الصغير في المعتاد جى وحياض وشبهه بمن أفطر على ظن العروب
ثم ظهر عدمه وعليه مشى الشرنبلالى وهو مخالف لما في البحر حيث قال وإذا أفطرت على ظن أنه يوم
حياض فلم تحض الاظهر وجوب الكفارة كالأفطر على ظن أنه يوم مرضه اه وكتبت فيما علقته عليه
جعل الثانية مشبهها بالانتم بالاجماع بخلاف مسئلة الحياض فان قيم الاختلاف المشايخ والصحيح الوجوب كما
نص على ذلك في التارخانية اه ولذا حزم بالوجوب في المسئلتين في السراج والفيض والحاصل اختلاف
الصحيح فيه ما ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها عن تيقن قتال عدو والفرق كفى جامع الفصولين أن القتال
يحتاج الى تقديم الافتار ليمتد في خلاف المرض (قوله ولم يكفر للاول) أما لو كفر فعليه أخرى في طاهر
الرواية للعلم بأن الزجر لم يحصل بالاولى بحر (قوله وعليه الاعتماد) بقوله في البحر عن الاسرار ونقل قبله عن
الجوهرة لو جامع في رمضان فعليه كفارتان وان لم يكفر للاولى في طاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت وقد
اختلف الترجيح كما زى ويتقوى الثاني بأنه طاهر الرواية (قوله ان الفطر) ان شرطية ح (قوله والا لا)
أى وان كان الفطر المتكرر في يومين بجماع لا تعد اخل الكفارة وان لم يكفر للاول لعظم الجساية ولذا
أوجب الشافعي الكفارة به دون الاكل والشرب (قوله وتماه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية

ولو أكل الانسان عبدا وشهرة * ولا عذريه قيل بالقتل يؤمر

قال الشرنبلالى صورتها تعمد من لا عذره الا كل جهادوا يقتل لانه مستهزئ بالدين أو منكر لما ثبت منه
بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به فتعير المؤلف بقيل ليس بلان الضعف اه ح (قوله وان ذرعه
التي) أى غلبه وسبقه فاموس والمسئلة تنطرح الى أربع وعشرين صورة لانه اما أن يبق أو يستقى أو في
كل اما أن يملأ الفم أو دونه وكل من الاربعه اما أن يخرج أو أعاده أو أعاده وكل اما إذا كر لصومه أو لا فطر في
الكل على الأصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط المر مع التذ كشرح الملتقى (قوله ولو هو ملء الفم) أى
بلومع أن ما دون ملء الفم مفهوم بالاولى لاجل التنصيص عليه لان المعطوف عليه في حكم المذكور فافهم
وأطلق في ملء الفم شمل ما لو كان متفرقا في موضع واحد بحيث لو جمع ملء الفم كفى السراج (قوله
لا يفسد) أى عند مجدد وهو الصحيح لعدم وجود الصنع وعدم وجود صورة الفطر وهو الابتلاع وكذا معناه
لانه لا يتعدى به بل النفس تعاده بحر (قوله واب أعاده) أى أعاد ما فاعه الذى هو ملء الفم (قوله أو قدر
حصته منه فأكثر) أشار الى أنه لا فرق بين اعادة كله أو بعضه اذا كان أصله ملء الفم قال الحدادى في
السراج مبنى الخلاف أن أبا يوسف يعتبر ملء الفم ومجدا يعتبر الصنع ثم ملء الفم له حكم الخارج وما دونه
ليس بخارج لانه يمكن ضبطه وفائده تظهر في أربع مسائل احداها اذا كان أقل من ملء الفم وعاد أو شئ
منه قدر الحصه لم يفطر اجماعا أما عند أبي يوسف فانه ليس بخارج لانه أقل من المال وعند محمد لا يصنع له في
الادخال والثانية ان كان ملء الفم وأعاده أو شيئا منه قدر الحصه فصاعدا أفطر اجماعا لانه خارج أدخله جوفه

(ان ملا الفهم والالا) هو المختار (وان استقاء) أى طلب القىء (عامدا) أى متذكرا الصوم (ان كان ملء الفهم فسد بالاجماع) مطلقا (وان أقل لا) عند الثانى وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه يفسد كفى الفتح عن الكافى (فان عاد بنفسه لم يفطر وان أعاده ففيه روايتان) أحدهما لا يفسد محيطا (وهذا) كاه (فى قىء طعام أو ماء أو مرة) أودم (فان كان بالغما بغيره ففسد مطلقا خلافا لثانى واستحسنه الكمال وغيره) ولو أكل كل حب بين أسنانه (ان) مثل حصاة) فأكثر (قضى فقه وفى أقل منها لا) يفطر (الا اذا أخرج) من فمها كاه ولا كفارة لان النفس تعافه (وأكل مثل سمسمه من خارج) يفطر (ويكفر فى الاصح

(قوله والافنا الفرق بيننا الخ) قد فرق شيخنا بينهما بما تقدم فى نواقض الوضوء من ان الخارج من الاسنان دم حقيقة والصاعد من الجوف ليس بدم فى الحقيقة بل فى الصورة فقط وفى الحقيقة هو سوداء مختلقة قل حكم فى الطعام والماء ا

ولوجود الصنع والثالثة اذا كان أقل من ملء الفهم وأعاده أو شأ منه أفطر عند محمد للصنع لا عند أبي يوسف لعدم الملء والرابعة اذا كان ملء الفهم وعاد بنفسه أو شئ منه كالخصة فصاعدا أفطر عند أبي يوسف لوجود الملء لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اه فسمنا الاعادة وهما الثانية والثالثة وأولاهما اجماعية وهى التى ذكرها المصنف بقوله وان أعاده الخ والاخرى خلافية وهى التى ذكرها المصنف بقوله والالا ولا فرق فيهما بين اعادة السكك أو البعض فافهم (قوله ان ملا الفهم) قيد لفطره اجماعا بالاعادة لكاه أو لغير حصاة منه (قوله والالا) أى وان لم يملأ القىء الفهم وأعاده كله أو بعضه لا يفسد صومه عند أبي يوسف ولا ينافى ما قدمه من أنه لو أعاد قدر حصاة منه أفطر اجماعا لان ذلك فيما اذا كان القىء ملء الفهم لانه صار فى حكم الخارج لان الفهم لا ينضبط عليه وما كان فى حكم الخارج لا فرق بين اعادة كله أو بعضه يصنع به بخلاف ما دونه لانه فى حكم الداخل فلا يفسد الا اذا أعاده ولو قدر الحصاة منه يصنع به به علم أن كلام الشارح صواب لا خطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفى الثانية هو الصحيح وصححه كثير من العلماء وعلى (قوله أى متذكرا الصوم) أشابه الى الرد على صاحب غايه البيان حيث قال ان ذكر العمد مع الاستقاء تأكيد لانه لا يكون الامع العمد وحاصل الرد ان المراد بالعمد تذكر الصوم لا تعمدا القىء فهو مخرج لما اذا عمل ذلك ناسيا فانه لا يفطر أعاده فى البحر ط وحاصله ان ذكر العمد ابيان لعدم الفطر بكونه ذا كراهية والصوم والاستقاء لا يفيد ذلك بل يفيد تعمدا القىء (قوله مطلقا) أى سواء عاد أو أعاده أولا ولا ح قال فى الفتح ولا يأتى فيه تفريع العود والاعادة لانه أفطر بمجرد القىء قبلهما (قوله وان أقل لا) أى ان لم يعد ولم يعد بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو الصحيح) قال فى الفتح صححه فى شرح السكك أى لزيادى وهو قول أبي يوسف (قوله لم يفطر) أى عند أبي يوسف لعدم الخروج فلا يتحقق الدخول فتح أى لان ما دون ملء الفهم ليس فى حكم الخارج كما مر (قوله ففيه روايتان) أى عن أبي يوسف وعند محمد لا يأتى التفريع لماسر * (تنبه) * واستقاء مرارا فى مجلس ملء الفهم أفطر لان كان فى مجالس أو غدوة ثم نصف النهار ثم عشية كذا فى الخزانة وتقدم فى الطهارة أن محمد يعتبرا بخلاف السبب لا المجلس لكن لا يأتى هذا على قوله هنا خلافا لما فى البحر لانه يفطر عنده بما دون ملء الفهم فافى الخزانة على قول أبي يوسف أفاده فى النهر (قوله وهذا كاه) أى التفصيل المتقدم ط (قوله أو مرة) بالكسر والتشديد وهى الصفراء أحد الطبائع الاربع كما مر فى الطهارة (قوله أودم) القاهران المراد به الجامد والافنا الفرق ٣ بينهما وبين الخارج من الاسنان اذا بلعه حيث يفطر ولو غلب على البزاق وسواء أو وجد طعمه كما مر أول الباب (قوله فان كان بالغما) أى صاعدا من الجوف أما اذا كان نازلا من الرأس فلا خلاف فى عدم افساده الصوم كما لا خلاف فى عدم نقضه الطهارة كذا فى الشرى بلالية ومقتضى اطلاقه أنه لا ينقض سواء كان ملء الفهم أو دونه وسواء عاد أو أعاده أولا والله أعلم بصحة هذا الاطلاق وبصحة قياسه على الطهارة لمراجع ح (قوله مطلقا) أى سواء قاء واستقاء وسواء كان ملء الفهم أو دونه وسواء عاد أو أعاده أولا ولا وفى هذا الاطلاق أيضا تأمل ح (قوله خلافا لثانى) فانه قال ان استقاء ملء الفهم فسد ح (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف هنا أحسن وقولهما بعدم النقض به أحسن لان الفطر انما ينطبق بما يدخل أو بالقىء بعد من غير نظر الى طهارة ونجاسة فلا فرق بين البلغم وغيره بخلاف نقض الطهارة اهو أقره فى البحر والنهر والشرى بلالية وهو مراد الشارح بقوله وغيره فانهم لما أقره فقد استحسنوه وقول ابن الهمام لان الفطر انما ينطبق بما يدخل أو بالقىء بعد الخ يؤيد النار الذى قدمناه فى اطلاق الشرى بلالية واطلاق الشارح فليتأمل بعد الاحاطة بتدليل الهداية ح (قوله ان مثل حصاة) هذا ما اختاره الصدر الشهيد واختار الديوبسى تقديره بما يمكن أن يستعمله من غير استعانة بريق واستحسنه الكمال لان المانع من الافطار ما لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجرى بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد فى ادخاله اه (قوله لان النفس تعافه) فهو كاللقمة

مطلب فيما يكره للصائم

(الاذا مضغ بحيث تلاشت في فيه) الآن يجد الطعم في حلقه كالمروا يستحسنه الكمال فالتلاوه والاصول في كل قليل مضغه (وكره) له (ذوق شيء) كذا (مضغه بلا عذر) قبيح فيه ما قاله العيني ككون زوجها أو سيدها سيئ الخلق فذاقت وفي كراهة الذوق عند الشراء قولان ووفق في النهي بأنه ان وجد بدا ولم يخف غبنا كره والا لا وهذا في الفرض لا النفل كذاة الوا وفيه كلام لحمة الفطر فيه بلا عذر على المذهب فتبقى الكراهة (و) كره (مضغ علك) أبيض ممضوغ ملتصق والافيطر وكره للمفطر من الا في الخلوة بعذر وقيل يباح ويستحب للنساء لانه سوا كره (و) كره (قبلة) ومس ومعانفة ومباشرة فاحشة (ان لم يأمن) المفسدون أمن لا بأس

٣ (قوله لان هذا يبطل العلة الخ) أي التي بنوا الاعتراض عليها وهي ما ذكرها المحشي بقوله لان النفل يباح الفطر فيه بعذر اتفاقا وبلا عذر في رواية الحسن ووجهه الابطال انه ذكر تعليلا لا يرد عليه الاعتراض فكانه قال لبست العلة هي ما ذكرتم حتى يرد ما قلتم بل العلة كذا الخ اه

الخرجة وقد منع الكمال أن التحقيق تقييد ذلك بكونه ممن يعاف ذلك (قوله الا اذا مضغ الخ) لانها لا تصق باسنانه فلا يصل الى جوفه شيء وبصير تالعه الريقه معراج (قوله كاهم) أي عند قوله أو خرج دم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود الطعم في الخلق (قوله في كل قليل) في بعض النسخ في كل شيء والاولى أولى وهي الموافقة لعبارة الكمال (قوله وكره الخ) الظاهر أن الكراهة في هذه الاشياء تنزيهية رملي (قوله فانه العيني) وتبعه في النهي وقال وجعله الزيلعي قيد في الثاني فقط والاول أولى اه (قوله ككون زوجها الخ) بيان للعذر في الاول قال في النهي ومن العذر في الثاني أن لا تجد من يضغ اصبعها من حائض أو نفثاء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم تجد طبيخا (قوله ووفق في النهي) عبارته وينبغي حل الاول أي القول بالكراهة على ما إذا وجد بدا والثاني على ما إذا لم يجد وبدخشي الغبن اه فقد قيد الكراهة بان يجد بدا من شرائه أي سواء خاف الغبن أو لا فقول الشارح ولم يخف غبنا الخ لما في النهي وقوله والا لا أي وان لم يجد بدا وخاف غبنا لا يكره موافق للنهر فافهم ومفهوما أنه اذا لم يجد بدا ولم يخف غبنا يكره وهو ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكره الذوق أو المضغ بلا عذر ط (قوله لا النفل) لانه يباح فيه الفطر بالعذر اتفاقا وبلا عذر في رواية الحسن والثاني فالذوق أول بعدم الكراهة لانه ليس بافطار بل يحتمل أن يصير اياه فتح وغيره (قوله وفيه كلام) أي لصاحب البحر وحاصله أنه الكلام على ظاهر الرواية من عدم حل الفطر عند عدم العذر فما كان نحر يضاله للفطر يكره أما على تلك الرواية فسلم وسيأتي أنها شاذة اه وأجاب في النهي بأنه يمكن أن يقال انما يكره في النفل وكره في الفرض اظهر التفاوت الرتبة اه وأجاب الرمي أيضا بأنه انما يكره في الفرض لقوته فيجب حفظه وعدم تعرضه للفساد فكره فيه ما يخشى منه الاضغاء اليه ولم يكره في النفل وان لم تحصل حقيقة الفطر فيه لانه في أصله محض تطاوع والمتطوع أمير نفسه ابتداء فثبت مرتبته عن الفرض بعدم كراهة بعذر بما أفضى الى الفطر من غير غلبة ظن فيه قال وهذا أولى مما في النهي لان هذا يبطال العلة المذكورة لهم فتأمل اه (قوله وكره مضغ علك) نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر لان العذر فيه لا يتضع فذكره مطلقا بلا عذر اه تمام رملي قلت ولان العادة مضغه خصوصا للنساء لانه سوا كره كما يأتي فكان مظنة عدم الكراهة في الصيام لتوهم أن ذلك عذر (قوله أبيض الخ) قيده بذلك لان الاسود وغير الممضوغ وغير الملتصق يصل منه شيء الى الجوف وأطلق محمد المستشهد وجاه الكمال تبعه المتأخرين على ذلك قال للقطع بأنه معال بعدم الوصول فان كان مما يصل عادة حكم بالفساد لانه كالمتيقن (قوله وكره للمفطر من) لان الدليل أعني التشبه بالنساء يقتضي الكراهة في حقهم خاليا عن المعارض فضع وظاهره أنها تحريمية ط (قوله الا في الخلوة بعذر) كذا في المعراج عن البردوي والمحجوبي (قوله وقيل يباح) هو قول نحر الاسلام حيث قال وفي كلام محمد اشارة الى أنه لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب للرجال تركه الا لعذر مثل أن يكون في فيه بخرا اه (قوله لانه سوا كره) لان بنيتها ضعية قد لا تحتل السوال فيحشى على اللثة والاد من منه فتح (قوله وكره قبلة الخ) جزء في السراج بان القبلة الفاحشة بان يضغ شفها تتركه على الاطلاق أي سواء أمن أو لا قال في النهي والمناقشة على التفصيل في المشهور وكذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن قيل وهو الصحيح اه واختار الكراهة في الفتح وختم بها في الولوالجية بلا ذكر خلاف وهي أن يعانقها وهما متجردان ويمس فرجه فرجها بل قال في الذخيرة ان هذا مكرهه بخلاف لانه يقتضي الى الجماع غالبا اه وبه علم أن رواية محمد بيان لكون ما في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد أنه كره المباشرة الفاحشة وبه ظهر أن ما مر عن النهي من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثم رأيت في التتارخانية عن المحبط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وانه لا فرق بين محاولة الجمود (قوله ان لم يأمن المفسد) أي الانزال أو الجماع امداد (قوله وان لم يأمن لا بأس) ظاهره

أن الأول عدمها لكن قال في الفتح وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر وهو صائم وروى أبو داود بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وأما آخر فنهاه فإذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب اه (قوله لادهن شارب وكل) بفتح الفاء مصدرين وبضمها السين وعلى الثاني فالمعنى لا يكره استعمالهما إلا أن الرواية هو الأول وتحماته في النهر وذكري الامداد أول الباب أنه يؤخذ من هذا أنه لا يكره للصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرًا متصلاً كاللحان فانهم قالوا لا يكره الا كتحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب اه (قوله اذا لم يقصد الزينة) اعلم أنه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين واقامة ما به الوقار واطهار النعمة شكر الانفراد وهو أثر أدب النفس وشهامتها والثاني أثر ضعفها وقالوا بالاضاب وردت السنة ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضرها اذا لم يكن ما تنقذ اليه فتح ولهذا في الولو الجلية لبس الثياب الجلية مباح اذا كان لا يتكبر لان التكبر حرام وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها اه بحر (قوله أو تطويل اللحية) أي بالدهن (قوله وصرح في النهاية الخ) حيث قال وما وراء ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ من اللحية من طولها وعرضها أو رده أبو عيسى يعني الترمذي في جامعه اه ومثله في المعراج وقد نقله عنها في الفتح وأقره قال في النهر وسمعت من بعض أعزاء الموال أن قول النهاية يجب بالحاء المهملة ولا بأس به اه قال الشيخ اسمعيل ولكنه خلاف الظاهر واستعمالهم في مثله يستحب (قوله الا أن يحمل الوجوب على الثبوت) يؤيده أن ما استدلل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في البحر وغيره أن كان يفعل لا يقتضي التكرار والدوام ولذا حذف الزيلعي لفظا يجب وقال وما زاد يقص وفي شرح الشيخ اسمعيل لا بأس بأن يقبض على لحيته فاذا زاد على قبضته شيء جزه كافي المنية وهو سنة كافي المبتغي وفي المجتبى والينابيع وغيرهما لا بأس بأخذ أطراف اللحية اذا طالت ولا بتف الشيب الاعلى وجه التزيين ولا بالاختذ من حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبه فعل المختبئ ولا يحاق شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به اه (قوله وأما الاختذ منها الخ) ٢ جمذا وفق في الفتح بين مامرو وبين ما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما وسلم أحفوا الشوارب وأحفوا اللحية قال لانه صدر عن ابن عمر راوى هذا الحديث أنه كان يأخذ الفاضل عن القبضة فان لم يعمل على النسخ كما هو أصلنا في عمل الراوى على خلاف مرويه مع أنه روى عن غير الراوى وعن النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاعتناء على اعتنائها عن أن يأخذ غالبها أو كلها كما هو فعل مجوس الاعاجم من حلق لحاهم ويؤيده ما في مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم جزوا الشوارب وأحفوا اللحية خالفوا المجوس فهدم الجملة واقامة موقع التعليل وأما الاختذ منها وهي دون ذلك كما يفعل بعض المغاربة ومخنة الرجال فلم يجه أحد اه ملخصا (قوله وحديث التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها قال جابر جريته أربعين عاما فلم يخلف ط وحديث الا كتحال هو ما رواه البيهقي وضعفه من كتحال بالانحر يوم عاشوراء لم ير رمدا أبدا ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من كتحال يوم عاشوراء لم ترمد عينه تلك السنة فتح قات ومناسبة ذكر هذا ما أن صاحب الهداية استدلل على عدم كراهة الا كتحال للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد ندب اليه يوم عاشوراء والى الصوم فيه قال في النهر وتعقبه ابن العزبان لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الرافض لما ابتدءوا اقامة المأتم واطهار الحزن يوم عاشوراء ليكون الحسين قتل فيه ابتداء جهلة أهل السنة اظهار السرور واتخاذ الحبوب والاطعمة والا كتحال ورووا أحاديث موضوعة في الا كتحال وفي التوسعة فيه على العيال اه وهو مردود بان أحاديث الا كتحال فيه ضعیفة لا موضوعة كيف وقد خرجها في الفتح ثم قال فهذه عدة طرف ان لم يحتج بواحد منها فالجموع يحتج به لتمدد الطرق وأما حديث التوسعة فرواه الثقات وقد أفرد ابن القرافي جزء خرج فيه اه ما في النهر

مطلب في الفرق بين قصد الجمال وقصد الزينة

(لا يكره) دهن شارب
(ولا) كل اذا لم يقصد
الزينة أو تطويل اللحية
اذا كانت بقدر المسنون
وهو القبضه وصرح في
النهاية بوجوب قطع ما زاد
على القبضه بالضم ومقتضاه
الاثم بتركه الا أن يحتمل
الوجوب على الثبوت وأما
الاخذ منها وهي دون ذلك
كيفية بعض المغاربة
ومخنة الرجال فلم يجه أحد
وأخذ كل ما فعل مجوس
الهند ومجوس الاعاجم
فتح وحديث التوسعة على
العيال يوم عاشوراء صحيح
وأحاديث الا كتحال فيه
ضعيفة لا موضوعة

٢ مطلب في الاختذ من اللحية

مطلب في حديث التوسعة
على العيال والا كتحال يوم
عاشوراء

وهو مأخوذ من الحواشي السعدية لكنه زاد عليه ما ذكره في أحاديث الاحتمال وما ذكره عن النسخ
وفيه نظر فإنه في الفتح ذكر أحاديث الاحتمال للصائم من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو ما قدمناه
عنه وبعضها مطلق فراه الاحتجاج بمجموع أحاديث الاحتمال للصائم ولا يلزم منه الاحتجاج بحديث
الاحتمال يوم عاشوراء كيف وقد جزم بوضعه الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وتبعه غيره منهم من لا
على القاري في كتاب الموضوعات ونقل السيوطي في الدر المنثور عن الحاكم أنه منكر وقال الجراحي في
كشف الخفاء ومزيل الالباس قال الحاكم أيضاً الاحتمال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيه أثر وهو بدعة تعم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السيوطي في الدرر (قوله) كما زعمه ابن
عبد العزيز (الذي في النهر والحواشي السعدية ابن العزق) وهو صاحب النكت على مشكلات
الهداية كما ذكره في السعدية في غير هذا المثل (قوله ولا سوال) بل يسن للصائم كعبه صرح به في
النهاية لعدم قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء وعند كل صلاة
لتناول الظهر والعصر والمغرب وقد تقدم أحكامه في الطهارة بجر (قوله ولو عشيما) أي بعد الزوال
(قوله على المذهب) وكره الثاني المبلول بالماء لما به من ادخاله فيه من غير ضرورة وردبأنه ليس بأقوى من
المضمضة أما الرطب الأخضر فلا بأس به اتفاقاً كذا في الخلاصة نهر (قوله وكذا لا تكره حجة) أي
الحجامة التي لا تضعه عن الصوم وينبغي أن يؤخرها إلى وقت العروب والفصد كالحجامة وذ كر شيخ
الاسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الفطر كافي التارخانية امداد وقال قبله وكرهه فعل ماطن
أنه يضعفه عن الصوم كالفصد والحجامة والعمل الشاق لما به من تعريضه للافساد اه قلت ويلحق به
اطالة المكث في الحمام في الصيف كالمظهر (قوله ومضمضة أو استنشاق) أي لغير وضوء أو اغتسال
نور الايضاح (قوله للتبرد) راجع لقوله وتلف وما بعده (قوله وبه يفتي) لان النبي صلى الله عليه وسلم
صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يميل
الثوب ويلفقه عليه وهو صائم ولان هذه الاشياء معونة على العبادة ودفع الضجر الطبيعي وكرهها أبو حنيفة
لما فيها من اظهار الضجر في العبادة كفي البرهان امداد (قوله ويستحب السجود) لما رواه الجماعة الا
أبادود عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحر وافان في السجود بركة قبل المراء بالبركة حصول
التقوى على صوم الغدا وزيادة الثواب وقوله في النهاية انه على حذف مضاف أي في كل السجود مبنى على
ضبطه بالضم جمع سحر والاعرف في الرواية الفتح وهو اسم للمأ كول في السحر وهو السادس الاخير من
الليل كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به وقبل يتعين الضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس
المأ كول فتح ملخصا قال في البحر ولم أر صريحاً في كلامهم أنه يحصل السنة بالماء وحده ومظاهر الحديث
يفيده وهو ما رواه أحد السجود كانه بركة فلا تدعه ولو أن يجزع أحدكم جرعة من ماء فان الله ولائكة
يصلون على المتسحرين (قوله وتأخيره) لان معنى الاستعانة فيه أبلغ يدافع ويحل الاستحباب ما إذا لم يشك
في بقاء الليل فان شك كره الا كل في الصحيح كافي البدائع أيضاً (قوله وتجبل الفطر) أي الا في يوم غيم ولا
يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن بجرع عن البرازية وفيه عن شرح الجامع لقاضيخان
التججيل المستحب قبل اشتباك النجوم * (تنبيهه) * قال في الفيض ومن كان على مكان مرتفع كساعة
اسكندرية لا يفطر ما لم تغرب الشمس عنده ولا هزل البلدة الفطر ان غربت عندهم قبله وكذا المعبرة في
الطالوع في حق صلاة الفجر أو السجود (قوله الحديث الخ) كذا أورده الحديث في الهداية قال في الفتح وهو
على هذا الوجه الله أعلم به والذي في مجمع الطائفي ثلاث من أخلاق المرسلين تجبل الافطار وتأخير السجود
ووضع اليمين على الشمال في الصلاة اه واستشكل بأنه كيف يكون من أخلاق المرسلين ولم يكن في
ما منهم حل كل السجود وأجيب بغيره انه لم يكن في ملتهم وان لم نعلمه ولو سلم لا يلزم اجتماع الخصال الثلاث

كما زعمه ابن عبد العزيز
(و) لا (سوال ولو عشيما)
أورطيا بالماء على المذهب
وكرهه الشافعي بعد الزوال
وكذا لا تكره حجامة وتلف
بنوب مبتذل ومضمضة أو
استنشاق أو اغتسال للتبرد
عند الثاني وبه يفتي
شرب ليلية عن البرهان
ويستحب السجود وتأخيره
وتجبل الفطر لحديث ثلاث
من أخلاق المرسلين تجبل
الافطار وتأخير السجود
والسوال * (فروع) *

فيهم اه من المعراج ملخصا (قوله لا يجوز الخ) عزاه في البحر الى القنية وقال في السائر خانية وفي الفتاوى
سئل على من أجد من المترف اذا كان يعلم أنه لو اشتعل بحرقته يلحقه مرض يبيح الفطار وهو محتاج للشفقة
هل يباح له الاكل قبل أن تعرض فنع من ذلك أشد المنع وهكذا حكمه عن أسناده الوبري وفيها سألت
أبا حامد عن خباز يصف في آخر النهار هل له أن يعمل هذا العمل قال لا ولكن يخبز نصف النهار ويسترج
في الباقي فان قال لا يكفيه كذب أيام الشتاء فانما أقصر في ما ينفعه في ما يفعله اليوم اه لمخاوص الرمي وفي
جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاشتعاله بالعيشة فله أن يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع اه أى
اذا لم يدرك عدة من أيام أخر يمكنه الصوم فيها والاوجب عليه القضاء وعلى هذا الحصاد اذا لم يقدر عليه مع
الصوم وبذلك الزرع بالتأخير لا شك في جواز الفطار والقضاء وكذا التطباز وقوله كذب الخ فيه نظر فان
طول النهار وقصره لا تدخل له في الكفاية فقد يظهر صدقه في قوله لا يكفى فيفقوض اليه جلال حاله على
الصلاح تأمل اه كلام الرمي أى لان الحاجة تختلف صيفا وشتاء وغلاء ورخصا وقلة عيال وضدها
ولكن ما نقله عن جامع الفتاوى صوره في نور الايضاح وغيره من نذر صوم الابد ويؤيده اطلاق قوله يفطر
ويطعم وكلامنا في صوم رمضان والذي ينبغي في مسألة المترف حيث كان الظاهر أن ما مر من تفقها
المشايخ لا من منقول المذهب أن يقال اذا كان عنده ما يكفيه وعياله لا يحل له الفطر لانه يحرم عليه السؤال
من الناس فالفطر أولى والادلة العمل بقدر ما يكفيه ولو أذاه الى الفطر يحل له اذا لم يمكنه العمل في غير ذلك
بما لا يؤذيه الى الفطار وكذا لو خاف هلاك رزقه أو سرقته ولم يجد من يعمل له بأجرة المثل وهو يقدر عايلان له
قطع الصلاة لاقل من ذلك لكن لو كان آخر نفسه في العمل مدة معلومة فجاء رمضان فاطاهر أن له الفطار وان
كان عنده ما يكفيه اذا لم يرض المستأجر بفسخ الاجارة كفي الظاهر فانه يجب عليها الارضاع بالعقد ويحل
لها الافطار اذا خافت على الولد فيكون خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما طهره الله تعالى أعلم (قوله فان
أجهد الخ) قال في الوهبانية

فان أجهد الانسان بالشغل نفسه * فأطرف في التكفير قولين سطرنا

قال الشرنبلالي صورته صائم أعب نفسه في عمل حتى أجهد العطش فأطرف لزمته الكفارة وقيل لا وبه أفتى
البعالي وهذا بخلاف الامه اذا أجهدت نفسها لانهم معسرة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا
العبد اه ح وظاهره وهو الذي في الشرنبلالية عن المنتقى ترجيح وجوب الكفارة ط قلت مقتضى
قوله ولها أن تمتنع لزوم الكفارة عليها أيضا لو فعلت بخنارة فيكون ما قبله محمولا على ما اذا كان بغير اختيارها
بدليل التعليل والله أعلم

(فصل في العوارض)

جمع عارض والمراد به هنا ما يحدث للانسان مما يبيح له عدم الصوم كما يشير اليه كلام الشارح (قوله المبيحة
لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسئلة للصوم لما ورد عليه في النهر (١) من أنه لا يشمل السفر فانه
لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم وكذا الباحة الفطار ٢ لعروض الكبر في الصوم فيه ما لا يخفى
(قوله خمسة) هي السفر والحبل والارضاع والمرض والكبر وهي تسع نظمها بقولي
وعوارض الصوم التي قد يغفر * للمريض فيها الفطار تسع تستطر
حبل وارضاع وكراه سفر * مرض جهاد جوعه عطش كبر

(قوله وبقى الاكراه) ذكر في كتاب الاكراه أنه لو أكره على كل ميتة أو دم أو لحم خنزير أو شرب
خمر بغير ملجئ كبس أو ضرب أو قيد لم يحل وان بملجئ كقتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح حل فان صبر فقتل
أثم وان أكره على الكفر بملجئ رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالإيمان ويؤجر لو صبر ومثله سائر حقوقه
تعالى كإسداء صوم وصلاة وقتل سيد حرم أو في احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اه وانما أثم لو صبر في

لا يجوز ان يعمل ٤ لا يصل
به الى الضعف فيجهز نصف
النهار ويسترج الباقي فان
قال لا يكفى كذب بأقصر
أيام الشتاء فان أجهد الخ
نفسه بالعمل حتى مرض
فأطرف في كفارته قولان
قنية وفي البزاية لو صام بجز
عن القيام صام وصلى
فأجدا جمعين العبادتين
(فصل في العوارض)
المبيحة لعدم الصوم وقد
ذكر المصنف منها خمسة
وبقى الاكراه

(١) قوله لما أورد عليه
في النهر الخ وجه اليراد
ان التعبير بالمسقط يقتضى
سبق التلبس بالصوم
والمسافر اذا تلبس بالصوم
لا يباح له الفطر وانما يباح
له عدم الشروع فيه ابتداء
اه

٢ قوله وكذا الباحة الفطار
الخ أى فان الشيخ الثاني
انما يباح له ترك الشروع
ابتداء لا إفساده بعد
الشروع فيه اه

الاول لان تلك الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة محل بخلاف اجراء كلمة الكفر فان حرمة لم ترتفع وانما رخص فيه لسقوط الاثم فقط ولهذا نقل ههنا في البحر عن البدائع الفرق بين ما اذا كان المكروه على الفطر مريضا أو مسافرا وبين ما اذا كان صحيحا مقبلا بأنه لو امتنع حتى قتل اثم في الاول دون الثاني (قوله وخوف هلاك الخ) كالامة اذا ضعفت عن العمل ونحشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل حينئذ اذا خشي الهلاك أو نقصان العقل وفي الخلاصة الغازی اذا كان يعلم يقينا أنه يقا تل العدو في رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر أفطر نهر (قوله ولسعة حية) عطاف على العطش المتعلق بقوله وخوف هلاك ح أي فله شرب دواء ينفعه (قوله لمسافر) خبر عن قوله الآتي الفطر وأشار باللام الى أنه مخير ٣ ولكن الصوم أفضل ان لم يضره كما سيأتي (قوله سفر اشريا) أي مقدار في الشرع لقصر الصلاة ونحوه وهو ثلاثة أيام وإياها وليس المراد كون السفر مشروعا بأصله وصفه بقرينة ما بعده (قوله ولو بمصيبة) لان القبح المجاور لا يعدم المشروعية كما قدمه الشارح في صلاة المسافر ط (قوله أو حامل) هي المرأة التي في بطنها حمل يفتح الحاء أي ولد والحاملة التي على ظهرها أو رأسها حمل بكسر الحاء نهر (قوله أو مرضع) هي التي شأنها الارضاع وان لم تبشره والمرضعة هي التي في حال الارضاع ملقمة نديها الصبي نهر عن الكشف (قوله اما كانت أو فائرا) أما الظئر فلان الارضاع واجب عليها بالعقد وأما الام فلو جوبه ديانة مطلقة وقضاء اذا كان الاب معسرا أو كان الولد لا يرضع من غيرها وهذا اندفع ما في الذخيرة من أن المراد بالمرضع الظئر لا الام فان الاب يستأجر غيرها بحجر ونحوه في الفتح وقد رد الزياي أيضا ما في الذخيرة بقول القدوري وغيره اذا خافت على نفسها أو ولدها ما اذا ولد للمستهنة أجرة وما قيل انه ولدها من الرضاع رده في النهر بأنه يتم أن لو أرضعته والحكم أعم من ذلك فانهم بمجرد العقد لو خافت عليه جاز لها الفطر اه وأفاد أبو السعود انه يحل لها الافطار ولو كان العقد في رمضان كفي البرجندی خلافا لما في صدور الشريعة من تقييدها بما اذا صدر العقد قبل رمضان اه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله بعلبة الظن) يأتي بيانه قريبا (قوله أو ولدها) المتبادر منه كما عرفت أنه المراد بالمرضع الام لانه ولدها حقيقة والارضاع واجب عليها ديانة كفي الفتح أي عند عدم تعيينها والواجب قضاء أيضا كما مر وعليه فيكون شموله للظئر بطريق إلحاق لوجوبه عليها أيضا بالعقد (قوله وقيد البهسي الخ) ههنا مبني على ما مر عن الذخيرة لان حاصله ان المراد بالمرضع الظئر لوجوبه عليها ومثلها الام اذا تعينت بان لم يأخذ ندي غيرها أو كان الاب معسرا لانه حينئذ واجب عليها وقد علمت أن ظاهر الرواية خلافه وأنه يجب عليها ديانة وان لم تعين تأمل (قوله خاف الزيادة) أو إبطاء البرء أو فساد عضو بحر أو وجع العين أو جراحة أو صداعا وغيره ومثله ما اذا كان يمرض المرضي قهستانى ط أي بأن يعولهم ويلزم من صومهم ضياعهم وهلاكهم لضعفه عن القيام بهم اذا صام (قوله وصحج خاف المرض) أي بعلبة الظن كما يأتي في شرح المجمع من أنه لا يفطر محمول على أن المراد بالخوف مجرد الوهم كفي البحر والشرنبلالية (قوله وخادمة) في القهستانى عن الخزانة ما نصه ان الحر الخادم أو العبد أو الذاهب لسد النهر أو كرهه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار ككرة أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اه ط (قوله بعلبة الظن) تنارعه خاف الذي في المتن وخاف وخافت اللسان في الشرح ط (قوله بأماره) أي علامة (قوله أو تجربة) ولو كانت من غير المرض عند اتحاد المرض ط عن أبي السعود (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب ولا يجوز تقليد من له أدنى معرفة فيه ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتمد على قوله لاحتمال أن غرضه افساد العبادة كسليم شرع في الصلاة بالتيهم فوعده بإعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما لنا من بحر (قوله مستور) وقيل عند التمشيط وجزم به الزياي وظاهر ما في البحر والمهرضعفه ط قات واذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة كالأفطر بدون

وخوف هلاك أو نقصان عقل ولو بعطش أو جوع شديد ولسعة حية (لمسافر) سفر اشريا ولو بمصيبة (أو حامل أو مرضع) اما كانت أو ظئرا على الظاهر (خافت) بعلبة الظن (على نفسها أو ولدها) وقيد البهسي تبعها لابي الكمال بما اذا تعينت للارضاع (أو مريض خاف الزيادة) لمرضه وصحج خاف المرض وخادمة خافت الضعف بعلبة الظن بامارة أو تجربة أو باخبار طبيب حاذق مسلم مستور

٣ قوله وأشار باللام الى أنه مخير الخ) فيه أن الاداة تنسلط على المعطوف كما تنسلط على المعطوف عليه ويكون الحكم المستفاد من الاداة ثابتا لكل منهما فالتمييز في الصوم والافطار على هذا يكون ثابتا في الحامل والمرضع وليس كذلك فان المرضع والحامل اذا خافتا على نفسيهما أو ولدهما يجب عليهما الافطار ويمكن أن يحصل ثبوت التخيير لهما في حالة توهم الهلاك لكن سيأتي ان المعبر في اباحة الفطر انما هو غلبة الظن اه

أدلة ولا تجزئة لعدم غلبة الظن والناس عنه عاقلون (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعليل المسئلة السابقة باحتمال أن يكون غرض الكافر إفساد العبادة وعبارة الجرو فيه إشارة إلى أن المريض يجوز له أن يستطب بالكافر فيما عدا إبطال العبادة ط (قوله فأنى) أى وكيف يتطيب بهم وهو استتفهام بمعنى النفي قال ح أيد ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور للعلامة السيوطى من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بمسلم إلا يزعم على قتله (قوله للامة أن تمتنع) أى لا يجب عليها امتثال أمره في ذلك كالمواضى وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى ذلك أن الواطاعة حتى أفطرت لزمتها الكفارة ويفيده ما ذكره الشارح من التعليل وقد مناجوه في الفصل (قوله السفر) استثناء من عموم العذر فإن السفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كما سيجى) أى في قول المن يجب على مقيم تمام يوم منه سافر فيه ح (قوله وقضوا) أى من تقدم حتى الحامل والمرضع وغلب الذكور فأتى بضميرهم ط (قوله بلا فدية) أشار إلى خلاف الإمام الشافعى رحمه الله تعالى حيث قال بوجوب القضاء والفدية لكل يوم مدحضة كفى البدائع (قوله وبلا ولاء) بكسر الواو أى موالاته بمعنى المتابعة لا طلاق قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولا خلاف في وجوب التتابع في أداء رمضان كالاخلاف في ندب التتابع فيما لم يشترط فيه وتماه في النهر (قوله لانه) أى قضاء الصوم المفهوم من قضوا وهذا على ما فهم من قوله وبلا ولاء من عدم وجوب الفور (قوله جاز التمتع قبله) ولو كان الوجوب على الفور لكره لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المضيق بجر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أى فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لان حزاء الشرط لا يتأخر عنه أبو السعود وظاهره أنه يكره التنفل بالصلاة من عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قد منافي قضاء الفوائت كراهته إلا في الروايات والغائب فليراجع ط (قوله قدم الادعاء على القضاء) أى ينبغي له ذلك والاول قد قدم القضاء وقع عن الادعاء كما مر نهر قلت بل الظاهر الوجوب لما سأل اول الصور من انه لو نوى النفل أو اجبا آخر يخفى عليه الكفر تأمل (قوله لما سأل) أى من أنه على التراخي (قوله خلافا للشافعى) حيث أوجب مع القضاء لكل يوم طعام مسكين ح (قوله لا أقبل تفضيل) لاقتضائه أن الادعاء فيه من غير مع أنه مباح وفيه أنه ورد ان الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه ومحبة الله تعالى ترجع الى الاثابة فيفيد أن رخصة الافطار فيها ثواب اسكن العزيمة أكثر ثوابا ويمكن حل الحديث على من أثبت نفسه الرخصة ط (قوله ان لم يضره) أى بما ليس فيه خوف هلاك والاوجب الفطر بجر (قوله فان شق عليه الخ) أشار إلى أن المراد بالنهر ومطلق المشقة لا خصوص ضرر البدن (قوله أو على رقيقه) اسم جنس يشمل الواحد والكثر وفي بعض النسخ رقيقته فإذا كان رقيقته أو عاهاهم مغطرين والنفقة مشتركة فان الفطر أفضل كفى الخلاصة وغيرها (قوله موافقة الجماعة) لانهم يشق عليهم قسمة حصته من النفقة أو عدم موافقة لهم (قوله فان ما توالى الخ) ظاهر في رجوعه الى جميع ما تقدم حتى الحامل والمرضع وقضية صنيع غيره من المتون اختصاص هذا الحكم بالمريض والمسافر وقال في البحر ولم أر من صرح بان الحامل والمرضع كذلك لكن يتناولهما عموم قوله في البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء فعلى هذا اذا زال الخوف أياما لم يضره ما بقدره بل ولا خصوصية فان كل من أفطرا لعدو مات قبل زواله لا يلزمه شيء فدخل المكره والاقسام الثمانية اه ملخصا من الرجح (قوله أى في ذلك العذر) على تقدير مضاف أى في مدته (قوله لعدم ادراكهم الخ) أى فلم يلزمهم القضاء وجوب الوصية فزع لزوم القضاء وانما تجب الوصية اذا كان له مال كفى في شرح الملتقى ط (قوله بقدر ادراكهم الخ) ينبغي أن يستثنى الايام المهمة لما سأل أى أن أداء الواجب لم يجز فيها فقهستانى وقد يقال لا حاجة الى الاستثناء لانه ليس بقادر فيها على القضاء شرعا بل هو أعجز فيها من أيام السفر والمرض لانه لو صام فيها أجزاء ولو صام في الايام المهمة لم يجزه رحتى (قوله فوجوبها عليه بالاولى) ردل في القهستانى من أن التقيد بالعذر

وأفاد في النهر تبعا للبحر جواز التطيب بالكافر فبالمس فيه إبطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم نصح المسلم = فمرفأى يتطيب بهم وفي البحر عن الظهيرية لامة أن تمتنع من امتثال أمر المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على أصل الحرية في الفرائض الفطر) يوم العذر الا السفر كما سيجى (وقضوا) لزوما (ما قدر وبلا فدية و) بلا (ولاء) لانه على التراخي ولذا جاز التمتع قبله بخلاف قضاء الصلاة (و) لو جاء رمضان الثانى (قدم الادعاء على القضاء) ولا فدية لما مر خلافا للشافعى (ويذهب لمسافر الصوم) لاية وأن تصوموا والخير أى البر لا أقبل تفضيل (ان لم يضره) فاشق عليه أو على رقيقه والفطر أفضل لموافقة الجماعة (فان ما توالى فيه) أى في ذلك العذر (ولا تجب عليهم) الوصية بالفدية لعدم ادراكهم عدة من أيام أخر (ولو ما توالى بعد زوال العذر وجبت) الوصية بقدر ادراكهم عدة من أيام أخر وأما من أفطر عدا فوجوبها عليه بالاولى

يفيد عدم الاجزاء لكن ذكر بعده أن في ديباجة المستصفي دلالة على الاجزاء قلت ووجه الاولوية أنه إذا
 أفطر له نذر وقد وجبت عليه الوصية ولم يترك هملا فوجوبه عند عدم العذر أولى فافهم قال الرحمن
 ولا يشترط له ادراك زمان يقضى فيه لانه كان يحكمه الاداء وقوته بدون عذر (قوله وودي عنه وليه) لم يقل
 عنهم ولا بهم وان كان ظاهر السياق اشارة الى أن المراد بقوله فان ماتوا موت أحدهم أيا كان لاموتهم جملة
 (قوله لزوما) أي فداء لازما وهو مفعول مطلق أي يلزم الولي الفداء عنه من الثلث اذا وصى والا فلا يلزم
 بل يجوز قال في السراج وعلى هذا الزك لا يلزم الوارث اخراجها عنه الا اذا وصى الا أن يتبرع الوارث
 باخراجها (قوله الذي يتصرف في ماله) اشارة الى أن المراد بالولي ما يشمل الوصي كفي البحر (قوله
 قدرا) أي التشبيه بالفطرة من حيث القدر اذا لا يشترط التملك هناك لتكفي الاباحة بخلاف الفطرة وكذا
 هي مثل الفطرة من حيث الجنس وجواز أداء القيمة وقال القهستاني واطلاق كلامه يدل على أنه لو دفع
 الى فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه أقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يقتضي
 اه أي بخلاف الفطرة على قول كما مر (قوله بعد قدرته) أي الميت وقوله وقوته مصدره مطوف على
 قدرته والغارف متعلق بقوله وفدي والمعنى أنه انما يلزمه الفداء اذا مات بعد قدرته على القضاء وقوته
 بالموت (قوله فلو فاته الخ) تفريع على قوله بقدر ادراكهم أو على قوله بعد قدرته عليه فانه يشير الى أنه
 انما يفدي عما أدركه وقوته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوي ان هذا قول محمد وعندهما
 تجب الوصية والفداء عن جميع الشهر بالقدر على يوم فان الخلاف في النذر فقط كما يأتي بيانه آخر الباب
 أما هنا فلا خلاف في أن الوجوب بقدر القدرة فقط كما نبه عليه في الهداية وغيرها (قوله من الثلث) أي
 ثلث ماله بعد تجهيزه وایفاء ديون العباد ولو زادت الفدية على الثلث لا يجب الزائد الا باجازه الوارث (قوله
 وهذا) أي اخراجها من الثلث فقط لوله وارث لم يرص بالزائد (قوله والا) أي بان لم يكن له وارث فتخرج من
 الكل أي لو بلغت كل المال تخرج من الكل لان منعه الزيادة لحق الوارث فثبت لا وارث فلا منع كالأول كان
 وأجاز وكذا لو كان له وارث ممن لا يرثه عليه كاحد الزوجين فتنفذ الزيادة على الثلث بعد أخذ الوارث فرضه
 كما سيأتي بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله جاز) ان أراد بالجواز أنهم اصدقه واقعة موقعها
 فحسن وان أراد سقوط واجب الايصاع عن الميت مع موته مصر على التقصير فلا وجه له والاختصار الواردة
 فيه وقوله اسمعيل عن المجتبى أقول لا مانع من كون المراد به سقوط المطالبة عن الميت بالصوم في الآخرة وان
 بقي عليه ثم التأخير كالأول كان عليه دين عبدا وما طله به حتى مات فأوفاه عنه وصيه أو غيره ويؤيده تعليق الجواز
 بالمشيئة كما نقره وكذا قول المصنف كغيره وان صام أو صلى عنه لا فان معناه لا يجوز قضاء عما على الميت والا
 فلو جعل له ثواب الصوم والصلاة يجوز كما ذكره فاعلم أن قوله جاز أي عما على الميت لتحسن المقابلة (قوله
 ان شاء الله) قبل المشيئة لا ترجع للجواز بل للقبول كسائر العبادات وليس كذلك فقد حرم محمد رحمه الله في
 فدية الشيخ الكبير وعلق بالمشيئة فيمن ألحق به ممن أفطر بعذر أو غيره حتى صار فانيا وكذا من مات وعليه
 قضاء رمضان وقد أفطر بعذر الا أنه فرط في القضاء وما علق لاس النص لم يرد هذا كما قاله الا تقافي وكذا
 علق في فدية الصلاة لذلك قال في القح والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وجهه أن المماثلة قد ثبتت شرعا
 بين الصوم والاطعام والمماثلة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل مثل الشيء جاز أن يكون مثالا لذلك الشيء وعلى
 تقدير ذلك يجب الاطعام وعلى تقدير عدمها لا يجب فالاحتياط في الإيجاب فان كان الواقع ثبوت المماثلة
 حصل المقصود الذي هو السقوط والا كان برامبه سدأ يصلح ما حيا للحيثان ولذا قال محمد فيه يجوز به ان شاء
 الله تعالى من غير حزم كما قال في تبرع الوارث بالاطعام بخلاف ايصائه به عن الصوم فانه حزم بالاجزاء اه
 (قوله ويكون الثواب للولي اختيار) أقول الذي رأيته في الاختياره ككدا وان لم يوص لا يجب على الورثة
 الاطعام لانهم اعبادة فلا تؤدي الا بأمره وان فعلوا ذلك جاز ويكون له ثواب اه ولا شبهة في أن الضمير في له

(وفدي) لزوما (عنه) أي
 عن الميت (وليّه) الذي
 يتصرف في ماله (كالفطرة)
 قدرا (بعد قدرته عليه) أي
 على قضاء الصوم (وقوته)
 أي قوت القضاء بالموت فلو
 فاته عشرة أيام فقد سد على
 خمسة فداها فقط (بوصيته
 من الثلث) متعلق بفدي
 وهذا لوله وارث والا فغن
 الكل قهستاني (وان) لم
 يوص (تبرع وليه به جاز)
 ان شاء الله ويكون الثواب
 للولي اختيار (وان صام أو
 صلى عنه) الولي

(لا) لحديث النسائي لا يصوم
أحد عن أحد ولا يصلي
أحد عن أحد ولكن ينام
عنه وليسه (وكذا) يجوز
(لوتبرع عنه) وليسه
(بكفارة عين أو قتل) باطعام
أو كسوة (بغير اعتاق) لما
فيه من الزام الولاء للميت
بلا رضاه (وقد يه كل صلاة
ولو نرا) كما مر في قضاءه
الحوادث (كصوم يوم)
على المذهب وكذا الفطرة
والاعتكاف الواجب يطعم
عنه لكل يوم كالفطرة
ولو الجبة والحاصل أن ما كان
عبادة بدنية فإن الوصي
يطعم عنه بعد موته عن كل
واجب كالفطرة

٣ (قوله وقد يفرق بين
الفدية الخ) لادلالة على
ما دغم في عبارة الكافي فإن
النيابة قاصرة على صاحب
الوصية خصوصاً على
ما فهمه المشي من أن قول
الكافي وصع التبرع في
الكسوة والاطعام الخ خاص
بكفارة العين وما عني فيه
تبرع لا وصية فلم يتم له
الفرق وحيث قد عارض
الشرنبلاني بما زاده كلام
الحشي الاوضوح اه

٤ (قوله علم من قوله أولا
الخ) أي الفطرة كفيرة
من الكفارات في جواز
تبرع الولي بها اه

للميت وهذا هو الظاهر لأن الوصي انما تصدق عن الميت لا عن نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به في
الهداية من أن لا انسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوماً أو صدقة أو غيرها كما سيأتي في باب الحج عن
الغير وقد مننا الكلام على ذلك في الجنازة قبل باب الشهيد فنذكره بالمرابعة نعم ذكرنا هناك أنه لو تصدق
عن غيره لا ينقص من أجره شيء (قوله لحديث النسائي الخ) هو موقوف على ابن عباس وأما ما في الصحيحين
عن ابن عباس أيضاً أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أي ماتت وعليها صوم شهر
أفأقضيه عنها فقال لو كان علي أمك دين أكنيت فاضيه عنها قال نعم قال فدين الله أحق فهو منسوخ لأن
فقوى الراوى على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ وقال مالك ولم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من
التابعين بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد وهذا مما يؤيد النسخ وأنه الأمر
الذي استقر الشرع عليه ونعمامه في الفتح وشرح النقاية للفقاري (قوله بكفارة عين أو قتل الخ) كذا في
الزيلى والدرداء والهر قال في الشرع بلاية أقول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشئ لأن
الواجب فيها ابتداء عتق رقبة مؤنة ولا يصح اعتاق الوارث عنه كما ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتاق لا تصح
فيه الفدية كما سيأتي وليس في كفارة القتل اطعام ولا كسوة فجعلها مشاركة لكفارة العين فيها ما سهو اه
ومثله في العزيمة وأجاب العلامة الاقصراني كما نقله أبو السمعوني في حاشية مسكين بأن مرادهم بالقتل قتل
الصيد لا قتل النفس لأنه ليس فيه اطعام اه قلت ويرد عليه أيضاً أن الصوم في قتل الصيد ليس أصلاً بل
هو بدل لأن الواجب فيه أن يشتري بقرية هدى يذبح في الحرم أو طعام يتصدق به على كل فقير نصف صاع
أو يصوم عن كل نصف صاع يوماً فافهم ٣ قات وقد يفرق بين الفدية في الجنازة وبعد الموت بدليل ما في الكافي
النسقي على معسر كفارة عين أو قتل وعجز عن الصوم لم تجز الفدية كتمتع بعجز عن الدم والصوم لأن الصوم
هنا بدل ولا بدل للبدل فإن مات وأوصى بالتكفير صرع من ثلثه وصع التبرع في الكسوة والاطعام لأن
الاعتاق بلاية إصاء الزام الولاء على الميت ولا الزام في الكسوة والاطعام اه فقوله فإن مات وأوصى بالتكفير
صع ظاهر في الفرق المذكور وهو يخص ما سيأتي من أنه لا تصح الهدية عن صوم هو بدل من غيره ثم إن
قوله وأوصى بالتكفير شامل لكفارة العين والقتل لصحة الوصية بالاعتاق بخلاف التبرع به ولذا في صحة
التبرع بالكسوة والاطعام وصرح بعدم صحة الاعتاق فيه وهذا قرينة ظاهرة على أن المراد التبرع بكفارة
العين فقط لأن كفارة القتل ليس فيها كسوة ولا اطعام فنخلص من كلام الكافي أن العاخر عن صوم هو بدل
عن غيره كفي كفارة العين والقتل لو فدى عن نفسه في حياته بأن كان شيخاً نبياً لا يصح في الكفارين ولو
أوصى بالفدية يصح فيها ما ولو تبرع عنه وليه لا يصح في كفارة القتل لأن الواجب فيها العتق ولا يصح التبرع
به ويصح في كفارة العين لكن في الكسوة والاطعام دون الاعتاق لما قلنا هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام
فاغتمه فقد زلت فيه أقسام الافهام (قوله لمساقيه الخ) أي لأن الولاء لجهة كل جهة النسب على أن ذلك ليس
نفعاً محضاً لأن المولى يصير عتقه وكداء صميته بعد موته ولا يرد ما سرق من الهداية من أن لا انسان أن
يجعل ثواب عمله لغيره وهو شامل للعتق لأن المراد هنا اعتاقه على وجه النيابة عن الميت بدلاً عن صيامه بخلاف
ما لو اعتق عبده وجعل ثوابه للميت فإن الاعتاق يقع عن نفسه أصالة ويكون الولاء له وانما جعل الثواب
للميت وبخلاف التبرع عنه بالكسوة والاطعام فإنه يصح بطريق النيابة لعدم الزام (قوله كما مر الخ) تقدم
هناك بيان ما إذا لم يكن للميت مال أو كان الثالث لا يني بمساقيه مع بيان كيفية فعلها (قوله على المذهب)
وما روى عن محمد بن مقاتل أولاً من أنه يطعم عنه لصلوات كل يوم نصف صاع كصومه رجع عنه وقال كل
صلاة فرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج (قوله وكذا الفطرة) أي فطرة الشهر بشمائه كندية صوم يوم
وفيه أن هذا علم من قوله أولاً كالفطرة ويمكن عود التشبيه إلى مسألة التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة
أي يخرجها الولي بوصيته (قوله يطعم عنه) أي من الثالث لزمان أوصى والاجواز وكذا يقال فيما بعده وفي

والمالية كالزكاة يخرج عنه
 القدر الواجب والمركب
 كاللحج يحج عند رجل من مال
 الميت بحر (وللشيخ الفاني
 العاجز عن الصوم الفطر
 ويفدي) وجوبا ولو في
 أول الشهر وبلا تعدد
 ففسر كالفطرة لوموسرا
 والافيس تغفر الله هذا
 اذا كان الصوم أصلا بنفسه
 ونوطب بأدائه حتى لو
 لزمه الصوم لكفارة عين
 أو قتل ثم عجز لم تجز الفدية
 لان الصوم هنا بدل عن غيره
 ولو كان مسافرا فأت قبل
 الإقامة لم يجب الايصال متى
 قدر قضي لان استمرار العجز
 شرط الخلفية وهل تكفي
 الاباحة في الفدية قولان
 المشهور نعم واعتمده الكمال
 (ولزم نقل شرع فيه قصدا)
 كما مر في الصلاة فلو شرع
 طنا فأقترأى فور افلا
 قضاء أما لو مضى ساعة لزمه
 القضاء لانه بعضها صار
 كأنه نوى المضى عليه في هذه
 الساعة تجنيس ويجتبي
 (اداء وقضاء)

القهمسة ان الزكاة والحج والكفارة من الوارث تجزيه بالاتلاف اه أي ولو بدون وصيته كما هو المتبادر
 من كلامه أما الزكاة فقد نقلناه قبله عن السراج وأما الحج فمقتضى ما سيأتي في كتاب الحج عن الفتح أنه يقع عن
 الفاعل والميت الثواب فقط وأما الكفارة فقد مررت متنا (قوله والمالية) الاولى أو مالية وكذا قوله
 والمركب الاولى أو مركبة (قوله وللشيخ الفاني) أي الذي فبنت تونه أو أشرف على الفناء ولذا عرفوه بأنه
 الذي كل يوم في نقص الى أن يموت نهر ومثله ما في القهمسة عن الكرماني المريض اذا تحقق اليأس من
 الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وكذا ما في البحر لو نذر صوم الا بد فضعف عن الصوم لاشتعاله
 بالمعيشة له أن يطعم ويفطر لانه استيقن أنه لا يقدر على القضاء (قوله العاجز عن الصوم) أي عجزا مستمرا كما
 يأتي أما لو لم يقدر عليه لشدة الحر كان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء فتح (قوله ويفدي وجوبا) لان عذره
 ليس بعرضي للزوال حتى يصير الى القضاء فوجبت الفدية نهر ثم عبارة الكثر وهو يفدي إشارة الى أن
 ليس على غيره الفداء لان نحو المرض والسفر في عرفة الزوال فيجب القضاء وعند العجز بالموت تجب الوصية
 بالفدية (قوله ولو في أول الشهر) أي يخير بين دفعها في أوله أو آخره كافي البحر (قوله وبلا تعدد فقير)
 أي بخلاف نحو كفارة اليمين للنص فيها على التعدد فلو أعطى هنا مسكينا صاعا عن يومين جاز لكن في البحر عن
 الغنية أن عن أبي يوسف فيه روايتين وعند أبي حنيفة لا يجزيه كافي كفارة اليمين وعن أبي يوسف لو أعطى
 نصف صاع من برص يوم واحد لمساكين يجوز قال الحسن وبه نأخذ اه ومثله في القهمسة تنافي (قوله لو
 موسرا) قيد لقوله يفدي وجوبا (قوله والافيس تغفر الله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مسئلة نذر الا بد
 اذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة فالظاهر أنه راجع اليها دون ما قبلها من مسئلة الشيخ الفاني لانه لا نقصير منه
 بوجه بخلاف الناذول لانه باشتغاله بالمعيشة عن الصوم ربما حصل منه نوع تقصير وان كان اشتغاله بها واجبا
 لمافي من ترجيح حظ نفسه فليتامل (قوله هذا) أي وجوب الفدية على الشيخ الفاني ونحوه (قوله أصلا
 بنفسه) كرمضان وقضائه والنذر كما مر في نذر صوم الا بد وكذا لو نذر صوما عينا فلم يصم حتى صار فانيا بجازب
 له الفدية بحر (قوله حتى لو لزمه الصوم الخ) تفريع على مفهوم قوله أصلا بنفسه وقيد بكفارة اليمين والقتل
 احتراز عن كفارة الظهار والاقطار اذا عجز عن الاعاق لا عساره وعن الصوم لكبره فله أن يطعم ستين مسكينا
 لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنص والاطعام في كفارة اليمين ليس ببديل عن الصيام بل الصيام بدل عنه
 سراج وفي البحر عن الخاتبة وغاية البيان وكذا لو حاق رأسه وهو محرم عن أذى ولم يجد نسكا يذبحه ولا ثلاثة
 أصع حنطة يفرقها على ستة مساكين وهو فان لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يجز لانه بدل (قوله لم
 تجز الفدية) أي في حال حياته بخلاف ما لو أوصى بها كما مر تحريره (قوله ولو كان) أي العاجز عن الصوم
 وهذا تفريع على مفهوم قوله ونوطب بأدائه (قوله لم يجب الايصال) عبر عنه الشراح بقولهم قيل لم يجب
 لان الفاني يخالف غيره في التخفيف لافي التغليب وذ كرفي البحر أن الاولى الجزم به لاستفادته من قولهم ان
 المسافر اذا لم يدرك عدة فلا شيء عليه اذا مات ولعلها ليست صريحة في كلام أهل المذهب فلم يجز مواجها اه
 (قوله ومتى قدر) أي الفاني الذي أفتى وفدي (قوله شرط الخلفية) أي في الصوم أي كون الفدية تنالها
 عنه قال في البحر وانما قيدنا بالصوم ليخرج المتميم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتميم لان خلفية
 التميم مشروطة بعجز العجز عن الماء لا بقيد دوامه وكذا خلفية الاشهر عن الاقراء في الاعتداد مشروطة
 بانقطاع الدم مع سن اليأس لا بشرط دوامه حتى لا تبطل الانسكة الماضية بعود الدم على ما قدمناه في الحيض
 (قوله المشهور نعم) قال ما ورد به لفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتملك بخلاف ما بلفظ الاداء والايته فانه
 التملك كافي المصبرات وغيره قهمسة اني (قوله لا قضاء) يرد عليه ما لو نوى صوم القضاء ثم اراد فانه يصير متفلا
 وان أفتى يلزمه القضاء كما اذا نوى الصوم ابتداء وقدم جوابه قبل قول المتن ولا يصام يوم الشك فاقهم (قوله
 تجنيس) نص عبارته اذا دخل الرجل في الصوم على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فلم يفطر ولكن مضى

عليه ساعة ثم أظفر فعليه القضاء لانه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال
 صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه والظاهر أن صمير مضى للصائم وصمير عليه للصوم وأن ساعة
 منصوب على الظرفية أي إذا تدكر ومضى هو على صومه ساعة بأن لم يتناول موطر أو لا عزم على الفطر صار
 كأنه نوى الصوم فيصير شارعا إذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة بالرفع على أنه فاعل مضى كما هو ظاهر
 تقرير الشارح يلزم أنه لو مضت الساعة يصير شارعا وان عزم وقت التذكر على الفطر مع أن عزمه على الفطر
 ينافي كونه في معنى النوى للصوم وإن كان لا ينافي الصوم لأن الصائم إذا نوى الفطر لا يفطر لكن الكلام
 في جملة شارعا في صوم مبتدأ في إبقائه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي
 والله تعالى أعلم فافهم (قوله أي يجب اتصافه) تفسير بقوله لزم وقوله أداء ط (قوله ولو بعروض حبض)
 أي لا فرق في وجوب القضاء بين ما إذا أفسده قصدا ولا خلاف فيه أو بلا قصد في أصح الروايتين كافي النهاية
 وهذا يعكس على ما في الفتح من نقله عدم الخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أي في غير الأيام الخمسة الآتية
 وهذا راجع إلى قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أي لا أداء ولا قضاء إذا أفسده (قوله فيصير مرتكبا للنهي)
 فلا تجب صيائته بل يجب إبطاله ووجوب القضاء يبنى على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كالم يجب أداء
 بخلاف ما إذا ندر صيام هذه الأيام فإنه يلزمه ويقضيه في غير هالائه لم يصير بنفس النذر مرتكبا للنهي وإنما
 ألزم طاعة الله تعالى والمعصية بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لأن ضرورات إيجاب المباشرة من
 مع زيادة ط (قوله أما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله أنه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات
 المذكورة كالم يجب الصوم في هذه الأيام وحاصل الجواب أن لا نسلم هذا القياس فإنه لا يكون مباشرة للمعصية
 بمجرد الشروع فيها بل إلى أن يسجد بدليل من حلف أنه لا يصلي فإنه لا يجتنب ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك
 الأيام فيبشر المعصية بمجرد الشروع فيها من غير أن يشرع فيها بمجرد الاحرام حتى لو أفسده حيثئذ
 وجب قضاؤه فقد تحققت بمجرد الشروع وأما مسألة اليمين فهي مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع
 لا تستلزم تحقق الحقيقة المركبة من عدة أشياء فقد صرحوا بأن لمركب قد يكون جزؤه كالكل في الاسم
 كالماء وقد لا يكون كالحيوان والصوم من القسم الأول لأنه مركب من امساك متبعة الحقيقة كل منها
 صوم بخلاف الصلاة فإن أبعاضها من القيام والركوع والسجود والعمود لا تعصى صلاة ما لم تجتمع وذلك
 بأن يسجد لها فما انعقد قبل ذلك طاعة محضة وما بعده جهتان وتقام تقرير هذا المثل يطلب من التلويح في
 أول فصل النهي وأما مسألة اليمين على العرف فيحتاج إلى اثبات العرف في ذلك (قوله وهي الصحيحة)
 وهي ظاهر الرواية كافي المنع وغيره ما فلا يحسن أن يعبر عنها برواية بالتكبير لاشعار بجهااتها وكان حق
 العبارة أن يقول لا في رواية فيقر وظاهر الرواية ثم يحكى غيره بلفظ التكبير كما يفيد قول السكندر
 ولا متطوع الفطر بغير عذر في رواية فأد أن ظاهر الرواية غير هار جنى (قوله واختارها الكمال) وقال
 أن الأدلة تضافرت عليها وهي أوجه (قوله ونجاشي الشريعة) هو جرد صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر
 الشريعة معطوف عليه وقوله في الوقاية وشرحها الف وتشرع رب لأن الوقاية لتساج الشريعة واختصرها
 صدر الشريعة وسماه نقاية الوقاية ثم شرحه فالوقاية لجهده لاله فافهم والشرح وإن كان للنقاية لكن لما
 كانت مختصرة من الوقاية صح جعله شرحا لها ثم إن الشارح قد تابع في هذه العبارة صاحب النهر وقد أورد
 عليه أن ما نسبته إلى الوقاية وشرحها لم يوجد فيه ما فان الذي في الوقاية ولا يفطر بلا عذر في رواية وقال في
 شرحها أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي رواية أخرى يجوز
 لأن القضاء خلفه اه قلت وقد يجب أن قوله في رواية يفهم أن معظم الروايات على خلافها وأنهار رواية
 شاذة وأن مختارها لا يفطر إلا ما هذا اللفظ بما ذكرنا لو كانت هي مختارها لجزم بها ولم يقل في رواية ولما
 تبعه صدر الشريعة في النقاية على ذلك أيضا وقد ذكرنا كلامه في الشرح ولم يتعقبه بشيء علم أنه اختارها أيضا

أي

بعروض حبض في الأصح
 وجب القضاء (الافى العبدان
 وأيام التشريق) فلا يلزم
 لصبر ورته صاعا بنفس
 الشروع فيصير مرتكبا
 للنهي أما الصلاة فلا يكون
 مصليا ما لم يسجد بدليل
 مسألة اليمين (ولا يفطر)
 الشارع في نفس (بلا عذر
 في رواية) وهي الصحيحة
 وفي أخرى يحل بشرط أن
 يكون من نيتة القضاء
 واختارها الكمال ونجاشي
 الشريعة وصدرها في الوقاية
 وشرحها

(قوله والضيافة عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يفطر السارح في نفل بلا عذر وأفاد تقييده بالنفل
 انه ليست بعذر في الفرض والواجب (قوله للضيف والضيف) كذا في البحر عن شرح الوقاية ونقله عنه
 القهستاني أيضا ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن خرم في الدرر أيضا ويشهد لها قصة سلمان
 الفارسي رضي الله عنه والضيف في الاصل مصدر ضففته أضيفه ضيفا وضيافة والمضيف بضم الميم من أضاف
 غيره أو بفتحها وأصله مضيف (قوله ان كان صاحبها) أي صاحب الضيافة وكذا اذا كان الصيف لا يرضى
 الابأ كالمعه ويتأذى بتقديم الطعام اليه وخدمته حتى (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل هي عذر قبل
 الزوال لابعده وقيل عذرا وثق من نفسه بالقضاء دفعه للاذى عن أخيه المسلم والا فلا قال شمس الاثمة
 الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة اليمين يجب أن يكون الجواب على هذا التفصيل اه
 بحر قلت ويتعين تقييد القول الصحيح بهذا التحريم اذا لاشك انه اذا لم يثق من نفسه بالقضاء يكون منع نفسه
 عن الوقوع في الاثم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد السارح بقوله الاتي هذا اذا كان قبل الزوال الخ
 تقييد الصحيح بالقول الاتي أيضا به حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل (قوله ولو حلف) بان قال
 امرأته طالق ان لم تفطر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق لتفطرن فانه في معنى تعليق الطلاق بكلمة أي
 بيانه في محله ان شاء الله تعالى (قوله أفطر) أي المحلوف عليه ندب اذ فعل التأذى أخيه المسلم (قوله ولا يحتثه)
 أفاد أنه لو لم يفطر يحتث الحالف ولا يبر بحر قوله أفطر سواء كان حلفه بالتعلق كإمسا أو بنحو قوله والله
 لتفطرن وأما ما صرحوا به من التفصيل والفرق بين باعلك وما لا باعلك فذلك فيما اذا قال لا أثر به يفعل كذا
 كالحلف لا يترك فلا يدخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملك الحالف يبر بتمنعه بالقول ولو لم يتركه أي متصرفا
 فيها فلا بد من منعه بالفعل واليمين فيه على العلم حتى لو لم يعلم لا يحتث مطلقا أو ما لو قال ان دخل داري فهو
 على الدخول علم أولا تركه أولا وكذا لو قال ان تركت امرأتى تدخل داري أو دار فلان فهو على العلم فان
 علم وتركها حدثت والا فلا ولو قال ان دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن يرجع أعيان البحر وغيره
 نعم وقع في كلام الشارح في أوامر كتاب الايمان عبارة موهمة بخلاف ما صرحوا به كما سيأتي تحريره ههنا ان
 شاء الله تعالى فافهم (قوله بزانية) عبارتها ان نفلا أفطر وان قضاء لا والاعتماد أنه يفطر ففهم ولا يحتثه اه
 وقد نقلها في النهر أيضا بهذا اللفظ فافهم (قوله وفي النهر عن الذخيرة الخ) أقول ذكر في الذخيرة مسألة
 الضيافة ومسئلة الحلف وما فهم من الاقوال ثم قال وهذا كله اذا كان الافطار قبل الزوال الخ وبه علم أنه جار
 على الاقوال كلها الا قول مخالف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) فذكرنا أن
 هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله الى العصر
 لابعده) هذه العناية عزها في النهر الى السراج واعلم وجهها أن قرب وقت الافطار يرفع ضرر الانتظار وظاهر
 قوله لابعده أن الغاية داخله لكنه في السراج لم يقل لابعده (قوله لو صائم غير قضاء رمضان) أما هو فيكره
 فطره لان له حكم رمضان كفي الظهيرية وظاهر اقتضاه عليه أنه لا يكره له الفطر في صوم الكفارة والنذور
 بعذر الضيافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القهستاني عند قول المتن ويفطر في
 الحل بعذر الضيافة في الكلام إشارة الى أنه في غير النفل لا يفطر كافي المحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم
 القضاء والكفارة والنذور يفطر اه فأنت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه حرم على
 رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان جوى على الاشباه بتصريف ط (قوله ولا تصوم
 المرأة نفلا الخ) أي يكره لها ذلك كافي السراج والظاهر ان لها الافطار بعد الشروع رفعها للمعصية فهو عذر
 وبه تظهر مناسبة هذه المسائل ههنا تأمل وأطلق النفل فشملى ما أسله نفيل لكن وجب بعروض ولذا قال في
 البحر عن القنية للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الا يجاب من جهتها كالتطوع والنذر واليمين دون
 ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد الا اذا طاهر من امرأته لا يمنع من كفارة الظهار بالصوم

(والضيافة عذر) للضيف
 والمضيف (ان كان صاحبها
 ممن لا يرضى بعذر حضوره
 ويتأذى بترك الافطار)
 فيفطر (والالا) هو الصحيح
 من المذهب ظهري (ولو
 حلف) رجل على الصائم
 (بطلاق امرأته ان لم يفطر
 أفطر ولو) كان صائما
 (قضاء) ولا يحتثه (على
 المعتمد) بزانية (ولى النهر
 عن الذخيرة وغيرها هذا اذا
 كان قبل الزوال أما بعده فلا
 الا لاحد أبيه الى العصر
 لابعده وفي الاشباه دعاء أحد
 اخوانه لا يكره فطره لو
 صائما غير قضاء رمضان ولا
 تصوم المرأة نفلا الا بذن
 الزوج

لتماق حق المرأة به اه (قوله) الا عند عدم الضرر به بان كان مريضاً أو مسافراً أو محرماً بجمع أو عورة
فليس له منعها من صوم التطوع ولها أن تصوم وان نهاها لانه انما يمنعها الاستيفاء حقه من الوطء وأمافي هذه
الحالة فصورها لا يضره فلا معنى للمنع سراج وأطلق في الظهيرية المنع واستظهره في البحر بان الصوم يبرئها
وان لم يكن الزوج يطؤها الآن قال في النهر وعندى أن احالة المنع على الضرر وعدمه على عدمه أولى للقطع
بان صوم يوم لا يبرئها فلم يبق الا منعه عن وطئها وذلك اضرار به فان انتفى بان كان مريضاً أو مسافراً جاز اه
(قوله ولو قطرها الخ) أفاد أن له ذلك كمروكذافي العبد وفي البحر عن الخانية وان أحرم المرأة تطوعاً أى
بالجم بلاذن الزوج له أن يحللها وكذا في الصلوات (قوله أو بعد البينونة) أى الصغرى أو الكبرى ومفهومه
انها لا تقضى في الرجعى ولو فصل هنا كما فصل في الحد من كون الرجعة مرجوة أو لا كان حسناً ط (قوله
وما في حكمه) كالامة والمدير والمديرة وأم الولد بدائع (قوله لم يجز) أى يكره قال في الخانية الا اذا كان المولى
غائباً ولا ضرره في ذلك اه أى فهو كالمراة لكن في المحيط وغيره وان لم يضره لان منافعهم مما لو كره للمولى
بخلاف المرافة فان منافعها غير مما لو كره للزوج وانما له حق الاستمتاع بها اه واستظهره في البحر لان العبد لم
يبق على أصل الحرية في العبادات الا في الفرائض وأمافي النوافل فلا اه ولم يذكرا لاجير وفي السراج ان
كان صومته يضر بالمستأجر بنقص الخدمة فليس له أن يصوم تطوعاً الا باذنه والا فله لان حقه في المنفعة فاذا لم
تنتفع لم يكن له منعه وأما بنت الرجل وأمه وأخته فيتعاقون بلاذنه لانه لاحق له في منافعهم اه قلت
و ينبغي أن أحد الوالدين اذا نهى الولد عن الصوم خوفاً عليه من المرض أن يكره الا أفضل اطاعته أخذاً من
مسئلة الحلف عليه بالافطار فتأمل (قوله أو لم ينو) أشار الى أن قول المصنف كغيره نوى الفطر غير قيد وانما
هو اشارة الى أنه لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل الاكل فالحكم كذلك بالاولى لانه اذا صم مع نية المنافي فع
عدمها أولى كما في البحر ولان نية الافطار لا يبرئها كما أفاده بقوله الاتي ولو نوى الصائم الفطر الخ (قوله قبل
الزوال) أى نصف النهار وقبل الاكل (قوله صح) لان السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع بحر
(قوله مطلقاً) أى سواء كان نفلاً أو نذرًا معيناً أو أداً لمرضاة ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط
فيه التيبث فلو نوى ما يشترط فيه التيبث وقع نفلاً كما تقدم ما يفيد ط وان أريد بقوله صح صحة الصوم
لا بقيد كونه عما نواه فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله ويجب عليه الصوم) أى انشاؤه حيث صح منه
بان كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والواجب عليه الامسالك كخائض طهرت ومجنون أفان كما مر (قوله
كما يجب على مقيم الخ) لما قدمناه أول الفصل أن السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم فلو
سافر بعد الفجر لا يحل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر الصوم ليلاً وأصبح من غير أن ينقض عزيمته
قبل الفجر ثم أصبح صائماً لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه
بالاولى لو نوى نهاراً فقله ليلاً غير قيد (قوله فيها) أى في مسألة المسافر اذا أقام ومسئلة المقيم اذا سافر كما في
الكافي النسفي وصرح في الاختيار بلزوم الكفارة في الثانية قال ابن السلي في شرح الكنتز وينبغي التعويل
على ما في الكافي أى من عدمه فيها ما قات بل عزاء في الشريعة ليلية الى الهداية والعناية والفتح أيضاً (قوله
للشبهة في أوله وآخره) أى في أول الوقت في المسئلة الاولى وآخره في الثانية فهو ان ونشر مرتب (قوله فانه
يكفر) أى قياساً لانه مقيم عند الاكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقاس تأخذ اه خاتمة فتزاد
هذه على المسائل التي تقدم فيها القياس على الاستحسان جوى وقد مر أنه لو أكل المقيم ثم سافر أو
سافر به مكرهاً لا تسقط الكفارة والظاهر أنه لو أكل بعد ما جاوز بيوت مصره ثم رجع وأكل لا كفارة عليه
وان عزم على عدم السفر أصلاً بعد أكله لان أكله وقع في موضع الترخص نعم يجب عليه الامسالك هذا وفي
البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فلم يجد الماء فنوى أن يدخل مصره وهو قريب صار مقيماً من
ساعته وان لم يدخل فلو وجد ماء قبل دخوله صلى أربعاً لانه بالنية صار مقيماً اه قلت ومقتضاه انه لو أفطر

الا عند عدم الضرر به ولو
فطرها وجب القضاء
بأذنه أو بعد البينونة ولو
صام العبد وما في حكمه
بلاذن المولى لم يجز وان
فطره قضى بأذنه أو بعد
العق (ولو نوى مسافر
الفطر) أول ينسو (فأقام
ونوى الصوم في وقتها)
قبل الزوال (صح)
مطلقاً (ويجب عليه)
الصوم (لو) كان (في
رمضان) لزوال المرحص
(كما يجب على مقيم انما)
صوم (يوم منه) أى رمضان
(سافر فيه) أى في ذلك
اليوم (و) لكن (لا كفارة
عليه لو أفطر فيها) للشبهة
في أوله وآخره الا اذا دخل
مصره لشيء نسيه فأفطر فانه
يكفر (ولو نوى الصائم
الفطر لم يكن مفطراً)

مطلب يقدم هنا
القياس على الاستحسان

بعد النية قبل الدخول يكفر أيضا تأمل * (تنبيه) * المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يحل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة سئل عنه ولم أره صريحاً واختار رأي في البدائع وغيرها لو أراد المسافر دخول مصر أو مصر آخر ينوي فيه الإقامة يكره له أن يفطر في ذلك اليوم وإن كان مسافراً في أوله لأنه اجتمع المحرم للفطر وهو الإقامة والمبج أو المرخص وهو السفر في يوم واحد فكان التراجع للمحرم احتياطاً وإن كان أكبر رأيه أنه لا يتفق دخوله المصر حتى تغيب الشمس فلا بأس بالفطر فيه اه فتقيده بنية الإقامة يفهم أنه بدو ثم يباح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول النهار لعدم المحرم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلاً والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كما مر) أي قبيل قوله ولا يصام يوم الشك الانطواع (قوله قال وفيه خلاف الشافعي) ضمير قال لابس الشخصية واستشكل بأن الكلام ناسياً لا يفسد الصلاة عند الشافعي فكيف يفسدها بمجرد نية الكلام قلت فربما بين الكلام ناسياً ونية الكلام العمدة فان العمدة قاطع للصلاة ثم رأيت ط أجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمعتمد من مذهبه عدم الفساد (قوله لندرة امتداده) لأن بقاء الحياة عند امتداده طويلاً بلا كل ولا شرب نادر ولا حرج في النواذر كفي الزيلعي (قوله فلا يقضيه) لأن الظاهر من حاله أن ينوي الصوم ليلا جلاء على الاكمل ولو حدث له ذلك ثم أرا أمكن حله كذلك بالاولى حتى لو كان متهتكاً بعتاد الاكل في رمضان أو مسافراً قضى الكل كذا قالوا وينبغي أن يقيد بمسافر يضرب الصوم أماناً لا يضرب فلا يقضى ذلك اليوم جلاً لمره على الصلاح لما أمر أن صومه أفضل وقول بعضهم ان قصد صوم الغد في اللبالي من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما إذا كان لا يضرب ثم قلت هذا المنع غير ظاهر خصوصاً فحين كان يفطر في سفره قبل حدوث الانغماء ثم هو ظاهر فحين كان يصوم قبله أو كان عادته في أسفاره تأمل (قوله الا اذا علم الخ) قال الشافعي وهذا الذي ذكرناه نوى أو لا أما اذا علم أنه نوى فلا شك في الصحة وإن علم أنه لم ينو فلا شك في عدمها وكلامه ظاهر في أن فرض المسئلة في رمضان فالوحد حدث له ذلك في شعبان قضى الكل ثم رأى أن شعبان لا تصح فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الآتي ط (قوله الجبج ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر إلى نصف النهار من كل يوم فالأفاته بعد هذا الوقت إلى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر ط أي لأنها وإن كانت وقت النية لكن انشاء الصوم بالفعل لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف إطلاق المصنف الاستيعاب فانه يقتضي أنه لو أفاق ساعة منه ولو ليلاً أو بعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقد منا أول كتاب الصوم تحرير الخلاف في ذلك وأنهم ما قولان صحيحان وأن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتنون (قوله على ما مر) أي عند قوله وبسبب صوم رمضان شهود جزء من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقاً) أي سواء كان الجنون أصلياً أو عارضاً بعد البلوغ قبل هذا ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لأنه إذا بلغ مجنوناً التحق بالصبي فأنعدم الخطأ بخلاف ما إذا بلغ عاقلان وهذا مختار بعض المتأخرين هداية قال في العناية منهم أبو عبد الله الجرجاني والامام الرستغفني والزاهد الصغار اه وفي الشرب لبالية عن البرهان عن المبسوط ليس على الجنون الاصل قضاء ما مضى في الاصح اه أي ما مضى من الايام قبل افاقته (تنبيه) لا يخفى أنه إذا استوعب الجنون الشهر كله لا يقضى بل خلافه مطلقاً والافطية الخلاف المذكور وقوله مطلقاً هاتين الدرد في غير محله وكان عليه أن يذكره عقب قوله ان لم يستوعب قضى ما مضى ليكون إشارة إلى الخلاف المذكور فتنبه (قوله ولو نذر الخ) شروع فيما يوجب العبد على نفسه بعد ذكر ما أوجبه الله تعالى عليه قال في شرح الملتقى والنذر عمل اللسان وشرط صحته أن لا يكون معصية كشرب الخمر ولا إرجاء عليه في الحال كأن نذر صوماً أو صلاةً أو شيئاً عليه ولا في المسائل كصوم وصلاة سيجبان عليه وأن يكون من جنسه واجب عليه مقصود ولا مدخل فيه لقضاء القاضى اه وسبب أن شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك مع بقاء أبحاث النذري كتاب الايمان (قوله أو صوم هذه السنة) أشار به إلى أنه لا فرق بين أن يذكر المنهى

كما مر كما لو نوى التكلم في صلاته ولم يتكلم) شرح الوهبانية قال وفيه خلاف الشافعي (وقضى أيام انغمائه ولو) كان الانغماء مستعرقاً للشهر) لندرة امتداده (سوى يوم حدث الانغماء فيه أو في ليلته) فلا يقضيه الا اذا علم أنه لم ينو (وفي الجنون ان لم يستوعب) الشهر (قضى) ما مضى (وان استوعب) الجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على ما مر (لا) يقضى مطلقاً للحر (ولو نذر صوم الايام المنهية أو) صوم هذه السنة

مطلب في الكلام على النذر

عنه صريحاً كيوم النحر مثلاً أو تبعاً كصوم غد فذا هو يوم النحر أو هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبداً كما
 في ح عن القهستاني (قوله صريحاً مطلقاً) أى سواء صرح بذكر المنهي عنه أولاً كفى البحر وهو ما قدمناه
 عن القهستاني وسواء قدم ما تلفظه أولاً ولهذا قال في الوالوجية رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم فجرى
 على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بحر اه ح وكذا لو أراد أن يقول كلاً ما فجرى على لسانه النذر
 لزمه لأن هزل النذر كالجذ كالطلاق فتح (قوله على المختار) وروى الثاني عن الامام عدم الصحة وبه قال
 زفر وروى الحسن عنه أنه ان عبي لم يصح وان قال غدا فوافق يوم النحر صريحاً قياساً على ما لو نذرت يوم
 حبسها حيث لا يصح فلو قالت غدا فوافق يوم حبسها صريحاً وقد صرحوا بان ظاهر الرواية انه لا فرق بين أن
 يصرح بذكر المنهي عنه أولاً ولا تنافي بين الصحة ليطهر أثرها في وجوب القضاء والحكمة للاعراض عن
 الضيافة شهر (قوله بان نفس الشروع معصية) لانه يصير صاعداً بنفس الشروع كما قد مناه فيجب
 تركه لكونه معصية فلا يجب قضاؤه وأما نفس النذر فهو طاعة (قوله فصيح) الاول فلزم لان هذا الفرق بين
 لزومه بالنذر وعدم لزومه بالشروع أما نفس الصحة فهي ثابتة فيها والذو الصامه فيها أجزأه ولو لم يصح لم يجزه
 أفاده الرجح (قوله وجوباً) وقوله في النهاية الافضل الغفار تساهل بحر (قوله تخامياً عن المعصية) أى المجاورة
 وهي الاعراض عن اجابة دعوة الله تعالى ط (قوله وقضاها الخ) وروى مسلم من حديث زباد بن جبيرة قال
 جاء رجل الى ابن عمر فقال اني نذرت أن أصوم يوماً ما وافق يوم أضحى أو فطرته قال ان عمر امر الله بوفاء النذر
 ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاؤه فيخرج به عن عهدة الامر
 والنهي شرح الوفاية للفتاوى (قوله خرج عن العهدة) لانه أداه كما التزم بحر (قوله وهذا) أى قضاء الايام
 المنهي في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلو بعدها) بان وقع النذر منه ليلة الرابع عشر من ذى الحجة
 مثلاً فانهم (قوله باقى السنة) وهو تمام ذى الحجة (قوله على ما هو الصواب) وهو الذى حققه في الفتح فان
 صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقى قال الزيايى هذا سهولان هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهراً من وقت
 النذر الى وقت النذر ورد في الفتح بأنه هو السهولان المسئلة كفى الغاية معقولة في الخلاصة والخاتمة في
 هذه السنة وهذا الشهر وهذا الان كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة معينة فإذا قال هذه فأنما تنقيد الاشارة الى
 التى هو فيها حقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبله وفي حق الماضى كما يلغى في قوله لله على صوم
 أمس كذا في النهر ح (قوله وكذا الحكم) الاشارة الى ما في المتن من حكم السنة المعينة (قوله في فطرها) أى
 الايام المنهي قال ح وان صامها خرج عن العهدة لانه أداه كما التزمها (قوله لكنه يقضيها متتابعة) أى
 موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقاً للتتابع بقدر الامكان ح عن البحر وأشار الى أنه لا يجب عليه
 قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب في المعينة لانه لما أدركه لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه بايجاب الله تعالى فلم
 يقدو على صرفه الى غيره بخلاف ما اذا أوجبه ومات قبل أن يدركه حيث يجب عليه أن يوصى باطعام شهر لانه
 لما لم يدركه صار كايجاب شهر غير مسراج (قوله ويعيد لو أضر يوماً) أى يعيد الايام التى صامها قبل اليوم الذى
 أضر فيه ح أى ولو كان آخر الايام ط (قوله بخلاف المعينة) أى فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنهي فيها
 متتابعة لان التتابع فيها ضرورة تعين الوقت ح ولذا لو أضر يوماً فيها لا يلزمه الاقضاؤه ط (قوله ولو لم
 يشترط) أى في المنكورة (قوله يقضى خمسة وثلاثين) هي رمضان والخمسة المنهي ح أى لان صومه في الخمسة
 ناقص فلا يجزى به عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء بعده ويبنى أن يصل ذلك بما مضى
 وان لم يصل بخروج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله في هذه المودة) أى بخلاف المعينة أو المنكورة المشروط
 فيها التتابع لانها لا تختلوعن الايام الخمسة فيكون ناذراً صومها أما المنكورة بلا شرط تتابع فانها اسم لا يام
 معدودة ويمكن فصل المعدودة عن رمضان وعن تلك الايام كما أفاده في السراج (قوله تحتل اليمين) أى
 مصاحبة للنذر ومنفردة عنه ط (قوله بنذره) أى بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أى من غير

صريحاً مطلقاً على المختار
 وفرقوا بين النذر والشروع
 فيها بان نفس الشروع
 معصية ونفس النذر طاعة
 فصيح (و) لكنه (أفطر)
 الايام المنهي (وجوباً)
 تخامياً عن المعصية
 (وقضاها) اسقاطاً للواجب
 وان صامها خرج عن
 العهدة مع الحرمة وهذا
 اذا نذر قبل الايام المنهي فلو
 بعدها لم يقضى شيئاً وانما
 يلزمه باقى السنة على ما هو
 الصواب وكذا الحكم لو
 نكر السنة أو شرط
 التتابع في فطرها لكنه
 يقضيها هنا متتابعة ويعيد
 لو أضر يوماً بخلاف المعينة
 ولو لم يشترط التتابع
 يقضى خمسة وثلاثين ولا
 يجزى به صوم الخمسة في هذه
 الصورة واعلم أن صيغة
 النذر تحتل اليمين فلذا
 كانت صورتها كرها
 بقوله (فان لم ينو) بنذره
 الصوم شيئاً أو نوى النذر
 فقط دون اليمين (أو)
 نوى (النذر ونوى أن
 لا يكون يميناً كان) في هذه
 الثلاث صور (نذراً فقط)
 اجماعاً

تعرض للمبين نفيها وانباتا وهو المراد بقوله دون المبين بخلاف المسئلة التي بعد هافاته تعرض لنفي المبين ط
 (قوله علا بالصيغة) أي في الوجه الاول وكذا في الثاني والثالث بالاولى لتأ كذا النذر بالعز مع ما في الثالث
 من زيادة نفي غيره (قوله علا بتعيينه) لان قوله لله على كذا يدل على الالتزام وهو صريح في النذر فيعمل عليه
 بلانية وكذا معهما بالاولى لكنه اذا نوى أن لا يكون نذرا كان عينا من اطلاق اللازم وارادة المزموم لانه يلزم
 من استحباب ما ليس بواجب تحريم تركه وتحريم المباح عين (قوله علا بعموم المجاز) وهو الوجوب وهذا
 جواب عن قول الثاني أي أبي يوسف انه يكون نذرا في الاول عينا في الثاني لان النذر في هذا الافظ حقيقة
 والمبين مجاز حتى لا يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا ينتظمها ثم المجاز يتعين بنية وعندها نيتها
 ترجح الحقيقة وإلها أنه لا تنافي بين الجهتين أي جهة النذر والمبين لان ما يقتضيان الوجوب الآن النذر
 يقتضيه لعينه والمبين لغيره أي لصيانة اسمه تعالى فجمعنا بينهما بما لا دليل على كجاءنا بين جهتي التبرع
 والمعاوضة في الهبة بشرط العوض كذا في الهداية ونظام الكلام على هذا الدليل في الفتح وكتب الاصول
 (قوله ونذب الخ ٢) ذكر هذه المسئلة بين مسائل النذر غير مناسب وان تبع فيه صاحب الدرر (قوله على
 المختار) قال صاحب الهداية في كتابه التجنيس ان صوم السنة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار أنه
 لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من أن بعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالصاري والآن
 زال ذلك المعنى اه ومثله في كتاب النوار لابي الليث والواقعات للحسام الشهيد والحيط البرهاني والذخيرة
 وفي الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأسا يقول كفي بيوم الفطر مفرقا بينهما وبين رمضان
 اه وفيها أيضا عامة المتأخرين لم يروا به بأسا واختلافوا هل الافضل التقريق أو التتابع اه وفي الحقائق
 صومها متصلا بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلف مشايخنا في الافضل وعن أبي يوسف انه
 كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به اه وفي الوافي والسكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره ونظام ذلك في
 رسالة تحرير الافوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد ذكر فيها على ما في منظومة التبانى وشرحها من
 عزوه الكراهة مطلقا إلى أبي حنيفة وأنه الاصح بانه على غير رواية الاصول وانه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى
 تصحيحه وأنه صحيح الضعيف وعبد الله تعطل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من
 نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والاتباع المكروه الخ) العبارة لصاحب البدائع وهذا تأويل
 لما روى عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق كافي رسالة العلامة قاسم لكن ما مر عن
 الحسن بن زياد يشير إلى أن المكروه عند أبي يوسف تتابعها وان فصل بيوم الفطر فهو مؤيد لما فهمه في
 الحقائق تأمل (قوله ولونذر صوم شهر الخ) ويلزم صومه بالعدد لا هلاليا والشمهر المعلن هلاليا كما سيجي
 عن الفتح من نظائره ط (قوله متتابعاً) أفاد لزوم التتابع ان صرح به وكذا اذا نواه أما اذا لم يذكره ولم ينو
 ان شاء تابع وان شاء فرق وهذا في المطلق أما صوم شهر بعبه أو أيام بعينها فيلزمه التتابع وان لم يذكره
 سراج وفي البحر أو وجب على نفسه صوما متتابعاً فصامه متفرقا لم يجز وعلى عكسه جاز اه وفي المنح ولو
 قال لله على صوم مثل شهر رمضان ان أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وان أراد مثله في التتابع فعليه
 أن يتابع وان لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا اه ط (قوله فأفطر) عطف على محذوف أي فصامه
 وأفطر يوما ط (قوله لانه أنحل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خلوة شهر عن أيام نهي) جواب
 عما يقال انه لو كان من الايام المنهية فالفطر ضروري لوجوبه فينبغي أن لا يسقط بل يقتضيه عقبه كما مر
 فيما لو نكر السنة وشرط التتابع والجواب أن السنة المتتابعة لا تتخلو عن أيام منهي بخلاف الشهر وعلى
 هذا ما في السراج من أن المرأة اذا كان طهرها شهرا فأكثر فأنه انصوم في أول طهرها ولو صامت في أثنائه
 في صامت استقبالات ولو كان حيضها أقل من شهر تقضى أيام حيضها متصلة (قوله لتلايق كله في غير الوقت)
 لانه وان كان لا يتعين بالثمين كما يأتي الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاءه ولذا يشترط له تبييت النية كما مر

علا بالصيغة (وان نوى
 المبين وأن لا يكون نذرا
 كان) في هذه الوردة (عينا)
 فقط اجاءا علا بتعيينه
 (وعليه كفارة) عين (ان
 أفطر) لحشته (وان نواهها
 أو) نوى (المبين) بلانفي
 النذر (كان) في صورتين
 (نذرا وعينا حتى لو أفطر
 يجب القضاء للنذر والكفارة
 للمبين) علا بعموم المجاز
 خلافاً لابي (ونذب تقريظ
 صوم الست من شوال) ولا
 يكره التتابع على المختار
 خلافاً للثاني حاوي
 والاتباع المكروه أن
 يصوم الفطر وخمسة بعده
 فلا أفطر الفطر لم يكره بل
 يستحب ويسن ابن كمال
 (ولونذر صوم شهر غير
 معين متتابعاً فأفطر يوماً)
 ولومن الايام المنهية
 (استقبل) لانه أنحل
 بالوصف مع خلوة شهر عن
 أيام نهي نهر بخلاف السنة
 (لا) يستقبل (في) نذر شهر
 (معين) لتلايق كله في غير
 الوقت (والنذر) من
 اعتكاف أو حج أو صلاة أو
 صيام أو غيرها (غير المعلق)
 ٢ مطلب في صوم الست من
 شوال

والاداء من القضاة ثم تقييده بقوله كله انما يظهر كقَالَ ط فيما اذا أفطر اليوم الاثني عشر من الشهر
 أمالوا فطر العاشر منه مثلاً فلا أي لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر وأتم شهر الزم وثو ع بعضه
 فى الوقت وبعضه خارجه (قوله ولومعينا) أي واحد من الاربعه الآتية فغير المعين لا يختص بواحد منها
 بالاولى كالمندى الصدق بدرهم منكرو أطلق (قوله فلو نذر الخ) مثال للتعين فى الكل على النشر المرتب
 ط (قوله نغالف) أي فى بعضهما أو كلها بان تصدق فى غير يوم الجمعة ببلد آخر بدرهم آخر على شخص
 آخر وانما جاز لان الداخل تحت النذر ما هو قرية وهو أصل التصديق دون التعيين فبطل التعيين ولزمته
 القرية كما فى الدرر وفى المعراج ولو نذر صوم غد فأخوه الى ما بعد الغد جاز وينبى أن لا يكون مسياً كمن
 نذر أن يصدق بدرهم الساعة فتصدق بعد ساعة اهـ (تنبيه) ذكر العلامة ابن نجيم فى رسالته فى
 النذر بالصدقة انه ذكر فى الخاتمة انه لو عين التصديق بدرهم فهلكت سقط النذر قال وهذا يدل على أن
 قولهم وألغينا تعين الدينار والدرهم ليس على إطلاقه فيقال الا فى هذه فانها لو ألغينا مطلقا لكان الواجب فى
 ذمته فاذا هلك المعين لم يسقط الواجب وكذا قولهم ألغينا تعين الفقهير ليس على إطلاقه لما فى البدائع لو قال لله
 على أن أطعم هذا المسكين شيئاً ما ولم يعينه فلا بد أن يعطيه للذى هو لانه اذا لم يعين المندور صار تعين
 الفقير مقصودا فلا يجوز أن يعطى غيره اهـ وهذا فى الجوى عن العمادية لو أمر رجل أن تصدق بهذا
 المال على مساكين أهل الكوفة فتصدق على مساكين أهل البصرة لم يجز وكان ضامنا وفى المنتقى لو أوصى
 لفقراء أهل الكوفة بكذا فاعطى الوصى فقراء أهل البصرة جاز عند أبي يوسف وقال محمد بن الوصى اهـ
 قلت ووجهه أن الوكيل يضمن بمخالفته الأمر وأن الوصى هل هو بمنزلة الأصل أو الوكيل تأمل (قوله
 وكذا لو عجل قبله) هذا داخل تحت قوله نغالف (قوله صح) أي خلافاً للمدور فغير أن محمد لا يجيز التججيل
 مطلقا وزر اذا كان الزمان المجمل فيه أقل فضيلة كفى الفتح (فرع) نذر صوم رجب فصام قبله تسعة
 وعشرين يوماً جاز يجب كذلك ينبى أن لا يجب القضاء وهو الأصح كفى السراج أمالوا جاء ثلاثين يقضى
 يوماً (قوله أو صلاة) بالتثوين ويوم منصوب على الظرفية ح ولو أضافه لزمه مثل صلاة اليوم غير انه يتم
 المغرب والوتر أربعاً وقد تقدمت ط (قوله لانه تجبيل بعد وجوب السبب) أي فيجوز كيجوز فى
 الزكاة خلافاً للمدور فرفع (قوله فبلغوا التعيين) بناء على لزوم المندور بما هو قرية فقط فخرج وقدمناه عن
 الدرر رأى لأن التعيين ليس قرينة صدقة حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أي سواء علقه على
 شرط بر يده مثل ان قدم غائب أو شفى مريض أو لا يريده مثل ان زنىته لله على كذا لكن اذا وجد الشرط فى
 الاول وجب أن يوفى بنذره وفى الثانى يخبر بينه وبين كفارة عين على المذهب لانه نذر بظاهرة عين بمعناه كما سأتى
 فى الأيمان ان شاء الله تعالى (قوله فانه لا يجوز تجبيله الخ) لان المعلق على شرط لا ينعقد سبباً للحال بل عند
 وجود شرطه كما تقر فى الأصول ولو جاز تجبيله لزم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح ويناهى من هذا أن المعلق
 يتعين فيه الزمان بالنظر الى التجبيل أما تأخيره فيصح لانه عقد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه
 المكان والدرهم والفقير لان التعليق انما أثرى تأخير السببية فقط فامتنع التجبيل أمالوا المكان والدرهم
 والفقير فهى باقية على الأصل من عدم التعيين لعدم تأثير التعليق فى شئ منها ولذا اقتصر كعبه فى بيان وجه
 المخالفة بين المعلق وغيره على قوله فانه لا يجوز تجبيله فاما دحض التأخير وتبديل المكان والدرهم والفقير كما فى
 غير المعلق وكأنه افلح ومارقرناه لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فادهم (قوله ولم
 يصم) أمالوا صامه فأتى قريبا (قوله على الصحيح) هو قولهم ما قال محمد لزمه الوصية بقدر ما فاته كفى قضاء
 رمضان وأوصى فى السراج حيث قال اذا نذر شهر اغبر معين ثم أقام بعد النذر يوماً أو أكثر يقدر على الصيام
 فلم يصم فعند ما يلزمه الا بصاء بالاطعام لجميع الشهر ووجهه على طريقة الحاكم ان ما أدركه صالح لصوم
 كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصم جعل الكل فوجب الا بصاء كل يوم بقى شهره صحيحاً ولم يصم

ولومعينا (لا يختص بزمان
 ومكان ودرهم وفقير) فلا
 نذر التصديق يوم الجمعة
 بهذا الدرهم على فلان
 نغالف جاز وكذا لو عجل
 قبله ولو عين شهر الا لا عت كاف
 أو للصوم فمجل قبله عنه
 وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا
 فحج سنة قبلها صح أو صلاة يوم
 كذا فصلاها قبله لانه تجبيل
 بعد وجوب السبب وهو
 النذر قبله والتعيين
 شرط لالية فليحفظ (بخلاف)
 النذر (المعلق) فانه لا يجوز
 تجبيله قبل وجود الشرط
 كما سيجى فى الأيمان (ولو
 قال مريض لله على أن
 أصوم شهر ففاته قبل أن
 يصح لاشئ عليه وان صح)
 ولو (يوماً) ولم يصمه (لزمه
 الوصية بجميعه) على الصحيح
 كالصحيح اذا نذر ذلك ومات

وعلى طريقة الفتاوى النذر ملزم في النية الساعة ولا يشترط إمكان الادعاء وثمرة الخلاف فيما اذا صام ما أدركه على الاول لا يجب عليه الايصاء بالباقي وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر ليلا ومات في الليلة لا يجب على الاول لعدم الادراك ويجب على الثاني الايصاء بالكل اهـ لمخصا واتفق في البدائع وغيره على طريقة الحاكيم ثم اعلم ان هذا كله في النذر المطلق أما المعين في السراج أيضا ولو أوجب على نفسه صوم رجب ثم أقام يوما أو أكثر ومات ولم يصم في الكرخي ان مات قبل رجب لا شيء عليه وهو قول محمد خاصة لان المعين لا يكون سببا قبل وقته وعندهما على طريقة الحاكيم يوصى بقدر ما قدر لان النذر سبب ملزم في الحال الا أنه لا بد من التمكن وعلى طريقة الفتاوى يوصى بالكل لان النذر ملزم بلا شرط لان الزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلفه وهو الاطعام وأما ان صام ما أدركه أو مات عقيب النذر فعلى الاول لا يجب الايصاء بشيء وعلى الثاني يجب الايصاء بالباقي ولو دخل رجب وهو مريض ثم صح بعده يوما مثلاً فلم يصم ثم مات فعليه الايصاء بالكل أما على الثاني فظاهر وكذا على الاول لان بخروج الشهر المعين وصحته بعده يوما مثلاً وجب عليه صوم شهر مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الايصاء بالكل كفي النذر المطلق اذا بقي يوما أو أكثر وقدره على الصوم ولم يصم اهـ لمخصا (قوله ومات قبل تمام الشهر) أي ولم يصم في ذلك وعما رة غيره ومات بعد يوم وبقي ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية في الباقي أم لا ينبغي أن يكون على الطريقتين المذكورتين في المريض وصرح بالزوم في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر في هذا محل مضطرب ومحرقة فخر يفا فاحشاً فافهم (قوله بخلاف القضاء) أي فيما اذا فات رمضان لعذر ثم أدرك بعض العدة ولم يصمه لزمه الايصاء بقدر ما فاتة اتفقا على الصحيح خلافاً لما زعمه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذر على القضاء ويانه أن النذر سبب ملزم في الحال كما مر أما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا تجب الوصية الا بقدر ما أدرك واحترض بان القضاء يجب بما يجب به الاداء عند المحققين وسبب الاداء مشهود الشهر فكذا القضاء وأجيب بما فيه خطاء فانظر النهر (قوله بل ان صام حنث) لان المضارع المثبت لا يكون جواب القسم الأموكدا بالنون فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اهـ ح لكن سبب حنث كفي الايمان عن العلامة المقدسي أن هذا قبل تغير الالة أما الآن فالعوام لا يفرقون بين الالبات والنفي الوجود ولا وعدمها فهو كاصطلاح لغة الفرس وغيرها في الايمان (قوله كرمضان) أي يوم أو فصل درر (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب ح (قوله وكفر) أي فدى (قوله كما مر) أي في الشيخ الغفاني من أنه يطعم كالفطرة (قوله أو الزوال) يعني نصف النهار كما مر ارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال لله على صوم اليوم الذي يقدم فلان فيه أبداً تقدم في يوم قدأ كل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل لان النذر عند وجود الشرط يصير كالتسليم بالجواب فيصير كأنه قال لله على صوم هذا اليوم وقدأ كل فيه فلا يلزمه تضاهؤه وقال زفر عليه قضاؤه اهـ ونحوه في البحر بلا حكاية بخلاف وهو مخالف لما هنا وما قوله ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبداً (قوله خلافاً للثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد لا شيء عليه ولا راية فيه عن غيره قال السمرنسي والاطهر التسوية بينهما اهـ أي بين القدوم بعد الاكل والقدوم بعد الزوال فالشارح جري في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفاقاً) لانه تبين أن نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه ح أي لا شيء عليه اذا أدركه كما قدمناه عن السراج (قوله كفر فقط) أقول لا وجه له وما قيل في توجيهه لانه صامه عن رمضان لا عن عيئه لا وجه له أيضا لان النية في عمل المخوف عليه غير شرط لما صرحوا به من أن فعله مكرها أو باسبا سواء والمخوف عليه الصوم وقد وجد ثم ظهر أن في عبارة الشارح اختصارا لم يتبع فيه النهر وأصل المسئلة ما في الفتح وغيره لو قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر هو والصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي فنوى به

قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في الطهارة بخلاف القضاء فان سببه ادراك العدة (فروع) قال والله أصوم لا صوم عليه بل ان صام حنث كما سيجي في الايمان * نذر صوم رجب فتدخل وهو مريض أفطروا قضى كرمضان أو صوم الابد فضعف لا شغاله بالمعيشة أنظر وكفر كما مر أو يوم يقدم فلان فقدم بعد الاكل أو الزوال أو حيضها قضى عند الثاني خلافاً للثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقاً ولو عني به اليمين كفر فقط الا اذا قدم قبل نية فنواه عنه بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا

الشكر لا عن رمضان بل بالنية وأجزأه عن رمضان ولا قضاء عليه اهـ وبه يتضح بقية كلامه فافهم (قوله) لزمه
 كاملاً (و) يفهمه متى شاء بالعدد لا هلالاً أو شهر المعين هلالاً كذا في اعتكاف فتح القدير ح (قوله) بقية بته
 أى بقية الشهر الذى هو فيه لانه ذكره مرتين فافهم انصرف الى المعهود بالحضور فان نوى شهر افعلى ما نوى لانه
 محتمل كلامه فتح عن التجنيس وتقدم الكلام في ذلك (قوله) الا أن ينوى اليوم) أفاد أن لزوم الاسم مع
 يكون فيها اذ نوى أيام جمعة أو لم ينو شيئاً لان الجمعة يذكر ويراد به يوم الجمعة وأيام الجمعة لكن الأيام أغلب
 فانصرف المطلق اليه تجنيس قال ح وينبغي أنه لو عرف الجمعة أن يلزمه بقية تها على قياس السنة والشهر
 فان مبدأها الاحد وآخرها السبت فليراجع اهـ قلت في البحر ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة
 أيام اهـ فتأمل (قوله) بخلاف الاول) أى فان السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور كأنه قال
 السبت الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان قال في المنع ولا يخفى أن هذا اذا لم تكن له نية أما اذا وجد نية
 ما نوى اهـ ط (قوله) تقر بالهم ٣) كأن يقول يا سيدي فلان ان رد غائبى أو عوفى مريضى أو قضيت
 حاجتى فإلتصم الذهب أو الفضة أو من الطعام أو الشمع أو الزيت كذا بحر (قوله) باطل وحرام) لوجوه منها
 أنه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن المنذور له ميت والميت
 لا يملك ومنها انه ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر اللهم الا ان قال يا الله
 انى نذرت لك ان شفيت مريضى أو رددت غائبى أو قضيت حاجتى أن أطعم الفقراء الذين يباب السبلة نفيسة
 أو الامام الشافعى أو الامام الملىث أو أشتري حصر المساجد هم أو زيتاً لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها
 الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذور لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو محل لصرف النذور لمستحقه
 القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز به هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى ولا لشريف من منصب أو ذى
 نسب أو علم ما لم يكن فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء والاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا
 ينعقد ولا تشتغل الذمة به ولانه حرام بل سحت ولا يجوز لتلادم الشيخ أخذه الا أن يكون فقيراً أو له عيال
 فقراء عاجزون فيأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذها بضم مكروه ما لم يقصد النذر التقرب الى الله
 تعالى وصرفه الى الفقراء ويقطع الفل عن نذر لشيخ بحر لمصاعن شرح العلامة قاسم (قوله) ما لم يقصدوا
 الخ) أى بان تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب اليه ويكون ذكر الشيخ مراداً به فقرائه كما مر ولا يخفى أن
 له الصرف الى غيرهم كما مر سابقاً ولا بد أن يكون المنذور مما يصح به النذر كالصدقة بالدراهم ونحوها أما
 لو نذر زيتاً لا يقاد قنديل فوق ضريح الشيخ أو في المنارة كما يفعل النساء من نذر الزيت لسيدي عبد القادر
 ويوقد في المنارة جهة المشرق فهو باطل وأصح منه النذر بقراءة المولى في المنابر مع اشتماله على الغناء واللعب
 وإيهاب ثواب ذلك الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله) ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد
 السيد أحمد البدوى نهر (قوله) ولقد قال الخ) ذكر ذلك هنا في النهر ولا يخفى على ذوى الافهام ان مراد
 الامام بهذا الكلام انما هو ذم العوام والتباعد عن نسبتهم اليه باى وجه يرام ولو باسقاط الولاة الثابت
 الانبرام وذلك بسبب جهلهم العام وتغييرهم لكثير من الاحكام وتقربهم بما هو باطل وحرام فهم كالانعام
 يتغير بهم الاعلام ويتبرؤن من شنائعهم العظام كجهود آب الانبياء الكرام حيث يتبرؤن من الاباعد
 والارحام بمخالفتهم الملك الاعلام فافهم ما ذكرناه والسلام

(باب الاعتكاف)

(قوله) وجه المناسبة له والتأخير) أى وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكره مع وجه تأخيره عنه أن
 الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وأن الاعتكاف يطلب
 مؤكداً في العشر الاخير من رمضان فيختم الصوم به فناسب ختم كتاب الصوم بذكر مسأله (قوله) ولغة
 اللبث) أى المكث في أى موضع كان وحسب النفس فيه قال في البحر هو لغة افتعال من عكف اذا دام من باب

٣ مطلب في النذر الذى يقع
 للاموات من أكثر العوام
 من شمع أو زيت أو نحوه

لزمه كاملاً أو الشهر بقية
 أو صوم جمعة فلا سبوع الا
 أن ينوى اليوم ولو نذر يوم
 السبت صوم ثمانية أيام صام
 سبتين ولو قال سبعة فسبعة
 اسبث والمفروق أن السبت
 لا يتكرر في السبعة فحمل
 على العدد بخلاف الاول
 واعلم أن النذر الذى يقع
 للاموات من أكثر العوام
 وما يؤخذ من الدراهم
 والشمع والزيت ونحوها الى
 ضرائح الاولياء الكرام
 تقر بالهم فهو بالاجماع
 باطل وحرام ما لم يقصدوا
 صرفها للفقراء الانام وقد
 ابتلى الناس بذلك ولا سيما
 في هذه الاعصار وقد بسطه
 العلامة قاسم في شرح درر
 البحار ولقد قال الامام محمد
 لو كن العوام عبيدى
 لاعتقتهم وأسقطت ولائى
 وذلك لانهم لا يهتدون
 فالكل بهم يتبعون

(باب الاعتكاف)

وجه المناسبة له والتأخير
 اشتراط الصوم في بعضه
 والطلب الاكس في العشر
 الاخير (هو) لغة اللبث
 وشرعاً (لبث اللام بفتح)

طاب وعكفه حبسه ومنه والهدى معكوف فاسمى به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شرائها
معرب وفي النهاية مصدر المتعدى العكف ومنه الاعتكاف في المسجد والازم العكوف ومنه يعكفون على
أصنام لهم (قوله ذكر) قيد به وان تحقق اعتكاف المرأة في المسجد ميلا الى تعريف الاعتكاف المطلوب
لان اعتكاف المرأة فيه مكروه كما يأتي بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم صحته لكن صرح
في غاية البيان بأنه صحيح بخلاف كفي البحر وقد يقال قيد به نظرا الى شرطية مسجد الجماعة فانه شرط
لاعتكاف الرجل فقط والاول أولى لقوله بعده أو امرأة في مسجد بيتها تأمل (قوله ولو ميرزا) فالبلوغ ليس
بشرط كافي البحر عن البدائع وشمل العبد فيه صح اعتكافه باذن المولى ولو نذره فلم يولى منه وهو يقضيه بعد
العقود وكذا المرأة لكن ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل الملك وأما المكاتب فليس
للمولى منعه ولو تطوعا وتعماه في البحر (قوله أدبت فيه الخس أولا) صرح هذا الاطلاق في العناية وكذا
في الهر وعزاه الشيخ اسمعيل الى القبض والبرازية وخزانة الفتاوى والخلاصة وغيرهما وبفهم أيضا وان
لم يصرح به من تعقيبته بالقول الثاني هاتبة للرواية فافهم (قوله وصححه بعضهم) نقل تصحيحه في البحر
عن ابن الهمام (قوله وصححه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال الخبير الرمي وهو أيسر خصوصاً في
زماننا فينبغي أن يعول عليه والله تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل الخاص كدسجد
الجمعة والعام وهو الجامع كما موى دمشق مثلاً أخرجه من عمومته تبعاً له كافي وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله
مطلقاً) أي وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها ح عن البحر وفي الخلاصة وغيرهما وان لم يكن ثمّة جماعة (تنبيه)
هذا كله لبيان الصحة قال في النهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف ففي المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله
عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده أفضل لثلاث
يحتاج الى الخروج ثم ما كان أهله أكثر اه (قوله في مسجد بيتها) وهو المعدل لصلاته الذي ينذر لها
ولكل أحد اتخاذ كافي البرازية نهر ومقتضاه انه ينسب للرجل أيضاً أن يخص موضعاً من بيته لصلاته
الدالة أما الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد كما لا يخفى قال في السراج وليس لزوجها أن يطأها اذا أذن
لها لانه ملكها منافعها فان منعها بعد الاذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامة فان أذن
لها كره له الرجوع لانه يخلف وعده وجاز لانها لا تملك ما فاعها (قوله ويكره في المسجد) أي تنزيهاً كما هو
ظاهر النهاية نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما اذا لم يكن فيه مسجد) أي مسجد بيت
وينبغي انه لو أعدته للصلاة عند اعادة الاعتكاف ان يصح (قوله وهل يصح الخ) البحث لصاحب النهر ح
(قوله والظاهر لا) لانه على تقدير أفضلية يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت
بوجه ح قلت لكن صرحوا بان ما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً وما تردد بين السنة والبدعة
يتركه الا أن يقال المراد بالبدعة المكروه تجزئ بما هو هذا ليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندوراً
(قوله فالبيت هو الركن) فيه أن هذا حقيقة اللعوبة أما حقيقة الشرعية فهي البيت المخصوص أي في
المسجد تأمل (قوله من مسلم عاقل) لان النية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لهاو به يستعنى عن
جعلهما شرطين للاعتكاف المشروط بالنية كما أهده في البحر (قوله طاهر من جنابة الخ) جعل في البدائع
الطهارة من هذه الثلاثة شرطاً للاعتكاف قال في المهر وينبغي ان يكون اشتراط الطهارة من الحيض
والنفاس فيه على رواية اشتراط الصوم في نفله أما على عدمه فينبغي أن يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة
من الجنابة ولم أر من تعرض لهذا الخ والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للعقل ومن الاولين شرط للصحة
أيضاً في المندور وكذا في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها وبخلافه
الرجحى بما صرحوا به من أن المقصد الاصل من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والحائض والنفساء
ليسا باهل للصلاة أي فلا يصح اعتكافهما بخلاف الجنابة يمكنه الطهارة والصلاة اه ويلزمه أن الجنب

وتضم المكث (ذكر) ولو
ميرزا (في مسجد جماعة) هو
ماله امام ومؤذن أدبت فيه
الخس أولاً عن الامام
اشتراط أداء الخس فيه
وصححه بعضهم وقال يصح في
كل مسجد وصححه السروجي
وأما الجامع فيصح فيه مطلقاً
اتفاقاً (أو) لبيت (امرأة
في مسجد بيتها) ويكره في
المسجد ولا يصح في غير
موضع صلاتها من بيتها كما اذا
لم يكن فيه مسجد ولا تخرج
من بيتها اذا اعتكفت فيه
وهل يصح من الخنثى في بيته
لم أره والظاهر لا احتمال
ذكوريته (بنية) فالبيت
هو الركن والكوف في
المسجد والنية من مسلم عاقل
طاهر من جنابة وحيض
ونفاس

لأنه يتطهر ويصلح لا يصح منه ويلزمه أيضاً أن يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل
 (قوله شرطان) خبر المبتدا وهو الكون وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يكفي لإيجابه النية من غير
 شمس الأئمة (قوله وبالشروع) نقله في البحر عن البسائط ثم قال ولا يخفى أنه مفرغ على ضعيف وهو
 اشتراط زمن للتطوع وأما على المذهب من أن أقل البطل ساعة فلا اه وسيأتي قريباً أيضاً مع جوابه
 (قوله وبالتعلق) عطف على قوله بالنذر وهذا قرينة على أنه أراد بالنذر النذر المطلق كما قيده في البدائع
 فلا يرد أن صورة التعلق بذراً أيضاً وأن مقتضى العطف خلافه نعم لا طهر أن يقول واجب بالنذر من غير
 أو معلقاً كما عبر في البحر والامداد فادهم (قوله أي سنة كفاية) نظيرها إقامة التراويح بالجماعة فاداهم
 به البعض سقط الطلب عن الباقي فلم يأتوا بما لو اخطأ على الترك بلا عذر ولو كان سنة عين لا يتموا بترك
 السنة المؤكدة انما دون انهم ترك الواجب كما مر به في كتاب الطهارة (قوله لا تترانهم الخ) جواب عما أورد
 على قوله في الهداية والصحيح أنه سنة مؤكدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأطب عليه في العشر الاواخر من
 رمضان والمواظبة دليل السنة اه من أن المواظبة بالترك دليل الوجوب والجواب كافي العناية أنه عليه
 الصلاة والسلام لم يسكر على من تركه ولو كان واجباً لا تنكر اه وحاصله أن المواظبة انما تفيد الوجوب
 اذا اقرنت بالانكار على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه أنه يسمى سنة أيضاً ويدل عليه أنه وقع
 في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المستحب (قوله وشرط الصوم لصحة الاول) أي النذر حتى
 لو قال لله على أن اعتكف شهر رابع بصوم فعليه أن يعتكف ويصوم بحر عن الظهيرية (قوله على
 المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابله رواية الحسن انه شرط للتطوع أيضاً وهو مبني على
 اختلاف الرواية في أن التطوع مقدور بيوم أو لا في رواية الاصل غير مقدور فلم يكن الصوم شرطاً له وعلى
 رواية تقديره بيوم وهي رواية الحسن أيضاً يكون الصوم شرطاً له كافي البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن
 الصوم شرط أيضاً في الاعتكاف المسنون لا في المقدور بالشهر الاخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لم يرض أو سطر
 ينبغي أن لا يصح عنه لكونه فلا لا تحصل به إقامة سنة الكفاية ويؤيده قول السكرتير سن لبث في مسجد
 بصوم ونية فانه لا يمكن حمله على المنذور لتصرحه بالسنية ولا على التطوع لقوله بعده وأقله نفلا ساعة متعين
 حمله على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصرحه بهم بأن
 الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فيه تفار لانهم انما صرحوا بكونه شرطاً في المنذور غير شرط
 في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لطهور أنه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قسم في متن الدرر
 الاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لصحة الاول لا الثالث
 ولم يتعرض للثاني لما قلنا ما لو كان مرادهم بالتطوع ما يشمل المسنون لكان عليه أن يقول شرط لصحة الاول
 فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما طهره (قوله وان نوى
 معها اليوم) أما لنذر واعتكاف اليوم ونوى الليلة معه لزمه كفي البحر (قوله والفرق لا يخفى) وهو أنه في
 الاول لا يعمل اليوم تبعاً لليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية
 أطلق الليلة وأراد اليوم مجازاً من سلاحيه حيث استعمل المقيد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل
 هذا المطلق في المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصوداً اه ح قالت لكن هذا الفرع مشكل فان الجائز
 هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساغ الاطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتقييد
 أو غيرها لساغ اطلاق السماء على الارض أو النخلة على شئ طويل غير الانسان مع أن المصريح به في كتب
 الأصول عدمه وأيضاً صرحوا بأنه ادنوى بالعتق بالطلاق صح لان العتق وضع لارالة ملك الرقبة والطلاق لازالة
 ملك المتعة والاولى سبب الثانية فصح المجاز بخلاف ما لو نوى بالطلاق العتق فانه لا يصح مع أنه لا يمكن فيه ادعاء
 الاطلاق والتقييد سلباً (قوله لانه يدخل الليل تبعاً) ولا يشترط لتبعض ما يشترط للاصل بحر

شرطان (وهو) ثلاثة أقسام
 (واجب بالنذر) بلسانه
 وبالشروع وبالتعلق ذكره
 ابن السكال (وسنة مؤكدة
 في العشر الاخير من رمضان)
 أي سنة كفاية كافي البرهان
 وغيره لا تترانهم سابع عدم
 الانكار على من لم يفعله من
 العبادة (ومستحب في غيره
 من الأزيمة) هو بمعنى غير
 المؤكدة وشرط الصوم
 لصحة (الاول) اتفاقاً
 (فقط) على المذهب (فالو
 نذر اعتكاف ليلة لم يصح)
 وان نوى معها اليوم لعدم
 محابته للصوم أما لو نوى بها
 اليوم صح والفرق لا يخفى
 (بخلاف ما لو قال) في نذره
 (اي لاونها ارافانه يصح) ان
 لم يكن الليل محلاً للصوم لانه
 (يدخل الليل تبعاً) اعلم
 أن (الشرط) في الصوم
 مراعاة وجوده

لا إيجاده) للمشرط تصدا
 (فلو نذر اعتكاف شهر
 رمضان لزمه وأجزأه)
 صوم رمضان (عن صوم
 الاعتكاف) لكن قالوا
 لو صام تطوعاً ثم نذر
 اعتكاف ذلك اليوم لم يصح
 لانهقاده من أركله تطوعاً
 فتعذر جعله واجباً (وان لم
 يعتكف) رمضان المعين
 (ففى شهر) غيره (بصوم
 مقصود) لعدم شرطه الى
 الكمال الاصلى فلم يجزى
 رمضان آخر ولا فى واجب
 سوى قضاء رمضان الاول
 لانه خلف عنه وتحقيقه فى
 الامسول فى بحث الامر
 (وأفله نفلا ساعة) من ليل
 أو نهار عند محمد وهو ظاهر
 الرواية عن الامام لبناء النفل
 على المساحة و به يغنى
 والساعة فى عرف الفقهاء
 جزء من الزمان لاجزء من
 أربعة وعشرين كما يقوله
 المنجمون كسدا فى غرر
 الاذكار وغيره) (فلو شرع فى
 نفله ثم قطعه لاي لزمه قضاؤه)
 لانه لا يشترط له الصوم
 (على الظاهر) من المذهب
 وما فى بعض المعسبرات انه
 يلزم بالشروع مفزع على
 المصنف قاله المصنف
 وغيره

(قوله لا يجاهد للمشروط قصدا) أي لا يشترط إيقاعه مقصودا لأجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط إيقاع الطهارة قصدا لأجل الصلاة إذا حضر الصلاة وكان متوضئا قبلها غير هاو ولا تبرد كفيها لها (قوله) فلا نذرا اعتكاف شهر رمضان الظاهر أنه ما إذا نذر صوم شهره من ثم نذرا اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الأبد ثم نذرا اعتكافا فليتأمل ويراجع اهـ ح قلت ووجه التأمل ما ذكرنا من أن الصوم المقصود للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف الوقت كما أتى تقريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله لكن قالوا الخ) قال في الفتح ومن التفريعات أنه لو أصبح صائما متوقعا وغير نا للصوم ثم قال الله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وأن كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف أقله أكثر النهار فإن كان قبل نصف النهار لم يعتكفه قضاء اهـ وقد ظهر أن علة عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف للنهار لا تعذر جعل التوقُّع واجبا وأنه لا يحمل للاستدراك المفاد بل يمكن بل هي مسألة مستقلة لا تتعلق لها بما في المتن اهـ ح فأت ما علة الشارح على أنه في التنازعانية والتجنيس والولول الجبة والمراج وشرح درر البصار فيكون ذلك علة أخرى لعدم صحة النذر وبه يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده لا يجاهد فان الشرط هنا هو الصوم وجوده أنه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب وبه علم أن الشرط صوم واجب بنذر الاعتكاف أو بغيره كرمضان ويمكن دفع الاستدراك بهذا فافهم (قوله قضى شهره غيره) أي متتابعا لانه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاته فيقضيه متتابعاً كما إذا أوجب اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الاول) أما قضاء رمضان الاول فانه ان قضاؤه متتابعاً واعتكاف فيه جاز لان الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف باق فيقضيه ما بصوم شهر متتابعاً بدائع أي لان القضاء خلف عن الاداء فاعطى حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحقيقه في الاصول) وهو أن النذر كان موجبا للصوم المقصود ولو كان سقط لشرف الوقت ولم ينعكف في الوقت صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فعاد شرطه الى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود لزوال المانع وهو رمضان فان قلت على هذا كان ينبغي أن لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقا قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقا وهو موجود فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصودا كما لو توضحا للتبرد تجوز به الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصلة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصودا اهـ ح عن شرح المنار لابن ملاء * (تنبيه) * في البدائع لو أوجب اعتكاف شهر بعينه اعتكف شهره قبله أخرجه عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين فصام قبله اهـ أي بناء على أن النذر غير المعلق لا يختص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المعلق وقد مر أن الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين نذرا اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فيصح اعتكافه قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه ان فعله في غير رمضان الاول أو قضاؤه لا بدله من صوم مقصود كما هو صريح المتن وإيس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيره ما مطلقا وانما فيه الفرق بينهما وبين غيرهما بأنه لو فعله فيهما أعني عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه وفي غيرهما لا بد من صوم مقصود له وهذا ظاهر لا خفاء فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الاولى ثم تركه ولكن سماه قطعا نظرا الى رواية الحسن بتقديره يوم (قوله لانه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل بأنه غير مقدر بدلالة علمته مما مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبني على الاختلاف في تقديره بيوم وعدمه وكلامه يفيد العكس تأمل (قوله وما في بعض المعبرات) كالبدائع وتبعه من كل مكانه الشارح عنه فيما مر (قوله) مفرع على الضعيف أي على رواية الحسن أنه مقدر بيوم أقول لكن بعد ما صرح صاحب البدائع بلومه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشرع في التوافق عموما لا يلزم على أصلهما

صيانة لأمه وذي من البطلان ثم ذكر رواية الأصل أنه غير مقدر يوم وأجاب عن وجه رواية الحسن بقوله وقوله الشرع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما اتصل به الاداء وما خرج فساو جب الا ذلك القدر فلا يلزمه أكثر من ذلك اه فعلم ان قول البدائع أولا انه يلزم بالشرع مراده به لزوم ما اتصل به الاداء لا لزوم يوم فهو مفرع على رواية الأصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وحرم الخ) لانه ابطال للعبادة وهو حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم بدائع (قوله أما النفل) أي الشامل للسنة المؤكدة ح قلت قد منما يبيد اشتراط الصوم فيها بناء على أنها مقدرة بالعشر الاخير ومفاد التقدير أيضا لزوم بالشرع تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام قال ومقتضى النظر لو شرع في المسنون أعني العشر الاواخر بنية ثم أفسده أن يجب قضاءه بخبر يجا على قول أبي يوسف في الشرع في نفل الصلاة أو يأر بعلا على قوله ما اه أي يلزمه قضاء العشر كله لو أفسد بعضه كما يلزمه قضاء أربع لو شرع في نفل ثم أفسد الشفع الاول عند أبي يوسف لكن صحح في الخلاصة انه لا يقضى الاربعين كقولهما تم اختيار في شرح المنية قضاء الاربع اتفاقا في الراتبة كالاربعة قبل الظهر والجمعة وهو اختيار الفضلي ومصححه في النصاب وتقدم تمامه في النوافل وظاهر الرواية خلافا وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف المسنون بالشرع وان لزوم قضاء جميعه أو باقية مخرج على قول أبي يوسف أما على قول غيره فيقضى اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه وانما قلنا أي باقية بناء على أن الشرع يلزم كالنذر وهو لوند العشر يلزمه كله متتابعاً ولو أفسد بعضه قضى باقية على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل ان الوجه يقتضي لزوم كل يوم شرع فيه عند هما بناء على لزوم صومه بخلاف الباقي لان كل يوم بمنزلة شفع من النافلة الرباعية وان كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه تأمل (قوله لانه منسه) اسم فاعل من انتهى اه ح أي منهم لانفل (قوله كما مر) أي من قول المصنف وأقله نفلا ساعة (قوله الخروج) أي من معتكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلو خرجت منه وله الى بيتها بطل اعتكافها لو اجابوا انتهى لو نفل بحر (قوله الحاجة الانسان الخ) ولا يمكنك بعد فراغه من الطهور ولا يلزمه أن يأتي بيت صديقه القريب واختلف فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما قيل فسد وقيل لا وينبغي أن يخرج على القولين ما لو ترك بيت الخلا للمسجد القريب وأتى بيته فخر ولا يبعد الفرق بين الخلافة وهذه لان الانسان قد لا يألف غير بيته رجسني أي فاذا كان لا يألف غيره بان لا يتيسر له الا في بيته فلا يبعد الجواز بالاختلاف وايسر كالمسك بعد ما ما لو خرج لها ثم ذهب لعمادة مريض أو صلاة جنازة من غير أن يكون خرج لذلك قصدا فانه جائز كافي الجرح عن البدائع (قوله طبيعية) حال أو خبر لكان محذوفة أي سواء كانت طبيعية أو شرعية وفسر ابن الشاي الطبيعية بما لا يد منها وما لا يقضى في المسجد (قوله وغسل) عده من الطبيعية تبعه الاذخيار والنهر وغيرهما وهو موافق لما علمته من تفسيرهما عن هذا اعتراض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بان الاولى تفسيرها بالطهارة ومقدماتهم البدخل الاستنجاء والوضوء والغسل لما ذكرتهما في الاحتياج وعدم الجواز في المسجد اه فافهم (قوله ولا يمكنك الخ) فلو أمكنه من غير أن يتلو المسجد فلا بأس به بدائع أي بان كان فيه مـ كقراءة أو موضع معد للطهارة أو اغتسل في انا بحيث لا يصيب المسجد الماء المستعمل قال في البدائع فان كان بحيث يتلو بالماء المستعمل يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب اه والتقيد بعدم الامكان يفيد انه لو أمكن كما قلنا مخرج أنه يفسد وهل يجري فيه الخلاف المار فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما محل فغار لان ذلك بعد الخروج وفرق بينه وبين ما قبله بدليل ما مر من أنه بعده له الذهاب لعبادة مريض لكن قول البدائع لا بأس به ربما يفيد الجواز فتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طبيعية ولفظه أو من المان والواو في والجمعة من الشرح اه ح (قوله وعبد) أفاد صحة النذر بالاعتكاف في الايام الخمسة المنية وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لان الصوم من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد بن الامام يصح لكن يقال له اقض في وقت آخر ويكفر الميبي ان أراد وان اعتكف

(وحرم عليه) أي على
المعتكف اعتكافا واجبا
أما النفل فله الخروج لانه
منه لا يبطل كـ كما مر
(الخروج الحاجة
الانسان) طبيعية كبسول
وغائط وغسل لو احتمل ولا
يمكنه الاغتسال في المسجد
كذا في النهر (أو) شرعية
كعبد واذان

قوله وعبد هكذا بخطه
والذي في نسخ الشارح
كعبد وهو الانسب بقوله
أولا كبول اه مصححه

فبما صح وأساءه على رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذر كالنذر بالصوم فيها بدائع (قوله لومؤذنا) هذا قول
 ضعيف والصحيح أنه لا فرق بين المؤذن وغيره كافي البحر والامداد ح (قوله وباب المنارة خارج المسجد)
 أما إذا كان داخله فكذلك بالاولى قال في البحر وصود المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد ولا فكذلك
 في ظاهر الرواية اهـ ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان أولى ح
 قلت بل ظاهر البدائع أن الأذان أيضا غير شرط فانه قال ولو بعد المنارة لم يفسد بخلاف وان كان بابها
 خارج المسجد لانها منه لانه يمنع فيها من كل ما يمنع فيه من البول ونحوه فاشبهه زاوية من زوايا المسجد اهـ
 لكن ينبغي فيها إذا كان بابها خارج المسجد أن يقيد بما اذا خرج للأذان لان المنارة وان كانت من المسجد
 لكن خرج وجهه الى بابها لا للأذان خروج منه بلا عذر وهو لا يكون كلام الشارح مفرغا على الضعيف ويكون
 قوله وباب المنارة الخ جملة حالية معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع ستنها) أي ومع الخطبة كافي البدائع ولم يذكره
 للعلم به لان السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر تحية المسجد أيضا مع ذكرهم لها هنا لانه ضعيف اذ
 صرحوا بأنه اذا شرع في الفريضة دخل المسجد أخرجه عن تحية المسجد لحصوله بذلك فلا حاجة الى تحية
 غيرها وكذا الوشرع في السنة كذا في البحر تبع الفتح لكن نقل الخير الرملي عن خط العلامة المقدسي أنه لا شأن
 أن صلاة التحية بالاستقلال أفضل من الاتيان بها في ضمن الفريضة ولا يخفى أن من يعتكف ويلزم باب
 الكريم اغيار وم ما يوجب له مزيد التفضيل والتكريم اهـ فافهم (قوله على الخلاف) أي أربعا عنده
 وستا عندهما بدائع قال في البحر وقد ظهر بهذا أن الاربع التي تصلي بعد الجمعة بنية آخر ظهر عليه لأصل
 لها في المذهب لنصهم هذا على أنه لا يصلي الا السنة البعدية ولان من اختارها من المتأخرين اختارها للشك
 في سبق جمعة بناء على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الامام السرخسي على أن الصحيح من المذهب
 الجواز فلا ينبغي الاقتفاء في زماننا لانهم تطرقوا منها الى التكاسل عن الجمعة وظن انهم اغيبر فرض وأن
 الظاهر كاف عنها واعتقاد ذلك كفر اهـ ملخصا قلت وفي هذا الظهور خفاء لان الاصل عدم تعدد الجمعة
 وليس في كل البلاد فليكن اقتصارهم على بيان السنة مبني على ذلك ولان المعتكف لا يلزم ان يأتي بها في
 مسجد الجمعة بل يأتي بها في معتكفه وكون الصحيح جواز التعدد لا ينافي استحباب تلك الاربع خروجها من
 الخلاف القوي الواقع في مذهبنا ومذهب الغير وقد منافي باب الجمعة التصريح عن النهرو وغيره بأنه لا شأن في
 استحبابها وكون الاولى أن لا يفتي بها في زماننا المأذ كره لا يلزم منه عدم الاتيان بها بمن لا يخفى منه ذلك
 كما هو هناك مبسوطا عن المقدسي وغيره فتذكره بالراجعة فافهم (قوله ولو مكث أكثر) كيوم وليلة أو أتم
 اعتكافه فيه سراج (قوله لانه محل له) أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه اشارة الى الفرق بين هذا وبين
 ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كمر وفي البدائع وما روى عنه صلى الله عليه
 وسلم من الرخصة في عيادة المريض وصلاة الجنائز فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطاوع
 ويجوز جل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان أو الجمعة وعدمه أيضا أو صلى على جنازة من
 غير أن يخرج لذلك قصد أو ذلك جائز اهـ وبه علم أنه بعد الخروج لوجه مباح اغماض المكث ولو في غير
 مسجد لغير عيادة (قوله الخ الفقه ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الاول لانه لما ابتدأ الاعتكاف فيه
 فكانه عينه لذلك فيكره تحوله عنه مع امكان الانعام فيه بدائع قلت واعلم لم يعمد بناء على أنه لا يتعين
 الزمان والمكان في النذر كما هو وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لا يتعين بل لان الخروج مضاد لحقيقة
 الاعتكاف الذي هو البت والاقامة * (تتمه) * لم يذكر جواز خروج وجهه للجماعة وقد منع النهر والفتح
 ما يفيد ويأتي في كلامه ما يفيد أيضا وفي البحر عن البدائع لو أحرم بحج أو عمرة أقام في اعتكافه الى فراغه
 منه فان خاف فون الحج يحج ثم يستقبل الاعتكاف لان الحج أهم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب
 شرعا ما وجب بعقد وعقد لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اهـ (قوله في بعضه)

لومؤذنا وباب المنارة خارج
 المسجد (الجمعة وقت
 الزوال ومن بعد منزله)
 أي معتكفه (خرج في وقت
 يدوكها) مع ستنها يحكم في
 ذلك رأيه ويستثنى بعدها
 أربعا أو ستا على الخلاف
 ولو مكث أكثر لم يفسد لانه
 محل له وكره تنزيها للخالف
 ما التزمه بلا ضرورة (قلو
 خرج) ولوناسيا (ساعة)
 زمانية لارملية كما (بلا
 عذر فسد) فيقضي

أى لو واجبا بالنذر أما التطوع لوقطعه قبل تمام اليوم فلا فى رواية الحسن كما مروى يقضى المنذور مع الصوم غير أنه لو كان شهرا معينا يقضى قدر ما فسد والاستقبال لأنه لزمه متتابعة ولا فرق بين فساده بصنعه بلا عذر كالجماع مثلا الاردة أول عذر كمرض أو بغير صنعه أصلا كخض وجنون وانجساء طويل وأما حكمه إذا فات عن وقته المعين فان فاته بعضه قضاه لا غير ولا يجب الاستقبال أو كله قضى الكل متتابعه فان قدر ولم يقض حتى مات أو ملى لكل يوم بطعام مسكين وان قدر على البعض فكذلك ان كان محجوا وقت النذر والافان مع يومه على الاختلاف المار فى الصوم والافلاشى عليه بدائع لمصا (قوله الا اذا أفسده بالردة) لانها تسقط ما وجب عليه قبلها بإيجاب الله تعالى أو إيجابه والنذر من إيجابه اه ح أى وليس سببه بانفاله النذر وقد قال فى الفتح ان نفس النذر بالقرينة قرينة فيعفى بالردة كسائر القرب اه واذا بطل سببه لم يجب قضاءه بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببهما (قوله قالوا هو الاستحسان) لان فى القليل ضرورة كذا فى الهداية بدون لفظة قالوا المشعرة بالخلاف والضعف ولكه أتى بما يلا الى ما بحثه السكال (قوله وبحث فيه السكال) حيث قال قوله وهو استحسان يقضى ترجحه لانه ليس من المواضع المعسودة التى ربح فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحسانا بالضرورة بان الضرورة التى يماط بها التخفيف هى الضرورة اللازمة أو العالبة الوقوع مع أنهم ما أى الاماميين يحيزان الخروج بغير ضرورة أصلا لان فرض المسئلة فى خروجه أقل من نصف يوم لحاجة أولاد للعب وأبلا أشك فى أن من خرج من المسجد الى السوق للعب واللهو والقمار الى ما قبل نصف النهار ثم قال يارسول الله أنا معتكف قال ما بعدك عن المعتكفين اه ملخصا وقد أطال فى تحقيق ذلك كما هو دأبه فى التحقيق رحمه الله تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحسانا حتى يكون مما ربح فيه القياس على الاستحسان كما أفاده الرضى فادهم (قوله وهو ماسر) أى من الحاجة الطبيعية والشرعية (قوله والالكان النسيان أولى الخ) لانه عذر ثبت شرعا اعتبارا للصحة مع فى بعض الاحكام ففتح أى كفى أى كل الصائم باسيا وصحة الوقتية عند نسيان الغائبة (قوله كحقيقة السكال) حيث قال والذى فى الحائية والخلاصة أنه لو خرج ناسيا أو مكرها أو لبول فحسبه العريم ساعة أو لمرض فسد عنده وعلى فى الحائية المرض بأنه لا يعاب وقوعه فلم يصرمسثنى عن الإيجاب فاد الفساد فى السكال وعلى هذا يفسد ولو لأعادة مريض أو شهود جازة وان تعينت عليه إلا أنه لا يأنم كفى المرض بل يجب كفى الجمعة ولا يفسد به إلا أنها معلوم وقوعها فكانت مستثناة وعلى هذا اذا خرج لانتقاد غريق أو حريق أو جهاد عم بغيره فسد ولا يأنم وكذا اذا تهدم المسجد ونص عليه فى الحائية وغيره او كذا تفرق أهله وانقطاع الجماعة معه ونص الحاكم فى السكالى فقال وأما قول أبى حنيفة فاعتكف فاسد اذا خرج ساعة لغير غائط أو بول أو جمعة اه ملخصا (قوله خلافا لما فصله الزياي) حيث جعل الخروج لعبادة المريض والجهازه وصلاتها واجباء العربى والحريق والجهاد اذا كان المغير عام أو أداء الشهادة لمفسد بخلاف خروجه الى مسجد آخر بانهدام المسجد أو تفرق أهله لعدم صلوات الخمس فيه واخراج ظالم كرها وخوفه على نفسه أو ماله من المكابرين ومضى فى نور الابضاح على هذا التفصيل لا على ما يأتى عن النهر فادهم (قوله لكن فى النهر) حيث قال صرح فى البدائع وغيره بان عدم الفساد فى الانهدام والا كراه استحسان لانه مضطر اليه لما أنه بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفا لانه لا يصلى بالجماعة الصلوات الخمس وهذا يفيد عدم الفساد بتفرق أهله اه وفى الشرع لا لينة انه نص على الاستحسان فى ذلك فى المحيط والمبتنى والجوهرة قلت وكذا فى المجتبى والسراج والتارخانية وبهذا سقط ما ذكره أبو السعد ومحمد بن مسكين من أن ما فى البدائع وغيره قول صاحبين وأن الزياي وسكبن والشرع لا يلى وغيرهم خلطوا أحد القولين بالآخر وأطال فيه بما لا يجدى اذ لو كان قول صاحبين فسامعنى الاستحسان فى بعض الاعذار دون بعض وهما يقولان بعدم الفساد بالخروج أقل من نصف نهار بلا عذر أصلا وأيضا لو كان ذلك قولا لهم بالنقل واحد منهم لصرح فى البدائع فى مسئلتى

الا اذا أفسده بالردة
واعتبر أكره النهر قالوا
وهو الاستحسان وبحث
فيه السكال و) ان خرج
(بعد ريق ووقوعه)
وهو ماسر لا غير (لا)
يفسد وامام لا يلب كنجاء
غريق وانهدام مسجد
فسقط للأنم للبطالان
والالكان النسيان أولى
بعدم الفساد كحقيقة
السكال خلافا لما فصله الزياي
وغيره لكن فى النهر وغيره
جعل عدم الفساد
لانهدامه وبطلان جماعته
واخراج كرها استحسانا

قوله لولا إعادة مريض هكذا
يخطه ولعل صوابه لولا إعادة
مريض اه معصية

الانهدام والاكره بانه لا يفسد اذا دخل مسجدا آخر من ساعته استحسننا فقوله من ساعته صريح في انه على قول الامام والحاصل ان مذهب الامام الفساد بالخروج الا بول أو غائط أو جمعة كما مر النص صريحه عن كافي الحاكم وعاليه ما مر عن الخانية والخلصة والفتح وان بعض المشايخ استحسن عدمه في بعض المسائل وبانه في الخانية لم ير هذا الاستحسان وجبها لان انهدام المسجد لا يخرج منه عن كونه معتكفا ببناءه على القول بان اقامة المجلس فيه بالجماعة غير شرط كما مر أول الباب ولان الخروج لمرض وحيف ونسيان اذا كان معتكفا مع انه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون للاكره الذي هو من قبل العبد مفسد بالاولى ولعل المتحقق اس الهام نظر الى هذا فتبع المنقول في كافي الحاكم الذي هو تلخيص كتب طاهر الرواية وفي الخانية وغيرها وتبعه صاحب البحر واعتمده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في مائة وما هب الرحمن وتبعهم المصنف أيضا وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان خالف فيه الشربلالي فافهم (قوله وفي التارخانية) ويشله في القهستاني (قوله لو شرط) فيه ايماء الى عدم الاكتفاء بالنية أبو السعود (قوله جاز ذلك) قلت بشير اليه قوله في الهداية وغيره عند قوله ولا يخرج الحاجة الانسان لانه معلوم وقوعها اسلا بدم الخروج فيصير مستثنى اه والحاصل ان ما يغاب وقوعه يصير مستثنى حكما وان لم يشترطه وما لا فلا الا اذا شرطه (قوله وخص المعتكف بأكل الخ) أي في المسجد والباء داخلية على المقصور وعليه معنى أن المعتكف مقصور على الاكل ونحوه في المسجد لا يحل له في غيره ولو كانت داخلية على المقصور كما هو المتبادر برده عليه أن النكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما لغيره في المسجد واعلم أنه كما لا يكره الاكل ونحوه في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كافي كراهية جامع الفتاوى ونصه بكره النوم والاكل في المسجد لغير المعتكف واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل في ذلك كراهية تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل ما شاء اه (قوله فلو لتجارة كره) أي وان لم يحضر السابعة واختاره قاض خباب ورجحه الزياتي لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأموال الدنيا ببحر (قوله ورجعة) معطوف على كل لا على بيع الابتأويل العقد بما يشهما (قوله لعدم الضرورة) أي الى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظهيرية وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب اه وينبغي جملة على ما اذا لم يجد من يأتي له به فينتدب يكون من الخواص الضرورية كالبول ببحر (قوله احضار مبيع فيه) لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغلهم باودل تعليمهم أن المبيع لو لم يشغل البقرة لا يكره احضاره كدراهم يسيرة أو كلاب ونحوه ببحر لكن مقتضى التعليل الاول الكراهية وان لم يشغل نهر قلت التعليل واحد ومعناه أنه محرز عن شغلهم بحقوق العباد وقولهم وفيه شغلهم نتيجة التعليل ولذا أبدله في المعراج بقوله فيكره شغلهم فافهم وفي البحر وأفاذا طلاقه أن احضار ما يشتريه ليا كراهية وهو ينبغي عدم الكراهية كما لا يخفى اه أي لان احضاره ضروري لاجل الاكل ولانه لا شغل بالانه يسير وقال أبو السعود نقل الجوى عن البرجندی أن احضار الثمن والمبيع الذي لا يشغل المسجد جائز اه (قوله مطاقا) أي سواء احتاج اليه لنفسه أو عباده أو كان للتجارة أحضره أولا كما يعلم مما قبله ومن الزياتي والبحر (قوله للنهي) هو ما رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وأن ينشد فيه ضالة أو ينشد فيه شعر ونهى عن التحاق قبل الصلاة يوم الجمعة فتع (قوله وكذا أكله) أي غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدراك على ما في الاشياء وعسارة ابن السكال عن جامع الاسبيجاني لغير المعتكف أن يناسم في المسجد مقبجا كان أو غريبا أو مضطجعا أو متكئا رجلاه الى القبلة أو الى غيرها فالمعتكف أولى اه ونقله أيضا في المعراج وبه يعلم تفسير الاطلاق قال ط لكر قوله رجلاه الى القبلة غير مسلم لما نصوا عليه من الكراهية اه ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدراك والظاهر أن مثل النوم الاكل والشرب اذا لم يشغل المسجد ولم يلوته لان تنظيفه واجب كما مر لكن قال في متن الوفاية

وفي التارخانية عن الخية
لو شرط وقت النذر أن
يخرج لعبادة مريض
ومسألة جنازة وحضور
مجلس لم يجر ذلك فاحفظ
(ونخص) المعتكف
(بأكل وشرب ونوم
وعقد احتاج اليه) لنفسه
أو عباده فلو لتجارة كره
(كبيع ونكاح ورجعة)
فلو خرج لاجلها فسد لعدم
الضرورة (وكره) أي
نحو مما لا نهى عن اطلاقهم
بحر (احضار مبيع فيه)
كما كره فيه مبايعة غير
المعتكف مطاقا للنهي
وكذا أكله ونومه الا غريب
اشباه وقد قدمناه قبيل الوتر
لكن قال ابن كمال لا يكره
الاكل والشرب والنوم فيه
مطلقا ونحوه في المجتبى

وياً كل أي المعتكف ويشرب وينام ويبسح ويستترى فيه لا غيره قال من لا على في شرحه أي لا يفعل
غير المعتكف شيأ من هذه الامور في المسجد اهـ ومثله في القهستانى ثم نقل ما مر عن المجتبى (قوله وصفت)
عدل عن السكوت للفرق بينهم ما وذلك أن السكوت ضم الشفتين فان طال سعى صمتانم رواهنا كره لانه ليس
في شريعتنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل رواه أبو داود وأسنده
أبو حنيفة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم
الصمت فتح (قوله ويجب) لم يقل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قد يكون حراما كالغيبة مثلا وقد يكره
كأنشاد شعر قبيح وكذا كثر لرويج ساعته فالصمت عن الاول فرض وعن الثاني واجب فانهم (قوله وتسكلم
الاجبر) فيه التفريع في الاجاب الآن يقال انه نفى معنى ط عن الجوى أي لان كره بمعنى لا يفعل كما
قيل في قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره وقوله وانم السكينة الاعلى الخاشية من لانه معنى لا يريد بمعنى
لا تسهل كما ذكره ابن هشام في آخر المغنى ويحتمل كون الاعمى غير ذي لوك كان فيه ما آلهة الا الله لمعدنا
ولم يدخل عليها حرف الجر بل تخطاها لما بعد لانها على صورة الحرفية والاولى جعل الجارمة لمقام محذوف
والاستثناء من تسكلم المذكور والمعنى وكره تسكلم الاتكلم بخير فحذف المتعلق الخاص للفرينة فيه يكون
الاستثناء من كلام تام موجب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أي مما لا يمتنع فيه وهذا ما استظهره في النهر
أخذ من العناية وبه ودعى ما في البحر من أن الاولى تفسير الخير بما فيه ثواب فيكره له معتكف التسكلم
بالمباح بخلاف غيره أي غير المعتكف اهـ بأنه لا شك في عدم استغنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف
يكره له مطلقا اهـ والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدنيا اذ لم يقصد به القرينة والافيه ثواب (قوله وهو)
أي المباح عندهم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكروه) أي اذا جلس له كما قيده في الظهيرية ذكره
في البحر قبيل الوتر وفي المعراج عن شرح الارشاد لابأس في الحديث في المسجد اذا كان قايلا أما أن يقصد
المسجد للحديث فيه فلا اهـ وظاهر الوعيد أن الكراهة فيه تحريمية (قوله في فرج) أي قبل أو دبر (قوله
ولو كان وطؤه خارج المسجد) عهه تبعاً للدور اشارة الى رد ما في العناية وغيره من أن المعتكف انما يكون
في المسجد فلا يتهيأ له الوطء ثم قال وأولوه بأنه جازله الخروج للحاجة الانسانية فعند ذلك يحرم عليه الوطء
وذكري شرح التأويلات أنهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يغتسلون فيرجعون
الى معتكفهم فنزل قوله تعالى ولا تبسثوهن وانتم عاكفون في المساجد اهـ قال الشيخ اسمعيل وفيه
نظر لا مكان الوطء في المسجد وان كان فيه حرمة من جهة أخرى وهى حلول الخبث فيه على أنه يحتمل أن تكون
الزوجة معتكفة في مسجد يتهيأ لها فيه زوجها فيبطل اعتكافها اهـ (قوله في الاصح) قال في الشرب لانية
ولم يفسده الشافعي بالوطء ناسيا وهو رواية ابن سماعة عن أصحابنا اعتبارا له بالصوم كذا في البرهان اهـ
(قوله لان حالته مذكرة) تعليل للاصح ببيان الفرق بينه وبين الصوم بأن المعتكف له حالة تذكره ولا
يغتفر نسيانه كالحرم والمصلى بخلاف الصائم (قوله وبطل بانزال الخ) لانه بالانزال صار في معنى الجماع
نهر (قوله لم يبطل) لعدم معنى الجماع ولذا لم يفسده الصوم (قوله وان حرم الكل) أي كل ما ذكر من
دواعي الوطء ادلا يلزم من عدم البطلان بها احكامها لعدم الحرج قال في شرح الجمع فان قلت لم تحرم الدواعي
في الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فلو حرم الدواعي فيهما
لوقعوا في الحرج وذلك مدفوع شرعا (قوله ولا بأكل ناسيا الخ) والاصل أن ما كان من محظورات
الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهر والنهار والليل
كالجماع والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد
والسهر والليل والنهار كالأكل والشرب بدائع (قوله وردته) واذا بطل بها لم يجب قضاؤه كما تقدم (قوله
ان داما أيا ما) المراد بالايام أن يفوته صوم بسبب عدم مكان البية ح ويقضى في الاغناء كالجنون ط

(و) يكره تحريما (صمت)
ان اعتقه صومه فربما والا لا
لحديث من صمت نجا
ويجب أي الصمت كما في
غرو الاذكار عن شرح الحديث
رحم الله امرأه تكلم فغنم
أوسكت ناسيا (وتكلم الا
بغير) وهو ما لا يمتنع فيه ومنه
المباح عند الحاجة اليه
لا عند عدمها وهو محمل
ما في الفتح أنه مكروه في
المسجديا كل الحسنات كما
تأكل النار الخطب كما
حققه في النهر (كقراءة
قرآن وحديث وعلم)
وندرس في سيرة الرسول
عليه السلام وقصص
الانبياء عليهم السلام
وحكايات الصالحين وكناية
أمر الدين (وبطل بوطء في
فرج) أنزل أم لا (ولو) كان
وطؤه خارج المسجد (بلا)
أو ناسيا (أو ناسيا) في
الاصح لان حالته مذكرة
(و) بطل (بانزال بقبلة أو
لمس) أو تغيبه ولو لم ينزل لم
يبطل وان حرم الكل لعدم
الحرج ولا يبطل بانزال
بغيره أو نظره ولا يسكر لانه
ولا بأكل ناسيا بقاء الصوم
بخلاف أكله عمدا وودته
وكذا انما يؤه وجنونه ان
داما أيا ما فان دام جنونه

(قوله سنة) عبارة البدائع وغير هاسنين والمراد بالمبالغة في الضم في الاقل بالاولى (قوله استحسانا) والقياس لا يقضى كما في صوم رمضان وجهه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لدفع الحرج لان الجنون اذا طال قلمارزول فبئس كره عليه صوم رمضان فيخرج في قضاءه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف فتح (قوله ولزمه الليالي) أي اعتكافها مع الايام (قوله بلسانه) فلا يكتفي بمجرد نية القلب فتح وقدر (قوله اعتكاف أيام) كعشرة مثلاً (قوله ولاء) حال من الليالي والاصل أنه متى دخل الليل والنهار في اعتكافه فإنه يلزمه متتابعاً ولا يجوز له لو فرق بجر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غيره عين لزومه اعتكاف شهر أي شهر كان متتابعاً في الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر ولم يذ كر المتتابع ولا فواءه فانه يخيران شاء فرق لان الاعتكاف عبادة دائمة ومبناها على الاتصال لانه لبث واقامة والليالي قابلة لذلك بخلاف الصوم ونعامة في البدائع (قوله كعكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فتلزمه الايام ط (قوله باللفظ الجمع) كالثلاثين يوماً وأوليلة وكذا ثلاثة أيام فانه في حكم الجمع ولذا يتبع به الجمع كرجال ثلاثة وان أراد بالعدد من المعدودين يكون التمييز في المثال الاول في حكم الجمع لوقوعه تميزاً وبيننا الذات الجمع أعني الثلاثين فافهم (قوله وكذا الثانية) فانها في حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بالتميز وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وأفاد أن المفرد لا تدخل فيه الليلة كأي (قوله يتناول الاخر) أي بحكم العرف والعادة تقول ككأنه ثلاث أيام وتريد ثلاثة أيام وما بارأها من الليالي وقال تعالى ثلاث ليل لسوا وثلاثة أيام الارض افعبر في موضع باسم الليالي وفي موضع باسم الايام والقصة واحدة فالمراد من كل واحد منهما ما هو بارأها صاحبه حتى انه في الموضع الذي لم تكن الايام فيه على عدد الليالي أفرد كل واحد منهما بالذ كر كقوله سبع ليل ونعامة أيام حسوما كفي البدائع (قوله فلو نوى الخ) لما ذكر لزوم الليالي تبعاً لالايام ولم يقيد ذلك بنيتها أو عدمها علم أنه لا فرق ثم فرع عليه ما لو نوى أحدهما خاصة حيث كان في الكلام السابق اشارة الى مخالفة حكمه له فصح التفريع فافهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض النسخ النهار بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالعذاب والسراب كفي القساموس (قوله صحت نيته) فيلزمه الايام بغير ليل وله خيار التفريق لان القرية تعلقت بالايام وهي متفرقة فلا يلزمه المتتابع الا بالشرط كما في الصوم ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع (قوله لنيته الحقيقة) أي اللغوية أما العرفية فتشمل الليالي كما قدمنا وما اذا كان للفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الاطلاق عند أهل العرف الى العرفية كمنصواعه فلذا احتاج الى النية اذا أراد به الحقيقة اللغوية وبه اندفع ما أورد من أن الحقيقة لا تحتاج الى قرينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضاً في استعمال اللغوية باق فصحت نيته اه فكان العرف مشتركاً والظاهر أن الاكثر استعمال خلاف اللغوية فلذا انصرف اليه عند الاطلاق واحتاج اللغوية الى النية (قوله لا) أي لا تصح نيته لانه نوى ما لا يحتل كلامه بجر والحاصل أنه اما أن يأتي بلفظ المفرد أو المثنى أو المجموع وكل من الثلاثة اما أن يكون اليوم أو الليل وكل من السنة اما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو ينويهما أو لم تكن له نية فهي أربعة وعشرون وعلمت حكم المثنى والمجموع بأقسامها بقى المفرد فلو نذر اعتكاف يوم لزمه فقط فواء أو لم ينو وان نوى الليلة معه لزمه ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم كالموت ونعامة في البحر (قوله اعتكاف شهر) أي بأن أتى بلفظة شهر أما لو قال ثلاثين يوماً فهو ما مر (قوله لسانه) أي أول الباب من قوله لعدم محليتها ح أي فان الباقى بعد استثناء الايام هو الليالي المجردة فلا يصح اعتكاف المفرد فيها المناسقات شرطه وهو الصوم (قوله واعلم أن الليالي تابعة للايام) أي كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها ألا ترى أنه يصلى التراويح في أول ليلة من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا اذا ذكر المثنى أو المجموع بدخل المسجد قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذره كما مر ح في الخاتمة وصرح بأنه اذا قال أياماً يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل

سنة قضاء استحساناً (ولزومه الليالي بنسخته) بلسانه (اعتكاف أيام ولاء) أي متتابعة وان لم يشترط المتتابع (كعكسه) لان ذكر أحد العددين بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الاخر (فلو نوى في نذر (الايام النهار) خاصة) صحت نيته (لنيته الحقيقة) وان نوى بها (أي بالايام) الليالي (لا) بل يلزمه كلاهما (ككلو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة أو) نوى (عكسه) أي الليالي خاصة فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم لعدد يشمل الايام والليالي فلا يحتمل مادونه الا أن يستثنى الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى الايام مع ولا شيء عليه لما مر واعلم أن الليالي تابعة للايام

طالع الفجر اه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر الايام الا اذا ذكر له عدد معين بحر (قوله الالبلة عرفة
 الخ) عبارة البحر عن المحيط الا في الحج فانما في حكم الايام الماضية فالبلة عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر
 تابعة ليوم عرفة اه ونقل قبله عن اخصية الولوجية البيلة في كل وقت تبسع لنهار رأتى الا في ايام الاضحية
 فتبسع لنهار ماض رفقاً بالناس اه قلت وفي حج الولوجية أيضاً الليل في باب المناسك تبسع للنهار الذي
 تقدم ولهذا الوقوف بعرفة ليلة النحر قبل الطلوع أخره اه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم
 حتى صح الوقوف فيها وكذا ليلة النحر والتي تليها والتي بعدها حتى صح النحر في الليالي وجاز الرمي فيها والمراد
 ان الافعال التي تفعل في النهار من نحر أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك يصح فعلها في الليلة التي تلي
 ذلك النهار رفقاً بالناس وبسبب ذلك أطلق على تلك الليلة أنها تبسع لليوم الذي قبلها أى تبسع له في الحكم
 للاحقة والافضل ليلة تبسع لليوم الذي بعدها ولذا يقال ليلة النحر ليلة التي يليها يوم النحر ولو كانت اليوم
 الذي قبلها صارت اسمها ليلة عرفة ولا يسوغ ذلك للغة ولا شرعاً وحيث لا يصح ما قيل ان اليوم الثالث من
 أيام النحر لا يلبس له وليوم التروية ليلتان الا أن يريد من حيث الحكم والالزام انه لو نذر اعتكاف يوم
 التروية ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليال والظاهر انه لا يقول به أحد فافهم (قوله
 دائرة في رمضان انتفاها) أى دائرة معبى عنها أى اتوا جرد فمضى مختصة به عند الامام وصاحبه لكنها
 عندهما في ليلة معينة منه وعند لا تتعيز ويشير الى ما قلنا في تفسير الدوران ما في البحر عن الكافي ليلة القدر
 في رمضان دائرة لكنها تتقدم وتتأخر وعندهما تكون في رمضان ولا تتقدم ولا تتأخر اه فافهم (قوله
 لجواز كونها في الاول) أى في رمضان الاول في الاولى أى في الليلة الاولى منه وفي رمضان الاخرى في الليلة
 الاخيرة منه فاذا انسلخ رمضان الاول لا يقع لاحتمال الاول واذا لم ينسلخ الاخرى لا يقع أيضاً لاحتمال
 الثاني فاذا انسلخ الاخرى تحقق وجودها في أحدهما فينبغي (قوله اذا مضى الحج) يعنى اذا كانت هي
 الليلة الاولى فتدور بآول ليلة من القابل وان كانت الثانية أو الثالثة الحج فقد وجدت في الماضي فيتحقق
 عندهما وجودها قطعاً بآول ليلة من القابل رملى (قوله لكن قبله الحج) أى قيد صاحب المحيط الافتاء بقول
 الامام يكون الخالف فقيهاً أى عالمياً باختلاف العلماء فيها والافلو كان عامياً فمضى ليلة السابع والعشرين
 لان العوام يسمونها ليلة القدر فيصرف حلفه الى ما تعارف عنده كما هو أحد الأقوال فيها وله أدلة كثيرة
 من الاحاديث وأجاب عنها الامام بان ذلك كان في ذلك العام (تتمة) * ما ذكره عن الامام هو قوله وذكروا
 في البحر عن الحائصة ان المشهور عن الامام انها تدور أى في السنة كلها فتكون في رمضان وقد تكون
 في غيره اه قلت ويؤيده ما ذكره سلطان العارفين سيدي محيي الدين بن عربي في فتوحاته المكينة بقوله
 واختلف الناس في ليلة القدر أعنى في زمانها ففهم من قال هي في السنة كلها تدور به أقول فأنى رأيتها في
 شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأكثروا رأيتها في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه ورأيتها
 مرة في العشر الوسيط من رمضان في غير ليلة وترو في الوتر منها فانا على يقين من أنها تدور في السنة وفي ترو شفيع
 من الشهر اه وفيها للعلماء أقوال أخر باغت ستة وأربعين (خاتمة) * قال في معراج الدراية اعلم أن
 ليلة القدر ليلة فاضلة يستحب طاعتها وهي أفضل ليالى السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن
 ابن المسيب من شهد العشاء ليلة القدر فقد أخذ نصيبه منها وعن الشافعي العشاء والصبح يراها من المؤمنين
 من شاء الله تعالى وعن المهلب من المسالك لا تمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن يراها أن
 يكتمها ويدعو الله تعالى بالاحلاص اه اللهم انا سألك الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند
 انتهاء الاجل والعون على الاتمام يا ذا الجلال والاكرام الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج) *

مطلب في ليلة القدر

الالبلة عرفة ولباسي
 النحر فتبسع للنهر الماضية
 رفقاً بالناس كافي أضحية
 الولوجية هداوية القدر
 دائرة في رمضان اتلفا الا انها
 تتقدم وتتأخر خلافا لهما
 وغمره فيمن قال بعد ليلة منه
 أنت حر أو أنت طالق ليلة
 القدر فعنده لا يقع حتى
 ينسلخ شهر رمضان الا في
 لجواز كونها في الاول
 في الاول وفي الاخرى في
 الاخيرة وقال لا يقع اذا مضى
 مثل تلك الليلة في الاخرى
 ولا خلاف أنه لو قال قبل
 دخول رمضان وقع بحضيه
 قال في المحيط والقنوى هلى
 قول الامام لكن قيد
 يكون الخالف فقيها يعرف
 الاختلاف والانفس ليلة
 السابع والعشرين والله
 أعلم

(كتاب الحج) *

لما كان مركبا من المال والبدن وكان واجبا في العمرة مرة ومؤخرا في حديث بنى الاسلام على خمس أخرى وختم به العبادات أى الخالص والافح والنكاح والعنق والوقف يكون عبادة عند النية لكنهم يشترع لقصده التعبد فقط ولذا صح بلانية بخلاف أركان الاسلام الاربعة فانها لا تكون الاعبادات لاشتراط النية فيها هذا ما ظهر لي وأورد في النهر على قولهم مركب انه عبادة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لانه جزء مفهومه اه وفيه أن كونه عبادة مركبة مما اتفقت عليه كلهم أصولا وفروعا حتى أوجبوا الحج عن الميت وان فات عمل البدن لبقاء الجزء الآخر وهو المال كما سيجي تقريره وليس قولهم انه مركب نعر يغاله لبيان ماهيته حتى يقال ان المال شرط فيه لاجزاء مفهومه بل المراد بيان أن التعبد به لا يتوصل اليه غالبا بالاعمال البدن وانفاق المال لاجله والصلاة والصوم وان كانتا لا بد لهما من مال كثوب يستعوزونه وطعام يقيم بهيته فان ذلك ليس لاجل ما به منى أنه لولا ما يفعله ولذا لم يجعل المال من شروطها وجعل من شروطه وأيضا فان المال فيها ما يسير لا مشقة في انفاقه بخلاف المال في حج الآفاق فانه كثير فناناسب أن يكون مقصودا في العبادة ولذا وجب دفعه الى السائب عند الجز الدائم من الاعمال ولم يجب الحج على الفقير القادر على المشي ووجبت الصلاة والصوم على العاخر عن السائر والسجود هذا ما ظهر لي فافهم (قوله بفتح الحاء وكسرهما) بهما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر عن النحر والنهر (قوله كما طئنه بعضهم) هو الزيلعي تبعه لاطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح تقييده بالمعظم عن ابن السكيت وكذا قيده به السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار (قوله وشرا عازيارة الخ) اعلم انهم عرفوه بأنه قصد البيت لا دأركن من أركان الدين ففيه معنى اللغة واعترضهم في القبح بان أركانه الطواف والوقوف ولا وجود للتمشخص الاجزائه المشخصة وما هيته السكينة مستزعة منها وتعيده بالقصد لاجل الاعمال مخرج لها عن المفهوم اللهم إلا أن يكون تعريفاً سميها غير حقيقى فهو تعريفاً لمفهوم الاسم عرفا لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند الإطلاق هو الاعمال المخصوصة لأن نفس القصد المخرج لها عن المفهوم مع أنه فاسد في نفسه فانه لا يشمل الحج النفل والتعريف انما هو للحج مطلقا كتعريف الصلاة والصوم وغيرهما لا للعرض فقط ولانه حينئذ يخالف سائر أسماء العبادات فانها أسماء للأفعال كالصلاة للقيام والقراءة والحج والصوم للامسك والخوالة كاداء المال فليكن الحج أيضا عبارة عن الافعال الكائنة عند البيت وغيره كعرفة اه ملخصا بعد الشارح عن تفسير الزيلعي الزيادة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف ثم بما للبحر ليكون اسما للأفعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أن يكون قوله بفعل مخصوص حسوا اذ المراد به كما قالوا هو الطواف والوقوف تتخلص عنه بتفسيره بأن يكون محرما للحقيل ولا يخفى ما فيه لانه يلزم عليه ادخال الشرط أى الاحرام في التعريف فلا يبقى الزيادة على معناها اللغوي وهو الذهاب وفسر الفعل المخصوص بالطواف والوقوف لكان أولى اه وفيه أن الزيادة أيضا ليست ماهيته الحقيقية فيرد ما مر في تفسيره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطا ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء كما سيصرح به الشارح ولو سلم فذكر الشرط لا يتخلل بالتعريف بل لا بد منه لانه لا يتحقق المعنى الشرعى بدون كنه صلبى بلا طهارة ولذا ذكروا النية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نفاذ من أسماء العبادات لان المراد بالقصد هنا الاحرام وهو عمل القلب واللسان بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد البدنة مع السوق كإسبأى فيكون عمل الجوارح أيضا ولان قوله بفعل مخصوص الباء فيه الملازمة والمراد به الطواف والوقوف فهو قصد ممتزج بهم هذه الافعال لا مجرد القصد فلم يخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر أسماء العبادات نعم فرقوا بين الحج وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أصلا والفعل تبعيا وعكسوا في غيره لان الشائع في المعاني الاصطلاحية المنقولة عن المعاني اللغوية أن تكون أحص من اللغوية لا مباينة لها ولما كان الحج لغة هو مطلق القصد الى معظم خصه بكونه قصد الى مقام معين بأفعال معينة ولو جعل اسما للأفعال المعينة أصالة

(هو) بفتح الحاء وكسرهما لغة القصد الى معظمهم لا مطلق القصد كما طئنه بعضهم وشرا (زيارة) أى طواف ووقوف (مكان مخصوص) أى الكعبة وعرفة (في زمن مخصوص) في الطواف من فجر النحر الى آخر العمر وفي الوقوف من زوال شمس عرفة لفجر النحر (بفعل مخصوص) بان يكون محرما بنية الحج

بما في المعنى اللغوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فإنه في اللغة مطلق الاسم لا يخصه بكونه أمسا كان
المفترقات بنية من الليل وكذا في اللغة الطهارة وتركيبه الشيء تطهيره وتركيبه المال المسماة تركبها شرعا
تملك جزء منه فإنه طهارة لقوله تعالى تطهروا وتركيبهم بهم أفهسى تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو
التمليك فلماذا جعل القصد أصلا في تعريف الحج شرعا دون غيره وإن كان القصد شرطاً في الكل وكذا جعل
أصلا في تعريف التيمم فإنه في اللغة مطلق القصد وعرفوه شرعا بأنه قصد الصعيد الطاهر على وجه مخصوص
وهو الضربتان فهو قصد معتبر بفعل فلم يخرج عن كونه اسماً للفعل العبد وهذا معنى قول الزيلعي جعل الحج
اسماً لقصد خاص مع زيادة وصف كالتيمم اسم لمطلق القصد ثم جعل في الشرع اسماً للقصد خاص بزيادة
وصف اه هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المثل (قوله سابقاً) أي على الوقوف والطواف أما كونه من الميقات
فواجب ط (قوله اعذر) أما لأن الآية تزلت بعد فوات الوقت أو لخوف من المشركين على أهل المدينة
أو خوفاً على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كره مخالطة المشركين في نسكهم إذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زيلعي
وقدم الأول لما في حاشيته للسليبي عن الهدي لابن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أوخر سنة تسع وأن آية
فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي تزلت عالم الوفود أو أخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم
يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو اللائق بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس بيد من ادعى تقدم
فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيه أنزل قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وإنما فيه الأمر بانعامه إذا شرع فيه وأين هذا
من وجوب ابتدائه اه (قوله مع علمه الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله أن وجوبه على
الفور لا احتياط فان في تأخيرها تعريضاً للفوات وهو متوقف في حقه صلى الله عليه وسلم لأنه كان يعلم بقاء حياته
إلى أن يعلم الناس مناسكهم تكملاً للتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالآية فهذا أرقى في
التعليل ولذا جعل الأول تابعاً له فهو كقولك أكرم زيداً لأنه يحسن البيت مع أنه أبوك (قوله لأن سببه البيت)
بدليل الإضافة في قوله تعالى والله على الناس حج البيت فان الأصل إضافة الأحكام إلى أسبابها كما تقر في الأصول
ولا يشكروا لواجب إذا لم يشكروا سببه ولحديث مسلم بأبيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا وقال رجل
أكل عام يارسل الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كانت نعم لوجبت وما استطعتم
قال في النهرو والآية وإن كانت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لأن الأمر لا يحتمله إلا أن اثبات النفي
بمقتضى النفي أولى (قوله وقد يجب) أي الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كما إذا جاوز الميقات بلا
أحرام) أي فإنه يجب عليه أن يعود إلى الميقات ويلبى منه، وكذا يجب عليه قبل المجاوزة قال في الهداية ثم
الآفاق إذا انتهت إلى المواقف على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العمرة عندئذ ولم يتصد
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد الميقات إلا محرماً ولو لتجارة ولأن وجوب الأحرام لمعظم هذه البقعة
الشريفة فيستوي فيه التاجر والمعتبر وغيرهما اه قال ح فحصل من هذا أن الحج والعمرة لا يكونان
نفلاً من الآفاق وإنما يكونان نفلاً من البستان والحرم اه قلت وفيه نظر فان حرمته مجاوزته بدون
أحرام لا تدل على أن الأحرام لا يكون إلا واجباً من الآفاق لأن الواجب كونه متلبساً بالأحرام وقت المجاوزة
سواء كان الأحرام بحج نفل أو غيره لأن الأحرام شرط لحل المجاوزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصوداً كما مر في
الاعتكاف ونظيره أيضاً أن الجنب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فاذا اغتسل لسبب الجمعة مثلاً ثم دخل
جاءه أنه إنما يؤم الغسل المسنون وإنما يجب إذا أراد الدخول ولم يغتسل غيره وهذا إذا أراد مجاوزة الميقات
وكان قاصداً للنسك وأحرم بنفسك فرض أو مندوراً ونفل كفاء لحصول المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن
قاصداً لذلك بان قصد الدخول لتجارة مثلاً فينتدب يكون أحرامه واجبا ونظيره تحية المسجد تندرج في أي صلاة
صلاها فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من صلاحها على الخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى أعلم

سابقاً كما سيجيء لم يقل
لأداء ركن من أركان
الدين ليسم حج الفضل
(فرض) سنة تسع وإنما
أخوه عليه الصلاة والسلام
لعشر لعذر مع علمه ببقاء
حياته ليكمل التبليغ
(مرة) لأن سببه البيت وهو
واحد والزيادة تطوع وقد
تجب كما إذا جاوز الميقات بلا
أحرام فإنه

فرض الشارح تبعاً لبحر وانهر تصور الوجوب بما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه يجب عليه العود الى الميقات
ويلاي منه ويكون احرامه حيثئذ واجبا اذا كان لاجل المجاوزة اذ لو احرم قبلها بنفسه فكيف فرض أو نذر ونفل
فهو على من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل المجاوزة وحيثئذ فلا خزانة في عبارته فانهم
(قوله كما سيحى) أى قبيل فصل الاحرام وكذا قبيل فصل الاحصار (قوله فان اختار الحج اتصف بالوجوب)
فيكون من قبيل الواجب الخير أى وان اختار العمرة اتصفت بالوجوب وانما تر كعدم اقتضاء المقام اياه اه
ح (قوله كالحج بحال حرام) كذا في البحر والاولى التمثيل بالحج ر ياء وسبعة فقد يقال ان الحج نفسه الذى هو
زيارته كان مخصوصا بالاحرام ليس حراما بل الحرام هو اتفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما أن الصلاة في الارض
المقصوبة تقع فرسا وانما الحرام شغل المكان المغصوب لا من حيث كون الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن
اتصافه بالحرمته وهنا كذلك فان الحج في نفسه مأمور به وانما يحرم من حيث الاتفاق وكأنه أطلق عليه الحرمه
لان المال دخل فيه فان الحج عبادة مركبة من عمل البدن والمال كما قدمناه ولذا قال في البحر ويحتمل في تحصيل
نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كما ورد في الحديث مع أنه يسقط الفرض عنه معها ولا تنافي بين سقوطه
وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج اه أى لان عدم الترك يبتنى على الصحة
وهى الاتيان بالشرائط والاركان والقبول المترتب عليه الثواب يبتنى على أشياء كمال المال والاخلاص
كما وصلى مراتب الاوصاف واغتتاب فان الفعل صحيح لكنه بالاثواب والله تعالى أعلم (قوله ممن يجب استئذانه)
كاحد أبويه المحتاج الى خدمته والاجداد والجدات كالأبوين عند فقدهما وكذا الغريم لم يدون لماله
يقضى به والسكفيل لو بالاذن فيكره خروجه بلا اذنهم كفى الفتح وظاهره أن الكراهة تحرمة ولذا عبر
الشارح بالوجوب وزاد في البحر عن السير وكذا ان كرهت خروجه زوجته ومن عليه نفقته اه والظاهر
أن هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة في غيبته قال في البحر وهذا كله في حج الفرض أما حج النفل فطاعة للوالدين
أولاً مطلقاً كما صرح به في المتن (قوله حتى يلحقى) وان كان الطارق يخوف بالانحراج وان التخيى بحر عن
النوازل (قوله على الفور) هو الاتيان به في أول أوقات الامكان ويقابله قول محمد انه على التراخي وليس
معناه تعين التأخير بل بمعنى عدم لزوم الفور (قوله وأصح الروايتين) لا يصلح عطافه على الثانى فهو خير
مبتدأ محذوف أو قوله عند الثانى خير مبتدأ محذوف أى هذا عند الثانى فقوله وأصح عطافه فافهم
(قوله ومالك وأحمد) عطاف على الامام فيفيد اختلاف الرواية عنهما أيضاً وعبارة شرح درر البحار تفيد
أيضاً حيث قال وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فافهم (قوله أى سنيان الخ) ذكره في البحر
بحثوا أى بسنين منوالا لأنه قد يجرى مجرى حين وهو عند قوم مطرد (قوله الابلاصرار) أى لكن بالاصرار
فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة ح ثم لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الفسق عدم الاثم فانه
يأثم ولو بمرة وفي شرح المنار لابن نجيم عن التقرير لا كمال أن حد الاصرار أن تتكرر منه تكرر أو يشعر بقله
المبالغة بدنه اشعار ارتكاب الكبيرة بذلك اه ومقتضاه أنه غير مقدر بعد بل مفوض الى الرأى والعرف
والظاهر أنه بمرتين لا يكون اصراراً ولذا قال أى سنيان فاقوله في شرح الملتقى فيفسق وترد شهادته بالتأخير
عن العام الاول بلا عذر غير محرم لان مقتضاه حصوله بمرة واحدة فضلاً عن المرتين فافهم (قوله وجهه الخ)
أى وجه كون التأخير صـ غير أن الفور به واجبة لانها طنية لطنية دليلها وهو الاحتياط لان في تأخير
تعريضه للفوات وهو غير قطعى فيكون التأخير مكرهاً وتحريم الاحرام لان الحرمه لا تثبت الا بقطعى
كما قبلها وهو الفرضية وما ذكره مبنى على ما قاله صاحب البحر في رسالته المؤلفة في بيان المعاصى أن كل
ما كره عندنا تحريمها فهو من الصغائر لكنه عد فيها من الصغائر ما هو ثابت بقطعى كوطء المظاهر منها قبل
التكفير والبسع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان أداء) أى ويسقط عنه الاثم اتفاقاً كما في البحر قبل المراد
اثم تفويت الحج لاثم التأخير قلت لا يخفى ما فيه بل الظاهر أن الصواب اثم التأخير اذ بعد الاداء لا تفويت

مطلب فمن حج بحال حرام

كما سيحى يجب عليه أحد
النسكين فان اختار الحج
اتصف بالوجوب وبوقد
يتصف بالحرمه كالحج
بحال حرام وبالكراهة
كالحج بلاذن ممن يجب
استئذانه وفي النوازل
لو كان الابن صبيحاً فلا بد
منه حتى يلحقى (على
الفور) في العام الاول عند
الثانى وأصح الروايتين
عن الامام ومالك وأحمد
فيفسق وترد شهادته
بتأخيريه أى سنيان لان
تأخيريه صغيرة وبارتكا به
مرة لا يفسق الابلاصرار
بحر وجهه أن الفور به
طنية لان دليل الاحتياط
طنى ولذا أجمعوا أنه لو
ترانى كان أداء

وفي الفسخ ويأثم بالتأخير عن أول سنى الامكان فلو حج بعدده ارتفع الائم اه وفي القهستانى فبأثم عند
الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو فى آخر عمره فانه رافع للائم بلا خلاف (قوله وان أثم بموته
قبلة) أى بالاجماع كفى الزيلعى أما على قولهما فظاهر وأما على قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنده لكن
بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه أثم قبل من السنة الاولى وقيل من الاخيرة من سنة وأى فى
نفسه الضعف وقيل يأثم فى الجملة غير محكوم بعين بل علمه الى الله تعالى كفى الفسخ (قوله وسعه أن يستقرض
الح) أى جازله ذلك وقيل يلزمه الاستقراض كفى لباب المناسك قال منسلا على القارئى فى شرحه عليه وهو
رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر فان تحمل حقوق الله تعالى أخف من ثقل حقوق العباد اه قلت وهذا
يرد على القول الاول أيضا ان كان المراد بقوله ولو غير قادر على وفائه ان يعلم أنه ليس له جهته وفاء أصلا أمالو
علم أنه غير قادر فى الحال وغلب على ظنه انه لو اجتمع قدره على الوفاء فلا يردوا الظاهر أن هذا هو المراد أخذنا مما
ذكره فى الظهير به أيضا فى الزكاة حيث قال ان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة ما كان
فى أكبر رآيه أنه اذا اجتهد بقضاء دينه قدر كان الافضل أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على
قضائه حتى مات برجى ان يقضى الله تبارك وتعالى دينه فى الآخرة وان كان أكبر رآيه انه لو استقرض
لا يقدر على قضائه كان الافضل له عدمه اه واذا كان هذا فى الزكاة المتعاقبها حتى الفقراء فى الحج أولى
(قوله على مسلم الحج) شروع فى بيان شروط الحج وجمعها فى الباب أربعة أنواع * الاول شروط الوجوب
وهى التى اذا وجدت بتمامها وجب الحج والا فلا وهى سبعة الاسلام والعلم بالوجوب لمن فى دار الحرب
والبلوغ والعقل والحرية والاستملاء والوقت أى القدرة فى أشهر الحج وفى وقت خروج أهل بلده على
ما يأتى * والنوع الثانى شروط الاداء وهى التى ان وجدت بتمامها مع شروط الوجوب وجب أدائه
بذاته وان فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجحاج أو الايصاء عند الموت وهى
خمس سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الحبس والمحرمة أو الزوج للمرأة وعدم العدة لهما * النوع
الثالث شرائط صحة الاداء وهى تسعة الاسلام والاحرام والزمان والمكان والتميز والعقل ومباشرة الافعال
الابعد وعدم الجماع والاداء من عام الاحرام * النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض وهى تسعة
أيضا الاسلام وبقاؤه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر وعدم نية النفل وعدم
الافساد وعدم النية عن الغير (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة ثم أسلم بعدما افتقر لا يجب
عليه شئ بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم يحج حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه دينيا فى ذمته ففسخ
وهو ظاهر على القول بالغورية لا الترانخى نهر قلت وفيه نظر لان على القول بالترانخى يتحقق الوجوب من
أول سنى الامكان ولكنه يخفى فى أدائه فيه أو بعده كفى الصلاة تجب بارل الوقت موسعا والزم أن لا يتحقق
الوجوب الا قبل الموت وأن لا يجب الاجحاج على من كان صحيحا ثم مرض أو عوى وأن لا يأثم المفطر بالتأخير
اذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر (قوله وقد حققناه الخ) حاصل ما ذكره هناك ان فى
تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقندىين غير مخاطب بها أداء واعتقادا والبخاريين مخاطب
اعتقادا فقط والعراقيين مخاطب بهم ما فى عقاب عليهم ما قال وهو المعتمد كحرره ابن نجيم لان ظاهر النصوص
يشهد لهم وخلافه تأويل ولم ينقل عن أبى حنيفة وأصحابه شئ يرجع اليه اه ولا يخفى أن قوله فى حق
الاداء يفهم أنه مخاطبهم باعتقاد فقط كما هو مذهب البخاريين وهو ما صححه صاحب المنازل لكن ليس فى
كلام الشارح ان ما هنا هو ما اعتد به هناك وما قبل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظر لما علمت من أنه لا تنص
عن أصحاب المذهب فافهم (قوله حر) فلا يجب على عبد مدبرا كان أو مكاتباً أو مبعثاً أو مأذونا به ولو بمكة
أو كانت أم ولد لعدم أهليته ملك الزاد والراحلة ولذا لم يجب على عبيد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة
فى حق الفقير فانه لا تيسر لالاهلية فوجب على فقراء مكة وبهذا التقرير يظهر الفرق بين وجوب الصلاة

وان أثم بموته قبله وقالوا ولم
يحج حتى أتلف ماله وسعه
أن يستقرض ويحج ولو غير
قادر على وفائه ويرجى أن
لا يؤخذ الله بذلك أى
لوناويا وفاء اذا قدر كقيد
فى الظهير به (على مسلم)
لان الكافر غير مخاطب
بشروع الايمان فى حق
الاداء وقد حققناه فيما
علقناه على المنار (حر)

والصوم على العبد دون الحج فهو وجود الأهلية فيه والمراد أهلية الوجوب والافعال بعد أهـ ل
للاداء فيقع له نفلا كما سيأتي (قوله مكاف) أي بالغ عادل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف
في الأصول فذهب نفع الاسلام الى أنه يوضع الخطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب
الدبوسي الى أنه مخاطب بهم الاحتياطاً بجر وقد منا الكلام على المعتوه في أول الزكاة فراجعه * (تنبيه) *
ذكر في البدائع أنه لا يجوز أداء الحج من مجنون وصبي لا يعقل كما لا يجب عليهم اه ونقل غيره صحة حجها
ووفق في شرح اللباب بالفرق بين من له بعض ادراك وغيره قالت وفيه نظر بل التوفيق بحمل الاول على
أدائهم ما بنفسهم والى الثاني على فعل الولي في الولو الجلية وغيرها الصبي يحج به ابو وكذا المجنون لان احرامه عنهما
وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وسأيت تمامه (قوله ما بالسكون في دارنا) سواء علم بالفرضية
أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا بجر وقوله أو باخبار عدل الخ هذا المأسأ في دار الحرب فلا يجب عليه قبل
العلم بالوجوب ببقى لو أدى قبله ذكر القطبي في مناسكه بحثاً أنه لا يحز به عن الغرض ونور ع بان العلم ليس من
شروط وقوع الحج عن الغرض كما علم بمأمرو بان الحج يصح بمطابق النية بلا تعيين الفرضية بخلاف الصلاة
وبأنه يصح ممن نشأ في دار ما وان لم يعلم بالفرضية كما علمته (قوله أو مستورين) أفاد أن الشرط أحد شرطى
الشهادة العدد والعدالة كفى النهر (قوله صحج البدن) أي سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد
منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفلوح وشيخ كبير لا يثبت على الراحة بنفسه وأعمى وإن وجد قائداً
ومحبوس وخائف من سلطان لا بأنفسهم ولا بالنيابة في ظاهر المذهب عن الامام وهو رواية عنهم ما ظهر
الرواية عنهما وجوب الاجحاج عليهم ويجزئهم ان دام العجز وان زال أعادوا بأنفسهم والحاصل أنه من
شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما وغرة لخلاف تظهر في وجوب الاجحاج والايضاء
كحد كونا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر ثم عجز قبل الخروج الى الحج تقرر ديناً في دمه
فيلزمه الاجحاج فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الايضاء لانه لم يؤخر بعد الايجاب ولو تكفروا الحج بأنفسهم
سقط عنهم وظاهر التحفة اختيار قولهم او كذا الاستيعابى وتوأم في المفتح ومضى على أن الصحة من شرائط
وجوب الاداء اه من البحر والنهر وحكى في اللباب اختلاف التصحيح وفي شرحه أنه مسمى على الاول في
النهاية وقال في البحر العميق انه المذهب الصحيح وان الثاني صحيح فاضحان في شرح الجامع واختاره كثير
من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير) فيه اختلاف المأركا علمته (قوله غير محبوس) هذا من شروط
الاداء كما مر والظاهر أنه لو كان حبسه لنفسه حقاً قادراً على أدائه لا يسقط عنه وجوب الاداء * (تنبيه) *
ذكر في شرح اللباب عن شمس الاسلام أن السلطان ومن يعنه من الامراء ملحق بالمحبوس فيجب الحج في
ماله الخالى عن حقوق العباد وتماه فيه ولا يخفى أن هذا ان دام عجزه الى الموت ولا فيجب عليه الحج بنفسه بعد
زوال عذره وهو مقيد أيضاً بما اذا كان قادراً على الحج ثم عجز والا فلا يلزمه الاجحاج على الخلاف المذكور
آنفاً (قوله يمنع منه) أي من الحج أي الخروج اليه ط (قوله ذى زاد وراحلة) أفاد أنه لا يجب الايضاء
الزاد وملك أجرة الرحلة فلا يجب بالاباحة أو العارية كفى البحر وسبيل رايه (قوله مختصة به) فلا يكفي لو قدر
على راحلة مشتركة تركها مع غيره بالمعاقبة شرح اللباب (قوله وهو المسمى بالمقتب) يضم الميم اسمه لمفعول
أي ذوالقرب وهو كفى القساموس الا كاف الصغير حول السنام ح وذ كرضمير الرحلة باعتبار كونها
مركوباً (قوله والا) أي ان لم يقدر على ركوب المقتب (قوله على الحارة) هي شبه الهودج قاموس أي على
شق منها بشرط أن يجده معادلاً كما صرح به الشافعية وما في البحر من انه يمكنه أن يضع في الشق الآخر أمتعته
ردده الخير الرملى وفي شرح اللباب ما يركوب زاملة أي مقتب أو بشق يحمل وأما المحفة فن مبتدعان المترفهة
فليس لها عبرة اه والظاهر أن المراد بالمحفة التخت المعروف في زماننا المحمول بين جمالين أو بغلين لكن
اعترضه الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بأنه منابذ لما قرره ومن أنه يعتبر في كل ما يليق بحاله عاذف وعرفا

مكلف) عالم بفرضية ما
بالسكون بدارنا وما باخبار
عدل أو مستورين (صحج)
البدن (بصير) غير محبوس
وخائف من سلطان يمنع منه
(ذى زاد) يصح به بدنه
فالمعادل لحم ونحوه اذا قدر
على خبز وجبن لا بعد قادراً
(وراحلة) مختصة به وهو
المسمى بالمقتب ان قدر والا
فتشترط القدرة على الحارة

٣ (قوله رده الخير الرملى
الخ) ظاهراً ان العسامة
الرملى مال لقول السادة
الشافعية من اشترط المعادل
مطلقاً وليس كذلك فانه
قال ما معناه ان لم يجد معادلاً
فليس بقادر لكن هذا اذا
كان لا يقدر على استئجار
تمام الحارة أما اذا قدر فلا
يشترط المعادل بل يضع
أمتعته في أحد الشقين
ويركب في الآخر اذا كان
لا يحصل له مشقة في تحويل
الامتعة الى ظهر الجبل عند
التزول اه

فن لا يقدر الا ان يعتبر في حقه بلا ارتياب وان قدر بالحمل أو المقتب فلا يعذر ولو كان شريفاً أو ذا ثروة اه
(قوله لا فاق) مرتبط بقوله وراحلة لا بقوله فاشترط لايهامه ان غير الا فاق يشترط له المقتب فلا
يناسب قوله لا المشى يستطيع المشى والحاصل أن الزاد لا بد منه ولو لم يكن كما صرح به غير واحد كصاحب
الينابيع والسراج وما في الخانية والنهاية من أن المشى يلزمه الحج ولو فقير الزاد له نظار فيه ابن الهمام الا
ان يراد ما اذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الراحلة فشرط لا فاق دون المشى القادر على المشى
وقيل شرط مطلقاً لان ما بين مكتوبه وفات أو بع فراخ ولا يقدر كل أحد على مشيها كما في المحيط وصحح
صاحب اللباب في منسكه الكبير الاول ونظر فيه شارحه القاري بان القادر نادر ومبني الاحكام على الغالب
وحد المشى عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كما ذكره الكرماني وهو بعيد جدابيل الظاهر ما في
السراج وغيره أنه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي البحر الزاخر واشترط الراحلة في حق من بينه وبين
مكة ثلاثة أيام فصاعداً ما مدونه فلا اذا كان قادراً على المشى وتماه في شرح اللباب * (تنبيه) * في اللباب
الفقير الا فاق اذا وصل الى ميقات فهو كالمشى قال شارحه أي حيث لا يشترط في حقه الا الزاد والراحلة ان لم
يكن عاجزاً عن المشى وينبغي أن يكون الغنى الا فاق كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقيت
فالتقييد بالفقير لظهور وعجزه عن المركب وليفيد أنه يتعين عليه أن لا ينوي نفلاً على زعمه انه لا يجب عليه
لفقره لانه ما كان واجبا وهو افاق فلما صار كالمشى وجب عليه فلو فاه نفلاً لزمه الحج نأياً اه ملخصاً
ونظيره ما سنده في باب الحج عن الغير من أن المأمور بالحج اذا وصل الى مكة لزمه أن يمكث ليحج
الغرض عن نفسه لكونه صار قادراً على ما به كما سئل ان شاء الله تعالى (قوله لشبهه بالسعي الى الجمعة) أي
في عدم اشتراط الراحلة فيه (قوله وأفاد) أي حيث عبر بالراحلة وهي من ادبل خاصة وهو الموافق للهداية
وشروحه اول ما في كتب اللغة من أنها المركب من ادبل ذكر اكان أو أنى وما في القهستانى من تفسيرها
بانها ما يحمل على ما يحتاجه من طعام وغيره ونها في الاصل البعير القوي على الاسفار والاحمال
اه لا يخالف ذلك لان غير البعير لا يحمل الانسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى
عن شرح الصباغى بأنه لو ملك كرى حمار فهو عاجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الاذرى من
الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمار بينه وبين مكة مراحل بسيرة دون البعيدة لان غير
الابل لا يقوى عليها قال السندى في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جداً ولم أرفى كلام أصحابنا ما يخالفه
بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم (قوله وانما صرحوا بالكراهة) أي التنزيهية
كما سيظهره صاحب البحر بدليل أفضلية مقابله ط (قوله به يغنى) لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة
وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط في الحج عن الغير أن يحج راكباً اذا اتسعت النفقة حتى لو حج ماشياً ولو بأمره
ضمن كما صرح به في اللباب لسكن سبأى آخر كتاب الحج أن من نذر حجاً ماشياً وجب عليه المشى في الاصح وعليه
المتون وعمله في الهداية وغيرها بأنه التزم القرية بصفة السكك لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشياً كتب
الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم قال كل حسنة بسبع مائة ولانه أشق على
البدن فسكان أفضل وتماه في شرح الجامع الخانى وقال في الفتح فان قيل كره أبو حنيفة الحج ماشياً فكيف
يكون صفة كمال قلنا انما كرهه اذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صائماً مع المشى أو لا يطيقه والا فلا شك
أن المشى أفضل في نفسه لانه أقرب الى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث المار وغيره قلت وأما مسألة الحج
عن العسير فاعل وجهها أن الميت لما عجز عن إحدى المشقتين وهي مشقة البدن ولم يقدر الا على الاخرى وهي
مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة فلم يلزم الايمان بها كماله ولذا وجب الاجحاج من منزل الاثم والانساق
من ماله ولم يحزه تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليتأمل (قوله والمقتب أفضل من الحمار) لانه صلى الله
عليه وسلم حج كذلك ولانه أبعد من الرياء والسمعة وأخف على الحيوان (قوله وفي اجارة الخلاصة الحج) قال

(قوله الا الزاد والراحلة
الحج) هكذا عبارة المحشى
ولعل صوابها لا الراحلة
تأمل اه

لا فاق لا المشى يستطيع
المشى لشبهه بالسعي للجمعة
وأفاد أنه لو قدر على غير
الراحلة من بغل أو حمار لم
يجب قال في البحر ولم أره
صريحاً وانما صرحوا
بالكراهة وفي السراجية
الحج راكباً أفضل منه
ماشياً يغنى والمقتب أفضل
من الحمار وفي اجارة
الخلاصة جل الجمل مائتان
وأربعون منا والحمار مائة
ونخسون

الخير الرمي نقله في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا الجحاف على الجار وانصاف في حق الجبل فتأمل وذكري في الجوهرة أن المتن ستة وعشرون أوقية والأوقية سبعة مثاقيل وهي عشرة دراهم والمائتان وأربعون مناهي الوصق وهي قنطار دمشق تقريباً (قوله وظاهره أن البغل كالجار) كذا في النهر وكأنه أراد الجار القوي المعد للجبل الاثقال في الاسفار فانه كالبغل والافأ كثر الجير دون البغال بكثير فانهم (قوله ولو وهب الاب لابنه الخ) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع انه لا يمين أحدهما على الآخر يعلم حكم الاجنبي بالأولى ومراده افادة أن القدرة على الزاد والراحلة لا بد فهما من الملك دون الاباحة والماربة كما قدمناه (قوله وهذا) أي المذكور وهو القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافاً للاصوليين) حيث قالوا انهما من شروط وجوب الاداء ونعمانه في البحر وفيما علقناه عليه (قوله كما روي الزكاة) أي من بيان ما لا بد منه من الخواص الأصلية كفرسه وسلاحه ونياجه وعبيده منته وآلات حرفته وأثائه وقضاء ديونه وأصدقته ولو لموجبه كفاي الباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال في الباب ايضاً وان وجد ما لا وعليه حج وزكاة يتحج به قيل الا أن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فيصرف اليها اهـ * (تنبيه) * ليس من الخواص الأصلية ما جرت به العادة المحدثه برسم الهدية لا قارب والاصحاب ولا يعذر بترك الحج لعجزه عن ذلك كجانبه عليه العماد في منسكه وأقره الشيخ اسمعيل وعزاه بعضهم الى منسك الحق ابن أمير حاح وعزاه السيد أبو السعود الى مناسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) أي الذي يسكنه هو أو من يجب عليه مسكه بخلاف الفاضل عنه من مسكن أو عبد أو متاع أو كتب شرعية أو آلية كعريبة أو ما نحو الطب والنجوم وأمثالها من الكتب الرياضية فتثبت بها الاستطاعة وان احتاج اليها كفي شرح الباب عن التاترخانية (قوله فانه لا يلزمه بيع الزائد) لانه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة ولو أكثر لم يلزمه بيع الزائد ان كان فيه وفاء كفاي الباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بالجر عطفاً على بيع (قوله لا يلزمه) تبس في عزو ذلك الى الخلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيته في الخلاصة هكذا وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ عن مسكن وخدام وطعام وقوت وجب عليه الحج وان جعلها في غيره أمم اهـ لكن هذا اذا كان وقت خروج أهل بلده كما مرح به في الباب أم قبله فيشترى به ماشاء لانه قبل الوجوب كفاي مسألة التزويج الا تبس وعابه يحتمل كلام الشارح قد بر (قوله يشترط بقائه رأس مال لحرفته) كجار ودهقان ومزارع كفاي الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بحرقلت والمراد ما يحكه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لا أكثر لانه لانهاية له (قوله وفي الاشياء) المسئلة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزويج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التجنيس وذكره في الهداية مطلقة واستشهد به اعلى أن الحج على الفور عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزويج وان كان واجبا عند التوفات وهو صريح ما في العناية مع أنه حجة من الخواص الأصلية ولذا اعترضه ابن كحل باشا في شرحه على الهداية بانه حال التوفات مقدم على الحج اتفاقاً لان في تركه أمرين ترك الفرض والوقوف في الزنا وجواب أبي حنيفة في غير سال التوفات اهـ أي في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققه فرض التزويج أمال وخافه فالتزويج واجب لا فرض فيقدم الحج الفرض عليه فانهم (قوله وفضلاء نفقة عياله) هذا داخل تحت ما لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام اهتماماً بشأنه نهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقدير بحر أي الوسط من حال المعهود ولذا أعقبه بقوله من غير تبذير الخ لا ما بين نفقة العنى والفقير فلا يرد ما في البحر من أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة بخلاف المفتى به والفتوى على اعتبار حالهما كما سيأتى ان شاء الله تعالى اهـ لان المراد بالوسط هناك المعنى الثاني والمراد هنا الاول فانهم (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع لانهم وانما بحق الشرع بل الحاجة العبد وعدم حاجته الشرع ألا ترى أنه اذا اجتمعت الحدود وفيها حق العبد ديد أبحق العبد لما قلنا ولانه ما من شيء الا والله تعالى فيه حق فلو قدم حق الشرع عند

فظاهره أن البغل كالجار ولو وهب الاب لابنه مالا يتحج به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا من باب اتفاق الفقهاء خلافاً للاصوليين (فضلاً عما لا بد منه) كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومنه ولو كبيراً يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد نعم هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء بسكنى الاجارة بالأول وكذا لو كان عنده مال واشترى به مسكاً وخادماً لا يبقى بعده ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصة وحري في النهر أنه يشترط بقائه رأس مال لحرفته ان احتاج لذلك والا لا وفي الاشياء مع ألف وخاف العزوبة ان كان قبل خروج أهل بلده فله التزويج ولو وقته لزمه الحج (و) فضلاء (نفقة عياله) ممن تلزمه نفقته لتقدم حق العبد

مطلب في قولهم يقدم حق العبد على حق الشرع

الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير اقتضيان وأما قوله عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق فالظاهر أنه أحق من جهة التعظيم لامن جهة التقديم ولذا قلنا لا يستقرض ليحج الا اذا قدر على الوفاء كإصر وكذا جاز قطع الصلاة أو تأخيرها خوفاً على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله تخوف القبالة على الولد والخوف من تردى أعشى وخوف الراعي من الذئب وأمثال ذلك كافتار الضيف (قوله الى حين عوده) متعلق بقوله فضلاً أو بما لا بد منه لانه بمعنى ما يحتاجه أو بنفقة أي فلا يشترط بقاء نفقة لما بعده عوده وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل بلده وان كان مخيفاً في غيره بحر وقدمنا عن الباب أنه من شروط وجوب الادعاء في شرجه انه الاصح ووجهه في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فعلى الاول تجب الوية به اذا مات قبل أمن الطريق أما بعده فتجب اتفاقاً بحر (قوله بغلبة السلامة) كذا اختاره الفقيه أبو الليث وعليه الاعتماد واختلاف في سقوطه اذا لم يكن بدم من ركوب البحر فقبل بسقوط وقال الكرماني ان كان الغالب فيه السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح بحر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر بمرجع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب لوقوع النهب والغلبة من الحارين مراراً أو سمعوا أن طائفة تعرضت للطريق ولها شوكة والباس يستضعفون أنفسهم عنهم لا يجب وما أفتى به الرازي من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكاف في سنة ست وثلاثين وسبعمائة لأقول انه فرض في زماننا وقول الثلجي ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا سنة حج انما كان وقت غلبة النهب والخوف في الطريق ثم زال ولله المنة (قوله على ما حققه الكمال) حيث قال وقول الصغار لا أرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليه الا بأشائهم فتكون الطاعة سبب المعصية في نظر لان هذا لم يكن من شأنهم انما شأنهم استحلال قتل الانفس وأخذ الاموال وكانوا يغلبون على أما كن يترصدون فيها للحجاج وقد هموا عليهم مرة في مكة فقتلوا خلقاً في الحرم وقد سئل الكرخي عن لا يبيع خوفاً منهم فقال ما سملت البادية من الا فأن أي لا تتخلوا عنها القلة الماء وهيجان السموم وهذا الجواب منه روجه الله تعالى ومحله انه رأى أن الغالب اندفاع شرهم عن الحجاج وبتقديره فالانتم في مثله على الاخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اهـ لمخصوا وعرضه ابن كمال ياشافي شرجه على الهداية بان ما ذكر في القضاء ليس على المطالقة بل فيما اذا كان المعطى مضطراً بان لزمه الاعطاء ضرر ورة عن نفسه أو ماله أما اذا كان بالالتزام منه فبالاعطاء أيضاً ثم وما نحن فيه من هذا القبيل اهـ وأقره في انهر وأجاب السيد أبو السعود بانه هنام مضطراً لا سقاط الفرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي عن القنية والمجنبي فان المكس والخفارة رشوة ونقل ح عن البحر أن الرشوة في مثل هذا جائرة ولم أره فيه فليراجع (قوله ان قتل بعض الحجاج) أي في كل عام أو في غالب الاعوام وحيث فلا تكون السلامة غالبية اهـ قلت فيه نظر فان غالبية السلامة ليس المراد بها الكل أحد بل للمجموع وهي لا تنفي الا بقتل الاكثر أو الكثير أما قتل اللصوص لبعض قليل من جمع كثير سيما اذا كان بتفريطه بنفسه وخروج وجهه من بينهم فالسلامة فيه غالبية نعم اذا كان القتل بمعارضة القطاع مع الحجاج فهو عذر اذا غلب الخوف لما مر عن الفتح من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على أنك قد سمعت آتفا جواب الكرخي في شأن القرامطة المستحلين لقتل الحجاج وأيضاً فان ما يحصل من الموت بقله الماء وهيجان السموم أكثر مما يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان عذراً لزم أن لا يجب الحج الاعلى القريب من مكة في أوقات خاصه مع أن الله تعالى أوجب على أهل الآفاق من كل فج عميق مع العلم بأن سفره لا يتخلو عما يكون في غيره من الاسفار من موت وقتل وسرقة فافهم (قوله من المكس والخفارة) المكس ما يأخذه العشار والخفارة ما يأخذه الخفيرو وهو المجرم ومثله ما يأخذه الاعراب في زماننا من الصر المعين من جهة السلطان نصره الله تعالى لا دفع شرهم (قوله والمعتدلا) وعليه الفتوى شرح الباب عن المنهاج (قوله وعليه) أي على كون المعتد عدم كونه عذراً فيعتب الخ ح (قوله كافي مناسك الطرابلسي) وعزاه في شرح

(الى) حين (عوده) وقيل
بعده بيوم وقيل بشهر
(مع أمن الطريق) بغلبة
السلامة ولو بالرشوة على
ما حققه الكمال وسيجيء
آخر الكتاب ان قتل بعض
الحجاج عذر وهل ما يؤخذ
في الطريق من المكس
والخفارة عذر فقولان
والمعتد لا كافي القنية
والمجنبي وعليه فيعتب في
الفاضل عما لا بد منه القدرة
على المكس ونحوه كافي
مناسك الطرابلسي

اللباب الى الكرماني (قوله ومع زوج أو محرم) هـ ذاقوله ومع عدم عدة عليها شرطان مختصان بالمرأة فلذا قال لامرأة وما قبلهما من الشروط مشترك والمحرم من لا يجوز له مناتها على النأي بدقربة أو رضاع أو صهرية كافي التحفة وأدخل في الفاهيرية بنت موطوءة من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخانيسة نهر لكن قال في شرح اللباب ذكر قوام الدين شارح الهداية أنه إذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ اه وهو الاحوط في الدين والابعد عن التهمة اه (قوله ولو لعبد) راجع اسكل من الزوج والمحرم وقوله أو ذميا أو رضاعا يختص بالمحرم كالاختصاص بالزنا لا ينفك عن نفقات الزنا لا تسافر بأخيها رضاعا في زماننا اه أي لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهرة الشابة فينبغي استثناء الصهرة الشابة هنا أيضا لان السفر كالخلوة (قوله كافي النهر بحثا) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كان على الشارح أن يؤخوه عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهسستاني عن شرح الطحاوي ح (قوله والمراهق كالج) اعتراض بين المعوت ح (قوله غير مجوس) يختص بالمحرم اذ لا يتصور في زوج الحاجة أن يكون مجوسيا ح (قوله ولا فاسق) يتم الزوج والمحرم ح وفيه في شرح اللباب بكونه ماجدا لا يبالي (قوله لعدم حفظهما) لان المجوس يختص عليهما منه لا اعتقاده حل نكاح محرمه والفاسق الذي لامرأته كذلك ولو زوا ح وترك المصنف تقييد المحرم بكونه مأمو لا اغناء ماذ كره عنه فافهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) أي فيشترط أن تكون قادرة على نفقتها ونفقة (قوله لمحرما) قيد به لانه لو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هي لها عليه النفقة وان لم يخرج معها فكذا عند أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها مأمونة نفسها بفعلها اسراج (قوله لانه محبوس عليها) أي حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه لعبره نفقة عليه (قوله لامرأة) متعلق بمحذوف صفة للزوج أو محرم أو متعلق بفرض (قوله حرة) مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الحج وقد مر اشتراط الحرية فيه لكن أشار به الى أن ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الابن زوج أو محرم خاص بالحره فيجوز للامة والمكاتبه والمذبة وآم الولد السفر بدونه كفي السراج لكن في شرح اللباب والفتوى على أنه يكره في زماننا (قوله ولو عجزا) أي لا طلاق النصوص بحر قال الشاعر

لكل سافطة في الحى لاقطة * وكل كاسدة يومها ساق

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج الى مادونه لحاجة بغير محرم بحر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان شرح اللباب ويؤيده حديث الصحابين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس للزوج منعها اذا كانت بينهما وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله قولان) هما مبنيان على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح أنه مع الصحة وأمن الطريق شرط وجوب الاداء فيجب الايصاء ان منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقد المحرم وعلى الاول لا يجب شيء من ذلك كافي البحر وفي النهر وصحح الاول في البسائع ورجع الثاني في النهاية تبع القاضيان واختاره في الفتح اه قات لكن جزم في اللباب بانه لا يجب عليها التزوج مع انه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط اداءه ورجع في الجوهره وابن أمير حاج في المناسك كما قاله المصنف في منحه قال ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لان الزوج له أن يمنع من الخروج معها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه ورجع بالاول فافهم (قوله وليس عبد لها محرم لها) أي ولو وجبوا أو خصيا لانه لا يحرم نكاحها نفقتها ونزكت الحج اه فافهم (قوله وليس عبد لها محرم لها) أي ولو وجبوا أو خصيا لانه لا يحرم نكاحها

(د) مع (زوج أو محرم) ولو عبدا أو ذميا أو رضاع (بالغ) قيد لهما كافي النهر بحثا (عاقل) والمراهق كالج جوهره (غير مجوس ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع) وجوب (النفقة) لحرما (عليها) لانه محبوس عليها (لامرأة) حرة ولو عجز (في سفر) وهل يلزمها التزوج قولان وليس عبدا محرم لها

عليه على التأييد بدل مادام عملوا كالها (قوله وليس لزوجها منعها) أي إذا كان معها محرم والافله منعها كما
 منعها عن غير حجة الاسلام ولو واجبة بصنعها كالندوة وانني أحرم بها فطانتها وتحالت منها بعمرة فلا
 تقضيها الا باذنه وكذا لو دخلت مكة بعد حياوزة الميقات غير محرمة لان حق الزوج لا تقدر على منعه بطلها بل
 بإيجاب الله تعالى في حجة الاسلام وحجتي واذا منعها زوجها فيما عدا ذلك تصير محصورة كما سيأتي في بابها ان شاء الله
 تعالى (قوله مع الكراهة) أي التحريمية للنهي في حديث الصحيحين لا تسافر امرأة ثلاثا الا ومعها محرم زاد
 مسلم في رواية أو زوج ط (قوله ومع عدم عدة الخ) أي فلا يجب عليها الخ إذا وجدت كما في شرح المجمع
 واللباب قال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير حاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر (قوله
 أية عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو رجعي ح (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة في
 السفر فان كان الطلاق رجعي لا يفارقها زوجها أو بائنا فان كان الى كل من بلدها ومكة أقل من مدة السفر
 تخيرت أو الى أحدهما سفر دون الآخر تعين أن تصير الى الآخر أو كل منهما سفر فان كانت في مصر قررت فيه
 الى أن تنقضي عدتها ولا يخرج وان وجدت محرما خلافا لهما وان كانت في قرية أو مفارقة لتأمن على نفسها
 دلها أن تغضي الى موضع آمن ولا يخرج منه حتى تغضي عدتها وان وجدت محرما عنده خلافا لهما كذا في فتح
 القدير (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي ثابتة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج
 لبعده المسافة ط (قوله وكذا سائر الشرائط) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تمة) ذكر صاحب اللباب في
 منسكه الكبير أن من الشرائط إمكان السير وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد
 فان احتاج الى أن يقطع كل يوم أو في بعض الايام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذا كر شارح اللباب
 أن منها أن يتمكن من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرماني لانه لا يليق بالحكمة بإيجاب فرض على وجه
 يغوت به فرض آخر اه وتعامه هناك (قوله فلو أحرم صبي الخ) تغربع على اشتراط البلوغ والحرية
 (قوله أو أحرم عنه أبوه) المراد من كان أقرب اليه بالنسب فلو اجتمع والدوا أخ يحرم والد كما في الخاتمة والظاهر
 انه شرط الاولوية لباب وشرحه (قوله وينبغي الخ) قال في اللباب وشرحه وينبغي لوليه أن يجنبه من محظورات
 الاحرام كالسبي والخيط والطيب وان ارتكبها الصبي لاشئ عليها (قوله وظاهره) أي ظاهر قول الميسوط أو
 أحرم عنه أبوه بأعادة الضمير الى الصبي العاقل لكن تأمله مع قول اللباب وكل ما قدر الصبي عليه بنفسه لا تجوز
 فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستروشن عن الذخيرة قال محمد في الاصل والصبي الذي يحج له أبوه يقضي
 المناسك ويرى الجار وانه على وجهي الاول اذا كان صبي لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا أحرم عنه
 أبوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضي المناسك كلها يفعل مثل ما يفعله البالغ اه فهو كالصريح في أن
 احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل (قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاولى وهو راجع لقوله بالغ وعق
 (قوله لانه قد نفل) وكان القياس أن يصح فرضا لنوى حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كما كان
 الصبي اذا تظاهر ثم بالغ فانه يصح أداء فرضه بتلك الطهارة الا أن الاحرام له شبه بالركن لاشتماله على النية فثبت
 بعده لم يصح كالوشرع في صلاة ثم بالغ بالنسب فان جرد احرامها ونوى بها الفرض يقع عنه والا فلا تشرع اللباب
 (قوله فلو جدد الخ) بأن يرجع الى ميقات من المواقيت ويحدد التلبية بالحج كما في شرح الملتقى قلت والظاهر
 أن الرجوع ليس بلازم لان انشاء الاحرام من الميقات واجب فقط كما يأتي ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل
 عبارة المبتغي ولو أحرم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق ووقت الحج باق فان جددوا الاحرام يحجز بهم
 عن حجة الاسلام اه ومتنضاه أن المراد بما قبل الوقوف قبل فوت وقته كما عبر به منلا على القاري في شرحه
 على الوفاية واللباب لكن نقل القاضي عيوني في شرحه على اللباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجيمي المكي
 أن المراد به الكينونة بعرفة حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة فباع ليس له التجديد وان بقي وقت الوقوف
 وأيده الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد

وليس لزوجها منعها عن
 حجة الاسلام ولو حجت
 بلا محرم جازع الكراهة
 (و) مع عدم عدة عليها
 مطلقا أية عدة كانت ابن
 ملك (والعبرة لوجوبها)
 أي العدة المانعة من سفرها
 (وقت خروج أهل بلدها)
 وكذا سائر الشرائط بحسب
 (فلو أحرم صبي عاقل) أو
 أحرم عنه أبوه صار محرما
 وينبغي أن يجرده قبله
 ويلبسه أزارا ورداء
 ميسوط وظاهره ان
 احرامه عنه مع عقله صحيح
 فمع عدمه أولى (فبالغ أو عبد
 فعتق) قبل الوقوف (فضي)
 كل على احرامه (لم يسقط
 فرضهما) لانه قد نفل
 (فلو جدد الصبي الاحرام
 قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة
 الاسلام آخره ولو فعله
 العبد (المعتق ذلك)
 التجديد المذكور

ثم حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسئلة في زماننا فمنهم من أفنى بصحة تجديده الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من أفنى بعدمها ولم يفرق فيها انصاحا صريحا اه ملخصا قلت وظاهر قول المصنف تبعا للادور قبل وقوفه أن المراد حقيقة الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام العجيجي (قوله لم يجزه) أي عن حجة الاسلام ط (قوله لا انعقاده) أي احرام العبد نظرا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بحر ط (قوله بخلاف الصبي) لان احرامه غير لازم لعدم أهلية الزوم عليه ولذا لو أحصر وتخلل لادم عليه ولا قضاء ولا جزاء عليه لا رتبة كتاب المحظورات فتح (قوله والكافر) أي لو أحرم فأسلم فجدد الاحرام لحجة الاسلام أجزاء لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاهلية ط عن البدائع (قوله والمجنون) أي لو أحرم منه ووليته ثم أفاق فجدد الاحرام قبل الوقوف أجزاء عن حجة الاسلام شرح الباب وفي النخبة قال في الاصل وكل جواب عرفته في الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب في المجنون اه وفي الولاولية قبل الاحصار وكذا الصبي يحجج به أبوه وكذا المجنون يقضى المناسك ويرى الجار لان احرام الاب عنهما وهو ما عاين ان احرامهما بنفسهما اه وفي شرح المقدسي عن البحر العميق لا ح على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه ووليته اه فهذه النقول صريحة في أن المجنون يحرم عنه ووليته كالصبي وبه اندفع ما في البحر من قوله كيف يتصور احرام المجنون بنفسه وكون وليه أحرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عبر به ليشمل الشرط والركن ط (قوله الاحرام) هو النية والتلبية أو ما يقوم مقامهما أي مقام التلبية من الذكرا أو تقليد البدنة مع السوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صرح بتقدمه على أشهر الحج وان كره كما سيأتي ح (قوله حتى لم يجز الحج) تفريع على شبهه بالركن يعني أن فائت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التخلل بعمرة والقضاء من قابل كأي شيء ولو كان شرطا محضا لجازت الاستدامة اه ح وية تفرع عليه أيضا ما في شرح الباب من أنه لو أحرم ثم ارتدوا العباد بالله تعالى بطل احرامه والا فالردة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة اه وكذا ما قدمناه من اشتراط النية فيه والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط الفرض عن صبي أو عبد أحرم فبلغ أو عتق ما لم يجدده الصبي (قوله ليقضى من قابل) أي بهذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله في أوانه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو أربع أشواط وباقية واجب كما يأتي ط (قوله وهما ركنان) بشكل عليه ما قالوا ان المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون مجزا بخلاف ما اذا رجع قبله فانه لا وجود للحج الا بوجود ركنيه ولم يوجد فدينبي أن لا يجزى الا مرسو عات المأمور وأورجى بحر قال العلامة المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوسعهم وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه وأما الحاج عن نفسه فسد كره عن الباب انه اذا أوصى باتمام الحج تجب بدنة تأمل (تمة) بقي من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العمر ومكانه أي من أرض عرفات للوقوف ونفس المعبد للطواف والحق به ترك الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس مضاف فيعم وسيأتي حكم الواجب (قوله نيف وعشرون) أي اثنان وعشرون هنا بما زاده لشارح أو أربعة وعشرون ان اعتبر الاختير وهو المحذور ثلاثة وأوصلها في الباب الى خمسة وثلاثين فزاد أحد عشر آخر وهي الوقوف بعرفة جزأ من الليل ومتابعة الامام في الافاضة أي بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الافاضة وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة والاتباع بما زاد على الاكثر في طواف الزيارة قبل وبينتونه جزء من الليل فيها وعدم تأخير رجلي كل يوم الى ثانيه وروحى القارن والمتمتع قبل الذبح والهدى عليه ما اوجبها قبل الحلق وفي أيام النحر قبل وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة الخمسة الاول المذكورة في المتن والذبح أما الباقي فهي واجبات له بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف جميع) بفتح فسكون أي

(لم يجزه) لانعقاده لازما بخلاف الصبي والكافر والمجنون (و) الحج (فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو شرط ابتداء وله حكم الركن انتهاء حتى لم يجز لها نية الحج استدامته ليقضى به من قابل (والوقوف بعرفة) في أوانه سميت به لان آدم وحوا تعارفا فيها (و) معظم (طواف الزيارة) وهما ركنان (و) واجبه) نيف وعشرون (وقوف جميع) وهو المزدلفة

مطلب في فسر وض الحج وواجباته

الوقوف فيه ولو ساعة بعد الفجر كفى شرح الباب (قوله سميت بذلك) أي بجمع وبمزدلفة فقد يشار بذلك إلى ما فوق الواحد كقوله تعالى عوانين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي آفاقاً أو غيره قارناً أو متمتعاً أو مفرداً وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره ثلاثاً لئلا يتوهم رجوع قوله لا فاقى إلى الجميع والافكثير من الواجبات الآية لكل من حج (قوله وطواف الصدر) بفتحين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى لو يذبح صدر الناس أشتات ولذا يسمى طواف الوداع بفتح الواو وتكسر الواو أدته البيت شرح الباب نقول الشارح أي الوداع على حذف مضاف أي طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر والاباع اعتباراً للزوم لأن الوداع بمعنى الترك لازم للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله لا فاقى) اعترض النووي في التهذيب على الفقهاء في ذلك بأن الافةاق النواحي واحد أفق بضمير وباسكان الفاء والنسبة اليه أفقى لأن الجميع إذا لم يسم به فالنسبة إلى واحد وأجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح لأنه أراده الخارجى أي خارج المواقيت فكان بمنزلة الانصارى وتعامه في شرح ابن كمال والقهستاني (قوله غير الحائض) لأن الحائض يسقط عنها كما سيأتى (قوله والحائض أو التقصير) أي أحدهما والخلق أفضل للرجل وفيه أن هذا شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث إيقاعه في الوقت المشروع وهو ما به مدارج في الحج وبعد السعي في العمرة فاتفق وفيه أن هذا واجب آخر سيأتى فلا حسن الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضاً قطعياً فقد يكون واجباً كتوقف الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح قال إن الخلق عند الشاذلي غير واجب وهو عندنا واجب لأن التحال الواجب لا يكون الا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل ظني فيثبت به الوجوب لا القطع (قوله من الميقات) يشمل الحرم للمك وغيره كما تمتع لم يسق الهدى ط والنقيض به للاحتراز عما بعده والافيجوز قبله بل هو أفضل بشرطه كفى شرح الباب (قوله إلى الغروب) لم يقل من الزوال لأن ابتداءه من الزوال غير واجب وانما الواجب أن يمه بعد تحققه مطابقة إلى الغروب كما أفاده في شرح الباب (قوله ان وقف نهاراً) أما إذا وقف ليلاً فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزمه شيء كفى شرح الباب نعم يكون ناركوا واجب الوقوف نهاراً إلى الغروب (قوله على الاشبه) ذكر في المطالب الفائق شرح السكت أن الأصح أنه شرط لكن ظاهر الرواية أنه سنة يكره تركها وعليه عامة المشايخ وصححه في الباب وذكر ابن الهمام أنه لو قيل إنه واجب لا يبعد لأن المواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج عن الوجيز وهو الاشبه موالاعدل فينبغي أن يكون عليه المعول اه من شرح الباب (قوله والقيام فيه) وهو أخذ الطائف عن عين نفسه وجعله البيت عن يساره لباب (قوله في الأصح) صرح به الجمهور وقيل أنه سنة وقيل فرض شرح الباب (قوله والمشى فيه الخ) فلو تركه بلا ذراع أعاده الا فله دم لأن المشى واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافى الخانية من أنه أفضل تساهل أو محمول على النافلة لا يقال بل ينبغي في النافلة أن تجب صدقة لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المشى لأن الفرض أن شرعه لم يكن بصفة المشى والشرع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله لزمه ماشياً) قال صاحب الباب في منسكه الكبير ثم ان طافه زحفاً أعاده كذا في الأصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوى أنه يجزئه لأنه أدى ما أوجب على نفسه وتعامه في شرح الباب (قوله نفسه أفضل) أشار إلى أن الزحف يجزئه ولادم عليه لكن يحتاج إلى الفرق بين وجوبه بالشرع ووجوبه بالنذر على رواية الأصل ولعله أن الإيجاب بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كما لا يكون نذراً بمعية كذا نذر اعتكافاً بدون صوم لزمه به ويلغو وصفه له بالنقصان والواجب بالشرع وهو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفاً فلا يجب عليه غيره والاوجب بغير موجب تأمل (قوله من النجاسة الحكيمة) أي الحدث الأكبر والأصغر وان اختلافنا في الآثم والكفارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع انه ما نة شرح الباب لا قارى (قوله من ثوب) الأولى ثوب أو في ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم ينقل في شرح الباب التصريح بالقول بوجوبه وانما

سميت بذلك لأن آدم اجتمع بحواء وأزادف إليها أي ذناً (والسعي) وعند الأئمة الثلاثة هو ركبن (بين الصفا) سمي به لأنه جلس عليه آدم مصفوة الله (والمرورة) لأنه جلس عليها امرأة وهى حواء ولذا أنشئت (وروى الجار) لكل من حج (وطواف الصدر) أي الوداع (للا فاقى) غير الحائض (والخلق أو التقصير) وانشاء الاحرام من الميقات ومد الوقوف بعرفة إلى الغروب ان وقف نهاراً (والبداءة بالطواف من الحجر الأسود) على الاشبه لمواظبته عليه عليه الصلاة والسلام وقيل فرض وقيل سنة (والقيام فيه) أي في الطواف في الأصح (والمشى فيه لمن ليس له عذر) يتمتع منه ولو نذر طوافاً زحفاً لزمه ماشياً ولو شرع متنفلاً زحفاً فحسه أفضل (والطهارة فيه) من النجاسة الحكيمة على المذهب قبل والحقيقة من ثوب وبدن ومكان طواف

قال وأما طهارة المسكاف فذكر العز بن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يبال
طوافه وهذا يفيد في الشرط والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنية اه (قوله والاكثر على أنه) أي
هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح الباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب من
أن نجاسة الثوب كله يجب الدم لأصله في الرواية اه وفي البدائع أنه سنة ولو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكثر
من الدرهم لا يلزمه شيء بل يكره لدخال النجاسة المسجد اه (قوله وستر لعمدة به) أي في الطواف وقائمة
عده واجبا ههنا مع أنه فرض مطلقا وزم الدم به كعادته من سنن الخطبة في الجمعة يعني أنه لا يلزم بتركه فسادها
والا فالسنة تبين الفرض لعدم الاتم بتركها مرة ههنا ما طهر لي وقدمناه في الجمعة (قوله فاكتر) أي من
الرابع فلأقل لا يمنع ويجمع المتفرق لباب (قوله كافي الصلاة) أي كماله والقدر المانع في الصلاة (قوله يجب
الدم) أي أن لم يعدد والاسقاط وهذا في الطواف الواجب والالتجيب الصدقة (قوله في الأصح) مقابلة ما قاله
الكرمانى أنه يعتد به لكنه يكره ترك السنة وتسحب إعادة ذلك الشوط لتكون البدعة على وجه السنة
ومشي في الباب على أنه شرط للصحة السعي فعدم الاعتداد بالشوط الأول يتفرع عليه وعلى القول بالوجوب
لأن المراد بعدم الاعتداد به لزوم أعادته أولي وم الجزاء على تقدير عدمها وانما الفرق من حيث أنه إذا لم يعد
الشوط الأول يلزمه الجزاء لترك السعي على القول بالشرطية لأنه لا صحة للشروط بدون شرطه وترك
الشوط الأول على القول بالوجوب الذي هو العدل المختار من حيث الدليل كما في شرح الباب وقد يقال
أنه إذا لم يعتد بالأول حصل البداءة بالصفا بالثاني فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركاً لا نحو
الاشواط الا اذا أعاد الأول وكون ذلك شرطاً لا ينافي الوجوب إذ لا يلزم من كون الشيء شرطاً لا تخيرت وقوف
عليه صحته أن يكون ذلك الشيء فرضاً كما قدمناه في الحلق خلافاً لما فهمه في شرح الباب ههنا وفي الحلق ولو
كان فرضاً لزم فرضية السعي أو فرضية بعضه ووجوب باقيه مع أنه كله واجب يجبر بدم وحيتئذ تعين القول
بالوجوب إذ لا ثمرة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه في المناسك الكبير وان استغربه القارى في شرح
اللباب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله كافر) أي في الطواف (قوله قيل نعم) ضعه ههنا وان جزم به في شرحه
على الملتقى لأنه جزم بخلافه صاحب الباب فقال ولا تختص أي هذه الصلاة بزمان ولا يمكن أي باعتبار الجواز
والصحة ولا تفوت أي الأبا موت ولو تركها لم تجبر بدم أي أنه لا يجب عليه الإصاء بالكفارة وذكر شراحه أن
المسئلة خلافية في البحر العميق لا يجب الدم وفي الجوهرة والبحر الزاخر يجب وفي بعض المناسك الاكثر على
أنه لا يجب وبه قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الآتي بيانه الخ) أي في باب الجنائيات حيث قال هناك
يجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل
الرمي والحلق نعم يكره لباب كاشي على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لأن ذبحه لا يجب اه وبه علم أنه كان
ينبغي للمصنف ما تقدم الذبح على الحلق في الذكر ليوافق ما بينهما من الترتيب في نفس الامر وأن الطواف
لا يلزم تقديمه على الذبح أيضاً لأنه اذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح بالاول كما قاله
ح والاصل أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره ههنا وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي
ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فبقى عليه الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم) تقدم في
الاعتساف أن اللبالي تبسع للابام في المناسك (قوله وراء الحطيم) لأن بعض من البيت كما يأتي بيانه (قوله
وكون السعي بعد طواف معتد به) وهو أن يكون أربعة أشواط فأكثر سواء طافه طاهراً أو محدثاً
أو جنباً وإعادة الطواف بعد السعي فيها اذا فعله محدثاً أو جنباً لغير النقصان لا لا يفساخ الاول ح عن
البحر ثم ان كون هذا واجباً لا ينافي ما في الباب من عدة شرط الصحة السعي كما علمته سابقاً (قوله بالمكان) أي
الحرم ولو في غيره من الزمان أي أيام النحر ههنا في الحاج وأما المعترف لا يتوقت حلقه بالزمان كما سألني في
الجنائيات (قوله وترك المحذور) قال في شرح الباب فيه أن الاجتناب عن المحرمات فرض وانما الواجب هو

والاكثر على أنه سنة مؤكدة
كما في شرح لباب المناسك
(وستر العورة) فيه وبكشف
ربع العضو كافر كما في
الصلاة يجب التمسك (وبدعة
السعي بين الصفا والمروة
من الصفا) ولو بدأ بالمروة
لا يعتد بالشوط الاول في
الأصح (والشئ فيه) في
السعي (لمن أبس له عذر)
كلمه (وذبح الشاة للقارن
والمتنع وصلاة ركعتين لكل
أسبوع) من أي طواف
كان فلوتر كماله عليه دم
قبل نعم فيوصي به (والترتيب
الآتي) بيانه (بين الرمي
والحلق والذبح يوم النحر)
وأما الترتيب بين الطواف
وبين الرمي والحلق فسنة
فلوطاف قبل الرمي والحلق
لا يثنى عليه ويكره لباب
وسجيء أن المفرد لا ذبح
عليه وسخفه (وفعل
طواف الافاضة) أي الزيادة
(في) يوم من (أيام النحر)
ومن الواجب أن تكون
الطواف وراء الحطيم وكون
السعي بعد طواف معتد به
وتوقيت الحلق بالمكان
ولزمان وترك المحذور

الاجتناب عن المكروهات التحريمية كحقيقة ابن الهمام الآن فعل المنفورات وترك الواجبات لما
اشتركت في لزوم الجزاء ألحق بهم في هذا المعنى (قوله كالجماع بعد الوتوف الخ) تمثيل للحفظورات وقيد بما
بعد الوقوف لانه قبله مفسد والمراد هنا غير المفسد تأمل (قوله والضابط الخ) لما لم يستوف الواجبات كما
علمت مما زدها عن الباب ذكر هذا الضابط وليفيد بعكس القضية حكم الواجب لكنها تنعكس عكسا
منطقيا لا لغويا فيقال بهض ما هو واجب يجب بتركه دم لا كل ما هو واجب لان ركعتي الطواف لا يجب
بتركهما الدم وكذا ترك الواجب بعذر على ما سنفذ كره في أول الجنائيات لكن في الأول خلاف تقدم
فعلى القول بوجوب الدم فيه مع تقييد الترك بلا عذر يصح العكس كليا (قوله وغيرها الخ) فيه انه لم
يستوف الواجبات وان كان مراده ان غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فغير مفيد (قوله كأن يتوسع
في النفقة الخ) أفاد بالكاف انه بقي منها أشياء لم يذكرها لانها سأتاني كما طواف القدوم للآفاق والابتداء
من الجبال والود على أحد الاقوال والخطب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرها مما سيعلم (قوله وعلى
صون لسانه) أى عن المباح والمكروه تنزيها والافهوا واجب (قوله ويستأذن أبويه الخ) أى اذالم
يكون محتاجين اليه والافيه وكذا يذكره بلا إذن دائنه وكفيله والظاهر أنهم يتحرر من طلاقهم الكراهة
وبدل عليه قوله فيما سفي تمثيله للبحر المكروه كالبحر بلا إذن مما يجب استدائه فلا ينبغي عده ذلك من السنن
والآداب (قوله يفتح القاف وتسكسر) أى مع سكون العين وحكى الفتح مع كسر العين (قوله وتفتح عزه
الشيخ اسمعيل الى تحرير الامام النووي وقال خلافا لما في شرح الشافعي من انه لم يسمع الا الكسر (قوله وعند
الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي النهر وغيره وظاهر المتن بوافقه لانه ذكر
العديد فكان المراد عشر ليال لكن اذا حذف التمييز جاز التذكير فيكون المعنى عشرة أيام أخذه ح عن
القهستاني وقيل ان العشر اسم لهذه الايام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذكير مع
المؤنث والعكس تأمل (قوله ذوا الحجة كله) مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح (قوله عملا بالآية) أى
قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله قلنا اسم الجمع الخ) الاضافة بيانية أى اسم هو جمع والا فاشهر صيغة
جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للزعمشري حاصله انه يجوز في اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة
معنى الاجتماع والتعدد ثانيهما أن التجوز في جعل بعض الشهر شهرا فالأشهر على الحقيقة واعتراض الاول
بان فيه اخراج العشر عن الإرادة لخروجه عن الشهرين وأجيب بانه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على
تقدير الحج ذوا أشهر أما على تقدير الحج في أشهر فلا حاجة الى التجوز لان الظرفية لا تقتضى الاستصحاب
لكن بين المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بانها شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة (قوله وفائدة التأقيت
الخ) جواب عن اشكال تقريره ان التوقيت بهما ان اعتبر للفوات أى ان أفعال الحج لو أخوت عن هذا
الوقت يفوت الحج لفوته بتأخير الوقوف عن طالع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الركن بعده وان
خصص الفوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي يوسف
وان اعتبر التوقيت المدكور لاداء الأركان في الجملة يلزم أن يكون ثاني النحر وثالثه منها لجواز الطواف
فيهما وأجاب الشارح تبعا للبحر وغيره بما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدته أن شيئا من أفعال الحج
لا يجوز الا فيباحتي لوصام المتنع أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف
القدوم لا يقع عن سعي الحج الا فيباحتي لو فعله في رمضان لم يجوز ولو اشتبه عليهم يوم عرفة فوقفوا فاذا هو يوم
النحر جاز لوقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادى عشر لم يجوز كفى الباب وغيره قال القهستاني ولاينا فيه اجزاء
الأحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها بعدها لان ذلك محرم فيه اه قلت فيه نظر
لان طواف الزيارة يجوز في يومين بعد عشر ذي الحجة كعلمته وان كان في أوله أفضل فالمناسب الجواب عن
الاشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وانتهاء الذوات بفوت معظم أركانه وهو

كالجماع بعد الوقوف وليس
الخط وتغطية الرأس
والوجوب والضابط أن كل
ما يجب بتركه دم فهو واجب
صرح به في الملتقى وسيد تضع
في الجنائيات (وغيرها سنن
وآداب) كأن يتوسع في
النفقة ويحافظ على الطهارة
وعلى صون لسانه
ويستأذن أبويه ودائنه
وكفيله ويودع المسجد
بركعتين ومعارفه
ويستخاهم ويلتمس دعا لهم
ويتصدق بشئ عند خروجه
ويخرج يوم النجس ففيه
خرج عليه السلام في عجة
الوداع أو الاثنين أو الجمعة
بعد التوبة والاستغارة أى
في أنه هل يشتري أو يكتري
وهل يسافر برا أو بحرا
وهل يرافق فلانا أو لانا
الاستغارة في الواجب
والمكروه لا محل لها وتعلمه
في النهر (وأشهره سؤال
وذو القعدة) يفتح القاف
وتسكسر (وعشر ذي الحجة)
بكسر الحاء وتفتح وعند
الشافعي ليس منها يوم النحر
وعند مالك ذوا الحجة كله عملا
بالآية قلنا اسم الجمع
بشرك فيه ما وراء الواحد
وفائدة التأقيت أنه لو فعل
شيئا من أفعال الحج خارجها
لا يجزبه

الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمته من جوازه فيه عند الاشتباه بخلاف الحادى عشر هذا ما ظهر
 لي فافهم (قوله وأنه يكره الاحرام الحج) عطف على قوله أنه لو فعل - وهو ظاهر في أنه أراد بأفعال الحج غير
 الاحرام فلا ينافى اجزاء الاحرام مع الكراهة فقوله لا يجوز به واقع في محزه فافهم نعم في كون الكراهة مائدة
 التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الاحرام شبيها بالركن تأمل (قوله قبلها) أفاد أنه لو أحرم فيها الحج ولو لعام
 قابل لا يكره ولذا قال في الذخيرة لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل أشهر الحج قال في النهر وينبغي أن
 يكون مكرها بحيث لم يأمن على نفسه وان كان في أشهر الحج (قوله لشبهه بالركن) علة لقوله يكره أو ولو
 كان ركعا حقيقة لم يصح قبلها فإذا كان شبيها به كره قبلها لشبهه وقر به من عدم الصحة بحر (قوله كالمس) أى
 عند قوله مرضه الاحرام (قوله واطلاقها) أى الكراهة يفيد التحريم وبه قيدها القهستاني ونقل عن التحفة
 الاجماع على الكراهة وبه صرح في البحر من غير تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لا قال ومن فصل
 كصاحب الظهيرية قياسا على الميقات المكافى فقد أخطأ لكن نقل القهسة في أيضا عن الخبيطة لنفسه - يل ثم
 قل وفي النظم عنه أنه يكره الا عند أبي يوسف (قوله والعمره في العمر مرة سنة مؤكدة) أى إذا أتى بمرة
 فقد أقام السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت النهى عنها فيه الا أنهم سافى رمضان أفضل هذا إذا أورد هادلا
 ينافيه أن القرآن أفضل لأن ذلك أمر يرجع الى الحج لا العمره فالجامل أن من أراد الايتان بالعمره على
 وجه أفضل فيه فبأن يقرن معه عمره فتح فلا يكره الا كذا رهننا خلافا لما لا بل يستحب على ما عليه الجمهور وقد
 قبل سبع أسابيح من الاطوفة كعمره شرح اللباب (قوله وصح في الجوهره وجوبها) قال في البحر
 واختاره في البدائع وقال انه مذهب أصحابنا ومنهم من أطلق اسم السنة وهذا لا ينافى الوجوب اه وانما ظهر
 من الرواية السنه فان محمد انص على أن العمره تطوع اه ومال الى ذلك في الفتح وقال بعد سوق الأدلة
 تعارض مقتضىيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى مجرد فعله عليه الصلاة والسلام وأصحابه والتابعين
 وذلك بوجوب السنه فقلنا بها (قوله قلنا الأمور الخ) جواب عن سؤال مقدر أوردته في غاية البيان دليلا على
 الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هذا مبنى على أن المراد بالانعام تميم ذاتها أى تميم أفعالهها
 أما إذا أراده اكمال الوصف وعاليه ما نقله في البحر من أن الصحابة فسرت الانعام بأن يحرمهم من دوره أهلها
 ومن الاماكن القاصية فلا حاجة الى الجواب للتفاف على أن الانعام بهذا المعنى غير واجب فلا مرفيه
 للندب اجزاء فلا يدل على وجوب العمره فافهم (قوله وحلق أو تقصير) لم يذكره المصنف لانه محمل مخرج
 منها بحر (قوله وغيرهما واجب) أراد بالغير من المذكورات هذا وذلك أقل أشواط الطواف والسعى
 والحلق أو التقصير والا فلاها سنن ومحرمات من غير المذكور ههنا فافهم وأشار بقوله هو المختار الى ما في التحفة
 حيث جعل السعى ركعا كالطواف قال في شرح اللباب وهو غير مشهور في المذهب (قوله ويفعل فيها كذا فعل
 الحاج) قال في اللباب وأحكام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا حكم فرائضها وواجباتها
 وسننها ومحرماتها ومفسدها ومكرها ونهاها واحصاها وجمعها أى بين عرتين واضافتها أى الى غير هاتى النية
 ورفضها كحكمها في الحج وهى لا تختلغ الا فى أو ر منها أنها ليست بفرض وانما الا وقت لها معين ولا تنفوت
 وليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمى فيها ولا جمع أى بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدر
 ولا تجب بدنه بافسادها ولا بطوافها جنباً أى بل شاة وأن ميعاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان ميعاته
 للمكى الحرم اه (قوله وجازت) أى صححت (قوله ونذبت في رمضان) أى إذا أقردها كمر عن الفتح ثم
 المدب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كالمس أى انما فيه أفضل منها فى غيره واستدل
 له فى الفتح بما عن ابن عباس عمره في رمضان تعدل حجة وفى طريق المسلم تقتضى حجة أو حجة معى قال وكان
 السامع رجلا لله تعالى بهم يسمون الحج الاصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عرات كاهن بعد الهجرة
 فى ذى القعدة على ما هو الحق وتعامه فيه * (تنبيه) * نقل بعضهم عن المسألة فى رسالته المسماة الادب فى

• طلب أحكام العمرة

(و) انه (يكره الاحرام له قبلها) وان آمن على نفسه من المحذور ولشبهه بالركن كما مر واطلاقها يفيد التحريم (والعمره) فى العمر مرة سنة مؤكدة على المذهب وصح في الجوهره وجوبها قلنا الأمر به فى الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول (وهى احرام وطواف وسعى) وحلق أو تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيره ما واجب هو المختار ويفعل فيها كفعل الحاج (وحازت فى كل السنه) ونذبت فى رمضان (وكرهت)

وجب أن تكون العمرة في رجب سنة يان فعلها عليه أصلاً والسلام أو أمر به لم يثبت ثم روى ابن الزبير
لما فرغ من تجديد بناء الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب نحر ابلا وذبح قرابين وأمر أهل مكة أن يعثروا
حينئذ شكر الله تعالى على ذلك ولا شك أن فعل الصحابة حجة وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن فهذا
وجه تخصيص أهل مكة للعمرة بشهر رجب اهـ ملخصاً (قوله تحريراً) صرح به في الفتح واللباب (قوله يوم
عرفة) أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافاً لما عن أبي يوسف أنه لا تسكره فيه قبل الزوال بحج (قوله
وأربعة) بالنصب والتنوين والأصل أربعة أيام بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها * (تنبيه) * يرد على الأيام
الخمس مائة في اللباب وغيره من كراهة فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن معنائهم أي من المقيمين ومن في داخل
المبقات لأن الغالب عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون والأفلا منع للمكي عن
العمرة المفردة في أشهر الحج اذ لم يحج في تلك السنة ومن خاف فعله البيان شرح اللباب وثله في البحر وهو رد
على ما اختاره في الفتح من كراهته للمكي وإن لم يحج ونقل عن القاضي عيسى في شرح المسلك أن ما في الفتح قال
العلامة قاسم أنه ليس بمذهب لعلمنا ولا لأئمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهته لاهل مكة اهـ قلت وسيأتي
تمام الكلام عليه في باب التمتع إن شاء الله تعالى هذا وما نقله ح عن الشربلانية من تقييده كراهة العمرة في
الأيام الخمسة بقوله أي في حق الحرم أو مرید الحج يفتى أنه لا يكره في حق غيره ما لم أر من صرح به فلا راجع
(قوله أي كره انشاؤها بالأحرام) أي كره انشاء الأحرام لها في هذه الأيام ح (قوله حتى يلزمه دم وان
رفضها) سيأتي الكلام عليه إن شاء الله في آخر باب الجنائيات (قوله لا أدأوها) عطف على انشاؤها ح
(قوله كقارون فاته الحج) لو قال كفي العراج كفاً للحج لشمل التمتع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن
المكروه الانشاء لا الأداء بأحرام سابق (قوله فاستثناء الخ) حيث قال تسكره العمرة في خمسة أيام غير
القارن اهـ ووجه الانقطاع ما علمته من أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام والقارن أحرم بها بأحرام
سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منه منقطع فافهم (قوله فلا يختص الخ) تفريع على
قوله منقطع لأن حاصله أنه لما لم يكن منسباً للأحرام فيها لم يكن داخل فيما تسكره عمرته فيها وحينئذ لا يختص
جواز عمرته بيوم عرفة فافهم (قوله كقوله في البحر) حيث قال بعد قول الخانية لغير القارن ما نصه وهو
تقييد حسن وينبغي أن يكون راجعاً إلى يوم عرفة لا إلى الخمسة كما لا يخفى وإن يلحق التمتع بالقارن اهـ قال
في التهر هذا ظاهر في أنه فهم أن معنى ما في الخانية من استثناء القارن أنه لا بد له من العمرة ليسبى عليها أفعال
الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم فقد قال في السراج وتسكره العمرة في هذه الأيام أي يكره
انشاؤها بالأحرام أما إذا أداها بأحرام سابق كما إذا كان قارناً فاته الحج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكره
وعلى هذا فالاستثناء الواقع في الخانية منقطع ولا اختصاص ليوم عرفة اهـ أقول لا يخفى عليك أن المتبادر
من القارن في كلام الخانية المدرك لأفانث الحج بخلاف ما في السراج وحينئذ فلا شك أن عمرته لا تكون
بعد يوم عرفة لأن ما تبطل بالوقوف كما سيأتي في باب مايس في كلام البحر تعرض لمن فاته الحج ولا لأن الاستثناء
متصل أو منقطع فنأين جاءت الغفلة فتنبه وافهم (قوله والمواقيت) جمع ميقان بمعنى الوقت المحدود
واستعير للمكان أعني مكان الأحرام كما استعير المكان للوقت في قوله تعالى هنا لك ابتلى المؤمنين ولا يناديه
قول الجوهري الميقان موضع الأحرام لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والجواز وكأنه في البحر استند إلى
ظاهر ما في الصحاح فزعهم أنه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وأعرض عن كلامهم
السابق وقد علمت ما هو الواقع ثم اعلم أن الميقان المكاني يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة أصناف
آفاق وحلي أي من كان داخل المواقيت وحري وذكرهم المصنف على هذا الترتيب (قوله يريد مكة)
أي ولو غير نسك كتجارة ونحوها كما يأتي (قوله لا بحرما) أي يحج أو عمرة (قوله يضم ففتح) أي وسكون
الياه مصغراً الحاقه بالفتح اسم ثبت في المسامع معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل

تحريراً (يوم عرفة وأربعة
بعدها) أي كره انشاؤها
بالأحرام حتى يلزمه دم وان
رفضها لا أدأوها فيها بالأحرام
السابق كقارن فاته الحج
فاعتبر فيها لم يكره سراج
وعليه فاستثناء الخانية
القارن منقطع فلا يختص
بيوم عرفة كقوله في البحر
(والمواقيت) أي المواضع
التي لا يجاوزها مرئيد مكة
البحر ما خمسة (ذوالحليمة)
يضم ففتح مكان على ستة
أميال من المدينة

مطلب في المواقيت

وعشر مراحل من مكة
تسميها العوام أبيار على
رضي الله عنه يزعمون أنه
قاتل الجن في بعضها وهو
كذب (وذا عرق) بكسر
فسكون على مرحلتين من
مكة (وحجفة) على ثلاث
مراحل بقرب رابغ
(و قرن) على مرحلتين وفتح
الراء خطأ ونسبة أويس
اليه خطأ آخر (ويللم)
جبل على مرحلتين أيضا
(للمدني والعراقي والشامي)
الغير المار بالمدينة بقرينة
ما يأتي (والجدي والبيني)
لف ونشر مرئوب ويجمعها
قوله

عرق العراقي يللم البيني
ويذى الحليفة يحرم المدني
للشام يحذفان مرورهما
ولا هل نجد قرن فاستبين
(وكذا هي لمن مر بها من
غير أهلها) كالشامي يمر
بمقات أهل المدينة فهو
مقاته قاله النووي الشافعي
وغيره وقالوا لو مر بمقاتين
فأحرمه من الأبعد أفضل
ولو أحره إلى الثاني لاشئ عليه

٣ قول الحشى الغير
المارين كذا بالأصل المقابل
على خط المؤلف والذي في
نسخ الشارح الغير المار
وكثيرا ما يقع مثل هذا نظائر
وله منشاء اختلاف
النسخ اه معجمه

أربعة قال العلامة القطبي في مناسكه والمحرر من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السهمودي في تاريخه قد
اختبر ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بذى
الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقديم المشاة الفوقية وسبعمائة ذراع بتقديم الدين والنسب وثلاثين
ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد اه قلت وذلك دون خمسة أميال فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع
بذراع الحديد المستعمل الآن والله أعلم اه (قوله وعشر مراحل) أو تسع كفى البحر (قوله وهو
كذب) ذكره في البحر عن مناسك الحقي ابن أمير حاج الحلبي (قوله وذا عرق) في مناسك القطبي سميت
بذلك لأن فيها عرقا وهو الجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقيق والعقيق
وادي سيل ماؤه إلى غوري تهامة قاله الأزهرى اه وإلهذا قال في اللباب والأفضل أن يحرم من العقيق
وهو قبل ذات عرق بمحلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقيل ثلاث وجمع بان الأول نظر إلى المراحل
العرفية والثاني إلى الشرعية (قوله وحجفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهمله سميت بذلك لأن السبل
نزل بها وحجف أهلها أي استأصلهم واسمها في الأصل مهبة لكسر قبل أنها قد ذهبت أعلامها ولم يبق بها
الارسوم خفية لا يكاد يعرفها الاسكان بعض البوادي فلذا والله تعالى أعلم اختار الناس الاحرام احتياطا
من المكان المسمى برابض وبعضهم يجعله بالغير لأنه قبل الحجفة بنصف مرحلة وقرب من ذلك بحر وقال
القطبي واقد سألت جماعة ممن له خبرة من عرب تهامة عن فروعها في مكة بعد ما رحلنا من رابغ إلى مكة على
جهة اليمن على مقدار ميل من رابغ تقريبا (قوله وقرن) بفتح القاف وسكون الراء جبل مطل على عروات
لا خلاف في ضبطه من ذابن رواية الحديث واللغة واللغة وأصحاب الاخبار وغيرهم خبر عن تهذيب الأسماء
واللغات (قوله وفتح الراء خطأ الخ) قال في القاموس وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرن
إليه لأنه منسوب إلى قرن س ومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده (قوله ويللم) بفتح المشاة الخفية واللامين
واسكان الميم ويقال لها ألملم بالهمزة وهو الأصل والياء تسهيل لها (قوله جبل) أي من جبال تهامة مشهور
في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المسالك قال في البحر وهذه المواقيت ما عدا ذات عرق ثابتة في الصحيحين
وذا عرق في صحيح مسلم وسنن أبي داود (قوله والعراقي) أي أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراقيين
وكذا سائر أهل المشرق وقوله والشامي مثله المصري والمغربي من طريق قول لباب وشرحه (قوله ٣
الغير المارين بالمدينة) يعنى أن تكون ذات عرق للعراقي وحجفة للشامي إذا كانا غير مارين بالمدينة أموالورا
بهم فيقاتهم بمقاتها أعنى ذا الحليفة وهذا بيان للأفضل لأنه لا يجب عليهم ما لا يحرم من ذى الحليفة كالمدني
كما يأتي تحريمه فافهم (قوله بقرينة ما يأتي) أي في قوله وكذا هي لمن مر بها من غير أهلها ح (قوله
والجدي) أي نجد الدين ونجد الحجاز ونجد تهامة لباب (قوله والبيني) أي باقي أهل اليمن وتهامة لباب (قوله
ويجمعها الخ) جمعها أيضا الشيخ أبو البقاء في البحر العميق بقوله

مواقيت آفاق يمان ونجد * عراق وشام والمدينة فاعلم

يللم قرن ذات عرق وحجفة * حليفة ميقات النبي المكرم

(قوله وكذا هي) أي هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النووي الشافعي وغيره) سقطت هذه الجملة من بعض
النسخ وهو الحق لأن هذه المسئلة صرح بها في كتب المذهب متونا وشرحا فلا معنى لقلها عن النووي
رحمه الله تعالى ح وأجيب بأنه يشير إلى أنها اتفاقية (قوله وقالوا) أي علماءنا الخفية (قوله ولو مر
بمقاتين) كالمدني يمر بذى الحليفة ثم بالحجفة فأحرمه من الأبعد أفضل أي الأبعد عن مكة وهو ذى الحليفة
لكن ذكر في شرح اللباب عن أس أمير حاج أن الأفضل تأخير الاحرام ثم وفق بينهما بأن أفضلية الأول لما فيه
من الخروج عن الخلاف وسرعه المسارعة إلى الطاعة والثاني لما فيه من الأمن من قلة الوقوع في المحظورات
لفساد الزمان بكثرة العصيان فلا ينافي ما مر ولا مافي البدائع من قوله من جاوز ميقاتا بلالاحرام إلى آخره جازا لا

أن المستحب أن يحرم من الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة إذا مروا بها فجاوزوها إلى
الخطبة فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يحرموا من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى الميقات الأول لزمهم محافظة
حرمته فيكره لهم تركها اهـ وذكر مثله القدوري في شرحه إلا أن في قول الامام في غير أهل المدينة إشارة إلى
أن المدني ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الامام بوجوب الدم وعدمه بحمل رواية الوجوب على
المدني وعدمه على غيره اهـ قلت لكن نقل في الفتح أن المدني إذا تجاوز إلى الخطبة فأحرم عندها فلا بأس به
والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة ونقل قبله عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية
ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرم منه آخره ولو كان أحرم من وقته كان أحب إلى اهـ فالأول
صريح والثاني ظاهر في المدني أنه لا شيء عليه فعلم أن قول الامام المارفي غير أهل المدينة اتفاق لا احترازي
وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدني وغيره وأما قول الهداية وفائدة التآقيت أي بالمواقيت الخمسة المجمع عن
تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم بالاجماع فاعترضه في الفتح بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز تأخير المدني الاحرام
عن ذي الحليفة والمسطور خلافه فمروى عن الامام أن عليه دمالكن الظاهر عنده هو الأول قال في النهر
والجواب أن المجمع من التأخير مقيّد بالميقات الأخير وتعامه فيه (قوله على المذهب) مقابلة رواية وجوب
الدم (قوله وعبرة الباب سقط عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمجاوزة ثم سقوطه بالاحرام من الأخير وهو
مخالف للمسطور كما علمته والظاهر أنه مبنى على الرواية الثانية (قوله ولولم يمر بها الخ) كذا في الفتح ومفاده ان
وجوب الاحرام بالمحاذاة انما يعتبر بعدم المروى على المواقيت أما لو مر عليها فلا يجوز له مجاوزة آخر ما يمر
عليه منها وان كان يحاذي بعده ميقاتا آخر وذلك لأجل صاحب البحر عما أورده عليه العلامة اسبحر
الهيتمي الشافعي حين اجتماعه في مكة من أنه ينبغي على مدعاكم أن لا يلزم الشاخي والمصري الاحرام من
رابع بل من خالص المحاذاة لا آخر المواقيت وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر وهو أن مرادهم المحاذاة
القرينة والمحاذاة المار من بقرن بعيدة لان بينهم وبينه بعض جبال ~~ال~~ كن نازعه في النهر بأنه لا فرق بين
القرينة والبعيدة (قوله تحري) أي غلب على ظنه مكان المحاذاة وأحرم منه ان لم يجد عالياه يسأله (قوله
إذا حاذى أحدها) في بعض النسخ إذا حاذاه أحدها (قوله وأبعدها) أي عن مكة (قوله فان لم يكن الخ) كذا
في الفتح لكن الاصول قول الباب فان لم يعلم المحاذاة لما قال شارحه انه لا يتصور عدم المحاذاة اهـ أي لان
المواقيت ثم جهات مكة كلها فلا بد من محاذاة أحدها (قوله فملى مرحلتين) أي من مكة فتح ووجهه أن
المرحلتين أوسط المسافات والألا احتياط الزيادة مقدسي (قوله وحرم الخ) فعليه العود إلى ميقات منها وان
لم يكن ميقاته ليجرم منه والافعليه دم كسبائي بيانه في الجنايات (قوله كلها) زاده لأجل دفع ما أورد على
عبارة الهداية كقدمناه نفما (قوله أي لا فاق) أي ومن الحق به كالحرمي والخلي إذا خرجا إلى الميقات كما
يأتي فتقيده بالآفاق لا حتراراً ولو بقيا في مكانهما فلا يحرم كما يأتي (قوله يعني الحرم) أي الآتي
تحد يده قربا بالخصوص مكة وانما قيد بها لان الغالب قصد دخولها (قوله غير الحج) كمجرد الرؤية والتمتع
أو التجارة فتح (قوله أمواله قصد وضعه من الحرم والميقات والميقات القصد عند المجاوزة
لا عند الخروج من بيته كسبائي في الجنايات أي قصداً أولياً كما إذا قصد لبس أو شراؤه أنه إذا فرغ منه
يدخل مكة ثانياً ذل كان قصده الأولى دخول مكة ومن ضرورته أن يمر في الحل فلا يحصل له (قوله فله دخول
مكة بالاحرام) أي ما لم يرد نسكاً كما يأتي قريباً (قوله وهو الحيلة الخ) أي القصد المذكر وهو الحيلة لمن أراد
دخول مكة بالاحرام لكن لا تتم الحيلة الا اذا كان قصده ملو من الحل قصداً أولياً كقرنائه ولم يرد النسك
عند دخول مكة كما يأتي قريباً وسبب الكلام على ذلك في أواخر الجنايات ان شاء الله تعالى (قوله
الأمور بالحج للمخالف) ذكره في البحر بحثاً بقوله وينبغي أن لا تجوز هذه الحيلة للأمور بالحج لانه
حينئذ لم يكن سفره للحج ولانه مأمور بحجة آفاقية وإذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكية فكانت مخالفاً

على المذهب وعبرة
اللباب سقط عنه الدم ولولم
يمرها تحري وأحرم اذا
حاذى أحدها وأبعدها
أفضل فان لم يكن بحيث
يحاذى فعلى مرحلتين
(وحرم تأخير الاحرام عنها)
كلها (لمن) أي لا فاق
(قصده دخول مكة) يعني
الحرم (ولو الحاجة) غير
الحج أمواله قصد موضعا من
الحل كلبس وجدة حل له
بجوارته بالاحرام فاذا حل به
التحق بأهله فله دخول مكة
بالاحرام وهو الحيلة لمريد
ذلك إلا لما مور بالحج
للمخالف (لا) يحرم
(التقديم) للاحرام (عليها)

وهذه المسئلة يكثر وقوعها فيمن يسافر في البحر المالح وهو مأثور بالحج ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المعروف بجدة ليدخل مكة بغير إحرام حتى لا يطول الإحرام عليه لو أحرم بالحج فان المأثور بالحج ليس له أن يحرم بالعمرة اهـ أي لانه اذا اعتمر ثم أحرم بالحج من مكة يصير مخالفاً في قولهم كافي التنازعانية عن المحيط وهل مخالفة لكونه جعل سفره لغير الحج المأثور به أو لكونه لم يجعل حجة آفاقية وعلى الثاني لو اعتمر أو فعل الحيلة بان قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى الميقات فأحرم منه لم يكن مخالفاً لان حجته صارت آفاقية أما على الأول فهو مخالف ويحتمل أن المخالفة لكل من العلتين كما يفيدته أول عبارة البحر المذكورة فتتحقق المخالفة بالعلة الأولى لكن ذكر العلامة القاري في بعض رسائله مسئلة اضطرب فيها أهواء عصره وهي أن الآفاقية الحاج عن العبر اذا جاوز الميقات بلا إحرام للحج ثم عاد الى الميقات وأحرم هل يصح عن الآمر قبيل لا وقيل نعم ومال هو الى الثاني قال وأفتى به الشيخ قطب الدين وشيخنا سنان الرومي في منسكه والشيخ علي المقدسي قلت وهذا يفيد جواز الحيلة المذكورة له اذا عاد الى الميقات وأحرم والجواب عن قوله لان سفره حينئذ لم يكن للحج أنه اذا قصد البندر عند المجاوزة ليقبض به أياً ما يبيع أو شرع ثلاثاً ثم يدخل مكة لم يخرج عن أن يكون سفره للحج كالمقصود كما كنا نأخو في طريقه ثم النقطة عنه والله تعالى أعلم فافهم وأمالوا أحرم بالحج من الميقات وأقام بمكة حراماً له لا يحتاج الى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الإحرام على أشهر الحج أي يحرم كقدمناه قبيل أحكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قدمنا تفسير الصحابة الانعام بالإحرام من ديرة أهله ومن الأماكن القاصية قال في فتح القدير وانما كان التقديم على المواقيت أفضل لانه أكثر تعظيماً وأوفر مشقة والأجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الإحرام بهم من الأماكن القاصية روى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس أنه أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو حجة غفر الله له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد وأبو داود ونحوه اهـ (قوله ان في أشهر الحج) أمّا قبلها فيكره وان أمن على نفسه الوقوع في الخطور ان اسمه الإحرام بالركن كما هو (قوله وأمن على نفسه) والا فالإحرام من الميقات أفضل بل تأخيرها الى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاح كقدمناه (قوله وحل لأهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها نفسها ومن بعدها فانه لا فرق بينهما مما في المنصوص من الرواية كما صرح به في الفتح والبحر وغيرهما وينبغي أن يراد داخل جميعها للخروج من كان بين ميقاتين كان منزله بين ذى الحليفة والخيفة لانه بالنظر الى الخيفة خارج الميقات فلا يحصل له دخول الحرم بالإحرام تأمل (قوله يعني لكل الخ) أشار الى أن المراد بالأهل ما يشمل من قصدهم من غيرهم كأفاده قوله بقوله أمالوا قصد موضع من الحل الخ (قوله غير محرم) حال من أهل ولم يجمعهم نظراً الى لفظ أهل فانه مفرد وان كان معناه جميعاً (قوله ما لم يردنسا) أمان أرادوه وجب عليه الإحرام قبل دخوله أرض الحرم فيقانه كل الحل الى الحرم فتخرج عن هذا قال القطبي في منسكه ومما يجب التيقظ له سكان جدة بالحج وأهل حدة بالمهالة وأهل الاودية القريبة من مكة فانهم غالباً يأتون مكة في سادس أو سابع ذي الحجة بلا إحرام ويحرمون بالحج من مكة فعليهم دم الجواز الميقات بلا إحرام لكن بعد توجههم الى عرفة ينبغي سقوط عنهم يوم واهم الى أول الحل ما بين الآن يقال ان هذا لا يعود الى الميقات لعدم قصدهم العود لتلافي ما لمهمم بالجواز بل قصدوا التوجه الى عرفة اهـ وقال القاضي محمد عيسى في شرح منسكه والظاهر السقوط لان العود الى الميقات مع التلبية مسقط لدم الجواز وان لم يقصد العود لمقصود وهو التعظيم (قوله العرج) علة لقوله وحل الخ (قوله كالمواظرة الخ) يحتمل عود الهاء الى مكة فتكون الكاف للتمثيل لان المسمى اذا خرج الى الحل الذي في داخل الميقات التحق بأهله كما مر آتفاً بشرط أن لا يجاوز ميقات الآفاقية والافهوكالا فاقى لا يحصل له دخوله بالإحرام كما ذكره في البحر ويحتمل عودها الى المواقيت

بل هو الأفضل ان في أشهر الحج وأمن على نفسه (وحل لأهل داخلها) يعني لكل من وجد في داخل المواقيت (دخول مكة غير محرم) ما لم يردنسا كالعرج كالمواظرة على مكة

فالكاف للتظهير للمعنى في قوله ما لم يرد نسكاً فان من أراد من أهل الحل لا يدخل مكة بلا إحرام وتظهيره المسكى
 اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحل له العود بلا إحرام المسكى احرامه من الميقات بخلاف مريد النسك فانه
 من الحل كعادته (قوله فهذا) الاشارة الى أهل داخلها بالمعنى الذى ذكرناه فالحرم حدى في حقه كالميقات
 لا لا في غيره فلا يدخل الحرم ان قصد النسك الاصح ما يحرم (قوله يعنى الحج) اشار الى ما فى البحر من قوله والمراد
 بالمسكى من كان داخل الحرم سواء كان بمكة أو لا وسواء كان من أهلها أو لا اهـ فيشمل الا فى المفرد
 بالعمرة والمتمتع والحلال من أهل الحل اذا دخل الحرم لحاجة كفى للباب (قوله ليحقق نوع سفر) لان
 أداء الحج في عرفة وهى فى الحل فيكون إحرام المسكى بالحج من الحرم ليحقق له نوع سفر بتبدل المكان
 وأداء العمرة فى الحرم فيكون إحرامه به من الحل ليحقق له نوع من السفر ثم رشح النقابة للقوى فلو عكس
 فاحرم للحج من الحل أو للعمرة من الحرم لزمه دم الا اذا عاد لميلها الى الميقات المشروعة كفى للباب وغيره
 (قوله والتنعيم أفضل) هو وضع ثوب من مكة عند مسجده عائشة وهو اقرب وضع من الحل ط أى
 الاحرام منه للعمرة أفضل من الاحرام لها من الجعرانة وغيرهما من الحل عند ما وان كان صلى الله عليه وسلم
 أحرم منها الامر عليه الصلاة والسلام بعد الرجن بان يذهب بأختمه عائشة الى التنعيم المحرم منه والدليل
 القول بمقدم عند ما على الفعل وعند الشافعى بالعكس (قوله ونظم حدود الحرم ابن الملقى) هو من علماء
 الشافعية نقل عن شرح المذهب للمودى أن ناظم الابيات المذكورة القاصى أنوال النخل النويرى ان على
 الحرم علامات منصوبة فى جميع جوانبه نصبها ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وكان جبريل يريه مواضعها
 ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عزم عثمان ثم معاوية وهى الى الآن ثابتة فى جميع جوابه
 الا من جهة جعدة وجهة الجعرانة فانهم ليس فيها أنصاب اهـ ملصقا (قوله وسبعة أميال الحج) لو قال
 * ومن بين سبع عراق وطائف * لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور فى البر وهو
 ومن بين سبع بتقديم سببها * وقد كانت فاشكر لربك احسانه
 أفاده ح عن الشرنبلالية (قوله جعرانة) بكسر الجيم وتشديد الراء والاصح اسكان الجيم وتخفيف الراء
 ونحوه فى ط

* (فصل فى الاحرام) *

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التى لا يجوز للانسان أن يجاوزها الا بصحرا واضحة وهى رعة مصرية درأحرم اذا
 دخل فى حرمة لا تنتهك ورجل حرام أى يحرم كذا فى الصحاح وشرعا للدخول فى حرمة مخصوصة أى التزامها غير
 أنه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكرا والخصوصية كذا فى الفتح فهما شرطان فى تحققه لاخرهما نية كما توهمه
 فى البحر حيث عرّفه بنية المسلم من الحج والعمرة مع الذكرا والخصوصية نهر والمراد بالذكرا التلبية ونحوها
 وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى أو تقدير البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها قلونى
 ولم يلب أو بالعكس لا يصير محرما وهل يصير محرما بالنية والتلبية أو باحدهما بشرط الاستعانة بما ذكره
 الحسام الشهيد انه بالنية لكن عند التلبية كما يصير شارعا فى الصلاة بالنية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير كفى
 شرح الباب ولا يشترط لصحته زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حلة فلو أحرم لا بسا الحنيفة أو بحامها انعقد فى الاول
 صحى وفى الثانى فاسدا كفى للباب (قوله وصفة المفرد بالحج) أى والاوصاف التى يفعلها الحاج المفرد بعد
 تحقق دخوله فيه بالاحرام وبودعاف معارفهم وقدم الكلام فى المفرد على القارن والمتمتع لانه بمنزلة المفرد
 من المركب (قوله النسك) أى العبادة ثم غالب على عبادة الحج أو العمرة قوله كتكبير الافتتاح (المراد بها
 الذكرا الخالى عن الدعاء لان افظ التكبير واجب لا شرط (قوله فاصلاة الحج) زاد فى التفرغ قوله وتحليل
 لتأكيد المشابهة وتحليل الصلاة بالسلام ونحوه وتحليل الحج بالطواف والطواف على ما سبىأتى (قوله ثم
 الحج أقوى) أى من الصلاة ولم يقل أفضل لما قدمناه أول كتاب الزكاة عن التخيرو وشرحه من أن الأفضل

فهذا (ميقاته الحل) الذى
 بسين المواقيت والحرم
 (و) الميقات (لمن بمكة) يعنى
 من يدخل الحرم (للحج
 الحرم والعمرة الحل)
 ليحقق نوع سفر والتنعيم
 أفضل ونظم حدود الحرم
 ابن الملقى فقال

وللحرم التحديد من أرض
 طيبة
 ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه
 وسبعة أميال عراق وطائف
 وجدة عشر ثم تسع جعرانته
 * (فصل فى الاحرام
 وصفة المفرد بالحج) *

(ومن شاء الاحرام) وهو
 شرط صحة النسك كتكبيره
 الافتتاح فالصلاة والحج
 لهما تحريم وتحليل بخلاف
 الصوم والزكاة ثم الحج
 أقوى

قوله ان على الحرم هكذا فى
 النسخة ولعله وأن اهـ

من وجهين الأول أنه يقضى مطلقا ولو مظنونا بخلاف الصلاة الثانية أنه إذا أتم الأحرام بحج أو عمرة لا يخرج عنه الأبعـمـل ما أحرم به وإن أفسده إلا في الفوات فبعمـل العمرة والأاحصاف فبذبح الهدى (نوضاً وغسله أحب وهو للنفقة) لا للطهارة (فيحب) بعماله (في حق حائض ونفساء) وصبي (والتيـم له عند الجز) عن الماء (ليس بمشروع) لأنه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي وغيره لكن سوى في الكافي بينهما وبين الأحرام ورجحه في النهر وشرط لنيل السنة أن يحرم وهو على طهارته (وكذا يستحب) لمس يد الأحرام إزالة طفره وشاربـه وعائنه وحلق رأسه إن اعتاده والا فيسرحه و(جاء زوجه أو جاريته لومعه ولا مانع منه) كبيض (وليس أزار) من السرة إلى الركبة (ورداء) على ظهره

الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتساف (قوله من وجهين الخ) الأولى تقديم الثاني على الأول كقوله في البحر (قوله ولو ظنوا) بيان للإطلاق ولو أحرم بالحج على ظن أنه عليه ثم ظهر خلافه وجب المضي فيه والقضاء أن أبطله بخلاف المظنون في الصلاة فإنه لا قضاء لو أفسده بجر واختلاف في وجوب قضائه على المحصر والاصح الوجوب أيضا كما سئذ كره في بابه (قوله لا يخرج عنه الخ) بخلاف الصلاة فإنه يخرج عنها بكل ما ينافيها وأنه يحرم عليه المضي في فاسدها وأما الحج فيجب المضي في فاسده بحج مع قبل الوقوف كصحة (قوله الأبعـمـل) استثناء من مقدور الأصل لا يخرج عنه في حالة من الأحوال بعـمـل من الأعمال الأبعـمـل الخ وقوله في الفوات والأاحصاف استثناء من حالة المقدرة فلا استثناء الأول من أهم الظروف والثاني من أهم الأحوال فانهم (قوله فبعمـل العمرة) أي يتحمل عنه بعمرة لفوات الوقت وعابه الحج من قابل (قوله فبذبح الهدى) أي يتحمل عنه بعد ذبح هدى في الحرم (قوله وغسله أحب) لأنه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة المستحبة لا الفضيلة أي لا فضيلة السنة المؤكدة لباب وشرحه لكن في القهسـتـاني من الانتحار والمحيط انهم مستحبان (قوله وهو) أي الغسل كقوله المبادر وصريح كلام غير واحد (قوله فيحب) أي يطلب استحبابا وهذا يؤيد ما في القهسـتـاني أن الفرق بين الحائض والنفساء وغيرهما أو يكون المراد يجب يسر لأن المسنون محبوب للشارع نأمل (قوله في حق حائض ونفساء) أي قبل انقطاع دمها بقرينة التفريع أذ بعد الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمراد من التفريع بيان صورة لا توجد فيها الطهارة ليعلم أنه لم يشرع لأجلها فقط (قوله وصبي) صرح به في الفتح وغيره لكن الصبي إن كان عاقلا يكون غسله طهارة لأنه ليس المراد بها طهارة الجنابة بل طهارة الصلاة فإن غسل الجمعة والعبدن للطهارة والنفقة معا كافي النهر مع أنه يسر لعبير الجنب وحديثه طاف الصبي على الحائض يومهم أن غسله لا يكون إلا للنفقة فيتعين أن يراد به غير العاقل كما يمكن أن يكون ذكره إشارة لقول النهر وأعلم أنه ينبغي أن يندب العسل أيضا لأن أهل سنة وبيعة أو أبوه أصغر لقولهم إن الأحرام قائم بالمعنى عليه والصغير لا يئتي به لجوارحه مع إحرامه عن نفسه وقد استقر نفيه لكل محرم اهـ فانهم (قوله ليس بمشروع) جزم به غير واحد كالزيلعي والبحر والنهر والفتح وفيه رد على ما في مناسـد العمدى من أنه إن عجز عنهما ييم الآن يعمل ما إذا أراد صلاة الأحرام (قوله بخلاف الجمعة) قال في البحر يعني أن العسل فيه ما للطهارة لا للتنظيف ولهذا يشرع التيمم لهما عند الجز (قوله لكن سوى) أي في عدم مشروعية التيمم (قوله ورجحه في النهر) حيث قال أنه التحقيق وكذا اعترض في البحر على الزيلعي بأن التيمم لم يشرع لهما عند الجز إذا كان طاهرا عن الجنابة ونحوها والسكالم فيه لأنه ملوث ومغبر لكن جعل طهارة ضرورة أداء الصلاة ولا ضرورة فيهما ولهذا ترى المصنف في الكافي بين الأحرام وبين الجمعة والعبدن اهـ (قوله وشرط الخ) بالبناء للجهول أي لأنه إنما شرع للأحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم أحرم فتوضأ لم ينل فضله كذا في البناية معزى إلى جوامع الفقه نهر (قوله وكذا يستحب الخ) أي قبل العسل كافي القهسـتـاني والباب والسراج وفي الزيلعي عقيب العسل تأمل والإزالة شاملة لقص الأظفار والشارب وحلق العانة وأوتفها وأستعمل النورة وكذا انتف الأبطاء والعانة الشعر القريب من فرج الرجل والمرأة وهما الشعر الدبر بل هو أولى بالإزالة لثلايقا به شيء من الخارج عند الاستنجاء بالبحر (قوله وحلق رأسه إن اعتاده) كذا في البحر والنهر وغيرهما خلافا لما في شرح الباب حيث جعله من فعل العامة (قوله ولا مانع) الوال للعمال (قوله وليس أزار) بالإضافة وفي بعض النسخ أزارا بالنصب على أن ليس فعل ماض ثم هذا في حق الرجل (قوله من السرة إلى الركبة) بيان لتفسير الأزار والعناية داخله لأن الركبة من العورة (قوله على ظهره) بيان لتفسير الرداء قال في البحر والرداء على الظهر والكتفين والصدر (قوله فإن زررد الخ) وكذا لو شده بجبل ونحوه لشبهه حيث يثد بالخطا من جهة أنه لا يحتاج إلى حفظه بخلاف شد الهيمان في وسطه لأنه يشد تحت الأزار إعادة أفاده في فتح القدير

أى فلم يكن القصد منه حفظ الأزاروان شدة فوقه (قوله ويسن أن يدخله الخ) هذا يسمى اضطباعا وهو
 مخالفة لقول الجرو الرداء على الظهر والكتفين والصدر وما هنا عزاه القهستاني للنهاية وعزا في شرح الباب
 للجرجندي عن الخزانة ثم قال وهو موهم أن الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس
 كذلك فإن محله المستنون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير اه قال بعض المحشين وفي شرح المرشدي على
 مناسك الكثر أنه الاصح وأنه السنة ونقله في المنسل الكبير للسندی عن الغاية ومناسك الطرابلسي والفتح
 وقال ان أكثر كتب المذهب ناطقة بان الاضطباع يسن في الطواف لاقبله في الاحرام وعليه تدل الاحاديث
 وبه قال الشافعي اه وكذا نقل القهستاني عن عدة المناسك لصاحب الهداية أن عدمه أولى (قوله جديدين)
 أشار بتقدمه الى أفضليته وكونه أبيض أفضل من غير وفي عدم غسل العتيق ترك المسحوب بحجر (قوله
 ككفن الكفاية) التشبيه في العدد والصفة ط (قوله وهذا) أى لبس الأزار والرداء على هذه الصفة بيان
 للسنة والافسار العورة كاف فيجوز في ثوب واحد أو أكثر من ثوبين وفي أسودين أو قطع خرق مخبطة أى
 المسماة مرقعة والافضل أن لا يكون فيها خياطة لباب بل لولم يتجرد عن الخيط أصلا ينعقد احرامه كقدمناه
 عن اللباب أيضا وان لم يدم ولولعذر اذا مضى عليه يوم وليلة والافسدة كيانا في الجنائيات (قوله وطيب
 بدنه) أى استحبابا بعد الاحرام زياى ولو بما تبقى عينه كالمنسك والعالية هو المشهور نهر (قوله ان كان
 عنده) أفاد أنه لو لم يكن عنده لا يطلبه كفى العناية وأنه من سنن الزوائد الهدى كفى السراج نهر (قوله بما
 تبقى عينه) والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتبر في البدن ثابته والمتصل بالثوب منفصل عنه وأيضا المقصود
 من استنائه وهو حصول الارتفاق حاله المنع منه حاصل بما في البدن فأغنى عن تجوز في الثوب نهر (قوله
 ندبا) وفي الغاية انه سنة نهر وبه جزم في الجرو والسراج (قوله بعد ذلك) أى بعد اللبس والتطيب بحجر
 (قوله يعني ركعتين) يشير الى أن الأولى التعبير بها كما فعل في الكثر لان الشفع يشمل الأربع (قوله
 وتجزيه المكتوبة) كذا في الزيلعي والفتح والجرو والنهر والباب وغيرها وشبهوها بشعبة المسجد وفي شرح
 الباب أنه قياس مع الفارق لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستحارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة
 منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لها صلاة على حدة كما حققه في فتاوى الحجة فتتأدى في
 ضمن غيرها أيضا اه ونقل بعضهم انه رد عليه الشيخ حنيف الدين المرشدي (قوله بلسانه مطابقا لجنانه) أى
 لقلبه يعنى أن ادعائه بطلب التيسير والتقبل لا بد أن يكون مقرونا بصدق التوجه الى الله تعالى لان الدعاء بمجرد
 اللسان عن قلب غافل لا يفيد وليس هذا بذية للجمع كانه قد رويها عنهم (قوله لمشقة الخ) لان أدائه في أزمته
 منفرقا وأمكنه متباعدة فلا يعبر عن المشقة غالبا فيسأل الله تعالى التيسير لانه لا يسير كل عسير زيلعي (قوله
 لقول ابراهيم واسماعيل) عليهما السلام تعليل لقوله تقبله مني لانهما لما طلبا ذلك في بناء البيت ناسب طلبه
 في قصده للجمع اليه فان العبادة في المساجد عمارة لها فافهم (قوله وكذا المعتمر) لوجود المشقة في العمرة وان
 كانت أدنى من مشقة الحج (قوله والقارن) فيقول اللهم اني أريد الحج والعمرة الخ قال ح وترك المتمتع لانه
 يفرد الاحرام بالحج ويفرده بالعمرة فهو داخل فيما قبله (قوله وقيل) عزاء في التحفة والقنية الى محمد كفى النهر
 (قوله وما في الهداية أولى) كذا في النهر قال الرجحي ولكن ما أعظم الهلالة وما أصعب أدائها على وجهها وما
 أخرى طلب تيسيرها من الله تعالى فلذا عزمه الزيلعي تبع العبرة من الآية (قوله ناو ياىم الحج) قال في التهذيب
 ايع الى انها غير حاصلة بقوله اللهم اني أريد الحج الخ لان البية أمر آخر واء الارادته هو العزم على الشيء
 كما قال البرزاي وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغب ان دواعي الانسان للفعل على مراتب السانخ ثم الخطا ثم
 المكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم ولو قال بلسانه نويت الحج وأحمت به لبيك الخ كان حسنا ليجتمع القلب
 واللسان كذا في الزيلعي قال في الفتح وعلى قياس ما قدمنا في شروط الصلاة انما يحسن اذا لم يجتمع عزيمته لا اذا
 اجتمعت ولم تعلم ان أحدا من الرواة لنسكه صلى الله عليه وسلم روى أنه سمعه يقول نويت العمرة ولا الحج ولهذا

ويسن أن يدخله تحت عيونه
 ويلقيه على كتفه اليسر
 فان زره أو دخله أو عقده
 أساء ولا دم عليه (جديدين
 أو غسليين طاهرين)
 أبيضين ككفن الكفاية
 وهذا بيان السنة والافسر
 العورة كاف (وطيب بدنه)
 ان كان عنده لا ثوبه بما تبقى
 عينه هو الاصح (وصلى
 ندبا) بعد ذلك (شفعا)
 يعنى ركعتين في غير وقت
 مكروه وتجزيه المكتوبة
 (وقال المفرد بالحج) بلسانه
 مطابقا لجنانه (اللهم اني
 أريد الحج فيسر لي) لمشقة
 وطول مدته (وتقبله مني)
 لقول ابراهيم واسماعيل
 ربنا تقبل منا وكذا المعتمر
 والقارن بخلاف الصلاة
 لان مدتها يسيرة كذا في
 الهداية وقيل يقول كذلك
 في الصلاة وعزمه الزيلعي في
 كل عبادة وما في الهداية
 أولى ثم لبي درصلاته ناويا
 بها) بالتلبية (الحج) بيان
 للاكل والافصح الحج

قال مشايخنا الذكور باللسان حسن ليطابق القلب اه قال في البحر فالجواب أن التلغظ باللسان بالنية بدعة مطلقا في جميع العبادات اه لكن اعترضه الرجعي بما في صحيح البخاري عن أنس رضي الله تعالى عنه سمعته يصرخون بهم ما جيعا وعنه ثم أهل بحج وعمرة وأهل الناس هم ما إلى غير ذلك مما هو موضح بالنطق بما يفيد معنى النية ولم يقل أحدان النية تتعين باللفظ مخصوص لا وجوبه بل لا بد من كيف يقال أنهم لم توجد في كلام أحد من الرواة وأمل اه قلت قد يجب أن المراد في التصريح بلفظ نويت الحج وأن ما ورد من الالهلال المذكور وهو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل وقد علمت أن هذا ليس بنية وإنما النية في وقت التلبية كما أشار إليه المصنف كغيره بقوله ناو يا أو هو ما يذكر في التلبية في الباب وشرحه ويستحب أن يذكر في اهلاله أي في رفع صوته بالتلبية ما أحرم به من حج أو عمرة فيقول ليس بحجة ومثله في البدائع تأمل (قوله بيان لا كمل) راجع إلى قوله ٢ توى بها الحج كما في البحر (قوله بمطلق النية) من إضافة الصفة للموصوف أي بالنية المطلقة عن التقيد بالحج بان نوى الناسك من غير تعيين حج أو عمرة ثم إن عين قبل الطواف فيها أو الاصراف للعمرة كما يأتي قال في الباب وتعيين الناسك ليس بشرط فصح مذهبنا بما أحرم به العبر ثم قال في موضع آخر ولو أحرم بما أحرم به غيره فهو مذهبهم فيلزمه حجة أو عمرة وفيه شارح بما إذا لم يعلم بما أحرم به غيره اه وكذا لو أطلق نية الحج صرف للفرض ويأتي تمامه قريبا فيسئل قوله ولو أشعرها (قوله ولو بقلبه) لأن ذكر ما يحرم به من الحج أو العمرة باللسان ليس بشرط كما في الصلاة زياحي (قوله بذكري يقصده التعظيم) أي ولو مشوا بالبدن على الصحيح شرح الباب وفي الخاتمة ولو قال اللهم ولم يزد قال الامام ان الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرناه في الشروع في الصلاة والحاصل أن اقتران النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وإنما الشرط اقترانها بما ذكرنا وإذا لم يكن فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب ١٥ لو ذكرها بقلبه لم يعتد بها والآخر لم يزمه تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب اه وما شارحه إلى الثاني لأن الأصح أن لا يلزمه التحريك في القراءة للصلاة وهذا أولى لأن الحج أوسع ولأن القراءة فرض قطعي متفق عليه بخلاف التلبية (قوله ولو بالفارسية) أي أو غيرها كالتركية والهندية كما في الباب وأشار إلى أن العربية أفضل كما في الخاتمة (قوله وإن أحسن العربية والتلبية) أي بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى قام غير المذكور مقامه كتقليد البدن ح عن الشربة لالية وفيه أن الشروع في الصلاة يتحقق بالفارسية ولو مع القدرة على العربية وقدمه الشارح هنا لثبوته على ما وقع للشربة لالي وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الشروع بالقراءة ط (قوله وهي اييك اللهم لييك) أي أقمت بيابك إقامة بعد أخرى وأجبت ندائك إجابة بعد أخرى وجملة اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد شرح الباب فالتلبية لأفادة التكرار كما في ما رجع البصر كرتين أي كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك ويوجد في بعض النسخ بعد اللهم لييك لييك مرتين وهو الموافق لما في الكنز والهداية والجوهرة والباب وغيرها فتكون أعادته ثالثا لمبالغة التأكيده قال بعض المحققين وقد استحسن الشافعية الوقف على لييك الثالثة ولم أره لا تمتنأ فراجع اه قلت مقتضى ما في القهستانى الوقف على الثانية فإنه تكلم على قوله لييك اللهم لييك ثم قال لييك لا شريك لك استشف فان مفاده أن الاستشف بقوله لييك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما في شرح الباب أيضا (قوله بكسر الهمزة وتفتح) والاول أفضل قال في المحيط أنه عليه الصلاة والسلام فعله وودعه في البنية بأنه لم يعرف نعم علل أكثرهم الأفضلية بأنه استشف للثمة فتكون التلبية للذات بخلاف الفتح فإنه دليل للتلبية أي لييك لأن الحمد والنعمة والملئ وتعليق الإجابة التي لانهاية لها بالذات أولى منه باعتباره صفة واعتراض بان الكسر يجوز أن يكون تعليلا مستأنفا أيضا ومنه وصل عابهم ان صلاتك سكن لهم انه ليس من أهالك ومنه علم ابنك العلم ان العلم لم نأدعه وأجيب بأنه وان جاز فيه كل منهما إلا أنه يحمل هنا على الاستشف لا ولو يشبه بخلاف الفتح اذ ليس فيه سوى التعليل وحكي الشراح عن الامام الفتح وعن محمد والكسائي والقراء الكسر الآن

٢ قوله تنوى بها عبارة المصنف ناو يا فاعلمها عبارة غير المصنف

بمطلق النية ولو بقلبه
لكن بشرط مقارنتها
بذكر يقصده التعظيم
كتسبيح وتهليل ولو
بالفارسية وإن أحسن
العربية والتلبية على
المذهب (وهي لييك اللهم
لييك لا شريك لك لييك ان
الحمد) بكسر الهمزة وتفتح
(والنعمة لك)

المذكور في الكشف ان اختيار الامام الكسرو الشافعي الفتح وهو الذي يعطيه ظاهر كلامهم نهر (قوله بالفتح) الاصوب بالنصب لانه معرب لامبني وعبارة النهر بالنصب على المشهور ويجوز الرفع الخ (قوله أو مبتدأ) وخبره لك وعليه خبر ان محذوف لدلالة ما بعده عليه والاولى جعل لك خبر ان وخبر المبتدأ محذوف كما قرر والوجهين في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الآية فافهم (قوله والملائكة) بالنصب ويجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف واستحسن الوقف عليه لتلايتهم ان ما بعده خبره شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الاثني عشرة * (تنبيه) * في الباب وشرحه ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفضه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه أيضا تكرارها سنة في الخامس الاول وكذا في غيره وعند تغير الحالات مستحب وكذا الاكثر ما لم يندوب ويستحب أن يكررها كلما شرع فيها ثلاثا على الولاء ولا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور في العمارة خلافا لما في النهر فافهم ثم في شرح الباب ما وقع مأثورا يستحب ان يقول لبك وسعديك والحسين كله يدبك والرغبة اليك اله الخلق لبك بحجة حقها بعد اورق لبك ان العيش عيش الاسرة وليس مرويا بخائر أو حسن (قوله أي عليها) فالطرف بمعنى على كما افاده الزيلعي قال في النهر لان الزيادة انما تكون بعد الاتيان بها لافي خلافا كما في السراج اه فصار من لبك وسعديك الخ ونقله في النهر عن ابن عمر يأتي به بعد التلبية لافي انشائها فافهم (قوله تحريمها) انما امره شرط (تبع فيه النهر بخلاف البحر ولا يخفى ما فيه فانه ان أراد أن الشرط خصوص الصيغة المارة فيه أن ظاهر المذهب كما في الفتح أنه يصير محرما بكل ثناء وتسبيح وقد مروا ان أرادها مطلق الذي كره فلا يفيد مدعا وهو كراهة نقص هذه الصيغة تحريمها فالحق ما في البحر من أن خصوص التلبية سنة فاذا تركها أصلا ارتكب كراهة التنزيه فاذا نقص عنها فكذلك بالاولى وان قول السكاكي النسفي لا يجوز فيه نظر ظاهر وقول من قال انما شرط مراده ذكر يقصده التعظيم لا خصوصها اه (قوله والزيادة سنة) أي تكرارها كما قدمناه عن الباب وأما الزيادة على الصيغة المارة فمردود أنها مندوبة وهو معنى ما في السكاكي وغيره أنها مستحبة فافهم (قوله بترك رفع الصوت بها) أي بالتلبية ومقتضاه أن الرفع سنة به صرح في النهر عن المحيط وهو خلاف ما قدمناه وصرح به البحر والفتح من أنه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الاسعادتون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبعها للمحيط انه يكون مسيئا بتركه أن يكون سنة مؤكدة تأمل (قوله واذا لي ناويا) قيل الاولى أن يقول واذا نوي مليا لان عبارته تفيد أنه يصير شارعا بالتلبية بشرط النية والواقع عكسه اه أي على ما هو قول الحسام الشهيد كما مر أول الباب والجواب كما في الفتح تبعنا لزيلعي أن هذه العبادة لا يستفاد منها الا انه يصير محرما عند النية والتلبية أما ان الاحرام بهما أو بأحدهما بشرط الاستخفافا لعبارتان على حد سواء كذا كره في النهر فافهم (قوله نسكا) أي معيبا كبح أو عمرة أو مهم المأمور يأتي أيضا أن صحة الاحرام لا تتوقف على نية النسك أي على تعيينه وليس المراد أنها لا تتوقف على نية نسك أصلا فافهم (قوله أساق الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الاعمال كما يأتي لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله أو قل بدنة الخ كما فعل في السكت لكان أنحصرا وأظهر لان الهدى يشمل الغنم بخلاف البدنة فانهم انحصر الابل والبقر واذا قلنا شاة لم يكن محرما وان ساقها كما صرح به في البحر وسيأتي ولذا عارض في شرح الباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بأن حقه أن يعبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسئلة كما في شرح الباب أن إقامة البدنة مقام التلبية شرائط فيها الياسة ومنها سوق البدنة والتوجه معها أو الادراك والسوق ان بعث بمولم يتوجه معها لافي بدنة المتعة والقران فلو قلنا هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة لغير المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وأساقها صار محرما (قوله أي ربط الخ) وكيفيته أن يفصل خيطا من صوف أو شعر

بالفتح أو مبتدأ وخبر
(والملاك لاشريك لك وزد)
ندبا (فيها) أي عليها لافي
خلافا (ولا تنقص) منها
فاه مكسروه أي تحريمها
لقولهم انما امره شرط
والزيادة سنة ويكون مسيئا
بتركها أو بترك رفع الصوت
بها (واذا لي ناويا) نسكا
(أو ساق الهدى أو قل بدنة)
ربط فلا دلة على عنق (بدنة)
نقل أو جزاء صيد قتله في
الحرم

مطلب فيما يصير به محرما

أوفي احرام سابق (ونحوه)
بجناية ونذر ومتعة وقران
(وتوجه معها) والحال انه
(يريد الحج) وهل العمرة
كذلك ينبغي نعم (أو بعثها
ثم توجه ولحقها) قبل
الميعات فلو بعده لزمه الاحرام
بالتلبية من الميعات (أو
بعثها المتعة) أو لقران وكان
التقليد والتوجه (في
أشهره) والالم يصرح بما
حقيق يلحقها (وتوجه بنية
الاحرام وان لم يلحقها)
استحسانا (فقد أحرم) لان
الاجابة كما تكون بكل ذكر
تعظيمي تكون بكل فعل
مختص بالاحرام ثم صحة
الاحرام لا تتوقف على نية
نسك لانه لو أبهم الاحرام
حتى طاف شوطا واحدا
صرف للعمرة ولو أطلق نية
الحج صرف للفرض ولو عين
نفلا مفعل وان لم يكن حج
الفرض شربلا لية عن
الفق (ولو أشعرها) بجرح
سنامها الايسر (أو جلها)
بوضع الجل (أو بعثها)

ويربط به نعل أو عروة مرادة وهي السفر من جلد أو لحاء شجرة أي قشرها أو نحو ذلك مما يكون علامة
على أنه هدى لثلاث تعرض أحده ولثلاثي كل منه غنى اذا عطف وذبح (قوله أو في احرام سابق) قيد به لان
هذا الاحرام لا يتم شرعه فيه الا بهذا التقليد ط (قوله ونحوه) أي نحو جزاء الصيد من الدماء الواجبة
(قوله بجناية) أي في السنة الماضية درر (قوله وتوجه معها) أي سائقها قال الكرماني ويستحب أن
يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد شرح الباب (قوله
يريد الحج) اذ لا بد مع ذلك من النية على الصواب كما صرح به الاصحاب شرح الباب (قوله ينبغي نعم) البعث
لشربلا في عبارة شرح الباب ناو بالاحرام بأحد النكسر صريحة في ذلك (قوله أو بعثها ثم توجه) عطف
على قوله وتوجه معها فأد أن الشرط أحد الشئين اما أن يسوقها ويتوجه معها واما أن يبعثها ثم يلحقها
ويتوجه معها وهذا الشرط لغير المتعة والقران فلا يشترط فيها التوجه معها ولا لحاقها إعادته قوله بعده أو
بعثها المتعة الخ فافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر اللحق لانه شرط بالاتفاق وأما السوق بعده فمختلف
فيه في الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه في الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال نعر الاسلام ذلك أمر اتفاق
وأما الشرط أن يلحقه وفي الكافي قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط اختلاف الصحابة في هذه المسئلة فمنهم
من يقول اذا قلده صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في أثره صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فاساقها
صار محرما إذا أخذنا بالمتيق من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما لا اتفاق الصحابة على ذلك شرح الباب
(قوله لزمه الاحرام بالتلبية الخ) لانه حين وصل الى الميعات لم يكن محرما بالتقليد لعدم لحاق الهدى ولا يجوز له
المجاوزة بدون الاحرام فلزم الاحرام بالتلبية وحتى (قوله أو قران) صرح به لزادة الايضاح والافقوال المصنف
لمتعة يشمل التمتع العرفي والقران كما أوضحه في الجمر (قوله والتوجه) أشار به الى أن الاولى للمصنف
تأخير قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الاحرام ط (قوله في أشهر الخ) لان تقليد الهدى في غير أشهر
الحج لا يعتد به لانه فعل من أفعال المتعة وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون نقاق عاوفي هدى
التطوق ما لم يدرك أو يسره ولا يصير محرما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان زيلبي (قوله والالم
بصر الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها
أي قبل الميعات ط (قوله وتوجه بنية الاحرام) أفاد أن هذه الاشياء انما قامت مقام الذكردون النية
ط (قوله فقد أحرم) جواب قوله واذا لبي ناو بالخ (قوله مختص بالاحرام) احتريزه عما لو أشعرها أو
جلها الى آخر ما يأتي (قوله لا تتوقف على نية نسك) أي معين فالفي الجمر واذا أبهم الاحرام بأن لم عين
ما أحرم به جاز وعليه التعمين قبل أن يشرع في الاعمال فان لم عين وطاف شوطا كان للعمرة وكذا اذا
أحصر قبل الافعال فتحلل بدم تعين للعمرة فيجب قضاؤها لا قضاء حجة وكذا اذا جامع فافسد وجب المضي في
عمرة (قوله صرف للعمرة) أما الحج فلا يصرف اليه الاداعينه قبل أن يشرع في الافعال كما في البحر لكن
في الباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين احرامه للعمرة ولو لم يقصد الحج في وقوفه (قوله ولو أطاق
نية الحج) بان نوى الحج ولم عين فرضا ولا نفلا (قوله ولو عين نفلا فنفل) وكذا لو نوى الحج عن الغير أو
النذر كان عاوفي وان لم يحج للفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن أبي
حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأدى الفرض بنية النفل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقوعه عن
حجة الاسلام وكأنه قاسه على الصيام لكن الفرق أن رمضان معيار اصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه
موسع الى آخر العمر وقظيره وقت الصلاة شرح الباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتباره عدم صحة حجتين
فيه ملدا يتأدى بطاق النية بخلاف فرض الظاهر مثلافان وقته طرف من كل وجه (قوله يجرح سنامها)
الباء للتصوير وهو مكره عند الامام لان كل أحد لا يحسنه فيلحق الحيوان به تعذيب ط وأشار المصنف
الى أن الاشعار خاص بالابل (قوله بوضع الجل) أي على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تلبسه الفرس لتحصان

به قاموس (قوله لا تمتنع وقران) وكذا الوليها قبل أشهر الحج رحتى (قوله كاسر) أي لحوما كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محتر زقوله ولحقها ط (قوله أو قلد شاءة) محتر زقوله بدنة ط (قوله اعدم اختصاصه بالنسك) لان الاشعار قد يكون للمداواة والجل لدفع الحر والبرد والاذى ولانه اذا لم يكن بين يديه هدى يسوقه عند التوجه لم يوجد الا مجرد الذنية وبه لا يصير محرما وتقليد الشاة ليس بمتعرف ولا سنة رحتى (قوله بلا مهلة) يشير الى أن الاصول أن يقول فيبقى بالفناء كافي القدوري والكنز هدا في النهر واعلم أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاج قبله اه (قوله أي الجماع) هو قول الجمهور شرح اللباب لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم بحر (قوله أود كره بحضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قيل وهو الاصح شرح اللباب وظاهر منييع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر شمول النساء للعلائل لانه من دواعي الجماع تأمل (قوله أي الخروج) إشارة الى أن الفسوق مصدر لاجمع فسق كعلم وعلم كما أشعر به تفسيرهم له بالمعاصي واختصاره لمناسبته لارفت والجدال ولان المنهي عنه مطلق الفسق مفردا أو جمعا أفاده في النهر (قوله والجدال) أي الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكارين بحر وما عن الاعمش ان من تمام الحج ضرب الجبال فقبل في تأويله انه مصدر مضاف لغائه لكن في شرح النقاية ورد أن الصديق رضي الله عنه ضرب جماله لتقصيره في الطريق اه قلت وحينئذ فضر به للجدال بل لتأديبه وارشاده الى مراعاة الحفظ والعمل الواجب عليه حيث لم يتجزأ بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج لكونه أمرا بمعروف ونهيا عن منكر تأمل (قوله فانه) أي ما ذكر من الثلاثة وفيه إشارة الى وجه التنصيص عليها ههنا بالآية كلبس الحرير فانه حرام مطلقا وفي الصلاة أشنع (قوله وقتل صيد البر) أي مصيده اذ لو أريد به المصدور وهو الاصطياد لما صح اسناد القتل اليه بحر وعبر بالقتل دون الذبح لاستعماله في المحرم غالباً وهذا كذلك حتى لو زكاه كان ميتة (قوله لا البحر) ولو غير ما كول لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية (قوله والدلالة) بالكسرة في المحسوسات وبالفتح في المعقولات وهو الفصحى رملى (قوله في العائب) أفاد به بقوله في الحاضر الفرق بين الاشادة والدلالة قلت والفرق أيضاً أن الاولى باليد ونحوها والثانية باللسان ونحوه كالذهاب اليه (قوله اذالم يعلم المحرم) كذا في النهر والمراد به المدلول والاصوب التعبير به قال في السراج ثم الدلالة انما تعمل اذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالماً بكان الصيد وأن يصدقه في دلالة مو يتبعه في أثره أما اذا كذبه ولم يتبع أثره حتى دله آخر وصدقه واتبع أثره فقتله فلاجزاء على الدال اه * (تتمة) * في حكم الدلالة الاعانة عليه كاعارة سكين ومناولة ربح وسوط وكذا تنفيره وكسره بيضه وكسره قوائمه وجناحه وحلبه وبيعه وشراؤه أو كاهه وقتل القملة ومهاودفعها لغيره والامر بقتلها والاشارة اليها ان قتلها المشار اليه والقضاء ثوبه في الشمس وغسله اهلا كهاب الباب (قوله وان لم يقصده) قبل عليه التطيب معمول لقوله يتيق ولا معنى لامر غير القاصد بالاتقاء فيجاء بأن المراد غير قاصد للتطيب بل قاصد للتدوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه انقاؤه رحتى (قوله وكره شمه) أي فقط فلا تنى عليه به كفي الخائنة وجه ايشير الى أن المراد بالتطيب استعماله في الثوب والبدن وقالوا وليس ازارا مجزأ الاثنى عليه لانه ليس بمستعمل لجزء من الطيب وانما حصل مجرد الرائحة ومن ثم قال في الخائنة لو دخل بيتا قد بخرفه واتصل بشئ منه لم يكن عليه شئ نهر (قوله وقلم الظفر) أي قطعه ولو واحدا بنفسه أو غيره بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به ط عن القهستانى (قوله كاه أو بعضه) لكسر في تعاطية كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة والربع منهما كالكل وفي الاقل من يوم أو من الربع صدقة كفي اللباب وأطلقه فشمّل المرأه لما في البحر عن غاية البيان من انما لا تعطى وجهها اجسا اه أو وانما تستر وجهها عن الاجانب باسدال شئ متجاف لا يمس الوجه كما سيأتى آخر

مطلب فيما يحرم بالاحرام
وما لا يحرم

مطلب من حج فلم يرفث الخ
أي من وقت الاحرام

لا تمتنع وقران (ولم لحقها)
كاسر (أو قلد شاءة) يكون
محرما لعدم اختصاصه
بالنسك (وبعد) أي الاحرام
بلا مهلة (يتقى الرمث) أي
الجماع أود كره بحضرة
النساء (والفسوق) أي
الخروج عن طاعة الله
(والجدال) فانه من المحرم
أشنع (وقتل صيد البر)
لا البحر (والاشارة اليه) في
الحاضر (والدلالة عليه) في
العائب ومحل تحريره ما اذا
لم يعلم المحرم أما اذا علم ولا في
الاصح (والتطيب) وان لم
يقصده وكره شمه (وقلم الظفر
وشرا الوجه) كاه أو بعضه
كفمه وذوقه

هذا الباب وأما ما في شرح الهداية لابن السكال من انه الهاستره بلحفة ونجار وانما المنسى منه ستره بشئ
فصل على قدره كالنقاب والبرقع فهو بحث عجيب أو نقل غريب يخالف لما سمعته من الاجماع ولما في البحر
وغیره في آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء في هامش ذلك الشرح أن هذا مما انفرد به المؤلف والمخفوظ
عن علماء خلافة وهو وجوب عدم مماسة شئ لوجهها اه ثم رأيت نحو ذلك نقلا عن منسك القطعي
فافهم (قوله نعم في الخائفة الخ) استدراك على قوله أو بعضه لانه يوهم ان هذا محطور مع أنه عده في الباب
من مباحات الاحرام وأما كلمة لا باس فانما لا تدل على الكراهة دائما ومنه قوله الا تقي قريبا كرهه والا فلا
باس به فافهم (قوله والرأس) أي رأس الرجل أما المرأة فتستره كسبائتي (قوله بخلاف الميت) يعني اذا مات
محرما حيث يغطي رأسه ووجهه لبطان اخرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله
الا من ثلاث والاحرام عمل فهو مقطوع ولهذا لا يبي المأمور بالحج على احرام الميت اتفاقا وأما الاعرابي
الذي وقصته ما تته فقال صلى الله عليه وسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيامة مليا فهو مخصوص
من ذلك ما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو مفقود في غيره فقلنا بانقطاعه بالوت فأفاده في البحر
وغیره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيده ان قوله فانه يبعث الخ واقعة حال ولا عموم لها كما تقر في
الاصول فلا يدل على أن غير الاعرابي مثله في ذلك (قوله وبقيّة البدن) بالجر عطف على الميت أي وبخلاف
ستر بقيّة البدن سوى الرأس والوجه فانه لا شئ عليه لوعصبيه ويكره ان كان بغير عذر لباب وفي شرحه
وينبغي استثناء الكففين لعمه من لبس القفازين اه قالت وكذا القدمين مما فوق معقد الشراك لعمه من
لبس الجوربين كما أي الا أن يكون مراده بالستر التعطية بما لا يكون لبسافر اليدين أو الرجلين بالقفازين
أو الجوربين لبس فتأمل (قوله ما لم يمتد يوما وليلة الخ) الواو بمعنى أولان لبس المعتاد يوما أو ليلة موجب
للدفع غير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت لكن لينظر من أين أخذ الشارح ما ذكره فان الذي
رأيناه في عدة كتب أنه لو غطي رأسه بغير معتاد كالعدل ونحوه لا يلزمه شئ فقد أطلقوا عدم الازم وقد عده
ذلك في الباب من مباحات الاحرام نعم في النهر عن الخائفة لوجس المحرم على رأسه شئاً يلبسه الناس يكون
لا باس وان كان لا يلبسه الناس كالأحاة ونحوها ولا يكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما وليلة كان عليه
صدقة اه والظاهر أن الإشارة للتعصيب وكان الشارح أرجعها للعمل أيضا تأمل (قوله وقالوا الخ) نص
عليه في اللباب وغيره وكذا نص على أنه يكره كب وجهه على وسادة بخلاف خديه قال شارحه وكذا وضع
رأسه عامها فانه وان لم يمتد منه تعطية بعض وجهه أو رأسه الا أنه الهيمة المستحبة في النوم بخلاف كب الوجه اه
(قوله كرهه) ظاهرا طلاقة أنها تحريمية ط (قوله بالخطمي) بكسر الخاء ثبت نهر والمراد الغسل بماء مخرج
وهو كافي القهستاني (قوله لانه طيب الخ) أشار الى الخلاف في علة وجوب اتقائه فالوجوب متفق عليه وانما
الخلاف في عاتقه وفي موجهه فيتميمه عند الامام لان له رائحة طيبة وان لم تكن زكية وموجهه دم وعندهما
لانه يقتل الهوام ويلين الشعر وموجهه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه واد قال بعضهم لا خلاف في خطمي
العراق لانه رائحة طيبة أفاده في النهر (قوله بخلاف صابون) في جنبايات الفتح لو غسل بالصابون والحرض
لارواية فيه وقالوا لا شئ فيه لانه ليس بطيب ولا يقتل اه ومقتضى التاميل عدم وجوب الدم والصدقة اتفاقا
ولذا قال في الظهيرية وأجوه وأنه لا شئ عليه اه ومثله في البحر وكذا في القهستاني عن شرح الطحاوي
فافهم (قوله ودلولك) فتح الدال قيل هو ثبت بأرض الحجاز معروف كالاشنان غير أنه أسود والاشنان
أبيض رطب البدن ويزيل الحكة والحرب (قوله وأشنان) قيل هو بضم الهمزة وكسرها كافي القاموس
ويسمى حرضا أيضا (قوله وسدر) هو ورق النبق ح (قوله وهو مشكل) فان السدر والخطمي يقتل
الهوام ولبس الصابون يبعث وجوب الصدقة عندهما كافي النخ والصابون والاشنان فيهما ذلك أيضا
رجح زاده أن الصابون طيب رائحة قلت وفيه نظر فقد علمت الاتفاق على أن لا شئ فيه من دم ولا صدقة

نعم في الخائفة لا باس بوضع
يده على أنفه (والرأس)
بخلاف الميت وبقيّة
البدن ولو جل على رأسه
ثيابا كان تعطية لا غسل
عادل وطبق ما لم يمتد يوما
وليلة فتلزمه صدقة وقالوا لو
دخل تحت ستر الكعبة
فأصاب رأسه أو وجهه
كرهه والا فلا بأس به (وغسل
رأسه ولبسته بخطمي) لانه
طيب أو يقتل الهوام
بخلاف صابون ودلولك
وأشنان اتفاقا زاده في
الجوهرة وسدر وهو
مشكل (وقصها) أي الحبة

لأنه ليس بطيب ولا يقتل فافهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلا لالباب (قوله وازالة شعر بدنه) أي بقية بدنه كالشارب والابط والعانة والرقبة والمحاجم كفي الباب قال في البحر والمراد ازالة شعره كيظما كان حلقا وقصا وتقا وتورا واحرا قامن أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو تمكينا (قوله أي كل معمول الخ) أشار به الى أن المراد المنع عن لبس الخيط وانما يخص المد كورات لذ كرها في الحديث وفي البحر عن مناسك ابن أمير حاج الحلبي ان ضابطه لبس كل شيء معمول على قدر البدن أو بعضه بحيث يحيط به بخياطة أو تلزيق بعضه ببعض أو غيرهما ويستمسك عليه بنفس لبس مثله الا المكعب اه قات نخرج ما خيط بعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرقة فلا بأس بلبسه كما قدمناه وأما قوله أو بعضه حومة لبس القفازين في يدي الرجل وبه صرح السبكي في منسكه الكبير ونبهه القاري في شرح الباب وأما المرأة فيندب لها عدمه كفي البدائع وتماه فيما علقناه على البحر (قوله كزردية) هي الدرع الحديد كما يفهم من القاموس وفيه البرنس بالضم قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه أي كالذي يلبسه المعاربة يستتر من الرأس الى القدم (قوله وقبساء) بلد المفرج من أمام ط (قوله ولولم يدخل الخ) في الباب من المذكور هات القاء القباء والعباء ونحوهما على منسكيه من غير ادخال يديه في كفيه وفيه من فصل الجنايات ولو ألقى القباء على منسكيه وزره يوما فعليه دم وان لم يدخل يديه في كفيه وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في كفيه ولو ألقاه ولم يزره ولم يدخل يديه في كفيه فلا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال إحدى اليدين في السكم كاليد في قوله جاز المراد به نفى الخزامى علمت من كراهته ويؤيده قوله عندما أي عندنا الثلثة خلافا لفرحيث قال عليه دم كفي شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباحات الاحرام بعد ما ذكره في مكروهاته وقال فالصواب أن يقول والقاء القباء ونحوه على نفسه وهو مصطلح كما ذكره في الكبير اه والحاصل ان المنوع عنه لبس الخيط اللبس المعتاد ولعل وجه كراهة القاء ونحو القباء والعباء على الكعبين انه كثير ما يلبس كذلك تأمل (قوله وعمامة) بالكسر وقلنسوة ما يلبس في الرأس كالعريضة والتاج والطربوش ونحو ذلك (قوله وخطفين) أي للرجال فان المرأة تلبس الخيط والخطفين كفي فاضحيان فهستافى (قوله الآن لا يجوز لبس الخ) أفاد انه لو وجد هما لا يقطع ما فيه من اتلاف المال بغير حاجة أفاده في البحر وما عزي الى الامام من وجوب القدية اذا قطعها مع وجود العيين خلاف المذهب كفي شرح الباب (قوله فيقطعها) أما لو لبسهما قبل القطع يوما فعليه دم وفي أقل صدقة لباب (قوله أسفل من الكعبين) الذي في الحديث وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين وهو أفصح مما هما ابن كمال والمراد قطعها بحيث يصير الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوف لا قطع موضع الكعبين فقط كما لا يخفى وان عمل هو المدام بكسر الميم وهو ما يلبسه أهل الحرمين مما له شرآ (قوله عند قد الشرآ) وهو الفصل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم الناتئ أي المرتفع ولم يعين في الحديث أحدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليه ما حمل على الاول احتياط لان الاحوط فيما كان أكثر كشف البحر (قوله فيجوز الخ) تفر يسع على ما فهم مما قبله وهو جواز لبس ما لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم وهو السر موزة قبل هو المسمى بالبابوح وذكر ح ان الظاهر أنها التي يقال لها الصرمة قلت الاظهر الاول لان الصرمة المعروفة الآن هي التي تشد في الرجل من العقب وتستتره والظاهر أنه لا يجوز ستره فيجب اذ البسها أن لا يشدها من العقب واذا كان وجهها أو وجه البابوح طويلا بحيث يستتر الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد الساخر أو يحشوي داخله خرقه بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه الى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام احترازا عن قطع وجه البابوح لما فيه من الاتلاف (قوله وثوب) بالجر عطف على قبص وفي بعض النسخ وثوبا بالنصب عطف على محل قبص وأطلقه فشم الخيط وغيره لكن لبس الخيط المطيب تتعدد فيه القدية على الرجل كفي الباب (قوله بماله طيب) أي رائحة طيبة (قوله وهو

(وحلق رأسه) (ازالة شعر بدنه) (الا الشعر النابت في العيين فلا شيء فيه عندما) (ولبس قميص وسراويل) (أي كل معمول على قدر بدن أو بعضه كزردية وبرنس) (وقباء) (ولولم يدخل يديه في كفيه جاز عندنا الآن يزره أو يخله ويجوز أن يرتدي بقميص وجبة ويلتحف به في نوم أو غيره اتفاقا) (وعمامة) (وقلنسوة) (وخطفين الآن لا يجوز لبس فيقطعها ما أسفل من الكعبين) (عند قد الشرآ) (فيجوز لبس الزموزة لالجورين) (وثوب صبغ بماله طيب) (كورس)

وهو الكركم وعصفر
 وهو زهر القسطم (الا
 بعد زواله) بحيث لا يفرح
 في الاصح (لا) يتقى
 (الاستحمام) الحديث
 البهقي انه عليه الصلاة
 والسلام دخل الحمام في
 الخطة (والاستطال بيديت
 ومجل لم يصب رأسه أو
 وجهه فلو أصاب أحدهما
 كره) كما مر (وشدهميان)
 بكسر الهاء (في وسطه
 ومنطقة وسيف وسلاح
 وتتم) زياي لعدم التغطية
 واللبس (واكتحال بغسبر
 مطيب) فلو اكتحل بمطيب
 مرة أو مرتين فعليه صدقة
 ولو كثيرا فعليه دم سراجية
 (و) لا يتقى (ختانا وفصدا
 وحجامة وقلع ضرر موحبر
 كسر وحك رأسه وبدنه)
 لكن يرفق ان خاف سقوط
 شعره أو قلة فان في الواحدة
 يتصدق بشئ وفي الثلاث
 كف من طعام غرر أو ذكار
 (وأكثر) الحرم (التلبية)
 ندبا (متى صلى) ولونفلا
 (أو علا شرفا أو هبطا واديا
 أو لقي ركبا) جمع راكب أو
 جمع ماشاة وكذلك لوقي
 بعضهم بعضا (أو أضر)
 دخل في السحر إذا التلبية
 في الاحرام كالتكبير في
 الصلاة (رافعا) استنما
 (صوته بها) بلا جهد

مطلب في حديث أفضل
 الحج العج والشج

الكركم) فيه نظار في الصحاح الكركم الزعفران وفيه أيضا الورس نبت أصغر يكون باليمن يتخذ منه
 الغمرة للوجه وفي النهاية عن القانون الورس شئ أجرفاني يشبهه حديق الزعفران وهو محبوب من اليمن (قوله
 في الاصح) وقيل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للتطيب لا للتناثر ألا ترى انه لو كان ثوب مصبوغ له
 رائحة طيبة ولا يتناثر منه شئ فان الحرم يمنع منه كفي المستصفي بحر (قوله لا يتقى الاستحمام الخ) شروع في
 مباحات الاحرام وفي شرح الباب ويستحب أن لا يزال الوسخ باي ماء كان بل يقصد الطهارة أو رفع العبار
 والحرارة (قوله الحديث البهقي الخ) ذكر النورى أنه ضعيف جدا وقال ابن حجر في شرح الشماثل موضوع
 باتفاق الحفاظ ولم يعرف الحمام ببلادهم الا بعد موته صلى الله عليه وسلم (قوله والاستطال الخ) أى قصد
 الاتضاع بظل بيت من شعر أو مدر ومجل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو عكسه (قوله كما مر) أى في شرح
 قوله وستر الوجه والرأس (قوله وشدهميان) هو شئ يشبه تسكة السراويل يشد على الوسط وتوضع فيه
 الدراهم شتى وفي القاموس هو التسكة والمنطقة وكيس للمفظة يشد في الوسط اهـ ولا فرق بين كون النفقة
 له أو لغيره كما في شرح الباب ولا بين شدة فوق الأزار أو تحته لأنه لم يقصد به حفظ الأزار بخلاف ما إذا شذازه
 يجعل مثلا كما قدمناه (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء وتسمى بالفارسية كركاني الهيني (قوله وسيف)
 أى وشدهميان أى شد حائله في وسطه (قوله وسلاح) تعميم بعد تخصيص وهو ما يقال به فلا يدخل فيه
 الدرع لأنه يابس (قوله وتختم واكتحال) عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يتقى شد تختم واكتحال ولا
 معنى له الآن أراد بالشدة الاستعمال من باب ذكر المقيد وإرادة المطلق مجازا من سلا لولو فالوتختما واكتحالا
 لسلم من هذا ح ويمكن تأويله أيضا بالجر على الجوار أو بالرفع على الابتداء وخبره محذوف أى كذلك
 (قوله لعدم التغطية واللبس) الاول راجع للاستطال بالبيت والمجل والثاني لما بعده (قوله فعليه صدقة)
 المراد بها عند اطلاقهم نصف صاع بحر (قوله ولو كثيرا) أى ثلاثا كثيرا كثر بقرينة المقابلة واستظهره في شرح
 الباب فالمراد السكنة في الفعل لاقى نفس الطيب المخالط فلا يلزم الدم بمرة واحدة وان كان الطيب كثيرا في
 السكحل كما حرمه في الفتح من الجنائيات (قوله وفصدا) أى وان لزم تعصيب اليد لما قدمناه من ان تعصيب غير
 الوجه والرأس انما يكره لو بغير عذر (قوله وحجامة) أى بلازاله شعرا لباب والافعلية دم كما سيأتى (قوله
 يتصدق بشئ) أى كتمرة أو كسرة خبز (قوله وفي الثلاث) أى من الشعر والعمل وأما الاكثر فسيأتى في
 الجنائيات (قوله ولونفلا) كذا في البدائع وخصه الطحاوى بالملكتوبات دون النوافل والفوائت فأحواها
 مجرى التكبير في أيام التشريق والتعميم أولى فتح وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية شرح الباب
 (قوله أو علا شرفا) أى صعد مكانا مرتفعا (قوله جمع راكب) أى اسم جمع وهم أصحاب الابل في السفر
 ولا يطلق على ما دون العشرة نهر (قوله دخل في السحر) هو السدس الاخير من الليل (قوله كالتكبير في
 الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية ح ولذا قال في
 الباب ويستحب اكتاؤها قاعا وقاعدارا كما ومازلا واقفا وسائرا طاهرا ومعدنا جنبا وحائضا وعند تعبير
 الاحوال والازمان وعند اقبال الليل والنهار وعند كل ركوب وزول وإذا استيقظ من النوم أو استعطف
 راحلته وقال أيضا ويستحب تكرارها في كل مرة ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام ولو دال السلام في خلالها
 جازو يكره لغيره أن يسلم عليه وإذا كانوا جماعة لا يحشى أحد على تأتية الآخر بل كل انسان يلي بنفسه
 ويلبى في مسجد مكة ومعنى عرفات لا في الطواف وسعى العمرة (قوله راد ما صوته بها) الا أن يكون في مصر
 أو امرأة لباب زاد شارحه أو في المسجد لئلا يشوش على المصايين والطائفين (قوله استنما) فان تركه كان
 مسيئا ولا تبنى عليه فتح وقيل استحبابا والمعتمد الاول شرح الباب (قوله بلا جهد) بفتح الجيم وبالذال أى تعب
 النفس بعبادة رفع الصوت كى لا يتضرر ولا تنافي بين هذا وبين ما جاء أفضل الحج العج والشج أى أفضل افراد
 الحج يشتمل على هذا أفضل أفعاله اذ الطواف والوقوف أفضل منهما والعج رفع الصوت بالتلبية والشج

اسالة الدم بالاراقه لان الانسان قد يكون جهوري الصوت طبعاً فيحصل الرفع العالي مع عدم تبعه به نهر
 (قوله كما يفعل العوام) تمثيل للمعنى وهو الجهد لا للنفي ح (قوله واذا دخل مكة) المستحب دخولها نهاراً
 كما في الخاتمة من باب المعلى ليكون مستقبلاً في دخوله باب البيت تعظيماً واذا خرج من السفلى بحر (قوله
 نهاراً) قيد لدخول مكة كما علمت لكن لما كان دخول المسجد عقب دخول مكة صح كونه قيداً به أيضاً (قوله
 ما يبى) هو قيد لدخول مكة أيضاً قال في الباب ويكون في دخوله ملياً داعياً الى أن يصل باب السلام فيبدأ
 بالمسجد (قوله لدخولها) أى مكة بدليل تأنيث الضمير وعبارة الجرح في ذلك ح (قوله فيجب) بالخاء
 المهملة ح (قوله ومعناه الله أكبر من الكعبة) كذا في غاية البيان والاول من كل ما سواه بحر وكان
 الشارح رجح الاول لاقتضاء المقام له كما أن الشارع ع في شئ اذا سعى الله تعالى يلاحظ التبرك باسمه تعالى فيما
 شرع فيه (قوله وهال) عبارة الغنح كبر وهال ثلاثا وعبارة ابن السكيت كبر ثلاثا وهال ثلاثا (قوله لثلايقع
 نوع شرك) أى بتوهم الجاهل ان العبادة للبيت قال في البحر ولم يذكروا في المتن الدعاء عند مشاهدة
 البيت وهى غفلة عما لا يغفل عنه فانه عندها مستجاب ومحمد ربه الله تعالى لم يعين في الاصل لمشاهد الحج شيئاً
 من الدعوات لان التوقيت يذهب بالرفقة وان تبرك بالنقول منها فحسن كذا في الهداية وفي الفتح ومن أهم
 الادعية طاب الجنة بلا حساب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنان من أهم الاذكار كما ذكره الخليلي
 في مناسكه اه * (تنبيه) * قال في الباب ولا يرفع يديه عند رؤيه البيت وقيل يرفع قال القاري
 في شرحه أى لا يرفع ولو حال دعائه لانه لم يذكروا في المشاهير من كتب أصحابنا بل قال السروجي المذهب تركه
 وصرح الطحاوي بانه يكره عند أتمتنا الثلاثة (قوله ثم ابتداء بالطواف) فان كان حلالاً فطواف التحية
 أو بحر ما بالحج فطواف القدوم هذا اذا دخل قبل الفتح فان دخل قبل طواف الفرض عن التحية
 أو بالعسرة فطوافها ولا طواف قدوم لها كذا في الفتح نهر وأفاد إطلاقه أنه لا يكره الطواف في الاوقات
 التي تكره فيها الصلاة كما صرح به في الفتح قال الا انه لا يصلى ركعتيه فيها بل يصبر الى ان يدخل مالا كراهة
 فيه (قوله لانه تحية البيت) أى لمن أراد الطواف بخلاف من لم يردده وأراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلى
 ركعتين تحية المسجد لأن يكون الوقت مكروهاً للصلاة شرح الباب للقاري وفي شرحه على النقاية فان
 لم يكن محرماً فطواف تحية لقولهم تحية هذا المسجد الطواف وايسر معناه أن من لم يطاف لا يصلى تحية المسجد
 كما فهمه بعض العوام اه قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد أنه لو صلى ولم يطاف لا يحصل
 التحية الا أن يخص بترك الطواف بلا عذر رفع العذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت في شرح الباب أيضاً ما يدل
 على ذلك حيث قال في موضع آخر ان تحية هذا المسجد بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فيصلى تحية
 المسجد ان لم يكن وقت كراهة اه (قوله ما لم يخف الخ) أى يقدم كل ذلك على الطواف أى طواف التحية
 وغيره الباب وشرحه ثم يطوف بحر وهذا يفيد أن هذه الصلوات لا تحصل بها التحية مع انما تحصل في بقية
 المساجد وليس ذلك الا لان تحيته هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء
 ان الفرق من وجهين أحدهما أن الصلاة جنس فتاب بعضها سباب بعض وليس الطواف من جنسها
 والثاني أن صلاة الفرض في المسجد تحية المسجد والطواف تحية البيت لا تحية المسجد (قوله فوف المكتوبة)
 ينبغي أن يكون المراد فوف وقتها المستحب لانه يسقط به الترتيب على أحد القولين المصحين فبالاولى ما هنا
 تأمل وزاد في شرح الباب فوف الجمارة وزاد في البحر والنهر ما اذا دخل في وقت منع الناس من الطواف أو
 كان عليه فائتة مكتوبة اه وذكر الانخير في الباب وقيدته شارحه بما اذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر
 أن المراد بالفائتة التي فوتها عداو وجب قضاؤها فوراً والافتقار لقديم الطواف عليها لا يضر الا اذا خاف فوت
 المكتوبة الوقتية اذا قدم عليها الطواف وقضاء الفائتة وحينئذ فذكر المكتوبة الوقتية يعنى عن ذكر
 الفائتة فافهم (قوله فاستقبل الحجر الخ) أشار بالفاء الى أنه ينوي الطواف قبل الاستقبال لما سيجد كره من

مطلب في دخول مكة

كما يفعل العوام (واذا دخل
 مكة بدأ بالمسجد) الحرام بعد
 ما بدأ من على أمتعه داخل
 من باب السلام ثم وان بدا
 ما يبى متواضعا خاشعاً
 ملاحظاً جلالة البقعة
 ويسن الغسل لدخولها
 وهو للنظافة فيجب الخائض
 ونفساء (وحسين شاهد
 البيت كبر) ثلاثاً ومعناه
 الله أكبر من الكعبة
 (وهال) لثلايقع نوع شرك
 (ثم) ابتداء بالطواف لانه
 تحية البيت ما لم يخف فوت
 المكتوبة أو جاءتها أو لوتر
 أو سنة راتبة (ف) استقبل الحجر
 مكبراً مهلاً

انه يمر بجميع بدنه على جميع الحجر ولهذا قال في الباب ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود بمائلي
الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه اليمين عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه
الكيفية مستحبة والنسبة فرض ثم عشي ما را الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بحذاءه ويستقبله ويسلم
ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو اه قال شارحه أي يقول بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على
رسول الله اللهم اعنا فإلهنا وفاء بعدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعا يديه) أي عند
التكبير لا عند النية فإنه بدعة للباب وقال شارحه القاري في موضع آخر به كلام والحاصل أن رفع اليدين
في غير حالة الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره فهو حرام أو مكروه تحريرا وتزجها ببناء على الأقوال
عندنا من أن الابتداء بالحجر فرض أو واجب أو سنة وإنما المستحب الابتداء بالنسبة قبيل الحجر للروح عن
الاختلاف (قوله كالصلاة) أي حذاء أذنيه وقدم في كتاب الصلاة أنه في الاستسلام وعند الجرتين يرفع حذاء
منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة اه وعزاه القهستاني الى شرح الطحاوي وصححه في البدائع
وغيرها ومشى في القاية وغيرها على الأول وصححه في غاية البيان وغيرها وقد اختلف التعصيع (قوله
واستلمه) أي بعد أن يرسل يديه كما في النهر عن النخعة قال في الباب وصفة الاستسلام أن يضع كفيه على الحجر
ويضع فيه يمين كفيه ويقبله (قوله قيل نعم) جزم به في الباب وقال انه مستحب ويكرره مع التقبل ثلاثا قال
شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكتوك ودانقل السجود عن أصحابنا العز بن جماعة
لكن قال قوام الدين الكاكي الأولى أن لا يسجد عند عدم الرواية في المشاهير اه وطاهره ترجيح ما قاله
الكاكي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اختلف في النهر على قول الجرح أنه ضعيف بان صاحب الدار أدري أي
أن الكاكي من أهل المذهب الماهر بن وهو أدري بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله عنه قلت لكن
استند الكاكي الى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي ذكره في غيرها وقد استند في البحر الى أنه فعله عليه
الصلاة والسلام والفاروق بعده كما رواه الحاكم وصححه واستدرك بذلك من لا على في شرح القاية على ما مر
عن الكاكي وأيده ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت نقلا عن غاية السروجي انه كره مالك وحده
السجود على الحجر وقال انه بدعة وجوب أهل العلم على استحبابه والحديث حجة عليه اه أي على مالك وبهذا
يترجح ما في البحر والباب من الاستحباب اذ لا يخفى أن السروجي أيضا من أهل الدار فهو أدري والاختصاص
قاله موافقا للجمهور والحديث أولى وأحرى فافهم (قوله وترك الأيداء واجب) أي لا يترك الواجب لفعل
السنة وأما النظر الى العورة لاجل الختان فليس فيه ترك الواجب لفعل السنة لأن النظر ما ذنوبه للضرورة
(قوله فأن لم يقدروا) أي على تقبله الا بالأيدي أو مطلقا يضع يديه عليه ثم يقبلهما أو يضع أحدهما أو الأولى أن
تكون اليمنى لانهم المستعملة في ما به شرف ولما نقل عن البحر العميق من أن الحجر يمين الله يصافح بها عباده
والمصافحة باليمنى (قوله والأيمنه ذلك) أي وضع يديه أو أحدهما (قوله عيس) بضم أوله وكسر ثانيه من
الامساس كما يشير اليه كلام الشارح الآتي (قوله عنهما) الأولى منه أي الامساس لان العجز عن الاستسلام
ذكره بقوله والأيمن (قوله مشير اليه يباطن كفيه) أي بان يرفع يديه حذاء أذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر
مشيرا بهما اليه وظاهرهما انحو وجهه هكذا المأثور وبحر وفي شرح القاية للقاري حذاء منكبيه أو أذنيه
وكأنه حكاية للقولين السابقين (قوله ثم يقبل كفيه) أي بعد الإشارة المذكورة قال في الفتح يفعل في كل
شوط عند الركن الاسود ما يفعله في الابتداء اه ويأتي تمامه عند قول المصنف وكلاما بالحجر فعل ما ذكر
(قوله فلا لكعبة) أو للقبلة كما سيذكره لكن الأول ظاهر الرواية كما سيأتي (قوله طواف القدوم)
يسمى أيضا طواف النخبة وطواف القضاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف
الوارد والوارد شرح الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج وان لم يكوّن للقدوم أو نوى غيره
لانه وقع في محله قال في الباب ثم ان كان المحرم مفردا بالحج وقع طوافه هذا للقدوم وان كان مفردا بالعمرة

رافعا يديه) كالصلاة
(واستلمه) بكسبه وقبله
بلا صوت وهل يسجد عليه
قيل نعم (بالأيدي) لانه
سنة وترك الأيداء واجب
فان لم يقدروا يضعهما ثم
يقبلهما أو أحدهما (والا)
يمكسه ذلك (عيس) بالحج
(شيئا في يده) ولو عسا ثم
قبله (أي الشيء) وان عجز
عنهما أي الاستسلام
والامساس (استقبله)
مشيرا اليه يباطن كفيه
كأنه واضعهما عليه (وكبر)
وهال وجد الله تعالى وصلى
على النبي صلى الله عليه
وسلم) ثم يقبل كفيه وفي
بقية الرفع في الحج يجعل
كفيه للسماء الا عند الجرتين
فلا لكعبة (وطاف بالبيت
طواف القدوم ويسن)
هذا الطواف

مطلب في طواف القدوم

أومنته أو قارنا وقع عن طواف العمرة نواهله أو غيره وعلى القارئ أن يلو طوافاً آخر للقدوم اه أي
استحباً بآب بعد فراغه من سعي العمرة قارى وفي الباب وأول وقته حين دخوله مكة وأخره من وقوفه بعرفة فإذا
وقف فقد فات وقته وان لم يقف فإلى طلوع فجر النحر (قوله لا فاق) أي لا غير ففتح فلا يسكن للمكي ولا لاهل
المواقيت ومن دونها إلى مكة سراح وشرح للباب لأن المسكى إذا خرج لا فاق ثم عاد سراً ما بالحق فعليه
طواف القدوم لباب فهذا اختلاف ما في القهستاني من أنه يسكن لاهل المواقيت ودخلها ما فهم (قوله عن
عينه) أي عين الطائف لا النحر وقوله مما يلي الباب أي باب الكعبة تأكيده وهذا واجب في الاصح كما مر
(قوله ولو عكس) بأن أخذ من يساره وجعل البيت عن يمينه وكذا لو استقبل البيت بوجهه أو استدبر وطاف
معتزلاً كما في شرح الباب وغيره (قوله فلور جمع) أي إلى بلدته قبل عاداته (قوله وكذا الوايتدأ من غير النحر)
أي بعيداً والاعليه دم وهذا على القول بوجوبه كما أشار إليه بقوله كما مر أي في الواجبات (قوله فالوالخ)
قال في البحر ولما كان الابتداء من النحر واجباً كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليماني
قريباً من النحر الاسودمة يعني ليكون ما واجبه جميع بدنه على جميع النحر الاسود وكثير من العوام شاهدناهم
يتدئون الطواف وبعض النحر خارج عن طوافهم فأحذر اه قلت قد منها هذه الكيفية عن الباب وأنها
مستحبة لا متعينة وبصرح في دفع القدير أيضاً فإثباته في تعليقه وتبعه القاري في شرح الباب للخروج عن
خلاف من يشترط المرور على النحر بجميع بدنه وفي الكرم في أنه لا كمل والافضل ثم قال القاري والافضل
استقبل النحر مطلقاً ونوى الطواف كفي عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من النحر سواء قلنا أنه سنة أو
واجب أو فريضة أو شرط اه وفي الشرنبلالية بعد ما مر عن البحر وهذا الدال يمكن في قيامه مسامحة البحر
بان وقف جهة الملتزم ومال ببعض جسده ليقبل النحر أماماً من قام مسامحة جسده النحر فقد دخل في ذلك شيء من
الركن اليماني لان النحر وركبه لا يبلغ عرض جسد المسامحة له ويحصل الابتداء من النحر اه قلت لكن
لا يحصل به المرور بجميع البدن على جميع النحر لكن قد علمت أنه غير لازم عندنا ولعل الشارح أشار إلى
ضعفه بالغلط فالواله اعلمته ما فهم (قوله قبل شروعه) أي من حين تجرده للاحرام بناء على ما قدمه عند قول
المصنف ولبس ازار أو رداء الخ لكن قد ما تصحج خلافه ولذا قال في الفتح وينبغي أن يضطبع قبل شروعه
في الطواف بقليل اه فلوقال الشارح قبيل شروعه لكان أصوب فافهم هذا وفي شرح الباب واعلم أن
الاضطباع سنة في جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا مرع من الطواف تركه حتى إذا صلى
ركعتي الطواف مضطبعاً يكره لكشفه منكبه ويأتي الكلام على أنه لا اضطباع في السعي اه (قوله استئنا)
أي في كل طواف بعده سعي كطواف القدوم والعمرة فوكطواف الزيارة ان كان آخر السعي ولم
يكن لا سابق من لبس الخيط لعذر هل يسكن له التشبه لم يتعرض له أصحابنا وقال بعض الشافعية يتعدون في
حقه أي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم أنه قد يقال يشرع له وان كان المكسب مستوراً بالخيط
للعذر قلت والظاهر أنه شرح الباب لخصاً (قوله وراء الخطيم) ويسمى حظيرة اسمعيل وهو البقعة التي تحت
الميزاب عليها حاجر كصف دائرة بينهما وبين البيت درجة تسمى بالخطيم لانه حطام من البيت أي كسرو بالنحر
لانه يجر منه أي مع (قوله لان منه ستة أذرع من البيت) لفظة منه خبر أن مقدم وستة اسمها مؤخر ومن
البيت ستة أذرع والتقدير لان ستة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه أو منه حال من ستة مقدم عليه ومن البيت
خبر وهو جائر كقوله * لية وحشا طلل * ط قلت والثاني أظهر فافهم قال في الفتح وليس النحر كاه
من البيت بل ستة أذرع منه فقط لحديث عائشة روى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستة
أذرع من النحر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يحزن) بفتح أوله وصم ثانيه من الجواز بمعنى
الحل لا الصحة أو بضم أوله وسكون ثانيه من الاجزاء أي على وجه الكمال قال القاري في شرح النقاية ولو
طاف من الدرجة لا يجوز به في تحقق كماله ولا بد من إعادة الطواف كله لثبته وان أعاد من الخطيم وحده

(لا فاق) لانه القادم
(وأخذ) الطائف (عن
عينه مما يلي الباب) فتصير
الكعبة عن يساره لان
الطائف كالمؤتمر والواحد
يقف عن يمين الامام ولو
عكس أعاد مادام بمكة فلو
رجع فعليه دم وكذا لو
ابتدأ من غير النحر كما مر
فالواو يمر بجميع بدنه على
جميع النحر (جاء سلا) قبل
شروعه (رداه تحت ابطة
اليماني) ملقياً بطرفه على
كتفه (اليسر) استئنا
(وراء الخطيم) وجوباً لان
منه ستة أذرع من البيت
فالطواف من الدرجة لم يحزن

أجزاء بان يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينتهي إلى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من الجانب الآخر ولا يدخل الحجر وهو أفضل بان يرجع ويتهدي من أول الحجر هكذا يفعل سبع مرات ويقضى صفته من رمل وغيره ولو لم يعد صح طوافه ووجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) أي فانه اذا استقبله المصلي لم تصح صلاته لان فرضية استقبال الكعبة ثبتت بالاصح القطعي وكون الحطيم من الكعبة ثبت بالاتحاد فصار كانه من الكعبة من وجه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراءه وفي عدم صحة استقباله والتشبيه يمكن تصحيحه على الوجهين اللذين ذكرناه في قوله لم يجز مع قطع النظر عن المفهوم فافهم (قوله) وبه قبر اسمعيل وهاجر) عزاه في البحر إلى غاية البيان وذكر بعضهم ان ابن الجوزي أو رد أن قبر اسمعيل قريبا من الميزاب إلى باب الحجر العربي * (تنبيه) * لم يذكر الشاذر وان وهو الاخر من المسنم الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلث ذراع قبل انه من البيت بقي منه حين عمرته قبر يش كالخطين وهو ليس منه عندما لكن ينبغي أن يكون طوافه وراءه من وجوه من الخلاف كما في الفتح والباب وغيرهما (قوله سبعة أشواط) من الحجر إلى الحجر شروط حانية وهذا بيان للواجب للفرض في الطواف لما مر ان أقل الاشواط السبعة واجبة تحسب بالدم فالركن أكثرها بحر لكن الظاهر أن هذا في الفرض والواجب قد صرحوا بأنه لو ترك أكثر اشواط الصدر لم يدم وفي الأقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه بعد الشروع وبحث السندى في منسكه الكبير أنه كالصدر وبازعه في شرح الباب بان الصدر واجب بأصله فلا يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر أنه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة كصلاة الغفل اه لمصاوقه يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب كماله وقصائه باهماله ويلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واحدا وجب اعادةها أو الاتيان بما يجب برمار كمنها كالصلاة الواجبة ابتداء وهنا كذلك لو ترك أقله تجب فيه صدقة ولو ترك أكثره يجب فيه دم لانه الجابر لترك الواجب في الطواف كوجود السهو في ترك الواجب في النافلة والله تعالى أعلم (قوله مع علمه به) أي بأنه ثامن لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم اتفقا فاشرح الباب فالتعليق يفيد أن الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر أيضا ر قوله لشروعه مسقطا لا يلزم أي لانه شرع فيه لا سقاط الواجب عليه وهو اتتمام السبعة لا ملزم نفسه بشروط مستأنفة حتى يجب عليه كماله لما تبين له أنه ثامن (قوله بخلاف الحج) فانه اذا شرع فيه مسقطا لزمه اتتمامه بخلاف بقية العبادات بحر والحاصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم لو شرع فيه على وجه الاستسقاط بان ظن انه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتتمامه الا الحج فانه يلزمه اتتمامه مطلقا كما مر أول الفصل * (تنبيه) * لو شاف في عدد الاشواط في طواف الركن أعاد ولا ينبغي على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقبل اذا كان يكثر ذلك يتحري ولو أخبره عدل بعدد يستحب أن يأخذ بقوله ولو أخبره عدل ان وجب العمل بقوله ما للباب قال شارحه ومفهومه أنه لو شك في أشواط غير الركن لا يعيده بل يبنى على غلبة ظنه لان غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لانه فرض على اه (قوله مكان) بالنصب على انه اسم ان هو اسم مكان لا طرف مكان لان طرف المكان لا يقع اسم ان لان اسمها مبتدأ في الاصل وقوله داخل بالرفع على انه خبرها وقوله لا خارج عطف عليه ويجوز فيها النصب على الظرفية والمتعلق خبر ان فيكون من طرفية الاختصاص في الاعمال فافهم (قوله ولو رواه زمزم) أو المقام أو السور أو على سطحه ولو مرتفعاً على البيت لباب (قوله لا بالبيت) لان حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت بحر عن المحيط ومفهومه انه لو كانت الحيطان متهمة يصح وحقق في الفتح أن هذا المفهوم غير معتبر أخذاً من تعميل المبسوط (قوله في) أي على ما كان طوافه ولا يلزمه الاستقبال ففتح ظاهراً انه لو استقبل لأشئ عليه فلا يلزمه اتتمام الاول لان هذا الاستقبال لا كمال بالموالاة بين الاشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قار في فصل مستحبات الطواف ومنها استتماف الطواف لوقطعه أو فعله على وجه مكرره قال

كاستقباله احتياطاً وبه
قبر اسمعيل وهاجر (سبعة
أشواط) فقط (فالو
طاف ثامناً مع علمه به)
قال الصحاح أنه (يلزمه اتتمام
الاسبوع للشروع) أي
لانه شرع فيه ملتزماً بخلاف
ما لو ظن أنه سابع لشروعه
مسقطاً لا ملتزماً بخلاف
الحج واعلم أن مكان الطواف
داخل المسجد ولو وراء
زمزم لا خارجه لصيرورته
طائفاً بالمسجد لا بالبيت
ولو خرج منه أو من السجى
إلى جنازة أو مكتوبة أو
تجديد وضوء ثم عاد إلى

شارحه لوطعه أى ولو بعد ذروا الظاهر أنه مقيّد بما قبله اثبات أكثره اه بقی ما إذا حضرت الجنازة أو المكتوبة فى أثناء الشوط هل يتمه أو لا لم أر من صرح به عندنا وينبغى عدم الاتمام إذا خاف فوت الركعة مع الإمام وإذا عاد للبهاء هل يبنى من محل انصرافه أو يتعدى الشوط من الحجر والظاهر الأول قياسا على من سبقه الحدث فى الصلاة ثم رأيت بعضهم يقله عن صحيح البخارى عن عطاء بن أبى رباح التابعى وهو ظاهر قول الفتح بنى على ما كان طافه والله أعلم (تنبيه) * إذا خرج لغير حاجة كره ولا يبطل فقد قال فى الباب ولا مفسد للطواف وعدم مكر وهاته تفريقه أى الفصل بين أشواطه تفريقا كثيرا وكذا قال فى السبعى بل ذكر فى منسكه الكبير لو فرق السبعى تفريقا كثيرا كان سعى كل يوم شوطا أو أقل لم يبطل سعيه ويستحب أن يستأنف (قوله وحاز فيها كل وبيع) المصرح به فى الباب كراهة البيع فيها وكراهة الاكل فى الطواف لا السعى ومثل البيع الشراء وعد الشرب فيها من المباحات (قوله لكن الذكرا أفضل منها) أى من القراءة فى الطواف وهه ذمنا نقله فى الفتح عن التخبين وقال وفى السكافى للحاكم الذى هو جمع كلام محمد يكره أن يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته فى نفسه وفى المتنق عن أبى حنيفة لا ينبغى للرحل أن يقرأ فى طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى ولا يتبوما ذكره فى التخبين عما ذكره الحاكم لأن لا بأس فى الأكثر لخلاف الأولى اه أى ومن غير الاكثر قول المتنق ولا بأس بذكر الله تعالى ثم قال فى الفتح والحاصل أن هدى النبى صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه فى الطواف قراءة بل الذكر وهو المتوارث من السلف والجمع عليه فكان أولى اه (قوله لمراجع) أقول الحاصل من هذه النقول التى ذكرناها أن القراءات خلاف الأولى وأن الذكر أفضل منها ما أثور أولا كما هو مقتضى الإطلاق لأن يراجه الكامل وهو المأثور وفوق ما نقله الشارح عن النووى واستحسنه فى شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المأثور ينبو عنه قول المتنق لا ينبغى أن يقرأ فى طوافه فإنه يشعر بالمع عن القراءة تنزيها والظاهر عدم المنع عن ذكر غير المأثور يدل عليه ما أسلفناه عن الهداية من أن محمد أرحمه الله لم يعين فى الأصل لمشاهد الجمع شيئا من الدعوات لأن التوقيت يذهب بالركة وان تبرك بالمعقول منها حسن اه وهذا يفيد أن المراد بالذكر هنا مطلقه كما هو قضية إطلاقهم على خلاف ما صله النووى فليتأمل (تنبيه) * ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين ربنا آتنا فى الدنيا حسنة الخ ولا ينأى فى ما مر لأن الظاهر أن المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر أو قاله على قصد الذكر وأوليان الجواز تأمل (قوله ورمي) أى فى كل طواف بعده سعى والادلاء لا اضطباع بدائع قال فى النهرو فى الغاية لو كان قارنا وقد رمي فى طواف العمره لا يرمى فى طواف القدوم وفى المحيط لوطاف للتحية محمدناوسى بعده كان عليه أن يرمى فى طواف الزيارة ويسعى بعده لحصول الأول بعد طواف ناقص وإن لم بعده فلا شئ عليه (قوله وهه كنفية) مصدر مجرور ومطوف على تقارب وهو أقرب من جوله فعلا معطوفا على مشى (قوله استئنا) فى مسلم وأبى داود والنسائى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشى أربعا فتح وقال ابن عباس لا يسن وبه أخذ بعض المشايخ كفى مناسك الكرماني نهر (قوله ولو فى الثلاثة الخ) قال فى الفتح ولو مشى شوطا ثم نذر لا يرمى إلا فى شوطين وإن لم يذكر فى الثلاثة لا يرمى بعد ذلك اه أى لأن ترك الرمل فى الأربعة سنة فلورمل فيها كان تاركا لستين وترك أحدهما أسهل بحر ولورمل فى الكل لا يلزمه شئ ولو الجية وينبغى أن يكره تنزيها المعلقة السنة بحر (قوله وقف) وفى شرح الطحاوى يمشى حتى يجرد الرمل وهو الاطهر لأن وقوفه مخافا للسنة قارى على المقايمة وفى شرحه على الباب لا الموالاة بين الأشواط وأجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قيل واجبة فلا يتركها السنة مخافة فيها اه قلت ينبغى التفصيل جمع بين القولين بأنه ان كانت الزجعة قبل الشروع وقف لا المبادرة إلى الطواف مستحبة فيتركها السنة الرمل المؤكدة وإن حصلت فى الأثناء فلا يفتى فى الثلاث ففوت الموالاة (قوله لا بدلا) وهو الإشارة إلى الحجر والرمل لا بدله (قوله من الحجر إلى الحجر) لا إلى الركن اليماني كقيل (قوله فى كل شوط)

وجاز فيها أكل وبيع
واقفنا وقراءة لكن الذكر
أفضل منها وفى منسك
النووى الذكر المأثور
أفضل وأما فى غير المأثور
فالقراءة أفضل لمراجع
(ورمى) أى مشى بسرعة
مع تقارب الخطا وهه
كنفيه (فى الثلاث الأولى)
استئنا (مقط) فلو تركه
أو نسبه ولو فى الثلاثة لم
يرمى فى الباقي ولو رجه
الناس وقف حتى يجرد درجة
فيرمى بخلاف الاستئلام
لأن له بدلا (من الحجر إلى
الحجر) فى كل شوط

أى من الثلاثة (قوله وكلماسر) أى فى الاشواط السبعة (قوله من الاستلام) فهو سنة بين كل شوطين كفى غاية البيان وذ كرى فى المحيط والولولة الجية أنه فى الابتداء والانتهاية وفيما بين ذلك أدب بحر ووفق فى شرح الباب بأنه فى الطرفين أكد بما بينهما قال وكذا يسن بين الطواف والسعى اه وفى الهداية وان لم يستطع الاستلام استقبال وكبر وهل على ما ذكرنا قال فى الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين فى كل تكبير يستقبل به فى كل مبدأ شوط واعتقادي أن عدم الرفع هو الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلافا (قوله واستلم الركن اليماني) أى فى كل شوط والمراد بالاستلام هنا المس به بكفيه أو يمينه دون يساره بدون تقبيل وسجود عليه ولا ينافى عنه بالإشارة عند الجزع عن مسه للزجة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيده) أى تؤيد قوله بكونه سنة وبأنه يقبله لكن فى شرح الباب ان ظاهر الرواية الاول كفى الكافى والهداية وغيرهما وفى الكرماني وهو الصحيح وفى النخبة ما عن محمد ضعيف جدا وفى البدائع لا خلاف فى أن تقبيله ليس سنة وفى السراجية ولا ينافى به فى أصح الأقاويل (قوله ويكره استلام غيرهما) وهو الركن العراقي والشايع لا يتم ما ليسا ركنين حقيقة بل من وسط البيت لأن بعض الحطيم من البيت بدائع والكره تنزيهية كفى البحر (قوله ثم صلى شفعاً) أى ركعتين يقرأ فيهما الكافرون والاحلاص اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعو بعدهما بدهاء آدم عليه السلام ولو صلى أكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز اقتداء بمصلحيهما مثله لأن طواف هـ ذا غير طواف الآخر ولو طاف بصلى لا يصلى عنه لباب (قوله فى وقت مباح) قيد للصلاة فقط فتكره فى وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة المأولة بينهما وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه إلا فى وقت مكروه ولو طاف بعد العصر صلى المغرب ثم ركعتى الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها فى وقت مكروه قبل صحت مع الكراهة ويجب قطعها ما من مضى فيها فالأحب أن يعيدها لباب وفى إطلاقه نظر لما فى أوقات الصلاة من أن الواجب ولو لم يغيره كركعتى الطواف والندرا لا تعتقد فى ثلاثة من الاوقات المنهية أعنى الطلوع والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانها تعتقد مع الكراهة فيهما (قوله على الصحيح) وقيل يسن قهستانى (قوله بعد كل أسبوع) أى على التراخي ما لم يرد أن يطوف أسبوعاً آخر فعلى الفور بحر وفى السراج يكره عندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وان انصرف عن وتر وقال أبو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة والخلاف فى غير وقت الكراهة أما فيه فلا يكره اجسا عا ويؤخر الصلاة الى وقت مباح اه واذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل أسبوع ركعتين قال فى البحر لم أره وينبغى الكراهة لأن الأسابيع حيث تذاكرت كاسبوع واحد ولو تذاكر ركعتى الطواف بعد شروعه فى آخر فان قبل تمام شوط رفضه والا تم الطواف وعليه لكل أسبوع ركعتان لباب وأطلق الأسبوع فشمل طواف الغرض والواجب والسنة والنفل خلافا لمن قبل وجوب الصلاة بالواجب قال فى الفتح وهو ليس بشئ لأطلاق الأدلة اه والظاهر أن المراد بالأسبوع الطواف لا العدد حتى لو ترك أقل الاشواط لعدم مثلاً وجبت الركعتان وعاليه وجب ما ترك قليلاً راجع وأما قوله فى شرح الباب يجب بعد كل طواف ولو أدى ناقصاً فيحتمل نقصان العدد ونقصان الوصف كالطواف مع الحدث والجنابة والظاهر أن مراده الثانى (قوله عند المقام) عبارة الباب بخلاف المقام قال والمراد به ما يصدق عليه ذلك عادة وعراف مع القرب وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه اذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفاً أو صفين أو رجلاً أو رجلين رواه عبد الرزاق اه (قوله بحجارة الخ) ذكره فى البحر عن تفسير القاضى لكن عبر بحجر بالافراد وأنه الموضع الذى كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحرر بعض العلماء الاعلام أن الحجر الذى فى المقام ارتفاعه من الارض نصف ذراع وربع وثمان وأعلامه مربع من كل جانب نصف ذراع وربع وعمق غوص القدمين سبع فراسخ ونصف (قوله قولان) لم أر من حكى القولين سوى متوهمه عبارة النهر وفيها آثار والمشهور فى عامة الكتب أن صلاتها فى المسجد أفضل من غيره

(وكلماسر بالحجر فعل ما ذكر)
من الاستلام (واستلم الركن
اليماني وهو منسوب)
لكن بلا تقبيل وقال محمد
هو سنة وتقبله والدلائل
تؤيده ويكره استلام
غيرهما (ونحنم الطواف
باستلام الحجر استئنا ثم صلى
شفعاً) فى وقت مباح (يجب)
بالجيم على الصحيح (بعد كل
أسبوع عند المقام) بحارة
ظهر فيها أثر قدحى الخليل
(أو غيره من المسجد) وهل
يتعين المسجد قولان

(ثم) التزم الملتزم وشرب
من ماء زمزم و (عاد) ان
أراد السعي (واستلم الحجر
وكبر وهلل وخرج)
من باب الصفا ندبا (فصعد
الصفا) بحيث يرى الكعبة
من الباب (واستقبل
البيت وكبر وهلل وصلى
على النبي صلى الله عليه
وسلم) بصوت مرتفع خائفة
(و رفع يديه) نحو السماء
(ودعا) لختمه العباد (عما
شاء) لان محمد لم يعين شيئا
لانه يذهب برقة القلب وان
تبرك بالماثور فحسن (ثم
مشى نحو المروة ساعيا بين
الميلين الاخضرين)

مطلب في السعي بين الصفا
والمروة

وفي الباب ولا تختص بزمان ولا مكان ولا تفوت فلو تركها لم تجز بدم ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع
الى وطنه جاز ويكره ويستحب مؤكدا اذا خلا المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب
من الحجر ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لافضيلة بعد الحرم بل الاساءة اه (قوله) ثم التزم
الملتزم الحج) هو ما بين الحجر الاسود الى الباب هذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين ثم يأتي الملتزم
قبل الخروج الى الصفا وقبل يأتي الملتزم ثم يصلي ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر ذكره السروجي اه والثاني هو
الاسهل والافضل وعليه العمل شرح الباب وما ذكره الشارح مخالف للرواين ظاهرا لكن الواو لا تقتضي
الترتيب فيحمل على القول الاول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدر أنه هو المشهور من الروايات وهو
الاصح كما صرح به الكرماني والزيلي اه وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم والملتزم فيما
بين الصلاة والتوجه الى الصفا واعلم لعدم تأكده (قوله) ان أراد السعي) أفاد أن العود الى الحجر انما
يستحب ان أراد السعي بعده والا فلا يكفي الحجر وغيره وكذا الرمل والاضام باع نابع الطواف بعده سعي كما قدمناه
وأشار الى ما في النهر من أن السعي بعد طواف القدوم رخصة لا شفعاله يوم النحر بطواف الفرض والذبح
والرمي والا فلا فضل تأخيره الى ما بعد طواف الفرض لانه واجب بفعله تعالى بالفرض أولى كذا في التحفة
وغيرها اه لكن ذكر في الباب خلافا في الافضية ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالفضل له تقديم
السعي أو يسن اه وأشار أيضا الى أن السعي بعد الطواف فلو عكس أعاد السعي لانه تبسعه له وصرح في المحيط
بأن تقديم الطواف شرط لهجة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب والى أنه لا يجب بعده فورا والسنة
الاتصال به بجر فاب أخوه لعذر أو ليس ترجيح من تعب فلا بأس والافتقار أساء ولا شيء عليه لباب (قوله) من
باب الصفا ندبا) كذا في السراج نظر وجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجهم منه عليه الصلاة
والسلام لانه كان أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله) فصعد الصفا الحج) هذا الصعود وما بعده سنة فيكره
أن لا يصعد عليهما بجر عن المحيط أى اذا كان ماشيا بخلاف الراكب كفي شرح المرشدي واعلم أن كثيرا
من درجات الصفا دفنت تحت الارض بارتفاعها حتى ان من وقف على أول درجة من درجاتها الموجدودة أمكنه
أن يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار
بخلاف طريقة أهل السنة والجماعة شرح الباب (قوله) وكبر الحج) في الباب فيحمد الله تعالى ويشئ عليه ويكبر
ثلاثا ويمهل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء ويكرر الذي كرمع التكبير
ثلاثا ويطلب المقام عليه اه أى قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في شرحه عن العدة لصاحب الهداية (قوله)
بصوت مرتفع) اقتصروا في الخاتمة على ذكر التكبير والتلليل وقال يرفع صوته بهما اه وأما الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فقد قدمنا في دعاء التلبية أنه يخفض صوته بها فيحتمل أن يكون هنا كذلك تأمل
(تنبيه) في الباب ويلى في السعي الحاج لا المعتمر وأدشارحه ولا اضطباع فيه مطلقا عندنا كما حققناه في
رسالة خلافا للشافعية (قوله) ورفع يديه) أى حذاء منكبيه لباب و بجر (قوله) لختمه العباد) قال في السراج
وانما ذكر الدعاء هنا ولم يذكره عند الاستلام الحجر لان الاستلام حال ابتداء العباد وهذا حال ختمها لان ختم
الطواف بالسعي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتداءها كما في الصلاة اه وفيه أن هذا ابتداء السعي
لا ختم الطواف الا أن يقال ان السعي انما يتحقق عند النزول عن الصفا أما الصعود عليها فقد تحقق عنده ختم
الطواف لقصد الانتقال عنه الى عبادة أخرى تابعة له فتأمل (قوله) لانه يذهب برقة القلب) أى لانه بسبب
حفظه له يجري على لسانه بلا حضور وقلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فانه في الدعاء فيها يحفظه لئلا
يجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كما نقله ط عن الولوالجية (قوله) وان تبرك بالماثور فحسن)
أى في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتى بغية الناسك في أدعية الناسك (قوله) ثم
مشى نحو المروة) قال في الباب ثم يمشى نحو المروة ساعيا اذا كان دون الميل المعلق

المخذين في جدار المسجد
(وصعد عليها وفعل ما فعله
على الصفا يفعل هكذا سبعاً
يبدأ بالصفا ويختم الشوط
السابع (بالرؤفة) فلا يبدأ
بالرؤفة لم يعتد بالاول هو
الاصح ويندب ختمه بركتين
في المسجد تكتم الطواف
(ثم سكن بمكة محرماً) بالحج
ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة
صنفاً (وطاف بالبيت نفلاً
ماشياً) بلارمل وسعى وهو
أفضل من الصلاة نافلاً
للافتاق قلبه لا محكي وفي
البحر ينبغي تقييده بزمن
الموسم والا فالطواف
أفضل من الصلاة مطلقاً
(وخطب الامام)

مطلب في عدم منع المار
بين يدي المصلي عند الكعبة

في ركن المسجد قبل نحو ستة أذرع سعى سعيماً شديداً في بطن الوادي حتى يجاوز الميادين ثم عشي على هيبته حتى
يأتي المروة ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في
الطواف فإنه يختص بالثلاثة الاول خلافاً لمن جعله مثله ولو تركه أو هرول في جميع السعي فقد أساء ولا ينبغي
عليه وإن عجز عنه صبر حتى يجد فرجة ولا تشبه بالساعي في حركته وإن كان على دابة حركها من غير أن يؤذي
أحدًا اهـ وقوله قبل نحو ستة أذرع قال شارحه هو منسوب للشاذلي وذكر أيضاً في بعض المذاهب لا يحجبنا
اهـ قلت ونقله في المعراج عن شرح الوحي وقال إن الميل كان على متن الطريق في الموضع الذي ينتدأ منه السعي
فكان يهدمه السيل فرفعوه إلى أعلى ركن المسجد ولذا سمي معاقاً وقع متأخراً عن ابتداء السعي بستة أذرع
لأنه لم يكن موضع أليق منه والميل الثاني متصل بدار العباس اهـ ونقله في الشرنبلالية أيضاً وأقره ونقله بعض
المحدثين عن منسك أبي العجي والطرابلسي والبحر العميق وغيرهم قلت ولا ينافيه قول المتون ساعياً بين
الميادين لأنه باعتبار الاصل (قوله المخذين) في نسخة المخوتين (قوله وصعد عليها) أي باعتبار الزمن الاول أما
الآخر وقف على الدرجة الاولى بل على أرضها يصدق أنه طلع عليها شرح الباب (قوله وفعل ما فعله) على
الصفا أي من الاستقبال بأن يعيل إلى يمينه أدنى ميل ليتوجه إلى البيت والا فالبيت لا يبدأ اليوم لحجبه بالبنيان
ومن التكبير والذكر والدعاء المشتمل على الصلاة والشاشرح الباب (قوله يبدأ بالصفا) فيه إشارة إلى
أن الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي إن الذهاب والعود شوط
واحد كالطواف فإنه من الحجر إلى الحجر شوط وتما في الفتح وغيره (قوله فلا يبدأ بالرؤفة) قد مر الكلام
عليه في الواجبات (قوله ويندب الحج) ذكره في الخاتمة وغيره وقوله تكتم الطواف ليكون ختم السعي تكتم
الطواف كما أن مبدأهما بالاستلام قال في الفتح ولا حاجة إلى هذا القياس إذ فيه نص وهو ما روى المطلبين
أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصلى ركعتين
في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحد رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى حذو الركن الاسود والرجال والنساء يمررون بين يديه ما بينهم وبينه ستره وتما
فيه * (تنبيه) قال العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكمال من الهمام في حاشية الفتح
إذا صلى في المسجد الحرام ينبغي أن لا يمنع المار لهذا الحديث وهو محمول على الطائفتين لأن الطواف صلاة وصار
كمن بين يديه صفوف من المصلين اهـ وذلك ثم رأيت في لبحر العميق حكى عن الذين بن جماعة عن مشكلات
الآثار للطحاوي أن المرورين بين يدي المصلي بحضرة الكعبة يجوز اهـ قلت وهذا فرع غريب فليحفظ (قوله
ثم سكن بمكة محرماً) انما عبر بالسكنى دون الإقامة لانهما هما الاقامة الشرعية وهي لا تصح إلا في البحر من باب
صلاة المسافر إذا دخل الحاج مكة في أيام العشر وفوى الإقامة نصف شهر لا يصح لأنه لا بد له من الخروج إلى
عرفات فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة الإقامة ط (قوله بالحج) انما ذكره وإن كان القارن
والمتعمع الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للمفرد ط (قوله ولا يجوز الحج) الاولى التفريع بالفناء
على قوله محرماً بالحج كما فعل في البحر أي لا يجوز أن يفسخ نية الحج بعدما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل إحرامه
وأفعاله للعمرة لباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك أصحابه الامن ساق الهدى فمخصوص بهم أو
منسوخ عنهم وقد أوضح المقام المحقق ابن الهمام (قوله بلارمل وسعى) لأن الرمل وكذا الاضطلاع تابسان
لطواف بعده سعي والسعي من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعي بعده قال في
الشرنبلالية عن الكافي لأن التمهّل بالسعي فيه مشروع (قوله وهو) أي الطواف (قوله ينبغي تقييده) أي
تقييده كونه الصلاة النافلة أفضل من طواف التطوع في حق المكي بزمن الموسم لأجل التوسعة على العرباء
وقوله مطلقاً أي للمكي والآفاق في غير الموسم وقد أقره على هذا البحث في النهر قلت لكن يخالفه ما في
الولولجية ونصه الصلاة بمكة أفضل لاهلها من الطواف وللعرباء الطواف أفضل لأن الصلاة في نفسها أفضل من

الطواف لآل النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن الجهر بالواشغول بهم الفاتهم الطواف من غير أماكن التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اه * (تنبيه) * في شرح المرشدي على الكنز قولهم ان الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم أن صلاة ركعتين مثلاً أفضل من أداء أسبوع لان الاسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن الزمن الذي يؤدي فيه أسبوعاً هل الأفضل فيه أن يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة اه ونظير مما أجاب به العلامة القاضي ابراهيم بن ظهيرة المكي حيث سئل هل الأفضل الطواف أو العمرة من أن الارح تفضيل الطواف على العمرة اذا شغل به مقدار زمن العمرة الا اذا قيل انهم الاتقوا الا فرض كفاية فلا يكون الحكم كذلك * (نقطة) * سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك أنه مندوب اذا لم يشتمل على ايداع نفسه أو غيره وهذا مع الزجة قلما يكون نهر قلت وكذا اذا لم يشتمل على دفع الرشوة التي يأخذها الخجعة كما أشار اليه من لا على وسيأتي تمام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح له في الفروع آخر الحج (قوله أولى خطب الحج الثلاث) ثانيها بعرفة قبل الجمع بين الصلوتين ثالثها بمنى في اليوم الحادي عشر في فصل بين كل خطبة بيوم وكلها خطبة واحدة بلا جلبة في وسطها الا خطبة يوم عرفة وكلها بعد ما صلى الظهر الا بعرفة وكلها سنة لباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها (قوله وكره قبله) أي قبل الزوال سراح (قوله وعلم فيها المناسك) أي التي يحتاج اليها يوم عرفة من كيفية الاحرام والخروج الى منى والمبيت بها والرواح منها الى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها ولا فاضة منها وغير ذلك أو جميع ما يحتاج اليه الحاج الى تمام حجه وان كان بعدها خطاب لان التأكيده خبير (قوله فاذا صلى بمكة الفجر الح) كذا في الهداية وقال السكالك ظاهر هذا الترتيب اعقاب صلاة الفجر بالخروج الى منى وهو خلاف السنة واستحسن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشيء وقال المرغيناني بعد طلوع الشمس وهو الصحيح (قوله يوم التروية) سمي به لانهم كانوا يرقون ابلهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن في عرفات ماء جاز كثر ما نسا شرح الباب * (فائدة) * في مناسك النووي يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر الفجر والحادي عشر القربح والقاف وتشديد الراء لانهم يقرنون فيه بمنى والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر النفر الثاني (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) فأد طلب المبيت بها فانه سنة تكفي في المحيط وفي المبسوط يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى ويقيم بها الى صبيحة عرفة اه ويصلي الفجر بها لوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي الخاتمة بعلم فكله فاسه على فجر مزدلفة والاكثر على الاول فهو الأفضل شرح الباب وفي مناسك النووي وأما ما يطعمه الناس في هذه الايام من دخولهم أرض عرفات في اليوم الثامن نغماً تخالف للسنة ويفوتهم بسببه سن كثيرة منها الصلوات بمنى والمبيت بها والتوجه منها الى غرة والنزول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اه وقوله والتوجه منها الى غرة والنزول هما فيه عندنا كلام يأتي قريباً (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف موهمة كعبارة الكنز بخلاف المراد فيسدها بذلك تبعاً للفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به في شرح الطحاوي وشرح الكرخي والايضاح وغيرها قال في الايضاح واذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج الى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جاز والاول أولى اه ومثله في السراج فانهم (قوله راح الى عرفات) قال في المعراج وينزل بعرفات في أي موضع شاء الا الطريق وترب جبل الرحمة أفضل وقال الاثمة الثلاثة في غرة أفضل لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه قلنا غرة من عرفة وتزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن عن قصد اه وهذا مخالف لما في الفتح من أن السنة أن ينزل الامام بمنى ولما نقلوه عن الامام رشيد الدين من أنه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بمنى فرياس المسجد الى زوال الشمس ووفق في شرح الباب بأن هذا بالنسبة الى الامام لا غيره أو بأن النزول أولاً بمنى ثم بقرب جبل الرحمة تأمل (قوله على طريق منب) بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة وهو اسم للجبل الذي يلي مسجد الحيف شرح الباب

مطلب الصلاة أفضل من الطواف وهو أفضل من العمرة

مطلب في دخول البيت الشريف

أولى خطب الحج الثلاث (سابع ذي الحجة بعد الزوال و) بعد صلاة الظهر (وكره قبله) وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر (يوم التروية) ثامن الشهر خرج الى منى قرية من الحرم على فرسخ من مكة (ومكث بها الى فجر عرفة ثم) بعد طلوع الشمس (راح الى عرفات) على طريق منب (و) عرفات

مطلب في الرواح الى عرفات

(قوله كلها موقف) بكسر القاف أي موضع وقوف خير (قوله الابطن عرفة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور كما سيأتي (قوله بفتح الراء) أي مع ضم العين كهزمة قاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أي فإذا وصل إلى عرفة ومكث بها دعاها صلياً إذا كراماً صلياً فإذا زالت الشمس اغتسل أو توضأ والغسل أفضل ثم سار إلى المسجد أي مسجد عرفة بلا تأخير فإذا بلغه صدر الإمام الأعظم أو نائبه المبرور وجلس عليه ويؤذن المؤذن بين يديه فإذا فرغ قام الإمام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويلبي ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المناسك كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع بهما والرمي والذبح والخلق والطواف وسائر المناسك التي إلى الخطبة الثالثة ثم يدعو الله تعالى وينزل لباب فان ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء جوهرة وقول الزيلعي حاراً أي صرح مع الكراهة شرعية لا لاية (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فإذا زالت الشمس صدر الإمام المبرور فإذا فرغ من الخطبة أقام المؤذنون وبصلى الإمام الخ ونحوه في الباب وفي البحر عن المعراج أنه يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ونحوه في شرح قاضيخان على الجامع الصغير قال في شرح الباب وفيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضي الله تعالى عنه حتى إذا زالت الشمس فان ظاهره أن الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره (قوله بأذان) أي واحد لانه لا اعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقامتسب أي يقيم الظاهر ثم يصليها ثم يقيم للعصر لان الإقامة لبيان الشروع في الصلاة (قوله وقراءة سرية) لانهم ما صلوا ناهيكاً عن كسائر الأيام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئاً) أي ولا السنة الراجعة قال في الباب وان أحوالاً من صلاة العصر لا يكره للمأموم التقاطع بينهما إلى أن يدخل الإمام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية شرعية لا لاية وهو الصحيح فلو فعل كره وأعاد الأذان للعصر لا تقطع فورده فصار كالاشتغال بينهما بعمل آخر بحر أي كالمشرب فانه يعيد الأذان سراج وما في التدخيرة والهيما والكافي من استثناء سنة الظهر بخلاف الحديث وإطلاق المشايخ ففتح * (تنبيه) * أخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن أحمد بادشاه أنه يترك التكبير التثني في هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة القنوية الواردة في الحديث كما نقله عنه الكازروني في فتاواه قلت وفيه نظر فان الواردة في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئاً فليحتمل التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها ولا من مدته يسيرة حتى لم يعد فاصلاً بين الفريضة والراتبة والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقطه هذا البديل وما ذكر لا يصلح للدلالة كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها في الشريعة لاية إلى شرح الوهبانية لابن الشهادة (قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قبل أن تقديم العصر عند الإمام وجب لصيانة الجماعة ينبغي حمله على معنى ثبت شرح الباب * (تنبيه) * اقتصر من الشروط على الإمام والأحوام وزاد في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبين للإمام وقوع الظهر قبل الزوال أو بغير وضوء والعصر بعده أو بوضوء أعادهم جميعاً والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة فالشروط ستة قلت لكن الأخير داخل في الأول فان معنى اشتراط الإمام اشتراط صلواته بهم لوجوده فيهم على أنه في البحر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو خلق الناس فزع فصلي الإمام وحده الصلاتين جاز بالاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع أن الجماعة شرط الجمع عند أبي حنيفة لكن في حق غير الإمام لا في حق الإمام ثم قال فيافي النقاية والجوهرة والجمع من اشتراط الجماعة ضعيف واعترض في النهج بأنه نقله غير واحد وصححه الاسيحاوي وبأن الجواز في مسألة الفرع للضرورة اه قلت ما مر عن البدائع يصلح توفيقاً بين الكلامين والتصحيحين فتدبر ثم يكفي ادراك جزء من الصلاتين مع الإمام حتى لو أدرك بعض الظهر ثم قام

(كلها موقف الابطن عرفة) بفتح الراء وضمها واد من الحرم غربي مسجد عرفة (فبعد الزوال قبل صلاة) الظاهر خطب الإمام في المسجد (خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك) وبعد الخطبة (صلى بهم الظهر والعصر بأذان واقامتين) وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئاً على المذهب ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر (وشرط لصحة هذا الجمع

مطلب في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة

يقضى ما فات ثم أدرك جزء من العصر معه يكفي كما أفاده في البحر واللباب (قوله الامام الاعظم) أي الخليفة بحر وقوله أو نائبه أي ولو بعد موت الامام فانه يجمع نائبه أو صاحب شرطه لان التواب لا ينزلون بموت الخليفة بحر وأطلق الامام فشميل المقيم والمسافر ليكن لو كان مقيما كإمام مكة صلى بهم صلاة المقيمين ولا يجوز له العصر ولا العجاج ٢ الاقتداء به قال الامام الحلواني كان الامام النسفي يقول العجب من اهل الموقف يتابعون امام مكة في العصر فني يسجد بلهم أو يرجي اهل الخير وصلاتهم غير جائرة قال شمس الائمة كنت مع اهل الموقف فاعتزلت وصليت كل صلاة في وقتها وأوصيت بذلك أصحابي وقد سمعنا أنه يتكاف ويخرج مسيرة سفر ثم يأتي عرفات فلو كان هكذا فالعصر جائز ولا فيجب الاحتياط اه لمخاض من التنازعانية عن المحيط (قوله والاصلا وحدا) يوههم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لوصليت العصر في وقتها وليس يراد فلا صوب قول الزياحي صلاوا كل واحدة منهم صلا في وقتها أفاده ح ويمكن الجواب بان وحدانا حال من مفعول صلاوا لمن فاعله أي صلاوا الصلاتين وحدانا أي غير مجموعات بل كل واحدة في وقتها غايته أن فيه إطلاق الجمع على ما فوق الواحد فاهمهم (قوله والاحرام بالحج فيهما) احتراز به عما لو أحرم بالعمرة فلا يجوز الجمع ولو أحرم بالحج قبل صلاة العصر كما لو لم يكن محرما أو أشار إلى أن الشرط حصوله عند أداء الصلاتين ولو أحرم بعد الزوال في الأصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل الزوال كما في النهر وقوله فيهما متعلق بقوله الامام وقوله الاحرام ولذا فرع عليه المصنف بقوله فلا تجوز وقوله ولا لمن صلى الحج على طريق الف والنشر المرتب (قوله لم يصل العصر مع الامام) أي بل يصلي في وقتها ومثله ما وصل في الظهر فقط مع الامام لا يصل في العصر الا في وقتها ح (قوله قبل احرام الحج) بأن لم يحرم أصلا أو أحرم بالعمرة فقط كما مر (قوله ثم أحرم) أي بالحج قبل أداء العصر ح (قوله الا في وقته) أي العصر ط (قوله الا الاحرام) فهو شرط متفق عليه عندنا والحصر بالاضافة الى المذكور هنا أي فلا يشترط عندهما الاقتداء بالامام أو نائبه والافاشراط الزمان والمكان وتقديم الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما أفاده في شرح الباب (قوله وهو الاظهر) لعله من جهة الدليل والافاتمون على قول الامام وصححه في البدائع وغيرها ونقل تصحيحه العلامة قاسم عن الاسيبجي وقال واعنده برهان الشريعة والنسفي (قوله ثم ذهب) أي الامام مع القوم من مسجد غرة الى الموقف أي مكان الوقوف بعرفة (قوله بغسل) متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال التهماني أي جمع بين الصلاتين وذهب اليه حال كونه معتسلا في وقت الجمع والذهاب فيكون حال من فاعل جمع وذهب والاول في خوانة المفتين والثاني في الكافي اه وقوله سن بالبناء للمجهول صفة غسل (قوله ووقف الامام على ناقته) في الثانية والافضل للامام أن يقفوا كجاول غيره أن يقف عنده اه وظاهره أن الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالتهدية والبدائع وغيرها ويؤيده قول السراج لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحلته فهو أبلغ في مشاهدتهم له اه لكن في القهستاني الافضل أن يكون راكبا قريبا من الامام اه ومثله في متن الملتقى ونقل بعضهم عن السراج عن منسل ابن العجمي بكرة الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الافضل للامام وغيره اه ولم أره في السراج (قوله بقرب جبل الرحمة) أي الذي في وسط عرفات ويقال له الال كهلل وأما صعوده كما يفعله العوام فلم يذكروا أحد من يعتمد به فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر أراض عرفات وادعى الطبري والماوردي أنه مستحب ورده النووي بأنه لا أصل له لانه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعيف نهر (قوله عند الصخرات الكبار) أي الخيران السود المفروشة فانه مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح الباب وفي شرح الشيخ اسمعيل عن منسل الغارسي قال قاضي القضاة بدر الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم وواقف عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائنا حتى حصل الظن بتعيينه وأنه الفجوة المستعيلة المشرفة على الموقف التي من عيها ووراثها صخرة متصلة بصخرات الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع من يساره وهي الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قبالة المربعين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك بقليل وراعه اه ونقله

٢ (قوله الاقتداء به الحج) أي في حال قصره أما اذا صلى صلاة المقيمين فيقتدون به اه

(الامام) الاعظم أو نائبه والا صلاوا وحدانا (والاحرام بالحج فيهما) أي الصلاتين (فلا تجوز العصر للمنفرد في احدهما) فلو صلى وحده لم يصل العصر مع الامام (ولا تجوز العصر لمن صلى الظهر بجماعة) قبل احرام الحج (ثم أحرم الا في وقته) وقال لا يشترط لصحة العصر الا احرام به قالت الثلاثة وهو الاظهر شربلالية عن البرهان (ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة) عند الصخرات الكبار (مستقبلا) القبلة

(والقيام والنية فيه)
 أى الوقوف (ليست بشرط
 ولا واجب ولو كان جالسا
 جز حجه و) ذلك لان
 (الشرط الكيفية فيه)
 فصع وقوف مجتاز وهارب
 وطالب غريم ونائم
 ومجنون وسكران (ودعا
 جهرا) بجهد (وعلم المناسك
 ووقف الناس تحافه بقره
 مستقبلي القبله سامعين
 افعوله) خاشعين باكين وهو
 من مواضع الاجابة وهى
 بمكة خمسة عشر نظامها
 صاحب النهر فقال
 دعاء البرايا يستجاب بكعبة
 وماترم والموقفين كذا الحجر
 طواف وسعى مروتين وزمزم
 مقام وميزاب جبارك تعتبر
 زاد في الباب وعند رؤية
 الكعبة وعند السدرة
 والركن اليماني وفي الحجر
 وفي منى في نصف

مطلب الشاء على الكريم
 دعاء

مطلب في اجابة الدعاء

في الباب أيضا باصا قال القاضي محمد عيسد والبناء المربع هو المعروف بمطبخ آدم ويعرف بجذاته صغيرة
 مخروقة تتبع هي وما سولها من تلك العشرات المفروشة وما وراءها من العشار السود المتصلة بالجبل (قوله
 والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ
 والاولى أن يقول ليس بالثنية وتغليب المذكر على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كافي للباب وانما
 كانت النية شرط في الطواف دون الوقوف لان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل فيه ولو قوف يفعل
 فيه من كل وجه فاكفى فيه تلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول
 فاشترط فيه أصل النية دون تعيينها لالبا الشرطين شرح القاية للقارى لكن هذا الفرق لا يشمل طواف
 العمرة لانه يفعل قبل التحلل وسيد كرا آخر الباب فرف آخر (قوله لان الشرط الكيفية فيه) أى في محل
 الوقوف المعلوم من المقام قال في شرح الباب والظاهر أن هذا ركن لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقت شرط
 اه أى مع الاحرام قلت وله له أراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن تأمل والمراد بالكيفية الحصول فيه على
 أى وجه كان ولو نائما أو جاهلا بكونه عرفة أو غير صاح أو مكرها أو جنبا أو مارا مسرا (قوله مجتاز) أى ما رغب
 واقف (قوله ودعا جهرا) ولا يفرض في الجهر بصوته لباب أى بحيث يتب نفسه لكن قيد شارحه الجهر
 بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فبالطهية أولى اه قلت ويؤيده قوله في السراج ويحتمل في
 الدعاء والسنة أن يخفى موته لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية اه (قوله بجهد) متعلق بدعاء أى باجتهاد
 والحاح في المسئلة وقد ورد خيرا لدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير واما مالك والترمذي وأحمد وغيرهم شرح القاية للقارى
 وقيل لابن عيينة هذا أثناء فلم يسهل رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الشاء على الكريم دعاء لانه يعرف
 حاجته فتح قال يشير به هذا الى خبر من شغلته ذكرى عن مسأقي أعطيت ما أفضل ما أعطى السائلين ومنه قول
 أمية بن أبي الصلت في مدح بعض الملوك

أأذ كراحتي أم قد كفاني * ثناؤك ان شئت لك الحياء

اذ أنى عابك المرء يوما * كفاه من تعرضك الشاء

(قوله وهو) أى هذا الموقف من مواضع الاجابة أى المواضع التي تكون الاجابة أرحى فيها من غيرها كما أفاده
 في النهر (قوله وهى بمكة) أى وما قرب منها لان الموقفين ومنى والجبار ليست في مكة (قوله وهى خمسة عشر
 موضعا الخ) كذا ذكرها في الفتح عن رسالة الحسن البصري قال ابن حجر المكي والحسن البصري تابعي جليل
 اجتمع بجميع من الصحابة دلالة قول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها بعضهم عن النقاش المفسر في منسكه مقيدة
 بأوقات خاصة والحسن أطلقها وذكر ذلك بعضهم نظما نقله ح عن الشرنبلالية فراجعهما (قوله بكعبة)
 أى فيها (قوله والموقفين) أى عرفة والمشعر الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أى مكانه والاولى أن يقول
 المطاف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والاف المسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه
 الطواف شرح الباب (قوله وسعى) أى بين الصفا والمروة لاسميا فيما بين الميلى شرح الباب (قوله
 مروتين) أى الصفا والمروة وفيه تغليب ولعله غالب المؤنث على المذكر بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن
 المروة أفضل من الصفا (قوله مقام) أى ذلله كافي للباب (قوله جبارك) أى الثلاث فبدل ذلك بلغت خمسة عشر
 لكن اعترض بأنه لا دعاء في جرة المقبة بل في الاولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أى لباب المناسك
 للشيخ رجمة الله السندى تلميذ الحق ابن الهمام اختصره من منسكه الكبير واختصره أيضا عن منسكه أصغر منه
 فافهم (قوله وعند السدرة) بيسه أنه لم يذكرها في الباب بل ذكرها في الشرنبلالية وهى سدرة كانت بعرفة
 وهى الآن شير معروفة ذكره بعض المحشين عن تاريخ مكة للعسامة القطبي وكذا عزاه بعض مشايخ مشايخنا
 لابن ظهيرة الحنفى المسمى في فضائل مكة (قوله وفي الحجر) فيه أن هذا هو تحت الميزاب كافي الشرنبلالية

عن الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي ينزلون فيها الآت ط قلت وقد ألحقت
هذه الخمسة نظاماً بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بيت ثم حجر وسدرة * وركن يمان مع منى ليلة القمر

ليلة البدر (واذا غربت الشمس الخ) بيان للواجب حتى لو دفع قبل الغروب فإن جاوز حد وعرفة لم يهضم إلا أن
يعود قبله ويدفع بعده فيسقط خلافه لا يفر بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما أفاض الإمام كثيراً لا عذر
أساء ولو أبطل الإمام ولم يفيض حتى طهر الليل أفاضوا لأنه أنخطأ السنة من البحر والنهر (قوله أي) أي
أفاض الإمام والناس وعابهم السكينة والوقار فاذا وجد فرجة أسرع المشى بلا إذاء وقيل لا يسن الإبطاع
أي لا يسن في زماننا لكثرة الأذى لباب وشربه (قوله على طريق المأزمين) أي لا على طريق ضيق والمأزم
بمعناه بعد الميم الأولى ويجوز تركها كما في رأس ورأي مكسورة وأصله المضيق بين جبلين وممراد الفقهاء
الطريق الذي بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومزدلفة الصمعي وعزاه بعضهم إلى العز بن جماعة وأنه
نقله عن الحب الطبري ورد به قول النووي أن المراد به ما بين العلمين اللذين هما أحد الحرم وقال أنه غريب
ويجوز العوام على الزجاجة بين العلمين وليس لذلك أصل (قوله ماشياً) أي إذا قرب منها يداخها ماشياً بأدبها
وتواضعها لأنها من الحرم المستتر شرح الباب (قوله الأودى محسر) يضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر
السين المهملة المشددة وبالراء والاستثناء منقطع لأنه ليس من منى كما أشار إليه الشارح ٣ (قوله ليس من منى)
صوابه ليس من مزدلفة لأنها محل الوقوف اهـ (قوله أو يبطن عرنة) أي الذي قرب عرفات كما مر (قوله
لم يجز) أي لم يصح الأول عن وقوف مزدلفة الواجب ولا الثاني عن وقوف عرفات الركن (قوله على
المشهور) أي خلافاً لما في البدائع من جوازها فيها فتح (قوله والأصح أنه المشعر الحرام) وقيل هو مزدلفة
كلها (قوله وعليه مبيعة) قيل هي أسطوانة من حجارة مدورة تدويرها أربعة وعشرون ذراعاً وطولها اثنا
عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كان يوقد عليها في خلافة هريرة الرشيد الشيع
ليلة مزدلفة وكان قبله يوقد بالحطب وبعده بصابج كبار (قوله وصلى العشاء من الخ) أي في أول وقت العشاء
الآخيرة قهراً وإن بقي أن يصلي قبل حمار حاله بل ينجح حاله ويقالها وأشار إلى أنه لا تطوع بينهما ولو سئله
مؤكدة على الصحيح ولو تطوع أعاد الإقامة كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر بحر قال في شرح الباب وبصلى
سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كل صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سره الساعي في منسكه اهـ
وأما قول الشارح قبيل باب الأذان يكره التنفل بعد صلاتي الجمع ففيه كلام قدمناه هناك (قوله لأن العشاء
في وقتها الخ) علة للاقتصار هنا على إقامة واحدة بخلاف الجمع في عرفته فإنه باتامتين لأن الصلاة الثانية هناك
تؤدي في غير وقتها فتقع الحاجة إلى إقامة أخرى للاعلام بالشروع فيها أما الثانية هنا ففي وقتها فتستغنى عن
تجديد الاعلام كالوتر مع العشاء بدائع (قوله كما لا احتياج هنا للإمام) فلو صلاهما منفرداً جاز ذلك خلافاً لما في
شرح النقاية لأبرجندی فإنه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة في هذا
الجمع ثم قال وشرايط هذا الجمع الأحكام بالحج وتقدير الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ قال
شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغير الحرم بالحج وأما ذكره المحبوبي من أن الأحكام غير شرط فيه فغير صحيح
لنصرهم بأن هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكاً إلا بالأحكام بالحج اهـ وبه ظهر صحة ما بحثه في الأمر
بقوله وينبغي اشتراطه لكونه في المغرب مؤدياً اهـ وظهر أن ما في النهاية والهندية من عدم اشتراطه مبنى
على قول المحبوبي فأفهم (قوله ولو صلى المغرب والعشاء) في بعض النسخ أو العشاء بأو وفي بعضها الاقتصار
على المغرب وما أفعل ما في الكتروغية وهو أولى لأن المراد التنبيه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد
ويفهم منه بالأولى وجوب تأخير العشاء إلى المزدلفة نعم عبارة الباب ولو صلى الصلاتين أو أحدهما (قوله
أعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهاوي في منسكه هذا فبأيذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها أما إذا

٣ قول المحشي ليس من منى
ليس في نسخ الشارح التي
بأيدينا اهـ

ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جازله أن يصلي المغرب في الطريق بلا توقف في ذلك ولم أجسد أحدا صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكره في باب قضاء الفوائت وكلام شارح الكترايض يدل على ذلك وهي فائدة جلية اه وكذا صرح به في البداية في الباب المذكور أيضا اه ذكره بعض المحشين عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لصحة هذا الجمع كما مروى يأتي فانه يغيب أنه لو لم يمر على المزدلفة لزم صلاة المغرب في الطريق في وقتها لعدم الشرط وكذا الويات في عرفات فتنبه (قوله الصلاة أمامك) الجملة في محل جرح بدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه وسلم أسامة لما نزل عليه السلام بالشعب فيال وتوضأ فقال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها الجواز أو كانها ط (قوله ليلة النحر) سماها بذلك جرياً على الحقيقة اللغوية والشرعية وأما ما مر في آخره الاعتكاف من تبعيتها اليوم الذي قبلها فذلك بالنظر إلى الحكم كما حققناه هناك فافهم (قوله والمكان مزدلفة) يراد عليه ما في البحر عن المحيط لوصلاهما بعد ما جاوز المزدلفة جازاه وعزاء في شرح الباب إلى المستقي لكن قال بعده وهو وسلاف ما عليه الجمهور (قوله والوقت) الفرق بينهما بين الزمان هنا أن الثاني أعم (قوله فتصلح لعزامن وجوه) أي تصلح هذه المسئلة فيقال أي فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة إذا لم يفصل بينها وبين المغرب بفاصل ويقال أي صلاة تصلى في غير وقتها وهي أداء وأي صلاة إذا صليت في وقتها وجبت أعادتها فالجواب مغرب المزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان محض فالجواب المغرب والعشاء في المزدلفة قتل واستخرج غيرها ح زاد ط وأي عشاء أدت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الرجح وأي صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب المزدلفة وقتها ليلة العيد غير وقتها في بقية الأيام وأي صلاة يختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذه يختلف وقتها في حالة الاحرام بالحج وأي صلاة فاسدة إذا خرج وقت التي بعدها انقابت صحيحة وأي صلاة يكره الاتيان بسنتها هي هذه (قوله فيعود إلى الجواز) أي المغرب أو ما صلا من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر لم يجزه وهذا قولهما وقال أبو يوسف يجزه وقد أساء هداية أي لأن المغرب التي صلاها في الطريق ان وقعت صحيحة فلا تجب أعادتها في الوقت ولا بعده وان لم تقع صحيحة وجبت فيه و بعده أي ان لم يؤدها فيه وجب قضاؤها بعده لان ما وقع فاسد لا يقلب صحيحاً بعض الوقت وأجيب بأن الفساد موقوف يظهر أثره في ثانی الحال كما مر في مسألة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا عدم الحل خلافا لما فهمه في البحر وتعام الكلام فيما علقناه عليه (قوله وهذا) أي عدم جواز ما صلا في طريق المزدلفة المفهوم من قوله أعاده ما لم يطلع الفجر فافهم (قوله صلاهما) لانه لو لم يصلهما صار ناقضاً (قوله عاد العشاء إلى الجواز) قال في الظهيرية وهذه مسألة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فحين ترك صلاة الظهر ثم صلى بعدها نجسا وهو ذا كر لله تروكة لم يجز فان صلى السادسة عاد إلى الجواز اه واستشكل حكم المسئلة الأخير الرمي بان فيه تفويت الترتيب وهو فرض يفوت الجواز بغوته كترتيب الوتر على العشاء قال الآن يحمل على ساقط الترتيب أو على عودها إلى الجواز إذا صلي نجسا بعدها اه وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقريضة التنظير بقوله في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة الخ نوع هذا قال السيد محمد أبو السعود لا فرق في هذا بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراد هذه على مسقطات وجوب الترتيب اه (قوله وينوي المغرب أداء) كذا في النهر عن السراج وفيه رد على قول البحر انها قضاء مع أنه صرح بعده بان وقتها وقت العشاء (قوله ويترك سنتها) الموافق لما قدمناه عن الجاهلي أن يقول ويؤخر سنتها (قوله ويحبها) يعني ليلة العيد بان يشتغل فيها أو في معظمها بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم شرعي ونحو ذلك وقوله فانها أفضل الخ قال ح أي في حد ذاتها لا في حق من كان مجرد لفظة (قوله كما أفتى به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقود وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال إلى ذلك ثم رأيت في

الصلاة أمامك فتوقفت بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء فتصلح لغزاً من وجوه (ما لم يطلع الفجر) فيعود إلى الجواز وهذا إذا لم يخف طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاهما (ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يعدها حتى ظهر الفجر عاد العشاء إلى الجواز) وينوي المغرب أداءه ويترك سنتها ويحبها فانها أشرف من ليلة القدر وكما أفتى به صاحب النهر وغيره

الجوهرة أنها أفضل ليالي السنة اه وكلامه كثر في تفضيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في
 الجوهرة شامل ليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ أن يقال أفضى به صاحب النهر اه ح (قوله وجزم الخ)
 تأييد لما قبله من حيث ان الاكثر على ان ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فاذا كان عشر ذي الحجة
 أفضل منه لزم تفضيله على ليلة القدر وليلة العيد أفضل ليالي العشر فتكون أفضل من ليلة القدر قال ط
 و ذكر المأوى في شرحه الصغير في حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر مائة لاجتماع أمهات العبادات
 فيها وهي الايام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والفجر ولبال عشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من
 رمضان على مقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه وقال في شرحه الكبير وثمرة
 الخلاف تظهر فيما لو علق نحو طلاق أو نذر بأفضل الاشارة أو الايام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر
 الاخير من رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لانه انما أفضل ليومى الخروج عرفة وعشر رمضان انما أفضل ليلة
 القدر اه قلت ونقل الرضوي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو ان أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر
 رمضان وليالي الثاني أفضل من ليالي الاول لان أفضل ما في الثاني ليلة القدر وروى الزداد شرفه وازد بآد شرف
 الاول بيوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في أفضلية ليلة القدر على ليلة الخروج يلزم منه
 تفضيلها على ليلة الجمعة لما مر عن النهر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خير
 يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لان الكلام في ليلتها الا في يومها وقد ذكر الشارح في آخر باب الجمعة عن
 التتواخائية أن يومها أفضل من ليلتها أى لان فضيلة ليلتها لصلاة الجمعة وهي في اليوم * (تنبيه) * في المعراج
 وقد مر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من
 سبعين حجة كره في تحريم يد الصحاح بعلامة الموطا اه وسأيت الكلام عليه آخرا لمج و نقل ط عن بعض
 الشافعية أن أفضل ليالي ليلة مولد صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم
 ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله وصلى الفجر بغلس) أى ظلمة في أول وقتها ولا يسن
 ذلك عندنا الا هنا وكذا يوم عرفة في معنى على ما مر عن الحنابلة وقد مرنا أن الاكثر على خلافه (قوله لاجل
 الوقوف) أى لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيتوته بجزد لفة سنة
 مؤكدة الى الفجر ولا واجبة خلافه للشافعي فيهما كما في اللباب وشرحه (قوله ووقته الخ) أى وقت جوازه قال
 في اللباب وأول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم النحر وآخره طلوع الشمس منه فمن وقف بم اقبل طلوع
 الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد راجب منه ساعة ولولطيفة وقد راسنة امتداد الوقوف الى
 الاسفار جدا أو أماركنه فكيف نوتته بجزد لفة سواء كان يطعل نفسه أو فعل غيره بان يكون محمولا بامر أو بغير
 أمره وهو نائم أو مغشى عليه أو مجنون أو سكران نواه أو لم ينو علمها أو لم يعلم لباب (قوله كزجة) عبارة
 اللباب الا اذا كان لهالة أو ضعف أو يكون امرأ تخاف الزحام فلا شئ عليه اه لكن قال في البحر ولم يقيد
 في المحيط خوف الزحام بالمرأة بل أطلقه فشم الرجل اه قلت وهو شامل لخوف الزجة عند الرمي فقطضاء
 أنه لو دفع ليلا ليرمى قبل دفع الناس وزجتهم لاشئ عليه لكن لاشك ان الزجة عند الرمي وفي الطريق قبل
 الوصول اليه أمر محقق في زماننا فيلزم منه سقوط واجب الوقوف بجزد لفة لاولى تقيد خوف الزجة بالمرأة
 ويحمل اطلاق المحيط عليه لكون ذلك عذرا ظاهرا في حقها يسقط به الواجب بخلاف الرجل أو يحمل
 على ما اذا خاف الزجة فهو مرض ولذا قال في السراج الا اذا كانت به علة أو مرض أو ضعف تخاف الزحام
 مدفع ليلا فلا شئ عليه اه لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يتخلون الزجة وقد مر حواياه لو أفاض
 من عرفات لخوف الزحام وجازحه ودها قبل الغروب لزمه دم ما لم يعد قبله وكذا لو نذر بغيره فتبعه كما صرح به في
 الفتح على أنه يمكنه الاحتراز عن الزجة بالوقوف بعد الفجر لحظة فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه
 ترك مد الوقوف المسنون لخوف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قيل بانه ركن وقد يجب بان خوف

مطلب في المفاضلة بين ليلة
 العيد وليلة الجمعة وعشر
 ذي الحجة وعشر رمضان

وجزم شراح البخاري سيما
 القسطلاني بان عشر ذي
 الحجة أفضل من العشر الاخير
 من رمضان (وصلى الفجر
 بغلس) لاجل الوقوف (ثم
 وقف) بجزد لفة ووقته من
 طلوع الفجر الى طلوع
 الشمس ولو مارا كما في عرفة
 لكن لو تركه بعد ذكر زجة

مطلب في الوقوف بجزد لفة

لا شيء عليه (وكبروه لولي
وصلى) على المصطفى (ودعا
واذا أسفر) جدا (أنى منى)
مهلا مصليا فاذا بلغ بطن
محسر أسرع قد رمية بجر
لأنه موقف النصارى (وروى
جرة العقبة من بطن الوادى)
ويكسره تنزيها من فوق
(سبعة خذفا) بمجمتين أى
برؤس الاصابع ويكون
بينهما خمسة أذرع ولو
وقعت على ظهر رجل أو
جمل ان وقعت بنفسها
بقرب الجرة جاز والا

مطلب فى روى جرة العقبة

الزحام نحو عجز ومرض انما جعلوا عذرا هنا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضعة أهله بليل ولم يجعل
عذرا فى عرفات لما فيه من اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدعون قبل الغروب فليست أمل (قوله لاشئ
عليه) وكذا كل واجب اذا تركه بعذر لاشئ عليه كفى الجرح أى بخلاف فعل المخطور لعذر كابس الخيط ونحوه
فان العذر لا يسقط الدم كما سيأتى فى الجنايات وبه سقط ما أوردته فى الشربة لالية بقوله لكن يرد عليه ما نص
الشارح بقوله فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية اه نعم يرد ما قدمناه آنفا عن الفتح من
أنه لو جاوز عرفات قبل الغروب لنذبحه أو لخوف الزجة لزمه دم وقد يجاب بما سيأتى عن شرح الباب فى
الجنايات عند قول الباب ولو فاته الوقوف بجزدلفة باحصار معاه دم من أن هذا عذر من جانب المخلوق فلا يؤثر
اه لكن يرد عليه جعلهم خوف الزجة هنا عذرا فى ترك الوقوف بجزدلفة وعلمت جوابه قتال (قوله ودعا)
رافعا يديه الى السماء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جدا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وفاعله مما لا يذكر
ذكره قرا حصارى قال الجوى ولم أقف على أنه مما لا يذكر فى شئ من كتب النحو واللغة وفسر الامام الاسفار
بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس الامتداد ما يصل ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصل الناس
المغرب فقد أساء ولا شئ عليه هندية ط وما وقع فى نسخ القدورى واذا طلعت الشمس فاض الامام قال فى
الهداية انه غلط لان النبى صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتماهى فى الشربة لالية (قوله فاذا بلغ
بطن محسر) أى أول واديه شرح الباب وفى الجردادى محسر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس من
واحدة منهما قال الازرقى وهو خمسمائة ذراع وخمس وأربعون ذراعا اه (قوله لانه موقف النصارى) هم
أصحاب الفيل ح عن الشربة لالية (قوله وروى جرة العقبة) هى ثالث الجرات على حدى من جهة مكة
وايست من مى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة فهستانى ولا يرى يومئذ غير هاولا يقوم عندها حتى
يأتى منزله ولو الجية (قوله ويكره تنزيها من فوق) أى فيجز به لان ماحولها موضع النسك كذا فى الهداية
الا أنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفها سنة لانه المتعين ولذا ثبت روى خلق كثير فى زمن الصحابة
من أعلاها ولم يأمرهم بالاعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه اختياره حصى الحذف فانه
يتوقع الاذى اذا رموها من أعلاها لمن أسفلها فانه لا يخلو من مرور الناس فيه يصيبهم بخلاف الرمي من أسفل
مع المارين من فوقها ان كان كذا فى الفتح ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق الى أسفل لافى موضع وقوف
الراعى فوق ومقتضى تعليل الهداية بأن ماحولها موضع نسك أن المراد الشافى الآن يؤول كما أفاده بعض
الفضلاء بأن المراد موضع وقوف الناس لا موضع وقوع الحصى (قوله سبعا) أى سبع رميات بسبع
حصيات فلورما هادفة واحدة كان عن واحدة نمر (قوله خذفا) نصب على المصدر شربة لالية فهو مفعول
مطلق لبيان النوع لان الحذف نوع من الرمي وهو روى الحصى بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله
بمجمتين) يقال الحذف بالعصا والحذف بالحصى فالاول بالحاء المهملة والثانى بالهمزة شرح النقابة للقارى
(قوله أى برؤس الاصابع) قيل كيفية الرمي أن يضع طرف ايهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصى
على ظاهر الابهام كأنه عاقد سبعين فيرميها وقيل أن يحلق سبابة ويضعها على مفصل ايهامه كأنه عاقد عشرة
وقيل يأخذها بطرف ايهامه وسبابة وهذا هو الاصح لانه لا يسر المعتاد فتح وكذا صححه فى الهاية
والولو الجية وهو مراد الشارح فافهم والخلاف فى الاولوية والمختار أنهم امة دار الباقلاء لباب أى قدر النولة
وقيل قدر الحصة أو النواة أو الالة قال فى النهر وهذا بيان المندوب وأما الجواز فيكون ولو بالا كرمع
الكرهية (قوله ويكون بينهما) أى بين الراعى والجرة ويجعل مى عن يمينه والكعبة عن يساره لباب (قوله
خمس أذرع) أى أو أكثر ويكره الاقل اسباب لان مادونه وضع فلا يجوز أو طرح فيجوز لكنه مسمى
لخالفة السنة فهستانى (قوله والا) أى وان لم تقع من على ظهره بنفسها بل يترك الرجل أو الجمل أو وقعت
بنفسها المكن بعيدا من الجرة (قوله لا) قال فى الهداية لانه لم يعرف قرية الا فى مكان مخصوص اه وفى الباب

ولو وقعت على الشاخص أى اطراف الميل الذى هو علامة للمجرة أجزاءه ولو على قبة الشاخص ولم تنزل عنه أنه لا يجزئ به البعد وان لم يدرك أنه وقعت فى المرمى بنفسها أو بنقض من وقعت عليه وتحرى كنهه فففيه اختلاف والاحتياط أن يعيده وكذا الورى وشكى وقوعهما وقوعهما فالاحتياط أن يعيد (قوله وثلاثة أذرع الخ) أى بين الحصة والجرة وهما ذابيان لم أجمله بقوله بقرب الجرة لكن قدرا القرب فى الفتح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدروا اعتمادا على اعتبار القرب عرفا وضده البعد (قوله وكبر بكل حصة) ظاهر الرواية الاقتصار على الله أكبر غير أنه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر ونحوه لا شيطان وخبره وقيل يقول أيضا اللهم اجعل حجبى مبرورا وسعى مشكورا وذنبى مغفورا ففتح (قوله وقطع التلبسة بأقوالها) أى فى الحجج الصحيحة والفاصد مفردا أو متمعا أو قارنا وقيل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرى الا أن تعيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي فان كان قارنا أو متمعا قطع ولو مفردا لاسباب وقيد بالحرم بالحج لان المعتمر يقطع التلبسة اذا استلم الحجر لان الطواف ركن العمرة فيقطع التلبسة قبل الشروع فيها وكذا فان كانت الحجج لانه يتحلى بعمرة قصار كالمعتمر والمحصر يقطعها اذا ذبح هدية لان الذبح للحمل والقارن اذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثانى لانه يتحلى بعده بحر (قوله جاز) أى ويكره اباب (قوله لا لورى بالقل) لانه اذا ترك أكثر السبع لزمه دم كملول يرم أصلا وان ترك أقل منه ثلاث فساد ثم افعليه لكل حصة صدقة كما سيأتى فى الجنائيات * (تنبيه) لا يشترط الموازنة بين الرميات بل يسن فيكره تركها اباب (قوله بكل ما كان من جنس الارض) كذا فى الهداية واعترضه الشراح بالفير وزج والياقوت فانهم ما من أجزاء الارض حتى جاز التيميم بها وما وقع ذلك لا يجوز الرمي بها ما أوجب فى العناية تبعاً للنهاية بان الجواز مشروط بالاستئذان بربيه وذلك لا يحصل بربيهما اه وحاصله أن هذا الشرط يخص اعموم كلام الهداية فيخرج منه نحو الفير وزج والياقوت لكن قال فى التاتارخانية ان هذه الرواية أى رواية اشتراط الاستئذان مخالفة لما ذكر فى المحيط وكذا قال فى الفتح وأجازه بعضهم بناء على نفي ذلك الاشتراط ومن ذكر جوازه الفاريسى فى مناسكه اه ومفاد كلامه ترجيح الجواز وابقاء كلام الهداية على عمومها ولذا اعترض فى السعدية على ما فى العناية بما فى غاية السروجى وشرح الزيايى من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الارض كالخمر والمدر والطير والمغرة والنورة والزنج والاحجار النفيسة كالياقوت والزمرد والبلخس ويحوىها والمخ الجبلى والسكحل أو قبضة من تراب وبالزبرجد والبلور والعقيق والفير وزج بخلاف الحشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الحشب واللؤلؤ والجواهر وهى كالألؤلؤ والعنبر فانها ليست من أجزاء الارض وأما الذهب والفضة فان فعلهما يسمى نثار الارميا اه (قوله والمدر) أى قطع الطين اليابس (قوله والمغرة) طين أحمر يصبغ به (قوله ولؤلؤ كجار) قيد به تبعاً للنهر لان السكره هى التى يتأتى بها الرمي والافالصغار لا يجوز بها الرمي أيضا لتعليقهم بأنهم ليست من أجزاء الارض أفاده أبو السعود (قوله وجواهر) علمت مما مر عن الغاية انها كالألؤلؤ وعليه كان المناسب اسقاط قوله كجار ويكون كلام المصنف جاريا على ما فى الهداية والمحيط من جواز الرمي بالفير وزج والياقوت لكن لا يناسبه تعليل الشارح فالاول تفسير الجواهر بالاحجار النفيسة ليوافق تقييد المصنف اللؤلؤ بالسكر وتعليل الشارح وقوله وقيل يجوز اشارة الى ما مر عن الهداية والمحيط وقد علمت أن السروجى والزيايى والفاريسى مشوا عليه (قوله لانه يسمى نثار الارميا) قال فى الفتح فلم يجوز لتلواء اسم الرمي ولا يخفى انه بصدق عليه اسم الرمي مع كونه يسمى نثارا عناية ما فيه انه رمي خص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تأثير لذلك فى سقوط اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل انه اما ان يلاحظ مجرد الرمي أو مع الاستئذان أو خصوص ما وقع منه صلى الله عليه وسلم والاول يستلزم الجواز بالجواهر والثانى بالعمرة والحشب التى لا قيمة لها والثالث بالخمر خصوصا فليكن هذا أعلم

وثلاثة أذرع يعيد وما دونه
قرب سجوة (وكبر بكل
حصة) أى مع كل (مما
وقطع التلبسة بأقوالها فلورى
بأكثر منها) أى السبع (جاز
لا لورى بالقل) فالتقييد
بالسبع لمنع النقص
لان الزيادة جاز الرمي بكل
ما كان من جنس الارض
كالخمر والمدر والطير
والمغرة (و) كل (ما يجوز
التيميم به ولو كلف من تراب)
فيه يوم مقام حصة واحدة
(لا) يجوز (بخشب وعنبر
ولؤلؤ) كجار (وجواهر)
لانه اعز ازلا هامة وقيل
يجوز (وذهب وقضة) لانه
يسمى نثار الارميا (وبعر)
لانه ليس من جنس الارض
وما فى فروق الاشياء من
جوازه بالبعر

لكونه أسلم اه قلت قد يجاب بان المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصى أفاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الارض فاعتبر كل من الشاني والثالث معا دون الاول فلم يجز بالبعرة والخشب ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز بالغير وزج والياتوت أيضا وبه يترجح قول الآخرفندي (قوله خلاف المذهب) ولذا قال في المبسوط وبعض المتقشفة يقولون لو رمى بالبعرة أجزأه لان المقصود اهانة الشيطان وذات يحصل بالبعرة ولستنا نقول بهما شرعا لباب قال في الفتح على أن أكثر المحققين على أنها أمور تعبدية لا يستغل بالمعنى فيها (قوله ويكره أخذها من عند الجرة) وما هي الا كراهة تنزيه فتح أشار الى أنه يجوز أخذها من أى موضع سواء وفى الباب يستحب أن يرفع من مزدلفة سبع حصيات ويرمى بها جرة العقبة وان رفع من المزدلفة سبعين أو من الطريق فهو جائز وقيل مستحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبا وأما فى البدائع وغيرهما من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما فى الظاهر به من أنه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل أن التقاط ما عدا السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله لانهم اردودة) أى فيستشاهم بها سراج (قوله الحديث الخ) أى ما رواه الدارقطني والحاكم وصححه عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجمار التى نرمى بها كل عام فحسب أنها تنقص فقال ان ما يقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال شرح النقاية للقارى وفى الفتح عن سعيد بن جبير قلت لابن عباس ما بال الجمار ترمى من وقت انطيل عليه السلام ولم تصر هضابا أى تلاتا تسد الافق فقال أما علمت أن من يقبل حجره يرفع حصاه اه قال فى السعدية لك أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الاشرار ولا يقبل عمل لمشركا اه وأجيب بان الكفار قد تقبل عبادتهم ليجازوا عليها فى الدنيا قال ط وبؤيده ما رواه أحمد ومسلم عن أنس رضى الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى لا ينظم المؤمن حسنة يعطى عامها فى الدنيا ولا ينسبها الى الكافر فيطام بحسناته فى الدنيا حتى اذا أفضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها اخيرا اه قالت لكن قديدى تخصيص ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بالنية فان النية شرطها الاسلام الا أن يقال ان هذا شرط فى شريعة فقط تأمل (قوله يبين) أما بدون تبين فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن يندب غسلها لتكون طهارتها شيقنة كما ذكره فى البحر وغيره (قوله ووقته) أى وقت جوازه أدامن الفجر أى فجر النحر الى فجر اليوم الثانى قال فى البحر حتى لو أخره حتى طلع الفجر فى اليوم الثانى لم يزد من عدمه خلافا له ما دلوى قبل طالع فجر النحر لم يصح اتفاما (قوله ويسن) كذا عبر فى مجمع الروايات عن المحيط وواقعه فى النهر وعبر العينى بالاستحباب رمل (قوله ذكاء) من أسماء الشمس (قوله ويباح لغروبها) أى من الزوال الى الغروب وجعله فى الظاهر به من المكروه والا كثرون على الاول بحر (قوله ويكره للفجر) أى من الغروب الى الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس بحر وهذا عند عدم العذر فلا ساء ترمى الضعفة قبل الشمس ولا يرمى الرعاة لئلا يكافى الفتح (قوله لانه مفرد) تعليل لما استغيد من التخيير بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويحب على القارن والمتمتع ط وأما الاضحية فان كان مسافرا فلا يجب عليه والا كذا سكت فوجب كفى البحر (قوله ثم قصر) أى أو حلق كادل عليه قوله وحلقه أفضل قال فى الباب ويستحب بعده أى بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص الظفر ولو قص أظفاره أو شارب أو لحيتة أو طيب قبل الحلق عليه موجب جنائيه ونظام تحقيقه فى شرحه (قوله بأن يأخذ الخ) قال فى البحر والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤوس شعرو ببع الرأس مقدار الاثلة كذا ذكره الزباجي ومراده ان يأخذ من كل شعرة مقدار الاثلة كما صرح به فى المحيط وفى البدائع قالوا يجب أن يزيد فى التقصير على قدر الاثلة حتى يستوفى قدر الاثلة من كل شعرة برأسه لان أطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي فى مناسكه وهو حسن اه وفى الشرنبلالية يظهر لى ان المراد بكل شعرة أى من شعر الربيع

خلاف المذهب (ويكره) أخذها (من عند الجرة) لانهم اردودة الحديث من قبلت حجره رفعت جسرة (و) يكره (أن يلقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا) وأن يرمى بمشجعة بيعة ووقته من الفجر الى الفجر ويسن من طالع ذكاء لزوالها ويباح لغروبها ويكره للفجر (ثم) بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه مفرد (ثم قصر) بان يأخذ من كل شعرة قدر الاثلة وجوبا وتقصير الكل مندوب والربيع واجب

على وجه الزوم ومن السك على سبيل الاولوية فلا مخالفة في الاجزاء لان الربع كالسك كافي الخلق اه
فقول الشارح من كل شعرة أى من الربع لا من السك والناقض ما بعده وقوله وجوب باقيد لقدر الاغلة فلا
يتكرر مع قوله والربع واجب والاغلة بفتح الهززة والميم وضم الميم لغة مشهورة ومن خطأ راوهم فقد أخطأ
واحدة الانامل بحمر وفي تهذيب اللغات للنووي الانامل أطراف الاصابع وقال أبو عمر والشيباني
والسجستاني والبحري لكل أصبع ثلاث أغلات (قوله) ويجب اجزاء الموسيقى على الاقرع) هو المختار كافي
الزيلي والبحر واللباب وغيرهما قيل استعجابا قال في شرح اللباب وقيل استنباها وهو الاظهر اه (قوله)
والاسقط) أى وان لم يمكن اجزاء الموسيقى عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بمنزلة من خلق والاحسن له
أن يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من أيام النحر ولا شيء عليه ان لم يؤخر ولم يكن به قروح لكنه خرج الى
البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزئه الا الخلق أو التقصير وليس هذا بعذر فخرج لان اصابة الآلة مرجوة
في كل ساعة بخلاف برء القروح ولان الازالة لا تختص بالموسى أفاده في البحر (قوله) متى تعدد أحدهما
أى الخلق والتقصير قال ط والاحسن تأخير هذه الجملة عن قوله وحلقه أفضل اه (قوله) فلو لبده الخ
مثال لتعذر التقصير ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فبين الخلق وكذا لو كان معقوصا أو مضفورا كما عزي الى
المبسوط وجهه أنه اذا انقضت تناثر بعض الشعر فيكون جنابة على احرامه قبل أن يحل منه فيتعين الخلق
لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جنابة لانه في وقت جوار ازالة الشعر يحلق أو غيره ولو تنقاه عنه أو من غيره
كما يأتي فبقى ما في المبسوط مشكلا تأمل ومثل تعذر الخلق مع امكان التقصير أن يفقد آلة الخلق أو من
يحلقه أو يضره الخلق نحو صداع أو قروح برأسه وتقدم مثال تعذرهما جميعا في الاقرع وذى قروح شعره
قصير (قوله) وحلقه أفضل) أى هو مسنون وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثله في حقها كخلق الرجل
لحيته وأشار الى ان لواقعة صر على حاق الربع جاز كافي التقصير لا يمكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة
خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كافي شرح اللباب والقهستاني قال في النهر والطلاقة أى اطلاق قول السكز
والخلق أحب يفيد أن حاق النصف أولى من التقصير ولم أره اه قالت ان أراد انه أولى من تقصير السك
فهو ممنوع لما علمت أو من تقصير النصف أو الربع فهو ممكن * (تنبيه) * هدا في غير المصر أما المصير فلا
خلق عليه كسبائى بدائع (قوله) بنحو نورة) كخلق وتنف وكذا الوفاة غير مفتقة آخر عن الخلق قصد اضع
* (تنبيه) * قالوا يندب الداء بين الخلق لا الخلق لأن ما في الصحيحين يفيد العكس وذلك انه صلى الله
عليه وسلم قال للعلاق خذوا وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس قال في الفتح وهو الصواب
وان كان خلاف المذهب اه وأقول بواقعة ما في الملتقط عن الامام حلق رأسى فخطأ في الخلق في ثلاثة
أشياء لما ان جلست قال استقبل القبلة وباولته الجانب الايسر فقال ابدأ باليمن فلما أردت أن أذهب قال
ادفن شعرك فرجعت فدفتته اه نهر رأى فهذا يفيد رجوع الامام الى قول الجهم ولذا قال في اللباب هو
المختار قال شارحه كافي منسل ابن الجهمي والبحر وقال في النخبة هو الصحيح وقد رجوع الامام عما نقل
عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاحبر واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السروجي وعند الشافعي
يبدأ بيمين الخلق وذكر ذلك بعض أصحابه ولم يعز الى أحد والسنة أولى وقد صرح بداءة رسول الله صلى
الله عليه وسلم بشق رأسه الكريه من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد أخذ الامام بقول الجهم
ولم ينكره ولو كان مذهبه بخلافه لما وافقه اه ملخصا ومثله في المعراج وغاية البيان (قوله) وحل له كل
شئ) أى من محظورات الاحرام كابس الخيط وقص الاظفار ط وأفاده أنه لا يحل له بالرمي قبيل الخلق شئ
وهو المذهب عندنا كافي شرح اللباب للقاري عن الفارسي وفي شرحه على القاية والرمي غير محلل من
الاحرام عندنا في المشهور ومحال عند مالك والشافعي وفي غير المشهور وعندنا قد نص على التحلل بالرمي عندنا
في شرح المبسوط ونحوه وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خباب قوله وبعد الرمي قبل الخلق حل له

و يجب اجزاء الموسيقى على
الاقرع وذى قروح ان
أمكر والاسقط متى تعدد
أحدهما العارض تعين
الاخر فلو لبده بصمغ بحيث
تعذر التقصير تعين الخلق
بحمر (وحلقه) السك
(أفضل) ولو أزاله بنحو نورة
جاز (وحل له كل شئ)

كل شيء الا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يحل له الطيب أيضا اه (قوله الا النساء) أي جماعهن ودواعيه (قوله قبل والطيب والصيد) تبع في ذلك صاحب النهر فقد عزز الى الخائفة استثناء النساء والطيب والى أبي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان فاضلخان قال في فتاواه فاذا حلق أو قصر حلقه كل شيء الا النساء وبعد الرمي قبل الحلق يحل له كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومثله ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرمي لامن الاحلال بالحلق وهو مبني على خلاف المشهور وكما علمته آنفا وقد ذكر الشرنبلالي عبارة الخائفة ثم قال وهذا يعلم بطلان ما ينسب لفاضلخان من أن الحلق لا يحل به الطيب اه قلت ويؤيده قوله في البسائع وأما حكم الحلق فهو صيرورته دلالا يباح له جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب وقال الليث الا النساء والصيد اه ومثله في المعراج والسراج وغاية البيان فقد عزز الاول الى الامام مالك فقط والثاني الى الليث بن سعد أحد الأئمة المجتهدين فخاف النهر من عزوه الى أبي الليث وهو السمرقندي أحد مشايخ مذهبنا فهو تكييف فافهم (قوله ثم طاف للزيارة) أي لفعل طواف الزيارة الذي هو ثاني ركبي الحج قال في السراج ويسمى طواف الافاضة وطواف يوم النحر والطواف المفروض اه وشرائط صحته الاسلام وتديم الاحرام والوقوف والنية وايمان أكثره والزمان وهو يوم النحر وما بعدد والمكان وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو محجولا فلا تجوز النيابة الاغنى عليه وواجبانه المشي للقادر والقيام واتمام السبعة والطهارة عن الحدث وستر العورة وقوفه في أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الرمي والحلق فسنة ولا مفسده ولا فوات قبل الممات ولا يجزى عنه البذل الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى باتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وبما رجه لباب (قوله سبعة) أي سبعة أشواط كمر بيانه (قوله بيان للاكمل) أي الطواف الكمال المشتمل على الركن والواجب نيه على ذلك ثلاثية وهم أن السبعة ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وان واقعهم المحقق ان الهامم بحثا فانه خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله ان كان سعى قبل) لم يقل ان كان رمل وسعى قبل اشارة الى انه لو كان سعى قبل ولم يرمل لم يرمل هذا لان الرمل انما يشترع في طواف بعده سعى كمر ولا سعى ههنا كما في العناية وكذا في الباب وفيه وأما الاضطباع فساقتا مطلقا في هذا الطواف اه سواء سعى قبله أولا (قوله والافعلهما) أي وان لم يكن سعى قبل رمل وسعى وان رمل فاستأنى أي لان رمله السابق بلا سعى غير مشروع كما علمت فلا يعتبر (تنبيه) * قال الحسير الرمي ولم يفعلهما في طواف القدوم وطواف الزيارة ففعلهما في طواف الصدر لان السعى غير مؤثمة كما سيصرح به في الجنائيات وصرحوا بأن رمل بعد كل طواف يعقبه سعى فبه يعلم أنه يأتي بهما في الصدر ولم يقدمهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم (قوله لان تكرارهما) حلة لقوله بلا رمل وسعى الخ ط * (تنبيه) * قال في الشرنبلالية قدمنا أن الافضل تأخير السعى الى ما بعد طواف الافاضة وكذلك الرمل ليصير اتباعا للفرض دون السنة كما في البحر وقدمنا أيضا أنه لا يعتد بالسعى بعد طواف القدوم الا أن يكون في أشهر الحج فليتنبه له فانه مهم اه قلت وكذا لا يعتد بالسعى الا بعد طواف كامل فلو طاف للقدوم جنبا أو محدثا ورمل فيه وسعى بعده فعليه اعادته ما في الحدث ندبا وفي الجنابة اعادة السعى حتما والرمل سنة لباب (قوله بعد طلوع الفجر) فلا يصح قبله لباب (قوله ويمتدوقته) أي وقت صحته الى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد ذكر بعض المشيخين عن شرح الباب للقاضي محمد عبيد عن البحر العميق أنهم قالوا ان عليه الوصية ببدنة لانه جاء العذر من قبل من له الحق وان كان انما بالتأخير اه تأمل (قوله وحل له النساء) أي بعد الركن منه وهو أربعة أشواط بحجر ولولم يطف أصلا لا يحل له النساء وان طال ومضت سنون باجماع كذا في الهندي ط (قوله بالحلق السابق) أي لا بالطواف لان الحلق هو المحل لدون الطواف غير أنه أخرجه في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الحلق عمله كالطلاق الرجعي آخر عمله الاية الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد زيالي فتسمية بعضهم الطواف محلا لا يخرجها باعتبار أنه

مطلب في طواف الزيارة

الا النساء) قبل والطيب والصيد (ثم طاف للزيارة يوم من أيام النحر) الثلاثة بيان لوقته الواجب (سبعة) بيان للاكمل والافالركن أربعة (بلا رمل و) لا سعى ان كان سعى قبل هذا الطواف (والافعلهما) لان تكرارهما لم يشرع (و) طواف الزيارة (أول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه) أي الطواف في يوم النحر الاول (أفضل) ويمتدوقته الى آخر العمر (وحل له النساء) بالحلق السابق حتى لو طاف

شرط فانهم (قوله قبل الحلق) أى ولو بعد الرمي على المشهور وعندنا كما ستره (قوله كان جنابة) أى ولو قصد به التحليل ط (قوله لانه لا يخرج الخ) تصريح بمافهم من التفريع لقصد الرد على القول بأن الرمي محال كما ستر (قوله ولياليها منها) ممتد أو خبر والمراد بليلة كل يوم من أيام النحر الليلية التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كما أن ليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوجود ح قلت وهذا على اطلاقه ظاهر في حق الرمي فانه اذا لم يرم نهارا من أيام النحر يرمى في الليلة التي تعقب ذلك ويقع أداء بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثاني فانه يقع قضاء ويلزمه دم كما ستره وأما في حق الطواف فالمراد به الليالي المتخللة بين أيام النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام النحر ولم يطف لزمه دم كما أتى في مسألة الحائض فالليلة التي تعقب الثالث ليست تابعة له في حق الطواف والالكان فيها أداء بل لزم دم كما في الرمي فتدبر (قوله كره تعريما الخ) أى ولو أخره الى اليوم الرابع الذي هو آخر أيام التشريق وهو الصحيح كما في الغاية وايضا سحر الطريق وفي بعض الحواشي وبه يفتى وهو المذكور في المبسوط وقاضخان والسكافي والبدائع وغيرها خلافا لذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي من أن أخره آخر أيام التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي شرح الباب * (تنبيه) في السراج وكذلك أن أخر الحلق عن أيام النحر لزمه دم أيضا عند أي حنيفة لان الحلق يختص عنده بزمان وهو أيام النحر وبمكان وهو الحرم (قوله وهذا) أى الكراهة وجوب الدم بالتأخير ط (قوله ان قدر أربعه أشواط) أى ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واغتسالها ويراجع اه ح وعلى قياس بحثه ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة أن لو كانت في بيتها ط قلت وبالاخير صرح في شرح الباب ذلك كله مضموم من قول البحر عن المحيط اذا طهرت في آخر أيام النحر فان أمكنها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعابها دم للتأخير وان لم يمكنها طواف أربعة أشواط فلا شيء عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاتصال وقطع المسافة وفي البحر أيضا ولو حاضت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزمها الدم لانهم امة صرة بتفريطها اه أى بعد ما قدرت على أربعة أشواط زاد في الباب فقولهم لاشئ عليها للتأخير الطواف مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضيا لكن يجب الدم فيما لو حاضت في وقته بعد ما قدرت عليه ٣ مشكل لانه لا يلزمها فعله في أول الوقت نعم يظهر ذلك فيما لو علمت وقت حيضها فأخوته عنه تأمل * (تنبيه) * نقول بعض الحاشين عن منسك ابن أمير حاج لوهم الركب على القفول ولم تطهر فاستغثت هل تطوف أم لا قالوا يقال لها لا يحل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت أثمت وصح طوافك وعليك ذبح بدنة وهذه مسألة كثيرة الوقوع بتحريمها للنساء اه وتقدم حكم طواف النخيرة في باب الحوض فراجع (قوله ثم أتى منى) أى بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح به كما فعل صاحب الهداية وابن السكال شربلا ليلية * (تنبيه) * ذكر في الباب انه يصلى الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروى في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال اليه في الفتح وقال في شرح الباب انه أظهر نقلا وعة لا وتعامه فيه وأما صلاة الجمعة فقال في الباب ويجمع معنى اذا كان فيه أمير مكة أو الحجاز أو الخليفة أو أمير الموسم فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه وأما صلاة العيد ففي شرح مناسك الكنز للمرشدى عن المحيط والذخيرة وغيرهما أنه لا يصليها بخلاف الجمعة وفي شرح النية للعلبي أنه لا يصليها بها اتفاقا للاستغناء فيه بامور الحج اه أى لا روقت العيد وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك اليوم الا نادرا بخلاف العيد فقال في شرح الباب وأراد بالاتفاق الاجماع اذ لا خلاف في المسئلة بين علماء الامة اه وفي شرح الاششبه لا يرمى من كتاب الصيد أن منى موضع تجوز فيه صلاة العيد الا أنه اسقطت عن الحاج ولم ترف في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم الاضحية لانا من أدركناه من المشايخ لم نصلها بمكة والله تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أما عدم صلاحها

قبل الحلق لم يجعل له شيء فلو
قلم ظفره مثلا كان جنابة
لانه لا يخرج من الاحرام الا
بالحلق (فان أخره عنها) أى
أيام النحر ولياليها منها
(كره) نحر بما (ووجب
دم) لتترك الواجب وهذا
عند الامكان فلو طهرت
الحائض ان قدر أربعه
أشواط ولم تفعل لزم دم
والالا (ثم أتى منى)

٣ (قوله مشكل) قال
شيخنا لا اشكال فيه اذ
كثير من المسائل مماثلة
لهذه المسئلة ومع ذلك
صرحوا فيها بالاثم ألا
تري الى المسافر اذا أفطر
ثم أقام يوسع عليه القضاء
لكن اذا مات قبل القضاء
يكون آثما لانه بالموت تبين
عدم التوسيع فكذلك
هذه المسئلة وأيضا قال أبو
يوسف بتوسيع وجوب
الحج ومع ذلك قال ياثم
التارك له الى الموت ثلاثا في
بين التأثيم وبين التوسيع
اه

مطلب في حكم صلاة العيد
والجمعة في منى

فثبت بها الرمي (وبعد الزوال ثاني) (٢٠٠) النحر رمي الجمار الثلاث يبدأ (استئذنا) بما يلي مسجد الخيف ثم بما يليه الوسطى (ثم بالعقبة سبعة ما

سبعة أو وقف) حامدا مهلا لا
مكبرا مصليا قدر قراءة
البقرة (بعد) تمام كل رمي
بعده رمي فقط (فلا يقف
بعد الثالثة ولا بعد رمي
يوم النحر) لأنه ليس بعده
رمي (ودعا) لنفسه وغيره
واقفا كفيه نحو السماء
أو القبلة (ثم) رمي (غدا)
كذلك ثم بعده كذلك ان
مكث وهو أحب وان قدم
الرمي فيه) أي في اليوم
الرابع (دلى الزوال جاز)
فان وقت الرمي فيه من
الفجر للعروب وأما في
الثاني والثالث فن الزوال
لطلوع ذكاه

مطلب في رمي الجمرات الثلاث

١ (قوله فاعل سببه الخ)
فيه ان هذا لا يصلح سببا
للسقوط لانه يجوز تأخيرها
بعد ذك كان يحكمه الاتيان
بها في ثاني النحر بعد الذهاب
الى مكة اه

قوله ويكبر بكل حصاة
ليست في نسخ الشارح التي
بأيدينا هنا بل تقدمت في
عبارة المصنف في قوله ورمي
جرة العقبة من بطن الوادي
سبع اخذا وكبر بكل حصاة

٣ (قول الشارح اطالع
ذكاه) قال العلامة السدي
أي فجر اليوم اللاحق اه
فكانه قد مضى فاني
الكلام أي طلوع فجر

ذكاه اليوم اللاحق وبهذا التقدير تستقيم عبارة الشارح ويكون المراد به ما بين وقت الاداء اه

بني فقد علمت نفسه وأما عكة فاعل سببه أن من له إقامة العيدي يكون بني حاجا والله تعالى أعلم (قوله فثبت
بها الرمي) أي ليالي أيام الرمي هو السنة ولو بات بغيرها كره ولا يلزمه شيء لباب (قوله وبعد الزوال ثاني النحر)
قال في الباب ثم اذا كان اليوم الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر
لا يجاس فيها كطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الرمي وما بقي من أمور المسائل وهذه الخطبة سنة ونزكها
غظلة عظيمة اه (قوله يبدأ استئذنا الخ) حاصله أن هذا الترتيب مسنون لامتعين ومصرح في المجمع وغيره
واختاره في الفتح وقال في الباب والاعتماد على أنه سنة وعزا شرحه الى البدائع والكرمانى والمحيط
والسراجية ونقل في البحر كلام المحيط ثم قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنية اه وكذا اختاره أصحاب
المتون في مسائل مشهورة آخر الحج كما سبأني وما في النهر من أن صريح ما في المحيط اختيار التعيين فيه فظهر
بل جعل التعيين رواية عن محمد فتدبر قال في الباب فلو بدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم تذكر ذلك
في يومه فانه يعبد الوسطى والعقبة حتما أو سنة وكذا القول الاول ورمي الاخيرة تين فانه يرمي الاول ويستقبل
الباقى ولو رمي كل جرة بثلاث أتم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع وان رمي كل واحدة
بأربع أتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعيد اه أي لان لاكثر حكم الكل فكانه رمي الثانية والثالثة
بعد الاول (قوله بما يلي مسجد الخيف) وحدها من باب مسجد الخيف الكبير اليه ابذراع الحديد عدد ١٢٥٤
وسدس ذراع ومنها الى الجرة الوسطى عدد ٨٧٥ ومن الوسطى الى جرة العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله
القسطلاني في شرح البخاري عن القرافي المسالك ونحوه في كتب الشافعية فماني القهستاني سبق قلم فافهم
(قوله الوسطى) بدل من ما ح (قوله ويكبر بكل حصاة) أي فائلا باسم الله الله أكبر كما مر (قوله قدر قراءة
البقرة) زاد في الباب أو ثلاثة أحزاب أي ثلاثة أرباع من الجزء أو عشر بر آية قال شارحه وهو أقبل
المواقيت واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (قوله بعد تمام كل رمي) لا عند كل حصاة لباب (قوله فلا يقف
بعد الثالثة) أي جرة العقبة لانها ليس بعدها رمي في كل يوم قال في الباب والوقوف عند الاولين سنة في الايام
كلها وقوله ولا بعد رمي يوم النحر أتى فيه بالواو عطف على ما ذكره في التفريع اشارة الى ما في عبارة المتن من
القصود (قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء أو القبلة) حكاية لقولين قال في شرح
اللباب يرفع يديه حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء
واختاره قاضيهان وغيره والظاهر الاول اه (قوله ثم رمي غدا) أي في اليوم الثالث من أيام النحر وهو الملقب
بيوم النحر الاول فانه يجوز له أن ينفر به بعد الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم النحر الثاني
فتح (قوله كذلك) أي مثل الرمي في اليوم الذي قبله بعراة جميع ما ذكره (قوله ان مكث) قيد في قوله
ثم بعده كذلك فقط لافي قوله ثم غدا كذلك أيضا اه ح قال في النهر أي ان مكث الى طلوع فجر الرابع في
الظاهر عن الامام وعنه الى العروب من اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداه عليه الصلاة والسلام لقوله
تعالى فن نجعل في يومين فلا ثم عليه الآية فالتخيير بين الفاضل والافضل كما سافر في رمضان حيث خير بين
الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يضرب اتفاقا نهر (قوله جاز) أي صح عند الامام احتسانا مع الكراهة
التنزيهية وقال لا يصح اعتبارا بآثار الايام نهر (قوله فان وقت الرمي فيه) أي في اليوم الرابع من الفجر
للعروب أي غروب شمس ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جواز في الجملة فان
ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون وغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا
شرح الباب (قوله فن الزوال لطلوع ذكاه) أي الى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز
في الجملة قال في الباب وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله
في المشهور وقبل يجوز والوقت المسنون فهما يعتمد من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع
وقت مكروه واذا طلع الفجر أي فجر الرابع فقد فات وقت الاداء وبقي وقت القضاء الى آخر أيام التشريق فلو

أخوه عن وقته أى المعين له فى كل يوم فعليه القضاء والجزاء ويوفى وقت القضاء بغروب الشمس فى الرابع اه
ثم قال ولولم يرم يوم النحر أو الثانى أو الثالث رماه فى الليلة المقبلة أى الآتية لكل من الايام الماضية ولاشئ
عليه سوى الساعة ما لم يكن يعذر ولورمى ليلة الحادى عشر أو غيرهما عن غدها لم يصح لان الليل فى الحج فى
حكم الايام الماضية والمستقبله ولولم يرم فى الليل رماه فى النهار قضاء وعليه السكفارة ولو أخر رمى الايام كلها الى
الرابع مثلاً فضاءها كلها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فأت وقت القضاء وايسر هذه
الليلة تابعة لما قبلها اه والحاصل أنه لو أخر الرمي فى غير اليوم الرابع يرمى فى الليلة التى تلى ذلك اليوم الذى
أخر رميه وكان أداءه لانه تابع له وكما تكرر فى السنة وان أخر الى اليوم الثانى كان قضاء ولزمه الجزاء وكذا
لو أخر الكل الى الرابع ما لم تعرب شمساه فلو غربت سقط الرمي ولزمه دم وقد ظهر بما فرغناه أن ما ذكره
الشارح بما لا يجوز وغيره من أن انتهاه الى ما لو غروب الشمس ليس بياناً لوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء
لا ما بعد فجر الرابع وقت لرمي الرابع أداء ولرمي غيره من الايام الثلاثة قضاء فافهم (قوله وله النفر)
يسكون الغاء أى الرجوع سراج (قوله قبل طلوع فجر الرابع) ولكن ينفر قبل غروب الشمس أى شمس
الثالث فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكره له أن ينفر حتى يرمى فى الرابع ولونفر من الليل قبل فجر الرابع
لا نفي عليه وقد أساء وقيل ليس له أن ينفر بعد العروب فان نفر لزمه دم ولونفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي
لزمه الدم اتفاقاً لباب ولا فرق فى ذلك بين المسكر والا فاقى كفى البحر (قوله وجاز لرمي ركب الخ) عبارة
الملتقى أخصروهمى وجاز الرمي ركباً وغير ركباً أفضل فى جرة العقبة اه وفى الباب والافضل أن يرمى
جرة العقبة ركباً وغيرهما ما شىء فى جميع أيام الرمي اه وقوله لانه يقف أى للدعاء بعد رمي الاولين فى
الايام الثلاثة بخلاف العقبة فى اليوم الاول وفى الثلاثة بعده فانه لا دعاء بعدها والضابط أن كل رمي يقف
بعده فانه يرميه ما شىء ما هو كل رمي بعده رمي كما مر وما لا دلالة له هذا التفصيل قول أبي يوسف وله حكاية
مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مخزن ذكر من المشايخ كصاحب الهداية والكافى والبدائع وغيرهم وأما
قوله ما ذكر فى البحر أن الافضل الركوب فى السكلى على ما فى الخائبة والمشى فى السكلى على ما فى الظهيرية وقال
فحصل أن فى المسئلة الثلاثة أقوال (قوله ووجه السكلى) أى بأن أداءها ما شىء أقرب الى التواضع والخشوع
وخصومه فى هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة فى جميع الرمي فلا يؤمن من الاذى بل ركوب بينهم بالزحمة ورميه
عليه الصلاة والسلام راكناً فما هو لظاهر فعله ليقصد به كطوافه راكباً اه قال فى البحر ولوقبل بأنه ما شىء
أفضل الا فى رمي جرة العقبة فى اليوم الاخير لكان له وجه لانه ذاهب الى مكة فى هذه الساعة كما هو العادة
وغالب الناس راكب فلا يذاع فى ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه الصلاة والسلام اه قلت لكن
فى هذا الزمان يعسر ركوبه بعد رمي العقبة ورجحنا ذلك عنه بحمله لكثرة الزحام فلو قيل انه فى اليوم الاخير يرمى
السكلى راكباً لكان له وجه أيضاً مع تحصيل فضيلة الاتباع فى السكلى بلا ضرر عليه ولا على غيره لان العادة أن
السكلى يركبون من منازلهم سائرين الى مكة وأما فى غير اليوم الاخير فيرمى السكلى ما شىء (قوله بفحنتين الخ)
وبكسر الناء وفتح القاف المصدر وبسكونه واحداً لا يقال نهر (قوله أو ذهاب لعرفة) فى بعض النسخ بالواو
بدل أو وهو تحريف والاضح أن يقول أوتركه فيها وذهب لعرفة فلا يصلح تسليط قدمه هنا الا بتأويل
(قوله كره) لا تراب شبيهة عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما من قدم نعله قبل النفر فلا يجزه أى كمالاً ولانه
يوجب شغل قلبه وهو فى العبادة فيكره والظاهر أنهم اتز بهيمة بحر واعترضه فى النهر بأن عمر رضى الله عنه
كان يمنع منه ويؤدب عليه وهذا يؤذن بأنها تحريمية وفيه نظير فانه كان يؤدب على ترك خلاف الاولى تأمل
(قوله لان أمن) بحث لصاحب البحر وتبهه أخوه أحد من مفهوم التعليل بشغل القلب ط (قوله وكذا الخ)
قال فى السراج وكذا يكره للانسان أن يجعل شياً من حوائج خائفه ويصلى مثل النعل وشبهه لانه يشغل
خاطره فلا ينفرغ للعبادة على وجهها اه (قوله ولو ساعة) يقف فيه على راحته يدع سراج فيحصل بذلك

(وله النفر) من منى (قبل
طلوع فجر الرابع لانه
لدخول وقت الرمي (وجاز
الرمي) كره (راكباً) لكنه
(فى الاولين) أى الاولى
والوسطى (ما شىء أفضل)
لانه يقف (لا فى الاخرة)
أى العقبة لانه ينصرف
والراكب أقدر عليه
وأطلق أفضلية المشى فى
الظهيرية ووجه السكلى
وغيره (ولو قدم نعله)
بفحنتين متاعه وخدمته الى
مكة وأقام بمسنى) أو ذهب
لعرفة (كره) ان لم يأمن
لان أمن وكذا يكره
للمصلى جعل نعله خلفه
لشغل قلبه (واذا نفر)
الحاج (الى مكة نزل) استئنا
ولو ساعة (ما لخصب) يضم
نفختين

قوله ابن شبيهة كذا بالاصل
المقابل على خط المؤلف
وله ابن أبي شبيهة كما هو
مشهور فى كتب الحديث
اه مصححه

مطلب في طواف الصدور

الابطح وليست المقبرة منه (ثم) اذا اراد السفر (طاف للصدر) أى الوداع (سبعة أشواط بسلا رمل وسعى وهو واجب الاعلى أهل مكة) ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب لمن مكث بعده ثم النية للطواف شرط فلو طاف هاربا أو طالبا لم يجز لكن يكفي أصلها فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى التطوع أجزاء عن الصدر كالوطاف بنية التطوع في أيام النحر وقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه (شرب من ماء زمزم وقبل العتبة) تعظيما للكهبة (ووضع صدره ووجهه على الملتزم وثبت بالاستار ساعة) كالمستشفع بها ولولم ينلها يضع يديه على رأسه بسوطتين على الجدار قائمتين والتصق بالجدار (ودعا بحجته وادعى) أو يتباكى (ويرجع قهقري) أى الى خلف (حتى يخرج من المسجد) وبصره ملاحظا للبيت

أصل السنة وأما الكمال فإذ كره الكمال من أنه يصلى فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويم جمع هجعة ثم يدخل مكة بغير وفي شرح النقاية للقارى والظاهر أن يقال انه سنة كفاية لان ذلك الموضع لا يسع الحاج جميعهم وينبغي لامراء الحج وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولو ساعة اظهار الطاعة (قوله الابطح) ويقال له أيضا البطحاء والخيف قارى قال في الفتح وهو فناء مكة حده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال المقابلة لذلك مصعدا في الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادى (قوله ثم اذا اراد السفر) أى بتم وما بعدها إشارة الى ما في النهر وغيره من أن أول وقته بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذ هادرا جاز طوافه ولا آخره وهو مقيم بل لو أقام عاما لا ينوى الإقامة فله أن يطوف ويقع أداءه المستحب ايقاعه عند ارادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الإقامة ولو سني ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الاول أى قبل ثالث أيام النحر ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل النفر ثم بدله الخروج لم يجب كالمكي اذا خرج اه (قوله أى الوداع) بفتح الواو وهو واسم لهذا الطواف أيضا ويسمى أيضا طواف آخر العهد وأما الصدر فهو بفتح السين رجوع المسافر من مقصده والشارب من موره كالمكي القهستاني (قوله بلارمل وسعى) أى ان كان فعلهما في طواف القدوم أو الصدر كما مر عن الخبر الرمل (قوله وهو واجب) فالنفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فيخير بين ارافة الدم والرجوع باحرام جديد بعمرة مبتدئا بطوافها ثم بالصدر ولا شيء عليه لتأخيرها والاول أولى تيسرا عليه ونفعا للفقراء منهم ولباب (قوله الاعلى أهل مكة) أفاد وجوبه على كل حاج آفاقي مفردا ومتنعا أو فارن بشرط كونه مدر كاه كفا غير معذور فلا يجب على المكي ولا على المعتمر مطالقا وفائت الحج والمحصر والمجنون والصبي والحائض والنفساء كافي للباب وغيره (قوله ومن في حكمهم) أى ممن كان داخل المواقيت وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كما مر (قوله فلا يجب الخ) قال في النهر والمنفى عنهم انما هو وجوبه لاندبه وقد قال الثاني أحب الى أن يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع نختم أفعال الحج وهذا المعنى موجود في حقهم (قوله كمن مكث بعده) لان المستحب ايقاعه عند ارادة السفر كما مر (قوله فلو طاف) أى داورا حول البيت ولم تحضره النية أصلا (قوله أو طالبا) أى لغريم ونحوه (قوله لكن يكفي أصلها) أى أصل نية الطواف بل لا لزوم تعيين كونه للصدر أو غيره ولا تعيين وجوب أو فرضية (قوله ولو طاف الحج) الحاصل كافي الفتح وغيره أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه بعينه أولا ونوى طوافا آخر ومن فروعه لو قدم معتمرا أو طاف وقع عن العمرة أو حاجا أو طاف قبل يوم النحر وقع للقدوم أو قارنا أو طاف طوافين وقع الاول عن العسمة والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة أو بعد ما حل بالبر بعد ما طاف للزيارة فهو للصدر وان نواه للتطوع فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى كالوترك طواف الصدر ثم عاد باحرام عمرة فبعد أبطواف العمرة ثم الصدر ونحوه في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه) أى بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام عليهما وتقدم أيضا أنه قبل انه يلتزم الملتزم أولا ثم يصلى الركعتين ثم يأتي زمزم وانه الأسهل والأفضل وعليه العمل وأن ما ذكره هنا من الترتيب هو الأصح المشهور ومشى عليه في الفتح هناك وغيره عن الآخر بقل لكن جزم بالقبيل ها (قوله شرب من ماء زمزم) أى قائما ستة قبلا القبلة متضلعا منه متفسا فيه مرارا فاطراف كل مرة الى البيت ما صحابه وجهه ورأسه وجسده صابا منه على جسده ان أمكن كافي البحر وغيره وقد عرفت في الفتح لذلك فصلا مستقلا فارجع اليه وسيأتى بعض الكلام على زمزم آخر الحج (قوله وقبل العتبة) أى ثم قبل العتبة المرتفعة عن الارض قهستاني (قوله ووضع) أى ثم وضع قهستاني (قوله ووجهه) أى خذد الايمن ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب (قوله وتثبت) أى تعلق كيتعلق بعد ذليل بطرف ثوب ملوئ جابل قهستاني (قوله ودعا) أى حال تشبه بالاستار متضرعا تخشعا كبيرا مهلا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع قهقري) كذا

في الهداية والجمع والنقابة وغيرها وفي مناسك النوى ان ذلك مكر ولانه ليس فيه سنة مروية ولا أثر
 يحكى ومالا أثره لا يرج عليه اه وتبعه ابن السكال والطرابلسي في مناسكه لكنه قال وقد فعله الاصحاب
 يعني اصحاب مذهبنا وقال الزيلعي والعادة به جارية في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابرة قال في البحر لكنه
 يفعله على وجه لا يحصل منه صدم أو وطء لاحد * (تنبيه) * في كلامه إشارة الى انه لا يجاور بمكة ولهذا قال
 في الجمع ثم يعود الى أهله والمجاورة بمكة مكرهة أى عنده خلافا له ما يقوله قال الخائفون المحتاطون من
 العلماء كما في الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام تنافض فضل البقعة لان هذه الكراهة عاتية ضعيف الخلق
 وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني
 مكرهها عند فان تضاعف السيئات أو تعاطفها فان فقد فيها مخافة السامية موقلة الادب المفضي الى
 الانحلال بوجوب التوقير والاجلال قائم اه نهر * (تنبيه) * قال السيد القاسبي في شفاء الغرام يتحصل
 من طرق حديث ابن الزبير ثلاث روايات احداها أن الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد
 المدينة بمائة صلاة الثانية بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كفى مسندا لطيب السبي واتحاف ابن عساكر
 وعلى الثالثة حسب النقاش المفسر الصلاة بالمسجد الحرام قبلت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين
 ٣ سنة وستة أشهر وعشرين ليلة والصلوات الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشر
 ليل قال السيد ورأيت لشيخنا بدران الدين بن صاحب المصري ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجاعة بالفي
 ألف وسبع مائة ألف والصلوات الخمس فيه بثلاثة عشر ألف ألف وخمسمائة صلاة وصلاة الرجل منفردي في
 وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف وثمانين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف
 صلاة وثمانمائة ألف صلاة فتخلص أن صلاة واحدة جعاعة في المسجد الحرام يفضل ثوابها على ثواب من صلى
 في بلد فرادى حتى يبلغ عمر فوح عليه السلام بقوله الضعف اه ثم ذكر أن العلماء خلافا في هذا الفضل هل
 يعم الفرض والنفل أو يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور مذهبنا أي المالكية ومذهب الحنفية
 والنعيم مذهب الشافعية واختلاف في المراد بالمسجد الحرام قبل مسجد الجماعة وأيده المحب الطبري وقيل
 الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت أحاديث تدل على تفضيل ثواب الصوم وغيره من القربات بمكة الا
 أنهم في الثبوت ليست كل حديث الصلاة فيها اه باختصار وذكر ابن حجر في التختة انه صح في الاحاديث
 بتكرار آلاف ثلاثا كذا كتبه بعض المحشين وذكر البيري في شرح الاشباه في أحكام المسجد أن المشهور
 عند اصحابنا أن التضيق بعم جميع مكة بل جميع حرم مكة الذي يحرم صيده كما يحرم النوى (قوله وسقط
 طواف القدوم الخ) هذه مسائل شتى عنون لها في الهداية والسكندر بفضل وذكر في البحر أن حقيقة
 السقوط لا تكون الا في اللزوم فهو ما يجاز عن عدم سنته في حقه امالانه ما شرع الا في ابتداء الافعال
 ولا يكون سنة عند التأخر ولا شيء عليه بتركه لانه سنة وامالان طواف الزيادة أغنى عنه كالفرض يغني عن
 تحية المسجد ولذا لم يكن للعمرة طواف قدوم لان طوافها أغنى عنه قيد بطواف القدوم لان القارن اذا لم
 يدخل مكة ووقف بعرفات صار رافضا لعمرة فيلزمه دم لرفضها وقضاؤها كما سيأتي في آخر القرآن اه
 (قوله وأساء) أي لتركه السنة وقد منأنا ان الاساءة دون الكراهة أي التحريمية (قوله عرفية) أي في
 عرف اللغة والواضح أن يقول لغوية أو شرعية كما عبر في شرح اللباب (قوله وهو اليسير) ذكر الضمير
 مراعاة لتذكير الخبر (قوله من زوال الخ) متعلق بمحذوف صفة لساعة لا بوقف لفساد المعنى باعتبار الغاية
 فندير (قوله أو اجتاز) أي مرو قوله مسرعا حال أشار به الى أن هذه الساعة اليسيرة يكفي منها هذا
 المقدار من الوقوف فان المسرع لا يتخلل عن وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا صح
 اعتكافه كما مر في باب (قوله أو نأما أو مغمى عليه) يشير الى أن الوقوف بعرفة يصح بلانية كما سيصرح به
 بخلاف الطواف قال في البحر والفرق أن الطواف عبادة مقصودة ولهذا يتغلب به دلايل من اشتراط أصل

مطلب في حكم المجاورة
 بمكة والمدينة

مطلب في مضاعفة الصلاة
 بمكة

(وسقط طواف القدوم
 عن وقف بعرفة ساعة
 قبل دخول مكة ولا شيء
 عليه بتركه) لانه سنة
 وأساء (ومن وقف بعرفة
 ساعة) عرفية وهو اليسير
 من الزمان وهو الحمل عند
 اطلاق الفقهاء (من زوال
 يومها) أي عرفة (الى
 طلوع فجر يوم النحر أو
 اجتاز) مسرعا أو (نأما
 أو مغمى عليه)

٣ (قوله مائتي سنة وخمسين
 الخ) الذي نقله العلامة
 القسطلاني على البخاري
 في باب فضل الصلاة في
 مسجد مكة والمدينة عن
 النقاش حسب الصلاة
 بالمسجد الحرام قبلت
 صلاة واحدة فيه عمر
 خمس وخمسين سنة الى آخر
 ما ذكره المشي وحيث ذكر
 فالصواب اسقاط مائتي سنة
 اه

النية وإن كان غير محتاج إلى تعيينه كالمسح وأما الوقوف فليس بعبادة مقصودة وإنما لا ينفصل به فوجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يعني عن اشتراطه في الوقوف اهـ لكن أورد عليه في النهر القراء في الصلاة فانه عبادة مستقلة بدليل أنه يتفعل بها مع أنه لا يشترط لها النية قال ولم أره لاحد ولم يظهر لي عنه جواب قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة والتفعل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فانه يتفعل به مع كونه ليس عبادة مستقلة ولذا لم يصح نذره وكذا القراءة في القهستان من الاعتكاف ان النذر بها لا يصح لانها فرضت تبعاً للصلاة لا لعينها فتأمل (قوله وكذا الوأهل عنه رقيقه) أي عن المعنى عليه أو النائم المريض كفي شرح الباب لان الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحت النيابة بعد وجود نية العبادة منه وهو نحو وجه الحج معراح وفي النهر ومعنى الاهلال عنه أن ينوي عنه ويلبى فيصير المعنى عليه محرماً بذلك لانتقال احرام الرفيق اليه وليس معناه أن يجزئه وأن يلبسه الأزار لان هذا كف عن بعض محظورات الاحرام لا عيب الاحرام للمسح اهـ ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام ولو ارتكب محظوراً لزمه وجبه لا الرفيق لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرم من نفسه أو لا يلزمه التجرد عن المحيط لاجل احرامه عنه ولو أحرم عنه وعن نفسه وارتكب محظوراً لزمه جزاء واحد بخلاف القارن لانه محرم باحرامين بحر ولا يشترط كون الاحرام عنه بامر كفي للباب أي خلافاً لما حيث اشترط الامر وقيد في البحر بالمعنى عليه أما السام فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط أن المريض الذي لا يستطيع الطواف اذا طاف به رقيقه وهو نائم ان كان بامر جاز والافلا اهـ قلت وقيد الجواز في الباب في فصل طواف المعنى عليه والنائم بالفور حيث قال ولو طافوا بمريض وهو نائم من غير انشاء ان كان بامر وحمله على فوره يجوز والافلا وفي الفتح بعد كلام والحاصل الفرق بين النائم والمعنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد أطلقوا الاجزاء بين حالي النوم والانشاء في الوقوف ولعل الفرق أن النية شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف الوقوف اهـ ملخصاً قلت والكلام في الاحرام من النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بالامر فالاحرام بالاولى (قوله وكذا غير رقيقه) هذا أحد قولين وبه جرم في السراج ووجه في الفتح والبحر لوجود الاذن للكل دلالة كلودج أخيه غير في أيامها بلاذنه وتماه في البحر (قوله أي بالحج) قال في البحر وشمل احرام الرفيق عنه ما اذا أحرم عنه رقيقه بحجة أو عرة أو به من الميقات أو بمكة ولم أره صريحاً اهـ قال في الشرح لا لية وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح أن يحرم عنه بعمرة وليست واجبة عليه وقد جدد الانشاء ولا يحصل احرامه عنه بالحج فيفوت مقصوده ظاهراً اهـ وظاهر الفتح يدل على أنه لا بد من العلم بقصده وحيث قد علم ذلك كالم والافينبغي تعيين الحج (قوله مع احرامه عن نفسه) أو بدونه كقدمناه (قوله اذا انتبه أو أفاق) الاول للنائم والثاني للمعنى عليه (قوله جاز) لانه تبين أن مجزئه كان في الاحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجري هو على موجه بحر أي وجب احرام الرفيق عنه وفيه إشارة إلى لزوم انيمان الافعال بنفسه لعدم الجزو به صرح في الباب (قوله ان الانشاء بعد احرامه) أي بنفسه وفيه أن فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه فكان الاظهر والانصر أن يقول ولو بقي الانشاء اكتفي بمباشرتهم ولو الانشاء بعد احرامه طيف به المناسك أي أحضر المشاهدين وقوف وطواف ونحوهما قال في البحر وتشترط نيتهم الطواف اذا جلاوه كما تشترط نيته (قوله اكتفي بمباشرتهم) أي من غير ان يشهدوا به المشاهدين الطواف والسعي والوقوف وهو الاصح نعم ذلك أولى نهر وانظر هل يكتفي المباشر بطواف واحد عنه وعن المعنى عليه كجولجه وطاف به أو لم أره أبو السعود قلت اظاهر الثاني لانه اذا أحضر الموقوف كان هو الواقف واذا طيف به كان بمنزلة الطائف راكعاً كاصرحوا به فلا يقاس عليه ما إذا لم يحضر فلا بد من نية وقوف عنه وانشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل (قوله ولم أره لوجن قبل الاحرام) البحث لصاحب النهر وقد مناقبيل فروض الحج ان صاحب البحر توقف فيه وقال ان احرام وليه

(و) كذا لو (أهل عنه رقيقه) وكذا غير رقيقه فتح (ب) أي بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا انتبه أو أفاق وأنى بافعال الحج جاز ولو بقي الانشاء ان الانشاء بعد احرامه طيف به المناسك وان أحرموا عنه اكتفي بمباشرتهم ولم أره لوجن فأحرموا عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح يفيد الجواز (أو جهل أنها عرفة صحح به) لان الشرط الكينونة لالنية (ومن لم يقف بها فافحجه)

عنه محتاج الى نقل وقد مرنا هناك عن شرح المقدسي عن البحر العميق انه لا يج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا
 حج بنفسه ولكن يحرم عنه وايه اه فمن خرج عاقلا يريد الحج ثم جن قبل احرامه يحرم عنه وليه بالاولى والعل
 التوقف في احرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتنقي عن محمد اكرم وهو صحيح ثم اصابه عنه فقضى به
 اصحابه المسائل ووقفوا به فمكت كذلك سني ثم افاق احواله ذلك عن حجة الاسلام اه قال في النهر وهذا ربما
 يوصي الى الجواز اه وانما قال يوصي الى الجواز لان من حيث ان كلام الفتح في المعتوه وكلامنا في المجنون بل من
 حيث ان كلام الفتح فيما لو احرم عن نفسه ثم اصابه العتوه وكلامنا فيما اذا جن قبل ان يحرم عن نفسه واياء الفتح
 الى الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهم * (فرع) * الصبي الغير المميز لا يصح احرامه ولا اداؤه بل يعثمان من
 وليه له فحرم عنه من كان اقرب اليه فلو اجتمع والد واخ يحرم والد الدومثله المجنون الا انه اذا جن بعد الاحرام
 يلزمه الجزاء ويصح منه الاداء وتماه في الباب (قوله لحديث الحج عرفة) أي معظم ركنيه الوقوف فيه باعتبار
 الامن من البطلان عند فعله لامن كل وجه فلا ينافي أن الطواف أفضل ط (قوله فطاف الحج) عطف تحلل على
 طاف وسعي عطف تفسير والاولى الاثبات في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول الكتزي في باب الفوات فلجحل
 بعمره ليخيد الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل أفعال العمرة لان ذلك ليس بعمره
 حقيقة كما صرح به في باب الفوات من الباب وغيره وفي الكلام اشارة الى ان احرام الحج باق وهذا عندهما
 وقال الثاني انقلب احرامه احرام عمرة وغرة الخلاف تظهر فيما لو احرم بحجة أخرى صح عند الامام ويرفضها
 لئلا يصير جامعين احرامين وعليه دم وجنتان وعمرة من قابل وقال الثاني عضي فيها لانقلاب احرام الاول
 وقال محمد لا يصح احرامه أصلاً نهر (قوله ولو حجه نذراً أو تطوعاً) وكذا لو فاسد اسواء طرأ فساداه أو انه عقد
 فاسداً كما اذا أحرم بمعامانه (قوله فيما مر) أي من أحكام الحج ط (قوله لكنها تكشف وجهها لارأسها)
 كذا عبر في الكتزي واعترضه الزبلي انه تطويل بلا فائدة لانم الالتفاف الرجل في كشف الوجه فلو اقتصر على
 قوله لا تكشف رأسها لكان أولى وأجاب في البحر بأنه لما كان كشف وجهها خفيلاً لا المتبادر الى الفهم أنها
 لا تكشفه لانه محل الفتنة نص عليه وان كانا سواء فيه والمراد بكشف الوجه عدم محاسنة شيء له فذلك يكره لها
 أن تلبس البرقع لان ذلك عماس وجهها كذا في المبسوط اه قلت لو عطف قوله والمراد بأول كان جواباً آخر
 أحسن من الاول تأمل (قوله وجافته) أي باعدته عنه قال في الفتح وقد جعلوا ذلك أعواداً كالقبة توضع على
 الوجه ويسدل من فوقها الثوب اه (قوله جاز) أي من حيث الاحرام بمعنى أنه لم يكن محظوراً لانه ليس
 بستر وقوله بل يندب أي خوف من رؤية الاجانب وعبر في الفتح بالاستحباب لسكن صرح في النهاية بالوجوب
 وفي المحيط ودلت المسئلة على ان المرأة منبهة عن اظهار وجهها للاجانب بلا ضرورة لانها منبهة عن تعاطيته
 لحق النسك لولا ذلك والالم يكن لهذا الارضاء فائدة اه ونحوه في الخانية ووفق في البحر بما حاصله أن يحل
 الاستحباب عند عدم الاجانب وأما عدم وجودهم فالارضاء واجب عليها عند الامكان وعند عدمه يجب على
 الاجانب غض البصر ثم استدرك على ذلك بأن النووي نقل أن العلماء قالوا لا يجب على المرأة ستر وجهها في
 طريقها بل يجب على الرجال الغض قال وطاهره نقل الاجماع واعترضه في النهر بأن المراد علماء ذهبه
 قلت يؤيده ما سمعته من تصريح علماء بالوجوب والنهي * (رتبيه) * علمت مما تقر وعدم حجة ما في شرح
 الهداية لابن الكمال من أن المرأة غير منبهة عن ستر الوجه مطلقاً الا بشئ فصل على قدر الوجه كالمقاب
 والبرقع كما قدمناه أول الباب (قوله دفعا للفتنة) أي فتنة الرجال بسماع صوتها (قوله وما قيل) ردد على العيني
 (قوله ولا ترمل الخ) لان أصل مشروعيته لاظهار الجمل وهو للرجال ولانه يحل بالستر وكذا السعي أي
 الهرولة بين الميادين في السعي والاضطباع سنة الرمل (قوله ولا تحلق) لانه مثله كحلق الرجل لحية بحمر (قوله
 من ربيع شعرها) أي كالرجل والكل أفضل فهستاني خلافاً لما قيل انه لا يتقدر في حقه بالربيع بحسب
 الرجل بحمر (قوله كما مر) أي عند قوله ثم قصر من بيان قدره وكيفيته (قوله وتلبس المحيط) أي المحرم

لحديث الحج عرفة (فطاف
 وسعي وتحلل) أي بأفعال
 العمرة (وقضى) ولو حجه
 نذراً أو تطوعاً (من قابل)
 ولادم عليه (والمرأة) فيما
 مر (كالرجل) لعدم
 الخطاب ما لم يقدم دليل
 الخصوص (لكنها تكشف
 وجهها لارأسها ولو سدت
 شيئاً عليه وجافته عنه جاز)
 بل يندب (ولا تلي جهراً)
 بل تسمع نفسها دفعا للفتنة
 وما قيل ان صوتها عورة
 ضعيف (ولا ترمل) ولا
 تضطبع (ولا تسعي بين
 الميادين ولا تحلق بل تقصر)
 من ربيع شعرها كما مر
 (وتلبس المحيط)

على الرجال غير المصبوغ بوردس أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون غسبلا لا ينقض شرح الباب (قوله
والخفين) زاد في البحر وغيره والقفازين قال في البدائع لان لبس القفازين ليس بالاعتغطية يديهم وانما غير
ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى نذب جملناه عليه جمعا بين الأدلة شرح
الباب (قوله ولا تقرب المحرف في الزحام الخ) أشأوالى ما في الباب من أنها عند الزجة لا تصعد الصفا ولا تصلى
عند المقاه (قوله لا يجمع نسكا) أي شيأ من أعمال الحج (قوله الا الطواف) فهو حرام من وجهين دخولها
المسجد وترك واجب الطهارة * (تنبيه) * قدمنا عن المحيط أن تقديم الطواف شرط صحة السعي فمن هذا
قال القهستاني ولو حاضرت قبل الاحرام اغتسلت وأحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي اه
أي لان سعيها بدون طواف غير صحيح فافهم (قوله ولو طهرت فيها الخ) تقدمت المسئلة قبيل قوله ثم أتى معنى
(قوله وهو) أي الحيض بعد حصول ركنيته أي ركني الحج وهو وان كان فيه تشبث الضمائر لكنه طاهر
(قوله بسقط طواف الصدر) أي بسقط وجوبه عنها كما قدمناه ولادم عابها كما في الباب (قوله وبالبدن
الخ) ذكره في الكنزها المناسبة قوله ومن قلده بدنة تصق ع أو نذرا أو جزاء صبيد ثم توجه معه بر بد الحج فقد
أحرم الخ وقد ذكر المصنف مسئلة التقيد أول باب الاحرام لانه محلها فكان الأولى له ذكر هذه المسئلة هنا
أيضا (قوله كما سيحى) أي في باب الهدى والله الهادى الى الصواب واليه المرجع والمآب
* (باب القران) *

أخبره عن الافراد وان كان أفضل اتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو أفضل) أي من التمتع وكذا من
الافراد بالاولى وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو والتمتع سواء قهستاني والكلام في الاتفاقي والافراد
أفضل كما سيأتى وعدم مالك التمتع أفضل وعند الشافعي الافراد أي افراد كل واحد من الحج والعمرة باحرام
على حدة كتحريمه في النهاية والعناية والفتح خلافا للزيلعي قال في الفتح أمام مع الاقتصار على أحدهما فلا شك
أن القران أفضل بخلاف وفي البحر وما روى عن محمد أنه قال حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندي من
القران فليس يوافق لمذهب الشافعي فانه يفضل الافراد مطلقا ومحمد انما فضله اذا شتمل على سفرين خلافا
لما فهمه الزيلعي من أنه وافق للشافعي ثم منشأ الخلاف اختلاف الصحابة في حجة عليه الصلاة والسلام قال
في البحر وقد أكره الناس الكلام وأوسعهم نفسا في ذلك الامام الطحاوي فانه تكلم في ذلك زيادة على
ألف ورقة اه ورجح علماؤنا أنه عليه الصلاة والسلام كان قاربا بذنقه بده يمكن الجمع بين الروايات بأن من
روى الافراد سمعه يابى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يابى بالعمرة وحده ومن روى القران سمعه يابى
بهما والامر الا ترى له عليه السلام فانه لا بد له من امتثال ما امر به الذي هو وحى وقد أطال في الفتح في بيان تقديم
أحاديث القران فارجع اليه (تنبيه) اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في منسكه التمتع لانه أفضل
من الافراد وأسهل من القران لما على القارئ من المشقة في أداء النسكين لما يلزمه بالجنابة من الدمين وهو
أحرى لامثالا لما كان المحاذفة على صيانة احرام الحج من الرمث ونحوه فيرجى دخوله في الحج المبرور والمفسر
بمالا رقت ولا فسد ولا جدال فيه وذلك لان القارئ والمفرد بيمين محرمين أكثر من عشرة أيام وقلميا يقرر
الامسان على الاحتراز بهما من هذه المحظورات سيما الجسد مع الخدم والجال والتمتع انما يحرم بالحج يوم
التروية من الحرم فيمكنه الاحتراز في ذينك اليومين فيسلم جهان شاء الله تعالى قال شيخ مشايخنا الشهاب
أحمد الميبي في مسكه وهو كلام نفيس يريد به أن القران في حدة دانه أفضل من التمتع لكن قد يترتب به
ما يجعله مرجوحا فاذا دار الامر بين أن يقرن ولا يسلم عن المحظورات وبين أن يتمتع ويسلم عنها فلا أولى التمتع
يسلم حج ويكون مبرورا لانه وطيفه العسر اه قالت ونظيره ما قدمناه عن المحقق ابن أمير حاج من تفضيله
تخير الاحرام الى آخر ما اقيت مثل هذه العلة وهذا كله بناء على أن المراد من حديث من حج فلم يرفث الخ
من انه ذاء الاحرام لا قبله لا يكون حجا كما قدمنا التصريح به عن النهر عند قوله فأتى الرفث والله تعالى أعلم

والخفين والحلى (ولا تقرب
المحرف في الزحام) لمنعهم من
مماسرة الرجال (والخشي
المشكلى كالمرأة فيما
ذكر) احتياطا (وحيضها
لا يجمع) نسكا (الا الطواف)
ولأنى عابها بتأخيرها اذ لم
تطهر الا بعد أيام النحر ولو
طهرت فيها بغيره أكثر
الطواف لزمها الدم بتأخير
لباب (وهو بعد حصول
ركنيته بسقط طواف الصدر)
ومثله النفاس (والبدن)
جميع بدنة (من ابل وبقصر
والهدى منها ومن الغنم)
كما سيحى

* (باب القران) *
(هو أفضل)

(قوله حديث الخ) لم أر من ذكر الحديث بهذا اللفظ نعم قال في الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا آل محمد أهلو ابجعة وعمره معا وأسند في الفتح إلى الطحاوي في شرح الآثار وقال وروى أحمد من حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلو يا آل محمد بعمره في صحيح البخاري عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنا في الليلة آت من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك ركعتين وقبل بحجة في عمرة قلت وهو شرح الآثار كذلك فان كل ما ذكره الشارح مخرجا فيها والافهوه ملحق من هذين الحديثين وضهير فقال يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا إلى الآتي (قوله ولأنه أشق) لكونه أدم أحراما وأسرع إلى العبادة وفيه جمع بين التسيكين ط من المنع (قوله والصواب الخ) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لانه مكره وكأني ط وكذا هو مكره عند الشافعية كما في البحر عن النووي (قوله ثم التمتع) أي بقسميه أي سواء ساقى الهدى أم لا ط (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في النهر ط (قوله لغة الجمع بين شيئين) أي بين حج وعمرة أو غيرهما قال في الصحاح قرن بين الحج والعمرة قرنا بالکسر وقرنت البعيرين أقرنهما قرنا إذا جمعتهما في حبل واحد وذلك الحبل يسمى القرآن وقرنت الشيء بالشيء وصلته وقرنته صاحبه ومنه قران السكواكب (قوله أي يرفع صوته بالتلبية) تفسير لطيفة الالهلال والا فالمراد به هنا التلبية مع التيقوا انما عبر عن ذلك بالالهلال للإشارة إلى أن رفع الصوت به مستحب بحج (قوله مع حقيقة) بأن يجمع بينهما أحراما في زمان واحد أو حكايا بأن يؤخر أحرام أحداهما عن أحرام الأخرى و يجمع بينهما أفعالا فهو قران بين الأحرامين حكاه وقد عُد في الباب للقران سبعة شروط الأول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا الثاني أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دم ولوطاف أكثره ثم وقف أتم الباقي منه قبل طواف الزيارة الرابع أن يصون من الفساد فلو جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الدم وان ساقمه معه يصنع به ما شاء الخماس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل الأشهر لم يصرف قارنا السادس أن يكون آفاقيا ولو حكاه لا قران لم يسمي الا اذا خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج السابع عدم فوات الحج ولو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم ولا يشترط لصحة القران عدم الامام بأهله فيصح من كوفي رجوع إلى أهله بعد طواف العمرة وتعامه فيه (قوله قبل أن يطوف لها أربعة أشواط) ولو طاف الاربعة ثم أحرم بالحج لم يكن قارنا كما ذكرناه بل يكون متمتعان كان طوافه في أشهر الحج فلو قلها لا يكون قارنا ولا متمتع كما في شرح الباب (قوله وان أساء) أي وعليه دم شكر لقلها أساءته وعدم وجوب رفض عمرته شرح الباب (قوله أو بعده) أي بعد ما شرع فيه ولو قليلا أو بعد اتعامه سواء كان الادخال قبل الخلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقي عليه بعض واجبات الحج فيكون جامع بينهما فاعلا والاصح وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء وان لم يرفض قدم جبر لجمع بينهما كما في شرح الباب وسيأتي تفصيل المسئلة في آخر الخنايات (قوله اذا القارن لا يكون آفاقيا) أي والآفاقيا يحرم من الميقات أو قبله ولا تحل بجوارزه بغير أحرام حتى لو جاوز ثم أحرم لم يدم ما لم يعد إليه محرما كما سيأتي في باب مجاوزة الميقات بغير أحرام ح والحاصل أنه يصح من الميقات وقبله وبعده لكن فيد به لبيان أن القارن لا يكون آفاقيا قال في البحر وهذا أحسن مما في الزياحي من أن التقييد بالميقات اتفاق (قوله أو قبله) أي ولو من ديرة أهله وهو الأفضل لمن قدر عليه ولا فيكره كما مر وقوله أو قبله أي قبل أشهر الحج لكن تقدمة على الميقات الزماني مكره مطلقا كما مر أيضا وهذا في الأحرام وأما الأفعال فلا بد من أدائها في أشهر الحج كما قدمناه آنفا بأن يؤدي أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعي الحج فيها لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القران

لحديث أنا في الليلة آت من ربي وأنا بالعقيق فقال يا آل محمد أهلو ابجعة وعمره معا ولأنه أشق والصواب أنه عليه السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار قارنا (ثم التمتع ثم الافراد والقران) لغة الجمع بين شيئين وشرا (أن تـ ل) أي يرفع صوته بالتلبية (بجعة وعمره معا) حقيقة أو حكاي بأن يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أربعة أشواط أو عكسه بأن يدخل أحرام العمرة على الحج قبل أن يطوف للقدوم وان أساء أو بعده وان لم يدم (من الميقات) اذا القارن لا يكون الآفاقيا (أو قبله في أشهر الحج أو قبلها أو يقول)

فعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج وكان مستند ما روى عن محمد أنه لو طاف لعمرته في رمضان فهو قارن ولادم عليه أن لم يطف لعمرته في أشهر الحج وأجاب في الفتح بأن القارن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القارن الشرعي بدليل أنه نفي لازم القارن بالمعنى الشرعي وهو لزوم الدم شكرا ونفي اللازم الشرعي نفي للمزومه ونمائه في البحر لكن قال في شرح الباب ويظهر أن قارن بالمعنى الشرعي كالمزوم المتبادر من إطلاق تجمده وغيره أنه دون بدليل أنه إذا ارتكب محظورا يتعد عليه الجزاء وغايته أنه ليس عليه هدى شكر لانه لم يقع على الوجه المستنون اه تأمل (قوله اما بالنصب الخ) حاصله كافي البحر أن قوله ويقول ان كان منصوبا عطف على يهل يكون من تمام الحد فإيراد بالقول النسبة لا التلغظ لانه غير شرط وان كان مرفوعا مستأنفا يكون بيانا للسنة لقارن التناظر بذلك وتكفيه النية بقلبه وأورد في النهر على الأول ان الارادة غير النية فالحق أنه ليس من المحذور شيء اه بمعنى أن قوله اني أريد الخ ليس نية وانما هو مجرد دعاء وانما النية هي العزم على الشيء والعزم غير الارادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية كما مر في باب الاحرام تأمل على أنه لو أريد به النسبة فلا ينبغي ادخالها في الحد لانها شرط خارج عن المساهية وقد يجب أن المساهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون النية تأمل وقد منها ما الكلام على حكم التلغظ بالنسبة فافهم (قوله ويستحب الخ) وانما أخرها المصنف اشعار بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحمل عن احرامها بمجرد الحاق بعدد سعيها فاستأنى (قوله وجوبا) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو في معنى المتعة بالاطلاق القرآني وعرف الصحابة من شمول المتعة للمتعة والقرآن بالمعنى الشرعي كحقيقة في الفتح (قوله لا يقع الا لها) لما قدمناه من أن طواف طوافا في وقته وقع عنه نوافه أولا وسيأتي أيضا في كلام الشارح آخر الباب (قوله سبعة أشواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج على ما قدمناه آنفا (قوله يرمل في الثلاثة الاول) أي يضطبع في جميع طوافه ثم يصلي ركعتيه لباب وشرحه (قوله بلا حلق) لانه وان أتى بأفعال العمرة بكاملها الا أنه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرما بالحج فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا شرح الباب (قوله ولزمه دمان) لجنايته على احرامين بحر وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من انه جناية على احرام الحج كما أوصحه في النهر (قوله كما مر) أي في حج المفرد (قوله ويسعى بعده ان شاء) أي وان شاء يسعى بعد طواف الافاضة والاول أفضل للقارن أو يسكن بخلاف غيره فان تأخير سعيه أفضل وفيه خلاف كما قدمناه فافهم * (تنبيه) * أما أنه يضطبع ويرمل في طواف القدوم ٣ ان قدم السعي كما صرح به في الباب فالشارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعده سعي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القارن يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا لانه طواف بعده سعي وكذا في خزنة الآمال وانما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كما أوتارنا وأما نقله الزياحي عن الغاية للسروجي من أنه اذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة فغلاف ما عليه الاكثر اه فافهم (قوله جاز) أطلقه فتشمل ما اذا نوى أول الطوافين للعمرة والثاني للحج أي للقدوم أو نوى على العكس أو نوى مطاق الطواف ولم يعين أو نوى طوافا آخر تطوعا أو غيره فيكون الاول للعمرة والثاني للقدوم كفي الباب (قوله وأساء) أي بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه هداية (قوله ولادم عليه) أما - ندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعنده طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي بتأخيره بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاستعمال بالطواف هداية (قوله وذبح) أي شاة أو بدنة أو سبعها ولا بد من ارادة الكل للقربة وان اختلفت جهتها حتى لو أراد أحدهم اللحم لم يجز كما سيأتي في الاضحية والجزور أفضل من البقرة والبقر أفضل من الشاة كذا في الحاشية وغبرها ثم زاد في البحر والاشترائك في البقرة أفضل من الشاة اه وقيد في الدرر البلية تبعه الوجه ما به بما اذا كانت حصته من البقرة أكثر من قيمة الشاة اه وأفاط اطلاقهم

اما بالنصب والمراد به النية أو مستأنف والمراد به بيان السنة اذا النية بقلبه تكفي كالمصلاة تجتبي (بعد الصلاة اللهم اني أريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني) ويستحب تقديم العمرة الذي كرتها في الفعل (وطاف للعمرة) أولا وجوبا حتى لو نواه للحج لا يقع الا لها (سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق) بل هو حلق لا يحل من عمرته ولزمه دمان (ثم يحج كما مر) فيطوف للقدوم ويسعى بعده ان شاء (فان أتى بطوافين) متوالين (ثم سعيين لهما جاز وأساء) ولادم عليه (وذبح للقران)

٣ (قوله ويرمل في طواف القدوم ان قدم السعي الخ) أي قصد تقديم السعي على طواف الركن وليس المراد تقديمه على طواف القدوم كما توهم اه

الاشتراك هنا جوازه في دم الجنابة والشكر بالافرق خلافا لما في البحر حيث خصه بالثاني كما يأتي بيانه في أول
الجنابات قال في اللباب وشرائط وجوب الذبح القدرة عليه وصحة القران والعقل والبلوغ والحرية فيجب
على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر)
أي لما وقفه الله تعالى للجمع بين النسيك في أشهر الحج بسفر واحد لباب (قوله فيا كل منه) أي بخلاف
دم الجنابة كما سيأتي ولا يجب التصديق بشئ منه ويستحب له أن يتصدق بالثلث ويطعم الثلث ويدخر الثلث
أو يهدي الثلث لباب قال شارحه والاخير يدل الثاني وان كان ظاهر البدائع أنه يدل الثالث (قوله بعد
رمي يوم النحر) أي بعد رمي جرة العقبة وقيل الحلق لما مر وعبرة اللباب ويجب أن يكون بين الرمي
والحلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حروف قولك رذح
أما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قدمنا ذلك
في واجبات الحج (قوله وان عجز) أي بأن لم يكن في ملكه فضل عن كفارة قدر ما يشترى به الدم ولا هو أي
الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغنى المعتبر هنا وفيه أقوال أخرى يعلم من كلام الظهيرية أن المعتبر في اليسار
والاعسار مكة لانهم كان الدم كانه له بعضهم عن المنسك الكبر للسندي (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم
لزوم التتابع ومثله في السبعة وإلى أن التتابع أفضل فيهما كفي اللباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن
يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح اللباب لسكن ان كان يصوم هذه عن الخروج إلى عرفات
والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الأيام حتى قبل يكره الصوم فيها ان أضعفه عن القيام بحقتها
قال في الفتح وهي كراهة تنزيه لأن يسمى مخلقه فيوقعه في محذور (قوله نذبار جاء القدرة على الاصل)
لانه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتمل قدرته على الاصل فيجب ذبحه وبلغوصومه فلذا نذبت تأخير
الصوم اليها وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يجزئ به) أي لا يجزئ به الصوم لو أخره عن
يوم النحر ويتعين الاصل والاولى اسقاط هذا لان المصنف ذكره بقوله فان فاتت الثلاثة تعين الدم (قوله
فيه كلام) تبين في ذلك صاحب النهر وفيه كلام لان قول المصنف آخرها يوم عرفة دل على شيئين الاول انه
لا يصومها قبل السابع وتاليه والثاني انه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الاول مندوب والثاني واجب
ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فان فاتت الثلاثة الخ اقتصر في المنع تبعاً للبحر على ان قوله آخرها يوم
عرفة لبيان المندوب دون الواجب لكن قد يقال ان قوله فان فاتت الخ بقاء التفريع يدل على أن المقصود
من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع انه الاهم وزاد الشارح التنبيه على المندوب
فتأمل (قوله بعد تمام أيام حجه) الاولى ابدال الأيام بالاعمال كما فعل في البحر ليحسن قوله فرضاً أو واجباً فانه
تعميم للأعمال من طواف الزبارة والرمي والذبح والحلق ويناسب ما حمل عليه الآية من الفراغ من الأعمال
(قوله وهو) أي التمام المذكور بمعنى أيام التشريق لان اليوم الثالث منها وقت للرمي لمن أقام فيه بمعنى
(قوله أين شاء) متعلق بصام أي وصام سبعة في أي مكان شاء من مكة أو غيرها (قوله لكن الخ) لا يحسن هذا
الاستدراك بعد قوله وهو بمعنى أيام التشريق ح ولعل وجهه دفع ما توهم من أن قوله وهو الخ ليس
شرطاً للصحة بل شرط لنفي الكراهة كافي المنذور ونحوه فانه لو صامه فيها صح مع الكراهة تأمل (قوله
لقوله تعالى الخ) علة لقوله أين شاء بقراءة التفريع ويجوز جعله علة للاستدراك لانه تعالى جعل وقت
الصوم بعد الفراغ ولا فراغ إلا بمضى أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمائنا الرجوع بالفراغ عن
الأفعال لانه سبب الرجوع قد كرم السبب وأريد السبب مجازاً فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما
قال الشافعي فلم يجوز صومها بمكة وانما حملناه على المجاز لفرع مجمع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً
وجب عليه صومها بهذا النص وتعامه في الفتح وحاصله أن تفسير الشافعي لا يطارد فتعين المجاز
وادعى ابن كمال في شرح الهداية أن الاقرب الحل على معنى حقيق وهو الرجوع من معنى بالفراغ عن أفعال

وهو دم شكر فياً كل منه
(بعد رمي يوم النحر) لوجوب
الترتيب (وان عجز صام
ثلاثة أيام) ولو متفرقة
(آخرها يوم عرفة) ندبا
وجاء القدرة على الاصل
فبعده لا يجزئ به فقول المنع
كالبحر ببيان للافضل
فيه كلام (وسبعة بعد تمام
أيام حجه) فرضاً أو واجباً
وهو بمعنى أيام التشريق
(أين شاء) لكن أيام
التشريق لا تجزئ لقوله
تعالى وسبعة اذا رجعت أي
فرغتم من أفعال الحج فم
من وطنه منى أو اتخذها
موطناً

(الدم) فلولم يقدر تحال وعليه
 دمان ولو قدر عليه في أيام
 النحر قبل الحلق بطل صومه
 (فان وقف) القارن بعرفة
 (قضى) أكسرت طواف
 (العمره بطلت) عمرته
 فلو أتى بربعة أشواط ولو
 بقصد القدوم أو التطوع
 لم تبطل ويتيمها يوم النحر
 والاصل ان المأثي به من
 جنس ما هو متلبس به في
 وقت يصلح له ينصرف
 للمأثي به (وقضيت)
 بشروعه فيها (ووجب دم
 الرض) للعمره وسقط دم
 القران لانه لم يوفق للنسكين
 * (باب التمتع) *

(هو) لقعة من المتاع أو المتعة

(قوله قال في الفتح ان صوم
 الح) قد تقدم نقل تأويل
 الرجوع بالفراغ عن
 صاحب الفتح فينبغي حل
 هذا الفراغ على مقتضى
 كلامه السابق بان يقال
 أطلق المسبب وأراد السبب
 كما فعل في الآية أو يقال انما
 أنما الحكم بالرجوع من
 منى لان غالب الجحاح غير
 مقيمين بها فبعد فراغهم
 يتوجهون الى مكة حرمها
 وحيتئذ فيكون كلام النهر
 صحيحا وسقط بحث ابن
 كل لكن قال شيخنا رأيت
 في تفسير الرجوع مذهبين
 منسوبين للخليفة أحدهما
 وهو المشهور ان معناه
 الفراغ والثاني الرجوع
 من منى كما قال ابن بكال اه

الحج لتقدم ذكر الحج واعترضه في النهر بانه لا يطرد أيضا اذا حكم يوم المقيم منى أيضا ولا رجوع من منى
 بالفراغ فاقاله المشايخ أولى اه والى هذا أشار الشارح بقوله فمع من وطنه منى الح قلت ٣ لكن قال في
 الفتح ان صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من منى بعد اتمام الاعمال الواجبات لانه معلق في الآية
 بالرجوع والمعاق بالشرط عدم قبل وجوده اه فليستأمل (قوله فان فانت الثلاثة) بان لم يصمها حتى
 دخل يوم النحر تعين الدم لان الصوم بدل عنه والنص خصه بوقت الحج بحر (قوله فلولم يقدر) أى على الدم
 تحال أى بالحلق أو التقصير (قوله وعليه دمان) أى دم التمتع ودم التحلل قبل أو انه بحر عن الهداية وتعامه
 فيه وفيما علمناه عليه (قوله ولو قدر عليه) أى على الدم وقوله بطل صومه أى حكم صومه وهو خلفيته عن
 الهدى في اباحة التحال بالحلق والتقصير في وقته فان الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب
 الترتيب بينهما كحرم الصوم أى الثلاثة فحقا خاف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم
 اباحة التحال بالحلق أو التقصير فاذا قدر على الاصل قبل التحلل وجب الاصل لقد رنه عليه قبل حصول المقصود
 بخلافه كالمقدور المتيمم على المساء في الوقت قبل صلاته بالتيمم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلق أو قبله لكن
 بعد أيام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فان قدر على الهدى في خلال الثلاثة أو بعدها قبل يوم النحر لزمه
 الهدى وسقط الصوم لانه خاف واذا قدر على الاصل قبل تأدى الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل
 الحلق قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبح أو بعده لم يلزمه الهدى لان التحلل قد حصل بالحلق موجود الاصل
 بعده لا يعض الخلف كروية التيمم المساء بعد الصلاة بالتيمم وكذلك لو يحد حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى
 لان الذبح مؤقت بأيام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلاهدى وكأنه تحلل ثم وجد ولو
 صام في وقته مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزه للقدرة على الاصل وان هلك قبل الذبح
 جاز للعجز عن الاصل فكان المعتمر وقت التحلل اه ونحوه في شرح الجامع لقاضيان والمحيط والزيلعي والبحر
 وغيرهم من كتب المذهب المعتمدة وللشرنبلالى رسالة سماها بديعة الهدى لما استيسر من الهدى خالف فيها
 ما في هذه الكتب وادعى وجوب الهدى بوجوده في أيام النحر سواء حلق أو لا متمسكا بقوله لهم العبرة لا أيام النحر
 في العجز والقدرة وترك استراطهم بعد ذلك عدم الحلق لاقامة الصوم مقام الهدى وادعى أيضا ان كلام الفتح
 وغيره يدل على أنه يحلل بالهدى أصلا وبالحلق خافا وان الحلق خاف عن الهدى ولا يخفى عليك أنه ليس
 في كلام الفتح ذلك وان اتباع المنقول واجب فلا يقول على هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع
 بيان ما ذهبنا من الحل والله تعالى أعلم (قوله فان وقف) أى بعد الزوال اذ الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد
 بالوقوف لانه لا يكون رافضا لعمرته بمجرد التوجه الى عرفات هو الصحيح وتعامه في البحر (قوله بطلت عمرته)
 لانه تعذر عليه أدائها لانه يصير بانبا أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المشروع بحر (قوله فلولم
 أتى الح) بحر وقوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم تبطل) لانه أتى بركنهما لم يبق الواجبان من الأقل
 والسعي بحر (قوله ويوم النحر) أى قبل طواف الزيارة لباب (قوله والاصل ان المأثي به) أى
 كالطواف الذي نوى به القدوم أو التطوع ومن جنس حال منه وما معنى نسك وضميره هو للشخص الاتي
 وضميره له عائد على ما وفي وقت متعلق بالمأثي وقد منافر وع هذا الاصل عند طواف الصدر (قوله وقضيت)
 أى بعد أيام التشرية شرح اللباب وتقدم أن المكروه انشاء العمرة في هذه الايام لافعالها فيها باحرام سابق
 تأمل (قوله بشروعه فيها) وانه ملزم كالذر بحر (قوله ووجب دم الرض) لان كل من تحلل بعير طواف
 يجب عليه دم كاله صر بحر (قوله لانه لم يوفق للنسكين) أى للجمع بينهما بالاطلاق لعمرته كما علمت مسلم يبق قاربا
 والله تعالى أعلم

* (باب التمتع) *

ذكره عقب القران لاقتراخه في معنى الاشتناع بالنسكين وقد تم القران ان يذفله نهر (قوله من المتاع)

أي مشتق منه لأن التمتع مصدر ومزيد والمجرد أصل المزيّد طوف الزيلعي التمتع من المتاع أو المنة وهو الانتفاع أو النفع قال الشاعر

وقفت على قبر غريب بقفرة * متاع قليل من غريب مفارق

جعل الانس بالقبر متاعاً اه (قوله وشراً أن يفعل العمرة) أي طوافها لأن السعي ليس ركناً فيها على الصحيح كالْحَجّ وقوله الاتي ثم يحرم بالحج بالنصب عطف على يفعل فهو من تمة التعريف وأشار إلى أنه لا يشترط كون احرام العمرة في أشهر الحج ولا كون التمتع في عام الاحرام بالعمرة بل الشرط عام فعملها حتى لو أحرم بعمرة في رمضان وأقام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كما في الفتح * (تنبيهه) * ذكر في الباب أن شرائط التمتع أحد عشر الاول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج الثاني أن يقدم احرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل احرام الحج الرابع عدم افساد العمرة الخامس عدم افساد الحج السادس عدم الانساق المسمى بها كأي شيء السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد ولو رجع الى أهله قبل ان تمام الطواف ثم عاد وحج فان كان أكثر الطواف في السفر الاول لم يكن متمتعاً وان كان أكثره في الثاني كان متمتعاً وهذا الشرط على قول مجاهد خاصة على ما في المشاهير الثامن إذا وهما في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة وحج من سنة أخرى لم يكن متمتعاً وان لم يذبح ما أو بقي حراماً الى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة ولو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبداً لا يكون متمتعاً وان عزم شهرين أي مثلاً وحج كان متمتعاً العاشر ان لا تدخل عامه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو يحرم ولكن قد طاف للعمرة أكثر قبلها الا أن يعود الى أهله فيحرم بعمرة الحادي عشر أن يكون من أهل الآفاق والعبرة للتوطن فلو استوطن المسكن في المدينة متلاً فهو آفاق وبالعكس مكروم من كان له أهل بهم ما واستوطن فقامته فيها فليس بتمتع وان كانت اقامته في احدهما أكثر لم يصرحوا به قال صاحب البصير ينبغي أن يكون الحكم للكثير وأطلق المنع في خزنة الاكمل اه (قوله مثلاً) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي عام الطواف لا عام احرام العمرة كما مر وأفاد أنه لو طاف الاكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً ولو حج من عامه ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنباً أو محضاً ثم يعيده فيها أو لا لأن طواف المحدث لا يرتفع بالعادة وكذا الجنب ونحوه في النهر آخر الباب قال في الفتح والنهر والحيلة لمن دخل مكة محرم بعمرة قبل أشهر الحج يريد التمتع أن لا يطوف بل يصبر الى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو أحرم باخرى بعد دخول أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعاً في قول الكل لانه صار في حكم المسكن بدليل ان ميقاته ميقاتهم اه (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله هو أن يحرم بعمرة من الميقات في أشهر الحج ويطوف اه فقيد الاحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح وكذا الوأخوه وان لم يدم اذ لم يعد الى الميقات وبكونه في أشهر الحج وليس بقيد بل لو قدمه صح بلا كراهة وأطلق في الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لانه شرط أن يكون الاحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون الا بعد الاحرام مع أنه يكفي وجود أكثره فيها فلذلك أمر المصنف بتغيير النسخ الى النسخة التي اعتمدها وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها في أشهر الحج عن احرامها قبلها أو فيها ويطوف الخ هكذا شرح عليها في المنع ذكرها بغيرها في الشرح أيضاً والشارح أسقط منها قوله عن احرامها قبلها أو فيها اه قلت ولعله أسقطه استعناءً بادطلاق ورد على هذا التعريف أيضاً ما لو أحرم من عامه أو في عام واحد لكن ألم بأهله المسمى بها وقد فطن الشارح للثاني فقيد قياساً بما في بقوله في سفر واحد الخ فكان على المصنف أن يقول كما قال الزيلعي ثم حج من عامه ذلك من غير أن يلم بأهله المسمى بها لكن يرد عليه أيضاً كما في النهر ان فائت الحج اذا أخر الفعل بعمرة الى شوال ففعل بها فيه وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويحاج بان قول المصنف أن يفعل

وشراً (ان يفعل العمرة
أو أكثر أشواطها في
أشهر الحج) فلو طاف
الاقل في رمضان مثلاً
طاف الباقي في شوال ثم حج
من عامه كان متمتعاً فقبح قال
المصنف فلتغير النسخ الى
هذا التعريف

العمرة يخرج منه لان فاق الح الح لا يفسد العمل العمرة لانه احرم بالح لايها وانما يتحل بصورة افعالها كما قدمناه
 وأشار اليه في البحر هنا ايضا ويرد عليه ايضا ما صرحوا به من انه لو احرم بعمرة يوم النحر فأتى بأفعالها ثم احرم
 من يومه بالح وبقي محرما بالح الى قابل فخرج كان متمعا اه لكن هذا وارد على قول الزيلعي وغيره ثم يحج أما
 قول المصنف ثم يحرم بالح فلا صدق به ما اذا احرم به في عام العمرة ولم يحج ويمكن جعل كلام الزيلعي عليه بان
 يراد ثم ينشئ الحج تأمل (قوله ويطوف ويسعى الح) عطف تفسير على قوله يفعل العمرة ولا حاجة اليه لان
 بيان أفعال العمرة تقدم مع انه يومهم لزوم السعي في صحة التمتع وان كان فيما قبله اشارة الى عدمه (قوله كما مر)
 أي طوافا وسعيان مما نال من بيان صفتها (قوله ان شاء) راجع للامر من أي ان شاء حتى وان شاء
 قصر وان شاء بقي محرما ح وفيه دلالة على ان التمتع بها الذي لم يسق الهدى لا يلزمه التحلل كما ذكره
 الاسبيجاني وغيره وظاهر الهداية خلافه وتامه في شرح الباب (قوله في أول طوافه للعمرة) لانه عليه الصلاة
 والسلام كان يسلك عن التلبية في العمرة اذا سئل الجرحى رواه أبو داود ونهر (قوله وأقام بمكة حللا) هذا ليس
 بلزوم في التمتع بل ان أقام بمكة كاهلهما فيقانه الحرم وان أقام بالمواقيت أو داخلها ح كاهلهما فيقانه الحرم
 وان أقام خارج المواقيت أحرم فيها كذا في التهستتي فقوله ثم يحرم بالح يحج على هذا التفصيل ط
 * (تنبيه) * أفاد انه يفعل ما يفعله الحلال فيطوف بالبيت ما بدله ويعتمر قبل الحج وصرح في اللباب بانه
 لا يعتمر أي بناء على انه صار في حكم المكي وان المكي ممنوع من العمرة في أشهر الحج وان لم يحج وهو الذي حط
 عليه كلام الفتح وخالفه في البحر وغيره بانه ممنوع منها ان يحج من عامه وسيأتي تمامه (قوله في سفر واحد) كان
 عليه أن يزني في عام واحد ليخرج ما اذا احرم بالعمرة وأتى بأفعالها وبقي محرما الى العام الثاني فأحرم بالح
 بالتحلل سفر بينهما فانه لا يسمى متمعا كما أشرنا اليه فافهم (قوله حقيقة) أي كما قدمه في قوله وأقام بمكة حللا
 ح (قوله أو حكبان يلم الح) أي بان يكون العود الى مكة مطلوب بانه ما يسوق الهدى وما بان يلم باهله قبل
 ان يحلق أما في الاول فلا تهديه بمنع من التحلل قبل يوم النحر وأما في الثاني فلا تهديه بالعمرة مستحق
 عليه الحلق في الحرم وجو باعدهما واستحبنا عند أبي يوسف فالإمام الصحيح أن يلم بأهله بعد ان حلق في
 الحرم ولم يكن ساق الهدى لكون العود غير مطلوب منه والاولى للشارح ان يقول بان لا يلم بأهله المما
 محال يشمل ما اذا كان كوفي فالما اعتمر ألم بالبصرة اه ح والمراد بان لا يلم في سفره فلا يصدق بعدم الإمام
 أصلا فافهم ثم اعلم ان ما ذكر من شروط الإمام الصحيح انما هو في الا فاق أما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل
 المسامحة صحيح مطلقا لعدم تصورك كون عوده الى الحرم غير مستحق عليه لانه في الحرم سواء تحلل أو لا ساق
 الهدى أو لا ولا يلم يصح تمتعه مطلقا كما سيأتي (قوله يوم التروية) لانه يوم احرام أهل مكة والافلو احرم يوم
 عرفة جاز معراج قال في الباب والافضل أن يحرم من المسجد ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من
 خارجها ويصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه الا اذا خرج الى الحل الحاجة فأحرم منه لاشئ عليه
 بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام اه (قوله لكنه يرمل في طواف الزيارة) أي لانه أول طواف يفعل في حجه
 أي بخلاف المفرد فانه يرمل في طواف القدوم كلقارن كما مر قال في البحر وليس على المتمتع طواف قدوم كما في
 المبتهج أي لا يكون مسنونا في حقه بخلاف القارن لان المتمتع حين قدومه محرم بالعمرة فقط وليس له طواف
 قدوم ولا صدر اه فلا استدراك في محله فافهم (قوله ان لم يكن قدمهما) أي عقب طواف تطوع بعد الاحرام
 بالح فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتمتع خلافا لما فهمه في النهاية والعناية كما بسطه في الفتح
 (قوله وذبح كالقارن) التشبيه في الوجوب والاحكام المارة في هدي القران (قوله ولم تنب الاضحية عنه) لانه
 أتى بغير الواجب عليه اذ لا اضحية على المسافر ولم ينو دم التمتع والتضحية انما تجب بالشرع بنيةها والاقامة ولم
 يوجد واحد منهما ما على فرض وجوبه لم تجز أيضا لانها غير ابرأ فاذا نوى عن أحدهما لم تجز عن الآخر
 معراج الدراية قال في المهر وفيه تصريح باحتياج دم المتعة الى الذية قال في البحر وقد يقال انه ليس فوق

(ويطوف ويسعى) كما
 مر (ويحلق أو يقصر)
 ان شاء (ويقطع التلبية
 في أول طوافه) للعمرة
 وأقام بمكة حللا (ثم يحرم
 الحج) في سفر واحد
 حقيقة أو حكبان يلم باهله
 المما غير صحيح (يوم
 التروية وقبله أفضل ويحج
 كالمفرد) لكنه يرمل في
 طواف الزيارة ويسعى
 بعده ان لم يكن قد هما
 بعد الاحرام (وذبح)
 كالقارن (ولم تنب الاضحية
 عنه فان عجز) عن دم (صام
 كالقارن وجاز صوم
 الثلاثة بعد اجزائها)

طواف الركن ولا مثله وقد مر أنه لو نوى به التطوع أجزأه فينبغي أن يكون الدم كذلك بل أولى اه وأجاب في
الشرعية لانية بان الطواف لما كان متعينا في أيام النحر وجوبا كان النظر لا يقع ما طافه عنه وتأفونية غيره
وأما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمتمتع فلا تقع الاضحية مع تعينها عن غيرها اه والمراد بتعنيها تعين
زمنها لا وجوبها حتى يرده عليه أنها لا تجب على المسافر يعني أن الاضحية لا تسمى أضحية الا اذا وقعت في أيام
النحر وكذا دم المتعصا فلما كان زمنها متعينا وقد نواها أضحية فلا تقع عن دم المتعصا بخلاف الطواف فان
التطوع به غير مؤقت فاذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره ينصرف الى الواجب المؤقت لانه يمكنه
التطوع بعده وكذا لو نوى طواها آخر واجبا ينصرف الى الذي حضر وقت وجوبه ويبلغوا الاخر مرة
لترتيب كل نوى القارن بطوافه الاول القدوم يقع عن العمرة كما مر فافهم وأجاب الركن بان الدم ليس
من أفعال الحج والعمرة ولذا يجب على المفرد باحدهما بل وجب شكرهما على المتمتع بهما فلم يكن داخل تحت
نية الحج والعمرة فلا بدله من النية والتعيين فلو نوى غيره لا يجزى كالأطراف النية بخلاف الاطوفة فانها
من أعمالهما داخل تحت احرامهما فتجزى بطلق النية (قوله أي العمرة) لانه صيام بعد وجوب سببه وهو
التمتع فانه يحصل بالعمرة على نية المتعة وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج وتعمه في المحيط (قوله لكن
في أشهر الحج) مرتبط بالصوم والاحرام فلا وحرم قبلها وصام فيها لم يصح لانه لا يلزم من صحة الاحرام بالعمرة
قبل الاشهر صحة الصوم فأداه في الشرعية لانية (قوله وتأخيرها) أي الى السابع والثامن والتاسع كما مر في
القران (قوله وان أراد الخ) هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله وهو أفضل أي من القسم الاول الذي
لا سوق هدى معه لما في هذا من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ط (قوله أحرم ثم ساق الخ) أي
بثم اشارة الى أنه يحرم أولا بالنية مع التلبية فانه أفضل من النية مع السوق وان صح بشروط وتفصيل
قد مره في باب الاحرام (قوله وهو شق سنامها) بان يطعن بالرمح أسفله حتى يخرج الدم ثم يلمح بذلك الدم
سنامها ليكون ذلك علامة كونها هديا كالتقليد لباب وشرحه (قوله أو الايمن) اختاره القدوري لكن
الاشبه الاول كما في الهداية (قوله لان كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوي والشيخ أبو منصور
الماتريدي من أن أبا حنيفة لم يكره أصل الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وإنما كره اشعار
أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصا في حرا الحجاز فرأى الصواب حية ذسد هذا الباب على العامة فاما
من وقف على الحد بان قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح وهو اختيار قوام
الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه شرح الباب قال في النهرو به يستغنى عن كون العمل على
قولهما بانه حسن (قوله واعتمر) أي طاف وسعى والشرط أكثر طوافها كما مر (قوله ولا يتحل منها حتى
ينحر) لان سوق الهدى مباح من احلاله قبل يوم النحر ولو حلق لم يتحل من احرامه ولزمه دم أي الآن يرجع
الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب وشرحه وتعمه فيه قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى لزوم الدم بالحلق
أنه يلزمه كل جناية على الاحرام كانه محرم اه قلت بل مقتضى قول الباب لم يتحل انه محرم حقيقة ويدل له
قوله اذا كان لسوق الهدى تأثير في اثبات الاحرام ابتداء يكون له تأثير في استدامة بقاء الاولى لانه أسهل
من الابتداء (قوله ثم أحرم للحج) اعلم أن المتمتع اذا أحرم بالحج فان كان ساق الهدى أو لم يسق ولا يكن أحرم
به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم بعد الحلق صار
كالمفرد بالحج الا في وجوب دم المتعة وما يتعلق به شرح الباب (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية من بقاء
احرام العمرة الى الحلق ويحل منه في كل شيء حتى في النساء لان المانع له من التحلل سوقه الهدى وقد زال
بذبحه وفي القارن يحل منه في كل شيء الا في النساء كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين المتمتع الذي ساق الهدى
وبين القارن والا فلا فرق بينهما بعد الاحرام بالحج على الصحيح كما ذكرنا بحر وعليه فاذا حلق ثم جامع قبل
الطواف لزمه دم واحد لو تمتمعا ومان لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من أن احرام العمرة ينتهي بالوقوف كما

أي العمرة لكن في أشهر
الحج (لا قبله) أي الاحرام
(وتأخيره أفضل) رجاء
وجود الهدى كما مر (وان
أراد) المتمتع (السوق)
للهدى (وهو أفضل) أحرم
ثم (ساق هديه) (وهو
أولى من قوده اذا كانت
لا تنساق) فيقودها (وقد
بدنته وهو أولى من التحليل
وكره الاشعار وهو شق
سنامها من الايسر) أو
الايمن لان كل أحد لا يحسنه
فاما من أحسنه بان قطع
الجلد فقط فلا بأس به
(واعتمر ولا يتحل منها)
حتى ينحر (ثم أحرم للحج كما
مر) فمن لم يسق (وحلق
يوم النحر) اذا حلق (حل
من احراميه) على الظاهر
(والمتى)

أوضحه في البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) أي من أهل داخل المواقيت (قوله يفرد فقط) هذا ما دام مقبلاً
 فاذا خرج إلى الكوفة وقرن مع بلا كراهة لأن عمرته وحجته مبيتا تيان فصار بمنزلة الآفاق قال المحبوبي
 هذا إذا خرج إلى الكوفة قبل أشهر الحج وأما إذا خرج بعدها فقد منع من القران فلا يتعبر بخروج وجه من
 الميقات كذا في العناية وقول المحبوبي هو الصحيح نقله الشيخ الشلي عن الكرماني في شربلاية وإنما قيد
 بالقران لأنه لو اعتبر هذا المكي في أشهر الحج من عامه لا يكون متمتعاً لأنه لم يهله بين النسكين حالاً لأن لم يسق
 الهدى وكذا أن ساق الهدى لا يكون متمتعاً بخلاف الآفاق إذا ساق الهدى ثم ألم بهاله محرماً كان متمتعاً
 لأن العود مستحق عليه فممنع صحة الممامه وأما المكي فالعود غير مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان الممامه
 صحيحاً فلذلك لم يكن متمتعاً كذا في النهاية عن الميسوط (قوله ولو قرن وتتمتع جاز وأساء الخ) أي صح مع
 الكراهة للنهي عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسراج وشرح الاسبيجاني على
 مختصر الطحاوي وأعلم أنه في الفتح كذا أن قولهم لا تمتع ولا قران لمسكي يحتمل في الوجود ويؤيده أنهم
 جبهوا الإمام الصحيح من الآفاق مبطلاً لعمته والمكي لم يهله فيه بل غتمه ويحتمل في الحل بمعنى أنه يصح
 لكنه يأثم به للنهي عنه وعليه فاشترطهم عدم الإمام لعمته التمتع بمعنى أنه شرط لوجوده على الوجه المشروع
 الموجب شرعاً للشكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الأول لأنه مقتضى
 كلام أئمة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب التحفة وغيره بل اختار أيضاً منع
 المسكي من العمرة المجردة في أشهر الحج وإن لم يحج وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كصاحب البحر
 والنهر والنخ والشرنبلالي والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لأن إيجاب دم الجبر فرفع الصحة ولما في
 المتن في باب إضافة الاحرام إلى الاحرام من أن المسكي إذا طاف شوطاً للعمرة فأحرم بحج رفضه فإذا لم يرفض
 شيئاً أخره قال في الفتح وغيره لأنه أدى أفعاله مما يكمل التزمها إلا أنه منهي والنهي عن فعل شرعي لا يمنع
 تحقق الفعل على وجه مشروعية الأصل غير أنه يتحمل أنه كصيام يوم النحر بعد نذره اه فهذا يناقض
 ما اختاره في الفتح أولاً أي فإن هذا نص يرجح بانه يتصور قران المسكي مع الكراهة وتماه في الشربلاية
 أقول وقد كنت كتبت على هامشها بحثاً حاصلاً أنهم صرحوا بأن عدم الإمام شرط لعمته التمتع دون القران
 وأن الإمام الصحيح مبطّل للتمتع دون القران ومقتضى هذا أن تمتع المسكي باطل لوجود الإمام الصحيح بين
 احراميه سواء ساق الهدى أو لا لأن الآفاق إنما يصح الممامه إذا لم يسق الهدى وحلق لأنه لا يبيق العود إلى
 مكة مستحقاً عليه والمسكي لا يتصور منه عدم العود إلى مكة لكونه فيها كما صرح به في العناية وغيره وفي النهاية
 والمراجع عن المحيط أن الإمام الصحيح إن يرجع إلى أهله بعد العمرة ولا يكون العود إلى العمرة مستحقاً عليه
 ومن هذا قلنا لا تمتع لأهل مكة وأهل المواقيت اه أي بخلاف القران فإنه يتصور منهم لأن عدم الإمام
 به ليس بشرط ولعل وجه أن القران المشروع وما يكون باحرام واحد للحج والعمرة معاً والإمام الصحيح
 ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فن هذا قلنا أن تمتع المسكي باطل
 دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه نص يرجح البدائع بعدم تصوره تمتع المسكي وأما قوله
 في الشربلاية أنه خاص بمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسقه ولم يحلق لأن الممامه حينئذ غير
 صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بان الممامه صحيح ساق الهدى أو لا ويدل عليه أيضاً عبارة المحيط
 المذكورة وكذا ما مر من الفرع المذكور في باب إضافة الاحرام فإنه صريح في عدم بطلان قرانه ثم رأيت
 ما يدل على ذلك أيضاً وذلك ما في النهاية عن الاسرار للإمام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع عندنا
 ولا قران لمن كان وراء الميقات على معنى أن الدم لا يجب نسكاً أما التمتع فإنه لا يتصور للإمام الذي يوجد منه
 بينهم وأما القران فيمكروه ويلزمه الرفض لأن القران أصله أن يشترع القارن في الاحرامين معاً والشروع
 معاً من أهل مكة لا يتصور الا بخلل في أحدهما لأنه إن جع بينهما في الحرم فقط أدخل بشرط احرام العمرة

ومن في حكمه يفرد فقط
 ولو قرن أو تمتع جاز وأساء
 وعليه دم جبر

فان ميقاته الحل وان أحرم بهم من الحل فقد أدخل بميقاته البلحة لان مية انما الحرم والاصل في ذلك أهل مكة
فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات أيضا اه أي أن من كان وراء الميقات أي داخله لهم حكم أهل مكة
فهذا صريح في أن أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القرآن لكن مع الكراهة
للاخلال بميقات أحد الاحرامين ثم رأيت مثل ذلك أيضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب نواظر الرواية
ونصه واذا خرج المسكي الى الكوفة لحاجة فاعتقر فيها من عامه وج لم يكن متمتعاً وان قرن من الكوفة كان فارنا
اه ونقله في الجوهره معللا ومختافرا جمعها وعلى هذا يقول المتون ولا تمتع ولا قران لمضى معناه في المشروعية
والحل ولا ينافي عدم التصوري في أحدهما دون الآخر والقرينة على هذا تصریحهم بعدده ببطان التمتع
بالامام الصحيح فيما لو عاد التمتع الى باده وتصریحهم في باب اضافة الاحرام بانه اذا قرن ولم يرفض شيئا منهما
أجزأ هذا ما ظهر لي فاغتمه فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله ولا يجوز له الصوم
لومعسرا) لان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر شرح اللباب (قوله ثم بعد عمرته) قيد به
لانه لو عاد بعد ما طاف لها الاقل لا يبطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم يأهله بحراما بخلاف ما اذا طاف
الاكثر بحر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يبطل تمتعه عند الامام وسو يابينهم ما نهر (قوله وحاق)
ظاهره أن الحاق بعد العود ففيه ترك الواجب عندهما والمستحب عند أبي يوسف كما مر ولو حذفه لفهم
مما قبله قال في البحر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد للبطلان منه لانه من واجباته او به التحال فلو عاد
بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متمتع لان العود مستحق عليه عند من جعل
الحرم شرط جواز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وعبد أبي يوسف ان لم يكن مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع
وغيره اه (قوله فقد ألم المماصحيجا) لان العود لم يبق مستحقا عليه كما مر (قوله فبطل تمتعه) أي امتنع
التمتع الذي أراد له فقر شرطه وهو عدم المماص (قوله ومع سوقه تمتعه) أي امتنع
خلاف المحمد لان العود مستحق عليه مادام على نية التمتع لان السوق بمنع من التحال فلم يصح المماص كذا في
الهداية وفي قوله مادام ايماء الى أنه لو بدله بعد العمرة أن لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد
واذا ذبح الهدى أو أمر بذبحه وقع تطوعا أما اذا لم يعد الى بلده وأراد نحر الهدي والحج من عامه لم يكن له ذلك
وان فعل وج من عامه لم يدم التمتع ودم آخر لا حلالة قبل يوم النحر كذا في المحيط نهر قال في البحر فالخاص
انه اذا ساق الهدى فلا يجزأ ما أن يتركه الى يوم النحر أولا فان تركه اليه فتمتع به صحيح ولا شيء عليه غيره سواء
عاد الى أهله أولا وان تجل ذبحه فاما ان يرجع الى أهله أولا فان رجع فلا شيء عليه مطلقا سواء حج من عامه
أولا وان لم يرجع اليهم فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه وان حج منه لم يدمان دم المنة ودم الحل قبل أو انه
(قوله كالتقارن) فانه لا يبطل قرانه بعوده نهر لان عدم الامام غير شرط به كما مر (قوله وان طاف لها الخ)
قدم الشارح المسئلة أول الباب وقدمنا الكلام عليها (قوله اعتبار الاكثر) علة للمسئلةين ط (قوله أي
آفاق) اشار به الى ان ذكر الكوفي مثال وان المراد به من كان خارج الميقات لان المسكي لا تمتع له كما مر
(قوله حل من عمرته فيها) لانه لو اعتقر قبلها لا يكون متمتعاً اتفاقا نهر (قوله أي داخل المواقيت) أشار الى
ان ذكر مكة غير قيد بل المراد هي أو ما في حكمها (قوله أي غير بلده) أفاد أن المراد مكان لا أهل له فيه سواء
اتخذ دارا بابا نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما أولا كما في البدائع وغيرها وقيد به لانه لو رجع الى وطنه
لا يكون متمتعاً اتفاقا أيضا ان لم يكن ساق الهدى نهر (قوله لبقاء سفره) أما اذا أقام بمكة أو داخل المواقيت
فلا تفرق بنسكين في سفر واحد في أشهر الحج وهو علامة التمتع وأما اذا قام خارجها فذكر الطحاوي أن
هذا قول الامام وعندهما لا يكون متمتعاً لان التمتع من كنت عمرته ميقانية وحجته مكية وله أن يحكم السفر
الاول قائم ما لم يعد الى وطنه وأثر الخلاف يظهر في لزوم الدم وغلطه الجصاص في نقل الخلاف بل يكون متمتعاً
اتفاقا لان محمد اذ ذكر المسئلة ولم يحل فيها خلافا قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المعراج انه الاصح لكن

ولا يجزئه الصوم لومعسرا
(ومن اعتسر بلا سوق)
هدى (ثم) بعد عمرته
(عاد الى بلده) وحلق
(فقد ألم) المماصحيجا فبطل
تمتعته (ومع سوقه تمتع)
كالتقارن (وان طاف لها
أقل من أربعة قبل أشهر
الحج وأتمها فيها وج فقد تمتع
ولو طاف أربعة قبلها لا)
اعتبار الاكثر (كوفي)
أي آفاق (حل من عمرته
فيها) أي الأشهر (وسكن
بمكة) أي داخل المواقيت
(أو بصرة) أي غير بلده
(وج) من عامه (متنع)
لبقاء سفره

٣ (قوله بخلاف ما اذا طاف
الاكثر) ظاهره ان طواف
الاكثر يمنع استحقاق
العود عليه وبعبارة
طواف الاقل واجب فيكون
العود مستحقا عليه كما اذا
عاد قبل الحلق بل أول لما في
مسئلة الخلق من الخلاف في
وجوب كونه في الحرم
بخلاف هذه تأمل اه

قال في الحقائق كثير من مشايخنا قالوا الصواب ما قاله الطحاوي وقال الصغار كثير ما جربنا الطحاوي فلم نجد
 غلطاً وكثير ما جربنا الجصاص فوجدناه غلطاً قال الزيلعي والمسألة الثانية تؤيد ما حكاه الطحاوي من (قوله
 ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل أفعالها أموالاً أفسدها قبلها ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها فيها
 وحج من عامه كان متمتعاً اتفاقاً نهر (قوله ورجع من البصرة) الأولى أن يقول إلى البصرة لأنه كان في مكة
 حين شرع بالعمرة وعبر في الملتقى بقوله ولو أفسدها وأقام ببصرة وعبر في الكثر بقوله وأقام بمكة فعلم أن كلا
 من البلدين غير قيد ولذا قال في النهر والمراد موضع لأهل له فيه دل على ذلك قوله (الا إذا لم يباهل) (قوله لأنه
 كالمكي) لأن سفره انتهى بالفاسدة وصارت عمرته الصحيحة مكينة ولا تمتع لأهل مكة نهر (قوله الا إذا لم يباهل)
 أي بعد ما أفسدها وحل منها نهر وقوله وأتى بها أي بقضاء العمرة وبإداء الحج شربة ليلية وإذا لم يلب يباهل فان
 أقام بمكة فهو بالاتفاق وإن أقام ببصرة فهو غير متمتع عنده ولا تمتع لأنه أنشأ سفره و قد تفرق فيه بنسكين
 وله أنه باق على سفره ما لم يرجع إلى وطنه كما في الهداية وهذا يؤيد ما مر عن الطحاوي (قوله لأنه سفر آخر)
 أي لأن رجوعه بعد الإتمام أنشاء سفر آخر للحج والعمرة فيكون متمتعاً بالطلان سفره الأول ولا يضر متمتع
 كون عمرته قضاء (قوله أنه) أي مضى فيه لأنه لا يمكنه الخروج عن عهدة الاحرام إلا بالأفعال الهداية (قوله
 بلادم للتمتع) لأنه لم يترق بإدائه بنسكين صحيحين في سفره واحدة هداية (قوله بل للفاسد) أي بل عليه دم لما
 أفسده وهو دم جنائية فالتمتع دم الشكر

(باب الجنائيات)

لما قرع من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام والحرم من الجنائيات
 والقوات والاحصار وقدم الجنائيات لأن الاداء القاصر أفضل من العدم وهي ما تجنيه من شر تسمية بالمصدر
 من جنس عليه جنائية وهو عام إلا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنس النحر وهو أخذ من الشجر كما في
 المغرب والمراد هنا خاص منه وهو ما ذكره الشارح وجعلها باعتبار أنواعها نهر (قوله بسبب الاحرام أو
 الحرم) حاصل الأول سبعة نظمها الشيخ قطب الدين بقوله

محرم الاحرام يا من يدري * إزالة الشعر وقص الظفر

واللبس والوطء مع الدواحي * والطيب والدهن وصيد البر

أه زاد في البحر ثمانية ما هو ترك واجب من واجبات الحج فلما قال * محرم الاحرام ترك واجب * الخ كان
 أحسن وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرم وشجره قال في البحر وخرج بقوله بسبب الخ ذكر الجاع بحضرة
 النساء لأنه منهي عنه مطلقاً فلا يجوز الدم قال ط وفيه أن ذكره إنما منهي عنه مطلقاً بحضرة من لا يجوز
 قربانه أما الخلائل فلا يمنع منه إلا الحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وإن كان لا يجب عليه
 شيء (قوله وقد يجب بآدمان) بجنائيات القارن والمتمتع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس بأحرام الحج ط (قوله
 أودم) كما كثر جنائيات المفرد (قوله أوصوم أو صدقة) أو فيها للتخيير وذلك فيما إذا جنى على الصيد أو
 تطيب أو لبس أو حلق بعد فخيير بين الذبح والتصدق والصيام على ما سيأتي أو أن الثانية فقط للتخيير فيخيير
 بين الصوم والصدقة في نحو ما لو قتل عصفوراً وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع
 من بر الأمان بقتل القملة والجراة أه وإذا شراح أو بإزالة شعرات قليلة لكن أراد بالصدقة هنا الأعم
 بدليل قوله في شرح الملتقى أو صدقة ولو ربع صاع بقتل حمامة أو غرة بقتل جراد (قوله ففصلها) أي فلما
 اختلفت أنواعها فصلها ط فالغاء تفريعية (قوله الواجب دم) فسره ابن ملك بالشاء وأشار في البر إلى
 سره بقوله إن سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو أفسده بجماع
 في أحد السبيلين أنه يقوم الشرك في البدنة مقام الشاة فليست أمم أه شربة ليلية قلت وفي أفضحية الفهستان في
 لو ذبح سبعة عن أفضحية و تمتع و قران واحصار وصيد أو الحاق والعقيقة والذبح فإنه يصح في ظاهر
 الأصول وعن أبي يوسف الأفضل أن تكون من جنس واحد فلا تكون متفرقين وكل واحد متقرب جاز وعن

(ولو أفسدها ورجع من
 البصرة) إلى مكة (وقضاها
 وحج) لا يكون متمتعاً لأنه
 كالمكي (الا إذا لم يباهل ثم)
 رجع و (أتى بها) لأنه
 سفر آخر ولا يضر كون
 العمرة قضاء عما أفسده
 (وأي) النسكين (أفسده)
 المتمتع (أنه بلادم) للتمتع
 بل للفاسد

(باب الجنائيات)

الجنائية هنا ما تكون حرمة
 بسبب الاحرام أو الحرم
 وقد يجب بآدمان أو دم
 أو صوم أو صدقة ففصلها
 بقوله (الواجب دم على
 محرم بالغ) فلا شيء على
 الصبي خلافاً لما في

أبي يوسف انه يكرهه كافي النظم اه ثم رأيت بعض المحشين قال وما في البحر مناقض لما ذكره هو في باب
 الهدى أن سبع البدنة تجزى وكذلك أغلب كتب المذهب والمناسك مصرحة بالاجزاء اه فافهم * (تنبيه) *
 في شرح القاية للقارى ثم الكفار ان كلها واجبة على التراخي فيكون مؤديا في أى وقت وانما يتضيق عليه
 الوجوب في آخر عمره في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤده لغات فان لم يؤد فيه حتى مات أثم وعليه الوصية به ولو
 لم يوص لم يجب على الورثة ولو تبرعوا عنه جزأ لا الصوم (قوله ولوناسيا الخ) قال في الباب ثم لا فرق في وجوب
 الجزاء بين ما إذا جنى عامدا أو خاطئا مبتدئا أو عاذا كرا أو ناسيا عالما أو جاهلا طائعا أو مكرها نائما أو منتها
 سكران أو صاحيا معفى عليه أو ملحقا موسرا أو معسرا مباشرة أو مباشرة غيره بأمره قال شارحه القارى
 وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة أنه اذا ارتكب محظورا الاحرام عامدا يائما ثم ولا تخبر به الغدي والعم
 عام اعن كونه عاميا قال النووي وور بما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال أنا أفدى متوهما
 أنه با تزام الفساد يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف أثم
 ولزمه الفسدية رايست الغدي مبيحة للادام على فعل المحرم وجهالة هذا الجهالة من يقول أنا أشرب الخمر
 وأزنى والحديث يظهرني ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد أخرج عنه من أن يكون مبرورا اه وقد صرح
 أصحابنا بطل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهارة من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من
 التوبة فان تاب كان الحد طهارة له وسقطت عنه العقوبة الاخرى بالاجماع والادلال لكن قال صاحب
 الملتقى في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجنسية اه ويؤيده
 ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أى
 ٣ اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الاتخوة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانها لا ترفع الذنب
 عن المصر اه وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع بين الأدلة والروايات والله أعلم اه أى فيعمل
 ما في الملتقى على غير المصر وما في غيره على المصر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدرر * (تقنة) *
 يستثنى من الاطلاق المار في وجوب الجزاء ما في الباب لو ترك شيئا من الواجبات بعد ولا شيء عليه على ما في
 البدائع وأطاق بعضهم وجوبه فيها الا فيما وردا لص به وهى ترك الوقوف بمزدلفة وتأخير طواف الزيارة
 عن وقتها وترك الصدر للحبر والنفاس وترك المشى في الطواف والسعى وترك السعى وترك الحلق لعلة في
 رأسه اه لكن ذكر شارحه ما يدل على أن المراد بالاعتذار ما لا يكون من العباد حيث قال عند قول الباب
 ولو فاته الوقوف بمزدلفة با حصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جهة الاعتذار الا أن يقال ان هذا مانع
 من جانب المخلوق ولا يؤثر ويدل له ما في البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام الحرثم دخل سبيله
 أن عليه ما ترك الوقوف بمزدلفة ودما ترك الرمي ودما تأخير طواف الزيارة اه ومثله في احصار البحر
 وسياقى توضيحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط
 الاختيار الذي أفاده ذكر الناسى والمكره ووجه الوجوب أن الارتفاق حصل للنائم وعدم الاختيار أسقط
 لاثم عنه كما اذا أتلف شيئا مخ ط (قوله غطى رأسه) بالبناء للفعل أو المفعول (قوله ان طيب) أى المحرم
 عضو أى من أعضائه كالنحو واللسان والوجه والرأس لتكامل الجنابة بتكامل الارتفاق والطيب جسم
 له رائحة مستأذنة كالزهران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شتم طيبا أو غمما أو
 طيبة لا كفارة عليه وان كرهه وقيد بالمحرم لان الحلال لو طيب عضو أو ثم أحرم فانتقل منه الى آخر فلا شيء عليه
 اتفاقا وقيدنا بكونه من أعضائه لانه لو طيب عضو غيره أو ألبسه الخيط منه فلا شيء عليه اجماعا كما في الظهيرة
 نهر (قوله كاملا) لان المعبر المتكررة قال ابن الكمل في شرح الهداية واختلاف المشايخ في الحد الفاصل بين
 القليل والكثير لاختلاف عبارات محمد في بعضها جعل حد المتكررة عضوا كبيرا وفي بعضها في نفس الطيب
 فبعضهم اعتبر الاول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ان بحيث يستكثره الناظر كالكتيب من ماء الورد والكف

(ولوناسيا) أوجاهه لا أو
 مكرها فيجب على فائمه غطى
 رأسه (ان طيب عضوا)
 كاملا ولو لوقه

(قوله أى اصطاد بعد هذا)
 الابتداء الخ لعل المواب
 ابداله بالابتداء لانه المتقدم
 ذكره في الآية وليس
 للابتداء فيها ذكر أصلا
 تأمل اه

من مسك وغالية فهو كثير ومالا فلاو بعضهم اعتبر الكثرة بربع العضو الكبير فقال لو طيب ربع الساق أو الفخذ يلزم الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الاسلام إن كان الطيب في نفسه قليلا فالعبرة بالعضو الكامل وإن كان كثيرا لا يعتبر بالعضو اهـ لمصاوه هذا توفيق بين الاقوال الثلاثة حتى لو طيب بالقليل عضو كامل سلا أو بالكثير ربع عضو لزم الدم والافصدقة وصححه في المحيط وقال في الفتح إن التوفيق هو التوفيق وريح في البحر الأول وهو ما في المتن فادهم هذا وقال في الشرح لالية قوله كالرأس بيان للمراد من العضو وليس كاعضاء العود فلا تكون الاذن مثلا لعضو امستقلا اهـ وكذا قال ابن الكمال إن المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الأنف والاذن لما عرفت أن من اعتبر به في حد الكثرة العضو الكامل تيمده بالكبير اهـ ثم ما ذكر من أن فيما دون الكامل صدقة هو قوله ما قال محمد يجب بقدره فان بلغ نصف العضو يجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة أو ربعها فربح وهكذا قال في البحر واختاره الأمام السبكي مقتصرًا عليه بل انقل خلاف (قوله بالكل طيب) أي خالص بلا خاوط وبلا طين والافسي أي حكمه (قوله كثير) هو ما ياترقي بالكثرة فعليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك إذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اهـ بحر أي فان لزوم الدم بالطيب الكثير هنا وإن لم يجمع الغم يشهد لما من التوفيق وبه يظهر أن قول الشارح ولو فقه بد قوله عضو كامل فقه ما فيه فانه يؤهم أن المراد بالكثير هنا ما يجمع جميع الغم تأمل (قوله أو ما يبلغ عضو الخ) عطف على عضو أي أو طيبه واضح لو جعت تبليغ عضو كامل فانه يجب عليه الدم والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضو من الأعضاء المطيبة كما اعتبر به بانكشاف العود لكن بعد كون ذلك الأصغر عضو كبير الماعلمت من أن الصغير لا يجب فيه الدم إلا إذا كان الطيب كثيرا على ما من التوفيق (قوله فكل طيب) أي طيب يجلس من تلك الجالس أن شمل عضو واحد أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر الأول أم لا عنددهما وقال محمد عليه كفارة واحدة الم يكفر الأول بحر (قوله لتركه) لأن ابتداءه كان محظورا فيكون لبقائه حكم ابتداءه بحر (قوله المطيب أكثره) طاهره أن المعتبر أكثر الثوب لا كثرة الطيب وقد تبس في ذلك الشرح لالية مع أنه ذكر فيه ما في الفتح وغيره أن المعتبر كثرة الطيب في الثوب وإن المرجع فيه العرف حتى أنه في البحر جعل هذا مرجعا لقول الثاني من الاقوال الثلاثة المارة لأنه يعي البدن والثوب قلت لكن نقولوا عن المجردان كان في ثوبه شبر في شبر فكث عليه يوما يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يوم فقبضة قال في الفتح يفيد التخصيص على أن الشبر في الشبر داخل في القليل اهـ أي حيث أوجب به صدقة لادما مع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لافي الطيب إلا أنه لا يفيد أن المعتبر أكثر الثوب بل طاهره أن ما زاد على الشبر كثيره واجب للدم لكثرة الطيب حينئذ عرف فافرجع إلى اعتبار الكثرة في الطيب لافي الثوب وعلى هذا فيمكن إجزاء التوفيق المار هنا أيضا بان الطيب إذا كان في نفسه كثير الزم الدم وإن أصاب من الثوب أقل من شبر وإن كان قليلا لا يلزم حتى يصيب أكثر من شبر في شبر وربعه يشير إليه قولهم لو ربط مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا في طرف أزاره أو ردائه لزمه دم أي أن دام يوما ولو قليلا فصدة فتأمل (قوله فيشترط لزوم الدم) أفرد الدم لأن المراد بالثوب ثوب المحرم من أزاره أو ردائه أو مالو كان مخيطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت عن بيانه لأنه سيأتي (قوله دوام لبسه يوما) أشار بتقدير الطيب في الثوب بالزمان إلى الفرق بين وبين العضو فانه لا يعتد برفقه الزمان حتى لو غسله من ساعته فالدم واجب كفي الفتح بخلاف الثوب (قوله أو خضب رأسه) أي مثلا والافلو خضبت يدها أو خضب لحيشته بخناه وجب الدم أيضا كبحر في النهر على خلاف ما في البحر (قوله بخناه) بالمدمنونا لأنه فعال لا فعلاء ليمنع صرفه ألف التأنيت فتح وصرح به مع دخوله في الطيب للاختلاف فيه بحر (قوله أما المتلبد الخ) التلبيد أن يأخذ شيئا من الخطمي والآس والصمغ فيجعله في أصول الشعر ليتلبد بحر فالناسب أن يقول أما الثخين قال في الفتح فان كان ثخينًا فليبد الرأس ففيه دمان للطيب والنخطة

بأكل طيب كثير أو ما يبلغ عضو واحد والبدن كله كعضو واحد إن اتحد المجلس والافل كل طيب كفارة ولو ذبح ولم يرله لزمه دم آخر كره وأما الثوب المطيب أكثره فيشترط لزوم الدم دوام لبسه يوما (أو خضب رأسه بخناه) رقيق أما المتلبد ففيه دمان

(قوله وإن كان كثير لا يعتبر الخ) بل يعتبر ربع عضو كبير ولا بد من هذا الاعتبار لئتم التوفيق لأن الأحوال ثلاثة اهـ وحاصل التوفيق بين الاقوال الثلاثة أن من اعتبر العضو يقبده بحالة قلته الطيب ومن اعتبر ربع العضو يقبده بحالة كثرة الطيب ومن اعتبر كثرة الطيب يشترط بلوغ المدهون ربع عضو كبير اهـ

ان دام يوما وليلا على جميع رأسه أو ربعه اه أملو غطاءه أقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تمنع من تغطية رأسها واستشكك في الشر بنبلانية الزام الدم بالتغطية بالخلاء بقولهم ان التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئا قلت وقد يجب بان التغطية بالتأبيد معتادة لاهل البوادي لدفع الشعث والوسخ عن الشعر وقد فعله صلى الله عليه وسلم في احرامه واستشكك في البحر بانه لا يجوز استعمال التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب لكن اجاب المقدسي بان التأبيد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حمله على ما هو سائغ وهو اليسير الذي لا تحصل به تغطية قلت وعليه يعمل ما في الفتح عن رشيد الدين في مناسكه وحسن أن يلبس رأسه قبل احرامه (قوله أو ادهن) بالتشديد أي دهن عضوا كاملا لباب وذ كر شاره أن بعضهم اعتبر كثرة الطيب بما يستكثره الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضوا كاملا على ما مر أي من التوفيق وأنه في المواد وأوجب الدم بدهن ربع الرأس أو اللحية وأنه تفريع على رواية الربع في الطيب والصحيح خلافها (قوله لانها أصل الطيب) باعتبار أنه باق في ما لا نور كالورد والبنفسج فيصيران طيبا ولا يتخلوان عن نوع طيب ويقتلان الهوام ويأمنان الشعرو يزبان التفث والشعث بحرو هذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عبارة البحر وأراد بالزيت دهن الزيتون والسمسم وهو المسمى بالشيرج فخرج بقية الادهان كالشحم والسمن ادهن مقتضاه نحو وج نحو دهن اللوز ونوى الشمس فليست أم (قوله فلوأكله) أي دهن الزيت أو الحنظل وأفراد الصمير لمكان أو وهذا تفريع على مفهوم قوله ادهن (قوله أو استعمله) أي استنشقه بأنفه (قوله اتفقا) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذ لم يستعمل على وجهه التطيب لم يظهر حكم الطيب فيه (قوله ولو على وجهه التدوى) لكنه يغير بين الدم والصوم والاطعام على ما سبقت فيهم (قوله ولو جعله) أي الطيب في طعام الخ اعلم ان خلط الطيب بغيره على وجهه لانه اما أن يخلط بطعام مطبوخ أو لافقي الاول لاحكم للطيب سواء كان غالباً أم مغلوباً وفي الثاني الحكم للغلبة ان غالب الطيب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كفي الفتح والافلاشي عليه غير أنه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خلط بمشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره أم لا غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة العير يجب الصدقة الا أن يشرب مرارا فيجب الدم ويبحث في البحر أنه ينبغي التسوية بين الماء كحول والمشروب المخلوط كل منهما بطيب مغلوب اما بعدم وجوب شيء أصلاً أو بوجوب الصدقة فيهما وتماه فيه * (تنبيهه) * قال ابن أميرحاج الخالي لم أرهم تعرضوا بماذا تعتبر الغلبة ولم يفصلوا بين القليل والكثير كفي كل الطيب وحده والظاهر أنه ان وجد من الخلط رائحة الطيب كقبل الخلط فهو غالب والافعالوب واذا كان غالباً فان كل منه أو شرب شيئاً كثيراً وجب عليه دم والكثير ما بعده العارف العدل كثير أو القليل ما عداه فان كل ما يتخذ من الحلوى المخبزة بالعود ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف الى أجزاء الماء ورد المسك فان في كل الكبر دما والقليل صدقة اه نهر قلت لكن قول الفتح المار في غير المطبوع وان لم تظهر رائحته يغير اعتبار الغلبة بالأجزاء بالرائحة وقد صرح به في شرح الباب ثم الظاهر أنه أراد بالحلوى العير المطبوخة والافالمطبوخ لا تفصيل فيه كما علمت تأمل هذا حكم الماء كحول والمشروب وأما اذا خلط بما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه ففي شرح اللباب عن الممتق ان كان اذا نظرا ليه قالوا هذا أسنان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب عليه دم (قوله كره) أي ان وجدت معه الرائحة كالمسك (قوله أو لبس مخيطا) تقدم تعريفي في فصل الاحرام (قوله لبس ما عدا) بان لا يحتجب في حفظه عند الاستعمال بالعمل الى تسكاه وضده أن يحتج اليه بان يجعل ذيل قصه لا على وجهه أسفل شرح اللباب (قوله أو وضعه الخ) أي لو ألقى القباء على كتفيه ولم يدخل فيه يديه ولم يزره لاشئ عليه الا السكر اه وتقدم تمام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي كره أو ربعه ومثله الوجه كما يأتي بخلاف ما لو عصب بحو يده وعطفه على لبس الخ لان السرة قد يكون بغيره كالرداء والشاش أفاده في النهر (قوله بمعتاد) أي بما يقصد به التغطية عادة

(أو ادهن زيت أو حل)
بفتح المهملة الشيرج (ولو)
كانا (خالصين) لانها أصل
الطيب بخلاف بقية الادهان
(فلو أكله) أو استعمله
(أو دوى به) جراحة أو
(شقوق رجليه أو أنطرق في
أذنيه لا يحب دم ولا صدقة)
اتفقا (بخلاف المسك
والعبر والغالية والكافور
ونحوها) مما هو طيب
بنفسه (فانه يلزمه الجزاء
بالاستعمال) ولو (على وجه
التدوى) ولو جعله في
طعام قد طبخ فلا شيء فيه
وان لم يطبخ وكان مغلوباً
كره أكله كشم طيب وتغاف
(أو لبس مخيطا) لبس ما
معتاد ولو أزره أو وضعه
على كتفيه لاشئ عليه (أو
ستر رأسه) بمعتاد أما يحمل

(قوله اجانة) بكسر الهمزة وتشديد الجيم أي مكن شرح الباب وكطاسة وطست (قوله أو عدل) بكسر العين وقد تنفتح أي أحدث في حل الدابة شرح الباب وقد عدل في البحر والمخ بالمشغول بل لا يسمى عدلا إلا بذلك لأنه حينئذ يعدل به ترينه فلذا أطلقه هار جتي قلت لكنني لم أرفي البحر وأما الخ التقييد بما ذكره المترجم نسخة أخرى (قوله يوما كاملا أو ليلة) الظاهر أن المراد مدة دار أحدهما ولو ليس من نصف النهار إلى نصف الليل من غير انفصال أو بالعكس لزمه دم كما يشير إليه قوله وفي الأقل صدقة شرح الباب (قوله وفي الأقل صدقة) أي نصف صاع من بر وشمل الأقل الساعة الواحدة أي الفلكية وما دونها خلافا لما في خزنة الاكل أنه في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بر اه بحر ومشى في الباب على ما في الخزنة وأقره شارحه واعترض غالفه لما ذكره الفقهاء * (تنبيه) * ذكر بعض شراح المسالك لو أحرم تنسك وهو لا يس الخيط وأكمله في أقل من يوم وحل منه لم أرفيه ناصريحا ومقتضى قولهم أن الارتفاق الكامل الموجب للدم لا يحصل إلا بلبس يوم كامل أن تلمر صدقة ويحتمل أن يقال أن التقدير باليوم باعتبار كمال الارتفاق إنما هو فيما إذا طال زمن الاحرام أما إذا قصر كما في مسلتما فقد حصل كمال الارتفاق فينفي وجوب الدم ولكن مع هذا لا بد من نقل صريح (قوله وان نزع لبلا وأعادته نارا) ومثله العكس كفي شرح الباب (قوله ولو جيع ما يلبس) مبالغة على قوله أو لبس مخيطا أي لوجع اللباس من قبض وبقاء وعمامة وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوما وعليه دم واحد أن اتحاد السبب كفي الباب أي أن كل لبس السكك لفرورة أو لغيرها ولو اضطر للبعض تعدد الدم كما يأتي وظاهر ما ذكر أنه لا يلزم لبس السكك في مجلس واحد خلافا لما يقيد به القاري بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في الباب ويحدد الجزاء مع تعدد اللبس بأمر ومنها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند النزاع وجع اللباس كما في مجلس أو يوم اه أي مع اتحاد السبب كما علمت أما لو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان اتحاد السبب (قوله ما لم يعزم على الترك) فان نزع على قصد أن يلبسه ثانيا أو يلبس بدله لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه وجهها باللبس واحد كما في شرح الباب (قوله كأنشأه بعده) أي في وجوب الدم أن دام يوما أو ليلة وفيه إشارة إلى صحة احرامه وهو لا يس إلا عذرا خلافا لما يعتقد العوام لأن التجرد عن الخيط من واجبات الاحرام لا من شروطه (قوله ولو تعدد سبب اللبس) كما إذا كان به حي فاحتاج إلى اللبس لها فزال وأصابه مرض آخر أو حي غير هاو لبس فعلية كفارتان ككفر الأول أو لا وإذا حصره العرف فاحتاج إلى اللبس للقتال أياما يلبسها إذا خرج وينزعها إذا رجع فعلية كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي أنه إذا لبس لدفع برد ثم صار ينزع ويلبس لذلك ثم زال ذلك البرد وأصابه برد آخر فلبس لذلك أنه يجب عليه كفارتان بحر (قوله ولو اضطر الخ) تخصيص لما قبله من تعدد الجزاء بتعدد السبب قال في الذخيرة والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنائية مبتدأة وفي الباب فان تعدد السبب كما إذا اضطر إلى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة نحو أن يحتاج إلى قبض فلبس قبضين أو قبضا وجبة أو يحتاج إلى قانسوة فلبسهما مع العمامة فعلية كفارة واحدة يتخير فيها قال شارحه وكذا إذا لبسهما على موضعين ضروريين في مجلس واحد بان لبس عمامة وخطابته فلهما فعلية كفارة واحدة اه وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا اضطر إلى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلا أو لبس قبضا للصرورة وخفي لغيرها فعلية كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار لا يتخير فيها اه (قوله لزمه دم وانم) لزوم الدم باحدهما أو الاثنى بالآخر والماسب التعبير بلزوم الكفارة الحرة كما قدمناه لأنه حيث كان يعدل لا يتعين الدم كإسباقي ولزوم كفارة واحدة في لبس العمامة مع القانسوة كفي القميصين هو المنصوص عليه كمر عن الباب ومثله في الفخ والمعرج خلافا لما في البحر من التفرقة بينهما كأنه عليه في الشربة لالبية وما ذكره من لزوم الاثم به عليه في البحر عن الحلبي ثم قال بل يحفظ

اجانة أو عدل فلا شيء عليه
(يوما كاملا) أو ليلة كاملة
وفي الأقل صدقة (ولزاند)
على اليوم (كاليوم) وان
نزع لبلا وأعادته نارا ولو
جميع ما يلبس (ما لم يعزم
على الترك) للبس عند النزاع
فان عزم عليه (أي الترك
(ثم لبس تعدد الجزاء
كفرا لاول أو لا وكذا)
يتعدد الجزاء (لو لبس
يوما فأوراق دما) للبس (ثم
دام على لبسه يوما آخر فعليه
الجزاء) أيضا لأنه محظور
فكان ادوامه حكم الابتداء
ودوام اللبس بعد ما أحرم
وهو لا يسه كأنشأه بعده
ولو مكرها أو نائما ولو تعدد
سبب اللبس تعدد الجزاء
ولو اضطر إلى قبض ولبس
قبضين أو إلى قانسوة فلبسها
مع عمامة لزمه دم وانم

هذات كثر من المرمين يعقل عنه كما شاهدناه (قوله ولو تبين الخ) أما لو استمر مع الشك في زوالها فلا تنبى عليه بحر (قوله كفر أخرى) أى بلا تخيير ان دام ولم يبعد التيقن (قوله كالكل) هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غيره واحدا شرح الباب (قوله ولا بأس بتغطية أذنيه وقفاه) وكذا بقية البدن الا الكفين والتقدمين للمنع من لبس القفازين والجوربين ومرتجما في فصل الاحرام (قوله بلا ثوب) كذا في الفتح والبحر والظاهر انه لو كان الوضع بالثوب ففيه الكراهة التحريمية فقط لان الانف لا يبلغ ربيع الوجه أفاده ط (قوله أى أزال) أى أراد بالخلق الازالة بالموسى أو بغيره فختارا أو لا فلو أزاله بالنورة أو تنف لحيته أو احترق شعره بغيره أو مسه بيده وسقط فهو كالحلق بخلاف ما اذا تناثر شعره بالمرض أو النار بحر عن المحيط قلت وشمل أيضا التقصير كفى الباب قال شارحه وصرح به في الكافي والكرمانى وهو الصواب قياسا على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم اه (قوله ربع رأسه الخ) هذا هو الصحيح المختار الذى عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوى في مختصره ان فى قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه شرح الباب وان كان أصلم ان بلغ شعره ربع رأسه فعليه دم والا فصدقة وان بلغت لحيته العاية فى الحفة ان كان قدر ربعها كاملة فعليه دم والا فصدقة لباب واللحية مع الشارب عضو واحد فتح (قوله محاجه) هى موضع الجمجمة من العنق كفى البحر (قوله والا فصدقة) أى وان لم يحتجهم بعد الحلق والواجب صدقة (قوله كفى البحر عن الفتح) قال فى النهر لم أر ذلك فى نعتي من الفتح اه قلت كأنه سقط من نعتيه والا فصدقة أى تنسبه فى الفتح واستشهد به بقول الزيلعي ان حلقه لمن يحتجهم مقصود وهو المنتسب بخلاف الحلق لغيرها (قوله كلها) أى كل الثلاثة وانما قيد به لان الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تحر فيه بالاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتقا كاملا بخلاف ربع الرأس واللحية فانه معتاد لبعض الناس وما فى المحيط من أن الاكثر من الرقبة كالكل لان كل عضو لا نظيره فى البدن يقوم أكثره مقام كله ضعيف وكذا ما فى الخاتمة من ان الابط اذا كان كثير الشعر يعتبر بالربع لوجوب الدم والا فلا كثر والمذهب ما ذكره المصنف من اعتبار الربع فى الرأس واللحية والكل فى غيرهما فى لزوم الدم بحر لمخصا وذكر فى الباب مثل الثلاثة ما لخلق الصدر والساق أو الرقبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم وقيل صدقة وان حلق أقله فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه يشير بقوله وقيل صدقة الى ما فى الميسر متى حلق عضو مقصود بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود حلق الرأس والابطين ومثله فى البدائع والتمرتا شى وفى النخبة وما فى الميسر وهو الاصح وقال ابن الهمام انه الحق اه والحاصل ان كل واحد من الثلاثة أعنى الابط والعانة والرقبة مقصود بالحلق وحده فيجب به دم لكن لا يقوم ربعه مقام كاملها بخلاف الصدر والساق ويحويهما فيجب بهما صدقة قال فى الفتح لان القصص الى حلقهما انما هو فى ضمن غيرهما اذ ليست العادة تنوب الساق وحده بل تنوب المجموع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود بالحلق قال فى البحر فعلى هذا فالنقييد بالثلاثة للاحتراز عن الصدر والساق مما ليس بمقصود واعلم ان المتفرق من الحلق يجمع كالطيب ولو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم لباب وسياق ان فى حلق الشارب صدقة * (تنبيه) * ذكر الحلق فى الابطين تبعاً للجامع الصغير ايماء الى جوازه وان كان التمس هو السنة ولذا عبر به فى الاصل واختلاف فى المسنون فى الشارب هل هو القص أو الحلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص قال فى البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوى القص حسن والحلق أحسن وهو قول علمائنا الثلاثة ثم قال فى الفتح وتفسير القص أن ينقص حتى يترك عن الاطار وهو بكسر الهمزة لنتقى الجلدة واللحم من الشفة وكلام صاحب الهداية على أن يعاذبه اه وأما طراف الشارب وهما السبيلان فليلهما منه وقيل من اللحية وعليه فليل لا بأس بتركهما وقيل يكره

ولو تبين زوال الضرورة
فاستمر كغير أخرى وتغطية
ربع الرأس أو الوجه
كالكل ولا بأس بتغطية
أذنيه وقفاه ووضع يديه على
أنفه بلا ثوب (أو حلق)
أى أزال (ربع رأسه) أو
ربع لحيته (أو) حلق
(محاجه) يعنى واحتجهم
والا فصدقة كفى البحر عن
الفتح (أو) حلق (احدى
أبطيه أو عانته أو وقبته)
كلها (أو قص اطراف يديه
أو وجليسه) أو الكل (فى
مجلس واحد) فلو تعدد
المجلس تعدد الدم الا اذا
اتحد المحل

لما فيه من التشبه بالعاجم وأهل الكتاب وهذا أولى بالصواب وتغناه في حاشية نوح ورجح في البحر ما قاله
الطحاوي ثم قال واعفاء العيبة أي الوارد في الصحيحين تركها حتى تكث وتكثر والسنة قدر القبضة فما زاد
قطعه اه وتغناه فيما علقناه عليه ومربعض ذلك في كتاب الصوم وأما العناية ففي البحر عن النهاية ان السنة
فيها الخلق لمجاه في الحديث عشر من السنة منها الاستعداد وتفسيره حلق العناية بالحديد (قوله كحاقي
ابطيه في محاسن) كون ذلك من اتحاد المحل بخلاف قص انظار اليدين مشكل ومع هذا فلا رواية فيه كما
ذكره في العناية أي بل هو من تخريج بعض مشايخ المذهب ان كان أحد نقل ان فيه دما واحدا كما هو مقتضى
صنيع الشارع ولم أر من صرح بذلك وأجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بان ثمة
ما يوجب اتحاد المحال وهو التنوير فانه لو نور جميع البدن لم يلزمه الا كفارة واحدة والخلق مثل التنوير
وليس في صورة التزاع أي مسألة القص ما يجعلها كذلك اه وفيه ان القص كذلك على انه يلزم منه أنه
لو تعدد محل الخلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة مع أنه يجب لكل مجلس مو يجب جنائنه كما صرح به في
البحر وغيره (قوله أو رأسه في أربعة) أي بأن حاق في كل مجلس رباعته ففيه دم واحد اتفاقا ما لم يذكر
للدول شرح الباب (قوله لوجوبه بالشروع) أشار إلى أن الحكم كذلك في كل طواف هو تنازع فيجب
الدم لو طافه جنباً والصدقة لو محدثاً كما في الشريعة لالاية عن الزياحي وأفاد أن الكفارة تجب بترك الواجب
الاصطلاحي بلافترق بين الاقوى والاضعف فان ما وجب بالشروع دون ما وجب بإيجابه تعالى كطواف الصدر
لاشترائيهما في الوجوب الثابت بالدليل الظني بخلاف الطواف الفرض الثابت بالقطعي فلذا وجبت فيه
مع الجنابة بدنة اظهار التفتاوت من حيث الثبوت فانهم (قوله أو للفرض محدثاً) قيد بالحدث لان الطواف
مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط وما في الظهيرة من إيجاب الدم في نجاسة كل الثوب لأصله في
الرواية وأشار إلى أنه لو طاف عرياناً وما لا تجوز الصلاة معه يلزمه دم لترك الستر الواجب وقيد بالفرض وهو
الاكثر لانه لو طاف أقله محدثاً لم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع الا اذا بلغت قيمته دماً فينقص منه
ما شاء بحر (قوله ولو جنباً فبدنة) أم لو طاف أقله جنباً ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه
صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزيارة بحر لكن في الباب لو طاف أقله جنباً عليه
لكل شوط صدقة وان أعاده سقط تأمل (قوله ان لم يعده) أي الطواف الشامل للقدوم والصدور والفرض
فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط موجه اه ح قلت لكن
اذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر لم يدم عند الامام لتأخير وهذا ان كانت الاعادة لطوافه جنباً والافلا
شيء عليه كما لو أعاده في أيام النحر مطلقاً كفي الهداية ومشي عليه في البحر وصححه في السراج وغيره وزعم في غاية
البيان أنه سهو لتصريح الرواية في شرح الطحاوي بلزوم الدم بالتأخير مطلقاً وأجاب في البحر بان ههنا رواية
أخرى * (تنبيه) * من فروع الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنباً والصدور طاهر فان طاف للصدر
في أيام النحر فعليه دم لترك الصدور لانه انتقل الى الزيارة وان طاف للزيارة ثانياً فلا شيء عليه أي لا تنتقل
الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر بعد أيام النحر فعليه دم لترك الصدر أي لتحوله الى الزيارة ودم
لتأخير الزيارة وان طاف للصدر ثانياً سقط عنه دمه وان طاف للزيارة محدثاً والصدور طاهر فان حصل الصدر
في أيام النحر انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانياً فلا شيء عليه والاقول عليه دم لتركه وان حصل بعد أيام
النحر لا ينتقل وعليه دم لطواف الزيارة محدثاً ولو طاف للزيارة محدثاً والصدور جنباً فعليه دمان (قوله والاصح
وجوبها) أي وجوب الاعادة المفهومة من قوله بعده وهذا أيضاً شامل للقدوم والصدور والفرض قال في البحر
لو طاف للقدوم جنباً لم يلزمه الاعادة اه واذا وجبت الاعادة في القدوم في الصدور والفرض أولى اه ح
* (تنبيه) * قال في البحر الواجب أحد شيئين اما الشاة أو الاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون الجاهل
من جنس الجبوع ونهى أفضل من الدم وأما اذ رجع الى أهله في الحدث اتفقوا على أن يبعث الشاة أفضل

تعلق ابطيه في محاسن أو
رأسه في أربعة أو يد أو
رجل اذ الربع كالسكل
(أو طاف للقدوم) لوجوبه
بالشروع (أو للصدر جنباً)
أو حائضاً (أو للفرض
محدثاً) ولو جنباً فبدنة ان
لم يعده والاصح وجوبها
في الجنابة وندها في الحدث

من الرجوع وفي الجنابة اختار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في المحيط أن البعث أفضل
 لمنفعة الفقراء وإذا رجع للأول يرجع بإحرام جديد بناء على أنه حل في حق النساء بطواف الزيارة جنبا
 فإذا أحرمت بعمرة يديها ثم يطوف للزيارة يلزمه دم لتأخيرها عن وقته (قوله وان المعتبر الأول) عطف
 على وجوبها وهذا ما ذهب إليه الكرخي وصححه في الايضاح خلافا للرازي وهذا في الجنابة أما في الحدث
 فالمعتبر الأول اتفاقا سراج وقوله فلا تجب الجنابة لثمرة الخلاف فعلى قول الرازي تجب إعادة السعي لان
 الطواف الأول قد انفسخ فكأنه لم يكن سراج فعوله في البحر لا ثمرة للخلاف خلاف الواقع (قوله وفي الفتح
 الخ) عزاه الى المحيط ونقله في الشرنبلالية ومثله في الباب حيث قال ولو طواف للعمرة كله أو أكثره أو أقله
 ولو شوطا جنبا أو حاضا أو نفساء أو محدثا فعليه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه
 لا مدخل في طواف العمرة للبدنة ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا الوزن منه أى من طواف العمرة
 أقله ولو شوطا فعليه دم وان أعاده سقط عنه الدم اهـ لمكن في البحر عن الظهيرة لو طواف أقله محدثا وجب
 عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة ما لا إذا بلغت قيمته دما فينقص منه ما شاء اهـ ومثله في السراج
 والظاهر أنه قول آخر فافهم وأما ما سيأتى من قول المصنف وكل ما على المقر به دم بسبب جنابته على إحرامه
 فعلى القارن دمان وكذا الصدقة وذكرنا الشارح هناك أن المتمتع كالقارن فلا يرد على ما هنا وان كانت جنابة
 المتمتع على إحرام الحج والعمرة لان المراد هناك الجنابة بفعل شئ من محظورات الإحرام بخلاف ترك
 شئ من الواجبات كما سيأتى في كلام الشارح وهذا الجنابة بترك واجب الطهارة فلا ينافى وجوب الصدقة في
 العمرة بفعل المحظور ولهذا لم يعم في الباب بل قال لا مدخل في طواف العمرة للصدقة وان أطلق الشارح
 العبارة تبعا للفتح فتنبه (قوله أو أفاض من عرفة الخ) بان جاوز حدودها قبل الغروب والادلا شئ عليه كفى
 الباب (قوله ولو بندبغيره) النذبة فتح النون وتشديد الدال المهمة الهروب ح قال في الباب ولو نذبه بغيره
 فأخرج من عرفة قبل الغروب لزموه دم وكذا لو نذبه بغيره فتنبه لاخذ اهـ قال شارحه القاري وفيه ان ترك
 الواجب لعذر مسقط للدم اهـ وأجيب بانه يمكنه التدارك بالعود وهو مسقط للدم قلت الاحسن الجواب
 بما قدمناه أول الباب من ان المراد بالعذر المسقط للدم ما لا يكون من قبل العباد وسياق توضحه في الاحصار
 (قوله والغروب) قصد بهذا العطف بيان ان مرادهم بالامام الغروب لما بينهم من الملازمة فان الامام لما
 كان الواجب عليه النذر بعد الغروب كان النذر معه نظرا بعد الغروب والادلو غربت فنفر وا ولم ينفر الامام
 لاشئ عليهم ولو نفر الامام قبل الغروب فتابعوه كن عليه وعليهم الدم وذلك لان الوقوف في خرم من الليل
 واجب فيتم تركه يلزم الدم كفى البحر ح (قوله ولو بعده في الاصح) اذا عاد بعده فظاهر الرواية عدم السقوط
 وصحح القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأقاده لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الاصح
 بالاولى كفى البحر فافهم وفي شرح النفاية للقاري أن الجمهور على أن ظاهر الرواية هو الاصح ولو عاد قبل
 الغروب فلا ظهر عدم السقوط لان استدامة الوقوف الى الغروب واجب فيفوت بفوت البعض اهـ قلت
 وذكر ابن السكال في شرحه على الهداية ما حاصله أن الشراح هنا أخطوا في نقل الرواية لما في البدائع أنه
 لو عاد قبل الغروب وتبلى نظر الامام سقط عندنا خلافا لافروان عاد قبل الغروب بعد ما خرج الامام من عرفة
 روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعده القدوري وذكر في الاصل عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بلا
 خلاف لتقرر الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اهـ (قوله سبع الفرض) بفتح السين والفرض بمعنى
 المفروض صفة لمخدوف أى الطواف الفرض أو على تقديره مضاف أى طواف الفرض لقول الوفاية أو آخر
 طواف الفرض أو ترك أقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام ولا يصح جعلها بيانية على معنى سبع هي
 الفرض لان الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كلها وان قال الحق ابن الهمام ان الذي ندين
 الله تعالى به أن لا يجزئ أقل من السبع ولا يجبر بعضه بشئ فانه من أبحاثه المخالفة لاهل المذهب قاطبة

وان المعتبر الاول والثاني
 جابر له فلا تجب إعادة
 السعي جوهرية وفي
 الفتح لو طاف للعمرة جنبا
 أو محدثا فعليه دم وكذا لو
 ترك من طوافها شوطا لانه
 لا مدخل للصدقة في العمرة
 (أو أفاض من عرفة) ولو
 بندبغيره (قبل الامام)
 والغروب يسقط الدم
 بالعود ولو بعده في الاصح
 غاية (أو ترك أقل سبع
 الفرض) يعنى ولم يطف
 غيره

كفى البحر وقد قال تلميذه العلامة قاسم ان أبحاثه المخالفة للمذهب لا تعتبر فافهم (قوله حتى لو طواف للصدر) أى مثلان أى طواف حصل بعد الوتوف كان للفرض كما قدمناه شربلاية وأفاد ذلك بقوله يعنى ولم يطف غيره (قوله ثم ان بقى أقل الصدر) أى ان بقى عليه أقل أشواط الصدر وهو قدر ما انتقل منه الى الركن بان ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطواف للصدر سبعة فانه ينتقل منها ثلاثة لطواف الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزمه لها صدقة أو لو كان طواف للصدر ستة وانتقل منها ثلاثة يبقى عليه أكثر الصدر وهو أربعة فيلزمه لها دم ثم هذا ان لم يكن آخر طواف الصدر الى آخر أيام التشريق والالزيم مع الصدقة أو الدم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من برخلافا لهما كفى البحر ومثله في التارخانية والقهستاني والباب لكن في الشربلاية عن الفخ و ان كان ترك أقله أى أقل طواف الفرض لزمه للتأخير دم و صدقة للمتروك من الصدر اه فأوجب دما لتأخير الأقل كما ترى فتأمل (قوله بقى محرما) فان رجع الى أهله فعليه حتم أن يعود بذلك الاحرام ولا يجوز منه البدل لباب (قوله فى حق النساء) لانه بالخلق حصل له ما سواه من حتى يطوف (قوله لزمه دم) أى شاة أو بدنة على ما سببنا (قوله الا أن يقصد الرضى) أى فلا يلزمه بالثانى شئ وان تعدد المجلس مع أن نية الرضى باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد وهو تجنب العمل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد بحر قال فى الباب واعلم أن المحرم اذا نوى رضى الاحرام فجعل يصنع ما يصنع الحلال من ليس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرما ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحظورات وانما يتعدى رد الجزاء بتعددا الجنائيات اذا لم ينو الرضى ثم نية الرضى انما تعتبر بمن زعم أنه خرج منه بهذا القصد لجهله بمسئلة عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا يتعدى منه اه ثالث وما ذكر من أن نية الرضى باطلة وأنه لا يخرج من الاحرام الا بالافعال محمول على ما ذكره من أمور بالرضى كما سنذكره آخر الجنائيات ومن المأمور بالرضى المصير عرض أو عدو لانه بذبح الهدي يحل ويرتفع احرامه على ما سببنا فى بابيه وسنذكره هناك أيضا أن كل من منع عن المضى في موجب الاحرام لحق العبد فانه يتحلل بغير الهدي كالمرأة والعبد ولو أحرم بالاذن الزوج والمولى فان له ما أن يحلله ما فى الحال بلا ذبح وبما قرناه اندفع ما فى الشرع لاية حيث زعم المرافة بين ما مر من أنه لا يخرج عن الاحرام الا بالافعال وبين مسألة تحليل المولى أمته بخوص طفر أو جماع (قوله أو أو بعتمنه) أمالو ترك أقله فله صدقة كسبتي * (تنبيه) لم يصرحوا بحكم طواف القدوم لو شرع فيه وترك أكثره أو أقله والظاهر أنه كالصدر ولو جوبه بالشرع وقد مناعاه فى باب الاحرام (قوله ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة) لانه ما دام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر قال فى البحر وأشار بالترك الى أنه لو أتى بما تركه لا يلزمه شئ مطلقا لانه ليس بمؤقت اه أى ليس له وقت يفوت بخروجه وقد مناعه النهر والسبب أنه لو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فخير بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمره ولا شئ عليه لتأخيره (قوله بلا عذر) قيد بالترك والركوب قال فى الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب فى هذا الباب اه أى انه ان تركه بلا عذر لزمه دم وان بعد فلا شئ عليه مطلقا وقيل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظورا كاللبس والطيب فانه يلزمه موجه ولو بعد وكما قدمناه أول الباب ثم لو أعاد السعي ما شيا بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم لان السعي غير مؤقت بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد بحر (قوله أو الرضى كاه) انما وجب بتركه كاه دم واحد لان الجنس متحد كفى الخلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرضى وهو الرابع لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فغير مباح على التأليف ثم بتأخيرها يجب الدم عنده خلافا لهما بحر وبه علم أن الترك غير قيد ولو جوب الدم بتأخير الرضى كاه أو تأخير رضى يوم الى ما يليه أمالو أخرجه الى

حتى لو طواف للصدر انتقل الى الفرض ما يكمله ثم ان بقى أقل الصدر فصدقة والا قدم (و بترك أكثره بقى محرما) أبدأ فى حق النساء (حتى يطوف) فكل ما جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا أن يقصد الرضى فخرج (أو) ترك طواف الصدر أو أربعة (منه) ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة (أو) ترك (السعي) أو أكثره أو ركبه فيه بلا عذر (أو) الوتوف بجميع) يعنى مراد لغة أو الرضى كاه

الليل ثلاثي عليه كما تقريره في بحث الرمي (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نسل تام بحر (قوله أو الرمي الاول) داخل فيما قبله كما علمت لكنه نص عليه تبعا للهداية لانه لو ترك جرة العقبة في بقية الايام يلزمه صدقة لانها أقل الرمي فيها بخلاف اليوم الاول فانها كل رمية رجتى فافهم (قوله أو أكثره) كما ربح حصيات فافوتها في يوم النحر أو إحدى عشرة فيما بعده وكذا لو أخر ذلك أمال تركه أقل من ذلك أو أخره فعليه لكل حصة صدقة الآن ياخذ دما فينقص ما شاء لباب (قوله أي أكثر رمي يوم) المفهوم من الهداية عود الضمير الى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المصنف أيضا لكن ماذا ذكره الشارح أفود (قوله أو حلق في حل بجم أو عمرة) أي يجب دم لو حلق للحج أو العمرة في الحل لتوقته بالمكان وهذا عندهما خلافا للثاني (قوله في أيام النحر) متعلق بحاق بقبيل كونه للحج ولذا قدمه على قوله أو عمرة فينبغي حلق الحاج بالزمان أيضا وخالف فيه محمد وخالف أبو يوسف فيهما وهذا الخلاف في التضييق بالدم لافي التحلل فانه يحصل بالحلق في أي زمان أو مكان فتح وأما حلق العمرة فلا يتوقت بالزمان اجما عداية وكلام الدرر يومهم أن قوله في أيام النحر قيد للحج والعمرة وعزا الى الزيلعي مع أنه لا يهمل في كلام الزيلعي كما يعلم بمراجعته (قوله فدمان) دم للمكان ودم للزمان ط (قوله لاختصاص الحلق) أي لهما بالحرم والحج في أيام النحر ط (قوله خرج) أي من الحرم (قوله ثم رجع من حل) أي قبل ان يحاق أو يقصر في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيه رد على صاحب الدرر وسدر الشريعة وابن كمال حيث أطبقوا وجوب الدم بخروجه قبل التحال ثم رجوعه فان ذات الخروج من الحرم لا يلزم المحرمه شيء قال في الهداية ومن اعتمر نحر من الحرم وقصر فعليه دم عندهما وقال أبو يوسف لاشئ عليه وان لم يقصر حتى رجع وقصر فلا شئ عليه في قوله لم يجعل لانه أتى به في مكانه فلم يلزمه ضمائه اه قال في العناية ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط عنه دم التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج انما هو لتأخير الحلق عن أيام النحر ويفيد أنه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلق فيه في أيام النحر لاشئ عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى المسائل بمائل الفقه فليتنبه له أفاده في الشرع لالبية (قوله أو قبل الخ) حاصله أن دواعي الجماع كالعائقة والمباشرة الفاحشة والجماع فيما دون الفرج والتقبيل واللمس بشهوة موجبة للدم أنزل أو لا قبل الوقوف أو بعده ولا يفسد شيء منها كافي للباب وشمل قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور ما اذا كان قبل الوقوف والحلق أو بعده قبل الحلق أو بعد الوقوف والحلق قبل الطواف في الاولين حصل الفرق بين الدواعي والجماع لمقتض وهو أن الجماع في الاولى مفسد لملق فساد الحج بالجماع حقيقة كما قال في البحر وانما لم يفسد الحج بالدواعي كما يتسببها الصوم لان فسادها معلق بالجماع حقيقة بالنص والجماع بمعنى دونه فلم يلحق به وفي الثانية موجب للبدنة اغاظ الجنابة كافي البحر ولم يفسد لتمام سجدة بالوقوف ولا شئ من ذلك في الدواعي وأما الثالثة فاشترك الجماع ودواعيه في وجوب الشاة عدم المقضى للفرقة المذكورة لان الجماع هنا ليس جنابة غلبت لوجود الحل الاول بالحلق فلذا لم تجب به بدنة ودواعيه ملحقة به في كثير من الاحكام فافهم * (تنبيه) * أطلق في التقبيل واللمس فعم ما لو صدر في أجنبية أو زوجه أو أمته والظاهر أن الامر كذلك لاجنبية وان توقف فيه الجوى وأخرج بهما النظر الى فرج امرأة بشهوة فأمضى فانه لاشئ عليه كما لو تفكر ولو أطال النظر أو تكرر وكذا الاحتلام لا يوجب شيئا هندية ط (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتصححه وكأنه أخذ من التصريح بالاطلاق في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح الجمع وغيرها كافي للباب ووجه في البحر بأن الدواعي محرمة لاجل الاحرام مطلقا فيجب الدم مطلقا واشترط في الجامع الصغير الانزال وصححه قاضيان في شرحه (قوله وأنزل) قيد للمستثنين فان لم ينزل فيهما فلا شئ عليه ط (قوله أو أخر الحاج) قبليه لان حلق المعتمر لا يتقيد بالزمان وكذا اطوافه فلا يلزمه تأخيرهما شئ ط (قوله أو طواف الغرض) أي كله أو أكثره فلو أخره ليجب صدقة وأشار الى أنه لو أخر طواف الصدر لا يجب

أوفي يوم واحد أو الرمي
الاول أو أكثره أي أكثر
رمي يوم (أو حاق في حل
بجم) في أيام النحر فلو
بعدها فدمان (أو عمرة)
لاختصاص الحلق بالحرم
(لا) دم (في معتمر) خرج
(ثم رجع من حل) الى
الحرم (ثم قصر) وكذا
الحاج ان رجع في أيام
النحر والاقدم للتأخير
(أو قبل) عطف على حاق
(أو لمس بشهوة أنزل أولا)
في الاصح أو استثنى بكلمة أو
جامع بهيمة وأنزل (أو
أنحر) الحاج (الحلق أو
طواف الغرض عن أيام
النحر)

شيئ قهستاني (قوله لتوقيتهما) أي الخلق وطواف الفرض به أي بأيام النحر عند الامام وهذا له وجوب الدم بتأخيرهما قال في الشربلالية وهذا اذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى لو حاضت قبل أيام النحر واستمر به ساحتى مضت لاشئ عليها بالتأخير وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتأخير فيما تقدم كذا في الجوهرية عن الوجيز وأفاد شيخنا أنه لا تفرط لعدم وجوب الطواف عيني في أول وقته ففي الزامها بالدم وقد حاضت في الاثناء فظن اه وتقدم تمامه في بحث الطواف (قوله أو قدم نسكا على آخر) أي وقده له في أيام النحر لئلا يستغنى عنه بقوله قبله أو أخر الخ شربلالية (قوله فيجب الخ) لما كان قوله أو قدم الخ بيانا لوجوب الدم بعكس الترتيب فرع عليه أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم (قوله لغير المفرد) أما هو فالذبح له مستحب كما مر (قوله لكن لاشئ على من طاف) أي مفردا أو غيره شرح الباب (قوله قبل الرمي والخلق) أي وكذا قبل الذبح بالاول لان الرمي مقدم على الذبح فاذا لم يجب ترتيب الطواف على الرمي لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجبات (قوله كلالاشئ على المفرد الخ) فيجب تقديم الرمي على الخلق للمفرد وغيره وتقديم الرمي على الذبح والذبح على الخلق لغير المفرد ولو طاف المفرد وغيره قبل الرمي والخلق لاشئ عليه لباب وكذا لو طاف قبل الذبح كما علمت والحاصل أن الطواف لا يجب ترتيبه على شئ من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الخلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والخلق فقط (قوله حلق قبل ذبحه) وكذا لو حلق قبل الرمي بالاول بحر وانما وضع المسئلة في القارن لان المفرد لاشئ عليه في ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك وتقديمه بالخلق قبله ابن كمال (قوله كحرره المصنف) أي تبعا لشيخه في البحر (قوله وبه) أي بما ذكر من أن المذهب أن أحد الدمين للتأخير والاخر للقران الذي هو دم شكر فافهم (قوله ماتوهمه بعضهم) أي صاحب الهداية حيث قال دم بالخلق في غير أوانه لان أوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الخلق اه وقد خطا ما شرح الهداية من وجوه منها مخالفة لما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدمين للقران والاخر للتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول ان احرام العمرة لا ينتهي بالوقوف لان جنائته على احرامين والتقديم والتأخير جبايتان فذهبا أربعة دماء ودم القران وأجاب في البحر عن الاول بان ما شئ عليه رواية أخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب بخلافه وعن الثاني بان التضاعف على القارن انما يكون فيما اذا أدخل نقصا في احرام عمرته والا فلا يجب الا دم واحد ولهذا اذا أقصر القارن قبل الامام أو طاف للزيارة جنبا أو محذرا لا يلزمه الا دم واحد لانه لا يتعلق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة وتتمام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما أورد عليه مبسوط فيه وفيما علقناه عليه (قوله أقل من عضو) أي ولو أكثره كما مر ط وهذا اذا كان الطيب قليلا على ما مر من التوفيق (قوله في الخزانة الخ) أفاد في البحر ضعفه كما قدمناه أول الباب (قوله أو حلق شاربه) لانه تبسح للحيضة ولا يبلغ ربعها والقول بوجوب الصدقة فيه هو المذهب الصحيح وقيل فيه حكومة عدل وقيل دم كحرره في البحر (قوله أو أقل من ربيع رأسه الخ) ظاهره كالسكنز أن الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في الخمانية ان تنفمس رأسه أو أنفه أو لحية شعرات فلا بكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الاسكل في حصة نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف اشتباهها لانه لم يبين الصدقة ولم يفصلها بحر (قوله وقد استقر الخ) اشارة الى ما في عبارة المصنف من الابهام كعبارة الدرر وصدر الشريعة وابس كمال لان مفادها أنه يجب فيما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع قال في الشربلالية وهو غلط لما في السكافي والهداية وشروجهما من أنه لو قص أقل من خمسة فعليه بكل ظفر صدقة الآن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قص خمسة عشر ظفرا من كل عضو أربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين الآن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء اه * (تنبيه) * قال في الباب كل صدقة تجب في الطواف فهي لكل شوط نصف صاع أو في الرمي فلكل حصاة صدقة أو في قلم الاظفار فلكل ظفر أو في الصيد ونبات الحرم

لتوقيتهما (أو قدم نسكا على آخر) فيجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الخلق ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل الرمي والخلق ثم بكره لباب وقد تقدم كما لاشئ على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب (ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه) دم للتأخير ودم للقران على المذهب كما حرره المصنف قال وبه اندفع ماتوهمه بعضهم من جعل الدمين للجنابة (وان طيب) جوابه قوله الا شئ تصدق (أقل من عضو ستر رأسه أو لبس أقل من يوم) في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضة وظاهرها ان الساعة فلكية (أو حلق) شاربه أو (أقل من ربيع رأسه) أو لحية أو بعض رقبته (أو قص أقل من خمسة أظافيره أو خمسة) الى ستة عشر (متفرقة) من كل عضو أربعة وقد استقران لكل ظفر نصف صاع الا أن يبلغ دما

فعلی قدر القصة اه فليحفظ (قوله فينقص ماشاء) اي لئلا يجب في الاقل ما يجب في الاكثر قال في الباب وقيل
ينقص نصف صاع اه ويأتي بيانه قريبا (قوله أو طاف للقدم) وكذا كل طواف تطوع جبر الماشاء
من النقص بترك الطهارة نهر (قوله من سبع الصدر) أما لو ترك ثلاثين سبع القدم فلم يذكروه وقد مننا
الكلام عليه (قوله ومن السعي) أي لو ترك ثلاثة منه أو أقل فعليه لكل شوط منه صدقة الآن يبلغ دما فخير
بين الدم وتنقص الصدقة لباب (قوله أو إحدى الجمار الثلاث) أي التي بعد يوم النحر ط والمراد أن
ترك أقل جمار يوم كئلا من يوم النحر وعشرة مما بعده وحتى (قوله فكلم) أي ينقص ماشاء (قوله
وأما الحدادي) أي في اسراج وتقدم عن اللباب التعبير عنه بقيل اشارة الى ضعفه لخالفته لما في عامة الكتب
من اطلاق التنقيص بما شاء لكنه غير محرم ولانه صادف بحال الشاء شيئا قليلا مثل كف من طعم في ترك ثلاث
حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة دم مع انه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم ذلك بعض
شراح اللباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم وهو بعيد كما علمت لانهم نقصوا عن قيمة الدم لئلا يجب في القليل
ما يجب في الكثير فينبغي أن يكون مافي السراج بيان لما أطلقوه بمعنى أنه ينقص ماشاء الى نصف صاع لا أكثر
لما قلنا لكن مافي السراج مجمل وقد فسره ما نقله بعضهم عن البحر الزاخر اذ بلغ قيمة الصدقات دما ينقص منه
نصف صاع ليبلغ قيمة الجوع أقل من ثمن الشاة وكذا اذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي مقداره ثمن الشاة
ينقص الى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف صاع فقط بان قلم
ظفرا واحدا وكان يبلغ هديا ينقص منه ماشاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى اه (قوله أو حلق
الح) اعلم أن الحالق والمخلق اما أن يكونا محرمين أو حلالين أو الحالق محرما والمخلق حلالا أو بالعكس ففي كل
على الحالق صدقة الا أن يكونا حلالين وعلى المخلق دم الآن يكون حلالا نهاية سكن في حلق المحرم رأس
حلال يتصدق الحالق بما شاء وفي غيره الصدقة نصف صاع كما في الفتح والبحر وبه يعلم مافي قوله أو حلال ووقع
في العناية فيما اذا كان الحالق حلالا والمخلق محرما أنه لا شيء على الحالق اتفاقا فابتأمل (قوله مانه لا شيء عليه)
أي على الفاعل أما المفعول فعليه الجزاء اذا كان محرما لباب وشرحه (قوله كالفطرة) أفاد أن التقييد بنصف
الصاع من البرائعات فيجوز اخراج الصاع من الثمر أو الشعير ط عن القهستاني قال بعض المحسنيين وأما
المخلوط بالشعير فانه ينظر فان كانت الغلبة للشعير فانه يجب عليه صاع وان كانت للمخطة فنصفه كذا في خزائن
الاكمل فان تساوى بينه وجوب الصاع احتياطوا ما ذكروه في الفطرة يجري هنا اه (قوله بعذر) قيد الثلاثة
وليس الثلاثة قيدا فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعذر قطعه الخيارات الثلاثة كما في المحيط قهستاني
وأما ترك شيء من الواجبات بعذر فانه لا شيء عليه على ما مر أزل الباب عن اللباب وفيه ومن الاعذار الحى والبرد
والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط دوام العلة ولا أداؤها الى التلف بل وجودها مع
تعب ومشقة يمنع ذلك وأما الخطأ والنسيان والانغماء والاكرام والنوم وعدم القدرة على الكفارة فليست
بأعذار في حق التحجير ولو ارتكب المحذور بغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا
صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك بقي في ذمته اه ومافي الظهيرية من انه ان عجز عن الدم صام
ثلاثة أيام ضعيف كما في البحر وفيه من الاعذار خوف الهلاك ولعل المراد بالخوف الفتن لا مجرد الوهم
فتجوز التغطية والستران غاب على ظنه لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقلنسوة
فقط ان اندفعت الضرورة وحيتئذ لعل العمامة عليها موجب للدم أو الصدقة اه قلت يعنى اذا كانت نازلة
عن الرأس بحيث تغطي رءوسا محترمة تغطيها والافد مساعن الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل مالو
اضطر بلبية فلبس جبتي نعم يأتى بخلاف مالو لبس جبة وقلنسوة فان فيه كثارتين (قوله ان شاء ذبح الح) هذا
فيما يجب فيه الدم أما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين أو
صام يوما كما في اللباب (قوله ذبح) أفاد أنه يخرج عن العهدة بمجرد الذبح ولو هلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف

فينقص ماشاء (أو طاف
للقدم أو لأصدر محدثا أو
ترك ثلاثة من سبع
الصدر) ويجب لكل شوط
منه ومن السعي نصف صاع
(أو إحدى الجمار الثلاث)
ويجب لكل حصاة صدقة
الآن يبلغ دما فكلم
وأما الحدادي أنه ينقص
نصف صاع (أو حلق
رأس) محرم أو حلال
(غيره) أو رتبته أو قلم
ظفره بخلاف مالو طيب
عضو غيره أو ألبسه مخيطا
فانه لا شيء عليه اجماعا
ظهيرية (نصف صاع
صاع من بر) كالفطرة (وان
طيب أو حلق) أو لبس
(بعذر) خير ان شاء (ذبح)

مالو سرق وهو حي وانما لا يأكل منه وعاية لجهة التصديق ونظامه في البحر (قوله في الحرم) فلو ذبح في غيره لم يجوز الا أن يتصدق باللحم على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فيجزيه بدلا عن الطعام بحر (قوله أو تصدق) أفاد أنه لا بد من التملك عند محمد ووجه في البحر تبعه الفتح فلا تنكفي الاباحة خلافا لابي يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله بثلاثة أصوع طعام) باضافة أصوع وهو بفتح الهـ مزة وضم الصاد وسكون الواو أو بسكون الصاد وضم الواو جمع صاع شرح النقاية للقاري والطعام البر بطريق العلبة قهستاني (قوله على ستة مساكين) كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فظاهر كلامهم أنه لا يجوز لان العدد منصوص عليه وعلى قول من اكتفى بالاباحة ينبغي انه لو غدى مسكينا واحدا وعشاء ستة أيام أن يجوز أخذ من مسئلة الكفارات نهر تبعه البحر (قوله أين شاء) أي في غير الحرم أو فيه ولو على غير أهله لا طلاق النص بخلاف الذبح والتصدق على فقراء مكة أفضل بحر وكذا الصوم لا يقيده بالحرم فيصومه أين شاء كما أشار إليه في البحر وصرح به في الشرب لا يلية عن الجوهره وغيرها (قوله ووطؤه) أي بايلاح قدر الحشمة وان لم يزل ولو بحائل لا يمنع وجود الحرارة والذة وسواء كان في امرأة واحدة أو أكثر أجنبية أو لأمرة أو مرأولا يتعدد الدم لا بتعدد المجلس اذ لم ينو بالتالي رفض الاحرام كما مريانه أفاده في البحر (قوله في إحدى السيلين) السيل يذكروا ثوب أي القبل والدير قال في النهر ثم هذا في الدير أصح الروايتين وهو قولهما (قوله من آدمي) فلا يفسد بوطء البهيمة مطلقا لقصوره بحر أي سواء أنزل أو لا وقد ألتحقوا التي لا تشتهى بالبهيمة كما مر في الصوم فيقتضي عدم الفساد بوطء الميتة والصغيرة التي لا تشتهى رمي ونحوه في شرح الباب (قوله ولوناسيا) شمل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه يؤاخذ به للعالم ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في الاحصار فان المولى يبعث عنه ليجل هو فاذا عتق فعليه حجة وعمره بحر (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على المكروه كذا كرهه الاستيعابي وحتى في الفتح خلافا في رجوع المرء بالدم اذا كرهها الزوج ولم أرقوا في رجوعها بمؤنة جها بحر (قوله أو صيبا) يؤيده أن المفسد للملاذمة والصوم لا فرق فيه بين المكاف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد بحج ضعيف بحر ونهر (قوله لكن لا دم ولا قضاء عليه) أي على الصبي أو المجنون وأفراد الضمير لمكان أو وكذا الماضي عليهما في احرامهما لعدم تكليفهما شرح الباب (قوله قبل وقوف فرض) بالافاضة البسيانية أي وقوف هو فرض أو بدونها مع التنوين فيها على الوصفية أي وقوف مفروض والمراد بالفرضية الركنية فشمس النفل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج لكن فيه بدنة (قوله يفسد حجه) أي ينقصه نقصانا فاحشوا لم يبطله كما في المضمرات قهستاني قال صاحب الباب بعد نقله عنه وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قال القاري قالت من جعلها الماضي في الافعال لكن في عدم الابطال أيضا نوع اشكال وهو القضاء الا أنه يمكن دفعه بأنه لا يؤدي على وجه السكال اه أقول ساصله انه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بالطهارة بل المراد به انحلال الفاحش الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولو جوب القضاء ليخرج عن العهدة فالحقيقة الشرعية موجودة باقصة نقصانا أخرجهما عن الاجزاء ولهذا صرح في الفتح عن المبسوط بأنه بافساد الاحرام لم يصح خارجا عنه قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكان خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب ما يرتكبه بعد ذلك من المحظورات وذكر في الباب وغيره أنه لو أهل بحجة أخرى ينوى قضاءها قبل أدائها فهي ونيتها لغوا لاتصع ما لم يفرغ من الفاسدة وبهم هذا ظهر أن قول بعض معاصري صاحب البحر ان الحج اذا فسد لم يفسد الاحرام معناه لم يبطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يرد ما أورده عليه من تصريحهم بمساده ثم ان هذا يفيد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قولهم لا فرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده أنه صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام

في الحرم (أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين) أين شاء (أو صام ثلاثة أيام) ولو متفرقة (ووطؤه في إحدى السيلين) من آدمي (ولو ناسيا) أو مكرها أو نائمة أو مبيها أو مجنوناً ذكره الحدادي لكن لا دم ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض يفسد حجه)

بأن مفسد ما لجامع قبل الوقوف ومبطله الردة والله تعالى أعلم (قوله وكذا لو استند تحت ذ كرجار) والفرق بينه وبين ما إذا وطئ به في حية حيث لا يفسد حية أن داعي الشهوة في النساء أتم فلم تكن في جانبهن قاصرة بخلاف الرجل إذا جامع بهيمة ط (قوله أود كرامة طوعاً) ولو غير آدمي ط (قوله ويعضى الخ) لأن التحلل من الاحرام لا يكون الا بادهاء الانفعال أو الاحصار ولا وجود للاحدهما وانما وجب المضي فيه مع فساد ما أنه مشروع بصله دون وصفه ولم يسقط الواجب به لنقصانه نهر (قوله كجائزه) أي في فعل جميع ما يقع فيه في الحج الصحيح ويحجب ما يحجب فيه وان ارتكب محظوراً فعليه ما على الصحيح لباب (قوله ويذبح) ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان بحر قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قدمناه أول الباب (قوله ويقضى) أي على الفور كما نقله بعض المحشين عن البحر العميق وقال خير الرمي ويقضى أي من قابل لوجوب المضي فلا يقضى الا من قابل وسبب أي في مجاوزة الوقت بغير احرام أنه لو عاد ثم أحرم بعمره أو حجة ثم أفسد تلك العمر أو أوالحجة وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتداول ما فانه فلي تأمل اه (قوله ولو نفلاً) لوجوبه بالشروع (قوله هل يجب قضاؤه) أي قضاء القضاء الذي أفسده حتى يقضى حجتين الأولى والثانية (قوله لم أره الخ) البحث لصاحب النهر حيث قال فيه لما سئل عن ذلك لم أر المسئلة وقياس كونه انما شرع فيه مسقطا لما لم يمان المراد بالقضاء معناه للعوى والمراد بالاعادة كما هو الظاهر اه ورواه قول القهسستاني الأولى أن يقول وأعاد لان جميع العمروقت اه ولذا قال ابن الهمام في التحرير أن تسميته قضاء مجاز قال شارحه لانه في وقت وهو العمر فهو أدعاء على قول مشايخنا اه أي وحيث كان الثاني أداء لم يكن حجا آخر أفسده لانه لم يشرع فيه ملزم لنفسه حجا آخر بل شرع فيه مسقطا لما عليه في نفس الامر وليس هو فلاننا حتى يرد أن الظان يلزمه القضاء كما مر أول فصل الاحرام كما لا يخفى وحيث أنه فلا يلزمه قضاء حجا آخر وانما يلزمه أدائه ثالثان الواجب عليه حج كامل حتى يسقط به الواجب فكما أفسده لا يلزمه سوى الواجب عليه أولاً كلو شرع في صلاة فرض فأفسدها وقد وجد العلامة الشيخ اسمعيل البابلي هذه المسئلة منقولة يقال ولفظ المبتغى لو فاته الحج ثم حج من قابل بر يد قضاء تلك الحجة فأفسد حجه لم يكن عليه الا قضاء حجة واحدة كالأفسد قضاء صوم رمضان اه * (تنبيه) * تقدم في كتاب الصلاة أن الاعادة فعل مثل الواجب في وقته لتحلل غير الفساد وهنا التحلل هو الفساد فلا يكون اعادة لكن مرادهم هنالك بالفساد البطلان بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت أن هذا الفرق بينهما في الحج فصدق عليه التعريف المذكور على ان اقدمنا هناك عن الميزان تعريفها بالاثبات بمثل الفعل الاول على صفة الكمال فانهم (قوله ولم يتفرقا) أي الرجل والمرأة في القضاء بعدما أفسدا حجهما بالجامع أي بأن يأخذ كل منهما طرية غير طرية الاخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله بل ندبنا ان خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحيط وغيره ومثله في الباب وكذا في القهسستاني عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فرأيت أنه كذلك فافهم قال في شرح الباب وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشئ أي بأمر ضروري وقال قاضي خان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب افتراقهما وأما وقت الافتراق فعندنا وزفر إذا أحرموا وعند مالك إذا خرجا من البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجامع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الحلق والطواف (قوله ونجب بدنة) شمل ما إذا جامع مرة أو مرارا ان التحلل بالمس فان اختلفت بدنة للأول وشاة للثاني بحر وشمل العماد والناسي كما صرح به في المتن واللباب خلافا لما في السراج من أن الناسي عليه شاة قال في شرح اللباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجبايات وصرح بخصوص المسئلة في الحاشية (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كله أو أكثره كما في النهر (قوله خلفه الجناية) أي لوجود التحلل الاول بالحلق في حق غير النساء وما ذكره من التفصيل هو ما عليه المتن ومشي في المبسوط والبدائع والاسي جابي على وجوب البدنة قبل الحلق وبعده وفي الفتح انه لا وجه لاطلاق ظاهر الرواية وجوبه سابع الوقوف بلا

وكذا لو استند تحت ذ كرجار
حجاراً أو ذ كرامة طوعاً ففسد
حجهما اجاعاً (ويضي) وجوباً
في فاسده كجائزه (ويذبح
ويقضى) ولو نفلاً ولو أفسد
القضاء هل يجب قضاؤه لم
أره والذي يظهر أن المراد
بالقضاء الاعادة (ولم يتفرقا)
وجوباً بل ندباً ان خاف
الوقاع (و) وطؤه (بعد
وقوفه لم يفسد حجه ونجب
بدنة وبعد الحلق) قبل
الطواف (شاة) خلفه
الجناية

تفصيل وناقشه في البحر والنهر وأما لو جامع بعد طواف الزيادة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة لسباب قال
 شارحه القاري كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجنابة إنما كان لمراعاة هذا الركن وكان
 مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف إلا أنه سرح فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا
 على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اه وظاهره أن وجوب الشاة في هذه المسئلة لا نزاع فيه للاحد خلافا
 لما في شرح النقاية للقاري حيث جعلها محل الخلاف المذكور قبله نعم استشكلها في الفتح بأن الطواف قبل
 الحلق لم يجعل به من شيء فكان ينبغي وجوب البدنة ويعلم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح الباب هذا
 ولم يذكر حكم جماع القارن قال في النهر فإن جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فسد حج وعمرته ولزمه دمان
 وسقط عنه دم القران وان بعدهما قبل الحلق لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة واختلف فيما بعده اه وتوضيحه في
 البحر (قوله وطؤه في عمرته) شمل عمرة المتعة ط (قوله وذبح) أي شاة بجر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح
 ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح ليعم الاخبار عن المبتدأ بالتكليف إلى تقدير العماد قال في البحر
 وشمل كلامه ما إذا طاف الباقي وسعى أو لا لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه للعملة به لانه بالحلق يخرج
 عن احرامها بالكيفية بخلاف احرام الحج ولما بين المصنف حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة علم منه حكم القارن
 والمتمتع اه (قوله أي حيوانا برياً بالخ) زاد غيره في التعريف ممتنعاً بجناحه أو قوائمه احترازاً عن الحية
 والعقرب وسائر الهوام والبري ما يكون تولده في البر ولا عبيرة بالثو أي المكان واحترزه عن البحري
 وهو ما يكون تولده في الماء ولو كان مثواه في البرلان التوالد الأصل والكيونة بعده عارض فكذب الماء
 والضفدع المائي كما قيده في الفتح قال ومثله السرطان والتساح والسلمة البحرية يحصل اصطداؤه
 للحرمة بنص الآية وعمومها تناول لغیر الماء كوله منه وهو الصحيح بخلاف ما في مناسك الكرماني من
 تخصيصه بالسمل خاصة أما البري فحرام مطلقاً ولو غير مأكول كالثور يركب في البحر عن المحيط إلا ما يستثنيه
 بعدم الذئب والغراب والحدأة والسبع الصائل وأما باقي الفواسق فليست بصيد قال في الباب وأما طيور
 البحر فلا يحل اصطداؤها لان تولدها في البر وعزاه شارحه إلى البدائع والمحيط فاقاله في البحر من أن تولدها
 في الماء سبق قلم والآن في ما مر من اعتبار التوالد فانهم ودخل في المتوحش بأصل خلقته نحو الظبي المستأنس
 وإن كانت ذكاته بالذبح وخروج البعير والشاة إذا استوحشا وإن كانت ذكتهن مبالعقران المنظور إليه في
 الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة لا مكان وعدمه بجر وخروج الكب ولو وحشياً لانه أهلي في الأصل وكذا
 السنور والأهلي أما البري ففيه رايان عن الامام فح وخزم في البحر بأنه كالسكب (تنبيه) قال في
 شرح الباب والظاهر أن ماء البحر لو وجد في أرض الحرم يحل صيده أيضاً للعموم الآية وحديث هو
 الطهور وماؤه والحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحل أو الحرم اه
 وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فإنه
 في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره أن الحرم منهم في
 بلاده يحرم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم (قوله أو دل عليه قاتله) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء
 كانت دلالة حقيقة بالأعلام بمكانه وهو غائب أولاً بحر فدخل فيها الإشارة كما يشير إليه كلام الشارح وهي
 ما يكون بالحضرة وفسرها في الفتح بأن تحصیل الدلالة بغير اللسان اه ومقتضاه أن الدلالة أعم لحصولها
 باللسان وغيره وذكر الشيخ اسمعيل عن البرجندی ما نصه ولا يخفى أن ذكر الدلالة يغني عن الإشارة
 وقد تخصص الإشارة بالحضرة والدلالة بالغيبة اه فكان ينبغي أن يزد المصنف أو أعانه عليه أو أمره بقتله
 لحديث أبي قتادة في الصحيحين هل منكم أحد أمره أو أشار إليه وفي رواية مسلم هل شرتم أو أعنتم قالوا
 لا قال فكاو أو قول البحران المراد بالدلالة الاعانة لا يشمل الأمر إذا أعانه فيه ما لم تكن معه دلالة على ما يأتي
 قريناً به شمل ما لو دخل الصيد مكاناً فدل على طريقه أو على باب ما ولد له على آله برميها وكذا لو أعارها له

(و) وطؤه (في عمرته)
 قبل طوافه أربعة فسد
 لها فحش وذبح وقضى
 وجوباً (و) وطؤه (بصد
 أربعة ذبح ولم يفسد) خلافاً
 للشافعي (فإن قتل بحرم
 صيداً) أي حيواناً برياً
 متوحشاً بأصل خلقته (أو
 دل عليه قاتله)

على المعتد الا اذا كان مع القاتل سلاح غير هائل عليه أكثر المشايخ (تنبيه) قيد الدال بالحرم بأرجاع الضمير اليه وأطاق في القاتل لان الدال الحلال لاشئ عليه الا الاثم على ما في المشاهير من الكتب وقيل عليه نصف القيمة شرح الباب ولا يشترط كون المدلول محرما فلو دل بحرم حلال في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله مصدقاه) هذه الشرط لوجوب الجزاء على الدال المحرم أما الاثم فمحقق مطلقا كما في البحر زاد في النهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذب حتى لو أخبر بحرم بصيد فلم يره حتى أخبر بحرم آخر فلم يصدق الاول ولم يكذب ثم طلب الصيد بقتله كان على كل واحد منهما ما الجراء ولو كذب الاول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو دله والمدلول يعلم به أي برؤية أو غير هائل على الدال لكون دلالة تحصيل الحاصل فكأن كالدلالة لباب وشرحه وعليه فيشكل ما في المحيط عن المتفق لو قال نخذ أحد هذين وهو يراه ما فقتله ما فعل الدال جزاء واحد والآخر أن وأجاب في البحر بأن الامر بالانذار ليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أخبر المحرم غير به أخذ صيد فامر المأمور آخر فالجزاء على الأمر الثاني لانه لم يمتثل أمر الاول لانه لم يأمر بالامر بخلاف ما لو دل الاول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة وقد فرقوا بين الامر بالمجر والامر مع الدلالة اهـ والحاصل أن عدم العلم شرط للدلالة لا لا مبرر بل هو موجب للجزاء مطلقا بشرط الاثتمام (قوله واتصل القتل بالدلالة) أي تحصل بسببها شرح الباب (قوله والدال والمشير) الاول أو المشير بأولان الحكم ثابت لاحدهما أو يصح قوله بعد باق واحترز بذلك عما اذا تحلل الدال أو المشير بقتله المدلول لاشئ عليه ويأثم هندية ط (قوله قبل أن ينفلت عن مكانه) فلو انفلت عن مكانه ثم أخذ بعد ذلك فقتله فلا شئ على الدال هندية ط (قوله بدأ أو عودا) أي لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيد وبين ما بعده وقال ابن عباس لا جزاء على العائد وبه قال داود وشرحه ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك معراج (قوله سهوا أو عمدا) وكذا مباشر او غير متعمد كأنه انقلب على صيد أو متسببا اذا كان متعمدا كما اذا نصب شبكة أو حفرة خفية بخلاف ما لو نصب فسقاطا لنفسه فتعلق به صيد أو حفرة خفية للماء أو لحياوان مباح القتل كذئب فعطب فيه ما صيد أو أرسل كلبه الى حيوان مباح فأخذ ما يحرم أو الى صيد في الحل وهو حلال فجاوز الى الحرم حيث لا يلزمه شئ لعدم التعدي وغنا في النهر والبحر (قوله أو مملوكا) ويلزمه قيمتان قيمة المالك وخراؤه محقة لله تعالى بحر عن المحيط ولو كان معلما فيأثم حكمه (قوله فعلية خراؤه) ويتعدد بعد تعدد المقتول الا اذا قصده التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل بحر وقد مناه عن الباب (قوله ولو سبعا) اسم لكل مختلف منتهب جارح قاتل عادة وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق السبعة والخشرات سواء كان سباعا أم لا ولو خنزير أو فردا أو فيلة كما في الجمع بحر ودخل فيه سباع الطير كالبارومي والصقرو وغير الصائل لماسيا أي أنه لو صال لاشئ بقتله (قوله أو مستأنسا) عطف على سباعا أي ولو طيبا مستأنسا لان استئناسه عارض والعبرة للاصل كما مر (قوله ولو مسرولا) صرح به بخلاف مالك فيه فانه يقول لا جزاء فيه لانه ألوف لا يطير بجناحيه كالبط (قوله كما يلزمه) أي المضطر الى الاكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أي في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد والفتوى على الاول كما في الشربة لالبية ح قلت ورجحه في البحر أيضا بان في أكل الصيد ارتكاب حرمتين الا كل والقتل وفي أكل الميتة ارتكاب حرمة الاكل فقط اهـ والخلاف في الاولوية كما هو ظاهر قول البحر عن الحنابلة فاما الميتة أولى اهـ والمراد بالحرمة والحرمتين ما هو في الاصل قبل الاضطرار اذا لا حرمة بعده (قوله والصيد على مال الغير) ترجيح الحق العبد لا فقاره زيلعي (تنبيه) في البحر عن الحنابلة وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن سماعة وبشر أن الغصب أول من الميتة وبه أخذ الطحاوي وقال الكرخي هو بالخيار (قوله ولحم الانسان) أي لكرامته ولان الصيد يحل في غير الحرم أو في غير حالة الاحرام والآدمي لا يحل بحال ح (قوله قبيل والخنزير) بالجر

مصدقاه غير عالم واتصل القتل بالدلالة أو الإشارة والدال والمشير باق على احرامه وأخذ قبل أن ينفلت عن مكانه (بدأ أو عودا سهوا أو عمدا) مباحا أو مملوكا (فعلية خراؤه ولو سبعا غير صائل أو مستأنسا أو حراما) ولو (مسرولا) بفتح الواو ما في رجله وريش كالسراويل (أو هو مضطر الى أكله) كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا وأكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم الانسان قبل والخنزير

صطفا على الانسان وعبرة البحر عن الخائفة وعن محمد الصيد أولى من لحم الخنزير اه وأفاد الشارح
ضعفها لكن ان كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر فوجه الضعف ظاهر لانه كفاي القيمة فيه ارتكاب
حرمة الاكل فقط والا فلا لانه صيد أيضا فاصطاده غيره أولى لان في كل ارتكاب حرمتين لكن حرمة أشد
هذا ما طهرى وفي البحر عن الخائفة والكاب أولى من الصيد لان في الصيد ارتكاب المحظورين (قوله)
ولو الميت نيبا الخ) غير منصوص في المذهب بل نقله في النهر عن الشافعية (قوله الصيد المذبوح أولى)
أى ما دعه محرم آخر أو ذبحه هو قبل الاضطرار لان فى أكله ارتكاب محظور واحد بخلاف اصطاده
غيره لا كل (قوله ويغرم أيضا الخ) أى يغرم الذابح قيمة ما أكله زيادة على الجزاء لو كان الاكل بعد أداءه
الجزاء أما قبله فيدخل ما أكل في ضمان الصيد فلا يجب له شئ بانفراده ولا فرق بين أكله وطعام كلابه
وقالا لا يغرم بأكله شيئا وعنه في النهر قال في الباب ولو أكل منه غير الذابح فلا شئ عليه ولو أكل الحلال مما
ذبحه في الحرم بعد الضمان لاشئ عليه لا كل (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان) أى ما جعله العدلان قيمة
للصيد فاصطاده أو ما قومه به على أنه موصولة والاول أولى فافهم ويقوم بصفته الخلقية على الرابع
كل ملاحاة والحسن والتصويت لاما كانت بصنع العباد الا في تضمين قيمته لما لكه فيقوم بها أيضا الا اذا
كانت للهو كنقر الديك ونطح السكبش فلا تعتبر كفى الجارية المغنيسة والمراد بالعدل من له معرفة وبصارة
بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة بجرم ملصا وأطاق في كون الجزاء هو القيمة فشمى الصيد الذى له مثل
وغیره وهو قواها وخصه بمحمد بما لا مثل له فأوجب فيما له مثل مثله في نحو الطي شاة والعمامة بدنة وفي
جوار الوحش بقرة وتوجيه كل في المطولات (قوله وقيل الواحد ولو القاتل يكفى) الاولى اسقاط قوله ولو
القاتل لانه بحث من صاحب البحر وقال بعده لمكته يتوقف على نقل ولم أره اه على ان صاحب الباب
صرح بخلافه حيث قال ويشترط للتقويم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكفى اه وعكس في الهداية
حيث اكتفى بالواحد وعبر عن المثني بقيل ميسلا الى أن العدد في الآية الاولوية وتبعه في التبيين للزيلعي
والسراج والجوهرة والكافي وهو ظاهر العناية أيضا فافهم ومما شئ عليه المصنف والباب استظهره في
الفتح وقال في المعراج عن المبسوط على طريقة القياس يكفى الواحد للتقويم كفى حقوق العباد وان كان
المثني أحوط لكن تعتبر حكومة المثني بالنص اه ومثله في غاية البيان ومقتضاه اختيار المثني وعزافى
البحر والنهر يحججه الشرح الدرر وكأنه من جهة اقتضاه عليه متما وبه اندفع اعتراض الشرنبلالى
عليه ما بأنه لم يصرح في الدرر بتعجيده والمراد بالدرر لئلا يخسر ومثله في درر البحار للقنوتى ومشى في
شرحها غير الاذ كل على الاكتفاء بواحد (قوله في مقتله) أى موضع قتله قال في المحيط وعلى رواية الاصل
اعتبر مع المكان الزمان في اعتبار القيمة وهو الاصح نهر (قوله وأول التوزيع الخ) أى أن المعتبر هو مكانه
ان كان يباع فيه الصيد والا فالمعتبر هو أقرب مكان يباع فيه لا أن العدلين يخبران في تقويمه مطلقا (قوله)
في سبع) أى غير صائل كحمار أما الصائل فلا شئ في قتله كجسماني (قوله أى حيوان لا يؤكل) تفسير مراد
والا فالسبع أخص كجملت من تفسيره الذى قدمناه ولا بد من زيادة وليس من الفواشق السبعة والحشرات
كحمار (قوله على قيمة شاة) المراد بها هنا ذى ما يجزى في الهدى والاضحية وهو الجذع من الضأن بحر (قوله)
أ كبر منها) الاولى أكثر قيمة منها لان ما ذكره انما يناسب قول محمد باعتبار المثل صورة (قوله ليس الاباراة
الدم) أى دون اللحم لانه غير مأكول أماما كقول اللحم ففيه فساد اللحم أيضا فتجب قيمته بالغة ما بلغت نهر
عن الخائفة (قوله وكذا) أى كأنه لا يراد على قيمة الشاة وان كان السبع أكثر قيمة منها فكذلك لو كان معلما
لا يضمن ما زاد بالتعليم لحق الله تعالى أمواله كان مملوكا يضمن قيمة ثانية لما لكه معلما وقيد بالتعليم لانه يضمن
لحق الله تعالى أيضا زيادة الوصف الخاقى كالحسن والملاحاة كفى الجامة المطوقة كحمار (قوله ثم له أى
للقابل الخ) وقيل الخيار للعدلين وله أن يجمع بين الثلاثة في جزاء صيد واحد بان بلغت قيمته هدايا متعددة

ولو الميت نيبا لم يحصل بحال
كلأيا كل طعام مضطر
آخر وفي البرازية الصيد
المذبوح أولى اتفاقا أشباه
ويغرم أيضا ما أكله لو
بعد الجزاء (و) الجزاء
(هو ما قومه عدلان) وقيل
الواحد ولو القاتل يكفى (في
مقتله) أولى أقرب مكان
ممه) ان لم يكن في مقتله قيمة
فأول التوزيع لا الخنزير
(و) الجزاء في (سبع) أى
حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا
أوفلا (لا يراد على) قيمة
(شاة وان كان) السبع
(أكبر منها) لان الفساد
في غير المأكول ليس الا
باراة الدم فلا يجب فيه
الادم وكذا لو قتل معلما
ضمنه لحق الله غير معلما
ولما لكه معلما (ثم له) أى
للقاتل (أن يشتري به هدايا

فدفع هديا أو أطعم من هدي وصام عن آخر وكذا لو بلغت هديين أن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام
 منهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين السلتان ولو بلغت قيمته بدنة أن شاء
 اشتراها أو اشترى سبع شياء والاول أفضل وان فضل شيء من القيمة أن شاء اشترى به هديا آخران باغته أو
 صرفه إلى الطعام أو صام وتغامه في الباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أي بالحرم والمراد من الكعبة في
 الآية الحرم كما قال المفسرون نهر فلو ذبحه في الحل لا يجزيه عن الهدى بل عن الطعام فيشترط فيه ما يشترط
 في الطعام وأما بالذبح أن المراد التقرب بالاراقة ولو سرق بعده آخره لا لو تصدق به حيالوا أو كلبه بعد ذبحه
 غرمه ويجوز التصديق بكل لجه أو بمساغرمه من قيمة أكله على مسكين واحد بجر (قوله ولو ذميا) تقة دم في
 المصروف أن المفتة به قول الثاني أنه لا يصح دفع الواجبات إليه (قوله نصف صاع) حال أو مفعول لفعل
 محذوف أي وأعطى لأن تصدق لا يتعدى بنفسه إلا أن يضمن معنى قسم مثلا (قوله كالفطرة) الطاهران
 التشبيه انما هو في المقة دار لا غير كما جرى عليه الزياحي وغيره فلا يرد ما في البحر من أن الاباحة هنا كافية كما
 سيأتي أفاده في النهر (قوله أو أكثر) كأن يكون الواجب ثلاث صاعين مثلاً فدفعها إلى مسكينين وكذا
 لو دفع السكك إلى واحد لكنه سيأتي التصريح فافهم (قوله بل يكون تطوعا) أي يكون الجبيع في صورة
 الأقل والزائد على نصف صاع كل مسكين في صورة الأكثر تطوعا ح (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الطعام
 فدل أنه ما يجوز في الحل والحرم ومتفرقة ومتابعا لا طلاقا نص فيه ما بجر (قوله أقل منه) بأن قتل
 بر بوعا أو صفورا فهو مخير أيضا بجر (قوله تصدق به) أي على غير الذين أعطاهم أو لا شرح الباب (قوله
 ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا أقل منه (قوله قال المصنف تبع للبحر الخ) عبارة البحر وقد حققنا في باب
 صدقة الفطر أنه يجوز أن يفرق نصف الصاع على مسكين على المذهب وأن القائل بالمع الكرخي فيبني
 أن يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجوز على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالفطرة
 لأن العدد منصوص عليه اه وحاصله اختيار الجواز إذا فرق نصف صاع على مسكينين لا طلاق النص
 وقياسا على الفطرة إذا أعطى كل الواجب لمسكين واحد لتفويت العدد المنصوص في قوله تعالى طعام
 مسكين لكن لا يخفى أن جواز التفريق مخالف لعامة كتب المذهب على أن إطلاق النص يحتمل على
 المذهب وفي الشرع وهو دفع نصف الصاع لفقر واحد تأمل (قوله وتكفي الاباحة هنا) أي بخلاف
 الفطرة كما مر قال في شرح الباب وهذا عند أبي يوسف بخلاف أحمد وعن أبي حنيفة وإيتان والأصح أنه
 مع الاول لكن هذا الخلاف في كفارة الخالق عن الأذى وأما كفارة الصبي فيجوز الاطعام على وجه الاباحة
 بلا خلاف فيصنع لهم طعاما بقدر الواجب ويحكمهم منه حتى يستوفوا أو كلتي مشبعتين غدا وعشاء وان
 غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب كونه مأدوما ولا يشترط الادام في خبز البر واختلاف
 في غيره وتغامه فيه وانظر لولم يستوفوا الا كلتي بمصنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه أن يزيد إلى أن
 يشبعوا والظاهر نعم تأمل (قوله كدفع القيمة) في دفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز
 النقص عنها كإتي العين بجر لكن لا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة حتى لو أدى نصف
 صاع من حنطة جديدة عن صاع من حنطة واه أو أدى نصف صاع من تمر تباع قيمته نصف صاع من بر أو أكثر
 لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي شرح الباب قلت والمنصوص هو البر والشعير ودقيقهما
 وسويهما والتمر والزبيب بخلاف نحو النذر والماش والدمس فلا يجوز الاباحة بالقيمة وكذا الخبز فلا
 يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصحيح كما في شرح الباب (قوله ولا أن يدفع الخ) قال في شرح الباب ولو دفع
 طعام ستة مساكين إلى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة أو دفعات فلا رواية فيه واختلاف المشايخ فيه وعامتهم
 لا يجوز الا من واحد وعليه الفتوى اه واحترز بقوله في يوم عمالودفع إلى واحد في ستة أيام كل يوم نصف
 صاع فإنه يجوز أنه عندنا كما صرح به قبله ولا يخفى أن المسكين الواحد غير قيد حتى لو دفع السكك إلى مسكينين

ويذبحه بمكة أو طعاما
 ويتصدق) أين شاء (على
 كل مسكين) ولو ذميا (نصف
 صاع من بر أو صاع من تمر أو
 شعير) كالفطرة (لا يجوز
 أقل) أو أكثر (منه) بل
 يكون تطوعا (أو صام عن
 طعام كل مسكين يوما وان
 فضل عن طعام مسكين) أو
 كان الواجب ابتداء أقل
 منه (تصدق به أو صام يوما)
 بدله (ولا يجوز أن يطرق
 نصف صاع على مسكين)
 قال المصنف تبع للبحر هكذا
 ذكروه هنا وقد دم في الفطرة
 الجواز فينبغي كذلكهما
 وتكفي الاباحة كما دفع
 القيمة (ولا أن يدفع)
 كل الطعام (إلى مسكين
 واحد هنا) بخلاف الفطرة
 لأن العدد منصوص عليه
 (كما لا يجوز دفعه) أي
 الجزاء

يكفي عن اثنين فقط والباقي تعاو ع كما مر في قوله أو أكثر منه (قوله إلى من لا تقبل شهادته له) عدل في البحر
عن تعبيرهم بهذا إلى التعبير بقوله إلى أصله الخ وقال أنه الأولى فلذا اتبعه المصنف لكن خالفه الشارح لأنه
أخبر وأظهر لشموله مما لو كان ولا يرد النقض بالشريك لأنه إنما لا تقبل شهادته فيما هو مشترك بينهما
لا مصادقة فافهم (قوله وهذا) أي عدم جواز الدفع إلى أصله الخ (قوله كما مر في المصنف) أي في باب مصرف
الزكاة وغيرهما حيث قال ولا إلى من بينهما ولد أو زوجة الخ فذكر ذلك في ذلك الباب صريح في أنه الحكم في
كل صدقة واجبة فافهم (قوله ووجب بجرحه) فاذن ذكره بعد ذكر القتل أنه لم يمت منه فلو غاب ولم يعلم موته
ولا حياته فالاستحسان أن يلزمه جميع القيمة احتياطاً لمن أنقصه من الحرم ثم أرسله ولا يدري أدخل
الحرم أم لا يحيط ولو برئ من الجرح ولم يبق له أثر لا يسطع الجزاء بدائع وفي المحيط خلافة واستفاد في البحر
الأول ومشى في الباب على الثاني وقواه في النهر (قوله ما نهى) في قوله صححنا ما ناقصاً فيستري بما بين
القيمتين هدياً أو يصوم ما عن القيمة الثاني قال وهذا الولم يخرج الجرح ونحوه عن حيز الامتناع والاضمن
كل القيمة اهـ ولولم يكفر حتى قتله ضمنى قيمته فقط وسقط نقصان الجراحة كالحققة في الفتح تبعاً للبدائع
على خلاف ما في البحر من المحيط ونعماءه فيما علقته عليه (قوله حتى خرج من حيز الامتناع) عبرت بالادور
بحرف الغاية دون التعليل لأن المراد بالريش والقواش جندهما الصادق بالقليل مما لا يلاشك أنه لا يشترط
في لزوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القواش بل المراد ما يخرج من حيز الامتناع أي عن أن يبقى
ممتنعاً بنفسه فافهم والميز كفي الصحاح بمعنى الناحية فهو هنا مقسم كفي القيمة الثاني فهو كظفر في قوله لهم ظهر
الغيب ولا وجه للقول بأنه من إضافة المشبه به للمشبه فافهم (قوله غير المذر) بكسر الهمزة المعنى الفاسد بقيد
لأنه لو كسر بيضة مذرة لاشئ عليه لأن ضمنائهم ليس لذاتهم بل لعرضية أن تصير صيداً وهو مفعول في الفاسدة
ولو كان لكسره قيمة كبعض النعماء خلافاً لما قاله الكرماني لأن الحرم غير منهي عن التعرض للقشر كفي
الفتح بحر ملخصاً (قوله وخروج فرخ ميت به) معاروف على قوله بنف قال في الباب وان خرج منها أي من
البيضة فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ ميت ولا شئ في البيضة اهـ وقوله به متعلق بميت قال في البحر وقيد بقوله به
لأنه لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لأن عدم الأمانة ولا للبيض لعدم العرضية اهـ ولولم يعلم أن
موته بسبب الكسر أو لا فالقياس أن لا يغرم غير البيضة لأن حياة الفرخ غير معلومة وفي الاستحسان عليه
قيمة الفرخ جميعاً عناية (قوله وذبح حلال صيد الحرم) سبب عدم هذه المسئلة ونسكاً ما بها هناك (قوله
وحلبه لبنه) لأن اللبن من أجزاء الصيد فوجب قيمته كما صرح به في النقابة والملتقى وكذا لو كسر بيضه أو جرحه
بضمين كفي البحر ثم ان ذكر الشارح المفعول وهو لبنه يفيد أن الحالب مصدر مضاف إلى ضمير الفاعل وهو
الحلال مع أنه غير قيد فلورث ذلك كبرلبنه وجعل المصدر مضافاً إلى ضمير المفعول وهو الصيد لكان أولى لأنه
يشمل حيثما إذا كان الحالب بحر ما لكان لا يختص بصيد الحرم تأمل (قوله وقطع حشيشه وشجره) ذكر
النووي عن أهل اللغة أن العشب والحلأ بالقصر اسم للرطب والحشيش لليابس وأن الفقهاء يطلقون
الحشيش على الرطب أيضاً مجازاً باعتبار ما يؤكل إليه اهـ وفي الفتح والشجر اسم للقائم الذي بحيث ينمو فاذا
جف فهو حطب اهـ وأطلق في القاطع فشمع الحلال والحرم وقيد بالقطع لأنه ليس في المقالوع ضمان
وأشار بضمين قيمته إلى أنه لا مدخل للصوم هنا وإلى أنه عليه بآداء الضمان كفي حقوق العباد ويكره
الانتفاع به ببيع أو غيره ولا يكره لاحتشامه في البحر (قوله غير مملوك ولا منبت) اعلم أن النبات في
الحرم إما جاف أو منكسر أو أخضر أو غيرها والاثلاثة الأولى مستثناة من الضمان كما يأتي وغيرها ما ان يكون
أنبتته الناس أو لا والأول لا شئ فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزروع أو لا كما غيلان والثاني ان
كان من جنس ما ينبتونه فكذلك والاثنية الجزاء فافهم الجزاء هو النبات بنفسه وليس مما يستتبت ولا
منكسراً ولا جافاً ولا أخضراً كقرره في البحر وذكر أن المراد من قول الكثر غير مملوك هو النبات بنفسه

(إلى من لا تقبل شهادته
له ك) أصله وان علا وفرعه
وان سفل وزوجته
وزوجهار) هذا (هو
الحكم في كل صدقة واجبة)
كما مر في المصنف (ووجب
بجرحه وتنفع شعره وقطع
عضوه ما نهى) ان لم
يقصد الإصلاح فان قصده
كتخليص حمامة من سنور
أو شبكة فلا شئ عليه وان
ماتت (و) وجب (بنف
ربشه وقطع قوائمه) حتى
خرج من حيز الامتناع
(وكسر بيضه) غير المذر
(وخروج فرخ ميت به)
أي بالكسر (وذبح حلال
صيد الحرم وحلبه لبنه
(وقطع حشيشه وشجره)
حال كونه (غير مملوك) يعني
النبات بنفسه سواء كان
مملوكاً أو لا حتى قال الويت
في ملكه أم غيلان

مملو كأولاً لا يرد عليه ما لو ثبت في ملك رجل ما لا يستثبت كالم غيلان فإنه مضمون أيضاً كما نص عليه في المحيطة
وما أجاب به في النهر لم يظهر لي وجه صحته فلا أخالف الشارح عادة ولم يتابعه بل تابع البحر ويأتي تريباني
الشرح (قوله فقطعها انسان) لم يذكر ما إذا قطعها المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمد بنه قال في أم غيلان
ثبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضاه ان لا يجب عليه جزاء لكنه
مخالف لما مر من ان كل ما ينبت بنفسه ولم يكن من جنس ما ينبت به الناس ففيه العينة سواء كان مملو كأولاً
فينبغي ان تلزمه قيمة واحدة لحق الشرع أفاده نوح أفندي وصرح في شرح الباب بضمائه جازم به (قوله
بناء على قولهما الخ) أما على قول الامام ان أرض الحرم سوا ثب أي أوقاف في حكم السواثب فلا يتصور
قولهم لو ثبت في ملكه بحر وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرع فقط (قوله فالومن جنسه الخ) لان الذي
ينبت السام غير مستحق للامن بالاجماع وما لا ينبتونه عادة اذا أنبتوه التحق بما ينبتونه عادة فكان مثله بجماع
انقطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كافي الهداية والعيادة شربلا لية (قوله كقولهم
أي اذا انقلعت شجرة ان كانت حرة وقها لانسبة لها فلا شيء بقطوعها الباب (قوله ولذا) أي لكون الشجر
أو الحشيش الذي هو من جنس ما ينبت به الناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة ط (قوله حل
قطع الشجر المثمر) أي وان لم يكن من جنس ما ينبت به الناس لكن ان كان له مالك توقف على اجازته والا وجبت
قيمتها كالا يخفى ط (قوله لان ثماره الخ) بدل من قوله ولذا الخ لان ما كان من جنس ما ينبت به الناس اذا
نبت بنفسه انما لا يجب فيه شيء لانه بمنزلة ما أنبتوه تأمل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله في كل ما ذكر أي قيمة
ما أتلفه في كل ما ذكر من المسائل الثمانية ففي الاوليين والخامسة قيمة الصيد وفي الثالثة البيض وفي الرابعة
الفرخ وفي السادسة اللبن وفي السابعة الحشيش وفي الثامنة الشجر (قوله الاما جف أو انكسر) أي فلا
يضمنه القاطع الا اذا كان مملو كما فيضمن قيمة ما ملكه كافي شرح الباب والجاف بالجيم اليابس وقد مر أنه
يسمى ط (قوله أو ضرب فسطاط) أي خيمة ومثله ملو ذهب بمشيه أو مشى دوابه كافي الباب (قوله لعدم
امكان الاحتراز عنه لانه تباع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه تباع بعد قوله لالغصنه كافي بعض
النسخ (قوله والعبرة للاصل الخ) في البحر عن الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة اقسام
أحدها أن يكون أصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع الاغصان القيمة الثاني عكسه فلا شيء عليه
فيهما الثالث بعض الاصل في الحل وبعضه في الحرم ضمن سواء كان الغصن من جانب الحل أو الحرم اه (قوله
والعبرة لما كان الطائر) أي لكانه من الشجرة لالاصلا لان الصيد ليس تابعاً لها ط (قوله بحيث لو وقع الصيد)
فسر الضمير به مع أن مرجعه الى ان قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص الطائر اه ح (قوله والا لا) أي
لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الغصن شيئاً من الحل والحرم فالعبرة للحرم ترجيحاً للمعاطرة كما علم من
نظائره ط (قوله القائم) محترز ما يذكره من النائم ولو قال والعبرة لقوائم الطائر لما كان آنحصر وأعم لانه
يفيد حكم ما اذا كانت في الحل ط (قوله وبعضها ككها) أي لو كان بعض قوائم في الحرم فهو ككها
فيجب الجزاء قال في شرح الباب أي من غير نظر الى اقل والاكثر من القوائم في الحل أو الحرم وهذا في
القائم لا حاجة اليه مع قوله سابقاً القائم ط (قوله ولو كان نائماً فالعبرة لرأسه) مقتضاه انه لو كان رأسه في
الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع المبيع والحرم أنه من صيد الحرم
لان القاعدة ترجح الحرم وعبرة البحر كالصريح فيما قلنا وكذا قوله في الباب لو كان مضطجعا في الحل وجزء
منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القاري أي جزء كان وقال الكرمانى لو مضطجعا في الحل ورأسه
في الحرم يضمن لان العبرة لرأسه وهو موهم ان الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل ادلم يكن مستقراً
على قوائم يكون بمنزلة شيء ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرمة فيرجح جانب الحرمة احتياطاً في البدائع
انما تعتبر القوائم في الصيد اذا كان قائماً عليها وجميعها اذا كان مضطجعا اه وهو بظاهره كما قال في الغاية

فقطعها انسان فعليه قيمة
لما لكها وأخرى لحق
الشرع بناء على قولهما
المفتى به من تلك أرض
الحرم (ولا مثبت) أي
ليس من جنس ما ينبت به
الناس فالومن جنسه فلا شيء
عليه كقولهم وورق لم يضر
بالشجر ولا حصل قطع
الشجر المثمر لان ثماره أقيم
مقام الانبات (قيمتها) في كل
ما ذكر (الاما جف) أو
انكسر لعدم النماء أو ذهب
بحضر كانوا أو ضرب
فسطاط لعدم امكان
الاحتراز عنه لانه تباع
(والعبرة للاصل لالغصنه
وبعضه) أي الاصل (كهو)
ترجيحاً للحرمة (والعبرة
لما كان الطائر فان كان على
غصن بحيث (لو وقع)
الصيد (وقع في الحرم فهو
صيد الحرم والا لو كان
قوائم الصيد) القائم (في
الحرم ورأسه في الحل
فالعبرة لقوائم) وبعضها
ككها (لارأسه) وهذا في
القائم ولو كان نائماً فالعبرة
لرأسه لسهوط اعتبار قوائم
حينئذ فاجتمع المبيع والحرم

والعبرة لحالة الرمي اذا
وما من الحل ومرا السهم
في الحرم يجب الجزاء
استحسانا بدائع (ولو شوى
بيضا أو جرادا) أو حلب
لبن صيد (فضمنه لم يحرم
أكله) وجاز بيعه، ويكره
ويجوز ثمنه في الفداء ان
شاء له - دم الذكاة بخلاف
ذبح الحرم أو صيد الحرم
فانه ميتة (ولا يرمى
حشيشه) بداية (ولا يقطع)
بجبل (الا الذئب ولا بأس
بأخذ كجائه) لانها
كالجاف (و يقتل قلة) من
يدنه أو القائها أو القاء
قوبه في الشمس لتموت
(تصدق بما شاء بخرادة
ويجب الجزاء فيها) أي
القملة (بالدلالة كما في الصيد
و) يجب (في الكثير منه
نصف صاع و) الكثير
(هو الزائد على ثلاثة)

(قوله ان يقتضى الحل
لا يثبت الخ) لعل الصواب
ابدال الحل بالحرمه أو يقول
وهو كذلك بدل وليس
كذلك تأمل اه

يقتضى ان الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة الاضطرار وليس كذلك في الميسر اذا كان جزءه
منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله أعلم اه فافهم (قوله والعبرة لحالة الرمي) أي المعتبر في
الرمي حالة الرمي لا حالة الوصل عند الامام حتى لو رمى بجوسي الى صيد فأسلم ثم وصل السهم اليه لا يؤكل ولو
رمى مسلماً فارتد ثم وصل السهم يؤكل ح عن البحر (قوله الا اذا رماه الخ) أقول قال في الباب ولو رمى صيد في
الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه
الجزاء ولكن لا يحل أكله ولو كان الرمي في الحل والصيد في الحل الآن بينهما قطعة من الحرم فربما السهم
لا تثنى عليه اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو المسئلة الاخيرة كما هو المتبادر مع أنه قد جزم في البحر أيضاً
بأنه لا تثنى فيها من غير حكاية استحسان أو قياس وانما حتى ذلك في المسئلة الاولى حيث نقل أولاً عن الخانية
وجوب الجزاء وأنه اختار كلام الميسر في موضع لا يجب وفي موضع يجب وأن هذه المسئلة مستثناة من
أصل أبي حنيفة فان عنده المعتبر بحالة الرمي الا في هذه المسئلة خاصة ثم نقل عن البدائع ان الوجوب استحسان
وعدمه قياس ووفق به بين كلامي الميسر وصدقنا صرح القاري عن الكرماني بأنها مستثناة احتياطاً في
وجوب الضمان وبه ظهران الشارح اشتبه عليه احدى المسئلتين بالآخرى وسبقه الى ذلك صاحب النهر
ولا يصح حل كلامه على ما اذا مر السهم في الحرم وأصاب الصيد في الحرم لانه ان كان الصيد وقت الرمي في
الحرم لم تكن المسئلة مستثناة من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لاشك فيه قياساً واستحساناً وما نقله
ح عن البحر لم أره فيه وان كان الصيد وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم يصير قوله ومرا السهم في الحرم
لا فائدة فيه فافهم (قوله وجاز بيعه الخ) ومثله لو قطع حشيش الحرم أو شجره وأدى قيمته، لم يكره بيعه قال
في الهداية لانه ما يكره بسبب مخطوئ شرعاً فلو أطلق له بيعه لتطرق الناس الى مثله الا أنه يجوز البيع مع
السكر اه بخلاف الصيد اه أي لانه يبيع ميتة (قوله لعدم الذكاة) علة لجواز أكله وبيعه أي لانه لا يفتقر
الى الذكاة لا بصير ميتة ولذا يباح أكله قبل الشئ بحر عن المحيط (قوله بخلاف ذبح الحرم) أي ذبحه صيد
الحل أو الحرم وقوله أو صيد الحرم عطف على الحرم أي وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال أو محرم
فالمراد في المعطوف عليه، مضاف الى فاعله وفي المعطوف الى مفعوله وفي نسخة أو حلال صيد الحرم وهي
أحسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم ميتة أحد قولين كما ستعرفه (قوله ولا يرمى حشيشه) أي عندهما
وجوزة أبو يوسف للضرورة فان منع الدواب عنه مذكور وتعامه في الهداية ونقل بعض المشين عن البرهان
تأييد قوله بما أحاصله ان الاحتياج للرمي فوق الاحتياج للاذن وأقر بحد الحرم فوق أربعة أميال ففي
خروج الرعاة اليه ثم عودهم قد لا يبق من النهار وقت تسمع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يتخلى
نحلاًها ولا بعض شوكها وسكونه عن نفي الرعي إشارة لجوازه والالبينه ولا مساواة بينهما ليلحق به دلالة اذ
القطع فعل العاقل والرعي فعل الجماء وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي الرعي ليلزم
من اعتبار الضرورة، معارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرعي فعل الجماء نظر لانها لو اوتعت
بنفسه الا تثنى عليه اتفاقاً وانما الخلاف في ارساله للرعي وهو مضاف اليه (قوله بجبل) كلفصل ما يحصد به
الزرع (قوله الا الاذن) بكسر الهمزة والياء وسكون لذل المجتمعتين بتجمة طبيب الرائحة قضبان دقاق
يسقفهم البيوت بين الحشيشات ويستديم الخلاء في القبور بين اللبانات قهسة في ملحصاد وجه استثنائه في
الحديث المذكور في البحر وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا لا باحة لمقاتلتها بالحرمه لا لما ركه ولي قارى
(قوله وبقتل قلة الخ) متعلق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشمل المباشرة والتسبب القصدى كما أفاده
بقوله لتموت احتراراً عما لو لم يقصد بالقاء الثوب القتل كما لو غسل ثوبه فماتت وكالقاء الثوب القاؤها لان
الموجب ازالته عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقلة ما دون الكثير الا في بيانه وفصل في
اللباب باب في الواحدة تصدقاً بكسرة وفي الثنتين والثلاث قبضة ن طعام وفي الزائد مطلقاً نصف صاع (قوله

والجراد كالقمل) قال في البحر ولم أر من تسكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وينبغي أن يكون كالقمل في الثلاث ومادونها يتصدق بما شاء وفي المحيط مملوك أصاب جراد في أحراره ان صام يوما فقد زاد وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات فيصوم يوما اه وينبغي أن يكون القمل كذلك في حق العبد لما علم أن العبد لا يكفر إلا باليهوم اه ولا يخفى أن ما في المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يحمل قول البحر ولم أر الخ وبه اندفع اعتراض النهر (قوله إلا العقق) هو طائر أبيض فيه سواد وبيض يشبه صوته العين والقاف قاموس ومثله في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع الذي في ظهريه أو بطنه بياض والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لأنه بان من نوح عليه الصلاة والسلام واشتغل بحقيقة حين أرسله ليأتني بخبر الأرض والاعصم وهو في رجليه أو جناحيه أو بطنه بياض أو حرة الزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب عن القهستان (قوله وتعميم البحر) حيث جعل العقق كالغراب وادترض على قول الهداية أنه لا يسمى غرابا ولا يتدنى بالأذى بقوله فيه نظر لأنه دائم يقع على در الدابة كما في غايه البيان (قوله ردة في النهر) أي بما في المراج من أنه لا يعمل ذلك غالبا وبما في الظهريه حيث قال وفي العقق روايتان والظاهر أنه من الصيود اه (قوله وكلب عقور) فيسدها بعقور اتباع الحديث والأفالع ورغيره سواء أهلكا كان أو وحشيا بحر (قوله أي وحشي) ليس تفسير العقور بل تقييده له أي لأن العقور من العقور وهو الجرح وهو ما يفرط شره ويداؤه قهسة في (قوله أما غيره) أي غير الوحشي وهو الأهل في فليس بصيد أصلا فلا معنى لاستثنائه لكن قد مرنا عن الفتح أن الكلب مطلقا ليس بصيد لأنه أهلك في الأصل وأيضا فإن المقرب وما بعده ليس بصيد أيضا (قوله وبعوض) هو صغير البق ولا شيء يقتل الكبار والصغار شره لآلية (قوله لكن لا يعمل الخ) استدراك على الإطلاق في المثل فان ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كما مر حوايه في غير موضع ط (قوله أي إذا لم تضر) تقييده للنسخ ذكره في النهر أخذنا ما في المتن إذا كثرت الكلاب في قريته وأضررت بأهلها أمرأر بابها بقناتها فان أضرعت الأمر إلى القاضي حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بضم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهي التي تهافت في السراح قاموس (قوله ووزغ) هو سام أبرص تشديد الميم (قوله وأم حنين) بهمة مضمومة مفردة مفتوحة فتحية على وزن زبيرد وبه تشبه الضب (قوله وكذا جميع هوام الأرض) الأولى ابدال جميع بياق لأن ما قبله من الهوام وهي جمع هامة كل حيوان ذى سم وقد تطلق على مؤذلي سم كالقملة أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض كما في الدوان ط عن أبي السعد (قوله وسبع) هو كل حيوان مختلف عادة (قوله أي حيوان) أشار إلى ما في النهر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لأن غيره إذا صال لا شيء يقتله ذكره شيخ الإسلام فكان عدم التخصيص أولى إذا المظهور معتبر في الروايات اتفاقا اه لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقول ما في البحر من أن الجمل لو صال على إنسان فقتله فعليه قيمته بالغة ما بلغت لأن الأذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجمل فلم يحصل الأذن من صاحبه (قوله صائل) أي قاهر وحامل على الحرم من الصولة أو الصالة بالهمزة قهستان في وقيد به لما مر من أن غير الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة ما في البدائع من أن هذا أي عدم وجوب شيء انما هو فيما لا يتدنى بالأذى كالضبع والنعلب وغيرهما أما ما يتدنى به غالبا كالأسد والذئب والنمر والفهد فلا يحرم قتله ولا شيء عليه قال بعض المتأخرين أنه يذهب الشافعي أنسب ثم رقلت والقائل ابن كمال لكن ذكر في الفتح أول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأينا ما رواه عن أبي يوسف قال في الخائنة وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع

والجراد كالقمل بحس
(ولا شيء يقتل غراب)
إلا العقق على الظاهر
ظهير به وتعميم البحر رده
في النهر (وحدة) بكسر
فتحتين وجوز البرجندى
فتح الحاء (وذئب وعقرب
وحية وفأرة) بالهمزة
وجوز البرجندى التسهيل
(وكلب عقور) أي وحشي
أما غيره فليس بصيد أصلا
(و بعوض وغسل) لكن
لا يعمل قتل ما لا يؤذى وإذا
قالوا لا يعمل قتل الكلب
الأهل إذا لم يؤذى والأمر
بقتل الكلاب منسوخ كما
في الفتح أي إذا لم تضر
(وبرغوث وفراد وسلطنة)
بضم فتح فسكون (وفرش)
وذباب ووزغ وزنبور
وقنفذ وصرصر وصباح
ليل وابن عرس وأم حنين
وأم أربعة وأربعين وكذا
جميع هوام الأرض لأنها
ليست بصيود ولا منوادة
من البدن (وسبع) أي
حيوان (صائل) لا يمكن
دفعه إلا بالقتل فلو أمكن
بغيره فقتله لزم الجزاء

كلها صيد الا الكلب والذئب اه فانهم (قوله) كثر لمه قيمته) أى بالغة ما بلغت لما لسه يعنى وقيمة الله تعالى لا تجاوز قيمته شاة بغير قلت هذا الوغير صائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه الله تعالى شئ فلذا اقتصر الشارح على قيمة واحدة فافهم (قوله) له) أى للمعمر (قوله) ولو أبوها طبييا) أخرج الام اذا كانت طبيعة فان عليه الجزاء لما ذكره الشارح ط (قوله) وبطأهلى) هو الذى يكون فى المساكن والحياض لانه ألوف بأصل الخلقة احتراز عن الذى يطر فانه صيد فيجب الجزاء بقتله بجر (قوله) ولو لمجرم) الام للتعليل أى ولو صاده الحلال لاجل المحرم بلا أمره خلافا للامام مالك كفى الهداية (قوله) وذبحه فى الحل) أما لو ذبحه فى الحرم فهو ميتة كبقدمه وفى الباب اذا ذبح محرم أو حلال فى الحرم صيدا فذبحته ميتة عند ما لا يحل أكلها له ولا غيره من محرم أو حلال سواء اصطاده هو أى ذابحه أو غيره محرم أو حلال ولو فى الحل ولو أكل كل الذابح منه شيئا قبل أداء الضمان أو بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل كل من غير الذابح فلا شئ عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه فى الحرم بعد الضمان لاشئ عليه لا كل ولو اصطاد حلال فذبح له محرم أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة اه وقال شارحه القارى اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بان ذبح الحلال صيدا الحرم يحمله ميتة لا يحل أكله وان أدى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذ كر فاضحان أنه يكره أكله تنزيها وفى اختلاف المسائل اختلافوا فيما اذا ذبح الحلال صيدا فى الحرم فقال مالك والشافعى وأحمد لا يحل أكله واختلاف أصحاب أبى حنيفة فقال الكرخى هو ميتة وقال غيره هو مباح اه (قوله) على المختار) راجع لقوله لا للحرم وهو ذا ما رواه الطحاوى وقال الجرجاني لا يحرم وضاعه القدورى واعتمد رواية الطحاوى فتح وجر (قوله) وتجب قيمته بذبح حلال) هذا مكر مع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم الا أنه أعاده ليرتب عليه قوله ولا يجوز له الصوم ط وأراد بالذبح الاتلاف ولو تسبى على وجه العدوان فلو أدخل فى الحرم بأذى أو سله فقتل حمام الحرم لم يضمن لانه أقام واجبا وما قصد الاصطبا فلم يكن تعديا فى السبب بل كان مأمورا بجر (قوله) ولا يجوز له الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليفيد أن الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كفى الجرو فى الباب فان بلغت قيمته هديا اشتراها ان شاء وان شاء اشترى بها طعنا ما يصدق به كما مرو يجوز فيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا بشرط كونها ثلثها بعد الذبح وأما الصوم فى صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للمعمر (قوله) لانه غرامة) لان الضمان فيه باعتبار المحل وهو الصيد فصار كغرامة الاموال بخلاف الحرم فان ضمانه جزاء الغسل لا المحل والصوم يصلح له لانه كفارة بجر (قوله) فى دلالة) أى دلالة الحلال ولو لمجرم والفرق بين دلالة الحرم ودلالة الحلال أن الحرم التزم تركه التعرض بالاحرام فلما دل تركه ما التزمه فضمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة ولا التزام من الحلال فلا ضمان بها كلاجنى اذا دل السارق على مال انسان بجر (قوله) ولو حلالا) الاولى أن يقال وهو حلال كما تبينه فى مجمع الانهر قال وانما قيدنا به لتظهر مائدة قيد الدخول فى الحرم فان وجوب الارسال فى الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه كفى الاصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا أو محرما اه وعليه ينبغى أن يقال وهو فى الحل بدل قوله ولو فى الحل اه ح والحاصل أن الكلام فبين كان حلالا فى الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان فى يده صيد وجب عليه ارساله وفى الباب وشرحه اعلم أن الصيد يصير آمنا بثلاثة أشياء باحرام الصائد أو بدخوله فى الحرم أو بدخول الصيد فيه ولو أخذ صيدا فى الحل أو الحرم وهو محرم أو فى الحرم وهو حلال لم يملكه ووجب عليه ارساله سواء كان فى يده أو قفصه أو فى بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء (قوله) يعنى الجارحة) بترزه قوله لان كان فى بيته وقفصه (قوله) وجب ارساله) قال فى البحر اتفاقا (قوله) أى طارته) لو قال أى اطلاقه اسكان أشمل لتساؤل الوحش فان هذا الحكم لا يخص الطير اه ح وشمل اطلاقه ما لو قفصه وهو حلال من حلال فأحرى العاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمته لما لسه فلو رده له

كما تلزمه قيمته لو لم يملو كإوله
ذبح شاة ولو أبوها طبييا
لان الام هى الاصل
(وبقره) يعنى ودجاج و بطأه
أهلى وأكل ما صاده حلال
ولو لمجرم (وذبحه) فى الحل
(بلا دلالة محرم ولا امره
ب) ولا اعانته عليه فلو وجد
أحدهما حل للحلال
لالمعمر على المختار
(وتجب قيمته بذبح حلال
صيد الحرم وتصدق بها
ولا يجوز له الصوم) لانها
غرامة لا كفارة حتى لو
كان الذابح محرما أجزاء
الصوم وقيد بالذبح لانه
لا شئ فى دلالة الا الاثم
(ومن دخنس الحرم) ولو
حلالا (أو أحرم) ولو فى
الحل (وفى يده حقيقة)
يعنى الجارحة (صيد وجب
ارساله) أى طارته

برئ ولزمه الجزاء كذا في الدراية مزي يا الى المنتقى نهر قال في الفتح وهذا لغز غاصب يجب عليه عدم الرد بل
اذا فعل يجب به الضمان (قوله أو ارساله للحل وديعة) هذا قول ثان في تفسير الارسال حكاه القهسستاني بعد
حكاية الاول وعزاه للتحفة ويشكل عليه مسألة الغاصب حيث لزمه الجزاء وان ردهما اليه وأيضاً الرسول في
حال أخذ الصيد هو في الحرم قبل لزمه ارساله وضمان قيمته للمالك كانه غاصب كما أفاده ط وأيضاً اعترضه ابن كمال
بان يد المودع يد المودع لكن رد في النهر بما في فوائد الظهيرية أن يد خادمه كرحله وحاصله ان المخطور كون
الصيد في يده الحقيقية ويد فيه ما عند المودع غير حقيقية بل هي مثل يده على ما في رحله أو قفصه أو خادمه لكن
يرد عليه ما مر عن ط وقد يجاب بأنه يمكنه أن يناله في طرف الحرم لمن هو في الحل أو يرسله في قفص ثم اعلم أن
الذي يظهر من كلامهم أن هذين القولين في المذلة الثانية فقط وهي من أحرم في الحل وفي يده صيد أما الاولى
وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الارسال بمعنى الاطارة لقوله في الهداية عليه أن يرسله فيه
أي في الحرم وتعامله بأنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم وصار من صيد الحرم وكذا
ما قدمناه عن الباب من أن الصيد يصير آمناً بثلاثة أشياء الخ وكذا قول الباب ولو أدخل محرم أو حلال صيد
الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الاتي فلو كانت جازاً حال فانه لو كان له ايداع
الجارح بعد ما أدخله الحرم لم يجز له ارساله مع العلم بان عادة الجارح قتل الصيد وكذا قول الباب لو أخذ صيد
الحرم فإرساله في الحل لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمناً كيف اذا أودعه فأمل (قوله
على وجه غير مضيع له) يفسر ما قبله فكان الاولى تأخير عنه كـ فعل في شرحه على المنتقى حيث قال كأن
يودعه أو يرسله في قفص (قوله وفي كراهة جامع الفتاوى) الى قوله لا يجب ساقط من بعض النسخ وحاصله
أن اعتاق الصيد أي اطلاقه من يده جائز أن يأخذه وهو تقييد لقوله لأن تسييب الدابة حرام وقيل
لا أي لا يجوز اعتاقه مطلقاً كما هو ظاهر اطلاق حرمة التسييب لانه وان أباحه فالأغلب أنه لا يقع في يد أحد
فيبقى سائبة وفيه تضيق للمال وقوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه يحتمل معنيين الاول أنه لا يخرج عن ملكه
قبل أن يأخذه أحد فان أخذه أحد بعد الاباحة ملكه كـ تقييده عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يخرج
مطلقاً لان التملك للجھول لا يصح مطلقاً والالقوم معلومين لمافي لقطعة البحر عن الهداية ان كانت اللقطه شيئاً
يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالنواة وقشر الرمان يكون القساؤه اباحة حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف
ولكن يبقى على ملك مالكه لان التملك من الجھول لا يصح قال وفي البرازية للمالك أخذ هامة الا اذا قال عند
الرحي من أخذه فهو له لقوم معلومين ولم يذ كر السرخصي هذا التفصيل اه فينبغي أن يكون اعتاق الصيد
كذلك وتكون فائدة الاباحة حمل الانتفاع به مع بقاءه على ملك المالك لكن في لقطعة التارخانية ترك دابة
لا قيمة لها من الهزال ولم يجها وقت الترك وأخذها رجل وأصلها فالقياس ان تكون لا لا أخذ كقشر الرمان
المطروحة وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال محمد لا يوجب جواز ذلك في الحيوان لجواز في الجارية ترحي في
الارض مريضة لا قيمة لها فبأن أخذها رجل وينفق عليها فيطوؤها من غير شراء ولا هبة ولا ارث ولا صدقة أو
يعتقها من غير أن يملكها وهذا أمر قبيح اه لمخصومة متضاه ان غير الحيوان كالقشور يكون طرحه اباحة
بدون تصريح وانه يملكه الا أخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصريح بالاباحة كـ هو مفهوم قوله ولم
يجها وهذا خلاف ما ذكرناه عن الجرح على هذا يخرج ما في مختارات النوازل ويأتي قريبا قول ثالث وهو
ان غير الحرم لو ارساله يكون اباحة لانه ارساله باختياره فيكون كقشر الرمان (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان
اعتاق الصيد لا يجوز الا اذا أباحه لمن يأخذه تقييد الاطارة أي التي فسر بها الارسال بالاباحة ويؤيده قول
المعراج ولو كان في يده فعليه ارساله على وجه لا يضيع فان ارساله الصيد ليس بمخدوب كتسييب الدابة بل
هو حرام الا أن يرسله للعلف أو يبيع للناس أخذه كذا في الفوائد الظهيرية اه وقال بعده على وجه لا يضيع
بان يخليه في بيته أو يودعه عند حلال اه لكن ظاهر ما قدمناه عن القهسستاني من حكاية القوانين في تفسير

أو ارساله للحل وديعة
قهسستاني (على وجه غير
مضيق له) لأن تسييب
الدابة حرام وفي كراهة
جامع الفتاوى شري
عصافير من الصياد وأعتقها
جازان قال من أخذها فهي
له ولا يخرج عن ملكه
باعتاقه وقيل لانه تضيق
للمال اه قلت وحينئذ
تقييد الاطارة بالاباحة

فتأمل اه وفي كراهة
مختارات النسواز لسيب
دابة فأخذها آخر وأصلها
فلا سبيل للمالك عليها ان
قال عند تسيبها هي لمن
أخذها وان قال لاجل
بها فله أخذها والقول له
يبيته اه (لا يجب ان
كان الصيد في بيته)
لجربان العادة الغاشية
بتلك وهي من إحدى
النجح (أو قصه) ولو القفص
في يده دليل أخذ المصنف
بغسله للمحدث (ولا
يخرج) الصيد عن ملكه
بهذا الإرسال فله أمساكه
في الحل (له) (أخذ من
إنسان أخذ منه) لأنه لم
يخرج عن ملكه لأنه ملكه
وهو حلال بخلاف ما لو
أخذه وهو محرم لما يأتى
لأنه لم يرسله عن اختيار
(فلو) كان (جارحا) كاز
(فقتل حمام الحرم فلا تئى
عليه) لفعله ما وجب عليه
(فلو باعه رد البيع ان بقي

الإرسال ان من فسر بالاطارة لم يقيد بالاباحة لأنه يقول ان الإرسال واجب فلم يكن في معنى التسيب المحظور
ومن فسر الإرسال بالوديعة فكانه يقول حيث أمكنه دفع التعرض للصيد فملا حاجة إلى الاطارة المضبوطة
للمالك لاندفاع الضرورة بدونها ولذا قال قاضيان في شرح الجامع لو أحرم والصيد في يده عليه ان يرسله
لكن على وجه لا يضيع لأن الواجب ترك التعرض بأزالة اليد الحقيقية لا بإبطال الملك اه وكون الاباحة
تنفي التضييع ممنوع لان الغالب على الصيد انه اذا ارسل لا يصاد ثانيا فيبقى ملكه ضائعا والتسيب لا يجوز
وانما يجب الإرسال مطلقا فيمأصاده وهو محرم كما لم يملكه فليس فيه تضييع ملك هذا ما ظهر لي وقد
علمت مما قدمناه ان هذا كله فيما لو أخذ صيداً ثم أحرم ما لو دخل به الحرم فانه يلزمه إرساله بمعنى اطارته وانه
ليس له ايذاعه لأنه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل وقال ح هو
طرف مبنى على الضم أى قبل الاطارة العامل فيه الاباحة (قوله وأصلها) ليس بقيد فيما يظهر لان المدار
في التملك على الاباحة وقد يقال انما قيد به لمنع الاخذ لان قوله من أخذها هي له ينزل هبة والاصلاح زيادة
تمنع من الرجوع منها وبدونه الرجوع اذا لم يمنع ويحرم ط (قوله والقول له) أى للمالك انه لم يبيعها
لاخذلانه ينكر اباحة التملك وان برهن الاخذ أو كحل عن اليقين سلبت الاخذ ط عن لفظة الجرح (قوله
لان كان في بيته أو قصه) أى ولم يكن اصطاده في الاحرام أمالوا اصطاده في الاحرام يلزمه إرساله بالاجماع
معراج (قوله لجربان العادة) أى من لدن العصابة إلى الآن وهما التابعون ومن بعدهم يحرمون وفي
بيوتهم حمام في أبراج وعندهم دواجن وطيور لا يطلقونها وهي إحدى النجس فدل على ان استبقاعها في
الملك محفوظ بغير اليأس ليس هو التعرض الممتنع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذى ألف المكان من
صيد ووحشيات ومستأنسة (قوله ولو القفص في يده) أى مع خادمه أو في رحله معراج وقيل ان كان
القفص في يده يلزمه إرساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف كفى النهر قال ح والظاهر ان
مثله ما اذا كان الحبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله بدليل الخ) فانه بأخذ الغسلاف بيده لم يجعل
المصنف بيده فكذا بأخذ القفص لا يكون الطير في يده (قوله أخذ منه) صفة لانسان والضمير في منه
للحل ومثله ما لو أخذ من الحرم بالاولى لأنه لو كان غير مملوك لا يملكه الاخذ فالمملوك أولى فافهم (قوله لأنه
لم يخرج عن ملكه) الاول حذفه والاقتصار على التعليل الثاني لأنه عين قول المصنف ولا يخرج عن ملكه
ط (قوله لأنه ملكه وهو حلال) علة لعدم خروج الصيد عن ملكه ومفهوماً أنه لو ملكه وهو محرم يخرج
عن ملكه مع ان الحرم لا يملك الصيد فلو قال لأنه أخذ وهو حلال لكان أحسن ح (قوله لما يأتى) أى
في قول المصنف والصيد لا يملكه الحرم الخ (قوله لأنه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أى لان
الشرع ألزمه بإرساله فكان مضطراً لشرع اليأس والمناسب عطفه بالاولى لأنه علة ثانية لقوله وله أخذ الخ وقد
على به التمرناتى كالمزاة اليه في الفتح وقال انه يدل على أنه لو أرسله من غير احرام يكون اباحة اه أى فليس
له أخذه من أخذته وان لم يصرح بالاباحة وقت إرساله لأنه ضمير مضطراً اليه فكان مجرد إرساله اباحة كالقاء
قشور الرمان كما قدمناه (قوله فلو كان جارحا) تفريع على قوله وجب إرساله والجارح من الصيد ما نه ناب
أو محلب صيده (قوله لفعله ما وجب عليه) وهو إرساله لاعلى قصد الاصطياد والمسئلة مفروضة فيما اذا دخل
به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم بصيد وجب عليه إرساله بمعنى اطارته لأنه صار من صيد
الحرم وليس له ايذاعه والالء ان الواجب الايداع في الجوارح دون الإرسال لان الجوارح عادت ما قتل
الصيد فيكون متعديا بإرساله في الحرم (قوله فلو باعه) مفرع أيضاً على قوله وجب إرساله والضمير فيه
للصيد الذى أخذه حلال ثم أحرم أو دخل به الحرم لان في قوله رد المبيع الخ إشارة إلى أن البيع فاسد لا باطل
كأنص عليه في الشرع لالامة عن الكافي والزياي بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه فان بيعه باطل
كما سيذكره وأطاق في البيع فمثل ما اذا باعه في الحرم أو بعدما أخرجه إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد

الحرم فلا يجعل اخراجاً بعد ذلك كذا عزاء في البحر الى الشارحين ثم نقل عن المحيط خـ الافه من جوار البيع
والا كل بعد الاخراج مع السكراهة لكن ذكر في النهر أنه ضعيف قلت لكن هذا اذا لم يؤدجزاءه بعد الاخراج
أما لو أداه فانه يملكه ويخرج عن كونه صيد الحرم كذا أتى في مسئلة الفابية ثم ان هذا أيضاً مؤيد لما قلناه من
انه اذا دخل الحرم يصيد ليس له أن يرسله الى الحل ودبعة لما علمت من انه لا يجعل اخراجاً بل عليه ارساله في
الحرم وأما ما مر من أنه لا يخرج عن ملكه بمـ هذا الارسال فله أخذه في الحل وله أخذه ممن أخذه ومقتضاء ان
له بيعه وأكله أيضاً فلا ينافي ما هنالك ذلك فيما لو أرسله وخرج الصيد بنفسه بخلاف ما اذا أخرجه قال في
الباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل أخذه وان أخرجه أحد لم يحل فافهم (قوله والا) أي وان لم يبق
المبيع في يد المشتري بأن أتلغه أو تلف أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن أبي السموذ (قوله فعليه
الجزاء) تقدم قرر بيانيه وان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للعلل ويجوز للحرم (قوله لان حرمة الحرم)
أي فيما لو أدخل الصيد الحرم ثم باعه فيه أو بعد ما أخرجه لكونه صار صيد الحرم فبمقتضى بيعه مطلقاً كما مر
فافهم وقوله والاحرام أي فيما لو أخذه ثم أحرم (قوله ولو أخذ حلال) أي في الحل لباب وقوله ضمن مرسله
لان الأخذ بذلك الصيد ملكاً محترماً فلا يبطل احترامه باحرامه وقد أتلغه المرسل في ضمنه بخلاف ما أخذه في
حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بان يخفيه في بيته فاذا قطع يده عنه كان
متعد يهداية ومقتضى هذا مع ما قدمناه أنه لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يصح المرسل لان الأخذ يلزمه
ارساله وان كان ملكه ولا يمكنه تخليته في بيته فلم يكن المرسل متعدياً تأمل (قوله وقوله ما استحسن)
وجهه أن المرسل أمر بالمعروف ونه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل قال في الهداية ونظيره الاختلاف
في كسر المعارف أي آلات اللهو كالطنبور وقال في البحر وهو يقتضي أن يقتضي بقوله ما هنالك الفتوى على
قولهم في عدم الضمان بكسر المعارف اه قال ط وأشار الشارح الى ذلك لان الفتوى على الاستحسان
الافيه الستنى من مسائل قليلة (قوله لم يملكه) لان الصيد لم يبق بحلاله في حق الحرم فصار كما اذا اشترى
الخمر هداية (قوله بل بسبب جبري) هو ما يحصل به الملك بلا اختيار وقبول (قوله والسبب الجبري) أتى به
ظاهر ولم يقل وهو ليفيد أن المراد مطلق السبب لا بقيد كونه في الصيد فأداه ط (قوله في احدى عشر)
حق العبارة احدى عشرة لانه يجب المطابقة فيه بتأنيث الجزأين لتأنيث المعدود (قوله مبسوط في الاشياء)
لا حاجة الى ذكرها هنا وقد ذكرها المحشى (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري تبعاً للبحر بقوله
الخ ط (قوله وجعله في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شيئاً بغير اختياره الا الارث اتفاقاً
الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لان كلام الاشياء كما رأيت مطلق لا يتقيد
بهذه الصورة ولا شئ في الاتفاق على كون الارث مطلقاً سبباً جبرياً او انما لم يكن سبباً في صورة الحرم اذا مات
مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام كقيام الموانع الاربعة أي الرق والكفر والقتل
واختلاف الملك فكلا لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا فيها اه ح وان جعل استدراكاً
على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهر حيث قال وهو الظاهر لما سبب أي
من كون الصيد محرم العين على الحرم ولم يظهر لي وجه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد
من قيام نص يدل على كون الاحرام ما عمن ارث الصيد كقيامه على الموانع الاربعة وكون الصيد محرم العين
على الحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ولذا منع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه
فان الخمرة محرمة العين أيضاً وفورث (قوله فان قتله) أي الصيد الذي أخذه الحرم (قوله محرم آخر الخ)
احترزه عن البهيمه وبالبالغ المسلم عن الصبي والكافر كياناً وكان ينبغي زيادة عاقل للاحتراز عن المخنون
فانه في حكم الصبي كما في ط عن الجوى ونحوه أيضاً ولو قتله حلال فانه ان كان في الحرم لزمه الجزاء والا فلا
لكن يرجع عليه الآخذ بما ضمن فالرجوع فيه لا فرق فيه بين الحرم والحلال بحر (قوله لانه قرر عليه

مطلب لا يجب الضمان
بكسر آلات اللهو

والا فعليه الجزاء) لان
حرمة الحرم والاحرام تمنع
بيع الصيد (ولو أخذ حلال
صيداً فأحرم ضمن مرسله)
من يده الحكمة اتفاقاً
ومن الحقيقة عنده خلافاً
لهما وقوله ما استحسن
كما في البرهان (ولو أخذه
محرم لا) ضمن مرسله اتفاقاً
لان الحرم لم يملكه وحينئذ
فلا يأخذ من أخذه
(والصيد لا يملكه المحرم
بسبب اختيارى) كثره
وهبة (بل) بسبب جبري
والسبب الجبري في احدى
عشر مسئلة مبسوط في
الاشياء فاذا قال تبعاً للبحر
عن المحيط (كالارث)
وجعله في الاشياء بالاتفاق
لكن في النهر عن السراج
أنه لا يملكه بالبراث وهو
الظاهر (فان قتله محرم
آخر) بالغ منسلم (ضمننا)
جزاء من الآخذ بالارث
والقاتل بالقتل (ورجع
أخذه على قاتله) لانه قرر
عليه

ما كان يعرض السقوط) فانه كان يحتمل الارسال قبل قتله وللتقرر بحكم الابتداه في حق التضمين كشهود
الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا كافي الهداية (قوله على ما اختاره الكمال) وجرم به الزيلعي وصرح به
في المحيط عن المبتدئ وظاهر ما في النهاية أن يرجع الآخذ بالقيمة مطلقا ح عن البحر (قوله لم يرجع
على ربه) عبارة الباب ولوقته بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب
البهيمة أو راكمه وسائرها وقائدها والمسئلة مصرحة في البحر الزخراة أقول وهذا في الرجوع على الراكب
ونحوه أما من كان الراكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدراية وكذا لو كان راكبا أو سائقا
أو قائدا فأتلفت الدابة بيدها أو رجلها أو فيها صيد فعليه الجزاء فافهم (قوله ولو صيدا أو نصرانيا) محترز قوله
بالغ مسلم وعبارة المعراج لا يجب على الصبي والمجنون والكافر فزاد المجنون لانه كالصبي كالمصرع والكافر
لان النصراني غير قيد واخرجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والا فالكافر ليس أهلا للنيسة التي هي شرط
الاحرام (قوله فلا جزاء عليه) بل على الآخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهما لما قرر على الآخذ
ما كان يعرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على المفرد به دم) لو قال كفارة لشمل الصدقة واستغنى عن قوله
وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة فان القارن اذا لبس أو غطى رأسه
للضرورة تعددت الكفارة كافي البحر (قوله يعني بفعل شيء من محظوراته الخ) أي محظورات الاحرام أي
ما حرم عليه فعليه بسبب نفس الاحرام لان من حيث كونه نجسا وعمرة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس
والتطيب وازالة شعر أو ظفر نحر أو ما ترك واجبا كالوترك السعي أو الرمي أو أفاض قبل الامام أو طاف
جنبيا أو محدنا الحج أو العمرة فان عليه الكفارة ولا تعدد على القارن لان ذلك ليس جناية على نفس الاحرام
بل هو ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة وكذا الوطاف جنبيا وهو غير محرم لزمه دم كائنص عليه في البحر
بخلاف نحو اللبس فانه جناية على الاحرام مع قطع النظر عن كونه نجسا وعمرة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع
في أفعاله ما فيه تعدد الجزاء على القارن لتلبسه بأحرامين وخرج أيضا ما لو قطع نبات الحرم فلا يتعدد الجزاء به
أيضا على القارن قال في البحر لانه من باب الغرامات لا تتعلق بالاحرام به بخلاف صيد الحرم اذا قتله القارن فانه
يلزمه قيمتان لانها جناية على الاحرام وهو متعدد ولا ينظر الى كونه جناية على الحرم لان أقوى الحرمتين
تستبسع أدناهما والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما ينظر الى
الحرم اذا كان القاتل حلالا اه هذا ما ظهر لي تقر به هنا وظهر تقرير السراج أن المراد بقوله وما على
المفرد به دم ما كن فعلا حراما زاعما كان تركه كترك السعي وحده أو طاهر تقرير السراج أن المراد بقوله وما على
الشارح لكن رد عليه قطع النبات فانه فعل تأمل (قوله ومثله متمتع ساق الهدي) أولى منه قول الباب
وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن هو حكم كل من جمع بين أحرامين كالتمتع الذي ساق الهدي أو لم
يسقه لكن لم يعمل من العمرة حتى أحرم بالحج وكذا من جمع بين المجتنبين أو العمرتين وعلى هذا الوأحرم بمائة
حجة أو عمرة ثم جئ قبل رفضها فعليه مائة جزاء اه فافهم (قوله لجنايته على أحراميه) أي أحرام الحج واحرام
العمرة وهو علة لتعدد الدم والصدقة وما ذكره الشارح قبيل قول المصنف أو أفاض من عرفة قبل الامام من
أنه لا مدخل للصدقة في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القارن لكن قدمنا جوابه هناك فتدبر (قوله
فعليه دم واحد) لتأخير الاحرام عن الميقات ولوعاد الى الميقات وأحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة
يلزم القارن فيه ادمان للمجاورة وهي ما لو جاوز فأحرم بحج ثم دخل مكة فأحرم بعمرة ولم يعد الى الحل محرما
وهي غير واردة لان الدم الاول للمجاورة والثاني لتركه ميقات العمرة لانه لما دخل مكة التحق بأهلها بحر
(قوله لانه حينئذ) أي حين المجاورة ليس بقارن وهذا تعليل لجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً
وذلك لان الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بحج أو عمرة أو لم يحرم أصلا فلا دخل لكونه قارنا في وجوب
ذلك الدم ط (قوله لتعدد الفعل) أي الجناية لان كل واحد منهما بالشركة يصير جاني جناية تفوق الدلالة

ما كان يعرض السقوط) فانه كان يحتمل الارسال قبل قتله وللتقرر بحكم الابتداه في حق التضمين كشهود
الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا كافي الهداية (قوله على ما اختاره الكمال) وجرم به الزيلعي وصرح به
في المحيط عن المبتدئ وظاهر ما في النهاية أن يرجع الآخذ بالقيمة مطلقا ح عن البحر (قوله لم يرجع
على ربه) عبارة الباب ولوقته بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب
البهيمة أو راكمه وسائرها وقائدها والمسئلة مصرحة في البحر الزخراة أقول وهذا في الرجوع على الراكب
ونحوه أما من كان الراكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدراية وكذا لو كان راكبا أو سائقا
أو قائدا فأتلفت الدابة بيدها أو رجلها أو فيها صيد فعليه الجزاء فافهم (قوله ولو صيدا أو نصرانيا) محترز قوله
بالغ مسلم وعبارة المعراج لا يجب على الصبي والمجنون والكافر فزاد المجنون لانه كالصبي كالمصرع والكافر
لان النصراني غير قيد واخرجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والا فالكافر ليس أهلا للنيسة التي هي شرط
الاحرام (قوله فلا جزاء عليه) بل على الآخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهما لما قرر على الآخذ
ما كان يعرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على المفرد به دم) لو قال كفارة لشمل الصدقة واستغنى عن قوله
وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة فان القارن اذا لبس أو غطى رأسه
للضرورة تعددت الكفارة كافي البحر (قوله يعني بفعل شيء من محظوراته الخ) أي محظورات الاحرام أي
ما حرم عليه فعليه بسبب نفس الاحرام لان من حيث كونه نجسا وعمرة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس
والتطيب وازالة شعر أو ظفر نحر أو ما ترك واجبا كالوترك السعي أو الرمي أو أفاض قبل الامام أو طاف
جنبيا أو محدنا الحج أو العمرة فان عليه الكفارة ولا تعدد على القارن لان ذلك ليس جناية على نفس الاحرام
بل هو ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة وكذا الوطاف جنبيا وهو غير محرم لزمه دم كائنص عليه في البحر
بخلاف نحو اللبس فانه جناية على الاحرام مع قطع النظر عن كونه نجسا وعمرة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع
في أفعاله ما فيه تعدد الجزاء على القارن لتلبسه بأحرامين وخرج أيضا ما لو قطع نبات الحرم فلا يتعدد الجزاء به
أيضا على القارن قال في البحر لانه من باب الغرامات لا تتعلق بالاحرام به بخلاف صيد الحرم اذا قتله القارن فانه
يلزمه قيمتان لانها جناية على الاحرام وهو متعدد ولا ينظر الى كونه جناية على الحرم لان أقوى الحرمتين
تستبسع أدناهما والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما ينظر الى
الحرم اذا كان القاتل حلالا اه هذا ما ظهر لي تقر به هنا وظهر تقرير السراج أن المراد بقوله وما على
المفرد به دم ما كن فعلا حراما زاعما كان تركه كترك السعي وحده أو طاهر تقرير السراج أن المراد بقوله وما على
الشارح لكن رد عليه قطع النبات فانه فعل تأمل (قوله ومثله متمتع ساق الهدي) أولى منه قول الباب
وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن هو حكم كل من جمع بين أحرامين كالتمتع الذي ساق الهدي أو لم
يسقه لكن لم يعمل من العمرة حتى أحرم بالحج وكذا من جمع بين المجتنبين أو العمرتين وعلى هذا الوأحرم بمائة
حجة أو عمرة ثم جئ قبل رفضها فعليه مائة جزاء اه فافهم (قوله لجنايته على أحراميه) أي أحرام الحج واحرام
العمرة وهو علة لتعدد الدم والصدقة وما ذكره الشارح قبيل قول المصنف أو أفاض من عرفة قبل الامام من
أنه لا مدخل للصدقة في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القارن لكن قدمنا جوابه هناك فتدبر (قوله
فعليه دم واحد) لتأخير الاحرام عن الميقات ولوعاد الى الميقات وأحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة
يلزم القارن فيه ادمان للمجاورة وهي ما لو جاوز فأحرم بحج ثم دخل مكة فأحرم بعمرة ولم يعد الى الحل محرما
وهي غير واردة لان الدم الاول للمجاورة والثاني لتركه ميقات العمرة لانه لما دخل مكة التحق بأهلها بحر
(قوله لانه حينئذ) أي حين المجاورة ليس بقارن وهذا تعليل لجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً
وذلك لان الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بحج أو عمرة أو لم يحرم أصلا فلا دخل لكونه قارنا في وجوب
ذلك الدم ط (قوله لتعدد الفعل) أي الجناية لان كل واحد منهما بالشركة يصير جاني جناية تفوق الدلالة

فيمتددا لجزاء بتعدد الجنابة هداية فافهم (قوله لاتحاد الحبل) فان الضمان في حق المحرم جزاء الفعل وهو
 ممدد وفي حق صيد المحرم جزاء الحبل وهو ليس بممتد ذكر جابر قتال وجلا خطا يجب عليه مادية واحدة لانها
 بدل الحبل وعلى كل منهما كفارة لانها جزاء الفعل بحرو وينبغي أن يقسم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة ولو قتله
 حلالا ومحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلالا ومفردا فان فعلى الحلال ثلث
 الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزا آن قهستانى وتماه في البحر (قوله وبطل ببيع المحرم صيد الخ)
 أطلقه فشمى ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأد أن يبيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالا وأن
 شراؤه باطل وان كان البائع حلالا وأما الجزاء فاما يكون على المحرم حتى لو كان البائع حلالا والمشتري محرم
 لزم المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بحر (قوله وكذا كل تصرف) أى من هبة وصية وجعله مهرا
 وبدل ذابح لان العين خرجت عن كونها محلا لالتصرفات ط ثم الاولى تأخيرها عن قوله وشراؤه ليكون
 تعميما بعد تخصيص (قوله ان اصطاده وهو محرم) أى لانه لم يملكه كالمهر وأما بهذا الشرط أن البطلان
 اذا صاده وهو محرم وباعه كذلك ما لو صاده وهو محرم وباعه وهو حلال فالبيع جائز كفى السراج ولو صاده
 وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد كما صرح به تبع السراج أيضا أى اذا كان المشتري حلالا وأما لو كان
 محرم فالبيع باطل ولو كان البائع حلالا كالمهر فافهم ان ما ذكره من الشرط انما هو في بيع المحرم كالمهر
 في النهر قال ح ادلا معنى لقولك وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان عليه ان يذ كر الشرط
 بعد الاول اه (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) أى يضمن المشتري قيمة الصيد للبائع لانه ملكه اه ح
 (قوله أيضا) أى مع ضمانه أى المشتري الجزاء المذ كور في قوله وعليه وعلى البائع الجزاء فافهم ولا
 يخفى ان ضمانه الجزاء انما هو اذا كان محرم ما والا فلا يس عليه سوى ضمان القيمة (قوله كالمهر) الكاف
 فيه للتظهير أى نظير ما من ضمان المرسل القيمة في قوله أخذ حلال صيدا ضمن مرسله * (تنبيه) ذكر
 في البحر عن المحيط قبيل قول الكثر وحله لحم ما صاده حلالا ولو هب محرم لم يرد صيدا فافهم كنه قال أبو حنيفة
 على الآ كل ثلاثة أجزئة قيمة للذبح وقيمة للاد كل المحظور وقيمة للواهب لان الهبة كانت فاسدة وعلى
 الواهب قيمة وقال محمد على الآ كل قيمتان قيمة للواهب وقيمة للذبح ولا شئ لاد كل عنده اه والظاهر ان
 وجوب قيمة للواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والالم يملكه فلا تجب له قيمة ولذا كانت
 الهبة فاسدة لا باطلة قبل وهذا بناء على القول بأن الهبة الفاسدة لا تغني الملك بالقبض أما على مقابلة فلا شئ
 عليه للواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة على كل من القولين كالبيع الفاسد ملك بالقبض ويضمن
 بمثله أو قيمته كما سيذكره في كتاب الهبة ان شاء الله تعالى (قوله بعدما أخرجت) أى أخرجها محرم أو
 حلال معراج (قوله وماتا) علم حكم ذبحهما وان اذلهما بأى وجه كان بالاولى ط (قوله غرمهما) لان
 الصيد بعد الانخارج من المحرم بقى مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية فتسرى
 الى الولد اه ح (قوله لم يجزه) بفتح الباء من جزاء به وهو ثلاثى معتل لا تحرك فى القاموس وضميره
 المستتر للمخرج والبارز للولد ح وكل زيادة فى الصيد كالسمين والشعر فضمان على هذا التفصيل نهر
 أى ان لم يؤذ جزاءها قبل موتها ضمن الزيادة وان أذاه فلا بحر وبه علم أنه لو حبلت بعد انخارجها فهو كذلك
 كما أفاده ط (قوله لعدم سريه الامن) أى الى الولد لانه لما أدى ضمان الاصمى ملكها فخرجت من أن
 تكون صيدا المحرم وبطل استحقاق الامن فاضحان قال في النهر حتى لو ذبح الام والاولاد يحل لكن مع
 الكراهة كفى الغاية (قوله والظاهر نعم) نقله في النهر عن البحر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها ملكه كالجيش
 ولذا فالوا بكر اه كاهوى عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على أنه يجب ردها بعد أداء الجزاء اه
 (قوله آ فاقى الخ) ترجمه في الكثر بسبب مجاوزة الميقات بغير احرام وماله المصنف بما سبق لانه جنابة أيضا
 لكن ما سبق جنابة بعد الاحرام وهذا قوله قال ح لو عبر بين جاوز الميقات كما عبر به في الكثر اشمل قوله

(لا لاتحاد الحبل) وبطل
 ببيع محرم صيدا) وكذا
 كل تصرف (وشراؤه)
 ان اصطاده وهو محرم
 والا فالبيع فاسد (فلا
 قبض) المشتري (فقط
 في يده فعليه وعلى البائع
 الجزاء) وفي الفاسد يضمن
 قيمته أيضا كالمهر (ولدت
 طيبة) بعدما (أخرجت من
 المحرم وما نأخرهما وان
 أدى جزاءها) أى الام
 (ثم ولدت لم يجزه) أى الولد
 لعدم سريه الامن حينئذ
 وهل يجب ردها بعد أداء
 الجزاء الظاهر نعم (آ فاقى)

(قول المصنف لم يجزه) أى
 لم يجب عليه جزاء الولد اه

سكنى يرد الحج الخ ويشمل حرميا ثم لعمرته من الحرم وبستانيا ثم لحجته أو لعمرته من الحرم فان
كل من لم يحرم من ميقاته المعين له لزمه دم مالم يعد اليه سواء كان حرميا أم بستانيا أم آفايقا غاية الامر أنه
بشروط لزوم الاحرام في البستانى والحرمى قصد النسك ويكفى فى الآفاقى قصد دخول الحرم قصد مع ذلك
نسكا أم لا اه وأراد بالبستانى الحلى أى من كان فى الحل داخل المواقيت والحاصل أن الحرم ثلاثة أصناف
آفاقى وحلى وحرمى ولكل ميقات مخصوص تقدم بيانه فى المواقيت فن أراد نسكا وجاوز وقته لزمه العود اليه
(قوله مسلم بالغ) فلو جاوز كافر أو صبي فاسلم وبلغ لاشئ عليه ما ولم يقيد بالحرم لبشمل الرقيق فله لو جاوز به بلا
احرام ثم أذن له مولاه فاحرم من مكة فعليه دم يؤخذ به بعد العتق فتح (قوله يرد الحج أو العمرة) كذا قاله
صدر الشريعة وتبعه صاحب الدوروان كمال باشا وليس يصح لما نذكر ومنشأ ذلك قول الهداية وهذا
لنرى ذكرنا أى من لزوم الدم بالمجاورة ان كان يرد الحج أو العمرة فان كان دخل البستان لحاجة فله أن يدخل
مكة بغير احرام اه قال فى الفتح يوجبهم ظاهرا أن ما ذكرنا من أنه اذا جاوز غير محرم وجب الدم إلا أن يتلافاه
بمحله ما اذا قصد النسك فان قصد التجارة أو السياحة لاشئ عليه بعد الاحرام وليس كذلك لان جميع الكتب
ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد النسك أم لا وقد صرح به المصنف أى صاحب الهداية فى
فصل المواقيت فيجب أن يحتمل على أن العالب فيمن قصد مكة من الآفاقين قصد النسك المأربى قوله اذا أراد
الحج أو العمرة اذا أراد مكة اه لمخصمان ح عن الشربى ليلية وليس المراد بمكة خصوص سهيل قصد الحرم
مطلقا موجب لاحرام كما رقبيل فصل الاحرام وصرح به فى الفتح وغيره (قوله بل ولم يرد الحج) قد علمت ما فيه
ح (قوله على ما مر) أى أول الكتاب فى بحث المواقيت فى قوله وحرم تأخير الاحرام عنها ان قصد دخول
مكة ولو لحاجة وفى بعض النسخ على ما سياتى فى المتن تريبا أى فى قوله وعلى من دخل مكة بالاحرام حجة أو
عمرة (قوله وحاو زوقته) أى ميقاته والمراد آخر المواقيت التى يمر عليها اذا لا يجب عليه الاحرام من أولها
كما مر أول الكتاب (قوله اعتبار الارادة عند الجاورة) أى ان الآفاقى الذى جاوز وقته تعتبر ارادته عند
الجاورة فان كان عند قصد الجاورة أراد دخول مكة لحج أو غيره لزمه الاحرام من الميقات والابان أراد دخول
مكان فى الحل لحاجة فلا شئ عليه واستظهر فى الجرا اعتبار الارادة عند الخروج من بيته لكن ذكر ذلك فى
مسئلة البستان الآتية وأشار الشارح الى أنه لا فرق بين الموضعين حيث ذكر ذلك فيهما وسند كمر عبارة
البحر والنهر فافهم (قوله الى ميقات ما) فى بعض النسخ بدون لفظة ما وعلى كل فالمراد أى ميقات كان
سواء كان ميقاته الذى جاوز به يحرم أو غيره أقرب أو أبعد لانها كلها فى حق الحرم سواء والاولى أن
يحرم من وقته بحر عن المحيط (قوله ثم أحرم) أى يحجج ولو نفلا أو بعمره وهذا ناظر الى قول الشارح كما اذا لم
يحرم وقوله أو عاذا الحج ناظر الى قوله جاوز وقته ثم أحرم وعبارة المتن بعمره انها حازرة فتأمل (قوله
صفة محرم ما) أى صفة معنوية ولا فجعله لم يشترع حال من فاعله المستتر أو من فاعل عاذه فى حال بعد حال
متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذا الوقوف بعرفة قبل أن يطوف للقدوم فتح (قوله ولو شوطا)
أخذ من البحر ومقتضاه أنه لا بد فى لزوم الدم وعدم امكان سقوطه من الشوط الكامل وعبارة الهداية
ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لاستسقط عنه الدم بالاتفاق فقال واستلم الحجر بالواو وفى بعض
نسخها بالفاء قال ابن السكال فى شرحها انما ذكره تنبيه على أن المعتبر فى ذلك الشوط التام فان المسنون
الفصل بين الشوطين بالاستلام والافه وليس بشرط اه ومثله فى العناية وعالية فالمراد بالاستلام ما يكون بين
الشوطين لا ما يكون فى أول الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف شوطا أو شوطين وبه ظهر أن ما فى
الدرر من عطائه بأو غير ظاهر لا تقتضاه الاكتفاء ببعض الشوط فافهم (قوله لان الشرط الحج) أى فى سقوط
الدم وليس المراد أنه شرط فى صحة النسك لان تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يحجر بالدم ولو كان شرطا
لكان فرضا وبتركه يفسد الحج أعاده الجوى ط (قوله عند الميقات) احتراز عن داخل الميقات لا حارجه

مسلم بالغ (يريد الحج ولو
نفلا) أو العمرة) فلو لم يرد
واحدا منهما لا يجب عليه
دم بمجاورة الميقات وان
وجب حج أو عمرة ان أراد
دخوله مكة أو الحرم على ما
سبأنى فى المتن تريبا (وجاوز
وقته) ظاهرا ما فى النهر عن
البدائع اعتبار الارادة عند
الجاورة (ثم أحرم لزمه دم
كما اذا لم يحرم فان عاد الى
ميقات ما (ثم أحرم أو عاد
اليسه حال كونه (محرم
لم يشترع فى نسيان) صفة
محرم كما واف ولو شوطا
وانما قال (ولسبى) لان
الشرط عند الامام تجديد
التلبية عند الميقات بعد
العود اليه

حتى لو عاد محرما ولم يلب فيه لكن لبي بعد ما جاوزه ثم رجع ومريه ساكنا فانه يسقط عنه بالاولى لانه فوق
الواجب عليه في تعظيم البيت كفاي البحر ح (قوله خلا فاهما) حيث قال يسقط الدم وان لم يلب كلומר
محرما ساكنا قوله ان العزيمة في الاحرام من ديرة أهله فاذا ترخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء
حقه بانشاء التلبية فكان التلافي بعوده ملبيا هداية وفي شرحه لابن السكال اعلم ان الناظرين في هذا المقام
من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على ان العزيمة لا فاقى ما ذكر ولا يتخلو عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه انه أحرم من ديرة أهله فكيف يصح اتفاق السكال على ترك
العزيمة وما هو الا فضل اه قلت وهو ممنوع فان المراد بالاحرام من ديرة أهله أي مما قرب من أهل
الحرم من الاماكن البعيدة عن الميقات وقد ورد فعل ذلك عن جماعة من الصحابة وورد طلبه في الحديث
كما قدمناه عن الفتح عند بحث المواقيت وفسر الصحابة الاتمام في وأتموا الحج بذلك وهذا في حق من قدر عليه
كما مر هناك فافهم (قوله والفضل عوده) ظاهره في البحر عن المحيط وجوب العود به صرح في شرح
الباب (قوله الا اذا خاف فوت الحج) أي فانه لا يعود ويضى في احرامه وعاله في البحر عن المحيط بقوله لان الحج
فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض اه وبقضاء أنه لو لم يخف فوت الفوت
يجب العود كما قلنا لعدم المزارح وأه اذا خافه يجب عدم العود به يعلم ما في قول النهر ومتى خاف فوت الحج
لو عاد فلا فضل عدمه والا فلا فضل عوده كفاي المحيط اه هذا وفي البحر واسم تنقيده منه أي مما ذكره عن
المحيط أنه لا تفصيل في العمرة وأنه يعود لانها لا تفوت أصلا اه ولا يخفى أن هذا بالنظر الى الفوات
والا فقد يحصل مانع من العود غير الفوات لخوفه على نفسه أو ماله فيسقط وجوب العود في العمرة أيضا
(قوله أو عاد بعد شروعه) بقي عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلب عند الميقات ح (قوله كسكى يريد
الحج الخ) أما لو خرج الى الحل لحاجة فأحرم منه ووقف بعرفة فلا شيء عليه كالاتفاق اذا جاوز الميقات قاصدا
البستان ثم أحرم منه ولم يرتقيده مسئلة المتمتع بما اذا خرج على قصد الحج ويغني ان تعيده وانه لو خرج لحاجة
الى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كالمسكى فتح (قوله وصار مكبا) لان من وصل الى مكان على وجه
مشروع صار حكمه حكم أهله وهنا لما وصل الى مكة محرما بالعمرة وفرغ منها صار في حكم المسكى سواء ساق
الهدى أم لا فاذا أراد الاحرام بالحج فيقائه الحرم أو العمرة فالحل ومثل ذلك يقال في الحل وهو من كان
داخل المواقيت فان ميقاته للحج أو العمرة الحل فاذا أحرم من الحرم فعليه دم الا أن يعود كمر عن ح
وصرح به هناك في النهر واللباب (قوله وكذا الوأحوما) أي المسكى والمتمتع الذي في حكمه فان ميقات
المسكى للعمرة الحل (قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب الى الميقات الواجب ليشمل قوله وكذا الوأحوما بعمرة
من الحرم فان الواجب خروجهم ما الى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود اليه بعد الكينونة فيه (قوله كما مر)
أي عودا مما نال المسرى في الاتفاق بأن يعود الى الميقات ثم يحرم ان لم يكن أحرم وان كان أحرم ولم يشرع في
نسله يعود اليه ويلى (قوله أي آفاق) أفاد أن المراد بالكوفي كل من كان خارج المواقيت (قوله البستان)
أي بستان بنى عامر وهو موضع قريب من مكة داخل الميقات خارج الحرم وهي التي تسمى الآن نخلة مجود
ابن كمال زاد غيره أن منه الى مكة أربعة وعشرين ميلا قال بعض المشين قال النووي قال بعض أصحابنا هذه
القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات وفي غاية السروجى بالقرب من جبل عرفات على
طريق العراق والكوفة الى مكة (قوله أي مكانا من الحل) أشار الى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان
داخل المواقيت من الحل والظاهر أنه لا يشترط ان يقصده مكانا معين لان الشرط عدم قصد دخول الحرم عند
المجاورة فاي مكان قصده من داخل المواقيت حصل المراد كما سبغ فافهم (قوله لحاجة) كذا في البدائع
والهداية والكتر وغيرها وهو احتراز عما اذا أراد دخول مكان من الحل لمجرد المرور الى مكة فانه لا يحل له الا
محرما فلا بد من هذا القيد والا فكل آفاق أراد دخول مكة لا بد له من دخول مكان في الحل على انه في البحر

تخلو فاهما (سقطا منه)
والفضل عوده الا اذا خاف
فوت الحج (والا) أي وان
لم يعد أو عاد بعد شروعه
(لا) يسقط الدم (كسكى
يريد الحج) ومتمتع فرغ من
عمرة (وصار مكبا) وخرج
من الحرم وأحرم بالحج من
الحل فان عليه اداء المجاورة
ميقات المسكى بلا احرام وكذا
لو أحرم بعمرة من الحرم
وبالعود كما يسقط الدم
(دخول كوفي) أي
آفاق (البستان) أي مكانا
من الحل داخل الميقات
(لحاجة) قصدها

جعل الشرط قصده الحبل من حين خروجه من بيته أى ليكون سفره لاجله لالدخول الحرم كما يأتى ولذا قال ابن الشلبى فى شرحه ومن لا مسكن الحاجة له بالبستان لالدخول مكة ويأتى توضيحه فافهم (قوله ولو عند المجاوزة) الطرف متعلق بقصدها أى ولو كان قصدا للحاجة التى هى هذه ارادته دخول البستان عند مجاوزة الميقات أما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصده الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قصدا لمكة فلا يسقط الدم مالم يرجع وأفاد أنه لو قصد دخول البستان الحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاولى وان قصده ذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافا لما فى البحر حيث قال عقب ذكره ان ذلك حيلة لا فاقى أراد دخول مكة بلا احرام ولم أر أن هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته أولا والذي يظهر هو الاول فانه لا شك ان الفاقى يريد دخول الحبل الذى بين الميقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحبل الداخل الميقات حين يخرج من بيته اه وحاصله ان الشرط أن يكون سفره لاجل دخول الحبل والادخل له المجاوزة بلا احرام قال فى النهر الظاهر أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كافى ويدل على ذلك ما فى البدائع بعد ما ذكر حكم المجاوزة بغير احرام قال هذا اذا جاوزا هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فأما اذا لم يرد ذلك وإنما أراد أن يأتى بستان بنى عامر أو غيره لحاجة فلا شئ عليه اه فاعتبر الارادة عند المجاوزة كترى اه أى ارادة الحج ونحوه و ارادة دخول البستان فالارادة عند المجاوزة معتبرة قيهما ولذا ذكر الشارح ذلك فى الموضوعين كما قدمناه فافهم وقول البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحبل غير ظاهر بل الشرط قصد الحبل فقط تامل (قوله على ما مر) أى قرىبا فى قوله ظاهر ما فى النهر عن البدائع الخ (قوله على المذهب) مقابله ما قاله أبو يوسف انه ان نوى اقامة خمسة عشر يوما فى البستان فله دخول مكة بلا احرام والا فلا ح من البحر (قوله له دخول مكة غير محرم) أى اذا أراد دخول البستان الحاجة لالدخول مكة ثم بدله دخول مكة للحاجة له دخولها غير محرم كفى شرح ابن الشلبى ومن لا مسكن قال فى الكافى لان وجوب الاحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وإنما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا اذا أراد دخول مكة للحاجة غير النسل والا فلا يجاوز ميقاته الا باحرام ولذا قال قبيل فصل الاحرام عند ذكر المواقيت وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم مالم يرد نسكا (قوله ووقته البستان) أى لو أراد النسل فيمقانه للحج أو العمرة البستان يعنى جميع الحبل الذى بين المواقيت والحرم كما مر فى بحث المواقيت فلا أحرم من الحرم لزمه دم مالم يعد كما قدمناه فريبا عن النهر والباب الا اذا دخل الحرم لحاجة ثم أراد النسل فانه يحرم من الحرم لانه صار ميكا كاسر (قوله ولا شئ عليه) سرته بطله له دخول مكة غير محرم فكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما مر) أى قبيل فصل الاحرام حيث قال أما لو قصد وضعه من الحبل لتخلص وحده حل له بمجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام (قوله وهذه حيلة لا فاقى الخ) أى اذا لم يكن مأمورا بالحج عن غيره كما قدمه الشارح هناك وقدمنا الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مشككت لما علمت من انه لا يجوز له بمجاوزة الميقات بلا احرام مالم يكن أراد دخول مكان فى الحبل للحاجة والا فكل آفاقى يريد دخول مكة لا بد أن يريد دخول الحبل وقدمنا أن التقييد بالحاجة احتراز عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وأنه انما تجوز له دخولها بلا احرام اذا بدله بعد ذلك دخولها كما قدمناه عن شرح ابن الشلبى ومن لا مسكن فعلم ان الشرط لسقوط الاحرام أن يقصد دخول الحبل فقط ويدل عليه أيضا ما نقلناه عن الكافى من قوله وهو لا يريد دخولها أى مكة وإنما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فأما اذا لم يرد ذلك وإنما أراد أن يأتى بستان بنى عامر وكذا قوله فى الباب ومن جاوز وقته بعد مكان من الحبل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن يدخلها بغير احرام فقوله ثم بدله أى ظهر وحديثه يقتضى أنه لو أراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الاحرام وان أراد دخول البستان لان دخول مكة لم يبدله بل هو مقصوده الاصل وقد أشار فى البحر الى هذا الاشكال وأشار الى جوابه بما تقدم

ولو عند المجاوزة على ما مر ونيسة مدة الإقامة ليست بشرط على المذهب (له) دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شئ عليه) لانه التحق بأهله كما مر وهذه حيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا احرام

منه من أنه لا بد أن يكون قصد البستان من حين نحو وجه من بيته أي بان يكون سفره المقصود لاجل البستان
 لاجل دخوله مكة كما قدمناه وأجاب أيضا في شرح الباب بقوله والوجه في الجملة أن يقصد البستان قصدا
 أوليا ولا يضره دخول الحرم بعده قصد اضمتيا أو عارضا كما إذا قصد هندی جدة لبسيع وشراء أو لا يكون
 في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند بقصد الحج أولا ويقصد دخول جدة
 تبعاً ولو قصد بيعاً وشراء اهـ وهو قريب من جواب البحر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع
 والشراء في الحل ويكون دخول مكة تبعاً لكن يناقيه قولهم ثم بدله دخول مكة فإنه يفيد أنه لا بد أن يكون
 دخوله عارضا غير مقصود لا أصالة ولا تبعاً بل يكون المقصود دخول الحبل فقط كما هو ظاهر جواب البحر
 وكلام الكافي والبدائع واللباب وغيرها وهذا مناف لقولهم أنه الحيلة لا فاقى يريد دخول مكة بالأحرام
 لأنه إذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتج إلى حيلة إذا بدله دخول مكة على أن هذا أيضاً فحين أراد دخول مكة
 لحاجة غير النسك أمالو أراد النسك فلا يحل له دخولها بالأحرام لأنه إذا صار من أهل الحل فبقائه بميقاته
 وهو الحل كما مر مراراً فكيف من خرج من بيته لاجل الحج فافهم (قوله ويجب على من دخل مكة) أي
 والحرم سواء قصد التجارة أو النسك أم غيرهما كما نفهده عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرحاً
 ومتناقبيل فصل الأحرام وصرح به في الباب أيضاً (قوله فلو عاد) أي إلى الميقات كما تفيد به الهداية لكن في
 البدائع أنه إذا أقام بمكة حتى تحوّل السنة يجزئ ميعقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة لأنه لما أقام
 بمكة صار في حكم أهلها اهـ والتعليل يفيد أن تحوّل السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التقييد بالخروج إلى
 الميقات لاجل سقوط الدم للأجزاء لأن الواجب عليه بدخول مكة بالأحرام أمران الدم والنسك وبه
 يحصل التوفيق كما أفاده في الشرنبلالية (قوله عن آخر دخوله) أي وعليه قضاء ما بقى لباب (قوله وتماضي
 الفتح) حيث عال ذلك بان الواجب قبل الانحصر صار ديناً في ذمته فلا يسقط الإلتزام بالنية اهـ ح (قوله
 وصح منه الخ) أي إذا دخل مكة بالأحرام ولزمه بذلك حجة أو عمرة فخرج إلى الميقات وأحرم بحجة أو عمرة واجبة
 عليه بسبب آخراً فإنه يجزئ ذلك عملاً بالذم ولا بد أن يكون ذلك في عام الدخول لا بعده (قوله من
 حجة الإسلام الخ) احتراز به عما لو أحرم عملاً عليه بسبب الدخول فإنه قدمه في قوله فإن عاد الخ والظاهر أنه لو
 عاد إلى الميقات ونوى نسكاً فلا يقع واجباً عليه بالدخول ولا يكون نفلاً لأنه بعد تقرر الوجوب عليه بخلاف
 ما إذا نوى نفلاً قبل مجاوزة الميقات فإنه يقع نفلاً لعدم وجوب شيء عليه بعد حصول المقصود من تعظيم البقعة
 بالأحرام كما حققناه أول الحج فافهم (قوله في عامه ذلك الخ) أي عام الدخول قال في الهداية لا يـ تلافى المتروك
 في وقت له لأن الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالأحرام كما إذا أقام أي الميقات محرماً بحجة الإسلام في الابتداء
 بخلاف ما إذا تحوّل السنة لأنه صار ديناً في ذمته فلا ينادى بالأحرام مقصوداً وكفى الأمانة كاف المنذور فإنه
 يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اهـ قال في الفتح ولقائل أن يقول لا فرق بين سنة
 المجاوزة وسنة أخرى في أي وقت فعل ذلك يقع أداءه إذا الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بقواتها ديناً
 يقضى ففهم أحرم من الميقات بنسك عليه تأدى هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا إذا تكرر الدخول بالأحرام
 منه ينبغي أن لا يحتاج إلى التعيين كمن عليه يومان من رمضان فنوى مجرد قضاء ما عليه ولم يعين وكذا لو كان من
 رمضان على الأصح وكذا نقول إذا رجع مراراً فأحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد دخوله خرج عن
 عهده ما عليه اهـ وأقره في البحر (قوله لصيرورته) أي المتروك ديناً وعلمت ما فيه من بحث الفتح وأورد
 عليه أيضاً أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرمة بالعمرة المنذورة في السنة الثانية كالمنذورة
 في الأولى لأن العمرة لا تصير ديناً لعدم توقيتها بوقت معين بخلاف الحج وأجاب في غاية البيان بان تأخير العمرة
 إلى أيام النحر والتشريق مكروه إذا أخرها إليها صار كالمنفوت لها قصارت ديناً اهـ وأقره في البحر ولا يخفى
 ما فيه فإن المكروه فعلها في تلك الأيام لا يبعد تأمل (قوله فأحرم بعمرة) يعلم منه ما إذا أحرم بحجة بالأولى نهر

(و) يجب (على من دخل مكة
 بالأحرام) لكل مرة (حجة
 أو عمرة) فلو عاد فأحرم بنسك
 أجزاء عن آخر دخوله
 وتماضي الفتح (وصح منه)
 أي أجزاء مما لزمه بالدخول
 (لو أحرم عملاً عليه) من حجة
 الإسلام أو نذر أو عمرة
 منذورة (لكن في عامه ذلك)
 لتداركه المتروك في وقته
 (لا بعده) لصيرورته ديناً
 يتحوى سنة (جاوز
 الميقات) بالأحرام (فأحرم
 بعمرة ثم أفسدها مضي
 وقضى ولا دم عليه)

فأفهم (قوله لترك الوقت) مصدر مضاف الى مكانه أى لترك احرامه في الميقات (قوله لجبره بالاحرام منه في القضاء) حلة لقوله ولادم عليه الخ وصغير منه للوقت أشار به الى أنه لا بد في سقوط الدم من احرامه في القضاء من الميقات كما صرح به في البحر فلو أحرم من الميقات المسكى لم يسقط الدم وهو مستفاد أيضاً مما تقدمناه من الشربة لامية (قوله مسكى طاف لعمرة الخ) شرو عن الجمع بين احرامين وهو في حق المسكى ومن بمعناه جناية دون الآفاقى الا في اضافة احرام العمرة الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره في الجنائيات وبالاعتبار الثاني جعل له في الكنز باباً على حدة ثم اعلم ان أقسامه أربعة ادخال احرام الحج على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثلها والعمرة على الحج قدم الاول لكونه أدخل في الجناية ولذا لم يسقط به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقدماً له على غيره لوقته حاله لا شمله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيه من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر (قوله ومن يحكمه) أشار الى ما في النهر من أن المراد بالمسكى غير الآفاقى فشم كل من كان داخل المواقيت من الحلى والحرمي فأفهم فالاحتراز بالمسكى عن الآفاقى لانه لا يرفض واحد منهما غير أنه ان أضاف بعد فعل الاقل كان فارادوا الا فهو متمتع ان كان ذلك في أشهر الحج كما مر نهر (قوله أى أقل أشواطها) يفيد أن الشوط ليس بقيد واطلاقه فشم ما اذا كان في أشهر الحج أولاً كفى في البحر عن الميسوط وفي النهر عن الفتح ولو طاف الاكثر في غير أيام الحج ففي الميسوط أن عليه الدم أيضاً لانه أحرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمسكى أن يجمع بينهما فاذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم اه وفيه أيضاً قيد بالعمرة لانه لو أهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها اتفاقاً وبكونه طاف لانه لو لم يضاف رفضها أيضاً اتفاقاً وبالاقول لانه لو أتى بالاكثر رفضه أى الحج اتفاقاً وفي الميسوط أنه لا يرفض واحد منهما او جعله الاستيعاب في ظاهر الرواية (قوله رفضه) أى تركه من باب طلب وضرب كفى في المغرب وهذا أى رفض الحج أولى عند الامام وعندهما الاولى رفض العمرة لانها أدنى حال اوله أن احرامها تأكد باداء شيء من أعمالها ورفض غير المتأكد أسرو لان في رفضها إبطال العمل وفي رفضه امتناعاً عنه أفاده في البحر (قوله وجوباً) مخالف لما في البحر حيث قال بعدم ما مر وقد ظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اه أى وانما الواجب رفض أحدهما لا بغيره (قوله بالحق) أى مثلاً قال في البحر ولم يذكر بماذا يكون ورفضاً ينبغي أن يكون الرفض بالفعل بان يحلق مثلاً بعد الفراغ من أفعال العمرة ولا يكتفى بالقول أو بالنية لانه جعله في الهداية تحللاً وهو لا يكون الا بالفعل شيء من محظورات الاحرام اه قلت وفي الباب كل من عليه الرفض يحتاج الى نية الرفض الامن جميع بين تحجيت قبل فوات الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى ففي هاتين الصورتين ترتفع احدهما من غير نية رفض لكن اما بالسعي الى مكة أو الشروع في أعمال أحدهما فعلم من مجموع ما في البحر والباب أنه لا يحصل الابطال شيء من محظورات الاحرام مع نية الرفض به وما قدمناه أوائل الجنائيات عند قوله وبترك أكثره بقي محرماً من أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام فصنع ما يصنع الحلال من لبس وحلق ونحوهما لا يخرج به من الاحرام وان نية الرفض باطله فهو محمول على ما اذا لم يكن مأوراً بالرفض كما نهى عليه هناك وقيد بكون الحلق بعد الفراغ من العمرة ثم لا يكون جناية على احرامها (قوله لانه كفائت الحج) وحكمه أن يحلل بعمرته ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعليل المفيد أنه قضاءه في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لانه حينئذ ليس في معنى فائت الحج بل كالمصراً اذا تحلل ثم حج من تلك السنة فانه حينئذ لا تجب عليه عمرة بخلاف ما اذا تحللت السنة ط و بحر (قوله ولو رفضها) أى العمرة التي طاف لها أو أدخل عليها الحج (قوله قضاها) أى ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) أى ليس عليه عمرة أخرى كفى بالحج وليس مراده نفي الدم لقول الهداية وعليه دم بالرفض أيهما رفض اه ح (قوله صحيح) لانه أدى أفعاله كما التزم نهر (قوله وأساء) أى مع الاتم لما صرحوا به من أن المسكى منهى عن الجمع بينهما وأنه يأنه به وقد مننا الاختلاف في أن الاساءة دون الكراهة أو فوقها والتوفيق بينهما فأفهم

ترك الوقت لجبره بالاحرام
منه في القضاء (مسكى)
ومن يحكمه (طاف لعمرة
ولو شوطاً) أى أقل
أشواطها (فأحرم بالحج
رفضه) وجوباً بالحق لنهى
المسكى عن الجمع بينهما
(وعليه دم) لاجل (الرفض
وجوعرة) لانه كفائت
الحج حتى لو حج في سنته
سقطت العمرة ولو رفضها
قضاها فقط (فلو أنهما صح)
وأساء

(قوله وذبح) أى لتسكن النقصان من نسكه بارتكاب المنهي عنه لانه فارت ولو أضاف بعد فعل الاكثر في أشهر الحج فتمتع ولا تمتنع ولا قران لمسكى كما مر وهذا يؤيد قول من قال ان نفي التمتع والقران لمسكى معناه نفي الحل كما مر نهر أى لاننى الصحة قلت وقد مر ذلك في باب التمتع وقد مرنا ذلك تحقيق قول ثالث وهو ان تمتنع المسكى باطل وقرانه صحيح غير جائز فتذكره بالمرجعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غنما بخلاف دم الشكر شرح الباب (قوله ومن أحرم بحج الخ) شروع في القسم الثاني والثالث أعني ادخال الحج على مثله والعمرة على مثلها واعلم ان الاحرام بحجتين فصاعدا اما أن يكون على التراخي أو معاً أو على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا أتى بتم وأما الاخير ان في النهر يلزمه الحجتان عند الامام والثاني لكن يرتفع أحدهما اذا توجه سائرا في ظاهر الرواية وقال الثاني عقب مسير ورثه بحر ما بلامهلة وأثر الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل الشروع وقال محمد يلزمه في المعية أحدهما وفي التعاقب الاول فقط والعمرتان كالحجتين اه قلت وأثر الخلاف لزوم دم بين الجنابة عندهما ودم واحد عند محمد في البدائع واستشكله في شرح الباب بانه عند الثاني يرتفع أحدهما عقب الاحرام بلامك أي فلم تسكن الجنابة عنده على احرامين ل على واحد فيلزمه بالجنابة دم واحد كقول محمد (قوله ثم أحرم يوم النحر بأخر) قيد بكره يوم النحر لانه لو أحرم بعرفات لم يلا أو نهارا رضى الثانية وعاد دم الرض وحجة وعبرة ثم عند الثاني يرتفع كالمروءة عند الاول بوقوفه كفى الحيط وينبغي أنه لو أحرم ليلة النحر بعد الوقوف ثم أو أن يرتفع بالوقوف بل لزدافسة لانه سابق بحج لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن تطل بالمسير اليها نهر (قوله فان كان قد حاق للاول) أى نجبه الاول قبل احرامه بالثاني (قوله لزمه الاخر) أى فيبقى بحر ما إلى أن يؤديه في العام القابل لباب (قوله لانهما الاول) لان الباقي بعد الخلق الرمي وبذلك لا يصير جانيا بالاحرام ثاني نهر ومقتضاه أن الاحرام الثاني وقع بعد الخلق وبعد طواف الزيارة أيضا وأنه لو أحرم بعد الخلق قبل الطواف لزمه دم الجمع لان الاحرام الاول بقي في حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالهدي وشروحه والاكافي خلافة لا طلاقهم نفي الدم بعد الخلق من غير تقييد بما بعد الطواف أيضا لكن قال في شرح اللباب ان اطلاقهم لا ينافي تقييد الكرماني اه أى فيجعل المطلق على المقيد قلت لكن مافي الكرماني مبنى على وجوب دم الجمع بين احرامى الحج كاحرامى العمرة ويأتى الكلام فيه قريبا (قوله فم دم) الفاعدا داخلة على فعل مقدر أى فيلزمه الاخر مع دم (قوله قصر أولا) أى اذ لم يحلق للاول ثم أحرم بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب الاحرام الثاني أو لا بل أخر حتى حج في العام القابل وهذا عندهما يخصان الوجوب بما اذا حاق لانهم لا يوجبان بانهما أخيرا شيئا كفى البحر (قوله عبر به الخ) أشار الى أن التقصير غير قيد وانما عبر به لشمس المرأة لكن فيه أنه عبر قوله بالخلق وقديقال انه من قبيل الاحتياط وهو أن يصرح في كل موضع بما سكت عنه في الآخر ليفيد ارادة كل مع الاختصار ومافي النهر من أن المراد هنا بالتقصير الخلق اذ التقصير لادم فيه انه في الصدقة فقد قدمنا أول الجنائيات أن الصواب خلافه فانهم (قوله) لجمانية على احرامه أى احرام الحج الثانية أما احرام الحج الاولى فقد انتهى به هذا التقصير فلا جنابة عليه وقوله أو التأخير عطف على مدخول اللام لا على التقصير لان تأخير الخلق عن أيام النحر ترك واجب لا جنابة على الاحرام ولو أسقط قوله على احرامه لكان أولى وأشار بجعل العلة لوجوب الدم أحدهم ذين الى أنه لا يلزمه دم الجمع بين احرامى الحجتين لانه ليس جنابة كما يأتى أفاده ح (قوله ومن أتى بعمره الا الخلق الخ) قدمنا أن الحكم في الجمع بين العمرتين كالجمع بين الحجتين أى في اللزوم والرفض وقته مما يتيصور في العمرة كما في الباب ثم قال فلا أحرم بعمره فطاف لها شوطا أو كاه أولم يطف شيئا ثم أحرم أخرى لزمه رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولو طاف وسعى للاول ولم يبق عليه الا الخلق فأهل أخرى لزمه ولا يرفضها

(وذبح) وهو دم جبروني
الا فاقى دم شكر (ومن
أحرم بحج) وج (ثم أحرم
يوم النحر بأخر) كان
قد (حلق للاول) لزمه
الاخر في العام القابل
(بالادم) لانهما الاول
(والا) يحلق للاول (فم دم
قصر) عبر به ليعم المرأة
(أولا) لجنابته على احرامه
بالتقصير أو التأخير (ومن
أتى بعمره الا الخلق فأحرم
بأخرى ذبح) الاصل أن
الجمع بين احرامين لعمرتين
مكروه وتخريعا

وعليه دم الجميع وان حاق بالاولى قبل الفراغ من الثانية لم يدم آخروا بعده لا ولو أفسد الاولى أى بان جامع
قبيل طوافها قاهل بالثانية رفضها ومضى في الاولى ولو نوى رفض الاولى وأن يكون عمله للثانية لم ينفعه وكذا
هذا في الحجتين اهـ لكن قد منعه أنه لو جمع بين عمرتين قبل السعي للاولى ترتض احدهما بالشروع من
غيرية رفض فقوله هنا لم يدم رفض الثانية فيه فخر قد بر (قوله فيلزم الدم) أى الجنابة بالجمع ولادم لتأخير
الحلق هنا لانه في العمرة غير وقت بالزمان كما مر الا اذا حلق قبل الفراغ من الثانية فيلزم دم آخو كما علمته
آنفا (قوله لا حجنتين) عطف على لعمرتين وقوله فلا يلزم أى دم الجميع بل يلزم دم التأخير أو التقصير فقط
كما مر وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه أى الجمع بين احرامى حجبن
أو عمرتين بدعة وأقرط في غاية البيان بقوله انه حرام لانه بدعة وهو سهل على المحيط والجمع بين احرامى الحج
لا يكره في ظاهر الرواية لانه في العمرة انما كره لانه يصير جامعاً بين ما في الفعل لانه يؤدى ما في سنة واحدة
بخلاف الحج اهـ فلذا افرق المصنف بين الحج والعمرة تبعاً للجامع الصغير فانه أوجب دم واحد للجمع وقال به بعض
المشايخ يجب دم آخر للجمع اتباعاً للرواية الاصل وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة ما في
البحر أقول وفي المعراج عن السكاكي قيل لا خلاف بين الروايتين أى رواية الجامع الصغير ورواية الاصل لانه
سكت في الجامع عن ايجاب الدم للجمع وما نفاذ وفيل بل فيه روايتان اهـ وفي شرح الباب وقالوا فيه روايتان
أصحهما الوجوب بدو به صرح التمرناشى وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه
اهـ وتعب ابن الهمام ما في المحيط بان كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلا
فاستوى الحج والعمرة كانت وكما بالاصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضاً فلذا صححوا رواية
الوجوب بناء على تحقق اختلاف الرواية والا فالاصل عدمه فان كلامنا الاصل والجامع من كتب الامام محمد
فالظاهر أن ما أطلقه في أحدهما محمول على ما قبله في الآخر فلذا استوحى في الفتح أنه ليس ثمة الا رواية
الوجوب يؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فقوله في البحر انه سهو مما لا ينبغى كيف وقد قال في
التناوخانية للجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة وفي الجامع الصغير العتاي حرام لانه من أكبر الكبائر هكذا
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله آفاق الحج) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرم بعمرة)
أى قبل أن يشروع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له أى شرع فيه ولو قليلاً
كما تعرفه قريماً وقد مناه في أول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم (قوله لزماه) لان الجمع بينهما مشروع
في حق الآفاق فيصير بذلك قارناً لكنه أخطأ السنة فيصير مسياً هداية لان السنة في القرآن أن يحرم بهما
معاً أو يقدم احرام العمرة على احرام الحج زياًى لكن الثاني يسمى غمعة عرفاً (قوله وصار قارناً مسياً) قال
في شرح الباب وعلمه دم شكر اقله اساءته وعدم وجوب رفض عمرته اهـ قلت والاولى أن يقول ولعمري
ندب رفض عمرته بخلاف ما اذا أحرم لها بعد طواف القدوم للجمع فانه يدب رفضها كما ياتي (قوله كما مر ٣)
أى في أوائل باب القرآن (قوله ولذا بطلت عمرته) المناسب ان يقدم عليه قوله الا فى لانهم لم تشرع الحج
لان كونه صار قارناً مسياً معاً بكون العمرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفرع على
هذا التعايل كما يعلم من الهداية وغيرهما فافهم (قوله بالوقوف) أى اذا وقف بعرفة قبل أن يدخل مكة فقد
صار رافضاً لعمرته بالوقوف وان توجه الى عرفات ولم يقف بهما بعد لا يصير رافضاً لانه يصير قارناً زياًى
والمراد أنه أحرم بالعمرة ولم يأت باكثر أشواطها حتى وقف بعرفات فلا تيان بالاكل كالعدم بحرف المراد بقوله
قبل أفعالها أكثر أشواطها (قوله فان طاف له) أى الحج ولو شوطاً كذا كره في البحر في باب القرآن وقال
في الفتح وان أدخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل أن يعاوف شيئاً من طواف القدوم فهو قارن
مسياً وعليه دم شكروا ان كان بعد ما شرع فيه ولو قليلاً فهو أكثر اساءة وعليه دم اهـ وقد مناه في باب
القرآن عن اللباب وشرحه فهو ذانص صريح في وجوب الدم في الصورتين وأن الاول دم شكر أى اتفاقاً

فيلزم الدم لا الحجتين في
ظاهر الرواية فلا يلزم
(آفاق أحرم حج ثم أحرم
بعمرة لزماه) وصار قارناً
مسياً (و) لذا (بطلت)
عمرته (بالوقوف قبل
أفعالها) لانهم لم تشرع
مرتبة على الحج (لا بالتوجه)
الى عرفة فان طاف له
طواف القدوم (ثم أحرم بهما)

مقول المحشى كما ليس في
نسخ السارح التي بأيدينا
اهـ مصححه

والثاني دم جبر أو شكر على الخلاف الآتي وفي أن المراد بالطواف فيهما لشروع فيه ولو شوطا فافهم
وأما ما قدمناه آنفا من أن الجبر من أن الأقل كالعدم فذلك في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم
(قوله قضى عليهما) قال الزياهي المراد بالمضي ما به ما أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لانه قارن على
ما بينا ولكنه أساء أكثر من الأول حيث أن أحرام العمرة على طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه
ليس بركن فيه فيمكنه أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اهـ (قوله وهو دم جبر) أي على
ما اختاره نحر الاسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الاعتق وثمرته تظهر في جواز لا كل زياهي وصحح الأول
في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواه وأطال الكلام في نفسه بمرقات وكذا اختاره في الباب وغيره
الأول بقبيل (قوله لتأ كده بطوافه) أي لأن أحرام الحج قد تأ كده بشئ من أعماله بخلاف ما إذا لم يطف للحج
هداية أي فانه لا يستحب له رفضها لعدم تأ كده لانه لم يقدم الاحرام ولا ترتيب فيه أما هنا فقد فاته الترتيب
من وجه لتقديم طواف القدوم وانما يجب الرفض لأن المؤدى ليس بركن الحج كفي الزياهي (قوله قضى)
أي العمرة وقوله لصحة الشروع أي وهى مما يلزم بالشروع ط (قوله حج الخ) من تمة المسئلة التي قبلها
لأن ما مر فيها إذا أدخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في طواف القدوم أو قبله وهذا فيما
لو أدت لها بعد الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيادة أو بعده في يوم النحر أو أيام التشريق كما أفاده في الباب
وصرح فيه بانه لا يكون قارنا لكنه خلاف ظاهر ما يأتي (قوله ما للشروع) لأن الشروع فيها ملزم كما مر
(قوله ورفضت) حتى فيه خلافة في الهداية بقوله وقيل إذا حلق للحج ثم أحرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في
الأصل وقيل يرفضها احترازا عن النهي قال الفقيه أبو جعفر ومشايعنا على هذا اهـ أي على وجوب الرفض
وان كان بعد الحلق وصححه المتأخرون لانه بقي عليه واجبات من الحج كالرحى وطواف الصدر وسنة
المبيت وقد كرهت العمرة في هذه الايام فيكون بانبا أفعال العمرة على أفعال الحج بل اريب كذا في الفتح
قلت وظاهره انه قارن مسيء تأمل (قوله صح) لأن الكراهة بمعنى في غيرها وهو كونه مشعولا في هذه الايام
بأداء بقية أعمال الحج هداية (قوله لا ارتكاب الكراهة) أي لجمع بينهما ما في الاحرام أو في الاعمال الباقية
هداية أي في الاحرام ان أحرم بالعمرة قبل الحلق وفي الاعمال ان أحرم بعده معراج ويلزم من الأول الثاني
بلا عكس * (تنبيه) * قال في شرح الباب بعد تقرير حكم المسئلة ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع لاهل مكة
وغيرهم أنهم قد يعتزمون قبل ان يسعوا للحج اهـ أي فيلزمهم دم الرفض أو دم الجمع لكن مقتضى تقييدهم
الاحرام بالعمرة يوم النحر أو أيام التشريق أنه لو كان بعده الايام لا يلزم الدم لكن يخالفه ما علمته من
تعليق الهداية فالسعي وان جاز تأخيرها عن أيام النحر والتشريق لكنه إذا أحرم بالعمرة قبله يصير جامعا
بينها وبين أعمال الحج ويظهر لي أن العمل في الكراهة ولزوم الرفض هو الجمع أو وقوع الاحرام في هذه
الايام فأهم ما وجد كفي لكن لما كانت هذه الايام هي أيام أداء بقية أعمال الحج على الوجه الاكل فيدوا بها
كما يشير اليه ما قدمناه من الهداية وكذا قوله فيها مع لال لزوم الرفض لانه قد أدى ركن الحج فيصير بانبا أعمال
العمرة على أفعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام أيضا فلها يلزم رفضها اهـ فقوله
وقد كرهت الحج بربان للعملة الاخرى ولم يأت بها على طريق التعليل كما أتى بما قبلها صرح بكونه مسألة
أيضا بقوله فلذا يلزم رفضها (قوله فانت الحج الخ) من تمة ما قبله أيضا ولذا قال في الهداية فانه فان الحج
بالفداء التفريعية فهو إشارة الى أن ما مر من المنع عن الجمع لا مرق في نفسه بين من أدرك الحج ومن فاته (قوله
به أو بها) أي بالحج أو بالعمرة (قوله لان الجمع الخ) يبيانه أن فانت الحج حاج احراما لان احرام الحج باق
ومعتر أداء لانه يتحلل بأفعال العمرة من غير أن يتقاب احرامه احرام العمرة فاذا أحرم بحجة يصير جامعا بين
الحجتين احراما وهو بدعة فيرفضها وان أحرم بعمرة يصير جامعا بين العمرتين أفعالا وهو بدعة أيضا فيرفضها
كد في الزياهي وغيره واعلم ان في كلام الشارح هنا أمرين الأول انه كان ينبغي ان يقول لان الجمع بين

قضى عليهما ذبح) وهو
دم جبر (ونذير رفضها)
لتأ كده بطوافه (فان رفض
قضى) لصحة الشروع فيهما
(وأراق دما) لرفضها (حج
فأهل بعمرة يوم النحر أو
في ثلاثة أيام) (بعده لزمته)
بالشروع لكن مع كراهة
النحر (ورفضت) وجوبا
تخلصا من الانم وقضيت مع
دم) للرفض (وان مضى)
عليها (مع وعليه دم)
لا ارتكاب الكراهة فهو دم
جبر (فانت الحج اذا أحرم به
أو بها وجب الرفض) لان
الجمع بين احرامين للحجتين
أو لعمرتين غير مشروع
(و) لما فاته الحج بقي في
احرامه فيلزمه أن (يتحلل)
عن احرام الحج (بأفعال
العمرة ثم)

بعده (يقضى) ما أحرم به
أهنة الشروع (ويذبح)
للتحلل قبل أو أنه بالرفض
(باب الإحصار)
هو لغة المنع وشرعاً منع عن
ركن (إذا أحصر بعدد
أو مرض) أو موت محرم
أو هلاك نفقة محل التحلل
فحينئذ (بعث المفرد ما)
أوقفته

٣ قول المحشى وبعده الذى
فى نسخ الشارح التى بايدينا
ثم بعده

٤ لعله الطواف اه منه
والحاصل ان الحصر هو
المنع فى مكان عن الخروج
والإحصار المنع عن
الوصول الى المطلوب بعرض
أو عدو فلا يرد اجماع
المفسرين على أن قوله
تعالى فان أحصرتم نزلت
فى المنع من العدو وان
الإحصار أعظم من الحصر
لشموله منع العدو وغيره
بخلاف الحصر ولهذا نقل
بعض شراح الهداية عن
تفسير القتيبي الإحصار هو
أن يعرض الرجل ما يحول
بينه وبين الحج من مرض
أو كسر أو عدو يقال
أحصر الرجل أحصاراً فهو
محصر فان حبس فى سجن
أو دار قبل حصره فهو محصور
اه منه

بعتين أو عرتين باسقاط قوله أحرامين لما علمت من ان اللازم من الأحرام بعمره هو الجمع بين عرتين أو عملاً
لا أحراماً اذ لم ينقلب أحرام الحج أحرام عجرة والثانى ان قوله غير مشروع مخالف لما مشى عليه أولاً من أن
الجمع بين أحرام العمرتين مكروه دون الحجيتين فى طاهر الرواية فان غير المشروع مانهى الشارع عن فعله
أو تركه ومن جعلته المكروه والمشروع بخلافه فلا يتناول المكروه كفى القهستانى على الكيدانية قلت
ويمكن الجواب عن الاول بان قوله أول عرتين معطوف على الطرف المتعلق بالجمع فيمتنع به أيضاً بالأحرامين
بقريضة أعادته حرف الجر وعن الثانى بأنه مشى على الرواية الثانية وقد علمت ترجيحها أيضاً لان مانع منها فافهم
(قوله وبعده ٣) أى بعد التحلل بأفعال العمرة (قوله للرفض) أى رفض ما أحرم به ثانياً وهو لغة التحلل وفى
بعض النسخ بالرفض وفيه قاب لان الرفض المطلوب منه يكون بالتحلل أى بالحق أو بفعل شئ من الظروف
مع النية كما مر فالأولى عبارة البحر وغيره هى للرفض بالتحلل قبل أو أنه فافهم والله سبحانه أعلم

(باب الإحصار)

لما كان التحلل بالإحصار نوع جنائيه بدليل ان ما يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب الجنائيات وأخوه
لان مبناه على الاضطرار وتلك على الاختيار نهر (قوله لغة المنع) أى بخوف أو مرض وبجزأ ما لم يمنع
عدو بحبس فى سجن أو مدينة فهو حصر كفى الكشف وغيره وفى المغرب أن هذا هو المشهور وتماه فى
شرح ابن كمال (قوله وشرعاً منع عن ركنين) هما الوقوف والطواف فى الحج لكن سيأتى أن العمرة يتحقق
فيها الإحصار ولها ركن واحد وهو الوقوف وفى بعض النسخ عن ركنين بالافراد والمراد به المساهبة أى عاها
ركن التسليم متعدد أو متحد تأمل (قوله بعدو) أى آدمى أو سبع (قوله أو مرض) أى يزداد بالذئاب
(قوله أو موت محرم) أراد به من لا تحرم خلوته بالمرأة فيشمل زوجها أو كونهما معاً ابتداءً فلأحرمت
وليس لها محرم ولا زوج فهى محصورة كفى الباب والبحر ثم هذا اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة سفر وبلدها
أقل منه أو أكثر لكن يمكنها المقام فى موضعها والافلا حصار فيما يظهر (قوله وهلاك نفقة) فان سرفت
نفقة ان قدر على المشى فليس بمحصر والافحصه وان قدر عليه للعال لأنه يخاف العجز فى بعض الطريق
جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الراحلة تأمل *(تتمه)* زاد فى الباب مما
يكون به محصر أموره وأخوه منها العدة فلأهلت بالحج فطاعة هاز وجهها ولزمتها العدة صارت محصورة ولو مقبلة أو
مسافرة معها محرم ومنه الوصل عن الطريق لكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه الى
الطريق والافلا يحكمه التحلل لعجزه عن تبليغ الهدى محله قال فى الفتح وهو كالحصر الذى لم يقدر على الهدى
ومنها منع الزوج زوجته اذا أحرمت بسفل بلاذنه أو المولى بماله كما عبيداً كان أو أمة بلواذنه أو أحرمت
بفرض فغير محصورة لولاها محرم أو خرج الزوج معها وليس له منعها وتحليلها وهذا الواحرامها بالفرض فى
أشهر الحج أو قبلها فى وقت خروج أهل بلاده أو قبله بأيام يسيرة والافله منعها وأما المملوك فيكره ما ولاده منعها
بعد الأحرام بلاذنه وهو محصر وليس لزوجه الأمانة منعها بعد اذن المولى واعلم ان كل من منع عن المضى فى
موجب الأحرام لحق العبد فانه يتحلل بغير الهدى فاذا أحرمت المرأة أو العبد لاذن الزوج أو المولى فلهما
ان يتحللاهما فى الحال كما سيأتى بيانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبعث الهدى أو تمنه الى
الحرم وعلم ان كان أحرامها جميع حج وعمرة وان بعمره بعمره بخلاف ما لو مات زوجها أو محرماً فى الطريق
فلا تتحلل الأبلهدى وأهل الفرق ان أحصارها حقيقى والاولى حكمى وعلى العبد هدى الإحصار بعد العتق
وحجة وعمرة اه ملخصاً من الباب وشرحه (قوله حل له التحلل) أفاد أنه رخصته فى حقه حتى لا يفتد أحرامه
فيشقى عليه وأن له أن يبقى محرماً كلياً أى (قوله بعث المفرد) أى بالحج أو بالعمرة الى الحرم قهستانى (قوله
دما) سيأتى بيانه فى باب الهدى فلو بعث دمين لتحلل بأولهما لان الثانى تطوع كفى البيانيه قهستانى (قوله
أوقفته) أى يشترى بها شأه الك وتذبح عنه هداية وفيه إجماع الى أنه لا يجوز التصديق بتلك القيمة شرح

اللباب (قوله فان لم يجد بقى محرما) فلا يتحل عندنا الا بالدم منه ما ولا يقوم الصوم والاطعام مقامه بحر ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شبه ألباب قال شارحه هذا هو المسطور في كتب المذهب ونقل السكرماني والسروجي عن محمد انه ان اشترط الاحلال عند الاحرام اذا احصر حازله التحال بغير هدى (قوله أو يتحل بطواف) أى ويسعى ويحلق بحر عن الخاتمة وهذا ان قد روى الوصول الى مكة فان عجز عنه وعن الهدى يبقى محرما أبدا قال في الفتح هذا هو المذهب المعروف (قوله وعن الثاني) رده في الفتح بانه مخلف للنص (قوله والقارن دميين) فيه إشارة الى انه لا يتحل الا بدميين اثنين وان لا يشترط تعيين أحدهما للحج والا تخول العمرة قهستانى وكالقارن من جمع بين حجتين أو عمرتين فاحصر قبل السير الى مكة فلو بعده يلزمه دم واحد لباب لانه يصير رافضا لاحدهما بحر (قوله فلو بعث واحد الحج) عبارة الهداية فان بعث بهدى واحد يتحل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحل عن واحد منهما لان التحال منهما شرع في حالة واحدة اه زاد في اللباب ولو بعث ثمن هديين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدى واحد فذبح لم يتحل عن الاحرامين ولا عن أحدهما (قوله وعين يوم الذبح) لا بد ايضا من تعيين وقت من ذلك اليوم اذا اراد التحال فيه لئلا يقع قبل الذبح فاذا عين وقت الزوال مثلا يتحل بعده والاحتمال أن يكون الذبح وقت العصر والتحل قبله (قوله خلافا لهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للعصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للعصر بالعمرة متى شاء هداية فعلى قولهما لا حاجة الى المواعدة في الحج لتعيين يوم النحر وقتاله الا اذا كان بعد أيام النحر فيحتاج اليها عند الكل كافي المحصر بالعمرة أفاده في شرح اللباب قال في البحر وفيه نظر لانه مؤقت عندهما بآيام النحر لا باليوم الاول فيحتاج الى المواعدة لتعيين اليوم الاول أو الثاني أو الثالث وقد يقال بكنهه الصبر الى مضي الثلاثة فلا يحتاج اليها اه (قوله الخوف) المراد به المانع خوفا أو غيره (قوله والا) بان فانه الحج بفوت الوقوف ط وهذا هو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاءه بقدرته عليها (قوله لان التحال) علة لقوله جاز (قوله فيشق) بالنصب في جواب النفي ط وهو من باب نصر فالشين مضمومة (قوله وبذبحه يحل) في اللباب ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحل بفعل اه أى من محظورات الاحرام ولو بغير حلق قارى قلت وهذا يخالف لكلام المصنف وغيره مع انه لا نظير له ثمرة تأمل وأفاده لو سرق بعد ذبحه لاشئ عليه وان لم يسرق تصدق به ويضمن الوكيل قيمة ما كل منه لو غنيا ويتصدق به على الفقراء كافي اللباب (قوله ولو بلا حلق وتقصير) لكن لو فعله كان حسنا وهذا عندهما وعن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان لم يفعل فعليه دم وفي رواية ينبغي أن يفعل والا فلا شئ عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقائق عن مبسوط خوارزمية وجامع الميوسى فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل أى في الحرم فالحلق واجب اه قال في الشربلية كذا جرمه في الجوهرية والسكافي وحكاية البرجنسدى عن المصنف يقبل فقال وقبل ان لا يجب الحلق على قولهما اذا كان الاحصار في غير الحرم أى فيه فعليه الحلق (قوله هذا) أى ما أفاده قوله وبذبحه يحل من انه لا يحل قبل الذبح (قوله ففعل كالحلال) أى كما يفعل الحلال من حلق وطيب ونحو ذلك (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزاء ما جنى) ويتعدد بتعدد الجنائيات ط قات ولم أر من صرح بذلك نعم هو ظاهر كلامهم ولينظر الفرق بينه وبين ما مر من أن المحرم لو نوى الرضا ففعل كالحلال على طعن خروجه من الاحرام بذلك لزمه دم واحد لجميع ما ارتكب لاستناد الكل الى قصد واحد وعللوا ذلك بأن التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدينية كما لا يخفى اذا ألتلف مال العادل أو قتله ولا يخفى استناد الكل هنا الى قصد واحد أيضا ولذا قال بعض محشئ الزياي ينبغي عدم التعدد هنا أيضا (قوله ويجب) أى يلزم فيشمل الفرض القطعي كالأحصر عن حجة الفرض والواجب الاصطلاحي كالأحصر عن النقل أفاده ط (قوله ولو نفلا) أفاده شمول وجوب القضاء للفرض والنفل والمظنون والمسد والحج عن الغير والحرم والعبد الا أن وجوب أداء القضاء على العبد يتأخر الى ما بعد العتق لباب والمظنون هو ما لو أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عسده

فان لم يجد بقى محرما حتى يجد أو يتحل بطواف وعن الثاني أنه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما (والقارن دميين) فلو بعث واحد لم يتحل عنه (وعين يوم الذبح) ايعلم متى يتحل وبذبحه (في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافا لهما (ولو لم يفعل ورجع الى أهله بغير تحال وصبر) محرما (حتى زال الخوف جاز فان أدرك الحج فيها) ونعمت (والا تحال بالعمرة) لان التحال بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يتعد احرامه فيشق عليه زيلنى (وبذبحه يحل) ولو (بلا حلق وتقصير) هذا فائدة التعمين فلو ظن ذبحه ففعل كالحلال فظهر أنه لم يذبح أو ذبح في حل لزمه جزاء ما جنى (و) يجب (عليه ان حل من حجه) ولو نفلا (حجة)

فأحصر وصرح البرزوي وصاحب الكشف أنه لا قضاء عليه لكن صرح السروجي في الغاية بأن الأصح وجوبه كولو أفسده بلا احصار أفاده القاري (قوله بالشروع) أي بسبب شروعه فيها وفيه ان هذا انما يظهر في النفل أما الفرض فهو واجب القضاء بالامر لا بالشروع تأمل (قوله للتحلل) لانه في معنى فائت الحرج بتحلال بأفعال العمرة فاذا لم يأت بها قضاها غير والحاصل أن المحرم بالحج يلزمه الحج ابتداء وعند العجز يلزمه العمرة فاذا لم يأت بها يلزمه قضاؤها كما لو أحرم بها كما في جامع قاضيان (قوله ان لم يحج من عامه) أما لو حج منه لم يجب معها عمرة لانه لا يكون كفائت الحج فتح وأيضاً انما تجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء شرح الباب * (تنبيه) * اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاها ما بقران أو افراد واعلم أن نية القضاء انما تلزم اذا تحققت السنة اتفاقاً ولو احصاه بحج نفل فلو جمعة الاسلام فلا لانه اذا بقيت عليه حين لم يؤدّها فنيب من قابل فتح (قوله وعلى المعتمر عمرة) أي على المعتمر اذا أحصر قضاء عمرة وهذا فرع تحقق الاحصار عنها ومن فروع المسئلة ما لو أهل بنسب من مذهبهم فان أحصر قبل التعميم كان عليه أن يبعثهم سدى واحد ويقضى عمرة استحساناً وفي القياس حجة وعمرة وتما فيه في النهر (قوله وعلى القارن حجة وعمرة) و يتخير في القضاء بين الافراد والقارن كما صرحوا به وحققه في البصري ففرد كلام من الثلاثة أو يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة كما في شرح الباب (قوله احداهما للتحلل) يشير إلى أن لزوم العمرتين فيما إذا لم يحج من عامه بأن زال الاحصار بعد الذبح وقد رد على تجريد الاحرام والاداء ففعل كان عليه عمرة القارن فقط كفي الفتح لانه لا يكون كفائت الحج فلا تلزمه عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل بأفعال العمرة كما يفهم مما سار (قوله توجهه وجوباً) أي ليؤدى الحج لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل نهر ويقع به مديه ما شاء أي من يبيع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك شرح الباب (قوله ولا يقدر عليهما) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما أو قدر على الهدى فقط أو الحج فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أما اذا لم يقدر عليهما أو قدر على الهدى فقط فظاهر لكنه لو توجه ليجتهد بالتحلل بأفعال العمرة جاز لانه هو الاصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه وأما اذا قدر على الحج دون الهدى فجواز التحلل قول الامام وهو الاستحسان لانه لو لم يتحل لاساع ما به بجائنا وحرمة المال كحرمة النفس الا أن الافضل أن يتوجه وتما فيه في النهر * (تنبيه) * لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لان وقتها جميع العمر فلها من الاربع صورتان فقط أن يدرك الهدى والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما أفاده الرجحي ونحوه في الباب (فرع) لو بعث الهدى ثم زال احصاره وحدث احصار آخر فان علم انه يدرك الهدى ونوى به احصاره الثاني جاز وحل به وان لم ينو لم يحز ولو بعث هدداً الجزاء صيد ثم أحصر ونوى أن يكون لاحصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه لباب (قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتحلل بالهدى بل يبقى محرماً في حق كل شيء ان لم يتحلل أي بعد دخول وقته وان حاق فهو محرم في حق النساء لا غير الى أن يطوف للزيارة فان منع حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء لترك الوقوف بمزدلفة والرمي وتأخير العواف وتأخير الحلق كفي الباب والزياحي وغيرهما ونقله في البحر عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكله في البحر بان واجب الحج اذا ترك له ذرلاً شيء فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوفاً لاشي عليه كالحائض تترك طواف الصدر ولا شك أن الاحصار عذر ثم أجاب بحمل ما هنا على الاحصار بالعدول لا مطلقاً فانه اذا كان بالمرض فهو مماوى يكون عذراً في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العبد فانه لا يسقط حق الله تعالى كفي التيمم اه ونقله في النهر وبه جزم المقدسي في شرح نظم السكزود كرمثله في جنائيات شرح الباب قلت ولا ترد مسئلة ترك الوقوف لخوف الزحام لما مر في التيمم أن الخوف ان لم ينشأ بسبب عيب العبد فهو سماًوى (قوله لا من من الفوات) فيه ان المعتمر كذلك لان العمرة لا تتوقف مع تحقق الاحصار فيها وأجيب بان

بالشروع (وعمرة) للتحلل ان لم يحج من عامه (وعلى المعتمر عمرة) على (القارن حجة وعمرة) احداهما للتحلل (فان بعث ثم زال الاحصار وقد رد على ادراك (الهدى والحج) معاً (توجهه) وجوباً والا) يقدر عليهما (لا) يلزمه التوجه وهي رباية (ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) للاثنين من الفوات (والممنوع) لو (بمكة عن الركنين محصر)

مطلب كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة كتب ظاهر الرواية

المعترض يلزمه ضرورة بامتداد الاحرام فوق ما التزمه ولا يمكنه أن يتحمل بالخلق في يوم التحرف له الفسخ أما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة الى التحلل بالهدى من غير عذر أفاده الزيلعي لكن قيل ليس له أن يخلق في مكانه في الحل بل يؤخره الى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية البيان عن العتابي انه لا يظهر (قوله على الاصح) مقابله ما روى عن الامام من أنه لا احصار في مكة اليوم لانها دار اسلام (قوله والقادر على أحدهما الخ) تصريح بغيره قوله والمنوع بمكة عن الركبتين محصور وذ كره بعد قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة من قيل ذكر الامم بعد الاخص فليس بتكرار محض (قوله فلتقام بحجبه) قالوا الماء وبالجمجمة اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزئاً بحجر وقدما الكلام فيه أول كتاب الحج (قوله وأما على الطواف) سماه أحد ركني الحج باعتبار الصورة والافعال طواف الركن وما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا أفاده ط (قوله فلتحلله به) لان فائت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى زيلعي وفي شرح اللباب أنه يكون في معنى فائت الحج فيتحلل عن احرامه بعد فوات الوقوف بافعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء اهـ فلاقتصار على ذكر الطواف لانه ركن العمرة والا فلا يحصل التحلل بمجرد الطواف بل لابد معه من السعي والخلق واليه أشار بقوله كما مر أي في قول المصنف والاحتلال بالعمرة وكذا امر قبل باب القران في قوله ومن لم يقف فيها فأتى طواف وسعي وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك * (تنبيه) * أسقط المصنف من هنا باب الفوات المذكور في الكترو وغيره اكتفاء بما ذكره قبل باب القران وقد علم أن الاسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة الفوات والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الافساد بالجماع وان لزمه المضي في فاسده والرابع الرفض وفروعه مذ كور في الباب السابق والله تعالى أعلم

* (باب الحج عن الغير) *

اعترض في الفتح بان ادخال آل على الغير غير واقع على وجه الصحة بل هو ملزوم الاضافة اهـ لكن قال بعض آتمة الحاجة منع قوم دخول الالف واللام على غير وكل وبعض وقالوا هذه كالاتعرف بالاضافة لا تتعرف بالالف واللام وعندى أنهم ادخل عليها فيقال فعل الغير كذا والكل خير من البعض وهذا لان الالف واللام هنا ليست للتعريف وليكنها المعاقبة للاضافة لانه قد نص ان غيرا تتعرف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير قد يحمل على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزئية فيلحق دخول الالف واللام عليه أيضا من هذا الوجه يعني أنهم اتعرف على طريقة حل النظر على النظر فان الغير نظير الضد والكل نظير الجملة والبعض نظير الجزئية وحل النظر على النظر سائغ شائع في لسان العرب كحمل الضد على الضد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم وقد نص العلامة الزمخشري على وقوع هذين الجملتين وشيوعهما في لسانهم في الكشف أفاده ابن كمال (قوله بعبادة ما) أي سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طوافاً أو حجاً أو عمرة وغير ذلك من زيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتسكين الموتى وجميع أنواع البر كما في الهندية ط وقد مرنا في الزكاة من التارخانية عن المحيط الافضل لمن يتصدق نقلاً أن ينوي بجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اهـ وفي البصر بحثاً أن اطرافهم شامل للفرضة لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اهـ على أن الثواب لا ينعدم كما علمت وسنذكر فيما لو أهل بحج عن أبويه انه قيل انه يجزئ به عن حج الفرض وهذا يؤيد ما بحثه في البحر ويؤيده أيضاً قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض وبحسب أيضاً ان الظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يفعله لنفسه ثم يجعل ثوابه لغيره لا يطلق كلامهم اهـ قلت واذا قلنا بشموله للفرضة أفاد ذلك لان الفرض ينوي به عن نفسه فاذا صح جعل ثوابه لغيره دل على أنه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوي الغير عند الفعل وقد مرنا في آخر الجنازة قبيل باب الشهيد عن ابن القيم الحنبلي انه اختلف عندهم في انه هل يشترط نسبة الغير عند الفعل فقيل لا لكون الثواب له

على الاصح (والقادر على أحدهما لا) أما على الوقوف فلتقام بحجبه وأما على الطواف فلتحلله به كما مر * (باب الحج عن الغير) * الاصل ان كل من أتى بعبادة ما

مطلب في دخول آل على غير
مطلب في اهداء ثواب الاعمال للغير

التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الاولى لانه اذا وقع له لم يقبل انفق الله عنه وقد منا عنه ايضا انه لا يشترط
 في الوصول ان يهديه بلفظه كالأعطى فقيرا بنية الزكاة لان السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير
 ونحوه نعم لو فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كالأعطى ان يهب أو يعتق أو يتصدق وأنه يصح
 اهداء نصف الثواب أو ربعه ويوضحه أنه لو أهدى الكل الى أربعة يحصل لكل ربعه وتعامه هناك * (تنبيهه) *
 قال في البحر ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا ليحصل شيئا من عبادته لله تعالى وينبغي أن لا يصح ذلك اهـ أى
 لانه ان كان أخذ على عبادة سابقة يكون ذلك يعماله اود ذلك باطل قطعا وان كان أخذ ليعمل يكون اجارة
 على الطاعة وهي باطلة أيضا كما نص عليه في المتن والشروح والفتاوى الا فيما استثناء المتأخرين من
 جواز الاستنجار على التعليم والاذان والامامة وعلاوه بالضرورة وخوف ضياع الدين في زماننا لا نقطاع
 ما كان يعطى من بيت المال وبه علم انه لا يجوز الاستنجار على الحج عن الميت لعدم الضرورة كما يأتي بيانه في
 هذا الباب ولا على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضا ونظام الكلام على ذلك في رسالتنا شفاء العليل وبطل
 الغيل في بطلان الوصية بالحنما والتهليل فافهم (قوله جعل ثوابه لغيره) أى خلافا للمعتزلة في كل
 العبادات ولما لك والشافعي في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة فلا يبقون بصولها لمختلف
 غيرهما كالصدق والحج وليس الخلاف في أن له ذلك أولا كظاهر اللفظ بل في أنه يجعل بالجمع أولا بل
 يلغو جعله أفاده في الفتح أى الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله لغيره) أى من الاحياء والاموات
 بحر عن البدائع قلت وشمل اطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح بذلك من أئمتنا وفيه نزاع
 طويل غيرهم والذي رجحه الامام السبكي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما بسطناه آخرا لجناتنا فراجع
 (قوله وان نواه الخ) قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله اظاها الادلة) على لفظه لانه جعل ثوابه لغيره
 وهو من اضافة الصفة للموصوف أى للدلالة الظاهرة أى الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى القوي لا الاصولي
 لان الادلة فيه متواترة قطعية للدلالة على المراد لا تتحمل التأويل كما تعرفه (قوله أى الا اذا وهبه له
 جواب قوله وأما وأسقط الفاعل من جوابها وهو لا يسقط الا في ضرورة الشعر كقوله

مطلب فيمن أخذ في عبادته
 شيئا من الدنيا

له جعل ثوابه لغيره وان
 فواها عند الفعل لنفسه
 اظاها الادلة وأما قوله
 تعالى وأن ليس للانسان
 الا ما سعى أى الا اذا وهبه له
 كما حققه الكمال

* فأما القتال لا قتال لديكم * كالمعنى وأجاب عن قوله تعالى فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بأن
 الاصل في قتالهم أكفرتم حذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف قال ورب شيء يصح
 تبعوا ولا يصح استقلاله كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لا يصح على
 الصحيح اهـ وكذلك الجواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه بأى المفسرة والتقدير وأما قوله تعالى
 فقول أى الا اذا وهبه على أن الدماميني اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهده بالأحاديث
 والآثار (قوله كما حققه الكمال) حيث قال ما حاصله ان الآية وان كانت ظاهرة فيما قاله المعتزلة لكن
 يحتمل أنها منسوخة أو مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصير الى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه فحى
 بكبشين أميين أحدهما عنه والآخرة عن أمته فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشر بخروجه فلا يبعد
 أن يكون مشهورا ويجوز تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه لغيره وروى الدارقطني ان رجلا سأله عليه
 الصلاة والسلام فقال كان لى أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف لى ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه
 وسلم ان من البر بعد الموت أن تصلى لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صومك وروى أيضا عن علي عنه صلى
 الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد عشر مرة ثم وهب أجرها لأموات أعطى
 من الاجر بعدد الاموات وعن انس قال قال رسول الله ان الله يصدق عن موتانا نخرج عنهم وندعو لهم فهل يصل
 ذلك لهم قال نعم انه ليصل اليهم وانهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا هدى البهراواه أبو حنيفة
 العكبرى وعنه انه صلى الله عليه وسلم قال اقرأ على موتاكم يس رواه أبو داود فهذا كله ونحوه مما تر كناه
 خوف الاطالة يبلغ القدر المشترك بينه وهو النفع بعمل الغير يبلغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من

الامر بالدعاء للوالدين ومن الاخبار باستغفار الملائكة للمؤمنين قطعي في حصول النفع فيخالف ظاهر الآية التي استدلوها بها اذ ظاهرها ان لا ينفع استغفار أحد لا بدو وجهه من الوجوه لانه ليس من سعيه فقطعتنا بانتفاء ارادة ظاهرها فبقيدنا بما يجمل به العامل وهذا أولى من النسخ لانه أسهل اذ لم يبطل بعد ارادة ولا تنه من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اه (قوله أو اللام بمعنى على) جواب آخر ورده الكمال بأنه بعيد من ظاهر الآية ومن سيقاها فانها وعظ الذي قولي وأعطى قليلاً وأكدي اه وأيضاً فانها تتكرر مع قوله تعالى أن لا تز وازرة وزر أخرى وأجيب بأجوبة أخرى ذكرها الزياحي وغيره منها أن نسخ الآية والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بايمان وعلمت ما فيه ومنها انها خاصة بقوم موسى و ابراهيم عليهما السلام لانها حكاية عما في صكفهما ومنها ان المراد بالانسان الكافر ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه ليس له الاسعيه لكن قد يكون سعيه مباشراً أسبابه بتكثير الاخوان وتحصيل الايمان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زيلعي وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن العهدة لا في حق الثواب كما في البحر (قوله ولقد أفصح الزاهدي الخ) حيث قال في المجتبى بعد ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب أهل العدل والتوحيد انه ليس له ذلك الخ فعدل عن الهداية وسمى أهل عقيدته بأهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الاصلح على الله تعالى وانه لو لم يفعل ذلك لكان جوراً منه تعالى ولقولهم بنفي الصفات وانه لو كان له صفات قديمة لتعدد القدماء والقديم واحد وبيان ابطال عقيدتهم الزائغة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراية وتسكفل برده وكذلك الشيخ مصطفى الرضائي في حاشيته فقد أطال وأطاب وأوضح الخطأ من الصواب (قوله والله الموفق) لا يخفى على ذوى الافهام ما فيه من حسن الايهام (قوله العبادة) قال الامام الامام المسمى بالعبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى بأمره والقربة مائة تربية الى الله تعالى فقط أو مع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم اه ملخصاً من ط عن أبي السعد (قوله كن كاة) أي زكاة مال أو نفس كصدقة الفطر أو أرض كالعشر ودخل في الكاف النفقات وأشار الى ان المراد بالمالية ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المؤنة أو مؤنة فيها معنى العبادة كما عرف في الاصول (قوله وكفارة) أي بانواعها من اعتاق وإطعام وكسوة بحر (قوله تقبل النيابة) الاصل فيه أن المقصود من التكليف الابتلاء والمشقة وهي في البدنية باعتبار النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا تتحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقاً لا عند الجز ولا القدرة وفي المالية بتفصيل المال المحبوب للنفس بإيصاله الى الفقير وهو موجود بطريق النائب والقياس أن لا تجزى النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفي فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه بتحمل المشقة المالية عند العجز المستمر الى الموت رحمة وفضلاً بان تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بحسب (قوله لان العبرة الخ) علة للتعميم وبيان لوجه انابة الذي في العبادة المالية المشروطة لها النيابة بأن الشرطية الاصل دون النائب (قوله ولو عند دفع الوكيل) دخل في التعميم ما لو نوى الموكل وقت الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فيما بينهما كما في البحر وبقي ما لو عجز لها ونوى بها الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعبرة الشارح تشملها والظاهر الجواز كما قالوا في دفعها في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود النيابة وقت الدفع كما وعليه يمكن دخولها أيضاً في قول البحر وقت الدفع الى الوكيل وبقي أيضاً ما لو نوى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا في دفعها الى الفقير بنفسه فافهم (قوله وصوم) معنى كونه بدنياً ان فيه ترك أعمال البدن نهر عن الحوائص السعدية والاولى ان يقال ان الصوم امساك عن المفطرات أي منع النفس عن تناولها والمنع

أولاد بمعنى على كافي ولهم
اللعنة ولقد أفصح الزاهدي
عن اعتزاله هو والله الموفق
(العبادة المالية) كن كاة
وكفارة (تقبل النيابة) عن
المكاف (مطلقاً) عند
القدرة والعجز ولو النائب
ذمياً لان العبرة لنية الموكل
ولو عند دفع الوكيل
(والبدنية) كصلاة وصوم
(لا) تقبلها (مطلقاً)

مطلب في الفرق بين العبادة
والقربة والطاعة

من أعمال البدن (قوله والمركبة منهما) قال في غاية السروج وفي المبسوط جعل المال في الحج شرط
الوجوب فلم يكن الحج مركبا من البدن والمال قلت وهو أقرب إلى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق
المسكين إذا قدر على المشي إلى عرفات وفي قاضيان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج بشرط
له الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مركب من المال لأن الشرط غير المشروط والشئ
لا يتركب من شرطه كما أن صحة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء الطهارة وهما بالمال ولم يقل أحد
بأنهم مركبة من المال اهـ كذا ذكره بعض المحشين وقدمنا جوابه في أول الحج (قوله كح الفرض)
أطلقه فشمى الحج المنذورة كما في البحر وقبده نظر الشرط دوام العجز إلى الموت لأن الحج النفل يقبل النيابة
من غير اشتراط عجز فضاء عن دوامه كما سيأتي ح ومن هذا القسم الجهاد لا من قسم البدنية فقط كما توهم
بل هو أولى من الحج إذا بدله من آلة الحرب أما الحج فقد يكون بلا مال كح المسكين وتعمام تحقيقه في شرح
ابن كمال (قوله لأنه فرض العبر) لتعليل لاشتراط دوام العجز إلى الموت أي فيعتبر فيه عجز مستوعب لبقية
العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فافهم * (تنبيه) محل وجوب الاجحاج على
العاجز إذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجحاج عليه ان كان له مال ولا يشترط أن يجب
عليه وهو صحيح زياحي والحاصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لزمه الاجحاج اتفاقا أما من لم يملك مالا
حتى عجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف وأصله ان صحة البدن شرط للوجوب عندده ولوجوب الاداء
عندهما وقد مرنا أول الحج اختلاف التبعيض وأن قول الامام هو المذهب (قوله حتى تلزم الاعادة بزوال
العذر) أي العذر الذي يرجي زواله كالجنون والمرض بخلاف نحو العمى فلا إعادة لوزال على ما يأتي (قوله
وبشرط نية الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعده وبشرط الامر لان ما بينه من تمام
الشرط الاول (قوله ولونسي اسمه الخ) ولو أحرم مبهما أي بأن أحرم بحجة وأطلق النية عن ذكر المحجوج
عنه فله أن يعينه من نفسه أو غيره قبل الشروع في الافعال كافي للباب وشرحه وقال في الشرح بعد ان
نقل عن الكافي أنه لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين اجزاء لا يخفى أن محصل الاجحاج اذا لم يكن عليه حجة
الاسلام والا فلا يجوز له أن يعين غيره بل ولو عين غيره لوقع منه عند الشافعي (قوله كالجنون والمرض) أشار
إلى أنه لا فرق بين كون العذر سماويا أو بصنع العباد وفي البحر عن التجنيس وان أجمع لعدم بينه وبين مكة
ان أقام العدو على الطريق حتى مات أجزاءه والا فلا اهـ ومن العجز الذي يرجي زواله عدم وجود المرأة
بحر ما تقتضيه عدل أن تبلغ وقتا تجز عن الحج فيه أي لسبب أو عي أو زمانة لحيث قد تبت من يحج عنها أموال
بعت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود الحرم الان دام عدم الحرم إلى أن ماتت فيجوز كالمرضى إذا أجمع
رجلا ودوام المرض إلى أن مات كفي البحر وغيره (قوله فلا إعادة مطلقا الخ) ظاهر اطلاق المتن اشتراط العجز
الدائم أنه لا فرق بين ما يرجي زواله وغيره في لزوم الاعادة بعد زواله وعليه مشي في الفتح قال في البحر وليس
بصحيح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحيط والخاتمة والمعراج اهـ وأقره في النهر وتبعه المصنف وحققه
في الشرنبلالية ونقل التصريح به عن كافي النسفي (قوله ثم عجز) أي بعد فراغ النائب عن الحج بأن كان
وقت الوقوف صحيا أمالو عجز قبل فراغ النائب واستمر أجزاءه وقوله لم يجزه أي عن الفرض وان وقع نفلا
للاستمرافاده في البحر قال الجوى ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفتعله السلاطين والوزراء من الاجحاج عنهم لان
عجزهم لم يكن مستترا إلى الموت اهـ أول عدم عجزهم أصلا والمراد عدم صحته عن الفرض بل يقع نفلا ط
قلت لكن قد مناعن شرح الباب عن شمس الاسلام أن السلاطان ومن بعدهم من الامراء ملحق بالمحبوس
فيجب الاجحاج في ماله الخالي عن حقوق العباد اهـ أي اذا تحقق عجزه بما ذكر ودوام إلى الموت (قوله وبشرط
الامر به) صرح به هذا الشرط في البحر عن البدائع وفي الباب (قوله فلا يجوز) أي لا يقع عجز ثلثان
حجة الاصل بل يقع عن النائب فله جعل ثوابه للاصل وسبب أي توصي ذلك (قوله الا اذا حج أو أجمع الوارث)

والمركبة منهما) كح الفرض
(تقبل النيابة عند العجز
فقط) لكن (بشرط دوام
العجز إلى الموت) لأنه فرض
العمر حتى تلزم الاعادة
بزوال العذر (و) بشرط
(نية الحج عنه) أي عن الأمر
فيقول أحرم عن فلان
وليث عن فلان ولونسي
اسمه فذوي عن الأمر صح
وتكفي نية القلب (هذا)
أي اشتراط دوام العجز
إلى الموت (إذا كان) العجز
كالجنون (المرض) يرجي
زواله (أي يمكن) وان لم
يكن كذلك كالعمى
والزمن تسقط الفرض
بحج الغير (عنه) فلا إعادة
مطلقا سواء (استمر به
ذلك) العذر أم لا (ولو أجمع عنه
وهو صحيح ثم عجز واستمر لم
يجزه لفقد شرطه (و) بشرط
الامر به) أي بالحج عنه
(فلا يجوز حج الغير بغير إذنه
الا اذا حج) أو أجمع (الوارث)

أى فيجزيه ان شاء الله تعالى كفى البدائع واللباب وهذا الموصى بالموثوق أموالاً وصى بالاجحاج عنه فلا
يجزى به تبرع غيره عنه كما يأتي في المتن ثم اعلم أن التقييد بالوارث يفهم منه أن الاجنبي يخالفه والازم الغاء هذا
الشرط من أصله والعجب أنه في الباب ذكر هذا الشرط وعم شارحه الوارث وغيره من أهل التبرع وعبارة
اللباب وشرحه هكذا (الرابع الأمر) أى بالحج (فلا يجوز حج غيره بغير أمره ان أوصى به) أى بالحج عنه
فانه ان أوصى بأن يحج عنه فتطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز (وان لم يوص به) أى بالاجحاج (فتبرع
عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع (فحج) أى الوارث ويحويه (بنفسه) أى عنه (أو أوصى عنه غيره جاز)
والمعنى جاز من حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم بجواز اليمين بهذا
مقيد بالمشيئة ففي مناسك السروجى لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أو حج عن
أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله وبعد الوصية يجوز به من غير
المشيئة اهـ ثم أعاد في شرح الباب المسئلة في محل آخر وقال فلو حج عنه الوارث أو أجنبي يجزى به وأسقط عنه
حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه ايصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به
الكرمانى والسروجى اهـ وسيأتى تمامه فالظاهر أن في هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير
قيد على الرواية الاخرى (قوله لوجود الامر دلالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكانه صار مورا بآداء
مأليه أو لان الميت يأذن بذلك لكل أحد بناء على ما قلنا من أن الوارث غير قيسد وعلى في البدائع بالنص
أيضا والظاهر انه أراد به حديث الخنعمية (قوله النفقة من مال الاثم الحج) أى المحجوج عنه ومحتززه قوله
الاتى ولو أنفق من مال نفسه الحج ويأتى بيانه (قوله وج المأمور بنفسه) فليس له اجحاج غيره عن الميت وان
مرض مالم يأذن له بذلك كما يأتي متنا (قوله ونعينه ان عينه) هذا يغنى عن الشرط الذى قبله تأمل والمراد
بتعيينه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز حج غيره) أى وان مات فلان المذكور لان الموصى صرح بمنع حج غيره عنه
كما أفاده في الباب وشرحه (قوله ولولم يقل لا غيره جاز) قال في الباب وان لم يصرح بالمنع بان قال يحج عنى
فلان فمات فلان وأججوا عنه غيره جاز (قوله وأوصلها في الباب الى عشرين شرطا) تقدم منها ستة وذكر
الشارح السابع بعد ذلك والثامن وجوب الحج فلو أوج الفقير أو غيره ممن لم يجب عليه الحج عن الفرض
لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك التاسع وجود العذر قبل الاجحاج فلو أوج حج ثم عجز لا يجزى به العاشر
أن يحج راكبا فلو حج ماشيا ولو بأمره ضمن النفقة والمعتبر ركوب أكثر الطريق الا ان ضاقت النفقة فحج
ماشيا جازا الحادى عشر ان يحج عن نفسه من وطنه ان اتسع الثلث والا فحين حيث يبلغ كإسباني بيانه الثانى عشر أن
يحرم من المبعثات فلو اعتزم وقدا أمره بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن ويبحث فيه شارحه بما حاصله أنه غير
ظاهر ويتوقف على نقل صريح قلنا قدمنا الكلام عليه مستوفى قبيل باب الاحرام فراجع الثالث عشر أن
لا يفسد حجه فلو أفسد لم يقع من الاثم وان قضاه وسيأتى بيانه الرابع عشر عدم المخالفة فلو أمره بالانفراد
فقرن أو منع ولولم يمت لم يقع عنه ويضمن النفقة كإسباني ولو أمره بالعمرة فاعتزم ثم حج عن نفسه أو بالحج فحج
ثم اعتزم عن نفسه جاز الا ان نفقة أقامته للحج أو العمرة عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت في مال الميت وان عكس
لم يجز الخامس عشر أن يحرم بحجة واحدة فلو أهل بحجة من الاثم ثم بأخرى عن نفسه لم يجز الا ان رفض
الثانية السادس عشر أن يفرد الاهلال لواحد أو امره بجلان بالحج فلو أهل عنهما ضمن وسيأتى تمام الكلام
عليه السابع عشر والثامن عشر اسلام الاثم والمأمور وعقلاهما كإسباني فلا يصح من المسلم للكافر ولا من
المنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب الحج على المنون قبل طروء جنونه صح الاجحاج عنه التاسع عشر تمييز
المأمور فلا يصح اجحاج صبي غير مميز ويصح اجحاج المراهق كإسباني العشرون عدم الفوان وسيأتى الكلام
عليه قال في الباب وهذه الشرائط كلها في الحج الفرض وأما الفل فلا يشترط فيه شيء منها الا الاسلام والعقل
والتمييز وكذا الاستبجار ولم نجد صريحا في الفل وجزم به شارحه لكن هذا مبني على أن الحج لا يقع عن الميت

عن مورثه) لوجود الامر
دلالة وبقي من الشرائط
النفقة من مال الاثم كلها
أو أكثرها وج المأمور
بنفسه وتعيينه ان عينه فلو
قال يحج عنى فلان لا غيره لم
يجز حج غيره ولولم يقل لا غيره
جاز وأوصلها في الباب الى
عشرين شرطا منها عدم
اشتراط الاجرة فلو استأجر
رجلا بأن قال استأجرتك
على ان يحج عنى بكذا

مطلب شروط الحج عن
الغير عشرين

مطالب في الاستبصار على الحج

لم يجزجهما ونما يقول أمرت
أن تنفق على بلاذ كإجارة
ولو أنفق من مال نفسه أو
نحله النفقة بماله وج
وأنفق كله أو أكثره جاز
وبرئ من الضمان

وفيه ما نذكره بعيد (قوله لم يجزجهما عنه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية ينقسم الحج عن
المجوع عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة اه وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب اه
وصرح في الخانية بأن ظاهر الرواية الجواز لكنه قال أيضا ولا جبر أحرمه واستشكله في دفع القدر بما
قالوا من أن ما ينطقه المأمور إنما هو على حكم ملك الميت لأنه لو كان ملكه لكان بالاستبصار ولا يجوز الاستبصار
على الطاعات فالعبارة المحررة ما في كافى الحاكم وله نفقة مثله وزاد أيضا حيا في المبسوط فقال وهذه النفقة
ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لأنه فرع نفسه لعمل ينتفع به المستأجر وهذا وإنما جاز
الحج عنه لأنه لما بطلت الإجارة بقي الأمر بالحج فتكون له نفقة مثله اه قلت وعبارة كافى الحاكم على ما نقله
الرحمى رجل استأجر رجلا ليحج عنه قال لا تجوز الإجارة وله نفقة مثله وتجوز حجة الاسلام عن المسجون إذا
مات فيه قبل أن يخرج اه ومثله ما في البحر عن الاستبصار لا يجوز الاستبصار على الحج فلو دفع إليه الأجر
فحج بجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة إذا تبرع به الورثة أو وصى
الميت بأن الفضل للمحتاج اه ملخصا والحاصل أن قول شارح لم يجزجهما عنه خلاف ظاهر الرواية وأن قول
الخانية أنه أحرم مثله يشعر بأن الإجارة فاسدة مع أنهما طاعة كالاستبصار على بقية الطاعات وأجاب بعضهم بأن
المراد من أحرم مثل نفقة المثل كما عبر في الكافي وأما سماها أحرا مجازا وهذا أحسن مما قيل أنه مبني على مذهب
المتأخرين القائلين بجواز الاستبصار على الطاعات لما علمته مما قدمناه أول الباب من أن التأخير لم يطلوا
ذلك بل أفتوا بجواز الاستبصار على التعليم والأذان والإمامة للضرورة لا على جميع الطاعات كما أوضحه المصنف
في منحه في كتاب الإجازات والألزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد ولا ضرورة للاستبصار على الحج
لا مكان دفع المال إليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة كما علمت التصريح به عن المبسوط
والمتون المصرح فيها بجواز الاستبصار على التعليم ونحوه لم يذكر فيها جوازها على الحج بل المصرح به في علامة
متون المذهب أنه لا يجوز الاستبصار على الحج كالكنز والوقاية والجمع والمختار وهما والرحم وغيرهما بل قال
العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الأرب أنه لم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستبصار على الحج اه قلت
ولو قيل بجوازها لزم عليه هدم فروغ كثيرة منها ما مر من أن المأمور ينفق على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه
رد الفضل واشتراط الاتفاق بقدر مال الأمر أو أكثره وأن الوصى لو دفع المال لوارث ليحج به لا يجوز إلا
بإجارة الورثة وهم بكار لأنه كالتيبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا إجارة الباقين كفى الفسخ ولو كان بطريق الاستبصار
لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحناه في رسالتنا شفاء العليل فانهم (قوله ولو أنفق من مال نفسه الخ) قال
في الفسخ فان أنفق الأكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال المدفوع إليه وفاء بمجموعه فيه ادقديمتي
بالأنفاق من مال نفسه لبعته الحاجة ولا يكون المال حاضرا فجوز ذلك كالوصى والوكيل يشترى لليتيم والموكل
ويعلى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل اه قال في البحر وجه ما علم أن اشتراطهم
أن تكون النفقة من مال الأمر لا احتراز عن التبرع لا مطلقا اه وقال في الخانية إذا خلط المأمور بالحج
النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز وبرئ عن الضمان اه إذا عرفت هذا فقول
وأنفق كله أو أكثره الضمير إن مال الأمر وفيه مضاف مقدرا أي مقدار كله أو مقدرا أكثره وهذا يرجع
إلى المسئلتين والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وج وأنفق مقدار كل مال الأمر المدفوع إليه
أو مقدرا أكثره جاز وكذا إذا خلط النفقة بماله وج وأنفق الخ أفاده ح وقوله وبرئ من الضمان أي
الحاصل بسبب الخلط على ما علمته وهذا لو بلا دن الأمر بل نقل الساتحني عن النخبة أنه إذا خلط بدواهم
الرفقة أمر به أولا للعرف * (نبية) * سئل كراهة لو أوصى أن يحج عنه بألف من ماله فاج الوصى من مال
نفسه ليرجع ليس له ذلك لأن الوصية بالأنفق فيعتبر لفظ الوصى وهو أضاف المال إلى نفسه فلا يبدل اه بحر
قلت وعلى هذا إذا أضاف المال إلى نفسه فليس للأمر أن يبدله بماله كالوصى إلا أن يفرق بينهما بأن

المأمور قد يضطر الى ذلك على ما مر فليستأمل (قوله وشرط الجزاء) قد علمت مما قدمناه عن اللباب ان
الشروط كلها شروط للتحج الغرض دون النفل فلا يشترط في النفل أي منها الا الاسلام والعقل والتمييز
وكذا عدم الاستتجار على ما مر بيانه (قوله لا تساع باباه) أي انه يتساع في النفل ما لا يتساع في الغرض
قال في الفتح أما الحج النفل فلا يشترط فيه الجزاء لانه لم يجب عليه واحد من المشقتين أي مشقة البدن
ومشقة المال فإذا كان له تركهما كان له أن يتحمل احدهما تقربا الى ربه عز وجل وله الاستنابة
فيه صحبا اه (قوله على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كافي كثير من الكتب بحر
ويشهد بذلك الاقوال من السنة وبعض الفروع من المذهب فتح (قوله وقيل عن المأمور نفسا لا الخ)
ذهب اليه عامة المتأخرين كافي الكشف قالوا هو رواية عن محمد وهو اختلافا لا ثمر له لانهم اتفقوا
ان الفرض يسقط عن الأمر لا عن المأمور وأنه لا بد أن ينويه عن الأمر وتماه في البحر قات وعلى
القول بوقوعه عن الأمر لا يخفى المأمور من الثواب بل ذكر العلامة نوح عن مناسك القاضي ج
الانسان عن غيره أفضل من جهة من نفسه بعد أن أدى فرض الحج لان نفعه متعدد وهو أفضل من القاصر
اه تأمل (قوله = النفل) مقتضاه ان النفل يقع عن المأمور اتفقا ولا أمر ثواب الفقهاء وبه
صرح بعض الشراح ومضى عليه في الباب ورده الاتقان في غاية البيان بانه خلاف الرواية لما قاله
الحاكم الشهيد في الكافي الحج التقاطع عن الصحيح جائز ثم قال وفي الاصل يكون الحج عن الحج اه (قوله
لكنه يشترط الحج) استدرنا على قوله يقع عن الأمر فان مقتضاه صحته ولو من غير الأهل ط أي كاتصح
انابه دعي في دفع الزكاة (قوله لصحة الافعال) عبر بالصحة دون الوجوب ليعلم المراهق فانه أهل للصحة دون
الوجوب ط (قوله ثم فرع عليه) أي على أن الشرط هو الاهلية دون اشتراط أن يكون المأمور قد حج
عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحرية والبلوغ (قوله بمهمة) أي بصادم مهمة وبتخفيف الراء
(قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والصروية يراد به الذي لم يحج عن نفسه اه أي حجة الاسلام
لان هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أعم من المعنى الغوي فكان ينبغي للشارح ذكره لانه يشمل من لم يحج
أصلا ومن حج عن غيره أو عن نفسه نفلا أو نذرا أو فرضا فادأ وصحبا ثم ارتد ثم أسلم بعده كما أفاده ح (قوله
وغيرهم أولى لعدم الخلاف) أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كافي الزيلعي ح ولا يخفى ان التعديل
ينبغي ان الكراهة تنزيهية لان مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعمل في الفتح الكراهة في المرأة بما في المبسوط
من أن حجها أنقص اذ لا رمل علمها ولا سمي في بطن الوادي ولا رفع صوت بالتلبية ولا حلق وفي العبد في
البدائع من انه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه وأطلق في صحة احتجاج العبد بشمل ما اذا كان باذن مولاه
أو بغير اذنه كما صرح به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضا والافضل أن يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام
خروجاً عن الخلاف ثم قال والافضل احتجاج الحر العالم بالمناسك الذي حج عن نفسه وذكري البدائع كراهة
احتجاج الصروية لانه تارك فرض الحج ثم قال في الفتح بعدما طال في الاستدلال والذي يقتضيه النظر ان حج
الصروية عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحرير لانه
تضييق عليه في أول سني الامكان بما تم تركه وكذا الوتفل لنفسه ومع ذلك يصح لان النهي ليس لعين الحج
المفعول بل لغيره وهو الفوات اذ الموت في سنة غير نادر اه قال في البحر والحق انه ان تنزيهية على الأمر
لقوله لم والافضل التحريم على الصروية المأور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه أتم
بالتأخير اه قلت وهذا لا ينافي كلام الفتح لانه في المأمور وجوب حمل كلام الشارح على الأمر فيوافق ما في
البحر من أن الكراهة في حقه تنزيهية وان كانت في حق المأمور تحريمية * (تنبيه) * قال في نهج النجاة
لابن حزمه القريب بعدما ذكر كلام البحر المأور قول ونظيره يفيد أن الصروية لا يجب عليه الحج
بدخول مكة وظاهر كلام البدائع باطلا لانه الكراهة أي في قوله يكره احتجاج الصروية لانه تارك فرض الحج

(وشرط الجزاء) المذكور
(الحج الغرض لا النفل)
لا تساع باباه (ويقع الحج)
المفروض (عن الأمر
على الظاهر) من المذهب
وقيل عن المأمور نفسا
ولا أمر ثواب الفقهاء
كالنفل (لكنه يشترط)
لصحة النيابة (أهلية المأمور
لصحة الافعال) ثم فرغ
عليه بقوله (بجواز حج
الصروية) بمهمة من لم يحج
(والمرأة) ولو أمة (والعبد
وغيره) كالمراهق وغيرهم
أول لعدم الخلاف (ولو
أمر ذميا) أو مجنونا

مطلب في حج الصروية

يُفيد أنه يصير بدخول مكة قادر على الحج عن نفسه وإن كان وقته مشغولا بالحج عن الآخر وهي واقعة
 الفتوى فليتأمل اه قات وقد أفتى بالوجوب مفتى دار السلطنة العلامة أبو السعود وتبعه في سكب الأمر
 وكذا أفتى به السيد أحمد بادشاه وألف فيه رساله وأفتى سيدي عبد الغني النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة
 لانه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره بمال الآخر فيحرم عن الآخر ويحج عنه وفي تكليفه بالاقامة
 بمكة الى قابل للحج عن نفسه ويترك عماله ببلده حرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم أيضا
 وأما ما في البدائع فاطلاقه الكراهة المنصرفه الى التحريم يقتضي ان كلامه في الضرورة الذي تحقق الوجوب
 عليه من قبل كإيفاده ما مر عن الفتح نعم قدمنا أول الحج عن اللباب وشرحه ان الفقير الا فاق اذا وصل الى
 ميقات فهو كالمتحرر في انه ان قدر على المشي لزمه الحج ولا ينوي النقل على زعم انه فقير لانه ما كان واجبا
 عليه وهو آفاق فلما صار كالمتحرر وجب عليه حتى لو فاته فلا لزمه الحج ثانيا اه لكن هذا لا يدل على ان
 الضرورة الفقير كذلك لان قدرته بقدره غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج للحج عن نفسه وهو
 فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدرته نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان
 الضرورة الفقيه مثله لما صح تقييد ان الهام كراهة التحريم بما اذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب
 عليه وتعميله للكراهة بانه تضيق الوجوب عليه فليتأمل (قوله لا يصح) أي لعدم الاهلية المذكورة (قوله
 واذا مرض) أي مرض له مانع من ذهابه كمرض وجب وشمل ما لو عينه الآخر أو لا (قوله عن الميت)
 أي عن المجموع عنه حيا أو ميتا (قوله لا اذا أذن له) بالبناء للمجهول ليناسب ما بعده ويشمل ما لو أذن له
 الميت أو وصيه ولم يكن عينه الميت بمنع اجتماع غيره كما مر (قوله خروج المكاف الخ) أما اذا لم يخرج وأوصى
 بأن يحج عنه وأطلق أي لم يعين ما لا ولا مكانا فانه يحج عنه من ثلث ماله من بلده ان بلغ الثلث لان الواجب
 عليه الحج من بلده الذي يسكنه والا فحين يبلغ وان لم يمكن من مكان بطلت الوصية كما في اللباب قال شارحه
 ولعل المكان مقيس بما قبل المواقيت والافباء في شيء يمكن أن يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى أن
 يحج عنه بمال وسمى مبالغه فانه ان كان يبلغ من بلده فلهذا والا فحين يبلغ اه واحترز بالمكلف عن غيره
 كالصبي والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحترز بقوله الى الحج عما لو خرج للتجارة ونحوها وأوصى فانه يحج عنه
 من وطنه اجما كما في المعراج وغيره وقيد بخبر وجهه بنفسه لانه لو أمر غيره ومات المأمور في الطريق نسبذ كر
 تفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته قبل الوقوف بعرفة ولو كان بمكة بجر وفي التجنيس
 اذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت لان الحج عرفيا بنص وقد منع عند الكلام على فروض الحج ان
 الحاج عن نفسه اذا أوصى بأنعام الحج فيجب بدنه (قوله انما تجب الوصية به الخ) كذا في التجنيس قال السكال
 وهو قيد حسن شرعا لانه (قوله فالامر عليه) أي الشان مبني على ما فسره أي عينه فان فسر المال يحج عنه
 من حيث يبلغ وان فسر المكان يحج عنه منه ح قات والظاهر أنه يجب عليه أن يوصي بما يبلغ من بلده ان
 كان في الثلث سعة فلو أوصى بما دون ذلك أو عين مكانا دون بلده يأثم لما علمت أن الواجب عليه الحج من بلده
 يسكنه (قوله من بلده) فلو كان له أو طان فن أقر بها الى مكة وان لم يكن له وطن فن حيث مات ولو أوصى
 خراساني بمكة أو مكي بالري يحج عنهم من وطنهم ما ولو أوصى المكي أي الذي مات بالري أن يقرن عنه يقرن
 عنه من الري لباب أي لانه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا لاستحسانا) الاول قول الامام والثاني قوله ما
 وأخذ دليله في الهداية فيحتمل أنه مختاره لان المأخوذ به في عامة الصور الاستحسان عناية وتواءم في المعراج
 لكن المتنون على الاول ود كر تصحيحه العلامة قاسم في كتاب الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان
 واليه أشار بقوله فليحفظ (قوله فلا أجزأ الوصى عنه من غيره) أي من غير بلده فم إذا وجب الاجحاج من بلده
 لم يصح ويضمن ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا لانه خالف الا أن يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث
 يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل كما في اللباب والبحر (قوله ثلثة) أي ثلث مال الموصى فان بلغ الثلث

(لا) يصح (واذا مرض
 المأمور) بالحج (في الطريق
 ليس له دفع المال الى غيره
 ليحج) ذلك الغير (عن الميت
 الا اذا) أذن له بذلك بان
 (قبل له) وقت الدفع اصنع
 ما شئت فيجوز له ذلك
 (مرض أولا) لانه صار وكلا
 مطلقا (خرج) المكاف
 الى الحج ومات في الطريق
 وأوصى بالحج عنه) انما تجب
 الوصية به اذا أخره بعد
 وجوبه أما لو حج من عامه فلا
 (ان فسر المال) أو المكان
 (فالامر عليه) أي على
 ما فسره (والافصح) عنه
 (من بلده) قياسا لاستحسانا
 فليحفظ ولو أجزأ الوصى عنه
 من غيره لم يصح (ان وفيه)
 أي بالحج من بلده (ثلاثة)

من باب العمل على القياس
 دون الاستحسان هنا

الاجحاج واكفاج ماشا لم يحجز وان لم يبلغ الا ماشيا من بلده قال محمد يحج عنه من حيث يبلغ واكفاج عن الامام
 انه يحجز بينهما واما ان كان الثلث يكفي لاكثر من حجة فان عين الميت حجة واحدة فالفاضل للورثة وان أطلق
 أحج عنه في كل سنة حجة واحدة أو أحج في سنة حجة واحدة هو الافضل تجهيلا لتنفذ الوصية لانه وبعلمك المال
 وان عين الميت في كل سنة حجة فهو كالاتفاق كالأمر الوصي رجلا بالحج السنة فأخوه الى القابلة حاز عن الميت
 ولا يضمن لان ذكر السنة للاستعمال لا للتقييد بحج قلت ومثل الثلث ما لو قال أحجوا عني بالف والالف
 يبلغ حجة كافي للباب وشرحه (قوله وان لم يف فن حيث يبلغ) لكن لو أحج عنه من حيث يبلغ وفضل من
 الثلث وتبين أنه يبلغ من موضع أبعد منه يضمن الوصي ويحج عن الميت من حيث يبلغ الا أن يكون الفاضل
 شيئا يسيرا من زاد أو كسوة فلا يضمن شرح الباب ونقوله في الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف
 أو كفاه في الباب لانه لو كان وصي فلا كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للمأمور ثم مات
 كان للوارث استرداد ما في يد المأمور وان أحرم كاسيما في الفروع أي ولو لمع وجود الوصي لان الباقي
 صار ميراثا لكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحرم) ولو أحرم ليس له الاسترداد والمحرم يحض في احرامه وبعد
 فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى أهله وان أحرم حين أراد الاخذ فله أن يأخذه ويكون
 احرامه تطوعا عن الميت شرح الباب عن خزانة الاكمل (قوله والا) يعني بان رده لعله غير الحيانة كضعف
 رأى فيه أو جهل بالمناسك أو مالو بلا علة أصلا فالنفقة في مال الدافع قال في البحر ان استرد بخيانة ظهرت منه
 أي من المأمور فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لاجبانية ولا تهمه فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استرد
 لضعف رأى فيه أو لجهله بأمر المناسك فاراد الدفع الى أصلح منه فنفقته في مال الميت لانه استرد لنتفعة الميت
 اه أفاده ح (قوله أو وصي يحج الخ) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص قترع عنه الوارث بالحج أو الاجحاج
 يصح كإدراجه المصنف أي يصح عن الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قدمناه ونقل ط عن الولوالجية
 أن التعليق بالمشيئة على القبول لا على الجواز وقدمنا أيضا عن شرح الباب أن الوارث غير قيد فالذم يوص
 يحجزه تبرع الوارث والاجنب عنه وسباني تمام الكلام عليه (قوله فتطوع عنه رجل) أطلق الرجل
 المتطوع فشمل الوارث وبه صرح قاضخان بقوله الميت اذا أوصى بان يحج عنه بماله قترع عنه الوارث
 أو الاجنب لا يجوز اه قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت والا فله ثواب ذلك الحج ح عن الشرنبلالية
 ولهذا قال المصنف لم يحجزه من الاجزاء لكن سباني ما يدل على ان الثواب انما يحصل للميت اذا جعله له الحاج
 بعد الاداء (قوله وان أمره الميت) أي ان الميت اذا أوصى بالاجحاج عنه وأمر أن يحج عنه زيد فحج عنه
 زيد من مال نفسه لم يحجز عن الميت لعله المذكورة فافهم (قوله لكن لو حج عنه ابنه) أي مثلا والا فكذا
 حكم بقية الورثة شرح الباب قلت بل الوصي كذلك كما يفهمه ما يأتي فريعا عن عدة الفتاوى ثم ان هذا
 استدراك على إطلاق الرجل في قوله فتطوع عنه رجل بان الوارث أو الوصي يخالف الاجنب في أنه لو تطوع
 من وجهه بان أنفق من ماله ليرجع في التركة جاز بخلاف الاجنب لان الوارث خليفة عن الميت ولذا لو قضى
 الدين من مال نفسه ليرجع جاز قال في البحر لو حج على أن لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود
 الميت وهو ثواب الانفاق اه قلت وقدمنا أن الوارث ليس له الحج بمال الميت الا أن تجيز الورثة وهم كبار لان
 هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تقييد الحج الوارث هنا بذلك أيضا تأمل (قوله ان لم يقل من مالي) في البحر عن
 آخر عدة الفتاوى لاصدر الشهيد لو أوصى بان يحج عنه بالف من ماله فاحج الوصي من مال نفسه ليرجع ليس
 له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الوصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه (قوله وكذا لو أحج
 لا ليرجع) أي انه يجوز واستفاد منه أنه لو أحج ليرجع أنه يجوز بالاولى وقد نص عليه ما في الخمانية حيث قال
 اذا أوصى الرجل بان يحج عنه فاحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز وله أن يرجع في مال
 الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجنب لا يرجع ولو أوصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه

وان لم يف فن حيث يبلغ
 استحسنانا ولو وصى الميت
 ووارثه أن يسترد المال
 من المأمور ما لم يحرم ثم ان
 رده لخيانة منه فنفقة
 الرجوع في ماله والا فني
 مال الميت (أو وصى يحج
 فتطوع عنه رجل لم يحجزه)
 وان أمره الميت لانه لم يحصل
 مقصوده وهو ثواب الانفاق
 لكن لو حج عنه ابنه ليرجع
 في التركة جاز ان لم يقل من
 مالي وكذا لو أحج لا ليرجع
 كالدين اذا قضاه من مال
 نفسه

لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام اه قال في شرح الباب بعد نقله وفيه يبحث لا ينبغي اه أي
لما مر من أنه يشترط في الحج عن الغير إذا كان بوصية الاتفاق من مال المجموع عنه احتراز عن التبرع كما مر
بيانه فتجوز فيه الوأج من ماله لا يرجع مخالف لذلك ولذا لم يجز فيما لو ج الوارث بنفسه لا يرجع ولا يظهر
فرق بينهما لما علمت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فيما لو ج الوارث أو أ ج
عنه لا يرجع دون ما إذا أنفق لا يرجع فيه أو استشكل ذلك في الشرب لالنية أيضا والتفرقة بانه في الاحتجاج
قام الوارث مقام الميت في دفع المال فكانت المأمورة أنفق من مال الميت بخلاف ما إذا ج الوارث بنفسه فإنه
لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الاجترار بالافعال فلم يجز ما لم ينو الرجوع في ماله غير ظاهرة لان حجه
بنفسه لا بد له من النفقة أيضا فافهم (قوله ومن حج) أي أهل الحج لانه يصير مخالفا لعمدة الاحلال بلا توقف على
الاعمال أفاده ح قلت أي في صورة المتن والافعال يصير مخالفا لالا بالشروع كما سيظهر لك (قوله عن أمره)
أي ولو كان أبويه أو أجنبيين كما صرح به في الفتح فقوله في البحر شمل الابوين وسياق أخرجهما فيه
نظر لان الآتي في الاحرام عنهما بغير أمرهما والكلام هنا في الاحرام عن الآخرين فافهم (قوله وقع عنه)
أي عن المأمور نفلا ولا يجزئه عن حجة الاسلام بحر ونهروفيه نظريا أي تريبا (قوله لانه خالفهما) علة
لوقوعه عنه وللضمان أي لان كل واحد انما أمره أن يخص النفقة له وقد صرفها الحج نفسه لانه لا يمكنه
ايقاعه عن أحدهما لعدم الاولوية (قوله وينبغي صحة التعيين لو أطلق) أي كقولك لبيلك بحجة وسكت قال
الزياجي وان أطلق بان سكت عن ذكر المجموع عنه معينا ومهسا قال في السكا في الناص فيه وينبغي أن يصح
التعيين هنا اجزاء لعدم المخالفة اه وقوله وينبغي أن يصح التعيين أي تعيين أحد أمره قبل الطواف
والوقوف كما في مسألة الاجتهاد وقوله اجزاء قال شيخنا ينبغي أن يجري فيه خلاف أبي يوسف الآتي في مسألة
الاجتهاد لجران علة الآتية هنا أيضا اه ح (قوله ولو أبهم) بان قال لبيلك بحجة عن أحد أمره
ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة فيما لو جمع بين أحرامين يجتنب ثم شرع
في طواف القدوم ارتفعت أحدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن أن لا يطوف للقدوم
فيكون الوقوف حينئذ هو المعتبر اه ح (قوله جاز) أي عندهما وقال أبو يوسف بل وقع ذلك من نفسه
بلا توقف وعن نفقتهما وهو القياس لان كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه
قولهما وهو الاستحسان ان هذا الجاه في الاحرام والاحرام ليس بمقصود وانما هو وسيلة الى الافعال والمبهم
يصح وسيلة بواسطة التعيين فاكتمل به شرط ح عن الزياجي قلت والحاصل أن صور الاجتهاد أربعة أن يهل
بحجة عنهما وهي مسألة المتن أو عن أحدهما على الاجتهاد أو يهل بحجة ويطوف والرابعة أن يحرم عن أحدهما
معينا بلا تعيين لما أحرم به من حج أو عمرة ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازها بخلاف كافي الفتح وقد ذكر في
الفتح أن مبنى الجواب في هذه الصور على أنه إذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول بعد ذلك الى الأمر وأنه بعد
ما صرف نفقة الأمر الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذي أخذ النفقة له لا ينصرف الاحرام الى نفسه الا إذا تحققت
المخالفة أو عجز شرعا عن التعيين ففي الصورة الاولى من الصور الأربع تحققت المخالفة والعجز عن التعيين
ولا ترد مسألة الابوين الآتية لانها بدون الأمر كما يأتي فلا تتحقق المخالفة في ترك التعيين ويمكنه التعيين في
الانتهاء لان حقيقة جعل الثواب ولذا لو أمره أبواه بالحج كان الحكم كفي الاجنبيين وفي الصورة الثانية من
الاربعة لم تتحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف الحج له لانه أخرجهما عن نفسه
بجعلها لاحد الأمرين فلا تنصرف اليه الا إذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعيين ولم يتحقق ذلك لانه
يمكنه التعيين الا إذا شرع في الاعمال ولو شوطا لان الاعمال لا تقع لغير معين فتقع عنه ثم لا يمكنه تحويلها
الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط ولولا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة لا خطاء أنه
ليس فيها مخالفة لاحد الأمرين ولا تعذر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فأنظر الكل اه

(ومن حج عن) كل من (أمره)
وقع عنه وعن ماله (لانه)
خالفهما (ولاية) مدر على
جعلهما (أحدهما) لعدم
الاولوية وينبغي صحة
التعيين لو أطلق الاحرام ولو
أبهم فان عين أحدهما
قبل الطواف والوقوف جاز

ما في الفتح ملخصا وأنت خبير بان ما قرره في الصورة الثانية صريح في أنه اذا شرع في الاعمال قبل تعيين أحد
الامرئين وقعت الحجة من نفسه لتحقيق المخالفة والعجز عن التبيين وكذا تقع عن نفسه بالاولى في الصورة الاولى
والظاهر أنه تجزئه عن حجة الاسلام لانهم اتصحا بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو فوى بهما النفل والمأموران
كان صرفها عن نفسه يجعلها للاحمرين أو لاحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصرف والالم تقع
عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كالأحمر عن نفسه ابتداء ولم ينو النفل فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال في الفتح
أيضا فيما لو أمره بالحج فقرن معه مرة لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه
لان أقل ما تقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية وفيه نظر اه كلامه والظاهر أن وجه النظر
ما قرره من أنه حيث تحققت المخالفة وقعت عن نفسه بطل صرف النية فتجزئه عن حجة الاسلام فقوله في
البحر في ما شرع من المأمور نفلا ولا تجزئه عن حجة الاسلام فيه نظر وقد مر شرح الباقي في شرح الملتقى وتبعه
الشارح في شرحه عليه أيضا بأنه يخرج بهما عن حجة الاسلام فهذا ما تقرر لي فافهم والسلام (قوله بخلاف
ما لو أهل الخ) مرتبط بقوله ومن حج عن أمره وقوله جاز بجملة مستأنفة لبيان جهة المخالفة بين المسئلتين فإنه
في الاولى لا يجوز والثانية بخلافها لكن الجواز هنا مشروط بما اذا لم ير أمرا بالحج وقوله عن أبيه أو غيرهما
تنبيه على أن ذكر الابوين في الكتز وغيره ليس بقيد احترازي وانما فائدته الاشارة الى أن الولد يندب له ذلك
جدا كما في النهرو به علم أن التقيد بالابوين في هذه المسئلة لا يدل على أن المراد بالاحمرين في التي قبلها
الاجنبيين بل الابوان اذا أمرا فحكمهما كالاثنين كما قدمناه عن الفتح فظهر أنه لا فرق بين الابوين
والاجنبيين في المسئلةين وانما العبرة بالامر وعدمه أي صريحا كما يظهر قريبا فاذا أحرم بحجة عن اثنين
أمره كل منهما بان يحج منه وقع عنه ولا يقدر على جعله لاحدهما وان أحرم منهما بغير أمرهما صرح به
لاحدهما أو لكل منهما وكذا لو أحرم عن أحدهما صرح بهما يصح تعيينه بعد ذلك بالاولى كما في الفتح قال ومبناه
على أن نية له ما تلغو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب وترتب به بعد
الاداء فتلغو نيته قبله فيصير جعله بعد ذلك لاحدهما أو لهما ولا اشكال في ذلك اذا كان متنفلا عنهما فان كان
على أحدهما حج الفرض وأوصى به لاي سقط عنه بتبرع الوارث عنه بحال نفسه وان لم يوص به فتبرع الوارث
عنه بالاجح أو الحج بنفسه قال أبو حنيفة يجزئه ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم الخشعية رأيت
لو كان على أبيك دين الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة أخرى للتقيد بالابوين في هذه المسئلة وهي سقوط
الفرض عن الذي عينه له بعد الاجام لو يدون وصية لكن بشكل عليه أنه اذا لغت نيته لهما لعدم الامر وقعت
الاعمال عنه البتة كيف يصح تحويلها الى أحدهما وقد مر أن الحج اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد
ذلك الى الآخر نيم يمكن تحويل الثواب فقط للنص كما مر ولهذا والله أعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك
اذا كان متنفلا عنهما أي لان غاية حال المتنفل أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح أما وقوع عمله عن فرض
الغير بغير أمره فهو مشكل والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث اذا حج أو أيج عن مورثه جاز
لوجود الأمر دلالة أي فمكانه مأمور من جهته بذلك وعليه فتقع الاعمال عن الميت لاعتنا العامل فقوله في
الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو الخ مخصوص بما اذا لم يكن عليهما فرض لم يوصيه به وقد مناعا البدائع
تعليها بالنص أيضا وهو ما علمت من حديث الخشعية وبهذا فارق الوارث الاجنبي لكن قد مناعا عن شرح
الباب عن الكرماني والسروجي أن الاجنبي كذلك نعم هذا مخالف لاشترط الامر في الحج عن الغير
والاجنبي غير مأمور لا صريحا ولا دلالة وقد مناعا الجواب بأنه مبني على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور
اشترطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة تظهر لاقتصار الكتز وغيره على الابوين فائدة ثالثة وهي أن الامر
دلالة ليس له حكم الامر حقيقة من كل وجه لما علمت من أن الابوين لو أمرا حقيقة لم يصح تعيين أحدهما
بعد الاجام كما في الاجنبيين وان لم يأمرا صريحا صح التعيين ولو فرضوا المسئلة ابتداء في الاجنبيين لتوهم

(بخلاف ما لو أهل حج
عن أبيه أو غيرهما) من
الاجانب حال كونه (متبرعا
تعيين) بعد ذلك جاز

أن الأبوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الامردلالة ففرضوها في الأبوين لافادة صحة التعيين وان وجد الامر
 دلالة وليتبدوا أن المرأ بالامر في المسئلة الاولى الامر صريحاً والله أعلم * (تنبيهه) * الذي تحصل لئامن
 مجموع ما قررناه ان من أهل بحجة عن شخصين فان أمراً بالحج وقع بحجة عن نفسه البتة وان عين أحدهما بعد
 ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وان لم يأمره فكذلك الا اذا كان وارثاً وكان على الميت حج
 الفرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للامردلالة والنص بخلاف ما اذا أوصى به لان فرضه
 ثواب الانفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث منه وبخلاف الاجنبي مطلقاً لعدم الامر (قوله لانه متبرع
 بالثواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسئلة الأبوين دون مسئلة الأسمين وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح
 ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع الخ قال في الشريعة لالبينة قلت وتعليل المسئلة بتبديد وقوع
 الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويقيد ذلك الاحاديث التي رواها في الفتح بقوله
 اعلم ان فعل الولد ذلك مندوب الى مبدئها المأخر ج الدارقطى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وسلم لمن حج عن أبويه أو قضى عنهما مفر ما بعث يوم القيامة مع الابرار وأخرج أيضاً عن جابر أنه عليه
 الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه ومه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضاً عن زيد بن
 أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه وهما واستبشرت ارواحهما
 وكتب عند الله براه اقول قد علمت مما قررناه أنه اذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به
 يقع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحينئذ فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به
 عن الفاعل أيضاً وقد صرفه الى غيره وأجرنا صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا كان على أحدهما فرض أو وصى به أو
 لم يكن عليه فرض أصلاً ويدل على ذلك قوله في الفتح وانما يجعل لهما الثواب وترتب به بعد الاداء ومثله قول
 قاضيان في شرح الجامع وانما يجعل ثواب فعله لهما وهو جائز عندنا وجعل ثواب حج لغيره لا يكون الا بعد
 اداء الحج فبطلت نيته في الاحرام فكان له أن يجعل الثواب لهما شاء اه فهذا صريح في أن النية لم تقع
 لهما وأن الاعمال وقعت له وله جعل ثوابه لهما ان شاء الله تعالى فيمكن ادعاء سقوط الفرض عن الفاعل بذلك
 كما حررناه في مسئلة الحج عن الأسمين وبه يعلم جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه أول الباب
 وأما اذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع النية والاعمال له للفاعل
 الا أن يقال ان الاعمال تقع للعامل هنا أيضاً كما هو مقتضى اطلاق عبارة الفتح وقاضيان وغيرهما ولكن
 يسقط بها الفرض عن الميت فضلاً من الله تعالى عملاً بالنص وهو حديث انحصارية وان خالف القياس ولذا
 ما قلناه أبو حنيفة بالمشية ويسقط بها الفرض عن الفاعل أيضاً أخذنا من الاحاديث المذكورة ولذا كان الوارث
 مخالفاً لحكم الاجنبي في ذلك فان قلت ما صرح من تعليل جواز حج الوارث لوجود الامردلالة يقتضي وقوع
 الاعمال عن الميت لانه لو أمره صريحاً وقعت عنه بلا شبهة فيخالف ما اقتضاه اطلاق الفتح وغيره وحينئذ فلا
 يمكن سقوط فرض العامل بذلك أيضاً قلت قد علمت أن الامر دلالة ليس كالامر صريحاً من كل وجه ولذا
 صح تعيين أحد أبويه بعد ادبهم ولو أمره صريحاً لم يصح كالاجنبيين كما قدمنا فلو اقتضى الامر دلالة وقوع
 الاعمال عن الميت لم يصح التعيين فقلنا بوقوع الاعمال للعامل فيسقط فرضه او كما يسقط فرض الاب أو
 الام عملاً بالاحاديث المذكورة والله أعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في تحرير هذه المواضع المشككة
 التي لم أومن أوضحها هذا الايضاح والله الحمد (قوله وفي الحديث) كلامه بوجه أن هذا حديث واحد مع أنه
 مأخوذ من حديثين كما علمت مع تيسير بعض اللفظ بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى للعارف
 اه ح (قوله لا غير) أي لا غير دم الاحصار من باقي الدماء الثلاثة وهو دم الشكر في القرآن والتمتع ودم
 الجناية (قوله على الأسمين) هذا عندهما وعليه المتون وعند أبي يوسف على المأمور (قوله قبل من الثلث)
 لان الوصية بالحج تنفذ من الثلث وهذا من توابع الوصية وقيل من السكك لانه دين وجب حقاً للمأمور وعلى

لانه متبرع بالثواب فله جعله
 لاحدهما أو لهما وفي
 الحديث من حج عن أبويه
 فقد قضى عنه حجته وكان له
 فضل عشر حجج وبعث من
 الابرار (ودم الاحصار)
 لا غير (على الأسمين ماله ولو
 ميتاً) قيل من الثلث وقيل
 من السكك

الميت فيقضى من جميع ماله كولو وصى بان يباع عبده و يتصدق بثمنه فباعه الوصى وضاع الثمن من يده ثم استحق العبدان المشتري برجع بالثمن على الوصى و برجع الوصى في قول أبي حنيفة الانخير في جميع التركة من شرح الجامع لقاضين واستوجه ط الاول والرحمن الثاني (قوله ثم ان فاته الحج) أى فاته الأمور المعلوم من المقام وأطلق الفوات فشملى ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن أن يكون بتقصير منه كان تناول دواء ممرضاً قصد احتي أحصره فأده ح هذا وقد صرحوا بان عليه الحج من قابل بمال نفسه كفائت الحج كما في البحر ثم قال ولم يصرحوا بان في الاحصار والفوات اذا قضى الحج هل يكون عن الآمر أو يقع للمأمور وإذا كان للآمر فهل يجبر على الحج من قابل بمال نفسه اه أقول قال في البدائع فان فاته الحج يصنع ما يصنع فائت الحج بعد شروعه ولا يضمن النفقة لانه فاته بغير صنعه وعليه في نفسه الحج من قابل لان الحجة قد وجبت عليه بالشروع ملزمه قضاءً وها هو هذا على قول محمد ظاهر لان الحج عنده يقع عن الحاج اه ونقله في النهر عن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من أنه يقع عن الآمر ينبغي أن يكون القضاء عن الآمر وتلزمه النفقة اه ويؤيده أنه صرح في الباب بانه ان فاته بأقصة سماوية لم يضمن ويستأنف الحج عن الميت أى بناء على قول خير محمد فعلم أن على قول محمد عليه الحج عن نفسه وعلى قول غيريه عن الميت وظاهره أنه يجب عليه من ماله لكن في التارخانية عن المنتقى قال محمد يحج عن الميت من بلده اذا بلغت النفقة والا فن حيث تبلغ وعلى المحرم قضاء الحج الذى فات عن نفسه ولا ضمان عليه فيما أنفق ولا نفقة له بعد الفوت اه فان مقتضاه أن الحج عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر قضاء لما شرع فيه من مال نفسه ويخالفه ما في التارخانية أيضاً عن التهذيب قال أبو يوسف اذا فسد حج قبل الوقوف عليه ضمان النفقة وعليه الحج الذى أفسده وعمره وحجة الآمر ولو فاته الحج لا يضمن لانه أمين وعليه قضاء الفائت وحج عن الآمر اه فان قوله وعليه قضاء الفائت الحج يقتضى أن عليه الحجين من ماله إلا أن يكون قوله وحج عن الآمر بضم أوله مبنياً للمفعول أى وعلى الورثة الاجحاج من ماله ثم ان الظاهر أن هذا من قول أبي يوسف فينا في ما مر عن النهر فليتنامل وسبب بقية الكلام عليه (قوله والجناية) أطلقه فشملى دم الجاع ودم جزاء الصيد والخلق ولبس الخيط والطيب والمجاورة بغير احرام بحر (قوله على الحاج) أى المأمور وأما الاول فلانه وجب شكر ا على الجمع بين النسكين وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الآمر لانه وقوع شرعى لاحق بقى وأما الثانى فباعتبار أنه تعاقب بجنايته فأده في البحر (قوله فيصير مخالفاً) هذا قول أبي حنيفة ووجهه أنه لم يأت بالمأمور به لانه أمره بسطر يصرفه الى الحج لا غير فقد خالف أمر الآمر فضمن بدائع زاد في المحيط لان العسر لم تقع عن الآمر لانه ما أمره به فصار كأنه حج عنه واعتبر بنفسه فيصير مخالفاً ولو أمره بالحج فاعتبر ثم حج من مكة فهو مخالف لانه ما أمر به حج ميقانى ولو أمره بالعمرة فاعتبر ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفاً بخلاف ما إذا حج أولاً ثم اعتبر اه وانظر ما قدمناه قبيل باب الاحرام (قوله وضمن النفقة الحج) أما اللهم فهو على المأمور وعلى كل حال بحر (قوله فيعبد بمال نفسه) لانه اذا أفسده لم يقع ما موراه فساكن واقعا عن المأمور فيضمن ما أنفق في حجه من مال غيره ثم اذا قضى الحج في السنة القابلة على وجه الصحة لا يسقط الحج عن الميت لانه لما خالف في السنة الماضية بالافساد صار الاحرام واقعا عنه فكذا الحج المؤدى به صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة أخرى للآمر كما قدمناه نفعان التارخانية عن التهذيب أى سوى حج القضاء وهو الاصح كما في المعراج وبه اندفع ما في البحر من قوله واذا فسد حج لزمه الحج من قابل بمال نفسه وفيه ما تقدم من التردد في وقوعه عن الآمر اه (قوله وان مات الحج) الانسب ذكر هذه المسئلة عند قوله المار خرج المكاف الحج (قوله قبل وقوفه) قيد به لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الآمر لانه أدى الركن الاعظم خاتمة وفتح وقد مننا نحوه عن القنيس فباحثه في البحر من أن أعظمه للآمر من الافساد بعده لانه يكتفى فيجب على الآمر الاجحاج اه مخالف للمنقول وأما لبقى حيا وأتم الحج الاطواف الزيادة فرجع ولم يطله فقال في الفتح لا يضمن النفقة

ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان بآفة سماوية لا (ودم القران) والتمتع (والجناية على الحاج) ان أذن له الآمر بالقران والتمتع والافسار مسير مخالفاً فيضمن (وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه) فيعبد بمال نفسه (وان بعده فلا) حصول المقصود (وان مات) المأمور (أو سرق نفقته في الطريق) قبل وقوفه حج

غير أنه حرام على النساء و يعود بنفقة نفسه ليقضى ما بقى عليه لانه جاز في هذه الصورة اه (قوله من منزل
 أمره) أى ان لم يعين منزلا والا اتبع كما مر (قوله فان مات) أى المأمور الثاني (قوله من ثلث الباقي بعدها)
 أى بعد النفقة أى ثلث الباقي بعدها كما هو المراد بقولهم ثلث ما بقى من المال فانهم وهذا عند الامام
 وعند أبي يوسف بالباقي من الثلث وعند محمد بما بقى مع المأمور مثاله أوصى بان يحج عنه ومات عن أربعة
 آلاف فدفع الوصى للمأمور ألفا فسرق فعند الامام يؤخذ ما يكفى من ثلث ما بقى من التركة وهو ألف فان
 سرق يؤخذ من ثلث الألفين الباقيين وهكذا الى أن لا يبقى ماثلته يكفى الحج وعند أبي يوسف اذا سرق الألف
 الاول لم يبق من ثلث التركة الا ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فتدفع له ان كفت ولا تؤخذ مرة أخرى وعند
 محمد ان فضل من الألف الاولى ما يبلغ الحج جبه والا فلا هكذا ذكر الخلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان
 أوصى بان يحج عنه من الثلث أو بان يحج عنه ولم يرد أمال أو وصى بان يحج عنه ثلث ماله فنقول بمحمد كقول أبي
 يوسف وعامة في جامع قاضيان والفتح وهذا الاختلاف اذا هلك في يد المأمور فلو بقى يد الوصى بعد ما قاسم
 الورثة يحج عنه ثلث ما بقى اتفاقا كما فى التارخانية (قوله وظاهره أنه لا رجوع في تركة المأمور) ان كان
 المراد أنه لا رجوع لورثة الا سرق في تركة المأمور بما بقى معه فهذا بعيد جدا لان ما بقى مع المأمور ولا يملكه
 بل لو أتم الحج يجب عليه رد الفاضل كما أتى فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الا سرق فيجب من الثلث وتد
 صرح به القهستاني حيث قال بثلث الباقي مما فى أيدي الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا رجوع لهم بما
 أنفق قبل موته أو بما سرق منه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لو فاته الحج بغير صنعته وان كان المراد
 أنه لا رجوع في تركته بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم بثلث ما بقى من ماله أى مال الا سرق
 والظاهر أن هذا مراد الشارح بنسبه به على أنه لو فاته الحج بلا صنعته ولزمه القضاء ان القضاء يكون عن نفسه
 اتفاقا خلافا لما قدمناه من ان هذا ظاهره على قول محمد وأنه على قول غيره يكون القضاء عن الآخر وتلزم
 المأمور بنفقة نفسه فان مقتضاه أن المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثة الا سرق على تركته بنفقة الذى
 يأمرونه بالحج عن موته ثم وهذا خلاف ما قرره الفقهاء هنا في المسئلة الخلافية حيث جعلوا الاجاج ثانيا
 بثلث ما بقى من جميع مال الا سرق أو الباقي من الثلث أو بالباقي مع المأمور ولم يقل أحد أنه يكون من مال
 المأمور فينأى ما تقدم بحثنا عن البدائع والسراج والنهر فنه دره ذ الشارح ما بعد مرماه فانهم (قوله
 خلافا لهما) أى في الموضوعين فيما يدفع ثانيا وفى المحل الذى يجب الاجاج منه ثانيا فتع (قوله وتقولهما
 استحسان) يعنى قولهما فى المحل أما فيما يدفع ثانيا فلم يذكروا فيه الاستحسان وفى الفتح قول الامام فى الاول
 أى فيما يدفع ثانيا أوجه وقوله ما هنا أوجه وقد منما يفيد ترجحه أيضا عن العناية والمعراج لكن قدمنا
 أيضا أن المتن على قول الامام ونقل تعميجه العلامة قاسم (قوله كما مر) أى فى قوله والا فيه يرمخالف فيضمن
 ح (قوله لا للتقييد) لان الحج لا يختلف باختلاف السنين فى أى سنة حصل فيها وقع منه ولا يخفى أن
 الاولى ايقاعه فى السنة المعينة خوفا من ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط (قوله والافضل أن يعود اليه) أى
 الى منزل الا سرق المذكور فى المتن قال فى البحر ولو أجزر جلا فحج ثم أقام بمكة جاز لان الفرض صار مؤدى
 والافضل أن يحج ثم يعود الى أهله اه فانهم (قوله وعليه رد ما فضل من النفقة) قال فى البحر فالجواب أن
 المأمور لا يكون مال كالمسا أخذ من النفقة بل يتصرف فيه على ملك الا سرق كما كان أو ميتة معينة كان القدر
 أولا ولا يحل له الفضل الا بالشرط الا فى سواه كان الفضل كثيرا أو يسيرا كدسير من الزاد كما صرح به فى
 الظهيرية اه قلت وهذا مما يدل على أن الاستتجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قدمنا الكلام عليه
 فانهم (قوله الا أن يركله الخ) قال فى الفتح واذا أراد ان يكون ما فضل للمأمور يقول له وكلت ان تهب الفضل
 من نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي منى لك وصية اه زاد فى الباب وان لم يعين الا سرق
 رجلا يقول الوصى اعط ما بقى من النفقة من شئت وان أطلق فقال وما بقى من النفقة فهو للمأمور فالوصية

من منزل أمره بثلث ما بقى
 من ماله فان لم ينفق فن حيث
 يبلغ فان مات أو سرق ثانيا
 حج من ثلث الباقي بعدها
 هكذا مرة بعد أخرى الى أن
 لا يبقى من ثلث ما يبلغ الحج
 فتعطى الوصية قلت
 وظاهره أنه لا رجوع في
 تركة المأمور فلا يرجع
 (لامن حيث مات) خلافا
 لهما وقولهما ما استحسان
 * (فروع) * يصير مخالفا
 بالقرآن أو التمسع كما مر
 لا بالتأخير عن السنة الاولى
 وان حيث لانه للاستحسان
 لا للتقييد والافضل أن
 يعود اليه وعليه رد ما فضل
 من النفقة وان شرط له
 فالشرط باطل الا أن يركله
 بجهة الفضل من نفسه أو
 يوصى الميت به لمعين

باطلة اه أي لانها مجهول (قوله ولو ارثه الخ) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثة لسكن ذ كرت في كل من الموضوعين مع زيادته لم توجد في الآخرة في الاول زاد الوصي والتفصيل في نفقة الرجوع وفي هذا زاد قوله وكذا ان أحرم الخ وكان عليه أن ينظمهما في سلك واحد ح (قوله وكذا ان أحرم وقد دفع اليه ليحج عنه وصيه الخ) هذا التركيب قاسد المعنى ووجد في نسخة ليحج عنه بلا وصية وهي الصواب لان المراد أن المخرج عنه اذا لم يوص بالتحج ولكنه دفع الى رجل ليحج عنه ثم مات له افع فالوثة استرداد المال الباقي من الرجل وان أحرم بالتحج قال في النهر وقيل دنا يكون الأمر أوصى بالتحج عنه لما في المحيط لدفع الى رجل ما لا ليحج به عنه فأهل بحجة ثم مات الأمر فالورثة أن يأخذوا ما بقي من المال معه ويضمنونه ما أنفق بعد موته لان نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت اه (قوله وللوصي أن يحج الخ) قال في فتح القدير ولا يجوز الاستحجار على الطاعان وعن هذا قلنا الوصي أن يحج عنه ولم يرد على ذلك كان للوصي أن يحج عنه بنفسه الا أن يكون وارثا ودفعه لو ارث ليحج فانه لا يجوز الا أن تجوز الورثة وهم كبار لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الا بإجازة الباقي ولو قال الميت للوصي ادفع المال لمن يحج عنى لم يجز له أن يحج بنفسه مطلقا اه (قوله ولو قال منعت) أي عن الحج وكذبوه أي الورثة لم يصدق ويضمن ما أنفقهم من مال الميت الا أن يكون أمر اظاهرا يشهد على صدقه لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا بظاهر يدل على صدقه فتح (قوله صدق بيمينه) لانه يدعى الخروج عن عهده ما هو أمانة في يده فتح (قوله الا الخ) أي فانه لا يصدق الا بيمينه لانه يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعقول خلافا لما في خزانة الاكل بحر (قوله وقد أمر بالانفاق) أي مما عليه من الدين ط (قوله ولا تقبل الخ) لانها شهادة على النبي بحر أي لان مقصودهم نفي حجه وان كانت صورة شهادتهم اثباتا ح (قوله الا اذا برهننا الخ) لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات ح وفي بعض النسخ برهنوا بصيغة الجمع أي الورثة وهي أولى * (تنبيه) * في المحيط عن المستحق أوصى لرجل بألف وللمسكين بألف وللجنة للاسلام بألف والثلث ألفان يقسم الثلث بينهم أثلاثا ثم تضاف حصص المساكين الى الجنة فافضل عن الجنة فالمسكين لان البسداء بالفرض أهم ولو عليه حجة وكذا وأوصى لانسان يتحصون في الثلث ثم ينظر الى الزكاة والحج فيبدأ بما بدأ به الموصى ولو فرض بضعة ونذر بدئ بالفريضة ولو تطوع ونذر بدئ بالنذور ولو كلها تطوعا أو فرائضا أو واجبات بدئ بما بدأ به الميت اه وتوضح هذه المسئلة سبائقي في الوصايا فاحفظها فانها مهمة كثيرة الوقوع وبقى فروع كثيرة من هذا الباب نعلم من الفتح والباب والله أعلم بالصواب

* (باب الهدى) *

لم يادرك الهدى فيما تقدم من المسائل نسكا وجزا احتج الى بيانه وما يتعلق به ابن كمال ويقال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحد هدية كطية ومطى ومطايام غرب (قوله ما يهدى) مأخوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لامن الهدى والالزم ذكر المعرف في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه ح قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفه اللفظي وهو سائغ ط واحترز بقوله الى الحرم عما يهدى الى غيره نعمما كان أو غيره وبقوله من النعم غير الحرم من غير النعم فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والنذور الهدى على غيره مجاز بحر وبقوله ليتقرب به أي باراقه دمه فيه أي في الحرم عما يهدى من النعم الى الحرم هدية لرجل وأفاد به أنه لا بد فيه من النية أي ولودلالة في البحر عن المحيط الواحد من النعم يكون هديا بحمله صريحا أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا لانية الهدى ثابتة عرفا لان سوق البدنة الى مكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة قال وأراد السوق بعد التخليد لا مجرد السوق (قوله أدناه شاة) أي وأعله بدنة من الابل والبقر وفي حكم الادنى سبع بدنة شرح الباب وأفاد ببيان الادنى أنه لو قال لله على أن أهدي ولا نية له فانه يلزمه شاة لانها الاقل وان عين شاة يلزمه ولو أهدي قيمتها جاز

ولو ارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان أحرم وقد دفع اليه ليحج عنه وصيه فأحرم ثم مات الأمر وللوصي أن يحج بنفسه الا أن يأمره بالدفع ويكون وارثا لم تجز البقية ولو قال منعت وكذبوه لم يصدق الا أن يكون أمر اظاهرا ولو قال منعت وكذبوه صدق بيمينه الا اذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق ولا تقبل بينتهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهننا على اقراره انه لم يحج

* (باب الهدى) *

(هو) في اللغة والشرع (ما يهدى الى الحرم) من النعم (ليتقرب به) فيه (أدناه شاة وهو ابل)

في رواية وفي أخرى لا وهي الأرجح ولا كلام فيقال كان مما لا يراق دمه من المنقولان فساو عقارا تصدق
 بقيمة في الحرم أو غيره لانه يجاز عن التصديق أفاده في البحر والباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى
 السن الجائز في الهدى وهو الثنى وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة ومن البقر ما طعن في
 الثالثة ومن الغنم ما طعن في الثانية لكنه لوهم أن الجذع من الغنم لا يجوز قال في الباب ولا يجوز ذون الثنى
 الا الجذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة وانما يجوز اذا كان عظيما وتفسيره أنه لو خلط بالشايبا
 اشتبه على الناظر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريضه) أى الذهاب به الى عرفات أو تشهيره بالتقليد ح من
 البحر (قوله بل يندب) أى التعريض بعينيه ح لكن الشاة لا يندب تقليدها وفي الباب ويسن تقليد
 بدن السكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب بهدى السكر الى عرفته اه فعبر في الاول بالبدن ليجر الشاة
 وفي الثاني بالهدى ليدخلها فيه وأفاد أيضا أن الاول سنة والثاني مندوب ففي كلام الشارح اجمال (قوله
 في دم السكر) أى القران والتمتع وكذا يقاد هدى التطوع والنذر ولو قادم الاحصار والجنابة جاز
 ولا بأس به كما سيأتى (قوله ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا) كذا عبر في الهداية وعاله بأنه قربة تعلقت
 بآرافة السم كالأضحية فجعلت صانعا لعمل واحد اه فأشار الى أنه مطلق منكمس فيجوز هنا ما يجوز في غيره ولا يجوز
 هنا ما لا يجوز في غيره ولا يرد على طرده ما قدمناه من جواز اه - ادعاء قيمة المندور في رواية مع أنه لا يجوز في الأضحية
 لان ما واقعة على الحيوان كما اقتضاه قوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم فتلك الرواية مرجوحة على أن القيمة
 قد تجزى في الأضحية كما اذا مضت أيامها ولم يضح الغنى فإنه يتصدق بقيمة ما فهمم (قوله فصم اشتراك ستة)
 أى لان ذلك جائز في الضحايا فيجوز هنا لما علمته من القاعدة واشتراك اقتعال مصدر الرابعى المتعدى
 كالاختصاص والاكساب وهو مضاف الى مفعوله أى اشتراك واحد ستة قال في الفتح عن الاصل والمبسوط
 فان اشترى بدنة لمتعة من لثام اشتركت فيها ستة بعدما أوجبها لنفسه خاصة لانه لما أوجبها صار الكل
 واجبا بعضها بايجاب الشرع وبعضها بايجابه فان فعل فعله عليه أن يتصدق بالثمن وان نوى أن يشرك فيها
 ستة أجزأته لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى شرك
 الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقيين حتى تثبت الشراكة في الابتداء
 اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى ايجابها لنفسه أن يشترىها بنفسه
 أو ينوى بعده القرية ومثله قوله في شرح الباب أى بتعيين النية وتخصيصها له اذا عرفت ذلك فالصور ستة
 اما أن يشترىها بنفسه خاصة أو يشترىها بالنية ثم يعينها بنفسه أو يشترىها بالنية ولم يعينها بنفسه أو
 يشترىها بنية الشركة أو يشترىها مع ستة أو يشترىها وحده بأمرهم فقول الشارح شريته لقربة لا يصح
 على اطلاقه بل هو خاص بمعاودة الصورتين الاوليين لكن ينبغي أن يكون هذا التخصيص محمولا على الفقير
 لان الغنى لا تجب عليه بالشراء بدليل ما ذكره في أضحية البدائع عن الاصل من أنه لو اشترى بقره ليضحى بها
 عن نفسه فأشرك فيها بغيرهم والاحسن فعل ذلك قبل الشراء قال وهذا أى قوله يجوز ثم محمول على الغنى
 لانهم لم تتعين أما الفقير ولا يجوز أن يشرك فيها لانه أوجبها على نفسه بالشراء للأضحية فتمعت اه لكن
 سوى في الخاتمة في مسألة الأضحية بين الغنى والفقير فتأمل (قوله وان اختلفت أجناسها) في الفتح عن الاصل
 والمبسوط كل من وجب عليه من المناسك جاز أن يشرك ستة نفر قد وجبت الدماء عليهم وان اختلفت
 أجناسها من دم متعة واحصار وجزاء صيد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب الى اه وذكر
 نحوه في البحر ها وبه يظهر ما في قول البحر في القران والجنابات ان الاشتراك لا يكتفى في الجنابات بخلاف دم
 الشكر وقد نهى على ذلك أول باب الجنابات (قوله في الحج) أى في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجنابة
 والاحصار والنفل قال في النهر فلا يرد أن من نذر بدنة أو جزورا لا تجزئه الشاة (قوله الا الخ) أى فنجب فيها
 بدنة ولا ثالث لهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظرا إذ تقدم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بالتعمم الحج

ابن خمس سنين (وبقر) ابن
 ستين (وغنم) ابن سنة (ولا
 يجب تعريضه) بل يندب في
 دم السكر (ولا يجوز في
 الهدايا الا ما جاز في الضحايا)
 كما سيجي فصم اشتراك ستة
 في بدنة شريته لقربة وان
 اختلفت أجناسها (وتجوز
 الشاة في الحج) في كل شيء
 الا في طواف الركن جنبها
 أو حائضا (ووطء بعد

تجب البدنة لطواف الزيارة وجازحه وكذا عند مجئ تجب في النعامة بدنة ثم قوله في الحج احتراز عن العمرة
حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل أداء ركعتيه من طواف العمرة ولا أداء طوافها بالجناية أو الخيض أو النفاس
اه (قوله قبل الحلق) أما بعده ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر (قوله كحرم) أي
في الجنائيات ح (قوله كالأضحية) أشار به إلى أن المستحب أن يتصدق بالثالث ويطعم الأغنياء الثالث
وياً كل ويدخر الثالث ح عن البحر (قوله إذا بلغ الحرم) قيد به لما سيأتي من أن حل الانتفاع به لغیر
الفقر اعمقيد بلوغه محله وأما في البحر أنه لا حاجة إلى هذا القيد لأنه قبل بلوغه الحرم ليس يهدى فلم يدخل
تحت عبارة المصنف لاحتاج إلى إخراجها قال والفرق بينهما ما أنه إذا بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد حصلت
فالأكل بعد حصولها وإذا لم يبلغ فهي بالتصدق والا كل ينافية اه وتطرق فيه في النهر ولم يبين وجه النظر
ولعل وجهه منع أنه لا يسمى هدياً قبل بلوغه الحرم لأن قوله تعالى هدياً بالغ الكعبة يدل على تسميته هدياً قبل
بلوغه سواء قدر بالغ صفة أو حالاً مقسدة ولأن المتوقف على بلوغه الحرم جواز الاكل منه واطعام الغنى دون
كونه هدياً ولذا لا يركب في الطريق بالضرورة ولا يحل بلوغه ولو عطف أو تعيب قبله نحره وضرب صفحة سبامه
بدمه ليعلم أنه هدى للفقراء أولاً كلفه غنى كما يأتي ما فهم (قوله ولو أكل من غيرها) أي غير هذه الثلاثة ممن
بقية الهدايا كدماء الكفار أكله والذور وهدي الاحصار والتعوق الذي لم يبلغ الحرم وكذا لو أطم
غنياً فأفاده في البحر (قوله ضمن ما أكل) أي ضمن قيمته وفي الباب وشرحه فلا يستهلكه بنفسه بان باعه ونحو
ذلك بان وهبه اغنى أو أنلفه وضعه لم يحجز وعليه قيمته أي ضمن قيمته للفقراء ان كان مما يجب التصديق به
بخلاف ما إذا كان لا يجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيئاً اه وفيه كلام يعلم من البحر ومما علقناه عليه
(قوله أي وقته) أشار إلى أن المراد باليوم مطلق الوقت فيم أوقات النحر أو هو مفرد مضاف فيم ط (قوله
فقط) أي لا يتعين غيرهما فيها ومنه هدى التطوع إذا بلغ الحرم فلا يتعذر زمان هو الصحيح وان كان ذبحه
يوم النحر أفضل كذا ذكره الزيلعي خلافاً للقدوري بحر (قوله فلم يحجز) أي بالاجماع وهو بضم أوله من
الأجزاء (قوله بل بعده) أي بل يحجزه بعده أي بعد يوم النحر أي أيامه إلا أنه تارك للواجب عند الامام فيلزمه
دم للتأخير أما عندهما فعدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد التحلل بالحل لا شيء عليه (قوله لا منى) أي بل يسن
لما في المبسوط من أن السنة في الهدايا أيام النحر منى وفي غير أيام النحر فكة هي الأولى شرح الباب (قوله
للكل) بيان لكون الهدى مؤقتاً بالمكان سواء كان دم شكر أو جناية لما تقدم أنه اسم لما يهدى من الذم إلى
الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف البدنة المنذورة فلا تتقيد بالحرم عندهما وقاسها أبو يوسف على
الهدى المنذور والفرق ظاهر بحر عن المحيط (قوله لا للفقير) المعطوف محذوف تعلق به المحذور والتقدير
لا التصديق للفقير هو اللام بمعنى على وهذا أولى من قول ح الصواب للفقير بالرفع عطفاً على الحرم ط (قوله
فان أعطاه ضمنه) أي ان أعطاه بلا شرط أما لو شرط لم يحجز كافي الباب قال شارحه وتوضيحه ما قاله الطرابلسي
أنه إذا شرط إعطائه منه يبقى شره كاله فيه فلا يجوز الكل لقصد الله اه أقول وفيه نظر لأن صيرورته
شريكاً في صحة الاجارة وسبب في الاجارة الفاسدة أنه لو دفع لا تخير ولا لينسجه له بنصفه أو استأجر بفلا
ليعمل طعامه ببعضه أو ثور يطحن به ببعضه فسدت لانه استأجره بحجز من عمله وحيث فسدت الاجارة
يجب أجر المثل من الدواهي كحاصره أو بضاؤه ذاب يقتضي أن يجب له أجر مثله دراهم ولا يستحق شيئاً من
الدم فلم يصير شريكاً فيه فليست أمثل ثم رأيت في معراج الدراية ما نصه والبضعة التي جعلت أجرة بمنزلة فقير الطعان
لأنهم من منافع عمله فلا تكون أجرة اه ثم ذكر أنه لو تصدق عليه منها جاز ولو أعطاه شيئاً بحجز رته ضمنه فلم
أن كلامه الأول فيما لو شرط الاجرة منها والانهير فيما لو لم يشترطه وأنه لا فرق بينهما والله أعلم (قوله ولا يركبه
مطلقاً) أي سواء جازله الاكل منه أو لا نهر قال وصرح في المحيط بحرمته (قوله شرباً لبلية) نقل ذلك في
الشرب لبلية عن الجوهر والبرجندى والهداية وكافي النسقي وكافي الحاكم ومثله في الباب فمافي البحر والنهر

الوقوف) قبل الحلق كحرم
(ويجوزاً كاله) بل يندب
كالأضحية (من هدى
التطوع) إذا بلغ الحرم
(والمنعة والقران فقط)
ولو أكل من غيرهما ضمن
ما أكل (ويبين يوم النحر)
أي وقته وهو الأيام الثلاثة
(لذبح المنعة والقران) فقط
فلم يحجز قبله بل بعده وعليه
دم (و) يتعين (الحرم)
لا منى (للكل لا للفقير)
لكنه أفضل (ويتصدق
بجلاؤه وخطامه) أي زمامه
(ولم يعط أجر الجزاء) أي
الذابح (منه) فان أعطاه
ضمنه أما لو تصدق عليه جاز
(ولا يركبه) مطلقاً (بلا
ضرورة) فان اضطر إلى
الركوب ضمن ما نقص
بركوبه وجل متاعه وتصدق
به على الفقراء شرباً لبلية

من أن ظاهر كلامهم أنها ان نقصت بركو به لضرورة فانه لا ضمان عليه مخالف لصريح المنقول (قوله)
 فان أطمع منه) أي مما ضمنه من النقص وقوله ضمن قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى وعبارة الجبر لوركيها أو
 حل عليها فأنقصت فعليه ضمان مانقص ويتصدق به على الفقراء دون الأغنياء لان جواز الانتفاع بها
 للأغنياء معلق ببلوغ الحمل (قوله وينضم) أي يرش بفتح الضاد وكسرها بحر وفائدة قطع اللبن (قوله)
 لو المذبح قريبا) مفعول بمعنى الزمان أي زمان الذبح لقولهم هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح وفي بعض
 النسخ لو الذبح بدون ميم وهذا أولى ليشمل ما قرب وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم
 النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح أن يراد كل من الزمان والمكان في المصدر الميم لان المشترك
 لا يستعمل في معنييه أفاده الرحى (قوله وتصدق به) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو استهلكه أو دفعه
 لغنى ضمن قيمته أي فيصدق بطله أو بقيته شرح الباب (قوله ويقم الخ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا
 اذا كان موسرا أما اذا كان معسرا أخره ذلك المعيب لان المعسر لم يتعلق الإيجاب بذمته وانما يتعلق بما عينه
 سراج (قوله واجب) هل يدخل فيه هنا ما لو نذر شاة معينة فهلكت فيلزمه غيرها أولا لكون الواجب في العين
 لافي الذمة بحر والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وما نقله عنه قريبا (قوله عطف أو تعيب)
 أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له شرح الباب والعطف الهلاك وبابه علم (قوله بما عنع
 الاضحية) كالعرج والعمى ط عن القهستاني (قوله ماشاء) أي من يبيع ونحوه فنع (قوله ولو كان
 المعيب) خصه بالذكور لان ما عطف لا يمكن ذبحه ولما فرض المسئلة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد
 بالعطف الاول حقيقة وبالثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العطف لا يمكن وصوله الى
 الحرم فيتحرر في الطريق بخلاف المعيب الذي لم يصل الى هذه الحالة فانه اذا أمكن سوف لا داعي لنحره في غير
 الحرم بل يذبحه فيه في التعبير بالمعيب ايهام (قوله نحره الخ) أي وليس عليه غيره لانه لم يكن متعلقا بذمته
 كمن قال لله على أن أتصدق بهذه الدراهم وأشار الى عينها فتلفت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها سراج
 (قوله ولا يطعم) بفتح الياء من باب علم أي لا يأكل ح فان أكل أو أطمع غنيا ضمن لباب (قوله لعدم بلوغه
 محله) قال في الهداية لان الاذن بتناوله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا الا أن التصديق
 على الفقراء أفضل من أن يتركه جزا السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود (قوله بدنة التطوع)
 قيد بالبدنة لانه لا يسن تقليد الشاة ولا تقلد عادة بحر (قوله ومنه النذر) لانه لما كان بإيجاب العبد كان
 تطوعا أي ليس بإيجاب الشارع ابتداء بحر (قوله فقط) أفاد أنه لا يقلد دم الجنائيات ولا دم الاحصاء لانه جابر
 فيلحق بجنسها كافي الهداية ولو قلده لا يضرب بحر عن المبسوط * (فرع) * كل ما يقلد يخرج الى عرفات ومالا
 فلا يذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما يقلد لا بأس به سراج (قوله شهدوا الخ) بيانه ما في الباب اذا التبس
 هلال ذي الحجة فوقفوا بعدا كمال ذي القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفهم
 صحيح وحجهم تام ولا تقبل الشهادة اه (قوله حتى الشهود) أي حجهم صحيح وان كان عندهم أن هذا اليوم
 يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤيتهم لم يجوز وقفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوا فقد
 فاتهم الحج وعليهم أن يحلوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كافي الباب وغيره (قوله العرج الشديد) بيان لوجه
 الاستحسان أي لان فيه باوى عامة لتعذر الاحترار عنه والتدارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة شرح بين فوجب
 أن يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بأن يزول الاشتباه في يوم
 مرة هداية (قوله وقبله الخ) أي ولو شهدوا بعد الوقوف بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان أمكن
 التدارك فيه نظر لانهم اذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شأن أن التدارك بأن يقفوا يوم
 عرفة يمكن كما قاله ابن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الخ بيانه لاحاجة اليه قلت لكن اعتراضه ساقط لان
 قول الهداية بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة بيان لقوله في الجملة ومعناه أنهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه

فان أطمع منه غنيا ضمن
 قيمته مبسوط ولا يحل به
 (وينضم ضرعها بالماء
 البارد) لو المذبح قريبا والا
 حله وتصدق به (ويقم
 بدل) هدى (واجب عطف
 أو تعيب بما عنع) الاضحية
 (وصنع بالمعيب ماشاء ولو)
 كان المعيب (تطوعا نحره
 وصبح قلادته) بدنه
 (وضرب به صفحة سنانه)
 ليعلم أنه هدى للفقراء ولا
 يطعم (ولا يطعم منه غنيا)
 لعدم بلوغه محله (ويقال)
 تدب يدنة (التطوع) ومنه
 النذر (والمتعة والقران فقط)
 لان الاشهاد بالعبادة ألبق
 والستر بغيرها أحق
 (شهدوا) بعد الوقوف
 (بوقوفهم بعد وقته لا تقبل)
 شهادتهم والوقوف صحيح
 استحسانا حتى الشهود
 للعرج الشديد (وقبله)
 أي قبل وقته (قبلت ان
 أمكن التدارك) ليسلام
 أكثرهم والا لا (رحى في
 اليوم الثاني)

بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما إذا شهدوا يوم النحر فإنه لا يمكن التدارك فلما أمكن التدارك هنا في الجملة أي في بعض الصور قبل الشهادة بخلاف الشهادة بانهم وقفوا بعد يومه فإن التدارك غير ممكن أصلاً فلذا لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسئلتين أنه إذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة وإن لم يمكن التدارك لأنه لما أمكن التدارك في بعض صورها صار لقبولها محل فقبلت مطابقة لخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فإنه حيث لم يمكن التدارك فيها أصلاً لم يكن لقبولها محل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع لقاضيخان حيث قال في توجيه القياس في المسئلة الأولى ولهذا الوتين أنهم وقفوا يوم التروية لا يجزئهم وإن لم يعلموا بذلك اليوم النحر اهـ وحاصله أن القياس هناك أن تقبل الشهادة ولا يصح الحج وإن لم يمكن التدارك كافي هذه المسئلة إذ لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية إلا يوم النحر فهذا صريح فيما قلناه والله الجدد فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنف قبل أن أمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسئلة مقبولة مطابقة لمذكر وهذا التقييد في مسئلة ثالثة قال في البحر وقد بقي هنا مسئلة ثالثة وهي ما إذا شهدوا يوم التروية والناس يعني أن هذا اليوم يوم عرفة ينظر فإن أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم ثم أوا قبلت شهادتهم قياساً واستحساناً لا يمكن من الوقوف فإن لم يقفوا عشيّة فإنهم الحج وإن أمكنه أن يقف معهم ليلاً لا غير أو أفك ذلك استحساناً وإن لم يمكنه أن يقف ليلاً مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحساناً والشهود في هذا كغيرهم كما قدمناه وفي الظهيرية ولا ينبغي للإمام أن يقبل في هذا شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك اهـ فإن قلت فهل يمكن حل كلام المصنف على هذه المسئلة فصيحاً الكلام قلت يمكن بتسكف وذلك بأن يجعل قوله وقبلة طرفاً للشهد والوقوف فهم ويجعل المشهود به محدوقاً فيصير التقدير ولو شهدوا قبل وقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت أن أمكن التدارك الخ واقتصر الشارح على إمكان التدارك ليلاً لأنه على تقدير إمكانه ثم أريد فيهم قبول الشهادة بالأولى فافهم واغتنم هذا النحر بالمفرد * (تتمة) * قال في الباب ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق وإذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس في ظاهر الرواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع بلدهم إذا كان بينهما مسافة كثيرة وقد ذكر الكثير بالشهر اهـ وقد مناهم الكلام على ذلك في الصوم وقد مناهم أن نطاهر كلامهم هنا باعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل (قوله أو الثالث أو الرابع) أشار إلى أن اليوم الثاني مثلاً لما يتكرر فيه الرمي فهو للاحتراز عن اليوم الأول فإنه لا رمي فيه إلا جرة العقبة (قوله حسن) الأولى فحسن بالغاء أي هو مسنون لقوله لسنة الترتيب ثم إن رمي في وقت الرمي لأشئ عليه وإن أخره إلى الثاني كان عليه بتأخير الجرة الواحد سبع صدقات لأنها أقل رمي يومها وإن أخر الكل أو إحدى عشرة صدقة صاء التي هي أكثر رمي اليوم فعليهم عدم عند الإمام ولا شيء بالتأخير عندهما رجى فافهم وقد مناهي في بحث الرمي أن رمي كل يوم فيه أو في ليلة تليه سوى اليوم الرابع أداء وفي اليوم الذي يليه قضاء فيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فأن وقت الأداء والقضاء ولزم الجزاء (قوله لسنة الترتيب) هو المختار وعن محمد أنه واجب كما قدمناه في بحث الرمي (قوله وجوباً) راجع لقوله مشى ولقوله من منزله وقوله في الأصح راجع للوجوب فيهما ومقابل الأول رواية الأصل أي المبسوط لمحمد بالتخيير بين الركوب والمشى ورواية عن الإمام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب ابتداء المشى من الميقات والقول بأنه من محل يحرم منه لأن ابتداء الحج الأحرام وانتهاؤه طواف الزيارة فيلزمه بقدر ما التزم والمقول عليه التمسك بالأول لما روى عن أبي حنيفة لو أن بغدادياً قال إن كنت فلاناً فعلى أن أجي ماشياً فلقبه بالكوفة فكلمه فعليه أن يمضي من بغداد وتعماء في الفتح والبحر * (تتبيه) * صريح كلامهم هنا أن الحج ماشياً أفضل منه راكباً خلافاً لما قدمه الشارح أول كتاب الحج وقد مناهم الكلام عليه هناك (قوله حتى يطوف الفرض) وفي النذر بالعمرة حتى يحاق لباب قال شارحه وقياسه في الحج أن يقيد بحلقه قبل الطواف أو بعده ليخرج عن أحواضه اهـ قلت لكن مجرد الطواف في الحج أحلال عن غير النساء

أو الثالث أو الرابع
(الوسطى والثالثة ولم
يرم الأولى فعند القضاء
إن رمى الكل) بالترتيب
(حسن وإن قضى الأولى
جاز) لسنة الترتيب
(نذر) المكاف (حجاً ماشياً
مشى) من منزله وجوباً في
الأصح (حتى يطوف
الفرض) لانتفاء الأركان
ولو ركب في كله أو أكثره
لزمه دم

وفي أقبله بحسابه (قوله وفي أقبله بحسابه) ولونذر
المشي إلى المسجد الحرام
أو مسجد المدينة أو غيرهما
لا شيء عليه (اشترى محرمة)
ولو (بالأذن له أن يحللها)
بلا كراهة لعدم خلف
وعده (بقص شعرها أو بقل
ظفرها) أو عيس طيب (ثم
يجماع وهو أولى من التحليل
يجماع) وكذا لو نكح حرة
محرمة بنفل بخلاف الفرض
أن لها محرم والانهى
محصرة فلا تحلل إلا بالهدى
ولو أذن لامرأته بنفل ليس
له الرجوع للمكاهناتها
وكذا المكاتب بخلاف
الامة إذا أذن لامتة
فليس لزوجهما منعها
* (فروع) * حج الغني
أفضل من حج الفقير * حج
المرض أولى من طاعة
الوالدين بخلاف النفل
* بناء الرباط أفضل من
حج النفس واختلاف في
الصدقة ورجح في البرازية
أفضلية الحج لشقيقته في
المال والبدن جميعا قال
وبه أفتى أبو حنيفة حين
حج وعرف المشقة

مطلب في تفضيل الحج على
الصدقة

قتل (قوله وفي أقبله بحسابه) أي يلزمه التصديق بقدر من قيمة المشقة الوسط بحر (قوله لا شيء عليه) لعدم
العرف بالترام النسك به ولأن مسجد المدينة يجوز دخوله بلا إحرام فلم يصير به ملتزما للإحرام كافي الفسخ وغيره
(قوله اشترى محرمة) وكذا لو اشترى عبدا محرما له أن يحلله بحر (قوله ولو بالأذن) أي ولو كانت محرمة
بأذن البائع (قوله لعدم خلف وعده) أي وعده المشتري فإنه ما وعده بخلاف البائع لو أذن لها فإنه كان يكره
له أن يحللها كفي البحر (قوله بقص شعرها الخ) أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله حلقه بل بفعله أو بفعلها
بأمرة كالامتشاط بأمرة بحر قلت وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على أفعال الحج بل يخرج من الإحرام
بغير دما هو من المحظورات ولا يرد عليه ما صرحوا به من أن من فسد حجه لا يخرج عن الإحرام إلا بالأفعال
ويلزمه التحلل بها كما توهمه الشريعة في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالفرض والمنهي عنه ألا
نرى أن من أحرم بحج لزمه رفض أحدهما ويحل منه بالحق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعدد أو مرض
يتحلل بالهدى فكذا هاتان الأمة ممنوعة عن المضى لحق المولى ومثلها الزوجة أمان فسد حجه فإنه أمور
بالمضى في فاسدها كنهنا على ذلك في الجنائيات فافهم وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على الهدى وإن وجب
عليها ما بعد كما صرح به في الباب فعليه ما رسل الهدى ووجعرة أن كان إحرامها بالحج وعمره أن كان بالعمرة
وذلك على الأمة والعبد بعد العتق كما قدمناه أول باب الإحصار (قوله وهو أولى الخ) لأن الجاع أعظم
محظورات الإحرام حتى تعاقبه الفساد بحر وذكر بعده أن جاءها لتحليل لها أن علم بإحرامها أو لا فلا وفسد
حجها (قوله وكذا) أي له أن يحللها ولا يتأخر تحليلها إياها إلى ذبح الهدى بحر (قوله أن لها محرم) فإنها
استجمعت حينئذ شرائط الوجوب فليس له منعها ح (قوله والا) أي أن لم يكن لها محرم (قوله فهي
محصرة) لعدم المحرم فلزوجه منعها لعدم وجوب خروجه معها فكانت محصرة شرعا (قوله فلا تحلل إلا
بالهدى) أي ليس له أن يحللها من ساعته كافي حج النفل بل يتأخر تحليلها إياها إلى ذبح الهدى وهذا أحد
قولين ومنزاه في المسكن الكبير إلى الكرخى والبسوط وعز إلى الأصل أن الزوج تحللها بالهدى كما في شرح
الباب فعلى رواية الأصل لا فرق بين النفل والفرض (قوله وكذا المكاتب) لأنها حرة من وجه ط (قوله
بخلاف الامة) فله أن يرجع بعد الأذن لأنهم المكاهناتها وهي لا تملك فيكون الأمر إليه ط لكنه يكره
كأمر (قوله إذا أذن) استثناء منقطع ط (قوله فليس لزوجهما منعها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد
زواجها فيجوز له أن يستخدمها ولا يجب عليه تبويتها ط وهذا أولى من قوله في شرح الباب لعل هذا إذا لم
يتوثنها (قوله حج الغني أفضل من حج الفقير) لأن المسقى يؤدى الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه
وفضيلة الفرض أفضل من فضيلة التطوع ح عن المنع وهذا التمايز في حج الفرض كما قاله ط وفيما
إذا أحراما من الميقات أملا وأحرما من بلدهما فقد تساويا في وجوب الذهاب (قوله حج الفرض أولى من
طاعة الوالدين) لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سبحانه وتعالى لكن هذا إذا لم يرضع أب فمر ما قدمه
أول الحج أنه يكره بلاذن ممن يجب استئذانه أي كأحد الأبوين المحتاج إلى خدمته وقدمنا أن الاجداد
والجدات كالأبوين عند فقدهما (قوله بخلاف النفل) أي فإن طاعتهما أولى منه مطلقا كما قدمناه عن
البحر عن المنقطع (قوله ورجح في البرازية أفضلية الحج) حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعا وكذا
روى عن الإمام لكنه لما حج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل ومراده أنه لو حج نفلا وأنفق ألفا فلو تصدق
بـ هذه الألف على المساكين فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى
والمشقة في الحج لما كانت عائدة إلى المال والبدن جميعا أفضل في المختار على الصدقة اه قال الرجح
والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل فهو الأفضل كما وردت في أفضل من عشر
نزوات ووردت في نفسه مل على ما كان أنفع فإذا كان أشبع وأنفع في الحرب فجاءه أفضل من حجه أو
بالعكس فجاءه أفضل وكذا بناء الرباط أن كان محتاجا إليه كان أفضل من الصدقة وحج النفل وإذا كان الفقير

مطلب في فضل وقفة الجمعة

* لوقفة الجمعة مزية سبعين
حجة ويغفر فيها لكل فرد بلا
واسطة * ضاق وقت العشاء
والوقوف يدع الصلاة
ويذهب لعرفة للسراج
* هل الحج يكفر الكافر قبل
نعم كحري أسلم وقيل غير
المتعلقة بالآدمي كذمي أسلم
وقال عياض أجمع أهل
السنة أن الكافر لا يكفرها
الا التوبة ولا قائل بسقوط
الدين ولو حقا لله تعالى كدين
صلاة وزكاة ثم اثم المعامل
ونأخير الصلاة ونحوها
يسقط وهذا معنى التكفير
على القول به

مطلب في الحج الاكبر

مطلب في تكفير الحج
الكافر

مضطرا أو من أهل الصلاح أو من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقد يكون إكرامه أفضل من حجته
وعمره وبنائه بط كالحكي في المسامرات عن رجل أراد الحج فحمل ألف دينار يتأهب بها لبعثه امرأته في
الطريق وقالت له اني من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبى ضرورة فأفرغ لها ماله فلما رجع حجاج
بلده صار كالحكي رجلا منهم يقول له تقبل الله منك فقبح من قولهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في
نومه وقال له تجبت من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خالق ملكا على صورتك حج عنك
وهو يحج عنك الى يوم القيامة يا كراما لا امرأة مضطرة من آل بيتي فانظر الى هذا الاكرام الذي ناله لم ينله
بجحات ولا يبنائه بط (قوله لوقفة الجمعة الخ) في الشريعة لا يلبى أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم
الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة وروى ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق
يوم عرفة يوم جمعة تغفر لكل أهل عرفته وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة
الوداع وكان واقفا نزل قوله اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فقال أهل الكتاب
لو أنزلت هذه الآية علينا لجللناه يوم عرفة فقال عمر رضي الله عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عشرين اثنين
يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه (قوله بلا واسطة) في
أئمة الكبار للسندى فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقا فما وجه تخصيص ذلك بيوم
الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يجب قوما قوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج وغيره
وفي غيره للحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له قيل يحتمل أن تغفر له الذنوب
ولا يثبت ثواب الحج المبرور فالغفرة غير مقيدة بالقبول والذي يجب هذا أن الاحاديث وردت بالغفرة
لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا التقيد والله أعلم * (تمة) * قال العلامة فوح في رسالته المصنفة في عميق
الحج الاكبر قيل انه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة جمعة أو غيرها
واليدذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي أوفى والمغيرة
ابن شعبة وقيل انه أيام منى كلها وهو قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج الاكبر القران
والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الاكبر الحج والاصغر العمرة (قوله ضاق وقت العشاء
والوقوف) بان كان لومكث له صلى العشاء في الطريق بطالع الحجر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب وقوف
يفوت وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الخ) مشى عليه في السراج واختار في شرح الباب عكسه لان تأخير
الوقوف اعذر مع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض حاضر لفحص فرض آخر
قال وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والعقلية وهو مختار الرافي خلافا للزوي من الأئمة الشافعية
وقال صاحب النخبة صلى ماشا وميا على قول من يراه ثم يقضيه احتياطا قال وهذا قول حسن وجميع
مسحون اه (قوله قبل نعم الحج) أي الحديث ابن ماجه في سننه المروي عن عبد الله بن كاتبة بن عباس بن
مرداس ان أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامة عشية عرفة فأجيب أني قد غفرت
لهم ما خلا المظالم فاني آخذ المظالم منه فقال أي رب ان شئت أعطيت المظالم الجنة وغفرت المظالم فلم يجب
عشية عرفة فلما أصبح بالمرزلفة أعاد الدعاء فأجيب الى ما سأله الحديث وقال ابن حبان ان كاتبة روى عنه انه
منكر الحديث وكلاهما ساقطا للاحتجاج وقال البيهقي هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب
الشعب فان صح بشواهد ففيه الحجمة والا فقد قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون
الشرك اه وروى ابن المبارك أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات وأهل
المشعر ومنهم عنهم التبعات فقام عمر فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة قال هذا لكم ولمن أتى من بعدكم الى يوم
القيامة فقال عمر رضي الله عنه كثر خير ربنا وطاب وعامه في الغفر وساق فيه أحاديث أخر والحاصل أن

حديث ابن ماجه وان ضعف فله شواهد تصححه والآية أيضا تؤيده ومما يشهد له أيضا حديث البخاري
 مرفوعا من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعا ان الاسلام يهدم
 ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكمل في شرح المشارق
 في هذا الحديث ان الحرب تحبط ذنوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل وأخذ المال وأحرقه بدار
 الحرب ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في تحصيل مراده ولكن ذكر صلى الله
 عليه وسلم الهجرة والحج تأكيديا في بشارته وترغيبا في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا
 يقطع فيهما جمع الكاثر وانما يكفران الصغائر ويجوز أن يقال والكاثر التي ليست من حقوق أحد
 كالسلام الذي اهـ مخلصا وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا
 ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كما في البحر وفي شرح اللباب ومشى الطيبي على أن الحج يهدم الكاثر
 والمظالم ووقع مناوذة غريبة بين أمير بادشاه من الخنيفة حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر
 المكي من الشافعية وقدم الالى قول الجمهور وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة اهـ قلت ونظاها كلام
 الفتح المبلى الى تكفير المظالم أيضا وعليه مشى الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد
 الصابر المحتسب وعزاه أيضا المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث الخ فقال وهو يشمل الكاثر
 والتبعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائه او قال
 الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط
 عنه اثم تأخيرها لا نفسها ولو أخرها بعد تجديد اثم آخر اهـ ونحوه في البحر وحقق ذلك ابرهان الاقاني في
 شرحه الكبير على جوهر التوحيد بأن قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا يتناول حقوق الله تعالى
 وحقوق عباده لانهم في الذمة ليست ذنبا وانما الذنب المطلق فيها والذي يسقط اثم بخلافه الله تعالى فقط اهـ
 والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط عما
 مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البحر فليس معنى التكفير كما يتوهمه كثير من الناس
 أن الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل أحد بذلك اهـ وبهذا ظهر
 أن قول الشارح كحري أسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا قائل به كما علمه بل هذا
 الحكم يخص الحري كما مر عن الاكمل قلت قديقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على أدائه
 سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يفي به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم
 بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد لله تعالى برضى نفسه عنه كما
 مر في الحديث والظاهر أن هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم أيضا والام يبق للقول بتكفيرها محمول
 على أن نفس مطل الدين حق عباد أيضا لان فيه جناية عليه بتأخير حقه عنه بحيث قالوا بسقوطه فليسقط
 نفس الدين أيضا عند الجز كما تقدم عن عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والجز غير ظاهر لان التوبة
 مكفرة بنفسها وهي انما تسقط حق الله تعالى لاحق العبد فتعين كون المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث
 المارة وأما انه لا قائل بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين
 المار وحيث ذم قول الشارح كحري أسلم بهمدا الاعتبار فانهم ثم اعلم أن تجوزهم تكفير الكاثر
 بالهجرة والحج مناف لنقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم
 أيضا بل القول بتكفير اثم المطل وتأخير الصلاة ينافي به لانه كبيرة وقد كفرها الحج بلا توبة وكذا ينافي به عموم
 قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد أهل الحق ان من مات مصرا على الكاثر كلها سوى
 الكفر فانه قدي يعني عنه بشفاعته أو بمحض الفضل والحاصل كما في البحر ان المسئلة ظنية فلا يقطع بتكفير
 الحج للكاثر من حقوقه تعالى فضلا عن حقوق العباد والله تعالى أعلم (قوله ضعيف) أي بكانه وابنه عبد الله

وحديث ابن ماجه أنه عليه
 الصلاة والسلام استغيب
 له حتى في الدماء والمظالم
 ضعيف

مطلب في دخول البيت

* يندب دخول البيت اذا لم يشتمل على ايذاء نفسه أو غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى والمسمار الذي في وسطه انه سرقة الدنيا لا أصل له ولا يجوز شراء الكسوة من بنى شيعة بل من الامام أو نائبه وله لبسها ولو جنبها أو حائضا * لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه * يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاعتسال

٣ مطلب في استعمال كسوة الكعبة

مطلب فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ عليه

مطلب في كراهية الاستنجاء بماء زمزم

فانه مما ساقط الاحتجاج كما لا يخفى العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه صحابي والصحابه كلهم عدول كما بين في محله فانهم (قوله يندب دخول البيت) وينبغي أن يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلي يتوخى مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور يضع خذله عليه ويستغفر ويحمد ثم يأتي الاركان فيحمد ويهل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه فتح (قوله اذا لم يشتمل الخ) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله لقوله في شرح اللباب ويحرم أخذ الاجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارته مقام ابراهيم عليه السلام بخلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اه وقد صرحوا بان ما حرم أخذ حرم دفعه الا للضرورة ولا ضرورة هنا لان دخول البيت ليس من مناسك الحج (قوله ولا يجوز الخ) ٣ قيل ذكر المرشدي في تذكرته ما قصه قال العلامة قطب الدين الحنفي والذي يظهر لي أن الكسوة ان كانت من قبل السلطان من بيت المال فأمرها راجع اليه يعطيها لمن شاء من الشيعيين أو غيرهم وان كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فأمرها راجع الى شرط الواقف فيها فهي لمن عينها وان جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحكم في سائر الاوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شيعة أنهم يأخذون لانفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيبقون على عادتهم فيها والله أعلم (قوله وله لبسها) أي للشاري ان كان امرأه أو كان رجلا وكانت الكسوة من غير الحرير كما في شرح اللباب ونقص بعض المحشين عن المناسك الكبير للسندى تقييد ذلك أيضا بما اذا لم تكن عليها كتابة لا سيما كلمة التوحيد (قوله الا اذا قتل فيه) والا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان أسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المنتقى لكن عبارة اللباب هكذا من جنى في غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد ثم لا ذليه لا يتعرض له مادام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤا ولا يجالس ولا يؤوى الى أن يخرج منه فيقتص منه وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقيم عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاة لا قتل فيه اه وكذا سيأتي في المتن قبل باب القود من الجنائيات مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه لا يقتل الخ زاد الشارح هناك وأما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم اجناا اه ونقل في شرح اللباب عن التفت مثل ما مر عن المنتقى من التفصيل وقال انه يخالف بظاهره لا طلاقهم ثم أجاب بتقييد اطلاعهم عدم قتله بما اذا لم يحصل عرض وابعاء لان ابعاءه عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر أيضا عن الحائنية عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما اه قات وتعام عبارة الحائنية وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقيم عليه الحد فيه فاذا كلام الحائنية وكلام اللباب المار أن الحد ولا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيما دون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيفرق فيما دون النفس بين إقامة الحد وبين القصاص من حيث ان الحد فيه لا يقيم في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف يسلك بهم امساك الا وال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذا يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه ليس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخاري من قطعه صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد الخزمية بمكة فلا ينافي ما قلناه الا اذا ثبت انهم اسروا خارج الحرم والله تعالى أعلم (قوله لا يقتل فيه) لان فيه تقدير البيت الشريف وقد أمر الله تعالى بتطهيره وكذا الحكم في سائر المسجد لانه يجب تطهيره عن الاقذار وحتى قات ان كانت هذه هي العلة فهي شاملة لكل مسجد (قوله يكره الاستنجاء بماء زمزم) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء شعير ذلك ويستحب غسله الى البلاء فقد

روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تجعله وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي أنه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويسقيهم وأنه حنك به الحسن والحسين رضي الله عنهما من اللباب وشرحه * (تنبيه) * لأبأس بأخراج التراب والاحجار التي في الحرم وكذا قيل في تراب البيت المعظم إذا كان قد رايسير المترك به بحيث لا تفوت به عبارة المكان كذا في الظهيرية وصوب ابن وهبان المنع عن تراب البيت لأنه لا يتسلط عليه الجهال فيفضي إلى خراب البيت والعباد بالله تعالى لأن القليل من الكثير كثير كذا في معين المفتي للمصنف (قوله لا حرم للمدينة عندنا) أي خلافا للثلاثة الثلاثة قال في الكافي لانا عرفنا حل الاصطبا بالنص القاطع فلا يحرم الإبدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الجسد يدومالك في المشهور وأكثر من لقينان علماء الامصار لأجزاء على قاتل صديده ولا على قاطع ثجره وأوجب الجزاء ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن نافع المالكي وهو القديم للشافعي ورجه النووي وتماه في المعراج (قوله على الراج) يوههم أن فيه خلافا في المذهب ولم أره وفي آخر اللباب وشرحه أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله تعالى شرفا وتعظيما واختلفوا أيهما أفضل فقيل مكتوه هو مذهب الأئمة الثلاثة والمروى عن بعض الصحابة وقيل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قيل وهو المروى عن بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بجبانته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية بينهما وهو قول مجهور لا معقول ولا معقول (قوله الإلخ) قال في اللباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فما ضم أعضاء الشريفة فهو أفضل بقاع الأرض بالاجماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فان الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح الاقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكر بنون على ذلك وقد صرح الناج الفاكهي بتفضيل الأرض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكمه بعضهم عن الاكثرين لخلق الانبياء منها ودفعهم فيها وقال النووي الجهور على تفضيل السماء على الأرض فينبغي أن يستثنى منها موضع أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (قوله مندوبة) أي بالاجماع المسلمين كافي اللباب وما نسب إلى الحافظ ابن تيمية الحنبلي من انه يقول بالنهي عنها فقد قال بعض العلماء انه لا أصل له وانما يقول بالنهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاث أما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كن زيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء وللإمام السيكي فيه تأليف منيف قال في شرح اللباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصحيح نعم بلا كراهة بشر وطها على ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا إشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لا مطلق الاصحاب والله أعلم بالصواب (قوله بل قيل واجبة) ذكره في شرح اللباب وقال كما بينته في الدورة الماضية في الزيارة المصطفوية وذكره أيضا الخبر الرمي في حاشية المنع عن ابن حجر وقال وانتصر له نعم عبارة اللباب والفتح وشرح المختار أنها قريبة من الوجوب لمن له سعة وقد ذكر في الفتح ما ورد في فصل الزيارة وذكر كيفيتها وأدائها وأطال في ذلك وكذا في شرح الحجة أو اللباب فليراجع ذلك من أراد (قوله ويبدأ الخ) قال في شرح اللباب وقد روى الحسن عن أبي حنيفة انه إذا كان الحج فرضا فلا حرج للحاج أن يبدأ بالحج ثم ينتهي بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز اه وهو ظاهر إذ يجوز تقديم الغسل على الغرض إذا لم يتحس الغوت بالاجماع اه (قوله ما لم يمر به) أي بالقبر المكرم أي يبلده فان حرم بالمدينة كاهل الشام بدأ بالزيارة لا محالة لان تركها مع قربها يعد من القساوة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة شرح اللباب (قوله ولينومعه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجر يد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له إذا قدم زيارة المسجد أو يستمتع فضل الله تعالى في

مطلب في تفضيل مكة على المدينة

مطلب في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم

* لا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على الراج الا ما ضم أعضاء عليه الصلاة والسلام فانه أفضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي وزيارة قبره مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة ويبدأ بالحج لو فرضا ويخير لو فلا مالم يمر به فيبدأ بزيارته لا محالة وايينومعه زيارة مسجده

مرة أخرى ينوبها فيها لان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم واجلاله ووافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لا عمله حاجه الا يزاري كان حقا على أن تكون شفيعا له يوم القيامة اه ح ونقل الرقي عن العارف المتلجأى انه أقر زائرا بارة عن الحج حتى لا يكون له مة صد غير هاني سفره (قوله فقد أخبر الخ) أي بقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى ر واه أحد وابن حبان في صحيحه وصححه ابن عسدر البر وقال انه مذهب عامة أهل الاثر شرح اللباب وقدمنا الكلام على المضاعفة المذكورة قبيل باب القران وفي الحديث المتفق عليه لا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى والمعنى كما أفاد في الاحياء أنه لا تشد الرحال لمسجد من المساجد الا لهذه الثلاثة ما بهما من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فانها متساوية في ذلك فلا يرد أنه قد تشد الرحال لغير ذلك كصلة رحم وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل عليه السلام وسائر الأئمة (قوله وكذا بقية القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة ونقل الباقى عن الطحاوى اختصاص هذه المضاعفة بالفرائض وعن غيره النوافل كذلك (قوله ولا تكرر المجاورة بالمدينة الخ) وقبل تكرر مكة وقبل انها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه وقد مناه قبيل القران واختار في اللباب ان المجاورة بالمدينة أفضل منها بمكة وأيده بوجوه وبحت فيها شارحه القارى ترجيحها لما اختاره في الفتح حيث ذكر فضل المجاورة بمكة ثم قال لكن الفاترهم ذامع السلامة أقل القليل فلا يبنى الفقه باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيدا في الجواز لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانما الا كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا اذنت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السببات أو تعاطفها ان فقد فيها فمخافة السامة وقلة الادب المفضى الى الانحلال بواجب التوقير والاحلال قائم اه قال ح وهو وجه فكان ينبغي للشارح أن ينص على الكراهة ويترك التقييد بالوقوف أى اعتبار الغالب من حال الناس لاسما أهل هذا الزمان والله المستعان * (خاتمة) * يستحب له اذا عزم على الرجوع الى أهله أن يودع المسجد بصلاة ويدعو بعد هاجما أحب وأن يأتى القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله الى أهله سالما ويقول غير مودع يارسول الله ويجهتد في خروج الدمع فانه من أمارات القبول وينبغي أن يتصدق بشئ على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متباكما متحسرا على مفارقة الحضرة النبوية كما في الفتح وفيه ومن سنن الرجوع أن يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيئون ثابتون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده وهذا متفق عليه عنه عليه الصلاة والسلام واذا أشرف على بلده حرك دابته ويقول آيئون الخ ويرسل الى أهله من يخبرهم ولا يبعثهم فانه منهى عنه واذا دخلها بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلى فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من التمام العباد والرجوع بالسلامة ويدعى حده وشكره مدة حياته ويجهتد في مجانبته ما يوجب الاحباط في باقى عمره وعلامة الحج المبرور ان يعود خيرا كما كان وهذا التمام ما يسر الله تعالى لعبده الضعيف من ريع العبادات أسأل الله رب العالمين ذا الجود العميم أن يحقق لى فيه الاخلاص ويجعله نافعا الى يوم القيامة انه على ما يشاء تقديره وبالإجابة جديره وأن يسهل اكمال هذا الكتاب مع الاخلاص والنفع العميم ولعمامة العباد في أكثر البلاد والحمد لله أولا وأخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ونجز على يد أفقر الورى جامع الحقير محمد عابدين غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جا سنة ١٢٤٣

*(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب النكاح)*

ذكره عقب العبادات الاربع أركان الدين لانه بالنسبة اليها كالسيط الى المركب لانه عبادة من وجهه معاملة من وجهه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في أن كلا منهما ما سبب لوجود المسلم والاسلام لان ما يحصل

فقد أخبر ان صلاة فيه خير من ألف في غيره الا المسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تكرر المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن يثنى بنفسه * (كتاب النكاح)*

مطالب في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة المكرمة

بأنسكية اقراد المسلمين أضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والذمة على أن في كونه
 سبباً لوجود المسلم تسامحاً نظراً الى أن تحدد الصلوة بمنزلة تجديد الذات وكذا على العتق والوقف والاختية وان
 كانت عبادات أيضاً لا نه أقرب الى الأركان الأربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التخلي لروايل
 العبادات أي الاشتغال به وما يشتمل عليه من القيام بمصالحه واعطاف النفس عن الحرام وتربية الولد ونحو
 ذلك (قوله ليس لنا عبادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظر أما أولاً فان كونه عبادة في الدنيا انما هو لكونه سبباً
 لكثرة المسلمين ولما فيه من الاعطاف ونحوه مما ذكرناه وهذا مفقود في الجنة بل ورد أن أهل الجنة لا يكون لهم
 فيها ولد لكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا شتم في الدنيا في الجنة كان حله ووضعوه سنة في ساعة واحدة كما
 يشتمى وهذا أولى لقول الترمذي انه حديث حسن غريب وأما ثانياً فلا أن الذكروا الشكر في الجنة أكثر
 منهم في الدنيا لان حال العبد يصير كحال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون غاية ان هذه العبادة
 ليست بتكليف بل هي مقتضى الطبع لان خدمة المالك لئله وشرف وترداد بالقرب ونماه في حاشية الجوى
 على الاشياء (قوله عقد) العقد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد القائم مقامهما
 أعني متولى الطرفين بحرف وفيه كلام يأتي (قوله أي حل استمتاع الرجل) أي المراد أنه عقد يفيد حكمه
 بحسب وضع الشرع وفي البدائع أن من أحكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بمنافع بضعها وسائر
 أعضائها استمتاعاً وملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشايخنا في ذلك اه بحر وعز الدبوسي
 المعنى الاول الى الشافعي لكن كلام المصنف كالكثر صريح في اختياره على أن الظاهر كما في النهر ان الخلاف
 الفعلي لقول الدبوسي ان هذا الملك ليس حقيقياً بل في حكمه في حق تحايل الوطء دون ماسوا من الاحكام التي
 لا تتصل بحق الزوجية اه فعلى القول الذي عزاه الدبوسي الى أصحابنا من أنه ملك الذات ليس ملكاً للذات
 حقيقة بل ملك التمتع به أي اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من القول بأنه ملك المتعة وبه
 ظهر أن تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بالحل تبعاً للبحر لان الاختصاص
 أقرب الى معنى الملك لان الملك نوع منه بخلاف الحل لانه لازم ملك المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعاً
 أيضاً على ان ملك كل شيء بحسبه فملك الزوج المتعة بالعقد ملك شرعي كملك المستأجر المنفعة بمن استأجره للخدمة
 مثلاً ولا يرد عليه قوله في البحر ان المراد بالملك الحل لا الملك الشرعي لان المنكوحه لو وطئت بشبهة فهو لها
 ولو ملك الانتفاع ببضعها حقيقة لكان بدله اه لان ملكه الانتفاع بالبضع حقيقة لا يستلزم ملكه
 البذل وانما يستلزم ملكه نفس البضع كالأوطئت أمته فان العقول لملكه نفس البضع بخلاف الزوج فافهم
 * (تنبه) * كلام الشارح والبدائع يشير الى أن الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كما ذكره السيد أبو
 السعود في حواشي مسكين قال ويتفرع عليه ما ذكره الايساري شارح الكنت في شرحه للجامع الصغير في
 شرح قوله عليه الصلاة والسلام احفظ عورتك الامن زوجتك أو ما ملكت يمينك من ان للزوج أن ينظر
 الى فرج زوجته وحلقه دبرها بخلافها حيث لا تظفر اليه اذا منعها من النظر اه ونقله ط وأقره والظاهر
 أن المراد ليس لها اجباره على ذلك لا بمعنى أنه لا يحصل لها اذا منعها منه لان من أحكام النكاح حل استمتاع
 كل منهما بالآخر نعم له وطؤها جبر اذا امتنعت بلامانع شرعي وليس لها اجباره على الوطء بعد ما وطئها مرة
 وان وجب عليه ديانة أحياناً على ما سيأتي تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتدائية والاولى أن يقول بامرأة
 والمراد بها الحقيقة أو نتهية قرينة الاحتراف عن الخشوع وهذا بيان لمحلية العقد قال في البحر بعد نقله عن
 الفتح ان محليته الانثى والاولى أن يقال ان محليته أنثى محققة من بنات آدم ليست من المحرمات وفي العناية
 محله امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكروا لذكر والخشوع مطلقاً والجنسية للانثى وما كان من
 النساء محرماً على التأيد كالحارم اه وبه ظهر أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطء
 لان المراد بدار محلية العقد والاحتراف بالمانع الشرعي عن المحارم فالمراد به المحرمة بنسب أو سبب كالمصاهرة

ليس لادعابادة شرعت من
 عهد آدم الى الآن ثم تستمر
 في الجنة الا النكاح والايمان
 (هو) عند الفقهاء (عقد
 يفيد ملك المتعة) أي حل
 استمتاع الرجل من امرأة
 لم يمنع من نكاحها مانع
 شرعي

والرماع وأمانحو الحبض والنماس والاحرام والظهار قبل التكفير فهو مانع من حل الوطء لامن محلبة
العقد فافهم (قوله نفرج الذكر والخنثى المشكل) أي ان ابراد العقد عليهما لا يفيد ملك استمتاع الرجل
بهما لعدم محليتهما له وكذا على الخنثى لامرأة أولئله في البحر عن الزيلعي في كتاب الخنثى لو تزوج به أبوه
أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بعصمة حتى يتبين حاله انه رجل أو امرأة فإذا ظهر انه خلاف ما زوج به تبين
ان العقد كان صحيحا والافباطل لعدم مصادفة المحل وكذا اذا زوج خنثى من خنثى آخر لا يحكم بعصمة النكاح
حتى يظهر أن أحدهما ذكر والاخر أنثى اه فلو قال الشارح والخنثى المشكل مطلقا يشمل الصور
الثلاث لكنه اقتصر على افادة بعض أحكامه وليس فيه اجمال فافهم (قوله والوثنية) ساقط من بعض النسخ
ورجدي بعضها قبل قوله والخنثى والاولى ذكرها بعده نظرونها بالمنايع الشرعي وعبر بها بتبع التعقيب
المصنف في فصل المكات والاولى التعبير بالمشركة كما عبر به الشارح هناك (قوله والمحارم) هذا خارج
بالمنايع الشرعي أيضا وكذا قوله والجنينة وانسان الماء بقرينة التعليل باختلاف الجنس لان قوله تعالى والله
جعل لكم من أنفسكم أزواجا بين المراد من قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء وهو الانثى من بنات آدم
فلا يثبت حل غيرهما بل دليل ولان الجن يتشككون بصور شتى فقد يكون ذكرا تشكك بشكل أنثى ومائيل
من أن من سأل عن جواز التزويج به اضعف لجهله وحقاقته لعدم تصور ذلك بعيدا لان التصور ممكن لان
تشككهم ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات الكثيرة ولذا ثبت النهي عن قتل بعض الحيات كما مر في
مكرهات الصلاة على ان عدم تصور ذلك لا يدل على حماقة السائل كما قاله في الاشياء وقال الا ترى ان أبا الليث
ذكر في فتاويه ان الكفار لو تترسوا بنبي من الانبياء هل يرمى فقال يسئل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد
رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا اه ونعمام ذلك في رسالتنا المسماة
سل الحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد النقشبندى * (تنبيه) في الاشياء عن السراجية لا تجوز المناكحة بين
بنى آدم والجن وانسان الماء باختلاف الجنس اه ومفاد المفاعة أنه لا يجوز للجن أن يتزوج انسية أيضا
وهو مفاد التعليل أيضا (قوله وأجاز الحسن) أي البصري رضى الله عنه كما في البحر والاولى التقييد به لخراج
الحسن بن زياد تلي هذا الامام رضى الله عنه لانه يتوهم من اطلاقه ما أنه راية في المذهب وليس كذلك ط
لكنه نقل بعده عن شرح الملتقى عن زواهر الجواهر الاصم أنه لا يصح نكاح آدمي جنينة كما عكسه باختلاف
الجنس فكأنوا كبقية الحيوان اه ويحتمل أن يكون مقابل الاصم قول الحسن المذكور تأمل
(قوله قصد) حال من ضمير يفيد وقوع المصدر حالا وان كثر سماعى ط (قوله كسراء أمة) فان
المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنى ولذا اختلف في شراء المحرمة نسبيا أو رضاعا أو اشتراكا
(قوله للتسرى) خصه بالذكر لانه لو اشترىها لا للتسرى كان حل الاستمتاع ضمنيا بالاولى ولو قال ولو
للتسرى لكان أظهر وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمنيا وان قصد المشتري ح
(قوله وعند أهل الأصول واللغة الخ) حاصله ان ما قدمه المصنف معنى عرفي للفقهاء وما ذكره من معناه
شرعا ولغة لان أهل الأصول يبحثون عن معنى النصوص الشرعية فلا تافى بين كلامي المصنف قال في
البحر قد تساوى في هذا المعنى اللغة والشرع أفاده ط (قوله مجازي العقد) وقيل بالعكس ونسبه
الأصوليون الى الشافعي رضى الله عنه وقيل مشتركا فلي فيهما وقبل موضوع لاضم الصادق بالعقد
والوطء فهو مشترك معنوي وبه صرح مشايخنا أيضا بحر اه ح والصحيح أنه حقيقة في الوطء كما في
شرح التحرير (قوله مجردا عن القران) أي محتملا للمعنى الحقيقي والمجازي بلا مخرج خارج وقوله براد
الوطء أي لان المجاز خلاف عن الحقيقة فنترج عليه في نفسها (قوله فتعزم منية الاب على الابن) أي على
فروعه فتكون حرمتها عليهم ثابتة بالنسب وأما حرمة التي عقد عليها فقد اجمعا عليهم في الاجماع ولو قال
لزوجه ان نكحتك فانت طالق تعلق بالوطء وكذا لو بانها سابقا قبل الوطء ثم تزوجها تطلق به لا بالعقد

نفرج الذكر والخنثى
المشكل والوثنية لجواز
ذكورته والمحارم والجنينة
وانسان الماء لاختلاف
الجنس وأجاز الحسن
نكاح الجنينة بشهود قنية
(قصد) خرج ما يفيد الحل
ضمنيا كسراء أمة للتسرى
(و) عند أهل الأصول
واللغة (هو حقيقة في الوطء
مجازي العقد) حيث جاء في
الكتاب أو السنة مجردا
عن القران براد به الوطء
كما في ولا تنكحوا ما تنكح
آباؤكم من النساء فتعزم
منية الاب على الابن

بخلاف الاجنبية فيتعلم بالعقد لان وطأها المحرم عليه شرعا كانت الحقيقة مهجورة فتعين المجاز كذا في
 الجرو والتحرير وشرحه (قوله بخلاف) حال من الموصولة في قوله كما قال ح من ولا تنكحوا أي
 خال كونه مخالفا لقوله تعالى حتى تنكح حيث لم يرد به الوطء بل أريد العقد لعدم تجرده عن القران بل
 وجدت فيه قرينة وهي استحالة الوطء منها لان الوطء فعل وهي منفصلة لا فاعلة وهو معنى قوله والمتصور الخ
 (قوله لاسناده اليها) علة لما استبعد من المقام من ان المراد العقد أو ما شترط وطء المحلل فأخوذ من
 حديث العسيلة ط (قوله الاجازا) قد يقال اذا كان لانفكاك عن المجاز على التقديرين فما المرجح
 لاحدهما على الآخر اه ح يعني أنه ان أريد بالسكاح في الآية الوطء كان مجازا عقليا لعدم تصور
 الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازا لعموم الآية لانه حقيقة الوطء فعمل الآية على أحدهما ترجح بلا مرجح
 بل قد يقال ان جعلها على الوطء أنسب بالواقع فان المطابقة ثلاثا لتحل بدون وطء المحلل اللهم الا أن يقال المرجح
 كثرة الاستعمال ط أقول الطاهر أنه لا مانع هنا من ارادة كل منهما لما كان النزاع في ان السكاح
 حقيقة في الوطء أو في العقد وكان الراجح عندنا الاول قالوا انه في هذه الآية مجاز لغوي بمعنى العقد لكونه
 أصرح في الرد على القائل بأنه حقيقة فيه ولو قيل انه مجاز عقلي في الاسناد لصح أيضا كما يصح في قولك جرى
 النهر أن يجعله من المجاز في الاسناد ولكن المشهور أنه مجاز لغوي بهلاقة الحلية والحلية على أنه ليس في
 كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور منها العقد لا الوطء الاجازا يمكن جله أيضا على أنه مجاز في
 الاسناد بقرينة قوله لاسناده اليها أي انه من اسناد الشيء الى غير من هو له وقوله والمتصور الخ بيان لكون
 اسناده اليها غير حقيقي فافهم (قوله عند التوفان) مصدر تافت نفسه الى كذا اذا اشتاقت من باب طلب
 بجر عن المغرب وهو بالفحش الثلاث كالميلان والسيلان والمراد شدة الاشتياق كما في الزيلعي أي بحيث
 يخاف الوقوع في الزنا ولم يترزح اذ لا يلزم من الاشتياق الى الجماع الخوف المذكور بحرقت وكذا فيها
 يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن الزنا المحرم أو عن الاستمناة بالكف فيجب التزوج وان لم يخف الوقوع
 في الزنا (قوله فان تبين الزنا لابي فرض) أي بان كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا لابي لان ما لا يتوصل الى ترك
 الحرام الا به يكون فرضا بحر وفيه نظر اذ الترك قد يكون بغير السكاح وهو التسري وحينئذ فلا يلزم وجوبه
 الا لو فرضنا المسئلة بأنه ليس قادر على نهركن قوله لا يمكنه الاحتراز عنه لابي ظاهر في فرض المسئلة في عدم
 قدرته على التسري وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع في الزنا لو قدر على شيء من ذلك لم يبق
 النكاح فرضا أو واجبا عينا بل هو أو غيره مما يمنع من الوقوع في المحرم (قوله وهذا ان ملك المهر والنفقة)
 هذا الشرط راجع الى القسمين أعني الواجب والفرض وزاد في البحر شرطا آخر فیهما وهو عدم خوف
 الجور أي الظلم قال فان تعارض خوف الوقوع في الزنا ولم يترزح وخوف الجور ولو ترزح قدس الشافعي فلا
 افتراض بل يكره أفااده السكاح في الفسخ وله لان الجور معصية متعلقة بالعباد والمنع من الزنا من حقوق الله
 تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى اه قلت ومقتضاه الكراهة أيضا عند
 عدم ملك المهر والنفقة لانهم حاسق عبد أيضا وان خاف الزنا لکن يأتي أنه يندب الاستدانة له قال في البحر فان
 الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفقر اذا كان من نيت التخصيص والتعفف اه ومقتضاه أنه يجب اذا خاف
 الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدانتة وهذا مناف للاشتراط المذكور الا أن يقال الشرط ملك كل من
 المهر والنفقة ولو بالاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاء وقدم الشارح في أول
 الحج أنه لو لم يحج حتى أتلف ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذه الله
 تعالى بذلك أي لو باويا وفاء لو قدر كما قيده في الظهيرية اه وقد منأ أن المراد عدم قدرته على الوفاء في الحال
 مع غلبة ظنه أنه لو اجتهد قدر والا فلا فضل عدمه ويذبحي حمل ما ذكر من ندب الاستدانة على ما ذكرنا من
 ظنه القدرة على الوفاء وحينئذ فاذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها عند تبين الزنا

بخلاف حتى تنكح زوجا غيره
 لاسناده اليها والمتصور منها
 العقد لا الوطء الاجازا
 (ويكون واجبا عند
 التوفان) فان تبين الزنا
 الا به فرض نهاية وهذا
 ان ملك المهر والنفقة والا
 فلا ثم يتركه بدائع

مطلب كثيرا ما يتساهل في
اطلاق المستحب على السنة

بل ينبغي وجوبها حيث تدل وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء تأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح) وهو يحمل
القول بالاستصحاب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب كفاية
وتعامة في الفتح وقيل واجب عيناً ووجه في النهج كما يأتي قال في البحر ودليل السنة حالة الاعتدال الاقتصاء
بحاله صلى الله عليه وسلم في نفسه ورده على من أراد من أمته التخلي للعبادة كما في الصحيحين ودليله ما يقوله في
رغب عن سنتي فليس مني كما أوضحه في المنهج اهـ وهو أفضل من الاشتغال بتعليم وتعليم كفي دور الجار
وقدمنا أنه أفضل من التخلي للنوافل (قوله فيما ثم بتركه) لان الصحيح ان ترك المؤكدة مؤثم كما علم في الصلاة
بحر وقدمنا في سنن الصلاة أن الملاحق بتركها ثم يسير وأن المراد التارك مع الاصرار وبهذا فارقت
المؤكدة الواجب وان كان مقتضى كلام البدائع في الامامة أنه لا فرق بينهما الا في العبارة (قوله ويشاب
ان نوى تحصيلها) أي منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا لو نوى مجرد الاتباع وامتناع الا بمخالفة ما لو نوى
بحر قضاء الشهوة واللذة (قوله أي القدرة على وطء) أي الاعتدال في التوفيق أن لا يكون بالمعنى المارفي
الواجب والفرض وهو شدة الاشتياق وأن لا يكون في غاية الفتور كالعين ولذا فسره في شرحه على الملتقى بأن
يكون بين الفتور والسوق وزاد المهر والنفقة لان العجز عنهما يسقط الفرض فيسقط السنة بالاولى وفي
البحر والمراد حالة القدرة على الوطء والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنة
فلو لم يقدر على واحد من الثلاثة أو خاف واحد من الثلاثة أي الاخيرة فليس معتدلاً فلا يكون سنة في حقه
كما أفاده في البدائع اهـ (قوله للمواطبة عليه والانكار الخ) فان المواطبة المقترنة بالانكار على الترك دليل
الوجوب وأجاب الرجح بأن الحديث ليس فيه الانكار على التارك بل على الراغب عنه ولا شك أن الراغب
عن السنة محل الانكار (قوله ومكروها) أي تحريمها بحر (قوله فان تيقنه) أي تيقن الجور حرم لان
النكاح انما شرع لصلح تحصيل النفس وتحصيل الثواب والجور يأثم ويرتكب المحرمات فتتعدى المصالح
لربحان هذه المفساد بحر وترك الشارح قسمها سادساً ذكره في البحر عن المجتبى وهو الاباحة ان خاف العجز
عن الايفاء بموجبه اهـ أي خوفاً غير راجح والا كان مكروهاً تحريمها لان عدم الجور من مواجبه والظاهر
أنه اذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد مجرد التوصل الى قضاء الشهوة ولم يخف شيئاً لم يشب عليه اذ لا ثواب الا بالنية
فيكون مباحاً أيضاً كالوطء لقضاء الشهوة لكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان أحدنا يقضي شهوته فكيف
يشاب فقال صلى الله عليه وسلم لم مامعناه أريت لو وضعه في محرماً أما كان يعاقب فيعيد الثواب مطلتماً
الآن يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لاجل تحصيل النفس وقد صرح في الاشباه بأن النكاح سنة
مؤكدة فيحتاج الى النية وأشار بالغاء الى توقف كونه سنة على الية ثم قال وأما المباحات فتختلف صحتها
باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم
واكتساب المال والوطء اهـ ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا أنه اذا لم يقترن بنية كان مباحاً لان المقصود
منه حيث تدل مجرد قضاء الشهوة ومبنى العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة أنه كان متمكناً من قضائها
بغير الطريق المشروع فالعدول اليه مع ما يعلم من أنه قد يستلزم انتقالاً فيه قصد ترك المعصية اهـ (قوله
ويندب اعلاؤه) أي اطهاره واليه راجع الى النكاح بمعنى العقد لحديث الترمذي أعلنوا هذا النكاح
واجلوه في المساجد واضربوا عليه بالدوف فتح (قوله وتقديم خطبة) يضم الحاء ما يذ كر قبل اجراء العقد
من الحمد والتشهد وأما بكسرها فهي طلب التزويج واطلاق الخطبة فاذا أتت بالاعتناء بالخطبة خصوصاً وان
خطب بها وردها وحسن ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام
وهو الحمد لله نحمده ونستعين به ونستعطفه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا
مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله يا أيها
الناس اتقوا الله الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقيب يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا

(و) يكون (سنة) مؤكدة
في الاصح فيما ثم بتركه ويشاب
ان نوى تحصيلها (حال)
الاعتدال) أي القدرة على
وطء ومهر ونفقة ويرجى في
النهر وجوبه للمواطبة
عليه والانكار على من رغب
عنه (ومكروها) تخوفه
الجور) فان تيقنه حرم ذلك
ويندب اعلاؤه وتقديم
خطبة وكونه

تموتن الا وانتم مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما اه (قوله في
 مسجد) بلا مربة في الحديث ط (قوله يوم الجمعة) أي وكونه يوم الجمعة ففتح * (تنبيه) * قال في البرازية
 والبناء والنكاح بين العيسدين جائز وكرة الزفاف والمختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج
 بالصديقة في شوال وبني بها فيه وتاويل قوله عليه السلام لانكاح بين العيسدين ان صح أنه عليه السلام
 كان وجع عن صلاة العبد في أقصر أيام الشتاء يوم الجمعة فقال له حتى لا يغوته الزواح في الوقت الافضل الى
 الجمعة اه (قوله بعاقدر وشهد عدول) فلا ينبغي أن يعقد مع المرأة بلا أحد من عصابتها ولا مع
 عصابة فاسق ولا عند شهود غير عدول خوفا من خلاف الامام الشافعي (قوله والاستدانة له) لان ضمان
 ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه ثلاث حق على الله تعالى عنهم المكاتب الذي
 يريد الاداء والنالك الذي يريد العطف والمجاهد في سبيل الله تعالى ذكره بعض المحشين وتقدم تمام الكلام
 على ذلك (قوله والنظر اليها قبله) أي وان خاف الشهوة كما صرحوا به في الحظر والاباحة وهذا اذا علم أنه
 يحجب في نكاحها (قوله دونه سنا) لئلا يسرع عقدها فلا تلد (قوله وحسبا) هو ماتمه من مفاخر آبائك
 ح عن القاموس أي بان يكون الاصول اصحاب شرف وكرم وديانة لانها اذا كانت دونه في ذلك وكذا في
 العز أي الجاه والرفعة وفي المال تنقاده ولا تحتقره والارتفعت عليه وفي الفتح روى الطبراني عن أنس عنه
 صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة لم يرها لم يرده الله الا ذل ومن تزوجها لمساها لم يرده الله الا فقر ومن تزوجها
 لحسبها لم يرده الله الا دفاة ومن تزوج امرأة لم يردها الا أن يغض بصره ويحصى فرجه أو يصل رحمه بآلته
 الله فيها وبارك لها فيه (تفة) زاد في البحر ويختار أيسر النساء خطبة ومؤنة ونكاح البكر أحسن
 للحديث عليكم بالابكار فانهم أعذب أفواها وأقنى أرحاما وأرضى باليسير ولا يتزوج طويلا مهزولة ولا
 قصيرة دميمة ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولاد ولا مسنة للحديث سوداء ولود خير من حسنة
 عقيم ولا يتزوج الامتع طول الحرة ولا زانية والمرأة مختار الزوج الدين الحسن الخلق الجواد الموسر ولا
 تتزوج فاسقا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دميما ولا زوجها كفوا فان خطبها الكف
 لا يؤخرها وهو كل مسلم تقي وتحلية البنات بالخل والخل لا يرغب فيه الرجال سنة ولا يخطب بخطوبة
 غيره لانه جفاء ونجاسة اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو بالكسر ككتاب اه داء المرأة الى زوجها قاموس
 والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لانه لازم له عرفا فأفاده الرجعي (قوله المختار لا الخ) كذا في الفتح مستدلا
 له بما مر من حديث الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت زففتنا امرأة الى رجل
 من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما يكون معهم لهوفان الانصار يعجبهم اللهو وروى الترمذي
 والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت وقال الفقهاء المراد بالدف
 ما لا يجزى له اه وفي البحر عن الذخيرة ضرب الدف في العرس يختلف فيه وكذا اختلفوا في الغناء في
 العرس والوليمة فمنهم من قال بعدم كراهته كغريب الدف (قوله وينعقد) قال في شرح الوقاية العقدر بط
 أجزاء التصرف أي الايجاب والقبول شرعا لكن هنا أراد بالعمد الحاصل بالمصدر وهو الارتباط لكن
 النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قائلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقبول أركان عقد
 النكاح لا أمورا خارجية كالشرائط وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النسي ان الشرع يحكم بان
 الايجاب والقبول الموجودين حساير تبطلان ارتباطا حكميا فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري أثره
 فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط للشيء لأن
 البيع مجرد ذلك المعنى الشرعي والايجاب والقبول آله كما توهم البعض لان كونهما أركاناً ينافي ذلك اه
 أي ينافي كونهما آله وأشار الشارح الى ذلك حيث جعل الباء للملازمة كإني بنيت البيت بالجر لا للاستعانة
 كإني كتبت بالقلم والحاصل أن النكاح والبيع ونحوهما وان كانت توجد حسبا بالايجاب والقبول لكن

في معبد يوم الجمعة بعاد
 رشيد وشهود عدول
 والاستدانة له والنظر
 اليها قبله وكونها دونه
 سنا وحسبا وعزوا مالا
 وفوقه خلقا وأدبا وورعا
 وجالا وهل يكره الزفاف
 المختار اذا لم يشتمل على
 مفهودة دينية (وينعقد)
 ملتبساً (بإيجاب)

وصفها بكونها عقود مخصوصة بأركان وشرائط يترتب عليها أحكام وتنفي تلك العقود بانتفاء ما وجود
شرعي زائد على الحسنى فليس العقد الشرعي مجرد الإيجاب والقبول ولا الارتباط وحده بل هو مجموع
الثلاثة وعليه فقوله وينعقد أى النكاح أى يثبت ويحصل انعقاده بالإيجاب والقبول (قوله من أحدهما)
أشار إلى أن المتقدم من كلام العاقلين إيجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج أو كلام الزوجة والمتأخر قبول
ح عن المخ فلا يتصور تقديم القبول فقوله تزوجت ابتك الإيجاب وقول الآخر زوجتكها قبول خلافاً لما
قال أنه من تقديم القبول على الإيجاب وتتمام تحقيقه في الفتح (قوله لان الماضي الخ) قال في البحر وإنما
اختير لفظ الماضي لأن واضح اللفظ لم يضع للانشاء لفظاً خاصاً وإنما عرّف الانشاء بالشرع واختيار لفظ
الماضي لدلالته على التحقيق والثبوت دون المستقبل اه وقوله على التحقيق أى تحقيق وقوع الحدث (قوله
كزوجت نفسى الخ) أشار إلى عدم الفرق بين أن يكون الموجب أصيلاً أو ولياً أو وكيلاً وقوله منك بفتح
الكاف وأيس مراده استقصاء اللفاظ التي تصلح للإيجاب حتى يرد عليه أن مثل بنتى أبى ومثل موكلتى موكلتى
وأنه كان عليه أن يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسرها أو من موليتك أو من موكلتك بفتح الكاف
وكسرها أيضاً ليعلم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر تزوجت) أى أوقبت لنفسى أو لموكلتى أو ابنتى
أو موكلتى ط (قوله فالاول) أى الموضوع للاستقبال (قوله نظمك) بكسر الكاف مفعول زوجتى
أو بفتحها مفعول زوجتى فحذف مفعول أحد الفعلين ونحو حذفه لشمل الولى والوكيل أيضاً أفاده ح
(قوله أو كوفى امرأتى) ومثله كوفى امرأة ابنتى أو امرأتى موكلتى وكذا كن زوجى أو كن زوج بنتى أو زوج
موكلتى أفاده ح (قوله فانه ليس بإيجاب) الفاء فصيحة أى إذا عرفت أن قوله بما وضع معطوف على قوله
بإيجاب وقبول وعرفت أيضاً أن العطف يقتضى المغايرة عرفت أن لفظ الامر ليس بإيجاب لكن هذا يقتضى
أن قول الآخر تزوجت في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك أى ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام
الإيجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه أن عطف الحال على الاستقبال يقتضى أن نحو قوله أتزوجك
ليس بإيجاب وإن قوله لها قابت بمجيئة له ليس بقبول مع أنه ما بإيجاب وقبول قطعا ح (قوله بل هو توكيل
ضمنى) أى إن قوله زوجتى توكيل بالنكاح للمأمور معنى ولو صرح بالتوكيل وقال وكناتك بأن تزوجى
نفسك معنى فقالت زوجت صح النكاح فكذلك هنا غاية البيان وأشار بقوله ضمنى إلى الجواب عما أورد عليه
من أنه لو كان توكيلاً لما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر وتوضيح الجواب كما أفاده الرجى أن المتضمن بالفتح
لا تعبر بشروط بل بشروط المتضمن بالكسر والامرط لمطلب النكاح فيشترط فيه شروط النكاح من اتحاد
المجلس في ركنيه لاشروط ما في ضمنه من الوكالة كفى أعتق عبدك عني بألف لما كان البيع فيه ضمنياً لم يشترط
فيه الإيجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لان الملك في الاتفاق شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق
إذا اشترط اتباع فلاذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق لاشروط نفسه
إظهار التبعية فسقط القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت فيه خبر الرؤية والعيب ولا يشترط كونه
مقدوراً للتسليم كما ذكره في المخفى آخر نكاح الرقيق (قوله فاذا قال) أى المأمور بالتزويج (قوله
أو بالسمع والطاعة) متعلق بمحذوف دل عليه المذكور أى زوجت أو قبلت ملتبساً بالسمع والطاعة لاهل
ولا يحصل السمع والطاعة لامره الابتعاد الجواب ما ضياع مراد به الانشاء لئتم شرط العقد بكون أحدهما
للمضى (قوله بزانية) نص عبارتها قال زوجتى بنفسك معنى فقالت بالسمع والطاعة صح اه ونقل هذا
الفرع في البحر عن النوازل ونقله في موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو إيجاب) مقابل القول
الاول بأنه توكيل ومشى على الاول في الهداية والمجمع ونسبه في الفتح إلى المحققين وعلى الثانى ظاهر الكثر
واعترضه في الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجاب في البحر والنهر بأنه صرح به في الخلاصة والخاتمة قال في
الخاتمة ولفظ الامر في النكاح إيجاب وهذا في الخلع والطلاق والكفالة والهبة اه قال في الفتح وهو

من أحدهما (وقبول) من
الآخر (وضع للمضى)
لان الماضي أدل على
التحقيق (كزوجت)
نفسى أو بنتى أو موكلتى منك
(و) بقول الآخر (تزوجت)
(و) ينعقد أيضاً (بما) أى
بالفطن (وضع أحدهما
له) للمضى (والآخر
للاستقبال) أو للحال
فالاول الامر (كزوجتى)
أو زوجتى بنفسك أو
كوفى امرأتى فانه ليس
بإيجاب بل هو توكيل
ضمنى (فاذا قال) في المجلس
(زوجت) أو قبلت أو
بالسمع والطاعة بزانية قام
مقام الطرفين وقيل هو
إيجاب وزوجتى في البحر

أحسن لأن الإيجاب ليس إلا اللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على لفظ الأمر ثم قال والظاهر أنه لا بد من اعتبار كونه توكيلا والابن طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعنيه بكذا فيقول بعث بالاجواب لكن ذكر في البحر عن بيوع الفتح الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لأنه لا يكون إلا بعد مقدمات ومراجعات فكان للتحقيق بخلاف البيع وأورد في البحر على كونه إيجابا ما في الخلاصة لو قال الوكيل بالنكاح هب ابتك الغلات فقال الاب وهبت لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لأن الوكيل لا يملك التوكيل وما في الظهير به لو قال هب ابتك لابني فقال وهبت لم يصح ما لم يقل أبو الصبي قبلت ثم أجاب بقوله الآن يقال بأنه مفرع على القول بأنه توكيل لا إيجاب وحيث تظهر ثمرة الاختلاف بين القولين لكنه متوقف على النقل وصرح في الفتح بأنه على القول بأن الأمر توكيل يكون تمام العقد بالمجيب وعلى القول بأنه إيجاب يكون تمام العقد قائما بهما اه أي فلا يلزم على القول بأنه توكيل قول الأمر قبلت فهذه المخالف للبحر المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل أن يوكل نعم ما في الظهير به مؤيد للبحر لكن قال في النهران ما في الظهير به مشكل إذ لا يصح تفريع على أن الأمر إيجاب كما هو ظاهر ولا على أنه توكيل لما أنه يجوز للاب أن يوكل بنكاح ابنه الصغير إذ بتقديره يكون تمام العقد بالمجيب غير متوقف على قبول الاب وبه اندفع ما في البحر من أنه مفرع على أنه توكيل اه لكن قال العلامة المقدسي في شرحه انما توقف الانعقاد على القبول في قول الاب أو الوكيل هب ابتك الغلات أو ابني أو أعطاهم شلالا لأنه ظاهر في الطالب وأنه مستقبل لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بخلاف زوجني بنتك بكذا بعد الخطبة ونحوها فإنه ظاهر في التحقيق والاثبات الذي هو معنى الإيجاب اه فتأمل هذا وفي البحر أنه يمتنع على القول بأنه توكيل أنه لا يشترط سماع الشاهدين للأمر لأنه لا يشترط الإشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط ثم ذكر عن المعراج ما يفيد الاشتراط مطلقا وهو أن زوجني وإن كان توكيلا لكن لما لم يعمل زوجت بدو به نزل منزلة شرط العقد ثم ذكر عن الظهير به ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قريباً من مسألة العقد بالسكينة ويأتي بيانه (قوله والثاني) أي ما وضع للعمال المضارع وهو الأصح عندنا في قوله كل مملوك أملكه فهو حر ويعتق ما في ملكه في الحال لا ما ملكه بعد الإلابة وعلى القول بأنه حقيقة في الاستقبال فقوله أ تزوجك ينعقد به النكاح أيضا لأنه يحتمل الحال كافي كلمة الشهادت وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع كافي البحر عن المحيط والحاصل أنه إذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا إذا كان حقيقة في الاستقبال لقيام القرينة على إرادة الحال ومقتضاه أنه لو ادعى إرادة الاستقبال والوعد لا يصدق بعد تمام العقد بالقبول ويأتي فريما ما يؤيد به (قوله المبدوء بهمة) كأ تزوجك بفتح الكاف وكسر هاء ح (قوله أونون) ذكره في النهر بحثا حيث قال ولم يذكر والمضارع المبدوء بالنون ك تزوجك أو تزوجك من ابني وينبغي أن يكون كالمبدوء بالهمزة اه (قوله ك تزوجيني) يضم التاء ونفسك بكسر الكاف ومثله تزوجني نفسك يضم التاء محط بالمد ك فالكاف مفتوحة (قوله إذا لم ينو الاستقبال) أي الاستبعاد أي طلب الوعد وهذا قيد في الأخير فقط كافي البحر وغيره وعبارة الفتح لما أن الملاحظة من جهة الشرع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضا عدينا حكمه إلى كل لفظ يفيد ذلك بالاحتمال مساو للطرف الآخر فقلنا لو قال بالمضارع ذي الهمزة أ تزوجك فقالت زوجت نفسي انعقد وفي المبدوء بالناء تزوجني بنتك فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لأنه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الأول لأنه لا يستحضر نفسه عن الوعد وإذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان للتحقيق في الحال فانعقد به لا باعتبار وضعه للإشياء بل باعتبار استعماله في غرض تحقيقه واستفادة الرضا منه حتى قلنا لو صرح بالاستفهام اعتبر فهم الحال قال في شرح الملعاوى لو قال هل أعطيتنيها فقال أه طبت إن كان الجاسر لا وعد فوعد وإن كان للعقد فنكاح اه قال الوجتي فعلمنا أن العبر قلما يظهر من كلامهم إلا أنيتهما ألا ترى أنه

والثاني المضارع المبدوء
بهمزة أونون أو ناء
ك تزوجيني نفسك إذا لم ينو
الاستقبال

ينه مقدم الهزل والهزل لم ينو النكاح وانما صحته الاستقبال في المبدوء بالتعديلات تقدير حروف الاستفهام
 فيه شائع كثير في العربية اه وبه علم أن المبدوء بالهمزة كمال يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالترزق في
 المستقبل عند قيام القرينة على قصد التحقيق والرضا كما قلناه آه فافهم (قوله وكذا أنا متزوجك) ذكره في
 الفتح بحثا حيث قال والانعقاد بقوله أنا متزوجك ينبغي أن يكون كالمضارع المبدوء بالهمزة سواء اه قال
 ح لأن متزوج اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وتحقق في وقت التكلم فكان دالا على الحال وان
 كانت دلالة عليه التزامية (قوله أو جئتك خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الفاعل كجئتك خاطبا ابتك
 أول تزوجني ابتك فقال الابز وجئتك فالنكاح لازم وليس للخاطب أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه اه
 قال ح فان قلت ان الإيجاب والقبول في هذا ما ضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتد به قوله خاطبا لا قوله
 جئتك لانه لا ينعقد به النكاح ولا يدخله فيه (قوله لعدم جريان المساومة في النكاح) احتار به عن البيع
 فلو قال أنا مشتر أو جئتك مشتر بالينة قد البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس للنكاح) أي
 لانشاء عقده لانه يفهم منه التحق في الحال فاذا قال الآخر أعطيتكها أو فعلت لزم وليس للأول أن لا يقبل
 (قوله انعقاد على المذهب) صوابه لم ينعقد فقد صرح في البحر عن الصيرفية بان الانعقاد خلاف ظاهر الرواية
 ومثله في النهر وكذا في شرح المقدسي عن فوائد تاج الشريعة وفي التارخانية قال لامرأة بمحض من الرجال
 ياعروسي فقالت ليسك فنكاح قال القاضي بديع الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله فلا ينعقد الخ)
 تفريع على ما تقدم من انعقاده بالظنين الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في البحر وهل يكون القبول
 بالفعل كالقبول باللفظ كما في البيع قال في البرازية أجاب صاحب البسدية في امرأة زوجت نفسها بألف من
 رجل عند اليهود فلم يقبل الزوج شيئا لكن أعطاه المهر في المجلس انه يكون قبولا وأنكره صاحب المحيط وقال
 لا ما لم يقبل بأسانه قلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطي والنكاح لخطاره لا ينعقد حتى يتوقف على
 الشهود وبخلاف اجازة نكاح الفضول بالفعل لوجود القول آه ح (قوله ولا يتعاط) تكرار مع
 قوله بالفعل كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الآتي ولا يتعاط فان مسألة قبض المهر التي
 قدمنا نقلها عن البحر بعينها شرح بها المصنف قوله ولا يتعاط ح (قوله ولا بكفاية حاضر) فلو كتب
 تزوجتك فكبت قبلت لم ينعقد بجر والاطهر أن يقول فقالت قبلت الخ اذا السكابة من الطرفين بلا قول
 لا تكفي ولو في العيبة تأمل (قوله بل غائب) الظاهر أن المراد به الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في
 البسطة ط (قوله ففتح) فانه قال ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب وصورته أن يكتب اليها
 بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت تزوجت نفسي منه أو تقول ان فلانا
 كتب الي خطبتي فاشهدوا اني زوجت نفسي منه أمال ولم تقل بحضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان
 لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط صحة النكاح وبإسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا
 الشطرين بخلاف ما اذا اتفقا قال في المصنف هذا أي الخلاف اذا كان الكتاب باللفظ التزوج أما اذا كان
 بالخط الامر كقوله زوجي نفسي مني لا يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بحكم
 الوكالة ونقله عن السكالك وما نقله من نفي الخلاف في صورة الامر لا شبهة فيه على قول المصنف والمحققين
 أما على قول من جعل اللفظة الامرا واجبا كقاضيان على مائة لئلا عنه فيجب اعلامها باياهم ما في الكتاب اه
 وقوله لا شبهة فيه الخ قال الرجعي فيه مناقشة لما تقدم أن من قال انه وكيل يقول وكيل ضمنى فيثبت بشروط
 ما تضمنه وهو الايجاب كما قدمناه ومن شروطه سماع الشهود فينبغي اشتراط السماع هنا على القولين الا أن
 يقال قد وجد النص هنا على أنه لا يجب فيه جمع اليه اه * (تنبيه) * لوجاء الزوج بالكتاب الى الشهود
 مخوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وعند
 أبي يوسف يجوز وفائدة هذا الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد العقد فشهدوا بأنه كتابه ولم يشهدوا

وكذا أنا متزوجك أو جئتك
 خاطبا لعدم جريان المساومة
 في النكاح أو هل أعطيتنيها
 ان المجلس للنكاح وان
 لا وعد فوعده ولو قال لها
 ياعروسي فقالت ليسك ان عقد
 على المذهب (فلا ينعقد)
 بقبول بالفعل كقبض مهر
 ولا يتعاط ولا بكفاية حاضر
 بل غائب بشرط اعلام
 الشهود بما في الكتاب ما لم
 يكن باللفظ الامر فيتنولى
 الطرفين فتح

مطلب التزوج بأرسال كتاب

بما فيه لا تقبل ولا يقضى بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فصحيح بلا شاهد وانما
 الاشهاد لنتمكن المرأة من اثبات الكتاب اذا جده الزوج كافي الفتح عن مبسوط شيخ الاسلام (قوله ولا
 بالاقترار) لا ينافيه ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق لان المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صبيخ
 القعد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أى بالتصادق ويحكم به أبو السعد وعن
 الخافقي (قوله كما يصح بالفظا الجعل) أى بأن قال الشهود وجعلتموها ذاك كما قلنا انتم فينقد لان النكاح
 ينقد بالجعل حتى لو قالت جعلت نفسي زوجة لك فقبل ثم فقع ومقتضى التشبيه في عبارة الشارح أن هذا
 صحيح على القولين وهو ظاهر (قوله وجعل) ماض مبنى للمجهول معطوف على صح (قوله ذخيرة) فانه قال
 ذكر في صلح الاصل ادعى رجل قبل امرأة نكاحا فجهدت فصالحها على مائة على أن تقر بذلك فاقترت فهذا الاقرار
 منها اجازت والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض فهو عبارة عن تمليك مبتدأ في
 الحال فان كان محض من الشهود صح المسكاح والا فلا في الاصح اه ملخصا وقال في الفتح قال فاصحان
 وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان اقرا بعد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقر الرجل
 انه زوجه او هي انما زوجه يكون نكاحا ويضمن اقراهما الانشاء بخلاف اقراهما بما مضى لانه كذب
 وهو كما قال أبو حنيفة اذا قال لامرأته لست لي امرأة فوفى به الطلاق يقع كأنه قال لاني طاقتك ولو قال لم أكن
 تزوجتها وفوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اه يعني اذا لم تقل الشهود وجعلتموها ذاك كما قلنا فالحق هذا
 التفصيل اه (قوله احتياطا) قال في البحر وقولهم ان ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كاه كطلاق نصفها
 يقتضى الصحة وقد ذكر في المبسوط في موضع جوازه الا أن يقال ان الفروع يحتمل فيها فلا يكفي ذكر
 البعض لاجتماع ما يوجب الحبل والحرمة في ذات واحدة فترجى الجريمة كذا في الخاتمة اه وما صححه في
 الخاتمة صححه في الظهير به أيضا ونصه ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح اه
 ثم راجعت نسخة أخرى من الظهير به فرائتها كذلك فن قال انه في الظهير به صحح الصحة فكأنه سقط من
 نسخة الناقبة فافهم (قوله أو ما يعبر به عن الكل) كالرأس والرقبة بحر (قوله ورجحوا في الطلاق
 خلافة) قال في البحر وقالوا الاصح انه لو أضاف الطلاق الى ظهرها وبطنها لا يقع وكذا العتق فلو أضاف
 النكاح الى ظهرها وبطنها ذكر الخواص في قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه ينقد المسكاح وذكر ركن
 الاسلام والسرخصى ما يدل على انه لا ينقد النكاح كذا في الذخيرة اه أقول وقال في الذخيرة أيضا في
 كتاب الطلاق وان قال ظهرك طالق أو بطنك قال السرخصى في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمسئلة
 ذكرها في الاصل اذا قال ظهرك على كظهر أى أو بطنك على كبطن أى انه لا يصير مظاهرا وذكر
 الخواص في شرحه الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو نظير ما قال مشايخنا انما اذا أضيف عقد
 النكاح الى ظهرا للمرأة أو الى بطنها أن الاشبه بمذهب أصحابنا انه ينقد النكاح اه (قوله فيحتاج للفرق)
 كذا قال في النهر لكن قد علمت مما نقلناه عن الذخيرة أولا وثانيا أن الخواص الذي صحح انعقاد النكاح صحح
 وفروع الطلاق وأن السرخصى الذي لم يصح الانعقاد لم يصح الوقوع بل صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق
 وبه ظهر أن ما ذكره في البحر وتبعه الشارح قول ثالث ملحق عن القولين ولا يظهر وجهه (قوله كان)
 أى التسمية وكذا ضمير قبله ح أى وتد كبير الضمير باعتبار المذكر أو لأن المراد بالتسمية المسمى
 أى المهر (قوله فلو قبل الخ) قال في الفتح كما مرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك بمائة دينار فقبل أن
 تقول بمائة دينار قبل الزوج لا ينقد لان أول الكلام يتوقف على آخر اذا كان في آخره ما يغير أوله
 وهنا كذلك فان مجرد زوجت ينقد بغير المثل وذكر المسمى معه بغير ذلك الى تعين المذكر فلا يعمل
 قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في البحر فلو انك تملك المجلس لم ينقد فلو أوجب أحدهما فقام
 الآخر واشتغل بعمل آخر بطل الايجاب لان شرط الارتباط اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعة تيسر أو أما

ولا (بالاقرار على المختار)
 خلاصة كقوله هي امرأتى
 لان الاقرار اطهار لما هو
 ثابت وليس بانشاء (وقيل
 ان) كان (بمحضر من الشهود
 صح) كما يصح بالفظا الجعل
 (ويجعل) الاقرار (انشاء
 وهو الاصح) ذخيرة (ولا
 ينقد بتزوجت نصفك على
 الاصح) احتياطا خاتمة بل
 لا بد أن يضيفه الى كلها أو ما
 يعبر به عن الكل ومنه الظاهر
 والبطن على الاشبه ذخيرة
 ورجحوا في الطلاق خلافة
 فيحتاج للفرق (واذا وصل
 الايجاب بالتسمية) للمهر
 (كان من تمامه) أى
 الايجاب (فلو قبل الآخر
 قبله لم يصح) لتوقف أول
 الكلام على آخره لو فيه
 ما يغير أوله ومن شرائط
 الايجاب والقبول اتحاد
 المجلس

الغور وليس من شرطه ولو عقدواهما بمشيان أو يسيران على الدابة لا يجوز وان كان على سفينة سائرة جاز
 اه أي لان السفينة في حكم مكان واحد * (فرع) * قال في المنية قال زوجتك بنتي فسكت الخطيب
 فقال الصهر أي أبو البنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقيل لا اه وهذا هوهم أن عندنا قولنا باشرط
 الغور وأن المختار عدمه وأجاب في الفتح بأنه قد يكون منشأ هذا القول من جهة أنه كان متصفا بكونه خاطبا
 بحيث سكت ولم يجب على الغور كان ظاهرا في رجوعه فقوله نعم بعده لا يبعد بغيره لان الغور شرط مطلقا
 والله سبحانه أعلم اه (قوله لو حاضرين) احترز به عن كناية الغائب لما في البحر عن المحيط الفرق بين
 الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجوز وفي الكتاب يجوز لان الكلام كل واحد
 تلاشي فلم يتصل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فأما الكتاب فقائم في مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب
 الحاضر فاقبل الايجاب بالقبول فصح اه ومقتضاه أن قراءة الكتاب في مجلس آخر لا بد منها ليحصل
 الاتصال بين الايجاب والقبول وحينئذ فاقصد الجلس شرط في الكتاب أيضا وانما الفرق هو قيام الكتاب
 وامكان قراءته ثانيا فلو حذف قوله حاضرين كالنهر لكان أولى والظاهر أنه لو كان مكان الكتاب رسول
 بالايجاب فتم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر فقبلت لم يصح لان رسالته انتهت أولا بخلاف
 الكتابة لبقائها أفاده الرجعي اه (قوله سكت النكاح لا المهر) تمثيل للمنفى أي اذا قال تزوجتك
 بألف فقالت قبالت النكاح ولا أقبل المهر لا يصح وان كانت التسمية لبست من شروط صحة النكاح لانه انما
 أو جب النكاح بذلك القدر المسمى فلو صححنا قبولها يلزمه مهر المثل ولم يرخص به بل بما سمي فيلزمه ما لم يلزمه
 بخلاف ما اذا لم يسم من الاصل لان غرضه النكاح بمهر المثل حيث سكت عنه ولو قالت قبالت ولم ترد على ذلك
 صح النكاح بما سمي وتماه في الفتح (قوله نعم يصح الخط الخ) أي اذا قال تزوجتك بألف فقالت قبالت
 بخمسمائة يصح ويجعل كأنهم قبالت الالف وحطت عنه خمسمائة بحر ولا يحتاج الى القبول منه لان
 هذا اسقاط وبراء بخلاف الزيادة كما لو قالت تزوجت نفسي منك بألف فقال الزوج قبالت بألفين صح
 النكاح بألف الا ان قبالت الزيادة في المجلس فيصح بألفين على المفتي به كافي البحر فصوره الخط من المرأة
 والزيادة من الزوج كما علمت وهو كذلك في الذخيرة والخلاصة وقال في النهر بخلاف ما اذا زوجت نفسها منه
 بألف فقبله بألفين أو بخمسمائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في الجاس على ما عليه الفتوى اه
 وظاهره انها أو جبت بألف وقبل الزوج بخمسمائة وهو مشكل فان الخط بمن له الحق وهو المرأة لا بمن
 عليه فالظاهر انه مما سالف فيه القبول الايجاب فلا يصح بحرر أفاده الرجعي (قوله وان لا يكون مضافا)
 كزوجتك غدا ولا معلقا أي على غير كائن كزوجتك ان قدم زيد وقوله كما سيجي أي الكلام على
 المضاف والمعلق قبيل باب الولي (قوله ولا المنكوحه بمجهولة) فلوزوج بنته منه وله بنتان لا يصح الا اذا
 كانت احدهما متزوجة فيصرف الى الفارغة كفي البازية نهر وفي معناه ما اذا كانت احدهما
 محرمة عليه فليراجع رجعي واطلاق قوله لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقدمات الخطبة على واحدة
 منهما يعينها التميز المنكوحه عند الشهود فانه لا بد منه رمي قلت وظاهره انها لو جرت المقدمات على معينة
 وتميزت عند الشهود أيضا يصح العقد وهي واقعة الفتوى لان المقصود نفي الجهالة وذلك حاصل بتعيينها عند
 العاقدين والشهود وان لم يصرح باسمها كما اذا كانت احدهما متزوجة ويؤيده ما سألني من أنها لو كانت
 غائبة وزوجها وكيلها فان عرفها الشهود وعلموا انه أرادها كفي ذكر اسمها والا لا بد من ذكر الاب والجد
 أيضا ولا يخفى أن قوله زوجت بنتي وله بنتان أقل ابهاما من قول الوكيل زوجت فاطمة وبأني تمام ذلك
 عند قوله وحضور شاهدين حرين وعند قوله غاطا وكيلها الخ * (تنبيه) * لم يذكر اشتراط تمييز الرجل
 من المرأة وقت العقد للتحالاف لما في النوازل في صغيرين قال أبو أحمد هما زوجت بنتي هذه من ابنتك هذا
 وقبل ثم ظهر الجارية غلاما والغلام جارية جاز ذلك وقال العتابي لا يجوز بحر قال الرمي والاكثر على

لو حاضرين وان طال كخبرة
 وأن لا يخالف الايجاب
 القبول كقبالت النكاح
 لا المهر نعم يصح الخط كزيادة
 قبلتها في المجلس وأن لا يكون
 مضافا ولا معلقا كما سيجي
 ولا المنكوحه بمجهولة

الاول قلت وبه علم ان زوجت وتزوجت يصلح من الجانبين وبه صرح في الفتح عن النية ومثله في البحر
 (قوله ولا يشترط الخ) أي فيما كان باقيا تزويج ونكاح بخلاف ما كان كناية لما يأتي من انه لا بد
 فيه من نية أو قرينة وفهم الشهود لكن قيد في الضرر عدم الاشتراط بما اذا علم ان هذا اللفظ يعقده
 النكاح أي وان لم يعلم حقيقة معناه قال في الفتح لو لقت المرأة تزوجت نفسي بالعربية ولا تعلم معناه وقبل
 والشهود يعلمون ذلك أو لا يعلمون صح كالطلاق وقيل لا كالبيع كذا في الخلاصة ومثله في جانب الرجل
 اذ القنوه لا يعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح والخلع فالثلاثة الاول واقعة
 في الحكم ذكره في عناق الاصل في باب التدبير واذا عرف الجواب قال فاضحان ينبغي أن يكون النكاح
 كذلك لان العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجود والهزل بخلاف
 البيع ونحوه وأما في الخلع اذ القنت اختلعت نفسي منك بمهرى ونفقة عدتي فقالت ولا تعلم معناه ولا أنه اللفظ
 دخل تحت الموافقة قبل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي وينبغي أن يقع الطلاق ولا يستعطف المهر ولا النفقة
 وكذا لو لقت أن تبرئه وكذا المدبون اذ القن رب الدين لفظا لا يبرأ اه قلت وفي فهم الشهود
 اختلاف صحيح كسأني بيانه (قوله اذ لم يحتج لنية) يسكون ذال اذا جاز له دليل لما قبلها وضمير يحتج لما
 به يفتي) صرح به في البرازية وفي البحر ان ظاهر كلام التجنيس يفيد ترجيح قلت وهو ممة تفي كلام الفتح
 المار وبه جزم في متن الملتقى والبرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على الملتقى انه اختلف التصحيح فيه
 (قوله وانما يصح الخ) اعلم ان الصريح يعقده النكاح بخلاف وغيره على أربعة أقسام قسم لا خلاف
 في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا والصحيح الانعقاد وقسم فيه خلاف
 والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الانعقاد به فالاول ما سوى لفظي النكاح والتزويج من افظ الهمزة
 والمدة والتامك والجعل نحو جعلت بنتي لك بألف والثاني نحو بعثت نفسي منك بكذا أو بنتي أو
 اشتريت بكذا فقالت نعم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والثالث كالأجارة والوصية والرابع
 كالأجارة والاحلال والاعارة والرهن والتمتع والاقالة والخلع أفاده في الفتح (قوله وما عداها كتابه الخ)
 في هذا التركيب اخرج المتن عن مدلوله من التصريح بجوازه هذه الالفاظ وأورد عليه كيف صح بالحكاية
 مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بد فيها من النية ولا اطلاع للشهود وعليها قال الزبلي قلنا ليست بشرط
 مع ذكر المهر وذكر السر خسي أنها ليست بشرط مطلقا لعدم اللبس ولان كلامنا فيما اذا صرحا ولم
 يبق احتمال اه وللمحقق ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بعضه قريبا (قوله وهو كل لفظ الخ) أورد
 عليه في البحر انه يعقده بالفاظ غير ما ذكر مثل كوني امرأتى وقولها عترستك نفسي وقوله لمباثنته واجعتك
 بكذا وقولها له رددت نفسي عليك وقوله صرت لي أو صرت لك وقوله ثبتت حق في منافع بضعك وذكر الفاظ
 أخرى انه يعقده في الكل مع القبول ثم أجاب بأن العبرة في العقود بالمعاني حتى في النكاح كما صرحوا به وهذا
 الالفاظ تؤدي معنى النكاح وحاصله ان هذه الالفاظ داخله في النكاح لان المراد لفظه أو ما يؤدي معناه
 تأمل (قوله وضع لتمليك عين) خرج ما لا يفيد التمليك أصلا كالرهن والوديعة وما يفيد عليك المنفعة كالأجارة
 والاعارة كما يأتي (قوله كلمة) صرح بمفهومة بقوله فلا يصح بالشركة قال في غاية البيان وكذا أي لا يعقده بالفظ
 الشركة لانه يفيد التمليك في البعض دون الكل ولهذا لا يصح النكاح اذا قال زوجتك نصف جاريقي (قوله
 خرج الوصية غير المقيدة بالحال) بأن كانت مطلقة أو مضافة الى ما بعد الموت أما المقيدة بالحال نحو أوصيت
 لك ببضع ابنتي للحال بألف درهم فخاز كما حققه في الفتح وتبعه في النهر قائلا وارتضاء غير واحد وخالفهم في
 البحر بأن المعتمد ما أطلقه الشارحون من عدم الجواز لان الوصية تتجاوز عن التمليك فلا يعقدهم السكك بجازا
 عن السكك والمجاز لا يجازله كما في بيوع العناية اه ونقل الرمي عن المقدسي أن قوله ان المجاز لا يجازله مردود
 بعرف ذلك من طالع أسامس البلاغة اه أي كما قرره وفي رأيت مشغور يد من أنه مجاز يمر بتبين وكذا في فأذاها

ولا يشترط العلم بمعنى
 الايجاب والقبول فيما
 يستوى فيه الجود والهزل اذ
 لم يحتج لنية به يفتي (وانما
 يصح بلفظ تزويج ونكاح)
 لان ما صرح (وما عداها
 كتابه وهو كل لفظ
 لتمليك عين) كلمة فلا يصح
 بالشركة (في الحال) خرج
 الوصية غير المقيدة بالحال

الله لباس الجوع والخوف قلت لكن قول المصنف كغيره وما وضع لتمليك العين في الحال لا يشمل الوصية لأنها
موضوعة لتمليك العين بعد الموت فإذا استعمت في تمليك العين في الحال كانت مجازاً فلم يصح بها النكاح بناء
على أنهم لم يوضع لتمليك في الحال لا بناء على أنهم مجاز المجاز اللهم إلا أن يجاب بأن قولهم وضع بمعنى استعمل
فيهمس الحقة والمجاز أو هو مبني على أن المجاز موضوع بالوضع النوعي كما أوضحه شارح التحرير في أول
الفصل الخامس فتأمل (قوله كهبة) أي إذا كانت على وجه النكاح وأعلم أن المنكوحة أمانة أو حرة فإذا
أضاف الهبة إلى الأمانة بان قال لرجل وهبت أمتي هذه منك فإن كان الحال يدل على النكاح من أحضار شهود
وتسمية المهر مجسداً وموجباً ونحو ذلك ينصرف إلى النكاح وإن لم يكن الحال دليلاً على النكاح فإن
نوى النكاح وصدرته الموهوب له فكذلك ينصرف إلى النكاح بقريضة النسيئة وإن لم ينو ينصرف إلى ملك
الرقبة وإن أضيفت إلى الحرية فإنه ينعقد من غير هذه القرينة لأن عدم قبول الحمل للمعنى الحقيقي وهو الملك
للحرية يوجب الحمل على المجاز فهو القرينة فإن قامت القرينة على عدمه لا ينعقد فلو طلب من امرأة الزنا فقلت
وهبت نفسي منك فقال الرجل قبالت لا يكون نكاحاً كقول أبي البنت وهبتك لخدمك فقال قبالت إذا
أراد به النكاح كذا في البحر ط (قوله وقرض الخ) قال في النهر وفي الصرف والقرض والصلح والرهن
قولان وينبغي ترجيح انعقاده بالصرف عملاً بالكلية لما أنه يفيد ملك العين في الجلة وبه يرجع ما في الصيرفة
من تصحيح انعقاده بالقرض وإن رجح في الكشف وغيره عدمه وخم السرخصي بأنه مقاد بالصلح والعطية
ولم يحكم الاتفاقية غيره اه وسبأني الكلام على الرهن لكن قوله ولم يحكم الاتفاقية غيره سبق قلم فإن الذي
ذكره الاتفاقية في غاية البيان أنه لا ينعقد بالصلح وهكذا نقله عنه في البحر وعزاه في الفتح إلى الأجناس ثم نقل
كلام السرخصي قات وينبغي التفصيل والتوفيق بأن يقال إن جعلت المرأة بدل الصلح يصح مثل أن يقول
أبو البنت هذا ثم مثلاً صالحتك عن ألفك التي لك على يميني هذه وإن جعلت مصالحتها بان قال صالحتك عن
بنتي بألف لا يصح وعليه يعمل كلام غاية البيان بدليل أنه عليه بقوله لأن الصلح حطية واسقاط للعق
ولا ينبغي أن الاسقاط انحاز بالنسبة للمصالح عنه والمقصود ملك المتعق من المرأة لا اسقاطه فلذا لم يصح أماً بدل
الصلح فالمقصود ملكه أيضاً فيصحب به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض للخلاف في العطية مثل قوله هي لك عطية
بكذا لأنه بمنزلة الهبة وقد أفتى به في الخبرية وأما لفظ أعطيتك بنتي بكذا كما هو الشائع عند الأعراب
والفلاحين فيصحب به العقد كما قد دمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثير أنه يقول جئتكم خاطباً بتملك
لنفسى فيقول أبوها هي جارية في مطبخك فينبغي أن يصح إذا قصد العقد دون الوعد أخذاً مما قد دمناه آنفاً
عن البحر في وهبتك لخدمك ويؤيده ما في النخبة إذا قال جعلت ابنتي هذه لك بألف صح لأنه أتى بمعنى
النكاح والعبرة في العقود للمعاني دون الالفاظ اه (قوله وسلم واستتجار) هذا إذا جعلت المرأة رأس
مال السلم أو جعلت أجرة فينقد اجتماعاً ما أن جعلت مسلمات فيها فليل لا ينعقد لأن السلم في الحيوان لا يصح
وقيل ينعقد لأنه لو اتصل به القبض يفيد ملك الرقبة ملكاً كافياً وسد وليس كل ما يفسد الحقيقي يفسد مجازيه
ورجحه في الفتح وهو مقتضى ما في المان وإن لم يجعل أجرة كقوله أجرة لك ابنتي بكذا فالصحيح أنه لا ينعقد لأنها
لا تفيد ملك العين أفاده في البحر (قوله وكل ما تملك به الرقاب) كالجعل والبيع والشراء فإنه ينعقد بها كالمهر
(قوله بشرط نية أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح رد على ما قد دمناه عن الزيلعي حيث لم يجعل النية شرطاً
عند ذكر المهر وعلى السرخصي حيث لم يجعلها شرطاً مطلقاً وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد من فهم الشهود
المراد فان حكم السامع بان المتكلم أراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بد من قرينة على إرادته ذلك فإن لم تكن
فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدواية في تصوير الانعقاد بلفظ الاجارة عند من يجيزه أن يقول
أجرت بنتي ونوى به النكاح وأعلم الشهود اه بخلاف قوله بعتك بنتي فإن عدم قبول الحمل للبيع يوجب
الحمل على المجازي فهو قرينة يكتفي بها الشهود حتى لو كانت المعقود عليها أمانة لا بد من قرينة زائدة تدل على

(كهبة وتمليك وصدقة)
وعطية وقرض وسلم
واستتجار وصلح وصرف
وكل ما تملك به الرقاب بشرط
نية أو قرينة وفهم الشهود
المقصود (لا) يصح

٣ قوله لما أنه يفيد ملك العين
في الجلة) أي لأن ما يثبت به
انحاز هو ملك ما لا يتعين من
النقد والمعقود عليه هنا
متعين اه

(بلفظ اجارة) براه أو برأى
(واعادة وصية) ورهن
ووديعة ونحوها مما لا يفيد
الملك لكن تثبت به الشبهة
فلا يحسد ولها الأقل من
المسعى وهو المثل وكذا
تثبت بكل لفظ لا ينعقده
النكاح فليحفظ (والفاسط
مصحفة كتجوزت) لصدوره
لا من قصد صحيح بل من
تعريفه وتصحيحه فلم تكن
حقيقة ولا مجازا لعدم
العلاقة قبل غلط فلا اعتبار
به أصلا تلويح ثم لو اتفق
قوم على النطق بهذه الغلطة
ومدركت عن قصد كان ذلك
ومعاجديا فيصح به أفق
أبو السعود

مطلب هل ينعقد النكاح
بالألفاظ المصحفة نحو
تجوزت

النكاح من احضار الشهود وذكور المهر مؤجلا أو معجلا والامان نوى وصدقه الموهوب له صح وان لم ينو
انصرف الى ملك الرقبة كما في البدائع والظاهر أنه لا بد مع النية من اعلام الشهود وتوقيع شمس الائمة الى
التحقيق حيث قال ولان كلامنا فيما اذا صرح به ولم يبق احتمال اه هذا حاصل ما في الفتح ومخلصه أنه
لا بد في كليات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق المقابل للموجب وفهم الشهود والمراد أو اعلامهم به
(قوله بلفظ اجارة) أي في الاصح كما جرت نفسى بكذا بخلاف لفظ الاستحجار بان جعلت المرأة بدلا مثل
استاجرت دارك بنفسى أو بينتى عند قصد النكاح كما مر بيانه وعبر هناك بالاستحجار وهنا بالاجارة إشارة للفرق
المذكور فلا تسكر ارفاههم (قوله ووصية) أي غير مقيدة بالحال كما مر (قوله ورهن) فيه اختلاف المشايخ كما
في البناية ورجح في الولوالجية ما هنا من عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول الآخر لعدم ظهور وجهه
فقد الرهن من تسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لانه لا يفيد الملك أصلا (قوله ونحوها) كاجارة واحلال
وتنعق وقاله وخلع كما قدمناه عن الفتح لكن ذكر في الهرة أنه ينبغي أن يقيد الخبر بما اذا لم يجعل بدل الخلع
فان جعلت كما اذا قال أجنبي اخلع زوجتك بينتى هذه فقبل صح أخذ من مسئلة الاجارة (قوله لكن تثبت
به) أي بنحو المذكور ان (قوله وكذا تثبت بكل لفظ لا ينعقده النكاح) هذا ساقط من بعض النسخ وهو
الاحسن ولنا قال ح انه مكر مع قوله لكن تثبت به الشبهة مع أن قوله بكل لفظ لا ينعقده النكاح شامل
لللفظ لا يدخل له أصلا كقوله لها أنت صديقتي فقالت نعم فانه يصدق عليه أنه لفظ لا ينعقده النكاح ومع
ذلك لا تثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بينا لنحو المذكور ان في المتن فتختص بكل لفظ
يفيد الملك ولا ينعقده النكاح اه (قوله وألفاظ مصحفة) من التصحيف وهو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى
المقصود من الوضع كما في المصباح وفي المغرب التصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على غير
ما اصطحوا عاينه (قوله كتجوزت) أي بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب جاز المكان وأجازوه وجاوزوه
وتجاوزوه اذا سار فيه وخلفه وحقيقته قطع جوزه أي وسطه ومنه جاز البيع أو النكاح اذا نفذ وأجازه
القاضي اذا نفذه وحكم به ومنه الجيز الوكيل والوصى لتنفيذ ما أمر به وجوز الحكم وأجازوا وتجوز
الضرب الدراهم أن يجعلها راجحة بجزاة وأجازه بجزاة سنية اذا أعطاه صبيته ومنها جاوزوا لوقود الخلف
واللطف ونجوز عن المسعى وتجاوز عنه أغضى عنه وعفا وتجاوز في الصلاة ترخص فيها وتساهل ومنه تجوز
في أخذ الدراهم اه ملخصا (قوله لصدوره) لا عن قصد صحيح أشار به الى الفرق بينه وبين انعقاده بلفظ
أصحى بان اللغة الاجمعية تصدر عن تكلمها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجوز فانه يصدور لا عن قصد صحيح
بل عن تعريف وتصحيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا من ملخصا والتعريف والتغيير وهو المراد بالتصحيف
كما مر (قوله تلويح) ليس مراده عز المسئلة الى التلويح بل عز ومضون التلليل لانها غير مذكورة فيه ولا في
غير من الكتب المتقدمة واعماذ كرها المصنف في مثله وذكر في شرحه المنع انه كثيرا لا يستغنى عنها في عامة
الامصار وانه كتب فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم الاعتقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع لتلميح العين للعالم وليس
لفظ نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين ألفاظ النكاح علاقة صحيحة للمجازاة عنها كما استعير لفظ الهبة والبيع
للنكاح ومن ثم صرحوا بانه لا ينعقد بلفظ الاحلال والاجارة والوصية لعدم صحة الاستعارة ولا يصح قياس
ذلك على اللغة الاجمعية لعدم قصد الصحيح كما مر ثم استشهد لذلك بما ذكره المحقق السعد الغفازاني في بحث
الحقيقة والمجاز من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جازيا على القانون اما حقيقة أو مجازا لانه
ان استعماله فيما وضع له حقيقة وان استعماله في غيره فان كان لعلاقة يميز بين الموضوع له فمجازا والا
فمتمثل وهو أيضا من قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ
مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وقيد بالاستعمال الصحيح احترازا عن الغلط مثل استعمال لفظ
الارض في السهام من غير قصد الى وضع جديد اه (قوله نعم الخ) هذا ذكره المصنف أيضا حيث قال عقب

صارة التلويح المذكورة نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه الغامضة بحيث أنهم يطلبون بها الدلالة على حل
الاستمتاع وتصدر عن قصد واختيار منهم فلا قول بانعقاد النكاح بها ووجه ظاهر لانه والحالة هذه يكون وضعها
جديداً منهم وبانعقاد بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الغامضة أفتى شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية
وأما صدورها لاعتقاد صدق وضع جديد كما يقع من بعض الجهلة الانغماس فلا اعتبار به فقد قال في التلويح ان
استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره طلب دلالة عليه وإرادته منه فمجرد ذلك لا يكون استعمالاً صحيحاً ولا
يكون وضعاً جديداً اهـ وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقوا على استعمال التجويز في النكاح بوضع
جديد قصد أن يكون حقيقة عربية مثل الحقائق المرتجلة ومثل الالفاظ الانجمية الموضوعات للنكاح فيصير به
المعقد لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد وإرادته من اللفظ قصدوا الا نذكر هذا اللفظ بدون ما ذكر
لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا بجواز عدم العلاقة فلا يصح به العقد لكونه غلطاً كما أفتى به المصنف تبعاً
لشيخه العلامة ابن نجيم ومعاصره لكن أفتى بخلافه العلامة الخبير الرملي في الفتاوى الحسبية ونارح
المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في حاشيته عن المنع بانه لا يدخل لبحث الحقيقة والجواز المرتب على عدم
العلاقة وقد أقر المصنف بانه تصحيف فكيف يتجه ذكر في العلاقة بل نسلم كونه تصحيفاً بابدال حرف مكان
حرف فالوصد من عارف لا ينعقده وهو محل فتوى الشيخ زين ابن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله ح
والمسئلة لم يوجد فيها نقل بخصوصها عن المشايخ فصارت حادثة الفتوى وقد صرح الشافعية بانه لا يضر من
عاجي ابدال الزاي جيماً وعكسه مع تشديد هم في النكاح بحيث لم يحوز وه الا بلفظ الانكاح والتزويج
والافتاء بحسب الانتهاء فاذا سئل المفتي هل ينعقد بلفظ التجويز يجيب بالاعدم التعرض لذلك التصحيف
والاصل عدمه واذا سئل في عاجي قدم الجيم على الراي بلا قصد استعارة لعدم علمه به بل قصد حل الاستمتاع
باللفظ الوارد شرعاً فوقه ما ذكر ينبغي فيه موافقة الشافعية وبالأولى فيما اذا اتفقت كلمتهم على هذه الغامضة
كما قطع به أبو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار الغلط والتصحيف في مواضع فاقعوا الطلاق بالالفاظ المصحفة
مع اشتراك الطلاق والنكاح في أن جـ دهما جـ دوهما جـ د ونحو الفروج وأفتوا بالوقوع في على
الطلاق وانه تعليل يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لانه صار بمنزلة ان فعلت فابت كذا ومثله الطلاق
يلزمني لا أفعل كذا مع كونه غلطاً طاهراً لغة وشرعاً لعدم وجود ركنه وعدم محبة الرجل للطلاق وقول أبي
السعود انه أي هذا الطلاق ليس بصريح ولا كناية نظراً ليجرد اللفظ لا الى الاستعمال الغاشي لعدم وجوده في
بلاده فاذا لم تعتبر هذه الغلط الفاحش لزمنا أن لا نعتبره فيما نحن فيه مع فسق استعماله وكثرة دورانه في السنة
أهل القرى والامصار بحيث لو لقن أحدهم التزويج لعسر عليه النطق به فلا شك أنهم لا يعلمون استعارة
انزدهما معهم بعدم العلاقة بل هو تصحيف عليهم فساقى لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ عدم فساد الصلاة
بابدال بعض الحروف وان لم يتقارب المخرج لان فيه بلاوى العامة فكيف فيما نحن فيه اهـ ملخصاً (قوله
وأما الطلاق فيقع بها الخ) أي بالالفاظ المصحفة كتلاف وتلاك وطلاك وطلاغ وتلاغ قال في البحر فيقع قضاءه
ولا يصدق الا اذا أشهد على ذلك قبل التكلم بان قال امرأتى تطلب معنى الطلاق وأنا لا أطاق فأقول هذا
ولا فرق بين العالم والجاهل وعائيه الفتوى اهـ ثم انه لا فرق يظهر بين النكاح والطلاق وقد استدل الخبير
الرملي على ذلك بما قدمناه من قول قاضيان انه ينبغي أن يكون النكاح كالطلاق والعناق في أنه لا يشترط
العلم بمعناه لان العلم بغيره لا يخل القصد ولا يشترط فيما يستوي فيه الجدل والهزل اهـ
قال فاذا علمنا أن الطلاق واقع مع التصحيف فينبغي أن يكون النكاح نافذاً معه أيضاً اهـ قلت وأما الجواب
بان وقوع الطلاق للاحتياط في الفروج فهو مشترك في الالتزام على أنه لا احتياط في التفريق بعد تحقق
الزوجية بمجرد التلفظ بلفظ مصحف أو مهمل لا معنى له بل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق المنزلة ولا
أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ المصحف بدون وضع جديد ولا علاقة لم يقعوا به الطلاق لان العاطا الخارج عن

وأما إطلاق فيقع بها قضاء
كافي أوائل الاشياء (ولا
بتعاط)

الحقيقة والجار لا معنى له فعلم أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تعريف اللفظ بل قولهم يقع بها قضاء يفيد أنه يقضى عليه بالوقوع وان قال لم أرد بهم الطلاق جلا على أنهم من أقسام الصريح ولذا قيد تصديقه بالشهادتين الأولى إذا قال العاقد العاقد جازت بتقديم الجيم أو زوت بالزاي بدل الجيم فاصدا به معنى النكاح يصح ويدل عليه أيضا ما قدمناه عن الذخيرة من أنه إذا قال جعلت بنتي هذه لك بألف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العدة والمعاني دون اللفاظ فهذا التعليل يدل على أن كل ما أفاد معنى النكاح يعطى حكمه لكن إذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع لتعليك العين للعالم ولا شك أن اللفظ يجوز أن يزوت لا يفهم منه العاقدان والشهود إلا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف وقد مر جوابه يحمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه وإذا وقع الطلاق باللفاظ المصحفة ولو من عالم كما مر وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها يصح النكاح من العوام بالمصحفة المتعارفة بالأولى والله تعالى أعلم * (تنبيه) * علم مما قررناه جواز العقد بلفظ أزوجت بالهمزة في أوله خلافا لما ذكره السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكن عن شيخه من عدم الجواز مع اللان بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان تحريرا وغالما (قوله احتراماً للفروج) أي لخطر أمرها وشدة حرمتها لا يصح العقد عاينها باللفظ صريح أو كاية (قوله سماع كل) أي ولو حكما كالكتاب إلى غائبة لأن قراءته قاصرة مقام الخطاب كما مر وفي الفتح ينقد النكاح من الآخر إذا كانت له إشارة معسومة (قوله ليحقق رضاهما) أي لم يصدر منهما ما من شأنه أن يدل على الرضا حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح لصحة مع الإكراه والهزل رحتى وذكر السيد أبو السعود أن الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد إذا كان الإكراه من جهتها وأقول فيه نظره أنه ذكر في النكاح الفاسد لا يجب شيء ان لم يطلأها وان وطئها أوجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفاسد أي الباطل كالنكاح للعاهر المؤبد أو المؤقتة أو بالإكراه من جهتها الخ فقوله من جهتها معناه أنها إذا كرهت الزوج على التزوج به لا يجب لها عليه شيء لأن الإكراه من جهتها كان في حكم الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه أن أحدا أكرهها على التزوج ونظيره هذه المسئلة ما قالوه في كتاب الإكراه من أنه لو أكره على طلاق زوجته قبل النكاح لم يلزمه نصف المهر ويرجع به على المكره ان كان المكره أجنبيا فالو كانت الزوجة هي التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني هناك أيضا وأما ما ذكر من أن نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد فلم أر من ذكره وان أوهم كلام القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطابقة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه ومقتضى ما يصح مع الهزل ولفظ المكره شامل للرجل والمرأة فمن ادعى التخصيص فعليه إثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة في الإكراه على الزاني احدى المرأتين ثم رأيت في إكراه الكافي للعالم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال ولو أكرهت على أن تزوجته بألف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها أو لباؤها مكرهين فالنكاح جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت أتم لها مهرها ما هي امرأتك ان كان كفوا لها ولا تفرق بينهما ولا شيء لها الخ فانهم (قوله) وشرط حضور شاهدين) أي يشهدان على العقد أما الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحة كما قدمناه عن البحر وانما ثبوتها بالاثبات عند جود التوكيل وفي البحر قيدنا الاشهاد بأنه خاص بالنكاح لقول الاسيحي وأما سائر العقود فتتخذ بغير شهود ولكن الاشهاد عليه مستحب لا لآية اه وفي الواقعات انه واجب في المداينات وأما الكتابة ففي عتق المحيطة يستحب أن يكتب للعتق كتابا ويشهد عليه صيانة عن التجاحد كافي المداينة بخلاف سائر التجارات للخرج لانها مما يكثر وقوعها اه وينبغي أن يكون النكاح كالعتق لانه لا يخرج فيه اه * (تنبيه) * أشار بقوله فيما مر ولا المنكوحه بمجولة إلى ما ذكره في البحر هنا بقوله ولا بد من تمييز المنكوحه عند الشاهدين لتنتفي الجهالة فان كانت حاضرة متمتعة كفي الإشارة إليها

احتراما للفروج (وشرط
سماع كل من العاقدين لفظ
الاتق) ليحقق رضاهما
(و) شرط (حضور)
شاهدين

والاحتياط كشف وجهها فان لم ير وانخصها وسموها كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها
 أخرى فلا لعدم زوال الجهالة وكذا اذا وكالت بالزوج فهو على هذا اه أي ان رآوها أو كانت وحدها في
 البيت يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيد اذ اجحدته والا فلا لاحتمال أن الموكل المرأة الأخرى وليس
 معناه أنه لا يصح التوكيد بدون ذلك وأنه يصبر العقد عقد فضولي فيصح بالاجازة بعده قولاً أو فعلاً لما
 علمته انفا ما فهم ثم قال في البحر وان كانت غائبة ولم يسموها كلامها بان عقد لها أو كيلها فان كان الشهود
 يعرفونها كفي ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وجوز
 الخصاص النكاح مطلقاً حتى لو وكلته فقال بحضورهما زوجت نفسي من موكلتي أو من امرأة جعلت أمرها
 بيدي فانه يصح عنده قال قاضيان والخصاف كان كبيراً في العلم يجوز الاقتداء به وذكر الحاكم الشهيد
 في المنتقى كما قال الخصاف اه قلت وفي التناخانية عن المضمرات أن الأول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا
 قال في البحر في فصل الوكيل والفضولي ان المختار في المذهب خلاف ما قاله الخصاف وان كان الخصاف
 كبيراً اه وما ذكره في المرأة يجري مثله في الرجل ففي الثانية قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج
 حاضراً أشار إليه جاز ولو غائباً فلا ما لم يذكر اسمها واسم أبيه وجده قال والاحتياط أن ينسب إلى الجهة أيضاً
 قيل له فان كان الغائب معروفاً عند الشهود قال وان كان معروفاً لا بد من إضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره
 في الغائبة اذا ذكر اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه
 والخاص أن الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود وعلى قول
 ابن الفضل وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا وبه حزم صاحب الهداية في
 التجنيس وقال لان المقصود من التسمية التعريف وقد حصل وأقره في الفتح والبحر وعلى قول الخصاف يكفي
 مطلقاً ولا يخفى أنه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كفي
 والظاهر أن المراد بالمعرفة أن يعرف أن المعقود عليها هي فلانة بنت فلان الفلاني لا معرفة شخصها وان ذكر
 الاسم غير شرط بل المراد الاسم أو ما يعينها بما يقوم مقامه لما في البحر لزوجه بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح
 للجهالة بخلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يشر إليها فانه لا يصح كفي التجنيس اه
 وفيه عن النخبة اذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال زوجت ابنتي من ابنك يجوز النكاح
 وان كان للقابل ابنتان فان سمي أحدهما باسمه مع الخ وفيه عن الخلاصة اذا زوجها أو زوجها فقال زوجت
 أختي ولم يسمها جاز ان كانت له أخت واحدة وانظر ما قدمناه عند قوله ولا المنكوحه بمجولة (قوله حرين الخ)
 قال في البحر بشرط في الشهود الحرية والعقل والبلاوغ والاسلام فلا ينقد بحضرة العبيد والمجانين
 والصبيان والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولاية له ولا ولاية لغيره في العبدية القن والمدير والمكاتب فلو عتق
 العبيد أو بلغ الصبيان بعد الحمل ثم شهدوا ان كان معهم ضمير وقت العقد ممن ينقد بحضورهم جازت
 شهادتهم لانهم أهل للحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والا فلا كما في الخلاصة وغيرها (قوله أحر وحرتين)
 كذا في الكنز وقد نسب المصنف ذكره الشارح لدفع إيهام اختصاص الذكور في شهادة النكاح كما نبه عليه
 الخبير الرملي (قوله سامعين قولهم معا) فلا ينقد بحضرة النائمين والاصميين وهو قول العامة وتصحيح الزبلي
 الانفة بحضرة النائمين دون الاصميين ضعيف رده في الفتح والبحر وأجاب في النهر بحمل النائم على الوسنانين
 السامعين واعترض بأنه حينئذ يكون محل وفاق لا خلاف ثم قال في النهر وينبغي أن لا يختلف في انعقاده
 بالاصميين اذا كان كل من الزوج والزوجة أحر من لان نكاحه كما قالوا ينقد بالاشارة حيث كانت معاومة
 اه قال في الفتح ومن اشتراط السماع ما قدمناه في التزوج بالكاتب من أنه لا بد من سماع الشهود ما في
 الكتاب المشقة على الخطيئة بان تقرأ المرأة عليهم أو سماعهم العبارة عنه بأن تقول ان فلانا كتب الى
 يخطبني ثم تشهدهم أنها زوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب بلفظ الامر بان كتب زوجي نفسك

مطلب الخصاف كسب يرفي
 العلم يجوز الاقتداء به

(حرين) أحر وحرتين
 (مكلفين) سامعين قولهما
 (معا)

مضى لا يشترط سماع الشاهدين لما فيه بناء على أن صيغة الامر توكيد لانه لا يشترط الا الشهادة على التوكيد
 أما على القول بأنه لا يجب قبضه شرط كافي البحر وقد منابيهانه فيما مروى وخروج بقوله معامالوسعه متفرقين بأن
 حضر أحدهما العقد ثم غاب وأعيد بحضرة الآخر أو سمع أحدهما فقط العقد فأعيد فسمعه الآخر دون
 الاول أو سمع أحدهما الايجاب والآخر القبول ثم أعيد فسمع كل واحد منهما لم يسمعه أو لالان في هذه الصور
 وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كافي شرح النقاية (قوله على الاصح) راجع لقوله سامعين
 وقوله معاومقابل الاول القول بالاكتفاء بمجرد حضورهما ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف من أنه ان اشهد
 المجلس جازا حسننا كافي الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في البحر جزم في التبيين بأنه لو عقد بحضرة هذين
 لم يفهما كلامهما لم يحز وصحة في الجوهره وقال في الظهيرية والظاهر أنه يشترط فهم أنه نكاح واختاره في
 الخاتمة فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسن ان العربية فعقداهما والشهود لا يعرفونهم المختلف
 المشايخ فيه والاصح انه ينعقد اه فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم اه وجل في النهر ما في الخلاصة
 على القول باشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم أي وهو خلاف الاصح كما مروى في الرحتى بحمل القول
 بالاشتراط على اشتراط فهم انه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الالفاظ بعد فهم ان
 المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) قيد لقوله مسلمين احتراز عن نكاح الذمية فانه لو تزوجها مسلم عند
 ذميين صح كما يأتي لكنه يوهم ان ما قبله من الشروط يشترط في أنسكة الكفار أيضا مع انهم أصبح بغير شهود
 اذا كانوا يدينون ذلك كما سيأتي في باب ولدفع ذلك قال في الهداية ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور
 شاهدين حرين الخ وقد يجب بان الكلام في نكاح المسلمين بدليل انه سيعقد لنكاح الكافر بابا على حدة
 ولما كان تزوج المسلم ذمية لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احتراز عنه بقوله لنكاح مسلمة (قوله ولو فاسقين
 الخ) اعلم ان النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره والثاني انما يكون عند التجاهد
 فلا يثبت في الاظهار الا شهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كافي شرح الطحاوي فلذا ان عقد بحضور
 الفاسقين والاعميين والمحدودين في قذف وان لم يتوباوا وبني العاقرين وان لم يقبل اداؤهم عند القاضي
 كانعقاده بحضرة العدوين بحر (قوله أو محدودين في قذف) أي وقد تابا قال في النهر وهذا القيد لا بد منه
 والالزم التكرار اه واعترض بأن المقصود من اطلاق المصنف الاشارة الى خلاف الشافعي في الفاسق
 المعلن والمحدود قبل التوبة أما المستور والمحدود التائب فلا خلافه فيهما كافي شرح الجمع والحقائق
 وأيضا فالمحدود أنخص مطلقا من الفاسق وذكر الانخص بعد الاعم واقع في أفصح الكلام على أنهم
 صرحوا بأنه اذا قبل ان الخاص بالعام يراد به ما عد النكاح لكن في المتن ان عطف الخاص على العام مما
 تفرد به الواو وحتى لكن الفقهاء يتسامحون في عطفه بأوقات وصرح بعضهم بجوازه ثم وبأنه كافي حديث
 ومن كانت هجرته الى دينها صيبها أو امرأته ينكحها (قوله أو اعميين) كذا في الهداية والكنز والوقاية
 والمختار والاصلاح والجوهرة وشرح النقاية والفتح والخلاصة وهو مخالف لقوله في الخاتمة ولا تقبل شهادة
 الاعمي عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا
 ينعقد النكاح بحضرته اه والمختار ما عليه الا كثرون فوح (قوله وان لم يثبت النكاح بهما) أي بالابنين
 أي بشهادتهما فقوله بالابنين بدل من الضمير المجرور وفي نسخة لهما أي للزوجين وقد أشار الى ما قدمناه من
 الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار أي ينعقد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت بهما عند التجاهد وليس
 هذا خاصا بالابنين كما قدمناه (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابنيه وحده أو ابنيه واحد فادعى أحدهما
 النكاح وجده الآخر لا تقبل شهادة ابني المدعى بل تقبل عليه ولو كانا ابنيه لا تقبل شهادة ابني المدعى
 ولا عليه لانها لا تتناول عن شهادتهما الاصلهما وكذا لو كان أحدهما ابنا والآخر ابنة لا تقبل أصلا كافي البحر
 (قوله كما صرح الخ) لان الشهادة انما شرطت في النكاح لما فيه من اثبات ملكة المتعة له عليها تعظيم الجزء

على الاصح (ماهين) انه
 نكاح على المذهب بحر
 (مسلمين لنكاح مسلمة ولو
 فاسقين أو محدودين في قذف
 أو اعميين أو ابني الزوجين
 أو ابني أحدهما وان لم
 يثبت النكاح بهما) بالابنين
 (ان ادعى القريب كما صرح
 نكاح مسلم ذمية عند
 فميين)

مطلب في عطف الخاص
 على العام

الاذى لا لثبوت ملك المهر لها عليه لان وجوب المال لا تشترط فيه الشهادة كالبيع وغيره والذى شهادة على مثله لولا يثبت عليه وهذا عندهما وقال محمد وزفر لا يصح ونعامة في الفتح وغيره وأراد بالذمية الكتابية كقافي القهستاني قال ح نخرج غير الكتابية كما سيأتي في فصل المحرمات ودخل الحرية الكتابية وان كرهنا كذاها في دار الحرب كاذ كره السارح في محرمات شرح الملتقى اه (قوله ولو تخالفين لدينها) كولو كانا نصرانيين وهى يهودية وشمل اطلاقه النعمين غير الكتابيين كجوسيين والظاهر انه احتراز جماعين الحربيين لقول الزيلعي والذى شهادة على مثله فأفاد أن شهادة الحربى على الذى لا تقبل والمستأن من حربى أفاده السيد أبو السعود (قوله مع انكاره) أى انكار المسلم العقد على الذمية أما عند انكارها فتقبل عندهما مطلقا وقال محمد ان قال كان معناه مسلمان وقت العقد قبل والا على هذا الخلاف لو أسلما وأديانهم (قوله والاصل عندنا الخ) عبارة النهر قال الاسيحي والاصل أن كل من صلح أن يكون واباقه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لاخراج المكاتب فانه وان ملك تزويج أمته لكن لا بولاية نفسه بل بما استفادته من المولى اه وهذا يقتضى عدم انعقاد بالمجور عليه ولم أره اه (قوله أمر الاب رجلا) أى وكاه والضمير البارز في صغيرته للاب والمستتر في زوجها الرجل المأمور وكونه رجلا مثال فلو كان امرأه صلح لكن اشترط أن يكون معهار جلان أو رجل وامرأة كما أفاده في البحر (قوله لانه يجعل عاقدا حكما) لأن الوكيل في النكاح سفير ومعيه ينقل عبارة الموكل فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرة الات عبارة تنتقل اليه وهو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف ما اذا كان غائبا لأن المباشر مأخوذ في مفهومه الحضور فظهور أنزال الحاضر مباشرة اجبرى فاندفع ما أورده في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهدا فلا حاجة الى اعتباره مباشرة الا في مسألة البنت البالغة فتح لمخصا ونعامة في البحر (قوله والا) أى وان لم يكن حاضرا لا يصح لأن انتقال العبارة اليه حال عدم الحضور لا يصير به مباشرة (قوله ولو زوج بنته البالغة العاقلة) كونها بنته غير قيد فانها لو وكلت رجلا غيره فكذلك كفى الهندية وقيد بالبالغة لانها لو كانت صغيرة لا يكون المولى شاهدا لان العقد لا يمكن نقله اليها بحر وبالعاقلة لأن المجنونة كالعصيدة أفاده ط (قوله لانها تجعل عاقدة) لا تنقل عبارة الوكيل اليها وهى في المجلس فكانت مباشرة ضرورة ولانه لا يمكن جعلها شاهدة على نفسها (قوله والا) أى وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذا بل موقوفا على اجازتها كفى المولى لانه لا يكون أدنى حال من الفضولي وعقد الفضولي ليس بباطل ط عن أبي السعود (قوله جعل مباشرة) لانه اذا كان في المجلس تنتقل العبارة اليه كما قدمناه (قوله ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعنى عند التجاهد وأرادة الاظهار أما من حيث الانعقاد الذى الكلام فيه فهى مقبولة مطلقا كما لا يخفى وأشار الى أنه يجوز له أن يشهد اذا تولى العقد ومات الزوج وأنكرت ورتبه كالحكم عن الصفار قال وينبغى أن يذكر العقد لا غير فيقول هذه منكوحته وكذلك قالوا في الاخوين اذا زوجا أختهم ثم أراد أن يشهد على النكاح ينبغى أن يقول هذه منكوحته بحر عن الذخيرة (قوله لا يشهد على فعل نفسه) يرد عليه شهادة نحو القباني والقاسم لانه يقبل مع يمانه أنه فعله شرب ليلية أقول لا يخفى أن العقد انما يلزم بفعل العاقد فشهادته على فعل نفسه شهادة على أنه هو الذى ألزم موجبات العقد فتلغو بخلاف القباني والقاسم فان فعلهما غير ملزم أما القباني فظاهر وأما القاسم فلما في شهادات البرازية من أن وجهه القبول أن الملك لا يثبت بالقسم بل بالتراضى أو باستعمال القرعة ثم التراضى عليه اه فافهم (قوله ولو زوج المولى عبده) أى أو أمته كقافي الفتح وقوله بحضرته أى العبد وقوله وواحد بالجر مطلقا على هذا الضمير وقوله لم يجز على الظاهر ذكره في النهر ونقله السيد أبو السعود عن البراية فيما لو زوج أمته ولا فرق بينها وبين العبد وذكر في البحر أنه رجح في الفتح بأن مباشرة السيد ليس فكالمعبر عنهم في التزوج مطلقا والاصح في مسألة وكيله أى فيما لو زوج وكيل السيد العبد بحضوره مع آخر فانه لا يصح (قوله مع) وقيل لا يصح لا تنقله الى السيد لأن العبد وكيل عنه قال في الفتح

ولو تخالفين لدينها (وان لم يثبت) النكاح (بهم) مع انكاره (والاصل عندنا) كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه انما يقبل بحضرته (أمر) الاب (رجلا) أن يزوجه صغيرته فزوجها عند رجل أو امرأتين (والحال أن) (الاب حاضر مع) لانه يجعل عاقدا حكما (والا) ولو زوج بنته البالغة (العاقلة) (بحضر شاهد واحد جازان) كانت ابنته (حاضرة) لانها تجعل عاقدة (والا) والاصل أن الأمر متى حضر جعل مباشرة انما تقبل شهادة المأمور اذ لم يذكر أنه عقده لئلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبده البالغ بحضرته وواحد لم يجز على الظاهر ولو أذن له فعقد بحضرة المولى ورجل مع

والاصح الجواز بناء على منع كونهما أي العبد والامنة وكيلين لأن الاذن فلك الخبر عنهما فيتمصران بعسده
 بأهلهما لا بطريق النيابة (قوله والفرق لا يخفى) هو ما ذكرناه عن الفتح من أن مباشرة السيد العقد ليس
 فكالمعبر عن العبد في التزوج فلا ينتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصلح شاهد بخلاف اذنه له
 به فان العبد ممنوع عن السكاح لحق السيد لا لعدم أهليته في الاذن بصير أصيلا لا ماثبا فلا ينتقل العقد الى
 السيد ويصلح شاهدا فيصح بحضرته (قوله ما لم يقل الموجب بعده) أي بعد قول الآخر زوجت أو نعم لان
 قول الآخر ذلك يكون إيجابا فيحتاج الى قول الأول قبلت وسماه موجبا نظرا الى الصورة (قوله لان زوجتي
 استخبار) المسئلة من الخانية وتقدم أنه لو صرح بالاستفهام فقال هل أعطيتها فقال أعطيتها فقال أعطيتها وكان
 الجاس للسكاح ينعقد فهذا أولى بالاعتقاد فاما أن يكون في المسئلة روايتان أو يحمل هذا على أن المجلس
 ليس لعقد السكاح وقال في كافي الحاكم وإذا قال رجل لامرأة أتزوجك بكذا أم كذا فقالت قد فعلت فهو
 بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا الى أن يقول الزوج قد قبلت وكذلك إذا قال قد خطبتك الى نفسي
 بالغدرهم فقالت قد تزوجتك بنفسي هذا كله ما تراه إذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس
 اه رجعي (قوله لانه توكيل) أي فيكون كلام الثاني قائما مقام الطرفين وقيل انه إيجاب ومصرافه ط
 (قوله لم يصح) لان الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وتقدم أنه إذا عرفها الشهود يكفي ذكر
 اسمها فقط خلافا لابن الفضل وعند الخصاص يكفي مطلقا والظاهر أنه في مسئلتنا لا يصح عند الكل لان ذكر
 الاسم وحده لا يصرفها عن المراد الى غيره بخلاف ذكر الاسم منسوب الى أب آخر فان طاعة بنت أحمد
 لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط في اسمها (قوله الا اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى
 المسئلتين أي فانها لو كانت مشار اليها وغلط في اسم أبيها أو اسمها لا يضر لا تعريف الاشارة الحسية أقوى
 من التسمية في التسمية من الاشتراك العارض فتلعبوا التسمية عندها كما لو قال اقتديت بي يدها فاذا هو
 عرو فانه يصح (قوله ولوله بنتان الخ) أي بأن كان اسم الكبرى مثلاً عائشة والصغرى فاطمة يقال تزوجتك
 بتي فاطمة وقبل صح العقد عليهما وان كانت عائشة هي المرادة وهذا اذا لم يصفها بالكبرى أما لو قال تزوجتك بتي
 الكبرى فاطمة ففي الاول الحية يجب أن لا ينعقد العقد على احدهما لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه
 ونحوه في الفتح عن الخانية ولا تنفع النية هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كما قلنا ونظيره هذا
 ما في البحر عن الظاهرية لو قال أبو الصغرى لابي الصغرى زوجت ابنتي ولم يردها شيء فقال أبو الصغرى قبلت يقع
 السكاح للاب هو الصحيح ويجب أن يحتاط فيه فيقول قبلت لابني اه وقال في الفتح بعد أن ذكر المسئلة
 بالفارسية يجوز السكاح على الاب وان جرى بينهما مقدمان السكاح للابن هو المختار لان الاب أضافه الى
 نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغرى زوجت بتي من ابنتك فقال أبو الابن قبلت ولم يقل لابني يجوز السكاح
 للابن لاضافة المزوج السكاح الى الابن يبين وقول القابل قبلت جواب له والجواب يتعبد بالاول فصار كما
 لو قال قبلت لابني اه قلت وبه يعلم بالاول حكم ما يكثر وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لابني فيقول له زوجتك
 فيقول الاول قبلت فيقع العقد للاب والناس عنه غافلون وقد سئلت عنه فأجبت بذلك وبانه لا يمكن للاب
 تعليقها وعقده للابن ثانيا لخبرتها على الابن مؤبدا ومثله ما يقع كثيرا أيضا حيث يقول زوجتي بنتك لابني
 فيقول زوجتك فان قال الاول قبلت انعقد السكاح لنفسه والامنة قد أصلا لاله ولا لانه كما أفتي به في
 الخبرية وبقي ما إذا قال زوج ابنتك من ابني فقال وهبتها لك أو زوجتها لك فيصح للابن بخلاف ما مر عن
 الظاهرية لانه ليس فيه الا الخطبة أما هنا في قوله زوج ابنتك من ابني توكيل حتى لم يحتج بعده الى قبول فيصير
 قول الآخر وهبتها لك معناه زوجتها لك لا جلت ولا فرق في العرف بين زوجتها لك وهبتها لك كذا حره
 في الفتاوى الظهيرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لاحدا اذا قال الآخر قبلت فيصح له وبقي أيضا قولهم
 زوجتك بتي لابنتك فيقول قبلت ويظهر لي أنه ينعقد للاب لاسناد التزويج وقول أبي البنت لابنتك معناه

والفرق لا يخفى (ولو قال)
 رجل لا تزوجني (زوجتي
 ابتك فقال) الآخر
 (زوجت أو) قال (نعم) يجيبا
 له (لم يكن نكاحا ما لم يقل)
 الموجب بعده (قبلت) لان
 زوجتي استخبار وليس
 به عقد بخلاف زوجتي لانه
 توكيل (فلا يصح) ولا
 بالنكاح في اسم أبيها بغير
 حضورها (يصح) للجملة
 وكذا لو غلط في اسم بنته لا
 اذا كانت حاضرة وأشار
 اليها فيصح ولوله بنتان
 أراد تزويج الكبرى فقط
 فسماها باسم الصغرى

لاجل ابنك فلا يقصد وكذا لو قال الاخر قيات لابني لا يقيد ايضا ثم لو قال اعطيتك بنتي لابنك فيقول قبلت
فالظاهر انه ينعقد لابن لان قوله اعطيتك بنتي لابنك معناه في العرف اعطيتك بنتي زوجة لابنك وهذا
المعنى وان كان هو المراد عرفا من قولهم زوجتك بنتي لابنك لكنه لا يساعد اللفظ كما علمت والنية وحدها
لا تنفع كما مر والله سبحانه أعلم وأما ما في الظهيرة فحين خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجتك بنتي فلانة
لابنك وقال الاخر تزوجت أجب لا ينعقد لان الزوج غير التزويج اه ففيه نظر بل لم ينعقد لابن
لقول أبي البنت زوجتك بكاف الخطاب ولا لايه لكونه عم البنت حتى لو كان أجنبيا عنها ان عقد النكاح
له بل هو أولى بالانعقاد له من المسئلة المارة عن الظهيرة لحصول الاضافه في الايجاب والقبول بخلاف
ما في الظهيرة فيكون مصدر زوجتك التزويج ومصدر تزوجتك التزوج لا يظهر وجهه الا يلزم اتحاد
المادة في الايجاب والقبول فضلا عن اتحاد الصيغة ولو قال زوجتك فقال قبلت أو رضيت جاز فتأمل (قوله مع
الح) في الفتح عن الفتاوى قيل لا يصح وان قيل عن الزوج انسان واحدا لانه نكاح بغير شهود لان القوم
كلهم خاطبون من تكلم ومن لان التعارف هكذا أن يتكلم واحد ويسكت الباقيون والخاطب لا يصير
شاهدا وقيل يصح وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبا فيجعل المتكلم فقط
والباقي شهود اه ونقل بعده في البحر عن الخلاصة أن المختار عدم الجواز اه ولا يخفى أن لفظ الفتوى
أكد ألفاظ التصحيح ووفق بعضهم بحمل ما في الخلاصة على ما اذا قبلوا جميعا وأقول ينافية قول الخلاصة
وقيل واحدا من القوم ومثله ما مر عن الفتح وان قيل عن الزوج انسان واحدا فافهم (قوله لم يكن له الاموال)
ذكر الشارح في آخر باب الامر بالبدن كنهها على أن أمرها بيد صاحب اه لكن ذكر في البحر هناك أن
هذا لو ابتدأت المرأة ففالت زوجت نفسها على أن أمرى بيدي أطلق نفسي كلها وبدأت على أنى طالق فقال
قبالت وقع الطلاق وصار الامر بيدها أمالو بدأه ولا تطلق ولا يصير الامر بيدها اه (قوله بقي الخيار) أى
للموكل (قوله ولها الاقل) أى اذا اختار الفسخ فان كان المسمى أقل من مهر مثلها فهو لها لانها رضيت به
فكانت مسقطه ما زاد عنه الى مهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لان الزيادة عليه لم تلزم الا بالتسمية في
ضمن العقد فاذا فسد العقد فسد ما في ضمنه ولما كان العقد هتافا فسادا أوجب بقوله لان الموقوف
كالفساد أعاده الرجعي وبه ظهر أن المراد بالمسمى ما سماه الوكيل لها لا ما سماه الموكل للوكيل فانه لا وجه له
فافهم (قوله قبل بكثر) لانه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الغيب قال في التتارخانية وفي العجوة
ذكر في اللقطة أنه لا يكفر لان الاشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم وأن الرسل يعرفون بعض
الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحد الامن ارتضى من رسول اه قلت بل ذكر وافي كتب
العقائد أن من جملة كرامات الاولياء الاطلاع على بعض المغيبات وردا على المعتزلة المستدلين بهذه الآية
على نفيها بان المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملك أى لا يظهر على غيبه بلا واسطة الا الملك
أما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بواسطة الملك أو غيره وقد بسطنا الكلام على هذه المسئلة في رسالتنا المسماة
سل الحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد بن الوليد فراجعها فان فيها فوائد نفيسة والله تعالى أعلم

(فصل في المحرمات)

شروع في بيان شرط النكاح أيضا فان منه كون المرأة محللة لتصبح حلاله وأفراد بفصل على حدة لكثرة شعبه
بحر (قوله قرابة) كفر وعه وهم بناته وبنات أولاده وان سفان وأصوله وهن أمهاته وأمهات أمهاته
وأبائهن وان علون وفروع أبويهن وان نزلن فحرم بنات الاخوة والاخوان وبنات اولاد الاخوة والاخوان
وان نزلن وفروع أحد وجداته بطن واحد فلهذا تحرم العمات والخالات وتحت بنات العمات والاعمام
والخالات والاخوان فحرم (قوله مصاهرة) كفر وع نسائه المدخول بهن وان نزلن وأمهات الزوجات
وجدانهن ينعقد صحيح وان علون وان لم يدنخل بلزوجات وتحرم موطأ آبائهن وأجدادهن وان علوا ولو برزنا

صح للصغرى خائسة (ولو
بعث) مرید النكاح (أقواما
للخطبة فزوجها الاب) أو
الولى (بمضرنهم صح)
فيجعل المتكلم فقط خاطبا
والباقي شهودا به يغنى فتح
(فروع ع) قال زوجتي
ابتك على ان أمرها بيدي
لم يكن له الامر لانه تغويض
قبل النكاح * وكله بان
يرزقه فلانة بكذا فزاد
الوكيل في المهر لم ينفذ فلو
لم يعلم حتى دخل بقي الخيار
بين اجازته ونسخه ولها
الاقل من المسمى ومهر المثل
لان الموقوف كالغاسد
* تزوج بشهادة الله ورسوله
لم يجز بل قبل يكفروا الله
أعلم
(فصل في المحرمات)
أسباب التحريم أنواع
* قرابة مصاهرة

اقتصر على ما رواه منقولاً في البحر من الفتح حيث قال ودخل في البنت بنته من الزنا فتحرم عليه بصريح النص لانها بنته لغته والخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل كلفظ الصلاة ونحوه فيه صير منقولا شرعيا وكذا أخيه من الزنا وبنت أخيه وبنت أخته أو ابنه منه اهـ فلو أنحو التعميم عن الكل كان غير مصيب في اتباع النقل على أن ما ذكره في البحر هنا مخالف لما ذكره نفسه في كتاب الرضاع من أن البنت من الزنا لا تحرم على عم الزاني وخاله لانه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة وأما التحريم على آباء الزاني وأولاده فلا اعتبار الجزئية ولا جزئية بينهما وبين العم والخال اهـ ومثله في الفتح هناك عن التجنيس وسند كعبارة التجنيس قريبا فافهم * (تنبيه) * ذكر في البحر انه دخل بنت الملاعة أيضا فلها حكم البنت هنالاه بسبيل من أن يكذب نفسه ويدهمها فيثبت نسبها منه كما في الفتح قال وقدمنا في باب المصروف عن المعراج ان ولد أم الولد الذي نكحها لا يجوز دفع الزكاة اليه ومقتضاه ثبوت البنتية فيما بيني على الاحتياط فلا يجوز لولده أن يتزوجها لانها أخته احتياطاً ويتوقف على نقل ويمكن أن يقال في بنت الملاعة انما تحرم باعتبار انما ربيته وقد دخل بأمهالا لما تسكفه في الفتح كما لا يخفى انتهى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على اللعن بل بامها وحيتها فلا يلزم أن تكون ربيته نهر (قوله فهذه السبعة الخ) لكن اختلاف في توجيه حرمه الجدات وبناات البنات فقل بوضع اللفظ وحقيقته لان الام في اللغة الاصل والبنت الفرع فيكون الاسم حينئذ من قبيل المشكك وقيل بعموم الجواز وقيل بدلالة النص والكل صحيح ونعني في البحر وأفاد ان حرمه البنت من الزنا بصريح النص المذكور كما تقدم (قوله ويدخل عمه جده وجده) أي في قول المتن وعمته كما دخلت في قوله تعالى وعماتكم ومثله قوله وخالتهما كفي الزياحي ح (قوله الاشقاء وغيرهن) لا يختص هذا التعميم بالعمة والخاله فان جميع ما تقدم سوى الاصل والفرع كذلك كما أفاده الاطلاق لكن فائدة التصريح به هنا التنبيه على مخالفتها بعده كما تعرفه فافهم (قوله وأما عمه أمه الخ) قال في النهر وأما عمه العمة وخاله الخالة فان كانت العمة القرى لأمه لا تحرم والاحرم وان كانت الخالة القرى لآبيه لا تحرم والاحرم لان أبا العمة حينئذ يكون زوج أم آبيه فعمته أخت زوج الجدة أم الاب وأخت زوج الام لا تحرم فأخت زوج الجدة بالاولى وأم الخالة القرى تكون امرأة الجد أبي الام فأختها أخت امرأة أبي الام وأخت امرأة الجد لا تحرم اهـ والمراد من قوله لأمه ان تكون العمة أخت آبيه لأمه احتراماً عما اذا كانت أخت آبيه لآب أو لآب وأم فان عمه هذه العمة لا تحل لانها تكون أخت الجد أبي الاب والمراد من قوله وان كانت الخالة القرى لآبيه ان تكون أخت أمه لآبيه احتراماً عما اذا كانت اختها لأمه أو شقيقة فان خاله هذه الخالة تكون أخت جدته أم أمه فلا تحل وكأن الشارح فهم من قول النهر لأمه وقوله لآبيه ان الضمير فيهما راجع الى مريد النكاح كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علمته مكان عليه أن يقول وأما عمه العمة لأم وخاله الخالة لآب ويمكن تصحيح كلامه بان تقييد العمة القرى بكونها أخت الجد لأمه والخالة القرى بكونها أخت الجد لآبها كما أوضحه المحشى وأما على اطلاقه فغير صحيح (قوله بنت زوجته الموطوعة) أي سواء كانت في حجره أي كنفه ونفقة أو لا وذكر الجوز في الآية يخرج مخرج العادة أو ذكر لا تشيع عليهم كما في البحر واحترز بالموطوعة عن غيرها ولا تحرم بنتها بمجرد العدة وفي ح عن الهندية ان الخلو بالزوجة لا تقوم مقام الوطء في تحريم بنتها اهـ قلت لكن في التجنيس عن اجناس الماطي قال في نوادر أبي يوسف اذا انحسلا في صوم رمضان أو حال احوالهم لم يحل له ان يتزوج بنتها وقال محمد يحل فان الزوج لم يجعل واطنا حتى كان له انصف المهر اهـ وظاهره ان الخلاف في الخلو الفاسد أما الصحيحة فلا خلاف في أنها تحرم البنت تأمل وسبأ في تمام الكلام عليه في باب المهر عند ذكر احكام الخلو وبشرط وطؤه في حال كونه امشبهة أو لودخل به اصغيرة لا تشتهى فطالما فاعتدت بالاشهر ثم زوجته بغيره فخلعت بينت حل لواطئ أمها قبل الاشتاء تزوجها كما يأتي متنا وكذا يشترط فيه ان يكون في حال الوطء مشتهى كما ذكره هناك (قوله وأم زوجته) خرج ام أمه فلا تحرم الاب بالوطء

فهذه السبعة مذكورة في آية حرمت عليكم أمهاتكم ويدخل عمه جده وجده وخالتهما الاشقاء وغيرهن وأما عمه أمه وخاله أمه وخاله خاله أي به خال كبرت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (و) حرم بالمصاهرة (بنت زوجته الموطوعة وأم زوجته)

أو دواعيه لأن لفظ النساء إذا أضيف إلى الأزواج كان المراد منه الحرائر كافي الظاهر والأيلاء بحر وأراد
بالحرائر النساء المعقود عليهن ولو أمة لغيره كما أفاده الرحقي وأبو السعود (قوله وجدانها مطلقاً) أي من قبل
أبيها وأمهاتهن بحر (قوله بمجرد العقد الصحيح) يفسره قوله وإن لم توطأ ح (قوله الصحيح) احتراز عن
النكاح الفاسد فإنه لا يوجب بمجرد حرمة المصاهرة بل بالوطء أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة
لأن الإضافة لا تثبت إلا بالعقد الصحيح بحر (قوله وفي الكشف الخ) تبسح في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى
وأم زوجته ويوجد في بعض النسخ زيادة قوله فالفساد لا يحرم إلا بمس بشهوة ونحوه (قوله الزوجة) أبده
في الدور بالأم وهو سبق قلم (قوله ويدخل) أي في قوله وبنت زوجته بنات لريسية والريب وبنت حرمتهن
بالإجماع وقوله تعالى وربانكم بحر (قوله وفي الكشف الخ) تبسح في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى
أن المتون طافحة بأن المس ونحوه كالوطء في إيجاب حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع
سكن لما كانت الآية مصرحة بحرمة الراتب بقيد الدخول وبعدها عند عدمه كان ذلك مظنة أن يتوهم أن
خصوص الدخول هنا لا يدينه وأن تصريحهم بأن المس ونحوه يوجب حرمة المصاهرة بخصوص بمكانها
الراتب لظواهر الآية فنقل التصريح عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطء هنا لدفع ذلك الوهم ولبيان أنه ليس
من تخريجات المشايخ وكانه لم يجد التصريح به هنا عن أبي حنيفة إلا في الكشف فنقل ذلك عنه لأن
التمشير من مشايخ المذهب وهو حجة في النقل والكون الموضع موضع خفاء أكد ذلك بقوله وأقره
المصنف فافهم (قوله وزوجة أصله وفرعه) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم وقوله تعالى وحلائل
أسباطكم الذين من أصلابكم والحليلة الزوجة وأما حرمة الموطوءة بغير عقد فبدليل آخر وذكري الأصلاب
لإسقاط حليلة الابن المتبنى لا لإحلال حليلة الابن وضاعاً فأنما يحرم كالنسب بحر وغيره (قوله ولو بعيد الخ)
بيان للإطلاق أي ولو كان الأصل أو الفرع بعيداً كالجدة وإن كان الابن وإن سفل وتحرم زوجة الأصل
والفرع بمجرد العقد ودخل بها أولاً (قوله وأما بنت زوجه أبيه أو ابنة خلال) وكذا بنت ابنها بحر قال الخليل
الرملي ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أم ولا أمزوجة الأب ولا بنتها ولا أمزوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة
الريب ولا زوجة الراب اهـ (قوله نسباً) تمييز عن نسبة تحریم للضمير المضاف إليه وكذا قوله مصاهرة
وقوله وضاعاً تمييز عن نسبة تحریم إلى الكل يعني يحرم من الرضاع أصوله وفرعه وفروع أبويه وفرعهم
وكذا فروع أجداده وجداته الصليون وفروع زوجته وأصولها وفروع زوجها وأصوله وحلائل
أصوله وفرعه وقوله الإماء استثنى أي استثناء منقطع وهو توسع صورته بالبط إلى مائة وثمانية كما
سقطه ح * (تنبيه) * مقتضى قوله والكل رضاعاً مع قوله سابقاً ولومن زنا حرمة فرع الزينة وأصلها
رضاعاً وفي القهستاني عن شرح الطحاوي عدم الحرمة ثم قال لكن في النظم وغيره أنه يحرم كل من الزاني
والزانية على أصل الآثار وفروعها رضاعاً اهـ ومقتضى تقييده بالفرع والأصل أنه لا خلاف في عدم الحرمة
على غيرهما من الحواشي كالأخ والعلم وفي التجنيس زنى بامرأة فولدت فأرضعت بهذا اللبن صبيته لا يجوز لهذا
الزاني تزوجها ولا أصوله وفرعه ولم الزاني التزوج بها كالأول ولدت له من الزنا والحال مثله لأنه لم
يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحریم على أبي الزاني وأولاده وأولادهم لا اعتبار الجزئية
والجزئية بينهما وبين الأم وإذا ثبت ذلك في المتولد من الزنا كذا في المرضعة بلبن الزنا اهـ قلت وهذا مخالف
لما صرح من التعميم في قول الشارح ولومن زنا كأنه بناء عليه هناك (قوله تقع مغاطة) كغسله بحل الغلط أو
بتشديد اللام المكسورة وقوم الميم أي مسئلة تغلط من يجيب عنها بلاتأمل فيها (قوله ولها منه لبن) أي نزل
منها بسبب ولادتها منه (قوله غرمت عليه) لكونها صارت أمه رضاعاً (قوله فدخّل بها) قيد به ليعلم
نوعهم إحلالها الأول والصغير لا يمكن منه الدخول (قوله بواحدة أم بثلاث) الأول بناء على القول بأن الزوج
الثاني لا يهدم مادون الثلاث والثاني بناء على القول بأنه يهدم كما سيأتي في باب (قوله لصيرورتها حليلة أبنته

وجدانها مطلقاً بمجرد العقد
الصحيح (وإن لم توطأ)
الزوجة لما تقرر أن وطء
الأمهات يحرم البنات
ونكاح البنات يحرم
الأمهات ويدخل بنات
الريسية والريب وفي
الكشف والأمس ونحوه
كالدخل عند أبي حنيفة
وأقره المصنف (وزوجة
أصله وفرعه مطلقاً) ولو
بعيد أدخل بها أولاً
بنت زوجه أبيه أو ابنته
فحلّال (و) حرّم (الكل)
بما صرح به نسباً ومصاهرة
(رضاعاً) الإماء استثنى في
بابه (فروع) تقع مغاطة
فيقال طلق امرأته
تطايقتين ولها منه لبن
فاعتدت فسكحت صغيراً
فأرضعته غرمت عليه
فسكرت آخر فدخّل بها
فأبانها فهل تعود للأول
بواحدة أم بثلاث الجواب
لا تعود إليه أبداً لصيرورتها
حليلة أبنته

(رضاعاً) لان ثبوت البنوة بالارضاع مقارن للزوجة فيصح وصفها بكونها زوجة ابنه وابنه ارضاعاً وكذا ان قلنا ان ثبوت البنوة عارض على الزوجية ومعاقب لها لانه لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولذا تحرم عليه ربيته المولودة بعد طلاقه أمها وزوجة أبيه من الرضاع المطلقة قبل ارضاعه فانهم (قوله ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطء أو شغل أهله والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن اذ حصول العلم اليقيني في ذلك نادر ومنه اخبار الاب بانه وطئها وهي في ملكه ففي البصر عن المحيط رجل له جارية يقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها يحل لابنه أن يكذبه ويطأها لان الظاهر يشهد له أي يشهد للابن والظاهر أن المراد الاخبار بان الوطء كان في غير ملكه أمالو كانت في ملكه ثم باعها ثم أخبر بانه وطئها حين كانت في ملكه لا تحل لابنه تأمل (قوله فوجد هانثيا) أي حين أراد بيعها كافي البحر والمنع وذلك باخبارها أو بأمر غير الجامع أمالو جامعها فوجد هانثيا وجب عليه مهر مثلها الوطء الشبهة والوطء في دار الاسلام لا يخلو عن عقر أو عقر رجعي (قوله وحرم أيضا بالصهرية أصل من ربيته) قال في البحر أراد بيع حرة المصاهرة الحرامات الاربع حرة المرأة على أصول الزاني وفروعه ونسبها ورضاعاً وحرة أصولها وفروعهما على الزاني ونسبها ورضاعاً كافي الوطء الحلال ويحل لأصول الزاني وفروعه أصول المزين وفروعهما أهله ومثله ما قدمناه قريبا عن القهستاني عن النخعي وغيره وقوله ويحل الخ أي كما يحل ذلك بالوطء الحلال وتقييده بالحرمات الاربع يخرج المأداه أو تقدم أنفالكلام عليه (قوله أراد بالزنا الوطء الحرام) لان الزنا ووطء مكاف في فرع مشبهة لولد ضابط حال عن الملك وشبهته وكذا ثبتت حرمة المصاهرة لو وطئ المنكوحه فاسداً أو المشترقة فاسداً أو الجارية المشتركة أو المكاتبه أو المظاهر منها أو الامة المجوسية أو زوجته الحائض أو النفساء أو كان محرماً أو سائماً أو غامقاً بالزنا لان فيه خلاف الشافعي وليقدداه لا تثبت بالوطء بالبر كإبني خلافاً للادوراني وأجدد قال في الفتح بقولنا قال مالك في روايه وأجدد وهو قول عمر وابن مسعود وابن عباس في الأصح وعمران بن الحصين وجابر وأبي وعائشة وجهه والتابعين كالبصري والشعبي والنخعي والاوراني وطاوس ومجاهد وعطاء بن المسيب وسليمان بن يسار وحاد والثوري وابن راهويه وتمامه مع بسط الدليل فيه (قوله وأصل ممسوسه الخ) لان المس والنفار سبب اداع الى الوطء في مقام مقامه في موضع الاحتياط هداية واستدل لذلك في الفتح بالحديث والآثار عن الصحابة والتابعين (قوله بشهوة) أي ولو من أحدهما كما سيأتي (قوله ولو اشعر على الرأس) خرج به المسترسل وظاهره في الحائضه ترجيح ان مس الشعر غير محرم وجزم في المحيط بخلافه ووجهه في البحر وفصل في الخلاصة تفحص التحريم بمس على الرأس دون المسترسل وجزم به في الجوهره وجعله في النهر يحل القواين وهو ظاهر فلذا جزم به الشارح (قوله بمحائل لا يمنع الحرارة) أي ولو بمحائل الخ فلو كان مانعاً لا تثبت الحرمة كذا في أكثر الكتب وكذا الوجه ما به بحرقة على ذكره قسافي الذخيرة من أن الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة على الغم والذفن والحد والرأس وان كان على المقنعة محمول على ما إذا كانت رقيقة تصل الحرارة معها بحر (قوله وأصل ماسته) أي بشهوة قال في الفتح وثبوت الحرمة بلمسها مشروط بان يصدقها ويقع في أكبر رأيه صدقها وعلى هذا ينبغي أن يقال في مسها ياها لا تحرم على أبيه وابنه الا أن يصدقاه أو يعلب على ظنهما صدقه ثم رأيت عن أبي يوسف ما يفيد ذلك أه (قوله وناطرة) أي بشهوة (قوله والمنظر والى فرجها) قيد بالفرج لان ظاهر الذخيرة وغيرها أنهم اتفقوا على أن النظر بشهوة الى سائر أعضائها لا عبرة به ما عدا الفرج وحينئذ فاطلاق الكثر في محل التقييد بحر (قوله المدور والداخل) اختاره في الهداية وصححه في المحيط والذخيرة وفي الخائضه وعليه الفتوى وفي الفتح وهو ظاهر الرواية لان هذا حكم يتعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجه والناظر فرج من وجه والاحتراز عن الخارج منه مذكور فقط اعتباره ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت مشككة بحر فلو كانت فائقة أو جالسة غير مستندة لا تثبت الحرمة اسمعيل وقيل تثبت بالنظر الى منابت الشعر وقيل الى الشق وصححه في الخلاصة

رضاعاً شري أمة أبيه لم تحل له ان علم أنه وطئها تزوج بكراً فوجد هانثيا وقالت أبوك فضني ان صدقها بانت بلامهر والالاثنى (و) حرم أيضاً بالصهرية (أصل من ربيته) أراد بالزنا الوطء الحرام (و) أصل (ممسوسه) ولو اشعر على الرأس بمحائل لا يمنع الحرارة (و) أصل ماسته وناطرة الى ذكره والمنظر والى فرجها (المدور) (الداخل) ولو نظره (من زحاج

بحر (قوله أو ماء هي فيه) احترازاً عما إذا كانت فوق الماء فرآه من الماء كما يأتي (قوله وفر وعهن)
بالرفع عطفاً على أصل منيته وفيه تغليب المؤنث على المذكر بالنسبة إلى قوله وناظرة إلى ذكره (قوله
مطلقاً) يرجع إلى الأصول والفروع أي وان علون وان سفان ط (قوله والعبرة الخ) قال في الفتح وقوله
بشهوة في موضع الحال فيفيد اشتراط الشهوة حال المس فلومس بغير شهوة ثم استثنى عن ذلك المس لا تحرم
عليه اه وكذلك في النظر كافي البحر فلوا استثنى بعدم اغض بصره لا تحرم قلت ويشترط وقوع الشهوة
عليها لا على غيرها لما في الفيض لو نظر إلى فرح بنته بلا شهوة فمضى جارية مثلهما فوقعت له الشهوة على البنت
ثبتت الحرمة وان وقعت على من تنهاها فلا (قوله وحدها فبهما) أي حد الشهوة في المس والنظر ح
(قوله أو زيادته) أي زيادة التحرك ان كان موجوداً فبهما (قوله به يفتي) وقيل حدها أن يشتهي بقلبه
ان لم يكن مشتهياً أو يزداد ان كان مشتهياً ولا يشترط تحرك الآلة وصح في المحيط والمختصة وفي غاية البيان
وعليه الاعتماد والمذهب الأول بحر قال في الفتح وفرع عليه ما لو انتشر وطلب امرأته فأولج بين نفسه
بنتها خطأ لا تحرم أمهما لم يزد الا تشار (قوله وفي امرأته ونحو شيخ الخ) قال في الفتح ثم هذا الحد في حق
الشاب أما الشيخ والعين فحدهما تحرك قابسه أو زيادته ان كان متحركاً لا بمجرد ميلان النفس فانه لو وجد
فبين لا شهوة له أصلاً كالشيخ الغاني ثم قال ولم يحدثوا الحد الحرم منها أي من المرأة وأقله تحرك القلب على
وجه يشوش الحائط قال ط ولم أر حكم الخنثى المشكل في الشهوة ومقتضى معاملته بالاضرأ أن يجري
عليه حكم المرأة (قوله وفي الجوهر الخ) كذا في النهر وعلى هذا ينبغي أن يكون مس الفرج كذلك بل
أولى لان تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل إيجاب حرمة المصاهرة في غير الفرج اذا كان بشهوة بخلاف
النظر ح قلت ويمكن أن يكون ما في الجوهر مفرعاً على القول الآخر في حد الشهوة فلا يكون النظر
احترازاً عن مس الفرج ولا عن مس غيره تأمل (قوله فلا حرمة) لانه بالانزال تبين انه غير مفض إلى الوطء
هداية قال في العداية ومعنى قوله هم انه لا يوجب الحرمة بالانزال ان الحرمة عند ابتداء المس بشهوة كان
حكمهما موقوفاً إلى أن يتبين بالانزال فان أنزل لم تثبت والاثبت لانها تثبت بالمس ثم بالانزال تسقط لان
حرمة المصاهرة دائمة لا تسقط أبداً (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محترز التقيد بالأصول والفروع
وقوله لا تحرم أي لا تثبت حرمة المصاهرة فالمعنى لا تحرم حرمة مؤبدة ولا تقهرم إلى انقضاء عدة الموطوءة
لوشبهة قال في البحر لو وطئ أخت امرأته بشبهة فحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة وفي الدراية
عن الكامل لو زنى بأحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى تحيض الاخرى حيضة واستشكل في الفتح ووجهه
انه لا اعتبار لماء الزاني ولذا لو زنت امرأة رجل لم تحرم عليه وجازله وطؤها عقب الزنا اه (قوله لا تحرم
المظنور إلى فرجها الخ) تبس في هذا التعبير صاحب الدرر واعترضه الشرنبلالي بانه لا يصح الابتعاد
مضاف أي لا يحرم أصل ومرع المظنور إلى فرجها لما أنه لا يحرم نفس المظنور إلى فرجها وأوجب بأن
المراد لا تحرم على أصول الماطر وفروعه وفيه أن الكلام في الحرمة وعدمها بالنسبة إلى أصولها
وفروعها فالأولى اسقاط لفظ تحريم وابقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المظنور ومعطوفاً على قوله والمظنور
والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعها بالأولى فافهم (قوله اذا رآه)
لا حاجة إليه لصحة تعلق الجار بقوله المظنور ط (قوله لان المرتى مثاله الخ) يشير إلى ما في الفتح من الفرق
بين الرؤية من الزناج والمرأة وبين الرؤية في الماء ومن الماء حيث قال كأن العلة والله سبحانه أعلم ان
المرتى في المرأة مثاله لا هو وبمذاعلوا الحنث فيما اذا حلف لا ينظر إلى وجهه فلان فنظره في المرأة أو الماء
وعلى هذا فالحنث يمين به من وراء الزناج بناء على نفوذ البصر منه فيرى نفس المرتى بخلاف المرأة فمن الماء
وهذا في كون الابصار من المرأة والماء بواسطة انعكاس الاشعة والالوان بعينه بل بانطباع مثل الصورة
فبهما بخلاف المرتى في الماء لان البصر ينفذ فيه اذا كان صافياً فيرى نفس ما فيه وان كان لا يراه على الوجه

أو ماء هي فيه وفر وعهن)
مطلقاً والعبرة للشهوة
عند المس والنظر لا بعدهما
وحدها فبهما تحرك آله
أو زيادته به يفتي وفي
امرأة ونحو شيخ كبير
تحرك قلبه أو زيادته وفي
الجوهر لا يشترط في النظر
للفرج تحريك آله به
يفتي هذا اذا لم يتزل فلو
أنزل مع مس أو نظر فلا
حرمة به يفتي ابن كمال وغيره
وفي الخلاصة وطئ أخت
امرأته لا تحرم عليه امرأته
(لا) تحرم (المظنور إلى
فرجها الداحل) اذا رآه
(من امرأة أو ماء) لان المرتى
مثاله (بالانعكاس) لا هو

قوله علوا الحنث كذا
بالأصل ولعل المصواب عدم
الحنث اه

الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار اذا اشترى سمكة رآها في ماء بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اه وبه يظهر
فائدة قول الشارح مثاله لكنه لا يناسب قول المصنف تبعا للدرر بالانعكاس ولهذا قال في الفتح وهذا ينبغي
الحج وقد يجب بانه ليس مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول بأن الشعاع الخارج من الحديقة الواقع على
سطح الصقيل كالمرآة والماء يعكس من سطح الصقيل الى المرقى حتى يلزم أنه يكون المرقى حيثئذ حقيقة
لامثاله وانما أراد به انعكاس نفس المرقى وهو المراد بالمثل فيكون مبنيا على القول الآخر ويعبرون عنه
بالانطباع وهو ان المقابل للصقيل تنطبع صورته ومثاله فيه لا عينه ويدل عليه تعبير قاضيان بقوله لانه لم
ير فرجهما وانما رأى عكس فرجهما فافهم (قوله هذا) أي جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة (قوله مشتهة)
سبباً في تعريفها بأنها بنت تسع فأكثر (قوله ولوماضيا) كجوز وشوهاة لانها دخلت تحت الحرمة فلا
تخرج ولجواز وقوع الولاد منها كواقع لزوجتي ابراهيم وزكريا عليهما الصلاة والسلام (قوله فلا تثبت
الحرمة بها) أي بوطئها أو لمسها أو النظر الى فرجها وقوله أصلاً أي سواء كان بشهوة أو لا وسواء أنزل أو لا
(قوله مطلقاً) أي سواء كان بصبي أو امرأة كافي غاية اليان وعليه الفتوى كافي الوقائع ح عن البحر
وفي الولو الجنية أتى رجل ورجل له أن يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الاناث لا يوجب حرمة المصاهرة ففي
الذكر أولى (قوله اعدم تبين كونه في الفرج) لأنه لا عدم إيجاب وطء المفضاة المصاهرة فقط وأما العلة في
عدم إيجاب وطء الدبر المصاهرة فالتبني بعدم كون الوطء في الفرج الذي هو محل الحرث وانما تركها
لانفهامها بالاولى قال في البحر وأورد عليهم أي على المستثنين أن الوطء السبب للولد وثبوت الحرمة بالمس
بشهوة سبب لها بل الموجود فيهما أقوى وأجيب بان العلة هي الوطء السبب للولد وثبوت الحرمة بالمس
ليس الا لكونه سبباً لهذا الوطء ولم يتحقق في الصورتين اه وبه علم أنه لا فرق في المستثنين بين الانزال
وعدمه ح (قوله ما لم تحبل منه) زاد في الفتح وعلم كونه منه أي بامساكها عنده حتى تلد كما قدمناه وهذا في
الزنا لا في النكاح كالا يخفى (قوله لا فرق بين زنا ونكاح) راجع لاشتراط كونها مشتهة لثبوت الحرمة كافي
البحر مفرعاً عليه قوله ولتزوج صغيرة الخ (قوله جازله التزوج بينتها) (٣) أما أمها فخربت عليه بمجرد
العقد ط (قوله فلو جامع غير مراهق الخ) الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أبيه لا تثبت
الحرمة قال في البحر وظاهر ما عتبار السن الآتي في حد المشتهة أعني تسع سنين قال في النهر وأقول
التعليل بعدم الاشتناء يفيد أن من لا يشتهي لا تثبت الحرمة بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عا من هذا بل لا بد
أن يكون مراهقاً ثم رأيت في الخاتبة قال الصبي الذي يجماع مثله كالبالغ فالواو هو أن يجماع ويشتهي
وتستحي النساء من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه مراهقاً لا ابن تسع ويدل عليه ما في الفتح مس المراهق
كالبالغ وفي البرازيه المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لمس بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اه وبه
ظهر ان ما عزا الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده فتحصل من هذا انه لا بد في كل منهما
من سن المراهقة وأقله ثلاثين تسع والذكر اثنا عشر لان ذلك أقل مدة يمكن فيها البلوغ كما صرحوا به في باب
بلوغ الغلام وهذاوافق ما مر من ان العلة هي الوطء الذي يكون سبباً للولد أو المس الذي يكون سبباً لهذا
الوطء ولا يخفى ان غير المراهق منهما لا يتأتى منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من التحريم وقوله بين
المس والنظر صوابه في المس والنظر وعبارة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامداً أو ناسياً
أو مكرهاً ومخطئاً الخ أماده ح قال الرجعي واذا علم ذلك في المس والمظر علم في الجماع بالاولى (قوله فلو
أيقظ الخ) تفريع على الخطا ط (قوله أو يدها ابنه) أي المراهق كما علم مما مر وأما تقييد الفتح بكونه
ابنه من غيرها فمقال في النهر ليعلم ما اذا كان ابنه منها بالاولى ولا بد من التقييد بالشهوة أو زنا يدها في
الموضعين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في النسخة واذا قبلها أو لمسها أو نظر الى فرجها ثم قال لم يكن عن
شهوة ذكر الصدر الشهيد انه في القبلة يبقى بالحرمة ما لم يتبين انه بلا شهوة وفي المس والمظر لا الا ان تبين انه

(هذا اذا كانت حبة
مشتهة) ولوماضيا (أما
غيرها) يعني الميتة وصغيرة
لم تشته (فلا) تثبت الحرمة
بها أصلاً كوطء دبر مطلقاً
وكذا لو أفضاها لعدم تبين
كونه في الفرج ما لم تبين
منه بالفرق بين زنا ونكاح
(فلتزوج صغيرة لا تشتهي
فدخل بها طمعا لم يأنقضت
عقدتها وتزوجت بآخر
جاز) (التزوج بينتها)
لعدم الاشتناء وكذا
تستلزم الشهوة في الذكر
فلو جامع غير مراهق زوجة
أبيه لم تحرم فتح (ولا فرق)
فيما ذكر (بين المس
والنظر بشهوة بين عمد
ونسيان) وخطأ وإكراه
فلو أيقظ زوجته أو أيقظته
هي لجماعها فست يدها بنتها
المشتهة أو يدها ابنه حرم
الأم أبداً فتح (فصل أم
امرأته) في أي موضع كان

(٣) اعسل في بعض نسخ
المتن جازله التزوج كما يدل
له كلمة المحشى ويكون قول
الشارح للادول تفسيراً
لقول المتن له فليجرو

بشهوة لأن الأصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر وفي بيوع العيون خلاف هذا إذا اشترى بياوية
على أنه بالخيار وقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة وأراد رد هادى ولو كانت مباشرة لم يصدق
ومنهم من فصل في القبلة فقال إن كانت على الفم يفتى بالحرمة ولا يصدق أنه بلا شهوة وإن كانت على الرأس أو
الذقن أو الخد فلا إلا إذا تبين أنه شهوة وكان الامام طهير الدين يفتى بالحرمة في القبلة مطلقا ويقول لا يصدق
في أنه لم يكن شهوة وظاهر إطلاق بيوع العيون يدل على أنه يصدق في القبلة على الفم أو غيره وفي البقال
إذا أنكر الشهوة في المس يصدق إلا أن يقوم اليها منتشرا فباعتقائها وكذا قال في الجرد وانتشاره دليل شهوته
اه (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره الحدادى خلاف هذا فإنه قال لو مس أو قبل وقال لم أشتهه
صدق إلا إذا كان المس على الفرج والتقبيل في الفم اه وهذا هو الموافق لما سينقله الشارح عن الحدادى
ولما نقله عنه في البعر فأنلوا رجحه في فتح القدير وألحق الحدادى الفم اه وقال في الفيض ولو قام اليها وعانقتها
منتشرا أو قبلها وقال لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم تنتشر آله وقال إن عن غير شهوة يصدق وقيل
لا يصدق لو قبلها على الفم وبه يفتى اه فهذا كما ترى صريح في ترجيح التفصيل وأما صحيح الإطلاق الذي
ذكره الشارح فلم أره لغيره نعم قال القهستاني وفي القبلة يفتى بها أي بالحرمة ما لم يتبين أنه بلا شهوة ويستوى
أن يقبل الفم أو الذقن أو الخد أو الرأس وقيل إن قبل الفم يفتى بها وإن ادعى أنه بلا شهوة وإن قبل غيره
لا يفتى بها إلا إذا ثبتت الشهوة اه وظاهره ترجيح الإطلاق في التقبيل لكن علمت التصريح بترجيح التفصيل
تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أي يفتى بالحرمة إذا سئل عنها ولا يصدق إذا ادعى عدم الشهوة إلا إذا
ظهر عدمها بقرينة الحال وهذا موافق لما تقدم عن القهستاني والشهيد ومخالف لما نقلناه عن الجوهره
ورجحه في الفتح وعلى هذا فكان الأولى أن يقول لا تحرم ما لم تعلم الشهوة أي بان قبلها منتشرا أو على الفم
فيوافق ما نقلناه عن الفيض ولما سياتى أيضا وحينئذ فلا فرق بين التقبيل والمس (قوله ولو على الفم) مبالغة
على المنق لا على النفي والمعنى حرمت امرأته إذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالاشتراك
فيها أما إذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه ح (قوله كفافهم في الذخيرة) أي فهمه
من عبارة العيون حيث قال وظاهر ما أطلق في بيوع العيون إلى آخر ما مر وأنت نجيب بان كلام المصنف
مبنى على أن الأصل في القبلة الشهوة وأنه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في المعيون تأمل (قوله
وكذا القرص والعصا بشهوة) ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في المعانقة لأن المقصود تشبيه هذه الأمور
بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلامعنى للتقييد اه ح (قوله ولولا جنيبة) أي لا فرق بين أن تكون زوجة
أو أجنبية أما الأجنبية فصورتها ظاهرة وأما الزوجة فكما إذا تزوج امرأة فقرصها أو عضها أو قبلها أو عانقتها
ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه بنتها وعلم أن هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك ح
وخص البنات لأن الام تحرم بمجرد العقد (قوله وتسكني الشهوة من أحدهما) هذا إنما يظهر في المس أما في
النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الآخر أم لا اه ط وهكذا بحث الخير الرملى أخذ من
ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشتراكهما في لذة المس كالشتركين في لذة الجامع بخلاف النظر
(قوله كالخ) أي في ثبوت حرمة المصاهرة بالطه أو المس أو النظر ولتعم المقابلات بان قال كالخ عاقل صاح
لكان أولى ط وفي الفتح لو مس المراهق وأقر أنه بشهوة تثبت الحرمة عليه (قوله بزانية) لم أرفها إلا
المراهق دون المجنون والسكران نعم رأيتهم في حاوى الزاهدى (قوله تحرم الام) كما يوجد في بعض النسخ
وفي عامتها دون الام فهو من باب الحذف والإيصال كما قال ح وعبارة القية هكذا قبل المجنون أم امرأته
بشهوة أو السكران بنته تحرم اه أي تحرم امرأته (قوله وبحرمة المصاهرة الخ) قال في الذخيرة ذكركم
في نكاح الأصل أن النكاح لا يرتفع بحرمة المصاهرة والراضع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق
لا يجب عليه الحد اشتبه عليه أو لم يشتهه عليه اه (قوله لا بعد المتاركة) أي وإن مضى عليها سنون كما في

على الصحيح جوهره
(حرمت) عليه (امرأته)
ما لم يظهر عدم الشهوة
ولو على الفم كفافهم في
الذخيرة (وفي المس لا)
تحرم (ما لم تعلم الشهوة)
لأن الأصل في التقبيل
الشهوة بخلاف المس
(والمعانقة كالتقبيل)
وكذا القرص والعصا
بشهوة ولولا جنيبة وتسكني
الشهوة من أحدهما
ومراهق ومجنون وسكران
كالخ بزانية وفي القنية
قبل السكران بنته تحرم
الام وبحرمة المصاهرة
لا يرتفع النكاح حتى لايجل
لها التزوج بآخر إلا بعد
المتاركة وانقضاء العدة

البرازية وعادة الحواشي الابدت يرقى القاضى أو بعد المتاركة اه وقد علمت أن النكاح لا يرتفع بل يفسد
وقد صرحوا فى النكاح الفاسد بان المتاركة لا تتحقق الا بالقول ان كانت مدخولا بها أكثر من كذا أو تخلت
سبيلاً أو ما غير المدخول بها فقبل تكون بالقول وبالترك على قصد عدم العود اليها وقبل لا تكون الا
بالقول فيها حتى لو تركها ومضى على عدمها سنون لم يكن لها أن تزوج بأخوفا فهم (قوله والوطء بها
الح) أى الوطء الكائن فى هذه الحرمة قبل التفريق والمتاركة لا يكون زناً قال فى الحواشي والوطء فيها لا يكون
زناً لانه مختلف فيه وعليه مهر المثل بوطئها بعد الحرمة ولا حد عليه ويثبت النسب اه (قوله وفى الخانية
الح) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراش أبيها) كفى به عن المس والافحور والدخول بغير
مس لا يعتبر ط (قوله ليست بمشبهة به يفتى) كذا فى البحر عن الخانية ثم قال فأفاد انه لا فرق بين أن
تكون مشبهة أولاً ولذا قال فى المعراج بنت خمس لا تكون مشبهة اتفاقاً وبنت تسع فصاعداً مشبهة اتفاقاً
وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والمشايع والاصح انها لا تثبت الحرمة اه (قوله وان ادعت
الشهوة فى تقبيلها) أى ادعت الزوجة انه قبل أحد أصولها أو فروعهما بشهوة أو أن أحد أصولها أو فروعهما
قبله بشهوة فهو مصدق مضاف الى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو تقبيلها ابنة فان كانت اضافته الى المفعول
فابنته فاعل والانصب لنظم الكلام اضافة الاول لفاعله والثانى لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنته كما
أفاده ح (قوله فهو مصدق) لانه ينكر نبوت الحرمة والقول للمسكر وهذا ذكره فى الذخيرة فى المس
لا فى التقبيل كما جعل الشارح فانه مخالف لما مشى عليه المصنف أولاً من أنه فى التقبيل يفتى بالحرمة مالم
يظهر عدم الشهوة وقد منعنا عن الذخيرة نقل الخلاف فى ذلك فها هنا مبنى على ما فى بيوع العيون (قوله
آلته) بالرفع فاعل منتشر ط (قوله أو يركب معها) أى على دابة بخلاف ما اذركت على ظهره وعبر
الماء حديث يصدق فى انه لا عن شهوة بزانية (قوله وفى الفتح الح) قال فيه والحاصل انه اذا أقر بالنظر
وأنكر الشهوة صدق بخلاف وفى المباشرة لا يصدق بخلاف فيما أعلم وفى التقبيل اختلاف فيه قبل
لا يصدق لانه لا يكون الا عن شهوة غالباً فلا يقبل الا أن يظهر خلافه بالانتشار ونحوه وقيل يقبل وقيل
بالانفصال بين كونه على الرأس والجهة والحد فصدق أو على الفم فلا والارجح هذا الا ان الحد يترأى
الحاقه بالفم اه وقوله الآن يظهر الح حقه أن يذكر بعد قوله وقيل يقبل كالا يفتى ولم يذكر المس وقد مننا
عن الذخيرة أن الاصل فيه عدم الشهوة مثل النظر فصدق اذا أنكر الشهوة الآن يقوم اليها منتسراً أى
لان لا انتشار دليل الشهوة وكذا اذا كان المس على الفرج كما مر عن الحدادى لانه دليل الشهوة غالباً وما
ذكره فى الفتح بخلاف الحدادى فالفم أى بخلاف الرأس والجهة غير ما تقدم فى كلام الذخيرة عن
الامام طهير الدين فان ذلك لم يفصل فافهم (قوله ولا يصدق انه كذب الح) أى عند القاضى أما بينه وبين الله
تعالى ان كان كاذباً فيما أقر لم تثبت الحرمة وكذا اذا أقر بجماع أمها قبل التزوج لا يصدق فى حقها فيجب
كالمسمى لو بعد الدخول ونص له لو قبله بحر (قوله تجنيس) كذا عزاه اليه فى البحر وكذا رأيت فيه أيضاً
ونص عبارة المختار انه تقبل اليه أشار محمد فى الجامع واليه ذهب نفع الاسلام على البردوى لان الشهوة مما
يوقف عليه تحريك العضو من تحريك عضو أو بآثار أخر ممن لا يضر كعضوه اه فماد كره من التعليل
من كلام التجنيس أيضاً به ظهران ما فى النهر من عزوه الى التجنيس أن المختار عدم القبول سبق قلم (قوله
بين المحارم) الاولى حذفه لان قول المصنف بين امرأتين يغنى عنه ولتلاي توهم اختصاص الثانى بالجمع وطأ
بملك يمين ولا يصح اعرابه بدلاً منه بدل مفصل من مجمل لان الشارح ذكره عام لا يخصه وهو قوله وحرم الجمع
فافهم وأراد بالمحارم ما يشتمل النسب والرضاع ولو كان له زوجتان رضيعتان أرضعتها أجنبية فسد نكاحهما
كما فى البحر (قوله أى عقد صحيح) الانصب حذف قوله صحيحاً كما جعل فى البحر والنهر ولذا قال ح لا ثمة
لهذا القيد فيما اذا تزوجها فى عقد واحد فانه لا يكون صحيحاً قطعاً ولا فيما اذا تزوجها على التعاقب وكان

والوطء بها لا يكون زناً وفى
الخانية ان النظر الى فرج
ابنته بشهوة يوجب حرمة
امراته وكذا لو فرغت
فدخلت فراش أبيها عريانة
فانتشر لها أبوها تحرم عليه
أمها (وبنت) سنهار دون
تسع ليست بمشبهة به
يفتى (وان ادعت الشهوة)
فى تقبيلها أو تقبيلها ابنة
(وأنكرها الرجل فهو
مصدق) لاهى (الآن
يقوم اليها منتسراً) آله
(فيما عتقها) لقرينة كذبه
أو يأخذ نكاحها (أو يركب
معها) أو يمسها على الفرج
أو يقبلها على الفم قاله
الحدادى وفى الفتح يترأى
الحاق الحدادين بالفم وفى
الخلاصة قبل له ما فعلت بأم
امراتك فقال بجماعتها تثبت
الحرمة ولا يصدق انه كذب
ولو هازلاً (وتقبل الشهادة
على الاقرار بالمس
والتقبيل عن شهوة وكذا)
تقبل (على نفس المس
والتقبيل) والنظر الى ذكره
أو فرجها (عن شهوة وفى
المختار) تجنيس لان الشهوة
مما وقف عليها فى الجملة
بانتشار أو آثار (و) حرم
(الجمع) بين المحارم (نكاحاً)
أى عقداً صحيحاً

نكاح الاولى محجبا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعا نعم له ثمرة فيما اذا تزوج الاولى فاسدا فان له حينئذ ان يعقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما نكاحا ونكاح الاولى وان كان فاسدا يسمى نكاحا كما شاع في عباراتهم اهـ (قوله رعدة) معطوف على نكاحا منصوب مثله على التمييز (قوله ولو من طلاق يان) شمل العدة من الرجعي أو من اعتناق أم ولد له أو من تفرق بعد نكاح فاسد وأشا إلى أن من طلق الاربع لا يجوز له ان يتزوج امرأة قبل انقضاء عدته فان انقضت عدة الكل معاجزله تزوج أربع وان واحدة فواحدة بحر (فرع) ماتت امرأته له ان تزوج بانتهاء يوم من موتها كفى الخلاصة عن الاصل وكذا في المبسوط لصدر الاسلام والمحيط السرخسي والبحر والتاترخانية وغيرهما من الكتب المعتمدة وأما ما عزي إلى التنف من وجوب العدة فلا يعتمد عليه ونماه في كتابا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله بلك عين) متعلق بوطء واحترز بالجمع وطأ عن الجمع ملكا من غير وطء فانه جائز كفى البحر ط (قوله بين امرأتين) يرجع إلى الجمع نكاحا وعدة وطأ بلك عين ط أي في عبارة المصنف أما على عبارة الشارح فهو متعلق بالانخير (قوله أيتهما فرضت الخ) أي أية واحدة منهما فرضت ذكر المبحل للآخرى كالجمع بين المرأة وعمتها وأختها والجمع بين الام والبنت نسباً أو رضاعاً والجمع بين عمتين أو خالتين كان يتزوج كل من رجلين أم لا تخبر فيولد لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمة للآخرى أو يتزوج كل منهما بنت الآخرى ويولد لهما بنتان فكل من البنتين خالة للآخرى كفى البحر (قوله أبدا) قيد به تبعاً للبحر وغيره لخراج ما لو تزوج أمة ثم سببها فانه يجوز لانه اذا فرضت الامة ذكر الا يصح له ايراد العقد على سيدته ولو فرضت السيدة ذكر لا يحل له ايراد العقد على أمة في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة من الجانبين مؤقتة إلى زوال ملك البين فاذا زال فأيتهما فرضت ذكر اصح ايراد العقد منه على الآخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتج إلى اخراج هذه الصورة من القاعدة المذكورة بقيد الابدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الحل في قوله أيتهما فرضت ذكر المبحل للآخرى عدم حل ايراد العقد أو اريد به عدم الحل الوطء لا يحتاج في اخراجها إلى قيد الابدية لانها خارجة بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر لا يحل له وطء أمة أفاده ح (قوله لا تنكح المرأة على عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وتلقاه الصدر الاول بالقبول من الصحابة والتابعين ورواه الجهم العفيري منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصالح مخصص العموم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم مع أن العموم المذكور مخصوص بالمشركة والمجوسية وبناءه من الرضاة فلو كان من أخبار الأحناف جاز التخصيص به غير متوقف على كونه مشهورا والظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة لان الحديث موقعه النسخ لا التخصيص لان ولا تنكحوا المشركات ناسخ للعموم وأحل لكم اذ لو تقدم لزم نسخه بالآية ولزم حل المشركات وهو منتف أو تكرار النسخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة به يكون السابق حرمه المشركات ثم ينسخ بالعام وهو أحل لكم ما وراءكم ثم يجب تقدير ناسخ آخر لان الثابت الآن الحرمة فتخو به اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المقارنة عندنا وليست بمعلومة * (تنبيه) * ماد كره من الدليل لا يكفي لاثبات عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بينهما من حرم لافضائه إلى قطع الرحم لوقوع التشايع عادة بين الصرتين والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم وتماه في الفتح (تمة) عن هذا أجاب الرملي الشافعي عن الجمع بين الاختين في الجنة بأنه لا مانع منه لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمه وأما العلة التباغض وقطيعه الرحم منتفية في الجنة لا الام والبنت اهـ أي لعل الجزئية فيهما وهي موجودة في الجنة أيضا بخلاف نحو الاختين (قوله أو أمة ثم سيدتها) الاولى عدم ذكر هذه الصورة لما علمت من ان اخراجها من القاعدة بقيد الابدية مبني على أن المراد

(عدة ولو من طلاق يان)
(و) حرم الجمع (وطأ بلك عين)
بين امرأتين أيتهما فرضت
ذكر المبحل للآخرى (أبدا)
لحديث مسلم لا تنكح المرأة
على عمتها وهو مشهور
يصلح مخصصا للكتاب (فأذا)
الجمع بين امرأة وبنت
زوجها) أو امرأة ابنتها
أو أمة ثم سيدتها لانه لو
فرضت المرأة أو امرأة الابن
أو السيدة ذكر

من عدم الحل عدم حل ايراد العقد وهو ثابت من الطرفين كقرره فينا في قوله الا حتى لم يحرم ولو اراد بعدم
الحل عدم حل الوطء صرح قوله لم يحرم لكنه يستغنى عن قيد الابدية ولعله أشار الى أن جواز الجمع بينهما
ثابت على كل من التقديرين فافهم قال ح وأشار بهم الى أنه لو تزوجهما في عقد لم يصح نكاح واحدة
ولو تزوجهما في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كما قدمناه أول الفصل (قوله لم يحرم) أي
التزوج في الصور الثلاث لان الدكر المفروض في الأولى يصير متزوجاً بجانب الزوج وهي بنت رجل أجنبي
وفي الثانية يصير متزوجاً امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير واطناً لأمته (قوله بخلاف عكسه) هو ما إذا فرضت
بنت الزوج أو أم الزوج أو الامة ذكراً حيث تحرم الأخرى لانه في الأولى يصير ابن الزوج فلا تحل له
موطوءة أبيه وفي الثانية يصير أباً للزوج فلا تحل له امرأة ابنه وفي الثالثة يصير عبداً فلا تحل له سيده (قوله
وان تزوج الخ) قيد بالتزوج لانه لو اشترى أخت أمه الموطوءة تجازله وطء الأولى وليس له وطء الثانية مالم
يحرم الأولى على نفسه ولو وطئها أثم ثم لا يحل له وطء واحدة منهما حتى يحرم الأخرى ويكون النكاح صحيحاً
لانه لو كان فاسداً لا تحرم عليه الموطوءة مالم يدخل بالمنكوحه لوجود الجمع حقيقة وأطلق في الأخت
المتزوجة فشمّل الحرّة والامته وأطلق في الامة فشمّل أم الولد وقيد بكونهما موطوءة لأن بدونها يجوز له وطء
المنكوحه كما يأتي لان المرقوقة ليست بموطوءة حكماً فلم يصير جامعاً بينهما موطوءة حقيقة ولا حكماً وأشار الى أنه
لو لم يدخل بالمنكوحه حتى اشترى أختها لا يبطأ المشترأة لان المنكوحه موطوءة حكماً كذا أفاده في البحر
وأراد بأخت الامة من ليس بينهما محرمية أحترازاً عن أمها أو بنتها لان وطء أحدهما يحرم الأخرى أبداً
(قوله حتى يحرم) أي على نفسه كوقع في عبارتهم والمتبادر منه انه بالضم والتشديد من المزيّد ويعلم منه دلالة
حكم الحرمة بدون فعله كونه أحدهما أو رتبهما الحصول المقصود ولو فرئ بالفتح والتخفيف صرح وشمل ذلك
منطوقاً ولكنه غير لازم لماءات فافهم (قوله حل استمتاع) من إضافة الصفة الى الموصوف أي يحرم
الاستمتاع الحلال أفاده ط أو الإضافة بيانية أي يحرم شيئاً حلالاً هو استمتاع أفاده الرجعي وبه اندفع ان
الحل والحرمة من صفات فعل المكاف كالاستمتاع فلا يصح وصف أحدهما بالآخر فافهم (قوله بسبب ما)
فحريم المنكوحه بالطلاق والخلع والرد مع انقضاء العدة فهستانى والمملوكة يبيعها كلاً أو بعضها
واعتاقها كذلك وهبتها مع التسليم وكاتبها وتزوجها بنكاح صحيح بخلاف الفاسد الا اذا دخل بها
الزوج فانهم الوجوب العدة عليها منه تحرم على المالك فتحل له حيثئذ المنكوحه ولا يؤثر الاحرام والحيف
والنفاس والصوم والرهن والاجارة والتسدير لان فرجه لا يحرم بهذه الاسباب بحر قال في النهر ولم أرفى
كلامهم مالم يباعها ببيع فاسد أو وهبها كذلك وقبضت والظاهر أنه يحل وطء المنكوحه اه أي لان
المبيع فاسد يملك بالقبض وكذا الموهوب فاسد على المفتي به خلافاً لما صححه في العمادية كسباني في بابه ان
شاء الله تعالى * (تنبيه) * قال في البحر فان عادت الموطوءة الى ملكه بعد الإخراج سواء كان بفسخ أو
بشراء جديد لم يحل وطء واحدة منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب كماله كان أولاً (قوله لان العقد حكم
الوطء) أو رد عليه أنه لو كان كذلك يجب ان لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية واللازم أن يصير
جامعاً بينهما موطوءاً حكماً لان الوطء السابق قائم حكماً أيضاً بدليل انه لو أراد بيعها يستحب له استبرأؤها وهذا
اللازم باطل في لزوم بطلان ملزومه وهو صحة العقد وأجاب عنه في الفتح بأنه لا لازم مفارق لان بيده أو اتته فلا
يضر بالصحة (قوله ولو لم يكن الخ) محترز قوله فدوطئها ح (قوله له وطء المنكوحه) فان وطئ المنكوحه
حرمت المملوكة حتى يفارق المنكوحه كذا في الاختيار (قوله ودواعي الوطء كالوطء) حتى لو كان قبل
أمته أو مسها بشهوة أو هي فعلت به ذلك ثم تزوج أختها لا تحل له واحدة منهما حتى يحرم الأخرى رجعي (قوله
أو من بيعها) هو كل امرأة أتيتها فرفضت ذكر الم تحل للأخرى ح ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستعانة
عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعها من المحارم ط (قوله ونسي الأول) فلو علم فهو الصحيح

لم يحرم بخلاف عكسه
(وان تزوج) بنكاح صحيح
(أخت أمة) قد (وطئها
صح) النكاح لكن
(لا يبطأ واحدة منهما
حتى يحرم) حل استمتاع
(أحدهما عليه) بسبب ما
لان للعقد حكم الوطء
حتى لو نكح مشرقي مغربية
يثبت نسب أولادها منه
لثبوت الوطء حكماً ولو لم يكن
وطئ الامة وطء المنكوحه
ودواعي الوطء كالوطء ابن
كامل (وان تزوجها معها)
أي الأختين أو من بيعها
(أو يعقدت نسي) النكاح
(الأول)

والثاني باطل وله وطء الاولى الآن بطأ الثانية فتحرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية كالأول وطئ أخت امرأته
 بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن البحر وقال في شرح دور البحار قيد بالنسيان
 اذا الزوج لوعين احدهما بالفعل بدخوله بها أو ببيان أنها سابقة قضى بنكاحها التصديق بينهما وفرق بينهما وبين
 الاخرى ولو دخل باحدهما ثم بين أن الاخرى سابقة يعتبر البيان اذ الدلالة لا تعارض الصريح اه ومثله
 في الشرع بلالية عن شرح الجمع (قوله فرق القاضى بينه وبينهما) يعنى يفترض عليه أن يفارقتهما فان لم
 يفارقهما وجب على القاضى ان علم أن يفرق بينهما وبينهما دفعا للمعصية بحر لكن في الفتاوى الهندية عن
 شرح الطه اوى ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعلى ما بين
 وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينه وبينهما اه ح قلت لامتنافاه بينهما لان بيان الزوج مبني على
 علمه بالاسبق لما ذكرناه عن شرح الدرر وقوله لا يتحرى تأمل وفي النهر وينبغي أن يكون معنى التفريق
 من الزوج أنه يطلقهما ولم أره اه (قوله ويكون طلاقا) أى تفريق القاضى المذكور وظاهر كلام
 الفتح انه بحث منه فانه قال والظاهر أنه طلاق حتى ينقض من طلاق كل منهما طلاقا لورؤجهما بعد ذلك وأثره
 في البحر والنهر ويؤيده أن الزايعي عبر عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الاتقياني في غاية البيان
 وتفريق القاضى كالطلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله أن يترجح أيتهما
 شاء الحال وان بعد فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقض عدتهما وان انقضت عدة احدهما دون
 الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدتها دون الاخرى كي لا يصير جامعا وان وقع بعد الدخول باحدهما فله أن
 يتزوجها في الحال دون الاخرى فان عدتها تمنع من تزوج أختها اه (قوله يعنى في مسألة النسيان) تقييد
 لقوله ويكون طلاقا لقول المصنف ولهما نصف المهر اذا التفريق في الباطل لا يكون طلاقا فهم (قوله
 اذا الحكم الخ) بيان للفرق بين المسئلتين وذلك أن في مسألة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة
 ونعين التفريق بينهما المجهول والتي صح نكاحها يجب لها نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت
 وجب لهما أما في مسألة تزوجهما معاً عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يقينا فاذا كان التفريق قبل
 الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان دخل بهما وجب لكل الأقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم
 النكاح الفاسد وعليهما عدة بحر قال وقيد بطلانهم في المحيط بأن لا تكون احدهما مشغولة بنكاح الغير
 أو عدته فان كانت كذلك صح نكاح الغارغة لعدم تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة زوجين في عقد
 واحد وأحدهما متزوج بربع نسوة فانها تكون زوجة لآخر لا أنه لم يحقق الجمع بين رجلين اذا كانت
 هي لا تحمل لاحدهما اه (قوله وهذا) أى وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان (قوله متساويين
 قدر او جنسا) كما اذا كان كل منهما ألف درهم ح (قوله وهو مسمى) الضمير راجع الى المهرين بتأويل
 المذكور ح (قوله وادعى كل منهما انها الاولى) أما اذا قالتا لا يدري أي النكاحين أول لا يقضى لهما بشئ
 لان المقضى له مجهول وهو يمنع صحة القضاء كن قال لرجلين لاحدهما على ألف لا يقضى لاحدهما بشئ
 الا أن يصطلحا بأن يتفقا على أخذ نصف المهر في قضى لهما به وهذا القيد أى دعوى كل منهما زاده أو وجهه
 الهندوانى وظاهر الهداية تضعفه لكنه حسن بحر وعماه فيه (قوله ولا يئنه لهما) مثله ما لو كان لكل
 منهما مائة على السبق كفى الفتح وغيره أى لهما ترهما قال ح فلوا قامت احدهما البيئنة على السبق
 فنكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قدمنا في قوله ونسي الاول (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله
 متساويين قدر او جنسا وهو صادق باختلافهما قدر فقط كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من
 الفضة والاخرى وزن ألفين منها وجنسا فقط كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى
 وزن ألف درهم من الذهب وقدر او جنسا كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى
 وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان علما الخ) اعلم أن هذا التفصيل مأخوذ من الدرر واعترضه محشوه بأنه

فرق) القاضى (بينه
 وبينهما) ويكون طلاقا
 (ولهما نصف المهر) يعنى
 في مسألة النسيان اذا الحكم
 في تزوجهما معا البطلان
 وعدم وجوب المهر الا
 بالوطء كإى عامة الكتب
 فتنبه وهذا (ان كان
 مهرهما متساويين) قدرا
 وجنسا (وهو مسمى في
 العقد وكانت الفرقة قبل
 الدخول) وادعى كل منهما
 انها الاولى ولا يئنه لهما فان
 اختلف مهرهما فان علما
 فكل ربع مهرها والا
 فكل نصف أقل المسميين

لم يوجد لغيره والذي وجد في أكثر الكتب ان المسمى له ما ان كان مختلفا يقضى لكل واحد منهما ما يرجع
 مهر المسمى والذي وجد في بعضها أنه يقضى له ما بالاقل من نصف المهر من المسميين فلو كان مهر احداهما
 مائة درهم والاخرى ثمانين يقضى على القول الاول للاولى بخمسة وعشرين درهما وللثانية بعشرين وعلى
 الثاني بنصف أقل المهر من المسميين وهو أربعون ثم ينصف بينهما فيكون لكل منهما عشرين درهما
 كذا في حاشيته لنوح أفندي وفي شرحه للشيخ اسمعيل ان الاحتياط الثاني وهو الموجود في السكاف
 والكفاية معلا بان فيه يقيننا والظاهر ان المصنف أي صاحب الدرر أراد أن يوفق بين القولين بان الاول
 فيما اذا كان مسمى لكل واحدة منهما بعينها معلوما كالخمس مائة للفاطمة والالف للزاهدة والثاني فيما اذا
 لم يكن معلوما كذلك بان يعلم انه سمي لواحدة منهما بخمس مائة وللأخرى ألف الا انه نسي تعيين كل منهما
 لكن سياق ما في السكاف والكفاية لا يؤدي الى تحصره في ذلك ولذا قيل لوجعل على اختلاف الرواية كان أولى
 اذا تقرر ذلك علمت ان قول الشارح تبعا للدرر والافضل نصف أقل المسميين غير صحيح كما نبه عليه في
 الشرنبلالية وغيرهالاتقضاءه أن تأخذ مهر كل ملامع ان الواجب عليه نصف مهر فالصواب ما في بعض نسخ
 الشرح وهو الاقنصف أقل المسميين لهما وهذا بناء على ما في الدرر من التوفيق وقد علمت ما فيه (قوله وان
 لم يكن مسمى) أي وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة وإذا سمي لاحدهما ما دون الاخرى
 فلن له المسمى أخذ ربعه والتي لم يسم لها تأخذ نصف المتعة ومثله في شرح الشيخ اسمعيل (قوله وجب
 لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح فلو كان التفريق بعد الدخول وجب لكل منهما مهرها كله لا وفي
 النكاح الفاسد يقضى به مهر كامل وعقر كامل ويجب جله على ما اذا اتحد المسمى له ما قدر او جنسا أما اذا
 اختلفا في تعذر ايجاب عقر اذ ليست احدهما أولى بجعلها ذات العقر من الاخرى لانه فرع الحكم بانها
 الموطوعة في النكاح الفاسد هذا مع ان الفاسد ليس حكم الوطء فيه اذ سمي فيه العقر بل الاقل من المسمى
 ومهر المثل اه ومثله في البحر سوى قوله مع أن الفاسد الخ والظاهر أن صاحب الفتح عبر أولا بأنه يجب
 لكل مهر كامل ثم بالعقر تبعا لما وقع في كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطء هو
 الاقل من المسمى ومهر المثل فعلم انه المراد بالعقر وفي المغرب العقر صدق المرأة اذا وطئت بشبهة اه ولا
 يخفى ان الوطء في النكاح الفاسد ووطء بشبهة وقد صرح في الكنز وغيره بان الواجب في النكاح الفاسد
 الاقل من المسمى ومهر المثل فعلم ان اقتصار البحر على التعبير بالعقر صحيح فافهم والحاصل أنك قد علمت ان
 أحد النكاحين في مسألة النسيان صحيح والاخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقر
 أي الاقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد يقسم المهران بالوصف المذكور
 بينهما فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم أن الصور أربع لانه اما أن يتحد المسمى لهما أو يختلف وعلى
 كل اما أن يتحد مهر مثلها أيضا أو يختلف فان اتحد المسميان والمهران فلا شبهة في انه يجب لكل منهما مهرها
 كاملا وأما اذا اتحد المسميان واختلف المهران كأن سمي له مائة ومهر مثلها تسعون ولا تختم اعد مائة
 أيضا ومهر مثلها ثمانون فالواجب لذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة ولذات الفاسد العقر وهو متردد هنا
 بين التسعين والثمانين ويتعذر ايجاب أحدهما اذ ليست احدهما أولى بكونها ذات العقر فلذا قيد الحاشي
 قول الفتح ويجب جله أي حل وجوب المهر كاملا لكل منهما على ما اذا اتحد المسمى لهما بما اذا اتحد مهر
 مثلها أيضا وأما قول الفتح وأما اذا اختلفا أي المسميان فيتعذر ايجاب العقر في اطلاقه نظر لانه ظاهر فيما
 اذا اختلف المهران أيضا كأن سمي له مائة ومهر مثلها ثمانون ولعد تسعين ومهر مثلها ستون مثلافها
 تعذر ايجاب العقر وتعذر أيضا ايجاب المسمى لان احدهما ليست باولى من الاخرى بكونها ذات النكاح
 الصحيح أو ذات النكاح الفاسد حتى فوجب لهما أحد المسميين بعينه وأحد العقرين بعينه لا اختلاف كل
 منهما وأما اذا اختلف المسميان واتحد المهران كأن سمي له مائة ولعد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون

(وان لم يكن مسمى فالواجب
 متعة واحدة لهما) بدل
 نصف المهر (وان كانت
 الفرقة بعد الدخول وجب
 لكل واحدة مهر كامل)
 لتقرره بالدخول

فلا يتعدى إيجاب العقر لانه مماثون على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هندا أو دعدا بل يتعدى
إيجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفتح الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر انه عند تعذر
إيجاب العقر يجب لكل الاقل من المسمى ومهر مثلها ثلث وفيه نظر لان ذلك تنقيص لحقه ما ترك لبعض
المتيقن اذ لا شك أن فيه ما ذات نكاح صحيح ولها المسمى كاملا ولا سيما اذا اتحد المسميان على انه لم يعلم منه
حكم ما اذا لم يتعدى إيجاب العقر بل الذي يظهر ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو أنه حيث جهل ذات الصحيح
منهما وذات الفاسد وكان لاحدهما المسمى وللأخرى العقر أن يأخذ المتيقن ويقتسمانه بينهما في
الصور الاربع فاذا اتحد كل من المسميين والمهر بن يعطيان أحد المسميين وأحد المهر بن وإذا اتحد الاثنتان
فقط يعطيان أحد المسميين وأقل المهر بن وإذا اختلف الاولان فقط يعطيان أقل المسميين وأحد المهر بن
وإذا اختلف الاولان والاخيران يعطيان أقل المسميين وأقل المهر بن والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومنه
يعلم حكم دخوله بواحدة) يعني أن المدخول بهما يجب له نصف المسمى ونصف الاقل من مهر المثل والمسمى لانها
ان كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لها الاقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ
نصف كل منهما وغير المدخول بهما يجب له اربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وان
كانت متأخرة لا يجب لها شيء فيتنصف النصف اه ح قلت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من
الشرعية لانه يجب تقييده بما اذا دخل باحدهما مع اقراره انه لا يعلم أيهما أسبق نكاحا أم لا ودخل
باحدهما مع اقراره انه لا يعلم أيهما أسبق نكاحا كما قدمناه عن شرح درر البحار وغيره وحيث قد يجب لها
جميع المسمى لها ويفرق بينه وبين الأخرى ولا شيء لها لانه يظهر انها المتأخرة فيكون نكاحها باطلا وقد مر
ان الباطل لا يجب فيه المهر الا بالدخول (قوله وكذا الخ) الاحسن قول الزيلعي وكل ما ذكرنا من الاحكام
بين الاختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعهم من المأرم (قوله وحرم نكاح المولى أمته الخ) أي ولو ملك
بعضها وكذا المرأة لو لم تملك سوى سهم واحد منه فتح زاد في الجوهره وكذا اذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه
فسد النكاح وأما المأذون والمذبر اذا اشتريازو جهنما لم يفسد النكاح لانهما لا يملكها بالعقد وكذا
المكاتب لانه لا يملكها بالعقد وانما ثبت له فيها حق الملك وكذا قال أبو حنيفة فيمن اشترى زوجته وهو فيها
بالعقد لم يفسد نكاحها على أصله ان خيار المشتري لا يدخل المبيع في ملكه اه (قوله لان المملوكة الخ)
علة للمسلمتين قال في الفتح لان النكاح ما شرع الاثمة اثمات مشتركة في الملك بين المتناكحين منها
ما تختص هي بملكه كالفقعة والسكنى والقسم والمنع من العزل الا باذن ومنها ما يختص هو بملكه
كوجوب التمكين والقرار في المنزل والتحصن عن غيره ومنها ما يكون الملك في كل منهما مشتركا كالاستمتاع
بجماعة ومباشرة والولد في حق الاضافة والمملوكة تنافي المالكية فقد نافت لازم عقد النكاح ومنافي اللازم
مناف للمأزوم وبه سقط ما قبل يجوز كونها مملوكة من وجه الرق ماله من جهة النكاح لان الفرض ان
لازم النكاح ملك كل واحد لما ذكرنا على الخصال والرق بمنعه (قوله نعم لو فعله الخ) يشير الى أن المراد
بالحرمة في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر منهن من المنع على وجه يترتب عليه الاثم والامتنع فعل
الحرام للتنزه عن أمر موهوم في تزوج السيد أمته أو المراد به انفي وجود العقد الشرعي المثل لثرائه كما يشير
اليه ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهره وكذا في البحر عن المضمرات المراد به في احكام النكاح من
ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما اذا تزوجها متزها
عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محل فاعاها باعتقها
وقد حثت الخالف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا انداوتها الايدي اه قلت ولا سيما السراري الذي يؤخذ من
غنيمة في زماننا للتيقن بعدم قسمة الغنيمة فيبقى فيهن حق أصحاب الجنس وبقية الغنائم وما ذكره الشارح في
الجهاد عن المقتى أبي السعد من انه في زمانه وقع من السلطان التنفيل العام فبعد اعطاء الجنس لا يتبقى شبهة

ومنه يعلم حكم دخوله
بواحدة (وكذا الحكم فيما
جمعهم من المأرم) في
نكاح (و) حرم (نكاح)
المولى (أمته) والعبد
(سيدته) لان المملوكة
تنافي المالكية نعم لو فعله
المولى احتياطا كان حسنا

مطلب مهم في وطء السراري
اللاتي يؤخذن غنيمة في
زماننا

في حل وطنهم اه فهو غير مفيد أما أولاً فلا تنفيل العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان أخذ
 المجلس أولاً لان فيه ابطال السهام المقدرة كائن على ذلك الامام السرخسي في شرح السيرا الكبير وأما
 ثانياً فلا تنفيل سلطان زمانه لا يبقى الى زماننا وأما ثالثاً فلا تنفي الشبهة باعطاء المجلس ومن المعلوم في
 زماننا ان كل من وصات يده من العسكر الى شيء يأخذه ولا يعطى نجسه فينبغي أن يكون العقد واجباً اذا علم
 أنها مأخوذة من الغنمية ولذا قال بعض الشافعية ان وطء السراوى اللاتي يجلبن اليوم من الروم والهند
 والترك حرام وأما قوله في الاشباه بعد نقله ذلك عنه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ان هذا ورع
 لاسمك لازم فان الجارية المجبولة الحال المرجع فيها الى صاحب البستان كانت صغيرة والى اقرارها ان
 كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال اه فهذا انما هو في غير ما علم انها أخذت من الغنمية أما ما علم فيها
 ذلك ففيها ما ذكرناه لكن قد يقال انه يحتمل أن تكون باعها الامام أو أحد من العسكر وأجاز الامام بيعه
 أما بدون ذلك فقد نص في شرح السيرا الكبير على ان يبيع الغازي سهمه قبل القسمة باطل كاعتقاده لكن
 العبد عليها لا يرفع الشبهة لانها اذا كانت غنمية تكون مشتركة بين الغنيين وأصحاب المجلس فلا يصح
 تزويجها بنفسها بل الراجع للشبهة سراؤها من وكيل بيت المال أو التصديق بها على فقير ثم سراؤها منه وسيد أني
 ان شاء الله تعالى تمام تحرير هذه المسئلة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هذا مأخوذ من الشريعة لا ية وقوله
 ونحوه أي كعدم القسم لها وعدم ايقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولها بالادعاء لكن لا يخفى أن
 الاحتياط في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالاً لا يوقع الوطء حلالاً بلا شبهة
 ولا يلزم من العقد عليها ذلك أن لا يعدها على نفسها خامسة ونحوه بل نقول ينبغى له الاحتياط في ذلك أيضاً
 (قوله وحرم نكاح الوثنية) نسبة الى عبادة الوثن وهو ماله جثة أي صورة انسان من خشب أو حجر أو فضة
 أو جوهر تخت والجمع أو ثان والصنم صورة بلا جثة هكذا فرق بينهما كثير من أهل اللغة وقبل لا فرق وتميل
 يطلق الوثن على غير الصورة كدافي البناية نهر وفي الفقه يدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم
 والصور التي استحسنوها والمطلعة والزنادقة والباطنية والاباحية وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به
 معتقده اه قلت وشمل ذلك الدرر والنصيرية والتميمية فلا تحل مناسكهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم
 ليس لهم كتاب سماوي وأما بجمرة النكاح حرم الوطء بملك اليمين كما يأتي والمراد الحرمة على المسلم لما في
 الخانية وتحل المجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد (قوله كتابية) أطلقه فشمّل الحربية والذمية والحرية
 والامة ح عن البحر (قوله وان كره تنزيها) أي سواء كانت ذمية أو حربية فان صاحب البحر استظهر
 أن الكراهة في الكتابية الحربية تنزيهية فالذمية أولى اه ح قلت علل ذلك في البحر بان التحريمية لا بد
 لها من نهي أو مافي معناه لانها في رتبة الواجب اه وفيه أن اطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد أنها
 تحريمية والدليل عند المجتهد على أن التعديل يفيد ذلك في الفقه ويجوز نزوح الكتابيات والاولى أن
 لا يفعل ولا يأتى كل ذبيحتهم الا للضرورة وتكره الكتابية الحربية اجزاء الافتتاح باب الفتنة من امكن
 التعاقب المستدعي للامم معهما في دار الحرب وتعرض الولد الى الخلق بأخلاق أهل الكفر وعلى الرقبان
 تسي وهي حبلى فيولد رقيقاً وان كان مسلماً اه بقوله والاولى أن لا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحربية
 وما بعده يفيد كراهة التحريم في الحربية تأمل (قوله مؤمنة بنبي) تفسير للكتابية لا تعقيد ح (قوله
 مقرة بكتاب) في النهر عن الزيلعي واعلم أن من اعتقد دينا سماوياً وله كتاب منزل كصحف ابراهيم وشيث
 وزبور داود فهو من أهل الكتاب فتجوز مناسكهم وأكل ذبيحتهم (قوله على المذهب) أي خلافاً لما
 في المستصفي من تعقيد الحل بان لا يعتقدوا ذلك ويوافقوه ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأتوا
 ذبائح أهل الكتاب اذا اعتقدوا أن المسج اله وأن عزير الله ولا يتزوجوا نساءهم قبل وعليه الفتوى ولكن
 بالنظر الى الدليل ينبغي أن يجوز الاكل والتزوج اه قال في البحر وحاصله أن المذهب الاطلاق لما ذكره

وفيه ما لا يخفى في عدم عدّها
 خامسة ونحوه من عدم
 الاحتياط (و) حرم نكاح
 (الوثنية) بالاجماع (وصح
 نكاح كتابية) وان كره تنزيها
 (مؤمنة بنبي) مرسل (مقرة
 بكتاب) منزل وان اعتقدوا
 المسج اله وكذا حصل
 ذبيحتهم على المذهب بحر

ثمس الاثمة في المبسوط من أن ذبيحة النصراني حلال مطلقا سواء قال بثالث ثلاثة أو لا إطلاق الكتاب
 هنا والدليل ورجحه في فتح القدير بان القائل بذلك طائفتان من اليهود والنصارى انقرضوا الاكلهم
 مع أن مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف الى أهل الكتاب وان صح لغة في طائفة أو
 طوائف لما عهد من ارادته به من عبد مع الله تعالى غيره ممن لا يدعى اتباع نبي وكتاب الى آخر ما ذكره اه
 (قوله وفي النهر الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة فتقتضي الوجه حل من كتبهم لان الحق عدم
 تكفير أهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل
 القائل بعدم العالم ونفي العلم بالجزئيات على ما صرح به المحققون وأقول وكذا القول بالاجاب بالذات ونفي
 الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند البحث
 معهم في رد مذهبهم بانه كفر أي يلزم من قولهم بكدا الكفر ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس
 بمذهب وأيضا فانهم ما قالوا ذلك الا لشبهة دليل شرعي على زعمهم وان أخطوا فيه ولزمهم المحذور على أنهم
 ليسوا بأدنى حالا من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب ولعل القائل بعدم حل من كتبهم يحكم
 بردهم بما اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم انه كفر لا يكون ردة ذل في البحر وينبغي
 أن من اعتقد مذهبيا يكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه
 وبعد اظهر أن الرافضي ان كان ممن يعتقد الألوهية في على أو أن جبريل غلط في الوحي أو كان ينسكركهجة
 الصديق أو يقذف السيدة الصديقة فهو كافر لخالفته القواطع المعلومة من الدين بالضرورة بخلاف ما اذا
 كان يفضل عاليا أو يسب الصحابة فإنه مبتدع لا كافر كما أوضحته في كتابي نبيه الولاية والحكام على أحكام
 شاتم خير الامام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام * (تبيينه) * قبل لا تجوز منا كنه من
 يقول أنا مؤمن ان شاء الله تعالى لانه كافر قال في البحر انه محمول على من يقوله شكافي ايمانه والشاذبية
 لا يقولون بذلك فتجوز المناكحة بيننا وبينهم بلا شبهة اه وحقق ذلك في الفخ بان الشاذبية يريدون به
 ايمان الموافاة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو اخبار عن نفسه بلغ في المسئلة قبل أو استصحابه
 اليه فيتعلق به قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك فدا الا أن يشاء الله غير أنه عند اختلاف الاولى لان
 تعويد النفس بالجزم في مثله لصير ملكة خيرة من ادخال أداة التردد في أنه هل يكون مؤمنا عند الموافاة أولا
 اه (قوله لا عابدة كوكب لا كتاب لها) هذا معنى الصابئة المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها
 قال في الهداية ويجوز تزوج الصابئات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرون بكتاب لانهم من أهل الكتاب
 وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منا كتبهم لانهم مشركون والخلاف المدقول فيه محمول
 على استنباه مذهبهم فكل أجاب على ما وقع عنده وعلى هذا حال ذبحتهم اه أي الخلاف بين الامام القائل
 بالحل بناء على تفسيره بان لهم كتابا ولكنهم يعظمون الكواكب كعظيم المسلم الكعبة وبين صاحبيه
 القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلوا تفرق على تفسيرهم اتفق على الحكم
 فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منع مما كتبهم مقيس بقيد عباد الكواكب وعدم الكتاب فلو
 كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منا كتبهم وهو قول بعض المشايخ زعموا أن عباد الكواكب
 لا تخرجهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم ان كانوا يعبدونها حقيقة فلا يسوا أهل كتاب وان كانوا
 يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فهم أهل كتاب كرافى المجتبى اه فعلى هذا يقول المصنف لا كتاب لها
 لا مفهوم له لكن ما مر من حل النصرانية وان اعتقدت المسيح الهايثو يدقول بعض المشايخ كما فاده في النهر
 (قوله والمجوسية) نسبة الى مجوس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو بملك عين مجمع عليه عند الاثمة
 الاربعة خلافا لداود بناء على أنه كان لهم كتاب ورفع ونما في الفتح (قوله هذا ساقت الخ) فيه اعتذار عن
 تكرار الوثنية ودفع ايهام العطف في المحرمة (قوله ولو بمعمر) المناسب لمحرمة بالادام لان النكاح المقدور في

وفي النهر تجوز منا كنه المعتزلة
 لاننا نكفر أحدا من أهل
 القبلة وان وقع الزام في
 المباحث (لا) يصح نكاح
 عابدة كوكب لا كتاب
 لها ولاوطوها بملك عين
 (والمجوسية والوثنية) هذا
 ساقت من نسخ الشرح ثابت
 في نسخ المتن وهو عطف
 على عابدة كوكب وقوله
 (والمحرمة) يحج أو عمرة ولو
 بمعمر (عطف على كتابية
 قنبيه والامة ولو) كانت

المعطوف عليه لا يتعدى بالبساء إلا أن يدعى تضمنه معنى الزوج فإنه يتعدى بالبساء في لغة قليلة (قوله أومع طول الحرة) أي مع القدرة على مهرها ونفقة نفها وهو بالفتح في الأصل الفضل ويعرى بعلى وإلى فطول الحرة متسع فيه بحذف الصلة ثم الإضافة إلى المفعول على ما أشار إليه المطرزي قهسستاني (قوله الأصل الخ) قد يناقش فيه بالامة المماثلة به في الحرة فإنه يجوز وطؤها ما لم يزوجها أن ينكح الامة على الحرة ط (قوله تحريرا في الحرمة وتنزيها في الامة) أما الثاني فهو ما استظهره في البحر من كلام البدائع ومثله في القهسستاني وأيده بقول المبسوط والاولى أن لا يفعل وأما الاول فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتح وهو فهم في غير محله فإن في الفتح ذكر دليل المسئلة لنا وهو ما أخرجه الستة عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرر ونبيها وهو حلال وذكر دليل الاثنية الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة إلا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح أي بفتح الياء في الاول وضمتها في الثاني مع كسر الكاف ومن فتحها في الثاني فقد صحف بجر زائد مسلم ولا يخطب ثم أجاب بترجيح الاول من وجوه ثم أجاب على تسليم التعارض بحمل الثاني اما على نهى التحريم والنكاح فيه لاوطه أو على نهى الكراهية جمعاً بين الدلائل ولا لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود النكحة لأن ذلك لو يجب شغل قلبه عن احسان العبادات لما فيه من خطبة ومراودات ودعوة واجتماعات ويتضمن تنبيه النفس لطلب الجوع وهذا يحمل قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم بائناً للمكره لأن المعنى الموط به الكراهية هو عليه الصلاة والسلام منزه عنه ولا بعد في اختلاف حكم في حقنا وحقه لاختلاف المناط فينا وفيه كالوصال بينهما عنه وفعله اه وحاصله أن لا ينكح ان كان المراد به الوطه فالنهي للتحريم وهذا قاطع لا شبهة فيه أو العقد فالنهي للكراهية وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهية التحريم والاحرم تجارة المحرم في الاماء فان فيه أيضاً شغل القلب وتنبيه النفس للجماع ويؤيده قوله وهذا يحمل قوله ولا يخطب على أنه قد صرح في شرح در البحار بان النهي للتنزيه وقول الكتز وحمل تزوج الكفاية والصابئة والحرمة صريح في ذلك فان المكره تحريراً لا يحل فانهم (قوله لا يصح عكسه) أي ولا جمعهما في عقد واحد بل يصح في الجمع نكاح الحرة لا الامة كما صرح به الزيلعي وغيره وما في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من أنه يبطل فيه ما سبق قلم هذا وحمة ادخال الامة على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحاً فلو دخل بالحرة بنكاح فاسد لا يمنع نكاح لامة شرعاً لا لينة (فرع) تزوج امة بلاذن مولاه ولم يدخل حتى تزوج حرة ثم أجاز المولى لم يجز لان الحل انما يثبت عند الاجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير متزوجاً امة على حرة ولو تزوج ابنتها الحرة قبل الاجازة جاز لان النكاح الموقوف عدم في حق الحل فلا يمنع نكاح غيرها بجر عن المحيط لمخصا (قوله ولو أم ولد) شمل المدبرة والمكاتبة في البحر (قوله في عدة حرة) من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرة (قوله ولو من بائن) أشار به الى خلاف قولهما بجوازها واتفقوا على الميع في الرجعي (قوله لبقاء الملك) أي ملك نكاح الامة لانهم لم يخرجوا بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرة هي الداخلة على الامة (قوله في عقد واحد) أي على التسع ح (قوله لبطالان الخمس) مفاده أنه لو كانت الحرائر أو بعاص فيهن وبطل في الاماء كما في جمع الحرة مع الامة بعقد واحد بوضعه ما نقله الرجعي عن كافي الحماكم ان أصل ذلك انه ينظر في نكاح الحرائر فان كان جائزاً ولو كن وحدهن أجزته وأبطل نكاح الاماء وان كان غير جائزاً بطلته وأجزت نكاح الاماء ان كان يجوز ولو كن وحدهن اه قلت ويستفاد منه ما لو كان جلة الحرائر والاماء لم تزدهن على أربع فإنه يجوز في الحرائر فقط وهو صريح ما ذكرناه آنفاً بعد قوله لا يصح عكسه (قوله سرية) نسبة الى السر وهو النكاح والتزم ضم السنين كضم الدال في دهر به نسبة الى الدهر أو الى السر وخصوله بها ط (قوله خيف عليه الكفر) لقوله تعالى الاعلى أز واجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين بزازيه ومقتضاه أن مثله لولاه على التزويج على امرأته وما فرق به في البحر من أن في الجمع بين الحرائر مشقة بسبب وجوب العدل بينهما

(مخاية أومع طول الحرة)
الأصل عندنا ان كل وطه
يجل بلك عيين يحل بنكاح
وما لا فلا (وان كره) تحريراً
في الحرمة وتنزيها في الامة
(حرة على امة لا) يصح
(عكسه ولو) أم ولد (في
عدة حرة) ولو من بائن
(وصح لو راجعها) أي
الامة (على حرة) لبقاء الملك
(ولو تزوج أو بعامن الاماء
ونجسا من الحرائر في عقد)
واحد (صح نكاح الاماء)
لبطلان الخمس (و) صح
(نكاح أربع من الحرائر
والاماء فقط للحر) لا أكثر
(وله التيسر بما شاء من
الاماء) فلوله أربع وألف
سرية وأراد شراء أخرى
فلامه وجعل خيف عليه
الكفر ولو أراد فقالت
امرأته أقتل نفسي لا يمنع
لانه مشروع لكن لو زل
لثلايغها يوجب

بجملته بين السراري فإنه لا قسم بينهما مما لا أثر له مع النص نهر أي لان النص في اللوم عن الجهتين
وقد يقال ان المتبادر من اللوم على التسري هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على تزوج أخرى فان
المتبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون عملاً بقوله تعالى فان خفتم أن
لا تعدلوا فواحدة فهذا وجه ما فترق به في البحر أخذ من تنصيصهم على اللوم على التسري فقط والتحقيق انه
ان أراد اللوم على أصل الفعل بمعنى انك فعلت أمراً فيجافه وكأمر في الموضوعين وان كان بمعنى أنك فعلت
ما تركه لك أولى لما يلحقك من التعب في الحقيقة وكثرة العيال واضرار الزوجة بالتسري أو بالتزوج عليها ويحوي
ذلك فلا كفر في الموضوعين وان لم يلاحظ شيأ من المعنيين فلا كفر في الموضوعين أيضاً لكن قالوا يخشى عليه
الكفر في الاول لان المتبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلنا هذا ما طهره الله
تعالى أعلم فافهم (قوله الحديث من رق لا متي) أي رجها في الله أي أثابه وأحسن اليه ط (قوله ولومدبرا)
مثله المكاتب وابن أم الولد الذي من غيره ولاها كفي الغاية ط (قوله ويعتصم عليه) أي على العبد ولومكاتباً
في البحر (قوله أصلاً) أي وان أذن له به المولى (قوله لانه لا يملك) أي في هذا الباب الا الطلاق فلا ينفى أنه
ملك غيره كالاقرار على نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حبلى من زنا) أي عندهما وقال أبو يوسف لا يصح
والفتوى على قولهما كفي القهس متان في المحيط وذكر التمر تاشي أنهم الانفقة لها وفيه لهما ذلك والاول
أرجح لان المانع من الوطء من جهتها بخلاف الحيض لانه سماوى بحر عن الفتح (قوله لاجبلى من غيره
الخ) شمل الحبلى من نكاح صحيح أو فاسد أو وطء شبهة أو ملك بين ومالو كان الحبلى من مسلم أو ذمي أو حربي
(قوله لثبوت نسبه) فهي في العدة ونكاح المعتد لا يصح ط (قوله ولوم من حربي) كلها حرة والمسيبة
وعن أبي حنيفة أنه يصح ويصح الزيلعي المنع وهو المعتمد في الفتح انه ظاهر المذهب بحر (قوله المقربة)
يكسر القاف أشار به الى أن ما في الهداية من قوله ولوز وج أم ولده وهي حامل منه فالنكاح باطل بحمول على
ما اذا أقرب به لقوله وهي حامل منه قال في النهر قال في التوشيح فعلى هذا ينبغي أنه لو زوجه بعد العلم قبل
اعترافه به أنه يجوز النكاح ويكون نفياً أقول ومن هنا قد علمت أنه لو زوجه غير أم ولده وهي حامل يجوز لانه
كان نفياً فيما لا يتوقف على الدعوى فنفياً يتوقف عليها أولى اه (قوله ودواعيه) قال في البحر وحكم
الدواعي على قولهما كالوطء كفي النهاية اه قال ح والذي في نفقات البحر جواز الدواعي فليجرها قلت
والذي في النفقات أن زوجة الصغير لو أنفق عليها أبوه ثم ولدت واعترفت أنهم احبلى من الزنا لارتد شيئاً من النفقة
لان الحبلى من الزنا ان منع الوطء لا يمنع من دواعيه اه فيمكن الفرق بان ما هنا فمن كانت حبلى من الزنا ثم
تزوجها وما في النفقات في الزوجة اذا حبلى من الزنا فامل ولا يمكن الجواب بان ما في النفقات على قول الامام
بدليل قول البحر هنا على قولهما لان الضمير في قولهما ما يعود الى أبي حنيفة ومحمد القائلين بصحة النكاح وأما
أبو يوسف فلا يقول بصحة من أصله فافهم (قوله متصل بالمسئلة الاولى) الضمير في متصل عائد على قول
المصنف وان حرم وطؤها حتى تضع فافهم (قوله اذا الشعر ينبت منه) المراد ازدياد نبات الشعر لا أصل نباته
ولذا قال في التبيين والكا في لانه يزاد سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر اه وهذه حكمته والا فالمراد
المنع من الوطء لما في الفتح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي
ماؤه زرع غيره يعني اتيان الحبلى رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن اه شرباً لية (قوله اتفاقاً)
أي منهم ما من أبي يوسف فالحلاف السابق في غير الزاني كفي الفتح وغيره (قوله والولد) أي ان جاءت بعد
النكاح به لستة أشهر متتواتر النوازل فلو اقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه
الا أن يقول هذا الولد مني ولا يقول من الزنا خانية والظاهر أن هذا من حيث القضاء أما من حيث الديانة فلا
يجوز له أن يدعيه لان الشرع قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه به ولذا اوضح أنه من الزنا لا يثبت قضاء أيضاً
وانما يثبت لولم يصح لاحتمال كونه بعد سابق أو بشبهة جلال حال المسلم على الصلاح وكذا ثبوته مطلقاً اذا

لحديث من رق لا متي وف الله
له بزانية (ونصفها العبد)
ولومدبرا (ويعتصم عليه غير
ذلك) فلا يحل له التسري
أصلاً لانه لا يملك الا الطلاق
(و) صح نكاح (حبلى من
زنا) حبلى (من غيره) أي
الزنا لثبوت نسبه ولوم من
حربي أو سيدها المقربة
(وان حرم وطؤها) ودواعيه
(حتى تضع) متصل بالمسئلة
الاولى لثبات ماؤه زرع
غيره اذا الشعر ينبت منه
(فروع) لونها الزاني
حل له وطؤها اتفاقاً والولد
له ولزيمه النفقة

باعت به لستة أشهر من النكاح لاحتمال علوقه بعد العقد وان ما قبل العقد كان انتفاعا لا حلا ولا يحتاط في اثبات النسب ما أمكن (قوله ولو زوج أمته الخ) هذا محتمل زكوله المقر به كما أوضحناه قبل (قوله ولا يستبرئها زوجها) أي لا استحبابا ولا وجوبا عندهما وقال محمد لا أحب أن يطأها قبل أن يستبرئها لأنه احتمل الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما في الشراء هداية وقال أبو الليث قوله أقرب إلى الاحتياط وبه نأخذ ببناءه ووفق في النهاية بأن محمد إنما نفي الاستحباب وهما أثبتا الجواز بدونه فلا معارضة واعترضه في الجواب أنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنه في النهر بأنه لا ينبغي التردد في نفس الاستبراء على قول قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت إذا كان الصحيح وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفي استحبابه عن الزوج لحصول المقصود نعم لو علم أن المولى لم يستبرئها لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل لو قيل بوجوبه لم يبعد ويقر به أنه في الفتح جل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليقه باحتمال الشغل بماء المولى فإنه يدل على الوجوب وقال فان المتقدمين كثيرا ما يطلقون أكرمهم إذ في التحريم أو كراهة التحريم وأحب في مقابله اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لأنه احتمل الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما في الشراء اه ومثله في مختارات النوازل (قوله بل سيدها) أي بل يستبرئها سيدها وجوباً في الصحيح واليه مال السرخسي وهذا إذا أراد أن يزوجهما وكان بطؤها فلا يراد بيعها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على المشتري فحص المقتصد فلا معنى لا يجابه على البائع وفي المتقي عن أبي حنيفة أكره أن يبيع من كان يطؤها حتى يستبرئها ذخيرة (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أي عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها ما لم يستبرئها هداية والظاهر أن الترجيح المار يأتى هنا أيضاً ولذا جزم في النهر هنا بالنسبة لأن يفرق بأن ماء الزنا لا اعتبار له بقي لو ظهر به أجل يكون من الزوج لأن الفراش له فلا يقال أنه يكون ساقياً وزرع غيره لكن هذا ما لم تلده لاقل من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولدته لاقل لم يصح العقد كما صرحوا به أي لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا يردهم تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله فنسوخ بآية فأنكحو الخ) قال في الجرب دليل الحديث أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن امرأتى لا تدفع يد لامس فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال اني أحبها وهي جميلة فقال عليه الصلاة والسلام استمتع بها (قوله تطليق الفاحشة) الفجور والعصيان كما في المغرب (قوله ولا عليها) أي بأن تسمى بعشرته أو تبدل له مالا لخالعها (قوله الا اذا خاف) استثناء منقطع لأن التفريق حينئذ مندوب بقوله فلا بأس لكن سيبأى أول الطلاق أنه يستحب لو ودية أو نازكة صلاوة ويجب لو فات الامساك بالمعروف فالظاهر أنه استعمل لا بأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيم احد ود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به فان نفي البأس في معنى نفي الجناح فانهم (قوله فما في الوهبانية الخ) تفريع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المنع فان قلت يشكل على ما تقدم ما في شرح النظم الوهبانية من أنه لو زنت زوجته لا يقر بها حتى تحبض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقى ماؤه زرع غيره وصرح الناظم بحرمة وطئها حتى تحبض وتطهر وهو يمنع من جملة على قول محمد فإنه إنما يقول بالاستحباب قلت ماذا كره في شرح النظم ذكره في التنف وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغير علماً بذلك ودخل بها لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يقتضى لأنه زنا والمزنى بها لا تحرم على زوجها نعم لو وطئها بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ويمكن حل ما في التنف على هذا اه (قوله والمضمومة الى محرمه) بالتشديد كأن تزوج امرأتين في عقد واحد احدهما محل والاخرى غير محل لكونها محرماً أو ذات زوج أو مشركة لأن المطل في احدهما مائة بتقديره بخلاف ما إذا جمع بين حرة وعبدو باعهما مائة واحدة حيث يبطل البيع في الكل لما أنه يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح نهر (قوله والمسمى كله) أي للجملة عند الامام نظر الى أن ضم المحرمه في عقد النكاح لعوض الجسد لا لعدم الحلية والانتقام من حكم المساواة في النكاح في العقد ولم يجب الحد بوطء

مطالب فيما لو زوج المولى أمته

ولو زوج أمته أو أم ولده
الحامل بعد علمه قبل اقراره
به جاز وكان نفياً دالة نهر
عن التوشيح (و) صح نكاح
(الموطوعة بملك) عين ولا
يستبرئها زوجها بل سيدها
وجوباً على الصحيح ذخيرة
(أو) الموطوعة (زنا) أي
جاز نكاح من رأى أخت زنى وله
وطؤها بلا استبراء وأما
قوله تعالى والزانية لا ينكها
الا زمان فنسوخ بآية
فأنكحوها ما طاب لكم من
النساء وفي آخر حظر المجتني
لا يجب على الزوج تطليق
الفاحشة ولا عليها تسريح
الفاحشة الا اذا خاف أن لا يقيمها
حدود الله فلا بأس أن
يتفرقا فما في الوهبانية
ضعيف كما بسطه المصنف
(و) صح نكاح (المضمومة
الى محرمه والمسمى) كله
(لها) ولو دخل بالمحرمه

الحرمة لان سقوطه من حكم صورة العقد لان حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم السقوط
 في العقد من انما في قوله بسقوط الحد لوجود صورة العقد كما توهم وعندهما يقسم على مهر مثلها وتماه في
 البحر (قوله فلها مهر المثل) أي بالعامة بل كافي المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من أنه لا يجاوز
 المسمى فهو قولهما كما كافي التبيين وانما وجب بالعامة بل كافي المبسوط لانهم لم تدخل في العقد كقوله مناه
 عن البحر فلا اعتبار للتسمية أصلاً فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج أختين في عقد واحد ودخل
 بهما حيث أوجبتم لكل منهما ما الاقل من مهر المثل والمسمى قلت هو ان كل واحدة منهما محال لا يراد العقد
 عليهما وانما الممتنع الجمع بينهما فلذلك قلنا بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان الحرمة ليست محلاً أصلاً
 والله تعالى الموفق ح (قوله وبطل نكاح متعة وموقت) قال في الفتح قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما
 أن يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج وفي المتعة أتمتع أو استمتع اه يعني ما شتمل على مادة متعة والذي
 يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة وتعيين المدة وفي الموقت الشهود وتعيينها ولا شك انه لا دليل لهم
 على تعيين كون المتعة الذي أصبح ثم حرم هو ما اجتمع فيه مادة م ت ع للقطع من الآثار بانه كان أذن لهم في
 المتعة وليس معناه ان من باشر هذا يلزمه أن يخاطبها بلفظ أتمتع ونحوه لما عرف أن اللفظ يطلق ويراد معناه
 فاذا قيل تمتعوا فمعناه أوجدوا معنى هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد عقداً على امرأة لا يراد به مقاصد عقد
 النكاح من القرار للولد وتزويجه بل الى مدة معينة ينتهي العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام
 معها الى أن ينصرف عنها فلا عقد يدخل فيه ما يعمد المتعة والنكاح المؤقت أيضاً فيكون من أفراد المتعة
 وان عقد بلفظ التزويج وأحضر الشهود اه ملخصاً وتبعه في البحر والنهر ثم ذكر في الفتح أدلة تحريم المتعة
 وانه كان في حجة الوداع وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الاثني عشر علماء الامصار الا طائفة من الشيعة ونسبة
 الجواز الى مالك كما وقع في الهداية غلط ثم رجع قول زفر بحجة الوقت على معني انه ينقض مؤبداً ويلغو
 التوقيت لان غاية الامر أن المؤقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معناه الذي كانت الشريعة عليه وهو
 ما ينتهي العقد فيه بانتهاء المدة فالغاء شرط التوقيت أو التسخير وأقرب نظير اليه نكاح الشغار وهو أن يجعل
 بضع كل من المرأتين مهر للآخرى فانه صح النهي عنه وقلنا يصح موجباً لمهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهي
 بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا ينعقد وان حضره الشهود لانه لا يفي بملك
 المتعة كلفظ الاحلال فان من أحل لغيره طعاماً لا يملكه فلم يصلح مجازاً عن معنى النكاح كما مر اه ملخصاً
 (قوله وان جهات المدة) كأن يتزوجها الى أن ينصرف عنها كما تقدم ح (قوله أو طالت في الاصح) كأن
 يتزوجها الى ما تتي سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كافي المعراج لان التأنيث هو المعين لجهة المتعة بحر
 (قوله وايس منه الخ) لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤبداً وبطل الشرط بحر (قوله أو نوى الخ)
 لان التوقيت انما يكون باللفظ بحر (قوله ولا بأس بتزوج الناريات) وهو أن يتزوجها على أن يكون
 عندها نهاراً دون الليل فتح قال في البحر وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازماً عليهما ولها أن تطلب الميت
 عندها ليلا لماعرف في باب القسم اه أي اذا كان لها ضرة غير لها وشرط أن يكون في النهار عندها وفي
 الليل عند ضرتها أم لا لضرورة لها فالظاهر أنه ليس لها الطلب خصوصاً اذا كانت صنعتها في الليل كالخمارس
 بل سيأتي في القسم عن الشافعية ان نحو الخمارس يقسم بين الزوجات نهاراً واستحسنه في النهر (قوله ويحل
 له الخ) وكذا يحل لها ان تكتنه من الوطء نعم الاثم في الاقدام على الدعوى الباطلة كافي البحر وثبوت الحل مبني
 على قول الامام بن نفوذ القضاء بهذا النكاح باطناً وكذا ينقض ظاهر اتفاقا فوجب النفقة والقسم وغير ذلك
 (قوله عند قاض) هل الحكم مثله ليجرط قلت الظاهر نعم لانهم انما فرقوا بينهما في أنه لا يحكم بقصاص
 وحدودية على عاقلة (قوله بنكاح صحيح) احترازه عن الفاسد لانه لا يفيد حل الوطء ولو صدر حقيقة ط (قوله
 خالية عن الموانع) تفسير لكونها محلاً للأنشاء والموانع مثل كونها مشركة أو محرماً أو زوجة الغير أو

فلها مهر المثل (وبطل نكاح
 متعة وموقت) وان جهات
 المدة أو طالت في الاصح
 وليس منه ما لو نكحها على
 أن يطأها بعد شهر أو نوى
 مكثه معهما مدة معينة ولا
 بأس بتزوج الناريات
 يعني (و) يحل له وطء امرأة
 ادعت عليه عند قاض
 (أنه تزوجها) بنكاح صحيح
 (وهي) أي والحال أنها
 (محل للأنشاء) أي لانشاء
 النكاح خالية عن الموانع

(وقضى القاضي بنكاحها)

بينتة) أقامتها (ولم يكن)
في نفس الامر (تزوجها
وكذا) نحل له (لو ادعى هو
نكاحها) خلافاً لهما وفي
الشرع لآلية عن المواب
وبقولهما يفتى (ولو قضى
بطلاقها بشهادة الزور مع
علمها) بذلك نفذ وحل لها
التزوج بالغير بعد العدة
وحل للشاهد (زور
تزوجها وحمت على
الاول) وعند الثاني لا تحل
لها وعود مجرد نحل للاول
مالم يدخل الثاني وهي من
فروع القضاء بشهادة الزور
كما سيبي (والنكاح لا يصح
تعليقه بالشرط) كزوجتك
ان رضى أبى لم ينعقد النكاح
لتعليقه بالخطر كما في
العمادية وغيره فاني
الدرر فيه نظر (ولا اضافته
الى المستقبل) كزوجتك
غدا أو بعد غسلكم يصح
(ولكن لا يبطل) النكاح
(بالشرط الفاسد) انما
(يبطل الشرط دونه) يعني
لو عقد مع شرط فاسد لم يبطل
النكاح بل الشرط بخلاف
ما وعلقه بالشرط (الا ان
يعلقه بشرط) ماض
(كأن) لا محالة (فيكون
تحقيقاً) فينعقد في الحال
كأن خطب بنتاً لابنه فقال
أوهما زوجتها قبلك من فلان
فكذبه فقال ان لم أكن
زوجتها فلان فقد زوجتها
لا يكتفون بل ثم علم كذبه
انعقد لتعليقه بوجود

معدته ح (قوله وقضى القاضي بنكاحها) ويشترط لتفاد القضاء باطناء عند الامام حضوره وودعه عند قوله
قضيت وبه أخذ عامة المشايخ وقيل لالان العقد ثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن ومائت مقتضى صحة الغير
لا يثبت بشرائطه كالبيع في قوله أعققت عبداً عنى بالقبول في الفتح انه الاوجه ويدل عليه اطلاق المتن بحر
قلت لكن ذكر في البحر في كتاب القاضي الى القاضي ان المعتقد الاول (قوله ولم يكن الخ) الجملة حالية (قوله
خلافاً لهما) راجع للمسئلة وهذا بناء على أنه لا ينفذ القضاء باطناء عندهما بشهادة الزور ولو في العقود
والفسوخ لان القاضي أخطأ الخجة اذا الشهود كذبوا له ان الشهود صدقة عنده وهو الخجة لتعذر الوقوف على
حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطناء بقديم النكاح فينفذ قطعاً للمنازعة وطعن فيه بعض المغاربة بأنه
يمكنه قطع المنازعة بالطلاق فأجابته الاكل بانك ان أردت الطلاق غير الم شروع ولا يعتبر أو الم شروع ثبت
أما لو ادعى لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعليقه بتمليذه فإحدى الهداية بان له أن يرد غير الم شروع ليكون طريقاً
لقطع المنازعة وتعليقها بتمليذه ان الهمام بان الحق التفصيل وهو انه يصلح لقطع المنازعة ان كانت هي
المدعية أمالو كان هو المدعي فلا يمكنها التخلص منه الا بالامضاء باطناء مع ان الحكم أعم من دعواها أو دعواه
(قوله وبقولهما يفتى) قال السكال وقول الامام أوجه واستدل به بدلالة الاجماع على ان من اشترى جارية
ثم ادعى فسخ نكاحها كذا وبهره فقضى به حل للبائع وطوؤها واستخدمها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع
أنه يمكنه التخلص بالعق وان كان فيه اتلاف ماله فانه ابتلى بيليتين فعليه أن يختار أهونهما وذلك ما يسهل له
فيه دينه اه وللعلامة قاسم رسالة في هذه المسئلة أطال فيها الاستدلال بقول الامام فراجعها قلت وحيث
كان الاوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حققته في الفتح وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تقرره أنه
لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة أو ضعف دليله كما أوضحناه في منظومة رسم المفتي وشرحها (قوله وحل
للشاهد) وكذا غيره بالاول لعدم علمه بحقيقة الحال (قوله لا تحل لهما) أي للزوج المقضى عليه والزوج
الثاني أما الثاني فظاهر بناء على أن القضاء بالزور لا ينفذ باطناء عندهما أو بالاول فلان الفرقة وان لم تقع
باطناً لكن قول أبى حنيفة أو رث شبهة ولانه لو فعل ذلك كان زانياً معمد الناس فيجدونه كذا في رسالة
العلامة قاسم (قوله مالم يدخل الثاني) فاذا دخل بها حوت على الاول لوجوب العدة كل منسكوحة اذا
وطئت بشبهة بحر (قوله وهي) أي هذه المسائل الثلاث (قوله كما سيبي) أي في كتاب القضاء (قوله
والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح لامرأته مظهر العبارة من أن
التعليق ياغوي بين العقد صحيحاً كما في المسئلة الآتية وهذا منشأ توهم الدرر الآتي (قوله لتعليقه بالخطر)
بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة ما يكون معدوماً يتوقع وجوده اه ح (قوله فاني الدرر) حيث قال لا يصح
تعليق النكاح بالشرط مثل أن يقول ليتسه ان دخلت الدار زوجتك فلا يوافق فلان تزوجتها فان التعليق
لا يصح وان صح النكاح (قوله فيه نظر) لانه صرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية
عن الاصل والتجانية والتتارخاية وفتاوى أبى الليث وجامع الفصولين والغنية واهله اشتبه عليه النكاح المعلق
على شرط بالنكاح المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح شرعية لآلية (قوله كزوجتك) بفتح كاف
الخطاب (قوله لم يصح) كلام المتن غنى عنه (قوله ولكن لا يبطل الخ) لما كان يتوهم أنه لا فرق بين النكاح
المعلق بالشرط الفاسد والمقرون بالشرط الفاسد كوقع لصاحب الدرر آتى بالاستدراك وان كان الثاني مسئلة
مستقلة ولذا قال الشارح بعده بخلاف ما وعلقه بالشرط وفيه تنبيه على منشأ توهم الدرر فادهم (قوله يعني لو
عقد) آتى بالعناية لايهام كلام المصنف أن هذا من تمة المسئلة الاولى مع أنه مسئلة مستقلة وانما آتى في أولها
بالاستدراك للتنبيه الممار (قوله مع شرط فاسد) كما اذا قال تزوجتك على أن لا يكون لك مهر فيصح النكاح
ويطسده الشرط ويجب مهر المثل (قوله الا أن يعاقبه) استثناء من قوله لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض)
أي مستمر الى الحال وقيد به احترازاً عن تعليقه بمستقبل كائن لا محالة كجبي والغد وقوله كائن وان كان اسم

فاعل وهو حقيقة في المتابس بالفعل في الحال لكنه يستعمل بالمعنى الثاني فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله الآن يعلقه ومثاله ما في المنع عن الفصول العمادية لو قال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضى جازا لنكاح استحسانا وان كان غير حاضرا لم يجزاه (قوله وعممه المصنف بحثا) حيث قال بعد نقل كلام العمادية وينبغي أن يجري هذا التفصيل في مسألة التعليق برضا الاب اذا لفرق بينهما فيما يظهر اهـ أى لا فرق بين ان رضى أبى أو ان رضى فلان في التفصيل فهما قلت بل اذا جاز التعليق برضا فلان الاجنبى الحاضر يجوز تعليقه برضا الاب بالاولى لان الاب له ولاية في الجملة وله حق الاعتراض لولزوج غير كفء وله كمال الشبهة فيختارها المناسب فكيف يقال بالجواز في الاجنبى دون الاب على أنه قد نص على هذا التفصيل في مسألة الاب أيضا في الظهيرية حيث قال لو كان الاب حاضرا في المجلس فقبل جاز فباحته المصنف موافق للمنقول (قوله لكن في النهر) استدراك على ما بحثه المصنف وعبارة النهر بعد أن ذكر كلام الظهيرية وهو مشكل والحق ما في الخاتمة اهـ والذي في الخاتمة هو قوله تزوجتك ان أجاز أبى أو رضى فقلت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتتمل التعليق اهـ قلت الظاهر رجل ما في الخاتمة على ما اذا كان الاب غير حاضرا في المجلس أو على أن ذلك هو القياس لانه في الخاتمة ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضا فلان فقال ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضى جازا استحسانا أو لا فلا وان رضى اهـ وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلاميه ما لم يثبت الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرية عدمه وأن الجواز في الاب ثابت بالاولى ولم نر أحدا صرح بتصحيح خلاف هذا حتى يتبع فافهم

(باب الولي)

لما ذكر النكاح وألفاظه ومحلها شرع في بيان عاقده وآخره لانه ليس من شروط صحته في جميع الصور والولي فاعل ط (قوله وعرفا) أى في عرف أهل أصول الدين قال في البحر في أصول الدين هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته حسبا يمكن المواظب على الطاعات المجتنب عن المعاصى الغير المنهكة في الشهوات والذات كما في شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا في الفتح وغيره قال الرملى وذكره مما لا ينبغي اذ الحاكم ولي وليس بوارث اهـ قلت وكذا سيد العبد فالتعريف خاص بالولى من جهة القرابة (قوله على المذهب) وما في البرازية من أن الاب والجد اذا كانا فاسقا للقاضي أن يزوجه من الكفء قال في الفتح انه غير معروف في المذهب (قوله ما لم يكن منتهكا) في القاموس رجل منتهك ومنتهك لا يبالى ان يهتك ستره اهـ قال في الفتح عقب ما نقلناه أن نفاذهم اذا كان منتهكا لا ينفذ تزوجه اياها بنقص عن مهر المثل ومن غير كفء وسيأتى هذا اهـ وحاصله أن الفسق وان كان لا يسلب الاهلية عندنا لكن اذا كان الاب منتهكا لا ينفذ تزوجه الا بشرط المصلحة ومثله ما سيأتى من قول المصنف ولزم ولو بغيب فاحش أو غير كفء ان كان الولي أباً أو جدا لم يعرف منهما سوء الاختيار وان عرف لا اهـ وبه يظهر أن الفاسق المتهتك وهو بمعنى سبب الاختيار لا تسقط ولايته مطلقا لانه لو زوج من كفء بغير المثل صح كسباً بى بيانه وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله فللقاضي أن يزوجه من الكفء يقتضى سقوط ولاية الاب أصلاً فافهم (قوله ونحوه) أى كمنحون ومعتوه غير ان الصبي خرج بقوله البالغ والمنحون والمعنوه بالعاقل ط (قوله ووصى) أى ونحو وصى بمم ايس بوارث كعبد وككافره بنت مسلمة ومسلم له بنت كافرة كسباً بى نعم لو كان الوصى قريبا أو حاكما كمالك التزويج بالولاية كسباً بى في الشرح عند بيان الاولياء (قوله مطلقا على المذهب) أى سواء أوصى اليه الاب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا سواء عين له الوصى رجلا في حياته أو لا خلافا لما في فتح القدير كسباً بى (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعريضا عنها الفقهاء كفى البحر والافغناها للعوى المحبة والنصرة كفى المغرب لكن ما ذكره تعريضا لا حد فوضعها وهو ولاية الاجبار بقرينة قوله وهى هنا نوعان وأفاد أن المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية

وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس كذا ذكره جوى زاده وعممه المصنف بحثا لكن في النهر قبيل كتاب الصرف في مسألة التعليق برضا الاب والحق الاطلاق فليست أملى المفتى

(باب الولي)

(هو) لغة خلاف العدة وعرفا العارف بالله تعالى وشرا (البالغ العاقل الوارث) ولو فاسقا على المذهب ما لم يكن منتهكا وخرج نحو وصى ووصى مطلقا على المذهب (والولاية تنفذ القول على الغير

الوصي وقيم الوفاء وولاية وجوب صدقة الفطر بناء على أن المراد بتنفيذ القول ما يكون في النفس أو في المال أو فيهما معا والمراد في هذا الباب ما يشمل الأول والثالث دون الثاني (قوله ثبت) أي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الاجبار في هذا الباب فقط ففيه شبه الاستخدام والافالولاية المعرفة أعم كما علمت وحيث كانت أعم فليس المراد بها الثابتة لخصوص الولي المعروف بالبالغ العاقل الوارث حتى يرد أنه ليس في الملك والامامة وارث وحيث شذفلا حاجة الى التكليف في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي هو أخذ المال بعد الموت من باب عموم المجاز فالامام يأخذ مال من لا وارث له ليضعه في بيت المال والولي يأخذ كسب عبده المأذون في التجارة بعد موته وإن لم يكن ذلك ارناحقيقة فانه كما قال ط لادليل على هذا المجاز والتعريف يصان عن مثل هذا فانهم (قوله قرابة) دخل فيها العصباء والارحام (قوله ومالك) أي ملك السيد لبعده أو أمته (قوله وولاء) أي ولاء العتاقة والموالة كما سيأتي (قوله وامامة) دخل فيها القاضي المأذون بالتزويج لانه نائب عن الامام (قوله شاء وأبي) احتزبه عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) فيه شبه الاستخدام لان الولاية المعرفة خاصة بولاية الاجبار وقد بقوله هنا احتراز عن الولاية في غير النكاح كما قدمناه (قوله ولاية نذب) أي يستحب للمرأة تفويض أمرها الى وليها كي لا تنسب الى الوفا حصة بحر وللخروج من خلاف الشافعي في البكر وهذه في الحقيقة ولاية وكالة (قوله على المكفئة) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكر) الأولي أن يقول ولو ثيبا ليفيد أن تفويض البكر الى وليها يندب بالأولى لما علمت من علته الدب لا أن يكون مراده الاشارة الى خلاف الشافعي بقرينة ما بعده أي أنه ان ندب لا تنجب ولو بكر اعندنا خلافا له (قوله ولو ثيبا) أشار الى خلاف الشافعي فانه يقول ان ولاية الاجبار منوطة بالبكرة فيزوجهابلا اذ هم اولو بائعة لان كانت ثيبا ولو صغيرة فالثيب الصغيرة لا تزوج عنده ما لم تبلغ اسقوط ولاية الاب (قوله ومعتوهة ومرفوعة) بالجرفيم ما عطفها على قوله الصغيرة لعدم تقييدهما بالصغر والأولى نذر يفهما بأل لثلا ينوهم عطفهما على ثيبا (قوله صغير الخ) الموصوف محذوف أي شخص صغير الخ فيشمل الذكر والانثى (قوله لا مكفئة) الأول زيادة حرة ليقابل الرقيق ط وهذا نصريح بمفهوم المتن ذكره ليفيد أن قوله فنقدم فرع عليه (قوله فنقدم الخ) أراد بالنفاذ الصحة وترتب الاحكام من طلاق وتوارث وغيرها لا لزوم اذ هو أخص منها لانه ما لا يمكن نقضه وهذا يحكم رفته اذا كان من غير كفء فقوله في الشرع بلالية أي ينفعه لا زما في اطلاقه نظر واحتراز بالحرة عن المرفوعة ولو لمكانة أو أم ولدو بالمكفئة عن الصغيرة والمجنونة فلا يصح الابولي كما قدمه وأما حديث أعمام امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل وحسنه الترمذي وحديث لا نكاح الابولي رواه أبو داود وغيره فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من وليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ والايمن من لا زوج لها بكر أو لا فانه ليس للولي الامباشرة العقد اذ ارضيت وقد جعلها أحق منه به ويترجى هذا بقوة السند والاتفاق على صحته بخلاف الحديثين الأولين فانهم ما ضعيفان أو حسنتان أو يجمع بالتخصيص أو بان النبي للكمال أو بان يراد بالولي من يتوقف على اذنه أي لا نكاح الابن له ولاية لينفي نكاح الكافر للمسلم والمعتوهة والعبدة والامة والمراد بالباطل حقيقة على قول من لم يصح ما باشرة من غير كفء أو حكمه على قول من يصححه أي للولي أن يبطله وكل ذلك سائغ في اطلاقات النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وتعام الكلام على ذلك ميسر في الفتح (قوله والاصل الخ) عبارة البحر والاصل هنا أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فانه يخرج الصبي المأذون فانه وان جاز تصرفه في ماله لكن لا بولاية نفسه لكن يرد على العكس المحجورة فانها تلك النكاح وان لم تلك التصرف في ماله على قولهما بالجرح على الحرف فالاصل مبنى على قول الامام تأمل (قوله اذا كان عصبه) أي بنفسه فلا يرد العصبه بالغير كالبنات مع الابن ولا العصبه مع الغير كالانثى مع البنات كما في البحر ح (قوله في غير الكفء) أي في تزويجها بنفسها من غير كفء وذلكه الاعتراض في تزويجها بنفسها باقل من مهر

ثبت بأربع قرابة وملك
ولاء وامامة (شاء أو
أبي) وهي هنا نوعان ولاية
ندب على المكفئة ولو بكر
ولاية اجبار على الصغيرة
ولو ثيبا ومعتوهة ومرفوعة
كما أفاده بقوله (وهو) أي
الولي (شرط صحة) نكاح
صغير ومجنون ورقيق
لا مكفئة (فنقدم نكاح حرة
مكفئة بلا) رضا (ولي)
والاصل ان كل من تصرف في
ماله تصرف في نفسه وماله
فلا (وله) أي للولي (اذا
كان عصبه) ولو غير محرم
كابن عم في الاصح خاتمة
ونخرج ذوو الارحام والام
والقاضي (الاعتراض في
غير الكفء)

مثلا حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي كما سيذكره المصنف في باب الكفامة (قوله فيفسخه القاضي) فلا
تثبت هذه الفرقة الا بالقضاء لانه مجتهد فيه وكل من الخصمين يتشبه بدليل فلا يقطع النكاح الا بفعل
القاضي والنكاح قبله صحيح يتوارثان به اذا مات أحدهما قبل القضاء وهذه الفرقة قسح لا تنقص عدد
الطلاق ولا يجب عندها شيء من المهران وقعت قبل الدخول وبعدها المسمى وكذا بعد الخلوة الصحيحة
وعاينها العدة ولها نفقة العدة لانها كانت واجبة ففسخ ولها أن لا تنكح من الوطء حتى يرضى الولي كما اختاره
الفقيه أبو الليث لان الولي عسى أن يفرق فيصير وطء شبهة وأما على المفتي به الا حتى فهو حرام لعدم الانعقاد
أفاده في البحر (قوله ويجدد) أي اعتراض الولي بتجديد النكاح كالزوجها الولي باذنها من غير كف
فطلقها ثم زوجت نفسها منه ثانيا كان لذلك الولي التفريق ولا يكون الرضا بالاول رضا بالثاني ففسخ وقيد
بتجديد النكاح لانه لو طلقها رجعا ثم راجعها في العدة ليس للولي الاعتراض كما ذكره في التحذيرة (قوله مالم
يسكت حتى تلد) زاد لفظ يسكت للإشارة الى أن سكوتها قبل الولادة لا يكون رضا وان هذه ليست من
المسائل التي نزل فيها السكوت منزلة القول كما ستأتي الإشارة اليها ويظهر منه أنه لو لم يسكت بل خاصم حين
علم فكذلك بالاول فافهم لكن يبقى الكلام فيما لو لم يعلم أصله حتى ولدت فهل له حق الاعتراض ظاهر المتن
لا وظاهر الشرح نعم تأمل (قوله لثلاثين) أي بالتفريق بين أبيه فان بقاءهما مجتمعين على ترابته
أحفظ له بلا شبهة فافهم (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب البحر (قوله ويقتى في غير الكف الخ)
قيد بذلك لثلاثين وهو موده الى قوله فنقض نكاح الخ وللاحتراز عما لو تزوجت بدون مهر المثل فقد علمت أن
للولي الاعتراض أيضا والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المفتي به خاص بغير الكف كما
أشار اليه الشارح ولم أر من أجرى هذا القول في المسئتين والفرق امكان الاستدراك باتمام مهر المثل
فلذا قالوا له الاعتراض حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي فاذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم
الكفامة هذا ما طهر لي فافهم (قوله بعدم جواز أصلا) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا اذا كان لها
ولي لم يرض به قبل العقد فلا يقيد الرضا بعهده بغير وهو صحيح نافذ مطلقا اتفاقا كما يأتي
لان وجه عدم الصحة على هذه الرواية دفع الضرر عن الاولياء أما على فقد رخصت باسقاط حقها ففسخ وقول
البحر لم يرض به يشمل ما دل عليه لم أصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا كما ذكرنا
فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضاه صريحا وعليه فلو سكوت قبله ثم رضى بعده لا يفيد فاعية تأمل (قوله وهو المختار
للفقوى) وقال شمس الأئمة وهذا أقرب الى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة فاسم لانه ليس كل ولي يحسن
المرافعة والخصومة ولا كل قاض يعدل ولو أحسن الولي وعدل القاضي فقد يترك أثمة للتردد على أبواب
الحكام واستثقال النفس الخصومة فيقرر الضرر فكان منعه دفعه ففسخ (قوله نسكت) نعت لمطلقة
وقوله بلا رضا متعلق بنسكت وقوله بعد طرف الرضا والضمير في معرفته للولي وفي آياه بغير الكف وقوله بلا
رضا نقي منصب على المقيد الذي هو رضا الولي والمقيد الذي هو بعدم معرفته آياه فيصدق بنفي الرضا بعد المعرفة
وبعد ما هو بوجود الرضا مع عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تحل وانما تحل في الصورة الرابعة وهي
رضا الولي بغير الكف مع علمه بانه كذلك اه ح قلت والانساب أن يقول مع علمه به عينها في البحر لو قال
الولي رخصت بزوجها من غير كف ولم يعلم بالزوج عينها هل يكفي صارت حادثة الفتوى وينبغي لا يكفي لان الرضا
بالجهول لا يصح كما ذكره في الخاتمة فيما اذا استأذنها الولي ولم يسم الزوج فقال لان الرضا بالجهول لا يتحقق ولم
أره بنقولا اه وأقره في النهر لكن ليس على عمومها سيما في كلام الشارح أنهم الوفوضت الامر اليه
يصح كقولها زوجني ممن تختاره ونحوه قال الحبير الرمي ومقتضاه أن الولي لو قال لها أبارض بما تفعلين أو
زوجي نفسك ممن تختارين ونحوه أنه يكفي وهو ظاهر لانه فوض الامر اليها ولانه من باب الاسقاط اه
(قوله فليحفظ) قال في الحقائق شرح المنظومة النسفية وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه اه وقال

فيفسخه القاضي ويجدد
بتجديد النكاح (مالم)
يسكت حتى (تلد منه) لثلاثين
يضيع الولد وينبغي الحاق
الحبل الظاهر به (ويقتى)
في غير الكف (بعدم جواز)
أصلا وهو المختار للفتوى
(لفساد الزمان) فلا تحل
مطابقة ثلاثين نسكت بغير كف
بلا رضا ولي بعدم معرفته آياه
فليحفظ (و) بناء على
(الاول)

الكمال لان المحلل في الغالب يكون غير كفء وأما الولي باشر الولي عقد المحلل فانم انحل للاول اه وفي البحر
وهذا كله اذا كان لها ولي والا فهو صحيح مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه أفتي كثير من المشايخ
فقد اختلف الافتاء بحر لكن علمت أن الثاني أقرب الى الاحتياط (قوله قبل العقد أو بعده) فيه أن
الرضا قبل العقد يصح على كل من الاول والثاني وأما المبني على الاول فقط فهو الرضا بعد العقد فانه يصح
عليه لا على الثاني المفتي به كما قدمناه عن البحر وكلام المتن يوهم أنه على الثاني لا يكون رضا البعض كالكل
ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره دفع هذا الالهام تأمل (قوله لثبوتها لكل كمالا) لانه حق واحد
لا يتجزأ لانه ثبت بسبب لا يتجزأ بحر (قوله كولاية أمان وقود) فاذا أمن مسلم حر يبا ليس لمسلم آخر أن
يتعرض للحر بي أو لملكه وإذا علم أحد أولياء العاصم ليس لولي آخر طلبة ح (قوله وسنحققه في الوقف)
حيث زاد على ما هنا ما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف يتصب خصما عن الكل وكذا
بعض الورثة وكذا اثبات الاعسار في وجه أحد العرماء وولاية المطالبة بإزالة الضرر والعم عن طريق المسلمين
(قوله والا الخ) أي وان لم يستوفى الدرجة وقد رضى الأبعد فلا قرب الاعتراض بحر عن الفتح وغيره
(قوله وان لم يكن لها ولي الخ) أي عصبه كأمرو والولي التعبير به وهذا الذي ذكره المصنف من الحكم ذكره
في الفتح بحسب ما بصيغة ينبغي أخذ من التعديل بدفع الضرر عن الأولياء وانما رضى باسقاط حقه أو خزم به في
البحر فتبعه المصنف والظاهر أنه لو كان لها عصبه صغير فهو بمنزلة من لا ولي لها لانه لا ولاية له وكذا لو كان عبدا
أو كافرا كما يشير اليه الشارح عند قوله الولي في النكاح العصبه الخ كما سمينه هناك وعلى هذا فلا
بلغ أو عتق أو أسلم لا يتجدد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبه غائب فهو كالحاضر لان ولايته لا تنقطع
بديل أنه لو زوج الصغيرة حيث هو صحيح وان كان لها ولي آخر حاضر على ما فيه من الخلاف كما سيأتي والظاهر
أيضا أن هذا في البالغة أما الصغيرة فلا يصح لانم لم ترض باسقاط حقه ألا ترى أنهم لو كان لها عصبه فزوجها
من غير كفء لم يصح فكذا اذا لم يكن لها عصبه هذا كما ما ظهر لى تفقها من كلامهم ولم أره صريحا (قوله
مطلقا) أي سواء نكحت كفوا أو غيره ح (قوله اتفاقا) أي من الثائلين برواية ظاهر المذهب والثائلين
برواية الحسن المفتي بها (قوله أي ولي له حق الاعتراض) يوهم أن الولي في قوله وان لم يكن لها ولي المراد به
ما يشمل الارحام وليس كذلك كما علمت فالمراد به هذا التفسير هناك ليعلم المراد في الموضوعين ويرتفع
الالهام المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على قبضه أي وبحقوق قبض المهر قبض النفقة أو الخصامة في
أحدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح (قوله ان كان الخ) كذا ذكره في الذخيرة وأقره في البحر
والهرو والشربلالية وشرح المقدسي وظاهره أن هذا شرط في الرضا دلالة فقط وأن مجرد العلم بعدم الكفاءة
لا يكفي هنا بخلاف الرضا الصريح حيث يكفي فيه العلم فقط لكن هذا مخالف لاطلاق المتن ولم يذكره في
الفتح ولا في كافي الحاكم الذي جمع كتب ظاهر الرواية وأيضا فوجهه غير ظاهر الا أن يكون الفرق انحطاط
وتبعية الدلالة عن الصريح فليتنامل وصورة المسئلة أن تكون هذه المرأة تزوجت غير كفء غفصم الولي وأثبت
عند القاضي عدم الكفاءة فقبض الولي المهر قبل التفريق أو فرق القاضي بينهما ما ثم تزوجته ثانيا بلا
إذن الولي فقبض المهر (قوله كمالا يكون الخ) مكرر بقوله المار لم يسكت حتى تلد (قوله وأما تصديقه الخ)
قال في البحر قيسد بالرضا لان التصديق بأنه كفؤ من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال في المبسوط لو
ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفؤ وأثبت ذلك أو أنه ليس بكفء يكون له أن يطالبه بالتفريق لان المصدق
ينسكب سبب الوجوب وانسكب سبب الشئ لا يكون اسقاطا له اه وفي الفوائد الناجية أقام ولها شاهد من
بعدم الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة لا يشترط لفظ الشهادة لانه اخبار اه (قوله ولا تجبر البالغة)
ولا الحر البالغ والمكاتب والمكاتبه ولو صغيرين ح عن القهس ستاني (قوله البكر) أطلقها فشميل
ما اذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة فتزوج كما تزوج الابكار نص عليه في الاصل بحر

وهو ظاهر الرواية (فرضا
البعض) من الأولياء قبل
العقد أو بعده (كالكل)
لثبوتها لكل كمالا ولاية
أمان وقود وسنحققه في
الوقف (لو استوفى الدرجة
والا فلا قرب) منهم (حق
الفتح وان لم يكن لها ولي
يهو) أي العقد (صحيح) نافذ
(مطلقا) اتفاقا (وقبضه)
أي ولي له حق الاعتراض
(المهر ونحوه) مما يدل على
الرضا (دلالة ان كان
عدم الكفاءة ثابتا عند
القاضي قبل نكاحه ولا
لم يكن رضا كما (لا يكون
سكوته) رضاهم تلد وأما
تصديقه بأنه كفء فلا يسقط
حق الباقي مبسوط (ولا
تجبر البالغة البكر على
النكاح) لا تقطاع الولاية
بالبلوغ (فان استأذنها هو)
أي الولي

وهو السنة (أو وكيله
أورسوله أو زوجها) ولها
وأخبرها رسوله أو فضولي
عدل (فسكتت) عن رده
مختارة (أو ضحكك غير
مستترزة أو تبسمت أو بكت
بلاصوت) فلا بصوت لم
يكن اذا ولاردا حتى لو
رضيت بعده انعقد معراج
وغيره في الوفاية والملتقى
فيه نظر (فهو اذن) أي
توكيل في الاول ان انعقد
الولي فلو تعدد الزوج لم يكن
سكوتها اذنا واجازة في الثاني
ان بقي النكاح لالو بطل
بعونه ولو قالت بعد دونه
زوجي أبي بأمرى
وأنكرت الورثة

(قوله وهو السنة) بان يقول لها قبل النكاح فلان يحطبك أو يذكرك فسكتت وان زوجها غير استنار
فقد أخطأ السنة وثبتت على رضاها بغير من الحيطة واستحسن الرجى ما ذكره الشافعية من أن السنة في
الاستئذان أن يرسل المهر نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والائم بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع
عليه غيرها اه (قوله أو وكيله أو رسوله) الاول أن يقول وكنتك تستأذن لي فلانة في كذا والثاني أن
يقول اذهب الى فلانة وقل لها ان أهلك فلانة تستأذنك في كذا (قوله وأخبرها رسوله الخ) أما إذا نزل قول
المصنف أو زوجها محمول على ما إذا زوجها في غيبتها وهذا وان كان خلاف المتبادر منه لكن برجح دفع
التكرار مع قوله الآتي وكذا إذا زوجها عندها فسكتت وفي البحر واختلف فيما إذا زوجها غير كفء بلغها
فسكتت فقال لا يكون رضا وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضا ان كان المزوج أباً أو جداً وان كان غيرهما
فلا يكفي الحانية أخذ من مسئلة الصغيرة المزوجة من غير كفء اه قال في المهر وحزم به في الدراية بالاول
بلفظ قالوا (قوله أو فضولي عدل) الشرط في الفضولي العدالة أو العدد في كفي اخبار واحد عدل أو مستورين
عند أبي حنيفة ولا يكفي اخبار واحد غير عدل ولها نظائر سنة في متفرقات القضاء (قوله فسكتت) أي
البكر البالغة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتها رضا حتى يرضى بالكلام كافي الحاكم (قوله عن رده)
قيده اذ ليس المراد مطلق السكوت لانها لو بلغها الخبر فسكتت بأجنبي فهو سكوت هنا فيكون اجازة فلو قالت
الحمد لله أنكرت نفسي أو قالت هو دياغ لا أريده فهذا كلام واحد فهو رد بحر (قوله مختارة) أمالو
أخذها عطاس أو سعال حين أنكرت فلما ذهب قالت لا أرضى أو أخذ فها ثم ترك فقالت ذلك مصردها لان
سكوتها كان عن اضطرار بحر (قوله غير مستترزة) وضحك الاستهزاء لا يخفى على من يحضره لان الضحك
انما جعل اذنا لالته على الرضا فاذ لم يدل على الرضا لم يكن اذنا بحر وغيره (قوله أو بكت بلاصوت) هو
الخمار للفتوى لانه حزن على مفارقة أهلها بحر أي وانما يكون ذلك عند الاجازة معراج (قوله في
الوقاية والملتقى) أي من أنه هو والبكاء بلاصوت اذن ومعه رد (قوله فيه نظر) أي لخالفته في المعراج
ولا يخفى ما فيه فان ما في الوقاية والملتقى ذكر مثله في النفاية والاصلاح والمتون مقدمة على الشروح وفي شرح
الجامع الصغير لقاضيخان وان بكت كان ردافي احسدى الروايتين عن أبي يوسف وعنه في رواية يكون رضا
قالوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضا وان كان عن سكوت فهو رضا اه وبه ظهر أن أصل
الخلاف في أن البكاء هل هو رد أو لا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فمضى لا يكون رضا أنه يكون رد كما
فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به أيضا في التنصير حيث قال بعد حكاية الروايتين وبعضهم قالوا ان كان
مع الصياح والصوت فهو رد والافهور رضا وهو الاوجه وعليه الفتوى اه كيف والبكاء بالصوت والويل
قربنة على الرد وعدم الرضا عن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين والمقول اعتبار قرأتين الاحوال في
البكاء والضحك فان تعارضت أو أشكل احسبها اه فقد ظهر لك أن ما في المعراج ضعيف لا يعول عليه
(قوله فهو اذن) أي وان لم تعلم انه اذن كافي الفتح (قوله أي توكيل في الاول) أي فيما اذا استأذنها قبل
العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم به الولي فزوجها صح كافي الظهيرية لان التوكيل لا ينعزل حتى
يعلم بحر (قوله فلو تعدد الزوج الخ) عبارة البحر ولو زوجها وليا من مساويان كل واحد منهما من رجل
فأجازتهما باطلا لعدم الاولية وان سكنت بقبلا وقوفين حتى تحيز أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر
الجواب كافي البدائع اه ولا يخفى أن هذا في الاجازة والكلام الآن في التوكيل أي الاذن قبل العقد لكن
الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضوعين ان زوجها معا بعد الاستئذان أمالو استأذنها فسكتت فزوجها
معاها من رجلين ينبغي أن يصح السابق منهما لعدم المزاحم فافهم (قوله واجازة) عطف على توكيل وقوله
في الثاني أي فيما استأذنها بعد العقد وهذا هو الاصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضا كما بسطه
في الفتح وقد مرنا الخلاف أيضا فيما إذا زوجها غير كفء فبلغها فسكتت (قوله لالو بطل بعونه) لان الاجازة

شرطها قيام العقد بجر (قوله فاقول لها) لان الاصل أن المسلم المكاف لا يعقد الا العقد الصحيح النافذ (قوله
 فاقول لهم) لانها أقرت أن العقد وقع غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها المكان التهمة بجر وحينئذ
 فلا ترث وهل تعد فان كانت صادقة في نفس الامر فلا شك في وجوب العدة عليها ديانة والا فلا تهم لو أرادت أن
 تزوج تمنع مؤاخذه لها بآبائها وأما لو تزوجت في النكاح فلو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فقال الزوج
 تزوجتك بعدها فالقول قوله لانه يدعي الصحة اه فله عليه يقال هنا كذلك لان اقرارها السابق لم يثبت من كل
 وجه هذا ما ظهر لي (قوله وقولها غيره) أي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لا بعده) فرقوا بينهما بأنه
 يحتمل الاذن وعدمه فقبله كالح كاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا يبطل بالشك كذا في
 الظاهرية وهو مشكل لانه لا يكون نكاحا لا بعد الصحة وهي بعد الاذن فالظاهر أنه ليس بأذن فيها بجر
 وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بان العقد اذا وقع ثم ورد بعده ما يحتمل كونه تقريرا
 وكونه رداتر حج بوقوعه احتمال التقرير واذ ورد قبله ما يحتمل الاذن وعدمه تريح الرد لعدم وقوعه فيمنع من
 ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه (قوله ولو زوجهها بنفسه الخ) يحترز قول المصنف أو زوجهها أي أن الولي لو
 تزوجهها كابن الم اذا تزوج بنت عمه البكر البالغ بعير اذ لم يبلغها فسكت لا يكون رضالانه كان أصيلا في
 نفسه فصوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزوج
 من نفسه فسكتت بازا جاعا بجر عن الحائض والحاصل أن الفضولي ولو من جانب اذ قل في طرفي العقد
 لا يتوقف عقده على الاجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف ما لو باشر العقد مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل
 أو فضولي آخر فإنه يتوقف اتفاقا كما سيأتي آخر باب الكفاءة (قوله فسكتت) أما لو قالت حين بلغها قد كنت
 قلت اني لا أريد فلا ولم ترد على هذا لم يجز النكاح لانها أخبرت أنها على ابائهم الاول ذخيرة (قوله بخلاف ما لو
 بلعها الخ) لان نفاذ التزوج كان موقوفا على الاجازة وقد بطل بالرد والرد في الاول كان للاستئذان لا للتزوج
 المعارض بعده لكن قال في الفتح الاوجه عدم الصحة لان ذلك الرد الصريح يضر بكون ذلك السكون دلالة
 الرضا اه وأقره في البحر وقد يقال انه قد تكون علمت بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون رده الاول
 حيا لم يعلمت من أن العلب اظهار الفرج عند خفاة السماع ولو كانت على امتناعها الاول اعسرت بالرد
 كما عسرت له أولا ولم تنسخ منه (قوله ان عرف) بالبناء للمجهول ونايب الفاعل ضمير المرأة والذى في
 البحر ان عرفت (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على الخلاف كافي مسئله المتن الاتية ح (قوله واستشكه
 في البحر الخ) يؤيده ما قدمه اه أول النكاح في ان قوله زوجني وكيل أو ايجاب عن الخلاصة لو قال لو كـ
 هب بـنتك لفلان فقال وهبت لا ينعقد ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يملك التوكيل اه فهذا
 يدل على ان الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وانه ليس من المسائل التي استثنوها من هذه القاعدة وقال
 الرجعي هناك وفي حاشية الجوى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل أن مباشرة وكيل الوكيل بحضرة
 الوكيل في النكاح لا تكون كباثمة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع وفي مختصر عصام أنه جعله كالبيع
 مباشرة بحضرة كباثمة بنفسه اه فيمكن أن يكون ما في القنية مفرعا على رواية عصام لكن الاصل
 وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية فالظاهر عدم الجواز فانهم (قوله ولو في ضمن العام) وكذا لو سمي لها
 فلانا أو فلانا فسكتت فله أن يزوجهما من أي ما شاء بجر (قوله لو يحصون) عبارة الفتح وهم محصورون
 معروفون لها اه ومقتضاها أنهم اولا لم تعرفهم لم يصح وان كانوا محصورين (قوله والا لا) كقوله أزوجك
 من رجل أو من بني تميم بجر (قوله ما لم تفوض له الامر) أما اذا قالت أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان
 أقواما يخطبونك أو زوجني ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح كافي الظاهرية وليس له به هذه المقالة ان
 يزوجهما من رجل ردت نكاحه أولا لان المراد بهذا العموم غيره كالتوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل
 أن يزوجه ما علقته اذا كان الزوج قد شكاها لوكيل وأعلمه بطلانها في الظاهرية بجر (قوله لا العلم

فالقول لها اختر شو تعند ولو
 قالت بغير أمرى لـ كـه بلغى
 فرضيت فالقول لهم وقولها
 غيره أولى منه رد قبل العقد
 لا بعده ولو زوجهها بنفسه
 فسكونه رد بعد العقد لا قبله
 ولو استأذنها في معين فردت
 ثم زوجهها فسكتت صح
 في الاصح بخلاف ما لو بلغها
 فردت ثم قالت رضيت
 لم يجز لمطلانه بالرد ولذا
 استحسنوا التجدد عند
 الزفاف لان العلب اظهار
 النفرة عند خفاة السماع
 ولو استأذنها فسكتت فوكل
 من يزوجهما من سماء جاز
 ان عرف الزوج والمهر كما
 في القنية واستشكه في
 البحر بأنه ليس للوكيل أن
 يوكل بلاذن فقتضاء عدم
 الجواز أو أنهم استثنوا (ان
 علمت بالزوج) أنه من هو
 لتظهر الرغبة فيه أو عنه
 ولو في ضمن العام كخبراني
 أو بني عى لو يحصون أو لا
 لا ما لم تفوض له الامر (لا)
 العلم

قوله ضمير المرأة لعل النسبة
 التي وقعت للمحشى ليس
 فيها لفظ الزوج والا لا نسخ
 التي بأيدينا ما رأيت به الهامش
 فليحذر الصواب اه

بالمهر) أشار بتقدير العلم إلى أن المصنف راعى المعنى في عطفه المهر على التزوج وأصل التركيب بشرط العلم
 بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل بشرط) أشار إلى ضعفه وإن قال في الفتح أنه لا وجه لأن صاحب الهداية
 صحح الأول وقال في البحر أنه المذهب لقول الذخيرة أن إشارات كتب محمد تدل عليه اه قلت وعلى القول
 باشتراط تسميته بشرط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضا بدونه كفى البحر عن الزياحي وبقي على
 القول بعدم الاشتراط فهل بشرط أن يزوجه بمهر المثل حتى لو نقص عنه لم يصح العقد الأرضها صارت
 حادثة الفتوى ورأيت في الحاشية عشر من البرازية وإن لم يذكر المهر فزوج الوكيل بأكثر من مهر المثل
 بما لا يتغابن الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنه دخلا فالهما لكن للأولياء حتى
 الاعتراض في جانب المرأة فبالعادر عنهم اه أي إذا رضيت بذلك ومقتضاه أنه إذا كان الوكيل هو الولي
 كما في حادثة أو رضيت به صح والأفلا تأمل (قوله وما صححه في الدرر) أي من التفصيل وهو أن الولي
 كان أباً أو جداً فذكر الزوج يكفي لأن الأب لو نقص عن مهر المثل لا يكون المصلحة تزديده عليه وإن كان
 غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر (قوله عن الكافي) أي ناقلا تصحيحه عن الكافي فانهم (قوله رده
 الكمال) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشيء لأن ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم الجبر والكلام في
 الكبيرة التي وجب مشاورته لها أو الأب في ذلك كالأجنبي (قوله إن علمته) أي الزوج وأما المهر ففيه
 ما مر آنفاً كآبائه عليه في البحر (قوله في سبع وثلاثين مسألة مذكورة في الأشباه) أي في قاعدة لا ينسب
 إلى ساكت قول وذ كرهاً في عبارة بنماها وزاد عليها ط عن الجوى مسائل أخر سيذكرها الشارح
 في الفوائد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسأني الكلام عليها كلها إن شاء الله تعالى
 (قوله كأجنبي) المراد به من ليس له ولاية فعمل الأب إذا كان كافراً أو عبداً أو مكاتباً لكن رسول الولي
 قائم مقامه فيكون سكوتها رضا عند استئذانه كافي الفتح والوكيل كذلك كافي البحر عن الغنية (قوله أو ولي
 بعيد) كالأخ مع الأب إذا لم يكن الأب غائباً عن مسقطعة كالأخانية (قوله فلا عبرة لسكونها) وعن السكرخي
 يكفي سكوتها فتح (قوله كالتيب البالغة) أما الصغيرة فلا استئذان في حقها كالبكر الصغيرة فتح (قوله
 الأفي السكوت) حيث يكون سكوت البكر البالغة إذا نفي حق الولي الأقرب ولا يكون إذا نفي الثيب البالغة
 مطلقاً والاستثناء منقطع لأن قول المصنف كالتيب تشبيهه بالبكر التي استأذنها غير الأقرب وهذه لا فرق بينهما
 وبين الثيب البالغة في السكوت (قوله لأن رضاها يكون بالدلالة الخ) أشار إلى ما أورده الزيلعي على
 أكثر وغيره من أن رضاها لا يقتصر على القول فانه لا فرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي أن
 رضاها قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة غير أن سكوت البكر رضا دلالة لحيايتها دون الثيب لأن حياها قد
 قل بالممارسة فتخلص المصنف عن ذلك بزيادة قوله أو ما هو في معناه الخ لكن أجاب في الفتح بأن الحق أن
 الكل من قبيل القول إلا التمكن فيثبت دلالة لأنه فوق القول أي لأنه إذا ثبت الرضا بالقول يثبت بالتمكن من
 الوطء بالأولى لأنه أدل على الرضا واعتراضه في البحر بأن قبول التهنئة ليس بقول بل سكوت زائد في النهر ولهذا
 عدوه في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لأن مقتضى كلام الفتح أن المراد بقبول التهنئة ما يكون قولاً باللسان
 لا مجرد السكوت لأن مراده ادخال الجميع تحت القول ولذا لم يستثن إلا التمكن ولا ينافيه قوله من قبيل القول
 لأن مراده أنه من قبيل القول الصريح بالرضا مثل قولها رضيت ونحوه بدليل أنه قال قبله أنه يكون أماً بالقول
 كنتم ورضيت وبارك الله لنا أو أحسنت أو بالدلالة كطلب المهر أو بالصفة الخ ثم قال والحق أن الكل من
 قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره وأما قوله في النهر ولهذا الخ ففيه أن المذكور في مسائل السكوت
 قولهم إذا سكنت الأب ولم ينف الولد مدة التهنئة لزمه ومعناه سكنت عن نفى الولد لأن جواب التهنئة وأما
 الجواب عن اعتراض البحر بأن قول الفتح أنه من قبيل القول أي لا من القول حقيقة بل هو منزل منزلة فلا
 يرد السكوت - مد التهنئة ففيه أنه لو كان مراده ذلك لم يحتمل إلى استثناء التمكن ولم يكن فيه دفع لما أورده

(بالمهر) وقيل بشرط
 وهو قول المتأخرين بحر
 عن الذخيرة وأقره المصنف
 وما صححه في الدرر عن الكافي
 رده الكمال (وكذا إذا زوجها
 الولي عندها) أي بحضرتها
 (فسكت) صح (في الأصح)
 إن علمته كإمراة والسكوت
 كالنطاق في سبع وثلاثين
 مسألة مذكورة في الأشباه
 (فإن استأذنها غير الأقرب)
 كأجنبي أو ولي بعيد (فلا)
 عبرة لسكونها (بل لا بد من
 القول كالتيب) البالغة
 لا فرق بينهما في السكوت
 لأن رضاها يكون بالدلالة
 كما ذكره بقوله (أو ما هو
 في معناه) من فعل يدل على
 الرضا (كطلب مهرها)
 ونفقتها (وتمكنها من الوطء)

الذي يلي لان الذي يلي يقول ان الدلالة بمنزلة القول في الاكراه فافهم ثم الذي يظهر ما قاله الذي يلي لان الظاهر ان
 طلب المهر ونحوه لا يلزم ان يكون بالقول ولذا عبر الشارع بقوله من فعل يدل على الرضا ومقتضاه ان قبض
 المهر ونحوه رضا كما مر من جعله رضا دلالة في حق الولي وبه صرح في الثانية بقوله الولي اذ زوج الثيب
 فرضيت بقلها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها ان تردلان المعبر فيها الرضا باللسان أو الفعل الذي يدل على
 الرضا نحو التمكين من الوطء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق الغلام اه (قوله
 ودخوله بها الخ) هذا مكرروا الظاهر انه تعريف والاصل ونحوه بها فان الذي في البحر عن الظهيرية ولو
 خلاها برضاها هل يكون اجازة لا رواية لهذه المسئلة وعندى ان هذا اجازة اه وفي البرازية الظاهر انه
 اجازة (قوله والضحك سرورا) احتراز عن الضحك استهزاء قال في البحر وأما الضحك فذكر في فتح القدير
 أولا انه كالسكوت لا يكفي وسلم هنا انه يكفي وجهه من قبيل القول لانه خوف اه قلت وما هنا هو الموافق
 لما صرح به الذي يلي وغيره (قوله ونحو ذلك) كقبول المهر كما مر عن الثانية والظاهر ان مثله قبول النفقة
 (قوله بخلاف خدمته) أي ان كانت تخدمه من قبل في البحر عن المحيط والظهيرية ولو أكلت من طعامه
 أو خدمته كما كانت فليس برضا دلالة (قوله أي نطة) هي من فوق الى أسفل والظهيرية عكسها (قوله أي كبر)
 أي بلاتزوج في النهر عن الصحاح يقال عنت الجارية تعنس بضم النون عنو ساو عا سا فهي عانس اذا طال
 مكثها بعد ادراكها في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الابكار (قوله بكر حقيقة) خبر من وفي الظهيرية
 البكر اسم لامرأة لم تنجمع بنكاح ولا غيره اه لان مصيبتها أول مصيب لها ومنه الباكورة لأول الثمار
 والبكرة بضم الباء لأول النهار وحاصل كلامهم ان الزائل في هذه المسائل العذرة أي الجلدة التي على الحمل
 لا البكارة فكانت بكر حقيقة وحكما ولا تدخل في الوصية لابكار بنى فلان ولا برد الجارية لو شريت على انها
 بكر فوجدت رائحة العذرة نشئ من ذلك له ردها لان المتعارف من اشتراط البكارة صفة العذرة أفاده في البحر
 (قوله كتفريق بحسب) أي كذا تفريق الخ ط وهو تنظير في كونها بكر حقيقة وحكما لا تشمل فلا يردان
 هذه ما زالت عذرتها فكيف يشبهها من زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق) عطف على تفريق لا على حب ح
 (قوله بعد خلوة) يصلح طرفا للتفريق والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطء طرفا للاخيرين فقط
 لعدم امكان الوطء في الاول أما في الحب فظاهر وأما في العنة فلان الوطء يمنع التفريق كان الانسب تعلقه
 بالآخرين فقط وفهم من قوله بعد خلوة أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة كانت بكر حقيقة وحكما بالاولى
 وقيد بقوله قبل وطء لانها بعد الوطء ثيب حقيقة وحكما ح (قوله وهذه فقط بكر حكا) أراد بالحكمي ما ليس
 بحقيق بدلالة المقابلة كما هو المتبادر ولذا حاول الشارح في عبارة المصنف فقدر نحسبها لمن ومبتدأ البكر والا
 فعبارة المصنف في نفسها صحيحة لان الحقيق حكيم أيضا والحكمي أعم لانه قد يكون غير حقيق ولكن لما
 كان المتبادر من اطلاق الحكمي ارادة ما ليس بحقيق أول عبارة المصنف ولم يقل بكر حكا فقط لما قلنا فافهم
 (قوله ان لم يتكرر ولم تحده) هذا معنى قولهم ان لم يشهر زناها يكتفى بسكوته لان الناس عرفوا بكر
 فيه يمينها بالنطق فيكتفى بسكوتهما كى لا تتعطل عليهما صالحها وقد ندب الشارع الى ستر الزنا فكانت بكر
 شرعا بخلاف ما اذا اشهر زناها (قوله والا) صادق بثلاث صور ما اذا تكررت منها الزنا ولم تحده أو حدث ولم
 يتكرر أو تكررت وحدث ح (قوله كوطوءة بشبهة) أي فانما ثيب حقيقة وحكما ح (قوله أو نكاح فاسد)
 عطف على بشبهة أي وكوطوءة بنكاح فاسد فافهم أما اذا لم يوطأ فيه فهي بكر حقيقة وحكما كما في النكاح
 الصحيح ط (قوله وقالت رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كما في الشرع لانية ط (قوله ولا بينة
 لهما) قيد به لآب أيهما أقام البينة قبلت بيته بحر وان أقاماها فبأى في قوله ولو برهنا (قوله ولم يكن دخل
 بها طوعا) بأن لم يدخل أو دخل كرها واحترزه عما اذا دخل بها طوعا حيث لا تصدق في دعوى الرد في
 الاصح لان التمكين من الوطء كالاقرار وعن هذا صحح في الولو الحية أنهم لو أقامت بعد الدخول البينة على الرد

ودخوله بها برضاها
 ظهيرية (وقبول التثنية)
 والضحك سرورا ونحو ذلك
 بخلاف خدمته أو قبول
 هديته (من زالت بكارتها
 بوثبة أي نطة أو) درو
 (حيض أو) حصول
 (جراحة أو تعنيس) أي
 كبر بكر حقيقة كتفريق
 يجب أو عنة أو طلاق أو
 موت بعد خلوة قبل وطء
 (أوزا) وهذه فقط (بكر
 حكا) ان لم يتكرر ولم تحده
 به والا فثيب كوطوءة بشبهة
 أو نكاح فاسد (قال)
 الزوج للبكر البالغة بلغن
 النكاح فسكت وقالت
 رددت) النكاح (ولا بينة
 لهما) على ذلك (ولم يكن
 دخل بها طوعا) في الاصح

لم تقبل لكن في حاشية الغزى على الاشياء أنه وقع اختلاف التصحيح في قبول بينتها بعد الدخول على أنها كانت ردت النكاح قبل الاجازة في البرازية أن المذكور في الكتب أنها تقبل وصحيح في الواقعات عدمه لتناقضها في الدعوى والصحيح القبول لانه وان بطلت الدعوى فالبيضة لا تبطل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان عليه مقبول بلا دعوى قال الغزى وقد ألف شيخنا العلامة على المقدسى فيها رسالة اعتمد فيها الصحيح القبول (قوله فاقول قولها) لانه يدعى لزوم العقد وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكراً ولا يقبل قول ولها علم بالرضا لانه يقر عليها بثبوت الملك واقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في الفتح وينبغي أن لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر بالرضا لكونه ساعياً في اتحام ما صدر منه فهو منهم ولم أره منة ولا بحر قلت وفي الكافي للحاكم الشهيد واذ زوج الرجل ابنته فأكرت الرضا فشهد عليها أبوها وأخوها لم يحز اه فتأمل ثم اعلم أنه ذكر في البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد ما نصه واذا ادعت فساداً وهو محتمه فالقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة ولها نصف المهر ان لم يدخل والكل ان دخل كذا في الخاتمة وينبغي أن يستثنى منه ما ذكره الحاكم الشهيد في الكافي من أنه لو ادعى أحدهما أن النكاح كان في صغره فالقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن قد دخل بها قبل الادراك اه مافي البحر قلت وقد علل الاخيرة في البرازية عن الحيط بقوله لاختلافهما في وجود العقد وعللها في الاخيرة بقوله لان النكاح في حالة الصغر قبل اجازة الولي ليس بنكاح معنى الخ وذكرك قبله أن الاختلاف لوفى الصحة والفساد فالقول لدعى الصحة بشهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد فالقول بالنكاح لوجوده وعلى هذا فلا استثناء لان مافي الخاتمة من الاول ومافي الكافي من الثاني واحد وجهه قوله في الخاتمة وعلى عكسه فرق بينهما الخ كونه مؤثراً باقراره فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر ان ما نحن فيه من قبيل الاختلاف في أصل وجود العقد لان الرصد لا يجب بالقبول وكذا المسئلة الآتية هذا ما ظهر لي (قوله على المفتي به) وهو قولهما وعنده لا عين عليها كما سيأتي في الدعوى في الاشياء الستة بحر (قوله لانه وجودي الخ) جواب عما يقال ان بينتها على سكوتها بينة على النفي وهي غير مقبولة فأجاب بأن السكوت وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كفى المراج زاد في البحر أو هو نفي يحيط به علم الشاهد فيقبل كالأدعت أن زوجهما تكلم بهما وردة في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبل وكذا اذا قال الشهود كننا عندها ولم نسمعها تتكلم ثبت سكوتها كفى الجوامع اه ولا يخفى ان الجواب الاول مبني على المنع والثاني على التسليم وبحث في الاول في السعدية بما في شرح العنا من أن السكوت ترك الكلام وأقره عليه في النهر قائم وعكس الجواب بأن هذا تفسير باللازم وبحث في اشياء أيضاً بأنه مخالف لما في أيمان الهداية من باب التمين في الحجج والصلاة من أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقاً أحاط به علم الشاهد أولاً اه وكذا قال في البحر هناك الحاصل ان الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفي بصورة أو معنى وسواء أحاط به علم الشاهد أولاً اه قلت وهذا في غير الشروط فلو قال ان لم أدخل الدار اليوم فكذا فشهدا أنه دخلها تقبل (قوله في بينها أولى) لا ثبات الزيادة أعني الردفانه زائد على السكوت بحر (قوله الآن يبرهن على رضاها أو اجازتها) أي فترجح بيده لاستوائهما في الاثبات وزيادة بينته باثبات اللزوم كذا في الشروح وعزاء في النهاية للثمر تاشي وكذا هو في غير كتاب من الفقه لسكن في الخلاصة عن أدب القاضي الغصاف ان بينها أولى في هذه الصورة اختلاف المشايخ واحد وجهه ان السكوت لما كان مما تتحقق الاجازة به لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونه يامراً زائداً على السكوت ما لم يصرحوا بذلك كذا في الفتح وتبعه في البحر واستفيد منه التوفيق بين القواين بحمل الاول على ما اذا صرح الشهود بانها قالت أعزت أو رضيت وحمل الثاني على ما اذا شهدت بانها اجازت أو رضيت لاحتمال اجازتها بالسكوت فافهم (قوله كذا زوجها الخ) أي ان الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كفى النهر (قوله مثلاً) فالمراد الولي الجبر (قوله فان القول

(فالقول قولها) يبينها على المفتي به وتقبل بيته على سكوتها لانه وجودي بضم الشفتين ولو برهننا في بينها أولى الآن يبرهن على رضاها أو اجازتها (كما لو زوجها أبوها) مثلاً راعى عدم بلوغها (فقلت ان بالغة والنكاح لم يصح وهي مراعاة وقال الاب) أو الزوج (بل هي صغيرة) فان القول

لها) لانها اذا كانت مراقة كان الخبر به يحتمل الثبوت فيقبل خبره لانها منكرة وقوع الملك عليها ح
 عن البحر (قوله ان ثبت ان سنهاتسع) تفسير للمراقة كما يدل عليه كلام المنح ح (قوله وكذا لو ادعى
 المراهق بلوغه) بان باع أبوه ماله فقال الابن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فالقول
 للابن لانه ينكر زوال ملكه وقد قيل بخلافه والاول أصح بحر عن الذخيرة (قوله ولو برهننا الخ) ذكره
 في البرازية عقب المسئلة الاولى وكان اشرح آخره ليفيد أن الحكم كذلك في المسئلتين فانهم استشكل
 بعض المشسرين تصور البرهان على البلوغ قلت وهو ممكن بالحبل أو الاحبال أو سن البلوغ أو روية الدم أو
 المني كفي الشهادة على الزنا (قوله على الاصح) راجع لمسئلة المراهقة والمراهق فقد نقل التصحيح فيها في
 البحر عن الذخيرة (قوله بخلاف قول الصغيرة) أي التي زوجها غير الاب والجد أو أمان زوجهما فلا خيار لها ط
 (قوله رددت حين باغت الخ) أي قالت بعد ما باغت رددت النكاح واخترت نفسها حين أدركت لم يقبل قولها
 لان الملك ثابت عليها وتريد بذلك ابطال الثابت عليها كفي الذخيرة فانهم وبمذا علم أن قولها ذلك بعد البلوغ
 وكأنه سهاها صغيرة باعتبار ما كان زمن العقد أي المتحقق صغيرا وقت خلاف المراهقة المحتمل بلوغها وقت
 (قوله ولو حالة البلوغ) مان قالت عند القاضي أو الشهود أدركت الآن وفسخت فانه يصح كذا أي بيانه
 (قوله وللولي الاتي بيانه) أي في قوله الولي في النكاح العصبية بنفسه الخ واحترز به عن الولي الذي له حق
 الاعتراض فانه يخص العصبية كما مر وعن الوصي غير القريب كما مرو يأتي أيضا (قوله انكاح الصغير
 والصغيرة) قيد بالانكاح لان اقراره به عليهما لا يصح الا بشهود أو بتصديقهما بعد البلوغ كما سمي ذكره
 المصنف آخر الباب ولو قال وللولي انكاح غير المسكف والرقيق لشمل الممتوه ونحوه * (تتمة) * ليس لغير
 الاب والجد أن يسلم الصغيرة قبل قبض ما تعرف قبضه من المهر ولو سلمها الاب له أن يمنعها أفاده ط ونحوه
 في البحر قلت وليس له تسليمها للدخول بها قبل اطلاق الوطء ولا عبرة لانه كما سمي ذكره الشارح في آخر باب
 المهر (قوله ولو نيسا) صرح بخلاف الشافعي فان هذه الاجبار عند البكارة وعندنا العجز بعدم العقل
 أو نقصان أو توضيحه في كتب الاصول (قوله كعتوه ومجنون) أو ولو كسبرين والمراد كشخص معتوه الخ
 فيشمل الذكر والانثى قال في النهر فالولي نكاحهما اذا كان الجنون مطبعا وهو مشهر على ما عليه الفتوى
 وفي منية المفتي بلغ مجنونا أو معتوها تبق ولاية الأب كما كانت فلوجب أو عته بعد البلوغ تعود في الاصح وفي
 الحسانية زوج ابنة البالغ بلا اذنه بخن قالوا ينبغي للاب أن يقول أحزمت النكاح على ابني لانه ذلك انشاء بعد
 الجنون (قوله ولزم السكاح) أي بلا توقف على اجازة أحد أو بلا ثبوت خيار في تزويج الاب والجد والمولى وكذا
 الابن على ما يأتي (قوله ولو بغين فاحش) هو ما لا يتعابن الناس فيه أي لا يتحملون الغبن فيه استرازا عن
 الغبن اليسير وهو ما لا يتعابن فيه أي يتحملونه قال في الجوهر والذى يتعابن فيه الناس ما دون نصف المهر
 كذا قاله شيخنا وفق الدين وقيل ما دون العشر اه فعلى الاول الغبن الغش هو النصف فما دونه وعلى
 الثاني العشر فما دونه أمل (قوله بنقص) الباء لتصوير الغبن أي ان الغبن يتصور في جانب الصغيرة بالنقص
 عن مهر المثل وفي جانب الصغير بل زيادة (قوله أو زوجها بغير كفاءة) بان زوج ابنة أمة أو بنته تبدا وهذا
 عند الامام وقال لا يجوز أن زوجها بغير كفاءة ولا يجوز الخط ولا زيادة الاجمالية تعابن الناس ح عن المنح
 ولا ينبغي ذكر المثل الاول لان الكفاية غير معتبرة في جانب المرأة للرجل أفاده في الشريعة لانية ونحوه في ط
 قالت وعن هذا قال الشارح أو زوجها مضافا الى ضمير المؤتممة مع تعميم في الغبن الفاحش بقوله بنقص مهرها
 وزيادة مهره فله درهم أسهره فانهم اكر في هذا كلام نذكره قريبا (قوله المزوج بنفسه) احترز به
 عما اذا وكل وكيلان ويحياوسية أي بيانه قريبا ح (قوله بغين) كان عليه أن يقول أو بغير كفاءة ولو قال
 المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المنح اسلم من هذا ح (قوله وكذا المولى) أي اذا زوج الصغير
 أو الصغيرة المرقوقين ثم أعتقه حاشم باعها فان نكاحهما لازم ولو لم يغير كفاءة أو بغير مهر المثل ولا يثبت لهما

لها ان ثبت ان سنهاتسع
 وكذا لو ادعى المراهق بلوغه
 ولو برهننا قبينة البلوغ
 أولى على الاصح بخلاف
 قول الصغيرة رددت حين
 بلغت وكذا المزوج
 بالقول له لانكاره زوال ملكه
 هذا لو اختلف بعد زمان
 البلوغ ولو حالة البلوغ
 فالقول لها تشرح وهبانية
 فليحفظ (وللولي) الاتي
 بيانه (انكاح الصغير
 والصغيرة) جبرا (ولو نيسا)
 كعتوه ومجنون شهرا (ولزم
 السكاح ولو بغين فاحش)
 بنقص مهرها وزيادة مهره
 (أو زوجها) بغير كفاءة ان
 كان الولي المزوج بنفسه
 بغين (أبا أو جدا) وكذا
 المولى

وابن الجنونة (لم يعرف
منهما سوء الاختيار)
مجانته وفسقا (وان عرف
لا) يصح النكاح اتفاقا
وكذا لو كان سكران
فزوجها من فاسق أو شرير
أو فقير أو ذي حرفة دينية
لظهور سوء اختياره فلا
تعارضه شفعته المقلونة
بحر (وان كان المزوج
غيرهما) أي غير الاب
وأبيه ولو الام أو القاضى أو
وكيل الاب لكن في النهر
بحالو عين لو كيله القدر
صح

خيار البلوغ لكل ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجدولان خيار العتق بغنى عنه ط وهذا هو
الصواب في التصوير وأما صور المسئلة عما إذا كان الاعتاق قبل التزويج فغير صحيح لانه في هذه الصورة
يثبت لهما خيار البلوغ كما سئذ كرهه والكلام في اللزوم بلا خيار كفى الاب والجد فانهم (قوله وابن
الجنونة) ومثلها الجنون قال في البحر الجنون والمجنونة اذا زوجهما الابن ثم أفاقا لا خيار لهما (قوله لم يعرف
منهما الخ) أي من الاب والجد وينبغي أن يكون الاب كذلك بخلاف المولى فإنه يتصرف في ملكه فينبغي
نفوذ تصرفه مطلقا كتصرفه في سائر أماله وحتى فاقهم (قوله مجانته وفسقا) نصب على التمييز وفي المغرب
المجانن الذي لا يبالي ما يصنع وما قيل له ومصدره الجنون والمجانة اسم منه والفعل من باب طاب اه وفي
شرح الجمع حتى لو عرف من الأب سوء الاختيار لسفهه أو لاطمه لا يجوز عقده اجماعا اه (قوله وان
عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك في فتح القدير بما في النوازل لزوج بنته الصغيرة ممن ينسكرا أنه
يشرب المسكر فاذا هو مدمن له وقالت لا أرضى بالنكاح أي بعدما كبرت ان لم يكن يعرفه الاب بشره وكان
غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انحاز زوج على ظن أنه كفء اه قال اذية قضى أنه لو عرفه الاب
بشره فالنكاح نافذ مع أن من زوج بنته الصغيرة القابله للتحاق بالخير والشر ممن يعلم أنه شرب فاسق
فسوء اختياره ظاهر ثم أجاب بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معروفا به فلا يلزم بطلان
النكاح عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم تحقق للباس كونه معروفا بمثل ذلك اه والحاصل أن المانع
هو كون الاب مشهورا بسوء الاختيار قبل العقد فاذا لم يكن مشهورا بذلك ثم زوج بنته من فاسق صح وان
تحقق بذلك أنه سئ الاختيار واشتهر به عند الناس ولو زوج بنتا أخرى من فاسق لم يصح الثاني لانه كان
مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول لانه وجود المانع قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء
الاختيار بدون الاشتهار لزم احالة المسئلة أعنى قولهم ولزم النكاح ولو بعين فاحش أو بغير كفء اب كان
المولى أبأ أو جدام علم أن مامر عن النوازل من أن النكاح باطل معناه أنه سيطل كفى الذخيرة لان المسئلة
مفروضة فيما إذا لم ترض البنت بعدما كبرت كما صرح به في الخاتمة والذخيرة وغيرهما وعليه يعمل ما في
القنية زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حرا اصل وكان معتقافه باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة القنية أنه
لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب الفسق أو غيره حتى لو زوجها من فقير أو ذي حرفة دينية ولم يكن كفوا
لها لم يصح فقصر ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي كإفاده في البحر وما ذكرنا من ثبوت الخيار للبنت
إذا بلغت أغما هو في الصغيرة أما لو زوج الأولياء الكبيرة بأذنهم ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم طهر عدها فلا خيار
لاحد كما سئذ كرهه الشارح أول الباب الآتى ويأتى تمام الكلام عليه هناك (قوله فزوجها من فاسق الخ)
وكذا لو زوجها بغير فاحش في المهر لا يجوز اجماعا والصاحي يجوز لان الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل
اذ ليس له رأى كامل فبقى المقصان ضررا مضوا للظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل بحر عن الذخيرة ثم
قال وكذا السكران لو زوج من غير الكفاءة كفى الخاتمة وبه علم أن المراد بالاب من ليس بسكران ولا عرف
بسوء الاختيار اه قات ومقتضى التعليل أن السكران أو المعروف بسوء الاختيار لو زوجها من كف عجز
المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل أي أنه لو فور شفعته بالابوة
لا يزوج بنته من غير كفء أو بغير فاحش المصلحة تريد على هذا الضرر كجلبه بحسن العشرة معها وقلة الأذى
وتحذ ذلك وهذا موقوف في السكران وسئ الاختيار اذا خالف لظهور عدم رأيه وسوء اختياره في ذلك (قوله
أي غير الاب وأبيه) الاولى أن يزيدوا الابن والمولى لمامر (قوله ولو الام أو القاضى) هو الأصح لان ولايتهما
متأخرة عن ولاية الأب والأم فاذا ثبت الخيار في الحاسب ففي المجهوب أولى بحر ولقصور الرأى في الام
ونقصان الشفقة في القاضى ذخيرة لكن سئذ كرى مسألة عضل الأقرب أن تزويج القاضى نيابة عنه فليس
لها الخيار ويأتى تمامه هناك (قوله لو عجز لو كيله القدر) أي الذي هو غيب فاحش نهر وكذا لو عين له

رجلا غير كفء كما يحكمه العلامة المقدسي * (تنبيه) * ذكر في شرح المجمع أن تزويج الاب الصغير والصغيرة من غير كفء أو بغين فاحش جائز عنده لا عندهما ثم قال وفي المحيط الوكيل بالنكاح إذا زاد أو نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح تبعاً لما في البحر عن الفتية وقد يحجب بان الوكيل في عبارة شرح المجمع ليس المراده وكيل الاب بل وكيل الزوج أو الزوجة البالغين بقدرينة ما في البدائع حيث ذكر الخلاف السابق ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بان وكل رجل رجلاً بان يزوجه امرأة فروجه بأكثر من مهر مثلهما قد اراد لا يتغابن الناس في مثله أو وكلت امرأة رجلاً بان يزوجهما رجل فروجهما بدون صداق مثلهما أو من غير كفء اه وقد مناه أيضاً عن البرازية وعليه فلا منافاة فتدبر (قوله لا يصح النكاح من غير كفء) مثله قول الكثر ولو زوج طفله غير كفء أو بغين فاحش صح ولم يحز ذلك غير الاب والجد ومقتضاه أن الاخ لو زوج أخته الصغيرة امرأة أدنى منه لا يصح وفيه ما مر عن الشرية لاللية من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سيأتي في بابها أيضاً وقد مرنا أن الشارح أشار إلى ذلك أيضاً وقد واجعت كثير اهل أورشليم يحافى ذلك نعم رأيت في البدائع مثل ما في الكثر حيث قال وأما نكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه ليست بشرط عند أبي حنيفة لصدوره من له كمال النظر لكمال الشفقة بخلاف نكاح الاخ والعلم من غير كفء فإنه لا يجوز بالاجماع لانه صرر محض اه فتقوله بخلاف الخ ظاهر في رجوعه الى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا فغنى عدم اعتبار الكفاءة للزوج أن الرجل لو زوج نفسه من امرأة أدنى منه ليس لعصانه حق الاعتراض بخلاف الزوجة وبخلاف الصغير من اذا تزوجهما غير الاب والجد هذا ما طهر لي وسند كرفي أول باب الكفاءة ما يؤيده والله أعلم (قوله أصلاً) أي لا لازماً ولا موقوفاً على الرضا بعد البلوغ قال في فتح القدير وعلى هذا البني الفرع المعروف لو زوج الم الصغيرة حرة الجسد من معتق الجد فكبرت وأجازت لا يصح لانه لم يكن عقداً موقوفاً لا يجيز له فان الم ونحوه لم يصح منهم التزوج بغير الكفاءة اه قال في البحر ولذا ذكر في الحانية وغيرهما أن غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة فلا حوط أن يزوجهما مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير التسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح الثاني اه وليس للتزوج من غير كفء حيلة كما لا يخفى اه (قوله صح ولهما فسخه) أي بعد بلوغهما والجلية قصد بها لفظها مرفوعة المحل على أنها بديل من ما أو محكية بقول محذوف أي قائلاً وقوله وهم خبر عن ما وعبرة صدر الشريعة في متنه وصح نكاح الاب والجد الصغير والصغيرة بغين فاحش ومن غير كفء لا غيرهما وقال في شرحه أي لو فعل الاب أو الجد عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلهما أن يفسخا بعد البلوغ اه ولا يخفى أن الوهم في عبارة الشرح وقد تنبه على وهمه ان الكمال وكذا المحققان في التلويح في بحث العوارض وذكر أنه لا يوجد له رواية أصلاً وأجاب القهستاني بان صحته بالغين الفاحش نقلها في الجواهر عن بعضهم وبغير كفء نقلها في الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه نظر فان ما كان قولاً لبعض المشايخ لا يلزم أن يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما إذا كان قولاً ضعيفاً مخالفاً لما في مشاهير كتب المذهب المعتمدة (قوله ولكن لهما خيار البلوغ) دفع به توهم اللزوم المتبادر من الصحة ط وأطلق فتشمل الذميين والمسلمين وما اذا زوجت الصغيرة نفسها فأجاز الاول لان الجواز ثبت بإجازة الولي فالتحقق بنكاحه باشره بحر عن المحيط (قوله ولحق بهما) كالمجنون والمجنونة اذا كان المزوج لهما غير الاب والجد والابن بان كان أختاً وعماً مثلاً فان في الفسخ بعد أن ذكر العصبية وكل هؤلاء يثبت لهم ولاية الاجبار على البنت والذي كرفي حال صغيرهما أو كبيرهما اذا جامعا مثلاً غلام بلغ عاقلاً ثم جن فزوجه أبوه وهو رجل جازا اذا كان مطبقاً فاذا أفاق ولا خيار له وان تزوجه أخته فأفاق وله الخيار اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده قهستاني (قوله أو العلم بالنكاح بعده) أي بعد البلوغ بان بانه ولم يعلم به ثم علم بعده (قوله لقه والشفقة) أي ولقصور

مطلب مهم هل للعصبة
تزوج الصغيرة امرأة غير
كفء له

(لا يصح) النكاح (من غير
كفء أو بغين فاحش أصلاً)
وما في صدر الشريعة صح
ولهما فسخه وهم (وان
كان من كفء وبمهر المثل
صح) لكن (لهما) أي
لصغير وصغيرة ولحق بهما
(خيار الفسخ) ولو بعد
الدخول (بالبلوغ أو العلم
بالنكاح بعده) لقصور
الشفقة

قوله ولكن لهما خيار
البلوغ في نسخ الشرح
التي بأيدينا خيار الفسخ
بالبلوغ اه

الرأي في الام وهذا جواب عن قول أبي يوسف انه لا خيار لهما اعتبارا بالزوج ووجهما الاب أو الجد (قوله) ويغني عنه خيار العتق اعلم ان خيار العتق لا يثبت للذكر بل للانثى فقط صغيرة أو كبيرة فاذا زوجها مولاهما ثم أعتقها فافها الخيار لانه كان يزول ملك الزوج عاينها بطلان فصار لا يزول الا بثلاث لكن لو صغيرة لا تخير ما لم تبلغ فاذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق لا خيار بالزوج وان ثبت لها أيضا لان الاول أعم فيتنظم الثاني تحته وقيل لا يثبت لها خيار البالوغ وهو الاصح وهكذا ذكره محمد في الجامع لان ولاية المولى ولاية كاملة لانها بسبب الملك فلا يثبت خيار البالوغ كافي الاب والجد ولو زوج عبده الصغير حرة ثم أعتقه ثم بلغ فليس له خيار بالزوج ولا خيار عتق لان انكاح المولى باعتباره الملك لا بطريق النظر له بخلاف ما اذا زوجها بعد العتق وهو صغير لانه بطريق النظر هذا خلاصة ما في النسخة من الفصل السابع عشر ونحوه في جامع الصغائر للامام الاستروشي وفي البحر عن الاسيحي لو أعتق أمته الصغيرة أولا ثم زوجها ثم بلغت فان لها خيار البالوغ اه أي لما مر من أن ولاية عليهما بطريق النظر ولانها ولاية اعتاق وهي متأخرة عن جميع العصبيات فلهما خيار البالوغ كافي ولاية الاخ والعم بل أول بخلاف مالوز وجهها قبل الاعتاق ثم بلغت فانه ليس لها خيار بالزوج كذا لان ولاية الملك أقوى من ولاية الاب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت للذكر الرقيق صغيرا أو كبيرا ويثبت للانثى مطلقا از وجهها حال الرق وأن خيار البالوغ يثبت للصغير والصغيرة اذا زوجها ما بعد العتق وأنه لا يثبت لهما اذا زوجها ما قبله لاستقلاله ولا تبعاً لخيار العتق للصغيرة على الصحيح فقوله ويغني عنه خيار العتق مبني على الضعيف (قوله بحضرة أبيه أو وصيه) فان لم يوجد أحد هما ينصب القاضي وصيا يختصم فيحضره ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى الفرقة من بينة على رضاها بالنكاح بعد البالوغ أو تأخيرها طلب الفرقة والا يحلفها الخصم فان حلفت يفرق بينهما الحاكم بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي أدب الاوصياء عن جامع الفصولين قات والظاهر أن وصي الاب مقدم على الجد كصرحوا به في باب ثم رأيت هنا في جامع الصغائر قال في امرأة الصبي لو وجدته يحبو بالقاضي يفرق بينهما بخصوصيتها ولو وجدته عينا ينظر بلوغه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصى فالجد أو وصيه خصم فيه فان لم يكن نصب القاضي عنه خصم بالخلاف فهم (قوله بشرط القضاء) أي لان في أصله ضعفا فيتوقف عليه كل رجوع في الهبة وفيه إجماع الى أن الزوج لو كان غائبا لم يفرق بينهما ما لم يحضر للزوجم القضاء على الغائب نهر قلت وبه صرح الاستروشي في جامعه (قوله للفسخ) أي هذا الشرط انما هو للفسخ لا لثبوت الاختيار وحاصله أنه اذا كان الزوج للصغير والصغيرة غير الاب والجد فلهما الخيار بالبالوغ أو العلم به فان اختار الفسخ لا يثبت الفسخ الا بشرط القضاء فلذا فرغ عليه بقوله فيتوارثان فيه أي في هذا النكاح قبل ثبوت فسخه (قوله ويلزم كل المهر) لان المهر كإلزام جميعه بالدخول ولو حكما كالحلوة الصحيحة كذلك يلزم عتق أحدهما قبل الدخول أما بدون ذلك فيسقط ولو الخيار منه لان الفرقة بالخيار فسخ للعقد والعقد اذا انفسخ يجعل كانه لم يكن كفي النهر (قوله ان من قبلها) أي وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحترزه عن التخيير والامر بالدفعان الفرقة فيهما وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقا ح (قوله لا ينقص عدد طلاق) فلو جرد العدة بعده ملك الثلاث كافي الفسخ (قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ في العدة طلاق ولو صرح بها وانما تلزمها العدة اذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح نقله في البحر عن النهاية على خلاف ما بحثه في الفسخ وقيد بعدة الفسخ لما في الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في العدة لافي اللعان لانه موجب حرمة مؤبدة اه وسيأتي بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى فبيل باب تفويض الطلاق (قوله الا في الردة) يعني أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها وان كانت فرقتها فسحا لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا فأنه من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة بغية بوطء زوج آخر كذا في الفسخ وادترضه في النهر بانه يقتضي قصر عدم الوقوع في العدة على ما اذا كانت الفرقة بما يلزم حرمة مؤبدة

ويغني عنه خيار العتق ولو بلغت وهو صغير ففرق بحضرة أبيه أو وصيه (بشرط القضاء) للفسخ (فيتوارثان فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الردة

وبدة كالتقيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة اظاهر كلامهم عرف ذلك من تصفحه اه أي انه مريهم
 عدم اللعاق في عدة خيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر والسبي والمهاجرة والاباء والارتداد
 يمكن الجواب عن الفتح بأن مراده بالتأييد ما كان من جهة الفسخ وذ كوفي أول طلاق البحر أن الطلاق لا يقع
 بأعدة الفسخ الا في ارتداد أحد هـ ما وتفرق القاضى باباه أحدهما عن الاسلام لكن الشارح قبيل باب
 فويض الطلاق قال تبعاً للمخ لا يقع الطلاق عدة الردة مع اللعاق فيقبى ذلك كلام البحر هنا بعد عدم اللعاق كما
 ينبغي وقد نظمت ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق * أو الاباء وأوردة بالحق

قال ح وسيأتي هنالك أيضاً أن الفرقة بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل وراجع اه قلت ماذا كره آخر
 قال الخبير الرمي انه في طلاق أهل الحرب أي فيما لو هاجر أحدهما مسلماً لانه لا عدة عليها وسيأتي تمامه هنالك
 في باب نكاح الكافران شاء الله تعالى (قوله وان من قبله فطلاق) فيه تنار فانه يقتضى أن يكون التباين
 والتقيل والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردة والملك ملاقا وان كانت من قبله وليس كذلك كما ستراه
 واستثناء الملوك والردة وخيار العتق لا يجدي نفعا لبقاء الاربعة الاخر فاصواب أن يقال وان كانت الفرقة من
 قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق كما أوده شيخنا طيب الله تعالى ثراه واليه أشار في البحر حيث قال وانما
 عبر بالفسخ ليفيد أن هذه الفرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاثنى ولا طلاق لهما اه
 ومثله في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سببها المرأة
 والرجل وحينئذ يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبلها لا بسبب منسه أو من قبله ويمكن أن تكون منها
 ففسخ فاشدد يدك عليه فانه أجدى من تفاريق العصي اه ح قلت لكن يرد عليه اباء الزوج عن الاسلام
 فانه طلاق مع أنه يمكن أن يكون منها وكذا اللعان فانه من كل منهما ما هو طلاق وقد يجاب عن الاول بانه على
 قول أبي يوسف أن الاباء فسخ ولو كان من الزوج وعن الثاني باب اللعان لما كان ابتداءؤه منه صار كأنه من قبله
 وحده فليتأمل (قوله أو خيار عتق) يقتضى أن لا بعد خيار عتق وهو سهو منه فاقاد مناعن البحر وفتح القدير
 أن خيار العتق يختص بالانثى وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لغيره ح
 (قوله وليس لنا فرقة منه) أي قبل الدخول ح (قوله الا اذا اختار نفسه بخيار عتق) صوابه بخيار بلوغ
 ويدل عليه قول البحر وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول ولا مهر عليه الا هذه فانه راجع الى
 خيار البلوغ لان كلامه فيه لا في خيار العتق كما تلمه بمرجعه ثم قال وهذا الحصر غير صحيح لما في الذخيرة قبيل
 كتاب النكاح من تزوج مكاتبه باذن سيدها على جارية بعينها فلم يقبض المكاتبه الجارية حتى زوجتها من
 زوجها على مائة درهم جازا له كاحاقان فان طلق الزوج المكاتبه أو لا ثم طاق الامه وقع الطلاق على المكاتبه
 ولا يقع على الامه لان بطلاق المكاتبه تنصف الامه وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامه
 قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها او يبطل جميع مهر الامه عن الزوج مع أنهما فرقة فجاءت من قبل
 الزوج قبل الدخول به لان الفرقة اذا كنت من قبل الزوج انما لا تسقط كل المهر اذا كانت ملاقا وأما اذا
 كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسدان كل وجهه توجب سقوط كل الصداق كالصغير اذا بلغ وأيضاً
 لو اشترى منكوبة قبل الدخول به فانه يسقط كل الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح
 حكمه معلق بالملك وكل حكمه معلق بالملك فانه يحال به على قبول المثل ترى لا على ايجاب البائع وانما يسقط كل
 الصداق لانه فسخ من كل وجه اه باقظه ويرد على صاحب الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانها فرقة
 هي فسخ من كل وجه مع أنه لم يسقط كل مهر بل يجب عليه نصفه فالحق أن لا يجعل لهذه المسئلة ضابط بل
 يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل اه كلام البحر قال في النهر أقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيما اذا
 ملكها أو بعضها انظر في البدائع الفرقة الواقعة بملكه اياداً أو شقة صامنها فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت

وان من قبله فطلاق الا بملك
 أو ردة أو خيار عتق وليس
 لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا
 اذا اختار نفسه بخيار عتق
 وشرط للكل القضاء

بسبب لا من قبل الزوج فلا يمكن أن تجعل طلاقاً فتجعل فسخاً اه وسبباً في ايضاحه في محله اه كلام النهر
 ح (قوله الاثمانية) لانها تنبئ على سبب جلي بخلاف غيرها فانه يفتنى على سبب خفي لان الكفاءة تنبئ
 لا يعرف بالحلوس واسبابها مختلفة وكذا بقصان مهر المثل وخيار البلوغ مبنى على قصور الشفقة وهو امر
 باطنى والا يمار بما يوجد وبما لا يوجد كذا في البحر ح (قوله فرق السكاح) هذا الشطر الاول من بحر
 الكامل وما عدا من البسيط ولا يجوز وقد غيرته الى قولى * ان السكاح له في قولهم فرق * ح (قوله
 فسخ طلاق) بدل من فرق بدل مفصل والخبر قوله ائتتك او خبر بعد خبر ط (قوله وهذا الدار) اسم الاشارة
 مستند والمراد منه اوعطف بيان والمراد به النظم المدكور وشبهه بالمراد فاستعمله بجملة يحكمها أى يذكرها خبر
 (قوله تباين الدار) حقيقة وحكما كما اذا خرج أحد الزوجين الحر بين الدار الاسلام غير مستأمن بان خرج
 البناء مسلماً أو ذمياً أو أسلم أو صار ذمة في دار بخلاف ما اذا خرج مستأمن التباين الدار حقيقة فقط وبخلاف
 ما اذا تزوج مسلم أو ذمى حرية ثمة لتباين الدار حكماً فقط ح بن بادة (قوله مع نقصان مهر) بتسكين عين مع
 وهو اغنى وكسر راء مهر بلا تنوين للضرورة يعنى اذا نكحت بأقل من مهرها و فرق الولي بينهما ففى فسخ
 لكن ان كان ذلك قبل الدخول فلامهر لها وان كان بعده فلها المسمى كما يأتى ط (قوله كذا حداد عقد) كان
 نكح أمة على حرة ط أو تزوج بغير شهود (قوله وقد الكف) أى اذا نكحت غير الكف فلا وليا بحق
 الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على رواية الحسن فالحق فاسد ط وتقدم أنها المفتى بها (قوله ينعيها)
 الذى هو الاخبار بالموت وهو تكملة أشار به الى أن من نكحت غير كف ففكها ماتت ط (قوله تقبيل)
 بالربع من غير تنوين للضرورة أى فعله ما لوجب حرمة المصاهرة بفروعه والاثان وأصولها أو فعلها ذلك بفروعه
 الذكور وأصوله ط (قوله سبي) فيه تعارفاً فى باب نكاح الكافر والمرأة تبين قبائى الدارين لا بالسبي
 ولئن كان المراد السبي مع التباين فالتباين مغنى عنه ح (قوله واسلام المحارب) أى لو أسلم أحد الجوسيين
 فى دار الحرب بانته منه بغير ثلاث حمض أو ثلاثة أشهر قبل اسلام الاخر فامة اشترط الفرقة وهو مضى
 الحى او الا شهر مقام السبب وهو الاباء لتعذر العرض بالعدم الولاية فيه مضى ذلك بمنزلة تفرق القاضى
 وهذه الفرقة طلاق عندهما ففسخ عند أبى يوسف قال فى البحر فى باب نكاح الكافر ينبغي أن يقال انهم طلاق
 فى اسلامها لانه هو الذى يحكم ففسخ فى اسلامه (قوله أو اوضاع ضررتها) أى اذا اوضعت الكبيرة ضررتها
 الصغيرة فى أثناء الحولين يفسخ السكاح كما يأتى فى باب الرضاع لكونه يصير جامعاً بين الام وبنتها ط والضرة
 غير قيد فان منه ما مثل به فى البدائع لو ارضعت له عبدة أم زوجها أو ارضعت زوجته الصغرى تبين امرأة
 أجنبية (قوله خيار عتق) قد علمت أنه لا يكون الامن جهتها بخلاف ما بعده ح (قوله بلوغ) بالجر عطفاً
 على عتق باسقاط العاطف ط (قوله ردة) بالربع عطف على تباين بحذف العاطف ط والمراد ردة أحدهما
 فقط بخلاف ما لو ارتد اثنان معاً فانه لو أسلم معاً بيقى النكاح (قوله ملك لبعض) أفاد ان ملك الكل كذلك
 بدلالة الاولى ح (قوله وتلك الفسخ بحصها) أى يجمعها ويحقق فى كل منها والاشارة الى الاثنى عشر
 المتقدمة وقد علمت سقوط السبي وكان ينبغي أن يذكر بدله ما فى البسائط زوج مسلم كناية بهودية أو
 نصرانية فتجسست ثبت الفرقة بينهما لان الجوسية لا تصلح لنكاح المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلامهر لها
 ولا نفقة لانها افرقة بغير طلاق فكانت فسخاً ولو بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لانها جاءت من قبلها اه
 وقد غيرت البيت الذى قبل هذا وأسقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فقلت
 اوضاع اسلام حربي تجسس نصـــــ راية قبله قد عد ذافها
 وقد علمت ان كون اسلام الحربي فسخاً مفرغ على قول الشافى أو على ما بحثه فى البحر (قوله أما الطلاق
 الخ) أى أما الفرقة التى هى طلاق فهى الفرقة بالجلب والعنة والايلاء والعان وبقي خامس ذكره فى الفتح
 وهو ابقاء الزوج عن الاسلام أى لو أسلمت زوجة الذمى وأبى عن الاسلام فانه طلاق بخلاف عكسه فانها
 لو أبى بيقى النكاح وقد غيرت البيت الى قولى

مطلب فى فرق السكاح

الاثمانية ونظم صاحب النهر
 فقال

فرق النكاح ائتلك جمعاً نادماً
 فسخ طلاق وهذا الدار
 يحكمها

تباين الدار مع نقصان مهر
 كذا

فساد عقد وقد الكف
 ينعيها

تقبيل سبي واسلام
 المحارب أو

ارضاع ضررتها قد عد ذافها
 نكاح عتق بلوغ ردة وكذا

ملك لبعض وتلك الفسخ
 بحصها

أما الطلاق فجب عنه وكذا
 ايلاؤه ولعان ذال يتلوها

قضاء قاض أى شرط الجميع

أما الإطلاق فبعبارة وانا * الروح ايلاذة واللعن يتاوها
وكذا السلام - مد الحري بين فرقة بطلاق على قولهم مالكن لما مشى على كونه فسحالم نذكره * (تسمية)
قد مناعن الفتح ان كل فرقة بطلاق يطوق العالاق عدتها الا اللعان لانه حرمه مؤبدة (قوله خ- لاله الخ)
أراد بالملك ملك أحد هما الآخر أو بعضه وبالعتق خيار الامة اذا أعتقها مولاها بعد ما زوجها بخلاف
العبود بالاسلام اسلام أحد الحريين وبالتقبيل فعل ما وجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد
ذلك بل بعد المتاركة أو تفريق العاصي كما مر في المحرمات فلم يمتنع التفريق وقد علمت ان ذكر السبي لا يحصل
له وحاصل ما ذكره مما لا يحتاج الى القضاء ثمانية ويرد عليه الفرقة بالردة فسيه أي ان ارتداد أحدهما فسخ
في الحال وقد عبرت البيت الاخير الى قول

ايلاذة ودة أيضا مصاهرة * تبين مع فساد العقديدينها

(قوله وبطل خيار البكر) أي من بلغت وهي بكر (قوله لو مختارة) أما لو باعها الخبر فأنخذها العطاس أو
السعال فلما ذهب عنها قالت لا أرضي جاز الرد اذا قالتهم متصلا وكذا اذا أخذت فها فترك فقالت لا أرضي جاز
الرد ط عن الهندية (قوله عالمة بأصل النكاح) فلا يشترط علمها بثبوت الخيار لها أو أنه لا يعتد الى آخر
المجاس كفي شرح الملتقى وفي جامع الفصولين لو بلغت وقامت الحمد لله اخترت نفسها على خيارها وينبغي
أن تقول في فوراء الموضع اخترت نفسها ونقضت النكاح بعده لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن
اه (قوله فلو سألت الخ) لا محل لهذا التفرع بل المقام مقام الاستئذان بطلان الخيار بعلمها بأصل
النكاح يقتضي بطلانه بالاول في هذه المسائل المذكورة ١٤٠ م بطلانه لانها انما تكون بعد العلم بأصل
النكاح ولو فرض وجودها قبله لم يحصل نزاع في عدم بطلان الخيار بهامع أن التراجع قائم كإتراء قريسا
(قوله نهر بحث) أي على خلاف ما هو المذهب في الزياحي والمجيب والنخيرة وأصل البحث للمحقق ابن الهمام
حيث قال وما قيل لو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو سلت على الشهود بطل خيارها تعسف لادليل
عليه وغاية الامر كون هذه الحالة كالحالة ابتداء النكاح ولو سألت البكر عن اسم الزوج لا ينفذ عليها وكذا
عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضا كيف وعمما أو سالت لعرض الاشهاد على الفسخ اه
ملخصا وبازن في البحر في السلام أن خيار البكر يبطل بمجرد السكوت ولا شك أن الاشتغال بالسلام فوق
السكوت قال في النهر وأقول ممنوع فقد نقلا في الشفعة أن سلامه على المشتري لا يبطلها لانه صلى الله عليه
وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك أن طالب الموائبة بعد العلم لا يبيع يبطل بالسكوت كخيار البالوغ ولو
كان السلام فوقه باعالت وقالوا لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفعته كفي البرازية وهذا يؤيد
ما في فتح القدير من ما وجهه به في مهر انما يتم اذا لم يتخل بها أما اذا خلاها خلوها صحبة فالوقوف على كميته استعمال
بما لا يفيد لجوبه بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي اه كلام النهر وعن هذا الاخير قال الشارح قبل
الخلوة والحاصل أن المنقول في هذه المسائل الثلاث بطلان خيار وبحث في الفتح عدمه فيها ونارعه في البحر
في مسألة السلام فقط وانتصر في النهر للفتح في الشكل وكذا المحقق المقدسي والشرنبلالي وكأن أصل الحكم
مذكور بطريق التخرج والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فزارعهم في الفتح في صحة هذا التخرج فاه
وان كان من أهل التراجع كذكره في قضاء الجبر بل ان رتبة الاجتهاد كما ذكره المقدسي في باب نكاح العبد
لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم مفعولا عن أحد أئمتنا الثلاثة لم يأساغ لهؤلاء اتباعا
بحسب المخالف لمنقول المذهب ونما يؤيد أنه قول لبعض المشايخ لانص مدهي قول المحقق وما قبل الخ فافو
(قوله ولا يعتد الى آخر المجلس) أي مجلس بلوغها أو علمها بالنكاح كافي الفتح أي اذا بلغت وهي عالمة بالنكاح
أو علمت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ في حال البلوغ أو العلم ولو سكنت ولو قبلها بطل خيارها ولو قبل تبد
المجلس (قوله لانه كالشفعة) أي في أنه يشترط لثبوتها أن يبطلها لشفيع فور علمه في ظاهر الرواية حتى

خلا

ملك وعتق واسلام أتى فيها
تقبيل سبي مع الايلاء أو أملى
تبين مع فساد العقديدينها
(وبطل خيار البكر
بالسكوت) لو مختارة عالمة
(بأصل النكاح) فلو سألت
عن قدر المهر قبل الخلوة
أو عن الزوج أو سلت على
الشهود لم يبطل خيارها
نهر بحثا (ولا يعتد الى آخر
المجلس) لانه كالشفعة

سكت لحظة أو تكلم بكلام أو بطلت وما صححه الشارح في باب من انما يعتمد الى آخر المجلس ضعيف كما سيأتي
 ان شاء الله تعالى (قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع خيار البلوغ ح (قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ)
 هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البرازية له حق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واختارت بنفسى يبطل
 المؤخر ويثبت المقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها أو أجزتها أو اختارتها جميعا بنفسى والشفعة قال القاضي
 أبو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرر بسعة ما امرانه لو قال من اشترى وبكم اشترى
 لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين اللذين يثبتان الشفعة وورد النكاح اه وتوقف الخيار الرملى في وجهه
 التعيين واستبعد الخلاف فيه لان الظاهر ان بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل طلبتها بنفسى والشفعة
 وبعضهم قال الشفعة ونفسى فظن بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لان طلب الحقين بجمله هو
 المانع من السقوط فثبت ذلك بالاجمال المتقدم لا يضر في البيان تقديم أحدهما على الآخر بل
 لو قيل لا حاجة الى التفسير لكان له وجه وجيه اه ملخصا تأمل قلت وأما الثيب فتبدأ بالشفعة بلا خلاف
 لان خيارها يعتمد كيانى (قوله وتشهد الخ) قال في البرازية وان أدركت بالحيض تختار عند رؤية الدم
 ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسدت أو مسدت وليس
 هذا بالكذب محض بل من قبيل المعارض المسوقة لحياء الحق لان الفعل المتمد لدوام محكم الاستداه
 والضرورة داعية الى هذا لا الى غيره اه وحاصله أنها تعني بقولها باعنت الآن انى الآثر بالعه لثلا يكون
 كذا بصري محال لانه حيث أمكن احياء الحق بالتعريض وهو أن يريد المتكلم ما وخلاف المتبادر من كلامه
 كان أولى من الكذب الصريح فافهم وفي جامع الفصولين فان قالوا متى بلغت تقول كذا باعنت نقضته لا تزيد
 على هذا فانهم لو قالوا بلغت قبل هذا ونقضته حين بلغت لا تصدق والشهاد لا يشترط لاختيارها بنفسها لكن
 شرط لاثباته بينة ليسقط اليقين عن اوتخليفها على اختيارها بنفسها كتخليف الشفيع على الشفعة فان قالت
 للقاضي اختارت بنفسى حين بلغت صدقت مع اليقين ولو قالت بلغت أمس وطابت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى
 البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت حين علمت فالقول له ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل بلابينة اه قالت
 وتحصل من مجموع ذلك أن لو قالت باعنت الآن وفصحت تصدق بلاينة ولا يمين ولو قالت فسخت حين بلغت
 تصدق بالبينة أو اليمين ولو قالت بلغت أمس وفصحت فلا بد من البينة لانها لا تملك انشاء الفسخ في الحال
 بخلاف الصورة الثانية حيث لم تسده الى الماضي فقد حكمت ما تملك استثنائه بقدر ظهور الفرق بين الصورتين
 وان خفي على صاحب الفصولين كما أفاد في نور العيني (قوله وان جهلت به) أي بأن لها خيار البلوغ أو
 بانه لا يمتنع له القهسة في هذا عند الشيخين وقال محمدان خيارها يعتمد الى أن تعلم أن لها خيارا كفى التف
 (قوله لتفرغها للعلم) أي لانها تفرغ لمعرفة أحكام الشرع والادار العالمة لم فلم تعذر بالجهل بحر أي انما
 يحكم التفرغ للعلم لفقد ما يمنعه من ان لم تكاف به قبل بلوغها (قوله بخلاف خيار المعتقة فانه يعتمد) أي
 يعتمد الى آخر المجلس ويبطل بالقيام به كفى الفتح فافهم وكذا الاحتجاج الى القضاء بخلاف خيار البكر على
 مامر والماصل كفى النهر أن خيار العتق خالف خيار البلوغ في خمسة ثبوت لانه لا يثبت له لا يثبت له
 بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه وكون الجهل تذر في بطلان بما يدل على الاعراض وهذا
 الاخير بخلاف خيار الثيب والعلام على ما يأتي اه وأراد بالمعتقة التي زوجها ولاها قبل العتق صغيرة
 أو كبيرة فيثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ لصغيرة الا اذا زوجها بعد العتق فيثبت لها والعتق بعد الصغير
 أيضا بخلاف خيار العتق فانه لا يثبت له لو زوجها قبل العتق صغيرا أو كبيرا كما حررناه سابقا (قوله والثيب)
 شمل ما لو كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكرا ثم دخل بها ثم باعنت كفى البحر وغيره (قوله أو دلالة) عطف
 على صريح وضهير عليه للرضا ط (قوله ودفع مهر) جملته في الفتح على ما اذا كان قبل الدخول أم لا ودخل
 به ما قبل بلوغه ينفى أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضا لانه لا بد منه أقام أو فسخ اه بحر ومثله يقال في

ولو اجتمعت معه تقول أطلب
 الحقين ثم تبدأ بخيار
 البلوغ لانه ديني وتشهد
 قائله باعنت الآن ضرورة
 احياء الحق (وان جهلت
 به) لتفرغها للعلم (بخلاف)
 خيار (المعتقة) فانه يعتمد
 لشغلها بالمولى (وخيار
 الصغير والثيب اذا بلغا
 لا يبطل) بالسكوت (بلا
 صريح) رضا (أو دلالة)
 عليه (كقبلة وليس) ودفع
 مهر (ولا يبطل) بقيامهما
 عن المجلس

قبولها المهر بعد البخلول بها أو الخلوه أقاده ط ومن الرضا دلالة في جانبها تمكينه من الوطء وطلب الواجب من النفقة بخلاف الكل من طعامة وخدمته ثم عن الخلاصة وتقدم في استئذان البالغة تقييد الخدمة بما إذا كانت تخدمه من قبل والظاهر جريانها (قوله لان وقته العمر الخ) على هذا تناقضت كلمتهم كافي غاية البيان فما نقل عن الطحاوي من أنه يبطل بصريح الإبطال أو بما يدل عليه كما إذا اشتعلت بشئ آخر مشكل أذ يقتضي تقبده بالمجلس فحق والجواب أن مراده بالشئ الآخر عمل يدل على الرضا كالتمكين ونحوه لنصريحه بأنه لا يبطل بالقيام عن المجلس بحر (قوله صدقت) أي لان الظاهر يصدقها فتح (قوله ومفاده الخ) قال في المنع وهذا الفرع يدل على ما نقله البرزازی وأفتى به مولانا صاحب البحر من أن القول قول مدعي الاكراه إذا كان في حبس الوالي ح (قوله لا المال) فان الولي فيه الاب ووصيه والجدة ووصيه والقاضي ونائبه فقط ح ثم لا يخفى أن قوله لا المال على معنى فقط أي المراد بالولي هنا الولي في النكاح سواء كان له ولاية في المال أيضا كالاب والجدة والقاضي أولا كالاخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشريعة من أن فيه ندا فعا بالنسبة الى الاب والجدة لان لهما ولاية في المال أيضا (قوله العصبه بنفسه) خرج به العصبه بالغير كالبنات تصير عصبه بالابن ولا ولاية لها على أمها المجنونة وكذا العصبه مع الغير كالاخوات مع البنات ولا ولاية للاخت على أختها المجنونة كافي المنع والبحر والمراد خروجهما من رتبة التقديم والاولوه اولايه في الجملة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبه الخ والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالعصبة وان كانت في حال عصبه بنتها كالبنات مع الابن الصغير فانما تزوج أمها المجنونة بالرحم لا بكونها عصبه مع الابن (قوله وهو من يتصل باليت) الضمير للعصبه المذكو والمراد به المعهود في باب الارث بقوله على ترتيب الارث والحجب فيكون تعريفه ما عرفه في باب الارث فلا يراد ما قيل انه لا ميت هنا فالاولى أن يقال وهو من يتصل بغير المكاف فافهم هذا وفي التهره من يأخذ كل المال اذا انفردوا باليت مع ذى سهم وهذا أول من تعريفه بذكري يتصل بلا واسطه أنى اذا المعتقة لها ولاية الانكاح على معتقها الصغير حيث لا أقرب بها اه فعبر الشارح بمن يدل ذلك لادخال المعتقة فيندفع اعتراض النهر لكن يرد عليه كما قال الرحقى عصبه المعتقة فان لهم ولاية بعدهم مع أنهم متصلون بواسطه أنى اه فالاولى تعريف النهر ولا يرد عليه أن العصبه هنا لا يأخذ كل المال ولا شيئا منه لما قلنا آتينا ونظيره قولهم في نفقة الارحام تجب المعتقة على الوارث بقدر ارثه مع ان الكلام في النفقة على الحي أو ية مال المراد من يسمى عصبه لوفرض المقصود تزويجه ميتا وعلى كل فكاف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض بما لا يخطر بالبال غير وارد بل ربما يعاب على فاعله كالعيب على من أو رد على تعريفهم الماء الجاري بأنه ما يذهب بتبنة أنه يصدق على الحمار مثلاً أنه يذهب بها (قوله بيان لما قبله) أي لقوله العصبه بنفسه لانه لا يكون الا بلا توسط أنى يعنى اذا كان من جهة النسب أما من السبب فقد يكون كعصبه المعتقة ولا يخفى انه بيان بالنسبة لكلام المتن أما في كلام الشارح فهو جزء من التعريف لانه أفاد انما يخرج من يتصل باليت بواسطه أنى كالجد لام مثلا (قوله فيقدم ابن المجنونة على أبيها) هذا عدهما خلافا لحمد حيث قدم الاب وفي الهندية عن الطحاوي ان الافضل أن يأمر الاب الابن بالنكاح حتى يجوز بلا خلاف اه وابن الابن كالابن ثم يقدم الاب ثم أبوه ثم الاخ الشقيق ثم لاب وذو الكرخى أن تقديم الجد على الاخ قول الامام وعندهما يشتركان والاصح انه قول الكل ثم ابن الاخ الشقيق ثم لاب ثم العم الشقيق ثم لاب ثم ابنه كذلك ثم عم الاب كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم الجد كذلك ثم ابنه كذلك كل هؤلاء لهم اجبار الصغيرين وكذا الكبيرين اذا جئناهم المعتق ولو أنى ثم ابنه وان سئل ثم عصبته من النسب على ترتيبهم بحر عن الفتح وغيره * (تنبيه) * بشرط في المعتق أن يكون الولاء له ليخرج من كانت أمها حرة الاصل وأبوهام معتق فانه لا ولاية لمعتق الاب عليها ولا يرثها فلا يلي انكاحها كما نبه عليه صاحب الدر في كتاب الولاء فلولم يوجد لها سوى الام ومعتق الاب فالولاية للام دونه ولم أر من نبه عليه هنا

لان وقته العمر فيبقى حتى
يوجد الرضا ولو ادعت
التمكين كرها صدقت
ومفاده أن القول لمدعي
الاكراه لوفى حبس الوالي
فليحفظ (الولي في النكاح)
لا المال (العصبه بنفسه)
وهو من يتصل باليت حتى
المعتقة (بلا توسط أنى) بيان
لما قبله (على ترتيب الارث
والحجب) فيقدم ابن المجنونة
على أبيها

أفاده السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لانه يحجب به نقصان) فيه أن الاب لا يرث بالعرضية أكثر من
السدس وذلك مع الاب وابنه ومع البنت يرث بالفرض والباقي بالتعصيب وعند عدم الولد بالتعصيب فقط
وليس ما يرث بالتعصيب مقدرا حتى ينقص منه فلاولى التعليل بانه لا يكون نصبة مع الابن تأمل (قوله بشرط
حرية الخ) قلت وبشرط عدم ظهور كون الاب أو الجد سيي الاختيار مجانا وفسقا اذا زوج الصغير أو الصغيرة
بغير كفاءة أو بغبن فاحش وكونه غير سكران أيضا كما مر بيانه واحترز بالحريه عن العبد فلا ولاية له على ولده
ولو مكاتب الا على أمته دون عبده لنقصه بالمهر والنفقة كما سيأتي في بابها وبالتكليف عن الصغير والمجنون فلا
يرزوج في حال جنونه مطبعا أو غيره مطبق ويرزوج حال افاقته عن الجنون بقسميه لكن ان كان مطبعا لأسباب
ولاية فلا تنتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة له فتنظر افاقته كالنائم ومقتضى النظر أن المكف والخاطب
اذا فات بانتظار افاقته تزوج مواليته وان لم يكن مطبعا والانتظار على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولى الاقرب
على ما سنده ذكره فتح وتبعه في البحر والنهر والمطابق شهر وعليه الفتوى بحر * (تنبه) * علل الزياي
عدم الولاية لمن ذكر بانهم لا ولاية لهم على أنفسهم فالولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على
الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد أبو السعود عن شيخه ان هذا نص في جواب حادثة سئل عنها هي
ان الحاكم قرر طفا في مشيخة على خبرات بقبض غلاتهم وتوزيع الخبز عليهم والمطابق في مصالحهم فاحاب
بطلان التولية أخذ ما ذكر (قوله في حق مسلمة) قيد في قوله واسلام (قوله تريد الزوج) أشار الى أن
المراد بالمسلمة البالغة حيث أسند الزوج اليها الثلاثي تكرر مع قوله وولد مسلم فان الولد يشمل الذكر والانثى
وحينئذ فليس في كلامه ما يقتضى أن للكافر التصرف في مال بنته الصغيرة المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فاذا زوجت
المسلمة نفسها وكان لها أخ أو عم كافر فليس له حق الاعتراض لانه لا ولاية له وقد مر أول الباب ان من لاولى
لها فنسكاحها صحيح نافذ ما لمقاتل ولوم من غير كفاءة وبدون مهر المثل واذا سقطت ولاية الاب الكافر على ولده
المسلم فبالاولى سقوط حق الاعتراض على أخته المسلمة أو بنت أخته ويؤخذ من هذا أيضا أنه لو كان لها
عصبة رقيق أو صغير فهي بمنزلة من لا عصبة لها لانه لا ولاية لهما كما علمت وقد مرنا ذلك أول الباب (قوله لعدم
الولاية) تعليل للمفهوم يعنى ان الكافر لا يلى على المسلمة وولده المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا ح (قوله وكذلك الخ) عطف على المفهوم الذى قلناه والمسئلة مذكورة في الفتح والبحر
(قوله لمسلم الى كفرة) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله الاب بالسبب العام الخ) قالوا وينبغى
أن يقال الا أن يكون المسلم سيد أمة كفرة أو سلطانا قال السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب أصحابنا وانما
هو منسوب الى الشافعي ومالك قال في المعراج وينبغى أن يكون مراد أو أيت في موضع معز والى المبسوط
الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطنة والشهادة بقصد ذكر معنى ذلك الاستثناء اه
بحر وفتح ومقدسى وذكره الزياي أيضا بصيغة وينبغى وتبعه في الدرر والعين وغيره فحيث عبروا كلهم عنه
بصيغة ينبغى كان المناسب للمصنف أن يتابعهم لئلا يوههم أنه منقول في كتب المذهب صريحا وقول المعراج
ورأيت في موضع الخ لا يكتفى في النقل لجهالة فافهم (قوله أو نائبه) أى كالقاضى فله تزويج اليتيمة الكافرة
حيث لاولى لها وكان ذلك في منشوره نهر (قوله فان لم يكن عصبة) أى لانسيبة ولاسيبة كالمعتق ولو أنثى
وعصباته كما مر فيقدمان على الام بحر (قوله فالولاية للام الخ) أى عند الامام ومعه أبو يوسف في الاصح
وقال محمد ليس لغير العصبات ولاية وانما هي للعا كم والاول الاستحسان والعمل عليه الا في مسائل ليست
هذه منها فاقبل من أن الفتوى على الثاني غريب لمخالفة المتن الموضوع لبيان الفتوى من البحر والنهر
(قوله وفي القنية عكسه) أى حيث قال فيها أم الاب أولى في الترجيع من الام قال في النهر وحكى عن
خواهر زاده وعمر النسفي تقديم الاخت على الام لانهم من قوم الاب وينبغى أن يخرج ما في القنية على هذا
القول اه أى فيكون من اعتبر ترجيع قوم الاب برجح الجد للاب والاخت على الام لكن المتن على ذكر

مطالب لا يصح تولية الصغير
شيخا على خبرات

لانه يحجب به نقصان
(بشرط حرية وتكليف
واسلام في حق مسلمة)
تريد الزوج (وولد مسلم)
عدم الولاية (وكذا
لا ولاية) في نكاح ولا في
مال (لمسلم على كفرة الا)
بالسبب العام (بان يكون)
المسلم (سيد أمة كفرة أو
سلطانا) أو نائبه أو شاهدا
(والكافر ولاية على)
كافر (مثله) اتفاقا (فان لم
يكن عصبة فالولاية للام) ثم
لام الاب وفي القنية عكسه

الام عقب العصمات وعلى ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهرة بتقديم الجدة على الاخت فقال
وأولاهم الام ثم الجدة ثم الاخت لاب وأم ونقل ذلك الشرنبلالي في رساله عن شرح النقاية للعلامة قاسم
وقال ولم يقيد الجدة بكونها الام أو لاب غير أن السياق يقتضي أنها الجدة لام وهل تقدم أم الاب عليها أو
تتأخر عنها أو تزاحمها كلام القنية يدل على الاول وسياق كلام الشيخ قاسم يدل على الثاني وقد يقال
بالمزاجية لعدم المرجح وقد يقال قرابة الاب لها حكم العصبة فتقدم أم الاب فليتأمل اه لمخاضت وبزم
الخبر الرمي بهذا الاخير فقال قيد في القنية بالام لان الجدة لاب أولى من الجدة لام ولا واحد انحصار بعد
الام أم الاب ثم أم الام ثم الجدة الفاسدة تأمل اه وما حزم به الرمي أفتي به في الحامدية ثم هذا في الجدة
الصحيحة أما الفاسدة فهي كالجدة الفاسدة كما يأتي في ريبا (قوله ثم لبنت) الى قوله وهكذا ذكر ذلك في أحكام
الصغار عقب الام وكذا في دفع القدير والبحر وقول الكتزوان لم تكن عصبة فالولاية للام ثم للاخت الخ
بخالفه لكن اعتدوه في البحر بأنه لم يذكروا في الكتز بعد الام لانه خاص بالجنون والجنونة (قوله وهكذا)
أى الى آخر الفروع وان سئلوا ط (قوله ثم الجدة الفاسدة) قال في البحر وطاهر كلام المصنف أن الجدة
الفاسدة مؤخر عن الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر المصنف في المستصفي انه أولى منها عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف والولاية لهما كفى الميراث وفي دفع القدير وقياس ما صحح في الجد والاخت من تقدم الجد تقدم
الجد الفاسد على الاخت اه ثبت بهذا ان المذهب أن الجد الفاسد بعد الام قبل الاخت اه كلام البحر
أى بعد الام في غير الجنون والجنونة والا فاللبنيت مقدمة عليه كما علمت قلت ووجه القياس انهم ذكروا أن
الاصح ان الجد أب الاب مقدم على الاخت عند الكل وان اشترك مع الاخت في الميراث عندهما لان الولاية تبني
على الشفقة وشفقة الجد فوق شفقة الاخت وحينئذ يقاس عليه الجد الفاسد مع الاخت فان شفقته أقوى منها
ومقتضى هذا ان الجدة الفاسدة كذلك ويؤيد هذا ان من آخر الجد الفاسد عن الاخت ذكر معه الجدة
الفاسدة وهو ما مشى عليه في شرح درر البحار حيث قال وعند أبي حنيفة الام ثم الجدة الصحيحة ثم الاخت
لابوين ثم لاب ثم الاخت أو الام وبعده ولد ذوى الارحام كجد وجدة فاسدين ثم ولد لأخت لابوين أو لاب
ثم ولد لأخ لام ثم العمة ثم الخال ثم الخالة ثم بنت المم وهكذا الاقرب فالأقرب اه (قوله الذكر والانثى
سواء) لان لفظ الولد يشملهم ما مقتضاه انهم ما في رتبة واحدة ومقتضى تقديم الاخوال على الخالات كما يأتي
أن يقدم الذكر هناء مل (قوله ثم لا ولد لهم) أى أولاد الاخت الشقيقة وما عطف عليها على هذا الترتيب
كما علمت مما نقلناه عن شرح درر البحار وهذا يغني عنه ما بعده (قوله وبهذا الترتيب أولادهم) فيقدم أولاد
العمات ثم أولاد الاخوال ثم أولاد الخالات ثم أولاد بنات الاعمام ط (قوله ثم مولى الموالاة) هو الذى
أسلم على يده أبو الصغيرة والاه لانه يرث فثبت له ولاية التزويج فتح أى اذا كان الاب مجهول النسب والاه
على انه ان جنى بعقل عنه وان مات يرثه وقد تكون الموالاة من الطرفين كما سيأتى في بابها وشمل المولى الانثى
كما في شرح الملتقى (قوله ثم لقاض) نقل القهستانى عن النظم أنه مقدم على الام قلت وهو خلاف ما فى المتن
وغيرها (قوله نص له عليه فى منشوره) أى على تزويج الصغار والصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان انى جعلت
فلانا قاضيا به ادة كذا وانما سمى به لان القاضى ينشره وقت قراءته على الناس قهستانى وسد كرى مسألة
عضل الاقرب انه ثبت الولاية فيها للقاضى وان لم يكن فى منشوره أى لان ثبوت الولاية له فيها بطريق النيابة
عن الاب أو الجد العاضل فدفع الظلمة فيكمل ما هنا على ما اذا ثبتت له الولاية لا بطريق النيابة تأمل (قوله
ان فوض له ذلك والا فلا) أى وان لم يفوض للقاضى التزويج فليس لنا فيه ذلك لما فى المجتبى ثم للقاضى
ونوابه اذا شرط فى عهده تزويج الصغار والصغار والا فلا اه قال فى البحر هذا بناء على ان هذا الشرط انما
هو فى حق القاضى دون نوابه ويحتمل أن يكون شرطا فيه ما اذا كتب فى منشور قاضى القضاة فان كان
ذلك فى عهد نائبه من مملوكة النائب والا فلا ولم أرفعه منقولاً صريحا اه وحاصله أن القاضى اذا كان

ثم لبنت ثم لبنت الابن ثم
لبنت البنت ثم لبنت ابن
الابن ثم لبنت بنت البنت
وهكذا ثم الجدة الفاسدة
(ثم للاخت لاب وأم ثم)
للاخت (لاب ثم لولد الام)
الذكر والانثى سواء ثم
لاولادهم (ثم لذوى
الارحام) العمات ثم الاخوال
ثم الخالات ثم بنات الاعمام
وبهذا الترتيب أولادهم
ثم مولى الموالاة (ثم
للسلطان ثم لقاض نص له
عليه فى منشوره) ثم نوابه
ان فوض له ذلك والا فلا

مأذونا بالتزويج فهل يكفي ذلك لناثبه أم لا بد أن ينص القاضي لناثبه على الاذن وعبارة المجتبى بمقالة والمتبادر منها الاول وما في النهر من ان ما في المجتبى لا يفيد عدم اشتراط تفويض الاصيل للناثب كما توهمه في البحر رده الرمي بانه كيف لا يفيد مع اطلاقه في نوابه والمطلق يجري على اطلاقه ووجهه أنه لما قوض لهم ماله ولايته التي من جلستها التزويج صار ذلك من جملة ما قوض اليهم وقد تقرر أنهم نواب السلطان حيث أذن له بالاستنابة عنه فيما قوضه اليه اهـ فافهم قلت لكن قال في أنفع الوسائل الظاهر أن الناثب الذي لم ينص له القاضي على تزويج الصغار لا يملكه لانه ان كان قوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات فلا يتعدى الى التزويج وكذا لو قال استنبك في الحكم أما لو قال له استنبك في جميع ما قوض الى السلطان فيما يملكه حيث عمله اهـ ثم استظهر في أنفع الوسائل أنه اذا ملك التزويج ليس له أن يأذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل عن القاضي وليس للوكيل أن يوكل الا باذن اهـ (قوله وليس للموصى) أي وصى الصغير والصغيرة بغير واليتيم بوزن فعيل يشملهما (قوله من حيث هو وصى) احتزبه عن قوله الا حتى نعم لو كان قريبا أو صاحبا يملكه الخ (قوله على المذهب) لانه المذكور في كافي الحاكم مطلقا حيث قال الوصى ليس بولي وزاد في الذخيرة سواء أوصى اليه الاب بالنكاح أو لانتم في الخانية وغيرها أنه روى هشام في نوادره عن أبي حنيفة أنه له ذلك ان أوصى اليه به وعليه مشي الزيلعي قال في البحر وهي رواية ضعيفة واستثنى في الفقه ما لو عين له الموصى في حياته رجلا واعتزضه في البحر بانه ان زوجها من المعين في حياة الموصى فهو وكيل لا وصى وان بعد موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت الولاية للحاكم عندهم قريب (قوله يملكه) أي التزويج ان لم يكن أحد أولى منه (قوله ولا يمكن لاتقبل شهادته له) كاصوله وان علوا وفروعه وان سفلوا ط (قوله علم أن فعله حكم) أي وليس له أن يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهندية * (تنبيهه) * أفتى من نتجيم بأن القاضي اذا زوج بنته ارتفع الخلاف فليس لغيره نقضه أي لما علمت من أن ذلك حكم منه ثم رأيت ما أفتى به في أنفع الوسائل (قوله وان عرى عن الدعوى) وأما قولهم شرط نفاذ القضاء في المجتهدات أن يصير الحكم حادثة تجرى فيه خصوصية صحيحة عند القاضي من خصم على خصم فالظاهر أنه محمول على الحكم القولي أما الفعلي فلا يشترط فيه ذلك توقيفا بين كلامهم نهر قات وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصوصية كما اذا شهدا على خصم بحق وذكر اسميه واسم أبيه ووجهه وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنيا وان لم يكن في حادثة النسب وكذا الوشهاد بأن فلانة زوجة فلان وكذا زوجها فلان في كذا على خصم منكرو وقضى بتوكيلها كل قضاء بالزوجة بينهما ونظيره الحكم بثبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة وتعامه في قضاء الاشياء (قوله صغيرة زوجت نفسها) أي من كف عيها المثل واللام يتوقف لان الحاكم لا يملك العقد عليها بذلك فلا يملك اجازته فكان عقدا لا يجيز نعم لو كان لها أب أو جد وزوجت نفسها كذلك توقف لان له مجيزا وقت العقد لان الاب والجد يملكان العقد بذلك والصغير كالصغيرة لما في الخانية من ان الصغير لو تزوج بالغة ثم غاب فتروجت آخره وكان الصبي أجاز بعد بلوغه العقد الذي باشره في صغره فان كانت الاجازة بعد العقد الثاني جازا الثاني لانها تملك الفسخ قبل اجازته وان كانت قبله فان كان الاول بغير المثل أو بغير فاحش وللصغير أب أو جد نفذ باجازه الصبي بعد بلوغه والا فيجوز الثاني (قوله ولا حاكم ثمة) أي في موضع العقد (قوله توقف الخ) هذا قول بعض المتأخرين في أحكام الصغار فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي والادلاء ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اهـ واستشكله في البحر بانهم قالوا كل عقد لا يجيز له حال صدوره فهو باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار أن مجيزه السلطان كما لا يخفى اهـ وهذا مبني على كفاية كون ذلك المكان تحت ولاية السلطان وان لم يكن تحت ولاية قاض وعليه فبطلان العقد يتصور فيما اذا كان في دار الحرب أو البحر أو المغارة ونحو ذلك بخلاف القرى

(وليس للموصى) من حيث هو وصى (أن يزوج) اليتيم (مطلقا) وان أوصى اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا أو صاحبا يملكه بالولاية كما لا يخفى (فروع) ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا ممن لاتقبل شهادته له كفي معين الحكم وأقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى صغيرة زوجت نفسها ولاولى ولا حاكم ثمة توقف ونفذ باجازه بعد بلوغها لان له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها

والامصار ويدل عليه ما في الفتح في فصل الوكالة بالنكاح حيث قال وما لا يجيز له أي ما ليس له من يقدر على
 الاجازة يبطل كما اذا كانت تحت حرة فزوجته الفضولي أمة أو أخت امرأته أو خامسة أو زوجة معتدة أو
 بجنونة أو صغيرة يتيم في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر على الامضاء حالة العقد فوق
 باطلا اه وسأيت تمامه في آخر الباب الآتي وقد أطلنا الكلام في تحرير هذه المسئلة في تنقيح الفتاوى
 الحامدية من كتاب المأذون (قوله وليان مستويان) كما حو من شقيقين فلوا أحد الوليين أقرب من الآخر
 فلا ولاية لألا بعد مع الأقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعدي يجوز اذا وقع قبل عقد الأقرب بجرأى
 يجوز على أحد القولين وفيه كلام يأتي قريباً (قوله فان لم يدرك) ينبغي انهم لو بلغت وادعت أن أحدهما
 هو الاول يقبل لما في الفتح ولو زوجها أوها وهي بكر بالغة بأمرها وزوجت هي نفسها من آخر فإيهما قالت
 هو الاول فالقول لها وهو الزوج لانها أقرت بملك النكاح له على نفسها واقرارها حجة تامة عليها وان قالت
 لا أدري الاول ولا يعلم من غيرها فرق بينهما وكذا للزوجها وليان بأمرها اه (قوله ولولي الابعدي الخ)
 المراد بالابعدي من يلي الغائب في القرب كما هي به في كافي الحاكم وعليه فلو كان الغائب أباً لها ولها جد وعم
 فالولاية للجد لانهم قال في الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لان السلطان ولي من لا ولي له وهذه لها أولياء
 اذا الكلام فيه اه ومثله في الفتح وغيره وبه علم أنه ليس المراد بالابعدي هنا القاضي وما في الشريعة لولاية من
 أن المراد به القاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم اه انما قاله في المسئلة الآتية أي مسئلة عضل
 الأقرب كما يأتي بيانه ويدل عليه التعليل بدفع الظلم فانه لا ظلم في الغيبة بخلاف العضل فلا اعتراض على
 الشرع لولاية بمخالفتها لطلاق المتن فاشي عن اشتباه احدي المسائلين بالآخرى فافهم (قوله حال قيام
 الأقرب) أي حضوره وهو من أهل الولاية أمالو كان صغيراً أو مجنوناً بآثار نكاح الابعدي خيرة (قوله توقف
 على اجازته) تقدم أن البالغة لو زوجت نفسها غير كفء فللولي الاعتراض ما لم يرض صريحاً أو دلالة
 كقبض المهر ونحوه فلم يجعوا اسكوته اجازة والظاهر ان سكوته هنا كذلك فلا يكون سكوته اجازة لنكاح
 الابعدي وان كان حاضراً في مجلس العقد ما لم يرض صريحاً أو دلالة تأمل (قوله ولو تحولت الولاية اليه) أي
 الى الابعدي بوجوب الأقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط (قوله مسافة القصر الخ) اختلاف في حد العيبة فاختار
 المصنف تبعاً للكثير أنهم مسافة القصر ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين والي يلحق لا كثرهم قال وعليه
 الفتوى اه وقال في الذخيرة الأصح انه اذا كان في موضع لوانتظر حضوره أو استنطاع رأيه فأت الكفء
 الذي حضر فالغيبة منقطعة واليه أشار في الكتاب اه وفي البحر عن المحتجب والمبسوط أنه الأصح وفي النهاية
 واختاره أكثر المشايخ وصححه ابن الفضل وفي الهداية أنه أقرب الى الفقه وفي الفتح انه الاشبه بالفقه وانه
 لا تعارض بين أكثر المتأخرين وأكثر المشايخ أي لان المراد من المشايخ المتقدمون وفي شرح المتن عن
 الحقائق انه أصح الاقوال وعليه الفتوى اه وعليه مشي في الاختيار والنقابة ويشير كلام النهر الى اختياره
 وفي البحر والاحسن الافتاء بما عليه أكثر المشايخ (قوله هل تكون غيبة منقطعة) أي فعلى الاول لا وعلى
 الثاني نعم لانه لم يعتبر مسافة السفر قلت لكن فيه أن الثاني اعتبر فوات الكفء الذي حضر فينبغي أن ينظر
 هنا الى الكفء ان رضى بالانتظار مدة يرجى فيها ظهور الأقرب المحتق لم يجز نكاح الابعدي والاجاز ولعله بساء
 على أن الغالب عدم الانتظار تأمل (قوله جاز على الظاهر) أي بناء على ان ولاية الأقرب باقية مع العيبة
 وذكر في البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر أن الأصح القول بزوجها والها وانتقالها للابعدي قال في المعراج وفي
 المحيط لا رواية فيه ويبنى أن لا يجوز ولا نقطاع ولايته وفي المبسوط لا يجوز ولئن سلم فلا يتم انتفعت برأيه
 ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقاً فلا يبنى الحكم عليها اه وكذا ذكر في الهداية المنع ثم التسليم بقوله
 ولو سلم قال في الفتح وهذا تنزل وأيد الزيلعي المنع من حيث الرواية والمقول وكذا في البدائع وبه علم أن
 قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية لما علمت من أنه لا رواية فيه وانما هو استظهار لأحد القولين

وليان مستويان قدم
 السابق فان لم يدرك أو وقعا
 مع ابطلا (ولولي الابعدي
 التزوج بغيبة الأقرب)
 فالزوج الابعدي حال قيام
 الأقرب توقف على اجازته
 ولو تحولت الولاية اليه لم
 يجز الا باجازه بعد التحول
 قهستانى وظهيرية (مسافة
 القصر) واختار في المتن
 ما لم ينتظر الكفء الخاطب
 جوابه واعتمد الباقى
 ونقل ابن الكمال أن عليه
 الفتوى ونمرة الخلاف
 فحين اختفى في المدينة هل
 تكون غيبة منقطعة (ولو
 زوجها الأقرب حيث هو
 جاز) النكاح (على) القول
 (الظاهر) ظهيرية (ويثبت
 للابعدي)

وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافه ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا بالاولى أن الوليين لو كانا
 في درجة واحدة كأخوين غاب أحدهما فزوج في مكانه لا يصح لأنه إذا لم يصح تزويج الأقرب الغائب مع
 حضور الأبعد فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوي له في الدرجة بالاولى فتأمل (قوله من أولياء
 النسب) احتراز عن القاضي (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على ما في شرح الوهبانية فإنه لم يستند
 فيه إلى نقل صريح وهذا منقول وقد أيده أيضا العلامة الشرنبلالي في رسالته سماها كشف المعضل فبين
 عضل بانه ذكر في أنفع الوسائل عن المنتقى إذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية إلى الجد
 بل يزوجه القاضي ونقل مثله ابن الشحنة عن العاية عن روضة الناطق وكذا المقدسي عن العاية والنهر
 عن الحيط والفيض عن المنتقى وأشار إليه الزيلعي حيث قال في مسئلته تزويج الأبعد بغيبة الأقرب وقال
 الشافعي بل يزوجه الحاكم اعتبارا بعضله وكذا قال في البدائع إن نقل الولاية إلى السلطان أي حال غيبة
 الأقرب باطل لأنه لا ولي من لا ولي له وههنا الهاولى أو وليان فلا تثبت الولاية للسلطان إلا عند العضل من الولي
 ولم يوجد وكذا أفرق في التسهيل بين الغيبة والعضل بأن العاضل ظالم بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع
 الظلم بخلاف الغائب خصوص الحج ونحوه في شرح الجمع الملحق وبه أفتى العلامة ابن الشلبي فهداه النقول
 تفيد الاتفاق عندنا على ثبوتها بعضل الأقرب للقاضي فقط وأما ما في الخلاصة والبرازية من أنها تنتقل إلى
 الأبعد بعضل الأقرب إجماعا فالمراد بالبعد القاضي لأنه آخر الأولياء فالفضل على ناه وجهه في البحر على
 الأبعد من الأولياء ثم ناقض نفسه بعد سطر من بقوله قالوا إذا خطبها كف وعضلها الولي تثبت الولاية للقاضي
 نيابة عن العاضل فله التزويج وإن لم يكن في منشوره اهـ هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح
 المنظومة الوهبانية عن المنتقى ثبوت الخيار لها بالبلوغ إذا تزوجها القاصي بعضل الأقرب وعن المجرى عدم
 ثبوتها والاولى على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على أنه بطريق النيابة عن العاضل ووجه الشبهة لا
 دفعاً للتعارض في كلامهم قلت ويؤيده ما مر عن التسهيل وكذا قولهم فله التزويج وإن لم يكن في منشوره
 ويجب حمل ما في المجرى على ما إذا كان العاضل الأب أو الجد اثبت الخيار لها عند تزويج غيرها فكذا عند
 تزويج القاضي نيابة عنه (قوله عند فوت الكف) أي خوف فوته (قوله أي بامتناعه عن التزويج) أي
 من كف بجهل المثل أما لو امتنع عن غير الكف أو لم يكن المهر أقل من مهر المثل فليس بعاضل ط وإد امتنع
 عن تزويجها من هذا الخطاب الكف ليزوجه من كف غيره استظهر في البحر أنه يكون عاضلا قال ولم أره
 وتبعه المقدسي والشرنبلالي واعترضه الرملي بأن الولاية بالعاضل تنتقل إلى القاضي نيابة لدفع الأضرار بها
 ولا يوجد مع إرادة التزويج بكف غيره اهـ قامت وفيه نظر لأنه متى حضر الكف الخطاب لا ينتظر غيره خوفاً من
 فوته ولذا تنتقل الولاية إلى الأبعد عند غيبة الأقرب كما مر نعم لو كان الكف إلا آخر حاضر أيضاً وامتنع الولي
 الأقرب من تزويجها من الكف الأول لا يكون عاضلا لا الظاهر من شقته على الصغير أنه اختارها إلا أنفع
 لتفاوت الكفاء أخلاقاً وأوصافاً فيتمين العمل بهذا التفصيل والله أعلم (قوله ولا يبطل تزويجه) يعنى
 تزويج الأبعد حال غيبة الأقرب وكان الأولى ذكر هذه الجملة بعد قوله وللولى الأبعد التزويج بغيبة الأقرب ط
 (قوله السابق) أي المحقق سبقه احترازاً عما لو تزوجه الغائب الأقرب قبل الحاضر الأبعد فإنه يلغو المتأخر
 وعما لو جهل التاريخ فإنه يبطل كل منهما بناء على بقاء ولاية الغائب أم على ما قدمناه من انقطاع ولايته
 فالعبرة بقدر الحاضر مطالقا (قوله وولى الجنونة والجنون) أي جنونا مطبقا وهو شهر كما مر وتقدم أيضاً
 أن المعتوه كذلك (قوله ولو عارضا) أي ولو كان جنوناً مع عارضا بالبلوغ خلافاً لفر (قوله اتفاقاً) أي
 بحسب الخلاف الولاية في النكاح ففيها خلاف محمد فهي عنده للاب أيضاً وعندهما للابن (قوله دون أبيها) أي
 أوجدها والمراد أنه إذا اجتمع في الجنونة أبوها وأوجدها مع ابنها فالولاية للأب عندهما دون الاب أو الجد كما في
 الفتح وكذا الباقي العصباء تزويجها على الترتيب السابقهم كما قدمناه عن الفتح (قوله ولو أقر الخ) قال الحاكم

من أولياء النسب شرح
 وهبانية لكن في القهستاني
 حسن الغيبان لو لم يزوج
 الأقرب زوج القاضي عند
 فوت الكف (التزويج
 بعضل الأقرب) أي بامتناعه
 عن التزويج إجماعاً خلاصة
 (ولا يبطل تزويجه) السابق
 (يعود الأقرب) لحصوله
 بولاية تامة (دولى الجنونة)
 والجنون ولو عارضا (في
 النكاح) أما التصرف في
 المال فلا باتفاقاً (ابنها)
 وإن سفل (دون أبيها) كما
 مر والاولى أن يأمر الاب به
 ليصح اتفاقاً (ولو أقرولى
 صغيراً أو صغيراً أو أقر
 وكبيراً أو امرأة أو
 مولى العبد بالنكاح لم
 ينفذ) لأنه أقرار على الغير

الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهر الرواية وإذا أقر الأب أو غيره من الأولياء على الصغير أو الصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك إلا بشهود أو تصديق من مابعده الادراك في قول أبي حنيفة وكذلك اقرار المولى على عبده وأما اقراره على أمته بمنزل ذلك فإثره مقبول وقال أبو يوسف ومحمد الاقرار من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اهـ ونقل في الفتح عن المصنف عن أستاذه الشيخ حميد الدين أن الخلاف فيما إذا أقر الولي في صغيره ما و إليه أشار في الميسر وغيره قال وهو الصحيح وقيل فيما إذا باعوا أنكر أو أقر الولي أما لو أقر في صغيره ما يصح اتفقا أو استظهره في الفتح وقد علمت أن الأول ظاهر الرواية وأنه الصحيح (قوله بخلاف مولى الامة) أي إذا ادعى رجل نكاحها فأقر له مولاها يقضى به بلاينة وتصديق در رأى لو عتقت لا يحتاج إلى تصديقها وهو مقتضى تعليل الشارح أنه لا يصح اقراره عليها بعد العتق (قوله بان ينصب القاضي الخ) أي لأن الأب مقر والصغير لا يصح انكاره ولا بد في الدعوى من خصم فينصب عنه خصم ما حتى ينكر فتقام عليه البينة فيثبت النكاح على الصغير فأداه في الفتح (قوله أي الولي المقر) بالنصب تفسير الضمير المنصوب (قوله أو يصدق) بالنصب عطفا على يدرك وقوله الموكل أو العبد مرفوعان على الفاعلية والمفعول محذوف أي يصدق الموكل أو وكيل أو العبد المولى (قوله وقال يصدق في ذلك) أي يصدق المقر في جميع مروج هذه المسئلة السابقة مثل اقرار المولى على أمته كما سمعت التصريح به في عبارة الكافي ومثله في البدائع فافهم (قوله وهذه المسئلة) أي مسئلة عدم قبول الاقرار من ولي الصغير أو الصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخترجة أي مستنبطة على قول الامام من قاعدة من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به كالولي إذا أقر بالفي عفي مدة الايلاء وزوج المعتدة إذا قال في العدة راجعتك وهو وجه قولهما بالقبول هنا كما في اقراره بتزويج أمته وجهه قول الامام حديث لانكاح الابشهود وأنه اقرار على الغير فيما لا يملكه وتعام في البدائع وعلى ما استظهره في الفتح في مسئلة الصغيرين فهي داخلة في مفهوم النافذة على قول الامام لانه لا يملك الانشاء حال بلوغهما فلا يملك الاقرار وعلى قولهما تكون حارجة عن القاعدة (قوله ملك الاقرار به) الاولى حذف به لعدم مرجع الضمير وان علم من المقام لان المعنى من ملك انشاء شيء ملك الاقرار به ط (قوله ولها نظائر) كاتر الوصي بالاستسنة انه على اليتيم لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة بجرع الميسر وكلاهما بعق عبيد بعينه فقال الوكيل اعتقته أمس وقد وكله قبل الامس لا يصدق بلاينة وتعام في حواشي الاشياء للعموم من الاقرار (قوله هل لولي مجنون الخ) البحث لصاحب النهر والظاهر أن الصبي في حكم من ذكر ط (قوله ومنعه الشافعي) لاندفاع الصردة بالواحدة نهر (قوله وجوز) أي تزويج أكثر من واحدة

(باب الكفاءة)

لما كانت شرط الزوم على الولي إذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له الفسخ عند عدمها كانت نزع وجود الولي وهو بشبوت الولاية فتقدم بيان الاولياء ومن ثبت له ثم أعقبه فصل الكفاءة فتح (قوله أو كون المرأة أدنى) اعترضه الخير الرمي بما لم يخصص كون المرأة أدنى ليس بكفاءة غير أن الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة (قوله الكفاءة معتبرة) قالوا معناه معتبرة في الزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها جاز للولي الفسخ اهـ فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من أن العقد صحيح والولي الاعتراض أما على رواية الحسن المختارة للفتوى من أنه لا يصح فالمعنى معتبرة في الصحة وكذلك لو كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الأب والجد فدمر أن العقد لا يصح (قوله في ابتداء النكاح) يعني عنه قول المصنف الآتي واعتبارها عند ابتداء العقد الخ وكان له أشار إلى أن الاولى ذكرهنا (قوله لزومه أو لصحته) الاول بناء على ظاهر الرواية والثاني على رواية الحسن وقد مرنا أول الباب السابق اختلاف الافتاء في ما إذا أن رواية الحسن أحوط (قوله من جانبه الخ) أي يعتبر أن يكون الرجل مكافئاً لها في الاوصاف الآتية بان لا يكون دونها فيا ولا تعتبر من جانبها بان

بخلاف مولى الامة حيث
ينفذ اجابا علان منافع
بضعها ملكه (الأن يشهد
الشهود على النكاح) بان
ينصب القاضي خصم عن
الصغير حتى ينكر فتقام
البينة عليه (أو يدرك الصغير
أو الصغيرة قبضه) أي
الولي المقر (أو يصدق الموكل
أو العبد) عند أبي حنيفة
وقال يصدق في ذلك وهذه
المسئلة مخترجة من قولهم
من ملك الانشاء ملك الاقرار
به ولها نظائر * (فرع)
هل لولي مجنون ومعتوه
تزويجه أكثر من واحدة
أو ومنعه الشافعي وجوز
في الصبي للعاجلة

(باب الكفاءة)

من كافأه إذا ساءه وأراد
هنا مساواة بغير صفة أو
كون المرأة أدنى (الكفاءة
معتبرة) في ابتداء النكاح
للزومه أو لصحته (من جانبه)
أي الرجل لان الشريعة
أي ان تكون قرأشاً للدفى

تكون مكافئة فيها بل يجوز أن تكون دونها (قوله ولذا لا تعتبر) تعليل للمفهوم وهو أن الشريف لا يأتي أن يكون مستطرشا للدينونة كالامة والسكينة لان ذلك لا يعد عار في حق بل في حقها لان السكاح رق للمرأة والزوج مالك * (تنبيه) * تقدم أن غير الاب والجد لوزج الصغير أو الصغيرة غير كف ولا يصح ومقتضاه أن الكفاءة للزوج معتبرة أيضا وقد من أن هذا في الزوج الصغير لان ذلك ضرر عليه فهاهنا محمول على الكبير وبشرايه ما قدمناه نفعنا الفتح من أن معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في الزوم على الاولياء الخ فان حاصله أن المرأة اذا زوجت نفسها من كف لمزم على الاولياء وان زوجت من غير كف لا يلزم أولا يصح بخلاف جانب الرجل فانه اذا تزوج بنفسه مكافئة له أولا فانه صحيح لازم وقال القهستاني الكفاءة لغة المساواة وشرعا مساواة الرجل للمرأة في الامور الاتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضيعة لازم فلا اعتراض لولي بخلاف العكس اه فقد اذ ان لزومه في جانب الزوج ان نفسه كبير الا اذا زوج وجهه الولي صغيرا كما أن الكلام في الزوجة اذا زوجت نفسها كبيرة فثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغير من عند عدم الاب والجد كما حررناه فيما تقدم والله تعالى أعلم (قوله لك في الظهريه الخ) لوجه لا استدراك بعد ذكره الصحيح فانه حيث ذكر القولين كان حق التركيب تقديم الضعيف والاستدراك عليه بالصحيح كما فعل في البحر وذكر أن ما في الظهريه غريب ورده أيضا في البدائع كما بسطه في النهر (قوله هي حق الولي لاحقها) كذا قال في البحر واستشهد له بما ذكره الشارح عن الولو الجبسة وفيه نظر بل هي حق لها أيضا بدليل ان الولي لوزج الصغيرة غير كف ولا يصح ما لم يكن أباً أو جدا غير ظاهر الفسق ولما في النسخة قبيل الفصل السادس من أن الحق في انعام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة وللأولياء كحق الكفاءة وعندهما للمرأة لا غير اه وظاهر قوله كحق الكفاءة الاتفاق على أنه حق لكل منهما وكذا ما في البحر عن الظهريه لو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبها فان طهر دونه وهو ليس بكف فحق الفسخ ثابت لكل وان كان كفوا فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما طهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني ان لها الفسخ لانها عسى تجزع المقام معه اه ومن هذا القبيل ما سيذكره الشارح قبيل باب العدة لوزجته على أنه حر أو سني أو قادر على المهر والنفقة بيان بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فاداهو لقيط أو ابن زبائها الخيار اه ويأتي تمام الكلام على ذلك هناك زاد في البدائع على ما مر عن الظهريه وان فعلت المرأة ذلك فتر زوجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين أنها حرة أو أمة لان الكفاءة في جانب النساء غير معتبرة اه وقد يجاب بأن الكلام كما مر فيما اذا زوجت نفسها بلا إذن الولي وحيث لم يبق لها حق في الكفاءة لم رضاهها باسقاطها فبقى الحق للولي فقط فله الفسخ (قوله فلو نسكت الخ) تفريع على قوله لاحقها وفيه أن التقصير جامع قبلها حيث لم تبحث عن حاله كما جامع قبلها وقبل الاولياء في مالوز وجوها رضاهوا ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا رخصتي وفي كلام الولو الجبسة ما يفيد كيا أي فريباو على ما ذكرناه من الجواب فالتفريع صحيح لان سقوط حقها اذا رخصت ولو من وجسه وهنا كذلك ونذا الوشرط الكفاءة بقي لاحقها (قوله لا خيار لاحد) هذا في الكبيرة ٣ كما هو فرض المسئلة بدليل قوله نسكت رجلا وقوله رضاهها فلا يخالف ما قدمناه في الباب المار عن النوازل لوزج بنة الصغيرة ممن ينكر أنه يشرب المسكر فاداهو ومد من له وقالت بعدما كبرت لا أرضى بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشربه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالسكاح باطل لانه انما زوج على ظن انه كف اه خلافا لما ظنه المقدسي من اثبات المخالفة بينهما كاتبة عليه الخبير الرملي قلت ولعل وجه الفرق أن الاب يصح زوجه الصغيرة من غير الكف علز يد شفقتة وانه انما فون الكفاءة لمصلحة تزيد عليها وهذا انما يصح اذا علمه غير كف ما اذا لم يعلمه فلم يظهر منه أنه زوجها للمصلحة المذكورة كما اذا كان الاب ماجنا أو سكران لكن كان الظاهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كما في الاب الماجن والسكران مع ان المصرح به ان لها ابطاله بعد البلوغ وهو فرع صحة فليتأمل (قوله كان لهم

ولذا لا تعتبر من جانبها) لان الزوج مستفرش فلا تعيظه دناءة الفراش وهذا عند الكل في الصحيح كما في البخارية لكن في الظهريه وغيرها هذا عنده وعندهما تعتبر في جانبها أيضا (و) الكفاءة (هي حق الولي لاحقها) فلو نسكت رجلا ولم تعلم حاله فاداهو عبد لا خيار لها بل للأولياء ولو زوجوها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الان خيار لاحد الا اذا شرطوا الكفاءة أو أخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كف كان لهم

٣ (قوله هذا في الكبيرة الخ) محل هذا الكلام على قول الشارح كان لهم الخيار وما كتبه المحشي هناك هذا محله اه

الخيار) لانه اذا لم يشترط الكفاءة كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من الولى ومنها ثبات من وجه دون وجه لما ذكرنا ان حال الزوج محتمل بين أن يكون ~~كفو~~ وأن لا يكون والنص انما أثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضا بعدم الكفاءة من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجه بحر عن الوالوجية (قوله لزوم السكاح) أى على ظاهر الرواية ولعمته على رواية الحسن المختارة لا فتوى (قوله خلافا لما لك) فى اعتبار الكفاءة خلافا لما لك والثورى والكرخى من مشايخنا كذا فى فتح القدير فكان الاول ذكر الكرخى وفى حاشية الدرر للعلامة نوح ان الامام أبى الحسن الكرخى والامام أبى بكر الجصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة فى السكاح ولولم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبى حنيفة لاختاروها وذهب جمهور مشايخنا الى أنهما معتبرة فيه ولغاضى القضاة مراجع الدين الهندى مؤلفه مستعمل فى الكفاءة ذكر فيه القولين على التفصيل وبين ما لكل منهما من السند والدليل أه (قوله نسباً) أى من جهة النسب ونظام العلامة الجوى ما اعتبر فيه الكفاءة فقال

ان الكفاءة فى السكاح تكون فى * ست لهايت بديع قد ضبط

نسب واسلام كذلك حرفة * حرية وديانة مال فقط

قلت وفى الفتاوى الحامدية عن واقعات قدرى أفندى عن القاعدية غير الاب والجد من الاولياء لوزوج الصغيرة من عتق معروف لم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى أه وأما الكبيرة فسنذكر عن الجرائد لوزوجها الوكيل غنياً يجوز باجازه وان كان لها التفريق بعد (قوله فقر يش الخ) القرشيان من جمعها أب وهو النضر بن كانة فبن دونه ومن لم ينتسب الاب فوقه فهو عربى غير قرشى والنضر هو الجد الثانى عشر للنبي صلى الله عليه وسلم فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا اقتصر البخارى والخلفاء الاربعة كلهم من قرش ونمائه فى البحر (قوله بعضهم أكفاء بعض) أشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمى والنوفلى والتميمى والعدوى وغيرهم ولهذا زوج على وهو هاشمى أم كلثوم بنت فاطمة لعمر وهو عدوى فهستافى فلوزوجت هاشمية قرشياً غير هاشمى لم يرد عقدها وان تزوجت عربياً غير قرشى لهسم رده كتزويج العربية بمجسماً بحر وقوله لم يرد عقدها ذلك مئة فى التبيين وكثير من شروح الكنز والهداية وغالب المعتبرات فقوله فى المبيض القرشى لا يكون كفو الهاشمى كلمة لا يهمل من تحريف النسخ رملى (قوله وبقية العرب أكفاء) العرب صنفاً من عرب عاربة وهم أولاد قحطان ومنعربيه وهم أولاد اسمعيل والحجم أولاد فروخ أنحى اسمعيل وهم الموالى والعنقاء والمراد بهم غير العرب وان لم يحسمهم رقى سمو بذلك اما لان العرب لما افتتحت بلادهم وتركهم أحراراً بعد أن كان أهولاء الاسترقاق فكأنهم أعنتقوههم أولادهم نصروا العرب على قتل الكفار والناصريين مولى نهر (قوله بنى باهلة) قال فى الفتح باهلة فى الاصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان فنسب ولده اليها وهم معروفون بالخساسة قيل كانوا ياكلون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا يأخذون عظام الميتة يطحنونها يأخذون دسوماتها ولذا قيل

ولا ينفع الاصل من هاشم * اذا كانت النفس من باهلة

وقيل اذا قيل للكلب يا باهلى * عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان النص لم يفصل مع أنه صلى الله عليه وسلم كان أعلم بقبائل العرب وأخلافهم وقد أطلق وليس كل باهلى كذلك بل فيهم الاجواد وكون فصيلة منهم أو بطن صغاليك فعلا ذلك لا يسرى فى حق الكل فتح (قوله ويعضده) أى يقويه قلت يعضده أيضاً طلاق محمد فى كافى الحاكم قرش بعضها

الخيار والواجبة فليحفظ
(وتعتبر) الكفاءة للزوم
السكاح خلافاً لما لك (نسباً
فقرش) بعضهم (أكفاء)
بعض (و) بقية (العرب)
بعضهم (أكفاء) بعض
واستثنى فى الملتقى تبعاً
للهداية بنى باهلة لحسمهم
والحق الاطلاق قاله المصنف
كالبحر والنهر والفتح
والشريعة ليلية ويعضده
اطلاق المصنفين كالسكر
والدرر

قوله ويطحنونها كذا بخط
المؤلف والذى فى كتب
اللغة يطحنونها قال نصر

أ كفاء لبعض والعرب بعضهم أ كفاء لبعض وليسوا بكفاء لقريش ومن كان له من الموالى أبواب أو ثلاثة في الاسلام فبعضهم كفاء لبعض وليسوا بكفاء للعرب اه والحاصل أنه كلاً لا يعتد بالنسب في قريش حتى أن أفضلهم بنى هاشم أ كفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بالاستثناء ويؤخذ من هذا أن من كانت أمها علوية مثلاً وأبوها عجمي يكون العجمي كفواً لها وإن كان لها شرف تالان النسب لا بآء ولهذا جاز دفع الزكاة إليها فلا يعتبر النكاح بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم (قوله وهذا في العرب) أي اعتبار النسب إنما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كفاً في المحيط والنهاية وغيرهما ولا الديانة كفاً في النظم ولا الحرفة كفاً في المصنوعات لان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفاً وأما الباقي أي الحرية والمال فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر قهراً مستأنف لكن فيه كلام مستعرفه في مواضعه (قوله وأما في العجم) المراد بهم من لم ينتسب إلى إحدى قبائل العرب ويسمون الموالى والعقلاء كما مروا عامة أهل الامصار والقري في زماننا منهم سواء تكلموا بالعبودية أو غيرها الامن كان له منهم نسب معروف كالتنسب إلى أحد الخلفاء الاربعة أو إلى الانصار ونحوهم (قوله فتعبر بحرية واسلاماً) أفادت الاسلام لا يكون معتبراً في حق العرب كما اتفق عليه أبو حنيفة وصاحباها لانهم لا يتفخرون به وانما يتفخرون بالنسب فمري له أب كافر يكون كفواً للعربية لها آباء في الاسلام وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم نعم الاسلام معتبر في العرب بالنظر إلى نفس الزوج لا إلى أبيه وجده فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط واسلام الاب والجد في العجم فقط والحرية في العرب والعجم وكذا الاسلام نفس الزوج هذا حاصل ما في البحر (قوله لمن أبوها مسلم) راجع إلى قوله مسلم بنفسه ح (قوله أحرأومعتق) كل منهما راجع لقوله أومعتق ح (قوله وأما حرة الاصل) لان الزوج المعتق فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت أمها حرة الاصل كانت هي حرة الاصل بجر عن التجنس أماً لو كانت أمها رقيقة فهي تباع لأمها في الرق فيكون المعتق كفواً لها بخلاف ما لو كانت أمها معتقة لان لها آباء في الحرية لقوله في البحر والحرية نظير الاسلام أفاده ط (قوله لذات أبوين) أي في الاسلام والحرية ط (قوله وأبوان فيهما كلاً بآء) أي فن له أب وجد في الاسلام وألحرية كفعلن له آباء قال في فتح القدير وألحق أبو يوسف الواحد بالمثنى كما هو مذهب في التعريف أي في الشهادات والدعاوى قبل كان أبو يوسف إنما قال ذلك في موضع لا بعد كفر الجد عيباً بعد ان كان الاب مسلماً وهما قالا في موضع بعد عيبا والدليل على ذلك أنهم قالوا جميعاً ان ذلك ليس عيباً في حق العرب لانهم لا يعيرون في ذلك وهذا حسن وبه ينتق الخلاف اه وتبعه في النهر (قوله ولا يبعد الخ) ظاهره أنه قاله تفقهاً وقد رأيت في النخبة ونصه ذكر ابن سماعه في الرجل يسلم والمرأة معتقة فكف عنها اه ووجهه أنه اذا أسلم وهو حرة ومعتقة وهي مسلمة يكون فيه أثر الكفر وفيها أثر الرق وهما مائة صان وفيه سرخصه في الاصل وفيها شرف الاسلام الاصل وهما مائة صان فتنساو بآئي مآلو كان بالعكس بان أسلمت المرأة وعتق الرجل فالظاهر أن الحكم كذلك بشرط أن لا يكون اسلامه طارئاً والا ففيه أثر الكفر وأثر الرق معاً فلا يكون كفواً لمن فيها أثر الكفر فقط تأمل (قوله وأما معتق الوضيع الخ) عزاه في البحر إلى المجتبى ومثله في البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفواً للمولاة بنى هاشم حتى لو زوجت مولاة بنى هاشم نفسها من مولى العرب كان لمعتقه الحق الاعتراض لان الولاء بمنزلة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لجنه كالحمة النسب اه ومثله في النسخة برودة ذكر الشارح في كتاب الولاء الكفاءة تعتبر في ولأء العتاقة فمعتقه الناحر كف لمعتق العطار دون الدباغ اه ويشكل عليه ما ذكره في البدائع أيضاً قبل ما قدمناه حيث قال وموالى العرب أ كفاء لموالى قريش وعموم قوله صلى الله عليه وسلم وموالى بعضهم أ كفاء لبعض اه فتأمل * (تنبيهه) * مولى الموالاة لا بكافئ. ولأء العتاقة قال في النخبة روى المعلى عن أبي يوسف أن من أسلم على يدى انسان لا يكون كفواً لموالى العتاقة وفي شرح الطحاوى معتقة أشرف القوم

وهذا في العرب (و) أما في العجم فتعبر (حرية واسلاماً) فمسلم بنفسه أومعتق غير كفعلن أبوها مسلم أحرأومعتق وأما حرة الاصل ومن أبوه مسلم أحر غير كف لذات أبوين (وأبوان فيهما كلاً بآء) تمام النسب بالحد وفي الفتح ولا يبعد مكافأة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه وأما معتق الوضيع فلا يكافئ معتقة الشريف

تكون كفوا للموالاة لا لشرف الولاء وللموالاة شرف اسلام الالباء اه (قوله) وأما مرتد أسلم الخ نقله في
 البحر عن القنية وسكت عايشه وكأنه محمول على مرتد لم يطل زمن رده ولذا لم يقيد به بالحق بدار الحرب لان
 المرتد في دار الاسلام يقتل ان لم يسلم أما من ارتد وطال زمن رده حتى اشتهر بذلك ولحق أولاه أسلم فينبغي
 أن لا يكون كفوا ان لم ترد فان العار الذي يلحقها بماذا أعظم من العار بكافر أصلي أسلم بنفسه فليتنامل (قوله
 الاغتنة) أي لدفعها قال في الفتح عن الاصل الا أن يكون نسبها مشهورا كبنيت ملك من ملوكهم تعدعها
 حائل أو سائس فانه يفرق بينهم لاعداء الكفاة بل لتسكين الفتنة والقاضي مأمور بتسكينها بينهم كباين
 المسلمين اه (قوله) وتعتبر في العرب والعجم الخ قال في البحر وظاهر كلامهم أن التقوى معتبرة في حق
 العرب والعجم فلا يكون العربي الفاسق كفوا للصالحه عريضة كانت أو عجمية اه قال في النهر وصرح
 بهذا في ايضاح الاصلاح على أنه المذهب اه وذكري في البحر أيضا أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاة مالا
 فيها أيضا قلت وكذا حرفة كما يظهر مما نذكره عن البدائع (قوله) ديانة أي عنده ما هو الصحيح وقال
 مجدلا تعتبر الا اذا كان يصنع ويمضيه أو يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به
 هداية ونقل في الفتح عن المحيط أن الفتوى على قول محمد لکن الذي في التارخانية عن المحيط قبل وعليه
 الفتوى وكذا في المقدسي عن المحيط البرهاني ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو موافق لما صححه في المبسوط
 وتصحيح الهداية معارض له فلا فتاة بما في المتن أولى اه (قوله) فليس فاسق الخ اعلم أنه قال في البحر ووقع
 لي تردد فيما اذا كانت صالحة دون أبيها أو كان أبوها صالحا دون أهل يكون الفاسق كفوا لها أولا فظاهر
 كلام الشارحين أن العبرة بالصلاح أبيها وجدها فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفوا لبنت الصالحين واعتبر في
 المجموع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفوا للصالحه وفي الخانية لا يكون الفاسق كفوا للصالحه بنت
 الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن الصلاح منها أو من آباءها كاف لعدم كون الفاسق كفوا لها ولم
 أروهم يحا اه ونازع في النهر بأن قول الخانية أيضا اذا كان الفاسق محترما معظما عند الناس كأعوان
 السلطان يكون كفوا للبنات الصالحين وقال بعض مشايخ بل لا يكون معلنا كان أولا وهو اختيار ابن الفضل
 اه يقتضي اعتبار الصلاح من حيث الالباء فقط وهذا هو الظاهر وحيث فلا اعتبار بمسقة اه أي اذا
 كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفوا لها لان العبرة لصلاح الاب فلا يعتبر بمسقة وبؤيده أن
 الكفاة حق الاولياء اذا سقطت اهي لان الصالح يعبر بمصاهرة الفاسق لکن مانعه في البحر عن الخانية
 يقتضي اعتبار صلاحها أيضا كما مرو حيث نذكر في محل كلام الخانية الثاني عليه بناء على أن بنت الصالح
 صالحة غالبا قال في الحواشي البيهقي بنية قوله فليس فاسق كفء بنت صالح فيه كلام وهو أن بنت الصالح
 يحتمل ان تكون فاسقة فيكون كفوا كما مر جوابه والاولى ما في المجموع وهو أن الفاسق ليس كفوا للصالحه
 الا أن يقال الغالب أن بنت الصالح صالحة وكلام المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني أي
 وهي صالحة وانما لم يذكر لان العالب أن تكون البنت صالحة بصلاحه اه وكذا قال المقدسي قلت
 اقتصارهم بناء على ان صلاحها يعرف بصلاحهم لخفاصع المرأة غالبا لاسيما الابكار والصغار اه وفي
 الذخيرة ذكر شيخ الاسلام أن الفاسق لا يكون كفوا للعدل عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي
 يسكران كان يسر ذلك ولا يخرج سكران كان كفوا لامرأة صالحة من أهل البيوت وان كان يعلن ذلك
 فلا قيل وعامه الفتوى اه قلت والخاصل أن المفهوم من كلامهم اعتبار صلاح الكل وان من اقتصر على
 صلاحها أو صلاح آباءها نظر الى العالب من ان صلاح الولد والوالد متلازمان فعلى هذا فالفاسق لا يكون
 كفوا للصالحه بنت صالح بل يكون كفوا للفاسقة بنت فاسق وكذا الفاسقة بنت صالح كالتفقه في البيهقي فليس
 لا يباحق الاعتراض لان ما يلحقه من العار بينه أكثر من العار بصهره وأما اذا كانت صالحة بنت فاسق
 فزوجت نفسها من فاسق فليس لا يباحق الاعتراض لانه مثله وهي قد رضيت به وأما اذا كانت صالحة

وأما مرتد أسلم فكفء لمن
 لم يرتد وأما الكفاة بين
 الذميين فلا تعتبر الا لفتنة
 (و) تعتبر في العرب والعجم
 (ديانة) أي تقوى فليس
 فاسق كفوا للصالحه أو فاسقة

فزوجها أو هو من فاسق فان كان عالماً بنفسه صرح العقول ولا خيار لها اذا كبرت لان الاب له ذلك ما لم يكن
 ما جئنا كما مر في الباب السابق وأما اذا كان الاب صالحاً ووطن الزوج صالحاً فلا يصح قال في البرازية زوج
 بنت من رجل طنه مصلحاً لا يشرب مسكراً فإذا هو مدمن فقالت بعد الكبر لا أرضى بالنكاح ان لم يكن
 أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيته مصلحون فالنكاح باطل بالاتفاق اهـ فاعتنم هذا التحرير فانه
 مفرد (قوله بنت صالح) نعت لكل من قوله صالح وفاسقة وأفرده للعطف بأوفر جمع الى أن المعتبر صلاح
 الآباء فقط وانه لا عبرة بنفسه بعد كونهم من بنات الصالحين وهذا هو الذي نقلناه عن النهر فافهم نعم هو
 خلاف ما نقلناه عن اليعقوبي (قوله معلنا كان أولاً) أما اذا كان معلناً فظاهر وأما غير المعلن فهو بان
 يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات وهو لا يجبر به فيفريق بينهما بطالب الأولياء ط (قوله على الظاهر)
 هذا استظهار من صاحب النهر لا كما توهم من أنه ظاهر الرواية فانه قد صرح في الخاتمة عن السرخسي بأنه
 لم ينقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاءة اهـ وقد مر أن
 تصحيح الهداية معاوض لهذا التصحيح (قوله ومالا) أي في حق العربي والعجمي كما مر عن الجرحلان التفاخر
 بالمال أكثر من التفاخر بغيره عادة وخصوصاً في زماننا هذا بدائع (قوله بان يقدر على المجمل الخ) أي على
 ما تعارفوا اتجيب له من المهر وان كان كله حالاً فتح فلا تشتط القدرة على الكل ولأن يساويها في الغنى في ظاهر
 الرواية وهو الصحيح زيلعي ولو صياف فهو غني بغنى أبيه أو أمه أو جده كما يأتي وشمل ما لو كان عليه دين بقدر
 المهر فانه كفء لان له أن يقضى أي الدينين شاء كما في الولو الجبسة وما لو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في
 الواقعات معللاً بان المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقهما وما لو كان ذاباً كالسلطان والعالم قال
 الزيلعي وقيل يكون كفواً وان لم يملك إلا النفقة لان الخلل يجبر به ومن ثم قالوا الفقيه العجمي كفء لعربي
 الجاهل (قوله ونفقة شهر) صححه في التجنيس وصح في المجتبى الا كفاءة بالقدرة عليه بالاكسب فقد اختلف
 التصحيح واستظهر في الجرح الثاني ووفق في النهر بينهما بما ذكره الشارح وقال انه أشار اليه في الخاتمة
 (قوله لو تطبق الجناح) فلا صغيرة لا تطبق فهو كفء وان لم يقدر على النفقة لانه لا نفقة لها فتح ومثله في الأخيرة
 (قوله وحرفة) ذكر الكرخي أن الكفاءة فيها معتبرة عند أبي يوسف وان أباً حنيفة بنى الأمر فيها على عادة
 العرب ان مواليهم يعملون هذه الاعمال لا يقصدون بها الحرف فلا يعبرون بها وأجاب أبو يوسف على عادة
 أهل البلاد وأنهم يتخذون ذلك حرفة فيعبرون بالذي منها فلا يكون بينهما خلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا
 لو كان من العرب من أهل البلاد من يحترف بنفسه تعتبر فيهم الكفاءة فيها وحينئذ فسكون معتبرة بين
 العرب والعجم (قوله فثل حائل الخ) قال في الملتقى وشرحه فحائل أو حجام أو كاس أو دباغ أو حلاق أو بيطار
 أو حداد أو صفاً وغير كفء لسائر الحرف كعطار أو برار أو صواف وفيه إشارة الى أن الحرف جنسان ليس
 أحدهما كفواً الا آخر لكن أفراد كل منها كفء طائفة به يبقى زاهدي اهـ أي ان الحرف اذا تباعدت
 لا يكون أفرادها كفواً لا أفراد الاخرى بل أفراد كل واحدة كفء بعضهم لبعض وأفاد كما في الجرح انه
 لا يلزم اتحادهما في الحرفة بل التقارب كاف فالحائل كفء لحجام والدباغ كفء لكاس والصفا كفء لحداد
 والعطار كفء لبرار قال الحلواني وعليه الفتوى وفي الفتح ان الموجب هو استنقاص أهل العرف في دور
 معه وعلى هذا ينبغي أن يكون الحائل كفواً للعطار بالاسكندر يقلنا هنالك من حسن اعتبارها وعدم عدّها
 نقصاً بالنسبة اللهم الا أن يقترب منها حساسة غيرها اهـ فأفاد أن الحرف اذا تقاربت أو اتحدت يجب اعتبار
 التكافؤ من بقية الجهات فالعطار العجمي غير كفء لعطار أو برار عربي أو عالم بقي النظر في نحو دباغ أو حلاق
 عربي هل يكون كفواً لعطار أو برار عجمي والذي يظهر لي أن شرف النسب أو العلم يجبر نقص الحرفة بل
 يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار العجمي الجاهل كفواً لنحو حلاق عربي أو عالم ويؤيده ما في الفتح
 أنه روى عن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق اذا أحرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كفواً

بنت صالح معلنا كان أولاً
 على الظاهر نهر (ومالا) بان
 يقدر على المجمل ونفقة
 شهر لو غير محترف والامان
 كن يكتسب كل يوم
 كفايتها لو تطبق الجناح
 (وحرفة) فثل حائل غير
 كفء لعل خياط ولا خياط

له اه فليتأمل (قوله ليزاز) قال في القاموس البرزاني باب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وبأنه البرزاز
وحرفته البرازة اه ط (قوله ولاهما العالم وقاض) قال في النهر وفي البناية عن الغاية السكاس والحمام والدباغ
والخارص والسائس والراعي والمقسم أي البسلان في الحمام ليس كفؤ البنت الخياط ولا الخياط لبنت البرزاز
والتاجر ولاهما لبنت عالم وقاض والحائلك ليس كفؤ البنت الدهقان وان كانت فقيرة وقيل هو كفاء اه وقد
غاب اسم الدهقان على ذي العقار الكثير كما في المغرب اه قلت والظاهر أن نحو الخياط اذا كان أستاذا
يتقبل الاعمال وله اجراء يعملون له يكون كفؤ البنت البرزاز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام الفخ الماراذ
لا بعد في العرف ذلك نقصا تأمل وفي شرح الملتقى عن السكافي من ان الخفاف ليس بكفاءة للبرزاز والعطار
فانما هو أن المراد به من يعمل الانخفاف أو العمل بيده أمالو كان أستاذا له اجراء أو بشرطه الخبطة وبيعها
في حانوته فليس في زماننا نقص من البرزاز والعطار قال ط وأطلقوا في العالم والقاضي ولم يقيدوا العالم بذي
العمل ولا القاضي عن لا يقبل الرشوة والظاهر التقييد لان القاضي حينئذ ظالم ونحوه العالم غير العامل
وليجرر اه قلت ولم لهم أطلقوا ذلك لعلمه من ذكرهم الكفاءة في الديانة فالظاهر حينئذ أن العالم والقاضي
العامسقين لا يكونان كفاءين لصالحته بنته الحين لان شرف الصلاح فوق شرف العلم والقضاء مع الفسق
(قوله فأخس من السكل) أي وان كان ذا مروءة وأموال كثيرة لانه من آكل دماء الناس وأموالهم كافي
المحيط نعم بعضهم أ كفاء بعض شرح الملتقى وفي النهر عن البناية في مصر جنس هو أخس من كل جنس وعم
الطائفة الذين يسمون بالسراياتية اه قلت مفهوم التقييد بالاتباع أن المتبوع كأمير وسلمان ليس كذلك
لانه أشرف من التاجر عرفا كما يفيد ما يأتي في الشارح عن البحر وقد علمت أن الموجب هو استئناس أهل
العرف فيدور معه فعلى هذا من كان أميرا أو ثابما له وكان ذاملا ومروءة وحشمة بين الناس لاشك أن المرأة
لا تعبر به في العرف كغيرها بدباغ وحائك ونحوهما فضلا عن سراياتي ينزل كل يوم الى الكنيف وينقل
نجاسته في بيت مسلم وكادر وان كان قاصدا بذلك تنظيف الناس أو المساجد من النجاسات وكان الأمير أو
تابعه آكل أموال الناس لان المدار هنا على النقص والرفعة في الدنيا ولهذا لما قال مجرلا تعتبر الكفاءة في
الديانة لانهم من أحكام الآخرة فلا تبني عليها أحكام الدنيا قالوا في الجواب عنه ان المنة تفرق كل موضع ما اقتضاه
الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الديانة مبنى على أمر ديني وهو تعبير بنت الصالحين
بفسق الزوج قلت وامل ما تقدم عن المحيط من أن تابع الظالم أخس من السكل كان في زمنهم الذي الغالب
فيه التفاضل بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التفاضل بالدنيا فافهم والله أعلم (قوله وأما الوظائف) أي
في الاوقاف بحر (قوله فن الحرف) لانها صارت طريقا لاكتساب في مصر كالصنائع بحر (قوله لو غير
دينية) أي عرفا كعبادة وسواها فوافدة بحر (قوله فتدريس) أي في علم شرعي (قوله أو نظير) هو
بحث لصاحب البحر لكنه الآن ليس بشريف بل هو كاحاد الناس وقد يكون عتيقا زنجيا ورعيا كل مال
الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفؤا لمن ذكر الله -م الا أن يقيد بالنظر ذي المروءة وبنظر نحو
مسجد بخلاف ناظر وقف أهلي بشرط الواف فانه لا يزداد رفعة بذلك ط (قوله كفء لبنت الأمير بمصر)
لا يخفى أن تخصيص بنت الأمير بالذكور المبالغة أي فيكون كفؤ البنت التاجر بالاولى فيقيس بذلك الأمير
أشرف من التاجر كما هو العرف وهذا مؤيد لما سبق كانه متاع عليه (قوله اعتبارها عند ابتداء العقد)
قلت يرد عليه ما في النسخة من حجام تزوج امرأته محجولة النسب ثم ادعاه قاضي وأثبت أنها بنته له أن يفرق
بينهما ما وأمالو أقرت بالرق لرجل لم يكن له ابطال النكاح اه وقد يجب أن يثبت النسب لما وقع مستندا
الى وقت العلق كان عدم الكفاءة موجودا وقت العقد لا أنها كانت موجودة ثم زالت حتى ينافي كون
العبرة لوقت العقد وأما مسألة الاقرار فلان اقرارها يقتصر عليها فلا يلزم الزوج بموجبها اقراره أن الاقرار
حجة قاصرة على المقر (قوله ثم فجر) الاولى أن يقول ثم زالت كفاءته لان الفجور يقابل الديانة وهي إحدى

ليزاز وتاجر ولاهما
وقاض وأما تباع الفلانة
ذأخس من السكل وأما
الوظائف فن الحرف
فصاحبها كفء للتاجر
غير دينية كعبادة وذنو
تدريس أو نظير كفء لبنت
الأمير بمصر بحر (و) الكفاءة
(اعتبارها عند) ابتداء
العقد فلا يضرز والها
بعده فلو كان وقته كفوا ثم
فجر لم يفسخ

ما يعتبر في الكفاءة ط (قوله وأمالو كان دباغا الخ) هذا قوله صاحب البحر على ما تقدم بأنه ينبغي أن يكون
كفوًا ثم استدرك عليه بمخالفته لقولهم أن الصنعة وإن أمكن تركها يبقى عارها ووفق في النهر بقوله ولو قيل
أنه إن بقي عارها لم يكن كفوًا وإن تناسى أمرها لتقدم زمانها كان كفوًا لكان حسنًا اه (قوله لكن في
النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي لا يكافئ العربي وإن كان حسبيًا لكن في جامع قاضيان
قالوا الحسب يكون كفوًا للنسب فالعالم الجمي يكون كفوًا للجاهل العربي والعلوية لأن شرف العلم فوق
شرف النسب وارتضاء في فتح القدير وجرم به البرازي وزاد العالم الفقير يكون كفوًا للعلمي الجاهل والوجه فيه
ظاهر لأن شرف العلم فوق شرف النسب فشراف المال أولى نعم الحسب قد راد به المنصب والجاه كما فسر به
في المحيط عن صدور الاسلام وهذا ليس كفوًا للعربية كافيًا للنباييع اه كلام النهر لمخصًا أقول حيث كان
ما في النباييع من تصحيح عدم كفاءة الحسب للعربية مبنيًا على تفسير الحسب بذي المنصب والجاه لم يصح
ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاءة في العالم وعزوه في شرحه إلى النباييع وذكر الخبير الرملي عن مجمع
الفتاوى العالم يكون كفوًا للعلوية لأن شرف الحسب أقوى من شرف النسب وعن هذا قيل إن عائشة
أفضل من فاطمة لأن عائشة شرف العلم كذا في المحيط وذكر أيضًا أنه جرم به في المحيط والبرازية والفيض
وجامع الفتوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف هاتمًا قال فخر رآه فيه اختلافًا ولكن حيث صح
أن ظاهر الرواية أنه لا يكافئها فهو المذهب خصوصًا وقد نص في النباييع أنه الأصح اه أقول قد علمت
أن ما صححه في النباييع غير ما مشى عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تبين في البحر وقول
الشارح وادعى في البحر الخ يفيد أن كونه ظاهر الرواية مجرد دعوى لا دليل عليها سوى قولهم في المتنون
وغيرها والعرب أكلها أي فلا يكافئهم غيرهم ولا يخفى أن هذا وإن كان ظاهره الإطلاق ولكن قيده المشايخ
بغير العالم وكلمه من نظير فان شأن مشايخ المذهب عادة قيود وشرائط لعبارة مطلقة استنباطًا من قواعد
كلمية أو مسائل فريضة أو أدلة عقلية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي جاهل تقدم في
المجلس على عالم أنه يعزى عليه إذ كتب العلماء طائفة بدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي
وغيره في قوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إلى آخر ما أطال به فراجع حيث كان شرف العلم
أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتصريحهم بذلك اقتضى تقييد ما أطلقوه هنا اعتمادًا على فهمه من محل
آخر فلم يكن ما ذكره المشايخ مخالفاً لظاهر الرواية وكيف يصح لاحد أن يقول إن مثل أبي حنيفة أو الحسن
البصري وغيرهما ممن ليس بعربي أنه لا يكون كفوًا لبنت قرشي جاهل أو لبنت عربي بوال على عقبيه فلا جرم
أنه جرم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت وارتضاء الحق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم
الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ) أي لكون شرف العلم أقوى قيل إن عائشة أفضل
لكثرة علمها وظاهره أنه لا يقال إن فاطمة أفضل من جهة النسب لأن الكلام مسوق لبين أن شرف العلم
أقوى من شرف النسب لكن قد يقال بانخراج فاطمة رضي الله عنها من ذلك لتحقيق البضعية فيها بلا واسطة
ولذا قال الامام مالك أنهم بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا أفضل على بضعة منه أحد ولا يلزم من هذا إطلاق
أنها أفضل والالزم تفضيل سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الخلفاء الأربعة وهو خلاف
الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثية وحينئذ فأنقل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة محمول
على بعض الجهات كالعلم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله عنهما ولهذا
قال في بدء الامالي وللصديقة الزهراء فاعلم * على الزهراء في بعض الخلال

وقيل إن فاطمة أفضل ويمكن أن يرجع إلى الأول وقيل بالتوقف لتعارض الأدلة واختاره الاستر وشفي من
الحلمية وبعض الشافعية كما أوضحه من لا على القاري في شرح الفقه الأكبر وشرح بدء الامالي (قوله والحنفي
كف لبنت الشافعي الخ) المراد بالكفاءة هنا صحة العدة بمعنى لو تزوج حنفي بنت شافعي نحكم بصحة العقد

وأمالو كان دباغا فصار تاجرا
فإن بقي عارها لم يكن كفوًا
والا لنهر يعني (الجمي
لا يكون كفوًا للعربية ولو
كان الجمي (علمًا) أو
سلطانًا (وهو الأصح) فتح
عن النباييع وادعى في
البحر أنه ظاهر الرواية
وأقره المصنف لكن في
النهر أن فسر الحسب بذي
المنصب والجاه فغير كف
للعلوية كافيًا للنباييع وإن
بالعالم فكف لأن شرف العلم
فوق شرف النسب والمال
كما جرم به البرازي وارتضاء
الكمال وغيره والوجه فيه
ظاهر ولذا قيل إن عائشة
أفضل من فاطمة رضي الله
عنهما ذكره القهستاني
والحنفي كف لبنت
الشافعي ومتى سئلنا عن
مذهبه أجبتنا مذهبنا كما
بسطه المصنف معزياً
لجواهر الفتاوى

وان كان في مذهب أبيه ساله لا يصح العقد اذا كانت بكر الابمباشرة وليها لاننا نحكم بما نعتق رخصته في
 مذهبا قال في البرازية وسئل أي شئ الاسلام عن بكر بالغة شافعية رجت نفسها من حنفي أو شافعي
 بلا رضا الاب هل يصح أجاب نعم وان كانا يعتقدا ان عدم الصحة لانا نجيب بذهبنا لا بذهب الحنفي لاعتقادنا
 انه خطأ يحتمل الصواب وان سئل كيف مذهب الشافعي فيه لان نجيب بذهبنا اه وقوله لاعتقادنا الخ مبنى
 على القول بان المقلد لزمه تقليد الاصل ليعتقد أر حجة مذهب والمعتد عند الاصولين خلافه بتأبطاه
 في صدر الكتاب ثم لا يخفى مما ذكرنا أنه لا مناصب لذكره هذا الفرع في الكفاءة تأمل (قوله القروي)
 بفتح القاف نسبة الى القرية (قوله فلا عبرة بالباد) أي بعد وجود ما من أنواع الكفاءة قال في البحر
 فالبحر في القري كفاء لبنت الناحر في المصير للتعاقب (قوله فلا عبرة بالجمال) لكن الصيغة أن يراعى
 الاولياء بالنسبة في الحس والجمال هندية عن التاتارية ط (قوله ولا بالعقل) قال قاضيان في شرح
 الجامع وأما العقل فلا رواية فيه عن أصحابنا المتقدمين واختلاف فيه المتأخرون اه أي في أنه هل يعتبر في
 الكفاءة أم لا (قوله ولا يعوب الخ) أي ولا يعتبر في الكفاءة السلامة من العيوب التي يفسخ بها البيع
 كالبلذام والجنون والبرص والبرص والبرص بجر (قوله خلافا للشافعي) وكذا المحمد في الثلاثة الاول اذا كن
 بحال لا تطبق المقام معه الا أن التفريق أو الفسخ للزوجة لا لولي كما في النسخ (قوله ليس بكفاءة لعاقله) قال
 في النهر لانه يلوث مقاصد النكاح فكان أشد من الفقر ودناءة الحرفة وينبغي اعتداده لان الناس يعيرون
 بتزويج الجنون أكثر من ذي الحرفة الدينية (قوله أو أمه أو جده) عزاء في النهر الى المحيط وزاد في النسخ
 الجدة لكن فيه أن اعتبار كفو ابغى أبيه مبنى على ما ذكر من العادة بتحمل المهر وهذا سلم في الام والجد أما
 الجدة فلم تجر العادة بتحملها وان وجد في بعض الاوقات تأمل (قوله كما مر) أي عند قول المصنف وما لا (قوله
 لان العادة الخ) مقتضاه أنه لو جرت العادة بتحمل النفقة أيضا عن الابن الصغير كما في زماننا أنه يكون كفوا بل
 في زماننا يتحملها عن ابنه الكبير الذي في حجره والظاهر أنه يكون كفوا بذلك لان المقصود حصول النفقة من
 جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيره ان الكلام في طاق الزوج
 صغيرا أو كبيرا فانه قال وعن أبي يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه تجرى المساهلة في المهر
 وبعد المراء قادر عليه بيسار أبيه اه نعم زاد في البدائع ان ظاهر الرواية عدم الفرق بين النفقة والمهر لكن
 ما مشى عليه المصنف نقل في البحر تصحيحه عن المحتبي ومقتضى تخصيصه بالصبي أن الكبير ليس كذلك وجهه
 ان الصغير شفي بغنى أبيه في باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المنسأط حريان العادة بتحمل الاب
 لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فيما حيث تعورف ذلك والله تعالى أعلم (قوله بأقل الخ) أي
 بحيث لا يتغابن فيه وقد مناه نفسه في الباب السابق (قوله فلولك العصبية) أي لا غير من الاقارب ولا
 القاضي لو كانت سفينة كما في الذخيرة نهر والذي في الذخيرة من الجرايح جور عليه اذا تزوجت بأقل من
 مهر مثلها ليس للقاضي الاعتراض عليها لان الحجر في المال لا في النفس اه بحر قلت لكن في حجر الفاهيرية
 ان لم يدخل بها الزوج قيل له أتم مهر مثلها فان رضى والافرق بينهما وان دخل فعليه اتمامه ولا يفرق بينهما
 لان التفريق كان للنعسان من مهر المثل وقد انعدم حين قضى لها بمهر مثلها بالدخول اه (قوله
 الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح وتقدم أنه التزوجت غير كفا المختار للفتوى رواية الحسن أنه لا يصح
 العقد ولم أر من ذكره مثل هذه الرواية هنا ومقتضاه أنه لا خلاف في صحة العقد والعمل وجهه أنه يمكن
 الاستدراك هنا بتمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاءة والله تعالى أعلم (قوله أو يفرق القاضي) في الهدية
 عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما فما حكم الطلاق
 والظهار والايلاء والميراث باق اه (قوله دفعه للعار) أشار الى الجواب عن قولهم ليس للولي الاعتراض لان
 ما زاد على عشرة دراهم حقه من أسقط حقه لا يعترض عليه ولا يحنطه ان الاولياء يشفخون بفلاء المهور

(القروي كفاء للمدني)
 فلا عبرة بالباد كلاء عبرة
 بالجمال خائبة ولا بالعقل
 ولا يعوب يفسخ البيع
 خلافا للشافعي لكن
 في النهر عن المرغيشاني
 الجنون ليس بكفاءة لعاقله
 (وكذا الصبي كفاء بغنى
 أبيه) أو أمه أو جده نهر
 عن المحيط (بالنسبة الى
 المهر) يعني المجمل كما مر
 (لا) بالنسبة الى (النفقة)
 لان العادة ان الآباء
 يتحملون عن الابناء المهر لا
 النفقة ذخيرة (ولو نسكت
 بأقل من مهرها فلولي)
 العصبية (الاعتراض حتى
 يتم مهر مثلها) (أو يفرق)
 القاضي بينهما مادفعه للعار
 (ولو طلقها) الزوج (قبل
 تفريق الولي قبل الدخول

ويتعبرون بنقصانها فاشبه الكفاءة بحر والمتون على قول الامام (قوله فلها نصف المسمى) أى وليس لهم
 طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فلامهر لها) لان الفرقة جاءت من قبل من له الحق وهى
 فسخ ط عن شرح المتنق (قوله فلها المسمى) هذا فى غير السفهية وفيها لا تفريق بعد الدخول ولزم مهر
 المثل كما علمته (قوله لانتفاء النكاح بالموت) فلا يمكن الولي طلب الفسخ فلا يلزم الاتمام لانه انما يلزمه الزوج
 لحوف الفسخ وقد زال النكاح بالموت ط (قوله أمره بتزويج الخ) شروع فى بعض مسائل الوكيل
 والفضولي وذكرها فى باب الولي لان الوكالة نوع من الولاية لنفاذ تصرفه على الموكل ونفاذ عقد الفضولي
 بالاجازة يجعله فى حكم الوكيل وعقد ذلك فى الكتز وغيره فصلا على حدة واعلم انه لا تشترط الشهادة على الوكالة
 بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما ينبغي أن يشهد على الوكالة اذا خيف جحد الموكل اياها فخرج (قوله
 بتزويج امرأة) أى منكورة ويأتى محترزة وأطلق فى الامة فشمس المكاتبه وأم الولد بشرط أن لا تكون
 للوكيل للتمتع ومالو كانت عباءة أو مقطوعة اليدين أو مفلوحة أو مجنونة خلافا لهما أو صغيرة لا تنجم اتفاقا
 وقيل على الخلاف فخرج زاد فى البحر أو كتابية أو من حلف بطلاقها أو ألى منها أو فى عدة الموكل أو بغين فاحش
 فى المهر (قوله جاز) فى بعض النسخ نفذ وهى أنسب لان الكلام فى النفاذ لا فى الجواز ح (قوله وقال
 لا يصح) أى اذا رده الا حرموا الولي التعبير بلا ينفذ ليفيد أنه موقوف وجهه قول الامام أن هذا رجع الى
 اطلاق اللفظ وعدم التهمة وجه قولهما أن المطابق ينصرف الى المتعارف وهو التزويج بالا كفاه وجوابه
 أن العرف مشترك فى تزويج المكاثات وغيرهن وتعامه فى الفسخ (قوله وهو استحسان) قال فى الهداية
 وذكر فى الوكالة أن اعتبار الكفاءة فى هذا استحسان عندهما لان كل أحد لا يجوز عن التزويج بمطلق
 الزوجة فكانت الاستعانة فى التزويج بالكفاءة اه قال فى الفتح وفيه إشارة الى اختيار قوله لهما لان
 الاستحسان مقدم على غيره الا فى المسائل المعلومة والحق أن قول الامام ليس قياسا لانه أحد ذنب نفس اللفظ
 المنصوص فكان النظر فى أى الاستحسانين أولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل (قوله ينته
 الصغيرة) فلو كبيرة رضاهما لا يجوز عنده خلافا لهما ولو زوجه أخذته الكبيرة رضاهما جاز اتفاقا بحر
 ومثله فى الذخيرة (قوله أو موليته) بتشديد الباء كرمية اسم مفعول أى التى هى مولى عليها من جهته أى له
 عليها الولاية وهذا عطف عام على خاص وذلك كبنت أخيه الصغيرة (قوله كلاً أو امره بيمينه) محترزة قول المتن
 امرأة بالتسكير ومثله مالو عين المهر كالف فزوجه بأكثر فان دخل بها غير عالم فهو على خياره فان فارقها فلها
 الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هى الموكمة وسمت له ألفا فزوجهما ثم قال الزوج ولو بعد الدخول تزويجك
 بدينار وصدة الوكيل ان أقر الزوج أنهم لم يوكلا فبدينار فهمى بالخيار فان ردت فلها مهر المثل بالنسبة ما بلغ
 ولا نفقة عدة لها لان بالدتين أن الدخول حصل فى نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة وان
 كذب الزوج فالقول لهما مع يمينها فان ردت فبأبى الجواب بحاله ويجب الاحتياط فى هذا فانه ربما يحصل لها
 منه أولاد ثم تنكر قدر ما زوجه به الوكيل ويكون القول قولها فترد النكاح فخرج ملخصا قال فى البرازية وهذا
 ان ذكر المهر وان لم يذكر فزوجه بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس أو زوجه بأقل منه كذلك صح
 عنده خلافا لهما لكن لا وليا لحق الاعتراض فى جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه وانظر ما قدمناه
 فى باب الولي (قوله لم يجز اتفاقا) لان الكفاءة معتبرة فى حقها فلو كان كفوا الا انه أعى أو مقعد أو صبي أو
 معتوه فهو بائنا وكذا لو كان خصيا أو عنبنا وان كان لها التفريق بعد ذلك بحر ثم قال ولو زوجهما من
 أبيه أو ابنه لم يجز عنده وفى كل موضع لا ينفذ فعل الوكيل فالتقدم موقوف على اجازة الموكل وحكم الرسول
 لحكم الوكيل فى جميع ما ذكرنا وتوكيل المرأة المتزوجة بالتزويج اذا طلقت وانقضت عدتها صحيح توكيله
 أن يزوجه المتزوجة فطلقت وحلت فزوجهما فانه صحيح (قوله بنكاح امرأة) نكرها دلالة على أنه لو عينها
 فزوجهما مع أخرى لا يكون مخالفا لغيره فى المعينة وفى الحائنية وكذا بان يزوجه فلانة أو فلانة فليهما

٣ مطلب فى الوكيل
والفضولي فى النكاح

فلها نصف المسمى) فلو فرق
 الولي بينهما قبل الدخول
 فلامهر لها وان بعده فلها
 المسمى وكذا لو مات أحدهما
 قبل التفريق فليس للولي
 المطالبة بالاتمام لانتفاء
 النكاح بالموت جواهر
 الفتاوى (أمره بتزويج
 امرأة فزوجه أمه جاز)
 وقال لا يصح وهو استحسان
 ملتقى بعباله هداية وفى
 شرح الطحاوى قولهما
 أحسن للفتوى واختاره
 أبو الليث وأقره المصنف
 وأجمعوا انه لو زوجه بنته
 الصغيرة أو موليته لم يجز كما
 لو أمره بيمينه أو بغيره أو
 أمه نفالاً أو أمرته
 بتزويجها ولم تعين فزوجهما
 غير كف علم يجز اتفاقا (ولو)
 زوجه المأمور بنكاح
 امرأة (أمر اثنين فى عقد
 واحد لا ينفذ

زوجه جاز ولا يبطال التوكيل بهذه الجملة (قوله للجماعة) تعليل قاهر وعبرة الهداية لانه لا وجه الى تنقيحهما للمخالفة ولا الى التنفيذ في احدهما غير من الجملة ولا الى التعيين لعدم الاولوية في تعيين التفريق اه (قوله انه لا يجوز ان يعجز عنهما) اعترض الزيلعي بهذا على قول الهداية فتعين التفريق و اجاب في الجواب ان مراده عند عدم الاجازة فان اجازت كما هو الحال في احدهما نفذ (قوله وتوقف الثاني) لانه فضولي فيه ط (قوله الا اذا قال الخ) في غاية البيان امره بامرائين في عقدة فزوجه واحد جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقدة لا يجوز اه أي لا يجوز ان يزوجه واحدة فلو زوجه اثنتين في عقدين فالظاهر عدم الجواز لان قوله في عقدة داخل تحت الحصر وهو المفهوم من كلام الشارح وفي المحيط امره بامرائين في عقدة فزوجهما في عقدين جاز وفي لا تزوجني امرأتين الا في عقدين فزوجهما في عقدة لا يجوز والفرق انه في الاول أثبت الوكالة حالة الجمع ولم ينفها حالة التفرد فصايل سكنت والتنصيص على الجمع لا ينفى ما عداه وفي الثاني نفيها حالة التفرد والنفي مفيد لما في الجمع من تعجيل مقصوده فلم يصح وكذا حالة الانفراد اه والظاهر ان في صورة النفي هذا لو زوجه امرأة يصح ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة النفي في كلام الشارح وهي لا تزوجني الا امرأتين في عقدين وهو خلاف المفهوم من كلامه فتأمل (قوله على قبول الغائب) أي شخص غائب فاذا وجب الحاضر وهو فضولي من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يطل وان قبل العاقد الحاضر بان تكلم بكلامين كما يأتي وقيد بالغائب لانه لو كان حاضرا فتارة يتوقف كالفصوليين وتارة ينفذ بان لم يكن فضوليا ولو من جانب كفي الصور الجنس الثانية (قوله في سائر العقود) قال المصنف في المنع هو أول مما وقع في المتن من قوله على قبولنا كخ غائب لانه ربما أفهم الاشتصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل يطل) اما كان يتوهم من عدم التوقف انه تام اكتفاء بالايجاب وحده دفع هذا الابهام بالاضراب وبحمل البطلان اذا لم يقبل فضولي عن الغائب اما اذا قبل عنه توقف على الاجازة ط (قوله ولا تلحقه الاجازة) يعني أنه اذا بلغ الآخر الايجاب فقبل لا يصح العقد لان الباطل لا يجاز ط (قوله يقوم مقام القبول) كقوله مثلا زوجت فلانة من نفسي فانه يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القبول بعده وقيل يشترط ذكر لفظ هو أصيل فيه كتر وجبت فلانة بخلاف ما هو نائب فيه كزوجت ابنتي بنت أمي أو زوجت موكلتي فلانة موكلتي فلانة قال ط ويكفي شاهدان على واكلته ووكالتها وعلى العقد لان الشاهد يتحمل الشهادات العديدة اه وقدمنا أن الشهادة على الوكالة لا تلزم الا عند الجود (قوله ووكيلا أو وليا من آخر) كما لو وكلته امرأة أن يزوجهما من نفسه أو وكلته بنت عم صغيرة لا ولي لها أقرب منه فقال تزوجت موكلتي أو بنت عمي (قوله كزوجت بنتي من موكلتي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالاسم والنسب وانما لم يذكر لانه مر بيانه (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولي للطرفين بفضولي كفي الجنس المارة (قوله ولو من جانب) أي سواء كان فضوليا من جانب واحد أو من جانبين أي جانب الزوج والزوجة فاذا كان فضوليا من أحدهما أو كان فضوليا من أحدهما وكان من الآخر أصيلا أو وكيلا أو وليا ففي هذه الاربع لا يتوقف بل يطل عندهما خلافا للثاني حيث قال انه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقا لوقبل عنه فضولي آخر والخمسة السابقة نافذة اتفاقا وبقي صورة عاشرة عقابية وهي الاصيل من الجانبين لم يذكرها الاستحالة (قوله وان تكلم بكلامين) أي بالايجاب وقبول كزوجت فلانا وقبلت عنه وهذا مبالغ على المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما اذا كان فضوليا ولو من جانب سواء تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من أنه انما يطل عندهما اذا تكلم بكلام واحد أو تكلم بكلامين فانه لا يطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقا ورده في الفتح بان الحق خلافه وأنه لا وجود لهذا القيد في كلام أصحاب المذهب وانما المنقول

للجملة وقوله ان يعجز عنهما
أو احدهما ولو في عقدين
لزم الاول وتوقف الثاني
ولو أمره بامرائين في
عقدة فزوجه واحدة أو
اثنتين في عقدين جاز
الا اذا قال لا تزوجني الا
امرائين في عقدة أو في
عقدين لم تجز المخالفة (ولا
يتوقف الايجاب على قبول
غائب عن الجنس في سائر
العقود) من نكاح وبيع
 وغيرهما بل يطل الايجاب
ولا تلحقه الاجازة اتفاقا
(ويتولى طرفي النكاح
واحد) بالايجاب يقوم مقام
القبول في خمس صور كان كان
وليا أو وكيلا من الجانبين
أو أصيلا من جانب ووكيلا
أو وليا من آخر أو وليا من
جانب وكيلا من آخر
كزوجت بنتي من موكلتي
(ليس) ذلك الواحد
(بفضولي) ولو (من جانب)
وان تكلم بكلامين على
الراج

منه أنه يصح كل واحد منهما لنفسه فقالت أنت وكيل في أموري (قوله أو قالت له) في غالب النسخ بأو وفي بعضها بالواو والاول هو الموافق لما في البحر وغيره فهي مسألة ثانية ونقل المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى انه يصح قال البزدوى لعل هذا القائل ذهب الى انه اعلمت من الوكيل أنه يريد تزوجها فثبتت بجوز (قوله لم يصح) أي لم ينفذ بل يتوقف على اجازتها لانه صار فصوليا من جانبها (قوله والاصل الخ) بيانه ان قولها وكلتلك أن تزوجني من رجل الكاف فيه للخطاب فصار الوكيل معرفة وقد ذكرنا رجلا منكرا والمعترف غيره وكذا قولها من شئت فانه يعني أي رجل شئت (قوله وأحد العاقلين) هو العاقل لنفسه كما في البحر أي سواء كان أصيلا أو وليا أو وكيلاً فانه عاقل لنفسه بمعنى انه غير فصولي تأمل وانظر ما لو كان فصوليا بأن كان كل من العاقلين فصوليين والظاهر أن الشرط قيام المعقود له ما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ورادا الثمن ان كان عرضا كما في البحر فافهم (قوله كما ينبغي) أي في البيوع (قوله لا يملك نقض السكاح) أي لا قول ولا فعلا قال في النسيئة العاقدون في الفسخ أو بعبارة لا يملك الفسخ قولاً ولا فعلاً وهو الفصولي حتى لو زوج رجلاً امرأة بلا اذنه ثم قال قبل اجازته فسخت لا يفسخ وكذا لو زوجة أختها يتوقف الثاني ولا يكون فسخاً لاول وعاقدي يفسخ بالقول فقط وهو الوكيل بنكاح معينة اذا خاطب عنها فصولي فهذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو زوجة أختها لا يفسخ الا بالفسخ الاول وعاقدي يفسخ بالفعل فقط وهو الفصولي اذا زوج رجلاً امرأة بلا اذنه ثم وكله الرجل ان يزوجه امرأته معينة فزوجه أخت الاولى يفسخ نكاح الاولى ولو فسخته بالقول لا يصح وعاقدي يفسخ بهما وهو الوكيل بتزويج امرأته بعينها اذا زوجه امرأته خاطب عنها فصولي فان فسخته الوكيل أو زوجته أختها يفسخ (قوله بخلاف البيع) والفروق أنه بالبيع تلحقه العدة فله الرجوع كى لا يتضرر بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعقود له عمادية (قوله موافقته في المهر المسمى) قدمنا الكلام عليه عند قوله بعينه (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل أصل المبسوط قال اذا أرسل الى المرأة رسولاً أو عبداً صغيراً أو كبيراً فقال ان فلا يأسألك أن تزوجه نفسك فاشهدت أنها زوجته وسمع الشهود كلامهما أي كلامها وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه بينة فان لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لم تلتزم تثبت كان الاخر فصوليا ولم يرض الزوج بصنعه ولا يخفى أن مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كما تجرى في الوكيل اه وقد مرنا أول النكاح أجكام التزوج بارسال الكتاب والله تعالى أعلم

(باب المهر)

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل يجب بالعقد فكان حكماً كذا في العناية واعترضه في السعدية بان المسمى من أحكامه أيضاً وأجاب في النهر بأنه انما يخص مهر المثل لان حكم الشيء هو أثره الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح وأما المسمى فانما قام مقامه للتراضي به ثم عرّف المهر في العناية بأنه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطء بشبهة ومن ثم عرّفه بعضهم بأنه اسم لما تنسخه المرأة بعقد النكاح أو الوطء وأجاب في النهر بأن المهر هو حكم النكاح بالعقد تأمل (قوله ومن أسمائه الخ) أفاد أن له أسماء غيرها كالاجرة واللاق والحباء قال في النهر وقد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر نحلة وفريضة * حباء وأجر ثم عقره لائق

لكنه لم يذكر العطية والصدقة (قوله وفي استيلاد الجوهرة) أي في باب الاستيلاد من الجوهرة نقلاً عن الامام السرخسي (قوله في الحرات مهر المثل) سبأني تفسيره وتفصيله (قوله وفي الاماء الخ) أي عشر قيمة

أوقالت له زوج نفسي ممن شئت لم يصح تزويجهما من نفسه كما في النسيئة والاصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكحة (ولو أجاز) من له الاجازة (نكاح الفصولي بعد موته صح) لان الشرط قيام المعقود له وأحد العاقلين لنفسه فقط (بخلاف اجازة بيعه) فانه يشترط قيام أربعة أشياء كما ينبغي (فروع) الفصولي قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع يشترط لزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

(باب المهر)

ومن أسمائه الصداق والصدقة والنحلة والعطية والعسر وفي استيلاد الجوهرة العقر في الحرات مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة اليكر ونصف عشر قيمة الثيب (أقله عشرة دراهم)

الامة ان كانت بكر او نصف عشر قيمتها ان كانت ثيبا او الظاهر انه يشترط عدم نقصان العشر أو نصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لان المهر لا يقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح قات وقال في القبط بعد نقله ماذ كره الشارح عن بعض الحققين وقيل في الجوارى ينقل الى منزل تلك الجارية بحال او مولى بكم تنزوح فيعتبر بذلك وهو المختار اه والظاهر ان هذا هو المراد من قوله الا حتى عند ذكر مهر المثل ان مهر الامة بقدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العقر هو مهر مثلها في الجال أى ما يرغب به في مثلها بالادقة وأما ما قيل ما يستأجر به مثلها للزنا لو جاز فليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الثانى للبقاء بخلاف الاول اه (قوله حديث البيهقي وغيره) رواء البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن أبي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كفى فتح القدير في باب الكفاة (قوله ورواية الاقل الخ) أى ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلاهما مضعف للاحديث التمس ولو خاتمنا من حديثي يجب جهاهما على أنه المجهول وذلك لان العادة عندهم تجميع بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بهما حتى يقدم شيئا لها تسمى كفاة مسمى الله عليه وسلم عليا أن يدخل بها طمعه رضى الله تعالى عنه ما حتى يعطيهما شيئا يقال يا رسول الله ليس لى شئ فقال أعطاهما درهمين فأعطاهما درهمين واه أبوداود والنسائي ومعلوم أن الصداق كان أربع مائة درهم وهى نضرة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها قالت أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأته على زوجها قبل أن يعطيهما شيئا واه أبوداود فيحمل المذکور على النذب أى نذب تقديم شئ ادخلا للمسة عليها تألفا لظاهرها واذ كان ذلك معهودا وجب حمل ما خالف ما روى عنه عليه جمعا بين الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو خاتمنا من حديثي لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعده وبتكلمها بما علمك من القرآن فان حمل على تعليمها ما دام معه أو نفى المهر بالكية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى أن تبغوا بأموالكم فقيدا للاحلال بالاغتناء بالمال فوجب كون الخبر غير مخالف له والالم يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في الدلالة وتعمام ذلك بسوط في الفتح (قوله فنة) تميز منصوب أو جبر ورفد درهم تميز لعشرة وفضة تميز لدرهم على أن المراد بها آلة الوزن (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن ط (قوله سبعة مثاقيل) هو أن يكون ثل درهم أو أربعة عشر قيراطا شربلا لينة (قوله مضروبة كانت أولا) فلو سمي عشرة تبرا أو عرضا قيمته عشرة تبرا لا مضروبة وتصح وانما تشترط المصكوك في نصاب السرقة للقطع تقبلا لوجود الحد بجر (قوله ولودينا) أى في ذمتها أوفى ذمة غيرها أما الاول فظاهر وأما الثانى فشكل وترق جهاهما على عشرة على زيد فانه يصح وتأخذها من أيهما شئت فان اتبعت المديون أجبر الزوج على أن يوكها بالقبط منه كفى النهر أى لئلا يلزم تخليك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا ضيع السكاح الى دراهم في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيرها فانه يتعلق بالمثل لئلا يكون تخليك الدين من غير من عليه الدين وبيان ذلك في الذخيرة (قوله أو عرضا) وكذا الومنفعة كسكنى داره وركوب دابته وزراعة أرضه حيث علمت المدة كفى الهندي قلت ولا بد من كونها مما يستحق المال بمقابلتها يخرج ما يأتى من عدم صحة التسمية في خدمة الزوج الحر لها وتعليم القرآن (قوله قيمته عشرة وقت العقد) أى وان صارت يوم التسليم ثمانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض المسمى ودورها من ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل والموزون لان ما جعل مهرا لم يتغير في نفسه وانما التغير في رغبات الناس بجر عن البدائع (قوله أما في ضمانها الخ) يعنى أما الحكم في ضمانها الخ وذلك كمالو ترق جهاهما على ثوب وقيمة عشرة فقبطته وقيمته عشرة ووطلقها قبل الدخول والثوب مستهلك ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبط فتعتبر قيمته يوم القبط بجر عن المحيط والهلاك كالاستهلاك لانهم اذا لم يتواخضوا في قيمته بعد القبط في الاستهلاك في الهلاك بالاولى وأما أنه

لحديث البيهقي وغيره
لامهر أقل من عشرة
دراهم ورواية الاقل
تحمل على المجهول (فضة
وزن سبعة) مثاقيل كفى
الزكاة (مضروبة كانت
أولا) ولودينا أو عرضا
قيمتها عشرة وقت العقد أما
في ضمانها بطلاق قبيل
الوطء فيوم القبط

لوقامت بغير قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وأنه ليس له أخذ منه ما يعطيه نصف قيمته بل إن كان مما لا يتعيب
بالقسمة كالكيل وموزون أخذ نصفه والابقى مشتركاً بعد القضاء أو الرضا سمي أتي من أنه لو كان مسلماً
لهالم يبطل ملكها ويتوقف عوده إلى ملكه على القضاء أو الرضا حتى ينفذ تصرفها فيه قبل ذلك لا تصرفه
كذا أفاده السيد محمد أبو السعود وأفاد أيضاً أنهم لو أرادت أن تعطيه نصف قيمته فالظاهر أنه يجب على
القبول قلت وفيه نظر لأنه قبل القضاء أو الرضا لا وجه لإجباره لأن له ترك المطالبة بالسكينة وكذا بعده إذا صار
مشتركا لا وجه لإجباره على قبول قيمة حصته فافهم (قوله ونجب العشرة أن سماها الخ) هذا إن لم تكسب
الدرهم المسماة فلو كسدت وصار القدر غير هاف عليه قيمتها يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث
يبطل بكساد الثمن فسخ (قوله ويجب الأكثر) أي بالغما يبلغ بالتقدير بالعشرة لمنع النقصان (قوله
ويتأكد) أي الواجب من العشرة أو الأكثر وأفاد أن المهر وجب بنفس العدة لكن مع احتمال سقوطه
بردتها أو تقييلها إليه أو تنصفه بطلاقها قبل الدخول وإما يتأكد لزوم تمامه بالوطء ونحوه وبه ظهر أن ما في
الدرر من أن قوله عند وطء متعلق بالوجوب غير مسلم كما أفاده في الشريعة لآلية قال في البسداغ وإذا تأكد
المهر بما ذكر لا يسهل بعد ذلك وإن كانت المهرقة من قبلها لأن البسدل بعد تأكد كده لا يحتمل السقوط إلا
بالإبراء كالثمن إذا تأكد بقبض المبيع اهـ (قوله صحت) احتراز عن الخلوة الفاسدة كما سمي أتي بيانها
(قوله من الزوج) متعلق بقوله وطء أو خلوة على التنازع لا بقوله صحت حتى يرد أن شروط الصحة ليست
من جانبها فقط فافهم (قوله أو تزوج ثانياً) هذا مؤكداً رابع زاده في البحر بحثاً بقوله وينبغي أن يزاد رابع
وهو وجوب العدة عليها منه فيما لو طلقها بابتنا بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون
الخلوة والدخول لأن وجوب العدة عليها فوق الخلوة اهـ وأقره في النهر وفيه بحث فإنه يمكن إدخاله فيما
قبله وهو الوطء سمي أتي في باب العدة من أنه في هذه الصورة يجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لأنها
مقبوضة في يده بالوطء الأول لبقاء أثره وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشر المبينة على أن الدخول في
النكاح الأول دخول في الثاني (قوله وأزاله بكارنتها الخ) هذا مؤكداً خامس زاده في البحر أيضاً حيث قال
وينبغي أن يزاد خامس وهو ما لو أزال بكارنتها بجبر ونحوه فإن كمال المهر كما صرحوا به بخلاف ما إذا أزالها
بدفعة فإنه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولو دفعها أجنبي فزالت بكارنتها وطلعت قبل الدخول وجب
نصف المسمى على الزوج وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها اهـ وأقره في النهر أيضاً وفيه بحث أيضاً فإن
الذي يظهر لي دخول هذا فيما قبله وهو الخلوة لأن العادة أن أزاله البكارة بجبر ونحوه كما أصبح إنما تكون
في الخلوة فلذا وجب كل المهر بخلاف إزالة البكارة بغيره فان المراد حصولها في غير خلوة ثم رأيت ما يفيد ذلك في
جنايات الفتاوى الهندية عن المحيط حيث قال ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه
نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها مهران اهـ أي مهر
بالدخول بحكم النكاح ومهر بإزالة العذرة بالدفع كفي جنايات الخانية فقوله ولو دفع امرأته ولم يدخل بها
ذكر مثله في جنايات الخانية ومثله في الفقه هنا وهو صريح فيما قلناه في مسألة الدفع ومثله في أن مسألة
الجبر في الخلوة إذ لا يظهر الفرق بين مجرد إزالة البكارة بجبر أو دفعه ويدل عليه أن المفاد من إيجاب نصف المهر في
مسألة الدفع أن الزوج لا ضمان عليه في إزالة البكارة بغيره بآي سبب كان لأن وجوب نصف المهر عليه إنما
هو بحكم الطلاق قبل الدخول والواجب عليه مهر آخر لا إزالة البكارة بغيره بآي سبب كان لأن وجوب نصف المهر عليه إنما
لزوم كمال المهر فيما لو أزالها بجبر إنما هو بحكم الطلاق بعد الخلوة لا بسبب إزالة البكارة بغيره والالكان الواجب
عليه مهرين حتى لو كان قد ضربها بجبر بدون خلوة فأزال بكارنتها لا يلزمه شيء لإزالة البكارة فإذا طلقها قبل
الخلوة أيضاً فعليه نصف المهر بحكم الطلاق كفي مسألة الدفع ويدل أيضاً على ما قلناه من عدم الفرق بين إزالة البكارة
بجبر أو دفع أنه صرح في الخانية بأنه لو دفع بكر أجنبية صغيرة أو كبيرة فذهبت عذرتها لزمه المهر وذكر مثله

(ونجب) العشرة (إن سماها)
أو دونها (يجب) الأكثر
منها (إن سمي) الأكثر
ويتأكد (عند وطء أو
خلوة صحت) من الزوج
(أو موت أحدهما) أو
تزوج ثانياً في العدة أو إزالة
بكارنتها بنحو جبر بخلاف
إزالة البكارة فإنه يجب
النصف بطلاق قبل وطء
ولو دفع من أجنبي

فيمالوازالها بغير أو نحوه فلم يفرق بين الدفع والجبر في الاجنبية فعلم ان الفرق بينهما في الزوجية من حيث الخلوة وعدمها اذ لا شيء على الزوج في جبر دارالنها بالدفع للملكة ذلك بالعقد فلا وجه لسمائه به بخلاف الاجنبى وحيث لم يلزمه شيء بغير الدفع لا يلزمه شيء أيضا بغير دارالنها بالجبر وبحوجه اذ لا فرق بين آله وآله في هذه الازالة فالدفع غير قبيح ثم رأيت في جنائيات أحكام الصغار صرح بان الزوج لو أزال عذرتها بالاصبع لا يضمن ويعد ذراها ومقتضاه انه مكروه فقط وهل تنقضي الكراهة بسبب الجبر عن الوصول اليها بغير الظاهر لافانه يكون عينيا بذلك ويكون لها حق التفريق ولو جاز ذلك لما ثبتت عتبه بذلك الجبر والله أعلم فافهم (قوله فعلى الاجنبى أيضا) أى كما أن على الزوج نصف المسمى كما مر عن الجبر (قوله ان طلقت) أى طلقها الزوجها (قوله نهر بحثا) راجع الى قوله والافسكه وذلك حيث قال وفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع أخرى فزال بكارتها وجب عليها مهر المثل اه وهو باطلانه بعم مالو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبى كاملا فيما اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول فتدبره انتهى كلام النهر وفيه أن عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل ما لم يقم غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها كالا يخفى وحيث تدعى معارض ايجابهم نصف مهر المثل على الاجنبى فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول اه ح وما في جامع الفصولين هو المذكور في الحاشية والبرازية وغيرهما وهو الوجه لما علمت من أن ازالة البكارة من اجنبى غير الزوج توجب مهر المثل على المريل سواء كانت بدفع أو جبر وذلك لا ينافي وجوب نصف المسمى على الزوج بطلاقها قبل الدخول لاختلاف السبب فان سبب ايجاب المهر كاملا على الدافع الجنابة وسبب ايجاب النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج منقضا للجنابة حتى أوجب النصف على الجنائى لزم ان لا يعبر على الجنائى شيء اذا طلقها الزوج بعد الخلوة الصحيحة لوجوب المهر كاملا على الزوج وهذا في المنع عن جواهر الفتاوى ولو افتض مجنون بكارة امرأة أو أصبح فقد أشار في المبسوط والجامع الصغير اذا انتضها كرها بأصبع أو جحر أو آله مخصوصة حتى أفضاها فعليه المهر ولكن مشايخنا يذكرون ان هذا وقع سهوا فلا يجب الا بالآلة الموضوعية لقضاء الشهوة والوطء ويجب الارش في ماله اه قلت وهذا مشكل فان الافتراض ازالة البكارة والافضاء خلط مسلكت البول والغائما والمشهور في الكتب المعتمدة المتداولة ان موجب الاول مهر المثل ولو بغير آله الوطء كما علمت مما قدمناه وموجب الثانى الدية كاملة ان لم تستمسك البول والا فلا ثم اقامها لان امرأته جارية جارية وهى من اجنبى ولو من الزوج لم يجب في الاول ضمان كما مر وكذا في الثانى عنده ما خلا فلا يبي يوسف حيث جعل الزوج فيه اجنبى واعتمده ابن وهبان لتصريحهم بان الواجب في سلس البول الدية وردة الشربة لالى في شرح الوهبانية بأن هذا في غير الزوج وأطال في ذلك والله تعالى أعلم (قوله ويجب نصفه) أى نصف المهر المذكور وهو العشرة ان سماها أو دونها أو الاكثر منها ان سماها والمتبادر للتسمية وقت العقد فخرج ما فرض أو ز يد بعد العقد فانه لا ينصف كالمثمة كما سيأتى وفي البسائط ولو شرط مع المسمى ما ليس بمال بأن تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأته الاخرى أو على أن لا يجر جهام من بلد هاشم طلقها قبل الدخول فله نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يف به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فيتنصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا بجهولا كأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فله نصف المسمى لانه اذا لم يف بالهدية يجب مهر المثل ولا مدخل للمهر المثل في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتبار هذا الشرط وكذا لو تزوجها على ألف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل انتهى (قوله بطلاق) الباء له صاحبة لا للشيئية لما مر من أن الوجوب بالعقد أفاده في الشربة لالية ولو قال بكل فرق فمن قبله لشم مثل رده وزناه وتقبيله ومعاقبته لأم امرأته وبناتها قبل الخلوة فهستأنى عن النظام (قوله قبل ووطء أو خلوة) هو معنى قول الكثر قبل الدخول فان الدخول يشمل

فعلى الاجنبى أيضا نصف
مهر مثلها ان طلقت قبل
الدخول والافسكه نهر بحثا
(و) يجب (نصفه بطلاق
قبل ووطء أو خلوة)

انطوا أيضا لانهم ادخلوا حكم كافي البصر عن المجتبي وسيأتي متنا أن القول لها الوادعت الدخول وانكروه لانها تنكر سقوط النصف (قوله فلو كان نكحها الخ) تفريع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيسألون متى مادونها كآثر رناه فافهم (قوله ودرهمان ونصف) لانه لما سمي ما قيمته دون العشرة لم يزم حصة أخرى كحكمة العشرة ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف الى ملك الزوج) أي ولو كان تبرع به عنه آخر وإذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عاد اليه السكن قول في البصر عن القيمة لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الاول والثلث في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملكه القاصي ان كان اعسر أمره (قوله بمجرد الطلاق) أي بالطلاق الجبر من القضاء والرضا (قوله اذ لم يكن مسلما لها) وكذا اذا كان دينالم تقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبقى النصف كافي البدائع (قوله بل توقف عوده الخ) أي حدود النصف الى ملكه لان العقد وان انفسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالتسليم بالحاصل بالعقد وانه من أسباب الملك فلا يزول الملك الا بالنسخ من القاضي لانه فسخ لسبب الملك أو بتسليمها لانه نقض للقبض حقيقة بدائع (قوله عبد المهر) مفعول لعنق والمراد نصفه وكذا كاه بالاولى اذ لا حقه في النصف الا آخر (قوله وعاد النصف الى ملكه) الظرفان متعلقان بعنق (قوله ونحوه) المراد به الرضا اه ح (قوله لعدم ملكه بقاءه) أي في القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضي بعد العنق بالنصف لا ينفذ ذلك العنق لانه عتق سبق ما ذكره في المهر بشرافا سدا اذا اعتقه البائع ثم رد عايله لا ينفذ ذلك العنق الذي كان قبل الرد دفع (قوله ونفذ تصرف المرأة) من جهة المهر على قوله بل توقف الخ ط وشمل النصف العنق والبيع والهبة وقوله قبله في لانه من نصف قيمته للزوج يوم قبضت بجر أي لانه بالقبض دخل في ضمانها (قوله لان زيادة المهر) تعالينا استفيد من التقييد بالاصل وهو أن المهر لو زاد بعد القبض لانضم الزيادة لكن في المسئلة تفصيل بان زيادة في المهر اما متصلة متولدة من الاصل كسمن الجارية وبجاليها وانما والشجر أو غير متولدة كبيع الثوب والبناء في الدار أو منفصلة متولدة كالولد والتمر اذا جذ أو غير متولدة كالسكب والعلقة وكل اما أن يكون قبل القبض فينصف الا غير المتولدة بقسميها أو بعده فلا ينصف فالاقسام ثمانية كفي النهر ونهر والحاصل بان الزيادة لا تنصف بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقا أو قبله ان كانت غير متولدة متصلة أو منه متصلة فكان الاولى للشارح أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم ان هذا انه اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنصفت كالاصل وان بعد القبض وان كان بعد القضاء لزوج بالنصف فكذلك والا فله المهر في يدها كلقبوض بعقد فاسد لانه فسد ملكه النصف بالطلاق كافي البدائع وبقي مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورة مذكورة في البحر والنهر (قوله قبل القبض) طرف لقوله تنصف والواقع في النهر وغيره جعله طرفا للزيادة فان المؤدى واحد ط فانه وبهم جعل الطرف متعلقا بجمد فوف حال من زيادة فتحد العبارتان (قوله في الشعار) بكسر الشين مصدر شعرا اه ح (قوله هو أن يزوجه الخ) قال في النهر وهو أن يشاعر الرجل أي يزوجه حريمته على أن يزوجه الا آخر حريمته ولا مهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بضع كل صداق عن الآخر وهذا التقيد لا بد منه في مسمى الشعار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك فقبل أو على أن يكون بضع بنتي صداقا لبنتك فلم يقبل الا آخر بل يزوجه بنته ولم يجعلها صداقا لم يكن شعرا بل سكا حاصلا انفاقا وان وجب مهر المثل في الكل لما أنه سمي ما لا يصلح صداقا واصل الشجر والخلو يقال بلدة شجرة اذا اخذت عن السكان والمراد هنا الخلو عن المهر لانهم ما بهذا الشرط كأنهم ما أخذوا البضع عنه نهر (قوله معاوضة بالعقدين) المراد بالعقد المدة وقد عليه وهو البضع كافي الحوائشي السعدية أي على أن يكون كل بضع عوضا

فلو كان نكحها على ما قيمته خمسة سكان لها نصفه ودرهمان ونصف وعاد النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق اذ لم يكن مسلما لها وان كان (مسلمًا) لهما لم يبطل ملكها منه بل (توقف) عوده الى ملكه (على القضاء أو الرضا) فلماذا (لا ينفذ لعنقه) أي الزوج (عبد المهر بعد طلاقها قبله) أي قبل القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله (ونفذ تصرف المرأة) قبسه (في الكل لبقاء ملكها) وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة تنصف قبل القبض لا بعده (ووجب مهر المثل في الشعار) هو أن يزوجه بنته على أن يزوجه الا آخر بنته أو أخته مثلا معاوضة بالعقدين

مطلب نكاح الشعار

[illegible]

وهو مسمى عما نخلوه من
المهر وأجسادهم مفران
وم يبق شعاعا (و) في
(خدمة زوج ح) سنة
(للامور) حارة وأمة لثان
بنيه قاب الموهوع كذا
قالوا ومفاته بحمة نر وجها
على أن يخدم سبيلها أو
إبراهيم كقصة شبيب مع
عيسى ليعتبه على خدمة
عنده أو أمانه أو عبد العير
برضا، ولده أو حرا آخر برضا

أجبتى لا يؤمن الانكشاف عليه مع مخالطته للخدمة واما أن يكون مراده إذا كان بغير أمر ذلك الحر ثم قال بعد كلام ويجب أن ينظر فإن لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمة الخدمة وإن بأمره فإن كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والمثنية وجب أن تمنع وتعطى هي قيمتها أو لا تستدعي ذلك وجب تسليمها وإن كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحر حتى تصير أحق بها لأنه أجبر ٣ وحدفان صرفته في الاول فلكالاول أو في الثاني فلكالثاني اه أي أن صرفته واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي المخالطة فلكالاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وإن استخدمته بما لا يستدعي ذلك فحكمه كالثاني من وجوب تسليم الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) أي بجيب مهر المثل فيما لو تزوجها على أن يعلم القرآن أو نحوه من الطاعات لأن المسمى ليس بمال بدائع أي لعدم صحة الاستجارة عليهم عندنا ثلثة (قوله وباءز وحتن بما معك) أي الوارد في حديث ٤ سعد الساعدي من نوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خائفا من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسورة كذا لها فقال عليه الصلاة والسلام قد ملكتكم بما معك من القرآن و يروى أنكعتكم كما وزوجتكم كما ح عن الزبلي (قوله للسبية أو للتعابيل) أي بسبب أو لاجل انك من أهل القرآن فليست الباء متعينة للعوض (قوله لكن في النهر) أصله لصاحب البحر حيث قال وسباني ان شاء الله تعالى في كتاب الاجابات ان القوم على جواز الاستجارة لتعليم القرآن والمثني فينبغي أن يصح تسميته بمهر الان ما جاز أخذ الاجرة فيه فبالتسليم المنافع جاز تسميته صداقا كما قدمنا نقله عن البه دائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا انه لا يجوز الشافعي أخذ الاجرة على تعليم القرآن صحح تسميته بمهر فكذا نقول يلزم على المثني به صحة تسميته صداقا ولم أر من تعرض له والله الموفق للصواب اه واعترضه المقدسي بانه لا ضرورة تلجئ الى صحة تسميته بل تسمية غيره تعنى بخلاف الحاجة الى تعليم القرآن فانهم بالحققة للتكامل عن الخبرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين أفتوا بجواز الاستجارة على التعليم للضرورة كما مر حواه ولهذا لم يجز على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة انما هي علة لاصل جواز الاستجارة ولا يلزم وجودها في كل فرد من أفرادها حيث حاز على التعليم للضرورة صحت تسميته بمهر الان منفعته تقابل بالمال كسكنى الدار ولا يشترط أحد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم أن يقال مثله في تسمية السكنى مثلالان تسمية غيرها تعنى عنهما مع أن الزوج قد تكون شاة ناجية الى التعليم دون السكنى والمال واعترض أيضا في الشرب لالية بانه لا يصح تسمية التعليم لانه خدمة لها وليس من مشترك مصالحهما أي بخلاف رعى غنم أو زراعة أرضها فاه وان كان خدمة اهال ككنه من المصالح المشتركة بينهم وبينها وأجاب تليذه الشيخ عبد الحى بان الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة لا تجوز وانما تمنع لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لان معلم القرآن لا يعد خادما للمتعلم شرعا ولا عرفا اه قلت ويؤيده أنهم لم يجعلوا الاستجارة الابن اباه لرعى الغنم والزراعة خدمة ولو كان رعى الغنم خدمة أو ترذيله لم يفعل نبينا وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كباقي الحرف الغير المستترذلة يقصدها الاكتساب فكذا التعليم لا يسمى خدمة بالاولى (تنبيه) * قال في النهر والظاهر انه يلزم تعلم كل القرآن لا اذا قامت قرينة على ارادة البعض والحفظ ليس من مفهومه كالايتخفى اه أي فلا يلزم تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبها (قوله ولها خدمته) لان الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كأنه يخدم المولى حقيقة بحر فليس فيه قلب الموضوع اه ح ولان استخدام زوجته اياه ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام والابتذال لكونه مملوكا محققا بالهائم بدائع (قوله مأذونا في ذلك) أي في التزوج على خدمته فلو بلاذن مولاه لم يصح العقد (قوله أما الحر) أي الزوج الحر (قوله خدمته لها حرام) أي اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو لم يغير استخدام يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه ط (قوله وكذا استخدامهم) صرح به في البدائع أيضا وقال ولهذا لا يجوز للابن أن يستاجر أباه للخدمة قال في البحر وحاصله أنه يحرم عليهم الاستخدام

٣ قوله وحد كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف والذي في حاشية العلامة الطعطاوى وجه تذكرو هو الظاهر فليراجع اه

مصححه

٤ قوله سعد الساعدي في صحيح البخارى عن سهل ابن سعد الساعدي فسقط هنا لفظ سهل ابن اه

مصححه

(و) في (تعليم القرآن) للنص بالابتغاء بالمال وباءز وحتن بما معك من القرآن للسبية أو للتعابيل لكن في النهر ينبغى أن يصح على قول المتأخرين (ولها خدمته لو) كان الزوج (عبدا) مأذونا في ذلك أما الحر فخدمته لها حرام لما فيه من الاهانة والاذلال وكذا استخدامهم نهر عن البدائع (وكذا يجب) مهر المثل

ويحرم عليه الخدمة (قوله فيما اذا لم يسم مهورا) أي لم يسمه تسمية صحيحة أو سكنت عنه نهر فدخل فيه ماله
سعى غير مال كحرم ونحوه أو مجهول الجنس كدابة وثوب قال في البحر ومن صور ذلك ما إذا تزوجها على ألف
على أن ترد إليه ألفا أو تزوجها على عسدها أو قالت تزوجتك نفسي بخمسين دينارا أو أبرأتك منها فقبل أو
تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم رجل آخر أو على ما في بطن جارية أو أغنامه أو على أن يهب لابنها ألف
درهم أو على تأخير الدين عنها سنة والتأخير باطل أو على إبراء فلان من الدين أو على عتق أخيها أو طلاق
ضرتها أو ليس منه مال أو تزوجها على عبد العير لوجوب قيمته اذا لم يعز مالكة أو على حجة لوجوب قيمة حجة وسطا
لا مهر المثل والوسط ركوب الراحلة أو على عتق أخيها عنها الثبوت الملك لها في الاخ اقتضاء أو تزوجته بمثل مهر
أمها وهو لا يعلمه لأنه جاز بمقداره وله الخيار اذا علم اه لمخصا باختصار (قوله أو نفق) بان تزوجها على أن
لامهر لها ط (قوله ان وطئ الزوج) أي ولو حكا نهر أي بالخلوة الصحيحة فانها كالوطء في تأكيد المهر كما
سيأتى (قوله أو مات عنها) قال في البحر لو قال أو مات أحدهما كان أولى لان موتهما كونه كفي التبيين اه
واعلم انه اذا ماتا جميعا فعنده لا يقضى بشئ وعندهما يقضى بمهر المثل قال السرخسي هذا اذا تقدم العهد
بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل أما اذا لم يتقدم يقضى بمهر المثل أيضا جوى عن
البرجندى أبو السعود * (تنبيه) * استفتى الشيخ صالح ابن المصنف من الخير الرملى عما لو طلبت المرأة مهر
مثلا قبل الوطء أو الموت هل لهذا ذلك أم لا فأجاب بما في الزياحى من أم مهر المثل يجب بالعقد وهذا كان لها أن
تطالب به قبل الدخول فيتم كدرو يتقرر بموت أحدهما أو بالدخول على ما صرح في المهر المسمى في العقد اه وبه
صرح السكال وابن ملك وغيرهما وقد بسط ذلك في الخير به فراجعها (قوله اذا لم يتراضيا) أي بعد العقد
(قوله والا) بان تراضيا على شئ فهو الواجب بالوطء أو الموت أو ما لو طاقها قبل الدخول فتجب المتعة كما يأتي في
قوله وما فرض بعد العقد أو زيدا لا ينصف (قوله أو سمى خيرا أو خيرا) أي سمى المسلم لان الكلام فيه
أما غير المسلم فسيأتى في باب وكذا المبتة والدم بالاولى لانه ليس بمال أصلا وشمل ماله كانت الزوجة ذميمة لانه
لا يمكن إيجاب الخمر على المسلم لانها ليست بمال في حقه وخرج ماله سمى عشرة دراهم ورطل خرفاها المسمى ولا
يكمل مهر المثل بغير مخصص (قوله أو هذا الخل وهو خمر الخ) أي يجب مهر المثل اذا سمى خللا وأشار الى
حرام عند أبي حنيفة فلو باعكس كهذا الخمر فاذا هو عبد لها العبد المشار اليه في الاصح وأشار الى وجوب مهر
المثل بالاولى لو كانتا حرامين ولو كانا حلالين وقد اختلفا جنسا كما اذا قال على هذا الدين من الخل فاذا هو زيت
أو على هذا العبد فاذا هو جارية كان لها مثل الدين خللا وعبد بقيمة الجارية كفي الذخيرة الا أن الذي في الخاتبة
ان لها مثل ذلك المسمى ومقتضاه وجوب عبد وسطا أو قيمته ولا ينظر الى قيمة الجارية بغير ونهر لمخصا قال في
البحر فصارا لخاص أن القسمة رباعية لانهما اما ان يكونا حرامين أو حلالين أو مختلفين فيجب مهر المثل فيما
اذا كانا حرامين أو المشار اليه حراما وتصح التسمية في الباقيين قال وأشار المصنف بوجوب مهر المثل عينا الى
أن المشار اليه لو كان حراما فاسترق وملكه الزوج لا يلزمه تسليمه وفي الاسرار أنه متفق عليه وكذا الخمر لو
تخللت لم يجب تسليمها (قوله أو دابة أو ثوبا) لان الثياب أجناس كالحيوان والدابة بليس البعض أولى من
البعض بالارادة فصارت الجهالة قاحشة بحر ثم ذكر تعريض الجنس عند الفقهاء وسيأتى الكلام عليه عند
قول المصنف ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط أو قيمته (قوله وتجب متعة لفوضة) بكسر الواو ومن
فوتت أمرها ولو لها زوج بها بلامهر وبفتحها من موضعا ولها الى الزوج بلامهر واعلم ان الطلاق الذي
تجب فيه المتعة ما يكون قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه سواء فرض بعده أولا أو كانت التسمية فيه فاسدة
كفي البدائع قال في البحر وانما تجب فيما لم تصح فيه التسمية من كل وجه ولو صحت من وجه دون وجه
لا تجب المتعة وان وجب مهر المثل بالدخول كما اذا تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو على ألف وان يهدى
لها هدية فاذا طلقها قبل الدخول كان لها نصف الالف لا المتعة مع انه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص

(فما اذا لم يسم مهورا)
(أو نفق ان وطئ الزوج)
(أو مات عنها اذا لم يتراضيا)
على شئ) يصلح مهورا (والا)
فذلك الشئ (هو الواجب)
أو سمى خيرا أو خيرا أو
هذا الخل وهو خمر أو هذا
العبد وهو حر) لتعذر
النسليم (أو دابة) أو ثوبا
أو دارا (لم يبين جنسها)
لفتح الجاهالة (و) تجب
(متعة لفوضة) وهي من
زوجت بلامهر

مطلب في أحكام المتعة

عن الالف كفى غاية البيان لان المعنى لم يفسد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاهداء يجب الالف
لامهر المثل اه وقد منعنا عن البسداء في تعميل ذلك انه لا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول (قوله
طلقت قبل الوطء) أى وانخلوة بغير وقد مر أنها وطء حكمها والمراد بالطلاق فرقة جاءت من قبل الزوج
ولم يشاركه صاحب المهر في سببها طلاقا كانت أو فسخا كالطلاق والفرقة بالايلاء والعان والجب والعنة
والرقة وابائه الاسلام وتقبيله ابنتها أو أمها بشهوة فلو جاءت من قبلها كرهتها وابائها الاسلام وتقبيلها ابنته
بشهوة والرضاع وخيار البواغ والعنق وعدم الكفاءة فانه لا تمتعه لها الا وجوبه باولا استحبها كفى الفسخ
كما لا يجب نصف المسمى لو كان وخروج مالواشترى هو أو وكيله منكوحته من المولى فان مال المهر يشارك
الزوج في السبب وهو الملك فلذا لا تجب المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشترىها
الزوج منه فانها واجبة كفى التبيين بغير (قوله وهى درع الخ) الدرع بكسر الميم ماله ما تلبسه المرأة فوق
القميص كفى المغرب ولم يذكره في النسخة وانما ذكر القميص وهو الظاهر بغير وأقول درع المرأة
قميصها والجمع أدرع وعليه جرى العنى وعزاء في البنائية لابن الاثير فكونه في الذخيرة لم يذكره مبنى على
تفسير المغرب والنجار ما تعلق به المرأة رأسها والمخفة بكسر الميم ما تلحف به المرأة من قمرها الى قدمها قال
نفر الاسلام هذا في ديارهم أما في ديارنا فيراد على هذا ازار ومكعب كذا في الدراية ولا يخفى اغناء المخفة عن
الازار اذ هي بهذا التفسير ازار الا أن يتعارف تغايرهما كفى مكة المشرفة ولو دفع قميصها أجبرت على القبول
كفى البسداء نهر وما ذكر من الاثواب الثلاثة أدنى المتعة شرعية لا لينة عن الكمال وفي البسداء نهر وأدنى
ما تنكس به المرأة وتستر به عند الخروج ثلاثة أثواب اه قلت ومقتضى هذا مع ما مر عن نفي الاسلام
من أن هذا في ديارهم الخ أن يعتبر عرف كل بلدة لاهلها فماتكس به المرأة عند الخروج تأمل ثم رأيت
بعض المحشين قال وفي البر جندى قالوا هذا في ديارهم أما في ديارنا فينبى أن يجب أكثر من ذلك لان النساء
في ديارنا تلبس أكثر من ثلاثة أثواب فيراد على ذلك ازار ومكعب اه وفي القاموس المكعب الموشى من البرود
والاثواب اه أى المنقوش (قوله لا تزيد على نصفه الخ) في الفسخ عن الاصل والمبسوط المتعة لا تزيد على
نصف مهر المثل لانها خلقه فان كانا سوا فلو اوجب المتعة لانها الفريضة بالسكاب العزيز وان كان النصف
أقل منها فالواجب الاقل الا أن ينقص عن خمسة فيكمل لها الخمسة اه وقول الشارح أولا للزوج غنيا
وثانيا للفقير لم يظهر لي وجهه بل الظاهر أنه مبنى على القول باعتبار حال الزوج في المتعة وهو خلاف ما بعده
فليتأمل (قوله وتعتبر المتعة بحالهما) أى فان كانا غنيين فالها الا على من الشيا أو فقير من فالأدنى أو محتلفين
فالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفسخ انه الاشبه بالفقه والكرخى اعتبر حالها واختاره القدورى والامام
السرخرسى اعتبر حاله وصححه في الهداية قال في البحر ففسد باختلاف الترجيح والارجح قول الخصاص لان
الاولوا لى صححه وقال وعليه الفتوى كما أنتوا به في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاحظة الامر من أى انها لاتراد
على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم معتبرة على جميع الاقوال كما هو صريح الاصل والمبسوط اه
وذكر في النسخة اعتبار كون المتعة وسطا لا بغاية الجودة ولا بغاية الرداءة واعترضه في الفسخ بأنه لا يوافق رأيا
من الثلاثة وأجاب في البحر بأنه وافق للكل فعلى القول باعتبار حالها للفقير لها كرباس وسط ولو متوسطا
فقروا وسطا ولو مرتفعة فابر بسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر بحالهما ولو
فقيرين فالها كرباس وسط أو غنيين فابر بسم وسط أو محتلفين فقروا وسط اه وفي النهران حل ما في النسخة
على هذا يمكن واعتراض الفسخ عليه واردم من حيث الاطلاق فانه يفسدانه يجب من القزأبدا (قوله أى
المفوضة) تفسير للضمير الجرورى سواها وانما أخرجه لان متعها واجبة كما علمت (قوله الامن سى لها مهر
الخ) هذا على ما في بعض نسخ القدورى ومضى عليه صاحب الدرر لكن مشى في السكروا المتنقى على انها
تستحب لها ومثله في المبسوط والمحيط وهو رواية التاويلات وصاحب النيسير والكشاف والمختلف في

(طلقت قبل الوطء وهى
درع ونجار ومخفة لا
تزيد على نصفه) أى نصف
مهر المثل لوالزوج غنيا (ولا
تنقص عن خمسة دراهم)
لوفقيرا (وتعتبر) المتعة
(بحالهما) كالنفقة به يفتى
(وتستحب المتعة لمن
سواها) أى المفوضة (الا
من سى لها مهر وطلقت
قبل وطء) فلا تستحب لها

في البحر قالت وصرح به أيضا في البدائع وعزاه في المعراج الى زائد الفقهاء وجامع الاسيحياتي وعن هذا قال في شرح الملتقى انه المشهور وقال الخبير الرملي ان ما في بعض نسخ القسودري لا يصادم ما في المبسوط والمحيط قلت فكيف مع ما ذكر في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي للمصنف اسقاط هذا الاستثناء وفي البحر وقد منا ان الفرق اذا كانت من قبلها قبل الدخول لا تسحب لها المتعة ايضا لانها الجانبية (قوله بل للموطوءة الخ) أي بل تسحب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تسحب فيها المتعة الا ان يرند أو يأتي الاسلام لان الاستحباب طلب الفضيلة والكافر ليس من أهلها (قوله فالملقات أربع) أي مطلقة قبل الوطء أو بعده سمي لها أولا فالملقة قبله ان لم يسم لها فمتعتها واجبة وان سمي فغير واجبة ولا مستحبة أيضا على ما هنا والمطلقة بعده متعتها مستحبة سمي لها أولا (قوله أو بفرض قاض مهر المثل) بنصب مهر مفعول فرض قال في البدائع لو تزوجها على أن لا مهر لها وجب مهر المثل بنفس العقد عندنا بدليل أنها لو طلبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع بحجره القاضى عليه ولو لم يفعل ناب عنه فيه في الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض (قوله فانما تلزمه) أي الزيادة ان وطئ أو مات عنها وهذا التفريع مستفاد من مفهوم قوله لا ينفك أي بالطلاق قبل الدخول فيفيد لزومه وتأكيده بالدخول ومثله الموت (قوله بشرط قبولها الخ) أفاد أنها صحيحة ولو بلا شهود أو بعته هبة المهر والابرا منه وهي من جنس المهر أو من غير جنسه بحر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا بأن الاب والجد للزوج ابنة ثم زاد في المهر صح نهر وفي أنفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وبقوله واجعتسك بكذا ان قبلت وان لم يكن بلفظ زدتك في مهرك وكذا تجسد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا الوأقر لزوجه بجهر وكانت قد وهبته فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الزيادة (قوله ومعرفة قدرها) أي الزيادة لما قال زدتك في مهرك ولم يعين لم تصح الزيادة للجمالة كفي الواتعات بحر (قوله وبقاء الزوجية الخ) الذي في البحر ان الزيادة بعد موتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند أبي حنيفة بخلافهما كفي التبيين من البيوع اه وعزاه في أنفع الوسائل الى القسودري ثم قال ولم يذكر الزيادة بعد الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز عنده بالاولى لانه بالموت انقطع النكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق المحل باق وقد ثبت اهنا ذلك عنده في الموت في الطلاق أولى وما ذكره في البحر المحيط من رواية بشر عن أبي يوسف من أن الزيادة بعد الفرق باطلة يحتمل على انه قول أبي يوسف وحده لانه خالف أبا حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قد مشى على أصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد البينونة شيء فيجعل الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتبعه في البحر قال في النهر والظاهر عدم الجواز بعد الموت والبينونة واليه يرشد تقييد المحيط بحال قيام النكاح اذ نقلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد هلاك المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم حرم في المعراج وغيره بأن شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعده موتها لم تصح والالتحاق بأصل العقد وان كان يقع مستندا الا أنه لا بد أن يثبت أولا في الحال ثم يستند وثبوته متعذر لا تنفاه المحل فتعذر استناده وما ذكره القسودري موافق لرواية النوادر اه قال ط والذي يظهر أن ما في المحيط والمعراج مخرج على قولهما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي أن يكون ظاهر الرواية هنا الفرق بين الفصلين قام عند المجتهد فانه في النكاح أمر الله تعالى بعدم فسيان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف البيع اه (قوله وفي السكافي الخ) حاصل عبارة السكافي تزوجها في السر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر المنصوص في الاصل أنه يلزمه عنده الالفان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول لان العقد الثاني لغو فيلغو ما فيه وعند الامام أن الثاني وان لغا لا يلغو ما فيه من الزيادة كمن قال لعبدك الا كبر سننا منه هذا ابني لما غنا عندهما لم يعتق العبد وعندنا وان لغا في حكم النسب يعتق بغير حق العتق كذا في المبسوط اه

بل للموطوءة سمي لها مهر
أولا فالملقات أربع (وما
فرض) بتراضيها أو بفرض
قاض مهر المثل (بعد
العقد) الخالي عن المهر (أو
زيد) على ما سمي فانما تلزمه
بشرط قبولها في المجلس أو
قبول ولي الصغيرة ومعرفة
قدرها وبقاء الزوجية على
الظاهر ثم وفي السكافي جدد
النكاح بزيادة ألف لزمه
الالفان على الظاهر وفي
الحنانية ولو وهبته مهرها ثم
أقر بكذا من المهر وقبالت
صح

وذكري الفتح أن هذا إذا لم يشهد على أن الثاني هزل والافلاخلاف في اعتبار الاول فسواء دعي الهزل لم يقبل بلاية ثم ذكر أن بعضهم اعتبر بما في العقد الثاني فقط بنسائه على أن المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم أوجب كلاً المهرين لان الاول ثبت ثبوتاً لا مرد له والثاني زيادة عليه فيجب بكلمة ثم ذكر أن قاضيان أفنى بأنه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصده الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور اللزوم بحمل كلامه على أنه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وان لم يلزم في حكم الحاكم لانه يؤخذ بظاهر لفظه الا أن يشهد على الهزل وأطال الكلام فراجع أقول بقي ما اذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول باعتبار تغيير الاول الى الثاني أنه لا يجب بالثاني شيء هنا اذ لا زيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران * (تنبيه) في القنية جدد للحلال نكاحاً بمهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لاحتياطاً اه أي لو جدد له لاجل الاحتياط لا تلزمه الزيادة بل تراعى كفاي البرازية وينبغي أن يحتمل على ما اذا صدقته الزوجة أو أشهدوا الا فلا يصدق في ارادته الاحتياط كما مر عن الجمهور أو يحتمل على ما عند الله تعالى وسيأتي تمام الكلام على مسألة مهر السر والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب تصحيح التصرف ما أمكن واشترط القبول لان الزيادة في المهر لا تصح الا بدفع عن التجنيس (قوله وفي البرازية) استدراله على ما في الخاتمة وأقره في النهر لكن ارتضى في الفتح ما في الخاتمة وهو الاوجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحتمل كلامه عليها بقية الهبة الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصدق في أنه لم يرد الزيادة تأمل (قوله لا ينصف) أي بالطلاق قبل الدخول بحره وهذا خبر قوله وما فرض الخ (قوله بالمفروض) متعلق باختصاص وقوله في العقد متعلق بالمفروض وقوله بالنص أي قوله تعالى فنصف ما فرضتم متعلق باختصاص أي وما فرض بعد العقد أو ز يد بعد ليس مفروضاً في العقد (قوله بل تجب المنة في الاول) أي فيما لو فرض بعد العقد لان هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذا ما نزل منزلته مهر وعند أبي يوسف لها نصف ما فرض والاول أصح كما في شرح الملتقى (قوله ونصف الاصل في الثاني) أي فيما لو زاد بعد العقد (قوله وصح حطها) الخطا الاسقاط كما في المغرب وقيد بحطها لان حط أبيها غير صحيح لو صغيرة ولو كبيرة فوجب على اجازتها ولا بد من رضاها في هبة الخلاصة خوفاً بضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو قادر على الضرب اه ولو اختلفا فالقول لسدي الا كراهه ولو برهنه فبينة الطوع أولى قنية وان لا تكون مريضة مرض الموت ولو اختلف مع ورثتها فالقول للزوج انه كان في الصحة لانه ينكر المهر خلاصة ولو وهبت في مرضها فمات قبلها فلا بدعى لها بل لو رثتها بعد موتها وتمام الفروع في البحر (قوله لكاه أو بعضه) قيدته في البدائع بما اذا كان المهر ديناً أي دراهم أو دنانير لان الخط في الاميان لا يصح بحر ومعنى عدم صحته ان لها أن تأخذ منه مادام قائماً فلو هلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية أبرأتك عن هذا العبد يبق العبد ودية عنده اه نهر (قوله ويرتد بالرد) أي كهبة الدين ممن عليه الدين ذكره في أنفع الوسائل بحثاً وقال لم أره واستدل له في البحر بما في مداينات القنية قالت لزوجه أبرأتك ولم يقل قبلت أو كان غائباً فقالت أبرأت زوجي يبرأ الا اذ ارده اه قال في النهر ولا يخفى ان المدعى انما هو رد الخطا وكأنه نظر الى أن الخطا ابراء معنى (قوله كمرض لاحدهما يمنع الوطء) أي أو يلحق به ضرر قال الزيلعي وقيل هذا التفصيل في مرضها أو ما مرضه فما منع مطلقاً لانه لا يعرى عن تكسر وقتور عادة وهو الصحيح اه ومثله في الفتح والبحر والنهر فأتان كان التكسر والفتور منه مانعاً من الوطء أو مضراله كان مثل المرأة في اشتراط المنع أو الضرر والادب وكالصحيح فما وجه كون مرضه مانعاً من صحة الخلو الا ان يقال المراد ان مرضه في العادة يكون مانعاً من وطئه فلا فائدة في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فتأمل (قوله وجعله في الاسرار من الحسى) قلت وجعله في البحر مانعاً من صحة الخلو حيث ذكر أن لاقامة الخلو مقام الوطء شروطاً أو بعة الخلو الحقيقية وعدم المانع الحسى

ويحمل على الزيادة وفي البرازية الاشبه أنه لا يصح بلا قصد الزيادة (لا ينصف) لا اختصاص التصنيف بالمفروض في العقد بالنص بل تجب المنة في الاول ونصف الاصل في الثاني (وصح حطها) لكاه أو بعضه (عنه) قبل أولاً ويرتد بالرد كما في البحر (والخلو) مبتدأ خبره قوله الآتي كالوطء (بلا مانع حسى) كمرض لاحدهما يمنع الوطء (وطبعي) كوجود ثالث عاقل ذكره ابن السكال وجعله في الاسرار من الحسى وعابه

مطلب في حط المهر والابراء منه

مطالب في أحكام الخلو

المفتى به ما هو خلاف قول الامام وصاحبه مع عدم اتجاهه في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) أي سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا يمنع مطلقا) أي عقورا أو لاؤه في الفتح بقوله لان الكلب قط لا يعتدي على سيده ولا على من يمنعه سيده عنه اهـ وحينئذ فلوراء الكلب فوقها يكون سيده في صورة الغالب لها فلا يعتد وعليه وكذا لو أمرها الزوج أن تكون فوقه لانه وان كانت في صورة الغالب له وأمكن أن يعتد عليها الكلب لكن يمنعه سيده عنها فتصح الخلوة فانهم (قوله أو كان للزوجة) أي أو كان غير عقور وكان للزوجة فإنه يكون مانعا لكن مقتضى ما علم به في الفتح أنه لا فرق بين كلبه وكلبها لان كلبها وان رآها تحت الزوج ~~يكن~~ أن تمنعه منه فلا يعتد وعليه فتصح الخلوة تأمل (قوله وكان له) بالواو وفي بعض النسخ بأو وهو تحريف اهـ ح أي لان الصور أربع عقوره أولها وغير عقور كذلك فذكر أولاً أن المانع ثلاث صور عقور مطلقا وغير عقور هو لها وبقي غير مانع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور وكان له (قوله وبقي الخ) وبقي أيضا من المانع الشرعي أن يعلق طلائعها بخلوتها فإذا دخلها بطلت فيجب نصف المهر لحرمة وطئها بحر عن الواقعات قال وزاد في البرازية والخلوة أنه لا تجب العدة في هذا الطلاق لانه لا يتمكن من الوطء وسبب أي وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فوجب العدة هنا احتياطاً اهـ ومشى الشارح فيما سبأني بعد صفحة على ما في البرازية ويأتي تمام الكلام فيه وسبب أي أيضا عند قوله ولو افترقا أن امتناعها من تمكينه في الخلوة يمنع صحتها وكانت ثيبا لا لبكرا (قوله عدم صلاحية المكان) أي للخلوة وصلاحيتها بان يأمنها فيه اطلاع غيرهما عليها كالدور والبيت ولولم يكن له سقف وكذا الحبل الذي عليه قبة مضروبة والبستان الذي له باب يخلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كان في مخزن من خان يسكنه الناس فرد الباب ولم يغلق والناس يعود في وسطه غير مترصدين لنظرهم ما تحت وان كانوا مترصدين فلا فتح (قوله كسجد وطريق) لان المسجد يجمع الناس فلا يأمن الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء في حرم قال تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد والطريق يمر الناس عادة وذلك يوجب الانقباض فيمنع الوطء بدائع قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء في حرم الخ انه مانع وان كان خاليا وبابه مغلق فتأمل وفي الفتح ولو سافر بها فعدل عن الجادة إلى مكان خال فهي صحيحة (قوله وحمام) أي بابه مفتوح أمالو كان مقفولا عليها وحدهما فلا مانع من صحتها كما لا يخفى فانهم (قوله وسط) أي ليس على جوانبه ستر وكذا اذا كان الستر رقيقا أو قصيرا بحيث لو قام انسان يطلع عليها ففتح وفيه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شددان كانت ظلمة شديدة صحت لانها كالساتر وعلى قياس قوله تصح على سطح لاساثر له اذا كانت ظلمة شديدة والواجب أن لا تصح لان المانع الاحساس ولا يختص بالبصر الا ترى الى الامتناع لوجود الاعشى ولا بصار للاحساس اهـ قلت الاحساس انما يمكن اذا كان معهما أحد على السطح أمالو كانا فوقه وحدهما وأمنان صعود أحد اليه لم يبق الاحساس الا بالبصر والظلمة الشديدة تمنعه كما لا يخفى تأمل (قوله وبيت بابه مفتوح) أي بحيث لو نظر انسان رآهم او فيه من خلاف ففي جموع النوازل ان كان لا يدخل عليها ما أحد الا باذن فهي خلوة واختار في التحريم أنه مانع وهو الظاهر بحر وجهه أن امكن النظر مانع بالوقوف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله وما اذالم يعرفها) لان التمكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما اذالم تعرفه والفرق أنه متمكن من وطئها اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف عكسه فإنه يحرم عليه كذا في البحر وفيه أنه اذالم تعرفه يحرم عليها تمكينه منها فالظاهر أنها تمنعه من وطئها بناء على ذلك فينبغي أن يكون مانعا فتأمل ح قلت ان هذا المانع بيده ازالته بان يخبرها أنه زوجها فلما جاء التقصير من جهته يحكم بصحة الخلوة فيلزم المهر ط (قوله في الاصح) أي أصح الروايتين لكن صرح شراح الهداية بان رواية المنع في التطوع شاذة ويشير اليه قول الخانية وفي صوم القضاء والكفارات والمنذورات وايتان والاصح أنه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنعها في ظاهر الرواية وقيل يمنع اهـ

ان كان عقورا مطلقا وفي الفتح وعندى ان كلبه لا يمنع مطلقا (أو) كان للزوجة والا يكن عقورا وكان له (لا) يمنع وبقي منه عدم صلاحية المكان كسجد وطريق وحمام ومضراة وسط بيت بابه مفتوح وما اذالم يعرفها (وصوم التطوع والمنذور والكفارات والقضاء غير مانع لبعثتها) في الاصح اذا كفرارة بالافساد ومفاده انه لو أكل ناسبا فامسك نفلا بها

وقول الكثر وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمذورات فيكون اختياراً منه لرواية المنع في غير النكاح لان الافطار فيه بغير عذر جاز في رواية ويؤيد ما في الكثر تعبير الخائصة بالاصح فانه يفيد أن مقابلة صحيح وكذا قول الهادي وصوم القضاء والمذورات كالنكاح في رواية فانه يفيد أن رواية كونهما كصوم رمضان أقوى وبهذا يتأيد ما بحثه في البحر بقوله وينبغي أن يكون صوم الفرض ولو من مذورا مانعاً اتفاقاً لانه يحرم افساده وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي اهـ (قوله ان تصح) أي انخلوة لسقوط الكفارة بشبهة خلاف الامام مالك رحمه الله فانه يرى فطره بأكله ناسياً ولا كفارة طـ (قوله وكذا كل ما أسقط الكفارة) كشراب وجساع ناسياً ونية نفل طـ (قوله وصلاة الفرض فقط) قال في البحر لا شك أن افساد الصلاة غير مذموم فرضاً كانت أو نفلاً فينبغي أن تمنع مطلقاً مع أنهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمنع كالنفل مع أنه يأتي بتركها وأغرب منه ما في المحيط أن صلاة التطوع لا تمنع الا الاوسع قبل الظهر لانهم ساءلوه وكذا لا يجوز تركها بمثل هذا العذر اهـ فانه يقتضي عدم الفرق بين السنن المؤكدة وان الواجبة تمنع بالاولى اهـ قلت والحاصل أنهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لاشتراكهما في لزوم القضاء والتم وفرقوا بينهما في الصوم والصلاة أما الصوم فظاهر لزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما ألتحق به لان الضرر فيه بالطعام يسيراً لانه لا يلزم الا القضاء لا غير كافي الجوهرة وأما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر زائد على الاثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلهما وواجب انتم الاثم في الفرض أعظم وفي كونه مناهياً عن صحة النكاح خفاء والالزام أن لا يكون قضاء رمضان والكفارات كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكثر اطلاق فرض الصوم كقائه مناهياً وكذا الصلاة ينبغي أن يكون فرضها ونفلها كفرض الصوم بخلاف نفله لانه أوسع بدليل أنه يجوز افطاره بلا عذر في رواية ونفل الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفرضها وعلل المجتهد قام عنده فرق بينهما لم يظهر لنا والله تعالى أعلم (قوله فيما يجيء) أي من الاحكام طـ (قوله ولو لم يجز) أي مقطوع الذكر والخصيتين من الحب وهو القطع قال في الغاية والظاهر أن قطع الخصيتين ليس بشرط في المحبوب ولذا اقتصر الاستيعاب على قطع الذكر حـ عن النهر (قوله أو خصياً) بفتح الخاء المعجمة فعمل بمعنى مفعول وهو من سلت خصيته وبقي ذكره حـ (قوله ان ظهر حاله) أي ان ظهر قبل الخلوة أن هذا الزوج الخفي رجل وظهر أن نكاحه صحيح فان وطأه حينئذ جاز فتكون الخلوة كالوطء وان لم يظهر فالنكاح موقوف لا يبيع الوطء فلا تكون خلوته كالوطء فافهم (قوله وما في البحر) حيث أطاق صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في الاشياء يستعرقه (قوله في النهر) عبارة ويجب أن يراد به من ظهر حاله أما المشكل فنكاحه موقوف الى أن يتبين حاله ولهذا لا يزوجه وليه من تختنه لان النكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر كذا في النهاية اهـ أي فلا يبيع الوطء بالاولى فلا تصح خلوته كالخلوة بالخاص بل أولى لانه قبل التبين بمنزلة الاجنبى ثم قال في النهر وأما في المبسوط أن حاله يتبين بالبلوغ فان ظهرت فيه علامة الرجس وقدر وجه أبوه امرأة حكم بصحة نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها أجل كالعنين وان زوج رجلاً تبين بطلانه وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وبهذا التقرير علمت أن مانعاً في الاشياء من الاصل لوزوجه أبوه رجلاً فوصل اليه جازوا الا فلا علم بذلك أو امرأة فبلغ فوصل اليها جازوا والا أجل كالعنين ليس على ظاهره والله الموفق اهـ أي ان ظاهر ما في الاشياء أنه بمجرد وصول الرجل اليه أي وطئه له أو بوضوئه الى المرأة يصح النكاح ولو قبل البلوغ وظهور علامة فيه وأن الوطء يحل قبل التبين وأن الخلوة به صحيحة وأنه بعد البلوغ قد يتبين حاله وقد لا يتبين مع أنه في المبسوط جزم بتبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقوفاً فهو صريح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوطء وفيه نظر فان قوله جاز معناه جاز العقد تبين حاله بذلك فقد صرحوا بان ذلك رافع لاشكاله ولا يلزم منه حل الوطء وقوله والا فلا علم لي بذلك أي ان لم تظهر فيه هذه

أن تصح وكذا كل ما أسقط
الكفارة نهر (بل المانع
صوم رمضان) أداء وصلاة
الفرض فقط كالوطء فيها
يجيء (ولو) كان الزوج
(مجبوراً أو عتياً أو خصياً)
أو خفي أن ظهر حاله والا
فنكاحه موقوف وما في
البحر والاشياء ليس على
ظاهره كما بسطه في النهر
وفيه من شرح الوهبانية
أن العنة قد تسكون

العلامة لا أحكم بعمدة العقد ولا بعدمها بل يتوقف ذلك على ظهور علامة أخرى وقول الملبوط أن حاله يتبين بالبلوغ مبني على الغالب والافتقار صرحوا بأنه قديم في حاله مشكلا بعده كما إذا حاض من فرج النساء وأبني من فرج الرجال وقد يميز حاله قبل البلوغ كان يقول من أحد القرحين دون الآخر فتصح خلوته والحاصل أن تقييد صحة الخلوة بتبين حاله ظاهر لعدم حل الوطء قبله (قوله لمرض الخ) وكذا السكر ويسمى المعة وكذا سيأتي في بابها عن الوهبانية (قوله في ثبوت النسب الخ) الذي حقه في البحر بحثا ثم رآه مرة ولا عن الخصاص أن الحسنة لم تقم مقام الوطء إلا في حق تكميل المهر وجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العدة كالتنسب أي فإنه يثبت وإن لم توجد خلوة أصلا كما في تزوج مشركي مغربية أو من أحكام العدة كالبقية والعجب من صاحب النهر حيث تابع أخاه في هذا التحقيق ثم خالفه في النظم ألا في وما ذكره في البحر سبقة إليه ابن الشحنة في عقد الفرا نذكره أفاد أن المطابقة قبل الدخول ولو ولدت لاقبل من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبه للتيقن بأن العلوق قبل الطلاق وإن الطلاق بعد الدخول ولو ولدته لا كثر لا يثبت لعدم العدة ولو اختلفت في المطابقة يثبت وإن جاءت به لا كثر من ستة أشهر قال في هذه الصورة تكون الخصوصية للخلوة (قوله ولومن المجهوب) لا مكان أنزاله بالسحاق وسيأتي في باب العنين أنه يثبت نسبه إذا خالها ثم فرق بينهما ولو جاءت به لسنتين (قوله وفي تأكد المهر) أي في خلوة النكاح الصحيح أما الفاسد فيجب فيه مهر المثل بالوطء لا بالخلوة كما سيذكر المصنف في هذا الباب حرمة الوطء فيه فكان كالخلوة بالخالص (قوله والعدة) وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت صحيحة أم لا ط أي إذا كانت في نكاح صحيح أما الفاسد فتجب فيه العدة بالوطء كما سيأتي (قوله في عدتها) متعلق بنكاح والاولى تأخير به بقوله وحرمة نكاح الامة ط (قوله وحرمة نكاح الامة) أي لو طلق الحرمة بعد الخلوة بها لا يصح تزوجه أمة مادامت الحرمة في العدة ولو الطلاق بائنا (قوله ومراعاة وقت الطلاق في حقها) بيانه أن الموطوءة طلاقها في الحيض بدعي فلا يحل بل يطلقها واحدة في طهر لا وطء فيه وهو أحسن أو ثلاثا متفرقة في ثلاثا طهارا لا وطء فيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فإن طلاقها واحدة ولو في الحيض حسن وإذا كانت المحتل بها كالموطوءة توقفت طلاقها بالظاهر فلا يحل في مدة الحيض فانهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرازية والختار أنه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقبل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو أقرب إلى الصواب لأن الأحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطا ثم هذا الطلاق يكون رجعيا أو بائنا كشيخ الاسلام أنه يكون بائنا ومثله في الوهبانية وشرحها والحاصل أنه إذا دخل في خلوة صحيحة ثم طلقها طلاقا واحدة فلا شبهة في وقوعها ما إذا طلقها في العدة طلاقا أخرى فمقتضى كونها مطابقة قبل الدخول أن لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الأحكام في الخلوة في أنها تارة تكون كالوطء وتارة لا تكون جمعانا كالوطء في هذا قلنا بوقوع الثانية احتياطا لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يلحقها طلاق آخر إذ لم تكن معتدة بخلاف هذه والظاهر أن وجه كون الطلاق الثاني بائنا هو الاحتياط أيضا ولم يتعرضوا للطلاق الاول وأفاد الرجعي أنه بائن أيضا لأنه طلاق قبل الدخول غير موجب للعدة لأن العدة إنما وجبت لجعلها خلوة كالوطء احتياطا فان الظاهر وجود الوطء في الخلوة الصحيحة ولأن الرجعة حق الزوج وأقراره بأنه طلق قبل الوطء ينفذ عليه فبقع بائنا وإذا كان الاول لا تعقبه الرجعة يلزم كون الثاني مثله اه ويشير إلى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فإنه يفسد أن الاول بائن أيضا ويدل عليه ما يأتي قريبا من أنه لا رجعة بعده وسيأتي التصريح به في باب الرجعة وقد علمت مما قررناه أن المذكر في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فانهم ثم ظاهرا لطلاقهم ووقوع البائن أو لا وثانيا وان كان بصريح الطلاق والوطء لا يسر كذلك فبخالف الخلوة الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التشبيه ببعض الوجوه وهو أن في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بان البائن قد يلحق البائن في الموطوءة فلا يدفع المخالفة المذكورة فافهم

لمرض أو ضعف خلقه أو كبر سن (في ثبوت النسب) ولومن المجهوب (و) في (تأكد المهر) المسمى (و) مهر المثل بلا تسمية (و) النفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع سواها (في عدتها) وحرمة نكاح الامة ومراعاة وقت الطلاق في حقها وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) تكون كالوطء (في حق) بقية الأحكام

(قوله كالغسل) أى لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف الوطء (قوله والاحصان) لا وزن بعد الخلوة الصحيحة لا يلزمه الرجوع لفقد شرط الاحصان وهو الوطء قال في عقد الفرائد وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو ساكت عن ثبوت الاحصان لها بذلك والذي يظهر لي أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم أقف على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في الجرح ولم يقيموها مقام الوطء في حق الاحصان ان تصادقا على عدم الدخول وان أقر به لزمهما حكمه وان أقر به أحدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه كما في المبسوط اهـ (قوله وحمة البنات) أى لم يقيموها الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو دخل بزوجه بدون وطء ولا مسر بشهوة لم تحرم عليه بناتها بخلاف الوطء والكلام في الخلوة الصحيحة كما صرح به في التبيين والفتح وغيرهما فاحرره في عقد الفرائد مما حاصله أن حرمة البنات بالخلوة الصحيحة لا خلاف فيها بين أصحابين والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحرم وقال محمد لا تحرم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كما بسطه في النهر (قوله وحالها للاول) أى لا تحل مطاوعة الثلاث للزوج الاول بمجرد خلوة الثاني بل لا بد من وطئه لحديث العسيلة (قوله والرجعة) أى لا يصير مرجعا بالخلوة ولا رجعة له بعد العلق الصريح بعد الخلوة بجر أى لو وقع الطلاق باثنا كما قدمناه (قوله والميراث) أى لو طأها وماتت وهى في عدة الخلوة لا ترث برأيه ومثله في الجرح المجتبى وحكى ابن الشحنة في عقد الفرائد قولاً آخر أن ترث وان تصادقا على عدم الدخول بعد الخلوة قال الرجعي وعلى هذا أى ما في الشرح لو طأها في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء وماتت في عدتها لا ترث وبه جزم الطواقي فيما كتبه على هذا الشرح وأقره عليه تلميذه حامد أفندي العمادى مفتي دمشق اهـ (قوله وتزويجها كالأبكار) كان عليه أن يقول كالثنيات ليوافق ما قبله من المعطوفات فانها من خواص الوطء دون الخلوة فالمعنى أنها ليست كالوطء في تزويجها كالثنيات بل تزوج كالأبكار أفاده ط (قوله على المختار) وما في المجتبى من أنها تزوج كالتزويج النيب ضعيف كما في الجرح (قوله وغير ذلك) أى غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور وهى سقوط الوطء والنفقة والتكفير وعدم فساد العبادات بقي مسئلتان أيضاً لم يذكرهما لعدم تساويهما وهما ان الخلوة لا تكون اجازة للشكاح الموقوف عند بعضهم وان المرأة لا تمنع نفسها للمهر بعدها عندهما أما عند أبي حنيفة فلها المنع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في الجرح وادعى الوهبانية أيضاً بقاء عنة العنين ويمكن دخولها في النظم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع عطفاً على مثل والضمير للوطء ح أى ومغايرة للوطء في إحدى عشرة مسألة (قوله وبهذا العقد تحصيل) جملة من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظوم بعد قدر المنقاوم (قوله تكميل مهر الخ) بيان لصور الممالة (قوله واعداد) بالكسر والمراد به العدة (قوله وأربع) بالجر عطفاً على الاخت (قوله الاما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أسقط لام ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه ترحيل) المراد به الطلاق اهـ ح وأما الترحيل فهو من ترحل القوم عن المكان انتقلوا أى طلاق فيه نقل الزوجة من بيته أو من عصمته فانهم (قوله وأوقعوا فيه) أى في الاعداد بمعنى العدة اهـ ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الاعداد المذكور في البيت الثاني فافهم (قوله اذ الخفا) الضمير للتطبيق والالف للاطلاق اهـ ح والمراد بلحاظه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق عليه (قوله القيل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أى في صورتين كما قدمناه في قوله والرجعة (قوله سقوط وطء) أى ما يلزمه فيه الوطء لا يسقط بالخلوة في الرجعة في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العنين اذ انحل بينهما لا يسقط عنه الوطء عظيم اقل الزوجة طالب التفريق وعلى هذا الحل يستغنى عن ذكر بقاء العنة المذكور في الوهبانية لكن يستغنى به أيضاً عن ذكر النفي الآتي فكان الاولى ذكرهما معاً أو اسقاطهما معاً تأمل (قوله كذلك النفي) يعنى ان آلى منها ثم وطئها في المدة كان فيا وان دخلها الا اهـ ح (قوله التكفير) يعنى ان وطئ في شهر رمضان فعليه الكفارة وان دخلها الا اهـ ح وفي النهر وعد التكفير هنا مما لا ينبغي اذ الكلام في الحساوة الصحيحة وصوم الاداء

كالغسل و (الاحصان
وحمة البنات وحلها
للأول والرجعة والميراث)
وتزويجها كالأبكار على
المختار وغير ذلك كما نظمه
صاحب النهر فقال
وخلوة الزوج مثل الوطء في
صور
وغیره وبهذا العقد تحصيل
تكميل مهر واعداد كذا
نسب
انفاق سكنى ومنع الاخت
مقبول
وأربع وكذا قالوا الاما
ولقد
راى وازمان فراق فيه
ترحيل
وأوقعوا فيه تطبيقاً اذ الخفا
وقيل لا والصواب الاول
القول
أما المعايير فالاحصان يأمل
ورجعة وكذا التورث
مقبول
سقوط وطء واحد لهما
وكذا
تحرير يثبت نكاح البكر
مبدول
كذلك النفي والتكفير

يفسدها كما مر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما نافية يعني ان وطئها في عبادة يفسدها الوطء فسدت وان
خلافها لا اه ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فان ما يفسد بالوطء كالاحرام والصوم والصلاة والاعتكاف
المنذور يفسد الخلوه والكلام في الصحة الا ان يمثل بما لا يفسد الخلوه على أحد القولين كصوم غير الاداء
وصلاة النافلة تأمل والحاصل انه ينبغي اسقاط التكفير وفساد العبادة وزيادة فقد الغنة فتصير الاحكام
التي خالفت الخلوه فيها الوطء عشرة وقد نظمها في بيتين مقتصر اعلم بالعلم بان ما سواه لا يخالف فيها
الخلوة الوطء فقلت

ونحوه كالوطء في غير عشرة * مطالبة بالوطء احسان تحليل

وفي عوارث رجعة فقد عتسه * وتحريم بنت عقرب بكر وتغسيل

(قوله فقلت بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوه المجردة والمتبادر منه الاول والمراد هنا
الاختلاف في الخلوه مع الوطء اوفي الخلوه المجردة لا في الوطء مع الاتفاق على الخلوه لان الخلوه وكدة لتمام
المهر فلو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوه لم تظهر ثمة للاختلاف (قوله فالقول لها
لانكارها سقوط نصف المهر) كذا في الغنية للزاهدي ونظمه ابن وهبان وقال في شرحه انه تتبع هـ ذا
الفرع فما ظفر به ولا وجد ما يناقضه ووجه ما شاع على القواعد لان القول بالمنكر اه قلت رأيتني حاوي
الزاهدي أيضا وحكي فيه قولين فذكر ما مر معزيا الى المحيط وكتاب آخر ثم عز الى الاسرار ان القول قوله لانه
ينكر وجوب الزيادة على النصف اه و يظهر لي ارجحية القول الاول واذا جزم به المصنف وذلك ان المهر
يجب بنفس العقد والدخول أو الموت مؤ كذله والطلاق فيها مضافه فبسبب وجوب النكاح متحقق
والمصنف له عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتتمسك بالسبب المحقق الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة
بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المقبوض الى ملكة بالطلاق قبل الدخول الا بالقضاء أو الرضا ولا
ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك وينفذ تصرف المرأة فيه والزواج وان أنكر الزيادة على النصف لكنه مقر بسببها
كألو أقرب الغصب وادعى الرد وكذب المالك فدعوا الرد انكار للضمان بعد الاقرار بسببه فلا يقبل تأمل
(قوله وان أنكر الوطء) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر الدخول لما قرأناه من
أن الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوه وليكون اشارة الى رد ما قاله في الاسرار أي ان
انكاره لا يعتبر لانه في الحقيقة مدع لسقوط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها
هو المعتبر وفي بعض النسخ وان أنكرت بالتام والمعنى أن القول لها وان أنكرت انه لم يطأها في هذا الدخول
الذي ادعته لكن الاولى أن يقول وان اعترفت بعدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها له (قوله
انما توطأ كرها) لانها تستحي بالطبع فلم تكن بالامتناع مختارة لعدم تأكد المهر بخلاف الشيب لان
امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما يحسنه الطرسوسي) أي في أنفع الوسائل والبحث في
التفصيل المذكور فان الطرسوسي نقل أولا عن النخبة اذ اخلاجه ولم تمكنه من نفسها اختلاف المتأخرين
فيه قال وفي طلاق النوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه التفقه ولم أظفر فيه بنقل
والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضا أن هذا اذا صدقته في ذلك فلو كذبه فاقول قولها
بيمينها لانها منكورة (قوله وأقره المصنف) أي تبع الشبهة صاحب البحر (قوله فغلابها) أي خلوه صحيحة لانها
المتبادر من لفظ الخلوه اه ح أي في قول الخائف أن خلوته بك فإرادتها الخالية عما عداها أو يفسدها بما
مر والمراد ما يفسدها من غير التعليق لما مر عن البحر من أن هذا التعليق مفسد لها فهو نظير قولهم الخلوه
الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح الفاسد فاسدة كما ذكره
في البحر فالمراد بالصحة فيه الخالية عما يفسدها سوى فساد النكاح فافهم (قوله بانها) لتصريحهم بان
الطلاق الواقع بعد الخلوه الصحيحة يكون بانها منع أي فهنا أولى لعدم صحتها فانها لا تماثل الوطء الا في وجوب

ما فسدت

عبادة وكذا بالغسل تسكيب
(ولو أسترنا فقلت بعد
الدخول وقال الزوج قبل
الدخول فالقول لها)
لانكارها سقوط نصف
المهر وان أنكر الوطء
ولولم تكن في الخلوه
فان بكرا صحت والا لان
البكر انما توطأ كرها كما
يحسنه الطرسوسي وأقره
المصنف (ولو قال ان خلوته
بك فانت طالق فغلابها
طالقت) بانها

العدة ط (قوله لوجود الشرط) حلة لطلقت وأما حلة كونه بائنا فهي ما قدمناه عن المنع أفاده ح (قوله
 ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة الممكنة من الوطء اه أي لأنها بائنة
 بمجرد الخلوة فكان غير ممكن من الوطء شرعا (قوله ولا عدة عليها) قال في البحر وسيأتي وجوبه في الخلوة
 الفاسدة على الصحيح فتجب العدة في هذه الصورة احتياطا اه واعترضه الخير الرملي بقوله كيف القطع
 بوجوبه مع مصادمته للنقل على أن هذه مطلقة قبل النحول فهي أجنبية والخلوة بالأجنبية لا توجب
 العدة فليست من قسم الخلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر إلى قولهم إنما مقام الوطء إذا تحقق
 التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبه مانع من جهته وهو التعليق كالغرض وكما لو دخل عليها
 فأحرم بالحج أو بالصلاة وكونها خلوة بأجنبية ممنوع لان الخلوة شرط الطلاق وانما يقع بعد وجود شرطه كقول
 قال لأجنبية أن تزوجك فانت طالق فوقع الطلاق دليل تحقق الخلوة اذ لو لم يقع غير أنه وجد بعد تحققها
 مانع من جهته كما ذكرنا وتصريحهم بوجوب العدة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة فقول
 البرازية لا عدة عليها مبني على خلاف الصحيح فهو مصادمة نقل بنقل أصح منه فافهم (قوله وتجب العدة)
 ظاهره الوجوب قضاء وديانة وفي الفتح قال العتاني تكلم مشايخنا في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة أنها واجبة
 ظاهرا أو حقيقة وقيل لو تزوجت وهي متيقنة بعدم النحول حل لها ديانة لا قضاء (قوله في الكل الخ) هذا في
 النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا تجب العدة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول فتح (قوله لتوهم الشغل)
 أي شغل الرحم نظرا إلى التمكن الحقيقي وكذا في الجيوب لقيام احتمال الشغل بالسحق وهي حق الشرع
 وحق الولد ولا التسقط لو أسقطها ولا يحل لها الخروج ولو أذن لها الزوج وتدخل العدة وان ولا
 يتدخل حق العبد فتح ونعناه في المعراج (قوله واختاره الثمرائي الخ) وجزم به في البدائع قال في الفتح
 ويؤيده ما ذكره العتاني (قوله تجب العدة) لثبوت التمكن حقيقة فتح (قوله كصغر ومرض مدنف) قال
 في الفتح الاوجه على هذا القول أن يخص الصغر بغير القادرو المرض بالمدنف لثبوت التمكن حقيقة في
 غيرهما اه قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس دنف المريض كفر ح ثقل
 (قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي يوسف عن الامام صاحب المذهب
 (قوله قاله المصنف) أي تبع الشجعة في البحر وأقره في النهر والشرنبلالية (قوله الموت أيضا) أي كما أن الخلوة
 كالوطء فيها والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل بالنسبة للعدة وموت أيهما كان بالنسبة للمهر كما
 أفاده ح (قوله في حق العدة والمهر) أي إذا مات عنها لزمها عدة الوفاة واستحققت جميع المهر كالوطء (قوله
 فقط) هو معنى قول المجتبى وفيما سواهما كالعدم قلت ولا يقال انه يعطى حكمه أيضا في الارث لان الارث من
 أحكام العدة فلا يتحقق قبل الخلوة التي هي دون الوطء فافهم (قوله حلت بنتها) أي كما تحل بعد الخلوة الصحيحة
 فلا تحرم الابحقيقة الوطء على ماسر (قوله فوهبته له) ذكر الضمير لان الالف مذكرا لا يجوز تأنيثه كما
 في ط عن المصباح وكذا الوهبت نصفه فتح (قوله قبل وطء) أي وخلوة نهر وهي وطء حكا كاسم (قوله لعدم
 تعين النقود في العقود) ولذا أشار في النكاح إلى دراهم كان له أن يسكها ويدفع مثلها اجنسا ونوعا وقدر
 وصفه ولولم تهب شيئا وطلعت قبل النحول كان لها المسألة المقبوض ودفع غيره ولذا تركز في الكل ونعناه في
 النهر والحاصل أنه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل النحول وهو نصف المهر مخ (قوله أو قبضت
 نصفه) احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فانه ترد عليه ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الأقل ووهبته
 الباقي فهو معلوم بالاولى بحر أي لا يرجع عليها بشئ (قوله في الصورة الاولى) الانسب أن يقول في
 صورتين فيكون قوله أو الباقي إشارة إلى ان هبة الالف ليس بقيد في الثانية كأنص عليه في البحر قال في النهر
 ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف انم اوهبت له المقبوض وغيره (قوله أو وهبت عرض المهر) أشار إلى أنه
 لم يتعيب اذ لو وهبت به بعد ما تعيب فاحشاير جمع بنصف قيمته يوم قبضت لانه صار كأنه اوهبته عينا أخرى أما

لوجود الشرط (ووجب
 نصف المهر) ولا عدة عليها
 برازية (وتجب العدة في
 الكل) أي كل أنواع الخلوة
 ولو فاسدة (احتياطا) أي
 استحسانا لتوهم الشغل
 (وقيل) قاله القدوري
 واختاره الثمرائي وقاضيان
 (ان كان المانع شرعا)
 كصوم (تجب) العدة
 (وان) كان (حسبا) كصغر
 ومرض مدنف (لا) تجب
 والمذهب الاول لانه نص
 محمد قاله المصنف وفي المجتبى
 الموت أيضا كالوطء في
 حق العدة والمهر فقط حتى
 لو ماتت الام قبل دخوله بها
 حلت بنتها (قبضت ألف المهر
 فوهبته له وطلعت قبل
 وطء الرجوع) عليها (بنصفه)
 لعدم تعين النقود في العقود
 (وان لم تقبضه أو قبضت
 نصفه فوهبته الكل) في
 الصورة الاولى (أو باقى)
 وهو النصف في الثانية
 (أو) وهبت (عرض
 المهر) كتب معين

العيب اليسير فكالعدم لما سبأ في أنه في المهر محتمل وقصد بالهبة لانها لو باعته منه يرجع بالنصف أي نصف قيمته لان نصف الثمن المدفوع فيها يظهر ولو وهبته أقل من نصفه ترد ما زاد على النصف ولو وهبته الاكثر أو النصف فلا رجوع له بجر (قوله أوفى النمة) أشار الى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح فان العرض فيه يثبت في الذمة لان المال فيه ليس بمقتصد فيتساع فيه بخلاف البيع بجر (قوله لحصول المقصود) لانه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعيينه في الفسخ كتعيينه في العقد بدليل أنه ليس لواحد منهما دفع بدله حتى لو تعيب فاحشاً فوهبته له رجوع بنصف قيمته كما مر من (نمة) * حكم الموزون غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم القدام المعين منه فكالمعرض واختلاف في التبر والمقر من الذهب والفضة في رواية كالمعرض وفي أخرى كالمضروب كذا في البدائع من (تبيينه) * قال في الحرودة ظهر لي أن هذه المسئلة على ستين وجهاً لان المهر اما ذهب أو فضة أو مثلي غيرهما أو قبيح فالاول على عشرين وجهاً لان الموهوب اما السكك أو النصف وكل منهما اما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه أو أكثر فهي عشرة وكل منها اما أن يكون مضروباً أو تبرافهي عشرون والعشرة الاولى في المثلي وكل منها اما أن يكون معيناً أولاً وكذا في القبيح والاحكام مذكورة اه وتبعه في النهر قلت ويراد منها فتصير مائة وعشرين بان يقال ان الموهوب اما السكك أو النصف أو الاكثر من النصف أو الاقل فهي أربعة تضرب في الخمسة المارة تبلغ عشرين وكل منها اما أن يكون مضروباً أو تبرافهي أربعون وكذا في كل من المثلي والقبيح أربعون وقد مر حكم هبة الاكثر من النصف أو الاقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاء ما مضى وفي توفية لا بالتخفيف من وفي يني وفاه بقريظة قوله والايوف أفاده ح (قوله وأقام بها) انما ذكر التوفية في الاولى دون هذه لانه في الاولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرط لها ووعد هابه من عدم اخراجها أو عدم التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط ردد فيه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار اليه الشارح فليس هنا في المسمى وعد بشئ ليناسبه التعبير بالتوفية بوضحه أنه قد ردد فيه بين كونها ميماً أو بكرًا كما يأتي فافهم (قوله الاولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدر او مهر مثلها أكثر منه ويشترط منفعة لها أولاً بها وألذي وحرم محرم منها وكانت المنفعة مباحة الانتفاع متوقفة على فعل الزوج لاحالة العقد ولم يشترط عليها رد شيء له وذلك كان تزوجها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكرمها أو على أن يمدى لها هدية أو على أن يزوج أباها ابنته أو على أن يعتق أباها أو على أن يطلق ضرثها فلو المنفعة لاجني ولم يوف فليس لها الا المسمى لانها ليست بمنفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثله بالاولى لو شرط ما يضرها كالتزوج عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشرط غير مباح كحمر وخنزير فالو المسمى عشرة قفاً أكثر وجب لها وبطل المشرط ولا يكمل مهر المثل لان المسلم لا يتنفع بالحرام فلا يجب عوض بفواته ولو تزوجها على ألف وعتق أختها أو طلاق ضرثها بافظ المصدر لا المضارع عتق الاخ وطلقت الضرة بنفس العقد طلقه زوجة لمقتضى ما يغني عن متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والولاية الا اذا قال وعتق أختها عنها فهو لها ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق امرأته فلانة وعلى أن ترد عليه عبداً ينقسم الألف على مهر مثلها وعلى قيمة العبدان كانا سواء صارت نصف الألف غنماً للعبدة والنصف صداقاً فاذا طلقها قبل الدخول فلها نصف ذلك وان بعده نظران كان مهر مثلها خمسة مائة أو أقل فليس لها الا ذلك وان أكثر فان وفي بالشرط فكذلك والا فمهر المثل ونحوه في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سبأ في وحاصل المسئلة على وجوه لان الشرط اما نافع لها أو لاجني أو ضرر وكل اما حاصل بمجرد النكاح أو متوقف على فعل الزوج وعلى كل من الستة اما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساوياً وكل اما أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل اما أن يباح الانتفاع بالشرط أو لا وكل اما أن يشترط عليها رد شيء أو لا وكل اما أن يحصل الوفاء بالشرط أو لا فهي مائتان وثمانية وثمانون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ) قال في

أوفى النمة (قبل القبض أو بعده لا) رجوع لحصول المقصود (نكحها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو لا يستزوج عليها أو) نكحها (على ألف أن أقام بها وعلى ألفين أن أخرجها فان وفي) بما شرطه في الصورة الاولى (وأقام بها في الثانية) فلها الألف (لرضاها به فهنا صورتان الاولى تسمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية تسمية مهر على تقدير وغيره على تقدير (والا) يوف ولم يعم (فهر المثل) لغوت رضاها

المهر وأما الثانية فكانت تزوجها على ألف إن أقام بها أو أن لا يتسرى عليها أو أن يطلق ضرثها أو أن كانت
 مولاة أو أن كانت أجنبية أو ثيبا وعلى ألفين إن كان اضدادها (قوله بفوات النفع) الباء السببية لانه في
 الاولى سمي لها مالها فيه نفع وهو عدم اخراجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي فلها المسمى لانه صلح مهر
 وقدم رضاها به وعند فواته ينعدم رضاها بالمسمى فيكمل مهر مثلها وفي الثانية سمي تسميتين تأنيدهما غير
 صحيحة للجهالة كما يأتي فوجب فيها مهر المثل (قوله في المسئلة الاخيرة) قيد في قوله ولا يزداد على ألفين فقطح وفي
 بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين (قوله ولا ينقص عن ألف) أي في المسئلتين (قوله لا تتفاقهما
 على ذلك) أي لو زاد مهر مثلها في المسئلة الاخيرة على ألفين ليس لها أكثر من الألفين لانها رضىت معهما
 لترديدها بين الألف والألفين بخلاف المسئلة الاولى فانه لو زاد على ألف لها مهر المثل بالغاما بلغ لانها لم ترض
 بالألف وحده بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن ألف في المسئلتين فلها الألف لانه رضى به (قوله
 لسقوط الشرط) لانه اذا لم يف يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتبار
 فلم يبق الا المسمى فيتنصف بدائع (قوله وقال الشرطان صحيجان) أي في المسئلة الاخيرة قال في الهداية حتى
 كان لها الألف إن أقام بها والألفان إن أخرجهما وقال زفر الشرطان فاسدان ولها مهر مثلها لا ينقص من
 الألف ولا يزداد على ألفين وأصل المسئلة في الاجارات في قوله ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غد فلك
 نصف درهم اه (قوله في الاصح) مقابله ما في نوادر ابن سماعة عن محمد أنها على الخلاف وضعه في البحر
 (قوله لقلة الجهالة) جواب عما ردد على قول الامام حيث أفسد الشرط الثاني في المسئلة المتقدمة وهي ما اذا
 تزوجها على ألف إن أقام بها أو ألفين إن أخرجهما وفي هذه الصورة صحح الشرطين مع أن الترديد موجود في
 صورتين وأجاب في الغاية بانه في المتقدمة دخلت المخاطرة على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل
 يخرجها أولا أم لها فارقا راعى على صفة واحدة من الحسن أو القبح وجهالة الزوج بصفتها لا توجب خطرا ورده
 الزيلعي بأن من صور المسئلة المتقدمة ما لو تزوجها على ألفين إن كانت حرة أو أن كانت له امرأة وعلى ألف
 إن كانت مولاة أو لم تكن له امرأة مع انه لا مخاطرة ولكن جهل الحال وأجاب في البحر بان المرأة وإن كانت في
 الكل على صفة واحدة لكن الجهالة قوية في الحرية وعدمها لانها ليست أمرا مشاهدا ولذا لو وقع التنازع
 احتج الى اثباتها فكان فيها مخاطرة معني بخلاف الجمال والقبح فانه أمر مشاهد فجهالة به يسيرة تزوالها بلا
 مشقة واعترضه في النهر بانه على هذا ينبغي الصحة فيما لو تزوجها على ألفين إن كانت له امرأة وعلى ألف
 إن لم تكن لان النكاح يثبت بالتسامع فلا يحتاج الى اثبات عند المازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان اثباته
 بالتسامع انما هو عند الاحتياج الى اثباته على انه قد تكون له امرأة غائبة في بلدة اخرى لا يعلم بها أحد بخلاف
 الجمال والقبح فلذا تتبع الشارع ما في البحر ولم يلتفت لمسا في النهر (قوله بخلاف ما لو ردد الخ) هذا أيضا من
 صور المسئلة المتقدمة التي ذكر أنها مخالفة لمسئلة الترديد للقبح والجمال فلا حاجة الى اعادته والحاصل أن ترديد
 المهر بين القلة والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لهما الا في
 مسئلة القبح والجمال فانه يجب المسمى في أي شرط وجد اتفاقا والفرق للامام ما مر (قوله ولو شرط الخ) هذه
 مسئلة استطرادية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها تعليق المسمى على وصف مرغوب له (قوله لزمه الكل)
 لان المهر انما شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة ح عن جمح الانهر (قوله ورجحه في البرازية) أقول
 عبارتهما تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر جلا لامرها على الصلاح بان زالت بوثبة
 فان تزوجها باز يد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح للمأمل اه
 ووجه التوفيق ما ذكره في العمادية عن فوائد المحيط في تعليل المسئلة الثانية انه قابل الزيادة بما هو مرغوب
 وقد فات فلا يجب ما قوبل به وانت خبير بان كلام البرازية ليس فيه ترجيح للزوم الكل مطابقا لفيه
 ترجيح للتفصيل والفرق بين الزوج ومهر المثل و باز يد منه نعم قال في البرازية بعد ذلك وان أعطاهما ز يادة على

بفوات النفع (و) لكن
 (لا يزداد) المهر في المسئلة
 الاخيرة (على ألفين ولا
 ينقص عن ألف) لا تتفاقهما
 على ذلك ولو طلقها قبل
 الدخول تنصف المسمى في
 المسئلتين لسقوط الشرط
 وقال الشرطان صحيجان
 (بخلاف ما لو تزوجها على
 ألف إن كانت قبيحة وعلى
 ألفين إن كانت جميلة فانه
 يصح الشرطان) اتفاقا
 في الاصح لقلة الجهالة
 بخلاف ما لو ردد في المهر بين
 القلة والكثرة للشبوبة
 والبكارة فانها ان ثيبا لزمه
 الاقل والا فمهر المثل لا يزداد
 على الاكثر ولا ينقص عن
 الاقل فتح ولو شرط البكارة
 فوجد هائبا لزمه الكل
 درر ورجحه في البرازية

المجل على انهم باكر فاذا هي ثيب قبل ترد الزائد وعلى قياس مختار مشايخ بخارى فيما اذا اعطاهما المال الكثير
 بجهة المجل على أن يجزوها بجهاز عظيم ولم تأت به رجوع بما زاد على مجل مثلها وكذا أفتى أئمة خوارزم
 ينبغي ان يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين انه لا يرجع في كلتا صورتين اه أى فى
 صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المجل كما يعلم من مراجعة الفصول العمادية وقول البرازية
 تبعاً للعمادية ولكن صرح الخ يبيد ترجيح عدم الرجوع وأنه يلزم كل المهر ولذا انظم المسئلة فى الوهبانية
 وسبر عن عدم وجوب الزيادة بقبيل فأفاد أيضاً ترجيح لزوم السكل كما هو مقتضى اطلاق صاحب الدرر
 والوقاية والماتنى (قوله ولو تزوجها الخ) حاصل هذه المسئلة أن يسمى شيئين مختلفين القيمة اتحاد الجنس
 أو اختلاف نهر (قوله أو الالفين) لافائدة في ذكره بعد الالف للعلم قطعا بان الالف غير قيد فالاولى قول البحر
 أو على هذا الالف أو الالفين فهو مثال آخر مثل الذى بعده مما لا اختلاف فيه قيمة مع اتحاد الجنس ويمكن
 عطف قوله أو الالفين على مجموع قوله على هذا العبد أو على هذا الالف بأن يعطف على كل واحد بانفراده
 كأن يقول الزوج تزوجتك على هذا العبد أو هذين الالفين أو يقول على هذا الالف أو هذين الالفين تأمل
 (قوله أو على أحد هذين) أى انه لا فرق بين كلمة أو ولفظاً أحدهما فان الحكم فيه كذلك كما صرح به فى
 المحيط بحر (قوله وأحدهما أو كس) الجملة فى موضع الحال فى القاموس الوكس كالوعد النقص
 والتنقيص لازم ومتعد اه وقيد به لانهما لو تساوا بقيمة صحت التسمية اتفاقاً بحر عن الفتح وقال قبله
 لو كانا سواء فلا تحكيم ولها الخيار فى أخذ أيهما شئت (قوله حكم مهر المثل) هذا قوله وعند هـ هما الالف
 والمتون على الاول ورجح فى التحرير قولهما أو اختلاف مبنى على أن مهر المثل أصل عنده والمسمى خلف عنه
 ان صحت التسمية وقد فسدت هنا الجملة فيصار الى الاصل وعند هـ بالعكس ومحل اذالم بصرح بالخيار لها
 أوله فلو قال على أنها بالخيار تأخذ أيهما شئت أو على أنى بالخيار أعطيك أيهما شئت فانه يصح اتفاقاً لاتقاء
 المنازعة وقيد بالنكاح لان الخلع على أحد شيئين مختلفين أو الاعتناق عليه لوجب الاقل اتفاقاً لانه ليس له
 موجب أصلي يصار اليه عند فساد التسمية فوجب الاقل وكذلك فى الافرار وتماه فى البحر (قوله فلها الارفع)
 لانهم رضيت بالخط هداية (قوله فلها الا وكس) لان الزوج رضى بالزيادة هداية (قوله والا) أى بان كان
 بين الارفع والا وكس (قوله لانها الاصل) أى فى الطلاق قبل الدخول كما أن الاصل مهر المثل قبل الطلاق بحر
 (قوله وجبت المتعة) أشار به الى أن ما وقع فى الدرر تبعاً للوقاية والهداية من أنه يجب نصف الاوكس
 اتفاقاً مبنى على الغالب أن المتعة لا تزيد على نصف الاوكس كما علم به فى الهداية حـ لو زادت وجبت
 كما صرح به فى الخانيسة والدرية وقال فى الفتح التحقيق أن المحكم المتعة فأفاد أنهم لو كانت أزيد من نصف
 الاعلى لا يبرأ على نصفه لرضاها به رجح (قوله ولو تزوجها على فرس الخ) شروع فى مسئلة أخرى موضوعها
 أنه تزوجها على ما هو معلوم الجنس دون الوصف كفى الهداية وقوله فالواجب الوسط أو قيمته يفيد صحة
 التسمية لان الجنس المعلوم مشتمل على الجيد والردى والوسط ذو حظ منهما بخلاف مجهول الجنس لانه
 لا وسط له لاختلاف معانى الاجناس وانما تخير الزوج بين دفع الوسط أو قيمته لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة
 فصارت أصلاً فى حق الايقاف وقيد بالمهر لانه فى المعين بأشارة كهذا العبد أو الفرس ثبت الملك لها بمجرد
 القبول ان كان مملوكاً والا فلهما أن تأخذ الزوج بشرائه لها فان عجز لزمه قيمته وكذا باضافة الى نفسه كعبدى
 فلا تجبر على قبول القيمة لان الاضافة الى نفسه من أسباب التعريف كالأشارة لكن فى هذا اذا كان له عبد
 ثبت ملكها فى واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله فى البحر انه يتوقف ملكها على تعيينه غير صحيح لانه يلزم
 كون الاضافة كالأبها فانه فى الأبها موعين لها وسطاً أجبرت على قبوله وتماه فى النهر (قوله فى كل جنس
 له وسط) قصد به التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهم بل يعم كل جنس له
 وسط معلوم ح (قوله وكل ما لم يجز السلم فيه الخ) فاذا وصف الثوب كهرى خير الزوج بين دفع الوسط

قوله مما لا اختلاف كذا
 بالاصل المقابل على خط
 المؤلف واعلم مما لا اختلاف
 اه مـ صححه

(ولو تزوجها على هذا العبد
 أو على هذا الالف) أو
 الالفين (أو على هذا العبد
 وهذا العبد) أو على أحد
 هذين (وأحدهما أو كس
 حكم) القاضى (مهر المثل)
 فان مثل الارفع أو فوقه فلها
 الارفع وان مثل الاوكس
 أو دونه فلها الاوكس والا
 فمهر المثل (وفى الطلاق قبل
 الدخول يحكم متعة المثل)
 لانها الاصل حتى لو كان
 نصف الاوكس أقل من
 المتعة وجبت المتعة ففتح (ولو
 تزوجها على فرس) أو
 عبد أو ثوب أو هريرة أو
 فراس بيت أو عدد معلوم
 من نحو ابل (فالواجب) فى
 كل جنس له وسط (الوسط
 أو قيمته) وكل ما لم يجز السلم
 فيه فالخيار للزوج والا
 فللمرأة

أو قيمته كما مر وكذا لو بالغ في وصفه بان قال طوله كذا في ظاهر الرواية نعم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها أن لا تقبل القيمة لان صحة السلم في الشباب موقوفة على ذكر الاجل وفي المسكيل والموزون اذا ذكر صفته بكبد عالية من الشعر معيدية أو بحرية يتعين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها ثبتت في النعمة وان لم يكن موجلا كفي النهر والبحر فعني كون الخيار المرأه أن لها أن لا تقبل القيمة اذا أراد اجبارها عامها لا يعني أن لها أن تجبره على القيمة اذا أراد دفع العيب لانه اذا صح السلم تعين حقه في العين هذا وفي الغرض التصريح بان قول الهداية في ظاهر الرواية استرازا عما روي عن أبي حنيفة أن الزوج يجبر على دفع عين الوسطا وهو قول زفر وعن قول أبي يوسف انه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرفعة تعين الثوب كمرثله عن البسوط ثم رجع راية زفر وصرح في الجمع بانها الاصح وكذا في دور البصار وأقره في غير ذلك كروايس ملك ثم لا يخفى أنه وان لم يتعين فلا بد في عين الوسطا أو قيمته من اعتبار الاوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم في كل حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قيد او لو قال أو لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسطا أو قيمته لكان أحصروا شمل فانه يعم نحو العبدواثوب الهروي أفاده ح (قوله هو عند الفقهاء الخ) أما عند المناطقة فهو المقول على كثير من مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقول على كثير من مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الاحكام) كاسان فانه مقول على الذكر والانثى وأحكامهم مختلفة قال في البحر ولا شك أن الثوب تحت الكائن والقطن والحرير والاحكام مختلفة فان الثوب الحر لا يحل لبسه وغيره يحل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان تحت الفرس والجمار وأما الدار فتمت اما باختلاف اختلافها فاحشا بالبلدان والمحال والسعة والضيق وكثرة المرافق وقلتها (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام مثل له الاصوليون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والعاقل والجنون وأحكامهم مختلفة فأجابوا بأن اختلاف الاحكام بالعرض لا بالاصالة بخلاف الذكر والانثى فان اختلاف أحكامها بالاصالة بحر * (تنبيه) * علم بما ذكرنا أن نحو الحيوان والدابة والمملوك والثوب جنس وأن نحو الفرس والجمار والعبدواثوب الهروي أو الكائن أو القطن نوع وأن الذي تصح تسميته ويجب فيه الوسطا أو قيمته الثاني فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه كما قال في متن المختار تزوجها على حيوان فان سمي نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجهالة أنواع جهالة النوع والوصف كقوله ثوب أو دابة أو دار فلا تصح هذه التسمية ومنه اما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبد أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب هروي فانه تصح التسمية ويجب الوسطا الخ فقد جعل الدابة والثوب معلوم الجنس مجهول النوع والوصف وجعل العبدواثوب الفرس والجمار الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا موافق لما مر في تعريف الجنس والنوع عند الفقهاء فان ذات قال في الهداية معنى هذه المسئلة أن يسمى جنس الحيوان دون الوصف بان تزوجها على فرس أو جمار أما اذا لم يسم الجنس بان تزوجها على دابة لا تحوز التسمية ويجب مهر المثل اه فقد جعل الفرس والجمار جنسا فان أراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا فاقبله بالوصف وأما قول البحر لا حاجة الى حمل الجنس على النوع لان الجنس عند الفقهاء هو المقول على كثير من الخ ففيه أنه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس الفقهي كما لا يخفى بل يتعين حمله على النوع وكذا قال في الهداية ولو سمي جنسا بان قال هروي تصح التسمية ويخير الزوج فقد سمي الهروي جنسا وليس هو جنسا بالمعنى المار ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لصح كلامه بان يراد بالجنس النوع لمقابلته بالوصف أما مع مقابلته بالنوع فلا يصح هذا ما ظهر (قوله بخلاف مجهول الجنس) أي ما ذكر جنسه بل لا يبيد بنوعه كثوب ودابة فانه لا تصح تسميته فلا يجب الوسطا أو قيمته بل يجب مهر المثل * (تنبيه) * حاصل هذه المسئلة أن المسمى اذا كان من غير النقصود بان كان عرضا أو حيوانا اما أن يكون معينا بأشارة

(وكذا الحكم) وهو لزوم الوسطا في كل حيوان ذكر جنسه هو عند الفقهاء المقول على كثير من مختلفين في الاحكام (دون نوعه) هو المقول على كثير من متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس كثوب ودابة لانه لا وسطا له

أو إضافة فيجب بعينه أو لا يكون معيناً فإن كان غير مكيل وموزون فإن جهل نوعه كدانة أو ثوب فسدت التسمية وجب مهر المثل وإن علم نوعه وجعل وصفه كفرس أو ثوب هروري أو عبد صحت التسمية وتخير بين الوسط أو قيمته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر أنه الأصح يتعين الوسط لأنه يجب في الذمة كالسلم بخلاف الحيوان فإنه لا يجب في الذمة في السلم وإن كان مكيلاً أو موزوناً فإن علم نوعه ووصفه كالردب جمع جيد خال من الشعر صـ عبيد يتعين المسمى وصار كالعرض المشاور إليه لأنه ثبت في الذمة حالاً كالقرض ومؤجلاً كالسلم وإن لم يعلم وصفه تخير الزوج بين الوسط أو قيمته كما في ذكر الفرس أو البار هذا خلاصة ما في الاختيار والفتح والبحر لكن يشك في ما في الخانية لوزن وجهها على عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر من ذلك اهـ قال في البحر وجه هذا علم أن وجوب مهر المثل فيما إذا سمي مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي على هذا أن لا ينظر إلى المتعة أصلاً لأن المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب لغو بدليل أنه لم يكمل لها مهر المثل قبل الطلاق اهـ وأجاب الخبير الرملي بأن الثوب محمول على العدة والتبرع كما حوت به العادة غير داخل في التسمية إذ لو دخل لا وجب فسادها لفساد الجهالة وقال في فتاواه الخيرية أنه زاغ فهم صاحب البحر وأخيه في جعل الثوب لغوا ولا حول ولا قوة إلا بالله اهـ قلت جملة على العدة والتبرع هو بمعنى الغائه في التسمية ووجه اشكال هذا الفرع أن الثوب إن لم يدخل في التسمية لزم أن يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بل انظر إلى المتعة لجهة تسمية العشرة وإن دخل فيها ينبغي أن يعطى حكم ما لو تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها هدية فقد صرح في النهر بأنه في المبسوط بعد أن ذكر عبارة محمد لو تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها هدية فلها مهر مثلها لا ينقص عن ألف قال هذه المسئلة على وجهين إن أكرمها أو أهدى لها هدية فلها المسمى والأفقر المثل اهـ قلت فهو مثل ما لو تزوجها بألف على أن لا يخرجها أو لا يتزوج عاينها كما قدمناه وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط مع المسمى شيئاً مجهولاً كان تزوجها على ألف درهم وأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لأنه إذا لم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يدخل له في الطلاق قبل الدخول اهـ لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها فلها مهر المثل لا ينقص عن ألف لأنه رضى به وإن طلقها قبل الدخول فلها نصف ألف لأنه أكثر من المتعة اهـ ونقل نحوه في البحر عن الولوالجية والمحيط واعتراض به على ما مر من إيجاب المسمى بأن الهدية والأكرام مجهولتان ولا يمكن الوفاء بالمجهول بل تفسد التسمية فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما علته على البحر بما حاصله أنه يمكن حل ما في الاختيار على ما إذا لم يكرمها أما إذا أكرمها فلها المسمى وهذا عين ما حل عليه في المبسوط كلام محمد ومشي عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والأكرام ترتفع بعد وجودها والظاهر كما في النهر أنه يكفي هنا أدنى ما يعده أكراً أو هدية اهـ فإذا لم يكرمها بشئ بقيت التسمية مجهولة لعدم رضا المرأة بألف وحده فيجب مهر المثل وكذا إذا طلقها قبل الدخول تقر الفساد فوجب المتعة كما هو الحكم عند عدم التسمية أو عند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف ألف لأنه في العادة أكثر من المتعة كما علمت من كلام الاختيار وهو نظير ما مر في مسألة الاوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين كلامهم ويتعين حل ما في الخانية عليه أيضاً وذلك بأن يعيد بما إذا كان مهر مثلها عشرة دراهم ولم يدفع لها ثوباً بالخير فيجب لها العشرة لأن مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية وتجب المتعة بالطلاق قبل الدخول وأما دعوى الرملي العامة ذكر الثوب لجهالة فلا تصح لأن جهالة الأكرام والهدية أغش من جهالة الثوب لأن الأكرام تحته أجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقود والمكيل والموزون ومع هذا لم يبلغه قدم الغاء الثوب بالأولى وأيضاً يشك على الغائه اعتبار المتعة وعلى ما قرره لا اشكال والله أعلم بحقيقة الحال ونظير ما في

مطلب تزوجها على عشرة دراهم وثوب

الخانية ما هو معروف بين الناس في زماننا من أن البكر لها أشياء رائدة على المهر منها ما يدفع قبل الدخول كدراهم النقش والحمام وثوب يسمى لغافة الكتاب وأثواب أخرى رساها الزوج ليدفعها أهل الزوجة إلى مقابلته وبلاثة الحمام ونحوها ومنها ما يدفع بعد الدخول كالزائر والخف والمكعب وأثواب الحمام وهذه مألوقة معروفة بمنزلة المشروط عرفا حتى لو أراد الزوج أن لا يدفع ذلك يشترط نفيه وقت العقد أو يسمى في مقابلته دراهم معلومة يضمها إلى المهر المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخبرية فأجاب بما حاصله أن المقر في الكتاب من أن المعروف كالشرط ولو وجب الحاق ما ذكر بالمشروط فإن علم قدره لم يوجب كالمهر ولا وجب مهر المثل لفساد التسمية إن ذكر أنه من المهر وإن ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكيفية والذي يظهر الأخير وما في الخانية صريح فيه ثم ذكر عبارة الخانية المسارة وما تقدم من اعتراضه على البحر وأنت خبير بأن هذه المذكورات تعتبر في العرف على وجه الزوج على أنهن من جملة المهر غير أن المهر منه ما يصرح بكونه مهرا ومنه ما يسكت عنه بناء على أنه معروف لا بد من تسليمه بدليل أنه عند عدم إرادة تسليمه لا بد من اشتراط نفيه أو تسمية ما يقابلها كالمهر فهو بمنزلة المشروط لفظا فلا يصح جعله عدة وتبرعا وكون كلام الخانية صريحا فيه قد علمت ما يدافع به ويناقضه وذكر أيت في الملتقط التصريح بمرومه كقوله ما حدث ذكر في مسئلة منع المرأة نفسها حتى تقبض المهر فقال ثم إن شرط لها شيئا معلوما من المهر مجعلا فأوفاها ذلك ليس لها أن تدفع نفسها وكذلك المشروط عادة كالخف والمكعب وديباج اللغافة ودراهم السكر على ما هو عادة أهل مصر فتدوان شرطوا أن لا يدفع شيء من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الامتناع من صدق العرف من غير تردد في الإعطاء مثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق بالسكوت عنه بالمشروط اهـ ثم رأيت المصنف أفتى به في فتاويه وحاصلها أن ذلك إن صرح باشتراطه لم يوجب تساميه وكذا إن سكت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج ولا يخفى أن هذا لو كان تبرعا وعدة لم يكن لها منع نفسها القبض ولا المطالبة به وكذلك لو كان لازما ففساد التسمية بل يتبع أن يقال أنه بمنزلة اشتراط الهدية والاكرام ترتفع الجهالة بدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل أو يقال وهو الأقرب أن ذلك من قبيل معلوم النوع محمول الوصف كالفرس والعبدان التفاوت في ذلك يسير في العرف فمثل اللغافة يعرف نوعها أنها من القصب والحرير أو من القطن والحرير باعتبار الفقر والغنى وقلة المهر وكثرته وكذا باقي المذكورات فيعتبر بالوسط من كل نوع منها فهذا ما تحرر لي في هذا المقام الذي كثرت فيه الأوهام وزلت الأقدام فاحفظه فانه مهم والسلام (قوله ووسط العبد في زماننا الحبشي) وأما أعلام الروحي وأدناه الزنجي كذا في البحر والنهر والنخ ذكرنا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أبو السعود أن الحبشي في عرفنا لا يجب إلا بالتنصيص لأن العبد متى أطلق لا ينصرف إلا لآله ودفاذا اقتصر على ذكر العبد وجب الوسط من السودان اهـ قلت والعبد في عرف الشام لا يشمل الروحي لانه يسمى بماء كابل يشمل الحبشي والزنجي وكذا الجارية والرومية تسمى سريه وعليه فالوسط أعلى الزنجي (قوله وان أمهرها العبدان الخ) أراد بالعبد من الشيبين الحلالين وبالحر أن يكون أحدهما حرا ما تدخل فيه ما إذا تزوجها على هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد حر أو على مذبحين فاذا أحدهما ممتعة كما في شرح الطحاوي بحر (قوله أقله) أي أقل المهر (قوله يمنع مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الإمام لها العبد الباقي وتماز مهر مثلها إن كان مهر مثلها أكثر منه (قوله لها قيمة الحر لو عبدا) أي لها مع العبد الباقي قيمة الحر لو فرض كونه عبدا (قوله ووجه الكمال) والمترون على قول الإمام وفي القهستاني عن الخانية أنه ظاهر الرواية (قوله كملوا استحق أحدهما) أي أحد العبد المسمى فإن لها الباقي وقيمة المستحق ولو استحقا جميعا فلها قيمتهما وهذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي بحر (قوله في نكاح فاسد) وحكم الدخول في النكاح الموقوف كاللخول في الفاسد فيسقط الحد ويثبت النسب ويجب الأقل من المسمى ومن مهر المثل خلافا لما في الاختيار من كتاب العدة ونظامه في البحر وسند ذكر في العدة التوفيق بين

مطلب مسئلة دراهم النقش
والحمام ولغافة الكتاب
ونحوها

ووسط العبد في زماننا
الحبشي (وان أمهرها
العبدان) الخال أن
(أحدهما حر فمهرها العبد)
عند الإمام (ان ساوى أقله)
أي عشرة دراهم (والأقل
لها العشرة) لان وجوب
المسمى وان قل يمنع مهر المثل
وعند الثاني لها قيمة الحر
لو عبدا ووجه الكمال كملوا
استحق أحدهما (ويجب
مهر المثل في نكاح فاسد)

مطلب في النكاح الفاسد

ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذي الخ) بخلاف ما لو شرط شرطا فاسدا كالموت وزوجته على أن لا يبطأها فانه يصح النكاح وبفسد الشرط حتى (قوله كشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامته على الحرمة وفي المحيط تزوج ذمي مسلمة ففرق بينهما لانه وقع فاسدا اه فظاهره أنهم لا يحدان وأن النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بغير قلت لكن سيد كمر الشارح في آخر فصل في ثبوت النسب عن مجمع الفتاوى نسج كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح فيقدم على المفهوم فافهم ومقتضاه الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفسخ قبيل التكلم على نكاح المتعة انه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف البيع نعم في البراز ينحكاية قولين في ان نكاح المحارم باطل أو فاسد والظاهر ان المراد بالبطل ما وجوده كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح المحارم أيضا كما يعلم مما سيأتي في الحدود وفسر القهستاني هنا الفاسد بالبطل ومثله بنكاح المحارم وبأكرام من جهتها أو بغير شهود الخ وتقييده الا كراه بكونه من جهتها اقدمنا الكلام عليه أول النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين وسيأتي في باب العدة انه لا عدة في نكاح باطل وذكري البحر هناك عن المجتبى ان كل نكاح اختاف العلماء في جوارزه كالنكاح بلا شهود فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح منكوحه الغير ومعتدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنه المعتبر لانه لم يقل أحد بجوارزه فلم ينعد أصلا قال فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لانه زنا كفاي القنية وغيرها اه والحاصل انه لا فرق بينهما في غير العدة أما فيها فالفرق ثابت وعلى هذا فيقيد قول البحر هنا ونكاح المعتدة بما اذا لم يعلم بانها معتدة لكن يرد على ما في المجتبى مثل نكاح الاختين معا فان الظاهر انه لم يقل أحد بجوارزه ولكن لينظر وجه التقييد بالمعصية والظاهر أن المعصية في العقد لا في ملك المتعة اذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالمتأخر باطل قطعا (قوله في القبل) فالوفى الدبر لا يلزمه مهر لانه ليس بعمل النسل كفاي الخلاصة والقنية فلا يجب بالمس والتقييد بشهوة شئ بالاولى كما صرحوا به أيضا بحر (قوله كالخاوة) أفاد انه لا يجب المهر بمجرد العدة الفاسد بالاولى (قوله لحرمة وطئها) أي فلم يثبت بها التمكن من الوطء فهي غير صحيحة كالخاوة بالخاص فلا تقام مقام الوطء وهذا معنى قول المشايخ الخاوة الصحيحة في النكاح العاسد كالخاوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهره وفيه مسامحة لفساد الخاوة بحر والظاهر أنهم سر أرادوا بالصحة هنا الخالية عما عنيها أو يفسدها من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو حيض ونحوه مما سوى فساد العقد لظهور أنه غير مراد وهذا سبب المسامحة وفيه مسامحة أخرى وهي أن الخاوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة كما قدمنا عن الفسخ مع أن الفاسدة في النكاح الصحيح توجبها كما مر أنه المذهب (قوله ولم يرد مهر المثل الخ) المراد بمهر المثل ما يأتي في المتن بخلاف مهر المثل الواجب بالوطء بشبهة بغير عقد فان المراد به غيره كما نص عليه في البحر ويأتي بيانه فافهم هذا وفي الخاتمة لتزوج بحرمه لاحد عليه عند الامام وعليه مهر مثلها بالغاما بلغ اه فهي مستثناة الا أن يقال ان نكاح المحارم باطل لافاسده على ما مر من الخلاف ويكون ذلك ثمة الاختلاف وبيانا لوجه الفرق بينهما كما أشار اليه في البحر (قوله لرضاها بالخط) لانها المالم تسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيها لاجل أن التسمية صحيحة من وجهه لان الحق أنها فاسدة من كل وجه لو وقعها في عقد فاسد وهذا لو كان مهر المثل أقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم أن مهر المثل لو كان أقل من العشرة فليس لها غيره بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فانه لا ينقص عن عشرة بحر ومثله في النهر ويب نظر فان مهر مثلها المعتبر بقوم أبيها كيف يكون أقل من العشرة مع أن العشرة أقل الواجب في المهر شرما فتأمل (قوله في الاصح) وقيل بعد الدخول ليس لاحدهما فسخه الا بحضرة الآخر كفاي النهر وغيره ح (قوله فلا ينافي وجوبه) قال في النهر وقول الزيلعي واسل منها ما فسخه بغير محضر من صاحبه لا يبريد به عدم الوجوب اذ لا شك في أنه خرج من المعصية والخروج منها واجب

وهو الذي فسد شرط من شرائط الصحة كشهود (بالوطء) في القبل (لا بغيره) كالخاوة لحرمة وطئها (ولم يرد) مهر المثل (على المسمى) لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم أو جهل لزم بالغاما بلغ (و) يثبت (لسل واحد) منها فسخه ولو بغير محضر من صاحبه دخل بها أولا في الاصح خروجها عن المعصية فلا ينافي وجوبه

بل افادة أنه أمر ثابت له وحده اه ح وضمير ينافي لتعبير المصنف باللام في قوله ولكل وضمير وحده اسكل
 أي يثبت لكل منهما وحده (قوله بل يجب على القاضي) أي ان لم يتفرقا (قوله وتجب العدة) ظاهر كلامهم
 وجوبها من وقت التفريق قضاء وديانة وفي الفتح يجب أن يكون هذا في القضاء أما اذا علمت أنها حاضرت
 بعد آخر وطء ثلاثا ينبغي أن يحصل لها التزويج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قدمنا من نقل العتابي
 اه وصحله فيما اذفرق بينهما أما اذا حاضرت ثلاثا من آخر وطء ولم يفارقها فليس لها التزويج اتفاقا كما أشار
 اليه في غاية البيان وظاهر الزيلعي هو خلافه بجر (قوله بعد الوطء لا الخلو) أي لا تجب بعد الخلو المجردة
 عن وطء وجوب العدة بعد الخلو ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي البحر عن النخبة ولو اختلفا في
 الدخول فالقول له فلا يثبت شيء من هذه الاحكام اه وفيه عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة أخت
 امرأته حرمت عليها امرأته الى انقضاء عدتها (قوله للطلاق) متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لالموت
 عطف عليه والمراد ان الموطوءة بسكاح فاسد سواء فارقها أو مات عنها تجب عليها العدة التي هي عدة طلاق
 وهي ثلاث حيض لعدة موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المنخ والجر والمراد بالعدة هنا عدة
 الطلاق وأما عدة الوفاة فلا تجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعلق قوله للطلاق بقوله تجب لان
 الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة كافي البحر وكذا لا يصح أن يراد بقوله لالموت موت
 الرجل قبل الوطء ليفيد أنه لو مات بعده تجب عدة الموت لما علمت من اطلاق عبارة البحر والمنخ أنها لا تجب في
 النكاح الفاسد ولما سياتي في باب العدة من أنها تجب بثلاث حيض كوامل في الموطوءة بشبهة أو نكاح
 فاسد في الموت والفرقة اه أي ان كانت تحيض والا فلا ثلاثة أشهر أو وضع الحمل فافهم (قوله من وقت
 التفريق) أي تفريق القاضي ومثله التفريق وهو فسخهما أو مسخ أحدهما ح وهو متعلق بتجب أي
 لا من آخر الوطئ خلافا لفر وهو الصحيح كافي الهداية وأقره شراحها كالفتح والمعراج وغاية البيان وكذا
 صححه في المنتقى والجوهرة والبحر ولا يخفى تقديم ما في هذه المعنيتين على ما في مجمع الانهر من تصحيج قول زفر
 وعبارة المواهب واعتبرا بالعدة من وقت التفريق لا من آخر الوطئ فافهم (قوله أو متاركة الزوج) في
 البرازية المتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون الا بالقول كحديث سيبك أو تركتكم ومجرد انكار النكاح
 لا يكون متاركة أمالو أنكر وقال أيضا ذهبي وتزوجي كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به
 عدد الطلاق وعدم محجي أحدهما الى الآخر بعد الدخول ليس متاركة لأنها لا تحصل الا بالقول وقال صاحب
 المحيط وقبل الدخول أيضا لا يتحقق الا بالقول اه وخص الشارح المتاركة بالزوج كما فعل الزيلعي لان
 ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة أصلا مع أن فسخ هذا النكاح يصح من كل منهما بمحض الاتفاق
 والفرق بين المتاركة والفسخ بعينه كذا في البحر وفرق في النهر بأن المتاركة في معنى الطلاق فيختص به
 الزوج أما الفسخ فرفع العقد فلا يختص به وان كان في معنى المتاركة وورده الخبير الرملي بأن الطلاق لا يتحقق
 في الفاسد فكيف يقال ان المتاركة في معنى الطلاق فالحق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي في شرح نظم
 السكز الخ ونماه فيما اعقناه على البحر وسيأتي قبيل باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهرة طاق المنكوحه
 فاسد اثلاثه تزوجها بلا محمل قال ولم يحل خلافا لهذا أيضا مؤيد لكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولذا كان
 غير منقصر للعدد بل هو متاركة كما علمت حتى لو طلقها واحدة ثم تزوجها صحبها عادت اليه ثلاث طلاقات (قوله
 في الاصح) هذا أحد قولين مصححين ووجه في البحر وقال انه اقتصر عليه الزيلعي والآخرون شرط حتى لو لم
 يعلمها بالانقضاء عدتها (قوله ويثبت النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن
 أبي السعود (قوله احتياطا) أي في اثباته لاحياء الولد ط (قوله وتعتبر مدته) أي ابتداء مدته التي يثبت
 فيها (قوله وهي ستة أشهر) أي فأكثر (قوله من الوطء) أي اذا لم تقع الفرقة كما يأتي بيانه (قوله يعني ستة
 أشهر فأكثر) أشار الى أن التقدير بأقل مدة الحمل انما هو للاحتراز عما دونه لا بما زاد لانهم لو ولدته لا أكثر من

بل يجب على القاضي
 التفريق بينهما (وتجب
 العدة) بعد الوطء لا الخلو
 للطلاق لالموت (من
 وقت التفريق) أو متاركة
 الزوج وان لم تعلم المرأة
 بالمتاركة في الاصح (ويثبت
 النسب) احتياطا بلا
 دعوى (وتعتبر مدته) وهي
 ستة أشهر (من الوطء فان
 كانت منسه الى الوضع أقل
 مدة الحمل) يعني ستة أشهر
 فأكثر (يثبت) النسب
 (والا) بأن ولدته لاقل من
 ستة أشهر (لا) يثبت وهذا
 قول محمود به يفتي

سنتين من وقت العقد أو الدخول ولم يفارقها فإنه يثبت نسبه اتفاقا بجر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا أتت بولد لستة أشهر من وقت العقد ولاقل منهما من وقت الدخول فإنه لا يثبت نسبه على المفتي به بجر * (تنبيه) * ذكر في الفتح أنه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفريق إذا وقعت فرقا والافن وقت النكاح أو الدخول على الخلاف واعترضه في البحر بأنه يقتضي أنهم لو أتت به بعد التفريق لا كثر من ستة أشهر من وقت العقد أو الدخول ولاقل منهما من وقت التفريق أنه لا يثبت نسبه مع أنه يثبت وأجاب في النهر بأن اعتبار ابتداء المدة من وقت النكاح أو الدخول معناه في الأقل كإسراؤه واعتباره من وقت التفريق معناه نفى الأكثر حتى لو جاءت به لا كثر من سنتين من وقت التفريق لا يثبت النسب اهـ ومثله في شرح المقدسي والحاصل أنه قبل التفريق يثبت النسب ولو ولدته بعد العقد أو الدخول لا كثر من سنتين كإسراؤه بعد التفريق فلا يثبت الا إذا كان أقل من سنتين من حين التفريق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول أقل من ستة أشهر (قوله ورجحه في النهر) ترجمه لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره أن الطوى على قول محمد (قوله وذكر من التصرفات الفاسدة) أي التي تفسد إذا تقدم منها شرط من شروط الصحة (قوله وحكم هذا) أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كرمه دار أو بجهالة المسمى أو بعدم التسمية أو بتسمية نحو خمر والاجرة خبر حكم والمراد به أجزا المثل أو المسمى في الصورة الاولى وأجزا المثل بالغلما بلغ في الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك بقوله وجوب أدنى مثل الخ فادنى ما مضاف والاضافة بيانية أو غير مضاف ومثل بدل منه كالأختي ح (قوله والواجب الا كتر الخ) يعني ان الكتابة الفاسدة كالأختي كاتبه على عين معينة لغيره يجب على المكاتب الا كثر من قيمته والمسمى وناء الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليهم ما بالهاء لثلاثتختلف القافية ح (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود ومثلا مهر المثل أي بالغلما بلغ ان لم يسم ما يصلح مهر او الا لاقل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله ان يكن دخل) أما إذا لم يدخل لا يجب شيء ح (قوله وخارج البذر) يعني أن المزارعة الفاسدة كما إذا شرط فيها قفزان معينة لاحدهما يكون الخارج فيه صاحب البذر ثم ان كانت الارض له فعليه مثل أجزا العامل وإذا كان البذر من العامل فعليه أجزا مثل الأرض ح (قوله أجل) تكمله بمعنى نعم ح (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد بخوجاهة البديل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله أمانة) خبر مبتدأ محذوف عائد على كل من بدل الصلح والمروهون الذين دل عليهم الصلح والرهن أي حينئذ يكون ما في يد المصالح أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من هو في يده وكذلك الرهن في يد المرتهن لان كلا قبض مال صاحبه بأذنه لكنه قبضه لنفسه لا لمالكه فينبغي أن يكون مضمونا عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالصحيح حكمه وحكم الصحيح في الصلح أنه مضمون عليه ببديل الصلح وصحيح الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين و يأنى أن يكون هذا هو المعتمد حتى قلت وسيأتي في كتاب الرهن التوفيق بان فاسد الرهن كصحيحه إذا كان سابقا على الدين والا فلا ويأتي تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) بسكون الهاء للضرورة يعني ان الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهبة مشاع يقسم ح لانه قبضه لنفسه ومن قبض لنفسه ولو بأذن مالكه كان قبضه قبض ضامن رجلي (قوله وصح بيعه) أي بيع المستقرض واللام لتعديده البيع وقوله اقترض نعت لعبد وفاعله مستقرض عائد على المستقرض ومفعوله محذوف عائد على العبد يعني اذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لانه قيمه يفيد المالك فيه صح بيعه ح وقال ط اللام في لعبد زائدة (قوله مضاربه) بسكون الهاء للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون مال المضاربة في يد المضارب أمانة ح أي لانه قبضه المالكها بأذنه وما كان كذلك فهو أمانة ولانه لما فسد صار المضارب أجيرا والمال في يد الاجير أمانة رجلي (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان

مطلب التصرفات الفاسدة

٢١

وقالا ابتداء المدة من وقت العقد كالصحيح ورجحه في النهر بأنه أحوط وذكر من التصرفات الفاسدة إحدى وعشرين ونظام منها العشرة التي في الخلاصة فقال

وفاسد من العقود عشر

اجارة وحكم هذا الاجر

وجوب أدنى مثل أو مسمى

أو كله مع فقد المسمى

والواجب الا كثر في الكتابة

من الذي سماه أو من قيمة

وفي النكاح المثل ان يكن

دخل

وخارج البذر لمالك أجل

والصلح والرهن لكل نقضه

أمانة أو كالصحيح حكمه

ثم الهبة مضمونة يوم قبض

وصح بيعه لعبد اقترض

مضاربه وحكمها الامانة

والمثل في البيع والقيمة

مثليا وقيمتها ان كان قيميا وتناء الامانة والقيمة مرفوعة ان ولا يوقف عليها بالسكون لما سر ح وأما بقية
 الاحدى والعشرين فقال في النهر وبقى من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم والكفالة
 والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة أما الصدقة ففي جامع الفصولين أنها كالهبة الفاسدة
 مضمونة بالقبض وأما الخلع فحكمه أنه اذا بطل العوض فيه وقع بائنا وذلك كالخلع على خيرا أو خيرا أو مبيته
 وأما الشركة وهي المفقود منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كفي المجمع ولا ضمان عليه
 لو هلك المال في يده كفي جامع الفصولين وأما السلم وهو ما قد صدق فيه شرط من شرائط الصحة فحكمه رأس
 المال فيه كالمغصوب فيصح فيه أن يأخذ به ما بدله يدا بيد كذا في الفصول وأما الكفالة كما اذا جهل المكفول
 عنه مثلا كقوله ما بابت أحد افعلى فحكمها عدم الوجوب عليه ورجع عما أداه حيث كان الضمان فاسدا
 كذا في الفصول أيضا وأما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فالظاهر أنهم لم يفرقوا بين فاسدها
 وباطلها وصحوا بأن الاقالة كالنكاح لا يبطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله
 وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية فهي باطلة اه أقول وما عزا الى المجمع في قوله
 وأما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر أحدا قاله بل تجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب
 أن يعمل بالنسبة التي شرط فيها دارهم مسماة لاحدهما فانه مفسد لها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فيها على قدر
 المال وان شرط التفاضل وهذا هو الذي في المجمع وغيره فانهم ذكر القسمة ولم يتعرض لحكمها وسبذ كر
 المصنف والشاوي في باب ان المقبوض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم
 أو غيره يثبت الملك فيه ويغيد جواز التصرف فيه لبقائه فيه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل
 لا يثبت وحزم بالقييل في الاشبهاء وبالأول في البرازية والقنية اه وما ذكره في النكاح من عدم الفرق
 بين فاسده وباطله قد علمت ما فيه هذا وقد زاد الرحي الحوالة ونظام حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكميلا
 لنظام النهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهبة سواء * والخلع بائن ولا جزاء
 ان شرط الخيرا والخيرا أو * لم يمتد بدله كذا رأوا
 بقدر مال ربح شركة فسد * كان لقطع شركة الربح قصد
 ولا ضمان بهلاك المال * في يده خرت ذرا المعالي
 وسلم بعض شروطه فقد * ففاسد كما من الفقه شهد
 ورأس مال فيه كالمغصوب عد * نخذه ما شئت ان يد ابيد
 كفالة المجهول مفسد لها * فارجع عما أديت ان خب عدهى
 اذا بنى الدفع على الكفالة * ولا رجوع ان يرد وقاله
 وفاسد القسمة ان شرط غي * لا يقتضيه العقد با هذا الكمي
 فملك المقسوم بالقيمة ان * يقبض وقيل لا نقد فارقا المظن
 وكالة وصاية والوقف * اقالة ياصاح ثم الصرف
 لا فرق فيها بين ما قد فسد * وبين باطل هديت الرشدا
 حوالة بشرط أن يؤدي * من يبيع دارا للحييل بردي
 فان يؤد المال فهو راجع * على الجييل أو محال خاشع

وقوله نخذه ما شئت الخ أى له أن يستبدل برأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون
 يدا بيد ثلاثين فصل عن دين بدين وقوله اذا بنى الدفع على الكفالة الخ أى لو ظن لزومه له فاداه عما كفله
 وقال هذا ما كملت لك به رجع عليه لانه أداه ما ليس بلازم عليه على زعم لزومه كالمقضاء دينه ثم تبين أن

لادين عليه وأما إذا قال خذ هذا فإفاء عمالك في ذمته فلا يرجع عليه لان من قضى دين غيره بلا أمره لا رجوع له على أحد (قوله والحررة) احترز به عن الامة كما يأتي (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لما أشار اليه من اختلافهما شرعا ولغة ولان الثاني مقيد بقوله من قوم أبيها ثم اعلم أن اعتبار مهر المثل المذكور وحكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه أصلا أو سمي فيسه ما هو مجهول أو مالا يحل شرعا وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطء سمي فيه مهر أو لا وأما الموضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء بشبهة فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة أن المراد به العسر وفسه لا سبب في بأنه ينظر بكم تستأجر للزنا لو كان حلالا لا يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرخصي اه وظاهره انه لا فرق بين الحررة والامة ويخالفه ما في المحيط لو زفت اليه غير امرأته فوطئها لزم مهر مثلها الا أن يعمل على العقر المذكور توفيقا بجر (قوله لا أمها) المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب لا أنها لاتعبر أصلا حتى تكون أدنى حالا من الاجانب ط عن البرجندی قلت لكن الام قد تكون من قبيلة لا تماثل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تماثل قبيلة الاب على ما يأتي فن كانت كذلك فهي أعلى حالا من الام فافهم (قوله كينت عمه) مثال للمعنى ح أي المنني في قوله ان لم تكن من قومه والضمير فيها للاب فالام اذا كانت بنت عم الاب كانت من قوم الاب وقول الدرر كينت عمها سبق قلم أو مجاز (قوله ومفاده اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافه اه قلت وتظهر الثمرة فيما لو ساوتها أو اختها وبنت عمها مثلا في الصفات المذكورة واختلاف مهرها ما فعل في ما في الخلاصة تعتبر الاخت واما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب أبيها مع اختلاف مهرهما هل يعتبر بالمهر الأقل أو الاكثر وينبغي ان كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فانه يصح لقلة التفاوت اه وفيه انه قد يكون التفاوت كثيرا وقال الخبير الرملي نص علما وانا على أن التفاوت يرض لقضاء العهر ففساد والذي يقتضيه نظر الفقيه اعتبار الأقل للتيقن به اه قلت ويظهر لي انه ينظر في مهر كل من هاتين المرأتين فن وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر اذ يمكن أن يكون حصل في مهر احدها ما يحاياه من الزوج أو الزوجة تأمل (قوله في الاوصاف) الاولى حذفه لا غناء قوله سنالخص عنه مع احتياجه الى تكلف في الاعراب (قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشارح اه ح والمعنى انه اذا أردنا أن نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا تسمية مثلا ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال الخ والى امرأته من قوم أبيها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهما من زيادة جمال ونحوه أو نقص أفاده الرجتي (قوله سنا) أراد به الصغير أو الكبير بحر ومثله في غاية البيان وظاهره أنه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشر من سنة مثلا بل مطلق الصغير أو الكبير فيما لا يعتبر فيه التفاوت عرفا فبنت عشر من مثل بنت ثلاثين ولذا قال في المعراج لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف فان الغنية تنسج بأكثر ما تنسج به الفقيرة وكذا الشابة مع العجوز والحسنة مع الشوهاء اه وظاهره ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المماثلة في أصل الصفة احترازا عن ضدها لاعتناء الزيادة فيها (قوله وجمالا) وقيل لا يعتبر الجمال في بيت الحسب والشرف بل في أوساط الناس وهذا جيد فتح والظاهر اعتبار مطلقا بجر وكذا رده في النهر باطلاق عبارة الكثر وغيره قلت ووجه ان الكلام فممن كانت من قوم أبيها فاذا ساوت احدها ما الاخرى في الحسب والشرف وزادت عليها في الجمال كانت الرغبة فيها أكثر (قوله وبلدا وعصرا) فلو كانت من قوم أبيها لكن اختلف مكانهما أو زمانهما لا يعتبر بهما لان البلد ينختلف عادة أهلها ما في غلاء المهر ورنصه فلو زوجت في غير البلد الذي زوج فيه فأقاربها لا يعتبر به ورنه فتح ومثله في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب محمد بن حنبل قال ولا ينظر الى نساها اذا كن من غير أهل بلدها لان هو والبلدان مختلفان اه ومقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وان قلنا بالاكثفاء ببعض هذه

مطالب في بيان مهر المثل

(و) الحررة (مهر مثلها)
الشرعي (مهر مثلها)
اللعوي أي مهر امرأة
تماثلها (من قوم أبيها)
لا أمها ان لم تكن من قومه
كينت عمه وفي الخلاصة
ويعتبر باختلافها وجماتها
فان لم يكن فبنت الشقيقة
وبنت العم انتهى ومفاده
اعتبار الترتيب فليحفظ
وتعتبر المماثلة في الاوصاف
(وقت العقد سنا وجمالا
ومالا وبلدا وعصرا)

الصفات على ما يأتي فافهم (قوله وعقلا) هو قوة تميز بين الامور الحسنة والقبيحة أو هيبة محمودة للانسان في مثل حركته وسكاته كفى كتب الاصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرط في النكاح من العلم والادب والتقوى والعفة وكالخلق فاستاني (قوله وديننا) أي ديانته وصلاحيته استاني (قوله وعدم ولد) أي ان كان من اعتبر لها المهر كذلك وان كان لها اولاد اعتبر مهر مثلها بمهر من لها ولد ط (قوله ذكره الكمال) أي نقل عن المشايخ وفسره بان يكون زوج هذه كازواج أمثالها من نساءها في المال والحسب وعدمهما اه أي وكذا في بقية الصفات فان الشاب والمتقى مثالا زوج بأمرخص من الشيخ والفاسق كافي الجبر والنهر (قوله ومهر الامة الخ) قدمنا الكلام عليه أول الباب قال ح دخل في اطلاقه ما اذا كان لها قوم أب كما اذا تزوج حرة رجل ولم يشترط الحرية فثبتته أمة وهي وان كانت من قوم أبيها لكن خالفهم في الحرية فلم تحصل المائنة (قوله أي في ثبوت مهر المثل) أشار إلى أن ضمير فيه عائد إلى مهر المثل بتقدير مضاف وهو ثبوت (قوله لما ذكر) أنه لثبوت مهر المثل والمراد بما ذكر المائنة سنا وما عطف عليه وأشار به إلى أنه لا بد من الشهادة على الامر من المائنة بينهما ما وان مهر الاولى كان كذا ح وفي بعض النسخ بما ذكر فالبراءة السببية أي لثبوته بسبب ما ذكر من المائنة في الاوصاف (قوله شهود عدول) أشار إلى اشتراط العدالة مع العدولان المقصود اثبات المال والشرط فيه ذلك (قوله فالقول للزوج) لأنه منكر لزيادة التي نذهب المرأة (قوله وما في المحيط الخ) جواب عما ذكره في الجبر من المخالفة بين ما في الخلاصة والمتقى وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط ط حيث قال فان فرض القاضي أو الزوج بعد العقد جازلانه يجزى ذلك مجزى التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد أو نقص لان الزيادة على الواجب صحيحة والمحيط عنه جائز اه ووجه المخالفة ان ظاهر ما مرانه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة أو الاقرار من الزوج وأجاب في النهر بان ما في المحيط ينبغي أن يحتمل على ما اذا ضيأ بذلك والا فالزيادة على مهر المثل عند ابائه والنقص عنه عند ابائهم لا يجوز اه أقول قد منعت البدائع عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو زيد لا ينصف أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل انها لو طلبت الفرض من الزوج يلزمه ولو امتنع يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل فالبطلان في الفرض اه فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حل ما في المحيط على ما ذكره في النهر وأما قول المحيط زاد أو نقص الخ فينبغي حمله على صورة فرض الزوج اذا رضيت بها أو بيان ذلك على وجه تندفع به المخالفة أنك قد علمت ان مهر المثل انما يجب بالنظر إلى من يساويها من قوم أبيها وقد علمت أيضا انه لا يثبت الابشاهدين فاذا تزوجت بلامهر وطلبت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلها فامتنع ورافعته إلى القاضي وأنت بشاهدين شهدا بان فلانة من قوم أبيها تساويها في الصفات المذكورة وانما تزوجت بكذا يتحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا زيادة ولا نقص وانما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضي كما قلنا واذا كان فرض القاضي مبنيا على ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاها في الجبر لانه لا مسوغ لحل ما في المحيط على ان القاضي يفرض لها مهر ابرأيه ويلزم أحدهما بالزيادة أو النقص بالرضا مع امكان المصير إلى الواجب لها شرعا عند وجود من يساويها في الصفات من قوم أبيها وان كان المراد حل كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم وجود من يساويها من قوم أبيها ومن الاجانب فلا يخالف ما في الخلاصة والمتقى أيضا لان كلامهما في مهر المثل وهو لا يكون الا عند وجود امثال ميتة وثبوتها على الشهادة أو الاقرار أما عند عدم المماثل يكون تقدير بالمهر المثل جاريا بمجرد اطلاقه فينظر فيه القاضي نظرا تأمل واجتهادا فيحكم به بدون شهود واقرار من الزوج فموضوع الكلامين مختلف كالا يخفى وعلى هذا لا يتأتى أيضا في زيادة أو نقصان ادلا يمكن ذلك الا عند وجود المماثل ولكن حل كلام المحيط على ما ذكرنا فيه ما قدمناه من البدائع من أن المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما ذكره قريبا عن الصغيرية من أنه اذا عدم المماثل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حمله على حالة

وعقلا وديننا وبكارة وثبوتية
وعقصة وعلما وأدبا وكمال
خلق وعدم ولد وبعتبر حال
الزوج أيضا ذكره الكمال
قال ومهر الامة بقدر الرغبة
فيها (ويشترط فيه) أي في
ثبوت مهر المثل لما ذكر
(اخبار رجلين أو رجل
واحدة) ولفظ الشهادة
فان لم يوجد شهود عدول
فالقول للزوج بيمينه وما في
المحيط من أن للقاضي
فرض المهر حله في النهر على
ما اذا رضيا بذلك

التراضى لما علمت من كلام البدائع ولأنه عند وجود التراضى يستغنى عن الترفع إلى القاضي وعند عدم وجود الشاهدين فالقول للزوج بيمينه كالمروى يأتي فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاعتنم هذا الخبر برواثة الموفق (قوله فان لم يوجد) أي من يماثلها في الاوصاف المذكورة كلها أو بعضها بحجرومة متضاه الاكتفاء ببعض هذه الاوصاف وبه صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه ملأه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالوجود منها لاثبات مثلها اهـ ومثله في شرح الجمع لابن ملك وقرر الاذكار وهو موجود في بعض نسخ الملتقى قلت لكن يشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه الاوصاف وتصريح الهداية بان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر اهـ اذ لا شك أن الرغبة في البكر الشابة الجيلة الغنية أكثر من الشيب العجوز والشوهاء الفقيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيرهما من الاوصاف فكيف يقدر مهر واحداهما بمهر الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين مسلم ولو التزمتا اعتبارها في قوم الاب فقط أما عند اعتبارها من الاجانب أيضا فلا على انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره المصنف بعد وان امتنع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهر اعلى مما ركن في البصر عن الصبرية مات في غربة وخلف زوجتين غير بيتين تدعيان المهر ولا يبينه لهما وليس لهما أنوات في الغربة قال يحكم بجمالهما بكم ينسكح مثلهما قبل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد هما يسئل والدلايه على لهما شئ اهـ أي لعدم امكان الحلف بعد الموت لكن فيه أن وريثة الزوج تقوم مقامه فتأمل * (تنبيه) * جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بمقدار معين لجميع نساء أهل القرية بلافافوت فينبغي أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمنزلة المذكور المسمى وقت العقد لان المعروف كالشروط وحيدة فلا بد من مثل عن مهر المثل والله تعالى أعلم (قوله وصح ضمان الولي مهرها) أي سواء كان ولي الزوج أو أخته صغيرين كانا أو كبيرين أما ضمان ولي الكبير منه ما فظاهر لانه كالاجنبي ثم ان كان بأمره رجوع والا لا وأما ولي الصغيرين فإنه سفير ومعه فاذا مات كان لهما أن ترجع في تركته ولباقى الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا لفرقات الكفالة صدرت بأمره متبر من المكفول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فاذا الاب اذن منه معتبر واقدمه على الكفالة دلالة ذلك من جهة نهر عن الفسخ (قوله ولو عاقدا) أي ولو كان هو الذي باشر عقد النكاح بالولاية عليهما أو عليه أو عليهما فافهم (قوله لانه سفير) تعليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كان صغيرين أو أحدهما ويصلح جوابا عما يقال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم أن يكون مطالبها بمطالبها لان حق المطالبة له ولذا لو باع لها شيئا ثم ضمن الثمن عن المشتري لم يصح والجواب انه في النكاح سفير ومعه عنها فلا ترجع الحقوق اليه وفي البيع أصيل ولاية قبض المهر له يحكم الابوة لا باعتبار انه عاقد ولذا لا يملك قبضه بعد بلوغها اذا نهته بخلاف البيع ونعماء في الفسخ (قوله لكن) استدراك على قوله وصح (قوله بشرط صحته) أي الولي (قوله وهو) أي المكفول عنه أو المكفول له ط (قوله وارثه) أي وارث الولي كأن يكون الولي أبا زوج أو أبا الزوجة (قوله لم يصح) لانه تبرع لوارثه في مرض موته فخرج زاد في البصر عن الذخيرة وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه اهـ أي لانه بمنزلة الوصية لوارثه لا يقال انه لا تبرع من المكفيل بشئ فانه لو مات قبل الاداء ترجع المرأة في تركته ويرجع باقي الورثة في نصيب الابن لو كفله الاب بأمره أو كالصغيرا كما قدمناه لاننا نقول رجوع باقي الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا ابتداء لانه قد يملك نصيبه وهو مفاس أو قد لا يمكنهم الرجوع ويدل على ذلك أيضا أن كفالة المريض الاجنبي تعتبر من الثالث ولو لم تكن تبرعا لصحت من كل المسال كما في تبرعاته بل أبان من هذا انه لو باع وارثه شيئا من ماله بمثل القيمة أو أقل أو أكثر فابيع باطل حتى لا تثبت به الشفعة بخلافها كما في الجمع فافهم (قوله والا) أي وان لم يكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل بان كان ابن ابنه الحى أو بنت عمه ط (قوله صح) أي الضمان من

(فان لم يوجد من قبيلة أبيها
فن الجانب) أي فن قبيلة
تتأهل قبيلة أبيها (فان لم
يوجد فالقول له) أي
للزوج في ذلك بيمينه كالمروى
(وصح ضمان الولي مهرها
ولو) المرأة (صغيرة) ولو عاقدا
لانه سفير لكن بشرط صحته
فلو مرض موته وهو
وارثه لم يصح والاصح من
الثالث

مطالب في ضمان الولي المهور

الثالث كما صرحوا به في ضمان الاجنبي بغير أى ان كان مال الكفالة قد وثقت تركته صح وان كان أكثر منه صح بقدر الثالث لان الكفالة تبرع ابتداء كما قلنا (قوله وقبول المرأة) عطف على صحته وهذا اذا كانت المرأة بالغة ح (قوله أو غيرها) وهو وليها أو فضولي غيره كما سيأتي في كتاب الكفالة وإذا قال في البحر ولا بد من قبولها أو قبول قابل في الجاس فانهم قال ح وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل ولي الزوج أما اذا كان وليا فاجب عليه يقوم مقام القبول كفى النهر (قوله في مجلس الضمان) لان شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط (قوله أو الولد الضامن) سواء كان وليه أو وليها ح وقيد بالضامن لان الكلام فيه ولانه لا يطالب بلا ضمان على ما يذكره قريبا (قوله ان أمر) أى ان أمر الزوج بالكفالة وأقاد أنه لو ضمن عن ابنه الصغير وأدى لا يرجع عليه للعرف بحمل مهر الصغار الا أن يشهد في أصل الضمان انه دفع ليراجع فتح ويأتى بماله (قوله بمهر ابنه) أى مهر زوجة ابنه أو المهر الواجب على ابنه (قوله اذا زوج امرأه) مرتبط بقوله ولا يطالب الاب بالخ لان المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الاب بالهقد اذا لزمه لما أقاد الضمان شيئا بغير (قوله على المعتمد) مقابلة ما في شرح الطحاوى والتمتة أن اهام مطالبة أبي الصغير ضمن أو لم ضمن دل في الفتح والمذكور في المفقوعة أن هذا قول مالك ونحن نخالفه ثم قال في الفتح وهذا هو المعقول عليه قلت ومثل ما في المفقوعة في الجمع ودرر البحار وشروحهما وفي مواهب الرحمن لو زوج طفله الفقير لا يلزمه المهر بتدنا وأجاب في البحر عماد كره شارح الطحاوى بحمله على ما اذا كان للصغير مال بدليل انه في المعراج ذكر ما في شرح الطحاوى ثم ذكر أن المهر لا يلزم أباه الفقير بلا ضمان فتعين كون الاول في الغنى قلت وأصرح من هذا ما في العذاية حيث قال نافعا عن شرح الطحاوى ان الاب اذا زوج الصغير امرأة فللمرأة أن تطالب المهر من أبي الزوج فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الخ وعلى هذا فقول الشارح على المعتمد لا يحمل له (قوله كفى النفقة) أى انه لا يؤخذ أبو الصغير بالنفقة الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الخلاصة وفي الحاشية وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب نفقةها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا أبسر اه وفي كافي الحاشية كم فان كان صغير الامال لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الا أن يكون ضمنها اه ومثله في الزيلعي وغيره قلت وهو مخالف لما سيذكره الشارح في باب النفقة في الفروع حيث قال وفي المختار والملتقى ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زمتنا اه اللهم الا أن يحمل ما سيأتي على انه يؤمر بالانفاق ليرجع بما أنفق على الابن اذا أبسر كما قالوا في الابن الموسر اذا كانت أمعوز وجهها معسر بن يؤمر بالانفاق على أمه ويرجع بها على زوجها اذا أبسر ويؤيده عبارة الخاتمة المذكورة فليتنامل (قوله ولا رجوع للاب الخ) أى لو أدى الاب المهر من مال نفسه لارجوع له على ابنه الصغير قبل لان الكفيل لارجوع له الابالامر ولم يوجد لكن قدمنا أن اقدامه على كفالتة بمنزلة الامر لثبوت ولايته عليه ولهذا الوضعية أجنبي باذن الاب يرجع فكذا الاب نعم ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكر وفي الاستحسان لارجوع له لتحمله عنه عادة بلا طمع في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع في أصل الضمان فيرجع لان الصريح يفوق الدلالة أعني العرف بخلاف الوصي فانه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الاولياء غير الاب اه فعدم الرجوع بلاشهاد مخصوص بالاب ومقتضى هذا رجوع الام أيضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفلة أم بدين ذلك فقد صارت حادثة الفتوى في صبي زوجها عليه ودفعت أمه عنه المهر وهي غير وصية عليه ثم بلغ فأراد أن الرجوع عليه وينبغي في هذه الحادثة عدم الرجوع عا لينا ثم سادى الصبي بلاذن ولا ولاية ولا سيما على القول الآتي من اشتراط الاشهاد في غير الاب أيضا تأمل وفي البرازية اذا أئشهد على الاب عند الاداء انه أدى ليرجع رجوع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل أن الاشهاد عند الضمان أو الاداء شرط الرجوع كافي البحر وقيد في الفتح بما اذا كان الصغير فقيرا واعترضه في النهر بما مر عن غاية البيان أى من حيث انه مطلق مع عموم

وقبول المرأة أو غيرها في مجلس الضمان (وتطالب أيا شاءت) من زوجها البالغ أو الولي الضامن (فان أدى رجوع على الزوج ان أمر) كما هو حكم الكفالة (ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير الفقير) أما الغنى فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنه لامن مال نفسه (اذا زوجته امرأة الا اذا ضمنه) على المعتمد (كفى النفقة) فانه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب اذا أئشهد على الرجوع عند الاداء

التعالي بالعرف وقد يقال ان ما في القتح مبنى على عدم اطراد العرف اذا كان الصغير غنيا فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب فقير امتام لوبقى ما لودفع بلا ضمان ومقتضى التعليق بالعادة انه لا فرق فيرجع ان تشهدوا والا لا وسيد كرا الشارح في آخر باب الوصي ولو اشترى لطفه ثوبا أو طعاما أو شهد أنه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا لوجوبه عليه ح وماله لو اشترى له دارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أولا وان لم يشهد ولا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلت وحاصله الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرهما في غيرهما لا يرجع الا اذا شهد سواء كان الصغير فقيرا أولا وكذا في ضمان كان الصغير غنيا أما لو فقير لا يرجع له وان شهد لوجوبه ما عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا ان المهر بلا ضمان كدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان شهد ولو فقير والا فلا وهذا يؤيد ما في النهر فقد ربهذا وسند كرهناك اختلاف القولين في أن الوصي لو أنفق من ماله على قصد الرجوع هل يشترط الاشهاد أم لا والاستحسان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فصار عن غاية البيان من قوله بخلاف الوصي مبنى على القول الآخر والله تعالى أعلم وشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو أدى بعد بلوغ لابن كفاي الفيض وفيه أن هذا أي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن للوصي دين على أبيه فلو على الاب دين له فأدى مهر امرأته ولم يشهد ثم ادعى أنه آداه من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو متبرع لانه لا عليك الاداء بلا أمره اه * (تنبيهه) * اشتراط الاشهاد لرجوع الاب لا يابيه ما قدمناه من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركته فله باقي الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما علمت من أنه صار كفيلا بالامردالة والكفيل بأمر المكفول عنه يرجع بما أدى وانما لم يرجع لو أدى بنفسه بلا اشهاد للعادة بأنه يؤدي تبرعا أما اذا لم يدفع نفسه وأخذت الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه ولذا يرجع باقي الورثة في نصيب الصغير من التركة * (فرع) * في الفيض ولو أعطى ضيعة بمهر امرأته ولم تقبضها حتى مات الاب فباعها المرأة لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم أعطى الضيعة به فحينئذ لا حاجة الى القبض (قوله ولها منعه الخ) وكذا الولي الصغيرة المنع المذكور حتى يقبض مهرها وتسلمها بنفسها غير صحيح فله استردادها وليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من له ولاية قبضه فان سلمها فهو فاسد وأشار الى أنه لا يحل له وطؤها على كرمه من ان كان امتناعها الطالب المهر عنده وعندهما يحل كفاي المحيط بحر ويتبع تقييد الخلاف بما اذا كان وطئها ولا برضاها أما اذا لم يوطأها ولم يحل بها كذلك فلا يحل اتفاقا نهر (قوله ودواعيه الخ) لم يصرح به في شرح المجموع وانما قال لها ان تمنعه من الاستمتاع بها قال في النهر انه يعم الدواعي ط (قوله والسفر) الاولى التعبير بالانحراج كما عبر في الكتر ليم الانحراج من بيتها كما قاله شارحوه ط (قوله وشاؤة) يعلم حكمها من الوطء بالاولى وانما تظهر فائدة ذكرها على قولها ما لا تأتي (قوله رضيتها) وكذا لو كانت مكرهة أو صغيرة أو مجنونة بالاولى وهو بالاتفاق أمامع الرضا عندهما ليس لها المنع وتكون به ناشئة لانفقة لها أي الا أن تمنعه من الوطء وهي في بيته بحر بحثنا أخذنا مما صرحوا به في النفقات أن ذلك ليس بنشوز بعد أخذ المهر (قوله لاخذ ما بين تجيله) اه لقوله ولها منعه أو غاية له واللام بمعنى الى فلو أعطاه المهر الا درهم واحد فله المنع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج وفي البحر عن المحيط لو آلت به رجلا على زوجها لها الامتناع الى أن يقبض المحتال لولو حالهاته الزوج اه وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عيبا أو دينا بخلاف البيع والتمن عين فانما يسلطان معالان القبض والتسليم معامته نذر هنا بخلاف البيع كفاي النهر عن البدائع وتعمامه فيه اسكن في الفيض لو خاف الزوج أن يأخذ الاب المهر ولا يسلم البنت يؤمر الاب ببيعها مهية أو للتسليم ثم يقبض المهر (قوله أو أخذ قدر ما يجعل مثلها عرفا) أي ان لم يبين تجيله أو تجيل بعضه فله المنع لاخذ ما يجعل لها من عرفا وفي الصيرفية الفتوى على اعتبار عرف بلد من غير اعتبار الثلث أو النصف وفي النامية يعتبر بالعرف لان الثابت عرفا كالثابت شرطا

(ولها منعه من الوطء)
ودواعيه شرح مجمع
(والسفر بها ولو بعد وطء
وشاؤة رضيتها) لان كل
وطء معقود عليها فتسليم
البعض لا يوجب تسليم
الباقى (لاخذ ما بين تجيله)
من المهر كله أو بعضه (أو)
أخذ قدر ما يجعل مثلها
عرفا) به يفتى لان المعروف
كالمشروط

مطلب في منع الزوجة
نفسها الفيض المهر

قلت والمتعارف في زماننا في مصر والشام تعجيل الثلثين وتأجيل الثالث ولا تنس ما قدمناه من الملتقط من أن لها المنع أيضا للمشر وط عادة كالحف والمكعب وديماج المفاقة ودراهم السكر كما هو عادة سمرقند فإنه يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في إعطاء مثلها من مثله ما لم بشرط عدم دفعه والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشر وط (قوله ان لم يؤجل) شرط في قوله أو أخذ قدر ما يجمل لمثلها يعني أن محل ذلك إذا لم بشرط تأجيل الكل أو تعجيله ط وكذا البعض كما قدمه في قوله كلا أو بعضا وفي الفسخ حكم التأجيل بعد العقد كحكمه فيه (قوله فكلما شرط) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو يجمل كله ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي (قوله لان الصريح الخ) أي يعتبر ما شرطوا ان يعرف تعجيل البعض لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جهل الاجل) اذا هنا ظرفية فهو استثناء من أعم النظر وفي أي فكلما شرط في كل وقت الا في وقت جهل الاجل فافهم قال في البحر فان كانت جهالة متقاربة كالخصاد والدياس ونحوه فهو كالمعالم على الصحيح كما في الظهيرية بخلاف البيع فإنه لا يجوز به الشرط وان كانت متفاحشة كالميسرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تمطر السماء فلا جمل لا يثبت ويجب المهر حالا وكذا في غاية البيان اه (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى ح (قوله فيصح للعرف) قال في البحر وذكر في الخلاصة والبرازية أخذنا فافهمه وصحح انه صحيح وفي الخلاصة وبالطلاق يتجمل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل اه يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق أما الى مدة معينة لا يتجمل بالطلاق كما قد يقع في مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلا الى الطلاق أو الموت وبعضه متجما فاد اطلاقها تجمل البعض المؤجل لا المنجم فتأخذ بعد الطلاق على نجومه كما تأخذ قبله واختلاف هل يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا أو الى انقضاء العدة وختم في القنينة بالثاني وعزاه الى عامة المشايخ ولو اردت ولحققت ثم أسلمت وتزوجها فاختار أنه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كما في الصيرفية لان الردة فسخ لا طلاق اه ملخصا (قوله وبه يفتى استحسانا) لانه لا يطلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة ان الاستناد ظهير الدين كان يفتى بأنه ليس لها الامتناع والصدرا الشهيد كان يفتى بأن لها ذلك اه فقد اختلف الاقواء بحر قلت والاستحسان مقدم فلذا جرح به الشارح وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقا اه * (تنبيه) * يفهم من قول الشارح ان أجله كله أنه لو أجل البعض ودفع المجهل ليس لها الامتناع على قول الثاني مع أنه في شرح الجامع لقاضيخان ذكر أولا أنه لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه واستوفت العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول أبي يوسف لها المنع الى استيفاء الاجل في جميع هذه الفصول اذا لم يكن دخول بها الخ وهذا يخالف لقول المصنف لاخذ ما بين تعجيله الخ لكن رأيت في النخبة من الصدر الشهيد أنه قال في مسألة تأجيل البعض ان له الدخول بها في ديوانا بخلاف لان الدخول عند ادعاء المجهل مشروط عرفا فصار كالمشر وط نصا أما في تأجيل الكل فغير مشروط لاعرفا ولا نصا فلم يكن له الدخول على قول الثاني استحسانا اه فافهم (قوله على أن يعجل أربعين) أي قبل الدخول (قوله لها منعه حتى تقبضه) أي تقبض الباقي بعد الأربعين اذ ليس في اشتراط تعجيل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي الى الطلاق أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير الى اختيار المطالبة بحر عن فتاوى العلامة قاسم * (فرع) * في الهندية عن الخانية تزوجها بألف على أن يتقدما بتيسر له والبقية الى سنة فالألف كله الى سنة مالم تبرهن أنه تيسر له منه شيء أو كله فتأخذ (قوله ولها النفقة بعد المنع) أي المنع لاجل قبض المهر ويشمل المنع من الوطء وهي في بيته وهو ظاهر وكذا لو امتنعت من النقلة الى بيته فالألف كذا في بابها وكذا لو سافرت ويشكل عليه أن النفقة جزء الاحتباس ولهذا لو كانت معصوبة أو حاجة وهو ليس معها لان نفقة لها مع انهم لم تحتبس بعذر وقد يجاب بأن

(ان لم يؤجل) أو يجمل
(كله) فكلما شرط لان
الصريح يفوق الدلالة الا اذا
جهل الاجل جهالة فاحشة
فيجب حالا غاية الا التأجيل
لطلاق أو موت فيصح
للعرف برازية وعن الثاني
لها منعه ان أجله كله وبه
يفتى استحسانا ولو اُلجِية وفي
النهر لوزوجها على مائة
على حكم الحول على أن
يجل أربعين لها منعه حتى
تقبضه (و) لها (النفقة)
بعد المنع (و) لها (السفر
والخروج من بيت زوجها
للعاجز) لها (زيارة أهلها
بلاذنه مالم تقبضه) أي
المجمل

التقصير جاء من جهته بعدم دفع المهر فكانت محتسبة حكما كالأخرجهما من منزله فلها النفقة بخلاف
 المغصوبة والحاجة فان ذلك ليس من جهته هذا ما ظهر لي (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرط مقدري أي
 فان قبضته فلا تخرج الخ وأفاد به تقييد كلام المتن فان مقتضاه انها ان قبضته ليس لها الخروج للعاجة وزيادة
 أهلها بلاذنه مع ان لها الخروج وان لم يأذن في المسائل التي ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته في شرحه
 على الملتقى عن الاشياء وكذا فيما لو أرادت حج الغرض بمعمر أو كان أبوها زنا مثلاً يحتاج الى خدمتها ولو
 كان كافرا أو كانت لها نازلة ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بلاذنه في ذلك كله كما بسطه في نفقات
 الفتح خلافا لما في القهستانى وان تبعه ح حيث قل بعد الاخذ ليس لها أن تخرج بلاذنه أصلا فانهم
 (قوله أولز يارة أبوها) سيأتى في باب النفقات عن الاختيار تقييده بما إذا لم يقدر على اتيانها وفي الفتح أنه
 الحق قال وان لم يكونا كذلك ينبغي أن يأذن لها في زيارتهم ما في الحين بعد الحين على قدر متعارف أما في كل
 جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا ان كانت شابة والرجل من ذوي الهيات
 (قوله أولكونها قابلة أو غاسلة) أي تغسل الموتى كافي الخاتمة وسيد كرا الشارح في النفقات عن البحر أنه
 منعها التقدم حقه على فرض الكفاية وكذا بمنحه الجوى وقال ط انه لا يعارض المنقول وقال الرضى ولعله
 محمول على ما إذا تعين علمها بذلك اه قلت لكن المتبادر من كلامهم الاطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجه
 به سامع علمه بحالها رضا باسقاط حقه تأمل ثم رأيت في نفقات البحر ذكر من النوازل أنها تخرج بأذن وبدونه
 ثم نقل عن الخاتمة تقييده بأذن الزوج (قوله لا فيها عدا ذلك) عبارة الفتح وما عدا ذلك من زيارة الاحباب
 وعبادتهم والوليمة لا يأذن لها ولا تخرج الخ (قوله والمعتمد الخ) عبارته فيما سيجي في النفقة وله منعها من
 الحمام الانفساء وان جاز بلاتر من وكشف عورة أحد قال الباقي وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف
 بعضهن وكذا في الشرية لا يستعمل بالكمال اه وليس عدم التزين خاصا بالحمام لما قاله الكمال وحيث
 أبحنها الخروج فبشرط عدم الزينة في الكل وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستئناسهم
 (قوله مؤجلا ومجلا) تفسير ا قوله كله والنصب بتقدير يعنى قال في البحر عن شرح الجمع وأفتى بعضهم
 بأنه اذا أوفاه المجل والمؤجل وكان مؤمنا سافر به أو الا لالن التأجيل انما ثبت بحكم العرف فلعلها
 انما رضيت بالتأجيل لاجل امساكها في بلدها أما اذا أخرجهما الى دار الغربة فلا الخ (قوله لكن في النهر
 الخ) ومثله في البحر حيث ذكر أولاه ان اذا أوفاه المجل والفتوى على أنه يسافر بها كافي جامع الفصولين وفي
 الخاتمة والولوية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقهاء أبي القاسم الصفار وأبي الليث أنه ليس له السفر
 مطلقا بلارضاهما له ساد الزمان لانها لا تأمن على نفسها في نزلهما فكيف اذا خرجت وانه صريح في المختار
 بأن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الوالوية أن جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زمانه فلا
 وقال فجعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسئلة الاستتجار على الطلعات ثم ذكر
 ما في المتن عن شرح الجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول الفقهاء من غير تفصيل
 واختاره كثير من مشايخنا كافي الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كافي أنفع الوسائل اه ولا يقال انه اذا
 اختلف الافتاء لا يعدل عن ظاهر الرواية لان ذلك فيما لا يكون مبنيا على اختلاف الزمان كما أفاده كلام
 الوالوية وقول البحر فجعله الخ فان الاستتجار على الطلعات كالتعايم ونحوه لم يقل بجوازه الامام ولا صاحبه
 وأفتى به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذهبه حكما كما أوضح ذلك في
 شرح أرجوزتي المنظومة في رسم المفتي فافهم (قوله وجزم به البرازي) كذا في النهر مع أن الذي حط عليه
 كلام البرازي تطويع الامر الى المقتضى فانه قال وبعد ايفاء المهر اذا أراد أن يخرجها الى بلاد الغربة يمنع
 من ذلك لان العريب يؤذى ويتضرر له ساد الزمان (شعر)

ما أذل العريب ما أشقاء * كل يوم به من براه

فلا تخرج الا لحق لها أو
 عليها أولز يارة أبوها كل
 جمعة مرة أو الحارم كل
 سنة ولكونها قابلة أو
 غاسلة لا فيها عدا ذلك
 وان أذن كانا عاصيين
 والمعتمد جواز الحمام بلا
 تزين أشياء وسيجي في
 النفقة (ويسافر بها بعد
 أدائه كله) مؤجلا ومجلا
 (اذا كان مأمونا عليها والا)
 يؤذيه كله أو لم يكن مأمونا
 (لا) يسافر بها وبه يفتى كما
 في شروح الجمع واختاره في
 ملتقى البحر وجمع
 الفتاوى واعتمده المصنف
 وبه أفتى شيخنا الرضى لكن
 في النهر والذي عليه العمل
 في ديارنا أنه لا يسافر بها
 جبراعا عليها وجزم به البرازي
 وغيره وفي المختار وعليه
 الفتوى

مطلب في السفر بالزوجة

كذا اختيار الفقيه وبه يفتي وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه
 قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لا نأخذ علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتراب
 بها واختار في الفصول قول القاضي فيفتي بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتي بحسب ما يقع
 عنده من المصلحة اهـ فقوله فيفتي الخ صريح في أنه لم يحزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما حزم
 بهو يرض ذلك الى المفتي المسؤول عن الحادثة وانه لا ينبغي طرد الافتاء بواحد من القوانين على الاطلاق فقد
 يكون الزوج غير مأون عليها يريد نقلها من بين أهلها اليه أو ذبيها أو يأخذ مالها بل ينقل بعضهم أن رجلا
 سافر بزوجه وادعى أنها أمته وبعها فغن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يحل له أن يفتي بظاهر الرواية لانه لم
 يقيما أن الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر له
 فيها المعاش فيريد أن ينقلها الى بلد آخر أو غيرها وهو مأون عليها بل قد ير بدقلها الى بلدها فكيف يجوز
 العدول عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال أنه لم يوجد الضرر والذي علل به القائل بخلافه بل وجد
 الضرر للزوج دونها فنعلم يقينا أيضا أن من أتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة
 ألا ترى أن من ذهب بزوجته للرجع فقام بها في مكة مدة ثم حج وامتنعت من السفر معه الى بلده هل يقول أحد
 بمنعه عن السفر بها وبتركها وحدها تفعل ما أريدت فتعين تفويض الامر الى المفتي وليس هذا خاصا بهذه
 المسئلة بل لو علم المفتي أنه يريد نقلها من محلة الى محلة أخرى في البلدة بعيدة عن أهلها قصد اضرارها لا يجوز
 له أن يعينه على ذلك ومن أراد الاطلاق على أن يرضى من ذلك فلينظر في رسالتنا المسماة بشر العرف في بناء
 بعض الاحكام على العرف التي شرحت بما يتامن أرجوز في رسم المفتي وهو قول

والعرف في الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قديرا

(قوله وفي الفصول الخ) قد علمت أن هذا اختيار صاحب البرازية وان ما في الفصول غيره (قوله وقيدته)
 الضمير يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها وكذا الضمير في قوله وأطلقه وقوله يمكنه الرجوع الاولى
 يمكنها وفي الشربلية وينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زماننا لما هو ظاهر من فساد
 الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لقول الاختيار وقيل يسافر بها الى قرى المصر القرية لانها ليست
 بقرية اهـ وليس المراد السفر الشرعي بل النقل لقوله لانها ليست بقرية اهـ ما في الشربلية لايسة قلت
 وفيه انه بعد تصريح الكافي بأن الفتوى على جواز النقل وقول القنينة انه الصواب كيف يكون ضعيفا نعم
 لو اقتصر على الترجيح بفساد الزمان لكان أولى لكن ينبغي العمل بما مر عن البرازية من تفويض الامر الى
 المفتي حتى لو رأى رجلا يريد نقلها للاضرار بها ولا يذاع لا يفتي به ولا سيما اذا كانت من أشرف الناس ولم
 تكن القرية مسكنا لأمثالها فان المسكن يعتبر بحالهما كالنفقة كما سيأتي في بابها (قوله وان اختلفا في المهر)
 قال في الفتح الاختلاف في المهر ما في قدره أو في أصله وكل منهما ما في حال الحياة أو بعد موتها أو موت
 أحدهما وكل منهما ما بعد الدخول أو قبله (قوله ففي أصله) بان ادعى أحدهما التسمية وأنكر الآخر
 (قوله حلف) أي بعد عجز المدعي عن البرهان ولم يتعرض الشارحون للتخليف اظهروه كافي البحر (قوله
 يجب مهر المثل) قال في البحر ظاهره انه يجب بالغام باغ وليس كذلك بل لا يراد على ما ادعته المرأة لو هي
 المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو هو المدعي لها كما أشار اليه في البدائع اهـ قلت هذا يظهر ولو
 سمى المدعي شيئا والافلا أمل ثم هذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعده وبعد الدخول
 أو انما لم يوطأ لهما قبل الدخول وانخلوة فالواجب المتعة كفي البحر ولم يتعرض له هنا لان فهمه من قوله
 الا ترى وفي الطلاق قبل الوطء حكم متعة المثل (قوله وفي المهر يحلف اجماعا) اشارة الى الرد على صدر الشريعة
 حيث قال ينبغي أن لا يحلف المنكر عند أبي حنيفة لانه لا تحلف عنده في النكاح فيجب مهر المثل قال في
 البحر وفيه نظر لان التحليف هنا على المال لا على أصل النكاح فيه من أن يحلف منكر التسمية اجماعا

وفي الفصول يفتي بما يقع
 عنده من المصلحة (وينقلها
 فيما دون مسدته) أي
 السفر (من المصر الى
 القرية وبالعكس) ومن
 قرية الى قرية لانه ليس
 بقرية وقيدته في التنازعانية
 بقرية يمكنه الرجوع قبل
 الليل الى وطنه وأطلقه في
 الكافي فائلا وعليه الفتوى
 (وان اختلفا في المهر) ففي
 أصله (حلف منكر التسمية
 فان نكل ثبت وان حلف
 يجب مهر المثل) وفي المهر
 يحلف

مطلب مسائل الاختلاف
 في المهر

اه وكذا اعترضه صاحب الدور وابن السكال ونسبه الى الوهم (قوله اجماعا) قيد لقوله يجب وقوله يحلف
 (قوله وان اختلفا في قدره) أي نقدا كان أو مكيلا أو موز ونا وهو دين موصوف في النمة أو عين وقيد
 بالقدر لانه لو كان في جنسه كالعبد والجارية أو صفة من الجودة والرداءة أو نوعه كالترك والروح فان
 كان المسمى عيننا فالقول للزوج وان كان ديننا فهو كالاختلاف في الاصل ونعامة في البحر (قوله حال قيام
 النكاح) أي قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول وحتى أما بعد الطلاق قبل الدخول فيأتي
 (قوله فالتقول لمن شهد له مهر المثل) أي فيكون القول لها ان كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر وله ان كان كما
 قال أو أقل وان كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا بد من تحالف أو لزوم مهر المثل كذا في الملتقى
 وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله أن التحالف فيما اذا خالف قولهما أما اذا وافق قول أحدهما
 فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي تحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر
 المثل وصححه في المبسوط والمحيط وبه جزم في الكثر في باب التحالف قال في البحر ولم أومن ربح الا قول وتعبه
 في النهر بأن تقديم الزيلعي وغيره تبع للهداية يؤذن بترجيحه وصححه في النهاية وقال قاضيان انه الاولى
 ولم يذكر في شرح الجامع الصغير غيره والاولى البداءة بخلاف الزوج وقيل يقرع بينهما اه قالت بقي
 ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أنه يكون القول للزوج لانه منكر للزيادة كما تقدم فيما اذا لم
 يوجد من يماثلها تأمل (قوله وبينته مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وجزم به في الملتقى وكذا الزيلعي هنا
 وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بينتها أيضا لانها أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا ابتداء قسما كما في البحر
 (قوله لا ثبات خلاف الظاهر) أي والظاهر مع من شهد له مهر المثل ط (قوله وان كان الخ) هذا بيان
 لثالث الاقسام في قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل وقوله وان أقاما البينة الخ فانه اذا لم يقم بالبينة أو أقاماها
 فديشهد مهر المثل له أولها أو يكون بينهما تقدم بيان القسمين الاولين في المسئلتين وهذا بيان الثالث
 وقوله فان حلفا راجع الى المسئلة الاولى وقوله أو برهننا راجع الى الثانية لكن كان عليه حذف قوله تحالفا
 لانه اذا برهننا لا تحالف (قوله تحالفا) فان نكل الزوج يقضى بألف وخمسائة كلوا تقرأ بذلك صريحا
 وان نكلت المرأة وجب المسمى ألف لانها أقرب بالخطا كذا في العناية واعترضه في السعدية بأنه اذا نكل
 يقضى بألفين على ما عرف أن أهم ما نكل لزمه دعوى الاخر اه وصورة المسئلة فيما اذا ادعت الالفين
 وادعى هو الالف وكان مهر المثل ألفا وخمسائة (قوله قضى به) أي بمهر المثل لكن اذا برهننا فيخير الزوج
 في مهر المثل بين دفع الدراهم والدنانير بخلاف التحالف لان بينة كل واحد منهما ما تنفي تسمية الآخر فلا
 العدة عن التسمية فيجب مهر المثل ولا كذلك التحالف لان وجوب قدر ما يقر به الزوج يحكم بالاتفاق
 والزائد يحكم بمهر المثل بحر ونعامة فيه (قوله وان برهن أحدهما الخ) أي فيما اذا كان مهر المثل بينهما
 وبغنى عن هذا قوله قبله وأي أقام بينة قبلت شهد له مهر المثل أو لا فان قوله أو لا صادق بما اذا شهد لها أو كان
 بينهما (قوله لانه نوردعوا) أي لان المبرهن أظهر دعواه وأضحها باقامة برهانه ط (قوله وفي الطلاق) مقابل
 قوله حال قيام النكاح (قوله قبل الوطء) أي أو الخلوة نهر (قوله حكم متعة المثل) فيكون القول لها ان كانت
 متعة المثل كنصف ما قالت أو أكثر وله ان كانت المتعة كنصف ما قال أو أقل وان كانت بينهما تحالفا ولزمت
 المتعة وعند أبي يوسف القول له قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة إلا أن يذكر ما لا يتعارف مهرا أو متعة
 لها كذا في الملتقى وشرحه وذكر في البحر ان في رواية الاصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر
 من غير تحكيم للمتعة وأنه صححه في البدائع وشرح الطحاوي ورجحه في الفتح بان المتعة موجبة فيما اذا لم تكن
 تسمية وهذا اتفاق على التسمية فقلنا ببقاء ما اتفقا عليه وهو نصف ما أقرب الزوج ويحلف على نصف دعواها
 الزائد اه والحاصل ترجيح قول أبي يوسف لكن نقضه في الفتح بعد ذلك ونعامة فيما عاقناه على البحر (قوله
 لو المسمى ديننا) هو ما يثبت في النمة غير معين بل بالوصف كالنقود والمكيل والموزون والمذروع كما يعلم مما

(اجماعا) ان اختلفا في قدره
 حال قيام النكاح فالقول
 لمن شهد له مهر المثل
 بيمينه (وأي أقام بينة
 قبلت) سواء (شهد مهر
 المثل له أولها أو لا ولا
 وان أقاما البينة فيبنتها)
 مقدمة (ان شهد مهر المثل
 له وبينته) مقدمة (ان
 شهد) مهر المثل (لها) لان
 البيانات لا ثبات خلاف
 الظاهر (وان كان) مهر
 المثل (بينهما تحالفا) فان
 حلفا أو برهننا قضى به وان
 برهن أحدهما قبل برهانه
 لانه نوردعوا (وفي الطلاق
 قبل الوطء حكم متعة المثل)
 لو المسمى ديننا

قد منه عن البحر (قوله وان عينا) أى معينا (قوله كسئلة العبد والجارية) أى المذكورة في البحر في الاختلاف في القدر قبل الطلاق بقوله وان كان المسمى عينا بان قال تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذه الجارية الخ فالمسئلة مطر وضعة في المعين المشار اليه لافى مطلق عبد وجارية فانهم (قوله فلها المتعة الخ) قال في البحر فلها المتعة من غير تحكيم الا أن يرضى الزوج أن تأخذ نصف الجارية بخلاف ما اذا اختلفا في الالف والالفين لان نصف الالف ثابت بيقين لاتفاقهما على تسمية الالف والمثل في نصف الجارية ليس بثابت بيقين لانهم لم يتفقا على تسمية أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية الا باختيارهما فاذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البدائع (قوله تحالفا) ونهزت البيهتان (قوله وان حلفا) الاولى التفرع بالغاء (قوله أصلا وقدر) فان كان الاختلاف بين الحلى وورثة الميت في الأصل بان ادعى الحلى أن المهر مسمى وورثة لا تخونه غير مسمى أو بالعكس وجب مهر المثل وان كان في المقدار حكم مهر المثل ط عن أبي السعود (قوله اعدم سقوطه) أى مهر المثل قال في الدرر لان مهر المثل لا يسقط باعتباره بموت أحدهما ألا ترى أن المقتضى لمهر المثل اذا مات أحدهما (قوله القول لورثته) فيلزمهم ما عترفوا به بحر ولا يحكم بمهر المثل لان اعتباره يسقط عند أبي حنيفة بعزموتها دور (قوله القول لمنكر التسمية) هم وورثة الزوج أيضا كفي البحر فالقول لهم في المسئلتين ولذا قال في الكنز ولوما تناولوا في القدر فالقول لورثته فلو وصليه كما أفاده في النهر والعيسى فتفيد أن الاختلاف في التسمية كذلك (قوله لم يقض بشئ) الاولى ولم يقض باعطاف أى لان موتها يدل على انقراض أقرانها فلا يمكن للقاضي أن يقدر مهر المثل كفي الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا تقدم العهد يترتب على مقداره فتح وهذا يدل على أنه لو كان العهد قريبا يقضى به بحر قلت وبه صرح قاضيان في شرح الجامع (قوله ما لم يبرهن) بالبناء للمجهول أى ما لم يبرهن وورثة الزوجة (قوله وبه يقضى) ذكره في الخانية وتبعه في متن المتنق وبه قالت الاثنية الثلاثة لكن الشافعي يقول بعد التحالف وعندنا وعند مالك لا يجب التحالف فتح وانظر اذا تقدم العهد وكيف يقضى بمهر المثل وقد يقال يجري فيه ما تقدم من أنه اذا لم يوجد من يماثلها من قوم أبيها ولا من الجانب فالقول للزوج لكن مر أن القول به يمينه تأمل ثم رأيت في البرازية معترض على قول الكرخي ان جواب الامام يتضح في تقدم العهد بقوله وفيه نظر لانه اذا تعدد اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهد الاحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كفى سائر الدعاوى (قوله وهذا كلام الخ) نفسه في البحر عن المحيط وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع وأقره قلت وحاصل ذلك أن المرأة اذا مات زوجها وقد دخل بها جافت تطالب مهرها أى وورثتها بعد موتها وقد جرت العادة أنهم لا تسلم نفسها الا بعد قبض شئ من المهر كإتة درهم مثلا لا يحكم لها بجميع مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فان أقرت بما تجملت من المتعارف والا قضى عليها به ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا أى ان حصل اتفاق على قدر المسمى يدفع لها الباقي منه والا فان أنكر وورثة الزوج أصل التسمية فلها بقية مهر المثل وان أنكر والقدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وبعدموتها القول في قدره لورثة الزوج هذا هو المفهوم من هذه العبارة وفسرنا المتعارف بتجيلة بمائة مثالا لبيان قوله قضينا عليك بالمتعارف ونوله ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المتعارف حصاة شائعة كثلثي المهر كالميتعارف في زماننا لا يمكن أن يقضى عليها الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر واذا كان كذلك لا يأتى فيه التفصيل المار ولكن يعلم منه أن الحكم كذلك فيعضى عليها بالثلثين مثلا ويدفع لها الباقي وفي المنع عن الخسائية رجل مات وترك أولاد أصغارا فادعى رجل ديناً على الميت أو وديعة وادعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس للوصي ان يؤدي شيأ من الدين والوديعة ما لم يثبت بالبينة وأما المهر فان ادعت قدر مهر مثلهادفعه اليها اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها قال الفقهاء أبو الليث ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجيلة ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل الى تمام

وان عينا كسئلة العبد والجارية
والجارية فلها المتعة بلا
تحكيم الا ان يرضى الزوج
بنصف الجارية (وأى أقام
بينة قبلت فان أقام فبينتها)
أولى (ان شهدت له) المتعة
(وبينته ان شهدت لها وان
كانت) المتعة (بينهما تحالفا
وان حلفا وجب متعة المثل
وموت أحدهما كميائهما
في الحكم) أصلا وقدر
لعدم سقوطه بموت أحدهما
(و بعد موتها وفي القدر
القول لورثته و) في
الاختلاف (في أصله)
القول لمنكر التسمية (لم
يقض بشئ) ما لم يبرهن
على التسمية (وقالا يقضى
بمهر المثل) كمال حياة (وبه
يقضى وهذا) كله (اذا لم تسلم
نفسها فان سلت ووقع
الاختلاف في الحالين)
الحياة وبعدها (لا يحكم
بمهر المثل) لانهم لا تسلم
نفسها الا بعد تجييل شئ
عادة (بل يقال لها لا بد أن
تقرى بما تجملت والا قضينا
عليك بالمتعارف) تجييله
(ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا)

مطالب فيما يرسله الى
الزوجة

وهذا اذا ادعى الزوج
ايصال شيء اليها بجر (ولو
بعث الى امرأته شيئاً ولم
يذكر جهة عند الدفع غير)
جهة (المهر) كقوله لشجع
أوصياء ثم قال انه من المهر
لم يقبل فنية لوقوعه هدية
فلا يقبل مهر (فقلت
هو) أي المبعوث (هدية
وقال هو من المهر) أو من
الكسوة أو عارية (فالقول
له) يمينه واليمينه لها فان
سألت والمبعوث قائم فلها
أن ترد وترجع بباقي المهر
ذكره ابن الكمال ولو
عوضته ثم ادعاء عارية فلها
أن تسترد العوض من
جنسه زباني (في غير المهر)
للاكل) كتياب وشاة حية
وسمن وعسل وما يبق شهر
أخي زاده (و) القول (لها)
بيمينها (في المهر) كسب
ولم

مهر مثلها اهـ هذا ونقل الرجعي عن قاضيات أنه قال ان في هذا دفع نظر لان كل المهر كان واجباً بالنكاح
ولا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح جهة لا بئال ما كان ثابتاً اهـ ثم أطال في تأييد كلام
القاضي ورد على الرمي في اعتراضه على القاضي بأن المهر مدفوع بعلبة فساد الناس فقال ان الفساد
لا يسهط به حق ثابت بلا دليل والمهر دين في ذمة الزوج وقضاء بعضه اثبات دين في ذمته باقصد و ذلك لا يكون
بظاهر الحال لان الظاهر يصلح للدفع للاثبات قلت وذكري البرازية قرياً بما قاله القاضي لكن ما قاله
الفقيه منى على ان العرف الشائع كذب لها في دعواها عدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون و هذا
قاضيان في شرح الجامع فيبقى به وهو نظير اعمالهم العرف وتكذيب الاب أن الجهاز عارية على ما أتى بيانه
مع أنه هو المملك فلا العرف لكن القول قوله والله اعلم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ) هذا من عند
صاحب البحر والمراد الزوج لو كان حياً أو ورثته كما هو ظاهر فلا يردها في الشرع بلالية من أن هذا الآية تنى
في حال موتها (قوله ولو بعث الى امرأته شيئاً) أي من النقيض أو العوض أو مما يؤكل قبل الزفاف أو بعد
ما بنى بها نهر (قوله ولم يذكر الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ط (قوله كقوله الخ) تمثيل للمعنى وهو
يذكر (قوله والبينة لها) أي اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينهما ط (قوله فإلها أن ترد) لان المهر ترش بكونه
مهر بجر (قوله وترجع بباقي المهر) أو كما ان لم يكن دفع لها شيء آمنه قال في النهر وان هلك وقديق لاحدهما
شيء رجع به اهـ أما لو كانت قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفي البرازية اتخذ لها ثياباً وليس لها حق
تخرفت ثم قال هو من المهر وقالت هو من النفقة أعنى الكسوة الواجبة عليه فالقول لها ولو الثوب قائماً فالقول
له لانه أعرف بجهة التملك بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تسكره وبالهلال خرج عن
المملوكية وحيث لا ملك بحال فالاختلاف في جهة التملك باطل فيكون اختصاراً في ضمان الهالك وبدله
فالقول بأن ملك البدل والضمان اهـ لمخصوا واستشكك في النهر وقال هذا يقتضى ان القول لها في الهالك
في مسألة المتن وهو مخالف لما قدمناه والفرق بعسر فتدبره اهـ قالت بل الفرق يسيران شاء الله تعالى وذلك
أن مسألة المتن في دعواها أنه هدية فلا تصدق ويكون القول له في حالتي الهالك وعدمه لانه المملك ولا شيء
بخالف دعواها أم أنها فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القائم لما ذكرنا وطلب منه مهرها
وكسوتها أم الهالك فالقول لها فيه لا من أحد هما أن الظاهر يصدقها فيه كما يأتي في المهر لأكل وما علة
الشارح عن الفقيه ثانياً ما أنه لو كان القول له فيه لزم ضياع حقه في الكسوة الواجبة عليه لانها من النفقة
والنفقة تسقط بمعنى المدة فلا يمكنها المطالبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعاوى الباطلة بأن يدعى كل زوج
بعد عشرين سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر فيرجع عليها بيمينته وفي ذلك ما لا يرضاه الشرع
من الاضرار بالنساء مع أن الظاهر والعادة تكذبه أمافي القائم فلا ضرر لانها طالبة بكسوة أخرى اذا لم يرض
بكونه كسوة ولا تقتضى العادة أن يكون المدفوع كسوة لانها أن يقول أعطيت كسوة غير هذا ما ظهر
لى والله الميسر لكل عسير (قوله ولو عوضته) وكذا لو عوضه أبوها من مالها بذمها أو من ماله ذله الرجوع أيضاً
كافي الفتح وكأنه في البحر لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح قبل ذلك من أنه لو بعث أبوها من ماله ذله الرجوع
لوقائما والافلا ولوم مالها بذمها فلا رجوع لانه هبة منها والمرأة لا ترجع في هبة زوجها اهـ قالت وهذا
محول على ما اذا كان لا على جهة التعويض فلا ينافي قول الشارح ولو عوضته الخ بقريته اقامه ولا عن
الفتح هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتح وغيره مطلقة وكذا في الخاتبة لكنه قال فيها وقال أبو بكر
الاسكاف ان صرحت حين بعثت أنها عوض فكذا لا كان هبة منها وبطلت نيتها اهـ ومثله في الهدية
وهذا يحتمل أن يكون بياناً لارادهم أو حكاية لقول آخر تأمل وينبغي اعتبار العرف فيما يقصده التعويض
فيكون كالمفوط تأمل وما في ط من أن المعتمد خلاف ما قاله الاسكاف وعزاه الى الهندية لم أره فيها نعم
سيد كرا الشارح في آخر كتاب الهبة أنه لا فرق بين تصرعها بالعوض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر

الزباني هذه الزيادة ط ولم أر أحدا ذكرها ولم أر أحدا يها أن العوض لو كان هالكاً وهو مثلي ترجع عليه
 بمثله فإراد الجنس المثل تأمل (قوله مشوي) لا مفهوم له ط (قوله لان الظاهر يكذبه) قال في الفتح والذي
 يجب اعتبار في ديوان أن جميع ما ذكر من الخنطة والوز والدقيق والسكر والشاة الحية وباقيها يكون القول
 فيها قول المرافعة لان المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر معها الامعة ولا يكون القول قوله الا في نحو
 الثياب والجارية اه قال في البحر وهذا البحث موافق لما في الجامع الصغير فانه قال الا في الطعام الذي يؤكل
 فانه أهم من المهيال لكل وغیره اه قال في النهر وأقول وينبغي أن لا يقبل قوله أيضاً في الثياب المحمولة
 مع السكر ونحوه لغير اه قلت ومن ذلك ما يبعثه اليها قبل الزفاف في الاعياد والمواسم من نحو ثياب وحلى
 وكذا ما يعطيه من ذلك أو من دراهم أو دنانير صبيحة ليلة العرس ويسمى في العرف صبيحة فان كل ذلك معروف
 في زماننا كونه هدية لامن المهر ولا سمى المسمى صبيحة فان الوجه تعرضه عنها ثياباً ونحوها صبيحة العرس
 أيضاً (قوله ولذا قال الفقيه) أي أبو البيث (قوله كتحف وملاءة) لانه لا يجب عليه تحكيمها من الخروج بل
 يجب منعها الا فيما سئذ كره فتح قلت ينبغي تقييد ذلك بما لم تجر به العادة لما حرره من أن ذلك في عرفنا
 يلزم الزوج وانه من جلة المهر كقوله ساءه عن المتعاطا أن لها منع نفسها للمشروط عادة كالحف والمكعب
 وديباج اللقاعة ودراهم السكر الخ ومثله في عرفنا ناشف الجماع ونحوها فان ذلك بمنزلة المشروط في المهر
 قبله دفعه ولا ينافيه وجوب منعها من الخروج والحام كالابنخي (قوله كحمار ودرع) ومتاع البيت بحر
 فمناح البيت واجب عليه فهذا محل ذكره فافهم وسيد كرا المصنف في النفقة أنه يجب عليه آلة الطبخ وآنية
 شراب وطبخ ككوز وجرقة ومغرفة قال الشارح وكذا سائر أدوات البيت كحصير ولبس ووطيفة الخ
 (قوله ما لم يدع أنه كسوة) هذا تقييد من عند صاحب الفتح وأقره في البحر أي أن ما يجب عليه لو ادعاه مهر
 لا يصديق لان الظاهر يكذبه أما لو ادعى أنه كسوة وادعت انه هدية فالقول له لان الظاهر معه (قوله ولم
 يزوجهما أوها) مثله ما إذا أبت وهي كبيرة ط (قوله فما بعث للمهر) أي مما اتفق على أنه من المهر أو كان
 القول فيه على ما تقدم بيانه (قوله فقط) قيد في عينه لاني قائماً واحترز به عما إذا تعبر بالاستعمال كما أشار اليه
 الشارح قال في المنخ لانه مساط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شيء ح (قوله
 أو قيمته) الاولى أو بدله ليشمل المثلي (قوله لانه في معنى الهبة) أي والهالك والاستهلاك لمانع من الرجوع بها
 وعبارة البرازية لانه هبة اه ومقتضاه أنه يشترط في استرداد القائم القضاء أو الرضا وكذا يشترط عدم
 مانع من الرجوع كمالو كان ثوباً فصغته أو خاطته ولم أر من صرح بشيء من ذلك فليراجع والتقييد بالهدية
 احتراز عن النفقة فيما يظهر كما يأتي في مسألة الانفاق على معتدة الغير (قوله ولو ادعت الخ) ذكر في البحر
 هذه المسئلة عند قول الكثر بعث الى امرأته شيئاً الخ وقال قيد بكونه ادعاه مهر لانه لو ادعت مهر او ادعاه
 وديعة فان كان من جنس المهر فالقول لها والا فلا اه فعلم أن هذه المسئلة في دعوى الزوجة لاني دعوى
 المخطوبة التي لم يزوجهما أوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله خطب بنت رجل الخ وذلك لان دعوى
 المخطوبة أن المبعوث من المهر تضرها لانه يلزمها رده قائماً وهالكاً فالمناسب أن تكون دعوى الوديعة لها
 ودعوى المهر للزوج لان الوديعة لا يلزمها ردها اذا هلكت بخلاف الزوجية فان دعواها أنه من المهر تنفعها
 لمنع الاسترداد مطلقاً ودعوا أنه وديعة تنفعه لانه يطالبها باستردادها قائماً وبضمائمها مستهلكة (قوله شهادة
 الظاهر) يرجع الى الصورتين ط (قوله أنفق على معتدة الغير الخ) حكى في البرازية في هذه المسئلة
 ثلاثة أقوال مصححة حاصل الاول أنه يرجع مطلقاً بشرط التزوج أولاً وتزوجته أولاً لانه رشوة وحاصل
 الثاني أنه ان لم يشترط لا يرجع وحاصل الثالث وقد نقله عن فصول العمادى أنه ان تزوجته لا يرجع وان
 أبت رجوع شرط الرجوع أولاً لان دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها وان كل معها لا يرجع بشيء أصلاً
 اه وحاصل ما في فتح القدير حكاية الاول والاخير وحكى في البحر الاول أيضاً ثم قال ونيل لا يرجع اذا

مشوي لان الظاهر يكذبه
 ولذا قال الفقيه المختار أنه
 يصدق فيما لا يجب عليه
 تحف وملاءة لا فيما لا يجب
 كخمار ودرع يعني ما لم
 يدع أنه كسوة لان الظاهر
 معه (خطب بنت رجل
 وبعث اليها أشياء ولم
 يزوجهما أوها) فأنما
 للمهر يسترد عينه قائماً
 فقط وان تغير بالاستعمال
 (أو قيمته هالكاً) لانه
 معاوضة ولم تتم بخلاف
 الاسترداد (وكذا) يسترد
 ما بعث هدية وهو قائم
 ذون الهالك والمستهلك
 لانه في معنى الهبة (ولو
 ادعت انه) أي المبعوث
 من المهر وقال هو وديعة
 فان كان من جنس المهر
 فالقول لها وان كان من
 خلافه فالقول له (بشهادة
 الظاهر (أنفق) رجل
 على معتدة الغير

مطلب أنفق على معتدة الغير

زوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح أيضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فقله لا يرجع
 اذا زوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجته ولم يشترط وتوله وان أبت الخ يفهم منه
 أنه ان أبت وقد شرطه يرجع فصاح حاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة وهي ما اذا أبت
 وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما اذا أبت ولم يشترط أو تزوجته وشرطه أو لم يشترط فهذه
 أربعة أقوال كلها صحيحة وتؤيد المصنف في شرحه أن المصنف في فصول العمادى أعنى القول الثالث وأن
 شيخه صاحب البحر أفتى به اه قلت والذي اعتمدته فقيه النفس الامام فاضلخان هو القول الاول فانه ذكر أنه
 ان شرط التزوج رجوع لانه شرط فاسد والافان كان معروفا فاقبل يرجع وقيل لا ثم قال وينبغي أن يرجع
 لانه اذا علم أنه لو لم تزوج لا ينفع عليها كان بمنزلة الشرط كالمستقرض اذا أهدى الى المقرض شيئا لم يكن
 أهدى اليه قبل الاقراض كمن حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدي من رجل ولم
 يكن قاضيا لا يهدى اليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وأيد في الحاشية في كتاب
 النفقات وأفتى به حيث سئل فيمن خطب امرأة وأنفق عليها وعلمت أنه ينطق ليتزوج بها فترجعت غيره
 فأجاب بأنه يرجع واستشهد له بكلام فاضلخان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل
 عنه اه * (تنبيه) * أفاد ما فى الحاشية حيث استشهد على مسئلة الخطوبة بعبارة الخاتمة أن الخلاف
 الجارى هنا جار فى مسئلة الخطوبة المارة وان ما مر فيها من أن له استرداد القسام دون الهالك والمستهل
 خاص بالهدية دون النفقة والكسوة اذ لا شك أن المدة مخطوبة أيضا ولا تأثير لكونه معتدة بحرم التصريح
 بخطبه تعالى التأثير للشرط وعدمه وكونه شرطا فاسدا وكون ذلك رشوة كما علمته من تعليل الاقوال وعلى هذا
 فما يقع فى قري دمشق من أن الرجل يخطب امرأته بصير يكسوها ويهدى اليها فى الاعياد ويعطىها دواهم
 للنفقة والمهر الى أن يكمل لها المهر فيعقد عليها ليلة الزفاف فاذا أبت أن تزوج به ينبغي أن يرجع عليها بغير
 الهدية الهالكة على الاقوال الاربعة المارة لان ذلك مشروط بالتزوج كما حققه فاضلخان فيما مر وبقى ما اذا
 ما نفع القول الاول لا كلام فى ان له الرجوع أما على الثالث فهو سهل يلحق بالاباء أمهوه وينبغى الرجوع
 لان الظاهر ان هذه القول الثالث انه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يفهمه ما فى حاوى الزايدى
 برضى البرهان صاحب المحيط بعنت الصهرة الى بيت الخن ثيابا لا رجوع لها بعده ولو فاقعة ثم سئل فقال لها
 الرجوع لو فاقما قال الزايدى والتوفيق ان البعث الاول قبل الزفاف ثم حصل للزفاف فهو كالهبة بشرط
 العوض وقد حصل فلا ترجع والثانى بعد الزفاف فترجع اه وكذا لم أر المومات هو أو أبى فليس يرجع
 * (تتمة) * لم يذكر ما لو أنفق على زوجته ثم تبين فساد النكاح بأن شهدوا بالرضاع وفرق بينهما فى الذخيرة
 له الرجوع بما أنفق بفرض القاضى لانه تبين أنها أخذت بغير حق ولو أنفق بلا فرض لا يرجع بشئ (قوله
 بشرط أن يتزوجها) الاول أن يقول بطامع أن يتزوجها كما عرفت فى البحر (قوله مطلقا) تفسير الاطلاق
 فى الموضوعين كما دل عليه كلام المصنف فى شرحه شرط التزوج أو لم يشترط ولذا قلنا الاول أن يقول
 بطامع أن يتزوجها ليمتنع الاطلاق المذكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف فى متنه وشرحه وقال
 فى الفيض وبه يفتى (قوله وان أكت مع فلا) أى لانه باحسانة لا تخليك أولا به مجهول لا يعلم قدره تأمل
 ولنظروا وجه عدم الرجوع فى الهدية الهالكة أو المستهانة على ما قلنا من عدم الفرق بين المخطوبة والمعتدة
 (قوله بحر عن العمادية) صوابه مخرج عن العمادية فان ما فى المتن عزاء فى المنع الى الفصول العمادية وهو
 القول الثالث من الاقوال الاربعة التى قدمناها وأما ما فى البحر فهو القول الاول والقول الرابع ولم يذكر
 القول الثالث أصلا ولا وقع فيه العز والى العمادية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف
 مستمرا أن الاب يدفع مثله جهازا لعارية كما يذكره قريساو كان يغنيه ما أتى عياد كرهها ويمكن أن يكون
 هذا بيان حكم الديانة والاكتى بيان حكم القضاء (قوله فى صحته) احتراز عما لو سلمها فى مرض موته فانه

بشرط أن يتزوجها) بعد
 هبتها (ان تزوجته لا رجوع
 مطلقا وان أبت فله الرجوع
 ان كان دفع لها وان أكت
 معه فلا مطلقا) بحر عن
 العمادية وفيه عن المبتغى
 (جهاز بنته بجهاز وسلمها
 ذلك ليس له الاسترداد منها)
 ولولا ورثته بعده ان سلمها
 ذلك فى صحته بل تختص به
 (وبه يفتى)

تخليك للوارث ولا يصح بدون اجازة الورثة (قوله وكذا لو اشترى لها في صغرها) أي وان سلمها في مرضه
أولم يسلمها أصلاً لم يملكته بشرأء الاب لها قبل التسليم كما يأتي ولو مات قبل دفع الثمن رجع البائع على
توكته ولا رجوع للورثة عما ياتي في أدب الاوصياء عن الخائفة وغيرها الاب اذا شري خادماً للصغير ونقد
الثلث من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا شهد بالرجوع وان لم ينفقه حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من توكته
ولا يرجع عليه بقية الورثة اهـ (قوله والحيلة) أي فيما لو أراد الاسترداد منها (قوله والاحوط) أي
لا احتمال أنه اشترى لها بعض الجواهر في صغرها فلا يحل له أخذها بهذا الاقرار ديانة كفي الجهر والدرر وكذا لو
كانت بعد ما سلمها اليها وهي كبيرة (قوله عند التسليم) أي بأن أبي أن يسلمها أخوها ونحوه حتى يأخذ شيئا
وكذا لو أبي أن يزوجه الزوج الاسترداد قائماً أو هال كلالته رشوة بزازية وفي الحاوي الزاهد يبرئ
الاسرار للعلامة بحم الدين وان أعطى الى رجل شيئاً لا صلاح مصالح المصاهرة كان من قوم الخطيئة
أو غيرهم الذين يقدرون على الاصلاح والفساد وقال هو أجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم
الفساد والسكوت يرجع لانه رشوة والاحوط انما تكون في مقابلة العمل والسكوت ليس بعمل وان لم يقل
هو أجرة يرجع وان كان ممن لا يقدر على ذلك ان قال هو عطية أو أجرة لك على الذهاب والاياب أو
الكلام أو الرسالة بيني وبينها لا يرجع وان لم يقل شيئاً منها يكون هبة له الرجوع فيها ان لم يوجد ما يمنع
الرجوع (قوله وقالت هو تخليك) كذا في الفتح والجهر وغيرهما وبشكل جعل القول لها بأنه اعتراف
بملكيتها الاب وانتقال الملك اليها من جهته وقد صرح في البدائع بأن المرأة لو أقرت بأن هذا المتاع اشترته
زوجه سقط قولها لانها أقرت بالملك له ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الابدال اهـ ويجب أن هذه
من المسائل التي عملوا فيها بالظاهر كاختلاف الزوجين في متاع البيت ونحوهما ما يأتي في كتاب الدعوى
آخر باب التحالف ومثله ما صرح في الاختلاف في دعوى المهر والهدية (قوله فالمعتمد الخ) عبر عنه في فتح
القدير بأنه المختار للفتوى ومقابله ما نقله قبله من أن القول لها أي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لان العادة
دفع ذلك هبة وما اختاره الامام السرخسي من أن القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته اهـ والظاهر أن
القول المعتمد توفيق بين هذين القولين بجعل الخلاف لفظياً (قوله فالقول للاب) أي مع الميمن كما في فتاوى
قارئ الهداية قلت وينبغي تقييد القول للاب بما اذا كان الجهر كاه من ماله أو جهرها بما قبضه من
مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفاً نعم لو زاد على مهرها فالقول
له في الزائد ان كان العرف مشتركاً ثم اعلم أنه قال في الاشياء ان العادة انما تعتبر اذا طردت أو غلبت ولذا
قالوا في البيع لو باع بدراهم أو دنانير في بلد اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المالبية والرواج انصرف
البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه اهـ كلام الاشياء قلت ومقتضاه
أن المراد من استمرار العرف هنا غلبته ومن الاستمرار كثرة كل منهما الا لا تنظر الى النادر ولان حمل
الاستمرار على كل واحد من أفراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ويلزم عليه احالة المسئلة اذ لا شك في صدور
العارية من بعض الافراد والعادة الهاشمية الغالبة في أشراف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على المهر من
الجواهر تخليكاً سوى ما يكون على الزوجة ليلية الزفاف من الحلى والاشياء فان الكثير منه أو الاكثر عارية فلو
ماتت ليلية الزفاف لم يكن للرجل أن يدعي أنه لها بل القول فيه للاب أو الام أنه عارية أو مستعار لها كما يعلم من
قول الشارح كلاً كان أكثر مما يجهز به مثلها وقديماً قال هذا ليس من الجواهر عارية بل يجرى العرف
في تخليك البعض وعارية البعض ورأيت في حاشية الاشياء للسيد محمد أبي السعود عن حاشية العزى قال الشيخ
الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى أن يحكم بكون الجواهر مملوكة لعارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة حوت
العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب وأما اذا حوت في البعض يكون الجهر - زتر كة يتعلق بها حق الورثة
وهو الصحيح اهـ ولعل وجهه أن البعض الذي يدعيه الاب بعينه عارية لم تشهد له به العادة بخلاف

وكذا لو اشترى لها في
صغرها ولو لولية والحيلة
أن يشهد عند التسليم
اليها أنه انما سلمه عارية
والاحوط ان يشتره منها
ثم تبرئه دور (أخذ أهل
المرأة شيئاً عند التسليم
فلزوج أن يسترده لانه
رشوة) جهازاً بئس ثم ادعى
أن ما دفعه لها عارية وقالت
هو تخليك أو قال الزوج ذلك
بعد موتها ليرث منه وقال
الاب) أو ورثته بعد موته
(عارية) المعتمد أن القول
للزوج ولها اذا كان العرف
مستمر أن الاب يدفع مثله
جهازاً لعارية و) أما ان
مستتر كا) كصرو والشام
(فالقول للاب)

مطلب في دعوى الاب ان
الجهاز عارية

كلوا كان أكثر مما يحجز به مثلها (والام كالاب في تجهيزها) وكذا ولي الصغيرة شرح وهبانية واستحسن في النهر تبعا لقاضيان أن الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية (ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء من أمتعة الاب يحضرته وعلمه وكان ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب أن يسترد ذلك من ابنته) لحرمان العرف به (وكذا لو أنفقت الأم في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن) الام وهما من المسائل السبع والثلاثين بل الثمان والاربعين على ما في زواهر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق * (فرع) * لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد فنية زادت في البحر عن المبتنى الا اذا سكنت طويلا فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في السكاح غير مقصود

مالو جرت العادة باعارة السكك فلا يتعاق به حق ورثته بل يكون كله للاب والله تعالى أعلم * (تنبيه) * ذكر البيرى في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو فيما اذا كان النزاع من الاب أموالا ماتت فادعت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للبنت لما في الولوالجية جهز ابنته ثم ماتت فطالب ببقية الورثة لقسمة فان كان الاب اشترى اهلها في صغرها أو في كبرها وسلم لها في صحته فهو لها خاصة اه قلت وفي نفل لان كلام الولوالجية في ملك البنت له بالشراء لو صغيرة وبالتسليم لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه ما مر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منها ولو لورثته بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء أو التسليم والمعمد البناء على العرف كالمعلم ولا فرق في ذلك أيضا بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعواه فتأمل (قوله ككلوا كان الخ) والظاهر أنه ان أمكن التمييز في زاد على ما يحجز به مالها كان القول قوله فيه ولا فالقول قوله في الجميع رجحني (قوله والام كالاب) : زاه المصنف الى فتاوى قارئ الهداية وذكر بحثه ابن وهبان كيا باني (قوله وكذا ولي الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح مغلوته بحثا حيث قال وينبغي أن يكون الحكم فيما تدعيه الام وولي الصغيرة اذ ازوجهها كالمهر لحرمان العرف في ذلك لكن قال ابن السكنا في شرحه قلت وفي الولي عندى نظر اه وتردد في البحر في الام والجد وقال ان مسألة الجد صارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها نقلا وكتب الرملى أن الذي يظهر بيسادى الرأي أن الام والجد كالاب الخ (قوله واستحسن في النهر) حيث قال وقال الامام قاضيان وينبغي أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان ممن لا يحجز البنات بمثل ذلك قبل قوله وهذا امرى من الحسن بمكان اه قلت ولعل وجه استحسانه مع أنه لا يعبر بالقول المعتمد أنه تفصيل له وبيان لكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف (قوله وعلمه) عطفت تفسير فالمدار على العلم والسكوت بعده وان كان غائبا (قوله وزفت الى الزوج) قيد به لان تملك البالبة بالتسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يصير الجهاز بيد هاتاه (قوله ما هو معتاد) مفهوما أنه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوته رضا فتضمن وهل تضمن السكك أو قدر الزائد محل تردد وجرم ط بالثاني (قوله السبع والثلاثين) قال ح قدمنا في باب الولي عن الاشياء (قوله على ما في زواهر الجواهر) أى حاشية الاشياء لشيخ صالح ابن مصنف التنوير فانه زاد على ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح (قوله يليق به) الضمير في عبارة البحر عن المبتنى عائد الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها اه قلت وهذا المبعوث يسمى في عرف الاعاجم بالدستيمان كيا باني (قوله الا اذا سكنت طويلا) قال الشارح في كتاب الوقف ولو سكنت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ اه ح وأشار بقوله يعرف الى أن المعتبر في الطول والقصر العرف (قوله لكن في النهر الخ) ومثله في جامع الفصولين ولسان الحكماء عن فتاوى ظهير الدين المرغيناني وبه أفتى في الحامدية قلت وفي البرازية ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجه وأعطاهان لثة آلاف دينار الدستيمان وهى بنت موسر ولم يعط لها الاب جهازا أفتى الامام بجال الدين وصاحب المحيط بأن له مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب الدستيمان قال وهذا الاختيار الائمة وقال الامام المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع بشئ لان المال في السكاح غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يمتز بان الدستيمان هو المهر المجل كذا ذكره في الكافي وغيره فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها الاستيفاء فكيف يملك الزوج طلب الجهاز والشئ لا يباله عوضا وأجاب عنه الفقيه ناقلا عن الاستاذ أن الدستيمان اذا درج في العقد فهو المجل الذي ذكرته وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه ولهذا قلنا ان لم يدرج في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج اياما لا يتسكن من دعوى الجهاز لانه لما كان محتملا وسكت زمانا صلح للاختيار دل أن العرض لم يكن الجهاز اه ملخصا وحاصله أن ذلك المجل لا يلزم كونه هو المهر المجل دائما كيوهمه كلام السكاكي حتى يرد أنه مقابل

لنفسها لا يجهازها بل فيه تفصيل وهو أنه ان جعل من جلة المهر المعقود عليه فهو المهر المجل وهو مقابل بنفس
 المرأة والا فهو مقابل بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازاً علم أنه دفعه تبرعاً بلا طاب عوض
 وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان
 معقوداً عليه لانه وان ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عادة أن كثرة لاجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له
 ايضاً ولهذا كان مهر من لا جهاز لها أقل من مهر ذات الجهاز وان كانت أجل منها ويوجب بانه لما صرح بكونه
 مهر او هو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسيأتي في باب
 النفقة ان شاء الله تعالى مزيد بيان لهذه المسئلة وان هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمرأة
 اذا طلقتها أخذته كله واذا ماتت بورث عنها وانما يزيد المهر طمعة في تزويج بيتهم به وعوده اليه ولولده اذا ماتت
 وهذه المسئلة نظير ما لو تزوجها بأكثر من مهر المثل على أنها بكر فاذا هي ثيب فقد صرح الخلاف في لزوم الزيادة
 وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسئلة وقد مر أن المرجح لزوم فلذا كان المصحح هنا عدم الرجوع بشئ كما مر
 عن الرغامي (قوله نسكح ذي الخ) لما فرغ من مهر المسلمين ذكره هو والكفار ويأتي بيان أن نسكحتهم
 وقوله أو مستأن بشئ يراد به انه لو عبر المصنف بالكفر لكان أولى لان المستأن كالذي هنا نهر عن العناية
 (قوله غة) أي في دار الحرب (قوله بيمية) للراد بها كل ما ليس بمال كالدلم بحر (قوله وذاجرتهم) بان
 كان لا يلزم عندهم مهر المثل بالنفي وبما ليس بمال (قوله قبل الوطء) (قوله فلامهر لها) هذا قوله
 وعندهما لهما مهر المثل اذا دخل بها أو مات عنها والمتعة لو طلقها قبل الوطء وقبل في الميتة والسكوت روايتان
 والاصح أن السكوت على الخلاف هداية لكن في الفتح أن ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه
 لان النكاح معاوضة فمال ينص على نفي العوض يكون مستحقاً لاهود كالميتة كالسكوت لانهم ليست
 مالا عندهم فذكرها الغونهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وصليه وعبرة الفتح ولو أسلم ورفع أحدهما البنات أو
 ترافعا اه ولم يقل أو أسلم أحدهما لافهامه بالاولى (قوله لانا أمرنا بتركهم) أي ترك اعراض لا تقرير
 وقوله وما يدنيون الواو للعطف وللمصاحبة فلازمهم عن شرب الخمر وكل الخنزير ويبيعهما ط عن أبي
 السعود (قوله وتثبت بقية أحكام النكاح) أي ان اعتقدها أو ترافعا لينا ط (قوله كعدة) أي لو طلقها
 وأمرها لزوم بيتها الى انقضاء عدتها ورفع الامر اليها حكمنا عليها بذلك وكذا لو طلبت نفقة العدة الزمناها بها
 رحتى (قوله ونسب) أي يثبت نسب ولده فيما يثبت به النسب بيدنا رحتى (قوله وخيار بلوغ) أي لصغير
 وصغيرة اذا كان الزوج غير الاب والجد ط (قوله وتوارث بنكاح صحيح) هو ما يقران عليه اذا أسلم
 بخلاف نكاح محرم أو في عدة مسلم كما سيأتي في الفرائض (قوله وحرمه طلاق ثلاثا الخ) فيفرق بينهما ولو
 بمراجعة أحدهما وأمالو كما محرمين ولا يفرق الا بمراجعة كليهما كما سيأتي في نكاح الكافر (قوله قبل القبض)
 أما بعده فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلها ذلك) هذا قول الامام وقال الثاني
 لهما مهر المثل في المعين وغيره وقال الثالث لهما القيمة فيهما نهر (قوله وتسبب الخنزير) كذا في الفتح قال
 الرحتى والاولى فتقتل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال في الفتح ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لهما نصفه
 عند أبي حنيفة وفي غير المعين في التجر لهما نصف القيمة وفي الخنزير المتعة وعند محمد لهما نصف القيمة بكل حال
 لانه أوجب القيمة فتتصرف ويؤخذ أبي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لهما المتعة لان مهر المثل لا يتصرف اه
 (قوله اذا أخذ قيمة القيمي الخ) بيانه أن أخذ المثل في المثلي أو لقيمة في القيمي بخزلة أخذ العين والجر مثلي فأخذ
 قيمته ليس كأخذ عينه بخلاف القيمة في القيمي كالخنزير فاذا أوجس عليه مهر المثل وأودم الوشري ذي من ذي
 دارا بخنزير فان اشغف بها المسلم أخذها بقيمة الخنزير وأوجب بان قيمة الخنزير كعينه لو كانت بدلا عنه كمسئلة
 النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار لا عن الخنزير وانما صيرها اليها للتقدير بها الا غير واعترض بان القيمة
 في النكاح ايضاً بدل عن الغير وهو البضع والمصير اليها للتقدير والجواب ما قالوا من أنه لو أنها بقيمة الخنزير

(نسكح ذي) أو مستأن
 (ذمية أو حربى حرية غة)
 بيمية أو بلا مهر بأن سكتا
 عنه أو بغيره (الحال أن
 ذاجرتهم فوطشت
 أو طلقت قبله أو مات عنها
 فلامهر لها) ولو أسلم أو
 ترافعا لينا لانا أمرنا
 بتركهم وما يدنيون
 (وتثبت) بقية (أحكام
 النكاح في حقهم كالمسلمين
 من وجوب النفقة في
 النكاح ووقوع الطلاق
 ونحوهما) كعدة ونسب
 وخيار بلوغ وتوارث
 بنكاح صحيح وحرمه طلاق
 ثلاثا ونكاح محرم (وان
 نسكحها بغيره أو خنزير عين)
 أي مشار إليه (ثم أسلم
 أو أسلم أحدهما قبل
 القبض فلها ذلك) فتقتل
 الجر وتسبب الخنزير ولو
 طلقها قبل الدخول فلها
 نصفه (و) لها (في غير عين)
 قيمة الجر ومهر المثل في الخنزير
 إذا أخذ قيمة القيمي كأخذ
 عينه (فروع) *

قبل الاسلام أجبرت على القبول لان القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية وبالاسلام تعذر
أخذ القيمة فأوجبنا ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على أن قيمة الخنزير يدل عنه في النكاح بمنزلة
هينه ولذا أجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لابعده بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يجاب بما
من آخر الزكاة في باب العائش من أن جواز الأخذ بالقيمة في الدار ضرورة حق الشفيع ولا ضرورة ههنا لا مكان
يجاب مهر المثل (قوله الوطء في دار الاسلام) أي إذا كان بغير ملك البين واحتراز عن الوطء في دار الحرب فإنه
لا حد فيه وأما المهر فلم أره (قوله الا في مسئلتين) كذا في الاشياء من النكاح وفيها من أحكام غيبوبة الحشفة
ان المستثنى ثمان مسائل فزاد على. اهنا الذميمة اذا نكحت بغير مهر ثم أسلمها وكانوا يدينون ان لامهر فلا مهر
والسبيد اذا زوج أمته من عبده فلا صح ان لامهر والعبد اذا ولى سبيدته بشبهة فلا مهر أخذ من قولهم
فما قبلها أن المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا الوطء حربية أو وطئ الجارية الموقوفة عليه أو وطئ
المرهونة بأذن الراهن طائناً الحل قال ينبغي ان لامهر في الثلاثة الأخيرة ولم أره الاثنا اه ونقل ح عن حدود
البحر في نوع ما لا حد فيه لشبهة الحل ان من هذا النوع وطء المبيعة فاسد قبل القبض لا حد فيه لبقاء الملك أو
بعده لان له حق الفسخ فله حق الملك فيه وكذا المبيعة بشرط الخيار للبائع لبقاء ملكه أو للمشتري لانهم الم
تخرج عن ما كمل بالكلية اه قال ح وهل لامهر في هذه الاربع اطلاق الشارح يشعر بذلك فليراجع
قلت أما الاولى فداخلية في مسألة بيع الامه قبل التسليم فلامهر ومثلها المبيعة بخيار البائع لان وطأها يكون
فسخاً للبيع أما المبيعة فاسد بعد القبض فينبغي لزوم المهر لوقوع الوطء في ملك غيره وكذا المبيعة بخيار
للمشتري ان أمضى البيع فافهم (قوله صبي نسك الخ) في الخاتمة المراهق اذا تزوج بلاذن وليه امرأه
ودخل بها فرد أبوه نكاحها قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقراً أما الحد فلمكان الصبي أو أما العقر فلانها انما
زوجت نفسها منه مع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد رخصت ببطلان حقه اه وكذا الوزني بشيب وهي نائمة فلا
حد عليه ولا عقراً أو بغير بالغته دعت الى نفسها وأزال عذرتها وعليه المهر لومكرهه أو صغيرة أو أمة ولو
بأمرها لعدم صحة أمر الصغيرة في إسقاط حقه وأمر الامه في إسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقراره بالزنا
اه هندية ملخصاً (قوله و بائع أمته) أي اذا وطئها قبل التسليم الى المشتري لا حد عليه ولا مهر لانه من
شبهة الحل لكونه في ضمانه ويده اذ لوها نكحت عادت الى ملكه والخراج بالضمنان م فلو وجب عليه المهر استحققه
(قوله ويسقط) أي عن المشتري ويثبت له الخيار كما لو أتلف جزأ من مهره ولو الجنية (قوله والا فلا) أي وان لم
تكن بكارة فلا يسقط شيء ولا خياره أيضاً وروى عن الامام انه ان خياره ولو الجنية (قوله تدافعت حار به الخ)
تقدم الكلام عليها أول الباب (قوله لابي الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كافي الهندية
عن التجنيس والصغيرة غير قيد في الهنديه لالاب والجد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا
اذنمت وهي بالغة صح النبي وليس لغيرهم ذلك والوصي يملك ذلك على الصغيرة والنيب بالبالغة حق
القبض لها دون غيرها اه وشمل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحيثئذ
فتطالب الام اذا بلغت دون الزوج كما أفاده في الهنديه ط قلت أي تطالب الام اذا ثبت القبض بغير اقرار
الام لمافي البرازية وغيرها أدركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب في صغرها وأقر
الاب به لا يصح اقراره عليها لانه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع
على الاب لانه أقر بقبض الاب في وقت له ولاية قبضه الا اذا كان قال عند الأخذ أبرأتك من مهرها ثم
أنكرت البنت له الرجوع هنا على الاب اه وفيها قبض الولى المهر ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت
بكر لانه يلى القبض لا الرد ولو ثيباً يصدق لانه أمين ادعى رد الامانة اه وفيها قبض الاب مهرها وهي بالغة
أولاً وجهزها أو قبض مكان المهر عينا ليس لها أن لا تجبر لان ولاية قبض المهر الى الآباء وكذا التصرف فيه
اه لكن في الهنديه لو قبض مهر البالغة ضيقة فلم ترض ان جرى التعارف بذلك جازله والا فلا ولو بـ

الوطء في دار الاسلام لا يخلو
من حد أو مهر الا في مسئلتين
صبي نسك بلاذن وطأ وعتة
وبائع أمته قبل تسليم
ويسقط من الثمن ما قابل
البكارة والا فلا * تدافعت
حار به مع أخرى فأزالت
بكرتها لزمها مهر المثل
* لابي الصغيرة المطالبة
بالمهر وللزوج المطالبة
بتسليمها ان تحمات الرجل

م (قوله فلو وجب عليه المهر
استحققه) أي لان المهر يصير
من الزوائد المنفصلة وهي
مملوكة لمن يده يضمنان
فكاننا أوجبنا المهر عليه
لنفسه

مطلب لابي الصغيرة المطالبة
بالمهر

وتعلم مسائل قبض المهر في البحر والنهر أول باب الأولياء (قوله قال البرزقي الخ) عبارة ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة إلى الزوج ولكن يجبر الزوج على إيفاء المجل فان زعم الزوج انهما تتحمل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يريهم النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل في التتارخانية البالغة اذا كانت لا تتحمل لا يؤمر بدفعها إلى الزوج (قوله المهر مهر السراخ) المسئلة على وجهين الاول نواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر والجنس واحد فان اتفقا على المواضعة فالمهر مهر السر والا فالمسمى في العقد ما لم يبرهن الزوج على ان الزيادة سمعة وان اختلف الجنس فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا عليها انعقد به المثل وان نواضع في السر على ان المهر دنانير ثم تعاقدا في العلانية على ان لامهر لها فالمهر ما في السر من الدنانير لانه لم يوجد ما يوجب الاعراض عنها وان تعاقدا على أن لا تكون الدنانير مهرها وسكتا في العلانية عن المهر انعقد به المثل الوجه الثاني ان يتعاقدا في السر على مهر ثم أقر في العلانية بأكثر فان اتفقا أو شهدان الزيادة سمعة فالمهر ما ذكر عند العقد في السر وان لم يشهد فعنده المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الاول لومن اختلف جنسه والا فالزيادة بقدر زاد على الاول اه لمخصا من الذخيرة والحاصل في الوجه الاول ان العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس أو جرى مرتين مرة في السر ومرة في العلانية كما قدمناه مبسوطا عن القمع عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو زيد لا يتصرف فيه نوع مخالطة لها يمكن دفعها بامعان النظر (قوله المؤجل إلى الطلاق) احتراز عن المهر المؤجل إلى مدة معلومة فانه يبقى إلى أجله بعد الطلاق وقوله يتجمل للرجعي أي مطلقا أو إلى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل لوراجعها وليس الرجعي بقيد بل البائن مثله بالاولى وقدمناه تمام الكلام على ذلك عند قوله وإلها من الوطء الخ (قوله ولو وهبته المهر الخ) أي لو قال لمطالبة لا أتزوجك حتى تهينني مالك على من مهرته ففعلت على أن يتزوجها فأبى فالمهر عايشه تزوج أم لا يزال وقوله فأبى أي قال لا أتزوجك فيكون رد الهبة لما ذاب المهر عليه وان تزوجها بعد الإباء (قوله ولو وهبته لاحد) أي غير الزوج لان هبة الدين لمن عليه الدين تصح مطلقا أما هبة لغيره فلا تصح ما لم يسقطه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الإقبضه كافي جامع الفصولين (قوله لم تصح) أي الهبة (قوله وهذه حيلة الخ) أفاد أنهم اغير قاصرة على المهر وفيها بعد لا شترط رضا المدون بالحالة فإذا كان طالب الهبة لا يرضى بالحالة إلا أن يصور فيمن يجهل ان الحوالة تنزع من صحة الهبة وأجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يتمكن الحال من مطالبة المدون برفعها إلى من لا يشترط قبوله أي كماله في المذهب تأمل ومن الحيل شراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة أي ثم ترده بعد اختيار رؤية أو يصالحها انسان عن المهر بشيء ملفوف قبل الهبة كافي البحر عن الغنية والاحقية أحسن والله تعالى أعلم

(باب نكاح الرقيق)

لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم نهر (قوله هو المملوك) في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي لانهم قالوا ان الكافر اذا أسرى في دار الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا أخرج فهو مملوك أيضا فعلى هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق الحر زبدارنا فالامة اذا أسرت ولم تخرج إلى دارنا لتزوجت لا يتوقف نكاحها بل يبطل لانه لا يجيز له وقت وقوعه كافي النهر بحثا قلت قد يقال ان له مجيزا وهو الامام لان له بيعها قبل الانحراح وبعده فتأمل (قوله كلا أو بعضا) شمل البعض والمملوك ما كان ناقصا كالمكاتب ومن وجد له سبب الحرية كالمدبر وأم الولد (قوله والقن المملوك كلا) أخرج البعض لكن دخل فيه المكاتب والمدبر وأم الولد لدخولهم في المملوك وفي المغرب القن من العبيد من ملك هو وأبوا وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وأما أمة فقهة فلم

مطلب في مهر السر ومهر العلانية

قال البرزقي ولا يعتبر السن ولو تسلمها فهر بث لم يلزمه طلبها * نكح امرأه وأخذها جس إلى أن يأتيها أو يعلم موتها المهر مهر السر وقبل العلانية * المؤجل إلى الطلاق يتجمل للرجعي ولا يتأجل لوراجعها ولو وهبته المهر على أن يتزوجها فأبى فالمهر باق نكحها أو لا ولو وهبته لاحد ووكلته بقبضه صح ولو أحالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم تصح وهذه حيلة من يريد ان يهب ولا تصح *(باب نكاح الرقيق)* هو المملوك كلا أو بعضا والقن المملوك كلا

نسمعه وعن ابن الاعرابي عبد قن خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يعنون به خلاف المدبر والمكاتب
 اه فللناسب ما في الرجعي من أن القن المملوك ملكا تاما لم ينقله سبب الحرية قال ح ثم اعلم أن كلامنا
 الرق والمالك كامل وناقص ففي القن كاملان وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كمل الرق وفي المدبر وام
 الولد كمل الملك (قوله توقف نكاح قن) أطلق في نكاحه فشميل ما اذا تزوج بنفسه أو زوجته غيره وقيد
 بالنكاح لان التسري حرام مطلقا قال في الفتح * (فرع) * مهم للتجار وما يدفع لعبد جارية ليتسرى بها
 ولا يجوز للعبد أن له مولاه أولا لان حل الوطء لا يثبت شرعا الا بملك الميمن أو عقد النكاح وليس للعبد ملك
 يمين فالحصر حل وطئه في عقد النكاح اه بحر (قوله وأمة) قد علمت أن القن يشمل الذكرا والاني (قوله
 ومكاتب) لان الكتابة أوجبت ذلك الحرف في حق الاكتساب ومنه تزويج أمته اذ به يحصل المهر والنفقة للمولى
 بخلاف تزويج نفسه وعبده ودخل في المكاتب معتق البعض لا يجوز نكاحه عنه وعنده ما يجوز لانه حر
 مديون أفاده في البحر (قوله وأم ولد) وفي حكمها ابنتها من غيره مولاها كما اذا زوج أم ولده من غيره فهاه
 بولده من زوجها وأما ولدها من مولاها فخر ونعامة في الحر (قوله فان أجاز نفذ الخ) ان كان كل من الاجازة
 أو الرد قبل الدخول فالامر ظاهر وان كان بعده في الرد يطالب العبد بعد الدخول كذا كره بقوله فيطالب
 الخ وفي الاجازة قال في البحر عن المحيط وغيره القياس ان يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجازة كما في
 النكاح الفاسد اذا جرده صحبها وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار
 العقد وحيث يند يجب بعقد واحد مهران وانه متمتع اه ثم الاجازة تكون صريحا ودلالة وضرورة كما سيأتي
 وفيه رخص الى ان سكوته بعد العلم ليس باجازة كما في القهستاني عن القنية (قوله ولا مهر) تفريع على قوله
 بطل ح أي لا مهر على العبد ولا مهر للامة (قوله فيطالب) جواب شرط مقرر أي فان دخل فيطالب فادهم
 (قوله من له ولاية تزويج الامة) أي وان لم يكن مالكا لها بحر وشمل الوارث والمشتري فلو مات المولى أو
 باعه فاجاز سيده الوارث أو المشتري يجوز والا فلا كما أشير اليه في العمادية قهستاني وشمل الشريكين فلو زوج
 أحدهما الامة ودخل الزوج فان رد الاخر فله نصف مهر المثل وللحزوح الاقل من نصفه ومن نصف المسمى
 بحر (قوله كآب) أي أبي اليتيم فانه تزويج أمته وكذا جده وكذا وصيه والقاضي ح لانه من باب
 الاكتساب فتح (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته ليكون من الاكتساب لا عبده ط
 وخرج العبد المأذون فلا يملك تزويج الامة أيضا بحر ومثله الصبي المأذون درر (قوله ومفاوض) فانه
 يزويج أمة المفاوضة لا عبدها ح عن القهستاني بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الامة كما مر وكذا
 المضارب كما في البحر (قوله ومتول) ذكره في النهر بحثا حيث قال ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال والرقيق
 في الغنمية الحرزة بدارنا قبل القسمة والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى وينبغي أن يصح في الامة دون العبد
 كالوصي ثم رأيت في البرازية لا يملك تزويج العبد الامن يملك اعتاقه اه أي فانه يدل على أنه لا يصح في
 العبد وأما في الامة فينبغي الجواز تخريجاً على الوصي كما قال ولعل الشارح اقتصر على المتولى ولم يدرك الامام
 لان أحكام الوصي والمتولى مستقيمان من واحد لكن الامام في مال بيت المال ملحق بالوصي أيضا حتى انه
 لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصي وله بيع عبد الغنمية قبل الاحراز وبعد فينبغي أن يملك
 تزويج الامة اذا رأى المصلحة تأمل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك مالوزوح الاب جارية ابنته من عبد
 ابنته فانه يجوز عند أبي يوسف بخلاف الوصي لكن في المبسوط أنه لا يجوز في ظاهر الرواية فلا استثناء بحر
 (قوله وغيره) أي من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب منه) أي من القن وغيره فان العقد سبب
 لوجوب المهر والنفقة وقد وجد من أهله مع انتفاء المانع وهو حق المولى لاذنه بالعقد (قوله ويسقطان
 بوثهم) قيد سقوط المهر في البحر عند قول الكثر ولو زوج عبدا ما ذوبا بما اذالم يترك كسبها وفي كلام
 الشارح اشارة اليه أما النفقة ولو مقضية تسقط عن الحر بموته فالعبد بالاولى (قوله ويباع قن) أي باعه

(توقف نكاح قن وأمة
 ومكاتب ومدبر وأم ولد على
 اجازة المولى فان أجاز نفذ وان
 رد بطل) فلا مهر مالم يدخل
 فيطالب بمهر المثل بعد دونه
 ثم المراد بالمولى من له ولاية
 تزويج الامة كآب وجسد
 وقاض ووصي ومكاتب
 ومفاوض ومتول وأما
 العبد فلا يملك تزويج الامة
 من يملك اعتاقه درر (فان
 نكحوا بالاذن فالمهر والنفقة
 عليهم) أي على القن وغيره
 لوجود سبب الوجوب منه
 (ويسقطان بوثهم)
 لغوات محل الاستيفاء
 (ويبيع قن فيها الا) يباع
 غيره)

سيده لانه دين تعلق في رقبته وقد طهر في حق المولى باذنه ويؤثر بيده فان امتنع باعه القاضي يحضره الا اذا
رضى أن يؤدي قدر ثمنه كذا في المييط نهر واشترط حضرة المولى لاحتمال أن يفديه وقد ذكر في المأذون
المديون ان للغرماء استسماعه أيضا قال في البحر من النفقة ولهاده أن زوجته لو اختارت استسماعه لنفقة كل
يوم أن يكون لها ذلك أيضا اه قلت وكذا للمهر (قوله كمدبر) أدخلت الكاف المكاتب ومعتق
البعض وابن أم الولد كما في البحر (قوله بل يسعي) لانه لا يقبل البيع فيؤدي من كسبه لانه نفسه فلو عجز
المكاتب صار المهر ديناً في رقبته فيساع فيه الا اذا أدى المهر مولاه واستخلصه كما في القن وقياسه أن المدبر لو عاد
الى الرق يحكم شاعبي بيده أن يصير المهر في رقبته بحر (قوله ولومات مولاه الخ) في القنية زوج مدبره
امرأة ثم مات المولى فالمهر في رقبته العبد يؤخذ به اذا عتق اه وفيه نظر لان حكمه السعاية قبل العتق
لا التأخر الى ما بعد العتق بحر قال في النهر هذا مدفوع بان ما في القنية فيه افادة حكم سكتوا عنه هو أن
المدبر اذا لزمت السعاية في حياة المولى مات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه
يؤخذ به جملة واحدة حيث قدر عليه ويبطل حكم السعاية اه أقول حاصل الجواب أن المدبر يسعي في
حياة مولاه في المهر أما بعد موت مولاه فانه يسعي أولاً في ثلثي قيمته لتخليص رقبته من الرق ويصير المهر في
رقبته يؤديه بعد عتقه كدين الاحرار لا بطريق السعاية فان وجد معه حله أخذ منه والا عمل معاملة المديون
المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة القنية فيه خفاء عز ذلك البهاوي النهر فادهم (قوله ان تجددت) يعني
ان لزمه نفقة فيبيع فيما قل بمفهومه بما عليه من النفقة بقي الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته
ولا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجددت عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها او يفعل بالفضل كما مر ح
ووجهه ما في البحر عن المدسوط أن النفقة يتجدد وجوبها بمضي الزمان وذلك في حكم دين حادث اه أي ان
ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث فيباع فيه بخلاف ما تجدد عليه ويبيع فيه أولاً فانه
لا يباع فيه ثانياً لا استيفاء بآقيه لانه في حكم دين واحد خلافاً لما في نفقات صدر الشريعة حيث يطهر منه أنه
يباع في الباقي أيضاً كما سيأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى ثم الظاهر أن هذا مفر وض فيما اذا كانت النفقة
مفروضة بالتراضي أو بقضاء القاضي لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في
نفقات البحر صور المسئلة بما اذا فرض القاضي له نفقة شهر مثلاً وعجز عن أدائها باعه القاضي ان لم يقدر
المولى وأفاد انه انما يباع فيما عجز عن أدائه لالنفقة كل يوم مثلاً لا لاضرار بالمولى ولا لاجتماع قدر قيمته
للأضرار او ينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها ما عجز العبد عن التصرف ولا انها بقصد الزيادة لاضرار
المولود ولذا فرض المسئلة في البحر فيما اذا فرضها القاضي تأمل (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لو لزمه مهر آخر
عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانياً فلا فرق بين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة تجدد عند
السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر ح عن شيخه السيد وأجاب ط بان النفقة التي حدثت عند الثاني سببها
محقق عند الاول فتسكرو بيده في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن
عقد مستقل حتى توقف على اذنه اه قلت وحاصله أن النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين
حادث ولذا يبيع فيها ثانياً الا أنها لما كان سببها متحداً وهو العقد الاول لم تكن ديناً حادثاً من كل وجه أما المهر
الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب جديد وأنت خبير بان هذا جواب اقناعي ثم اعلم أن دين
المهر والنفقة عيب في العبد فلا يشتري الخيارات لم يرض به * (نسيه) * قال في البحر علل في المهر اجل عدم
تسكروا بيده في المهر بانه يبيع في جميع المهر فيفسد أنه لو يبيع في مهرها المجل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى
لانه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظره مخالف لانه قبله عن المدسوط من أنه ليس شيء من ديون العبد
ما يباع فيه مرة بعد أخرى الا بالنفقة لانه يتجدد وجوبها بمضي الزمان الخ ولا ينبغي أن المهر المؤجل كان واجبا
قبل حلول الاجل وانما تأخر المطالبة الى حلوله فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يباع ثانياً عنده ولانه

كمدبر بل يسعي ولومات
مولاه لزمه جملة ان قدر
نهر وقنية (لكنه يباع في
النفقة مراراً) ان تجددت
(وفي المهر مرة) ويطلب
بالباقى بعد عتقه

يلزم أنه لو كان المهر ألفاً مائة وقيمة العبد مائة فيبيع بمائة أن يباع ثانياً وثالثاً وهكذا لأنه في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو خلاف ما صرحوا به و مراد المعراج بقوله يبيع في جميع المهر أنه انما يبيع لأجل جميع المهر أي لأجل ما كان جميعه واجبه وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة عند الثاني فإنه لم يبيع فيها عند الاول فيباع فيها ثانياً عند الثاني فالمراد بيان الفرق بين المهر والنفقة كما صرح به في الحر من الدفقات فراجعهم فافهم (قوله الا اذا باعه منها) فان ما عليهما من مقدار ثمنه يلتقي قصاصاً بقدره محالها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده ح (قوله ولو زوَّج المولى أمته الخ) حاصله تقييد المسئلة الاولى التي يباع فيها القن بما اذا لم تكن الامة أمة مولى العبد فهذا كالاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت أمة المولى مأذونة مدبونة فإنه يباع لها أيضاً وأطلق هنا الامة والعبد فشمّل ما اذا كانا قنّين أو مدبرين أو كانت أم ولد أو كان ابن أم ولد (قوله لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الامة يثبت للسيد ابتداء في غير المأذونة والمكاتبه ومعتقة البعض كافي النهر ح وفي استثناء المأذونة كلام يأتي قريباً (قوله بل يسقط) أي بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة يثبت لها أولاً ولا يثبت للسيد كافي النهر عن الفتح ح ومائدة وجوبه لها أنه لو كان عليها دين يستوفي منه ويقضى دينها فالاول والاول أظهر كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشبه وأيده أيضاً في الدرر وهذا مؤيد لتصحح الولوالجية قال في البحر ولم أر من ذكر له هذا الاختلاف عمرة ويمكن أن يقال انهم انظر فيما لو زوج الاب أمة الصغير من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الاول لا يصح النزوح وهو قولهما وبه جزم في الولوالجية مع اللابأنه نكاح الامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه للعمال اه واعترضه الرجعي بأنه لا استحالة في وجوب المال للصغير على أبيه بخلاف مال وزجه من أمة غسّ قات وكأنه فهم أن الضمير في قوله من عبده للاب مع أنه للصغير كما صرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي عمرة الخلاف قضاء دينها منه وعدمه وقال ويترجّح القول بالوجوب ولهذا صححه ابن أمير حاج (قوله ويحل الخلاف الخ) ذكره في النهر بحثاً بقوله وينبغي أن يكون محل الخلاف ما اذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فإن كانت يبيع أيضاً ويدل عليه ما في الفتح مهر الامة يثبت لها ثم ينتقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه قلت أنت خير أن قول الفتح يثبت لها الخ هو أحد القولين فكيف يجعله دليلاً لعدم الخلاف فإن التبادر من عباراتهم أن قضاء دينها منه مبيى على القول بأنه يثبت لها أولاً أما على القول بأنه يثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولهذا جعله العلامة المقدسي عمرة الخلاف كما مر فتأمل (قوله لأنه يثبت لها) أي لان المهر يثبت للامة مأذونة أو غيرها ثم ينتقل للمولى ان لم يكن عليها دين ولا فلا ينتقل اليه فالضمير راجع للامة المذكرة لا بقيد كونها مأذونة فهو استدلال بالأعم على الاخص فافهم (قوله فالمر بربقته) وقيل في ثمة والاول الصحيح كافي المنية ولو أعتقه كان عليه الاقل من المهر والنفقة كافي التنقيح فتستثنى (قوله يدور معه الخ) أي يباع فيه وان تداولته الايدي مراراً (قوله كدين الاستهلاك) أي كالمستهلك مال انسان عند سيده (قوله لكن للمرأة فسح البيع) ذكره في البحر بحثاً ونقله المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل زوج غلامه ثم أراد أن يبيعه بدون رضا المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فللمولى بيعه وان كان ولا الارضاها وهذا كما قلنا في العبد المأذون المدبون اذا باعه بدون رضا العرواء ولو أراد الغريم الفسخ فله أن يفسخ البيع كذلك هنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه أما لو كان المولى قضاؤه فلا فسخ أصلاً (قوله طلقها رجعية) مثله أرفع عليها الطلاق أو طلقها تطليقة تقع عاها بحر (قوله اجازة) لان الطلاق لرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة قضاء بخلاف البائن لانه يحتمل المتاركة كافي النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الاجازة جعل على الادنى وأشار الى أن الاجازة تثبت بالدلالة كما تثبت بالصرح وبالضرورة فالمرح كرضيت وأجزت وأدنت ونحوه والدلالة تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه الخبر

الا اذا باعه منها خائسة (ولو زوّج) المولى (أمة من عبده لا يجب المهر) في الاصح ولو الجنية وقال البرزقي بل يسقط ويحل الخلاف اذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فان كانت يبيع أيضاً لانه يثبت لها ثم ينتقل للمولى ثم (فلا باعه سيده بعد ما تزوجه امرأته فالمر بربقته يدور معه أينما دار كدين الاستهلاك) لكن للمرأة فسح البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء مخ (وقوله لبعده طلقها رجعية اجازة)

حسن أو صواب أو لا بأس به، وبفعل يدل عليها كسوف المهر أو شيء منه إلى المرأة والضرورة فهو عتق العبد أو الأمة فلا عتاق إجازة وتماه في البحر ولو أذن له السيد بعد ما تزوج لا يكون إجازة فإن أحاز العبد ما صنع جاز استحسانا كالفضولي إذا وكل فأجاز ما صنعته قبل الوكالة وكالعبد إذا رزق وجه فضولي فأذن له مولاه في التزويج فأجاز ما صنعته الفضولي كذا في لفتح أقول ولعل وجهه أن العدة إذا وقع موقوف على الإجازة فصل الاذن بعده ملك استئناف العقد فملك الإجازة الموقوف بالاولى لكن عات ان من الإجازة الصريحة يحسب حفظ أذنت فيناقض ما ذكر من أن الاذن بعد التزويج لا يكون إجازة وأجاب في البحر بحمل الاول على ما إذا علم بالنكاح فقال أذنت والثاني على ما إذا لم يعلم وبه جزم في النهر قالت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن والإجازة فالاذن ليس ميسق والإجازة ملاقع ويظهر منه أيضا أن الاذن يكون متى الإجازة إذا كان لامر وقع وعلم به الاذن وعلى هذا فقول البحر وغيره الإجازة تثبت بالدلالة وبالصرح الخ أنسب من قول الزيلعي الاذن يثبت الخ وعلم أن المصنف لو قال اذن بدل قوله إجازة لصح أيضا لأن الامر بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم إجازة فتقول النهر ولم يقل اذن لانه لو كان لاحتماح إلى الإجازة فيه نظر قد مر (قوله للنكاح الموقوف) يستفاد من قوله الموقوف انه عقد فضولي فتجوز فيه أحكام الفضولي من صحة وفسخ العبد والمراة قبل إجازة المولى وتماه في النهر (قوله لانه) أي قول المولى طاقها أو فاقها لانه يستعمل للمنازعة أي فيكون ردا ويحتمل الإجازة فحمل على الرذالة أدنى لان الدفع أسهل من الرجع أولانه أي بحال العبد المتبرع على مولاه فكانت الحقيقة متروكة بدلالة الحال بجر من العناية وعلى الثاني ينبغي لوزوجه فضولي فقال المولى للعبد طاقها أنه يكون إجازة إذا لم يرد منه في هذه الحالة نهر قلت التعليل الاول يشمل هذه الصورة فلا يكون إجازة (قوله حتى لو أجاز الخ) تفريع على ما فهم من المقام من أن ذلك رد قال في البحر وقد علم من قرأه أن قوله طاقها أو فاقها وان لم يكن إجازة فهو رد فيفسخه نكاح العبد حتى لا تلحقه الإجازة بعده (قوله بخلاف الفضولي) أي إذا قال له الزوج طاقها يكون إجازة لانه يملك التعلق بالإجازة فيملك الامر به بخلاف المولى وهذا مختار صاحب المحيط وفي الفتح أنه الوجه ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين السفي انه ليس بإجازة فلا فرق بينهما ما وعلى هذا الاختلاف إذا طلقها الزوج وفي جامع الفصولين ان هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة أمالو طلقها ثلاثا فهي إجازة اتفاقا وعليه فينبغي أن تحرم عليه لوطقها ثلاثا لانه يصير كأنه أجاز أولا ثم طلق اه وبه صرح الزيلعي بجر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فحمل ما إذا أذن له في نكاح حرة أو أمة معينة أولا فخاف الهداية من التقييد بالأمة والمعينة اتفاقا بجر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكحها وتقيده لثلاثتهم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون قبل الوقوع على ما مر بيانه فافهم (قوله فوطئها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد الابيه ط (قوله خلافا لهما) عندهما الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفاسد الا بعد العتق (قوله تقيده) أي ويصدق قضاء وديانة قال في النهر واعلم أنه ينبغي أن يقيدها بخلاف بما إذا لم ينو المولى الصحيح فقط فان نواه تقيده أخذ من قولهم لو حلف أنه مات تزوج في الماضي يتناول بعينه الفاسد أيضا قال في التلخيص ولو نوى الصحيح صدق ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف وعناية بجانب الحقيقة اه نهر (قوله كالأوص) أي فانه يتقيده اتفاقا أيضا كما بحثه في البحر أخذ مما بعده (قوله صح) أي فإذا دخل بها يلزمه المهر في قولهم جميعا بجر عن البدائع (قوله وصح الصحيح أيضا) أي اتفاقا وهذا ما بحثه في النهر على خلاف ما بحثه في البحر من أنه لا يصح اتفاقا وإذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك أن حججه في البحر كما وضحته فيما علقته عليه ويأتي قريبا بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) أي بعد الفاسد وهذا عطف على قوله فيباع الخ فهو أيضا من ثمره الخلاف لانه إذا انتظم الفاسد عنده ينتهي به الاذن وإذا لم ينتظم لا ينتهي به عندهما فله أن يتزوج صحيحا بعده أو غيرها (قوله لانه الاذن مرة) ومثل الاذن الامر بالتزويج كالأوصال له تزويج فانه لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر

مطلب في الفرق بين الاذن والإجازة

للسكاح الموقوف (لا طلقها أو فارقها) لانه يستعمل للمنازعة حتى لو أجاز بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولي (واذنه لعبد في النكاح ينتظم جائزه وفاسده فيباع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها) خلافا له ما ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيده كالأوص عليه ولو نوى على الفاسد صح وصح الصحيح أيضا نهر (ولو نكحها ثانيا) صحيحا (أو) نكح أخرى (بعدها) صحيحا وقف على الإجازة لانتهاء الاذن بمرة

لا يقتضي التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأة لان قوله امرأة اسم لواحدة من هذا الجنس بحر عن البدائع
 (قوله وان نوى مرارا الخ) أي لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد أخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى ثنتين
 يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزوج بأكثر من ثنتين بحر عن شرح المغنى للهندي وحاصله
 أن الامر يتضمن المصدر وهو الفرد الحقيقي أو الاعتباري أي جملة ما علكه دون العدد المحض كما قالوا في طلاق
 امرأتى ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون التثنية (قوله وكذا التوكيل بالنكاح) بأن قال تزوج لي امرأة
 لا يملك أن يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى الموكل الاربع ينسحق أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل
 جنس النكاح في حقه ولكن ما طهرت بالنقل كذا في شرح المغنى للهندي في بحث الامر بحر فانهم لكن
 نية الاربع انما تصح اذا لم يقل امرأة أما لو قال كما هو تصور المسئلة قبله فلا كما أفاده الرجعي ويؤيده ما مر
 أن نفع البدائع من أن المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أي توكيل من يريد
 لنكاح به وهذا امر تبطل بقول المصنف والاذن بالنكاح ينظم جائزه وفاسده (قوله فانه لا يتناول الفاسد)
 لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لانه لا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا وحلف لا يتزوج وتزوج نكاحا
 فاسدا لا يثبت بخلاف البيع يجوز في قول أبي حنيفة لان الفاسد يبيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل
 في عين البيع فيثبت به خانية (قوله به يقى) عبارة البحر فلا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى كافي المصنف وأسقط
 الشارح اتفاقا لان قوله وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وارجاع ضمير عليه الى الاتفاق فيه نظر اذا لمعنى
 للاتفاق بالاتفاق فانهم (قوله لا يملك الصحيح) لانه قد يكون له غرض في الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد
 العقد فانه لا يلزم الا بالوطء وفي الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد ويتأكد بالخلو والموت ولو بدون وطء ففيه
 الزام على الموكل بما يلزمه وهذا يؤيد ما بحثه في البحر كما مر عن قوله وصح الصحيح أيضا (قوله بخلاف
 البيع) أي بخلاف التوكيل ببيع فاسد فانه يملك الصحيح لان البيع الفاسد يبيع حقيقة لا فادته الملك بعد
 القبض بخلاف النكاح الفاسد كما مر (قوله الاذن في النكاح) الاول بالنكاح بالباء والمراد الاذن للعبد
 المجبور وهو فذل الجبر واسقاط الحق لان العبد له أهلية التصرف في نفسه وانما يخرج عنه لحق المولى فبالاذن
 يتصرف لنفسه باهليته وعند زفر والشافعي هو توكيل وانابة كما سيأتى في باب ان شاء الله تعالى والظاهر ان
 هذا غير خاص بالعبد لانه يقال اذنت لزيد بأكل طعامي أو بسكنى دارى ففيه فذل الجبر واسقاط حق وكذا
 يقال اذنت له ببيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما لم يكن الاذن للعبد توكيلا عندنا
 لما علمت من أنه بالاذن يتصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله والتوكيل بالبيع) أي توكيل
 أجنبي به وقول البحر أشار المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا
 بهم ان الاذن هو التوكيل لكن قد علمت أنه ليس عينه مطلقا بل قد يطلق عليه فراه الاذن الذي بمعنى
 توكيل الاجنبى لاذن العبد تأمل (قوله وبالنكاح لا) أي والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفاسد كما مر (قوله
 واليمين على نكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يثبت الا بالصحيح وأما اذا حلف انه ما تزوج في الماضي فانه
 يتناول الصحيح والفاسد أيضا لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي الماضي وقوع العقد بحر عن المبسوط
 (قوله وصلاة) يقا على قياس ما تقدم ان عينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافه في
 المستقبل منعقدة على المنتهية للشواب وهو لا يحصل بالفاسد ومثلها الصوم والحج ط فأتى في
 الايمان حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنيسة وان أفطر لوجود شرطه ولو قال صوما أو يوم حنث بيوم
 وحنث في لا يصلي بركعة وفي لا يصلي صلاة بشفع وفي لا يحج لا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث أو حتى
 يطوف أكثر الطواف عن الثاني اه وبه علم أن المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل الخلو
 عليه ثم عامع شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان أفسده بعده تأمل (قوله صح) أي
 النكاح لانه ينتهي على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بحر (قوله وسأوت الغرماء) أي أصحاب

وان نوى مرارا ولو مرتين
 صح لانهما كل نكاح العبد
 وكذا التوكيل بالنكاح
 (بخلاف التوكيل به) فانه
 لا يتناول الفاسد فلا ينتهي
 به به يقى والتوكيل بنكاح
 فاسد لا يملك الصحيح بخلاف
 البيع ابن ملك وفي الاشياء
 من قاعدة الاصل في الكلام
 الحقيقة الاذن في النكاح
 والبيع والتوكيل بالبيع
 يتناول الفاسد والنكاح
 لا واليمين على نكاح وصلاة
 وصوم وحج وبيع ان كانت
 على الماضي يتناوله وان
 على المستقبل لا (ولو تزوج
 عبدا له ما ذونا مديونا صح
 وسأوت) المرأة (الغرماء
 في مهر مثلها)

الدين وفيه تصريح بأن المهر كسائر الديون فلو مات العبد وكان له كسب توفي منه وما في الفقه عن الترتائي لو
 مات العبد سقط المهر والنفقة يجب حمله في المهر على ما إذا لم يترك شيئا نهر وأصل هذا الاستخراج والتوفيق
 لصاحب البحر (قوله والاقل) أي ان كان المهر المسمى أقل من مهر المثل تساوى الغرماء فيه ولم يذكره
 المصنف لعلمه بالاولى (قوله والزائد عليه الخ) أي اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فانها تساوى بهم في قدره
 والزائد عليه يطالب به بعد استيفاء الغرماء بجر أي فيسعى لها به ان بقي في ملك مولاه أو تصبر الى أن يعتق
 ولو باعه الغرماء معها ليس لها بيعه ثانيا لاخذ الزائد لانه لا يباع في المهر مرتين كما حرمناه فيما مر تأمل (قوله
 كدين الصصة) أي اذا كان على المريض دين صحة وهو ما ثبت بينة مطلقا أو باقراره صحيفا قدم على دين
 المرض وهو ما أقر به مريضان فيه اضرازا بالغرماء فيقضيه بعد قضاء ديونهم (قوله الا اذا باعه منها) في
 الخاتمة وزوجه بألف وباعه منها بتسعمائة وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع كانت التسعمائة بينهما
 يضرب الغريم فيها بألف والمرأة بالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا اعتق اه
 وقوله ولا تتبعه بتأمين ثم باء واحدة أي لا تطالبه بما بقي من مهرها لانه صار ملكها وانفسخ النكاح والسيد
 لا يستوجب على عبده ما بخلاف ما بقي للغريم فانه باق في ذمة العبد فيطالب به به بعد عتقه أما قبله فلا ما مر من
 ان العبد لا يباع في دين أكثر من مرة الا المفقدة ولان الغريم لما أجاز بيع المولى منها تعلق حقه في القيمة فقط
 ولا يخفى أن المرأة ببيعته وعتقه كالمولى باء المولى من غيرها ولا يمنع من بيعه تعلق الدين برقبته الى ما بعد عتقه لما
 قلنا فاقبل من أنه ليس لها بيعه لتعلق حق الغريم به فهو وهم منشؤه التحفيف ولو كانت النسخة ولا تبعه
 ويبيعه الغريم من البيع نافي قوله اذا اعتق فانهم (قوله كما مر) أي قبيل قوله ولو زوج المولى أمته من عبده
 ح (قوله بنته) المراد من تزويجها من النساء بعد موته سواء كانت بنتا أو بنت ابن أو اختا ط (قوله لان الم
 تلك المكاتب) لانه لا يحتمل العقل من ملك الى ملك مالم يجرز وانما تلك ما في ذمته من بدل المكاتبه وأما صحة
 عتقها اياه فلانه يبرأ به عن بدل الكتابة أولا ثم يعتق فصح (قوله للتنافي) أي بين كونه مالكا لها وكونهها
 مالكة له (قوله أو أم ولده) ومثلها المدبرة ولا تدخل المكاتبه بقرينة قوله فتخدمه أي المولى لان المكاتبه
 لا تملك المولى استخدامها فلذا تجب النفقة لها بدون التبوثة بجرز وأما نفقة الاولاد فتكون على الام لان
 ولد المكاتبه دخل في كتابتها ونعمانها في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله لا تجب تبوثنها) هي في اللغة
 مصدر بوأته منزلا أي أسكنته اياه وفي الاصطلاح على ما في شرح النفقات للخصاف أن يخلى المولى
 بين الامة وبين زوجها ويدفعها اليه ولا يستخدمها أما اذا كانت تذهب وتجيء وتخدم مولاه
 لا تكون تبوثة اه بحر وقال قبله وقيل بالتبوثة لان المولى اذا استوفى صداقتها أمر أن يدخلها على
 زوجها وان لم يلزمه أن يزوجها كدافي المبسوط ولذا قال في المحيط لو باعها بحيث لا يقدر الزوج عليها
 سقط مهرها كإسائها في مسئلة ما اذا قلنا اه أي سقط لو قبل الوطء هذا وفيما نقله عن الخصاف وماتقله عن
 المبسوط شبه التنافي لان الاول أفاذ أنه لا بد في تحقق معنى التبوثة اصطلاحا من تسليم الامة الى الزوج والثاني
 أفاد أن التسليم اليه بعد قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوثة ينافي وجوب التسليم المذكور
 والجواب ما أفاده في النهر من أن التسليم الواجب يقتضي فيه بالخليفة بل بالقول بأن يقول له المولى متى ظفرت
 بها ووطئتها كما صرح به في الدراية والتبوثة المنفية أمر زائد على ذلك لا بد فيها من الدفع والاكتفاء فيها بالخليفة
 كما ظن بعضهم غير واقع اه وهذا أولى مما أجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوثة المنفية التبوثة المستمرة
 (قوله وان شرطها) لانه شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير لانه لو صح الشرط لا يخلوا ما أن
 يكون بطريق الاجارة أو الاعارة فلا يصح الاول لجهالة المدد والثاني لان الاعارة لا يعلق بها لزوم بحر
 (قوله أما لو شرط الحر الخ) بيان للفرق بين المستلمين وهو أن اشتراط حرية الاولاد وان كان لا يقتضيه نكاح
 الامة أيضا لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويمتنع الرجوع عنه لانه يثبت

والاقل (والزائد) عليه
 (تطالب به) بعد استيفاء
 الغرماء (كدين الصصة
 مع) دين (المرض) الا
 اذا باعه منها كما مر (ولو
 زوج بنته مكاتبه ثم مات
 لا يفسد النكاح) لان الم
 تلك المكاتب بوجوب أبيها
 (الا اذا عجز فرد في الرق)
 فحينئذ يفسد للتنافي (زوج
 أمته) أو أم ولده (لا تجب)
 عليه (تبوثنها) وان شرطها
 في العقد أم لو شرط الحر
 حرية أولادها فيه صح
 وعتق كل من ولده

مقتضاه جبراً بخلاف اشتراط التبوته لانه يتوقف وجودها على فعل حسي اختياري لانه وعديجب الايقاع به
غير انه اذ لم يف به لا يثبت متعلقه أعني نفس الموعود به فتح ملخصاً وأقره في البحر والنهر ومقتضى وجوب
الوفاء به انه شرط غير باطل لكن لا يلزم من صحته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لانه لا يمكن تقديم التصريح بانه
باطل وكذا صرح به في كافي الحاشية كما يقال لو شرط ذلك للزواج كان هذا الشرط باطلاً ولا يمنع أن يستخدم
أمنه ولعل معنى وجوب الوفاء به أنه واجب ديانة ومعنى بطلانه أنه غير لازم قضاء فتأمل * (تنبية) *
قال في النهر وقيد الرجل في الفتح بالحر حتى لو كان عبداً كانت الاولاد عبيداً عنده ما خلا لحمد اه
ونظر فيه ح بان التعليق المعنوي موجود قلت وهو الذي يظهر وهذا القيد غير معتبر المفهوم ولذا لم يقيد
به في كثير من الكتب وأما ما ذكره في البحر من الخلاف فائماً رأيتهم ذكره في مسألة العبد المغرور اذا
تزوج امرأته على أنها حرة فظهرت أمة بخلاف الحر المغرور وان أولاده أحرار بالقيمة اتفاقاً فالظاهر أن ما في
النهر سبق نظريته انه ذكر مسألة المغرور ثم قال وقيد الرجل في الفتح الخ فاشتبه عليه مسألة بمسألة
فليراجع (قوله حرية أولاده) أي أولاد القنة ونحوها وقوله فيه أي في العقد والظاهر أن اشتراطها بعده
كذلك ويجوز ط (قوله في هذا النكاح) أما لو طلقها ثم نكحها ثانياً فهم أرقاء الا اذا شرط كالاول ط
(قوله والتزوج) عطف على قبول ط وهو أحسن من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره)
حال من التزوج وإلها للشرط ح (قوله هو معنى الخ) خبران ح فكأنه قال ان ولدت أولاداً من هذا
النكاح فهم أحرار ط (قوله ومغاده) أي مغاداة التعليل المذكور وذلك لان المعلق قبل وجود الشرط عدم
ولابده من بقاء الملك عند وجود الشرط وهذا البحث لصاحب البحر وأقره عليه أخوه في النهر والمقدسي
وقال في البحر وقد ذكر ذلك في المبسوط في التعليق صريحاً بقوله كل ولد تلدينه فهو حر فقال لومات المولى
وهي حبل لم يعتق ما تلده العقد الملك لا تنقلها لورثة ولو باعها المولى وهي حبل جاز بيعه فان ولدت بعده لم
تعتق اه الا أن يفرق بين التعليق صريحاً والتعليق معنى ولم يظهر لي الا أن اه قلت يظهر لي الفرق بينهما
من حيث ان هذا التعليق المعنوي يتعلق به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه أصالة الولد والرقيق ميث
حكم فصار المقصود به أصالة حرية الولد فلا يكون في حكم التعليق الصريح فلا يبطل بزوال ملك المولى وفظيره
المكاتب فان عقد الكتابة معاوضة وهو متضمن لتعليق العتق على أداء البذل ولا يبطل هذا التعليق الضمني
بموت المولى المعلق وأيضا فان المغرور الذي تزوج امرأته على أنها حرة يكون شرطاً لحرية أولاده معنى فاذا
ظهر أنهم أمة تكون أولاده أحرار مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسئلته واقع شرط الحرية مع المولى
صريحاً فلا ينزل حاله عن حال المغرور فتأمل (قوله ولو ادعى الزوج الخ) هذا ذكره في النهر بحثاً وقال انه
حادث الفتوى واستنبطه مما في جامع الفصولين في المغرور ولو ادعى أنه تزوجها على أنها حرة وكذب المولى فان
برهن فالاولاد أحرار بالقيمة والاحصاف المولى لانه ادعى عليه ما لو أقر به لزمه فاذا نكل بحلف (قوله لكن
لانفقة الخ) لانها جزء الاحتباس وإن لم تجب نفقة الماشرة والحاجة مع غير الزوج والمعصوبة والمحموسة بدین
عليها حتى وعطف السكنى على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسم لها ولا طعام والكسوة (قوله
ولا يستخدمها) مبنى على ما مر عن نفقات الحصاف وذكر في البحر أن التحقيق أن العسيرة تكونها في بيت
الزوج ليلا ولا يضر باستخدام تمارا اه ويأتى مثله قريباً (قوله فارغة عن خدمة المولى) ظاهره أنه
لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها ولم أره صريحاً وقد يقال ان كان استتمها
لا يتنص خدمة المولى أبجل له لانه يظهر بحقه غير منقص حق المولى لاسباب والمدة قصيرة ط (قوله ويكفي
في تسليمها) أي الواجب بمقتضى العقد وهو بهذا المعنى لاينا في عدم وجوب التبوته كما أوضحناه قبل (قوله
أو استخدمها من الخ) هذا ما تقدم قريباً عن البحر انه التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على السيد
ونفقة الليل على الزوج كما في القهستاني عن القنية (قوله وان أبي الزوج) أي وان أوفى المهر بنمائه لان

في هذا النكاح لان قبول
المولى الشرط والتزوج على
اعتباره هو معنى تعليق
الحرية بالولادة فيصح فتح
ومغاده أنه لو باعها أو مات
صنها قبل الوضع فلا حرية
ولو ادعى الزوج الشرط ولا
بينه له حلف المولى نهر
(لكن لانفقة ولا سكنى لها
الابها) بان يدفعها اليه ولا
يستخدمها (وتخدم المولى
وبما الزوج ان يظهرها
فارغة) عن خدمة المولى
ويكفي في تسليمها قوله متى
ظهرت رتبها وطهرتها نهر
(فان بواها ثم رجع) فيها
(صح) رجوعه لبقاء حقه
(وسقطت) النفقة (ولو
خدمته) أي السيد بعد
التبوته (بلا استخدام)
أو استخدمها من أو أعادها
ليبتز وجهها ليلا (لا)
تسقط لبقاء التبوته (وله)
أي المولى (السفر بها) أي
بأمنه وان أبي الزوج
ظهيرية

حق المولى أقوى ط (قوله وله) أى للمولى حيث تم الملك له نهر احتراماً عن المكاتب فإن ملكه فيه ناقص
 فولاية الاجبار فى المملوك تعتمد كمال الملك وهو كامل فى المدبر وأم الولدان كان الرق ناقصاً والمكاتب على
 عكسهما بحر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المدبر والمديرة وأشار الى أن القنة كذلك بالاولى لكنها اذا اخذت فى
 القن لا طلاقه عليهما كما مر ففهم (قوله ولا يلزمه الاستبراء) قدمنا فى فصل المحرمات أن الصحيح وجوب
 الاستبراء على السيد اذا أراد أن يزوجهما وكان يطؤها وأما الزوج فقال فى الهداية انه لا يستبرئها الا استحباً
 ولا وجوباً عندهما وقال محمد لا أحب أن يطأها قبل أن يستبرئها اه ورجح أبو الليث قول محمد وتقدم
 تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أى ان ادعاء فى القنة والمديرة ولم ينفعه عنه فى أم الولد ط قلت
 وهذا اذا زوجها غير عالم لما قدمنا فى المحرمات عن التوشيح من انه ينبغي انه لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه به
 انه يجوز النكاح ويكون نكاحاً (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطء الزوج ط (قوله وان لم يرضيا)
 أشار الى ما فى القهس تانى وغيره من أن المراد بالاجبار تزويجهما بالوضاء سملاً كراههما على الايجاب
 والقبول كقبول اه فافهم (قوله لا مكاتبه ومكاتبته) لانهما التحق بالاجانب بعد الكتابة ولهذا يستحقان
 الارش على المولى بالجناية عليهما وتصحق الكتابة المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحرين فلا يجبران على
 النكاح ط عن أبي السعد (قوله ولو صغيرين) ظاهره ان المراد الاجازة ولو فى حال الصغر مع ان عبارة
 الصغيرين الحرين غير معتبرة أصلاً ويحتمل أن يكون المراد انه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين
 بل يتوقف على اجازتهما بعد بلوغهما والمتبادر من كلامهم الاول تأمل (قوله فلا أدنيا) أى بدل الكتابة قبل
 رد العقد فتح (قوله عاده وقوفاً على اجازة المولى) لانه تجدد له ولاية أخرى غير الولاية التى قارنها رضاه
 بزويجهما لان تلك الولاية كانت بحكم الملك وهـ ذم بحكم الولاية فيشترط تجديد رضاه لتجدد الولاية وقصار
 كالشريك اذا تزوج العبد المشترك ثم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ملكه فى الباقى وكمن
 أذن لعبده ابنه الصغير فى التجارة ثم مات الابن فورثته فان العبد يحتاج فى التصرف الى اذن جديده من الاب
 لتجدد ولاية ملكه وكمن تزوج نافلته مع وجود ابنه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج الى اجازة الجدة وتولايته
 بخلاف الزاهن اذا باع العبد المهرهون والمولى اذا باع العبد المأذون المدبون ثم سقط الدين فى الصورتين
 يطابق من طرق السقوط حيث لا يفتقر العقد فهما الى اجازة المالك ثانياً لان نفاذ العقد فيهما بالولاية
 الاصلية وهى ولاية المالك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم أهليتهما) لان الكتابة لم تنق بعد
 العتق والصغير ليس من أهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيد لقوله عاد الخ (قوله ثانياً) راجع الى رضا الالى
 توقف أى رضا ثانياً قال فى شرح التلخيص لكن لا بد من اجازة المولى وان كان قد رضى أولاً اه فافهم (قوله
 لعود مؤن النكاح عليه) لانه لما تزوجه انما رضى بتعلق مؤن النكاح كالمهر والنفقة فكسب المكاتب بذلك
 نفسه وكسب المكاتب بعد عجزه ملكاً للمولى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) أى حل وطئها للسيد
 على حل موقوف أى حلها للزوج فأبطله كالأمة اذا تزوجت بغير اذن ثم ملكها من فعله بطل النكاح
 لغيره ان الحل البات على الموقوف ولا يبطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان المذكور من شرح
 التلخيص (قوله والدليل يعمل العجائب) وجه العجب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لاقبله وأنه
 يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لو ردت الى الرق يبطل
 النكاح الذى باشره المولى وان أجاز له ولو عتقت جاز باجازه ولهذا قيل انهم ما زادت من المولى بعد اذادت
 قرب اليه فى النكاح (قوله وببحث الكمال هنا غير صائب) قال الكمال الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على
 اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقها ينفذ النكاح لما صرحوا به من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده
 فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو ممتنع لا تنفع ولايته واما على العبد ولا وجه له لانه مصدر من
 جهته فكيف يتوقف ولانه كان نافذاً من جهته وانما توقف على السيد فكذلك السيد هنا فانه ولى مجبر وانما

(وله اجبار قنه وأمته) ولو
 أم ولد ولا يلزمه الاستبراء
 بل يندب فلو ولدت لاقل من
 نصف حول فهو من المولى
 والنكاح فاسد يحرم
 الاستيلاء وثبوت النسب
 (على النكاح) وان لم يرضيا
 لا مكاتبه ومكاتبته بل
 يتوقف على اجازته سواء
 صغيرين الحسناً بالبالغ فلو
 أدبا وعقلاء موقوفاً على
 اجازة المولى لا على اجازتهما
 لعدم أهليتهما ان لم يكن
 عصبية غيره ولو عجز توقف
 نكاح المكاتب على رضا
 المولى ثانياً لعود مؤن
 النكاح عليه وبطل نكاح
 المكاتب لانه طرأ حل بات
 على موقوف فأبطله
 والدليل يعمل العجائب
 وببحث الكمال هنا غير
 صائب

التوقف على اذنها لعقد الكتابة وقد زال فبقى النفاذ من جهة السيد فهذا هو الوجه وكثير ما يقلد الساهون
 الساهين ورده في البحر بأنه سوء أدب وغلط أما الاول فلان المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير
 فكيف ينسب السهو اليه والى مقلديه وأما الثاني فلان محمد ارجه الله على لتوقفه على اجازة المولى بأنه تعدله
 ولاية لم تكن وقت العقد وهي الولاية بالعتق ولذا لم يكن له الاجازة اذا كان لهاولى أقرب منه كالانح والعم فصار
 كالشريك الى آخر ما قدمناه عن شرح التلخيص قال وكثير ما يبعثه المصيبين على المصيبين اه وهـ له
 في النهر والشرنبلالية وشرح الباقى وأجاب العلامة المقدسى بان ما يحسنه الكمال هو القياس كما صرح به
 الامام الحصري في شرح الجامع الكبير واذا كان هو القياس لا يقال في شأنه انه غلط وسوء أدب على ان
 الشخص الذي بلغ رتبة الاجتهاد اذا قال مقتضى النظر كذا لشيء هو القياس لا يرد عليه بان هذا منقول لانه
 انما تتبع الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضى على المذهب اه والذي ينق عنه سوء الادب في حق
 الامام محمد انه ظن ان الفرع من تفرعات المشايخ بدليل انه قال في صدر المسئلة وعن هذا استطرفت مسئلة
 نقلت من المحيط هي ان المولى اذا زوج مكاتبته الصغيرة الى ان قال هكذا اوردتها الشارحون فهذا يدل على
 انه ظن انها غير منصوص عليها فالانساب حسن الظن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قيد بالقتل لانه
 لو باعها وذهب بها المشتري من المصر أو غيبها بموضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط المأبقة به الى
 أن يحضرها وفي الخاتمة لو أبت فلا صداق لها ما لم تحضر في قياس قول الشيخين نهر وكالقتل مالوا أعتقها
 قبل الدخول فاختارت الفرقة وقيد بالمولى لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا فالامة لانه لو قتل المولى الزوج
 لا يسقط لانه تصرف في العاقد دون المعقود وعليه وأراد بالامة القنن والمردية وأم الولدان مهر الكاتبة لهما
 لا للمولى فلا يسقط بقتل امولى اياها بحر وكذلك كاتبة المأدونة المدبونة على ماسبيعي (قوله قبل الوطء)
 أى ولو حكما نهر لما مر مرارا أن الخلوة الصحيحة وطء حكما (قوله ولو خطأ) أى أو تسيباً هو مقتضى
 الاطلاق نهر (قوله فلو صبيبا) مثله الجنون بالاولى نهر (قوله على الزاج الخ) ذكر في المصنف فيه قولان
 وفي الفتح لم يكن من أهل المجازاة بان كان صبيبا زوج أمته وصبيبا مطلقا لا يجب أن لا يسقط في قول أبي
 حنيفة بخلاف الحررة الصغيرة اذا ارتدت بسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من أهل المجازاة على الردة بخلاف
 غيرها من الافعال لانهم لم تحظر عليها الردة محظورة عليها اه فترجى عدم السقوط بحر قال الرضا حتى لكن
 الصبي من أهل المجازاة في حقوق العباد ألا ترى انه يجب عليه الدية اذا قتل والنهيان اذا أناف والابن
 مثله ولذا ترك التقييد بالمكاف في الهداية والوقاية والدرر والملتقى والكنز والدليل بعضه وفيهم الاسوة
 الحسنة (قوله سقط المهر) هذا عنده خلافا لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيجوز منع المبدل وان كان
 مقبوضا لزمه رد جميعه على الزوج بحر (قوله كره ارتدت) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل نقر المهر
 فيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) لحظر الردة عليها بخلاف غيرها من الافعال كما مر (قوله لا لو فعت ذلك) القتل
 امرأة أى القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطء قال في النهر لان جنابة الحر على نفسه هدر وفي أحكام
 الدنيا وبسليم انها ليست هدر اذ قتلها بنفسها تفويت بعد الموت وبالموت صار لورثة فلا يسقط واذا لم يسقط
 مع أن الحق لها أولا فعدم السقوط بقتل الوارث أولى اه (قوله ولو أمة) لان المهر لم يولها ولم يوجد منه منع
 المبدل بحر قال ح حاصل ما يفهم من كلامهم ان العلة في سقوط المهر أمران الاول أن يكون صادرا
 ممن له المهر الثاني أن يترتب عليه حكم دينوى كالمذكور في صدر المتن في الامه غير المأدونة وغير المكاتبه
 اذا قتلت نفسها فقد الامران وفي الحررة اذا قتلت نفسها والمولى الغير المكاف اذا قتل أمته فقد الثاني وفي
 الاجنبى أو الوارث اذا قتل حررة أو أمة فقد الاول اه أى لان الوارث بالقتل لم يبق وارثا مستحقا للمهر لحرمانه
 به فصار كلاجنبى بحر (قوله أو ارتدت الأمة) مقابل قوله كره ارتدت (قوله كره في النهر) راجع
 للاخيرتين وسببه الى ذلك في البحر قياسا على تصحيح عدم السقوط في قتل الامه نفسها فان الزايعي جعل

مطالب على ان الكمال بن
 الهمام بلغ رتبة الاجتهاد

(ولو قتل) المولى (أمته قبل
 الوطء) ولو خطأ فح (وهو
 مكلف) فلو صبيبا لم يسقط
 على الزاج (سقط المهر)
 لانه المبدل كره ارتدت ولو
 صغيرة (لا لو فعت ذلك)
 القتل (امرأة) ولو أمة على
 الصحيح خاتمة (بنفسها)
 أو قتلها وارثها أو ارتدت
 الامه أو قبلت ابن زوجها
 رجه في النهر اذ لا تفويت
 من المولى

الروايتين في الكل وإذا كان الصحيح منهما في مسألة القتل عدم السقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لان المستحق وهو المولى لم يفعل شيئا اه (قوله أو فعله) الضمير المستتر للمولى المكاف والبارز للقتل ح (قوله لتقرره) أى المهر به أى بالوطء ح (قوله ولو فعله بعده) صورته زوجه عبده ثم قتله وضمن قيمته بوفى منها مهر المرأة وماذا باعته قال في النهر وسياق انه لو اعتق المديون كان عليه قيمته فالقتل أولى ح (قوله أو مكاتبته) لما عرف أن مهر المكاتبه لاله المولى بحر (قوله أو ما ذونته المديونة) بحث لصاحب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن يقيد الخلاف أى الخلاف المارين الامام وصاحبيه بما إذا لم تكن مأذونة لحقه بدين فان كانت لا يسقط اتفاقا لما مر من أن المهر في هذه الحالة لها فوفى منه مديونتها غاية الامر انه اذا لم يف بدينها كان على المولى قيمتها للغرماء فتضم الى المهر ويقسم بينهم اه * (تنبيه) * الحاصل أن المرأة اذا ماتت فلا يخلو اما أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمة وكل من الثلاث اما أن يكون حثف أنفها أو يقتلها نفسها أو يقتل غيرها وكل من التسعة اما قبل الدخول أو بعده فهي ثمانية عشر ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتلها سيدها قبل الدخول بحر قلت ويزاد في التقسيم المأذونة المديونة فتباغ الصور أربعة وعشرين (قوله والاذن في العزل) أى عزل زوج الامه (قوله وهو الانزال خارج الفرج) أى بعد النزاع منه مطلقا فقد قال في المصباح فائدة المجامع ان أمى في الفرج الذى ابتدأ الجماع فيه قبل أمناءه وألقى ماءه وان لم ينزل فان كان لا يعبأ وقتور قبل أكسل وأخطأ وفهر وان تزعم وأمى خارج الفرج قيل عزل وان أوجب في فرج آخر وأمى في نفسه قيل فهر فهر من باب منع ونهى عن ذلك وان أمى قبل أن يجامع فهو الزماق يضم الزاى وقطع الميم المشددة وكسر اللام (قوله لمولى الامه) ولومدبرة أو أم ولد وهذا هو ظاهر الرواية عن الثلاثة لان حقها في الوطء قد تأدى بالجاسع وأما سطح الماء ففائدته الولد والحق فيه للمولى فاعتبر اذنه في اسقاطه فاذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك تضافرت الاخبار وفي الفتح وفي بعض أجوبة المشايخ كراهة وفي بعض عدمها نهر وعندهما أن الاذن لها وفي القهسة انى أن للسيد العزل عن أمته بلا خلاف وكذا لزوم الحرية باذنها وهل للأب أو الجدة الاذن في أمة الصغيرة في حاشية أبي السعد عن شرح الجوى نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة للصبي فيه لانه لو جاء ولديكون رقيقا له الآن يقال انه متوهم اه وفيه انه لو لم يعتبر التوهم هنا لما توقف على اذن المولى تأمل (قوله وهو) أى التعليل المذكور يفيد التقييد أى تقييد احتياجه الى الاذن بالبالغة وكذا الحرية بتقييد احتياجه بالبالغة اذ غير البالغة لا ولدها قال الرجنى وكالبالغة المراهة اذ يمكن بلوغها وجباها اه وهماذا التعليل أيضا أن زوج الامه لو شرط حرية الاولاد لا يتوقف العزل على اذن المولى كما بحثه السيد أبو السعود (قوله نهر بحثا) أصله لصاحب البحر حيث قال وأما المكاتبه فينبغي أن يكون الاذن اليها لان الولد لم يكن للمولى ولم أره صريحا اه وفيه ان للمولى حقا أيضا باحتمال عجزها وردها الى الرق فينبغي توقفه على اذن المولى أيضا وعابه للحقين رجنى (قوله لكن في الحانية) عبارة على ما في البحر ذكر في الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقالوا في زماننا يباح لسوء الزمان اه (قوله قال الكمال) عبارة وفي الفتاوى ان خاف من الولد السوء في الحرية يسعه العزل بغير رضاها لفساد الزمان فليعتبر مثله من الاعذار مسقطا لاذنها اه فقد علم مما في الحانية ان منقول المذهب عدم الاباحة وان هذا تقييد من مشايخ المذهب لتعير بعض الاحكام بتغير الزمان وأخره في الفتح وبه جزم القهستاني أيضا حيث قال وهذا اذا لم يخف على الولد السوء لفساد الزمان والا فيجوز بلا اذنها اه لكن قول الفتح فليعتبر مثله الخ يحتمل أن يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يخل ويحتمل أنه أراد الحاق مثل هذا العذر به كأن يكون في سفر بعيد أو في دار الحرب يخاف على الولد أو كانت الزوجة سيئة الخلق ويريد فرادها تخاف أن تحبل وكذا ما يأتي في اسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم (قوله وقالوا الخ) قال في النهر بقی هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخاق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا

مطلب في حكم العزل

(أو فعله بعده) أى الوطء
لتقرره ولو فعله بعده أو
مكاتبته أو ما ذونته المديونة
لم يسقط اتفاقا (والاذن
في العزل) وهو الانزال
خارج الفرج (لمولى الامه
لالها) لان الولد حقه وهو
يفيد التقييد بالبالغة وكذا
الحرية نهر (ويعزل عن
الحرية) وكذا المكاتبه نهر
بحثا (باذنها) لكن في الحانية
أنه يباح في زماننا لفساده
قال الكمال فليعتبر عذرا
مسقطا لاذنها وقالوا يباح
اسقاط الولد قبل أربعة
أشهر ولو بلا اذن الزوج
(وعن أمته بغير اذنها) بلا
كراهة فان ظهرهم ما قبل
حل نفية

مطلب في حكم اسقاط الحمل

يقتضى انهم أرادوا بالتخليق نفخ الروح والافه وغلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في
 الفتح واطلاقهم يفيد عدم توقف جوار اسقاطها قبل المدة المذكورة على اذن الزوج وفي كراهة الثانية ولا
 أقول بالحل اذا الحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزاء فلا أقل من أن
 يلحقها ثم هنا اذا سقطت بغير عذر اه قال ابن وهبان ومن الاعداء أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس
 لابي الصبي ما يستأجر به الظن ويخاف هلا كه ونقل عن النخيرة لو ارادت الالقاء قبل مضى زمن ينفخ فيه
 الروح هل يباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان الماء بعد ما وقع في
 الرحم ما كاله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظاهرية قال ابن وهبان فاباحة
 الاسقاط محمولة على حالة العذر أو أنها لا تأثم اثم القتل اه وبما في النخيرة تبين أنهم ما أرادوا بالتخليق
 الا نفخ الروح وان قاضيتان مسوق بمصر من التفقه والله تعالى الموفق اه كلام النهر ح * (تنبيه) *
 أخذ في النهر من هذا وما قدمه الشارح عن الحانية والكمال أنه يجوز لها سد رمحها كما تفعله النساء مخالفا
 لما يحتمل في البحر من أنه ينبغي أن يكون حراما بغير اذن الزوج قياسا على عزله بغير اذنها قلت لكن في البرازية
 ان له منع امرأته عن العزل اه نعم المظر الى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين فما في البحر مبنى على ما هو
 أصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والله الموفق (قوله ان لم يعد قبل بول) بان لم يعد أصلا أو عاد بعد
 بول نهر أو وعزل في العود أيضا كما نقله أبو السعود عن الخافض ونقل أيضا عن خط الزياحي انه ينبغي أن يزداد
 بعد غسل الذكر أي لنفي احتمال أن يكون على رأس الذكر بقية منه بعد البول فتزول بالغسل وبه ظهر ان
 ما ذكره في باب الغسل ان النوم والمشي مثل البول في حصول الانقضاء لا يتأتى هنا فافهم (قوله ونخيرت أمة)
 هذا يسمى خيار العتق قال في النهر ولو اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح وقيل لا يصح بغيره كذا في جامع
 الفصولين (قوله ولو أم ولد) أي أو مدبرة وشمل الكبيرة والصغيرة بغير (قوله ومكاتبه) خالف زفر فقال
 لا خيار لها وقواه في الفتح وأجاب عنه في البحر (قوله ولو كان النكاح برضاها) وكذا يدون رضاها بالاولى
 وعبارة الزياحي وغيره ولا فرق في هذا بين أن يكون برضاها أو بغيره اه وهذا التعميم ظاهر في غير
 المكاتب لما قدمه الشارح قريب من أن له اجبار فنه على النكاح لامكاتبه ولا مكاتبته وفي المراءح أنه ليس
 له اجبارهما بالاجماع وبه تأيد قوله في الشرع بلالية ان نفي رضا المكاتبه منفي فانه كما لا ينفذ تزويجها بنفسها
 بدون اذن مولاهل بقاء ملكه لرقتها لا ينفذ تزويجها باها بدون اذنها موجب المكاتبه وتامه هناك (قوله
 دفعه الى زيادة الملك عليها) علة لقوله ونخيرت وذلك ان الزوج كان عاك عليها طاعتين فلما صارت حرة صار عاك
 عليها طاعة ثالثة وفيه ضرر لها فلما سكنت رفع أصل العقد دفع الزيادة المضرة لها ولهذا لم يثبت خيار العتق للعبد
 الذكر لانه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق (قوله فلامهر لها) أي ان لم يدخل بها الزوج لان اختيارها
 نفسها ففسخ من الاصل وان كان دخل بها فالمهر ليس سيدها لان الدخول بحكم نكاح صحيح فتقرر به المسمى
 بغير (قوله أو زوجها) بالنصب عطف على قوله نفسها (قوله فالمهر ليس سيدها) أي سواء دخل الزوج بها
 أو لم يدخل لان المهر واجب بمقابلة ما ملك الزوج من البضع وقدم ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بغير عن
 غاية البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لا ينافي ما سبأني متنا من التفصيل بانه لو وطئ الزوج
 قبل العتق فالمهر للمولى أو بعده فلها لان ذلك فيما اذا كان النكاح بدون اذن المولى ونفذ النكاح بالعتق
 وبه ثلث منافعها فاذا وطئ بعده فالمهر لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالاذن فنفس النكاح في حال قيام الرق
 كما سبأني فافهم (قوله ولو صغيرة) أي لو كانت المعتقة صغيرة وقد تزوجها مولاهل قبل العتق تأخر خيارها
 الى بلوغها قال في البحر لان فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملكه الصغيرة ولا تملكه
 ولها القيام مقامها كذا في جامع الفصولين فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح
 كذا في النخيرة اه وقيل يثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت خيار العتق وأما لو تزوجها بعد العتق

ان لم يعد قبل بول (ونخيرت
 أمة) ولو أم ولد (ومكاتبه)
 ولو حكما كمعتقة بعض
 (عتقت تحت حر أو عبد ولو
 كان النكاح برضاها) دفعا
 لزيادة الملك عليها بطلقة
 ثالثة فان اختارت نفسها
 فلامهر لها أو زوجها فالمهر
 ليس سيدها ولو صغيرة تزوج
 لبلوغها وليس لها خيار
 بلوغ على الاصح (أو كانت)
 الامة (عند النكاح حرة ثم
 صارت أمة) بان ارتد او لحقا
 بدار الحرب ثم سبها

ثم بلغت فان انا خبير بالبلوغ لان ولاية المولى عليها في الصورة الاولى كولاية الأب بل أقوى وفي هذه
 كولاية الاخ والعلم بل أضعف كما أوضحناه في باب الولي (قوله معاً) قيد في الجمل الثلاثة وانما قيد به لانه لا يرتد
 أحدهما أو لحاقه أو سببه يفسخ النكاح اه ح (قوله خيرت عند الثاني) لانم ابا العتق ملكت أمر نفسها
 وازداد ملك الزوج عليها ح عن البحر (قوله خلافاً لالثالث) أي حيث قال لاخبار لهما لان باصم العقد
 ثبت عليهما ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فاذا أعتقت عاداً إلى أصله كما كان ولا يتخفى ترجيح قول أبي يوسف
 لدخوله تحت النص كذا في البحر ومراعاة النص قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة حين أعتقت ملكت بضعك
 فأختاري اه ح أي حيث أفاد قوله فأختاري ان علة الاختيار ملك البضع على وجه زاده ملك الزوج عليها
 مثل زنى فريجهم وسرق فقطع حيث أفادت الغاء ان العلة الزنا والسرقه كما تقرر في الاصول فلا يرد ما أورده
 الرحمن من أن النص لا عموم فيه لانه خطاب لعينة فتدبر (قوله خيار العتق) يدل من هذا الخيار ح (قوله
 عذر) أي لاشتماله بالخدمة المولى فلا تنفرغ للتعلم ثم اذا علمت يبطل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم
 كخيار الخيرة ولو جعل لها قدر اعلى أن تختاره فطعت سقط خيارها كافي النهر زاد في تخيير الجامع ولا شيء لها
 لانه حق ضعيف فلا يظهر في حق الاعتياض كسائر الخيارات والشفقة والكفالة بالنفس بخلاف خيار
 العيب (قوله فلولم تعلم به) قال في البحر عن المحيط اذا زوج عبده أمته ثم أعتقها فلم تعلم ان لها الخيار حتى
 ارتدوا لحق بدار الحرب ووجه مسلمين ثم علمت بشيئ الخيار أو علمت بالخيار في دار الحرب فإلها خيار في
 مجلس العلم اه ح وكذا الحرية اذا تزوجها حربي ثم أعتقت خيرت سواء علمت في دار الحرب أو في
 دارنا بعد الاسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعاق) أي فلا يصح فسخها لعودها رقيقة بالحكم بلحقها لان
 الكفار في دار الحرب كلهم أرقاء وان كانوا غير مملوكين لاحد كما يأتي أول العتاق اه ح وأقره
 ط والرحمن قلت ما رأي في محمول على الحربي اذا أسره ورقيق قبل الاحراز بدارنا وبعد رقيق ومملوك كما
 سببني في هذا وهو صريح ما قدمناه أول هذا الباب فالظاهر أن علة عدم صحة الفسخ كون الحكم بالعاق
 موتاً حكمياً يسقط به التصرفات الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذي هو حق مجرد بالاولى ثم
 رأيت في شرح التلخيص علل بما قلته فله تعالى الحمد (قوله وليس هذا حكماً) جواب سؤال تقديره كيف
 حكمتم بصحة فسخ من في دار الحرب وأحكامنا منقطعة عنهم ح (قوله بل فتوى) أي اخبار عند السؤال
 عن الحادثة ط (قوله ولا يتوقف) أي الفسخ بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولا يبطل
 بسكون) أي ولو كانت بكراً بل لا بد من الرضا صريحاً أو دلالة ط (قوله ولا يثبت لغلام) أي لعبد ذكر
 لانه ليس فيه زيادة ملك عليه بخلاف الامه ولانه عاك الطلاق فلا حاجة إلى الفسخ (قوله ويقتصر على مجلس)
 أي مجلس العلم ويمتد إلى آخره فاذا قامت بطل (قوله كخيار خيرة) أي من قال لها زوجها اختاري نفسك
 فانها تختار ما دامت في المجلس (قوله بخلاف خيار البلوغ في السك) أي في كل الخمسة المذكورة فان الجهل
 فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء ويبطل بسكونها بعد علمها بالنكاح ويثبت للأنثى والغلام ولا يمتد إلى
 آخر المجلس ان كانت بكراً ولو تبيها فوخته العمر إلى وجود الرضا صريحاً أو دلالة كافي الغلام اذا بلغ (قوله
 نكح عبد بلاذن) قيد بالنكاح لانه لو اشترى شياً فاعتقه المولى لا ينفذ الشراء بل يبطل لانه لو نفذ عليه لتغير
 المالك بحر (قوله فعتق) بفتح أوله مبني للفعل ولا يجوز ضمّه بالبناء للمفعول لانه لازم أبو السهمود عن
 الجوى ط (قوله أو بآءه) أي مثلاً والمراد انتقال الملك إلى آخر بشرائه أو هبة أو وارث (قوله فأجاز المشتري)
 أي أجاز النكاح الواقع عند المالك الاول (قوله لزوال المانع) لان المانع من النفاذ كان حق المولى وقد
 زال لما خرج عن ملكه (قوله وكذا حكم الأمه) أطلقها فشمّل القنة والمدبرة وأم الولد والمكاتبه لكن في
 المدبرة وأم الولد تفصيل يأتي بحر وهذا في الامه اذا أعتقت أمالومات عنها أو باعها فان كان المالك الثاني
 لا يعمل له وطؤها فكالمعبد والامان كان الزوج لم يدخل بها يبطل العقد الموقوف لطرق الحل البات عليه وان

معا فأعتقت خيرت عند
 الثاني خلافاً لالثالث ميسوط
 (والجهل به - هذا الخيار)
 خيار العتق (عذر) فلولم
 تعلم به حتى ارتدوا لحق فعات
 ففسخت صح الا اذا قضى
 بالعاق واپس هذا حكماً بل
 فتوى كافي (ولا يتوقف
 على القضاء) ولا يبطل
 بسكون ولا يثبت لغلام
 ويقتصر على مجلس اختيار
 خيرة بخلاف خيار البلوغ
 في السك خانية (نكح عبد
 بلاذن فعتق) أو بآءه
 فأجاز المشتري (نفذ) لزوال
 المانع (وكذا) حكم (الامه)

كانت تحصل في ظاهر الرواية كذلك لبعاطان الموقوف باعتراض الملك الثاني وإن كان ممنوعاً من غشيانها وتوضيحه في البحر (قوله ولا خيار لها) أي للامة أما العبد فلا خيار له أصلاً وإن نكح بالاذن كما مروى في المكتوبة فأنم الخيار لها للامة الآية تيقوهم اصرح في الشريعة لانية وما قاله ابن كمال باشا من أنه لها الخيار كما هو سابق فلم وكذا ما كتبه بهامشه من قوله في الهداية وقال زفر لا خيار لها بخلاف الامة الخ فهو وكذلك لأن ما مر من أن لها الخيار عندنا خلافاً لفرانها هو في مسألة تزوجها باذن مولاهما وكلامنا في التزوج بدون اذنه كما هو صريح في كلام الهداية فتنبه (قوله لكون النفوذ بعد العتق) فصارت كما إذا زوجت نفسها بعد العتق وإذا قال الاستيعاب الاصل ان عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها خيار العتق بحر (قوله فلم تتحقق زيادة الملك) أي بملقة ثالثة وعلة ثبوت الخيار ثبوت الزيادة المذكورة كما مر (قوله وكذا لو اقترنا) أي العتق ونفاذ النكاح فانها لما أجازها المولى مع ابتاعها (قوله وكذا مديرة عتقت بموته) أي حكمها حكم ما إذا أعتقها في حياته المذكور في قوله وكذا حكم الامة وأفاد بقوله عتقت أنهم اتخرج من الثلث فان لم يخرج لم ينفذ حتى تؤدي بدل السعاية عنده وعندهما باجز كافي البحر عن الظهيرية أي لانهم عندهما تسعي وهي حرة (قوله وكذا أم الولد الخ) أي إذا أعتقها أو مات عنها المولى ان تدخل بهم الزوج قبل العتق نفذ النكاح على رواية ابن سماعة عن محمد لانه وجبت العدة من الزوج فلا تجب العدة من المولى أما على ظاهر الرواية لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى ووجوبها منه قبل الاجازة يوجب انفساخ النكاح كافي البحر عن المحيط وانما لم تجب العدة من الزوج لانها لا تجب الا بعد التفريق بينهما كما أفاده في البحر في المسئلة السابقة (قوله فتم نفاذ النكاح) أي تبطله اذا لم يكن توفقه مع العدة بحر لان المنة لا تلحق بغير من اعتدت منه (قوله فلو وطئ الزوج الامة) أي التي نكحت بغير اذن مولاهما ثم نفذ نكاحها بالعتق (قوله فالمهر المسمى له) أي ان كان والا فمهر المثل نهر وانما كان له لان الزوج استوفى منافع مملوكة للمولى بحر (قوله لمقابلاته بمنفعة ما سكنها) لان العقد نفذ بالعتق وبه تلك منافعها بخلاف المفاذ بالاذن والرق قائم بحر (قوله ومن وطئ قنة ابنته) أي أو بنته جوى عن البرجندى وشمل الابن الكافر قهستانى والصغير والكبير بحر وشمل ما إذا كانت موطوءة لابن أو لم تكن طهيرة من العتق ومحترزة القنة ما يأتي في قوله ولو ادعى ولد أم ولده الخ ومحترزة الابن ما يأتي في قول المصنف ولو وطئ جارية امرأته أو والده الخ (قوله فولدت) عطف على وطئ وتعقيب كل شيء بحسبه كافي تزوج زيد فولده فالظاهر أنهم الوالدت قبل مضى مدة الحمل لم تصح الدعوى بل لما قد قوله فادعاه عطفاً على فولدت أنه لو ادعاه وهي حبل لم تصح حتى تلد قال في البحر ولم أوه صريحاً وفي النهر يذبحي انهم الوالدت لاقبل من ستة أشهر من وقت دعوته أن تصح (قوله لم عقرها) قال في الفتح العقر هو مهر مثلها في الجمال أي ما يرغب فيه في مثلها جبالاً فقط وأما ما قبل ما يستأجر به مثلها لا يزال جاز فليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهراً لان الثاني للبقاء بخلاف الاول اه واذن تكرار منه الوطء ولم تجب لزمه مهر واحد بخلاف وطء الابن جارية الأب مراراً فعليه بكل وطء مهر لان المهر وجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدعها يلزمه الحد فبكره دعواها يستكره المهر بخلاف الأب فانه لا يحتاج الى دعوى الشبهة خاتمة (قوله وارتكب بحر ما الخ) كذا في النهر وأصله في البحر حيث قال وقيد بالولادة لانه لو وطئ أمة ابنته لم تجب فانه يحرم عليه ولا يملكها ويلزمه عقرها بخلاف ما إذا حبلت منه فانه يتبين ان الوطء حلال ان تقدم ملكه عليه ولا يحد فاذفه في المسئلةين أما اذا لم تلد منه فظاهر لانه وطئ وطأ حراماً في غير ملكه وأما اذا حبلت منه فلان شبهة الخلاف في ان الملك يثبت قبل الايلاج أو بعده مسقطه لاحصائه كافي الفتح وغيره اه وقوله فانه يتبين ان الوطء حلال تصرح بمفهوم ما هنا وفيه تأمل لان ثبوت ملكه لها قبل الوطء عندنا وقيل العلوق عند الشافعي انما هو لضرورة ثبوت النسب كما أوضحه في الفتح ولا يلزم من ذلك حل

ولا خيار لها) لكون النفوذ بعد العتق فلم تتحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا بأن زوجها فضولى وأعتقها فضولى وأجازها المولى وكذا مديرة عتقت بموته وكذا أم الولد ان تدخل بها الزوج والام ينفذ لان عتقها من المولى تمنع نفاذ النكاح (فلو وطئ) الزوج الامة (قبلة) أي العتق (فالمهر المسمى له) أي للمولى (أو بعده فلها) لمقابلاته بمنفعة ما سكنها (ومن وطئ قنة ابنته ولدت) ولو لم تلد لزم عقرها وارتكب محرماً ولا يحد فاذفه

مطلب في تفسير العتق

الاقدام على هذا الوطء كالموعدة بغير شبه أو تألفه ثم أدى ضمانه لمالكه لا يلزم من استناد الملك الى وقت الغصب
حل ما صنع والى المراد بقوله حلال أنه ليس بزناذلو كان زنازله المقر ولم يثبت النسب ويدل على ما قلنا
اطلاق قوله الآتى ولذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطء وكذا ما ند مناه عن الظهيرية من صحة الدعوى في
الائمة الموطوءة والابن مع أنه ماحرمه على الأب حرمه مؤبدة فامتأمل (قوله فادعاء) أى عند قاض كفى
شرح ابن السكيت وأفاد أنه لا يشترط في صحة الدعوى دعوى الشبهة ولا تصديق الابن فتح والظاهر أن الفاء
لمجرد الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة وادعى الجوى لزوم فوراً وهو بعيد فراجع (قوله وهو حرم
مسلم عاقل) فلو كان عبداً أو مكاتباً أو كافراً أو مجنوناً لم تصح الدعوى لعدم الولاية ولو أفاق المجنون ثم ولدت
لاقل من ستة أشهر يصح استحقاقها ولو كان من أهل الذمة إلا أن ملتزمها مختلفة جازت الدعوى من الأب فتح
فأفاد أن الاسلام شرط فيما لو كان الابن مسلماً أما لو كان كافراً فلا يشترط اسلام الأب ولو اختلفت الملة لان
الكفر ملة واحدة وفي الظهيرية ولو كان الأب مسلماً والابن كافراً صححت دعواه ولو كان الأب مرزقاً فدعواه
موقوفه عنده نافذة عندهما (قوله بشرط الخ) فلو جابت في غير ملكه أو فيه وأنجزها الابن عن ملكه ثم
استردها لأصح الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية التملك
من حين العلوق الى التملك هذا ان كذب الابن فان صدقه صححت الدعوى ولا يملك الجارية كما ادعاء أجنبي
ويعتق على المولى كفى المحيط بحر قال في النهر المذكور في الشرح للزيلعي وعليه جرى في فتح القدير وغيره
انه لا يشترط في صحته دعوى الشبهة ولا تصديق الابن اه أقول كأنه فهم ان الإشارة في قوله هذا ان كذبه
الابن راجعة الى أصل المسئلة أعني ما اذا بقيت الجارية في ملك الابن وليس كذلك بل هي راجعة الى قوله
فلو جملت في غير ملكه أو فيه وأنجزها الابن عن ملكه الخ فلا ينافي ذلك ما ذكره في الزياي والفتح من عدم
اشتراط التصديق لانه في أصل المسئلة لا فيما نحن فيه بدليل أن اشتراط بقائها في ملك الابن مدكور في
الزياي والفتح فلو كان لا يشترط تصديق الابن وان أنجزها عن ملكه لم يبق فائدة لاشتراط بقائها في ملكه
وفي الظهيرية من العتق يشترط أن تكون الجارية في ملكه من وقت العلوق الى الدعوة حتى لو عاقت ببيعها
الابن ثم اشتراها أو ردت عليه ببيع بقاء أو غيره أو بخيار أو بقرعة أو بشرط أو بفاسد البيع ثم ادعاء الأب
لا يثبت النسب الا اذا صدقه الابن اه فهذا أيضاً صريح فيما قلنا فتدبر (قوله ويبيعها لآخيه مثلاً) أى
أوابنه أو ابن آخيه لا يضر لانهم لا يخرج والحالة هذه عن كونها جارية فرعه اه ح وفيه ان يبيعها لابنه
لا يفيده لانه لا ولاية للجد عليه مع وجود الأب نعم يبيعها لابن آخيه فيبذل اذا كان أبو ذلك الابن ميتاً أو مسلوب
الولاية بكم أو ورق أو جنون ليكون للجد المدعى ولاية لان دعوة الجد لا تصح الا عند الولاية على فرعه كما يأتي
أفاده الرجعي فانهم (قوله لو قف العلوق) كذا في الفتح أى لو قف الوطء القريب من وقت العلوق كذا لا ينافي
ما يأتي قريباً تأمل (قوله وعليه قيمتها) أى لو ولد يوم عاقت كفى مسكين ط وفي المحيط ولو استحقها رجل
يأخذها وعقرها وقيمة ولدها لان الأب صار مغروراً ويرجع الأب على الابن بقيمة الجارية دون العقر
وقيمة الولدان الابن ماضى له سلامة الاولاد اه بحر (قوله لقصور الخ) أى ان للاب ولاية تملك مال
ابنه للحاجة الى ابقاء نفسه فكذا الى صون نسله لانه جزء منه لكن الاولى أشد ولذا يملك الطعام بغير قيمته
والجارية بالقيمة ويحل له الطعام عند الحاجة دون وطء الجارية ويجبر الابن على الانفاق عليه دون دفع
الجارية للتسري فللحاجة جازله التملك واقصورها أو جبناع عليه القيمة مراعاة للحقين فتح وما ذكره من انه
لا يجبر على الجارية للتسري ذكره الزيلعي أيضاً ومثله في الدرر وغاية البيان والنهاية وما في هذه الشروح
المعتبرة لا يعارضه ما سأتى في النفقة وعزاء في الشرب سلبية الى الجوهره من أنه يجبر فتدبر (قوله لا عقرها)
تقدم تفسيره قريباً وعند الشافعي وزفر عليه عقرها الثبوت الملك فيها قبيل العلوق لضرورة صيانة الولد وعندنا
قبيل الوطء لان لازم كون العمل زناضيا مع الماشعرا فلو لم يقدم عليه ثبت لازمه فظهر أن الضرورة لا تندفع

(فادعاء الاب) وهو حرم مسلم
عاقل (ثبت نسبته) بشرط
بقاء ملك ابنته من وقت الوطء
الى الدعوة وبيعها لآخيه
مثلاً لا يضر نهر بحر
(وصارت أم ولد) لاستناد
الملك لو قف العلوق (وعليه
قيمتها) ولو فقير القصور حاجة
بقاء نسله عن بقاء نفسه
ولذا يحل له عند الحاجة
الطعام لا الوطء ويجبر على
نفقة أبيه لا على دفع حارية
لتسريه (لا عقرها)

الابائاته قبل الادلج بخلاف مالوم تحبل حيث يجب العقر فتح أى لانها اذا لم تحبل لم توجد علة تقدمه مسكه
 فيها وهي صيانة الولد كما أفاده الزيلعي (قوله وقية ولدها) أى ولا قيمة ولدها لانه علق حوالا تقدمه مسكه من
 (قوله مالوم تكن مشتركة) قال في البحر فلو كانت مشتركة بينه وبين الابن وبين أجنبي كان الحكم كذلك
 الا أنه يضمن لشريكه نصف عقرها ولم أره ولو كانت مشتركة بين الاب والابن أو غيره يجب حصصة الشريك
 الابن وغيره من العقر وقيمة باقية اذا حبلت لعدم تقديم الملك في كلها الانتفاء موجب وهو صيانة النسل اذا
 ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاد واذا صح ثبت الملك في باقية احكاما لشرطا كما في الفتح وهي مسئلة عجيبه فانه
 اذا لم يكن للواطي في هاشي لامهر عليه واذا كانت مشتركة لزمه اه (قوله وهذا الخ) الاشارة الى جميع مامر
 (قوله قدم الاب) لان له جهتين حقيقة الملك في نصيبه وحق التملك في نصيب ولده بجر قلت وفي الفهرية
 ولو كانت مشتركة بين رجل وابنه وجده فادعوه كلهم فالجد أولى وينبغي حله على ما اذا كان أبو الرجل ميتا
 مثلا يصير للجد الرجوع من جهتين تأمل (قوله والا) أى وان لم يكونا شريكين وهذا صادق بما اذا كانت
 للابن وحده أو للاب وحده والثاني لا يصح هنا السكن أصل المسئلة مفروض في جارية الابن فهو قرينة على
 أن المراد الاول فقط فافهم (قوله فالابن) أى تقدم دعواه لانها سابقة معنى بجر أى لان له حقيقة الملك
 ولا يبيد حق التملك ولان ملك الابن سابق فصاركه ادعى قبل الاب تأمل (قوله ولو ادعى) أى الاب وقوله
 المنفي بالنصب نعت لولد أم الولد وقوله أو مدبرته أو كاتبة بجر وان بالعطف على أم وهذا بيان لمحتز قوله فنة
 ابنه أى لو ادعى ولد أم ولد ابنه الذي نفاه ابنه لا يثبت نسبه الا بتصدق الابن لا بأم الولد لا تقبل الانتقال الى
 ملك غير المستولد وقيد بقوله المنفي لانه اذا لم ينفعه الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن ثبوته من الاب وان صدقه
 الابن وكذا لو ادعى ولد مدبرة ابنه أو ولد مكاتبة ابنه الذي ولدته في الكاتبة أو قبها لا يثبت نسبه الا بتصدق
 الابن كما في البحر لانه لا يمكن جعل الاب تملكها ما قبل الوطء فان صدقه ثبت نسبه لاحتمال وطء الاب بشبهة
 والظاهر لزوم العقر للمكاتبة لانها العقر بوطء المولى فبوطء أبيه أولى وحيث لم يثبت الملك في أم الولد
 والمدبرة ينبغي لزوم العقر للابن على أبيه كما في سده ما قدمناه فيمالو وطها ولم تحبل تأمل (قوله وجد صحيح)
 خرج به الجد الفاسد كآبي الام وكذا غير الجدم من الرحم المحرم فلا يصدق في جميع الاحوال للمقد ولا يتم
 بجر عن المحيط (قوله بعد زوال ولايته) أى الاب وأراد بزوال الولاية عدمها ليشمل مالو كان كفره أو جنونه
 أو رقه أصليا أفاده الرحتى والمراد بالولاية ولاية التملك كما مر (قوله فيه) متعلق بكاف التشبيه ح فالعنى
 أن الجد مشابه للاب في الحكم المذكور (قوله ويشترط ثبوت ولايته) أى ولاية الجد الناشئة عن فقد
 ولاية الاب أى لا يكتفى بثبوتها وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوتها من وقت العلق الى وقت الدعوى قال في
 الفتح حتى لو أتت بالولد لاق من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعواه لما قلنا في الاب اه أى
 من ان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلق فيستدعى قيام ولاية التملك من حين العلق الى
 التملك (قوله ولو فاسدا) لان الفاسد يثبت فيه النسب فاستغنى عن تقدم الملك بجر (قوله أبوه) أى
 أوجه رجتي (قوله ولو بالولاية) في البحر عن الثانية اذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه
 لاتصير أم ولده ويعتق الولد بالقراية (قوله لتولده من نكاح) فلم تبق ضرورة الى تملكها من وقت العلق
 لثبوت النسب بدونه وأمومية الولد فرع التملك والنكاح ينفيه (قوله وبجب المهر) لالتزامه اياه بالنكاح
 وهو ان لم يكن مسمى مهر مثلها في الجمال نهر (قوله لا القيمة) لعدم تملكها نهر (قوله بملك أخيه) فاعتق
 عليه بالقراية هداية وظاهره أن الولد علق رقيقا واختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل بعده ومثمرته
 تظهر في الارث فالومات المولى وهو الابن يرثه الولد على الاول دون الثاني والوجه هو الاول لانه حدث على ملك
 الاخ من حين العلق فلما مسكه عتق عليه بالقراية بالحديث كذا في غاية البيان والظاهر عندى هو الثاني لانه
 لا ملك له من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على التصرفات في الشيء ابتداء لولا قدرة السيد على

وقية ولدها) مالوم تكن
 مشتركة فتجب حصصة
 الشريك وهذا اذا ادعاه
 وحده فلو مع الابن فان
 شريكين فقدم الاب والا
 فالابن ولو ادعى ولد أم ولده
 المنفي أو مدبرته أو مكاتبة
 شرط تصديق الابن (وجد
 صحيح) كآب بعد زوال ولايته
 بموت وكفر وجنونا ورق
 فيه) أى في الحكم المذكور
 (لا يكون كآب قبله)
 أى قبل الزوال المذكور
 ويشترط ثبوت ولايته من
 الوطء الى الدعوى (ولو
 تزوجها) ولو فاسدا (أبوه)
 ولو بالولاية (فولدت لم تصر
 أم ولده) لتولده من نكاح
 (وبجب المهر لا القيمة) ولدها
 (حي) بملك أخيه

التصرف في الجنين يبيع أو هبة وإن صح الإصا به واعتاقه فلم يتناول الحديث لأنه في المملوك من كل وجه
ولذا لو قال كل مملوك أملكه فهو حر لا يتناول الخلل بصر وأقره في النهر والمقدسي (قوله ومن الخيل) أي
من جلة الخيل التي يدفع بها الإنسان عنه ما يضره وهذا أحمل لما إذا أراد وطء الأمة ولا تصير أم ولد له وإن
ولدت منه كي لا تترد عليه إذا ولدت وعلمت أنها لا تباع فيملكها الطغلة هبة أو يبيع ثم يتزوجها بالولاية فيصير
حكمها ما مر فاذا احتاج إلى بيعها بها أو حفظ ثمنها لطلقة أو أنفق عليه أو على نفسه أن احتاج إليه (قوله
ولو وطئ جارية امرأته الخ) صحت زكوة سابقه لأنه ط (قوله لا يثبت النسب إلا بتصديق المولى الخ) فيه
اختصار وعبارة البحر لا يثبت النسب ويدرأ عنه الحديث للشبهة فإن قال أحدها المولى لا يثبت النسب إلا أن
يصدقه المولى في الإحلال وفي أن الولد منه فإن صدقه في الأمرين جميعاً يثبت النسب والأفلا وإن كذب المولى ثم
ملك الجارية يوماً من الدهر ثبت النسب كذا في الحامية وفي القنية ووطئ جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع
هذا الولد ادعى الواطئ الشبهة أولاً لأنه ولد له فيعتق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب بمن زنى
بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وإن لم يثبت نسب منه اهـ قلت ومعنى أحله المولى أي بشكاح
أو بهيمة مثلاً لا بقوله جعلها إحلالاً (قوله وسيجي الخ) ذكره هنا ما يفيد الخلاف وفيه كلام سيأتي هناك
إن شاء الله تعالى (قوله قالت لمولتي زوجها) وكذا لو قال ذلك زوج المملوك لزوجته لكن لا يسقط المهر
بحر (قوله الحر المكاف) قيد به ليتمكن منه الاعتاق وفيه أنه ليس بعتق وإنما هو وكيل عنها فيه فقتضاء
أن يتوقف بيع الصبي على إجازة وليه وأما الاعتاق فلا ينظر إليه لصحة توكيله فيه ط وصورة كون
مولى الزوج غير حر أو غيره مكاف أن يشترى العبد المأذون عبداً متزوجاً أو يرثه الصبي أو الجنون من أبيه
والافتقار أنه لا يملك تزويج العبد إلا من يملك اعتاقه (قوله ورط من حر) مفعول زادت أي زادت على
قولها بألف (قوله كالصبي) لأن البيع هنا غير مقصود فلا يلزم وجود شرطه كما يأتي قريباً (قوله ففعل)
أي قال اعتقته ح عن النهر (قوله اقتضاء) هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف عليه صدق الكلام أو
صحته فالاول كحديث رفع الخطأ والنسيان أي رفع حكمهما وهو الائتم والأفهام واقعا في الخارج والثاني
كسائرنا فإنه لا يمكن تصحيحه إلا بتقديم الملك إذا ملك شرط لصحة العتق عنه فمقدم الملك بالبيع مقتضى بالفتح
والاعتاق عن الأثر مقتضى بالكسر فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بإذاف ثم أمره باعتاق عبد الأمر
عنه وقوله أعتقت تملك منه ثم الاعتاق عنه وإذا ثبت الملك للأمر ففسد النكاح للثاني بين الأمرين ثم الملك
فيه شرط والشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه
إظهاراً للتبعية فيشترط أهلية الأمر للاعتاق حتى لو كان صبيماً أو نال يثبت البيع ويسقط القبول الذي
هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار رؤية أو عيب ولا يشترط كونه مقدوراً التسليم فصح الأمر باعتاق السابق
ويسقط اعتبار القبض في الفاسد كقولنا أعتقه معنى بألف ورط من حر اهـ بحر بالمعنى (قوله لكن
لو قال الخ) حاصله أن ما ثبت بالاقتضاء انما يثبت بشرط المقتضى بالكسر لا بشرط نفسه كما علمت لكن
هذا إذا لم يصرح بالمقتضى بالفتح قال في فتح القدر فالوصح بالبيع فقال بعته وكه وأعتقته لا يقع عن الأمر
بل عن الماء ورفيت البيع ضمنياً في هذه المسئلة ولا يثبت صريحاً كبيع الاجنة في الأرحام فاذا صرح به
ثبت بشرط نفسه والبيع لا يتم إلا بالقبول ولم يوجد فيعتق عن نفسه اهـ أي ولا يفسد النكاح كافي البحر
(قوله ومفاده الخ) البحث لصاحب النهر ح (قوله لو قال) أي الأمر والاولى التصريح به والاثبات بعده
بضميره (قوله وسقط المهر) لاستحالة وجوبه على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أي النكاح خلافاً لابن يوسف
واقته تعالى أعلم

(باب نكاح الكافر)

لمافرغ من نكاح الاحرار والارقاء من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخري باب المهر حكمه مهر

ومن الخيل أن يملك أمته
لطفله ثم يتزوجها (ولو وطئ
جارية امرأته أو والده أو
جده فولدت وادعاه لا يثبت
النسب إلا بتصديق
المولى) فلو كذب ثم ملك
الجارية وقتاً ثابت النسب
وسيجي في الاستيلاء (حر)
متزوجة برقيق (قالت لمولتي
زوجها) الحر المكاف
(أعتقه معنى بألف) أو
زادت ورط من حر
الفاسد هنا كالصبي (ففعل
فسد النكاح) لتقدم الملك
اقتضاء كأنه قال بعته منك
وأعتقته عنك لكن لو قال
كذلك وقع العتق عن
المأمور لعدم القبول كافي
الحواشي السعدية ومفاده
أنه لو قال قبأت وفسح عن
الأمر (والولاء لها) ولزمها
الألف وسقط المهر (ويقع)
العتق (عن كفارتها إن
نوته) عنها (ولو لم تقبل
بالألف لا) يطسده لعدم
الملك (والولاء له) لأنه المعتق
واقته أعلم
(باب نكاح الكافر)

الكافر وأنه ثبت بقرينة أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما كعدة ونسب ونحوه بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وسقوط طلاقه ثلاثاً ونكاح محرم (قوله يشمل المشرك والكاتب) (قوله يشمل الكاتب وغيره) كل أولي لم يدخل من ليس بمشرك ولا كاتب كالدهري وأشار إلى أن التعبير بالكافر لشموله الكاتبين أولي من تعبير الهداية تبعاً لاعتقادي بالمشرك اهـ ح واعتذر في الفتح عن الهداية بأنه أراد بالمشرك ما يشمل الكاتبين أما جليلاً أو ذهباً إلى ما اختاره البعض من أن أهل الكتاب داخلون في المشركين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير بن الله والمسحاس الله تعالى الله رب العزة والكبرياء (قوله خلاف مالك) فلا يقول بصحة أنكحهم ولو صححت بين المسلمين وأخذناه أنه لا يقول بالاصلين الأخيرين بالاولى ط (قوله ويرده) أي قول مالك المفهوم من قوله خلافاً لما لا ينفرد به من أن أهل مالك لا يصح ط (قوله وامرأته حاله الخطب) أي فهداه الاضافة قاضية عرفاً واعدة بالنكاح وقد قصها الله تعالى في كتابه مفيدة لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لا من سفاح) أي لا من زنا والمراد به في ما كانت عليه الجاهلية من أن المرأة تسافر وجسداً ثم تزوجها وقد استدل بالحديث المذكور وفي الفتح أيضاً وجهه أنه صلى الله عليه وسلم سمي ما وجد قبل الاسلام من أنكحة الجاهلية نكاحاً ولا يقال إن فيه إساءة أدب لاقتضائه كفر الابوين الشرعيين مع أن الله تعالى أحياهم له وأمنابه كما ورد في حديث ضعيف لانا قول أن الحديث أعم بدليل رواية الطبراني وأبي نعيم وابن عساکر خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولد في أبي وأمي لم يصبي من سفاح الجاهلية شيء وأحياهم الابوين بعد موتهم الإيماني كون النكاح كان في زمن الكفر ولا ينافي أيضاً ما قاله الامام في الفقه الأكبر من أن والده صلى الله عليه وسلم لم يأت على الكفر ولا ما في صحيح مسلم استأذنت ربي أن أستعفر لامي فلم يأذن لي وما فيه أيضاً أن رجلاً قال يا رسول الله أين أبي قال في النار فلما أقفاده فقال اب أبي وأباك في النار لا مكاب أن يكون الاحياء بعد ذلك لانه كان في حجة الوداع وكون الايمان عذر المعايينة غير نافع فكيف بعد الموت فذلك في غير الخصوصية التي أكرم الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم وأما الاستدلال على نجاستها بأنهم ماتوا في زمن الفترة فهو منفي على أصول الأشاعرة أن من مات ولم تبعه الدعوة يموت باحياً أما المتأريديون فإن مات قبل مضي مدته فكان فيها التأمل ولم يعتد إيماناً ولا كفرافلاً عقب عليه بخلاف ما إذا اعتقد كفره ومات بعد المدة غير معتقداً شيئاً نتم الجارون من المتأريديين وافقوا الأشاعرة وجعلوا قول الامام لا يذلل لاحد في الجهل بخلافه على ما بهد البعثة واختاره المحقق ابن الهمام في التحرير لكن هذا في غير من مات معتقداً الكفر فقد صرح النووي والفخر الرازي بأن من مات قبل البعثة مشركاً فهو في النار وعليه حمل بعض المسالك ما صح من الاحاديث في تعذيب أهل الفترة بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوجد بل بقي عمره في غفلة من هذا كله ففيهم الخلاف وبخلاف من اعتدى منهم بعقله كقس بن ساعدة وزيد بن عمرو بن زبيل فلا خلاف في نجاستهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى أن يكون أبواه صلى الله عليه وسلم من أحدهذين القسمين بل قيل إن أباه صلى الله عليه وسلم كانهم وحدثوا لقوله تعالى وتقلب في الساجدين لكن رده أبو حنيفة في تفسيره بأنه قول الرافضة ومعنى الآية وترددك في تصفح أحوال المتعبدين فافهم وبالجملة كما قال بعض المحققين انه لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الامع مزيد الادب ولا يست من المسائل التي يضر جهلها أو يستل عنها في القبر أو في الموقف لحفظ اللسان عن التكلم فيها لا يخبر أولي وأسلم وسيأتي زيادة كلام في هذه المسئلة في باب المرتد عنه قوله وتوبة اليأس بمبولة دون إيمان اليأس (قوله كعدم شهود) وعدة من كافر (قوله عند الامام) هو الصحيح كافي المضمرة تهستني وعند زفر لا يجوز زوجهما مع الامام في النكاح بغير شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية ولا يبي حنيفه أن الحرمة لا يمكن اثباتها حقاً للشرع لانهم لا يتخاطبون بحقه وقوله لا وجه الى إيجاب العدة حقاً للزوج لانه لا يعتد به بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لانه يعتد به اهـ وظاهره أنه لا عدة من الكافر عند الامام

يشمل المشرك والكاتب وهن ثلاثه أصول الاول أن كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر خلاف مالك ويرده قوله تعالى وامرأته حاله الخطب وقوله عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لا من سفاح (و) الثاني أن كل نكاح حرم بين المسلمين لفقده شرطه كعدم شهود (يحوز في حقهم إذا اعتقدوه) عند الامام (ويقرون عليه بعد الاسلام و) الثالث (أن كل نكاح حرم

مطلب في الكلام على أبوي النبي صلى الله عليه وسلم وأهل الفترة

أصلا واليه ذهب بعض المشايخ فلا تثبت الرجعة للزوج بمجرد طلاقها ولا يثبت نسب الولد إذا أتت به لاقل
من ستة أشهر بعد الطلاق وقيل يجب لك باضيعة لا تمنع من صحة النكاح فيثبت للزوج الرجعة والنسب
والاصح الاول كفي القهستاني عن الكرماني ومثله في العناية وذكري الفتح أنه الاول ولكن منع عدم
ثبوت النسب لانهم لم ينهوا ذلك عن الامام بل فرعه على قوله بعمدة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلما
أن نقول بعدم وجوبه او بثبوت النسب لانه اذا علم من له الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن
فراش صحيح ويجيبه لاقل من ستة أشهر من الطلاق مما يفيد ذلك اه وأقره في البحر وازعه في النهر
بأن المذكور في المحيط والزليعي أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البحر وأنت خبير بأن صاحب
الفتح لم يدع أن ذلك لم يذكروه بل اعترف بذلك وانما اثارهم في التخرج وأنه لا يلزم من عدم ثبوت العدة
عدم ثبوت النسب فافهم (قوله حرمة المحل) أي محل العقد وهو الزوج بأن كانت غير محله أصلا فان
الحرمة منافية له ابتداء وبقاء بخلاف عدم الشهود والعدة كما يأتي (قوله كحارم) ومطلقة ثلاث ومعددة
مسلم (قوله بل فاسدا) أفاد أن الخلاف في الجواز والفساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الاسلام
والمرافعة رمي (قوله وعليه) أي على الاصح من وقوعه جازا تجب النفقة اذا طلبتها واذا دخل بها ثم أسلم
فقد هانسان يحد كافي البحر أما على القول بوقوعه فاسدا لا تجب ولا يحد فاذنه لانه وطئ في غير ملكه فلا
يكون محصنا (قوله وأجعو الخ) جواب عما يقال انه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث أيضا والجواب
أن القياس عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهم أجنيبان لكنه ثبت بالنص على خلاف القياس في
النكاح الصحيح مطلقا أي ما يسمى صحيحا عند الاطلاق كالنكاح المعتبر شرعا وأما نكاح المحارم فيسمى صحيحا
لاما مقابل بالنسبة الى الكفار فيقتصر على مورد النص قلت وفيه أن ما قد شرطه ليس صحيحا عند الاطلاق
أيضام أنه يثبت فيه التوارث كما سيذكره الشارح في كتاب الفرائض حيث قال يجوز بالجوهرية وكل نكاح
لو أسلم يقران عليه يتوارثان به وما لا فلا قال وصححه في الظهيرية اه تأمل ثم في حكاية الاجماع تبعها
للبدائع نظرا قد حرم القهستاني على ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه كما سمعت وكذا قال في سكب الانهر
ولا يتوارثون بنكاح لا يقران عليه كنكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه (قوله أسلم المتزوجان الخ) وكذا
لو ترافعا ليقابل الاسلام أقر عليه ولم يذكروه لانه معلوم بالاولى كفي النهر والبحر (قوله أوفي عدة كافر)
احترز عن عدة مسلم كما ينه عليه المصنف بعد وقيد في الهداية الاسلام والمرافعة بما اذا كانا والحرمة قائمة
قال في العناية وأما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع (قوله معتقدين ذلك) فلو لم يكن
جائزا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع باطلا فيجب التجديد بحر ونقل بعض المشيخين عن ابن كمال أن
الشرط جواز في دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حق
الزوج المطلق فاذا كان لا يعتقدها لا يمكن إيجابها له بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمناه قريبا عن
الهداية تأمل (قوله أقرأ عليه) أي عنده خلافا لما فيها اذا كان النكاح في العدة كما مر لسكن في البحر
والفتح عن المبسوط اذا أسلم والعدة منقضية لا يفرق بالاجماع (قوله لانا امرنا بتركهم الخ) هذا التعليل
انما يظهر فيما اذا ترافعا وكافرا أما بعد الاسلام فالعلة ما في البحر من أن حالة الاسلام والمرافعة حالة البقاء
والشهادة ليست شرطا فيها وكذا العدة لا تنافيها كالنكاح وطئت بشبهة اه ط أي فان الموطوءة بشبهة
تجب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجها وتحرم عليه فتح أي تحرم عليه إلى انقضاء العدة (قوله محرمين)
بأن تزوج محبوس أمه أو بنته وكذا لو تزوج مطلقته ثلاثا أو جمع بين خمس أو اثنتين في عدة ثم أسلم أو
أحدهما فرق بينهما إجماعا فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم مقصودا على الحرمة بل كذلك لو تزوج
مطلقته ثلاثا الخ ثم قيدنا بكونه تزوجا في عدة لانه لو تزوجهن على التعاقب فرق بينه وبين الخامسة فقط
ولو تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعد ما فرق إحدى الاثنتين أقرأ عليه اه ونماه

لحرمة المحل) كحارم يقع
جائزا وقال مشايخ العراق
(لا) بل فاسدا والاول أصح
وعليه فتجب النفقة ويحد
فاذنه وأجعو على أنهم
لا يتوارثون لان الارث ثبت
بالنص على خلاف القياس
في النكاح الصحيح مطلقا
فيقتصر عليه ابن مالك (أسلم
المتزوجان بلا) سمع
(شهود أو في عدة كافر
معتقدين ذلك أقرأ عليه)
لانا امرنا بتركهم وما
يعتقدون (ولو كانا) أي
المتزوجان اللذان أسلمنا
(محرمين أو أسلم أحد
المحرمين أو ترافعا البنا
وهما على الكفر

فيه (قوله فرق القاضي) أما على قولهما فظاهر لان هذه الانسجة لها حكم البطلان فيما بينهما وأما على قوله فلا نه وان كان لها حكم العدة في الاصح حتى تجب المدة ويعد فاذه الان المحرمة وما معها تأنى البقاء كما تأنى الابتداء بخلاف العدة نهر وفي أبي السعود عن الجوى قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على انه لا تقع السينونة بالاسلام وقال قاضيان تبين بدون تفريق القاضي ذكره في الشبهة (قوله لعدم المحلية) أى محلية المحرمة وما معها العدة الزوجية ابتداء وبقاء وهذا تعليل على قول الامام كما علمت (قوله وبمرافعة أحدهما لا يفرق) أى عند خلافهما بخلاف ما اذا ترافا عاقبانه يفرق بينهما عنده أيضا لانهم جازيا بحكم الاسلام صارا القاضي كالحكم فتح (قوله لبقاء حق الآخر) لانه لم يرض بحكمنا (قوله بخلاف اسلامه) أى اسلام أحدهما جواب عن قولهما بأنه يفرق بمرافعة أحد الزوجين كما يفرق بالاسلام ويبين الجواب على قوله بالفرق وهو انه بالاسلام أحدهما أظهرت حرمه الآخر لتغير اعتقاده واعتقاد المصرا لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعمل ولا يعمل بخلاف مرافعة أحدهما ورضاه فانه لا يتغير به اعتقاد الآخر فتح (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله وبمرافعة أحدهما لا يفرق ط (قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلاقات الثلاث قاطعة لملك النكاح في الاديان كلها بحر قلت لكن المشهور والآن من اعتقاد أهل النمة انه لا طلاق عندهم ولعله مما غيروا من شرائعهم (قوله كلوا العها) تشبيه في مطلق تفريق لا بقيد كونه بعد مرافعة لقول الشارع بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك لان الخلع طلاق والذي يعتقد كون الطلاق مزيل للنكاح والوطء بعده حرام في الاديان كلها يحدون به نهر أى بالوطء بعده ومحل الحدان لم يعتقد شبهة الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يقال في مسألة الطلاق الثلاث الآتية ط (قوله أو تزوج كتابية في عدة مسلم) وكذا التزوج الذي مسلمة حرة أو أمية في السكافى للحاكم الشهيد أنه يفرق بينهما ما يعاقب ان دخل بها ولا يبلغ أربعين سوطا وتزويج المرأة ومن زوجها وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه * (تنبيه) قال في النهر قيد المصنف بكون المتزوج كافرا لان المسلم لو تزوج ذمية في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئ عنده وقال النكاح باطل كذا في الثانية وأقول وينبغي أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتقد وجوبها ألا ترى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدينونهم او بكونه جائزا عندهم لانه لو لم يكن جائزا بأن اعتقدوا وجوبها يفرق اجما قال في الفتح فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا يعتقدونه لان المضاف الى تباين الدار والفرقة لان في العدة اه قلت قوله وينبغي الخ قد يقال فيه انه مما لا ينبغي لما من أن العدة انما تجب بمثل الزوج أى الذى طلقها ولا تجب له بدون اعتقاده ولما قدمناه أيضا عن ابن كمال من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قدمناه من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الامام أصلا تأمل (قوله أو تزوجها قبل زوج آخر الخ) مقتضاه أن المسئلة الاولى مفروضة فيما اذا طلقها ثلاثا أو أقام معها من غير تجديد عقد آخر حتى تكون مسألة أخرى وبشكل الفرق بينهما فانه اذا توقف التفريق في الاولى على طلب المرأة يلزم ان يتوقف هنا على طلبها بالاولى لانه اذا جدد عقده عليها قبل زوج آخر حاصات شبهة العقد فكيف يفرق بينهما بالاطاب أصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عدم وجود شبهة العقد ولذا والله أعلم ذكر في البحر عن الاسيحي أنه اذا طلقها ثلاثا أو أسكنها من غير تجديد النكاح عليها فارق بينهما وان لم يترافعا الى القاضي وان جدد عليها من غير أن تزوج بائنا فارقا تفريق ثم قال وهو بخلاف الفلاني المحيط لانه سوى في التفريق بين ما اذا تزوجها أولا حيث لم تزوج بعيره اه قلت لكنه يخالف أيضا لما قدمناه عن الفتح وغيره من أن مثل الحر من مالو تزوج مطلقته ثلاثا إلا أن يخص ذلك بما اذا أسلم أو أحدهما لكنه خلاف ما في الزيلعي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم والخمس اه أى الخلاف المار بين الامام وصاحبيه من أنه يفرق

فرق القاضي أو الذي حكمه (بينهما) لعدم المحلية (وبمرافعة أحدهما لا يفرق لبقاء حق الآخر بخلاف اسلامه لان الاسلام يعمل ولا يعمل (الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما) اجما (كلوا العها ثم أقام معها من غير عقد أو تزوج كتابية في عدة مسلم) أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة بحسب عن المحيط

بما رخصت ما عنده لا بما رافعه أحدهما فليتنامل (قوله خلافا للزيلي الخ) أقول ما في الحاشي القديسي ليس فيه مخالفة لها هنا كما به لم من عبارة الحاشي التي نقلها المصنف في منحه فراجعها وأما الزيلي ففيه مخالفة فانه ذكر ما قدمناه عنه آنفا ثم قال وذكر في الغاية معزيا الى المحيط أن المطلقة ثلاثا لو طلقت التفريق يفرق بينهما بما بالاجماع لانه لا يتضمن ابطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة المسلم لو كانت كتابية وكذا لو تزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اهـ ووجه المخالفة ان قوله وكذا في الخلع الخ يفيد توقف التفريق على الطلب في المسائل الثلاث كالمسئلة الاولى كما هو مقتضى التشبيه وصرح بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذا في الخلع يعني اختلعت من زوجها الذي ثم أمسكها فرفعته الى الحاكم فانه يفرق بينهما لان امساكها ظلم الخ فاعزاه الى الغاية الى المحيط ونقله عنها الزيلي وصاحب الفتح مخالف لما في البحر عن المحيط وهو الذي مشى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة في المسائل الثلاث وتوقفه في المسئلة الاولى فقط وذكر في النهر أيضا عبارة المحيط الرضوي وهي كلمة مشي عليه صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي أراده الشارح ونبيه عليه في النهر أيضا وقد خفي على المحشين فافهم فعم في كلام الزيلي مخالفة من وجه آخر وهو أنه ذكر أولاً أن المطلقة ثلاثا مثل الحرمين في جريان الخلاف كما ذكرناه قريبا ثم ذكر ما في الغاية من أنه يفرق بطلانها بجماع أو رأيت في كافي الحاكم الشهيد ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قال وإذا طلق الذي زوجته ثلاثا ثم أقام عليها فرافعته الى السلطان فرق بينهما وكذلك لو كانت اختلعت وإذا تزوج الذي النسية وهي في عدة من زوج مسلم قد طلقها أو مات عنها باقاني أفرق بينهما اهـ لكن مفاده أن التفريق في هذه الاخيرة لا يحتاج الى مرافعة وطالب أصلا لتعلق حق المسلم ومثلها ما قدمناه عن الكافي أيضا وهو ما لو تزوج الذي مسئلة (قوله وإذا أسلم أحد الزوجين الخ) حاصل صور اسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لانهم إما أن يكونا كتابيين أو مجوسيين أو الزوج كتابي وهي مجوسية أو بالعكس وعلى كل فالاسلم اما الزوج أو الزوجة وفي كل من الثمانية إما أن يكونا في دارنا أو في دار الحرب أو الزوج فقط في دارنا أو بالعكس أفاده في البحر وفيه أيضا قيد بالاسلام لان النصراية اذا ثبتت أو عكسه لا يلتفت اليه لان الكفر كله مله واحدة وكذا لو تمعت زوجة النصراني فها على نكاحهما كما لو كانت مجوسية في الابتداء اهـ والمراد بالمجوسى من ليس له كتاب سماوى فيشمل الوثني والدهري وأراد المصنف بالزوجين المجتهدين في دار الاسلام وسيأتى محترزه في قوله ولو أسلم أحدهما ثمة الخ (قوله أو امرأة الكتابي) أما اذا أسلم زوج الكتابية فان النكاح يبقى كما أتى متنا (قوله أو سكت) غير أنه في هذه الحالة يكر عليه العرض ثلاثا احتياطاً كذا في المبسوط نهر (قوله فرق بينهما) وما لم يفرق القاضي فهي زوجته حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأته الكافر فوجب لها المهر أى كماله وان لم يدخل به الا ان النكاح كان قائماً ويتقرر بالموت فتح وانما لم يتوارثا مانع الكفر (قوله صبيها مميزا) أى يعقل الا ديان لان رده معتبرة فكذا الباء ففتح قال في أحكام الصغار والمعتوه كالصبي العاقل اهـ (قوله على الاصم) وقيل لا يعتبر بقاءه عند أبي يوسف كما لا تعتبر رده عنه ففتح (قوله فيما ذكر) أى من حكم الاسلام والاباء والسكوت (قوله ولو كان) أى الصبي كما تنفيده عبارة الفتح وليس بقيد بل البالغ مثله (قوله لعدم نهايته) بخلاف عدم التمييز فان له نهاية (قوله بل يعرض الاسلام على أبويه الخ) قال في التحرير وشرحه وانما يعرض الاسلام على أبيه وأمه لصيرورته مسلماً باسلام أحدهما فان أسلم أحدهما أقر على النكاح وان أبي فرق بينهما دفعه للضرر وعن المسلقو يصير مرتداً تبعاً بارتداد أبويه ولحقاهما به بخلاف ما اذا تركا في دار الاسلام أو بلغ مسلماً ثم جن أو أسلم عاقلاً فجن قبل البلوغ فارتداً ولحقاه لانه صار مسلماً بتبعية الدواعى والتبعية لا بوجوب أو بتقرر ركن الايمان منه قال شمس الآتمة وليس المراد من عرض الاسلام على والده أن يعرض عليه بطريق الالتزام بل على سبيل الشفقة المألوفة من الاباء على الاولاد عادة فلعل ذلك يجعله على أن يسلم ألا ترى انه اذا لم يكن له والدان جعل القاضي

حاشي مريسي وحاشي من
اشترط المرافعة (وإذا أسلم
أحد الزوجين المجوسيين
أو امرأة الكتابي عرض
الاسلام على الآخر فان
أسلم) فيها (والا) بان أبي
أو سكت (فرق بينهما ولو
كان الزوج صبيها مميزا)
اتفاقاً على الاصم (والصبي
كالصبي) فيما ذكر والاصل
ان كل من صح منه الاسلام
اذا أتى به صح منه الاباء اذا
عرض عليه (ويتنظر عقل)
أى تميز (غير المميز ولو)
كان (مجنونا) لا ينتظر
لعدم نهايته بل (يعرض)
الاسلام (على أبويه)
فأيهما أسلم تبعه فيبقى
النكاح فان لم يكن له أب
نصب القاضي عنه وصيها
فبعضى عليه بالفرقة باقاني
عن البهسي عن روضه
العلماء للزاهدي (ولو أسلم
الزوج

له خصم أو فرق بينهما فهذا دليل على أن الأباة يسقط اعتبارهما لهذا العذر اه وهذا ما نقله عن الباقي ومثله في التاتر عاينة وحاصله أن فائدة نصب الوصي بالحكم بالتفريق بلا عرض بل يسقط العرض لا ضرورة لأنه لا يصير مسلما بتبعية غير الأبوين وقد علم مما ذكرناه أنه لو كان له أم فقط يعرض الاسلام عليها فان أبت فرق بينهما لأنه تبعية لها وان لم تكن لها ولاية عليه لان المناط هنا التبعية لا الولاية فقول بعض المحشين انه عند عدم الأب لا يعرض على الأم بل ينصب له وصيا غير صحيح نعم لو كان أبواه مجنونين أيضا ينبغي أن ينصب وصيه أو الحاصل أن المجنون كالصبي في تبعية لا يوبى به اسلاما وكفرهما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهو مجوسية الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت اسلامه ثم تحجست فانه تقع الفارقة لا عرض عليها بحر عن المحيط وظاهره وقوع الفارقة بالتفريق القاضى لان ما صار ث كالمردة تأمل (قوله طلاق بنقص العدد) أشار الى أن المراد بالطلاق حقيقة لا الفسخ فلما سلم ثم تزوجها علك عليها طائفتين فقط عندهما وقال أبو يوسف انه فسخ ثم هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة قال في البحر وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة ان كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وان كانت كافرة لا تعتقد وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقه وحقوقنا لا تبطل بديانتهم والى وجوب النفقة في العدة ان كانت هي مسلمة لان المنع من الاستمتاع جاء من جهته بخلاف ما اذا كانت كافرة وأسلم الزوج لان المنع من جهتها ولذا الامار لها ان كان قبل الدخول اه أمالو أسلمت وأبى الزوج فلها نصف المهر قبل الدخول وكاله بعده كافي كافي الحاكم ثم قال في البحر وأشار أيضا الى وقوع طلاقه عليها مادامت في العدة كملو وقعت الفارقة بالخلع أو بالجب أو بالعنة كذا في المحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الأبى أو هي وظاهر ما في الفتح انه خاص بما اذا أسلمت وأبى هو والظاهر الاول اه أقول ما في الفتح صريح في الاول حيث قال اذا أسلم أحد الزوجين الذميين وفرق بينهما بأباة الاستحرفانه يقع عليها طلاقه وان كانت هي الآية مع ان الفارقة تفسخ وبه ينتقض ما قيل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه نعم ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص بما اذا كان هو الأبى وهو قوله كملو وقعت الفارقة بالخلع الخ لانها فارقة من جانبه فتكون طلاقا ومعددة الطلاق يقع عليها الطلاق أمالو كانت هي الآية تكون الفارقة فسخا والفسخ زرع للعدة فلا يقع الطلاق في عدته نعم في البحر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد أحدهما وتفريق القاضى بأباة أحدهما عن الاسلام وفي البرازية واذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاستحرف طلاقه لكن قال الخير الرملي ان هذا في طلاق أهـل الحرب أي فيما لو هاجرا أحدهما ليناسمسا لأنه لا عدة عليها فان هذا الجدل يمكن في عبارة البرازية دون عبارة طلاق البحر فليتأمل وسية أي تمام الكلام على ذلك آخر باب الكتابات (قوله لان العاقل لا يكون من النساء) بل الذي يكون من المرأة عند القدرة على الفارقة شرعا هو الفسخ فينبوب القاضى منابها بما عايناه (قوله وأباة المميز) أي تفريق القاضى بسبب الأباة والا فلا باء لبس بطلاق ح (قوله وأحد أبوى المجنون) أي اذا لم يوجد إلا أحدهما أبأ وأما أمالو وجد فلا بد من أباء كل منهما لأنه لو أسلم أحدهما تبعه كإمام (قوله طلاق في الأصح) يشير الى أنه في غير الأصح يكون فسخا أبو السعود (قوله فليس بأهل للايقاع) أي ايقاع الطلاق منهما بل هما أهل للوقوع أي حكم الشرع بوقوعه عليها مع وجوده وموجبه وفي شرح الخري قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية العاقل أو الاعتاق في حق الدخول عدمها عند عدم الحاجة فاما عند تحققه فمشرع قال شمس الأئمة السر حسي زعم بعض مشايخنا ان هذا الحكم غير مشروع أصلا في حق الصبي حتى ان امرأته لا تكون محلا للطلاق وهذا هو عندى فان الطلاق يملك بملك النكاح ادلا ضروري اثبات أصل الملك بل اضروري الايقاع حتى اذا تحقققت الحاجة الى صحه ايقاع الطلاق من جهته لدفع الضرر كان صحيحا فاذا أسلمت زوجته وأبى فرق بينهما وكان طلاقا عند أبي حنيفة

وهي مجوسية فتمت ودت أو تنصرت بقي نكاحها كمالو كانت في الابتداء كذلك لانهم كتابية ما لا (والنفريق) بينهما (طلاق) ينقص العدد (لو أبى لا لو أبت) لان الطلاق لا يكون من النساء (وأباة المميز وأحد أبوى المجنون طلاق) في الأصح وهو من أغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زباني وفيه نظر اذ الطلاق من القاضى وهو عليه الامنهما فليس بأهل للايقاع بل للوقوع

مطلب الصبي والمجنون ليس بأهل لايقاع الطلاق بل للوقوع

ومحمد واذا ارتدوا العباد بالله تعالى وقعت المينونة وكان طلاقاً في قول محمد واذا وجدته مجبوراً بالخاصة ففرق بينهما وكان طلاقاً عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله انه كالبالغ في وقوع الخلاق من هذه الاسباب الا انه لا يصح ايقاعه منه ابتداء للضرر عليه ومثله المجنون وبه ظهر انه لا حاجة الى انه ايقاع من القاضي لان تفريق القاضي هنا كنفريته باباء البالغ عن الاسلام وهو طلاق منه بطريق اليابسة فكذلك في الصبي والمجنون لكن لما كان المشهور انه لا يقع طلاقهما اى ابتداء وكان وقوعه منهما باعراض غير يبا قال الزيلعي وغيره انه من أغرب المسائل فافهم (قوله كولو وورث قريبه) أى الرحم المحرم منه كان ورث أباه المملوك لاختيه من أم مثلاً فانه يعتق عليه وكولو تزوج مملوكة أبيه فورثها منه انفسخ النكاح (قوله لم يقع) لانه علقه على ما ينفي وقوعه منه فان الجزء وهو أنت طالق لا ينفعه بسبب الطلاق الا عند وجود الشرط فلا بد من كون الشرط صالحاً له فهو كقوله ان مت فانت طالق كذا ظهر (قوله وقع) لما صرحوا به من أن الاهلية انما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار منافياً لان عقاد الجزاء سبباً لطلاق بخلاف المسئلة الاولى والحاصل أنه لا بد في صحة التعليق من وجود الاهلية وقتها وعدم منافاة الشرط المعلق عليه للجزاء المعلق وهذا وجد كل منهما بخلاف الاولى فانه وجدت فيها الاهلية وتوفت التعليق وقد لا يخرج وهو عدم المناقاة هذا ما ظهر (قوله ولو أسلم أحدهما) هذا مقابل قوله فيما سأل واذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكتابي الخ فانه مفرض فيما اذا اجتمع في دار الاسلام كما قدمناه ولذا قال في البحر هنا أطلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فشملى ما اذا كان الاخر في دار الاسلام أو في دار الحرب أقام الاخر فيها أو خرج الى دار الاسلام فحاصله أنه ما لم يجتمع في دار الاسلام فانه لا يعرض الاسلام على المصر سواء خرج المسلم أو الاخر لانه لا يقضى لغائب ولا على غائب كذا في المحيط اه (قوله كالبحر الملح) قال في النهر وينبغي أن يكون ما ليس بدار حرب ولا اسلام ملحاً بدار الحرب كالبحر الملح لانه لا قهر لاحد عليه فادأ أسلم أحدهما وهو راكبه توقفت المينونة على مضى ثلاث حبس أخذ من تعليلها بمعذر العرض لعدم الولاية اه وهل حكم البحر الملح في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج اليه الذي صار حربياً وانتقض عهده واذا خرج اليه الحربى وعاد قبل الوصول الى داره ينقض أمانه ويعشر مائة بحر ط (قوله لم تب حتى تحبس الخ) أفاد بتوقف المينونة على الحبس ان الاخر لو أسلم قبل انقضائها فلا مينونة بحر (قوله أو مضى ثلاثة أشهر) اى ان كانت لا تحبس له صغراً أو كبر كافي البحر وان كانت حاصلاً لا تخفى تضع حملها ح عن القهـ ستانى (قوله اقامة لشرط الفرقة) وهو مضى هذه المدة مقام السبب وهو الاباء لان الاباء لا يعرف الاباء عرض وقد عدم العرض لان عدم الولاية وموت الحاجة الى التفريق لان المشرى لا يصلح للمسلم واقامة الشرط عند مذكر العلة جائز فادامت هذه المدة صار مضى بها بمزلة تفريق القاضي وتكون فرقة بطلاق على قياس قولهما وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لانها بسبب الاباء حكما وتقديراً بدائع وبحث في البحر أنه ينبغي أن يقال ان كان المسلم هو المرأة تكون فرقة بطلاق لان الآبى هو الزوج حكماً والتفريق بابائه طلاق عندهما فكذا ما قام مقامه وان كان المسلم الزوج فهي فسخ (قوله وليست بعدة) أى ليست هذه المدة عدة لان غير المدخول بها اذا دخل تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لاختص ذلك بالمدخول بها وهل تجب العدة بعدم مضى هذه المدة فان كانت المرأة حرة فلا عدة على الحريسة وان كانت هي المسلمة فخرجت البنا فتمت الحبس هنا فكذلك عند أبي حنيفة خلافاً لهما لان المهاجرة لا عدة عليها عنده خلافاً لهما كما سبأت بدائع وهداية وحزم الطحاوى بوجوبها قال في البحر وينبغي حمله على اختيار قولهما (قوله ولو أسلم زوج الكتابية) هذا محترز قوله فيما سأل أو امرأة الكتابي (قوله كما سأل) أى في قوله كولو كانت في الابتداء كذلك وأشار الى ان الذي صرح به فيما سأل يمكن انفساخها من هنا بان يراد بالكتابية الكتابية حالاً أو ما لا (قوله فهو له) لانه يجوز له التزوج بها ابتداء فالبقاء أولى لانه أسهل نهر (قوله حقيقة وحكم)

كولو وورث قريبه، ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلها المجنون وأوقع (ولو أسلم أحدهما) أى أحد المجوسيين أو امرأة الكتابي (ثمة) أى في دار الحرب وملحق بها كالبحر الملح (لم تب حتى تحبس ثلاثاً) أو غضى ثلاثة أشهر (قبل اسلام الاخر) اقامة لشرط الفرقة مقام السبب وليست بعدة مدخول غير المدخول بها (ولو أسلم زوج الكتابية) ولو ما لا كما مر (فهو له) المرأة (تبسين بتيان الدارين) حقيقة وحكم

المراد بالتباين حقيقة تباينهما في الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل الحرب دارنا بأمان لم تبز وجته لأنه في داره حكم الا اذا قبل الذمة نهر (قوله لا بالسبي) تنصيص على خلاف الشافعي فإنه عكس وجعل سبب الفرقة السبي لا التباين فظهر أن ربع صور وفاقبتان وخلافيتان مقوله فلونخرج أحدهما الخ وقوله وان سببا الخ خلافتان وقوله أو اخرج مسيبا وقوله أو اخرج البنا الخ وفاقبتان (قوله فلونخرج أحدهما الخ) هذه خلافة لوجود التباين دون السبي قال في البدائع ثم ان كان الزوج هو الذي خرج فلا عدة عليهما بخلاف لانها حرية وان كانت هي فكذلك عنده خلافا لهما اه وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحل له عندنا التزوج بأربع في الحال وبأخت امرأته التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو اخرج) هذه وفاقية لوجود التباين والسبي (قوله وأدخل في دارنا) أفاد أنه لا يتحقق التباين بمجرد السبي بل لا بد من الاخر في دارنا كفي البدائع (قوله كالوتى) ولهذا لو اتفق بهم المرتد يجري عليه أحكام الموتى ط (قوله وان سببا) هذه خلافة والتي بعدها وفاقية لعدم السبي فيها (قوله أو ثم أسلم) عبارة البحر أو مستأمنين ثم أسلم الخ فأوهنا عطفة لحال محذوفة على الحال السابقة وهي قوله ذميين و ثم عاطفة لا تسلم على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) تفريع على اشتراط تباين الدارين حقيقة وحكما (قوله لم تبز) لان الدار وان اختلفت حقيقة لكنهما متحدة حكما لان فرض المسئلة فيما اذا نكحها مسلم أو ذمى ثمة ثم سببت ولا يمكن فرضها فيما لو نكحها هنا لأنه لا يصح لان تباين الدارين يمنع بقاء النكاح فيمنع ابتداءه بالاولى كما قاله الر حنى ولو نكحها وهي هنا بأمان صارت ذمية لان المرأة تبسع لزوجها في المقام كافي الفتح من باب المستأمن فانهم (قوله ولو نكحها) أى المسلم أو الذمى (قوله بانث) لتباين الدارين حقيقة وحكما ط (قوله وان خرجت قبله لا) أى لا تبين لان الزوج من أهل دار الاسلام فاذا خرجت قبله صارت ذمية لا تمكن من العود لانها تبسع لزوجها في المقام كما علمت فانهم (قوله وما في الفتح الخ) قال في النهر وفي المحيط مسلم تزوج حرية في دار الحرب فنخرج بها رجل الى دار الاسلام بانث من زوجها بالتباين فلونخرجت بنفسها قبل زوجها لم تبز لانها صارت من أهل دارنا بالترامها أحكام المسلمين اذ لا تمكن من العود والزوج من أهل دار الاسلام فلا تباين قال في الفتح بعد نقله يريد في الصورة الاولى اذا أخرجها الرجل فورا حتى ملكها لتحقق التباين بينها وبين زوجها حيث حقيقة وحكما أما حقيقة فظاهر وأما حكما فلان في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله وأما حكما الخ بحث اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك اذ لا تمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوى فاذا الذي في نفسه مسلم تزوج حرية كناية في دار الحرب فنخرج عنها الزوج وحده بانث ولونخرجت المرأة قبل الزوج لم تبز وعالها بما مر وهذا الاغبار عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما أسمعتك اه ح قات وما نقله في النهر عن المحيط ذكر مثله في كافي الحاكم الشهيد فالصواب في المسئلة الاولى التي نقلها في الفتح عن المحيط أنهم لا تبين لاختلاف الدار حقيقة لاحكاما (قوله ومن هاجرت البنا الخ) المهاجرة الساركة دار الحرب الى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بحر وهذه المسئلة داخلية فيما قبلها لكن ما مر فيها اذا اخرج أحدهما مهاجرة وقعت الفرقة بينهما والمقصود من هذه أنه اذا كانت المهاجرة المرأة وقعت الفرقة فلا عدة عليهما عند أبي حنيفة سواء كانت حاملا أو حائلا فتزوج الحامل الا الحامل فتتربص لا على وجه العدة بل ليرتفع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فتح وبه يظهر أن تعميدها المصنف بالحائل أى غير الحبل لا وجه له بخلاف قول الكثر وتسكن المهاجرة الحائل بالعدة قائم الا احتراز عن الحامل كما علمت لكنه يوههم أن الحامل لها عدة كما توههم ابن مالك وغيره وليس كذلك (قوله على الاظهر) مقابله رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقربها زوجها حتى تضع كالحبل من الزناور يحجها لا قطع لكن الاولى ظاهر الرواية نهر وصححها

(لا) (السبي فلونخرج) أحدهما (الينا مسلما) أو ذميا أو أسلم أو صarda ذمة في دارنا (أو اخرج مسيبا) وأدخل في دارنا (بانث) بتباين الدار اذا أهل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حي وميت (وان سببا) أو اخرج البنا (معنا) ذميين أو مسلمين أو ثم أسلم أو صارا ذميين (لا) تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسيية منكوبة مسلم أو ذمى لم تبز ولو نكحها ثمة ثم خرج قبلها بانث وان خرجت قبله لا وما في الفتح عن المحيط تحريف نهر (ومن هاجرت البنا) مسلمة أو ذمية (حائلا بانث بالعدة) فيحل تزوجها أما الحامل حتى تضع على الاظهر

الشارحون وعليها أكثر بحر (قوله للعدة) نفي لقوله ما ولما اتوهما ابن ملك وغيره (قوله بل لشغل
الرحم بحق الغير) أفاديه الفرق بينه وبين الحامل من الزنا فان هذه جعلها ثابت النسب فيؤثر في منع العقد
احتياطاً لئلا يقع الجمع بين الفرائش وهو ممنوع بمنزلة الجمع وطناً كفاً الفتح بخلاف الحامل من الزنا فان ما
الزنا لا حرمته وليس فيه حق الغير فلذا صح نكاحها فانهم (قوله فسخ) أي عند الامام بخلاف الاباعين
الاسلام وسوى محمد بينهما بأن كلا منهما مطلق وأبو يوسف بأن كلا منهما فسخ وفرق الامام بان الردة منافية
للكاح لئلا فاتها العصمة والطلاق يستدعي قيام النكاح فتعذر جعلها مطلقاً وتماه في النهر قال في الفتح ويقع
طلاق زوج المرتدة عليها مادامت في العدة لان الحرمة بالردة غير متبادلة فانها ترفع بالاسلام فيقع طلاقه عليها
في العدة مستتبعا فائدة من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بطعن زوج آخر بخلاف حرمة المحرمة فانها
متبادلة لا غاية لها فلا يفيدها طلاق فائدة اه قلت وهذا اذا لم تلحق بدار الحرب ففي الخانية قبيل النكاحات
المرتدة اذا تلحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً وهي في العدة فطلقها يقع والمرتدة اذا لحقت
فطلقها وزوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض فمده لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا ينقص عدداً) ولو ارتد مرارا
وجدد الاسلام في كل مرة وجدد النكاح على قول أبي حنيفة تعل امرأته من غير اصابة زوج ثان بحر عن
الخانية (قوله بلا قضاء) أي بلا توقف على قضاء القاضي وكذا بلا توقف على مضي عدة في المدخول بها كفي
البحر (قوله ولو حكما) أراد به الخلوة الصحيحة ح (قوله كل مهرها) أطلقه فشمّل ارتداده وارتدادها بحر
(قوله لتأكده) أي تأكد تمام المهر به أي بالوطء الحقيقي أو الحكمي (قوله أو المنة) أي ان لم يكن مسمى
(قوله لو ارتد) قيد في قوله ولغيرها النصف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخولاً لم اذعبرها لعدة عليها
وأفاد وجوب العدة سواء ارتد أو ارتدت بالحيض أو بالاشهر ولو صغيرة أو آيسة أو بوضع الحمل كافي البحر (قوله
ولا شيء من المهر) أي في غير المدخول بها لانها محل التفصيل بقوله لو ارتد وقوله لو ارتدت (قوله والنفقة) قد
علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذه النفقة لها لعدم العدة لكون الردة منها لكن المدخول بها
كذلك لان نفقة لها لو ارتدت ولذا قال في البحر وحكم نفقة العدة كحكم المهر قبل الدخول فان كان هو المرتد فلها
نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكى) فلا تسقط سكتي المدخول بها في العدة لانها حق
الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا صح الخلع على النفقة دون السكى والظاهر أن هذه المروض فيما لو أسلمت
والا فالمرتدة تحبس حتى تعود وسيأتي ان الحبوسة كالحاجة بلاذنه لان نفقة لها ولا سكتي (قوله لو ارتدت)
أطلقه فشمّل الحررة والامة والصغيرة والكبيرة بحر (قوله قبل تأكده) أي المهر فانه يتأكد بالموت أو
الدخول ولو حكما (قوله ورثها زوجها المستحسانا) هذا اذا ارتدت وهي مريضة ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب
بخلاف ردتها في الصحة وبخلاف ما لو ارتدت وفاتها ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب كفاً في الخانية من
فصل المعتدة التي ترث وسيد كره المصنف أيضاً في طلاق المريض ووجه ان ردت في معسنى مرض الموت لانه
ان لم يسلم يقتل فيكون فارقته مطلقاً أما المرأة فلا تقتل بالردة فلم تكن فارة الا اذا كانت ردتها في المرض
(قوله وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي يوسف فان نهاية تعزير الحر عنده خمسة
وسبعون وعندهما تسعة وثلاثون قال في الحاوي القدسي ويقول أبي يوسف تأخذ قال في البحر فعلى هذا المعتمد
في نهاية التعزير قول أبي يوسف سواء كان في تعزير المرتدة أولاً (قوله وتعزير) أي بالحبس الى أن تسلم أو
تموت (قوله وعلى تعزير النكاح) فلكل قاض أن يعجده بمهر يسير ولو بدينا رضى أم لا ومنع من التزوج
بغيره بعد اسلامها ولا يخفى أن محله ما اذا طلب الزوج ذلك أم لا وسكت أوتركه صريحاً فانها لا تجبر وتزوج
من غيره لانه ترلحقه بحر ونهر (قوله زحواها) عبارة البحر حسم الباب المعصية والحيلة للخلاص منه اه
ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تعزير النكاح مقصوداً على ما اذا ارتدت لاجل الخلاص منه بل قالوا ذلك
سد هذا الباب من أصله سواء تعدت الحيلة أم لا كى لا تجعل ذلك حيلة (قوله قال في النهر الخ) عبارته ولا

لالعدة بل لشغل الرحم بحق
الغير (وارتداد أحدهما)
أي الزوجين (فسخ) فلا
ينقص عدداً (عاجل) بلا
قضاء (قلعو وطوءاً) ولو
حكماً (كل مهرها) لتأكده
به (ولغيرها نصفه) لو مسمى
أو المنة (لو ارتد) وعليه
نفقة العدة (ولا شيء) من
المهر والنفقة سوى السكى
به يفنى (لو ارتدت) لمجيء
الفرقة منها قبل تأكده ولو
ماتت في العدة ورثها
زوجها المسلم استحسننا
وصرحوا بتعزيرها خمسة
وسبعين وتعزير على الاسلام
وعلى تعزير النكاح زوجاً
لها بمهر يسير كدينا رضى عليه
الفتوى ولو بالحيلة وأفتى
مشايخ بلج بعدم الفرقة
بودتها زوجاً وتسير الاسما
التي تقع في المكفر ثم تنكر
قال في النهر والافتاء بهذا
أولى من الافتاء بما في النوادر
لكن قال المصنف ومن
تصفح أحوال النساء زماننا
وما يقع منهن من موجبات
الردة مكروا في كل يوم لم
يتوقف في الافتاء برواية
النوادر قلت

يخفى أن الافتاء بما اختاره بعض أئمة بلخ أولى من الافتاء بما في النوادر ولقد شاهدنا من المشاق في تجديد هذا فضلا عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يحسد وقد كان بعض مشايخنا من علماء الجهم ابتلى بامرأة تقع فيما يوجب الكفر كثيرا ثم تنكروا عن التجديد تأتي ومن القواعد المشقة تجلب التيسير والله ليسر لكل عسير أه قات المشقة في التجديد لا تقتضي أن يكون قول أئمة بلخ أولى مما في النوادر بل أولى مما من أن عليه الفتوى وهو قول البخاريين لأن ما في النوادر هو ما يأتي من أنها بالردة تسترق تأمل (قوله وقد بسطت) أي رواية النوادر (قوله والفخ) فيه أنه لم يرد على قوله ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر عن أبي حنيفة تسترق أه ثم رأيت صاحب الفخ بسط ذلك في باب المرتدة (قوله وحاصلها الخ) قال في القنية بعدما مر عن الفخ ولو كان الزوج عالما استولى عليها بعد الردة تكون فيا للمسلمين عند أبي حنيفة ثم يشترط من الإمام أو يصرفها اليه ان كان مصرفا ولو أفتى مفت هذه الرواية حسمها هذا الامر لا بأس به أه قال في البحر وهكذا في خزانة الفتاوى ونقل قوله فلو أفتى مفت الخ عن شمس الأئمة السرخسي أه قات ومقتضى قوله ثم يشترط الخ أنه ان كان مصرفا لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تكون فيا قال ط ظاهره ولو أسلمت بعده لان اسلام الرقيق لا يخرجها عن الرق أه (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيه اختصار مغل وعبارة القنية بعدما تقدم قات وفي زماننا بعد فتنة التتر العمامة صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها وأجروا أحكامهم فيها كخوارزم وماوراء النهر وخراسان ونحوها صارت دارا للحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها من الإمام فيفتى بحكم الرق حسم الكيد الجهلة ومكر المكره على ما أشار اليه في السير الكبير أه فقوله يملكها الخ منى على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق مادامت في دار الاسلام ولا حاجة الى الافتاء برواية النوادر لما ذكره من صيرورة دارهم دار حرب في زمانهم فبذلك يجرى رد الاستيلاء عليها لانها ليست في دار الاسلام فافهم (قوله وله بيعها الخ) ذكره في البحر بحثا أن هذا من قول القنية يملكها واستشهد لقوله ما لم تكن الخ بما في الخانية ولو لحقت أم الولد بعد ارتدادها بدار الحرب ثم سببت وملكها الزوج يعود كونها أم ولد وأمومية الولد تنكسر بتكرار الملك أه (قوله بالردة) بالكسر السوط والجمع درر مثل سدرة وسدر مصباح (قوله والذراع) آل الجنس والمناسب لمسا قبله الاذرع بالجمع ط (قوله فقال) تأكيد لقول الاول ط والداعي اليه طول الفاصل (قوله كأنهن حرييات) أي ذوات فيء مما لو كانت والرأس والذراع ايسر بعور ومن الرقيق ووجه الاخذ من قول عمر رضي الله تعالى عنه انه اذا سعت جرمنا الناحية تسقط حرمة هؤلاء الكاشفات رؤسهن في بحر الاجانب لما ظهر له من حالهن أنهم مستخففات مستهينات وهذا سبب مسقط لحرمتهم فافهم ثم اعلم انه اذا وصل الى حال الكفر وصرت مرتدات فحكمهن ما من من أنهن لا ياعا كن ما من في دار الاسلام على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الافتاء بما في النوادر من جواز استرقاقهن فذا بالنسبة الى ردة الزوجة لا ضرر ولا مطلقا لا ضرر ولا في غير الزوجة الى الافتاء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة وجواز النظر اليهن جواز تماكهن في دار ناد غايته انهن صرن فيا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز الاستيلاء والتمتع بهن وطأ وغيره لانه يجوز النظر الى مملوكة الغير ولا يجوز وطؤها بلا عقد نكاح وبما ظهر غلط من ينسب نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباطل ان الزانيات اللاتي يقهرن في الاسواق بلا احتشام يجوز وطؤهن بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد أن يكون كفرا حيث يؤدي الى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * (فرع) * في البحر عن الخانية غالب عن امرأته قبل الدخول بها فأخبر بردها أخبر ولو مملو كأوصد في نذف وهو ثقة عنده أو غير ثقة لكن أكبر رأيه أنه صادق له التزوج بأربع سوها وان أخبرت بردة زوجها لها التزوج بأخبر بعد العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الاصح (قوله ان ارتد معها) المستقلة بمقدمة بما اذا لم يلحق أحدهما مابدا للحرب فان لحق بانث وكأنه استغنى عنه بما قدمه من أن تباين الدارين سبب

وقد بسطت في القنية والمجتبي
والفخ والبحر وحاصلها انها
بالردة تسترق وتكون فيا
للمسلمين عند أبي حنيفة
وجه الله تعالى ويشترط فيها
الزوج من الإمام أو يصرفها
اليه لو مصرفا ولو استولى
عليها الزوج بعد الردة
ملكها وله بيعها ما لم تكن
ولدت منه فتكون كأم
الولد ونقل المصنف في كتاب
الغصب ان عمر رضي الله
عنه هجم على ناتحة فضر بها
بالردة حتى سقط خنجرها
فقيل له يا أمير المؤمنين قد
سقط خنجرها فقال انها
لاحمة لها ومن هذا قال
النفق أبو بكر البلخي حين
مر برساء على شط نهر
كاشفات الرؤس والذراع
فقيل له كيف عسر فقال
لاحمة لهن انما الشك في
ايمانهن كأنهن حرييات
(وبقي النكاح ان ارتد معها)

الفرقة نهر (قوله بأن لم يعلم السبق) أما المعية الحقيقية فتعذرة وما في البحر هي ما لو علم أنهم ما ارتدوا بكلمة واحدة ففيه بعد ظاهر نعم ارتدادهم ما بال فعل ممكن بأن جلاصهم أو ألقيا في القاذورات أو سجدوا للصنم مع نهر (قوله كالغرق) فانه اذ لم يعلم سبق أحدهم بالموت ينزلون منزلة من ما توامعوا ولا يرث أحد منهم الاخر فالتشبيه في أن الجهل بالسبق كماله المعية ط (قوله كذلك) أي معا بان لم يعلم السبق (قوله وفسد الخ) لان ردة أحدهما منافية للاسكاح ابتداء فكذا بقاء نهر وهذا تصریح بمفهوم قوله ثم أسلما كذلك وسكت عن مفهوم قوله ان ارتداد معالانه تقسدم في قوله وارتداد أحدهما ففسخ عاجل (قوله قبل الآخر) وكذا لو بقي أحدهما مرتدا بالاولى نهر (قوله قبل النحول) أما بعده فلها المهر في الوجهين لان المهر يتقرر بالدخول ديناً في ذمة الزوج والديون لا تسقط بالردة فتح (قوله لو المأخرى) لمجيء الفرقه من قبلها بسبب تأخرها (قوله فنصفه) أي عند التسمية أو ممتعة عند عدمها (قوله والولد يتبع خير الابوين ديناً) هذا يتصور من الطرفين في الاسلام العارض بان كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والتفريق أو بعده في مدة يثبت النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام أحدهما فانه باسلام أحدهما يصير الولد مسلماً وأما في الاسلام الاصلى فلا يتصور الا أن تكون الام كاتبة والاب مسلماً فتح ونهر * (تنبيه) * يشعر التعبير بالابوين اخراج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب الشلبى قال واقعة الفتوى في زماننا مسلم زنى بنصرانية فأنت بولد فهل يكون مسلماً أجاب بعض الشافعية بعدمه وبعضهم باسلامه وذكر أن السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فان الشارع قطع نسب ولد الزنا وبنته من الزنا لتحلل له عندهم فكيف يكون مسلماً وأفتى قاضي القضاة الحنبلي باسلامه أيضاً وتوقف عن الكتابة فانه وان كان مقاوع النسب عن أبيه حتى لا يرثه فقد صرحوا عندنا بأن بنته من الزنا لتحلل له وبأنه لا يدفع زكاته لابنه من الزنا ولا تقبل شهادته له والذي يقوى عندي أنه لا يحكم باسلامه على مقتضى مذهبتنا وانما أثبتوا الاحكام المذكورة لاحتمال انظر الحقيقة الجزئية بينهما اه قلت يظهر لي الحكم بالاسلام للحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواهما للذان يهودانه أو ينصرانه فانه هم قالوا انه جعل اتفاقهما ناقلاًه عن الفطرة فاذا لم يتفقا بقي على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب اليها حتى لو كان أحدهما مجوسياً والآخر كتابياً فهو كتابي كما يأتي وهذا ليس له أبوان متفقان فيبقى على الفطرة ولا نهم قالوا ان الحاقه بالمسلم منه إما أو بالكتابي أنفع له ولا شك أن انظر الحقيقة الجزئية أنفع له وأيضاً حيث نظرنا للجزئية في تلك المسائل احتياطاً فليظن البها هنا احتياطاً أيضاً فان الاحتياط بالدين أولى ولان الكفر أقرب القبيح فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون أمر صريح ولا نهم قالوا في حومة بنته من الزنا ان الشرع قطع النسبة الى الزاني لما فيها من اشاعة الفاحشة فلم يثبت النفقة والارث لذلك وهذا لا ينفي النسبة الحقيقية لان الحقائق لا مرد لها فمن ادعى أنه لا بد من النسبة الشرعية فعليه البيان * (تنبيه) * ذكر الاستروشنى في سير أحكام الصغار أن الولد لا يصير مسلماً باسلام جده ولو أبوه ميتاً وأن هذه من المسائل التي ليس فيها الجدل كالأب لانه لو كان تابعاً له اسكان تابعاً لجد الجد وهكذا فيؤدي الى أن يكون الناس مسلمين باسلام آدم عليه السلام وفيه أيضاً الصغير يتبع لابويه أو أحدهما في الدين فان انعدم فلهذا اليد فان عدت فلدار ويستوى فيما قلنا أن يكون عاقلاً أو غير عاقل لانه قبل البلوغ يتبع لابويه في الدين ما لم يصف الاسلام اه فافاد أن التبعية لا تقطع الاب بالبلوغ أو بالاسلام بنفسه وبه صرح في البحر والمنع من باب الجنائز وذكر أيضاً المحقق ابن أمير حاج في شرح التحرير عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام أنه لا فرق في الصغير بين أن يعقل أو لا وأنه نص عليه في الجامع الكبير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للإمام السرخسي قال بعد كلام مانصه وجهه تبين خطأ من يقول من أصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تابعاً لابويه فقد نص ههنا على أنه يصير مسلماً اه وذكر قبله أيضاً ان التبعية تنقطع بالبلوغ عاقلاً اه أي فلو بلغ مجنوناً تبقى التبعية

مطلب الولد يتبع خير
الابوين ديناً

بأن لم يعلم السبق فيجعل
كالغرق (ثم أسلما كذلك)
استحساناً (وفسد ان أسلم
أحدهما قبل الآخر) ولا
مهر قبل النحول لو المأخر
هي ولو هو فنصفه أو ممتعة
(والولد يتبع خير الابوين
ديناً) ان اتحدت الدار

فقد تبين لك ان ما في القصة تأتي من ان المراد بالولد هذا الطفل الذي لا يعقل الاسلام خطأ كما سمعته من عبارة
 السرخسي وان أفتي به الشهاب السلي لمخالفة لما نص عليه الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير
 ولما صرح به في هذه الكتب ولا طلاق المتنون أيضاً فانهم (قوله ولو حكما) أي سواء كان الاتحاد حقيقة
 وحكما كأن يكون خبر الابوين مع الولد في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان حكماً فقط كما مثل به الشارح
 واحترز عن اختلافهما حقيقة وحكما بان كان الاب في دارنا والصغير ثمة واليه أشار بقوله بخلاف العكس
 اهـ قلت وما في الفتح من جعله حكم العكس كما قبله قال في البحر انه سهو (قوله والجوسى شر من
 السكابي) قال في النهر أردف هذه الجملة لبيان أن أحد الابوين لو كان كفاً والآخر مجوسياً كان الولد
 كفاً انظر اليه في الدنيا لاقترباه من المسلمين بالاحكام من حمل الذبحة والمناكحة وفي الآخرة من نقصان
 العقاب كذا في الفتح يعني أن الأصل بقاؤه بعد البلوغ على ما كان عليه والا فاطفال المشركين في الجنة
 وتوقف فيهم الامام كما مر ولم يدخله في حيز الجملة الاولى تحامياً عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الحيرة على
 السكابي بل الشرائع فيه غير أن المجوسى شر اهـ وعلى هذا قوله والولد ينبع خير الابوين دينه المراد به
 دين الاسلام فقط لئلا تتكرر الجملة الثانية فإنه ليس المراد منها مجرد بيان أن المجوسى شر من السكابي
 اذ لا دخل له في بحثه بل المراد بيان لازمه المقصود هنا وهو تبعية الولد لان خلفهما شر افحل منا كتمه وذبيحته وانما
 لم يكتف منها بالجملة الاولى بأن يراد بالدين الاعم تحامياً عن اطلاق الحيرة على غير دين الاسلام فافهم (قوله
 وسائر أهل الشرك) ممن لا دين له سماوياً (قوله والنصراني شر من اليهودي) كذا نقله في البحر عن البرازية
 والخبازية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من يهودية ونصراني أو
 عكسه تبعاً لليهودي لا النصراني اهـ أي وليس بالواقع نهر قلت بل مقتضى كلام البحر انه الواقع لانه قال
 ان فائدته تحفة العقوبة في الآخرة وكذا في الدنيا لما في أخصبة الولو الجمية يكره الا كل من طعم المجوسى
 والنصراني لان المجوسى يطبخ المخضقة والموقودة والمتردية والنصراني لا ذبيحته وانما يأكل ذبيحة المسلم أو
 يخنق ولا بأس بطعام اليهودي لانه لا يأكل كل الامن ذبيحة اليهودي أو المسلم اهـ فعلم أن النصراني شر من
 اليهودي في أحكام الدنيا أيضاً اهـ كلام البحر (قوله لانه لا ذبيحة له) أي لا يذبح بدليل قوله بل يخنق
 وليس المراد أنه لو ذبح لا تؤكل ذبيحته لافاته لما تقدم أول كتاب النكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن
 الله ح (قوله أشد عذاباً) لان نزاع النصارى في الالهيات ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت
 اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى لتجدن أشد الناس عداوة
 الآية لا يرد لان البحث في قوة الكفر وشدة لافي قوة العداوة وضعها اهـ برازية (قوله كفر الخ) قال في
 البحر هذا يقتضي أنه لو قال السكابي خير من المجوسى يكفر مع ان هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الا أن
 يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خبرية لاحدى الملتين أي اليهودية والنصرانية على الاخرى في أحكام الدنيا
 والآخرة بخلاف السكابي بالنسبة الى المجوسى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اهـ قلت وهذا كلام
 غير محرر أما اولاً فلانه مخالف لما حرره من أن النصراني شر من اليهودي في الدنيا والآخرة كما تقدم وأما ثانياً
 فلان هذه الاكفاره هي اثبات الخبر لما قبله قطعاً لعدم خبرية احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت هذه
 لم يلزم الاكفار وحيث تنفذ القول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بان السكابي خير من المجوسى
 لان فيه اثبات الخبرية له مع أنه لا خبر فيه قطعاً وان كان أقل شراً فظاهر عدم الفرق بين العاريتين وأن
 ما في المحيط وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك ولعل وجهه أن لفظاً خبر قد يراد به ما هو أقل ضرراً كما يقال في
 المثل الرمذ خير من العمى وكقول الشاعر * ولكن قتل الحر خير من الاسر * ثم رأيت في آخر المصباح
 أن العلماء قد يقولون هذا أصح من هذا ومراراً هم انه أقل ضعفاً ولا يريدون انه صحيح في نفسه اهـ وهذا عين
 ما قلته والله الحمد وحيث تنفذ القول بالاكفار بني على ارادة ثبوت الخبرية سواء استعمل أفعال التفضيل على

ولو حكما بان كان الصغير في
 دارنا والاب ثمة بخلاف
 العكس (والمجوسى ومثله)
 كوثى وسائر أهل الشرك
 (شر من السكابي) والنصراني
 شر من اليهودي في الدارين
 لانه لا ذبيحة له بل يخنق
 كمجوسى وفي الآخرة أشد
 عذاباً وفي جامع الفصولين
 لو قال النصرانية خير من
 اليهودية أو المجوسية كفر
 لأشبهاته الخبر لما قبله بالقطعي

بابه أو بدأ أصل الفعل كما في أي الفريقين خير والقول بدمه مبنى على ما قلنا والله أعلم (قوله لكن ورد في السنة الخ) بوجه أن هذا حديث وليس كذلك وعبارة البرازية والمذكور في كتب أهل السنة الخ ووجه الاستدراك أن تعبير علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير من اليهودية وبأن الكتابي خير من المجوسي لأن فيه اثبات أسعدية المجوس وخير يثبتم على المعتزلة قال في البرازية أجيب عنه بأن المنهى عنه هو كونهم خير من كذا مطلقا كونهم أسعد حال بمعنى أقل مكاره وأدنى اثباتا للشر كما ينبغي أن يقال كفر بعضهم أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى الوصف كذا قبل ولا يثم اه أي لا يثم هذا الجواب لانه اذا صح تأويل هذا بما ذكره صرح تأويل ذلك بمثله وكون أسعد مسندا الى الحال لانه فاعل معنى أو كون الحال بمعنى الوصف لا يفيد قال في النهر لكن مقتضى ما مر من جامع الفصولين القول بالكفر في الصورتين وهو الموافق للتعليل الاول وكأنه الذي عليه المعقول اه وفيه ان ما مر من الفصولين مع تعليله هو محل النزاع فالتحرير ان في المسئلة قولين وان الذي عليه المعقول الجواز لما سمعت من وقوعه في كلامهم (قوله خالقين) هما النور والمسمى برندان والظلمة المسماة أهر من ح (قوله خالقاه عدله) أي حيث قالوا ان الحيوان يخلق أفعاله الاختيارية ح قلت وتكفير أهل الاهواء فيه كلام والمعتد بخلافه كما سيأتي بسطه ان شاء الله تعالى في البغاة (قوله ماتت) أي ان تمسكت الام أيضا ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الإيهام والاحسن ابقاء المتن على حاله وأظن أن الشارح زاد ألفا في قول المتن أبو صغيرة فصار أبوا بلفظ التثنية فأسقطها النساخ فلترجع النسخ وذكر ط عن الهندي ان مشل الصغيرة ما اذا بلغت معنوهة لمقامها تابعة للابوين في الدين لانه ليس للمعنوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بلامهر) أي ان لم يدخل بها ح (قوله ملا) راجع الى قوله ماتت أي ان الموت غير قيد أو الى قوله نصرانية أي أو يهودية (قوله وكذا عكسه) بان تمسكت أمها بعد ان مات أبوها نصرانيا ح (قوله لتناهي التبعية) أي انتهاء تبعية الولد للابوين (قوله بموت أحدهما ذميا الخ) أي اذا مات أحد الكتابيين ذميا أو مسلما ثم نجس الباقي منهم لا يتبعه الولد وكذا لو مات أحدهما مرتدا لان حكم المرتد الجبر على الاسلام فله حكم المسلم حتى ان كسب اسلامه برئته وارثه المسلم فهو أقرب الى الاسلام من الكتابي وغيره قال في البحر ولومات أحد الابوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد الآخر ولحقهم ابداء الحرب لم تبين ويصلي عليها اذا ماتت لان التبعية حكم تناهى بالموت مسلما وكذا بالموت مرتدا لان أحكام الاسلام قائمة (قوله فلم تبطل) أي التبعية بكفر الآخر قال ط والاولى أن يقول بتنجس الآخر لانه كان أولا كافرا غاية الامر أنه انتقل الى حالة من الكفر شر من التي كان عليها بقي أن يقال ان التبعية انما تنهت وانقطعت عن بقي من الوالدین بتنجسه لا بموت أحدهما لانه لو أسلم من بقي تبعة ابنته اه والجواب ان المراد انقطاع التبعية عن الباقي منهما اذا انتقل الى حالة دون التي كان عليها لما تقرر أن الولد انما يتبع غير الابوين ديناً أو أخفهما شرا فالمراد بالتبعية المتناهية هذه فافهم (قوله لم تبين) لان البنت مسلمة تبعها له ما وتبعه للدار بحر (قوله مالم يلحقا) أي بالبنات فان لحقها بدار الحرب بان لا انقطاع حكم الدار بحر أي بان من زوجها التباني الدار بن ولانها صارت مرتدة تبعها لما قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا بخلاف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعتبر عن نفسها حيث لا تبين وان لحقها بالاداء ارتدت بنفسها فثبت تبين عندهما من خلاف الابوين اه فتأمل مع ما قدمنا من أن التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا بالحقا فاما بالبنت لانه اذا لحقها وتركاها فافهم لا تبين كما قدمناه عن شرح البحر قال في النهر في الفرق بين مالم تبعها وأرتدنا تأمل فتدبر اه قلت الفرق ظاهر وهو ان البنت بارتداد أبيها المسلمين تبقى مسلمة تبعها له ما ولدار لان المرتد مسلم حكم الجبره على الاسلام فلهذا لم تبين من زوجها مالم يلحقها بالتباني وانقطاع ولاية الجبر بخلاف نجس أبيها النصرانية لانها تتبعها في التنجس لعدم

لكن ورد في السنة ان
المجوس أسعد حاله من
المعتزلة لاثبات المجوس خالقين
فقط وهو لا خالفه لاعدله
برازية ونهر (ولو تمسك
أبو صغيرة نصرانية تحت
مسلم) بان بلامهر ولو كان
(قد ماتت الام نصرانية)
مثلا وكذا عكسه (لم تبين)
لتناهي التبعية بموت
أحدهما ذميا أو مسلما أو
مرتدا فلم تبطل بكفر الآخر
وفي المحيط لو ارتد الم تبين مالم
يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة
ثم جنت فارتد

قوله غيلان الديلمي كذا في
الاصل المقابل على خط
المؤلف والذي في منتقى
الاخبار غيلان الثقفي وفيه
عزو الحديث لاحد وابن
ماجيه الترمذي اه صححه

لم تبين مطلقا * مسلم تحتها
نصرانية فتعجسا أو تنصرا
بانت (ولا يصلح) أن ينكح
مرتد أو مرتدة أحدا
من الناس مطلقا (أسلم)
الكافر (وتحتها خمس نسوة
فصاعدا أو أختان أو أم
و بنتها بطل نكاحهن ان
تزوجهن بعقد واحد فان
وتب فالأخر) باطل
وخبره محمد والشافعي عملا
بحديث فيروز قلنا كان
تخييره في التزوج بعد
الفرقة (بلغت المسلمة
المنكحة ولم تصف
الاسلام بانت) ولا مهر
قبيل الدخول وينبغي أن
يذكر الله تعالى بجميع
صفاته عندها وتقر بذلك
وتعامة في الكافي

* (باب القسم)
بفتح القاف القسم
وبالكسر النصيب (يجب)

جبرهما على العود الى النصرانية فصار كارتداد المسلمين مع لحاقهما ولا يمكن تبعيتهما للدوام مع بقاء تبعية
الابوين فلذا بان من زوجهما تدر (قوله لم تبين مطلقا) أي سواء لحاقها أو لا لانهم مسلمة أصالة لا تبعيا
وكذلك الصبية العاقلة أسلمت ثم جنت لانها صارت أصلا في الاسلام بحر عن المحيط (قوله فتعجسا) أي المسلم
وزوجه النصرانية معا وقوله أو تنصرا صوابه أو تنهوا لان موضوع المسئلة أن تلز وجه نصرانية قال في
النهر قسدد بالردة لان المسلم لو كان تحت نصرانية فتهدوا وقعت الفرقة بينهما اتفاقا واختلف الشيخان فيمسو
تعجسا قال أبو يوسف تقع وقال محمد لا تقع لابي يوسف أن الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تقر فصار كردة الزوج
وحده و فرق محمد بان الجوسية لا تحل للمسلم فأحدا منها كالارتداد اه أي فكأنهما ارتدعا معا ثم الذي في البحر
عن المحيط تأخير تعليل أبي يوسف وظاهره اعتماده وهو ظاهر قوله في الفتح أيضا تقع الفرقة عند أبي يوسف
خلاف محمد فلذا جزم به الشارح (قوله مطلقا) أي مسلما أو كافرا أو مرتدا وهو تأكيده لما فهم من أنسكرة
في النقيح (قوله وخبره محمد) أي خبر محمد هذا الذي أسلم في اختيار الاربع مطلقا أي أربع نسوة أي أربع
كانت ونحوه أيضا في اختيار أي الاختسين شاء والبنت أي يختار البنت في هذه الصورة والام أو يتركهما
جميعا لانه روى أن غيلان الديلمي أسلم وتحتها عشر نسوة أسلمن معه فخير النبي صلى الله عليه وسلم فاختار أربع
منهن وكذا غيره وزال الديلمي أسلم وتحتها أختان فخير فاختار احدهما وانما يختار البنت لان نكاحها ممنوع في
نكاح الام من نكاح الام لها ولها ما أن هذه الانكحة فاسدة لكن لا تتعرض لهم لانا أمرنا بتركهم وما يدينون
فاذا أسلموا يجب التعرض وتخيير غيلان وغيره ذكر في التزوج بعد الفرقة ح عن المنع وقوله في التزوج
بعد الفرقة أي التزوج بعد جديد وما ذكره في نكاح البنت انما هو اذا لم يدخل بواحدة منهما فان دخل
باحدهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لان الدخول محرم سواء كان بالام أو بالبنت وان دخل بالثانية
فقط فان كانت الام بطل نكاحها جميعا اتفاقا لان نكاح البنت يحرم الام والدخول بالام يحرم البنت وان
كانت البنت فكذلك عندهما لأن له تزوج البنت دون الام وعند محمد نكاح البنت هو الجائز وقد دخل بها
وهي امرأته ونكاح الام باطل كذا في البدائع (قوله باغت المسلمة) سماها مسلمة باعتبار ما كان لها قبل
البلوغ من الحكم بالاسلام تبع الابوين ولذا قبل سماها محمد مرتدة وقوله بانت أي من زوجها لانهم لم يبق
لها دين الابوين لزوال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت ككافرة لانه لها كذا في شرح التلخيص
(قوله وتعام في الكافي) حيث قال مسلم تزوج صغيرة نصرانية قولها أبو ان نصرانيان فكبرت وهي لا تعقل
دين من الاديان ولا تصفه وهي غير معنوهة فأتين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي
لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معنوهة بانت من زوجها كذا في المحيط ولا مهر لها قبل الدخول وبعده
يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها هو كذلك فان قالت نعم حكم
بالاسلام وان قالت أعرفه وأقدر على وصفه ولا أصفه بانت ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت
الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت الجوسية بانت عندهما خلافا لابي يوسف وهي مسئلة ارتداد الصبي اه ط
وقوله ولو عقلت الاسلام أي قبل البلوغ محترز قوله باغت وانما تبين لانهم مسلمة تبع الابوين اقبل البلوغ كما
في شرح التلخيص وبه استدلل على نفي وجوب أداء الايمان على الصبي وتعام في أول الفصل الثاني من شرح
التحريروفي سبب أحكام الصغار ان قوله يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله
لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الايمان وكذلك اذا اشتري جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون
مؤمنة وصفة الايمان ما ذكره في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم
الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى اه وقد مر في الجناز مثله عن الفتح وبنه أعلم

* (باب القسم)

(قوله القسم) في المغرب القسم بالفتح مصدر وقسم القسام المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين أنصباهم

ومنه القسم بين النساء اه أى لانه يقسم بينهن البيوت ونحوها وفي المصباح قسمته قسمان باب ضرب
والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فيقال هذا قسمي والجمع أقسام مثل حل وأجال
واقسم والمال بينهم والاسم القسمة وأطلقت على النصيب أيضا وجعلها قسم مثل سدره وسدر ويجب القسم
بين النساء اه فعلم أن القسم هنام صدر على أصله ويصح أن يراد به القسمة أى الاقسام أو النصيب تأمل
(قوله وظاهر الآية أنه فرض) فان قوله تعالى فان خفتم الاتعدوا فواحدة أمر بالاعتصام على الواحدة عند
خوف الجور فيحتمل أنه لو جوب فيه علم ايجاب العدل عند تعددهن كما قاله في الفتح أو للندب ويعلم ايجاب
العدل من حيث انه انما يحاف على ترك الواجب كما في البدائع وعلى كل فقهاء الآية على ايجابه تأمل
(قوله أى أن لا يجوز) أشار به الى التخلص عما تعرض به على الهداية حيث قال وإذا كان للرجل امرأتان
حزنان فعليه أن يعدل بينهما فانه يفهم أنه لا يجب بين الحرة والامة وأجاب في الفتح بان معنى العدل هنا
التسوية لا ضد الجور فإذا كانتا حرتين أو أمتين فعليه التسوية بينهما وان كانتا حرة وأمة فلا يعدل بينهما أى
لا يسوي بل يعدل بمعنى لا يجوز وهو ان يقسم للعرة ضعف الامة فالإمام نشأ من اشتراك اللفظ اه ولكن
لما لم يقيد المصنف هنا بحرة ولا غيرها مناسب أن يفسر كلامه بعدم الجور رأى عدم الميل عن الواجب عليه من
تسوية وضدها فيشمل التسوية بين الحرتين والأمتين وعدمها بين الحرة والامة وكذا في النفقة لعدم لزوم
التسوية بينهما مطلقا كما يأتي (قوله بالتسوية في البيوت) الاولى حذف قوله بالتسوية لانما لا تجب بين الحرة
والامة كما علمت بل يجب عدمها وقد ايجاب بان المراد التسوية اثباتا أو نفيًا أى يجب أن لا يجوز باثباتها بين
الحرة والامة ونفيها بين الحرتين وبين الأمتين ولم يذكر الاقامة في النهار لانما لا تجب في الجملة لا تقدير كسائر
(قوله وفي الملبوس والمأكل) أى والسكنى ولو عبر بالنفقة لشمل الكل ثم ان هذا معطوف على قوله فيه
وضميره القسم المراد به البيوت فقط بقريضة العطف وقد علمت أن العدل في كلامه بمعنى عدم الجور ولا بمعنى
التسوية فاتها لا تلزم في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحرتين والأمتين في
المأكل والمشرب والملبوس والسكنى والبيوت وهكذا ذكر الوالو الخي والحق أنه على قول من اعتبر بحال
الرجل وحده في النفقة وأما على القول المفتى به من اعتبار حالهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخرى
فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما مطلقا في النفقة اه وبه يظهر أنه لا حاجة الى ما ذكره المصنف في المنع من جعله
ما في المتن مبنيا على اعتباره (قوله والصحة) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيوت لانه الصحة أى
للمعاشرة والمواثقة ثمة البيوت وفي الحائنة ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه
والبيوت عند هذه الصحة والمواثقة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع (قوله لافي الجماعة) لانها تنبتى على
النشاط ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم ان تركه لعدم الداعية والانتشار عذر وان تركه مع الداعية اليه
لكن داعيته الى الضرر أقوى فهو مما يدل تحت قدرته فح و كأنه مذهب الغير ولذا لم يذكره في البحر والنهر
تأمل (قوله بل يستحب) أى ما ذكر من الجماعة ح أما المحبة فهي ميل القلب وهو لا يملك قال في الفتح
والمستحب أن يسوي بينهما في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد
ليحصنهن عن الاشتباه للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شئ لانه تعالى قال فان خفتم الاتعدوا فواحدة أو
مما ملكت أيما نكح فأماد أن العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويسقط حقها بغيره) قال في الفتح وعلم أن ترك
جماعها مطلقا لا يحل له صرح أصحابنا بجماعها أحبا إذا واجب ديانة أكن لا يدخل تحت القضاء والالزام
الا الوطء الاول ولم يقدر وافية مدة ويجب أن لا يباع به مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسها اه قال في
النهر في هذا الكلام تهرج بان الجماع بعد المرة حقه لاحقها اه قلت فيه نظر بل هو حق وحقها أيضا لما
علمت من أنه واجب ديانة قال في البحر وحيث علم ان الوطء لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب الزوجة
وفي البدائع لها أن تطالبه بالوطء لان حقه لها حقها كما كان حقه لها حقها وإذا طالبت به يجب عليه ويحجب عليه في

وظاهر الآية أنه فرض
نهر (أن يعدل) أى أن
لا يجوز (فيه) أى في القسم
بالتسوية في البيوت (وفي
الملبوس والمأكل)
والصحة (لا في الجماعة)
كالجبة بل يستحب ويسقط
حقها بغيره ويجب ديانة أحبا

الحكم مرة والزيادة تجب ديانة لا في الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم تجب عليه في الحكم اه وبه علم أنه كن على الشارح أن يقول ويسقط حكمها مرة في القضاء أي لأنه لو لم يصبا مرة يؤجله القاضي سنة ثم يفسخ العقد أمالوا أصابها مرة واحدة لم يتعرض له لأنه علم أنه غير عتيد وقت العقد بل يأمره بالزيادة أحيانا لوجوبها عليه إلا لعذر مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسيأتي في باب الظاهر أن على القاضي الزام المظاهر بالتكفير دفعا للضرر عنها بحبس أو ضرب إلى أن يكفر أو يطلق وهذا بما يؤيد القول البار بأنه تجب الزيادة عليه في الحكم فتأمل (قوله ولا يبلغ مدة الإيلاء) تقدم عن الفتح التعبير بقوله ويجب أن لا يبلغ الخ وظاهره أنه منقول لكن ذكر قبله في مقدار الدو وأنه لا ينبغي أن يطلق له مقدار مدة الإيلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحث منه كسعيد كره الشارح فالظاهر أن ما هنا مبني على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة أشهر يفيد أن المراد بالإيلاء الحرية ويؤيد ذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لنخرج من هذا السر برجوانيه

فسأل عنها فإذا زوجها في الجهاد فسأل بنته حطصة كم تصبر المرأة عن الرجل فقالت أربعة أشهر فأمر أمراء الاجناد أن لا يتخلف المتزوج عن أهله أكثر منها ولو لم يكن في هذه المدد زيادة مضارة بها لما شرع الله تعالى الفراق بالإيلاء فيها (قوله ويؤمر المتعب بالخ) في الفتح فاما إذا لم يكن له إلا امرأة واحدة فتشغل عنها بالعبادة أو السراري اختار الطحاوي رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها يوما وليلة من كل أربع ليال وباقبها لأن له أن يسقط حكمها في الثلاث بتزوج ثلاث حرائر وإن كانت الزوجة أمة فلها اليوم وليلة في كل سبع وظاهر المذهب أن لا يتعين مقدار لأن القسم معنى نسبي وإيجابه طلب إيجاده وهو يتوقف على وجود المتسبين فلا يطالب قبل تصوره بل يؤمر أن يبيت معها ويصحبها أحيانا من غير توقيت اه ونقل في النهر عن البدع أن مارواه الحسن هو قول الامام أولا ثم رجع عنه وانه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لأن له أن يتزوج عليها ثلاث حرائر فيقسم لهن ستة أيام ولها يوم (قوله نهر بحثا) حيث قال ومقتضى النظر أنه لا يجوز له أن يزيد على قدر طاقته أمتا تعين المقدار فلم أقف عليه لاعتنائهم في كتب المسالك بخلاف فقيل يقضى عليها بأربع في الليل وأربع في النهار وقيل بأربع فيهما وعن أنس بن مالك عشر مرات فيهما وفي ذاقق ابن فرحون باثني عشرة مرة وعندى أن الرأي فيه للقاضي فيعفى بما يغلب على ظنه أنه ما يطيقه اه قال الجوى عقبه وأقول ينبغي أن يسألها القاضي عما تطيق ويكون القول لها بما يمينها لانه لا يعلم الامن وهذا طبق القواعد وأما كونه منوطا بظن القاضي فهو ان لم يكن صحيحا فبعيد هذا وقد صرح ابن مجد أن في تأسيس النظائر وغيره أنه إذا لم يوجد نص في حكم من كتب أصحابنا يرجع إلى مذهب مالك وأقول لم أر حكم ما لو تضررت من عظم آله بغلظ أو طول وهي واقعة الفتوى اه أقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور ولم أر من ذكره غيره نعم ذكر في الدر المنقي في باب الرجعة عن القهستاني عن ديساجة المصنف أن بعض أصحابنا مال إلى أقواله ضرورة هذا وقد صرحوا عندنا بأن الزوجة إذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء لتسلم إلى الزوج حتى تطيقه والصحيح أنه غير مقدر بالسنة بل يفوض إلى القاضي بالنظر إليها من سنن أو هزال وقد منعنا عن الترخانية أن البالغة إذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها إلى الزوج أيضا فقوله لا تحتمل يشمل ما لو كان لضعفها أو هزالها أو لكبر آله وفي الاشباه من أحكام غيبوبة الحشفة فيباحرم على الزوج وطء زوجته مع بقاء الشكاح قال وفيما إذا كانت لا تحتمل لصغر أو مرض أو سمنه اه وربما يلهم من سمنه عظم آله وحرر الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية أنه لو جامع زوجته فماتت أو صارت مضطاة فان كانت صغيرة أو مكرهة أو لا تطبق تلزمه الدية اتفاقا فعلم من هذا كله أنه لا يحل له وطؤها بما يؤدى إلى اضرارها فيقتصر على ما تطيق منه عددان نظر القاضي أو اخبار النساء وان لم يعلم بذلك فيقول لها وكذا في غلظ الآله ويؤمر في طولها بادخال قدر ما تطيقه منها أو بعدوا له رجل معتدل الخلقة والله تعالى أعلم (قوله بلافارق الخ) لانه

ولا يبلغ مدة الإيلاء إلا برضاها ويؤمر المتعبد بصحبها أحيانا وقد دونه الطحاوي بيوم وليلة من كل أربع لحرة وسبع لامة ولو تضررت من كثرة جماعه لم تجز الزيادة على قدر طاقته والرأي في تعيين المقدار للقاضي بما يظن طاقته انهر بحثا (بلافارق بين فحل ونخصي وعين ومحبوب

حيث علم أن وجوب القسم انما هو للصحة والمؤانسة دون الجماعة فلا فرق بين زوج وزوج بحر (قوله ومريض) قال في البحر ولم أركيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى والظاهر ان المراد أنه اذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مريضاً اهـ ولا يخفى انه اذا كان الاختيار في مقدار الدوا اليه حال صحته ففي مرضه أولى فاذا مكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدرها نهر قلت وهذا اذا أراد أن يجعل مدة أقامته دوراً حتى لا ينفى ما يأتي من أنه لو أقام عند احدهما شهر اهدر ماضى (قوله وصبي دخل بامرأته) الذي في البحر وغيره بامرأته بالتثنية قال في البحر لان وجوبه لحق النساء وحقوق العباد تتوجه على الصبيان عند تقرر السبب وفي الفتح وقال مالك ويدور ولي الصبي به على نسائه وظاهره أنه لم يطلع على شيء عندنا وينبغي أن يأثم الولي اذا لم يأمر بذلك ولم يدربه اهـ قال الخير الرمي وقيد في الخانية الصبي بالمراهق فلا قسم على غيره وليس بقيد بل الميزان الممكن وطوره كذلك اهـ (قوله وبالغ لم يدخل) ومثله ما لو دخل بالاولى ح (قوله بحر بحثاً) راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال في البحر وفي المحيط وان لم يدخل الصغير به ا فلا فائدة في كونه معها اهـ وظاهره أن القسم على البالغ لغير المدخول به لان في كونه معها فائدة ولذا انما قيدوا بالدخول في امرأة الصبي اهـ قلت يظهر لي أن دخول الصبي غير قيد وانما المراد به الذي بلغ سن الدخول وحصول الصحة والاستئناس به ولذا لم يقيد في الخانية بالدخول بل قال والمراهق والبالغ في القسم سواء فقوله في المحيط وان لم يدخل أى لم يماغ هذا السن بقريضة قوله فلا فائدة في كونه معها الا لا شك أن لها فائدة في كون المراهق معها من الاستئناس به والعشرة معه من زيادة على ما اذا كانت وحدها وحينئذ فلا فرق بين المراهق والبالغ في وجوب القسم كلاهما صريح عبارة الخانية وهو شامل لما بعد الدخول وقبله لان سبب وجوبه عقد النكاح كفى البدائع فاذا وجب عليه بفتحها قبل الدخول وجب عليه القسم في البيتوتة معها ما لم ترض بالاقامة في بيت أهلها الاصلاح شأنها والافه وظالم لها (قوله ومجنونة لا تخاف) بضم الناء أى لا يخاف منها الزوج بان كانت لا تضرب ولا تؤذى لانها حينئذ تجب عليه نفقةتها وسكناها والانهى في حكم النائرة (قوله يمكن وطوها) عبر عنها في الخانية وغيرها بالمراهقة قال الخير الرمي في حاشية المنع بخلاف ما لا يمكن وطوها فانه لاحق لها فاعلم ذلك ولا تعتبر بما في كثير من نسخ المنع لا يمكن وطوها فانه خطأ اهـ (قوله ومحرمة) أى حجج أو عمرة أو بهما (قوله ومظاهر) بفتح الهاء وقوله ومولى بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام منونة من الايلاء وقوله منها تنازع كل من مظاهر ومولى ح (قوله ومقابلاتهن) أى مقابل ما ذكر من قوله وحائض الخ ط (قوله رجعية) منصوب على أنه صفة لمفعول مطلق محذوف أى وكذا ماطلة طلاق رجعية ح * (تنبيه) * قال في النهر ولم أر حكم المنكوحه اذا وطئت بشبهة وهى في العدة والمحبوسة بدین لاقدرة لها على وفائه والنائرة والمسطورة في كتب الشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندى أنه يجب للموطوءة بشبهة أخذ امن قولهم انه لجرد الايناس ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد وأما النائرة فلا ينبغي التردد في سقوطها لانها بائنة وجها رضية باسقاط حقها اهـ واعترضه الجوى بأن الموطوءة بشبهة لا نفقة لها عليه في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في البيتوتة والنفقة والسكني اهـ زاد بعض الفضلاء أنه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام لانها معتدة للغير ويحرم عليه مسها وتقيها فلا يجب لها وكذا المحبوسة لان في وجوبه عليه ضرر بانه بدخوله الحبس (قوله ولو أقام عند واحدة شهراً) أى قبل الخصومة أو بعدها خانية (قوله في غير سفر) أما اذا سافر باحداها ماليس للآخرى أن تطالب منه أن يسكن عندها مثل التي سافرها ط عن الهندية (قوله وهدر ماضى) فليس لها أن تطالب أن يقيم عندها مثل ذلك ط عن الهندية والذي يقتضيه النظر أن يؤمر بالقضاء اذا طلبت لانه حتى آدمى وله تدرية على اي فائه فتح وأجاب في النهر بما ذكره الشارح من التعليل قال الرجعي ولانه لا يتردد على النفقة وهى تسقط بالمضى (قوله لان القسمه تكون بعد الطلب) على لقوله وهدر ماضى وقد مناعن البدائع

ومريض وصحيح) وصبي
دخل بامرأته وبالغ لم يدخل
بحر بحثاً وأقره المصنف
ومريضة وصحيحة (وحائض
وذات نفاس ومجنونة
لا تخاف ورنقاء وقرناء)
وصغيرة ~~ممكن~~ وطوها
ومحرمة ومظاهر ومولى منها
ومقابلاتهن وكذا ماطلة
رجعية ان قصد رجعتها
والا لا بحر (ولو أقام عند
واحدة شهراً في غير سفر ثم
خاصته الاخرى) في ذلك
(يؤمر بالعدل بينهما في
المستقبل وهدر ماضى
وان أتم به) لان القسمه
تكون بعد الطلب (وان
عاد الى الجور

أن سبب وجوب القسم عقد السكاح ولهذا يأنى بتركه قبل الطلب وهذا يؤيد بحث الفتح وقد يجاب بأن
 المعنى أن الاجبار على القسم من القاضي يكون بعد الطلب والالزام أنهم لو طالبتهما ثم جازىهما القضاء وهو
 مخالف لما قدمناه من الخاتمة من قوله قبل الخصومة أو بعدهما وكذا تعليل المسئلة في البرازية وغير هاتين
 القسم لا يصير ديناً في الذمة فإنه يشمل ما بعد الطلب (قوله بعدم سبب القاضي) أفاد أنه لا يعزى بالمرء الأولى
 وبه صرح في البحر ط (قوله عزز بغير حبس) بل يوجه عقوبة ويأمره بالعدل لأنه أساء الأدب وارتكب
 ما هو محرم عليه وهو الجور معراج وهذا مستثنى من قولهم إن للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب
 والحبس بحر قلت ومثله ما لو امتنع من الانفاق على قريبه (قوله لتفويته الحق) الضمير للحبس ح ويؤيده
 قول الجوهر لأنه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لأنه يفوت بعض الزمان اه أي لما مر أن القسم للصحة
 والموانسة ولا شك أنه في مدة الحبس يفوتها ذلك وكذلك علو العدم الحبس بالامتناع من الانفاق على قريبه
 فافهم (قوله فينتدقضي القاضي بقدره) أي لتي خاصته ومنه فهم أنه لو لم يقل ذلك يستقط ما مضى مع أن
 هذا بعد الخصومة والطلب لما علمت من أن القسم لا يصير ديناً وأطلق القدر مع أن فيه كلاماً يأتي (قوله
 والبكر الخ) نص على الأولين لأن فيهما خلاف الأئمة الثلاثة وعلى الأخيرة دفع ما يتوهم من عدم مساواة
 السكائية للمسلمة بسبب ارتفاعها عليها بالاسلام أفاده في النهر ولعله لم يقتصر على قوله والجديدة والقديمة
 ليشمل ما لو كانت البكر والثيب جديدتين بأن تزوجهما معا تأمل (قوله لا طلاق الآتية) أي قوله تعالى
 ولن تستطبعوا أن تعدلوا أي في المحبة ولا تعيلوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف
 وتعامتهن القسم وقوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا ولا طلاق أحاديث النهي ولأن القسم من حقوق السكاح
 ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روي من نحو البكر سبع وللثيب ثلاث فيحتمل أن المراد التفضيل في البداءة
 دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعي كافي البحر وفي شرح درر البحار أن الحديث لا يدل على نقي
 التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جمعاً بينهما وبين ما روي (قوله وللأمة الخ) أي إذا كان له
 زوجتان أمة وحرمة للأمة نصف وهذا إذا بوأها السيد منزلاً ولم أر من ذكره وكأنه لظهوره (قوله أما
 النفقة) هي الأكل والشرب واللبس والسكن (قوله فجاءهما) أي أن كان كل من الزوج والزوجة غنيين
 فالواجب نفقة الأغنياء أو فقيرين فنفقة الفقراء أو مختلفين فالوسط وهذا هو المفتي به كما مر وقد مر أن كلام
 المصنف والشارح محمول عليه فافهم (قوله ولا تقسم في السفر الخ) لأنه لا يتيسر الإجماع بينهما وفي الزامه
 ذلك من الضرر ما لا يخفى نهر ولأنه قد يشق بأحدهما في السفر وبالأخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ
 الامتعة أو لحوف الفتنة أو يمنع من سفر أحدهما كثرة سمنها فتعين من يخاف محبتها في السفر للسفر
 لخروج قرعتها الزام للضرر الشديد وهو من دفع بالنافي للخرج فتح وانظر ما لو سافر من هل يقسم (قوله
 والقرعة أحب) وقال الشافعي مسخقة لما رواه الجماعة من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرًا أقرع
 بين نسائه فمن خرج سهمها خرج بها معه قلنا كان استعجاباً بالتطبيب قد أوجب أن لا يقتضى
 الوجوب مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجباً عليه وتعامه في الفتح والبحر وهذا مع قوله قبله فتعين
 من يخاف محبتها الخ صريح في أن من خرجت قرعتها لا يلزمه السفر بها (قوله صح) شمل ما لو كان بشرط
 وشوة منه أو منها وإن بطل الشرط كما أوضحه في الفتح خلافاً لما بحثه الباقي لأنه اعتياض عن حق لم يجب
 ولذا لم يسقط حقها ولا يقال أنه مثل أخذ العوض في التزول عن الوظائف لأن من أجاز بناء على العرف ولا
 عرف هنا قد تدبر نعم ذكر بعض الشافعية أنه يستنبط من هذه المسئلة ومن خلع الأجنبية على مال جواز
 التزول عن الوظائف بالدراهم وأنه أفتى به شيخ الإسلام زكريا بن الشافعية والشيخ نور الدين الدميري من
 المالكية والشيخي من الحنابلة قات واضطرب فيسه رأي المناظرين من الحنفية وأفتى الخبر الرمي بعدمه
 وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى في الوقف (قوله لأنه) أي حقها وهو القسم ما وجب أي

بعدم سبب القاضي إياه عزز
 بغير حبس جوهرية لتفويته
 الحق وهذا إذا لم يقل انما
 فعلت ذلك لأن خيار الدور
 لي فينتدقضي القاضي
 بقدره نهر بحثاً (والبكر
 والثيب والجديدة والقديمة
 والمسلمة والسكائية سواء)
 لا طلاق الآتية (وللأمة
 والمكاتب وأم الولد والمذبرة)
 والمبغضة (نصف ما للحرمة)
 أي من البيتوتة والسكنى
 معها أما النفقة فجاءهما
 (ولا قسم في السفر) دفعاً
 للخرج (فله السفر بمن شاء
 منهن والقرعة أحب) تطيباً
 لقابوهم (ولو تركت
 قسمها) بالكسر أي فوبتها
 (الضرر ما هو) ولها الرجوع
 في ذلك في المستقبل لأنه
 ما وجب فاسقط ولوجعلته
 لمعينة هل له جعله غيرها

ذكر الشافعي لا وفي البحر

بحثانهم ونازعته في النهر
(ويقيم عند كل واحدة
منهن يوماً وليلة) لكن انما
تلمسه التسوية في الليل
حتى لو جاء للادول بعد
الغروب وللثانية بعد العشاء
فقد ترك القسم ولا يحامها
في غير نوبتها وكذا لا يدخل
عليها الا لعبادتها ولو اشتد
ففي الجوهره لا بأس أن
يقيم عندها حتى تشفى أو
تموت انتهى يعني اذالم
يكن عندها من نوبتها ولو
مرض هو في بيته دعا كلاً
في نوبتها لانه لو كان صحيحاً
وأراد ذلك ينبغي ان يقبل
منه نهر (وان شاء ثلاثاً)
أي ثلاثة أيام ولياليها (ولا
يقيم عند احدهما أكثر
الايام الاخرى) خاصة
زاد في الخاتمة (والرأي في
البداية) في القسم (اليه)
وكذا في مقدار الدور هداية
وتبيين وقيد في الفتح بحثاً
بعدة الايلاء أوجعه وعمله في
البحر ونظر فيه في النهر قال
المصنف وظاهر بحثهما أنهما
لم يطاعا على ما في الخلاصة
من التقيد بالثلاثة أيام كما
عولنا عليه في المختصر والله
اعلم * (فروع) * لو كان
عمله ليسا كالحارس ذكر
الشافعية أنه يقسم نهاراً

قوله سبعة لك وسبعة لهن
كذا بالنسخة المقابلة على
خط المؤلف بالتاء المربوطة
والذي في سائر روايات مسلم
سبعت في الموضعين بالتاء
المجروزة اه مصححه

لم يجب بعد فاسقط أي فلم يسقط بأسقاطها ح (قوله وفي البحر بحثانهم) حيث قال ولعل المشايخ انما لم
يعتبروا هذا التفصيل لان هذه الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له أو لصاحبها فله أن
يجعل حصه الواهبة لمن شاء ح (قوله ونازعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له فيما اذا وهبت
لصاحبها ممنوع ففي البدائع في توجيه المسئلة بأنه حق يثبت لها فله أن تستوفي ولها أن تترك اه ح
أقول وقد نقل المحقق ابن الهمام ما ذكره الشافعية وأقره غير أنه قال وفرعوا اذا كانت ليلة الواهبة تلي ليلة
الموهوبه قسم لها يلبتين متواليتين وان كانت لا تليها فهل له نقله فيقول لها يلبتين على قولين للشافعية
والخاتمة ولا يظهر عندي أن ليس له ذلك الا برضا التي تليها في التوبة لانها قد تتضرر بذلك اه فما استظهره
المحقق يقتضي ترجيح ما في النهر بالاولى (قوله لكن الخ) قال في الفتح لان علم خلافه في ان العدل الواجب في
البيتوته والتأنيس في اليوم واللييلة وليس المراد ان يضبط زمان النهار بقدر ما عاشر فيه احداهما معاشر
الاخرى بل ذلك في البيتوته وأما النهار ففي الجملة اه يعني لو مكث عند واحدة أكثر النهار كفاه أن يمكث
عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل نهر (قوله ولا يحامها في غير نوبتها) أي ولو نهاراً ط (قوله يعني
اذالم يكن الخ) هذا التقيد لصاحب النهر بحثا وهو ظاهر وأطلقه في الشرنبلالية ط (قوله ولو مرض هو في
بيته) هذا اذا كان له بيت امس فيه واحدة منهن والا فان لم يقدر على التحول الى بيت الاخرى يقيم بعد العجة
عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مريضاً كما قدمناه عن البحر (قوله ولا يقيم عند احدهما أكثر الخ)
لم يبين مالو أقام أكثر من ثلاثة أيام هل يهدر الزائد أو يقيم عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى ثم يقسم
بينهما ثلاثاً وثلاثاً أو يوماً يوماً والظاهر الثاني لان هدر ما مضى فيما اذا قام عند احدهما لا على سبيل
القسم كما تقدم وهما في الإقامة على سبيل القسم فلا بد من درسي ويؤيده ما في الخاتمة من أنه لو أقام عند الجديدة
ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الاولى كذلك اه لكن ظاهراً انه ان يجعل الدور مستمر ثلاثاً أو سبعة
وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويؤيده ما قدمناه عن شرح درر البحار في التوفيق بين الأدلة أن الحديث يدل
على اختيار الدور بالسبع أو الثلاث تأمل وعن هذا نقل القهستاني عن الخاتمة والسراجية وغيرهما ان له
أن يقيم عند امرأته ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك اه والذي في الخاتمة هو ما ذكرناه وفي كافي الحاكم
الشهيد يكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة وان شاء ان يجعل لكل واحدة منهما ثلاثة أيام فعل وروى
عن الأشعث عن الحسن بن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لام سلمة حين دخل بها ان شئت ٣
سبعة لك وسبعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث ان له التسبيع بل في غاية البيان ان شاء ثلث لكل واحدة
وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زاد في الخاتمة) بوهم ان عبارة الخاتمة صريحة في الحصر كعبارة الخلاصة
وليس كذلك فان الذي فيها عليه ان يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها
والرأي في البداية اليه اه فالظاهر ان هذا بيان للافضل لا للنفى الزيادة بقرينة عبارته المارة تأمل (قوله
وقيد في الفتح) أي قيد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم ان هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته
لانه لو أراد أن يدور سنة سنة ما يظن اطلاق ذلك بل ينبغي ان يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو أربعة أشهر وإذا
كان وجوبه للتأنيس ورفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القريبة وأظن ان أكثر من جمعة مضارة الا ان
يرضيا اه فقوله وأظن الخ اضرب ابطالى عن مدة الايلاء فيناسب ان تكون أو في قول السارح أو جمعة
بمعنى بل كافي قول الشاعر * كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ح (قوله وعمله في البحر) حيث قال والظاهر
الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئنة بمجيء نوبتها (قوله ونظر فيه في النهر) حيث
قال في نفي المضارة مطلقاً فانظر لا يخفى اه قلت وأيضاً فان الاطمئنان بمجيء النوبة منتف مع طول المدة كسنة
مثلاً لا احتمال موته أو موتها مع ما فيه من تفويت المعنى الذي شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله
وظاهر بحثهما) أي صاحب الفتح والبحر في المنح ح (قوله من التقيد بالثلاثة أيام) قد علمت ما يضاف في هذا

التقييد (قوله وهو حسن) كذا قاله في النهر (قوله في كل مباح) ظاهره أنه عند الأمر به منه يكون واجباً عليها كأمير السلطان الرعية ط (قوله ومن أكل مائة أذى به) أي براحتته كثوم وبصل ويؤخذ منه أنه لو تأذى من رائحة الدخان المشهور له منعها من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره في الفتح بحثاً أخذاً مما قبله (قوله وتغامه فيما علقته على الملتقى) وعبارته عن الحائضتين معاً بالملتقى لو كان له امرأة وسراى أمر بيوم وليلة من كل أربع أربع عند ما في البواقي عندهن شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث نسوة أمر بيوم وليلة عند كل منهن و يقيم في يوم وليلة عندهن السراى ولوله أربع أربع أقام عند كل يوم وليلة ولم يكن عند السراى إلا وقفة المأور يكره للرجل أن يناماً امرأته وعندها يصح يعقل أو أمي أو ضرته أو أمته أو أمته اه ثم قال ولا يجمع بين الضرائر إلا بالرضا ولو قالت لا أسكن مع أمك ليس لها ذلك ولو أقام عند الأمة يوماً فاعتقت يقيم عند الحرة يوماً وكذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة يوماً فاعتقت زوجته الأمة يتحول إلى المعتقة ولا يكمل للعرة يومين تنزىل للعرة انتهائ منزلتها ابتداء كفى المعراج أقول وما نقله أولاً عن المنتقى مبنى على رواية الحسن المرجوع عنها كما تقدم من أن للعرة يوماً وليلة من كل أربع هكذا خطرتي ثم رأيت الشرنبلالي صرح به في رسالته بتجدد المسرات بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من نبه على ذلك ومبنى الرسالة على سؤال في رجل له زوجتان وجوار يقسم للزوجتين ثم يبيت عند جواريه ما شاء ثم يرجع إلى زوجته ويقسم لهما اجاب بالجواز أخذاً من قول ابن الهمام اللازم أنه إذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الأخرى كذلك لأنه يجب أن يبيت عند كل واحدة منها مادام أنهما فانه لو ترك المبيت عند الكل بعض الليالي وانهر لم يمنع من ذلك اه يعني بعد تمام دورهن وسواء انفر دنفه أو كان مع جواريه اه فانهم والله سبحانه أعلم

(باب الرضاع)

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش غالباً في ابتداء انشائه إلا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه مدة وجب تأخيرها إلى آخر أحكامه ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف محمد إنما عمله بعض أصحابه ونسبه إليه ليرتبه ولذا لم يذكره الحاكم أبو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع التزامه إيراد كلام محمد في جميع كتبه بمحذوفة التعاليل وعلمتهم على أنه من أوائل مصنفاته وإنما لم يذكره الحاكم اكتفاء بما أوردته من ذلك في كتاب النكاح فتح (قوله بفتح وكسر) ولم يذكره الضم مع جواريه لأنه بمعنى أن ترضع معها آخر كافي القاموس وفيه أن فعله جاء من باب علم في لغة تنامة وهي مأفوق نجد ومن باب ضرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زاذ في المصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاء ورضاء بالفتح (قوله مص الشدي) قال في المصباح الشدي للمرأة ويقال في الرجل أيضاً قال ابن الكيت يذكرو يؤنث اه وهذا التعريف قاصر لأنه في اللغة يعم المص ولومن بهيمة فالأولى ما في القاموس هو لغة شرب اللبن من الفروع والشدي ط (قوله آدمية) خرج بها للرجل والبهيمة بجر (قوله أو آيسة) ذكره في النهر أخذاً من إطلاقهم قال وهو حادثة الفتوى (قوله وألحق بالمص الخ) تعرض بالرد على صاحب البحر حيث قال التعريف منقوض طرداً إذ قد يوجد المص ولا رضاع إن لم يصل إلى الجوف وعكساً إذ قد يوجد الرضاع ولا مص كما في الوجور والسعوط ثم أجاب بأن المراد بالمص الوصول إلى الجوف من المأخذين وخصه لأنه سبب للوصول فاطلق السبب وأراد المسبب واعترضه في النهر بأن المص يستلزم الوصول إلى الجوف لما في القاموس مصصته شربته شرباً رقيقاً وجعل الوجور والسعوط ملحقين بالمص ح وفي المصباح الوجور بفتح الواو الدواء يصب في الخلق وأوجرت المريض إيجاراً فعلت به ذلك ووجرت أجره من باب وعد لغة والسعوط كرسول دواء يصب في الأنف والسعوط كفتح مصدر وأسعطته الدواء يتعدى إلى مفعولين (قوله في وقت مخصوص) فديقال أنه لا حاجة إليه للاستغناء عنه بالرضيع وذلك أنه بعد المدة لا يسمى رضيعاً نص عليه في العناية نهر وفيه نظر والذي في العناية أن الكبير لا يسمى رضيعاً هذا كره دألي من

وهو حسن وحقه عليها أن
تطعمه في كل مباح يأمرها
به وله منعها من العزل ومن
أكل ما يتأذى من رائحته
بل ومن الحناء والنقش أن
تأذى برائحته نهر وتغامه
فيما علقته على الملتقى
(باب الرضاع)

(هو) لغة بفتح وكسر مص
الشدي وشرعاً مص من
ندي آدمية ولو بكر أو ميمة
أو آيسة وألحق بالمص
الوجور والسعوط (في
وقت مخصوص) هو
(حولان ونصف عنده
وحولان) فقط (عندهما
وهو الأصح) فتح وبه يفتي
كافي تصحيح القدوري

سوى في التحريم بين الكبير والصغير (قوله عن العون) كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العيون بالياء
 بين العين والواو وهو اسم كتاب أيضا وهو الذي رأيت في النهر وفي تصحيح القدوري أيضا فافهم (قوله لكن
 الخ) استدراك على قوله وبه يفتى وحاصله أنهم ما قولان أفنى بكل منهما ط (قوله أي مدة كل منهما
 ثلاثون) تقدير المضاف ليس لصحة الجدل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بالتقدير فافهم بل لبيان حاصل
 المعنى قال في الفتح ووجهه أنه سبحانه ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما بكالها كالأجل
 المضروب لدينين على شخصين بان قال أجمت الدين الذي على فلان والدين الذي على فلان سنة يفهم منه أن
 السنة بكالها لكل (قوله غير أن النقص) أي عن الثلاثين في الأول يعني في مدة الجمل أي أكثر مدته قام أي
 تحقق وثبت (قوله لا يبقى الولد الخ) الذي في الفتح الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل
 وفي رواية ولو بقدر ظل مغزل وسنخرجه في موضعه اهـ وفلكة المغزل كثرة معرفة مصباح وهو على
 تقدير مضاف وقد جاء صريحا في شرح الارشاد ولو بدور فلكة مغزل والغرض تقليل المدة مغرب (قوله
 ومثله لا يعرف الاسماء) لان المقدرات لا يهتدى العقل اليها فتح أي فهو في حكم المرفوع المسموع من النبي
 صلى الله عليه وسلم (قوله والآية مؤولة) أي قابلة للتأويل بمعنى آخر فلم تكن قطعية الدلالة على المعنى
 الأول بخلاف تخصيصها بخبر الواحد (قوله لتوزيعهم) أي العلماء كالأحباب وغيرهما الأجل أي ثلاثون
 شهرا على الأقل أي أقل مدة الجمل وهو سنة أشهر والاكثر أي أكثر مدة الرضاع وهو سنتان والثلاثون
 بيان لمجموع المذنبين لكل واحدة (قوله على أن الخ) فرق في الجواب وفيه إشارة إلى ما أورده في الفتح على دليل
 الامام المارم أن يستلزم كون اللفظ ثلاثين مستعملا في إطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين
 وهو الجمع بين الحقيقة والجاز بلفظ واحد ومن أن أسماء العدد لا يتجاوز شيء منها في الآخر نص عليه
 كثير من المحققين لانهم اجتزأوا بالاعلام على مسمى ما بها اهـ وأجاب الرضائي بان حمله وفصله مبتدآن وثلاثون
 خبر عن أحدهما أي الثاني وحذف خبر الأول آخر فأحد الخبرين مستعمل في حقيقة والآخرة في مجازه
 فلا جمع في لفظ واحد وعن الثاني بأنه أطلق الشهر في قوله تعالى الحج أشهر معلومات على شهرين وبعض
 الثالث اهـ قلت وفيه أن الشهر ليس من أسماء العدد فلما نسب الجواب بما قاله الجمهور من أن عشرة
 الاثنتين أربعين ثمانية كما أشار إليه في الفتح لكن هذا خاص بالاستثناء والكلام ليس فيه (قوله كما
 أفاده في رسم المفتي) المذهب لذلك الامام فاضحنا في فصل رسم المفتي من أول فتاواه بطريق الإشارة
 لا بصريح العبارة (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الواجب على المقلد الخ فإنه يفيد وجوب اتباعه
 سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله قيل بخير المفتي) أي وقيل لا بخير مطلقا
 كما علمت فهذا قول ثان قال في السراجية والاول أصح ان لم يكن المفتي مجتهدا ومفاده اختيار القول الثاني أي
 التخيري ان كان مجتهدا ولا يخفى أن تخيير المجتهد انما هو في النظر في الدلائل وهذا معنى قول الحارثي والأصح
 أن العبرة بقوة الدليل لان قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل وتعام تحريه هذه المسئلة في شرح
 أرجوزتي في رسم المفتي (قوله والأصح أن العبرة بقوة الدليل) قال في البحر ولا يخفى قوة دليلهما فان قوله
 تعالى والوالدان يرضعن الآية يدل على أنه لا رضاع بعد التسماء وأما قوله تعالى فان أريدافصالا عن تراض
 منهما فافهم هو قبل الحولين بدليل تقييده بالراضى والتشاور وبعده لا يحتاج اليهما أو أما استدلال صاحب
 الهداية للامام بقوله تعالى وحمله وفصله ثلاثون شهرا ابتداء على أن المدة لكل منهما كالمرفوع فقد رجع إلى الحق
 في باب نبوت النسب من أن الثلاثين لهما للعمل ستة أشهر والعمان لفصل اهـ (قوله أما لزوم أحوال رضاع
 الخ) وكذا وجوب الارضاع على الام ديانة نهر عن المجتبي (قوله في المدة فقط) أما بعده فانه لا يوجب التحريم
 بحر (قوله فاني الزيلعي) أي من قوله وذكر الخ صاف أنه ان فطم قبل مضى المدة واستغنى بالطعام لم يكن
 رضاعا وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رجع الله وعليه الفتوى (قوله لان الفتوى

عن العون لكن في
 الجوهره انه في الحولين
 ونصف ولو بعد الفطام
 محسوم وعليه الفتوى
 واستدلوا القول الامام بقوله
 تعالى وحمله وفصله ثلاثون
 شهرا أي مدة كل منهما
 ثلاثون غير ان النقص
 في الاول قام بقول عائشة
 لا يبقى الولد أكثر من سنتين
 ومثله لا يعرف الاسماء
 والآية مؤولة لتوزيعهم
 الاجل على الأقل والاكثر
 فلم تكن دلالة قطعية على
 ان الواجب على المقلد العمل
 بقول المجتهد وان لم يظهر
 دليله كما أفاده في رسم المفتي
 لكن في آخر الحارثي فان
 خالف قيل بخير المفتي والأصح
 ان العبرة بقوة الدليل ثم
 الخلاف في التحريم أما لزوم
 أحوال رضاع للمطلقة فتدور
 بحولين بالاجماع (ويثبت
 التحريم في المدة) فقط ولو
 بعد الفطام والاستغناء
 بالطعام على ظاهر
 المذهب وعليه الفتوى
 فتح وغصيره قال المصنف
 كالحارثي في الزيلعي خلاف
 المذهب لان الفتوى متى
 اختلفت رجع ظاهر الرواية

(ولم يبع الارضاع بعد مدته)
لانه جزء آدمى والارتفاع
به لغير ضرورة حرام على
الصحيح شرح الوهبانية وفي
البحر لا يجوز التداوى
بالحرم في ظاهر المذهب
أصله بول الماء كقول كماله
(وللاب اجباراً منه على
فطام ولدها منه قبل الحولين
ان لم يضره) أى الولد (الفطام
كلامه) أيضاً (اجبارها) أى
أتمته (على الارضاع وليس له
ذلك) يعنى الاجبار بنوعيه
(مع زوجته الحرة) ولو
(قبلهما) لان حق التريبة
لها جوهرة (ويثبت به)
ولو بين الحريين بزازية
(وان قل) ان علم وصوله
ببؤفه من فمه أو أنفه

قوله ثم نسخ الخ الذى فى
صحيح مسلم ثم نسخ بخمس
مع إمامات فتوى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهن
الخ اه فراجع ان شئت
اه

(الخ) ولان الاكثريين على الاول كفى النهر (قوله ولم يبع الارضاع بعد مدته) اقتصر عليه الزيلعى وهو الصحيح
كفى شرح المنظومة بحرك لىكن فى القهستانى عن المحيط لواء استعنى فى حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف
ولا تأثم عند العامة خلافًا لطائف أبواب اه ونقل أيضا قبله عن اجارة القاعدى أنه واجب الى الاستعانة
ومستحب الى حولين وجاز الى حولين ونصف اه قلت قد توفى بحمل المدة فى كلام المصنف على حولين
ونصف بقريضة أن الزيلعى ذكره بعدها وحينئذ فلا يخالف قول العامة تأمل (قوله وفى البحر) عبارته
وعلى هذا أى الفرع المذكور لا يجوز الارتفاع به للتداوى قال فى الفتح وأهل الطب يشبهون اللبن البنت
أى الذى نزل بسبب بنت مرضعة نفع الوجع العين واختلاف المشايخ فيه قيل لا يجوز وقيل يجوز اذا علم أنه
يزول به الرمد ولا يخفى أن حقيقة العلم متعذرة فالمراد اذا غلب على الظن والافهوم معنى المنع اه ولا يخفى
أن التداوى بالحرم لا يجوز فى ظاهر المذهب أصله بول ما يؤكل لجه فانه لا يشرب أصلاً اه (قوله بالحرم)
أى الحرم استعماله طاهر اكان أو نجس اه (قوله كماله) أى قبيل فصل البتر حيث قال فرع اختلاف
فى التداوى بالحرم وظاهر المذهب المنع كفى ارضاع البحر لىكن نقل المصنف ثم وهنا عن الحواوى وقيل
يرخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كإرخص الحر للعطشان وعليه الفتوى اه ح قالت لفظا وعليه
الفتوى رأيت فى نسختين من الخ بعد القول الثانى كما ذكره الشارح كإعلمته وكذا رأيت فى الحواوى القدسي
فعلم أن ما فى نسخة ط تحريف فافهم (قوله وللاب اجباراً أتمته الخ) لانها لاحق لها فى التريبة فى حال رقها
بل الحق له لانها ملكه وكذا الحكم فى ولدها من غيره لانه ملك له رجعى قلت والظاهر أن للمولى اجبارها
أيضا وان شرط الزوج حرية الاولاد لان الرضاع يهر لها ويشغلها عن خدمته (قوله على الارضاع) الاطلاق
شامل لولده منها أو من غيره ها ولولد أجنبي بأجرة أو بدونه لان له استخداها بما أراد (قوله بنوعيه) أى
الاجبار على الفطام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجته الامه فالحق لسيدها وان شرط الزوج
حرية الاولاد فيما يظهر كما ذكرناه آنفا فافهم (قوله ولوقبلهما) أى قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد
من زيادة ولو صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أى ليس له اجبارها عليه فى القضاء ما لم تتعين
لذلك فى المسئلة بأن لم يأخذ ثدى غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال كما سيأتى فى الحضانة والمفقة أما بالنسبة
الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على الفطام فأنما يصح قبل الحولين وأما بعدهما فالظاهر انه يجبرها
على الفطام لما أن الارضاع بعدهما حرام على القول بأن مدته الحولان تأمل ح زيادة قلت وما استظهره
مبنى على ظاهر كلام المصنف السابق وقد معنا الكلام فيه (قوله ولو بين الحريين) قال فى البحر وفى
الزازية والرضاع فى دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع فى دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارنا
ثبتت أحكام الرضاع فيما بينهم اه ح (قوله وان قل) أشار به الى نفي قول الشافعى واحدى الروايتين
عن أحمد أنه لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات مشبعات لحديث مسلم لا تحرم المصاة والمصاة وقول عائشة
رضى الله عنها كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس رضعات معلومات يحرم من
فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى فيما يقرأ من القرآن رواه مسلم والجواب أن التقدير منسوخ
صرح بنسخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر أنه قيل له ان ابن الزبير يقول لا بأس بالرضعة
والرضعة من فقال قضاء الله خير من قضائه قال تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة
فهذا ما أن يكون رد الرواية بنسخها أو لعدم اجازته تقييد اطلاق الكتاب بخبر الواحد وهذا
معنى قوله فى الهداية انه مردود بالكتاب أو منسوخ به وأما ما روته عائشة فالمراد به نسخ الكل نسخا قريبا
حتى ان من لم يبلغه كان يقرؤها والالزم ضياع بعض القرآن كما نقوله الروافض وما قيل ليكرهه نسخ
التلاوة مع بقاء الحكم فليس بشئ لان ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج الى دليل وعام ذلك مبسوط فى الفتح
والتيبين وغيرهما * (تنبيه) نقل ط عن الخيرية أنه لو قضى شافعى بعدم الحرمة برضعة نفذ حكمه

واذا رفع الى حنفى أمضاه اه فتأمل (قوله لاغير) يأتي محترزه في قول المصنف والاحتقان والانتظار في أذن وحائفة وأمة (قوله فلو التقم الخ) تطريع على التقييد بقوله ان علم وفي القنية امرأة كانت تعطى ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي ولم يعلم ذلك الامن جهتها جاز لايتها أن يتزوج به هذه الصبية اه ط وفي الفتح لو أدخلت الحلمة في الصبي وشكت في الارضاع لا تثبت الحرمة بالشك ثم قال والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا أرضعن فليحفظن ذلك وليشهرنه ويكتبنه احتياطاً اه وفي الجرح من الخائفة يكره للمرأة أن ترضع صبياً بلا إذن زوجها الا اذا خافت هلاكه (قوله ثم لم يدر) أي لم يدر من أرضعها منهم فلا بد أن تعلم المرضعة (قوله ان لم تظهر علامة) لم أر من فسر هاد يمكن أن تمثل بتعدد المرأة ذات اللبن على الحمل الذي فيه الصبية أو كونها ساكنة فيه فانه أمانة قوية على الارضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالبناء للجهول والجوار والمجور ورتاب الفاعل (قوله جاز) هذا من باب الرخصة كي لا يسد باب النكاح وهذه المسئلة خارجة عن قاعدة الاصل في الارضاع التحريم وهما مالواختلطت الرضعة بنساء يحصرن وهذا بخلاف المسئلة الاولى فانه لا حاجة الى اخراجها لان سبب الحرمة غير متحقق فيها كذا أفاده في الاشياء (قوله أمومية) بالرفع فاعل يثبت قال القهستاني والامومة مصدر هو كون الشخص أمّاً اه (قوله وأبوة زوج مرضعة لبنها منه) المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادتها من رجل زوج أو سيد فليس الزوج قيد بل خرج مخرج الغالب بجر وأما اذا كان اللبن من زنا ففيه خلاف سيذكره الشارح ويأتي الكلام فيه (قوله له) أي للرضيع وهو متعلق بالأبوة ح أي لانه مصدره معناه كونه أباً ط (قوله كما سيجي) أي في قوله طلق ذات لبن ح (قوله أي نسبه) أشار الى أن من بمعنى بام النسبية ط (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة بسبب الرضاع معتبرة بحرمة النسب فشمّل زوجة الابن والاب من الرضاع لانهم احرام بسبب النسب فكذا بسبب الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط بجر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها بالحديث لان حرمتها بسبب الصهرية لا النسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد الاصل اب فيها يخرج حائسلة الاب والابن من الرضاع فيفيد حملها ونمائه فيه (قوله رواه الشيخان) أشار به الى أنه حديث لكن فيه تعبير اقتضاه تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع الضمير موضع الظاهر وأصله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ح وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على أن المصنف لم يقصد رواية الحديث ط (قوله يفارق النسب الارضاع) بنصب النسب ورفع الارضاع ح ولعله انما نسبت اليه المفارقة وان كان مفارقة من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الاصل المعبر في التحريم والمفارقة غالباً تكون من العارض ط (قوله في صور) أي سبع وانما كانت احدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع بالمضاف أو المضاف اليه أو بهما كما سيأتي ايضاحه ولا يخفى عليك أن المذكور في البيتين ست صور فان قوله وأم أخ مكر مع قوله وأم أخت اذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنث مثل أخت الابن وأم الخالة مثل أم الخال وقس عليه ح (قوله كأم نافلة) أشار بالكاف الى عدم الحصر في ذلك لما قال في الفتح ان المحرم في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فاذا اتفقت في شيء من صور الرضاع انتفت الحرمة فيستفاد أنه لا حصر فيما ذكر اه فافهم والنافلة الزيادة تطلق على ولد الولد لزيادته على الولد الأصلي وتقدم أن كل صورة من هذه السبع تنفرد الى ثلاث صور فولد ولدك اذا كان نسبياً وله أم من الرضاع تحمل لك بخلاف أمه من النسب لانها حليلة ابنك وان كان رضاعياً بان رضع من زوجة ابك وله هذا الرضيع أم نسبياً أو رضاعية أخرى تحمل لك (قوله أوجدة الولد) صادق بان يكون الولد رضاعياً بان رضع من زوجتك وله جدة نسبياً أو جدة أم أم أخرى أرضعته وبان يكون نسبياً له جدة رضاعية بخلاف النسبية فلا تحمل لك لانها أمك أو أم زوجتك واحترز بجدة الولد عن أم الولد لانها حلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وأم أخت) صادق بان يكون

لاغير فلو التقم الحلمة ولم يدر
أدخل اللبن في حلمه أم لا لم
يحرم لان في المانع شكاً
ولو الجدية ولو أرضعها أكثر
أهل قرية ثم لم يدر من
أرضعها فاراد أحدهم
تزوجها ان لم تظهر
علامة ولم يشهد بذلك حاز
خانية (أمومية المرضعة
للرضيع و) يثبت (أبوة
زوج مرضعة) اذا كان
(لبنها منه) والا لا كما
سيجي (فيحرم منه) أي
بسيمة (ما يحرم من النسب)
رواه الشيخان واستثنى
بعضهم احدى وعشرين
صورة وجعها في قوله
يفارق النسب الارضاع في
صور
كأم نافلة أو جدة الولد

كل منهما من الرضاع كأن يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعتها وحدها وبأن تكون الأخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وبأن تكون الأم فقط من الرضاع كأن تكون لك أخت نسبية لها أم رضاعية بخلاف النسبية لأنها أم أمك أو حليمة أبيك (قوله وأخت ابن) أي كل منهما رضاعي أو الأول رضاعي والثاني نسي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسيًا فلا تحل أخت الابن لأنها أم بنتك أو رب بيتك ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولدك من أم أمه فأن أمه لا تحرم عليك لكونها أخت ابنك رضاعاً أفاده الرمي ط وأخت البنت كأخت الابن وأورد أنه يتصور الحل في أخت ابنه وبنته نسبه بان يدعى شريكاً في أمة ولدها فإذا كان لكل منهما بنت من غير الأمهات حل لشريكه التزوج بهما وهي أخت ولده نسبه من الأب وألغز بهما في شرح الوهابية وأجاب عنها شريفة ليلية (قوله وأم أخ) الكلام فيه كالسكلام في أم الأخت وفيه ما مر عن ح (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أما إذا كانا نسيين فلا تحل لأن أم خالك من النسب جرتك أو منكوحه جدك (قوله وعمه ابن) فيه الصور الثلاث أي بان يكون كل منهما رضاعياً كأن رضع صبي من زوجتك ورضع أيضاً من زوجة رجل آخره أخت فهذه الأخت عمه ابنك من الرضاع أو الأول رضاعياً فقط بأب يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بان يكون ابنك من الرضاع له عمه من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فإن العمه لا تحل لك لأنها أختك (قوله استثناء منقطع الخ) جواب عن قول البيضاوي إن استثناء أخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح فإن حرمة ما في النسب بالمصاهرة دون النسب اه فعدم الصحة مبنى على جعل الاستثناء متصلاً وفيه جواب أيضاً عن قوله في العاية أن هذا تخصيص للحديث بدليل عقلي وبيان الجواب ما قاله الزيلعي أن هذا سهو فإن الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل النسب وحرمة أم أخيه من النسب لا لأجل أنها أم أخيه بل لكونها أمه أو موطوءة أبيه ألا ترى أنها تحرم عليه وإن لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من النسب إنما حرمت عليه لأجل أنها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها وإن لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع أيضاً حتى لا يجوز له أن يتزوج بامه ولا موطوءة أبيه ولا بنت امرأته كل ذلك من الرضاع فبطل دعوى التخصيص اه وحاصله يرجع إلى أن الاستثناء منقطع كما قال الشارح لعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح تبعاً للبيضاوي أن حرمة من ذكر بالمصاهرة بان فيه نظر من وجهين الأول أن المصاهرة لا تنصور في عمه ولده لأنها أخته الشقيقة أو لأب أو لأم وكذا في بنت عمه ولده لأنها ابنت أخته الشقيقة أو لأب أو لأم الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة الباقية إنما تنصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر والتقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب لا بالمصاهرة بيان ذلك أن أم أخيك إنما تكون حرمة بالمصاهرة إذا كان الأخ أو لأب فأم أمه حينئذ امرأة إريك بخلاف الأخ الشقيق أو لأم فإن حرمة أمه بالنسب لاها أمك وحرمة أخت ابنك النسبي إنما تكون بالمصاهرة إن كانت أخت الابن لأمه لأنها وبيتك بخلافها شقيقة أو لأب فإنها بنتك وحرمة جدة ابنك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت أم أمه لأنها أم امرأتك بخلافها أم أبيه لأنها أمك وحرمة أم عمك إنما تكون بالمصاهرة لو لم يكن لابنك خلافه لوشقة أو لأم لأنها جدتك ومثل أم الم أم الخال وحرمة بنت أخت ولدك إنما تكون بالمصاهرة لو كانت الأخت لأم لأنها تكون بنت رب بيتك بخلافها شقيقة أو لأب لأنها ابنت بنتك وحرمة أم ولدك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت أم ابن ابنك لأنها حليمة ابنك بخلاف أم بنت بنتك فإنها بنتك فقد ظهر أن التعليل بهم هذا غير صحيح بل التعليل الصحيح ما ذكره بقوله فإن حرمة أم أخته الخ كما سنبينه اه أقول والجواب عن الأول أن قول الشارح أن حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد من ذكره هو أم أخيه وأخته لأنه هو الذي سبق ذكره دون بقية الصور الآتية ولأنه ذكر بعده تعليل آخر شامل للجميع وهو قوله فإن حرمة أم أخته وأخيه الخ مع قوله وقس عليه أخت ابنه الخ كما سنبينه وعن الثاني أعني قوله إن المصاهرة إنما تنصور على تقدير واحد فقط

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ
وأم خال وعمه ابن اعتمد
(الأم أخيه وأخته) استثناء
منقطع لأن حرمة من ذكر
بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن
الحديث متناولاً للاستثناء
الفقهاء فلا تخصيص بالعقل
كما قيل فإن حرمة أم أخته
وأخيه نسبه لكونها أمه
أو موطوءة أبيه

بان المراد هو ذلك التقدير وبيان ذلك ان الحديث دل على ان كل ما يحرم من النسب يحرم نظيره من الرضاع
فيقال تحرم الام نسبيا فكذا تحرم الام رضاعا وتحرم البنت نسبيا فكذا تحرم البنت رضاعا وهكذا الى آخر
الحرمات النسبية فأم أخيك الشقيق أولام انما تحرم لكونها أم لك لا لكونها أم أخيك ولذا تحرم عليك
ولولم يكن لك أخ من قبلها ليجوز أن يقال تحرم أم الأخ الشقيق أولام لانه يتكرر مع قولهم تحرم الام فاعلم أن
المراد أم الأخ لا بقطر ولما ورد عليه ان أم الأخ لا بامسا حرمت بالمصاهرة والحديث انما تب حرمه الرضاع
على حرمه النسب لا على حرمه المصاهرة أجاب بان الاستثناء مطلق وكذا يقال أخذت الان اذا كانت شقيقة
أولاب انما تحرم لكونها بنتك وقد علم تحريم البنت من النسب فسيراد بها الانثى لام لانها ربيبتك فلم تعلم
حرمته من محرمات النسب فلم تكن تكرار اللفظ في الحديث كان استثناء هامة قطعاه وهكذا يقال
في البواقي والحاصل ان الحديث لما تب حرمه الرضاع على حرمه النسب وكان ما يحرم من النسب من نظائر
هذه المستثنيات قد يحرم من النسب على تقدير ومن المصاهرة على تقدير لم يصح أن يراد منه التقدير الاول
لانه يلزم منه التكرار بلا فائدة فتعين ارادة التقدير الثاني وان كان الاستثناء فيه منقطعاً دفعاً للشكرا وتنبه
على بيان ما يحل زيادة التوضيح هذا غاية ما يمكن توجيه كلامهم به والله تعالى أعلم فافهم (قوله وهذا المعنى
مفقود في الرضاع) لان أم أخته وأخيه رضاعا ليست أمه ولا موطوءة أبيه (قوله وقس عليه الخ) أي قس
على ما ذكر من المعنى أخذت ابنته وبنته الخ فان تقول انما حرمت عليه أخت ابنته وبنته نسبيا لكونها بنته أو بنت
امرأة وهذا المعنى مفقود في الرضاع وهكذا الجواب في هذا المقرر علم أن التعديل المذكور بقوله فان حرمه أم أخته الخ
جاري في جميع الصور لكن لكل صورة عبارة تليق بها فلذا قال وقس عليه الخ وان ضمير عليه واجمع اليه لا الى
أم أخته وأخيه حتى يردانه لا معنى لجعل البعض مقيسا والبعض مقيسا عليه فافهم (قوله وكذا عمة ولده) لم
يذكر وان حاله ولده لانها حلال من النسب أيضا لانها أخت زوجته بحر (قوله وبنت عمة) أي عمة ولده وتحرم
من النسب لانها بنت بنته وأما بنت عمة نفسه فانها حلال نسبيا ورضاعا ط (قوله وبنت أخت ولده) وتحرم
من النسب لانها بنت بنته أو بنت ربيبتك ط (قوله للرجل) متعلق بالمستثنى في قوله الا أم أخته الخ يعني ان
شيء من النسوة المذكور ان لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاع اه ح عن المنع وهذا بالنظر الى المتن والا
فهو متعلق بقول الشارح حلال (قوله وكذا أخوات المرأة لها) في ذكر هذه العشرة نظر فافهم من مقابلات
التسعة لا قسم مبين للتسعة كما سنبينه أفاده ح (قوله باعتبار الذكور والانثى) أي في المضاف اليه
فتصير مع الذكور أم أخته وأخت ابنته وجدته ابنته وأم عمة ابنته وبنت عمة ابنته وبنت أخت ابنته
وأم ولدا ابنته وبنت الانثى أم أخته وأخت بنته وجدته بنته وأم عمة ابنته وبنت عمة ابنته وبنت
أخت بنته وأم ولدا بنته اه ح فهذه ثمانية عشر وعددها عشرين بالنظر الى الماشرة المذكورة (قوله وباعتبار ما
يحل له) أي اذا نسب الحل للرجل بان يقال يحل له أم أخيه وأخت ابنته الى آخر الامثلة المذكورة (قوله أولها)
أي اذا نسب الحل لها بان يقال يحل لها أبو أخيه وأخواتها وجد ابنتها وأبو عمة ابنتها وأخواتها وأخت
خالها وأخت ولدها وابن ولدها وابن ولدها وانما قلنا وخال ولدها وابن خاله ولدها وكان القياس أن تقول
وعمة ولدها وابن عمة ولدها لانهم لا يحرم عليهم من النسب أيضا كما صرح به في البحر أفاده ح وأفاد
ط أنه يمكن تقرير المقام بحل آخر فيقال في مقابلة تزوجه أم أخيه وأخته وزوجها أنها بنتها وبنتها وبنت
ابنته أو بنته أبو أخيه أو أختها وبنته جد ابنته أو بنته جد ابنتها أو بنتها في أم عمة ابن أخي ابنتها في أم عمة ابن
أخي بنتها في أم خاله ابن أخت ابنتها في أم خاله ابن أخت بنتها وفي عمة ولده عمة ولدها في بنت عمة ولده خاله
وفي مقابلة تزوجه ابنتها بغيره بأم أخيه وهي المكررة اه لكن الصواب في الثامنة والتاسعة ان يقال
وفي عمة ولده أبو ابن أخيه وفي بنت عمة ولده أبو ابن خاله فافهم والذي قرره ح هو الذي في البحر وهو

وهذا المعنى مفقود في الرضاع
(و) قس عليه (أخت ابنته)
وبنته (وجدة ابنته) وبنته
(وأم عمة) وعمة وأم خاله
وخالته) وكذا عمة ولده
وبنت عمة وبنت أخت
ولده وأم أولاد أولاده
فهؤلاء من الرضاع حلال
لأرجل وكذا أخوات المرأة
لها فهذه عشر ورتصل
باعتبار الذكور والانثى
الى عشرين وباعتبار ما يحل
له أولها الى أربعين مثلا
يجوز تزوجه بأم أخيه

وتزوجها بابي أخيها وكل
منها يحسب أن يتعلق
الجار والمجر وأعني من
الرضاع تعاقبا معنويا
بالمضاف كالأم كان تكون
له أخت نسبية لها أم
رضاعية أو بالمضاف إليه
كالأخ كان يكون له أخ
نسبي له أم رضاعية أو بهما
كان يجتمع مع آخر على
ندي أجنبية ولاخيه رضاعا
أم أخرى رضاعية فهي
مائة وعشرون وهذا من
خواص كتابنا (وتحل أخت
أخيه رضاعا) يصح اتصاله
بالمضاف كان يكون له أخ
نسبي له أخت رضاعية
و بالمضاف إليه كان يكون
لأخيه رضاعا أخت نسبية
وبه ما هو ظاهر (و) كذا
(نسبا) بأن يكون لأخيه
لأبيه أخت لأم فهو متصل
بهما لا بأحد هـما للزوم
التكرار كالأخت (ولا حل
بين رضيعي امرأة) لكونهما
أخوين وإن اختلف الزمن
والأب (ولا حل بين
الرضيعي وولدهما) أي التي أرضعتها (وولد
ولدها) لأنه ولد لأخ (ولبن
بكر بنت تسع سنين) فأكثر
(محرم)

الأوفق لقول الشارح وتزوجها بابي أخيها وحاصله أن تبدل المضاف الأول المؤنث بمذكر مقابله وتبدل
الضمير المذكر بضمير المؤنث فتبدل الأم بالأب والاخت بالانح والجدة بالجد وهكذا وتذكر الضمير في قول
أم أخيه أو أخيها وفي أخت ابنه أو ابنتها وفي جدة ابنه جدة ابنها المخرج وحاصل التقرير الثاني أن تنظر إلى كل
صورة وتنظر إلى نسبة المرأة فيها إلى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثلا إذا تزوج أم أخيه أو أخته تكون
المرأة قد تزوجت أختا ابنها أو بنتها وإذا تزوج أخت ابنه أو بنته تكون قد تزوجت أبا أخيها أو أختها
وهكذا ولا يخفى أن هذا تكرار محض وإنما اختلف التعبير فقط فافهم (قوله وتزوجها بابي أخيها) كذا في
بعض النسخ ومثله في البحر وهو الأوفق لما مره ح كما علمت وفي بعض النسخ بابي أخيها وهو كذلك في
النهر ولا وجه له فإن هذا لا يقابل نزوجه بأم أخيه على التقريرين المارين ووقع في بعض نسخ البحر التعبير
بأخي ابنها وهو وافق لما مره ط كما مر وفيه ما علمت (قوله وكل منها) أي من الأربعين ح وفي بعض
النسخ منهما بضمير التثنية أي كل من الاعتبارين اللذين بلغ العدد فيهما أربعين فافهم (قوله الجار والمجرور)
أي المقدور بعد الاستثناء المدلول عليه بالاستثنى منه والتقدير فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إلا أم أخيه
من الرضاع فإنها لا تحرم اه ح (قوله تعاقبا معنويا) على أنه صفة أو حال لأنه معرفة غير محضة لأن
التعريف الإضافي هنا كالتعريف الجنسي وأما تعاقبا معنويا فبما استقر محذوف وجوبه باتمام ذلك في ح
عن البحر (قوله كالأخ) الأولى أن يقول كالأخت أو يقول في الأول كأن يكون له أخ نسبي الآن يقال
مراده التنويع في المضاف إليه ذكره وأنثى ح (قوله كأن يكون له أخ نسبي له أخت رضاعية) تبسح في
هذه العبارة النهر قال ح وموابه كأن يكون له أخ رضاع له أم نسبية كالأخت (قوله وهذا من خواص
كتابنا) اعلم أن ابن وهبان في شرح منظومه أو وصلها إلى نيف وستين وبينها صاحب البحر وزاد عليها حتى
أوصلها إلى إحدى وثمانين وقال أنه من خواص هذا الكتاب وأوصلها إلى النهر إلى مائة وثمانية وقال أنها
من خواص كتابه فأراد الشارح أن يوصلها إلى مائة وعشرين بزيادة العاشرة من الصور لتكون من خواص
كتابنا كما قال لكنهما تمت له أفاده ح أي بل بقي العدد مائة وثمانية (قوله وهو ظاهر) كأن يكون له أخ
رضاع رضع مع بنت من امرأة أخرى (قوله فهو) أي قوله نسبا ط (قوله للزوم التكرار) لأنه إذا اتصل
بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضاع أو بالمضاف إليه فقط كان المضاف من الرضاع وهما إذا حلان في
قوله وتحل أخت أخيه رضاعا ح (قوله لكونهما أخوين) أي شقيقين إن كان اللبن الذي شرباهما منها
لرجل واحد أو لأم إن لم يكن كذلك وقد يكونان لأب كالأخت كان لرجل امرأتان وولدنا منه فأرضعت كل
واحدة صغيرا فإن الصغيرين أخوان لأب حتى لو كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما كما ذكره مسكين
ح (قوله وإن اختلف الزمن) كأن أرضعت الولد الثاني بعد الأول بعشرين سنة مثلا وكان كل منهما في مدة
الرضاع (قوله وولدهما) أي من النسب أما الذي من الرضاع فإنه وإن كان كذلك لكنه فهم حكمه من
قوله ولا حل بين رضيعي امرأة ح وأطلقه فأفاد التحريم وإن لم ترضع ولدها النسبي بخلاف ما إذا كان الولدان
أجنبيين فإنه لا بد من ارتضاعهما من امرأة واحدة كما أفادته الجملة الأولى ولهذا لم يستغن بها عن هذه الجملة
ومافي البحر والمخرجه في النهر وشمل أيضا ما لو ولدته قبل أرضاعها للرضيعي أو بعده ولو بسنتين * (فرع) *
في البحر عن آخر الميسوط لو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن
للأب المرتضع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهن وكان لأخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا الابنة التي
أرضعتها أمهم وحدها لأنها أختهم من الرضاعة (قوله أي التي أرضعتها) تفسير للمضاف إلى الضمير (قوله
ولبن بكر) المراد بها التي لم تجامع قط بنكاح أو سفاح وإن كانت العذرة غير باقية كأن زالت بخو وثبة
جوى والحرمة لا تعدى إلى زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن اللبن ليس منه
فهو ستافى ط أما لو طلقها بعد الدخول فليس له التزوج بالرضيعية لأنها صارت من الراتب التي دخل بأمرها

بحر عن الخانية (قوله والالا) أي وان لم تبلغ تسع سنين فنزل لها لبن لا يحترم جوهره لانهم نصوا على أن اللبن لا يتصور الا من تنوره من الولادة فيحكم بأنه ليس لبنا كمن نزل للبكر ماء أصفر لا يثبت من ارضاءه تحريم كما في شرح الوهبانية (قوله ولو مخلوبا) سواء حلب قبل موتها فشربه الصبي بعده موتها أو حلب بعده موتها بحر (قوله فيصيرنا كنها) أي نأكل الرضعة المعلومة من المقام أفاده ح (قوله محرما للميتة) لانها أم امرأته بحر (قوله فيمها) أي بلا خوة اذا ماتت بين رجال فقط أما غير المحرم فيمها بحر فقه وقيل غسل في ثيابها أفاده ط (قوله ويدفنها) لان الاولى بالدفن المحارم ط (قوله بخلاف وطئها) أي الميتة فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وفرق بوجود التغذي لا اللذة) لان المقصود من اللبن التغذي والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة بحر عن الجوهره واذا انتفت اللذة المعتادة بالوطء لكون الميتة ليست محلا له عادة ماتت كالهيمة بل أبلغ لان الموت منفرط بما يلزم انتفاء قصد الولد الذي هو في الحقيقة على حرمة المصاهرة فالرادني اللازم بانتفاء المزوم فلا يرد أن اللذة ليست هي العلة فافهم (قوله ومخلوط) عطف على لبن ميتة أي وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء الحاء ح ومثل الماء كل مائع بل والجسام كذلك أفاده في النهر ط (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر الغلبة في أي مان الخانية من حيث الاجزاء وقال هنا فسرهما محمدي الدواء بان يغيره عن كونه لبنا وقال الثاني ان غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر ونحوه في البحر ووفق في الدر المنقي فقال تعتبر الغلبة بالاجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طعم أولون أو دوج كلأوى عن أبي يوسف اه الا أنه اعتبر التغير في غير الجنس بوصف واحد والمذكور أن نفا أنه لا يعتبر الا اذا غير الطعم واللون نعم وفاقه ما في الهندي من اعتبار أحد الاوصاف الا انه لم يعزه لابي يوسف ط (قوله وكذا اذا استويا) أي لبن المرأة وأحد المذكورات ح (قوله لعدم الاولوية) علة لاستواء لبن المرأتين وأفاده بثبوت التحريم منهما وأما علة استواء لبن المرأة مع الباقي فهي ان لبنها غير مغلوب فلم يكن مستهلكا كفي البحر (قوله وعلق محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام المصنف من انه لو كان لبن إحدى المرأتين غالب لعاق التحريم به فقط ولو استويا لعاق بهما (قوله مطلقا) أي تساويا أو غلب أحدهما لان الجنس لا يغلب الجنس ح (قوله قبل وهو الاصح) قال في البحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفي شرح الجمع قيل انه الاصح اه وفي الشرنبلالية ورجع بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كفي الفتح اه ح (قوله مطلقا) أي سواء كان غالباً أو مغلوباً عند الامام وقال ان كان غالباً يحترم والخلاف معقيد الذي لم تمسه النار اذا طبخ فلا تحريم مطلقا اتفاقا وبما اذا كان الطعام تخفيفا أما اذا كان رقيقا يشرب اعتبر الغلبة اتفاقا قيل وبما اذا لم يكن اللبن متقاطرا عند رفع اللقمة أمامه فيحرم اتفاقا والاصح عدم اعتبار التقاطر على قوله نهر (قوله وان حساه حسوا) في القاموس حسا زيد المرق شر به شيئا بعد شئ بحر وما أفاده من أنه لا يحترم وان حساه مخالف لما ذكرناه آنفا عن النهر وكذا ما حرم به في الفتح من أن الطعام لو كان رقيقا يشرب اعتبر بالغلبة اللبن ان غلب وأثبتنا الحرمة وكذا ما في الخانية لو حساه حسوا ثبت الحرمة في قولهم جميعا وكذا في البحر عن المصنف وقال ان وضع محمد في الاكل يدل عليه اه أي يدل على ان الشرب محترم نعم ونقل ح عن مجمع النهر عن الخانية انه قيل انه لا تثبت الحرمة بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كفي أكثر الكتب اه قلت والذي رأيته في الخانية وكذا في البحر منها ما نقلناه عنها أن نفا وليس فيها ما ذكره عن السرخسي والمقول عن السرخسي ليس في الحسوب بل في غيره ففي الذخيرة قيل انما لا تثبت الحرمة على قول أبي حنيفة اذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة ولو يتقاطر ثبت وقيل لا تثبت واليه مال شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا تثبت على قول أبي حنيفة اذا أكل لقمة لقمة فلو حساه حسوا ثبت اه فحاقله شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الاكل وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتصححه أيضا في الهداية وغيرها وكلامنا فيها اذا

والالا جوهره (وكذا) يحترم
(لبن ميتة) ولو مخلوبا فيصير
نا كنها محرما للميتة فيمها
ويدفنها بخلاف وطئها
وفرق بوجود التغذي
لا اللذة (ومخلوط بماء أو
دواء أولين أخرى أو لبن شاة
اذا غلب لبن المرأة وكذا اذا
استويا) اجزاء لعدم
الاولوية جوهره وعلق
محمد الحرمة بالمرأتين
مطابقا قيل وهو الاصح
(لا) يحرم (المخلوط بطعام)
مطلقا وان حساه حسوا

كان الطعام وقية يشرب به واو هذا ثبت به الحرمة كما سمعته ولم أر من صحح خلافه ولا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع اللقمة أن يكون الطعام وقية يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهما معا فلم أن المراد كون الطعام ثجينا لا يشرب ولفظ اللقمة مشعر بذلك أيضا فانهم (قوله وكذا الوجبة) قال في البحر ولو جعل اللبن مخيضاً ورائباً أو شيرازاً أو جبناً أو أقطاً أو مصلاً فتناوله الصبي لا يثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت للعم ولا ينشر العظم ولا يكتفى به الصبي في الاعتداء فلا يحرم اه ح وفي القاموس اللبن المخيض ما أخذ زبده والشيراز اللبن الرائب المستخرج ماؤه والا قط مثلث ويعزل شيء يتخذ من الخيض الغنمي والمصل اللبن يوضع في وعاء مخصوص أو خرف ليه قطر ماؤه اه ط (قوله ولا الاحتقان) في المصباح حققت المريض اذا أوصات الدواء الى باطنه من مخرجه بالحقنة واحتقن هو والاسم الحقنة مثل العرق من الاحتقان ثم أطلقت على ما يتداوى به والجمع حقن مثل غرقفة وغرف اه بحر والمساسبان يقال ولا الحقن أى حقن الصبي باللبن اذا احتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحقن بنفسه بل يحقنه غيره ولا يصح أخذه من احتقن المبني للمجهول لانه لا يبين من القاصر ولا يلزم من نفس الاحتقان في تاج المصادر بعمل الحقنة تعدية للمفعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال اذا احتقن الصبي خلافا لما في النهاية والعراج كما حقته في الفخ وتنظير النهر فيه نظير فتدبر (قوله والاقطار) في بعض النسخ الاقطار من الافتعال والظاهر انه تحريك (قوله وجائفة) الجراحة في الجوف والامة بالمد والتشديد الجراحة في الرأس تصل الى أم الدماغ (قوله ومشكل) أى خشي مشكل (قوله الا اذا قال الخ) لانه حينئذ يتضح انه امرأة كاذ كروه في باب الخشي فيثبت به التحريم رحمن (قوله والا) تكرار لانه علم من اطلاق قوله ومشكل بدليل الاستثناء (قوله لعدم الكرامة) لأن ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للحرثية ولم تعتبر الشاة أم الصبي والاسكان الكباش أباء والاختية فرع الامية ونعام تحقيقه في الفخ (قوله ولو أرضعت الكبيرة) أطلقها فمثل المدخولة وغيرها سواء كان لبنها منه أو من غيره وقع الارضاع قبل الطلاق أو بعده في عدم رجعي أو بائن بينونة صغيرة أو كبرى فقوله ولو مبانة يفهم منه حكم الرجعية بالاولى لان الزوجية قائمة من كل وجه ثم التقييدها ليس احترازا لان أخت الكبيرة وأمه أو بنتها نسبا ورضاعا ان دخل بالكبيرة مثلها للزوم الجمع بين المرأة وبنت أختها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبنت بنتها في الثالث وليس له أن يتزوج بواحدة منهما قاطوا والمرسعة أيضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث فان المرسعة لا تحل له لكونها أم امرأته ولا الكبيرة لكونها أم أم امرأته وتحل الصغيرة لكونها ابنة ابنة امرأته ولم يدخل بها ونماه في البحر ط (قوله ضمنها الصغيرة) أى التي في مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيما مضى كاف لما في البدائع ولو تزوج صغيرة فطالقتها ثم تزوج كبيرة فها الز فأرضعتها حرمت عليه لانها صارت أم منه كوحدة كانت له فتحرم بنكاح البنت اه بحر وان كان دخل بالأم حرمت الصغيرة أيضا لانه صار جامعاً بينهما بل لان الدخول بالامهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الامهات والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الخائصة لو زوج أم ولد بعبد الصغير فأرضعته بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها لان العبد صار ابناً للمولى فحرمت عليه لانها كانت موطوءة أبيه وعلى المولى لانها امرأة ابنه اه نهر (قوله وكذا الوأجوه) أى لبن الكبيرة رجل في فيها أى الصغيرة وأشار الى أن الحرمة لا تتوقف على الارضاع بل المدار على وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة فتبين كلاهما منه ولكل نصف الصداق على الزوج ويغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما ما ان تعمد الفساد بأن أرضعها من غير حاجة بأن كانت شبي و يقبل قوله انه لم يعمد الفساد بحر (قوله ان دخل بالأم) سواء كان اللبن منه أو من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح أو بعد الطلاق ولو بائنا ولو بعد العدة أما اذا كان اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح أو عده الرجعي أو البائن أو بعد العدة حرمتا أبداً وانفسخ النكاح

وكذا الوجبة لان اسم الرضاع لا يقع عليه بحر (و) لا الاحتقان والاقطار في أذن) واحليل (وجائفة وآمة و) لا (لبن وجسل) ومشكل الا اذا قال النساء انه لا يكون على غزاته الا للمرأة والا لا جوهرة (و) لا لبن (شاة) وغيرها اعدم الكرامة (ولو أرضعت الكبيرة) ولو مبانة (ضمنها) الصغيرة وكذا لو أوجوه رجل في فيها (حرمتا) أبداً ان دخل بالأم

في الاولين أما حرمه الصغيرة فلا تنها صارت بنته وبنت مدخولته رضاعا وأما حرمه الكبيرة فلا تنها أم بنته
 وأم معقودته رضاعا وإذا كان اللبن من غيره حرمته أيضا وانفسخ النكاح في الاولين أما حرمه الصغيرة فلا تنها
 بنت مدخولته رضاعا وأما حرمه الكبيرة فلا تنها أم معقودته رضاعا فأده ح وذكري البحر أن النكاح
 لا ينفسخ لان المذهب عند علماء النكاح لا يرتفع بحرمه الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها
 قبل التفريق لا يحد نص عليه محمد في الاصل اه ثم قال وينبغي أن يكون الفساد في الرضاع الطارئ على
 النكاح أي كأنها أم أو تزوجها فشهدا أنها أخته أو رفع النكاح حتى لو وطئها بعد ولها التزوج بعد العدة من
 غيره متاركة اه قال الرملي لكن سيأتي أنه لا تقع الفرقة الا بتفريق القاصي فراجعه ونأمل اه (قوله
 أو اللبن منه) هذا يقتضي إمكان انفرد كون اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد لانه يلزم من كون اللبن
 منه أن تكون مدخولة وفي نسخها اللبن منه بالواو وهي فاسدة أيضا لانها تقتضي عدم حرمتها إذا كانت
 مدخولة واللبن من غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب اسقاطها اه ح قلت والشارح متابع للبحر والنهر
 والمقدسي وأجاب عنه ط بإمكان أن تكون حبل من زناهما فنزل لها لبن فأرضعتها به فقد حرمها واللبن منه
 مع عدم تحقق الدخول اه وفيه ان الحبل من الزنا دخول بها وحمل الدخول المذكور على الدخول في
 النكاح اللاحق لا فائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا السابق وأجاب السائحاني بالحل على ما اطلق ذان
 لبنه ثلاثا ثم تزوج بها بعد زوج آخر وبقي لبنها إذا وضعت به ضرته أو فيه ما علمت والا حسن الجواب بان قوله ان
 دخل بالام على تقدير قولنا واللبن من غيره وقوله أو اللبن منه عطف على هذا المقدور وهو القرينة على هذا
 التقدير لتحصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللبن منه أولا لكان أوضح وأولى (قوله والا) أي وان لم
 تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما إذا كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده فان كان
 قبله انفسخ نكاحهما لكونه جامعا بين البنات وأما رضاعها لونه أن يعيد العقد على البنات لعدم الدخول بالام
 وان كان بعده لا ينفسخ نكاح البنات وحرم الام أبدا في الصورتين للعقد على البنات وكلام الشارح قاصر
 على الصورة الاولى اه ح (قوله ان لم يوطأ) فلو وطئت لها كمال المهر مطلقا لكان لانفقة لها في هذه العدة إذا
 جاءت الفرقة من قبلها والا فلها النفقة بجر (قوله لمجيء الفرقة منها) فصار كدتها وبه يعلم أنها لو كانت
 مكرهة أو بائنة فارتفعت عنها الصغيرة أو أخذت من شخص لبنها فأوجره الصغيرة أو كانت الكبيرة مجنونة كان لها
 نصف المهر لا نفاء اضافة الفرقة اليها بجر (قوله لعدم الدخول) تعليل لتعريف المهر وأما علة الأصل
 استحقاقها له فهي وقوع الفرقة لامن جهتها والارضاع وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن لا يؤثر في
 اسقاط حقها لعدم خطابها بالاحكام كالوقفات مورثا ولا نهام مجبورة طبعاً عليه وانما سقط مهرها بارتداد
 أبوها ولحائتها جميعاً مع أنهما لا فعل منها أصلاً لان الردة محظورة في حق الصغيرة أيضاً اضافة الحرمة الى ردتها
 التابعة لردة أبوها والارضاع لاحاطة به فيستحق النظر فتستحق المهر اه لمخصا من الفسخ وغيره (قوله لعدم
 الدخول) اذ لا يتأني في الرضعة (قوله وكذا على الموجه) أي يرجع الزوج عليه بالزم الزوج وهو نصف
 صدق كل منهما كما قدمناه بجر وقد مناعه أيضاً أن الشرط فيه أيضاً تعمد الفساد (قوله ان تعمدت
 الفساد) قيد في الرجوع عليها أما سقوط مهرها قبل الوطء فلا يشترطه تعمد الفساد ط عن أبي السعود
 (قوله بان تكون عاقلة) ولا رجوع على المجنونة والمكرهة والبائنة وفيه أن اشتراط العلم يعني عن قوله عاقلة
 متباعدة أماده في المهر (قوله ولم تصد الخ) فلو أرضعتها على ظن أنها بائنة ثم ظهر أنها شبعانة لا تكون
 متممة بجر (قوله يشترط فيه) أي في التضمن به التعدي كخاف البثران كان في ماله لا يضمن ولا ضمن
 وتعمامه في البحر (قوله والقول لها) أي في أنها لم تعتمد مع غيرها بجر (قوله طاق ذات لبن) أي منه بان ولدت
 منه لانه لو تزوج امرأه ولم تلد منه قط ونزل لها لبن وأرضعت ولداً لا يكون الزوج أباً للولد لان نسبته اليه بسبب
 الولادة منه وإذا انتفت النسبة فكان كبن البكر ولهذا الولد للزوج فنزل لها لبن فأرضعت به ثم حرم

أو اللبن منه والاجاز تزوج
 الصغيرة تانيا (ولامهر
 الكبيرة ان لم يوطأ) لمجيء
 الفرقة منها (ولاصغيرة
 نصفه) لعدم الدخول
 (ورجع) الزوج (به على
 الكبيرة) وكذا على الموجه
 (ان تعمدت الفساد) بان
 تكون عاقلة طائفة متباعدة
 عالمة بالنكاح وبافساد
 الارضاع ولم تصد دفع
 جوع أو هلاك (والالا)
 لان التسبب بشرط فيه
 التعدي والقول لها ان لم
 يظهر منها تعمد الفساد
 معراج (طلق ذات لبن
 فاعتدت وتزوجت) بآخر
 (خبلت وأرضعت فحكمه
 من الاول) لانه منه يبين
 فلا يزول بالشك

لبنها ثم درفأرضعت صبغة فان لابن زوج المرضعة التزوج بهذه الصبغة ولو كان صبيا كان له التزوج بأولاد
 هذا الرجل من غير المرضعة بحر من الخانية (قوله ويكون ربيما للثاني) فيجل له التزوج بينات الثاني من
 غير المرضعة بحر (قوله والوطء بشبهة كالخلال) صورته وطئت امرأت بشبهة فجات وولدت ثم تزوجت ثم
 أرضعت صبيا كان ابنا للوطء بشبهة للزوج ومثله صورة الزنا اه ح (قوله فتح) وذلك حيث قال ولبن
 الزنا كالخلال فاذا أرضعت به بنتا حرمت على الزاني وآبائه وأبنائه وان سفلوا وفي التجنيس عن الجرحاني وإجماع
 الزاني التزوج بها كالمولود من الزاني لانه لم يثبت نسبها من الزاني والتعريم على آباء الزاني وأولاده للجزئية
 ولا جزئية بينهما وبين العم واذ ثبت هذا في المتولدة من الزنا كذا في المرضعة بلبن الزنا قال في الخلاصة وكذا الولم
 تحبل من الزنا وأرضعت لابن الزنا تحرم على الزاني كما تحرم بنتا عليه وذ كرا الوبري أن الحرمة تثبت من
 جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فيتم تثبت من الاب وكذا ذ كرا السبيحي وصاحب الينابيع وهو أوجه
 لان الحرمة من الزنا للعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كائن من منه لانه
 فرع التغذي وهو لا يقع الا بما يدخل من أعلى المعدة لا من أسفل البدن كالحقنة فلا نبات فلا حرمة بخلاف
 نبات النسب لان النص أثبت الحرمة منه واذا ترجع عدم حرمة الرضعة بلبن الزاني على الزاني فعدمها على من
 ليس اللبن منه أولى خلافا لما في الخلاصة ولانه يخالف المسطور في الكتب المشهورة اذ يقتضي تحريم بنت
 المرضعة بلبن غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام الفتح ملخصا وحاصله ان حرمة الرضعة بلبن
 الزنا على الزاني وكذا على أصوله وفروعها يتبين كما صرح به القهستاني أيضا وان الاوجه رواية عدم
 الحرمة وان ما في الخلاصة ممن أنهم الورضعت لابن الزاني تحرم على الزاني مردود لان المسطور في الكتب
 المشهورة أن الرضعة بلبن غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم في قوله طاق ذات لب الخ وكلام الخلاصة
 يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير من الشروح لا يقبل هذا تقرير كلام الفتح
 وقد وقع في فهمه ضبط كثير منه ما ادعاه في البحر من أن محمل الخلاف أصول الزني وفروعه وانما لا تحمل للزاني
 انفاقا اه والحاصل كما قال في البحر أن العمد في المذهب أن ابن الزاني لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج
 والخانية أن المعتمد بثبوته اه قلت وذ كرا في شرح المنية أنه لا يعدل عن الدراية اذا وافقه تاروايه وقد علمت
 ان الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال لزوجه) التقييد بالزوجة لقوله بعده فرق بينهما ما لا فتقوله
 ذلك لاجتبية قبل العقد عليها كذلك (قوله هكذا فسر الثبات في الهداية وغيرها) أتى بذلك للرد على من
 جعل تكرار الاقرار ثباتا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وخزم في البحر بانه ليس مثله وهذا المسئلة صارت
 واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن الشحنة خالف فيها بعض معاصريه وعقد لها بحجاس عديدة بامر
 السلطان فايتهامى وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة كما ذكره المقدسي في شرحه وسرد فيه نصوص
 أثبتنا ثم قال ظاهر هذه العبارات ان الثبات على الاقرار المانع عن الرجوع هو أن يقول ما قلته حق أو
 ما أقدرت به ثابت وأما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد اقح المصنف في مسائل شتى من المخ آخر
 الكتاب الى تلك الواقعة وانما عرضت على شيخ الاسلام ذكرها بالشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت
 ورأيت في فتاوى شيخ الاسلام ذكرها فقال بعد عرض القول من كلام أئمة ما صورته صريح هذه النقول
 ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف النفس يري في الكلام الفصيح ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين
 كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المعلوم من كلامهم شاهد بان الماردا بالثبات والدوام
 والاصرار واحدا بان المقر بأخوة الرضاع ونحوها ان ثبت على اقراره لا ية بل رجوعه عنه والاقبل وبأن
 الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بأن يشهد على نفسه بذلك أو يقول هو حق أو كذبت أو ما في معناه كقوله
 هو صدق أو صواب أو صحيح أو لا شك فيه عندي اذ لا ريب أن قوله صدق أكد من قوله هو كما قلت فكلام
 من جمع بين هو حق وكذبت كما فعل السراج الهندي محمول على التأكيذ وكلام من اقتصر على بعضها ولو

ويكون ربيما للثاني) حتى
 تلد) فيكون اللبن من
 الثاني والوطء بشبهة
 كالخلال قيل وكذا الزنا
 والاوجه لافتح (قال)
 لزوجه (هذه رضية ثم
 رجع) عن قوله (صدق)
 لان الرضاع مما يخفى فلا يمنع
 التناقض فيه (ولو ثبت عليه
 بان قال) بعده (هو حق كما
 قلت ونحوه) هكذا فسر
 الثبات في الهداية وغيرها

بطريق الحصر مؤول بتقدير أو مافى معناه كما قلنا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد وقوله صلى الله عليه وسلم انما الربا فى النسبة وليس فى منطوق النصوص المذكورة أن التكرار يقوم مقام قوله هو حق أو مافى معناه حتى يمنع الرجوع بعده نعم يؤخذ من قول صاحب المبسوط ولكن الثابت على الاقرار كالجدة له بعد العقد أنه إذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك اه قلت لكن مراد صاحب المبسوط بقوله كالجدة الخ أى مع الثبات لان مراده بيان ان الاقرار قبل العقد بمنزلة الاقرار بعده فى اثبات الحرمة لان عبارته هكذا ولكن الثابت على الاقرار كالجدة له بعد العقد واقاراره بالحرمة بعد العقد صحيح وجب للفرقة فكذلك اذا أقر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال فى مسئلة الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك ففرقت بينهما اه وفى البدائع أما الاقرار فهو أن يقول لامرأة تزوجها هى أختى من الرضاع ويثبت على ذلك ويصر عليه فيفرق بينهما وكذلك اذا أقر به من قبل النكاح وأصر على ذلك ودام عليه لا يجوز له أن يتزوجها اه قلت وجه ذلك أن الرضاع لما كان مما يخفى لانه لا يعلم الا بالسماع من غيره لم يمنع التناقض فيه لاحتمال أنه لما أقر به بناء على ما أخبره به غيره تبين له كذبه فرجع عن اقراره ولا فرق فى ذلك بين كونه أقر مرة أو أكثر بخلاف ما اذا شهد على اقراره أو قال هو حق أو نحوه فانه يدل على علمه بصدق الخبر وأنه جازم به فلا يقبل رجوعه بعده (قوله فرق بينهما) أى ولو جدد بعد ذلك لان شرط الفرقة وهو الثبات قد وجد فلا ينفعه الجود بعده ذخيرة (قوله جاز) أى صح المسكاح (قوله لان الحرمة ليست اليها) أى لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها بها ط (قوله فى جميع الوجوه) أى سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء أصرت عليه أو لا بخلاف الرجل فان اصراره مثبت للعمومة كما علمت وبفهمهم فى البحر عن الخاتمة ان اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به ونحوه فى النسخة لكن التعليل المذكور يؤيد عدمه (قوله بزازية) ذكر ذلك فى البزازية آخر كتاب الطلاق حيث قال قالت لرجل انه أبى رضا وأصرت عليه يجوز أن يتزوجها اذا كان الزوج ينكره وكذا اذا أقر به ثم أكرهته فيه لا يصدق على قولها لان الحرمة ليست اليها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت اليه وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه فى جميع الوجوه وبه يفتى اه (قوله ومفاده الخ) هذا ذكره فى الخلاصة عن الصغرى لاصدر الشهيد باقظ وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل له أن تزوج نفسها منه وذكره فى البزازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقنى ثلاثاً ثم أرادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أو أكرهته نفسها ونص فى الرضاع على أنها اذا قالت هذا ابنى رضا وأصرت عليه جازله أن يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى فى جميع الوجوه اه كلام البزازية بقوله ونص الخبر بد به الاستدلال على أن لها التزوج به فى مسئلة الطلاق كما فعل فى الخلاصة وبهذا يعلم مافى كلام الشارح قبيل باب الايلاء حيث ذكر عبارة البزازية هذه وأسقط قوله ونص فى الرضاع الخ (قوله حل لها تزوجه) لان الطلاق فى حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به فصم رجوعها نهر أى حل فى الحكم أما فيما بينها وبين الله تعالى فلا اذا كانت عالة بالثلاث (قوله أو أقر بذلك) أى بأخوة الرضاع أى ولم يصر الرجل على اقراره فانه اذا أصر لا ينفعه كذاب نفسه بعده كما مر (قوله وان ثبت عليه ففرق بينهما) أى اذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تصلح أماله أو بنتا له فيفرق بينهما الظهور والسبب باقراره مع اصراره وان كان لها نسب معروف أو لا تصلح أماله أو بنتا لا يفرق بينهما وان دام على ذلك لانه كاذب فى اقراره بيقين بدائع (قوله حخته الخ) أى دليل اثباته وهذا عند الانكار لانه يثبت بالاقرار مع الاصرار كما مر (قوله وهى شهادة عدلين الخ) أى من الرجال وأما أنه لا يثبت بخبر الواحد أمرأة ~~كان~~ أو رجلاً قبل العقد أو بعده وبه صرح فى الكافى والنهاية تبعاً لما فى رضاع الخاتمة لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو فى سعة من تكذيبها لكن فى محرمان الخاتمة ان كان قبله والخبر عدل ثقة لا يجوز النكاح وان بعد وهما كبيران فلا حوط التنزه وبه جزم

(فرق بينهما - ما وان أقرت)
المرأة بذلك (ثم أكرهت)
نفسها وقالت أخطأت
وتزوجها جازم كلوتزوجها
قبل أن تكذب نفسها) وان
أصرت عليه لان الحرمة
ليست اليها قالوا وبه يفتى
فى جميع الوجوه بزازية
ومفاده انهما لو أقرتا بالثلاث
من رجل حل لهما تزوجه
(أو أقر بذلك جميعاً ثم
أكرهتا أنفسهما وقالوا)
جميعاً (أخطأنا ثم تزوجنا)
جاز (وكذا) الاقرار فى
(النسب) ليس يلزمه الامائت
عليه فلو قال هذه أختى أو
أخى وليس نسبهما معروفاً
قال وهمت صدق وان ثبت
عليه فرق بينهما (و الرضاع
(بحته حجة المال) وهى
شهادة عدلين أو عدل

البرازي معلل بأن الشك في الأول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع ووفق بمحمل
الأول على ما إذا لم تعلم عدالة الخبر أو على ما في المحيط من أن فيه روايتين ومقتضاه أنه بعد العقد لا يعتبر اتفاقا
لكن نقل الزياحي عن المعنى وكراهية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاع الطائري بأن كان شخصه صغيرة
فشهدت واحدة بأن أمه أو أختها أرضعتها بعد العقد قلت ويشير إليه ما سر من قول الخاتبة وهما كبيران
لكن قال في البحر بعد ذلك أن ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقا فليكن هو المعتمد في المذهب قلت وهو أيضا
ظاهر كلام كافى الحاكم الذي هو جع كتب ظاهر الرواية وفرق بينه وبين قبول خبر الواحد بنحوه المأه
أو لعدم فراجع من كتاب الاستحسان * (تنبيه) في الهندية تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتكم فهو
على أربعة أوجه أن صدقها فسد النكاح ولا مهران لم يدخل وان كذبها وهى عدلة فالتزمت المفارقة
والأفضل له إعطاء نصف المهر لولم يدخل والأفضل لها أن تأخذ شيئا ولو دخل فالأفضل دفع كبله والنفقة
والسكنى والأفضل لها أخذ الأقل من مهر المثل والمسمى لا بالنفقة والسكنى وبسعه المقام معها وكذا لو شهد
غير عدول أو امرأتان أو رجل وامرأة وان صدقها الرجل وكذبها فسد النكاح والمهر بحاله وان بالعكس
لا يفسد ولها أن تحلفه ويطلق إذا نكل اه (قوله وعدلتين) أى ولو أحدهما المرضة ولا يضر كون
شهادتهما على فعل نفسها لأنه لا تخفى في ذلك كشهادة القاسم والوزان والى كمال على رب الدين حيث
كان حاضرا بحر قلت وما في شرح الوهبانية عن التنف من أنه لا تقبل شهادة المرضة عند أبي حنيفة
وأصحابه فالظاهر أن المراد إذا كانت وحدها احتراز عن قول مالك وإن أوهم نظم الوهبانية خلاف ذلك
فتأمل (قوله لتضمنها) أى الشهادة حق العبد أى بطلان حقه وهو حل التمتع فلا بد من القضاء أى أن لم
توجد المتاركة لما في النهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزياحي في اللعان أن النكاح لا يرتفع بحرمته
الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه بالسر أو لم يشبه نص عليه
في الأصل وفي الفاسد لا بد من تفريق القاضى أو المتاركة بالقول في المدخول بها وفى غيرها يكتفى بالمفارقة
بالأبدان كمر اه (قوله الفاهر لا) كذا اسمه ظهوره في البحر مستند المسئلة الطلاق المذكورة ومثلها
الشهادة بعقوبة الأمة ونحوها من المسائل الأربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حسب بلاد دعوى وهى مذكورة
في قضاء الاشياء فتزاد هذه عليها (قوله ثم مانا) أى الشاهدان (قوله لا يسعها المقام معه) لأن هذه شهادة
لوقامت عند القاضى يثبت الرضاع فكذا إذا قامت عند خاتبة (قوله وقيل لها التزوج دبانة) أشار إلى
ضعفه لما في شرح الوهبانية عن القنية عن العلماء الترجاى أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه وخزبه
الشارح في آخرباب الرجعة فافهم (قوله قضى القاضى) أى الجتهد والمقاد كالكسكى (قوله لم ينفذ) لأنه
من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهى نيف وثلاثون مذكورة في قضاء الاشياء (قوله مص رجل)
قيد به احتراز عما إذا كان الزوج صغيرا في مدة الرضاع فانها تحرم عليه (قوله ولينهما من رجل) أى
واحد وقيد به ليتصور التحريم بين الصغيرتين لأنهما صارتا أختين لأب رضاعا أما لو كان لبن كل واحدة من
رجل لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان لبنهما من الزوج ففي الفتح أن الصواب
وجوب الضمان على كل منهما لأن كلا أفسدت لصيرورة كل واحدة بنتا له خلافا لما حرم المسئلة وقال
ولينهما منه بدل توله من رجل اه (قوله لم يضمن الخ) بخلاف ما سر فيما لو أرضعت الكبيرة ضرمتها
متعمدة الفساد حيث ضمننت لأن فعل الكبيرة هناك مستقل بالفساد فيضاف الفساد إليها أما هنا ففعل كل
من الكبيرتين غير مستقل به فلا يضاف إلى واحدة منهما لأن الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف
الحرمة هناك لأنه للجمع بين الأم والبنت وهو يقوم بالكبيرة فتحملها (قوله غرم المهر) أى يجب المهر
على الأب ويرجع به على الابن والمسئلة مذكورة في الهندية في الحرمات وقيد بها إذا كانت الزوجة
مكرهة وصدق الزوج أن التقبل بشهوة لتقع الفرقة والافعال له اه وأما لو كانت مطاوعة فلا مهر لها

وعدلتين لكن لا تقع
الفرقة لا بتفريق القاضى
لتضمنها حق العبد (وهل
يتوقف بثبوته على دعوى
المرأة الفاهر لا) لتضمنها
حرمته الفرج وهى من
حقوقه تعالى (كمافى
الشهادة بطاقتها) ولو شهد
عندها عدلان على الرضاع
بينهما أو طلاقها ثلاثا وهو
يجعدهن مائتا أو غايه قبل
الشهادة عند القاضى
لا يسعها المقام معه ولا
قتله به يفتى ولا التزوج
بآخر وقيل لها التزوج
دبانة شرح وهبانية
(فروع) قضى القاضى
بالتفريق برضاع بشهادة
امرأتين لم ينفذ * مص
رجل ثدى زوجته لم تحرم
* تزوج صغيرتين فارضعت
كلا امرأة ولبنهما من رجل
لم يضمنوا وان تعمدا الفساد
لعروضه بالاختية قبل الابن
زوجة أبيه وقال تعمدت
الفساد غرم المهر ولو وطئها

لأن المهرقة جاءت من قبلها ثم ينبغي كما قال الرجتي أن يكون ذلك مقيدا بما قبل الدخول وإن المراد بالمهر نصفه
أما بعد الدخول فلا غرم لأن المهر وجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع ع شاهدي الطلاق إن
كان قبل الدخول غرما نصف المهر وإن بعده فلا غرم أصلا (قوله وقال ذلك) أي تعددت الفساد (قوله لا)
أي لا يغرم ما لزم الاب من نصف المهر برأيه وتعبيره بالنصف مؤيد لما قاله الرجتي (قوله فلم يلزم المهر) لأنه
لا يجمع بين حدود مهر برأيه والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق)

لماد كمال النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضا عنه لأنه يوجب حرمة مؤبدة
بخلاف الطلاق فقد عدا لا شد على الانحاف بحر (قوله لكن جعلوا الخ) عبارة الجرح قالوا أنه استعمل
في النكاح بالتطليق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الأول صريحا والثاني كناية فلم يتوقف على التبيين في
طليقتك وأنت مطابقة بالتشديد ويتوقف عليها في أطلاقك ومطابقة بالتخفيف اه قال في البدائع وهذا
الاستعمال في العرف وإن كان المعنى في اللفظ لا يختلف في اللغة ومثل هذا جائز كما يقال حصان وحصان فانه
يفتح الحاء يستعمل في المرأة وبكسر هاء في الفرس اه والظاهر أنه أراد بالعرف عرف اللغة لأنه صرح في
محل آخر أن الطلاق في اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح أيضا بما يدل على أن الطلاق في
اللغة صريح وكناية فافهم (قوله وشرعاً رفع قيد النكاح) اعترضهم في الجرح بأمر الأول أنهم قالوا ركنه
اللفظ مخصوص الدال على رفع القيد فينبغي تعريفه به لأن حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو الغلط دال على رفع
قيد النكاح الثاني أن القيد صيروه رتبا ممنوعة عن الخروج والبروز كافي البدائع فكان هذا التعريف
ماسبابا للمعنى الغوي لا المرعى الثالث أنه كان ينبغي تعريفه بأنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص ولو
ما لا اه أقول والجواب عن الأول أن المطلق اسم يعنى المصدر الذي هو التطليق كالسلام والسرّاح يعنى
التسليم والتسريح أو مصدر طلق بضم اللام أو فتحها طلاقا كالفساد كذا في الفتح وتقدم أنه لغة رفع الوثائق
مطابقا أي حسيا كوثائق البعير والاسير ومعنويا كما هنا وإن المعنى الشرعي مستعمل في اللغة أيضا فقد
ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول المصدر لأنفس اللفظ لكن لما كان أمرا معنويا
لا يتحقق إلا بافظه المستعمل فيه قيل إن ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دال عليه فذا قال المصنف تبعا
للفتح أنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث أن المراد بالقيد العقد ولذا قال في الجوهر
هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقد النكاح فقد فسر به المعنى المصدرى كما قلنا أولا وعبر عن
رفع القيد بحل العقد أي بفتح رابطة النكاح استعمارة المراد برفع العقد رفع أحكامه لأن العقد كليات
لا تتبع بعد النكاح بها كما حققته في التلويح في بحث العلل وعن هذا قال في البدائع وأما بيان ما يرفع حكم
النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح أحكام بعضها أصلية وبعضها من التوابع فالأول حل الوطء إلا
لعراض والثاني حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك اه وأما ما أورده في البحر من أن من
آثار العقد العدة في المدخول بها إذا لم يفسر به برفع العقد ففيه أن العدة ليست من أحكام النكاح لأنه
غير موضوع لها أو كونها من آثاره لا ينافي وجودها به برفع أحكامه كما أتت نفس الطلاق من آثار عقد
النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه يبان ذلك أن العقد ودل على أحكامها كما صرح جوابه وقالوا أيضا إن
الخارج المتعلق بالحكم إن كان مؤثرا فيه فهو العلة وإن كان مفضيا إليه بلا تأثير فهو السبب وإن لم يكن
مؤثرا فيه ولا مفضيا إليه فإن توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والأفان دل عليه فهو العلامة وتعمد في
كتب الأصول ولا شبهة أن عقد النكاح علة لحل الوطء ونحوه لا لرفع الحل بل لرفع الحل علة الطلاق لأنه وضع
له نعم النكاح شرطه كما أن الطلاق شرط لجوب العدة الواجبة له فلهذا صرحوا في باب العدة أن شرطها
رفع نكاح أو شبهته فالنكاح شرط لانعقاد العدة لشرطها لعدة فصح كونها من آثاره هذا الاعتناء فافهم

وقال ذلك للزوم الحد

فلم يلزم المهر

(كتاب الطلاق)

(هو) لغة رفع القيد لكن

جعلوه في المرأة طلاقا وفي

غيرها طلاقا فلذا كان

أنتم مطلقا بالسكون كناية

وشرعا (رفع قيد النكاح

في الحال) بالبائن (أو
المسأل) بالرجعي (بلفظ
مخصوص) هو ما شتمل على
الطلاق فخرج الفسوخ
تكميلا رعتق وبلوغ ورده
فانه فسخ لا طلاق وبهذا علم
أن عبارة الكثر والملتقى
منقوضة طردا وعكسا بجر
(وايقاعه مباح) عند
العمامة لا طلاق الآيات
أكمل (وقيل) فأنه المكمل
(الاصح حفظه) أي منعه
(الالحاجة) كريمة وكبر
والمذهب الاول كافي البحر
وقولهم هم الاصل فيه الخطر
معناه أن الشارع ترك هذا
الاصل فأباحه

(قوله في الحال بالبائن) متعلقان برفع (قوله أو المسأل) أي بعد انقضاء العدة أو انضمام طلقتين الى الاولى
وعليه فلو ماتت في العدة أو بعد ما راجعها ينبغي أن يتبين عدم وقوع الطلقة الاولى حتى لو حلف أنه لم يقع
عليه اطلاقا قط لا بحث بجر وفيه أن المراجعة تقتضي وقوع الطلاق فقد صرح الزيلعي وغيره بأن المراجعة
بدور وقوع الطلاق بحال مقدسي فالصواب في تعريضه الشامل لنوعيه ما في القهس تاني من أنه ازاله
النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع أما الطلاق الرجعي فالحكم الاصل له
نقصان العدد أما زوال الملك وحل الوطء فليس بحكم أصلي له لازم حتى لا يثبت للحال بل بعد انقضاء العدة
وهذا عندنا وعند الشافعي زوال حل الوطء من أحكامه الاصلية حتى لا يحل له وطؤها قبل المراجعة (قوله
هو ما شتمل على الطلاق) أي على مادة ط ل ق صريحا مثل أنت طالق أو كايه كملقة بالخفيف وكانت
ط ل ق وغيرهما كقول القاضي فرقت بينهما عدا بلاء الزوج الاسلام والعنة واللعان وسائر الكليات
المفيدة للرجعة والبنونة ولفظ الخلع فتح لكس قوله وغيرهما أي غير الصريح والكايه يفيد أن قول
القاضي فرقت والكليات ولفظ الخلع مما شتمل على مادة ط ل ق وليس كذلك فالتناسب عطفه على
ما شتمل والضمير عائد على ما وراءه نظر الاعمى لانه واقع على الصريح والكايه (قوله فخرج الفسوخ
الخ) قال في الفتح فخرج تقرير القاضي في بابها ورده أحد الزوجين وتبليس الدارين حقيقة وحكا وخيار
البلوغ والعق وعدم الكفاءة ونقصان المهر فام البست طلاقا اه وقد مر نظامي باب الاولى ما هو طلاق
وما هو فسخ وما يشترط فيه قضاء القاضي وما لا يشترط فراجع (قوله وبهذا) أي بزيادة قوله أو المسأل
وقوله بلفظ مخصوص (قوله عبارة الكثر والملتقى) هي رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح (قوله منقوضة
طردا وعكسا) أي انه غير مانعة لدخول الفسوخ فيها وغير جامعة لخروج الرجعي (قوله كريمة) هي
الظن والشك أي ظن الفاحشة (قوله والمذهب الاول) لا طلاق قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن لا جراح
عليكم ان طلقتم النساء ولانه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لانيه ولا كبر وكذا فعله الصحابة والحسن بن
علي رضي الله عنهما استكثرا السكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال
الى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعله بلازم الشامل للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما
قاله الشافعي بجر ملخصا قلت لكن حاصل الجواب أن كونه مبعوضا لا ينافي كونه حلالا فان الحلال بهذا
المعنى يشمل المكروه وهو مبعوض بخلاف ما إذا أريد بالحلال ما لا يترجح تركه على فعله وأنت خير ان هذا
الجواب مؤيد للقول الثاني ويأتي بعده تأييده أيضا فافهم (قوله وقولهم الخ) جواب عن قوله في الفتح ان
قولهم باباحته وابطالهم قول من قال لا يباح الاكبر أو ريبه بأنه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يقرن
بواحد منهما مناف لقولهم الاصل فيه الخطر لما فيه من كفران نعمة السكاح والاباحة للحاجة الى الخلاص
ولحديث أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق وأجاب في البحر بأن هذا الاصل لا يدل على انه محظور شرعا
وانما يفيد أن الاصل فيه الخطر وترك ذلك بالشرع فصار الحل هو المشروع فهو نظير قولهم الاصل في السكاح
الخطر وانما أبغض للحاجة الى التوالد والتناسل فهل يطهر منه انه محظور فألحق باباحته لغير حاجة طلب الخلاص
منها لادلة المسألة اه أقول لا يخفى ما بين الاصلين من الفرق فان الخطر الذي هو الاصل في النكاح قد زال
بالكايه فلم يبق فيه خطر أصلا لا لعارض خارجي بخلاف الطلاق فقد صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته
من حيث انه ازاله الرق وأن هذا لا ينافي الخطر لمعنى في غيره وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح
الدينية والدنيوية اه فهذا صريح في أنه مشروع ومحظور من جهتين وانه لا منافاة في اجتماعهما لاختلاف
الحيثية كالصلاة في الارض المعصوبة فكون الاصل فيه الخطر لم يزل بالكايه بل هو باق الى الآن بخلاف
الخطر في السكاح فانه من حيث كونه انتفاعا بجزء الادنى المحترم واطلاعا على العورات قد زال الحاجة الى
التوالد بقاء العالم وأما الطلاق فان الاصل فيه الخطر بمعنى أنه محظور والاعراض يبيحه وهو معنى قولهم

الاصل فيه الحظر والاباحة للحاجة الى الخلاص فاذا كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون حجة وسفاهة ترى ويجرد كفران النعمة وان خلاص الايذا بهم أو بأهلها أو أولادها ولهذا قالوا ان سببه الحاجة الى الخلاص عند تبين الاخلاق وعروض البغضاء الموجبة عدم اقامة حدود الله تعالى فليست الحاجة مختصة بالكبر والريية كقيل بل هي أعم كما اختاره في الفتح حيث تجرد عن الحاجة المبيحة له شرعاً يبقى على أصله من الحظر ولهذا قال تعالى فان أطعتمكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً أي لا تطلوا الفراق وعليه حديث أنفص الحلال الى الله الطلاق قال في الفتح ويجعل لفظ المباح على ما أبيح في بعض الاوقات أعني أوقات تحقق الحاجة المبيحة اهـ وادوا بحدوث الحاجة المذكرة أبيح وعليها يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه وغيرهم من الاعتصام بهم عن العبث والايذاء بلا سبب فنقوله في البحر ان الحق اباخته لغير حاجة طلباً للخلاص منها ان أراد بالخلوص منها بلا سبب كالمبتدأ من منعه فهو ممنوع لمخالفته لقولهم ان اباخته للحاجة الى الخلاص فلم يبيحوا الا عند الحاجة اليه لا عند مجرد ارادة الخلاص وان أراد الخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب وقوله في البحر أيضاً ان ما صححه في الفتح اختيار القول الضعيف وليس المذهب عن علمائنا فيه نظر لان الضعيف هو عدم اباخته الا لكبراً أو ريباً الذي صححه في الفتح عدم التقييد بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة بما قرره أيضاً زال التساوي بين قولهم باباخته وقولهم ان الاصل فيه الحظر لاختلاف الحبسية وظهر أيضاً أنه لا مخالفة بين ما ادعاه أنه المذهب وما صححه في الفتح فاعتنم هذا التحريم فانه من فتح القدير (قوله بل يستحب) اضرب انتقال ط (قوله لومؤذية) أطلقه فشمّل المؤذية له أو لغيره بقولها أو بفعلها ط (قوله أو تاركة صلاة) الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالصلاة وعن ابن مسعود لما نال في الله تعالى وصداقتها بدمي خسير من أن أعاش امرأة لا تصلي ط (قوله ومفاده) أي مفاد استحباب طلاقها وهذا قاله في البحر وقال ولهذا قالوا في الفتاوى له أن يضرهم على ترك الصلاة ولم يقولوا عليه مع أن في ضربهم على تركها روايتين ذكرهما قاضيان اهـ (قوله لوفات الامسالك بالمعروف) كمالو كان خصياً أو مجبوباً أو عنيماً أو سكاراً أو مسكراً والشكاز بفتح الشين المجبة وتشديد الكاف وبالزاي هو الذي تمتشراً له المرأة قبل أن يخالطها ثم لا تمتشراً له بعده لجأها والمسكر بفتح الحاء المشددة وهو المسحور ويسمى المربوط في زماننا ح عن شرح الوهبانية (قوله لوبدياً) يأتي بيانه (قوله ومن محاسنه التخاص به من المكاره) أي الدينية والدينية به بحرأي كان يحجز عن اقامته حقوق الزوجة أو كان لا يشتهيها قال في الفتح ومنها أي من محاسنه جملة بيد الرجال دون النساء لاختصاصهن بنقصان العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنها شرعه ثلاثان النفس كذوبة ربما تظهر عدم الحاجة اليها ثم يحصل الندم فتشرع ثلاثاً ليحرب نفسه أو لاوتانيا اهـ ملخصاً (قوله وبه) أي يكون التخاص المذكور من محاسنه اذ لو لم يقع طلاق الدور لفاتت هذه الحكمة اهـ ح وسمى بالدور لانه دار الاسرين متنافيين لانه يلزم من وقوع المخزوق ع الثلاث المعلقة قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشين على الآخر فيلزم توقف الشيء على نفسه وتأخره عما جرت به أو مرتبتين ط (قوله واقع) أي اذا طلقها واحدة يقع ثلاث واحدة المتجزئة وثلاث من المعلقة ولو طلقها اثنتين وقعت واحدة من المعلقة أو طلقها ثلاثاً يقع فينزل الطلاق المعلق لا يصادف أهلية فيلغو ولو قال ان طلقك فأنت طالق قبله ثم طلقها واحدة وقع ثلاث المتجزئة والمعلقة وتس على ذلك كداني فتح القدير (قوله حتى لو حكم الخ) تفريع على قوله واقع اجماعاً ثم هذا ذكره المصنف أيضاً عن جواهر الفتاوى فانه قال ولو حكم حاكم بمعة الدور وبقاء الكاح وعدم وقوع الطلاق لا يفسد حكمه ويجب على حاكم آخر تفريقه مما لان مثل هذا لا يعد خلافاً لانه قول مجبول باطل فاسد ظاهر البطلان ونقله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لا يوجب العباس بن سريج من

بل يستحب لومؤذية أو تاركة صلاة غاية ومفاده أن لا اثم بمعاشرته من لا تصلي ويجب لوفات الامسالك بالمعروف ويحرم لوبدياً ومن محاسنه التخاص به من المكاره وبه يعلم أن طلاق الدور نحو ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً واقع اجماعاً كما حره المصنف معز بالجواهر الفتاوى حتى لو حكم بمعة الدور حاكم لا يفسد أصلاً

٣ مطلب طلاق الدور

أصحاب الشافعي وأنه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين وأنه قول غث و رقيق فأن الامت من الصحابة والتابعين وأئمة
 السلف من أبي حنيفة والشافعي وأصحابهم ما أجمعت على أن طلاق المكاتب واقع اه قلت لكن يشك
 على دعوى الإجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا ببعثه الدور كالمزني وابن الحذاق والقفال والقاضي أبي
 الطيب والبيضاوي وكذا الغزالي والسبكي لكنهم اوجعوا عنه وقد عزي في فتح القدير القول بطلان الدور إلى
 بعض المتأخرين من مشايخنا والقول ببعثه وأنهم لا تطلق إلى أكثرهم وانتصر له صاحب البحر لكن رأيت
 مؤلفا حافلا للعلامة ابن حجر المكي وبطلانه وأنه قول أكثر الشافعية وأن القرافي من المالكية نقل عن
 شيخه العزيم عبد السلام الشافعي الملقب بساطن العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل ببعثه وينقض
 قضاء القاضي به لحاقه لقواعد الشرع وقال أنه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة
 وأنه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وأما وقوعه عندهم في وقوع الثلاث
 أو المنجز وحده وأن شارح الإرشاد قال إن المعتز في الفتوى وقوع المنجز وعليه العمل في الديار المصرية
 والشامية وعزاه الرافعي إلى أبي حنيفة وأنه بالغ السروجي من الحنفية فقال أنه يشبهه مذهب النصارى أنه
 لا يمكن الزوج إيقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه ملخصا وذ كرفي فتح القدير أيضا أن القول ببعثه الدور
 يخالف لحكم اللغة ولحكم العقل ولحكم الشرع وقرره بالامريده عليه فأرجع إليه * (تبيينه) * قد بان لك
 أن المعتز عند الشافعية وقوع المنجز فقط بناء على إبطال لفظ قبله فقط لأن الدور إنما حصل به ونقل ابن حجر عن مفتي
 الحنابلة حكاية القولين عندهم وقد مناهما فيبدأ أن الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقسامه ثلاثة
 الخ) يأتي ببيانها قريبا (قوله صريح) هو ما لا يستعمل إلا في حل عقدة النكاح سواء كان الواقع به رجعا أو
 بائنا كما سيأتي بيانه في الباب الآتي (قوله ولحق به) أي من حيث عدم احتياجه إلى النية كلفظ التحريم أو
 من حيث وقوع الرجعي به وإن احتاج إلى نية كما عتدى واستبرأ رجل وأنت واحدة أفاده الرجعي (قوله
 وكأية) هي ما لم يوضع للطلاق واحتمله وغيره كما سيأتي في باب (قوله ومجمله المنكوحه) أي ولو معتدة عن طلاق
 رجعي أو بائن غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن فسخ بتفريق لباة أحدهما عن الاسلام أو بارتداد
 أحدهما ونظم ذلك المقدسي بقوله

بعدة عن الطلاق يلحق * أورده أو بالباء يفرق

بخلاف عدة الفسخ بحرة مؤبدة كتنقييل ابن الزوج أو غيره مؤبدة كالفسخ بخبر عتق وبلوغ وعدم
 كفاءة ونقصان مهر وسبي أحدهما ومهره لا يقع الطلاق فيها كما حرره في البحر عن الفتح وكذا ما سيأتي
 آخر الباب لو حررت زوجة أحدهما ملكته فطلقها في العدة لا يقع ويأتي تمام الكلام عليه آخر الكتابات
 (قوله وأهله زوج عاقل الخ) احترز بالزوج عن سيد العبد والدا الصغير وبالعاقل ولو حكما عن المجنون
 والمعتوه والمدهوش والمبرس والمعمى عليه بخلاف السكران مضطرا أو مكرها وبالبالغ عن الصبي ولو
 مراهما بالمستيقظ عن الباطن وأفاد أنه لا يشترط كونه مسلما صححنا ما تعاجدا عامدا فيقع طلاق العبد
 والسكران بسبب محذور السكر والمريض والمسكر والهزل والخطي كما سيأتي (قوله وركه لفظ
 مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كاية نفخ الفسوخ على مامر وأراد اللفظ ولو
 حكما ليدخل الكتابة المستتينة وإشارة الأخرى وإشارة إلى العدد بالاصابع في قوله أنت طالق هكذا كما
 سيأتي وبه ظهر أن من تشاجر مع زوجته فأعطاهما ثلاثة أبحار ينوي الطلاق ولم يذكر لفظا لا صريحا ولا
 كناية لا يقع عليه كما أفنى به الخبر الرمي وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البوادي من أمرها بحلق شعرها
 لا يقع به طلاق وإن فواء (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق كقوله
 إن شاء الله تعالى أو الآن إن شاء الله تعالى زاد في البحر وأن لا يكون الطلاق إن شاء غايه فإنه لو قال أنت طالق

(وأقسامه ثلاثة حسن
 وأحسن وبدعي) يأتي به
 وألفاظه مخرج ولحق به
 وكأية (ومجمله المنكوحه)
 وأهله زوج عاقل بالغ
 مستيقظ ورصه كنه لفظ
 مخصوص خال عن الاستثناء

من واحدة الى ثلاث لم تقع الثالثة عند الامام ط (قوله طاعة) التاء واحدة وقيد بالان الزائد عليها بكلمة واحدة بدعي ومنه نفي قاليس بأحسن بحر (قوله رجعية) فالواحدة البائدة بدعية في طاهر الرواية وفي رواية الزيادة ان لا تكبره بحر عن الفتح ثم ذكر عن المحيط ان الخلع في حالة الحيض لا يسكره بالاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به اه وسيد كره الشارح ويأتي تمامه (قوله في طهر) هذا صادق بأوله وآخره قبل والثاني أولى احترازا من قتل ويل العدة عليها وقيل الاول قال في الهداية وهو الا طهر من كلام محمد بن نهر واحترزه عن الحيض فانه فيه بدعي كما يأتي (قوله لا وطء فيه) جملة في محل جر صفة لطهر ولم يقل منه ليدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فان طلاقها فيه حينئذ بدعي نص عليه الاسيحياني لكن يرد عليه الزنا فان الطلاق في طهر وقع فيه سني حتى لو قال لها أنت طالق للسنة وهي طاهرة ولكن وطئها غيره فان كان زنا وقع وان بشبهة فلا كذا في المحيط وكان الفرق ان وطء الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان هدر باختلاف الوطء بشبهة وبهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها فيه لكن لا بد ان يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيها ولم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كفا في البدائع لانه لو طلقها في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيًا وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لان الجمع بين التعليق في طهر واحد مكرره عندنا ولو طلقها بعد ظهور حملها أو كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيًا لعدم العلة أعني تطويل العدة عليها نهر (قوله وتركها حتى تمضي عنتها) معناه الترتك من غير طلاق آخر لا الترتك مطلقا لانه اذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه أحسن بحر (قوله أحسن) أي من القسم الثاني لانه متفق عليه بخلاف الثاني فان ما سكا قال بكراهته لاندفاع الحاجة بواحدة بحر عن المعراج (قوله بالنسبة الى البعض الآخر) أو لانه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنة مع أنه أبعض الحلال وهذا أحد قسمي السنون ومعنى السنون هنا ما ثبت على وجه لا يستوجب عتبا لانه المستعقب للثواب لان الطلاق ليس بعبادة في نفسه ليثبت له ثواب فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية أن يطلقها بدعيًا فمع نفسه الى وقت السني يثاب على كف نفسه عن المعصية لا على نفس الطلاق ككف نفسه عن الزنا مثلا بعد تنهي أسبابه ووجود الداعية فانه يثاب لا على عدم الزنا لان الصحيح ان المكاف به الكف لا العدم كما عرف في الاصول بحر وفتح (قوله وطلقة) مبتدأ أول غير موطوءة أي مدخول بها متعلق بمحذوف صفة له وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولموطوءة متعلق بتفريق أو حال منه على رأي وتفريق معطوف به هذه الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهار متعلق بتفريق أيضا وقوله فحين تحيض حال من ثلاث المضاف اليه تفريق السكونه مفعوله في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر المبتدأ وما عطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد على الواحدة بكلمة واحدة لافرق فيه بين المدخولة وغيرها لكنه في المدخولة خاص بما اذا كان في طهر لا وطء فيه ولا في حيض قبله كما مر والافهو بدعي وفي غيرها لافرق بين كونه في طهر أو في حيض لان الوقت أعني الطهر الخالي عن الجماع خاص بالمدخولة فلزم في المدخولة مراعاة الوقت والعدد بان يطلقها واحدة في الطهر المذكور فقط وهو السني الاحسن أو ثلاثا مفرقة في ثلاثة أطهار أو أشهر وهو السني الحسن وذكري في البحر عن المعراج أن الخلو كالوطء هنا وتقدم التصريح بذلك في أحكام الخلو من كتاب النكاح (قوله في ثلاثة أطهار) أي ان كانت حرة والا ففي طهرين برجندی والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره بحر هنا كما نبه عليه في البحر (قوله ولا طلاق فيه) أي في الحيض لانه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكرره وانما لم يقل ولا طلاق فيه ولا في الطهر لان الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أي هلالية ان طلقها في أول الشهر وهو الليلة التي روى فيها الهلال والاعتبر كل شهر ثلاثين يوما في تفريق الطلاق اتفاقا وكذا في حتى انقضاء العدة عنده وعندهما شهر بالابام وشهران بالاهلة قال في

(طاعة) رجعية (فقط في طهر لا وطء فيه) وتركها حتى تمضي عنتها (أحسن) بالنسبة الى البعض الآخر (وطلقة) غير موطوءة ولو في حيض ولموطوءة تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار لا وطء فيها) ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه (فحين تحيض و) في ثلاثة أشهر

الفتح قبل الفتوى على قولهما لأنه أسهل وليس بشئ اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالسن ولم تردها أو كانت حاملا أو صغيرة لم تبلغ تسع سنين على المختار أو آيسة بلغت خمساً وخمسين سنة على الرابع أمممتدة الطهر فمن ذوات الاقراء لانها شابة رأت الدم فلا يطلقها السنة الواحدة ما لم تدخل في حد الاياس ادا الحبض مرجو في حقها صرح به غير واحد نهر قال في البحر فعلى هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتد لا يمكن تطليقها بالسنة حتى تحيض ثم تطهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه قلت وتقييد الصغيرة بالتى لم تبلغ تسعاً يفيد أن التى بلغت لا يفرق طلاقها على الاشهر وليس كذلك وانما تظهر فائدتها في قوله بعده وحل طلاقهن عقب وطء كما تعرفه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهذا جواب لصاحب النهر عن قول الفتح لوجه تخصيص هذا باسم طلاق السنة لان الاول أيضاً كذلك فالمناسب تغييره بالفضل من طلاق السنة اه (قوله أي الآيسة والصغيرة والحامل) أي المفهومات من قوله في غيرها وكان الاول للمصنف التصريح بمن هناك ليعود الضمير في طلاقهن الى المذكور من ربحا وثلاثين وعليه من بلغت بالسن وامتد طهرها أو بلغت تسعاً كما يظهر مما بعده (قوله لان الكراهة الخ) أي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم الحلى في شبهة وجه العدة أنهما بالحبض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضى في التى لا تحيض للصغر وللأكبر بل اتفق امتداد طهرهما متصل بالحبض والصغر وفى التى لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ أن لا يجوز تمقيب وطئها بطلاقها لتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفى المحيط قال الخلو في هذا في صغيرة لا يربحى حبلها أمافين يربحى فالفضل له أن يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر كما قال زفر ولا يخفى أن قول زفر ليس هو أفضلية الفصل بل لزومه اه وأجاب في البحر بان التشبيه انما هو بأصل الفاصل وهو الشهر لا في الاضائية اه واحترز بقوله متصل بالصغر أي بأن بلغت بالسن وامتد طهرها بمن امتد طهرها بعد ما بلغت بالحيض فانها لا تطلق للسنة الواحدة كما لا يمتد لانها شابة قد رأت الدم وهو مرجو الوجود ساعة فساعة فبقى فيها أحكام ذوات الاقراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم أصلاً (قوله والبدعى) منسوب الى البدعة والمراد بها هنا المحرمة لتصريحهم بعصيانهم بحر (قوله ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ الثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن ابي عمير وطاوس وعكرمة لما سئل عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الساس قد استجلبوا في أمر كان لهم فيه اناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سوق الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما مضاه عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلمه بانها كانت واحدة فلا يمكن الا وقد طالعوا في الزمان المتأخر على وجودنا مخ أو لعلمهم بانتهاء الحكم لذلك لعلمهم باناملته بجماع علموا انتفاءها في الزمن المتأخر وقول بعض الخنابلة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح لكم عنهم أو عن عشرة عشر عشرهم القول بوقوع الثلاث باطل أما أولاً فاجماعهم ظاهر لانه لم ينقل عن أحد منهم انه خالف عمر حين أمضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعى عن مائة ألف تسمية كل في مجاز كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتى وأما ثانياً فالعبارة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة ألف لا يبلغ عدة المجتهدين النفعاء منهم أكثر من عشرين كالحلفاء والعبادلة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالفة في ذابعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكمنا حكم بانها واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف للاختلاف وغايه الامر فيه أن يصير كبير أمهات الاولاد جامع على نفيه وكن في الزمن الاوليين اه ملخصاً ثم أطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قيد للثلاث والثنتين (قوله

في) حق (غيرها حسن وسنى فعلم ان الاول سنى بالاولى وحل طلاقهن) أي الآيسة والصغيرة والحامل (عقب وطء) لان الكراهة فبين تحيض لتوهم الحبل وهو مفقود هنا (والبدعى ثلاث) متفرقة (أو ثنتان بكرة أو مرتين في طهر) واحد

لا رجعة فيه) فلو تخلل بين الطلقتين رجعة لا يكره ان كانت بالقول أو بنحو القبلة أو باللمس عن شهوة
 لا بالجماع اجماعا لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الاتية ونظائر الرواية ان الرجعة
 لا تكون فاصلة وكذا لو تخلل النكاح أفاده في البحر (قوله وطئت فيه) أي ولم تكن حبلى ولا آيسة
 ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين كما مر (قوله في حيض موطوءة) أي مدخول بها ومثلها المختلى بها كما مر (قوله
 لكان أو جز أو فود) أما الأول فظاهر وأما الثاني فلانه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كما مر ومالوطها
 في النفاس فانه بدعي كافي البحر ومالوطها في طهر لم يجامعها فيه بل في حيض قبله ومالوطها في طهر طلقها في
 حيض قبله فافهم (قوله وتجب رجعتها) أي الموطوءة المطلقة في الحيض (قوله على الاصح) مقابله قول
 القدوري انها مستحبة لان المعصية وقعت فتعذر ارتفاعها ووجه الاصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمرى
 حديث ابن عمر في الصحيحين مرابنك فايراجعها حين طلقها في حالة الحيض فانه يشمل على وجوبين صريح
 وهو الوجوب على عمر أن يأمر وضحي وهو ما يتعلق بابنه عند توجيهه للصيغة اليه فان عمر نائب فيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فهو كالبلغ وتعذر ارتفاع المعصية لا يصلح صاروا للصيغة عن الوجوب لجواز ايجاب رفع أثرها
 وهو العدة وتطويلها اذ بقاء الشيء بقاء ما هو أثره من وجبه فلا تترك الحقيقة ونعامة في الفتح (قوله رفعا
 للمعصية) بالرفع وهي أولى من نسخة الدال ط أي لان الدفع بالدال لم يقع والرفع بالراء الواقع والمعصية هنا
 وقعت والمراد رفع أثرها وهو العدة وتطويلها كما علمت لان رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن (قوله فاذا طهرت
 مطلقها ان شاء) ظاهر عبارة انه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيض وهو موافق لما ذكره الطحاوي وهو
 رواية عن الامام لان اثر الطلاق انعدم بالمرجعة فكانت لم يطلقها في هذه الحيضة فيسقط طلقها في طهرها
 لكن المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كافي الكافي وظاهر المذهب وقول السكك كافي ففتح القدير انه اذا
 راجعها في الحيض أمسك عن طلقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها ثانية ولا يطلقها في الطهر الذي
 يطلقها في حيضه لانه بدعي كذا في البحر والمنع وعبارة المصنف تحتمله اه ح ويدل اظاهر الرواية حديث
 الصحيحين مرابنك فايراجعها حتى لمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بداله أن يطلقها فليطلقها فسل أن
 بمسها فذلك العدة كما أمر الله عز وجل بحر قال في الفتح ويظهر من لفظ الحديث تقييد الرجعة بذلك الحيض
 الذي أوقع فيه وهو المفهوم من كلام الاصحاب اذا توهم فلو لم يفعل حتى طهرت تقررت المعصية اه وقد يقال
 هذا اظاهر على رواية الطحاوي أما على المذهب فينبغي أن لا تنقصر المعصية حتى يأتي الطهر الثاني بحر قلت
 وفيه نظر فانه حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الاصحاب يحمل المذهب عليه فتأمل (قوله قيد
 بالطلاق) أي في قوله أو في حيض موطوءة والمراد أيضا بالطلاق الرجعي احترازاً عن البائن فانه بدعي في ظاهر
 الرواية وان كان في الطهر كما مر (قوله لان التخيير الخ) أي قوله لها اختاري نفسك وهي حائض وكذا لو
 اختارت نفسها قال في الذميرة عن المتقي ولا بأس بأن يتخللها في الحيض اذا رأى منها ما يكره ولا بأس بان
 يتخيرها في الحيض ولا بأس بان تختار نفسها في الحيض ولو أدركت فاختارت نفسها فلا بأس للقاضي أن يفرق
 بينهما في الحيض اه وفي البدائع وكذا اذا اعتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي حائض وكذا امرأة العنين
 اه وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحيض كما صرح به في البحر عن المعراج والمراد بالخلع ما اذا كان خلعاً بجماع
 لما قدمناه عن المحيط من تعليل عدم كراهته بانه لا يمكن تحصيل العوض الابنه وفي الفتح من فصل المشيئة عن
 الفوائد الظاهرية لو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فطلعت نفسها ثلاثاً على توله ما أوثنتين على قوله
 لا يكره لانهما مضطرة فانهم لو فرقتم خرج الامر من يدها اه (قوله لا يكره) لان علة الكراهة دفع الضرر عنها
 بتطويل العدة لان الحيضة التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة وبالاختيار والخلع قد رضيت بذلك
 وحتى وفيه أنه يلزمه حل الطلاق مطلقاً في الحيض اذا رضيت به مع أن اطلاقهم الكراهة ينافية فلا تظهر تعليل
 الخلع والطلاق بعوض بما مر عن المحيط بان التخيير ليس طلاقاً بنفسه لانها لا تطلق ما لم تختار نفسها فصارت

(لا رجعة فيه أو واحدة
 في طهر وطئت فيه أو)
 واحدة في (حيض موطوءة)
 لو قال والبدعي ما خالفهما
 لكان أو جز أو فود (وتجب
 رجعتها) على الاصح (فيه)
 أي في الحيض رفعاً للمعصية
 (فاذا طهرت) طلقها (ان
 شاء) أو أمسكها قيد بالطلاق
 لان التخيير والاختيار
 والخلع في الحيض لا يكره
 بجته

والنفاس كالحيض والجوهرة
(قال لموطو أنه وهى) حال
كونها من تحيض أنت
طالق ثلاثاً أو ثنتين
(للسنة وقع عند كل طهر
طلقة) وتقع أولاه فى طهر
لاوطه فيه فلو كانت غير
موطوءة أو لا تحيض تقع
واحدة للعالم ثم كلما نسكها
أو مضى شهر تقع (وان
نوى أن تنكح الثلاث
الساعة أو) أن تقع عند
رأس (كل شهر واحدة
صحت نيته) لأن محتمل
كلامه (ويقع طلاق كل
زوج بالغ عاقل) ولو تقديراً
بدائع ليدخل السكران
(ولو عبداً أو مكراها) فإن
طلاقه صحيح لا اقراره
بإطلاق وقد انظم فى النهر
ما يصح مع الإكراه فقال
طلاق وإيلاء طهار ورجعة

مطلب فى الإكراه على
التوكيل بالطلاق والنكاح
والعتاق

مطلب فى المسائل التى تصح
مع الإكراه

كانها أو وقعت الطلاق على نفسها فى الحيض والمعتوع هو الرجل لاهى أو القاضى هذا ما ظهر لى فتأمل
(قوله والنفاس كالحيض) قال فى البحر ولما كان المنع من الطلاق فى الحيض لتطويل العدة عليها كان
النفاس مثله كفى الجوهرة (قوله قال لموطو أنه) أى ولو حكماً كالختمى بها كالمس (قوله للسنة) اللام فيه للوقت
وليست اللام بغيره فثبته فى السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بغيره بل مثلهما فى معناها كطلاق العدل
وطلاق قاعد لا وطلاق العدة أو للعدة وطلاق الدين أو الاسلام أو أحسن الطلاق أو أجله أو طلاق الحق أو
القرآن أو الكتاب وتعمه فى البحر (قوله وتقع أولاه) أى أولى المذكورات من الثلاث أو الثنتين فافهم
وتوله فى طهر لاوطه فيه أى ولا فى حيض قبله كما يفيد ما تقدم فإن كان ذلك الطهر هو الذى طلقها فيه تقع فيه
واحدة للعالم ثم عند كل طهر أخرى وإن كانت حائضاً أو جامعاً فيها لم تطاق حتى تحيض ثم تطهر كفى البحر
(قوله فلو كانت غير موطوءة) محترز قوله لموطو أنه وقوله أو لا تحيض محترز قوله وهى ممن تحيض وشمل من
لا تحيض الحامل خلافاً لمحمد كفى البحر (قوله تقع واحدة للعالم) أى فى الصورتين وأطلق فى الحال فشمّل حاله
الحيض (قوله ثم كلما نسكها) راجع للصورة الأولى أى فإذا وقعت عليها واحدة للعالم بانتهى منه بلا عدة
لأنه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرهما لم يتزوجها فتقع أخرى بلا عدة فإذا تزوجها أيضاً وقعت الثلاثة وعلمه
فى البحر بان زوال الملك بعد البير لا يبطلها اه فتأمل (قوله أو مضى شهر) راجع إلى الصورة الثانية (قوله
وان نوى الخ) أفاد أن وقوع الثلاث على الإظهار مقيد بما إذا نواه أو أطلق أما إذا نوى غيره فإنه يصح نهر
(قوله لأنه محتمل كلامه) وهذا لأن اللام كإجاز أن تكون للوقت جاز أن تكون للتعليل أى لأجل السنة التى
أوجبت وقوع الثلاث وإذا صحت نيته للعالم فأولى أن تقع عند كل رأس شهر قيد بذكر الثلاث لأنه لو لم
يذكرها وقعت واحدة للعالم إن كانت فى طهر لم يجامعها فيه ولا حتى تطهر ولو نوى ثلاثاً مفرقة على الإظهار
صح ولو جله نقولان ورجح فى الفتح القول بأنه لا يصح وتعمه فى النهر (قوله ويقع طلاق كل زوج) هذه
الأكيدة مقوضة بزواج المينة إذ لا يقع طلاقه بائناً عليها فى العدة وأجيب بأنه ليس بزواج من كل وجه أو أن
امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل ثم كلامه شامل لما إذا وكل به أو أجاز من الفضولى نهر وسيأتى
(قوله ليدخل السكران) أى فانه فى حكم العاقل زوجه فلا منافاة بين قوله عاقل وقوله لا حتى أو سكران
(قوله فان طلاقه صحيح) أى طلاق المكره وشمل ما إذا أكرهه على التوكيل بالطلاق فوكل بطلاق الوكيل فانه
يقع بحر قال محشيه الخبر الرملى ومثله العتاق كما صرحوا به وأما التوكيل بالنكاح فلم أر من صرح به
والظاهر أنه لا يخالفهما فى ذلك لتمررهم به بان الثلاث تصح مع الإكراه استحساناً وقد ذكر الزيلعى فى مسئلة
الطلاق أن الوقوع استحساناً والقياس أن لا تصح الوكالة لأن الوكالة تبطل بالهزل فكذلك الإكراه كالببيع
وأمثاله وجه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب نكاحه فكذلك التوكيل يستعقد مع
الإكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر فى الوكالة أكونها من الاسقاطات فإذ لم تبطل فقد نفذ تصرف الوكيل
اه فانظر إلى علة الاستحسان فى الطلاق تحدها فى النكاح فيكون حكمهما واحداً تأمل اه كلام الرملى قلت
وسياتى تمام الكلام على ذلك فى كتاب الإكراه إن شاء الله تعالى (قوله لا اقراره بالطلاق) قيد بالطلاق لأن
الكلام فيه والافاقرار المكره بغيره لا يصح أيضاً كالأثر بعنى أو نكاح أو رجعة أو فى أو عفو عن دم عمد أو
بعبره أنه ابنه أرجار يته أنها أم ولده كإعص عليه الحاكم فى السكا فى هذا وفى البحر أن المراد بالإكراه على التلفظ
بالطلاق فلو أكرهه على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة
ولا حاجة هنا كذا فى الخاتمة ولو أقر بالطلاق كاذباً أو هازلاً وقع قضاء لادبائه اه ويأتى تمامه (قوله طلاق)
أطلقه فشمّل البائن بتسميته والرجعى وهو مع ما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف تقديره تصح مع الإكراه
دل عليه قوله آخر اه فانه تصح مع الإكراه ثم إن كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره ولا فله الرجوع
بنصف المسمى كذا ذكره المصنف فى الإكراه ط (قوله وإيلاء) فان تركت أو رجعة أشهر بانتهى منه فان لم

يكن دخول بها وجب نصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه كافي (قوله نكاح) يشمل ما إذا أكره الزوج أو الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى إطلاقهم خلافا لما قبل من أن العقد لا يصح إذا أكرهت هي عليه كما أوضحناه في النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين فافهم (قوله مع استيلاء) بكسر الدال من غير تنوين ضرورة النظم ح وصورته أن يكرهه على استيلاء أمته فاذا وطئها وأنت بولد ثبت منه ولا يجوز له نفية ط وفيه ان هذا أكرهه على فعل حسي وهو الوطء ترتب عليه حكم آخر وهو صيرورتها أم ولد وأمثلة كثيرة كالأكره على دخول دار علق عتق عبده على دخولها فإنه يعتق ولا يضمن له المكروه شيئا أو أكرهه على شراء عبد علق عتقه على ما كرهه فإنه يعتق وعليه قيمته للبائع ولا يرجع على المكروه بشيء كافي كافي الحاكم من الأكره قال وكذا لو أكرهه على شراء ذى رحم محرم منه أو أمة قد ولدت منه أو أمة قد جعلها مديرة إذا ملكها أو وصق ره الرجعي بأن يكرهه على أن يقر بانها أم ولده وفيه ما علمته مما نقلناه قبله عن السكاكي أيضا والله أعلم (قوله هفوعن العمد) أي لو وجب له على رجل قصاص في نفس أو في ماله أو في غيره فأكراه بوعيد تلف أو حبس حتى عفا فالتفو جاز ولا ضمان له على الجاني ولا على المكروه لانه لم يتلف له مالا وكذلك اليهود إذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو وجب له على رجل حق من مال أو كفالة بنفس أو غير ذلك فأكراه بوعيد بقتل أو حبس حتى أبرأه من ذلك كانت البراءة باطلة كذا في السكاكي وبه علم أنه احتراز بالعمد عن الخطأ لأن موجب الماله فلا تصح البراءة منه (قوله رضاع) يرد عليه ما ذكرناه في الاستيلاء فإنه أيضا فعل حسي ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينحصر كما علمته وكذا يقال مثله ماله أكرهه على الخلوة بزوجته أو على وطئها فإنه يتقرر عليه جميع المهر وكذا لو أكرهه على وطء أم زوجته أو بنتها تحرم عليه زوجته (قوله وأيمان) جع بين قال في السكاكي في باب الأكره على النذر واليمين ولو أكرهه رجل بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى أو صوما أو حيا أو مرة أو غزوة في سبيل الله تعالى أو بدنة أو شيئا يتقرب به إلى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكروه وكذلك لو أكرهه على اليمين بشيء من ذلك أو بغيره من الطاعات والمعاصي اه (قوله وفيه) أي في الإيلاء بقول أو فعل ذكره الشارح في الأكره (قوله ونذره) قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله قبول لا يداع) أخذه في البحر من قوله في القنية أكرهه على قبول الوديعة فتلفت في يده فلمستحقها تضمين المودع اه بناء على أن المودع يفتح الدال قال في النهر بعد نقله ثم ظهر لي أنه بكسر الدال فليس من المواضع في شيء وذلك أنه في البرازية قال أكرهه بالحبس على أيداع ماله عند هذا الرجل وأكرهه المودع أيضا على قبوله فضايع لا ضمان على المكروه والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالأكره الويج فالتفت في حجره فأنه ليرده فضايع في يده لا يضمن اه قلت وحاصله أن التعليل المذكور يدل على أن المستحق للوديعة في مسألة القنية ليس له تضمين المودع بالفتح لانه إذا كان مكروها على قبولها لم يكن قابضا لنفسه فتعسب أنه بالكسر لانه دفعها باختياره فلا مستحق تضمينه ولكن مع هذا أيضا لو صح قراءته بالفتح لم يكن من هذه المواضع أيضا لان الكلام فيها يصح مع الأكره وتضمينه يدل على أنه لم يصح قبوله للوديعة لان حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن عمد) أي قبول القتال الصلح عن دم العمد على مال كذا في البحر أي إذا أكرهه على أن يصلح صاحب الحق على مال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شيء كافي كافي الحاكم وذكركم أنه لو أكرهه على دم العمد على أن يصلح منه على ألف فلا شيء له غير الألف اه وانما لزم الماله القتال في الثانية لانه غير مكروه (قوله طلاق على جهل) أي قبول المرأة الطلاق على مال بحر فرفع الطلاق ولا شيء عليها من الماله ولو كان مكان التطليقة خلع بألف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها ولو كان هو المكروه على الخلع على ألف وقد دخل به وهي غيرة مكروهة وقع الخلع ولزمها الألف وتعامه في السكاكي (قوله عمن به أنت) أي بالطلاق وفاعل أنت ضمير اليمين ح والمراد به تعليق الطلاق على شيء كما إذا أكرهه على أن يقول ان كلت زيدا فزوجه حتى كذا (قوله كذا العتق) أي الأكره على اليمين بالعتق وأما الأكره على نفس العتق فسيأتي فافهم كالأكره على أن قال ان دخلت الدار فانت حرة وان صليت

نكاح مع استيلاء هفوعن
العمد
رضاع وأيمان وفيه ونذره
قبول لا يداع كذا الصلح
عن عمد
طلاق على جعل يمين به أنت
كذا العتق

أو أكلت أو شربت ففعل يعقوب العبد وبغرم الذي أكرهه قيمته وتسامه في الكافي (قوله والاسلام) ولومن
 ذمى كذا أطلقه كثر من المشايخ وما في الخاتبة من النص صيل بين الذي فلا يصح والحري فيصيح فقياس
 والاسحسان صحته مطلقاً فإداه الشارح في الإكراه ط ولو كان الإكراه على الإقرار بالاسلام فيما مضى
 فالإقرار باطل كذا في الكافي (قوله نذير للعبد) بضم الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقييده بالعبد
 لماسبة الروي والامثلة ط (قوله وإيجاب احسان) أي إيجاب صدقة بجر وتقدم نقله عن الكافي
 (قوله وعق) ويرجع بقيمة العبد على المكره إذا اعتقه لغيره ككفارة والافلارجوع كذا كره المصنف في
 الإكراه ط وشمل العتق بالفعل كالأول كرهه على شراء محرمه لكنه لا يرجع على المكره بشئ كقدمناه
 عن الكافي وصرح في البرازية من الإكراه خلافاً لما هو عليه ما نقله الشارح في الإكراه عن ابن السكال
 فافهم (قوله عشرين في العدد) حال من فاعل تصح قال في الهر وهي ترجع إلى ستة عشر لدخول إيجاب
 الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق ودخول اليمين في العتق بالعتق
 اه ح وتقدم عن النهر أن قبول الأيداع ليس منها فعادت إلى خمسة عشر وقدمنا أن الاستيلاد والرضاع
 من الأفعال الحسية المترتب عليها أمر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذكر فعادت إلى ثلاثة عشر وقد زدت
 عليها خمسة آخر التقاطع من الإكراه كافي الحاكم * الأولى الخلع على مال بأن أكرهه على خلع امرأته على أنف
 وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكرهه فخلع واقع ولها عليه ألف ولا شيء على الذي
 أكرهه ولو كانت هي المكرهه كان الطلاق بائناً ولا شيء عليها * الثانية الفسخ كالأول عتقت ولها زوج حر
 لم يدخل بها فأكرهه على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج ولا شيء على المكره ولو كان
 دخل بها الزوج قبل ذلك فالمهر لم يولها على الزوج ولا يرجع على المكره * الثالثة التكفير كالأول كرهه بوعده
 تلفه على أن يكفر بما قد حدث فيه أو لا يرجع له على المكره وإن أكرهه على عتقه عبده هذا عنهما لم يجزه
 وعلى المكره قيمته ولو أكرهه بالحبس أجزاء عنها وكذلك كل شيء وجب عليه لله تعالى من نذر أو هدي أو صدقة
 أو حج فأكرهه على أن يضيه ولم يأمره المكره بشئ بعينه أجزاء ولا ضمان على المكره * الرابعة ما كان شرطاً
 لغيره كالأول علق عتقه عبده على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكرهه على الشراء أو الدخول أو أكرهه
 على شراء ذبي محرمه أو أمة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فإنه شرط للمعصية والاستيلاد أي
 الوطء لطلب الولد فإنه شرط لثبوته منه أيضاً * الخامسة ما قدمناه من التوكيل بالطلاق والعتق فقد صارت
 ثمانية عشرة صورة نظامها بقول

والاسلام نذير للعبد
 وإيجاب احسان وعق
 فهذه
 تصح مع الإكراه عشرين
 في العدد
 (أو هازلاً)

(قوله ولها عليه) لعل
 الصواب وله عليها تأمل

طلاق واعتاق نه كاح ورجعة * ظهار وإيلاء وعطو عن العمد
 عيين واسلام وفيه ونذره * قبول الصلح العمد نذير للعبد
 ثلاث وعشر صحوها لمكره * وقد زدت خمساً وهي خلع على نقد
 وفسخ وتكفير وشرط لغيره * وتوكيل عتق أو طلاق فخذ على

(قوله أو هازلاً) أي فيقع قضاء وديانة كما يذكره الشارح وبه صرح في الخلاصة مع الإلزامه مكار باللفظ
 فيستحق التغليظ وكذا في البرازية وأما ما في الإكراه الخاتبة لو أكرهه على أن يقر بالطلاق فأقر لا يقع كالأول
 بالطلاق هازلاً وكذا يقال في البحران مراده بعدم الوقوع في المشبهة به عدم ديانة ثم نقل عن البرازية
 والقنية لو أراد به الخبر عن الماضي كذا بالواقع ديانة وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضاً ويمكن حمل ما في
 الخاتبة على ما إذا أشهد على أنه يقر بالطلاق هازلاً ثم لا يخفى أن ما مر من الخلاصة إنما هو فيما لو أنشأ
 الطلاق هازلاً وما في الخاتبة فيما لو أقر به هازلاً فلا منافاة بينهما قال في التلويح وكأنه يبطل الإقرار بالطلاق
 والعاقبة مكرها كذلك يبطل الإقرار به ما هازلاً لأن الهزل دليل الكذب كالإكراه حتى لو أجاز ذلك لم يجز
 لأن الإجازة إنما تلحق سبباً معتقداً يحتمل الحق والباطل وبالإجازة لا يصير الكذب صدقاً وهذا بخلاف

انشاء الطلاق والعناق ونحوهما مما لا يحتمل الفسخ فانه لا أثر فيه للهزل اه وبهذا اندفع ما أورده الرمي من المداقة بين عبارة الحائنية وغيرها (قوله لا يقصد حقيقة كلامه) بيان لمعنى الهازل وفيه تصور وفي التحرير وشرحه الهزل لغة اللعب واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي بل أراده غيرهما وهو ما لا تصح إرادته منه وضده الجد وهو أن يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) في التحرير وشرحه السهفه في اللغة الخفة وفي اصطلاح الفقهاء خفة تبعث الإنسان على العمل في ماله بخلاف مقتضى العقل (قوله أوسكران) السكر سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض ولا بل يغلب على العقل فيه ذى في كلامه ورجوعه ما في الطهارة والایمان والحدود وفي شرح بـسكر السكر الذي تصح به التصرفات أن يصير بحال يستحسن ما يستحقه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البحر والمعتمد في المذهب الأول نهر قلت لكن مخرج المحقق ابن الهمام في التحرير أن تعريف السكر بما سمر عن الامام إنما هو في السكر الموجب للجدلانه لوميز بين الأرض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندري به الحد وأما تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الاحكام فالمعتبر فيه عنده اختلاط الكلام والهديان كقولهما ونقل شارحه ابن أمير حاح عنه أن المراد أن يكون غالب كلامه هذياناً فلو نصفه مستقيماً فليس بسكر فيكون حكمه حكم العصاة في اقراره بالحدود وغير ذلك لان السكران في العرف من اختلاط جده بهزله فلا يستقر على شئ ومال أكثر المشايخ اني قولهما وهو قول الاثني عشرية واختاره الفتوى لانه المتعارف وتأيد بقول علي رضي الله عنه اذا سكر هذى واهمالك والشافعي واضعف وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجع به ظهر أن المختار قولهما في جميع الابواب فافهم وبين في التحرير حكمه انه ان كان سكره بطريق محرم لا يبطل تكليفه فتسأله الاحكام وتصح عباراته من الطلاق والعناق والبيع والانسار وتزويج الصغار من كف والاقرار والاستقرار لان العقل قائم وانما تعرض فوات فهم الخطاب بهصيته فبقي في حق الاثم وجوب القضاء ويصح اسلامه كالمكره لارادته لعدم القصد وأما الهازل فأنما كفر مع عدم قصد لما يقول بالاستخفاف لانه صدر منه عن قصد صحيح استخفافاً بالدين بخلاف السكران (قوله ولو بنبيذ) أي سواء كان سكره من الخمر أو الاثرية الاربعية المحرمة أو غيرهما من الاثرية المتخذة من الخبواب والعسل عند محمد قال في الفتح وبقوله يبقى لان السكر من كل شراب محرم وفي البحر عن البرازية المختار في زماننا لزوم الحائنية وقوع الطلاق اه وما في الحائنية من تصحيح عدم الوقوع فهو مبني على قولهما من أن النبيذ حلال والمفتي به خلاصه وفي النهر عن الجوهرية أن الخلاف مقيّد بما اذا شر به للتداوى ولوللهو والطرب فيقع بالاجماع ٢ (قوله وحشيش) قال في الفتح اتفاق مشايخ المذهبيين من الشافعية والحنفية بوقوع طلاق من غاب عقله بأكل الحشيش وهو المسمى بورق القنب لفتواهم بحرمته بعد أن اختلفوا فيها فأفتى ٣ المزني بحرمتها وأفتى أسدين عمرو بجعلها لان المتقدمين لم يتكلموا فيها بشئ لعدم ظهور شأنها فيهم فلما طهر من أمرها من الفساد كثير وشاعده مشايخ المذهبيين الى تحريرها وأفتوا بوقوع الطلاق ممن زال عقله بها اه (قوله أو أفيون أو بنج) الأفيون ما يخرج من الخشخاش والبنج بالفتح نبت مسبت وصرح في البدائع وغيرها بعدم وقوع الطلاق بأكله ملاً بان زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية والحق التفصيل وهو ان كان للتداوى لم يقع لعدم المعصية وان للهو وادخال الآفة قصداً فينبغي أن لا يتردد في الوقوع وفي تصحيح القدوري عن الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر من البنج والأفيون يقع زجراً وعليه الفتوى وتماه في النهر (قوله زجراً) أشار به الى التفصيل المذكور فانه اذا كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية ط (قوله واختلف التصحيح الخ) فصيح في التجففة وغيرها عدم الوقوع وزجر في الخلاصة بالوقوع قال في الفتح والاول أحسن لان موجب الوقوع عند زوال العقل ليس الا لتسبب في زواله بسبب محذور وهو منتف وفي النهر عن تصحيح القدوري أنه التحقيق (قوله نعم لوزال عقله بالصداع) لان علة

مطلب في تعريف السكران
وحكمه

لا يقصد حقيقة كلامه
(أو سفها) خفيف العقل
(أو سكران) ولو بنبيذ أو
حشيش أو أفيون أو
بنج زجراً به يفتى تصحيح
القدوري واختلف التصحيح
فبين سكر مكرها أو مضطراً
نعم لوزال عقله بالصداع

٢ قول الحشيش وحشيش
كذا بالاصل المتقابل على
خط المؤلف والذي في نسخ
الشارح أو حشيش اه
مصحح

مطلب في الحشيشة والأفيون
والبنج

٣ المزني من أصحاب الامام
الشافعي وأسدين عمرو
صاحب الامام أبي حنيفة
اه منه

أوبجاء لم يقع وفي القهستاني
معز بالزاهدي أنه لو لم يعز
ما يقوم به الخطاب كان
تصرفه باطلا انتهى
واسقنى في الاشياء من
تصرفات السكران سبع
مسائل منها الوكيل
بالطلاق صاحب الكن قنده
البرازي بكونه على مال
والاوقع مطلقا ولم يوقع
الشانبي طلاق السكران
واختاره الطحاوي والكرخي
وفي التارخانية عن
التفريق والفتوى عليه
(أو آخر من) ولو طارثان
دام للموت به يفتى وعليه
فتمصرفاته موقوفة واستحسن
الكمال اشتراط كتابته
(بإشارته) المعهودة فإنها
تكون كعبارة الناطق
استحسننا (أو خططنا) بأن
أراد النكاح بغير الطلاق
بخرى على لسانه الطلاق
أو تلفظ به

زوال العقل الصداق والشرب على العلة والحكم لا يضاف الى علة العلة الا عند عدم صلاحية العلة وتماه في
الفتح هذا وقد فرض المسئلة في الفتح والبحر فيما اذا شرب خمر افسد عوايى الملة ط لو كان النيسد
غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان النيسد شديدا حراما فصدع فذهب عقله يقع
طلاقه اه قد فرق بين ما اذا كان بطريق محرم وغير محرم كما ترى فتأمل (قوله أو بمباح) كما اذا سكر من
ورق الرمان فإنه لا يقع طلاقه ولا عتاقه ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهندية ط قلت وكذا
لوسكر بينج أو أفيون تناوله لا على وجه المعصية بل للتداوى كما مر (قوله وفي القهستاني الخ) هذا مبنى على
تعريف السكران الذى تصح تصرفاته عندنا بأنه من معه من العقل ما يقوم به التكليف وتجب منه في الفتح
وقال لاشك انه على هذا التقدير لا يتجمل احد أن يقول لا تصح تصرفاته (قوله منها الوكيل بالطلاق صاحبها) أى
فانه اذا طلق سكران لا يقع ومنها الردة ومنها الاقرار بالحدود الخالصة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها
تزوج الصعيرة بأقل من مهر المثل أو الصغير بأكثر فانه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لوسكر فباع لم ينفذ على
موكاه ومنها الغصب من صاحب ورده عليه وهو سكران كذا في الاشياء ح قلت لكن اعتراضه بحشية الجوى في
الاخيرة بأن المنقول في العمادية أن الغاصب يبرأ بالرد عليه من الضمان فكيف فيها كالمصاحي وكذا في
مسئلة الوكيل بالطلاق بأن لصحح الوقوع نص عليه في الخانية والبحر (قوله لكن قنده البرازي) قال في النهر
عن البرازي وكله بالطلاق على مال فطلقاتها في حال السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والاياع حال السكر
وقع ولو بلا مال وقع مطلقا لان الرأى لا بد منه لتقدير البطل اه أقول والتعليل يفيد أنه لو وكله بطلاقها على
ألف فطلقاتها في حال السكر وقع مطلقا ح (قوله واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن سلمة ورو
قول زفر كما أفاده في الفتح (قوله عن التفريق) صوابه عن التفريق بالبدال آخره لا بالقاف كما رأيت في نسخ
التارخانية (قوله والفتوى عليه) قد علمت مخالفته لسائر المتون ح وفي التارخانية طلاق السكران
واقع اذا سكر من الخمر أو النيسد وهو مذهب أصحابنا (قوله ان دام للموت) فيدعى طارثا فقط ح قال في
البحر فعلى هذا اذا طلق من اعتقل لسانه توقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا
لو تزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها لعدم نفاذه قبل الموت وكذا سائر عقوده ولا يخفى ما في هذا من الحرج
(قوله به يفتى) وقد لا يترتب على الامتداد بسنة بغير وفي التارخانية عن النبايع ويقع طلاق الاخر من بالاشارة
يريد به النسي ولد وهو أخوس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والام لم تعتبر (قوله
واستحسن الكمال الخ) حيث قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لان دافع
الضرورة بما هو أدل على المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول
نصريح بما هو المفهوم من ظاهر الرواية ففي كافى الحاكم الشهيد ما نصه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له
اشارة تعرف في طلاقه ونكاحه وشرائه وبيعه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شكن فيه فهو باطل
اه فقد رتب جواز الاشارة على بجزء من الكتابة فيفيد أنه ان كان يحسن الكتابة لا تجوز اشارته ثم الكلام
كفى الهراثم هو في قصر صحة تصرفاته على الكتابة والا فغيره يقع طلاقه بكتابه كإتيان آخر الباب فما بالك به
(قوله بإشارته المعهودة) أى المقرونة بصوت منه لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة بيانا لما أجمله
الاخرس بجزء من الفتح وطلاقة المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجي كذا في المضمرات ط عن
الهندية (قوله بأن أراد التكلم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول سبحان الله بخرى على لسانه أنت طالق
تطلق لانه صريح لا يحتاج الى النية لكن في القضاء كطلاق الهازل والملاعب ط عن المنع وقوله كطلاق الهازل
والملاعب مخالف لما قدمناه ولما يأتي قريبا في فتح القدير عن الحاوي معزى الى الجامع الاصغر ان أسد استل
عن أراد أن يقول زينب طالق بخرى على لسانه حمرة على أيها ما يقع الطلاق فقال في القضاء طالق التى سمى
وفيما بيده وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما أمأ التى سمى فلانه لم يرد ها وأما غير ها فلا لها لو طلقت طلقت

بمعرد النية (قوله غير عالم بعناه) كقولها قالت لزوجها اقرأ على اعتدي أنت طالق ثلاثا ففعل طلق ثلاثا في
 الغشاء لا فيما بينه وبين الله تعالى اذ لم يعلم الزوج ولم ينبو بحجر عن الخلاصة (قوله أو غافلا أو ساهيا) في
 المصباح العفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه أيضا سها عن الشيء سهو وغفل قلبه عنه حتى
 زال عنه فلم يتذكره وفرقوا بين الساهي والناسي بان الناسي اذا ذكر تذكر والساهي بخلافه اه فالظاهر
 أن المراد هنا بالغافل النامي بقرينة عطف الساهي عليه ومصورته أب يعلق طلاقها على دخول الدار ثلاثا
 فدخلها ناسيا التعليل (قوله وبألفاظ مصحفة) نحو طلاع وتلاع وطلاك وتلاك كما يذكركه أول
 الباب الآتي (قوله يقع قضاء) متعلق بالخطي وما بعده ح لکن في وقوعه في الساهي والغافل على ما صورناه
 لا يظهر التقييد بالقضاء اذ لا فرق في مباشرة سبب الحث بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحامى الزاهدى ظن أنه
 وقع الثلاث على امرأته باقناعه من لم يكن أهلا للفتوى وكاف الحاكم كتابتها في الصلح فكتبت ثم استفتى بمن
 هو أهل للفتوى فأفتى بأنه لا تقع والتعليقات الثلاث مكتوبة في الصلح بالظن فله أن يعود باليهاد بانه ولكن
 لا يصدق في الحكم اه (قوله واللاعب) الظاهر أنه عطف على الهازل للتفسير (قوله جعل هزله به جدا)
 لانه تسكلم بالسبب قصد ايلزمه حكمه وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كالعتان والمذر واليمين (قوله
 أو مريضا) أى لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليل ط (قوله أو كافرا) أى وقد ترفعوا البنا لانه لا يحكم بالفرقة
 الا في ثلاث كما مر في نكاح الكافر ط (قوله لوجود التكليف) هزله لما هو جوى على المعتمد في الكفار
 أنهم مكلفون بأحكام الفروع واعتقاد أو أداء ط (قوله فكالنكاح) أى سكا أن نكاح الفضولي صحيح
 موقوف على الاجازة بالقول أو بالفعل فكذا اطلاقه ح فلو حلف لا يطاق فطلق فضولى أن أجاز بالقول حث
 وبالفعل لا بحجر والاجازة بالفعل يمكن أن تكون بان يدفع اليها مؤخر صدقها بعد ما طلق الفضولى كما أفاده في
 النهر لکن في حاشية الطبر الرملى انه نقل في جامع الفصولين عن فوائد صاحب المحيط أن بعث المهر اليها ليس
 باجازة لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع النوازل في الطلاق والخلع قولين في قبض
 الجعل هل هو اجازة أم لا فراجع اه قات وقد يجعل مافى الفوائد على بعث المجعل فلا ينافى مافى النهر تأمل
 (قوله لحديث ابن ماجه) رواه عن ابن عباس من طريق فيها ابن لهيعة ورواه الدارقطنى أيضا من غيرهما كما
 في الفتح ومراده تقوية الحديث لان ابن لهيعة منكم فيه فقد اختلف الحديثون في جرحه وتوثيقه (قوله
 الطلاق لمن أخذ بالساق) كناية عن ملك المتعة (قوله الا اذا قال) أى المولى عند تزويج أمته من عبده وصورها
 بما اذا بد المولى لانه لو بد العبد يقال زوجنى أمك هذه على أن أمرها بيدك تطلقها كلما شئت فزوجها منه
 يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى كفى البحر عن الخاتمة ولم يذكروا وجه الفرق وذكروا في الخاتمة في مسئلة
 قبلها وهى اذا تزوج امرأة على أنها طالق جاز النكاح وبطل الطلاق وقال أبو الليث هذا اذا بد الزوج وقال
 تزوجتك على أنك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسى منك على أنى طالق أو على أن يكون الامر
 بيدى أطلق نفسى كلما شئت فقال الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر بيدها لان البداءة
 اذا كانت من الزوج كان الطلاق والنكاح قبله من قبل النكاح فلا يصح ما اذا كانت من المرأة يصير التفويض
 بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة مافى السؤال صار كأنه قال قبلت
 على أنك طالق أو على أن يكون الامر بيدك فيصير مفوضا بعد النكاح اه (قوله وكذا الخ) هذه الصورة
 حيلة لصيرورة الامر بيد المولى بلا توقف على قبول العبد لانه في الاولى قد تم النكاح بقول المولى زوجتك أنتى
 فممكن العبد أن لا يقبل فلا يصير الامر بيد المولى أفاده في البحر (قوله والمنجون) قال في التلويح الجنون اختلال
 لقوة الميزة بين الامور الحسنة والقبیحة المدركة لا تعقل آثارها وتتعلل أفعالها ما لم يقصا
 جبريل عليه دماغه في أصل الخلقة واما الخرج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما الاستيلاء
 الشيطان عليه والقائه لخيالات الفاسدة اليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح بها اه وفي البحر عن

غير عالم بعناه أو غافلا
 أو ساهيا أو بألفاظ مصحفة
 يقع قضاء فقط بخلاف
 الهازل واللاعب فإنه يقع
 قضاء ودبانه لان الشارع
 جعل هزله به جدا فخرج (أو
 مريضا أو كافرا) لوجود
 التكليف وأما طلاق
 الفضولى والاجازة قول
 وفعلا فكالنكاح بزازية
 (و) بناء على اعتبار الزوج
 المذکور (لا يقع طلاق
 المولى على امرأته عبده)
 لحديث ابن ماجه الطلاق
 لمن أخذ بالساق الا اذا قال
 زوجتها منك على أن أمرها
 بيدى أطلقها كلما شئت
 فقال العبد قبلت وكذا اذا
 قال العبد اذا تزوجتها
 فأمرها بيدك أبدا كان
 كذلك خاتمة (والمنجون)

الخانية رجل عرف أنه كان مجنوناً فقالت له امرأته طلقني البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله اه (قوله الا اذا علق عاقلاً الخ) كقوله ان دخلت الدار فدخلها مجنوناً بخلاف ان جئت فانت طالق فجن لم يقع كذا ذكره الشارح في باب نكاح الكافر فالمراد اذا علق على غير جنونه (قوله أو كان عنيماً) أي و فرقه القاضي بينه وبين زوجته بطاها بعد تأجيله سنة لان الجنون لا يعدم الشهوة كما سيأتي في بابه ان شاء الله تعالى (قوله أو مجبو با) أي و فرقه القاضي بينهما في الحال بطلها (قوله وقع الطلاق) جواب اذا و وقوعه في المسائل الأربع للعاجلة و دفع الضرر لا ينافي عدم أهليته للطلاق في غيرها كما مر تحقيقه في باب نكاح الكافر (قوله والصبي) أي الا اذا كان مجبو با و فرقه بينهما أو أسلمت زوجته فعرض الاسلام عليه مبرأ فأبى و وقع الطلاق رمى قال وقد أفتيت بعدم وقوعه فيما اذا زوجه ثم امرأة و علق عليه متى تزوج أو تسرى عليها فكذلك كبر متزوج علماً بالتعليق أولاً اه (قوله أو أجاز به البلوغ) لانه حين وقوعه و وقع باطلا و الباطل لا يجاز ط (قوله لانه ابتداء اي قاع) لان الضمير في أو وقعت راجع الى جنس الطلاق و مثله ما لو قال أو وقعت ذلك الطلاق بخلاف قوله أو وقعت الذي تلفظته فانه اشارة الى المعين الذي حكم بطلانه فاشبه ما اذا قال أنت طالق ألفاً ثم قال ثلاثاً عليك والباقي على ضرائك فان الزائد على الثلاث ما نفي أفاده في البحر (قوله وجوزة الامام أحمد) أي اذا كان مبرأ بعقله بان يعلم أن زوجته تبين منه كاهو مقر في متون مذهبه فافهم (قوله من العته) بالتحريك من باب تعب مصباح (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكره في البحر تعريف الجنون وقال و يدخل فيه المعتوه وأحسن الاقوال في الفرق بينهما أن المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الغاسق التدبير ليسكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف المجنون اه و صرح الاصوليون بان حكمه كالصبي الا أن الدبوسي قال يجب عليه العبادات احتياطاً و رده صدر الاسلام بان العته نوع جنون فيمنع وجوب اداء الحقوق جميعاً كما بسطه في شرح التحرير (قوله بالكسر الخ) أي كسر الباء قال في البحر وفي بعض كتب الطب انه ورم حار يعرض للحمى الذي بين الكبد والامعاء ثم يتصل بالدماغ ط (قوله هو انغمس الغشي) قال في التحرير الانغماس آفة في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلولاً بارادته من الانبياء وهو فوق النوم فلهذا ما لزموه زيادة كونه حدثاً ولو في جميع حالات الصلاة ومنع البناء بخلاف النوم في الصلاة اذا اضطجع حاله النوم له البقاء (قوله وفي القاموس دهش) أي بالكسر كفتح ثم ان اقتصر على هذا في المصباح فقال دهش دهش من باب تعب ذهب عقله حياءً وخوفاً اه وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في البحر دخلاً في الجنون وقال في التحرير انه غلط من فسرهما بالتخير اذ لا يلزم من التخير وهو التردد في الامر ذهب العقل وسئل نظاميين طلق زوجته ثلاثاً في مجلس القاضي وهو مغتاط مدحوش فأجاب نظاماً أيضاً أن الدهش من أقسام الجنون فلا يقع واذا كان يعتاده بأن عرف منه الدهش مرة يصدق بلا برهان اه قلت ولله الحفظ ابن القيم الحنفي رسالة في طلاق الغضب بان قال فيها انه على ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله و يعلم ما يقول و يقصده وهذا لا اشكال فيه الثاني أن يبلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد فهمه الا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقواله الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصرك الجنون فهذا محل النظر والدلة تدل على عدم نفوذ أقواله اه ملخصاً من شرح العاوية الحنبلية لكن أشار في الغاية الى مخالفتيه في الثالث حيث قال و يقع طلاق من غضب نكاحاً لابن القيم اه وهذا الموافق عندنا لما في المدحوش لكن يرد عليه أن ما نعت بر أقوال المعتوه ومع انه لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد و يجب ان يثبت بان المعتوه على حالة واحدة يمكن ضمها الى المعتبر فيه واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فانه عارض في بعض الاحوال لكن يرد عليه الدهش فانه كذلك والذي يظهر لي ان كلام المدحوش والعضبان لا يلزم فيه أن يكون بحيث لا يعلم

الا اذا علق عاقلاً ثم جن فوجد الشرط أو كان عنيماً أو مجبو با أو أسلمت وهو كافر وأبى أبواه الاسلام وقع الطلاق أشباه (والصبي) ولو صرهما أو أجاز به البلوغ أما لو قال أو وقعت وقع لانه ابتداء اي قاع وجوزة الامام أحمد (والمعتوه) من العته وهو اختلال في العقل (والمبرسم) من البرسام بالكسرة صلة كالجنون (والمغمى عليه) هو لغة المعشى (والمدهوش) فتح وفي القاموس دهش الرجل تخير ودهش بالبناء للمفعول فهو مدحوش وأدهشه الله (والنائم) لا تنفاه الارادة ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خير ولا انشاء ولو قال أجزته أو أوقته لا يقع

مطلب في طلاق المدحوش

ما يقول بل يكتفى فيه بغلبة الهذيان واختلاط الجد بالهزل كما هو المقتضى به في السكران على ما مر ولا يناقيه
 تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون فنون ولذا افسره في البحر باختلال العقل وأدخل فيه العته
 والبرسام والانجاء والدهش ويؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا والجنون
 ضده وأيضاً فان بعض المجانين يعرف ما يقول ويريد ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه في
 مجلسه ما يناقيه فاذا كان الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره بالاولى فالذي ينبغي التعويل عليه
 في المدهوش ونحوه اناطة الحكم بغلبة الخل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال فيمن اختل عقله
 لكبراً أو مرضاً أو لصيبة فاجأته فساداً في حال غلبة الخل في الاقوال والافعال لا تعتبر أقواله وان كان يعلمها
 ويريد هالان هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح كالاتي من الصبي العاقل
 ثم يشكل عليه ما سيأتي في التعليق عن البحر وصرح به في الفتح والخانية وغيرهما وهو لو طلق فشهد عنه
 اثنان انك استنيت وهو غير ذا كران كان بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما والا
 اه فان مقتضاه أنه اذا كان لا يدري ما يقول يقع طلاقه والا فلا حاجة الى الاخذ بقولهما انك استنيت وهذا
 مشكل جداً الا أن يجاب بأن المراد بكونه لا يدري ما يقول انه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول ولا يتذكره بعد
 وليس المراد أنه صار يجري على لسانه ما لا يفهمه أو لا يقصده اذ لا شك أنه حينئذ يكون في أعلى مراتب
 الجنون ويؤيد هذا الجمل أنه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو قاصد له لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة غضبه
 هداماً طهر لي في تحريره هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو أنه قال في
 التولوية ان كان بحال لو غضب يجري على لسانه ما لا يحفظه بعده جازله الاعتماد على قول الشاهد من فقوله
 لا يحفظه بعده صريح فيما قلناه والله أعلم (قوله لانه أعاد الضمير الى غير معتبر) أشار به الى أن الفرق بين كلام
 الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنحو غاية الامر أن الشارع ألغى ما بخلاف كلام
 النائم فانه غير معتبر عند أحد اه ح قلت وهو مأخوذ من قول الشارع ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب
 ولا خبر ولا انشاء وفي التحرير وتبطل عباراته من الاسلام والردة والطلاق ولم توصف بخبر وانشاء وصدق
 وكذب كالحان الطيور اه ومثله في التلويح فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاماً بلغة ولا شرعاً بمنزلة
 المهمل وأما فساد صلاته به فلان فسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبراً في اللغة أو الشرع لانها
 تفسد بالمهمل أكثر من غير فقد اتضح الفرق بين كلامه وكلام الصبي فافهم ثم لا يخفى انه لا حاجة الى الفرق
 بينهما في قوله أجرته لانه لا يقع فيهما الا ان الاجازة لما ينعم مقدم وقفاً وكل من طلاق الصبي والنائم وقع باطلا
 لا موقوفاً كما هو الحكم في تصرفات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بختلاف المتردد بين النفع
 والضرر كالبيع والشراء والذكاح فانه ينعم بموقوفه حتى لو بلغ فاجازه صح كما قدمناه في باب المهر وانما
 يحتاج الى الفرق بينهما في قوله أوقعته فانه قدم في الصبي أنه يقع لانه ابتداء اي قاع ولم يجعل في النائم كذلك
 وتوضيح الفرق أن كلام الصبي له معنى لغوي وان لم يلزمه الشرع بموجبه فصح عود الضمير في أوقعته الى
 جنس الطلاق الذي تضمنه قوله لزوجه طلقته بخلاف النائم فان كلامه لم يعتبر لغة أيضاً كان مهماً
 لم يتضمن شيئاً فقد عاد الضمير على غير مذكور أصلاً فكانه قال أوقعته بدون ضمير فلم يصح جعله ابتداء اي قاع
 (قوله أو جعلته طلاقاً) كذا عبارة البحر والذى رأيت في التارخانية أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقاً باسم
 الإشارة كالتي قبلها قلت ويشكل الفرق فان اسم الإشارة كالضمير في عوده الى ما سبق فينبغي عدم الوقوع
 هنا أيضاً وقد يجاب بأن اسم الإشارة لما العارضة اعتبر لفظ الطلاق المذكور بعده فصار كأنه قال أوقعته
 الطلاق أو جعلت الطلاق طلاقاً فصح جعله ابتداء اي قاع بخلاف الضمير اذا العارضة كما قررناه وفي
 التارخانية ولو قال أوقعته ما تالفت به حالة النوم لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما مر في طلاق الصبي (قوله
 واذا ملك أحدهما الآخر) يعني ما كاحقه قبالاً تقع الفرقة بين المكاتب وزوجه اذا اشتراها القيام الرق

لانه أعاد الضمير الى غير
 معتبر بجوهرة ولو قال
 أوقعته ذلك الطلاق أو
 جعلته طلاقاً وقع بحر (واذا
 ملك أحدهما الآخر)
 كله (أو بعضه بطل النكاح
 ولو حرته حين ملكته
 فطلقها في العدة أو خرجت
 الحربية) اليسا (مسئلة ثم
 خرج زوجها كذلك) مسلاً
 (فطلقها في العدة)

والثابت له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح كافي الفسخ شرئلا لية (قوله الغام الثاني) أي قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في المسئلةين وأوقعه محمدا فيهما لان العدة فائقة والمعدة محل للطلاق ولا يي يوسف أن الفرقة وقعت بملك أحد الزوجين صاحبه أو بقبيل الدارين فخرجت المرأة من محبة الطلاق وبالعدة لا تثبت المحبة كما في النكاح الفاسد قيد بالتحرير والمهاجرة لان الطلاق قبلهما لا يقع اتفاقا لان العدة لم يظهر أثرها في حق الطلاق وانما يظهر أثرها في حق الزوج جزوج آخر كذا في المصنف اه ابن مالك على المجمع * (تنبيه) * قال في الشرئلا لية لم يذكر المصنف عكس المسئلة الاولى وهو ما لو حررها بعد شرائه ثم طاقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول محمد وأبي يوسف الاول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى فاه قاضيان فعليه تكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعاً للمجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو حررتة هي بعد شرائه اياه اه (قوله واعتبار عدده بالنساء) لقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة ثنتان وعدتها حوضتان رواء أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه وقال الترمذي حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطني قال القاسم وسالم عمل به المسلمون ونماه في الفسخ وحقق انه ان لم يكن صحيحا فهو حسن (قوله مطلقا) راجع الى الحرية والامة أي سواء كانت الحرية والامة تحت حر أو عبد ط (قوله ويقع الطلاق الخ) يعني اذا قال لامرأته أعنتك تطلق اذا نوى أو دل عليه الحال واذا قال لامته طلقته لا تعنت لان ازالة الملك أقوى من ازالة القيد وليست الاولى لازمة للثانية فلا تصح استعارة الثانية للاولى ويصح العكس درر (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهنديه الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة أن يكون مصدرا ومعنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرا ومعنونا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصيغة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا لان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب أمابعد فانت طالق فكتب هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بمجيء الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق ففاه الكتاب فقرأته أولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله ان مستبينة) أي ولم يكن مرسوما أي معنادا وانما يقيد به لفهمه من مقابله وهو قوله ولو كتب على وجه الرسالة الخ فانه المراد بالمرسوم (قوله مطلقا) المراد به في الموضوعين نوى أو لم ينو وقوله ولو على نحو الماء مقابل قوله ان مستبينة (قوله طلق بوصول الكتاب) أي اليها ولا يحتاج الى النية في المستبين المرسوم ولا يصدق في القضاء أنه عن تجربة الخط بجر وهو فهمه أنه يصدق ديانة في المرسوم وحتى ولو وصل الى أبيها فزقه ولم يدفعه اليها فان كان متصفا في جميع أمورها فوصل اليه في بلد ما وقع وان لم يكن كذلك فلا مال يصل اليها وان أخبرها بوصول اليه ودفعه اليها بمنزلة فان امكن فهمه وقراءته وقع والا فلا ط عن الهنديه وفي التارخانية كتب في قرطاس اذا أتاك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخته في آخر أو غيره بنسخه ولم يمله عليه فانها الكتاب بان طلق ثنتين قضاعا ان أقرأنهما كتاباه أو برهن في الديانة تقع واحدة بايهما أتاه أو يبطل الآخر ولو قال للكتاب اكتب طلاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتب ولو استكتب من آخر كتابا بطلاقها وقراءه على الزوج فاحذه الزوج وختمه وعنونه وبعث به اليها فانها ما وقع ان أقر الزوج أنه كتابه أو قال للرجل ابعث به اليها أو قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم يقرأه كتابه ولم تقم بينة لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا ديانة وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقرأه كتابه اه ملخصا (قوله كتب لامرأته) الخ صورته له امرأة تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب بخاف

مطلب في الطلاق بالكتابة

الغام الثاني في المسئلةين (وأوقعه الثالث) فيها (واعتبار عدده بالنساء) وعند الشافعي بالرجال (فطلاق حر ثلاث وطلاق أمه ثنتان) مطلقا (ويقع الطلاق بلخط العتق) بنية أو دلالة حال (لا عكسه) لان ازالة الملك أقوى من ازالة القيد (فروع) كتب الطلاق ان مستبينة على نحو لو وقع ان نوى وقيل مطلقا ولو على نحو الماء فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة وان خطاب كان يكتب بافلائة اذا أتاك كتابي هذا فانت طالق طاققت بوصول الكتاب جوهره وفي البحر كتب لامرأته كل امرأته غيرك وغير فلانة طالق ثم محاسن الاخيرة وبه لم تطلق وهذه حيلة

مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء

منها فكتب اليها كل امرأة على غيرك وغير عائشة طالق ثم محاقوله وغير عائشة اه ح قلت وينبغي أن يشهد على كتابة ما يحاه لثلاث يظهر الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل (قوله عجيبه) وجه العجب نفع الكتابة بعد محوها ط (قوله) وسيجي مالواستثنى بالكتابة) أي في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا اه ح وفي الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية لهذه المسئلة وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية ط والله سبحانه أعلم

(باب الصريح)

لما قدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاولية السني والبدعي وبعض أحكام تلك الكلمات ذكر أحكام بعض جزئياتها مضافة الى المرأة أو الى بعضها وما هو صريح منها أو كتابة فصار كتحصيل يعقب اجبالا (قوله) ما لم يستعمل الاقيه) أي غالبا كما يفيد كلام البحر وعرف في التحرير بما ثبت حكمه الشرعي بلانية وأراد بها اللفظ أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة أو الاشارة المفهومة بلا يقع بالقائه ثلاثة أحجار اليها أو بأمرها بحاق شمرها وان اعتقد الالقاء والخلق طلاقا كجده منه لان ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه مما ذكر كإمرا (قوله) ولو بالفارسية) فما لا يستعمل فيها الا في الطلاق فهو صريح يقع بلانية وما يستعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كليات العربية في جميع الأحكام بحر وفي حاشيته للخير الرمي عن جامع الفصولين أنه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فعل كذا تجرى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي ان يصح اليقين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيسه اه قلت لكن قال في نور العين الظاهر أنه لا يصح اليقين لما في البرازية من كتاب الفاظ الكفر أنه قد اشتهر في رساتيق شروان ان من قال جعلت كذا أو على كذا أنه طلاق ثلاث معلق وهذا باطل ومن هذيان العوام اه فتأمل*(تنبيه)* قال في الشرنبلالية وقع السؤال عن التطليق ببلغة الترك هل هو رجعي باعتبار القصد أو بائن باعتبار مدلول سن بوش أو بوش أول لان معناه خالية أو خلية فينظر اه قلت وأفتى الرجعي تليد بالخير الرمي بانه رجعي وقال كذا فتى به شيخ الاسلام أبو السعود ونقل مثله شيخ شايخنا النركاني عن فتاوى على أفندي مفتي دار السلطنة وعن الحامدية (قوله بالتشديد) أي تشديد اللام في مطلقة أما بالتخفيف فيلحق بالكتابة بحر وسيد كره في بابها (قوله) لتركه الاضافة) أي المعنوية فانها الشرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الاشارة نحو هذه طالق وكذا نحو امرأتى طالق وزينب طالق اه ح أقول وما ذكره الشارح من التعليل أصله لصاحب البحر أخذ من قول البرازية في الايمان قال لها لا تخرجي من الدار الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول اه ومثله في الحاشية وفي هذا الاخذ نظر فان مفهوم كلام البرازية أنه لو أراد الحلف بطلاقها يقع لانه جعل القول له في صرفه الى طلاق غيرها والمفهوم من تعليل الشارح تبع للبحر عدم الوقوع أصلا فقد شرط الاضافة مع أنه لو أراد طلاقها تكون الاضافة موجودة ويكون المعنى فاني حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة في كلامها في البحر لو قال طالق فقبيل له من عنيت فقال امرأتى طالقت امرأته اه على أنه في القنية قال عازي بالي البرهان صاحب المحيط وجعل دعوته جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طالقت وقال صاحب التحفة لا تطاق ديانة اه وما في التحفة لا يخالف ما قبله لان المراد طالقت قضاء فقط لما صرح من أنه لو أخبر بالطلاق كاذبا لا يقع ديانة بخلاف الهازل فهذا يدل على وقوعه وان لم يصفه الى المرأة صريحا نعم يمكن حمله على ما ذالم يقل اني أردت الحلف بطلاق غيرها فلا يخالف ما في البرازية ويؤيد ما في البحر لو قال امرأه طالق أو قال طالقت امرأه ثلاثا وقال لم أعن امرأتى يصدق اه ويغفهم منه أنه لو لم يقل ذلك لطلاق امرأته لان العادة أن من له امرأه أنما يحلف بطلاقها لا بطلاق غيرها فقله اني حلفت بالطلاق ينصرف اليها ما لم يرد غيرها لانه يحتمله كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبيها أو أمها أو ولدها

عجيبه وسيجي مالواستثنى
بالكتابة

(باب الصريح)

(صريحه ما لم يستعمل الاقيه)
ولو بالفارسية) كطلقتك
وأنت طالق ومطلقة
بالتشديد قيد بخطابها لانه لو
قال ان خرجت يقع الطلاق
أو لا تخرجي الا باذني فاني
حلفت بالطلاق فخرجت لم
يقع لتركه الاضافة اليها
(ويقع بها) أي بهذه
الالفاظ

مطلب سن بوش يقع به
الرجعي

فقال عمة طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو أم فلان فقد صرحوا بأنهم أطلقوا وأنه لو قال لم أعن امرأتى
لا يصدق قضاء إذا كانت امرأته كما وصف كما سيأتي في قبيل الحكايات وسيذكر قريباً أن من الالفاظ المستعملة
الطلاق يلزمنى والحرام يلزمنى وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلا نية للعرف الخ فاوقعوا به الطلاق مع أنه
ليس فيه اضافة الطلاق اليها صريحاً فهذا ما يدل على القنية وظاهره أنه لا يصدق في أنه لم يرد امرأته للعرف
وأنه أعلم (قوله وما بعناها من الصريح) أى مثل ما سيذكر من نحو كوني طالقاً وأطلقى ويا مطلقاً
بالتشديد وكذا المضارع إذا غلب في الحال مثل أطلقك كفى البحر قلت ومنه في عرف زماننا تكوّن طالقاً
ومنه من دى طلاقك فقلت أخذت فقد صحح الوقوع به بلا اشتراط نية كفى الفتح وكذا لا يشترط قولها أخذت
كفى البحر وأما ما في البحر من أن منه شئت طلاقك ورضيت طلاقك ففيه خلاف وحزم الزياي بأنه لا بد فيه ما
من النية كما ذكره الخبير الرملي أى فيكون كتابه لأن الصريح لا يحتاج إلى النية وأما ما في البحر أيضاً من أن منه
وهبت لك طلاقك وأودعتك طلاقك ورهبتك طلاقك فسيذكر الشارح تصحيح عدم الوقوع به وأما أنت
الطلاق فليس يعنى المذكور لأن المراد بها ما يقع به واحدة رجعية وإن نوى خلافها كما صرح به المصنف
وأنت الطلاق تصح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وأما أنت أطلق من فلانة في النهر عن الولوالجية أنه كتابة
قال فان كان جواباً بالاقولها ان فلان أطلق امرأته وقمع ولا يدين كفى الخلاصة لأن دلالة الحال قائمة مقام النية
حتى لو لم تكن قائمة لم يقع إلا بالنية اه فافهم (قوله ويدخل نحو طلاع وتلاخ الخ) أى بالغين المجبة قال في
البحر ومنه الالفاظ المصحفة وهي خمسة فزاد على ما هنا تلاق وزاد في النهر ابدال القاف لاما قال ط ويبنى
أن يقال ان فاء الكلمة اما طاء أو تاء واللام اما قاف أو عين أو غين أو كاف أو لام واثان في خمسة بعشرة
تسعة منها مصحفة وهي ما عدا الطامع القاف اه (قوله أو ط ل ق) ظاهر ما هنا ومثله في الفتح والبحر أن
يأتى بحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بينهما وبين أسمائهم ساني النسخة مرة من كتاب العتق وعن أبي
يوسف فبين قال لامته ألف نون تاء حاء واهاء أو قال لامرأته ألف نون تاء طاء ألف لام قاف أنه أن نوى
الطلاق والعناق تطلق المرأتى وتعتق الامة وهذا بمنزلة الكتابة لأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من
صريح الكلام الا أنهم لا يستعمل كذلك فصارت كالكتابة في الافتقار إلى النية اه وأنت خبر به أنه إذا
افتقر إلى النية لا يناسب ذكره هنا لأن الكلام فيما يقع به الرجعية وإن لم ينو وسيصرح الشارح أيضاً
بعد صفحة باقتضائه إلى النية وذكره أيضاً في باب الكتابة وقد مناه أيضاً أول الطلاق عن الفتح وفي البحر
ويقع بالتهجي كانت ط ل ق وكذا لو قيل له طلقها فقال ن ع م أو ب ل ي بالهجاء وإن لم
يتكلم به أطلق في الخاتبة ولم يشترط النية وشروطها في البدائع اه قلت عدم التصريح بالاشتراط لا ينافي
الاشتراط على أن الذي في الخاتبة هو مسألة الجواب بالتهجي والسؤال بقول القائل طلقها فريضة على إرادة
جوابه فيقع بلا نية بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتهجي تأمل (قوله أو طلاق باش) كلمة فارسية قال في
النسخة مرة ولو قال لها سمى طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكّم النية وكان الامام ظهير الدين يفتى بالوقوع في
هذه الصورة بلا نية (قوله بلا فرق الخ) هذا ذكره في الالفاظ المصحفة فكان عليه ذكره عقبها بلا فصل
(قوله تعمدته) أى التحصيف تخويفها بلا قصد الطلاق (قوله طلق امرأتك) وكذا أطلق لو قيل له
أنت طلق امرأتك على ما بحثه في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم أو بلى كما سيأتي في
الفروع آخر هذا الباب (قوله طلق) أى بلا نية على ما قررناه آنفاً (قوله واحدة) بالرفع فاعل قوله
ويقع وهو صفة أو صوف محذوف أى طلق واحدة فأداه القهستاني (قوله رجعية) أى عند عدم ما يجعل
بائنات في البدائع أن الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن فالاول أن يكون بحر وف الطلاق بعد
الدخول حقيقة غير مقرون بوض ولا بعدد الثلاث لا اتصالاً ولا إشارة ولا وصف بصفة تأتي عن البيئونة
أو تدل عليهما من غير حرف العطف ولا مشبه بعدد أو صفة تدل عليها أو أماً الثاني فجلافة وهو أن يكون بحر وف

مطلب من الصريح الالفاظ
المصحفة

وما بعناها من الصريح
ويدخل نحو طلاع وتلاخ
وطلاك وتلاك أو ط ل ق
أو طلاق باش بلا فرق بين
عالم وجاهل وإن قال تعمدته
تخويفاً لم يصدق قضاء إلا
إذا أشهد عليه قبله به يفتى
ولو قيل له طلق امرأتك
فقال نعم أو بلى بالهجاء
طلق بحر (واحدة رجعية)

مطلب من الصريح نوعان رجعي
وبائن

الابانة و بحروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقر ونا بعد الثلاث فصا أو إشارة أو
 موصوفا بصفة تنبي عن البيئونة أو تدل عليه من غير حرف العطف أو مشها بعدد أو صفة تدل عليها اه و يعلم
 من ترا القيد بما يذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشيرابا ما بعده و وقوع البائن في
 أنت طالق بائن بخلاف و بائن و بائن طالق كالف أو تطليقة طويلة واختار في الفتح أن القسم الثاني ليس
 من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في البحر ما في البس دائع مع لابان حصد الصريح يشمل الكل
 قال في النهر لا يقع بأنه قبل الدخول أو على مال ونحو ذلك ليس كتابه والا لا يحتاج الى النية أو دلالة
 الحال فتعين أن يكون صريحا ذلا واسطة بينهما اه وفيه عن الصيرفية لو قال لها أنت طالق ولا
 رجعة لي عليك فرجعية ولو قال على ان لا رجعة لي عليك فبائن اه وسيد أني آخر الباب تمام الكلام
 على الفرع الأخير (قوله وان نوى خلافها) قيد بنيت له لانه لو قال جعلتها بائنة أو ثلاثا كانت كذلك
 عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا على قوله انه الحق به انتين لا أنه جعل الواحدة ثلاثا كذا في البس دائع
 ووافقه الثاني في البيئونة دون الثلاث ونفاهما الثالث نهروة اه وفيه في البحر وسيد كره المصنف في باب
 الكتابات وعلم مما ذكرنا أنه لو قرنه بالعدد ابتداء فقال أنت طالق ثنتين أو قال ثلاثا يقع له ما سيأتي في الباب
 الآتي انه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسيد كره في الكتابات ما لو ألحق العدد بعد ما سكت (قوله من
 البائن أو أكثر) بيان لقوله خلافها فان الضمير فيه الواحدة الرجعية بخلاف الواحدة الاكثر رجعيان أو بائنا
 وخلاف الرجعية البائن ففي كلامه لف ونشر مشوش وفيه أيضا إشارة الى أنه لا يشمل نية المكره الطلاق عن
 وثاق فلا يرد أنه تصح نيته قضاء كما أي تريبا فاهم (قوله خلافها للشافعي) راجع الى قوله أو أكثر فقط
 والاولى ان يقول خلافها لثمة الثلاثة كما يفاد من البحر وهو القول الاول للامام لانه نوى بمحمل لفظه ط
 (قوله أو لم ينو شيئا) لما مر أن الصريح لا يحتاج الى النية ولكن لا بد في وقوعه قضاء وديانة من قصد اضافة
 لفظ الطلاق اليها علما بمعناه ولم يصرفه الى ما يحتمل كما أفاده في الفتح وحقيقته في النهر احتراز اعماله كره مسائل
 الطلاق بحضرتها أو كتب نافلا من كتاب امرأت طالق مع التناظر أو حتى عين غيرة فانه لا يقع أصلا لم يقصد
 زوجت وعما لولفته لفظ الطلاق فنلفظ به غير عالم بمعناه فلا يقع أصلا على ما أفق به مشايخ أو زوجة صيانة
 عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وعما لو سبق لسانه من قول أنت حائض مثلا الى أنت طالق
 فانه يقع قضاء فقط وعما لو نوى بائن طالق الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء فقط أيضا أو ما الهازل فيقع طلاقه
 قضاء وديانة لانه قصد السبب عالم بانه سبب فرتب الشرع حكمه عليه أرادته ولم يرد كما مروج هذا ظهر عدم
 صحة ما في البحر والاشباه من ان قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية انما هو في القضاء أما في الديانة فمحتاج
 اليها أخذ من قولهم لو نوى الطلاق عن وثاق أو سبق لسانه الى لفظ الطلاق يقع قضاء فقط أي لاديانة لانه
 لم ينو وفيه نظران عدم وقوعه ديانة في الاول لانه صرف اللفظ الى ما يحتمل وفي الثاني لعدم قصد اللفظ
 والا لزم من هذا أنه يشترط في وقوعه ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح أما اشتراط نية الطلاق فلا
 بدليل أنه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع ديانة أيضا كما يأتي مع انه لم ينو معنى الطلاق وكذا لو طلق
 هازلا (قوله عن وثاق) يقع الواو وكسرها القيد وجمعه وثق كرباط وربط مصباح وعلم انه لو نوى الطلاق
 عن قيد دين أيضا (قوله دين) أي تصح نيته فيما بينه وبين ربه تعالى لانه نوى ما يحتمل لفظه في نيته المقى
 بعدم الوقوع أما القاضي فلا يصدق ويقضى عليه بالوقوع لانه خلاف الظاهر بلا قرينة (قوله ان لم
 يقرنه بعدد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح بالوثاق أو القيد بان قال أنت طالق ثلاثا من
 هذا القيد فيقع قضاء وديانة كفي البرازية وعلا في المحيط بانه لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف
 الى قيد النكاح كى لا يلغو اه قل في النهر وهذا التعليل يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اه ولذا
 أطلق الشارح العدد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قيد النكاح بسبب العدد مع التصريح بالقيد دفع عدمه

وان نوى خلافها) من البائن
 أو أكثر خلافا للشافعي
 (أو لم ينو شيئا) ولو نوى به
 الطلاق عن وثاق دين ان
 لم يقرنه بعدد ولو مكرها

مطلب في نسول البحران
 الصريح يحتاج في وقوعه
 ديانة الى النية

بالاولى (قوله صدق قضاء أيضا) أي كما يصدق ديانة لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي
 الاكراه ط (قوله كما لو صرح الخ) أي فانه يصدق قضاء وديانة الا اذا قرنه بالعدد فلا يصدق أصلاً كما
 (قوله وكذا لو نوى الخ) قال في البحر ومنه أي من الصريح بإطلاق أو بامطابقة بالتشديد ولو قال أردت الشتم
 لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة باتفاق الروايات
 وقضاء في رواية أبي سليمان وهو حسن كافي الفتح وهو الصحيح كافي الحاشية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق
 وكذا لو كان لها زوج قدمات اه قلت وقد ذكرنا هذا التفصيل في صورة النداء كما سمعت ولم أر من ذكره
 في الاخبار كما كنت طالق فتأمل (قوله لم يصدق أصلاً) أي لا قضاء ولا ديانة قال في الفتح لان الطلاق لرفع القيد
 وهي ليست مقيدة بالعمل فلا يكون محتمل اللفظ وعنه انه يدين لانه يستعمل للتحصيل (قوله دين فقط) أي
 ولا يصدق قضاء لانه نظر انه طالق ثم وصل لفظ العمل استدراكا بخلاف ما لو وصل لفظ الوفاق لانه يستعمل
 فيه قليلا لفتح والحاصل كافي البحر أن كلام الوفاق والقيد والعمل اما أن يذكروا وينوي فان ذكرها
 أن يقرب بالعدد أو لافان قرن به وقع بلانية والافان ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظي الوفاق والقيد لا يقع
 أصلاً وان لم يذكر بل نوى لا يدين في لفظ العمل ودين في الوفاق والقيد يقع قضاء الا أن يكون مكرها
 والمرأة كالمقاضي اذا سمعته أو أخبرها عدل لا يحل لها تمكينه والفتوى على انه ليس لها قتله ولا تقتل نفسها
 بل تقسدي نفسها بمال أو نهر بكماله ليس له قتلها اذا حرمت عليه وكلها برودة بالسحر وفي البرازية عن
 الاوزجندی انها ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا يبين لها فلا تم عليه اه قلت أي اذا لم تقدر على الفداء
 أو الهرب ولا على منعه عنها فلا يبين في ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ) بيان لما اذا أخبر عنها
 بمصدر معرف أو منكر أو اسم فاعل بعده مصدر كذلك (قوله يعني بالمصدر الخ) الاولى ذكره بعد قول
 المصنف أو ثنتين (قوله وقفتا رجعتين) هذا ما مشى عليه في الهداية ويروي عن الثاني وبه قال أبو جعفر
 ومقتضى الاطلاق عدم الصحة وبه قال نفر الاسلام وأيده في الفتح وذكر في النهر انه يرجع في المذهب (قوله
 لو مدخولها) والابان بالاول فيا في الثاني (قوله أو ثنتين) أي في الحرة (قوله لانه صريح مصدر)
 على لقوله أو ثنتين يعني ان المصدر من الفاظ الوجدان لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالقرينة
 الحقيقية أو الجنسية والمثنى بعزل عنهما نهر (قوله لانه فرد حكمي) لان الثلاث كل الطلاق فهي
 الفرد الكامل منه فارادتها لا تكون ارادة العدد ط (قوله ولذا كان) أي للفردية الحكمية (قوله
 لكن يخرم في البحر انه سهو) حيث قال وأما ما في الجوهره من انه اذا تقدم على الحرة واحدة فانه يقع ثنتان
 اذا نواهما يعني مع الاولى فهو ظاهر اه وتطرق فيه صاحب النهر بانه اذا نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى
 الثلاث واذا لم يبق في ملكه الا ثنتان وقعتا اه ح أقول ان كان المراد انه نوى الثنتين وضمومتين الى الاولى
 لم يخرج بذلك عن نية الثنتين وذلك عدد محض لا تصح نيته وان كان المراد انه نوى الثلاث التي من جملتها الاولى
 فهو صحيح لان الثلاث فردا عتباري قال في النخبة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت على حرام ينوي ثنتين
 لا تصح نيته ولو نوى الثلاث تصح نيته وتقع طلبت ثنتين أخريان اه فافهم * (فرع) * في البرازية قال
 لا سرأنية أنتماعا على حرام ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صححت نيته عند الامام وعليه الفتوى
 (قوله فيقع بلانية للعرف) أي فيكون صريحا لا كناية بدليل عدم اشتراط النية وان كان الواقع في لفظ
 الحرام البائن لان الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوع البائن به بحث سند ذكره في باب الكليات
 وانما كان ما ذكره صريحا لا صافيا في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق
 غيره ولا يخلف به الا الرجال وقد مر أن الصريح ما غاب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا
 الا به من أي لغة كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحا كما أفق المتأخرون في أنت على
 حرام بانه طلاق بائن للعرف بلانية مع ان المنصوص عليه عدد المتقدمين توقفه على البينة ولا ينافي ذلك ما يأتي

صدق قضاء أيضا كالأول
 صرح بالوفاق أو القيد
 وكذا لو نوى طلاقها من
 زوجها الاول على الصحيح
 حاشية ولو نوى عن العمل لم
 يصدق أصلاً ولو صرح به
 دين فقط (وفي أنت الطلاق)
 أو طلاق (أو أنت طالق
 الطلاق أو أنت طالق
 طلاقاً يقع واحدة رجعية
 ان لم ينو شيئاً أو نوى) يعني
 بالمصدر لانه لو نوى بطالق
 واحدة وبالطلاق أخرى
 وقفتا رجعتين لو مدخولاً
 بها كقوله أنت طالق أنت
 طالق زيلعي (واحدة أو
 ثنتين) لانه صريح مصدر
 لا يحتمل العدد فان نوى ثلاثاً
 (ثلاث) لانه فرد حكمي
 (و) لذا كان (الثنتان في
 الامة) وكذا في حرة تقدمها
 واحدة جوهره لكن يخرم في
 البحر أنه سهو (بمنزلة الثلاث
 في الحرة) ومن الالفاظ
 المستعملة الطلاق يلزم
 والحرام يلزم وعلى الطلاق
 وعلى الحرام فيقع بلانية
 للعرف فلو لم يكن له امرأة

من انه لو قال طلاقك على لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا جعل ما أفتى به العلامة أبو الوالد
أفندي مفتي الروم من ان على الطلاق أو يلزم من الطلاق ليس يصريح ولا كناية أي لانه لم يتعارف في زمنه
ولذا قال المصنف في نهج انه في ديار ناصار العرف فاشيافي استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق
غيره فيجب الاقتناء به من غير نسبة ككلها والحكم في الحرام يلزم على الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به
للتعارف الشيخ قاسم في تصحيحه واقتناء أبي السعود مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً كما
لا يخفى اه وما ذكره الشيخ قاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر
والسيدى عبد الغنى النابلسي رساله في ذلك سماها رفع الاعتلاق في على الطلاق ونقل فيها الوقوع عن بقية
الماذاهب الثلاثة أقول وقد رأيت المسئلة منقولة عندنا من المتقدمين في الذخيرة وعص ابن سلام فيمن قال ان
فعلت ثلاث تطليقات على أو قال على واجبات يعتبر عادة أهل البلد هل غلب ذلك في أيمانهم اه
وكذا ذكرها السروجي في الغاية كجائتي وما أفتى به في الخبرية من عدم الوقوع تبعاً لأبي السعود أفندي
مقدرجع عنه وأفتى عقبه بخلافه وقال أقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهاده في معنى التطليق فيجب
الرجوع إليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر الفروج اه * (تنبيه) * عبارة المحقق ابن الهمام
في الفتح هكذا وقد عرفت في عرفنا في الحلف الطلاق يلزم لا يفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع
فيجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فان طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله
على الطلاق لا يفعل اه وهذا صريح في انه تعليق في المعنى على فعل الحلف عليه بغلبة عرف وان لم يكن
فيه أداة تعليق صريحاً وأيت التصريح بان ذلك معتبر في الفصل التاسع عشر من التاترخانية حيث قال وفي
الحاوى عن أبي الحسن السرخسي فيمن اتهم انه لم يصل الغداة فقال عبده حرانه قد صلاها وقد تعارفوه شرطاً في
لسانهم قال أجري أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي حران لم أكن صليت الغداة وصلها لم يعتق
كذا هنا اه وفي السبازية وان قال انت طالق لودخلت الدار لطلقة تلك فهدارجل حلف بطلاق امرأته
ليطلقها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حران دخلت الدار لا ضربيك فهذا رجل حلف بعقب عبده ليضربها
ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه أن يطلقها فان مات أو ماتت فقد سدت الشرط في آخر الحياة اه اى
فيقع الطلاق كما في منية المفتي قلت فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم أطلقك انت طالق وان دخلت الدار
ولم أضربك فعبدى حرود كرا الحنا بلة في كتبهم انه جار مجرى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في النهر
ولو قال على الطلاق أو الطلاق يلزمى أو الحرام ولم يقل لا يفعل كذا لم أجسد في كلامهم اه وفي حواشي
مسكين وقد نظف فيه شيخنا صرحاً به في كلام العاية للسروجي معزياً إلى المعنى ونصه الطلاق يلزمى
أو لازم لي صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله على الطلاق اه ونقل السيد الحاوى عن
الغاية معزياً إلى الجواهر الطلاق لا يلزم يقع بغيرنية اه قامت لكن يحتمل ان يكون مراد العاية ما اذا ذكر
الحلوف عليه لما علمت من انه يراد به في العرف التعليق وان قوله على الطلاق لا يفعل كذا بمنزلة قوله ان فعلت
كذا فان طالق فاذا لم يذكر لا يفعل كذا بقى قوله على الطلاق بدون تعليق والمتعارف استعماله في وضع
التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء منجز الم يكن صريحاً فينبغي ان يكون على الخلاف
الآن في فيما قال طلاقك على ثم رأيت سيدى عبد الغنى ذكر نحوه في رسالته * (تنبيه) * ينبغي انه لو نوى
الثلاث تصح نيته لان العلق مذكور باللفظ المصدر وقد علمت صحته فيه وكذا في قوله على الحرام فقد صرحوا
بانه تصح نيته الثلاث في أنت على حرام (قوله يكون يميناً الخ) يعنى في صورة الحلف بالحرام فانه المذكور في
الذخيرة وغيرهما ثم رأيت في السبازية قال في الموضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأان
حنث لزمته الكفارة والنسي على أنه لا يلزم اه (قوله وكذا على الطلاق من ذراعى) هذا بحث لصاحب
البصر أخذ مما مر من انه لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعدد وقع قضاء لاديانته قال فانه يدل على

مطلب في قولهم على
الطلاق على الحرام

يكون يميناً يكفر بالحنث
تصحيم القدورى وكذا على
الطلاق من ذراعى بحر

مطلب في قوله على الطلاق
من ذراعى

الوقوع قضاء هنا بالاولى وروده العلامة المقدسي بأنه في المقيس عليه مخاطب المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر العمل الذي لم تكن مقيدة به حسا ولا شرعا فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف الى غيره بلا دليل بخلاف المقيس لانه أضاف الطلاق الى غير محله وهو ذراعه مع انه اذا قال أنا منك طالق ياغواه مخلصا وذكركم به الخبر الرمي قات وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لما سر من أن قوله على الطلاق لا يفعل كذا بمنزلة ان فعلت فانت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معنى ولولا اعتبار الاضافة المذكرة لم يقع فكذلك صار هـ اذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق من ذراعي فساوى المقيس عليه في الاضافة الى المرأة أيضا فان قوله أنا منك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحا لا يقع لان الطلاق صفة للمرأة وأما قوله على الطلاق فان معناه وقوع طلاق المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله مع اضافة الوقوع الى محله أيضا فانه شاع في كلامهم قولهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق نعم قال الخبير الرمي ان الحاصل بقوله على الطلاق من ذراعي لا يربطه الزوجة قطعا اذ عادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع فيه قولون تارة من ذراعي وتارة من مروتهم وبعضهم يزعمون ان يد بعد ذكره لان النساء لا خير في ذكرهن اه قلت ان كان العرف كذلك فينبغي ان لا يتردد في عدم الوقوع لانه أوقع الطلاق على ذراعه ونحوه لا على المرأة ثم قال الخبير الرمي اللهم الا أن يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعي فلا يقول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث يعينه فتأمل اه (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع) قال في الخاتمة ولو قال طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال ألا ترى انه لو قال الله على طلاق امرأتى لا يلزمه شيء اه قات ومقتضاها ان عدم الوقوع في طلاقك على انه صيغة نذركه قوله على تحية فكأنه نذر ان يطلقها والنذر لا يكون الا في عبادة مقصودة والطلاق أبعض الحلال الى الله تعالى فليس عبادة فلذا لم يلزمه شيء (قوله ولو زاد الخ) ظاهره ان قوله طلاقك على بدون زيادة ليس فيه الخلاف المذكور وهو المفهوم من الخاتمة والخلاصة أيضا السكن نقل سيدي عبد الغني عن أدب القاضي للسرخسي رجل قال لامرأته طلاقك على قرض أولازم أو قال طلاقك على فالصحيح انه يقع في السكك بخلاف المعتق لانه مما يجب فعل اخباره ونقل مثله عن مختصر المحيط (قوله وقال الخاصي المختار نعم) عبارة فتاوى الخاصي قال لها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لازم لي يقع بلانية عند أبي حنيفة وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى اه وأنت خبير بان اللفظ الفتوى أكد اللفاظ التصحيح ونقل في الخاتمة عن الفقيه أبي جعفر انه يقع في قوله واجب لتعارف الساس لافي قوله ثابت أو فرض أولازم لعدم التعارف ومقتضاء الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زماننا كما علمت وعلى الخاصي الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا أو ثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت الا بعد الوقوع قال في الفتح وهذا يفيد أن ثبوته اقتضاه ويتوقف على نيته الا أن يظهر فيه عرف فاش فيه صير صريحا فلا يصدق قضاء في صرفه عنه وفيما بينه وبين الله تعالى ان قصده وقع والا لافانه قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى ينبغي ان أفعله لا أني فعلته فكأنه قال ينبغي ان أطلقك اه (قوله قال السكك الحق نعم) نقله عنه في البحر والنهر وأقره عليه بهدسكايتهما لخلاف وجهه انه يحتمل الدعاء وتوقف على النية وفي التنازعانية عن العتابة المختار عدم توقفه عليها وبه كان يفتي طهير الدين قال المقدسي ويقع في عصرنا ظاهرا هذا يطلب الرجل من المرأة فنقول أبرأك الله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بعهتها لتعارفهم بذلك اه قلت ومثله في فتاوى قارئ الهداية والمقاومة المحمية وسياق تساميه في الخلع (قوله كوني طالقاً أو اطلقني) قال في الفتح عن محمد انه يقع لان كوني ليس أمرا حقيقة لعدم تصور كونها طالقاً منها بل عبارة عن اثبات كونها طالقاً كقوله تعالى كن فيكون ليس أمرا بل كناية عن التكوين وكونها طالقاً يقتضي ايقاعا قبل فيتمضم ايقاعا سابقة وكذا قوله اطلق ومثله للامة كوني حرة (قوله أو يامطلقة) قدمنا أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانه وكذا قضاه في الصحيح وفي التنازعانية عن المحيط قال أنت طالق ثم قال

ولو قال طلاقك على لم يقع
ولو زاد واجب أولازم أو
ثابت أو فرض هل يقع قال
السيبازي المختار لا وقال
القاضي الخاصي المختار نعم
ولو قال طلقك الله هل يقتصر
لنية قال السكك الحق نعم
ولو قال لها كوني طالقاً
أو اطلق أو يامطلقة

بامالة لا تقع أخرى (قوله بالتشديد) أي تشديد اللام أما بخطبها فهو ملحق بالكتابة كما قدمناه من البحر
 (قوله وقع) أي من غير نسبة لانه صريح (قوله بكسر اللام وضمها) ذكر الضم بحث اصحاب النهر حيث
 قال وينبغي أن يكون الضم كذلك اذ هو لغته من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه واعترض
 بأنه ينبغي توقف الضم أيضا على النية لانه اذا لم ينتظر الا تحل تكسر مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة
 فلم يكن صريحا بخلاف الكسر على لغة من ينتظر اه قلت قد يجاب بأن الضم في نداء الترقيم لما كان لغة
 ثابتة لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ المرغم يعلم أن المراد به نداء
 تلك المادة وان انتظار المحذوف وعدمه أمر اعتباري قدره وليدواعليه الضم والكسر والالزم أن يكون
 المنادى اسما آخر غير المقصود نداه هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله أو أنت طال بالكسر) أي فانه يقع بالنية
 بخلاف أنت طاق بحذف اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه فانتارخانية (قوله والا
 توقف على النية) أي وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أي أو ما في حكمها
 كالذاكرة والغضب كافي الغانية وفي كتابان الفتح أن الوجه اطلاق التوقف على النية مطلقا لانه بالافاف
 ليس صريحا بالاتفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترقيم لغة جاز في غير النداء فانت في لغة وسمرفا في صدق قضاء
 مع المين الاعند الغضب أو هذا كذا الطلاق فيقع قضاء أسكنها أو لا ونعامة فيه قلت وما قدمناه آنفا عن
 التارخانية من أن حذف آخر الكلام معناه عرفا فيجد الجواب فان لفظ طالق صريح قطع فاذا كان حذف
 الآخر معناه اذ عرف فالتحريم من صراحته وقد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده أهل
 البديع من قسم الاكتفاء وتنظم فيه المولدون كثير ومنه * أين النجاة لعاشق أين النجاة * وأيضا فان ابدال
 الآخر بحرف غيره كالالفاظ المحصنة المتقدمة لم يخرج من صراحته مع عدم غلبة الاستعمال فيها وما ذاك
 الا لكونها أريد بها اللفظ الصريح وان التخصيف عارض لجر يائه على اللسان خطأ أو قصد الكونه لغة المتكلم
 هـ اما ما ظهر لهما في القاصر (قوله كلوتهما) أي فانه يتوقف على النية وقد مر بيانه فافهم (قوله وفي
 النهر عن التخصيف الخ) أي تصحيح القدرى للامالة قاسم وقصده الرد على ما فهمه في البحر من أن وهبتك
 طلاقك من الصريح وكذا أودعتك ورهنتك قال في النهر نقل في تصحيح القدرى عن قاضيان وهبتك
 طلاقك الصحيح فيه عدم الوقوع اه ففي أودعتك ورهنتك بالاولى وسيأتى ان وهبتك كناية وفي المحيط
 لوقال رهنتك مالناك قالوا لا يقع لان الرهن لا يفيد زوال الملك اه قلت ومقتضى كونه كناية انه يقع بشرط
 النية وقد عده في البحر في باب السكيات منها وكذا عدمها وهبتك طلاقك وأودعتك طلاقك وأقرضتك طلاقك
 وسيأتى تمامه هناك (قوله كانت طاق) وكذا الوائى بالضمير الغائب أو اسم الإشارة العائد اليها أو باسمها
 العلمى ونحو ذلك وأشار الى أن المراد به ما يعبر به عن جاتهما ووضعا والمراد بقوله أو الى ما يعبر به عنهما ما يعبر
 به عن الجملة بطريق التجوز كقبتك والافا لكل يعبر به عن الجملة كفى الفتح وهو أظهر مما في الزيلعي من أن
 الروح والبدن والجسد مثل أنت كفى البحر لان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن
 لا تدخل فيه الاطراف أفاده في النهر (قوله كالرقبة الخ) فانه يعبر بها عن السكل في قوله تعالى فخر برقبة
 والعنق في ظلت أعناقهم لها خاضعين لوصفها بجمع المذكور الموضوع للعنق والعنق للذوات لا للأعضاء
 والروح في قولهم هاكتر وجهه أي نفسه ومثلها النفس كفى وكتبتنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله
 الاطراف الخ) أي البدان والرجلان والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزاه في النهر الى ابن كمال في
 ايضاح الاصلاح وعزاه الى الرجى الى الفائق لا تخشى والمصباح ورأيت في فصل العدة من الذخيرة قال محمد
 والبدن هو من أيتيه الى منكبيه (قوله والفرج) يعبر به عن السكل في حديث لعن الله الفروج على
 السروج قال في الفتح انه حديث غريب جدا (قوله والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه
 ويبقى وجه ربك أي ذاته الكريمة وأعتق رأسا ورأسين من الرقيق وأنا بخير مما دام رأسك سالما يقال

بالتشديد وقع وكذا يا طال
 بكسر اللام وضمها لانه ترقيم
 أو أنت طال بالكسر والا
 توقف على النية كلوتهما
 به أو بالعنق وفي النهر عن
 التصحيح الصحيح عدم
 الوقوع برهنتك طلاقك
 ونحوه (واذا أضاف الطلاق
 اليها) كانت طالق (أو)
 الى ما يعبر به عنها كالرقبة
 والعنق والروح والبدن
 والجسد الاطراف داخلة
 في الجسد دون البدن
 (والفرج والوجه والرأس)

مراد به الذات أيضا فتح قال في البحر وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يذكر محمدا إذا كفل بعينه قال البلخي
لا يصح كفاي الطلاق إلا أن ينوي به البدن والذي يجب أن يصح في الكفالة والطلاق إذا عين ميا عبر به عن
الكل يقال عين القوم وهو عين في الداس ولعله لم يكن معروفا في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك اه
(قوله وكذا الاستالح) قال في البحر فلا است وان كان مراد فاللدبر لا يلزم مساواتهما في الحكم لان الاعتبار
هنا يكون اللفظ يعبر به عن السكر ألا ترى أن البضع مرادف للفرج وليس حكمه هنا حكمه في التبعير - ير
اه والحاصل أن الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع إذا أضيف اليهما باختلاف مرادف الاول
وهو الدبر ومرادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في
الحكم لكن أو رد في الفتح انه ان كان المعبر بهما عن الكل لا يقع بالاضافة الى الفرع أي لعدم
اشتهار التعبير به عن الكل وان كان المعبر وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في اليد
بلا خلاف لثبوت استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك أي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم
على اليد ما أخذت حتى تزد اه فالتعدي باب بأن المعبر الاول لكن لا يلزم اشتها التعبير به عن الكل عند
جميع الناس بل في عرف المتكلم في بلدته لا يقع بالاضافة الى اليد اذا اشتهر عنده التعبير بهما عن الكل ولا
يقع بالاضافة الى الفرع اذ لم يشتهر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقوعه بالاضافة الى
الرأس باعتبار كونه معبرا به عن الكل لا باعتبار انفسه مقتضرا ولذا لو قال الزوج عذبت الرأس من متصرها قال
الحلواني لا يبعد أن يقال لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ديانة أما في القضاء اذا كان التعبير به عن الكل
عرفا مشتهرا لا يصدق ولو قال عذبت باليد صاحبها كما ذكر في ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم التعبير بهما
عن الكل وقع لان الطلاق مبنى على العرف ولذا لو طلق النبطى بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي ولا يدري به
لا يقع اه فقد قيد الوقوع قضاء في الاضافة الى الرأس أو اليد بما اذا كان التعبير به عن الكل متعارفا
وصرح أيضا بقوله وتعارف قوم التعبير بهما أي باليد فأدانه عند عدم تعارف ذلك عندهم لا يقع مع أن
التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشرا والله تعالى أعلم (قوله والدم) كان المناسب اسقاطه حيث
ذكره في محله فيما سبى أي وأما ذكر البضع والدبر ههنا فذكر مرادفهما ح (قوله كنهها وثانها الى
عشرها) وكذا لو أضافه الى جزء من ألف جزء منها كفاي الخانبة لان الجزء الشائع محمل لسائر التصرفات
كالبيع وغيره هداية قال ط الا أنه يتجزأ في غير الطلاق وقال شيخنا زاده انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى
الى الكل لشيوعه فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئه) علة لقوله أو الى جزء شائع منها ط ونبيه انه يلزم منه
وقوع الطلاق بالاضافة الى الاصبع مثلا فلان المناسب التعادل بما ذكرناه نفعان الهداية (قوله ولو قال الح)
أشار به الى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر من الفرع أفاده في البحر (قوله وقعت
بخاري) أي ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين تاريخا (قوله عملا بالاضافة بين) أي لان
الرأس في النصف الاعلى والفرج في الاسفل فيصير مضافا لطلاق الى رأسها والى فرجها ط عن المحيط قال
في البحر وقد علم به أنه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقا اه وهو ممنوع في الثاني كما هو ظاهر ثم رأى
لان من وقع واحدة بالاضافة لم يعتبر كون الفرع في الثانية فإذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع
بها اتفاقا نعم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقا نعم اعلم أن كلامنا من القولين مشكل لان النصف الاعلى
أو الاسفل ليس جزأ شائعا هو ظاهر ولا محميا يعبر به عن الكل ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني
لا يصير معبرا به عن الكل لان ما مر من انه يقع بالاضافة الى جزء يعبر به عن الكل على تقدير مضاف أي
اسم جزء كما أفاده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن الكل اه وحيث قد فالوجود
في النصف الاعلى نفس الرأس وفي الاسفل نفس الفرع لا اسميهما الذي يعبر به عن الكل ولهذا لو وضع يده
على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لان وضع اليد قرينة على ارادة نفس الرأس بخلاف ما ذالم يضعها

وكذا الاست بخلاف
البضع والدبر والدم على
الختار خلاصة (أو) أضافه
(الى جزء شائع منها)
كنصفها وثلاثا الى عشرها
(وقع) لعدم تجزئه ولو
قال نصفك الاعلى طالق
واحدة ونصفك الاسفل
ثنتين وقعت بخاري فأفتى
بعضهم بطلقة وبعضهم
بثلاث عملا بالاضافة بين
خلاصة (واذا قال الرقة
ملك أو الوجه أو وضع يده
على الرأس أو العنق)

عليه كياناً لأنه يكون بمعنى هذه الذات فليست أم (قوله أو الوجه) أي منك ط (قوله بل عن البعض) بقرينة ذكر منك في الأول ووضع اليد في الأخير (قوله بل قال هذا الرأس) ومثله فيما يظهر هذا الوجه أو هذه الرقبة والظاهر أنه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وأنه لو عبر عنه بقوله هذا العضو لم يقع لان المعبر به عن السك هو اسم الرأس ونحوه لا اسم العضو نظير ما قدمناه آنفاً تأمل (قوله وقع في الاصح) ولهذا لو قال لغيره بعث منك هذا الرأس بأسماء درهم وأشار إلى رأس عبده فقال المشترى قببات جاز البيع يحرم عن الخالية (قوله ففتح) قدمنا عبارته قبل صفحة (قوله كما لا يقع لو أضافه إلى اليد) لانه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن السك حتى لو اشتهر بين قوم وقع كما قدمناه عن الفتح (قوله الابنية المجاز) أي باطلاق البعض على السك اذا لم يكن مشتهراً ولو اشتهر بذلك فلا حاجة إلى نية المجاز وذكروا في الفتح ما حاصله انه عند الشافعي يقع بإضافته إلى اليد والرجل ونحوهما حقيقة ويبان ذلك أن الطلاق محله المرأة لان محل النكاح ومحلية أجزائها للسكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق إلا بالاضافة إلى ذاتها أو إلى جزء شائع منها وهو محل للصرفات أو إلى معين مبر به عن السك حتى لو أريد نفسه لم يقع فالتخلف في أن ما عاكس تعاهل يكون محللاً لاضافة الطلاق إليه على حقيقة دون صيرورته عبارة عن السك فمنسده نعم وعندنا لا وأما على كونه مجازاً عن السك فلا إشكال أنه يقع بدا كان أو رجلاً بعد كونه مستقبلاً أه أي بخلاف نحو الرقيق والظفر فانه لا يستقيم إرادة السك به والحاصل كما في البحر أن هذه الالفاظ الثلاثة صريح يقع قضاء بلانية كالرقبة وكاية لا يقع إلا بالنية كاليد وما ليس صريحاً ولا كاية لا يقع به وإن نوى كالرقيق والسن والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب (قوله والذفن) قلت اطلاق الذفن مرادها السك عرف مشتهر الآن فانه يقال لا يزال بخير مادامت هذه الذفن سالمة فينبغي أن تكون كالرأس (قوله وكذا الثدي والدم جوهرية) أقول الذي في الجوهرية اذا قال دمه فيه روايتان الصحيحة منهما يقع لان الدم يعبر به عن الجلية يقال ذهب دمه هدر أه وهكذا نقول من الجوهرية في البحر والنهر ونقل في النهر عن الخلاصة تصح عدم الوقوع كما هو ظاهر المتن (قوله لانه لا يعبر به) أي بالمد كور من هذه الالفاظ أه ط (قوله فلو عبر به قوم) أي بما ذكر ولا خصوص له بل لو عبر وأبأى عضو كان دمه وكذلك ذكره أبو السعود عن الدرر ونقل الحموي عن الحاميات لجلال زاده ما نصه يجب ان يحتاط في أمر الطلاق اذا أضيف إلى اليد والرجل باللسان التركي فانه مما فيه يعبر به عن الجلية والذات أه ط (قوله وكذا الخ) أصل هذا في الفتح حيث ذكر أن ما لا يعبر به عن الجلية كاليد والرجل والاصبع والذبر لا يقع الطلاق بإضافته اليه بخلاف الرقبة والشافعي ومالك وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة إلى الشعر والظفر والسن والريق والعرق لا يقع ثم قال والعرق والعتاق والظهار والإيلاء وكل سبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف فلو ظاهراً أو إلى أو عتق أو أصعبها لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العفو عن القصاص وما كان من أسباب الحل كالنكاح لا يصح اضافته إلى الجزء المعين الذي لا يعبر به عن السك بخلاف أه قلت ولم يعلم منه حكم الاضافة إلى جزء شائع أو ما يعبر به عن السك في النكاح وتقدم هناك قوله ولا ينبغي بتزوجت نصفك في الاصح احتياطاً خائفة بل لا بد أن يضيفه إلى كلها أو ما يعبر به عن السك ومنه الظاهر والبطن على الاشبه ذخيرة ور بجو في الطلاق خلافه فيحتاج للفرق أه وقد مننا الكلام على ذلك وأن من اختار صحة النكاح بالاضافة إلى الظاهر والبطن اختار الوقوع في الطلاق ومن اختار عدم الصحة في النكاح اختار عدم الوقوع فلا حاجة إلى الفرق (قوله ولو لم ألف جزء) بان يقول أنت طالق جزء من ألف جزء من طلاقة ط (قوله لعدم التجزئ) أي في الطلاق فذكر جزئه كذكر كل صون الكلام العاقل عن الالغاء ولذا جعل الشارع العفو عن بعض القصاص عفواً عن كله فهو على هذا لو قال أنت طالق طلاقة ور بها أو نصفاً طلقت طلقين جوهرية (قوله فلو زادت الأجزاء) أي مع الاضافة إلى الضمير كأنك طالق نصف طلاقة وثلاثها ور بها فقد زادت الأجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع به طلاقة أخرى ط (قوله وهكذا)

أو الوجه) وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح) لانه لم يجعله عبارة عن السك بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق وأشار إلى رأسها وتنع في الاصح ولو نوى تخصيص العضو ينبغي أن يدين فتح (كما لا يقع) لو أضافه إلى اليد) الابنية المجاز (والرجل والذبر والشعر والانتف والساق والمغضد والظاهر والبطن واللسان والاذن والفم والصدر والذفن والسن والريق والعرق) وكذا الثدي والدم جوهرية لانه لا يعبر به عن الجلية فلو عبر به قوم عنها وقع وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة لا الحل اتفاقاً (وبجزء الطلاقة) ولو ن ألف جزء (تطبيقاً) لعدم التجزئ فلو زادت الأجزاء وقع أخرى وهكذا ما لم يقل نصف طلاقة وثلاث طلاقة وسدس طلاقة

بمعنى لو زادت الاجزاء على المطلقتين وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلثي طلقة وثلاثة أرباعها وأربعة أخماسها ح
قال في فتح القدير الآن الأصح في اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة أن تقع واحدة لأنه أضاف الاجزاء
الى واحدة نص عليه في المبسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اه قال في البحر وعلى الأصح لو قال
أنت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كفي الذخيرة بخلاف واحدة ونصف اه وما في الذخيرة عزاء في الهندية
الى المحيط والبدائع لكن الذي رأيت في البدائع ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يذكر هذا في ظاهر الرواية
واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع تطليقتان وقال بعضهم واحدة اه (قوله فيقع الثلاث) لان المنكر اذا
أعيد منكر كان الثاني غير الاول فيستكمل كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف طلقة وثلثها وسدسها حيث
تقع واحدة لان الثاني والثالث عين الاول وهذا في المدخول بها أما غيرها فلا يقع الا واحدة في الصور كلها
بحر (قوله ولو بلا و فواحدة) أي بأن قال نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة دلالة حذف العاطف على
أن هذه الاجزاء من طلقة واحدة وأن الثاني بدل من الاول والثالث بدل من الثاني والبدل هو المبدل منه
أو بعضه (قوله على المختار) أي عند جماعة من المشايخ وقد علمت عن المبسوط أن الأصح بخلافه عند اتحاد
المرجع وأنه جرى عليه في الذخيرة والمحيط (قوله وكذا لو كان مكان السدس ربع الخ) نص عبارة القهستاني
بغلق المحيط لو قال نصف طلقة وثلث طلقة وربع طلقة فثنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان
الربع سدس فثلاث وقيل واحدة اه والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فانه في الثانية لم ترد الاجزاء على
الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثا وفي الاول زادت وجعل الواقع ثنتين مع أنه يجب أن يكون الواقع ثلاثا في
الصورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم المنكرة فيعتبر كل جزء بطلقة
كما تقدم على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهندية هكذا قال أنت طالق نصف طلقة وثلث طلقة
وسدس طلقة يقع ثلاث لأنه أضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والمنكرة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى
ولو قال نصف طلقة وثلثها وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بأن قال نصف طلقة وثلثها
وربعها قيل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الظهيرية اه
وقد منع الفتح انه في المبسوط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل فروع الخلاف هو الاضافة الى الضمير
لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في التارخانية عن المحيط ما نصه وذكر الصدر الشهيد في واقعه اذا قل لها
أنت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وربع طلقة تقع ثنتان هو المختار فعلى قياس ما ذكر الصدر الشهيد
ينبغي في قوله أنت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة تقع طلقة واحدة اه وهذا أقل
اشكالا وكأنه مبني على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم المنكرة أيضا كالاضافة الى الضمير لكنه خلاف
ما حرمه في البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما (قوله وسيجي) أي متنافي آخر التعليق حيث
قال اخراج بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا لا نصف طلقة وقع الثلاث في المختار
اه قال في الفتح وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطبيق لا يجوز في الايقاع فكذا في الاستثناء فكانه
قال الواحدة (قوله بخلاف ايقاعه) أي ايقاع البعض وهو ما ذكره هما (قوله ويقع الخ) كان الاول
بالمصنف تأخير هذه المسئلة عما بهدها كما فعل في الهداية والكنز ليقع الكلام على الاجزاء متصلا (قوله
فيما أصله الحظر) أي بان لا يباح الادفع الحاجة كالطلاق (قوله عند الامام) وقال بدخول الغايين فيقع
في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة وهو القياس لعدم
دخول الغايين في الحدود كبعثك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول الثلاثة استحسن بالعرف وهو أن
هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغايين عدد برأيه الاكثر من الاقل والاقبل من الاكثر
كقولك سني من سنيين الى سبعين أي أكثر من ستين وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة الى ثنتين
انتفى ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق فوقه واحدة ويدخل السك في أصله الاباحة

فيقع الثلاث ولو بلا و
فواحدة ولو قال طلقة ونصفها
فثنتان على المختار جوهره
وكذا لو كان مكان السدس
ربع فثنتان على المختار
وقيل واحدة قهستاني
وسيجي أن استثناء بعض
التطبيق لغو بخلاف ايقاعه
(و) يقع بقوله (من واحدة
الى ثنتين أو ما بين واحدة الى
ثنتين واحدة و) بقوله من
واحدة أو ما بين واحدة (الى
ثلاث ثنتان) الاصل فيما
أصله الحظر دخول الغاية
الاولى فقط عند الامام وفيما
مرجه الاباحة تكذ
من مالى من مائة الى ألف

تكمّل من مالى من درهم الى درهمين أما ما أصله المظفر فلا فان حظره قرينة على عدم ارادة السكّل الا أن الغاية الاولى دخالت ضرورة اذ لا بد من وجودها ليرتب عليها الطلقة الثانية اذ لا ثانية بلا أولى بخلاف الغاية الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثلاثة أما في صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها لعدم الضرورة المذكورة ونعم تقرير في الفتح (قوله الغايتين) أى دخول الغايتين فله أخذ السكّل أى الالف في المثال المذكور كما أفاده في البحر فافهم (قوله ثلاثة الخ) لان نصف التطلّيقتين واحدة وثلاثة أنصاف تطلّيقتين ثلاث تطلّيقان ضرورية تهمر (قوله وقيل ثنتان) لان التطلّيقتين اذا نصفنا كانت أربعة أنصاف فتثلاثة منها طلقة ونصف فتكمل تطلّيقتين وأجيب بان هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفنا تطلّيقتين ونصفنا كلاماً من تطلّيقتين والثاني هو الموجب للاربعة أنصاف والخطا وان كان يحتمل له ولذا لو نواه دين لكنه خلاف الظاهر نهر قال في الفتح لان الظاهر هو أن نصف التطلّيقتين تطلّيقة لا نصفها تطلّيقين (قوله أنصاف طلقتين) وكذا أنصاف ثلاث تطلّيقان ولو قال نصف تطلّيقتين فواحدة وأنصاف ثلاث تطلّيقات ثلاث بحر (قوله طلقتان) لانها طلقة ونصف فيتمسك بالانصاف وفي نصف طلقتين يتمسك بكل نصف فيحصل طلقتان قلت وينبغي أن يكون أربعة أثلاث طلقة وخمسة أرباع طلقة مل ثلاث أنصاف طلقة تأمل (قوله وقيل يقع ثلاث) لان كل نصف يتمسك في نفسه فتصير ثلاثا (قوله والاول أصح) قال في البحر وهو المنة ول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العنابي اه ثم ذكر التخصيص اثنى عشرة صورة وذكر أحكامها فراجعهم (قوله لانه يكثر الاجزاء الخ) أى ان الضرب يؤثر في تكثير اجزاء المضروب لافى زيادة العدد والعلاقة التي جعل لها أجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة ولو زاد في العدد لم يبق في الدنيا فقير لانه يضرب درهميه في مائة فيصير مائة ثم المائة في ألف فتصير مائة ألف وقال زفر والحسن بن زباد والائمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعد الآخر خوررجيه في الفتح بان العرف لا يمنع والفرض انه تسام بعرفهم وأراد فصار كالو أو وقع بلغة أخرى فارسية أو غيرها وهو يدبرها والازام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا فقير غير لازم لان ضرب درهم في مائة ان كان اخبارا كقوله عندى درهم في مائة فهو كذب وان كان انشاء كجعلته في مائة لا يمكن لانه لا يجعل بقوله ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أحاب به في البحر من أن قوله في ثنتين طرف حقيقة وهو لا يصلح له واذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النية كقولوى بقوله استقنى الماء الطلاق فانه لا يقع رده المقدسى بأن اللفظ صريح أى حقيقة عرفية لاهل الحساب صريح في معناه العرفي وكذا رده في النهر والخب قال الرجتي فتزاد هذه المسئلة على المسائل المتقى بها بقول زفر اه أى لان الحق ايس الهمام من أهل الترجيح كما اعترف به صاحب البحر في كتاب القضاء (قوله فثلاث) لانه يحتمل كلامه فان الواو للجمع والظرف يجب مع المظروف فصع أن يراد به معنى الواو بحر وفيه تشديد على نفسه نهر (قوله لو مدخولا بها) أى ولو سكا ليشمل المحتلى بها فان الطلاق في العدة يطبقها احتياطا وهو الاقرب للصواب كما تقدم في أحكام الخلو من باب المهر وبسطنا الكلام عليه هناك (قوله كقوله لها) أى غير الموطوءة أنت طالق واحدة وثنتين فانها تبين بقوله واحدة لا الى عدة فلا يلحقها ما بعدها (قوله فثلاث) لان ارادة معنى مع بى ثابت كقوله تعالى ويتجاوز عن سببائهم في أصحاب الجنة فصار كما اذا قال لها أنت طالق واحدة مع ثنتين أفاده في البحر (قوله مطلقا) أى مدخولا بها أولا ح (قوله لما سر) أى من قوله لانه يكثر الاجزاء لا الافراد ح (قوله فكما سر) أى فيقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنتان في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا ح (قوله واحدة رجعية) لانه وصفه بالضرورة لانه متى وقع في مكان وقع في كل الاما كن فتخصيصه بالشام تقصير بالنسبة الى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر حقيقة فسكان قصر حكمه وهو بالرجعي وطوله بالبائن ولانه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدها الى مكان وهو لا يحتمل فلم يثبت به زيادة شدة نهر (قوله أو ثوب كذا) أى وعابها ثوب غيره نهر (قوله يقع الحال) تفسير لقوله تجبى وذلك لان الطلاق الذي هو رفع القيد

الغايتين اطلاقا (و) يقع
(بثلاثة أنصاف طلقتين
ثلاثة) وقيل ثنتان
(وبثلاثة أنصاف طلقة)
أو نصفى طلقتين (طلقتان
وقيل يقع ثلاث) والاول
أصح (و) واحدة في ثنتين
واحدة أن لم ينو أو نوى
الضرب) لانه يكثر الاجزاء
لا الافراد (وان نوى واحدة
وثنتين فثلاث) لومدخولا
بها (وفي غير الموطوءة
واحدة كـ) بقوله لها
(واحدة وثنتين) لانه لم
يبق للثنتين محمل (وان
نوى مع الثنتين فثلاث)
مطلقا (و) يقع (بثنتين) في
ثنتين ولو (بنية الضرب
ثنتان) لما سر ولو نوى
معنى الواو أو مع فكما سر
(و) بقوله (من هنالى
الشام واحدة رجعية) مالم
يصفها بطول أو كبر فبائنة
(و) أنت طالق (بمكة أو
في مكة أو في الدار والظل
أو الشمس أو ثوب كذا
تجبى) يقع الحال (كقوله
أنت طالق مريضة أو
مصلية) أو وأنت مريضة أو
وأنت تصلين (ويصدق)
في السكّل (ديانة)

الشرعي معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعلق وجوده بوجود أمر معدوم يوجد الطلاق عند وجوده والأفعال والزمان هما الصالحان لذلك لأن كلامه من كلام معدوم في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فإنه لا يتصور الاناطة به وتعامه في الفتح (قوله لا قضاء) لمافي من التخفيف على نفسه بحر (قوله فيتعلق) عطف على قوله ويصدق وقوله به أي بالشرط المذكور في الصور ط (قوله كقوله إلى سنة الخ) في التاترخانية عن المحيط ولو قال أنت طالق إلى الليل أو إلى شهر أو إلى سنة أو إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الربيع أو إلى الخريف فهو على ثلاثة أوجه أما أن ينوي الوقوع بعد الوقت المضاف إليه فيقع الطلاق بعد مضيه أو ينوي الوقوع ويجعل الوقت للامتداد فيقع للعالم أو لا تكون له نية أصلا فيقع بعد الوقت عندنا وللحال عند زفر قاسه على ما إذا جعل الغاية مكانا كالإمكة أو إلى بغداد فإنه تبطل الغاية ويقع للعالم اه (قوله تعليق) لوجود حقيقة بحر (قوله وكذا الخ) أي فيتعلق بالفعل فلا تطلق حتى تفعل بحر (قوله أو في صلاتك) ولا تطلق حتى ترك وتسجد وقيل حتى ترفع رأسها من السجدة وقيل حتى توجد القدرة تاترخانية (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك أو وجعلك فإنه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كقوله البحر ط (قوله لان الظرف يشبه الشرط) من حيث أن المظروف لا يوجد بدون الظرف كالشرط لا يوجد بدون الشرط فيعمل عليه عند تعذر معناه أعني الظرف نهر (قوله تعجيز) الأولى تعجيز على أنه فعل ماض جواب لو كقوله بعده تعاقب بصيغة الفعل وانما تعجز لانه أوقع الطلاق للحال وعالاه إذ كرفيع سواء وجد التحول أو الحيض أو لا رجى قلت وينبغي أن يتعاقب لنوى بالدم التوقيت كما في أتم الصلاة للوك الشمس (قوله ولو بإياد متعلق) لأنها لا لصاق وقد أوقع عليها طافا لمصقا بما ذكر فلا يقع الإبه رجى (قوله وفي حيضك الخ) قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فحسب أن الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لان كلمة في للظرف والحيض لا يصلح ظرفا فيجعل شرطه أو كلمة مع للمقارنة فاد استمر ثلاثين أنه كان حيضا من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حيضك فحسب أن الدم تطلق لان الحيضة اسم للكمال وذلك باتصال الطهر بها ولو كانت حائضا في هذه الفصول كلها لا يقع مالم تطهر وتحيض أخرى لانه يجعل الحيض شرطا للوقوع والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهو الحيض المستقبل لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لنوى في مدة حيضك الموجود تأمل وفي الجوهره ولو قال لها وهي حائض إذا حضت فهو على حيض مستقبل فان عني ما يحدث من هذا الحيض فكأن نوى لانه يحدث حالا فلا بخلاف قوله للمعالي إذا حضت ونوى هذا الحبل لا يحدث لانه ليس له أجزاء متعددة اه وفي الخانية قال الحائض إذا حضت فانت طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال لها إذا حضت غدا فهو على دوام ذلك الحيض إلى فجر الغد لانه لا يتصور حدوث حيضة في العدم فيعمل على الدوام وكذا إذا مرضت وهي مريضة بخلاف قوله للصحة إذا صححت فيقع كما سكت لان الصحة أمر يعتد به فلا دوام محكم الاستدعاء كقوله للقائم إذا قمت وللقاعد إذا قعدت ولله مال إذا ملكته والحيض والمرض وان كان يعتد إلا بالشرع لما علق بالجله أحكاما لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا اه (قوله وفي ثلاثة أيام تعجيز) لان الوقت يصلح طرفا لكونه طاقا للقاء متى طاق في وقت طلق في سائر الاوقات بحر (قوله بمعنى الثالث) لان المجيء فعل فلم يصح طرفا فصا وشرطا بحر (قوله لان الشرط تعتبر في المستقبل) اه لقوله سوى يوم حلفه فان مجيء اليوم عبارة عن مجيء أول جزئه يقال جاء يوم الجمعة كما طلع الفجر واليوم الاول قدم مضى أول جزئه فأفاده في البحر ومفاده ان هذا فيمالي خلاف نه اوق في التاترخانية ولو قال في الليل أنت طالق في مجيء ثلاثة أيام طلق كما طلع الفجر من اليوم الثالث ولو قال في مضى ثلاثة أيام ان قال ذلك ليلا طلق بحر وبشمس الثالث هكذا في بعض نسخ الجامع وفي بعضها لا تطلق حتى تجيء ساعة حلفه من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اه (قوله لغو) لان التكليف رفعت فيه وانما لم يتجيز لانه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح للايقاع الا انه منع مانع من ايقاعه فيه ط

لا قضاء (لو قال عنت اذا) دخلت أو اذا (لبست أو اذا مرضت) ونحو ذلك فيتعلق به كقوله إلى سنة أو إلى رأس الشهر أو الشتاء (وإذا دخلت مكة تعاقب) وكذا في دخولك الدار أو في لبسك ثوب كذا أو في صلاتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك أو لحيضك تعجيز ولو بالباء تعلق وفي حيضك وهي حائض حتى تحيض أخرى وفي حيضك حتى تحيض وتطهر وفي ثلاثة أيام تعجيز وفي مجيء ثلاثة أيام تعاقب مجيء الثالث سوى يوم حلفه لان الشروط تعتبر في المستقبل ويوم القيامة لغو

(قوله وقوله تعبير) لان القبلية طرف متسع فيصدق بحين التكلم ط (قوله ان رفع الخ) الفرق أنه على الرفع يكون تمتا للمرأة فكان فاصلا وعلى النصب يكون نعتا للتطبيق فلم يكن فاصلا نهر عن المحيط أى واذا لم يكن فاصلا أجنبي لم يكن قوله في دخولك مستأنفا بل يتعاقب طلاق فيتعبد به (قوله وسأل الكسائي مجمل الخ) أشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغني من الباب الاول من بحث اللام انه كتب الرشيد الى أبي يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن من الخطا ان قلت فيها فسألت الكسائي فقال ان رفع ثلاثا طاعت واحدة لانه قال أنت طلاق ثم أخبر ان الطلاق الثام ثلاث وان نصبها طاعت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملته معترضة اه ملخصا قال في الفتح وهو بعد كونه غلطا بعيد عن معرفة مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأساليبها لان الاجتهاد يقع في الأدلة السمعية العربية والذي نقله أهل الثبوت من هذه المسألة عن قرأ الفتوى حين وصلت خلافه وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن ولا دخل لأبي يوسف أصلا ولا للرشيد ولقاهم أبي يوسف أجل من ان يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ في المبسوط ذكر ابن سماعة ان الكسائي بعث الى محمد بن قنبر في دفعها لي وقرأتها عليه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن الكسائي جوابه اه وذكر ح عن حاشية المعنى للجلال السيوطي ان هذا هو المروي في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفق الخ) بعد هذين البيتين بيت ثالث وهو قوله

فبيني بها ان كنت غير رفيقة * وما الامرئ بعد الثلاث مقدم

قال في النهر وفي شرح الشواهد للجلال الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء يرفق بضعها والحرق بالضم وسكون الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقا بفتح الخاء والراء وهو ضد الرفق وفي القاموس أن ماضيه بالكسر كفرح وبالضم ككرم وأمين من البن وهو البركة وأشأم من الشؤم وهو ضد اليمين وذكر ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف الفاء والمبتدا أى فهو أعق وان تعليلية واللام مقدرة أى لاجل كونك غير رفيقة والمقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم أى ليس لاحد تقدم الى العشرة والالف بعد تمام الثلاث اذ بها تمام الفرقة اه (قوله فانت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمة) أى معزوم عليه ليس بلعول ولا لعب نهر (قوله وتماه في المغني) حيث قال أقول ان الصواب ان كلاما من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث والواحدة أما الرفع فلان أل في والطلاق اما المجازا الجنس كزيد الرجل أى هو الرجل المعتد به والامام العبد الذكري أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث فعلى العهدة تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة وأما النصب فانه محتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضى وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالق طلاقا ثلاثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة وأن يكون كلاما من المسئلة ترفق عزيمة وحيدة تذك لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا بل يقع ما نواه هذا ما يقتضيه اللفظ والذي أراده الشاعر الثلاث لقوله فبيني بها الخ اه وذكر في الفتح أن الظاهر في النصب المفعول المطلق وفي الرفع العهد الذكري فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعر أنه أراده (قوله وقوله أنت الخ) هذا عقده في الهداية وغيره اذ صلا في اضافته الطلاق الى الزمان (قوله يقع عند طلوع الصبح) أى الفجر الصادق لا الكاذب ولكونه أنحص من الفجر عبر به ووجه الوقوع عند طلوعه انه وصفها بالطلاق في جميع الغد فيتعين الجزء الاول لعدم المزاحم بحر (قوله وصح في الثانية العصر) لانه وصفها به في جزء منه بحر (قوله أى آخر النهار) تفسير مرادوا الظاهر أنه لو أراد وقت الضحوة أو الزوال صدق كذلك ط (قوله قضاء) وقال لا تصح كالاول ولا خلاف في صحته فيها ديانة والفرق عموم متعلقها بدخولها مقدرة لا مفعول طابها للفرق لغة بين صمت سنة وفي سنة وشرايين لا صوم من عمرى حيث لا يبر الا بصوم كله وفي عمرى حيث يبر بساعة وبين قوله ان صمت شهر افعبه ح حيث يقع على صوم جميعه بخلاف ان صمت في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كفى

وقوله تعبير وفي طالق تطليقة
حسنة في دخولك الدار ان
رفع حسنة تعجز وان نصبها
تعلق وسأل الكسائي مجمل
عن قال لامرأته

فان ترفق ياهند فالرفق أمين
وان تخرق ياهند فالخرق
أشأم

فأنت طالق والطلاق عزيمة
ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم
كم يقع فقال ان رفع ثلاثا
فواحدة وان نصبها ثلاث
وتماه في المغني وفيما
علقاه على الملتقى (وب) قوله
(أنت طالق غدا أو في غد
يقع عند طلوع الصبح
وصح في الثانية العصر)
أى آخر النهار قضاء
وصدق فيها ديانة ومثله
أنت طالق شعبان

مطالب في قول الشاعر
فأنت طلاق والطلاق عزيمة

مطلب في اضافة الطلاق
الى الزمان

المحيط فيه تسعة من الزمان مع ذكر هائية الحقيقة ومع حذف هائية تخصيص العام فلا يصدق قضاء وهذا بخلاف
 ما لا يتجزأ الزمان في حقه فإنه لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصفت يوم الجمعة أو في يومها وتعام في البحر
 والنهر قلت وكذا لا فرق بينهما فيما يتجزأ زمانه مع العلم بعدم شموله مثل أكلت يوم الجمعة أو في يومها (قوله
 أو في شعبان) فإذا لم تكن له نية طلقت حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان فوى آخر شعبان فهو
 على الخلاف فتح (قوله اعتبر اللفظ الاول) فيقع في اليوم في الاول وفي غد في الثاني لانه يذكر اللفظ الاول
 ثبت حكمه تجيز في الاول وتعليق في الثاني فلا يحتمل التعبير بذكر الثاني لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق
 التجيز نهر (قوله ولو عطف الخ) قال في التبيين لان المعطوف غير المعطوف عليه غير انه لا حاجة لما الى ايقاع
 الاخرى في الاولى لا مكان وصفها غدا بطلاق واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان اه ح (قوله
 كقوله أنت طالق بالليل والنهار) أي فإنه يقع واحدة إذا كانت هذه المقالة في الليل وكذلك في أول النهار
 وآخرون كانت هذه المقالة في أول النهار ح (قوله وعكسه) بالجر عطف على مدخول الكاف يعني إذا قال
 أنت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار وأوله طلقت فثبتت إذا كانت هذه المقالة بالليل وأول النهار أيضا
 فلو كانت هذه المقالة بالنهار أو آخر النهار انعكس الحكم في الكل كفي البحر ح قلت وهذا إذا لم يصرح في
 المعطوف بلفظ في لسان الذخيرة ولو قال ليلا أنت طالق في ليالك وفي نهارك أو قال نهارا أنت طالق في نهارك وفي
 ليالك طلقت في كل وقت تطايقه فان فوى واحدة دس لانه يحتمل اللفظ بحمل اللفظ على معنى مع (قوله أو اليوم
 ورأس الشهر) أي فيقع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فثبتت فكان الاولى تقديمه على قوله وعكسه
 كما لا يخفى (قوله كائن ومستقبل) كالיום وغدا وأما الماضي والكائن كأمس واليوم ففيه كلام يأتي قريبا
 في الشرح وفي الحاشية قال لها في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فوى واحدة ولو عكس فثبتت
 لان الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله فيقع طلاقان (قوله اتحاد) لانها إذا طلقت اليوم
 تكون طالق في غدا فلا حاجة الى التعدد لكن في البحر عن الحاشية أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت فثبتت في
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولعل وجهه أن اليوم وغدا بمنزلة وقت واحد لدخول الليل فيه بخلاف وبعد غد
 فهمما كوقتين لان تركه يومان البين فريضة على ارادته تطابقا آخر في بعد الغد كما يأتي قريبا ما يؤيده لكن
 يشكل عليه وقوع واحدة في اليوم ورأس الشهر الآن بحسب بان المراد ما إذا كان الخلاف في آخر اليوم
 من الشهر فلا يوجد فاصل تأمل (قوله طلقت واحدة للعال وأخرى في العد) أما في قوله أنت طالق اليوم
 وإذا جاء غدا فلا بد لان المعطوف على الايقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للعال لا يكون
 متعلقا بشرط فلا بد وأن يكون المتعلق بطلقة أخرى فان لم يذكر الواو لا تطلق الا بطلوع الفجر فتوقف المنجز
 لا اتصال مغير الاول بالا سخر كذا في البحر وأما في قوله أنت طالق لابل غدا فإنه أراد بالاضراب ابطال المنجز ولا
 يمكنه ابطاله ويقع بقوله بل غدا أخرى ح (قوله فحرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخره وقال محمد
 والثاني أولا تطلق رجعية لانه أدخل الشك في الواحدة فبقي قوله أنت طالق ولهما أن الوصف متى قرن بذكر
 العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقمن ولو كان
 الوقوع بالوصف للغاذ كالثلاث نهر وقيد بالعدد لانه لو قال أنت طالق أولا لا يقع في قولهم لانه أدخل
 الشك في الايقاع وكذا أنت طالق الا لانه استثناء وكذا أنت طالق ان كان أو ان لم يكن أو لولا لانه شرط
 والايقاع اذا لحقه استثناء أو شرط لم يبق ايقاعا بحر وتام فروع المسئلة فيه (قوله لحالة منافية للايقاع
 أو الوقوع) نشر مرتب ح أي لان موته مناف لايقاع الطلاق منه وموته مناف لوقوعه عليها (قوله كذا
 أنت طالق الخ) لانه أسد الطلاق الى حالة معودة منافية لما كية الطلاق فكان حاصله انكار الطلاق فياغو
 ولانه حين تعدد تعديده انشاء ممكن تعديده اخبارا عن عدم النكاح أي طالق أمس عن قيد النكاح اذ لم
 تنكح بعد أو عن طلاق كان لها ان كان اه فتح وقيد بكونه لم يعاقه بالتزوج لانه لو علق به كأنت طالق

أو في شعبان (وفي أنت
 طالق اليوم غدا أو غدا
 اليوم اعتبر اللفظ الاول)
 ولو عطف بالواو يقع في
 الاول واحدة وفي الثاني
 ثنتان كقوله أنت طالق
 بالليل والنهار أو أول النهار
 وآخره وعكسه أو اليوم
 ورأس الشهر والاصل
 أنه متى أضاف الطلاق
 لوقتين كائن ومستقبل
 بحرف عطف فان بدأ
 بالكائن اتحد أو بالمستقبل
 تعدد وفي أنت طالق اليوم
 وإذا جاء غدا أو أنت طالق
 لابل غدا طلقت واحدة
 للعال وأخرى في الغد أنت
 طالق واحدة أو لا أو مع
 موتي أو مع موتك اغو
 أما الاول فحرف الشك
 وأما الثاني فلا ضارته لحالة
 منافية للايقاع أو الوقوع
 كذا أنت طالق قبل أن
 أتزوجك أو أمس و قد
 (نكحها اليوم)

قبل أن أتزوجك إذا تزوجتك أو أنت طالق إذا تزوجتك قبل أن أتزوجك وفيهما يقع عند الزوج اتفاقا
وتأخو القبلية وإن أخر الجزاء كان تزوجتك فانت طالق قبل أن أتزوجك لم يقع خلافا لابي يوسف لأن الفاء
ربحت الشرطية والمعلق بالشروط كالبحر عند وجوده فصار كأنه قال بعد الزوج أنت طالق قبل أن أتزوجك
وتحاشا في البحر (قوله ولو نسكها قبل أمس الخ) لم أر ما لو نسكها في أمس ومقتضى قول الفخ المذكور أن نفا
ولأنه حين تعذر تصحيحه انشاء الخ أنه يقع لأنه لم يتعذر تأمل ثم رأيت التصريح بالوقوع في شرح درر البحار
حيث قال ولو تزوجها فيه أو قبله تجز (قوله لأن الانشاء في الماضي انشاء في الحال) لأنه ما أسنده إلى حالة
منافية ولا يمكن تصحيحه أخبار الكذب وعدم قدرته على الاسناد فكان انشاء في الحال وعلى هذه النكتة حكم
بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكم أكثرهم بعدمه ونحاشا في الفسخ والبحر والنهر
وقد مر الكلام عليها مستوفى في أول الطلاق (قوله تعدد) لأن الواقع في اليوم لا يكون واقعيا في أمس فاقضى
أخرى بحر عن المحيط قال في النهر أنت نجس بران العلة المذكورة في أمس واليوم تأتي في اليوم والامس
فتدبر في الفرق بينهما فانه دقيق على أن مقتضى الأصل أي المتقدم قريبا ووقع واحدة في أمس واليوم
لأنه بدأ بالكائن اه تأمل (قوله وقيل بعكسه) حزم به في الحاشية فوال في الذخيرة عازي إلى المنتقى أنت طالق
أمس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثنتان كأنه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال ح وهذا
هو الحق لأن إيقاعه في أمس إيقاع في اليوم كما قال المقدسي (قوله وكان معهودا) أي الجنون ولو باقامة
بينة عليه (قوله كان لغوا) لأن حاصله انكار الطلاق كما مر (قوله لا قراره بحريته) لأنه للصورة الثلاث ط
(قوله قبل موتي) مثله قبل موتك ط (قوله لا انتفاء الشرط) اعترض بأن الموت كائن لا محالة فليس بشرط
ولا في معناه بل هو معرف للوقت المضاف إليه الطلاق ولذا يقع مستند الوفاة بعد الشهرين بخلاف القدوم
كمسما في وأجاب الرجعي بأن المراد لا انتفاء شرط صحة الاستناد لأن شرطه وجود زمان يستند إليه الوقوع قبل
الموت وهو المدة المعينة اه قلت على أن الشرط ليس هو الموت بل مضي شهرين بعد الحالف وهذا يحتمل
أن وقوع وعدمه فادام لم يعض لم يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي كأنك طالق أمس قلت
هنا يحتمل أن يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف أمس تأمل (قوله مستند الأول المدة) هذا قول
الامام وعندهما يقع عند الموت مقتصرا وقد انتفت أهلية الإيقاع أو الوقوع فيلغو فقوله لا عند الموت
رد لقولهما رجعي (قوله وفادته أنه لا ميراث لهما الخ) اعترضه الشرنبلالي بما حاصله أن عدم ميراثها بناء على
امكان انقضاء العدة بشهرين ضعيف والصحيح المفتي به اقتصار العدة عند الامام على وقت الموت فترته نص
عليه في شرح الجامع الكبير اذ لا يظهر الاستناد في الميراث كفي الطلاق لما فيه من إبطال حقهما ومع ضعفه
فوجه غير ظاهر لأن عدة زوجة الغار أبعد الاجابين وترته فكيف يمنع بامكان الثلاث في شهرين اه وأوضحه
الرجعي بأن الطلاق يقع عنده مستند الأول المدة فان كان فيها مريض إلى الموت فقد تحقق الفرار منه والافتك ذلك
لأنه لا يعلم وقوع طلاقه إلا بموته وتعلق حقهما بماله ولا يأتى موته بعد العدة لأنها تجب بالموت عنده على
الصحيح لأنها لا تثبت مع الشك في وجود سببها وعلى الضعيف من أنها تستند إلى حين الوقوع فانها تكون
بأبعد الاجابين لا بحر ثلاث حيض في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بأن تعترف بانها حاضت ثلاثا
لابعض الشهرين بل ولا بعض السنة والستين فما ذكره المصنف تبعه المدر ولا ينطبق على قواعد الفسخ
وجه فليتنبه له اه (قوله بشهرين ثلاث حيض) الباء الأولى للندبة متعاقبة بتنقضي والثانية للمصاحبة
في موضع الحال من شهرين فافهم (قوله أنت طالق كل يوم) قال في البحر ومما تفرع على حذف في وثباتها
لوقال أنت طالق كل يوم تقع واحدة عند الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة أيام ولو قال في كل يوم
طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة أجماعا كما لو قال عند كل يوم أو كلما مضى يوم والفرق لنا أن في الظرف والزمان

ولو نسكها قبل أمس ووقع
الآن لأن الانشاء في الماضي
انشاء في الحال ولو قال أمس
واليوم تعددو بعكسه اتحد
وقيل بعكسه (أو أنت
طالق قبل أن أخلق أو قبل
أن تخلق أو طاقتك وأنا
صبي أو نائم) أو يحنون
وكان معهودا كان لغوا
(بخلاف) قوله (أنت ح)
قبل أن أشتريك أو أنت
حر أمس وقد اشتراه اليوم
فانه يعتق كما يعتق (لو أقر
لعبد ثم اشتراه) لا قراره
بحريته (أنت طالق قبل
موتي بشهرين أو أكثر
ومات قبل مضي شهرين لم
تطلق) لا انتفاء الشرط (وان
مات بعده طلقت مستندا)
لأول المدة لا عند الموت
(و) فادته أنه (لاميراث
لها) لأن العدة قد تنقضي
بشهرين بثلاث حيض (قال
لها أنت طالق كل يوم)

انما هو ظرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف بالواقع فلو نوى أن يطلق كل يوم تطليقة أخرى صحت نيته اه (قوله أو كل جمعة) محله ما إذا نوى كل جمعة تمر بأيامها على الدهر أو لم تكن له نية وإن كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تبين بثلاث ط عن البحر وحاصله أن نوى بالجمعة الأسبوع أو أطلق فواحدة وان نوى اليوم المخصوص فثلاث لوجود الفاصل بين الأيام كما يتضح قريباً (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذف رأس في النسخة والهندية والتاترخانية أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثاً في رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق كل شهر طلقت واحدة لأن في الأول بينهما فاصل في الوقوع ولا كذلك الثاني اه أي لأن رأس الشهر أوله فبين رأس الشهر ورأس الآخر فاصل فاقتضى إيقاع طلاق في أول كل شهر ونظيره ما مر عن الخانية في أنت طالق اليوم و بعدد بخلاف قوله في كل شهر فإن الوقت المضى اليه الطلاق متصل فصار بمنزلة وقت واحد فكان الواقع في أوله واقعا في كاه ونظيره أنت طالق اليوم وغدا هذا ما ظهر لي (قوله فان نوى كل يوم) أي نوى أن يقع تطليقة في كل يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يوماً المخصوص كقوله (قوله أو قال في كل يوم) لأنه جعل كل يوم ظرفاً للوقوع في تعدد الواقع (قوله وفي الخلاصة الخ) كذا وقع في البحر وتبعه الشارح وفيه تحريف بزيادة لفظة يوم فان عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل تطليقة بدون لفظة يوم وحينئذ فلا يناقض قوله أو مع فافهم (قوله فتطلق الأخرى) أي مستنداً عنده ومقتصر عندهما فتح قال المقدسي قالت فيلزمه العقرو وطهها بينهما لو كان بائناً ويراجع لو رجعا ولو قال نظيره لا حدى أمته فالحكم كذلك فليتأمل اه وقوله بينهما أي بين الخلف والموت (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي وهو طول العسر وقوله حينئذ أي حين إذ ماتت الأخرى قبلاً ط وهذا مبني على أن المراد بأطول لكما مر من تأخر حياتها عن حياة الأخرى لأن من زاد عمرها من حين المولد إلى حين الوفاة على عمر الأخرى والافسدت تكون التي ماتت أولاً أطول عمر من الأخرى كأن ماتت الأولى في سن السبعين مثلاً وكانت الأخرى في سن العشرين فلو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يز يد سنهما على السبعين وكل من المعنيين مستعمل في العرف والأقرب للمراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطول كحياة فان المتبادر منه من تأخر حياتها عن حياة الأخرى فكان الأولى للمصنف التعبير به (قوله وقع الطلاق مقتصراً) وقال زفر مستنداً وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستنداً عند أبي حنيفة وقال مقتصر على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر من أول الشهر فلو كان وطهها في الشهر يصير مراجعاً ان كان الطلاق رجعياً ولو كان ثلاثاً ووطهها فيه غرم العقر وعندهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير مراجعاً ولا يلزمه عقر وقبل تعتبر العدة من وقت الموت اتفاقاً احتياطاً ولو مات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولو مات بعد العدة فيما إذا طلقها في أثناء الشهر ثم وضعت حملها ولم تكن مدخولاً به فلم تجب عدة لا يقع لعدم الحمل إذا المستقبل يثبت للحال ثم يستند كذا في الجامع الكبير والاسرار والفرق لأبي حنيفة بين القدر والموت أن الموت معرف والجزء لا يقتصر على المعرفة كقولنا ان كان زيد في الدار وأنت طالق نفرج منها آخر النهار طلقت من حين تكلم وهذا لان الموت في الابتداء محتمل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلاً فاشبهه سائر الشروط في احتمال الخطر فاذا مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لأن الموت كائن لا محالة إلا أن الطلاق لا يقع في الحال لأنه نحتاج إلى شهر يتصل بالموت وأنه غير ثابت والموت يعرفه بفراق من هذا الوجه الشرط وأشبهه الوقت في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فقلنا بأمر بين الظهور والاقتصار وهو الاستناد ولو قال قبل رمضان بشهر وقع في شعبان اتفاقاً وتماه في الفتح (قوله أن طريق ثبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصيغ الأخبار بقوله أربعة ط (قوله والتبيين) كذا عابرتهم فهو مصدر بمعنى التبيين أي الظهور (قوله كالتعليق) كذا في أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق علة لثبوت حكمه وهو الطلاق مثل يعت علة

أو كل جمعة أو رأس كل شهر (ولا نية له تقع واحدة) فان نوى كل يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند أو كلما مضى يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة والأصل أنه متى ترك كلمة الظرف اتحدوا لاتعد وفي الخلاصة أنت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلاث للحال (قال أطول لكما عمر طالق الآن لا تطلق حتى تموت احدهما فطلق الأخرى) لوجود شرطه حينئذ (قال أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق مقتصراً) اعلم أن طريق ثبوت الأحكام أربعة الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كالتعليق والاقتصار

مطلب الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين

لثبوت الملك وأعنت علة لثبوت الحرية لكنه بالتعليق لم ينقد علة الاعدد وجود شرطه وهو دخول الدار
وعند الشافعي ينقد علة في الحال والتعليق يؤخر نزول حكمه الى وجود الشرط وثمرة الخلاف في قوله ان
ترز جتك فأنت طالق فإنه يصح عندنا لا انعقاده علة في وقت الملك لا عنده لعدمه كما بسط في الاصول فافهم
(قوله ثبوت الحكم في الحال) كأنشاء البيع والطلاق والعناق وغيرها ح عن المنع (قوله والاستناد الخ)
قال في الاشباه وهو دائر بين التبيين والاختصار وذلك كالضمومات تلك عند أداء الضمان مستند الى وقت
وجود السبب كالنصاب فإنه يجب الزكاة عند تمام الحول مستند الى وقت وجوده وكطهارة المستحاضة
والتيمم تنقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح لهما (قوله
بشرط بقاء المحل الخ) هذا الشرط هو الفرق بين الاستناد والتبيين كما أوضحه عن المنع ومن فروغ المسئلة
ما قاله لو قال لامته أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولدان ثم باعهما أو لم يبعهما أو باع الام فقط أو
بالعكس عتق الولد عنده لا عندهما وعتقت الام بالاجماع لو لم يبعها وهذا لان عندهما الاستناد عتق سري
الى الولد عندهما لا يسري لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان لتمام الشهر
فمنده لا تعتق لعدم امكان الاستناد الى أول الشهر لزوال الملك في أثناءه وعندهما تعتق لانه مقتصر وتمام
الفروع في حواشي الاشباه (قوله حين الحول) أي حين تمامه (قوله مستند الوجود النصاب) أي في أول
الحول بشرط وجود النصاب كل المدة قال ط والمراد أن لا يعدم كله في الانشاء لانه اذا عدم جميعه ثم ملك
نصا بآخر ولو بعد الاول بساعة اعتبر حوله مستأنف (قوله تطلق من حين القول) أي بلا اشتراط بقاء
المحل حتى لو حاضرت بعد القول ثلاثا ثم طلقها ثلاثا ثم ظهر أنه كان في الدار لا تقع الثلاث لانه تبين وقوع الاول
وأن يقع الثاني كان بعد انقضاء العدة كما في المنع عن الاكمل (قوله فتعتمد منه) أي من حين القول (قوله
وسكت) محترزة قوله الآتي وفي قوله أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق (قوله طلقك الحال) وكذا لو قال
أنت طالق زمان لم أطلقك أو حيث لم أطلقك أو يوم لم أطلقك لانه أضاف الطلاق الى زمان أو مكان حال عن
طلاقها بمجرد سكوتها وجد المضاف اليه فيقع وما وان كانت مصدرية لانها تأتي نائمة عن طرف الزمان
ومنه ما دمت حيوا هي وان استعملت للشرط الآن الوضع للوقت لان التطبيق استدعى الوقت لا الحالة
فربحت جهة الوقت وتمامه في الهر وفيه ثم لا يخفى أن الفرق بين البر والحال لا يظهر له أثر في أنت طالق ما لم
أطلقك ويحرم من ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسئلة بقوله ثلاثا وهو الاول نعم لو قال كذا لم أطلقك
دأنت طالق وقع الثلاث متتابعات ولذا لو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير اه (قوله وفي ان لم
أطلقك) ذكرهم ان واذا هنا بالتبعية والافان مناسب لهما باب التعليق ط عن البحر (قوله لا تطلق بالسكوت
الخ) لان شرط البر تطبيقه اياه في المستقبل وهو ممكن في كل وقت يأتي ما لم يمت أحدهما فيحقق شرط
الحنث وهو عدم التطبيق وهذا عند عدم النية أو دلالة الفور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت أحدهما) أشار
به الى أن موته كونهما وهو الصحيح خلافا لرواية البوارد بخلاف قوله ان لم أدخل الدار فأنت طالق حيث
يقع يموت لا يموت لانه بعد موته يمكنه الدخول فلا يثبت اليأس بموته فلا يقع أما الطلاق فإنه يتحقق اليأس
عنه بموته ففتح (قوله لتحقق الشرط) أي شرط الحنث أما في موته فظاهر وأما في موته فتحقق اليأس
عنه قال في الفتح واذا حكمنا بوقوعه قبل موته لا يرث الزوج لانها بان قبل الموت فلم يتبق بينهما زوجية حالة
الموت وانما حكمنا بالبينونة وان كان الملق صريحا لا انتفاء العدة ~~بغير المدخول بها~~ لان الفرض أن
الوقوع في آخر جزء لا يجزى فلم يله الا الموت وبه تبين قال في البحر وقد ظهر أن عدم اوته منها مطلق سواء
كانت مدخولا بها أو لا ثلاثا أو واحدة وبه ظهر أن تقيد الزمان بعدم المدخول أو الثلاث غير صحيح
اه ومثله في النهر (قوله ويكون فارا) أي اذا كان هو الميت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت ويأتي
في باب طلاق المريض لوعاق الطلاق في صحته وحنث مريضاً كان فارا وهذا منه رجعي فان كانت مدخولا بها

ثبوت الحكم في الحال
والاستناد ثبوته في الحال
مستند الى ما قبله بشرط بقاء
المحل كل المدة كالزوم الزكاة
حين الحول مستند الوجود
النصاب والتبيين أن يظهر
في الحال تقدم الحكم
كقوله ان كان زيد في الدار
فأنت طالق وتبين في الغد
وجوده فيها تطلق من
حين القول فتعتمد منه (أنت
طالق ما لم أطلقك أو متى لم
أطلقك أو متى ما لم أطلقك
وسكت طلقك) الحال
بسكوته (وفي ان لم أطلقك
لا) تطلق بالسكوت بل يعتد
النكاح (حتى يموت
أحدهما قبله) أي قبل
تطبيقه فتطلق قبيل الموت
لتحقق الشرط ويكون فارا
(واذا ما واذا بلا نية

ورثته بحكم الفرار وان كان العاقل ثلاثا والا لآثرته بحر (قوله مثل ان عنده الخ) أي فلا تطلق عنده ما لم يمت أحدهما وتطلق عندهما للعال بسكوته والحاصل ان اذا عنده هنا حرف مجرد الشرط لانها تستعمل نظرا وحرفا لا يقع الطلاق للحال بالشك وهو - مذا قول بعض النحاة كفي المعنى لكن ذكر أن جهورهم على انها متضمنة معنى الشرط ولا تخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مرجح لقولهم اهـ ما وقد رجح في فتح القدير (قوله وان نوى الوقت أو الشرط الخ) قال في البحر وقيد بعدم المدة لانه لو نوى باذامعى متى صدق اتفاقا قضاء وديانة لتشيده على نفسه وكذا اذا نوى باذامعى ان على قولهم ما ينبغي أن يصدق عندهما ديانة فقط لانهم عندهما ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمال فلا يصدق القاضى اهـ والبصيص أصله لصاحب الفتح وانظر لو نوى بان الغور هل يصح الظاهر نعم كقولها قريضة عليه (قوله ما لم تقم قريضة الغور) وهى قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فمن الاول طامق طامق طامق فقال ان لم أطلقك فانت كذا كان على الغور كما فى القنية ومن الشافى لو طلب جماعة فأتى فقال ان لم تدخل البيت فانت كذا دخلته بعد ما سكت شهوره طمقت والبول لا يقطع عنه وينبغي أن يكون الطيب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفى الصلاة خلاف نهر أى اذا خافت خروج وقتها قال الحسن لا تقطع الغور وبه يفتى وقال نصير تقطع وستأتى مسائل الغور فى آخر باب الميمين على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بحر وفى المثالين دلالة على اعتبار قريضة الغور فى ان وان كانت لمحض الشرط اتفاقا (قوله على الغور) جواب شرط مقدرا أى فان قامت قريضة الغور وتطلق على الغور ط (قوله مع الوصل) ما كان مفصلا ووقع المنجز والمعلق بحر (قوله فقط) أى دون المعلقة وفائدة وقوع المنجز دون المعلقة أن المعلق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالمنجز فقط بحر قلت بل تظهر فائدته وان كان المعلق واحدة حيث لم تقع المعلقة أيضا بل هذه فائدة تمييز الواحدة ووصولها لولا ايقاعه الواحدة موصولا لوقع الثلاث المعلقة أما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تمييز الواحدة وعدمه الا على قول زفر الا تقي فافهم (قوله استحسانا) والقياس أن يقع المضاف والمنجز جميعا ان كانت مدخولا بها والا وقع المضاف وحده وهو قول زفر لانه وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله أنت طالق فبطل أن يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان البرمستثنى بدلالة حال الخالف لان مقصوده باليمين البر ولا يمكن الا يجعل هذا القدر مستثنى وتحمته فى الفتح (قوله لان التطلق المقيد) أى بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أى الذى فى قوله ان لم أطلقك فانه صادق بالمقيد وغيره فاذا وجد التطلق ولو مقيدا لعدم شرط الخت وهو عدم التطلق (قوله والاصل ان اليوم الخ) قيد باليوم لان الليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضعوا عرفا فلو قال ان دخلت ليلا لم تطاق ان دخلت نهرا أما لفظ اليوم فيطلق على بياض النهار حقيقة اتفاقا قيسل وعلى مطلق الوقت حقيقة أيضا فيكون مشتملا كوقيل مجازا وهو الصحيح لان المجاز أولى من الاشتراك أى لعدم احتياجه الى تكرار الوضع والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولو نوى باليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق وان كان فيه تخفيف على نفسه ذكره الزيلعي ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان منكرا فلو عرف بالالتى للعهد الحضورى مثل لا أكلك اليوم فانه يكون لبياض النهار وتحمته فى البحر وما فى النهر من انه لو خرج الفرع المذكور على أن الكلام مما يمتد لاستغنى عن هذا التقييد فيه نظر لانه يقتضى دخول الليل على القول بان الكلام لا يمتد مع ان اليوم معترف بالعهد الحضورى فكيف يكون غيره فالحق ما فى البحر نعم قد يدخل الليل اذا اقترن المعرف بما يدخله كفى أمرك بيدك اليوم وغدا فى الجامع الصغير دخلت فيه الليلة قال فى التلويح وليس مبنيا على ان اليوم لمطلق الوقت بل على انه بمنزلة أمرك بيدك يومين وفى مثله يستتبع اسم اليوم الليلة بخلاف أمرك بيدك اليوم وبعد غد فان اليوم المفرد لا يستتبع ما بارأته من الليل اهـ (قوله متى قرن بفعل ممتدخ) المراد بالمتمد ما يصح ضرب المدة له كالسير والركوب والصوم

مثل ان عنده) مثل (متى عندهما) وقد مر حكمهما (وان نوى الوقت أو الشرط اعتبر) نيته اتفاقا ما لم تقم قريضة الغور فعلى الغور (وفى) قوله (أنت طالق) ما لم أطلقك أنت طالق مع الوصل) بقوله ما لم أطلقك (طامقت) بالمنجز (الاخيرة) فقط استحسانا * (فرع) * قال ان لم أطلقك اليوم ثلاثا أنت طالق ثلاثا فليته أن يطلقها على ألف ولا تقبل المرأة من مضى اليوم لاتفاق به يفتى خائبة لان التعلق بالمقيد يدخل تحت المطلق (أنت طالق يوم أنز وجك فتسكتها ابلاحت بخلاف الامر باليد) أى أمرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم تخبر ولو نهرا بقى للعروب والاصل أن اليوم متى قرن بفعل ممتد يستوعب المدة برأيه النهار كالامر باليد فانه يصح جعله بيدها يوما وشهرا ومتى قرن بفعل لا يستوعبها برأيه مطلق الوقت

وتخبر المرأة وتفويض الطلاق وبما لا يمتد عكسه كالطلاق والفرق والكلام والعناق والدخول والخروج بحر فيقال لبست الثوب يومين وركبت الفرس يومين ولا بد من ثلاثين أيام ولو لم يركب بعض محشييه أن المراد بامتداد اللبس والركوب امتداد بقائهما مجازا والقرينة التقيد باليوم لأصاهما أي لأن حقيقة الركوب الحركة التي يصير بها فوق الدابة واللبس جعل الثوب على بدنه وذلك غير ممتد وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة إلى ما في شرح الوفاية من أن المراد امتدادا يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لأنهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك أنه يمتد زمانا طويلا لكن لا بحيث يستوعب النهار اهـ وخزم في الهداية بأن التكلم غير ممتد وقال في الجرائد الحق وخزم الهندي في شرح المعنى بأنه ممتد وجعل ما في الهداية طنا لبعض المشايخ ورجحه أيضا في الفتح وعليه فلا حاجة إلى تقيد الامتداد بنهار بل هو مبني على القول الأول كحقيقة صاحب النهر والمقدسي ويشير إليه قول التلويح ما يصح ضرب المدة تأمل وأشار بقوله كالمراد باليد إلى أن المراد بالفعل الممتد المظهر وفي أي العامل في اليوم لا الذي أضيف إليه اليوم فإنه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحققين لأنه وإن كان مظهر وفا أيضا لكنه ذكره عيين الطرف والمقصود بذكر الظرف إنما هو إفاضة وقوع العامل فيه وحاصله أن الصور أربع لأنه قد يكون المضاف إليه ومظهر وفي اليوم مما يمتد كما مر بك بذلك يوم ركب زيد وقد يكونان من غير الممتد كانت طالق يوم يقدم زيد وفي هذين لا فرق بين اعتبار المضاف إليه أو المظروف وقد يكون المظروف ممتدا والمضاف إليه غير ممتد كما مر بك بذلك يوم يقدم زيد أو بالعكس كانت حريم يوم ركب زيد وفي هذين يظهر الفرق والتفوق فيه ما على اعتبار المظروف فاذا قدم زيد أو ركب ليلا لا يكون الأمر يدها ولا ٣ يعتق العبد اتفاقا وقع في كلام بعضهم أن المعتبر المضاف إليه لكنه لم يعتبره في هذين بل اعتبره في الأولين وقد علمت أنه لا فرق فيهما بين اعتبار المضاف إليه أو المظروف ففيه في هذا الخلاف في الحقيقة كما في الكشف والتلويح وغيرهما به يرد على من حكى الخلاف وعلى ما في الزيلعي وشرح الوفاية من ترجيح اعتبار الممتد منهما كما في البحر ثم اعلم أن ما ذكر من الأصل إنما هو عند الإطلاق والخلق عن الموانع فلا تمنع مخالفتها للقرينة فكثير ما يمتد الفعل مع كون اليوم لمطلق الوقت مثل أن ركبوا يوم يأتكم العدو وأحسنوا الظن بالله يوم يأتكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد أو أنت حريم يوم تسكف الشمس فأما في التلويح (قوله كايقاع الطلاق) أشار به إلى أن قولهم الطلاق مما لا يمتد المراد به إيقاعه لا كون المرأة طالقا لأنه يمتد بل هو أمر مستمر لا فائدة في تعليق الظرف به كما أفاده صدر الشريعة والحاصل أن المراد إنشاء الطلاق وهو لا يمتد بل ينقض بمجرد صدوره لا أثره وهو كونها طالقا (قوله أو برىء) بخلاف أنت بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتي في الحكايات أفاده ح (قوله أيس بشئ) لأن محلبة الطلاق فأنعمها بالبه فلاضافة إليه إضافة إلى غير محله فيلعو نهر وإلهـ الموكها الطلاق فطلقته لا يقع بحر (قوله أو أنا عليك حرام) الأولى وأنا بالواو كما في بعض النسخ (قوله لأن الابانة) أي لفظها موضوع لزالة وصلة النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال في التحريم (قوله وهما مشتركان) بفتح الراء مبالا للمجهول أي الوصلة والتحريم مشترك كان بين الزوجين أو بكسرهما مبني للمعالم أي الزوجان مشترك كان في الوصلة والتحريم (قوله حتى لو لم يقل الح) أي بأن قال أنا بائن أو أنا حرام ثم الأولى أن يقول ولو لم يقل لأنه لا يمتد التحريم عليك كما في البحر ط ويوجد في بعض النسخ ولو لم يدون حتى (قوله لم يقع بخلاف الح) قال في التبيين والفرق أن البيئوة أو الحرام إذا كان مضافا إليها تعين لزالة ما بينهما من الوصلة والحل وإذا أضيف إليه لا يتعين لجواز أن تكون له امرأة أخرى فيريد بقوله أنا بائن منها أو حرام عليها اهـ ح (قوله إذا نوى) هذا القيد جار في أنت حرام على أصل المذهب أما في الفتوى فيقع بلانية كما يأتي في الإيلاء اهـ ح (قوله وإن لم يقل منى) ردت على ما في ٣ خزانة الاكمل لأبي عبد الله الجرجاني حيث ذكر أنه إذا لم يقل منى يكون باطلا وهو سهو ومحل في الصورة المدكورة بعد

مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل ممتد

كايقاع الطلاق فإنه لو قال طالقك شهرا كان ذلك المدة لغوا وتطلق للمالك (أما ملك طالق) أو برىء (أيس بشئ ولو نوى) به الطلاق (وتبين في البائن والحرام) أي أنا منك بائن أو أنا عليك حرام (إن نوى) لأن الابانة لازالة الوصلة والتحريم لازالة الحل وهما مشتركان فتصح الإضافة إليه حتى لو لم يقل منك أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن أو حرام حيث يقع إذا نوى وإن لم يقل منى

٣ (قوله لا يكون الأمر يدها ولا يعتق العبد الح) لعل الصواب إسقاط لافيهما تأمل اهـ

٣ خزانة الاكمل اسم كتاب في ست مجلدات تصنيف أبي عبد الله يوسف بن علي بن محمد الجرجاني ونسب لأبي الليث والصحيح أنه لهذا كذا في ناج التراجم للعلامة فاسم اهـ منه

كما أوضحه في البحر عن القبة (قوله نعم الخ) قال في البحر والحاصل انه اذا اضاف الحرمة أو البينونة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة اليه وان اضاف الى نفسه كأباحام أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان حصرها فأجابت بالحرمة أو البينونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أو أحرام عليك أنت بائن متى أنا بائن منك (قوله بلانية) في حال الغضب وغيره نازخانية ومقتضاه انه طلاق صريح وفيه نظروني كليات الجوهرية أما يرى ممن نكاحك يقع ان نومي وفي أبي يرى ممن طلاقك لا يقع لان البراءة من الشيء ترك له اه (قوله لانه شرط) لانه علق التطبيق بالاعتاق غير انه صبر عنه بالعتق مجازا من استعارة الحكم للعلة والمعلق بوجده بعد الشرط فتعلق وهي حرة وهذا لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود والحكم تعلق به والمذكور بهذه الصفة وأورد أن كتمع للقران فيكون منافيا لغير الشرط وأجيب بانها قد تدكر المتأخر تريلاه منزلة المقارن لتحقيق وقوعه ومنه ان مع العسر يسرا وصير اليه هنا موجب هو وجوده معنى الشرط لها وتعامه في النهر (قوله بغير جنسين) كالطلاق والعتاق والعسر واليسر ط (قوله يحل يحل محله الشرط) فكأنه قال ان اعتقتك فتكون معي بعد ح (قوله ولو علق الخ) أي علق الزوج والسيد بأن قال السيد اذا جاء العدة فأنت حرة وقال الزوج اذا جاء العدة فأنت طالق ثنتين ط (قوله بمعنى الغد) أي مثلا اذا المدا راتحاد المعلق عليه آفاده ط (قوله لارجعة له) أي اتفاقا في رواية وفي رواية أن عند محمد له الرجعة لان الطلاق والعتاق لهما علاقة بشرط واحد وجب أن تطابق زمان نزول الحرية فيصادفها وهي حرة لاقتراحها وجودا ولا تحرم مما حرمه غلبة طاعة ولهما ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعاقبهما بشرط واحد ولا يخفى ان العتق في زمان ثبوته ليس بثابت لا طباق العقل على ان الشيء في زمان ثبوته ليس بثابت فلا تصادفها التطبيق فتكون حرة بخلاف المسألة الاولى لان العتق غرضه ط (قوله ثلاث حيض) أي ان كانت من ذوات الحيض والا فثلاثة أشهر أو وضع الحمل ط (قوله احتياطا) متعلق بالمسألة الثانية فقطح يعني ان التعليل بالاحتياط لوجوب الاعتداد بثلاث حيض خاص بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق عليها وهي أمة أن تكون عدتها حيضتين ولذا بانث بالطلقتين لكن وجبت العدة بثلاث حيض للاحتياط ولعل وجهه انها وان طلقت في حال الرقية لكن لما أعقبه الحرية بلامهلة وجبت العدة عليها وهي حرة لان الطلاق وان كان علة لوجوب العدة والعلة مقارنة للمعلول في الزمان لكنه متأخر عنها في الرتبة تأمل أمافي المسألة الاولى فوجوب الاعتداد بثلاث حيض ظاهر لان وقوع الطلاق عليها بعد الاعتاق من كل وجه ولذا لم تبين بالطلقتين كمر (قوله ولو كان الزوج مريضا) أي وقت التعليق (قوله لا ترث منه) انما يظهر في الصورة الثانية ط ويدل عليه التعليل أمافي الصورة الاولى فالظاهر أنها ترث لان التطبيق فيها بعد الاعتاق كما مر والطلاق رجعي فيكون قد مات عنها وهي حرة في عدة طلاق رجعي فترث منه (قوله لو فوعه) أي الطلاق وهي أمة أي والامة لا ترث فلا يتحقق الفرار قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد أن ترث اه أي لان عدته يقع الطلاق عليها وهي حرة وملك الرجعة فترث وهذا مؤيد لما قلناه في الصورة الاولى (قوله المنشورة) يعني عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة (قوله وقع بعده) أي بعدما أشار اليه من الاصابع الاشارة الغوية أو بعدد ما أشار به منها الاشارة الحسية تأمل فان أشار بثلاث فهي ثلاث أو بثنتين فتنتان أو بواحدة فواحدة كافي الهداية قال في البحر لان هذا تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد المفاد كميته بالاصابع المشار اليه بذلك الهاء للتنبيه والكاف للتشبيه وهذا للاشارة اه وانظر هل الاشارة الى غير الاصابع من المعدودات كذلك أم لا لاختصاص ارادة العدد في العادة بالاصابع تأمل (قوله بخلاف مثل هذا) أي بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار باصابعه الثلاث بحر (قوله والا فواحدة) أي ثالثة كقوله أنت طالق كألف بحر عن المحبما وبيانه ما نقله أيضا عن البدائع من انه أي هذا اللفظ يحتمل التشبيه في العدد والصفة وهي الشدة

نعم لو جعل أمرها يسرها شرط قولها بائن متى ويقع بأمرأتك عن الزوجية بلانية (أنت طالق ثنتين مع عتق مولاك يا لفتأ عتق) سيدها طاعت ثنتين (وله الرجعة) لوجود التطبيق بعد الاعتاق لانه شرط ونقل ابن الكلل أن كلمة مع اذا أقم بين جنسين مختلفين يحل محله الشرط (ولو علق) بالبناء للمجهول (عتقها وطلقتها بمعنى الغد لغاها الغد لا رجعة له لاعتقهما بشرط واحد (وعدها في المستاتين (ثلاث حيض) احتياطا (ولو) كان الزوج (مريضا لا ترث منه) لو فوعه وهي أمة فلا ترث مبسوط (أنت طالق هكذا مشيرا بالاصابع) المنشورة (وقع بعده) بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلاثا وقع والا فواحدة

فأهم ما نؤي صرح وان لم تكن له نية بحمل على التشبيه في الصفة لانه أدنى اه أي ان لم ينو بحمل على أن
الواقع طاقمة واحدة شبيهة بالثلاث في الشدة وهي البينة (قوله لان الكاف) أي في هذا ط (قوله ولذا)
أي للفرق المذكور بين الكاف ومثل ط (قوله كإيمان جبريل) فان الحقيقة في الفردين واحدة وهي
التصديق الجازم (قوله لا مثل إيمان جبريل) لز يادته في الصفة من كونه عن مشاهدة فيحصل به زيادة
الاطمئنان كما أشير إليه في قوله تعالى قال رب أرني كيف تحيي الموتى الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع
المنزلة لكن ما نقل عن الامام هنا يخالفه ما في الخلاصة من قوله قال أبو حنيفة أكره أن يقول الرجل إيماني
كإيمان جبريل ولكن يقول آمنت بما آمن به جبريل اه وكذا ما قاله أبو حنيفة في كتاب العالم والمتعلم ان
إيماننا مثل إيمان الملائكة لاننا منا بوحدة الله تعالى وربوبيته وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل بمثل
ما أقر به الملائكة وصدق به الانبياء والرسل فمن ههنا إيماننا مثل إيمانهم لاننا آمننا بكل شيء آمنت به
الملائكة مما عاينته من بحائب الله تعالى ولم نعاينه نحن ولهم بعد ذلك علينا فضائل في الثواب على الإيمان
وجميع العبادات الخ ولا يخفى ان بين هذه العبارات الثلاث تحالفا بحسب الظاهر ويمكن التوفيق بحمل
الاولى على العالم لانه قال أقول إيماني كإيمان جبريل ولا أقول مثل إيمان جبريل والثانية على غيره لقوله
أكره أن يقول الرجل والثالثة على ما إذا فصل وصرح بالثبوت به وان كان بلفظ المثالية لعدم الإيهام بعد
التصريح فيجوز للعالم والجاهل والعلامة ابن كمال بإشارته في هذه المسئلة هذا خلاصة ما فيها (قوله
ككف) يعني اذا نوى الكف صدق ديانة ووقعت عليه واحدة لان الكف واحدة ح (قوله والمعتمد الخ)
لم أر من صرح به هذا الاعتماد وكأنه فهمه من عبارة البحر وهو فهم في غير محله كما تعرفه وفي الهداية
والاشارة تقع بالمنشورة منها فلونوى الاشارة بالمشورة وكذا اذا نوى الاشارة بالكف
حتى تقع في الاولى ثنتان وفي الثانية واحدة لانه يحتمل لكنه خلاف الظاهر اه قال في غاية البيان وأراد
بالاولى نية الاشارة بالضمومتين وبالثانية نية الكف فلا يصح قضاء في الصورتين وتطلق ثلاثا لانه أشار
إليها بأصابع الثلاث المنشورة اه وفي كافي الحاكم وان كان يعني بثلاث أصابع انه واحدة ويقول انما
أشرت بالكف دين ولا يصح قضاء فلهذا صرح في ان ارادة الكف تصح ديانة مع الاشارة بثلاث أصابع
فقط وعبارة البحر والاشارة تقع بالمنشورة منها دون المضمومة للعرف والسنة ولونوى الاشارة بالضمومتين
صدق ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها منشورة وهذا هو
المعتمد وهناك أقوال ذكرها في المعراج الاول لجعل ظهر الكف الى المرأة وبطون الاصابع المنشورة اليه
صدق قضاء وبالعكس لا الثاني لو باطن كفه الى السماء فالعبارة للنشر وان لا لارض فالضم الثالث ان نشر
عن ضم فالعبارة للنشر وان ضمما عن نشر فالضم اه ملخصا لقوله وهذا هو المعتمد راجع لقوله والاشارة
تقع بالمنشورة أي بدون تفصيل بقرينة حكاية الاقوال الثلاثة بعده ويدل عليه أيضا قوله في الفتح بعد
حكاية الاقوال المذكورة والمعول عليه اطلاق المصنف أي أن العبارة للمنشورة مطلقا وليس راجعا لقوله
والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها منشورة كما فهمه الشارح لمسا علمت ولما ذكرناه من أن صرح
الهداية وغاية البيان وكافي الحاكم جهة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط وما ذكره من اشتراط
نشر الاصابع كلها عزاه في الفتح الى معراج الدراية ولعله قول آخر أو هو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما
يشعر به كلام الفتح كما أوضحته فيما علقته على البحر فيوافق ما أتى عن القهستاني ووجهه ظاهر فان نشر
الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو أظهر
في ارادة الكف دون الثلاث هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله أعلم (قوله ونقل القهستاني الخ) قد علمت
ظهور وجهه فادهم (قوله ولولم يقل هكذا) أي بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث أصابع ونوى الثلاث ولم
يذكر بلسانه فانما يطلق واحدة خاتمة (قوله لفقد التشبيه) أي بالبدن قال القهستاني لانه كما لا يتحقق

مطلب في قول الامام إيماني
كإيمان جبريل

لان الكاف للتشبيه في
الذات ومثل للتشبيه في
الصفات ولذا قال أبو حنيفة
إيماني كإيمان جبريل
لا مثل إيمان جبريل بحر
(واعتبر بالمنشورة) لا المضمومة
الاديانة ككف والمعتمد في
الاشارة في الكف نشر كل
الاصابع ونقل القهستاني
انه يصدق قضاء بنية الاشارة
بالكف وهي واحدة ولولم
يقول هكذا يقع واحدة لفقد
التشبيه ولوقال أنت هكذا
مشيرا ولم يقل طالق

الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه (قوله لم أره) كذا قال في الاشياء من أحكام الاشارة وجزم الخبر
 الرمي بأنه لغو وان نوى به الطلاق وقال لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزيلعي في تعاميل
 أصل المسئلة لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا ونسرا اذا اقرنت بالاسم المبهم اه ولا طلاق هنا
 يشار اليه به فتأمل وقد رأيت كذا ذكرته بالعله المذكورة في كتب الشافعية اه كلام الرمي لم يصور رأيت
 بخط الشافعي مقتضى ما في الخاتمة من قوله ولو قال لامرأته أنت ثلاث قال ابن الفضل اذا نوى يقع أنه يقع
 ههنا اذا نوى وفيها ايضا اذا قال طالق فقبل من عنيت فقال امرأتى طلقت ولو قال أنت مى ثلاثا طلقت ان
 نوى أو كان في هذا كره الطلاق والا قالوا يخشى أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرجنى عبارة الخاتمة
 الاولى ثم قال والظاهر أن قوله هكذا مثل قوله بثلاث اه أقول أى لان كلامهم ماصر تبط باللفظ طالق
 مقدر او قول الرمي ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله عن الزيلعي لا ينافيه لان المراد بالاسم المبهم لفظ
 هكذا المراد به العدد الذي أشير به اليه وسماه مبهما لكونه لم يصرح بكميته كما حققه في النهر والاسم المبهم
 مذكور في مسئلتنا فيفيد العلم بعدد الطلاق المقدر الذي فواء المتكلم كان قوله بثلاث دل على عدد طلاق
 مقدر فواء المتكلم ولا فرق بينهما الا من جهة ان العدد في أحدهما صريح وفي الآخر غير صريح وهذا
 الفرق غير مؤثر بدليل انه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا مشير الى الاصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق
 بثلاث ههنا ما ظهر لي فافهم (قوله ولو أشار بظهورها المضمومة) أراد به تقييد قوله قبله وتعتبر المنشورة
 لا المضمومة أى تعتبر اذا أشار بظهورها بان جعل باطن المنشورة الى المرأة وظهورها الى نفسه أما لو أشار
 بظهورها بان جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالتعتبر المضمومة وهذا التفصيل عبر عنه في الهداية بقيل
 وصرح في الشرنبلالية بأنه ضعيف وقال ان الاعتبار بالمنشورة مطلقة واعليه المعمول فلا تعتبر المضمومة مطلقة
 قضاء للعرف والسنة وتعتبر بانه كفى التمييز والمواهب والخاتمة والجبر والفتح وقيل النشر لو عن طى
 والطى لو عن نشر وقيل ان بطن كفه الى السماء فالمنشور وان لا ارض فالمضموم اه وكذا قدمنا عن الجبران
 المعتمد الاطلاق وعن الفتح انه المعمول عليه فالاقوال الثلاثة المفصلة ضعيفة وان مشى على الاول منها في الوقاية
 والدرر فافهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائن بوصف الطلاق بما ينبي عن الشدة
 والزيادة نهر وفاعل يقع قوله الا ترى واحدة بائنة (قوله البئنة) مصدر بت أمره اذا قطع به وجزم
 نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة بائنة وذكره ههنا لانه محل الخلاف دون
 الالفاظ التي بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر الجار وشرحه يفيد أن الخلاف في السك (قوله
 أو أخش الطلاق) أشار به الى كل وصف على أفعل مما يأتى لانه للنفوت وهو يحصل بالبينونة وهو أخش
 من الطلاق الرجعى بحر (قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) انما وقع بانثالان الرجعى سى غالبا فان
 قلت قد تقدم في الطلاق البسدى انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة ولا نية له فان كان في طهر فيه
 جماع أو في حالة الحيض أو النفاس ونعت واحدة من ساعته وان كان في طهر لا جماع فيه لا يقع في الحال حتى
 تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر قات لا منافاة بينهما لان ما ذكره ههنا هو وقوع الواحدة البائنة بلانية
 أهم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شئ بحر لكن قال في النهر مقتضى كلام المصنف وقوع بائنة
 للعال وان لم تتصف بهذا الوصف لان البسدى لم يخص فيما ذكره اذا البائن بدعى كما مر اه قلت ووقوع
 البائنة للعال صرح في شرح درر الجار ويرد عليه أيضا ما في البدائع من ههنا الباب ولو قال أنت طالق
 للبدعة فهى واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في البائن وقد تكون في الطلاق حالة الحيض فيقع الشك
 في البينونة فلا تثبت بالشك وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت طالق للبدعة اذا
 نوى واحدة بائنة صح لان لفظه يحتمل ذلك اه لكن في الهداية ذكر أول وقوع البائن ثم ذكر ما عن
 أبي يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجما يعلم ان ما ذكره أول قول الامام وعايه المتون وما في البدائع أولا

لم أره (ولو أشار بظهورها
 فالمضمومة) للعرف ولو كان
 رؤسها نحو المخاطب فان
 نشرها عن ضم فالعبرة
 للنشر وان ضمها عن نشر
 فالضم ابن كمال (و) يقع
 (ب) قوله (أنت طالق بائن
 أو البئنة) وقال الشافعي
 يقع رجما ولو طواة (أو
 أخش الطلاق أو طلاق
 الشيطان أو البدعة أو
 أشهر الطلاق

قول محمد وما نقله في البحر فالظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف لأنه لم يوقع البائن الابنية فاذا لم ينوه فهو على
التفصيل الذي ذكره في البحر تأمل (قوله أو كالجبل) قال في البحر الحاصل أن الوصف بما ينبي عن الزيادة
لوجب البيونة والتشبيه كذلك أي شيء كان التشبيه به كإسرة وكعبة خردل وكسيسة لاقضاء التشبيه
الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظام مطلقاً وزفر أن يكون عظيم ما عند الناس فإسرة أو برة بائن عند الأول
فقط وكالجبل عند الأول والثالث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم برة عند الأولين ومحمد قيل مع
الأول وقيل مع الثاني (قوله أو كالف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في العدد فان نوى الثاني
وقع الثلاث والايثب الأقل وهو البيونة وكذا في مثل ألف ومثل ثلاث بخلاف كعدد آلاف أو
كعدد الثلاث مثلاً بلانية وفي واحدة كالف واحدة اتفاقاً وان نوى الثلاث لان الواحدة لا تتحمل
الثلاث ونعني في البحر (قوله أو مثل البيت) وجه البيونة به أن الشيء قد عدل البيت لعظمه في
نفسه وقد عاوه لكثرة فأمسما نوى صحت نيته وعند عدمها يثبت الأقل بحر (قوله أو تطليقة شديدة
الح) لان ما يصعب تداركه يستدعيه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو البائن بحر قيد
بذكر التطليقة لانه لو قال أنت طالق قوية أو شديدة أو طويلة أو عريضة كان رجوعاً لانه لا يصلح صفة
للطلاق بل للمرأة قاله الاسيحي وبطويلة لانه لو قال طول كذا أو عرض كذا لم تصح نية الثلاث وان
كانت بائنة أيضاً نهر (قوله أو أخشنة) بالشين المعجمة قبل النون ويرجع الى معنى الاشدية ط (قوله
أو أكبره) بالباء الموحدة أما كثره بالثنية أو المثلثة فيأتي قريباً (قوله لانه وصف الطلاق بما يحتمله) وهو
البيونة فانه يثبت به البيونة قبل الدخول للبحال وكذا عند ذكر المال وبعده اذا انقضت العدة بحر (قوله
فيصح لما مر) أي في أول هذا الباب من أنه يصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرية والثنتان في
الامة فتصح نيته والفاء في جواب شرط محذوف أي فان نوى ما ذكره كمرح أو أفاده ح فان قلت لم يذكر
المصدر في نحو طالق أشد الطلاق قلت قال في الفتح ان المعنى طالق طلاقاً هو أشد الطلاق لان أدل التفضيل
بعض ما أضيف اليه فكان أشد معبراً به عن المصدر الذي هو الطلاق * (تنبيه) * ظاهر كلامه صحة نية
الثلاث في جميع ما مر وقال في النهر لكن قال العتاني الصحيح انها لا تصح في تطليقة شديدة أو طويلة أو
عريضة لان النية انما تعمل في المحتمل وتطليقة بناء الوحدة لا تتحمل الثلاث ونسبه الى السرخسي اه ومثله
في الفتح والبحر قلت لكن المتون على خلافه وقد يجب بأن البناء لا يلزم أن تكون هنال الوحدة بل لتأنيث
اللفظ أو زائدة كتولهم في الذنب ذنبه وفي أمثال العرب اذا أخذت بذنبه الضب أغضبه ذكره الزمخشري
ولو سلم أن البناء هنال الوحدة فيجب بانهم قد عدلوا صحة نية الثلاث في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق بالبيونة
وهي نوعان خفيفة وغليظة فاذا نوى الثانية صح فيقال حينئذ ان بناء الوحدة لا تنافي اوادة البيونة الغليظة
وهي ما لا تحصل له المرأة معها الا بزواج آخر فليس المراد أنه نوى بها أنت طالق ثلاث طلاقات بل نوى حكم
الثلاث وهو البيونة الغليظة ونظيره قولهم لو نوى الثلاث بآنت بآئن أو حرام فهي ثلاث فان معناه لو نوى
حكم الثلاث لا لفظها لان لفظ بآئن وحرام لا يفيد ذلك فكذلك هنا على ان الثلاث فرد اعتباري ولهذا صح
ارادته بالمصدر ولم تصح ارادة الثنتين به لانهم ما عدوا محض وفردية به باعتبار ما قلنا فلا ينافي بناء الوحدة هذا
ما ظهر لي (قوله كلونوى) تشبيه في الصحة ط (قوله وبخوبائن) أي من كل كناية قرنت بطالق كفاي الفتح
والبحر (قوله فيقع ثنتان بآنتان) أي على أن التركيب خبر بعد خبر ثم بيونة الاولى ضرورية بينونة الثانية
اذ معني الرجعي كونه بحيث يملك رجعتها وذلك منتف بائصال البائنة الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية فصح
(قوله ولو عطف الح) يستترز تقييد المصنف المسئلة بدون عطف (قوله فرجعية) أي فهي طالق طليقة
رجعية ذخيرة (قوله ولو بالفاء بائنة) أي اذا لم ينوشياً كما أفاده في الذخيرة به وله ولو عطف بالفاء وباقي
المسئلة بحالها فهي طالق طليقة بائنة اه ولعل وجه الفرق أن الفاء لا تعقيب بالامهالة والطلاق الذي

أو كالجبل أو كالف أو مل
البيت أو تطليقة شديدة أو
طويلة أو عريضة أو
أسوأه أو أشده أو أخشنه
أو أخشنة (أو أكبره
أو أعرضه أو أطوله أو
أغظاه أو أعظمه واحدة
بائنة) في الكل لانه وصف
الطلاق بما يحتمله (ان لم
ينو ثلاثاً) في الحرية وثنتين
في الامة فيصح لما مر كلاً
نوى بطالق واحدة وبخوب
بائن أخرى فيقع ثنتان
بآنتان ولو عطف وقال
وبائن أو ثم بآئن ولم ينوشياً
فرجعية ولو بالفاء بائنة
ذخيرة

وعقبه البيئونة لا يكون الا بائنا أما الواو فلا تقتضى التعقيب بل تصلح له ولترأخى الذى هو معنى ثم والطلاق الذى ترأخى عنه البيئونة لا يلزم كونه بائنا فيكون قوله وبائنا لعواولا لا تحل الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال يراد الادنى وهو الرجعى هنا كما لا يراد تكرير الايقاع لعدم النية وانظر لم يته عين تكرير الايقاع مع وجود هذا كرة الطلاق فان الاصل فى العطف المعايير فكان ينبغي وقوع بائنتين مع الواو ثم ومفهوم التقيد بعدم النية أنه لو فوى تكرير الايقاع مع الحروف الثلاثة أو فوى بالبائت الثلاث أنه يقع ما فوى (قوله كلكو قال الخ) يشعر كلام المصنف فى المنع أن هذا الفرع غير منقول حيث قال فانه يقع به الطلاق البائت كما أفق به مولانا صاحب البحر واستظهره بما فى البسائط من قوله اذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيئونة كان بائنا الخ (قوله تملكى بها نفسك) حقه أن يقال تملكى لانه مضارع مرفوع بالنون نعم سمع حذفها فى قول الشاعر

أبيت أسرى وتبقى تملكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

وهو لغة نخرج عليها بعض المحققين حديث كلكو فواو علىكم وحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لانها لا تملك نفسها الا بالبائت) صرح به فى البدائع وقال أيضا اذا وصف الطلاق بصفة تدل على البيئونة كان بائنا اه وهذه الصفة بمعنى قوله أنت طالق بصفة بائنة لان ملكها نفسا ينافى الرجعى الذى يملك هور جمعها فيه بدون رصاها (قوله ورجع فى البحر الثانى) وذلك أنه تقدم أنه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائت عندنا وقال الشافعى يقع به الرجعى لانه خلاف المشروع فيلغوكا اذا قال أنت طالق على أن لا رجعة على عليك ورده فى الهداية بأنه وصفه بما يحتمله وبأن مسألة الرجعة ممنوعة أى لانسلم أنه يقع فيها الرجعى بل تقع واحدة بائنة كما فى العباية والفتح وغاية البيان والتبيين قال فى البحر فقد علمت أن المذهب فى مسألة الرجعة وقول البائت (قوله وخطأ) أى نسبه الى الخطأ مثل مساقته نسبته الى الفسق وقوله وقول الموثقين بالجر قال ح عطف تفسير على التعاليق وهو بكسر الشاء المثلثة وهم عدول دار القاضى ويسمون بالشهود وسموا موثقين لانهم يوثقون من يشهد بديان أنه ثقة اه أولانهم يكتبون صكوك الوثائق فأداه ط قلت وأصل المسئلة التى ذكرها صاحب البحر وقد ألف فيها رسالة أبضا هي أن رجلا قال لرجلته متى طهر لى امرأتك برك ٣ أو أبرأتنى من مهرك فانت طالق واحدة تملكى بها نفسك ثم طهر له امرأتك غير ها وأبرأته من مهرها فاجاب فيها بأنه بائن ورد على من أفق بأنه رجعى (قوله لكن فى البرازيه الخ) انتصار لذلك المفتى ورده الخبر الرملى فى حواشى المنع بأن المعلق فى حادثة التعاليق هو الطلاق الموصوف بالبيئونة وفى مسألة البرازيه المعلق وصف البيئونة فقط والموصوف لم يوجد بعد وهو فى مسألة التعاليق كأنه قال ان تزوجت عليك فانت طالق بائنا ولا قاتل بمنعه تأمل اه والخامس أنه فى مسألة البرازيه الاولى قد علق الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم فى المعلق أنه لولا التعاليق لوجد فى الحال ولا يمكن أن يوجد فى الحال بيئونة طلاقة غير موجودة ولا كونها ثلاثا لان الوصف لا يسبق موصوفه وكذا فى المسئلة الثانية جعل الطلاقة المعلقة بائنة وثلاثا قبل وجودها فيلزم أيضا سبق الصفة موصوفها فافهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف فى الكتابات مع بعض تغيير وقد علمت الفرق بين المقيسة والمقيس عليها (قوله مساواته لا تبائت) كان حق التعبير أن يقال مساواته لهو بائن بناء على ما فهمه من أنه تعليق لوصف المعلق فقط وقد علمت عدم المساواة نعم هو مساو لا تبائت بائن على ما قاله صاحب البحر من أنه تعليق للموصوف وصفته معاضار فى معنى متى تزوجت عليك فانت بائن فهذا نطق بالحق بلا قصد * (تمة) * يقع كثير فى كلام العوام أنت طالق تحلى للخنازير وتجرى على وأفقى فى الخبرية بأنه رجعى لان قوله وتجرى على أن كان الحال خلاف المشروع لانها لا تحرم الا بعد انقضاء العدة وان كان للاستقبال فصحيح ولا ينافى الرجعة وكذلك أفق بال رجعى فى قولهم أنت طالق لا يردك فاض ولا عالم لانه لا يملك

(كما) يقع البائت (لو قال أنت طالق طاعة تملكى بها نفسك) لانها لا تملك نفسها الا بالبائت ولو قال أنت طالق على أن لا رجعة على عليك لرجعة وقيل لا رجعة ورجع فى البحر الثانى وخطأ من أفقى بالرجعى فى التعاليق وقول الموثقين تكون طالق طاعة تملكى بها نفسك الخ لكن فى البرازيه وغـ غيرها قال للمدونة ان طلقك واحدة فهي بائنة أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذلك قبل دخولها الدار قال جعلته بائنا أو ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده وقوع الطلاق الرجعى فى متى تزوجت عليك فانت طالق طلاقة تملكى بها نفسك اذ غايته مساواته لا تبائت بائن والوصف لا يسبق الموصوف كذا سره المصنف هنا وفى الكتابات (بخلاف) أنت طالق (أكثره) أى الطلاق

قوله أو أبرأتنى هكذا بالاصل المقابل على خط المؤلف واعل الظاهر اسقاط الالاف

أخراجه عن موضوعه الشرعي وأيده في حواشيه على المخ على الصيرفة لوقال أنت طالق ولا رجعة في عليك
 فرجعية ولو قال على أن لا رجعة في عليك فبائن اه وقال ان قولهم لا يردك قاض المخ مثل قوله ولا رجعة
 في عليك لان حذف الواو كإثباتها كما هو ظاهر لا مثل على أن لا رجعة اه قلت والفرق أن على أن لا رجعة
 قيد للطلاق لانه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقا مشروطا فيه عدم الرجعة أي طلاقا بائنا فهو داخل
 تحت القاعدة من انه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن كما مر عن الهـ داية أما ولا
 رجعة في عليك فليس صفة للطلاق بل هو كلام مستأنف أخبر به عما هو خلاف الشرع فان الشرع هو
 وقوع الرجعي بآنت طالق فتقوله ولا رجعة لغو مثل قوله أنت طالق وبائن أو ثم بائن بلا نية كما مروكذا
 قولهم لا يردك قاض المخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة ومثله
 تحلى المختار بر وتحري على وقد خفي ذلك على الرجعي فجزم بآن هذا وما في الصيرفة من الفرق بين المسئلتين
 مخالف للقاعدة المذكورة نعم لو قصد بقوله وتحري على ايقاع الطلاق وقع به أخرى بائنة ما لم ينو به الثلاث
 فثلاث كفي أنت طالق وبائن كما قدمناه ومثله قول العوام في زماننا أيضا أنت طالق كلما أحللت شيخ حرمتك شيخ
 فان مرادهم بالثاني تأييد الحرمة فهو بمنزلة قوله كلما حللت لي حرمت على فكما اعتد عليها بآنت منه الا ان يريد
 بذلك الكلام الاخبار عن الطلاق المذكور دون انشاء التحريم ودون جعل هذه الجملة صفة للطلاق المذكور
 فلا تحرم أبدا لانه اخبار بخلاف المشرع ولكن العاصي لا يفهم ذلك بل الظاهر أنه يريد انشاء تأييد
 الحرمة فواقع في فتاوى الشيخ اسمعيل الحائلي من وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة غير ظاهر فاعتنم تحرير
 هذا المحل فانه مما يخفى (قوله بالتاء المثناة من فوق) الظاهر أنه قيد بذلك ليعلم بالاولى ما اذا قاله بالتاء
 المثناة وليفيد أن هذا التحريف هنا لا يضر لان ذلك صار لغة عامية وقد مر أن الطلاق يقع بالالفاظ المعهدة
 فلا يرد ما اعترض به في التحريية على المصنف من أن هذا ذهل منه وان المذكور في كلامهم ضبطه بالثلاثة
 ولم نر أحدا ضبطه بالثلاثة وعبارة البحر الا أكثره بالتاء المثناة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال فويت واحدة
 (قوله ولا يدين في ارادة الواحدة) مفهومه انه يدين في ارادة الثنتين وجهه ان أفعل التفضيل قد يراد به
 أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان يحتمل كلامه فيصدق ديانة اه ح قلت لكن يأتي ترجيح ان
 الكثير ثلاث لانتان وحينئذ فلا فرق بين أكثر وكثير فافهم (قوله كالأول أو أكثر الطلاق) أي بالتاء المثناة
 وأشار به الى ما قلنا من ان ضبطه بالتاء ليس للاحتراز عن المثناة (قوله أو أنت طالق مرارا) في البحر عن
 الجوهره لو قال أنت طالق مرارا اطلق ثلاثا لكانت مدخولا بها كذا في الهـ اه وذكر في البحر قبله
 بأكثر من ورقة عن البرازية أنت على حوام ألف مرة تقع واحدة اه وما في البرازية ذكره في الذخيرة
 أيضا وذكره الشارح آخر باب الإيلاء أقول ولا يخالف ما في الجوهره لان قوله ألف مرة بمنزلة تكرير مرارا
 متعددة والواقع به في أول مرة طلاق بآن في المرة الثانية لا يقع شيء لان البائن لا يلحق البائن اذا أمكن
 جعل الثاني خبرا عن الاول كفي أنت بآن أنت بآن كما يأتي بيانه في الكتابات بخلاف ما اذا نوى الثلاث
 بآنت حوام أو بآنت بآن فانه يصح لانه لفظ واحد صالح للبينونة الصغرى والكبرى وقوله أنت طالق مرارا
 بمنزلة تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثروا الواقع بالاولى رجعي وكذا بما بعدها الى الثالثة لانه صريح
 والصريح يلحق الصريح مادامت في العدة ولذا قيد بالدخول به لان غير هاتين بالمرّة الاولى لا الى عدة فلا
 يلحقها ما بعدها فاعتنم تحرير هذا المقام فقد خفي على كثير من الافهام (قوله أو ألؤفا) جمع ألف ح أي
 فيقع به الثلاث ويلغو الزائد (قوله أو لا قليل الح) عبارة الجوهره وان قال أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع
 ثلاثا والمختار لان القليل واحدة والكثير ثلاث فاذا قال أو لا قليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا
 كثير بعد ذلك اه قلت لكن في الخلاصة والبرازية يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتان في
 الاشبه اه وذكر في الذخيرة أن الاول اختيار الصدر الشهيد وعاله بما مر ثم قال وحكى عن أبي جعفر

(بالتاء المشاة من فوق فانه
 يقع به الثلاث ولا يدين في)
 ارادة (الواحدة) كالأول
 أكثر الطلاق أو أنت
 طالق مرارا أو ألؤفا أو لا
 قليل ولا كثير فثلاث هو
 المختار كما في الجوهره ولو
 قال أقل الطلاق

الهندوانى أنه يقع ثنتان لانه لما قال لا قليل فقد قصد ايقاع الثنتين لان الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب الى الصواب اه وفي الحاشية انه الاظهر اه وبه علم أنهم ما قولان مرجحان وميناهما على الاختلاف في الكثير ففي البحر عن المحيط ولو قال أنت طالق كثير إذ كره في الاصل أنه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكرا أبو الليث في الفتاوى يقع ثنتان اه قلت وينبغي أرجحية القول الاول لان الاصل من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى (قوله فواحدة) أى رجعية لعدم ما يفيد البائن ولان الرجعى أقل الطلاق (قوله ولو قال عامة الطلاق) انما وقع به ثنتان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثنتان ط (قوله أو أجله) كأنه تعريف من الكاتب والذي في البحر جله بضم الجيم وتشديد اللام وكذا في النخبة وجل الشيء معظمه أما الاجل فينبغي أن يكون ثلاثا رجحى والاحسن ما قاله ط من أنه ان قوى بالاجل الأعظم من جهة الحكم فثلاث أو من جهة موافقته للسنة فواحدة ورجعية في طهر لا وطه فيه ولا في حبس قبله (قوله أولونين منه) وهما طاهقان رجعيتان ولو قال ثلاثة ألوان فثلاثة وكذلك لو قال ألوانا من الطلاق فثلاثة وان قوى ألوان الحرة والصفرة صح بانه وكذا ضروبا أو أنواعا أو وجوها من الطلاق ذخيرة قلت وينبغي فيما لو قوى ألوان الحرة والصفرة أن يكون الواقع واحدة بائنة لما من أصل الامام فيما اذا وصف الطلاق (قوله وكذلك كثيرا ولا قليل) الذي في البحر عن المحيط أنه يقع به واحدة وكذا في النخبة والبرازية والخلاصة والجوهر وغيرها فراجع كتاب المضمرات فم لكل وجه فوجه واحدة انه لما نفي الكثير أثبت القليل فلا يفيد نفيه بعد وجه الثنتين أن الكثير ثلاث والقليل واحدة فاذا انفاهما ثبت ما بينهما (قوله والفرق دقيق حسن) وجه الفرق انه أضاف الآخر الى ثلاث معهودة ومعهوديتها بوقوعها بخلاف المنكر اه ح أقول هذا بعد تسليمه انما يتبع بناء على ما ذكره الشارح تبعا للبحر في أول باب الطلاق الصريح من تعريف اللفظ ثلاث في الاولى وتنكيره في الثانية مع أنه مسكر في الصورتين كما رأيت في عدة كتب كالتاريخانية والهندية والنخبة والبرازية وقد ذكر الفرق في البرازية بأن الآخر هو الثالث ولا يتحقق الابتداء مثليه عليه لكونه في الاولى أخبر عن ايقاع الثلاث وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الايقاع وهي لا توصف بذلك فيبقى أنت طالق وبه تقع الواحدة اه فنسأط الفرق من التعبير بالفعل الماضي في الاول واسم الفاعل في الثاني لامن التعريف والتنكير فافهم يمكن ٣ ومقتضاه أن لفظ آخر في الثانية مرفوع خبرا ثانيا عن أنت لبعبر وصف المرأة أو ما لو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق فيساوى الصورة الاولى واحتمال كونه منصوبا على الظرفية خبرا ثانيا بعيد (قوله يقع بأنت طالق الخ) لان كلا اذا أضيفت الى معرف أمادت عموم الاجزاء وأجزاء الطلقة لا تزيد على طلقة وإذا أضيفت الى منكر أمادت عموم الافراد اه ح ولذا كان قولك كل الزمان مأكول كاذبا لان قشره لا يؤكل بخلاف كل زمان بالتشكيك وهذا عند الخلق عن القرائن كما حرمناه في باب المسح على الخفين * (تنبيه) ذكر في النخبة لو قال كل الطلاق فواحدة وهكذا نقل عنها في البحر لكن في مختارات النوازل أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحتمل الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في النخبة أيضا أنت طالق كانه فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب واحدة) قال في الفتح ولو شبه بالعدد فيما لا عدله فقال طالق كعدد الشمس أو التراب أو مثله فعند أبي يوسف رجعية واختاره امام الحرمين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فيما لا عدله لغو ولا عدد للتراب وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأجمل لانه يراد بالعدد اذا ذكر الكثرة وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة بائنة لان التشبيه يقتضى ضربا من الزيادة كما مر أمالوقال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد اه (قوله وعدد الرمل ثلاث) أى اجماعا كفى البحر عن الجوهر وانما كان التراب غير معدود لانه اسم جنس افرادى بخلاف رمل لانه اسم جنس جمعى لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وحاصله ان ما دل على

فواحدة ولو قال عامة الطلاق أو أجله أو لونين منه أو أكثر الثلاث أو كبير الطلاق فثنتان وكذا لا كثير ولا قليل على الاشبه مضمرات وفي القنبية طلقك آخر الثلاث تطليقتان فثلاث وطالق آخر ثلاث تطليقتان فواحدة والفرق دقيق حسن * (فروع) * يقع بأنت طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلاث وعدد التراب واحدة وعدد الرمل ثلاث

(قوله يمكن هكذا بالاصل المقابل على خطه فليحذر

المساهمة صادقة على القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس أفرادى بخلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث ويميز بين قليله وكثيره بالنساء كالرمل والنفر فهو اسم جنس جمعي والجمع ذو أفراد أقلها ثلاث فيقع بإضافة العدد إليه ثلاث (قوله وعدد شعر ابليس الخ) أي تقع واحدة لو أضافه إلى عدد مجهول النفي والاثبات أو إلى عدد معلوم النفي كالثلاثين كفي الفتح ولم يذكر أنها بائنة أو لا ومقتضى ما ذكره في عدد التراب أنهم بائنة في قياس قول أبي حنيفة ورجعية عند أبي يوسف وبديل عليه ما ذكره قريبا عن المحيط من أنه ياغو ذكر العدد ويصير كأنه قال أنت طالق (قوله وقع بعده) أي مما يقبله المحل والزائد لغو ط (قوله والا) أي وإن لم يوجد شيء من الشعر بأن أطل بالأنورة مثلا ولا وجد شيء من السمك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مسألة السمك أما فيما قد ذكر في الجوهره وكذا في البحر عن الظهيرية أنه إذا لم يكن في الخوض سمك تقع واحدة فكان الصواب ذكرها مع مسألة شعر ابليس وشعر بطن كفي وقد ذكر في النهر أنه على في المحيط مسألة السمك وشعر ابليس وبطن كفي بأنه إذا لم يكن شعر ولا سمك لم يعتبر ذكر العدد بل يصير لغوا وصار كأنه قال أنت طالق اه وفي البحر عن محمد في الفرق بين مسألة طهر كفي وقد أطل ومسألة بطن كفي أنه في الأول لا يقع شيء لأنه يقع على عدد الشعر والبائنة فإذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لأنه لا يقع على عدد الشعر اه قلت وحاصله أن طهر الكف ومثله الساق والفرج لما كان محل الشعر غالباً وزواله لا يكون الأبعاد صاوا العدد منزلة الشرط فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما إذا كان معلوم الانتفاء كشعر بطن كفي أو مجهوله ولا يمكن علمه كشعر ابليس أو يمكن لكن انتفاؤه لا يتوقف على عارض كسمك الخوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق مطلقاً لكن في مسألة السمك لما أمكن وجود العدد فإذا وجد وقع بدوره (قوله طلاق إن نواه) لأن الجملة تصلح لإنشاء الطلاق كما تصلح لإنكاره فبمعين الأول بالنية وقيد بالنية لأنه لا يقع بدونها اتفاقاً لكونه من الحكايات وأشار إلى أنه لا يقوم مقام هاد لاله الحال لأن ذلك فيما يصلح جواباً فقط وهو ألفاظ ليس هـ ذامنها وأشار بقوله طلاق إلى أن الواقع بهذه الحكاية رجعي كذا في البحر من باب الحكايات (قوله لا تطلق اتفاقاً وإن نوى) ومثله قوله لم تزوجك أو لم يكن بيننا نكاح أو لا حاجة لي بك بدائع لكن في المحيط ذكر الوقوع في قوله لا عند سؤاله قال ولو قال لا نكاح بيننا يقع الطلاق والاصل أن نفي النكاح أصلاً لا يكون طلاقاً بل يكون محذوراً ونفي النكاح في الحال يكون طلاقاً إذا نوى وما عدا ما صحح أنه على هذا الخلاف اه بحر (قوله فريتنا إرادة النفي فيها) وذلك لأن اليمين لتأكيده مضمون الجملة الخبرية فلا يكون جوابه إلا خبراً وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون إلا إنشاء فوجب صرحه إلى الانحياز عن نفي النكاح كاذباً (قوله في الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة ألسنت طلقها ووجد كذلك في بعض النسخ كما يفيد ما في ح قال صاحب البحر في شرحه على المناوذة كفي التحقيق أن موجب نفي تصديق ما قبلها من كلام منفي أو مثبت استفهاماً كان أو خبراً كما إذا قيل لك قام زيد أو أقام زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقه لما قبله وتحقيقه لما بعد الهمزة وموجب نفي استحباب ما بعد النفي استفهاماً كان أو خبراً فإذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام إلا أن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر اه (قوله وفي الفتح الخ) عبارته والذي ينبغي عدم الفرق فإن أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منهما استحباب المنفي (قوله وفي البرازية) أي في أوائل كتاب النكاح (قوله كان إقراراً بالنكاح وتطابق) أي فإذا كان أنكره يلزمه مهرها ونفقة عدها وترثه لو ماتت في عدها (قوله لاقتضاء الطلاق النكاح وضعا) لأن الطلاق لغة وشرعاً رفع القيد الثابت بالنكاح فلا بد لصحته من سبق النكاح لأن مقتضى ما يقدر لصحة الكلام فكانه قال نعم أنت امرأتى وأنت طالق كما قالوا في أعتق عبدك عى بالغ قلت وهذا حيث لا مانع في الخلاصة من النكاح عن المنتق قال لهما أنت لي بـ زوجة وأنت طالق فليس باقراراً بالنكاح قال في البرازية لقيام القرينة المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة اه أي لأن تصريحه بنفي الزوجية يناه

وعدد شعر ابليس أو عدد شعر بطن كفي واحدة وعدد شعر طهر كفي أو ساق أو ساق أو فرجك أو عدد ما في هذا الخوض من السمك وقع بعده أن وجد والا استكزوج أو لست لي بامرأة أو قالت له لست لي بزوج فقال صدقت طلاق إن نواه خلافاً لهما ولوأ كذا القسم أو سئل ألك امرأة فقال لا تطلق اتفاقاً وإن نوى لأن اليمين والسؤال قريتنا إرادة النفي فيها وفي الخلاصة قيل له ألسنت طلقها تطلق بلى لا بنعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف وفي البرازية قالت له أنا امرأتك فقال لها أنت طالق كان إقراراً بالنكاح وتطلق لاقتضاء الطلاق النكاح وضعا * علم أنه حلف ولم يدربطلاق أو غيره لهما كما لو شك أطلاق أم لا ولو شك أطلاق واحدة أو أكثر

اقتضاءها فلا يكون الطلاق مراداً به حقيقة (قوله بنى على الاقل) أى كذا كره الاستيعاب إلا أن يستيقن
بالأكثر أو يكون أكبر منه وعن الإمام الثاني إذا كان لا يدري أثلاث أم أقل يتعزى وإن استوى يعمل بأشد
ذلك عليه أشباه عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتصر فاصحان ولعله لأنه يعمل بالاحتياط خصوصاً
في باب الخروج اه قلت ويمكن جعل الأول على القضاء والثاني على الديانة يؤيده مسئلة المتون في باب
التعليق لو قال إن ولدت ذكراً فأنت طالق واحدة وإن ولدت أنثى فأنت طالق ثنتين فويلهما ولم يدرا الأول
تطلق واحدة قضاء وثنتين تنزهاً أى ديانة هذا وفي الأشباه أيضاً وإن قال عزمت على أنه ثلاث يتركها وإن
أخبره عدول حضر وأذلك المجلس بأنهما واحدة وصدقهم أخذ بقولهم (قوله له تزوجها بالاحمال) لأن الطلاق
انما يلحق المسكوة نكاحاً صحيحاً أو المعتدة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإباء عن الإسلام كقائه مناه عن
البحر أى والمنكوة فاسداً ليست واحدة بمن ذكر ط أى فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد
ولا ينقص عدد الالائه متاركة كقائه مناه عن البحر والبرازية في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد
فثبت كان متاركة لا طلاقاً حقيقة كان له تزوجها به قد صحح بالاحمال ويملك عليها ثلاث طلاقات والله
تعالى أعلم

بنى على الاقل وفي الجوهرة
طلق المنكوة فاسداً ثلاثاً
له تزوجها بالاحمال ولم يحل
خلافاً

(باب طلاق غير المدخول بها)

(قوله فلاحد ولا لعان الخ) أى عند الإمام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله يازانية ليس بفصل بين
الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل أنت طالق يازانية أن دخلت الدار فبطل الطلاق بالدخول
ويقع الثلاث في أنت طالق يازانية ثلاثاً واحدة عليه لوقوع القذف وهي زوجته لم يأتى من أنه متى ذكر
العدد كان الوقوع به ولا لعان أيضاً أن ثمة التفريق بينهما وهو لا يأتى بعد البيونة وهو لا يصح بدون
أثره ومثله يازانية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً يازانية حيث يحد كفى لعان البحر لوقوع القذف
بعد الابانة وعند أبي يوسف يقع في مسة لثنا واحدة وعليه الحد لأنه جعل القذف فاصلاً لوقوع قوله ثلاثاً وكان
الوقوع بقوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لأنها غير مدخول بها فوجب الحد اه ح لمخصامع
زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضمير في بعده للقذف
كما ظهر لك مما قررناه (قوله وكذا الخ) أى يقع الثلاث ولاحد ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه على أن
المراد بالوصف ما وصفه فها به في قوله يازانية وهو القذف فإذا انصرف الاستثناء اليه ينتفى الحد والعان لأنه لم
يبق قذفاً فخرجت الثلاث لعدم تعلقها بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على الملتقى ولعبارة
البرازية ونصها أنت طالق ثلاثاً يازانية أن شاء الله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق
يا طالق أن شاء الله وكذا أنت طالق يا خبيثة أن شاء الله يصرف الاستثناء إلى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال
بإدانة والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله يا طالق يازانية
فلا استثناء على الوصف وإن كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله يا خبيثة فلا استثناء على الكل اه
لكن قوله وكذا أنت طالق يا خبيثة صوابه ولو قال أنت طالق يا خبيثة كما عبر في الذخيرة وغيرها لكنه تساهل
لظهور المراد بذكر الاصل المذكور وقوله يقع أى الطلاق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق والا
لم يصح قوله وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا ما قرره من الاصل وأصرح منه قوله في الذخيرة وغيرها
فلا استثناء على الآخر وهو القذف ويقع الطلاق فانهم ثم اعلم أن هذا الذي كرهه الشارح عن البرازية
عزاه في الذخيرة إلى النوادر وهو ضعيف فقد ذكر الفارسي في شرح تخيص أن قوله يازانية أن تخلل
بين الشرط والجزاء كأنه طالق يازانية أن دخلت الدار أو بين الإيجاب والاستثناء كأنه أنت طالق يازانية أن
شاء الله لم يكن قذفاً في الاصح وإن تقدم عليهما أو تأخر عنهما كان قذفاً في الحال وعن أبي يوسف أن المختل
لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للعالم ويجب للعان ومن محمد يتعلق الطلاق ويجب للعان وجه ظاهر

*(باب طلاق غير المدخول
بها)*
(قال لزوجه غير المدخول
بها أنت طالق) يازانية
(ثلاثاً) فلاحد ولا لعان
لوقوع الثلاث عليها وهي
زوجته ثم ياتى بعده وكذا
أنت طالق ثلاثاً يازانية
إن شاء الله تعالى الاستثناء
بالوصف يازانية

الرواية أن يارأبسة نداء للإعلام بما يراه فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فينتقل القذف أيضا لانه أقرب إلى الشرط اهـ ملخصا فهذا تسريح بان انصراف الاستثناء إلى الكل هو الأصح وظاهر الرواية وصريح بذلك في الذخيرة أيضا ومشى عليه الشارح في باب التعليق (قوله وقعن) جواب الشرط المقدر في قول المتن قال لزوجه تم كان الأولى للشراخ ذكره عقب قوله ثلاثا (قوله لما تقررا الخ) لان الواقع عند ذكر العدد مصدره ووصوف بالعدد أي تطليقا ثلاثا فصير الصيغة الموضوعة لانشاء الطلاق متوقفا حكمها عند ذكر العدد عليه بحر قال في الفتح وبه اندفع قول الحسن البصري وعطاء وجابر بن زيد انه يقع عليها واحدة لينوثها بطلاق ولا يؤثر العدد شيئا ونص محمد رحمه الله تعالى قال واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جميعا فقد خالف السنة وأثم وان دخل بها أو لم يدخل سواء بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود واس عباس وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قيل الخ) رد على مانعه في شرح الجمع عن كتاب المشكلات وأقره عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثا غلته أن يتزوجها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها اهـ ووجه الرد أنه مخالف للمذهب لانه امان بر يد عدم وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت رده أو يريد أنه لا يقع شيء أصلا وعبارة الشارح تحتل الوجهين لكن كلام الدرر بعين الاول أو يريد وقوع الثلاث مع عدم اشتراط الحمل بين كون المعلقة مدخولا بها أو لا صريح اطلاق النص وقد وقع باب الرجعة لا فرق في ذلك أي اشتراط الحمل بين كون المعلقة مدخولا بها أو لا صريح اطلاق النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة مصادمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره لان في نقله اشاعته وعند ذلك ينفخ باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نعوذ بالله من الزيغ والاضلال والامر فيه من ضروريات الدين لا يبعد اكتفائه مخالفه اهـ (قوله لعموم اللفظ) أي لفظ النص فانه يعم غير المدخول بها وفيه أن الآية صريحة في المدخول بها لان الطلاق ذكر فيها مفروقا وتفرقة يخصصها ولا يكون في غير المدخول بها الا بتجديد النكاح فالاولى الاستناد إلى السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد ط (قوله وحمله في غير الاولاد كار) حيث قال ولا يشك في ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة كتب الحنفية اهـ فافهم قلت يؤيد هذا الحل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فان طلقها الخ فانه ذكر في الآية مفروقا فلذا أجاب عنه صاحب المشكلات بان ما في الآية واراد في المدخول بها فتأمل (قوله وان فرق بوصف) نحو أنت طالق واحدة واحدة أو غير نحو أنت طالق طالق طالق أو جل نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثله في شرح الملتقى (قوله بعطف) أي في الثلاثة سواء كان بالواو أو الفاء أو ثم أو بل ح وسيد كرم المصنف مسألة العطف منجزة ومعلقة مع تفصيل في المعلقة (قوله أو غيره) الاولى أو دونه ط (قوله بان بالاولى) أي قبل الفراغ من الكلام الثاني عند أبي يوسف وعند محمد بعده لجواز أن يلحق بكلامه شرطاً واستثناء ورجح السرخسي الاول والخلاف عند العطف بالواو ونحوه فبين ماتت قبل فراغ من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد ونحوه في البحر والهر (قوله ولذا) أي لكونها بان لا إلى عدة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيشمل الثالثة (قوله بخلاف الموطوءة) أي ولو حكما كالختلى بها فانها كأوطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق بان آخر في عدنها وقيل لا يقع والصواب الاول كما مر في باب المهر نظاما وأوضحناه هناك (قوله حيث يقع الكل) أي في جميع الصور المتقدمة لبقاء العدة ولا يصح قضاء أنه عنى الاولى كما سيأتي في الفروع الا اذا قيل له ما اذا فعلت فقال طلقها أو قد فاته طالق لان السؤال وقع عن الاول فاعترف الجواب اليه بحر (قوله أو اثنتين مع طلاق اياك الخ) أي لان مع هنا بمعنى بعد كما تقدم في قوله مع عتق مولاه اياك اهـ ح أي

(وقعن) لما تقررا انه متى ذكر العدد كان الوقوع به وما قيل من انه لا يقع لنزول الآية في الموطوءة باطل محض منشؤه الغفلة عما تقرروا أن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في غير الاولاد كره على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط (وان فرق) بوصف أو غير أو جل بعطف أو غيره (بان بالاولى) لا إلى عدة (ولذا) لم تقع الثانية بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل وعم التفريق قوله (وكذا أنت طالق ثلاثا متفرقات) أو اثنتين مع طلاق اياك (ف) طلقها واحدة وقع (واحدة)

كما لو قال نصف او واحدة على
الصحيح جوهره ولو قال
واحدة ونصف فثنتان
اتفاقا لانه جله واحدة
ولو قال واحدة وعشرين
أو ثلاثين فثلاث المامر
(والطلاق يقع بعدد قرن
به لابه) نفسه عند ذكر
العدد وعند عدمه الوقوع
بالصيغة (فلومات) بعم
الموطوءة وغيرها (بعد
الايقاع قبل تمام العدد
لغا) لما تقرر (ولومات)
الزوج

مطلب الطلاق يقع بعدد
قرنه لابه

فيكون الطلاق شرطا فاذا طلقها واحدة لا تقع الثنتان لان الشرط قبل المشروط (قوله) كما لو قال نصف او واحدة (واحدة) أي تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلمة كلاما واحدا وعزا في المحيط الى محمد بن بحر أي لان المستعمل عطاب الكسر على الصحيح (قوله) لانه جله واحدة) لانه اذا اراد الايقاع به ما ليس له ما عبارة يمكن النطاق به انحصر منهما وكذا لو قال واحدة وأخرى وقع ثنتان لعدم استعمال أخرى ابتداء نهر لا يقال أنت طالق ثنتين انحصر منهما لان الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر وبلفظ أخرى فقد يكون له فيه غرض على انه ان لم يكن له غرض صحيح فالعبرة للفتا ولفظا ثنتين لا يؤدي معنى النصف ومعنى أخرى لغة وان كان المراد به ما طلقه بخلاف أنت طالق واحدة واحدة فانه يعنى عنه طالق ثنتين معدوله عن ثنتين اليه قرينة على ارادة التفريق وكذا ان طلق واحدة لان نصف الطلقة في حكم الطلقة كما مر في محله فصار بمنزلة واحدة واحدة وهو من المنفرد قرينة العدول عن الاصل من تقديم الصحيح على الكسر فانهم (قوله المامر) أي من قوله لانه جله واحدة اه ح أي لانه انحصر ما يتلفظ به اذا اراد الايقاع بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لانه اه ب بحر لكنه ذكر ذلك في احدى وعشرين لافي واحدة وعشرين ثم نقل عن المحيط لو قال واحدة وعشرين وقعت واحدة بخلاف احدى عشرة ثلاث لعدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة أو ألفا واحدة وعشرين تقع واحدة لان هذا غير مستعمل في المعاد فانه يقال في العادة مائة واحدة وألف واحدة فلم يجعل هذه الجملة كلاما واحدا لاعتبار عطفها وقال أبو يوسف يقع الثلاث لان قوله واحدة ومائة ومائة واحدة سواء اه وظاهره أن قول أبي يوسف في هذه المسائل غير المعتمد لكن قال في النهر وجرم الري لم يفي واحدة وعشرين يومئ الى ترجيحه (قوله) والطلاق يقع بعدد قرن به لابه) أي متى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجروا عليه من أنه لو قال لعير المدخول ما أنت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا ولو كان الوقوع بطالق لبانت لاني عدة فلما العدوم من أنه لو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلا موقوع ثم اعلم أن الوقوع أيضا بالمصدور عند ذكره وكذا بالصفة عند ذكرها كما اذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعد هاتين شاء الله متصلا لا يقع ولو كان الوقوع باسم الماعل لوقع ويدل عليه ما في المحيط لو قال أنت طالق للسنة وأنت طالق بائن فبانت قبل قوله للسنة أو بائن لا يقع شيء لانه صفة للايقاع لا للتطبيق فيتوقف الايقاع على ذكر الصفة وأنه لا يتصور بعد الموت اه وكذا ما في عتق الخانية قال لعبدك أنت حر البتة فبانت العبد قبل البتة يموت عبدا بحر من الباب المار عند قوله أنت طالق واحدة أولا وقال هنا ويدخل في العدد أصله وهو الواحد ولا بد من اتصاله بالايقاع ولا يضر انقطاع النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا واحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان فمتم قال ثلاثا على الفور فثلاث ولو قال لغير المدخولة أنت طالق باعاطمة أو يازينب ثلاثا وقع ولو قال أنت طالق اشهدوا ثلاثا واحدة ولو قال فاشهدوا ثلاثا كذا في الظاهر به اه قلت وحاصله أن انقطاع النفس وامسالك الغم لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا الداء لانه لتعيين المخاطبة وكذا عطف فاشهدوا بالماء لانهم اتعاق ما بعدهما قبلها فصار الكل كلاما واحدا (قوله) عند ذكر العدد) أي عند التصريح به فلا يكفي قصده كما يأتي في المومات أو أخذ أحد فانه فاهم (قوله) بعد الايقاع) المراد به ذكر الصيغة الموضوعة للايقاع لولا العدد (قوله) قبل تمام العدد) قدر لفظ تمام تعال الجراح اترأزا عما لو قال أنت طالق احدى عشر فبانت قبل تمام العدد (قوله) لغا) أي لا يقع شيء نهر فيثبت المهر بنسائه ويرث الزوج منها ط (قوله) لما تقرر) أي من ان الوقوع بالعدد وهي لم تكن محللا عند وقوع العدد ح أو لما تقرر من أن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يعبره كالشرط والاستثناء حتى لو قال أنت طالق ادخلت الدار أو ان شاء الله فبانت قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق لان وجودهما يخرج الكلام عن أن يكون ايقاعا بخلاف أنت طالق ثلاثا باعرة فبانت قبل قوله باعرة طلقت لانه غير معبر وكذا المامر

طالق وأنت طالق فماتت قبل الثاني لأن كل كلام عامل في الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهي حية ولو قال
 أنت طالق وأنت طالق ان دخلت الدار فماتت عند الاول أو الثاني لا يقع لما مر كافي البحر عن النخيرة (قوله
 أو أخذ أحده) أي ولم يذ كر العدد على الفور عند رفع اليد عن فمات أو قال ثلاثا ثلاثا على الفور وقعن كما مر
 (قوله عملا بالصيغة) أشار إلى وجه الفرق بين موتها وموتة وهو أن الزوج وحصل لفظ الطالق بذكر العدد
 في موتها ولم يتصل في موتة بذكر العدد بلفظ الطالق بقي قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطالق
 كافي أن أخذ الهم اذا لم يقل بعده شيئا حيث يقع واحدة فأفاده في البحر عن المعراج (قوله لأن الوقوع بلفظه
 لا بقصد) الضميران للزوج أو للعدد وعلى الاول يكون التعميل لمطوق العلة التي قبله وعلى الثاني لمطوقها
 وهو عدم العمل بالعدد الذي تصدق بهم (قوله بالعطف) أي بالواو فتقع واحدة لا بالواو لطلق الجمع أعم
 من كونه للمعية أو للتقدم أو التأخر فلا يتوقف الاول على الآخر الا لو كانت للمعية وهو متصف فيعمل كل
 لفظ عمله فتبين بالاولى فلا يقع ما بعدها ومثله الواو والعطف بالفاء وثم بالاولى لاقتضاء الفاء التعليل وشم
 التراخي مع الترتيب فيهما وأما في أنت طالق واحدة لابل ثنتين فكذلك ثم باق بالاولى ولو كانت
 مدخولا بها تقع ثلاث لأنه أخرجه غلط في إيقاع واحدة ورجع عنها إلى إيقاع الثنتين بدلها فصح إيقاعهما
 دون رجوعه نعم لو قال لها طلقك أمس واحدة لابل ثنتين تقع ثنتان لأنه خبر يقبل التدارك في العطف
 بخلاف الانشاء بجزر ملخصا (قوله أو قبل واحدة الخ) الصابط أن الظرف حيث ذكر بين شيئين ان
 أضيف إلى ظاهر كان صفة للاول كما في زيد قبل عمرو وان أضيف إلى ضمير الاول كان صفة للثاني
 كما في زيد قبله أو بعده فمروا لأنه حينئذ خبر عن الثاني والخبروصف للمبتدأ والمراد بالصفة المكنوية
 والمكسوم عليه بالوصفية هو الظرف فقط والافالجملة في قبله خبر وحال من زيد لو وقعها بعد معرفة
 والحال وصف لصاحبها في واحدة قبل واحدة وقع الاول قبل الثانية فبانت بها فلا تقع الثانية وفي
 بعدها ثانية كذلك لأنه وصف الثانية بالبعدية ولو لم يصفها به لم تقع فهذا أولى وهذا في غير المدخول بها وفي
 المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كإيأتي (قوله ثنتان) لأنه في واحدة بعد واحدة جعل البعدية صفة
 للاولى فاقضى إيقاع الثانية قبلها لان الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال لا امتناع الاستناد إلى الماضي
 فيعتزمان فتقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لأنه جعل القبليّة صفة للثانية فاقضى إيقاعها قبل الاول
 فيعتزمان وأما مع فالقران فلا فرق بينهما بين الاتيان بالضمير أو لافاقضى وقوعهما معا تحقيقا لمعناها (قوله
 متى أوقع بالاول) كافي قبل واحدة أو بعدها واحدة فان الاول فيهما هي الواقعة لوصفها بأنها قبل الثانية
 أو بأن الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية ممتدة آخره في صورتين ملغيت (قوله
 أو بالثاني اقتربا) المراد بالثاني الم أخر في انشاء الإيقاع لافي اللفظ وذلك كافي بعد واحدة أو قبلها واحدة فانه أوقع
 فيها واحدة وهي الاولى الموصوفة بانها بعد الثانية أو بأن الثانية قبلها وهو معنى كونها بعد الثانية
 فيعتزمان ويحتمل أن يراد بالثاني اللفظ المتأخر فانه سابق في الإيقاع من حيث الاخبار لتضمن الكلام
 الاخبار عن إيقاع الثانية قبل الاولى (قوله ويقع الخ) من عطف الخاص على العام لدخوله تحت قوله
 وان فرق فكان الاول ذكره عقبه (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهما وان زادت ثلاث (قوله لتعلقهما
 بالشرط دفعة) لان الشرط مغير للإيقاع فاذا اتصل المعير توقف صدر الكلام عليه فيتعلق به كل من
 الطالقتين معا فيقعان عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف لعدم المعير (قوله
 وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عند وجود الشرط عند ثنتان أيضا ووجه السكك وأقره في البحر وقوله لان المعلق
 كالجزر أي يصير عند وجود شرطه كالجزر ولو تجزئه حجة لم تقع الثانية بخلاف ما اذا أحر الشرط لوجود المعير
 زياحي * (تنبيه) * العطف بالفاء كالواو فتقع واحدة ان قدم الشرط اتفاقا على الاصح وتعلق الثانية
 وثنتان ان أخر وفي العطف بثم ان أخره تجزئت واحدة ولعابا بعدها ولو لموطأ فماتت الخبر وتجزئ ما قبله

أو أخذ أحد فمات قبل ذكر
 العدد (وقع واحدة) عملا
 بالصيغة لأن الوقوع بلفظه
 لا بقصد (ولو قال) لغير
 الموطأ (أنت طالق واحدة
 واحدة) بالعطف (أو قبل
 واحدة أو بعدها واحدة
 يقع واحدة) بآئنة ولا تعلقها
 الثانية لعدم العدة
 (وفي) أنت طالق واحدة
 (بعد واحدة أو قبلها
 واحدة أو مع واحدة أو معها
 واحدة ثنتان) الاصل انه
 متى أوقع بالاول انما الثاني
 أو بالثاني اقترنان لان الإيقاع
 في الماضي إيقاع في الحال
 (و) يقع (بأنت طالق
 واحدة وواحدة ان دخلت
 الدار ثنتان لو دخلت)
 لتعلقهما بالشرط دفعة
 (و) تقع (واحدة ان قدم
 الشرط) لان المعلق كالجزر
 (و) يقع (في الموطأ ثنتان

وان قدم الشرط لغا الثالث وتجزئ الثاني وتعلق الاول فيقع عند الشرط بعد التزوج الثاني ولو موطوءة تعلق الاول وتجزئ ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره إلا أن عند وجود الشرط تعلق الموطوءة ثلاثا وغيرها واحدة وتعامه في البحر (قوله في كلها) أي كل الصور التي ذكرها في العطاء بلا تعلق بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم أو المتأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل) أي ما قاله بعضهم فظلمامن بحر الخفيف ورأيت في شرح المجموع للاشبهوني شارح الالفية أن هذا البيت رفع للعلامة أبي عمر وابن الحاجب بأرض الشاء وأدعى فيه وأبدع وقال أنه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا الزمان وأنه ينشد على ثمانية أوجه لأن ما بعده ما قد يكون قبلاين أو بعدين أو ثمانية في هذه أربعة أوجه كل منها قد يكون قبله قبل أو بعد صارت ثمانية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع فيه من قبل وبعد فالغها لان كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يبقى حينئذ إلا بعده ومنه فيكون شعبان أو قبله رمضان فيكون شوال الخ (قوله في ذي الحجة) لان قبله ذا القعدة وقبل هذا القبل شوال وقبل قبل القبل رمضان ط (قوله في جمادى الآخرة) لان بعده رجباو بعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد رمضان ط (قوله في شوال) صوابه في شعبان ح أي لان فرض المسئلة ان قبل ذا كرمرة واحدة وتكرر بعد فياني لفظ قبل ولفظ بعد مرة ويبقى لفظ بعد الثاني هو المعبر فيصير كأنه قال بعده رمضان وهو شعبان كما مر (قوله ويبعد كذلك) أي أولا أو وسطا أو آخر ح (قوله في شعبان) صوابه في شوال ح أي لظهير ما قلنا (قوله لا إلغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكأنه انما أطلق عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وعبرة الفتح ياني قبل وبعد وعبرة النهر ياني قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأما ما في البحر من أن الملقى الطرفان الاولان يعني الحاليين عن الضمير سواء اختلغا أو اتفقا وفرع عليه معتبرا للاخير المضاف للضمير فقط فهو خطأ يخالف لما قرره نفسه أولا ولما قرره غيره * (تنبية) * هذا كما مبني على أن ما ملغاة لا يحل لها من الاتراب ويحتمل أن تكون موصولة أو منكرة موصوفة فتكون في محل جر بإضافة الظرف الذي قبلها اليها وفيه الوجه الثمانية لكن أحكامها تختلف في محض قبل يقع في شوال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعدين في جمادى الآخرة وفي بعد ثم قبلين في ذي الحجة وفي الصور الاربع الباقية على عكس ما مر في إلغاء ما أي في اوقع منها في شوال أو في شعبان على تقدير الإلغاء يقع بعكسه على تقدير الموصولية أو الموصوفية كما ذكره العلامة بقدر الدين الغزي الشافعي وأيتسه بخطه معز يالى العلامة ابن الحاجب وقال ان للسبكي في ذلك مؤلفا قلت وقد أوضحت هذه المسئلة في رسالة كنت سميتها الخفاف الذكي النبيه بجواب ما يقول الفقهاء وبينت فيها المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله ورمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ والظرف الاول خبر عنه وهو مضاف الى الثاني لان ما الزائدة تكف عن العمل نحو فيما رجسة وغير ما رجل والثاني مضاف الى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر صفة شهر والرباط الضمير المضاف اليه الظرف الاخير والمعنى بشهر رمضان كأن قبل قبل قبله وهو ذو الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الظرف الاول صفة لشهر وهو مضاف الى الموصول والظرف الثاني المضاف الى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والعائد الضمير الاخير والمعنى بشهر رمضان كأن قبل الشهر الذي رمضان كأن قبل قبله والشهر الذي رمضان قبل قبله هو ذو الحجة فالذي قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما منكرة موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد نظمت جميع ما مر من الصور فقلت

مطلب في قبل ما بعد قبله
ومضان

في كلها) لوجود العدة ومن
مسائل قبل وبعد ما قبل
ما يقول الفقيه أيده الله
ولا زال عنده الاحسان
في فتي علق الطلاق بشهر
قبل ما بعد قبله رمضان
وينشد على ثمانية أوجه
فيقع بمحض قبل في ذي
الحجة وبعض بعد في جمادى
الآخرة وقبله أولا أو
وسطا أو آخر في شوال
وبعد كذلك في شعبان
لا إلغاء الطرفين فيبقى قبله
أو بعده رمضان (ولو قال
امرأتي طالق وله امرأتان
أو ثلاث تطلق واحدة منهن
وله خيار التعين)

نحذفوا باء عقوده المبرجان * فبسه عما طلبته تبيان * بخمادى الاخير في محض بعد
ولعكس ذو حجة ابان * ثم شوال لو تكرر قبل * مع بعد وعكسه شعبان
ألف ضد ابضده وهو بعد * مع قبل وما بقي الميزان * ذلك ان تلغ ما أو ما اذا ما

وصات أو وصفتها بالبيان * جاء سؤال في تحض قبل * ولعكس شعبان جاء الزمان

وجادى لقبيل ما بعد بعد * ثم ذوجه لعكس أو ان

وسوى ذابعكس الغائها فهم * فهو تحقيق من هم الفرسان

وتوضيح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله) وأما تصحيح الزياي (المخ) ورد على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح احترازاً عما قيل يقع على كل واحدة طلاق وعزاه إلى إيلاء الزياي واعترضه في المخبر بان عبارة الزياي هكذا وذكر في الفتاوى إذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسئلة بحالها تقع على كل واحدة منهن طلاقاً بائنة وقيل تطلق واحدة منهن وإليه البيان وهو الاظهر والاشبه وفي إيلاء الفتح والبحر أن في الموضع التي يقع الطلاق بالفظ الحرام ان كان له أكثر من زوجة واحدة تقع على كل طليقة واحدة بخلاف الصريح نحو امرأته طالق وله أكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة وأجاب الاوزجندى أنه لا يقع الا على واحدة وهو الاشبه وعزاه في البحر إلى البرازية والخلاصة والذخيرة وفي الفتح الاشبه عندى ما في الفتاوى لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة على سبيل الاستغراق كقوله هن طوائق لا البديل كاحداً كن طالق وحديث وقع بهذا اللفظ وقع بائناً وفي الحاشية امرأته طالق وله امرأتان معروفتان أنه أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء ولم يحل خلافاً فظهر أن التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه يعم كل زوجة لا كما زعم في الدرر اهـ كلام المخ لمخفاً وسيمأت في الإيلاء عن النهر أن قول الزياي هنا والمسئلة بحالها يعنى التحريم لا بقيد أنت على حرام مخاطبة واحدة بل يجب فيه أن لا يقع الا على مخاطبة اهـ أقول والحاصل أنه لا خلاف في امرأته طالق ان له أن يصرفه إلى أيتهما شاء خلافاً لما في الدرر ولا في أنت على حرام أنه لا يقع الا على مخاطبة فقط خلافاً لما يوهمه كلام الزياي وانما الخلاف فيما يعم كل زوجة على سبيل الاستغراق فاختار الاوزجندى أنه لا يقع الا على واحدة فله صرفه إلى أيتهما شاء نظر إلى أنه لفظ مفرد واختار المحقق ابن الهمام أنه يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن محل الخلاف ما قلنا أنه في الذخيرة حكاه في حلال المسلمين على حرام وهو صريح تعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل حل على حرام لانه بعد التصريح باداة العموم لا يمكن حله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد من الاضافة ويظهر لي أن عدم الخلاف في الصريح لا لخصوص صراحته بل لكونه بلفظ امرأتى الذى عومه بدلى أى صادق على واحدة لا بعينها أى واحدة كنت مثل قوله احدها هن طالق حتى لو كان الصريح بلفظ عومه استغراقى مثل حلال الله طالق أو من يحل لى طالق أو من في عقد نسكاحى طالق حرى فيه الخلاف المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام أظهر ويظهر من هذا ان قوله امرأتى حرام لا يتأتى فيه الخلاف المذكور لما علمت من أن عومه بدلى لاستغراقى فهو مثل امرأتى طالق وبه يظهر أن حل الشارح تصحيح الزياي على امرأتى حرام غير مناسب للمقام وقوله كما حره المصنف المخ فيه انه مخالف لما قدمناه عن المصنف من قوله فظهر أن التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه يعم كل زوجة فالذى حره المصنف هو الحل على العمام الاستغراقى كما اختاره ابن الهمام فافهم ويظهر مما قررناه أيضاً أن قوله على الطلاق كقوله الشائع في زماننا مثل قوله امرأتى طالق لان معناه كما مر ان فعات كذا لزم الطلاق ووقع ولا يخفى في أن هذا محتمل لان يكون المراد لزم الطلاق من امرأة أو من أكثر ولا ترجح لاحدهما على الآخر فنبه على أن يثبت له صرفه إلى من شاء وينبغى أن يكون قوله على الحرام كذلك لان معناه ان فعل كذا فامرأته حرام عليه * (تنبيه) * لا فرق في ذلك بين المعاق والتبخر وكذا لا فرق بين حائمه مرة أو أكثر فله صرف الاكثر إلى واحدة في البرازية عن فوائد شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته ان فعل كذا وفعله وله امرأتان فأراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما أشار في الزبادات إلى أنه يملك ذلك اهـ

مطلب فيما قال امرأته
طالق وله امرأتان أو
أكثر طاق واحدة

اتفاقاً وأما تصحيح الزياي فانما
هو في غير الصريح كما مرأتى
حرام كما حره المصنف
وسيجى في الإيلاء

(قال للنساء الرابع)
 ينيكن تطليقة طلقت كل
 واحدة تطليقة وكذا لو قال
 ينيكن تطليقتان أو ثلاث
 أو أربع إلا أن ينوي قسمة
 كل واحدة ينيهن فتطلق
 كل واحدة ثلاثا ولو قال
 ينيكن خمس تطليقات يقع
 على كل واحدة طلاقان
 هكذا إلى ثمان تطليقات
 فإن زاد عليها طلقت كل
 واحدة ثلاثا) ومثله قوله
 انكرتكن في تطليقة خانية
 وفيها (قال لامرأتين لم
 يدخل بواحدة منهما امرأتى
 طالق امرأتى طالق ثم قال
 أردت واحدة منهما لا يصدق
 ولو مدخولتين فله ايقاع
 الطلاق على احدهما)
 لصحة تفريق الطلاق على
 المدخولة لا على غيرها (قال
 امرأته طالق ولم يسم وله
 امرأته) معروفة (طلقت
 امرأته) استحسانا (فان
 قال لى امرأته أخرى وانيها
 عني لا يقبل قوله لا يبينة
 ولو) كان (له امرأتان
 كلتاها معروفة له صرفه
 إلى أيهما شاء) خائبة ولم
 يحك خلافا * (فروع) *
 كرر لفظ الطلاق وقع السك
 وان نوى التأكيد *
 كان اسمها طالقاً أو حرة
 فناداها ان نوى الطلاق
 أو له شاق وقعا والا

لكن اذا بان أحدهما قبل وقوع الثاني ليس له صرفه اليها في البرازية أيضا من كتاب الإيمان ان
 فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة واليه البيان وان طلق احدها بما بان
 أو رجعا ومضت عندها ثم وجد الشرط تبين الآخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه
 بقي شيء وهو مالو كان الطلاق ثلاثا فهل له أن يوقع على كل واحدة طلقة أم لا بد أن يجمع الثلاث على واحدة
 وعلى الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة ثلاثا يلو وصف البينة وهي صفة الاصل أو تكون
 رجعية نظرا للواقع ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائح في عن المنيسة لو كان لرجل ثلاث نساء فقال
 امرأتى ثلاث تطليقات يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو
 الاصح اه وفيه مخالفة لما قدمناه من انه لا خلاف في ان له صرفه الى من شاء فليتأمل (قوله قال
 للنساء الخ) وجه وقوع الواحدة في هذه الصور أن بعض الطلقة طلقة كما في صيب كل واحدة في ايقاع
 طلقة ينيهن ربعا وفي طليقتين نصف طلقة وفي ثلاث ثلاثة أرباع طلقة وفي أربع طلقة كاملة (قوله
 فتطلق كل واحدة ثلاثا) أي في التطليقتين فيقع على كل واحدة منهن طلاقان كذا في كافى الحاكم
 الشهيد ومثله في الفتح والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لانه يصيب كل واحدة منهن في
 الخمس طلقة ورابع طلقة وفي الست طلقة ونصف وفي السبع طلقة وثلاثة أرباع وفي الثمان طليقتان وهذا
 حيث لا ينيته كفى السكا في الفتح احتراز عما اذا نوى قسمة كل واحدة ينيهن فانه يقع على كل واحدة ثلاث
 (قوله ثلاثا) لانه يصيب كل واحدة من الثمانية طليقتان وتقسيم التسعة منهن فيقع على كل طلقة ثلاثة (قوله
 ومثله) أي مثل بين قال في الفتح فلفظ بين ولفظ الاشرار سواء بخلاف مالو طالق امرأتين كل واحدة واحدة
 ثم قال لثلاثة أشركك فيما أوقع عليهما يقع عليهما طليقتان اه وتماه فيه عند قوله في الباب السابق ولو قال
 أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقة (قوله امرأتى طالق امرأتى طالق) مثله مالو قال امرأتى بالعطف كفى
 الذخيرة (قوله لصحة تفريق الطلاق الخ) كذا عمل في البحر بعد نقله المسئلة عن الذخيرة أي لان المدخولة
 محل لا يوقع الثانية بسبب العدة فله ايقاع الطلاقين عليهما بخلاف غير المدخولة لانها بان بالاول فلا يصدر
 في ارادته اياها بالثاني كمالو كان طلق المدخولة بائنا أو رجعا وانقضت عدتها فلا تصح ارادتها بالاول ولا
 بالثاني كما يعلم مما نقلناه قريبا عن البرازية بقي ما اذا كانت احدهما مدخولا ولا بها فقط وهي في انكاحها فان
 أرادها بالطلاق صح وان أراد غير المدخول لم لا يصدق في الثاني لانها لم تبقي امرأته بل الثانية امرأته فيقع
 عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أمالو سمها باي اسمها فكذلك بالاول ويقع على التي عنها أيضا لو
 كانت زوجته قال في البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال أردت امرأته أخرى أجنبية بذلك الاسم
 والنسب لا يصدق ويقع على امرأته بخلاف ما اذا أنكر بمال لسمي فادعى رجل أنه هو وأنكر يصدق بالخلاف
 ماله على هذا المال لا ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت به غير امرأتى لا يصدق
 ويقع عليهما ان كانتا زوجة له وكذا لو نسبها إلى أمها أو أختها أو ولدها وهي كذلك ولو خاف ان يخرج من
 المصر فامرأته عائشة كذا واسمها فاطمة لا يطلق اذا خرج اه (قوله استحسانا) كذا في البحر عن الظاهرية
 ومثله في الخائبة ومنتهاه أن القياس خلافه تأمل (قوله كلتاها معروفة) احتراز عما لو كانت احدهما
 معروفة فقط وهو المسئلة التي قبلها وأما المجهولتان فكالمعروفتين ثم هذه المسئلة كما قال ح مكررة مع قوله
 ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحك خلافا) رد على صاحب الدرر كما رتب (قوله
 كرر لفظ الطلاق) بان قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أو قد طلقتك قد طلقتك أو أنت طالق قد
 طلقتك أو أنت طالق وأنت طالق وإذا قال أنت طالق ثم قبل له ما قالت فقال قد طلقتها أو قالت هي طالق
 فهي طالق واحدة لانه جواب كذا في كافى الحاكم (قوله وان نوى التأكيد) أي ووقع السك قضاء
 وكذا اذا طلق أشباه أي بان لم ينو استنفاذا ولا تأكيدا لان الاصل عدم التأكيد (قوله والا لا) أي بان قصد

النداء أو طلاق فلا يقع على المعتمد أسماء في العاشر من مباحث النية وذكر قبله في التاسع انه فرق المحبوبي في
 التامع بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع وهو خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الاشياء قلب لان
 المحبوبي فرق بان الحراسم صالح للتسمية وهو اسم لبعض الناس بخلاف طالق أو مطلق فالنداء به يقع على
 اثبات المعنى فتطلق بخلاف الحر ووافقته ما في الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه يا حرا لا يعتق ولو سمي
 امرأته طالق ثم دعاه يا طالق تطلق (قوله قال لامرأته هذه السكبة طالق طلقت الخ) لما قالوا من انه لا تعتبر
 الصفة والتسمية مع الإشارة كالأمر كان له امرأة بصرية فقال امرأته هذه العجباء طالق وأشار الى البصرية تطلق
 ولو رأى شخصاً طناً أنه امرأته عمرة فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى شخصها فاذا الشخص غير امرأته
 تطلق لان الاعتبار عند عدم الإشارة الاسم وتوجد كفي الخاتبة وقد منابسط الكلام على مسئلة الإشارة
 والتسمية في باب الامامة (قوله وعنى الاخبار كذا بالخ) قدمنا الكلام عليه في أول الطلاق (قوله على ذلك)
 أي على أنه يخبر كذا (قوله وكذا المظالم اذا أشهد الخ) أقول التقييد بالشهاد اذا كان مظلوماً غير لازم
 ففي الاشياء وأمانة تخصيص العام في اليمين فمقبولة ديانة اتفاقاً وقضاء عند الخصاص والفتوى على قوله ان
 كان الخالف مظلوماً كذلك اختافوا هل الاعتبار لنية الخالف أو المستخلف والفتوى على نية الخالف ان
 كان مظلوماً وان كان ظالماً كما في الولوالجية والخلاصة اه وفي حواشيه عن مسائل الفتاوى التحليف بغير
 الله تعالى ظلم والنية نية الخالف وان كان المستخلف محققاً (قوله انه يحلف) متعلق بأشهاد ح (قوله قال
 فلانة) أي زينب مثلاً وقوله واسمها كذلك أي زينب وضميم غيره عائداً اليه أفاده ح (قوله وعلى هذا
 الخ) أي لان الاعتبار الاسم عند عدم الإشارة كما ذكرناه آنفاً وهذا الفرع منقول ذكرناه قريباً عن البرازية
 فافهم (قوله وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة) ولا شبهة في كونه رجعيلاً بالائتلاف المذهب كلها على
 وقوع الرجعي بأن طالق وتماه في الخيرية وكذا أنت طالق على مذهب اليهود والنصارى كما أفتى به الخبير
 الرملي أيضاً وكذا أنت طالق لا يردك قاض ولا عالم أو أنت طالق تحلى الخنازير وتحرمي على فيقع بالكل
 طاعة وجعية كما قدمناه قبل هذا الباب (قوله في قول الفقهاء الخ) وكذا في قول القضاة أو المسلمين أو القرآن
 فتطلق قضاء ولا تطلق ديانة إلا بالنية خاتمة لكن في الفتح أول الطلاق ولو قال طالق في كتاب الله أو بكتاب الله
 أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقافه أو الاوقع في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة
 فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة أو الفقهاء فان نوى
 السنة دين وفي القضاء يقع في الحال لان قول القضاة والفقهاء يقتضي الامرين فاذا خصص دين ولا يسمع
 في القضاء لأنه غير ظاهر اه فتأمل (قوله قال نساء الدنيا الخ) في الاشياء عن عتق الخاتبة وجل قال
 عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينوع عبده وهو من أهلها أو قال كل عبيد أهل بغداد أو كل عبيد في الأرض أو في
 الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق والفتوى على قول أبي يوسف
 ولو قال كل عبيد في هذه السكة أو في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار
 وعبيده فيها عتقوا في قولهم لا لو قال ولد آدم كلهم أحرار في قولهم اه وهو صريح في جريان الخلاف في
 المحلة كالأبادة لانها بمعنى السكة لكن ذكر في الذخيرة أو لا الخلاف في نساء أهل بغداد طالق فعند أبي
 يوسف رواية عن محمد لا تطلق إلا أن ينوبها لان هذا أمر عام وعن محمد أيضاً تطلق بلانية ثم نقل عن فتاوى
 شهر قسند أن في القرية اختلاف المشايخ منهم من ألحقها بالبيت والسكة ومنهم من ألحقها بالمصر اه
 ومقتضاه عدم الخلاف في السكة ثم علل عدم الوقوع في المصر وأهل الدنيا بانه لو وقع به اسكان انشاء في حقه
 فيكون انشاء أيضاً في حقه وهو متوقف على اجازتهم وهي متعذرة (قوله فقال فعلت) أي طلقت بقرينة
 الطلب (قوله فواحدة ان لم ينو الثلاث) أي بان نوى الواحدة أو لم ينو شيئاً لأنه بدون العطف يحتمل
 تكرير الاول ويحتمل الابتداء فأي ذلك نوى الزوج صحت نيته كذا في عيون المسائل وفي المنتقى انه تقع

قال لامرأته هذه السكبة
 طالق طلقت أو لعبده هذا
 الجار حر عتق * قال انت
 طالق أو انت حر وعنى
 الاخبار كذا وقع قضاء
 الا اذا أشهد على ذلك وكذا
 المظالم اذا أشهد عند
 اختلاف الظالم بالطلاق
 الثلاث انه يحلف كذا
 صدق قضاء وديانة شرح
 وهبانية * وفي النهر قال
 فلانة طالق واسمها كذلك
 وقال عني غير هادين ولو
 غيره صدق قضاء وعلى هذا
 لو حلف لداثته بطلاق
 امرأته فلانة واسمها غيره
 لا تطلق * وقد كثر في زماننا
 قول الرجل انت طالق على
 لاربعة مذاهب قال المصنف
 وينبغي الجزم بوقوعه قضاء
 وديانة * ولو قال انت طالق
 في قول الفقهاء أو فلان
 القاضي أو المفتي دين * قال
 نساء الدنيا أو نساء العالم
 طواق لم تطلق امرأته
 بخلاف نساء المحلة والدار
 والبيت وفي نساء القرية
 والبلدة خلاف الثاني وكذا
 العتق * قالت لزوجها
 طلقني فقال فعلت طلقت
 فان قالت زدني فقال فعلت
 طلقت أخرى * ولو قالت
 طلقني طلقني فقال
 طلقت فواحدة ان لم ينو
 الثلاث

الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة (قوله ولو عطلت بالواو وثلاث) لانه قرينة التكرار في طابقه الجواب
وفي الحاشية قالت له طلقني ثلاثا فقال فعلت أو قال طلقت وتعين ولو قال يجيبها أنت طالق أو فانت طالق
تقع واحدة اه أي وان نوى الثلاث والفرق ان طلقني أمر بالتطليق وقوله طلقت تعاليت فصيح جوابا
والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال بخلاف أنت طالق فانه اخبار عن صفة قائمة بالحل وانما يثبت التطليق
اقتضاء تصحيح الوصف والثابت اقتضاء ضروري فيثبت التطليق في حق صحة هذا الوصف لا في حق كونه
جوابا بقى أنت طالق كلاما مبتدأ وأنه لا يثبت الثلاث أفاده في الذخيرة (قوله اعتبارا بالانشاء) لانه يملك
انشاء الطلاق عليها فيملك الاجازة التي هي أضعف بالاولى شرح تلخيص الجامع للفراسي (قوله اذ نوى)
صوابه اذ نوى بضمير المتنى كما هو في تلخيص الجامع قال الفراسي في شرحه وكذا لو قالت المرأة أنت نفسي
فقال الزوج أجزت لما قلنا لكن بشرط نية الزوج والمرأة الطلاق وتصح هنا نية الثلاث أما بشرط نية
الزوج فلان لفظا البيهوتية من كتابات الطلاق وأمانية المرأة فلم يذ كر محمد في الكتاب وقالوا يجب أن يشترط
حتى يقع التصرف تطاهما فيتوقف على الاجازة وأما بدون نيتها يقع اخبارا عن بينونة الشخص أو بينونة شئ
آخر كالمكان من جانب الزوج فلا يثبت الاجازة فلا يتوقف وأما صحة نية الثلاث فلما عرف من احتمال انشاء
هذه الكتابة الثلاث اه (قوله بخلاف الاول) لان قوله أجزت بمنزلة قوله طلقت فلا يحتاج الى نية ولا تصح
فيه نية الثلاث ح (قوله وفي آخرت لا يقع الخ) أي لو قالت المرأة آخرت نفسي منك ففقال الزوج أجزت
ونوى الطلاق لا يقع شئ لان قولها آخرت لم يوضع للطلاق لاصري محال ولا كتابة ولهذا لو أنشأ بنفسه فقال لها
آخرت لك أو آخرت نفسك ونوى الطلاق لم يقع شئ لانه نوى ما لا يثبت له لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا
وقع جوابا بخير الزوج اياها في الطلاق شرح التلخيص (قوله من كانت امرأته عايبه حرام) كذا في بعض
النسخ برفع حرام والصواب ما في أكثر النسخ من النصب لانه خبر كان (قوله فهو اقرار منه بحرمته) عبارة
البرازية قال في المحيط فهذا اقرار منه بحرمته عليه في الحكم اه وأفاده قوله في الحكم أي في القضاء ثم ما
لا تحرم ديانة اذ لم يكن حرما من قبل كالأخبار بطلاقها كاذبا لا يقال ان هذه تصلح لغزائه ونوع الطلاق
بلا لفظ أصلا لا صريح ولا كتابة وبلا رد وبإياه لا نأقول هذا اقرار عن تحريم منه سابق لانشاء طلاق في
الحال بغير لفظ نعم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد صرحوا بان اقراره قد يكون بلاشارة وقد يكون
بلا لفظ ولا فعل كالمسكوت في بعض المواضع فافهم (قوله وقيل لا) بناء على أن هذا الفعل لا يكون اقرارا
فافهم (قوله وسئل الخ) تأييدا لما قبله وبيان لعدم الفرق بين الفعل من واحد أو أكثر وبين التحريم المفيد
البائن والتطليق المفيد الرجعي (قوله طلقن) أي طلق نساء كل من المصنفين بناء على ان هذا التصديق
اقرار (قوله ثم تكلم الخالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر أنه لا يقع لان تعليق المتكلم لا يسرى حكمه
الى غيره الا اذا قال الغير وأنا كذلك مثلاً وأما الفرعان السابقان فمعلوم ان الاقرار لا الانشاء والتعليق انشاء
ط قلت يؤيده ما في إيمان البرازية جماعة كان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعدد
فامرأته طالق فقال واحد هلام صفع القائل صاحبه لا يقع لان هلا ليس بيمين اه وهلا كلمة فارسية (قوله
والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار به الى أن دخول الخالف هنا في عموم كلامه لقرينة ان قلنا ان
المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التحرير ان دخوله قول الجمهور والله تعالى أعلم

(باب الكتابات)

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الأصل في الكلام لما أنه موضوع للافهام والصريح أدخل فيه شرع
في الكتابات وهو مصدر وكما يكون اذا ستر نهر (قوله كايته عند الفقهاء) أي كاية الطلاق المرادة في هذا المحل
والافهامها عندهم مطلقا كالاصوليين ما ستر المراد منه في نفسه قال في النهر ونخرج بالاخير ما لو استتر
المراد في الصريح بواسطة نحو غرابه اللفظ أو انكشف المراد في الكتابة بواسطة التفسير والصريح والكتابة

ولو عطلت بالواو وثلاث
* ولو قالت طلقت نفسي
فأجاز طلقت اعتبارا بالانشاء
كذا أبنت نفسي اذ نوى
ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي
آخرت لا يقع لانه لم يوضع
الجوابا * وفي البرازية
قال بين أصحابه من كانت
امرأته عليه حرام فليفعل
هذا الامر ففعله واحد منهم
فهو اقرار منه بحرمته
وقيل لا انتهى * وسئل أبو
الليث عن قال جماعة كل من
له امرأته مطلقة فليصق بيده
فصفقوا فقال طلقن وقيل
ليس هو باقرار * جماعة
يتحدون في مجلس فقال
رجل منهم من تكلم بعد
هذا فامرأته طالق ثم تكلم
الخالف طلقت امرأته لان
كلمة من للتعميم والخالف
لا يخرج نفسه عن اليمين
فيثبت

(باب الكتابات)
(كايته عند الفقهاء)

من أقسام الحقيقة والمجاز والحقيقة التي لم تهجر صريح والمهجورة التي غاب عنها الجواز كناية والمجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اهـ ح (قوله ما لم يوضع له الخ) أي بل وضع لها هو أعم منه ومن حكمه لان ما سوى الثلاث الرجعية لا تية لم يرد به الطلاق أصلاً بل هو حكمه من البيّنات فمن النكاح وعليه في قوله واحتمله تساهل والمراد احتمله متعلقاً بمعناه أفاده في الفتح وأشار به الى عدم حصرها ولذلك قال في شرح الملتقى ثم ألفاظ الكناية كثيرة ترتقي الى أكثر من خمسة وخمسين لفظاً على ما في النظم والنفوذ يزيد غير هاتئني اهـ ومنها عديت عنها فيقع به البائن بالنية كما أفتى به الشيخ اسمعيل الحائث قالت ومنها أنت خالصة المستعمل في زماننا فإنه في معنى خلية وبريه تأمل وفي البرازيه قال لا تخران كنت تضر بني لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها اخذها ونوى الطلاق فتقع واحدة بآئنة * (تنبيهه) * أفتى بعض المتأخرين بان منها على يمين لا يفعل كذا ناوياً بالطلاق فتقع به واحدة بآئنة لقولهم الكناية ما احتمل الطلاق وغيره ورواه مصر به السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين بانه لا يلزمه الا كفارة يمين لان ما ذكره في تعريف الكناية ليس على ادلا به بل هو مقيد بلفظ يصح خطايم اياه ويصلح لانشاء الطلاق الذي أضمره أو لاخبار بانه أوقعه كأنه حرام اذ يحتمل لاني طلقته أو حرام العصبية وكذا بقية الالفاظ وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح بان يخاطبها بآئنة يمين فضلاً عن ارادة انشاء الطلاق به أو الاخبار بانه أوقعه حتى لو قال أنت يمين لاني طلقته لا يصح فليس كل ما احتمل الطلاق من كناية بل يمين القيد ولا بد من ثالث هو كون اللفظ مسبباً عن الطلاق وناشئاً عنه كالحرمه في أنت حرام ونقل في البحر عدم الوقوع بلا حبل لأشتهيك لا رغبة لي فيك وان نوى ووجهه أن معاني هذه الالفاظ ليست ناشئة عن الطلاق لان الغالب الندم بعده فتنشأ المحبة والاشتهاء والرغبة بخلاف الحرمة فاذالم يقع هذه الالفاظ مع احتمال أن يكون المراد لاني طلقته ففي لفظ اليمين بالاولى ولانهم قسموا الكناية ثلاثة أقسام كياتي ما يصلح جواباً للسؤال الطلاق لا غير كاعتدى وما يصلح جواباً ورد السؤال كاخرجي وما يصلح جواباً وسباً تكلمية ولا شك ان هذا اللفظ غير صالح لشي من الثلاثة لانها اذا سلمت الطلاق لا يصلح جواباً بقوله على يمين لا فعان كذا لان الجواب يكون بما يدل على انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كاعتدى أو على عدمه رد العالمها كاخرجي أو سباً لها تكلمية وعلى يمين لا يدل على انشاء الطلاق اهـ ملخصاً مع زيادة ثم قال وبه ظهروا أن ما نقل عن فتاوى الطوري اذا قال أيمان المسلم تطلق امرأته خطأ فاحش وسمعت كثيراً من شيخنا ان فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق بها الا اذا تأيدت بنقل آخر اهـ واعتضه ط بان على يمين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به وبالله تعالى في حيث نوى الطلاق علمت نيته وكأنه قال على الطلاق لا أفعل كذا وتقدم أن على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كحلل المسلمين على حرام اهـ أقول والحاصل ان على يمين ليس كناية لما صرح وليس صريحاً أيضاً لانه ما لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكن لفظاً اليمين جنس من افراد الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كأنه قال على حلف بالطلاق لا أفعل كذا وهو لو صرح بهذا المنوى صار حلفاً به والاعم اذا أريد به الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاخص هنا طلاق صريح فتقع به واحدة رجعية بآئنة وفي أيمان البرازيه من الفصل الثاني قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق أن لا أفعل كذا ثم فعل طلقته وحنت وان كان كاذباً وقدمنا في أول فصل الصريح من جامع الفصولين ان فعلت كذا تجرى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي ان يصح اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه وقد منها هناك أيضاً عن النخعي قوله قال لها ألف فون تاء طاء ألف لام قاف ان نوى الطلاق تطلق لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من الصريح لانهم لا يستعمل كذلك فصارت كالكناية في الافتقار الى النية فهذا يدل على انه لو أراد باليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية اذا حنت وأما أيمان المسلمين فانه جمع يمين والاضافة الى المسلمين قرينة على أنه أراد جميع أنواع الايمان التي يحلف بها المسلمون كاليمين بالله تعالى والطلاق

(ما لم يوضع له) أي الطلاق
(واحدته وغيره) بالكنايات
(لا تطلق بها)

والعناق المعاقين وسيأتي لهذا زيادة بيان في كتاب الأيمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قيد به لانه لا يقع
ديانة بدون النية ولو وجدت دلالة الحال فوقوعه بواحد من النية أو دلالة الحال انما هو في القضاء فقط كما هو
صريح البحر وغيره (قوله أو دلالة الحال) المراد به الحالة الظاهرة المفيدة لمقصوده ومنها تقدم ذكر الطلاق
بحر عن المجيعا ومقتضى اطلاقه هنا كالكثر أن الكليات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البحر وقد
تبين في ذلك القدر والسر نحس في المبسوط وحالهما من غير الاسلام وغيره من المشايخ فقالوا بعبارة لا يتبع بها
الابالنية اه وأراد به هذا البعض ما يحتمل الرد كخرجي واذهي وقوي لكن المصنف وانق المشايخ في
التفصيل الآتي فيبقى الاعتراض على عبارة الكثر وأجاب عنه في النهر بما ذكره ابن كل باشافي ايضاح
الاصلاح بان صلاحية هذه الصور للرد كانت معارضة لحال هذا كره الطلاق فلم يبق الرد دليل فكانت الصور
المذكورة خالية عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية اه (قوله وهي حالة هذا كره الطلاق) أشار به
الى ما في النهر من أن دلالة الحال تتم دلالة المقال قال وعلى هذا فتفسر المذا كره بسؤال الطلاق أو تقديمه
الايقاع في اعتسدي ثلاثا وقال قبله المذا كره أن تسأله هي أو أجنبي الطلاق (قوله أو العصب) طاهره
أنه معطوف على هذا كره فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث) لما كان العصبية بابه الرضا فهو
مفهوم منه صرح التفريع وفي الفتح واعلم أن حقيقة التقسيم في الاحوال قسمان حالة الرضا وحالة العصب
وأما حالة المذا كره فتصدق مع كل منهما بل لا يتصور سؤالها الطلاق الا في احدي الحالتين لانهم ما شهدان
لا واسطة بينهما قال في البحر بعد نقله وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة عن قيد العصب والمذا كره
وحالة المذا كره وحالة العصب اه وفي النهر وعندى ان الاولى هو الاقتصار على حالة العصب والمذا كره اذ
الكلام في الاحوال التي تزخر فيها لدلالة لا مطلقا ثم رأيت في البدائع بعد أن قسم الاحوال ثلاثة قال في حالة
الرضا يدين في القضاء وان كان في حال هذا كره الطلاق أو العصب فقد قالوا ان الكليات اقسام ثلاثة الخ
وهذا هو التحقيق اه (قوله والكليات ثلاث الخ) حاصله انها كلها تصلح للجواب أي اجابته لها في سؤالها
الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد أيضا أي عدم اجابة سؤالها كأنه قال لها لا تطلبي الطلاق فاني لا أفعله
وقسم يحتمل السب والشتم لهادون الرد وقسم لا يحتمل الرد ولا السب بل يتجوز للجواب كما يعلم من
القهستاني وابن السكال ولذا عبر بلفظ يحتمل وفي أبي السعود عن الجوزي ان الاحتمال انما يكون بين شيئين
يصدق بهما اللفظ الواحد معا ومن ثم لا ياله يحتمل كذا أو كذا كما به عليه العصام في شرح التلخيص من بحث
المسند اليه (قوله فتخرجي واذهي وقوي) أي من هذا المكان لينقطع الشر فيكون ردا أولانه طائها
فيكون جوابا واجبي ولو قال فيبي الثوب لا يقع وان نوى عند أبي يوسف لان معناه عرف فالاجل البيع فكان
صريحه خلاف المنوى ووافقه زفر نهر ولو قال اذهبي فتزوجي بالفاء أو الواو فسيأتي الكلام عليه في
الفروع (قوله تغمرى استمرى) أمر بأخذ العتاع أي النصار على الوجه ومثله تغمرى وأمر بالاستئثار
قال في البحر أي لانك بنت وحرمت على بالطلاق أو لئلا ينظر اليك أجنبي اه فهو على الاول جواب وعلى
الثاني رد وفي البحر عن شرح قاضي خان لو قال استمرى متى خرج من كونه كناية اه وهل المراد عدم الوقوع
به أصلا أو انه يقع بالنية والظاهر الثاني وعليه فهل الواقع بائن أو رجعي والظاهر البائن لكون قوله منى
قرينة لفظية على ارادة الطلاق بمنزلة المذا كره تأمل (قوله انتقلى انطلق) مثل اخر حى وقد تقدم ح (قوله
من الغربة) بالغين المجهة والراء راجع للاول وقوله أو من العزوبة بالمهملة والزاي راجع لالثاني من عزب عى
فلان يعزب أي فغنائه أيضا تبعدى ح بزيادة ففهم ما في اخر جى أيضا من الاحتمالين بقوله يحتمل ردا أي
ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح سب ولا شتما ح (قوله خلية) بفتح الحاء المجهة ومعملة بمعنى فاعلة أي خالية اما
عن النكاح أو عن الخير ح أي فهو على الاول جواب وعلى الثاني سب وشتم ومثله ما يأتي (قوله بربيه)
بالهمز وتركه أي منفصلة اما عن قيد النكاح أو حسن الخلق ح (قوله حرام) من حرم الشيء بالضم

قضاء (الابنية أو دلالة
الحال) وهي حالة هذا كره
الطلاق أو العصب فالحالات
ثلاث رضا وعصب ومذا كره
والكليات ثلاث ما يحتمل
الرد أو ما يصلح للسب أولا
ولا (فتخرجي واذهي
وقوي) تغمرى تغمرى
استمرى انتقلى انطلق
اغربي اعزبي من الغربة
أو من العزوبة (يحتمل
ردا ونحو خلية بربيه حرام

حراما ممتنع أو يدهبها هنا الوصف ومعناه المنوع فيجعل على ما سبق وسيأتي وقوع البائن به بلانية في زماننا للتعارف لا فرق في ذلك بين محرمة وحرمته سواء قال على أو لا أو حلالا للمسلمين على حرام وكل حل على حرام وأنت معي في الحرام وفي قوله حرمت نفسي لا بد أن يقول عليك وأورد أنه إذا وقع الطلاق به هذه الالفاظ بلانية ينبغي أن يكون كالصرح في اعتقابه الرجعية وأجيب بان التعارف انما هو إيقاع البائن لا الرجعي حتى لو قال لم أنولم يصدق ولو قال مرتين ونفوي بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صحت نيته عند الامام وليه الفتوى كافي البرازية ح عن النهر قلت لكن عبارة البرازية قال لا امرأته أنتماعا على حرام ونفوي الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الاراد والجواب مذ كور في البرازية أيضا ومقتضى الجواب وقوع الرجعي به في زماننا لأنه لم يتعارف إيقاع البائن به فان العاين الجاهل الذي يحلف بقوله على الحرام لا يفعل كذا لا يميز بين البائن والرجعي فضلا عن أن يكون عرفه إيقاع البائن به وانما المعروف عنده أن من حنث به هذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لا أقول كذا وقد مر أن الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه في حكم التعليق وكذلك على الحرام والا فالاصل عدم الوقوع أصلا كافي طلاقك على كذا تقدم تقريره حيث كان الوقوع به من اللفظين للعرف ينبغي ان يقع بهما للتعارف بلا فرق بينهما ما وان كان الحرام في الاصل كناية يقع به البائن لانه لما غلب استعماله في الطلاق لم يبق كناية ولذا لم يتوقف على النية أو دلالة الحال ولا شيء من الكناية يقع به الطلاق بلانية أو دلالة الحال كما صرح به في البدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازي في حقه قوله في الجواب الماران للتعارف به إيقاع البائن لا الرجعي حيث قال ما نصه بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو رها كردم لانه صار سرحتك في العرف على ما صرح به نجسم الزاهدي الخوارزمي في شرح القندوري اه وقد صرح البرازي أولاً بأن حلال الله على حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى نية حيث قال ولو قال حلال ابرد روى أو حلال الله عليه حرام لا حاجة الى النية وهو الصحيح للمفتي به للعرف وأنه يقع به البائن لانه للتعارف ثم فرق بينه وبين سرحتك فان سرحتك كناية لكز في عرف الفرس غاب استعماله في الصريح فاذا قال رها كردم أي سرحتك يقع به الرجعي مع أن أصله كناية أيضا وما ذاك الا لانه غاب في عرف الفرس استعماله في الطلاق وقد مر أن الصريح مالم يستعمل الا في الطلاق من أي لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله في البائن عند العرب والفرس وقع به البائن ولولا ذلك لوقع به الرجعي والحاصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين في وقوع البائن بالحرام بلانية حتى لا يصدق اذا قال لم نولاجل العرف الحادث في زمان المتأخرين فيتوقف الآن وقوع البائن به على وجود العرف كافي زمانهم وأما اذا تعورف استعماله في مجرد الطلاق لا بقيد كونه مائتية عين وقوع الرجعي به كافي فارسية سرحتك ومثله ما قدمناه في أول باب الصريح من وقوع الرجعي بقوله سن بوش أو بوش أول في لغة الترك مع ان معناه العربي أنت خلية وهو كناية لكز غلب في لغة الترك استعماله في الطلاق هذا ما ظهر لفهمي القاصر ولم أر أحدا ذكره وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر لي بعدم مراعى يصلح جوابا وهو أن لفظ حرام معناه عدم حل الوطء ودواعيه وذلك يكون بالايلاء مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الراجع للعقد وهو قسمان بائن ورجعي لكن الرجعي لا يحترم الوطء فتعين البائن وكونه النقي بالصريح للعرف لا ينافي وقوع البائن به فان الصريح قد يقع به البائن كطليقة شديدة ونحوه كما ان بعض الحكايات قد يقع به الرجعي مثل اعتدى واستبرئ رجلا وأنت واحدة والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة وتحريمها لا يكون الا بالبائن هذا غاية ما ظهر لي في هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما أجاب به في البرازية من أن التعارف به إيقاع البائن لما علمت مما يرد عليه والله سبحانه أعلم (قوله بائن) من بان الشيء انفصل أي منفصلة من وصلة النكاح أو عن الخير ح (قوله كبتة) من البت بمعنى القطع فيجتمعل ما احتمله البائن وأوجب سيبويه فيه الالف واللام وأجاز

بائن) ومرادها كبتة بثلة

الفرأه اسقاطها ما وبتله من البتل وهو الانقطاع وبه سميت مريم لانقطاعها عن الرجال وقاطمة الزهراء
 لانقطاعها عن نساء زمانها فضلا ودينا وحسبا وقيل عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما مر ح عن
 النهر (قوله يصلح سببا) أي ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح وداع ومثله في النهر وابن السكال والبدائع
 خلافا لما يظهر من البحر من أنه يصلح للرد أيضا (قوله اعتدى) أمر بالاعتداد الذي هو من العدة أو من
 العد أي اعتدى نعمى عليك بدائع (قوله واستبرئ) أمر به تراف براعة الرحم وهي طهارتها من الماء
 وأنه كناية عن الاعتداد الذي هو من العدة ويحتمل استبرئ لا طلقك بدائع (قوله أنت واحدة) أي
 طالق تطليقة واحدة ويحتمل أنت واحدة اعتدى أو في قولك مدحا أو فماذا نوى الاول فكأنه قاله
 ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة المشايخ وهو الأصح لان العوام لا يميزون بين وجوهه والخواص
 لا يلتزمونه في مخاطباتهم بل تلك صناعتهم والعرف اغتهم ولذا ترى أهل العلم في مجاري كلامهم لا يلتزمونه
 على أن الرفع لا ينافي الوقوع لاحتمال أن يريد أنت طليقة واحدة فعملها بنفس الطليقة مبالغة كرجل عدل
 لكن قد اعتبروا الأعراب في الاقرار فيما قاله على درهم غير دائق وفعلا ونصا في طلب الفرق وكأنه عملا
 بالاحتياط في البيان قد دبره ونماه في النهر (قوله أنت حرة) أي لبراءتك من الرق أو من رق النكاح
 وأعتقتك مثل أنت حرة كخفي الفتح وكذا كوفي حرة أو أعتق كخفي البدائع نهر (قوله اختارني أمرك
 بيدك) كناية عن نفو يض الطلاق أي اختارني نفسك بالفراق أو في عمل أو أمرك بيدك في الطلاق
 أو في تصرف آخر وفي النهر عن الخواشي السعدية وهذا لا يناسب ذكره في هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك
 خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به الطلاق وأفتى به وحرم حلالا لنعوذ بالله من ذلك اه وقد نبه
 عليه الشارح عند قوله خلا اختارني ح أي حيث ذكر أنه لا يقع به ما الطلاق مالم تطلق المرأة نفسها
 مع نية الزوج نفو يض الطلاق لها أو دلالة الحال من غضب أو مذاكرة كأي في الباب الآتي ويعلم بما
 هنا (قوله سرحتك) من السراح بفتح السين وهو الارسل أي أرسلتك لاني طلقتك والحاجة في وكذا
 فارقتك لاني طلقتك أو في هذا المنزل نهر (قوله لا يحتمل السب والردة) أي بل معناه الجواب فقط ح أي
 جواب طلب الطلاق أي التخليق فتح (قوله تأثرا) تمير بمحول عن الفاعل أي يتوقف تأثير الاقسام
 الثلاثة على نية ط (قوله للاحتتمال) لما ذكرنا من أن كل واحد من اللفاظ يحتمل الطلاق وغيره والحال
 لا تدل على أحدهما فيسئل عن نية ويصدق في ذلك قضاء بدائع قال ط فان قلت ان ما يصلح جوابا ينبغي
 الوقوع به وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا انه جواب لتخصيل الطلاق بل هو جواب لكلامها
 بغير السؤال أما اذا تكلمت بسؤال الطلاق فقد حصلت المذاكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول كأي في
 اه قلت لكنه يخالف لما ذكرناه أن نفع الفتح من تفسيره المحتمل للجواب بأنه جواب طلب الطلاق أي
 التخليق فالاولى الجواب عن اليراد بان يقال ان نحو اعتدى يتمم بعض التطبيقات اجابة لسؤالها أي انه ان كان
 هناك سؤال الطلاق فبعض التطبيقات ولا يلزم وجود سؤال الطلاق في جميع الحالات لانه قد تكون الحالة
 حالة رضافة ط وحالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متممضا
 للجواب بمعنى انه لو كان سؤال لتتمم جوابا له ولذا يقع بالتوقف على نية في حالة الغضب الجردة عن السؤال
 تأمل (قوله يمينه) فاليمين لازمة له سواء ادعت الطلاق أم لاحقا لله تعالى ط عن البحر (قوله فان نكل)
 أي عند القاضي لان النكول عن غيره لا يعتبر ط (قوله توقف الاولان) أي ما يصلح رد جوابا وما
 يصلح سبوا جوابا ولا يتوقف ما يتعين للجواب بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتبديد والسب والشتم
 كما تصلح للطلاق واللفاظ الاولين يحتملان لك أيضا فصار الحال في نفسه محتملا للطلاق وغيره فاذا عني به غيره
 فقد نوى ما يحتمله كلامه ولا يكذب الظاهر فيصدق في القضاء بخلاف ألفاظ الاخير أي ما يتعين للجواب لانها
 وان احتملت الطلاق وغيره أيضا لكنها المازال عنها الاحتمال الرد والتبديد والسب والشتم اللذين احتملتها

مطلب لا اعتبار بالأعراب
هنا

(يصلح سبوا ونحو اعتدى
 واستبرئ رجلا أنت واحدة
 أنت حرة اختارني أمرك
 بيدك سرحتك فارقتك
 لا يحتمل السب والرد في
 حالة الرضا) أي غير الغضب
 والمذاكرة (تتوقف
 الاقسام) الثلاثة تأثرا (على
 نية) للاحتتمال والقول له
 بيمينه في عدم النية ويكفي
 تحليفه في منزله فان أبي
 وفعته لهما كم فان نكل فرق
 بين ما يجتبي (وفي الغضب)
 توقف (الاولان) ان نوى
 وقع والا لا (وفي مذاكرة
 الطلاق)

حال الغضب تعينت المال دالة على ارادة الطلاق فترجح جانب الطلاق في كلامه ظاهر افلا يصدق في الصرف من الظاهر فلماذا وقع به قضاء بالتوقف على النية كما في صريح الطلاق اذ نوى به الطلاق عن وثاق (قوله يتوقف الاول فقط) أي ما يصلح للردة والجواب لان حالة المذا كره تصليح الرد والتبديد كما يصلح للطلاق دون الشتم والفاظ الاول كذلك فاذا نوى به الرد لا الطلاق فقد نوى بمحمل كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف ألفاظ الاخيرين فانها وان احتملت الطلاق لكنها لا تحتل ما تحتسبه له المذا كره من الرد والتبديد فترجح جانب الطلاق ظاهر افلا يصدق في الصرف عنه فلذا وقع به قضاء بلانية والحاصل ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضا والغضب والمذا كره والثاني في حالة الرضا والغضب فقط ويقع في حالة المذا كره بلانية والثالث يتوقف علمه في حالة الرضا فقط ويقع في حالة الغضب والمذا كره بلانية وقد نظمت ذلك بقولي

نحو اخرجني قولي اذهبي رد اصح * خلية برية سببا صلح
واستبرئني اعتدى جوابا قد حتم * فالاول القصد له دوالمزم
والثاني في الغضب والرضا انضبط * لالذ كر والثالث في الرضا فقط
ورسمتها في شبك لزيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب اخرجني اذهبي	سب وجواب خلية برية	جواب فقط اعتدى استبرئني
تلازم النية	تلازم النية	تلازم النية
تلازم النية	تلازم النية	يقع بلانية
تلازم النية	يقع بلانية	يقع بلانية

(قوله لان مع الدلالة) اسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله لانها) أي الدلالة (قوله بينتها) أي المرأة (قوله) على الدلالة أي الغضب أو المذا كره (قوله لا على النية) أي لو برهنت فيها يتوقف على نية الطلاق على انه نوي لا تقبل (قوله فلو السؤال بهل يقع) يعني اذا قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق يقول المفتي نعم ان نويت ح (قوله ولو بكم يقع) يعني لو قال السائل قلت كذا كم يقع على يقول له المفتي يقع واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية يعني لا يقول له المفتي تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية) أي وان نوي البائن ح (قوله بقوله اعتدى) لانه من باب الاضمار أي طلقك فاعتدى أو اعتدى لاني طلقك ففي المدخول بها ثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها ثبت الطلاق عملا بنية ولا تجب العدة كذا في التسليم وتعمام في النهر (قوله واستبرئني ورجل) قد مناعن البدائع انه كناية عن الاعتداء من العدة فيقال فيه ما قلناه آنفا في اعتدى (قوله وأنت واحدة) لانه اذ نوى الطلاق صار لفظا واحدة صفة لمصدر محذوف أي طالق طلقة واحدة وصريح الطلاق يعقب الرجعة والمصدر وان احتمل نية الثلاث لكن التنصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله في الاصح) كذا صححه في الهداية وغيرها وقد مناعنا الكلام عليه (قوله فلا رد الخ) أي اذا علمت أن الضمير في باقيها عائدا الى الالفاظ المذكورة في المتن فلا بد أن غيرهما من ألفاظ الكليات قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في البعد انداء بالاولى تحت الالفاظ الثلاثة الواقع بها الرجعي لان علة وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى أو مضمرا فاذ كر فيها الطلاق يقع بها الرجعي بالاولى (قوله نحو أنا بري من طلاقك) أي يقع به الرجعي اذ نوى فتح لك في الجوهره ولو قال أنا بري من نكاحك وقع الطلاق اذ نواه وان قال أنا بري من طلاقك لا يقع شيء لان البراعة من الشيء ترك له اه وذ كر في البرازية اختلاف التصحيح في برئت من طلاقك وجزم في الخالية بتصحيح عدم الوقوع به لكن قال في الفتح وفي الخلاصة اختلاف في برئت من طلاقك والوجه عندى أن يقع بئنا لان حقيقة تبرئته منه تستلزم بجزه

يتوقف (الاول فقط) ويقع
بالاخيرين وان لم ينولان
مع الدلالة لا يصدق قضاء
في نفي النية لانها أقوى
لكونها ظاهرة والنية
باطنة ولذا تقبل بينتها على
الدلالة لا على النية الا أن
تقام على اقرارها بعمادية
ثم في كل موضع تشترط
النية فلو السؤال بهل يقع
بقول نعم ان نويت ولو بكم
يقع بقول واحدة ولا يتعرض
لاشتراط النية بزازية
فليحفظ (وتقع رجعية بقوله
اعتدى واستبرئني ورجل
وأنت واحدة) وان نوي
أكثر ولا عبرة بأعراب واحدة
في الاصح (و) يقع (بها) أي
أي باقي ألفاظ الكليات
المذكورة فلا بد وقوع
الرجعي ببعض الكليات أيضا
نحو أنا بري من طلاقك

عن الايقاع وهو بالبينونة بانقضاء العدة أو الثلاث أو عدم الايقاع أصلا وبذلك صار كناية فاذا أراد الاول وقع وصرف الى احدى البينونتين وهى التى دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة لان الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله وخليت سبيل طلاقك) وكذا خليت طلاقك أو تركت طلاقك ان نوى وقع والا فلا خانية (قوله بالتخفيف) أى تخفيف اللزم أما بالتشديد فهو صريح يقع به بالنية كما صرح في بابيه (قوله وأنت أطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا بالقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا يدبر لان دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية نهر في باب الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح والالم يتوقف على النية وعلة في الفتح بان أفعل التفضيل ليس صريحا فانهم (قوله وهى مطابقة) أو والحال ان امرأة فلان مطابقة والا فلا يقع وهذا القيد ذكره في البحر لكن في الفتح في أول باب الصريح انه لا فرق بين كونها مطابقة أو لا قال والمعنى عند عدم كونها مطلقة لاجل فلانة يعنى أن من في قوله من امرأة فلان للتعليل (قوله وأنت طلق) قد مضى في باب الصريح عن الذخيرة تعليله بان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام الا أنهم لا تستعمل كذلك فصارت كالكناية في الافتقار الى النية (قوله وغير ذلك الخ) مثل الطلاق عليك وهبتك طلاقك بعنك طلاقك اذا قالت اشتريت من غير بدل خذى طلاقك أقرضتك طلاقك قد شاء الله طلاقك أو قضاء أو شئت في الكل يقع بالنية رجي كفى الفتح زاد في البحر الطلاق لك أو عليك أنت طالع بحذف الآخر استلحقى بامرأته أو ما أنالك بزواج أعرتك طلاقك ويصير الامر بيد هاعلى مافى المحيط اه ومثله طلاقك الله وهو الحق خلافا لما قال لا تشترط له النية كما قدمه الشارح في باب الصريح لكن قدمناه هناك تصحج عدم اشتراط النية في خذى طلاقك فهو من الصريح وأما ما قيل من أن من الصريح أيضا فى الاصح أعرتك طلاقك وهبتك لك وشئت طلاقك فقد مر ما تصحج خلافه هناك فافهم وقد مر الشارح هناك ان أنت طالع ان بالكسر لا يتوقف على النية والوقوف وقدمنا الكلام عليه فمدد كره في الفتح هناك لو قال أنت بثلاث وقعت ثلاث ان نوى لانه يحتمل لفظه ولو قال لم أفعل صدق اذا كان في حاله مـذا كرة الطلاق لانه لا يحتمل الرد والاصدق (قوله خلا اختارى) استثناء من قوله ويباين باللفظ الى قوله الا ترى وثلاث ان نواه ولو آخره بعده بان يقول وثلاث ان نواه الا فى اختارى لكان أولى ط (قوله لا تصح فيه أيضا) أى كما لا تصح نية الثلاث فى الالفاظ الثلاثة السابقة ط (قوله ما لم تطلق المرأة نفسها) أى مع نية الزوج الطلاق أو دلالة الحال لان ذلك كناية تفويض لا كناية ايقاع كما يأتى فى الباب الا ترى (قوله البائن) بالرفع فاعل يقع فى قوله ويقع بباقيها (قوله ان نواه) أى نوى الواحدة وليس الضمير للبائن وأنه لكونه بمعنى الثالثة لان وقوع البائن لا يتوقف على نيته وقوله أو الثنتين عطف على الهاء وحاصله انه اذا نوى الواحدة أو الثنتين لا تقع الا واحدة حتى لو طلق الحرة واحدة ثم أبانها ونوى ثنتين كانت واحدة ولو نوى الثلاث وقعت لحصول البينونة فى حقها بالثنتين وبالواحدة السابقة يحجر عن المحيط وتقدم فى باب الصريح ان مافى الجوهره سهو وقدمنا الكلام عليه (قوله ما تقرران الطلاق صدر) فيه ان ألفاظ الكليات سوى الثلاثة السابقة غير متضمنة للفظ الطلاق لانها كناية عما هو أعم منه ومن حكمه لانها لم يرد بها الطلاق أصلا بل البينونة كما قدمناه أول الباب والالكان الواقع بهار جعيا كالألفاظ الثلاثة والالفاظ المصرح فيها بذكره فالماسب التعبير بالبينونة فانها مصدر والمصدر من ألفاظ الواحد ان لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالفرديّة الحقيقية أو الجنسية والمثنى بمنزلة عنهما لانه عدد محض ثم رأيت صاحب الجوهره عبر بالبينونة كما قلنا بدل الطلاق وبما قرناه علم انه ليس المراد بالمصدر نفس ألفاظ الكناية حتى يعترض عليه بان يحو مرجحك فارقك خلية بربية لا مصدر فيها فانهم (قوله ولذا يصح فى الامة الخ) لان الثنتين فى حقها كل الجنس كالثلاث للحرة (قوله قال اعتدى ثلاثا) أى قاله ثلاث مرات (قوله وبالباقى حيزا) هذا اذا كان الخطاب مع من هى من ذوات الحيض فلو كانت آيسة أو صبيحة فقل أردت بالاول طلاقا وبالباقى تر بصا بالاشهر كان

وخليت سبيل طلاقك وأنت مطلقة بالتخفيف وأنت أطلق من امرأة فلان وهى مطابقة وأنت طلق وغير ذلك مما صرحوا به (خلا اختارى) فان نية الثلاث لا تصح فيه أيضا ولا تصح به ولا بأمرك بيسدك مالم تطلق المرأة نفسها كما يأتى (البائن ان نواه أو الثنتين) لما تقرران الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد (وثلاث ان نواه) للوحدة الجنسية ولذا يصح فى الامة نية الثنتين (قال اعتدى ثلاثا ونوى بالاول طلاقا وبالباقى حيزا صدق) قضاء

حكمه كذلك فتح (قوله) نيتة حقيقة كلامه) وهو ارادته أمرها بالاعتداد بالحيز بعد الطلاق (قوله) بنية
 الاول) أي دلالة الحال بسبب نيتة الإيقاع بالأول قال في فتح القدير فقد ظهر مما ذكر أن حالة مذاكرة
 الطلاق لا تقتصر على السؤال وهو خلاف ما قدموه من أن أحال سؤالها أو سؤال أجنبي طلاقها بل هي أعم
 منه ومن مجرد ابتداء الإيقاع (قوله) حتى) تفريع على ما فهم من اعتبار دلالة الحال ط (قوله) لو نوى
 بالثاني فقط) أي نوى به الطلاق ولم ينو بغيره شيئاً فثنتان أي يقع به واحدة وكذا بالثالث أخرى وإن لم ينو به
 لدلالة الحال بإيقاع الثاني ولا يقع بالأول شيء لأنه لم ينو به ودلالة الحال وجدت بعده (قوله) أو بعد عشرين
 حاصلها أنه ما أن نوى بالكل طلاقاً أو بالأول طلاقاً أو حيزاً لا غيراً أو بالأوليين طلاقاً لا غيراً أو بالأول
 والثالثة كذلك أو بالثانية والثالثة طلاقاً والأول حيزاً ففي هذه الستة تقع الثلاث أو بالثانية طلاقاً لا غيراً
 أو بالأول طلاقاً أو بالثانية حيزاً لا غيراً أو بالأول طلاقاً والثالثة حيزاً لا غيراً أو بالآخرين طلاقاً لا غيراً أو
 بالأوليين حيزاً لا غيراً أو بالأول والثالثة حيزاً لا غيراً أو بالأول والثانية حيزاً أو بالأول والثالثة حيزاً أو بالأول
 والثالثة طلاقاً أو بالثانية حيزاً أو بالأول والثانية حيزاً أو بالأول والثالثة حيزاً أو بالأول والثالثة حيزاً أو بالأول
 طلاقاً أو بالثانية حيزاً لا غيراً فلهذا إحدى عشرة تقع فيها ثنتان أو بكل منها حيزاً أو بالأول والثالثة طلاقاً أو حيزاً
 لا غيراً أو بالثانية طلاقاً أو بالثالثة حيزاً لا غيراً أو بالآخرين حيزاً لا غيراً أو بالأول طلاقاً أو بالثانية والثالثة
 حيزاً وفي هذه الستة تقع واحدة والرابعة والعشرون أن لا ينوي بكل منها شيئاً فلا يقع شيء والأصل أنه إذا
 نوى الطلاق واحدة ثبتت مذاكرة الطلاق فإذا نوى بما بعده الحيز صدق في الظهور الأمر بالاعتداد
 بالحيز عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شيء بما بعده وإذا لم ينو الطلاق بشيء صح وكذا كل ما قبل
 المنوي بها ونية الحيز بواحدة غير مسبوقه بواحدة ينوي بها الطلاق يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكرة
 فيجري فيها الحكم المذكور بخلاف ما إذا كانت مسبوقه بواحدة أريد بها الطلاق حيث لا تقع بها الثانية
 كذا في النهر عن الفتح ح قلت ولنبين هذا الأصل في بعض الصور المارة زيادة التوضيح فإذا نوى بالأول
 حيزاً لا غيراً بوقع الثلاث لأنه لما نوى بالأول الحيز وقعت طلقة لأنه غير مسبوقه بإيقاع ولما نوى بالثانية
 والثالثة الحيز أيضاً صحت نيته لوقوع الأولى قبلهما وإذا نوى بالأول طلاقاً وبالثانية حيزاً لا غيراً يقع ثنتان
 لأن نيته الحيز بالثانية صحيحة لسبقها بإيقاع الأولى ولما لم ينو بالثالثة شيئاً وقع بها أخرى لثبوت المذاكرة
 بوضع الأولى وإذا نوى بالكل حيزاً تقع واحدة وهي الأولى لعدم سبقها بإيقاع وصحت نيته بالثانية
 والثالثة الحيز لسبق الإيقاع بواحدة قبلهما وعلى هذا القياس (قوله) فواحدة بيانة) لاحتمال قصده
 التأكيد كأن طالق طالق فتح (قوله) وثلاث قضاء) لأنه يكون نادياً بكل لفظ ثلاث تطليقة وهو مما
 لا تجزى فيه تكامل فيقع الثلاث بمر عن المحيط قال في الفتح والتأكيده خلاف الظاهر وعلمت أن المرأة
 كالقاضي لا يحصل لها أن تحكمه إذا علمت منه ما ظهره خلاف مدعاه اه وفي البحر عن المحيط لو قال عنت
 تطليقة تعديهم اثلاث حيز صدق لأنه محتمل والظاهر لا يكذبه اه قلت ومثله في كافي الحاكم الشهيد
 (قوله) ما نوى واحدة) أي بان نوى باعتددي في الصور الثلاث الأمر بالعدة بالحيز دون الطلاق في صدق
 لظهور الأمر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله) وقمتا) وتكونان رجعيتين لأن اعتددي لا يقع به البائن كما علمت
 (قوله) في الواو ثنتان) وكذا في صورة عدم العطف أصله لأنه في صورتين يكون أمر مستأنفاً وكلاهما مبتدأ
 وهو في حال مذاكرة الطلاق فيحمل على الطلاق بمر عن المحيط (قوله) قبل واحدة) بخبره في المحيط على أنه
 المذهب مع اللابان الفاء للوصل أي فتعدي حل الأمر على الاعتداد بالحيز (قوله) وقبل ثنتان) مشى عليه في
 الخانية ووجهه حل الأمر على الطلاق لهذا كذا قلت والأول أوجه تأمل (قوله) طلقها واحدة الخ) عبارة
 الذخيرة وغيره طلقها رجعية ثم قال في العدة جعلت هذه التطليقة بائة أو ثلاثاً صح عند أبي حنيفة وهي
 أنحصر من عبارة المصنف وأظهر وقد بقوله في العدة لأنه بعد تصير المرأة أجنبية فلا يمكنه جعل طلاقها ثلاثاً

لنية حقيقة كلامه (وان
 لم ينو به) أي بالباقي شيئاً
 فثلاث) دلالة الحال بنية
 الاول حتى لو نوى بالثاني
 فقط ثنتان أو بالثالث
 فواحدة ولو لم ينو بالكل
 لم يقع وأقسامها أربعة
 وعشرون ذكرها الكمال
 ويزاد لو نوى بالكل
 واحدة فواحدة بيانة
 وثلاث قضاء ولو قال أنت
 طالق اعتدي أو عطفه
 بالواو أو الفاء فان نوى واحدة
 فواحدة أو ثنتين وقمتا وان
 لم ينو فسفي الواو ثنتان وفي
 الفاء قبل واحدة وقيل
 ثنتان (طلقها واحدة) بعد
 الدخول (لجعلها ثلاثاً صح
 كمال طلقها رجعيةاً فجعله)
 قبل الرجعة (بائناً) أو ثلاثاً
 وكذا لو قال في العدة ألزمت
 امرأتى ثلاث تطليقات
 بتلك التطليقة أو ألزمتها
 بتطليقتين بتلك التطليقة

أو بانئلا فإقيد الشارح بقوله بعد الدخول لأنه لو قبله لا يمكن جعلها ثلاثا لكونها بائنة قبل الجعل لآلى عدة
و بقوله قبل الرجعة لأنه بعدها يبطل عمل الطلاق فيعتد زوج جعلها بائنة أو ثلاثا أيضا وإذا جعلها بائنة في العدة
فالعدة من يوم إيقاع الرجعي كاذ كره في البرازية أي لا من يوم الجعل وقد منى أول باب الصريح عن البدائع
أن معنى جعل الواحدة ثلاثا أنه ألحق بها اثنتين لأنه جعل الواحدة ثلاثا * (تنبيه) * ذكر الطلاق بلا عدد
فقبل له بعد ما سككت كم فقال ثلاثا وقع ثلاث عندهما خلافا لمحمد ولم يسئل وقال بعد ما سككت ثلاثا كان
سكوته لا نقطاع النفس تطابق ثلاثا لأنه مضطرب فلا يعد فاصلا ولا اقوا واحدة كافي البرازية وفي الجوهرية قال
أنت طالق فقبل له بعد ما سككت كم فقال ثلاث فعنده ثلاث وفي الحانية ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة فإن
عنده إذا طلق واحدة ثم قال جعلتها ثلاثا تصير ثلاثا ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل للمطلق قل بالثلاث فقال
بالثلاث أنه يقع بالاولى لأن الجعل فيه أظهر وفي البرازية قال لها أنت طالق واحدة فقالت هزارة قال هزار
فعلى ما نوى والاولا شيء اه وهزار بالفارسية ألف ولا يخالف هذا ما فهمناه لانهم تأمروا أن يجعله ألفا وانما
تعرضت تعرضا متلا وفيما نحن فيه أمر بان يصير ثلاثا فأجاب والجواب يتضمن ما في السؤال كذا بخط
شيخ مشايخنا الساماني قلت والذي يظهر أن قوله لا قل بالثلاث أمر بالحق العدد بأول كلامه فلا يلحق
كلوا تكلم به بعد سكوته بلا طلب نعم لو قال لها أنت طالق فقالت طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فإنه لا شبهة في
كونه جعلوا وانشاء له جوابا لطلب والله أعلم (قوله فهو كما قال) أي فهي ثلاث في الاول وثلاث في الثاني كما
في الحانية والبرازية وعليه فيكون قد ألحق بالطلقة الاولى طلقتين في الاول وطلقة في الثاني (قوله كما صرح)
أي قبيل طلاق غير المدخول بها ح وقوله فتسذكر أشار به الى البث السابق هناك مع صاحب الجرح
في مسئلة التعاليق وقد علمت ما فيه (قوله الصريح يلحق الصريح) كما لو قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق
أو طلقة على مال وقع الثاني بحر فلا فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع به رجعا أو بائنا (قوله ويلحق
البائن) كما لو قال لها أنت بائن أو خالعا على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق بحر عن البرازية ثم قال وإذا
لحق الصريح البائن كان بائنا لان البينة السابقة عليه تمنع الرجعة كافي الخلاصة وقال أيضا قيدا للصريح
اللاحق للبائن بكونه خاطبا به وأشار اليها لاحد تراخيا إذا قال كل امرأة له طالق فإنه لا يقع على المتلعة
الحزوسيد كره الشارح في قوله ويستثنى ما في البرازية الخز يأتى الكلام فيه (قوله بشرط العدة) هذا
الشرط لا بد منه في جميع صور المحاق فالاولى تأخيرها عنها اه ح (قوله الصريح ما لا يحتاج الى نية) من
هنا الى قوله على المشهور كان الواجب ذكره قبل قوله والبائن يلحق الصريح لان هذا كله من متعلقات الجملة
الاولى أعنى قوله الصريح يلحق الصريح والبائن ولان المراد بالصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما
تعرفه قريبا يعنى أن المراد بالصريح هنا حقيقة لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما
الكفاية الرواجع بكاءة مدى واستبرئ رجلك وأنت واحدة وما ألحق بها فانما وان كانت تلحق البائن في
ظاهر الرواية بشرط النية لكنها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كافي البدائع أي فهي ملحققة
بالصريح في حكم المحاق للبائن أفاده في البحر وقال في المنع من هذه الالفاظ بالاضمار فان معنى قوله أنت
واحدة أنت طالق طلقة واحدة فيصير الحكم للصريح لكن لا بد من النية ليثبت هذا المضمرا اه فافاد
وجه كونها في حكم الصريح وهو كونه مضمرا فيها وان الإيقاع انما هو به لاهم انفسها لكن ثبوته مضمرا توقف
على النية وبعد ثبوته بالنية لا يحتاج الى نية قال ح ولا يرد أنت على حرام على المقتضى به من عدم توقفه على النية
مع أنه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا لان عدم توقفه على النية أمر عرضي لا يحسب أصلي وضعه
اه (قوله بائنا كان الواقع به أو رجعا) يؤيده ما قدمناه في أول فصل الصريح عن البدائع من أن الصريح
نوعان صريح رجعي وصريح بائن وحينئذ يدخل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل
طلاق غير المدخول بها من ألفاظ الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن أو البتة أو أخش الطلاق أو

فهو كما قال ولو قال ان طلقك
فهى بائن أو ثلاث ثم طلقها
يقع رجعا لان الوصف
لا يسبق الموصوف كما صرح
فتسذكر (الصريح يلحق
الصريح) (البائن)
بشرط العدة (والبائن
يلحق الصريح) الصريح
ما لا يحتاج الى نية بائنا كان
الواقع به أو رجعا ففتح

مطاب الصريح يلحق الصريح
والبائن

طلاق الشيطان أو طلاق طويلة أو عرضة الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق
 الصريح والبائن قال في الخلاصة والصريح يلحق البائن وان لم يكرر رجعيها هذا وفي المنصور شرح المسعودي
 للراشح المحقق أبي منصور والسجستاني المختلعة يلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة والحكاية أيضا تلحقها
 اذا كانت في حكم الصريح كاعتددي الخ ثم قال والكليات والبائن لا تلحقها أي المختلعة وان كان الطلاق
 رجعيًا يلحقها الكليات لان ملك النكاح باق قال في عقد الفرائد وهذا مؤيد لما في الفتح ومعنى العطف في قول
 المنصور وبالبائن ما وقع من البائن لا بلفظ الكليات فانه يلغوز كالبائن كما أطبقوا عليه اه ونقله في
 النهر وأقره أقول والصواب ان الوارد في البائن زائدة من الناسخ وان مراد المنصور الكليات البائن
 المقابلة للكليات الرجعية التي ذكرها قبله لما علمت من ان البائن بغير لفظ الكتابة من الصريح الذي يلحق
 البائن والاصار منافيا لكلام الفتح لا مؤيد له فتدبر (قوله فنه الخ) أي اذا عرفت أن قوله الصريح يلحق
 والبائن المراد بالصريح فيه ما ذكره طهر أن منه الطلاق الثلاث فليحقها ما أي يلحق الصريح والبائن فاذا أبان
 امرأته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حاب قال في فتح القدير الحق انه يلحقها لما سمعت من أن
 الصريح وان كان بائنا يلحق البائن ومن أن المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كتابته اه وتبعه تليذه ابن
 الشحنة في عقد الفرائد وكذا صاحب البحر والنهر والمنع والمقدس والشرنبلالي وغيرهم وهو صريح ما نقلناه
 آ نفا عن الخلاصة وأيد صاحب الدرر والغرو كما نذكره قريبا خلافا من رجح عدم وقوع الثلاث فانه خلاف
 المشهور كباي (قوله وكذا الطلاق على مال) أي انه أيضا من الصريح وان كان الواقع به بائنا (قوله
 والبائن) بالنصب معطوف على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي اذا أبانهم اتم طلقها في العدة على مال وقع
 الثاني أيضا ولا يلزمها المال لان اعطاءه التحصيل الخلاص المنجز وأنه حاصل كافي البحر عن البرازية أي بخلاف
 ما قبله فانه اذا طلقها رجعيًا اتوقف الخلاص على انقضاء العدة اذا اطلقا بعده بمال في العدة لزم المال لانها بائنت
 منه في الحال قال في البحر ثم اعلم ان المال وان لم يلزم أي في مسئلتنا فلا بد في الوقوع من قبولها لان قوله أنت
 طالق على ألف تعليق طلقها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط كفي البرازية فالاعتبار فيه أي في الصريح هنا
 اللفظ أي كونه من ألفاظ الصريح وان كان معناه أي الواقع به البائن والمراد باللفظ ما يشمل المضمر كافي
 الكليات الرجعية كما مر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة صاحب المذكرة آ نفا من أنه
 لا يقع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله الاصح
 المقتضى به أماده المصنف قلت وفي الحاوي الزاهد يذهب إلى الاسرار لنجم الدين قال لها أنت بائن ثم قال في
 العدة أنت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند أبي حنيفة لكون الثلاث بينونة غليظة في المعنى وعندهما يقع
 لكونه في اللفظ صريحًا والاصح قوله لان الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عز إلى شرح العيون مثله ثم عز إلى
 كتاب آخر قال محمد لا يقع الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروشن مثله اه وقد تكفل
 برد المصنف في المنع ونقله عنه في الشرنبلالية وأقره وقد تكرر أن الزاهد يذهب إلى نقل الروايات الضعيفة
 فلا يتابع فيها ينفرد به وقد وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما بما يخالفه كما قدمناه وقد استدلل
 في الدرر واليعقوبية على خلافه أيضا كما نذكره قريبا ويكفينا قدوة ما ذكره في فتح القدير وتابعه عليه من
 بعده كما قدمناه فاذا اعتمد السارح وجعله المشهور ومما يدل عليه قطعاً أنه لو طلقها ثم خلعها ثم قال في عدة
 الخلع أنت طالق فهذا صريح لفظ البائن معنى وهو واقع قطعاً فقد استدلوا على لحوق الصريح بالبائن بقوله
 تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به يعني الخلع ثم قال تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الخ والفاء
 لا تعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع الثلاث بعد الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشي
 الخبير الرملي قال في مشتمل الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي أما البائن المعنوي يلحق اللفظي
 مثل الثلاث من المبسوط اه (قوله لا يلحق البائن البائن) المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان بلفظ

فنه الطلاق الثلاث
 فيلحقها ما وكذا الطلاق على
 مال فيلحق الرجعي ويجب
 المال والبائن ولا يلزم
 المال كافي الخلاصة فالاعتبار
 فيه اللفظ لا المعنى على
 المشهور (لا) يلحق البائن
 (البائن)

الكفاية لانه هو الذي ليس ظاهر في انشاء الطلاق كذا في الفتح وقيد بقوله الذي لا يلحق اشارة الى أن البائن
 الموقع أولاً أهم من كونه بلفظ الكفاية أو بلفظ الصريح المقيد للبينونة كالطلاق على مال وحيثه سذ فيكون
 المراد بالصريح في الجملة الثانية أعني قولهم - والبائن يلحق الصريح لا البائن هو الصريح الرجعي فقط دون
 الصريح البائن وبه يظهر أن ما نقله الشارح أولاً عن الفتح من أن الصريح لا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به
 أو رجعيًا خاص بالصريح في الجملة الاولى أعني قولهم الصريح يلحق الصريح والبائن كدال عليه كلام الفتح
 الذي ذكرناه هنا ويدل عليه أيضاً أمور منها ما أطبقوا عليه من تعليلهم عدم لحق البائن البائن بامكان
 جعل الثاني خبراً عن الاول ولا يخفى أن ذلك شامل لما اذا كان البائن الاول بلفظ الكفاية أو بلفظ الصريح
 ومنهما في الكافي للحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهرة الرواية حيث قال واذا طلقها
 تطلقه بائنة ثم قال لها في عدتها أنت على حرام أو خلية أو برية أو بائن أو بنة أو شبه ذلك وهو بر يديه
 الطلاق لم يقع علمها شيء لانه صادق في قوله هي على حرام وهي منى بائن اه أي لانه يمكن جعل الثاني خبراً
 عن الاول وظاهر قوله طلقها تطلقه بائنة أن المراد به الصريح البائن بقرينة مقابلة له باللفظ الكفاية
 تأمل ومنها قول الزيلي أما كون البائن يلحق الصريح فظاهر لان القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء
 الاستمتاع اه فهذا صريح في أن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي اذ لا يخفى أن بقاء قيد
 النكاح من كل وجه وبقاء الاستمتاع لا يكون بعد الصريح البائن ومنها ما قدمناه من قول المنصوري وان
 كان الطلاق رجعيًا يلحقها الكفايات لان ملك النكاح باق فتقيمه به بالرجعي دليل على أن الصريح البائن
 لا يلحقه الكفايات وكذا تعليله دليل على ذلك ومنها ما في التارخانية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو
 خلعه بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خلعه في العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعي
 والصريح البائن وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لا بعد الثاني فهذا صريح في ما قلناه
 أيضاً من أن المراد بالصريح هنا الرجعي فقط وبالبائن الاول ما يشمل البائن الصريح ومنها فرعان ذكرهما في
 البحر * الاول ما في القينة عن الاوزجندی طلقها على ألف فقبلت ثم قال في عدتها أنت بائن لا يقع اه
 والثاني ما في الخلاصة من الجنس السادس من الخلع لو طلقها بمال ثم خلعه في العدة لم يصح اه فهذا أيضاً
 صريح في ما قلناه وبه سقط ما في البحر وتبعه في النهر من استشكله الفرعين بناء على فهمه أن المراد بالصريح
 ما يشمل الصريح البائن قال وقد جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان البائن يلحق الصريح
 فينبغي الوقوع في الفرع الاول وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في البحر ولا يخلص الا بكون المراد بعدم صحة
 الخلع عدم لزوم المال والدليل عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها بمال بعد الخلع
 أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق بينهما كما لا يخفى اه أقول وهذا عجيب من مثله أما أولاً فلا أن المراد بالصريح
 في الجملة الثانية هو الرجعي فقط بخلاف الصريح في الجملة الاولى كدال عليه ما ذكرناه من تعليلاتهم وفروعه
 وعليه فلا اشكال في الفرعين أصلاً بل هما دليلان على ما قلناه وأما ثانياً فلا أن ما ذكره من الخلع بعينه جداً
 بل المخلص ما قلناه وأما ثالثاً فلا أن دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كما لا يخفى في غاية الخفاء للفرق
 الواضح بينهما ما لانه اذا طلقها بمال بعد الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال لتحصيل الخلاص المنجز وانه
 حاصل كما قدمنا بيانه أما اذا طلقها على مال قبل الخلع فلا وجه لسقوط المال لان الطلاق بدونه لا يحصل به
 الخلاص المنجز بل يتوقف الى انتضاء العدة فقد حصل بالمال ما هو المطلوب به ولا يبطل بانواع العارض
 بعده بعد تحقق المطلوب به بل يبطل الخلع نفسه لان الخلاص المنجز حاصل قبله فلا يطيد هذا ما ظهر في
 تقرير هذا المقام * الذي زلت فيه أقدام الافهام * فاعلمه فانه من جملة ما اختص به هذا الكتاب
 * بعون الملك الوهاب * ثم رأيت في الحواشي اليغفوية على صدر الشريعة ما نصه وأيضاً قولهم والبائن
 العبر الصريح يلحق الصريح ينبغي ان لا يكون على اطلاقه لانه لا يلحق الصريح البائن لاحتمال الخبرية عن

الاول كما لا يخفى الا ان يدعى الفرق بين البائنين فلا يصح الخبر بأحدهما عن الآخر اهـ وهذا عين ما فهمته
بحمد الله تعالى من أن المراد بالصرح في الجملة الثانية الصريح الرجعي فقط وقوله الا ان يدعى الفرق الخ قد
علمت مما قررناه أو لا عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لدى فهم والله سبحانه اعلم (قوله اذا أمكن الخ) قيد في عدم
الحاق البائن البائن ومحرزه ما أفاده بقوله بخلاف أبنتك بأخرى الخ ط قال في البحر وينبغي انه اذا أبانها ثم
قال لها أنت بائن ناو باطاقة ثانية أن تقع الثانية بنته لانه بنته لا يصلح خبرا فهو كما لو قال أبنتك بأخرى الا أن
يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صالح له وهو أخرى بخلاف مجرد النية اهـ وفيه أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل
صالح بعين له لكان اظهر ط أقول ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالمكان وبأنه لا حاجة الى جعله انشاء
معي أمكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله أنت بائن على أن البائن لا يقع الا بالنية فقولهم البائن
لا يلحق البائن لاشدك أن المراد به البائن المنوي اذ غير المنوي لا يقع به شيء أصلا ولم يشترطوا ان ينوي به
الطلاق الاول فلم أن قولهم اذا أمكن الخ احتراز عما اذا لم يمكن جمعه خبرا كافي أبنتك بأخرى لا عما اذا نوى
به طلاقا آخر فقد روي وأما اعتددي اعتددي فانه ملحق بالصرح كما تقدم فلا ينافي ما هنا حيث أوقفوا به مكررا
تأمل (قوله كانت بائن بائن) كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت بائن بدون تكرار وهو الا صواب
لان المقصود التمثيل لا يقع البائن على المبانة ولانه كما قال ط ليس المراد الاخبار النحوي بل الاخبار عما
صدر أو لا ولانه لوهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اهـ (قوله أو أبنتك بتطبيقه) عطف على
بائن الثانية أي أنت بائن أبنتك بتطبيقه اهـ ح وأشار به الى أنه لا يشترط اتحاد اللفظين فشمس ما اذا
كان الاول باللفظ السكايه البائنة أو الطلاق الصريح اذا كان على مال أو موصوفا بما ينبغي عن
البيئونة كما علم مما قدمناه بعد كون الثاني بلفظ السكايه البائنة كالطالع ونحوه مما يتوقف على النسبة ولو
باعتبار الاصل كانت حرام بخلاف السكايه الرجعية فانما في حكم الصريح فتلحق البائن كالمصر (قوله فلا
يقع) أي وان نوى لما في البحر عن الحاوي ولا يقع بكليات الطلاق شي وان نوى اهـ ط (قوله لانه اخبار) أي
يجعل اخبار لانه أمكن ذلك (قوله بخلاف أبنتك بأخرى) أي لو أبانها أو لا ثم قال في العدة أبنتك بأخرى وقع
لان لفظ أخرى مناف لا مكان الاخبار بالثاني عن الاول (قوله أو أنت طالق بائن) لان وقوعه بآنت طالق
وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة اليه لان الصريح بعد البائن بائن كذا في شرح المنار لصاحب البحر
وهو اشارة الى ما ذكره في البحر عن الذخيرة من الفرق بين هذا وبين قوله للمبانة أبنتك بتطبيقه وهو أنه اذا
ألغينا بائنا يبقى قوله طالق وبه يقع ولو ألغينا أبنتك يبقى قوله بتطبيقه وهو غير مدهاه قلت لكن يشك
عليه ما قدمناه في باب طلاق غير المدخول به من أن الطلاق متى قيد بعدد أو وصف أو مصدر فالوقوع بالقيود
حتى لو قال أنت طالق وماتت قبل قوله ثلاثا أو بائن لم يقع فهذا ينافي ما أطبقوا عليه من الغاء الوصف هنا الا
أن يجاب بان اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق البيئونة قبله ولو وقع البائن بالصرح هنا وان لم يوصف
فتعين الغاء الوصف كما علمت آنفا وبقي اشكال آخر مذكو ومع جوابه في البحر (قوله أو قال نويت) أي
بالبائن الثاني البيئونة الكبرى أي الحرمة العليظة وهي التي لاحل بعدها الابتنكاح زوج آخر وهذا هو
المعتمد كما في البحر وقيل لا يقع لان التغليظ صفة البيئونة فاذا لغت النية في أصل البيئونة لكونها حاصلة له
في اثبات وصف التغليظ محيط وهذا صريح في الغاء نية البيئونة ومثله ما قدمناه آنفا من الحاوي فلا تصح نية
بيئونة أخرى خلافا لما بحثه في البحر كما مر قال في الدرر أقول وهذا يدل قطعا على أنه اذا أبانها ثم قال في العدة
أنت طالق ثلاثا يقع الثلاث لان الحرمة العليظة اذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل
فلا تنثبت اذا صرح بالثلاث أولى وتماه فيه ونحوه في اليعقوبية (قوله لتعذر الخ) اهـ لقوله بخلاف الخ
(قوله ولنا) أي لتعذر حمله على الاخبار (قوله الا اذا كان البائن معلقا الخ) يشمل ما اذا آلى من زوجته
ثم أبانها قبل مضي أربعة أشهر ثم مضت قبل أن يقر بها وهي في العدة فانه يقع خلافا لفر بحر (قوله قبل

اذا أمكن جعله اخبارا عن
الاول كانت بائن بائن أو
أبنتك بتطبيقه فلا يقع لانه
اخبار فلا ضرورة في جعله
انشاء بخلاف أبنتك بأخرى
أو أنت طالق بائن أو قال
نويت البيئونة الكبرى
لتعذر حمله على الاخبار
فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق
كما قال (الا اذا كان البائن
معلقا بشرط) أو مضافا
(قبل)

ايجاد المنجز) سيد كرا الشارح محترزا القبلية وتجيز الثاني غير قيد بل لوعلقه قبل وقوع المعلق الاول فكذلك
 تكايد كره ايضا (قوله ناو يا) لانه كناية فلا بد له من نية (قوله لانه لا يصلح اخبارا) أي لان التعليق قبل فلا
 يصح اخبارا عنه وكذا الاضافة ح وأعاد التعليق وان علم من قوله سابقا ولذا وقع المعلق لطول الفصل فافهم
 (قوله ومثله المضاف) الاول ومثال المضاف لان المماثلة في الحكم فهت من قوله سابقا ومضافا ط
 (قوله وفي البحر الخ) مراده بهذا النقل الاستدلال على قوله ناو يا ح (قوله فيفتقر للنية) أي أو المذاكرة
 (قوله ولو قال ان دخلت) بيان لما اذا كانا معلقين كافي البحر (قوله ثم دخلت وبانت) أشار بالعطف بتم
 الى أنه لا بد من كون التعليق الثاني قبل وجود شرط الاول لانها لو دخلت وبانت ثم قال ان قلت زيدا
 فكاهته لا يقع لان الاول لما وجد بشرطه قبل تعليق الثاني صار منجزا والمعلق لا يلحق الا اذا كان التعليق
 قبل ايجاد المنجز كما علم من كلام المتن لان قوله ثانيا فان قلت بان صادق بشيئ الينونة أولا فيصلح كون
 الثاني خبرا عن الاول وبه سقط ما قيل ان كلامه شامل لكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الاول أو
 قبله وكذا سقط قول هذا القائل ان تعذر جعله اخبارا عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان
 التعليق أو الاضافة قبل التجيز أو بعده فينبغي عدم الفرق وان اتفقت كلهم على اشتراط كونه قبل ايجاد
 المنجز اه اذ لا يخفى أن التعليق بعد ايجاد المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو الينونة الثانية خبرا عن المنجز
 الثابت أولا بخلاف ما قبله فالوجه ما قالوه دون ما قبله فتدبر (قوله ثم قلت) فلو عكست أي بأن كلمته أولا ثم
 دخلت فاعلم ان الحكم كذلك لوجود العسلة لان كلامه تعليقه لا يصلح اخبارا عن الآخر لعدم كونها
 طالقا عند كل من التعليقين اه ح (قوله وفي البرازية الخ) لافرق بينهما وبين ما في الذخيرة الا في اللفظ البائن
 والحرام وفي افادة أنه يقع بأيهما سبق من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما بحثه المحشى افاده ط (قوله
 وكذا لو فعل الثاني) أراد بالثاني الآخر لا ترتيب بدليل قوله أحدهما ح (قوله قيد بالقبلية) أي بقوله
 في المتن قبل المنجز البائن (قوله لم يصح) لانه يمكن جعله خبرا عن الاول المنجز كما قلنا (قوله ويسمى الخ) أي
 من قولهم الصريح يلحق البائن وأنت خبر بانه انما لم يقع الطلاق في هاتين الصورتين لعدم تناول لفظ المرأة
 معتدة البائن حتى لو لم يذ كر لفظ المرأة وقع قال في النهر وفي المنصوري شرح المسعودي المختلعة يلحقها
 صريح الطلاق اذا كانت في العدة اه ح وحاصله أن عدم الوقوع لكونها ليست امرأته من كل وجه بل
 تسمى مختلعة ومبائنة وان كان أثر النكاح وهو العدة باقيا حتى لحقها الصريح اذا أضافه إليها بخلاف أو
 اشارة وكذا لو نواها بالطلاق كما صرح به في كافي الحاكم ومثله في الذخيرة حيث قال كل امرأة لا تدخل
 المبانة بالخلع والايلاء الا أن يعينها أي فعند عدم النية صارت في حكم الاجنبية فلا تسمى امرأته ولذا قال في
 حاوي الزاهدي قال لامرأته أنت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأة لي فأنت طالق ثلاثا ان كان الطلاق
 الاول بائنا لا يقع الثاني وان كان رجعي يقع الثاني اه لكن بشكل على هذا ما في تعليق البحر عن المحمط
 لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخروجت بحثت وكذا لو قال ان قبلت امرأتي
 فعبدت حرقبها بعد الينونة لان الاضافة للتعريف لا لتقييد اه أي لتعيين ذات المحلوف عليها لا بتقييد
 كونها امرأته فاذا كان لفظ المرأة شاملا لها بعد الينونة وانقضت العدة ففي حال بقاء العدة كافي في مسائلنا
 بالاولى وقد يجاب بان المعترف في المعلق حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت امرأة له
 من كل وجه ولذا وقع البائن المعلق قبل وجود البائن المنجز كما مر وسنذكر تحقيق المسئلة ان شاء الله تعالى في
 التعليق عند قوله وزوال الملك لا يبطل اليمين (قوله ويضبط الكل) بضم الباء وكسرها والمراد بالكل صور
 المحلوف والمستثنى منها ط (قوله ما قيل) البيت الاول للوالد شيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهابي كافي
 المنع والبيت الثاني لصاحب النهر ح (قوله كلا أجز) أي أجز كلاما من وقوع الصريح والبائن بعد
 الصريح والبائن ح ولا يخفى ما في قوله كلاما من الاجتهاد نهر قلت وفي كثير من نسخ الشرح لم يوافقا بل كلا

ايجاد (المنجز البائن)
 كقوله ان دخلت الدار فانت
 بائن ناو يا ثم أبانها ثم دخلت
 وبانت بانحرى لانه لا يصلح
 اخبارا ومثله المضاف
 كانت بائن غدا ثم أبانها ثم
 جاء الغد يقع أخرى وفي
 البحر عن الوهبانية أنت بائن
 كناية معلقا كان أو منجزا
 فيفتقر للنية ولو قال ان
 دخلت الدار فانت بائن ثم
 قال ان قلت زيدا فانت بائن ثم
 دخلت وبانت ثم قلت يقع
 أخرى ذخيرة وفي البرازية
 ان فعلت كذا فخل الله
 علي حرام ثم قال كذلك
 لا امر آخر ففعل أحدهما
 بائن وكذا لو فعل الثاني على
 الاشبه فليحفظ قيد بالقبلية
 لانه لو أبانها أولا ثم أضاف
 البائن أو عاقبه لم يصح
 كتجيزه بدائع ويستثنى
 ما في البرازية كل امرأة
 طالق لم يقع على المختلعة ولو
 قال ان فعلت كذا فامرأته
 كذا لم يقع على معتدة البائن
 ويضبط الكل ما قيل
 كلا أجز

مطالب المختلعة والمبانة
 ليست امرأته من كل وجه

ولا يستقيم معه الوزن (قوله لابائنا) عطف على كلا ومع يسكون العين للوزن بمعنى بعد كما في قوله تعالى
 ان مع العسر يسرا انت لقوله بائنا أى لا تجز بائنا كأننا بعد مثله وهذا اعطاف كاستثناء في المعنى
 كأنه قال كلا أحزالا بائنا بعد مثله وقوله الا اذا علقته من قبله استثناء من العطف الذي هو بمنزلة
 الاستثناء أى لا تجز بائنا بعد بائنا الا اذا علق البائن الواقع بعد المثل قبل المثل فخصير علقته للبائن الاول
 وخصير قبله للمثل الذي هو البائن الثاني اه ح والتعبير بالمثل مشعر بالخارج بينونة الكبرى
 ولا يخفى ما في البيت من التقيد والوضح ما قبل

صريح طلاق المرء يلحق مثله * ويلحق أيضا بائنا كان قبله

كذا عكسه لا بائن بعد بائن * سوى بائن قد كان علق قبله

(قوله الابكل امرأة) استثناء ثان من قوله كلا أحزانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقي البائن بعد الصريح
 والصريح بعد الصريح والصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البرازية من قوله كل امرأة
 لي طالق وكان له محتاجة فانه صريح لحق بائنا ولم يقع لما قدمنا وباع كل بمعنى في وكل بالضم على الحكاية
 والواو في قوله وقد خاع للعال والحق مبنى للفاعل مع عطف على خلع و بعد مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة
 ونيسة منها وهو ظرف لا لحق أى والحق الصريح بعد الخلع ح (قوله كل فرقة الخ) أعاد به أن قوله
 والصريح يلحق الصريح الخ اسماء وفي الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلية الاولى اباء أحدهما عن
 الاسلام وارتناد أحدهما على الثانية الفرقة كاللعان كما في بيانه (قوله كاسلام) أى اسلام الزوج
 لو امر أنه بحجوبة أثبت الاسلام أو اسلام زوجة حربيها جرت البنادوة كذا بخط السائحاني وذكر في الفتح
 أول كتاب الطلاق إذا سمي أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليه أو كذا الوهاجر أحدهما مسلما أو ذميا أو خرجا
 مستأمنين فأسلم أحدهما أو صار ذميا فهي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض فتقع الفرقة بلا طلاق فلا
 يقع عليها طلاقه ثم قال إذا أسلم أحد الزوجين الذميين و فرق بينهما بآباء الاستخفاف يقع عليها طلاقه وان
 كانت هي الآية أى وان كانت بحجوبة قال وبه ينتقض ما قبل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه
 قلت وهو رد على ما في البرازية إذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه وتبعه الشارح لكن
 ذكر الحبر الرمي أن موضوع ما في البرازية في طلاق أهل الحرب قلت وعليه فكان الخطأ أسلم بحرف عن
 سبي تأمل ومثله الا بآباء الواردة على المصنف لانهم افسخ ولحق فيه الطلاق (قوله وردهم لحاق) أى إذا ارتد
 ولحق بدار الحرب فعلق امرأته لا يقع وان عاد مسلما فعلقها في العدة يقع والمرتدة إذا لحقت فطلقها
 زوجها ثم عادت مسلما قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع خائفة وقيد باللعان اذ بدونه يقع لان الحرمة غير
 متبادلة فانهم ارتفعوا بالاسلام فتح وصرحنا في باب نكاح الكافر وفي الذخيرة ولو ارتدت المرأة ولم تلحق وطلقها
 في العدة وقع لالو خالعها لانها بالارتداد بائنة والمبانة يلحقها صريح الطلاق لا الخلع اه ولا يخفى أن الفرقة
 بالردة فسخ ولو بدون لحاق فهي واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعنف) وكذا الفرقة بحرمة المصاهرة
 كتقبيلا ابن الزوج لانها حرمته مؤبدة فلا يفسد الطلاق فأنذره كما في الفتح أول الطلاق وصرح في موضع
 آخر بأنه لا يقع في الفرقة باللعان لانه حرمته مؤبدة أيضا قلت ومثله الفرقة بالرضاع وصرح أيضا بعدم اللعان
 في الفسخ لعدم الكفاءة ونقصان المهر وذكر في الذخيرة أيضا عدم اللعان في ملكها زوجها وقد طلقها قبل
 أن تبينه أو تعتقه لالو أخرجه عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبد الهالانفة عليه اه ولا سكنى
 ولا يقع طلاقه عليها بخلاف ما إذا باعته أو أعتقه فيقع (قوله مطلقا) أى صريحا أو كناية ح ويبيده
 ما بعده (قوله وكل فرقة هي طلاق) كالفرقة في الايلاء والعان والجب والعنف وتقدم في باب المهر نظام بيان
 الفرق وبيان ما يكون منها فسخا وما يكون طلاقا وما يتوقف منها على قضاء القاضي وما لا يتوقف وصرح
 في الذخيرة بأن عدة اللعان يلحقها الطلاق وهو خلاف ما قدمناه آتفعا من ان الفرقة باللعان طلاق

لا بائنا مع مثله

الا اذا علقته من قبله

الابكل امرأة وقد خلع *

وألحق الصريح بعد لم يقع

(كل فرقة هي فسخ من كل

وجه) كاسلام وودة مع

لحاق وخيار بلوغ وعنف

(لا يقع العلق في عدتها)

مطلقا وكل فرقة هي طلاق

يقع الطلاق في عدتها)

لافسخ لكن تعليل له بأن حرمة مؤبدية يرجح ما قاله السكندر سيأتي في بابها حرمة مؤبدية مادام أنها لاللعان
 فاذا خرجا عن أهلية اللعان أو أحدهما له أن ينكحها وكذلك لو أكلت نفسها بعد دله أن ينكحها تأمل
 (قوله على نحو ما بينا) أي من قوله الصريح يلحق الصريح الخ ح (قوله انما يلحق الطلاق المعتدة الطلاق
 الخ) اعترضه في أول طلاق الفتح بأنه غير حاصر لان العدة قد تتحقق بدون الطلاق والوطء كالموضع الفسخ
 بخبر بعد مجرد انطوأة الآن يحجب بأن انطوأة لمحة بالوطء ثم يقتضي أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق
 مع أنه منقوض بما إذا أسلم أحدهما أو أثبت عن الاسلام فإنه يقع طلاقه عليه مع أن الفرقة فيها فسخ وبما
 اذا ارتد أحدهما فإنه يقع طلاقه مع أن الفرقة برده فسخ خلافا لابي يوسف وكذا بردها اجاعا اه وهذا
 المقص وادربضا على عبارة المتن كما قدمناه فصارا الحاصل أن الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق أو اباء أو ردة
 بدون لحاق يد ارا الحرب ونظامت ذلك بقولي

وهو أحسن من قول المقدسي
 ويلحق الطلاق فرقة الطلاق * أو بالاباء أو ردة بلا لحاق

في عدة عن الطلاق يلحق * أو ردة أو بالاباء بطرق

(قوله أما المعتدة للوطء فلا يلحقها) مثاله لو طلقها بانثاء أو خالعهما ثم بعد مضى حيضتين من عدتها مثل ووطئها
 عالما بالحرمة فلم يمسها عدة ثانية وتداخلتا فاذا حاضت الثالثة فهي منها ولم يمسها حيضتان أيضا كمال الثانية
 فلو طلقها في الحيضتين الاخيرتين لا يقع لانها عدة ووطء لا طلاق أفاده في الذخيرة (قوله ثم رقم) أي مزمع عزيا
 الى كتاب آخر لان عادته ذكر حروف اصطلاحها من مرزها الى أسماء الكتب (قوله ان نوى طلق) لعل
 وجهه أن قوله زوجتك امرأتى فلانة يحتمل أن يكون على تقدير ان صح تزويجها منك أو تقدير لانها طالق
 مني فاذا نوى الطلاق تعين الشافى فتطلق (قوله تقع واحدة بلانية) لان تزويج قرينة فان نوى الثلاث
 فثلاث برازية ويخالفه ما في شرح الجامع الصغير لقاضخان ولو قال اذهبى وتزوجى وقال لم أفو الطلاق
 لا يقع شيء لان عندها ان أمكن اه الا ان يطرق بين الواو والغاء وهو بعيد هنا بجر على ان تزويجى
 كناية مثل اذهبى فيحتاج الى التنية فمن أين صار قرينة على ارادة الطلاق باذهبى مع انه مذكور بعده
 والقرينة لا بد أن تتقدم كما يعلم مما مر في اعتدى ثلاثا فالواو وجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والغاء
 ويؤيده ما في الذخيرة اذهبى وتزوجى لا يقع الا بالنية وان نوى فهي واحدة بائنة وان نوى الثلاث ثلاث
 (قوله وافلحى) في البدائع قال محمد قال لها افلحى يريد الطلاق يقع لانه بمعنى اذهبى تقول العرب افلح
 بخير أى ذهب بخير ويحتمل انطوى بمرادك يقال افلح الرجل اذا طهر بمراده بجر (قوله وأنت على
 كالميتة) أى يقع ان نوى والمراد التشبيه بما هو محرم العين كالخنزير والميتة فالحكم فيه كالحكم في
 أنت على حرام بخلاف ما لو قال أنت على كمتاع فلان فلا يقع وان نوى أفاده في الذخيرة أى لان متاع فلان
 ليس محرم العين وجعله كانت على حرام مبنى على مذهب المتقدمين من توقف الوقوع به على البينة (قوله لانه
 تشبيه بالسرعة) الاولى في السرعة كأنه قال أنت حرام سريعا كسرعة الماء في جريه وقد مر أن أنت حرام
 ملحق بالمرج فلا يحتاج الى نية فلعل هذا مبنى على غير المفتى به ط قلت وهو المتعين (قوله ما لم يقل خذى
 أى طريق شئت) أى فان نوى يقع ثلاث في رواية أسد عن محمد وقال ابن سلام أخاف أن يقع ثلاث لمعاني
 كلام الناس كأنه يريد أن مراد الناس بثلاثه اسلكى الطرق الاربع والا فلا فقا انما على الامر بساكن
 أحدها والاوجه أن تقع واحدة بائنة فتخ والله سبحانه أعلم

(باب تفويض الطلاق) *

أى تفويضه للزوجة أو غيره صريحا كان التفويض أو كناية يقال فوض له الامر أى رده اليه
 جوى فالكناية قوله اختارى أو أمرك بيدك والصريح قوله طلق نفسك أبو السعود (قوله بنوعيه) أى

على نحو ما بينا * (فروع) *
 انما يلحق الطلاق المعتدة
 الطلاق أما المعتدة للوطء
 فلا يلحقها خلاصة وفي القنية
 زوج امرأته من غير علم
 يكن طلاق ثم رقم ان نوى
 طلق اذهبى وتزوجى تقع
 واحدة بلانية اذهبى الى
 جهنم يقع ان نوى خلاصة
 وكذا اذهبى عني وافلحى
 وفسخت السكاح وأنت
 على كالميتة أو كلم الخنزير
 أو حرام كالماء لانه تشبيه
 بالسرعة ولا يقع بأربعة
 طرق عليك مفتوحة وان
 نوى ما لم يقل خذى أى
 طريق شئت

(باب تفويض الطلاق) *
 لما ذكر ماوقعه بنفسه
 بنوعيه ذكر ماوقعه غيره
 باذنه

الصريح والكتابة ح (قوله وأنواعه) الضمير عائذ الى ما توقعه الغير لا للتفويض والايانم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره أبو السعود (قوله تفويض وتوكيل) المراد بالتفويض تسليم الطلاق كما يأتي وذكروا في الفتح في فصل المشيئة أن صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التوكيل والتوكيل مرة أن المالك يعمل برأى نفسه بخلاف التوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلاف مرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال والفرق بين الرأى والمشيئة أن العمل بالرأى عمل بما يراه أصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته أى باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة أمر الأمر ولا اعتبار معنى الأصوبية ثم قال بعد ما بحث في الأولين أن الفرق الثالث أصوب (قوله ورسالة) كان يقول لرجل اذهب الى فلانة وقتلها إن زوجك يقول لك اختارى فهو ناقل لكلام المرسل لا منشئ لكلامه بخلاف المالك والتوكيل لأنهم قالوا إن الرسول معبر وسفيره إذا ما ظهر لى (قوله ثلاثة) أى بالاستقراء بعد المصنف من الاختيار إثباته بصريح الاخبار ولم يجعل له فصلا على حدة كصاحب الهداية لأنه لم يسبقه شيء يفصل به عما قبله بخلاف الاختيارين فاكثرت فيه بالباب نهر وحاصله أن التفويض أعم فناسب أن يترجم له بالباب والثلاثة أنواعه فناسب أن يترجم لكل منها بفصل لكن لم يترجم به للتخيير لأنه لم يسبقه كلام وبه ظهر أن ترجمة المصنف للثاني بالباب غير مناسبة (قوله قال لها اختارى) أشار بهرم ذلك كقولها الى انه تسليم يتم بالمالك وحده فلورجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد باقتضائه على التخيير المطابق لأنه لو قال لها اختارى الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهى واحدة رجعية لأنه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاتيان بالرجعي وتركه ط عن البحر (قوله أو أمرك بيدك) لا حاجة اليه لذكر أحكام الامر باليد في فصل مستقل يأتي ط (قوله تفويض الطلاق) دل على هذا المضاف عقد الباب له كفى النهر ح (قوله لانها ما كاتبة) أى من كتابات التفويض شر بلائية (قوله فلا يعملان بلائية) أى قضاء وديانة في حالة الرضا ما في حالة الغضب أو المذاكرة فلا يصدق قضاء في أنه لم ينو الطلاق لانها مما تمحض للعواب كما مر ولا يسعها المقام معها الا بشكاح مستقبلي لانها كاتبة قضى أفاده في الفتح والبحر ثم اعلم أن اشتراط النسبة انما هو فيما اذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها في كلامه وانما ذكرت في كلامه فقط كما يأتي تحريره فتنبه لذلك فاني لم أر من ينبه عليه (قوله أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج الى نسبة والواقع به رجعي وتصح فيه نسبة الثلاث كما سيذكره المصنف أول فصل المشيئة (في مجلس علمها) أفادته لا اعتبار بمجلسه فلورجعه فأنه لم يبطل بخلاف قيامها بحر عن البدائع ط (قوله مشاهدته) أى في الحاضرة وأخبارا في الغائبة منصوبان على الحالية من علمها (قوله ما لم يوقته الخ) فلو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر بمجلس علمها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الامر عن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض به وهى غائبة ولم تعلم حتى انقضت بطل خيارها فتح وبحر وسبأ في فروع في التوقيت آخر الباب وأنه لا يبطل الموقت بالاعراض (قوله ويمضي الوقت) معطوف على وقته الجزوم واثبات اليعني من تحريف النسخ أو على لغة كماله هو أحد الأوجه التي يجاب بها عن قوله تعالى انه من يتق ويصبر في فراقه رفع يصبر فالمعنى لها أن تطلق في المجلس وان طال مدة عدم توقيته ومضى الوقت بأن لم يوقته أو وقته ولم يصبر فان وقته ومضى سقط الخيار وأما جعله مرفوعا والواقف له الحال فهو فاسد صناعة ومعنى أما الاول فلان جلة الحال التي فعلها مضارع مثبت لا تقترب بالواو وأما الثاني المصيرورة المعنى مدة لم يوقته في حال مضى الوقت واذا لم يوقته كيف مضى الوقت فافهم نعم في بعض النسخ فمضى الوقت بالغاء والباء الجارة للمصدر والمعنى فان وقت فينتهي المجلس بمضي الوقت (قوله قبل علمها) ليس قيد احتراز بل هو تنبيه على الاختلاف ليعلم مقابلة بالاولى كما هو عادة الشارح في مواضع لا تخصي فانهم (قوله ما لم تقم الخ) الاول أن يذكر له عاطفا به طاعة على قوله ما لم يوقته ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أحصر وأقو دل يصح عطف قوله أو حكما على حقيقة ولأنه يغنيه عن قوله أو تعمله ما يقطع ولأن بطلانه بكل قيام مطلقا قول البعض والاصح

وأنواعه ثلاثة تفويض
وتوكيل ورسالة والفاظ
التفويض ثلاثة تخيير وأمر
بيد ومشيئة (قال لها
اختارى أو أمرك بيدك
ينوى) تفويض (الطلاق)
لانها ما كاتبة فلا يعملان
بلائية (أو طلق نفسك فلها
أن تطلق في مجلس علمها
به) مشاهدة أو اخبارا (وان
طال) يوما أو أكثر ما لم
يوقته ويمضي الوقت قبل
علمها (ما لم تقم)

كفى البحر والنهر أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأثر الخلاف يظهر فيما لو قامت لتسعد والشهود كياتي ولو أقامها أو جاءها بطل كياتي لتمكنهما من المبادرة إلى اختصارها بنفسها فعدم ذلك دليل الاعراض (قوله لتبدل مجلسها حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في إيضاح الإصلاح فانه قال ان المجلس وان لم يتبدل بمجرد القيام إلا أن الخيار يبطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية وفي التبيين المجلس يتبدل نارة حقيقة بالتحويل إلى مكان آخر ونارة حكما لا خدق على آخر اه ط قلت وكان الشارح حمل القيام على التحويل فانه يقال قام عن مجلسه اذا تحول عند لا بمجرد القيام عن قعره لما علمت من أن بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (قوله مما يدل على الاعراض) قيد به لانه لو خبرها فلبست ثوبا أو شربت لا يبطل خيارها لان اللبس قد يكون لتدعوشهود أو العطش قد يكون شديدا يمنع من التأمل ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التخيير المطلق أما الوقت بشهر مثلا فلا يبطل بذلك مادام الوقت باقيا كما مر أداه في البحر وياتي تمام الكلام فيما به تكون اعراضا وما لا يكون (قوله فيه وقف على قبولها في المجلس) أراد بالقول الجواب والضمير في يتوقف عائد على التطبيق المفهوم من قوله فلها أن تطلق لا على التملك لما صرحوا به من أن هذا التملك يتم بالملك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها تطلق بعده النفويض وهو بعد تمام التملك كما أوضحه في الفتح والنهر وبه علم أن هذا التملك لا يتوقف تمامه على القبول ولا على الجواب في المجلس لان الجواب أي التلحاق بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب هو صحة التطبيق فانهم (قوله فلم يصح رجوعه) تفريع على كونه ليس توكيلا فان الوكالة غير لازمة فلا كان توكيلا اصح عزلها قال في البحر عن جامع الفصولين تفويض الطلاق الباقيل هو وكالته تلك عزلها والاصح أنه لا يملكه اه لكن اذا كان عليك لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كافي المعراج قال لا يتقاصم بالهبة فانم اتمليك ويصح الرجوع اه وعلل له في النسخة بانه بمعنى البين اذ هو تعليق الطلاق بتعليقها بنفسها واعترضه في الفتح بان هذا يجري في سائر الوكالات لانه معنى اذا بعته فقد أجزته مع أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه تملكيا يتم بالملك وحده لا بقبول وتعامه في النهر فانهم (قوله حتى لو خيرها الخ) تفريع ثان على عدم كونه توكيلا بل هو تملك فان علة الحث وهو قول محمد كونها نائبة عنه وهو ممنوع كافي الفتح عن الزيارات لصاحب المحيط أي لكونها اصارت مالكة وعليه ولو وكل رجلا بطلاقها غنث كما سيأتي في الايمان ان شاء الله تعالى عند ذكر ما يبحث فيه بفعل مأموره (قوله وأخواته) الاولى وأختيه وهما اختاري وأمرك بيدك واعلم أن ما ذكره المصنف هنا في قوله وجلس القائمة سيد كره أيضا في فصل المشيئة (قوله فلا يتقيد بالمجلس) أما في متى ومتى ما فلا نعلم ما العموم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وأما في اذا واذا ما فانم ما ومتى سواء عندهم أو أمانعده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالشك ح عن المنع (قوله لما مر) أي من أنه ليس توكيلا بل لو صرح بتوكيلها بطلاقها يكون عليك كالا توكيلا كافي البحر عن الفصولين (قوله أو قوله لاجنبي طاق امرأتى) قيد بالطلاق لانه لو قال أمر امرأتى بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بحر عن الخلاصة في فصل المشيئة ولو جمع له بين الامر باليد والامر بالتطبيق ففيه تفصيل مذكو رهنالك (قوله فيصبر رجوعه) زاد الشارح الفاء لتكون في جواب أما التي زادا قبل (قوله لانه توكيل محض) أي بخلاف طلق نفسك لانم اعاملة بنفسها فكان عليك كالا توكيلا بحر (قوله كان عليك كافي حقها) لانم اعاملة فيه لنفسها وقوله توكيل في حق ضررتها لانم اعاملة فيه لغيرها والظاهر أنه ليس من عموم الجواز ولا من استعمال المشترك في معنيين لان حقيقة قوله طلق واحدة وهي الامر بالتطبيق وان اختلف الحكم المترتب عليه باختلاف متعلقه كما لو قال لا تحرق طلق امرأتى وامرأتك فانه وكيل وأصيل فانهم (قوله فيصبر عليك) فلا يملك الرجوع لانه قوض الامر الى رأيه والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته والوكيل مطالب بمقتضى ما شاء أولم يشأ ط عن المنع (قوله

لتبدل مجلسها حقيقة) (أو) حكما بان (تعمل ما يقطعه) مما يدل على الاعراض لانه تملك فيه توقف على قبولها في المجلس لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت لم يبحث في الاصح (لا) تطلق (بعده) أي المجلس (الا اذا زاد) على قوله طلق نفسك وأخواته (متى شئت أو متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا ما شئت) فلا يتقيد بالمجلس (ولم يصح رجوعه) لما مر (و) أما في (طلق ضرتك أو) قوله لاجنبي (طلق امرأتى) (فربصبر رجوعه) منه (ولم يقيد بالمجلس) لانه توكيل محض وفي طلق نفسك وضرتك كان عليك في حقها توكيلا في حق ضررتها جوهرية (الا اذا علقه بالمشيئة) فيصبر عليك

لا توكيلا) أي وان صرح بالوكالة بجرع عن الحاشية (قوله لا يرجع ولا يعزل) لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لانه لو قال لاجني أمرا متى يبذل ثم قال عزاتك وجعلته يبدلها لا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التحويل بصر بالسكية فادهم (قوله ولا يعقل بجنون الزوج) نظر الى أنه تعالى ط (قوله لا يعقل) هو الخامس ط (قوله فيصم) تفريع على الخامس وبيان ما في البحر عن المحيط لو جعل أمرها يبدل يصح لا يعقل أو بجنون فذلك اليه مادام في المجلس لان هذا التعليق في ضمنه تعليق فان لم يصح باعتباره التمسك يصح باعتباره معنى التعليق فصحة ما باعتباره التعليق فكأنه قال ان قال لك المجنون أنت طالق وأنت طالق وباعتباره معنى التمسك يقتصر على المجلس عملا بالشهين اه ط قال في الذخيرة ومن هذا استخراج جنا جواب مسئلة صارت وقعة الفتوى صورتها اذا قال لامرأته الصغيرة أمرك ببدل ينوي الطلاق فطلقت نفسها صح لان تقدير كلامه ان طالقت نفسك فأنت طالق (قوله وصي لا يعقل) بشرط أن يتكلم فيصم أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل ط عن البحر (قوله بخلاف التوكيل) أي في المسائل الجس لكن في الاخير بحث سأذكره في فصل المشيئة (قوله نعم لو جن) أي المفوض اليه ط (قوله فنهنا تسويع الخ) نظيره كافي البحر من فصل المشيئة لو جن الوكيل بالبيع جنوا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع لا ينعقد بيعه بخلاف ما لو وكل بجنون فانه في الاول كان التوكيل يبيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعد ما جن تكون العهدة على الموكل فلا ينفذ في الثاني انما وكل يبيع عهده على الموكل فينفذ عليه كافي الحاشية وفي التفويض الطلاق وان كان لا عهدة أصلا لكن لزوم حجب التفويض لم يعاق الا على كلام عاقل فاذا طلق وهو مجنون لم يوجب الشرط بخلاف ما اذا قوض الى مجنون ابتداء وان لم يعقل أصلا فانه يصح باعتباره معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان يعقل البيع والشراء كما سركا به بمعنى المعنوية ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسويع في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من أنه يتسامح في البقاء ما لم يتسامح في الابتداء اه ما في البحر لمصاقلت وهذه القاعدة عبر عنها في الاشياء بقوله الرابعة يعطى في التوابع ما لا يعطى في غيرها ثم فرغ عليها فروعا ثم فرغ على عكسها فرعين غير هذين الفرعين فتصير فروع العكس أربعة بزادة هذين الفرعين (قوله وجاوس القاعدة) في جامع الفصولين ولومشت في البيت من جانب الى جانب لم يطل اه قال في البحر ومعناه أن يخبرها وهي قائمة فشت من جانب الى آخر مالونها يرها وهي قاعدة في البيت فقامت بطل خيارها بمجرد قيامها لانه دليل الاعراض اه قلت وفيه أن هذا قول البعض وأن الاصح أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل الاعراض كما مر (قوله واتكأ القاعدة) أمالوا وطعنت فقبل لا يطل وتيل ان هيأت الوسادة كما يفعل للنوم بطل بحر عن الخلاصة (قوله للمشورة) فلو دعت لغيرها بطل لما مر من أن الكلام الاجنبي دليل الاعراض (قوله بفتح وضيم) أي فتح الميم وضيم الشين وكذا بسكون الشين مع فتح الميم والواو وكفي المصباح (قوله اذا لم يكن عندهما من يدعوهم) صادق بما اذا لم يكن عندهما أحد أصلا أو عندهما ولا يدعوهم فلو عندهما من يدعوهم فدعت بنفسها بطل والظاهر ان هذا الحكم يجري في دعاء الاب للمشورة ط (قوله في الاصح) وقبل ان تحولت بطل دعاء على أن المعتبرا ما تبديل المجلس أو الاعراض والاصح اعتبار الاعراض أفاده في البحر (قوله لتسكنهما من الاختيار) أي اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض بحر (قوله والفلك) أي السفينة (قوله حتى لا يتبدل الخ) لان سيرها غير مضاف الى واكها بل الى غيرهم من الرمح ودفع الماء فلا يطل الخيار بسيرها بل بتبديل المجلس ففتح (قوله الا أن تجيب مع سكونه) لانه لا يحكم الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكما لان انعقاد المجلس انما يعتد به بصير الجواب متصلا بالخطاب وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في الفتح وفسر الاسراع في الخلاصة بان يسبق جوابه اخطاوتها ثم وظهر قول الفتح ولا يتبدل حكما أنه لا يشترط هذا السبق لانه لا يحصل به التبدل لاحقة ولا حكما (قوله فانه كالسفينة) يعني بجسم أن السيرة في كل ممرها غير

لا توكيلا والفرق بينهما في خمسة أحكام في التمسك لا يرجع ولا يعزل ولا يبدل بجنون الزوج وبفتح بفتح لا يعقل فيصم تفويضا له لمجنون وصي لا يعقل بخلاف التوكيل بحر نعم لو جن بعد التفويض لم يقع فنهنا تسويع ابتداء لبقاء عكس القاعدة فلا يحفظ (وجاوس القاعدة واتكأ القاعدة) وقعود المتكئة ودعاء الاب) أو غيره (المشورة) بفتح فضم المشاورة (و) دعاء (شهودا لا شهادة) على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عندهما من يدعوهم سواء تحولت عن مكانها أولا في الاصح خلاصة (وايقاف دابة هي راكبتها لا يقطع) المجلس ولو أقامها أو جامعها مكرهة بطل لتسكنهما من الاختيار (والفلك لها كالبيت وسير دابتها كسيرها) حتى لا يتبدل المجلس بحري الفلك ويتبدل بسير الدابة لضافته اليه الا أن تجيب مع سكونه أو يكون في محل يقودهما الجمال فانه كالسفينة (وفي اختاري نفسك لاتع نية الثلاث)

لعدم تنوع الاختيار
بخلاف أنت بآن أو أمرك
بيدك (بل تين) بواحدة (ان
قالت اخترت) بنفسى (أو)
أنا (أختار بنفسى) استحسنانا
بخلاف قوله طلق نفسك
فقلت أما طالق أو أما
أطلق بنفسى لم يقع لانه وعد
جوهره عالم يتعارف أو تنو
الانشاء فتح (وذكر النفس
أو الاختيار في أحد
كلاميهما شرط) محضة
الوقوف بالاجماع (ويشترط
ذكرها متصلا فان كان
منفصلا فان في الجاس
صح)

مضاف الى راكب وقياس هذا أنم الو كانت على دابة وثمن يقردها أن لا يبطل بسيرها نهر وأقره الرمل
قلت قد يقال انه قياس مع الفارق فانهم لو كانوا في محل يقردها آخر ينسب السيرة الى الله بل لعدم تمكن
راكب المحمل من تسير الدابة بخلاف راكب الدابة فإنه يمكنه التسيير فينسب اليه وان فاده غيرة تأمل قال
الرحمى وينبغي أن الدابة لو جعت وعجزت عن ردها أن تكون كالسليمة لان فعلها حينئذ لا ينسب الى راكب
كإياى في الجنائيات * (تمة) * لا يبطل خيارها فيما لو نامت قاعدة أو كانت تصلى المكتوبة أو الوتر فأتمتها أو
السنة المؤكدة في الاصح أو ضمت الى النافلة وكعة أخرى أو لبست من غير قيام أو أكلت قليلا أو شربت أو
قرأت قليلا أو سبحت أو قالت لم لا تطلقنى بلسانك فان فى الفتح لان المبدل للجلس ما يكون قطعاً للكلام
الاول وأفاضنى غيره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق وتنامه فى النهر (قوله لعدم
تنوع الاختيار) لان اختيارها انما يفيد استلواص والصفاء والبيونة تثبت به مقتضى ولا عموم له نهر أى
معنى اخترت نفسى اصطفتيها من ملك أحدها وذلك بالبيونة فصارت البيونة مقتضى وهو ما يقدر ضرورة
تصحى الكلام فان اصطفاها نفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني أبنت نفسى والمقتضى لا عموم له لانه
ضرورى فيقدر بقدر الضرورة وهو البيونة الصغرى اذ به استخلص نفسها وتصفها من ملك الزوج
فلا تصح نية الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها رحتى (قوله بخلاف أنت بآن) لانه ملحوظ به لا مانع من
عمومه فاذا أطلق انصرف الى الادنى وهو البيونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لانه نوى محتمل لفظه وكذا
قوله أمرك بنفسك ولا يصح ايضاع الرجس به لانه تفويض بلفظ الحكاية والواقع به البائن وهو يحتل
البيونتين فينصرف الى الصغرى وان نوى الكبرى فأوقعها بالفظها أو بنيتها صح لما قلنا أفاده الرحتى (قوله
استحسنانا) راجع الى قوله أو أما أختار بنفسى أى لو ذكر بلفظ المضارع سواء ذكر أنت أو لا فى القياس
لا يقع لانه وعد وجه الاستحسان قول عائشة رضى الله عنها لما حيرها النبي صلى الله عليه وسلم بل أختار الله
ورسوله واعتبره صلى الله عليه وسلم جوابا ولان المضارع حقيقة فى الحال مجازى فى الاستعانة كما هو أحد
المذاهب وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجع هنا إرادة الحال بقدر كونه اخبارا عن
أمر قائم فى الحال وذلك ممكن فى الاختيار لان محله القلب فيصح الاخبار باللسان عما قائم محال آخر حال
الاخبار كفى الشهادة بخلاف قولها أطلق بنفسى لا يمكن جعله اخبارا عن طلاق قائم لانه انما يقوم باللسان
فلو جاز لقام به الامران فى زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن الايقاع لا يكون بنفسى أطلق لعدم
التعارف وقد منا أنه لو تعارف جاز ومقتضاه أن يقع به هنا لانه انشاء لا اخبار وكذا فى الفتح لمخصا قال فى النهر
وقيد المسئلة فى المعراج بما اذا لم ينو انشاء الطلاق فان نواه وقع اه والمناسب التعبير بضمير المؤنث لان
المسئلة هى قول المرأة أطلق بنفسى تأمل (قوله أنا طالق) ليس هذا فى الجوهر قولاً فى البحر والنهر والمنع
والفتح بل صرح فى البحر فى الفصل الا تى تعلق عن الاختيار وغيره وسيد كره الشارح أيضا هالك أنه يقع
بقولها أنا طالق لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه وبعبارة الجوهره وان قال طلق نفسك فقلت
أنا أطلق لم يقع قياسا واستحسنانا اه ثم ذكر فى البحر فى فصل المشيئة عن الخاتمة قال لامرأة أنت طالق
ثلاثا ن شئت فقلت أنا طالق لا يقع شئ اه لكن عدم الوقوع لانه علق الثلاث على مشيئتها الثلاث ولا
يمكن ايضاع الثلاث بافظ طالق فلا يقع شئ لانه لم يوجد المعاق عليه ولذا قال فى الذخيرة لا يقع الا ان تقول
أنا طالق ثلاثا به علم أن لفظاً أنا طالق يصلح جوابا وانما لم يقع هنا لما قلنا فتدبر (قوله أو ننو) مضارع
مبنى للمعلوم فاعله ضمير المرأة مجزوم بحذف الياء عطفا على يتعارف المبني للجهول ح ثم هذا ليس من
عبارة الفتح بل من زيادة الشارح أخذاً مما نقلناه أن نفاة النهر عن المعراج (قوله أو الاختيار) مصدر
اختارى وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطا بخصوصه بل هى أو ما يقوم مقامها بما يأتى (قوله فى أحد
كلاميهما) واذا كانت النفس فى كلاميهما قبل الاولى واذا نطقت عن كلاميهما لم يقع بحر (قوله بالاجماع)

لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف باجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المفسرة من أحد الجانبين
ط عن ايضاح الاصلاح (قوله لانها تلك فيه الانشاء) أي فذلك تفسيره أيضا ط قال في البحر عن المحيط
والخانية لوقالت في المجلس عيت نفس يقع لانها مادامت فيه تلك الانشاء (قوله الا أن يتصادقا) ظاهره
ولو بعد الجالس بحر (قوله والتاجية) نسبة الى تاج الشريعة (قوله لكن رده الكمال) حيث قال الايقاع
بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة
الجازمة دون المقابلة بعد أن نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل والالوقع بمجرّد النية
مع اللفظ لا يصلح له أصلا كما سقى اه (قوله ونقوله الاكمل) أي في العناية ط (قوله ولو قال الخ) تفريع
على ما لم من أن الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار (قوله اذ التاء فيه للوحدة) أي
واختيارها لنفسها هو الذي يتحد مرة بأن قال لها اختاري فقالت اخترت نفسي تقع واحدة ويتردد أخرى
كاختيار نفسي ثلاث تطبيقات فقالت اخترت وقعت فلما قيد بالوحدة ظهر أنه أراد اختيارها في الطلاق
فكان مفسرا ولا يرد أن هذا مناقض لما مر من أن الاختيار لا يتوقع لانه لا يلزم محمدا كون الاختيار
نفسه يتنوع كالبيوتية الى غليظة وخفيفة حتى يصاب كل نوع منه بالنسبة من غير زيادة لفظ آخر أفاده في الفتح
(قوله وكذا ذكر التطبيق) وتقع بانه ان في كلامها بأن قالت اخترت نفسي بتطبيقه بخلافها في كلامه فانه
يقع بها طرفة رجعية لانه تفويض بالصريح وتصح فيه ثلث كالمسار (قوله وتكرار لفظ اختاري) لان
الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعبا ط عن الايضاح لكن في كون التكرار مفسرا
كالنفس كلام يأتي قريبا (قوله وقولها اخترت أبي الخ) لان الكون عندهم انما يكون للبيوتية وعدم
الوصلة مع الزوج بخلاف اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحتمل على ما اذا كان لها أب أو أم
أما اذا لم يكن وكان لها أخ ينبغي أن يقع لانها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهر ولم ارمأ لوقالت
اخترت أبي أو أمي وقد ماتوا لا أخ لها وينبغي أن يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي اه والحاصل أن المفسر
ثمانية ألفاظ النفس والاختيار والتطبيق والتكرار وأبي وأمي وأهلي والأزواج ويراد تاسع وهو العدد
في كلامه فلو قال اختاري ثلاثا فالت اخترت يقع ثلاث لانه دليل ارادة اختيار الطلاق لانه هو الذي يتعدد
وقولها اخترت ينصرف اليه فيقع الثلاث أفاده في البحر (قوله والشرط الخ) انما اكتفى بذلك هذه الاشياء
في أحد الكلامين لانها ان كانت في كلامه تضمن جوابا لعادته كأنها قالت فعلت ذلك وان كانت في
كلامها فقد وجد ما يختص بالبيوتية في اللفظ العامل في الايقاع فاذا وجدت نسبة الزوج تحت علامة البيوتية
فتثبت بخلاف ما اذا لم يذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لان المبهم لا يفسر المبهم ولا جاع المار
وتمامه في الفتح (قوله فلم يختص الخ) أخذ من التهمة ح وكيف يختص مع مخالفة لقول المتون
وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلاميهما شرط (قوله و في الاختيار) هو شرح المختار ووافقه (قوله من
عدم الوقوع) أي في مسئلة الاضراب (قوله سهو) لخالفته لما هو المقول في الكتب المعتمدة بحر (قوله
لوعكست) بأن قالت اخترت زوجي لابل نفسي أو قالت زوجي ونفسي بحر (قوله اعتبار المقدم) لعدم
صحّة الرجوع عنه (قوله وبطل أمرها) عطاف على لم يقع ح أي خرج الامر من يدها في مسئلة العكس
(قوله ككلو عطفت بأو) أي فانه لا يقع ويخرج الامر من يدها لان أحد الشئين فلم يعلم اختيارها نفسها
ولا زوجها على التعيين فكان استعجالا لبعثها فكان اعراضا اه ح (قوله وأرشاه الخ) أي جعل
لها ما لا تختاره فاخترته لا يقع ولا يجب المال لانه رشوة اذ هو اعتياض عن ترك تلك نفسها فهو
كالاقتياض عن ترك حق الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختاري فقالت ألحقت
نفسى بأهلي لم يقع كافي جامع الفصولين وهو مشكل لانه من الكليات فهو كقولها أنا باني اه ح وهذا
ذكره في البحر في الفصل الآتي وسنذكر جوابه ثمة عند قوله وكل لفظ يصلح للايقاع الخ (قوله عطاف) أي

لانها تلك فيه الانشاء
(والالا) الا أن يتصادقا على
اختيار النفس فيصح وان
خلا كلامهما عن ذكر
النفس دور والتاجية
وأقره البهني والباقون
لكن رده الكمال ونقوله
الاكمل بقيل والحق ضعفه
نهر (فـ) لو قال اختاري
اختيارا أو طلبة أو أمك
(وقع لوقالت اخترت) فان
ذكر الاختيار كـ ذكر
النفس اذ التاء به للوحدة
وكذا ذكر التطبيق
وتكرار لفظ اختاري
وقولها اخترت أبي أو أمي
أو أهلي أو الأزواج يقوم
مقام ذكر النفس والشرط
ذكر ذلك في كلام أحدهما
كلمتنا فلم يختص اختياره
بكلام الزوج كما ظن ولو
قالت اخترت نفسي وزوجي
أو نفسي لابل زوجي وقع
وما في الاختيار من عدم
الوقوع سهو فم لعكست
لم يقع اعتبار المقدم
وبطل أمرها ككلو عطفت
بأو أو أرشاه لاختاره
فاخترته أو قالت ألحقت
نفسى بأهلي (ولو كررها)
أي لفظة اختاري (ثلاثا)
بعطف أو غيره (فقالت)
اخترت أو (اخترت

اختياراً أو وقتاً أو ثم وفي شرح التلخيص للفارسي أنه في العطف يتم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهي
غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يقع بغيرها شيء بجر (قوله بلانية) كذا في الكنز والهداية والصدور الشهيد
والعتابي ووجه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تفيض الجامع الكبير
والعدد أي التكرار خاص بالطلاق وانما عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان ان المصريح به
في الجامع الكبير اشترط النية وهو الظاهر اهـ وذهب اليه قاضيخان وأبو المعين النسفي ووجه في الفتح
بأن تكرار الامر بالاختيار لا يصير ظاهراً في الطلاق لجواز أن يريد اختار في المال أو اختار في المسكن
قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلانية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الامر الا به والحاصل أن
المعتمد رواية ودراية اشترط النية دون النفس اهـ أقول والذي مال اليه العلامة قاسم والمقدسي هو الاول
وقول البحر باسـ شرط البية دون النفس فيه نظر لان من قال بعدم اشترط النية بناء على أن التكرار دليل على
ارادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضاً بدلالة التكرار كما هو صريح عبارة التلخيص المارة وصرح
ما مر أيضاً من عدم التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باسـ شرط النية لم يجعل التكرار دليل على ارادة
الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المار ومثله في شرح الزيادات لقاضيخان حيث لم يكن التكرار دليل على
ارادة الطلاق بقي لفظ الاختيار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشترطه فلزم من القول باسـ شرط النية اشترط
ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالنية كما في الفتح حيث قال ولا يقع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر
على مورد النص ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بمفسر القرينة الحالية دون المقابلة لنوى لزوم وقوع
الطلاق به وتصادف عليه لكنه باطل اهـ نعم حيث كان الاختلاف المار انما هو في الوقوع قضاء ينبغي أن
يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية اتفاقاً لما علمت من أن مناط الاختلاف هو أن
التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أو لا فاذا وجد التصريح بذكر النفس
تعين الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشترط النية قضاء لان ذكر النفس يكذب في دعواه
أنه لم ينو كما مر في كتابات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة فتعين كون
الخلاف المار في أنه هل تشترط النية في صورة التكرار أو لا تشترط بحله ما ذا لم يذكر النفس أو ما يقوم
مقامها هذا ما ظهر لي في هذا المقام فتدبره فانه مفرد ومن هنا ظهر لك أنه لا تنافي بين قوله هنا بلانية وقوله في
أول الباب ينوي الطلاق لان ما ذكره أولاً من اشترط النية انما هو فيما إذا لم تذكر النفس ونحوها من
المرات في كلام الزوج وانما ذكرت في كلام المرأة فتشترط النية لتتم علة البيئونة كما قدمناه سابقاً
الفتح وقد من أن الغضب أو المذاكرة يقوم مقام النية في القضاء أما إذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا
حاجة الى النية في القضاء لوجود ما يختص بالبيئونة وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغني عن النية ولا
فيه الخلاف الذي سمعته وأما إذا لم تذكر النفس أو نحوها لا في كلامه ولا في كلامها لا يقع أصلاً وان نوى كما
مر (قوله ثلاثاً) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلانية وهو الذي في المنح وهو الانسب لافادته أن
الثلاثة لا تشترط لها النية أيضاً (قوله في اختارت الاولى) قيد به لان في قولها اختارت أو اختارت اختياراً يقع
ثلاث اتفاقاً وكذا اختارت مرة وجره أو دفعة أو بدفعة أو بواحدة أو اختياراً واحدة تقع الثلاث في قولهم
بحر (قوله الى آخره) أي أو الوسطى أو الاخيرة والمراد انما قالت اختارت الاولى أوقات اختارت الوسطى
أوقات الاخيرة ويحتمل كون المراد أنها ذكرت الثلاثة مع العطس بأو (قوله وأقره الشيخ على المقدسي)
فيه أن المقدسي في شرحه على نظام الكنز انما سأل القولين ثم ذكر توجيه قولهما وأعقبه بتوجيه قول الامام
(قوله فقد فاد الخ) فيه أن قول الامام مشي عليه أصحاب المتون وأخبره في الهداية فكان هو المرجع عنده
على عادته وأطال في الفتح وغـ يره في توجيهه ودفع ما يرد عليه وتبعه في البحر والنهر فكان هو المعتمد لأصحاب
المتون والشروح ولا يمارضه اعتماداً لحاوي القدسي (قوله في جواب التخيير المذكور) أي المكر وثلاثاً

٣ (قول المصنف أو اختارت
الاولى أو الوسطى الخ) قال
أبو حنيفة لأنها ملكت الكل
دفعاً بدون ترتيب فلم
تتحقق الاولى مثلاً فيلغو
ذكر الاولى والوسطى مثلاً
ويبقى قولها اختارت وهي
لواقترعت عليه يقع الثلاث
وقال الطرفان يقع واحدة
لان قولها الاولى مثلاً
متضمن للفردية وللوصف
بالاولية فكانها قالت
اختارت واحدة سابقة
وحيث لا تحقق للوصف
يلغو ويبقى قولها واحدة
فتقع اهـ

كفى النهر وعبرة البحر في جواب قوله اختارى (قوله في الاصح) الانسب ابداله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير من انه ذلك الرجعة حرم الشارحون بانه غلط وما في البحر من انه رواية رده في النهر (قوله لتفويضه بالباطن) لان لفظة التخيير كتابية فيقع به الباطن (قوله فلا تلك غيره) لانه لا عبرة لايقاعها بل لتفويض الزوج ألا ترى أنه لو أمرها بالباطن أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به الزوج ببحر (قوله فاختارت نفسها) أشار الى أن اخترت كما يصلح جواباً للاختيار يصلح جواباً باليد كما يأتي أفاده ط (قوله والمفيد للبينونة الخ) جواب عن سؤال هو أن كلام من أمرك بيدك واختارى يفيد البينونة فلا يجوز صرفه عنها الى غيرهما قال السائحان ومن هنا يعلم أن قوله لزوجه روحى طالع الرجعي (قوله كعكسه) يعنى أن الصريح اذا قرن بالكناية كان باثنا نحو أنت طالق بائن ح (قوله بخلاف) الباء للسببية متعلق بقيد أى انما قيد بقى بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهى بائنة) لانه فوض اليها بلفظ البائن وذكر الصريح علة أو غاية لا على انه هو المقتضى بخلاف في لانه جعل الامر مظهر وفاى التطليقة والباء هنا بمعنى في رجعى (قوله كالجعل أمرها بيدها) أى بان قال أمرك بيدك لولم الخ فقوله لولم تصل شرط وقوله أمرك بيدك دليل جوابه وقوله فطلق تفسيره اكون أمرها بيدها ح (قوله لان لفظة الطلاق) علة للمسائل الثلاث ط (قوله لم تكن في نفس الامر) أى في نفس الامر باليد أى لم تكن مع مولاه وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله فلم تختار) يعنى لم يكن لها الخيار كما عبر به في البحر وحيث ارتكب الشارح هذا التركيب كان عليه أن يحذف الفاء كما لا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها مالم يخبرها (قوله بخلاف أخبرها بالخيار) أى قبل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لان الامر بالخيار يقتضى تقدم الخبر عنه فكان هذا اقراراً من الزوج بشيئ الخيار لها بحر (قوله وقع ثنتان) احدهما بالمشيئة وأخرى بالخيار لانه فوض اليها طائنتين أحدهما صريح والاخر كناية والسكينة حال ذكر الصريح لا تنفقر الى نية بحر (قوله اتحد) حتى اذا ردت في اليوم بطل أصله ندية ومثله اذا قال اختارى في اليوم وغدا كفى البحر ط (قوله ولو واختارى غدا) بأن قال اختارى اليوم واختارى غدا فهما خياران بقرينة اعادته ذكر الاختيار ط وسبب أى ما يتحد وما يتعدى الباب الآتى (قوله قال اختارى اليوم الخ) لما ذكره معترفاً انصرف الى المعهود وهو الحاضر ولم يمكن تخييرها في الماضي منه فكانت مخيرة الى انقضائه وذلك بغروب الشمس في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر وبتمام ذى الحجة في السنة كالحولاف لا يكلمه اليوم أو الشهر أو السنة وأما لو فكره انصرف الى كماله وكان ابتداءه من حين التخيير فيقتضى بمثله من العدة فدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد وكانت هذه المسئلة مستتمة من ذلك رجعى وما ذكره الشارح مأخوذة من الجوهره وعبرة البحر في الفصل الآتى عن الذخيرة لوقال أمرك بيدك يوماً أو شهراً أو سنة فلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تحتل أن يكون المراد أنه يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثانى مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في الايمان في لا كلمة يوماً بتكميله من اليوم الثانى مع دخول الليل كما مر عن الرجعى (قوله والى تمام ثلاثين يوماً) لان التفويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الالهة فيه فيه يعتبر بالايام بالاجاع ذخيرة ومفهومه أنه لو كان حين أهل الهلال يعتبر بالهلال كفى مسئلة الاجارة (قوله في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول وتحت الشهر نوعان الليل والنهار فأول الليلة الاولى وأول الاشهر اليوم الاول ط (قوله ولا يبطل الموقت) أى الخيار الموقت بيوم أو شهر أو سنة بالاعراض في مجلس العلم بل بضمى الوقت المعين علمت بالتخيير أولاً والخيار المطلق فيه عال بالاعراض ط والله أعلم

* (باب الامر باليد) *

لامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التعرف بحر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذى جعله

هو كالاختيار الا في نسبة
الثلاث لا غير (اذا قال لها)
ولو صغيرة لانه كالتعليق
بزازية (أمرك بيدك أو
بشمالك) أو أنفك أو
لسانك (ينوي ثلاثا) أي
تفويضها (وقالت) في
مجالسها (احترت نفسي
بواحدة) أو قبالت نفسي أو
احترت أمري أو أنت على
حرام أو مني بأن أو أمانك
بأن أو طالق (وقد مر)
وكذا الوقال أبوها قبلها
خلاصة وينبغي أن يقيّد
بالصغيرة (وأعرتك
طالقك) وأمرك بيد الله
وبدك وأمرى بيدك على
المختار خلاصة (كأمرك
بيدك) وذ كراحمه تعالى
للتبرك وان لم ينو ثلاثا
فواحدة ولو طالقت ثلاثا
فقال نويت واحدة ولا
دلالة خلاف وتقبل بينهما على
الدلالة كحصر (واحد الجالس
وعلمها) وذ كراحمه تعالى
ما يقوم مقامها (شرط فلو
جعل أمرها بيدها ولم تعلم
بذلك (وطالقت نفسها لم
تطلق) لعدم شرطه خاتمة
(وكل لفظ يصلح للايقاع
منه يصلح للجواب منها
ومالا يصلح للايقاع منه
(ولا يصلح للجواب منها فلو
قالت أنا طالق أو طالقت
نفسى وقع بخلاف طالقت
لان المرأة توصف بالطلاق
دون الرجل اختيار (الا
لفظ الاختيار خاصة)

زوجها في تصرفها ط وقد مر ان المناسب الترجمة هنا بالفصل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أي في
اشتراط النية وذ كراحمه تعالى أو ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج الرجوع وتقبليده مجلس التفويض
أو مجلس علمها إذا كانت غائبة أو بالمدة إذا كان موقفا (قوله الا في نية الثلاث) فانها أصبحت هنا في التخيير لان
الامر جنس يحتمل الخصوص والعموم فأنهم انوى صحت نيته وما في البدائع من عدم اشتراط ذ كراحمه تعالى
مخالف لعامة الكتب كفي البحر والنهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة افتوى التي قدمناها في الباب المار
عن الذخيرة (قوله لانه كالتعليق) أي لانه وان كان غائبا لكن فيه معنى التعليق كحصر بيانها في التخيير (قوله
أمرك بيدك) مثله المعلق كان دخلت الدار فأمرك بيدك فان طالقت نفسها كما وضعت القدم فيها طالقت
وان بعد ما مشى خطوبين لم تطلق لانها طالقت بعد ما خرج الامر من يدها بحر عن الجميع وفي العتبية وان
مشى خطوة بطل فيحمل على ما إذا كانت رجلا فوق العتبة والآخرى دخلت بها وما سبق على ما إذا كانت
خارج العتبة وبأول خطوة لم تتعد أول الدخول وبالثانية تتعدى ويخرج الامر من يدها مقدري (قوله أو
بشمالك الخ) وفي البزازية أمرك في عينيك وأمثلة يستل عن النية بحر (قوله ينوي ثلاثا) أشار الى أنه
لا بد من نية التفويض دلالة أو دلالة الحال قضاء كفي البحر وسيأتي محترز قوله ثلاثا (قوله أي تفويضا) أي
تفويض الثلاث وأشار الى أن هذه الالفاظ كناية عن التفويض لانه لا يقع حتى لو نوى به الا يقع لم يقع
لان لفظها لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد أم هو فيحتمل الا يقع لانه إذا بانها كان أمرها بيدها
وكانه لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رحتى (قوله في مجلسها) استفيد هذا القيد من الفاء التعميقية نهر
وهذا قيد في التفويض المطلق عن الوقت كحصر (قوله وقعن) أي الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا لالامر
باليد لكونه تعليقا كالتخيير والواحدة صفة للاختيار فصار كأنها قالت احترت نفسي بمر واحدة وبذلك
تقع الثلاث نهر أما طلق نفسك فان الاختيار لا يصلح جوابا له كإيائى في الفصل الآتى (قوله وينبغي الخ)
فيه نظر وبمارة الخلاصة عن المنتقى لوجعل أمرها بيد أبيها فقال أبوها قبلها طالقت وكذا لوجعل أمرها بيدها
فقال قبلت نفسي طالقت اه وفي مثل هذا لا يتوقف على صحتها لانه يصح أن يجعل الامر بيد أجنبي وان
كانت بالغة وليس في عبارة الخلاصة أنه جعل أمرها بيدده فقبل أبوها حتى يتأتى ما يحسنه الشارح تبعا
لصاحب النهر رحتى قلت على أنه إذا جعل أمرها بيدها يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسها فلا يصح
من أبيها ولو كانت صغيرة وكذا لوجعل بيد أبيها لا يصح منها ولو كبيرة لعدم وجود المعلق عليه (قوله وذ كراحمه
تعالى للتبرك) أي فتنهرد الخاطبة بالامر (قوله وان لم ينو ثلاثا) محترز قوله ينوي ثلاثا وهو صادق بان لم
ينو عددا أو نوى واحدة أو تنهرد في الحرفة فانها تقع واحدة باسنة وقد مرنا انه لا بد من نية التفويض بالهاديئة أو
يدل الحال عليه قضاء بحر (قوله ولا دلالة) أما إذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا كرتما أو الإشارة بثلاث
أصابع فيعمل بها وهذا أولى من قول النهر كما إذا كان في حال الغضب أو ماذا كراحمه تعالى فانه لا يدل على نية
الثلاث ط (قوله وتقبل بينهما على الدلالة) أي على العيب أو المذاكرة مثلا ولا تقبل على النية الا أن تقام
على اقرارها كفي النهر عن العمادية (قوله كحصر) أي في أول الحكايات ح (قوله أو ما يقوم مقامها)
كالانتارة واخترت أمري ط وكأخترت أبي أو أمي أو أهلي أو الأزواج كإيائى في التخيير والظاهر
أيضاً ان التكرار هنا مثله هالك (قوله فلو جعل أمرها بيددها الخ) محترز قوله وعلمها وترك الآسرين
لظهورهما فلو اختارت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا إذا أطلق أما إذا وقع كأمرك بيدك يومادها
الختيار ما دام الوقت ولو قال لها أمرك بيدك فقالت احترت ولم تقبل نفسي ولا ما يقوم مقامها لم يقع رحتى
(قوله لم تطلق) كالوكيل لا يصير وكيل قبل العلم بالوكالة حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصى لانه
خلافه كالورثة بزازية (قوله وكل لفظ الخ) نقل هذا الاصل في البحر عن البدائع ولم أر من أوضحه والذي
ظهر في بيانه انه ليس المراد تشخيص اللفظ بمادته وهيئته ولا بتعريف الضمائر والهيئات كما قبل بل المراد

أن تسند اللفظ إلى ما لو أسنده إليه الزوج يقع به الطلاق فبهذا يكون ما يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها
فقولها أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا منك بائن يصلح للجواب كما مر لأنهم أسندت الحرمة والبينونة في
الاولين إلى الزوج وهو لو أسندهما إليه يقع بان قال أنا عليك حرام أو أنا منك بائن وفي الثالث أسندت
البينونة إلى نفسها وهو لو أسندها إلى نفسها يقع بان قال أنت مني بائن وكذا قولها أنا طالق أو طلقت نفسي
أسندت الطلاق إلى نفسها فيصح جوابا بالان لو أسند الطلاق إليها يقع بخلاف قولها طلقتك ومثله قولها أنت
مني طالق لأنها أسندت الطلاق إليه وهو لو أسندها إلى نفسه لم يقع فثبت لم يكن صالحا للإيقاع منه لم يصلح
للجواب منها فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قيل أنه منقوض بهذا الأخير لأنه لو قال لها
طلقتك يقع وهو مبني على أن المراد تعبير الضمائر والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرنا ثم اعلم أن المراد
من قولهم كل ما صلح للإيقاع من الزوج ما يصلح له بلا توقف على نيته بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع
الفصولين الاصل أن كل شيء من الزوج طلاق إذا سألته فاجاب به فإذا أوقعت مثله على نفسها بعد ما صار
الطلاق بيدها تعلق فلو قالت طلقتي فقال أنت حرام أو بائن أو خلية أو برة تطلق فلو قالت به بعد ما صار
الطلاق بيدها تطلق أيضا ولو قالت له طلقتي فقال الحق يا هالك وقال لم أنو طلاقا صدق فلو قالت به بعد ما صار الامر
بيدها بان قالت ألحقت نفسي بأهلي لا نطاق أيضا اه أي لأنه من الكليات التي تحت حمل الرد فتوقف على
النية في حالة الغضب والمذاكرة فلا تعين للإيقاع بعد سوء الهما الطلاق إلا بالنية بخلاف حرام وبائن فإنه يقع بلا
نية في حال المذاكرة وبه اندفع ما في البحر من استشكله الفرق بين ألحقت نفسي وأنا بائن فافهم (قوله فانه
ليس من ألفاظ الطلاق) لأنه لو نوى به الإيقاع لم يقع لأنه كناية تفويض لا إيقاع لكنه ثبت بالإجماع على
خلاف القياس كما مر ومثله أمرك بيدك وانما لم يستعمله لأنه لا يصلح جوابا منها بأن تقول أمرى بيدي كما
صرح به في البحر (قوله لكن بردها) أي على هذا الضابط صحته أي صحة الجواب منها بأن تقول أمرى بيدي كما
أبى بذلك إذا كان التفويض اليه مع أن القبول لا يصلح للإيقاع منه وهذا الإبراد لصاحب البحر وقد يجاب
عنه بأن قولها أقبلت عبارة عن اختبرت نفسي فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تقررا) علة لقوله بان
يعني وان أجابت بالصرح الواقع به الرجعي لكن يقع بائنا لان المعتبر تفويض الزوج وتفويضه انما يكون
بالماتن لأن ما به تملك أمرها بالالرجعي وأما علة وقوع الواحدة دون الثلاث فهي أن الواحدة في كلامها صفة
لمصدر هو طلاقة اذ خصوص العامل اللفظي قرينة لخصوص المقدر وبها وقع الفرق بين طلقت نفسي بواحدة
واختبرت نفسي بواحدة وان دفع ما قيل أنه ينبغي وقوع الواحدة في الثاني أيضا ونما في الغنم (قوله ولا يدخل
الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه اظهروه ح وفي الخاوي
القدس ولا يدخل الليلان وغد فيه (قوله لأنهم ما تملك) قال في البحر لان عطف زمن على زمن مما نال
مفصول بينهما من محائل لهما ما ظهر في قصص تقييد الامر المذكور بالاول وتقييد أمر آخر بالثاني فيصير
لفظ اليوم مفردا غير مجموع إلى ما بعده في الحكم المذكور لأنه صار عطف جملة على جملة أي أمرك بيدك اليوم
وأمرك بيدك بعد غد ولو أفرد اليوم لا يدخل الليل فكذلك إذا عطف جملة أخرى اه ح (قوله فكان أمرها
بيدها بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بلوا وهو الأولى ط قلت وهي كذلك في بعض النسخ (قوله
ولو طلقت) مضعف مبني للمعلوم حذف مفعوله يعني ولو طلقت نفسها إلا أي في إحدى الليلتين لا يصح وهذا
تصريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الأمرة) أراد به إذا دفع ما يتوهم من اقتضاء
كونهما مملكتين جوار أن تطلق نفسها مرتين في كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج إلى نقل صريح بهذا
المعنى لأن كونهما مملكتين يدل على أن لهما أن نطاق نفسها اليوم وبعد غد وفي المنع لما ثبت أنه ما أمران
لانفصال وقتها ثبت لهما الخيار في كل واحد من الوقتين على حدة فبردا أحدهما لا يرتد الآخر وفيه خلاف زفر
اه فانظروا أن مراد الشارح أنهما لا نطاق في كل يوم الأمرة قال في البدائع ولو اختارت نفسها في الوقت مرة

فانه ليس من ألفاظ الطلاق
ويصلح جوابا منها بدائع
لكن بردها عليه صحته بقبولها
وقبول أبيها كما مر فتدبر
وفي قولها في جوابه (طلقت
نفسى واحدة أو اختبرت
نفسى بتطابقة بان بواحدة)
لما تقررا أن المعتبر تفويض
الزوج لا إيقاعها (ولا يدخل
الليل في) قوله (أمرك بيدك
اليوم وبعد غد) لأنها
تملك أن ردت الامر في
يومها بطل الامر في ذلك
اليوم فكان أمرها بيدها
بعد غد) ولو طلقت ليلالم
يصح ولا تطلق الأمرة
(ويدخل) الليل (في أمرك
بيدك اليوم وغدا)

ليس لها أن تختار مرة أخرى لأن اللفظ يقتضي الوقت لا التكرار ذكر ذلك في بحث الوقت كالיום والشهر
 فإذا كان تخليكين في وقتين فلها أن تختار في كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قريبا عن البدائع
 أيضا فافهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها من
 وجهين أحدهما أن لها أن تعاقب نفسها باليل والثاني لو ردت الامر اليوم لم تملكه في الغد وبه علم ان العطف
 بالواو أحسن منه بالغاء فافهم (قوله لم يبق في العد) قال في الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة
 لها أن تختار نفسها إذا لم يبق إلا ثلاث ردا لئلا تملك رد الايقاع اه (قوله لانه تفويض واحد) لانه لم
 يفصل بينهما يوم آخر وكان جبر ما جبر في الجمع في التملك الواحد فهو وكقوله أمرك بيدك يومين وفيه تدخل
 الالة المتوسطة استعمالا ليعو يا وعرفيا بحر (قوله فها أمران) قال في البدائع حتى لو اختارت زوجها
 اليوم أو ردت الامر فهي على خيارها غدا لانه لما كرر اللفظ فقد تعدد التفويض فرد أحدهما لا يكون
 ردا لا آخر ولو اختارت نفسها في اليوم الاول طالقت ثم تزوجها قبل العد فارادت أن تختار نفسها فلها ذلك
 وتعلق أخرى لانه ملكها بكل واحد من التفويض طلاقا لا ايقاع بأحدهما لا يمنع الايقاع بالآخر اه
 وهذا دليل على ما ذكرناه في المسئلة الاولى من ان لها ان تطلق في كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يذكر خلافا)
 أي لم يذكر في الخاتمة خلافا في كونها أمرين في الهداية من تخصيص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس
 لاثبات الخلاف وانما هو لانه يخرج الفرع المذکور في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لانه ثبت لها الامر
 في يوم مفرد والثابت في اليوم الذي يليه أمر آخر فتح (قوله ظاهر مامر) أي من قوله فان ردت الامر في يومها
 بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال ظاهر لاحتمال أن يراد برد الامر اختيارها زوجها لا قولها ردت
 وستسمع التفصيل فيه ح (قوله لكن في العمادية الخ) فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفي الذخيرة أنه
 لا يرتد وفق في العمادية الخ وبيان ذلك أن الحكم بحصة ردها منقض لما في الذخيرة من أنه لو جعل أمرها
 بيدها أو يد أجنبي ثم ردت الامر أو رده الأجنبي لا يصح لان هذا تملك شيء لازم فيقع لازما والمسئلة مروية
 عن أصحابنا رجهم الله تعالى اه قال العمادى في ذبوله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض لا بعد قبوله
 نظيره الاقرار فان من أقر لانسان بشيء فصدقه المقر له ثم ردا قراره لا يصح الرد اه ومشى على هذا التوفيق
 شرح الهداية واختار المحقق ابن الهمام في الفتح توفيقا آخر وهو أن المراد بقوله فان ردت الامر في يومها
 بطل هو اختيارها زوجها اليوم وحقيقته انتهاء ملكها والمراد بما في الذخيرة أن تقول ردت اه واليه
 يرشد قول الهداية لانها اذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في غد فكذا اذا اختارت زوجها بطل الامر
 ووفق في جامع الفصولين بانه يحتمل أن يكون في المسئلة زوايتان لانه تملك من وجهه فيصير رده قبل قبوله
 نظرا الى التملك ولا يصح نظرا الى التعليق لاقبله ولا بعده رواية صححة الرد نظرا الى التملك وفساد نظرا الى التعليق
 اه واسطة تظهر في البحر وأيده بانه في الهداية نقل رواية عن أبي حنيفة بانه لا تملك رد الامر كما لا تملك رد
 الايقاع وقال فلا حاجة الى ما تكلفه ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك على ما قاله العمادى
 والشارحون أن قولها بعد القبول ردت اعراض مبطل لخيارها وتابعه على هذا الابراء المقدسى فقال
 وهذا عجيب حيث أبطلوه بما يدل على الاعراض والرد كالاكل والشرب ولم يطلوه بصريح الرد اه أقول
 هذا مدفوع بان الكلام في الوقت وقد صرحوا بانه لا يبطل بالقياس عن المجلس والاكل والشرب مالم
 يمض الوقت بخلاف المطاق عن الوقت كما مر (قوله قبل قبوله) مصدر مضاف لمفعوله أي قبول المرأة
 التفويض (قوله كالبراء) أي عن الديس فانه بعد تبويه لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد عليه من معني
 الاسقاط والتملك فتح (قوله وأنه في المتحد) عطف على قوله أنه يرتد بدها أي وظاهر مامر أيضا أنه في
 المتحد مثل أمرك بيدك اليوم وغدا لا يبقى في الغد وفيه أن هذا منصوص في كلام المصنف صريحاً وقوله
 لكن الخ استدراك على قوله لا يبقى في العد (قوله الرأس الشهر) أي الشهر الاثنى (قوله بطل خيارها

وان ردت في يومها لم يبق
 في الغد) لانه تفويض
 واحد (ولو قال أمرك
 بيدك اليوم وأمرك بيدك
 غدا فها أمران) خاتمة ولم
 يذكر خلافا ولا يدخل
 الليل كما يخفى* (تنبيه)*
 ظاهر مامر أنه يرتد بدها
 لكن في العمادية أنه يرتد
 قبل قبوله لا بعده كالبراء
 وأنه في المتحد لا يبقى في الغد
 لكن في الولا الجبسة أمرك
 بيدك الى رأس الشهر
 فقالت اخترت زوجي بطل
 خيارها

في اليوم الخ) المراد باليوم والغد المجلس كما عبر به في التواريخ لانه خصوص اليوم الاول والثاني (قوله) ولها أن تختار نفسها في الغد أي فقد بقي مع أنه من المحدث (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف خرج الامر من يدها في الشهر كله وذكروا في البدائع ان بعضهم ذكر اختلاف على العكس أي أنه يخرج الامر في الشهر كله عندهما لا عند أبي يوسف وكذا في التواريخ وقال انه الصحيح (قوله بانه متى ذكر الوقت) أي كأمرك بيدك اليوم وغدا أو إلى رأس الشهر اعتبر تعليقاً أي والتعليق لا يرتد بالرد والأي وان لم يذكروا الوقت كأمرك بيدك يعتبر تعليقاً أي والتعليق يرتد قبل قبوله كما مر وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا بمعنى اختيارها أحد الامرين نفسها أو زوجها فإذا قالت اخترت زوجي وجد القبول فلا تلك الرد بعده باختيارها نفسها فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعليق والتعليق فليتنامل الثاني ما أورده ح من أن هذا التوجيه لا يدفع التناقض بين ما في المتن وما في الولوالجية لانه يقتضي أن يبقى الامر بيدها في الغد اذا اختارت زوجها اليوم في أمرك بيدك اليوم وغدا مع أنه خلاف مانص عليه المصنف وأجاب ط بان مقصود الشارح ثبوت التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن أيضاً كما قدمناه عن الهداية وفي البدائع ولو قال أمرك بيدك اليوم وغدا فهو على ما مر من الاختلاف وصرح به الولوالجي أيضاً فقال في مسألة اليوم وغدا لو ردت الامر في اليوم يبقى في الغد وفي الجامع الصغير لا يبقى وعليه الفتوى اه وقد علمت مما مر من حكاية الخلاف في مسألة الشهر أن الامر لا يبقى في الغد عندهما خلافاً لأبي يوسف فافهم (قوله بقي لوطلقها بانه الخ) قيد بالبائن لانه لو طلقها رجعياً بقي أمرها قولاً واحداً ح وأراد الشارح الجواب عن مناقضة أخرى بين كلامهم فان العمادى ذكر في فصوله أنه لو قال أمرك بيدك ثم طلقها بانه يخرج من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على التفويض المنجز والثاني على المعلق قال في النهر وأصله ما مر من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقاً (قوله لكن في البحر الخ) استندراك على توفيق العمادى فانه صرح في القنية بانه اذا قال ان فعلت كذا فأمرك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقاً بانه ثم رجع في يدها ثم رجع لا يبقى في ظاهر الرواية فهذا صريح في أن المعلق يخرج كالمنجز في ظاهر الرواية قال في البحر فالحق أن في المسئلة اختلاف الرواية وأن ظاهر الرواية بطلانه بالابانة لو طلقت نفسها في العدة لا بعد زوج آخر لقولهم ان زوال الملك بعد اليقين لا يبطلها والتجسير بمنزلة التعليق وأجاب في النهر بأن ما في القنية مبني على اطلاق ظاهر الرواية وهو مقيد بما مر من التوفيق قلت ويؤيده ما في شرح المقدسي عن الخلاصة قال السرخسي قال لامرأته اختاري ثم طلقها بانه يبطل الخيار وكذا الامر باليد ولو رجعيلاً لا يبطل أصله أن البائن لا يلحق البائن فلوزوجها في العدة أو بعدها لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان الامر معلقاً بشرط ثم أبانهم وجسد الشرط وفي الاملاء لو قال اختاري اذا شئت أو أمرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها واختارت نفسها عند أبي حنيفة تطلق بائناً وعند أبي يوسف لا قال الامام السرخسي قوله ضعيف اه فظهر به سداً فوافق به في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق فينبغي ان لا يكون فرق قليلاً الفرق بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا يخفى على من عنده نوع تحقيق ولبعضهم هنا كلام يغني النظر اليه عن التكلم عليه اه والظاهر أنه أراد بالبعض صاحب البحر فان ما ذكره من عدم الفرق بين المنجز والمعلق وتقييده البطلان بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعدها بناء على ان التجسير بمنزلة التعليق برده صريح كلام السرخسي فافهم (قوله صح) مقيد بما اذا ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي أطلق نفسي كلما أريد أو على أنى طالق فقال الزوج قبلت أمالو بد الزوج لا تطلق ولا يصير الامر بيدها كما في البحر عن الخلاصة والبرازية (قوله لم تسمع) أي اعدم حصول ثمرته ط (قوله بحكم الامر) الباء للسببية لان حكم الشيء ثمرته وأثره المترتب عليه وحكم الامر ملكها طلاق نفسها (قوله ثم ادعته) أي ادعت

في اليوم ولها أن تختار نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية بانه متى ذكر الوقت اعتبر تعاقباً والا فتعلقا بقي لوطلقها بائناً هل يبطل أمرها ان كان التفويض منجزاً نعم وان معلقاً كان دخلت الدار فأمرك بيدك أو مؤقناً لا عمادية لكن في البحر عن القنية ظاهر الرواية ان المعلق كالمنجز * (فروع) * نكحها على أن أمرها بيدها صح ولو ادعت جعله أمرها بيدها لم تسمع الا اذا طلق نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسمع * قالت طلق نفسي في المجلس بلا تبديل وأنكر

الجعل المذكور أو الطلاق (قوله فالتقوى) لأنه وجد سببه باقراره وهو التقوى فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر بحر ولائنه لما أقرب بالتخيير والطلاق صار بانكاره مدعيًا بطلان السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال لقنه جعلت أمرك بيدك في العتق أمس فلم تعتق نفسك وقال القن فعلت لا يصدق إذا لم يقر بعتقه لأن جعل الأمر بيده لا يوجب العتق ما لم يعتق القن نفسه والمولى يسكره بخلاف الطلاق فإنه أقرب به وادعى بطلاله فلم يقبل منه كما أوضحه في البحر جوابا عما في جامع الفصولين من أنه ينبغي عدم الفرق (قوله ثم اختلفا) أي قال ضربتها بجناية وقالت يدونها وينبغي أن يكون ذلك بعد اختيارها فذهبها كما علم سابقه (قوله فالتقوى) لأنه يسكر صيرورة الأمر بيدها وان لم يبين الجناية ولو أقامت بينة على أنه غير جناية ينبغي أن تقبل وان قامت على النفي لكونها على الشرط والشرط يجوز إثباته بالنسبة وان كان نفيا نهر عن العمادية (قوله كما سيجي) أي في باب التعليق عند قوله الاذا برهنت ح (قوله ما تريد مني) استفهام وقوله افعلي ما تريد أمر (قوله لم تطلق الخ) أي لأنه وان كان في هذا كره الطلاق لكنه لا يتعين تفويضا لاحتمال التمسك أي افعلي ان قدرت تأمل (قوله لا يدخل نكاح الفضولي الخ) في البحر عن التقنية ان تزوجت عليك امرأتها فأمرها يسدك فدخلت امرأتها في نكاحه بنكاح الفضولي وأجاز بالفعل ليس لها ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأتها في نكاحي فلهذا ذلك وكذا في التوكيل بذلك اه أي لأنه بعقد الفضولي مع عدم الاجازة بالقول لم يصدق أنه تزوجها بل صدق انها دخلت في نكاحه ومثل ذلك قولته نحن لى لكن سيد كرى في آخر كتاب الايمان عدم الحنث معلقة حيث قال كل امرأتة تدنل في نكاحي أو نصير حلالا في فداها وأجاز نكاح فضولي بالفعل لا يحنث ومشبه ان تزوجت امرأتة بنفسى أو بوكيلي أو بفضولى أو دخلت في نكاحي بوجه ما تكس زوجته طلاقا لقوله أو بفضولى عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما ينسب باب الفضولى لو زاد أو أخرج نكاح فضولى ولو بالفعل ولا يخص له الا اذا كان المعاق طلاق المتروجة فيرفع الامر الى شافعي ليفسخ العيب المضافة اه وحاصله أنه اما أن يعاق طلاق زوجته أو طلاق التي تزوجها في الثانية يرفع الامر الى شافعي وعلم أن في المسئلة قولين ووجه عدم الحنث في أو دخلت امرأتة في نكاحي ان دخولها لا يكون الا بالتزويج فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولى لا يصير تزويجا بخلاف كل بعد دخل في ملكي فإنه يحنث بعقد الفضولى فان ملك العيب لا يختص بالشراء بل له أسباب سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الحنث وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الايمان (قوله لم يقع) لأنه تملك منها وهو في معنى التعليق على فعله ما لم يوجد المعلق عليه بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

(فصل في المشيئة) هـ هذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحا بل ما يشمله ويشمل الضمني فقد قال في كافي الحاكم واذا قال لها طاقى نفسك ولم يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ولهذا في المجلس اه أي لأنه موقوف على مشيئتها وتطبيقها مشيئة ولذا قال في الكافي لو قال لها طاقى نفسك واحدة ان شئت فقالت قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق وقد شاعت حيث طلقت نفسها اه وبما قررناه اندفع ما أورده في الهر عن العناية من ان المناسب للترجمة الابداع بمسئلة فيها ذكر المشيئة ولا حاجة الى ما أجاب عنه في الحواشي السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة بمنزلة ما لم تذكر فيه بمنزلة المركب من المفرد يعنى والمفرد يسبق المركب فكذلك ما تزل منزله اه وان أقره في النهر نعم يصلح هذا الجواب عما قد يقال لم ذكر مسائل المشيئة ضمننا قبل مسائل المشيئة صريحا وان كان كل منهما مقصودا من هذا الباب فافهم (قوله أو نوى واحدة) لو حذف هذا العلم بالاولى نهر (قوله أو نتين في الحرة) لانهم في حقها عدد محض بخلاف الامة فتصح نية التثنية في حقها لانهم مافر دا اعتبارى كالثلاث في حق الحرة (قوله فطلقت) أي واحدة أو نتين أو ثلاثا وكل مع عدم النية أصلا أو مع نية الواحدة أو التثنية في الحرة فهي تسعة والواقع

فالتقوى لها جعل أمرها يسدها ان ضربها بنهر جناية فضر بها ثم اختلفا فالتقوى له لأنه منكر وتقبل بينتها على الشرط المنفى كما سيجي * طلب أولياؤها طلاقها فقال الزوج لا تبها ما تريد مني افعلي ما تريد وخرج فطلقها أبوها لم تطاقى ان لم يرد الزوج التفويض والقول له فيه خلاصة لا يدخل نكاح الفضولى ما لم يقل ان دخلت امرأتها في نكاحي * جعل أمرها بين رجلين فطلقها أحدهما لم يقع *(فصل في المشيئة)* قال لها طاقى نفسك ولم ينو أو نوى واحدة أو نتين في الحرة (فطلقت وقعت رجعية وان طلقت ثلاثا

فيها طلبة رجعية أما في الامة فالصور أربع أفاده ح لانها إما أن تطلق واحدة أو اثنتين وكل مع عدم
النية أو مع نية واحدة لكن قوله أو ثلاثا جار على قولهم ما يقع وقوع واحدة رجعية أما عند الامام فانها اذا
طلقت ثلاثا ونوى واحدة أو لم ينو أصلا لا يقع شيء لان موجب طلق هو الفرد الحقيقي فيثبت وان لم ينو
والفرد الاعتباري أعني الثلاث محتملة لا يثبت الا بنية فاتيتم بالثلاث حيثما اشتغل بعير ما فوض اليها فلا
يقع شيء كما أفاده في الشرع بالنية ومقتضاه انه اذا نوى اثنتين فطلقت ثلاثا لا يقع عنده شيء أيضا فافهم (قوله
وفواه) أي الثلاث وأفراد الضمير باعتبار المذكر وأولها فرد اعتباري وقد بدبه احتراز عما اذا لم ينو أصلا
أو نوى واحدة أو اثنتين فانه لا يقع شيء عنده كما علمت (قوله وتنعن) أي الثلاث سواء أو قعتها بلفظ واحد
أو متفرقا وانما صرح ارادة الثلاث لان قوله طلق نفسك معناه افعلي التطلق فهو مذكور ولغة لانه جزء معنى
اللفظ فصحة العموم غير أن العموم في حق الامة ثلثتان وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله أو متفرقا يدل
على انه لو نوى الثلاث فطلقت واحدة أو اثنتين وقع ويأتي التصريح بوقوع الواحدة في طلق نفسك ثلاثا
فطلقت واحدة ويأتي تمامه (قوله قيد بخطاطها) أي بقوله نفسك فافهم (قوله وبقولها في جوابه الخ) اعلم
انه لو قال لها طلق نفسك فقالت في جوابه أبنت نفسي طلقت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في
الفتح وحاصل الفرق ان المفوض الطلاق والابانة من ألفاظه التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد أجابت بما
فوض اليها بخلاف الاختيار ليس من ألفاظ الطلاق لا صريحا ولا كناية ولهذا لو قالت أبنت نفسي توقف
على اجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل ولا يلحقه اجازة وانما صار كناية باجتماع الصحابة فيما اذا جعل
جوابا للتخيير غير انها زادت وصف تعجيب البيئونة فيه فيلغو الوصف ويثبت الاصل اه وقوله ولهذا الخ
استدلال على اثبات الفرق في مسئلتنا بانياته في مسئلة أخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت أبنت نفسي بدون
قوله لها طلق نفسك وقع ان اجازته أي مع النية منه وكذلك ما فيها كما قدمناه قبيل الكليات عن تلخيص
الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وان اجازته مع النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في
جواب التخيير ولهذا لو قال لها اخترت ناويا الطلاق لم يقع بخلاف لفظ الابانة وقوله غير انها الخ يبين
لوقوع الرجعي في مسئلتنا وبما قررناه ظهر لك أنه اشتبه على الشارح مسئلة الابتداء بمسئلة الجواب
فالصواب اسقاط قوله ان اجازته وقوله بعده وان اجازته لان ذلك فيما اذا ابتدأت بقولها أبنت نفسي أو
اخترت وقد ذكر المسئلة قبيل الكليات وكلامنا الآن فيما اذا قالت ذلك في جواب قوله لها طلق نفسك
وذلك لا يتوقف على الاجازة أصلا ولا على نية الطلاق خلافا لما في النهر عن التلخيص لان ما في التلخيص من
اشتراط نيتها انما ذكر في مسئلة الابتداء لا في مسئلة الجواب لان قولها أبنت نفسي في جواب قوله طلق
نفسك غير محتاج الى النية وايضا فان الواقع هنا رجعي وفي مسئلة الابتداء بان ورايت ط نية على بعض
ما قلنا وكذا الرجعي فافهم (قوله لانه كناية) علة لقوله طلقت وأما علة كونها رجعية فتقدمت (قوله ولا
كناية) أي ليس من كليات الطلاق بل هو كناية تنويض وانما عرف جوابا للتخيير بلفظ اختاري بالاجماع
والحق به الامر باليد بخلاف طلق فانه لا يقع الاختيار جوابا قال في البحر وأفاده بعدم صلاحية الجواب ان
الامر يخرج من يدها لا اشتغالها بما لا يعينها كافي الفتح ودل اقتضاه على نفي الاختيار أن كل لفظ يصلح
للايقاع من الزوج يصلح جوابا لطلق نفسك كجواب الامر باليد كما صرح به في الخلاصة اه (قوله بأنواعه
الثلاثة) أي التخيير والامر باليد والمشينة (قوله لمافيه من معنى التعليق) أول كونه تملك كايتم بالملك وحده
بلا توقف على القبول كما علم به في الفتح وقدمناه في التفويض (قوله لانه تملك) أي وان صرح باللفظ الوكالة
كما اذا قال وكانك في طلاقك كافي الخاتمة أي لانها عاملة لنفسها والوكيل عامل لغيره أفاده في البحر ثم قال
والظاهر أنه لا فرق بين تعليق التطلق أو الطلاق في حق هذا الحكم أي تعيينه بالمجلس لما في المحيط اذا قال
لها طلق نفسك ولم يذكر مشينة فهو بمنزلة المشينة الا في خصلة وهي أن نية الثلاث صحيحة في طلق دون أنت

وفواه وتنعن) قيد بخطاطها
لانه لو قال طلق أي نسائي
شئت لم تدخل تحت عموم
خطابه (وبقولها) في جوابه
(أبنت نفسي طلقت) رجعية
ان اجازته لانه كناية
(لا باخترت) نفسي وان
اجازته لان الاختيار ليس
بصرح ولا كناية (ولا علة الخ)
الزوج (الرجوع عنه) أي
عن التفويض بأنواعه
الثلاثة لمافيه من معنى
التعليق (وتعدي بالمجلس)
لانه تملك (الا اذا زاد مني
شئت)

طالق ان شئت اه وظاهره أنهم اذا لم تشأ في المجلس خرج الامر من يدها اه (قوله ونحوه الخ) كذا شئت
 أو اذا ما شئت أو حين شئت فان لها أن تطالق في المجلس وبعده لان هذه الالفاظ لعموم الاوقات فصارت
 اذا قال في أي وقت شئت وكلما سكتي مع افادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وحيث وكم وأين
 وأي بما فانه في هذه يتقيد بالمجلس والارادة والرضا والمحبة كالمشيئة بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من أفعالها
 كالا كل فانه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع بحر فتأمل له واعلم أنه متى ذكر المشيئة سواء أتى بلفظ
 يوجب العموم أو لا اذا طلقت نفسها بلا قصد غلط لا يقع بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع قال في التلخيص
 وقدمنا ما يوجب حمل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ الطلاق غلطاً على الوقوع قضاء لاديانة نهر
 (قوله مطلقاً) أي في المجلس وبعده (قوله واذا قال للرجل ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالتطبيق أي
 قال له طالق امرأتى قيد به احترازاً عما لو قال له امرأتى بيدك فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على
 الاصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس ويكون رجعيًا بحر وأراد بالرجل العاقل
 احترازاً عن الصبي والمجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من عقل الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف
 ما اذا جعل امرأته يدي صبي أو مجنون فانه يصح لانه توكيل في ضمنه تعليق فكأنه قال ان قال المجنون أنت
 طالق فأنت طالق فهذا مما خالف فيه التملك التوكيل أفاده في البحر وتقدم ذلك في باب التفويض لكن
 نقل في البحر بعد ذلك عن البرازية التوكيل بالطلاق تعليق بالطلاق بالفظ الوكيل ولذا يقع منه حال سكره
 اه الا ان يقال ان هذا لا ينافي اشتراط العقل لجهة التوكيل ابتداء اكن مقتضى التعليق بالفظ الوكيل
 عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطبيق وعليه فلا فرق بين التملك والتوكيل في ذلك فليتأمل (قوله
 الا اذا زاد وكلمة زلتك الخ) أي فانه لا يقبل الرجوع ويصير لازماً كافي الخلاصة وغيرها نهر ومقتضاه انه
 لا يمكنه عزله لانه من أنواع الرجوع وبخالفه ما في البحر عن الخاتمة الصحيح انه يملك عزله وفي طريقه أقوال
 قال السرخسي يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف الى المعلق والمنجز وقيل يقول عزلتك كوكك
 وقيل يقول رجعت عن الوكالات المتعلقة وعزلتك عن الوكالة المتعلقة (قوله فيتعيد به الخ) لانه علقه بالمشيئة
 والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت لا يقع لان الزوج امر به بتعليقها ان شاء
 ولم يوجد التطبيق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع لوجود الشرط وهو مشيئته ولو
 قال طلقها فقال فعنت وقع لانه كتابه عن قوله طلقت بحر عن المحيط وفيه عن كافي الحاكم لو وكله أن
 يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثاً نوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع شيء عنده وقال تقع واحدة (قوله
 طلقها في مجلسه لا غير) فلما فهم من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على
 ما فوض اليها من المشيئة ومشيتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الخاتمة قال الحلواني ينبغي أن
 يحفظ هذا فانه مما سمعت به البلوي فان الوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون أن الطلاق لا يقع
 وهذا مما يستثنى من قوله لم يتقيد بالمجلس نهر وهذا مما يلغزه فيقال وكالة تقيدت بمجلس الوكيل بحر
 (قوله وطلقت واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة والثنتين ولو قال وطلقت أقل وقع ما وقعته لكان
 أولى وأشار الى أنها لو طلقت ثلاثاً فانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة أو بلفظ واحد اه (قوله وقعت)
 أي رجعية لان اللفظ صريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال في الفتح لانها ما ملكت
 ايقاع الثلاث كان لها أن تقع منها ما شئت كل زوج نفسه اه قال الرملي مقتضاه ان في مسألة ما اذا قال
 لها طالق نفسها ونوى ثلاثاً فطلعت ثنتين تقع ثنتان لانها ما ملكت أيضاً ايقاع الثلاث فكان لها أن تقع منها
 ما شئت ولم أر من نبه عليه ويدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين ايقاعها الثلاث بلفظ واحد أو متفرقة فأنعذر
 النفر بقى فدحكهما بوقوع الثانية قبل الثالثة فلما اقتصرنا على الثانية تقع الثنتين فقط فلم تملك الثنتين لما
 حاز التفويض تأمل اه (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم بين التملك

ونحوه مما يفيد عموم
 الوقت فتطلق مطلقاً (واذا
 قال للرجل ذلك) أو قال
 لها طالق ضررتك (لم يتقيد
 بالمجلس) لانه توكيل فله
 الرجوع الا اذا زاد وكلما
 عزلتك فانت وكيل (الا اذا
 زاد ان شئت) فيتعيد به
 (ولا يرجع) لصيرورته
 تملكاً في الخاتمة طلقها ان
 شئت لم يصروك لئلا لم تشأ
 فان شئت في مجلس علمها
 طلقها في مجلسه لا غير
 والوكلاء عنه غافلون (قال
 لها طالق نفسك ثلاثاً) أو
 ثنتين (وطاقت واحدة
 وقعت) لانها بعض ما فوض
 وكذا الوكيل ما لم يقل بألف

والتوكيل فلو وكله أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة ولو وكله أن يطلقها ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل ألف كذا في كافي الحاكم اه أي لأن الواحدة وإن كانت بعض ما فوض اليه لكن الزوج لم يرض بالطلاق إلا بعوض مخصوص فلا يصح بدونه (قوله لا يقع شيء في عكسه) أي فيما إذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة عند الإمام أمالوقات واحدة واحدة واحدة واحدة وقعت واحدة اتفاقا لا امتثالا بالاولى ويلغو ما بعده وكذا لو قال أمرك بيدك ينوي واحدة فطلقت نفسها ثلاثا قال في المبسوط تقع واحدة اتفاقا لأنه لم يتعرض للعدد لفظا واللفظ صالح للعهدوم والخصوص ونحوه في البحر (قوله وقالوا واحدة) أي تقع واحدة (قوله طلق نفسك الخ) لافرق في المعلق بالمشيئة بين كونه أمرا بالتعليق أو نفس الطلاق حتى لو قال لها أنت طالق ثلاثا شئت أو واحدة ان شئت فطلقت لم يقع شيء بحر (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا بحر (قوله لا يقع فيها) ثلاثا في الاولى لأن تفويض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها أيها لا بمعناه ان شئت الثلاث فلا يوجد الشرط لانها لم تشأ الا واحدة بخلاف ما إذا لم يقيده بالمشيئة ودخل في كلامه ما لو قالت شئت واحدة واحدة واحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لأنه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المتصلة فلا سكوت لأن مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من الكل وهي في نكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها وأما الثانية فعدم الوقوع فيها قول الإمام وعندهما تقع واحدة بحر (قوله لا لاشتراط الموافقة لفظا) انما تشترط الموافقة لفظا فيها هو أصل لا فيما هو تبع وهما كذلك لأن الإيقاع بالعدد عند ذكره لا بالوصف فاذا أمرها بالثلاث أو بالواحدة فعكست تكون قد خالفت في الأصل الذي به الإيقاع بخلاف ما مر من أنه لو قال لها طلق نفسك فقالت أبيت نفسي فأنتم اذ لم تخالف في الوصف فقط فياغو ويقع الرجعي كغيره لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشيئة وغيره مع أنه تقدم في غير المعلق بها كطلاق نفسك ثلاثا وطاقت واحدة أنه يقع واحدة الآن يقال ان اشتراط الموافقة لفظا خاص بالمشيئة فيكون تعليقها للاثبات بصورة اللفظ كما يفيد ما يذكره الشارح فريدها عن الخاتبة فليتأمل (قوله لمافي تعليق الخاتبة) عبارته على مافي البحر طلق نفسك عشر ان شئت فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع ثم قال لو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق اه وبه علم ان الشارح أسقط قيد المشيئة ووجه عدم الوقوع المخالفة في اللفظ وافق في المعنى لأن العشرة لا يقع منها الا ثلاثة والنصف يقع واحدة قوله أمرها بيان (أورجعي الخ) بأن قال لها طلق نفسك باثنية فقالت طاعت نفسي وجعية وقال لها وجعية فقالت طلقت نفسي باثنية وشمل ما إذا قالت أبيت نفسي لأنه واجب لما قبله وقد فرق بينهما ما قاضيان في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتى وجعية فقال لها الوكيل طلعتك باثنية تقع واحدة وجعية ولو قال الوكيل أبتنها لا يقع شيء اه ولعل الفرق بين الوكيل والمأمورة ان الوكيل بالطلاق لا يملك الإيقاع بلفظ الكتابة لأنها متوقفة على نيته وقد أمره بالطلاق لا يتوقف على النية فكذلك مخالفا في الأصل بخلاف المرأة فإنه ملكها الطلاق بكل لفظ يملك الإيقاع به صريحا كان أو كتابيا لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الإيقاع بالكتابة بحر واعترضه في النهر بان مافي الخاتبة صريح في أن الوكيل يكون مخالفا بإيقاعه بالكتابة هذا وقد قيل الشهاب السلي كلام المتز بما إذا قالت طاعت نفسي باثنية بخلاف أبيت نفسي فإنه لا يقع شيء وقال فاعتنم هذا التحري فانك لا تجد في شرح من الشروح ونقله الشرنبلالي وأقره قلت لكن الشابي قيد بذلك أحد من كلام قاض بخار في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما علمت مع أنه تقدم أول الفصل انها تطلق بقولها أبيت نفسي فليتأمل (قوله والأصل الخ) قال في الفتح والحاصل ان المخالفة ان كانت في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به بخلاف ما إذا كانت في الأصل حيث يبطل كما إذا فوض واحدة فطلعت ثلاثا على قول أبي حنيفة

(لا) يقع شيء (في عكسه)
وقالا واحدة طلق نفسك
ثلاثا ان شئت فطلقت
واحدة (كذا) (عكسه لا)
يقع فيها لا اشتراط الموافقة
لفظا لمافي تعليق الخاتبة
أمرها بعشر فطلعت ثلاثا
أو بواحدة فطلعت نصفها لم
يقع (أمرها بياثن أورجعي
فعكست في الجواب وقع
ما أمر) الزوج (به ويأغو
وصفها) والأصل أن
المخالفة في الوصف لا تبطل
الجواب بخلاف الأصل
وهذا إذا لم يكن معلقا
بمشيئتها فان علقه فعكست لم
يقع شيء لانها ما أتت عشيئة
ما فوض اليها

أوفوض ثلاثا فطلعت ألغا (قوله خانية بحر) أي نقله في البحر عن الخانية وفي بعض النسخ وبحر
 بالواو وهي صحيحة أيضا بل أولى لان ذلك مستفاد من مجموع الكتابين فإنه في الخانية ذكر في باب التعليق
 قال لها طلق نفسك واحدة بائنة ان شئت فطلعت نفسها رجعية أو قال واحدة أملك الرجعة ان شئت فطلعت
 بائنة لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة لانها ما أتت بمشقة ما فوض اليها فاستنبط منه في البحر أن ما ذكره
 المصنف مفر وض في غير المعاني بالمشقة فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله للمعدوم صادقا على ما مضى
 وانقطع مع أن التعليق به تمييز خصه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه المصنف اعتمادا على ما ذكره
 في مقاله (قوله كأن شاء الخ) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المعدوم محقق الميعة أو محتمله
 ح (قوله بطل الامر الخ) أي حال الطلاق قال في البحر لانه عاق الطلاق بعشيتها المتجزة وهي أنت بالملقة فلم
 يوجد الشرط قيد بقوله شئت مقتصر عليه لانه لو قال شئت طلاق الخ وقع لان ما ذكره الطلاق لا تعتبر
 النية بلا لفظ صالح لا يقع ويستفاد منه انه لو قال شئت طلاقك وقع بالنية لان المشقة تنبئ عن الوجود لانها
 من الشيء وهو الوجود بخلاف أردت طلاقك لانه لا ينبئ عن الوجود ففرق الفقهاء بين المشقة والارادة في
 صفات العبد وان كانا مترادفين في صفاته تعالى كما هو اللغة فيهما وأحببت ورضيت مثل أردت اه (قوله
 وان قالت) أي في المجلس بحر (قوله أراد بالمضي المحقق وجوده) أي سواء وجد وانقضى مثل ان كان فلان
 قد جاء وقد جاء أو كان حاضرا كما مثل اشرح (قوله مثلاً) راجع الى قوله ليلا (قوله لانه تمييز) أي لان
 التعليق بكائن تمييز ولذا صح تعليق الاراء بكائن ولا يرد أنه لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم أنه قد فعله
 مع أن المختار انه لا يكفر لان الكفر يمتنى على تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل وتماه في البحر
 (قوله فردت الامر) بان قالت لا أشاء من (قوله لا يرد) فاما بعد ذلك ان نشاء لانه لم يملكها في الحال شيأ بل
 أضافه الى وقت مشيتها فلا يكون غايكا قبله فلا يرد بالرد كذا في الهداية وقد يقال انه ليس بملك كافي حال أصلا
 بل هو تعليق للطلاق على مشيتها وقوله لها طلاق اتحاد للشرط الذي هو مشيتها وليس الواقع الاطلاقه المعلق
 نعم هذا صحيح في قوله طلق نفسك ان شئت فتح وأجاب في البحر بما في المحيط من انه يتضمن معنى التعليق وهو
 لازم لا يقبل الإبطال ومعنى التملك لان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وادته وهي عاملة في التعلق
 لنفسها والمالك هو الذي يعمل لنفسه وجواب التملك يقتصر على المجلس وفي الجامع أنت طالق ان شئت
 أو أحببت أو هو يتامس بهين لانه تخليق معنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمعنى دون
 الصورة اه وفائدته أنه لا يحتج في عينه لا يخلف اه أقول وقوله وجواب التملك يقتصر على المجلس خاص
 بما اذا علق بأدائه لا تفيد عموم الوقت كان وكيف وحيت وكه وأمن بخلاف ما يدل على العموم وهو المدكور
 هنا وتقدم أيضا أول الفصل (قوله ولا يتقيد بالمجلس) أما في كلمة متى ومتى ما فلا تنم التوقيت وهي عامة في
 الاوقات كلها كانه قال في أي وقت شئت وأما اذا واما فكم متى منه ما وعند الامام وان كانت تستعمل
 للشرط فكما تستعمل له تستعمل للوقت لكن الامر صار يدها فلا يخبر بالقيام عن المجلس بالشك نعم لو قال
 أردت مجرد الشرط لنا أن نقول يتقيد بالمجلس ويخلف لنفي التهمة من وتماه في الفتح (قوله لانها تم
 الزمان) تعليل لعدم التقييد بالمجلس كما أن قوله لا الافعال عامة لقوله ولا تطلق الا واحدة ط (قوله لا تطليقا)
 كذا في بعض النسخ بالصعب عطف على التلخيص وفي أكثر النسخ لا تطليق ويمكن تأويله بجعل لانا في
 الجنس والخبر محذوف دل عليه ما قبله والتمهيد لا تطليق بعد تطليق مملوك لها فافهم (قوله ولا تجمع ولا تنفي)
 عبارة الهداية فلا تملك الا يقع جلة وجمعها قال في العناية قيل معهما ما واحد وقيل الجلة أن تقول طلعت
 نفسي ثلاثا والجمع أن تقول طلعت واحدة واحدة وواحدة هذا هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع مكانه
 يشير الى ما في الرواية حيث فسر الجمع بأن تقول طلعت وطلعت وطلعت قال والاول أصح يعني كونها
 بمعنى واحد كذا في النهر ويمكن أن يراد بالجملة الثنتان وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجمع مع ولا تنفي

خانية بحر (قال لها أنت
 طالق ان شئت فقالت
 شئت ان شئت) أنت
 فقال شئت ينوي الطلاق
 أو قالت شئت ان كان
 كذا المعدوم) أي لم يوجد
 بعد كذا شاء أبي أو ان جاء
 الليل وهي في النهار (بطل)
 الامر لفقد الشرط (وان
 قالت شئت ان) كان (لا امر
 قد مضى) أراد بالماضي
 المحقق وجوده كان كان
 أبي في الدار وهو فيها
 أو ان كان هذا ليلا وهي
 فيه لا (طلعت) لانه تمييز
 قال لها أنت طالق متى
 شئت أو متى ما شئت أو اذا
 شئت أو اذا ما شئت فردت
 الامر لا يرد ولا يتقيد
 بالمجلس ولا تطلق نفسها
 (الا واحدة) لانها تم
 الزمان لا الافعال فتملك
 ان تطابق في كل زمان
 لا تطابقا بعد تطليق (ولها
 تفريق الثلاث في كل
 شئت ولا تجمع ولا تنفي

إشارة إلى ذلك ثم اعلم أن ما في الدراية من تفسير الجرح بأن تقول طلقت وطلعت وطلقت وأن الأصح خلافه
يفيد أن لها أن تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الأصح واليه يشير ما في العناية أيضا حيث فسره بطلقت
واحدة واحدة واحدة فانه تجزئ لاجتماع العامل بخلاف ما في الدراية فانه تفريق لاجتماع لتكرار الفعل وعلى
هذا في القهستاني من قوله تطلق ثلاثا متفرقة أي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من
واحدة لأن كمال العموم الأفراد فلا تطلق ثلاثا مجتمعة اه مبني على خلاف الأصح لأن يحمل قوله أكثر من
واحدة على الجمعية بقوله فلا تطلق ثلاثا مجتمعة تأمل ويدل على ما قلنا ما في جامع الفصولين أمرك بذلك
كما شئت فلها أن تختار نفسها كلما شئت في المجلس أو بعده حتى تبين بثلاث إلا أنها لا تطلق نفسها دفعة
واحدة أكثر من واحدة اه فان مقتضاه أن لها أن تطلق في مجلس واحد ثلاثا متفرقة لأن يفرق بين أنت
طالق وأمرك بذلك لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها محمد بن يعقوب عن
أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كما شئت قال لها أنت تطلق نفسها وان قامت من مجلسها وأخذت
في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان لأن كلمة كمال التعميم الفعل فلها
مشيئة بعد مشيئة إلى أن تستوفي الثلاث فإذا قامت من المجلس أو أخذت في عمل آخر بطالت مشيئتها المملوكة
لها في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن لها مشيئة أخرى بحكم كلامها فهاذا مخرج في أن لها تفريق
الثلاث في مجلس واحد اه وأصرح منه ما في التاترخانية عن المحيط ولو قال لها أنت طالق كما شئت فلها
ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اه فافهم * (تبيينه) * قال في الفتح
فلو طلقت ثلاثا أو اثنتين وقع عندهما واحدة وعنده لا يقع شيء اه وفي البحر عن المبسوط كلما شئت فنت
طالق ثلاثا فقالت شئت واحدة فهذا باطل لأن معنى كلامه كلما شئت الثلاث اه قلت فأفاد أن تفريق
الثلاث إنما هو فيما إذا لم يصرح بالعدد وفي كافي الحاكم كلما شئت فأت طالق ثلاثا فاشئت واحدة فذلك
باطل وكذا فأت طالق واحدة فاشئت ثلاثا وكذا لو قال فأت طالق ولم يقل ثلاثا فاشئت ثلاثا اه أي جملة ولو
متفرقة ولو في مجلس جاز كما علمت (قوله لأنها العموم الأفراد) بكسر الهمزة أي الأفراد كذا ضبطه الشارح
في شرحه على المنار وكذا ضبطه ح وقال هو مصدر فيوافق تعبيرهم بالأفراد ويجوز فتحها اه وفي شرح
العيني لأن كمال تعم الأوقات والأفعال عموم الأفراد لا عموم الاجتماع فيقتضي إيقاع الواحدة في كل مرة إلى
ما لا يتناهى إلا أن الذين تصرف إلى الملك القائم اه (قوله لا يقع) لأن التعليق إنما يصرف إلى الملك القائم
وهو الثلاث فبإستغراقه ينتهي التفويض بحر (قوله والا) أي وان لم تطلق نفسها أصلا أو طلقت نفسها
ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو اثنتين في مجلس ح (قوله وهي مسألة الهدم الآتية) أي في
آخر باب الرجعة وهي أن الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث كل يهدم الثلاث فن طاق امرأته واحدة أو
أكثر ثم عادت إليه بعد زوج آخر عادت إليه بملك جديد فيملك عليها ثلاث طلقات وهذا عندهما وعند محمد إنما
يهدم الثاني الثلاث فقط لا مادون ما فن طلق امرأته ثنتين ثم عادت إليه بعد زوج آخر عادت إليه بما بقي وهو
طلقة واحدة فإذا طلقتها بعد العود طاق واحدة لا تحرم عليه حرمه غليظة عندهما وعند محمد تحرم وكذا إذا قال
كلما دخلت الدار فأت طالق فدخلت امرأتين ووقع عليها الطلاق وانقضت عدتها ثم عادت إليه بعد زوج آخر
فعندهما تعلق كلما دخلت الدار إلى أن تبين بثلاث طلقات خلافاً لمحمد كما ذكره الزياحي في باب التعليق عند
قوله وتعليق الثلاث يبطل تمييزه وعبارة البحر ما قيدنا بكونه بعد الطلاق الثلاث لأن ما لو طلقت نفسها واحدة
أو اثنتين ثم عادت إليه بعد زوج آخر فلها أن تفرق الثلاث خلافاً لمحمد وهي مسألة الهدم الآتية اه وهو
موافق لما نقلناه عن الزياحي ومثله في الفتح وغاية البيان وهذا مخرج في أن ما بعد العود لهما أن تطلق نفسها ثلاثا
متفرقة عندهما وعند محمد تطلق ما بقي فقط فتفريق الثلاث مبني على قولهما لا على قول محمد فافهم ثم يشكل
على هذا التعليق ما رويان التعليق إنما يصرف إلى الملك القائم وهو الثلاث فانه يقتضي أن ما لو طلقت نفسها

لأنها العموم الأفراد (ولو
طلقت بعد زوج آخر لا يقع)
ان كانت طلقت نفسها
ثلاثا متفرقة والا فلها
تفريقها بعد زوج آخر
وهي مسألة الهدم الآتية
(أنت طالق حيث شئت
أو أين شئت لا تطلق إلا إذا
شئت في المجلس وان قامت
من مجلسها) قبل مشيئتها
(لا) مشيئتها لها

مطلب في مسألة الهدم

تتمين ثم عادت اليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها أصلاً عندهما لانها عادت اليه بملك حادث وطاقت
 الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول محمد من أنها تطلق واحدة فقط لانها الباقية لكون
 الزوج الثاني لم يهدم مادون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق في الفتح أفاد الجواب عن ذلك في باب التعليق بما
 حاصله ان قولهم ان المعلق طلقات هذا الملك الثلاث مقيد بما دام ملكا لها فاذا زال ملكه لبعضها صار المعلق
 ثلاثاً طالقة (قوله لانها للمكان) بحيث طرف مكان مبني على الضم وأين طرف مكان يكون استتفها ما فاذا
 قيل أين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطاً بضاً وتزاد فيه ما فيقال أينما تقم أم بحر عن المصباح
 (قوله ولا تعلق للطلاق به) ولذا لو قال أنت طالق بمكة أو في مكة كان تخييراً للطلاق كما مر فتكون طالقاً في كل
 مكان في الحال بخلاف الزمان فان الطلاق يتعاقب به (قوله فجعلها مجازاً عن ابا الخ) جواب عن ايرادين أحدهما
 أنه اذا أُلغِيَ ذكر المكان صار أنت طالق شئت وبه يقع للعالم كأنك طالق دخلت الدار ثانيهما أنه اذا كان
 مجازاً عن الشرط فلم حمل على ان دون متى مما لا يبطل بالقيام عن المجلس والجواب عن الاول انه جعل الطرف
 مجازاً عن الشرط لان كلامه ما يفيد ضرراً من التأخير وهو أولى من الغائبة بالكتابة وعن الثاني بان حمله على
 ان أولى لان أم الباب ولا نه حرف الشرط وفيه يبطل بالقيام أفاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ)
 أي تطلق طالقة رجعية بمجرد قوله ذلك شامت أو لائم ان قالت شئت بائنة أو ثلاثاً وقد نوى لزوح ذلك تصير
 كذلك للموافقة وهذا عنده أماعندهما فالم تشاء لم يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يتعاقب بمشيتها بل مسفته
 وعندهما مائة معلقان معا وتماه في الفتح وكتبت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعامة
 التفويضات حيث لم تحتج الى نسبة الزوج أن المفوض ههنا حال الطلاق وهو متنوع بين البينونة والعهد
 فيحتاج الى النية لتعيين أحدهما بخلاف عامة التفويضات (قوله والا رجعية) صادق بما اذا شامت بخلاف
 مانوى وبما اذا لم ينو شيئاً والمراد الاول لما في الفتح وان اختلفا بان شامت بائنة والزوج ثلاثاً أو على القلب
 فهي رجعية لانه لغت مشيتها لعدم الموافقة فبقى ايقاع الزوج بالصرح ونيتها لا تعمل في جعله بائناً أو ثلاثاً
 ولولم تضر الزوج نية لم يذكروا في الاصل ويجب أن تعتبر مشيتها حتى لو شامت بائنة أو ثلاثاً ولم ينو الزوج يقع
 ما أوقعت بالاتفاق الخ اه (قوله لوموطوءة) قيد لقوله رجعية في الموضوعين وتقدم في باب المهر فظلم أن
 المحتل بها كالوطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدتها فانهم (قوله والا) أي بان كانت غير
 مدخول بها طلقت طالقة بائنة وخرج الامر من يدها لقوات محليتها بعدم العدة كذا في الفتح أما المحتل بها
 فتلزمها العدة كما علمت فتعاقب رجعية ولا يخرج الامر من يدها فانهم (قوله وقول الزيلعي) عبارته وثمرة
 الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع
 عنده طالقة رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقياس اه ح (قوله لها أن تطلق ما شامت) أي واحدة أو
 ثنتين أو ثلاثاً ويتعلق أصل الملاق بمشيتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كم اسم للعدد
 وما شئت تعميم للعدد والواحد عدد على اصله لاح الفقهاء فكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس الا
 العدد اذا ذكر فصار التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تشأ ففتح * (تنبيه) * لم يذكرا اشتراط النية من
 الزوج وشرطه الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرقاة وذكر في الكشف انه رأى بخط شيخه معلماً
 بعلامة البرزوي أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانها كان للعدد المبهم احتيج الى النية وأقره في التقرير
 لكن ظاهر الهداية والفتح وغيره أنه لا يشترط واه يظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه لا اشتراك لان
 المفوض اليها العدة فقط وله أفراد فلا يجرى فيها اختلاف في كيف لان المفوض اليها الحال وهو مشترك كما قدمناه
 قالت وهو ظاهر المتون أيضاً (قوله في مجلسها) لانه تملك فيقتصر عليه كما مر (قوله ولم يكن بدعياً) قال في
 البحر وأفاد بقوله ما شامت أن لها أن تطلق أكثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعياً الا ما أوقعه الزوج
 لانها مضطرة الى ذلك لانها لو فرقت خرج الامر من يدها اه قامت وكذا لو كانت حائضاً وقد مر التصريح به في

لانها للمكان ولا تعلق
 لطلاقه بفعل مجازاً عن
 ان لانها أم الباب (وفي
 كيف شئت يقع) في الحال
 (رجعية فان شامت بائنة
 أو ثلاثاً وقع) ما شاءته (مع
 نية) والا رجعية لو
 موطوءة والابانة وبطل
 الامر وقول الزيلعي والعيني
 قبل الدخول صوابه بعده
 فتنبه (وفي كم شئت أو
 ما شئت لها أن تطلق
 ما شامت) في مجلسها ولم
 يكن بدعياً للضرورة

أول الدلائل قال ط و يقال تغير ذلك في كيف شئت السابق إذا وقعت ثلاث مع النية (قوله وان ردت)
 بان قالت لا أطلق ففتح (قوله بما يفيد الاعراض) كالنوم والقيام من المجلس (قوله لانه تمليك في الحال)
 استترار عن اذا ومتى يعني هذا تمليك منجز غير مضاف الى وقت في المستقبل فاقتضى جوابا في الحال ففتح
 (قوله والاول أظهر) لانه لو كان المراد البيان لسكنى قوله طلق ما شئت كفى النهر عن التحرير ح (قوله)
 ان شئت وان لم تشأ) ٣ اعلم انه اذا جعل المشيئة وعد مها شرط واحد أو المشيئة والاباء فانها لا تطلق
 أبدا للتعذر كانت طالق ان شئت ولم تشأ أو ان شئت وأبيت وان كرر ان وقدم الجزاء كانت طالق ان
 شئت وان لم تشأ فشاعت في مجازها أولم تشأ تطلق لانه جعل كلامها مشروطا على حدة كقوله أنت طالق
 ان دخلت الدار أولم تدخل وان أخر الجزاء كان شئت وان لم تشأ فأنت طالق لا تطلق أبدا لانه مع التأخير
 صار كشرط واحد وتعذر اجتماعهما بخلاف ما اذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد ا كان أكلت وان
 شربت فأنت طالق وان كرر ان وأحدهما المشيئة والاخر الاباء كانت طالق ان شئت وان أبيت وقع
 شاءت أو أبت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان كلامها مشروط على حدة والاباء فعمل كالمشيئة
 فأيهما وجد يقع واذا انعدم لا يقع وكذا لو لم يكرران وعطف بأو كانت طالق ان شئت أو أبيت لانه علقه
 بأحدهما ولو قال ان شئت فأنت طالق وان لم تشأ فأنت طالق طالقت للحال بخلاف ان كنت تحبين
 الطلاق فأنت طالق وان كنت تبغضين فأنت طالق لانه يجوز أن لا تحب ولا تبغض فلم يبق شرط الوقوع
 ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء فيكون أحدهما الشرطين ثابتا لا محالة فوقع ولو قال أنت طالق ان أبيت أو كرهت
 فقالت أبيت تطلق ولو قال ان لم تشأ فأنت طالق فقالت لا أشاء لا تطلق لان أبيت صيغة لا يجاد الاباء فقد
 عاق بالاباء منها وقد وجد فوقع وقوله وان لم تشأ صيغة لا عدم لا لا يجاد فصار بمنزلة ان لم تدخل الدار وعدم
 المشيئة لا يقع بقولها لا أشاء لان لها أن تشاء من بعد وانما يقع بالموت بغير عن المحيط وذ كر بعده انه
 لو علقه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقال لا أشاء والفرق ان شرط البر في الاجنبى
 مشيئة طلاقها في المجلس وبقوله لا أشاء تبدل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفي في الإيقاع
 السكون حتى يقوم (قوله لم تطلق) محله ماذا قالت لا أحب ولا أبغض أو سكنت أمالوقالت أحب أو أبغض
 طالقت لان التعليق بالمحبة ونحوها يتعلق على الاخبار بذلك ولو كان مخالفا لما في الواقع كما سيأتى (قوله)
 ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء لان المشيئة تنهى عن الوجود ولا واسطة بين الوجود وعدمه (قوله أو أشد كما بغضا
 له) هذه مسألة ثانية وقوله فقالت كل أنا أشد حبالة الخ جواب المسئلة الاولى وترك جواب المسئلة الثانية
 لكونه معلوما بالمقايضة تقديره فقالت كل أنا أشد بغضاله لم يقع لدعوى كل ان صاحبها أقل بغضا منها فلم
 يتم الشرط ح (قوله فقالت كل الخ) أى وكذبها الزوج كما قيده في كلى الحساكم ومقتضاه لو صدقها
 وقع عليها لان أفعل التفضيل ينظم الواحد والاكثر كما سيأتى في الوقف فيما لو شرط النفر لا لردش تأمل
 (قوله فلم يتم الشرط) لانها غير صدقة في الشهادة على صاحبها بغير أى لانها لا تكون أشد حبا أو بغضا
 الا اذا كانت الاخرى أقل وهى لا تصدق على ما في قلب الاخرى فلم يثبت كونها أشد من الاخرى ويقال في
 الاخرى كذلك فلم يثبت أشد به واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع على واحدة منهما ومقتضى التعليل أنه
 لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشد لم يقع عليها الآن يقال ان في دعوى كل منهما تكذيب كل للاخرى
 بخلاف دعوى احدهما وسبأنى في التعليق أنه لو قال ان كنت تحبين كذا فأنت كذا وقلادة فقالت أحب
 تصدق في حق نفسها تأمل (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق بكل ما هو من المعانى التي لا يطالع
 عليها غيرها بغير ط (قوله فيتم بد بالمجلس) وكذا اذا كانت كاذبة في الاخبار بالمحبة والبغض يقع
 بخلاف التعليق بالحض ونحوه ثم ان هذا تقرير على التمايز قبل والاولى زيادة ولا يهلك الرجوع عنه
 ليتفرع على كونه تعليقا فانه أظهر من تفرعه على التمايز قلت وفيه أن المراد بيان ما خالف التعليق به هذه

(وان ردت) أو أنت بما
 يفيد الاعراض (ارتد) لانه
 تمليك في الحال فجوابه كذلك
 (قال لها طالق) نفسك
 (من ثلاث ما شئت تطلق
 مادون الثلاث ومثله
 اختارى من الثلاث
 ما شئت) لان من تبغضيه
 وقال بانية فتطلق الثلاث
 والاول أظهر (قروع)
 قال أنت طالق ان شئت
 وان لم تشأ طالقت للحال
 ولو قال ان كنت تحبين
 الطلاق فأنت طالق وان
 كنت تبغضينه فأنت طالق
 لم تطلق لانه يجوز أن لا تحبه
 ولا تبغضه ولا يجوز أن
 تشاء ولا تشاء ولو قال لهما
 أشد كما بالطلاق أو أشد كما
 بغضاله طالق فقالت كل
 أنا أشد حبا له لم يقع لدعوى
 كل ان صاحبها أقل حبا
 منها فلم يتم الشرط ثم التعليق
 بالمشيئة أو الارادة أو الرضا
 أو الهوى أو المحبة يكون
 تماكافيه معنى التعليق
 فيتم بد بالمجلس كما مر
 بيده

مطلب أنت طالق ان شئت
 وان لم تشأ

المذكورة كوراث التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع فافهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الحيض أو على دخول الدار فإنه تعليق محض لا يتقيد بالمجلس وكذا لا يقع في نفس الامر بالانخبار كذبا ككسبائي والله سبحانه وتعالى أعلم

*** (باب التعليق) ***

ذكره بعد بيان تجيز الطلاق صريحا وكأيه لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأخوه عن المفرد نهر (قوله من علقه تعليقا) كذا في البحر والاولى أن يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا ط أي لان كلامه يوهم اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادة لا فائدة أن المراد به لغته مطلق التعليق الشامل للحس والمعنوي (قوله واصطلاحا ربط الخ) فهو خاص بالمعنوي والمراد بالجملة الاولى في كلامه جملة الجزاء والثانية جملة الشرط وبالضمير ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فانت طالق ربطا حصول طلاقها بحصول دخولها الدار (قوله ويسمى عينا مجازا) لما في النهر من أن التعليق في الحقيقة انما هو شرط وجزاء فاطلاق اليمين عليه مجازا لانه من معنى السببية اه وفيه أن هذا يسهل للجملة الشرطية المتضمنة للتعليق المعترف بالربط الخاص كما عرفت وهذا الربط يسمى عينا قال في الفتح ان اليمين في الاصل القوة وسميت احدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الاخرى وسمى الحلف بالله تعالى عينا لا فائدة بالقوة على الخوف عاينه من الفعل أو الترتل بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكروه للنفس على أمر بحيث ينزل شرعا عند نزوله يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها أي للنفس على ذلك يفيد الجمل عليه فكان عينا اه لكن هذا يحتاج حمل أنه حقيقة أو مجازا في اللغة وفي آيمان البحر ظاهر ما في البدائع أن التعليق عيب في اللغة أيضا قال لان مجيذا أطلق عليه عينا وقوله حجة في اللغة اه فأفاد انه يمين امة واصطلاحا ولذا قال في معراج الدراية اليمين يقع على الحلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت لكن مقتضى كلام الفتح المأثور ان المراد به التعليق على أمر اختياري للمعاق ليعتد قوة الامتناع عن الامر الخوف عليه أو قوة الجمل عليه نحو ان بشرتني بكذا فأنت حر فغيره من التعليق لا يسمى عينا مثل ان طلعت الشمس أو ان حضت فأنت كذا لكن في تلخيص الجوامع وشرحه للفارسى لو حلف لا يحلف بيمين حنث بتعليق الجزاء بما يصلح شرط سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل غيره أم مجيء الوقت كأنت طالق ان دخلت أو ان قدم زيد أو اذا جاء غد وكذا اذا جاء رأس الشهر أو اذا أهل الهلال والمرأة من ذوات الحيض دون الاشهر لوجود ركن اليمين وهو تعليق الجزاء ووجود اليمين شرط الحنث فيحنث الآن يعلق بعمل من أعمال القلب كان شئت أو أردت أو أحببت أو هويت أو رضيت أو عجمي والشهر كذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات الاشهر ولا يحنث أما الاول فلانه مستعمل في التمسك ولذا يفتصر على المجلس فلم يتعمض بالتعليق وأما الثاني فلانه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقه وقت وقوع الطلاق لسني فلم يتعمض بالتعليق ولهذا لم يحنث بتعليق الطلاق بالتطبيق كانت طالق ان طلقتك لاحتمال ارادة الحكاية عن الواقع من كونه مالكا لتطبيقها فلم يتعمض بالتعليق ولا بقوله لبعده ان أدبت الى ألفا فأنت حر وان عجزت فأنت رقيق وان وجد الشرط والجزاء لانه تفسير الكتابة فلم يتعمض بالتعليق ولا بقوله أنت طالق ان حضت حيضة لان الحيضة السكامة لا وجود لها الا بوجود جرم من الطهر فيقع في الطهر فأمكن جعله تفسير الطلاق السنة فلم يتعمض بالتعليق وانما لم يحنث بما لم يتعمض بالتعليق في هذه الصور لان الحلف بالطلاق محذور وحمل كلام العالم على وجه فيه اعدام المحذور أولى وقد أمكن حمله هنا على ما يحتمله من التمسك أو التفسير فلا يحتمل على الحلف بالطلاق وانما حنث في قوله ان حضت فأنت طالق لوجود شرط الحنث وهو اليمين بذكر ركنه وهو الجزاء والشرط وقوله ان حضت لا يصلح تفسير الطلاق البدعي لتنوع البدعي الى أنواع فلم يمكن جعله تفسير بخلاف السني فانه نوع واحد وانما حنث فيما اذا قال لها أنت طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى اليمين وهو الجمل

بخلاف التعليق بغيرها

*** (باب التعليق) ***

(هو) لغته من علقه تعليقا

قاموس جعله معلقا

واصطلاحا (ربط حصول

مضمون جملة بحصول

مضمون جملة أخرى) ويسمى

عينا مجازا وشرط صحته

مطلب فيما لو حلف لا يحلف

فعلق

مطلب لا يحنث بتعليق

الطلاق بالتطبيق

أو المنع مطلقاً ومع أن طالع الشمس متحقق الوجود لا يصلح شرطاً لانه لا يخطر في وجوده لا نأقول الجمل والمنع ثمرة اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة والحكمة إذا لحكم الشرع في العقود الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولذا لو حلف لا يبيع فباع فاسد احتل لوجود ركن البيع وإن كان المطلوب منه وهو انتقال الملك غير ثابت ولا نسلم عدم الخطر لاحتمال قيام الساعة في كل زمان أه مخلصاً وحاصله أن كل تعليق يمين سواء كان تعاقباً على فعله أو فعل غيره أو على مجيء الوقت وإن لم توجد فيه ثمرة اليمين وهي الجمل أو المنع فيحدث به في حاله لا يخلف إلا إذا أمكن صرفه عن صورة التعليق إلى جعله تعليقاً أو تفسيراً لطلاق السنة أو لبيان الواقع أو للكتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما سيأتي في كتاب الأيمان إن شاء الله تعالى وبهذا يتضح ما قاله في البحر من أن تعبير المصنف بالتعليق أولى من قول الهداية باب اليمين بالطلاق لأن التعليق يشمل الصورة كهدية الجنس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنه ليست عينا كما علمت وقوله في النهر أنه لا يحدث فيها لانها ليست عينا فافلا ينافي كونها عينا في اصطلاح الفقهاء ساقط لماعلمت من أن عدم الحث فيها لعدم تحعضها لتعليقها وانها ليست عينا عندهم وأيضا لو كان ذلك مبنياً على العرف فما الفرق في العرف بين أن حضت وان حضت حيضة حتى كان الأول عينا دون الثاني (قوله كواب الشرط) أي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) أي متردد بين أن يكون وأن لا يكون لاستحالة ولا متحققة لا محالة لان الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصور فيهما شرح التحرير (قوله فالحق) محتمل زقوله معدوماً ح (قوله تجيز) ليس على الإطلاق بل فيما لبقائه حكم ابتدائه كقوله لعبده ان ملكك فأنت حر عتق حين سكت وقوله لها ان أبصرت أو سمعت أو سمعت وهي بصيرة أو سمعة أو سمعة طلقت الساعة لان ذلك أمر عند فكان لبقائه حكم الابتداء بخلاف ان حضت أو مرضت وهي حائض أو مريضة فعلى حيضة مستقبله لان الحيض والمرض مما لا يعتمد أفاده في البحر ووجهه كما في الحائض والمرض وان كان عند الآن الشرع لماعلق بالجله أحكاماً لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً فانهم (قوله والمستحيل) محتمل زقوله على خمار الوجود ح (قوله لغو) فلا يقع أصلاً لان غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال وهذا يرجع إلى قولهما مكان البر شرط انعقاد اليمين خلافاً لابن يوسف وعلى هذا ظهر ما في الحاشية لو قال لها ان لم تزدى على الله ينار الذي أخذت به من كيسي فأنت طالق فاذا الدينار في كيسه لا تطلق بحر ومنه ما في القصة سكران طرق الباب فلم تفتح له فقال ان لم تفتحى الباب الليلة فأنت طالق ولم يكن في الدار أحد لا تطلق نهر ومنه مسائل ستة أتى في الفروع آخر الباب * (تنبيه) * في فتاوى الكازروني عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي انه سئل عن قال زوجته أنت طالق ان لم تزوجي بفلان فأجاب لا خفاء في أن مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانها عنها بانفصال العصمة وانقضاء العدة وهي حيثئذ في غير ملكه فيكون لغواً بل لغو الشرط ويستقي قوله أنت طالق فتطلق مخبراً كما اختاره بعض المتأخرين من علماء اليمين بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حال بقائها في عصمة الزوج واختار بعض منهم صحة التعليق وجعله ممكناً أو وقع الطلاق في آخر جزء من حياته أو حياتها لانه في معنى العدم والعدم متحقق مستمر لكنه لماعلقه بالمستقبل صلح لجميع زمان الاستقبال لوجوده فلا يتعين له وقت آخر أن ينتهي إلى آخر جزء من الحياة فيتضييق فيقع ولاحظ بعضهم أنه شرط الزامه فكأنه يريد الزامها بعدم تزوجها بفلان وهو الزام مالا يلزم فيلغو ويقع الطلاق مخبراً أقول ولو قيل بأن مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها التزوج بفلان بعد الطلاق صواباً الكلام العاقل عن الانعلاء لم يبعد ويكون في ذلك القول قولها مع عيناها كفي نظائره من الامور والقلبية فتعوان كنت تحبين فان قالت له لم أرد التزوج به بعد ذلك وقع الطلاق والا فلا اه مخلصاً ثم نقل الكازروني هذه المسئلة ثانياً عن الحدادي صاحب الجوهره وأنه أجاب عنها سراج الدين الهاملي رواية عن شيخه علي بن نوح بانها تطلق وتزوج من أرادت فال الكازروني وهو

كون الشرط معدوماً على
خطر الوجود فالحق
كان كان السماء فوقنا
تجيز والمستحيل كان دخل
الجمل في سم الخطياط لغو

مطلب ان لم تزوجي بفلان
فأنت طالق

وكونه متصلا بالاعذار وأن لا يقصده المجرأة فلوقالت يأسفله فقال ان كنت كخلفت فأنت كذا تخير كان كذلك أو لا و كذا المشرط فلهو أنت طالق ان لغوبه يفتى بوجود رابط (٥٣٦) حيث تأخر الجزاء كما يأتي (شرط الملك) حقيقة كقولہ لقنه ان فعلت كذا فانت حر أو حكما

ولوسكار) كقولهم لنسكو حته)
أو معدته (ان ذهبت فأنت
طالق أو الاضافة اليه) أى
الملك الحقيقي عاما أو خاصا
كان ملكت عبدا أو ان
ماستك لمعين فكذا أو
الحكمى كذلك (كان)
نسكت امرأة أو ان
(نسكتك فأنت طالق)
وكذا كل امرأ أو يكفي معنى
الشرط الا فى المعنة

٣٣ مطلب التعليق المسرّاديه
المجازة دون الشرط

قوله أو شرط الزاى قلت
ورأيت فى وصايا خزنة
الاكل ما يؤيده حيث قال
أوصى لامته أن تعتق على
أن لا تزوج ثم مات فقالت
لا أتزوج فأنما تعتق من
ثامه فان تزوجت بعده لم
تبطل الوصية وكذا الوقاله
حرره على أن تثبت على
الاسلام أو على أن لا ترجع
عن الاسلام فان أقامت على
الاسلام ساعة فهى حره من
ثله ولا تبطل بارتدادها بعد
وكذا انصرافى قال ان ثبتت
على النصرانية بعده أو على
الاسلام وان أوصى لام ولده
ان لم تتزوج أبدا ان وثت
وقتها فهو كما قال فان تزوجت
بعده ذلك بطلت وصيته
وكذا ان قال لامته هى حره
ان لم تتزوج شهرا ٥٥ منه

الذي ينبغي أن يعول عليه أي بناء على أنه تعليق بمسئول أو شرط الزام (قوله وكونه مناصلا الخ) أي بلا فاصل أجنبي وسيأتي الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق إن شاء الله مناصلا (قوله وأنت لا يقصد به المجازاة الخ) قال في البحر فلا يستبته بخو قرطبان وسفلة فقال إن كنت كملت فأنت طالق تجزئ سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا اداء ما بالطلاق فان أراد التعليق يدين وفتوى أهل بخارا عليه كما في الفتح اه يعني على ٣ أنه للمجازاة دون الشرط كما رأيت في الفتح وكذا في الذخيرة وفيها الاحتار والفتوى أنه إن كان في حالة الغضب فهو على المجازاة والا فعلى الشرط اه ومثله في التارخانية عن المحيط وفي اللؤلؤ الجيسة إن أراد التعليق لا يقع ما لم يكن سفلة وتسكها في معنى السفلة عن أبي حنيفة أن المسلم لا يكون سفلة إنما السفلة الكافرون عن أبي يوسف أنه الذي لا يبالي ما قال وما قيل له وعن محمد أنه الذي يلعب بالجسام ويقامر وقال خلف أنه من ادعى اطعام يحمى من هناك شيئا والفتوى على ما روى عن أبي حنيفة لأنه هو السفلة مطلقا اه والقرطبان الذي لا غير له (قوله تجزئ) الأولى تجزئ بصيغة الماضي لأنه جواب قوله فلو قال (قوله وذكر المشروط) أي فعل الشرط لأنه مشروط لوجود الجزاء (قوله لغو) أي فلا تطلق لأنه ما أرسل الكلام ارسله وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو إلا أو أن أو أن لم يكن بجر (قوله به بقي) هو قول أبي يوسف وقال محمد تطلق للرجال بجر (قوله ووجود رابط) أي كالفساء وإذا الفعائية ح (قوله كما يأتي) أي عند قوله وألفاظ الشرط ح (قوله شرطه الملك) ٣ أي شرط لزومه فان التعليق في غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال أجنبي لزوجه إنسان إن دخلت الدار فانت طالق توقف على الاجازة فان أحازه لم يلزم التعليق فطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المنجز من الاجنبي موقوف على اجازة الزوج فاذا أحازه وقع مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه بلا اجازة يستند الى وقت البيع والضابط فيه ان ما صح تعليقه بالشرط يقتصر وما لا يصح يستند بجر (قوله حقيقة) أشار الى أن المراد ما يشمل تعليق الطلاق والعق وكذا الذر كان شق الله مريض فله على أن أتصدق بهذا الثوب اشترط ما حكمه حالة التعليق أفاده الرجعي (قوله أو حكما) أي أو كان الملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع لملك رقبته ثم إن هذا الحكمي إن كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وإن كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكما والى هذا أشار بقوله ولو حكما ط (قوله لنكوحته أو معتدته) فيه نشر مرتب قال في البحر وقدمنا آخر الكايات عند قوله والصريح يلحق الصريح أن تعليق طلاق المعتدة فيها صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة عن بائن وعاق بائنا كفي البدائع اعتبارا للتعليق بالتخييز (قوله أو الاضافة اليه) بان يكون معلقا بالملك كمثل وكقوله إن صرنت زوجة أو بسبب الملك كالنكاح أي التزوج وكالشراء في إن اشترت عبدا بخلاف قوله لعبد مورثه إن مات سيده فانت حر فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لا بطلاله ثم اعلم ان المراد هنا بالاضافة معناها لا لغوي الشاملة للتعليق المحض وللضافة الاصطلاحية كانت طالق يوم أتزوج كما أشار اليه في الفتح وقد أطال في البحر في بيان الفرق بينهما فراجع (قوله فكذا) أي فهو حر أو فانت حر (قوله أو الحكمي) عطف على الحقيقي ح (قوله كذلك) أي علما وخصوصا وأشار بذلك الى خلاف ما ذكره الله حيث خصه بالخاص بامرأة أو بغيره أو قبيلة أو بكرة أو نوبة ككل بكر أو نيب (قوله كان تكهت امرأة) أي فهي طالق وحذفه لدلالة ما بعده عليه (قوله أو أن نكحتك) لا فرق بين كونها أجنبية أو معتدة كفي البحر (قوله وكذا كل امرأة) أي اذا قال كل امرأة أتزوجها طالق والحيلة فيه ما في البحر من أنه يزوجه فضولي ويحيز بالفعل كسوق الواجب اليها أو

س: (قوله أي شرط لزومها) لعل هذا التقدير خاص بالتزوجة وأما الخالية عن الأزواج فالملك فيه شرط صحة حتى يتزوجها لو قال رجل لاصرة خالية عن الزوج أنت طالق أو أن دخلت الدار فأنت طالق كان قوله لا يغيا لعدم الملك اه ٤ (قوله ما صح تعليقه بالشروط) أي والموقوف معاق في المعنى على اجازة المالك والتعليق الحقيقي يقتصر على وقت الشرط فيصح هذا في الطلاق دون البيع فيستند ا

باسم أو نسب أو إشارة فسلوا
قال المرأة التي أتزوجها
طالق تطلق بتزوجها ولو قال
هذه المرأة الخ لا لتعري بها
بالإشارة قلعا الوصف (قلعا)
قوله لا جنبية ان زوت زيدا
فأنت طالق فنكحها فزارت
وكذا كل امرأة اجتمع معها في
فراش فهي طالق فتزوجها
لم تطلق وكل جارية أطوها
حرقة فاشترى جارية فوطئها لم
تعتق لعدم الملك والاضافة
اليه وأما في البحر أن زيارة
المرأة في عرفنا لا تكون الا
بطعام معها يطبخ عند المزور
فليحفظ (كالغنا ايضاه)
الطلاق (مقارنا لثبوت
ملك) كأنت طالق مع
نكاحك ويصح مع تزوجي
اياك لتنام الكلام بطلعه
وفعله (أوز واله) كع
موتى أو موتك * (فائدة) *
في المجتبى عن محمد في المضافة
لا يقع وبه أفنى أئمة حوازم
انتهى وهو قول الشافعي
والحنفي تقليده بفسخ قاض

٣ (قوله وانظر ما في الفصل
العاشر) حاصل ما ذكره
صاحب البحر في هذه المسئلة
انه لو قدم الشرط بان قال ان
كلمت زيدا فكل الخ يكون
الشرط حصول كلام قبل
التزوج وأما لو عكس بان
أخبر الشرط انعكس الحكم
وكان الشرط حصول كلام
بعد التزوج حتى لو كلم ثم
تزوج تطلق في المسئلة الاولى
دون الثانية ولو كلم بعد

يتزوجها بعد ما وقع الطلاق عليها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار اهـ وقد مساقبل فصل المشقة ما يتعلق
بهذا البحث * (فرع) * قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كلفت فلانا فكلم ثم تزوج لا يقع الطلاق
عليها وان كلم ثم تزوج ثم كلم طلقت المتزوجة بعد الكلام الاول خاتمة ٣ وانظر ما في الفصل العاشر من
النخبة (قوله باسم أو نسب) الذي في البحر وغيره ونسب بالواو قال فلان بنت فلان التي أتزوجها
طالق فتزوجها لم تطلق اهـ أي لانه لما ألغى الوصف بالتزوج بقي قوله فلانة بنت فلان طالق وهي أجنبية ولم
توجد الاضافة الى الملك فلا يقع اذا تزوجها (قوله أو إشارة) التعريف بالإشارة في الحاضرة وبالإسم
والنسب في العائنة حتى لو كانت المرأة حاضرة عند الخلف لا يحصل التعريف بذلك كراسمها ونسبها ولا ناغوا
الصيغة ويتعلق الطلاق بالتزوج وعليه ما في الجامع وجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كلم غلام
محمد بن عبد الله هذا أحد فامرأته طالق وأشار الخلف الى الغلام لا الى نفسه ثم كلم الغلام بنفسه تطلق لان
الخلف حاضر فتعريفه بالإشارة أو الاضافة ولم يوجد اقبى منكرا فدخل تحت اسم النكرة أفاده في البحر عن
جامع شيخ الاسلام (قوله فلغا الوصف) أي قوله أتزوجها فصار كأنه قال هذه طالق كقوله لامرأته هذه
المرأة التي تدخل الدار طالق فانها تطلق للعالم دخلت أولا بحر وانما لم تطلق الاجنبية لعدم الملك وعدم
الاضافة اليه لا لغا الوصف بخلاف امرأته (قوله لعدم الملك والاضافة اليه) أما في مسئلة المتن فظاهر وكذا
فما بعد هالان الاجتماع في فراش لا يلزم كونه عن نكاح كما أن وطأ الجارية لا يلزم كونه عن ملك ومثل ذلك
ما لو قال لوالديه ان تزوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجه بلا أمره لا تطلق لانه غير مضاف الى ملك
النكاح لان تزويجهما له بلا أمره لا يصح بحر عن المحيط ثم قال لا فرق بين كونه بأمره أو بلا أمره كافي
المعراج اهـ قلت لكن في الخاتمة في صورة الامر ان الصحيح أنه يصح اليمين وتطلق اهـ وهو مشكل لان
الكلام في وجود شرط التعليق وهو الملك أو الاضافة اليه وتزويج الابوين غير سبب للملك من كل وجه لانه
قد يكون بأمره وبدونه اللهم الا أن يكون مراد الخاتمة ما اذا قال ان زوجتني بأمرى فحينئذ يصح اليمين
وتطلق والا فلا وجه للتفصيل المذكور قبل صحة التعليق فالوجه ما في المعراج (قوله وأما في البحر الخ) قلت
هذا العرف في دمشق الآن غير مطرد بل كان وبان نعم بقي بين أطراف الناس وقال ط قلت العرف
الجاري في مصر الآن انها تعد زائرة ولمعها شيء غير ما يطبخ (قوله كالغنا الخ) أصل ذلك ما في البحر عن المعراج
ولو أضافه الى النكاح لا يقع كقوله أنت طالق مع نكاحك أو في نكاحك ذكره في الجامع بخلاف أنت
طالق مع تزويج اياك فانه يقع وهو مشكل وقبل الفرق أنه لما أضاف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله
جعل التزويج مجازا عن الملك لانه سببه وجل مع عسلي بعد تصحاله وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام
ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح اهـ وأشار الشارح الى هذا الفرق بقوله لتنام
الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع نكاحي اياك أو قال مع تزويجك انكس الحكم لكن قال ح وفي
النفس من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي اياك والمقدر كالمفوط والى هذا
الضعف أشار بصيغة التبريض اهـ قلت الاظهر الفرق بأنه عند عدم التصريح بالفاعل يحتمل تزويجهما
أو تزويج غيره لها لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزوج في أنه ان صرح بذلك فاعل يقع
فيهما والا فلا فيهما فتأمل وأقرب من هذا كله ما استنبطه بعض فضلاء الدرس أن التزوج يعقب التزويج
فاذا فار التزوج وجد الملك قبضه بالتزويج فيصح وتطلق بخلاف مع نكاحك لانه مقارن للملك
(قوله كع موتى أو موتك) لاضافته لحاله منافية للايقاع في الاول والوقوع في الثاني كما تقدم في باب الصريح
(قوله في المجتبى عن محمد في المضافة) أي في اليمين المضافة الى الملك وعبارة المجتبى على ما في البحر وقد ظفرت
برواية عن محمد أنه لا يقع وبه كان يغني كثير من أئمة حوازم اهـ وأما ما في الظهيرية من أنه قول محمد وبه
يغني فذلك غير مانع فيه كما يأتي بيانه قريبا فافهم (قوله والحنفي تقليده الخ) أي تقليد الشافعي قال في

البحر وللعنف أن يرفع الامر الى شافعي يفسخ اليمين المضافة فلو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا تزوجها
فغاصمته الى قاض شافعي وادعت الطلاق فحكم بانهم امرأته وأن الطلاق ليس بشئ حله ذلك ولو
وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطء حلالا اذا فسخ واذا فسخ لا يحتاج الى تجسديد
العقد ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وفسخ اليمين ثم تزوج امرأة أخرى لا يحتاج الى
الفسخ في كل امرأة كذا في الخلاصة وفي الظهيرية أنه قول محمد وبقره يفتى اه قلت ومفهومه ان
عنده ما يحتاج الى الفسخ في كل امرأة وبه صرح في الظهيرية أيضا فالحلاف هنا فيما اذا فسخ القاضى
الشافعي اليمين في امرأة ثم تزوج الحالف امرأة أخرى فعنده ما لا يكفي الفسخ الاول بل يقع الطلاق على
الثانية ما لم يفسخ ثانيا وعند محمد يكفي لانه يمين واحدة فلا يحتاج الى فسختها ثانيا وبقول محمد يفتى ولا يخفى
أن هذا مبني على صحة اليمين عنده وأنه يقع بها الطلاق فلا ينافي ما مر عن المجتبى من أن عدم الوقوع رواية عنه
فمن زعم انه في الظهيرية جعل عدم الوقوع قول محمد لاروايه عنه وأنه الملقى به فقد وهم فافهم ثم قال في البحر
واذا عقد أيمانا على امرأة واحدة فاذا قضى به النكاح بعده ارتفعت الأيمان كلها واذا عقد على كل امرأة
يمانا على حدة لا شك انه اذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الاخرى واذا عقد يمينه بكلمة كلها فانه يحتاج الى
تكرار الفسخ في كل يمين اه فهي أربع مسائل في شرح المجموع للمصنف فان أمضاء قاض حنفى بعد ذلك
كان أحوط اه وحمل الفسخ من الشافعي اذا كان قبل ان يطلقها ثلاثا لانه لو فسخ تطلق ثلاثا بالتحيز بعد
النكاح فلا يفيد كفى الخاتمة وفيها أيضا ان شرطه ان لا يأخذ القاضى عليه ما لا فلو أخذ لا ينفذ عند الكل
الا ان أخذ على الكتابة قد و أجرة المثل فلو أزيد لا ينفذ والاولى أن لا يأخذ مطلقا اه * (تنبيه) * ذكر في
البحر في كتاب القاضى الى القاضى عن الولوالجية لوقال لها أنت طالق البتة فترافعا الى قاض يراهما رجعية وهو
يراهما بآئنة فانه يتبع رأى القاضى عند محمد فحمل له المقام معها وقبل انه قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف
لا يحمل هذا ان قضى له فان قضى عليه بالبينونة والزواج لا يراها يتبع رأى القاضى اجزاء هذا كله اذا كان
الزوج عالما به رأى واجتهاد فلو علميا اتبع رأى القاضى سواء قضى له أو عليه وهذا اذا قضى له أما ان أفتى
له فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه أى فيلزم الجاهل
اتباع قول المفتى كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وهذا علم أنه لا حاجة الى التقيد مع القضاء لان القضاء
ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الافتاء لوالزوج جاهلا (قوله بل يحكم) في الخاتمة حكم المحكم
كالقضاء على الصحيح وفي البرازية وعن الصدر أقول لا يحمل لاحد أن يفعل ذلك وقال الحلواني يعلم ولا يفتى
به لثلاثة طرق الجاهل الى هدم المذهب اه بحر (قوله بل افتاء عدل الخ) عطف على مجرور الباء وهو
فسخ وفي البحر عن البرازية وعن أصحابنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استفتى فقيها عدلا فافتاءه بطلان
اليمين حل له العمل بفتواه ما ساء كما هو روى أوسع من هذا وهو أنه لو افتاء مفت بالحل ثم أفتاه آخرا بالحرمة
بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه يعمل بفتوى الثانية في حق امرأة أخرى لاني حق الاول ويعمل بكلا
الفتوتين في حادثتين لكن لا يفتى به اه قلت يعني ان المفتى لا يفتى صاحب الحادثة بما ينوصل به الى فسخ
اليمين فلا يقول له ارفع الامر الى شافعي أو حكمه في ذلك أو استفتنه بل يقول يقع عليك الطلاق لان عايشه ان
يجيب بما يعتقد وليس له أن يدل على ما يهدم مذهبه وليس المران أنه لا يفتيه بفسخ اليمين اذا فعل صاحب
الحادثة شيئا من ذلك لما علمت من أن الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضى والمفتى على ان قضاء القاضى في حمل
الاجتهاد يرفع الخلاف فاذا فعل شيئا من ذلك فعلى الحنفى أن يفتيه بفسخ الفسخ لا يقال اذا كان ذلك قول
محمد فكيف لا يفتيه به لما علمت من ان ذلك رواية عن محمد وان قوله كقول الشيخين بالوقوع وان ما في
الظهيرية لا ينافي ذلك كما قرأناه آثقا وليس للمفتى الافتاء بالرواية الضعيفة وكونها أفتى بها كثير من أئمة
نحو رزم لا ينافي ضعفها ولذا تقدم عن الصدر أنه لا يحمل لاحد أن يفعل ذلك وكذا ما تقدم عن الحلواني من انه

مطلب في فسخ اليمين المضافة
الى الملائ

بل يحكم بل افتاء عدل

قوله المحشى الفتوى وقع
فيما سيعترض به على
الشارح من ان الصواب
الفتوى بين قاه نصر

يعلم ولا يفتي به فالوجه في هذه الرواية عن محمد أو كانت صحيحة لبنوا الحكم عليها ولم يحتاجوا إلى بناءه على
مذهب الشافعي فهذا يدل على أنها رواية شاذة كما يشير إليه كلام المجتبى المارفا فهم هذا وفي البحر عن
البرازية والزوج فعلا أولى من نسخ اليمين في زماننا وينبغي أن ينجى إلى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه إلى
نكاح الفضولي فيزوجه العالم امرأة ويجيز بالفعل فلا يحنث وهذا إذا قال لجماعة لي حاجة إلى نكاح
الفضولي فزوجه واحد منهم أما إذا قال لرجل اعقد لي عقد فضولي يكون توكيلا اهـ (قوله وبفتوتين)
صوابه وبفتو بين بياءين أحدهما منقلبة عن الالف المقصورة والثانية بباء التنبيه كقوله تنبيه حبل وقصوى
قال في الالفية

آخره صورتين اجعلها يا * ان كان عن ثلاثة مرتبعا

(قوله في حادثين) قيد به لأن المستفتي إذا عمل بقول المفتي في حادثة فأفتاه آخر بخلاف قول الأول ليس
له نكاح عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى كمن صلى الظهر مثلاً مع مس امرأة أجنبية
مقلدا لأبي حنيفة فقلد الشافعي ليس له إبطال تلك الظهر نعم يعمل بقول الشافعي في ظهر آخر وهذا هو المراد
من قول من قال ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الكتاب في رسم المفتي
(قوله ولا يفتي به) علمت وجهه آتفا (قوله تعليقه الثلاث) هذا خاص بالحرية وقوله وما دونها أي الحرية والامة
وتقديره في الامتو يبطل تعبير الثنتين في الامة تعليق ما دون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالواحدة وظاهر
عبارة الشارح أن ضمير تعليقه للزوج المعلق وهو أولى من عوده على الطلاق لأن الأصل إضافة المصدر إلى
فاعله كما ذكره في النهر ط (قوله الإضافة إلى الملك) أي في نحو كذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا
فطلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها فأنهم طالق لأن ما يجزئ غير ما علقه فان المعلق طلاق ملك حدث فلا يبطله تعبير
طلاق ملك قوله (قوله كما) لم يتقدم ذلك في كلامه صريحاً ويمكن أن يكون مراده ما قدمه في فصل المشيئة
فيما لو قال لها أنت طالق كلما شئت فطالقت بهد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها ثلاثاً متفرقة (قوله
يبطل زال الحل) وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا يزال الملك أي بوقوع ما دونها فان الملك وان زال به
عند انقضاء العدة لكن الحل ثابت فان له أن يعود إليها بلزوج آخر محمل بخلاف الثلاث فان وقوعها
يزيل الحل بالكلية بحيث لا يعود إلا بحلل ولما كان المعلق هو طلاقات هذا الملك يبطل التعليق بزوالها
لا يزال ما دونها (قوله يبطل التعليق) أي لزوال الحل بتعجز الثلاث (قوله لم يبطل) لأنه لم يزل الحل بتعجز
ما دون الثلاث وان زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لأن بطلان التعليق بزوال الحل ولم يزل فيبقى التعليق
فاذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار يقع المعلق وهو الثلاث ولا يتأخر قولهم ان المعلق طلاقات هذا الملك
وقد زال بعضها لأنه مقيد بما إذا كانت الثلاث باقية فاذا زال بعضها صار المعلق ثلاثاً مطلقة كما أفاده في القتح
وقدمناه قبل هذا الباب (قوله بقية الأول) أي ما بقي من طلاقات النكاح الأول (قوله وهي مسئلة الهدم
الآتية) قدمنا قبل هذا الباب الكلام عليها وحاصلها أن الزوج الثاني يهدم الثلاث وما دونها عندهما وعند
محمدين الثلاث فقط (قوله وثمته) أي ثمرة الخلاف في مسئلة الهدم (قوله له رجعتها) أي عندهما لأن
الزوج الثاني هدم الواحدة الباقية وعادت المرأة إلى الأول بملك جديد فملك عليها ثلاث طلاقات فاذا دخلت
الدار تقع واحدة من الثلاث ويبقى منها اثنتان فيملك الرجعة (قوله خلافاً لمحمد) فعنده لا يملك الرجعة لعودها
بما بقي من الملك الأول وهي واحدة وقد وقعت بالدخول ط (قوله وكذا يبطل) أي التعليق وهذا عطف
على المتن ح (قوله بلحاظه) بفتح اللام ط عن القاموس (قوله خلافاً لهما) أي للصاحبين فعندهما لا يبطل
التعليق لا يزال الملك لا يبطله وله أن يقاء تعاقبه باعتباره قيام أدليته وبالارتداد أو تفتت العصمة فلم يبق
تعاقبه لقوات الاهلية فاذا أعاد إلى الاسلام لم يعد ذلك التعليق الذي حكم بسقوطه بغير عن شرح المجمع
للمصنف (قوله وبفتو محل البراءة) نقله في البحر عن الثاني لكن بالخط ومما يبعاله فتو محل الشرط كفوت

مطلب في معنى قولهم ليس
للمقلد الرجوع عن مذهبه

وبفتوتين في حادثين وهذا
يعلم ولا يفتي به برأية
(ويبطل تعبير الثلاث)
للحرية والثنيتين للامة
(تعليقه) للثلاث وما دونها
الإضافة إلى الملك كما مر
(لا تعجز ما دونها) اعلم
أن التعليق يبطل بزوال
الحل لا يزال الملك فلو علق
الثلاث أو ما دونها بدخول
الدار ثم تعجز الثلاث ثم
نكحها بعد التحليل يبطل
التعليق فلا يقع بدخولها
شيئاً ولو كان تعجز ما دونها لم
يبطل فيقع المعلق كله وأوقع
محمد بقية الأول وهي مسئلة
الهدم الآتية وثمته فيمن
علق واحدة ثم تعجز ثنتين ثم
نكحها بعد زوج آخر
فدخلت له رجعتها خلافاً
لمحمد وكذا يبطل بلحاظه
مرتد أبادا الحرب خلافاً
لها وبفتو محل البركان
كبت فلاناً أو دخلت هذه
الدار فأت أو جعلت بستاناً
كباب سئلها فيما علقناه على
الملتقى

محل الجزاء كما إذا قال إن كنت فلانا لمخ والمتمثيل المذكور لفوت محل الشرط فإن الشرط هو كملت ودخلت أي
مضمونها وهو الكلام والدخول ومحلها هو فلان والدار المشار إليها وفوت محل الجزاء كقول المرأة التي
هي محل الطلاق فإن بفوت هذين الحامين يبطل التعليق لأن التعاقب لا بد أن يكون على أمر على خطر الوجود
وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته وإعادة اليستان دار الان يمينه انعقدت على حياة كانت فيه كما
قالوا في ليعتقل فلانا وما أعيد بعد البناء أو أخرى غير المشار إليها كما صرحوا به أيضا في لا يدخل هذه الدار
تأمل (قوله وسنجد مسألة الكوز بفروعهما) أي في باب اليمين في الاكل والشرب من كتاب الايمان
وحاصلها أن امكان تصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين بشرط بقاءها خلافا لابي يوسف فلو حذف
ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه فصب قبل مضي اليوم لا يحنت عندهما لعدم انعقادها
في الاول ولبيانها في الثاني وإن لم يقبل اليوم ولا ماء فيه فكذلك لعدم انعقادها أما ان كان فيه ماء فصب
فانه يحنت اتفاقا لان انعقادها بامكان البر ثم يحنت بالصب لان البر يجب عليه كما فرغ فاذا صبغات البر فيحنت كجاء
مات الحالف والماء باق بخلاف المؤقتة فانه لا يجب عليه البر الا في آخر أجزاء الوقت المعين ومن فروعهما بالقتل
زيدا اليوم أو ليا كان هذا الرغيف اليوم أو ليعضين دينه غدا فمات زيدا أو كل الرغيف غيره قبل مضي
اليوم أو قضى الدين أو أبرأه فلان قبل الغد لم يحنت وتماهى في البحر من الايمان أقول وانما لم يذكر هذا
التفصيل في المسئلة السابقة لان شرط الحنت فيها أمر وجودي وهو الكلام أو الدخول فاذا مات أو جعلت
يستأننا قد دفات المحل ووقع اليأس من الحنت فلا فائدة في بقاء اليمين سواء كانت مؤقتة أو مطلقة بخلاف ما إذا
كان شرط الحنت أمرا عدميا مثل ان لم أكل زيدا أو ان لم أدخل فأنم لا تبطل بفوت المحل بل يتحقق به
الحنث لليأس من شرط البر وهذا اذا لم يكن شرط البر مستحيلا والافهم مسألة الكوز وقد علمت ما فيها من
التفصيل وليس مما قوله لا تصعدن السماء فان اليمين فيها انعقدة ويحنت عقبها لان صعود السماء أمر ممكن
في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء والملائكة وغيرهم ولكنه يحنت عقب اليمين أو في آخر الوقت في المؤقتة
لتحقيق اليأس عادة وهذا بخلاف مسألة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما أبقى منه غير ممكن في
نفسه ولا في العادة قلنا تبطل اليمين ولا يحنت الا اذا صب منه وكانت اليمين مطلقة كما سيأتي تحقيقه في الايمان
ان شاء الله تعالى وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله رجعتها) لانه لما علق الثلاثة كانت أمة وهو لا يملك
عليها الا اثنين فكان معلقا اثنين ح (قوله وألفاظ الشرط) عدل عن الاسماء والحروف لاشتمالها عليهما
وهو بسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط بحركة بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب
الثانية على الاولى وسمى الثاني جوابا لانه لما لزم على القول الاول صار كاللزام الا في بعد كلام السائل
وجزاء تجوزا لانه لما ترتب على نعل آخر أن شبه الجزاء كفي النهر فاصافة الالفاظ الى الشرط انه فاقه المسمى
الى الاسم ح وقد مر في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر أنه لا اشتقاق هنا الا بد من المعبرة
لفظا بل الشرط هنا بمعنى العلامة على شئ خاص تأمل (قوله أي علامات وجود الجزاء) أي ان هذه الادوات
تدل بالذات على وجود الجزاء كفي النهر أي عند وجود الشرط ح (قوله ولو فتحها وقع للحال) هو قول
الجمهور ولا نهى للتعليل ولا يشترط وجوده له وقت الوقوع بل يقع الطلاق نظرا لظاهر اللفظ وزعم الكسائي
مما طر المشيبي في مجلس الرشيد أنهم اشرطية بمعنى اذا هو مذهب الكوفيين ورجحه في المعنى وعلى كل حال
اذا نوى التعليق ينبغي ان تصح نيته نهر مختصرا الى ذلك أشار السارح بقوله فيدين ط (قوله وكذا
لو حذف الفاعل من الجواب) يعنى يقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين وعن أبي يوسف أنه يتعلق بحال الكلام
على الفائدة فتصير الفاعل والخلاف مبني على جواز حذفها اختيارا إذا جازأهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف
ومعه أهل البصرة وعليه تنفرع المذهب بحر وذكر قبله عن المعنى أن الانحفس قال ان ذلك واقع في اثر
الفصح وأن منه ان ترك خيرا الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز في الثر نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء

مطلب في مسألة الكوز

وسنجد مسألة الكوز
بفروعهما * (فرع) * قال
لزو جتسه الامة ان دخلت
الدار فأنت طالسق ثلاثا
فتمتعت فدخلت له رجعتها
قنيسة (والفاظ الشرط)
أي علامات وجود الجزاء
(ان) المكسورة فلو فتحها
وقع للحال ما لم ينو التعليق
فيدين وكذا لو حذف الفاعل
من الجواب

مطلب في ألفاظ الشرط

مطلب في لو حذف الفاعل من
الجواب

صاحبها والاستمتاع بها ٥١ قلت ينبغي في زماننا اذا قال ان دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاء لان العامة لا يفرقون بين دخول الفاء وعدمه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لغتهم ولا سيما مع وقوعه في الكلام الفصح كأمروك في قوله تعالى وان أطمعوههم انكم لمشركون واذا تنلى عليهم آياتنا يبينان ما كان يحتملهم والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون وغير ذلك وان ادعى تأويل الاول بانه على تقدير القسم والثاني والثالث على جعل اذ مجرد الوقت بلا ملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل خلاف الظاهر واذا صار ذلك لغة العامة ينبغي جعل كلامهم عليه كالجواب كالم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب وكذا لو كان التعليق بلفظ أعجمي وقد قال العلامة قاسم انه يحمل كلام كل عاقد وناذر وحالف على لغته هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابتي لهذا في شرح نظم الكنز للعلامة المقدسي أقول ينبغي ترجيح قول أبي يوسف لكثرة حذف الفاء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم اللحن في قولهم أنت واحدة بالنصب الذي لم يقل به أحد اه * (تنبيه) * وجوب اقتران الجواب بالفاء حيث تأخر الجواب كما قدمه الشارح أول الباب واذا كانت الاداة ان تقوم اذا اللغائية مقام الفاء في ربط الجواب كما تقر وفي محله (قوله في نحو طلبية الخ) أي في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبية الخ فانما اذا وقعت جوابا يجب اقترانها بالفاء قال في النهر أي جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتثنية والعرض والتخصيص والدعاء أو أراد بالجماد نعم وبس وعسى وفعل التعجب وقوله وبما أي وبالجملة الفعلية المقرونة بما النافية وبقد ظاهرة أو مقدرة كإلى التسهيل وعبارة الرضى كل جملة فعلية مصدرية بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر ماضيا أو مضارعاً فدخل النفي بان كما زاده المرادى وزاد المقرونة بالقسم أو رب لكن جعل ابن هشام القسمية من الطلبية اه ونعم ذلك في البحر والحاصل ان المزيد أربعة المقرونة بسوف أو ان أو رب أو القسم فالجملة أحد عشر موضعا أشار إليها الشارح بقوله في نحو طلبية الخ ونظمها المحقق ابن الهمام في الفتح بقوله

نعلم جواب الشرط - ثم قرأه * بفاء اذا ما فعله طالبا أي
كذا جامدا أو مقسما كان أو بقدر * ورب وسين أو وسوف اذ رايته
أو اسمية أو كان منقيا ما وان * ولن من يحد عا حداثاه قد عانا

(قوله وكل) لم يذ كر النجاة كلا وكلاني أدوات الشرط لانهما ليسا منها وانما ذكرهما الفقهاء لثبوت معنى الشرط معهما وهو التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذي أضيف اليه بحر (قوله ولم تسمع كلما المنصوبة الخ) قال في النهر نقل النجاة ان كلما المنصوبة للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا وما التي معها هي المصدرية التوقيفية وزعم ابن عصفور أنهم ابتدأوا منكرة موصوفة والعائد محذوف وجملة الشرط والجزاء في موضع الخبر ورده أبو حيان بأن كلما تسمع الامنصوبة وأنت خير بأن هذا بعد تسليمه لا ينافي كونها مبتدأ اذ الفتحة فيها فتحة بناء وبني لاضافتها الى مبنى اه فمراد الشارح بالنصب ما يشمل فتحة الاعراب وفتحة البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولو مبتدأ أي كما هو قول ابن عصفور أشار به الى الرد على أبي حيان فان المسموع فيها فتح لا مهال لا ينافي ذلك كونها مبتدأ يجعل الفتحة فتحة بناء لاضافتها الى مبنى فقد أفاد ما في النهر بأوج عبارة فافهم (قوله ونحو ذلك) أشار به الى أنه ليس المراد حصر ألفاظ الشرط بالاستة المذكورة فان منه لو ومن وأين وأيان وأنى وأى وما وفي الفتح فرع قال أنت طالق لولا دخولك أو لولا أبوك أو صهرك لا يقع وكذا في الاخبار بان قال طلقك بالامس لولا كذا اه قلت ومنها ما أفاد معناها في البحر أنت طالق بدخول الدار أو يحضرك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض لان الباء للوصل والاصاق وانما يتصل الطلاق ويلحق بالدخول اذا تعلق به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قبلت يقع والا فلا لانه استعمال

مطالب المواضع التي يجب
اقترانها بالفاء

في نحو
طلبية واسمية وبجماد
وبما وقد وبلن وبالتنقيس
كالحصاة في شرح الملتنقي
(واذا واذا ما وكل و) لم تسمع
(كلما) الا منصوبة ولو
مبتدأ لاضافتها الى مبنى (ومنى
ومنى ما) ونحو ذلك

مطالب ما يكون في حكم
الشرط

كلو كانت طالق لودخلت
الدار تعلق بدخولها ومن
نحوم من دخل منكن الدار
فهى طالق فلو دخلت
واحدة مرارا طلقت بكل مرة
لان الدخول أضيف الى
جماعة فازداد دعوما كذا في
الغاية وهى غريبة وجعله في
الجر أحد القواين (وفيها)
كلها (تصل) أى تبطل
(اليمين) ببطان التعليق
(اذا وجد الشرط مرة الا
في كلما فانه يدخل بعد
الثلاث) لاقتضاءها عموم
الافعال كاقضاء كل
عموم الاسماء

٣ (قوله فيه أن اليمين الخ)
قال شيخنا يمكن تصحيح
العبرة بأن يراد باليمين فعل
الفاعل الذى هو الازام
وبالتعليق نفس جلتى
الشرط والجزاء ويمكن
ان يراد باليمين نفس الطلاق
المعلق وبالتعليق معناه
العرفى الذى هو ربط الطلاق
بدخول الدار مثلا وأطن
أن هذا أحسن لاطلاق
اليمين على نفس الطلاق
كثيرا في لسان الفقهاء تأمل
بانصاف اه

الدخول استعماله الاعراض فكان الشرط قبول العرض لا وجوده كقولنا على أن تعطى ألف درهم اه
قلت وقد يكون الكلام متضمنا للتعليق بدون تصريح بأدائه كما هو في قوله ويكتفى معنى الشرط الخ ومنه ما في
البحر حيث قال وفي المحيط وعن أبي يوسف لو قال أنت طالق لدخلت فهذا يخبر أنه دخل الدار وأكده باليمين
فيصير كأنه قال ان لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخل طلقت ولو قال أنت طالق لدخلت الدار يتعلق
بالدخول اه ثم قال ولو قال أنت طالق ووالله لأفعل كذا فهو تعليق ويمين ولو قال أنت طالق والله
لأفعل كذا طلقت للعالم ذكرهما في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه اذا لم يعط القسم تعين ما بعده
جوابا له وصار فاصلا فلم يصلح أنت طالق للتعليق فتجز ومنه أيضا على الطلاق لأفعل كذا (قوله كلو) هذا
ما حرم به في البحر من أن المذهب أنهم يجعلون الشرط خلافا لما في الفتح من أنهم التحقيق عدم الشرط فلا تأتى
للتعليق على ما فيه خطر الوجود (قوله تعلق بدخولها) كذا في المحيط وفيه عن أبي يوسف أنت طالق لودخلت
الدار طلقت فهذا رجل حالف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار فاذا دخلت لزمه أن يطلقها ولا يقع
الاجموت أحدهما كقوله ان لم أن البصرة اه بحر وقد منا الكلام في ذلك أوائل باب الصريح (قوله فازداد
عموما) فيه أن الفعل لا عموم له وعبرة الغاية كفى الفتح والبحر لان الفعل وهو الدخول أضيف الى جماعة
فيراد به عمومهم عرفا مرة بعد أخرى اه فمراده بالعموم التكرار (قوله وهى غريبة) أى لخالفتها القول
المتون وفيها تنحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كلما وختم بغرابتها في الفتح والبحر واشتد كمالها الزيادة
(قوله وجعله في البحر أحد القواين) ذكر ذلك عند قول الكثر ففهم ان وجد الشرط حيث قال والحق
أن ما في الغاية أحد القولين نقل القولين في القنية في مسألة صعود السطح اه ونقل هنا عن المعراج وعن
بعض الخابلة أن متى تقتضى التكرار والصحيح أن غير كلما لا يوجب التكرار اه فأما ضعف هذا
القول وضعف ما عن بعض الخابلة فافهم (قوله أى تبطل اليمين) أى تنتهى وتتم واذا تمت حث فلا يتصور
الحث ثانيا لا يمين أخرى لانها غير مقتضية للعموم والتكرار لغة نهر (قوله ببطان التعليق) فيه أن
اليمين هنا هى ٣ التعليق (قوله الا في كلما) فان اليمين لا تنتهى بوجود الشرط مرة وأما حصره أن
متى لا تفيد التكرار وقيل تفيدوه والحق أنها لا تفيد عموم الاوقات فى متى خرجت فأنت طالق المفسدان
أى وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان المقرونة باللفظ أبدا كنى فاذا قال ان
تزوجت فلانة أبدا فهى كذا فتزوجها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لان التأيد انما يبنى التوقيت فيتم أبدا
عدم التزوج ولا يتكرر وأى كذلك حتى لو قال أى امرأة أتزوجها فهى طالق لا يقع الا على امرأة واحدة
كما في المحيط وغيره بخلاف كلما أتزوجها نهر والفرق أن لفظا كل للعموم ولفظا أى انما يعمى بعموم
الصفة لقولهم فى أى عبيدى ضربته فهو حر لا يتناول الا واحدا لانه أسند الى خاص وفى أى عبيدى ضربك
يعتق الكل اذا ضربت الاسناد الى عام وفى أى امرأة زوجت نفسها منى فهى طالق يتناول الجميع ونعم
تحقيقه في البحر (قوله كاقضاء كل عموم الاسماء) لان كلما تدخل على الافعال وكل تدخل على الاسماء
فيفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه فاذا وجد فعل واحد أو اسم واحد فقد وجد المحلوف عليه فأنحلت
اليمين فى حقه وفى حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيجوز كلما وجد المحلوف عليه غير أن
المحلوف عليه طلاق هذا المالك وهى منه بجهة فالحاصل أن كلما العموم الافعال وعموم الاسماء ضرورى
فيجوز بكل فعل حتى تنتهى طلاقان هذا الملك وكل للعموم الاسماء وعموم الافعال ضرورى ولو قال
المصنف الا في كل وكلما كان أولى لان اليمين فى كل وان انتهت فى حق اسم بقيت فى حق غيره من الاسماء
ومن فروعهما لو كان له أربع نسوة فقال كل امرأة تدخل الدار فهى طالق قد دخلت واحدة طلقت ولو
دخلت طلقن فان دخلت تلك المرأة مرة أخرى لا تطلق ولو قال كلما دخلت دخلت امرأة طالقت ولودخلت
ثانيا تطلق وكذا ثالثا فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خذالا فزفر ومنها لو

قال كلما دخلت فامر أني طالق وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يكن واحدة بعينها يقع بكل
دخله واحدة ان شاء ففرقها عليهم وان شاء جمعها على واحدة بحر وفي الشرب ليلية فرع يكثر وقوله قال في
السراج نقلا عن المنتقى قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وكلما حلت حرمت فترزجها فبانت بثلاث
ثم تزوجها بعد زوج يجوز ان عني بقوله كلما حلت حرمت الطلاق فليس بشئ وان لم يكن أراد به طلاقا
فهو عين اه قلت واصل وجهه ان قوله وكلما حلت حرمت ليس تعليقا بالملك الخاص لانه لا يلزم أن يكون
حله بالاعتدال لوزان أن ترد ثم تسترق فليتأمل (قوله فلا يقع) تفريع على قوله فانه يحل بعد الثلاث وانما لم
يقع لان المخوف عليه طلاق هذا الملك وهي متناهية كما مر أمالو كان الزوج الا تحقيل الثلاث فانه يقع
ما بقى (قوله لدخولها على سبب الملك) أي التزوج فكلما وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث فبتبعه جزؤه
بحر وفيه عن الكافي وغيره لو قال كلما نسكتك فانت طالق فذلك كما في يوم ثلاث مرات ووطئها في كل مرة
طلقت طلقين وعليه مهران ونصف وقال محمد بن ثابت بثلاث وعابه أو بعته مهر ونصف اه قلت وجهه
كفي الولو الجية أنه لما تزوجها أولا وقعت واحدة ووجب نصف مهر فاذا دخل بها ووجب مهر كامل لانه ووطئ
بشبهة في المحل ووجبت العدة فاذا تزوجها ثانيا وقعت أخرى وهذا طلاق بعد الدخول معنى فان من تزوج
المعتدة وطلقها قبل الدخول لم يكون عند أبي حنيفة وأبي يوسف طلاقا بعد الدخول معنى فيجب مهر كامل
فصار مهران ونصف فاذا دخل بها وهي معتدة عن رجعي صار مزاها لاجب بالوطئ متى فاذا تزوجها ثالثا لم
يصح النكاح لانه تزوجها وهي منكوحته اه (قوله لتكرار الوقوع) إشارة الى الفرق وحاصله أنه في
الاول علق وقوع الطلاق على ايقاعه الطلاق فاذا طلق مرة يقع الطلاق عليها مرة أخرى ولا تقع الثالثة
لان الثانية واقعة وليست بموقعة بخلاف الثاني فان المعلق عليه وقوع الطلاق الصادق بالايقاع فان
الايقاع يستلزم الوقوع فاذا طلقها مرة وجد الشرط فتقع أخرى ووقوع أخرى وجد شرط آخر فتقع
أخرى اه ح * (تنبيهه) * المنع بكملة كلما أي بمانع من عدة الحال لان كلما بمنزلة تكرار الشرط والجزاء
وهذه رواية الجامع وعليها الفتوى لانها أحوط وفي رواية المبسوط المنع قد للحال عين واحدة ويجدد
انعقادها مرة بعد أخرى كلما حلت اه محيطا وينبغي أن تظهر الثمرة فيما اذا قال كلما حلت فانت طالق
ثم علق بكملة كلما فيقع الاثلاث على الاول واحدة على الثاني وفي قضاء البرازية قال كلما تزوجت
فانت كذا ثلاثا فتزوجها وفسخ اليمين شافعي ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر فعلى رواية الجامع وهي
الاصح يحتاج الى الحكم بالفسخ ثانيا بحر لمخصا (قوله وزوال الملك لا يبطل اليمين) أي زواله بمادون الثلاث
ككافي الفسخ وأطلقه اكتفاء بما مر من أن التعليق يبطل بزوال الحل أي بتجيز الثلاث ثم رد عليه أنه يبطل بالردة
مع اللحاق خلافا لما أوجب في البحر بأن البطلان فيه لمخرج المعلق عن الاهلية لا لزوال الملك واعتضه
في النهر بأن عتق مدبره وأمهات أولاده دليل زوال ملكه وقيد بزوال الملك لان زوال محل اليمين يبطل اليمين
كما مر فان قلت قد جعلوا زوال الملك بمطال اليمين فيمحو الحلف لا يخرج امرأته لا بآذنه فخرجت بعد الطلاق
وانقضت العدة لم يحث وبطلت اليمين بالبينونة حتى لو تزوجها ثانيا ثم خرجت بلا إذن لم يحث قلت اليمين
مقيدة بحال ولاية الاذن والمنع بدلالة الحال وذلك حال قيام الزوجية فسقط اليمين بزوال الزوجية كحل وحلف
لا يخرج الاباد عن غريمه فغضى دينه ثم خرج لم يحث بخلاف الاباذن فلان ولا معاملة بينهما لانها مطلقة ككافي
المحيط بحر وحاصله أنهم لم تبطل لزوال الملك بل لمفسد شرط قيدت به اليمين ونظيره لو حلفه الوالي ليعلمه بكل
مفسد تقيد بحال قيام ولايته كإسباقي في الأيمان * (تنبيهه) * استثنى في البحر من عدم بطلانها بزوال الملك
فرعا في القنية ان سكنت في هذه البلدة فامر أنه طالق وخرج على الفور وخلع امرأته ثم سكتها قبل انقضائه
العدة لا تطلق لانها ليست امرأته وقت وجود الشرط اه قال في البحر فقد بطلت اليمين بزوال الملك هذا
فعلی هذا يفرق بين كون الجزاء فانت طالق وبين كونه فامر أنه طالق لانها بعد البينونة لم تبق امرأته فليحذفنا

(فلا يقع ان نسكتها بعد زوج
آخر الا اذا دخلت) كلما على
التزوج نحو كلما تزوجت
فانت كذا (لدخولها على
سبب الملك وهو غير متناه
ومن لطيف مسائلها لو قال
لموطئها كلما طلقها فانت
طالق فطلقها واحدة تقع
ثلاث في كل ما وقع عليك
طالقي يقع ثلاثا لتكرار
الوقوع لكنه لا يز يد على
الثلاث (وزوال الملك)

مطالب المنع بكملة كلما
أيمان منعقدة للحال لا عين
واحدة

مطالب زوال الملك لا يبطل
اليمين

مطلب مهمم الاضافة
للتعريف لا للتقييد فيما لو
قال لا يخرج امرأتى من
الدار

من نكاح أو عین (لا يبطل
اليمين) فلو أبانها أو باعها ثم
نكحها أو اشتراها فوجد
الشرط طلقا وعق لبقاء
التعليق بقاءه محله (وتحل)
اليمين (بعد) وجود (الشرط
طالقا) لكن ان وجد في
المالك طلقا وعق والا
فبطلان من علق الثلاث
بدخول الدار أن يطلقها
واحدة ثم بعد العدة بدخولها
فتحل اليمين فينكحها (فان
اختلفا في وجود الشرط)
أي ثبوته ليسم العدوى
(فالقول له مع اليمين) لانكاره
الطلاق ومفاده أنه لو علق
طلاقها بعدم وصول
نطقها أياما فادعى الوصول
وأنكرت

مطلب اختلاف الزوجين
في وجود الشرط

هذا فانه حسن جدا اه وسيد كرمه الشارح في الفروع وحاصله تقييد قولهم زوال الملك لا يبطل اليمين
بما اذا لم يكن الجزاء فامرأته طالق أمالو كان كذلك فانها تبطل أقول ما في القنية ضعيف لانه مبني على
اعتبار حالة الشرط بدليل التعليق بقوله لانها وقت وجود الشرط ليست امرأته وهو خلاف الاظهر ففي
القنية أيضا ان فعلت كذا فلال الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا فلال الله على حرام ففعل أحد
الفعلين حتى بان امرأته ثم فعل الآخر فقبل لا يقع الثاني لانها ليست امرأته عند وجود الشرط وقبل يقع
وهو الاظهر اه فأفاد أن الاظهر اعتبار حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت
امرأته فلا يضر بينونها بعده وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتون هنا ولما صرحوا به أيضا في
الكتابات من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان البائن معلقا قبل إحصاء المنجز البائن كقوله ان
دخلت الدار فأنت بائن ثم أبانها ثم دخلت بائن بأخرى وذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت امرأته
من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لزم أن لا يقع المعلق فقد ظهر أن المرجح اعتبار حالة التعليق
وعليه ما في البحر من المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها ونجرت
أو قال ان قبلت امرأتى فلا تنة فبعدى حرفيها بعد اليمينونة بحث فيها لان الاضافة للتعريف
لا للتقييد اه وكذا ما قدمناه من البحر لو قال كلما دخلت فامرأتى طالق وله أربع نسوة فدخل أربع
مرات الخ فان تصرحه بان له أن يبعها على واحدة يشمل ما اذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار
حالة التعليق لانها وقتها كانت امرأته فدخلت في الايمان الثلاث لما علمت من ترجيح أن المنعقد بكلمة
كلما أيمان منعقدة للحوال وينبغي على القول بأنه كلما حدثت منعقدتين آخرته لاعتكاجها على واحدة لانها
بعد الحنث لم تبق امرأته فلا تدخل في اليمين المنعقدة بعده لما قدمناه في آخر الكتابات من أنه اذا قال كل
امرأة لا تدخل الميمنة بالخام والايام الا أن يعينها فاعنتم تحقيق هذا المقام وعليك السلام (قوله من
نكاح أو عین) بيان للملك وقوله فلو أبانها أو باعها الخ تفريع عليه بما بطريق النشر المرتب (قوله فلو
أبانها) أي بما دون الثلاث (قوله وتحل اليمين الخ) لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها تحل اليمين
اذا وجد الشرط مرة لان المقصود هناك الانحلال بمرة في غير كتابا وهنا بمجرد الانحلال اه ح ولانه هنا
بين انحلالها بوجودها في غير الملك بخلاف ما سبق ط (قوله معالفا) أي سواء وجد الشرط في الملك أو لا كما
يدل عليه اللاحق ح (قوله لكن ان وجد في الملك طلقا) أطلق الملك فشم ما اذا وجد في العدة والمراد
وجود تمام في الملك لاجب حتى لو قال ان حضت حيضتين فانت طالق فاضت الاولى في غير ما كره والثانية في
ما كره طلقا وتعامه في البحر وسيأتي عند قول المصنف علق الثلاث بشيئين يقع المعلق ان وجد الشا في
الملك والا لا (قوله فبطل الخ) تفريع على قوله والا لا (قوله في وجود الشرط) أي أصلا أو تحققا كما في شرح
المجمع أي اختلفا في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البرازية ادعى الاستثناء
أو الشرط فالقول له ثم قال وذكرا النسق ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها ولا يصدق بلاينة وان
ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه وسيد كرمه المصنف الاختلاف في دعوى
الاستثناء وظاهر ما ذكر عن النسق أن الاختلاف غير جار في دعوى الشرط تامل وفي البحر عن القنية
ادعت أنه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبيئة فيه للمرأة ولو ادعت عليه أنه
حلف لا يضر بها وادعى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البيئة فيثبت كلا الأمرين وتطلق بايها كان
اه (قوله ليعم العدوى) نحو ان لم تدخل الدار اليوم (قوله فالقول له) أي الا اذا لم يعلم وجوده الا منها فطيه
القول لها في حق نفسها كما يأتي (قوله لانكاره الطلاق) أي انكاره وقوعه وهذا أولى من التعليق بانه متمسك
بالأصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم أجامعك في حيضتك فالقول له أنه جاء معهما أن الظاهر
شاهد لها من وجهين كون الأصل عدم المعارض وكون الحرمة مانعة له من الجماع (قوله ومفاده) أي مفاد

الطلاق قوله فالقول له (قوله ان القول له) بكسر الهمزة والجلالة جواب لو وهي وجواب ما خبر أن الاولى المفتوحة الهمزة والمصدر المنسب من المفتوحة وجلتها خبر المبتدأ وهو مفاد قال في البحر ثم اعلم أن ظاهر المتن يقتضي أنه لو عاق طلاقها به عدم وصول نفقة ما شهر اثم ادعى الوصول وأنكرت فالقول قوله في عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) أي بعدم مضي الايام المعينة كفاي القنية والذخيرة (قوله وبه جزم في القنية) كذا قاله في البحر والنهر لكن الذي رأيته في القنية رافضاً للعيون وللأصل القول للمرأة ثم رمز للمتني على العكس أي القول للرجل (قوله وأقره في البحر) حيث قال في فصل الامر باليد قبل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايفاء حق وهي تنكر اه وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قول قولها في عدم وصول المال اه ونقل الخبر الرمي أيضاً تصحيحه عن الغيض والفصول ثم اعلم أنه ذكر في جامع الفصولين برمز فوائد صدر الاسلام أنه قال في مسألة النفقة لو نشرت حتى مضت المدة ينبغي أن لا تطلق لانها لما نشرت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضي تخصيص المتن) أي تخصيصها بكون القول له اذا لم يتضمن دعوى ايفاء مال حلال للمطابق على المقيد (قوله وجزم شيخنا) يعني الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر حيث سئل عن حلف بالطلاق لدائنه أنه يدفع له الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في المدفوع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويخاف الدائن على عدم القبض ويستحقه اه قلت وهذا نظير المأمور بدفع الدين اذا ادعى الدفع من مال الآخر فإنه يصدق في حق راعه نفسه لا في حق راعه الآخر وهذا وقد علم مما قدمناه عن القنية وعن صاحب البحر أن في المسئلة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والاخر كون القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الامرين فلا قائل به خلافا لما اتوهمه الخبر الرمي وكذا صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث ذكر أن القول للرجل لانه منكر للحكم ثم ذكر أن القول لها وأنه الاصح ثم رمز للذخيرة التفصيل فتوهم منه أن الاقوال ثلاثة مع أنه لا يمكن أن يقال ان القول له في ايفاء المال اليها أو الى الدائن أصلاً اذا لا وجسه مع ما يلزم عليه من اتخاذ ذلك حيلة لكل مدبون أراد منع الحق عن مستحقه حيث يمكنه أن يعاق الطلاق على عدم الادعاء في وقت معين ثم يدعى الاداء وهذا مما لا يقول به أحد فضلاً عن أن يكون هو المقاد من المتن والشروح فعلم أن ما حكاه في جامع الفصولين آخره هو المراد بالقول الذي ذكره أولاً ويدل عليه التعليق بانه منكر للحكم أي حكم التعليق وهو الخنث عند وجود الشرط فتدبر (قوله الاداء برهنت) وكذا لو برهن غير هالانه لا يشترط دعوى المرأة للطلاق ولا أن تبرهن لان الشهادة على عتق الامة وطلاق المرأة تقبل حسبية بلا دعوى أفاده في البحر ولو برهنها فالظاهر ترجيح برهانها لانه اذا كان القول له كان برهانها لغوا ويدل عليه أيضاً ما قدمناه عن البحر عن القنية فيما لو ادعت أنه طلقها بلا شرط الخ (قوله وان كان نفيها) لانها على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمقاصد لا للصورة ككل شهد أنه أسلم واستثنى وشهد آخران أنه أسلم ولم يستثنى تقبل الثانية ولو كان فيها نفي اذ عرضها اثبات اسلامه وبشكل عليه ما سبى أي في الإيمان لو قال عبده حران لم يحج العام فشهد بانحره بالكوفة لم يعتق لانها لم تدع شهادة نفي معنى لانها بمعنى لم يحج العام فهذا يدل على أن شهادة النفي لا تقبل على الشرط ولذا قال في الفتح ان قول محمد أوجه لكن قيل ان علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد وعليه فلو كانت أمة تعتق اتفاقاً لا تشترط دعواها فيتنزلاً اشكال أفاده في البحر (قوله لانه عليك الانشاء) أي فلا يتهم أمان كانت طاهرة فلا يصدق لانه يريد ابطال حكم واقع في الظاهر لو جود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لان المضاف سبب الحال زيلعي قلت وهذا مشكل لان الاعتراف بالسبب انما يثبت عند ثبوت الشرط وقد أنكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال أنت طالق للسنة بدون تعليق ففي البحر عن الكافي لو قال لامرأته الموطوعة أنت طالق للسنة لا يقع الا في طهر حال عن الطلاق والموطوعة حبيب خال

ان القول له وبه جزم في القنية لكن صح في الخلاصة والبرازية أن القول لها وأقره في البحر والنهر وهو يقتضي تخصيص المتن لكن قال المصنف وجزم شيخنا في فتواه بما تلميذه المتن والشروح لانها الموضوع لنقل المذهب كما لا يخفى (الاذا برهنت) فان اليقينة تقبل على الشرط وان كان نفيها كان لم تجز صهر في الليلة فامرأتى كذا فشهد أنها لم تحب قبات وطلقت منح وفي التبيين ان لم أجمعك في حبيضة تلك فأنت طالق للسنة ثم قال جامعك ان حائضاً فالقول له لانه يملك الانشاء والا لا انتهى

عن الطلاق والوطء فاذا حاضت وطهرت وادعى الزوج جماعها أو طلاقها في الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لان عقاد المضاف سببا للتحال وانما يتراخي حكمه فقط فدعوى الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لكن يقع طلاق آخر باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال ان لم أجامعك في حيضتك فأنت طالق فادعى الجماع في الحيض لا تطالق لانه علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما ينعقد سببا عند الشرط لما عرف فاذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أقربك أربعة أشهر فضت المدة ثم ادعى قربانهم في المدة لا يقبل لان الايلاء سبب في الحال لكن تراخي وقوع الطلاق الى مضي المدة وقدمت المدة ووقع ظاهرا فدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر عما عاك انشاءه فيقبل قوله ولو قال ان لم أقربك في أربعة أشهر فأنت طالق فضت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه عاك الطلاق بصريح الشرط فتنى أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله اهذهما كما ترى يخالف الامر عن الزيلعي فليستأمل (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله فان اختلفا في وجود الشرط الخ والاثنية هي قوله ان حضت كما بينه الشارح فيها ح والاحسن تفسير الاثنية بقوله وما لا يعلم الا منها الخ (قوله ليستأعلى اطلاقهما) فتعذر الاولى بما اذا كان يملك الانشاء وتقييد الاثنية بما اذا كان لا يملكه أخذنا من هذا التفصيل المذكور ههنا وما قاله الشارح تبسيع فيه ابن كمال في شرح الاصلاح وفي بحث أما أولا فلما علمت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه عن الكافي وأما ثانيا فلان الاختلاف ههنا في الجماع لا في الحيض والجماع ليس مما لا يعلم وجوده الا منها لان الرجل يعلم لكونه فعلا وأما ثالثا فلانه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسئلة لا يلزم منه تقييد هاتين المسئلتين اللتين هما فاعدتان تحتهم مسائل جزئية لهما قد أطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل كما قدمناه في مسئلة النفقة عن الذخيرة والعقبة من دعوى الوصول بعدمضي الايام المعينة وكما قدمناه عن الكافي قريبا في قوله ان لم أقربك في أربعة أشهر من أن لدعوى بعدمضي المدة فقد قبل قوله مع أنه لا يملك الانشاء فتدبر (قوله وما لا يعلم الا منها) قيد به لانه لو كان يعلم من غيرها توقف الوقوع على تصديقه أو البينة كالدخول والكلام اتفاقا واختلفوا في قبوله لواعاق بولادتها فقل لا يقع بشهادة القابلة وعنده لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين جوهره ولا يشمل ما لو قال ان شربت مسكرا بغير اذنك فأمرتك ببسلك وشرب ثم اختلعا ما لقوله لانه ينكر وقوع الطلاق مع أن الاذن لا يستبعد الا منها لكن يطلع عليه بالقول بخلاف الحيض والحجة (قوله استحسانا) والقياس أن يكون القول قوله لانهم ادعى شرط الحث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكر فيكون القول قوله ولا تصدق الابحجة كغيره من الشروط وجه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كي لا تقع في الحرام اذا اجتناب عنه واجب عليها ما شرع فافيج طريقه وهو الاخبار فتعينت له فيجب قبول قولها للخروج عن عهده الواجب زيلعي (قوله نمر بحثنا) أصل البحث لانه صاحب البحر حيث قال ونظيره أنه لا يمين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معاق باخبارها وقد وجدوا لفائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها اه لكن في حواشي مسكين نقل الجوى عن رمز المقدسي أن عليها اليمين بالجماع اذ ليس ههنا من المواضع المستثناة من قولهم كل من قبل قوله فعليه اليمين اه قلت ولا يخفى ما فيه لما علمت من عدم الفائدة في التحليف ومن وجه الاستحسان وعدم ذكرها في المستثنيات لا يدل على عدم كونها منها فكمن أصل استثنائها من أشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك بحسب ما خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور الوجه نعم ههنا في القضاء ظاهر وأما في الديانة فينبغي التفرقة بين الحيض والحجة لان تعلق الطلاق باخبارها قضاء وديانة انما هو في الحجة أما في الحيض ولا تطالق ديانة الا اذا كانت صادقة كما تعرفه قريبا فانهم (قوله ومراعاة كجاعة) وأما

قلت فالمسئلة السابقة والاثنية ليستأعلى اطلاقهما (وما لا يعلم) وجوده (الا منها صدقت في حق نفسها خاصة) استحسانا بلا يمين نمر بحثنا ومراعاة كجاعة

حكم الصغيرة التي لا يحيض مثلها والآنيسة فقال في النهر لم أره وينبغي أن يقبل من الآنيسة لا الصغيرة (قوله
واحتلام كحيض في الاصح) قال في النهر واختلف فيما لو قال لبعده ان احتملت فانت حرفة قال احتملت فروى
هسام أنه لا يصدق والاصح أنه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض كذا في المحيط (قوله كقوله ان
حضت الخ) اعلم ان التعليق بالحجة كالتعليق بالحيض الا في شيئين أحدهما أن التعليق بالحجة يقتصر على
الجلس لكونه تخييرا حتى لو قامت وقالت أحبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يطل بالقيام كسائر
التعليقات الشائنة انما ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالحجة لما قلنا وفي التعليق بالحيض
لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زياحي ومثله في الفتح وغيره وفي كافى الحاكم الشهيد ولو قال أنت طالق ان
كنت تخبين كذا وكذا الشيء بعرف أنما تحبسه أولا تحبه كالموب والعذاب فقالت أنا أحب به فالقول قولها
مادامت في مجلسها وكذا ان كنت تبغضين كذا شيء يعلم أنها تحبه كالحياة والغنى فقالت أنا أبغضه فهي
طالق وان قال أنت طالق ثلاثا ان كنت تخبين كذا فقالت لست أحبه وهي كاذبة لم يقع وكذا لو قال أنت
طالق ثلاثا ان كنت أنا أحب ذلك ثم قال لست أحبه وهو كاذب فهي امرأته ويسمى فيما بينه وبين الله تعالى
أن يطأها وكذلك اليمين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تخبين الطلاق بقابلك أو ترى دينه أو ثوبه أو
تشتهيه بلبك دون لسانك فأنت طالق ثلاثا فقالت لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد ولا أشتى فهي
امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافا وان كانت في مجلسها ذلك أو سكتت فلم تنقل شيئا حتى تقوم فهي
امرأته وان كان في قلبه ما خلافا ما أظهرت فانه يسعها أن تقيم معه فيما بيننا وبين الله تعالى في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف وقال محمد لا يسعها المقام معه ان كان ما في قلبها خلافا ما أظهرت على لسانها اه وذكر في
البحر في مسألة ان كنت أنا أحب كذا الخ قال شمس الأئمة هذا مشكل لانه يعرف ما في قلبه حقيقة وان كان
لا يعرف ما في قلبها لكن الظاهر يق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار وجودا وعدما وذا كر
قاضيخان قال لا مرأته ان سررتك فأنت طالق فصر بها فقالت سررتي قالوا لا تطلق لانا نيقن بكذبها قال
قاضيخان وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينبغي أن يتعلق الطلاق بخبرها أو يقبل قولها في
ذلك وان كانت يقن بكذبها كقولها ان كنت تخبين أن يعذبك الله بنار جهنم فأنت طالق فقالت أحب يقع
اه قال في البحر وهو ممنوع لقول الهداية انه لا يتيقن بكذبهم لانهم الشدة بعضا اياه قد تحب التخلص منه
بالعذاب اه وبهذا ظهر أنه لو علق بفعل قلبي وأخبرت به فان تيقنا بكذبهم لم يقع والواقع وفي البدرائع
ان كنت سكرهين الجنة تعاقب بخبارها بالسكراهة مع أنها لا تصل الى حالة تكره الجنة فقد تيقنا بكذبها وقد
يقال انها الشدة بحبها للحياة الدنيا تكره الجنة لانها لا تتوصل اليها الا بالموت وهي تكرهه فلم نتيقن بكذبها
وظاهر كلامهم هنا أن السكراهة تكفر بقولها أنا أحب عذاب جهنم وأكره الجنة اه وفرق في النهر بينه وبين
مسئلة السرور بأن ايلام الضرب القائم به ادليل طاهر على كذبهم بخلاف مجرد محبة العذاب فانه لا دليل فيه
على التيقن بكذبهم الماسر اه قلت لكن ينبغي الاشكال في مسألة ان كنت أنا أحب كذا اذا أخبر بخلاف ما في
قلبه فانه يتيقن بكذبه واذا أدبر الحكم على الاخبار كما مر عن شمس الأئمة لم يرد هذا لكن يتوجه اشكال
قاضيخان في مسألة السرور الا أن يحجب بأنه يتعلق الحكم بالاخبار ما لم يتيقن غش الخبر بكذبه وبه يندفع
اشكال شمس الأئمة واشكال قاضيخان فتأمل * (تنبيه) * قال في البحر قبيد محبتها لانه لو علقه بمحبة غيرها
فظاهر ما في المحيط انه لا بد من تصديق الزوج فانه قال لو قال أنت طالق ان لم تكن أملت نهوى ذلك فقالت
الأم أنا لأهوى وكذبها الزوج لا تطلق فان صدقها طلق لما عرف وروى ابن رستم عن محمد أنه لو قال ان
كان فلان مؤمنا فأنت طالق لا تطلق لان هذا لا يعلم الا هو ولا يصح توقيفه على غيره وان كان هو من المسلمين
يصح لي ويصح ولو قال لا تحلى اليك حاجة فاقضها لي فقال امرأته طالق ان لم أقض حاجتك فقال حاجتي ان
تطلق زوجتك فله ان لا يصدق فيه ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب ولا يصدق على غيره اه قال

واحتلام كحيض في الاصح
(قوله ان حضت فانت
طالق وفلانة أو ان كنت
تخبين عذاب الله فأنت
كذا أو عبده حرفا قالت
حضت) والحيض قائم فان
انقطع

الخبر الرملي فقد علم من هذه الفروع انه ان علق بفعل الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان محملا يعلم
الامنه أم لا ولا بد من تصديق الزوج فيهما أو البينة فيما يثبت بهما من الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها)
لانه ضروري في شرط فيه قيام الشرط زياحي أي لان قبول قولها ضرورة ترتب حكم شرعي عليه ويأتي
تمامه (قوله طلقت هي فقط) أي دون فلانة لان المنظر واليه في حقها شرعا الاخبار به لانها أمينة وفي حق
ضرتها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في أن يقبل قول الانسان في حق نفسه لافي حق غيره
كأحد الورثة اذا أقر بدين على الميت اقتصر على نصيبه اذ لم يصدق الباقون وتمامه في البحر (قوله أو علم
وجود الحيض منها) لا ينافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الامن الخ لان ذلك فيما اذا أشكل أمرها واذ فيما
لم يشك بان أخبر في وقت عدتها المعروف فلز وجهها وضرتها وشوهد الدم منها بحيث لم يبق شك تأمل رملي
(قوله وفي ان حضت الخ) تفصيل وبيان لما أجله أولا ومثله التعليق بقى أومع كأنك طالق في حيضك أومع
حيضك كافي البحر (قوله وقع من حين رأت) لانه بالاستمرار تبين أنه حيض من الابتداء فيجب على المفتي
أن يعينه فيقول طالق من حين رأت الدم وليس هبذا من باب الاستناد وانما هو من باب التبيين ولذا قال من
حين رأت وتمام بيانه في البحر وفيه عن الكافي في مسئلة ان حضت فعبدى حر وضرتك طالق اذا رأت الدم
فقال حضت وصدقها أنه قبل الاستمرار يمنع الزوج عن وطء المرأة واستخدام العبد في الثلاثة لاحتمال
الاستمرار (قوله وكان بدعي) لوقوعه في الحيض بخلاف ان حضت حيضة كجائتي وهذا بيان لثمة التبين
وتظهر أيضا فيما لو كان المعاق بالحيض عتقا فغنى العبد أوجنى عليه بعد رؤية الدم بالاستمرار تكون الجنابة
جنابة الاحرار وفي أنها لا تختص بهذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان رؤية الدم لزم أن يكون
الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعي وفيما اذا خالعه في الثلاث حيث يبطل الخلع لانها مطلقة قاله الحدادي
ونظريه في البحر بان الخلع يلحق الصريح وأجاب في النهر بأن الظاهر أنه محمول على ما اذا لم تكن مدخولا بها
(قوله فان غسیر مدخولة) تقر ببع على قوله وقع من حين رأت واحترز عن المدخول بها ولو حكما كالمختل
بها لان لا يمكنها الزوج باخر في الايام الثلاثة لوجوب العدة ههنا من الاول (قوله في ثلاثة ايام) الاولى
في الثلاثة الايام وعبرة النهر فزجت حين رأت الدم ح (قوله فانها الزوج الاول) لانه لا يدري أكن
ذلك حيضا أولا بحر أي فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها ومقتضاه ان عقد الثاني
عليها باطل فلا يلزم المهر (قوله وتصدق في حقها الخ) أي فيما اذا عاق طلاقها وطلاق ضررتها على حيضها
وهذا يغنى عنه قول المصنف المسار طاعت هي فقط وفي البحر عن شرح الجمع فان قال الزوج انقطع الدم
في الثلاثة وأنكرت المرأة والعبد فالقول لهما لان الزوج أقر بوجود شرط العتق ظاهر الان رؤية الدم في
وقته تكون حيضا ولو لم يترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرد من أن يكون حيضا فلا
يصدق فان صدقته المرأة وكذبه العبد في الايام الثلاثة فالقول لهما وان كان بعد هذا فالقول للعبد (قوله وفي
ان حضت حيضة الخ) مثله أنت طالق مع حيضك أو في حيضتك بالتاء بحر (قوله لعدم تجزئها) هلة
لساواة التعبير بنصها ونحوه للتعبير بحيضة فان ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كره وفي النهر عن الجوهره
ولو قال اذا حضت فصطها فانت كذا واذا حضت فصطها الا حرافت كذا لا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فاذا طهرت
وقع طلقتان (قوله لا يقع حتى تطهر منها) اما دنقطة عشرة أو بالاغتسال أو بما يقوم مقامه من صيرة
الصلاة دينيا في ذمتها فيما اذا انقطع لما دونها نهر (قوله لان الحيضة) بفتح الحاء المرة الواحدة والحيضة
بالكسر الاسم والجمع الحيض بحر عن الصحاح (قوله اسم السكامل) أي ولا تكمل الحيضة الا بالطهر
منها فلو كانت حائضالا نطق حتى تطهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحيضة فهو على ما نوى وكذا اذا
قال ان حبلى الآن هنا اذا نوى الحبل الذي هي فيه لا يحث لانه ليس له أجزاء متعددة بخلاف الحيض قاله
الحدادي نهر (قوله ما لم ترجح حصة أخرى) وذلك بأن تختبر وهي متلبسة بالحيض أو بعد الطهر منه أما اذا

لم يقبل قولها زيلي
وحدادي (أو أحب طلقت
هي فقط) ان كذبها
الزوج فان صدقها أو علم
وجود الحيض منها طلقتا
جميعا حدادي (وفي ان
حضت لا يقع برؤية الدم)
لاحتمال الاستحاضة (فان
استمر ثلاثا وقع من حين
رأت) وكان بدعي فان غير
مدخولة فتزوجت باخر
في ثلاثة ايام صح فلو ماتت
فيها فارتب الزوج الاول
دون الثاني وتصدق في حقها
دون ضررتها (و) في (ان
حضت حيضة) أو نصلها أو
ثلثها أو سدسها لعدم تجزئها
(لا يقع حتى تطهر منها) لان
الحيضة اسم للسكامل ثم انما
يقبل قولها ما لم ترجح حصة
أخرى جوهره

قوله فالقول لهما أي
للزوج والزوجة فلا تطلق
ولا يعتق العبد اه منه

(وفي ان صمت يوم فانت

طالق تطلق حين غربت الشمس (من يوم صومها بخلاف ان صمت) فانه يصدق بساعته (قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت حارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تلزمه طلاق واحدة قضاء وثلاث تنزها) أى احتياطا لاحتمال تقدم الجارية (ومضت العدة) بالشأن فلذا لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لا نقض العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق ولادته لم يقع الثالث وتعتد بالاقراء وان ولدت غلاما وجاريته ولا يدرى الاول يقع ثلثان قضاء وثلاث تنزها وان ولدت غلامين وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزها (و هذا بخلاف ما لو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق) لان الحمل اسم للكل فالحمل يمكن الحمل غلاما أو جارية لم تطلق (وكذا) لو قال (ان كان ما في بطنك غلاما) والمسئلة بحالها لعمومها (بخلاف ان كان في بطنك) والمسئلة بحالها (فانه يقع الثلث) لعدم اللفظ العام * (مروع) * علق طلاقها بحبلها لم تطلق حتى تلد لا كثير من سنتين

أخبرت بعد تلبسها بحبضة أخرى لا يقبل قولها الا اذا طهرت من الحبضة الاخرى وهذا بخلاف قوله اذا حضت ولم يقل حبضة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعده كما مر قال في الفتح لانه ضروري في شرط قيام الشرط بخلاف قوله ان حضت حبضة حيث يقبل قولها في الطهر الذي يلي الحبضة لا قبله ولا بعده حتى لو قالت بعدم مدة حضت وطهرت وأنا الآن حائض بحبضة أخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها أخبرت عن الشرط حال عدمه ولا يقع الا اذا أخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحبضة فيمنع ذلك لانها جعلت أمينة شرعا فيما تخبر من الحيض والطهر ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة بها فلا تكون مؤثمة حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة اذا كذب الزوج اهـ ومعلومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحبضة الاخرى بل لابد من الاخبار لما مر من أن ما لا يعلم الا بهاتين باخبارها ويفهم من قوله اذا كذب الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم تطهر من الثانية (قوله وفي ان صمت يوما) نظيره ان صمت صوما لا يقع الابتسام يوم لانه مندرج بميار اهـ فتح (قوله بخلاف ان صمت الخ) أى انه يتعلق بما يسمى صوما في الشرع وقد وجد بركته وشرطه بامساك ساعة فيقع به وان قطعت بعد وكذا اذا صمت في يوم أو في شهر لانه لم يشترط اكمله واذا صليت صلاة يقع بركتين وفي اذا صليت بركعة (قوله فولدتها) أى واحد اعدوا واحد نهر ويأتى محترزه ويحترز قوله ولم يدر الاول (قوله وثلاث تنزها) أى تباعد عن الحرمه نهر وفي القهستاني أى ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره اهـ قلت ومقتضاه انه اذا وقعت عليه طلاقه أخرى يجب عليه ديانة ان يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمه وان كان القاضي لا يحكم عليه بذلك بل يفتيه المفق بذلك ويدل على الوجوب بتعبير المصنف وغيره بالزوم لـ كن في الهداية والاولى أن يأخذ بالثنتين تنزها واحتياطا فاقامل وانما تلزمه الثلثان في القضاء لان وقوعهما غير محقق والحل كان ثابتا بتيقين فلا يزول بالاحتمال قبل ولو قال وأخرى تنزها كان أولى لايهام العبارة ان الثلثين غير الواحدة وان سلم فالتنزه انما هو بواحدة والاخرى قضاء (قوله ومضت العدة بالثاني) أشار الى أنه لا رجعة ولا ارث بجر (قوله فلا كلام) أى فانه يقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره من ان الطلاق المقارن الخ (قوله لانه منكر) أى لاطاقة الزائدة وهذا من فروع قوله وان اختلفا في وجود الشرط الخ (قوله وان تحقق ولادتهما معا الخ) لم يذكره المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت حصى وقعت واحدة وتوقفت الاخرى حتى يتبين حاله هندية عن البحر الزاخر ط (قوله يقع ثلثان قضاء الخ) لان العلامة ان كان أولا أو ثانيا طلاقا لثلاثا واحدة به وثنتين بالجارية الاولى لان العدة لا تنقض ما بقي في البطن ولدوان كان آخر يقع ثلثان بالجارية الاولى ولا يقع بالثانية شيء لان اليمين بالجارية انحلت بالاولى ولا يقع بالغلام شيء لانه حال انقضاء العدة وتردد بين ثلاث وثنتين فيحكم بالاقل قضاء وبالأكثر تنزها فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان أولا وقعت واحدة بأولهما ولا يقع بالثاني شيء ولا بالجارية الاخيرة لانقضاء العدة وان كانت الجارية أولا أو وسطا وقع ثلثان بها واحدة بالغلام بعدها أو قبلها فتردد بين ثلاث وواحدة (قوله لان الحمل اسم للكل) لانه اسم جنس مضاف فيعم كله فتح (قوله والمسئلة بحالها) أى ولدت غلاما وجارية (قوله لعمومها) أى فيقتضى أن شرط وقوع الواحدة أو الثنتين كون جميع ما في بطنها غلاما أو جارية ومثله ما في الفتح ان كان ما في هذا العنبر حنطة فهي طالق أو دقيقا طالق فاذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) أى ولصدق اللفظ فانه يصدق على الجارية والغلام انهما كانا في البطن ط وفي الجامع لو قال ان ولدت ولدا فانت طالق فان كان الذي تلدينه غلاما فانت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين لان المطلق موجود في التقييد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تاد الخ) لانه علقه بحدوث الحمل بعد اليمين ويتوهم حدوث الحمل قبل اليمين الى سنتين فوق وقع الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط بحر وتنقض العدة بالولد كفى كافي الحاكم وهو مخرج في ان الطلاق لم يقع بعد الولادة والام تنقص العدة

به ابل يقع قبلها بالحبيل الحادث بعد اليمين لانه المعلق عليه فقوله حتى تلد معناه يظهر بالولادة لا كثر من سنتين
 من وقت اليمين أن الطلاق قد وقع من أول الحبيل وانما اشترط كون الولادة لا كثر من سنتين من وقت اليمين
 ليحقق حدوث الحبيل بعد اليمين اذ لو كانت لاقل من ذلك احتمل حدوثه قبل اليمين فلا يقع بالشك ثم اذا ظهر
 بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحبيل فوق الحبيل محمول فلم يعلم وقت الوقوع الا أن يقال بوقوعه قبل
 الولادة بستة أشهر لتيقن الحبيل فيه وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا بحثه ح * (تنبيه) * هذه
 اليمين لا تحرم الوطء لكن يستحب أن لا يطأها الا بالاستبراء لتصور حدوث الحبيل كما في البحر عن المحيط وانما لم
 يجب الاستبراء لان حل الوطء أصل وحدث الحبيل موهوم كما أفاده ح (قوله تنقضي به العدة) في العبارة
 سقط والاصل عتقت لانه ولد تنقضي به العدة وعبارة الجوهرية هكذا اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق
 فولدت ولدا مبتاطا وكذا اذا قال لامتنه اذا ولدت ولدا فانت حرة فهو كذلك لان الموجد مولود فيكون
 ولدا حقيقة ويعتبر ولد في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولد فتحقق الشرط وهو
 ولادة الولد اه فقوله حتى تنقضي به العدة غاية لقوله ويعتبر ولد في الشرع وايسر معناه ما يطعمهم من
 الشرح من أن أم الولد تنجز به من العدة لان العدة تجب عقب الحرية والحرية معلقة بالولادة فهي واقعة
 عقبها فالولادة متقدمة على وجوب العدة عبر تنبيه فكيف تنقضي العدة بالولادة كما أفاده ح (قوله بتكرار
 الشرط) وذلك بان عطف شرط على آخر الجزاء نحو اذا قدم فلان واذا قدم فلان فانت طالق فانه
 لا يقع حتى يقدم لانه عطف شرط محض على شرط لاحكمه ثم ذكر الجزاء فيتمتع به ما فاضا راضيا واحدا
 فلا يقع الا بوجودهما فان نوى الوقوع باحدهما صحته نيته بتقديم الجزاء على أحدهما وفيه تعليل أو بان
 كرر أداة الشرط بغير عطف كان أ كالت ان لبست فانت طالق لا تطلق ما لم تلبس ثم تأكل فتقدم المؤخر
 والتقدير ان لبست فان أ كالت فانت طالق وكذا كل امرأة أتزوجها ان كالت فلان فهي طالق يقدم المؤخر
 فيصير التقدير ان كالت فلان فكل امرأة أتزوجها طالق وعلى هذا اذا قال ان أعطيتك ان وعدت ان
 سألتني فانت طالق لا تطلق حتى تسأله أولا ثم يعطيه لانه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال
 فكأنه قال ان سألتني ان وعدت ان أعطيتك كذا في الفتح وهذا اذا لم يكن الشرط الشافي مترتبة على الاول
 عادة وكان الجزاء متأخرا عن الشرطين أو متقدما عليهما والا كان كل شرط في موضعه كان أ كالت ان شربت
 فانت حرة حتى اذا شربت ثم أ كل لم يعتق وكذا ان دعوتني ان أجبتك أو ان ركب الدابة ان أتيتني بقر كل شرط
 في موضعه لانها اذا كانا متبنيين عرفا ضميرت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في
 موضعه لانه تحلل الجزاء بين الشرطين بحرف الوصل وهو الفاء فيكون الاول شرط لانعقاد اليمين والثاني
 شرط الحث كان دخلت الدار فانت طالق ان كالت فلان أو بشرط قيام الملك عند الشرط الاول لانه جعل شرط
 انعقاد اليمين كأنه قال عند الدخول ان كالت فلان فانت طالق واليمين لا تنعقد الا في الملك أو مضافة اليه فان
 كانت في ملكه عند دخول الدار صححت اليمين المتعلقة بالكلام فاذا كالت يقع والابان دخلت بعد الطلاق
 والعدة لم يصح وان كالت واذا دخلت الدار في العدة وكالت فيها طلقت والحاصل أنه اذا كرر أداة الشرط
 بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما لكن ان قدم الجزاء عليهما أو أخوه فالملك بشرط عند آخرهما وهو
 المأخوذ به أولا على التقديم والتأخير واسوسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على
 أحدهما مقدم الجزاء أو وسطه فان آخره توقف عليهما وان لم يكرر أداة الشرط فلا بد من وجود الشبطين قدم
 الجزاء عليهما وآخره بحر ملخصا وتسامه فيه (قوله أولا) عطف على حقيقة قال في البحر وأما الثاني أعني
 ما ليس بشرطين حقيقة وهو أن يكون فعلا متعلقا بشبطين من حيث هو متعلق بهما نحو ان دخلت الدار
 وهذه أو ان كالت أباع مروا بأبوسف فكذا فانما بشرط واحد الا ان ينوى الوقوع باحدهما فاشترط
 للوقوف قيام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان فعلا قائما بشبطين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمر

من وقت اليمين * قال ان
 ولدت ولدا فانت طالق أو حرة
 فولدت ولدا مبتاطا
 وعنتت * قال لام ولدت ان
 ولدت فانت حرة تنقضي به
 العدة جوهرية (علق)
 العتاق أو الطلاق ولو
 (الثلاث بشبطين) حقيقة
 بتكرار الشرط أولا كان
 جاء زيد وبكر فانت كذا
 (يقع) المعلق

مطلب فيما لو تكرر الشرط
 بعطف أو بدونه

مطلب لو تكررت أداة
 الشرط بلا عطف فهو على
 التقديم والتأخير

فكذا ان الشرط يحثهما اه (قوله ان وجد الشرط الثاني في الملك) احتراز عن الشرط الاول فانه على
التفصيل كما علمت وأما أصل التعليق فشرط صحة الملك أو الاضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيما بعد صحة
التعليق (قوله والمسئلة رباعية) لانها اما ان يوجد في الملك أو خارجة أو الاول فقط في الملك أو العكس فان
كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في الملك أولا وان كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان
الاول في الملك أولا اه ح فسفي قوله اذا جاء زيد وبكر فانت طالق اذا جاء أمعا وهي في ملكه أو طلقها
وانقضت عدتها فجاء زيد ثم تزوجها فجاء عمر وطالقت وان جاء بعد العدة قبل التزويج أو جاء زيد في العدة
وعمر وبعد هاقبل التزوج لا تطلق (قوله ولم يجب عليه العقر) أشار بنفي العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث
فان الواجب عليه النزع للحال والعقر بالضم مهر المرأة اذا وطئت بشبهته بالفتح الجر ح كفي الصحاح بحر
وقدم الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث) بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسمع وهو نادر
لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذ لم يتعد بحر عن الغاموس (قوله لان اللبث ليس بوطء) لان
الوطء أي الجماع ادخال الطرح في الفرج وليس له دوام حتى يكون ادوامه حكم ابتداءه كمن حلف لا يدخل
هذه الدار وهو فيها لا يحث باللبث بحر (قوله لم يصير به مراجعا) أي عند محله لانه فعل واحد فلا يسخره
حكم فعل على حدة وقال أبو يوسف يصير مراجعا لو جرد المس بشهوة وهو القياس نهى قال في البحر وخزم
المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقيل ينبغي أن يصير مراجعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في
المعراج وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور دليله اه (قوله في الطلاق الرجعي) أي فيما اذا كان المعلق
على الوطء طلاقا رجعا (قوله حقيقة أو حكما الخ) لا يصح جعله تعميما لقوله ثم أوجج ثانيا بعد قوله اذا أخرج
لانه بعد الانحراج لا يمكن تحريك نفسه الا بعد ايلاح ثان حقيقة فيصير مراجعا بالايلاح الثاني لا بالتحريك
فيتمتعين جعله تعميما لمجموع قوله أخرج ثم أوجج وعلى كل فقوله فيصير مراجعا بالحركة الثانية لا وجه
لتقيدها بالثانية الا أن تصور المسئلة بما اذا أوجج فقال ان جامعك فانت طالق فانه كما قال في البحر اذا لم ينزع
ولم يتحرك حتى نزل لا تطلق فان حرك نفسه طاقا وت يصير مراجعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) أي
فيما اذا علق الثلاث أو علق الامة ط لان البضع المحترم لا يخالف عن عقر أو عقر بحر (قوله لاتحاد المجلس)
أي لا يجب الحد بالايلاح ثانيا وان كان جماعا لم يفي من شبهة انه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو
قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان أوله غير موجب للحد فلا يكون آخره وجباؤه وان قال طنت أنها
على حرام وبهذا التدفع ما يقال انه ينبغي أن يجب الحد في العتق لانه وطء في ملك ولا في شبهته وهي العدة
بخلاف الطلاق لوجود العدة فأده في المعراج لكن روي عن محمد لو زني بامرأته ثم تزوجها في تلك الحالة فان
لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران مهر بالوطء أي لسقوط الحد بالعقد ومهر بالعقد وان لم يستأنف
الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلوة بعد العقد قال في النهر وهذا شكل على ما مر اذ قد جعل لا آخره
الفعل الواحد حكمه على حدة اه وأجاب ح تبعا للمعوي بأن هذا مروي عن محمد وذلك قوله فلا تنافي
واعترضه ط بما في البحر عقب هذه المسئلة من أن تخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت
عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الخامس للاشكال من أصله ان اعتبار ذلك في إيجاب الحد وثبوت الرجعة لان
حصوله مقدر للمهر بل فوقها لامن جهة كونه وطئا ولا يمكن اعتبار ذلك في إيجاب الحد وثبوت الرجعة لان
الخلوة لا توجب ذلك فانهم (قوله لان الشرط الخ) عبارة البحر لان الشرط لم يوجد لان التزويج علمه أن
يدخل عليهما من ينارعهما في الفراش ويزوجهما في القسم ولم يوجد (قوله وقبده) أي قيد الطلاق اذا نكحها
في عدة الرجعي بما ذكرنا من مفهوم التعاميل وقال ان هذه الواردة على المصنف يعني صاحب الكنز قلت
وقد يقال ان المراجعة في القسم موجودة حكما ولو لم يرد مراجعتها وقت الطلاق لاحتمال تعبير الارادة بعده
بارادة المراجعة كما لو تزوجهما في حال سفره أو حال نشوز الاولى فان الذي يظهر الوقوع وان لم توجد المراجعة

(ان وجد) الشرط (الثاني
في الملك والا لا)
الملك حالة الحدث والمسئلة
رباعية (علق الثلاث أو
العتق) لامتته (بالوطء)
حدث بالتقاء الحثانين
و (لم يجب) عليه (العقر)
في المسئلتين (باللبث) بعد
الايلاح لان اللبث ليس
بوطء (و) لذا (لم يصير به
مراجعا في) الطلاق
(الرجعي) الا اذا أخرج ثم
أوجج ثانيا (حقيقة أو حكما
بان حرك نفسه فيصير
مراجعا بالحركة الثانية
ويجب العقر لا الحد لاتحاد
المجلس (لا تطلق) الجديدة
(في) قوله للقدمية (ان
نكحتهما) أي فلانة (عليك
فهى طالق اذا نكح) فلانة
(عليها في عدة البائن) لان
الشرطه شاركتها في القسم
ولم يوجد (فلو) نكح
(في عدة الرجعي) أو لم يقل
عليك (طلقت) الجديدة
ذكره مسكين وقبده في
النهر بحثا بما اذا أراد
رجعتها والا فلا قسم لها

حقيقة وقت التزويج فتأمل (قوله كاسر) أي في باب القسم ح (قوله قال لها الخ) (١) شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في الهداية فصلا على حدة قال في الفتح وألحق الاستثناء بالتعليق لاشتراكهما في منع الكلام من إثبات موجهه إلا أن الشرط يمنع السكوت والاستثناء البعض وقدم مسئلة أن شاء الله لمشايمتها الشرط في منع السكوت وكذا أداة التعليق ولكنه ليس على طريقته لأنه منع إلى غاية والشرط منع إلى غاية تحقيقه كما يفيد كرم بنى تخيم أن دخلوا ولذا لم يورده في بحث التعليقات ولفظ الاستثناء اسم توقيفي قال تعالى ولا يستننون أي لا يقولون أن شاء الله والمشاركة في الاسم أيضا توجه ذكره في فصل الاستثناء (٢) وإنما يثبت حكمه في صيغ الخبر وإن كان أن شاء الله لا في الأمر والنهي فلو قال اعتقوا عبدي من بعد موتي أن شاء الله لا يعمل الاستثناء فلهم عتقه ولو قال بع عبدي هذا أن شاء الله كان للأمر بيعه وعن الحلواني كل ما يختص باللسان يهمله الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يختص به كالصوم لا يرفع له لو قال نويت صوم غد أن شاء الله تعالى له أدأوه تلك النية كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي أنه وارد في اللغة لا اصطلاحية فقط وفي حاشية البضاوي للخطابي من سورة الكهف الاستثناء (٣) يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كما نص عليه السيرافي في شرح الكتاب قال الراغب الاستثناء رفع ما يوجبه عموم سابق كقوله تعالى قل لا أحد فيما أوحى إلى تجرما على طاعهم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو رفع ما يوجب اللفظ كقوله امرأتى طالق أن شاء الله اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال أن شاء الله فقد استثنى اه وبأنى الخلاف في أنه باطل أو تعليق (قوله متصلا) احتراز عن المنفصل بأن وجد بين اللفظين فاصل من سكوت بلا ضرورة تنفس ونحوه أو من كلام لغوي كآتى وقيد في الفتح السكوت بالكثير وفي الخانية (٤) قال لزوجه أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا أن كان سكوته لاقطاع النفس أطلق ثلاثا والاتقع واحدة وفي أيام البرازية أخذ الوالي وقال بالله فقال مثله ثم قال لثلاثين يوم الجمعة فقال الرجل مثل مثله فلم يأت لم يحنث لأنه بالخطبة والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا فيما لو كان الحلف بالطلاق اه (قوله لا تنفس) أي وإن كان له منه بد بخلاف ما لو سكت قدر النفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء للفصل كذا في الفتح فعلم أن السكوت قدر النفس بلا تنفس كثير وإن السكوت للتنفس ولو بلا ضرورة عفو (قوله أو أمسك فم) أي إذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن فم (قوله لتأ كيد) نحو أنت طالق طالق أن شاء الله إذا قصد التأ كيد فإنه تقدم في الفروع قبيل السكيات أنه لو كرر لفظ الطلاق وقع السكوت فان نوى التأ كيد دين اه وكذا أنت حر أن شاء الله كافي البحر ح وبأنى تمام الكلام على ذلك (قوله أو تكميل) نحو أنت طالق واحدة وثلاثا أن شاء الله بخلاف ثلاثا واحدة أن شاء الله فيقع الثلاث كافي البحر لأن ذكر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس (قوله كانت طالق يازانية أو ياطالق أن شاء الله) مثالان لفيد الحد والطلاق على سبيل النشر المرتب قال في البحر وفي البرازية أنت طالق ثلاثا يازانية أن شاء الله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق ياطالق أن شاء الله وكذا أنت طالق ياصية أن شاء الله بصرف الاستثناء إلى السكوت ولا يقع الطلاق كانه قال يافلانة والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد كقوله ياطالق يازانية فالاستثناء على السكوت اه ح أقول في هذه العبارة تعريف وسقط فالاول في قوله وكذا أنت طالق ياصية فان صوابه ولو قال أنت طالق ياصية الخ كما عبر في الذخيرة لمخالفة حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله فالاستثناء على السكوت يخالف لقوله قبله يقع بصرف الاستثناء إلى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق وبصرف الاستثناء إلى الوصف أي ما وصف لها به من قوله ياطالق أو يازانية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حد فالصواب قوله في الذخيرة والاصل أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد فالاستثناء عليه نحو قوله يازانية أو ياطالق وإن كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على السكوت نحو قوله ياصية اه ثم أعلم أن هذا التفصيل نقله في الذخيرة بلهظ وفي نوادر أبي الوليد

كاسر (قال لها أنت طالق
أن شاء الله متصلا) لا تنفس
أو سعال أو جشاء أو عطاس
أو ثقل لسان أو أمساك فم
أو فاصل مفيد لتأ كيد
أو تكميل أو حد أو طلاق
أو نداء كانت طالق يازانية
أو ياطالق أن شاء الله صح
الاستثناء بزازية وخاتمة
بجمل الفواصل اللغو
كانت طالق رجعيا أن شاء
الله

(١) مطلب مسائل الاستثناء
والمشبهة

(٢) مطلب الاستثناء يثبت
حكمه في صيغ الخبر
لا في الأمر والنهي

(٣) مطلب الاستثناء يطلق
على الشرط لغة واستعمالا

(٤) مطلب قال أنت طالق
وسكت ثم قال ثلاثا تقع
واحدة

عن أبي يوسف الخ ونقل قبله عن ظاهر الرواية انصراف الاستثناء الى السكك بدون تفصيل وقال انه الصحيح
ومثله في شرح تقييه الجامع فامشى عليه في البرازية بخلاف الصحيح كما أوضحناه أول باب طلاق غير
المدخول به ما توافقنا قول الشارح هذا صرح الاستثناء فان المتبادر منه انصراف الاستثناء الى السكك أى
الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحيث لا يقع الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان لكن هذا مخالف لما مشى
عليه في البرازية كما علمت فلا يناسب عز والشارح المسئلة الى البرازية فافهم (قوله وقع) الاولى فانه يقع
وانما كان الفاصل هنا لعلنا لا فائدة في ذكر الرجعي لكونه مدلول الصيغة شرعا ط وانظر لم يجعل تأكيذا
أو تفسيراً كما قالوا في حرج أو حرد عتيق (قوله وقواه في النهر) اعلم أنه قال في القنية لو قال أنت طالق رجعي أو
بائناً شاء الله يستل عن نيته فان عني الرجعي لا يقع وان عني البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في البحر
وصوابه ان عني الرجعي يقع لعدم صحة الاستثناء للفاصل وان عني البائن لم يقع لصحة الاستثناء اه قال في النهر
أقول بل الصواب ما في القنية وذلك ان معنى كلامه أنت طالق أحد هذين وبهذا لا يكون الرجعي لغوا وان
نواه بخلاف ما اذا نوى البائن وأما البائن فليس لغوا على كل حال اه أقول لا يخفى ما في هذا الكلام من
عدم الالتئام والتناقض التام بيانه أن قوله وأما البائن فليس لغوا على كل حال يقتضي عدم الوقوع لصحة
الاستثناء ومساواته للرجعي الذي قال فيه انه لا يكون لغوا وان نواه وحيث لا يقع فيهما وهو خلاف ما في
القنية ومناقض لقوله بخلاف ما اذا نوى البائن فافهم ولذا قال ح ان الحق ما في البحر لانه اذا نوى الرجعي
فجعله أنت طالق تفيد فكان قوله رجعي أو بائناً الذي هو بمعنى أحد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائن
فان تلك الجملة لا تفيد فليكن قوله رجعي أو بائناً لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعي لغوا اذ كان
يكفيه أن يقول أنت طالق بائناً فافهم فتركيب صحيح لعمدة شرعا كفي احدي امرأتى طالق وحيث كان
مقصوده البائن وكان قوله أنت طالق غير مفيد للبائن فهو بخير بين أن يقول أنت طالق رجعي أو بائناً ونوى
البائن وبين أن يقول أنت طالق بائناً اه (قوله مسموعا) هذا عند الهندوان وهو الصحيح كفي البدائع
وعند الكرخي ليس بشرط (قوله بحيث الخ) أشار به الى أن المراد بالمسموع ما شأنه أن يسمع وان لم يسمعه
المنشئ لكثرة أصوات مثلا ط (قوله للشك) أى للشك في مشيئة الله تعالى الطلاق لعدم الاطلاع عليها ح
(قوله وان ماتت قبل قوله ان شاء الله) لان ما جرى تعليق لا تطليق وموتها لا ينافي التعليق لانه مبطل والموت
أيضا مبطل فلا يتنافيان فيكون الاستثناء صحيحا فلا يقع عاينها الطلاق كذا في التبيين ح (قوله وان مات
يقع) أى اذا مات الزوج وهو يرده يقع لانه لم يتصل به الاستثناء وتعلم ارادته بأن يذ كر لا خذ ذلك قبل
الطلاق كذا في النهر ح (قوله ولا يشترط فيه القصد) هو الظاهر من المذهب لان الطلاق مع الاستثناء
ليس طلاقا قال شهاب الدين حكيم رحمه الله وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة حالفني في
هذه المسئلة خلف بن أيوب الزاهد فرأيت أبا يوسف في المنام فساءلته فأجاب بمثل قولى وطالبته بالدليل فقال
أرأيت لو قال أنت طالق جفري على لسانه أو غير طالق أيقع قلت لا قال هذا كذلك برأية وفتح (قوله ولا
التلفظ بهما) أى بالطلاق والاستثناء (قوله أو عكس) أى كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء (قوله أو أزال
الاستثناء الخ) أشار به الى قسم رابع وهو ما اذا كتبها معا فانه يصح أيضا وان أزال الاستثناء بعد الكتابة
فافهم (قوله ولا العلم بعينه) فضاو كسكوت البكر اذا زوجه أبوها ولا تدوى أن السكوت رضا يخفى به العقد
عليها فتح (قوله من غير قصد) راجع لقوله ولا يشترط القصد وقوله جاهلا راجع لقوله ولا العلم بعينه ح
(قوله وأفتى الشيخ الرملي الشافعي الخ) اعلم أن هذه المسئلة مبنية عند الشافعية على ان من أخذ بقول
غيره معتمدا عليه لا يحنث وقرعوا عليه ما لو فعل المحلوف عليه معتمدا على افتناعه فبعدم حنث به وغلب على
ظنه صدقه لم يحنث وان لم يكن أهلا لا فتاء اذا المداوعلى غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية قالوا ومنه قول
غير الخالف له بعد حلفه الا أن يشاء الله ثم يخبره بان مشيئة غيره تنفعه في فعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر

وقع وبائنا لا يقع ولو قال
رجعي أو بائنا يقع بنيسة
البائن لا الرجعي قنية وقواه
في النهر (مسموعا) بحيث
لو قرب شخص اذنه الى فيه
يسمع فصحة استثناء الاصح
خانية (لا يقع) للشك (وان
ماتت قبل قوله ان شاء الله)
وان مات يقع (ولا يشترط)
فيه (القصد ولا التلفظ)
بهما فلو تلفظ بالطلاق
وكتب الاستثناء موصولا
أو عكس أو أزال الاستثناء
بعد الكتابة لم يقع عادية
(ولا العلم بعينه) حتى لو أفتى
بالمشيئة من غير قصد جاهلا
لم يقع خلافا للشافعي وأفتى
الشيخ الرملي الشافعي فبين
خالف على شيء بالطلاق
فأنشأ له الغير طانا صحته
بعدم الوقوع انتهى

مطلب فيما لو حلف وأنشأ
له آخر

الخبير اه و بهذا تعلم ما في عبارة الشارح من الخطأ لان قوله طائفاً بخصته حال من الضمير في له وهو مشروط
 بالاختيار كإحاطته بقوله بعدم الوقوع متعلق بقوله وأفتى (قوله ثالث الخ) اعلم أن المقرر عندنا أنه يحث
 بفعل المخوف عليه ولو مكرهاً أو مخطئاً أو ذاهلاً أو ناسياً أو ساهياً أو غمياً عليه أو مجنوناً فإذا كان يحث
 بفعله مكرهاً ونحوه فكيف لا يحث بفعله قصد مع ظن عدم الحث نعم مخرجوا في الاعتان بأنه لو حلف على
 ماض أو حال بظن نفسه صادقا لا يؤخذ فيها إلا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هناك فيقع
 الطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الخ) أما لو لم
 يكن بتلك الحال لا يجوز له الاعتماد عليهما كما في الفسخ وغیره قلت ومقتضى هذا المخرج ان من وصل في
 الغضب الى حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والالم يحتاج الى اعتماد قول الشاهدين انه استثنى مع أنه من
 أول الطلاق أنه لا يقع طلاق المدهوش وأفتى به الخبير الرملي فيمن طلق وهو مغتباط مدهوش لان
 الدهش من أقسام الجنون ولا يخفى أن من وصل الى حالة لا يدري ما يقول بان لا يقع مدهوش ولا يفهم معناه بحيث
 الجواب هناك بأنه ليس المراد بما هنا أنه وصل الى حالة لا يدري ما يقول بان لا يقع مدهوش ولا يفهم معناه بحيث
 يكون كالنائم والسكران بل المراد أنه قد ينسى ما يقول لا يستغل ذكره باستيلاء الغضب والله تعالى اعلم
 (قوله ويقبل قوله الخ) قال الخبير الرملي في حواشي المنع لم يذكر أهو بيمينه وكذلك صاحب البحر والنهر
 والكمال ولم أره لاحد وينبغي على ما هو المعتمد أن يكون بيمينه اذا أنكرته الزوجة وأما اذا لم تنكره فلا عين
 عليه اللهم الا اذا اتهمه القاضي اه (قوله ان ادعاه وأنكرته) أي ادعى الاستثناء ومثله الشرط كفي الفسخ
 وغيره وقيد بانكارها لانه محل الخلاف اذ لو لم يكن له منازع فلا إشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفسخ
 قلت لكن في التارخانية عن الملتقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسمعها أن تمكث من الوطء
 اه أي فيلزمها منازعته اذ لم تسمع قال في البحر ولو شهدوا بأنه طلق أو خالع بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثن
 تقبل وهذا مما تقبل فيه البيهقي على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب
 التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم تسمع منه غير كلمة الخلع والزوج يدعي الاستثناء فالقول له الجواب أنه قاله
 ولم يسمعه والشرط سماعه لا سماعهم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في النهر عقبه وفي فوائد
 شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي الفصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة
 الخلع كقبض البدل أو نحوه كافي جامع الفصولين قال في التارخانية والمراد ذكر البدل لاحقيقة الاخذ فعلى
 هذا اذا ذكر البدل وقت الطلاق والخلع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال
 الخبير الرملي أقول حيثما وقع خلاف وترجع لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان
 ما عداها ليس مذهبا لا صحابيا وأيضا كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فتطلب
 الخلاص منه فتفترى عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويفوض باطن الامر الى الله تعالى
 فتأمل وانصف من نفسك اه قلت الفساد وان كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون ان
 الاستثناء مبطل لليمين وانما يعلم ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى وأيضا فان دعوى الزوج بخلاف
 الظاهر فانه بدعوى الاستثناء يدعى ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من أن القول قوله في وجود
 الشرط كدخولها الدار مثلا فانه بعد قوله ان دخلت اذ اذ كانت طالق لم ينقض الموجب لاطلاق الابد وجود
 الدخول وهو ينكره والظاهر يشهد له أما ما بالظاهر خلاف قوله واذا عم الفساد ينبغي الرجوع الى
 الظاهر قال في الفتح نقل نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا أجابوا في دعوى
 الاستثناء في الطلاق أن لا يصدق الزوج الا بيمينه لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اه (قوله وقيل
 ان عرف بالصالح الخ) قائله صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه عنه آقا والذي عندي أن ينظر فان كان
 الرجل معروفا بالصالح والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقا

قلت ولم أره لاحد من
 علمائنا والله أعلم ولو شهدا
 بها وهو لا يدكرها ان كان
 بحال لا يدري ما يجري على
 لسانه لغضب جازله الاعتماد
 عليهما والالابجر (و يقبل
 قوله ان ادعاه) وأنكرته
 (في ظاهر المروي) عن
 صاحب المذهب (وقيل
 لا) يقبل الا بيمينه (وعليه
 الاعتماد) والفتوى احتياطاً
 لغلبة الفساد خاتمة وقيل
 ان عرف بالصالح فالقول له
 مطالب فيها وادعى الاستثناء
 وأنكرته الزوجة

له وان عرف بالفسق أو جهل حاله فلا تغلبه الفساد في هذا الزمان اه قات ولا يخفى ان هذا تحقيق للقول الثاني المقتضى به لان المشايخ عالمه بفساد الزمان أى فيكون الزوج منهما وإذا كان صالحا تنفي التهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا قولنا الثالث تدبر (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئته الخ) تعميم بعد تخصيص فان الباري عز وجل ممن لا يوقف على مشيئته وأفاد بالتمثيل ان المراد ما يعين من له مشيئة لا يوقف عليها كان شاء الانس ومن لا مشيئة له أصلا كان شاء الجدار أو أفاده ط (قوله فيما ذكر) متعلق بحكم والمراد بما ذكر التعليل بالمشيئة ح (قوله كذلك) أى كالمعلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا ان شرك) بأن علق بمشيئة الله تعالى مثلا ومشيئة من يوقف على مشيئته (قوله لم يقع أصلا) أى وان شاء زيد بحر (قوله ومثل ان الا) أى اذا قال الا ان شاء الله تعالى فهو مثل ان شاء الله ويحتمل أن يراد الا المركبة من ان الشرطية ولا النافية كفى قوله تعالى الاتفعلوه تكن فتنة * (تنبيه) * ذكر في الولوالجية رجل قال لأكله الاناسيا فكاهه ناسيا ثم كاهه اذا كراحت بخلاف الا أن أنسى فلا يثبت والفرق أنه في الاول أطلق واستثنى الكلام ناسيا فقط وفي الثاني وقت اليمين بالنسيان لان قوله الا أن بمعنى حتى فينتهى اليمين بالنسيان (قوله وان لم) أى ان لم يشأ الله تعالى فلو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين ان لم يشأ الله تعالى لا يقع شيء أما في الاولى فلا يستثناء وأما في الثانية فلا تألو أو وقعناه علمنا ان الله تعالى شاء لان الوقوع دليل المشيئة لان كل واقع بمشيئة الله تعالى وهو علق بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته جل وعلا فيبطل الإيقاع ضرورة بحر وتعمام الكلام على هذه المسئلة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أى ما شاء الله تعالى فلا يقع أما على كونها مصدرية ظرفية فظاهر للشك وأما على كونها موصولة اسميا فكذلك لان المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا تعلم فلا يقع اذا العصمة ثابتة بيقين فلا تزول بالشك أفاده في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك والوجه في عدم الوقوع ما ذكر في ان لم ط (قوله لولا أبوك الخ) انما كان هذا استثناء لان لولا تدل على امتناع الجزاء الذي هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الاب أو حسنها ط (قوله ذكر ابن الهمام في فتواه) كأن الشارح رأى ذلك في فتوى معزوة الى ابن الهمام لاننا لم نسمع ان له كتاب فتاوى والظاهر ان ذلك غير ثابت عنه لخالفته لما ذكره في فتح القدير حيث قال ويتراءى خلاف في الفصل بالذكر القليل فانه ذكر في النوارى لو قال والله لا أكلهم فلانا أسْتَغْفِرُ الله ان شاء الله تعالى هو مستثنى ديانته لا قضاء وفي الفتاوى لو أراد ان يحلف رجلا ويخاف ان يستثنى في السري يحلفه ويأمره ان يذكر عقب الحلف موصولا سبحانه الله أو غيره من الكلام والوجه ان لا يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا كما ترى صريح في ان نحو سبحانه الله عقب اليمين فاصل مبطل للاستثناء أما انه استثناء فلم يقل به أحد فافهم (قوله لانه تركيد) راجع لقوله حر حر قال في الفتح وقياسه اذا كرر ثلاثا بلا واو وان يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله حر وعقيق ففيه لف ونشر مرتب وانما لم يجعل حر وحر من عطف التفسير لانه انما يكون بغير لفظ الاول كلفي الفتح (قوله فانه تطليق الخ) اعلم ان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عندهما أى رفع لحكم الايجاب السابق وعند أبي يوسف تعليق ولهذا شرط كونه متصلا كسائر الشروط ولهما انه لا طريق للوصول الى معرفة مشيئته تعالى فكان ابطالا بخلاف بقية الشروط وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل أنت طالق ان شاء الله تعالى نعم تظهر فمرة الخلاف في مواضع منها ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لانه ابطال فلا يختلف وعنده يقع لان التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوبها ومنها ما اذا حلف لا يخلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا لا بطلان كما يأتي هذا ما قرره الزيلعي وابن الهمام وغيرهما ومثله في مواهب الرحمن حديث قال ويجعل أى أبو يوسف ان شاء الله للتعليق وهما لا بطلان وبه يفتي فلو قال ان شاء الله أنت كذا بلا فاء يقع على الاول ويانغى على الثاني اه لكن ذكر في متن الجمع عكس ذلك حيث

(وحكم من لم يوقف على مشيئته) فيما ذكر (كالانس والجن) والملائكة والجدار والجار (كذلك) وكذا ان شرك كان شاء الله وشاء زيد لم يقع أصلا ومثل ان الا وان لم واذا وما لم يشأ ومن الاستثناء أنت طالق لولا أبوك أولولا حسنك أولولا أنى أحبك لم يقع خانية ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في فتواه (قال أنت طالق نسائنا وثلاثا ان شاء الله أو أنت حر وحر ان شاء الله طاعت ثلاثا وعق العبد) عند الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه تركيدا للفصل بالواو بخلاف قوله حر أو حر وعقيق لانه تركيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء (وكذا) يقع الطلاق بقوله (ان شاء الله أنت طالق) فانه طالق عندهما تعليق عند أبي يوسف

مطلب مهم لفظ ان شاء الله هل هو ابطال أو تعليق

قال وان شاء الله أنت طالق يجعله تعليقا وهما تطابقا وحله في البحر على ما تقدم وفيه نظر فان مقابلة التعليق بالتطابق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي يوسف القائل بالتعليق والوقوع على قوله كما على أنه صرح بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب الدار أدري وصرح بذلك أيضا في شرح درر البحار حيث ذكر أولا أن أبا يوسف يجعله تعليقا لان المبطّل لما اتصل بالايجاب أبطّل حكمه ثم قال وجعله تخييرا لانه لما انتفى رابط الخلتين وهو الفاء بقي قوله أنت طالق منجزا اه وقال في التاترخانية وان قال ان شاء الله أنت طالق بدون حرف الفاء فهذا الاستثناء صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الولوالجية وبه نأخذ وفي المحيط وقال محمد هذا الاستثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء وبين ان أراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا الوجه في القدوري وفي الخانية لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف اه ومثله في الذخيرة وذكر في الخانية قبل هذا أول باب التعليق مثل ما مر عن الزياحي وغيره والحاصل أن أبا يوسف قائل بأن المشيئة تعليق ولكن اختلف في التخيير على قوله فقبل تلزم الفاء في الجواب كما في بقية الشرط فيقع بدونها وقيل لا فلا يقع وان محمدا قائل بأنهم ابطالوا واختلف في التخيير على قوله فقبل انما تكون ابطالا ان صح الربط بوجود الفاء في الجواب فلو حذف في موضع وجوبه وقع منجزا وهو معنى كونها حادثة للتطابق وقيل انها عنده لا ابطال مطلقا فلا يقع وان سقطت الفاء وأما أبو حنيفة فقبل مع أبي يوسف وقيل مع محمد وبهم هذا ظهر أن ما في البحر من أنه على القول بالتعليق لا يقع الطلاق اذ لم يأت بالفاء خلافا لما توهمه في الفتوح من أنه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التخيير ونظر أيضا أن ما في الفتوح من أن أبا يوسف قائل بأنهم لا ابطال وأنه صرح في الخانية بذلك فهو مخالف لما سمعته على أن الذي رأيته في الخانية التصريح بأنهم عنده لا تعليق وكذا ما فيه من أن ما في شرح الجمع غلط وتبهمه في النهر فهو بعيد لما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة وانصرح القدوري به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب الفتوح والبحر والنهر وغيرهم فاعتبرتم تحرير هذا المقام الذي زلت فيه أقدام الافهام (قوله لا اتصال المبطّل بالايجاب) على لقوله تعليق كما مر عن شرح درر البحار والمراد بالمبطّل لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت الفاء من جوابه كما مر عن التاترخانية فيلغوا الايجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع واستشكه في البحر بأن مقتضى التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الرابط وأجاب الرملي بما في الولوالجية من أن المقصود منه اعدام الحكم لا التعليق وفي الاعداد لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فانت طالق لان المقصود منه التعليق فادركا اه قات وهذا على أحد التخييرين وهو ما مشى عليه في الجمع وغيره أما على التخيير الآخر من عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزياحي وغيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس) يعني الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق لا في مسألة المتن أي فقبل انه ابطال عند أبي يوسف تعليقا عند أبي يوسف لا عندهما كما مر عن الزياحي وغيره فافهم (قوله وعلى كل الخ) أي سواء قبل ان التعليق أو لا ابطال قول أبي يوسف أو قول غيره فالفتى به عدم الوقوع فيما مشى عليه المصنف خلافا للفتى به (قوله لم يقع اتفاقا) اذ لا شك حينئذ في صحة التعليق (قوله وثمرته الخ) هذا الضمير لا مرجع له في كلامه لانه راجع الى أنه لو أنحر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاء في الجواب فهو ابطال عندهما تعليقا عند أبي يوسف وقدمنا ان ثمره الخلاف تظاهر في مواضع منها مسألة المتن وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كما قررناه سابقا ومنها هذه وبيننا ما في الخانية حيث قال ولو قال ان حلفت بطلائك فأنت طالق ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف ولا تطاق في قول محمد لان على قول أبي يوسف أنت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد ليس بيمين اه أي لانه عنده لا ابطال وقدمنا ان الفتوى عليه وبما ذكرناه علم ان الضمير في

لا اتصال المبطّل بالايجاب فلا يقع كالأخر وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالفتى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يأت بالفاء فان أتى بها لم يقع اتفاقا كما في البحر والشرنبلالية والقهستانى وغيرها فلا يحفظ وثمرته فمين حلف لا يخلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال (وبانت طالق بمشيئة الله أو برادته أو بحبته

قوله وقاله واجع الى مالو آخر الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالغاء الرابطة كان شاء الله فأنت طالق (قوله أو برضاء) الرضاء ترك الاستراض على الفاعل وان لم يكن معه محبة ط (قوله لان الباء للاصاق) أى هو المعنى الحقيقي لها فليصدق وقوع الطلاق بأحد هذه الاربعة وهى غيب لا يطلع عليها فلا تطلق بالشك ط (قوله وان أضافه) أى بالباء (قوله أى المذكور) جواب عن المصنف حيث أفرد الضمير ومرجه متعدد ط (قوله فيقصر على المجلس) أى مجلس علمه فان شاء فيه طلقت والاخرج الامر من يده (قوله كالمس) أى فى فصل المشيئة ح (قوله اذيراد بئله التخيير عرفا) أى فلا يصدق فى ارادة التعليق والظاهر أنه يصدق ديانة تأمل (قوله وان قال ذلك) أى المذكور من الالفاظ العشرة (قوله فى الوجوه كلها) أى سواء أضيفت الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه للتعليل) أى لتعليل الايقاع كقوله طالق لدخولك الدار فتح أى والايقاع لا يتوقف على وجود علمه كالمس فلا يرد ان المشيئة ونحوها غير معلومة ولا كون محبة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه أبغض الحلال اليه تعالى (قوله لان فى معنى الشرط) فيكون تعليقا بما لا يوقف عليه فتح قيل وفى قوله بمعنى الشرط اشارة الى أنه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال للدخول أنت طالق فى نكاحك فتزوجه اطلاقاً كقوله طالق مع نكاحك بخلاف ان تزوجتك تلويح أى لان الطلاق لا يكون الامتناع عن النكاح (قوله فانه يقع فى الحال) لانه لا يصح نفيه عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقا بأمر موجود فيكون ايقاعاً زيلعى (قوله ان نوى بها ضد العجز) أى نوى حقيقة انهماصة منافية للعجز فيكون تعليقا بأمر موجود أما لو نوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد يتدبر شيئاً وقد لا يتدبره (قوله والرؤية) الكثير فيها أن تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلبية رأى ومصدر الحامية الرؤى وقد يستعمل كل فى الآخر وهذا منه لان رؤيته طلاقها بالقلب لا بالبصر وحتى (قوله ثم العشرة) الاظهر فى التركيب أن يقول فالخامس ان العشرة الخ كمالا يخفى ح (قوله اما أن تكون بياء) ترك ان من التقسيم كترك المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها ابطال أو تعليق فى العشرة ان أضيفت الى الله تعالى وتعليق فيها ان أضيفت الى العبد قال فى البحر والحاصل أنه ان أتى بان لم يقع فى الكل اه يعنى اذا أضيفت الى الله تعالى فالاقسام حينئذ ثمانون اه ح قلت الذى ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاولى للتعليل وهذا وان ذكره مع الباء وفى لكهما بمعنى الشرط وأصل أدوان الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتعليل أصلاً ثم رأيت الزيلعى صرح بذلك حيث قال فالخامس ان هذه الالفاظ عشرة أو أربعة منها للتعليل وهى المشيئة وأنحواتها وستة ليست للتعليل وهى الامر وأنحواته الخ وعلى هذا فإذا أضيفت الى العبد بان الشرطية كانت الاربعة الاولى للتعليل فتتوقف على المجلس والستة الباقية للتعليل لا تتوقف عليه فقوله فى البحر لم يقع فى الكل أى لم يقع أصلاً ان أضيفت الى الله تعالى ولم يقع فى الحال ان أضيفت الى العبد فافهم لكن يرد على البحر كما قال ط أن هذا ينافى ما ذكره المصنف فى صورة العلم اذا أضيف اليه تعالى فانه يقع وعلمه بانه تعليق بأمر موجود فيكون تخييراً (قوله وعلى ما مر من العمادية) أى من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً أو عكس أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فهى مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لان ما فى البرازية صورة وهى كتابة الطلاق والاستثناء معا وما فى العمادية ثلاث صور وبضرب أربعة فى ستين تبلغ مائتين وأربعين وقد تزيد وذلك ان العشرة اما أن تضاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فهى سبعة تضرب فى العشرة تبلغ سبعين وعلى كل اما بان أو الباء أو اللام أو فى تبلغ مائتين وثمانين وعلى كل اما ان يتلفظ بالطلاق والاستثناء وما بعده أو يكتبها أو يعجزها بعد الكتابة أو يعجزو الطلاق أو الانشاء أو يتلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يعجزوا كتب فهى ثمانين فى مائتين وثمانين تبلغ ألفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى مشيئة الله تعالى حال الطلاق

أو برضاء) لا تطلق لان الباء للاصاق فكانت كالصاق الجزاء بالشرط (وان أضافه) أى المذكور من المشيئة وغيرها (الى العبد كان) ذلك (عليك كافيقة صر على المجلس) كالمس (وان قال بأمره أو بحكمه أو بقضائه أو بأذنه أو بعلمه أو بقدرة يقع فى الحال أضيف اليه تعالى أو الى العبد) اذيراد بئله التخيير عرفاً (كقوله) أنت طالق (بحكم القاضى وان) قال ذلك (باللام يقع فى الوجوه كلها) لانه للتعليل (وان) كان ذلك (بحرف فى ان أضافه الى الله تعالى لا يقع فى الوجوه كلها) لان فى معنى الشرط (الافى العلم فانه يقع فى الحال) وكذا القدوة ان نوى بها ضد العجز لوجود قدوة الله تعالى قطعاً كالعلم (وان أضاف الى العبد كان تعليقا فى الرابع الاول) وما يعناها كالهوى والرؤية (تعليل فى غيرها) وهى ستة ثم العشرة اما ان تضاف الله أو للعبد والعشرون اما أن تكون بياء أو لام أو فى فهى ستون وفى البرازية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح وعلى ما مر عن العمادية فهى مائة وثمانون وفى كيف شاء الله تطلق رجعية

مطلب أحكام الاستثناء
الوضعي

(أنت طالق ثلاثا الواحدة
يقع ثنتين وفي الاثنين
واحدة وفي الاثنين) يقع
(ثلاث) لان استثناء
الكل باطل ان كان بافظ
المصدر أو مساويه وان
يغيرهما كنسائي طوالق
الا هؤلاء أو الازينب وعمره
وهند وعبيدي أحرار الا
هؤلاء أو الاسالماء وغائما
وراشدا وهم الكل صح كما
سجي في الاقرار (وبعتبر)
في المستثنى كونه كالأد
بعضا من جملة الكلام لامن
جملة الكلام الذي يحكم
ببعثته وهو الثلاث ففي
أنت طالق عشرة الاتسع تقع
واحدة والثمانية تقع
ثنتان والاسبعا تقع ثلاث
ومتى تعدد الاستثناء بلا أو
كان كل اسقاطا مما يليه
فيقع ثنتان بأن طالق
عشرة الاتسعا اثمانية
الاسبعة ويلزم خمسة به
على عشرة الا ٨ الا ٧ الا
٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢
واحدة وتقريبه

مطلب فيما تعدد الاستثناء

وكيفية من المفرد والمتعدد والرجعي والباين لأصله فيقع أقله لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله)
أنت طالق ثلاثا الواحدة) شروع في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كاذ كره القهستاني
وفي البحر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التعليق بالمشيئة ووضع وهو المراد هنا وهو بيان بالأو واحد
أخواتها ما بعده الم بردهم الصدر ويطلب بخمسة بالسكة اختيارا وبالزيادة على المستثنى منه وبالمساواة
وباستثناء بعض الطاقة وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثنتين الثلاثا كافي الخاتمة اه لمخصا أي
لان اخراج الثلاث من احدي الثنتين لغو وفي الفتح عن المنتقى أنت طالق ثلاثا وثلاثا لا أربعافه ثلث
عنده لانه يصير قوله وثلاثا فصلا لغوا وعنده ما يقع ثنتان كانه قال سئنا الأربعة ولو قال ثلاثا الواحدة
أو ثنتين طو لب بالبيان فان مات قبله طلق واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنين واحدة)
عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحمد وتحقيق ذلك في الفتح (قوله لان
استثناء الكل باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء يكون جبر الصدر فان كان صح وعلى هذا تفرع
ما لو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنين الواحدة وقع ثنتان ثم
وهذا من تعدد الاستثناء واثني بيان وانما يبطل استثناء الكل لانه لا يبقى بعده شيء يصير متكامله
والاستثناء لم يوضع الا للتكامل بالباقي بعد الثاني لانه رجوع بعد التقرر كقبيل والاصح فيما يقبل
الرجوع كما لو قال أوصيت لفلان بثلث مالي الا ثلث مالي فأده في الفتح (قوله ان كان بافظ المصدر)
أي كالمثل به في المتن وكقوله نسائي طوالق الانسائي وعبيدي أحرار الاعبيدي كافي البحر وفي الفتح ولو
قال واحدة وثنتين الاثنين أو قال ثنتين واحدة الاثنين يقع الثلاث وكذا ثنتين واحدة
لانه في الاو ايسر اخراج الثنتين من الثنتين أو من الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف
ما لو قال واحدة وثنتين الواحدة حيث تطلق ثنتين لجهة اخراج الواحدة من الثنتين والاصل ان الاستثناء
انما ينصرف الى ما يليه واذا تعقب جملا فهو قيد لا خبر منها اه (قوله أو مساويه) نحو أنت طالق
ثلاثا الواحدة واحدة واحدة وأنت طالق ثلاثا الاثنين واحدة ونحو أنت طوالق الازينب وعمره
وهند وايسر له رابعة وأنت أحرار الاسالماء وغائما وراشدا وليس له رابع اه ح (قوله صح) أي
صح الاستثناء في هذه الامثلة وكذا قوله كل امرأتى طالق الا هذه وليس له سواها لاطلاق لان المساواة
في الوجود لا تمنع صحة ان هم وضعا لانه تصرف صبغي بحري يعني أنه ينظر فيه الى صيغة المستثنى منه فان عمت
المستثنى وغيره وضعا صح الاستثناء فان كل امرأة يعم في الوضع هذه وغيرها وكذا لفظ نسائي يعم المسميات
وغيرهن بخلاف أنت فانه لا يعم غير المسميات المحاطبات وبخلاف ما اذا لم يكن فيه عموم أصلا ومنه ما في الفتح
حيث قال ولو قال طالق واحدة واحدة واحدة الثلاثا بطل الاستثناء اتفاقا لعدم تعدد يصح معه اخراج
شيء اه وكذا ما في البحر لو قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة تقع الثلاث وكذا لو
قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة لانه ذكر كلمات متفرقة فيعتبر كل كلام في حق صحة
الاستثناء كانه ليس معه غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الا هذه ولو قال أنت طوالق الا هذه صح الاستثناء
اه (قوله تقع واحدة) ولو كان المعتبر ما يحكم ببعثته من العشرة وهو الثلاث لزم استثناء التسعة من الثلاث
في اغو ويقع الثلاث (قوله ومتى تعدد الاستثناء) أي وأممكن استثناء بعضه من بعض بخلاف
ما لا يمكن كقاموا الازيد الا بكر الاعمار فان حكم ما بعده الاول حكمه قال في الفتح وأصل صحة الاستثناء من
الاستثناء قوله تعالى الا آل لوط انا لنجوههم أجدين الامر أنه (قوله بلا أو) فان كان بالواو كان الكل
اسقاطا من الصدر ونحو أنت طالق عشرة الا خسرا والاثنا والواحدة تقع واحدة ح (قوله كان كل)
أي كل واحد من المستثنيات اسقاطا مما يليه أي مما قبله فالضمير المستتر في يليه عائد على كل والبارز على ما فهو
صلة بحرف على غير من هي له لكن اللبس مأمون لعدم صحة اسقاط الاكثر من الاقل فلا يجب ابرار الضمير اه ح

أن تأخذ العدد الاول

بيمينك والثاني بيسارك
والثالث بيمينك والرابع
بيسارك وهكذا تسقط
ما بيسارك مما بيمينك فما
بقي فهو الواقع (اخراج
بعض التطليق لغو بخلاف
ايقاعه فلو قال أنت طالق
ثلاثا الا نصف تطليقة وقع
الثلاث في المختار) وعن
الثاني ثنتان فقع وفي
السراجسية أنت طالق الا
واحدة يقع ثنتان انتهى
فكانه استثنى من ثلاث
مقدور (سألت امرأة الثلاث
فقال أنت طالق خمسين
طلقة فقالت المرأة ثلاث
تكفيني فقال ثلاث لك
والبواقي لصواحبك وله
ثلاث نسوة غيرها تطلق
الخاطبة ثلاثا لا غيرها أصلا)
هو المختار لصيرة البواقي
لغيرها يقع بصرفه لصواحبها
شيء (فسرور) في أيمان
الفتح ما لفظه وقد عرف
في الطلاق انه لو قال ان
دخلت الدار فأنت طالق
ان دخلت الدار فأنت طالق
ان دخلت الدار فأنت طالق
وقع الثلاث وأقره المصنف
ثمة * ان سكنت هذه البلدة
فأمر أنه طالق ونخرج فوراً
ونذاع امر أنه ثم سكتها قبل
العدة لم تطلق بخلاف فأنت
طالق فليحفظ * ان تزوجتك
وان تزوجتك فأنت كذا لم
يقع حتى يتزوجها مرتين
بخلاف ما لو قدم الجزاء
فليحفظ * ان غبت عنك

وبين ذلك في مسألة الطلاق ان تسقط السبعة من الثمانية يبقى واحد تسقطه من التسعة يبقى ثمانية
تسقطها من العشرة يبقى ثنتان (قوله أن تأخذ العدد الاول الخ) بيانه ان تعد الاول بيمينك أي الاول
والثالث والخامس والسابع والتاسع وهي تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدة وجلتها خمسة وعشرون
وتعد الاشغاع بيسارك أي الثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية وستة وأربعة واثنتان وجلتها
عشرون تسقطها مما باليمين يبقى خمسة قلت وله طريقة ثانية وهي اخراج الاوتار وادخال الاشغاع بأن تخرج
كل وتر من شفع قبله بيانه أن تخرج التسعة من العشرة يبقى واحد وتضمه الى الثمانية تصير تسعة أخرج منها
سبعة يبقى اثنتان تضمهما الى الستة تصير ثمانية أخرج منها خمسة يبقى ثلاثة تضمها الى اربعة تصير تسعة أخرج
منها ثلاثة يبقى اربعة تضمها الى الاثنين تصير ستة أخرج منها الواحد يبقى خمسة والطريقة الثالثة اسقاط كل
مما يليه كما مر بأن تسقط الواحد من الاثنين يبقى واحد أسقطه من الثلاثة يبقى اثنتان أسقطهما من الاربع
يبقى اثنتان أيضاً أسقطهما من الخمسة يبقى ثلاثة أسقطهما من الستة يبقى ثلاثة أيضاً أسقطهما من السبعة يبقى
أربعة أسقطهما من الثمانية يبقى أربعة أيضاً أسقطهما من التسعة يبقى خمسة أسقطهما من العشرة يبقى خمسة
(قوله فهو الواقع) أي المقرب ط (قوله وعن الثاني ثنتان) لان التطليقة لا تجزأ في الايقاع فكذا في
الاستثناء فكانه قال الواحد والجواب ان الايقاع انما لا يجزأ المعنى في الموقع وهو لم يوجد في الاستثناء
فيجوز فيه فصار كلامه عبارة عن تطليقتين ونصف فتطلق ثلاثا كذا في الفتح وحاصله ان ايقاع نصف الطلقة
مثلا غير متصور شرعا فكان ايقاعا للكل بخلاف استثناء النصف فانه ممكن لكنه ياغولان النصف الباقي تقع
به طلقة قلت والاقرب في الجواب انه لما أخرج نصفه حكم السك والأي نصفا كذلك أوقفنا عليه طلقة بما
أبقى ولم يصح اخراجه لانه لو صح لزوم اخراج طلقة حكمية من طلقة حكمية فيلغو (قوله فكانه استثنى من
ثلاث مقدور) قلت وجهه ان لفظ طالق لا يحتمل الثنتين لان ما عدد محض بل يحتمل الفرد الحقيقي أو الجنس
أعني الثلاث والاول لا يصح هنا لانه يلزم منه الغاء الاستثناء فتعين الثاني فافهم (قوله في أيمان الفتح) خبر
عن ما وليس نعمت الفروع لان الفرع الاول فقط في أيمان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعني بدخول
واحد كما تدل عليه عبارة أيمان الفتح حيث قال ولو قال لا امر أنه والله لا أقربك ثم قال والله لا أقربك فقربها
مرة لزمه كفارتان اه والظاهر انه ان قوى التأكيدين ح قلت وتصور المسئلة بما اذا ذكر لكل
شرط جزاء فلو اقتصر على جزاء واحد ففي البرازية ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبعدي
حروهما واحدا فالتقياس عدم الخنث حتى تدخل دخلتين فيها والاستحسان يحنث بدخول واحد ويجعل
الباقى تكرار او اعادة اه ثم ذكر اشكالاً وجوابه وذكر عبارته بتمامها في البحر عند قوله والمالك يشترط
لاخر الشرطين وقوله وهما واحد أي الداران في الموضعين واحد بخلاف ما لو أشار الى دارين فلا بد من
دخولين كليهما ظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبني على قول ضعيف كما حققناه عند قوله وزوال الملك لا يملك
اليمين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزاء) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بخلاف ما لو لم يؤخر الجزاء
وكلاهما صحيح وأما ما في بعض النسخ بخلاف ما لو أنجز الجزاء فقال ح صوابه قدم الجزاء ومع ذلك فقد ترك
ما اذا وسطه قال في النهر وفي المحيط لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك فأنت طالق لم يقع حتى يتزوجها
مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزاء أو وسطه اه كلام النهر وفصله في الفتاوى الهندية فقال وان كرر
بحرف العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو متى
تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك
فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طالق بكل واحد من التزوجين (قوله
ان غبت عنك الخ) أقول المسئلة ذكرها في البحر عند قول السكوني زوال الملك بعد اليمين لا يملكها ونصه
في القنية لو قال لها أمرك بيدك ثم اختلعت منه ونظر قائم تزوجها في بقاء الامر بيسدها روايتان والصحيح

أربعة أشهر فأمرك بيسدك ثم
استلعت لالانه تجيزو الاول
تعلق * دعاها للوقاع
فأبت فقال متى يكون
فقلت غدا فقال ان لم تفعلى
هذا المراد غدا فأنت كذا
ثم نسيه حتى مضى الغد
لا يقع * حلف ان لا يأتيها
فاستلقى فاعت غامعت ان
مستيقظا حنت * ان لم
أشبعك من الجماع فعلى
انزالها * ان لم أجامعك ألف
مرة فكذا فعلى المبالغة
لا العدد * وان وطئتك
فعلى جماع الفرج وان
قوى الدوس بالقدم حنت
به أيضا * له امرأة جنب
وحائض ونفساء فقال
أخبئك طالق طلقت
النفساء وفي أخشكن
طالق فعلى الحائض * قال
لى اليك حاجة فقال امرأته
طالق ان لم أقضها فقال هى
أن تطلق امرأتك فله أن
لا يصدقه * قال لاصحابه ان لم
أذهب بكم الليلة الى منزلى
فامرأته كذا فذهب بهم
بعض الطريق فأخذهم
العسس فحبسهم لا يحنت
* ان خرجت من الدار
الاباذنى فخرجت لحريقها
لا يحنت * حلف لا يرجع
الدار ثم رجع لشيئ نسيه
لا يحنت * حلف ليخرجن
ساكن داره اليوم
والساكن ظالم فان لم يمكه
اخرجه

مطلب الميمين تخصص
بدلالة العادة والعرف

انه لا يبقى قال ان غبت عنك أربعة أشهر فأمرك بيسدك ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عادت الى الاول
وغاب عنها أربعة أشهر فلها أن تطلق نفسها اه والفرق بينهما أن الاول تجيز للتخيير فيه بطل بزوال الملك
والثاني تعليق التخيير فكان يمينا فلا يبطل اه كلام البحر وبه تعلم ما فى كلام الشارح من الاجاز المخل
والحاصل أن التخيير يبطل بالطلاق البائن اذا كان التخيير منجزا بخلاف المعلق وهذا ما وفق به فى
الفصول العمادية بين كلامهم كحذرناه قبيل فصل المشيئة (قوله لا يقع) لان الحنت شرطه أن يطلب منها
غدا وتعتنع ولم يطلب بحر ونحوه فى التارخانية عن المنتقى قلت ومقتضاه ان النسيان لا تأثير له هنا لكن
سبأنى فى الايمان بأن تعليله امكان البر شرط لبقاء الميمين بعد انعقادها كالمو شرط لان عقادها خلافا
لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان امكان البر محقق بالتذكرة على انه يلزم أن يكون النسيان عذرا فى عدم الحنت
فى غير هذه الصورة أيضا وهو خلاف المنصوص فافهم (قوله ان مستيقظا حنت) لانه يسمى اتيانا منه قال
تعالى فاتوا حرثكم أنى شئتم (قوله فعلى انزالها) أى تنعقد الميمين على أن يجامعها حتى تنزل لأن شبعها يراد به
كسر شهوتها به (قوله فعلى المبالغة لا العدد) فلا تقدر لذلك والسبعون كثير خانية والظاهر ان محله ما لم
ينو العدد فان نواه عملت نيته لانه شدد على نفسه ط (قوله حنت به أيضا) أى كما يحنت بالجماع فلا يصح
نفيه المعنى المتبادر ويؤخذ بما نواه لانه شدد على نفسه فافهم ما فعل حنت به بيقى لوفعل كلامهم ما هل يحنت
مرتين الظاهر نعم وينبغى أن لا يحنت فى الديانة الا بما نوى قال ط ولو قال ان وطئت من غير ذكرا امرأه ولا
ضميرها فهو على الدوس بالقدم هو اللغة والعرف وذلك باتفاق أصحابنا ومحله ما لم ينو الجماع والاعلمت نيته
فيما يظهر (قوله له امرأه الخ) لانه مناسبة لها فى هذا الباب اذ ليس فيها تعليق وقوله طلقت النفساء لعل
وجهه أن الحديث قديطلق على المستكره ويحبه كالثوم والبصل ودم النفساء منتن لطول مكثه (قوله فعلى
الحائض) لعل وجهه النهى عنه فى القرآن نصا أو كثرة وزيادة أو فاته ومنه غيب فاحش ثم رأيت فى البحر
عن القنية علق له بقوله لانه نص (قوله فله أن لا يصدقه) ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا
يصدق على غيره بحر عن المحيط ولا يقال ان هذا مما لا يوقف عليه الامنه فالقول له كقوله لها ان كنت تحبين
فقلت أحب لان ذلك فيما اذا كان المعلق عليه من جهة الزوجة لا من جهة أجنبي كما قدمناه وأفاد أنه لو صدقه
حنت (قوله لا يحنت) ينافى ما يأتى قريبا من أن شرط الحنت ان كان عدما وبجرح حنت اه ح وأصله
لصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فعدم الحنت لوجود البر ويشهده ما يأتى متنا فى
الايمان لا يخرج أولا يذهب الى مكة فخرج يريد بها ثم رجع حنت اذا جاوز عمران مصره على قصدها اه
فان عدم الحنت فيها لوجود المحلوف عليه ط قلت وذكري فى الخانية فتخرج عدم الحنت فى مسئلة العسس على
قول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا حلف ليشتر من الماء الذى فى هذا الكوز اليوم وأهرقه قبل مضى اليوم لا يحنت
عندهما اه وفى الذخيرة ما يدل على أن فى المسئلة خلافا (قوله فخرجت لحريقها لا يحنت) وكذا لو خرجت
للغرق لان الشرط ان يروج بغير اذنه بغير الغرق والحرق بحر أى لان ذلك غير مراد عرفا فلا بدخل فى الميمين
وكذا يتقيد ببقاء النكاح كما سبأنى فى الايمان وعلله فى الفتح هناك بأن الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل
السلطان اذا حلف انسانا ليرفعن اليه خبر كل داعر فى المدينة كان على مدة ولا يتسه ولو أبا نهم سأم تزوجها
فخرجت بلا اذن لا تطلو وان كان زوال الملك لا يبطل الميمين عندنا لانهم لم تنعقد الا على بقاء النكاح اه
ومثله تحليف رب الدين الغريم أن لا يخرج من البلد الا باذنه تقييد بقيام الدين كما سبأنى هناك ان شاء
الله تعالى (قوله حلف لا يرجع الخ) فى الخانية رجل خرج مع الوالى فحلف ان لا يرجع الا باذن الوالى ففسق
من الحالف شئ فرجع لاجله لا يحنت لان هذا الرجوع مستثنى من الميمين عادة اه أى لان المحلوف عليه
هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه فاذا رجع لحاجة على نية العود لم يتحقق المحلوف عليه والحاصل أن
هذه المسئلة التى قبلها اتخصصت الميمين فيها بدلالة العادة والعادة مخصوصة كما تقررى كتب الاصول ونظائر

ذلك ما في الخائفة أضرار جل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته
لا يحنث أن لم يكن هناك سبب يدل عليه لأن الناس لا يريدون بهذا النهي عن جماع امرأته عادة كما
لا يراد به النهي عن الأكل والشرب وفيها أيضا انهمته امرأته بجارية خلف لا يحسبها تصرف إلى المس
الذي تكره المرأة وكذا لو قال أن وضعت يدي على جاري فحس حرة فضر به ما وضع يده عليها لا يحنث أن
كانت عيسته لاجل المرأة أولا مردل على أنه يريد الوضع لغير الضرب اه قلت ومثله فيما يظهر ما ذكره
بعض محققى الحنابلة فيمن قال لزوجه ان قلتى كلاما ولم أقل لك مثله فأنت طالق فقالت له أنت طالق ولم
يقبل لها مثله من أنها لا تطلق لأن كلام الزوج مخصص بما كان سببا أو دعاء أو نحوه اذ ليس مراده أنها لو
قالت اشترى ثوبا أن يقول لها مثله بل أراد الكلام الذي كان سبب حلفه اه (قوله فاليمين على التلفظ
باللسان) كذا في القنية والحاوي للزاهدى معزى بالو بروى ولعله محمول على ما إذا كان الحالف عالما وقت
الحلف بأنه لا يمكنه إخراجها بالفعل فينصرف إلى التلفظ بقوله أخرج من دارى ولو حمل على اليمين المؤقتة كفى
لاشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه لكان ينبغي عدم الحنث بضمى اليوم وإن لم يقبل له أخرج ولعله لم
يحمل عليها لكان صرف اليمين إلى التلفظ المذكور بقرينة العجز عن الحقيقة كالحالف لا يدع فلانا يسكن
في هذه الدار فقد قالوا إن كانت الدار ملكا للحالف فالمنع بالقول والفعل والاقبال القول فقط أى لأنه لا عاك
منعه بالفعل ومثله ما لو كان آخر الدار فقد صرحوا بأنه يبر بقوله أخرج من دارى ووجهه أن المستأجر
ملك المنافع فصار الحالف كالاجنبي الذي لا ملك له في الدار وأما ما سيذكره الشارح آخر كتاب الإيمان
حيث قال لا يدخل فلان داره فمينه على النهي أن لم يملك منعه والافعل على النهي والمنع جميعا فهو مضاف لما
رأيت في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل في حلفه لا يدعه أولا يتركه في الولو الجنية قال أن أدخلت
فلانا بيتى أو قال أن أدخل فلان بيتى أو قال أن تركت فلانا يدخل بيتى فامرأته طالق فاليمين في الأول على أن
يدخل بأمره لأنه متى دخل بأمره فقد أدخله وفي الثاني على الدخول أمر الحالف أولم يأمره علم أولم يعلم لأنه
وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف لأن شرط الحنث الترتل للدخول ففى علم ولم يمنع فقد ترك
اه ومثله في إيمان الجرح من المحيط وغیره فتعليه للثانى بانه وجد الدخول صريح في انعقاد اليمين على نفس
فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله انتفعن كذا فهو حالف فاذا لم يفعل له الخاطب حنث الخ فعمل
آه في حلفه لا يدخل فلان داره يحنث بدخوله وإن نهاه الحالف لانه وجد شرط الحنث بخلاف لا يتركه يدخل
فان فيه التفصيل المار ولو جرى هذا التفصيل في الحلف على فعل الغير لزم أنه لو قال أن أدخل فلان دارى
فأنت طالق أنه لو نهاه عن الدخول ثم دخل لا يقع الطلاق وأنه لو قال والله لتفعلن كذا وأمره بالفعل فلم
يفعل لا يحنث وقد يجب بحمل قول الشارح في الإيمان فمينه على النهي أن لم يملك منعه على ما ذكره هنا
من كون المخوف عليه ظاهرا بقرينة أن فرض المسئلة في الحالف على دار الحالف فلا يمكن حله على التفصيل
المذكور فيما إذا كانت الدار ملك الحالف أو ملك غيره وسواء أتى أن شاء الله تعالى زيادة تحرير لهذا المحل في
الإيمان وإنما تعرضنا لذلك هنا لأن بعض محشى الاشباه اغتر بعبارة الشارح المذكورة في الإيمان
فاقتى بعدم الحنث بعدم الدخول في قوله لا يدخل فلان دارى وهو ما اشتهر على السنة العوام من أنه لا يحنث
في الحالف على ما لا يملكه وليس على إطلاقه فتنبه لذلك (قوله ان لم تجبى) بفعل المؤنثة المخاطبة ليناسب قوله
فأنت طالق ح (قوله الساعة) راجع اليهما وقيد بهما لأن المطلقة لا يحنث فيها إلا بالباس بنحو موت
الحالف أو ضياع الثوب ط (قوله لا يحنث) لعدم إمكان الروقيل يحنث فيها ط عن البحر قلت وفي
الخائفة قال لامرأته ان لم تجبى جماع كذا غدا فأنت طلق فبعثت المرأة به على يد انسان فان كان نوى
وصول المتاع اليه غدا لا يحنث لانه نوى محتمل الغطه وان لم ينو شيئا أو نوى جالها بنفسها حنث ولا يكون اليمين
على الوصول إلا بالنية اه (قوله بطل اليمين) لانه بعد ابرائهم منه لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب

مطلب لا يدع فلانا يسكن
في هذه الدار

فاليمين على التلفظ باللسان
ان لم تجبى بفلان أو ان لم
تردى ثوبى الساعة فأنت
طالق فجاء فلان من جانب
آخر بنفسه وأخذ الثوب
قبل دفعها لا يحنث كذا ان
لم أدفع اليك الدينار الذى
على رأس الشهر فكذا
فأمرته قبل رأس الشهر
بطل اليمين بلى ما يكتب

في التعاليق متى نقلها أو تزوج عليها (٥٦٣) وأبرأته من كذا أو من باقى صداقها فلا يدفع لها لئلا تبطل الظاهر لا نصريحهم بعهدة براءة

الاسقاط والرجوع بما دفعه
* حلف بالله أنه لم يدخل هذه
الدار اليوم ثم قال عبده حران
لم يكن دخلا لا كفارة ولا
يعتق عبده اما لصدقه اولانها
تموس ولا مدخل للقضاء في
اليمين بالله حتى لو كانت
يمينه الاولى يعتق أو طلاق
حنث في اليمينين لسخولها
في القضاء * أخذت من ماله
درهما فاشتريته لحا وخطاه
الحام بدراهمه وقال
زوجها ان لم تردني اليوم
فانت كذا اغيبت ان تأخذ
كيس الحام وتسلمه للزوج
قبل مضي اليوم والاحت
ولوضاع من الحام فحالم يعلم
انه أذيب أو سقط في البحر
لا يحنث * حلف ان لم أكن
اليوم في العالم أو في هذه الدنيا
فكذا يحبس ولو في بيت
حتى يمضي اليوم ولو حلف
ان لم يخرج من بيت فلان غدا
فقيده ومنع حتى مضى الغد
حنث وكذا ان لم أخرج من
هذا المنزل فكذا فقيده
أو ان لم أذهب بك الى منزلي
فأخذها فغيرت منه أو ان
لم تحضري الليلة منزلي فكذا
فغنها أو بها حنث في المختار
بخلاف لا أسكن فاعلق
الباب أو قيده لا يحنث في
المختار قلت قال ابن الشحنة
والاصل انه متى عجز عن شرط
الحنث حنث في العدمي
لا الوجودي قال في النهر

في التعاليق) أي ما يكتبه الزوج على نفسه عند خوف المرأة من نقلها أو تزوج عليها (قوله متى نقلها الخ)
جواب متى يحذوف أي فهمي طالق وقوله وأبرأته بالواو العاطفة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله فلا يدفع
لها الكل) أي كل الدين المعبر عنه بقوله من كذا أو كل باقى الصداق (قوله هل تبطل) أي اليمين المذكور
ووجه التوقف أن الطلاق معلق على شرطين وهما النقل والبراء أو الزوج والبراء فإذا وجد أحدهما
فلا بد من وجود الآخر وهو البراء مع أن المبرأ عنه قد دفعه لها (قوله انصريحهم الخ) قال في الاشباه
البراء بعد قضاء الدين صحيح لان السقاط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما آذاه إذا أبرأه
براءة اسقاط وإذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف فيما إذا أطلقها وعلى هذا الوفاق طلاقها ببراءتها
عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فإذا أبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها اهـ والحاصل أن الدين
وصف في ذمة المديون والدين يقضى بمثل أي إذا أوفى ما عليه لغرضه ثبت له على غيره بمثل ما لغرضه عليه
فيسقط المطالبة فإذا أبرأه غرضه براءة اسقاط سقط ما بذمته لغرضه فثبت له مطالبة غيره بما أوفاه فقد
صحبت البراءة بعد الدفع فلا تبطل اليمين بل يتوقف الوقوع على البراءة بخلاف ما إذا أبرأه براءة استيفاء لانها
بمعنى اقراره باستيفاء دينه بأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه المديون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وأما
لو أطلق فينبغي في زماننا حاليها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله حلف بالله أنه لم يدخل) كذا في بعض
النسخ وفي بعضها لا يدخل والصواب الاول لانه على الثاني تكون اليمين منعقدة لكونها على المستقبل
وفرض المسئلة فيما إذا كانت على الماضي لتناقض اليمين الثانية في البحر عن المحيط من باب الايمان التي
يكذب بعضها بعضها حلف بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حران لم يكن دخلها اليوم
لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقاً في اليمين بالله تعالى لم يحنث ولا كفارة وان كان كاذباً فهمي عين
الغموس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا مدخل لها في القضاء فلم يصرفها مكذباً بشرعاً ولم يتحقق شرط
الحنث في اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى يعتق أو طلاق حنث في اليمين لان
لها مدخل في القضاء اهـ (قوله حنث في اليمينين) لانه بكل زعم الحنث في الاخرى كما يأتي في باب عتق
البعض اهـ ح (قوله ولو وضاع من الحام الخ) هذا نقله في البحر عن الخانية في اليمين المطلقة عن ذكر
اليوم ثم قال ومفهومه أنه اذا لم يمكن رده فانه يحنث فعلم به أن قولهم يشترط لبقاء اليمين امكان البراءة هو في
المقيدة بالوقت فعدمه مبطل لها أما المطلقة فعدمه موجب للحنث اهـ وحاصله أنه اذا كانت اليمين مقيدة
بالوقت يحنث بحضه الا اذا عجزت عن رده بمان ضاع أو أذيب أو أكلت كانت مطلقة فلا يحنث وان ضاع مادام حيا
لا مكان وجدانه أو أكلت أو أذيب أو سقط في البحر فانه يحنث لتعذره الرد به تعلم ما في كلام
الشارح (قوله ان لم أكن الخ) كذا في البحر عن الصيرفية وقد راجعت عبارة الصيرفية فرأيت فيها ان
أكن بدون لم وهو الصواب (قوله يحبس الخ) سواء حبسه القاضي أو والي لان الحبس يسمى نفيماً قال تعالى
أو ينفوا من الارض بحر عن الصيرفية أي فان الآية بحجولة عندنا على الحبس ٣ ورأيت في بعض الكتب
أن الوزير ابن مقلة لما حبسه الرازي بالله سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة أنشد قوله

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها * فلسنا من الموتى نعد ولا الاحياء

اذا جاءنا السجبان يوما للحاجة * فرحنا وقلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله لا يحنث في المختار) لانه مسكن لاسا كن وشرط الحنث هو السكى وانما تكون السكى بفعله اذا
كان باختياره بخلاف ان لم أخرج ونحوه لان شرط الحنث عدم الفعل والعدم يتحقق بدون الاختيار فأما
في الذنيرة وأفاد أيضاً ان الخلاف فيما إذا أغلق الباب لا فيما إذا منع بغيره ومثله في البحر وصرح به في
البرازية وحاصله أنه لو كان المنع حسياً لا يحنث بخلاف ولو كان بغيره لا يحنث أيضاً في المختار وقيل يحنث
(قوله والاصل الخ) ٣ عبارة ابن الشحنة والاصل أن شرط الحنث ان كان عديمياً وعجز عن مباشرة

فالمختار الحنث وان كان وجوديا وعجزا لمختار عدم الحنث اه قلت والظاهر أن الضمير في قوله مباشرة
 يعود الى شرط البر لا شرط الحنث لان العجز عن الشيء فرع عن تطلبه والخالف انما يطلب بشرط البر فيحصله
 أو يعجز عنه فكان على الشارح أن يقول متى عجز عن شرط البر فافهم هذا وقد استشكل في البحر فرعين
 أحدهما مسألة العسس المارة والثاني ما في القنية ان لم أعمل هذه السنة في المزارعة بنهما ففرض ولم يتم حنث
 ولو حبسه السلطان لا يحنث اه قال فان الشرط فهما لعدم وقد أثر فيه الحبس اه قلت أما مسألة
 العسس فقد مر الجواب عنها وأما مسألة القنية فالظاهر أنهم امنية على خلاف المختار وهو عدم الحنث فيما
 اذا كان المنع غير حسي فإذا فرق بين المنع بالمرض والمنع بحبس السلطان لان الحبس اغلاق لباب الحبس
 فهو منع غير حسي بخلاف المرض فإنه كالقيد فهو منع حسي لكن في أيمان البرازية من الخامس عشر ان لم
 تحضر بني الليلة فكذا فقيدت ومنعت منعا حسيًا ذكر الفضلي أنه يحنث والاصح أنه لا يحنث فقد صح
 عدم الحنث في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة أن المختار الحنث ولم يقيد بكونها منعت منعا حسيًا فالظاهر
 أنه ترجع لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المار لان الشرط هنا عدمي ويكون التفصيل بين المنع الحسي
 وغيره ما صفا فيما اذا كان الشرط وجوديا ويكون ما في القنية والبرازية مبنيا على اجرائه في العدمي أيضا والله
 اعلم * (تنبيه) * اعلم أنهم صرحوا بأن فوات المحل يبطل اليمين وبأن العجز عن فعل المحلوف عليه يبطلها أيضا
 لوموقفة لا لومطابقة وبأن امكان تصور البر بشرط لا انعقادها في الابتداء مطلقا بشرط لبقائهم في الوقت وعلى
 هذا فقولهم في إيشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه لا يحنث وجهه أنهم لم تنعقد لعدم امكان البر ابتداء
 وفيما لو كان في ماء فصب تبطل لعدم امكان البر بعد انعقادها والعجز فيه ناشئ عن فوات المحل وفي ان لم
 أنحرج ونحوه فقيد ومنع يحنث لان العجز لم ينشأ عن فوات المحل لان المحل فيه هو الخالف أو المرأة ونحو ذلك
 وهو موجود بخلاف الماء الذي صب فاذا لم يخرج تحقق شرط الحنث لبقاء المحل وان عجز حقيقة لا مكان
 البر عقلا بان بطلانها لحابس له كافي قوله ان لم أمس السماء اليوم فإنه يحنث بعرضه لانه وان استحالة عادة لكنه
 في نفسه ممكن لانه وجد من بعض الانبياء بخلاف ما لوصب الماء لان عود الماء المحلوف عليه غير ممكن أصلا وفي
 لا أسكن فقيد ومنع لا يحنث لان شرط الحنث وجودي وهو سكناه بنفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكرام
 والمنع بأن ينسب لغيره وهو المكروه بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الحنث عدمي وهو لا يمكن اعدامه
 بالاكرام لتحقيق المكروه بالفتح وهذا معنى قولهم الاكرام يؤثر في الوجودي لافي العدمي فصار الحاصل
 أنه اذا كان شرط الحنث عدميا فان عجز عن شرط البر بطلان محله لا يحنث وان مع بقاء المحل حنث سواء كان
 المانع حسيًا أو لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلا عادة كس السماء وان كان الشرط وجوديا لا يحنث
 مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما تحرر لي من كلامهم والله تعالى أعلم فافهم (قوله ومطاعه الخ)
 أي لان شرط الحنث فيه عدمي وهو عدم الاداء والمحل وهو الخالف باق واذا كان يحنث في حلفه ليمسن
 السماء اليوم مع كون شرط البر مستحيلا عادة فحنثه هنا بالاولى لان شرط البر ممكن بأن يعصب مالا أو
 يجد من يقرضه أو يرث قريبا له ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد
 عدم الحنث من قوله في المنع حلف ليقضي فلان ادائه غدا موات أحدهما قبل مضي الغد أو قضاؤه قبله أو أبرأه
 لم تعتقد اه لان عدم الحنث فيه لبطالان اليمين بغت المحل كإلصاق ما في الكوز فان شرط البر صار مستحيلا
 عقلا وعادة بخلاف مس السماء فإنه ممكن عقلا وان استحالة عادة وكذا لا يرد ما في الثانية ان لم آكل هذا
 الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الغروب لا يحنث لانه من فروع مسألة الكوز كما صرحوا به لغوات المحل وهو
 الرغيف وما استشهد به صاحب البحر حيث قال ان قوله في القنية متى عجز عن المحلوف عليه واليمين مؤقتة فانها
 تبطل يقتضي بطلانها في الحادثة المذكورة اه فيه نظر لان مراد القنية العجز الحقيقي كافي مسألة الكوز
 والناقضه مما أطبق عليه أصحاب المتون من عدم البطلان في الأسماء معدن السماء ثم رأيت الرمي نقل عن

ومفاده الحنث فيمن حلف
 ليؤدين اليوم دينه فججز
 لفقره وفقد من يقرضه
 بخلاف ما يحنث في البحر فتدبر

فتناوى صاحب البحر أنه أفتى بالحنث في مسألتنا مستنداً إلى إمكان البرهنة الحقيقية وعادة مع الاعسار بمهمة أو
تصدق أو ارت ١٥ وهو عين ما قلناه أولاً والله الحمد

(باب طلاق المريض)

لما كان المرض من العوارض أخوه (قوله عنون به لاصالته) أى اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع
أن قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الأصل في هذا
الباب المريض وغيره ممن كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب حاله الهلاك مجازاً فيشمل غيره
(قوله لفراذه من أرضها) أى ظاهر أو ان اتفق أنه لم يقصد الفرار (قوله فبرده عليه قصده) بيان لوجه توريتها
منه اعتباراً بقتل مورثه بجماع كونه فعلًا بحر ما لغرض فاسد وتتمام تقريره في الفتح وعن هذا قال في البحر
وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز للزوج المريض التطليق لتعلق حكمها بماله الا اذا رضيت به ١٥ قال في النهر
وفيه نظر لان الشارع حيث رد عليه قصده لم يكن آتياً بالابصيرة لا بطلان الحقيقة فتدبر ١٥ وقد يقال لو لم
يكن ذلك القصد محظوراً لم يرد عليه الشارع كقتل المورث استجبالاً لارثته ثم رأيت في التاتر خاتمة عن الملقطة
قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته أكرهه أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكرهه ١٥ (قوله
الى تمام عدتها) لان الميراث لا بد أن يكون لنسب أو سبب وهو الزوجية والعق والزوجية تنقطع بالبينونة
وهذا الإشارة الى خلاف مالك في قوله بارثها وان مات بعد تزوجها كلياً أى (قوله كما سيجى) أى في قول
المصنف ولو باشرت بسبب الفرة وهى مريضة الخ ط (قوله بان أضناه مرض) أى لازمه حتى أشرف على الموت
مصباح (قوله عجز به الخ) فلو قدر على إقامة مصالحته في البيت كالوضوء والقيام الى الخلاء ٣ لا يكون
فاراً وفسره في الهداية بأن يكون صاحب فراشه وهو أن لا يقوم بحوائجه كما يعتاده الاصحاء وهذا أضيق من
الأول لان كونه ذا فراش يقتضى اعتبار العجز عن مصالحته في البيت فلو قدر عليها فيه لا يكون فاراً وصححه في
الفتح حيث قال فما اذا أمكنه القيام بها في البيت لاني خارجة فالعجز عنه صحيح ١٥ أقول ومقتضى هذا كله
أنه لو كان مريضاً مرضاً يغلب منه الهلاك لكنه لم يعجز عن مصالحته كما يكون في ابتداء المرض لا يكون فاراً
وفي نور العين قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضاً مرض الموت بل العبرة بالغلبة لو
الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يفتى الصدر الشهيد ثم
نقل عن صاحب المحيط أنه ذكر محمد في الأصل مسائل تدل عن أن الشرط خوف الهلاك غالباً الا كونه صاحب
فراش ١٥ ويأتى تمامه (قوله هو الاصح) صححه الزيلعي وقيل من لا يصلى قائماً وقيل من لا يمشي وقيل من يزداد
مرضه ط عن القهستاني (قوله كعجز الفقهاء الخ) ينبغى أن يكون المراد العجز عن نحو ذلك من الاتيان الى
المسجد أو الدكان لأقامة المصالح القريبة في حق الكل اذ لو كان محترفاً بحرفة شاقة كماله كان مكافياً أو جالاً
على ظهره أو دقاً أو نجاراً أو نحو ذلك مما لا يمكن إقامته مع أدنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى
المسجد أو السوق لا يكون مريضاً وان كانت هذه مصالحه والالزام أن يكون عدم القدرة على الخروج الى
الدكان للبيع والشراء مثلاً مرضاً وغير مرض بحسب اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا انما يظهر أيضاً في حق
من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أمالو كان غير قادر عليه قبل المرض اكبر أو اقل في رجليه فلا يظهر
فينبغى اعتبار غلبة الهلاك في حقه وهو ما مر عن أبي الليث وينبغي اعتباره لساعات من أنه كان يفتى به الصدر
الشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولا طراده فمن كان عاجزاً قبل المرض ويؤيده ان من ألحق بالمريض كمن
بارز رجلاً ونحوه انما اعتبر فيه غلبة الهلاك دون العجز عن الخروج ولان بعض من يكون مطعوناً أو به
استسقاء قبل غلبة المرض عاينه قد يخرج لقضاء مصالحته مع كونه أقرب الى الهلاك من مريض ضعيف عن
الخروج لصداق أو هزال مثلاً وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم ان به مرضاً مهلكاً كما غالباً وهو يزداد الى الموت
فهو المعتبر وان لم يعلم أنه مهلك يعتبر العجز عن الخروج للمصالح هذا ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو

(باب طلاق المريض)

عنون به لاصالته ويقال
له الفار لفراذه من أرضها
عليه قصده الى تمام عدتها
وقد يكون الفرار منها كما
سيجى (من غالب حاله
الهلاك بمرض أو غيره بأن
أضناه مرض عجز به عن
إقامة مصالحته خارج البيت)
هو الاصح كعجز الفقهاء
عن الاتيان الى المسجد
وعجز السوقي عن الاتيان
الى دكانه وفي حكمه ان يعجز
عن مصالحته داخله كما في
السبازية ومطاعه انما هو
قدرة على نحو الطبخ دون
صعود السطح لم تكن
مريضة

٣ (قوله الى الخلاء لا يكون
فاراً) لعل الصواب اسقاط
لاحيث كان مخرجاً على
كلام المصنف تأمل ١٥

الذي يتصل به الموت فنافذة تعريه بمجاد كرات فائده أنه قد يطول سنة فأكثر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وان اتصل به الموت وأيضاً فقديوت المريض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد فاصل تبين عليه الأحكام (قوله ما في النهر وهو الظاهر) رد على قوله في الفتح أما المرأة فإن لم يكن لها الصعود إلى السطح فهي مريضة فإنه يقتضي أنها لو عجزت عنه لا عمادونه كالطبخ تكون مريضة مع أنه خلاف ما في الملتقى وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالح بينها تأمل (قوله المرض) مبتدأ والمعتبر صفته والمضني خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الأصح (قوله والمقعد) هو الذي لا حر له به من داء في جسده كأن الداء أقعدوه وعند الأطباء هو الزمن وبعضهم يترق وقال المقعد المشيخ الأعضاء والزمن الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم يقعه في الفراش) احتراز عما إذا تطاول ثم تغير حاله فإنه إذا مات من ذلك التغير يعتبر تصرفه من الثلث كفي الخلاصة (قوله ثم مرض) أي شين وحاء وهو رمز اشمس الأئمة الخولاني وفي الهندية عن القرناسي وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فإذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعدها كنصرفه في حال صحته اه أي ما لم يتغير حاله كما علمت (قوله وفي القنية الخ) قال ح أخذنا مما تقدم عن الهندية أن هذا لا ينافي ما قبله لأن أزيد ياداه إلى السنة فقط اه ولا يخفى ما فيه وفي الهندية أيضاً المقعد والمفلوج مادام يزداد ما به كالمرضى فان صار قديماً ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد بحسام الائمه والصدر الكبير برهان الأئمة وفسر أصحابنا إلى آخر ما مر قلت وحاصله أنه ان صار قديماً بان تطاول سنة ولم يحصل فيه أزيد فهو صحيح أمالومات حالة الأزيد بالواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض (أو بارز وجداً أقوى منه) بيان لحكم الصحيح الملق بالمرضى هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كافي النهاية وغيره والاولى أن يقال من يخاف عليه الهلاك غالباً على أن غالباً متعلق بالخوف وان لم يكن الواقع غلبه الهلاك فإن في المبالغة لا يكون الهلاك غالباً إلا أن يبرز لمن علم أنه ليس من أقرانه بخلاف غلبته تخوف الهلاك كذا في البحر ومثله في الفتح ومقتضاه أن الاول ترك التقيد بكونه أقوى منه ولذا لم يقيد به في السكتز وغيره بناء على أن المعتبر غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك فان من خرج عن صف القتال وبارز رجلاً يغلب عليه تخوف الهلاك وان لم يكن الرجل أقوى منه ولا يغلب عليه الهلاك الا اذا علم أنه أقوى منه فاجرى عليه المصنف مبنى على ما في النهاية من أن المعتبر غلبة الهلاك وعليه جرى في النهر وقال ولذا قيد بعضهم المسئلة بما اذا علم أن المبالغة ليس من أقرانه بل أقوى منه اه وبما قرره علم أن ما في المتن مخالف لما اختاره في البحر تبعاً للفتح فافهم ويؤيد ما في الفتح ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الوصايا والاختلاف الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى أو مضمرة فهو في حكم مرض الموت وان لم يتخلطوا فلا اه فإنه يدل على أن المكافأة تكفي (قوله من قصاص أو رجم) وكذا لو قدمه ظالم ليعتله فمستأنى (قوله أو بقي على لوح من السفينة) يوهن أن انكسار السفينة شرط لكونه فاروا وليس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الأمواج ونجف الغرق فهو كالمرضى وكذا في البسائط وقبده الاستيعاب بان يموت من ذلك الموج أمالوسكن ثم مات لا ترث اه بحر قلت وهذا شرط في المبالغة وغيره أيضاً كما يأتي (قوله ويبقى في فيه) أمالوتر كه فهو كالصحيح ما لم يجرحه جرح يخاف منه الهلاك غالباً كما يفهم مما مر (قوله فار بالطلاق) أي هارب من توريتها من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة (قوله خبر من) أي خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح تبرعه الامن الثلث) أي كونه وصحابة وتروجه بأكثر من مهر المثل واستتبع من هذا أن المرض في حق الوصية والفرار لا يختلف والمراد بقوله تبرعه أي الاجنبي فلو لوارث لم يصح أصلاً (قوله فلو أبانها) أي بواحدة أو أكثر ولم يقل أو طلقها وجعياً كما قال في السكتز لما قال في النهر وعندي أنه كان ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لأن ما قبله ترث ولو طلقها في الصحة ما بقيت العدة بخلاف البائن فانها لا ترث الا اذا كان في المرض وقد أحسن القدر ورى في اقتصاره على البائن ولم أر من نبه

قال في النهر وهو الظاهر
قلت وفي آخر وصايا
الجبتي المرض المعتبر
المضني المبيع لصلاته
قاعد والمقعد والمفلوج
والمساول اذا تطاول ولم يقعه
في الفراش كالصحيح ثم مرض
ثم حدد التطاول سنة
انتهى وفي القنية المفلوج
والمساول والمقعد مادام يزداد
كالمرضى (أو بارز رجلاً
أقوى) منه (أو قدم ليعقل
من قصاص أو رجم) أو
بقي على لوح من السفينة أو
اقتصره سبع وبقي في فيه
(فار بالطلاق) خبر من ولا
يصح تبرعه الامن الثلث
فلو أبانها

على هذا اه قال ط والطلاق ليس بقيد بل كذلك لو أبانتم باختيار بلوغه أو تعقبه أمها أو بنتها أو وده
 كافي البدائع وكأنه كفى به عن كل فرقة جاءت من قبله جوى اه لكن هذا في قول الكثر طلقها أم أقول
 المصنف أبانتم لا يحتاج الى دعوى الكفاية (قوله وهى من أهل الميراث) أى من وقت الطلاق الى
 وقت الموت كما سيوضحه الشارح (قوله علم بأهلها أم لا الخ) هذا كله سبب أى متناوشا وأشار الى أن
 الاولى ذكره هنا (قوله ولو أكره) محترز قوله طائفا أى لو أكره على طلاقها البائن لا ترث وهذا لو كان
 الا كراه بوعيد تلف فلو كان بحبس أو قيد بصير فارا كافي الهندية عن العتابة ثم أعلم أنه ذكر فى جامع
 الفصولين أنه لا روية لهذه المسئلة فى الكتب وذ كرفها عن المشايخ قولين الاول أنهم ارث لان الا كراه
 لا يؤثر فى الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثانى أنه ينبغى أن لا ترث للغير ولو أكره على قتل مورثه
 يرثه ولا يرثه المكره أى بالكسر لو وارثا ولو لم يوجد منه القتل اه واستظهر الرضى الاول لتعلق حقها فى
 أثره بمرضه ولم يوجد منها ما يطله الا اذا كانت هى التى أكرهته على الطلاق ويؤيده أنه لو جامعها ابنه مكرهه
 ورثت مع أن الفرقة ليست باختيارهما اه قلت الظاهر ترجيح الثانى ولذا جزم به الشارح تبعه للجلالان
 ارث من أبانتم فى مرضه لرد قصده عليه وهو فراره من اوثها ومع الا كراه لم يظهر منه فرار فعمل الطلاق
 عمله فلا ترثه كما أن عدم ارث القاتل لمورثه قصده تعجيل الميراث فيرد قصده عليه واذا كان مكرها لم يظهر
 هذا القصد فيرثه مع أن القتل محظور عليه بخلاف الطلاق فإنه مع الا كراه غير محظور وقوله أو جامعها ابنه
 مكرهه ورثت صوابه لم ترث كما يأتى التنبيه عليه فهو مؤيد لما قلنا (قوله أو رضيت) محترز قوله بلارضاهها
 أى كان خالعت وفى حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها تهسب تانى ط (قوله
 ولو أكرهت على رضاها) أى على مفيد رضاها كسؤالها الطلاق ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيره
 لكان أولى ط (قوله أو جامعها ابنه مكرهه) بحث لصاحب النهر وأقره الجوى عليه ويتخالف ما فى البحر
 عن البدائع الفرقة ولو وقعت بتقبيل ابن الزوج لا ترث مطاوعة كانت أو مكرهه أما الاول فلارضاهها بابطال
 حقها وأما الثانى فلم يوجد من الزوج ابطال حقها المتعلق بالارث لوقوع الفرقة بعمل غيره اه والجامع
 كالتقبيل فى حمة المصاهرة وليس لنا الاتباع النص ط قلت وفى جامع الفصولين أيضا جامعها ابن مريض
 مكرهه لم ترثه الا ان أمره الاب بذلك فينتقل فعل الابن الى الاب فى حق الفرقة فيه صيرفارا اه ومثله فى
 الذخيرة معزى بالاصل وكذا فى الوالدية والجنسية والهندي والرجحى هنا كلام مصادم للمنعول فهو غير مقبول
 (قوله بذلك الحال) بدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض ونحوه واحترز به عما اذا
 طلق فى الصحة ثم مرض ومات وهى فى العدة لا ترث منه بحر أى اذا كان الطلاق رجعيًا فانها ترثه وكذا
 برثها لو ماتت فى العدة جامع الفصولين وفيه قال فى مرضه قد كنت أبتك فى صحنى أو تزوجتك بلاشهود أو بيننا
 رضاع قبل النكاح أو تزوجتك فى العدة وأنكرت المرأة ذلك بانته منه وترثه لا وصدقته (قوله فلو صح)
 الاولى فلورال ذلك الحال اه ح أى ليعم ما لو عاد المبارز الى الصف أو أعيد المخرج للقتل الى الحبس
 أو سكن الموج ثم مات فهو كالر يرض اذا برى من مرضه كفى البدائع وعزاه اليها فى الفتاوى الهندية ويؤيده
 ما قدمناه عن الاسبيجاني من التصريح بأنه لو سكن الموج ثم مات لا ترث لكن فى الفتح ولو قرب للقتل فطلق ثم
 خلى سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالر يرض ترثه لانه ظهر فراره بذلك الطلاق ثم ترثه موته فلا يبالى
 بكونه بعيره اه ومثله فى معراج الدراية بدون تعليل وتبعه فى البحر والنهر وهو مشكل لانه يلزم عليه أن
 المريض لو صح ثم مات أن ترثه لصديق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما أطلقوا عليه من اشتراطهم
 موته فى ذلك الوجه أى الوجه الذى هو حالة غلبة الهلاك ولا شأن أنه بعد ما خلى سبيله أو أعيد للحبس ثم مات
 لم يمت فى ذلك الوجه بل مات فى غيره فى حالة لا يغلب فيها الهلاك ولذا لو طلق وهو فى الحبس قبل اخراجه
 للقتل لم يكن فارا كذا بعد اعادته اليه نعم ما ذكر من التعليل انما يصح ماونه فى ذلك الوجه بسبب آخر كوت

وهى من أهل الميراث علم
 بأهلها أم لا كان أسلمت
 أو أعتقت ولم يعلم (طائعا)
 بلارضاهها فلو أكره أو
 رضيت لم ترث ولو أكرهت
 على رضاها أو جامعها ابنه
 مكرهه ورثت (وهو
 كذلك) بذلك الحال (ومات)
 فيه ولو صح ثم مات فى عدتها
 لم ترث

(بذلك السبب) موته (أو
 بغيره) كان يقتل المريض
 أو يموت بجهة أخرى في
 العدة للمدخولة (ورث
 هي) منه لاهو منها الرضاء
 باسقاطه حقه وعند أحد
 ثرت بعد العدة ما لم تزوج
 بأخر (وكذا) ثرت (طالبة
 رجعية) أو طلاق فقط
 (طاعت) بأنا (أو لا) لان
 الرجعي لا يزول النكاح
 حتى حل وطؤها ويتوارثان
 في العدة مطلقا وتكفي
 أهليتها للارث وقت الموت
 بخلاف البائن (وكذا) ثرت
 (مبانة قبلت) أو طاعت
 (ان زوجها) لمجيء الحرمة
 بينوته (ومن لا عنها في
 مرضه أو إلى منها مريضا
 كذلك) أي ثرت لها مريضا
 (وان آلى في صحته وبانت
 به) بالايلاء (في مرضه أو
 أبانها في مرضه فصحت
 أو أبانها فأردت فأسلت)
 فبات (لا) ثرت له لانه لا بد
 أن يكون الممرض الذي
 طلقها فيه مرض الموت فإذا
 صح تبين أنه لم يكن مرض
 الموت ولا بد في البائن ان
 تستمر أهليتها للارث من
 وقت الطلاق الى وقت
 الموت حتى لو كانت كتابية
 أو مملوكة وقت الطلاق ثم
 أسلت أو أعتقت لم تثر
 (كما) لارث (لو طلقها
 رجعي) أو لم يطلقها
 (فطاعت) أو قبلت (ابنه)

المريض يقتل وموت من أخرج للقتل باقتراس سبع ونحوه والظاهر أن في عبارة الفتح سقط ما من قلم
 الناسخ والاصل في العبارة فهو كالمرضى اذا برئ بخلاف موته بسبب غيره فانما ثرت له لانه ظهر فرارها الخ
 فليشأمل (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته اقتضت اعرايه خبرا
 مقدما وموته مبتدأ مؤخر وألا حاجة الى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول
 لها في أنه مات قبل انقضاء العدة مع اليقين فان كانت فلا رث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض
 عدي لا يقبل قولها ولو كانت أمة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتق في حياته وادعت الورثة أنه بعد
 موته فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما اذا ادعت أنها أسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم
 ونعامة في البحر عن الغانية (قوله للمدخولة) أي المدخول بها حقيقة أي الموطوءة ليخرج المختلى بها
 فانها وان وجبت علم العدة لكها لارث كما مر في باب المهر في الفرق بين الخلوة والدخول أفاده ط فانهم
 (قوله لاهو منها) أي لو أبانها في مرضه فماتت هي قبل انقضاء عدتها لارث منها بخلاف ما لو طلقها رجعي
 كما يأتي (قوله وعند أحد الخ) وعن مالك وان تزوجت بأزواج وعند الشافعي لارث الجماعة المطلقة ثلاثا
 وغيرهما يارث لان الكفاية عندهم واجبة درمستقي (قوله وكذا ثرت طالبة رجعية) أي في مرضه كما هو
 الموضوع واحد تبرز بالرجعية عما لو أبانها بامرها كما يذكره (قوله أو طلاق فقط) أي بأن قالت له في مرضه
 طلقني فطلقها ثلاثا فباتت في العدة ثرت له اذ صار مبتدئا فلا يعلل حقه في الارث كقولها طلقني رجعية فابانها
 جامع الفصولين (قوله لان الرجعي لا يزول النكاح) أي قبل انقضاء العدة أي فلم تكن راضية باسقاط حقه
 بخلاف ما لو طلبت البائن (قوله حتى حل وطؤها) أي بدون تجديد عقد لكن اذا كان الوطء قبل المراجعة
 بالقول كان هو مراجعة مكروهة (قوله ويتوارثان في العدة مطلقا) أي سواء كان طلاقه لها في صحته
 أو مرضه مرضا أو بدونه كما في البدائع فأيها مامان وهي في العدة يرثه الآخر بخلاف ما بعد العدة لانه زال
 النكاح وقد مماثر يبين أن القول لها في أنه مات قبل انقضاء العدة ببقائه مسألة هي واقعة الفتوى سئلت
 عنها ولم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقا رجعيًا ماتت بعد شهرين فادعى عدم انقضاء
 العدة ليرث منها وادعى ورثتها انقضاءها وهي لم تقر قبل موته بانقضاءها ولم تبلغ سن اليأس فهل القول له
 أو لهم والذي يظهر لي أن القول للزوج لان سبب الارث وهو الزوجية كان محققا لان الرجعي لا يزوله
 فلا يزول بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موته انقضاءها في مدة تحتسب له يكون القول لها لانه لا يعلم الا من
 جهتها بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف البائن) فان فيه لا بد من استمرار أهليته من وقت الطلاق الى وقت
 الموت كما يذكره قريبا (قوله وكذا ثرت مبانة الخ) أي من طلقها بائنا قد يسدب الانهالو كانت مطلقة رجعية
 لارث كما يذكره المصنف وكذا لو بانت بتقبيل ابن الزوج ولو مكروهة كما مر (قوله لمجيء الحرمة بينوته) أي
 فكان القرار منه (قوله ومن لا عنها في مرضه) أطلقه يشمل ما اذا كان القذف في الصحة أو في المرض وقال محمد
 ان كان القذف في الصحة واللعان في المرض لم تثر نهر (قوله أو إلى منها مريضا) أراد به أن يكون مضي
 المدة في المرض أيضا بحر (قوله لما مر) أي من أن الفرقة جاءت بسبب منته قال في الهداية وهذا ملحق
 بالتعليق بفعل لا بد منه اذ هي ملجأة الى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان آلى في صحته الخ) وجه عدم
 الارث فيها أن الايلاء في معنى تعليق الطلاق ببعض أربعة أشهر خالية عن الوقاع ولا بد أن يكون التعليق
 والشرط في مرضه وهنا وان تمكن من ابطاله بالفيء لكن يضره يلزمه وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن
 متمكنا بحر (قوله فبات) أي في عدتها كما مر (قوله لانه لا بد الخ) تعليل للمسئلة الثانية ط (قوله ولا بد
 في البائن الخ) تعليل للمسئلة الثالثة أي والردة تقطع أهلية الارث ط (قوله أو لم يطلقها) أي لا فرق بين
 الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطاعت) المطاوعة ليست بقيد اذ لو كانت مكروهة لارث أيضا
 لانه لم يوجد من الزوج ابطال حقه كما في البحر عن البدائع لكن لو أمره أبوه بذلك ورثت كما قدمناه (قوله

لجى والفرقة منها) أى كانت راضية باسقاط حقها (قوله أو أباؤها بأمرها) يصدق بما إذا سألتم واحدة بآئنة فطلقها ثلاثا فقوله فى البحر لم أر حكمه أى صريحاً ثم قال كما يوجد فى بعض نسخ البحر وينفى أن لا ميراث لها لرضاها بالبائن اهـ (قوله علا باجازه) لانها هى المبطله للارث واعترضه فى النهر بان هذا لا يجوز دفعها فيما إذا كان الطلاق فى مرضه اذ دليل الرضا فيه قائم اهـ قلت فيه نظراً لانها راضية بطلاق موقوف غير مبطل لحقها ولا يلزم منه رضاها بما يبطله وعبارة جامع الفصولين وليس هذا كطلاق بسؤالها اذ لم ترض بعمل المبطل اذ قولها طاعتت نفسها لم يكن مبطلا بل يتوقف على اجازته فاذا أجاز فى مرضه فكأنه أنشأ الطلاق وكان فارا اهـ فافهم (قوله أو اختلعت منه) قيد به لانه لو خلعها أجنى من زوجها المربض فلها الارث لو مات فى العدة لانهم لم ترض بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا بجر عن جامع الفصولين قلت ومفاد التعليل أن الاجنبى لو خلعها من زوجها على مهرها وأجازت فعليه ثرت أيضاً لان اجازتهم حصلت بعد البيئونة فلم تؤثر فيها بل أثرت فى سقوط مهرها فقد ثبت الفرا قبل الاجازة فلا يرتفع بها فلا يصح أن يقال انها لا تترث لان دليل الرضا قائم لان المعتبر قيامه قبل البيئونة لا بعدها فافهم (قوله ولو يبلوغ الخ) أفاد أنه غير مقصور على اختيار بتفويض الطلاق لا يقال ان الفرقة فى خيار البسواغ تتوقف على فسخ القاضى فلم تكن بفعلها فصار كما لو أباينت نفسها فاجاز الزوج لان فسخ القاضى موقوف على طلبها ذلك منه فصار كطلبها البائن من زوجها وذلك رضاها بما طهرت (قوله لرضاها) أى لان الفرقة وقعت باختيارها لانها تقدر على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بحبس) عبارته فى الدر المنثور فى حصن وكذا عبارة غيره والحصرون كان بمعنى المنع ويشمل الحبس والحصن لكن مسئله الحبس ذكرها بعد وقوله أو فى صف القتال احتراز عما إذا خرج عن الصف للمبارزة فإنه يكون فارا كما مر وكذا لو التحم القتال واختلط الصفان كما قدمناه عن المعراج وانما لم يكن فارا هنا لما قالوا من أن الحصن يدفع بأس العدو وكذا المنعة أى بمن معه من المقاتلين قال فى النهر واطلاقه يفيد أنه لا فرق بين أن تكون فئة قليلة بالنسبة الى الأخرى أو لا ولم أره لهم اهـ قلت الظاهر أنه ما دام فى الصف لا فرق أما لو اختلطوا فقد علت مما قدمناه عن المعراج أنه فى حكم المرض الا اذا كانت احداهما غالبية * (تنبيه) * مثل من فى الصف من كان راكباً سطينة قبل خوف الفرق أو نزل بمسبعة أو تخيف من عدو بجر (قوله ومثله حال فشوا الطاعون) نقل فى الفتح عن الشافعية أنه فى حكم المرض وقال ولم أره لمشايعنا اهـ وقواعد الحنفية تقتضى أنه كالصحيح قال الحافظ العسقلانى فى كتابه بذل الماعون وهو الذى ذكره جماعة من علمائهم وفى الاشباه غايته أن يكون كمن فى صف القتال فلا يكون فارا اهـ وهو الصحيح عند مالك كفى الدر المنثور قال فى الشرب ليلية وليس مسلماً الا لماثلة بين من هو مع قوم يدفعون عنه فى الصف وبين من هو مع قوم هم مثله ليس لهم قوة الدفع عن أحد حال فشوا الطاعون اهـ قلت اذا دخل الطاعون محلة أو داراً يغلب على أهلها خوف الهلاك كفى حال التحام القتال بخلاف المحلة أو الدار التى لم يدخلها فينبغى الجرى على هذا التفصيل لماعلمت من أن العبرة لغلبة خوف الهلاك ثم لا يخفى أن هذا كله فمى لم يطمعن (قوله أو محجوماً) عطف على مشتكا وقوله أو محجوساً عطف على قائماً ولا يصح عطف محجوماً على قائماً لانه يلزم عليه أن لا تترث منه وان لم يقيم بمصالحه خارج البيت لان العطف يقتضى المعارة والحاصل أن المحجوم اذا كان يقدر على القيام بمصالحه لا يكون مريضاً ولا افهواً مريض كما يعلم من عبارة الملتقى وأما ما فى الدراية من التصريح بان المحجوم مريض فهو محمول على ما اذا عجز عن القيام بمصالحه فلا يخالف ما فى الملتقى وأما ما فى النهر من دعوى المخالفة والتوفيق بحسب ما فى الدراية على ما اذا جاءت فوبه الحى فيه نظراً لانها اذا جاءت فوبتها ولم يجز عن القيام بمصالحه لم يكن مريضاً بمنزلة الحامل التى يأخذها الطلق ثم يسكن كما يأتى قريبا (قوله لغلبة السلامة) لان الحصن يدفع العدو وقد يتخلص من المسبعة والحبس بنوع من الحيل ط عن الهندية (قوله وهو الطلاق) اختلف فى تفسير الطلاق فقيل الوجع

مطلب حال فشوا الطاعون
هل الصحيح حكم المريض

لجى والفرقة منها) أو أباؤها
بأمرها) قيد به لانها لو أباينت
نفسها فاجاز ورثت علا
باجازته قبية (أو اختلعت
منه أو اختارت نفسها) ولو
يبلوغ وعنتى وجب وعنتى لم
ترث لرضاها (ولو) كان
الزوج (محصوراً) بحبس
(أو فى صف القتال) ومثله
حال فشوا الطاعون اشباه
(أو قائماً بمصالحه خارج
البيت مشتكاً) من ألم (أو
محجوماً ومحجوساً بقصاص
أو رجم لا) تترث لعلة
السلامة (والحاصل
لا تكون فارة لا بتلبسها
بالمخاض) وهو الطلاق لانها
حينئذ كالمریضة وعند
مالك اذا تم لها ستة أشهر

الذي لا يسكن حتى تموت أو تلد وقبل وان سكن لان الوجود يسكن نارة ويهيج أخرى والاول أوجه بحر
عن المجتبى (قوله اذا علق المريض) أى من كان مريضاً عند التعليق والشرط أو عند أحدهما احترازاً عما
إذا كان صحيحاً عند كل من التعليق والشرط فليس من صور المسئلة فافهم (قوله البائن) قيد به لان حكم
الفرار لا يثبت الا به بحر لان الرجعى لا فرار فيه ولو تجزء في المرض بدون رضاها كالمس (قوله بفعل أجنبي)
سواء كان له منه بد أم لا بحر والمراد بالفعل ما يعم الترتك كفى ابضاح الاصلاح ط (قوله أى غير الزوجين)
دفع به ما ينوهم من ارادة حقيقة الاجنبى وهو من لا قرابة له ط (قوله أو بمعنى الوقت) المراد به التعليق
بأمر مما سوى أى ما لا صنع فيه للعبد وجعله من التعليق لان المضاف فى معنى الشرط من حيث ان الحكم
يتوقف عليه كالحققة فى البحر من باب التعليق فافهم (قوله بفعل نفسه) أى سواء كان له منه بد أم لا (قوله
أو الشرط فقط) أى المعلق عليه كدخول الدار مثلاً ان دخلت الدار (قوله كلاً وكلام أبوين) لف
ونشر مرتب وكلام أبوين كل ذى رحم محرم كفى الجوى عن الرجندى ط ومثله الصوم والصلاة وقضاء الدين
واستيفاءه نهر وفى التاترخانية لوعلقه على الخروح الى منزل والديه انخرجت ترث لانه مما لا بد لهما منه أه
وينبغى تقييده بما اذا خرجت على وجه ليس له منها منه (قوله أو الشرط فيه فقط) فيه خلاف محمد فعنده
إذا كان التعليق فى الصحة فلا ميراث لهما مطلقاً قال فى البحر وصحوا قول محمد ونقل فى النهر تصحيحه عن نفر
الاسلام (قوله ورثت لفراره) أما إذا كان التعليق بفعل أجنبي أو بمعنى الوقت ووجد فى المرض فلان
القصد الى الفرار قد تحقق بمباشرة التعليق فى حال تعلق حقها بما له ولذا لو كان الموجود فى المرض الشرط
فقط لم ترث عندنا خلافاً لفرقه وأما إذا كان بفعل نفسه وكان فى المرض أو الشرط فيسه فقط فلا نه قصد ابطال
حقها بالتعليق والشرط أو بالشرط وحده واضطراره لا يبطل حق غيره كاتلاف مال الغير حالة الاضطرار
وأما إذا كان بفعلها الذى لا بد لهما منه وكان الشرط فى المرض فلانها مضطرة فى المباشرة لخوف الهلاك فى
الدنيا أو فى العقبى نهر ملخصاً (قوله ومنه) أى من الفرار وهو من قسم التعليق بفعل نفسه وانما ورثته
لانه وجد الشرط وهو عدم التزوج قبيل موته وهو وقت مرض فكان فاراد ان كان
التعليق فى الصحة وانما لم يرثها لرضاء باسقاط حقه حيث أنحر الشرط الى موتها وذ كفى البدائع أيضاً انه
لو قال ان لم أت البصرة فأنت طالق ثلاثاً لم يرثها حتى مات ورثته لانها ماتت أما إذا ماتت هى برثها لانها ماتت
وهى زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز ان يأتى البصرة بعد موتها أه أى بخلاف تطلبها وترتججه عليها
فانه لا يمكن بعدم موتها * (تنبيه) * تقييد الشارح الطلاق بكونه ثلاثاً غير لازم فى مسئلة موتها لانه لو كان
رجعياً وحكمنا بالوقوع فى آخر جزء من أجزاء حياتها وهو الجزء الذى يعقبه الموت يكون الواقع به بائناً لعدم
امكان العدة كمن لم يدخل بها كقدمناه عن الفتح باب الصريح عند قوله ان لم أطلقك فأنت طالق (قوله
أو التعليق فقط) أى التعليق بفعل أجنبي أو بمعنى الوقت كفى البحر وهو المفهوم من المتن فيما مر فالتعليق
هنا لا يعمل على عمومته حتى يشمل فعل نفسه لان التعليق به اذا وجد فى الصحة فقط أى وجد الشرط فى
المرض ورثته منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله فى العموم كذا بخط السائحانى فافهم (قوله أو بفعلها
ولها منه بد) أى مطلقاً سواء كان التعليق والشرط فى المرض أو أحدهما أو لا ولا قال فى التبيين وفى غيرها
أى فى غير هذه الصور التى ذكرناها لارتث وهو ما إذا كان التعليق والشرط فى الصحة فى الوجوه كلها أو كان
التعليق فى الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى أو بمعنى الوقت أو كليهما كان اذا علقه بفعلها الذى لها منه بد
فانها لارتث فى هذه الصور كلها أه ح (قوله وحاصلها ستة عشر) يمكن بسطها الى ثمانية وعشرين لانه
إذا علقه على فعله أو فعلها أو فعل أجنبي فالفعل امام نفسه بدأ ولا فهذه ستة تضرب فى أوجه الشرط والتعليق
الاربعة فتبلغ اربعة وعشرين وفى تعليقه على الوقت اربع صور فتبلغ ثمانية وعشرين لكن فى فعله أو فعل
الاجنبى لا فرق بين ما منه بد أو لا بخلاف فعلها كما علمت ثم لا يخفى أن كون كل من التعليق والشرط فى الصحة

(إذا علق) المريض
(طلاقها) البائن (بفعل
أجنبي) أى غير الزوجين
ولو ولها منه (أو بمعنى
الوقت) الحال أن (التعليق
والشرط فى مرضه) أو علق
طلاقها (بفعل نفسه وهما
فى المرض أو الشرط فقط)
فيه (أو علق بفعلها ولا بد لها
منه) طبعاً أو شرعاً كلاً
وكلام أبوين (وهما فى
المرض أو الشرط) فيه فقط
(ورثت) لفراره ومنه ما فى
البدائع ان لم أطلقك أو ان
لم أتزوج عليك فأنت طالق
ثلاثاً لم يفعل حتى مات ورثته
ولو ماتت هى لم يرثها (وفى
غيرها) لارتث وهو ما إذا كانا
فى الصحة أو التعليق فقط
أو بفعلها ولها منه بد
وحاصلها ستة عشر لان
التعليق اما بمعنى أو
بفعل أجنبي أو بفعله أو
بفعلها وكل وجه على أربعة
لان التعليق والشرط اما
فى الصحة أو المرض

لادخل له في طلاق المريض ولذا لم يذكر في البحر فالمناسب اسقاطه وتكون الصورة إحدى وعشرين
 (قوله أو أحدهما) بالنصب أو الرفع عطفا على اسم أي أو أحدهما في أحد المذكورين بأن يكون
 التعليق في الصحة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال لها في صحته) أما إذا كان هذا التعليق في
 المرض وورثت في جميع الصور لانه من التعليق بفعل الاجنبي وفعله وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة
 ط (قوله والفرق لا يخفى) قال في البحر وحاصله أن الطلاق تعلق على مشيئتهما فإذا شاءا معاً لم يكن الزوج
 تمام العلة فلا يكون فاراً بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تمت العلة به اه أي فيكون من
 التعليق بفعله فيكون فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الاولين فانهم من قبيل التعليق بفعل
 الاجنبي فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرق أن التعليق في الصحة (قوله وعلى مضي
 العدة) قيد به ليظهر خلاف الصالحين حيث قال يجوز اقراره ووصيته لان قضاء التهمة بانتفاء العدة كفي
 التبيين فيفهم منه أنه لو تصادقا على الثلاث في الصحة ولم يتصادقا على انقضاء العدة يكون لها الاقل اثني عشر
 اه ح (قوله فلها الاقل منه ومن الميراث) من في الموضوعين بيان للاقل والواو بمعنى أو وصلة الاقل بمحذوفة
 تقديرها من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به
 ولا يجوز أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى حينئذ فلها الميراث والموصى به اللذان هما الاقل وهو فاسد كما
 لا يجوز أن تكون في الموضوعين صلة الاقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو اذ يصير المعنى على الاول فلها
 الاقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الاقل من أحدهما وكلاهما فاسد اه ح أي لانه يصير الاقل
 شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع أن المراد بالاقل واحد منهما هو أقل من الآخر (قوله للتهمة) أي
 تهمة مواضعة الزوجين على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة ليعطيا الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في
 الزيادة فقط فرددناها وقال لا يجوز الاقرار والوصية لانها صارت اجنبية عنه لعدم العدة بدليل قبول شهادته
 لها ودفع زكاته لها وتزوجها بآخر والجواب انه لا مواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة في الزوج فلا تهمة
 بحر ملخصا عن الهداية وشروحها (قوله وتعتد من وقت اقراره الخ) كذا ذكر في الهداية والخاصة في باب
 العدة أن الفتوى عليه وحينئذ فلا يثبت شيء من هذه الاحكام المذكورة آنفا ولا تزوجه باختيار أو بيع
 سواها وهو خلاف ما مر حوايه هنا وبه اندفع ما في غاية السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال فان كان
 جرى بينه من خصومة وتركته خدمته في مرضه فهو دليل عدم المواضعة فلا تهمة والا فلا تصح للتهمة بحر
 ملخصا وأقره في النهر وحاصله أن ما قررروه هنا من قبول شهادته لها ونحوه من الاحكام يقتضي أن ابتداء
 العدة يستند الى وقت الطلاق وما يحسبه في باب العدة من وجوبها من وقت الاقرار يقتضي انتفاء هذه
 الاحكام أقول لا يخفى أن العدة انما تنجب من وقت الطلاق وإذا أقر الزوجان بعضها صدقا فبما لا تهمة فيه ولذا
 صرحوا بانه لا تنجب لها نفقة ولا سكنى عملا بتسديد يقهاله والشهادة ونحوها مما لا تهمة فيها الا مواضعة
 عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند أبي حنيفة وقد رأت العدة لم
 تنقض لا بطل الزيادة لانها موضع تهمة فليس المراد عدم انقضاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع التهمة
 فقط وبه علم أن كلامنا من القول باعتبارها من وقت الطلاق والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على
 عمومها ولذا قال في فتح القدير في باب العدة ان فتوى المتأخرين أي بوجوبها من وقت الاقرار بخلاف ثلاثة
 الاربعة وجهها والصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للتهمة فينبغي أن يتحري به بحالها والناس الذين
 هم مظانها ولهذا اصل الامام السعدي بعمل كلام محمد في الميسوط من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق
 على ما إذا كانا متفرقين من الوقت الذي أسند الطلاق اليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر
 فلا يصدقان في الاسناد قال في البحر هناك وهذا والتوفيق اه أي بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه
 ظهر صحة ما قاله السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال لكن ما قاله من أن الخصومة وترك الخدمة دليل عدم

أو أحدهما وقد علم حكمها
 (قال لها في صحته ان شئت)
 أنا (وفلان فأنت طالق)
 ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج
 والاجنبي الطلاق معا أو
 شاء الزوج ثم الاجنبي ثم
 مات الزوج لا ترث وان شاء
 الاجنبي أولا ثم الزوج
 ورثت كذا في الخانية
 والفرق لا يخفى اذ بمشئته
 الاجنبي أو لاصار الطلاق
 معا على فعله فقط (تصادقا)
 أي المريض مرض الموت
 والزوجة (على ثلاث في
 الصحة) على (مضى العدة
 ثم أقر لها بدين) أو عين (أو
 أوصى لها بشئ فلها الاقل
 منه) أي مما أقر أو أوصى
 (ومن الميراث) للتهمة وتعتد
 من وقت اقراره به يفتى ولو
 مات

المواضعة رده في الفسخ بانه غير ظاهر لان وصيته لها بأكثر من الميراث ظاهرة في أن تلك الموصومة حيلة ليست على حقيقتها اه نعم ما ذكره الامام السعدي من التفرق ظاهر في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتر وجه اختياره أو ربما سواها والله سبحانه أعلم * (تنبيه) * اعلم أن ما تأخذه له شبه بالميراث ولو قوى شيء من التركة قبل القسمة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم والتركة عرض لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان لا ورثة أن يعطوها من غير التركة مؤاخذه لها برغمها أن ما تأخذه دين كذا أفاده في فتح القدير والبحر وغيرهما (قوله بعدم مضيا) أي مضى العدة من وقت الاقرار (قوله فلها جميع ما أقر أو أوصى) لانها صارت أجنبية فانتفت التهمة ومقتضاه أن ما تأخذه لم يبق له شبه بالميراث أصلا فلا يأتي فيه ما مر آنفا لانها قبل مضى العدة لم تعط الزائد على الميراث للتهمة فكان ما تأخذه انظر الميراث ولو رثته وصية نظر الزعم فاعتبر فيه الشبهان وبعدم مضى العدة لم تبق التهمة فلذا استحققت جميع ما أقر أو أوصى به وتمنع كونه ديناً أو وصية وبه علم أن من ذكر الشبهين هنا تبع الظاهر عبارة النهر لم يصب فافهم (قوله ولو لم يكن بمرض موته) الباء بمعنى في أي ولو لم يكن هذا التصديق في مرض موته بأن صح منه أو كان غير مريض أصلاً ثم مات في عدها صح اقراره ووصيته لعدم التهمة (قوله ولو كذبت) محترز قوله تصادقا ط (قوله لم يصح اقراره) أي ولا وصيته معاملة لها برغمها أنها زوجة وهي وارثة ولا وصية للوارث ولا اقراره ط وينبغي تقييده بما إذا مات في مرضه قبل مضى عدها من وقت الاقرار لانه لما أقر بطلاقها ثلاثاً بانتهى عملاً باقراره وان كذبت وصار فاراً فاذ صح من مرضه ثم مات في العدة أول يصح ومات بعد العدة لم ترث منه فتصح وصيته واقراره لها بالمال وليس تكذيبها له في الطلاق السابق رضا بالطلاق الواقع الآن كما لا يخفى هذا ما ظهر لي (قوله لا لو بعده) أقول هذا لما يظهر لو ادعت أن الابانة كانت في الصحة لان دعواها تتضمن اعترافها بانها الارث معه لكونه غير فار أما لو ادعت أن الابانة كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا تنهى ادعت عليه طلاقاً من غير أنها المازعت أنها بانتهى منه وجب عليها مفارقتها فاذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه أن تكون راضية بطلاقها كما لا يخفى فيجب أن ترث سواء أصرت على دعواها أو صدقته قبل موته أو بعده كالأقرار لها بما ادعت عليه ولم أومن تعرض لذلك وكأنهم سكتوا عنه لظهوره فافهم (قوله كمن طلق الخ) جعل حكم المسئلة الاولى مشبهاً بهذه لانه لا خلاف فيها بخلاف الاولى كما علمت (قوله بأمرها) الاولى برضاها ليشمل اختيارها لنفسها في التفويض أفاده الجوى عن البرجندی ط (قوله فان لها الاقل) أي بما أقر أو أوصى به ومن الارث وهذا نصريح بوجه الشبه المقاد بالکاف (قوله قال صحيح) قيد به ليكون قراره بالبيان أما لو كان مريضاً يكون فاراً بذلك القول لابتنس البيان فافهم (قوله احداً كما طالق) أي ثلاثاً كما في عبارة الفسخ عن الكافي وهو المراد لان الكلام فيما يكون به فاراً ولا فرار في الرجعي (قوله فترث منه) لانه بين الطلاق بعد تعلق حقها بما له فيرد عليه قصده كالوأنشأ فجعل انشاء في حق الارث للتهمة ولو ماتت احداً ما قبله ثم ماتت تعينت الاخرى ولم ترث لانه بيان حكمي فانتفت التهمة عنه وتعامه في الفسخ قلت وما ذكر من أنه يصير فاراً بهذا البيان مؤيداً للقول بان البيان في الطلاق المبهم اي قاع للطلاق معاقب بشرط البيان معنى أي ينعقد بسبب الحال لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق أما على القول بانه اي قاع للحال في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليها الطلاق فينبغي أن لا يصير فاراً لان الوقوع يكون في حال صحته كذا في البدائع وتتمام الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لو حلف صحيحاً) أي بأن علق على فعل غيره كان قال ان دخل زيد داره فاحداً كما طالق ثلاثاً أما لو علق على فعله صار فاراً بالفعل في مرضه لابتنس البيان فافهم (قوله صار فاراً) يظهر لك وجهه بما ذكرناه آنفاً نفع البدائع (قوله ولا يشترط علمه الخ) حاصله أن أهلية الزوجة للميراث شرط في كونه فاراً فاذا كانت أمة أو كفاية فأبانها في مرضه لم ترث لعدم أهليتها لذلك لكن لو كانت أعتقت أو أسلمت وهو غير عالم فأبانها في مرضه صار فاراً وترثه التحقق الشرط وقت الابانة (قوله بعد غد)

بعد مضيا فلها جميع ما أقر أو أوصى عمادية ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبت لم يصح اقراره شرح المجموع وفي الفصول ادعت عليه مريضاً أنه أبانها فحدد وحلفه القاضى خلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لو بعده (كمن طلق ثلاثاً بأمرها في مرضه ثم أوصى لها أو أقر) فان لها الاقل (قال صحيح لأمريته احداً كما طالق ثم بين) الطلاق (في مرضه) الذي مات فيه (في احداً ما صار فاراً بالبيان فترث منه) كافي ومفاده أنه لو حلف صحيحاً وحنث مريضاً فينبغي في احداً ما صار فاراً ولم أره نهر (ولا يشترط علمه) أي الزوج (بأهليتها) أي المرأة للميراث (فلو طلقها بانتهى في مرضه وقد كان سديها أعتقها قبله) أو كانت كفاية فأسلمت (ولم يعلم به كان فاراً) فترثه ظهريه (بخلاف ما لو قال لأمته أنت حرة غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غد ان علم بكلام المولى كان فاراً

والا يعلم (لا) ترث خانية ولو علقه (نكاح) بعته أو بمرضه أو وكله به وهو صحيح فاقعه حال مرضه قادر على عزله كان فارا (ولو باشرت) المرأة

(سبب الفسقة وهي) أي
والحال أنها (مريضه)
وماتت قبل انقضاء العدة
ورثها (زوج) كما إذا
وقعت (الفرقة) بينهما
(باختيارها نفسها في خيار
البواغ والعق أو بتقبيلها)
أو مطاوعتها (ابن زوجها)
وهي مريضه لانها من قبلها
ولذا لم يكن طلاقا (بخلاف
وقوع الفسقة) بينهما
(بالجب والعنة واللعان)
فانه لا يرثها (على) ما في
الخانية والفتح عن الجامع
وخبر به في الكافي قال في
البحر فكان هو (المذهب)
لانهم اطلاق فكانت مضافة
اليه (وقيل) فائله الزيلعي
(هو كالاول) فيرثها (ولو
نكاح) قوله وقد يحجب أخذ
مما قالوا (الح) قال شيخنا
التحقيق ان التعليق
والاضافة مستويان في عدم
الانقضاء لا عند وجود
الشرط أو الوقت حتى يملك
المولى بيع المضاف
عقده الا اذا كانت
الاضافة الى ما بعد الموت
فحينئذ يكون الاشكال
ياقيا ويمكن دفعه بأن
مسئلة التعليق لم يوجد فيها
ما يقتضي العتق قبل
التعليق بخلاف مسئلة
الاضافة فانه قد وجد فيها
اضافة الطلاق قبل اضافة
العتق فيقول ابتداء بالغاء
الطاقة الزائدة على ما يملكه في
الاولى لعدم تقدم مقتضى

أما لو قال لها أنت طالق ثلاثا غدا يقع العلق والعناق معا ولا ميراث لها ولو قال اذا أعتقت فأنت طالق
ثلاثا كان فارا كذا في الظهيرية أي لان المعلق يعقب المعلق عليه فيتحقق شرط الفرار قبل وقوع الطلاق
بخلاف ما قبله فان المضافين الى الغد وقعا معا (قوله ولا يعلم لا ترث) لانه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقها
حيث لم يعلم وان صارت أهلا قبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لان عتقها مضاف بخلاف ما اذا
كانت حرة وقتها ولم يعلم به لانه أمر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في البحر والظاهر أن يقال لانه أمر ثابت
تأمل * (تنبيه) * مقتضى قول المصنف كان فارا أنه يقع عليه ثلاث طلاقات والا كان رجعا لانها صارت
حرة لا فرار في الرجعي فافهم ويشكل عليه ما مر قبيل الغلط الشرط من باب التعليق أنه لو قال لزوجه الامة
ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فعتقت فدخلت له رجعتها اه ومقتضاه أن يقع هنا طلاقان ولا يكون فارا
وقد ٣ يجب أخذ ما قالوا في الفرق بين الاضافة والتعليق أن المضاف ينقسم الى حال بخلاف المعلق
حتى لو قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم وعلمه اذا قال اذا جاء غد كذا طلاق الاشياء والنظر في
مسئلتنا لما قال لأمته أنت حر غدا انعقد سببا للحال فاذا قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا انعقد سببا للطلاق
بعد تحقق سبب الحرية فتطابق ثلاثا بخلاف مسئلة التعليق فانه وقت التعليق لا يملك أكثر من طلقين ولم
يتحقق سبب الحرية وقتها فلا يقع أكثر مما يملك هذا غاية ما ظهر في فتايله (قوله ولو علقه) أي الطلاق البائن
بعته وكان التعليق والشرط في المرض لانه تعليق بفعل أجنبي ط (قوله أو بمرضه) كقوله ان مرضت
فأنت طالق ثلاثا يكون فارا لانه جعل شرط الحنف المرض مطلقا والمرض المطلق هو صاحب الفراش الذي
كان الموت غالبا فيه وذامرض الموت كذا في الوالوجية ونقل في البحر تصححه عن الخانية قلت ومقتضاه أنه لو
مرض قبله ثم صرع منه لم تطاق له المرض على المطلق أي الكامل منه وهو الذي يتصل به الموت فليس المراد
مطلق مرض بل المراد مرض مطاق وبينهما فرق واضح مثل ما عطلق ومطلق ما عافهم (قوله أو وكل به
الح) قال في البسائع وقالوا فممن فوض طلاق امرأته الى أجنبي في العمة وطلقها في المرض ان التفويض
ان كان على وجه لا يملك عزله عنه بان ملكه الطلاق لا ترث لانه لم يقدروا على فسخه بعد مرضه صار الايقاع
في المرض كالايقاع في الصحة وان كان يملكه عزله فلم يفعل صار كانشاء التوكيل في المرض فترثه (قوله ولو
باشرت الح) شروع في كون المرأة فارة بعد بيان كون الرجل فارا وهذا ما أشار اليه في أول الباب بقوله
وقد يدركون الفرار منها (قوله ورثها الزوج) لانه كما تعلق حقها بما له في مرض موته تعلق حقها بما لها في
مرض موته بحر (قوله أو مطاوعتها ابن زوجها) احتراز عما لو أكرهها فانه لا يرثها لعدم مباشرتها بسبب
الفرقة ومثله بالاولى ما لو أمر ابنه باكرهاها بخلاف ما اذا كان هو المريض وأمر ابنه باكرهاها فانه يكون
فارا وترثه وان لم يأمره فلا كراه (قوله وهي مريضه) قيد للفروع المذكورة صرح به ليصح اندراجها تحت
الاصل المذكور وهو قوله ولو باشرت المرأة الح فلا تكرار فافهم (قوله لانها) أي الفرقة بالاسباب
المذكورة ومثله اعادة المرأة كإياي (قوله ولذا) أي لكونها جاءت من قبلها لم تكن طلاقا بل هي فسح لان
المرأة ليست أهلا للطلاق (قوله فانه لا يرثها) أي ولا ترثه كما مر عند قول المصنف واختلعت منه أو اختارت
نفسها أي اذا كان ذلك في مرضه ط لكن في اللعان ترثه كما مر لان ابتداءه من جهته (قوله لانها طلاق)
فيعتبر ايقاعا من جهته فلا تكون فارة لا اضطرارها الى ذلك أما في اللعان فلدفع العار عنها وأما في الجب والعنة
فعدم حصول الاعفاف المطلوب من النكاح فصارت مثل التعليق بفعلها الذي لا بد لها منه بخلاف ما إذا سألته
الطلاق في مرضه فطاعتها الرضاها باسقاط حقها بلا ضرورة فلا ترثه وان كان ايقاعا من جهته فافهم نعم يشكل
عدم ارثها منه باختيار نفسه في مرضه للجب والعنة فان علة عدم ارثها كونها راضية كما مر فينا في دعوى
اضطرارها والجواب أنه ليس اضطرارا حقيقيا فلا منافاة ولو سلم اضطرارها حقيقيا لا يلزم منه ارثها منه لان
ارثها منه لا يكون الا اذا ثبت فراره ولم يثبت لانه لم يضطررها الى ذلك فهي كمن وطئها ابنته مكرهه فلا ترث منه

العتق وفي الثانية لما وجدت الاضافة المقتضية للعتق لم نقل بالعاء الثالثة ولو كانت هذه الاضافة لا تعمل الا بعد وجود الوقت اه

الاذا أمر ابنه بذلك فلم يلزم من اضطرارها فراره لعدم جنائته عليه بخلاف ما هنا فان اضطرارها هذر
 في نفي فرارها لانه من جهتها فيؤثر فيه بخلاف فراره فانه من جهة فلا يؤثر في اضطرارها فيه كما ذكره فان
 اضطرارها الى قتل غيره انما يؤثر في فعله من حيث نفي القود عنه لا في فعل غيره وهو من أكرهه ويؤيد ما قلنا
 قوله في الفسخ لو حصلت الفرقة في مرضه بالحب والعنف وخيار البلوغ والعنف لا ترثه لرضاها بالبطل وان
 كانت مضطرة لان سبب الاضطرار ليس من جهته فلم يكن جانيا في الفرقة اهـ هذا ما ظهر لي في هذا المحل
 فتأمل (قوله ثم ماتت أو لحقت) أي قبل انقضاء العدة ط (قوله وورثها) لانه تبين أن قصدها الفرار ط
 (قوله استحسانا) والقياس أن لا يرثها لعدم جريانه بين المسلم والكافر ط (قوله لا يرثها) لانها بابت
 بنفس الردة قبل أن تصير مشرفة على الهلاك وليست بالردة مشرفة عليه لانها لا تقتل كذا في الفسخ (قوله
 بخلاف ردة الخ) لانه يقتل ان استدامها ط (قوله مطلقا) أي سواء كانت في الصحة أو المرض ط
 (قوله ولو ارتد مع الخ) قال في البحر وان ارتد مع ما أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم لا يرث
 المرتد وان كان الذي مات مرتدا هو الزوج وورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردة في المرض
 وورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم ترث كذا في الخانية اهـ (قوله طلقت الاخرى) زاد الشارح
 ذلك تبعاً للدر ولا صلاح عبارة المتن لان قوله عند التزوج متعلق بقوله طلقت وعلى ما في المتن متعلق بقوله
 مات وليس المعنى عليه وقوله ولا يصير فارا الواو فيه من الشرح للعطف على طلقت واذا لم يصير فارا لا ترث منه
 فان كان دخل بها فله مهر ونصف فالمهر بالدخول بشبهة والنصف بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض
 بلا احداذ يلي من باب اليمين بالطلاق والعنف (قوله خلافا لهما) فعندهما يقع عند الموت لانه الوقت
 الذي تحققت فيه الاخرية ويصير فارا فترثه وله مهر واحد وتعتد بأبعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاة
 وان كان الطلاق رجعي فعليه عدة الوفاة والاحداد أفاده الزيلعي (قوله لان الموت معترف الخ) علة لقول
 الامام أي يعرف أن هذه المرأة آخرا مرة (قوله واتصافه) أي التزوج من وقت الشرط وهو التزوج ط
 (قوله فيثبت مستندا) أي الى وقت التزوج كقولنا الطلاق يحضه لم يثبت برؤيه الدم لاحتمال الانقطاع
 فاذا استمر ثلاثا تطهر أنه وقع من أولها زيلعي ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزوج مريضاً أن يصير فارا
 فترثه (قوله لم ترث الخ) يمانية أن عدتها الاولى قد بطلت بالتزوج فبطل ارثها الثابت لها بسبب الابانة في
 مرضه لانها انما ترث ما دامت في العدة وقد زالت ووجب عليها عدة مستقلة بالطلاق الثاني كما يأتي في العدة
 أن من طلق معتدته قبل الوطء يجب عليها عدة مستقلة ولا يمكن أن ترث بعد الطلاق الثاني لان شرط
 وقوعه التزوج وقد حصل بفعلها فكانت راضية بوقوع الثلاث وهذا عندهما ومحمد يقول ترثه لان عليها
 تمام العدة الاولى فقط فبقى حكم الفرار بالطلاق الاول لبقاء عدته رجعي (قوله كنزها الورثة الخ) أي لو
 ادعت أنه أبانها في مرض موته وأنه مات وهي في العدة وقالت الورثة قبل في الصحة فالقول لها بيمينها لانكارها
 سقوط الارث لانها تقر بطلاق لا يسقط الميراث (قوله فالمشكل من متاع البيت) هو ما يصلح للرجل والمرأة
 أما ما يصلح لأحدهما فالقول لكل فيما يصلح له وفي المسئلة تفصيل سيأتي ان شاء الله تعالى في باب التحالف
 من كتاب الدعوى (قوله لصبر ورثها الأجنبية) أي فلم تبق ذات يد بل اليد للورثة والقول الذي اليد (قوله
 بخلافه في العدة) أي بخلاف موته في عدتها فان المشكل حينئذ للمرأة عند أبي حنيفة لانها ترث فلم تكن
 أجنبية فكانت مات قبل الطلاق جامع الفصولين والله سبحانه أعلم
 * (باب الرجعة) *

ذكرها بعد الطلاق لانها ماتت أخره عنه ط بها فكذا وضعها (قوله بالغض وتكسر) قال في النهر والجهور على
 أن الفسخ فيها أقصر من الكسر خلافا للأزهري في دعوى أكثرية الكسر ولم يكتف بتعالين دريد في انكار
 الكسر على الفقهاء (قوله يتعدى ولا يتعدى) أي يستعمل فعله متعد يا بنفسه ولا زما فيتعدى بالي قال في

ارتدت ثم ماتت أو لحقت
 يدار الحسب فان كانت
 الردة في المرض وورثها زوجها
 استحسانا (والا) بان ارتدت
 في الصحة (لا) يرثها بخلاف
 ردة فانها في معنى مرض
 موته فترثه مطلقا ولو ارتدا
 معافان أسلت هي وورثته
 والا لاختانية (قال آخرا امرأة
 تزوجها طالق ثلاثا فسكح
 امرأة ثم أخرى ثم مات
 الزوج) طلقت الاخرى
 (عند الزوج) و (لا يصير
 فارا) خلافا لهما لان الموت
 معرف واتصافه بالاخرية
 من وقت الشرط فيثبت
 مستندا درر * (فروع) *
 أبانها في مرضه ثم قال لها اذا
 تزوجتك فأنت طالق ثلاثا
 فتروجها في العدة ومات في
 مرضه لم ترث لانها في عدة
 مستقبله وقد حصل التزوج
 بفعلها فلم يكن فرارا خلافا
 لمحمد خانية * كنزها الورثة
 بعد موته في الطلاق في
 مرضه فالقول لها بقولها
 طلقني وهو نائم وقالوا في
 البقعة ولو لاجنية * طلقها
 في المرض ومات بعد العدة
 فالمشكل من متاع البيت
 لو ارث الزوج لصبر ورثها
 أجنبية بخلافه في العدة
 جامع الفصولين
 * (باب الرجعة) *
 بالغض وتكسر يتعدى
 ولا يتعدى

الفتح يقال رجعت الى أهله ورجعته اليهم أى رددته وقال تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم وبقا الى
مصدره أى صار رجعا ورجوعا ورجعا والرجعة والرجعى بكسر الراء ورجعا الى الله رجعتك (قوله
استدامة الملك) عبر بالاستدامة بدل الرد الذى هو معنى الرجعة لان المتبادر منه ما يكون بعد الزوال ففى قوله
القائم ولان المراد به هنا الابقاء قال تعالى ويعولنن أحق بردهن قال فى الفتح والرد يصدق حقيقة بعد انعقاد
سبب زوال الملك وان لم يكن زال بعد يقال رد البائع المبيع فى بيع الخيل والبائع اه فهذا الرد باقائه للملك
القائم أى ادامته وامسك قال تعالى فاذا بلغن أجلهن أى قارب البلوغ فأمسكوهن بمعرف قال فى النهر
والامسك استدامة القائم لاعادة الزائل ولذا صرح الايلاعنها والظهار واللعان وتناولها قوله زوجا طوالق
ولم يشترط فيها شهود ولم يجب عوض مالى حتى لو راجعها توقف لزومه على قبولها وتجعل زيادة فى مهرها وقول
أبو بكر لا يصير زيادة فلا تجب ولو راجع الامة على الحرمة التى تزوجها بعد طلاقها صرح اه (قوله بلا عوض)
أى بلا اشتراط عوض فالمراد فى اشتراطه لانه وجوده لماعلمت وانما ذكره تأكيذا للدعوى قيام الملك اذ لو
زال اشترط فى ردها اليه العوض (قوله أى عدة الدخول حقيقة) أى الوطء ح (قوله اذ لا رجعة فى عدة
الخلوة) أى ولو كان معها لمس أو فطر بشهوة ولو الى الفرج الدخول ح ووجهه أن الاصل فى مشروعية عدة
بعد الوطء تعترف براعة الرحم تحفظا عن اختلاط الانساب ووجبت بعد الخلوة بلاوطء احتياطا وليس من
الاحتياط تصحيح الرجعة فيها رجعتى (قوله ابن كمال) حيث قال فى عدة الدخول لا بد من هذا القيد لان
العدة قد تجب بالخلوة الصحيحة بالدخول ولا تصح فيها الرجعة اه قلت وتقدم أيضا فى باب المهر أن الخلوة
الصحيحة لا تكون كالوطء فى الرجعة اه واذا كان ذلك فى الخلوة الصحيحة فالغسلة بالاولى (قوله وفى
البرازية الخ) الاولى اسقاطه لانه سبب متناوئهما وقوله بعد الدخول المراد به بعد الخلوة والاولى التعبير به
كما عبر به قياسيا (قوله وتصح مع اكراه الخ) قال فى البحر ومن أحكامها أنها لا تصح اضافتها الى وقت فى
المستقبل ولا تعليقها بالشرط كما اذا قال اذا جاء غد فقد راجعتك أو ان دخلت الدار فقد راجعتك وتصح مع
الاكراه والهرز واللعب والخطا كالنكاح كذا فى البدائع ط وفى القنية لو أجاز مراجعة الفضولى صح ذلك
بحر (قوله وهزل ولعب) فسرهم فى القاموس بضد الجسد أفاده ط (قوله وخطا) كان أراد أن يقول
استغنى الماء فقال راجعت زوجتى (قوله بخور راجعتك) الاولى أن يقول بالقول نحو راجعتك لمعطف
عليه قوله الا ترى وبالفعل ط وهذا بيان لركنها وهو قول أو فعل والاول قسمان صريح كمثل ومنه النكاح
والتزويج كما يأتى وبدايه لانه لا خلاف فيه وكفاية مثل أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير مراجعتهما
الا بالنيسة أفاده فى البحر والنهر (قوله راجعتك) أى فى حال خطابهما ومثله راجعت امرأتى فى حال غيبتهما
وحضورهما أيضا ومنه ارتجعتك ورجعتك فتح (قوله ورددتك ومسكتك) قال فى الفتح وفى المحيط مسكتك
بمنزلة أمسكتك وهما لغتان وفى بعض المواضع يشترط فى رددتك ذكر الصلاة فيقول الى أو الى نكاحى أو الى
عصمتى وهو حسن اذ مطلقه يستعمل لصد القبول اه (قوله وبالفعل) هذا ليس من الصريح ولا الكتابة
لانهم من عوارض اللفظ فافهم نعم ظاهر كلامهم أن الفعل فى حكم الصريح لثبوت الرجعة به من المجنون
كما يأتى (قوله مع الكراهة) الظاهر أنها تنزيهية كما يشير اليه كلام البحر فى شرح قوله والطلاق الرجعى
لا يحرم الوطء وملى ويؤيده قوله فى الفتح عند الكلام على قول الشافعى بحرمه الوطء انه عندنا يحل اقيام
ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما قبل انقضائها اه ولا يرد حرمه
السفر به لان ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتى ويؤيده أيضا قوله فى الفتح والمستحب أن راجعها
بالقول فافهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) بدل من الفعل بدل بعض من كل ح أى لان من
الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالتزويج والوطء فى الدبر ولذا عطفهما المصنف على قوله بكل فليس مراده
الحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فافهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفصل من مجمل (قوله كس) أى

(هى استدامة الملك القائم)
بلاعوض مادامت (فى
العدة) أى عدة الدخول
حقيقة اذ لا رجعة فى عدة
الخلوة ابن كمال وفى البرازية
ادعى الوطء بعد الدخول
وأنتكرت فله الرجعة لافى
عكسه ونصح مع اكراه
وهزل ولعب وخطا (نحو)
متعلق باستدامة (راجعتك)
ورددتك ومسكتك بلانية
لانه صريح (و) بالفعل مع
الكراهة (بكل ما يوجب
حرمة المصاهرة) كس

قول الخطي بدل من الفعل
فيه جعل كلام المصنف بدلا
من كلام الشارح الآن
يقال لما تزجا كانا كأنهما
اه نصر

بشهوة كفى المنع ويهدده قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتقبيل بشهوة على أى موضع كان فمأ أو نعد أو ذقنا أو جهة أو رأسا والمس بلا حائل أو بحائل يجدا الحرارة معه بشهوة والنظر الى داخل الفرج بشهوة بان كانت متكئة وخرج ما اذا كانت هذه الافعال بغير شهوة أو نظرا الى داخل الفرج بشهوة ولو الى حلقة الدرفانه لا يكون مراجع الكنه مكروه كفى الولوالجية وفي القنية وبصير مراجعها بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اه وفي المحيط ويكره التقبيل والممس بغير شهوة اذا لم يرد الرجعة اه (قوله ولو منها اختلاسا) خدست الشئ خلسا من باب ضرب اختططته بسرعة على غفلة واختلسته كذلك مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقبيل والممس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط أن يصدر عنها سواء كان يتمكينه أو فعلته اختلاسا أو كان نائما أو مكرها أو معتوها ما اذا ادعته وأنكره لا تثبت الرجعة اه (قوله ان صدقها الخ) قال في الفتح هذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فان أنكر لا تثبت الرجعة وكذا ان مات فصدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة لانها غيب كذا في الخلاصة اه قلت لكن مرفى محرمات النكاح متناوشرحوا وان دعيت الشهوة في تقبيله أو تقبيلها ابنه وأنكرها الرجل فهو مصدق لاهي الا أن يقوم اليها منتشرا آله فيعانقها القرينة كذبه أو يأخذ ثديها أو يركب معها أو يعسها على الفرج أو يقبلها على الفم اه ومقتضاه أنها لو مست فرجه أو قبلته على الفم أن تصدق وان كذبها وأنه تقبل البينة على الشهوة لانها مما تعرف بالانوار كما صرح به هناك ويأتى تمامه فتأمل (قوله ورجعة المجنون بالفعل) أى اذا طلق رجعيان ثم جن قال في الفتح ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اه وظاهره ترجيح الاول واقصر عليه البرازي قال في البحر ولعله الراجح لما عرف أنه مؤاخذ بافعاله دون أقواله وعمله في الصيرفية بان الرضا ليس بشرط ولهذا لو أكره على الرجعة بالفعل يصح اه (قوله وتصح بتزوجها) الاولى حذف تصح لان قول المصنف وبتزوجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله به يفتى) قال في البحر وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الولوالجية وعليه الفتوى كذا في البينابيع فتقول الشارحين انه ليس برجعة عنده خلافا لمحمد على غير ظاهر الرواية كما لا يخفى فعلم أن لفظ النكاح يستعار للرجعة ولا تستعاري له اه ملخصا قلت وفيه أنه صرح نفسه في النكاح بأنه ينعقد بقوله لمباقته واجعتك بكذا فافهم الآن يجب أن مراده في نكاح الاجنبية (قوله على المعتمد) لان عليه الفتوى كفى الفتح والبحر (قوله لانه لا يتخلو عن مس بشهوة) لان المعتمد به هنا المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيه از يادة على ذلك شهوة تكون سببا للولد والذالم بوجبه ذلك الوطء كالأزول بعد المس والذالم بشرط أحد هناعدم الانزال بالمس ونحوه (قوله ان لم يطلق باثنا) هذا بيان لشرط الرجعة ولها شروط خمس تعلم بالتأمل شربلاية قلت هي أن لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة أو اثنتين في الامه ولا واحدة مقترنة بعوض مالى ولا بصلة تنبئ عن البينونة كطويلة أو شديدة ولا مشبهة كطالقة مثل الجبل ولا كتابية يقع بها باثن ولا يخفى أن الشرط واحد هو كون الطلاق رجعيًا وهذه شروط كونه رجعيًا متى فقد منها شرط كان باثنا كما أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استغنى عن هذا المصنف بقوله ان لم يطلق باثنا وهو أولى من قول الكثران لم يطلق ثلاثا لكن قال الحسير الرملى لا حاجة الى هذا مع أنه استدامة الملك القائم في العدة لان البائن ليس فيه ملك من كل وجهه والكلام في الرجعي لافي البائن فقد غفل أكثرهم في هذا الحل اه لكن لا يخفى أن المساهلة في العبارة لزيادة الايضاح لا بأس بها في مقام الافادة * (تنبيهه) * شرط كون الثنتين في الامه كالثلاث في الحرة أن لا يكون رقبها ثابتا باقرارها بعدهما في النهر عن الحسانية لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لا تحر بعد ما طلقها اثنتين كان له الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا يلحقها والفرق انها باقرارها في الاول تبطل حقان باثاله وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ لم تثبت له حق البتة اه (قوله فلا) أى فلا رجعة (قوله وان أبت) أى سواء عرضت بعد علمها أو أبت وكذا لو لم تعلم بها أصلا وما في العناية من أنه يشترط

ولو منها اختلاسا أو نائما أو
مكرها أو مجنوناً أو معتوها
ان صدقها هو أو ورثته بعد
موته جوهرة ورجعة
المجنون بالفعل بزانية
(و) تصح (بتزوجها في
العدة) به يفتى جوهرة
(ووطئها في الدبر على المعتمد)
لانه لا يتخلو عن مس بشهوة
(ان لم يطلق باثنا) فان أبانها
فلا (وان أبت)

اعلام الغائبة بها فسهولنا استقر من أن اعلامها انما هو مندوب فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قالت بناء المؤنثة والظاهر أنها تعريف (قوله فله الرجعة) لأنه حكم أثبتته الشارع غير مقيد برضاها ولا بسقط كالميراث وقد جعل الشارح أن الوصلية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله فله الرجعة جوابها ط ويجوز ابقاؤها واصلية ويكون قوله فله الرجعة تفريعا على ما فهم مما قبله وتصريحه ليترتب عليه ما بعده (قوله بالعوض) قد تقدم وكأنه أعاده تهديدا لما بعده رجي (قوله قولان) أي قيل نعم ان قبلت وقيل لا كما قدمناه وجه الثاني ما في الجوهرية من أن الطلاق الرجعي لا يزال الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ملكه اه (قوله ويتجمل المؤجل بالرجعي) أي لو طلقها رجعيًا صار ما كان مؤجلا بذمته من المهر حال طلاقه في الحال ولو قبل انقضاء العدة ولا يعود مؤجلا اذا راجعها في العدة قال في البحر من باب المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى مدة معينة فلا يتجمل بالطلاق اه (قوله وفي الصيرفية الخ) قال في البحر من باب المهر وذكر قولين في الفتاوى الصيرفية في كونه يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا أو الى انقضاء العدة وختم في القضية بأنه لا يعمل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اه أي لان العادة تأجيله الى طلاق زيل الملك أو الى الموت والرجعي لا يزال الملك الا بعد مضي العدة فلا يصير حال قبلها وقد ظهر لك بما نقلناه أن ما في الخلاصة أحد القولين وأنه ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصر عليه الشارح ما يفيد حمله بالرجعة وان بطلت العدة بها لان القول بحلولة بانقضاء العدة بسبب حصول الفرقة وزوال الملك كما قلنا لا بسبب زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد انقضاء العدة المشروط لحلوله لان فائدة هذا الشرط عدم حلولة بالرجعة لا حلولة بها فانهم (قوله لثلاث تنكح غيره) أولى من قول الهداية لثلاث تنكح في المعصية اذا معصية فيه مع عدم علمها بالرجعة وان أجيب بأن المعصية لتقصيرها بترك السؤال للمأقية من احتجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها ونعامة في الفتح (قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المراجعة بالبينسة وقوله وان دخل أي الزوج الثاني وقوله في الفتح دخل بها الاول أو لعله من تحريف النسخ أو سبق قلم اذا لرجعة مع عدم دخول الاول كما لا يخفى (قوله ونذب الاشهاد) احتراز عن المجاهد وعن الوقوع في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالقعود معها وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل للنذب زياحي (قوله ولو بعد الرجعة بالفعل) لما في البحر عن الحدادى القدسي واذا راجعها بقبلة أو لمس فلا فضل أن يراجعها بالاشهاد ثانيا اه أي الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والظن بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما أشير اليه في الظهيرية در منتهى قال في البحر وأشار المصنف الى أن الرجعة على ضربين سني وبدعي فالسني أن يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو أشهد ولم يعلمها كان مخالفا للسنة كما في شرح الطحاوي اه قلت وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرجعي والبسدي هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكروه تحريما (قوله بلاذنها) حقه أن يقول بلاذنها أي اعلامها اذا لا يكره دخوله اذا لم تأذن له وعبارة الكنز حتى يؤذنها قال في البحر أي يعلمها بدخوله اما بتحقيق النعل أو بالتخفيف أو بالنسداء ونحو ذلك (قوله وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيرها من التقييد بعدم قصدتها ولذا قال في البحر أطلقه فشمى ما اذا قصد رجعتها أولا فان كان الاول فانه لا يأم أن يرى الفرج بشهوة فتكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين كما قدمناه وان كان الثاني فلا يمتدح بما يؤدى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مراجعها بالنظر من غير قصد ثم يطلقها وذلك اضرار بها اه وقوله وهو مكروه من جهتين أي لكونها رجعة بالفعل وبدون اشهاد والكرامة تنزيهية فيهما كما علمت وبه اندفع ما في الشرنبلالية (قوله ادعاها) أي الرجعة بيد العدة فيها أي في العدة والظرف متعلق بادعى والجار والمجرور متعلق بالصير العائد على الرجعة أي ادعى بعد العدة الرجعة في العدة فهو على حد قول الشاعر

على كلام ط يكون قول الشارح أو قال معطوفا على قول المتن وان أبت ويكون قول المجشي قوله وان قال صوابه قوله أو قال حتى يلتئم الكلامان فليتامل كتبه نصر الهوري

أوقال أبطلت رجعتي أولا رجعتي فله الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يجعل زيادة في المهر قولان ويتجمل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حالا حتى تنقضي العدة (ونذب اعلامها) لثلاث تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق بينهما وان دخل ثمة سني (ونذب الاشهاد) بعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل (و) نذب (عدم دخوله بلاذنها عليها) لتأهب وان قصد رجعتها اكرهتها بالفعل كما مر (ادعاها بعد العدة فيها) بأن قال كنت راجعتك في عدتك (فصدته

صح (بالمصادقة) (والا لا يصح
اجماعاً) (و) كذا (لو أقام
بينه بعد العدة أنه قال في
عدتها قد راجعتها أو) أنه
(قال قد جامعها) وتقدم
قبولها على نفس اللبس
والنقبيل فليحفظ (كان
رجعة) لان الثابت بالبينه
كالثابت بالمعينة وهذا من
أعجب المسائل حيث لا يثبت
أقراره بأقراره بل بالبينه
(كلمة قال فيها كنت
راجعتها أمس) فإنها
تصح (وان كذبته) ملكه
الانشاء في الحال (بخلاف)
قوله لها (راجعتك) يريد
الانشاء (فقلت) على الفور
(بحجة له قدمت عدتي)
فإنها لا تصح عند الامام
لمقارنتها لانقضاء العدة
حتى لو سكنت ثم أجابت صحت
اتفاقاً كما لو نكحت عن
اليمين عن مضي العدة (قال
زوج الامة بعدها) أي
العدة (راجعتم فيها فصدقه
السيد وكذبته) الامة ولا
بينه (أو قالت مضت عدتي
وأنكر) الزوج والمولى
(فالقول لها) عند الامام
لانها أمينة (فلو كذبه المولى
وصدقته الامة فالقول له)
أي للمولى

قوله بالحديث المترجم كذا
بالاصل المقابل على خط
المؤلف والمعروف بالحديث
المترجم أي الذي لا يوقف
على حقيقته كما يؤخذ من
الصراح اه معصمه

* وما هو عنها بالحديث المترجم * أي وما الحديث عنها (قوله صح بالمصادقة) لان النكاح يثبت بمصادقة
فالرجعة أولى بحر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الديانة فعلى ما في نفس الامر
(قوله والا لا يصح) أي ما ادعاه من الرجعة لانه أخبر عن شيء لا يملك انشاءه في الحال وهي تنكره فكان القول
لها بلا عين لما عرف في الاشياء الستة بحر أي الاستمية في كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك ولا تخليف
في نكاح ورجعة وفي ما يلا واستيلاد ورق ونسب وولاء وحسد ولعان والفتوى على أنه يحلف في الاشياء
السبعة اه أي السبعة الاولى وهذا قولهما أما الاخبار ان فلا تخليف اتفاقاً (قوله ولذا) أي لكونه لا يقبل
قوله اذ لم تصدقه لو أقام بينه تقبل لانه اذا كان القول لها تكون البينة عليه لان البينة لا يثبت بخلاف
الظاهر وفي نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحيحتان فافهم (قوله وتقدم الخ) أي في فصل المحرمات
ح حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل على نفس اللبس والتقبيل
والنظر الى ذكره أو فرجه عن شهوة في المختار تجنيس لان الشهوة ما يوقف عليها في الجلة بالتشاور وآثار
اه وقدمنا قريبا أن القول المدعى الشهوة في المعاقبة مع الانتشار واللمس للفرج والتقبيل على الفم وهو
مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) نقول ذلك عن مبسوط الامام السرخسي
أي لانه اذا قيل لك رجل أقر بشيء في الحال فلم يثبت أقراره ولو برهن على أنه أقرب به في الماضي يثبت فأنك
تتجنب من ذلك لان اقراره في الحال ثابت بالمعينة وهو أقوى من الثابت بالبينه لاحتمال أن البينة كاذبة
ولذلك لو ادعى على آخر يمال وبرهن عليه ثم أقر المدعى عليه بطلت البينة لان الاقرار أقوى وهنالك سوا
ذلك ووجهه أن اقراره في الحال بأنه أقر في الامة مجرد دعوى فلا تثبت بالبينه واذا ظهر السبب بطل العجب
فاطلاق الاعتراض عليهم بانه لا عجب ناشئ عن سوء الأدب فافهم (قوله لملكه الانشاء في الحال الخ)
أي ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار بحر عن تلخيص
الجامع (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار ف يرجع الى تصديقه ط (قوله فقلت بحجة له) أشار
الى أنهم قالته موصولا كإيائي محترمه والى أن الزوج بدأ فلو بدأت فقلت انقضت عدتي فقال الزوج
راجعتك فالقول لها اتفاقاً في الفسخ لو وقع الكلامان معا ينفى أن لا تثبت الرجعة نهر (قوله فإنها
لا تصح الخ) لا يخفى أن هذا مقيد بما اذا كانت المدة تحتل الانقضاء والاثبت الرجعة الا ان ادعت أنها
ولدت وثبت ذلك عندهما تصح لانه انشاء حال قيام العدة طاهراً وأبو حنيفة يمنع قيامها حال كلامها
أمينة في الاخبار وأقرب زمان بحال عليه خبرها زمان تكامه فتكون الرجعة مقارنة لانقضاء العدة
فلا تصح وتعام في الفسخ (قوله صحت اتفاقاً) لانها تهم بسبب سكوتها وعدم جوابها على الفور فصح
(قوله كما لو نكحت الخ) قال في الفسخ وتختلف المرأة بالاجماع على ان عدتها كانت منقضية حال اخبارها
والفرق لا يحنيفة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تختلف عنده أنه لم يراجعها في العدة أن الزام اليمين لغائبة
النكول وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرها من الاشياء الستة لا يجوز والعدة هي الامتناع عن التزوج
والاحتباس في منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا نكحت هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لنكولها ضرورة
كثبوت النسب بشهادة القابلة بناء على شهادتها بالولادة اه لكن ما ذكره من الاجماع تبعاً للزيلي
وشرح الجمع اعترض في البحر بأن مذهبنا صحة الرجعة هنا فلا يتصور الاستحلاف عندهما ولذا اقتصر
على الاستحلاف عنده في البدائع وغيرها (قوله عن مضي العدة) الاولى على مضي العدة لانه متعلق باليمين
ط (قوله فصدقه السيد وكذبته) قيد به لانهم لو صدقاه تثبت الرجعة اتفاقاً ولو كذبا لا تثبت اتفاقاً ط
عن النهر (قوله ولا بينه) فلما أقامها تثبت الرجعة نهر (قوله فالقول لها عند الامام) وقال القول
للمولى لانه أقر بما هو خالص حقه فيقبل كالأقرار عليها بالنكاح وله أن حكم الرجعة من الصحة وعدمها مبني
على العدة من قيامها وانقضائها وهي أمينة فيها مصادقة بالاتجار بالانقضاء والبقاء لاقول للمولى فيها أصلاً

على الصحيح لظهور ملكه
في البضع فلا يمكنها إبطاله
(قالت انقضت عدتي ثم
قالت لم تنقض كان له
الرجعة) لاخبارها بكذبها
في حق عليها ثم انما
تعتبر المدة لو بالحيض لا
بالسقط وله تحليفها أنه
مستبين الخلق ولو بالولادة
لم يقبل الا بيينة ولو حرق
(وتنقطع) الرجعة اذا
ظهرت من الحيض الاخير
بعم الامسة (لعشرة) أيام
مطلقا (وان لم تغسل ولا قل
لا) تنقطع (حتى تعمس)
ولو بسؤر حار لاحتمال
طهارته مع وجود المطلق
لكن لا تصلح لاحتمال
التجاسة ولا تزوج احتياطاً
(أو بمضي) جميع (وقت
صلاة) فتصير ديناً في ذمتها
ولو عاودها ولم يجاوز العشرة
فله الرجعة (أو) حتى
(تتيمم) عند عدم الماء
(وتصلي) ولو نفلا صلاة تامة

وانما قبل قوله في النكاح لانفراد به بخلاف الرجعة نهر (قوله على الصحيح) أي عند الكل قال في
الفتح ان القول للمولى بالاتفاق وقوله على الصحيح احتراز عما في الينابيع انه على الخلاف أيضا اه (قوله
لظهور الخ) قال في النهر والفرق للامام بين هذا وما مر أنهم منقضية العدة في الحال ويستلزم ظهور ملك
المولى المتعة فلا يقبل قولها في إبطاله بخلاف ما مر لان المولى بالتصديق في الرجعة مرة بقيام العدة فلم يظهر
ملكه مع العدة ليقبل قوله اه قال في البحر فالخامس انه لا فرق في الحكم بين المسئلتين وهو عدم صحة
الرجعة وان اختلف التصور (قوله ثم انما تعتبر المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت
عدتي لا بد من كون المدة تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال المدة ذلك اذا كانت العدة بالحيض ولو كانت
العدة بوضع الحمل ولو سقطا مستبين الخلق فلا تشترط مدة اه ح وسيأتي آخرا باب بيان المدة (قوله بعم
الامة) لان عدتها حيضتان والاخير يشمل الثانية وهو أولى من قول الهداية من الحيضة الثالثة (قوله
لعشرة) علة اظهرت أي لاجل تمامها سواء انقطع الدم أولا نهر لكن اذا لم ينقطع على العشرة وله عادة
انقطاع الرجعة من حين انتشاء عاداتها كفي الدر المنقي عن الزيلعي وغيره (قوله مطلقا) يفهم ما بعده
ويحتمل أن يكون المراد به انقطاع الدم أولا فهو اشارة الى ما ذكرناه نفعاً عن النهر (قوله احتياطاً) راجع
للكل لان سؤر الحار مشكوك في ظهوره فإذا اغتسلت به مع وجود الماء المطلق فلا احتياط
انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزويج لاحتمال عدمه (قوله أو بمضي جميع وقت صلاة)
المراد خروج الوقت بشامه سواء كان الانقطاع قبله في وقت مهمل كوقت الشروق أو في أوله أو في
انتهائه احترازاً عن مضي زمن منه يسع الصلاة فله لا يعتد بما لم يخرج الوقت بتمامه لان المراد أن تصير الصلاة
ديناً في ذمتها ولهذا الوطهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع العسل والتجربة لا تنقطع الرجعة مالم
يخرج الوقت الذي بعده لانها بخروج الوقت الأول لم تصر الصلاة ديناً بذمتها لعدم قدرتها فيه على الاداء فافهم
(قوله ولو عاودها الخ) قال في البحر وانما شرط في الأقل أحد الشئتين لانه لما احتمل عود الدم لبقاء المدة
فلا بد من أن يتعوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم شيء من أحكام الطهارة ان غرحت الكفاية لانه
لا يتوقع في حقها مارة زائدة فاكتفى بالانقطاع كذا ذكره الشارحون وظاهره أن القاطع للرجعة الانقطاع
لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يحققه فإما أنها لو اغتسلت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة
وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل ومضى الوقت تبين صحة
النكاح هكذا أفاده في فتح القدير بحثنا وهو وان خالف ظاهر المتون لكن المعنى يساعده والقواعد لا تأباه
اه أي لان عبارة المتون تفيد أن القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضي الوقت لانفس الانقطاع أي انقطاع
الدم فلا وانقطع ثم اغتسلت أو مضى الوقت ثم راجعها أو تزوجت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة فظاهر المتون صحة
التزوج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها تزوجت بآخرو قبل الاغتسال ومضى الوقت لم يصح التزوج
وبقيت الرجعة ولا شك أن هذا خلاف ما بحثه في الفتح خلافاً لما فهمه في النهر وقد يقال ان مرادهم
بالانقطاع لما دون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز العشرة تبين
أن غسالتها يصح وان الصلاة لم تصدق بذمتها فبقيت الرجعة ولم يصح تزوجها لكن تبقى المخالفة فيما
لوراجعها أو تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم أصلاً فان مقتضى المتون صحة الرجعة
دون التزوج وهذا لا يحتمل التأويل فعمد الفقه بمجرد البحث غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو
القاطع للرجعة فلا بد في أن يكون مشروطاً بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطهارة
لانها اذا اغتسلت يجوز لها الشروع في القراءة والطواف ونحوهما وكذا اذا حكم عليها بصيرورة الصلاة ديناً
بذمتها فان القياس بقا حيزها مادامت مدة يعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشئ من أحكام الطهارة
يكون حكمه بارتفاع الحيض مالم يتيقن عدمه بالعود في المدة فاذا عاود زال الحكم المذكور والابقى وحيزه

فلا يعمل الانقطاع عمله من انقطاع الرجعة وصحة الزوج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستمر فاذا زال بعدو الدم بطل عمله وان بقي الحكم بقي العمل وعن هذا والله تعالى أعلم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل تصحيحه في الفتح عن المبسوط وكذا في التبيين وشرح الجمع لكن نقول في الجوهره عن الفتاوى تصحيح انقطاعها بمجرد الشروع ولو مست المحض أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال الكرخي تقطع وقال الرازي لا كذا في العتق شر بلاية قال في النهر وتقييد المصنف بالصلاة يوجب الى اختاره قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد تقطع بمجرد التيمم وهو القياس لانه طهارة طائفة ورجحه في الفتح وأقره في البحر والنهر (قوله بمجرد الانقطاع) أي بلا توقف على غسل أو مضى وقت أو تيمم كما قدمناه عن البحر لعدم خطابها بالاداء حالة الكفر (قوله نلت ومفاده) البحث لصاحب النهر (قوله ونسبت أقل من عضو) كالاصبع والاصبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد بالنسب الشك لان المراد انها وجدت ببعض العضو فاقولم تدر هل أصابه ماء أو لا بقريئة ما بعده أفاده الرجعي وط (قوله تقطع) أي الرجعة وقيد به لانه لا يحل لزوجهما ذر بانها ولا يحل لزوجهما أن يمسها تلك اللمعة أو يمسها عليها أدنى وقت صلاة مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاسيحي أي احتياطا في أمر الغروج نهر فلذا لم يعتبر وانها ما اعتبر وفي الطهارة من انه اذا شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فافهم (قوله لتسارع الجفاف) ظاهره أن الحكم المذكور وفيما اذا حصل الشك قبل ذهاب البلة فلو شككت بعد مدة طويلة ذهبت فيها البلة فالظاهر عدم اعتباره سواء حصل الشك في عضو تام أو أقل لعدم ظهور العلة هنا مل (قوله ولو نسبت عضوا) كاليد والرجل بحر (قوله لانهم مع عضو واحد) أي بمنزلة وكل واحد بانفراده بمنزلة مادون العضو وهذا قول محمد ورواية عن أبي يوسف وفي رواية عنه ان ترك كل بانفراده كترك عضو وأشار الى تصحيح الاول في الملتقى حيث قدمه وفي الهداية حيث أخرجه مع تعليله بان في فرضيته اختلافا بخلاف غيره من الاعضاء (قوله طلق حاملا) أي من ظهر كونها حاملا وقت الطلاق بولداتها لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا اراده المصنف تبعصدر الشرية كناية لانه بعد الوضع لا مرجعة (قوله فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق ولستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح وهذه هي الصواب لانه بذلك يعلم أن الولد عاق بعد النكاح قبل الطلاق (قوله صحت رجعتة السابقة) أي المذكورة في قوله فراجعها قبل الوضع أي ظهر بهذه الولادة أن تلك الرجعة كانت صحيحة وان كان مقتضى انكاره الوطء أنها لا تصح لانها على زعمه قبل لدخول المطلقة قبله لارجعة الها لكن لما ثبت نسبته منه صار مكذبا شرعا فصحت رجعتة (قوله وتوقف ظهور صحتها الخ) اعلم أنه قال في الوقاية طاق ذات حمل أو ولد وقال لم أطأ راجع اه ومثله في الكثر والهداية وغيرهما واعتبرتهم المحقق صدر الشرية بأن ذات الحمل فيها الشكال وذلك أن وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدته لاقل من ستة أشهر من وقته واذا اولدت انقضت العدة فكيف بذلك الرجعة ولا يراد أنه يملك الرجعة قبل وضع الحمل أي بان يحكم بصحتها قبله لانه لما أنكر الوطء لم يكن مكذبا شرعا لانه لا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر لاقبلها فالصواب أن يقال ومن طلق حاملا منكر او طأها فراجعها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر صحت الرجعة اه ملخصا وقد تبعه المصنف في مثله كالأيت وقد أشار الشارح الى الجواب عن الوقاية بان قوله راجع معناه انه لو راجع قبل الولادة صحت رجعتة متوقفة على الولادة لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحتها على الولادة لا ينافي صحتها لكن لا يخفى ما في ذلك من البعد لكن انتصر في البحر للمشايخ ورد قول صدر الشرية ان وجود الحمل الخ بأن الحمل ثبت قبل الوضع ويثبت به النسب لما صرحوا به في باب خيار العيب ان حمل الجارية المبيعة يثبت بظهوره قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه يثبت بالحمل الطاهر

في الاصح وفي الكفاية
بحر دال الانقطاع ملحق لعدم
خطابها قلت ومفاده أن
المجنونة والمعتوه كذلك
(ولو اغتسلت ونسبت أقل
من عضو تقطع) لتسارع
الجفاف ولو ثبتت عدم
الوصول أو تركته عمدا
لا تنقطع (ولو) نسبت
(عضوا لا) تقطع وكل
واحد من المضمضة
والاستنشاق كالاقل لانهما
عضو واحد على الصحيح
يهمس (طلق حاملا منكر
وطأها فراجعها) قبل الوضع
(فجاءت بولد لاقل من ستة
أشهر) من وقت الطلاق
ولستة أشهر (فصاعدا) من
وقت النكاح (صحت)
رجعتة السابقة وتوقف
ظهور صحتها على الوضع
لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة
في كلام الوقاية (كما) صحت
(لو طلق)

أه أي وإذا كان الحمل يثبت قبل الولادة يمكن الحكم بحصة الرجعة قبله أو رده أيضا يعقوب باشا في حواشي عليه من وجهين أحدهما ما مر عن البحر والثاني أنه سيجي في المسئلة الآتية أنه لو راجعها ثم ولدته لأقل من عامين ثبت نسبها قال به علم أن الحمل يعرف بالولادة لا أكثر من ستة أشهر أه وأقره في النهر أقول وقد أجاب عن الوجه الأول العلامة المقدسي حيث قال إن كلام صدر الشرعية بتحقيق بالقبول تحقيق وقول من رده بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله مردود أما ما استدلل به في باب خيار العيب فر واية ضعيفة عن محم أنه يرد بشهادة المرأة بالعيب وعن أبي يوسف روايتان أظهرهما أنه إنما يقبل قولها في الخصومة لا الرد وأما ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل أظهر فأنما يثبت النسب بالفراش والولادة بقول المرأة والخلاف هناك معروفة أن أباحنيفة يقول إذا جحد الزوج ولادة المعتدة لا تثبت الابشهادة رجلين أو رجل وامرأتين إلا أن يكون الحمل ظاهر فثبت معه بشهادة المرأة وهي القابلة فليس في هذا أن الحمل يثبت وانما ظهوره يؤيد شهادة المرأة أو ما ثبتوه فتوقف على الولادة كما نص عليه في المبسوط فيما لو قال إن حبل قطا لي فقال لو وطئها مرة فلا فضل أن لا يقر بهما ثم قال إن أتت بولد بعد قوله المذكور لا أكثر من سنتين يقع الطلاق وتنقض العدة بالولد فلم يثبت بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمى ثبوت ولا يترتب عليه ما يتوقف على الثبوت أه قلت وفيه نظر فإن الذي حرره الزيلعي هناك أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت إذا كان هناك حبل ظاهر أو فراش قائم أو اعتراف من الزوج بظهور الحمل حتى لو علق طلقها بولادتها يقع بة ولها ولدت عند أبي حنيفة وشهادة القابلة شرط عنده لتعيين الولد وعندهم لا تثبت الولادة الابشهادة القابلة فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحمل عنده وقد قال العلامة قاسم هناك إن المراد بظهوره أن تظهر أماراته بحيث يعاب ظن كل من شاهدها بكونها حاملان ثم يعتبر بظهوره حيث لم يعارضه غيره كفاي مستلثنا فان أقراره بأنه لم يطأ ينافي صحة رجعتيه ما لم يظهر كذبه بأن تدل دون ستة أشهر ونظيره ما لو أخبرته المعتدة بانقض عدها ثم ادعت الحمل فأنهم لم ينظروا إلى ظهور الحمل وانما نظروا إلى ولادتها فإذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الاخبار ثبت النسب للتيقن بكذبها ولولا كثرة التناقض فلم ينظروا إلى ظهور الحمل عند التناقض وانما نظروا إلى ما يظهر به ككذب الاخبار الأول يفتنناهم هذا مؤيد لما قاله صدر الشرعية وأما الجواب عن الوجه الثاني فهو أن الطلاق في المسئلة الآتية مفروض بعد أقراره بالخلوقة أو الطلاق بعد الخلوقة موجب للعدة ومعتدة الرجعي إذا لم تقر بانقض عدها وجاءت بولد ثبت نسبها لكن إن ولدته لا أكثر من سنتين كانت الولادة رجعتية أو لا لجواز عاقبة قبل الطلاق كما سيأتي في العدة فثبت نسبها وكان قدر راجعها بالقول مثلا تبين صحة تلك الرجعة بالولادة لأقل من عامين أما في مسئلة ثلثنا فانه لم يقر بالخلوقة لتزويجها العدة فإذا طلقها يكون طلاقا قبل الدخول ظاهر أو لا عدها عليها فإذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق تبين أن الطلاق كان بعد الدخول وانها معتدة فإذا كان قدر راجعها قبل الولادة تبين صحة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما إذا ولدت بعد ستة أشهر من وقت الطلاق فانه لا يعلم أن الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لها صرحوا به من أن الأصل أن كل امرأة لم تنجب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج إلا إذا علم يقينا أنه منه بأن تنجب عليه لأقل من ستة أشهر وبه ظهر أنه لا فرق بين المسئلة في توقف صحة الرجعة على الولادة وثبوت النسب وإن النسب لا يثبت في مسئلةنا بالولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق لا يعلم بانها علقت به قبل الطلاق وانها معتدة بخلاف المسئلة الآتية لانها مفروضة في المحتملي بها الواجب عليها العدة فتصح رجعتها وإن ولدت لا أكثر من ستة أشهر فاعتنم تحرير هذا المقام الذي زلت فيه أقدام الافهام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) أي إذا جاءت به لستة أشهر فأنه أكثر من وقت النكاح (قوله حيث لم يتعلق بأقراره حق الغير) قال في البحر ولا يرد ما أورده في الكافي بأن من أقر بعبد لا يخرج من اشتراؤه ثم استحق منه ثم وصل إليه فانه يؤمر بالتسليم إلى المقر له وإن صار مكذبا بشرع الكونه يتعلق بأقراره حق الغير

مطلب فيما قيل إن الحمل لا يثبت إلا بالولادة

من ولدت قبل الطلاق ولو ولدت بعده فلا رجعة لمضي المدة (منكرها وطأها) لأن الشرع كذبه بجمع لال ولد للفراش فيقال زعمه حيث لم يتعلق بأقراره حق الغير (ولو خلاها ثم أنكروا) أي الوطء (ثم طلقها) يملك الرجعة

قوله للخصومة لا للرد يعني إذا ادعى المشتري الحمل لا تتوجه له الخصومة على المشتري ما لم تشهد النساء به لحيث تنفذ تتوجه الخصومة فيخاف البائع على أنها ليس بها حمل وقت البيع فإن حلف فيها أو أوردت عليه وليس المصادق يثبت الرد بمجرد شهادة النساء به ومثل هذا في دعوى النبوذة وغيرها مما لا يطالع عليه الرجال أه منه

بخلاف مسألة الرجعة اه ح (قوله لان الشرع لم يكذب) لانه لا يملك الرجعة الا في عدة الدخول أى الوطء لا في عدة الخلوة وهو قد أنكر الوطء فيه صدق في حق نفسه والرجعة حقه ولم يكذب الشرع فيه بخلاف ما مر وما يأتي فانه بثبوت النسب صار مكذباً بشرعاً ولا يرد أنه بالخلوة يتأكد المهر ويجب العدة لان تأكد المهر يبنى على تسليم المبدل والعدة تجب احتياطاً لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات الوطء فلم يكن مكذباً بشرعاً بانكاره كذا ينادى من البحر (قوله فله الرجعة) لان الظاهر شاهد له بان الخلوة دلالة الدخول بحر (قوله والمسئلة بحالها) يعنى اختلى بها أو أنكر وطأها (قوله صحت رجعتها) أى ظهر صحتها (قوله لصيرورته مكذباً) أى فى قوله لم أجامعها لانه بثبوت النسب نزل وطأ قبل الطلاق لابعده وان أنكر لان تكذيبه أولى من حمله على الزنا نهر وقد مناه تحقيق المسئلة (قوله فاعتدت) أى دخلت فى العدة وهو معنى قول البحر ووجب العدة وليس معناها مضت عدتها حتى يقال ان الصواب حذفه فاقهـم (قوله ببطنين) حال من مفعول ولدت الاول ولدت الثانى لا متعلق بولدت (قوله يعنى بعد ستة أشهر) تفسير لقوله ببطنين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثانى موجوداً قبل ولادة الاول فيكون قد اجتمع فى بطن فلا نكون ولادة الثانى رجعة لانه علق قبل الطلاق بيقينا (قوله فهو رجعة) أى الوطء الذى كان الولد منه رجعة وأسندها اليه لان الوطء لم يعلم الابيه (قوله بوطء حادث) أى بعد الطلاق فى العدة فيصير به مراجعاً جلالاً لهما على الصلاح حيث لم تقرب بانقضاء العدة كما اذا طلقها رجعيًا فولدت لاكثر من سنتين فانه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما اذا ولد له لأقل من سنتين فانه لا يكون رجعة لاحتمال علقه قبل الطلاق كما قدمناه وهذا الاحتمال ساقط هنا لانهم امتنعوا من ان يكونا من بطنين كان الثانى من وطء حادث بعد الطلاق البتة كما ذكره فى الفقه وبه اندفع ما فى شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله بخلاف الخ) قد علمت وجهه آنفاً (قوله ثلاث بطون) بان كان بين كل ولادتين ستة أشهر فأكثر (قوله كما مر) أى من جعل العلق بوطء حادث فى العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء فى النفاس وهو حرام لان النفاس ليس لاقله عدد ويجوز أن لا ترى دماً أصلاً نهر (قوله ثلاثاً) الاولى أن يقول ثالثاً لوافق قوله ثانياً (قوله عمل بكما) علة لقوله وتطابق فى الموضوعين أى فان كلماته تضى التكرار لانهم العموم الادعال (قوله فبالأشهر) أى فتعتمد بالأشهر ويبتل ما مضى من الحيض ان وجد منه شئ ط (قوله ولو كانوا بطنين) بان يكون بين كل اثنتين أقل من ستة أشهر (قوله لانقضاء العدة به) فيكون وقت الشرط وهو الولادة قارن وقت انقضاء العدة فلا يقع به شئ قال فى الدر المنقى الا أن نجى برباع أى فتطابق بالثالث ولولم تلد الثالث لا تطابق بالثانى ولو كان الاولان فى بطن والثالث فى بطن تقع واحدة بالاول وتنقضى العدة بالثانى ولا يقع شئ بالثالث ولو كان الاول فى بطن والثانى والثالث فى بطن تقع ثنتان بالاول والثانى وتنقضى العدة بالثالث فلا يقع شئ بحر عن الفقه اه (قوله والمطلقة الرجعية تزين) لانها حلال للزوج لقيام نكاحها والرجعة مستحبة والتزين حامل عليها فيكون مشروعاً بحر (قوله ويجرم ذلك فى البائن والوفاة) أى فى البائن ولحرمة المظار اليها وعدم مشروعية الرجعة وأما فى الوفاة فلو جوب الاحداد فأفاد فى البحر (قوله لفقد العلة) وهى الجل على المراجعة ط (قوله والا) بان كانت تعلم أنه لا راجعها الشدة بغضها بحر (قوله ذكره مسكين) أى ذكر قوله اذا كانت الرجعة مرجوة الخ وأقره فى البحر وغيره (قوله لانهى المطلق) أى فى قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن نزل فى المطلقة رجعية والنهى عن الاخراج مطلق شامل لسادون سفر (قوله ما لم يشهد على رجعتها) لعل الاولى ما لم يراجعها لان الاشهاد مندوب فقط ط أى فلا يحسن جعل الاشهاد غاية لحرمة الاخراج لانها تنتهى بالرجعة مطلقاً وذكر فى الفقه أن مقتضى ما فى الهداية قصر كراهة المسافرة والخلوة أيضاً عند عدم قصد المراجعة على تقدير ما اذا لم يراجعها بعد ذلك فى العدة لانه تبين أنهم لم تكن أجنية لان الطلاق لم يعمل عمله والاوجه تحريم السفر مطلقاً لا طلاق النص فى منعهم دون الخلوة لعدم النص فيها اه ملخصاً

لأن الشرع لم يكذب ولو أنكره فله الرجعة ولو لم يخل به سافلاً رجعة لانه لان الظاهر شاهد لها ولو بالحيثية (فان طلقها فراجعها) والمسئلة بحالها (فجاءت بولده لأقل من حواين) من حين الطلاق (صحت رجعته السابقة لصيرورته مكذباً كما مر) ولو قال ان ولدت فأنت طالق فولدت فطلعت فاعتدت (ثم) ولدت (آخر ببطنين) يعنى بعد ستة أشهر ولولا أكثر من عشر سنين ما لم تقرب بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا اليأس (فهو) أى الولد الثانى (رجعة) اذ يجعل العلق بوطء حادث فى العدة بخلاف ما لو كانا بطنين واحد (وفى كلما ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثانى رجعة) فى الطلاق الاول كما مروى نطق به ثانياً (كالولد الثالث) فانه رجعة فى الثانى ونطاق به ثلاثاً عملاً بكما (وتعتمد) للطلاق الثالث (بالحيض) لانها من ذوات الاقراء ما لم تدخل فى سن اليأس قبل الأشهر ولو كانوا بطنين يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فخرج (والمطلقة الرجعية تزين) بوجوه الحاضر لا الغائب لفقد العلة (اذا سكنت) الرجعة

(مرجوة) والا فلا تفعل ذكره مسكين (ولا يخرجها من بيتها) ولو لسادون السفر للنهى المطلق (ما لم يشهد على رجعتها)

فتبطل العدة وهذا إذا
صرح بعدم رجعتها فلولم
يصرح كان السفر رجعة
دلالة فتح بحثا وأقره المصنف
(والطلاق الرجعي لا يحرم
الوطء) بخلافه للشافعي
رضي الله عنه (فلو وطئ
لا حرم عليه) لأنه مباح
(لكن تكره الخلو بها)
تزيها (ان لم يكن من
قصد الرجعة والا لا) نكره
(ويثبت القسم لها ان كان
من قصد الرجعة والا لا)
قسم لها بحر عن البدائع
قال وصرحوا بان له ضرب
امران على ترك الزينة
وهو شامل للمطالبة رجعي
(وينكح مباتته بما دون
الثلاث في العدة وبعدها
بالاجماع) ومنع غيره
فيها لاشتباه النسب
(لا ينكح مطلقا) من
نكاح صحيح نافذ كاستحقاقه
(بها) أي بالثلاث (لوحة
وتنتهي لوامة) ولو قبل
الدخول

مطالب في العقد على المبانة

فانهم (قوله فتبطل العدة) أي فان أشهد فتبطل (قوله وهذا الخ) الإشارة الى ما فهم من قوله ما لم يشهد
من أن الاخراج ليس رجعة ففي البحر أن المراد ان كان يصرح بعدم رجعتها أما اذا سككت كانت المسافرة
رجعة دلالة كما أشار اليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاضي وفتاويه والبدائع وغاية البيان مع اللين بان
السفر دلالة الرجعة فانتفى به ما ذكره الزيلعي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اهـ (قوله فتح بحثا) فيه
أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحث منه كيف وهو مشار اليه في الكتب السابقة وعبارة الفتح والحرمها
أي المسافرة به هذا النص لم تكن رجعة قبل ولا دلالتها أي ولا تكون دلالة الرجعة لان الكلام فيمن يصرح
بعدم رجعتها وأورد عليه أن التقبيل بشهوة ونحوه يكون نفسه رجعة وان نادى على نفسه بعدم الرجعة
وجوابه الفرق بالحل والحرم اهـ أي فان التقبيل حلال فيكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون
رجعة ولا دلالة عليها مع التصريح بعدمها فقله لان الكلام الخ يفيد أن ذلك منقول لبحث فافهم (قوله
خلاف للشافعي) مبنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدانة الملك القائم وعندنا أحداث الحل الزائل
فيحل عندنا لقيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة (قوله لانه مباح) فيه مسامحة لان
الوطء مكروه عندنا لخالفته للسنة كما مر تحريره والمباح ما يتعلق به خطاب الشارع بخير ارباب الفعل والترك
على السواء والمكروه ولو تنزه اراج الترك فلا يكون مباحا فالاولى أن يقول لانه جائز فان الجائز يطلق على
ما لا يحرم شرعا ولو واجبا أو مكروها كما ذكره في التحرير (قوله لكن تكره الخلو بها) الاستدراك
مستدرك فان الوطء عملها كما علمت (قوله ان لم يكن من قصد الرجعة) لان الخلو يزعم أدت الى المس بشهوة
فيصير مراجعها هو لا يدها فيطلقها فتطول العدة عليها ط عن البحر (قوله ويثبت القسم لها الخ)
سيأتى في الباب الآتي أن المطالبة الرجعية لاحق لها في الجماع لا قضاء ولا ديانة ولذا استحب مراجعتها بغيره
وحينئذ القسم لاجل الاستئناس تأمل (قوله والا لا) أي وان لم يكن من قصد الرجعة لا يثبت القسم لانه
لو ثبت مع عدم قصد هار بما أدى الى الخلو فيلزم ما مر ط (قوله وينكح مباتته بما دون الثلاث) لما
ذكر ما يتسدر له به الطلاق الرجعي ذكر ما يتسدر له به غيره فتح ولذا عقد له في الهداية هنا فصلا (قوله
بالاجماع) راجع الى قوله في العدة وهو جواب عن سؤال هو أن قوله تعالى ولا تغرموا عقد النكاح حتى
ينال الكتاب أجله يعني انقضاء العدة عام فكيف جاز الزوج تزوجه في العدة والنص بعمومه يمنع والجواب
أنه يخص منه العدة من الزوج نفسه بالاجماع (قوله ومنع غيره) أي غير الزوج في العدة لاشتباه النسب
بالعوق فانه لا يوقف على حقيقته أنه من الاول أو الثاني وهذا حكمه شرعية العدة في الاصل والمراد بذكرها
هنا بيان عدم المانع من تخصيص الزوج بالاجماع لبيان علته لانه يرد عليه الصغيرة والايسة وعدة الوفاة
قبل الدخول ومعدة الصبي والحبيضة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة لعل أخرى
هي اظهار خطر الحمل أو هو حكم تعبدى ونظام بيانه في الفتح (قوله لا ينكح مطلقا) تقديره لفظا ينكح هو
مقتضى العطف على ما قبله لكن الاولى أن يزيد ولا يطأ بملك يمين لانه كما لا يجعل له نكاحه بالعقد لا يجعل له
وطؤها بالملك كما يأتي ولو قال لا تتحل كافي الآية الكريمة لتشمل كلامهما (قوله من نكاح صحيح نافذ) احتراز
بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة ككونه بغير شه ودفائه لاحكامه قبل الوطء بغيره يجب
مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عدد لانه متاركة فلو طلقها ثلاثا لا يقع شيء وله تزوجها بالحل كما تقدم آخر
باب الصريح واحتراز بالنافذ عن الموقوف ففي نكاح الرقيق من الفداوى الهندية عن المحيط اذا تزوج العبد
أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بلا إذن المولى ثم طلقها ثلاثا قبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاركة
النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق فان أجاز المولى النكاح بعده لا تعمل اجازته وان
أذن له بتزوجه بعده كرهته لتزوجه ولم أفرق بينهما اهـ (قوله كما نسخقه) أي في باب العدة حيث قال
هناك والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهرية

اه ولم يذكر الموقوف هناك لانه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي قريباً من قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فإنه وإن كان في الحلال لكنه يفهم أنه في الذي طلق غير معتبر أيضاً وليس مراده الإشارة إلى تحقيق ما أتى بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول الخ لان مراده به صحته في المذهب كلها كما ستعرفه وليس مما نحن فيه فافهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته قبل الدخول بها ثلاثاً فله أن يتزوجها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ففي المدخول بها (قوله باطل) أي أن جعل على ظاهره ولذا قال في الفتح انه زلة عظيمة مصادمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلاً عن أن يعتبره لان في نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشبهة في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لفوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نعوذ بالله من الزيغ والضلal والامر فيه من ضروريات الدين لا يبعد كفاً مخالفة اه أقول وإياك أن تعتز بما ذكره الزاهدي في آخر الحاوي في أول كتاب الحيل فإنه عقد فيه فصلاً في حيلة تحليل المطلقة ثلاثاً وذكر فيه هذه المسئلة غير قابلة للتأويل الآتي وذكر حيلة كثيرة كلها باطلة مبنية على ما أتى رده من الاكتفاء بالعقد بدون وطء (قوله أو مؤول) أي بما قاله العلامة البخاري في شرحه غرر الاذكار على درر البحار ولا يشكل ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاث ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب الحنفية اه وقدمنا تأييده هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فان الطلاق ذكر فيه مفرق فامع النصريح فيها بعدم الحل فاجاب بانهم في المدخول بها فافهم (قوله كما سر) أي في أول باب طلاق غير المدخول بها (قوله حتى بطأها غيره) أي حقيقة أو حكماً كما لو تزوجت بمحبوب فبطلت منه كل سيأتي وشمل ما لو وطئها حائضاً أو محرمة وشمل ما لو طلقها أزواج كل زوج ثلاثاً قبل الدخول فتزوجت بآخر ودخل بها لتحل للكل بغير ولا بد من كون الوطء بالنكاح بعد مضى عدة الاول لو مدخولاً بها وسكت عنه لظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت بالاجماع فلا يكفي مجرد العقد قال القهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الاصول أن العلماء غير سعيد بن المسيب اتفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي أنه ثابت بالاجماع الامة وفي المنية أن سعيداً رجع عنه إلى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويعد من أفتى به يعزر وما نسب إلى المصدر الشهيد فليس له أثر في مصنفاته بل فيها نقضه وذكر في الخلاصة عنه أن من أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فإنه مخالف للاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به وتعامه فيه (قوله ولو مراهما) هو الداني من البلوغ نهر ولا بد أن يطلقها بعد البلوغ لان طلاقه غير واقع درممتقي عن التارخانية (قوله بجامع مثله) تفسير للمراهم ذكره في الجامع وقبل هو الذي تعزرك آله ويشتهى النساء كذا في الفتح ولا يخفى انه لا تنافي بين القولين نهر والاولى أن يكون حرّاً بالغاً فان الانزال شرط عند مالك كافي للخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلخيص لا يحنيفة ٣ ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كفاي ديباجة المصنف قهستاني وفي حاشية الفتال وذكر الفقيه أبو الليث في تأسيس النظام أنه اذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسئلة يرجع إلى مذهب مالك لانه أقرب المذاهب إليه اه (قوله أو خصياً) بفتح الخاء وهو من قطعت خصيتاه وانما جاز تحليله لوجود الاكلة ط (قوله أو مجنوناً) بنونين ح وفي حاشية أو مجبو باباء بن وهو الذي لم يبق له شيء يولج في محل الختان اكن شرط تحليله أن تحبل منه كما يأتي (قوله أو ذمياً الذمية) أي ولو كان التحليل لاجل زوجها المسلم كافي البحر (قوله خرج الفاسد والموقوف) أي خرجا بقيد النافذ وفيه ان الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لان النافذ من العقود لا يتوقف على اجازة غير العاقد فالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور نعم الموقوف فيه طريقان للمشايع قبل هو قسم من الصحيح وقبل من الفاسد كما سيأتي تحقيقه في البيوع ان شاء الله تعالى فعلى الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس لغوياً ويقال أيضاً كل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم وبه علم أنه كان ينبغي للمصنف

وما في المشكلات باطل
أو مؤول كما سر (حتى
بطأها غيره ولو) الغير
(مراهما) بجامع مثله
وقدره شيخ الاسلام بعشر
سنتين أو خصياً أو مجنوناً
أو ذمياً الذمية (بنكاح) نافذ
خرج الفاسد والموقوف
فلو نكحها بعد بلاذن
سيده

مطلب أصحابنا إلى
بعض أقوال مالك رحمه
الله ضرورة

حتى يطلقها بعدها ومن
لعطف الحبل أن تزوج
لمأول مرأهق بشاهدين
فاذا أوج ملكه لها فيطل
النكاح ثم تبعته لبلد آخر
فلا يظهر أمرها لكن على
رواية الحسن المفتي بها
أنه لا يحلها لعدم الكفاءة
ان لها ولي والافحلها
اتفاقا كالمس (وتعفى عنه)
أي الثاني (لا يملك عين)
لا شرط الزوج بالنص
فلا يحلها وطء المولى ولا
ملك أمة بعد طائفتين
أو حرة بعد ثلاث ورثة
وسبى نظيره من فرق بينهما
بظهار أولعان ثم ارتدت
وسببت ثم ملكها لم تحل له
أبدا (والشرط التيقن
بوقوع الوطء في المحل)
المتيقن به فلو كانت صغيرة
لاوطأ مثاله لم تحل للاول
والاحل وان أفضاها

مطلب حيلة اسقاط عدة المحل

٣ (قوله بخلاف الفاسد
والموقوف الخ) انظر هذا
مع قوله فيظهر به الحل
فانه بظهور الحل يظهر
الكمال أيضا قال شيخنا لا
ان الاسناد لا يؤثر في الاحكام
الاشلية بل تأثيره قاصر
على القائم والآتى فيثبت
لا يحكم على الوطء الماضي
بالكمال اه

(قوله وفي قوله ويحكم به
ما ترى الخ) لا مخالفة أصلا

لان المالسكي لم يحكم بالتحليل بوطء الصبي بل انما يحكم بوطء المولى فقط اه

متابعة الكثر وغيره في التعبير بنكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد الطرفين وقد يجب
بأن النكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد (قوله ووظفها قبل الاجازة لايحلها) أي وان أجاز بعد ولعل
وجهه أن النكاح المشروط بالنص ينصرف الى الكامل لانه المعهود شرعا بخلاف الفاسد والموقوف والا
فقد صرحوا بأن الموقوف ينقد سببا في الحال ويتأخر حكمه الى وقت الاجازة فيظهر به الحل من وقت
العقد (قوله ومن لطيف التحليل الخ) أي حيل التحليل على وجه يؤمن فيه من علوقها منه ومن امتناعه من
طلاقها ومن ظهور أمر التحليل بين الناس بخلاف ما اذا كان حرا بالغا (قوله لكن الخ) استدراك على هذه
الحيلة وحاصله أنها انما تتم على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط لان عقاد أماً على
رواية الحسن المفتي بها من انها شرط فلا يحلها الزنيق لعدم الكفاءة ان كان لها ولي لم يرض بذلك والابان
لم يكن لها ولي أصلاً وكان ورضي فيحلها اتفاقا كالمس في باب الكفاءة وهذا أحد وجهين أو ردهما الامام
الحاوي ثانيهما كافي البرازية أن المراهق فيه خلاف فلعله يرفع الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالصحة
فيفسخه فلا يحصل المرام اه (قوله انه لا يحلها) الاولى حذف انه (قوله وتعفى عنه) ذكر بعض الشافعية
حيلة لاسقاط العدة بان تزوج لصغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل به ماع انتشاراً لته ويحكم بصحة النكاح
شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم بحمل بصحة طلاقه وأنه لا عدة عليها أمالو بلغ عشر الزمت لعدة عند الحنبلية أو
يطاها وليه اذا رأى في ذلك المصلحة ويحكم به مالسكي وعدم وجوب العدة بوطئه ثم يترجها الاول ويحكم
شافعي بصحة لان حكم الحاكم يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفيا بشرائطه فتحل للاول اه قلت
ومن شروطه أن لا يأخذ على الحكم مالا وفي قوله ويحكم به مالسكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط الانزال
عند مالان وكأنه قول آخر (قوله أي الثاني) أي النكاح الثاني ويجوز أن يراد الزوج الثاني وعليه جرى
الزيلي لكنه يجاز قال العيني والاول أقرب والثاني أظهر نهر (قوله لا يملك عين) عطف على قوله بنكاح
نافذ (قوله لا شرط الزوج بالنص) أي في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره فانه جعل غاية لعدم الحل الثابت
بقوله تعالى فلا تحل له فاذا طلق زوجته الامه ثنتين ثم بعد العدة وطئها مولاها لا يحلها الاول لان المولى ليس
بزوج (قوله ولا ملك أمة الخ) عطف على قوله وطء المولى أي لو طلقها ثنتين وهي أمة ثم ملكها أو ثلاثا وهي
حرة فارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت وملكها لا يحل له وطئها يملك الميم حتى يزوجها فيدخل بها الزوج
ثم يطلقها كافي الفتح ثم لا يخفى أن هذه المسئلة لم يشملها كلام المصنف لا منقوطا ولا مضمومافلا يصح تفرعها
على قوله لا يملك عين لان معناه لا يشكها المطلق حتى يملكها غيره بالنكاح لا يملك الميم فالشرط وطؤه
بالنكاح لا بالملك هو الغير لانفس المطلق بل يصح تفرع الى الاولى وهي عدم حلها للمطلق بوطء المولى نعم لو قال
المصنف فيما امر لا يشك ولا يملك عين الخ لصح تفرع هذه أيضا كما أفاده ح فيتين جعله تفرعاً على قوله
لا شرط الزوج بالنص فان الزوج المشروط بالص جعل غاية لعدم الحل كالمعلمت وهو شامل لعدم الحل
بنكاح أو ملك يمين فيصح تفرع المسئلتين عليه فافهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالتفريق المنع عن الوطء
من عموم المجاز فيشمل القاطع للنكاح وغيره فلا يرد أنه لا تفريق في الظاهر فافهم (قوله لم تحل له أبداً) أي مالم
يكفر في الظاهر ويكذب نفسه أو تصدق في الامان ح فوجه الشبهة بين المسئلتين أن الردة واللعاق والسبي لم تبطل
حكم الظهار واللعان كالم تبطل حكم الطلاق (قوله في المحل المتيقن) هو محل غيبوبة الحشفة من القبل (قوله
ولو كانت صغيرة) محترز قوله والشرط التيقن بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضة تفرع على قوله في المحل
المتيقن وكان عليه عطفه بالواو (قوله لم تحل للاول) لان قبلها لا تغيب فيه الحشفة ولذا لم يجب الغسل بمجرد
وطئها ولم تثبت به حرمة المصاهرة حتى حل لواطئها تزوج بنتها (قوله والا) أي بان كانت صغيرة بوطأ مثلهما
حل للاول لوجود الشرط وهو الوطء في محل المتيقن الموجب للغسل كما يأتي وان أفضاها هذا الوطء لان
الافضاء حصل بعد الوطء المعتبر شرعاً بخلاف المفضاة قبله لحصول الشك في كون الوطء في القبل أو في الدبر

وهذا الشك حاصل قبل الوطء لابعده فافهم (قوله بزازيه) لم أرفها قوله وان أفضاها ثم رأيت في الفتح والنهر (قوله الا اذا حبلت الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر علي بن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال

وفي المفوضة مسئلة عجيبه * لدى من ليس يعرفها غير يديه
اذا حومت على زوج وحلت * لسان نال من وطء نصيبه
فطلتها فلم تحبل فليست * حلالا للقديم ولا خطيبه
لشك أن ذلك الوطء منها * بفرج أو شكيلته القريبه
فان حبلت فقد وطئت بفرج * ولم تبق الشكوك لنا ريبه

(قوله فانها لا تحبل حتى تحبل الخ) هذه العبارة عزها المصنف في المنخ للبرازيه والذي في الفتح هكذا فلا تحل بسحقه حتى تحبل ثم قال وفي الخبر يدلو كان محبوبا لم تحل فان حبلت وولدت حلت للأول عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه (قوله حتى ثبت) برفع ثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فلاقتصاصا على الوطء قصورا الخ) أي اقتصاصا للمتون على قولهم حتى يطأها غيره وهذا مأخوذ من المصنف في المنخ وقال الرجتي جعله قصورا مع أنه هو الذي عليه المتون والشروح ويشهد له حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما عسك به رواية عن أبي يوسف لم تعتمد فترجيحها على ما هو المذهب والقصور اه قلت لكن جزم به في الخانية وغيرها وكذا في الفتح كما علمت ونقله الزيلعي عن الغاية وقال خلافا لفرق ومثله في البدائع وهذا يفيد اعتماد قول أبي يوسف نعم الاوجه قول محمد وزفر ولا ينافيه ثبوت النسب فانه يعتمد قيام الفراش وان لم يوجد وطء حقيقة والتحليل يعتمد الوطء لا بمجرد العقد المثبت للنسب فانه خلاف الاجماع كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت التحليل بتزويج مشرق في غيرية جاءت بولدا مسته أشهر لثبوت نسبه مع العلم بعدم الوطء وما ذاك الا لكون النسب مما يحتمل لا يثبت بما أمكن ولو توهمنا عملا بنص الولد للفراش واقامة العقد مقام الوطء كالحلوة الموجبة للعدة وأما التحليل فقد شدد الشرع في ثبوته ولذا قالوا ان شرعيته لا غاطة الزوج ومول بما يغض حين فعل أبغض ما يباح فلذا اشترطوا فيه الوطء الموجب للغسل بإيلاج الحشفة بلا حائل في المحل المتيقن احترازا عن المفوضة والصغيرة من بالغ أو مرأق قادر عليه بعقد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا بملك عين (قوله والموت عنها) أي لو مات عنها قبل الوطء لا يحلها للأول وان كان الموت كالنحول في إيجاب العدة وتقرير المهر المسمى لان الشرط هنا الوطء (قوله واستشكاه المصنف) الضمير يرجع الى الاحلال المفهوم من قول المصنف يحلها وأصل الاشكال اصحاب البحر فانه قال بعد ذكره هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة وهي عذراء لا غسل عليه ما ينزل لان العذرة مانعة من واراة الحشفة اه أي ولا يحلها الا الوطء الموجب للغسل ط وأجاب الرجتي والسائحاني بحمل ما في القنية على ما إذا أزال البكارة بقريضة الايلاج فانه لا يكون بدونه وفيه أن عبارة القنية هكذا إذا أوج الى مكان البكارة وخل الى على معنى في بعيد ثم لا يخفى أن ما ينفرده صاحب القنية لا يعتمد عليه كيف وهو يخالف لما في المشاهير كقول الهداية والشرط الايلاج وقول الفتح بقيد كونه عن قوة نفسه وان كان ملغوا فاجرة اذا كان يبعد حرارة المحل الخ ما يأتي عن التبيين وكذا ما مر عن البرازيه ومسئلة المفوضة وبعدها عتراف المصنف بأشكاله ما كان ينبغي له جعله متنا (قوله الا اذا انتعش وعمل) هذا لم يذكره في التبيين نعم ذكره في الفتح والنهر والظاهر أن الاستثناء منقطع لان الانتعاش الانتعاش والمراد به وبالعسل أن يكون له نوع انتشار يحصل به ايلاج كي لا يكون بمنزلة ادخال خرقة في المحل فانه ربما لا يحصل به التقاء الختانين ولذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في آله فتور وأولجها فيها حتى التقى الختانان فانها لا تحل به (قوله ولو في حيض الخ) الاولى حذف هذه الجملة من هنا وذكرها عند قول المصنف حتى يطأها غيره (قوله مطلقا) أي سواء كان الايلاج بمساعدة

برازيه (فلو وطئ مفوضة لا تحل له الا اذا حبلت) ليعلم أن الوطء كان في قبلها (كما لو تزوجت بمحبوب) فانها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكما حتى يثبت النسب فتح فلاقتصاصا على الوطء قصورا لان يعهم بالحقيق والحكمي (والايلاج في محل البكارة يحلها والموت عنها) كافي القنية واستشكاه المصنف وفي النهر وكأنه ضعيف لما في التبيين يشترط ان يكون الايلاج موجبا للغسل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة البدن اذا انتعش وعمل ولو في حيض ونفاس واحرام وان كان حراما وان لم ينزل لان الشرط الذوق لا الشبع قلت وفي المجتبى الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقا

لكن في شرح المشرق لابن مالك (٥٨٦) وطها وهي نائمة لا يحلها الاول لعدم ذوق العسيلة وينبغي أن يكون الوطء في حاة الانجماء كذلك

(وكره) التزوج للشافي
(تحريما) لحديث لعن المحلل
والحلل له (بشرط التحليل)
كترؤجته على أن أحلك
(وان حلت الاول) لعمه
النكاح وبطلان الشرط
فلا يحسب على الطلاق كما
حققه السكال خلافا لما زعمه
البرازي ومن اطلق الحيل
قوله ان تزوجتك وجامعتك
أو أمسكتك فوق ثلاث
مثلا فانت بائن ولو خافت أن
لا يطلقها تقول زوجتك
نفسى على أن أمرى يبدى
زيلى وتماه في العمادية
(أما إذا أخمرا ذلك لا يكره
(وكان) الرجل (مأجورا)
لقصدا الاصلاح وتأويل
اللعن إذا شرط الاجز كره
البرازي

٣ قوله لكن إذا قلنا الخ
فيه ان ايلاج الشيخ الفاني
لا يفيد لذة أصلا بخلاف
النائم فان فيه لذة كايلاج
المستيقظ غاية الامر انه
بالنوم أو الانجماء يحصل ذهول
عنها ولم يقل أحد باشتراط
تذكرها فقوله يلزم أن
يكون مثله النائم الخ غير
مناسب للفرق الجلى بين
المستلئين وقد تقدم له قريبا
ما يفيد هذا الفرق اه

٣ قوله ولكن الفرق
خفي قال شيخنا العمل وجهه
هو أن قول المرأة على أن
أمرى يبدى لاغ لكونه
قبل النكاح فلا يؤثر قبول

الزوج فيه وليس يحكمه وفاقا على الاجازة حتى يكون للقبول تأخير فساوى ببدء الروح اه

البدء ولا عبارة لمجئى وقيل ايلاج الشيخ الفاني بيده يحلها وقيل اذا لم تنتشر آلتها فادخله بيده أو بيدها
أو كان الذكرا شل لا يحلها بالايلاج والصواب حلها لانه متمعلق بدخول الحشفة اه وأقره في الشربلانية
وهو خلاف ما مشى عليه الزياي وابن الهمام وصاحب النهر كما مر وفيه أن الحل معلق بذوق العسيلة كما
علمت فتأمل (قوله لكن في شرح المشرق الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس موضوعا لنقل المذهب والطلاق
المتون والشروح يرده وذوق العسيلة للناخمة وجود حكم لا ترى أن النائم اذا وجد الببل يجب عليه
الغسل وكذا المامى عليه مع أن خروج المني لا يوجب الامع وجود اللذة وما ذاك الا لوجودها حكما لانه ربما
حصات وذهل عنها بشغل النوم والانجماء وقد تقدم أن المجنون يحلها والمجنون فوق الانجماء والنوم رخصي
قلت ورأيت في معراج الدراية ووطء النائمة والمغمى عليه يعمل عندها وفي أحد قولى الشافعى اه هكذا
رأيت في نسخة سقيمة دلتراجع نسخة أخرى ثم لا ينبغي أن نومه وانجماءه كنومها وانجمائها ٣ لم يكن اذا
قلنا ان ايلاج الشيخ الفاني لا يحلها مالم ينتعش ويعمل يلزم أن يكون مثله النائم والمغمى عليه وكذا في جائزها
نعم على تصويب المجتبى من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الاحلال في الكل فتأمل (قوله وكره التزوج
للتاني) كذا في البحر الركنى في القهستاني وكره الاول والثاني وعزا محشى مسكين الى الجوى عن الظهيرية
وينبغي أن يراد المرأه بل هي أولى من الأولى في الكراهة لان العقد بشرط التحليل انما يحرم بيننا وبين الشافى
والاول ساع في ذلك ومتسبب والمباشر أولى من المتسبب ولفظ الحديث يشمل الكل فان المحلل له يصدق على
المرأة أيضا (قوله حديث لعن المحلل والمحلل له) باضافة حديث الى لعن فهو حكاية للمعنى والافظاظ الحديث
كفى الفتح لعن الله المحلل والمحلل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التحليل) تأويل للحديث بحمل
اللعن على ذلك وبأنى تمام الكلام عليه (قوله وان حلت الاول الخ) هذا قول الامام وعن أبى يوسف انه
يفسد النكاح لانه في معنى المؤقت ولا يحلها وعن محمد يصح ولا يحلها لانه استعمل ما أخوه الشرع كفى فتسل
المورث هداية (قوله خلافا لما زعمه البرازي) حيث قال زوجت المطلقة نفسها من الشافى بشرط أن
يجامعها يطلقها لتحل الاول قال الامام النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أبى الثاني طلقها أجبره القاضي
على ذلك وحلت الاول اه وهو مأخوذ من روضة الزندوستى قال في النهر قال الامام ظهير الدين هذا البيان
لم يوجد في غيره من الكتب كذا في العنابة وفي فتح القدير هـ ذامما لم يعرف في ظاهرها رواية ولا ينبغي أن
يعمل عليه ولا يحكم به لانه مع كونه ضعيفا الثبوت تنبوعه قواعد المذهب لانه لا شك أنه شرط في النكاح
لا يقتضيه العقد وهو مما لا يبطل بالشروط المساعدة بل يبطل الشرط ويصح فيجب بطلان هذا وأن لا يجبر
على الطلاق اه (قوله أو أمسكتك) أى أو يقول ان تزوجتك وأمسكتك وهذا اذا خافت امساكها طاقا
والاول اذا خافت امساكها بعد الجماع (قوله ولو خافت الخ) الاولى أو تقول زوجتك الخ لان الحيلتين
السابقتين سببهما الخوف المذكور ط (قوله وتماه في العمادية) حيث قال ولو قال لها تزوجتك على أن
أمرتك بيدك فقبحت جازا النكاح ولغا الشرط لان الامر انما يصح في الملك أو مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما
بخلاف ما مر فان الامر ما بيدها مقارنا لصبر ورثها منكوحه اه نهر وقد مرناه قبل فصل المشيئة والحاصل
ان الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة اذا ابتدأ الرجل ولكن الفرق خفي ٣ نعم يظهر على القول بأن الزوج
هو الموجب تقدم أو تأخر والمرأة هي القابلة كذلك تأمل (قوله أما إذا أخمرا ذلك) محتمر قوله بشرط
التحليل (قوله لا يكره) بل يحل له في قولهم جميعا قهستاني عن المصمرا (قوله لقصد الاصلاح) أى اذا
كان قصده ذلك لا مجرد قضاء الشهوة ونحوها أو ورد السروجى ان الثابت عادة كالثابت نصا أى فيصير
شرط التحليل كأنه منصوص عليه في العقد فيكره وأجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك أن
يكون معروفا به بين الناس انما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اه تأمل (قوله وتأويل اللعن
الخ) الاولى أن يقول وقيل تأويل اللعن الخ كقوله عبارة البرازية ولا سيما وقد كره بعد ما مشى عليه المصنف

من التأويل المشهور عند علماء الحديث أنه تأويل آخر وأنه ضعيف قال في الفتح وهذا قول آخر وهو أنه
 مأجور وان شرط لقصد الإصلاح وتأويل اللعن عنده ولا إذا شرط الاجر على ذلك اه قلت واللحن على
 هذا الحل أظهر لأنه كأخذ الاجرة على عيب التيس وهو حرام ويقرب به أنه عليه الصلاة والسلام سماه
 التيس المستعار وأورد على التأويل الأول أنه مع اشتراط التحليل مكروه تحريما وفاعل الحرام لا يستوجب
 اللعن ففاعل المكروه أولى أقول حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا لكافر ولذا
 لم تجز على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقا مشهورا كيزيد على المعتمد بخلاف نحو ابليس
 وأبي لهب وأبي جهل فيجوز وبخلاف غير المعين كالثعلبي والكاذبين فيجوز أيضا لان المراد جنس الظالمين
 وفيهم من يموت ككفر فيكون اللعن لبيان ان هذا الوصف وصف الكافرين من الله بغير عنه والتحذير منه لا قصد
 اللعن على كل فرد من هذا الجنس لان لعن الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد
 الظالمين وإذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير والتحذير لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراما من الكبائر
 خلافا لما أفاط اللعن بالكبائر فإنه ورد اللعن في غيرها كلعن المصورين ومن أم قوم ما وهب له كاهن ومن
 سل سحنته أي تغوط على الطريق والمرأة السلثة أي التي لا تخضب يدها والمرهأ أي التي لا تتكحل والمرأة
 إذا خرجت من دارها بغير إذن زوجها ونكح اليد وزائرات القبور ومن جلس وسط الحلقة وغير ذلك
 ومنه ما هنا هـ إذا ما ظهر لي لكن يشك على منع لعن المعين مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم بحسب بانه
 معاق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في
 الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار لا بعد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الا برار
 اه وفي لعان الجحرفان قلت هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن
 مسعود أنه قال من شاء باهله والمباهلة الملاعنة وكانوا يقولون إذا اختلفوا في شيء لمهله الله على الكاذب منها
 قالوا هي مشروعة في زماننا أيضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللحن في مثل ذلك الطرد عن منازل الا برار
 لا عن رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبهه أن حقيقة اللعن هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حساسة
 المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره وعزاء القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فتأمل
 اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها تحريما (قوله ثم هذا كله) أي كل ما مر من لزوم
 التحليل بالشروط المارة ذكرها التصريح بالشرط (قوله فرع صحة النكاح) كذا عبر في النهر والمراد صحة
 باتفاق الاثثة لا صحته عندنا بقرينة ما بعده فافهم وقدم أنه لو كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم التحليل بل تحل بدونه
 وان كره وهل تقبل دعواه الفساد عندنا لا اسقاط التحليل لم أره الا أن نعم يأتي آخر الباب انه لو ادعى بعد
 الثلاث انه طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها لا يصدقان وستأتي هذه المسئلة في العدة وتأتي هنالك حادثة
 الفتوى في ذلك فراجعها (قوله أو بحضرة قاسقين) أي تحقق فسخهما والافظاها العداية يكفي عند
 الشافعي فافهم (قوله برفع الامر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن حجر في
 التحفة من ان الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو توافقا أو
 أقاما بيئة بفساد النكاح لم ينفذ لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم يجوز له ما العمل به
 باطنا لكن اذا علم بهما الحاكم ففرق بينهما ثم قال في موضع آخر وحينئذ في نكح مختلفا فيه فان تدار القائل
 بصحته أو حكم بهما من يراه ثم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلغيق للتقليد في
 مسئلة واحدة وهو متنع قطعاً وان اتقى التقليد والحكم لم يحجج لمحل نعم تبين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم
 التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي لم يثبت له باعتبار ظاهر فعله وأيضا ففعل المكلف بصان عن
 الالغاء لا سيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداد به كالتطبيق ثلاثا هنا اه والذي تحرر من كلامه أن الزوج
 ان علم بفساد النكاح فان قلد القائل بصحته أو حكم بهما كما يراه لا يسقط التحليل والاسقاط وله تجريد

مطلب في حكم لعن العصاة

ثم هذا كله فرع صحة النكاح
 الاول حتى لو كان بلاولي
 بل بعبارة المرأة أو بلفظ
 هبسة أو بحضرة قاسقين
 ثم طلقها ثلاثا وأراد حلها
 بلازوج برفع الامر لشافعي

مطلب في حيلة اسقاط
 التحليل بحكم شافعي بفساد
 النكاح الاول

فيقضي به ويبطال النكاح أي
أدخل بها وكذبته فالقول
لها ولو قال الزوج الأول
ذلك فالقول له أي في حق
نفسه (والزوج الثاني يهدم
بالدخول) فالقول يندخل لم
يهدم اتفاقاً فنية (مادون
الثلاث أيضاً) أي كما يهدم
الثلاث أجماعاً لأنه إذا
هدم الثلاث فسادونها أولى
خلافاً لمحمد فمن طلق
دونها وعادت إليه بعد آخر
عادت بثلاث لوحدة وثنتين
لوأمة وعند محمد وباقي
الأئمة بمباقي وهو الحق فصح
وأقره المصنف كغيره (ولو
أنكرت مطلقاً الثلاث بمضي
عدته وعدة الزوج الثاني)
بعد دخوله (والمادة تقتضيه)

(قوله) وبخالف قوله وعلى
القلب لا الخ) لا يخفى أن
قول البرازي وعلى القلب
لامعناه أنه لو ادعى الزوج
الثاني الجماع وأنكرته
لا تحل للأول فهذا اعتبار
لقولها كالمسئلة الأولى
وحديثه لا يخالفه بين ما في
البرازية والفتح فان قول
الفتح وكذا في العكس أي
الحكم في مسئلة العكس
كالحكم في الأصل من اعتبار
قول المرأة فيكون قوله
وكذا في العكس مساوياً
لقول البرازي وعلى القلب
لا اه

(قوله بعوز فقها الخ)
بعوز بفتح الواو من عوز
كفرح بمعنى فقد أي المسئلة

العقد بعد الثلاث ديانة وإذا علم به الحاكم فارق بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدقه الحاكم وإذا علمت
ذلك علمت أنه لا فائدة في قول الشارح تبعاً لتفسيره برفع الأمر لشارحي إذا لم يحكم الشافعي بسقوط التحليل ولا
يقبل ما يسقطه لكن قال ابن قاسم في حاشية التحفة أنه تقليد الشافعي والعقد بلا تحليل لأن هذه قضية أخرى
فلا تليق ما لم يحكم بصحة التقليد الأول حاكم اه قلت لكن هذا في الديانة لما علمت من أن الحاكم يفرق
بينهما إذا علم به لأن التحليل حق الله تعالى نعم صرح شيخ الإسلام زكريا في شرح منتهى بحان الزوجين لو
اختلفا في المسمى ومهر المثل وأقيمت بينة على فساد يثبت مهر المثل ويسقط التحليل تبعاً اه لكن استظهر
ابن حجر عدم سقوطه والله أعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على قول محمد باسقاط الولى قلت لا يمكن في
زماننا لأنه خلاف المعتمد في المذهب والقضاء ما مورون بالحكم بأصح الأقوال على أنه نقل في التاترخانية أن
شيخ الإسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا أدري فان محمد اوان شرط الولى لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن
يتزوجها فاني أكرهه ذلك اه أي فان افتأ أكره قد يستعمل من المجتهد في الحرام (قوله فيقضي به) أي
بحالها الأول وقوله ويبطال النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاءه يبطلان النكاح الأول سبب لحالها
بلازواج آخر اه ح وانما ذكر القضاء لتصير الحادثة الخلافية كالجميع عليها وقد منساق باب التعليق
ما ينبغي استذكاره هنا ولا بعيد لقرب العهد به (قوله أي في القسام والآتي في المنقضي) عبارة البرازية
على ما في النهر وبه لا يظهر أن الوطع في النكاح الأول كان حراماً وأن في الأول دخيل لأن القضاء اللاحق
كدليل النسخ يعمل في القسام والآتي في المنقضي اه أي لأن ماضى كان مبنياً على اعتقاد الحل تقليداً
للمذهب صحيح وانما لزمه العمل بخلافه بعد الحكم المزمع كونه نسخ حكم إلى آخر لا يلزم منه بطلان ماضى
ومثله ما لو تعير رأي المجتهد وكذا لو توضأ حتى ولم ينو وصلى به الظاهر ثم صار شافعيًا بعد دخوله وقت العصر
يلزمه إعادة الوضوء بالنية دون ما صلا به (قوله فالقول لها) كذا في البحر وعبارة البرازية ادعت أن الثاني
جامعها وأنكر الجماع حلت للأول وعلى القلب لا اه ومثله في الفتاوى الهندية عن الخلاصة وبخالف
قوله وعلى القلب لا ٣ ما في الفتح والبحر ولو قالت دخل بي الثاني والثاني منكر فالعقد قولها وكذا في العكس
اه فتأمل (قوله فالقول له) أي في حق الفرقة كانه طلقها لاني حقها حتى يجب لها نصف المسمى أو كماله
ان دخل بها بحر (قوله والزوج الثاني) أي نكاحه منهر (قوله مادون الثلاث) أي يهدم ما وقع من
الطلق أو الطلقتين فيجعلهما كأن لم يكونا وما قيل ان المراد أنه يهدم ما بقي من المالك الأول فهو من سوء
التصور كانه عليه الهندى أفاده في النهر (قوله أي كما يهدم الثلاث) تفسير لقوله أيضاً (قوله لانه الخ)
جواب عما قاله محمد من أن قوله تعالى حتى تتكفروا جافيره جعل غاية لانتهاها الحرمة الغايضة فيها يهدمها
والجواب أنه إذا هدمها يهدم ما دونها بالأولى فهو مما ثبت بدلالة النص ونعم مباحث ذلك في كتب الأصول
وقولها مروى عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروى عن عمرو وعلى وأبي بصير كعب وعمران بن الحصين
كحافى الفتح (قوله وهو الحق) ليس ههنا في عبارة الفتح بل ذكره في التحرير وتبعه في النهر وعبارة الفتح بعد
ما أطال في الكلام من الجانبين فظهر أن القول ما قاله محمد وباقي الأئمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب
الاسرار ومسئلة يخالف فيها كبار الصحابة يعوز فقها ويصعب الخرج منها (قوله وأقره المصنف
كغيره) أي كصاحب البحر والنهر والمقدسي والشرنبلالي والرملي والجوى وكذا شارح التحرير الحق
ابن أسير حاج لكن المتن على قول الامام وأشار في متن الملتقى إلى ترجيحه ونقل ترجيحه العلامة قاسم
عن جماعة من أصحاب الترجيح ولم يرجع على ما قاله شيخه في الفتح وكذا لم يرجع عليه في مواهب الرحمن مع أنه
كثير ما يتبع صاحب الفتح في ترجيحه (قوله بمضي عدته) أي الزوج الأول أسند العدة إليه لانه سببها منهر
والا فالعدة للطلاق (قوله وعدة الزوج الثاني) ليس المراد أنها قالت مضت عدتي من الثاني فقط بل قالت
زوجت ودخل بي الزوج وطلقتي وانقضت عدتي كما ذكره في الهداية لأن قولها مضت عدتي لا يفيد ما ذكر

لوجوبها بالخلوة وبمجرد هالانحسول ومن ثم قال في النهاية انما ذكر في الهداية اخبارها مبسوطة لانها لو قالت
 حلت لك فتز وجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان كانت عالة بشرائط الحل لم تصدق ولا تصدق وفيما
 ذكرته مبسوطة لاتصدق في كل حال وعن السرخسي لا يحسب له أن يتزوجها حتى يسهل فسر لها لاختلاف
 الناس في حاليها بمجرد العقد وعن الامام الفضلي لو قالت تزوجني فاني تزوجت غيرك وانقضت عدتي ثم قالت
 ما تزوجت صدقت الا أن تكون أقربت بدخول الثاني اه لانها غير متناقضة بحمل قولها تزوجت على العقد
 وقولها ما تزوجت معناه ما دخل بي فاذا أقربت بالدخول ثبت تناقضها كما أفاده في الفتح ويأتي تمامه (قوله اه
 أن يصدقها) لانه امام المعاملات لكون البضع متقوما عند الدخول أو البيانات المتعلقة بالحل به وقول
 الواحد مقبول فيهما درر (قوله ان غاب على طنه صدقتها) أشار به الى أن عدتها ليست شرطاً ولهذا
 قال في البديع وكافي الحاكم وغيرهما لا بأس أن يصدقها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه صدقتها اه
 وكذا لو قالت منكوحة رجل لا تخوطني زوجي وانقضت عدتي جاز تصديقها اذا وقع في طنه عدلة كانت
 أم لا ولو قالت نكاحي الاول فاسد لا ولعدلة كذا في البرازية بحر (قوله وأقل مدة عدته) أي عند
 الامام وهذا بيان لقوله والمدة تحتمله فلا احتمال فيما دون ذلك (قوله بحض) متعلق بقوله عدة وهذا أولى
 مما قيل أي بسبب كون المرأة متضافاً لهم واحترز به عن العدة بالأشهر في حق ذوات الأشهر فان عدتها
 ليس لها أقل وأكثر بل هي ثلاثة أشهر ولو حرة ونصفها وأمة (قوله شهران) أي ستون يوماً عنده لانه يحمله
 مطلقاً في أول الطهر حذراً من وقوع الطلاق في طهر وطئ فيه فيجتاح الى ثلاثة أشهر بخمسة وأربعين
 وثلاث حيض بخمسة عشر جلالاً للطهر على أقله والحيض على وسطه لان اجتماع أقلها في مدة واحدة نادر
 وهذا على تخريج محمد لقول الامام أما على تخريج الحسن فيجعله مطلقاً في آخر الطهر حذراً من تطويل
 العدة عليه فاحتج الى طهرين بثلاثين وثلاث حيض بثلاثين جلالاً للطهر على أقله والحيض على أكثره
 ليعتدلاً ولا يحتاج الى مثالي عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن فتصدق في مائة وخمسة
 وثلاثين يوماً وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوماً ٣ اه أفاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر هو
 الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وطلاقها في آخره لكن يلزم على هذا التخرج وقوع الطلاق في طهر وطئها
 فيه اذ لا بد من دخوله بها تأمل وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله ولامه أربعون) عطف على محذوف كأنه قال حرة
 شهران ولامه أربعون يوماً أي على تخريج محمد طهران بثلاثين وحيضتان بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة
 وثلاثون يوماً وطهر بخمسة عشر وحيضتان بعشرين فتصدق بثمانين يوماً على تخريج محمد وخمسة وثمانين يوماً
 على تخريج الحسن وتتمام التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من الزوج
 الاول لانه يمكن إسقاطها في يوم الطلاق فتنتقض عدتها أما ادعاءه من الثاني فلا بد من انه يمضي عليه ومن
 يمكن أن يستبين فيه بعض خلقه رحتي قلت وكذا الوادعة من الاول لا بد أن يكون بينه وبين عقد الاول
 مدة أربعة أشهر (قوله كالمس) أي في أول الباب حاجي (قوله ولو تزوجت الخ) قال في الفتح وفي التفاريق
 لو تزوجها ولم يسألها ثم قالت ما تزوجت أو ما دخل بي صدقت اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها واستشكل بان
 اقدامها على النكاح اعتراف منها بصحته فكانت متناقضة فينبغي ان لا يقبل منها كقولها قالت بعد التزوج بها
 كنت مجوسية أو مرتدة أو معتدة أو منكوحة الغير أو كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع الكبير وغيره
 بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى في باب الباء
 لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت بأسخرف قال الزوج الاول تزوجت بأسخرو دخل بك لاتصدق المرأة اه
 مافي الفتح أقول قد يدفع الاشكال بان المطابقة ثلاثاً قام فيها المانع من ايراد العقد عليها ولا يزول الا بعد
 وجود شرط الحل وذلك بأن تخبر بأنها تزوجت بعده بأسخرو دخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله أو تخبر
 بأنها حلت له وهي عالة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فحينئذ لا يقبل قولها للتناقض أمابدون ذلك فيقال

جازله) أي الاول (ان
 يصدقها ان غلب على طنه
 صدقتها) وأقل مدة عدة
 عنده بحض شهران ولامه
 أربعون يوماً ما لم تدع السقط
 كالمس ولو تزوجت بعد مدة
 تحتمله ثم قالت لم تنقض
 عدتي أو ما تزوجت بأسخرو لم
 تصدق لان اقدامها على
 التزوج دليل الحل
 وعن السرخسي لا يحسب
 تزوجها حتى يستفسرها

(قوله وعلى تخريج محمد في
 مائة وعشرين يوماً) ينبغي
 ان يراد طهرها أيضاً ليكون
 زواج الثاني وطلاقه
 واقعين فيه وحينئذ يلزم
 عليه ان يطلقها في طهر
 وطئ فيه فيسأوى تخريج
 الحسن وبهذا تعلم ما في قول
 الحشى لكن يلزم على هذا
 التخرج الخ اه

ولانتقاض لاحتمال ظنهما الحل بمجرد العقد ولان اقدامها على العقد بدون تفسيه لا يزول به المانع فلم يكن اعترافا ولذا قال السرخسي لابد من اسس تفسيه اوهاء وبؤيده ما مر من الفضلى أيضا وهذا بخلاف قولها كنت بحوسبة الخ فانهم حين العقد لم يقيم مانع من ايراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما ينافيه لتناقضها فان مجرد اقدامها على العقد اعتراف بعدم مانع منه فاذا ادعت ما ينافيه لم يقبل وما مر من الفتاوى بحول على ما اذا تزوجها بعد ما فسرت توفيقا بين كلامهم وفي البرازيه تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان لنكاح الثاني فاسدا وان أكثر لا وصح الثاني والاقدام على النكاح اقرار ببعضى العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يحتمل ان فدل الاقدام على المضي بخلاف المطلقة ثلاثا اذا تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدامها عليه لاعتبار اصابة الثاني ونكاحه قالت المطلقة ثلاثا تزوجت غيرك وزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم أكن تزوجت فان لم تكن أقربت بدخول الثاني صكان النكاح باطلا وان كانت أقربت به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبالله التوفيق وبما قررناه ظهور لك ما في كلام السارح والظاهر انه تابع ما بحثه في الفتح (قوله وفي البرازيه الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازيه تبعا للجر وهو غير مرضي ونعمام عبارتها هكذا ونص في الرضاع على أنها اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه أنه أن يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يقتضى في جميع الوجوه اه ومقتضاه أن المفتي به أن لها أن تزوج نفسها منه هنا وهذا ما قدمه السارح في آخر الرضاع بقوله ومقتضاه الخ وقدمنا أن ما ذكره السارح هناك نقله في الخلاصة عن الصدر الشهيد بالخط وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلاق الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه اه وعلا في النهر بأن الطلاق في حقها بما يخفى لاستقلال الرجل به فصع رجوعها اه أى صح في الحكم أمافي الديانة لو كانت عالمة بالطلاق فلا يحل وبما قررناه علمت أن ما قدمه السارح منقول لا بحث منه فانهم (قوله أنه طالقها) أى ثلاثا لان مادونهم يمكن فيه تجديد العقد الا اذا كان ينكر (قوله لها قتله بدواء) قال في المحيط وينبغي لها أن تقتدى بما لها أو تهرب منه وان لم تقدر قتله متى علمت أنه يقتلها ولو كان ينكر (قوله لها قتله بالدواء) وليس لها أن تقتل نفسها وان قتله بالآلة يجب القصاص اه بجر (قوله فلا تم عليه) أى وحده وينبغي تقييده بما اذا لم تقدر على الاقتداء أو الهرب (قوله وان قتله الخ) أفاد باساحة الامرين ط (قوله لو غابا) نعمام عبارة البرازيه وان كان حاضر الا لان الزوج ان أنكر احتج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بهما الا بحضرة الزوج اه (قوله والصحيح عدم الجواز) قال في القنية قال يعنى البديع والحاصل أنه على جواب شمس الاثثة الاوزجندى ونجم الدين النسفى والسيد أبى شجاع وأبى حامد والسرخسي يحل لها أن تزوج بزوج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقرين لا يحل اه وفي الفتاوى السراجيسية اذا أخبرها نكحة أن الزوج طلقها وهو غائب وسعها أن تعد وتزوج ولم يقيده بالديانة اه كذا في شرح الوهبانية قلت هذا تأييد لقول الاثثة المذكورين فاه اذا حل لها الزوج باخبار نكحة فيحل لها التحليل هنا بالاولى اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان عندها بل صرحوا بأن لها الزوج اذا أتاها كتاب منه بطلاقها ولو على يد غيره نكحة ان غلب على ظنها أنه حق وظاهر الاطلاق جوازه في القضاء حتى لو علم بها القاضي يتركها فتصح عدم الجواز هنا مشكل الآن يحل على القضاء وان كان خلاف الظاهر فتأمل نعم لو طلقها وهو مقيم معها بما شرها معاشره الا الزوج ليس لها الزوج لعدم انقضاء عدتها منه كما سيأتى بيانه في العدة (قوله لا يحل له قتلها) ينبغي جريان الخلاف فيه بل القول بقتلهاها أقرب من القول بقتلهاها في سائر لانها ساحرة والساحر يقتل وان تاب تأمل (قوله وقيل لا تقتله الخ) نقل في التارخانية أيضا القول الاول بقتله عن الشيخ الامام أبى القاسم وشيخ الاسلام أبى الحسن عطاء بن حزمة والامام أبى شجاع ونقله عن فتاوى الامام محمد بن الوليد السمرقندى عن عبد الله بن المبارك عن أبى

مطلب الاقدام على النكاح
اقرار ببعضى العدة

وفي البرازيه قالت طلقني ثلاثا ثم أرادت تزوج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أم أ كذبت نفسها (سمعت من زوجها أنه طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها) لا يقتله (لها قتله) بدواء خوف القصاص ولا يقتل نفسها وقال الاوزجندى ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فلا تم عليه وان قتله فسلأى عليها والبائن كالثلاث برازيه وفيها شهدا أنه طلقها ثلاثا لها الزوج بآخر التحليل لو غابا انتهت قلت يعنى ديانة والصحيح عدم الجواز قنية وفيها ولم يقدروا أن يخاص منها ولو غاب سكرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده (وقيل لا) تقتله فائله الاسبيجاني (وبه يقتضى) كما في التارخانية وشرح الوهبانية عن الملقط أى والاثم عليه كاسر (قال بعد) أى بعد طلاقه ثلاثا (كان قبلها طلاق واحدة

سنة ونقول أيضاً أن الشيخ الإمام نجم الدين كان يحكي قول الإمام أبي شجاع ويعول أنه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول إلا عن صحة فلا اعتماد على قوله اه وبه علم أنه قول معتمد أيضاً (قوله وانقضت عدتها) إنما قال ذلك لتصير أجنبية لا يلحقها الطلاق الثلاث أقول وهذا إذا لم يكن انقضاء العدة معروفاً لما سيذكره الشارح في آخر العدة عن القنية أيضاً طلقها ثلاثاً ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها دلوهما معلوماً عند الناس لم تقع الثلاث والالتصاع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبدنة بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بعدة طلقه لم يقبل اه (قوله أخذ بالثلاث) لأن إقدامه على الطلاق يدل على بقاء العدة وتطلق ثلاثاً لا بقراره واحتياطاً ط والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الإيلاء)

(قوله مناسبة بينونة ما لا) أي مناسبة ذكر هذا الباب عقب باب الرجعة ما ذكره في البحر من أن الإيلاء يوجب البينونة في ثانی الحال كالطلاق الرجعي اه ويحتمل أن المناسبة للبائن المذكور آخر باب الرجعة في قوله وينسب مباتته الخ لكن فيه أن المطلوب إبداء المناسبة بين كل باب وما قبله والبائن ذكر في باب الرجعة استطراداً فافهم (قوله هو لغة اليمين) وجمعه ألا يوافيه آلى يولي إيلاءاً كتصريف أعطى فغ (قوله وشرع الخلف الخ) يشمل التعليق بما يشق فانه يسمى عيماً كما قدمناه في باب التعليق ولهذا قال في الفتح وفي الشرع هو اليمين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله تعالى أو بتعليق ما يستشفق على القربان قال وهو أولى من قول الأكثر الخلف على ترك قربانها أربعة أشهر لأن مجرد الخلف يتحقق في نحو أن وطئتك فله على أن أصلي ركعتين أو أغزو فانه لا يكون بذلك مولى لأنه ليس بما يشق في نفسه وإن تعلق اشتقاقه بعرض ذميمة من النفس من الجبن والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في البحر رده في النهر وشرح المقدسي (قوله على ترك قربانها) أي الزوجة حالاً أو مآلاً كقوله لأجنبية أن تزوجتك فوالله لا أقربك لأن المعتبر وقت تجبيل الإيلاء كما يأتي فلا حاجة إلى قول ابن كمال أنه لا بد من أن يقال في التعريف حاصله في النكاح أو مضاف إليه على أن ذلك كما قال في النهر شرط وشأن الشرط خروجها من التعريف اه ودخل في الزوجة حالاً معتدة الرجعي ومالو آلى من زوجته الحرة ثم أبانها بإطالة ثم مضت مدة الإيلاء وهي معتدة فانه يقع عليها أخرى كما سيأتي وأورد عليه القهستاني ما في الخاتبة لولا أن من زوجته الأمة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع اه قلت يجب أن يشترط في العقد كآلها ثم تنكح زوجته أو بتأثير الشرط بقاء الزوجة أو أثرها كالعدة ولا عدها كالمدة ودخل أيضاً الصغيرة ولو لا قوطاً وقيد القربان أي الوطء لانه لو حلف على غيره كوالله لا يمسه جلد يجلدك أو لا أقرب فراشك ونحو ذلك ولم ينو الوطء لم يكن مولى كما يأتي (قوله مدته) أي الآتي بيانها (قوله ولو ذمياً) تعميم للفاعل المصدر وهو قربانها ذكره هنا وإن صرح به المصنف بعد إشارة إلى دخوله في التعريف على قول الإمام لصحة حلفه وإن لم تلزمه الكفارة كما يأتي فافهم (قوله والمولى) بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى (قوله الابشئ مشق يلزمه) الشرط كونه مشقاً في نفسه كالخلع ونحوه كما يأتي فخرج غيره كالغزو وصلاة ركعتين وإن عرض اشتقاقه لجبن أو كسل كما مر عن الفتح ومن المشق الكفارة وأورد في البحر إيلاء الذي بمافية كفارة كوالله لا أقربك فانه يصح عند الإمام بلالزوم كفارة وما إذا قال لنسائه الأربع والله لا أقربك فانه يمكنه قربان ثلاث منهن بلا شيء يلزمه وأجاب عن الأول بما في الكافي من أنه ما خلا عن حنث لزمه بدليل أنه يحلف في الدعوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة عليه مانع وهو كونها عبادة وهو ليس من أهلها قلت والجواب عن الثاني أن الإيلاء وقع على جله الأربع لا على بعضها ولذا لم يحث بقربان البعض لانه غير المحلوف عليه بل بعضه كما أفاده شرح الهداية فهو كقوله لا أكلم زيد أو عمر إلا يحث بأحد هما ما لم يكلم الآخر وفي البندائع لوقال لامرأته وأمنه والله لا أقربك لا يكون مولى من أمره حتى يقرب الأمة اه أي لأن شرط الحنث قربانها

وانقضت عدتها وصدقة (المرأة) في ذلك لا يصدقان على المذهب المتبقي به) كالمولم تصدقه هي وقيل يصدقان ولو طلقها اثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقتهما قبلهما واحدة أخذ بالثلاث

(باب الإيلاء)

مناسبة بينونة ما لا (هو) لغة اليمين وشرعاً الخلف على ترك قربانها مدته ولو ذمياً (والمولى هو الذي لا يمكنه قربان أمره أنه لا يشق) مشق (يلزمه)

فلا يحنث بقران احدهما لكن اذا قر بها تعين شرط البر بالمنع عن قر بان الثانية فان كانت الثانية هي
 الزوجة صار مولد منها ومقتضاه أنه لو قرب الثلاثة في المسئلة المارة صار مولد من الرابعة * (تنبيهه) * ولو حلف
 على ترك قر بانها بعثت عبده ثم باعه أو مات العبد سقط الایلاء لانه صار بحال لا يلزمه شيء بقر بانها افلوعاد
 الى ملكه بعد البيع قبل القر بان عاده حكم الایلاء بدائع (قوله الامناع كفر) اشارة الى ما مر عن الكافي
 (قوله وركنه الحلف) أي الحلف المذكور (قوله بكونها منكوبة) أي ولو حكما كعدة الرجعي كما قدمناه
 وشمل ما لو أبانها بعده ثم مضت مدته في العدة كما مر به علم أنه لا يبطل بالابانة بمادون الثلاث قال في البدائع
 والایلاء لا ينعقد في غير الملك ابتداء وان كان يبق بدون الملك اه نخر جت الاجنبية والمبانة كماله يأتي
 وكذا الامه والمديرة وأم الولد لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم والزوجة هي المملوكة ملك النكاح كما
 في البدائع (قوله ومنه) أي من كونها منكوبة وقت تيجير الایلاء ان تزوجك فوالله لا أقر بك لان المعاق
 بالشرط كالتجيز عند وجود الشرط فهي منكوبة وقت التجيز ح (قوله ثم تزوجها) أي بعد ما وقع عليه
 الطلاق المعلق وقوله لزمه كفارة الخ معناه ثبت حكم الایلاء وعمل عمله من لزوم الكفارة بالقر بان في المدة
 ووقوع البائن بترك القر بان وهذا لانه لما علق الایلاء والطلاق على التزوج فلا يبرهن بترك الایلاء قبل
 البينونة وتزول الطلاق عقبه وبانت به لانه قبل الدخول وزوال الملك لا يبطل حكم الایلاء فاذا تزوجها في
 مدته عمل عمله أما لو قدم الطلاق على الایلاء بطل حكمه عند الامام لانه ينزل عقب البينونة والایلاء لا ينعقد
 في غير الملك كما أفاده في البحر في باب التعليق بقوله لو قال ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أي
 ووالله لا أقر بك ثم تزوجها وقع الطلاق وياتي الطهار والایلاء عنده لانه ينزل الطلاق ولا يقتصر بمبانه
 وعندهما ينزلن جميعا ولو أخر الطلاق فتزوجها وقع وصح الطهار والایلاء اه فافهم (قوله وأهلية الزوج
 للطلاق) أفاد اشترط العقل والبلوغ فلا يصح ايلاء الصبي والمجنون لانهم ليسا من أهل الطلاق ويصح
 ايلاء العبد مما لا يتعلق بالمال كان قر بترك فعلي صوم أو حج أو عمرة أو امر أي طالق فان حنث لزمه
 الجزاء أو والله لا أقر بك فان حنث لزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق بالمال مثل فعل عتق رقبة أو أن
 أتصدق بكذا لانه ليس من أهل ملك المال بدائع (قوله فصح ايلاء الذمي) أي عنده لا عندهما لكن كل من
 القولين ليس على اطلاقه لان ايلاءه بما هو قر به محضة كالحج لا يصح اتفاقا وبما لا يلزم كونه قر به كالتعق
 يصح اتفاقا ومما فيه كفارة كوالله لا أقر بك يصح عنده لا عندهما كالحج والعمرة وغيره (قوله بغير ما هو
 قر به) أي محضة احترز به عن نحو الحج والصوم كما علت (قوله وفائدة الخ) أي ان تصح ايلاء الذمي وان
 لم تلزمه الكفارة بالحنث له فائدة وهي وقوع الطلاق بترك قر بانها في المدة (قوله ومن شرائطه الخ)
 ومنها ان لا يقيد بمكان لانه يمكن قر بانها في غيره وأن لا يجمع بين الزوج وغيرها كما مره أو اجنبية لانه يمكنه
 قر بان امرائه وحدها بالزوم شيء كما مر وأما اشترط أن لا يقيد بزمان فغير صحيح لانه ان اراد بالزمان مدة
 الایلاء فلا يصح نفيه وان اراد نفي مادونها فهو ما زاده الشارح فافهم نعم يشترط أن لا يستثنى بعض المدة
 مثل لا أقر بك سنة الا يوما على تفصيل فيه سيأتي وأن يكون المنع عن القر بان فقط لما في الولو الجية لوقال ان
 قر بترك أو دعتك الى الفراش فأنت طالق لا يصحير مولد لانه يمكنه القر بان بلا شيء يلزمه بأن يدعوها الى
 الفراش فيحنث ثم يترها في المدة اه (قوله وحكمه) أي الدينوي أما الاخرى فالان ان لم يفى اليها كما
 يفيد قوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم وصريح القهستاني عن التنبيه بان الایلاء مكروه وصريحوا
 أيضا بأن وقوع الطلاق بمضي المدة حواء لظلمه لكن ذكر في الفتح أول الباب ان الایلاء لا يلزمه المعصية اذ
 قد يكون برضاها خوفا غلب على الولد وعدم موافقة مزاجها ونحوه فينتفان عليه لقطع حاج النفس (قوله
 ولم يبطأ) عطف تفسير والمراد بالوطء حقيقة عند القدرة أو ما يقوم مقامه كالقول عند العجز فالمراد ولم يفى
 أي لم يرجع الى ما حلف عليه (قوله والكفارة أو الجزاء) بالعطف بأو وفي بعض النسخ بالواو واقفا لما في

الامناع كفر وركنه الحلف
 (وشرطه محلية المرأة بكونها
 منكوبة وقت تيجير الایلاء)
 ومنه ان تزوجك فوالله
 لا أقر بك ولو زاد وأنت
 طالق ثم تزوجها لزمه
 كفارة بالقر بان ووقع بان
 بتركه (وأهلية الزوج
 للطلاق) وعندهما الكفارة
 (فصح ايلاء الذمي) بغير
 ما هو قر به وفأندنه وقوع
 الطلاق ومن شرائطه عدم
 النقص عن المدة (وحكمه
 وقوع طلاقه باتساق بر)
 ولم يبطأ (و) لزوم (الكفارة
 أو الجزاء) المعلق

الدرر وشرح المصنف وهي بمعنى أولان المراد بيان نوعيه بقريته قوله الاتي في الحلف بالله تعالى وجبت
الكفارة وفي غير موجب الجزاء أي المعلق عليه كاللحج والعق والطلاق ونحو ذلك ويمكن حل الواو على معناها
اذ يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لا أقربك وان قربتك فعلي حج كذا قيل وفيه انهما لا
يجب بالحنث في أحدهما الكفارة وفي الآخر الجزاء وان وقع عند البر طلاق واحد بدليل ما قالوا في والله
لا أقربك اذا كرره ثلاثا ولم ينو التأكيد انه أيمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها طلقة واحدة كما سيأتي
آخر الباب فافهم (قوله ان حنث بالقربان) أي الوطء حقيقة فلا يحنث بالتي وباللسان عند العجز عن الوطء لانه
غير المحلوف عليه ولو وطئ بعده في المدة حنث كما سيأتي (قوله أربعة أشهر) لاختلاف أنه ان وقع في غرة الشهر
اعتبرت مدته بالاهلة ولو وقع في بعضه فلا راية عن الامام وقال الثاني تعتبر بالايام وعن زفر اعتبار بقية
الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلة ويكمل أيام الشهر الاول بالايام من أول الشهر الرابع ٣
نهر عن البدائع (قوله وللازمة شهران) يع مالو كان زوجا حواو لو اعتقت في أثناء المدة بعد ما طلقت
انتقلت الى مدة الحران نهر ومثله في البدائع (قوله فلا يلاء) أي في حق الطلاق بدائع أي لا في حق
الحنث فلو قال الحر والله لا أقربك شهرين ولم يقربهما فيه لم تطلق ولو قربهما فيه ما حنث (قوله وسببه
كالسبب في الرجعي) وهو الداعي من قيام المشاجرة وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر البحار وكأنه
خص الرجعي لكونه أشبه في البيونة ما لا على ما مر تأمل (قوله صريح وكاية) وقيل ثلاثة صريح وما
يجري مجراه وكاية فالصريح لفظان الجماع والنيك أما القربان والمباضعة والوطء فهي كايات تجري مجرى
الصريح قال في الفتح والاول جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطة بتبادر المعنى لغلبة الاستعمال فيه
سواء كان حقيقة أو مجازا لا بالحقيقة والاول يجب كون الصريح اللفظ النيك فقط وفي البسائط القضا في
البكر يجري مجرى الصريح اه وسيتأتى ألفاظ الكاية وفي البحر لو ادعى في الصريح أنه لم يعن الجماع
لا يصدق قضاء ويصدق ديانته والكاية كل لفظ لا يسبق الى الفهم معني الوطء منه ويحتمل غيره ولا يكون
ايلاء بلانية ويدين في القضاء (قوله من الصريح الخ) ذكر منه أربعة ألفاظ وأشار الى أنه بقي غيرها فان
منه قوله للبكر لا تقتضك كما مر وفي المنتقى لا أيام معك ايلاء بلانية وكذا لا عيس فرجى فرجك وهذا يخالف ما في
البسائط من أن لا آيت معك في فراش كناية وما في جوامع الفقهاء من أنه لو قال لا عيس جلدى جلدك لا يصير
مولى لانه يمكن أن ينافذ كره بشئ أفاده في الفتح وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريحا ولا كناية قلت والذي
يظهر ما في المنتقى من أن اللفظين من الصريح لما علمت من أن الصراحة منوطة بتبادر المعنى والمتبادر من قولك
فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معها في فراش وتبقى المخالفة في مسألة المس
وما ذكر من الامكان لا ينفي التبادر والالزم أن تكون المباضعة كذلك لانها بمعنى وضع البضع على البضع
أي الفرج فيمكن ان يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الافتراض أي ازالة البكارة يمكن بأصبع ونحوها تأمل
(قوله لو قال والله الخ) قيد بالقسم لانه لو قال لا أقربك ولم يقل والله لا يكون مولى اذ كره الاستيعابي بحر
أي لانه لا بد من لزوم ما يشق (قوله وكل ما ينفعه البين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في البحر
وأراد بقوله والله ما ينفعه البين كقوله ناله وعظمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا ينفعه كقوله وعلم الله
لا أقربك وعليه غضب الله تعالى وسخطه ان قربت بك اه ط (قوله لا أقربك) أي ببيان مسددة أشار
الى أنه كلما وقت بمدة الايلاء لان الاطلاق كالتأيسد ومثله لوجه له غاية لا يرجي وجودها في مدة الايلاء
كقوله في رجب لا أقربك حتى أصوم المحرم وكقوله الا في مكان كذا أو حتى تغطي ولدك وبينهما أربعة
أشهر فأكثر ولو أقبل لم يكن مولى وكذا حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى تخرج الدابة أو الدجال
استحسانا لانه في العرف للتأيسد وكذا ان كان يرجي وجودها في مدته لكن لا يتصور بقاء النكاح معه حتى
تموت أو أموت أو أطلقك ثلاثا أو حتى أمالك أو أمالك شقة صامتك وهي أمة وان تصور بقاءه حتى

(ان حنث) بالقربان
(و) المدة (أقلها) العرة أربعة
أشهر وللازمة شهران
ولا حد لا غيرها فلا يلاء
بحاله على أقل من الاقلين
وسببه كالسبب في الرجعي
والفاظه صريح وكاية
(ذ) من الصريح (لو قال
والله) وكل ما ينفعه
البين (لا أقربك)

٣ (قوله من أول الشهر
الرابع الخ) صوابه الخامس
وكذا قوله والثالث صوابه
والرابع أيضا تأمل والله
أعلم اه

أشترى بك لا يكون موليا لأن مطلق الشراء لا يزيل النكاح لأنه قد يشترى بها غيره ولو زاد لنفسه فكذلك
لأنه قد يكون الشراء فاسدا لا على الإباحة بل على القبض حتى لو قال لنفسه وأقبضك كان موليا فيصير تقديرا لا أثر له
مادمت في نكاح ولو قال حتى أعتق عبدي أو أطلق زوجتي فهو إيلاء عندهما خلافا لابي يوسف ولا خلاف
في عدمه في حتى أدخل الدار أو أكل زيدا ككفي النهر وغيره (قوله لغير حائض الخ) في غاية البيان معزيا
لشاملي حلف لا يقر بها وهي حائض لم يكن موليا لأن الزوج ممنوع عن الوطء بالحيض فلا يصير المانع
مضافا لليمين اهـ وبمذا علم أن الصريح وان كان لا يحتاج إلى النية لا يقع به لوجود صارف كذا في البحر
وقيد به الشر بنبلالي بحثا بما إذا كان عالما بحضها وفصل سعدى في حواشي العناية بحمل ما في الشامل
على ما إذا قال لا أقر بك ولم يقيد بمدة أو قال أقر بأربعة أشهر فإنه يكون موليا ولو كانت حائضا هو هذا معنى قول
الشارح هنا لغير حائض وقوله بعده في القيد ولو لحائض وأرضخه في النهر بأنه إذا قيد بأربعة أشهر يكون
قرينة على إضافة المانع إلى اليمين اهـ أقول هذا كماه مبني على أن قول الشامل وهي حائض ليس من كلام
الزوج أكن ذكر المقدسي أنه حال من مفعول يقر بها لا من فاعل حلف أي فهو من كلام الزوج قلت
وربما أفاده ما في كافي الحاشية حيث قال وإن حلف لا يقر بها وهي حائض لم يكن موليا وإن حلف
لا يقر بها حتى تفعل شيئا تقدر على فعله قبل مضي أربعة أشهر لم يكن موليا وإن تأخر ذلك بأربعة أشهر
لم يضره اهـ فقوله حتى تفعل من كلام الزوج قطعاً فكذا قوله وهي حائض وقد أفاده عليه بما ذكره بعده
وهي أن مدة الحيض يمكن مضيقها قبل أربعة أشهر فلا يصير موليا وإن زادت عليها يؤيده تعليل الولوالجي
بقوله لأنه لا يمنع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وإنه أقل من أربعة أشهر اهـ ولو كانت العلة ما حرم
كون الزوج ممنوعاً عن الوطء بالحيض الخ لكان الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الإيلاء بأن يقال يشترط في
صحته أن لا يكون الزوج ممنوعاً عن وطئها وقت الإيلاء ورد عليه أنه يشمل ما إذا كانت محرمة أو
معسكة أو صائغة أو مصابة مع أنه سمي أن يصح الإيلاء وهي محرمة وإن كان بينهما وبين الحرم أكثر من
أربعة أشهر ولا يكون فوه باللسان بل بالجماع لأن الأحكام مانعة شرعية وهو لا يسقط حقه في الجماع فقد
صح الإيلاء مع علمه بأنه ممنوع عن قربانها شرعاً في مدة أربعة أشهر ففي حالة الحيض يصح بالاولى فما كان
الجواب عن حالة الأحكام فهو الجواب عن حالة الحيض فاعتنتم بغير هذا المقام والسلام (قوله لتعيين
المدة) أي لأن ذكر المدة قرينة على أن المانع لليمين لا للحيض بخلاف ما إذا لم يذكرها كقوله
أونحوه مما يشق) كقوله فعلى عمرة أو صدقة أو صيام أو هدي أو اعتكاف أو عین أو كفارة عین أو فأنث
طالق أو هذه لوجه آخر أو فعلى عتق عبد مبيع أو فعلى صوم يوم أو فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا
الشهر لأنه يمكنه قربانها بعد مضيه بلا شيء يلزمه ولو قال فعلى اتباع جنازة أو سجدة تلاوة أو قراءة القرآن
أو سبيحة أو الصلاة في بيت المقدس لم يكن موليا وفي الذخيرة خلاف لمحمد لأنها تلزم بالنذر كذا في الفتح
وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد بن المداور على لزوم ما يشق لا على صحة النذر والالزم أن يكون موليا
بالتعليق على صلاة ركعتين والمذهب أنه يسقط النذر بصلاتها في غير بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) أي
وإن لزمها بالحنث لصحة النذر بما أو أشار إلى أنه لا تعتبر المشقة المعارضة بنحو كسل كالتعتبر المعارضة بالجنب في
نحو فعلى غزو كافر (قوله وقياسه الخ) هذا البحث لصاحب النهر وهو في غير محل لما تقدم من أن المولى هو
الذي لا يمكنه قربان زوجته إلا بشئ مشق ٣ يلزمه فلا بد من كونه لازماً وكونه مشقة ولا يصح النذر بقراءة
القرآن وصلاة الجنازة وتسكين الموتى ككفي أيمان القهستاني فإذا لم يصح نذره أمكنه قربانها بلا شيء يلزمه
أصلاً كقوله أن قربتك فعلى ألف وضوء فلا يكون موليا فافهم (قوله أو فأنث طالق أو عبده حر) كان
ينبغي ذكره قبل قوله أونحوه فإن قرب بها طلاق رجعية ويعتق العبد وظاهره وإن لم يكن ممن يشق عليه لأنه
في الأصل مشق كما أفاده ط وتقدمنا أنه لو باع العبد سقط الإيلاء ولو عاد إلى ملكه عاد ولو قال فعلى ذبح ولدي

لغير حائض ذكره سعدى
لعدم إضافة المانع حيث نذر إلى
اليمين (أو والله لا أقر بك)
لا أجتمع لك لا طؤك
لا أغتسل منك من جنابة
(أو بعة أشهر) ولو لحائض
لتعيين المدة (أو أن قربتك
فعلى حج أو نحوه) مما يشق
بخلاف فعلى صلاة ركعتين
فليس بول لعدم مشقتها
بخلاف فعلى مائة ركعة
وقياسه أن يكون موليا
بمائة ختمه أو اتباع مائة
جنازة ولم أره (أو فأنث
طالق أو عبده حر)

٣ قوله بشئ مشق وكونه
مشقا كذا بالأصل المقابل
على خطه والمعروف من كتب
اللغة بأيدينا شاق لا مشق
اهـ محققه

ومن الكتابة لا أمسك لا آتيك لا أغشاك لا أقرب فراشك لا أدخل عليك ومن المؤبد نحو حتى (٥٩٥) يخرج الدابة أو البغال أو تطلع الشمس

من مغربها (فان قربها في المسدة) ولو مجنوناً (حنث) وحيث سذر (في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الإيلاء) لانتهاء اليمين (والا) يقربها (بانت بواحدة) بمضيها ولو ادعاه بعد مضيه لم يقبل قوله الابينة (وسقط الحلف لو) كان (مؤقتاً) ولو عدتین اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الإيلاء (لا لو كان مؤبداً) وكانت طاهرة كما صرح وفرع عليه (فلونكها ثانياً أو ثالثاً ومضت المسدات بلائاً) أي قربان (بانت بأخرين) والمسدة من وقت التزوج (فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق) لانتهاء هذا الملك بخلاف ما لو بانت بالإيلاء بما دون ثلاث أو بأكثر بتخيير الطلاق

١ (قوله وهذا لا يستقيم الخ) أقول بل لا يستقيم أيضاً على ذلك القول فان أصحاب ذال يحسبون المسدة من وقت الطلاق على كل حال ويحتاج للفرق بين ما إذا تزوجت بعد العدة حيث لم تحسب مدتها وبين ما إذا تزوجت فيها حيث أحسب من وقت الطلاق فالظاهر انه قول ثالث اه

٢ (قوله أي نكحها الخ) هذا لا يناسب ذكره هنا

يصح ويلزمه بالحنث ذبح شاة كفي البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها لا أجمع رأسي ورأسك لا أمسك لا أغشاك لا آتيك لا أقرب فراشك لا أدخل عليك ومن المؤبد نحو حتى (٥٩٥) يخرج الدابة أو البغال أو تطلع الشمس من مغربها (فان قربها في المسدة) ولو مجنوناً (حنث) وحيث سذر (في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الإيلاء) لانتهاء اليمين (والا) يقربها (بانت بواحدة) بمضيها ولو ادعاه بعد مضيه لم يقبل قوله الابينة (وسقط الحلف لو) كان (مؤقتاً) ولو عدتین اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الإيلاء (لا لو كان مؤبداً) وكانت طاهرة كما صرح وفرع عليه (فلونكها ثانياً أو ثالثاً ومضت المسدات بلائاً) أي قربان (بانت بأخرين) والمسدة من وقت التزوج (فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق) لانتهاء هذا الملك بخلاف ما لو بانت بالإيلاء بما دون ثلاث أو بأكثر بتخيير الطلاق

بصح ويلزمه بالحنث ذبح شاة كفي البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها لا أجمع رأسي ورأسك لا أمسك لا أغشاك لا آتيك لا أقرب فراشك لا أدخل عليك ومن المؤبد نحو حتى (٥٩٥) يخرج الدابة أو البغال أو تطلع الشمس من مغربها (فان قربها في المسدة) ولو مجنوناً (حنث) وحيث سذر (في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الإيلاء) لانتهاء اليمين (والا) يقربها (بانت بواحدة) بمضيها ولو ادعاه بعد مضيه لم يقبل قوله الابينة (وسقط الحلف لو) كان (مؤقتاً) ولو عدتین اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الإيلاء (لا لو كان مؤبداً) وكانت طاهرة كما صرح وفرع عليه (فلونكها ثانياً أو ثالثاً ومضت المسدات بلائاً) أي قربان (بانت بأخرين) والمسدة من وقت التزوج (فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق) لانتهاء هذا الملك بخلاف ما لو بانت بالإيلاء بما دون ثلاث أو بأكثر بتخيير الطلاق

بصح ويلزمه بالحنث ذبح شاة كفي البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها لا أجمع رأسي ورأسك لا أمسك لا أغشاك لا آتيك لا أقرب فراشك لا أدخل عليك ومن المؤبد نحو حتى (٥٩٥) يخرج الدابة أو البغال أو تطلع الشمس من مغربها (فان قربها في المسدة) ولو مجنوناً (حنث) وحيث سذر (في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الإيلاء) لانتهاء اليمين (والا) يقربها (بانت بواحدة) بمضيها ولو ادعاه بعد مضيه لم يقبل قوله الابينة (وسقط الحلف لو) كان (مؤقتاً) ولو عدتین اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الإيلاء (لا لو كان مؤبداً) وكانت طاهرة كما صرح وفرع عليه (فلونكها ثانياً أو ثالثاً ومضت المسدات بلائاً) أي قربان (بانت بأخرين) والمسدة من وقت التزوج (فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق) لانتهاء هذا الملك بخلاف ما لو بانت بالإيلاء بما دون ثلاث أو بأكثر بتخيير الطلاق

فان فرض المسئلة فيما اذا طلق ثلاثاً وحيث لا يمكن تزوجها قبل زوج آخر والظاهر أن محل هذا الكلام عند قول المصنف فلونكها ثانياً أو ثالثاً اه ٣ (قوله لم يقع الطلاق خلافاً الخ) لعل هذا سبق قلم والاف بعد تبييض الثلاث لا يتصور ونوع طلاق آخر اجماعاً وهو واضح اه

ثم عادت بثلاث يقع بالايلاء
خلافاً لمحمد كما مر في مسألة
الهدم (وان وطنها) بعد
زوج آخر (كفر ببقاء
اليمين) للحنث (والله
لا أقرب بك شهرين وشهرين
بعد هذين الشهرين
ايلاء) لتحقيق المدة (ولو
مكث يوماً) أراد به مطلق
الزمان اذ الساعة كذلك
بحر (ثم قال والله لا أقرب
شهرين) لم يكن مولياً قال
(بعد الشهرين الاولين)
أولا لنقص المدة لكن ان
قاله اتحدث الكفارة والا
تعددت (أو قال والله لا
أقرب بك سنة

قوله يومين ولا يومين هكذا
في الزيلعي وما وقع في حاشية
ح يوما ولا يومين فهو
تحريف فافهم اه منه

٣ (قوله بفواصل) هل
يشترط أن يكون الفاصل
مدة تسع الوطء الظاهر نعم
ولكن لم أره فليراجع اه
ثم سمعت من شيخنا الاطلاق
وليس للنفس ميل اليه
والظاهر أن يكون السكوت
اختياراً كالفواصل في
الاستثناء اه

ح (قوله ثم عادت بثلاث) بأن تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولهما ان الزوج الثاني بهنم مادون
الثلاث ويثبت حلاً جديداً فتعود للاول بثلاث لا بما بقي (قوله يقع بالايلاء) الضمير عائدة الى الثلاث باعتبار
معنى الطلاق الثلاث والاولى أن يقول تقع بالبناء الفوقية بمعنى تطاق كلمته مضي عليها أربعة أشهر لم يجامعها
فيها حتى تبين بثلاث كذا قال في الفتح والنهر والتبيين قلت ولا بد من تقييده بأن يتزوجها بعد كل مدة على
ما هو الاصح ليكون الطلاق جزء الظلم كما مر وكانهم أطلقوه هذا القرب العهد فأمل (قوله خلافاً لمحمد)
فعنده لا تقع الثلاث بل ما بقي من واحدة أو اثنتين بناء على قوله ان الثاني لا بهنم مادون الثلاث كما مر قبيل هذا
الباب ومراعاة ما قوله (قوله بعد زوج آخر) مكرراً بما ذكره المصنف قبل وكان الاول للمصنف في التعبير
أن يقول وكفران وطني ايكون عطفاً على جواب الشرط وهو قوله لم تطاق (قوله لبقاء اليمين للحنث) أي
لحق الحنث وان لم تبق في حق الطلاق فصار كل قول لا جنسية لا أقرب بك لا يكون بذلك مولياً وتجب الكفارة اذا
قربها زيلعي (قوله بعد هذين الشهرين) قيد اتفاقي لانه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك كما
صرح به في التبيين ح ومثله في الفتح والبحر (قوله لتحقيق المدة) أي أربعة أشهر ولهذا لو قال لا أكلم
ولا نا يومين ويومين كان كقوله لا أكلم أربعة أيام والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى عطف من غير عادة
حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون ميمناً واحداً ولو أعاد حرف النفي أو كرر اسم الله تعالى يكون
يمينين وتتداخل مدتهما يميناً له لو قال والله لا أكلم زيداً يومين ولا يومين يكون يمينين ومدتهما واحدة حتى
لو كلمه في اليوم الاول أو الثاني يحنث فيهما ويجب عليه كفارتان وان كلمه في اليوم الثالث لا يحنث لانه قضاء
مدتهما وكذا لو قال والله لا أكلم زيداً يومين والله لا أكلم زيداً يومين لما ذكرنا ولو قال والله لا أكلم يومين
ويومين كان ميمناً واحداً ومدة أربعة أيام حتى لو كلمه فيهما يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله
لا أكلم يوماً ويومين كانت ميمناً واحدة الى ثلاثة أيام حتى لو كلمه فيهما يجب كفارة واحدة ولو قال والله
لا أكلم يوماً ولا يومين أو قال والله لا أكلم يوماً والله لا أكلم يوماً ويومين يكون يمينين فمدة الاولى يوم ومدة
الثانية يوماً حتى لو كلمه في اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلمه في
اليوم الثالث لا يحنث لانه قضاء مدتهما وعلى هذا لو قال والله لا أقرب بك شهرين ولا شهرين أو قال والله
لا أقرب بك شهرين والله لا أقرب بك شهرين لا يكون مولياً لانهما يمينان فتتداخل مدتهما حتى لو قربها قبل
مضي شهرين يجب عليه كفارتان ولو قربها بعد مضيها لا يجب عليه شيء لانه قضاء مدتهما ما زيلعي قلت وحاصله انه
يحكم بتعدد اليمين بأعادة حرف النفي أو بتكرار اسم الله تعالى ومتى كانت اليمين متعددة كانت المدة متعددة
أي تكون المدة في اليمين الاول داخل في مدة اليمين الثانية ومتى كانت اليمين متعددة كانت المدة متعددة
أي تكون المدة الثانية غير الاولى وقد تعددت المدة مع تعدد اليمين بان نص على مغايرة المدة فيجب في كل مدة
كفارة واحدة كما يأتي في المسئلة الثانية (قوله ولو مكث يوماً) يعني بعد قوله والله لا أقرب بك شهرين (قوله اذ
الساعة كذلك) أي الزمانية فالمراد أن يفضل بين الحلفين ٣ بفواصل (قوله قال بعد الشهرين الاولين أو لا)
أي ان التقييد بالظرف هنا اتفاقي كما في المسئلة الاولى (قوله لنقص المدة) أي بقدر الفواصل بين الحلفين
وهو اليوم مثلاً لان مدة الامتناع عن قربانها في الحلف الاول شهران وفي الثاني شهران بعدهما وبين
الحلفين مدة لم يلزمه شيء بقربانها فيها فلم توجد مدة الايلاء بخلاف المسئلة الاولى فان الاربعه أشهر فيها
لا فاصل بينها كما مر وهذا ان قال هنا بعد الشهرين الاولين فانه نص على تعبير المدة وان تعدد القسم أما اذا
لم يقله تعدد المدة لتعدد القسم بتكرار اسمه تعالى بلا موجب لتعدد المدة فلم توجد مدة الايلاء أيضاً (قوله
لكن ان قاله الخ) استدلال على ما ذكره من عدم الفرق بين ذكر الطرف وعدمه أي انه لا فرق بينهما
من حيث انه لا يكون مولياً ولكن بينهما فرق من جهة أخرى أما دها في الفتح وغيره وهي انه ان قاله تتعين
مدة اليمين الثانية كذا في البحر والنهر أي تصير مرادة بعينها غير داخله فيما قبلها وعبر الشارح عن هذا

بقوله اتحدت الكفارة أخذ من قوله في الفتح في هذه الصورة فلو قرأ بها في الشهر من الأولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهر من الآخر لأن لم يجتمع على شهرين عيمان بل على كل شهر من عيمان واحدة اه
وما توارده عليه شرح الهداية من أنه يلزمه بالقرآن كفارتان قال في الفتح انه خطأ لما علمت قال في النهر لانه اذا كان لكل عيمان مدة على حدة فلا تدخل بين المديتين حتى تلزمه الكفارتان الا أن يراد بالقرآن في مديتهما كذا في الحواشي السعدية وعندى أن هذا الجمل مما يجب المصير اليه اه قلت وما وقع في الفتح وتبعه عليه في البحر من قوله ولكن تتداخل المديتان فلو قرأ بها في الشهر من الأولين لزمته كفارة واحدة الخ سبق قلم وصوابه لا تتداخل ولم أر من نبه عليه ولكن المعنى وسوابق الكلام ولو افاقه نزل عليه وكذا صريح ما نقلناه عن النهر وأما اذا لم يقل بعد الشهر من الأولين تصير مدتهما واحدة وتتأخر الثانية عن الأولى بيوم كذا في البحر والنهر وعبر الشارح عن هذا بقوله والآن عددت أي وان لم يقله تعددت الكفارة أخذ من قوله في الفتح لم يكن موليا لتداخل المديتين فتتأخر المدة الثانية عن الأولى بيوم واحد أو ساعة بحسب ما فصل بين اليمينين فالخاصل من اليمينين الحلف على شهرين ويوم أو ساعة على حسب الفاصل اه فالت وحاصله أنه لما قال لا أقرب لك شهرين ثم بعد يوم مثلا قال كذلك اتحدت المديتان لتعدد القسم كما مر لكن اليوم الفاصل بين اليمينين دخل في اليمين الأولى دون الثانية فلزم تكميل الشهرين في اليمين الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الزائد دخل في اليمين الثانية دون الأولى فكس اليوم الفاصل ولزم من هذا تدخل المديتين ما عدا اليومين المذكورين لانه لم يجتمع عليهما عيمان فلو قرأ بها في أحدهما تلزمه كفارة واحدة بخلاف بقية المدة لدخولها تحت اليمينين فتعدد فيها الكفارة هذا ما ظهر لي في هذا المقام (قوله الايوما) مثله الساعة ط عن الجوى (قوله لم يكن موليا للحال) لانه استثنى يوما منكرا فيصدق على كل يوم من أيام السنة حقيقة فيمكنه قربانها قبل مضي أربعة أشهر من غير شيء يلزمه وصرفه الى الآخر كما يقوله زفر اخراجه عن حقيقة وهو التنكير الى التعمين بلا حاجة بخلاف قوله الانقضاء يوم لان النقصان لا يكون عرفا الا من آخرها وبخلاف قوله أجرتك داري أو أجلت ديني سنة الايوما فانه راد به الاخير لحاجة تعميم العدة وتأخير المطالبة وبخلاف قوله والله لا أكلم زيد سنة الايوما لان الحاصل وهو المغايضة اقتضى عدم كلامه في الحال فتأخر والايلاء قد يكون عن تراض كما مروا ن كان عن مغايضة لكن لزوم أحد المكروهين فيه لو تأخر عارض جهة المغايضة فتداسا قاطوعا بمقتضى اللفظ وهو التنكير هذا حاصل ما في البحر والنهر (قوله بل ان قرأها) أي في يوم ولم يقرئها بعده (قوله صار موليا) أي اذا غربت الشمس من ذلك اليوم لا يجزى بالقرآن بخلاف قوله سنة المرأة فانه اذا قرأها صار موليا من ساعتها بحر (قوله والا لا) أي وان لم يبق أربعة أشهر لا يصير موليا (قوله فيصير موليا) أي مؤبدا لان ما بعد اليوم المستثنى لا غاية له فيجزي عليه ما مر من حكم الايلاء المؤبد ولو حذف قوله الايوما وتر كها سنة صار موليا ووقع عليه طلقتان فقط كما في البحر عن الولوالجية وقد منع عابرتها (قوله لم يكن موليا أبدا) سواء قرأها أولا بحر (قوله وهي بها) أي قال ذلك والحال أن زوجته بمكة (قوله فيطأها) أي في المدة من غير شيء يلزمه فان كان لا يمكنه بأن كان بين الموضعين ثمانية أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه وأما على ما ذكره فاضيل فانه لا ريب في أربعة أشهر والذي يظهر ضعفه لا مكان خروج كل منهما الى الآخر فليقتبان في أقل من ذلك بحر وفيه انه لم يتحقق الايلاء على كل من القولين لانه الحلف على ترك قرأتها والحلف هنا على عدم الدخول وقد يجاب بانه من كفايته فلا يكون موليا به الا بالنسبة ط (قوله لبقاء الزوجية) فيتناولها قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم واعتراض بأن الايلاء جزء الظلم بمنع حقهم من الجماع والرجعية لاحق لها فيه لا قضاء ولا ديانة حتى استحب له مراجعتها بدون الجماع فلا يكون نظاما وأجاب شمس الأئمة الكردي بان الحكم في المصوص مضاف الى النص لا الى المعنى وتماه في العناية قال في الفتح ألا ترى أنه يثبت الايلاء وان أسقطت حقها في الجماع لخوف العيب على

الايوما) لم يكن موليا للحال بل ان قرأها وبقى من السنة أربعة أشهر فاكتر صار موليا والا لا وحذف سنة لم يكن موليا حتى يقرئها فيصير موليا ولو زاد الايوما أقرب بك فيه لم يكن موليا أبدا لانه استثنى كل يوم يقرئها فيه فلم يتصور منعه أبدا أو قال وهو بالبصرة والله لا أدخل مكة وهي بها لا يكون موليا لانه يمكنه أن يخرجها منها فيطأها (آلى من المطلقه زوج بها صم) لبقاء الزوجية

شمس الأئمة الكردي هو أول من قرأ الهداية على مؤلفها كما في حاشية سعدى على العناية اه منه

ويبطل بمضي العدة (ولو
آلى من مباتته أو أجنبية
نكحها بعده) أى بعد
الايلاء ولم يصفه للملك
كأمر (لا) يصح لفوات محله
ولو وطئها كفر لبقاء اليمين
ولو آلى فأبانها انقضت
مدته وهى فى العدة بانته
بأخرى والاخانية (عجز)
عجزاً حقيقياً لا حكماً كاحرام
لكنونه باختياره (عن
وطئها المرض بأحدهما أو
صغرها أو رتقها) أو جبه أو
عنته (أو بمسافة لا يقدر
على قطعها فى مدة الايلاء أو
لحبسه) اذ لم يقدر على
وطئها فى السجن كفى الجبر
عن الغاية وقوله (لا يحق)
لم أره لغيره فلا يرجع

٣ (قوله وأما لو نكح المبانة
الح) أى المبانة بعد الايلاء
كأهو موضوع مسألة
الخانية الاتية وليس
المراد أنه آلى من المبانة
ثم تزوجها لان الحكم فى
هذه المسئلة كالحكم فى
الاجنبية اه

٤ (قوله وفى الخانية أيضاً
الح) موضوع المسئلة
ما ذكره الشارح بقوله ولو
آلى فأبانها أى آلى من
زوجته فأبانها كما بهنا عليه
قريباً

ولد أو غيره فعلم ان التعليق بالنكاح باعتبار بناء الاحكام على الغالب (قوله ويبطل بمضى العدة) أى بمضيها
قبل تمام مدته أو ما لو كانت ذوات الاقراء أو ما تسمى طهرها بانته بمضى مدته (قوله من مباتته) أى
بثلاث أو سائر نهر (قوله نكحها) أى الاجنبية بعده فلو مضى أربعة أشهر وهى فى نكاحه ولم يقر بها
لم تبين ٣ وأما لو نكح المبانة فنذكره قريباً عن الخانية (قوله ولم يصفه للملك) أما اذا أضاعه بأن قال ان
تزوجتك فوالله لا أتربك كان مولى ط (قوله كأمراً) فى شرح قول المصنف وشرطه محلبة المرأة ط
(قوله لفوات محله) لان شرطه محلبة المرأة بكونها منكوحه وقت تيجيز الايلاء كما قدمه المصنف (قوله
لبقاء اليمين) أى فى حق وجوب الكفارة عند الحث لان انعقاد اليمين يعتمد التصريح بالايلاء لا ترى
أنها تنعقد على ما هو معصية فصح (قوله ولو آلى) أى من زوجته فأبانها بعده صح أشار به الى أن بقاء النكاح
بعده غير شرط (قوله والاى) أى وان لم يمتد المدة فى العدة بل بعدها لا تبين وفى الخانية أيضاً ان تزوجها
قبل انقضاء العدة كان الايلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الايلاء بانته بأخرى وان تزوجها
بعد انقضاء العدة كان مولىاً وتعتبر مدته من وقت التزوج (قوله عجز عن وطئها) ظاهر صنيعة ان العجز
حدث بعد الايلاء مع أنه يشترط فى العجز دوامه من وقت الايلاء الى مضي مدته كإبائى التصريح به فالمراد به
العجز القائم لا العارض ثم رأيت فى الهندية عن الفتح هذا اذا كان عاجزاً من وقت الايلاء الى مضي أربعة
أشهر الخ ثم قال وان كان الايلاء معاً بالشرط فانه تعتبر العصة والمرضى فى حق جواز النكاح باللسان حال
وجود الشرط لاحالة التعليق اه (قوله عجزاً حقيقياً) بأن لا يكون المانع عن الوطء شرعياً فانه لو كان
شرعياً يكون قادراً عليه حقيقة عاجزاً عنه حكماً كفى البدائع (قوله لا حكماً كاحرام) أى كما اذا آلى من
امرأته وهى محرمة أو هو محرم وبينهما وبين الخ الخ أربعة أشهر فان ثبت لا يصح الا بالفعل وان كان عاصياً فى
فعله كذا فى التاترخانية عن شرح الطحاوى وعلة فى الفتح والبحر بأنه المتسبب باختياره بطريق محظور فيما
لزمه فلا يستحق تخفيفاً اه وقوله فبم لزمه أى من وقوع الطلاق وهو متعلق بالتسبب والطريق المحظور
هو الايلاء فانه فعله باختياره فكان متسبباً فيما لزمه به مع قدرته على الجماع حقيقة فصار طاماً لما جمعت حقها
وهو حق بعد فلا يسهق وان عجز عنه حكماً بسبب الاحرام ولا يكون عجزه الحكمى سبباً للتخفيف بالنكاح باللسان
لانه بمبائنه المحظور لم يستحق التخفيف وانما استحققه فى العجز الحقيقى لانه لا تسكيف بمبائنه فصار
كالعاصى بسفوره اذا عجز عن المساء بياحله التيمم هذا ما ظهر لى (قوله لكونه باختياره) أى لكون الايلاء
لا الاحرام كما ظهر لك بمبائنه ولا سيما فى صورة احرام المرأة وهذا يؤيد ما قلنا من أن حيثها غير مانع من
حصة الايلاء لان غايته انه مانع شرعى ولا يلزم أن لا يصح فى مسئلة الاحرام كما قدمناه (قوله أو صغرها) أما صغره
فهو مانع من حصة الايلاء كما قدمناه (قوله أو رتقها) رتقت المرأة من باب تعب فهى رتقاء اذا انسدم دخل
الذكر من رتقها ولا يستطاع جماعها مصباح (قوله أو جبه أو عنته) أى كونه يجبو بأو عنتنا (قوله
أو بمسافة الخ) عطف على قوله لمرض (قوله فى مدة الايلاء) أى أربعة أشهر أو أكثر كما صرح به فى الفتح
وكافى الحاشية الشهيدي وقال وان كان أقل من أربعة أشهر لم يجز النكاح الا بالجماع أى وان منع منه سلطان
أو عدو لانه نادى على شرف الزوال وفى الفتح (قوله أو لحبسه الخ) قال فى الفتح واختلاف فى الحبس فصح النكاح
باللسان بسببه فى البدائع وفى شرح الطحاوى خلافه وهو جواب الرواية نص عليه الحاشية كفى الكافى ووفق
فى البدائع بحمل ما فى الكافى وشرح الطحاوى على امكان الوصول الى السجن بان تدخل عليه فيجاء معها
والحبس بحق لا يعتبر فى النكاح باللسان وبظلم يعتبر اه فما ذكره الشارح هو التوفيق المذكور وأما فى
الفتح بقوله والحبس بحق الخ ان هذا الخلاف والتوفيق انما هو فيما اذا كان الحبس بظلم فلا يحق لا يعتبر
أصلاً لانه قادر على الخروج منه بإبقاء الحق ويحتمل أن يكون إشارة الى توفيق آخر وعليه مشى المقدسى
(قوله فابرجع) قال ح راجعنا فقرأنا من قولنا فى الفتاوى الهندية عن غاية السروجى قلت ولقد

أبعد في النجعة ٣ فانه مذكور في الفتح كما سمعته (قوله وكذا حبسها) أي سواء كان بحق أو بظلم لان العذر اذا لم يكن منه لم يقدر على رفعه رخصتي (قوله ونشوزها) قال في البحر ودخل تحت العجز أن تكون ممتنعة منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشرة أو حال القاضي بينهما الشهادة الطلاق الثلاث للتركية (قوله فقيوه الخ) أي المبطل لا يلاء في حق الطلاق أما في حق بقاء اليمين باعتبار الخنث فلا حتى لو وطنها بعد النفي باللسان في مدة الايلاء لزمه كفارة لتحقق الخنث بحر لان اليمين لا تتحل الا بالخنث والخنث انما يحصل بفعل الخاف عليه والقول ليس محالاً عليه فلا تتحل اليمين بدائع (قوله بلسانه) قيد به لان المريض لو فاء بقلبه لا بلسانه لا يعتبر بحر عن الحاشية وقيل يعتبران صدقته والاول اوجه فتح (قوله ونحوه) كرجمتك وارجمتك فقول المصنف يحق قوله الخ لبيان أن لفظ فئت غير قيد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لم يستوف الظاظة لان المراد ما يدل على النفي فافهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) شمل ما اذا كان قادر وقت الايلاء ثم عجز بشرط أن يعصى زمن يقدر على وطنها بعد الايلاء وما اذا كان عاجزاً وقتها ثم قدر في المدة وقيد بكونه في المدة لانه لو قدر عليه بعد هالايطل بحر (قوله لانه الاصل) أي واللسان خلفه واذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتيمم اذا رأى الماء في صلانه بحر (قوله فان وطئ في غيره) كذا اذا وطنها حال الحيض أو قبلها بشهوة أو لمساها أو نظراً إلى فرجها بشهوة كافي الهندية ط قلت لسكن الذي في الهندية خلاف ما نقله عنها في مسئلة الحيض ونصها المريض المولى اذا جامع امرأته فيمادون الفرج لا يكون ذلك فيئامنه وان قرحها في حالة الحيض يكون فيئاماً كذا في الظهيرية اه ويؤيده ما قدمناه من التارخانية من صحة النفي بالوطء حالة الاحرام قال المسامع الشرعية وجود في كل منهما فافهم (قوله ومفاده الخ) أي مفاد قوله فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط لصحة النفي باللسان دوام العجز قلت ومفاده هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل النفي باللسان وان وجد في المدة عجز غير مطلق في جامع الفصولين في طلاق المريض اذا آلى مريض ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برئ وبقيت مريضة الى مضي المدة فان فيه بجماع عندنا وعند زفر بلسانه لنا أنه اختلاف سبب الرخصة اد ككلا المرضين يوجب جواز النفي بلسانه واختلاف أسباب الرخصة يجمع الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتفسير الاولى كأن لم تكن كسافر تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضاً يبيع له التيمم بانفراده كذا هنا مرض المرأة يبيع النفي بلسانه فلا يبيح حكمه على مرض الزوج اه وقد نخص الشارح هذه العبارة في باب التيمم لكن في الفتح والبدائع ولو آلى ايلاء مؤبداً وهو مريض وبانت بمضي المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض ففاه بلسانه لم يصح عندنا وما صح عند أبي يوسف وهو الاصح على ما قالوا لان الايلاء وجود منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي مبانة لاحق لها في الوطء فلا يعود حكم الايلاء نفسه ولهما أنه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسقط اعتبار النفي باللسان في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها الا بجمعية كما مر فيما اذا كان محرماً اه فهنا اختلاف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة انما يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغو الثاني فاذا زال الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالغائه بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عمله لعدم ما يلعبه كافي المسئلة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يعملوا قول الاماميين باختلاف أسباب الرخصة كما سمعت فاغتنم هذا التحري فانه مفرد (قوله وبه صرح في الملتقى) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحاوي الخ) من فروع الشرط المذكور كافي البدائع (قوله ثم مرض) أي بعد مضي مدة من صحته يقدر فيها على الجماع فان كان لا يقدر لقصره فقيوه بالقول لانه ليس بفطرط في ترك الجماع فكان معذوراً بدائع (قوله وبقي شرط ثالث) أي رانده على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بان تكون زوجته غير بائنة منه بدائع (قوله بقي الايلاء) فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لان النفي بالقول حال قيام

وكذا حبسها ونشوزها
(قوله ونحوه) كرجمتك وارجمتك
(فئت لها) أو راجعتك
أو أبطلت الايلاء أو رجعت
عما قلت ونحوه لانه اذاها
بالمنع فيرضيها بالوعد (فان
قدر على الجماع في المدة
فقيوه الوطء في الفرج) لانه
الاصل (فان وطئ في غيره)
كدربر (لا) يكون قياً ومفاده
اشتراط دوام العجز من
وقت الايلاء الى مضي مدته
وبه صرح في الملتقى وفي
الحاوي آلى وهو صحيح ثم
مرض لم يكن قياً ولا
الجماع وبقي شرط ثالث
ذكره في البدائع وهو قيام
النكاح وقت النفي باللسان
فلو أبانها ثم فاه بلسانه بقي
لايلاء

٣ النجعة اسم من الانجاع
وهو طاب السكلا ومنه
أبعد في النجعة كذا في
المغرب اه منه

السكاح انما يرفع الایلاء في حق حكم الطلاق لحصول ایفاء حقه بانه ولا حق لها حال البینونة بخلاف السفیة بالجساع فانه یصح به دثبوت البینونة حتى لا یبقی الایلاء بل یبطل لانه حثت بالوطء فانحلت البینون وبطلت ولم یوجد الحث ههنا ولا تخل البینون ولا یرفع الایلاء بدائع (قوله قال لامرأته أنت علی حرام ایلاء ان نوى التحريم الخ) أقول هم کذا عبارة المتون هنا وعبارتها فی کتاب الایمان کل حل علی حرام فهو علی الطعام والشراب والفتوی علی انه تبین امرأته من غیر نية وذکر فی الهدایة ههنا أنه ینصرف الی الطعام والشراب للعرف فانه یتستعمل فیما یتناول عادة فیحث اذا کل أو شرب ولا یتناول المرأة الا بالسیة واذا نواها کان الایلاء ولا تصرف البینون عن المأکول والمشروب وهذا كما جواب ظاهر الروایة ثم ذکر اختصار المسانج المتأخرین أنه تبین امرأته بلانية وحاصله أن ظاهر الروایة انصرف للطعام والشراب عرفا واذا نوى تحريم المرأة لا یختص به بل یصیر شاملا لها والطعام والشراب وبه ظهر أن ما هنا من التفصیل بین نية تحريم المرأة أو الظهار أو الکذب أو الطلاق خاص بما إذا لم یکن اللفظ عاما بخلاف ما إذا کان عاما مثل کل حل أو حلال الله أو حلال المسلمین فانه ینصرف للطعام والشراب بلانية للعرف وللمرأة ایضا ان نواها والفتوی علی قول المتأخرین بانصرافه الی الطلاق البائن عاما کان أو خاصا فانتم هذا التحريم (قوله ونحو ذلك) أى من الالفاظ الخاصة كما علمت (قوله ایلاء الخ) أى مطلق فی معنى المؤبد وقد مر حکمه قال فی الدرر فان هذا اللفظ مجمل فکان بیانہ الی المجمل فان قال أردت به التحريم أولم أودبه شیئا کان یمینا ویصیر به مولیا لان تحريم الحلال یمین (قوله وظهار ان نواه) لان فی الظهار حومة فاذا نواه صح لانه یمتله درر (قوله وهدر) بالتحريم أى باطل (قوله ان نوى الکذب) لانه نوى حقيقة کلامه اذ حقیقته وصفها بالحرمه وهی موصوفة بالحل فکان کذبا أو ردلو کان حقیقة کلامه لانصرف الیه بلانية مع أنه بلانية ینصرف الی البینون والجواب أن هذه حقیقة أولى فلا تنال الا بالنية والبینون الحقیقة الثانية بواسطة الاشتهار بحر عن الفسخ وحاصله أن الاولى حقیقة لغویة والثانية عرفیة (قوله وأما قضاء ایلاء) أى لا یصدق فی القضاء أنه اراد الکذب لان تحريم الحلال یمین بالنص وهذا قول شمس الائمة السرخسی قال فی الفسخ وهذا هو الصواب علی ما علیه العمل والفتوی كما سنذکره والاول قول الحلواني وهو ظاهر الروایة لکن الفتوی علی العرف الحادث اه وحاصله أن فیہ عرفین أصلي وهو کونه یمینا بمعنی الایلاء وعرف حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الائمة من أنه لا یصدق فی القضاء بل یكون ایلاء بمعنی علی العرف الاصلي والفتوی علی العرف الحادث لان کلام کل عاقد وحالف ونحوه یجمل علی عرفه وان خالف ظاهر الروایة كما قالوا من أن الحاکم أو المفتی لیس له أن یحکم أو یفتی بظاهر الروایة ویترك العرف فکان الصواب ما قاله شمس الائمة من أنه لا یصدق قضاء ولکن جملة علی الایلاء لیس هو الصواب فی زماننا بل الصواب جملة علی الطلاق لانه العرف الحادث المفتی به فقوله فی الفسخ وهذا هو الصواب علی ما علیه العمل والفتوی ۳ احتراز عن ارادة البینون أى الایلاء الذی هو العرف الاصلي وبهذا التقرير سقط ما فی البحر والنهر من أن فیہ نظر الان العمل والفتوی انما هو فی انصرافه الی الطلاق من غیر نية لانی کونه یمینا اه (قوله ان نوى الطلاق) أى أودلت علیه الحال نهر أى بان کان فی حال مذاکره الطلاق أما فی حالة الرضا والغضب فلا بد من النية لانه بما یصلح سببا کما مر فی الکتابات فانهم وشمل نية الطلاق ما اذا نوى واحدة أو اثنتين فی الحرمة وما اذا أطلقها واحدة ثم قال أنت علی حرام ناو یا اثنتين فانه وان تم به الثلاث لم یقع بالحرام الا واحدة کما فی البحر وسيأتی فی الفروع آخر السباب خلافا لما یوهمه کلام المفتی من أنه لا یقع به شیء كما سنذکره (قوله وثلاث ان نواها) لان هذا اللفظ من الکتابات علی ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فیہ نية اثنتين لانهما عدد محض کما مر الا اذا كانت أمة (قوله وان لم ینوه) هذا فی القضاء وأما فی الدیانة فلا یقع ما لم ینوه وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شیء أصلا وبنية الظهار أو الایلاء فانه لا یصدق قضاء کما صرح به الزیلعی حیث قال وعن هذا النوى غیره لا یصدق

مطلب فی قوله أنت علی حرام

(قال لامرأته أنت علی حرام ونحو ذلك كانت معی فی الحرام (ایلاء ان نوى التحريم أولم ینوشیا وظهار ان نواه وهدر ان نوى الکذب) وذاد بانه وأما قضاء فایلاء قهستانی (وتطليقة یا ثنتان نوى الطلاق وثلاث ان نواها ویطى بانه طلاق بائن وان لم ینوه)

(قوله احتراز عن ارادة الخ) لعمل هذا سبق قلم وأصل العبارة احتراز عن تصدیقه فی نية الکذب كما یدل علیه سباق الکلام وقد أبقى شیئا العبارة علی حالها وأما دان قول المحشى احتراز عن ارادة البینون الخ معناه أنه احتراز عن قول السرخسی وجعل مرجع الضمیر فی قول الکمال وهذا هو الصواب علی قول ذکره أولا ولم یذکره المحشى هنا قال ویدل علیه قول الکمال علی ما علیه العمل والفتوی فان ما علیه العمل والفتوی انما هو الحکم بالطلاق لا الایلاء اه فتأمل

قضاء ح قلت الظاهر أنه إذا لم ينو شيئا أصلا يقع ديانته أيضا قال في البحر وذكر الامام طهبر الدين لا نقول
لا تشتط النية لكن يجعل ناو ياعرفا اه وفي الفتح فصار كما إذا تلفظ بطلاقها لا يصدق في القضاء بل فيما
بينه وبين الله تعالى اه فهذا ظاهر فيما قلنا فانهم (قوله لغلبة العرف) إشارة إلى ما في البحر حيث قال فان
قلت إذا وقع الطلاق بلانية ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به رجعا قلت المتعارف به إيقاع البائن
كذا في البرازية اه أقول وفي هذا الجواب أنظر فإنه يقتضي أنه لو لم يتعارف به إيقاع البائن يقع به الرجعي كما
في زماننا فان المتعارف الآن استعمال الحرام في الطلاق ولا يميزون بين الرجعي والبائن فضلا عن أن يكون
عرفهم فيه البائن وعلى هذا فالتعليل بغلبة العرف لوقوع الطلاق به بلانية وأما كونه بائنا لأنه مقتضى
لفظ الحرام لان الرجعي لا يحترم الزوجة مادامت في العدة وانما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل
ما بسطنا في الحكايات فانهم * (تنبيه) * قال الحير الرمي في حاشية المخ في كتاب الايمان أقول أكثر عوام
بلادنا لا يقصدون بقولهم أنت محرمة على أو حرام على أو حرمك على الاحزمة أو طء المقابل لحله ولذلك
أكثرهم يضرب مدة التحريم يحاول لا يريد قطعها الا تحريم الجماع الى هذه المدة ولا شك أنه يمين موجب للإيلاء
تأمل فقل من حقق هذه المسئلة على وجهها وانظر الى قولهم لا نقول لا تشتط النية لكن يجعل ناو ياعرفا
فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك بل كان مشتركا بين اعتبار النية وتصديق الخالف
كما هو مذهب المتقدمين اه وفي إيمان الفتح وقال البرزوي في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا
أي في كل حل على حرام لان من لا امرأته يحلف به كما يحلف ذو الحلية ولو كان العرف مستفيض في ذلك
ما استعمله الا ذو الحلية فالصحيح أن نقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا مأمنا غير دلالة فالاحتياط أن يقف
الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على
كلامك ونحوه كما كل كذا وبسبب دون الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرم يلزم في ولا شك في أنهم يريدون
الطلاق معلقا فانهم يريدون بعده لا أقول كذا فهي طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل أن المعتبر في
انصراف هذه اللفاظ عربية أو فارسية الى معنى بلانية التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيما
ينصرف بلانية لوقال أردت غيره يصدق ديانته لا قضاء اه ما في الفتح وتبعه في البحر قلت والمتعارف في ديارنا
ارادة الطلاق بقولهم على الحرام لا أقول كذا دون غيره من الالفاظ المذكورة (قوله ولذا لا يخالف به الا
الرجال) أي حيث يقال ان فعلت كذا فكل حلال عليه حرام (قوله ولولم تكن له امرأة) قال في البرازية
وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنث لزمته الكفارة والنسقي على أنه
لا تلزمه اه ومثله في البحر قلت وفي الظهيرية ما يطيد التوفيق فانه قال وان حلف بهذا اللفظ انه ما كان
فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل يميننا بالطلاق ولو جعلناه يميننا بالله تعالى فهو
نحو من حلف على أمر في المستقبل ففعل وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال يمين اه
فيحمل كلام النسقي على الحلف على غير المستقبل وبما قررناه طهر لك أن ما في إيمان النهاية عن النوازل ان
لم تكن له امرأة تلزمه الكفارة عنه اذا حلف على انه لا يفعل كذا في المستقبل وحنث بفعله لا كما حله عليه في
البحر هناك من أن معناه اذا أكل أو شرب وقال لا نصرافه عندهم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان
انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف بارادة الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فيصير يميننا عند عدم الزوجة كما
سمعت من كلامهم ويأتي قريبا مثله (قوله أو حلفت به المرأة) قال في البحر يصدق بالزوج لان الزوجة لو قالت
لزوجها أنا عليك حرام أو حرمك صار يميننا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة فتحنث اه وقوله طائفة أو مكرهة
أولى من قول الفتح فلم يكن حنثا وكفرت (قوله كالومات الخ) نص عبارة البرازية وإذا كان له امرأة
وقت الحلف وماتت قبل الشرط أو بانث لال الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح انه لا تطلق امرأته المتروجة وعليه
الفتوى لان حلفه صار حلفا بالله تعالى وقت الوجود فلا ينعقد طلاقا اه وهكذا نقل العبارة في البحر عن

لغلبة العرف ولا الاعتلاف
به الا الرجال ولولم تكن له
امرأة أو حلفت به المرأة
كان يميننا كالومات أو بانث
لال الى عدة ثم وجد الشرط
لم تطلق امرأته المتروجة به
يفتي لصيرورتها يميننا فلا
تنعاب طلاقا

البرازية ولا يخفى ان التعليق لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن الخاتمة ونصه وان كان له امر أو وقت اليمين فانت قبل الشرط أو بانت لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه كفارة اليمين لان يمينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امر أو وقت اليمين فتزوج امرأته ثم باشر الشرط اختلطوا فيه قال الفقيه أبو جعفر تبين المتزوجة وقال غيره لا تعلق وعليه الفتوى لان يمينه جعلت يميناً بالله تعالى وقت وجودها فلا تصير طلاقاً بعد ذلك اهـ قلت ومثله في أيمان البحر عن الظاهرية فقد سقط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانياً ثم باشر الشرط (قوله ومثله) أي مثل أنت على حرام والاولى ذكر هذه الجلة عند أول المسئلة كما فعل في النهر (قوله والحرام يلزمي) هذا ذكره في الفتح كما قدمناه ومثله على الحرام كما سر (قوله أو لم يقل على) رد على صاحب خزنة الاكمل حيث اشترطه كما أوضحه في البحر عن القنية وقد مرنا في الكتابات عن البحر انه اذا أضاف الحرمة أو البيونة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة اليه وان أضاف الى نفسه كما بالحرام أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خيره فاجاب بالحرمة أو البيونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أو أنا حرام عليك أنت بائن مني أو أنا بائن منك اهـ (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا يشترط أن يقول عليك نهر لانه أضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ولو الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالحمار الخ) قال في البرازية وان قال أنت على كالحمار والخنزير أو ما كان محرم العسرين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون يميناً فقد اختلفوا فيه اهـ ومقتضاه انه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف فيه قام مقام النية كما سر فادهم (قوله والمسئلة بحالها) سيأتي عن النهر بيانه (قوله كما سر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول بهانه لو طلق بالصريح كقوله امرأتى طالق وله أربع مثلي يقع على واحدة منهن بلا كناية بخلاف وقد مرنا بسطه هناك (قوله ذكر الزياحي) الضمير عائداً الى المذكور متشاورين قوله ولو كان له الخ (قوله وقال السكّال) عبارته وفي الفتاوى لو قال لا امرأته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا على ثلاثة أوجه الى ان قال وان كان له أربع طلقت كل واحدة طلاقاً وعلى فتوى الاوزجندى والامام مسعود الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والخلاصة هو الاشبه وعندى ان الاشبه ما في الفتاوى لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله هن طالق لان حلال الله يشملهن على سبيل الاستغراق لا على سبيل البدل كما في قوله احداً كن طالق اهـ وأنت تخبر بأن تعليقه صريح في أن يحمل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لا الخاص كأنت على حرام وان كان مذكوراً في عبارة الفتاوى اذ لا يخفى على أحد أنه لا يدخل فيه سوى مخاطبة فليس النزاع فيه كناية عن النهر ويدل على ذلك أيضاً أنه في الذخيرة قد حكى الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية (قوله لكن في النهر الخ) استندوا الى ما مر من قول الزياحي والمسئلة بحالها فانه يوهم أن المراد المسئلة المذكورة قبله في الكنز وهي أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد الايمان بلفظ حرام لكن لا بالمخاطبة مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام كحلال الله أو حلال المسلمين على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمته من عبارة السكّال (قوله فانت الخ) بيان لقول النهر لا يقيد أنت على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزياحي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا (قوله وبه يحصل التوفيق) أي بما ذكره في النهر وذلك بحمل القول بانه يقع على كل واحدة منهن طلاقاً على ما اذا كان اللفظ عاماً والقول بانه تطلق واحدة منهن فقط على ما اذا كان اللفظ خاصاً هذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه فان الزياحي قد ذكر الخلاف وقد حملنا كلامه على أن مراده ما اذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو صريح كلام الفتح والذخيرة والبرازية كما علمت وأيضاً كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة من الأربع واليه البيان بل لا يقع الاعلى مخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول

ومثله انت معي في الحرام والحرام يلزمي وحرمتك على وأنت محرمة أو حرام على أو لم يقل على وأنا عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي عليك أو انت على كالحمار أو كخنزير برزاية (ولو كان له) أربع (نسوة) والمسئلة بحالها (وقع على كل واحدة منهن طلاقاً) بائنة (وقيل تطلق واحدة منهن) واليه البيان كما سر في الصريح (وهو الاظهر) والاشبه ذكر الزياحي والبرازي وغيرهما وقال السكّال الاشبه عندى الاول وبه جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في حواهر الفتاوى وأقره المصنف في شرحه لكن في النهر يجب ان يكون معنى قول الزياحي والمسئلة بحالها يعني التحريم لا يقيد أنت على حرام بمخاطبة واحدة كما في المتن بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى مخاطبة اهـ قلت يعني بخلاف حلال الله أو حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ (فروع) * انت على حرام ألف مرة

بها من جمله كلام الزيلعي على نحو امر أتى على حرام وتفرقة بينه وبين امر أتى طالق حيث جعل الخلاف المذكور جارياً في الأول دون الثاني وعزاء هناك إلى المصنف فقد ذكرنا هناك أنه يخالف كلام المصنف فان المصنف حل كلام الزيلعي على حلال المسلمين وحققنا هناك عدم الفرق بين قوله امر أتى حرام وامر أتى طالق وأنه في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان لفظ امر أتى عمومه بدلي يصدق على واحدة منهن لا بعينها بخلاف حلال المسلمين فان عمومهما استغراق في الكل دفعة واحدة وإذا كان لا خلاف في قوله امر أتى طالق في أنه لا يقع الا على واحدة يقال مثله في امر أتى حرام وكون أحدهما صريحاً والآخر كتابياً لا يوجب الفرق ومن ادعاه فعليه البيان والحاصل أنه لا خلاف في أن أنت عليه حرام يخص مخاطبة وفي أن كل حل عليه حرام يتم الاربع لصريح أدلة العموم الاستغراق وفي امر أنه حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة وانما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فقبل يقع على واحدة غير معينة نظراً إلى صورة افراده والاشبه أنه يتم الكل وقدمنا هناك تمام الكلام على ذلك فافهم واغتم هذا التقرير الطريد

* واتر عتق ثلاثة التقليد * (قوله تقع واحدة) كذا في النخبة والبرازية ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة وهو لو ذكره لا يقع الا الأول لان البائن لا يلحق البائن بخلاف ما رقبيل طلاق غير المدخول بها من أنه يقع الثلاث فيما لو قال للمدخول بها أنت طالق مراراً أو ألوف لانه صريح والصريح اذا تكرر يلحق الصريح والاذن بالمدخول بها البقاء العدة كما أوضحناه هناك فافهم (قوله ناو يائنين) أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان التثنية عدد محض ولفظ حرام لا يحتمل إلا أن تكون أمة لانه في حقها الفرد الاعتباري وفي قوله تقع واحدة رد على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم تصح نيته بخلاف ما اذنوى الثلاث فانه يصح وقوع ثنتان تكمله الثلاث كما في الخانية وغيرها أفاده في البحر وأجاب في النهر بان قوله لم يقع شيء أي بنيته وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد أيضاً على ما في الجوهره من أنه يقع ثنتان اذا نواهما مع الأولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقدمنا الكلام عليه هناك (قوله وبالثنائي عينا) ٢ أي ايلاء وقوله صح أي ما نوى لان فيه تشديداً على نفسه لانه لو نوى به طلاقاً أو أطلق وانصرف إلى الطلاق كما هو المفتي به لم يقع به شيء لانه بائن والباين لا يلحق مثله كما مر فافهم (قوله وقع الثلاث) لان البائن يلحق البائن اذا كان معاقلاً لانه حينئذ لا يصلح جعله خبراً عن الأول كما مر في باب (قوله ونعامة في البرازية) وعبارته قال لا مراأته أنتم على حرام ونوى الثلاث في أحدهما والواحدة في الأخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في أحدهما واليمين في الأخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال ثلاث أنتن على حرام ونوى الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية والكذب في الثالثة طلعتن ثلاثاً في قول الثاني وعلى قولهما ينبغي أن يكون على ما نوى اه (قوله حنث بوطء كل) يعني يكون ايلاء من كل واحدة منهما وهذا على غير المفتي به وعلى المفتي به يقع على كل واحدة منهما طلاقاً بآئنه اه ح أي لانه في العرف طلاق (قوله والفرق لا يخفى) الفرق هو ان هنك حرمة اسم الله تعالى لا تتحقق الا بوطئهما وفي قوله أنتم على حرام صار ايلاء باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في البحر وغيره وقال ح الفرق هو ان في قوله أنتن على حرام حرمهما على نفسه وتحريمهما تحريم لكل منهما وفي قوله لا أقربكما منع نفسه من قربانها جميعاً فلا يخفى الا بوطئهما وقد صرح بهذا الفرق صاحب النهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم ملسكه لم يحرم حيث فرق بين أكل هذا الرغيف على حرام وبين لا أكل هذا الرغيف بان يحرم به الرغيف على نفسه حرم أجزاءه أيضاً وفي الثاني انما منع نفسه من أكل الرغيف كما فلا يخفى بالبعض اه قلت لكن ذكر في البحر هناك عن الخانية قال مشايخنا الصحيح انه لا يخفى بآكل لقمة لا قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف اه أي لان تحريم الحلال عين لكن مقتضى ما مر عن الفتح انه يفرق بين الحلف

تقع واحدة * طلقها واحدة ثم قال أنت حرام ناو يائنين تقع واحدة * كره مرتين ونوى بالاول طلاقاً وبالثنائي عينا صح * قال ثلاث مران حلال الله على حرام ان فعلت كذا وجسد الشرط وقع الثلاث * قال له ما أنتم على حرام ونوى في أحدهما ثلاثاً في الأخرى واحدة فكان نوى به يفتي ونعامة في البرازية * قال أنتم على حرام حنث بوطء كل ولو قال والله لا أقربكما يحنث الا بوطئهما والفرق لا يخفى وفي الجوهره ذكر والله لا أقربك ثلاثاً في مجلس

٢ (قوله أي ايلاء الخ) فيه ان شرط صحة الايلاء قيام الزوجية حقيقة وقد زالت بالبينونة تأمل ذلك

باسمه تعالى وبين غيره مما ألحق به تأمل (قوله ان نوى التكرار) أي التأكيد اتحاد أي يكون ايلاء واحدا
وعيدا واحدة حتى لو لم يقر به في المدة طلقت طائفة واحدة وان قر به فيها لزمه كفارة واحدة (قوله والا) أي
وان لم ينو شيئا أو أراد التشديد والتغليظ وهو الابتداء دون التكرار كذا في الفتح (قوله فالايلاء واحد الخ)
والقياس أن يكون الايلاء ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقر بهاتين بتطبيق ثم
عقبها تبين بأخرى ثم بأخرى الا ان تكون غير مدخول به فلا يقع الا واحدة وفي الاستحسان وهو قولهما
الايلاء واحد فلا يقع الا واحدة لان المدة لما كانت متحدة كان المنع متحد فلا يتكرر الايلاء ويجب بالقربان
ثلاث كفارات اجزاء لان الشرط الواحد يكفي لايمان كثيرة كفي الفتح والله سبحانه أعلم
(باب الخلع)

أخره عن الايلاء لان الايلاء لنجرده عن المال كان أقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة
من جانب المرأة ولان مبنى الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غالبا فقدم ما بال رجل على ما بالمرأة
عناية (قوله هو لغة الازالة الخ) يقال خلعت النعل وغيره اذا عثرته وخلعت المرأة زوجها اذا عثرت
منه فاعاها هو خلعها والاسم الخلع بالضم وهو استعارة من خلع اللباس لان كل واحد منهما لباس للآخر
فاذا فعلا ذلك فكأن كل واحد نزع لباسه عنه بجر من المصباح (قوله واستعمل الخ) ظاهره انه خاص
بالضم في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر عن المصباح وانه تصرف لغوي ونظيره ما مر في الطلاق ان
الطلاق والاطلاق رفع القيد مطلقا لكنه خص الطلاق لغة ورفع قيد النكاح واستعمل في غيره الاطلاق
(قوله وفي غيره) الانسب وفي غيرها ط (قوله ازالة ملك السكاح) شمل ما لو خالع المطلقه رجعا بمال فانه
يصح ويجب المال بجر وسيأتي (قوله فانه لغو) لان السكاح الفاسد لا يفيد ملك المتعة والبيئونة والردة
حصلت الازالة قبله فلم يكن في الخلع ازالة قال في البحر فلا يسقط المهر ويبقى له بعد الخلع ولاية الجبر على
النكاح في الردة كافي البرازية اه قلت وظاهر اطلاقه أنه لا يسقط المهر في النكاح الفاسد ولو بعد الوطء
لكن في جامع الفصولين نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قبل يسقط اذا خلع يجعل كتابة عن الابراء
لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط لان الخلع لعالنه انما يصح في السكاح القائم اه وفي البحر أيضا ولو
خالعها بمال ثم خالعهافي العدة لم يصح كافي القنية ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعهابعد الخلع حيث لم
يصح وبين ما اذا اطلقها بمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر الكتابات اه قلت قد مناه
الفرق هالك وهو ان الخلع بائن وهو لا يلحق بمثله والطلاق بمال صريح فيلحق الخلع وانما يجب المال هذا
لان المال انما يلزم اذا كانت تملك به نفسها ولذا يقع به البائن واذا اطلقها بمال بعد الخلع لم يفد الطلاق ملكها
نفسها لخصوله بالخلع قبله ولذا لزم المال فيها لو طاقها بمال ثم خلعها وقد مناه تمام الكلام على ذلك هنالك
(قوله المتوقفة) بالرفع صيغة لازالة وقوله على قبولها أي المرأة قال في البحر ولا بد من القبول منها حيث كان
على مال أو كان باللفظ خالعتك أو اختلعي اه وفي التاترخانية قال لاسرأته اذا دخلت الدار فقد خالعتك على
ألف فدخلت الدار يقع الطلاق باللفظ يده اذا قبلت عند الدخول اه ومما قدمه عدم صحة القبول قبل
الشرط كذا ذكره (قوله خرج ما لو قال خلعتك الخ) أي ولم يذكرا المال لانه متى كان على مال لزم قبولها كما
ذكرناه آنفا وقد سبق له ناو يابنساء على ظاهر الرواية لانه كتابة فلا بد له من النية أو دلالة الحال لكن سيأتي
أنه لعبة الاستعمال صار كالصريح (قوله غير مسقط للحقوق) أي المتعلقة بالزوجية وسيأتي بيانها (قوله
بخلاف خالعتك الخ) كان الاولى ان يقول بخلاف ما اذا ذكر المال أو قال خالعتك الخ وأفاذا أن التعريف
خاص بالخلع المسقط للحقوق وقوله لها خالعتك بلا ذكر مال لا يسمى خلعها شرعا بل هو طلاق بائن غير متوقف
على قبولها بخلاف ما اذا ذكر معه المال أو كان باللفظ المفاعلة أو الامر فانه لا بد من قبولها كما مر لانه معاوضة
من جانبها كذا يأتي واطاهر أن خالعتك باللفظ المفاعلة انما يتوقف على القبول لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق

ان نوى التكرار اتحادا
والا فالايلاء واحد واليمين
ثلاث وان تعدد المجلس
تعدد الايلاء واليمين
(باب الخلع)

(هو) لغة الازالة واستعمل
في ازالة الزوجية بالضم وفي
غيره بالفتح وشرعا كافي
البحر (ازالة ملك النكاح)
خرج به الخلع في النكاح
الفاسد بعد البيئونة
والردة فانه لعو كافي الفصول
(المتوقفة على قبولها)
خرج ما لو قال خلعتك ناو يا
الطلاق فانه يقع بائن غير
مسقط للحقوق لعدم توقفه
عليه بخلاف خالعتك باللفظ
المفاعلة

به اذ لا يظهر فرق في الوفوع بين خالعته وخلعتك وسيأتي ما يؤيد تأمل وفي حكمه الطلاق على مال فلا بد من
القبول وان لم يسم خالعا وبه يظهر انه لا فرق عند ذكر المال بين خلعتك وخلعتك وانه ليس كل ما توقف على
قبولها يسمى خالعا ولا كل ما كان بلفظ الخلع يتوقف على القبول ويسقط الحقوق * (تنبيه) * في التاتر خاتبة
وغیرهما مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره خلع امرأتی فخلعها بالعوض لا يصح
(قوله أو اختلجى الخ) اذا قال لها خلجى نفسك فهو على أربعة أوجه اما أن يقول بكذا خلعت يصح وان لم يقل
الزوج بعده أجزبت أو قبلت على المختار واما أن يقول بمال ولم يقدروه أو بما شئت فذالت خلعت نفسك بكذا
ففي ظاهر الرواية لا يتم الخلع ما لم يقبل بعده واما أن يقول خلجى ولم يزد عليه فخلعت فعند أبي يوسف لم يكن
خالعا وعن محمد تطلق بلا بدل وبه أخذ كثير من المشايخ والرابع أن يقول بلا مال فخلعت يتم بقولها وتامه
في جامع المصولين ومثله في الخاتبة ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخاتبة
الاخلاف المارود كقول محمد بن أحمد بن حنبل أنه أخذ به أكثر المشايخ فمابينها خلاف ما عراه البهائم ذكر في الخاتبة قال
خالعتك فقبلت برئ عسا عليه من المهر فان لم يكن عليه مهر ردت ما ساق اليها كذا ذكر الحاكم الشهيد وبه
أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف أن الخلع لا يكون الا بعوض اه لكن فيه كلام
سند كره (قوله بلفظ الخلع) متعلق بازالة (قوله فانه غير مسقط) أى للمهر على العتد كما سبذ كره المصنف
نعم يسقط النفقة ولو مفروضة كإسباني (قوله كما سيجي) في قول المصنف ويسقط الخلع والمبارأة الخ (قوله
فانه كذلك) أى خالع مسقط للحقوق بحر قال في العمادية وذكر في الماتنقط لو قال بعثت منك نفسك ولم
يذكر مالا فقالت اشترى يقع الطلاق على ما قبضت من المهر وترده اليه وان لم تقبض سقط ما في ذمة الزوج
اه (قوله خلافا للخاتبة) حيث قال ابن الصبح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب البراءة عن المهر الا
بذكره وفيه كلام سند كره (قوله وأفاد التعريف الخ) لان الرجعي لا يزيل الملك (قوله ولا بأس به) أى
ولو في حالة الحيض فلا يكره بالاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به بحر أول كتاب الطلاق وقدمه الشارح
هناك (قوله للشقاق) أى لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم وفي القهس تانى عن شرح الطحاوى
السنة اذا وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلهما ليصلوا بينهما فان لم يصطلحا جاز الطلاق والخلع اه
ط وهذا هو الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله بما يصلح للمهر)
هذا التركيب هوهم اشتراط البدل في الخلع لان الظاهر تعلقه بازالته مع انك علمت أنه لو قال خالعتك فقبلت
تم الخلع بلا ذكر بدل وبهذا اعترض في البحر على الفتح حيث ذكر في التعريف قوله ببذل ثم قال الآن
يقال مهرها الذى سقط به بدل فلم يعر عن البدل اه والاولى تعبير الكثر وغيره بقوله وما صلح مهر اصلح بدل
الخلع فان معناه أنه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح جعله مهر فانه يصح وسيأتي انه اذا بطل العوض فيه تطلق
بائنا بجمانا (قوله بغير عكس كل) فلا يصح أن يقال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهر
يصلح بدل خلع كما مثل فالكلية كاذبة نعم يصدق عكسها موجبة جزئية كبعض ما يصلح بدل خلع يصلح مهر
(قوله وجوز العيني انعكاسها) أى كلية تبع القول في غاية البيان انه مطرد منعكس كليا لان الغرض من طرد
الكلية أن يكون مالا متقوما ليس فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلية أن
لا يكون مالا متقوما أو أن يكون فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة مالا متقوما ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال
لاعلى الطرد الكللى ولا على عكسه اه قال في النهر لا يخفى أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وتكون مطلق
المال المتقوم خاليا عن الكمية يصلح مهر ممنوع فلذا منع المحققون انعكاسها كلية (قوله وشرطه
كالطلاق) وهو أهلية الزوج وكون المرأة حلا لالطلاق ونجرا أو معلقة على الملك وأما ركنه فهو كما
في البدائع اذا كان بعوض الايجاب والقبول لانه عقد على الطلاق بعوض فلان يقع الفرقة ولا يستحق
العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان لم

أو اختلجى بالامر ولم يسم
شيئا فقبلت فانه خلع
مسقط حتى لو كانت قبضت
البذل رده خاتبة (بلفظ
الخلع) خرج الطلاق على
مال فانه غير مسقط فتح
وزاد قوله (أو ما في معناه)
ليدخل لفظ المبارأة فانه
مسقط كما سيجي ولفظ
البيع والشراء فانه كذلك
كما صححه في الصغرى خلافا
للخاتبة وأفاد التعريف صحة
خلع المطلقة وجعيا (ولا
بأس به عند الحاجة)
للشقاق بعدم الوفاق (بما
يصلح للمهر) بغير عكس
كللى لصحة الخلع بدون
العشرة وبما في يدها وبطن
غتمها وجوز العيني انعكاسها
(و) شرطه كالطلاق وصفته
ما ذكره بقوله (هو بمن
في جانبه)

تقبل لانه طلاق بلا عوض فلا يفتقر الى القبول اه ونحوه في الشريعة لانية آخر الباب عن الخانية وظاهره
 أن خالعتك مثل خالعتك في أنه بلا ذكرا لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما مر الا أن يقال توقف
 لفظ المفاعلة على القبول شرط لكونه مسقطا للعقوق بخلاف خالعتك فانه لا يسقط ولومع القبول تأمل وفي
 الخانية قال خالعتك فقبلت يقع البائن وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك وفيها أيضا قال خالعتك
 على كذا وسمى مالا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كذا لو قال طلاقك على ألف اه أي لانه معلق على القبول
 وأما إذا لم يذ كر المال فلا يكون معلقا على القبول معنى فيقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه تعليق
 الطلاق بقبول المال) كذا صرح به في البدائع وإذا قال في الخانية ولو قال خالعتك على كذا وسمى مالا
 معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كذا لو قال طلاقك على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اه ويتفرع على هذا
 ما سـ يأتي آخر الباب في أول الفروع كمنسوخه فانهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أي لو ابتدأ الزوج
 الخلع فقال خالعتك على ألف درهم لا يملك الرجوع عنه، وكذا لا يملك فسخه ولا تنهى المرأة عن القول
 وله أن يعلقه بشرط ويضيقه الى وقت مثل إذا قدم زيد فدفعت خالعتك على كذا أو خالعتك على كذا غدا أو
 رأس الشهر والقبول اليها بعد قدوم زيد ويجوز الوقت لانه تطبق عند وجود الشرط والوقت فكان
 قبولها قبل ذلك لغايب بدائع (قوله ولا يقتصر على المجلس) فلا يطل بقيامه عنه قبل قبولها بدائع (قوله
 ويقتصر قبولها الخ) فيه أن هذا من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الأولى تأخيرها وعادة البدائع
 ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف على ما وراء المجلس حتى لو كانت غائبة قبلها فلها القبول لكن في
 مجلسها لانه في جانبها معاوضة (قوله وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله بمن في جانبه أي لان المرأة لا تملك
 الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط والطلاق يحتمله ولا يحتمل الرجوع ولا شرط الخيار بل يبطل الشرط
 دونه ولا يتقيد بالمجلس وأما في جانبها فانه معاوضة المال لانه تملك المال بعوض فبراعى فيه أحكام معاوضة المال
 كالبيع ونحوه كافي البدائع (قوله فصح رجوعها) أي اذا كان الابتداء منها بأن قالت ان خلعت نفسي منك
 بكذا فلها أن ترجع عنه قبل قبول الزوج ويطل بقيامها عن المجلس وبقيامه أيضا ولا يتوقف على ما وراء
 المجلس بان كان الزوج غائبا حتى لو بلغه وقيل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا اضافته بدائع (قوله وصح شرط
 الخيار لها) بان قال خالعتك على كذا اعلى انك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت جازا الشرط عنده حتى لو اختارت
 في المسدود الطلاق وجب المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعندهما شرط الخيار باطل والطلاق واقع
 والمال لازم بدائع قال في البحر قيد بخيار الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل
 الفسخ كفي الفصول وأما خيار العيب في بدل الخلع فثبت في العيب الفاحش وهو ما يخرج من الجودة الى
 الوساطة ومنها الى الرداءة دون اليسير (قوله ولو أكثر من ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لان اشتراطه في
 البيع على خلاف القياس لانه من التملكات وتسامه في البحر عن الكشف واذا أطلق أي عن ذكر المسدود
 ينبغي أن يكون لها الخيار في مجلسها فقط استنباطا مما اذا أطلق في البيع بحر وفيه نظر لانه ان أراد ذكر
 الخيار المطلق ففيه أن تبعونه في البيع مقبدا بما بعد العقد أما عند العقد فيفسد البيع كافي النهر وحيث أن
 ذكره بعد قبولها الخلع لا يبعد لانه لا يحتمل الفسخ بعد تمامه بخلاف البيع وان ذكره قبل القبول لم يصح
 قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم الا أن يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشرط والفساد بخلاف الخلع
 لكن لو ثبت في البيع لثبت مقتصر على المجلس كذا لو ثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يجاوز المجلس
 تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) الضمير راجع للخلع فيبطل بقيامها عن المجلس وبقيامه أيضا كحصر (قوله
 بشرط الخ) فلو قلنا اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة بالعربية وهي لا تعلم معناها أولفقتها أو أنك من نفقة
 العدة الأصح أنه لا يصح لان التفويض كالتوكيل لا يتم الا بعلم الوكيل والبراءة عن نفقة العدة والمهر وان كان
 اسقاطا لكده اسقاط يحتمل الفسخ فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضات لا بد فيها من العلم وهذه

لانه تعليق الطلاق بقبول
 المال (فلا يصح رجوعه) عنه
 (قبل قبولها ولا يصح شرط
 الخيار له ولا يقتصر على
 المجلس) أي مجلسه ويقتصر
 قبولها على مجلس علمها
 (وفي جانبها معاوضة) بمال
 (فصح رجوعها) قبل قبوله
 (و) صح (شرط الخيار لها)
 ولو أكثر من ثلاثة أيام بحر
 (ويقتصر على المجلس)
 كالبيع (فائدة) بشرط
 في قبولها علمها بمعناه لانه
 معاوضة بخلاف طلاق
 وعناق وتدير لانه اسقاط
 والاسقاط

الصورة كثير ما تقع فتح قلت الظاهر أن المراد يصح الخلع ولا يلزم البطلان لان جهلها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل هذا وعامة نساء زماننا لا يعرفون موجب الخلع أنه مسقط للعقوق فاذا طلبت منه أن يخلفها فقال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك أم لا لم أر من صرح به ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار البلاء غ أنها لا تعذر بالجهل وسيأتي في الشركة أن المفاوضة لا تصح الا بلفظ المفاوضة وإن لم يعرف معناها فتأمل (قوله يصح مع الجهل) أي قضاء فقط كما قدمه في باب الطلاق وحتى (قوله وطرف العبد الخ) أي جانبه قال في النكاحية وشرحها للقوهستاني والعبد والامة في العتق بمنزلة أي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلة حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له واذا قال المولى بعث نفسك منك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس اه ط وحاصله أن العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعبر من جانبه أحكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الأحكام (قوله كطرفها في الطلاق) أي في الخلع لان الكلام فيه وأطلقه عليه لانه طلاق بالسكايه تأمل (قوله والخلع يكون الخ) في الجوهره ألفاظ الخلع خمسة خالعتك يايتك بارأئك فارقتك طاقى نفسك على ألف اه ويراد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء (قوله كبعث نفسك) تقدم عن الصغرى تصحج أنه مسقط للعقوق (قوله أو طلاقك) في البحر ولو قال بعث منك طلاقك جهرك فقالت طلقت نفسي بأت منه بمهرها بمنزلة قولها اشتريت وقيل يقع وجعها بالاول أصح ولو قال بعث منك تطليقة فقالت اشتريت يقع وجعها بحال لانه صريح اه وقيد الثانية في الحاشية بما اذا لم يذكر البطلان ثم قال ولو قال بعث نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بأت لان بيع الطلاق تخليك الطلاق فاذا لم يذكر البطلان يصير كأنه قال طلقتك فيكون وجعها أبيع نفسها تخليك النفس من المرأة وملك النفس لا يحصل الا بالباتن فيكون بأتنا اه فأفاد أن بعث منك تطليقة بكذا يقع به الباتن أيضا (قوله أو طلقتك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المعتمد كما سيأتي ح أي لما مر أن المراد الخلع المسقط للعقوق والطلاق على مال ليس منه (قوله أن الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمباراة بحر (قوله ولو بلا مال) هذا اذا كان بلفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع العتاق أو الطلقة بلا ذكر بدل فانه يقع به الرجعي كما علمته آنفا (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض النسخ وبالطلاق باسقاط وهو الاول لما علمت من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المسقط للعقوق لكن لما كان المراد بيان وقوع الباتن به صرح اطلاق الخلع عليه وانما ذكر الصريح فصاعدا على المتوهم اذ السكايه كذلك كما أفاده ط وأراد بالمال ما يشمل الأبراهيمه حتى لو قالت أبرأئك عمالي عليك على طلاقى ففعل برئ وبات بخلاف طلقنى على أن أخر ما لي عليك فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والافلا والطلاق رجعي مطلقا بحر عن البرازيه وفي المفتح آخر الباب قال أبرأيتني من كل حق يكون للنساء على الرجال ففعلت فقال في فوره طلقتك وهي مدخول بها يقع بأتنا لانه بعوض واذا اختلفت بكل حق لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لانهم لم يكن لها حق حال الخلع فقد ظهر أن تسمية كل حق لها عليه وكل حق يكون للنساء صحيحة وينصرف الى القائم لها اذ ذلك اه قلت نعم لو قالت من كل حق للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده فان النفقة تسقط كما في البرازيه وسيأتي تمامه وسيأتي أيضا ما لو خالعتها على البراءة من نفقة الولد (قوله وغرته) أي غرة تعقيد الطلاق بكونه على مال دون الخلع تظهر فيما لو بطل البطل كما سيبي عنه لو طلقها بخمر أو خنزير أو ميتة وقع بأتني في الخلع رجعي في الطلاق مجانا فبما بطلان البطلان اذا بطل بقي الخلع والواقع به بأتني ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لانه صريح فساو لم يكن ذكر المال شرط في وقوع الباتن بالطلاق دون الخلع لم تظهر غرة التعقيد به لكن الاقتصار في بيان الثمرة على بطلان البطلان محل نظر فان مثله ما لو لم يذكر البطلان أصلا تأمل وأما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها فليس غرة التعقيد

مطلب ألفاظ الخلع خمسة

يصح مع الجهل (وطرف العبد في العتاق) على مال (كطرفها في الطلاق و) الخلع (يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة) كبعث نفسك أو طلاقك أو طلقتك على كذا أو بارأئك أي فارقتك وقيل المرأة (و) حكمه أن (الواقع به) ولو بلا مال (و بالطلاق) الصريح (على مال طلاق بأتني) وغرته فيما لو بطل البطل كما سيبي

مطلب أبرأته من حق يكون للنساء على الرجال

مطالب معني المجتهد فيه

(و) الخلع (هو من الكليات فيعتبر فيه ما يعتبر فيها) من فرائض الطلاق لكن لو قضى بكونه فسخا فذلانه مجتهد فيه وقيل لا (خلعها ثم قال لم أنويه الطلاق فان ذكر بدل لم يصدق) قضاء في الصور الاربع (والا صدق فيه) ما اذا وقع باللفظ (الخلع والمباراة) لانهما كلياتان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق لانه خلاف الظاهر وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر الرواية الا ان المشايخ قالوا لا تشترط النية هي الا انه يحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كقاي القهستاني من متفرقات طلاق المحيط (وكره) تحريما (أخذني) ويلحق به الامراء عماله اعليه (ان نكحوا ونكحت لا) ولو منه نكحوا أيضا ولو بأكثر مما أعطاه على الوجه فسخ وصحح الشمني كراهة الزيادة وتعبير الملتقى لأبأس به يفيد أنها تنزیهية وبه يحصل التوفيق (أكرهها) الزوج (عليه)

بالمال كمال يخفى فافهم (قوله والخلع من الكليات) لانه يحتتمل الانخلاع من اللباس أو الخبرات أو عن النكاح عناية ومثله المبرأة (قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيها) ويقع به تطليقة بآنية الا ان نوى ثلاثا فتكون ثلاثا وان نوى ثنتين كانت واحدة بآنية كافي الخاكم (قوله من فرائض الطلاق) كذا كراهة الطلاق وسواها له وفي الدر المنثور وتسمية المال وان لم يكن متقوما من الفرائض اه ط (قوله لو قضى بكونه فسخا) أي كاهو قول الخنابلة انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا ينفص العدد بشرط عدم نية الطلاق بغير (قوله فذلانه مجتهد فيه) أي وضع اجتهاد صحيح بمعنى انه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهورة ولا اجماعا إذ لو خالف شيئا من ذلك في رأي المجتهد لم يكن مجتهدا فيه حتى لو حكم به حاكم يراه لا ينفذ كما قرر في محصل ويأتي في أول الباب الاتي عن الفتح ما يوضحه ولا يخفى أن المراد بقوله فذلانه هو ما لو حكم به حنبلي في مسألة تناخلاف الخنفي فانه وان صح حكمه بغير مذهبه على أحد القولين لكنه في زماننا لا يصح اتفقا لتقييد السلاطین قضائه بالحكم بالصحيح من مذهبنا ولا ينفذ حكمه بالضعيف فضلا عن مذهب العير فافهم (قوله لم يصدق قضاء) أي بل ديانة لان الله تعالى عالم بسره لكن لا يسع المرأة أن تقيم معها لانها كالأقاضي لا تعرف منه الا الظاهر بغير عن المبسوط (قوله في الصور الاربع) أي ديمالو كان بلفظ الخلع أو البيع والشراء أو الطلاق أو المبرأة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانهما صراحتان تأخرت فيهما لفظ البيع مثل بيعت نفسك أو طلاقك بمعنى ان دلالة عليه قطعية لا تخلف منه لان البيع فيه زوال ملك المبيع فبيلزم منه قطعاً زوال ملك المتعة كما افاده المصنف في المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الا عند ذكر المال لان الكلام في أنه يقع به اطلاق أي الرجعي اذ لم يكن بمال ولا يصدق في أنه لم يرد به الطلاق لكونه صريحا فافهم (قوله وفيه اشارة الى اشتراط النية) أي اشتراطها للوقوع بماديانه وكذا قضاء اذ لم تكن قرينة من ذكر مال ونحوه كاهو الحكم في سائر الكليات (قوله ههنا) أي في لفظ الخلع وفي البحر عن البرازية فلو كانت المبرأة أيضا كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم تنحج الى النية وان كانت من الكليات والاتقى النية مشروطة فيها وفي سائر الكليات على الاصل اه وفيه اشارة الى أن المبرأة لم يغلب استعمالها في الطلاق عرفا بخلاف الخلع فان مشتهرين الخاص والعام فافهم (قوله وكره تحريما أخذني) أي قبله لا كان أو كرهنا والحق ان الأخذ اذا كان النشوز منه حرام قطعاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا الا أنه ان أخذ مملوكه بسبب خبيث وتعامه في الفتح لكن نقل في البحر عن الدر المنثور للسيوطي أن حرج ابن أبي جريح ٣ عن ابن زبدي في الآية قال ثم رخص بعد فقال فان خفتم أن لا يقيم احدود الله فلا جناح عليكم فيها افتدت به قال ففسخت هذه ثلاث اه وهو يقتضي حل الاخذ مطلقا اذ ارضيت اه أي سواء كان النشوز منه أو منها أو منهما لكن فيه أنه ذكر في البحر أولا عن الفتح أن الآية الاولى فيها اذا كان النشوز منه فقط والثانية فيها اذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وانما لم يوافقنا فخرمة الاخذ بلاحق ثابتة بالاجماع وبقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وامساكها لا لرغبة بل اضمار الاخذ مالها في مقابلة خلاصتها منه بخلاف الدليل القطعي فافهم (قوله ويلحق به) أي بالاخت (قوله ان نشر) في المصباح نشرت المرأة من زوجها نشوزا من باب فعد وضرب عصته ونشرت الرجل من امراته نشوزا بالوجهين تركها وجفائها وأصله الارتفاع اه ملخصا (قوله ولومنه نشوزا أيضا) لان قوله تعالى فلا جناح عليهم افيها افتدت به يدل على الاباحة اذا كان النشوز من الجانبين بعبارة النص واذا كان من جانبها فقط بدلالة الآية الاولى (قوله وبه يحصل التوفيق) أي بين ما رجحه في الفتح من نفي كراهة أخذ اكثر وهو رواية الجامع الصغير وبين ما رجحه الشمني من اثباتها وهو رواية الاصل فيحمل الاول على نفي التحريم والثاني على اثبات الترتيبية وهذا التوفيق مصرح به في الفتح فانه ذكر أن المسئلة مختلفة بين الصحابة وذكر النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يكون أخذ الزيادة بخلاف الاول والمع محمول على الاولى اه ومشى عليه في البحر أيضا (قوله عليه) أي على الخلع منع أي على أن

تقول له خالعي وفي البحر على القبول أي إذا كان هو المبتدئ بقوله خالعتك فافهم (قوله تطلق) أي بائنا ان
 كان بلفظ الخلع ورجعيان كان بلفظ الطلاق على مال كأمرو يأتى (قوله شرط للزوم المال) أي عاها وهو
 البذل المذكور في الخلع وقوله وسقوطه أي عن الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله أو استحق) أي ادعاء
 آخر وأثبت أنه له ومثله ما في الفتح عن كافي الحما كملو كان عيبا إحلال الدم فقتل عنده رجوع عليها بقيمته
 وكذا لو وجب قطع يده فقطع عنده و أخذ قيمته اه (قوله بماليس بمال) كالدم والحر (قوله وقع) أي
 ان قبلت بحر (قوله بائن في الخلع) لأنه من الكتابات الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع به بائنا بخلاف لفظ
 اعتدى وأخويه كأمرو في بابه وبحلاف الطلاق فانه صريح لا يقتضى البينونة أيضا (قوله مجانا ففهما) أي في
 الصورتين والمجان كشداد عطية الشيء بلا بدل قال في الفتح أي بلا شيء يجب للزوج لان ملك النكاح في
 الخروج غير متقوم ولذا لا يلزم شيء في الطلاق اه وأوجب زفر عليها رد المهر كفي المحيط بحر وأمالو كان
 المهر في ذمته فانه يسقط لما مر من أن خالعتك مسقط للحقوق وان لم يكن بعوض تأمل (قوله كأمرو) أي في
 قوله وغمرته فيما لو بطل البذل وقدمنا بيانه (قوله ولو سميت حللا لالخ) قال في الفتح وفي كتب المالكية
 لو خلعها على حلال وحرام كأمرو ومال صحيح ولا يجب له الا المال قيل وهو قياس قول أصحابنا وهو صحيح اه
 (قوله رجوع بالمهر) أي ان أخذته والاسقط عنه وهذا عند الامام وعندهم ما يجب مثله من خل وسطا لانه
 صار غمروا من جهتها تسمية المال اه ح (قوله أي الحسية) قيد به لئلا يتكرر مع قوله الاتي والبيت
 والصندوق الخ مما هو في يدها الحسية فافهم (قوله ولا شيء في يدها) أمالو كان فيها شيء ولو قليلا فهو له بحر
 (قوله لعدم التسمية) علة لما فهم من التشبيه وهو وقوع البائن مجانا أي لعدم تسمية شيء بصيرته غارته بحر
 لان ما في يدها قد يكون متقوما وقد يكون غيره فكان راضيا بذلك ففتح (قوله وكذا عكسه) بأن قال لها
 خالعتك على ما في يدي ولا شيء فيها بحر وهذا مفهوم بالاولى (قوله لكن الخ) لما كان عدم لزوم شيء في
 المسئلة الاولى لعدم التغرير منها صار مظنة أن يتوهم هنا أنه لا يستحق الجوهره لتغريره لها فاستدرك على
 ذلك بأنهم له لان المرأة أضرت بنفسها حيث قبلت الخلع قبل أن تعلم ما في يده فهذا الاستدراك في محله فافهم
 (قوله وان زادت) أي على قولها خالعتني على ما في يدي أي ولا شيء في يدها (قوله ردت عليه في الاولى مهرها)
 أي في قولها من مال ومثله من متاع أو من مال المهر وقد أوفاه لها أو على ما في بطن جاري يتي أو غني من حل
 لانها لم اسمت ما لا يمكن الزوج راضيا بالزوال الا بالعوض ولا وجه الى ايجاب المسمى أو قيمته للجهالة ولا الى قيمة
 البضع أعني مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين ايجاب ما قام على الزوج من المسمى أو مهر المثل نهر
 (قوله والا) أي وان لم تكن قبضته برئ منه ولا شيء عليها وكذا لا شيء عليها لو كانت قد أبرأته منه بحر (قوله
 أو ثلاثة دراهم في الثانية) أي في قولها من دراهم معرفا أو منكر الانهاذ كرت الجمع وأقصاه لا غاية له وأدناه
 ثلاثة فوجب ولو قالت على ما في هذا المكان من الشيء والحيل والبغال والخيول أو الثياب لزمها ثلاثة أيضا
 كذا في الدراية قال في البحر وفي الثياب نظر للجهالة وأقول ينبغى ايجاب الوسط في الكل وبه يندفع ما قال
 نهر قلت وفيه نظر لان الثياب مجهول الجنس مثل الدابة والعبد بخلاف البغل والحصار ولذا لو تزوجها على
 ثوب أو عبد وجب مهر المثل ولو على فرس أو ثوب هر وى وجب الوسط وعليه فينبغى في الثياب المطلقة رد
 المهر كافي الاولى ثم رأيت في كافي الحما كم الشهيد ما تصه وان اختلعت منه على موصوف من المكيل والموزون
 والثياب فهو جائز وان اختلعت منه بثوب غير منسوب الى نوع أو على دار كذلك فله المهر الذي أعطاه
 وكذلك الدابة اه (قوله ولو في يدها أقل الخ) ولو كان أكثر من ثلاثة فله ذلك درر عن النهاية (قوله
 لم أره) قال في النهر ولو سميت دراهم فاذا في يدها دنائير لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت وينبغي في
 عرفنا لزوم الدناير لان الدراهم تطلق عرفا على ما يشبهها والحاصل انها اذا اختلعت على شيء غير المهر فهو
 على أوجه الاول أن يكون ذلك المسمى غير متقوم كالنحر والميتة فيقع مجانا الثاني أن يحتمل كونه مالا

تطلق بلا مال لان الرضا
 شرط للزوم المال وسقوطه
 (ولو هلك بدله في يدها) قبل
 الدفع (أو استحق فعليها
 قيمته لو) البذل (قيمتها ومثله
 لو مثليا) لان الخلع لا يقبل
 الفسخ (خلعها أو طلقها
 بخمر أو خنزير أو ميتة
 ونحوها) مما ليس بمال
 (وقع) طلاق (بائن في
 الخلع رجعي في غيره) ووقعا
 (مجانا) فهي مال بطلان
 البذل وهو الثمرة كأمرو ولو
 سميت حللا كهذا الخلل
 فاذا هو خر رجوع بالمهر ان
 لم يعلم والا لا شيء له (تكالعني
 على ما في يدي) أي الحسية
 (ولا شيء في يدها) لعدم
 التسمية وكذا عكسه لكن
 لو كان في يده جوهره لها
 فقبلت فهي له علمت أولا
 لا ضرارها نفسها بقبولها
 (وان زادت من مال أو دراهم
 ردت) عليه في الاولى
 (مهرها) ان قبضته والا
 لا شيء عليها جوهره (أو ثلاثة
 دراهم) في الثانية ولو في يدها
 أقل كلمتها ولو سميت دراهم
 فبان دنائير لم أره (والبيت
 والصندوق وبطن الجارية)

أَوْ غَيْرَهُ مِثْلَ مَا فِي بَيْتِهَا أَوْ يَدَاهُمَ شَيْءٌ فَإِنَّ الشَّيْءَ يَشْمَلُ الْمَالَ وَغَيْرَهُ وَكَذَا مَا فِي بَطْنِ شَيْءٍ أَوْ جَارِ بَيْتِهَا فَإِنَّ مَا فِي
 الْبَطْنِ قَدْ يَكُونُ رِجْحًا فَإِنَّ وَجْدَ الْمَسْمُومِ فِيهِ وَهُوَ الْوَقْعُ بِجَانِبِ الثَّلَاثِ أَنْ يَكُونَ مَالًا سِوَ جَدِّهِ مِثْلَ مَا تَمَثَّلَ فِيهَا
 أَوْ تَلَدَ غَنَمُهَا الْعَامُ أَوْ مَا تَكْتَسِبُ الْعَامُ فَعَلَيْهَا رَدُّ مَا قَبِضْتَ مِنَ الْمَهْرِ سِوَاهُ وَجَدِّ ذَلِكَ أَوَّلًا الرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ
 مَالًا لِكَيْلِهِ لَا يَوْقِفُ عَلَى قَدَرِهِ مِثْلَ مَا فِي بَيْتِهَا أَوْ يَدَاهُمَ مِنَ الْمَتَاعِ أَوْ مَا فِي نَحْيِهَا مِنَ الثَّمَارِ أَوْ مَا فِي بَطْنِ غَنَمِهَا مِنَ
 الْوِلْدَانِ وَجَدِّهِ مِنْ شَيْءٍ فِيهِ وَهُوَ الْوَقْعُ بِجَانِبِ الثَّلَاثِ أَنْ يَكُونَ مَالًا مَقْدَارُهُ مِثْلُ مَا فِي بَيْتِهَا أَوْ جَارِ بَيْتِهَا فَإِنَّ مَا فِي
 يَدَاهُمَ دِرَاهِمُ فَإِنَّ أَثْلَهُ ثَلَاثُ فَكَانَ مَقْدَارُهُ مَعْلُومًا فَهُوَ الثَّلَاثَةُ أَوَّلًا كَثَرُ السَّادِسُ إِذَا سَمِعْتَ مَالًا وَأَشَارْتَ إِلَى
 غَيْرِ مَالٍ كَهَذَا الْخَلِّ فَإِنَّهُ خَيْرٌ فَإِنَّ عِلْمَ بَأْنِهِ خَيْرٌ فَلا شَيْءَ لَهُ وَلَا رَجْعَ بِالْمَهْرِ هَذَا حَاصِلُ مَا فِي الذَّخِيرَةِ (قَوْلُهُ إِذَا لَمْ
 تَلِدْ لِقُلِّ الْمُدَّةِ) أَيْ مُدَّةَ الْحُلِّ وَهَذَا قَدْ لَدِمَ وَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَوْ وَلَدَتْ لَأَقَامَتْهُ وَهُوَ لِحَقِّهِ وَجُودُهُ وَالْأَوَّلَى ذَكَرَ
 هَذَا بِعَدْوِيهِ وَبَطْنِ الْغَنَمِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ اعْتِبَارُ أَقْلٍ مِنْهُ أَيْضًا * (فَائِدَةٌ) * فِي أَقْرَارِ الْجَوْهَرَةِ أَقْلُ مُدَّةِ حُلِّ
 الدُّوَابِّ سِوَى الشَّاةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَأَقْلُ مُدَّةِ حُلِّ الشَّاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ (قَوْلُهُ وَقَدْ فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهَا) كَانَ
 الْمُنَاسِبُ ذِكْرَهُ إِذَا عَقِبَ قَوْلُهُ رَدَّتْ مَهْرًا أَوْ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ كَمَا فَعَلَ فِي الْبَحْرِ لِيَعْلَمَ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ هُوَ الرَّدُّ
 الَّذِي كُورَ وَبَعْدَ الْخُلَاصَةِ هَكَذَا وَفِي الْفَتَاوَى رَجُلٌ خَافَ أَنَّ مَهْرَ نِسَائِهِ مِنْ الْمَهْرِ نِسَائِهِ أَنَّ لَهَا عَلَيْهِ بَقِيَّةَ
 الْمَهْرِ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا بِمَهْرٍ فَجَبَّ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّ الْمَهْرَ أَنْ قَبِضَتْهُ أَمَا إِذَا
 عُلِمَ أَنَّ لَهَا مَهْرًا عَلَيْهَا بِأَنْ وَهَبَتْ صَاحِبَ الْخَلْعِ وَلَا تَرُدُّ عَلَى الزَّوْجِ شَيْئًا كَمَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ
 الْمَتَاعِ وَعُلِمَ أَنَّ لَهَا مَتَاعًا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَهْ وَكَذَا عَلَى مَا فِي يَدَاهُمَ مِنَ الْمَالِ وَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدَيْهَا شَيْءٌ كَمَا فِي الْمَجْتَبَى
 (قَوْلُهُ عَلَى بَرَاءَتِهِمْ مِنْهُمَا) مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا لَمْ يَجِدَا مِنْهُمَا سَلْمَةً وَالْأَوَّلَى عَلَيْهِمَا أَوْ لَوْ شَرِطَتِ الْبَرَاءَةَ مِنْ عَيْبٍ فِي
 الْبَدَلِ صَحَّ الشَّرْطُ بِحَرِّ (قَوْلُهُ لَمْ تَبْرَأْ) لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَعَاوِضَةٌ فِيهِ سَلَامَةُ الْعَوَاضِ بِحَرِّ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ) تَعْلِيلٌ لِمَا
 اسْتَفِيدَ مِنَ الْمَقَامِ أَنَّ الْخَلْعَ صَحِيحٌ فَيَصِحُّ الْخَلْعُ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ وَمِنْهُ لَوْ خَالَعَهَا عَلَى أَنْ يَمْسَكَ الْوَلَدَ عِنْدَهُ
 أَوْ عَلَى أَنْ يَكُونَ صَدَاقُهَا وَلَدًا أَوْ لَاجِنِي بِخِلَافِ الشَّرْطِ الْمَلَاثِمُ كُلُّهَا اخْتَلَعَتْ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ أَوْ بِشَرْطِ أَنْ
 يَرُدَّ إِلَيْهَا أَتَمَّ شَيْءًا فَيَقْبَلُ لَا تَحْرُمُ وَيَشْتَرُطُ كَتَبَ الصَّلَاةَ وَرَدَّ الْأَقْشَةَ فِي الْمَجْلِسِ كَمَا سَأَلْتُ فِي الْفُرُوعِ وَتَمَامُهُ فِي الْبَحْرِ
 (قَوْلُهُ طَلَقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ) أَمْ لَوْ قَالَتْ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا فَإِنْ قَالَ بِأَلْفٍ وَقَبِلَتْ وَقَعْنَ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ لَا يَقَعُ
 شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَالَ طَلَقَتْ عِنْدَهُ ثَلَاثًا بِلَا شَيْءٍ وَعِنْدَهُمَا وَاحِدَةً بِأَلْفٍ وَثَلَاثًا بِلَا شَيْءٍ كَمَا قَوْلُهُ وَقَالَ أَنْتَ
 طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً وَوَاحِدَةً عِنْدَ الْكُلِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْخَانِيَّةِ (قَوْلُهُ فَطَلَقَهَا وَاحِدَةً) مِثْلًا ثَلَاثًا سَلْبِي
 وَلَوْ طَلَقَهَا ثَلَاثًا كَانَ لَهُ جَمِيعُ الْأَلْفِ سِوَاكَ كَانَتْ بِالْفِظِ وَاحِدَةً أَوْ مُتَفَرِّقَةً فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ بِحَرِّ ط (قَوْلُهُ بِثَلَاثَةِ)
 لِأَنَّ الْبَسَاءَ تَصْغِيرُ الْأَعْوَاضِ وَهُوَ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمَعْوِضِ بِحَرِّ (قَوْلُهُ أَنْ طَلَقَهَا فِي مَجْلِسِهِ) فَلَوْ قَامَ فَطَلَقَهَا لَمْ يَجِبْ
 شَيْءٌ تَمَرُّ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ مَعَاوِضَةٌ مِنْ جَانِبِهَا فَيَشْتَرُطُ فِي قَبُولِهِ الْمَجْلِسُ كَمَا فِي قَبُولِ الْبَيْعِ رَحْمَتِي وَلَوْ بَدَأَ هُوَ فَقَالَ
 خَالَعْتُكَ عَلَى أَلْفٍ أَعْتَبِرْ بِمَجْلِسِهَا دُونَهُ فَلَوْ ذَهَبَ ثُمَّ قَبِلَتْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ صَحَّ بِحَرِّ عَنْ الْجَوْهَرَةِ (قَوْلُهُ لَوْ كَانَ
 طَلَقَهَا ثَلَاثِينَ) أَيْ قَبْلَ قَوْلِهَا لَهَ طَلَقْنِي الْخُ ثُمَّ طَلَقَهَا وَاحِدَةً بَعْدَ قَوْلِهَا ذَلِكَ فَهِيَ كُلُّ الْأَلْفِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَلِذَا
 قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ قَالَتْ طَلَقْنِي أَرْبَعًا بِأَلْفٍ فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا فَهِيَ بِالْأَلْفِ وَلَوْ طَلَقَهَا وَاحِدَةً فَبِثَلَاثِ الْأَلْفِ وَتَمَامُهُ فِي
 الْبَحْرِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ عَلَى الشَّرْطِ) وَالْمَشْرُوطُ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ وَلَوْ طَلَقَهَا ثَلَاثًا مُتَفَرِّقَةً فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
 لَزِمَهَا الْأَلْفُ لِأَنَّ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةَ تَقَعُ عِنْدَهُ جَمِيعَةً فَايْقَاعُ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ مِنْ كَوْنِهَا فَهِيَ الْأَلْفُ وَإِنْ فِي ثَلَاثَةِ
 مَجَالِسٍ فَعِنْدَهُمَا مَالُهُ ثَلَاثُ الْأَلْفِ وَعِنْدَهُ لَاشَيْءَ بِحَرِّ عَنْ الْحَبِيطِ * (تَنْبِيْهُ) * قَبْلَ أَنْ عَلَى حَقِيقَةِ الِاسْتِعْلَاءِ بِحَاجِزٍ
 لِلشَّرْطِ وَاحْتِقَاقِهَا حَقِيقَةُ الِاسْتِعْلَاءِ أَنْ تَصِلَ بِالْأَجْسَامِ الْمَحْسُوسَةِ كَقَمَّتْ عَلَى السُّطْحِ وَفِي غَيْرِهَا حَقِيقَةُ
 فِي مَعْنَى الزُّرْمِ أَصَادِقُ عَلَى الشَّرْطِ الْحُضُّ نَحْوُ بَيَانِهِمْ عَلَى أَنْ لَا يَشْرُكُنْ وَأَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَنْ تَدْخُلَ
 الدَّارَ عَلَى الْمَعَاوِضَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْحُضَّةِ كَمَا فِي هَذَا عَلَى أَنْ أَشْفَعَ لَكَ عِنْدَ زَيْدٍ وَمَا
 نَحْنُ فِيهِ بِمَا يَصِحُّ فِيهِ كُلُّ مَنْ مَعْنَى الزُّرْمِ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَمَّا يَتَعَلَّقُ عَلَى الشَّرْطِ الْحُضُّ وَالِاسْتِعْلَاءُ وَذَكَرَ الْمَالُ

مُعَالِبُ تَسْتَعْمَلُ عَلَى فِي
 الِاسْتِعْلَاءِ وَالزُّرْمِ حَقِيقَةُ

فبعضها أولى (وقوله لها أنت طالق بألف أو على ألف وقبلت) في مجلسها (لزم) ان لم (٦١١) تكن مكرهة كالمكرهة ولا مريضة كما يحكيه (الألف) لأنه

تعويض أو تعليق وفي البحر عن التارخانية قال لأمر أتبه احدا كما طالق بألف درهم والاخرى بمائة دينار فقبلتا طلقا بغير شيء (أنت طالق وعليك ألف أو أنت بحر وعليك ألف طلقت وعنتي مجانا) وان لم يقبلا لان قوله وعليك ألف جملة تامة وقالان قبل اصح ولزم المال صلابان الواو الحال وفي الحاوي وبقوله ما ينبغي (قال طلقتك أمس على ألف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقوله بيمينه بخلاف قوله بعثك طلاقك أمس على ألف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقوله لها) وكذا قال لعبد كذا (كقوله) لغيره (بعث منك هذا العبد بألف أمس فلم تقبل وقال المشتري قبلت) فان القول للمشتري والفسق أن الطلاق بمال يمين من جانبه وهي تدعى حشيه وهو ينكر أما البيع فاقتراره به اقرار بالقبول فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا أخذ بينتها تارخانية (ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر يقع الطلاق) باقراره (والدعوى في المال بحالها) فيكون القول لها لانها تنكر (وعكسه لا) يقع كيفما كان بزازية * (فروع) *

٣ (قوله كابر جمعيا الخ) قال شيخنا فيه ان هذا اطلاق

لا يرجح الثاني فان المال يصح جعله شرطا محضا حتى لا تنقسم أجزاءه على أجزاء مقابلة كما يصح جعله عوضا منقسما فلا يجب المال بالشك وعلى هذا يكون لفظ على مشتركا بين الاستعلاء والازوم لقيام دليل الحقيقة فيهما وهو التبادر بمجرد الاطلاق وكون الجواز خير من الاشتراك هو عند التردد وقول أهل العربية انها للاستعلاء محمول على هذا فان أهل الاجتهاد هم أهل العربية وتعمام تحقيقه في الفتح وذكر في البحر أنه ذكر في التحرير ترجيح العوضية بذكر المال لانها الاصل (قوله فبعضها أولى) فيه بحث لانها قد يكون لها غرض في الثلاث حسما للمادة الرجوع اليه لشدة بغضه فتخاف من أن يحملها أحد على المعاودة اليه فلا يتم الا بالثلاث مقدسي وقد يقال ان هذا لا ينظر اليه بعد حصول المقصود بملكها بنفسها على أن امكان المعاودة حاصل بالحل على التحليل فافهم (قوله وقبلت في مجلسها) فلو بعد لم يلزمها المال لانه مبادلة من جانبها كالمكرهة وهذا اذا لم يكن معاذا ولا مضافا ولا اعتبار القبول بعد وجود الشرط والوقت كما قدمناه عن البدائع ومثله في البحر (قوله كالمكرهة) أي في قول المصنف أكرهها عليه تطلق بلا مال (قوله ولا سفية ولا مريضة) فلو سفية لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث كما يأتي بيانه (قوله لانه تعويض) بالعين المهمة لا بالفاء كما وجد في بعض النسخ وهذا راجع لقوله بألف وقوله أو تعليق راجع لقوله على ألف قال الزيلعي ولا بد من قبولها لانه قد معاوضة أو تعليق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول ولا ينزل المعلق بدون الشرط اذ لا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بانها ما التزمت المال الا تسلم لانهما قد باع باليمينونة اه (قوله طلقا بغير شيء) لانه ملق طلقهما على قبولهما وقد وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان لكل أن تقول لا يلزمني الا الدرهم وينبغي أن يلزم لورضي منهما بالدرهم واذ اطلقا بلا شيء كان رجعا لانه ٣ بلفظ الصريح رجعي وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمه ما رد مهرهما فهو مما لا ينبغي فان الطلاق الصريح ولو على مال غير مسقط للمهر على المعتد كما يأتي متنا فافهم (قوله وان لم يقبلا) مباغلة على قوله طلقت وعنتي لانه عند القبول تطلق ويعتق بالاولى لانه متفق عليه فالمباغلة اشارة الى رد قولهما ولا يصح جعل المباغلة لقوله مجانا لان المناسب له أن يقول وان قبلت كما لا يخفى (قوله جملة تامة) أي فلا ترتبط بما قبلها لا بدلالة الحال اذ الاصل في الجملة الاستقلال ولا دلالة هذا لان الطلاق والعناق يتفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدونه درو * (تنبيه) * اتفقوا على انها الحال في أذالي ألفا وانت حر لعمركم عطف الخبر على الإنشاء وعلى أنها بمعنى باء المعاوضة في اجل هذا ولك درهم لان المعاوضة في الاجارة أصلية وعلى تعين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البر لا انشائية فلا تنقيد المضاربة وعلى احتمال الامر في أنت طالق وأنت مريضة أو مصلية اذ لا مانع ولا معين فيتنجز الطلاق قضاء ويتعلق بديانة ان نواه وتعمام في البحر (قوله صلابان الواو الحال) فكأنه قال أنت طالق في حال وجوب الالف لي عليك ولا يتحقق ذلك الا بالقبول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا لو قال لعبد كذا) أي كذا الحكم لو قال لعبد أعتقتك أمس على ألف فلم تقبل أو بعثتك أمس نفسك منك بألف فلم تقبل بحر (قوله يمين من جانبه) فهو عقد تام فلا يكون الاقرار به اقرارا بقبول المرأة بخلاف البيع فانه بلا قبول ليس يبيع بحر (قوله أخذ بينتها) أي على أنها قبلت لان الاصل أن من كان القول له لا يحتاج الى بينة لانها لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر لمن كان القول له وهو هذا الزوج المنكر وجود شرط الحنف وهو القول وخلاف الظاهر قول المرأة فتقدم بينتها عند التعارض ولانها أكثر اثباتا لانها تثبت الطلاق وأما ما قيل من أن بينتها قامت على الاثبات وبينتها على النفي فلم تقبل ففيه أن البينة على النفي في شرط الحنف مقبولة كما مر في التعليق فافهم (قوله يقع الطلاق باقراره) أي الطلاق البائن وان لم يثبت المال لانه يبقى لفظ الخلع المقربة وهو كناية فيقع به البائن كالمكرهة (قوله بحالها) أي على حالها المعروف في الدعاوى من أن القول للمنكر والبينة للمدعي (قوله وعكسه) أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواها نهي لانها لا تملك الايقاع رجعي (قوله كيفما كان) أي سواء ادعته بمال

بمال ونمسا سقط المال لجهالة فيكون بائنا لا ترى الى قوله وينبغي انه يلزم لورضي منهما بالدرهم فانه حينئذ يكون الواقع بائنا ساجزا اه

أوبدونه ولا يلزمها المال لانها انما أقربت به في مقابلة الخلع حيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولان الزوج بانكاره قد رد اقرارها به رجعي * (فرع) * اختلفا في كية الخلع فقال مرتان وقالت ثلاث قيل القول له وقيل لواختلفا بعد التزوج فقالت لم يجز التزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث وأنكره فالقول له ولو اختلفا في العدة أو بعد مضى فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يحل السكاح جامع الفصولين (قوله أنكر الخلع) مكر مع قول المصنف وعكسه لا اه ط (قوله أو ادعى شرطاً واستثناء) بأن قال أنت طالق بألف فقبالت ثم ادعى أنه قال ان دخلت الدار أو ان شاء الله قال في جامع الفصولين طلق أو خلع ثم ادعى الاستثناء صدق قولم يذ كر البديل في الخلع لالوذ كره بأن قال خلعك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق كان لي عليك وقالت اني دفعته لبديل الخلع فالقول له لانه لما أنكر صحة الخلع فقد أنكر وجوب البديل عليها وأقر أنه له عليها مالا واحداً للمالين والمرأة مقررة أن له عليها مالا آخر صدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه أقر أن عليها بديل الخلع والمملك هو المرأة فتقبل قولها وفيه نظر اه وحاصله أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع ببديل فان البديل قرينة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله بالاستثناء الا اذا ادعى أن ما قبضه ليس بديل الخلع بل عن حق آخر فان القول له لانكاره صحة الخلع وجوب البديل بدعوى الاستثناء قلت لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذ كر البديل في عقد الخلع لا قبضه بعده حيث ذ كر البديل لم تقبل دعواه الاستثناء فلم يقبل انكاره صحة الخلع وجوب البديل بل بقي الخلع ببديل وادعى بعد ذلك ان ما قبضه هو حق آخر وهي تقول بل بديل الخلع فيكون القول قولها لانها المملكة بالدفع والقول قول المملك فلم يبق فرق بين ما ادعى الاستثناء أو لم يدعه ولعل هذا وجه النظر والله تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التعليق أن الفتوى على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لفساد الزمان وتقدم الكلام فيه هناك (قوله أو أن ما قبضه من دينه) في البرازية دفعت بديل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهة أخرى أفتى الامام ظهير الدين أن القول له وقيل لها لانها المملكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع الفصولين كما علمت وهذه مسألة مستقلة مبناها على ما اذا اتفقا على الخلع ببديل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها بأو ويصح عطفها بالواو فتكون من تخة ما قبلها لكن بردها علمته من النظر فانهم (قوله أو اختلفا في الطوع والكراهة) أي في القبول وأما ايقاع الخلع باكره فصحيح كما يأتي ط (قوله فالقول لها) لأن صحة الخلع لا تستدعي البديل فتكون منكروه ويكون القول قولها بحر (قوله وادعى الخلع) ينبغي حمله على ما اذا كان مدعيها أن نفقة العدة من جملة بديل الخلع بحر (قوله فالقول لها في المهر وله في النفقة) لان المهر كان ثابتاً عليه قبله فدعوى سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو ينكره فكان القول له وهو مشكل فانهم اتفقا على سبب استحقاقها لان الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف تسقط بحر قلت وأصل الاستشكال لصاحب جامع الفصولين واعترضه في نور العين على أنه ساقط بلامين ٣ (قوله قسمت قيمته على مسميها) فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر احدهما مائتان ومهر الاخرى مائة لزم الاولى عشرون والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما مناصفة ومحلها اذا كان العبد لاجنبي أولهما والمهر ان متفاوتان أما لو كان بينهما مناصفة والمهر ان متساو بان يكون العبد بديل الخلع ط وفرض المسئلة في كافي الحاكم بما اذا خلع امرأته على ألف (قوله وقف على قبولها) قال في المجتبى الظاهر أنه عني بدفع الطلاق ومعرفة هذه المسئلة من أهم المهمات في هذا الزمان لان الناس يعتادون اضافة الخلع الى مال الزوج بعد ابرائهم الياه من المهر فهذا علم أنها اذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج شيء وفي منية الفقهاء خلعتك بمالي من الدين وقبلت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطلب الدين اه ما في المجتبى وسيد كرا الشارح آخر الباب صحة ايجاب بديل الخلع عليه وسما في تمامه (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع والافقد أخرج الفاسد أول الباب بقوله ازالة ملك النكاح أفاده ط وقدمنا قولين في

أنكر الخلع أو ادعى شرطاً أو استثناء أو أن ما قبضه من دينه أو اختلفا في الطوع والكراهة فالقول له ولو قالت كان يغير بديل فالقول لها * ادعت المهر ونفقة العدة وأنه طلقها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها في المهر وله في النفقة * خلع امرأته على عده قسمت قيمته على مسميها * خلعتك على عدي وقف على قبولها ولم يجب شيء بحر (ويستقط الخلع) في نكاح صحيح ولو بالفظ بيع وشراء

٣ (قوله ساقط بلامين) بيانه هو ان موضوع المسئلة ان الزوج يدعي الخلع مع التنصيص على سقوط النفقة وبالتنصيص في أصل الخلع على سقوط النفقة لا يكون هذا الخلع سبباً لاستحقاق النفقة فاعتراه به هذا الخلع لا يكون اعترافاً بالسبب لان السبب الخلع الخالي عن اشتراط سقوط النفقة ولم يوجد من الزوج اعتراف بذلك اه

سقوط المهر بعد الدخول في الفاسد وتقدم أيضا أنه لو أبانها ثم خالها على مهرها لم يسقط المهر قال في
 الفصول لأنه لم يسلم لها بعد الخلع شيء وكذا لو ارتدت فخالها (قوله كما عتده العمدى وغيره) أى
 كما صاحب الفتاوى الصغرى فإنه صحيح أنه يسقط المهر كالخلع والمبارأة وصح في الخائنة أنه لا يسقط المهر
 إلا بدكره وصححه في جامع الفصولين أيضا فقد اختلف التصحيح وقول الشارح أول الباب خلافا للخائنة تبع
 فيه قول البحر وإن صرح قاضيان بخلافه ولم يظهر لي وجه ترجيح التصحيح الأول على الثاني مع أنهم قالوا
 إن قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه (قوله والمبارأة) بفتح الهمزة مفاعلة من البراءة وترك الهمزة
 خطأ وهى أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قاله صدر الشريعة وفي الفتح هو أن يقول براءتكم على
 ألف فتقبل نهر قلت وما في الفتح موافق لما في كافي الحاكم ثم قال في النهر قيد المصنف بقوله براءتكم
 لأنه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغي أن لا يسقط به شيء اهـ أى لأنه إذا لم يكن بلفظ المفاعلة
 ولم يذكر له بدلًا لم يتوقف على قبولها فيقع به البائن ولا يكون مسقطًا بمنزلة قوله خلعتك بخلاف ما إذا
 كان بلفظ المفاعلة أو ذكر له بدلًا فإنه يتوقف على القبول حتى يكون مسقطًا وبهذا ظهر أنه لا منافاة بين
 ما نقله أولًا عن صدر الشريعة المصريح فيه بدكر البسول وبين ما ذكره آخرًا فافهم * (تنبيه) ذكر
 في النهر أول الباب أخذًا من عبارة الفتح أن المبارأة من ألفاظ الخلع قلت وقدمنا عن الجوهرية المصريح به
 لكن تقدم عن البرازية أن لفظ الخلع من ألفاظ النكاحية إلا أن المشايخ قالوا أنه لغاية الاستعمال صار
 كالصريح فلا يقتصر إلى النية وإن المبارأة إذا غلب فيها الاستعمال فهي كذلك وتقدم أيضا أن الواقع بالخلع
 تطليقة بآئنة سواء نوى الواحدة أو الثلثين وإن نوى الثلاث فثلاث وإن أخذ عليه جعلًا لم يصدق أنه لم يرد
 به الطلاق قال في الكافي للحاكم والمبارأة بمنزلة الخلع في جميع ذلك (قوله أى الأبراء من الجانبين) أى بأن
 تقول له برئتني بقول لها براءتكم أو يقول لها ذلك وتقول هي قبلت كما في شرح المنظومة فالمراد ما بع الأبراء
 من أحدهما والقبول من الآخر (قوله كل حق) شمل المهر والنفقة المفروضة والمأضية والسكوة
 كذلك وكذا المنفعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما إذا خالها على مهرها أو بعضه وكان مقبوضًا فانها رده ولا تبرأ
 ومقتضى إطلاقهم البراءة الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر بدله فلا تبرأ عنه كالمال أو ما لا آخر بحر
 وهذا قول الامام وعند محمد لا يسقط إلا ما سمي به ما أى في الخلع والمبارأة أو يوسف مع الامام في المبارأة
 ومع محمد في الخلع ملحق ثم اعلم أن حاصل وجود المسئلة أن البدل إما أن يكون مسكوتًا عنه أو منفيًا أو مثبتًا
 على الزوج أو عليها بمهرها كله أو بعضه أو مال آخر وكل من السمتة على وجهين إما أن يكون المهر
 مقبوضًا أو لا وكل من الاثنين عشرًا إما أن يكون قبل الدخول به ساء أو بعده فإن كان البدل مسكوتًا عنه ففيه
 روايتان أحدهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا ترده ما قبضت ولا يطالب هو بمابق وسيأتى تمام الكلام
 عليه عند قول المصنف وبرئ عن المؤجل لو عليه الخوان كان منفيًا كقوله ادخلني نفسك متى بغير شيء
 ففعلت وقبل الزوج صح بغير شيء لأنه صريح في عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما عن
 حق صاحبه وإن كان معينا على الزوج فسيأتى آخر الباب وإن كان بكل المهر فإن كان مقبوضًا رجع بجمعيته
 والاسقط عنه كله مطلقا أى قبل الدخول أو بعده وإن خالها على أن يجعل له ولولدها أو لاجنبي جاز الخلع والمهر
 للزوج وإن يعرضه كالعشر مثلاً والمهر عشرون فإن قبضته رجع بدرهمين لو بعد الدخول وسلم لها الباقى
 و بدرهم فقط إن كان قبله لأنه عشر الصنف وإن لم يكن مقبوضًا سقط الكل مطلقا المسمى بحكم الشرط
 والباقي بحكم لفظ الخلع وإن عمل آخر غير المهر فله المسمى وبرئ كل منهما مطلقا في الأحوال كلها اهـ
 ملخصا من البحر والنهر وقررنا الأذكار لكن المراد بالآخر ما إذا كان مالا معلوما وجودا في الحال والأفهم
 على ستة أوجه قدمناها عن النخبة (قوله ثابت وقتها) أى وقت الخلع والمبارأة احترز به عن حق يثبت
 بعدهما كنفقة العدة والسكنى كما يشير إليه الشارح (قوله مما يتعاق) أى من الحق الذي يتعاق بذلك

كما عتده العمدى وغيره
 (والمبارأة) أى الأبراء من
 الجانبين (كل حق)
 ثابت وقتها (لكل منهما)
 على الآخر مما يتعاق
 بذلك النكاح) حتى لو أبانها
 ثم نكحها ثانيا بمهر آخر
 فاختلعت منه على مهرها
 برئ عن الثاني

مطلب حاصل مسائل الخلع
 والمبارأة على أربعة وعشرين
 وجها

النكاح الذي وقع الخلع منه (قوله لا الاول) لانه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الاول (قوله ومثله المتعة) الاولى ومنه أى من الحق الذي يسقط قال في البحر وأما المتعة فقال في البرازية نكاحها قبل الدخول وكان لم يسم مهراتسقط المتعة بلاذ كراه ويحتمل أن مراده ان المتعة مثل المهر تسقط اذا كانت متممة ذلك النكاح لامتعة نكاح قبله كما حله ح (قوله صح الخ) قال في البحر ومقتضى البراء العام عدم الصحة وكأنه لما وقع في ضمن الخلع تخصص بما هو من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أى على النفقة في الخلع أما لو لم تسقطها حتى انحلت ثم أسقطها لم تسقط لاسقاطها حينئذ قصد المالم يجب فانها انما يجب شيئا فشيئا بخلاف ذلك الاسقاط الضمني فانه يسقط باعتبار ما تسقطه وقت الخلع والباقي سقط تبعاً في ضمن الخلع فخرج وفي الذخيرة من النفقة قالت زوجها أنت برى من نفقتى أبدا مادمت امرأتك لا يصح لان صحة البراء تعتمد الوجوب أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد ههنا لان سبب وجوبه انى المستقبل هو الاحتباس في المستقبل وهو غير موجود في الحال ثم قال واذا أبرأته عن النفقة قبل ان تصير ديناً في ذمته لا يصح بالاتفاق واذا شرطت في الخلع يصح لانه ابراء بعوض فيكون استيفاء ما وقعت البراءة عنه لان العوض قام مقامه والاستيفاء قبل الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي القنية وان لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح ابراء عنها اه أى فان الخلع سبب لوجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فأما نفقة العدة فانها تجب عند العدة فكأن الخلع على النفقة مانعاً من وجوبها أى بخلاف ابرائها عن النفقة قبل الخلع أو بعده فانه لا يصح وفي البرازية وقيل يصح وهو الاشبه قلت لكن المذكور في عامة الكتب أنه لا يصح ولذا جزم به في الفتح وشرح الطحاوى والبدائع وكذا في الحاشية وغيرها بل علمت انه بالاتفاق وفي الولوالجية اختلفت منه بكل حق هو لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لانها لم تكن حقها وقت الخلع وفي البحر عن البرازية اختلفت بتطبيقه بانه على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبه و لم تذكر الصداق ونفقة العدة ثبتت البراءة عنها لان المهر ثابت قبل الخلع والنفقة بعده اه (تنبيه) * وقعت حادثة - ثلثت عنها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن تبرئه من مهرها ومن أعيان معاومة فرضى وأبرأته من ذلك فقال ان كانت راءة تلك صادقة فأنت طالقة فأجبت بأنها لا تطلق لقولهم ان البراءة عن الأعيان لا تصح ومراد الزوج التعليق على صحة البراءة عن الكل ليس له جميع العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد جوابي هذا في فتاوى السكازر وفي نقلا عن فتاوى العلامة عبد الرحمن المرشدي انه سئل عما يقع كثير من قول المرأة أبرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بصحة براءة تلك فأجاب بعدم الوقوع قال ووافقني بعض حنفية العصر وتوقف بعضهم بحجابان شيخنا جارا لله بن ظهيرة كان يفتى بالوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسمية فقلت هذا بعزل عما نحن فيه لان النفقة تجب بالطلاق وما قبلها والبراءة عن المدوم باطل والمعلق به كذلك لا تنفك المعلق عليه بانه فسخه وأما المذكور وفي باب الخلع فالمراد به المبارأة التي هي نوع من الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فاذا كان على المهر ونفقة العدة سقطت النفقة تبعاً له أما هنا فهو تعليق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه لمخصاً ثم رأيت البيري في شرح الاشباه صوب ما أفتى به ابن ظهيرة ورد على المرشدي مستند الما من التصريح بسقوط النفقة بالشرط أقول والصواب انه اذا لم يكن ابراء مبني على طاب الطلاق لم تسقط النفقة وان طلقها عقبه لانه في حال قيام النكاح وان كان مبني عليه سقطت وان كان حال قيام النكاح لانه حينئذ يصير مقابلاً بعوض في الذخيرة والحاشية وغيرهما طلبت منه طلاقها فقال أبرئتني عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت أبرأتك عن كل حق للنساء على الأزواج فقال الزوج في فوره طلقك واحدة وهي مدخول بها تقع بانه لانه طلاق بعوض وهو ابراء دلالة اه وأفاد في الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانصراف الحق الى القائم لها اذ ذاك اه نعم قدمنا آنفاً أنها لو أبرأته عن كل حق قبل الخلع وبه تسقط فكذا اذا طلب ابراءه عن المهر والنفقة صريحاً ليطلقها فأبرأته

لا الاول ومثله المتعة برازية وفيها اختلفت على أن لادعوى لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا من القطن مع اختصاص البراءة بحقوق النكاح (النفقة العدة) وسكاتها فلا يسقطان (الاذا نص عليها) فتسقط النفقة لا السكنى

مطالب حادثة الفتوى أبرأته عن مهرها وعن أعيان معاومة فقال ان كانت براءة تلك صادقة فأنت طالقة

وطاقتها فوراً يصح الإبراء لانه إبراء بعوض وهو ملكها بنفسها فكأنها استوفت النفقة باستيفاء بدلها والاستيفاء قبل الوجوب يصح كلودفع لها نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون إبراء بشرط فإذا لم يطلقها لم يبرأ فقد صرح في الخانية بأنهم لو أبرأته عما لها عليه على أن يطلقها فإن طلقها جازت البراءة والأفلا بخلاف ما لو أبرأته على أن لا يتزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لأن الأول يصح فيه الجعل دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلاً وفي الحاوي الزاهدي ولو أبرأته ليطلقها مقام ثم طلقها يبرأ أن لم ينقطع حكم المجلس والأفلا اه إذا علمت ذلك فقد ظهر لك أن صحة هذه البراءة موقوفة على الطلاق فوراً أي في المجلس فإذا قال لها طلاقك بصحة براءتك يكون قد علق الطلاق على صحة البراءة فيقتضي تحقق صحته قبله ككله ومقتضى الشرط ولا صحة لها إلا به فلم يوجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو تجزى الطلاق فانه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشدي ولا ينافيه تصريحهم بسقوط النفقة بالشرط لما علمت من أن سقوطها موقوف على الطلاق أو الخلع فلا توجد البراءة قبله وإنما توجد بطلاق أو خلع منجز لا معلق على صحته هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهذه المسئلة كثيرة الوقوع فاعتنم تحريرها والله سبحانه أعلم (قوله لانها حق الشرع) لان سكتها في غير بيت الطلاق معصية بحر عن الفتح (قوله الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى) بان كانت ما كنه في بيت نفسها أو تعطى الأخرى من مالها فيصح التزامها بذلك فتح لكن مقتضى هذا أنه لا بد من التصريح بمؤنة السكنى مع أنه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحداد لو اختلعت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكثري بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي قول المصنف الانفقة العدة المستغنى عنه بما قدره الشارح من قوله ثابت وقتها لان قوله لكل منهما متعلق بذلك المحذوف على أنه صفة لحق فإذا كان تقدير كلامه ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور فكان الأولى تركه فافهم (قوله مسقط للمهر) فندبه لما في البحر أنه صرح في شرح الوقاية والخلاصة والبرازية والجوهرة بان النفقة المقتضى بها تسقط بطلاق وأطلقوه فشمس الطلاق بماله وغيره اه وفيه كلام سيأتي في النفقة (قوله ذكره البرازي) بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيره وفي البحر أنه ظاهر الرواية وصححه الشارحون وقاضخان اه قلت وحاصل عبارة قاضخان أن الطلاق بماله حكمه حكم الخلع عندهما أي أنه غير مسقط للمهر وعنده في رواية كقولهما وهو الصحيح وفي رواية كاخلع عنده أي في أنه مسقط اه وقد مرنا ذكر الخلاف في الخلع عن الملتقى وبهذا تعلم ما في عبارة النهر من الإيهام الذي أوقع غيره في العلط فافهم (قوله ذكره البهني) وتبعه تلميذه الباقي في شرحه على الملتقى وأفتى به الحير الرملي لكن نقل ط عن العلامة المقدسي أنه أفتى بصحة البراءة به للتعارف قلت وبه أفتى قارئ الهداية وابن الشلي معلل بان العرف على كونه إبراء قال وكتب منسلة الناصر اللقاني وشيخ الاسلام الحنبلي اه وكذا ذكره في المنظومة المحببة وأفتى به في الحامدية وأيده السائحاني بما في البرازية قال طلقك الله أولامه أعنتك الله يقع الطلاق والعناق زادي الجوهرة قوى أولم ينو (قوله من نفقة الولد) شمل الحمل بان شرط براءته من نفقته اذا ولدته (قوله من نفقة الولد) وهي مؤنة الرضاع كذا في البحر عن الفتح ومثله في السكطاية والاختيار (قوله وفيه عن الملتقى الخ) ظاهره أن هذه رواية أخرى يؤيده ما في الخلاصة وإنما يصح على امسالك الولد اذا بين المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعاً وقطيماً وفي الملتقى الخ قلت واعل وجه الرواية الأولى ان الخلع اذا وقع على نفقته أو امساكه وهو رضيع يفضى الى المنازعة لان المرأة تقول أردت نفقته شهراً مثلاً والزوج يقول أكثر وجه الرواية الثانية أن كونه رضيعاً قرينة على ارادة مدة الرضاع وقد جزم بهذه الرواية في الخانية والبرازية (قوله بخلاف الفطيم) لان مدة بقائه عندها استغناء الغلام وحيض الجارية وهي مجهولة اه ح قلت لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهر اذا كان الخلع على امساكه عندها مدة الحضانة على أنه لا يظهر على القول المعتمد من تقدير مدة الحضانة بسبع للعلام وعشر للجارية بل الظاهر أن مراده

لانها حق الشرع الا اذا
أبرأته عن مؤنة السكنى
فيصح فتح وهو مستغنى
عنه بما ذكرنا اذا نفقة
والسكنى لم تجبا وقتها بل
بعدهما (وقيل الطلاق
على مال) مسقط للمهر
(كالخلع والمعتدلا) ذكره
البرازي ولا يبرأ بأمر الله
ذكره البهني (شرط
البراءة من نفقة الولدان وقتنا)
كسنة (صح ولزم والا) بحر
وفيه عن الملتقى وغيره لو كان
الولد رضيعاً صح وان لم
يؤتوا وترضعه حوا لين
بخلاف الفطيم

مطلب في البراءة بقولها
أبرأك الله

مطلب في الخلع على نفقة
الولد

ولوترزوها أوهربت أو
ماتت أو مات الولد يرجع
ببقية نفقة الولد والعدة
الأدأ شرطت براعتها ولها
مطالبة بكسوة الصبي إذا
اختلعت عليها أيضا ولو فطما
فيصح كالظئر (ولو خالعه على
نفقة ولده شهرا) مثلا (وهي
معسرة قطالته بالنفقة يجبر
عليها) وعليه الاعتماد في
وفيه لو اختلعت على أن
تمسكه إلى البلوغ صح في
الانثى لا الغلام ولوترزجت
فلزوج أخذ الولد وان
اتفقا على تركه لأنه حق
الولد وينظر إلى مثل أمساكه
لذلك المدة فيرجع به عليها
(خلع الأب صغيرته بمالها
أو مهرها طلق) في الأصح
كلو قبلت هي وهي ميرة

٣ (قوله وانظر ما فائدة
التعميم الخ) لعل فائدته
دفع توهم الفرق بينهما بأن
نفقة الرضيع إنما هي
ارضاعه فتصح المطالبة
بكسوته بخلاف الفطيم فإن
نفقته أسكه وشربه وكسوته
فاحتاج إلى دفع هذا الوهم
بالتعميم اه

مطلب في خلع الصغيرة

أن الخلع إذا كان على نفقة الولد وهو رضيع برادهم مؤنة الرضاع لأن نفقته هي ارضاعه وهو مؤقت شرعا
فتصرف إليه بخلاف ما إذا كان قطما فلا بد من التوقيت لأن نفقته طعامه وشربه وذلك ليس له وقت
مخصوص لأنه يأكل مدة عمره فلا تصح التسمية بدون توقيت للجهة وفي الذخيرة روى أبو سليمان عن محمد
عن أبي حنيفة في المرأة تختلع من زوجها بنفقة ولده منها ما عاشوا فان عليها أن ترد المهر الذي أخذت منه اه
أي فهو نظير ما إذا خالعه على ما في بيتها من المتاع ولم يوجد فيه شيء فافهم (قوله ولوترزوها) أي وقد خالعه
على نفقة العدة أو الولد بشرط أي وكان الزوج قبل تمام المدة (قوله أوهربت) أي وتركت الولد على الزوج
بحر وكذا لو خالعه على نفقة العدة ولم تكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما يحتمل
في البحر (قوله أو مات الولد) وكذا لو لم يكن في بطنها ولد فيها إذا خالعه على ارضاع حملها إذا ولدت له إلى سنتين
فترد قيمة الرضاع ولو قالت عشرين رجب جمع عليها بأجرة رضاع سنتين ونفقته باقي السنتين فخرج (قوله رجع
ببقية نفقة الولد) بأن مضت سنة من السنتين مثلا ترد قيمة رضاع سنة تكفي الفسخ (قوله والعدة) أي وبقية نفقة
العدة فيما لو خالعه عليها أيضا (قوله إذا شرطت براعتها) أي وقت الخلع بعون الولد أو وثقها كفي الفسخ قال
في البحر والحيلة في براعتها أن يقول الزوج خالعتك على أني برىء من نفقة الولد إلى سنتين فان مات الولد قبلها
فلا رجوع إلى عليك كذا في الخانية بخلاف ما لو استأجر الظئر لارضاع سنة بكذا على أنه ان مات قبلها فلا رجوع
لها فالأجارة فاسدة كذا في إجازات الخلاصة اه قال في البرازية اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله
ولها مطالبة الخ) أي ان الكسوة لا تدخل إلا بالتنصيص عليها في الفسخ ولها أن تطالبه بكسوة الصبي
الان اختلعت على نفقته وكسوته فليس لها وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا أو فطما
اه ومثله في الخلاصة وانظر ما فائدة التعميم ٣ في الولد هذا وقد تعرف الان خلع المرأة على كفالتها والولد
بمعنى قيامها بمصالحه كلها وعدم مطالبة أبيه بشئ منها إلى تمام المسدة والظاهر أنه يكفي عن التنصيص على
الكسوة لأن المعروف كالشرط تأمل (قوله فيصح كالظئر) أي كما يصح في استئجار الظئر وهي الرضعة قال في
البرازية وان خالعه على ارضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده بعد الفطام عشرين سنين يصح والجهة لا تمنع هنا
كلوا استأجر ظئرا بطعامها وكسوتها يصح عند الامام لأن العادة جرت بالتوسعة على الانطأروها يصح
عند الكل لأنه لا تجري المناقشة ولومن لثيم في نفقة ولده اه (قوله يجبر عليها) لأن بدل الخلع دين عليها فلا
تسقط نفقة الولد بدنه له عليها كما إذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد عنه قال
وعليه الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المفتين انه تسقط كذا في القنية والحاوي ونحوه في الفسخ وغيره وأفاد
هذا أن الأب يرجع عليها بدسارها (قوله صح في الانثى لا الغلام) لأنه يحتاج إلى معرفة آداب الرجال
والخلق بأخلاقهم فاذا طال مكثه مع الأم يتخاف بأخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى كذا في
الفتاوى الهندية قال المقدسي وفي قوله صح في الانثى بحث لأن المفتي به الآن ان الانثى لا تبقى عند الأم
إلى البلوغ فتأمل اه قلت العلة تضييع حق الولد ولا تضييع في ابقاء الانثى إلى البلوغ عند أمهاتهم بردان
يقال ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الجهة لا تعترف لان العالب البلوغ في خمسة عشر (قوله لأنه حق الولد)
لأن ابقاءه عند زوجها الاجنبى مضر بالولد ولذا سقط حقها في الحضانه ومثله ما في الخانية لو خالعه على أن
يكون الولد عنده سنين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لأن كون الولد الصغير عند الأم حق الولد ولا يبطل
بإبائها (قوله وينظر إلى مثل أمساكه) أي أجزأ أمساكه كما عبر في الخلاصة (قوله طلق) أي
بأنه لو بلفظ الخلع كما يأتي ومرا أيضا (قوله في الأصح) وقيل لا تطلق لأنه معلق بلزوم المال وقد عدم وجه
الأصح أنه معلق بقبول الأب وقد وجد برازية (قوله كلو قبلت هي) أشار بالكاف إلى أنهم مسألة اتفاقية
فافهم قال في الفسخ هذا أي ما ذكر من الخلاف إذا قبل الأب فان قبلت وهي عاقلة تعقل أن النكاح جالب
والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال اه قلت ويقع كثيرا أنه يطلعهما بمقابلته أبرائهما إياه من

مهرها والظاهر أنه يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين ما نصه واقعة قال لا سر آتة
الصبيّة أنت طالق عمره فثبت ينبغي أن تطلق رجعيًا ولا يسقط المهر اهـ ويأتي ما يؤيده عن شرح
الوهبانية (قوله ولم يلزم المال) أي لا عليها ولا على الأب على قول ابن سلمة وعنه يلزمه وإن لم يضمن جامع
الفصولين أما إذا ضمنه فلا كلام في لزومه عليه وهي مسألة المتن الاستتة قال في البحر ومذهب مالك أن الأب
إذا علم أن الخلع خير لها بأن كان الزوج لا يحسن عشرتها فخلع على صداقها صحيح فإن قضى به قاض نفذ
قضاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضي المالكي (قوله وكذا الكبيرة الخ) أي إذا خلعهما أبوها بلا إذنهما
فانه لا يلزمهما المال بالأولى لانه كالأجنبي في حقها وفي الفقه ولين إذا ضمنه الأب أو الأجنبي وقع الخلع ثم إن
أمازت نفسها عليها وبرئ الزوج من المهر والاترجع به على الزوج والزوج على الخلع وإن لم يضمن توقف
الخلع على إجازتها فإن أجازت جاز وبرئ الزوج عن المهر واللام يجز قال في الذخيرة ولا تطلق وقال غيره
ينبغي أن تطلق لانه معاق بالقبول وقد وجد اهـ أي بقبول الخلع وفي البرازية وإن لم يضمن توقف على قبولها
في حق المال قال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقبيل لا يقع إلا بإجازتها اهـ (قوله ولا يصح من الأم الخ)
قال في البحر قيد بالاب لانه لو جرى الخلع بين زوج الصغيرة وأماها فإن أضافت الأم البديل إلى مال نفسها أو
ضمنت الخلع كالأجنبي والأفلا رواية فيه والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الأب (قوله ولا على صغير أصلا)
قال في البحر وقيد بالانثى لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على إجازة الولي وحاصله أنه في
الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير لا وقوع أصلا (قوله وهي غير رشيدة) الرشد كون
الشخص مصلحاً في ماله ولو فاسقاً كما سيأتي في الجرد وكروا هناك أن الجرب بالسفه يفتقر عند أبي يوسف إلى
القضاء كالجرب بالدين وقال محمد يثبت بمجرد السفه وهو تبذير المال وتسييعه على خلاف الشرع وظاهر ما في
شرح الوهبانية اعتماد الثاني فانه قال عن البسوط وإذا بلغت المرأة سفرة فاختلعت من زوجها بمال جاز
الخلع لان وقوع الطلاق في الخلع يعمد القبول وقد تحقق منها ولم يلزمها المال لانها التزمت له للعوض
هو مال ولا دفعة ظاهرة فتجهد كالمصغرة فإن كان طلقها تطليقة على ذلك المال يملك رجعتها لان وقوعه
بالصريح لا يوجب البيونة لا يوجب البديل بخلاف ما إذا كان باللفظ الخلع اهـ ملخصاً (قوله فانها تطلق
الخ) تصريح بوجه المشابهة بين مسئلتى الصغيرة وغيرها الرشيدة وقوله فيها أي في المسئلتين (قوله فان خالعهما)
أي الصغيرة (قوله على مال) شمل المهر (قوله لعدم وجوب المال عليها) فلم تتحقق الكفالة لانها ضمن ذمة
الكفيل إلى ذمة الأميل في المطالبة ولا مطالبة على الأصل ط (قوله كالخلع من الأجنبي) أي الفضولي
وحاصل الأمر فيه انه إذا خاطب الزوج فإن أضاف البديل إلى نفسه على وجه يهدى ضمانه له أو ملكه إياه
كالخلع باللف على أو على أنى ضامن أو على ألفي هذه أو بصدى هذا ففعل مع والبديل عليه فإن استحق لزومه
قيمه ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله بأن قال على ألف أو على هذا العبد فإن قبلت لزمها تسليمه أو قيمته
إن عجزت وإن أضافه إلى غيره كعبد فلان اعتبر قبول فلان ولو خاطبها الزوج أو خاطبته بذلك اعتبر قبولها
سواء كان البديل مرسلًا أو مضافًا إليها أو إلى الأجنبي ولا يطالب الوكيل بالخلع بالبديل إذا ضمنه ويرجع به
عليها ونعامة في البحر (قوله فالأب أولى) لانه يملك التصرف في نفسها ومالهاتها (قوله بلا سقوط مهر)
أي سواء كان الخلع على المهر أو على ألف مثلاً لكن إذا كان على المهر فلها أن ترجع به على الزوج والزوج
يرجع به على الأب لضمانه أما لو كان على ألف فانه إذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لانه
لم يضمن له المهر بل ضمن له الألف وكلام الفتح محمول على هذا التفصيل كفى النهر وشرح المقدسي خلافاً لما
فهمه في البحر حكاه عليه بالخطا وما ذكره الشارح في شرح الملتقى في حل هذا الحل فيه إيجاز نخل (قوله ومن
حيل سوطه) أي سقوط المهر عن الزوج وأشار إلى أن له حيلة أخرى منها ما قدمناه من حكم مالكي يحمته
ومنها أن يقر الأب بقبض صداقها ونفقة عنتها الصحة اقرا الأب بقبضه بخلاف سائر الأولياء ثم يطلقها الزوج

مطلب في خلع غير الرشيد

ولم يلزم المال لانه تبرع وكذا
الكبيرة الا اذا قبلت فيلزمها
المال ولا يصح من الأم مالم
تأمر البديل ولا على صغير
أصلاً (كألو خالعت) المرأة
(بذلك) أي بماله أو بمهرها
(وهي غير رشيدة) فانها
تطلق ولا يلزم حتى لو كان
بلفظ الطلاق يقع رجعيًا
فيهما شرح وهبانية (فان
خالعهما) الأب على ماله
ضامناً (أي ما تزمه لا كغفلا
لعدم وجوب المال عليها
(صح والمال عليه) كالخلع
مع الأجنبي فالأب أولى
(بلا سقوط مهر) لانه لم
يدخل تحت ولاية الأب
ومن حيل سوطه

مطلب في خلع الفضولي

بأننا لکنه يبرأ في الظاهر أما عند الله تعالى فلا كافي البجروا عرضهم في جامع الفصولين بان فيه تعاليم الكذب
 وشغل ذمة الزوج وأجاب المقدسي بأنه عند اضرار الزوج به وعدم إمكان الخلاص الا بذلك لا يضر (قوله
 أن يجعل) أي الزوج وفي نسخة ان يجعل أي هو والاب وقوله ثم يجعل به أي بالمهر والزوج فاعل يجعل وقوله
 عليه أي على الاجنبي وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية مفعول يجعل وقوله قبض ذلك منه أي
 قبض المهر من الزوج والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الاب ان كان والانصب القاضي وصيا وصورتها
 أنه اذا كان المهر ألقاماً لا يخالغ الزوج مع أجنبي على ألم من ماله ثم يجعل الزوج الاب أو الوصي بالمهر على
 الاجنبي بشرط القبول وان يكون الاجنبي أملاً من الزوج فينشئ ذمياً للزوج عن المهر ويصير في ذمة ذلك
 الاجنبي لكن في ذلك ضرورة للاجنبي فلا قبل ثم يبرئه الاب أو يقرب قبضه منه لكن يكفي في الظاهر اقرار الاب
 ابتداء بدون هذا التكلف كما قدمناه آنفاً وفي بعض النسخ ثم يجعل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه
 وهذه حيلة أخرى ذكرها في البحر عن البرازية وعليها فاعل يجعل ضمير يعود على الاجنبي والزوج مفعوله
 والضمير في به يعود على بدل الخلع أي يجعل الاجنبي الزوج بالانف بدل الخلع على من له ولاية القبض أي على
 الاب أو الوصي فيبرأ الاجنبي من البدل ويصير في ذمة الاب وقوله في البرازية فيبرأ الزوج منه غير ظاهر
 تأمل لكن يغني عن هذه الحيلة الثانية التزام الاب بالبدل ابتداء بدون هذا التكلف تأمل (قوله أي الزوج
 الضمان) تفسير للضمير المستتر والبارز والمراد بالضمان المضمون ليوافق قول الفتح أي لو شرط الزوج الالف
 عليها توقف على قبولها الخ وفي البرازية الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة قالها القبول كان البدل مرسل
 أو مطلقاً ومضافاً إلى المرأة أو الاجنبي اضافة ملك أو ضمان اه أمثلة ذلك اخلعني على هذا العبد أو على
 عبد أو على عبيدي هذا أو على عبد فلان (قوله طلقت) لوجود الشرط وهو قبولها والبيونة بالخلع تعتمد
 القبول دون لزوم المال كما اذا سميت خراً ونحوه فتح (قوله وان قبل الاب) لان قبولها شرط وهو لا يجعل
 النيابة فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه نفع محض اذ تخاص من عهدته بالمال فتح (قوله وأجازت)
 أي أجازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو المفهوم من الفتح فاقهم (قوله قال الزوج خالعتك) قيد
 بصيغة المفاعلة لانه لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كافي البجروا تقدم أول الباب وهذه المسئلة
 في الزوجة البالغة (قوله وبرئ عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية أنه في هذه الصورة يبرأ كل
 واحد منهما عن صاحبه في احدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فعليه
 رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفاً بذم الزوج بالخلع اه وهكذا في الفتح قال في البحر وظاهر أول
 العبارة ان المهر اذا كان مقبوضاً فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صرح في الخاتمة فيثبت ذم يبرأ
 كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهر لي أن محل البراءة ما اذا خالعا بعد دفع المهر المجمل فانها تبرأ عن المهر
 هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح انه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمته يسقط اه قلت
 ويؤيده أنه في الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه فان لم يكن لها
 عليه مهر لم يهردها ما ساق اليها كذا ذكره الحاكم الشهيد وابن الفضل اه وحاصله ان الزوج يبرأ مما ساق
 ذمته من المهر كلاً أو بعضاً وأما هي فلا تبرأ الا من البعض ولو قبضت السكل لزمه هارده وبه يثبت ما في قول
 المصنف والاردت ما ساق اليها من المهر فانه يبرأ منه انه لا يبرأ من المؤجل اذ قبضت كل المهر فكان حقها ان
 يقول والاردت المهر الا أن يجاب بانها اذا قبضت السكل صار كله مجزئاً فتأمل ثم اعلم ان هذا كله مخالف لما في
 الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمباراة كل حق الخ من ان البدل ان كان مسكوناً عنه ففيه ثلاث روايات
 أحصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به أحدهما الا آخر قبل الدخول أو بعده مقبوضاً ولا حتى
 لا ترجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضاً ولا يرجع الزوج عليها ان كان مقبوضاً كله والخلع قبل الدخول لان
 المال مذكور عرفاً بالخ ومثله في الزياحي وشرح الوهبانية والمقدسي والشرنبلية وقوله والخلع قبل

ان يجعل بدل الخلع على
 أجنبي بقدر المهر ثم يجعل به
 الزوج عليه من له ولاية
 قبض ذلك منه برزنية (وان
 شرطه) أي الزوج الضمان
 (عليها) أي الصغيرة فان
 قبلت وهي من أهله) بان
 تعقل أن النكاح جالب
 والخلع سالب (طلقت بلا
 شئ) لعدم أهلية الغرامة
 وان لم تعقل أولم تعقل لم
 تعلق وان قبل الاب في
 الاصح زياحي ولو بلغت
 وأجازت جاز فتح (قال)
 الزوج (خالعتك قبلت)
 المرأة لم يذكر مالاً (طلقت)
 لوجود الايجاب والقبول
 (وبرئ عن المهر) المؤجل
 (لو) كان (عليه والا) يكن
 عليه من المؤجل شئ (ودت)
 عليه (ماساق اليها من المهر
 المجمل) لما مر أنه معاوضة
 فتعتبر بقدر الامكان

الدخول أي ومثله ولو بعده بالاولى لانها اذا طلقت قبل الدخول لم يلهيها نصف المهر فاذا لم يلزمها ودشئ منه هنالم يلزمها بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان خلعهها ولم يذكرا عوض عندهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح براءة كل منهما عن صاحبه اه وفي متن المختار والمباراة كالمخلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعاق بالنكاح حتى لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشئ ولو لم تقبض شيئا لارجع عليه بشئ اه ومثله في متن الملتقى وفي شرح درر البحار وشرح المجمع ان لم يسميا شيئا برئ كل منهما من الآخر قبضت المهر أم لا دخل به أم لا اه قلت وبه علم أن ما مر عن الفتاوى قول آخر غير المصحح في الشروح والتون وظاهره هذا خلل كلام المصنف من وجهين أحدهما انه مشى على خلاف الصحيح والثاني أنه يوهم أنهم اتردا المجل فقط مع انه لم يقل به أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أي مرض الموت اذ لو برئت منه كان للزوج كل البدل اتراضها ما كملوه وحبته شيئا ثم برئت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لانه تبرع) لما تقرر أن البضع غير متقوم عند الخروج في ما بذلت من بدل الخلع تبرع لا يصح لو ارث وينفذ للاجنبي من الثالث لكنه يعطى الاقل فدعا التهمة الواضحة كالمري في طلاقه لها في مرضه (قوله لانه الاقل الخ) بيانه لو كان ارثه منها خسين وبدل الخلع ستين والثالث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثالث فلها الاقل وهو خسون وان كان الثالث أربعين فلها الاقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أن له الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثالث ولو عبر بذلك تبع الجامع الفصولين لكان أنحصروا وطهر (قوله لانه البذل ان خرج من الثالث) أفاد أنه لا ينظر الى الارث هنا العدم بموتها بعد العدة أو قبل الدخول لحصول البينونة فينظر الى البدل والثالث فيعطى الاقل لئلا يفتقر في التنازلية انه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نصفه بطلاقها والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله وتعامه في الفصولين) أي في أحكام المريضة أو انحر الكتاب وذكر عبارته بنسائها في البحر عند قول السكندر ولزمها المال (قوله لانه تبرع) أي ولو بالاذن كتهنأ بحر وهذا لانه لتأخره الى ما بعد العتق (قوله لزمها المال للمعال) لانفسك كالحجر باذن المولى فظهر في حقه كسائر الديون بحر (قوله فتباع الامة) أي الا أن يهديها المولى كسائر الديون جامع الفصولين * (فرع) * الامة تفارق الحرة الصغيرة العاقلة اذا اختلعت من زوجها بانها لا تؤخذ ببدل الخلع بعد البلوغ كالاتواخذ به في الحال كفي الذخيرة وفي جامع الفصولين ولو طلق الصبية بمال يصير رجعيًا وفي الامة يصير بائنا اذا الطلاق بمال يصح في الامة لکنه مؤجل وفي الصبية يقع بلا مال ولو عاقلة (قوله على رقبته) أي جعل السيد للزوج رقبته بدل الخلع ط (قوله صح الخلع بمجانا) ظاهره أنه لا يسقط المهر والظاهر سقوطه لبطلان التسمية فهو كتسمية الخمر والخنزير ط (قوله للسيد) أي سيد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يبطل النكاح) لانها لا تصير مملوكة للزوج بل لسيدة وأما المكاتب فانه يثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بحر عن الجامع ومضى في المنع من أن الملك يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى اطلاق منته يمكن تأويله بان للسيد فيها حق بحيث لو عجز المكاتب صارت لسيدة أفاده الرجعي (قوله فسكان في تصحيحه ابطاله) أي وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه معاوضة لا مطلقا لما مر أول الباب أنه عين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فاذا ابطالت جهة المعاوضة بقيت الجهة الاخرى والى هذا أشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاق بائن لانه بطل البدل وبقي لفظ الخلع وهو طلاق بائن اه (قوله طلقت بثلاثة آلاف) أي طلقت ثلاثا بثلاثة آلاف كما صرح به في البحر عن المحيط عند قول السكندر ولزمها المال وقال لانه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع الثلاث عند قبولها لجهة بثلاثة آلاف اه قلت وهذا اذا كان عبالا لا يمكن معاوضة فلا يتوقف على القبول فتقع الاولى ويلغو ما بعدها لان البائن لا يلحق البائن ولذا قال في جامع الفصولين قال لها قد خلعتك وكرره ثلاثا وأراد به الطلاق فهي واحدة بائنة ولو قال قد خلعتك على

مطلب في خلع المريضة

(خلع المريضة يعتبر من الثالث) لانه تبرع فله الاقل من ارثه وبدل الخلع ان خرج من الثالث والا فالاقل من ارثه والثالث ان ماتت في العدة ولو بعدها أو قبل الدخول فله البدل ان خرج من الثالث وتعامه في الفصولين (اختلعت المكاتب لزمها المال بعد العتق ولو باذن المولى) لانه تبرع (والامة) وأم الولدان باذن المولى لزمها المال للمعال (فتباع الامة وتسمى أم الولد والمدبرة ولو بلا اذن فبهذا العتق) خلع الامة مولاهما على رقبته ان زوجها حرا صح الخلع بمجانا وان زوجها مكاتب أو عبدا أو مدبرا صح وصارت أمة للسيد فلا يبطل النكاح أما الحر فلو ملكها بطل النكاح فبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله احتياط * (فرع) * قال خالعتك على ألف قاله ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثة آلاف لتعليقه بقبولها في المتن أنت طالق أربعا بألف فقبلت

مالك على من المهر قاله ثلاثا قبلت طلقت ثلاثا لأنه لم يقع الإقبول لها وكذا لو قالت سأمت بنفسك بألف
قالت ثلاثا فقال رضيت أو أجزت كانت ثلاثا بثلاثة آلاف وهذا خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو
الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه يقع واحدة بالمسمى ويبطل الاول بالثاني والثاني بالثالث كما في المعاوضات
اه ولعل وجهه انه لما كان عينا من جانبه صار معلقا على قبولها اذا ابتداء بخلاف ما اذا ابتدأت هي فانه من
جانبها معاوضة فلا يصير تعليقا على قبوله فاذا قبل يكون قبولا للعقد الثالث ويأبى الا في به والاول بالثاني هذا
ما ظهر لي وفي جامع الفصولين أيضا قال طلقتك على ألف طلقتك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المائتين
جميعا ومثله العتق على مال بخلاف البيوع فانه يقع على آخر الاثمان اذ الرجوع في البيع قبل قبوله يصح
بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر أنهم لو ابتدأت هي بذلك فقبل تقع طلقة واحدة بالمائة لاخير فقط لانه
يصح رجوعها لرجوعه كحرم أول الباب بناء على ما قلنا من أنه عين من جانبه معاوضة من جانبها (قوله طلقت
ثلاثا الخ) أي بألف فتع وفيه عن الخلاصة عن أبي يوسف لو قالت طلقتني أو بعباءة ألف فطلقة لها ثلاثا نفسى بألف
ولو طلقتها واحدة بثلاث آلاف اه أي لأنها اذا ابتدأت كان معاوضة لا تعليقا بخلاف ما اذا ابتدأ كما قلنا
(قوله قلت في طلب الفرق الخ) وكذا يطلب الفرق بين على أن تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبين
على أن تعطيني كذا حيث توقف على القبول مثل على دخولك الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر
فلم يبد فرقا ونقل كلامه في النهر وسكت عليه ونقل في الدر المنثور عن شرح الباب الفرق بين المصدر الصريح
والمؤول صحة جل الثاني على الجئمة دون الاول أي فيه صح زيد اما أن يقوم واما أن يقسم بخلاف زيد اما قيام
واما نعود ولكن لم يظهر الفرق فيما نحن فيه كما قاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد له من مقدمات احداها
ما قاله السبكي في التعليقات الفرق بين المصدر الصريح والمؤول مع اشتراكهما في الدلالة على الحدوث ان
موضوع الصريح الحدوث فقط وهو أمر تصوري والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ما ضاها واما حالا واما مستقبلا
ان كان اثباتا و بعدم الحصول في ذلك ان كان منفيًا وهو أمر تصديقي ولهذا يسد أن والفعل مسد للمفعولين
لما بينهما من النسبة اه ونقله السيوطي في الاشباه النحوية ونقل أيضا أن المصدر الصريح غير مؤقت
بخلاف المؤول فالصريح دال على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة فهو عام بخلاف المؤول وأيضا المؤول اسم
تقديرى غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل وله شبه بالضمير ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال
يجبني ضربك الشديد بخلاف أن تضرب الشديدي ثانيا ما قدمناه عن المحقق اس الهمام ان على تستعمل
حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام وفي غيرهما المعنى الزوم الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة
الشريعة أو العرفية وتترجح المعاوضة عند ذكر العوض لانها الاصل كما في التحرير ثالثها أن الطلاق يتعلق
بالزمان دون المكان ونحوه اذا علمت ذلك فيقول اذا قال لها على ان تعطيني كذا فهو تعليق على فعل مستقبل
صالح للمعاوضة فيشترط قبولها ليلزمها المال فصار كانه علقه على القبول اذ به يحصل غرضه من الطلاق
بعوض فتمعلق بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على أن تدخل فانه صالح للشرط المحض لعدم ما يقيد
المعاوضة فتعين تعلقه بالدخول بلا توقف على قبوله اذ لا غرامه تلحقها واما على دخولك الدار فليس فيه فعل
يصلح جعله شرطًا بل هو أمر تصوري لا يصلح جعله شرطًا الا بذكر فعل معه يدل على الحصول في أحد الأزمنة
الثلاثة ليصير بمنزلة ان دخلت أو بتقدير الوقت كما في أنت طالق في دخولك الدار بقريئة في الظرفية اذ
الطلاق لا يكون ظرفا في الدخول بل في زمانه ولا يحسن هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان جعل على
للمعاوضة يغني عنه بدون تكلف فان العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلاً عوضا عن الطلاق
هداغية ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم (قوله فالقول لها) لانها تنكر الزيادة على ثاثة آلاف قصدت
قال في البحر مع عينا فان أقاما البيئة فالبيئة بينة الزوج اه (قوله صح الخ) لانه لا يفسد بالشرط الفاسد
كحرم (قوله ويبطل الشرط) أي فلا يكون المهر للولد ولا لاجنبي بل يكون للزوج كذا في البرازية وغيرها

مطلب في الفرق بين على
أن تدخل على وعلى دخولك
وعلى أن تعطيني

مطلب في الفرق بين المصدر
الصريح والمؤول

طلقت ثلاثا وان قبلت
الثلاث لم تطلق لتعليقه
بقبولها بازاء الاربع
* أنت طالق على دخولك
الدار توقف على القبول
وعلى أن تدخل الدار توقف
على الدخول قلت في طلب
الفرق فان أن والفعل بمعنى
المصدر فتدبر قال خالعتك
واحدة بألف وقالت انما
سألتك الثلاث تلك ثلثها
فالقول لها خالعتك على أن
صداقها لولدها أو لاجنبي
أو على أن يمسك الولد منه
صح الخلع ويبطل الشرط

وليس له امسألة الولد عنده لان امساكه عند أمه حقه فلا يبطل بإبطالهما كما قدمناه عن الخاتمة (قوله بان الخ) قال في الخاتمة قالت له اختلعتني على ألف فقال أنت طالق قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل طلاق واختار الاول لانه جواب ظاهر فان قال لم أعن به الجواب صدق ووقع الطلاق بلا شيء وكذا لو قالت المرأة اختلعت منك فقال طلقك قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل رجعي وقيل يستل الزوج عن النية وفي المسئلة الاولى ينبغي أن يستل أيضا اه وفي البرازية والمختار انه اذا اراد الجواب يكون جوابا ويعمل كانه قال أنت طالق بالخلع لانه خرج جوابا فيكون خلعاً ويرأى عن المهر (قوله ولا رواية الخ) ذكر ذلك في آخر القنية في باب المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتأخرين وقال فهل يقع بائناً للمقابلة بالمال كمسئلة الزيارات أم رجعي أو هل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أو لا يبرأ اه ونقل عبارته في البحر قيل قوله ولزمها المال وكتب فيما علقته عليه أن صاحب القنية ذكر في الحاشي عن الاسرار الجواب بأن الواقع رجعي ويبرأ الزوج لتمامه ما على وقوع الرجعي ومقابله بالمال لا تغيبه عن وصفه بالرجعي وأما مسئلة الزيارات فهي فيما اذا طلبت منه المرأة طلقين بائنتين بألف فقابلة المال تغير وصفه بالرجعي فيلغو لانها لم ترض بلزوم الالف مع بقاء النكاح ولان الباء تعصب الاعراض والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام النكاح بينهما اه ملخص ما قلت هذا الجواب انما يظهر اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طلبها منه البائنتين أما لو ابتدأ الزوج بذلك وقالت قبات يلزم أن يقع به الرجعي لوجود تراضيهما على ذلك مع ان المنقول يخالفه ففي النسخة من السبب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف فقبلت وقع في الحال واحدة بنصف الالف وغدا أخرى بلا شيء لأن شرط وجوب البدل بالطلاق زوال الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن ان تزوجها قبل مجيء الغد تطلق أخرى غدا بنصف الالف لزوال الملك بها ولو قال للمدخولة أنت طالق الساعة واحدة رجعية وغدا أخرى بألف فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لوصفها بما ينفي البدل فان الطلاق يبدل لا يكون رجعي أو في الغد تطلق أخرى بألف لزوال الملك بها لان الاول رجعية لا تزول به ولو قال أنت طالق اليوم بائنة وغدا أخرى بألف تقع في الحال بائنة بلا شيء لان البائن بصرح الابانة لا يقبله شيء وغدا أخرى بلا شيء لان الملك زال بالاولى لا بها الا اذا تزوجها قبل مجيء الغد فتقع أخرى بألف لزوال الملك بها ولو قال أنت طالق الساعة واحدة رجعية وغدا أخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما وكذا أنت طالق الساعة ثلاثا وغدا أخرى بائنة بألف أو الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى بغير شيء بألف درهم ينصرف اليهما فتكونان بائنتين لانه لا بد من الغاء الوصف المتبقي او البدل والغاء الاول اولى لان الاخر ناسخ له فتقع واحدة في الحال بنصف الالف وغدا أخرى مجانا الا اذا تزوجها قبل الغد فنقع الثانية بنصفه ولو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما أيضا لانه وصف الثانية بالمنافي فينصرف البدل الى الطلقتين اه ملخص وقد ذكر في الفتح لذلك أصلاً وهو أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقبيه ما لا يكون مقابلاً بهما الا اذا وصف الاول بما ينفي وجوب المال فيكون المال حياً ذم مقابلاً بالثاني وانه يشترط لزوم المال حصول البيئونة به اه وقوله الا اذا وصف الاول أي فقط فلو وصف بالمنافي كلاهما أو الثاني فقط أو لم يصف شيئاً منهما بما ينفي يكون المال مقابلاً بهما ولا يضر عدم وجوب شيء بالثاني لعارض بيئونة سابقة عليه لان ذلك العارض اذا زال كما اذا تزوجها قبل وقت الثاني يجب المال به أيضاً وهذا يسهل فهم هذه المسائل (قوله لكر في الزيارات الخ) ليس في عبارة القنية والحاشي المقولة عن الزيارات لفظاً رجعي في الموضعين بل في الاول فقط والمناسب ما فعله الشارح من ذكره في الموضعين ليوافق ما ذكرناه آنفاً على ما في القنية لا يكون البديل لهما بل للثاني فقط لزال الملك به كالمصرح به في عبارة النسخة وعبارة الفتح (قوله لكن يقع الخ) هذا غير مذكور في عبارة الزيارات المقولة في القنية ولا ياسبها أيضاً ما علمت نعم هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومصرح به في عبارة النسخة في هذه المسئلة فافهم قال ح

* قالت اختلعت منك فقال لها طلقك بانت وقيل رجعي ولا رواية لو قالت أترأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقها رجعيًا لكن في الزيارات أنت طالق اليوم رجعيًا وغدا أخرى رجعيًا بألف فالبديل لهما وهما بائنتان لكن يقع غدا بغير شيء إن لم يعد ملكه

يعني ان في اليوم الاول يقع طلبة باثنتي عشرة ساعة وفي غد تقع أخرى بخمسة عشرة ان عقد عليها قبل مجيء
 العدو والوقت أخرى بغير شيء اه (قوله وفي الظهيرة الخ) لم أجده فيها ونقله في البحر عن الولوالجية بلفظ
 فأمر بك بذلك فطلق نفسك متى شئت ومثله في جامع الفصولين بلفظ لتطلق وتؤد أسقطه الشارح ولا بد منه
 لقوله بعده ويقع الرجعي اذ لو لم يذكرا الصريح تفسير المأقولة اكان الواقع البائن لان النفويض بالامر بالبدل
 من الكايات ويقع به البائن وان قالت طلقت نفسها لان العبرة لنفويض الزوج لا لايقاع المرأة كما مر في
 محله فاذا أتى بعده بالصريح اعتبر كما هنا في الذخيرة أمر بك بذلك في طلبة فقه رجبية اه ولذا قال
 في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لاه كالقائل لها عدم وجود الشرط أنت طالق
 على كذا وحكمه ما ذكرنا اه ومثله في جامع الفصولين (قوله أو كذا منا) المنوط لان والارز بقبح الهمزة
 وتشديد الزاي معروف ط (قوله أو سح من البيع) أي من السلم لانه هو الذي يشترط فيه ذلك ط (قوله
 قلت ومفاده الخ) يخالف لما قدمه قبيل قوله ويسقط الخلع والمبارأة الخ من قوله خلعتك على عبدى وقت
 على قبولها ولم يجب شيء وقدمنا هناك عن المجتبى ما يؤيده لكن ذكر في البحر هناك عن البرازية اختلعت
 مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على أن الزوج يرد عليها عشرين درهما صرح ولزم الزوج عشرين دليلا
 ما ذكر في الاصل خلعت على دار على أن الزوج يرد عليها ألفا لاشقة فيه وفيه دليل على أن يجب بدل
 الخلع عليه يصح وفي صلح القدوري ادعت عليه نكاحا وصالحها على مال بذله لها لم يجز وفي بعض النسخ حار
 والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق أنها اذا خلعت على بدل يحوزا يجب البدل على الزوج أيضا
 ويكون مقابلا ببذل الخلع وكذا اذا لم يذ كر نفقة العدة في الخلع يكون تقدير النفقة العدة أما اذا خلعت على
 نفقة العدة ولم تذ كر عوضا آخر ينبغي أن لا يجب بدل الخلع على الزوج اه ما في البحر عن البرازية وهذا
 من الحسن يمكن نهر والحاصل أنه لا وجه لا يجب البدل على الزوج لان الخلع عقد معاوضة من جهتها
 فانما تملك نفسها بما تدفعه له ولذا كان الطلاق على مال بائنا حتى لو أبانها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابلها
 وحينئذ فان خالعه على مال أو على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه لها ما لا يجعل ذلك استثناء من بدل
 الخلع فان زاد عليه أو لم يكن بدل أصلا يجعل تقدير النفقة العدة الا اذا كانت النفقة مخالعا عليها أيضا فلا
 يجب الزائد والله سبحانه أعلم لكن ذكر في البرازية في موضع آخر وأقره عليه في البحر أن المختار جواز
 البدل عليه وطريقه بالحل على الاستثناء من المهران كان عليه مهر والا فهو استثناء من النفقة فان زاد عليها
 يجعل كأنه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع ثم خالغ تصحيا للخلع بقدر الامكان اه وقوله استثناء من
 النفقة أي اذا خالعهما عليها والا فهو تقديرها كما مر في جامع الفصولين لا حاجة الى هذا التطويل وتلحق
 الزيادة بأصل العقد كالمبيع (قوله اختلعت بشرط الصلح) أي بشرط أن يكتب لها صك فيه ذلك
 والصلح الكتاب الذي يكتب في المعاملات والاقار يرجعه صكوك كفلس وفلوس وصكوك كسهم وسهام
 مصباح (قوله لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لا بد من كتابة الصلح ورد الاقشة ولا بد أن يكون ذلك في الجاس
 ح والله تعالى أعلم

* (باب الظهار) *

مما سبته للخلع ان كلامهما يكون عن النشو وظاهر او قدم الخلع لانه أكل في باب التحريم اذ هو تحريم
 يقطع السكاح وهذا مع بقائه فصح (قوله هو لعة الخ) هذا أحد معانيه في اللغة لان ظاهره مفاعلة من الظاهر
 فيقال طاهرته اذا قابلت طهره لظهور حقيقة وادانها طهرته لان المعاينة تقتضي هذه المعاينة واذا نصرته لانه
 يقال قوى طهره اذا نصره وتماه في الفتح وفيه وانما عدى عن مع انه متعبد بنفسه لانه متعبد بمعنى التبعية لانه
 كان طلاقا وهو مبيد اه وفي البحر عن المصباح وانما خص بذكر الظاهر لانه من الدابة موضع الركوب
 والمرأة مركوبة وقت العشيان مركوبة الام مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الام

مطلب في ايجاب بدل الخلع
 على الزوج

وفي الظهيرة قال لصغيرة
 ان غبت عنك أربعة أشهر
 فأمر بك بسدك بعد أن
 تبرئيني من المهر فوجد
 الشرط فأمر أنه وطلعت
 نفسها لا يسقط المهر ويقع
 الرجعي * وفي البرازية
 اختلعت بمهرها على ان
 يعطيها عشرين درهما أو
 كذا منا من الارز صرح ولا
 يشترط بيان مكان الايفاء
 لان الخلع أوسع من البيع
 قلت ومفاده صحة ايجاب بدل
 الخلع عليه فليحفظ وفي
 القنية اختلعت بشرط
 الصلح أو بشرط ان يرد اليها
 أتمستها فقبل لم تحرم
 ويشترط كتابة الصلح ورد
 الاقشة في المجلس والله أعلم
 * (باب الظهار) *

هو لعة مصدر ظاهر من
 امر أنه اذا قال لها أنت على

كظهر أي

وشرعا (تشبيه المسلم) فلا

طهار لذي عذنا (زوجته)
ولو كناية أو صغيرة
أو مجنونة (أو) تشبيه
ما يعبر به عن من أعضائها
أو تشبيهه (جزء شائع
منها بحرم عليه تأييدا)
يوصف لا يمكن زواله فخرج
تشبيهه بأخت امرأته أو
بطلقة ثلاثا وكذا بمجوسية
لجواز اسلامها وقوله بحرم
صفة لشخص المتناول للذكر
والانثى فلو شبهها بفرح
أبيه أو قريبه كان مظاهرا
قاله المصنف تبعا للبحر
ورده في النهر بما في البدائع
من شرائط الظهار كون
المظاهر به من جنس النساء
حتى لو شبهها بظهر أبيه أو
أبيه لم يصح لانه اعترف
بالشرع والشرع ورد في
النساء نعم برد ما في الخاتمة
أنت على كالم والنحر
والخنزير والعيبة والتميمة
والزنا والربا والرشوة وقتل
المسلم ان نوى طلاقا أو
ظهارا صكنا نوى على الصحيح
كانت على كافي

مطلب ما بسوع فيه الاجتهاد

المستنع وهو استعاذة لطيفة فكأنه قال ركوبك للنكاح حرام على (قوله وشرعا تشبيه المسلم الخ) شمل
التشبيه الصريح والضمني كالأول كانت امرأته رجل طاهر منها زوجها فقال أنت على مثل فلانة ينوي ذلك
وكذا لو طاهر من امرأته فقال للآخرى أشركتك في طهارها أو أنت على مثل هذه نوايا فانه يكون مظاهرا ولو
بعد موتها وبعد التكفير لتضمنه أنت على كطاهر أي وشمل المعلق ولو بمشيتها والموت يوم أو شهر مثلا كما
سيأتي بحر واحترز به عن نحو أنت أي بلا تشبيه فانه باطل وان نوى كإسائي وأراد بالمسلم العاقل ولو حكما
البالغ فلا يصح طهار المجنون والصبي والمعتوه والمدهوش والمبرسم والمغمى عليه والنائم ويصح من السكران
والمكره والمخطئ والاخرس بإشارته المفهمة ولو بكناية الساطق المستينة أو بشرط الحيا وكافي البدائع نهر
ولو طاهر ثم ارتد بقي طهاره عنده لا عندهما بحر (قوله فلا طهار لذي) لانه ليس من أهل الكفارة ويصح
عند الشافعي ط (قوله زوجته) شمل الأمة ونحو جئت بمالكته والجنينة الا اذا أضافه الى سبب الملك كإسائي
والمبانة واحدة أو ثلاث قال في البحر حتى لو علق الظهار بشرط ثم بانها ثم وجد الشرط في العدة لا يصبر
مظاهرا لانه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة لان فائدتها تنقضي بعد العدد (قوله
ولو كناية) الاول ولو كفاية ليشمل المجوسية ففي البحر عن المحيط أسلم زوج المجوسية فظاهرها من قبل عرض
الاسلام عليها مع اكونه من أهل الكفارة ودخل فيه الرقعة والمدخولة وغيرها كافي النهر (قوله من
أعضائها) كالرأس والرقبة (قوله أو تشبيه جزء شائع) كنصفك ونحوه والاصوب أن يقول أو تشبيهه جزءا
شائعا بالاضافة الى ضمير الفاعل ونصب جزءا شائعا لانه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب على
الفعولية (قوله بحرم عليه) أي بعضو يحرم النظر اليه من أعضاء محرمه عليه نسبيا أو صهريه أو رضاعا كما
في البحر أو بحملها كانت على كافي فانه تشبيه بالظاهر وزيادة كإسائي لكن هذا كناية لا بدله من النية كما
سبأني وعلم أنه لا بد في المشبه به من كون الجزء يحرم النظر اليه والا فلا يصح وان كان يعبر به عن الكل
كرأس أي أو وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذي يعبر به عن الكل منها وان لم يحرم
النظر اليه كرأسك فتنبه وخرج بالحرمه عليه زوجته الاخرى وأمنه قال في الفتح ولا فرق بين كون ذلك
العضو الظاهر أو غيره مما لا يحل النظر اليه وانما يخص باسم الظهار تغليبا للظاهر لانه كان الاصل في استعمالهم
وقيد في النهاية التحريم بكونه متفقا عليه احترازا عن أم المزني بها وبنتها فلو شبهها بهم مالم يكن مظاهرا وعزاه
الى شرح الطحاوي لكن هذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون مظاهرا قليل وهو قول الامام قال القاضي
ظاهر الدين وهو الصحيح لكره رجح العمادى قول محمد نهر قال في الفتح والخلاف معنى على نفاذ حكم الحاكم
بحل نكاحها وعدمه لا على كون الحرمة مجمعا عليها أو لا بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد أولا وعدم
تسويغ الاجتهاد لوجود الاجماع أو النص الغير المحتمل للتأويل بل بالمعارضة نص آخر في نظر المجتهد وان
كانت المعارضة ثابتة في الواقع ولهذا يختلف في كون المحل يسوغ فيه الاجتهاد وفي نفاذ حكم الحاكم
مخلافه اه (قوله بوصف) الباء لسببية التحريم أو التأييد (قوله لا يمكن زواله) كالأمية والاختية ولو رضاعا
والمصاهرة (قوله لجواز اسلامها) أي وصبر ورتها كناية كافي البحر فخر متها مؤبدة بالظن الى بقاء وصف
المجوسية غير مؤبدة اذا انقطع ط (قوله ورده في النهر) في البدائع الخ أقول ومثله ما في الخاتمة التشبيه
بالرجل أي رجل كان لا يكون طهارا ونحوه في التارخانية عن التهذيب وكذا في الظهريه ثم رأيتسه أيضا
صريحاً في كافي الحاكم وهذا يعارض ما بحثه في المحيط بلفظا ينبغي أن يكون مظاهرا قال في النهر وبه اندفع
ما في البحر حيث جزم بما في المحيط ولم ينقله بحثنا (قوله نعم برد ما في الخاتمة الخ) كذا في النهر وهو مردود فان
الذي في الخاتمة خلاف هذا ونصه ولو قال لا بد أنه أنت على كالمية والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات
فيه والصحيح أنه ان لم ينوش شيئاً لا يكون ايلا وان نوى المطلق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون طهارا
اه وكذا في التارخانية والشرع بلاية معن بالاختية فعلم أن لفظة لا ساقطة من نسخة صاحب النهر وبه تأييد

كان التشبيه بالام تشبيه
بظهورها وزيادة ذكره
القهستاني معزيا للمحيط
(وصح اضافته الى ملك
أوسيه) كان نكحتك
فكذا حتى لو قال ان
تزوجتك فأنت على كظاهر
أي مائة مرة فعليه لكل
مرة كفارة تاتر خائبة
(وظهارها منه لغو) فلا
حرمه عليها ولا كفارة به
يفتق جوهره ورجان
الشهوة ايجاب كفارة عين
(وذا) أي الظاهر (كانت
على كظاهر أي) أو أمك
وكذا لو حذف على كافي
النهر (أو رأسك) كظاهر
أي (ونحوه) كالرقبة مما
يعبر به عن الكل (أو
فصلك) ونحوه من الجزء
الشائع (كظاهر أي أو
كبطنها أو كفضها أو
كفرجها أو كظهر أختي
أو عتي أو فرج أي أو فرج
بنتي) كذا في نسخ الشرح
ولا يخفى ما فيه من التكرار
والذي في نسخ المتن أو فرج
أي بالبهاء أو قريبي وقد
علمت رده (يصير به مظاهرا)
بلانية لأنه صريح فيحرم
وطؤها عليه ودواعيه
للمنع عن التماس الشامل
للكل وكذا يحرم عليها
تحسينه

ما في البدائع وغيرها فافهم (قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بعوض يحرم النفاذ
اليه من يحرمه (قوله معزيا للمحيط) الذي رأيت في القهستاني عزوه للنظام بدون ذكر التصحيح وانما هو
مذكور في الخاتمة ولكن لعكس ما قال كما علمت (قوله كان نكحتك) أي تزوجتك وهذا مثال لسبب الملك
ومثال الملك كان صرت زوجة لي (قوله فكذا) أي فأنت على كظاهر أي بولوزاد وأنت طالق ثم تزوجها بعد
ما وقع الطلاق المعاقب بقبح الظهار الا اذا قدم فقال فأنت طالق وأنت على كظاهر أي لانها بانث بنزول
الطلاق أولا لكونه قبل النحول بناء على الترتيب في النزول عندهم خلافا لهما كما في الدر المنثور آخرا لباب
وقدمناه في التعليق وفي أول باب الابل (قوله مائة مرة) يحتمل ان يكون حاله من مقول القول أي قال ذلك
الكلام مكر وله مائة مرة والاقرب المتبادر انه حال من جله جواب الشرط فهو من تمة مقول القول وتكرر
الظهار والكفارة على الاول ظاهر وكذا على الثاني بمنزلة ما لو قال أنت طالق مرارا أو ألوفا حيث تطلق
ثلاثا كما مر قبيل باب طلاق غير المنحول به بخلاف ما لو قال أنت على حرام ألف مرة وهي مدخول بها حيث
تقع واحدة فقط وقدمنا هناك وكذا في آخر الابل الفرق بينهما بأن هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر
العدد المذكور والحرام اذا كرر مرارا لا يقع به الا واحدة لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح يلحق مثله
والظهار يلحق الظاهر أيضا كما سيأتي متناهاهم (قوله وظهارها منه لغو) أي اذا قالت أنت على كظاهر أي
أو أنا عليك كظاهر أمك فهو لغو لان التحريم ليس اليها ط (قوله فلا حرمه الخ) بيان لكونه لغو أي فلا
حرمه عليها اذا مكنته من نفسها ولا كفارة طهار ولا عين ط (قوله به يفتق) مقابله ما في شرح الوهبانية
للشرنبلاني عن الحسن بن زياد من صحبة طهارها وعليها كفارة الظهار وروى عن أبي يوسف اه ط (قوله
ايجاب كفارة عين) فتجب بالحنث وقيل كفارة طهار فان كان تعليقا فتجب متى تزوجت به وان كانت في نسكاحه
تجب للحال ما لم يطلقها لانه لا يعمل لها العزم على منعه من الجماع بغير عن ابن وهبان (قوله كانت على) قال في
البحر رومني وعندى ومعنى كعلي (قوله على ما في النهر) أي بحثا عن الفلما يبحث في البحر من أنه ينبغي أن
لا يكون مظاهرا وقال الخليل الرملي لا يكون ظهارا ما لم ينو به الظهار لان حذف الغارف عند العلم به جائز واذا
نواه صحت تأمل اه وعليه فهو كناية طهار تتوقف على النية لاحتمال كظاهر أي على غيري (قوله ونحوه
الخ) قال في البحر كل ما صح اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به بفرج البس والرجل أي ونحوهما (قوله
كظاهر أي الخ) أي من كل عضو لا يعمل النظر اليه من محرمة تأييدا كما مر بفرج ما يعمل النظر اليه كاليد
والرجل والجنب فلا يكون ظهارا وفي الخاتمة أنت على كربة أي في القياس يكون مظاهرا ولو قال فخذك
كفخذ أي لا يكون مظاهرا وكذا رأسك كراس أي اه أي لفقد الشرط في الثانية من جهة المشبه وفي
الثالثة من جهة المشبه به (قوله ولا يخفى ما فيه من التكرار) وذلك في فرج الام فانه ذكر مرتين وأجاب ط
بان المراد بقوله أو فرج أي أو فرج بنتي انه ذكر مرتين بينهما (قوله والذي في نسخ المتن) أي المجردين
الشرح (قوله يصير به مظاهرا بلانية) أي لا يكون الاظهار او لوني به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يتم
من الاتيان به كذا في الهداية وهو يقتضي أن الظهار كان طلاقا في الاسلام حتى يوصف بالنسخ مع أنه قال
أولانه كان طلاقا في الجاهلية وهو يقتضي أن جعله ظهارا ليس ناسخا بغير والجواب أنه كان طلاقا
فيهما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ما أراك الا قد حوت عليه فتزلت آية قد سمع (قوله لانه صريح) ظاهر
كلامهم أن الصريح ما كان فيه ذكر العضود ومتى وسيد كالمصنف ألفاظ الكناية قال ط فيصح ظهار
الهازل ولا وجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا بينونة وان طالت المدة هندية (قوله ودواعيه) من القبلة
والمس والنظر الى فرجها بشهوة أما المس بغير شهوة فخارج بالاجماع نهر (قوله للمنع عن التماس الخ)
أي في قوله تعالى من قبل أن يتماسا فانه شامل للوطء ودواعيه ولا موجب فيه للعمل على المجاز وهو الوطء
لا مكان الحقيقة فيحرم الكل بالنص كافي الفتح فانت ونحو ج المس بغير شهوة بالاجماع غير موجب للعمل

حكم الظهار وكذا اللعان (فان وطئ قبله) تاب (واستغفر وكفر للظهار فقط) وقيل عليه أخرى للوطء (ولا يعود) لو طئها ثانيا (قبلها) قبل الكفارة (وعوده) المذكور في الآية (عزمه) عزمه مؤكداً ولو عزم ثم بدله أن لا يطأها لا كفارة عليه (على) استباحة (وطئها) أي يرجعون عما قالوا فيردون الوطء قال الفراء العود الرجوع واللام بمعنى عن (ولام) امرأة أن تطأ به بالوطء لتعلق حقه به (وعليها أن تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي الزامه) بالتكفير دفعا للضرورة بحبس أو ضرب إلى أن يكفر أو يطلق فان قال كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو قبله بوقت سقط بحضيه وتعليقه بمشقة الله تبطله بخلاف مشقة فلان (وان نوى ٣ مطلب بلاغات محمّده الله مسندة

(قوله لانه على الفهم يوجب حمة المصاهرة مطلقاً تأمل) فيه ان ثبوت حمة المصاهرة بهذا التقبيل لا تقتضي حرمة على المظاهر بدون شهوة كما بينهما من الفرق فان حرمة المصاهرة فيها شبه المعاملات من حيث ان للقاضي التفريق بين

على المجازة لما في البحر (قوله ولا يحرم النظر) أي إلى ظهرها وبطنها ولا إلى الشعر والصدر بحر أي ولو بشهوة بخلاف النظر إلى الفرج بشهوة كما مر (قوله للشفقة) أفاد أن التقبيل لا يحرم الا اذا كان عن شهوة وينبغي تعييده بأن لا يكون على الفهم ٣ لانه على الفهم يوجب حرمة المصاهرة مطلقاً تأمل (قوله حتى يكفر) غاية لقوله فيحرم وهذا اذا لم يكن مؤقتاً ولو مؤقتاً سقط بعض الوقت كما يأتي (قوله وان عادت اليه الخ) قال في النهر أفاد بالغاية أي بقوله حتى يكفر أنه لو طلقها ثلاثاً ثم عادت اليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة ما شراها وانفسخ العقد أو كانت حرة فلهقت مرتدة بداء الحرب وسييت ثم اشترها لا تحل له ما لم يكفر (قوله وكذا اللعان) أي تبقى حرمة مؤبدة ولو عادت اليه بعد زوج آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه أو يخرجها أو أحدهما عن أهلية اللعان كما سيأتي تقريره ولا يخفى أن كونها أمة أو مرتدة مخرج لها عن أهلية اللعان فلا يصح تصوير المسئلة فيما أضافهم (قوله تاب واستغفر) قال في البحر الاستغفار منقول في المواطن من قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي حمة الوطء قبل الكفارة اهـ وأفاد أنه لم يثبت به حديث كما في الفتح لكن نقل لوق أفندي عن العلامة فاسم أنه ذكره محمّد في الأصل فقال باب الظهار بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً ظهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأسره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر ٣ وبلاغات محمّد مسندة وقد أسنده في كتاب الصوم (قوله وقيل عليه أخرى للوطء) ظاهره أن القائل به من أهل المذهب وليس كذلك لما في الفتح فلا تجب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وقبيصة وسعيد بن جبيرة والزهرى وقتادة ولا ثلاث كفارات كما هو عن الحسن البصري والخبي (قوله ولا يعود الخ) فان عادت تاب واستغفر أيضاً للقيام الحرمة قبل التكفير (قوله عزم مؤكداً) أي مستمراً بدليل ما بعده ط (قوله لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكداً لانها وجبت عليه بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لانها بعد سقوطها لا تعود الا بسبب جديد بحر عن البدائع لكن فيه في الباب الآتي ولو عزم ثم أبانها سقطت اهـ ويمكن الجواب بأنه عبر به عن عدم الوجوب مسامحة (قوله على استباحة وطئها) قدر استباحة لقوله في البحر ومرااد المشايخ من قوله سم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطء لانهم قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا ورفعه وهو انما يكون باستباحتها بعد تحررها لكونه ضد الحرمة لانفس وطئها (قوله أي يرجعون الخ) تفسير لقوله يعودون والمناسب التعبير بأوال العاطفة بدل أي التفسيرية لان تفسير العود بالعزم على استباحة الوطء مبني على أن الآية على تقدير مضاف أي يعودون لصد أو لنقض ما قالوا كما مر وهذا نفس برآخربني على ما نقله عن الفراء تأمل (قوله وعلى القاضي الزامه) اعترض بأنه لا فائدة للاجبار على التكفير الا لو طء الوطء لا يقضى به عليه الا مرة واحدة في العمر كما مر في القسم ولهـ هذا لو صار عنياباً بعد ما وطئها مرة لا يؤجل قال الحوى وفرض المسئلة فيما اذا لم يطأها قبل الظهار أبداً بعيد وقد يقال فائدة الاجبار على التكفير رفع المعصية اهـ أي ان الظهار معصية حاملة له على الامتناع من حقه الواجب عليه ديانة فيأمره برفعها التحلل كما يأمر المولى من امرأته بقر بانها في المدة أو يطرق بينهما فان لم يقر بها بان منسدة لدفع الضرر عنها (قوله بحبس أو ضرب) أي يحبس أو لا فان أبي ضربه كما في البحر (قوله ولو قبله بوقت الخ) فلو أراد قتر بانها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة بحر والظاهر أن الوقت اذا كان أربعة أشهر فكثرانه لا يكون ايلاء لعدم ركنه وهو الخلف أو التعليق بمشقة ط وهو ظاهر وفي الزيلعي في غير هذا محل وقول من قال ان الظهار عين فاسد لان الظهار منكر من القول وزور وعص واليمين تصرف مشروع مباح اهـ ثم رأيت في كافي الحاكم ولا يدخل على المظاهر ايلاء وان لم يجامعها أربعة أشهر اهـ (قوله بخلاف مشقة فلان) فانها لا تبطل بل ان شاء فلان في المجلس كان ظهاراً كافي النهر ح (قوله وان نوى الخ) بيان لكليات الظهار وأشار إلى أن

صريحه لا بد فيه من ذكر العضو بحر (قوله لانه كتابه) أي من كتابات الظهار والطلاق قال في البحر وإذا
نوى به الطلاق كان بائنا كلف الحرام وان نوى الايلاء فهو ايلاء عند أبي يوسف وظهار عند محمد والصحيح
أنه ظهار عند الكل لانه تحريم مؤكد بالتشبيه اهـ ونظر فيه في الفتح بأنه انما يقبح في أنت على حرام
كأى والكلام في مجرد أنت كأى اهـ أي بدون المظهار قلت وقد يجب بأن الحرمة مرادة وان
لم تذكر صريحاً هذا وقال الخير الرمي وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون ظهاراً وينبغي أن لا يصدق
قضاء في ارادة البر اذا كان في حال المشاحة وذ كر الطلاق اهـ (قوله أو حذف الكاف) بأن قال أنت أى
ومن بعض الظن جعله من باب زيد أسد در منتنى عن القهستاني قلت ويدل عليه ما ذكره عن الفتح من
أنه لا بد من التصريح بالأداة (قوله لغا) لانه مجمل في حق التشبيه فلم يتبين مراد بخصوص لا يحكم بشئ
فتح (قوله ويكره الخ) جزم بالكرهاته تبع البحر والنهر والذي في الفتح وفي أنت أى لا يكون مظاهراً وينبغي
أن يكون مكره وهاف قد صرحوا بأن قوله لزوجه بأخيه مكره وفيه حديث رواه أبو داود عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لأمراة يا أخيه فذكره ذلك ونهى عنه ومعه معنى النهى قر به من لفظ
التشبيه ولو لا هذا الحديث لا يمكن أن يقال هو ظهار لان التشبيه في أنت أى أقوى منه مع ذكر الاداة وللفظ
يا أخيه استعارة بلاشك وهى مبنية على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه ليس ظهاراً حيث لم يبين فيه حكماً
سوى الكراهة والنهى فعلم أنه لا بد في كونه ظهاراً من التصريح بأداة التشبيه شرعاً ومثله أن يقول لها
يا بنتى أو يا أختى ونحوه اهـ (قوله من ظهار) لانه شبهها في الحرمة بأمه وهو اد اشبهها بظهارها يكون
مظاهراً فكلمها أولى نهر (قوله أو طلاق) لان هذا اللفظ من الكتابات وبها يقع الطلاق بالنية أو دلالة
الحال على مامر وقوله كأى تأكيد للحرمة ولم أر ما لوقامت دلالة على ارادة الطلاق بأن سألتها اياه وقال
نويت الظهار نهر قلت ينبغي أن لا يصدق لان دلالة الحال قرينة ظاهرة تقدم على النية في باب الكتابات
فلا يصدق في نية الادنى لان فيه تخفيفاً عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسئلة ما اذا نوى الايلاء أو مجرد
التحريم وفي التاتر خاتمة عن المحيط وان نوى التحريم لا غير محت نيتيه وفيها عن الخاتمة ان نوى الطلاق أو
الظهار أو الايلاء فهو على ما نوى قال الخبير الرمي واذا قلنا ببعثة نية التحريم يكون ايلاء عند أبي يوسف
وظهار عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهاراً على قول الكل لانه تحريم مؤكد بالتشبيه وانما ذكرنا
ذلك لكثرة وقوعه في ديارنا اهـ قلت وفي كافي الحاكم وان أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اهـ
(قوله ثبت الادنى) لعدم ان التملك النكاح وان طال ط (قوله في الاصح) لانه تحريم مؤكد بالتشبيه
كلمه قال في الخاتمة وفي رواية عن أبي حنيفة يكون ايلاء والصحيح الاول (قوله لانه صريح) لان فيه
التصريح بالظهار فكان مظاهراً سواء نوى الطلاق أو الايلاء ولم تكن له نية بحر وعندهما اذا نوى
الطلاق أو الايلاء فعلى ما نوى وعن أبي يوسف اذا أراد به الطلاق لم يصدق في ابطال الظهار وكذا
اذا أراد به اليمين فيكون مولياً ومظاهراً تاتر خاتمة (قوله من أمته) أى لا يصح ظهاره منها ابتداءً أما بقاءه
فيصح لما مر أنه لو ظهار من زوجته الامة ثم اشتراها بقي الظهار لان حرمة الظهار اذا صادفت المحل لا تزول
الا بالكفارة كفى النهر (قوله ثم أجازت) أى أجازت النكاح وانما يبطال الظهار لانه صادق في التشبيه قبل
الاجازة ولا يتوقف بالارادة ظهاره على الاجازة ونحوه في البحر (قوله كالايلاء) فانه لو آلى منهن كان مولياً
منهن ولزمه كفارة واحدة والطرق عندنا ان الكفارة في الظهار لرفع الحرمة وهى متعددة بتعدد دهن وفي
الايلاء لملك حرمة الاسم الكريم وهو ليس بتعدد فأداه في البحر وغيره (قوله فان يجلس صدق قضاء الخ)
أقول الذي في فتح القدير لو كرر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو يجالس تنكر الكفارة
بتعدد الا ان نوى بما بعد الاول تأكيداً فيصدق قضاء فيه مالا كما قيل في المجلس لا يجالس اهـ ومثله في
الشرع بلالية عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجالس والمعتد الاول اهـ وبه

بأنت على مثل أى) و
كأى وكذا لو حذف على
خاتمة (براً وظهاراً أو طلاقاً
صحت نيتيه) ووقع ما نواه
لانه كتابه (والا) ينوشياً
أو حذف الكاف (لغا)
وتعين الادنى أى البر يعنى
الكرامة ويكره قوله أنت
أى ويا بنتى ويا أختى
وعنه (وبأنت على حرام
كأى صح ما نواه من ظهار أو
طلاق) وتنع ارادة الكرامة
لزيادة لفظ التحريم وان لم
ينو ثبت الادنى وهو الظهار
في الاصح (وبأنت على)
حرام (كظهور أى ثبت
الظهار لا غير) لانه صريح
(ولا ظهار) صحيح (من
أمنه ولا من نكحها
بلا أمرها ثم ظاهرها ثم
أجازت) لعدم الزوجية
(أنت على كظهور أى ظهار
منهن) اجاعاً (وكفر لكل)
وقال مالك وأحمد بكفيه
كفارة واحدة كالايلاء
(ظاهر من أمر أنه مرأوا في
يجلس أو يجالس فعليه لكل
ظهار كفارة فان عني
التكرار) والتأكيد (فان
يجلس صدق قضاء) (والالا)
على المعتد

وكذا لوعلقه بنكاحها كإس
عن التارخانية* (فروع)*
أنت على كظهر أي كل يوم
اتخذ ولو أتى بني نجد دوله
قربانها ليلا ولو قال كظهر
أي اليوم وكما جاء يوم
فكما جاء يوم صار مظاهرا
ظهارا آخر مع بقاء الأول
ومتى علق بشرط متكرر
تكرر ولو قال كظهر أي
رمضان كله ورجب كله
اتخذ استخسانا ويصح
تكفيره في رجب لاني
شعبان تكن ظاهرا واستثنى
يوم الجمعة مثلا ان كفر في
يوم الاستثناء لم يحز ولا جاز
تارخانية و بحر

(باب الكفارة)

اختلف في سببها والجهود
أنه الظهار والعود (هي)
لغة من كفر الله عنه الذنب
محا وشرعا (تحرير)

مطلب الاستحالة في جعل
المعصية سببا للعبادة

تعلم أنه اشتبه الامر على المصنف والشارح ثم رأيت ط نبه على ذلك (قوله وكذا) أي يتكرر الظهار
والكفارة لوعلقه بنكاحها بعيد التكرار كما رأى في قوله لو قال ان تزوجتك فأنت على كظهر أي مائة
مرة وكذا لوعلقه بشرط منكروا كياتي قريبا (قوله اتحد) أي كان ظهارا واحدا بحر فيعطى بكفارة واحدة
هندية وليس له أن يقرب بها ليلا ط أي قبل الكفارة لانه ظهار مؤبد (قوله تجدد) أي الظهار كل يوم
فاذا مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر وله أن يقرب بها ليلا بحر لان الظرف
فيه معنى الشرط ط واذا عزم على وطئها نهارا لزمه كفارة ذلك اليوم دون ما مضى لبطالانه كما هو ظاهر
(قوله فكما جاء يوم صار الخ) في العبارة سقط توضحه ما في البحر أنت على كظهر أي اليوم وكما جاء يوم كان
مظاهرا منها اليوم واذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقرب بها في الليل فاذا جاء عند كان مظاهرا ظهارا آخر
دائما غير مؤقت وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهرا ظهارا آخر مع بقاء الأول ط ومقتضاه ان يكفر لليوم
الأول اذا عزم فيه ثم بعده اذا عزم يكفر عن كل واحد من الايام السابقة على يوم عزمه لبقاء ظهار كل يوم مع
تجدد ما يأتي بعده لان كلما تكرار الافعال بخلاف كل لانهم العموم الافراد أي الايام في مثل قوله كل يوم
في المسئلة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما دخلت الدار فأنت على كظهر أي في تكرار بتكرار
الدخول كفي البحر (قوله ويصح تكفيره في رجب) وكذا في رمضان فيما يظهر بل أولى (قوله لاني شعبان)
لانه وطأها فيه بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطء الممنوع شرعا عند العزم
عليه فلا تجب قبله والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كونه وطئها في رجب أولا لانه بالوطء قبل التكفير لا يلزمه
الا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير عند العزم على الوطء ولزم التكفير بالظهار السابق لا بالوطء فلا
يصح التكفير في غير مدته سواء وطئها قبله أولا فافهم والله سبحانه أعلم

(باب الكفارة)

(قوله اختلف في سببها) أي سبب وجوبها أما سبب مشروعيته فافها وسبب لوجوب التوبة وهو واسلامه
وعهده مع الله تعالى أن لا يعصيه واذا عصاه تاب لانها من تمام التوبة لانها شرعت للتكفير بحر (قوله
والجهود أنه الظهار والعود) أي هو مركب منها وقيل الظهار فقط والعود شرط لان سببها ما تضاف اليه
وقيل عكسه وقيل العزم على ابادة الوطء وهو قول كثير من مشايخنا وتمام الكلام عليه في الفتح أول الباب
السابق وفي البحر ما يؤيد أنه الظهار حيث قال وفي الطريقة المعينة للاستحالة في جعل المعصية سببا للعبادة
التي حكمها أن تكفر المعصية وتذهب السببة خصوصا اذا صار معنى الزجر فيها مقصودا وانما المحال أن تجعل
سببا للعبادة الموصلة الى الجنة ط وفيه أيضا أنه لا ثمره لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان للمادة
الاشتقاق لا المشتق منه لانه المصدر لا الفعل (قوله محاه) كذا في المصباح والانسب ستره في البحر عن المحيط
أنها مبنية عن الستر لغة لانها مأخوذة من الكفر وهو التعطية والستر ط ومنه سمي الزراع كافر وظهر
هذا أن المعصية لا تمنح من الصيغة بل تستر ولا يؤخذ منهم ما مع بقائها محابا وهو أحد قولين وأن الذنب يسقط
بها بدون توبة واليه يشير ما مر عن الطريقة المعينة لكن يخالفه ما مر عن البحر من أنها من تمام التوبة
وهو الظاهر *(تنبيه)* ركن الكفارة الفعل المنصوص من اعتاق وصيام واطعام ويشترط لوجوبها
القدرة عليها ولصحتها النية المقارنة للفعل لا المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة لكن الذي مصرف لها أيضا
دون الحربي وفيه كلام سياتي وصفها أنها عقوبة وجوبها عبادة أداء وحكمها سقوط الواجب عن النية
وحصول الثواب المقترضى لتكفير الخطايا وهي واجبة على التراخي على الصحيح فلا يأنم بالتأخير عن أول
أوقات الامكان ويكون مؤديا لا فاضبا ويتضيق من آخر عمره فيأنم بونه قبل أدائها ولا تؤخذ من تركه بلا
ومسبة من الثلث ولو تبرع الورثة بها جاز الا في الاعتاق والصوم ونحوه في البحر قلت لكن مر أنه يجب على
التكفير بالظهار ومقتضاه الاتم بالتأخير أيضا حيث كانت من تمام التوبة فيجب تعجيلها فتأمل (قوله تحرير)

وقبة) لابد أن تكون الرقبة غير المظاهر منها في الظهيرة والتارخانية أمة تحت رجل ظاهر منها ثم اشتراها وأعتقها عن طهاره قبل لم يجز عندهما خلاه لابي يوسف بحر وفيه من التارخانية ولا بد أن يكون المعتق صحيحا والافان مات من مرضه وهو لا يخرج من الثلث لا يجوز وان أجاز الورثة ولو برى جاز (قوله قبل الوطء) ليس قيد الصحة بل للوجوب ونفي الحرمة وفي معنى الوطء دواعيه (قوله بنية الكفارة) أي نية مقارنة لا عتاقه أو لشراء القريب كياناً (قوله فلو ورث أباه) تفريع على قوله أي اعتاقها فإنه يغتد أنه لا بد من صنعته والارث جبري وصورة ارث الأب أن يملكه ذورحم من الابن تحالته ثم يموت عنه فلو نوى الكفارة حين موتها لم يجزه بخلاف ما لو نواها عند شرائه أباه كياناً (قوله ولو صغير الخ) تعميم للرقبة لان الرقبة كافي الهداية عبارة عن الذات أي الشيء المرفوق المملوك من كل وجه اه فشمّل جميع ما ذكر وقوله من كل وجه متعلق بالرفوق لان السكال في الرفق شرط دون الملك ولذا جاز المكاتب الذي لم يؤد شيئا لا المدبر عناية وخروج الجنين وان ولدته لاقل من ستة أشهر لانه وقبة من وجه جزء من الام من وجه حتى يعتق باعتاقها كافي البحر عن المحيط ودخل الكبير ولو شيخا فانيسا والمرى الذي يرجي برؤه والمغصوب اذا وصل اليه بحر لكن في الهندية عن غاية السروجي ولا يجزئ الهرم العاجز (قوله أو مباح الدم) عزاه في البحر إلى جامع الجوامع وذ كر قبله عن محمد أنه اذا قضى بدمه ثم أعتقه من طهاره ثم عفى عنه لم يجز ومثله في الفتح وظاهر الاول الجواز وان لم يعف عنه ولو ارجع فانهم (قوله أو مرهونا) في البحر عن البدائع وكذا لو أعتق عبدا مرهونا فسمى العبد في الدين فإنه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى لان السعاية ليست تبدل عن الرق (قوله أو مديونا) أي وان اختار الغرماء استبعاده لان استغراق الدين برقبته واستبعاده لا يخل بالرق والمالك فان السعاية لم توجب الانحراج عن الحرية فوقع تحرير من كل وجه بغير بدل عليه بحر عن المحيط (قوله أو مرتدة) أي بلا خلاف لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتد الخ) خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتد فإنه قال ويدخل في الكافرة المرتد والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لانها لا تقتل وظاهره أن العلة في المرتد أنه يقتل وفي النهر وفي المرتد خلاف وبالجواز قال الكرخي كلاً وأعتق حلال الدم ومن منع قال انه بالرودة صار حرييا وصرف الكفارة اليه لا يجوز اه أي لان اعتاقه في حكم صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعايل أن اعتاق الحربي لا يجزئ اتفاقا ولذا أطلق في الفتح عدم الاجزاء لكن في البحر عن التارخانية لو أعتق عبدا حرييا في دار الحرب ان لم يخل سبيله لا يجوز وان خلى سبيله ففيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان صح به يسمع والا) كذا في الهداية وبه حصل التوفيق بين ظاهر الرواية أنه يجوز ورواية النوادر أنه لا يجوز بحمل الثانية على الذي ولد أصم وهو الاخرس فتح (قوله أو خصبا إلى قوله أو قرناء) لانهم وان فات فيهم جنس المنفعة لكنها غير مقصودة في الرقيق اذا المقصود فيه الاستخدام ذكر أو أنثى حتى قالوا ان وطء الأمة من باب الاستخدام فاذا لم يمكن وطؤها كان استخدامها قاصرا لا متعدما وحتى (قوله أو مقطوع الاذنين) أي اذا كان السمع باقيا بحر لان الفات في هذه المسائل الزينة وهي غير مقصودة في الرقيق أما اذا عجز عن الاكل فإنه يؤدي الى هلاكه ومنفعة الاكل فيه مقصودة فكان هالكها حكما كالمرضى الذي لا يرجي برؤه وحتى (قوله أو كاتباً) لان الرق فيه كمال وان كان الملك ناقصا فيه وجوز الاعتاق عنها يعتمد كمال الرق لا كمال الملك أما لو أدى شيئا فلا يجوز عنها كياناً بحر (قوله لا الوارث) أي لو أعتقه الوارث عن كفارته لا يجوز عنها لان المكاتب لا ينتقل الى ملك الوارث بعد موت سيده لبقاء الكتابة بعد موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سيده وانما جاز اعتاق الوارث له لتضمنه الابراء عن بدل الكتابة المقضى للاعتاق بحر (قوله شراء قرييه) أي قريب العبد وهو كل ذي رحم محرم منسه والمراد بالشراء تملكه بصنعه فيدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية الكفارة) الباء بمعنى مع فلواتأخرت النية عن الشراء ونحوه

وقبة) قبل الوطء أي اعتاقها بنية الكفارة فلو ورث أباه نأوى الكفارة لم يجز (ولو صغيراً) رضيعاً (أو كادراً) أو مباح الدم أو مرهوناً أو مديوناً أو أبقا عمت حياته أو مرتدة وفي المرتد وحري خلى سبيله خلاف (أو أصم) ان صح به يسمع والا لا (أو خصبا أو مجبوباً) أو رتقاء أو قرناء (أو مقطوع الاذنين) أو ذاهب الحاجبين وشعر طيبة ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين ان قدر على الاكل والا لا (أو أعور) أو أمش (أو مقطوع إحدى يديه أو إحدى رجله) من خلاف أو مكاتباً لم يؤد شيئا وأعتقه موله لا الوارث (وكذا) يقع عنها (شراء قرييه بنية الكفارة) لانه يصنعه

لم يجز كالم قال في البحر وما في الخيانة من باب عتق القريب لو وكل رجلا بان يشتري أباه فبعثته بعد شهر
عن ظهاره فاشترى الوكيل بعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهار الآخر اه فبني على الغاء قوله بعد شهر لخالفته
المشروع وهو عتق المحرم عند الشراء اه (قوله بخلاف الارث) أي لو فوى اعتاقه عنها عند موت مورثه
لم يجزه لان الارث جبري كالم (قوله ثم باقيه) أي قبل المسيس بحر (قوله استحسنانا) وفي القياس لا يصح
لانه بعتق النصف تمكن النقصان في الباقي فصار كالأعتق نصيبه من العبد المشترك فضمن نصيب شريكه
وجه الاستحسان أن هذا النقصان من آثار العتق الاول بسبب الكفار في ملكه ومثله غير مانع كمن أضحج
شاة للتضحية وأصاب السكين عينها فذهبت بخلاف العبد المشترك كإتاني بيانه وهذا عنده أماعندهما
فالعتق لا يجزى أفلو أعتق نصف عبده ولم يعتق الباقي جاز عندهما لانه يعتق كله منح (قوله لا يجزى فائت
جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنطق والباطش والسعي والعقل فهستاني والمراد قوت منفعة
بتمامها ط أي منفعة مقصودة من العبد فلا يرد قوت منفعة النسل في الخصى ونحوه كالم (قوله ومريض
لا يرجى برؤه) لانه ميت حكما بحر وينبغي تقييده بما إذا مان من مرضه ذلك تأمل (قوله وساقط
الاستنان) لانه لا يقدر على المضغ بحر عن الولوالجية لسن فيه أن ذلك لا يفتوت جنس المنفعة بالكلية
وأما بقصها وقد مر أنه يجوز عتق الشيخ الغافى والطفلس تأمل وعبرة الفتح لا ساقط الاستنان العاجز عن
الكل وظاهره أنه يجزى عنه بالكلية وعليه فلا اشكال (قوله والمقطوع يده) مثله أشل اليدين أو
الرجلين والمفلوج اليابس الشق والمتعد والاصم الذي لا يسمع شيئا على المختار كإتاني الولوالجية بحر (قوله أو
أه اماه) يعنى إيهام اليدين فلو قال أو إيهامهما لكان أولى لخروج إيهامى الرجاءين إذا لم يمنع قطعهما
كإتاني السراج شربلا لينة (قوله أو ثلاث أصابع) لان ثلاث أصابع كإتاني حركم الكل فتح (قوله من جانب)
بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كالم لانه يمكنه المشى بمسالك العصا بالسبب السلامة والمشى على
الرجل الأخرى (قوله ومعتوه ومغلوب) عبارة البحر عن الكافى وكذا المتهو المغلوب بدون واو وهى كذلك
في بعض النسخ وفي بعضها ومطلوج (قوله ولا يجزى مذبذب وأم ولد) لاستحقاقهما الحرية بجهة فكان
الرق فيهما ناقصا والاعتاق عن الكفارة يعتمد كإتاني الرق كإتاني بيع فلذا لا يجوز بيعهما بحر (قوله ومكاتب
أدى بعض بدله) لانه تحرير بعوض (قوله جاز) لانه بالتجزير بطل عقد الكتابة (قوله وهى) أى مسئلة
تجزير نفسه (قوله لم تكن النقصان) لان نصيب صاحبه قد انتقص على ملكه لتعذرا ستدامة الرق فيه ثم
يتحول اليه بالصمان لو موسر اعند الامام أمالو موسر اوسى العبد في بقية قيمته حتى عتق كله فلا يجزئه
اتفاقا لانه عتق بعوض وعندهما يجزئه لو موسر لانه عتق كله باعتاق البعض بناء على تجزئ الاعتاق عنده
لا عندهما (قوله لا امر به قبل التماس) فالشرط للعل مطلقا اعتاق كل الرقة قبل التماس ولم يوجد
فتقرر الاثم بذلك الوطء ثم لم يمكن اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى يكفى معه عتق النصف الباقي لأن
المجموع حينئذ ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه بعده فليس هو الشرط فتبقى الحرمة بعد المجموع كما
كانت الى أن يوجد الشرط وهو عتق كل الرقة أى قبل التماس الثانى ليجل هو وما بعده ونظامه في الفتح ثم
هذا عنده أماعندهما فاعتاق النصف قبل الوطء اعتاق للكل كالم (قوله فان لم يجد) أى وقت الاداء لا وقت
الوجوب بحر وسبأنى في الفروع (قوله وان احتاجه لخدمته) مبالغة على المفهوم فكأنه قال أمان
وجدت عين عتقه وان احتاجه لخدمته (قوله أو لقضاء دينه الخ) قال في الجرو في البدائع لو كان في ملكه
رقة صالحة للتكفير يجب عليه تحريرها سواء كان عليه دين أو لم يكن لانه واجد حقيقة اه وحاصله أن
الدين لا يمنع تحرير الرقة الموجودة ويمنع وجوب شرائها بمال على أحد القولين اه (قوله يعنى العبد) أى
ان الظهير في قوله يكون زمانا راجع للعبد وهذا التأويل لصاحب البحر وتبعه في النهر والمخروا شربلا لينة
(قوله ويحتمل الخ) هذا هو المتبادر فان كونه للخدمة ينأى كونه زمانا (قوله ولكنه يحتاج الى نقل) أى

بخلاف الارث) واعتاق
نصف عبده ثم باقيه) عنها
استحسنانا بخلاف المشترك
كإتاني (لا يجزى) فائت
جنس المنفعة) لانه هالك
حكما (كلاعى والمجنون)
الذى (لا يعقل) فن يفتق
يجوز في حال افاقته ومريض
لا يرجى برؤه وساقط الاستنان
(والمقطوع يده أو إيهامه)
أو ثلاث أصابع من كل يد
(أو رجلاه أو يدور رجل
من جانب) ومعتوه ومغلوب
كافى (ولا يجزى) مذبذب
وأم ولد ومكاتب أدى بعض
بدله) ولم يجز نفسه فان عجز
فجروه جاز وهى حيلة الجواز
بعد أدائه شيئا (واعتاق
نصف عبدا) مشترك (ثم باقيه
بعد ضمائه) لم تكن النقصان
(ونصف عبده عن تكفيره
ثم باقيه بعد وطفه من ظاهر
منها) لا امر به قبل التماس
(فان لم يجد) المظاهر
(ما يعتق) وان احتاجه
لخدمته أو لقضاء دينه لانه
واجد حقيقة بدائع فخافى
الجوهرة عبد للخدمة لم
يجز الصوم الا ان يكون
زمنيا انتهى يعنى العبد
ليتوافق كلامهم ويحتمل
رجوعه للمولى ولكنه يحتاج
الى نقل

لان ما في الجوهره محتمل وعارضه ما في التاخرانية من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها اه
وكذا قول البدائع المتقدم لانه واجد حقيقة أى فان النص دل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا
واجد فان قلت المحتاج اليه كالعدم ولذا جاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن اجزاء التيمم
مرتبة في النص على عدم وجدان الماء قلت ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء مأثور بامساكه لعطشه
واسعه عمله محظور وعليه بخلاف الخادم ونقل ط عن السيد الجوى ولو قيل يجوز الصوم اذا كان المولى
زمن لا يجرد من يخدمه اذا اعتقه كان له وجه وجبه قلت وهو ظاهر اذا لزم من الاعتاق تحصيل مال يطاق كما
اذا كان يكتسبه وينفق عليه ونحو ذلك فاجاب باعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشريعة فلا يحتاج
الى نقل بخصوصه كالايتنى (قوله ولا يعتبر مسكنه) أى لا يكون به قادر على العتق فلا ينعين عليه بيعه وشراء
رقبة بل يجزئه الصوم لانه كلباسه ولباس أهله خزانه وتقييدهم بالمسكن يفيد أنه لو كان له بيت غير مسكنه
لزمه بيعه وفي الدر المنثور ولا تعتبر ثيابه ان لا بد له منها اه ومفاده لزوم بيع ما يحتاجه منها ط (قوله
ولوله مال الخ) أى عن عبد فاضل عن قدر كفايته لان قدرها مستحق الصرف فصار كالعدم ومنها قدر كفايته
لقوت يومه لو محترفا والافقوت شهر بحر والحاصل أن المسئلة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقبة لا يجزئه
الصوم ولو محتاجا اليها على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بها حته الاصلية كالسكن فهو بمنزلة
العدم لانه ليس عين الواجب ولا معد التحصيل وان وجد ما أعد لتحصيله كالدراهم والدنانير وهو مشغول
بحوائجه الاصلية فان صرفها اليه يجزئه الصوم لتحقق عجزه والافقوت ان أحدهما أنه يصير بمنزلة المعدوم
لحاجته اليه والاخر أنه مال لا أعد لتحصيله فهو واجد للرقبة حكما أفاده الرضى والقولان المذكوران بشير
اليهما كلام محمد كما أوضحه في البحر (قوله ولوله مال غائب انتفاره) أى ليعتق به ولا يجزئه الصوم وكذا لو
كان مريضاً ضارباً برؤيته فانه ينتظر العفة ليصوم بحر بخلاف ما اذا كان لا يرجي برؤيته فانه يطعم ككسائي
وفي البحر عن المحيط لوله دين لا يقدر على أخذه من مدونه يجزئه الصوم وان قدر فلا وكذا لو وجبت عليها
كفارة وقد تزوجها زوجها على عيب وهو قادر على أدائه اذا طالبت به اه (قوله لم يجز) أى الصوم عن الاول
أما الاعتاق فغاير مطلقاً فانه هذا ذكره في البحر بحثاً وقرره عليه في النهر والمقدس أخذاً مما في المحيط عليه
كفارنايين وعند طه عام يكفي لاحداهما فصام عن احدهما ثم أطمع عن الاخرى لا يجوز صومه لانه أطمع
وهو قادر ٣ على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من لفظ الشهرين المقدر بعد ولو في بعض النسخ لو
بالهلال وحاصله أنه اذا بدأ الصوم في أول الشهر كفاه صوم شهرين ثمين أو ناقصين وكذا لو كان أحدهما
تاماً والاخر ناقصاً (قوله والا) أى وان لم يكن صومه في أول الشهر برؤية الهلال بأن غم أو صام في أثناء شهر
فانه يصوم ستين يوماً في كافي الحاكم وان صام شهر بالهلال تسعة وعشرين وقد صام قبله خمسة عشر وبعده
خمس عشرة يوماً أجزاء (قوله ولو قدر الخ) أفاد ان المراد بعدم الوجود في قوله فان لم يجد الخ عدم استمراره الى
فراغ صوم الشهرين بحر (قوله لزمه العتق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر الاطعام لزمه الصوم وانقلب
الاطعام نفلاً لشرئلية (قوله وان صار نفلاً) لانه شرع مسقطاً لا مترماً منع أى وقد علم ان الظان لا يلزمه
الانتهاء ان قطع على الفور أو الموضى عليه ولو قليلاً صار بمنزلة الشروع في النفل فيلزمه انتمامه رضى لكن
يشترط كون المضي عليه في وقت النية اذ لو كان بعد الزوال لا يمكنه الشروع ولا يكون العزم على المضي بمنزلة
الشروع كما قرناه في الصوم (قوله ليس فيه ما رمضان الخ) لانه في حق الصبح المقيم لا يسع غير فرض الوقت
أما المسافر فله أن يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايتان كما علم في الاصول في بحث الامر والمراد بالايام
المنهية يوماً العبد وأيام التشريق لان الصوم بسبب النهى فيها ناقص فلا ي أدى به السكامل وأفادته
لا يشترط أن لا يكون فيها وقت نذر صومه لان المذخور المعين اذا نوى فيه وجباً آخر وقع عما نوى بخلاف
رمضان بحر وصورة عروض يوم الفطر عليه فيمالو كان مسافراً أو صام رمضان عن كفارته (قوله وكذا كل

ولا يعتبر مسكنه ولوله مال
وعليه دين مثله ان أدى الدين
أجزاء الصوم والافقوت ان
ولوله مال غائب انتظره
ولوله كفارتان وفي ما ك
رقبة فصام عن احدهما
ثم اعتق عن الاخرى
لم يجز وبكسائه جاز (صام
شهرين ولو ثمانية وخمسين)
بالهلال والافقوتين يوماً ولو
قدر على التحرير في آخر
الاخير لزمه العتق وأتم
يومه ندباً ولا قضاء لو أفطر
وان صار نفلاً (متتابعين
قبل المسيس ليس فيهما
رمضان وايام نهي عن
صومها) وكذا كل

(قوله لانه أطمع وهو قادر
الخ) هكذا نسخة المحشى
بلفظ اطعم ولعل الصواب
صام وهو قادر الخ تأمل اه

صوم الخ) ككفارة قتل وافتطار وعين وفي البحر عن أيمان الفتح وكله ذور المشروط فيه التتابع معيناً أو
مطلقاً بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لم يكن لا يستقبل اذا أفطر فيه يوماً كرجب
مثلاً فانه لا يزيد على رمضان وحكمه ماذ كراهه (قوله فان أفطر) أفاد أنه لو أكل ناسياً لم يضر كافي الكافي
(قوله بخلاف الحيض) فانه لا يقطع كفارة قتلها وافتطارها لانها لا تجد شهرين خاليتين عنه بخلاف كفارة اليمين
وعليها أن تصل ما بعد الحيض بمأقبله فلو أفطرت بعده يوماً استقبلت لتركها التتابع بلا ضرورة أما النفاس
فيقطع التتابع في صوم كل كفارة وتعامه في البحر (قوله الا اذا أيسر) بان صامت شهرامشلاً فاضت ثم
أيسر استقبلت لانها اقدرت على مراعاة التتابع فلزمها بحر عن المنتقى أي قدرت عليه قبلاً كمال الصوم
بخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن أبي يوسف اذا حبلت في الشهر الثاني بنت (قوله أو غيره) أي بغير عذر
وهذا تصريح بما هو مفهوم بالأولى (قوله وطأ غير مفطر) كان وطئها بسلام مطلقاً ونها ناسياً كذا في
الهندية أما ان وطئها ناسياً باطل صومه ط وهذا داخل في قوله فان أفطر (قوله كالوطء في كفارة
القتل) فانه لو وطئ فيها ناسياً لا يستأنف لان المنع من الوطء في كفارة الظهار لمعني يختص بالصوم نهر عن
الجوهرة والأولى التعليل بان النص اشترط الصوم قبل نكاحها (قوله وغيره) كالبعدائع والتخفة وغاية
البيان والعناية والفتح (قوله وتقييد ابس ملك الخ) فيه أن التقييد بالعمد وقع في أكثر الكتب والغلط من
ابن ملك هو جعله للاحتراز عن النسيان بل هو قيد اتفاقي كافي البحر (قوله لكن في القهستاني ما يخالفه)
حيث قال وكذا استأنف الصوم ان وطئها أي المظاهر منها عمداً كافي المنسوط والنظم والهداية والكافي
والقدوري والمضمرات والزاهدي والنتف وغيرها وجمرد قول الاسبيجاني في شرح الطحاوي بالليل عمداً
أو نسياناً لا يلبق أن يحمل العمد على أنه قيد اتفاقي فكله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم
الثقات صاحب النهاية اليه اه قلت وقد يقال ان ما في الاسبيجاني صريح فيقدم على المفهوم كما تقر في
محله واذا مشى عليه في المختار وغيره كما علمت ومشى عليه أيضاً العلامة ابن كمال باشا في متنه وقال في هامش
الشرح من ههنا تبين أن من قال لا يعمد المحسن لان العمد والسهو في الوطء بالليل سواء اه وقال في الفتح
والعناية ان جماعها لا يعمد او ناسياً سواء لان الخلاف في وطء ولا يفسد الصوم اه أي الخلاف بين
أبي يوسف والشافعية فعنده جماع المظاهر منها انما يقطع التتابع ان أفسد الصوم وعندهما مطلقاً لان تقدم
الكفارة على التماس شرط بالنص وتعام تقرير في الفتح ولذا قال في الحواشي البيهقونية ان عدم الفرق بين
السهو والعمد هو الظاهر لانه مقتضى دليل أبي حنيفة وتوجد (قوله لاطلاق النص الخ) ومن قواعدنا أنا
لا نحمل المطلق على المقيد وان كان في حادثة واحدة بعد أن يكون في حكمين وانما يمنع عن الوطء قبل الاطعام
منع تحريم لجواز قدرته على العتق والصيام فيه عتق بعده كذا قالوا وفيه نظر فان القدرة حال قيام العجز
بالفقر والكبر والمرض الذي لا يرجح زواله أمر موهوم وباعتبار الامور الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل
يثبت الاستحباب نهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجوز له الا الصوم لان العبد
لا عتق وان ملك والعتق والاطعام لا يصح الا لمن عتق (قوله ولو مكاتباً) لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال
(قوله أو مستسعى) هو الذي عتق بعضه وسعى في باقيه وهذا عنده وأما عندهما فيعتق كاه ويكون حراً
مدوناً فيصيح تكفيره بالاعتاق والاطعام وحتى (قوله على المعتمد) أي من جريان الحجر على الحر السفيه
وهو قولهما فلو أعتق عبده عن نهي سعى في قيمته ولم يجز عن تكفيره كذا في خزائن الاكل وغيرها نهر وأفاد في
البحر أنه يلغز فيه فيقال له احريس له كفارة الابا صوم (قوله ولم يتنصف) جواب عن سؤال كيف لزمه
الصوم المذكور وهو صوم شهرين لانصطه مامع أن العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام
والجواب أنه لم يتنصف لسان في الكفارة من معنى العباداة والعبادة لا تنصف في حقه وانما تنصف العقوبة
كالحد والنعمة كالنكاح (قوله ولايس للسيد منه) أي من صوم هذه الكفارة لانه تعالى بها حق المرأة

صوم شرط فيه التتابع
(فان أفطر بعذر) كسفر
ونفاس بخلاف الحيض
الا اذا أيسر (أو غيره أو
وطئها) أي المظاهر منها
أو مالو وطئ غيرها وطأ غير
مفطر لم يضر اتفاقاً كالوطء
في كفارة القتل (فيهما)
أي الشهرين (مطلقاً)
ايلاً أو نهاراً عمداً أو ناسياً
كافي المختار وغيره وتقييد
ابن ملك الليل بالعمد غلط
بحر لكن في القهستاني
ما يخالفه قنية (استأنف
الصوم لا الاطعام ان وطئها
في خلاله) لاطلاق النص في
الاطعام وتقييده في تحرير
وصيام (والعبد) ولو مكاتباً
أو مستسعى وكذا الحر المجعور
عليه بالسفاهة على المعتمد
(لا يجوز له الا الصوم)
المذكور ولم يتنصف لسان
فيها من معنى العباداة وليس
للسيد منه منه (ولو)
وصلية (أعتق سيده عنه أو
اطعم)

لغزأي حريس له كفارة الا
بالصوم

بخلاف بقية الكفار انه ان منع من صومه لعدم تعلق حق عبد به بجر (قوله ولو بأمره) أي أمر السيد له بان ما حكمه ذلك وأمره أن يكفر به اذ لا بد من الاختيار في أداء ما كلف به أو بأمر العبد السيد لانه يتضمن عليك ثم التكفير به عنه كالأمر الحار غير بذلك (قوله فيطعم عنه المولى) فيه مسامحة وعبارة الفتح الا في الاحصار فان المولى يبعث عنه ليحل هو فاذا اعتق فعليه حجة وعرة (قوله قبل ندبا وقيل وجوبا) الخلاف في الوجوب وعدمه ففي البحر عن البدائع لو أحصر بعدما أحرم باذن المولى قبل لا يلزم المولى انفاذهدى لانه لا يجب للعبد على مولاة حق فاذا اعتق وجب عليه وقيل يلزمه لان هذا دم وجب لبليته ابتلى بها العبد باذن المولى فصار كالتفقة اه ملخصا قال ط وقد يقال من نفى الوجوب لا ينفى النسيب بل يقول به مراعاة للقول الآخر (قوله لا ير جى برؤه) فلو برئ وجب الصوم رحتى (قوله أى ملك) الاطعام لا يختص بالتملك كسبى أى لكن المراد به هنا التملك وبما بعده الاباحة ولذا قال في البدائع اذا أراد التملك أطعم كالفطرة واذا أراد الاباحة أطعمهم غدا وعشاء (قوله ولو حكا) أى فان الفقير مثله وفي القهسستانى وقيد المسكين اتفاق لجواز الصرف الى غيره من مصارف الزكاة اه ويحتمل أن يكون مبالغة في قوله ستن ليشمل ما لو أطعم واحدا ستن يوما لكن يغنى عنه ما أتى من تصريح المصنف به (قوله ولا يجزئ غير المراهق) أى لو كان فيهم صبي لم يراهق لا يجزئ واختلاف المشايخ فيه وما لا الحواوى الى عدم الجواز بجر عند قول الكنز والشرط غدا أن أو عشا آن مشبعان وذ كر عند قول الكنز وهو تحرير رقيقة عن البدائع وأما اطعام الصغير عن الكفارة فياثر بطريق التملك لا الاباحة اه وبه علم أن ذلك هنا غير صحيح وان وقع في النهر لان الكلام هنا في التملك وهو صحيح للصغير فالصواب ذكره عند قوله وان غداهم وعشا هم الخ كما فعل في البحر وكذا في المنع حيث قال هناك ولو كان فيهم أطعمهم صبي فطيم لم يجزه لانه لا يستوفى كاملا اه وفي التاخر خاتمة واذا دعاهما ساكين وأحدهم صبي فطيم أو فوق ذلك لا يجزئ كذا ذكر في الاصل وفي المجرد اذا كانوا غلما ياعتمد عليهم يجوز اه وبه ظهر أيضا أن المراد بالغطيم وبغير المراهق من لا يستوفى الطعام المعتاد (قوله كالفطرة قدرا) أى نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ودقيق كل كاهله وكذا السويق واختلفوا هل يعتبر السكيل أو القيمة فهما كفى صدقة الفطر بجر وفي التاخر خاتمة ولو أدى الدقيق أو السويق أجزاء لكن قيل يعتبر فيه تمام السكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخنطة وصاع في دقيق الشعير واليه مال الكرخي والقنورى وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام السكيل اه فقول البحر ودقيق كل كاهله مبنى على الاول تأمل قال في البحر ولو دفع البعض من الخنطة والبعض من الشعير جاز اذا كان قدر الواجب كربع صاع من بر ونصف من شعير لا اتحاد المقصود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كنصف صاع من تمر جيد ساوى صاعا من الوسط (قوله ومصرفا) فلا يجوز اطعام أصله وفرعه وأحد الزوجين ومملوكه والهاشمى ويجوز اطعام الذى لا الحربى ولو مستأمن بجر قال الرملى وفي الحواوى وان أطعم فقرا أهل الزمة جاز وقال أبو يوسف لا يجوز وبه تأخذ اه قلت بل صرح في كافى الحاكم بأنه لا يجوز ولم يذكر فيه خلافا وبه علم انه ظاهر الرواية عن الكل (قوله اذ العطف للمغاربة) فان عطف القيمة على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة يقتضى أن القيمة من غير المنصوص اه ح وما فى النهر من قوله وفيه نظر اذا القيمة أعم من قيمة المنصوص عليه وغيره اه فيه كلام ذكرناه فيما علمناه على البحر فافهم والحاصل ان دفع القيمة انما يجوز لو دفع من غير المنصوص أو ما لو دفع منصوصا بطريق القيمة عن منصوص آخر لا يجوز الا أن يبلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعا لو دفع نصف صاع تمر تبلغ قيمة نصف صاع بر لا يجوز وعليه أن يتم لمن أعطاهم القدر والمقدر من ذلك الجنس الذى دفعه لهم فان لم يجدهم بأعيانهم استأنف في غيرهم وتعامه في البحر (قوله وعداهم) في بعض النسخ غداهم بدون فاء كاهو أصل المتن والاولى أولى فزاد الشارح الفاء لانه قد رفعه لا للشرط وجواب الشرط هو قوله جاز (قوله أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء) أى يجوز الجمع بين الاباحة

ولو بأمره لعدم أهلية التملك الا في الاحصار فيطعم عنه المولى قبل ندبا وقيل وجوبا (فان يجزئ عن الصوم) لمرض لا ير جى برؤه أو كبر (أطعم) أى ملك (ستين مسكينا) ولو حكا ولا يجزئ غير المراهق بدائع (كالفطرة) قدرا ومصرفا (أو قيمة ذلك) من غير المنصوص اذ العطف للمغاربة (وان) أراد الاباحة (فغداهم وعشا هم) أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عكسه

والتملك لانه جتمع بين شيئين جائز من على الانفراد وكذا يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذلك يجوز
تكميل أحدهما بالآخر بحر في كافي الحاكم وان أعطى كل مسكين نصف صاع من تمر ومدا من حنطة
أجزأه ذلك (قوله أو أطعمهم غداين) أي أشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين وقوله أو عشاء من أي
أشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين كذا في الدرر وهذا ظاهر في ان ذلك في يوم واحد فلا تسكن في يوم
أكثر وفي آخر أخرى لكن صريح ما يأتي في المفرد ع آخر الباطن يخالفه (قوله وأشبعهم) أي وان قل
مأكلوا كافي الوفاة فالشرط في طعام الاباحة أكلتان مشبعتان لكل مسكين ولو كان فهم سبعين قبل
الاكل أو صبي غير مرأق لم يجز بحر وسيأتي أيضا وقد نمنا أن الصواب ذكر الصبي هنا في التملك (قوله
بشرط ادم الخ) أي ليمكنهم الاستيفاء الى السبع وهذا أحد قولين واليه مال الكرخ والآخر لا يجوز
الا يجز البر لان محمد انص على البر في الزيادات كافي البحر وفي التارخانية والمستحب أن يغتربهم ويعتصمهم
بجزءه ادم (قوله كذا جاز لو أطعم) يشمل التملك والاباحة وعبر في الكتب باعلى المختص بالتملك والحق أنه
لا فرق على المذهب ونظامه في البحر وفيه والكسوة في كفارة اليمين كالا طعام حتى لو أعطى واحدا عشرة
أثواب في عشرة أيام يجوز ولو غدى واحدا عشرين يوما في كفارة اليمين أجزاء اه قلت ومقتضاه أنه لو غدا
مائة وعشرين يوما أجزاء عن كفارة الظهار ثم رأيت صريحاً قال في التارخانية وعن الحسن بن زباد عن أبي
حنيفة إذا غدى واحدا مائة وعشرين يوما أجزاء (قوله اتعبد الحاجة) لان المقصود سد حاجة المحتاج والحاجة
تتجدد بتجدد الايام فتسكن المسكين بتسكروا الحاجة حكم مكان تعدد احكام وفي المصباح الحلة بالفتح الفقر
والحاجة بحر (قوله دفعة) أي أو بدفعات وقوله بدفعات أي أو بدفعة كما أفاده في البحر فهو من قبيل
الاحتياط حيث صرح في كل من الموضعين بما سكت عنه في الموضع الآخر (قوله وكذا اذا ملكه) أي
لا يجزى الا عن يوم واحد وفصله عما قبله لان في التملك خلافا بخلاف الاباحة فافهم (قوله لفقد التعدد الخ)
عالمه للمستثنين قال في المنع لانه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد ذلك يكون اطعام اطاعم
فلا يجوز ط (قوله أمر غيره الخ) قيد بالامر لانه لو أطعم عنه بلا أمر لم يجز وبالاطعام لانه لو أمره بالعتق عن
كفارته لم يجز عندهما خلافا لابي يوسف ولو جعل سماء جازاً اتفاقاً وتكفير الوارث بالاطعام جائز وفي كفارة
اليمين بالكسوة أيضا بخلاف الاعتاق ولذا امتنع تبرعه في كفارة القتل كافي المحيط نهر (قوله صح) لانه
طلب منه التملك معنى ويكون الفقير قابضاً له أولاً ثم لنفسه نهر (قوله في الدين يرجع) أي لو أمره بان
يعفى دينه وكذا لو أمره أن يتفق عليه بزازية من كتاب الوكالة (قوله وفي الكفارة والزكاة) أي لو قال
اعطه عن كفارتي أو أدركت مالي وكذا ٣ عوض عن هبتي أو هب الغسلان عن ألفا لا يرجع بلا شرط
الرجوع في كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلاً بملك المال فالأموال يرجع بلا شرط ولو بلا
مقابلة مال لا يرجع بلا شرط بزازية ونظام الكلام على هذه المسائل ذكرناها في تنقيح الحامدية (قوله في
طعام الكفارات) قيد به لان الاباحة في الكسوة في كفارة اليمين لا تجوز كالأموال عشرة مساكين كل
مسكين ثوباً بحر (قوله سوى القتل) فانه لا اطعام فيه فلا اباحة وانما ذكره للرد على العيني حيث قال أعني
كفارات الظهار واليمين والصوم والقتل (قوله وفي الغدية) هذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا بد
فيها من التملك بحر (قوله لصوم) أي في الشيخ الطائي أو من أخرجه عنه بعد موته (قوله وجنابيه ج)
تلق أو ليس بعد ذرقانه يذبح أو يطعم أو يصوم (قوله وجاز الجمع بين اباحة وتغليك) مكر مع قوله المار
أو غدا هم وأعطاهم قيمة الشاة (قوله دون الصدقات) أي الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط الخ) يبيانه
أن الوارد في الكفارات والغدية الاطعام وهو حقيقة في التمكين من الطعام وانما جاز التملك باعتبار أنه تمكين
وفي الزكاة الايتاء وفي صدقة الفطر الاداء وهما للتملك حقيقة أفاده في البحر (قوله ومثله في الصلة الخ) قلت
وكذا لو جمع بين التبرير والصيام والاطعام في كافي الحاكم وان ظاهراً من أربع نسوة فأعتق رقبة ليس

أو أطعمهم غداين أو
عشاءين أو عشاء وسجورا
وأشبعهم (جاز) بشرط ادم
في خبر شعير وذرة لابر (كاف)
جاز (لو أطعم واحداتين
يوماً) لتجدد الحاجة (ولو
أباحه كل الطعام في يوم
واحد دفعة أجزاء عن يومه
ذلك فقط) اتفاقاً (وكذا اذا
ملكه الطعام بدفعات في
يوم واحد على الاصح) ذكره
الزيادي لفقد التعدد حقيقة
وحكم (أمر غيره ان يطعم
عنه عن ظهاره ففعل) ذلك
الغير (صح) وهل يرجع
ان قال على أن يرجع يرجع
وان سكت في الدين يرجع
اتفاقاً وفي الكفارة والزكاة
لا يرجع على المذهب (كما
صحت الاباحة) بشرط السبع
(في طعام الكفارات)
سوى القتل (و) في
(الغدية) لصوم وجنابيه ج
وإجاز الجمع بين اباحة
وتغليك (دون الصدقات
والعشر) والضابط أن
ما شرع بالقطر طعام وطعام
جاز فيه الاباحة وما شرع
بلفظ ايتاء وأداء شرط فيه
التملك (حرر عبد من عن
ظهارين) من امرأة أو
امرأتين (ولم يعبين) واحداً
لواحد (صح عنهما ومثله)
في الصلة (الصيام) أربعة

واحدة (أوصام) عنهما
(شهرين صم عن واحد)
بتعيينه وله وطء التي
كفر عنها دون الأخرى
(وعن ظهار وقتل لا) يصح
لما صرنا لم يحرم كافر فتصح
عن الظهار استحساناً لعدم
صلاحيتها للقتل (أطعم
سنتين مسكيناً كلاً صاعاً)
بدفعة واحدة (عن ظهاريين)
كأمر (صم عن واحد) كذا
في نسخ الشرح ونسخ المتن
لم يصح أي عنهما بخلاف
الحمد ووجه الكمال (وعن
افطار وظهار صم) عنهما
اتفاقاً والاصل أن نية
النكسين في الجنس المتحد
سببه لغو وفي المختلف سببه
مفيد * (فروع) * المعتبر
في اليسار والاعسار وقت
التكفير أطعم مائة وعشرين
لم يجز إلا عن نصف الأطعمة
فيجوز على سنتين منهم غداء
أو عشاء ولو في يوم آخر للزوم
العدد مع المقدار ولم يجز
أطعام فطيم ولا شعبان
* (باب اللعان) *

٣ (قوله ثم أعلم أن متحد
الجنس الخ) مقتضى هذا
الكلام أن يكون الظهار
من قبيل مختلف الجنس
لأن اللفاظ أعراض سيالة
فقوله اليوم مثلاً أنت على
كظهور أي غير قوله ذلك
أمس وأجاب شيخنا بان هذا
تدقيق فلسفي لا تعنيه
اللفظة بل يجعلان الثاني

له غير هاتم صام أربعة أشهر متتابعة ثم مرض وأطعم سنتين مسكيناً ولم ينو بشئ من ذلك واحدة بعينها
أجزاء عن كلهن استحساناً اه (قوله لاتحاد الجنس) أي فلا حاجة إلى نية معينة هداية وسيأتي بيانه
في الأصل الآتي (قوله بخلاف اختلافه) أي الجنس كالأول كان عليه كفارة عين وكفارة طهار وكفارة قتل
فأعتق عبيداً عن الكفارات لا يجزئ عنه عن الكفارة ولو أعتق كل رقبة نأوا بعين واحدة منها لا بعينها جاز
بالاجماع ولا يضر جهالة المكفر عنه كذا في المحيط بحر وقوله ولو أعتق الخ هو المراد بقوله الشارح إلا أن
ينوي الخ وإن كان موهما بخلاف المراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزيلعي وكان له أن يجعل ذلك عن
أيهما شاء وهذا الجمل هو تعيينه وفي بعض النسخ بعينه وهو تحريف رجحي وفي نسخة بعينه بصيغة الفعل
المضارع وهو في معنى الأولى (قوله لما صر) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم صلاحيتها للقتل) فانه
لا بد في كفارة القتل من كونها مؤمنة للآية ونظيره ما إذا جاع بين المرأة وبناتها وأختها ونكحها ما معافان
كانتا فارعتين لم يصح العسدة على كل منهما وإن كانتا أحداً هما متزوجاً صم في الفارغة بحر عن البدائع
(قوله كلاً صاعاً) أي من البراذل كان من ثمر أو شعير يكون موضوع المسئلة كلاً صاعين بحر (قوله
بدفعة واحدة) أما لو كان بدفعات جازاً اتفاقاً كافي السكا في معلل بأنه في المرة الثانية كسكين آخر بحر (قوله
كأمر) نعمت لظهارين أي عن ظهاريين من امرأة أو امرأتين ح (قوله صم عن واحد) لا بالعصان عن
العسد لا يجوز فالواجب في الظهارين أطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب إلى الأقل كالأطعم
ثلاثين مسكيناً لكل واحد صاعاً فانه لا يكفي عن ظهار واحد وفي البدائع وكذا الواطعم عشرة مساكين عن
بعينين لكل مسكين صاعاً فهو على هذا الخلاف بحر (قوله أي عنهما) فلا ينافي صحته عن أحدهما السكن
لما كان فيه إيهام أنه لا يصح أصلاً صلحها المصنف حال شرحه ط (قوله خلاف الحمد) حيث قال يصح
عنهما (قوله ووجه الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البيان (قوله والاصل الخ) لأن النية إنما اعتبرت للتمييز
بعض الاجناس عن بعض لاختلاف الأغراض باختلاف الاجناس فلا يحتاج إليها في الجنس الواحد لان
الأغراض لا تختلف باعتبارها فلا تعنى برفق فيمطلق نية الظهار ويجزئها لا يلزم أكثر من واحد وكون
المدفوع لكل مسكين أكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لأن نصف الصاع أدنى المقادير للمنع الزيادة
عليه بل النقصان بخلاف ما إذا فرق الدفع أو كانا جنسين وقد يقال اعتبارها للعاجلة إلى التمييز وهو يحتاج
إليه في أشخاص الجنس الواحد كافي الاجناس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار فيما صرحوا به من أنه لو أعتق
عبدان أحد الظهارين بعينه صم نية التعمين ولم تلغ حتى حل وطء التي عينها اه فتح وقوله وقد يقال
الخ بيان لترجيح قول محمد وأقره في البحر أولاً ثم قال بعده وقد قرر المراد في النهاية بما يدفع الإبراد فقال
أراد به تعميم الجنس بالنية ألا ترى أنه إذا عين ظهار أحداً صم وحل له قربانها كذا في الفوائد الظهيرية
اه قلت وحاصله أن المراد بالتعمين اللغو تعين جميع أفراد الجنس لأفراد خاص فتأمل ٣ ثم أعلم أن متحد
الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الأول والصلاة من الثاني
وكذا صوم يومين من رمضان ونعامة في البحر والنهر (قوله وقت التكفير) برفع وقت على أنه خبر المعتبر
حتى لو كان وقت الظهار غداً وقت التكفير فقيراً أجزاء الصوم وعلى العكس لم يجزه تاترخانية (قوله أطعم
مائة وعشرين) أي كل واحد أكلة واحدة (قوله فيعيد على سنتين منهم) أي من المائة والعشرين وينبغي
أنه إذا غدى العدد ثم غابوا أن ينتظر حضورهم أو يعيد الغداء مع العشاء على غيرهم بحر ولو كان المظلم وصياً
ينبغي أن يجب عليه الانتظار إلا أن يغيب على طئه عدم وجودهم فيسئناً فنه (قوله للزوم العدد) وهو
الستون مع المقدار وهو الاكثان المشبعان في الإباحة والصاع أو نصفه في التملك (قوله ولم يجز أطعام
فطيم ولا شعبان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه أعلم
* (باب اللعان) *

(قوله مصدر لاعتن) أي سماعوا القياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من النحاة أنه قياسي أيضا نهر (قوله سمي به لا بالغضب) أي مع أنه مشتمل على ذكر الغضب في جانبها كما اشتمل على ذكر اللعن في جانبيه (قوله شهادتان أربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط أهليتهما للشهادة في حق كل منهما كما سيصرح به لأهلية اليمين كما ذهب إليه الشافعي وسيأتي (قوله كشهود الزنا) أي اعتبرناه بهم فاللعن لما كان شاهدا لنفسه كركن عليه أو بعلمه فأداه في شرح الملتقى ط (قوله مؤكدا باليمين) أي تقويات بهالات لفظه أشهد بالله كما سيأتي (قوله باللعن) أي بعد الرابعة ومثله الغضب (قوله لانهم يكثرن اللعن) كما ورد في الحديث انهم يكثرن اللعن ويكفرون العشير أي الزوج قال في العناية فعساهن يجترئن على الاقدام عليه لكثرة جريه على السنن وسقوط وقعه عن قلوبهن فقرن الركن في جانبهن بالغضب ردعاهن عن الاقدام (قوله في حقه) أي على تقدير كذبه وظاهره اطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته أبدا وبه جزم العيني ههنا تبع المألى الاختيار وذكروا الزيلعي في القذف أنها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا في حقه) أي على تقدير صدقه كما في النهر ح (قوله أي اذا تلاعنا الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحدين (قوله مهلك) أي اذا كان كاذبا كما في التبيين ح (قوله بل أشد) لان اهلاك الحددين ويواهي اهلك النجوى على اسم الله تعالى أخرى وللعذاب الاخرة أشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) ولا لعن بقذف المنكوحه فاسدا أو المبانة ولو بواحدة بخلاف المطلق رجعية ولا بقذف زوجة الميعة ويشترط أيضا الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط راجعة اليهما ويشترط في القاذف خاصة عدم اقامة البيعة على صدقه وفي المتدوف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعلمها عنه ويشترط أيضا كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل الجرح عن البدائع وفي الولد بمنزلة صريح الزنا ويأتي أكثر هذه الشروط في فضون كلامه (قوله بوجوب الحد في الاجنبية) أي بان تكون محصنة (قوله خصت بذلك) أي باشتراط كونها محصنة وحاصله كما في الفتح أن المرأة هي المقدوفة ودونه فاختصت باشتراط كونها يمين يحذفها بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه فإنه ليس مقدوفا وهو شاهد فاشترطت أهليته للشهادة دون كونه ممن يحذفه اه وفيه رد لما في النهاية من أن كونه محصنا شرط أيضا في اللعن وقد خطأه الزيلعي وغيره (قوله فتم لها شروط الاحصان) الفاء فصحة أي فاذا كانت هي المقدوفة ودونه فيشترط أن يتم لها شروط الاحصان الخمسة وهي أن تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغيرة مسامة (قوله وركنه) يعني عنه ما ذكره في تعريفه ط (قوله والاستمتاع) أي بالدواعي ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا التفريق بحر ط (قوله بعد التلاعن) أي مادام حكمه باقيا فلو خرجا أو أحدهما عن أهلية اللعان له أن ينكحها كما يأتي وعليه حل الحديث المذكور ولا ينافيه قوله أبدا كما في قوله تعالى انهم ان ينكحوا وعليكم يرجوكم أو بعدوكم في ملتهم ولن تغفلوا اذا أبدا أي مادمت في ملتهم كما في البدائع ونظام الكلام على الحديث مبسوط في الفتح (قوله من هو أهل للشهادة) أي لادائها على المسلم لا التحملها فلا لعن بين كافرين وان قبلت شهادة بعضهم على بعض عندنا ولا بين مملوكين ولا من أحدهما مملوك أو صبي أو مجنون أو محدود في قذف أو كافر وصح بين الاعميين والفاستقين لانهم أهل للاداء لأنها لا تقبل للفسق ولعدم قدرة الاعمى على التمييز وقد قبلت شهادته فيما يثبت بالتسامع كالنكاح والنسب وتحماته في البحر والنهر لكن قال في الدر الممتق قلت الاصح عدم القبول كما سيحى فتم عم القهه ستافى الاهلية ولو يحكم القاضي لنفوذ القضاء بشهادتهما اه أي المراد النفوذ وان لم يجز للقاضي فعله لكن يرد عليه الحدود في القذف قال ابن كمال باشا وأما المحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلا لم لو قضى به اين فذلك لكن الكلام في الجواز فانه أمر وراء النفاذ اه قات ويرد عليه الفاسق فانه ينفذ القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز ولعل مراده بنفي الجواز نفي الصحة وبالنفاذ نفاذ الحكم بجهنم يراها كشافعي والفاسق يصح القضاء بشهادته وكذا الاعمى على

هو لغة مصدر لاعتن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعد سمي به لا بالغضب للعن نفسه قبلها والسبق من أسباب الرجوع وشرعا (شهادتان) أربعة كشهود الزنا (مؤكدات بالاعتن مقرونة) شهادته (باللعن) وشهادتها بالغضب لانهم يكثرن اللعن فكان الغضب أردع لها (قائمة) شهادته (مقام حد القذف في حقه) وشهادتها (مقام حد الزنا في حقه) أي اذا تلاعنا سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك كالحديل أشد (وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا) لا فاسدا (وسببه قذف الرجل زوجته قذفا بوجوب الحد في الاجنبية) خصت بذلك لانها هي المقدوفة فتم لها شروط الاحصان وركنه شهادتان مؤكدا باليمين واللعن وحكمه حرمه الوطء والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما لحديث المتساعنان لا يجتمعان أبدا (وأهله من هو أهل للشهادة) على المسلم (فن قذف)

القول بصحتها فيما ثبت باتساع مع بخلاف المحدود في القذف (قوله بصرى الزنا) كإثباته أو إزائي لانه ترخييم
قد زنت قبل ان تزوجك جسداً أو نفساً وإن وخرج الكفاية والتعريض نقولست أنابزان أفاده
القهستاني وخرج بذكر الزنا للواط فلا لعان فيه عنده وعندهما يثبت فيه كذا في البحر ط وخرج أيضاً
وجدت معهما رجلاً يجامعها لان الجماع لا يستلزم الزنا بحر (قوله في دار الاسلام) أخرج دار الحرب
لانقطاع الولاية (قوله زوجته) شمل غير المدخول بها كافي للدوام حتى وغيره (قوله الحلية) لان الميمنة لم تبق
زوجة ولانه لا يتأتى منها اللعان فلو قذف زوجته الميمنة فطلب من وقع القذف في نفسه من غير أولاد القاذف
يحد للقذف ان لم يبرهن أمالوطالبه من القاذف عليه ولادة يسقط عنه لانه لا يحد لولده رحتي (قوله بنكاح
صحیح) هو ابضاع للتقييد بالزوجة لان المنكوحه فاسدة غير زوجة ولودخل بها فيه لم تبق عفيفة أيضاً فلا يحد
قاذفها أفاده الرحتي (قوله ولو في عدة الرجعي) خرجت المبانة فلا لعان فيها لکنه يحد كالاجنبي قهستاني عن
شرح الطحاوي ط (قوله العفيفة) ذات لها صفة تغلب على الشهوة وفي الشريعة امرأة بريئة من الوطء
الحرام والتهمة قهستاني (قوله بان لم توطأ الخ) بيان للعفة الشرعية وقوله حراماً أي وطأ حراماً أي بحرماً
لعيته لانه ارض وذلك بأن يكون في غير ملك صحیح بخلاف مالو كان في ملكه وحرم لعارض حيض ونحوه
فليس المراد بالزنا هنا ما أوجب الحد ولذا قال ولو مرة بشبهة أي ولو كان بشبهة كوطء معتدته من باني وان
ظن حله وقوله ولا بنكاح فاسد الاولي أو بنكاح فاسد عطف على قوله بشبهة لانه من الوطء الحرام وقوله
ولا لها ولد الخ الاولي ولم يكن لها ولد عطف على قوله لم توطأ لانه بيان لقوله وتم حتمه فانهم بالزنا بوجود ولدها
بلا أب أي بلا أب معروف وسياقي في باب القذف ان شاء الله تعالى أن المراد بعدم معرفته عدمها في بلد
القذف لافي كل البلاد (قوله وصلها) أي كل من الزوجين (قوله لاداء الشهادة) للاحكامها كما مر فان الصبي
أهل للتحمل لالاداء (قوله نخرج نحوقن الخ) أي من كل من لا تصح شهادته ومنه ما اذا كان أحدهما
محدوداً في قذف أو كافراً كما مر ومرة ما اذا كان الزوج كافراً فقط ما في البدائع أسبلت امرأته ثم قبل
عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا اه أي لانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا يرد ما في
القهستاني من انه يشترط صلاحية الشهادة حالة اللعان لاحالة القذف فانه يلزم عليه جريانه بين كافرين
ورقيقين بعد الاسلام والعنق والظاهر أنه شرط في الحالتين وسيد كرام المصنف أيضاً أن العبرة بالاحسان
حالة القذف (قوله ودخل الاعمى الخ) تقدم بيانه (قوله أو من نفي نسب الولد) أطلقه فشمس ما اذا
صرح معه بالزنا أو لاعلى مختار صاحب الهداية والزيلعي وهو الحق بخلاف ما في المحيط والمبتغي لان قطع
النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال كون الولد بوطء شبهة ساقط بالاجماع على ان من قال است لا يبين
يكون قاذفاً لانه حتى يلزمه حد القذف مع وجوده هذا الاحتمال وتعمامه في البحر * (تقبيه) في الذخيرة
لا يشرع اللعان بنفي الولد في المجهوب والخصى ومن لا يولد له ولد لانه لا يلحق به الولد اه وفيه نظر لان
المجهوب ينزل بالحق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح ويأتى في أول اللعان ما يؤيده (قوله
منه) متعلق بنسب أو بنفي وقوله أو من غيره بأن نفي نسب ولد زوجته من أبيه (قوله وطالبته) قيد به لانها
لوم تطالبه فلا لعان لانه حقه الدفع العاوضها ومراده طلبها اذا كان القذف بصرى الزنا أما بنفي الولد
فالطلب حقه أيضاً لاحتياجه الى نفي من ليس ولده عنه بحر (قوله أو طالبه الولد المنفي) هذا سبق فلم ولم أره
لغيره والصواب أن يقال أو طالب النساق للولد وعبارة الفتح ويشترط طلبها بخلاف ما اذا كان القذف بنفي
الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفي من ليس ولده عنه وعبارة الزيلعي لا بد من طلبها الا أن يكون القذف
بنفي الولد فان له أن يطلب لاحتياجه الخ ومنه ما ذكرناه آنفاً عن البحر ولا يخفى أن الضمير في طلبه راجع
للقاذف لا للولد نعم طلب الولد شرط لو جوب حد القذف ان كان ولد غير القاذف وكانت الام ميمنة ولا
فالشرط طلبها كما سيأتى في بابها والكلام في الطلب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعده وثمها

بصرى الزنا في دار الاسلام
(زوجه) الحلية بنكاح
صحیح ولو في عدة الرجعي
(العفيفة عن) فعل
(الزنا) ونهته بان لم توطأ
حراماً ولو مرة بشبهة ولا
بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا
أب (وصلا لاداء الشهادة)
على المسلم نخرج نحوقن
وصغير ودخل الاعمى
والفاسق لانهم من أهل
الاداء (أو) من (نفي نسب
الولد) منه أو من غيره
(وطالبته) أو طالبه الولد
المنفي (به)

وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الرجتي أشار إلى بعض ما قلنا (قوله أي بموجب القذف) أشار إلى أن الضمير راجع إلى القذف المفهوم من قوله قذف لكن على تقدير مضاف وهو موجب أو أعاد الضمير عليه بمعنى موجه على طريق الاستقذار وعليه اقتصر القهستاني (قوله وهو الحد) أي حد القذف أن أ كذب نفسه أو اللعان أن أصر كإيائي (قوله عند القاضي) متعلق بطلابته قال في البحر ولا بد من كونه أي الطلب في مجلس القاضي كذا في البدائع (قوله ولو بعد العفو) أي لا يسقط بالعفو لكن مع العفو لا حد للصحة العفو بل أترك الطالب حتى لو أعاد المَقْذوف وطلب يحسد القاذف خلافاً لمن فهم من عدم سقوطه بالعفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع العفو كإني عليه في البحر في باب حد القذف (قوله لا يبطل الحق في قذف الخ) بخلاف بقية الحدود وسيأتي في القضاء أن شاء الله تعالى أن السلطان إذا نهي القاضي عن سماع الدعوى بعدم ضي خمس عشرة سنة مع ولا يصح سماعها منه وهذا إذا كان الخصم منكراً ولم يكن الترتك بعذر ولا فإنه يصح ولا يخفى أن النهي عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا والآخرة ولذا لو أذن السلطان بسماعها بعد ذلك ثبت الحق فانهم (قوله أن أقر بقذفه الخ) قيد لقوله لا عن وهو مقيد أيضاً بأصراره وبجزءه عن البيئة على زناها أو على إقرارها به أو على تصديقها له وتسامي في البحر (قوله أو ثبت قذفه بالبيئة) هو رجلان لا رجل واحد أن يجر وعلمه في كافي الحاكم بأنه لا شهادة للنساء في الحدود وهذا منها اه فإني النهر وتبعه في الدر المنثور من قوله أو رجل واحد أن سبق قلم (قوله لم يستخلف) أي لأنه حد كافي أي والاستخلاف فائدة النكول وهو إقراره حتى لا صريح فيه شبهة يندرج في الحد بها (قوله حبس حتى يلاع الخ) قال ابن كمال هنا غاية أخرى ينتهي الحبس بها وهي أن تبين منه بطلاق أو غيره ذكره السرخسي في المبسوط اه وهو مفهوم من قول المصنف سابقاً وشروطه قيام الزوجية شرعية (قوله فيجد) فيمدلالة على أنه لا يجد بمجرد امتناعه خلافاً لمن شذ عن المشايخ نهر (قوله لأنه المدعى) لأنه للبعدية (قوله فلو بدأ) ضميره يعود للقاضي وكذا ضمير فرق (قوله أعاد) ليكون على الترتيب المشروع بحر عن الاختيار وظاهره الوجوب لكن قال في محمل آخر وفي الغاية لا يجب إعادة وقد أخطأ السنة ورجحه في الفتح بأنه الوجه وهو قول مالك اه ومثله في الشريعة (قوله ولا تحسد) وما في بعض نسخ القدوري فتح غلط لأن الحد لا يجب بالإقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة بحر وزيلحي قلت وقد يجب بالأن مراد القدوري بالتصديق الإقرار بالزنا لا مجرد قولها صدقت واكتفى عن ذكر التكرار اعتماداً على ما ذكره في بابيه ويشير إلى هذا قول الحاكم في الكافي وإذا صدقت المرأة زوجها عند الإمام فقالت صدق ولم تقل زنت وأعادت ذلك أربع مرات في مجالس متفرقة لم يلزمها حد الزنا وبطل اللعان ولا يجد من قذفها بعد هذا اه (قوله ولا يتنق النسب) لأنه إنما ينتق باللعان ولم يوجد به ظهر أن ما في شرحي الوفاة والنقاية من انه إذا صدقته ينتق غير صحيح كإني عليه في شرح الدرر والغرر بحر وسيأتي أن شروط النبي ستة منها تفريق القاضي بينهما بعد اللعان (قوله لعدم وجوبه عليه حيث شذ) أي حين امتنع لأنه لا يجب عليها إلا بعد لعانه فقبله ليس امتناعاً لحق وجب نهر وأجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صار امتناع اللعان حق الشرع فإذا لم تعف وأطهرت الامتناع تحبس بخلاف ما إذا أبي هو فقط فلا تحبس اه فتأمل وأجاب الرجتي بأنه ليس المراد منهم امتناعاً في آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعها بعد لعانه فأرجع المسئلة إلى ما في المتن والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لزمه) أول كونه محدوداً في قذف بحر (قوله أو كفره) بأن أسلمت ثم قذفها قبل عرض الإسلام عليه بحر (قوله أي بالغافق لا ناطقاً) أمالو كان صبياً أو مجنوناً أو أخرس فلا حد ولا لعان من لان قذفه غير صحيح (قوله إذا سقط لمعنى من جهته) بأن لم يصلح شاهد الزنه ونحوه أمالو سقط لمعنى من جهته وهو المسئلة الآتية في كلام المصنف فلا يجد ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهته ما كمالو كانا محدودين في قذف فهو كالاول لأنه سقطا معي من جهته لان البداعية فلا تعتبر جهتهما مع

أي بموجب القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو أو التقادم فإن تقادم الزمان لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقن عباد جوهره والأفضل لها الستر وللعاكم أن يأمرها به (لا عن) خبر لمن أي أن أقر بقذفه أو ثبت قذفه بالبيئة ولو أنكر ولا بيئة لها لم يستخلف وسقط اللعان (فان أبي حبس حتى يلاع أو يكذب نفسه فيجد) للقذف (فان لا عن لا عن) بعده لأنه المدعى فلو بدأ بلعانها أعادت فلو فرق قبل إعادة صح لحصول المقصود واختيار (والاحبست) حتى تلاعن أو تصدقه (فيندفع به اللعان ولا تحسد) وان صدقته أربعاً لأنه ليس بإقرار فصددا ولا يتنق النسب لأنه حد حق الولد فلا يصدقان في إبطاله ولو امتنعا حبساً وحمله في البحر على ما إذا لم تعف المرأة واستشكل في النهر حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه عليها حيث شذ (وإذا لم يصلح) الزوج (شاهد) لزمه أو كفره (وكان أهلاً للقذف) أي بالغافق لا ناطقاً (حد) الأصل ان اللعان إذا سقط لمعنى من جهته

والا فلا حد ولا لعان (فان صلح) شاهد (و) الحال انما (هي) لم تصلح أو (من لا يحد قاذفها فلا حد) عليه كالموقذ في اجنبي (ولا لعان) لانه خلفه لكنه بعز وحسب لهذا الباب وهذا تصرح بمافهم (و يعتبر الاحصان عند القذف ولو قذفها وهي أمسه وكافرة ثم أسلمت أو أعنت فلا حد ولا لعان) رايي (و يسقط) اللعان بعد وجوبه (بالطلاق البائن ثم لا يعود بتزوجها بعده) لان الساقط لا يعود (وكذا) بسقوط (زناها ووطئها بشبهة وبردتا ولا يعود لو أدات بعده) يسقط (بموت شاهد القذف وغيبته لا يسقط (لوعى) الشاهد) أو وسق أو ارتد ولو قال (لزوجته) زنت وأنت صبية أو مجنونة وهو) أى الجنون (معهود فلا لعان) لاسناده اخبر به (بجلاف) زنت (وأنت ذمية أو أمة أو منذر بعين سنة وعمرها أقل) حيث يتلاعنا

٣ (قوله الا أن يقال الخ) قال شيخنا به ان هذا التعديل لا يضر المدعى إذ لا يلزم من سقوط الأصل بسقوط الخلف بل الكثير تبوت الخلف عند سقوط الأصل بل هذا معنى الخافضة ثم قال الا أن يكون في الكلام حذف والتقدير لانه خلفه حيث لا مانع من ثبوت الخلف وهنا قد وجد المانع وهو سقوط اللعان لمعى من جهتها اه يتلاعنا

كما أفاده في الجوهره وبأى تمامه قريبا (قوله فلو القذف صححا) بأن كل بالغاعة لانا مطلقا (قوله والا) أى وان لم يكن القذف صحبا بان لم يكن كذلك (قوله فلا حد ولا لعان) نفي اللعان تأكيدي لان الكلام فيها اذا سقط (قوله لم تصلح) أى للشهادة وانما زاده لشميل المحدودة في قذف فانهم لم تدخل في كلام المصنف لانها ممن يحد قاذفها كذا أفاده في البحر ولو لا هذه الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف انه يحد لها مع انه لا يحد كما يأتى بيانه (قوله فلا حد عليه) لان شرط الحد الاحصان وهو كونها مسلمة حرة بالغاة عاقلة عفيفة كما مر وشرط اللعان الاحصان وأهلية الشهادة فإذا كانت غير محصنة فلا حد ولا لعان لفقد الاحصان وإذا كانت محصنة لكنهم محدودة في قذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة ولا حد أيضا لانه سقط اللعان لمعى من جهتها لان من جهةه والحاصل انما اذا كانت كافرة أو رقيقة أو صغيرة أو مجنونة فلا حد لعدم الاحصان ولا لعان لذلك ولعدم أهليتها للشهادة وإذا كانت غير عفيفة سقط أيضا لعدم الاحصان ولانه صادق في قوله وإذا كانت عفيفة محدودة فلما علمت هكذا ينبغي تحرير هذا المقام فافهم (قوله كالموقذ في اجنبي) هذا في غير العفيفة المحدودة أما فيها فيجد الاجنبي بقذفها كفى الشر بلا لية لان سقوط الحد عن الزوج لعله غير موجود في الاجنبي (قوله لانه خلفه) كذا في الدرر والصحيح في التعليل ما قدمناه لان هذا لا يظهر في العفيفة المحدودة لان اللعان فيها لم يسقط تبع الحد بل بالعكس ٣ الا أن يقال الضمير في لانه للعدو في خلفه للعان بناء على أن الواجب الاصل في قذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه بمعنى انه اذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام ابن السكال ما يدل على هذا التأويل فتدبر (قوله لكنه يعزر) أى وجوبه بالانه إذاها وألحق الشين بها كذا في البحر وظاهر وجوب التعزير في غير العفيفة قاله أبو السعود وقد يقال انها هي التي ألحقت الشين بنفسها ط قلت هذا ظاهرا ان كانت مجاهرة والافيعز وبطلانها لاطهاره الفاحشة (قوله وهذا) أى قوله واذا لم يصلح شاهد الخ (قوله تصرح بمافهم) أى من قوله قذفا فوجب الحد في الاجنبية وقوله وصلح الاداء الشهادة فانه احتراز عن غير العفيفة وبما اذا لم يصلح وصلحت أو عكسه فافهم * (تمة) قال في البحر ولم تعرض صريحنا لما اذا لم يصلح الاداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه أو لانه لا لعان وأما الحد فلا يجب لو صغيرين أو مجنونين أو كافرين أو مملوكين ويجب لو محدودين في قذف لامتناع اللعان لمعى من جهته وكذا يجب لو كان هو عبدا وهي محدودة لان قذف العفيفة وجب للعدو لو كانت محدودة (قوله و يعتبر الاحصان) يعلم من من قوله وكذا يسقط بزناها اشتراط دوامه من حين القذف الى حين التلاعن ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال بالبينونة شمل البينونة بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافى الحكم واذا قذف الرجل امرأته ثم بانت منه بطلاق أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لان حده كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد البينونة لم يحول الى الحد ولو كذب نفسه لم يحد ولو قال أنت طالق ثلاثا يازانية كان عليه الحد ولو قال يازانية أنت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد ولا اللعان اه أى لحصول البينونة بعد وجوب اللعان (قوله ويسقط بموت الخ) أى اذا شهد وعدله القاضي ثم مات أو غاب لا يقضى به قال في الفتح وفي الجامع لو مات الشاهدان أو غابا بعد ما عدلا لا يقضى باللعان وفي المال يقضى بخلاف ما لو عميا أو فسقا أو ارتد حيث يلاعن بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق أن الحديد را بالشبهات واحتمال رجوع الشاهد عن شهادته قبل القضاء شبهة فإدام حيا حاضر فالاحتمال قائم فاذا قضى القاضي بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلغو ذلك الاحتمال لتأكد الحق بالقضاء أما اذا مات أو غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجودا احتمل رجوعه قبل القضاء فأمل هذا وفي اشتراط حضور الشاهدين لاقامة الحد كلام مذكور في الشرب لالية في باب حد السرقة فراجع وسيسأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله معهود) أى عهد وقوعه منها (قوله فلا لعان) أى ولا حد لعدم الاحصان (قوله لاسناده لغير محله) أى لاسناده الزنا فان محله البالغة العاقلة وعبرة الفتح لم يكن قذفا في الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا (قوله حيث يتلاعنا) صوابه

الكلام حذف والتقدير لانه خلفه حيث لا مانع من ثبوت الخلف وهنا قد وجد المانع وهو سقوط اللعان لمعى من جهتها اه يتلاعنا

يتلصعن بالنون في آخره كالجو جدي بعض النسخ (قوله لاقتصاره) أي لانه يقع مقتصر على زمن التكتم ولا يستند لانها توصف بالزنا وهي ذميمة أو أمة فقد ألحق بها الشين فافهم وكذا في منذر بعين ستة ولو عمرها أقل لانه مبالغة في القدم تأمل (قوله من كتاب وسنة) بيان للنص الشرعي وبه استغنى عما في البحر الظاهر أنه أراد بالصلة الركن يعني الماهية اذ صفتها على وجه السنة لم ينطبق بها النص وهو ان القاضي يقيهما متقابلين ويقول له التبع في قول الزوج أشهد بالله اني لم اصادق فيماريهته من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيمارها به من الزنا يسير اليها في كل مرة ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله انه من الكاذبين فيمارماني به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا كذا في النهر ح * (تنبيه) مقتضى مشروعية اللعان جواز الدعاء بالله على كاذب معين فان قوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه بالله على تقدير كذبه فتعليقه على ذلك لا يخرج من التعمين نعم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا فلو كان كاذبا لا يحل له وذكري البحر ما يدل على الجواز بما في عدة غاية البيان من ان المبالغة مشروعة في زمانها وهي الملاعة كانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء به الله على الكاذب منا وقد مننا الكلام على ذلك في باب الرجعة (قوله بان بتفريق الحاكم) أي تكون الفرقة تطليقة بائنة عندهما وقال أبو يوسف هو تحرير مؤبد هداية (قوله فيتوارثان قبل تفريقه) لانها امر أنه ما لم يفرق القاضي بينهما كافي نعم يحرم الوطء ودواعيه قبل التفريق كما مروى يأتي ثم هداية تفريق على المفهوم وهو أنه لا تقع الفرقة بنفس اللعان قبل تفريق الحاكم ويتفرع عليه أيضا ما في السعدية عن الكفاية انه لو طلقها في هذه الحالة طلاقا باننا يقع وكذا لو أ كذب نفسه محل له الوطء من غير تجديد النكاح اه وعند الشافعي تقع الفرقة بنفس اللعان والكلام مع مبسوط في الفتح وهذا أحد المواضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المنع منظومة وتقدمت في الطلاق (قوله الذي وقع اللعان عنده) صحت قوله الا حتى فلولم يفرق الخ (قوله ولو زالت الخ) هذا أيضا من دواعي عدم وقوع الفرقة قبل التفريق (قوله فرق) لانه يرجى عود الاحسان فتح (قوله والا لا) أي وان زالت أهلية اللعان بما لا يرجى زواله بان أ كذب نفسه أو ذف أحدهما انسانا فدل للذف أو وطئت هي وطأ حراما أو خوس أحدهما لا يفرق بينهما فتح (قوله ينظر) لان التفريق حكم فلا يصح على الغائب رجعي (قوله استقبله الحاكم الثاني) أي استأنف اللعان (قوله خلافا للحمد) فعنده لا يستقبل لان اللعان قائم مقام الحد فصار كاقامة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته واهله وان تمام الامضاء في التفريق والانتهاء فلا يتأهل قبله فيجب الاستقبال كذا في الاختيار ولهاده انه لا تحصل حرم الوطء قبل التفريق وسيأتي خلافه ومفاده أيضا أنه لا بد من طلبها الثلاثة عند الحاكم الثاني فليراجع (قوله بعد وجود الاكثر) بان التبع كل منهما ثلاث مرات (قوله صح) أي التفريق وقد أخطأ السنة كافي (قوله لانه مجتهد فيه) فان الامام الشافعي رحمه الله تعالى فأنل بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط كذا في النهر ح قلت وقد مناني الخلع وفي أول الظاهر معنى الجهد فيه واذا فهمته تعلم أنه لا يثبت كونه مجتهدا فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين (قوله بغير القاضي الحنفى) المراد بغيره من يرى جوازه باجتهاد منه أو بتقليد المجتهد كشافى (قوله أما هو فلا ينفذ) أي بناء على المعتمد من أن القاضي ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما قضاة زماننا المأورين بالحكم بأصح أقوال أبي حنيفة (قوله وحرم وطؤها) أي ودواعيه كما مر ط (قوله لاسمر) أي من حديث المتلاعنان لا يجتمعان أبدا ح (قوله ولها) أي للملاعة بعد التفريق ط (قوله نفقة العدة) أي والسكنى واذا جاءت بولد الى سنتين لزمه وان لم تكن عليها عدة لزمه الى ستة أشهر كافي الكافي (قوله حى) فلونضاه بعدموته لانه ولم يقطع نسبه وكذا لو جاءت بولد من أحدهما ميت ففاهما أو مات أحدهما قبل اللعان كما سيأتي (قوله نفي نسبه) أي لا بد ان يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعدما قال فرقت بينهما كما كروى عن أبي يوسف وفي المبسوط

مطلب في الدعاء بالأمن على معين

لاقتصاره فتح (وصفته ما اتفق النص) الشرعي (به) من كتاب وسنة (فان التبعنا) ولو أكثره (بان) بتفريق الحاكم) فيتوارثان قبل تفريقه (الذي وقع اللعان عنده) ويفسرق (وان لم يرضيا) بالفرقة يعني ولو زالت أهلية اللعان فان بما يرجى زواله لكنون فرق والا ولو تلاعنا فغاب أحدهما ووكلا بالتفريق فرق تاتارخانية ومفاده أنه اذا لم يوكل ينتظر (واو لم يفرق) الحاكم (حتى عزل أو مات استقبله الحاكم الثاني) خلافا للحمد واختيار (ولو أخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل) أي مرة أو مرتين (لا) ولو فرق بعد دعائه قبل لعانها نفذ لانه مجتهد فيه تاتارخانية وقيد في البحر بغير القاضي الحنفى أما هو فلا ينفذ (وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفريق) لما مرولها نفقة العدة (وان تذف) الزوج (بولد) حى (نفي) الحاكم (نسبه) عن أبيه

(وألحقه بأمه) بشرط صحة
النكاح وكون العلو في
حال يجري فيه اللعان حتى
لو عاق وهي أمة أو كابية
فعتقت أو أسلمت لا ينتفى
لعدم التلاعن وأما شروط
النفي فستة مبسطة
مذكورة في البدائع
وسيجيء (وان أكذب
نفسه) ولودلالة بان مات
الولد المنفى عن مال فادعى
نسبه (حد) للعدف (وله)
بعد ما كذب نفسه (ان
ينكحها) حداً أولاً (وكذا
إذا قذف غيرها فحد أو)
صدقة أو (زنت) وان لم
تحد لزوال العفة والحاصل
أنه تزوجها إذا خرج أو
أحدهما عن أهلية اللعان
(و) لللعان لو كانا أحسين
أو أحدهما وكذا لو طرأ
ذلك الحرس (بعده) أي
اللعان (قبل التفريق فلا
تفريق ولا حد) لدرته
بالشبهة مع فقد الركن وهو
لفظاً أشهد ولذا التلاعن
بالكتابة (كلا لعان بنفى
الجل) لعدم تيقنه عند
العدف

هذا هو الصحيح لأنه ليس من ضرورية التفريق نفي النسب كما بعد الموت يفرق بينهما ولا ينتفى النسب بغير
عن النهاية (قوله وألحقه بأمه) هذا غير لازم في النفي وإنما خرج التأكيد نهر عن النهاية (قوله
بشرط صحة النكاح) هذا الشرط والذي بعده زادهما في البحر على شروط النفي الستة المذكورة في البدائع
وإنما لم يعددهما الشارح مع الستة إشارة إلى أنهما ليسا بشرطين للنفي أصالة وإنما هما شرطان لللعان
كما أفاده في النهر فهما من شروط النفي بواسطة لكن الثاني يغنى عن الأول تأمل (قوله لعدم التلاعن) لأنه
نفي نسبه مستند إلى وقت العلو وليست وقته من أهل اللعان ولا ينتفى النسب بدون لعان (قوله فستة)
* الأول التفريق * الثاني أن يكون عند الولادة أو بعد هاب يوم أو يومين * الثالث أن لا يتقدم منه إقرار به
ولودلالة كسكونه عند التهمة مع عدم رده * الرابع حياة الولد وقت التفريق * الخامس أن لا تلد بعد
التفريق ولذا آخر من بطن واحد * السادس أن لا يكون محكوماً بشبوه شرعاً كان ولدت ولداً فانه قلب على
رضيع فمات الرضيع وقضى بديته على عاقلة الأب ثم نفي الأب نسبه يلاعن القاضي بينهما ولا يقطع نسب
الولدان القضاء بالدية على عاقلة الأب قضاء يكون الولد منه ولا يقطع النسب بعده وإنما في البحر (قوله
وسيجيء) أي عند قوله نفي الولد إلى الخ لكن المذكور هناك أكثر الشروط لا كلها (قوله وان أكذب
نفسه حد) أي إذا كذبها بعد اللعان فلو قبله ينظر فإن لم يطلقها قبل الاكذاب فكذلك وان أبانها ثم أكذب
فلا حد ولا لعان زيل أي لان اللعان لم يستقر به بعد البيئونة فلم يحول إلى الحد كما قدمناه عن الكافي قال في
الشرع بلالية وقوله وان أكذب بنفسه ليس تكرار مع قوله حبس حتى يلاعن أو يكذب بنفسه فيحد لان ذلك
فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده (قوله ولودلالة) أي سواء كان الاكذاب باعترافه أو ببينة أو دلالة نهر
(قوله فادعى نسبه) أي فانه لا يصدق على النسب ولا الميراث وبضرب الحد فان كان الولد ترك ولداً ذكراً
أو أنثى ثبتت نسبته من المدعى وورث الأب منه كالأحكام (قوله للعدف) أي القذف الثاني الذي
تضمنته كلمات اللعان كشهود الزنا إذا رجعوا فأنهم يحدون للعدف الأول لأنه أخذ بجوابه وهو اللعان كما
أفاده في البحر وأفاد الرجوع أنه لما أكذب نفسه تبين أن اللعان لم يقع موقعه من قيامه مقام حد القذف
فرجعنا إلى الأصل من لزوم الحد بالقذف الأول فأنهم (قوله حداً أولاً) أشار إلى ما في البحر من أن تعقيد
الزيادة بالحد اتفاقاً (قوله أو زنت وان لم تحد) أراد بالزنا الوطء الحرام وان لم يكن زناً شرعاً كما ذكره
الاسيحاقي بحر ثم ان عبارة الهداية والسكز أو زنت فحدت قال في الفتح قبل لا يستقيم لانها إذا حدثت كان
حدها الرجم فلا يتصور حلها للزوج بل تجرد أن تزني تخرج عن الأهلية ومنهم من ضبطه بتشديد النون
بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ توقف حلها للأول على حدها لأنه حد القذف
وتوجيه تخفيفها أن يكون القذف واللعان قبل النحول بهما ثم زنت فحدت فان حدها حينئذ الحد للزنا لا الرجم
لانها ليست بمحصنة اهـ وذكر القهستاني أنه يتصور الزنا في المدخولة كما أشار إليه في المضمهرات بان ترتد
وتلحق بدار الحرب ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها اهـ وفيه ان الأهلية زالت بالردة لا بالزنا وذكر
في البحر ان الرواية بالتخفيف فلذا لم يذكر المصنف الحد وأشار الشارح بقوله وان لم تحد إلى ان التعقيد
بالحد غير معتبر المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر (قوله لزوال العفة) علة
لحل السكاح فيما إذا صدقته أو زنت أما إذا كذب نفسه ولم يحد أو حد بعد القذف فله ظهور ان اللعان لم يقع
موقعه كما قدمناه تأمل (قوله عن أهلية اللعان) لانهم لم يبقا متلاعنين لا حقيقة لان حقيقة التلاعن حين
وقوعه ولا حكم لزوال الأهلية التي كان التلاعن باقياها محكوماً بعد وقوعه فلا ينافي الحديث كما تقدم (قوله
لدوته بالشبهة) وهي احتمال تصديق أحدهما للآخر لو كان ناطقاً (قوله مع فقد الركن) أي فيما إذا كان
الحرس قبل اللعان (قوله ولذا) أي لفقد الركن أو بالشبهة وهو أظهر لان الكتابة قائمة مقام النطق
في الطلاق ونحوه لكن فيها شبهة كإشارة الآخر فيندري الحديث (قوله لعدم تيقنه) قال في الفتح اذ يحتمل

مطلب الحمل يحتمل كونه
نفخا وفيه محكاة

ولوتيقناه بولادته بالاقول
المدة يصير كانه قال ان
كنت حاملا فكذا والقذف
لا يصح تعليقه بالشرط
(وتلا مائة قوله زنيته وهذا
الحمل منه) للقذف الصريح
(ولم ينه) الحاكم (الحمل)
لعدم الحكم عليه قبل
ولادته ونفيه عليه الصلاة
والسلام ولدهلال لعلمه
بالوحي (نفي الولد الحى عند
التهنئة) ومدتها سبعة أيام
عادة (و) عند (اتباع آله
الولادة ص) وبعدها (لا
قرار به دلالة ولو غابا
لخاله علمه كماله ولادته
(ولا عن فيهما) فيما اذا
صح أو لا وجود القذف
فقد تحقق اللعان بنفي الولد
ولم ينتف النسب فقوله
فيما مر ونفي نسبه ليس على
اطلاقه (نفي أول التوأمين
وأقر بالثاني حدد) ان لم
يرجع لتكذيبه نفسه (وان
عكس لاعتن) ان لم يرجع
لقذفها بنفيه (والنسب
ثابت فيهما) لانهما من ماء
واحد (ولو جاءت بثلاثة في
بطن واحدة فني) الثاني
وأقر بالاول والثالث

كونه نفخا أو ماء وقد أتدبر في بعض أهلى عن بعض خواصها انه يظهر بها حل واستمر الى تسعة أشهر ولم
يشككن فيه حتى تهبأ ناله بتهية ثياب المولود ثم أصابها طاق وجلست الداية تحتها فلم تزل تعصر العصرة بعد
العصرة وفي كل عصرة تصب الماء حتى قامت فارغة من غير ولد أو ما توريشه والوصية به وله فلا يثبت له الا بعد
الانفصال فيثبتان للولد الحمل وأما العتق فانه يعقبس التعليق بالشرط فعتقه معلق معنى وأما رد الجارية
المبيعة بالحمل فلان الحمل ظاهر واحتمال الرجح شبهة والرد بالعيب لا يمتنع بالشبهة ويمنع اللعان به لانه
من قبيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة فلا يقاس على العيب اه (قوله ولوتيقناه الخ) جواب عن قول
الصاحبين بجرى بان اللعان اذا جاء به لاقل من ستة أشهر لليقن بقيامه (قوله لعلمه بالوحي) أى لعلمه
صلى الله عليه وسلم بالحمل وحيامن الله تعالى والمراد الجواب عما استدلاله لقولها ما نه يلاعن اذا ولده
لاقل المدة وعن قول الشافعي انه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون هلال قذفها بنفي الحمل فقد أنكره
ان حنبل بل قذفها بالزنا وقال وجدت شريك بن معجماء على بطنها نفي بها على ان كون لعانها قبل الوضع
معارض بما في الصحيحين من أنه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للعارض وتعامه في الفتح ولكن لم يذكروا
فيه انه صلى الله عليه وسلم نفاه قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارح تبع للنهر وانما فيه قوله صلى الله عليه
وسلم انظر وهما فان جاءت به كذا فهو له لال أو جاءت به كذا فهو لشريك وأنها ولدت فألحق الولد بالمرأة
وجاءت به أشبه الناس بشريك (قوله عند التهنئة) بالهزم من هذا أنه بالولد بالتهنئة والهزم مصباح (قوله
ومدتها سبعة أيام عادة) أشار به الى أنه لم يقدر زمنها بشئ كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره بثلاثة أيام
وفي رواية الحسن سبعة وضعفه المرحسي بان نصب المقادير بالرأى لا يجوز شربا ليلية وعندهما تقديره
بعدة النفاس فتح (قوله وعند اتباع آله الولادة) أى عند شرائها كالمهد ونحوه والواو بمعنى أو كما يفيد كلام
المصنف في المنع وكلام الفتح وغيره (قوله وبعدها) أى بعد قبوله التهنئة أو سكوته عندها أو شراء آله الولادة
وسكوته عن النبي ومضى ذلك الوقت اقرار منه مخ قال في الفتح وهذا من المواضع التي اعتبر فيها السكوت
رضا لافي رواية عن محمد بن ولدا لامة اذا هي به فسكت لا يكون قبولا لانه غير ثابت الا بالدعوة والسكوت
ليس دعوة ونسب ولد المنكوحه ثابت منه فسكوته يسقط حقه في النفي اه ولدا أم الولد كولد المنكوحه
لان لها فراشا بخلاف الامه لانها لا فراش لها جوهرة (قوله فخانه علمه كماله ولادته) فتحمل كأنها ولده
الات قاله النفي عند أبي حنيفة في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد القدر
كما في الفتح شربا ليلية (قوله ليس على اطلاقه) بل هو مشروط بالشروط الستة المارة (قوله نفي أول
التوأمين) تنبيه توأم فوهل والاثني توامة والجمع توأم كدخان مصباح وهما ولدان بين ولادتهما أقل
من ستة أشهر بحر (قوله ان لم يرجع) قيد به لانه لو رجع عن الافرار بالثاني يلاعن اه ح وذكر
الرجح ان هذا القيد لم يذكروا في البحر والنهر والدرر والمنع وغيرها ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من
الكاتب لانه باقراره بالثاني كذب نفسه بنفي الاول لانهما من ماء واحد قصار فاذا رجوعه لا يسقط الحد
عنه اه (قوله لتكذيبه نفسه) أى باقراره بالثاني وهذا لعله لقوله حدد (قوله وان عكس) بان أقر
بالاول ونفي الثاني (قوله ان لم يرجع) لانه لو رجع لا يلاعن بل يحد اه ح لانه أكذب نفسه وهذا صحيح
موافق لما سئلوا بآتي قريتا فاهم (قوله لقذفها بنفيه) لعله لقوله لاعتن اه ح قال في الفتح لا يقال
نبوت نسب الاول معتبر باق بعد نفي الثاني فباعتبار بقائه شرعا يكون مكذبا بنفسه بعد نفي الثاني وذلك يوجب
الحد لاننا نقول الحقيقة انقطاعه ونبوته أمر حكمي والحد لا يمتط في اثباته فكان اعتبار الحقيقة هنا متعينا
لا الحكمي اه وقوله وذلك يوجب الحد يثب ما قاله ح من انه لو رجع يحد ولا ينافيه ما في البحر عن
الفتح من انه لو قال بعد نفي الثاني هما ابناي أو ليسا ابناي فلا حد فيهما اه لعدم الرجوع في الاول وعدم
القذف في الثاني فني الفتح ولو قال بعد ذلك هما ولداي لاحد عليه لانه صادق لشبوت نسبهما ولا يكون

لاعن وهم بنوه ولو نفى
 الاول و (الثالث وأقر
 بالثاني يحدوهم بنوه)
 كوت أحدهم شئى (مات
 ولد اللعان وله ولد فادعاه
 الملاعن ان ولد اللعان
 ذكر ايثبت نسبه) اجاعا
 (وان) كان (أنثى لا)
 لاستغنائه بنسب أبيه خلافا
 لهم ابن مالك * (فروع) *
 الاقرار بالولد ابذى ليس
 منه حرام كالسكوت
 لاستحقاق نسب من ايس
 منه بحروفه متى سقط اللعان
 بوجهه ما أثبت النسب
 بالاقرار أو بطريق الحكم
 لم ينتف نسبه أبدا فلو نكحها ولم
 يلاعن حتى تسذفها أجنبي
 بالولد فقد ثبت نسب
 الولد ولا ينتفى بعد ذلك
 * نفى نسب التوأمين ثم مات
 أحدهما عن توأمه وأمه
 وأخ لام فالأرث أنسلانا
 فرضار رد اللام السدس
 وللأخوين الثالث والباقي
 يردها لهم وبه علم أن نفيسه
 يخرج عن كونه عصبة قالوا
 وصرحوا ببقاء نسبه بعد
 القطع في كل الأحكام لقيام
 فراشها الا في حكمين الأرث
 والنفقة فقط

رجوعا لعدم اكداب نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليها لانه صريح بالرجوع ولو قال ليس ابى كانا ابنييه
 ولا يحد لان القاضى نفى أحدهما وذلك نفى للتوأمين فليس ولد به من وجهه ولم يكن فاذا قالها مطلقا لم يحد
 اه فافهم (قوله لاعن) كذا فى الفتح والبحر ومثله فى الجوهره عن الوجيز ومقتضى ما فى النهر انه يحد
 وعزاه الى الفتح وهو خلاف الواقع فافهم نعم قال الرجنى ان ما هنا مشكل لان باقراره بالثالث صار مكذبا
 نفسه فى نفى الثاني فينبغى أن يحد لانه بعد الا كذاب لم يبق محال للتلاعن اه قلت والجواب انه لما أقر بالاول
 كان اقرارا بالكل فيكون اقراره بالثالث تأكيدا لاقراره أولا فلم يكن رجوعا لانه صادق فيه كما مر آنفا
 ولذا عمل فى الفتح المسئلة بقوله لان الاقرار بشبوت نسب بعض الجمل اقرارا بالكل كمن قال يده أو رجله منى
 وقال وكذا فى ولد واحد اذا أقر به ونفاه ثم أقر به يلاعن ويلزمه اه (قوله يحد) لانه لما نفى الاول لزمه
 اللعان فلما أقر بالثاني صار مكذبا بنفسه فلزمه الحد ولا يقبل رجوعه بعد (قوله كوت أحدهم) قال فى الفتح
 لو نفاه ما مات أحدهما أو قتل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفى الميت لانتهائه بالموت واستغنائه عنه فلا
 ينتفى الحى لانه لا يفارقه ويلاعن بينهما عند مجود القذف واللعان ينفلت عن نفى الولد ولا يلاعن عند
 أبي يوسف لان القذف أوجب لعنا يقطع النسب اه ملخصا قلت واقتصر الحاكيم فى الكافى على ذكر
 الاول بلا حكاية بخلاف فعله انه ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغى للاشارح ذكر قوله كوت أحدهم عقب
 قوله فى المسئلة الاولى لاعن وهم بنوه ليكون التشبيه بشبوت النسب واللعان أماعلى ما ذكره فانه يقتضى
 عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية و يقتضى وجوب الحد وفيه نظر لانه على القول بعدم اللعان فالظاهر
 عدم الحد أيضا لان اللعان سقط لمعنى ليس من جهته (قوله يثبت نسبه) أى نسب ولد الولد اللعان قال فى
 البحر وورث الاب منه اتفاقا لحاجة الولد الثانى الى ثبوت النسب فبقاؤه كبقاء الاول (قوله لاستغنائه) أى
 استغناء ولد الانثى بنسب أبيه فان ولدا البنت ينسب الى أبيه قال فى البحر قيد بموتها أى موت الانثى المبينة
 لانها لو كانت حية ثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا (قوله خلافا لهما) فعندهما يثبت نسبه منه بحر (قوله
 الاقرار بالولد الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت آية الملاعة أى امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم
 فليست من الله فى شئ ولن يدخلها الله مجتته وأعمار جل يحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه يوم القيامة
 وقضه على رؤس الاولين والآخرين رواه أبو داود والنسائى وفى الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام
 من ادعى أبائى الاسلام غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام كذا فى الفتح (قوله بوجه ما) كعدم
 صلوح أحدهما للشهادة أو عدم الاحصان (قوله فقد ثبت نسب الولد) أى ضمننا لان حدا فاذفها يتضمن
 ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله فالأرث أنسلانا الخ) الأرث مبتدأ خبره محذوف تقديره يكون أو يثبت وفى
 كلام العرب حكمن مسما وما ذكره هنا هو ما جزم به فى البحر والنهر نقلا عن شرح التلخيص وعزاه فى البحر
 قبل هذا الى شهادات الجامع وهو مخالف لما ذكره الشارح فى الفرائض من أنه يرث من توأمه ميراث أخ
 لأبوين ومثله فى سبب الانهر معزى الى الاختيار لكن نسب السرخسى فى المبسوط الاوّل الى علمائنا
 ونسب الثانى الى الامام مالك وسأنى تمام الكلام عليه فى الفرائض ان شاء الله تعالى (قوله برده عليهم) أى
 بقدر حصصهم فيخص كالثلث فالمسئلة الفرضية من ستة والردية من ثلاثة ط (قوله وبه علم الخ) قال فى البحر
 وهذا يبين أن قطع النسب جرى فى التوأم لانه لم يقطع نسبه عن أخيه التوأم لكان عصبة ياخذ الثلثين
 وقطاع النسب عن أخيه التوأم بالتبعية لايهما وتعامه فى شرح التلخيص اه (قوله فى كل الاحكام) فيبقى
 النسب بين الولد والملاعن فى حق الشهادة والزكاة والقصاص والسكاح وعدم الحقوق بالعبودية حتى لا تجوز
 شهادة أحدهما للآخر ولا صرف زكاته ماله اليه ولا يجب القصاص على الاب بقتله ولو كان لابن الملاعة ابن
 وللزوجة بنت من امرأة أخرى لا يجوز زلا ابن أن يتزوج بتلك البنت ولو ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان
 صدقه الولد فى ذلك ففخ عن الذخيرة (قوله لقيام فراشها) أى لثبوت كونها فراشا أى زوجه وقت الولادة

قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراشا لاخر كما يسمى لبا سا قال في البحر لان النبي باللغات ثبت
شرا بخلاف الاصل بناء على زعمه وظهر مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد
للفراش فلا يظهر في حق سائر الاحكام (قوله حتى لاتصح دعوة غير النافي) اما دعوة النافي فتصح مطلقا ولو
كان النافي كبير اجاب الحد للنسب من النافي بحر (قوله قال البهني الح) كذا رأيت في شرح البهني على
المالتي غير معزى لاحد مع أن ذلك ذكره في الفتح بحثا فانه قال بعد نقله ما مر عن النخيرة وهو مشكل في
ثبوت النسب اذا كان المسمى بمن يولد مثله له وادعاه بعد موت الملاعن لانه مما يحتاط في اثباته وهو
مقطوع النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن وثبوته من أمه لا ينافيه اه أي لا يمكن
كونه وطئها بشبهة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب العنين وغيره)

شروع في بيان من به مرض له تعلق بالنكاح (قوله وغيره) الاولى ونحوه من كل من لا يقدر على جماع
زوجته كالجنون والمسهور والشخ والكبير والشكاك كشداد بن شيبان مجترة وراى من اذا حدث المرأة
أنزل قبل أن يخاطبها قاموس (قوله على الجماع) أي جماع زوجته أو غير هاد هو أهم من المعنى الشرعي
الآتي (قوله فعيل بمعنى مفعول) هذا مبني على أنه من عن بمعنى حبس لامن عن بمعنى أعرض قال في المصباح
قال الأزهرى وسى عني لان ذكره يعنى بقبل المرأة عن عيني وشمال أي يعترض اذا أراد ايلاجه والعنة بالضم
حظيرة للابل والخليل فقول الفقهاء لو عن عن امرأة تخرج على المعنى الثاني دون الاول لانه يقال عن عن
الشيء يعنى من باب ضرب بالبناء للفاعل اذا أعرض عنه وانصرف ويجوز أن يقرأ بالبناء للمفعول اه وذكروا
أيضا أن قول الفقهاء به عنة وفي كلام الجوهري ما يشبهه كلام ساقط والمشهور رجل عنين بين التعنين
والعنة (قوله جمعه عني) يضم أوله وثانيه أفاده ط (قوله على جماع فرج زوجته) أي مع وجود الآلة سواء
كانت تقوم أولا أو لا تخرج الدر فلا يخرج عن العنة بالادخال فيب خلافا لابن عقيل من الخنابلة معراج لان
الادخال فيه وان كان أشد لكنه قد يكون ممنوعا عن الادخال في الفرج لسحر وأخرج أيضا ما لو قدر على
جماع غيره هادونها أو على الثيب دون البكر وفي المعراج اذا أوجب الحشفة فقط فليس بعنين وان كان مقطوعا
فلا يثبت من ايلاج بقية الذكرك قال في البحر وينبغي الاكتفاء بقدره من مقطوعها ولم أر حكم ما اذا قطعت ذكره
واطلاق المحبوب يشمله لكن قولهم لو رضيت به فلا تبار لها ينافيه وله نظيران أحدهما لو خرب المستأجر
الدار الثاني لو أتلف البائع المبيع قبل القبض اه أي فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالثمن (قوله
لمانع منه) أي فقط نخرج ما اذا كان المانع منها فقط أو منهما جميعا كما يأتي ط (قوله أو سحر) قال في
البحر فهو عنين في حق من لا يصل اليها الطواف المقصود في حقها فان السحر عند ناحق وجوده وتصوره وتكون
أثره كأي المحيط اه (قوله اذا الرقعة) أي التي وجدت زوجها محبوبا أو القرناء مثلها كما يأتي (قوله محبوبا)
في المصباح جيبته جبا من باب قتل قطعه وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصلت مذا كبره اه
فالصدر هو الجب والاسم هو الجباب فافهم والمذا كبر جمع ذكر والمراد بها الذكروا الخصيتان تعلييا (قوله
أو مقطوع الذكرك فقط) قال في النهر ولم يذكره وظاهر أنه يعطى هذا الحكم اه وهذا الاشبهة فيه
(قوله أو صغيره) بهاء الضمير أي صغير الذكرك وقوله جدا أي نهاية وبالعلة مصباح (قوله كالزرك) بالزاي
المكسورة واحد الزرار (قوله وفيه نظر) أشار الى ما قاله الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية أقول ان هذا
حاله دون حال العنين لا مكان زال عنه فيصل اليها وهو مستحيل هنا فحكمه حكم المحبوب بجماع أنه لا يمكنه
ادخال آلتها القصيرة داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة به مساو للضرر المحبوب فلها طلب التفريق وبهذا
طهران انتفاء التفريق لا وجه له وهو من القصة فلا يسلم اه قلت لكن لم يطرده صاحب القصة بل نقله في
الفتح والبحر عن المحيط والاحسن الجواب بأن المراد بدخل الفرج نهايته المعتاد الوصول اليها ولذا قال في

حتى لاتصح دعوة غير النافي
وان صدقه الولد انتهى قلت
قال البهني الا أن يكون
من يولد مثله له أو ادعاه
بعد موت الملاعن فاحفظ
(باب العنين وغيره)
(هو) لغتم لا يقدر على
الجماع فعيل بمعنى مفعول
جمعه عني وشرا (من لا يقدر
على جماع فرج زوجته)
بمعنى لمانع منه ككبر سن
أو سحر اذا الرقعة لا خيار لها
للمانع منها خاتمة (اذا
وجدت المرأة زوجها محبوبا)
أو مقطوع الذكرك فقط أو
صغيره جدا كالزرك ولو قصيرا
لا يمكنه ادخاله داخل الفرج
فليس لها الفرقة بحر وفيه
نظر وفيه المحبوب كالعنين

البحر وظاهره انه اذا كان لا يمكنه ادخاله أصلاً فإنه كالمحبوب لتقييده بالدخول اه وقد مناهما هو صريح في
 اشتراط ادخال الحشفة (قوله الا في مسئلتين التأجيل وبحي الولد) أي أن المحبوب لا يجوز بل يفرق في
 الحال ولو ولدت امرأته بعد التفريق لا يبطل التفريق كما يأتي وزاد في البحر مسئلتين أيضاً أنه يفرق بلا
 انتظار بلوغه ولا انتظار صحته لومريضاً (قوله فرق الحاكم) وهو طلاق بائن كفرقة العنين بحر عن الحاشية
 ولها كل المهر وعامها العدة ان خلاهم عنده وعندهما لها نصفه كالمطل بخلها بدائع (قوله بطلها) هو على
 التراخي كما يأتي بيانه (قوله لوحدة) أما الامة فالحيار ولاها كما يأتي متنا (قوله بالغة) فلو صغيرة انتظر بلوغها
 في المحبوب والعنين لاحتمال أن ترضى بهما بحر وغيره وأما العقل فغير شرط في فرق بطل ولى الجنونة
 أو من ينصبه القاضي في الفتح وباتى (قوله غير رتقاء وقرناء) أماهما فلا خيار لهما للتحقق المانع منهما
 كما مر ولأنه لاحق لهما في الجماع وفي البحر عن التارخانية ولو اختلفا في كونها رتقاء برهن النساء (قوله
 وغير عالمة بحاله الخ) أما لو كانت عالمة فلا خيار لهما على المذهب كما يأتي وكذا لو رضيت به بعد النكاح (قوله
 ولو المحبوب صغيراً) قيد بالمحبوب لأن العنين لو كان صغيراً ينتظر بلوغه كما مر وشمل اطلاقه المجنون بالنون
 ففي البحر عن الفتح لو كان أحدهما مجنوناً فإنه لا يؤخر إلى عقله في الحب والعنة لعدم الفائدة ويفرق بينهما
 في الحال في الحب وبعد التأجيل في العنين لأن الجنون لا يعدم الشهوة اه قال في النهر ولو كان يحسن
 ويفيق هل تنتظر افاقة لم أرا المسئلة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر
 لجواز رضاها به اذا هي أفاقت كلكو كنت غير بالغة اه وصح في البسائع ان المجنون لا يؤجل لأنه لا يملك
 الطلاق لكن في البحر عن المعراج ويؤهل الصبي هذا الطلاق في مسئلة الحب لأنه مستحق عليه كما يؤهل
 لعق القريب ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول أصح اه * (تتمة) * لو اختلفا في كونه محبوا بافتان
 كان لا يعرف بالمس من وراء الثياب أمر القاضي أمينا أن ينظر الى عورته فيخبر بحاله لأنه يباح عند الضرورة
 خانية (قوله لحصول حقها بالوطء مرة) وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء بحر عن جامع فاضيلان ويأتى
 اذ ترك الديانة منع من تمام القدرة على الوطء ط (قوله ولم تعلم) أي وقت العقد وقيد به ليثبت الخيار لهما
 (قوله فادعاء ثبت نسبه) الذي في التارخانية وأثبت القاضي نسبه ولو أتى بالعطف زالت الركا كة قال ط
 وانما قيد بالدعوى لدفع ما يتهوم انه لما ادعاه وسلمت دعواه صريحاً بسقط حقها والاقتبوس النسب منه
 لا يتوقف على الدعوى كالتفدية عبارة الهذرية اه قلت وهو مفاد ما نذكره فرياب عن التارخانية وفي عدة
 البحر عن كافي الحاكم والحصى كالصبي في الولد والعدة وكذا المحبوب اذا كان يتزل والالم يلزمه الولد كان
 يتزل الصبي في الولد والعدة (قوله ثبت نسبه) أي اذا خلاهما قال في التارخانية ولو كان الزوج محبوا بفرق
 القاضي بينهما فحلت بولاً لاقل من ستة أشهر من وقت الفرقة يلزمه الولد خلاهما أو لم يخل وهذا عند أبي يوسف
 وقال أبو حنيفة يلزمه إلى سنتين اذا خلاهما والفرقة قماضية بالانحلاف (قوله قبل التفريق) متعلق باقرارها
 (قوله لا بعده) أي لا يبطل التفريق لو أقرت بعده ان كان وصل إليها بحر فلا حاجة الى اقامة الزوج البينة هنا
 فادهم (قوله التهمة) أي باحتمال كذبها بل هي به متناقضة ففح (قوله فسقط نظر الزايح) هو أن الطلاق
 وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يبطل بثبوت النسب ألا ترى انها لو أقرت بعد التفريق انه كان قد وصل إليها
 لا يبطل التفريق اه وجوابه أن ثبوت النسب من المحبوب باعتبار الانزال بالسحق والتفريق بينهما
 باعتبار الحب وهو موجود بخلاف ثبوته من العنين فإنه يظهر به أنه ليس بعنين والتفريق باعتبار خلاف
 ما استشهد به من اقرارها فانهم متهمون في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر أن البحث بعيد كفى ففح
 القدير بحر قلت لكن قد يقر به أن النسب يثبت من العنين مع بقاء عنته بالسحق أيضاً أو بالاستدخال فلا
 يلزم زوال عنته به اللهم الا أن يقال وجود الأصل دليل على ان الولد حصل بالوطء لأنه الأصل الغالب فلا ينتظر
 الى الدادر بالضرورة (قوله ولو وجدته) أي لو وجدت المرأة الحرة غير الرتقاء كما مر في زوجه المحبوب

الافى مسئلتين التأجيل
 وبحي الولد (فرق) الحاكم
 بطاها الوحرة بالغة غير رتقاء
 وترتقاء وغير عالمة بحاله قبل
 النكاح وغير راضية به
 بعده (بينهما في الحال) ولو
 المحبوب صغير العدم فائدة
 التأجيل (فلو جن بعد
 وصوله إليها) مرة (أو صار
 متنبأ بعده) أي الوصول
 (لا) يفرق لحصول حقها
 بالوطء مرة (جاءت امرأة
 المحبوب بولد) ولم تعلم بحقه
 فادعاء ثبت نسبه ثم علمت فاف
 الفرقة تارخانية ولو ولدت
 (بعد التفريق الى سنتين
 ثبت نسبه) لانزاله بالسحق
 (والتفريق) باقي (بحاله)
 لبقاء حبه (ولو) كان (عنيها)
 بطل التفريق (زوال عنته)
 بثبوت نسبه كما يبطل
 التفريق بالبينة على اقرارها
 بالوصول قبل التفريق
 لا بعده لا تهمة فسقط نظر
 الزيلعي (ولو وجدته)

زوجه اولومتعوهافؤ بجل بحضرة خصم عنه كفى البحر ويشترط اتأجيله في الحال كونه بالغاً أو مراهقاً
وكونه عفيفاً وغير متلبس باحرام كإساقى وشمل مالو وصل اليها ثم أتت زوجها ولم يصل اليها في النكاح
الثاني لتجدد حق المطالبة بكل عقد كفى البحر (قوله عينا) ومثله الشكار كإمس (قوله هو من لا يصل الى
النساء الخ) هذا معناه لغة وأما معناه الشرعي المراد هنا فهو من لا يقدر على جماع فرج زوجته مع قيام الآلة
لمرض به كإمس فالاولى حذف هذه الجملة كما أفاده ط (قوله لمرض) أى مرض العنة وهو ما يحدث في
خصوص الآلة مع جهة الجسد فلا ينافي ما يأتي من أن المريض لا يؤجل حتى يصلح لان المراد به المرض
المضعف للأعضاء حتى حصل به فتور في الآلة تأمل (قوله أو مسخر) زاد في العناية أو ضعف في أصل خلقتها
أو غير ذلك ٣ (فائدة) نقل ط عن تبيين المحارم عن كتاب وهب بن منبه أنه مما ينفع للمسحور والمربوط
أن يؤتى بسبع زفات سدر خضر وتدق بين حجرين ثم تخرج بماء ويحسونه ويغتسل بالباقي فإنه ينزل باذن
الله تعالى (قوله أو خصيا) بفتح الخاء من نزع خصيته وبقى ذكره فيعمل بمعنى مفعول والجمع خصيان
مصباح (قوله وعليه الخ) أى على التقييد بقوله لا ينتشر والمراد الجواب عن اعتراض البحر بأنه لا حاجة الى
عطفه على العين للنسوة فيه فأجاب بأنه ٤ من عطف الخاص على العام لكن لا بد له من نكتة كفى عطف
جبريل على الملائكة لزيادة شرفه وبينها بقوله خلفائه أى خفاء دخوله فيه بسبب تسميته باسم خاص ولما كان
المشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالواو وبمجي كفى مات الناس حتى الانبياء دون أو أحاب بأنه
تسامح للفقهاء والتسامح استعمال كلمة مكان أخرى لالعلاقة وقرينة لكن فيه أنه وقع بأوفى الحديث الصحيح
ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينسكها وجوز به بعض المحققين ثم أيضاً كفى حديث واذا ذبحتم
فأحسنوا والذبحه ثم ليرح ذبيحته وليحدشفرته (قوله لاشتمالها على الفصول الاربعه) لان الامتناع لعله
معترضة أو آفة أصلية فإن كان من علة معترضة فاما من غلبة حرارة أو برودة أو رطوبة أو ييووسة والسنة تشتمل
على الفصول الاربعه ٥ فالصيف حار يابس والخريف بارد يابس وهو أود الفصول والشتاء بارد رطب
والربيع حار رطب فان كان مرضه عن أحد هذه تم علاجه في الفصل المضاد فيه أو من كيفيتين فيتم في
مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يتعرف به الحال فاذا مضى ولم يصل عرف أنه بآفة أصلية وفيه
نظر اذ قد يمتد سنين بآفة معترضة كالصور فالحق ان التفرق ما يغلبه ظن عدم زواله لزمانته أو لآفة
الأصلية ومضى السنة موجب لذلك أو هو عدم ايلئاقها والسنة جعلت غاية في الصبر وابلأ العذر شرعا
ونعامة في الفتح (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) لان هذا مقدمة أمر لا يكون الا عند القاضي وهو
الفرقة فكذا مقدمته ولو لاجبة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها بحر عن الخانية ولا يعتبر تأجيل غير
الحاكم كإتمان كان فتح وظاهره ولو محكما تأمل وفي البحر ولو عزل القاضي بعدما أجله بنى المولى على التأجيل
الاول (قوله بالا هلة على المذهب) وجهه ان الثابت عن الصحابة كعمر وغيره اسم السنة وأهل الشرع انما
يتعارفون الاشهر والسنين بالا هلة فاذا أطلقوا السنة انصرف الى ذلك مالم يصرحوا بخلافه فتح (قوله وبعض
يوم) هو ثمان ساعات وثمان وأربعون دقيقة فهستاني وذلك ثلث يوم وثلاث عشر يوم (قوله وقيل شمسية)
اختاره شمس الأئمة السرخسي وقاضيتان وظهير الدين وهى رواية الحسن عن أبي حنيفة فتح وعن محمدان
الاعتبار للعديدية وهى ثلثمائة وستون يوما فهستاني (قوله وهى أزيد بأحد عشر يوما) أى وخمس ساعات
وخمس وخمسين دقيقة أو تسع وأربعين دقيقة ونعامة في القهستاني (قوله فبالايام اجاعا) ظاهر اطلاقه
اعتبار السنة العدديية كل شهر ثلاثون يوما وأنه لا يكمل الاول ثلاثين من الشهر الاخير وباقي الاشهر بالا هلة
كما هو قول الصحابين في الاجارة وقد أجزوا هذا الخلاف بين الامام وصاحبيه في العدة وبعضهم ذكر ان
المعتبر فيها الايام اجاعا وان الخلاف انما هو في الاجارة وهو مقتضى اطلاق المصنف هناك (قوله وأيام
حيضها) وكذا انفاها ط عن البحر لى لم أره في البحر فراجع نسخة أخرى (قوله منها) أى يحتسب

عينا) هو من لا يصل الى
النساء لمرض أو كبير أو مسخر
ويسمى المعقود وهبانية
(أو خصيا) لا ينتشر ذكره
فان انتشر لم تخبر بحر وعليه
فهو من عطف الخاص على
العام لخلفائه وان كان
بالوان الفقهاء يتساخون
في ذلك نهر (أجل سنه)
لاشتمالها على الفصول
الاربعة ولا عبرة بتأجيل
غير قاضي البلدة (قرية)
بالاهلة على المذهب وهى
ثلثمائة وأربعة وخمسون
يوما وبعض يوم وقيل شمسية
بالايام وهى أزيد بأحد
عشر يوما قبل وبه يفتى ولو
أجل في أثناء الشهر قبل ايام
اجاعا (ورمضان وأيام
حيضها منها)

٣ مطالب لفصل المسحور
والمربوط

٤ مطالب في عطف الخاص
على العام

٥ مطالب في طبائع فصول
السنة الاربع

عليه من السنة ولا يعرض عليه بدله (قوله وكذا جموع غيبته) لان العجز جاء بفعله ويمكنه أن يخرجها معه أو
يؤخر الحج والغيبة فتح ولا يقال بعد ذلك القول بوجوب الحج فوراً وعدم إمكان إخراجها معه لان الحج حق
الله تعالى فلا يسقط به حق العبد تأمل (قوله لأمدة جهها وغيبته) أي لا تحسب عليه لان العجز من قبلها
فكان عسذراً فيعوض وكذا لو حبس الزوج ولو بعهرها وامتنعت من المحي إلى الحيض فان لم تمتنع وكان له
موضع خلوة فيه احتسب عليه فتح (قوله ومرضه ومرضها) أي مرضاً لا يستطيع معه الوطء وعليه الفتوى
فهستأني عن الخزانة (قوله مطلقاً) أي سواء كان شهراً أو دونه أو أكثر كما يعلم من إرجاعه كلام الولوالجية
قال في البحر وصح في الثانية ان الشهر لا يحسب بل مادونه وفي المحيط أصح الروايات عن أبي يوسف أن ما زاد
على نصف الشهر لا يحسب اه فافهم ولا يصح ان يدخل تحت الاطلاق ان يستطيع معه الوطء أو لانه
لا وجه لعدم احتساب أيام المرض التي يمكنه فيها الوطء لان ذلك تقصير منه فكيف يعرض وعليه بدلها فافهم
والظاهر أن قول القهستاني المار وعليه الفتوى مع ما قبله لأنه فصل المذكور عن الخاتمة والمحيط فلم يكن في
المسئلة اختلاف الفتوى بل اختلاف تصحيح فقط فافهم والظاهر ترجيح ما ذكره الشارح لان لفظ الفتوى
أكد ألفاظاً التراجع فيقدم على ما في الخاتمة والمحيط وهو أيضاً مقتضى إطلاق المتن كالأدوية والمقتضى
والوقاية وغيرها (قوله ما لم يكن صيباً) أي غير قادر على الوطء لما في الفتح عن قاضين الغلام الذي بلغ
أربع عشرة سنة إذا لم يصل إلى امرأته ويصل إلى غيرها يؤجل اه تأمل (قوله واحرامه) كذا عبر في
الخلاصة والفتح والاول ابدال الاحرام بالاحلال كجوفع في البدائع (قوله أجل سنة وشهرين) الاول أجل
سنة بعد شهرين أي لأجل الصوم وفي الفتح ولو رافعه وهو مظاهر منها تعتبر المدة من حين المرافعة ان كان
قادر على الاعتاق وان كان عاجزاً أمهله شهرى الكفارة ثم أجله فيتم تأجيله سنة وشهرين ولو ظاهر بعد
التأجيل لم يلتفت إلى ذلك ولم يزد على المدة اه وينبغي أنه لو رافعه في رمضان أن يمهله رمضان وشهرين بعده
لانه لا يمكنه الصوم الكفارة فيه (قوله فيها) أي في القضية المطالبة أي (قوله والأبانت بالتفريق) لانها فرقة
قبل الدخول حقيقة فكانت بائنة قولها كمال المهر وعليها العدة لوجود الخلوة الصحيحة بحر (قوله من القاضي
ان أبي طلاقها) أي ان أبي الزوج لانه وجب عليه التيسر بالاحسان حين عجز عن الامساك بالمعروف فاذا
امتنع كان ظالمًا فابعد عنه وأضيف فعله اليه وقيل يكفي اختيارها لنفسها لا يحتاج إلى القضاء بتكبار العتق
فيل وهو الأصح كذا في غاية البيان وجعل في الجمع الاول قول الامام والثاني قوله ما نهر وفي البدائع
عن شرح مختصر الضعوى ان الثاني ظاهر الرواية ثم قال وقد كرفى بعض المواضع أن ما ذكر في ظاهر الرواية
قولهما (قوله بطاها) أي طلباً ثانياً فالاول للتأجيل والثاني للتفريق وطالب وكيلها عند غيبته كطلبها على
خلاف فيه ولم يذكره محمد بحر (قوله يتعلق بالجميع) أي جميع الافعال وهي فرق وأجل وبانت ح عن
النهر (قوله كحرم) المراد به قوله بطلبها المذكور بعد قوله فرق ح (قوله بطلبها) أفاد أنه لا يؤخر
إلى عقلها لانه ليس له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فانه يؤخر إلى بلوغها لاحتمال رضاها به كما مر نعم يقبض ما بحثه
في النهر من أنهم لو كانت تفريق تؤخر كما قدمناه فافهم (قوله أو نصبه القاضي) أي ان لم يكن لها ولي ينصب لها
القاضي خصمها كما أفاده في الفتح (قوله فالحيار لمولاه) أي كافي العزل وعند أبي يوسف لها كقوله في
العزل بحر والفتوى على الاول ولو لاجية (قوله لان الولد) مقتضى هذا التعليل انه لو شرط حربة الولد لم يكن
الحيار للمولى لكن على في البدائع بعده بقوله ولان اختيار الفرقة والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها
ونفسها وجميع اجزائها ملك المولى فكان ولاية التصرف له (قوله أي هذا الحيار) الإشارة إلى الحيار في هذا
الباب أي خيار زوجة العين ونحوه احتراز به عن خيار البلوغ فانه على الفور وحينئذ فيشمل خيار الطلب
قبل الاجل وبعده كما هو صريح ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يسقط حقها في طلب الفرقة بتأخير المرافعة قبل
الاجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرت لان ذلك قد يكون للتجربة وترجيح الوصول للرضا به

وكذا جموع غيبته (لامدة
جهها وغيبته) مرضه
(مرضها) مطلقاً يفتى
ولو لاجية ويؤجل من وقت
الخصومة ما لم يكن صيباً أو
مرضاً أو محرماً فبعد بلوغه
وصحته واحرامه ولو لم يظهر
لا يقدر على العتق أجل سنة
وشهرين رافاً وطى مرة
فيها والأبانت بالتفريق
من القاضي ان أبي طلاقها
(بطلبها) يتعلق بالجميع
فيهم امرأه المحبوب كحرم
ولو بمنونة طالب ونها أو
من نصبه القاضي (ولو أمة
فالحيار لمولاه) لان الولد
له (وهو) أي هذا الحيار
(على السراخي) لا الفور
(فلو وجدته عيناً) أو
محبوباً ولم تخصم زماناً

فلا يبطل حقه بالشك اه وهذا قبل تخيير القاضى لها فلو بعده كان على الفور كذا يأتى بيانه فافهم (قوله لم يبطل حقه) أى ما لم تقل رضىت بالمقام معه كذا قبسه فى التاترخانية من المحيط هنا وفى قوله الا تى كذا ورفعت الخ (قوله ثم تترك مدة) أى قبل المرافعة والتأجيل لتلايشكر بما بعده (قوله ولو ادعى الوطء الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشارح الا تى فى مجلسها يعين الثانى كما تعرفه والحاصل كفى الملتقى وغيره أنهم ما اذا اختلفا فى الوطء قبل التأجيل فان كانت حين تزوجها ثيباً أو بكر أو قال النساء هى الا تى ثيب فالقول له مع يمينه وان قلن بكر أجسل وكذا ان نكل وان اختلفا بعد التأجيل وهى ثيب أو بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر او نكل خبرت اه وحاصله كفى البعرا انهما لو ثيبا فالقول له بيمينه ابتداء وانتهاه فان نكل فى الابتداء أجل وفى الانتهاء تخيير للفرقة ولو بكر أجل فى الابتداء وفى الفرق فى الانتهاء (قوله ثقة) يشير الى ما فى كفى الحياكم من اشتراط عدالتها تأمل (قوله والثلاثان أحوط) وفى البدائع أو تى وفى الاستيعابى أفضل بحر (قوله بأن تبول الخ) قال فى الفتح وطريق معرفة انها بكر أن تدفع يه فى المراءى فى فرجها أصغر بيضة للذباح فان دخلت من غير عنف فهى ثيب والا فبكر أو تنكسر وتسكب فى فرجها فان دخلت فثيب والا فبكر وتيل ان أمكنها أن تبول على الجدار فبكر والا فثيب اه وتعبير فى الثالث قبل مشير الى ضعفه ولذا قال القهسستانى وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبسأل اه (قوله أو يدخل الخ) بالبناء للجمع هو ل أى يمتحن بادخال ذلك فان لم يدخل فهى بكر والاطهر ما فى بعض النسخ أو لا يدخل بالانافية (قوله مخ بيضة) الملح بالضم وبالهاء المهملة خالص كل شئ وصورة البيض كالحة أو ما فى البيض كله فاه وس (قوله خبرت) أى يكون القول قولها ويخبرها القاضى قال فى النهر وظاهر كلامه أنها لا تستخلف اه قلت صرح به فى البدائع عن شرح الطحاوى مع لاد بأن البكارة فيها أصل وقد تطوت بشهادتهن قال فى الفتح واذا اختلفت نفسها أمره القاضى أن يطلعها فان أبى فرق بينهما (قوله فى مجلسها) قال فى البحر وعليه الفتوى كفى المحيط والواقع وفى البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف على المجلس اه ومشى على الاول فى الفتح هذا ثم اعلم أن ما سر من أن خيارها على التراضى لا على الفور لا ينافى ما هنا لان ما راعها فى اختيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة وتخيير القاضى لها وما هنا فيما بعد التأجيل والمرافعة ثانياً يعنى أنها اذا وجدته عندها أن ترفعه الى القاضى ليؤجله سنة وان سكنت مدة طويلة فاذا أجله ومضت السنة فلها أن ترفعه ثانياً الى القاضى ليطلق بينهما وان سكنت بعد مضى السنة مدة طويلة قبل المرافعة ثانية فاذا رفته اليه وثبت عدم وصوله اليها خبرها القاضى فان اختلفت نفسها فى المجلس أمره القاضى أن يطلعها قال فى البدائع فان خبرها القاضى فأقامت معه مطاوعة فى المضاجعة وغير ذلك كان دليل الرضا به ولو فعلت ذلك بعد مضى الاجل قبل تخيير القاضى لم يكن ذلك رضاؤكرا لكرخى عن أبى يوسف أنه اذا خبرها الحياكم فقامت عن مجلسها قبل أن تختار أو قام الحياكم أو أقامها عن مجلسها أعوانه ولم تقل شيئاً فلا خيار لها واذكر القاضى أنه لا يقتصر على المجلس فى ظاهر الرواية اه ملخصاً فهذا صريح فيما قلنا من أن الخيار الثابت لها قبل تخيير القاضى على التراضى ولا يبطل بمضاجعتها وأما بعد تخيير القاضى فيبطل بالمضاجعة ونحوها وكذا بقيامها عن المجلس قبل اختيار التفرقة على ما عليه الفتوى هكذا فهمته قبل أن أرى النقل ولله تعالى الحمد فافهم (قوله أو كانت ثيباً) أى حين تزوجها وهو عطف على قالت (قوله صدق بحالها) أى على أنه وطئها لانه منكر استحقاق الفرقة والاصل السلامة (قوله فى الابتداء) أى قبل التأجيل (قوله لانه ظاهر) أى أن الظاهر زوال عذرتها بالوطء والها بسبب آخر بخلاف الاصل بقى لو أقر بأنه أزالها بما سببه وادعى أنه صار قادراً على وطئها ووطئها فهو لا يبقى خيارها أم لا والظاهر الثانى لحصول المقصود وان كان يمنع عن ذلك لما فى أحكام الصغار من الجنائيات أن الزوج لو أزال عذرة الزوجة بالاصبع لا يضمن ويعزر اه (قوله وان اختارته) أى بعد تمام السنة وتخيير القاضى لها بقرينة ما بعده أم قبل تخيير القاضى فانه لا يبطل حقه قبل التأجيل

لم يبطل حقه) وكذا لو خاصته ثم تترك مدة فلها المطالبة ولو مضاجعتها تلك الايام خانية (كلا ورفعت الى قاض فأجله سنة ومضت السنة (ولم تخصص زماناً) زيلعى (ولو ادعى الوطء وأنكرته فان قالت امرأة ثقة والثلاثان أحوط (هى بكر) بأن تبول على جدار أو يدخل فى فرجها مخ بيضة (خبرت) فى مجلسها (وان قالت هى ثيب) أو كانت ثيباً (صدق بحالها) فان نكل فى الابتداء أجل وفى الانتهاء خبرت (كلا) يصدق (لو وجدن ثيباً وزعت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئه كما صبه مثلاً) لانه ظاهر والاصل عدم أسباب آخر معراج (وان اختارته)

ولو دلالة (بطلان حقيقتها كالمو)
 ووجد منها دليل اعراض
 بأن (قامت من مجلسها
 أو أقامها أعوان القاضي)
 أو قام القاضي (قبل أن
 تتخاض شيئاً) به يفتى واقعات
 لا مكانه مع القيام من
 اختارت طلق أو عرق
 القاضي (نزوح) الأولى
 أو امرأة (أخرى علة بحاله
 لا خيارها على المذهب)
 المفتى به بحر عن المحيط
 خلافاً لتصح الحائنة (ولا
 يتخير) أحد الزوجين (بعبء
 الآخر) ولو فاحشاً كجنون
 وجذام وبرد ورتق
 وقرن وخالف الأئمة الثلاثة
 في الخمسة ولو بالزوح ولو
 قضى بالرد مع فتح (ولو
 تراضيا) أي العنين وزوجته
 (على النكاح) ثانياً (بعد
 التفريق صح) وله شق
 رتق آمنه وكذا زوجته
 وهل تحبر الظاهر نعم لأن
 التسليم الواجب عليها
 لا يمكنه بدونه ثم رأت
 وأفاد البهني أنها لو
 تزوجته على أنه حراً وسنى
 أو قادر على المهر والمهنة
 فبان بخلافه أو على أنه
 فلان بن فلان فاذا هو لقيط
 أو ابن زنا كان لها الخيار
 في أحدهما

* (باب العدة) *

أو بعده ما لم ترض صريحاً ولا يقيده بالجلس كما مر تحريره (قوله ولو دلالة) أي بتأخير الاختيار إلى أن قامت
 أو أقيمت عناية ومثله في البحر والنهر (قوله كل مو وجد منها دليل اعراض الخ) بيان للاختصاص بدلالة كما علمت فان
 دليل الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج (قوله لا مكانه) أي الاختيار (قوله أو فرق القاضي)
 أي إذا لم يطلق الزوج (قوله علة بحاله) قيد في قوله أو امرأة أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها علة بحاله اه ح
 وكأنه جل الأولى على التي اختارت فرقة وهو غير لازم لصديقها على من طلقها فبني عليها بحاله كما أفاده ط
 (قوله خلافاً لتصح الحائنة) حيث قال فرق بين العنين وامرأته ثم تزوج بأخرى تعلم بحاله اختلفت الروايات
 والصحيح أن الثانية حق الخصومة لأن الإنسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها اه ح واستظهر الرجعي
 ما في الحائنة بأن عجزه عن الوصول إلى الأولى قد يكون لسحره عنها فقط قلت ووجه المفتى به أنه بعد علمها
 بتحقق عجزه وعدم علمها بأن عجزه مختص بالأولى تكون راضية به وطمعه في وصوله إليها يؤكده رضاها به
 (قوله ولا يتخير الخ) أي ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بعبء في الآخر عند أي حنفية وأبي
 يوسف وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز وأبي زياد وأبي لابة وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري
 والحطابي وداود الظاهري وأتباعه وفي الميسوط أنه مذهب علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فتح
 (قوله وجدام) هو داعية شقة به الجلود وينتن ويقطع اللحم قهستانى عن الطلبة (قوله وبرد) هو يبيض
 في ظاهر الجلد ينشأ به قهستانى (قوله ورتق) بالتحريك انسداد مدخل الذكر كما أفاده في المصباح (قوله
 وقرن) كفلس لحم ينبت في مدخل الذكر كالغدة وقد يكون عظماً مصباح ونقل الخبر الرملى عن شرح
 الروض للقاضي ذكره بأن الفتح على إرادة المصدر والاسكان على إرادة الاسم الآن الفتح أرجح لكونه موافقاً
 لباقي العيوب فانها كلها مصادرها هو الصواب وأما انكار بعضهم على الفقهاء فتحه وتخيذه إياهم فليس كما
 ذكر اه (قوله لو بالزوج) في العبارة تحمل فانها تقتضى عدم خيار الزوج عندهم إذا كانت هذه الخمسة في
 الزوجية والواقع خلافه والظاهر أن أصلها وخالف الأئمة الثلاثة في الخمسة مطاعاً ومجدياً في الثلاثة الأولى ولو
 بالزوج كما يفهم من البحر وغيره اه ح قلت وفي نسخة وعند محمد ولو بالزوج لكن يرد عليها أن الرتق
 والقرن لا يوجدان بالزوج هذا وقد تكفل في الفتح برد ما استدلل به الأئمة الثلاثة ومحمد بما لا مزيد عليه
 (قوله ولو قضى بالرد مع) أي لو قضى به حاكمهم يراه فأفاد أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد وهذه المسئلة ذكرها
 في البحر ولم أرها في الفتح (قوله صح) الرواية عن أحمد أنها لا يجتبه مان كنفرة اللعان وهذا باطل لأصل
 له بحر عن المعراج (قوله وكذا زوجته) أي له شق رتقها لكن هذه العبارة غير منقولة وإنما المقول
 قواهم في تعليل عدم الخيار بعبء الرتق لا مكان شقه وهذا لا يدل على أنه ذلك ولذا قال في البحر بعد نقله
 التعليل المذكور ولكن ما رأيت هل يشق جبراً أم لا (قوله لأن التسليم الواجب الخ) فيه أنه لا يلزم من
 وجوبه ارتكاب هذه المشقة فقد سقط القيام في الصلاة للمشقة وسقط الصوم عن المرضع إذا خافت على
 نفسها أو ولدها ونظائره كثيرة وقد يفرق بأن هذا واجب له مطالب من العباد ط (قوله لها الخيار) أي
 لعدم الكفاءة واعترضه بعض مشايخ مشايخنا بأن الخيار للعصبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح أول
 باب الكفاءة من أنها حق الولي لاحق المرأة لكن حققنا هناك أن الكفاءة حقهما ونقلنا عن الظهيرية لو
 انتسب الزوج لهما نسباً غير نسبهما ظهر دونه وهو ليس بكفاءة حق الفسخ ثابت للكل وإن كان كفواً لحق
 الفسخ لهادون الأولياء وإن كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني أن لهما الفسخ لانهما عسى تعجز
 عن القيام معه ونعمه هناك لكن طهرى الآن أن ثبوت حق الفسخ لهما لا يخبر ولا لعدم الكفاءة بدليل أنه
 لو ظهر كفواً ثبت لهما حق الفسخ لانه غرها ولا يثبت للأولياء لأن التغير لم يحصل لهم وحقهم في الكفاءة
 وهي موجوده وعليه فلا يلزم من ثبوت الخيار لهما في هذه المسائل ظهوره غير كف عوانه سبحانه أعلم

* (باب العدة) *

لمّا ثبت في الوجود على الفرقة بجميع أنواعها أو ردها عقيب الكل بحر (قوله الاحصاء) يقال
 عدت الشيء عدة أحصيته احصاء وتقال أيضا على المعداد فتح قلت وفي الصحاح والقاموس وغيرهما عدة
 المرأة أيام أقرانها فهو معنى لغوي أيضا (قوله الاستعداد) أي التهيؤ للأمور ويقال لما أعددت له حوادث
 الدهر من مال وسلاح نهر ومصباح (قوله وشرا عاتر بص الخ) أي انتظا رانقضاء المدة بالترزوج حقيقة
 الترتج والزيادة اللازمة ثمرة في مدة معينة شرعا قالوا وركنها حرمان تثبت عند الفرقة وعليه فينبغي أن
 يقال في التعريف هي لزوم الترتج بص ليصح كون ركنها حرمان لانها الزومات والا فالترتب فعلها والحرمان
 أحكام الله تعالى فلا تكون نفسه ونماه في الفتح قلت لكن تقدير الزوم مع قول الشارح كالا كتر يلزم المرأة
 وركبك وأي مانع من أن يراد بالترتب بص الامتناع من الترتج والخروج ونحوهما ويكون المراد من الحرمان
 هذه الامتناعات بدليل أن العدة صفة شرعية قائمة بالمرأة فلا بد أن يكون ركنها قائما بالمرأة فو عليه فلا حاجة إلى
 ما في الحواشي السعدية من أنه إذا كان ركنها الحرمان يكتفون لتعريف بالترتب بص تعريف بالالزام اه
 وعرفها في البداهة بأنها أجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل الترتب
 الذي هو الكف قلت وهذا الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفتح عند قوله واذا وطئت
 المعتدة بشبهة وقال ان الذي يفيد حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدت هن ثلاثة أشهر انه نفس
 المدة الخاصة التي تعلقت الحرمان فيها وتقيدت بها الا حرمان الثابتة فيها والوجود الكف ولا الترتب بص اه
 ولا يشكل عليه كون الحرمان وكالا لان له منعه ولذا جعلها بعضهم حكم العدة وهو الاطهر على التعريفين قال
 في النهر وتعريف البدائع شامل لعدة الصغرى بخلاف تعريف المصنف وأكثر المشايخ لا يطلقون لفظ
 الوجوب عليها بل يقولون تعتد والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة قال شمس الأئمة
 انما يجزئ معنى المدة فتبوتها في حقها لا يؤدي إلى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مسميها المدة
 لا يستلزم انتفاء خطاب الولي أن لا يزوجه اذ كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة الترتج لا خطاب أحد
 بل وضع الشارع عدم صحة الترتج لو فعل اه وهو ملخص من الفتح والحاصل أن الصغير أهل الخطاب
 الوضع وهذا منه كالمخطوب بضمات المتلفات كما في البحر (قوله أو الرجل الخ) قال في الفتح حرمة تزوجه
 بأختها لا يكون من العدة بل هو حكم حدتها ولا شك أنه معنى كونه هو أيضا في العدة لان معنى العدة وجوب
 الانتظار بالترزوج وهو معنى المدة وهو كذلك في العدة غير أن اسم العدة اصطلاحا خص بتربصها لا بتربصه
 اه (قوله عشرون) وهي نكاح أخت امرأته وعمتها وأختها وبنت أخيها وبنت أختها والخامسة وادخال
 الأمة على الحر ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد أو شبهة عقدا ونكاح الرابعة كذلك أي إذا كان له
 ثلاث زوجات ووطئ أخرى بنكاح فاسد أو شبهة عقدا ليس له تزوج الرابعة حتى تنقضي عدة الموطوءة ونكاح
 المعتدة لا يجنب أي بخلاف معتدته ونكاح المطلقة ثلاثا أي قبل التحليل ووطء الأمة المشترأة أي قبل
 الاستبراء والحامل من الزنا إذا تزوجه أي قبل الوضع والحريسة إذا أسلمت في دار الحرب وهاجرت إليها
 وكانت حاملا فتزوجها رجل أي قبل الوضع والمسبية لا توطأ حتى تحيض أو يعرض شهر لولا تحيض لصغر أو كبر
 ونكاح المكاتب ووطؤها المولا حتى تمتق أو تتجزئ نفسها ونكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى
 تسلم اه بحر ومخاوقوله والخامسة يحتمل أن يراد به أن من له أربع عجم عن نكاح الخامسة حتى يطلق
 أحدى الأربع ويحتمل أن يراد به لو طلق أحدى الأربع يمنع عن تزوج خامسة مكانها حتى تنقضي عدة
 المطابقة وهكذا يقال في المسائل الخمس التي قبلها وكذا في قوله وادخال الأمة على الحر فادهم (قوله المانع)
 كحق الغدير عدة أو عدة وادخال الأمة على الحر والزيادة على أربع والجسم بين المحرم أو لوجوب تحليل
 أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج أربع سوى امرأته بعدد واحد (قوله واصطلاحا) أي في
 اصطلاح الفقهاء وهو أن حص من المعنى الشرعي المأخوذ من أن اسم العدة خص بتربصها لا بتربصه

(هي) لغة بالكسر الاحصاء
 وبالضم الاستعداد للأمور
 وشرا عاتر بص يلزم المرأة
 أو الرجل عند وجود سببه
 ومواقع تربصه عشرون
 مذكورة في الحرة
 حاصلها يرجع إلى أن من
 امتنع نكاحها عليه مائة
 لزم زواله كنكاح أختها
 وأربع سواها واصطلاحا
 (تر بص يلزم المرأة)

مطلب عشرون موضعا
 يعتد فيها الرجل

أو ولي الصغيرة) بمعنى انه يجب عليه أن يرهبها أي يجعلها منصفة بصفة المعتدات لان العدة صفتها
لاصفة ولها اذ لا يصح أن يقال اذا طلقت أو مات زوجها وجب على ولها ان يعتد وقد مر انهم يقولون تعتد هي
والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة أي مدة العدة تأمل والمجنونة كالصغيرة (قوله
عند زوال النكاح) أو رده عليه ان الرجعي لا يزول فيه النكاح الا بانقضاء العدة فالاولى تعريف البدائع المار
و يدفع عنه ايراد الصغيرة اذ ليس فيه كمال لزوم وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لاجل ضرب لا تنقضاء ما بقي
من آثار النكاح أو الفرائش لشموله عدة أم الولد ط (قوله فلا عدة لزنا) بل يجوز تزوج المزني بها وان كانت
حامل لا سكن يمنع من الوطء حتى تضع والا فبذلك الاستبراء ط وسيأتي آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير
ودخل بها علما بذلك لا يعزم على الزوج وطؤها لانه زنا (قوله أو شبهة) عطف على زوال لا على النكاح لانه
لو عطف عليه لا يقتضي انما لا يجب الا عند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في البحر ومراعاة الرد على الفتح حيث
صرح بعطفه على النكاح قلت أي لان الشبهة التي هي صفة الوطء السابق لا تزول عنه اذ لو زالت لوجب به
الحد نعم اذا أراد زوال منشئها صح عطف أو شبهة على النكاح لما سيأتي من ان مبدء العدة في النكاح
الفساد بعد التفريق من القاضي بينهما أو المانعة وبذلك يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي
الوطء شبهة عند انتهاء الوطء واتضح الحال فادهم (قوله زيادة أو شبهة) أي بكسر الشين وسكون الباء أو
بفتحها وكسر الهاءين ثانيتهما صميرا للنكاح والشبه المثل (قوله ليشمل عدة أم الولد) لان لها فراشا كالحرمة
وان كان اضعف من فراشها و قد زال بالعق بجر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسدا بجر (قوله بالتسليم)
أي بالوطء (قوله وما جرى مجراه) عطف على التسليم والضمير يعود اليه والاولى العطف بأولان التناكد
يكون بأحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا يجب فيه العدة الا بالوطء كما مر في باب المهر ويأتي
قلت ومما جرى مجراه ما لو استندت منية في فرجها كالجاء في البحر وسيأتي في الفروع آخر الباب (قوله
أي صحيحة) فيه نظر فان الذي تقدم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحيحة أو فاسدة وقال
القدوري ان كان الفساد مانع شرعي كالصوم وجبت وان كان مانع حسي كالزنا لا يجب فكلام الشارح
لم يوافق واحدا من القولين اه ح قلت يمكن حله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعدم غير مفسد لها
فهو صحيحة معه وانما المفسد المانع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة بخلوة الرتقاء (قوله وشرطها الفرقة)
أي زوال النكاح أو شبهة كافي الفتح قال فلاضافة في قولنا عدة الطلاق الى الشرط (قوله وركنها حرمت)
أي لزومات كما مر عن الفتح لانفس التعريم أي أشياء لازمة للمرأة يحرم عليها تعديها وقوله ثابتة بها على
تقدير مضاف أي بسببها عند وجود شرطها والازم ثبوت الشيء بنفسه لان ركن الشيء ماهيته تأمل (قوله
كحرمة تزوج) أي تزوجها غيره فانها حرمة عليها بخلاف تزوجه أختها أو أربع سواها فانه حرمة عليه فلا
يكون من العدة بل هو حكمها كما أفاده في الفتح (قوله وخروج) أي حرمة خروجها من منزل طلفت فيه
وسيأتي باقي الحرمات في فصل الحداد (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لبعده ركائس العدة بل هو من أحكامها
كأمشي عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق فلم والظاهر
أنه أراد أن يقول وحكمها حرمت الخ فسبق قبله الى قوله وركنها بدل عليه تعبيره بقوله ثابتة بها فانه يناسب
الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمات أحكاما متبعا لصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها أركانا كما مر فتدبر
(قوله وحكمها حرمة نكاح أختها) أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشمل كل ذات رحم محرم منها وكثير
من المسائل التي يترتب فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علمت (قوله ولو كتابية نحت
مسلم) لانها كالمسلمة حرمتا كحرمتها وأمتها كما متها بجر واحترز عما لو كانت تحت ذمي وكانوا لا يدينون
عدة كما سيأتي متنا آخر الباب (قوله لطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي نظما فرق النكاح التي تكون فسخا
والتي تكون طلاقا (قوله بجميع أسبابه) مثل الانفساخ بخيار البلوغ والعق وعدم الكفاءة وملك أحد

أو ولي الصغيرة) بمعنى انه يجب عليه أن يرهبها أي يجعلها منصفة بصفة المعتدات لان العدة صفتها
لاصفة ولها اذ لا يصح أن يقال اذا طلقت أو مات زوجها وجب على ولها ان يعتد وقد مر انهم يقولون تعتد هي
والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة أي مدة العدة تأمل والمجنونة كالصغيرة (قوله
عند زوال النكاح) أو رده عليه ان الرجعي لا يزول فيه النكاح الا بانقضاء العدة فالاولى تعريف البدائع المار
و يدفع عنه ايراد الصغيرة اذ ليس فيه كمال لزوم وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لاجل ضرب لا تنقضاء ما بقي
من آثار النكاح أو الفرائش لشموله عدة أم الولد ط (قوله فلا عدة لزنا) بل يجوز تزوج المزني بها وان كانت
حامل لا سكن يمنع من الوطء حتى تضع والا فبذلك الاستبراء ط وسيأتي آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير
ودخل بها علما بذلك لا يعزم على الزوج وطؤها لانه زنا (قوله أو شبهة) عطف على زوال لا على النكاح لانه
لو عطف عليه لا يقتضي انما لا يجب الا عند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في البحر ومراعاة الرد على الفتح حيث
صرح بعطفه على النكاح قلت أي لان الشبهة التي هي صفة الوطء السابق لا تزول عنه اذ لو زالت لوجب به
الحد نعم اذا أراد زوال منشئها صح عطف أو شبهة على النكاح لما سيأتي من ان مبدء العدة في النكاح
الفساد بعد التفريق من القاضي بينهما أو المانعة وبذلك يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي
الوطء شبهة عند انتهاء الوطء واتضح الحال فادهم (قوله زيادة أو شبهة) أي بكسر الشين وسكون الباء أو
بفتحها وكسر الهاءين ثانيتهما صميرا للنكاح والشبه المثل (قوله ليشمل عدة أم الولد) لان لها فراشا كالحرمة
وان كان اضعف من فراشها و قد زال بالعق بجر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسدا بجر (قوله بالتسليم)
أي بالوطء (قوله وما جرى مجراه) عطف على التسليم والضمير يعود اليه والاولى العطف بأولان التناكد
يكون بأحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا يجب فيه العدة الا بالوطء كما مر في باب المهر ويأتي
قلت ومما جرى مجراه ما لو استندت منية في فرجها كالجاء في البحر وسيأتي في الفروع آخر الباب (قوله
أي صحيحة) فيه نظر فان الذي تقدم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحيحة أو فاسدة وقال
القدوري ان كان الفساد مانع شرعي كالصوم وجبت وان كان مانع حسي كالزنا لا يجب فكلام الشارح
لم يوافق واحدا من القولين اه ح قلت يمكن حله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعدم غير مفسد لها
فهو صحيحة معه وانما المفسد المانع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة بخلوة الرتقاء (قوله وشرطها الفرقة)
أي زوال النكاح أو شبهة كافي الفتح قال فلاضافة في قولنا عدة الطلاق الى الشرط (قوله وركنها حرمت)
أي لزومات كما مر عن الفتح لانفس التعريم أي أشياء لازمة للمرأة يحرم عليها تعديها وقوله ثابتة بها على
تقدير مضاف أي بسببها عند وجود شرطها والازم ثبوت الشيء بنفسه لان ركن الشيء ماهيته تأمل (قوله
كحرمة تزوج) أي تزوجها غيره فانها حرمة عليها بخلاف تزوجه أختها أو أربع سواها فانه حرمة عليه فلا
يكون من العدة بل هو حكمها كما أفاده في الفتح (قوله وخروج) أي حرمة خروجها من منزل طلفت فيه
وسيأتي باقي الحرمات في فصل الحداد (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لبعده ركائس العدة بل هو من أحكامها
كأمشي عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق فلم والظاهر
أنه أراد أن يقول وحكمها حرمت الخ فسبق قبله الى قوله وركنها بدل عليه تعبيره بقوله ثابتة بها فانه يناسب
الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمات أحكاما متبعا لصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها أركانا كما مر فتدبر
(قوله وحكمها حرمة نكاح أختها) أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشمل كل ذات رحم محرم منها وكثير
من المسائل التي يترتب فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علمت (قوله ولو كتابية نحت
مسلم) لانها كالمسلمة حرمتا كحرمتها وأمتها كما متها بجر واحترز عما لو كانت تحت ذمي وكانوا لا يدينون
عدة كما سيأتي متنا آخر الباب (قوله لطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي نظما فرق النكاح التي تكون فسخا
والتي تكون طلاقا (قوله بجميع أسبابه) مثل الانفساخ بخيار البلوغ والعق وعدم الكفاءة وملك أحد

الزوجين الآخر والردة في بعض الصور والافتراق عن السكاح الفاسد والوطء بشبهة ففتح لكن الآخر ليس
فسخا ويرد على الإطلاق فسخ نكاح المسيبة بتبين الداريس والمهاجرة اليها مسلمة أو ذمية فإنه لا عدة على واحدة
منهما ما لم تكن حاملا كما سجد كره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في الشر نيلالية قوله ومالك أحد الزوجين
الآخر بما إذا ملكته لاخراج ما إذا ملكها لكن ذكر الزياحي ما يخالفه في فصل الحداد وفي النسب ووفق
بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه إذا ملكها لا عدة عليها بل لغيره وأيضاً لا عدة عليها في مالها ملكته فأعتقته
فتزوجته على ما يفهم من كلامهم اه قلت وفي الجرح لو اشترى زوجته بعد الدخول لا عدة عليها وتعتد بعيره
ولا يزوجه غيره ما لم تحض حيضتين ولهذا لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع لانها معدة لغيره ولذا نحل له
بذلك المين ونعماه فبسه (قوله ومنه الفرقة الخ) رد على ابن كمال حيث قال للطلاق أو الفسخ أو الزرع فزاد الزرع
وقال اعلم أن النكاح بعد نعماه لا يحتمل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بتخيير
بلوغ أو عتق أو بعد دم كفافة فسخ أو بعد نعماه كالفرقة بملك أحد الزوجين للآخر أو بتقبيل ابن الزوج
وتحريمه وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اه قال في النهر وهذا التفسير لم يرمع عرح عليه والذي
ذكره أهل الدار أن القسمة ثمانية وان الفرقة بالتقبيل من الفسخ كما قدمناه (قوله أو حكما) المراد به الخلو
ولو فاسدة كما مر وسيأتي (قوله أسقطه) أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة أو حكما من مثله الذي
شرح عليه ط (قوله راجع للجميع) أي لأنواع المعتدة بالحيض والمعتدة بالأشهر ولا بد أن يضم ادعاء
شموه للوطء الحكمي ليغني عن قوله أو حكما (قوله ثلاث حيض) بالنصب على الظرفية أي في مدة ثلاث
حيض لا يلائم كون مسمى العدة تر بصا يلزم المرأة والرفع انما يناسب كون مسميها نفس الاجل الآن يكون
أطلقها على المدة مجازا كفي فتح القدير نهر * (تنبيه) * لو انقطع دمها فعلا لحته بدواء حتى رأت صفرة في أيام
الحيض أجاب بعض المشايخ بأنه تنقضي به العدة كما قدمناه في باب الحيض عن السراج (قوله لعدم تجزئ
الحيضة) حالة لكون الثلاث كوامل حتى لو طلقت في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة ببعض الحيضة
الرابعة لكنهم المالم تجزأ اعتبرنا تمامها كما تقر في كتب الأصول ولكن سيأتي في المتن أنه لا اعتبار بالحيض
طلقت فيه ومقتضاه أن ابتداء العدة من الحيضة التالية وهو الانسب لعدم التجزئ لتكون الثلاث
كوامل (قوله فالأولى الخ) بيان لحكمة كونها ثلاثا منع أن مشروعية العدة لتعرف براءة الرحم أي خلوه عن
الجنس وذلك يحصل بمرحلة فيبين أن حكمه الثانية لحرمة السكاح أي لظواهر حرمة واعتباره حيث لم ينقطع أثره
بحيضة واحدة في الحرمة والامة وزيد في الحرمة ثلاثة الغضائيات (قوله كذا) أي كالحرة في كون عدتها ثلاث
حيض كوامل اذا كنت ممن تحيض درر وغيرها (قوله لان لها فراسا) أي وقد وجبت العدة بزواله فأشبهه
عدة السكاح ثم امامنا به عمر رضي الله عنه فإنه قال عدة أم الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان لها فراسا
يثبت نسب ولدها منه بالسكوت لكنه أضعف من فراس الحرمة ولذا ينتفي النسب بمجرد النفي بلا لعان حكى
ان شمس الأئمة لما أخرج من السجن زوج السلطان أمهات أولاده من خدامه الأحرار فاستحسنه العلماء
وخطأه شمس الأئمة بأن تحت كل خادم حرمة وهذا تزوج الاممة على الحرمة فقال السلطان أعتقهن وأجسد
العدا فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الأئمة بان عليهن العدة بعد الاعتاق وقيل ان هذا كان سبب حبسه وأن
القاضي أغرا عليه وأن الطلبة لما تمتع عنه منعوا عنه كتبه فاملى المبسوط من حفظه (قوله ما لم تكن
حاملا) فان كانت فعدتها الوضع بحر (قوله أو آيسة) فان كانت فعدتها ثلاثة أشهر بحر (قوله أو محرمة
عليه) فلا عدة لزوال فراسه فاستثنى وأسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغير وعدته وتقبيل ابن المولى فلا عدة
عليها بموت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه كفي الخاتمة بحر (قوله ولومات) ولاها وزوجها الخ) أي بعد
ما أعتقها مولاها واعلم أن هذه المسئلة على ثلاثة أوجه الأول أن يعلم ان بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة
أيام فعليه ان تعتد بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان قد مات أو لاثم مات الزوج وهي حرة فلا يجب بموت

ومنه الفرقة بتقبيل ابن
الزوج نهر (بعد الدخول
حقيقة أو حكما) أسقطه في
الشرح وخزم بان قوله الآتي
ان وطئت راجع للجميع
(ثلاث حيض كوامل) لعدم
تجزئ الحيضة فالأولى لتعرف
براءة الرحم والثانية لحرمة
النكاح والثالثة لغضائيات
الحرية (كذا) عدة (أم
ولمات مولاها أو أعتقها)
لان لها فراسا كالحرمة
مالم تكن حاملا أو آيسة أو
محرمة عليه ولومات مولاها
وزوجها ولم يدرا لاولي تعتد
بأربعة أشهر وعشر
أو بأبعد الاجلين بحر ولا
نثر من زوجها لعدم
تحقق حرية يوم موته
مطلب حكاية شمس الأئمة
السرخصي

المولى شي وتعد الوفاة عدة الحرة وان كان الزوج مات أولا وهي أمثل من شهران وخمسة أيام ولا يلزمها يموت المولى شي لانها معدة الزوج في حال يلزمها أربعة أشهر وعشرون في حال نكحها لم يلزمها الاكثر احتياطا ولا تنتقل عدتها على احتمال الثاني لما قدمنا أنهم لا تنتقل في الموت * الثاني أن يعلم أن بين موتها شهرين وخمسة أيام أو أكثر فليعلم أن تعدد أربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حيض احتياط لان المولى ان كان مات أولا لم تلزمها عدته لانها منكوبة وبعدهم موت الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشرين لانها حرة وان مات الزوج أولا لزمتها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه لانها موصولة ان بينهما ما هذه المدة أو أكثر فموت المولى بعده يوجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياط * الثالث أن لا يعلم كم بين موتها ولا الاول منهما فكلاول عنده وكان الثاني عندهما كذا في المراجع وغيره بمرور وجوبه الثالث مذكور في عن البحر فراجع به وفي كلام الشارح إشارة الى هذه الأوجه الثلاثة فأشار الى الاول والثالث بقوله تعدد بأربعة أشهر وعشرين والى الثالث عندهما بقوله أو بأبعد الاجلين (قوله ولا عدة على أمة وأم ولد) أي اذا مات مولاها أو أعتقها اجنعا بمرور هذا المختار قول المصنف كذا أم ولد (قوله وكذا موطوءة بشبهة أو تكاح فاسد) أي عدة كل منهما ثلاث حيض وسيدكر المصنف هذه المسئلة مرة ثانية ويأتى الكلام عليها * (لطيفة) * حكى في المبسوط أن رجلا زوج ابنته بنتين فدخل النساء زوجة كل أخ على أخيه فأجاب العلماء بأن كل واحد يعتب النكاح أصليا وتعددت له وود الى زوجها وأجاب أبو حنيفة ففرجه الله تعالى بأنه اذا رضى كل واحد بموطوءة يطلق كل واحد زوجته ويعقد على موطوءة ويدخل عليها الحال لأنه صاحب العدة فعلا كذلك ورجع العلماء الى جوابه (قوله في الموت) انما تجب عدة الوفاة لانها انما تجب لظهور الحزن على زوج عاترها الى الموت ولا زوجية هنا بمرور (قوله يتعاق بالصورتين معا) أي أن قوله في الموت والفرقة مرتبط بصورتى الموطوءة بشبهة أو بنكاح فاسد (قوله والعدة في حق من لم تحض) ثم روع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة بالشهر وهو معلوف على قوله وهي في حق حرة تحيض (قوله حرة أم أم ولد) أي لا فرق بينهما فيما سبقت من أن عدة كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد اذا مات مولاها أو أعتقها أما اذا كانت منكوبة فعدة شهران نصف ما للحرة في الموت أو بطلاق سواء كانت بمن تحيض أولا كما يعلم مما سبق أي ثم ان أم الولد لا تكون الا كبيرة فقوله اصغر خاص بالحرة وقوله أو كبير شامل لهما كما لا يخفى فافهم (قوله بأن لم تبلغ تسعا) وقيل سبعا بتقديم السين على الباء الموحدة وفي الفتح والاول أصح وهذا بيان أقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتقييده بذلك تبعا للفتح والبحر والنهر لا يعلم منه حكم من زاد سنه على ذلك ولم تبلغ بالسن وتسمى المراهقة وقد ذكر في الفتح ان عدتها اثنا ثلاثة أشهر فلما طاق الصغيرة ففسرها بمن لم تبلغ بالسن لشمل المراهقة ومن دونها وهي من لم تبلغ تسعا وقد يقال مراده اخراج المراهقة اختيارا لما ذكره في البحر بقوله وعن الامام الفضلي أنها اذا كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل حبلت من ذلك الوطء أم لا فان ظهر حبلها اعتدت بالوضع والافبالا شهر قال في الفتح ويعتد بمن التوقف من عدتها لانه كان يظهر حالها فاذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعنى اذا ظهر عدم حبلها يحكم بمضى العدة بثلاثة أشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها لغوا حتى لو تزوجت فيه صح عقد ها وفي نفقته الفتح فرع في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراهقة فيحقق عليها ما لم يظهر فراجعها كذا في المحيط اه من غير ذلك خلاف وهو حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الافتاء به احتياط قبل العقد بان لا يعقد عليها الا بعد التوقف لكن لم يذكر كروا مدة لتوقف التي يظهر بها الحمل وذ كرى في الحامدية عن يوع البرازية أنه يصدق في دعوى الحمل في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشرين لا أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه ومشى في الحامدية على الاخيرة وفيه نظر لان المراد في مسئلتنا التوقف بعد مضي ثلاثة أشهر فالاولى الاختيار بالرواية الاولى فاذا مضت أربعة أشهر وعشرين ولم يظهر الحمل علم ان العدة انقضت من حين مضي ثلاثة أشهر (قوله

مطلب حكاية أبي حنيفة
في الموطوءة بشبهة

ولا عدة على أمة ومذمورة
كان بوطؤها لعدم الفراش
جوهرة (و) كذا
(موطوءة بشبهة) كزفوفة
لغير بعائها (أو نكاح فاسد)
كمؤقت (في الموت والفرقة)
يتعلق بالصورتين معا (و)
العدة (في حق من لم
تحض) حرة أم أم ولد (اصغر)
يان لم تبلغ تسعا (أو كبير)

مطلب في عدة الصغيرة
المراهقة

قول المشي وأم ولد صوابه
ومذمورة كما هي عبارة
الشارح اه

بان بلغت سن الاياس) سبأني تقديره في المتن ويأتي تمام الكلام عليها (قوله أو بلغت بالسن) أي خمس عشرة سنة ط عن العناية ومثلها لو بلغت بالانزال قبل هذه المدة وقوله ولم تحض شامل لما اذا لم ترد مأصلاً أو رأيت واقطع قبل التمام قال في البحر عن الترخاينة بلغت فترأت يوماً ما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدتها ما لا شهر اه وسيد كر الشارح عن البحر أنهما اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بإياسها ويأتي بيانه (قوله بان حاضت) أي ثلاثة أيام مثلاً (قوله ثم امتد طهرها) أي سنة أو أكثر بحر (قوله من انقضائها بتسعة أشهر) ستة منها مدة الاياس وثلاثة منها العدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا الساجي أن المعتبر عند المالكية أنه لا بد لوقوع العدة من سنة كاملة تسعة أشهر لمدة لاياس وثلاثة أشهر لانقضاء العدة قلت ولذا عبر في الجمع بالحول (قوله فلا يفتي به) اعترض بأنه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم التلقيق كذا ذكره الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالته بل ومع التلقيق كذا ذكره المنلا بن فروخ في رسالته قلت ما ذكره ابن فروخ رد سبدي عبد الغني في رسالته خاصة والتقليد وان جاز بشرطه فهو للعامل لنفسه لا للمفتي لغيره فلا يفتي بغير الرابع في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم المفتي بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي والقاضي إلا أن المفتي مخير عن الحكم والقاضي ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخوف للاجماع وان الحكم الملقق باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً الخ وقدمنا الكلام عليه هناك فاهم (قوله وجب أن يقول الخ) هذا مبني على قول بعض الأصوليين لا يجوز تقليد المفضول مع وجود الفاضل وبني على ذلك وجوب اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ وأن مذهبه غير مخطئ يحتمل الصواب ماذا سئل عن حكم لا يجيب الاجهاوصواب عنده فلا يجوز أن يجيب بمذهب الغير وقدمنا في ديباجة الكتاب تمام الكلام على ذلك (قوله نعم لو قضى مالكي بذلك نفذ) لانه مجتهد فيه وهذا كله رد على ما في البرازية قال العلامة والفقوى في زماننا سأل على قول مالك وعلى ما في جامع الفصولين لو قضى قاض بانقضاء عدهم بعد مضى تسعة أشهر نفذ اه لان المعتبر أن القاضي لا يصح قضاءه بغير مذهبه خصوصاً قضاء زماننا (قوله لممتدة) بالتأويل ونصب طهر اعلى التمييز ط (قوله وفاعدة) بقصره فالضرورة وهو مبتدأ خبره قوله بتسعة أشهر والجملة دليل جواب الشرط الذي هو ان مالكي يقدر يعني ان حكم القاضي المالكي بتقدير التسعة أشهر لممتدة المأهر كان هذا المقدار عدهم من بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا المقدار لوجه انقض القاضي الحنفي حكمه لانه فصل مجتهد فيه قضاءه ورفع الخلاف اه ح وفي بعض النسخ ان مالكي يقرر برأيه لكن قد علمت أن المعتبر عند المالكية تقدير المدة بحول ونقله أيضاً في البحر عن الجمع معزياً لمالك (قوله هكذا يقال) يعني ينبغي ان يقال مثل هذا القول الخالي من نقس واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من أنه يقتضي بالضرورة اه ح قلت لكن هذا ظاهر اذا أمكن قضاء مالكي به أو تحكيمه أمافي بلاد لا يوجد فيها مالكي يحكم به فالضرورة متحققة وكان هذا وجه ما مر عن البرازية والفصولين فلا يرد قوله في النهر انه لا داعي الى الافتاء بقول نفقة أنه خطأ يحتمل الصواب مع امكان الترافع الى مالكي يحكم به اه تأمل ولهذا قال الزاهدی وقد كان بعض أصحابنا يفتون بقول مالك في هذه المسئلة بالضرورة اه ثم رأيت ما بحثته بعينه ذكره محشي مسكين عن السيد الجوى وسبأني نظير هذه المسئلة في زوجة المغفود حيث قيل انه يفتي بقول مالك انها تعتد عدة الوفاة بعد مضى أربع سنين (قوله وأما ممتدة الحيض) الاولى ان يقول بمدة الدم أو المستحاضة والمراد بها المخيرة التي نسبت عادتها وأما اذا ستر بها الدم وكانت تعلم عادتها فانها ترد الى عادتها كما في البحر (قوله فالمفتي به الخ) حاصله أنها تنقض عدها بسبعة أشهر وقيل بثلاثة (قوله والافبالايام) في المحيط اذا اتفق عدة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهور بالاهلة وان نقصت عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فعند الامام يعتبر بالايام فتعند في الطلاق بتسعة من يوم وفي الوفاة بمائة وثلاثين وعندهما يكمل الاول من الاخير وما

بان بلغت سن الاياس (أو
بلغت بالسن) وخروج بقوله
(ولم تحض) الشابة الممتدة
بالطهر بان حاضت ثم امتد
طهرها فتعند بالحيض الى
أن تبلغ سن الاياس جوهره
وغبرها وما في شرح
الوهبانية من انقضائها بتسعة
أشهر غريب يخالف الجمع
الروايات فلا يفتي به كيف
وفي نكاح الخلاصة لوقيل
الحنفي ما مذهب الامام
الشافعي في كذا وجب أن
يقول قال أبو حنيفة كذا
نعم لو قضى مالكي بذلك نفذ
كافي البحر والنهر وقد نقله
شيخنا الخير الرمي سالم من
القدنقال

لممتدة طهر بتسعة أشهر
وفاعدة ان مالكي يقدر
ومن بعده لا وجه للنقض
هكذا

يقال بالانقد عليه ينظر
وأما ممتدة الحيض فالمفتي به
كافي حيز الفتح تقدير
طهرها بشهرين فستة أشهر
للاطهار وثلاث حيض
بشهر احتياطاً (ثلاثة
أشهر) بالاهلة لوفى الغرة
والافبالايام بحر وغيره (ان
وطئت)

مطلب في الافتاء بالضعيف

مطلب في عدة زوجة الصغير

في الكل ولو حكما كالخولة ولو
فاسدة كما هو ولو وضيعا
تجب العدة لا المهر قنبية
(و) العدة (الموت أربعة
أشهر) بالاهلة (وفي الغرة كما
مر) (وعشر) من الأيام
بشرط بقاء السكاح صحها
إلى الموت (مطلقا) وطئت
أولا ولو صغيرة أو كناية تحت
مسلم ولو عبد أقم يخرج
عنها إلا الحامل قلت وعم
كلامه ممتدة الطاهر كالمرضع
وهي واقعة الفتوى ولم أرها
لأن فراجعه

مطلب في عدة الموت

بينهم بالاهلة ومدة الإيلاء واليمين أن لا يكلم فلا تأر بعة أشهر والاحارة سنة في وسط الشهر وسن الرجل اذا
ولدت اثنا عشر وصوم الكفارة ذات شرع فيه وسط الشهر على هذا الخلاف اه وقد مناعن المجتبى تأجيل
العنين اذا كان في اثناء الشهر فانه يعتبر بالايام اجساعا بحر ثم قال وفي الصغيرة أن اعتبار العدة بالايام
اجساعا انما الخلاف في الاجارة واستشكك القهسستاني بان الاول هو المذكور في المحيط والحاشية والمبسوط
وغيرها (قوله في السك) يعني ان التقييد بالوطء شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحيض والعدة بالاشهر
كما أفاده سابقا بقوله راجع للجميع (قوله ولو فاسدة) أطلقها فشمّل ما اذا كان فسادها لما منع حسي أو
شرعي وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله صحيحة اه ح (قوله كما مر) أي في باب المهر لا في هذا الباب فان
الذي قدمه فيه التقييد بالصحيحة ط (قوله ولو وضيع الخ) فيه مسامحة لان الكلام فيمن وطئت والرضيع
لا يتأتى منه وطء زوجته فكان الاولى ان يقول ولو غير مرأهق وعبارة القنبية تجب العدة بدخول زوجها الصبي
المراهم وفي آحاد الجرجاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطء الصبي وفي قول محمد
تجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهم ما أجابا في مرأهق يتصور منه الاعلاق أي أن تعلق منه أي
تجمل ومحمد أجاب فيمن لا يتصور منه لان ذكره في حكم أصابعه اه وذكري البحر قبل ذلك أنه سمع صرحوا
بفساد لونه وبوجوب العدة بالخولة الفاسدة الشاملة لخولة الصبي وبوجوب العدة اذا وطئها بنسكاح فاسد
فكذا الصحيح بالاولى ثم قال لحاصله أنه كالبالغ في الصحيح والفاسد وفي الوطء بتشبهه في الوفاة والطلاق
والنفريق ووضع الحمل كلا يتغير فيلحظ اه ومسئلة عدة زوجته بوضع الحمل تأتي فريبا بصورة الطلاق
الموجب لعدتها بعد الدخول أن يكون ذميا فتسلم زوجته ويأبى وليه عن الاسلام أو أن يختلي به في صغره
ويطلقها في كبره وصورة التفريق أن يدخل بها بعد فاسد (قوله والعدة للموت) أي موت زوج الحرة أما
الامة فيأتي حكمها بعبده (قوله كما مر) أي فريبا (قوله من الايام) أي والليالي أيضا ككافي المجتبى وفي ضرر
الاذاكر أي عشر ايام مع عشرة ايام من شهر خامس وعن الاوزاعي ان المقدور فيه عشر ليال لدلالة حذف القاء
في الآية عليه فالحال النزوح في اليوم العاشر قلنا ان ذكر كل من الايام والليالي بصيغة الجمع لفظا أو تقديرا
يقضي بدخول ما وازيه استقرار اه ومثله في الفقه وما مر عن الاوزاعي عزاه في الحاشية لابن الفضل وقال
انه أحوط لانه يزبد بلبلة أي لومات قبل طلع الفجر ولا بد من مضي الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة
تنقضي بغروب الشمس ككافي البحر وفيه نظر بل هو مساو لقول العامة لما علمت من التقدير بعشرة أيام وعشر
ليال وقد ينقص عن قولهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لا قوله (قوله بشرط بقاء
السكاح صحها إلى الموت) لان العدة في النكاح الفاسد ثلاث حيض للموت وغيره كما مر قال في البحر وهذا
قد مناعن المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم تجب عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا وان دخل
فولدت منه تعد بحيضتين لفساد النكاح قبل الموت وان لم يترك وفاء تعد بشهرين وخمسة أيام عدة الوفاة
لانهم ما ملوا كان للمولى كافي الحاشية (قوله ولو صغيرة) الاولى ولو كبيرة لان المراد أن عدة الموت أربعة أشهر
وعشر وان كانت من ذوات الحيض فمن كانت من ذوات الاشهر بالاولى تأمل (قوله تحت مسلم) أمالو كانت
تحت كافر لم تعد اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله ولو عبدا) أي ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله
لم يخرج عنها إلا الحامل) فان عدتها للموت ووضع الحمل كافي البحر وهذا اذا مات عنها وهي حامل أمالو حبلات
في العدة بعد موته فلا تتغير في الصحيح كما أتى ثريا (قوله وعم كلامه ممتدة الطاهر الخ) الظاهر أن محل ذكر
هذه المسئلة عند ذكر مسئلة الشابة الممتدة الطاهر يعني أنها مثلها في أنها تعد للطلاق بالحيض بالاشهر
وأما ذكرها فلا محل له لان التي ترى الدم تعد للموت بأربعة أشهر وعشر فغيرها تعد بالاشهر
لا بالحيض بالاولى اذا دخل للحيض في عدة الوفاة وأيضا قوله فلم يخرج عنها إلا الحامل صريح في ذلك ثم رأيت
الرحني أماد بعض ذلك وقد مناعن السراح ما يهيد بحث الشارح وهو أن المرضع اذا عالجت الحيض حتى

رأت صغرة في أيامه تنقض به العدة فأفاد أنه لا بد من حيض الموضع ولو بحيلة الدواء وأصرح منه ما في المجتبى
قال أصحابنا إذا تزوج حيض المطلقة لم يارض أو غيره بقيت في العدة حتى تحيض أو تبلغ حد الإياس اه
(قوله وفي حق أمة) أطلقها فشمّل الزوجة القنة وأم الولد والمبررة والمكاتبية والمستسعاة عند الإمام ولا بد من
قيد الدخول في الأمة إلا في المتوفى عنها زوجها بحر وقيد بالزوجة لأنها لو كانت موطوءة تلك الميّن لآفة
عليها إلا إذا كانت أم ولد مات عنها سيدها أو أعتقها فعدتها ثلاث حيض كالمهر (قوله لعدم التجزئ) يعني أن
الرق من نصف ومقتضاه لزوم حيضة ونصف لكن الحيض لا يتجزئ فوجب حيضتان (قوله إطلاق أو فسخ)
أو نكاح فاسد أو وطء بشبهة قهستاني (قوله نصف الحرة) أي شهر ونصف في طلاق ونحوه وشهران وخمسة
أيام في الموت (قوله وفي حق الحامل) أي من نكاح ولو فاسد أو عدة على الحامل من زنا أصلا بحر (قوله
مطلقا) أي سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطء بشبهة نهر (قوله ولو أمة) أي منكوحة سواء
كانت قنة أو مدمرة أو مكاتبية أو أم ولد أو مستسعاة ط عن الهندية ومثل المنكوحة أم الولد إذا مات عنها
سيدها أو أعتقها كفي كافي الحاكم (قوله أو كفاية) لم يقل تحت مسلم كما قال في سابقه إلا فرق هنا بين كونها
تحت مسلم أو ذمّي على ما سيأتي في المتن (قوله أو من زنا الخ) ومثله ما لو كان الحمل في العدة كفي القهستاني
والدر المنثني وفي الحاوي الزاهدي إذا حبلت المعتدة ولدت تنقض به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا
وعنه لا تنقض به من زنا ولو كان الحمل بنكاح فاسد ولدت تنقض به العدة وان ولدت بعد المتاركة لا قبلها
اه لكن يأتي قريبان من حيث بعد موت زوجها الصبي أن لها عدة الموت فالمراد بقوله إذا حبلت المعتدة
معدة الطلاق بقرينة ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عند مسألة الفار الآتية قال واعلم أن المعتدة لو حلت في
عدتها ذكر الكرخي أن عدتها موضع الحمل ولم يفصل والذي ذكره محمدان هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة
فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح كذا في البدائع اه وفي البحر عن التارخانية المعتدة عن وطء بشبهة إذا حبلت
في العدة ثم وضعت انفقت عدتها وفيه عن الخانية المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا أكثر من سنتين من الموت
حكم بانقضاء عدتها قبل الولادة ستة أشهر وزيادة فجهل كأنها تزوجت بأسخر بعد انقضاء العدة وحملت
منه (قوله بأن تزوج حبل من زنا الخ) أفاد أن العدة ليست من أجل الزنا لما تقدم أنه لا عدة على الحامل من
الزنا أصلا وإنما العدة لموت الزوج أو طلاقه قال الرخمي ويعلم كون الحمل من زنا أو لا عدتها قبل ستة أشهر من
حين العقد (قوله ودخل بها) هو قيد لغیر المتوفى عنها المأمران عدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخوله بها
بالخلوة أو بوطئها مع حرمة لأنه وإن جاز نكاح الحبل من زنا لا يحل وطؤها رجعي ونقل المسئلة في البحر عن
البدائع بدون قيد الدخول (قوله وضع حملها) أي بلا تقدير بعدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت بيوم أو
أقل جوهر هو والمراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كله فإن لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لأن الحمل اسم
لنطفة متعيرة فإذا كان مضغة أو علقة لم تتغير فلا يعرف كونها متغيرة بقيى إلا باستبانة بعض الخلق بحر عن
الحيط وفيه عنه أيضا أنه لا يستبين إلا في مائة وعشرين يوما وفيه عن المجتبى أن المستبين بعض خلقه يعتبر فيه
أربعة أشهر وتام الخلق ستة أشهر وقد منافي الحيض استشكل صاحب البحر لهذا بأن المشاهد ظهور
الخلق قبل أربعة أشهر فالظاهر أن المراد نفع الروح لا به لا يكون قبلها وقد منّا تمامه هناك (قوله لأن الحمل
الخ) حلة لتقدير لفظ الجميع فلو ولدت وفي طها آخر تنقض العدة بالأسخ وإذا أسقطت سقطا أن استبان
بعض خلقه انقضت به العدة لأنه ولد ولا فلا (قوله خروج أكثر الولد كالكل الخ) هذا ينافي تقدير جميع
في قوله وضع جميع حملها إلا أن يراد جميع الأجزاء وقد يقال إن قوله إلا في حملها للزوج
يقضي عدم انقضاء عدتها بخروج الأكتروفيه أنها لو لم تنقض لعنت مراجعتها قبل خروج باقيه فالمراد
أنها تنقض من وجهه وولدا قال في البحر وقال في الهار ونبات لو خرج أكثر الولد لم تصح الرجعة
وحلت للزوج وقال مشايخنا لا تحل للزوج أيضا لأنه قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطا

(وفي حق (أمة تحيض)
إطلاق أو فسخ (حيضتان)
لعدم التجزئ (و) في (أمة)
لم تحيض إطلاق أو فسخ
(أومات عنها زوجها نصف
الحرة) لقبول التزويج
(وفي حق (الحامل) مطلقا
ولو أمة أو كفاية أو من زنا
بأن تزوج حبل من زنا
ودخل بها ثم مات أو طلقها
تعتد بالوضع جواهر الفتاوى
(وضع) جميع (حملها) لأن
الحمل اسم لجميع ما في البطن
وفي البحر خروج أكثر الولد
كالكل

في جميع الاحكام الا
في سلب اللزواج احتياطا
ولا عبرة بجروح الرأس
ولومع الاقل فلا قصاص
يقطعها ولا يثبت نسبه من
المبنة لولا قل من سنتين ثم
باقية لاكثر (ولو) كان
(زوجها) الميت (مغيرا)
غير مرهق وولدت لاقفل
من نصف حول من موته في
الاصح لعموم آية وأولات
الاجمال (وفمن حبلى
يعدمون الصبي) بأن ولدت
لنصف حول فأكثر (عدة
الموت) اجماعا لعدم الحمل
عند الموت (ولان نسب في
ساليه) ادلا ما للصبي نعم ينبغي
ثبوته من المراهق احتياطا
ولومات في بطنها ينبغي بقاء
عدها الى أن يزل أو تبلغ
حد الاياس نهر (وفي) حق
(امرأة الفار من) الطلاق
(البائن) ان مات وهي في
العدة (أبعد الاجاب من
عدة الوفاة وعدة الطلاق)
احتياطا بان تستر بص
أربعة أشهر وعشرا من
وقت الموت فيها ثلاث
حبض من وقت الطلاق
شمى وفيه تصور لانها لم
تر فيها حيا بعد عدها
بثلاث حبض حتى لو امتد
طهرها تبقى عدها حتى تبلغ
سن الاياس فتح (و) قيد
بالبائن لان المطلقة الرجعي
مالموت) اجماعا

ولا يقوم مقامه في حق حلها للزواج احتياطا اه (قوله في جميع الاحكام) أى في انقطاع الرجعة وتوقع
الطلاق أو العتق المعلق بولادتها وصيرورتها لنفسها فلا تصلى ولا تصوم هذا ما يقتضيه الاطلاق (قوله ولومع
الازل) في بعض النسخ ولا مع الاقل بلا النافية وهي الصواب وعبارة البحر وخروج الرأس فقط أو مع الاقل
لا اعتبار به وذكر قوله عن النوادر تفسير البدن بأنه من الايتين الى المنكبين ولا يعتد بالرأس ولا بالرجلين
أى فقط (قوله فلا قصاص بقطعها) بل فيه الدية بحر (قوله ولا يثبت نسبه الخ) أى لو جاءت المبنة المدخولة
بولد نحر رأسه لاقفل من سنتين ونحوه الباقي لاكثر لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقفل من
سنتين بحر (قوله ولو كان زوجها) لو وصليته وهو مباغلة على قوله وضع حملها (قوله غير مرهق) أى لم يبلغ
تنتي عشرة سنة قهستانى (قوله وولدت لاقفل الخ) أى لم تحقق وجود الحمل وقت الموت (قوله في الاصح) مقابله
ماروى شاذ عن الثاني ان لها عدة الموت نهر (قوله بأن ولدت لنصف حول فأكثر) وقبل لاكثر من سنتين
وليس بشئ فتح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أى لعدم تحقق وجوده عنده فلم تكن من أولات الاجمال
(قوله في حاله) أى حال موت الصبي أو حال وجود الحمل عند موته وحدوثه بعده (قوله اذا لماء الصبي) أى
فلا يتصور منه العلق وانما ثبت نسب ولد المشرق من مغربية اقامة للعدة تمام العلق لتصوره حقيقة بخلاف
الصبي كما في البحر (قوله نعم ينبغي الخ) عبارة الفتح ثم يجب كون ذلك الصبي غير مرهق أو أم المراهق فيجب
ان يثبت النسب منه الا اذا لم يمكن بأن جاءت به لاقفل من ستة أشهر من العقد اه وأيده في البحر بقوله ولهذا
صور المسئلة الحاكم الشهيد في الكافي بما اذا كان رضيا اه ولا يخفى ان مفهوم الرواية معتبر فانهم (قوله
أو تبلغ حد الاياس) يعنى فتعد بالاشهر بعده وفيه انه مناف لقوله تعالى وأولات الاجمال الآية فتأمل ح
قلت وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى للقول بالا نقضاء مع وجوده لاشتغال الرحم به كذا في كتب
الشافعية قال الرملي في شرح المنهاج ولومات واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض الابوضه لعموم الآية
كما أفقته به والدولة بمبالاة بضررها بذلك وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا العبد لاوى أفقته
جاعة عصرنا بالتوقف على خروجه والذي أقوله عدم التوقف اذا أبس من خروجه لتضررها بجمعها من التزوج
اه ولا شئ من قواعدنا يدفع ما قالوه فاعلم ذلك اه لمخصاويه ظهران المراد من قوله أو تبلغ حد الاياس هو
الاياس من خروجه وهل المراد منه نية حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وستان عندنا وأعم من
ذلك محتمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لموافقته صريح الآية (قوله وفي حق امرأة الفار الخ) معطوف
على قوله سابقا في حق حرته حبض ومتعلق بما تعلق به وهو الضمير العائد على العدة وقوله من الطلاق متعلق
به ولو قال للطلاق باللام لكان اظهر والمراد بامرأة الفار من أبائها في مرضه بغير رضاها بحيث صار فارا ومات في
عدها فعدتها بعد الاجلين عندها ما خلا فلا ييوسف لانه وان انقطع السكاح بالطلاق حقيقة لكنه باق حكما
في حق الارث فيجمع بين عدة العالاق والوفاة احتياطا وعمامة في الفتح قلت وهو صريح في أنه لو أبان في مرضه
برضاها بحيث لم يصرفا راعى عدة الطلاق فقط وهي واقعة الفتوى فلتحفظ ونخرج أيضا ما لو طلقها بائنا في
صحته ثم مات لا تنتقل عدها ولا ترث انفا فاصرح به في الفتح لانه ليس فارا (قوله ان مات وهي في العدة)
بأن لم تحض ثلاثا قبل موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لا ميراث لها الا اذا
مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بحر (قوله من عدة الوفاة
الخ) بيان لا بعد الاجلين فن بيانية لا متعلقة بأبعد ط (قوله احتياطا) علمت وجهه (قوله وفيه قصور)
لان قوله فيها ثلاث حبض يقتضى أنه لا بد أن تكون الحيض الثلاث أو بعضها في مدة الاربعه الاشهر
وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فاذا بلغت سن الاياس تعد بالاشهر كما صرح به في الفتح أيضا فانهم (قوله
وقيد بالبائن الخ) حاصل المسئلة ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعيا في صحته أو مرضه ودخلت في عدة
الطلاق ثم مات والعدة باقية تنتقل عدها الى عدة الموت اجماعا لانها احتيتن ذزوجته وترث منه أما اذا كانت

(و) العدة (فمن أعتقت في
عدة رجعي لا) عدة (البائن
و) لا (الموت) ان تتم (عدة
حرة ولو) أعتقت (في
أحدهما) أى البائن أو
الموت (فعدة أمة) لبقاء
النكاح في الرجعي دون
الاخيرين وقد تنقل العدة
ستة أشهر صغيرة من كسوة
طلقة رجعي فاعتد بشهر
ونصف فحاضت تصير
حيضتين فاعتقت تصير ثلاثا
فأمد طهرها لا يأس تصير
بالأشهر فعددها تصير
بالحيض فبات زوجها تصير
أربعة أشهر وعشرا (آيسة
اعتدت بالأشهر ثم عادت معها)
على جاري عادت أو حبلت
من زوج آخر طالت عدتها
ومدتها كما هو (استأنفت
بالحيض) لأن شرط الخليفة
تحقق الاياس عن الاصل
وذلك بالجزء الدائم الى
الموت وهو ظاهر - الرأية
كما في العاية واختاره في
الهداية فتعين المصير اليه
قاله في البحر بعد حكاية ستة
أقوال معصية وأقره
المصنف لكن اختار البهسي
ما اختاره الشهيد أنها ان
رأته قبل تمام الأشهر
استأنفت لا بعد هاقلت وهو
ما اختاره صدور الشريعة
ومن سلاخسرو والباقين
وأقره المصنف في باب
الحيض

منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها جونه شيء ولا ترثه وكذا لو طلقها بائنًا في صحته ثم مات في عدتها كما مر ثم
لا يخفى ان امرأه الفار هي التي طلقها بائنًا في مرضه ومات في عدتها ولو كان رجعيًا لم تكن كذلك فقول
المصنف تبعًا للكثر وغيره واطلاق الرجعي مطلقا على قوله من البائن يقتضي أن امرأه الفار تارة يكون
طلاقها بائنًا وتارة رجعيًا وان حكم طلاقها البائن ما مره - إذا حكم طلاقها الرجعي ولا يخفى أن مطلقه
الرجعي لو سميت امرأه الفار لم يمتد منه لزوم باطله ذكره في الشرع لآلية وألفها رسالة خاصة وذكر أن هذا
الايجام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخطا ولا يخفى أنه ليس فيها سوى المسامحة في العطف على
امرأه الفار اعتمادا على ظهور المراد لاجل الاختصار ليس تغني عن التقييد بجونه في العدة (قوله والعدة)
مبته أخبره قوله أن تتم وأشار به الى أن لا يجب عليها أن تستأنف عدة حرة بل انتقلت عدتها الى عدة الحرائر
فتبقى على ما مضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض فافهم وأفاد قوله أعتقت في عدة
رجعي ان العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لمزمها عدة الحرة ابتداء وان هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو
كانت أم ولده وأعتقها وهي منكوبة الغير لعدة عليها لكونها محرمة عليه كما مر وأفاد أن العدة باقية اذ لو
أعتقها بعد انقضاء عدتها ومات لمزمها ثلاث حيض كما مر لانها عادت فراشاه كما علم من الجوهره (قوله
فعدة أمة) أى حيضتين وشهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام بلا انقلاب الى عدة الحرة فاستأنف (قوله
لبقاء النكاح في الرجعي) بيان للفروغ وهو أن النكاح قائم من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعق كمل ملك
الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة شرعا بثلاث حيض بخلافه بعد البائن أو الموت (قوله وقد تنقل
العدة ستا) جعلها ستا باعتبار المتقارن عنه والافالاة ثلاث خمس أفاده ط (قوله طلقت رجعيًا) قيد بالرجعي
ليمكن انتقالها بالعق وبالموت وقد خفي ذلك على محشي مسكين أفاده ط (قوله فحاضت) أى قبل تمام
العدة وكذا يقال فيما بعده ط (قوله تصير ثلاثا) أى تنقل الى عدة الحرائر لان طلاقها رجعي كما علمت (قوله
للاياس) أى الى أن وصلت الى سن الاياس (قوله تصير بالأشهر) ولا يعتبر الايام التي وجدت حال الصغر
قبل حدوث الحيض ط (قوله وعاددها) مثله ما لوحب ولو ذكره لاستوفى المثال أنواع العدة الثلاثة
وهي اعدة بالحيض وبالأشهر وبوضع الحمل لكن لو مات زوجها تبق عدتها بوضع الحمل ولا تنقل الى الأشهر
(قوله تصير بالحيض) مبني على أحد الأقوال الآتية (قوله تصير أربعة أشهر وعشرا) لانها معتدة الرجعي
فأما عدة الموت كما مر فقلت وقد اشتمل هذا المثال على عدة الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والحائض
والآيسة والمطلقة والمتوفى عنها زوجها والمعنة ويزاد عشرة وهي الحبل على ما ذكرنا (قوله ثم عادت معها) أى
في أثناء الأشهر أو بعدها يدل عليه قوله أو حبلت من زوج آخر فان حبلها منه لا يكون الا بعد الأشهر ويدل
عليه أيضا مقابله وهو قوله لكن اختار البهسي الخ اه ح (قوله على جاري عادت) مقتضاه اعتبار عادة نفسها
وهذا أحد أقوال وهو غير المعتمد فالاولي التعبير بقوله على العادة كما في الهداية قال في البحر واختاره في
معنى قوله اذ ارأت الدم على العادة فقبل معناه اذا كان سائلا كثيرا احترازا عما اذا رأت بلة يسيرة وقيل
معناه ما ذكر وأن يكون أحمر أو أسود لا أصفر أو أخضر أو ترابية وقيل معناه أن يكون على العادة الجارية
حتى لو كان عادت قبل الاياس أصفر فرأته كذلك انتقض كذا في الفتح وصرح في المعراج بان الفتوى على
الاول اه والاخير هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لأن شرط الخليفة) أى خليفة الأشهر عن الحيض
والخلف هو الذي لا يسار اليه الا عند تدبر الاصل كالغدية للشيخ الفاني وأما البديل كالصريح على الخفين فلا
يشترط فيه ذلك أفاده ط (قوله ستة أقوال معصية) أحدها ينتقض مطلقا واختاره في الهداية * الثاني
لا ينتقض مطلقا واختاره الاسيحي * الثالث ينتقض ان رأته قبل تمام الأشهر لا بعد ها رأت في الصدر
الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى * الرابع ينتقض على رواية عدم التدبر لا لاياس التي هي
ظاهر الرواية فانما ثبت الامر على ظنها لما حاضت تبين خطأها ولا ينتقض على رواية التدبر له واختاره في

وعليه فالنكاح جائز وتعتد
في المستقبل بالحيض كما
صححه في الخلاصة وغيرها
وفي الجوهرية والمجتمعي أنه
الصحيح المختار وعليه الفتوى
وفي تصحيح القدوري وهذا
التصحيح أولى من تصحيح
الهداية وفي الهرة أنه عدل
الروايات وقامه فيما علقته
على الماتني (والصعيرة) لو
حاضت بعد تمام الأشهر
(لا) تستأنف (الأذا
حاضت في أثنائها) تستأنف
بالحيض (كما تستأنف)
العدة (بالشهور من حاض
حيضة) أو ثنتين (ثم أيسر)
تحرز عن الجمع بين الأصل
والبدل (و) الأياس (سنة)
لارومية وغيرها (خمس
ونخسون) عند الجمهور
وعليه الفتوى وقيل الفتوى
على خمسين نهر وفي البحر
عن الجامع صعبة باعث
ثلاثين سنة ولم تحض حكم
بأياسها (وعدة المنكوحة
نكاحا فاسدا) فلا عدة في
باطل وكذا موقوف قبل
الاجازة

مطلب عدة المنكوحة
فاسدا ولو طوأه بشبهة

مطلب في النكاح الفاسد
ولبطل

الاضاح واقتصر عليه في الخاتمة وخزمه القدوري والخصاص ونصره في البسائع * الخامس ينتقض أن لم
يكس حكم بأياسها وان حكم به فلا كأن يدعى أحدهم فساد النكاح فيعقضي بصحته وهو قول محمد بن مقاتل
وصححه في الاختيار * السادس ينتقض في المستقبل فلا تعتد بالأحيض للطلاق بعده لا الماضي فلا تنفسد
المنكحة المباشرة بعد الاعتداد بالشهر وصححه في النوازل اه (قوله وعليه) أي على هذا القول فالنكاح
جائز لأنه انما يقع بعد تمام الأشهر فوقع معتبرا لوجود شرطه وهو الأياس بوجوده سببه وهو الانقطاع في
مدته التي يغلب فيها ارتفاع الحيض وهو الخس ونخسون ولا تعتد في المستقبل بالأحيض لتحقيق الدم المعتاد
خارجا من الفرح على غير وجه الفساد بل على الوجه المعتاد فاذا تحقق اليأس تحقق حكمه واذا تحقق
الحيض تحقق حكمه وأما اشتراط دوام الانقطاع الى الموت في اليأس فلا دليل له فعددت تحقيق اليأس من
الشيء ثم يوجد تمامه في الفتح وهذا كما ترى ترجيح أيضا لهذا القول (قوله لا تستأنف) لأنه لم يبين بالحيض
أنه كانت قبل من ذوات الأقراء بخلاف الآية ط (قوله الا اذا حاضت) استثناء منقطع ط (قوله في
أثنائها) أي قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم أيسر) أي بلغت سن الأياس عند الحيضين وانقطع دمها
فتح (قوله لارومية وغيرها) وقيل لارومية خمس ونخسون وغيرها ستون وقبل ستون مطلقا وقيل سبعون
وفي ظاهر الرواية لا يرفيه بل أن تبلغ من السن ما لا يحيض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في
تركيب البدن والسن والهرم اه ح عن البحر وفي القهستاني وقيل ثلاثون (قوله وقيل الفتوى على
خمسین) قال القهستاني وبه يفتى اليوم كفي المغايب (قوله وفي البحر عن الجامع الخ) يحتمل أن يكون مبنيًا
على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم تحض أنها لم يسبق لها حيض أصلا وهي الشابة التي بلغت
بالسن ومر حكمها وبؤيده ما في التارخانية عن البيهقي امرأة ما رأت الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلاً رأت
يومادما لا غير ثم طلقها زوجها قال ليست هي بأيسة وقال أبو جعفر تعتد بالشهور لا بالخمس من الثلاثين يحض
وبه تأخذ اه (ننبه) هل يؤخذ بقولها أنها بلغت سن الأياس كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصغر أم لا بد
من بينة لم أر من صرح به من علمائنا ولا ينبغي الأول على رواية التقدير عدة أما على رواية عدمه فالاعتبار بجهد
الرأي كما مر تأمل (تمة) * ذكر في الحقةائق شرح المنظومة النفسية في باب الامام مالك مانعه وعندنا ما لم
يتابع حد الأياس لا تعتد بالأشهر وحده خمس ونخسون سنة وهو المختار لكنه يشترط للحكم بالأياس في هذه المدة
أن ينقطع الدم عن مدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح ثم هل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة
الأياس الأصح أنه ليس بشرط حتى لو كان مدة طاعة قبل مدة الأياس ثم تمت مدة الأياس وطاعة طاعة زوجها يحكم
بأياسها وتعد ثلاثة أشهر هذا هو المنصوص في الشفاء في الحيض وهذه دقيقة تحفظ اه ونقل هذه العبارة
وأقرها الشهاب أحمد بن يوسف الشلي في شرحه على الكثر عن خط العلامة بكير شارح الكثر غير معزية
لاحدون قالها ط عن السيد المحمدي (قوله وعدة المنكوحة الخ) مبتدأ خبره قوله الآتي الحيض وهذه الجملة
بتمامها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا أم ولد مات عنها مولاها أو أعتقها أو موطأه بشبهة أو نكاح فاسد في
الموت والفرقة ط على أن كلامه هيا لولهم وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قبل الوطع وليس كذلك
فإنه لا تجب فيه بالحلوة بل بالوطء في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي المنكوحة بغير شهود
ونكاح امرأة الغير بلا علم بانها متزوجة ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافا لهما فتح (قوله
فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيهقي كافي نكاح الفتح والمنظومة
الحبية لكن في البحر عن المجتبى كل نكاح اختار العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخول فيه موجب
للعدة أما نكاح منكوحة الغير ومعتدة فالدخول فيه لا يلزم العدة ان علم أنهم الغير لأنه لم يقل أحد بجوازه
فلم ينعقد أصلا فعلى هذا لا فرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لكونه زنا كافي
الفتنة وغيرها اه قلت ويشكل عليه أن نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت مع أنه لم يقل

أحد من المسلمين بجوارزه وتقدم في باب المهر أن الدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبت النسب
ومثله في البحر هناك بالترجيح بلا شبهة ودور تروح الاختين معا أو الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة
والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرية اه (قوله اختيار) ومثله في المحيط معلا بان النسب لا يثبت فيه
لانه موقوف فلم ينعقد في حق حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اه (قوله لكن الصواب الخ) فقد نقل الزيلعي في
النكاح الفاسد ما نصه وذكري كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغيب اذن مولاه او دخل بها
الزوج وولدت ستة أشهر مذكر زوجها فادعاه المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لا من
وقت الدخول ولم يحل خلافا قال الحلواني هذه المسئلة دليل على أن الفرائض ينعقد بنفس العقد في النكاح
الفاسد خلافا لما يقوله البعض انه لا ينعقد الا بالدخول اه فهذا صريح في ثبوت النسب فيه ويتبعه
وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهوا بحر قلت لكن بشكل على هذا تصریحهم بأن النكاح
الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة الوطء لا بعقد العقد ولا بالحلوة لفساد العدم التمكن فيها من الوطء
كالحلوة بالحائض فلا تقام مقام الوطء كما صرح بذلك في الفتح والبحر وغيرهما في باب المهر الا أن يقال ان
انعقاد الفرائض بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه يحتاط في اثباته احياء للولد ثم اعلم أنه ذكري
البحر هناك أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لان النكاح
الفاسد ليس بداع اليه والاقامة باعتباره كذا في الهداية أي اقامة العقد مقام الوطء باعتبار كون العقد داعيا
الى الوطء وعندهما ابتداء المدعى من وقت العقد قياسا على الصحيح والمشايخ أفتوا بقول محمد لعدم صحة القياس
المذكور وفائدة الخلاف فيما اذا أتت بولد لستة أشهر من وقت العقد ولا تقل منهما من وقت الدخول فانه
لا يثبت نسبه على المفتي به اه اذا علمت ذلك فيمكن أن يحكم ما في الاختيار والمحيط على قول محمد وان المراد
من عدم ثبوت النسب اذا أتت به لاقول من ستة أشهر من وقت الدخول وان كان لاكثر من ذلك من وقت العقد
ويحتمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسئلة فيما اذا ولدت لستة أشهر مذكر زوجها ولم
يعتبر وقت الدخول بقرينة تمام الكلام ولا يخفى أن التوفيق أولى من الخطا وشق العصا (قوله والموطوءة
بشبهة) كالتى زفت الى غير زوجها والموجودة ليل على فراشه اذا ادعى الاشتباه كذا في الفتح وأما في النهر بحثا
أن من ذلك ما وقع الاستفتاء عنه فممن اشترى أمة فوطئها ثم أثبتت أنها حرة الاصل اه وهو ظاهر ومن
ذلك ما لو وطئ معتدته بشبهة وستأق ومنه ما في كتب الشافعية اذا أدخلت منيافرها طمته منى زوج أو
سبيدعيا العدة كالوطوءة بشبهة قال في البحر ولم أره لاهما بنا والقواعد لا تأباه لان وجوبها التعرف براءة
الرحم (قوله ومنه) أي من قسم الوطء بشبهة قال في النهر وأدخل في شرح السمرقندي منكوحة الغبير
تحت الموطوءة بشبهة حيث قال أي بشبهة الملك أو العقد بان زفت اليه غير امرأته فوطئها أو تزوج منكوحة
الغير ولم يعلم بحالها أو أنت خبير بان هذا يقتضى الاستغناء عن المنكوحة فاسد الا لا شك أنها موطوءة
بشبهة العقد أيضا بل هي أولى بذلك من منكوحة الغبير اذا اشترط الشهادة في النكاح مختلف فيه بين
العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغبير اه اذا علمت ذلك ظهر لك أن الشارح متابع لما في شرح
السمرقندي لا يخال له اذ لو قصد مدح الفتنه كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ عقب قوله المنكوحة نكاحا
فاسدا لا بعد قوله والموطوءة بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السمرقندي بأنه جعل المنكوحة نكاحا فاسدا
على ما سقط منه شرط الصحة بعد وجود المحلية كالنكاح الموقت أو بغير شهود أمام منكوحة الغير فهي غير
محتمل الا لا يمكن اجتماع ملكين في آن واحد على شيء واحد فالعقد لم يؤثر ملكا فاسدا وانما أثر في وجود
الشبهة والشارح كثير المتابعة لانه لم يفرقه له خالفه هما اشارة الى ما قلنا (قوله كما سيبي) أي في المتن آخر
الباب (قوله يعنى اذا لم تكن علمة قراضية) هدام ذكر كورا في البحر واستشهد له بما في الخاتمة من
أن المنكوحة اذا تزوجت رجلا ودخل بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الاول نفقتها مادامت في العدة

اختيار لكن الصواب ثبوت
العدة والنسب بحر
(والموطوءة بشبهة) ومنه
ترجح امرأة الغير غير عالم
بحالها كما سيبي عول للموطوءة
بشبهة أن تقيم مع زوجها
الاول وتخرج باذنه في العدة
لقيام النكاح بينهما انما
حرم الوطء حتى تلزمه نفقتها
وكسونها بحر يعنى اذا لم
تكن علمة قراضية

لأنه لما وجبت عليها العدة صارت نائمة اه (قوله كما سيحى) أى قبل الفروع (قوله وأم الولد) أى التى مات مولاه أو أعتقها ولا نفقة لها فى هذه العدة كفى البصر عن كفى الحاكم أى لانها عدة وطه لا عقد (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) المناسب وأمة بدل قوله ومعتقة قال فى البصر وقيد بأمر الولد لان المدبرة والامة اذا أعتقت أو ماتت سيدها لا عدة عليها بالاجماع كذا كره لاسيحيانى اه أى لانه لا فراش لهما كما قدمه الشارح (قوله غير الآيسة والحامل) منصوب على الحالية من ضمير المنكوحه والموطوءة وأم الولد أو بجرو ونعت لهن وكان الاولى أن يزيد قوله وغير المحرمة عليه وهذا فى أم الولد وكأنه لم يذكره لكونه صرح به فيما سمر (قوله بالاشهر والوضع) فيه لف ونشر مررتب (قوله الحيض) جمع حبضة أى عدة المذكو رات ثلاث حيض ان كس من ذوات الحيض والا فلا شهر أو وضع الحمل وهذا ان كانت المنكوحه نكاحا فاسدا أو الموطوءة بشبهة حرة اذ لا معة حبضتان كفى البصر (قوله أى موت الواطئ) أى فى المسائل الثلاث وأفاد أنه لا عدة فى النكاح الفاسد بدون وطه كما قدمنا والواطئ فى الاخيرة هو المولى الذى مات عنها أو أعتقها أو مالو كان ذروا تكون عدها عدة الامة المنكوحه (قوله وغيره) أى غير الموت وهذا خاص فيما عدا الاخيرة (قوله كفرقة) الاولى كفرقة أى كفرقة أى تفريق القاضى وسأنى أن ابتداء العدة فى الموت من وقت الموت وفى غيره من وقت التفريق أو المتاركة ويأتى بيان المتاركة (قوله لان عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال حاصله لم كانت عدة هؤلاء بالحيض ولم يعتبروا فيها من عدة وفاة ط (قوله لتعرف براءة الرحم) أى لاجل أن يعرف أن الرحم غير مشغول بالقضاء حق النكاح اذ لا نكاح صحيح والحيض هو المرف (قوله ولم يكتف بحبضة) كالاستبراء لان الفاسد ملحق بالصحيح احتياطاً من (قوله ولا اعتداد بحيض طلق فيه) أى اذا طلقها فى الحيض لا يحسب من العدة لان ما وجد قبل الطلاق لا يحسب به منها لعدم التجزى فلو اختلف سبب كل من الرابعة فوجب كلها لعدم التجزى أيضاً نهر قال فى الدر المنثور لو قال يحضر وقعت الفرقة فيه لكان أمثل (قوله واذا وطئت المعتدة) أى من طلاق أو غيره در منثقي وكذا المنكوحه اذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وتداخلنا كفى الفتح وغيره (قوله بشبهة) متعاقب قوله وطئت وذلك كالوطء للزوجة فى العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه اذا قال ضنت أنها تحل لى أو بعدما أبانها لفظاً السكايه وتعمه فى الفتح ومطاده أنه لو وطئها بعد الثلاث فى العدة بلا نكاح علمنا بحرمتها لا تنجب عدة أخرى لانه زنا وفى البرازية طلقها ثلاثاً ووطئها فى العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف العدة بثلاث حيض ويرجمان اذا علمنا بالحرمه ووجد شرائط الاحصان ولو كان منكراً طلقها لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل فى الموال البائن كالثلاث والسر لم يجعل الطلاق على مال والجامع كالثلاث وذكر انه لو نكحها ولو بمال ثم وطئها فى العدة علمنا بالحرمه تستأنف العدة لكل وطء وتداخل العدة الى أن تمضى الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تنجب فيها نفقة اه ومما قاله الصدوق هو ظاهر ما قدمناه نفع الفتح حيث جعل الوطء بعد الابانة بالفاظ السكايه من الوطء بشبهة أى لقول بعض الأئمة بأنه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها شبهة (قوله ولو من المطلق) أى كما مثلنا آنفاً ثم الاولى أن يقول ولو من غير المطلق لما فى الفتح من أن الشافعى وافقنا فى أحد قوليه فيما اذا كان الواطئ المطلق اه فعلم أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التنصيص عليه ليحل المطلق بالاولى وفى الدر اعلم أن المرأة اذا وجب عليها عدتان فاما أن يكونا من رجلين أو من واحد وفى الثانى لاشك أن العدة تبتدأ وتداخلنا فى الاول ان كانتا من جنسين كالموتى عنهما زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالطالفة اذا تزوجت فى عدتها وطئها الثانى وفرق بينهما تداخلنا عندنا ويكون ما زاده من الحيض محتمل بامنها جميعاً واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها تمام الثانية اه (قوله والمرئى منهما الخ) بيان للتداخل فلو كانت وطئت بعد حيضة من الاولى فعليها حبضتان

كما سيحى (وأم الولد) فلا عدة على مدبرة ومعتقة (غير الآيسة والحامل) فان عدتها بالاشهر والوضع (الحيض للموت) أى موت الواطئ (وغيره) كفرقة أو متاركة لان عدة هؤلاء لتعرف براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحبضة احتياطاً (ولا اعتداد بحيض طلق فيه) اجماعاً (واذا وطئت المعتدة بشبهة) ولو من المطلق (وجب عدة أخرى) لتجدد السبب (وتداخلنا والمرئى) من الحيض (منهما) (وعلينا أن) (تم) العدة (الثانية ان تمت الاولى)

مطابق فى وطء المعتدة بشبهة

تسكوة الاولى وتعتببهم من عدة الثاني فاذا حاضت واحدة بعد ذلك تمت الثانية أيضا غير وهذا اذا
كان بعد التفريق بينهما وبين الواطئ الثاني أما اذا حاضت حيضة قبله فهي من عدة الاول خاصة وتعمامه
في الجرعن الجوهره وقال واذا كان الواطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفريق أيضا لم أره صريحا
اه قلت الظاهر أن التفريق حكم العقد الفاسد لرفع شبهته أما الوطء بشبهة بدون عقد فإن الشبهة ترتفع
بمجرد العلم بحقيقة الحل والله أعلم وفي الجرعن الحائنة واذا تمت عدة الاول حل للثاني أن يتزوجها لا لغيره
حالم تتم عدة الثاني بثلاث حيض من حين التفريق واذا كان طلاق الاول رجعيًا كان له أن يراجعها في
عدته ولا يماؤها حتى تنقضي عدة الثاني اه ملخصا وفيه عن الجوهره ثم اذا تداخلتا والعدة من رجعي فلا
نفقة لها على واحد منهما ولو من بائن فنقتهما على الاول والزوجة اذا تزوجت بائنا وفرق بينهما بعد
الدخول فلا نفقة لها على زوجها لانها منعت نفسها في العدة اه قات ولعل الفرق في البائن ان المذبح
بالبينونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما لم يجب على الواطئ لان عدته من عدة وطء ولا نفقة فيها
تأمل * (تنبيه) * يمكن انقضاء العدتين معا كعدة بالاشهر لو طئت فيها بشبهة وحاضت فيها اثلاثا
وانقضاء الثانية قبل الاولى كما لو تمت الحيض قبل تمام أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بحملتها
من الاولى كما لو حاضت بعد تمام الاشهر (قوله وكذا بالاشهر) كآيسة وطئت بشبهة في حلال عدتها
فانها تتم الثانية بالاشهر أيضا غير (قوله أو بهما لو معدة وفاة) مثاله ما ذكرناه في التنبيه آتفا وكان الاول
أن يزيد أو يوضع الحمل وهو مسألة الحائل الآتية (قوله فلو حذف قوله والمرئى منهما) أي الذي هو قاصر
على الحيض وقد يجب بيان المراد بالمرئى الحامل بالعلم لا برؤية البصر ط (قوله لعمهما) أي لعم من تعدد
العدتين بالاشهر ومن تعدد بالاشهر لو وفاة بالحيض لو طء الشبهة (قوله وعم الحائل لو حبلت) عطف على
لعمهما أي ولعم من تعدد اعدتين بوضع الحمل كالحائل بالهمز وهي من لم تكن حبلت فاذا حبلت في العدة
تنقضي بوضعه سواء كان من المطلق أو من زنا أو من نكاح فاسد اذا ولدته بعد المتاركة لا قبلها كما قدمناه عن
الحاوي الزاهدي (قوله الامعدة الوفاة الخ) أفاد أن المراد بالحائل اذا كانت معدة من طلاق أو فسخ بخلاف
المعددة من وفاة فافهم قال في النهر وفي الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فعدها أن تضع حملها وفي المتوفى عنها
زوجها اذا حبلت بعد موت الزوج فعدها بالشهور اه وقد مر عن البسداء اه والذي مر عن البسداء
ذكره في النهر عند مسألة عدة الغار وهو الذي كتبناه في عدة الحامل عند قوله أو من زنا حيث قال أما في عدة
الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح أي بل تبقى عدتها أربعة أشهر وعشر (قوله كحصر) أي عند قول المصنف
وله موت أربعة أشهر وعشر مطلقا حيث قال الشارح هناك فلم يخرج عنها الاحمال يعني من مات عنها وهي
حامل كما قدمناه فعلم أن من لم تكن حاملا عند الموت وحبلت بعده فهي داخل تحت الاطلاق فلا تتغير عدتها
بل تبقى بالاشهر ويعلم أيضا من قوله بعده وفيمن حبلت بعد موت الصبي عدة الموت اجماعا لعدم الحمل عند
الموت اه فافهم لكن الظاهر أن هذا بالنظر الى الوفاة أما عدة الوطء الذي حصل منه الحمل فلا تنقضي الا بوضعه
ان كان بشبهة لانه ثابت بالنسب بخلاف ما لو كان من زنا لان الزنا عدة له أصلا فافهم (قوله لانها أجل) أي
لان العدة أجل فلا يشترط العلم بمحضيه أي بمضى الاجل اه ح وفي عامة النسخ لانها مبضمير التثنية أي
عدة الطلاق وعدة الموت قلت وهذا مبني على تعريف البسداء من أن العدة أجل ضرب لانقضاء ما بقي من
آثار النكاح وقد منازر جميعه (قوله فلو طاق) تفريع على المات ط (قوله من وقت البيان) لانه انشاء
من وجهه بحر وهذه الجملة بمنزلة الاستماع من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت اه ح قال في
الشرنبلالية قوله وابتدأوها عقيبهما أي عقيب الطلاق والموت يستثنى منهن من بين طلاقها فان عدتهما من وقت
البيان لان وقت قوله احدا كالماتق وان مات قبل البيان لزم كلا منهما عدة الوفاة تستكمل فيها اثلاث
حيض كافي البزازية اه وسيأتي استثناء مسائل أخرى كلامه (قوله عدلا) أي الشاهدان أي زكاهما

وكذا لو بالاشهر أو بهما
لو معدة وفاة فلو حذف
قوله والمرئى منهما لعمهما
وعم الحائل لو حبلت فعدها
الوضع الامعدة الوفاة فلا
تغير بالحمل كحصر وصححه في
البسداء (ومبدأ العدة بعد
الطلاق و) بعد (الموت)
على الفور (وتنقضي العدة
وان جهلت المرأة) (بهما)
أي بالطلاق والموت لانها
أجل فلا يشترط العلم بمحضيه
سواء اعترف بالطلاق
أو أنكر (فلو طلق امرأته
ثم أنكره وأقيمت عليه بيينة
وقضى القاضي بالفرقة)
كان ادعته عليه في شوال
وقضى به في المحرم (فالعدة
من وقت الطلاق لا من وقت
القضاء) بزازية وفي الطلاق
المبهم من وقت البيان ولو
شهدا بطلاقها ثم بعد أيام
عدلا فنقضي بالفرقة فالعدة

من وقت الشهادة لا القضاء
بخلاف ما (لو أقر بطلاقها
من بعد زمان) ماض فان
الفتوى أنها من وقت
الاقرار مطلقاً نفياً لثمة
المواضعة لكن (ان كذبته)
في الاسناد أو قالت لا أدري
(وجبت) العدة (من وقت
الاقرار ولها النفقة والسكى
وان صدقته فكذلك غير
أنه) ان وطئها الزمه مهرتان
اختياراً (لانفقة) ولا
كسوة (ولا سكى) لها
لقبول قولها على نفسها
ثانية وفيها أبانها ثم أقام
معها زماناً مقررابطالها
تنقضى صحتها لان منكرها
وفي أول طلاق جواهر
الفتاوى أبانها وأقام معها
فان اشترط طلاقها فيما بين
الناس تنقضى والا لا وكذا
لو خالعه فان بين الناس
وأشهد على ذلك تنقضى
والا لاهو الصحيح وكذا
لو كتم طلاقها لم تنقض
فوجرا انتهى

غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما على ما عرف في موضعه (قوله من وقت الشهادة) على حذف مضاف أى
من وقت تحمل الشهادة لأمس وقت أدائها فانهم ما لو شهدا في المحرم أنه طلقها في شوال كان ابتداء العدة من
شوال كما تقدم ح قلت والظاهر ان براد وقت الشهادة على ظاهره بناء على أن أداءها حصل وقت التحصيل
لانها شهادة حسبة يفسق الشاهد بآخيارها بلا عذر فلا تقبل كما أشار اليه في البحر (قوله بخلاف الخ) مرتبطة
بقوله فالعدة من وقت الطلاق (قوله فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقاً) أى سواء صدقته أم كذبته أم
قلت لا أدري كيدل عليه السياق قال في البحر وظاهر كلام محمد في المبسوط وعبارة الكثرة اعتبارها من وقت
الطلاق الا أن المتأخرين اختاروا وجوبها من وقت الاقرار حتى لا يحصل له التزوج بأختها أو أربع سواها
زجراله حيث كتم طلاقها وهو المختار وكفى الصعري اه ووفق السعدي بحمل كلام محمد على ما إذا كانا
متفرقين من الوقت الذي أسند الطلاق اليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان
في الاسناد قال في البحر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي الفتح أن فتوى المتأخرين بخالفه للائحة
الاربعة وجوه والخصامة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم لثمة فينبغي أن يتحرى به محالها والناس الذين هم
مظانهم ولهذا اصل السعدي بما مر اه ملخصاً أقره في البحر والنهر (قوله نفياً لثمة المواضعة) أى
الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة ليصح اقرار المريض لها بالدين أو ليتزوج أختها أو أربع سواها ففتح
(قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله حيث سكنت فيه عن بيان النفقة والسكى فان فيها قايين التصديق
والتكذيب وكان الاخصر ان يقول فان الفتوى انها ان كذبته الخ (قوله ان وطئها الزمه مهرتان) ينبغي
تقييده بما إذا كان في عدة مادون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع طئه الحل لما قدمناه عن البرازية انه لو
وطئها في عدة الثلاث مع العلم بالحرمه كان زنا بقي هل يتكرر المهر بتكرار الوطأت تذكري في البحر في باب
المهر عن الخلاصة لو وطئ المعتدة من ثلاث وادعى الشبهة لزمه مهر واحد أم بكل وطئه مهر قيل ان كانت
الطاقات الثلاث جلة فظن أنهم لم تقع فهو ظن في موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن أنها تقع لكن ظن ان
وطأها حلال فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطئه مهر اه تأمل (قوله ولا نفقة الخ) أى إذا كان الزمن
الماضى استغرق العدة أما اذا بقي منها شيء تجب النفقة والسكى فيه ط (قوله لقبول قولها على نفسها) أى
في حق نفسها فيسقط ما وجب لها قال في البحر والحاصل أنها ان كذبته في الاسناد أو قالت لا أدري فن وقت
الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه وفيه ان السكى
من حق الله تعالى ومقتضاه لمزومها وان صدقته ط قلت وليس في عبارة البحر لفظ السكى بل عبارته
ولكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته وهكذا في النهر وأصل المسئلة في الخانية كلعزاه الشارح اليها عبارتها
وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر أثر تطابقها الا في ابطال النفقة فقد ظهر أن ذكر السكى
في كلام المصنف مستدرك فافهم (قوله ثم أقام معها) أطلقه فشمى ما إذا وطئها أو لا اه ط (قوله ان مقررا
بطلاقها تنقضى عدتها) أى يكون ابتداءها من وقت الطلاق والظاهر أن المراد اقراره به بين الناس لا بمجرد
اقراره به عندها مع تصديقها له وان المراد اقراره به من حين التطابق وبه ظهر الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة
المتن فانها مفرضة فيما لو كتم طلاقها ثم أقر به بعد زمان وظهر أيضاً عدم مخالفتها للصحيح الآتى عن جواهر
الفتاوى من اعتبار الاشتهار ولا لماسياتي في الفروع من اعتبارها أيضاً فافهم (قوله فان اشترط الخ) فلو طلقها
ثلاثاً بعد هذه الطلقة المشتهرة لا تقع الثلاث كسباً في الفروع (قوله وكذا لو خالعهما) هو داخل تحت قوله
أبانها لكن الابانة قد تكون بدون علمها بخلاف الخالعة لانها مفاعلة فأشار الى أنه لا فرق في اشتراط الاشتهار
بين كونها عالة أو لا فافهم (قوله وأشهد) أشار الى أن الاشتهار لا بد أن يكون باقراره بين الناس لا بمجرد
سماعهم من غيره والى أن اقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه الاقرار بعد أكثر فان الشهادة اشهار كما لو وفى
النكاح من أن الاعلان الذي قال باشتراطه الامام مالك يحصل بالشاهد من فافهم (قوله وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض

تتقرر زجرا) أي زجراه عن الكتمان وهذا التعليل ذكره في الخاتمة وتقدم تعليل آخر وهو قوله نفي التهمة
المواضعة وهو مذكور في الهداية وذكر هذه المسئلة مكررا بما مر في المتن لأنه مغروض فيما لو كنتم طلاقها ثم
تخبر به بعد زمان كالمروفي بعض النسخ ولذا باللام وهي أولى والحاصل أنه إن كتمه ثم أخبر به بعد مدة
فالتقوى على أنه لا يصدق في الاستناد بل تجب العدة من وقت الاقرار سواء صدقته أو كذبه وإن لم يكتمه بل
أقربه من وقت وقوعه فالتقوى يشتهر بين الناس فكذلك وإن اشتهر بينهم تجب العدة من حين وقوعه
وتتقضى إن كان زمانها ماضى وهذا إذا لم يكن وطئها بشبهة ظن الحل والواجب بالوطء عدة أخرى وتداخلتا
كما مر وكذا كلما وطئها تجب عدة أخرى فلا يحل لها التزويج بالآخر ما لم تحض عدة الوطء الأخير بخلاف ما إذا
كان الوطء بلا شبهة فإنه لا يوجب عدة لتحصن زنا والزنا لا يوجب عدة كما مر فله التزويج بالآخر كما صرح به في
التأخر خاتمة في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي إذا كان الطلاق مشتهرا ومضت عدته كما علمته والأفلا
ولحق الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل كما سيأتى في المروع (قوله) وحينئذ فبدؤها من وقت
الثبوت والظهور (أي) وحينئذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا حاصله ظهر أن هذه المسائل إذا لم يكن
الطلاق فيها مشتهرا يكون مبدأ العدة من وقت الثبوت أي ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فقوله والظهور
عطف تفسير أي يكون مبدؤها من وقت اقراره بين الناس فتكون هذه المسائل مستثناة أيضا من قوله
ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما إذا كان مشتهرا من الأصل فانها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن
الاقرار في عبارة الخاتمة بمعنى الاشهار بين الناس من حين التطليق هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم (قوله)
ومبدؤها في النكاح الفاسد بعد التفريق (الح) وقال زفر من آخر الوطئات لأن الوطء هو السبب الموجب ولنا
أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه شبهة التفريق ألا ترى أنه لو وطئها قبل التفريق
لا يجب الحد وبعد يجب فلا تصير شريعة في العدة ما لم ترتفع شبهة التفريق كفي الكافي وغيره اه
سأخاني قلت ولم أر من صرح بمبدأ العدة في الوطء بشبهة بلا عذر وينبغي أن يكون من آخر الوطئات عند زوال
الشبهة بأن علم أنها غير زوجته وأنها لا تحل له إذا عدها فلما بقي سبب العدة سوى الوطء المذكور كما يعلم مما
ذكرنا والله أعلم (قوله) بعد التفريق من القاضي (أي) عقبه وهذا إذا كان في زمان يصلح لابتدائها فلا يشكل
بما إذا فرق في الحيض فإنه يعتبر ابتداءها بعد ذلك من ثلاث حبس أفاده القهستاني والمراد بالتفريق أن
يحكم القاضي به بينهم ما كفى البحر عن العاية تأمل (قوله) وقيد في البحر بحثنا (الح) أقول لو كان مرادهم
وجوب الحد إذا كان الوطء بعد العدة لم يبق لذكر فائدة إذ هذا حكم النكاح الصحيح فيعلم منه الفساد بالاولى
وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد يقال هذه العدة تتخالف غير هاتفي هذا الحكم لأنها أثر نكاح فاسد كما
خالقته في أنها لا تعتد في بيت الزوج اه وأيضا قد رده السائحاني بأن هذا البحث وإن نابه عليه غير واحد
فيه غفلة عن فهم تعليل المسئلة وهو ما مر في الرد على زفر من ارتفاع شبهة التفريق (الح) أي فلم يبق بعد
التفريق ما يندرج به الحد ورده الرجعي أيضا بحاصله أن در الحد قبل التفريق بشبهة العدة بعد العدة
تكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح إذا ظن الحل فانها شبهة الفعل
لأنها محبوسة في بيته ونفقة داره عليها وهن لا نفقة ولا احتباس اه قالت لكن يشكل عليه ما صرح به
في البحر وغيره من أنه لو تزوج فاسدا أنحت امرأته تحرم عليه امرأته إلى انقضاء العدة وهذا يدل على بقاء
أثر هذا النكاح بالنسبة اليه وقد يجاب بأن بقاء أثره بالعدة لا يمنع كون وطئها زنا يحده كالأوطى معتدته
من الثلاث عالما بحرمتها فإنه زنا يحده مع بقاء أثر النكاح قطعاً (قوله) من الزوج) فيسده لان ظاهر كلامهم
أنها لا تكون من المرأة قال في البحر وبحثنا في باب المهر أنها تكون من المرأة أيضا وإذا كرمسكين من
صورها أن تقول فأرقتك اه وردجه باتفاقهم على أن لكل منهما فسخ هذا النكاح والمسخ متاركة اه
قال في النهر وقد منما يردعه اه أي ذكر هناك ان المتاركة في معنى الطلاق فيختص بها الزوج اه ورده

وحينئذ فبدؤها من وقت
الثبوت والظهور (و) مبدؤها
(في) النكاح الفاسد بعد
التفريق من القاضي
بينهما ثم لو وطئها حد جوهرة
وغيرها وقيد في البحر بحثنا
بكونه بعد العدة لعدم الحد
بوطء المعتدة (أو) المتاركة
أي (أظهار العزم) من
الزوج (على ترك وطئها)
بأن يقول بلسانه تركت
بلاوطء

ونحوه ومنه الطلاق وانكار
النكاح لو بحضوره والا
لا مجرد العزم لو مدخوله
والا فيكفي تفرق الابدان
والخلوة في النكاح الفاسد
لا توجب العدة والطلاق
فيه لا ينقص عدد الطلاق
لانه فسخ جوهره ولا تعدد
في بيت الزوج برأيه (قالت
مضت عدتي والمدة تحتمله
وكذبها الزوج قبل قولها
مع حافها والا) تحتمله المدة
(لا) لان الامين اعما يصدق
فيها لا يخالفه الفاهر ثم لو
بالشهور فالمدد المدكور
ولو بالحض وقلها لحره
ستون يوما ولامة ريمون
مالم تدع السقط كحرفي
الرجعة ومالم يكن طلاقها
معلقا بولادتها

الخبر الرمي بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم تمامه هناك ون المقدس تابع البحر (قوله ونحوه)
بالصبي عطف على قوله تركك أي تكايت سبيلك أو فارقتك (قوله ومنه) أي من النحر أو من الاظهار (قوله)
لا مجرد العزم بالرفع عطف على الطلاق أو بالجر عطف على اظهار العزم قصد به التنبيه على ما في الكثر وغيره
من قوله أو العزم على تركه وطمها وأنه على تقدير مضى أي اظهار العزم كما عبر المصنف تبعه لان كمال لما في
العناية أن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الانتحار به (قوله والا فيكفي تفرق الابدان) أي
مع العزم على تركها قال في البحر من المهر وأما غير المدخول به فانه تحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم
وهو تركها على قصد أن لا يعود إليها وعند البعض لا تكون المتاركة الا بالقول فيهما (قوله والخلوة في
النكاح الفاسد) أي سواء كانت صحيحة أو فاسدة وح وفيه أنها لا تكون الا فاسدة لانه ممنوع شرعا عن
وطئها كالخلوة بالحائض لكن المراد فسادها بغیر فساد النكاح بأن كان ثم مانع آخر (قوله لا توجب
العدة) أي ولا المهر وانما يجب ان يحق الوطء (قوله ولا تعدد في بيت الزوج) لانها في حال قيام العقد لاحقه
عليها في احتباسها في بيته فعدده أولى لكن سيأتي في الفصل الآتي خلافه فإها أحد قولين ويأتي تمامه
(تمة) ذكر في البحر أنه قدم في النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد بهذه العدة عدة المتاركة فإعدة عليها
بموتها الا الحيض بعد الدخول وأنه لا حداد ولا نفقة فيها وأنه تحرم عليه امرأته لو تزوج أختها فاسدا الى
ارتضاء العدة وأن وجوبها في القضاء أما في الديانة لو علمت أنها حاضت بعد آخر وطء فلا تحل لها التزوج بلا
تفريق ونحوه وان الاربع عدم اشتراط علمها بالمتاركة (قوله قالت مضت عدتي الخ) اعلم ان انقضاء العدة
لا يخص في اخبارها بل يكون به وبالفعل بأن تزوجت بآخر بعد مدة تنقض في مثلها العدة فلو قالت بعد ذلك
تنقض لم تصدق لان الاقرار عليه دليل الاقرار بحر عن البدائع (قوله وكذبها الزوج) وأما اذا ادعى هو
مضى عدتها وكذبته فسيأتي آخر الفروع (قوله قبل قولها مع حافها) أي ولو كانت مرضعاً لانه يتصور من
بعضهن كفي الاقروى سائحاً (قوله ثم لو بالشهور الخ) ثم روي في بيان أدنى ما تحتمله المدة (قوله فالمدد
المدكور) أي اذا كانت ممن تعدد بالشهور فلا بد من مضى المقدس شرعا المذكور فبما سر وهو ثلاثة أشهر
للحره ونصفها للامة (قوله ستون يوما) فيجعل كأنها طلقها في الطهر بعد الوطء ويؤخذ لها أقل الطهر خمسة
عشر لانه لا غاية لا أكثر وأوسط الحيض خمسة لان اجتماع أقلهما نادراً فثلاثة أطهار بخمسة وأربعين
وثلاث حيض بخمسة عشر وصارت ستين وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن له يجعل
كأنها طلقها في آخر الطهر احترازاً عن تطويل العدة عليها ويؤخذ لها أقل الطهر وأكثر الحيض باعتبار
فطهران بثلاثين يوما وثلاث حيض ثلاثين أيضاً وعند ما أقل مدة تصدق فيها الحرة تسعة وثلاثون يوما
ثلاث حيض تسعة أيام وفطهران بثلاثين أفاده ط (قوله ولامة أربعين) هذا على تخريج محمد فطهران
بثلاثين وحيضتان بمسرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً بطهر بخمسة عشر وحيضتان بعشرين ط
وفي بعض نسخ البحر أنه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كما في البدائع وغيرها (قوله مالم
تدع السقط) غاية لاشتراط المدة المذكورة في الحرة والامة قال ط والمراد السقط الذي طهر بعض
خافه ولا بد من مدة يحتمل فيها طهره وذلك اه أي فلو نسكهها ثم طأها بعد شهر مثلاً لا يقبل قولها لانه
لا يستتبع بعض حاقه قبل أربعة أشهر كتحرك تقدم وأشار الى أنها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقرب سقط لا تصدق
وتدل تصدق لاحتماله قال في النهر والظاهر الاول وقال الرمي والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة
فراجع اه (قوله كحرفي الرجعة) حيث قال هناك ثم انما تعتبر المدة ولو بالحض لا بالسقط وله تحليفها
انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الا بينة ولو حرة فتح اه قال في البحر وفيه نظر فقد مر حوا في باب
ثبوت النسب أن عدتها تنقض باقرارها بوضع الحمل وأن توقف الولادة على البينة انما هو لاجل ثبوت النسب
(قوله ومالم يكن) عطف على مالم تدع (قوله معلقا بولادتها) مثله مالم يؤدعه عقب الولادة بلا فاصل ط

(قوله فيضم) بالنساء الفاعل ونصيره عائداً الى الامام وقوله خمسة وعشرين مطبوعه وفي نسخة وعشرون بالرفع على أن يضم مبنى للمفعول (قوله كحصر في الحيض) حيث قال ولا حد لاقوله أى النفاس الا اذا احتيج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوماً مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة اهـ قلت وعليه فاذا طلقت عقب الولادة فلا بد من مضي خمسة وعشرين للنفاس ثم تعتد بستين يوماً كحصر فأقل مدة تصدق فيها عنده خمسة وعشرون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن أقل المدة مائة يوم بتقدير النفاس وطهره أربعين وعلى قول الثاني أقلها خمسة وستون اذا لم يدر من مضي أحد عشر يوماً للنفاس ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تعتد بتسعة وثلاثين وعلى قول محمد أقلها أربعة وخمسون يوماً وساعة فلا بد من مضي ساعة للنفاس وخمسة عشر للطهر ثم تسعة وثلاثين وتقدم تمامه في الحيض (قوله معتدته) أى من طلاق بائن غير ثلاث درمنثي لانها لو كانت معتدته من رجعي فالعقد الثاني رجعية ولومن ثلاث لم تحل له قبل زوج آخر (قوله ولومن فاسد) بأن تزوجها فاسداً ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها صححاً في العدة أما عكسها بأن تزوجها ولا صححاً ثم طلقها بعد الدخول فتزوجها في العدة فاسداً فلا مهر ولا استئناف عدة بل عليها تمام العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطء في النكاح الفاسد فلا يحل واطنا حكماً لعدم امكان الحقيقة ولذا لا تجب عدة ولا مهر بالخلو في الفاسد أفاده في البحر (قوله ولو حكماً) أى ولو كان الوطء حكماً وهو الخلو والمعنى قبل الوطء والخلو ح (قوله لانها مقبوضة في يده) الاول لبقائه أثره وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشر المدنية على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة عليها فحل للأزواج أبطله المصنف بما يماول ويجزم بأن القاضى المقلد اذا خالف مشهور مذهب لا ينفذ حكمه في الاصح كالأورثى

مطلب الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني في مسائل

٢ قوله الاوليتان كذا بخط المحشى وصوابه الاوليتان بحذف التاء قاله نصر الهوري

٣ قوله الاوليتان كذا بخط المحشى وصوابه الاوليتان بحذف التاء قاله نصر الهوري

٤ قوله الاوليتان كذا بخط المحشى وصوابه الاوليتان بحذف التاء قاله نصر الهوري

الان نص السلطان على
العمل بتغير المشهور
فيسوغ فيصير حنفيا زفريا
وهذا لم يقع بل الواقع
خلافه فلحفظ (ذمية غير
حامل طلقها ذى أو مات
عنه لم تعد) عند أبي حنيفة
(إذا اعتقدوا ذلك) لانا
أمرنا بتركهم وما يعتقدون
(ولو) كانت الذمية
(حاملة تعتد بوضعها) اتفاقا
وقيد الولوالجي بما اذا
اعتقدوها (و) الذمية (لو
طلقها مسلم) أو مات عنها
(تعد) اتفاقا مطلقا لان
المسلم يعتقده (وكذا لا تعتد
مسيية افتترقت بقبائين
الدارين) لان العدة حيث
وجبت انما وجبت حقا
للمباد والخربي ملحق بالجماد
(الاحمال) فلا يصح
تزويجها لانها معتدة بل لان
في بطنها ولد انا ثبت النسب
(كزربية خرجت اليها مسلمة
أو ذمية أو مستأمنة ثم
أسلمت وصارت ذمية) لما
مرأته ملحق بالجماد (الا
الحامل) لما (وكذا لا عدة
لوزوج امرأة الغير)

لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي يفعله قضاة زماننا لا كثر الله تعالى منهم فيز وجون في حالة الطلاق قبل
الاستئجال ولا يتفكرون الى ما نص عليه علماءنا من ان القاضى اذا ارتشى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها
والمقلدان خاف امامه في مسئلة لا ينفذ حكمه فيها الى الاصح ومراد من قال بنفاذ حكم القاضى في هذه المسئلة
القاضى المجتهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ الدين لا يخفى ان علم قضاةنا ليس بشبهة فضلا عن
الحجة قاله عن قضاة زمانه وبلاده فكيف اليوم وأكثرهم جاهلون تعوذ بالله تعالى من الجراءة على أحكام
لله تعالى بلا علم وليس للقاضى المقلدان اتباع مشهور المذهب ولا سيما الذى يقول له السلطان وليتلك
القضاء على مذهب فلان وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل معروفة لموافقها الدليل والعرف
وأعرضوا عن هذه المسائل من خطر الشبهة لاختلاط الانساب ولقد صحبت العلماء العاملين الا كبر قريبا
من سبعين سنة فلم أر أحدا منهم أتقى بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم بخراهم الله تعالى خيرا وقدس
أرواحهم حيث اجتنبوا ما يريب واستمسكوا بما لا يريب اه (قوله الان نص السلطان الخ) فيه نظر
لاقتضائه أن مخالفة القاضى مشهور المذهب تصح اذا نص له السلطان مع اننا قدمنا في هذا الباب ما مر أول
الكتاب من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخوف لا لاجماع تأمل (قوله طلقها ذى) احتز به
عن المسلم كما يأتي (قوله لم تعد عند أبي حنيفة) فلو تزوجها مسلم أو ذى في فور طلاقها جاز كما في فتح القدير
يسر قلنا والفرق بين هـ و بى ما اذا كان زوجها مسلما حيث تعتد ما أفاده بقوله لانها حقة ومعتقده
أى ان العدة انما تنجب حقة الزوج فاذا كان كافرا لا يعتقدها لانجب له وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا
كان الزوج مسلما فنجب لاجل حقه واعتقاده وان تزوجها ذى مثلها وكلا لا يعتقدها وبه سقط ما بحثه
في النهر من باب نكاح الكافر من أنه ينبغي أن لا يختلف في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقد وجوبها الخ
اذ لا يخفى أنه يعتقد وجوبها لنفسه لتخصيص مائه ولا يعتقد وجوبها للكافر لانه انما يعتقده ما ثبت عند مجتهد
نعم ذكر في الثانية هذا الذى اذا اثنان امرأته الذمية فتزوجه مسلم أو ذى من ساعته ذكر بعض المشايخ
أنه يجوز نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها بحيضه في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه نكاحها
باطل حتى تعتد بثلاث حيض (قوله لانا أمرنا بتركهم وما يعتقدون) فحيث لم يعتقدها حقا لا لنفسهم
لانهم مسلمون أى أمرنا بتركهم وما يعتقدهم فبما صدرية والمصدر النسب في محل نصب على أنه مفعول معه
(قوله وقيد الولوالجي الخ) قل في البحر بعد نقله وأطلقته في الهداية معللا بأن في بطنها ولد انا ثبت النسب
وعن الامام يصح العقد عليها ولا يعاؤها كالحامل من الزنا والاول أصح اه ما في الهداية (قوله اتفاقا)
أى بين الامام وصاحبيه وقوله مطلقا أى سواء كانت حائلا أو حاملا مخ وسواء اعتقدتها هى أولا (قوله
لان المسلم يعتقده) أى يعتقد لزوم الاعتداد من نكاحه فكانت حقا آدمى فتخطب به الذمية وان كان معها
حق الله تعالى (قوله والخربي ملحق بالجماد) حتى كان محلا للثلاث هداية أى والجماد لا يراعى حقه وان
اعتقدها (قوله لانها معتدة الخ) المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر أنهما معتدة بلا خلاف فلا
يجوز نكاحها لم تضع لاه في بطنها ولد انا ثبت النسب فيمنع التزويج كحمل أم الولد يجمع المولى من تزويجها
لان الولد اذا كان ثابت النسب كان الفراش قائما فنكاحها يستلزم الجمع بين الفراشين اه ملخصا
فافهم وروى عنه أنهم فى حكم الحبل أى من الزنا وهو اختيار الكرخى فهستانى (قوله كزربية الخ)
بخلاف ما اذا هاجر الزوج مسلما أو ذميا أو مستأمن ثم صار مسلما أو ذميا وتر كها فانه لا عدة عليها هناك
اجماعا حتى جاز له تزويج أختها أو أربع سواها كما تدخل دارنا لعدم تبليغ الاحكام لها ثم لا لانها غير
مخطوبة بالعدة لانها حقا آدمى فتخطب بها فتح (قوله خرجت اليها) في نكاح الهداية والمضمرات
وغيرهما ان الخروح ليس بشرط لانهم قالوا لو أسلمت في دار الحرب ومضى ثلاث حيض بانث منه ولا عدة
عليها عند من خلافا لها فهستانى (قوله الاحمال لما) أى من أن في بطنها ولد انا ثبت النسب (قوله

ووطئها) أى المتزوج وهو معنى قوله ودخل بها لکنه لما كان موجودا فى نسخ المتن المجردة وقد
أسقطه المصنف من النسخة التى شرح عليها علم أن المصنف عول على عدم ذكره فذكر الشارح قوله ووطئها
لأنه لابد من هذا التيد تأمل (قوله ولهذا) أى لكونه لعدة عليها وقوله لأنه زنا لعدة لعدة فتكون عدة
للمعول أيضا بواسطة ولوقدم العدة الثانية على الأولى لكان أولى (قوله والمزنى بها لا تحرم على زوجها) فله
وطئها بلا استبراء عندهما وقال محمد لأحب له أن يطأها ما لم يستبرئها كما مر فى فصل المحرمات (قوله
لا يقربها زوجها) أى يحرم عليه وطؤها حتى تحيض وتماهر كما صرح به شارح الوهبانية وهذا يمنع من جملة
على قول محمد لأنه يقول بالاستبراء كذا قاله المصنف فى النسخ فى فصل المحرمات وقد منعه أنه ما فى شرح
الوهبانية ذكره فى التنف وهو ضعيف إلا أن يحمل على ما ذابوطئها بشبهة اه فافهم (قوله فليحفظ
لعرابته) أمر يحفظه لا يعتمد بل ليجنبه بقرينة قوله لغرابته فان المشهور فى المذهب أن ماء الزنا لا حرمة له
لقوله صلى الله عليه وسلم للذى شككها إليه امرأته أن لا تدفع يدك من طاقها فقال انى أحبها وهى جيلة فقال
له صلى الله عليه وسلم استمتع بها أو أمأقوله فلا يسقى ماؤه زرع غيره فهو وان كان واردا عنه صلى الله عليه وسلم
لكن المراد به وطء الجلي لأنه قبل الجلي لا يكون زرعاً بل ماء مسطوحاً ولهذا قالوا بالزواج حبلى من زنا لا يقربها
حتى تضع للباسقى زرع غيره لأن به يزاد سمع الولد بصرة حدة فقد ظهر بما قررناه الفرق بين جواز وطء
الزوجة إذا زارتها وبين عدم جواز وطء التى تزوجها وهى حبلى من زنا فاعتدنا (قوله لوعالة قراضية) فان لم
تكن عالة بأن راجعها وهى لا تشعراً أو كرهها على السكاح لم تكن ناشرة لأنهم لم يقصد منع نفسها عن الأول
أفاده ط (قوله كالمس) أى فى شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة وقد أطال هناك على ما هنا ط (قوله
أدخلت منيه) أى منى زوجها من غير خلوة ولا دخول أو ألدخلت منى غيره فقد قدمناه فى الموطوءة بشبهة
(قوله فى البحر بحثناهم) حيث قال ولم أر حكم ما ذابوطئها فى دبرها أو أدخلت منيه فى فرجها ثم طلقها من
غير إيلاح فى قبلها وفى تحرير الشافعية وجوب ما يسهل ولا بد أن يحكم على أهل المذهب به فى الشافعى لأن
ادخال المني يحتاج إلى تعترف براءة الرحم أكثر من مجرد الإيلاح اه يعنى وأما فى الأول فلا لأن الوطء فى
الدبران كان فى الخلوة فالعدة يجب بالخلوة وان كان بغير خلوة فلا حاجة إلى تعترف البراءة لأنه سفيح الماء فى
غير محل الحرث فلا يكون مظنة العلوق (قوله وفى النهر الخ) حيث قال أقول ينبغى أن يقال ان ظهر رجلا
كان عدتها وضع الحمل والافلا عدة عليها اه واعترضه بعض الأفاضل بأن الانتظار إلى ظهور الحمل وعدمه
هو العدة التى قررت منها وان جازت تزوجها بعد ادخال المني احتجت إلى نقل اه أقول سبذ كفى
الاستيلاء عن البحر عن المحيط ما نصه إذا عالج الرجل جارية فبما دون الفرج فأقول فأخذت الجارية ماءه
فى شئ فاستدخلته فرجها فى حدثان ذلك فعلقت الجارية وولدت فالولد لولد الجارية أم ولده اه
فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر اه ح قلت ويؤيده أيضا إيمانهم العدة بخلوة المني وبما ذاك
الأنثى هو العلوق منه بسحقه (قوله ومضى سبعة أشهر) لعل الأولى تسعة بتقديم التاء على السين ليكون
إشارة إلى ما مر نظم ما عن الإمام مالك من أن ممتدة الطهر تنقض عدتها بسبعة أشهر فالمنى أنه لم يصح ما لم
تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر إذا صدق الزوج فى أنها لم تحض والا
فأقول له لما قدمناه عن البدائع عند قوله قالت مضت عدتى ومثله ما قدمناه فى الرجعة عن البراءة
من أن المطلقة لو قالت لا أنى تزوجت فى العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت
عنده وفسد النكاح وان أكثر لا وصح النكاح لان الأقدام على النكاح اقراء بحضى العدة (قوله لان
من لا تحيض لا تحبلى) أى فلما حبلى تبين أنهن أهل الحيض فلا تنقض عدتها إلا بثلاث حيض
(قوله ولو مضى ما عندها الناس) أى بان كان أقروا الطلاق به وأشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها
انقضاء العدة تنقض وان كان مقبلاً معها لان إقامته معها بعد اشتهار الطلاق لا تمنع مضى ما فى الصحيح كما قدمه

ووطئها (عالم بذلك) وفى
نسخ المتن (ودخل بها) ولا
بد منه وبه يفتى ولهذا يجد
مع العلم بالحرمه لأنه زنا
والمزنى بها لا تحرم على
زوجها وفى شرح الوهبانية
لوزن المرأة لا يقربها
زوجها حتى تحيض لاحتمال
عاقبتها من الزنا فلا يسقى
ماؤه زرع غيره فليحفظ
لغرابته (بخلاف ما إذا لم
يعلم) حيث تحرم على الأول
الآن تنقض العدة ولا نفقة
أعدتها على الأول لأنها
صارت ناشرة ثانية قلت يعنى
لوعالة قراضية كالمس فتدبر
(فروع) * أدخلت منيه
فى فرجها هل تعتد فى البحر
بحثناهم لا احتياجها لتعرف
براءة الرحم وفى النهر بحثنا
ان ظهر رجلا ثم طلقها
الفتنة ولدت ثم طلقها ومضى
سبعة أشهر فنكحت آخر لم
يصح إذا لم تحض فيها ثلاث
حيض وان لم تكن حاضت
قبل الولادة لان من لا تحض
لا تحبلى وفيها طلقها ثلاثا
ويقول كنت طلقها
واحدة ومضت عدتها فلو
مضى ما عندها عند الناس لم
يقع الثلاث ولا يقع ولو
حكم عليه بوقوع الثلاث
بالبينه بعد انكاره ولو برهن
انه طلقها قبل ذلك بعدة
طلقة

عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها بالحرمة بلا شبهة كان زنا فلا تجب عدة أخرى ولو كان الوطء بشبهة
وجب لكل وطء عدة أخرى وتداخلت مع التي قبلها فلا يحل تزوجها غيره قبل انقضاء العدة من الوطء الأخير
ولو طلقها ثلاثا بعد انقضاء عدة الطلاق الأول لم تقع وان كانت في عدة الوطء كما قدمناه من البرازية وبه ظهر
جواب حادثة الفتوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام فاستفتى شافعيًا فافتاءه بأنه رجعي وأقام معها مدة ثم
أبانها كذلك فراجعها له شافعيًا أيضًا ومضت مدة طويلة أيضًا ثم أبانها أيضًا كذلك فافتاءه شافعيًا بكفارة عين
ثم طلقها الآن ثلاثا وكان مقررا بالثلاث الأول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي
قبلاه ومقتضى ما مر أنه لا يقع عليه سوى طليقة واحدة وهي الأولى حيث كانت مشهورة وهو مقر بها ومضت
عدتها فلا تقع الثانية ولا ما بعدها وان وطئها في تلك العدة لانه وطء شبهة كعالمته والله سبحانه أعلم (قوله لم
يقبل) أي لان العدة من هذه الطليقة لا تنقض ما لم يكن الطلاق مشتهرا كعالمته ولو كان مشتهرا التمسك به
قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة الحكم بها فعدوله من ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا
يقبل منه فلا ينفى قولهم ان الدخول بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على بدعة) هذا غير قيد كفاي
الولولجية وفي جامع الفصولين أخبرها واحد بعوت زوجها أو برقته أو بطلانها حل لها التزوج ولو سمع
من هذا الرجل أن أخوه أن يشهد لانه من باب الدين فيثبت بحبر الواحد بخلاف السكاح والنسب أخبرها عدل
أو غير عدل فأنها لا يتكلم برزوها بطلاق ولا تدرى أنه كذبه أو لا لأن أكبر رأيها أنه حق فلا بأس
بالتزوج اهـ وتقدم قبيل الايام ما يفيد ان هذا في الديانة ثم رأيت بخط السائحاني عن جامع الفتاوى شهد
اثنان ان الغائب طلق زوجته لا تقبل في حق الحكم به لاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في أنها
تعد وتزوج بأخي اهـ وحاصله انه يسوغ للحاكم السكوت لانه أمر ديني لا اثبات الطلاق لانه حكم على
غائب فلا يصح ويظهر ان ابتداء العدة من وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غير مقيم معها فلا تهمه
وقوله فلا بأس يفيد ان الأولى عدمه وفي البحر أخبرها رجل بموته وآخر بحياته فان شهد أنه عين موته
أو جنازته وهو عدل وسمعها ان تعد وتزوج ما لم يؤرخا وتاريخ الحياة متأخر ولو تزوجت وأخبرها جماعة
بأنه حي ان صدقت الأول صح السكاح (قوله لا بأس أن يسكحها) في الحامية قالت ارتد زوجي بعد النكاح
وسعه أن يعتمد على خبرها ويتزوجها وان أخبرته بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو
ذلك فان كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها فلا بأس بأن يتزوجها الا لو قالت كان نكاحي فاسدا أو كان
زوجي على غير الاسلام لانها أخبرت بأمر مستسكرا اهـ أي لان الاصل صحة النكاح سائحاني (قوله لو
شككت) أي التي أنها أخبرته بموت زوجها (قوله وبه عن المحيط) صوابه من الفتح وعبارته هكذا وفي فتح القدير
اذا قال الزوج أخبرتني بان عدتها قد انقضت فان كانت في مدة لا تنقض في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها الا أن
تبين ما هو محتمل من اسقاط سقطا مستبين الحلق فينبغي ان يقبل قولها ولو كان في مدة تختمه فكذبته لم تسقط
نفقتها وله أن يتزوج باختها لانه أمر ديني يقبل قوله فيه اهـ فالحاصل انه يعمل بخبرهم ما بقدر اماكن
بحبره فيما هو ساقط وحق الشرع وخبرها في حقها من وجوب النفقة والسكنى اهـ والمسئلة مفروضة في
الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي لان حقها في النسب أصلي كحق الولد لانها تبيع بولد
لأب له فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح أختها لانه صار مكذبا في خبره شرعا بخلاف القضاء بالنفقة لانه يتصور
استحقاق النفقة لغير العدة فكأنه وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقها بسبب آخر فان تزوج أختها ومات
فالميراث للاخت وقيل ان قال هذا في العدة فالميراث للاخت والا فلا معتدة فاذا قضى به للمعتدة قبل يفسد
نكاح الاخت والاصح لا لتصور استحقاق الميراث بغير الزوجية فنزل منزلة استحقاق النفقة بغير عن المحيط
ملخصا وحاصله مستلذان احدهما بالولد التي أقر بانقضاء عدتها ونسب الولد يفسد نكاح أختها لانه
صار مكذبا شرعا فانيتها مالو أقر بذلك ثم تزوج أختها فماتت ترثه للاخت دون المعتدة وقيل هذا لو أقر في صحتها ولو

مطلب في المنع اليه زوجها

لم يقبل بغير وفيه عن
الجوهرة أخبرها ثقة أن
زوجها الغائب مات أو طلقها
ثلاثا أو أنها منه كتاب على
يد ثقة بالعلاق ان أكبر
رأيها أنه حق فلا بأس ان
تعد وتزوج وكذا لو قالت
امرأتني لرجل طلقني زوجي
وانقضت عدتي لا بأس ان
ينكحها وفيه عن كافي
الحاكم لو شككت في وقت
موته تعد من وقت تستيقن
به احتياطا وفيه عن المحيط
كذبته في مدة تختمه لم
تسقط نفقتها وله نكاح
أختها ما لا يخبر بها بقدر
الامكان فلو ولدت لاكثر من
قصف حول ثبت نسبه ولم
يفسد نكاح أختها في الاصح
فترثه لو مات دون المعتدة

في مرضه صار فارافترته المعتدة واذا ورثته فالاصح انه لا يفسد نكاح أختها اذا يلزم من ارثها كونه بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الاخت لثبوتها بطريق آخر وبه علم أن في كلام الشارح اختصارا مختلا وصواب التعبير أن يقول ولومات ثرته الاخت وقيل المعتدة ان قال ذلك في مرضه ولم يفسد نكاح أختها في الاصح ولو ولدت لا أكثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح أختها والله سبحانه أعلم

(فصل في الحداد) لما ذكر نفوس وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذنا كراما وجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية من أصل وجوبها فتح (قوله جاء من باب أعد وودور) أي انه جاء من المزيدي ومن المجرى الذي كنصر أو كضرب قال في المصباح أحدث المرأة حداداً فهي محدودة اذا تركت الزينة لموته وحدت تحد وتحد حداداً بالكسر فهي حاد بغير هاء وأنكر الاصمعي الثلاثي فاقصر على الرباعي اهـ ولذا قدمه الشارح (قوله وروى بالجيم) أي من جددت الشيء قطعته فكأنها انقطعت عن الزينة وما كانت عليه نهر (قوله ترك الزينة للعدة) أي مطلقاً ولو من رجعي أو كانت كافرة أو مسخرة فيكون أعم من الشرعي ط (قوله ونحوها) كالطيب والدهن والكحل ط (قوله تحد) أي وجوباً كافي البهر (قوله بضم الحاء) يعني وفتح التاء من باب مد اهـ ح (قوله وكسرها) يعني وفتح التاء فيكون من باب فرأوضهما فيكون من باب أعد اهـ ح (قوله مكلفة) أي بالغة عاقلة ويأتي محترزاً ومحترزاً في القيود (قوله مسلمة) مثل من أسلمت في العدة فتحد فيما بقي منها جوهره (قوله ولو أمة) لانها مكلفة بحقوق الشرع ما لم يفت به حق العبد بجر والحاصل أن الحداد لا يفوت حق المولى لانها محترمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدادها في بيت الزوج كما يأتي (قوله منكوحة) بالرفع نعت لمكلفة ح (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح بالنسبة للمعتدة البت أمامعتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب اسقاط هذا القيد فان لفظة معتدة يغني عنه اهـ ح (قوله اذا كانت معتدة بت) من البت وهو القطع أي الميتة ط لاقها وهي المطلقة ثلاثاً أو واحدة بالنية والفرقة بخيار الجلب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه حق الشرع) أي فلا يملك العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء دواعي الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فتجتنبها ثلاثاً تصير ذريعة الى الوقوع في المحرم هداية ط (قوله بترك الزينة) متعلق بتحدو الباء لالة المعنوية لان الترك عديم أولاً لصوري أو للبابية أو للملابسة لان في تحد معنى تنأسف أو لان الحد في الأصل المبع فلا يرد أن فيه ملابساً للشيء لنفسه (قوله بحلى) أي بجميع أنواعه من فضة وذهب وجواهر بجر قال القهستاني والزينة ما تزين به المرأة من حلى أو كل كافي الكشاف فقد استردك ما بعده ويؤيده ما في قاضخان المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضب ولبس المطيب اهـ وأجاب في النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاجمال قلت فيه أن هذا التفصيل غير موف بالمقصود فلا يظهر أنه أراد بالزينة نوعاً منها وهو ما ذكره الشارح من الحلى والحبر لانه قوامها وغيره من النسبة اليه فخطفه عليها (قوله أو حبر) أي بجميع أنواعه وألوانه ولو أسود بجر وقوله ولو أسود أشار به الى خلاف مالك حيث قال يباح لها الحبر الاسود كافي الفتح وبه علم أنه لا يصح استثناء الاسود كوقوف في الدر المستقي عن البهنيسي فانه ليس مذهبنا فافهم (قوله بضيق الاسنان) فلها الامتناع بأسنان المشط الواسعة ذكره في المبسوط وبحث فيه في الفتح لكن يأتي عن الجوهره تنقيده بالعذر (قوله والطيب) أي استعماله في البدن أو الثوب قهستاني وأعمه قوله في البحر والفتح فلا تحضره ولا تجزئه (قوله والدهن) بالفتح والضم والاول مصدر والثاني اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد اعادة اسم العين لكن يحتمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فافهم (قوله كزيت خالص) أي من الطيب كالشبيرج والسمن وغير ذلك لانه يلين الشعر فيكون زينة زياحي وبه ظهر أن المنوع استعماله على وجه يكون فيه زينة فلا تنفع من مسسه بيد لعصر أو يبيع أو كل كما أفاده الرحمن (قوله والكحل) بالفتح والضم كالمز في الدهن والظاهر أن المراده ما تحصل به الزينة كالاسود ونحوه

(فصل في الحداد)

جاء من باب أعد وودور وروى بالجيم وهو لغة كافي القاموس ترك الزينة للعدة وشرعاً ترك الزينة ونحوها للمعتدة بان أو موت (تحد) بضم الحاء وكسرها كالمز مكلفة مسلمة ولو أمة منكوحة) بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله (اذا كانت معتدة بت أو موت) وان أمرها المطلق أو الميت بتركه لانه حق الشرع اطهار للتأسف على قوت النكاح (بترك الزينة) بحلى أو حبر أو امتشاط بضيق الاسنان (والطيب) وان لم يكن لها كسب الا فيه (والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (والكحل والحناء)

بـخلاف الأبيض ما لم يكن مطيباً (قوله وليس المعطر والمزعر) أي ليس الثوب المصبوغ بالمعطر
 والزعفران والمراد بالثوب ما كان جديداً تقع به الزينة والافلاباس به لانه لا يقصد به الاستراة العورة
 والاحكام تنبئ على المقاصد كافي المحيط قهستاني (قوله ومصبوغ بمغرة أو ورس) المغرة الطين الأحمر
 بفهتين والنسكين لعة تخفيف والورس نبت أصفر يزوع باليمن ويصبغ به قبل هو مصنف من السكرم
 وقيل يشبهه مصباح قال الزياحي ولا يحل لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق وهو المغرة وذكري الغاية
 أن ليس العصب مكره وهو ثوب موشى يعمل في اليمن وقيل ضرب من برود اليمن ينسج أبيض ثم يصبغ
 اه وفي المغرب لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحال وفي المصباح المشق وزان حل المغرة وقالوا ثوب ممشق
 بالثقبيل والفتح والعصب بالعين والصاد المهملة من مثل فلس قلت ووقع في كافي الحاكم ولا ثوب قصب
 بالقاف في المصباح القصب ثياب من ثكان ناعمة واحدها قصي على النسبة (قوله راجع للعصبة) فان كان
 وجع بالعين فتشعل أو حكة فتلبس الحرير أو تشكر رأسها فتدهن وتخط بالاسنان العليفة المتباعدة
 من غير اعادة الزينة لان هذا اذا ولا زينة جوهره قال في الفتح وفي الكافي الا اذا لم يكن اوثوب الا المصبوغ
 فانه لا بأس به لضرورة ستر العورة لكن لا تقصد الزينة وينبغي تقيده بقدر ما تستحدث ثوبا تفسيره اما بيده
 والاستخلاف بثمنه أو من مالها ان كان لها اه قلت وقيد بعض الشافعية الا كتحال للعذر بكونه ليلا ثم
 تنزع ثم ارا كذا ورد في الحديث وأخرج الحديث في الفتح أيضا ولم أر من قيد بذلك من علمائنا وكأنه معلوم
 من قاعدة أن الضرورة تقدر بقدرها لكن ان كفاها الليل أو النهار اقتضت على الليل ولا تعكس لان الليل
 أخفى لزينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه أعلم (قوله ولا بأس بأسود) في الفتح ويباح لها لبس
 الاسود عند الاثمة الاربعسة وجعله الظاهرية كالأجر والاحضر اه وعمل الزياحي جواز به بأنه لا يقصد
 به الزينة قلت والمراد الاسود من غير الحرير خلا لما لك كما (قوله وأزرق) ذكره في النهر بحثنا وهو
 ظاهر الا اذا كان برافا صافي اللون كإصص عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومعصفر
 شاق الخ) في البحر ويستثنى من المعصفر والمزعر الخاق الذي لا رائحة له فانه جائز كافي الهداية اه فافهم
 قال الرضوي والمراد بما لا رائحة له ما لم تحصل به الزينة لانها المسانعة لا الرائحة بخلاف المحرم الأبرى منع المغرة
 ولا رائحة لها اه قلت وأعم منه قول الزياحي وذكر الخواص أن المراد بالثياب المذكورة الجديدة أما
 لو كان خالقا لا تقع فيه الزينة فلا بأس به اه ومثله ما مر عن القهستاني وفي القاموس خلق الثوب كنصر
 وكرد وسمع خلوقه وخلقا بتركة بلى * (تنبيه) مقتضى اقتصاؤهم على منعها مما مر أن الاحداد خاص
 بالبدن فلا تمنع من تحميل فراش وأثاث بيت وجالوس على حرير كإصص عليه الشافعية ونقل في المعراج ان
 عند الاثمة الثلاثة لها أن تدخل الحمام وتغسل رأسها بالحطمي والسدر اه ولم يدكر حكمه عندنا قال في البحر
 واقتصار المصنف على ترك ما ذكر يفيد جواز دخول الحمام لها (قوله لاحداد) أي واجب كافي الزياحي
 (قوله على سبعة الخ) شروع في محترقات القيود المارة ويزاد ثمانية وهي المطلقة قبل الدخول محترز قوله اذا
 كانت معدة (قوله كافر وصغيرة ومجنونة) لكن لو أسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي منها
 كإصر عن الجوهره وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة والمجنونة اذا بلغت وأفادت كافي البحر وانما لزم العدة
 عليهن دون الاحداد لانه حق الله تعالى كما مر ولا بد من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل
 حسي يحكم بحكمته بخلاف العدة فانها امر رباط المسببات بالاسباب على معنى أنه عند البيفونة يثبت شرعا
 عدم صحة نكاحهن في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا يتوقف على خطاب التكليف كما أوضحه في الفتح فافهم
 (قوله ومعدة عتيق) هي أم الولد التي اعتقها مولاها أو مثلها التي مات عنها مولاها فانها اعتقت بموته ولما كان
 في دخولها خفاء صرح به الشارح وسكت عن الاولى اظهرها فافهم (قوله أو وطء بشبهة) محترز قوله
 منكوحة فكان المناسب ذكر معدة العتيق ح (قوله أو طلاق رجعي) كان المناسب أن يز يدعه

وليس المعطر والمزعر
 ومصبوغ بمغرة أو ورس
 (الا بعذر) راجع
 للعصبة اذا ضرورتا تبغ
 المخطورات ولا بأس بأسود
 وأزرق ومعصفر خلق
 لا رائحة له (لا) حداد على
 سبعة كافر وصغيرة ومجنونة
 (ومعدة عتيق) كونه عن
 أم ولده (و) معدة (نكاح
 قاسد) أو وطء بشبهة أو
 طلاق رجعي

المعلقة قبل الدخول فانهم اخر جنتا بقوله معتدة بت أفاده ح (قوله ويباح الحداد الخ) أى للعديت الصحيح
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تصدق ثلاث الا على زوجها فانها تحدأر بعة أشهر وعشرا فدل
على حله في الثلاث دون ما فوقها وعليه حمل اطلاق محمد في النودار عدم الحل كما أفاده في الفتح وفي البحر عن
التارخانية أنه يستحب لها تركه أى تركه أصلا (قوله وللزوج منعها الخ) عبارة الفتح وينبغي أنم الوأراد أن
تحد على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن يمنعه من الزينة حتى كان له ان يضربها على تركها اذا امتنعت
وهو يريد ما هو هذا الاحداد مباح لها لا واجب وبه يفوت حقه اه وأقره في البحر قال في النهر ومقتضى
الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية ان له ذلك وقواعدنا تأباه وحينئذ فيحمل الحمل في
الحديث على عدم منعه اه أى بان يقال ان الحل المفهوم من الحديث محمول على ما اذا لم يمنعهما زوجها لان كل
حل ثبت لشيء يقصد بعدم المانع منه والا فلا يحل كما هنا ولما كان بحث الفتح داخل تحت قولهم له ضربها
على ترك الزينة كان بتمامه وافقا للمنفوق وأقره عليه من بعده فلما جزم به الشارح وليس البحث لصاحب
النهر فقط فانهم (قوله وينبغي حل الزيادة الخ) فيه نظرفان صريح الحديث المذكور في الحل فوق ثلاث
واذا قيد الحل في الثلاث الثابت في الحديث بما اذا رضى لا يلزم منه أن يكون رضاه مباحا ما ثبت عدم حله
وهو الاحداد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرضى الحديث مطلق وقد حله أمهات المؤمنين على اطلاقه
فدعت أم حبيبة بالطيب بعد موت أبيها بثلاث وكذلك زينب بعد موت أخيها وقالت كل منهما ما مال
بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة الخ كيف وقد أطلق محمد
عدم حل الاحداد لمن مات أبوها أو أبنها وقال انما هو في الزوج خاصة اه (قوله وفي التارخانية الخ)
عبارة ما سئل أبو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أبوها أو غيرهما من الاقارب فتصبخ ثوبها أسود فتلبسه
شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأسف على الميت ان عذري ذلك فقال لا وسئل عنها على بن أحمد فقال لا تعذروني
آثمة الا الزوجة في حق زوجها فانما تعذري الى ثلاثة أيام اه (قوله وظاهره منعها من السواد الخ) أى فيقيد
به اطلاق ما مر من انه لا بأس بأسود وأجاب ط بحمل ما هاهنا على صبغه لاجل التأسف ولبسه وما مر على
ما كان مصبوغا أسود قبل موت الزوج لتوافق عباراتهم لكن ينافيه باحته في الثلاث تأمل (قوله وفي
النهر) هو بحث سبقة اليه في البحر أخذنا من عبارة الجوهرة كما قدمنا في الكافرة (قوله ونكاح فاسد)
فحرم خطبتها لان الظاهر انها حيث رضى به بالنكاح الفاسد ترضى به بالنكاح الصحيح (قوله وأما
الخالية) أى عن نكاح وعدة (قوله اذا لم يخطبها غيره وترضى به الخ) نقله في البحر عن الشافعية وقال ولم أره
لا محابنا وأصله الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وقيس دونه بأن لا يأذن له اه أى بأن
لا يأذن الخطيب الاول وهو منقول عندنا قد قال الرملي وفي الذخيرة كأنه صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء
على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك ان يركن قلب المرأة الى خاطبها الاول كذا
في التارخانية في باب الكراهية فانهم اه (قوله ولو سكنت فقولان) أى للشافعية قال الخبر الرملي وقولهم
لا ينسب الى ساكت قول يقتضى ترجيح الجواز اه قلت هذا ظاهرا اذا لم يعلم ركون قلبها الى الاول بقرائن
الاحوال والا فيكون بمنزلة التصريح بالرضا (قوله بالكسر وتضم) لكن الضم مختص بالموعظة والكسر
يطلب المرأة فهستانى نعم الضم في المعنى الثاني غريب كما في النهر (قوله وضح التعريض) خلاف التصريح
قال القهستاني والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية ومن السياق
معناه معرضا به فالموضوع له والمعرض به كالأهماء مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول
السائل جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طاب شيء (قوله كأريد الزوج)
وأخرج البيهقي عن سعيد بن جبسر الا ان تقولوا قولا معروفا قال يقول اني فيك لراغب وانى لا رجوان
تجتمع وليس في هذا تصريح بالتزويج والنكاح ونحوه انك لجليلة أو صالحة فتقع وفيه رد على ما في البسائر من

ويباح الحداد على قرابة
ثلاثة أيام فقط وللزوج
منعه من الزينة حتى
فتح وينبغي حل الزيادة على
الثلاثة اذا رضى الزوج
أول تمكن من زوجة نهر وفي
التارخانية ولا تعذري
لبس السواد وهي آثمة الا
الزوجة في حق زوجها
فتعذري الى ثلاثة أيام قال في
البحر وظاهره منعها من
السواد تأسفا على موت
زوجها فوق الثلاثة وفي
النهر لو بلغت في العدة لزمها
الحداد فيما بقي (والمعتدة)
أى معتدة كانت عيني فتتم
معتدة عتيق ونكاح فاسد
وأما الخالية فتخطب اذا لم
يخطبها غيره وترضى به فلا
سكنة فقولان (تجزم
خطبتها) بالكسر وتضم
(وضح التعريض) كأريد
التزويج (لو معتدة الوفاة)

انه لا يقول أو جوا أن نجمع وانك الجيلة اذ لا يجعل لاحداث بشافه أجنبية به اه ووجه الرد ان هذا تفسير
 مأثور وأقره مشايخ المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجهه انه من التعريض المأذون فيه لا وادة التزوج
 ومنه هو المنوع فانه لو خاطب أجنبية بصريح التزوج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع منه
 فالتعريض أولى نعم يمنع خطابا بما ذكر اذا لم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه فافهم (قوله
 لا المطلقة اجاعا الخ) نقله في البحر والنهر عن المعراج وشمل مطلقة البائن وبه صريح الزيلعي وفي الفتح ان
 التعريض لا يجوز في المطلقة بالاجاع فانه لا يجوز لها الخروج من منزلها أصلا فلا يتمكن من التعريض
 على وجه لا يخفى على الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق اه وينافي نقل الاجاع ما في الاختيار حيث
 قال مانعه وهذا كله في المبتوتة والمتوفى عنها زوجها أما المطلقة الرجسية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان
 نكاح الاول قائم اه (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل حيث قيد بعداوة المطلق والضمير في جواز التعريض
 وبه يفرق بين الخطبة والتعريض ط أي لما قدمه الشارح انه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد
 (قوله لكن في القهستاني الخ) عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطءا بشبهة وفرقة ونكاح
 فاسد وينبغي أن يعرض للاولين بخلاف الآخرين في الظهيرية لا يجوز خروج وجهها من البيت بخلاف
 الاوليين وفي المضمهرات ان بناء التعريض على الخروج اه وحاصله ان الاولين أي معتدة العتق
 ومعتدة وطءا الشبهة يجوز أن يعرض لها ما لجواز خروج وجهها من بيت العدة بخلاف معتدة الفرقة أي
 الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض لها لعدم جواز خروج وجهها فان جواز التعريض
 مبني على جواز الخروج اذ لا يتمكن من التعريض ان لا يخرج لكن نص في كافي الحاكم على جواز
 خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد نعم بشكل ذلك في معتدة العتق فانك علمت مما سرتة لعيل حرمه
 التعريض بافضائه الى عداوة المطلق ومعتدة العتق فيها ذلك فان سيدها الذي أعتقها وهي أم ولده اذا
 كان مراده تزوجهما من نفسه بعداوى من نازعه في ذلك أكثر الا ان يريد بعتدة العتق التي مات عنها سيدها
 فلا يشكل اكونها معتدة وفاته اذ اوقد ستمعت معتدة العتق من نسخة القهستاني التي وقعت للمعشى
 فعمل = لاه على غير المراد فانهم (قوله بأي فرقة كانت الخ) أي ولو بعصبة كقبيلها ابن زوجها
 بحر عن البدائع قال في النهر قيد معتدة الطلاق لان معتدة الوطء لا تمنع من الخروج كالمعتدة عن عتق ونكاح
 فاسد ووطءا بشبهة الا اذا منعها التحصين مائه كذا في البدائع وفي الظهيرية خلافه حيث قال سائر وجوه
 الفرق التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق حرمه الخروج من بيتها وحكى
 فتوى الاوزجندى انها لا تعتد في بيت الزوج اه والضمير في انها لا تعتد فاسدا لا لملكه عليها بحر
 أي لان النكاح الفاسد لا يفيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذا بعده وسيد كر الشارح آخر الفصل
 حكاية الخلاف مع افادة التوفيق المستفاد من كلام البدائع وياتي تمامه (قوله في الاصح) لانها هي
 التي اختارت ابطال حقها فلا يبطل به حق عليها كافي الزيلعي ومقابلها ما قبل ان يخرج نهار الانها قد
 تحتاج كالماتوفى عنها قال في الفتح والحق أن على المعنى أن ينظر في خصوص الوقائع فان علم في واقعة بحر
 هذه المتعلقة عن المعيشة ان لم يخرج أفتاها بالحل وان علم قدرتها أفتاها بالحرمة اه وأقره في النهر
 والشرنبلالية (قوله أو على السكني) قال الزيلعي كان كلما اختلعت على ان لا سكني لها فان مؤنة السكني
 تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكسرى بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه ومثله في الفتح أي لان
 سكناها في بيته واجبة عليها شرعا فلا تملك اسقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكني
 بل مجرد الخلع على السكني مسقط لمؤنتها كما ينهنا عليه في باب الخلع تأمل (قوله لوحه) أما غيرهما فلها الخروج
 في عدة الطلاق والوفاة اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال السكاح فكذا بعده ولان الخدمة حق المولى فلا
 يجوز ابطالها الا اذا بواها من لا يثبت لا يخرج وله الرجوع ولو بواها في النكاح ثم طلقت فللزوج منعها من

لا المطلقة اجاعا لافضائه
 الى عداوة المطلق
 ومفاده جواز لمعتدة عتق
 ونكاح فاسد ووطءا شبهة
 نهر لكن في القهستاني
 عن المضمهرات ان بناء
 التعريض على الخروج
 (ولا يخرج معتدة رجعي
 وبائن) بأي فرقة كانت على
 ما في الظهيرية ولو اختلعت
 على نفقة عدتها في الاصح
 اختبار أو على السكني
 فيلزمها ان تكسرى بيت
 الزوج معراج (لوحه)

مطلب الحق ان على الملقى
 أن ينظر في خصوص الوقائع

الخروج حتى يطلبها المولى كفى البحر (قوله أو أمة مبرأة) أى أسكنها المولى فى بيت زوجها ولم يطلبها كما علمت (قوله ولو من فاسد) أى ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأى فرقة كانت كإيمانه ح (قوله مكلفة) أخرج الصغيرة والجنونة والكافرة فى البحر عن البدائع أما الأوليان فلا يتعلق بهما شئ من أحكام التكليف وأما المكلفة فلا تخرج من مخالطة بحق الشرع ولكن للزوج منع الجنونة والكافية صيانة لسانه وكذا إذا أسلم زوج المحوسبة وأبى الإسلام اه وفيه عن المعراج وشرح النقاية المرافعة كالبالغة فى المنع من الخروج وكالكافية فى عدم وجوب الاحداد اه أى لاحتمال علوقها من قبل الطلاق فله منعها تحصيل المسائه (قوله من بيتها) متعلق بقوله ولا تخرج والمراد به ما يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت هداية سواء كان مملوكا للزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهى فى دار بأجرة قادرة على دفعها فليس لها أن تخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن الحاكم بحر وزيلعى (قوله أصلا) تعميم لقوله لا تخرج وبينه بقوله لا لبلا ولا نهارا (قوله فيها منازل لغيره) أى غير الزوج بخلاف ما إذا كانت له فان لها أن تخرج إليها وتبيت فى أى منزل شاعت لانها تضاف إليها بالسكنى زيلعى (قوله ولو باذنه) تعميم أيضا لقوله ولا تخرج حتى ان المطلقة رجعيها وان كانت منكوبة فحكمها لا تخرج من بيت العدة ولو باذنه لان الحرمة بعد العدة حق الله تعالى فلا يمكن إبطاله بخلاف ما قبلها لانها حق الزوج فيملك إبطاله بحر (قوله بخلاف نحو أمة) أراد بالامة القنينة ونحوها المدبرة وأم الولد والمكاتبة والمراد اذا لم تكن مبرأة لان الخدمة حق المولى كالموت وعدم الخروج حق الله تعالى فيقدم حق العبد لاحتياجه (قوله فى الجديدين) أى الليل والنهار فانهم ما يتجددان دائما ط (قوله لان نفقتها عليها) أى لم تسقط باختيارها بخلاف المتتعة كالمس وهذا بيان للفرق بين معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال فى الهداية وأما المتوفى عنها زوجها فلانه لا نفقة لها فحتاج الى الخروج ثم اطلب المعاش وقدمت على أن يجمع الليل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دارة عليها من مال زوجها اه قال فى الفتح والحاصل ان مدارحل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة فيقدر بقدره حتى انقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا اندفع قول البحران الظاهر من كلامهم جواز خروج المعتدة عن وفاة زوجها ولو كان عندها نفقة والاقوال لا تخرج المعتدة عن طلاق أو موت الا لضرورة فان المطلقة تخرج للضرورة لبلا أو نهارا اه ووجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت فى العادة محتاجة الى الخروج لاجل ان تكسب للنفقة قالوا انهم تخرج فى النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة وأما الخروج للضرورة فلا فرق فيه بينهما كما نصوا عليه فيما يأتى فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا بعد ما أطلق فى كافى الحاكم منع خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها ولا تبيت فى غير منزلها فهذا صريح فى الفرق بينهما ثم عبارة المتون بوجهها ما قاله فى البحر فلو قيدوا خروجها بالحاجة كالفعل فى الكافى لكان أظهر (قوله وجوز فى القنية الخ) قال فى النهر ولا بد أن يعقد ذلك بان تبيت فى بيت زوجها (قوله أى معتدة طلاق وموت) قال فى الجوهرة هذا اذا كان الطلاق رجعيها ولو باذنه فلا بد من ستره الا أن يكون فاسقا فانها تخرج اه فافاد ان مطلقة الرجعى لا تخرج ولا تجب ستره ولو فاسقا لقيام الزوجية بينهما ولو ان غايته انه اذا وطئها صار مرجعا (قوله فى بيت وجبت فيه) هو ما يضاف اليها بالسكنى قبل الفرقة ولو غير بيت الزوج كمرآة نفقا وشمل بيوت الاخبية كفى الشرب لالبية (قوله ولا يخرج ان) بالبناء للفاعل والمناسب يخرج ان بالتاء الفوقية لانه مثنى المؤنث الغائب أفاده ط (قوله الا أن تخرج) الاولى الاتيان بضمير التثنية فيه وفيما بعده ط وشمل اخراج الزوج ظمنا أو صاحب المنزل لعدم قدرتها على الكراء أو الوارث اذا كان نصيبها من البيت لا يكفيها بحر أى لا يكفيها اذا قسمته لانه لا يحجر على سكاها معه اذا طلب القسمه أو المهاياة ولو كان نصيبها يزيد على كفايتها (قوله ولا تجد كراء البيت) أفاد أنهم لو قدرت عليه لم ينهها من مالها وترجع به المطلقة على الزوج ان كان باذن الحاكم كالمس (قوله ونحو

أو أمة مبرأة ولو من فاسد (مكلفة من بيتها أصلا) لا لبلا ولا نهارا ولا الى محض دار فيها منازل لغيره ولو باذنه لانه حق الله تعالى بخلاف نحو أمة لتقدم حق العبد (ومعتدة موت تخرج فى الجديدين وتبيت) أكثر الليل (فى منزلها) لان نفقتها عليها فحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالمطلقة ولا يحل لها الخروج فتخرج وجوز فى القنية خروجها لاصلاح ما لا بد لها منه كزراعة ولا وكيل لها (طلقت) أو مات وهى زائرة (فى غير مسكنها عادت اليه فوراً) لوجوبه عليها (وتعتدان) أى معتدة طلاق وموت (فى بيت وجبت فيه) ولا يخرج ان منه (الا ان تخرج أو يتهدم المنزل أو تخاف) انهدامه أو تلف مالها أو لا تجد كراء البيت ونحو

ذلك منه ما في الظهيرة لو خافت بالليل من أمر الميت والموت ولا أحدم معها التحول لو الخوف شديد والا فلا (قوله فخرج) أي ممتدة الوفاة كدليل عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فخرج وكذا إذا طلقها وهو غائب فالتعيين لهما معراج وفيه أيضا عين انتقالها إلى أقرب المواضع مما انتهى دم في الوفاة وإلى حيث شاءت في الطلاق بحرف فاماد أن تعيين الأقرب موقوف عليها فافهم وحكم ما انتقلت إليه حكم المسكن الأصلي فلا يخرج منه بحر (قوله فليحرر) أقول الذي رأيت في نسختي المجتبى اشترت من الشراء ويؤيده أنه في المجتبى قال اشترت من الأجانب وأولاده السكار اه اذ لا يجب عليها الاستئثار من أولاد زوجها الكن رأيت في كافي الحاكم ما نصه وإذا طلقها زوجها وليس لها الايب واحد فينبغي أن يجعل بينه وبينها حجابا وكذلك في الوفاة إذا كان له أولاد رجال من غيرها فلهوا بينهم وبينها سترأ أقامت والا انتقلت اه وأنت خبير بأن هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير إليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجالا معها في بيت واحد وان كانوا محارم لهما بكونهم أولاد زوجها كما قالوا بكرهاة الخلو بالصفة الشابة وفي البحر عن المعراج وكذلك حكم السيرة إذا مات زوجها وله أولاد كبار أجانب اه فسماعهم أجانب لما قلناه وهذا مؤيد للنسخة الشارح ولا ينافيه أن يفرض المسئلة في المجتبى ان نصيبها لا يكفيها فإذا كان لا يكفيها فكيف تؤمر بالمكث فيه مع الاستئثار لان المراد انه لا يكفيها بان تختلي فيه وحدها ولذا فرض المسئلة في الكافي في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والا انتقات يدل على انه لا يلزمها الشراء ومثله ما في النهر عن الحائفة وعنه يرها لو كان في الورثة من ليس بمحرما لها وحصلها لا تكفيها فلها أن تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا أيضا مؤيد للنسخة الشارح وبهذا التقرير سقط تحمل الحشيش كاهم على الشارح فادهم (قوله ولا بد من ستر بينهما في البائن) وفي الموت تستتر عن سائر الورثة ممن ليس بحرم لهما هندية وظاهره أن لاسترة في الرجعي وقول المصنف الآتي ومطلقة الرجعي كالباين يفيد طلب السيرة فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة انه لا يدخل على مطلقة الا أن يؤذنها ثم الظاهر نذب السيرة فيه لكونها ليست أجنبية ويحرم ط قلت وقد مناعن الجوهر ما يفيد عدم لزوم السيرة في الرجعي ولو الزوج فاسق فالقيام الزوجية واعلامها بالدخول لئلا يصير مرجعا وهو لا يردها فلا يستلزم وجوب السيرة بعد الدخول ثم لا مانع من نذرها (قوله ومفاده أن الحائل الخ) أي مفاد التعليل أن الحائل يمنع الخلو المحرم ويمكن أن يقال في الأجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الآن يوجد قبل بخلافه بحر (قوله أو كان الزوج فاسقا) لانه انما كسفي بالحائل لان الزوج يعتقدها محرمة فلا يقدم على المحرم الا أن يكون فاسقا فخرج (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بوجوب مكنتها وجوب الحكم به أي بخروجه عنها وقولهم وخروجه أولى لعل المراد أنه أريح كما يقال اذا تعارض محرم ومبيح فالمحرم أولى وأوجب فانه يراد الوجوب فخرج (قوله وحسن) أي إذا كان فاسقا ولم يخرج بحسن أن يجعل الخ (قوله امرأة ثقة) لا يقال ان المرأة على أصلكم لا تصلح للحيولة حتى لم تجبروا للمرأة السفر مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غيرها تزداد الفتنة لانا نقول تصلح للحيولة في البلد لبقاء الاستحياء من العشيرة وامكان الاستغانة بخلاف المفاروز يلي وأفاد أن معنى قدرتم على الحيولة امكان الاستعانة (قوله ترزق من بيت المال) لانهم مشغولة بمنع الزوج حقائه تعالى احتياطا لأمرا الفروج فكانت نفقة تها في ماله تعالى ذخيرة من النفقات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والافضل أن يحال بينهما في البيتوتة بستر الا أن يكون فاسقا فيحال باسرة ثقة وان تعذر فلتخرج هي وخروجه أولى اه ملخصا وفيه مخالفة لما مر فان السيرة لا بد منها كما عبر المصنف تبعا للهداية وهو الظاهر لحرمه الخلو بالأجنبية (قوله وسئل شيخ الاسلام) حيث أطلقوه ينصرف الى بذكر المشهور بخواهر زاده وكأنه أراد بنقل هذا تخصيص ما نقله عن المجتبى بما إذا كانت السكينة معها الحاجة كوجود أولاد يخشى ضياعهم لو سكنوا معه أو معها أو كونهما كبيرين لا يجدها من يعوله ولا هي من يشتري لهما أو

ذلك منه ما في الظهيرة لو خافت بالليل من أمر الميت والموت ولا أحدم معها التحول لو الخوف شديد والا فلا (قوله فخرج) أي ممتدة الوفاة كدليل عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فخرج وكذا إذا طلقها وهو غائب فالتعيين لهما معراج وفيه أيضا عين انتقالها إلى أقرب المواضع مما انتهى دم في الوفاة وإلى حيث شاءت في الطلاق بحرف فاماد أن تعيين الأقرب موقوف عليها فافهم وحكم ما انتقلت إليه حكم المسكن الأصلي فلا يخرج منه بحر (قوله فليحرر) أقول الذي رأيت في نسختي المجتبى اشترت من الشراء ويؤيده أنه في المجتبى قال اشترت من الأجانب وأولاده السكار اه اذ لا يجب عليها الاستئثار من أولاد زوجها الكن رأيت في كافي الحاكم ما نصه وإذا طلقها زوجها وليس لها الايب واحد فينبغي أن يجعل بينه وبينها حجابا وكذلك في الوفاة إذا كان له أولاد رجال من غيرها فلهوا بينهم وبينها سترأ أقامت والا انتقلت اه وأنت خبير بأن هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير إليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجالا معها في بيت واحد وان كانوا محارم لهما بكونهم أولاد زوجها كما قالوا بكرهاة الخلو بالصفة الشابة وفي البحر عن المعراج وكذلك حكم السيرة إذا مات زوجها وله أولاد كبار أجانب اه فسماعهم أجانب لما قلناه وهذا مؤيد للنسخة الشارح ولا ينافيه أن يفرض المسئلة في المجتبى ان نصيبها لا يكفيها فإذا كان لا يكفيها فكيف تؤمر بالمكث فيه مع الاستئثار لان المراد انه لا يكفيها بان تختلي فيه وحدها ولذا فرض المسئلة في الكافي في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والا انتقات يدل على انه لا يلزمها الشراء ومثله ما في النهر عن الحائفة وعنه يرها لو كان في الورثة من ليس بمحرما لها وحصلها لا تكفيها فلها أن تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا أيضا مؤيد للنسخة الشارح وبهذا التقرير سقط تحمل الحشيش كاهم على الشارح فادهم (قوله ولا بد من ستر بينهما في البائن) وفي الموت تستتر عن سائر الورثة ممن ليس بحرم لهما هندية وظاهره أن لاسترة في الرجعي وقول المصنف الآتي ومطلقة الرجعي كالباين يفيد طلب السيرة فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة انه لا يدخل على مطلقة الا أن يؤذنها ثم الظاهر نذب السيرة فيه لكونها ليست أجنبية ويحرم ط قلت وقد مناعن الجوهر ما يفيد عدم لزوم السيرة في الرجعي ولو الزوج فاسق فالقيام الزوجية واعلامها بالدخول لئلا يصير مرجعا وهو لا يردها فلا يستلزم وجوب السيرة بعد الدخول ثم لا مانع من نذرها (قوله ومفاده أن الحائل الخ) أي مفاد التعليل أن الحائل يمنع الخلو المحرم ويمكن أن يقال في الأجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الآن يوجد قبل بخلافه بحر (قوله أو كان الزوج فاسقا) لانه انما كسفي بالحائل لان الزوج يعتقدها محرمة فلا يقدم على المحرم الا أن يكون فاسقا فخرج (قوله وحسن) أي إذا كان فاسقا ولم يخرج بحسن أن يجعل الخ (قوله امرأة ثقة) لا يقال ان المرأة على أصلكم لا تصلح للحيولة حتى لم تجبروا للمرأة السفر مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غيرها تزداد الفتنة لانا نقول تصلح للحيولة في البلد لبقاء الاستحياء من العشيرة وامكان الاستغانة بخلاف المفاروز يلي وأفاد أن معنى قدرتم على الحيولة امكان الاستعانة (قوله ترزق من بيت المال) لانهم مشغولة بمنع الزوج حقائه تعالى احتياطا لأمرا الفروج فكانت نفقة تها في ماله تعالى ذخيرة من النفقات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والافضل أن يحال بينهما في البيتوتة بستر الا أن يكون فاسقا فيحال باسرة ثقة وان تعذر فلتخرج هي وخروجه أولى اه ملخصا وفيه مخالفة لما مر فان السيرة لا بد منها كما عبر المصنف تبعا للهداية وهو الظاهر لحرمه الخلو بالأجنبية (قوله وسئل شيخ الاسلام) حيث أطلقوه ينصرف الى بذكر المشهور بخواهر زاده وكأنه أراد بنقل هذا تخصيص ما نقله عن المجتبى بما إذا كانت السكينة معها الحاجة كوجود أولاد يخشى ضياعهم لو سكنوا معه أو معها أو كونهما كبيرين لا يجدها من يعوله ولا هي من يشتري لهما أو

بحث) ولو بين مصرهما سنة وبين مقصدها أقل مضت (وان كانت تلك) أي (٦٧٥) مدة السفر (من كل جانب) منهما

ولا اعتبر ما في مينة وميسرة
فان كانت في مفارقة (خيرت)
بين رجوع ومضى (معها)
ولي (أولا) في الصورتين
(والعود أجد) لتعدي في منزل
الزوج (و) لكن (ان
مرت) بما يصلح للاقامة كما
في البحر وغيره زاد في النهر
وبينه وبين مقصدها سفر
(أو كانت في مصر) أو قرية
تصلح للاقامة (تعد ثمة) ان
لم تجد محرما اتفاقا وكذا ان
وجدت عند الامام (ثم تخرج
بمحرم) ان كان (وتتقفل
المعتدة) المطلقة بالبادية فخرج
(مع أهل الكلا) في محفة أو
خيمة مع زوجها (ان
تضرت بالمكث في المكان
الذي طلقها فيه فله ان
يتحول بها والا وليس
للزوج المسافرة بالمعتدة ولو
عن رجعي بحر (ومطلقة
الرجعي كالبائن) فبما سر
(غير انها تمنع من مفارقة
زوجها في) مدة (سفر)
لقيام الزوجية بخلاف
المبانة كالم (فروع) طالب
من القاضي ان يسكنها
بحواره لا يحبه وانما اعتد
في مسكن المفارقة لظهيرية
* قبلت ابن زوجها فلها
السكنى لا النفقة تتارخانية
* لا تمنع معتدة نكاح فاسد
من الخروج بحبي قات مر
عن البرازية بخلافه لكن في
البدايع له منعها التحسين
مائه ككناية ومجنونة وآم
(أ كبر مدة الحمل سنتان)

نحو ذلك والظاهر أن التقييد يكون سنهما سنين سنة ووجود الاولاد مبني على كونه كان كذلك في حادثة
السؤال كما أفاده ط (قوله رجعت) سواء كانت في مصر أو غيره وهذا اذا كان المقصد مدة سفر بحر أي
غيب الرجوع للثأير مسافرة في العدة بلا محرم بخلاف ما اذا لم يكن بينها وبين المقصد مدة سفر فانها
تخير على احدي الروايتين لعدم السفر فانهم (قوله ولو بين مصرها الخ) هذه عكس المسئلة الاولى (قوله
مضت) أي الى المقصد لان في رجوعها انشاء سفر (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسئلة ثالثة وفي حكمها
عكسها وهو ما اذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فتخير والرجوع أجد وهذا على ما في الكافي أما على ما في النهاية
وغيرها فيتعين الرجوع كفي البحر ولم يرج أحدهما على الآخر ويظهر لي أرجحية الثاني لان فيه قطع
السفر وهو أولى من اتمامه الا اذا لم يمتد من قطعه انشاء سفر آخر كفي المسئلة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال
أنه الوجه وأنه مقتضى اطلاق صاحب الهداية الرجوع في المسئلة الاولى أي حيث لم يقيد بما قيد في البحر
(قوله ولا يعتبر ما في مينة وميسرة) أي من الامصار أو القرى لانه ليس وطا ولا مقصد في اعتبارها اضرار بها
(قوله في الصورتين) أي صورة تعيين الرجوع وصورة التخيير (قوله لتعند الخ) لانها حيث تساوي في
مدة السفر كان في العود مرجح وهو حصول الواجب الاصلي فكان أولى وانما لم يجب لعدم التوصل اليه الا
بمسيرة سفر (قوله ولكن ان مرت) أي في الماضي أو العود بحر والانسب في التعبير أن يقول وان كانت في
مصر تعد ثمة ليكون مقابلا لقوله وان كانت في مفارقة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للاقامة فتأمل ط (قوله
وبينه) أي بين ما مرت به مما يصلح للاقامة وبين مقصدها الذي كانت ذاهبة اليه وانظر ما فائدة هذه الزيادة
لان فرض المسئلة المرور على ذلك في رجوعها الى مصرها أو مضيا وبين الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهر
فلم أو هافيه (قوله أو كانت) أي حين الطلاق أو الموت (قوله تصلح للاقامة) بان تأمن فيها على نفسها ومالها
وتجد ما تحتاجه (قوله وليس الزوج الخ) أي ليس له اذا طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله في محفة)
بكسر الميم مركب النساء كالهودج قاموس (قوله مع زوجها) أي حاله كونها معه في المحفة أو الخيمة ولو قدم
الطرف على الجور وكان أولى وبعبارة البحر عن الظهيرية طلقها بالبادية وهي مع في محفة أو خيمة والزواج
ينتقل من موضع الخ قلت والظاهر أن هذا اذا لم يمكن انفرادها في المحفة أو الخيمة عنه ولا عمل سائر بينهما قال
الرجعي فان كان فاسقا يجب أن يحال بينهما بما مرة تنقذ قادرة على الحياولة والله أعلم (قوله ولا عن رجعي)
تقدم للكمال في الرجعة عد السفر رجعة ط (قوله فيما سر) أي من أحكام العالاق في السفر هكذا يفهم من
كلامهم (قوله بخلاف المبانة) فانما يرجع أو يمضي مع من شاعت لارتفاع النكاح بينهما فصار أجنبيا زبلي
(قوله طالب من القاضي الخ) علم هذا مما مر متنا (قوله ملها السكنى) لانها حق الشرع لا النفقة لان الفرقه
خات بعصيتها ط (قوله مر عن البرازية بخلافه) أي مرفي باب العدة قبيل قول المصنف قالت مضت عدتي الخ
حيث قال هناك ولا تعد في بيت الزوج برأيه اه فانهم لكن هذا موافق لما في المجتبى لا يخالف فكان
المناسب أن يقول مر عن الظهيرية بخلافه أي مرفي هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج معتدة رجعي
وبائن حيث قال الشارح بأي فرقة كانت على ما في الظهيرية وقد مناعا رتتها هناك ومنها حكاية ما في البرازية
عن الازوجندي (قوله لكن في البدائع الخ) كأنه أراد بهذا الاستدراك رفع التناهي بين النصين بحمل جواز
الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه ح قلت لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يكن
له ازواج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في كافي الخا كهم وليس على أم الولاد في عدتها من سيدها ولا على
المعتدة من نكاح فاسد اتفاقا شئ من ذلك ولهما أن تخرجوا بيتا في غير منازلها ألا ترى أن امرأة وجل
لو تزوجت ودخل بها الزوج ثم فرق بينهما ما وردت الى زوجها الاول كان لها أن تشوف الى زوجها الاول
وتزني له وعليها عدة الاثن ثلاث حيض اه والله سبحانه أعلم

(فصل في ثبوت النسب) أي في بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال في النهر لما فرغ من ذكر أنواع

ولاد أعتقها فليحفظ *(فصل في ثبوت النسب)* (أ كبر مدة الحمل سنتان)

المعدنات ذكر ما يلزم من اعتداد ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر ونسبه الى آبيه (قوله خبر عائشة)
هو ما أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما انها قالت ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل
عمود المغزل وفي لفظ لا يكون الحمل أكثر من سنتين والح وتمامه في الفتح قال في البحر وظل المغزل مثل القلعة لا يمتد
حال الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال (قوله أربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن أنس قال
هذه جارتنا امرأتان محمد بن مجلان امرأته صدق وزوجها رجل صدق حلت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة كل
بطن في أربع سنين ولا يخفى أن قول عائشة رضي الله تعالى عنها بما لا يعرف الا سمعاه وهو مقدم على هذا
لانه بعد صحة نسبته الى الشارع لا يتطرق اليه الخطأ بخلاف الحكاية فانها بعد صحة نسبته الى مالك يحتمل
خطؤها وكون دمه ناقصا أو أربع سنين ثم جاءت بولد فيجوز انهم امتد طهرها سنتين أو أكثر ثم حبلت ولو
وجدت حركته في البطن مثل فلا فليس قطعا في الحمل وتمامه في الفتح (قوله ولو بالشهر لا يأسها) أي لظن اياسها
لانه تبين بولادتها انهم لم تكن آيسه ط عن أبي السعود قلت وهذا تعميم للمعتدة أي لافرق بين المعتدة
بالحيض أو بالشهر في البائن والرجعي اذ لم تقر بانقضاء العدة وان أقربت بانقضائها مفسرا بثلاثة أشهر
فكذلك لانه تبين أن عدتها لم تكن بالشهر فلم يصح اقرارها وان أقربت به لمطابقا مدة تصلح اثلاثة أقرأ فان
ولدت لاقل من ستة أشهر منذ أقربت ثبت النسب والافلا لانه لما بطل اليأس حمل اقرارها على الانقضاء بالاقرار
حلالا لكلامها على العدة عند الامكان اه من البدائع ملخصا واختصره في البحر اختصارا مختلا (قوله وفاسد
السكاح في ذلك كصحته) فيه نظر فانه لا يلائم قولهم اذ أتته لتمام السنتين أولا أكثر منهما كان رجعة
لان الوطء في عدة السكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فقامل ح وأجاب ط بان الاشارة في قوله ذلك لثبوت
النسب لا للرجعة قال ثم ان محل ثبوت النسب فيه اذا أثبت به لاقل من سنتين من وقت المفارقة لا لا أكثر منهما
ويحذر الحكم فيما اذا أثبت به لتمامها اه وقدمنا في باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتمله) أي
تحتمل المعنى وهذا التقيد يفهم من المتن لا لمطوقه لان عدم اقرارها ببعض العدة فيما ادول ولنه لا أكثر من سنتين
لا يصح تقييده باحتمال المعنى وعبارة الفتح وغيره ما لم تقر بانقضاء العدة فان أقربت بانقضائها والمدة تحتمله بان
تكون سنتين يوما على قول الامام وتسعة وثلاثين على قولهما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لاقل من
سنة أشهر من وقت الاقرار فانه يثبت نسبه للثبوت بقيام الحمل وقت الاقرار فيظهر كذبها وكذا هذا في المطلقة
البائنة والمتوفى عنها اذا ادعت انقضائها ثم جاءت بولد لتمام ستة أشهر لا يثبت نسبه ولا يثبت (قوله في
الاكثر منهما) أي من السنتين (قوله أو لتمامهما) تصريح بما فهم من قوله لاقل يثبت نسبه ولا يثبت (قوله في
من التقييد بالاكثر لبيان أن حكم السنتين حكم الاكثر كما نبه عليه في البحر (قوله لعاقوقها في العدة) فيصير
بالوطء مراجعا نهر فقوله وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة بالوطء السابق
لها (قوله للشك) لانه يحتمل العلق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك (قوله وان ثبت نسبه)
لوجود العلق في السكاح أو في العدة جوهرة (قوله كافي مبتوتة) يشمل البت بالواحدة والثلاث والخبرة
والامة بشرط أن لا يملكها كما يأتي ويشمل ما اذا تزوجها في العدة أولا بحر وسيأتي بيانه في الطرود ونقل
ط عن الجوى عن الرجعة بشرط كون المبتوتة مدخولا بها فلو غير مدخول بها فولدت ستة أشهر أو
أكثر من وقت الفرقة لا يثبت وان لاقل منها ثبت أي اذا كان من وقت العقد ستة أشهر فأكثر اه وفي البحر
واعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائنة معقود بما سيأتي من الشهادة بالولادة
أو اعتراف من الزوج بالحبل أو حبل ظاهر بحر (قوله لجواز وجوده) أي الحمل وقته أي وقت الطلاق
(قوله ولم تقر بعضها) فلو أقربت به فكل رجعي كما قدمناه عن الفتح (قوله كأم) أي اشترط عدم الاقرار
المدكور مماثل لما في الرجعي (قوله ولو لتمامهما) خصه بالذكور لان في الولادة لا أكثر لا يثبت بالاولى اه
ح (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزمت سبق العلق على الطلاق اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف المطلقة

خبر عائشة رضي الله عنها كما
مر في الرضاع وعند الامعة
الثلاثة أربع سنين (وأقلها
سنة أشهر) اجماعا (فيثبت
نسب) والله (معتدة الرجعي)
ولو بالشهر لا يأسها بدائع
وفاسد السكاح في ذلك
كصحته قهستان (وان ولدت
لا أكثر من سنتين) ولو
اعشرين سنة فأكثر لا يحتمل
امتداد طهرها وعلقوقها في
العدة (ما لم تقر بعض
العدة) والمدة تحتمله
(وكانت) الولادة (رجعة)
لو (في الاكثر منهما) أو
لتمامها وعلقوقها في العدة
(لا في الاقل) للشك وان ثبت
نسبه (كما) يثبت بلا دعوة
احتياط (في مبتوتة) جاءت
به لاقل منها (من وقت
الطلاق لجواز وجوده وقته
(ولم تقر بعضها) كأم (ولو
لتمامها) لا يثبت النسب
وقيل يثبت

مطلب في ثبوت النسب من
المطلقة

الرجعية فيتمسك بيلزم كون الولد في بطن أمه أكثر من سنتين بجر (قوله لتصور العلق في حال الصلاق) أي فيكون قبل زوال الفراش كما قررته فاضيحان وهو حسن وحسن فلا يلزم كون الولد في البطن أكثر من سنتين لأنه في النهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهرة أنه الصواب) حيث جزم بأن قول القدوري لا يثبت سهولان المذكور في غير من الكتب أنه يثبت قال في النهر والحق جملة على اختلاف الروايتين لتوارد المتن على عدم ثبوته كما قال القدوري إذ قد جرى عليه في الكثر والوافي وهكذا صدر الشريعة وصاحب المجمع وهم بالرواية أدري (قوله لأنه التزمه) أي وله وجه بان وطئها بشبهة في العدة هداية وغيرها (قوله وهي شبهة عقد أيضا) أي كما أنها شبهة فعل وأشار به إلى الجواب عن اعتراض الزياحي بأن المبتوتة بالثلاث إذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على أن شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وإن ادعاء وأجاب في البحر بأن وطئ المطلقة بالثلاث أو على ما لم تتمتع للفعل بل هي شبهة عقد أيضا فلا تنقض أي لأن ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على أنه صرح ابن ملك في شرح المجمع بأن من وطئ امرأة زنت إليه وقيل له إنها امرأتك فهي شبهة في الفعل وأن النسب يثبت إذا ادعاء فعلم أنه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب اهـ وسياق في الحدود أب شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة المحل اهـ ح ملخصا (قوله والا إذا ولدت توأمين الخ) أي فيثبت نسبهما كمن باع جارية فجاعت بتوأمين كذلك فادعاءهما البائع يثبت نسبهما وينقض البيع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لأن الثاني من علوق حادث بعد الابانة وتبعه الأول لأنهما توأمين قبل هو الصواب لأن ولدا الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل بيعه بخلاف الولد الثاني في المبتوتة فتح (قوله والا إذا ملكها) أقول هذه المسئلة ستأتي في أول الفروع وحاصلها أنه إذا طلق أمته فاشترها فاما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده والثاني إمامي أو بأن واحدة أو اثنتين فإن كان قبل الدخول اشترط لثبوت نسب ولادته لاقول من نصف حول مطلقها وإن كان بعده بطولتين اشترط سنتان فأقل مطلقها ولا اعتبار لوقت الشراء فيها وإن يطلقها بانهة فكذلك ولو رجعا يثبت ولو لعشر سنين بعد الطلاق بشرط كونه لاقول من ستة أشهر مذكرا في المسئلتين وبه علم أن قوله ولو أكثر من سنتين خاص بالرجعي وكلامنا في البائن فالصواب حذف لفظ أكثر فافهم (قوله بدائع) حيث قال وكل جواب عرفته في المعتدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة من غير طلاق من أسباب الفرق اهـ بحرأي كالفرقة برودة أو بحيار بلوغ أو عتق أو عدم كفاءة أو عدم مهر مثل (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على قول المصنف وإن تمامها لا الابدعوتة وعبارة القهستاني لكن في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الولادة لا أكثر منهما اهـ فانه يقتضي مفهومه أنه لا يحتاج إلى دعوة في الولادة لتتمامها ويمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها في الجوهرة وكلام المصنف على رواية القدوري ط فافهم (قوله وإن لم تصدقه) أي في أن الولد منه (قوله وهي الوجه) لأنه يمكن منه وقد ادعاء ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقه في رواية الألسن في المبسوط والبيهقي في الشامل وذلك ظاهر في ضعفها وغيابها فتح (قوله ويثبت الخ) قال في الفتح حاصل المسئلة أن الصغيرة إذا طلقت فاما قبل الدخول أو بعده فإن كان قبله فجاعت بولد لاقول من ستة أشهر ثبت نسبها للتيقن بقيامه قبل الطلاق به وإن جاءت به لا أكثر منها لا يثبت لأن الفرض أن لا عدة عليها ولا يستلزم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة وإن طلقها بعد الدخول فإن أقرب بانقضاء العدة بعد ثلاثة أشهر ثم ولدت لاقول من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت وإن لستة أشهر أو أكثر لا يثبت لانقضاء العدة باقرارها ولا يستلزم كونه قبلها حتى يتيقن بكذبها وإن لم تقر بانقضائها ولم تدع حبسها فعددها إن جاءت به لاقول من تسعة أشهر من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند أبي يوسف يثبت إلى سنتين في البائن وإلى سبعة وعشرين شهرا في الرجعي لاحتمال وطئها في آخر سنتها الثلاثة الأشهر وإن ادعت حبلا مكال كبيرة في أنه لا يقتصر انقضاء عدتها على أقل من تسعة أشهر لا مطلقا اهـ وتماه فيه (قوله ولد المطلقة) أما الصغيرة المتوفى عنها فبأي

لتصور العلق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة أنه الصواب (الابدعوتة) لأنه التزمه وهي شبهة عقد أيضا والاولد توأمين أحدهما لاقول من سنتين والا خولا أكثر والا إذا ملكها فثبت أن ولده لاقول من ستة أشهر من يوم الشراء ولولا أكثر من سنتين من وقت الطلاق وكالطلاق سائر أسباب الفرق بدائع لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الولادة لا أكثر منهما (وإن لم تصدقه) المرأة (لا في رواية) وهي الوجه فتح (و) يثبت نسب ولد المطلقة

مطلب في ثبوت النسب من الصغيرة

بينهما (قوله ولو رجعيًا) انما بالغ به لانه يخالف حكم البائن بالسهولة كناية دم فافادهم الشكاه مع البائن
هنا ط (قوله المراهقة) المقاربة للبلوغ وهي من بلغت سنًا يمكن ان تبلغ فيه وهو تسع سنين ولم توجد منها
علامة البلوغ أمان دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أي من أقل مدة الحمل فالمنع
لاقل من ستة أشهر أي من وقت الطلاق (قوله وكذا المقررة) أي من أقرت بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله
ان ولدت لذلك) أي لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أي ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق
أظهر وكذبها بيقين كافي الزيلعي وحينئذ فلا فرق بين الاقرار وعدمه في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولدته
لاقل من تسعة أشهر وانما قيد بعدم الاقرار لان فيه خلاف أبي يوسف كما مر بخلاف ما اذا أقرت فانه
بالاتفاق كما علمت أفاده ح (قوله فلو ادعتة فكالعة) تذكر اربع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل
التقييد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) قيد لقوله ويثبت نسب ولد المطلقة المراهقة أي ولدها المولود
لاقل الخ وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وأدى مدة الحمل ستة أشهر فاذا ولدته لاقل من تسعة أشهر
مذ طاعتها تبين أن الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول الشارح لكون العلق في العدة (قوله والا لا)
أي وان لم يكن لاقل بل ولدته تسعة أشهر فاكتر فانه لا يثبت نسبه لانه حل حادث بعد العدة أمان أقرت
بانقضائها فظاهر وأمان لم تقر فكان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت اذا ولدته لاقل من سنتين كما
قال أبو يوسف والفرق لهما أن لانقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبعضها يحكم الشرع بانقضاء
وهي في الدلالة فوق اقرارها وتسامى في الفتح (قوله لكونه بعدد) علة لعدم الثبوت وقوله لانها الخ علة
للبعدية وقوله لصغرها علة للبعد مقدمة على معلولها (قوله في بعض الاحكام) أي في حق ثبوت نسبه من
حيث انه لا يقتصر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت اذا ولدته لاقل من سنتين لو اطلاق بائنا ولاقل من سبعة
وعشرين شهرًا لو رجعيًا لا المطلقاتان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا كثر من سنتين وان
طال الى سن الاياس بطوار امتداد طهرها ووطئها اياها في آخر الطهر بحر أما الصغيرة فان عدتها ثلاثة
أشهر فيجتمل وطؤها في آخر عدتها ثم تجبل سنتين فلا بد من أن يكون أقل من سبعة وعشرين شهرًا من حين
الاقرار (قوله لا عتارها بالبلوغ) لان غير البالغة لا تجبل (قوله لاقل منها) أي من سنتين (قوله ان كانت
كبيرة) أي ولم تقر بانقضائها وأما اذا أقرت فهي داخله في عموم قوله الآتي وكذا المقررة بعضها الخ بحر
(قوله أما الصغيرة) أي التي لم تقر بالحمل ولا بانقضاء العدة وهذا عند أبي يوسف يثبت الى سنتين
والوجه ما بيننا في المعتدة الصغيرة من الطلاق زيلعي (قوله ثبت) لانه تبين انه كان موجودا قبل مضي عدة
الوفاة بحر (قوله والا لا) لانه حادث بعد مضيها بحر (قوله ولو أقرت بعضها الخ) يغني عنه ما يذكره المصنف
في بيان المقررة لكنه لما رأى المصنف قيدا أول المسئلة بالكبيرة دفع توهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الآتي
لخصها بالذكرة هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحمل وهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول قولها في
ذلك زيلعي (قوله لسنة اثني عشر) أي فصاعدا زيلعي (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله
وأما الآية فكما نض الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح هنا من حكم الصغيرة والآية تسع فيه الزيلعي ومشى
عليه في النهر وكذا في البحر في مسألة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء
أو الاشهر لكن قيد في البدائع بان تكون من ذوات الاقراء قال وأما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت
آيسة أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكر في النهر أنه لم يرد ذلك في
البدائع قالت فاعله ساقط من نجهته فقد رأيت فيها (قوله الا الحامل) قعدتها بوضع الحمل للموت وغيره (قوله
من وقته) أي الموت (قوله ولولهما) أي ولولدت له سنتين (قوله فكالاكثر) قياسا على ما مر في معتدة
الطلاق البت لكن تقدم أن فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المقررة بعضها) أي يثبت نسب ولدها أي
مطلقا سواء كانت معتدة بائن أو رجعي أو وفاة كافي الهداية لكن في الخاتمة انه يثبت في المطلقة الآية الى

ولو رجعيًا (المراهقة
المدخول بها) وكذا غير
المدخولة ان ولدت لاقل من
الاقل (غير المقررة بانقضاء
عدتها) وكذا المقررات
ولدت لذلك من وقت الاقرار
(اذا لم تدع حبالا) فلو ادعتة
فكالعة (لاقل من تسعة
أشهر) مطلقا لكون
العلق في العدة (والا
لا) لكونه بعدها لانها
لصغرها يجعل سكوتها
كالاقرار بحضرتها (فلو
ادعت حبالا فهي ككبيرة)
في بعض الاحكام (لا عتارها
بالبلوغ) يثبت نسب ولد
معتدة (الموت لاقل منها
من وقته) أي الموت اذا
كانت كبيرة ولو غير مدخول
بها) أما الصغيرة فان ولدت
لاقل من عشرة أشهر وعشرة
أيام ثبت والا لا ولو أقرت
بعضها بعد أربعة أشهر
وعشر فولدت ستة أشهر
لم يثبت وأما الآية
فكما نض لان عدة الموت
بالاشهر لكل الا الحامل
زيلعي (وان ولدته لاكثر
منها) من وقته (لا) يثبت
ببدائع ولولهما سكا لاكثر
بحر بحثا (و) كذا (المقررة
بعضها)

سنتين وان أقربت بانقضائها أو قدمناه عن البسداء فارجع اليه بحر وشمل الاطلاق المراهقة أيضا كما في شرح مسكين ولذا قال ابن السبكي في شرحه على الكثر ما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بمضيها (قوله لولا قل من أقل مدته) أي مدة الحمل أي لاقل من ستة أشهر (قوله ولا قل من أكثرها) أي أكثر مدة الحمل أي ولا قل من سنتين من وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولولا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار بحر (قوله للتيقن بكذبها) استشكله الزيلعي بما اذا أقربت بانقضائها بعد مضي سنة مثلاً ثم ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولا قل من سنتين من وقت الفراق فانه يحتمل أن عسدها انقضت في شهرين أو ثلاثة ثم أقربت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها ان تنقض في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين الا اذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لاقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهره في البحر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما يفهم من غاية البيان وتبعه في النهر والشرى لامية لا يقال ان النسب يثبت عند الاطلاق لانه حق الولد فيحتاج في اثباته نظرا للولد لا نقول ان ذلك عند قيام العقد أما بعد زواله أصلا فلا وهن لما أقربت بانقضائها العدة والقول قولها في ذلك زال العقد أصلا وحكم الشرع بحملها للزوج ما لم يوجد ما يبطل اقرارها ويقتن بكذبها وعند الاطلاق لم يوجد ذلك واللازم أن يثبت وان ولدته لاكثر من ستة أشهر من وقت الاقرار مع أنهم أطبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم (قوله والا لا) أي وان لم تلد لاقل من ستة أشهر بأن ولدته لتسامها أو لاكثر من وقت الاقرار أو ولدته لاقل منها ولاكثر من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقرار فاصر على الاول أما العلة في الثاني فهي أن الولد لا يحك في البطن أكثر من سنتين أفاده ط (قوله بموت أو طلاق) أي بان أو رجعي وبه صرح نفع الاسلام وعليه جرى قاضيان وقبده السرخسي بالبائن قال في البحر والحق أنها في الرجعي ان جاءت به لاكثر من سنتين احتج الى الشهادة كالبائن وان لاقل يثبت بنسبه بشهادة القابلة اتفاقا لقيام الفراش نهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكفي في معتدة رجعي الح فيحمل الطلاق هنا على البائن ليوافق كلامه الاستي فافهم (قوله ان يحدث) بالبناء للمجهول والفاعل الورثة في الموت والزوج في الطلاق ح (قوله بحجة تامة) متعلق بيبث أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويصور فيما اذا دخلت المرأة بحضورهم بيتا يعلمون انه ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولدته وفيما اذا لم يعتمدوا النظر بل وقع اتفاقا وبه يندفع ما أورد من أن شهادة الرجال تستلزم قسمةهم فلا تقبل فتح ونهر (قوله واكتفيا بالقابلة) أي اذا كانت حرة مسلمة عدلة كما في النسقي (قوله قبل ورجل) أي على قولهما وعبر عنه بقيل تبعاً للفتح وغيره اشارة الى ضعفه لكن قال في الجوهر وفي الخلاصة يقبل على أصح الاقاويل كذا في المستصفي اه ولعل وجهه أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو حبل ظاهر) ظهوره بأن تأتي به لاقل من ستة أشهر كما في السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهوره أن تكون امارات حملها بالعدة مباحا يوجب غلبة الظن بكونها حامل لكل من شاهدها اه شربلاية ومشي في النهر على الثاني حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد اه وهذا يفيد أن الحبل قد يثبت بدون ولادة وهذا مؤيد لما قدمناه في باب الرجعة (قوله وهل تكفي الشهادة) أي اذا ولدت ووجد الزوج الولادة وظهور الحبل لان الحبل وقت المنازعة لم يكن موجودا حتى يكفي ظهوره بحر وحاصله أنه قبل الولادة اذا كان ظاهرا يعرفه كل أحد فلا حاجة الى اثباته وأما بعد الولادة فيحتاج في البحر أنه تكفي الشهادة على أنه كان ظاهرا وهو ظاهر فافهم (قوله ولو أنكر تعينه الخ) ببناء أنكر للمجهول فيشمل انكار الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وأنكر تعين الولد يثبت تعينه بشهادة القابلة اجاعا ولا يثبت بدونها اجاعا لاحتمال أن يكون غير هذا المعين بحر (تنبه) * لم يذكر ما اعترف بالحبل أو كان ظاهرا أو كان الفراش قائما هل يحتاج في ثبوت النسب الى شهادة القابلة لتعيين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف كالكثرة والهداية لا وبه صرح في البدائع وكذا في غاية

لو (لاقل من أقل مدته من وقت الاقرار) ولاقل من أكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها (والالا) يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقرار (و) يثبت بنسب ولد (المعتدة) بموت أو طلاق (ان يحدث ولادتها بحجة تامة) واكتفيا بالقابلة قبل ورجل (أو حبل ظاهر) وهل تكفي الشهادة بكونه كان ظاهرا في البحر يحتمل (أو اقرار) الزوج (به) بالحبل ولو أنكر تعينه تكفي شهادة القابلة اجاعا

السروحي وأنكر على صاحب ملتقى البحار اشتراطه ذلك عند أبي حنيفة لكن رده الزبلي بأنه سهو وأنه لا بد منها لتعيين الولد اجسا في جميع هذه الصور واطال فيه وجزم به ابن كمال ومثله ما في الجوهرية من انه لا بد من شهادة القابلة لجواز ان تكون ولدت ولدا ممتا وادلت الزامة ولد غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخر وكذا كلام الكافي المسني والاختيار والفتح وغيرهم وذكري البحر توفيقا بين القولين قال في النهر انه بعيد عن التحقيق ورده أيضا المقدسي في شرحه والحاصل كافي الزبلي ان شهادة النساء لا تكون حجة في تعيين الولد الا اذا تأيدت بمؤيد من ظهور حبل أو اعتراف منه أو فراش قائم نص عليه في ملتقى البحار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقوله ما عندنا يثبت في الصور الثلاث وعندهما لا يثبت الا بشهادة القابلة ولو علمق الطلاق بولادتها يقع عنده بقوله ولدت لا عترافه بالحبل أو لظهوره وعندهما لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الابيضاح والنهاية وغيرهما اه ملخصا (قوله كما تكفي الخ) تقييدا لطلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والباين لان معتدة الرجعي اذا ولدت لاكثر من سنتين ولم تكن اقربت بانقضاء عدتها يكون ذلك رجعة أفاده ح أي رجعة بالوطء السابق فتكون قد ولدت والسكاح قائم فلا يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة اذا أنكرها بل يكفي شهادة القابلة لقيام الفراش فيثبت النسب بالفراش وتعيين الولد بشهادة القابلة كما ذكره الزبلي في ولادة المنكوحه (قوله لا لاقل) أي لا تكفي شهادة القابلة على الولادة لاقل من سنتين لانقضاء عدتها فلم يتبق زوجة والولادة لتتمام السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله أو تصديق بعض الورثة) المراد بالبعض من لا يتم به نصاب الشهادة وهو الواحد العدل أو الاكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابله ح وصورة المسئلة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة فصدقها الورثة ولم يشهد بها أحد فهو اس المبت في قولهم جميعا لان الارث خالص حقهم فيقبل تصديقهم فيه ففتح (قوله فيثبت في حق المقرين) الاولى في حق من أقر ليشمل الواحد ولانهم لو كانوا جماعة ثبت في حق غيرهم أيضا الا أن يحمل على ما اذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) أي في حق من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فاذا ادعى هذا الولد دينا للميت على رجل نسمع دعواه عليه بلا توقف على اثبات نسبته ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) أي بالمقرين (قوله بان شهر مع المقر رجل آخر) أفاد أنه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة أن يكون كلهم ورثة لكن اذا كان أحد الشاهدين أجنبيًا لا بد من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة اذ هم شهود محض ليسوا بمقرين بوجه رجعي (قوله وكذا لو صدق المقر عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ والمقر اسم فاعل منصوب على أنه مفعول صدق وعليه متعلق بصدق أي على الاقرار والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ لو صدقه عليه الورثة وفي بعضها لو صدق المقر ببقية الورثة الخ وهما أحسن من النسخة الاولى (قوله وهم من أهل التصديق) المناسب وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أما في حق ثبوت النسب من الميت ليظهر في حق الناس كافة قالوا اذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكور امة اناث وهم عدول ثبت لقيام الحجة فيشارك المقرين منهم والمسكرين ويطلب غير الميت بدنه اه (قوله والا يتم نصابها) بأن كان المصدق رجلا وامرأة مثلا وكذا لو كانا رجلين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورين ومما يأتي (قوله لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله الاصح لا) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو فهم غير وارث لا بد من لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخصومة لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم رجعي والمراد ما اذا لم يتم النصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم ينظر الى شهادة غيرهم (قوله نظر الشبهة الاقرار) علمه في الفتح بعلة أخرى وهي ان الثبوت في حق غيرهم تبسح للثبوت في حقهم ولا يراعى للتبسح شرائطه الا اذا ثبت أصالة وعلى هذا فلو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقرين منهم اه (قوله عن الزبلي) حيث قال ويثبت في حق غيرهم أيضا اذا كانوا من أهل الشهادة بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيشارك المصدقين والمكذبين اه ومثله قول الفتح الماروهم عدول وتعيينه

كما تكفي في معتدة رجعي ولدت لاكثر من سنتين لا لاقل (أو تصديق بعض الورثة) فيثبت في حق المقرين (و) انما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة (ان تم نصاب الشهادة بهم) بأن شهد مع المقر رجل آخر وكذا لو صدق المقر عليه الورثة وهم من أهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفذ الرجوع (والا) يتم نصابها (لا) يشارك المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم الاصح لا ينظر الشبهة الاقرار وشروط العدول نظرا لشبهة الشهادة ونقل المصنف عن الزبلي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال

بأهلية الشهادة (قوله فقول شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر (قوله إلا أن يقال لأجل السراية) أي لأجل سراية ثبوت النسب إلى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج إلى التأمل والمراجعة ح (قوله كما سيجيء في الدعوى) أي من أن الفتوى على قولهما بالخالف في المسائل الستة (قوله بشهادة الظاهر لها الخ) وهو ظاهر يشهد له أيضاً وهو إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته لكن ترجح ظاهرها بأن النسب يحتاج إلى اثباته بنهر ولا تحرم عليه هذا النفي فتح * (تنبيه) * لا تسمع بينته ولا بينة ورثته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لأنها شهادة على النفي معنى فلا تقبل والنسب يحتاج إلى اثباته مهما أمكن والامكان هنا سبق التزوج بها سراية سر يسير وجهراً بأكثر سمعة ويقع ذلك كثيراً وهذا جوابي لحادثة وليست به سر بل لانية (قوله فولدت لنصف حول) أي من غير زيادة ولا نقصان زيلبي (قوله لزمه نسبه) لأنها امرأته لأنها لما ولدت لستة أشهر من وقت النكاح فقد ولدت لأقل منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبـله في حالة النكاح والتصوير ثابت الخ هداية (قوله لتصوير الوطء حال العقد) بأن عقداً بأنفسهما وسماع الشهود كلامهما وهو مخالف لما وافق النكاح الأثرال أو وكلا في العقد في ليلة معينة فوطئها فيها فحصل على الفارزة إذا لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشلبي أو يتزوجها عند الشهود والعائد من طرفها فصولي ويكون تمام العقد برضا حال الواقعة كما في منوات ابن كمال قال في الفتح وحاصله أن الثبوت يتوقف على الفراش وهو يثبت بمقارنات النكاح المقارن للعلوق فتعلق وهي فراش فيثبت نسبه (قوله لم يثبت) لأنه تبين أن العلوق كان سابقاً على النكاح زيلبي (قوله وكذا لا كثر) لأنه تبين أنها علقته بعده لا نأحكامنا حين وقوع الطلاق بعدم وجوب العدة لكونه قبل الدخول والخلوة ولم يبين بطلان هذا الحكم زيلبي أما إذا ولدت لستة أشهر لا غير فعلمها العدة لجهلها بثبات النسب سر بل لانية أي لأنه حكم به - لوقتها وقت النكاح قبل الطلاق كما علمت من عبارة الهداية فقد وقع الطلاق عليها وهي حامل وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتمت بدو وضع الحمل وقد صرح في النهر بأن هذا الطلاق رجعي وبأنقضاء العدة بالوضع (قوله ولو بيوم) أي لحظة ح (قوله وأقره في البحر) حيث قال وتعليقه في فتح القدير بأن منهم النسب هنا في مدة يتصور أن يكون منه وهي ستانين في الاحتياط في اثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فإن العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وربما مضى دهور ولم يسمع فيها بولادة ستة أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال فأى احتياط في اثبات النسب إذا انفكها لاحتمال ضعيف يقتضى نفيه وتر كذا ظاهر يقتضى ثبوته وليت شعري أى الاحتمالين أبعد الاحتمال الذى فرضوه لتصوير العلوق منه لثبوت النسب وهو كونه تزوجها وهو يطؤها ووافق الأثرال العقد أو احتمال كون الحمل إذا زاد على ستة أشهر بيوم يكون من غير أه ح أقول وحاصله الحاق الولادة لا كثر من نصف حول بالولادة لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الولد موجوداً وقت العقد يميناً فإذا أمكن حدوثه من العادة ولو بوجه بعيد تعين ارتكابه بخلاف ما إذا أمكن حدوثه بعد العقد بأن ولدت لا كثر من نصف حول ولو بيوم فإنه لم يبق بوجوه وقتها حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم اشرع عليها بما ينافي وجوده وهو عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستمرة وهو الولادة لستة أشهر لكن إذا زاد عليها بيوم مثلاً احتمل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما إذا لم يزد لثبوت بوجوه وقت العقد مع فقد المعارض هذا ما ظهر في قدره (قوله بجعله واطناً) لأنه بثبوت النسب جعل واطناً حكماً قال الزيلبي وكان ينبغي وجوب مهرين مهر بالوطء ومهر بالنكاح كما لو تزوج امرأة حال وطئها وأجاب في الفتح بمنع الفرع المشبه به وأنه مشكل للفتنه صريح المذهب لأن الأصح في ثبوت النسب إمكان الدخول ولا يتصور الابتزاج حال وطئها لمبتدأ به قبل التزوج وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية فالحكم بمهرين في الفرع المشبه به

فقول شيخنا وينبغي أن لا تشتط العدة لئلا ينفى قات وفيه أنه كيف تشتط العدة في المقر اللهم إلا أن يقال لأجل السراية فتأمل وليراجع (ولو ولدت فاختلطاً) في المدة (فقلت) المرأة (نسكتني منذ نصف حول وادعى الأقل فالقول لها بلاعين) وفلان خلف وبه يفتى كما سيجيء في الدعوى (وهو) أى الولد (ابنه) بشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح جلالها على الصلاح (قال ان نسكتها انتهى طالق فنسكتها فولدت لنصف حول مذ نسكتها لزمه نسبه) احتياطاً لتصوير الوطء حال العقد ولو ولدت لأقل منه لم يثبت وكذا لا كثر ولو بيوم ولكن بحث فيه في الفتح وأقره في البحر (و) لزمه (مهرها) بجعله واطناً حكماً

ولا يكون به محسناً نهاية
(علق طلاقها بولادتها لم
تطلق بشهادة امرأة) بل
بمحبة تامة خلافاً لهما كما
(ولو أقر) المعلق (مع ذلك
بالجبل) أو كان ظاهراً
(طلقت) بالولادة (بلا
شهادة) لا قراره بذلك وأما
النسب ولو أزمه كأمومة
الولد فلا يثبت بدون شهادة
القابلة اتفاقاً محسراً (قال
لاستمهان كان في بطنك ولد)
أو أن كان بها حبل (فهو
منى فشهدت امرأة) ظاهره
يعم غير القابلة (بالولادة
فهى أم ولده) اجزاء (ان
جاءت به لاقل من نصف
حول من وقت مقالته وان
لا كثر منه) لا احتمال
عاقبه بعدم مقالته قيد
بالعلق لأنه لو قال هذه
سائل منى ثبت نسبه إلى
ستين حتى ينطبع غايه (قال
لعلام هو ابني ومات) المقر
(فقات أمه) المعروفة
بحرية الأصل والاسلام
وبأنها أم الغلام (أما
امرأته وهو ابنه برثانه
استحساناً

(٢) قوله ان كان بهافي
فسخة بك وهي أولى من
الاولى التي فيها عادة الضمير
مؤنثاً على البعان مع أنه
مذكر قاله نصر المهوريني

مخالفة لذلك قلت الفرع منقول فالاحسن الجواب بأن الوطء في مسئلتنا يمكن تصوره حاله الزوج كإس
تصويره عن ابن الشلي وابن كمال فلا يلزم الامهر واحد بالدخول المقارن للعقد بخلاف الفرع المذكور
فان العقد فيه عارض على الوطء فلذا وجب فيه مهران ونفسل ح عن شيخه في تصوير المقارن فان
يقال انه قال أولاً تزوجتكم ثم أوج وأمنى وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوطء حاصل في صلب العقد
غيره متقدم عليه ولما تأخر عن وقوع الطلاق اه وما ذكرناه أقرب وقد يجاب بأحسن من هذا كله وهو
أنه جعل واطناً حكم ضرورة ثبوت النسب لاحقية فلم يتحقق موجب المهر من فوجب أحدهما بخلاف
الفرع المذكور (قوله ولا يكون به محسناً) لانه وطء حكمي كما علمت ماذا زني يجلد ولا يرجم (قوله لم
تطابق بشهادة امرأة) أى على الولادة إذا أنكرها لان شهادتها من ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق
الطلاق لانه يغفل عنها بحر (قوله كما مر) حيث قال في شرح قول المصنف ان يحدث ولادتها الخ
واكتفيا بالقابلة ط وقدمنا تقييدها بكونها حرة مسلمة عدلة (قوله مع ذلك) أى التعليق ط (قوله
بلا شهادة) أى أصلاً وعددهما تشترط شهادة القابلة بحر (قوله لا قراره بذلك) أى حكم لان اقراره
بالحبل اقرار بما يفيض اليه وهو الولادة وأما اذا كان الحبل ظاهراً فلان الطلاق تعلق بأمر كان لا محالة
فيقبل قوله سايه بحر (قوله وأما النسب الخ) صحت قوله لم تطلق يعني أن النسب يثبت بشهادة امرأة
وكذا ما هو من لوازمه كأمومية الولد لو كانت المعلق طلاقها أمة حتى لو ملكها صارت أم ولده وكتبت
اللعان فيما اذا نفاه ووجب الحد بنفيه ان لم يكن أهلاً لللعان أماده في البحر (قوله أو ان كان بها حبل ٢)
أى أو قال ان كان بها حبل فهو منى فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ ان كان بدون عطف وفي بعضها
وكان بدون ان والظاهر أنهم ما تحريف (قوله ظاهره الخ) البحث لصاحب البحر وتبعه أخوه في النهرويه
ظاهر ومن غير بالقابلة بناء على الاغلب (قوله فهى أم ولده) لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوى قد وجد
من المولى بقوله فهو منى وانما الحاجة الى تعيين الولد هو يثبت بشهادة القابلة اتفاقاً قدور (قوله وان
لا كثر منه) كذا قال الزيلعي وزاد في الفتح والبحر والمهر وغاية البيان والدرر وأولئها ما هو مشكل
لانه لا يمكن حينئذ لوقته بعدم مقالته لان ما بعده دون نصف الحول فليتأمل وليراجع رجحى (قوله حتى
ينفيه) هو كذلك في غاية البيان وقد يقال كيف يصح أن ينفيه بعد اقراره به فليتأمل رجحى قلت بل في وقفة
في ثبوت نسبه لوجاهت به لا كثر من ستة أشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاء أنه ينبغي أن يقيد بما اذا
وضعت لاقل من نصف حول من وقت الاعتراف فلولاً كثر لا تصير أم ولده ثم نقله عن المحيط (قوله فالغلام)
أى ولده مثله ولم يكن معروف النسب ولم يكذب ط (قوله المعروف ببحرية الاصل) كذا عبر بعض
الشرح ود كراس الشلي أن التقييد بالأصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة أى لانه اذا أُر يد بحرية
الأصل كون أصولها أحرار فهو غير شرط وكذا الوأر يده كونها حرة من حين أصل خلقها لان الحرية
العارضة تكفي لكن قد يقال ان الحرية العارضة لا تكفي الا اذا كانت قبل ولادة ذلك الغلام بستين
والا فلا احتمال كونها أمة واستولدها أولعيره وتزوجها منه ثم ولدت هذا الغلام وأقرب به فانها حينئذ
ليست من أهل الارث بخلاف ما اذا علمت حريتها قبل الولادة بستين فأكثر فانه يعلم كونها حرة وقت العلوق
وانما ولدت بالزوجة كذا أتى هذا ما طهرلى (قوله وهو ابنه) لم يظهر لي وجه التقييد فان البنية ثابتة باقرار
الميت تأمل اه ح قلت لعل وجهه أنهم لو قالت أنا امرأته وهذا ابني من رجل غيره تكون مكذبة له فيما
توصلت به الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هو ابني (قوله برثانه) أى هى والغلام (قوله استحساناً)
والقياس ان لا ميراث لها لان النسب كما يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبذلك
اليمين فلم يكن قوله اقرار بالنكاح وجه الاستحسان أن المسئلة فيما اذا كانت معروفة بالحرية وبكونها أم
الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعه عادة لانه الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فلهما احتمالان

فان جهلت حرمتها) أو
 أمومتها ترث وقوله (فقال
 وارثه أنت أم ولد أبي) قيد
 اتفاقا إذا الحكم كذلك لولم
 يقل شيئا أو كان صغيرا كما في
 البحر (أو كنت نصرانية
 وقت موته ولم يعلم اسلامها)
 وقته (أو قال) وارثه
 (كانت زوجة له وهي أمة
 لا) ترث في الصور المذكورة
 وهل لها مهر المثل قبل نكاح
 (زوج أمته من عبده
 فجاءت بولد فادعاه المولى
 لم يثبت نسبه) للزوم فسحق
 النكاح وهو لا يقبل الفسخ
 (وعتق) الولد (وتصير)
 الامة (أم ولده) لا قساره
 بينوته وأمومتها (ولدت
 أمته الموطوءة له ولد أو وقف
 ثبوت نسبه على دعوته)
 لضعف فرائضها (كامة
 مشتركة بين اثنين استولدها
 واحد) عبارة الدرر
 استولدها (ثم جاءت بولد
 لا يثبت النسب بدونها)
 لحسمة وطئها كام ولد
 كاتهام ولا هو سيجسى على
 الاستيلاء أن الفرائش على
 أربع مراتب وقد اكتفوا
 بقيام الفرائش بالادخول
 كتزوج المغربي بمشرقية
 بينهما سنة فولدت لسته
 أشهر مذتزوجها بصورة
 كرامة أو استخذما فحق لكن
 في النهر الاقتصار على الثاني
 أولى لان طي المسافة ليس
 من الكرامة عندنا قلت
 لكن في عقائد التفتازاني

لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه ملحقا في محنته وانقضت عدتها لانه لما ثبت النكاح
 وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله كذا في البحر ح (قوله فان جهلت حرمتها) أي بان لم تعلم أصلا أو علم
 عرضها ولم تتحقق وقت العلق على ما قرره آتفا (قوله أو أمومتها) في بعض النسخ بياء وناء ولا حاجة الى
 الياء التحتية لان المصدر الامومة قال ط والمناسب زيادة أو اسلامها ليكون محترزا لثالث (قوله قيد اتفاقا)
 فائدة كره أن لا وارث أن يقول ذلك كما في البحر عن غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام
 المصنف (قوله أو كان صغيرا) أي الوارث (قوله لا ترث) لان ظهور الحرية باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في
 استحقاق الارث هداية فوسى كالمفقد ويجعل حيا في ماله حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يرث من
 أحد قبح وكذا اسلامها الا أن لا يثبت اسلامها وقت موته لثبت لها حق الارث (قوله قبل نكاح) فأنه
 التمرنشي قال لانهم أقرروا بالدخول ولم يثبت كونها أم ولد يقولهم اه وارتضاه في النهاية والزياي والفتح قال
 في البحر ورده في غاية البيان بان الدخول اعم لوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة
 ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم شبهة فبأي دليل يحمل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه وأثره في النهر
 وأنت خبير بأن هذا خاص بما اذا قال أنت أم ولد أبي أمالو قال كنت نصرانية فقد أقر بالنكاح وكذا في قوله
 كانت زوجة وهي أمة لكن في هذه المطالبة المهر لولا الهالها (قوله فجاءت بولد) أي لسته أشهر فأكثر
 من وقت التزوج والافاظا ظهرت ثبوت نسبه منه لما صرحوا به من أن المذكورة لو ولدت لدون سسته أشهر
 لم يثبت نسبه من الزوج ويفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حاملا من زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج
 أو وطء شبهة فاذا فسد النكاح هنا صحت دعواه لعدم المنع ثم رأيت في حاشية العلامة نوح نقل ذلك عن
 حاشية الدرر لا وفي عن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني بعد تمامه احتراز عن فسخه بهدم الكفاءة
 وبالبوغي والعتي وأما بالردة وبتقبيل ابن الزوج فهو وان كان بعد التمام لكنه انفساخ لا فسخ فأفاده ح
 (قوله لا قراره بينوته وأمومتها) لف وتشر مرتب فالاول له لعنة والثاني لصيرورتها أم ولده فتعق بموته
 (قوله عبارة الدرر استولدها) أي بصير الثانية ونسبه به على أن ما هنا سبق قل لانه اذا استولدها الشريك كان
 بان جاءت بولد فادعاه وصارت أم ولده ما تبق مشتركه فاذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه به بلا دعوته لانه
 لا يحمل وطئها الواحد منهما بخلاف ما اذا استولدها أحدهما ولزمه لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها
 وصارت مختصة به فانه يحمل له وطئها ولا يحتاج الولد الثاني الى دعوة أفاده الرجح فادهم (قوله كام ولد كاتهام
 مولاها) فانها اذا أتت بولد لا يثبت من المولى الا اذا ادعاه لحرم وطئها عليه اه ح والتشبيه في عدم ثبوت
 نسب الولد الثاني لا بدعوته فغال الولد بعد الكتابة يخالف حاله قبلها فانه قبلها يثبت بلا دعوته ط (قوله على
 أربع مراتب) ٢ ضعيف وهو فراش الامة لا يثبت النسب فيه الا بالدعوة ومتوسط وهو فراش أم الولد
 فانه يثبت فيه بلا دعوته لكنه ينتفي بالنفي وقوي وهو فراش المنكوحة ومعتدة الرجعي فانه فيه لا ينتفي
 الا باللعان وأقوى كفر اشر معتدة البائن فان الولد لا يمتنع فيه أصلا لان نفيه متوقف على اللعان وشرط اللعان
 الزوجية ح (قوله بالادخول) المراد نفيه ظاهرا والافلا بد من تصوّره وامكانه ولذا لم يثبتوا النسب من
 زوجة العاقل ولا من ولدت لائل من سسته أشهر على ما مر تفصيله وعبارة الفتح والحق أن التصور شرط ولذا
 لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المغربية ٣ لثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات
 فيكون صاحب طاعة أوجب اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادية أنه سئل أبو عبد الله
 الزعفراني عما روى عن ابراهيم بن آدم أنهم رأوه بالبصرة يوم التروية ورؤي ذلك اليوم بمكة قال كان ابن
 مقاتل يذهب الى اعتقاد ذلك كفر لان ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات وأما أنا فاستجبه له ولا
 أطلق عليه الكفر اه (قوله لكن في عقائد التفتازاني) أي في شرحه على العقائد النسفية وهو متعلق
 بقوله جزم وكذا قوله بالاول والمراد به ما في الفتح من اثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التفتازاني قال انما

جزم بالاول تبعاً لمقتضى الثقيل النسبي ٢ مطلب الفرائش على أربع مراتب ٣ مطلب في ثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات

بل سئل عما يحكى أن
الكعبة كانت تزور واحدا
من الاولياء هل يجوز
القول به فقال خرق العادة
على سبيل الكرامة لاهل
الولاية جازع عند اهل السنة
ولا ليس بالمجسزة لانها اثر
دعوى الرسالة وبادعائها
يكفر فورافلا كرامة وعقابه
في شرح الوهبانية من السير
عند قوله

ومن لوى قال طلى مسافة
يجوز جهول ثم بعض يكفر
واثباتها في كل ما كان خارقا
عن النسق الجسم يروى
وينصر

أى ينصر هذا القول بنص
محمدانا نؤمن بكرامات
الاولياء (غاب عن امراته
فتزوجت باثنى عشر ولدت
أولادا) ثم جاء الزوج الاول
(فالاولاد للثاني على
المذهب) الذى يرجع اليه
الامام وعليه الفتوى كفى
الخانية والجوهرة والكافى
وغيرها وفي حاشية شرح
المنار لابن الحنبلى وعليه
الفتوى ان احتمله الحال
يمكن فى آخذهوى المجمع
حتى أربعة أقوال ثم أفتى
بما اعتده المصنف وعلمه ابن
ملك بأنه المستغفر شحقيقة
فالولد للفراش الحقيقى وان
كان فاسدا وتعمه فيه
فراجعه

الحجب من بعض فقهاء أهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد ماروى عن ابراهيم بن أدهم الخ ثم قال
والانصاف ما ذكره الامام النسفى حين سئل عما يحكى أن الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز
القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جازع عند اهل السنة اه قال العلامة بن
الشحنة قات النسفى هذا هو الامام نجم الدين عمر مفتى الانس والجن رأس الاولياء فى عصره اه وعبارة
النسفى فى عقائده وكرامات الاولياء حق فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولى من قطع المسافة
البعيدة فى المدة القليلة وظهور الطعام والشراب والبأس عند الحاجة والمشى على الماء والهواء وكلام الجباد
والجماء واندفاع المتوجه من البلاء وكفاية المهمل من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل)
أى النسفى وقوله فقال الخ جواب بالجواز على وجه العموم وقد من فى بحث استقبال القبلة عن عدة الفتاوى
وغيرها لو ذهبت الكعبة لزيارة بعض الاولياء فالصلاة الى هواها اه ومثله فى الولوالجية (قوله ولا ليس
بالمجسزة الخ) جواب عن قول المعتزلة المكرين لكرامات الاولياء لانهم لو ظهرت لاشتبهت بالمجسزة فلم يميز النبي
من غيره والجواب أن المجسزة لا بد أن تكون ممن يدعى الرسالة تصدىقا لدعواه والولى لا بد من أن يكون تابعا
لنبي وتكون كرامته معجزة لنبه لانه لا يكون وليا مالم يكن محققا في ديانته واتباعه لنبه حتى لو ادعى الاستقلال
بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا بل يكون كافرا ولا تظهر له كرامة فالخلاص ان الامر الخارق للعادة بالنسبة
الى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل آحاد أمته وبالنسبة الى الولي كرامة مخلوقة عن دعوى النبوة
وتعمامه فى العقائد وشرحها (قوله ومن لوى الخ) من وصول مبتدأ أو قال صلت له ولوى متعلق بجوز وطى
مبتدأ أو جلة يجوز خبره والجملة الخبرية مقول القول وجوز خبر من والقول بالتجهيل أو التكفير هو ما قدمناه
عن العمادية (قوله أى ينصر هذا القول الخ) والخاص أنه وقع الخلاف عندنا فى مسئلة طلى المسافة
البعيدة فشايخ العراق قالوا لا يكون ذلك الامعجزة فاعتقاده كرامة جهل أو كفر ومشايخ خراسان وما وراء النهر
أثبتوه كرامة ولم يرد نص صريح فى المسئلة عن أغنىنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك اه والخاص من
شرح الوهبانية عن جواهر الفتاوى وفى التارخانية أن مسئلة تزوج المغير بمشرفية تؤيد الجواز أى
فانما نص المذهب والخاص أنه لا خلاف عندنا فى ثبوت الكرامة وانما الخلاف فيما كان من جنس المعجزات
الكارو المعتمد الجواز مطلقا الا فيما ثبت بالدليل عدم امكانه كالتيان بسورة وتعمام الكلام على ذلك فى
حاشية ح (قوله غاب عن امراته الخ) شامل لما اذا بلغها موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان خلافه
ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ح (قوله وفى حاشية شرح المنار الخ) قال الشارح فى شرحه على المنار
لكن الصحيح ما أورده الجرجاني أن الاولاد من الثاني ان احتمله الحال وان الامام يرجع الى هذا القول وعليه
الفتوى كفى حاشية ابن الحنبلى عن الواقعات والاسرار ونقله ابن نجيم عن الظهيرية اه واحتمال الحال
بأن تلده لستة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حتى أربعة أقوال) حاصل عبارته مع شرحه لابن ملك
أن الاولاد الاول عند أبى حنيفة مطلقا أى سواء أنت به لاقل من ستة أشهر أو لا لان نكاح الاول صحيح
فاعتباره أولى وفى رواية للثانى وعليه الفتوى لان الولد للفراش الحقيقى وان كان فاسدا وعند أبى يوسف
للأول ان أنت به لاقل من ستة أشهر من عقد الثاني لتيقن العلق من الاول وان لا كثر للثانى وعند محمد
للأول ان كان بين وطء الثانى والولادة أقل من سنتين فلو أكثر منهما فالثانى لتيقن أنه ليس من الاول والنكاح
الصحيح مع احتمال العلق منه أولى بالاعتبار وانما وضع المسئلة فى الولد اذا المرأة ترد الى الاول اجماعا اه قلت
ونظيره أنه على المفتى به يكون الولد للثانى مطاقا وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت العقد كما يدل عليه
ذكر الاطلاق قبله والاقتصار على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلى وهذا وجه الاستدلال
لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا قريبا أن المسكوة لو ولدت له ون ستة أشهر لم يثبت نسبته من الزوج ويفسد
النكاح أى لانه لا بد من تصور العلق منه وفيما دوت ستة أشهر لا يتصور ذلك وهذا اذ لم يعلم بأن لها زوجا

غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درر البحار ان هذا
مشكل فيما اذا اتت به لاقل من ستة أشهر مذ تزوجها اه والحق أن الاطلاق غير مراد وان الصواب
لمنقله ابن الحنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المغنبي هي التي أخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من
تقييد كلام المصنف والمجمع بمنقله ابن الحنبلي وأنه لا وجه للاستدراك عليه بما في الجمع والله أعلم (قوله
نسكح أمة الخ) قال في الغنم قوله ومن تزوج أمة طلقها أي بعد الدخول واحدة بائنة أو رجعية ثم اشتراها قبل
ان تقرر بانقضاء عدتها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر منذ اشتراها لزمه وقيد بعد الدخول وبواحدة لانه
لو كان قبله لا يلزمه إلا أن تنجي به لاقل من ستة أشهر منذ فارقها لانه لا عدة لها أو بعده والطلاق ثنتان ثبت
النسب الواسنتين من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتدة فيلزمه وان جاءت لعشر سنين
بعد الطلاق فأكثر بعد كونه لاقل من ستة أشهر من الشراء وان كانت بائنة ثبت الى أقل من سنتين أو تمام
المستين بعد كونه لاقل من ستة أشهر من الشراء اه قول في البحر فالجواب أن الماطقة قبل الدخول والمبائة
بالثنتين لاعتبار فيهما الوقت الشراء بل وقت الطلاق ففي الاولى يشترط لثبوت نسبه ولادته لاقل من ستة
أشهر وروى الثانية لسنتين فأقل وأنه لو كان رجعيًا ثبت ولو لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر ولو واحدة بائنة فلا
بد أن تأتي به لتمام سنتين أو أقل بعد أن يكون لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء في المستتين (قوله
فطلقها) أي بعد الدخول طليقة واحدة بائنة أو رجعية بدليل الاستثناء الآتي والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها
ولم يطلقها فالحكم كذلك نهر (قوله فشرها) أي ملكها بأي سبب كان أي قبل أن تقرر بانقضاء عدتها
كأمر لانه مع الاقرار يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقتران أو كماله من وقت الشراء كما هنا
نهر (قوله لزمه) لانه ولد المعتدة لتحقق كون العلق سابقا على الشراء ولولها ثبت نسبه لادعوه نهر
وان ولدته لسنتين من وقت الطلاق بحر لكن في الرجعية ولو لا أكثر من سنتين كما يأتي (قوله والا) أي بان
ولدته لتمام ستة أشهر أو لا أكثر منها لا أي لا يلزمه لانه ولد المملوكة لانه شرها وهي معتدة منه ووطؤها
حلال له أما في الرجعي فظاهر وأما في البائن فلا تنعدها من ماله فادامه في العلق في المالك أسند
اليه لان الحادث يضاف الى أقرب أوقانه وولد المملوكة لا يثبت بدون دعوة وهذا بخلاف البائن بينونة
غليظة فان شرها لا يحلها تدعى العلق قبله كما يأتي (قوله الا المطلقة الخ) لما كان نوله فملكها شاملا
لما اذا طلقها واحدة رجعية وبائنة وثنتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم مختصا بالمطلقة واحدة
بعد الدخول رجعية أو بائنة استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للطلقة والطلقتين
والصورة الثالثة قوله والمبائة لثنتين يعني بعد الدخول اه ح فادهم وقيد بقوله بثنتين لانها أمة وبينونتها
الغليظة ثنتان فقط والحاصل أن الصور خمس لان الرجعي لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث صور
فقط (قوله فذلقها) أي فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها الوقت الشراء كما مر
عن البحر (قوله لكن في الثانية) لما كان قضية الاستثناء أن المعتبر أن تلد لاقل من نصف حول مذ طلقها
بين أن هذا خاص بالمطلقة قبل الدخول واحدة أو ثنتين فالو ولدت لنصف حول أو أكثر لا يلزمه لعدم العدة
كما قدمناه أول الباب أما المطلقة ثنتين بعد الدخول فانه يلزمه ولدها سنتين فأقل من وقت الطلاق وان لاقل
من نصف حول من وقت الشراء لحرمته عليه حرمة غليظة حتى تنسكح غيره فلا يحلها الشراء فتعذر
العلق فيه وتعين كونه قبله فيلزمه لسنتين مذ طلقها لجواز أنه كان موجودا وقت الطلاق لالاكثر لثنتين
عدمه لكن ثبوته لتمام السنتين مبني على ما زعم في الجوهر أنه الصواب وهو أحد الروايتين كما قدمناه
أول الباب فافهم (قوله وفي الرجعي لا أكثر مطلقا) أي يثبت فيه وان ولدته لا أكثر من سنتين بالتحديد
لذلك الاكثر عدة (قوله في المستتين) يعني في مسئلة الرجعي ومسئلة المطلقة البائنة بعد الدخول كما
يعلم من عبارة البحر المتقدم وكلام الشارع بوجههم أن احدي المستتين البائنة بثنتين لان البائنة الواحدة

* (فروع) * نسكح أمة
فطلقها فشرها فولدت
لاقل من نصف حول منذ
شرها لزمه والا لا الماطقة
قبل الدخول والمبائة بثنتين
فذا طلقها لكن في الثانية
يثبت لسنتين فأقل وفي
الرجعي لا أكثر مطلقا بعد
أن يكون لاقل من نصف
حول منذ شرائها في المستتين

وكذا لو أعتقها بعد الشراء ولو باعها فوسلت لاكثر من الاقل مذهبها فادعاه هل يقتصر لصديق المشتري قولان * مان عن أم ولده أو أعتقها فولدت لموت سنتين لزمه ولا كثيرا الا أن يدعيه ولو تزوجت في العدة فولدت لسنتين من عتقه أو موته ولنصف حوّل فاكتر مذكرت زوجت وادعياء معا كان للمولى اتفاقا لكونهم معتدة بخلاف ما لو تزوجت أم الولد بسلا اذنه فإنه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بأن فولدت لاقل من سنتين مذبانت ولاقل من الاقل مذكرت زوجت فالولد لادل ففساد نكاح الآخر ولو لاكثر منهم ما مذ بآنت ولنصف حوّل مذكرت فالولد للثاني ولو لاقل من نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لاقل منهم ما ولنصفه ففي عدم البحر بحثا أنه للاول لكنه نقل هنا عن البدائع أنه للثاني مع الادب انقضاء على التزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو سلم بالعدة فالنكاح فاسد وولدها للاول ان أمكن اثباته منه بأن تلد لاقل من سنتين مطلق أو مات ولو نكح امرأة فماتت بسقط مستبين الخلق فان لاربعة أشهر فنسبه للثاني وان لاربعة الا يوما فنسبه للاول وفسد النكاح السك من البحر قات وفي مجمع الفتاوى نكح

لاذ كرهنا هنا فلذا أو رد عليه أن المدة بثنتين لا يعترب فيها وقت الشراء أصلا كما مر لكن لما ذكرنا الشرح في أول المسئلة اختصاص وقت الشراء بالطلقة بعد الدخول واحدة رجعية أو بآنته دليل الاستثناء بعده كما بيناه وذكرهنا الرجعي بين أن قرينته الثانية مثله لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء مع أن هذا الحكم في المسائلين صرح به أولا فلا حاجة الى اعادته وان كان مع هذا لا يحكم عليه بالخطأ فافهم (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) لان العتق ما زادها الا بعد امنه وعند محمد يلزمه الى سنتين بلا دعوى او مدسرها لانه بطل النكاح بالشراء ووجب العدة سكها لا تظهر في حقه للمالك وبالعق ظهر وحكم معتدة بأن لم تقر بآنته ضامها ذلك فتح (قوله قولان) فعند أبي يوسف يقتصر بطلان النكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوة هالان العدة لم تظهر في حقه بخلاف العتق أفاده في الفتح (قوله لزمه) لا رد أم الولد لا يحتاج الى الدعوة لكنه ينتفي بالنفي فهل يصح نفيه هنا يرجع وحتى (قوله ولا كثيرا) لم يذ كر حكم تمام السنتين وقدم حكاية الروايتين في معتدة البت وبحث البحر في معتدة الموت فينبغي أن يكون هنا كذلك ويأتى في رسامه يدل على أن التمام كالاقول (قوله الا أن بدعيه) أي في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله وادعياء معا) هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر أن المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لقيامهم بمقامه تأمل (قوله كان للمولى اتفاقا) كذا في عدة البحر عن الحنابلة قد ثبت النسب هنا بالولادة لتمام السنتين فكان التمام في حكم الاقل (قوله لكونهم معتدة) أي من المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لصاحب العدة إذا ادعاه (قوله بخلاف ما لو تزوجت) أي فولدت لسنة أشهر فأكثر مذكرت زوجت فادعياء بحر عن الحنابلة (قوله فانه للزوج اتفاقا) لعل وجهه انهم لما ألزمتها العدة منه لاوطء بشبهة العدة وحرم على المولى وطءها لذلك كان اثباته لصاحب العدة أولى لانه المستفرض حقيقة وان كان فاسدا تأمل ثم لا يخفى ان الكلام الآن في أم ولده لم يعتقها ولاها فافهم (قوله فساد نكاح الآخر) ينافي ما تقدم من أن العبرة للفراس الحقيق ولو فاسدا فالاولى التعليل بعدم إمكان جعله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل وحتى وتعليل الشارح لم أره في البحر (قوله فالولد للثاني) لا مكانه مع تعدد كونه من الاول (قوله ولولاقل من نصفه) أي مع كونه لاكثر من سنتين مذبانت (قوله لم يلزم الاول ولا الثاني) لان النساء لا يلدن لاكثر من سنتين ولا اقل من ستة أشهر كافي الحاكم (قوله والنكاح صحيح) أي عندهما وعند أبي يوسف فاسد لانه اذا لم يثبت من الثاني كان من الزمان نكاح الحامل من الزمان صحيح عندهما الا عنده كذا في البدائع وتبعه في البحر ولم يظهر لي وجهه لانه اذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيرهما ولا يلزم أن يكون من الزمان لا احتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح الا اذا علم أنه من زنا في الزيلعي وغيره لو ولد المنكوحه لاقل من ستة أشهر مذكرت زوجت لم يثبت النسب لان العلوق سابق على النكاح ويفسد النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر بنكاح صحيح أو بشبهة اه فليتأمل (قوله ولولاقل منها) أي لاقل من سنتين من وقت الطلاق ولنصفه أي لنصف حوّل من وقت تزوج الثاني فقد أمكن هنا جعله من الاول أو من الثاني (قوله لكنه نقل هنا) أي في هذا الباب قبيل قوله الا أن يدعيه أي والنص هو المتبع فلا يعول على البحث معه ط (قوله دليل انقضاء عدتها) فكأن بمنزلة ما اذا أقرت بانقضائها (قوله ان أمكن اثباته منه) أما اذا لم يمكن بأن جاءت به لاكثر من سنتين مذبانت ولسنة أشهر مذكرت زوجت فهو للثاني كافي البحر عن البدائع (قوله ولو نكح امرأة) الاولى نكحها بالعدو الضمير على معتدة البائن وان كان الحكم أعم لكن ليوافق آخر الكلام (قوله فنسبه للثاني) أي وجاز النكاح بحر (قوله فنسبه للاول) لان الخلق لا يستبين الا في مائة وعشرين يوما فيكون أر بعين يوما فظنوه أر بعين علقه وأر بعين مضعة بحر عن الوالدية وقدمنا في العدة كلاما فيه (قوله لانه نكاح باطل) أي فالوطء فيه زنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فانه وطء بشبهة فيثبت به النسب ولذا تكون بالفاسد فراسا لا بالباطل وحتى والله سبحانه أعلم

(باب الحضنة)

لما ذكر ثبوت نسب الولد عقيب أحوال المعتدة ذكر من يكون عنده الولد فتم (قوله بفسخ الحاء وكسرها) كذا في المصباح والبحر عن المغرب لكن في القاموس حزن الصبي حضانة وحضانة بالكسر جملة في حضانته أهرباه كاحتضنه ثم قال وحضانة فلان حضانة وحضانة بفسخهما انحاده عنه (قوله تربية الولد) هذا على إطلاقه معناه اللغوي أما الشرعي فهو تربية الولد له حق الحضانة كما أفاده القهستاني (قوله تثبت للام) ظاهره أن الحق لها وقيل للولد وسيأتي الكلام عليه قال الرملي ويشترط في الحاضنة أن تكون حرة بالغة عاقلة أمينة قادرة وأن تخلو من زوج أجنبي وكذا في الحاضن الذي كرسوى الشرط الأخير هذا ما يؤخذ من كلامهم اه قلت ويذهب في أن يز يد بعد قوله حرة أو مكاتبه ولدت في الكتابة وإن يز يد أن تكون رجلا محرما ولم تكن مرتدة ولم تمسك في بيت المبعوض للولد ولم تمنع عن تربيته بمجانة عند اسرار الأب وسيأتي بيان ذلك كما هو المراد بكونها أمينة أن لا يضيع الولد عندها بأشياء تعالها عنه بالخروج من منزلها كل وقت وأبقى بعض المتأخرين بأن المراهقة لها حق الحضانة لقول العيني أحكام المراهقين أحكام البالغين في سائر التصرفات قلت لا يخفى أن هذا عند ادعاء البلوغ والافه في حكم القاصر كما حققناه في تنقيح الحامدية وأفتى به الخير الرملي وهل يشترط كونها بصيرة ففي الاشباه في أحكام الاعمى ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضانته وورق يتهلما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضانته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا والادلا اه وهو بحث وجيه وهو معلوم من قول الرملي قادرة كما يعلم منه حكم ما إذا كانت مريضة أو كبيرة عاجزة (قوله النسبية) احتراز به عن الام الرضائية ولاتثبت لها اه ح وكذا الاخت رضاعا ونحوها (قوله ولو كتابية أو مجوسية) لان الشبهة لا تختلف باختلاف الدين وصوره الثانية أن يكونا مجوسيين ترافعا اليها أو أسلم الزوج وحده وسيأتي تقييده بما إذا لم يعقل الولد ين (قوله أو بعد الفرقة) عطف على مدخول أو إشارة إلى عدم اختصاص الحضانة بما بعدهما تربية الولد في حال قيام السكاح تسمى حضانة (قوله لانها تحبس) أي وتضرب فلا تفرغ للحضانة بحر (قوله كفاي البحر والنهر بحثا) قال في البحر وينبغي أن يكون المراد بالفسق في كلامهم هنا الزنا المقتضى لاشتغال الام عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة لما سيأتي أن الذممة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الاديان فالفاسقة المسلمة أولى قال في النهر وأقول في قصره على الزنا قصورا ذلك كانت سارة أو مغنية أو نائمة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق يضيع الولد به اه ويمكن حمل في البحر عليه بان يكون قوله ونحوه مرفوعا عطف على الزنا ثم رأيت الخير الرملي أجاب كذلك قال ح وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلاها عن الولد ولم ضياعا انتزع منها ولم أره اه (قوله قال المصنف الخ) عبارته بعد أن نقل عبارة البحر لكن عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا نظر لان الذممة إنما تفعل ما تفعل مما يوجب الفسق على جهة اعتقاده دينها فكيف يلحق بها الفاسقة المسلمة فالذي يظهر اجراء كلام السكال وغیره على إطلاقه كما هو مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضانة لها اه وبعد ما علمت ان المناط هو الضياع حقت أن بحث المصنف لا حاصل له اه ح (قوله وفي القنية الخ) فيه رد على ما قاله المصنف والحب أن المصنف نقله عقب عبارته السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أي ما لم يعقل الولد حاله اوجبه توجب تقييد الفجور بأن لا يلزم منه ضياع الولد كما لا يخفى وفي النهر ما لم تفعل ذلك وفسره بقوله أي ما لم يثبت فعله عنها وهو صحيح أيضا اه ح وفيه أن قول القنية معروفة بالفجور يقتضي فعلها ط فالمناسب الاول وتكون الفاحشة بمنزلة الكتابة فان الولد يبق عندها الى أن يعقل الاديان كما سيأتي خوفا عليه من تعلمه منها ما تفعله فكذا الفاحشة وقد جزم الرملي بأن ما في النهر تحجيف والحاصل أن الحاضنة ان كانت فاسقة فسقا يلزم منه ضياع الولد عند هاسقا حقا والا فهي أحق به الى أن يعقل فينزع منها كالكتابية (قوله بأن يخرج كل وقت الخ) المراد كثرة الخروج لان المداد على ترك الولد اتباعا والولد في حكم الامانة عندها ومضياع الامانة لا يستأمن ولا يلزم أن يكون خروجها

مطلب شروط الحاضنة

بفسخ الحاء وكسرها تربية
الولد (تثبت للام) النسبية
(ولو) كتابية أو مجوسية
أو (بعد الفرقة) الآن
تكون مرتدة (خفي) تسلم
لانها تحبس (أو فاحشة) فجورا
يضيق الولد به كزنا وغشاء
وسرقه ونسابة كفاي البحر
والنهر بحثا قال المصنف
والذي يظهر العمل
باطلاقهم كما هو مذهب
الشافعي أن الفاسقة بترك
الصلاة لا حضانة لها وفي
القنية الام أحق بالولد ولو
سيئة السيرة معروفة بالفجور
ما لم يعقل ذلك (أو غدير
مأمونة) ذكره في المجتبى بان
تخرج كل وقت وتترك الولد
ضائعا (أو) تكون (أمة

للعصية حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون لغيرها كمالو كانت قابلة أو غاسلة أو بلانة أو نحو ذلك ولذا قال في
 الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت الح فعطفت على الفاسقة بفيد ما قلنا فافهم (قوله أو أم ولد) أي طاعتها
 زوجها ما إذا أعتقها مولاها فهي بمنزلة المطلقة الحرة كافي كافي الحاكم (قوله ولست ذلك الولد قبل
 الكتابة) أمالو بعدها فهي أحق به لدخوله تحت الكتابة فتح عن التبعة ومثله في الجرم ومقتضى هذا أنها
 بعد الكتابة لا يثبت لها حق في المولود قبلها وان لم تبق مشعولة بخدمة المولى لأنه لم يدخل في كتابتها فبقى قنسا
 مالمو كالمولى من كل وجه فصار كولد القنة لو أعتقت وبدل عليه أن يقول الكنز ولا حق للامة وأم الولد عالم
 بعته قال في الدرر فاذا عتقا كان لهما حق الحضنة في أولادهما الاحرار لانهم ما أولادهما أحرار حال ثبوت
 الحق اه فافهم (قوله لكن ان كان الولد الخ) قال في الجرم لم يذكر المصنف أن الحق في حضنة ولده الامة
 للمولى أو لغيره والحق التفصيل فان كان الصغير رقيقا فوله أحق به حر كالأب أو عبد او كذا لو عتقت أمه
 بعد وضعه فلاحق لها في حضنته انما الحق للمولى سواء كانت منسكحة أو بيبه أو فارقه الامة لم لو كره وأما اذا
 كان أي الصغير حرا فالحضنة لاقرانه الاحرار ان كانت أمه لأمه لا للمولود لانه الذي أعتقه وان اعترفت
 كانت الحضنة لها اه (قوله كن أحق به) قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه ان كانت في ملكه اه ونحوه
 في الجرم فالمراد بالاحقية عدم التفريق بينهما ولا ينافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم)
 أي من جهة الرحم فلو كان محرما غير رحم كالعم رضاعا أو وحدا من النسب محرم من الرضاع كان عمه نسباهو
 عم رضاعا فهو كالأجنبي ط (قوله والحال أن الأب معسر) كذا قيد في الخانية والبزاية والخلاصة
 والفهرية وكثير من الكتب وظاهره تخاف الحكم المذكور مع يساره لان المفهوم في التصانيف حجة يعمل
 به رمي وفي الشريعة لا يمتنع الدفع للعمه بيسارها واعسار الأب بقيد أن الأب الموسر يجبر على دفع الاجرة
 للام نظر الا الصغير اه قلت والمراد من هذه الاجرة أجرة الحضنة كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف تبعا
 للفتح والدرر والبحر خالفا لما في العزيمة على الدرر من أنها أجرة الرضاع والمراد بيسار العمه قدرته على
 الانفاق على الولد كما هو ظاهر اذا لوجه لتقديره بنصاب (قوله والعمه تقبل ذلك) أي ولم يوجد أحد ممن
 هو مقدم على العمه متبرعا بل العمه ومع ذلك يشترط أن لا تكون متزوجة بغير محرم للصغير شرعا ليلية
 (قوله ولا تمنعه عن الام) أي عن رؤيتها له وتعهدا بابه (قوله أو تدفعه للعمه) صريح في أنه ينزع من الام مع
 ان الام لو طلبت أجرا على الارضاع ووجدت متبرعة قد ترضعه عند الام كما عرح به في البدائع ولكن
 هذا اذا بقيت مستحقة للحضنة وفي مسئلتنا سقط حقها منها فلذا ينزع منها ومثله ما لو تزوجت بأجنبي وصارت
 الحضنة لغيرها كالاحتفالها لا يلزمها أن ترضيه أو ترضعه عند الام (قوله على المذهب) لم أر هذه العبارة
 لغيره وانما قالوا على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخيير تأمل ومقابله ما قيل
 ان الام أولى (قوله مجتبي) هو شرح الزاهدي على مختصر القدوري وذلك حيث قال في النفقات وهل يرجع
 العم أو العمه على الأب اذا أسير بما أنفق على الصغير ثم رجع بعض الكتب لا يرجع من يؤدى النفقة على
 الأب ولا على الاب بخلاف الام اذا أسير زوجها ثم رجع ثم رجع فيه اختلاف المشايخ اه وهذا مفروض
 فيما اذا كان الأب معسرا ووجبت نفقة الولد على عمه أو عمته أو أمه فالام ترجع على الأب اذا أسير وفي العم
 والعمه الخلاف المذكور فلا يحل لذكر هذا هنا ولأنه كرايم لان الكلام في العمه اذا أخذته لتحصنه بحجابه
 واداء كمال الرجوع فلا فائدة في أخذته من الام الآن يقال مراده أن لا ترجع بأجرة الحضنة وأما النفقة
 على الولد اذا لم تنزع عنها فهل لها الرجوع بها على الأب قبل نعم تأمل (قوله والعمه ليست بقيد الخ) هو
 بحث اصحاب البحر ذكره في الباب الاخير قال بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام وقال ولم أر من
 صرح بأن الاجنبية كالعمه اذا كانت متبرعة ولا تقاس على العمه لانها حاضنة في الجملة وقد كثر السؤال
 عنها في زماننا وظاهر المتن أن الام تأخذ بأجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمه الا أن يوجد

أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه
 ولدت ذلك الولد قبل الكتابة
 لا تستغاليهن بخدمة المولى
 لكن ان كان الولد رقيقا كن
 أحق به لانه للمولى مجتبي
 (أو متزوجة به - بغير محرم)
 الصغير (أو أبت ان ترضيه
 بجناها) الحال أن (الأب
 معسر والعمه تقبل ذلك)
 أي ترضيه بحجابه ولا تمنعه عن
 الام قيل للام اما أن تنسكه
 بجناها أو تدفعه للعمه (على
 المذهب) وهل يرجع العم
 والعمه على الأب اذا أسير
 قبل نعم مجتبي والعمه ليست
 بقيد فيما يظهر وفي المنية
 تزوجت أم صغير توفي أبوه
 وأرادت تربيته

نقل اه قلت وفي القهستاني بعد كلام مانصه وفيه اشارة الى أنها أى الام أولى من المحرم وان طلعت أحرا
 والمحرم لم يطلبه والاصح أن يقال لها أمسكية أو ادفعه الى المحرم كفى النظام اه فهذا ظاهر في أن العمة غير
 قبول مثلها ببقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخير الرملى على البحر أن هذا تفقه حسن
 صحيح قال وقد سئلت عن صغيرة لها أم تطلب زيادة على أجر المثل وبنت ابن عم تريد حضانتها بما فاجبت
 بأنهم تدفع للام لكن بالمثل فقط لان تلك كالأجنبية لا حق لها في الحضانة أصلا فلا يعتبر تبرعها الا في دفع
 الصغير اليها ضررا به فلا يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة دون حرمة ولذا يختلف الحكم في نحو العمة
 والحالة عند اليسار فلا يدفع اليها الا ضرر على الموسر في دفع الاجرة وبه تتحرر هذه المسئلة فاعتمده فقد قل
 من تفضل له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الاب حيا وطلبت الام النفقة من مال الوالد أو اراد الاب نر بيته عنده
 بمال نفسه لا يسقط حق الام مع أن الاب أشفق من الأجنبية نعم لو كان للاب أم أو أخت عنده تحضن الولد
 بمالها ولا يرضى من هو أحق منها بالأجرة فلها أن تربيه عند الاب وهذه تقع كثيرا لكن هذا اذا طلبت الام
 أجرة على الحضانة فلو تبرعت بالحضانة وطلبت الأجرة على الارضاع وقال الاب ان أبى أو أختى نرضعه بمجانا
 تكون أولى ولكن يقال لها أرضعيه في بيت الام لان ذلك لا يسقط حضانتها كما علم مما مر فتنبه لذلك (قوله
 بالنفقة) أى من مال الصغير الموروث له من أبيه فتح وظاهره أن المراد نفقة الصبي والظاهر أن أجرة الحضانة
 كذلك تأمل (قوله ابقاءه له) هذا تعليل من المصنف فانه بعد ان نقل في المخ كلام المنية قال وله وجه وجبه
 لان رعاية المصلحة في ابقاءه له أولى من مراعاة عدم حقوق الضرر الذي يحصل له لكونه عند الاحنى اه
 والمراد بالاجنبي زوج الام وفيه نظر فان الوصى اجنبي كزوج الام اذ لم يذكر أنه رحمه محرم منه فالأولى
 الاقتصاد على أن في دفعه للام مصلحة زائدة وهي ابقاءه له فكانت أولى بل فيه مصلحة أخرى وهي كون الام
 أشفق عليه من الوصى وهي أهل للحضانة في الجلة بخلاف الوصى ولا يخالف هذا ما قدمناه آنفا من الرملى
 حيث لم يعتبر الضرر في المال لان ذلك عند لزوم دفعه للأجنبية التي لا حق لها في الحضانة أصلا بخلاف ما هنا
 حتى لو طلبت الام المتزوجة بالاجنبي تربيته بنفقة مقدرة وتبرع الوصى ينبغي أن يدفع اليها أضعافا على قياس
 ما ذكره الرملى ولا يعتبر تبرع الوصى تأمل ثم لا يخفى أن هذا كله عند عدم وجود تبرع من أهل الحضانة
 كالعمة أو الخالة والافهى أحق من الام والاجنبي * (رتبته) * وقعت حادثة الفتوى سئلت عنها قديما وهي
 صغير ماتت أمه وتركت له مالا وله أب معسر وجدة أم أم وجدة أم أب متزوجة بجدته أرادت أم أم تربيته
 بأجر وأم أبيه ترضى بذلك بما فاجبت بأنه يدفع للمتبرعة أخذها مما هنا فانه اذا دفع للام الساقطة الحضانة
 ابقاءه له مع كونها تربيه في حجر زوجها الاجنبي فبالأولى دفعه لام أبيه المتبرعة ابقاءه له مع كونه في حجر
 أبيه وجده الشفوقين عليه وكنيت جعلت فيها رسالة تسميتها الآية عن أخذ الأجرة على الحضانة والله أعلم
 (قوله والتزمه ابن عمه مجانا) في بعض النسخ والتزم ابن العم أن يربيه بمجانا وهي أطهر (قوله ولا حضنة
 له) أوالو كان له حاضنة كالعمة أو الخالة فهي أولى من أمه لسقوط حقها بالتزويج بالاجنبي ومن ابن العم
 لتقدمها عليه والظاهر أنها أولى وان طلبت النفقة لانها الحاضنة حقيقة (قوله فله ذلك) أى الالتزام المفهوم
 من التزمه ووجهه أن ابن العم له حق حضنة العلام حيث لا حضنة غيره والام ساقطة الحضانة هنا والظاهر
 أن له ذلك وان طلب النفقة أيضا لانه والحاضن حقيقة ثم رأيت السائحاني كتب كذلك (قوله ولا تجبر
 عليها) أى على الحضانة والصواب أن يقول ولا تجبر على الارضاع كما يذكرو المصنف في باب النفقة حيث
 قال وليس على أمه ارضاعه الا اذا تعينت وبهذا تندفع الممافة بينه وبين قوله ولا تقدر الحاضنة الخ فانه بمعنى
 أنها تجبر على الحضانة وهو أحد قولين في المسئلة كما يأتي والافسكيف يصح أن يمشى على قولين متقابلين
 (قوله بأن لم يأخذ الخ) هذا ذكره في الخائبة في مقام تعيين الارضاع فهو مؤيد لما صوبناه وقوله وسيجيء
 في النفقة مؤيد لما قلناه أيضا فانه هو الذي سيجيء هناك (قوله فتنتقل للجدة) أى تنتقل الحضانة لمن يلى الام

بالنفقة مقدرة وأراد وصيه
 تربيته بهادفع اليها لاليه
 ابقاءه له وفي الخاوى
 تزوجت بأجنبي وطلبت
 تربيته بنفقة والتزمه ابن
 عمه مجانا ولا حضنة له فله
 ذلك (ولا تجبر) من لها
 الحضانة (عليها الا اذا تعينت
 لها) بأن لم يأخذ ندى
 غيرها أو لم يكن للاب ولا
 للصغير مال به يفتى خائبة
 وسيجيء في النفقة واذا
 أسقطت الام حقها صارت
 كريمة أو تزوجة فتنتقل
 للجدة بغير

في الاستحقاق كالجدة ان كانت والا فلن يابها فيما يظهر واستظهر الرجوع ان هذا الاسقاط لا يدوم فلها الرجوع لان حقه ثابت شيئا فشيئا فيسقط الكائن للمستقبل اه أي فهو كاسقاطها القسم لضررها فلا يرد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المفتي أبي السعود مسألة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه وأسقطت حقها من الحضانة وحكم بذلك حاكم فهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لهذا ذلك فان أقوى الحقيقتين في الحضانة للصغير ولئن أسقطت الزوجة حقه فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الحاضنة الخ) اختلف في الحضانة هل هي حق الحاضنة أو حق الولد فقبل بالاول فلا تجبر اذا امتنع ورجمه غير واحد وعليه الفتوى وقيل بالثاني فتجبر واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواني وخواهر زاده وأيده في الفتح بما في كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد بن مسعدة الخلع المذكورة قال فإدأى كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البحر فالترجيح في اختلاف والاولى الافتاء بقول الفقهاء الثلاثة امكن قيده في الظهيرية بان لا يكون للصغير ذور رحم محرم فيثبت تجبر الام لا يضيع الولد أما لو امتنعت الام وكان له جدة رضىت بامساكه دفع اليها لان الحضانة كانت حق الام فصع اسقاطها حقهها ونزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعلاه في المحيط بانهم لما أسقطت حقها بغير حق الولد فصارت بمنزلة المينة أو المتزوجة فتكون الجدة أولى اه مافي البحر ملخصا قلت ويؤخذ من هذا التوفيق بين القولين وذلك أن مافي المحيط يدل على أن لكل من الحاضنة والمضون حقا في الحضانة ومثله ما قدمناه عن المفتي أبي السعود فقوله من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر بحمول على ما اذا لم تتعين لها واقصر على أن احقها لان المضون حينئذ لا يضيع حقه لوجود من يحضنه غيرها ومن قال انها حق المضون فتجبر بحمول على ما اذا تعينت واقصر على أن احقه لعدم من يحضنه غيرها من ذلك أيضا ما مر من الظهيرية حيث عزي الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر أنهم يتجبر عندهم اذا لم يوجد غيرها لا اذا وجدوا ما قوله في النهران مافي الظهيرية ليس بظاهر لما في الفتح من أنه اذا لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فليحتمل نظرا لأنه على ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وان كان حكايه القوانين تفيد الخلاف فيما اذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكمله من نظير فاعتمد هذا التحرير (قوله لانه) أي الحضانة وذكر الضمير نظر للضمير ط (قوله أجبرت بلا خلاف) ولو وجد غيرها لم تجبر بلا خلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا ايم الخ) أي قوله ولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعدمه محكما بأن وجد غيرها وامتنع وعسارة البحر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فامتنعت أجبرت الام لمن دونها (قوله وحينئذ) أي حين لم يوجد غيرها الا جبر لها لانها قامت بامر واجب عنها شرعا ط وعسارة الجوهره اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه لا أجرة لها اه فكللام الجوهره في الرضاع وكأن الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن مافي الجوهره بحث منه كما يشعر به قوله وعليه لا أجرة لها ويخالفه مافي الهندية وغيرها واستؤجره من نرضعه شهر اثم مضى ولم يأخذ ندى غيرها تجبر على ابقاء الاجارة فان مدة نضاه أنها تستحق الاجرة والا قبل تجبر على الارضاع مجانا ورأيت بخط شيخ مشايخنا السانحاني قال البرجمدى تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصورية أن أم الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه الفتوى وقال الفقيه أبو جعفر تجبر وينفق عليها من مال الصغيرة وبه أخذ الفقيه أبو الليث فهذا نص في أن الاجرة تؤخذ مع الجبر اه ويأتي بيان وجهه قريبا (قوله اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه) هذا قيد فيما اذا كانت الحاضنة أمافلو كانت غيرها فالظاهر استحقاقها أجرة الحضانة بالاولى وقوله لايه احتراز عما لو كانت في نكاح أو عدة رجل غير الاب فانها تستحق الاجرة عليها لكن اذا كان النكاح محرما للصغير والا فلا حضانة لها كذا مر هذا وقال المصنف

(ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيهما) حتى لو اختلفت على ان تترك ولدها عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد فليس لها ان تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فصح وهذا ايم مالو وجدوا امتنع من القبول بحر وجبت فلا أجر لها جوهره (واستحق) الحاضنة (أجرة الحضانة) اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه

قوله أي حين لم يوجد كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف والذي في ط أي حين اذا لم يوجداه مصححة

في المخ وعندي أنه لا حاجة الى قوله اذالم تكن منكوحه ولا معتدة لان الظاهر وجوب أحرة الحضانة لها اذا كانت أهلا وما ذكرنا هو شرط لوجوب أجر الرضاع لها لانها انما تستأجره اذالم تكن منكوحه أو معتدة اه ونازع الخبير الرملي في حاشيته على المخربان امتناع وجوب أجر الرضاع للمنكوحه ومعتدة الرجعي لوجوبه عليه اديانة وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ما قاله قلت على انك قد علمت مما قدمناه أن الأجرة تستحق مع وجود الجبر فلا تنافي الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت على أبيه لو غنيا والافن مال الصغير كان من جعلها الانفاق على حاضنته التي حبست نفسها لاجله عن التزوج ومثلها أجرة ارضاعه فلم تكن أجرة خالصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب بل لها شبه الأجرة وشبه النفقة فاذا كانت منكوحه أو معتدة لا يبيح لم تستحق أجرة لاعلى الحضانة ولا على الارضاع لوجوبها عليها اديانة ولان النفقة ثابتة لها بدونها بخلاف ما بعد انقضاء العدة فانها تستحقها عملا بشبه الأجرة وعن هذا كان الاول وجه عدم الفرق بين معتدة الرجعي والباثن كما هو مقتضى اطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجمته فانه ذكر في الرضاع ان في معتدة البائن روايتين وأخردليل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهره وغيرهما تصحيح الجواز و يأتي تمامه في الباب الآتي (قوله وهي غير أجرة ارضاعه ونفقتها) قال في البحر فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومثله في الشرنبلالية (قوله عن السراجية) المراد منها فتاوى سراج الدين قارئ الهداية فانه في الباب الآتي عز ذلك اليها صريحاً فاحتمل لترديد المصنف لانه يحتمل انه أراد من الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لست على لم أقف على ذلك فيها فافهم اسكن قوله اذالم تكن منكوحه ولا معتدة لا يبيح نفقة له في البحر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة فتاوى قارئ الهداية سئل هل تستحق المطلقة أجرة بسبب حضانة ولدها خاصة من غير ارضاعه فاجاب نعم تستحق أجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى خادم يلزم به اه وأفتى بذلك أيضاً صاحب البحر في فتاواه وكذا في الخبرية ومثلى عليه في النهر وقد مناهه فهوهم من قولهم في مسئلة العمه والحال ان الاب معسر (قوله خلافاً لما نقله المصنف) حيث قال بعد نقل كلام قارئ الهداية لست يشك على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل قاضي القضاة نضر الدين فاضيل عن المبتوتة هل لها أجرة الحضانة بعد فطام الولد قال لا والله تعالى أعلم اه قلت يمكن حمل البتوتة على المعتدة من طلاقات فهو مبني على احدى الروايتين في البائن كما قدمناه انما لکن التقييد بما بعد فطام الولد لم يظهر لي وجهه ولعله لكونه الواقع في حادثة القوي (قوله وقال نجم الائمة المختار ان عليه السكى) في نفقات البحر عن التفاريق لا تجب في الحضانة أجرة المسكن وقال آخرون تجب ان كان للصبي مال والا فلي من تجب عليه نفقته اه وفي النهر وينبغي ترجيح عدم الوجوب لان وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قالت صاحب النهر ليس من أهل الترجيح فلا يعارض ترجمته ترجيح الائمة ولا سيما مع ضعف تعليلها فان القول بوجوب أجرة المسكن ليس مبنياً على وجوب الاجر على الحضانة بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحاضنة لا مسكن لها أصلاً بل تسكن عند غيره فكيف يلزمها أجرة مسكن لتحضن فيه الولد بل الوجه لزومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الخبير الرملي عن المصنف انه اختلف في لزومه والاظهر اللزوم كافي بعض المتبررات قال الرملي وهذا يعبر عنه من قولهم اذا احتاج الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتمد ابن الشحنة في العالم اختاره ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل ان الادوية لزومه لما قلنا لکن هذا انما يظهر لو لم يكن لها مسكن أما لو كان لها مسكن يمكنها أن تحضن فيه الولد ويسكن بها لها فلا يلزم احتياجه اليه فينبغي أن يكون ذلك توفيقاً بين القولين ويشير اليه قول أبي حفص وليس لها مسكن ولا يفتني ان هذا هو الارفق للعائنين فليكن عاها العمل والله الموفق فانهم (قوله وكذا الخ) قدمناه عن فتاوى قارئ الهداية (قوله قال شيخنا) يعني الخبير الرملي في حواشيه على البحر فانهم (قوله وقولنا

مطلب في لزوم أجرة مسكن الحضانة

وهي غير أجرة ارضاعه ونفقتها كافي البحر عن السراجية خلافاً لما نقله اصنف عن جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية للباقاني عن البحر المحيط سئل أبو حفص عن لها المسألة الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على الاب سخطهما جميعاً وقال نجم الائمة المختار انه عليه السكى في الحضانة وكذا ان احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به وفي كتب الشافعية مؤنة الحضانة في مال المحضون لوله والا فلي من تلزمه نفقته قال شيخنا

تقتضيه (قلت ما قدمناه قريبا عن خط شيخنا السائح في صريح في ذلك فقد وافق بحسن المنقول (قوله ثم حرر) أي الخير الزملي أن الحضانة كالرضاع أي في أمه إلا أن لا يلزم فيه الومنسكوحة أو معدة والافلها الاجرة من مال الصغير ان كان له مال والافن مال أبيه أو من تلزمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأيه بعد كلام طويل وقد علمت تأييده بما تقدمناه عن خط السائح في قلت وهذا كما حيث لم يوجد متبرع بالحضانة فان وجد فاما أن يكون أجنبيا عن الصغير أو لا وعلى كل فاما أن يكون الأب معسرا أو لا وعلى كل فاما أن يكون للصغير مال أو لا فان كان أجنبيا يدفع للاهل للحضانة بأجرة المثل ولومن مال الصغير وان كان المتبرع غير أجنبى فان كان الأب معسرا والصغيرة مال أو لا يقال للام اما ان تمسكه بحاجتنا أو تدفعه للعممة مثلا المتبرعة صونا لماله لوله مال وان كان الأب موسرا والصغيرة مال فكذلك لان الاجرة حينئذ على الصغير وان كان الأب موسرا ولا مال للصغير فالام مقدمة وان طلبت الاجرة فنظر للصغير بلا ضرره في ماله هذا حاصل ما تحرر للعبد الضعيف بناء على ان الحضانة كالرضاع ونعم ذلك في رسالتنا الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة (قوله أولم تقبل أو أسقطت حقها) مبنى على عدم الجبر كالا يخفى ح ومرا الكلام فيه (قوله أو تزوجت بأجنبى) أشمل من ذلك قول البحر أولم تكن أهلا للحضانة فانه يدخل مالو كانت فاجرة أو غير مأمونة (قوله عند عدم أهلية القربى) قيد لقوله وان علت لان البعيدة لا حق لها عند أهلية القربى (قوله بالشرط المذكور) هو عدم أهلية القربى (قوله بحر) أي أخذ من قول الحصاص أن أم أبي الام لا تكون بمنزلة قرابة الام من قبل أمها وكذا كل من كان من قبل أبي الام اه رادى الولوالجية لان هذا الحق لقرابة الام قال في البحر وظاهره تأخير أم أبي الام عن أم الأب بل عن الحالة أيضا وقد صارت حادثة الفتوى اه قال ط ووجه ذلك ان الاخت لام والحالات متناحرات عن أم الأب فاذا كن أولى من أم أبي الام لكونهن من قرابة الام فن كانت مقدمة عليهن وهى أم الأب أولى بالنقدم اه تأمل (قوله ثم الاخت لاب وأم) أي أخت الصغير لان قرابة الأب وان كانت لا تدخل لها فيما يعتبر وهو الادلاء بالام لكنها تصلح للترجيح خلافا لقول زفر باشتراكها مع الاخت لام أفاده الزيايى (قوله لان هذا الحق) أي الحضانة وهذا له لكون الاخت لام تلى الاخت الشقيقة (قوله ثم الاخت لاب) تقديمها على الحالة هو ما شئى عليه أصحاب المتن اعتبارا لقرب القرابة وتقديم المدلى بالام على المدلى بالأب عند اتحاد مرتبة ما قربا قال في البحر وهذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق الحالة أولى لان المدلى بالام وتلك بالاب (قوله ثم بنت الاخت لابوين ثم لام) كونها أحق من الحالة باتفاق الروايات وأما بنت الاخت لاب ففي رواية أحق والصحيح ان الحالة أحق منها كفى البحر والزيايى (قوله ثم لاب) هذا ساقط من بعض النسخ وهو المناسب لما علمت من ان الصحيح خلافه مع مخالفة لما بعده (قوله ثم الحالات) أي حالات الصغير (قوله ثم بنت الاخت لاب) هذا هو الصحيح كما علمت وبه صرح في الخاتمة أيضا (قوله ثم بنات الاخ) أي لاب وأم وألام وألاب فيما يظهر ح أي على الترتيب قال الزيايى وبنات الاخت أولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضانة دون الاخ فكان المدلى بها أولى (قوله ثم العمات كذلك) أي تقدم العمات لاب وأم ثم لام ثم لاب ولم يذكر بنات الحالة والعممة لانه لاحق لهن لانهن غير محرم بحر ويأتى الكلام فيه (قوله ثم عمات الامهات والآباء) قياس ما ذكره في الحالات تقديم عمات الام على عمات الأب ويفيده ما مر من أن هذا الحق لقرابة الام وكذا ما فى كفى الحاكم من قوله وكل من كان من قبل الام فهو أولى ممن هو من قبل الأب (قوله بهذا الترتيب) أي العممة لابوين ثم لام ثم لاب (قوله ثم العصابات) أي ان لم يكن للصغير أحد من محارمه النساء بحر أو كان الا أنه ساقط الحضانة لانه كالمعدوم رملى (قوله ثم الجد) أي أبوالأب وان علا بحر (قوله ثم بنوه كذلك) أي بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا كل من سفل من أولادهم بحر (قوله ثم العم ثم بنوه) ينبغي أن يقول كذلك لمساى البحر والفتح ثم العم شقيق الأب ثم لاب وأما أولاده في دفع اليهم العلامة لا للصغيرة لانهم غير

وقواعدا نقضه فيبقى به
ثم حرر ان الحضانة
كالرضاع والله تعالى أعلم
(ثم) أي بعد الام بأن ماتت
أولم تقبل أو أسقطت حقها
أو تزوجت بأجنبى (أم
الام) وان علت عند عدم
أهلية القربى (ثم أم الأب
وان علت) بالشرط المذكور
وأما أم أبي الام فتؤخر عن
أم الأب بل عن الحالة أيضا
بحر (ثم الاخت لاب وأم
ثم لام) لان هذا الحق لقرابة
الام (ثم) الاخت (لاب)
ثم بنت الاخت لابوين ثم لام
ثم لاب (ثم الحالات كذلك)
أي لابوين ثم لام ثم لاب
ثم بنت الاخت لاب ثم بنات
الاخ (ثم العمات كذلك)
ثم حالة الام كذلك ثم حالة
الأب كذلك ثم عمات الامهات
والآباء بهذا الترتيب ثم
العصابات بترتيب الارث
فيقدم الأب ثم الجد ثم الاخ
الشقيق ثم لاب ثم بنوه
كذلك ثم العم ثم بنوه

محارم (قوله واذا اجتمعوا الخ) أي كعمين ط وينبغي اسقاطه والاستغناء عنه بما سيأتي فإنه راجع للسكل
 ح (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العصباء قال في البحر ولا للعصبة الفاسق ولا إلى مولى العتاقة
 تحرر عن الفتنة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها أو مالهالاتسلم
 اليهم وينظر القاضي امرأة ثقة عدلة أمينة فيسلمها اليها إلى ان تبلغ (قوله ومعنوه) في نسخة ومعنى أي
 بكسر التاء لقول البحر المأرور ولا إلى مولى العتاقة وفي الفتح ويدفع الذكري إلى مولى العتاقة لأنه آخر العصباء
 ولا تدفع الانثى اليه اه قلت ينبغي أنه لو كان مولى العتاقة امرأة أن تدفع الانثى اليها دون الذكر
 * (تنبيه) * اشترط في البدائع في العصبية اتحاد الدين حتى لو كان للصبي اليهودي أخوان أحدهما مسلم
 يدفع لليهودي لأنه عصبته لا للمسلم اه (قوله وان عمه مشتهة الخ) أما إذا كانت لا تشتهى كبنيت سنة مثلاً
 ولا منع لأنه لا فتنة وكذا إذا كانت تشتهى وكان مأمونا بحر بحثوا أيده بما في الفتنة وان لم يكن للجارية
 غير ابن العم فالاختيار للقاضي ان رأى أصح ضمها اليه والاتوضع على يد أمينة اه قلت ما في الفتنة غلظة في
 شرحها البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة اليه فيراعى الأصل اه وهو ظاهر في أنه لاحق لان العم في
 الجارية مطلقا وان للقاضي دفعها لاجنسية ولو مأمونا حيث رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن
 للقاضي الاختيار وقد رد الرمي ما بحثه في البحر بنحو ما قلنا وتعلمهم بان ابن العم غير محرم وانه لاحق لغير
 المحرم قال ولعل وجهه انه لو ثبت له حضانتها كانت عنده إلى أن تشتهى فتقع الفتنة فحسم من أصله (قوله
 ثم اذا لم يكن عصبه الخ) أفاد أن العصباء مقدمون على ذوى الارحام الذكور والمراد العصبية المستحق اذ لو لم
 يستحق كابن عم لجارية يقدم عليه مثل الاخ لأم والحال كما صرح به في البدائع والمراد بذوى الارحام من
 كان منهم محرماً احتراماً عن ابن العم والحالة كما يأتي (قوله فتدفع لخال لأم) كان ينبغي أبداً كراً ولا
 الجد لأم ففي الهندية انه أولى من الاخ لأم والخال اه (قوله ثم لأم) الذي في الشريعة لا يثبت عن البرهان
 وكذا في الفتح ثم لأم ثم لأم (قوله برهان وعيني بحر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها لفظ بحر وهو
 الاول لأنه في البحر لم يعزه إلى البرهان والعيني (قوله فان تساوا) كاخوة أشقاء مثلاً (قوله ولاحق لولد عم
 الخ) كان المناسب التعجير بالبناب بدل الولد لان الولد يشمل الذكور والانثى وقد مر أن ابن العم له حق في
 الغلام دون الجارية وأما الفرق بين الجارية المشتهة وغيرها فقد علمت ما فيه فانهم وفي البحر لاحق لبنات
 العم والحالة لانهم غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوال بالاولى كذا في كثير من الكتب اه
 ووجه الاول انه أن العم والحالة مقدمتان على العم والخال مع انه لاحق لبناتهما ومقتضاه لاحق لبنات
 العم ونحوها في حضنة الجارية ولا لابن العم في حضنة العلام وينبغي اجراء التفصيل المذكور في ابن
 العم هنا لم أر من ذكره تأمل وسئلت عن صغيره جد أبوأُم وبنيت عمه ولا شبهة ان الحضنة للجد كما علمت مما
 ذكرناه عن الهندية أمالو كان الصغير أثني فان قلنا ان لبنات العم حقائق الانثى ينبغي تقدمها على الجد لأم
 لان النساء أقدر لخدمة خلاف ما مر عن الهندية فليتأمل (قوله والحاضنة الدمية) أشار إلى أن ما في الكثر
 من التقييد بالام اتفقي بل كل حاضنة دمية كذلك كما صرح به في خزنة الاكمل بحر (قوله ولو بجوسية) بان
 أسلم زوجها وأبنت (قوله بسبع سنين) فائدة هذا تطهر في الانثى لان الذكور تنتهي حضنته بالسبع جوى
 (قوله أو إلى أن يخاف) أشار إلى أن قول المصنف أو يخاف منصوب بان مضرة بعدد التي بمعنى إلى كفاي
 الفتح وهذا زاده في الهداية فظاهره انه اذا خيف أن يألف الكفر تزعم منها وان لم يعقل ديناً بحر قال
 ط ولم يألوا لآلف الكفر والظاهر أن يفسر سببه بنحو أخذهم لعابدهم وفي الفتح ونمغ أب تعذبه النجرو لحم
 الخنزير وان خيف ضم إلى ناس من المسلمين وقول البحر لم يترع منها بل يضم إلى ناس من المسلمين فيه تحريف
 والظاهر ان لم زائدة والاتفاق تأمل (قوله بشكاح غير محرمة) أي سواء دخل بها أو لا وكان ينبغي أن يقول
 غير محرمة النسبي لان الرضاى كالاجنبي في سقوط حضانتها به وملى قلت وينبغي أنه لو لم يكن للعلام سوى

مطلب لو كانت الاخوة أو
 الاعمام غير مأمونين
 لا تسلم المحضونة اليهم

واذا اجتمعوا فالأول عزم
 الاسن اختيار سوى فاسق
 ومعنوه وان عمه مشتهة وهو
 غير مأمون ثم اذا لم يكن
 عصبه فله ذوى الارحام فتدفع
 لخال لأم ثم لابنه ثم لأم لأم
 ثم لخال لابوين ثم لأم برهان
 وعيني بحر فان تساوا
 فاصلحهم ثم أورعهم ثم
 أكبرهم ولاحق لولد عم
 وعمه وخال وخال لأم
 المحرمية (و) الحاضنة
 (الذمية) ولو بجوسية
 (كسلفة مالم يعقل ديناً)
 ينبغي تقديره بسبع سنين
 لصحة اسلامه حيث نذر
 (أو) الى ان (يخاف أن
 يألف الكفر) فيترع منها
 وان لم يعقل ديناً بحر
 (و) الحاضنة (يسقط حقها
 بشكاح غير محرمة) أي
 الصغير وكذا بسكاح عم
 المبعوضين له لما في القنية
 لو تزوجت الام يا سحر
 وأمسكه أم الام

ابني عم تزوجت أمه أحدهما أن لا يسقط حقها لأن الآخر أجنبي مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل ابقاؤه عندها
أولى واحترز عما لو كان زوج الجدة الجدة أو زوج الام أو الخالة الم ونحوه (قوله في بيت الرب) بتشديد
الباء اسم فاعل من التربية وهو زوج الام والولد يرب له (قوله فلا لاب أخذه) أي الا اذا لم يكن لها مسكن
وطلبت من الاب أن يسكنها في مسكن فان السكى في الحضنة عليه كما مر (قوله للفرق بين الخ) استظهر هذا
الخبر الوهمي أيضا بقولهم ان زوج الام الاجنبي يطعمه نزر أي قلبا ولا ينظر اليه شرا أي نظرا لبغض وهذا
مفقود في الاجنبي عن الحضنة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شيء فان الرب اذا كان كذلك فالاجنبي
أولى كما هو المشاهد اه قلت الا صوب التفصيل وهو ان الحضنة اذا كانت تأكل وحدها وابنها معها فلها
حق لان الاجنبي لا سبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما اذا كانت في عيال ذلك الاجنبي أو كانت زوجة له
وأنت علمت ان سقوط الحضنة بذلك لدفع الضرر عن الصغير فينبغي للمفتي أن يكون ذا بصيرة ليراعى الاصلح
للولد فانه قد يكون له قريب مبعوض له ينتهي موته ويكون زوج أمه مشغلا عليه بعزله فراقه فير يدقربه
أخذه منها يؤذيه ويؤذيها أوليا كل من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه أضغاف ما يؤذيه
زوج أمه الاجنبي وقد يكون له أولاد يخشى على البنات منهم الفتنة لسكاهم معهم فاذا علم المفتي أو القاضي
شيئا من ذلك لا يحل له نزعها من أمه لان مدار أمر الحضنة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة
والاعمام غير مأمنين على نفسها أو مالها لتسلم اليهم وقد مر في العدة عن الفتح عند قوله أن المختلعة لا تخرج
من بيتها في الاصح أن الحق أن على المفتي أن ينظر في خصوص الوقائع فان علم بحرها عن المعيشة ان لم تخرج
أفناها بالحل لان علم قدرتها (قوله قال) أي في النهر وأصله للبحر حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذي
ليس بحرم كبن العم فهو كالاجنبي هنا اه أي فاذا تزوجته سقط حقها وأنت خبير بأن هذا مفروض
فيما اذا كان مستحق للحضنة أقرب منه فلو لم يكن غيره وكان الولد كرايبي عند أمه وكذا لو كان أنثى
لا تستهي أو كان مأمونا على ما بحثه في البحر فافهم (قوله البائنة) أما الرجعية فلا بد من انقضاء العدة فيها
نهر ومقتضاء العود في البائنة قبل انقضاء العدة مع انها تعتد في بيت الزوج ولعل وجه ارتفاع ولايته عليها
فلا ضرر للولد عنده وفي ذلك تأييد لما قدمناه من التفصيل تأمل قال في الدر المنثور وكذا أي تعود الحضنة ولو
زالت بجنون وردة ثم زال المانع ذكره العيني وغيره فالحسن ويعود الحق بزوال مانعه اه (قوله لزوال
المانع) أي ليس من قبيل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقوله يسقط حقها معناه منع منه مانع
كقوله تسقط النفقة بالنشوز والولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك أفاده في النهر وقد يقال ان الساقط لم يعد
بل عاد حتى جديد لقيام سببه بخلاف سقوط الشفعة لانها حق واحد كما مر فتدبر (قوله والقول لها الخ)
أي لو ادعى تزوجها وأنكرت فالقول لها ولو أقرت به لكنها ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان
عينته وينبغي ان يكون مع اليمين في الفصاين نهر ووجه الفرق ان دعواها طلاق المعين لها ابطالها الشرع
بدون تصديقه لم يقبل قولها أصلا (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن يأكل ويشرب ويستنجي وحده
والمراد بالاستنجاء تمام الطهارة بأن يتطهر بالماء بلامعين وقيل مجرد الاستنجاء وهو التطهير من النجاسة
وان لم يقدر على تمام الطهارة زياي أي الطهارة الشاملة للوضوء (قوله وقدو بسبع) هو قريب من الاول
بل عينه لانه حينئذ يستنجي وحده الا ترى الى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا صبيانكم اذا بلغوا
سبعوا والامر بهم الا يكون الا بعد القدرة على الطهارة زياي (قوله وبه يفتي) وقيل بتسع سنين (قوله لانه
الغالب) أي الاستغناء هو الغالب في هذا السن (قوله فان أكل الخ) أفاد أن القاضي لا يحلف أحدهما بل
ينظر فيما ذكر كفى البحر عن الظهري ووجهه أن اليمين للنكول ولا علك أحدهما ابطال حق الولد من
كونه عند أمه قبل السبع وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبر) أي ان لم يأخذ بعد الاستغناء أجبر عليه كفاي
الملتقى وفي الفتح ويجبر الاب على أخذ الولد بعد استغنائه عن الام لان نفقته وصيانتها عليه بالاجماع اه وفي

في بيت الرب فلا لاب أخذه
وفي البحر قد ترددت فيما لو
أمسكته الخالة ونحوها في
بيت أجنبي غريبة والظاهر
السقوط قياسا على ما مر
لكن في النهر والظاهر
عدمه للفرق بين
زوج الام والاجنبي قال
والرحم فقط كبن العم
كالاجنبي (وتعود الحضنة
بالفرقة) البائنة لزوال
المانع والقول لها في نفس
الزوج وكذا في تطليقه
ان أمه منه لان عينته
(والحضنة) أما وغيرها
(أحق به) أي بالغلام حتى
يستغنى عن النساء وقد
بسبع وبه يفتي لانه الغالب
ولو اختلفا في سنة فان كل
وشرب ولبس واستنجي
وحده دفع اليه ولو جبرا

والالا (والام والجدة) لام أولاب (أحق بها) بالصغيرة (حتى تحيض) أي تباع في ظاهر الرواية ولو اختلغا في حبسها فالقول للام بحر بمثلها وأقول ينبغي أن يحكم سنهوا بعمل بالغالب وعند مالك حتى يحتمل الغلام وتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج عيني (وغيرهما أحق من أحق تشتهى) وقد يتسع وبه يفتى وبنت إحدى عشر مشتهرة اتفاقا زيلبي (وعن محمدان ٦٩٥) الحكم في الام والجدة كذلك

وبه يفتى لكثرة الفساد زيلبي وأفاد أنه لا تسقط الحضنة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها كفى القنينة وفي الظهيرية امرأة قالت هذا ابنك من بنتي وقد ماتت أمه فأعطني نفقته فقال صدقت لكن أمه لم تمت وهي في منزلي وأراد أخذ الصبي يمنع حتى يعلم القاضي أمه وتحتضر عنده فتأخذ له لأنه أقرب بأنها جدته وحاضنته ثم ادعى أحقية غيره وادعى محتمل فان (أحضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا) ابني (منها وقالت الجدة لا) ماهذه ابنتي (وقد ماتت ابنتي أم هذا الولد فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي اليهما) لان الفراش لهما فيكون الولد لهما (كزوجين بينهما ولد فادعى الزوج) انه ابنه لانهما بل من غيرها (وعكست) فقالت هو ابني لانه (حكم بكونه ابنا لهما) لما قلنا وكذا لو قالت الجدة هذا ابنك من بنتي الميتة فقال بل من غيرها فالقول له يأخذ الصبي

شرح المجمع واذا استغنى الغلام عن الخدمة أجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه اه وفي الخلاصة ونسبها واذا استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى يقدم الاقرب فالأقرب ولا حق لابن العم في حضنة الجارية اه قلت بقي ما اذا انتهت الحضنة ولم يوجد له عصبة ولا وصي فالظاهر أنه يترك عند الحضنة الا أن يرى القاضي غيرها أولى له والله أعلم (قوله والا) بأن فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه ط (قوله والجدة) أي وان علت ط (قوله أي تباع) وبلوغها اما بالحيض أو بالانزال أو السن ط قال في البحر لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحسين والحفظ والاب فيه أقوى وأهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابله رواية محمد الا تبعة (قوله فالقول للام) لانه يدعى سقوط حقه بحر (قوله وأقول الخ) هو صاحب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن ينظر الى سنهنا فان باغت سننا تحيض فيه الا نثي غالباً فالقول له والا لها اه والذي ينبغي الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في سن يحتمل صدقت كما هو المصرح به في باقي الاحكام أفاده الرحمن (قوله مشتهرة اتفاقا) بل في محرمات المخبر بنت تسع فصاعد مشتهرة اتفاقا فاستحاني (قوله كذلك) أي في كونها أحق من أحق تشتهى (قوله وبه يفتى) قال في البحر بعد نقل تصحيحه والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أي المصنف بقوله حتى تشتهى من غير تقييد بما قبل التزوج (قوله بتزوجها) أي الصغيرة (قوله مادامت لا تصلح للرجال) فان صلحت تسقط وسيأتي في أول النفقات ان التي تشتهى للوطء فيما دون الفرج يلزمه نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة أو للاستئناس ان أمسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة اه ومقتضاه ان صلاحها للرجال يكفي بالوطء فيما دون الفرج ولذا لم ينفقها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا يلزمه نفقتها الا ان رضى بها وأمسكها في بيته (قوله الا في رواية الخ) فيه اشارة الى ضعفها وظاهره أنها اذا صلحت للرجال قبل البلوغ وقد زوجها أبوها لا حضنة لامها اتفاقا وهذا ظاهر على القول المفتي به لاعلى ظاهر الرواية من توله حتى تحيض فيحتاج الطلاق الى تقييد أفاده في البحر أي تقييد قوله حتى تحيض بما لا يتم تزوج (قوله وفي الظهيرية الخ) دخول على الميت ط (قوله لكن أمه) أي التي هي ابنتك (قوله لان الفراش لهما) لكون النكاح ثبت بالتصادق (قوله لما قلنا) من أن الفراش لهما (قوله وكذا لو قالت الجدة) سماها جدة نظر الزعم (قوله فقال بل من غيرها) أي من امرأة أجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسئلة الاولى فانه في الاولى اعترف بأنه من ابنتها وانها جدته (قوله وكذبته الجدة) بأن قالت ماهذه أمه بل أمه ابنتي ظهيرية (قوله وصدقها المرأة) بأن قالت صدقت ما أباباه وقد كذب هذا الرجل ولكي امرأته ظهيرية (قوله لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله انتهى ملخصا) أي انتهى كلام الظهيرية حال كونها ملخصا أفاده أنه لم يأت بعين عبارتها بل حذف بعضها اختصارا وهو كذلك وان استوفى صور المسئلة فافهم (قوله ولا خيار للولد عندنا) أي اذا بلغ السن الذي ينزع من الام يأخذ الاب ولا خيار للصغير لانه لقصور عقله يختار من عنده للعب وقد صح أن الصحابة لم يخيروا وأما حديث انه صلى الله عليه وسلم خير فلكونه قال اللهم اهدهم فوق لاختيار الا تظن بدعائه عليه الصلاة والسلام ونعمامه في الفتح (قوله وأفاده) أي أفاد ما ذكر من ثبوت التخيير والانفراد للبالغ مع زيادة تفصيل وتقييد لذلك فافهم (قوله مبلغ النساء) أي بما تبلغ به النساء

منها وكذا لو أحضر امرأة وقال ابني من هذه لامن بنتك وكذبته الجدة وصدقها المرأة قالاب أولى به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد أنكر كونها جدته فيكون منكرا لالحق حضانتها وهي أقرب له بالحق انتهى ملخصا (ولا خيار للولد عندنا ما قلنا) ذكرنا كان أو أنثى خلافا للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك مؤيد زاده معز بالامنية وأفاده بقوله (باغت الجارية مبلغ النساء ان بكر

ففيها الاب الى نفسه) الا اذا دخلت في (٦٩٦) السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها (وان ثيبا لا يضمها) الا اذا

لم تكن مأمونة على نفسها)
فلا بد والجدة ولاية الضم
لا غيرهما كافي ابتداء بحر
عن الظهيرية (والعلام اذا
عقل واستغنى برأيه ليس
للاب ضمها الى نفسه) الا اذا
لم يكن مأمونا على نفسه فله
ضمه لدفع فتنة أو عار وتأديبه
اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه
الا أن يتبرع بحر (والجد
بمنزلة الاب فيه) فيما ذكر
(وان لم يكن لها أب ولا
جد) لكن (لها أخ أو عم
فله ضمها) ان لم يكن مفسدا
(وان كان مفسدا) لا يمكن
من ذلك (وكذا الحكم في
كل عصابة ذي رحم محرم
منها فان لم يكن لها أب ولا
جد ولا غيرهما من العصابات
أو كان لها عصابة مفسدة
فالمظفر فيها الى الحاكم فان)
كانت (مأمونة) خلها
تغفر بالسكينة والوضعها
عند (امرأة) أمينة قادرة
على الحفظ بلا فرق في ذلك
بين بكر وثيب) لانه جعل
ناظر المسلمين ذكره العيني
وقسره واذا بلغ الذكور
حد التكسب يدفعهم الاب
الى عمل ليكتسبوا أو
يؤجرهم وينفق عليهم من
أجرتهم بخلاف الاناث ولو
الاب مبذرا يدفع كسب
الابن الى أمين كافي سائر
الاملاك ويؤذنه عزيا
لخلاصة (ليس لاطلاقه)
باتنا بعد عتتها (الخروج
بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت)

من الخبيث ونحوه ولو حذوه لكان أوضح (قوله ضمها الاب الى نفسه) اي وان لم يخف عليها الفساد لوحدة
السن بحر والاب غير قد فان الاح والم كذا عند فقد الاب ما لم يخف عليها منها فمظفر القاضي امرأة
مسلمة ثقة فتسلم اليها كائنص عليه في كافي الحاكم وذ كره المصنف بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة
الوجيز نخصر المحيط الا اذا كانت مسنة ولها رأى وفي كفاية المتخفظ وفيه اللغة من رأى البياض فهو أشيب
وأشبه ثم شيخ فاذا ارتفع عن ذلك فهو مسن رجتي (قوله لا غيرهما الخ) الفرق ان الاب والجد كان لهما
ولاية الضم في الابتداء بخلاف ان يعيدها الى بحرهما اذا لم تكن مأمونة أما غيرهما فلم تكن له ولاية الضم في
الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا بحر عن الظهيرية قلت وفيه نظرفان المتون مصرحة بأنه اذا لم تكن
امرأة فالخضنة للعصبات على ترتيبهم في ذلك اثبات ولاية الضم ابتداء لغير الاب والجد الا أن يريد بقوله أما
غيرهما العصابة غير المحرم كابن الم ومولى العتاقة فان لا نثي لا تضم اليه كاسر وعبارة الفتح الا أن تكون
غير مأمونة على نفسها لا يوثق بها فلا بد أن يضمها اليه وكذا الاخ والم الضم اذا لم يكن مفسدا فان كان
خبيثا يذمها القاضي عند امرأة ثقة اه وزاد الزيلعي وكذا الحكم في كل عصابة ذي رحم محرم منها اه
وهذا الذي مشى عليه المصنف بعد (قوله والغلام اذا عقل الخ) كان ينبغي الابتداء بمسئلة الغلام أو ذكرها
آخر الان ما قبلها وما بعد في الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيما بعد الى بلوغ وعبارة الزيلعي ثم
العلام اذا بلغ رشيد اقله أن ينفر دالا أن يكون مفسدا خوفا عليه الخ واحترز عما اذا بلغ معتوها في الجوهر
ومن بلغ معتوها كان عند الام سواء كان ابنا أو بنتا اه وفي الفتح والمعتوه لا يخبر ويكون عند الام اه
قال في البحر به بنقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عنده من يقول بتغيير الولد أو ما عندنا فالمعتوه اذا بلغ السن
المذكور رأى الذي ينزع فيه من الام يكون عند الاب اه وتبعه في النهر وهو الموافق للقواعد تأمل (قوله
فله ضمها) أي للاب ولاية ضمها اليه والظاهر أن الجد كذلك بل غيره من العصابات كالاخ والم ولم أر من صرح
بذلك ولعلمهم اعتمادا على أن الحاكم لا يمكنه من المعاصي وهذا في زماننا غير واقع فيتمين الافتاء بولاية ضمها
لكل من يؤمن عليه من أقاربه ويقدر على حفظه فان دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه لاسيما من
يلحقه عاره وذلك أيضا من أعظم صلة الرحم والشرع أمر بصلتها ودفع المنكر ما أمكن قال تعالى ان الله يأمر
بالعدل والاحسان وايتاعذ القربي وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ثم
رأيت في حاشية البحر الرملي ذكر ذلك بحثا أيضا وقال ولم أره ثم قال ثم رأيت القسلي فيه وهو ما في المنهاج
والخلاصة والتارخانية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الخضنة فن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب
غير أن الانثى لا تدفع الا الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وماتته فيما قبل البلوغ ولذا لم يذكر
فيه التفصيل بين كونه مأمونا أو غيره (قوله فيما ذكر) أي من أحكام البكر والثيب والغلام والتأديب
ط (قوله وان لم يكن لها) أي للبكر كما قدمناه عن الكافي وكذا الثيب كما علمته خلافا لما مر عن الظهيرية
وقد صرح المصنف به بعد في قوله بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب * (تنبيه) * حاصل ما ذكره في الولد اذا بلغ انه
اما أن يكون بكرا مسنة أو ثيبا مأمونة أو غلاما كذلك فله الخيار واما أن يكون بكرا شابة أو يكون ثيبا
أو غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم بل يضمهم الاب اليه (قوله واذا بلغ الذكور حد التكسب) أي قبل بلوغهم
مبلغ الرجال اذ ليس له اجبارهم عليه بعده (قوله بخلاف الاناث) فليس له ان يؤجرهن في عمل أو خدمة
تتارخانية لان المستأجر يخولها وذلك سي في الشرع ذخيرة ومفاده انه يدفعها الى امرأة تعلمها خوفا
كتطير بزواجها اذ لا يحذور فيه وسيأتى تمامه في النفقات (قوله ولو الاب مبذرا) أي يخشى منه اتلاف
كسب الابن (قوله كافي سائر الاملاك) أي املاك الصبيان تتارخانية أي فان القاضي ينصب لهم وصيا يحفظ
لهم مالهم اذا كان الاب مبذرا (قوله ليس للمطلقة بائنا الخ) أما المطلقة رجعية فحكمها حكم المنكوحه ليس
لها الخروج لان حق السكنى للزوج واما المعتدة فليس لها الخروج قبل انقضاء العدة مطلقا بحر والظاهر

ان المتوفى عنها زوجها المطلقة في ذلك فلا تملك ذلك بلا اذن الاولياء لقيامهم مقام الاب ومآتيه اضرا بالولد
 ظاهر المنع اه وملي لا يقال ان معدة الموت تخرج يوما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة اخرى
 وليس لها ذلك في العدة واما بعد انقضائها فلم اوه وقول الرمي لقيام الاولياء مقام الاب يفيد منه ما من ذلك
 بعد العدة أيضا لكن سئل شيخنا عن العلامة الفقيه من سئل عن الترك في عن يتيم في حضنة أمه له جد لاب
 تريد أمه السملح به من بلدتها التي تزوجت فيها الى بلدة أخرى فهل لجدته منعها فأجاب بأن الواقع في كتب
 المذهب متوافر وشروحات تقييد المسئلة بالمطالبة والاب ولم نرم من أجزائها في غيرهما ومفاده ان الجد ليس له منعها
 ومآله الخبر الرمي لم يستند فيه الى نقل فينبغي التوقف حتى نرى النقل الصريح فان العلم أمانة هذا حاصل
 مارأيت بخط وجهه الله تعالى ووجه توقيفه التقييد بالاب والمطلقة فيجتم على كونه للاحترار بقربة تخصه يصح
 هذا الحكم بالام المطلقة فقط ويحتمل عدمه لمآله الرمي والله سبحانه أعلم (قوله لم تمنع) الا اذا انتقلت من
 مصر الى قرية كجاءني (قوله مطلقا) سواء كان وطنها أولا ووقع العقد فيه أولا بجر (قوله من محلة الى
 محلة) أي في بلد واحدة والظاهر انه لو كان بين المحلتين تفاوت تمنع (قوله الا اذا انتقلت الخ) قال الرمي في
 حواشي المنع هذا خطأ تبع فيه صاحب البحر اذ ليس لها نقله من قرية الى مصر بينهما تفاوت والعجب في حكم
 لم يقل به أحد جعله متناجما بتقليده للبحر اه وفي ط عن الهندية عن المحيط وان أرادت نقله من قرية
 الى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا ان يكون المصر قريبا من القرية
 على التفسير الذي قلنا اه (قوله وفي عكسه لا الخ) أي وفي انتقالها من المصر الى القرية لا يمكن من ذلك
 ولو كانت القرية قريبة لتضرر الولد بتخلقه بأخلاق أهل السواد أي أهل القرى المجبولة على الجفاء (قوله
 الا اذا كان الخ) استثناء من قوله وفي عكسه لا ومثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر أو الى قرية أو من مصر
 الى مصر ولذا هم الشارح بقوله ما انتقلت اليه ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس للمطالبة الخروج ولكن
 كان حقه العطف بالواو أفاده ط (قوله أي عقد عليها في وطنها) أفاد ان المراد بالنكاح مجرد العقد وان
 الإشارة بثمة للوطن فلا بد في جواز الانتقال الى البلدة البعيدة من شرط كونها وطنها وكون العقد فيها وفي
 رواية الجامع الصغير اشترط العقد دون الوطن قال الزيلعي والاول أصح لان التزوج في دار ليس التزاما
 للمقام فيها عرفا فلا يكون لها النقلة اليها (قوله ولورقية في الاصح) أي ولو كان الوطن الواقع فيه العقد
 قرية خلافا لما في شرح البقالي فانه ضعيف كقبي البحر (قوله الادار الحرب) استثناء من الاستثناء في المتن
 وقوله الا ان يكونا مستأمنين استثناء من قوله الادار الحرب أي لها الانتقال الى وطنها الذي نكحها فيه ان لم
 يكن دار الحرب والزوج مسلم أو ذمي فلو كانا حربيين مستأمنين فلها ذلك كقبي البدائع والحاصل أن عبارة
 المتن والشرح في غاية الجفاء مع التطويل فالأظهر والآنصر أن يقال وللمطالبة الخروج بالولد من قرية الى
 مصر قريبة لا عكسه ومن بلدة الى أخرى هي وطنها وقد نكحها فيها ولو دار حرب لوزوجها حربيا مثلها فهذه
 عبارة موجزة نامة جامة مانعة (قوله وهذا الحكم) أي الذي ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط (قوله
 بكدة) وغير الجدة من الحاضنات مثلها بالاولى كقبي البحر (قوله لعدم العقد بينهما) لان العقد على الزوجة
 في وطنها دليل الرضا بما قامتها بالولد فيه ولا عداية بينه وبين الجدة (قوله الا باذنه) أي اذن الاب وكذا من له حق
 الحضنة من الرجال ط تأمل (قوله من اخراجه) أي الى مكان بعيد أو قريب يمكنها ان تبصره فيه ثم ترجع
 لانها اذا كانت لها الحضنة يمنع من أخذها منها فاضلا عن اخراجه فمافي النهر من تقييده بالبعيد أخذها بما يأتي
 عن الحواشي غير صحيح فانهم (قوله من بلد أمه) الظاهر أن غيرهما من الحاضنات كذلك ط (قوله ما بقيت
 حضانتها) كذا في النهر وفيه كلام (قوله فلو أخذ الخ) تفرع على مفهوم ما قبله وفي الجمع ولا يخرج الاب
 بولده قبل الاستغناء وعاله في شره بما فيه من الاضرار بالام بإبطال حقها في الحضنة قال في البحر وهو يدل
 على أن حضانتها اذا سقطت جاز له السفر به ثم نقل كلام السراجية المذكور وقال وهو صريح فيما قلنا اه

لم تمنع مطلقة لانه كالاتقال
 من محلة الى محلة شئني (الا
 اذا انتقلت من القرية الى
 المصر وفي عكسه لا) اضرو
 الولد بتخلقه بأخلاق أهل
 السواد (الا اذا كان)
 ما انتقلت اليه (وطنها وقد
 نكحها في) أي عقد عليها
 في وطنها ولورقية في الاصح
 الادار الحرب الا أن يكونا
 مستأمنين (وهذا) الحكم
 (في الام) المطلقة فقط (أما
 غيرها) بكدة وأم ولد اعنت
 (فلا تقدر على نقله) لعدم
 العقد بينهما (الا باذنه) كما
 يمنع الاب من اخراجه من بلاد
 أمه بلارضاه ما بقيت
 حضانتها فلو (أخذ المطلق
 ولده منها تزوجها) جاز له
 أن يسافر به الى أن يعود
 (حق أمه)

لكن في الشرب لابلية عن البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في
الحضانة لاحتمال عوده بزوال المانع اه وهو المفهوم مما يأتي عن قنساوي الرمي ويدل له ما في الحاوي
كما تعرف ولا ينافيه ما مر عن شرح المجمع لاحتمال أن يريد بالحق الحال أو المستقبل تأمل (قوله كما في
السراجية) المراد بها قنساوي سراج الدين قاري الهداية (قوله وقبده المصنف الخ) وكذا قبده في النهر ولا
حاجة اليه لانها اذا تزوجت وكان لها أم أهل للحضانة أو غيرها فليس لابيها أخذ منها فضلا عن السفر به
(قوله وفي الحاوي) يعني القدسي (قوله اخراجه الخ) أنت تخبر بأن هذا محمول على ما إذا لم يكن لها حق
الحضانة اذ لو كان لها الحضانة لتمكن من أخذها منها فضلا عن اخراجه عنها الى قرية أو بلدة قريبة أو
بعيدة خلا لما في النهر كما مر فافهم ثم لا يخفى أنه مخالف لما مر عن السراجية ولما يأتي عن شيخه الرمي بل
ولما مر عن المجمع والبرهان لان ما في الحاوي يشمل ما بعد الاستغناء وهذا هو الاروق بالام ويؤيده ما في
التاريخانية الولد متى كان عند أحد الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه وعن تعهده اه ولا يخفى ان السفر
أعظم مانع (قوله كما في جانبها) أي كما أنها اذا كان الولد عندها الها اخراجه الى مكان يمكنه أن يبصر ولده كل
يوم (قوله لا يجبر على أن يرسله) وكذا يقال في جانبها وقت حضانتها ط ويبيده ما قدمناه أنفاق التنازعانية
(قوله بأنه يسافر به بعد تمام حضانتها) لم أره في الخبرية في هذا المحل (قوله وبأن غير الاب الخ) يوهم أن
غير الاب له السفر به أيضا اذا كان عنده ولم يؤمن ذكره بل قال القهستاني فلا يخرج الاب إلا أن يستغنى
ولا غيره ممن يستحق الحضانة نظرا للصغير اه والذي أفتى به الرمي في الخبرية هو أنه اذا تزوجت الام
بأجنبي وللصغير ابن عم له طلبه قال في المنهاج للعقيلي وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من
العصبة أولى الاقرب فالاقرب غير أن الابن لا تدفع الى غير المحرم ومثله في الخلاصة والتنازعانية وغيرهما اه
(قوله لا يلزم رده) بل يقال اذهب وخذبه نهر (قوله فعليه رده) لانه وان أخرجه باذن السكها الماخروجت
معه لم تكن راضية بفرقه فاذا ردها وحدها ثم طلقها الزم رده اليها بخلاف ما اذا اذنت باخراجه وحده
والله سبحانه أعلم

(باب النفقة)

(قوله هي لغة الخ) النفقة مشتقة من التفوق وهو الهلاك نفقت الدابة نفوقاها هكت أو من الاتفاق وهو
الرواج نفقت السبعة نفقا فاراجت ذكر الزمخشري أن كل ما فاؤه نون وعينه فاء يدل على معنى الخروج
والذهاب مثل نفق ونفرو ونفخ ونفس ونفي ونفد وفي الشرع الادرار على شيء بما فيه مقاؤه كذا في الفتح قلت ولا
يخفى أن ما ذكره بيان لاصل ما دلتها وما أخذ اشتقاقها ووجه تسميتها فان بها هلاك المال ورواج الحال فلا
ينافي قولهم أيضا ان في اللغة ما ينفقه الانسان على عياله ونحوهم فانه بيان حقيقة مدلولها وانها اسم عين
لا حدث وعن هذا قالوا ان اللفظ قسمان جامد وهو ما لم يوافق مصدره الجرح وفه الاصول ومعناه كرجل
وأسد ومشتق وهو خلافه وقسمان مطرد وغيره فالاول كاسم الفاعل والمفعول وبقيّة المشتقات السبعة
فضارب مثلا يطارد اطلاقه على كل من اتصف بمعنى المشتق هو ومنه والثاني ما كان معنى المشتق منه مرجحا
للتسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطرد في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح اطلاق قارورة على نحو
البثوان وجد فيه قرار الماء فالنفقة من هذا القبيل لامن المطرد ولا من الجامد غير المشتق وهذا التقدير
اندفع ما أورده في الجرافة (قوله وشراعي الطعام الخ) كذا فسرهما محمد بالثلاثة لئلا يسأل هشام عنها كما في
البحر عن الخلاصة (قوله وعرفا) أي في العرف الطارئ في لسان أهل الشرع هي الطعام فقط ولذا يعطفون
عليه الكسوة والسكنى والعطف يقتضي المغايرة حتى وعبرة المتون كالكتروا والمتنق وغيرهما على هذا (قوله
وملك) شامل لنفقة المملوك من بني آدم والحيوانات والعقار كما في الدر المنثور لكن في الانخير لا يجبر قضاء وفي
الثاني خلاف كما سيأتي آخر الباب (قوله للناس سبعة ما مر) أي من النكاح والطلاق والعدة بجر (قوله أولانها

كما في السراجية وقبده
المصنف في شرحه بما اذا لم
يكن له من ينتقل الحق
اليه بعدها وهو ظاهر وفي
الحاوي له اخراجه الى
مكان يمكنها ان تبصر ولدها
كل يوم كما في جانبها فلا يحفظ
قلت وفي السراجية اذا
سقطت حضانة الام وأخذ
الاب لا يجبر على أن يرسله
لها بل هي اذا أرادت أن
تراه لا تمنع من ذلك وأفتى
شيخنا الرمي بأنه يسافر به
بعد تمام حضانتها وبأن غير
الاب من العصبات كالاب
وعزاه للخلاصة والتنازعانية
(فرع) * يخرج بالولد ثم
طلقها فأطلقته برده ان
أخرجها باذنها لا يلزم رده
وان بغير اذنها لم يلزمه كذا خرج
به مع أمه ثم ردها ثم طلقها
فعليه رده بحروا والله تعالى
أعلم

(باب النفقة)

هي لغة ما ينفقه الانسان
على عياله وشراعي الطعام
والكسوة والسكنى
وعرفا هي الطعام (ونفقة
الغير تجب على الغير بأسباب
ثلاثة زوجية وقربة وملك)
بدأ بالاول لمناسبة ما مر أو
لأنها

مطلب اللفظ جامد ومشتق

أصل الولد) أي لأن القرابة لا تكون بالابن والد الولد الذي تكون ابناً أو أباً أو أماً أو عملاً يحصل
بالزوجة تقدم الكلام عليها تقدمها فافهم (قوله بنكاح صحيح) فلان نفقة على مسلم في نكاح فاسد لا نعدم
سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بالنكاح وكذا في عدته لأن حق الحبس وإن ثبت
لكنه لم يثبت بالنكاح بل لتحسين الماء ولأن حال العدة لا يكون أقوى من حال النكاح بدائع (قوله فلو بان
فساده أو بطلانه الخ) لم يذ كر في البحر البطلان وقد منى في العدة عن الفتح وغيره عدم الفرق بين الفاسد
والباطل في النكاح بخلاف البيع وفي الهندية عن النخبة ولو كان النكاح صحيحاً من حيث الظاهر ففرض
لها القاضي النفقة وأخذتها شهراً ثم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا أنها اخته رضاعاً وقرق بينهما جمع
عليها بما أخذت ولو أنفق بلا فرض القاضي لم يرجع بشئ اه وتعود في الفتح وفي الهندية أيضاً من الخلاصة
وأجمعوا أن في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اه قال ط ونظر فيه الجوى بأنه من أفراد الفاسد اه
قلت ومثله في النهر والظاهر أن الصواب لا تستحق بلا النافية إذا لا احتباس فيه (قوله على زوجهما) أي ولو
عبد حتى يباع في نفقتها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الأول طويت صغيراً للعلم بها
من التعليل السابق والتقدير الزوج محبوس لمنفعة الزوج الخ وينتج لزوم نفقتها عليه فافهم (قوله كفت
وقاض) أي ووالفهم قد رما يكفهم ويكفي من تلزمهم نفقتهم من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين
رحمى (قوله وصى) له الأقل من نفقته وأجر عله في مال الميت رحمى وظاهره ولو غنياً أو وصى الميت وفيه
كلام سيأني ان شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب (قوله زيلعي) بهم أن الزيلعي ذكر هذه الثلاثة فقط
مع أنه ذكر الستة وزاد عليهم الوالى ح (قوله وعامل) أي في الصدقات زيلعي (قوله فاه واندفع العروق)
أي نصبوا أنفسهم لذلك وترقبوا غرضه فجب النفقة لهم وإنزيتهم (قوله ومضارب) فنفقته في مال المضاربة ما
دام مسافراً لا احتباساً لها فلو كان مضارباً بالرجلين أو أكثر فنفقته على حسب المال رحمى (قوله ولا يرد الرهن)
قال في البحر واعترض بأن الرهن محبوس لحق المرتهن وهو الاستيفاء ولذا كان أحق به من سائر الغرام مع
ان نفقته على لراهن وأجيب بأنه محبوس بحق الراهن أيضاً وهو وفاء ديته عنه عند الهلاك مع كونه ماسكاً له
اه فوله مع كونه ماسكاً له ترجع لجانب الراهن في وجوب النفقة عليه وحرره مع كونه محبوساً لحقهما
والشارح أدخل به ح قلت لا إخلال بتركه فان المحقق ابن الهمام لم يذ كرهه لأن منفعة الحبس إذا كانت
غير مختصة بالغير لا تجب النفقة على الغير فهو كالاجير إذا عمل في المشترك لا يستحق أجره لأنه عامل لنفسه من
وجه فافهم (قوله في ماله لا على أبيه الخ) كذا في كافى الحاكم الشهيد حيث قال فان كان صغيراً لا مال له لم
يؤخذ أهوه بنفقة زوجته إلا أن يكون ضمنها اه وفي الخانبة من كان كبرت وليس للصغير مال لا تجب
على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أبسر اه وعزاه في البحر والنهر إلى الخلاصة
أيضا قال الرمى ومثله في الزيلعي وكثير من الكتب اه قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر وأنت
شبير أن الكافي هو نص المذهب ولا سيما وأكثر الكتب عليه فيقدم على ما سيذ كره الشارح في الطروع
عن المختار والملتقى من وجوبها على أبيه إلا أن يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تأمل (تنبيه) قال
في الشرنبلالية بعد نقله ما في الخانية أقول هذا إذا كان في تزويج الصغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج فاسر
مرضع بالغه حد الشهوة وطاعة الوطع بمهر كثير ولو لم نفقة يقررها القاضي فتستغرق ماله ان كان أو يصير
ذا دين كثير ونص المذهب أنه إذا عرف الأب بسوء لا اختياراً بمجانة أو فسقا فالعقد باطل اتفاقاً صرح به في
البحر وغيره ونقدمه المصنف في باب الولي اه قلت المصرح به في المتون والشرع ان للأب تزويج الصغير
والصغيرة غير كفء وبدون مهر المثل بغين فاحش لان كمال شفقة الأب دليل على وجود المصلحة ما لم يكن سكران
أو معروفاً بسوء الاختيار لان ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة وأنت شبير بأن الشرط أن لا يكون معروفاً
بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور والالزام ان لا يتصور صحة عقده

أصل الولد (فتجب للزوجة)
بنده كاح صحيح فلو بان
فساده أو بطلانه وجع بما
أخذته من النفقة بغير
(على زوجها) لانها جزاء
الاحتباس وكل محبوس
لنفقة غيره يأنزله نفقته
كففت وقاض ووصى زليلى
وعامل ومقاتلة فاموا بدفع
العدو ومضارب سافر
بمال مضاربة ولا يرد الوهن
لحبسه لنفقة غيرها (ولو صغيرا)
جداني ماله لأعلى أبيه إلا
إذا كان ضمنها كما صرف
النهر (لا يقدر على الوطء)

مطالب لا تجب على الاب نفقة
زوجة ابنة الصغير

لان المانع من قبله (أو فقيرا ولو) كانت (مسئلة أو كافرة أو كبيرة أو صغيرة تطيق الوطء) أو تشتهى للوطء فيمادون الطرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كولو كاصغير بن (فقيرة أو غنية أو طوأة أولا) كأن كان الزوج صغيرا أو كانت رتقاء أو قرناء أو معتوهة أو كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تصلح للخدمة أولا استئناس أن أمسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة ولو (منعت نفسها للمهر) دخل بها أولا ولو كاه مؤجلا عند الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاه محشي الاشياء لانه منع بحق فتسحق النفقة (بقدر حالهما) به يفتى ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين الى الميسرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه أن يطعمها مما ياكل بل يندب (ولو هي في بيت أبيها)

بالغيب الغاش ولغير الكف كالمترقر يره في باب الولي فظهر أنه اذا لم يكن معروفا بذلك وزوج طفله امرأه صح ذلك ما لم يكن كالمترقر في عامة كتب المذهب اقامة لشقيقته مقام المصلحة فافهم (قوله لان المانع من قبله) دخل في هذا الجبوب والعنين والمريض الذي لا يقدر على الجماع كما صرح به في الهندية (قوله أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة لزوجه من مستدين عليه بامر القاضي ط وسأيت (قوله ولو مسئلة أو كافرة) الاولى اسقاط مسئلة (قوله تطيق الوطء) أي منه أو من غيره كما يفيد كلام الفتح وأشار الى ما في الزاوي من تصحيح عدم تقديره بالسن فان السميعة الضخمة تحتل الجماع ولو صغيرة السن (قوله أو تشتهى للوطء فيمادون الطرج) لان الظاهر أن من كانت كذلك فهي مطيعة للجماع في الجملة وان لم تطلقه من خصوص زوج مثلا فتح (قوله فلا نفقة) أي لم يمكها في بيته للخدمة أو الاستئناس كما يأتي قريبا (قوله كما لو كاصغير بن) لان المانع من الوطء وجود منها ووجوده منه أيضا لا يضر بعدم وجود التسليم الموجب للنفقة منها (قوله وطوأة أولا) أي سواء دخل بها أم لا (قوله كأن كان الزوج الخ) تخيل لقوله أولا أفاد به أن عدم وطئها لا فرق فيه بين أن يكون لامانع منه أصلا أو له مانع من جهته أو من جهتها وهي مشتهة كالقرناء ونحوها لان المعتبر في إيجاب النفقة الاحتباس لا تنفاد مقصود من وطء أو من دواعيه ولذا وجبت لصغيرة تشتهى للجماع فيمادون الطرج كما صرح فافهم (قوله أو معتوهة) في التارخانية المجنونة لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق (قوله وكذا صغيرة) أي لا تشتهى أصلا ولو للجماع فيمادون الطرج والالزمية نفقتها أمسكها أولا كالمترقر نفا (قوله ان أمسكها في بيته) وارودها فلا نفقة لها بدائع وحاصله انه مخبر ما في مسئلة المشتهة فلا تخيير بل يلزمه نفقتها مطلقا كما علمته فافهم (قوله ولو منعت نفسها للمهر) أي الذي تعورف تقديره لانه منع بحق لتقصير من جهته فلا تسقط النفقة به زيلعي (قوله دخل بها أولا) تعميم للمنع أي لها النفقة بالمع المذكور سواء كان قبل الدخول أو بعده لكن عند أبي يوسف يسقط حقها في الميع اذا دخل بها برضاها (قوله وعليه الفتوى) أي استحسانا لانه لما طلب تأجيله كانه قد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة أن الاستاذ يظهر الدين كان يفتى بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يفتى بأن لها ذلك اه فقد اختلف الافتاء بحر من باب المهر وقد منها هناك ان الاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع على قول الثاني اه ونعم الكلام قدمناه هناك (قوله فتسحق النفقة) أي وان لم يكن لها المطالبة بالمهر (قوله به يفتى) كذا في الهداية وهو قول الخصاص وفي الولوالجية وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وبه قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وفي التحفة والبدائع أنه الصحيح بحر لكن المتن والشروح على الاول وفي الخانية وقال بهض النام يعتبر حال المرأة قال في البحر وانفقوا على وجوب نفقة المومنين اذا كانوا مومنين وعلى نفقة المعسرين اذا كانوا معسرين وانما الاختلاف فيما اذا كان أحدهما موسرا والاخر معسرا على ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل فان كان موسرا وهي معسرة فعليه نفقة المومنين وفي عكسه نفقة المعسرين وأما على المفتي به فتجب نفقة الوسط في المستثنين وهو فوق نفقة المعسرة ودون نفقة المومنين اه * (تنبيه) * صرحوا ببيان اليسار والاعسار في نفقة الاقارب ولم أر من عرفهما في نفقة الزوجة ولعلمهم وكذا ذلك الى العرف والنظر الى الحال من التوسع في الانفاق وعدمه ويؤيده قول البدائع حتى لو كان الرجل مخرطا في اليساريا كل خبر الحواوي ولحم البجاج والمرأة مفترطة في الفقر تأكل في بيت أهلها خبر الشيعر يطعمها خبر الحنفية ولحم الشاة (قوله ويخاطب الخ) صرح به في الهداية وقد غفل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسرا وهي موسرة أو وجبنا الوسط فقط كلفناه بما ليس في وسعه (قوله والباقي) أي ما يكمل نفقة الوسط (قوله ولو هي في بيت أبيها) تعميم لقوله فتجب للزوجة وهذا ظاهر الرواية فتجب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل الى منزل الزوج اذا لم يطلها وقال بعض المتأخرين

لا تجب ما لم تزف الى منزله وهو رواية عن أبي يوسف واختاره القدوري وليس الفتوى عليه وتعامه في الفتح
 (قوله اذ لم يطالب الخ) الاخصر والاظهر أن يقول به يفتى اذ لم تمتنع من النفقة بغير حق (قوله لقيام
 الاحتباس) فإنه يستأنس بها ويسمى ما يحفظ البيت والمنازل لعارض فاشبه الحيز هداية (قوله وكذا
 لو مرضت الخ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف أو مرضت في بيت الزوج أي بعد ما سلمت نفسها صحيحة
 فان مفهومه أنها لو سلمت نفسها مريضه لاتفقة لها لان التسليم لم يصح كافي الهداية لكن حقق في الفتح أن هذا
 مبنى على قول البعض من أشراط التسليم لو جوب النفقة وقد علمت أنه خلاف المفتى به من تعلقاتها بالعد
 الصحيح لا بالتسليم فالتحار وجوب النفقة لقيام الاحتباس (قوله والا لا) أي وان أمكن نقلها الى بيت الزوج
 بمحضة ونحوها فلم تنتقل لان نفقة لها كفي البحر لمتنعها من نفسها عن النفقة مع القدرة بخلاف ما اذ لم تقدر أصلاً
 لكن سيأتي أنها لا تجب لريضة لم تزف اذ لم يمكنها الانتقال معه أصلاً فقد جعل عدم إمكان الانتقال مانعاً
 من وجوب النفقة وهنا جعل موجباً لها وقد يجاب بالفرق وهو أنها هنا لما انتقلت الى بيته فقد تحقق التسليم
 ولا تصير بعده ناشئة الا اذا أمكنها الانتقال اليه وامتنعت بخلاف ما اذ لم يوجد تسليم أصلاً ومرضت بحيث
 لا يمكنها الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم أصلاً حقيقة ولا حكماً وسيأتي ما يؤيده (قوله كلاً لا يلزمه مداوتها)
 أي امتيانه لها بدواء المرض ولا أجرة العايب ولا الفصد ولا الخيانة هندية عن السراح والظاهر أن منها
 ما تستعمله النساء مما يزيل الكاف ونحوه وأما أجرة القابلة فسيأتي الكلام عليها (قوله لان نفقة لاحد
 عشر) أي بعد المنكوحة فاسداً وعدتها أمر واحد أو ذكر العدد لعدم التمييز اهـ ح وقد ذكر المصنف
 منها خمسة وذكر الشارح ستة لكن ما زاده الشارح سيذكره المصنف مفرداً سوى منكوحة فاسد
 وعدته لانها غير زوجة وستكلم عليها في محالها وينبغي أن يذكر الموطأ بشبهة لما في الخلاصة كل من
 وطئت بشبهة فلا نفقة لها اهـ لان زوجها ممنوع منها بمعنى من جهتها ويمكن ادخالها في الناشئة تأمل
 (قوله ومنكوحة فاسداً وعدته) الاولى ومعندته وتقدم الكلام على المنكوحة فاسداً وفي الخيانة
 غاب عنها فتزوجت بآخر ودخل بها وافرقت بينهما بعد عدول الاول فلا نفقة لها في عدتها على الاول ولا
 على الثاني بخلاف المدخولة اذا طلقت ثلاثاً فتزوجت في العدة ودخل بها الثاني فلها النفقة والسكنى على
 الاول اهـ أي لانها معتدة من طلاق بائن من الاول أما في الاولى فانها معتدة من وطء الثاني بعقد فاسد
 فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها امتنعت نفسها بمعنى من جهتها وفي الهندية انهم باسرة فتزوجها وأنكر
 أن حبلاً منه لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها وان أقرب به لزمتها * (تنبيه) *
 تزوج معتدة البائن انما لا يسقط نفقتها مادامت في بيت العدة والاصار ناشئة كافي الذخيرة (قوله
 وصغيرة لا توطأ) وكذا ان صلحت للخدمة أو الاستئناس ولم يسكنها في بيته كما مر فافهم (قوله بغير حق) ذكر
 محسن زه بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو واحد استرا من الخوارج حتى يدفع لها المهر ولها الخروج
 في مواضع مرت في المهر وسيأتي بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين (قوله وهي الناشئة)
 أي بالمعنى الشرعي أما في اللغة فهي العاصية على الزوج المبغضة له (قوله ولو بعد سفره) أي لو عادت الى
 بيت الزوج بعد ما سافر خرجت عن كونها ناشئة بحر عن الخلاصة أي فتسحق النفقة فتكتب اليه
 لينفق عليها أو ترفع أمرها للقاضي ليفرض لها عليه نفقة أموالاً أنفقت على نفسها بدون ذلك فلا رجوع لها
 لما سيأتي أنها تستسقط بالمضي بدون قضاء ولا تراض (قوله والقول لها الخ) أي حيث لا يبينه له وهذا أخذه
 في البحر مما في الخلاصة لو قال هي ناشئة فلا نفقة لها فان شهدوا أنه أوفاهما لمجل وهي لم تكن في بيته سقطت
 النفقة وان شهدوا أنها ليست في طاعته للجماع لم تقبل لاحتمال كونها في بيته ولا تسقط لان الزوج يعلب
 عليها اهـ قات ويؤخذ منه أيضاً تقييد كون القول لها بما اذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف
 في نشوز في الحال أما لو ادعى عليها سقوط النفقة المفروضة في شهر ماض مثلاً لنشوزها فيه فالظاهر أن القول

اذ لم يطالبها الزوج بالنفقة
 به يفتى وكذا اذا طالبها ولم
 تمتنع أو امتنعت للمهر (أو
 مرضت في بيت الزوج) فان
 لها النفقة استحقاقاً لقيام
 الاحتباس وكذا لو مرضت
 ثم اليه نقلت أو في منزلها
 بقيت ولنفسها ما امتنعت
 وعليه الفتوى كما حره في
 الفتح وفي الخيانة مرضت
 عند الزوج فانتقلت لدار
 أبيه ان لم يمكن نقلها بمحضة
 ونحوها فلها النفقة والا لا
 لا يلزمه مداوتها (لا نفقة
 لاحد عشر مرتدة * ومقبلة
 ابنه * ومعتدة موت *
 ومنكوحة فاسداً وعدته
 * وأمة لم تبوأ * وصغيرة
 لا توطأ (خارجة من بيته
 بغير حق) وهي الناشئة
 حتى تعود ولو بعد سفره
 خلافاً للشافعي والقول لها
 في عدم النشوز يمينها

وتسقط به المفروضة
لا المستدانة في الاصح
كالموت قيد بالخروج لانها
لومانعته من الوطء لم تكن
ناشئة وشمل الخروج
الحكمي كأن كان المنزل
لها فمغنته من الدخول
عليها فهي كالخارجة عالم
تكن سألته النقلة ولو كان
فيه شبهة كبيت السلطان
فامتنعت منه فهي ناشئة
لعدم اعتبار التسمية في
زمانا بخلاف ما اذا خرجت
من بيت الغصب أو أبت
الذهاب اليه أو السفر معه
أو مع أجنبي به ثم لينقلها
فأها النفقة وكذا لو أخرجت
نفسها لارضاع صبي
وزوجها ثم رجع ولم يخرج
وقيل تكون ناشئة ولو سلمت
نفسها بالليل دون النهار أو
عكسه فلا نفقة لنقص
التسليم قال في المجتبى وبه
عرف جواب واقعة في زماننا
انه لو تزوج من المحترفات
التي تكون بالنهار في
مصالحتها وبالليل عنده فلا
نفقة لها انتهى قال في النهر
وفيه نظر (ومحبوسة) ولو
ظلم الا اذا حبسها هو بدين
له فلها النفقة في الاصح
جوهره وكذا لو قدر على
الوصول اليها في الحبس
صيرفة كحبسه

لها أيضا لانكارها موجب الرجوع عليها تأمل ولو ادعت أن خروجها ليبيت أهلها كان باذنه وأنكر
أو ثبت نشوزها ثم ادعت أنه بعده بشهره ثلاثا لهما بالمكث هناك هل يكون القول لهما أم لا أم أره والظاهر
الثاني لتحقيق المسقط تأمل (قوله وتسقط به) أي بالنشوز النفقة المفروضة يعني اذا كان لها عليه نفقة أشهر
مفروضة ثم نشزت سقطت تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه قائمها
لا تسقط كما سبق في مسألة الموت اه ح قلت وسقوط المفروضة منصوص عليه في الجامع أما المستدانة
فذكر في الذخيرة أنه يجب أن يكون على الراية في سقوطها بالموت والاصح منها عدم السقوط اه
ومقتضى هذا أن الوعدت الى بيته لا يعود ما سقط وهل يبطل الفرض فيحتاج الى تجديد به بعد العود الى بيته
أم لا أم أره ويظهر عدم بلالته لان كلامهم في سقوط المفروض لا الفرض فذلك (قوله لومانعته من الوطء
الح) قيد في السراج بمنزل الزوج وبقدرته على وطئها كرها وقال بعضهم لان نفقة لانهم ناشئة اه والثاني
وجه في حق من يسخر وهذا يشير الى أن هذا المنع في منزلها نشوز بالاتفاق سأنحائي (قوله لها) أي ملكا
أو اجارة (قوله ما لم تكن سألته النقلة) بان قالت له حواني الى منزلك أو أكثر الى منزلي فاني محتاجة الى منزلي
هذا أخذ كراهه فلها النفقة بحر (قوله اعدم اعتبار الشبهة في زماننا) نقلة صاحب الهداية في التجنيس
وصاحب المحيط في الذخيرة (قوله بخلاف الخ) لان السكنى في المعصوب حرام والامتناع عن الحرام واجب
بخلاف الامتناع عن الشبهة فانه مدبوق فيقدم عليه حق الزوج الواجب وسقطت عن امرأة أسكنها
زوجها في بلاد الدار وزالمدين ثم امتنعت وطلبت منه السكنى في بلاد الاسلام خوفا على دينها ويظهر في
أن لها ذلك لان بلاد الدار وفي زماننا شبهة بدار الحرب (قوله أو السفر معه) أي بناء على المفتى به
من أنه ليس له السفر بها الفساد الزمان فامتناعها بحق (قوله أو مع أجنبي الخ) هذا مفهوم بالاولى لانها
اذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السفر معه فمع الاجنبي بالاولى أو هو معنى على أصل المذهب
من أن للزوج السفر بها لكنه لما بحث اليها أجنبيا لياتي بها كان امتناعها من السفر معه بحق ولذا
قيد بالاجنبي اذ لو كان محرما لم يكن لها نفقة لانه ليس لها الامتناع ومسألة السفر فيها كلام بسطناه في
باب المهر (قوله وقيل تكون ناشئة) أشار الى ضعفه وبه صرح في البحر لكن قرأه الرجعي وغيره بانه قائم
بمصالحتها منعهما من العزل ونحوه وعن كل ما يتاذى برأيته كالخناء والنقش والارضاع أولى لانه يهزلها
ويلحقه عار به اذا كان من الاشراف أقول وأنت خير بان هذا كله لا يدل للقول بأنها تصير بذلك ناشئة لانها
الخارجة بغير حق كالمهر والالزام انها تصير ناشئة اذا خالفته في العزل والنقش والخناء ونحو ذلك مما تخالف به
أمره وهي في بيته وفساده لا يخفى نعم يفيد أن له منعها من هذا الايجار بل ذكر الخبير الرمي أنه أن يمنعها
من ارضاع ولدها من غيره وتربيته أخذاً مما في التتارخانية عن السكا في اجارة الظئر وللزوج أن يمنع امرأته
عما يوجب خللاً في حقها وما فيها أيضا عن السفناني ولانها في الارضاع والسهر تتعب وذلك ينقص جمالها
وجمالها حق الزوج فكان له أن يمنعها اه فافهم (قوله قال في النهر وفيه نظر) وجهه انها معذورة
لاستغلالها بمصالحتها بخلاف المسئلة المقيس عليها فانها لا عذر لها معص التسليم منسوب اليها أفاده ح وفيه
أن المحبوسة ظلموا والمحبوسة وحاجة الفرض مع غيرها معذورة وقد سقطت نفقتها وفي الهندية في الامة اذا
سلمها السيد لزوجها ليل فقط فعليه نفقة النهار وعلى الزوج نفقة الليل وقياسه هنا كذلك ط قلت وسيد ذكر
الشارح قبيل قوله وتفرض لزوجته لغائب عن البحر أن له منعها من العزل وكل عمل ولو قابله ومغسله اه
وأنت خير بانه اذا كان له معها ذلك فان عصته ونحو خرجت بلاذنه كانت ناشئة مادامت خارجة وان لم يمنعها لم
تكن ناشئة والله تعالى أعلم (قوله ومحبوسة ولو ظلمها) شمل حبسها بدين تقدر على ايفاءه أو لا قبل النقلة اليه
وبعدها وعليه الاعتماد رايي وعليه الفتوى فتح لان المعتبر في سقوط نفقتها قنات الاحتباس لامن جهة
الزوج بحر (قوله صيرفة) كذا نقله عنها في المنع وأقره ونقله في الشر بنسب لاية عن الخانية (قوله كحبسه)

مصدر مضاف لمفعوله أي ككونه محبوبا فافهم (قوله مطلقا) أي ولو ظلمنا أو حبسته هي الدين عليه أو أجنبي
 (قوله لكن الخ) قال في النهر قيد بحبسها لان حبسه مطلقا غير مسقط لنفقة كذا في غير كتاب الا أنه في تصحيح
 القدوري نقل عن قاضيان أنه لو حبس في سجن السلطان ظلما لغيره فافهم والتصحيح انها لا تستحق النفقة
 اه قلت ونقل المقدسي عبارة الخانية كذلك وقال كذا في نسخة المؤيدية ونسخ جديدة لعالمها كتبت منها وفي
 نسخة العتيقة التي عالمها خط بعض المشايخ حذف لا فليحذر اه قلت وهكذا رأيته بدون لاني نسخة عتيقة
 عندي من الخانية وكذا نقله في الهنديه عن الخانية فلعل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة
 المؤيدية أيضا أو مما نقل عنها فتكون لازمة ليوافق ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى
 يساعده أيضا لان الاحتباس جاء معنى من جهة لا من جهتها ككلو كان مريضا أو صغيرا جدا أو مجبورا أو عذينا
 (قوله وفي الجراح) عبارته وفي الخلاصة أنها اذا حبسته وطاب أن تحبس معه فانها لا تحبس وذكري في مسائل
 الفتاوى الخ قلت وهذا اذا كان في الحبس موضع خال كافي التتارخانية ثم لا يخفى أن تقييده بما لو خيف عالمها
 الفساد ظاهر في أن فرض المسئلة فيها اذا ظهر للقاضي ان قصدها حبسه أن تفعل ما تر يدعي كانت من
 أهل التهمة والفساد لا مجرد دعوى الزوج ذلك فينبغي للقاضي أن يتحرى في ذلك فقد وقع في زماننا أن
 امرأة حبست زوجها بدین لها عليه فطلب حبسها معه لاجل أن تخرجه من الحبس ويأكل مالها ولا يخفى
 أن حبسها لا غير قيد بل لو حبسها غير ها وخاف عالمها الفساد فالحكم كذلك لان العلة خوف الفساد (قوله
 لم ترف) أي لم تنتقل الى بيت زوجها (قوله أي لا يمكن الخ) اعلم أن المذهب المصحح الذي عليه الفتوى وجوب
 النفقة للمريضة قبل النقلة أو بعدها أمكنه جاعها أولا معها زوجها أولا حيث لم تمنع نفسها اذا طلب نكحتها
 فلا فرق حيث تد بينا وبين الصحيحة لوجود التمكن من الاستمتاع كافي الخائض والنفساء وحيث فلا ينبغي
 ادخالها فيمن لا نفقة لهن لكن ظاهر التجنيس انه اذا كان مرضها مانعا من النفقة فلا نفقة لها وان لم تمنع
 نفسها لعدم التسليم بالكلية فهذا امراد من فرق بين المريضة والصحيحة وعليه يحمل كلام المصنف هذا
 حاصل ما حرمه في البحر ومشي عليه الشارح حيث ذكر فيما مر أن لها النفقة اذا مرضت بعد النقلة في
 بيت الزوج أو قبل النقلة ثم انتقلت الى بيته أو لم تنتقل ولم تمنع نفسها ثم ذكر هنا أن التي لا نفقة لها هي التي
 مرضت قبل النقلة مرضا لا يمكنها الانتقال معه وقدمنا الفرق بين هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت
 الى دار أبيها ولا يمكنها الانتقال (قوله وغروية) أي من أخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن
 أبي يوسف لها النفقة والفتوى على الاول لا فرق ان كانت مرضها مانعا من النفقة فلا نفقة لها وان لم تمنع
 بقوله كرها لانه لو ذهب بها على صورة الغصب لكن برضاها فلا نفقة فيها الا لا شأن في أن نأثره فانهم
 (قوله ولو نفلا) المناسب ولو مرضا فافهم عدم الوجوب في الفصل بالاولى لانه متفق عليه أما الفرض
 في البحر عن النخيرة عن أبي يوسف أنه عذر فلها نفقة الحضر وفي رواية عنه يؤمر بالخرج معها والنفقة
 عالمها (قوله لامعه) عطف على مقدر أي حاجته وحدها أو مع غير الزوج لامعه (قوله لغوان الاحتباس)
 علة لقوله لا نفقة لاحد عشر الخ (قوله ولو لمعه) أي ولو حجت مع الزوج ولو كن الحج نفلا كافي الهنديه ط
 قلت وكذا لو خرجت معه لعمرة أو تجارة لقيام الاحتباس لكونها معه (قوله لا نفقة السفر والكراه)
 فينظر الى قيمة الطعام في الحضر لا في السفر بحر قلت لا يخفى أن هذا اذا خرج معها لاجلها أو مالوا أخرجا
 هو يلزمه جميع ذلك (قوله من الطعن والخبز) عبارة الهندية من الطبخ والخبز (قوله فعليه أن
 يأتمها بطعام مهيا) أي يأتمها بما يكفيها من الطبخ والخبز هندية (قوله لا يجب عليه) وفي بعض المواضع تجبر
 على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن اذا لم تطبخ لا يعطى الا ادام وهو الصحيح كذا في الفتح وما نقله عن بعض
 المواضع عزاه في البدرائع الى أبي الليث ومقتضى ما سمعته السرخسي انه لا يلزمه سوى الحبس تأمل لكن
 رأيت صاحب النهر قال بعد قوله لا يعطى الا ادام أي ادام هو طعام لا مطلقا كالا يخفى (قوله على ذلك) أي

مطلقا لكن في تصحيح
 القدوري لو حبس في سجن
 السلطان فالصحيح سقوطها
 وفي البحر عن مسائل
 الفتاوى ولو خيف عالمها
 الفساد تحبس معه عند
 المتأخرين (ومريضة لم
 ترف) أي لا يمكن الانتقال
 معه أصلا فلا نفقة لها وان لم
 تمنع نفسها لعدم التسليم
 تقديرا بحر (ومغصوبة)
 كرها (وحاجة) ولو نفلا
 (لامعه) ولو تجرم لفوات
 الاحتباس (ولو لمعه) فاعليه
 نفقة الحضر خاصة لا نفقة
 السفر والكراه (امتنعت)
 المرأة (من الطعن والخبز)
 ان كانت ممن لا تخدم) أو
 كان بها علة (فعليه أن
 يأتمها بطعام مهيا) بأن
 كانت ممن تخدم نفسها وتقدر
 على ذلك (لا يجب عليه ولا
 يجوز لها أخذ الاجرة على
 ذلك

على الطعن والخبر (قوله لوجوبه عليها ديانة) فتفتى به ولكنها لا تجبر عليه ان أثبت بدائع (قوله ولو شريفة)
 كذا قاله في البحر أخذ من التعليل وهو مخالف لما قبله من انه اذا كانت ممن لا تستخدم فعله ان يأتها بطعام
 والا فلا وجوب عليها ديانة لم يبق فرف بين الصورتين اللهم الا ان يقال ان الشريفة قد تكون ممن تستخدم
 نفسها وقد لا تكون والذي يظهر اعتبار حالها في الغنى والفقر لا في الشرف وعدمه فان الشريفة الفقيرة
 تستخدم نفسها وحاله عليه الصلاة والسلام وحال أهل بيته في غاية من التقليل من الدنيا فلا يقاس عليه حال أهل
 التوسع تأمل وعبارة صاحب الهداية في مختارات النوازل تؤيد حيث قال وان كانت ممن تستخدم نفسها
 فعليها الطبخ والخبز لانه عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ولبد) كجلد واحد البود والطنفسة مثلاً البساط
 (قوله وتغامه في الجوهره) حيث قال ويجب عليه ما تنظف به وتريل الوسخ كالمنشط والدهن والسدر
 والخطمي والاشنان والصابون على عادة أهل البلد أما الخضاب والسكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما
 الطبيب فيجب عليه ما يقطع به السهوكة لا غير وعليه ما يقطع به الصنان لا الدواء للمرض ولا أجرة الطبيب ولا
 القصاد ولا الخجاد وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وبدنها الاشراماء الغسل من الجنابة بل ينقله اليها أو يأذن
 لها ببقوله وان كانت موسرة استأجرت من ينقله اليها وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية أن غن ماء
 الاغتسال على الزوج وكذا ماء الوضوء وعليه قنوى مشايخ بلخ والصدرا الشهيد وهو اختيار قاضيان اه وفي
 البرازية ولا تفرض لها الفاكهة والسهك بالتحريك ربح العرق والسنان دفر الابط بالدال المهمة أى تنه كذا
 في المصباح * (تنبيه) قد علم مما ذكر أنه لا يلزم لها القهوة والنخاع وان تضررت بتر كهما لان ذلك ان
 كان من قبيل الدواء أو من قبيل التفكه فكل من الدواء والتفكه لا يلزمه كما علمت (قوله قيل عليه الخ) عبارة
 البحر عن الخلاصة فلما قيل ان يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولما قيل ان يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا
 ذكر غيره ومقتضاه أنه قياس ذو وجهين لم يحزم أحد من المشايخ بأحدهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح
 ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع القابلة معظمه يعود الى الولد فيكون على أبيه تأمل (قوله وتغرض لها
 الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام على الكسوة ببعضه ببعض بان يقدم قوله وترادف الشتاء الخ
 هنا أو يؤخر هذه الجملة هناك ط واعلم أن تقدير الكسوة بما يختلف باختلاف الاماكن والعادات فيجب
 على القاضى اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شاء فرضها أصنافاً وان شاء قوامها وقضى
 بالقيمة كذا في المجتبى وفي البدائع الكسوة على الاختلاف كالمفقه من اعتبار حاله فقط أو حالها بحر (قوله
 في كل نصف حول مرة) الا اذا تزوج وبني بها ولم يبعث لها كسوة فتطالب به ما قبل نصف الحول والكسوة
 كالنفقة في انه لا يشترط مضي المدة بحر عن الخلاصة وحاصله انها تجب لها بمجرد اتمام المدة واعلم انه لا يحدد
 لها الكسوة ما لم ينفق ما عندها أو يبلغ الوقت الذي يكسوها كافي الحاکم وفيه تفصيل سيأتى قبيل قوله
 ونظامها (قوله وللزوج الانفاق عليها بنفسه) لكونه قواماً عليها لا يأخذ ما فضل فان المفروضة أو المدفوعة
 لها ملك لها فلها الاطعام منها والتصدق ومقتضاه انها لو أمرته بانفاق بعض المقر لها فالباقى لها أو بشرائه
 طعام ليس له أكل ما فضل عنها وفي الخاتمة لو أكلت من مالها أو من المسئلة لها الرجوع عليه بالمفروض
 بحر لمخصا (قوله ولو بعد فرض القاضى) لا يحل له هناك من شروط فرض القاضى أن يظهر له ماله وعدم
 انفاقه كما تعرفه (قوله فيفرض الخ) تفريع على الاستئناؤ وبيان نتيجة لكنه غير مفيد فكان عليه ان يبديله
 بقوله فيأمره ليعطيها أى ليس له أن ينطق عليها بل يدفع لها ما تنفق عليه على نفسها وقد صلب الشارح عبارة
 المصنف حيث عطف قوله ويأمره الخ على قوله فيفرض لكن كان عليه حذف قوله ان شككت ماله لانه
 يغنى عنه قول المصنف أن يظهر للقاضى عدم انفاقه مع اتمامه الا كتنفاء بمجرد الشكاية وبوضع ما قلناه ما في
 البحر عن الخلاصة والذخيرة الزوج هو الذي يلي الانفاق الا اذا ظهر عند القاضى ماله فينتد يفرض النفقة
 ويأمره ليعطيها التنفق على نفسها نظراً لها فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله بطلبها مع

لوجوبه عليها ديانة ولو
 شريفة لانه عليه الصلاة
 والسلام قسم الاعمال بين
 على وفاطمة فجعل أعمال
 الخارج على على رضى الله عنه
 والداخل على فاطمة رضى
 الله تعالى عنهما مع انها سيدة
 نساء العالمين بحر (ويجب
 عليه آلة طعن وخبز وآنبة
 شراب وطبخ ككوز وجرة
 وقدر ومغرفة) وكذا سائر
 أدوات البيت كحصر ولبد
 وطنفسة وما تنظف به
 وتريل الوسخ كمشط واشنان
 وما يمنع الصنان ومداس
 وجملها وتغامه في الجوهره
 والجر وفيه أجرة القابلة
 على من استأجرها من
 زوجة وزوج ولو جاءت بلا
 استئجار قيل عليه وقيل
 عليها (وتفرض لها الكسوة
 في كل نصف حول مرة)
 لتحديد الحاجة حوا وبردا
 (والزوج الانفاق عليها
 بنفسه) ولو بعد فرض
 القاضى خلاصة (الا ان
 يظهر للقاضى عدم انفاقه
 فيفرض) أى يقدر
 (لها) بطلبها مع حضرته
 ويأمره ليعطيها ان شككت
 ماله ولم يكن صاحب مائدة

حضرته بيان لشريطين لجواز فرض القاضي النفقة ذكرهما في البدائع لكن سيأتي في المتن فرضها على الغائب لوله مال عنده من يقر به وبالزوجة ومطلقا على قول زفر المقتي به ويؤخذ من كلام الذخيرة والخصاصة شرط ثالث وهو ظهوره ماله وقوله ولم يكن صاحب مائة بيان لشرط رابع ذكره في غاية البيان حيث قال إذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائة يمكن المرأة من تناول مائة كفايتها فليس لها أن تطالب به بفرض النفقة وإن لم يكن بهذه الصفة فإن رضى أن تأكل معه فيها ونعمت وإن خصمته يفرض لها بالمعروف اه وهو كالصحيح في أن المراد بصاحب المائة من يمكنها تناول كفايتها من طعامه سواء كان ينفق على من لا تجب عليه نفقته أولا فافهم (قوله لان لها الخ) تعليل لما فهم من الشرط الرابع أي لكونها يحل لها تناول كفايتها ولو بدون اذنه لا يفرض لها إذا أمكنها ذلك فافهم (قوله فان لم يعط الخ) تفريع على قوله ايعطيا وفي الفتح امتنع عن الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما ويبيع الحاكم ماله عابه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يجبره حتى ينفق عليها ولا يفسخ ولا يبيع مسكنه ونحو ذلك لانه من أصول حوائجها وهي مقدمة على ديونه وقيل يبيع ماسوى الأزارال في البرد وقبل ماسوى دست من الثياب واليه مال الخواني وقيل دستين واليه مال السرخسي ولا يتابع عما تمته فاستأنى عن المحيط در منتي والدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه لتردده في حوائجهم ودست مصباح (قوله أي كل مدة تناسبه الخ) قالوا يعتبر في الفرض الاصلح واليسر في المحترف يوما بيوم لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا بناء على انه يعطيها ميسرا ولا يعطيها كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يلي ذلك المساء لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وإن كان تاجر افنقة شهر بشهر أو من الدهاقين فنفقة سنة بسنة أو من الصنائع الذين لا ينقض عملهم الا بانقضاء الاسبوع كذلك فتح وغيره قلت ومشى في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذي ذكره محمد نعم في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتقدير لازم وإن بعض المتأخرين اعتبر ما مر من التفصيل في حال الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في البحر بحثا حيث ذكر التفصيل المذكور ثم قال وينبغي أن يكون محله ما اذا رضى الزوج والا فلو قال أنا أدفع نفقة كل يوم مجالا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكر تخفيفا عليه فإذا كان يصرفه لا يفعل وظاهر كلامهم أن كل مدة ناسبت حال الزوج أنه يجعل نفقتها كما صرحوا به في اليوم اه فتأمل (قوله كالماء الطلب الخ) ذكر في الذخيرة ما مر عن محمد من التقدير بشهر لانه أقل الآجال المعتادة ثم قال وفرع على هذا أنه لو لم يدفع لها ما أرادت أن تطلب كل يوم فأنما تطلب عند المساء لان حصة كل يوم معلومة فيمكن طلبها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتباره اه فافاد أن الخيار لها في طلب كل يوم إذا لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما بحثه في البحر من جعل الخيار له في الدفع كل يوم فافهم نعم جعل الخيار له قد يكون فيه اضرار بها كما هو مشاهد حيث يحو جهال إلى الخروج من بيتها في كل يوم وإلى الخصامة والمنازعة وربما لا تجدده وان وجدته لا يعطيها فالأولى في زماننا ما نقلناه عن الذخيرة من التقدير بالشهر وجعل الخيار لها في الأخذ كل يوم لكن إذا ما طلبها كما ذكرناه لاطلاقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر فامتنت وطلبت الأخذ كل يوم تكون متعنتة فاصدة لضراره ومخاصمته في كل يوم فينفي التعويل على هذا التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والخصومة (قوله ولها الأخذ كقيل الخ) عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يطيل الغيبة عنى فطلبت كفلا بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال أبو يوسف تأخذ كقيل بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ عند أبي يوسف الكفيل بأكثر من شهر اه فظهر أن محل الأخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبته فيخاف أن يمكث أقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانه أقل الآجال المعتادة كما مر وحمل الاكثر لوعلم أنه يغيب أكثر كل خرج العج مثلا فيؤخذ بقدرها فافهم نعم في عبارة الشارح اختصار يومهم خلاف المراد وما أفاده كلامه من ان خلاف أبي يوسف في الحائز في الأول فقط هو صريح عبارة الفتح المذكورة فافهم (قوله

لان لها أن تأكل من طعامه وتتخذ ثوبا من كسبه بلا اذنه فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وغيره اوقوله (في كل شهر) أي كل مدة تناسبه كيوم للمحترف وسنة للدهقان وله الدفع كل يوم كالماء الطلب كل يوم عند المساء لليوم الآتي ولها الأخذ كقيل بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته عند الثاني وبه يفتي

مطلب في أخذ المرأة كفلا بالنفقة

وقس سائر الديون عليه) أي على دين النفقة قال في نو رالعين وفي آخر كماله المحيط والفتوى في مسألة النفقة
 وبه أفتى بعضهم جواهر
 الفتاوى من كماله الباب
 الاول ولو كفل لها كل
 شهر كذا أبدا وقع على
 الابد وكذا لو لم يقل أبدا
 عند الثاني وبه يفتى بحر
 وفيه عليها دين لزوجهالم
 ياتقيا قصاصا الا برضا
 لسقوطه بالموت بخلاف
 سائر الديون وفيه آجرت
 دارها من زوجها وهما
 يسكنان فيه لا أجر عليه ولو
 دخل بها في منزل كانت فيه
 بأجر فطولبت به بعد سنة
 فقالت له أخبرتك أن المنزل
 بالكراء عليك الآخر فهو
 عليها لانها العاقدة برازبة

وقس سائر الديون عليه) أي على دين النفقة قال في نو رالعين وفي آخر كماله المحيط والفتوى في مسألة النفقة
 على قول أبي يوسف وفي سائر الديون لو أفتى مفت بذلك كان حسنا رفقا بالناس وفي الاقضية أجمعوا ان في
 الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل وأراد المدينون السفر لا يجب عليه اعطاء الكفيل وفي الصغيرى المدينون
 اذا أراد ان يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه باعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل بان له أن يطالبه
 قيا ساعلى نفقة شهر لا يبعد وفي المستحق رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلان يريد أن يغيب عني فانه يطالبه
 باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا اه ثم لا يخفى أنه لا يتأتى هذا التقيد بالشهر بل المراد الكفاية بكل
 الدين لانه شئ معقد وثابت في ذمة المدين بخلاف النفقة فانها تزاد بزيادة المدة فتتقيد الكفاية بقدر مدة
 الغيبة نعم لو كان الدين معسطا يظهر التقيد باخذ الكفيل باقسط مدة الغيبة فافهم (قوله ولو كفل لها كل
 شهر كذا الخ) اعلم ان ما مر انما هو في الخلاف في جواز اخذها الكفيل منه جبراً عند خوف العيبة والكلام
 الاثن في قدر المدة التي تصحبها الكفاية فان كفل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال أبداً وما دامت زوجي
 وقع على الابد اتفقا والواقع على شهر واحد عند أبي حنيفة وعلى الابد عند أبي يوسف وهو وافق وعليه
 الفتوى كافي البحر ومفاده أنها لا تصح قبل الغرض أو التراضي على شئ معين وصرح به في البحر عن الذخيرة
 في شرح قوله ولا تجب نفقة مضت الا بالقضاء أو الرضا لكن نقل بعده عن الواقعات لوقالات انه يريد الغيبة
 وطلبت منه كفيل ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال أبو يوسف أستحسن أخذ كفيل بنفقة شهر وعليه
 الفتوى لانها ان لم تجب للحال تجب بعده فيصير كأنه كفل بما ذاب لها على الزوج فيجبر استحقاقا للناس
 قال وزاد في الذخيرة انه لا فرق بين كونها مفروضة أولا اه قلت وهذا يخالف لما قبله من انها لا تصح قبل
 الغرض أو التراضي ووفق الرمي بحمل ما قبله على حال الحضور وحمل هذا على حال ارادة الغيبة فيصح في
 الغيبة مطابقة استحسانا وعليه فاسم من ان الاب لا يطالب بنفقة زوجة ابنة الا اذا ضمنها بمقيد بالمفروضة
 أو المقتضية توفيقا بين كلامهم قلت وفي الذخيرة عن كتاب الاقضية اذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها فضمن
 النفقة باطل الا أن يسمى شيأ بان يصطالحا على شئ مقدرا لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز لوجوب النفقة
 بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اه والظاهر أن هذا هو القياس اذا يصح
 الضمان بما لم يجب لان النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر معين بالقضاء أو الرضا ولذا تسقط بالمضي عند
 عدم ذلك لكن علمت مما مر أن الاستحسان الجواز وان لم تجب للحال وان يصير كأنه كفل لها بما ذاب لها
 على الزوج أي بما ثبت لها عليه بعد الكفاية بذلك جائرة في غير النفقة وكذا في النفقة ولا يخفى أن علة
 الاستحسان جارية في مسئلتى الحضرة والغيبة ويدل عليه اطلاقهم مسألة ضمان الاب بنفقة زوجة الابن وكذا
 قوله في فتح القدير ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة هذا ما ظهر لي من التوفيق وهو بالتبطل
 حقيق فاعلمه * (تنبيه) * هذه الكفاية تتضمن زمان العدة أيضا لانه كفيل مادام النكاح وهو في العدة
 باق من وجه كافي الذخيرة ونحوه في الفتح ولو كفل لها بنفقة ولدها أبدا أو بنفقة خادمها ما عايش لم يصح لسقوط
 النفقة عنه اذا أسير الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت مجعولا بخلاف نفقة المرأة لو جوبها
 ما بقي الكاح كافي الذخيرة ثم اعلم أن الكفاية بالمسال يشترط لصحتها أن يكون المسال ديناً صحيحاً وهو ما لا يسقط
 الا بالاداء أو الابعاد ودين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تصح فيه الكفاية وكانهم أخذوا
 بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفاية فافهم (قوله لسقوطه) أي لسقوط دين النفقة بموت
 أحدهما وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سألني فكان أضعف من دين الزوج فلا بد من رضاه
 اه ح (قوله بخلاف سائر الديون) أي فانه يقع التقاص فيها تقاصاً أولاً بشرط التساوى ولو اختلفا كما اذا
 كان أحدهما جديداً والآخر رديداً فلا بد من رضا صاحب الجيد كافي البحر ح (قوله وفيه) أي في البحر عند
 قول الكترو السكنى في بيت خال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ البحر (قوله لا أجر عليه) لان منفعة سكنى

الدار ثم ودالم السكن سياتي في الاجارات أن الفتوى على الصحة لتبعيتها له في السكنى أفاده ح (قوله ومفهومه
 الخ) من كلام الجرح (قوله فالاجرة عليه) لأن هذه الثلاثة تضمن بالغصب وهي تابعة للزوج في السكنى ولم يوجد
 العقيد منها واعترضه ط بأن سكناه عارضة بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار لنسبة السكنى المعارضة اليه بعد
 تحقق الفعل منها اه وقد يحاب بأنهم لما كانت تابعة في السكنى صارت اليه فصار كغاصب الغاصب
 لكن مقتضى هذا جواز تبعيتها وتضمنه الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر
 الغلاء والرخص) أي يراعى كل وقت أو مكان بما يناسبه وفي البرازية إذا فرض القاضي النفقة ثم رخص
 تسقط الزيادة ولا يبطل القضاء وبالعكس لها طلب الزيادة اه وكذا لو صالحت على شيء معلوم ثم غلا السعر
 أو رخص كما سيذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم ودنانير) أي لا تقدر بشيء معين بحيث
 لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد من تقديرها على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر
 فليس بلازم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف كفاية
 الذخيرة (قوله لكن في الجرح الخ) حيث قال فالحاصل أنه ينبغي للقاضي إذا أراد فرض النفقة أن ينظر في
 سعر البلد وينظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كما
 في المحيط اما باعتبار حاله أو باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها أصنافا وان شاء قومها
 وفرض لها بالقيمة اه ثم اعلم أن هذا لا ينافي ما عزا الى الاختيار والمجمع من عدم تقديرها بدراهم أي
 بشيء معين لا يزيد ولا ينقص بل هو موكده ومفسر فلا وجه للاستدلال عليه فالاولى جعل قوله لكن الخ
 استدرا كالحق قوله ويقدرها بقدر الغلاء والرخص فان ما ذكره في البحر يفيد أن القاضي مخير بين ذلك
 وبين فرضها أصنافا أي من خبز وادام ودهن وصابون ونحو ذلك فإذا ظهر للقاضي عدم انفاقه بنفسه بأمرة
 بدفع ذلك أو بقيته بقدر كفايتها وحيتته فلا استدراك صحيح فافهم (قوله وفيه) أي في البحر بحثنا (قوله كماله
 أن يرفعها) الاولى أن يقول بدليل أن له أن يرفعها الخ ليفيد أنه بحث فان صاحب البحر ذكر هذه المسئلة
 عن الخلاصة ثم قال وهو يدل على أن له الخ (قوله وتزاد في الشتاء الخ) أي تزداد على ما قدره محمد في الكسوة
 بدروين وخمارين وملحفة في كل سنة قال في الظهيرة ان هذا في عرفهم أمافي عرفنا فيجب السراويل
 والحية والفراش واللحاف وما يدفع به أذى الحر والبرد وفي الشتاء درع وخروجة قز وخمار يريسم اه
 وفي الذخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف باختلاف الاماكن حرا وبردا والعادات فعلى القاضي
 اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان وكل جواب عرفته في النفقة من اعتبار حاله أو حالهما فهو
 الجواب في الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مفعول للفعل مقدردل عليه المذكر وإذا عطف على جبة لا يناسبه
 تقييد الفعل بالشتاء وما يدفع أذى الحر يناسب الصيف (قوله ان طابته) راجع لقوله ويقدرها وقوله
 وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى ما ذكرناه آنفا عن الظهيرة وعن الذخيرة وقوله وحالا أي حال
 الزوجين في اليسار والاعسار فهو عطف مرادف تأمل ولو قال بدله ووقتا لكان أولى (قوله وليس عليه
 خطها الخ) قال في البرازية ولم يذكر الخلف والازار في كسوة المرأة وذكرهما في كسوة الخادم وذلك في
 ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتمام عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمد
 الازار لانه انما يحتاج للخروج والمرأة منهية عنه قال في الذخيرة هذا التعليل اشارة الى أنه لا يفرض للمرأة
 الازار في ديارنا أيضا اه والحاصل أنه اختلاف التعليل لعدم ذكر الازار ف قيل للعرف ولذا أوجب الخلف
 لاختلاف العرف في زمانه وقيل لحرمة الخروج ولعل الاول أوجه لانما يحل لها الخروج في مواضع دلائلها
 من ساتر وتقديم أنه يجب لها مدامس رجاءها والظاهر أنه لا خلاف فيه ان كان المراد به ما لبسه في البيت وكذا
 الخلف أو الجورب في الشتاء لدفع البرد الشديد (قوله وفي الجرح الخ) وعلونه والحاصل أن المرأة ليس عليها
 الاتساع نفسها في بيتها وعليه لها جميع ما يكفيها بحسب حالها من كل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها أن

ومفهومه أنها لو سكنت بغير
 اجارة في وقت أو مال يتيم
 أو معد للاستغلال فالاجرة
 عليه فليحفظ (ويقدرها
 بقدر الغلاء والرخص ولا
 يقدر بدراهم) ودنانير كما
 في الاختيار وعزا المصنف
 لشرح المجمع للمصنف
 لكن في البحر عن المحيط ثم
 المجتبى ان شاء القاضي
 فرضها أصنافا أو قومها
 بالدراهم ثم يقدر بالدراهم
 وفيه لو قدرت على نفسها فله
 أن يرفعها للقاضي لتأكل
 مما فرض لها خوفا عليها
 من الهرال فانه يضركه
 أن يرفعها للقاضي للبس
 الثوب لان الزينة حقه
 (وتزاد في الشتاء جبة)
 وسروالا وما يدفع به أذى
 حر وبرد (ولحافا وفرشا)
 وحدها لانها ربما تعتزل
 عنه أيام حيضها ومرضاها
 (ان طلبت) ويختلف ذلك
 بساروا واعساروا وحالا وبلدا
 اختيار وليس عليه خفضا بل
 تحف أمتهما يجتبى وفي البحر
 قد استفيد من هذا أنه لو كان
 لها أمتعة من فرش ونحوها
 لا يسقط عن الزوج ذلك بل
 يجب عليه وقد رأينا من
 يأمرها بفرش أمتهاله
 ولا يضيافه جبراعا لها
 وذلك حرام كنع كسوتها اه
 لكن قدمنا في المهر عنه عن
 المبتغي لو زنت اليه

تتمتع بها ومالكها ولا أن تفرش له شيئا من فرشها الخ قلت ومطاده أنه يلزمه كسوتها من حين عقددها
 أو دخوله بها أو التصريح به عن الخلاصة فتجب حالة لا موجهة إلى مضي نصف الحول وان زفت اليه بشيأ
 فلا يلزمها استعمالها كالمدة ولم تلبس مادفعه لها فلها عليه غيره كالمروياتي وكألو كانت تلك طعما
 يكفها أو قترت على نفسها أو بقي معادراهم مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه (قوله بلا جهاز يليق به)
 ٣ الضمير في عبارة البحر عن المبتغي عائد إلى ما به الزوج إلى الأب من الدراهم والبنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ
 للزوج لا ما يتخذ لها اه وقد صافى باب المهر أن هذا المبعوث إلى الأب يسمى في عرف الانجهم بالدستيمان
 وأنه في السكاف وغيره فسر بالمهر المجل وأن غيره فصل وقال أن أدرك في العقد فهو المهر المجل حتى ملكت
 المرأة منع نفسها الاستيفاء فلا يملك الزوج طلب الجهاز لأن الشيء لا يقابل عوضا وإن لم يدرك فيه ولم يعقد
 عليه فهو كالهبة بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والعادة أو طلب الدستيمان وبذلك يحصل
 التوفيق بين القولين (قوله فله مطالبة الأب بالنقد) أي المقود وهو ما به إلى الأب لا على كونه من المهر بل
 على كونه بمقابلته ما يتخذ للزوج في الجهاز لما علمت من أنه هبة بشرط العوض فله الرجوع عما عساه عدم
 المعوض فافهم (قوله الا اذا سكنت) أي زما ياعرف به رضاه (قوله وعليه) أي يمتنع على ما ذكر من أن له
 المطالبة به لأنه يصير ما سكه حين تسلمه بعد الزفاف (قوله فينبغي العمل بما صر) أي من أنه لا يحرم الانتفاع به
 بلا ذنم أو أمانا ذكره صاحب النهر هناك عن البرازية من أن الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشيء لأن
 المال في السكاح غير مقصود اه فهو مبني على أن ذلك المجل أدرج في العقد بدليل التعليق بأن المال
 وهو الجهاز غير مقصود في السكاح لأن المهر يجعل بدلا عن البضع وحده لا يقال أنه وان أدرج في العقد
 يعتبر بدلا عن الجهاز أيضا بحكم العرف فصار المهر قد عليه كلامهم لا نأقول يلزم منه فساد التسمية لعدم
 العلم بما يخص كل واحد منهما أو أيا صاحب مخرج يجعله مهرا وهو بدل البضع لا يعتبر المعنى على أن هذا
 العرف غير معروف في زماننا وإن كل أحد يعلم أن الجهاز ملك المرأة وأنه إذا طلقها تأخذه كله وإذا مات
 يورث عنها ولا يختص بشيء اه وإنما المعروف أنه يزني في المهر لتأتي بجهاز كثير ليزين به بيته وينتفع به باذنما
 ويرثه هو وأولاده إذا ماتت كجزء من مهر القمية لأجل ذلك لا يكون الجهاز كله أو بعضه ملكا ولا لملك
 الانتفاع به وإن لم تأذن فافهم (قوله هل تقدير القاضي) أي من غير قوله حكمت بذلك ط والظاهر
 أنه بالدال هنا وفيما بعده من الموضع ويصح بالراء وكان ينبغي ذكر هذه المسائل عند قول المصنف الآتي
 والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء والرضا (قوله بشرطه) وهو شكوى المطل وحضور الزوج وكونه غير صاحب
 مائة ط (قوله فلا تسقط) أي النفقة وهذا تفريع على كونه حكما ح (قوله هل يكون قضاء الخ) قال
 في البحر ومسئلة الإبراء أي الآتية قريبا تدل على أن الفرض في الشهر الأول منجز وفيما بعده مضاف فيتميز
 بدخوله وهكذا اه (قوله الامناع) كشوزها فتنسقط في مدته كالمرو وكغير السمر غلاء أو رخصا
 فتقص أو تراد (قوله ولذا) أي لما علم مما سبق أن النفقة تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بغيره ط (قوله
 قبل الفرض) يشمل الفرض بالقضاء وبالرضا وقوله باطل لأن ما لا تصير ديناً بدون الفرض المذكور
 فليس في كلامه قصور فافهم * (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو خالها على أن تبرئه من نفقة العدة كما قدمناه
 في باب لانه إبراء بعوض وهو استيفاء قبل الوجوب فيجوز ما الأول فهو اسقاط للشيء قبل وجوبه فلا يجوز
 كفي الفتح (قوله ومن شهر مستقبل) أي إذا كانت مفروضة بالشهر فلها بالأيام يبرأ من نفقة يوم مستقبل
 وكذا لو بالسنين يبرأ من نفقة سنة مستقبلة كالمرو وظاهر والظاهر أن المراد بالمستقبل ما دخل أوله لأنه إنما
 ينتجز بدخوله كما علمت آتيا وقبل دخوله حكمه حكم ما بعده من الأشهر المستقبلة ويؤيده ما في البحر وكذا
 لو قالت أبرأتك عن نفقة سنة لم يبرأ إلا من نفقة شهر واحد لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر فافهم
 يعني يتجدد بتجدد الشهر فمالم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض ومالم يتجدد الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني

مطلب فيما لو زفت اليه بلا
 جهاز

بلا جهاز يليق به فله مطالبة
 الأب بالنقد الا اذا سكنت
 انتهى وعليه فلورقت به
 اليه لا يحرم عليه الانتفاع
 به وفي عرفنا ياتزمون
 كثرة المهر لكثرة الجهاز
 وقتله لقلته ولا شك
 أن المعروف كالشروط
 فينبغي العمل بما صر كذا في
 النهر وفيه عن قضاء البحر
 هل تقدير القاضي للنفقة
 حكمت منه قالت نعم لأن طالب
 التقدير بشرطه دعوى
 فلا تسقط بغير المدونة ولو
 فرض لها كل يوم أو كل
 شهر هل يكون قضاء مادام
 النكاح قلت نعم الامناع
 ولذا قالوا الإبراء قبل الفرض
 باطل وبعده يصح مما مضى
 ومن شهر مستقبل

مطلب في الإبراء عن النفقة

واجبة الخ وحاصلها أن النفقة تفرض لمعنى الحاجة المتجددة فإذا فرضت كل شهر كذا صار من الحاجة متجددة
 بتجدد كل شهر فقبل تجدد لا يتجدد الفرض فلم تجب النفقة قبله ولا يصح الإبراء عما لم يجب ومقتضاه أنه
 لو فرضها كل سنة كذا صح الإبراء عن سنة دخلت لاعتبار أكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا ما ظهر لي فتدبره
(قوله حتى لو شرط) تفريع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكما منه اهـ ح والمفهوم هو كونها
 بدون تقدير القاضي لا يكون لازمة وفيه أنها تلزم بالتراضي على قدره ما لو لم يصير به دين في ذمة الزوج
 فيتم عين كونه تغريعا على مفهوم قوله الإبراء قبل الفرض باطل وقد علمت أن الفرض شامل للقضاء والرضا
 لأن الفرض معناه التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهومه أنها قبل الفرض المذكور لا تكون لازمة لأن
 الشرط المذكور ليس فيه تقدير كما يظهر قريبا فافهم **(قوله تكون من غير تقدير)** كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها تمين بدل تكون فقوله من غير تقدير تفسير للتمين **(قوله والكسوة كسوة الشتاء والصيف)**
 أي يأتيا بالكسوة الواجبة في كل نصف حول بان يأتيا بها ثانيا بابلات تقويم وتقدير بدراهم بدل الثياب
 فافهم **(قوله لم يلزم الخ)** كذا ذكره في البحر بوجه آخر وأوجهه أن ذلك الشرط وعدمه سواء لأن ذلك هو الواجب
 عليه بنفس العقد سواء شرطه أولا وانما يعدل إلى التقدير بشئ معين بالصالح والتراضي أو بقضاء القاضي
 إذا ظهر له مطله فقصير النفقة بذلك لازمة عليه ودينا بذمته حتى لا تسقط بعض المدق ويصح الإبراء عنها وقبل
 ذلك لا نصير كذلك كما علمت **(قوله ما لها بعد ذلك الخ)** أي بعدما ذكر من الشرط طالب التقدير في النفقة
 والكسوة من الزوج أو القاضي بشرطه المار **(قوله ولو حكم بموجب العقد ما إلى الخ)** أي لو تراخى إلى
 ما إلى بعد المنازعة في صحة العقد فقال **حكمت بحكمته** وصحة شروطه وبوجبه أي بما يستوجب به العقد
 ويقضيه من لزوم المهر ولزوم تساهلها بنفسها ونحوه صح الحكم لكن للعنفى تقدير النفقة دراهم وان كان
 مذهب المالكي لزوم الشرط بالتأمين لأن ذلك لم يصح حكم المالكي فيه إلا بدئي صحة الحكم من الدعوى
 والحادثة أي تراخى ما لديه في الحادثة التي يحكم بها ولم يقع بينهما تنازع في صحة اشتراط التمين حتى يصح
 حكمه به وان قال حكمته بشروطه وموجبه أذ ليس لزوم اشتراط التمين من موجبات العقد للزامة
 فللعنفى الحكم بخلافه **(قوله بقي لو حكم الحنفى)** أي حكما مستوفيا شرائطه كما مر **(قوله لا)** أي ليس للشافعي
 الحكم بالتأمين لأن فيه إبطال قضاء الحنفى ط **(قوله وعليه الخ)** هذا بحث لصاحب النهر ط **(قوله)**
فلو حكم الشافعي بالتأمين) بأن تراخى إليه وطلبت منه التقدير وأبي ولم يظهر للقاضي مطله فحكم لها
 بالتأمين لم يكن للعنفى نقضه قلت إلا أن يظهر بعد ذلك مطله فيغرضها دراهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التي
 حكم بها الشافعي **(قوله بطل الفرض السابق)** أي الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضا **(قوله لرضاها)**
 بذلك لأن الفرض كان حقه الكونه أنفع لها فان النفقة تصير به دين في ذمته فلا تسقط بالماضي فإذا اتفقا على
 التمين في المستقبل يكون اعراضا عن الفرض السابق وهذه المسئلة ذكرها في البحر بحثا وقال إنها كثيرة
 الوقوع وقد أخذها مما في الذخيرة لوصالته على ثلاثة دراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو الرضا أو بعده
 كان تقدير النفقة فجوز الزيادة عليه لو قالت لا يكفي وبالقصص عنه لو قال لا أطيقه وعلم القاضي صدقه
 بالسؤال عنه والالان التزامه ذلك باختياره دليل قدرته عليه ولو صالته على نحو ثوب أو عديم لا يصح
 للقاضي أن يفرضه في النفقة فان كان قبل التقدير بالقضاء أو الرضا كان تقديره أيضا وان كان بعده كان
 معاوضة فلا تجوز الزيادة عليه ولا نقصان اهـ ملخصا في البحر وعلم منه أن تراخيهما على ما يبلغ للنفقة
 مبطل لفرض القاضي يستغنى عنه أنهم لو اتفقا الخ **(قوله وفي السراجية الخ)** أي فتاوى سراج الدين
 فإرى الهداية وهذا مخالف لما قاله الشيخ قاسم وكون ذلك مفروضا في النفقة وهذا في الكسوة لا يجدي
 نفعا في الفرق تأمل وقد يجاب بأن ذلك في فرض القاضي وهذا في التراضي بدليل قوله ورضيت وقوله
 وقضى به لم يرد به القضاء الحقيقي بل الصوري لأن التقدير صح بتراضيها قبل القضاء وأيضا فان شرط القضاء

حتى لو شرط في العقد أن
 النفقة تكون من غير تقدير
 والكسوة كسوة الشتاء
 والصيف لم يلزم فإها بعد
 ذلك طلب التقدير فبهمما
 ولو حكم بموجب العقد
 ما إلى يرى ذلك فالعنفى
 تقديره لعدم الدعوى
 والحادثة بقي لو حكم الحنفى
 بغرضها دراهم هل للشافعي
 بعده أن يحكم بالتأمين قال
 الشيخ قاسم في موجبات
 الأحكام لا وعليه فلو حكم
 الشافعي بالتأمين ليس
 للعنفى الحكم بخلافه
 فليحفظ نعم لو اتفقا بعد
 الفرض على أن تأكل
 معه ثم يابطل الفرض
 السابق لرضاها بذلك وفي
 السراجية قد وكسونها
 دراهم م ورضيت وقضى به
 هل لها أن ترجع وتطالب
 كسوة قاشا أجاب نعم

ظهور المظالم وبمجرد التراضى لم يظهر مظل وحيدة فزجوعها وطالب الكسوة قساشا ليس فيه ابطال قضاء
 سابق بل فيه اعراض عن دفعها لكون التقدير برضاها ما أنفع لها تكامر في فرض القاضي ويظهر من هذا
 أن قوله السابق لو أنفق الخ غمير قيد بل يكفي طلبها أو يظهر منه أيضا أنه لا فرق بين كون طلبها بعد الطمض
 أو تقدير بالقضاء أو الرضاء وإذا ذكر ما في السراجية عقب قوله لو أنفق الخ لكن بشكل على هذا ما مر عن
 الشيخ فاسم فانه إذا لم يصح حكم الشافعي بالتعويض بعد حكم الخنقي بالتقدير بالدرهم فعدم صحة طلبها بدون
 حكم يكون بالأولى فليستأمل (قوله وقالوا الخ) الاصل ان القاضي اذا ظهر له الخطأ في التقدير برده ولا فلا
 ما لو قدرها عشرة دراهم نفقة شهر فغضى الشهر وبقى منها شيء يفرض لها عشرة أخرى اذا لم يظهر خطأ وفي
 التقدير بيقين لجواز أنها اقترت على نفسها فيبقى التقدير معتبرا في قضى لها بأخرى بخلاف ما اذا أسرفت فيها
 أو سرفت أو هلكت قبل مضي الوقت لا يقضى بأخرى مالم يرض الوقت لعدم ظهور الخطأ بخلاف نفقة المحرم
 وكذا كسوته فانه اذا مضى الوقت وبقى شيء لا يقضى بأخرى لانها في حقه باعتبار الحاجة ولذا وضعت منسه
 يفرض له أخرى وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فانها لا يقضى لها بأخرى الا اذا
 تخلفت قبل مضي المدة بالاستعمال المعتاد فيقضى لها بأخرى قبل تمام المدة لظهور رخصته في التقدير حيث
 وقت وقتا لا تبقى معه الكسوة والاذا مضت المدة وهي باقية لكونها استعملت أخرى معها فيقضى لها
 بأخرى أيضا لعدم ظهور الخطأ وماله ما اذا لم تستعملها أصلا وسكت عنه الشارح لعلمه بالأولى وفهم من كلامه
 أنها اذا تخلفت قبل مضي المدة باستعمال غير معتاد لا يقضى بأخرى مالم ترض المدة لعدم ظهور الخطأ في التقدير
 وأنم اذا بقيت في المدة مع استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها بأخرى مالم تخفق لظهور رخصته حيث
 وقت وقتا تبقى الكسوة بعده وتتمام الكلام في البحر عن الذخيرة (قوله وتجب لخادمها المملوك لها)
 لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه أنها اذا مرضت وجب عليه اخذها
 ولو كانت أمة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم أره صريحا وان علم من كلامهم أنه
 قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البحر قيل هو رأي الخادم كل من يخدمها حوا كان أو عبدا مملوكا لها
 أوله أولهما أو لغيرهما وظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كفاية الذخيرة أنه مملوكها فلولم يكن لها خادم
 لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فإذا لم يكن في مملوكها لا تلزمه نفقة اه ثم قال وبه إذا علم أنه
 اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراه غلام يخدمها السكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما
 صرح به في السراجية اه الا أن يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف
 المريضة اذا لم تخدم من يعرضها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبت ليقوم عنها في الطبخ
 ونحوه فقد مر أنها اذا لم تفعل يأتها بمن يكفها ذلك اذا كانت ممن لا يخدم أولا تنفسد وكذا اذا كان لخدمته
 أولاده كما يأتي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما علمت (قوله مملوكا) احتراز به عن الزوجة
 المكاتبه اذا كان لها مملوك فان نفقته لا تجب على زوجها كما في المنع أخذ من تقييد الزياي وغیره بالحره بقی
 لو كانت الزوجة حرة وكاتب أمته فالظاهر أن نفقتها على الزوج ان لم تشتغل عن خدمتها لان التقييد بالحره
 لا يلزم منه اخراج أمته المكاتبه فانهم (قوله بالفعل) ليس المراد انه انما يستحق النفقة في حال تلبسه بالخدمة
 دون ما قبل الشروع فيها وبعد الفراغ منها اذ لا يتوهمه أحد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم يخدمها وان
 كان لا شغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلولم يكن في مملوكها وكان له شغل غير خدمتها أولم يكن له
 شغل لسكن لم يخدمها فلا نفقة له اه فقد فرغ على القيود الثلاثة وفي البحر عن الذخيرة نفقة الخادم انما
 تجب عليه بازاء الخدمة فاذا امتنعت عن الطبخ والخبز وأعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة المرأة فانما بمقالة
 الاحتباس اه فانهم (قوله ولولجاءها بخادم الخ) أوجه اخراج خادمها من بيتها فلا يملك ذلك في
 الصحيح خانية لانها لا تنهيا لها الخدمة بخادم الزوج ولوالجبة قال في النهر وينبغي أن يقيد بما اذا لم يقصر

مطاب في نفقة خادم المرأة

وقالوا ما بقي من النفقة لها
 فيقضى بأخرى بخلاف
 اسراف وسرقة وهلاك ونفقة
 محرم وكسوة الا اذا تخرفت
 بالاستعمال المعتاد أو
 استعملت معها أخرى
 يفرض أخرى (و) تجب
 (لخادمها المملوك) لها على
 الظاهر مملوكا تاما ولا شغل
 له غير خدمتها بالفعل فلولم
 يكن في مملوكها أو لم يخدمها
 لا نفقة له لان نفقة الخادم
 بازاء الخدمة ولولجاءها بخادم
 لم يقبل منه الا برضاها فلا
 يملك اخراج خادمها بل
 ما زاد عليه

من خادمتها أما إذا تضرر منه بان كان يخلص من ثمن ما يشتريه كاهودأب صغارا ليعبد في ديار أو لم تستبدل به غيره وجاعها بخادم أمين فإنه لا يتوقف على رضاها اه وفيه أنه يمكن الزوج تعاطى الشراء بخادمه لأنه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة والكلام فيما يتعلق بها ط نعم لو كان خادمها يتخذه من أمتعة بيته يمكن أن يكون عذرا للزوج في اخراجه (قوله بحر بحثنا) راجع لقوله بل ما زاد وعبارته وظاهره أي ظاهر قولهم لا يمكن اخراج خادمها أنه يمكن اخراج ما عدا خادم واحد من بيته لأنه زائد على قولهم اه أما على قول أبي يوسف لا فلا (قوله لو حرة) لا حاجة اليه بعد قول المتن المملوك كما صرح به المصنف في المنع أفاده ح وأشار إليه الشارح بقوله لعدم ملكها (قوله موسرا) منصوب على أنه خبر كان المقدرة بعدلو وعلى حل الشارح صار منصوبا على الحالية من الزوج في قول المصنف أول الباب فتجب للزوجة على زوجها فان قوله هنا ونحوها معطوف على قوله للزوجة فانهم قال في البحر وفي غاية البيان واليسار قدر بنصاب حرمان الصدقة لا بنصاب وجوب الزكاة اه وفي الذخيرة ولا تنفذ نفقة الخادم بالزوجه على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض له ما يكفيه بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقته نفقة المرأة لأنه تبسع لها فتقتصر نفقته عنها في الادام وما ذكره محمد في الكتاب من ثياب الخادم فهو بناء على عادتهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما يفرض له في كل وقت ومكان اه ملخصا (قوله في الاصح) خلافا لما يقوله محمد من أنه يفرض لخادمها ولو كان الزوج معسرا وتماهى في الفتح والبحر (قوله والقول له في العسار) لأنه متمسك بالاصل منح ولأنه منكر لسبب الوجوب قال في البحر إلا أن تقيم المرأة البيعة ويشترط في هذا الخبر العدد والعدالة لالفاظ الشهادة وفي القهستان في العسار اسم من العسار أي الافتقار يستعمله بعض أهل العلم إلا أنه غير مسموع كافي الطلبة وقال المطرزي أنه خطأ محض وكأنهم ارتكبوها المزوجة اليسار (قوله لا يكفيه) عبارة الفتح لا يكفيمهم (قوله فرض عليه لخادمين أو أكثر) ظاهره أن الخدم لها أي لا يلزمه نفقة أكثر من خادمها إلا إذا احتاجهم لا ولادة لأنها لو لم يكن لها خدم واحتاج أولاده إلى أكثر من خادم يلزمه لأن ذلك من جملة نفقتهم كما لا يخفى (قوله وعن الثاني) أي أبي يوسف أشار إلى أن هذا رواية عن أبي يوسف لأن المنقول عنه في الهداية وغيرها أنه يفرض لخادمين لا احتياج أحدهم المصالح الداخلة والآخر لأصل الخراج (قوله زفت اليه) أشار إلى أن المعتبر حالها في بيت أبيها أحوالها الطارئ عليها في بيت الزوج تأمل رملي (قوله ثم قال وفي الجراح) عبارة البحر هكذا قال الطحاوي وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة إذا كانت ممن يحل مقدارها عن خدمة خادم واحد أنفق على من لا بد لها منه من الخدم ممن هو أكثر من الخادم الواحد أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان وفي الظهيرية والولولة الجبة المرأة إذا كانت من بنات الاشراف ولها خدم بحجر الزوج على نفقة خادمين اه فالخامس أن المذهب الاقتصار على واحد معلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله ولا يفرق بينهما بجزء عنها) أي غائبا كان أو حاضرا (قوله بأنواعها) وهي مأكول وملبوس ومسكن ح (قوله حقها) أي من النفقة وهو منصوب مفعول المصدر وهو ايذاء (قوله ولو موسرا) المناسب ولو معسر لأنه إشارة إلى خلاف الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم الفسخ يمنع الموسر حقها كذهبتنا (قوله باعسار الزوج) مقابل قوله ولا يفرق بينهما بجزء ط (قوله وتضررها بغيبته) أي تضرر المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته وفي بعض النسخ وتضررها بغيبته أي تعذر النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا بعدم ايوائها حقها والحاصل أن عند الشافعي إذا عسر الزوج بالنفقة فلها الفسخ وكذا إذا غاب وتعدت تحصيلها منه على ما اختاره كثير من منسجم لكن الاصح المعتمد عندهم ان لا فسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وتعدت استيفاء النفقة من ماله كما صرح به في الام قال في التحفة بعد نقله ذلك فجزم شيخنا في شرح منسجه بالفسخ في منقطع خبره لا مال له حاضر متخالف للمنقول كما علمت ولا فسخ بغيبته من جهل حاله يسار او اعسار بل لو شهد بيعة أنه غاب معسرا فلا فسخ مالم

بحر بحثنا (لو) حرة أمة
جوهرة لعدم مالها
(موسرا) لا معسرا في الاصح
والقول له في العسار
ولو برهنا فبينتها أولى
خاتمة (ولو له أولاد لا يكفيه
خادم واحد فرض عليه)
نفقة (لخادمين أو أكثر
اتفاقا) فتح عن الثاني غنية
زفت اليه بخدم كثير
استحقت نفقة الجميع ذكره
المصنف ثم قال وفي البحر
عن الغاية وبه نأخذ قال
وفي السراجيسة ويفرض
عليه نفقة خادمها وان كانت
من الاشراف فرض نفقة
خادمين وعليه الفتوى
(ولا يفرق بينهما بجزء عنها)
بأنواعها الثلاثة (ولا بعدم
ايوائها) لو غائبا (حقها ولو
موسرا) وجوز الشافعي
باعسار الزوج وتضررها
بغيبته ولو قضى به حنفى لم
ينفذ

مطلب في فسخ النكاح
بالجزء من النفقة وبالعينة

تشهد بأعساره إلا أن وان علم استنادها للاستصحاب أو ذكرته تقوية لاشكها كياناً اه (قوله نعم لو أمر
شافعي) أي بشرط أن يكون مأذونه بالاستنابة حانية قال في غرر الاذكار ثم اعلم أن مشايخنا استحسنوا
أن ينصب القاضي الحنفي نائباً عن مذهبه التفريق بينهم ما إذا كان الزوج حاضراً أو أبا عن الطلاق لان دفع
الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة إذ الظاهر أنهم لا يجتمع من رخصها وغنى الزوج ما لا أمر متوهم
فالتفريق ضروري إذا طلبة وان كان غائباً لا يفرق لان عجزه غير معلوم حال غيبته وان قضى بالتفريق لا ينفذ
قضاؤه لانه ليس في مجتهده فيه لان العجز لم يثبت اه ونقل في البحر اختلاف المشايخ وان الصحيح كافي النخبة
عدم النفاذ لظهور مجازاة الشهود وكافي العمادة والفخوذ كفي قضاء الاشياء في المسائل التي لا ينفذ فيها
قضاء القاضي أن منها التفريق للعجز عن الانفاق غائباً على الصحيح لاحضرا اه والحاصل أن التفريق بالعجز
عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقاً أو ما لم تشهد بيته بأعساره إلا أن كما علمت
منما نقلناه عن التحفة والحالة الأولى جعلها مشايخنا حكمة لم يجتهدوا فيه فينفذ فيه القضاء دون الثانية وبه تعلم ما في
كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فيهما فإنه مبني على خلاف الصحيح المار عن النخبة وذ كفي الفخ أنه يمكن
الفسخ بغير طريق اثبات عجزه بل بمعنى فقد هو وأن تعدد النفقة عليها ورد في البحر بأنه ليس مذهب
الشافعي قلت ويؤيده ما قدمناه من التحفة حيث رد على شرح المنهج بأنه خلاف المنقول فعلى هذا ما يقع في
زماننا من فسخ القاضي الشافعي بالغيب لا يصح وليس للحنفي تنفيذ هذه سواء بني على اثبات الفقر أو على عجز
المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليتبين بذلك نعم يصح الثاني عند أحمد كما ذكر في كتب مذهبه
وعليه يحمل ما في فتاوى فاري الهداية حيث سئل عن غاب زوجاً ولم يترك لها نفقة فأجاب إذا أقامت بيته
على ذلك وطلبت فسخ السكاح من قاض يراه ففسخ نفذه وقضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب
رواية ان عندنا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي أن يرزق جهام الغير بعد العدة وإذا حضر الزوج الأول
وبرهن على خلاف ما ادعت من تركها بالنفقة لا تقبل بيته لان البيته الأولى ترجح بالقضاء ولا تبطل
بالثانية اه وأجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه إذا فسخ السكاح كما يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر
وترزقت غيره صح الفسخ والتنفيذ والترزق بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وادعائه أنه ترك عند النفقة في
مدة غيبته الخ فقوله من قاض يراه لا يصح أن يراد به الشافعي فضلاً عن الحنفي بل يراد به الحنبلي فافهم (قوله
إذا لم يرتش الأمر والمأمور) أما الأول فلان نصب القاضي بالرشوة لا يصح وأما الثاني فلان حكمه به لا يصح
ولو صح نصبه وعليه فالمناسب العطف بأو (قوله وبعد الغرض) أشار إلى أن في عبارة المصنف كلاماً مطوياً
بعد قوله ولا يفرق بينهم ما يجزه عنها الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه وبأمرها بالاستدانة لكن الغرض
يظهر فيما لو كان المعسر عن النفقة حاضراً لان الغائب إذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كافي
الحاكم وسيد كره المصنف بعد نعم سيد كرات المفتي به قول زمر فافهم (قوله بالاستدانة) ذكر انحصاف
وتبعه الشارحون أنهم الشراء بالنسيئة لتقضي الثمن من مال الزوج وفي المجتهى أنها الاستقراض بجر ونقل
القهستاني عن صدر الشريعة قال واليه يشير كلام المعرب اه وفي اليعقوبية أنه الأولى كلاً لا يحنى قال في
الدرالمتقى لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الأصح فالأصح الأول اه ومثله في الجوى عن البرجندی
قلت الثاني أسره على المرأة لانها لا تجد من يبيعها بالنسيئة ما تحتاجه في كل يوم بخلاف الاستقراض لنفقة
شهر مثلاً ويأتي قريباً الجواب عن الإبراد * (تنبيه) * في قضاء الحاوي الزاهدي فان لم تجد من تستدين منه
عليه اكتسبت وأنفقت وجعلته ديناً عليه وبأمر القاضي وان لم تقدر على الاكتساب لها السؤال ليومها
وتجعل مسؤولاً لها ديناً عليه أيضاً أمره به (قوله التحيل عليه الخ) اعلم أنهم قالوا ان للمرأة حق الرجوع على
الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكلت من مالها أو استدانته بأمر القاضي أو بدونه ولكن فائدة
الأمر بالاستدانة عدم سقوطها بموت أحدهما كما سيد كره المصنف بقوله وموت أحدهما وطلاقها يسقط

نعم لو أمر شافعي ففرض به
فقد إذا لم يرتش الأمر
والمأمور بجر (و) بعد
الغرض (بأمرها القاضي
بالاستدانة) التحيل (عليه)
وان أبي الزوج أما بدون
الأمر فيرجع عليها وهي
عليه

مطالب في الأمر بالاستدانة
على الزوج

المفروض الا اذا استدان بامر قاض وأشار الشارح الى فائدة أخرى وهي ما في ثبوت بد القدور والهداية
من أن فائدة الامر بها أن تعيل الغريم على الزوج وان لم يرض الزوج وبدون الامر ليس لهذا ذلك وكفى
الفتح عن النكحة أن فائدته وجوع الغريم على الزوج أو على المرأة قال في البحر وظاهره أن للعريم الرجوع
عليه بالحوالة منها وعلى ما في التجريد لا رجوع له بالحوالة اهـ قلت الظاهر عدم المخالفة وأن المراد
بالحوالة دلالتها الغريم على زوجها ليطالبه بان تقول له ان زوجي فلان فطالبه بالدين اذ لا يمكن ارادة حقيقة
الحوالة هنا بدليل تصرعهم بان للعريم مطالبة المرأتها بأبوابه لا يشترط رضا الزوج بالحوالة هذا وقد
صرحوا أيضا بأن الاستدانة بامر القاضي يحجب الدين على الزوج لان للقاضي ولاية كاملة عليه فلذا كان
للغريم أن يرجع عليه بدون الامر بها الا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا أن
الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الوكالة عن الزوج
وبه اندفع ما مر من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح فاتهم (قوله ان صرح الخ) لا يصح جعله قيد لقوله
وهي عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما علمت بل هو قيد لقوله تعيل عليه
وعبارة المجتبى فاذا استدان هل تصرع بان استدين على زوجي أو تنوي أم اذا صرح بظاهره وكذا اذا نوت
واذا لم تصرع ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وأنكر الزوج قال قوله اهـ
قلت وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانما تسقط بموت احدهما
أو طلاقها كما علم مما مر والظاهر انه لا عين على الزوج اذ كيف يخلف على عدم نيتها ولا يتم يقيد باليمين خلافا لما
نقله الرحمن من التقييد به فاني لم أراه في المجتبى ولا في البحر (قوله وتجب الادانة الخ) قال في الاختيار المعسرة
اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره معسرا أو أخ معسرا فنفقة على زوجها يؤمر الابن أو الاخ بالانفاق
عليه ويرجع به على الزوج اذا أسير ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزبائي
فتبين من هذا أن الادانة لنفقة اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا
الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد معسرين لم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب
كلام والاخ والمعم ثم يرجع به على الاب اذا أسير بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار
لانهم لا تجب مع الاعسار مكان كلب اهـ وأقره عليه في فتح القدير بحر قلت ومقتضاه أنه لا فرق بين
الام وغيره في ثبوت الرجوع على الاب مع أنه سبذ كرقيل الفروع أنه لا رجوع في الصبح الا للام وبه
كلام سند كرهناك (قوله كآخ وعم) يصح رجوعه لكل من الزوجة والصغار اهـ ح أي كأن يكون
لها أخ وعم ولا ولادها أخ من غيرها أو عم فتستدين لنفسها من أخيها أو عمها ولا ولادها من أخيها أو عمها
وظاهره أنه لا يقدم الاخ على العم هنا تامل (قوله وسيتضم) أي في الفروع (قوله ثم أسير) أي الزوج كما
فسره في المنع والاولى أن يقول ثم أسير أحدهما ح قلت ومثله لو أسيرا (قوله نفاصته) اذ لا تقدير بدون
طلبها (قوله ثم) أي القاضي نفقة يساره أي يسار الزوج الذي امر أنه فقيرة وهي الوسط ولو قال وجب
الوسط كما قال فيما بعده لكان أوضح ح (قوله في المستقبل) أما الماضي قبل النفاصة فتقدر ضيقه ولو
بعد عرض اليسار (قوله بالعكس) بان قضى بنفقة اليسار لكونها موسر من ثم أعسر الزوج على ما قال
أو ثم أعسر أحدهما على ما هو الاول ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أسير أحدهما أو بالعكس وجب الوسط
لكان أوضح وأحصاه ح (قوله كآخ وعم) في قوله بقدر حالهما ح (قوله صالحت زوجها الخ) قد منا
عند قوله لرضاها بذلك عن الذخيرة أن الصلح على النفقة نارة يكون تقدير النفقة كالصلح على نحو الدواهم
قبل تقدير النفقة بالقضاء أو الرضا أو بعده فتجوز الزيادة عليه والنقصان عنه أي بالغلاء أو الرخص وتارة
يكون معاوضة كالصلح على نحو عبدان كان بعد تقديرهما بما ذكر فلا تجوز الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير
فهو تقدير فكلامه هنا محمول على ما اذا لم يكن معاوضة والذقيده بقوله على دراهم (قوله زبدت) أي يسمع

ان صرح بانها عليه
أو نوت ولو أنكزنتها
فالقول له مجتبى وتجب
الادانة على من تجب عليه
نفقتها ونفقة الصغار لولا
الزوج كآخ وعم ويحبس
الاخ ونحوه اذا امتنع لان
هذا من المعروف زبائي
واختيار وسيتضم (قضى
بنفقة الاعسار ثم أسير
نفاصته ثم) القاضي
نفقة يساره في المستقبل
(وبالعكس وجب الوسط)
كآخ (صالحت زوجها عن
نفقة كل شهر على دراهم ثم)
قالت لا تكفي زبدت ولو
(قال الزوج لا أطيق ذلك
فهو لازم)

مطالب في الصلح عن النفقة

القاضي دعواها ويريد لها إذا كانت لا تكفيها الماشي كافي الحاكم صالحت المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها
 فلها أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه (قوله ولا التفات لمقاتته) فانه التزمه باختياره وذلك دليل على
 كونه قادرا على أداء ما التزم فيه لزمه جميع ذلك الا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا
 أخبروه أنه لا يطيق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته ذخيرة وحاصله أنه لا يقبل قوله لتناقضه ما لم يظهر
 للقاضي حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها فانها غير ملتزمة لان لها الرجوع عن الصلح ككلام القاضي
 فحيث لم تكن متناقضة تسمع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أثر بذلك الزمها بالزاد وانكر حلفه
 أو طلب منها بينة ولا يفعل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر لي في بيانه فافهم هذا وأما ما في
 الذخيرة من أن القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها فلها أن ترجع لانه ظهر خطؤه فعليه التمسك بالقضاء عما
 يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فله الامتناع عنها اه فلا يرده على ما صرح به في هذا في
 القضاء بطريق الزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح برضاه وقد خفي هذا على غير واحد
 فافهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغيره مع عدم ظهور وجهه فالمناسب اسقاطه تأمل
 (قوله الا اذا تغير سعر الطعام الخ) لان ذلك عاوض فلا يكون به متناقضا لانه لم يدع أن ذلك كان وقت الصلح
 بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة الاولى وكالصلح القضاء ففي البحر عن الظهيرية اذا فرض
 القاضي للمرأة النفقة فغلا الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم اه (قوله الا أن يتعرف الخ)
 أي بطلب المعرفة وهذا الاستماع من قوله فلا التفات لمقاتته كما علمته فكان المناسب ذكره عقبه (قوله لم يلزمه
 الا نفقة مثلها) لظهور أن المائة لكل شهر على الفقير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يتعاب فيه قال في الخلاصة
 لو صالحته على أكثر من حقه وقها في النفقة والكسوة كان قدر ما يتعاب الناس في مثله جاز والا فالزاد
 مردود ولا يبطل القضاء اه وعليه فلو مضت مدة لا تسقط النفقة اذ لو بطل أصل القضاء لسقطت بالنقض
 وتما في البحر وكأنه أراد بالقضاء التقدير تأمل (قوله والنفقة لا تصير الخ) أي اذا لم ينفق عليها بان
 غاب عنها أو كان حاضرا فامتنع فلا يبطل بها بل تسقط بعض المدة قال في الغفر وذكري الغاية معزو إلى
 الذخيرة أن نفقة مادون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه اذ لو سقطت بعض يسير
 من الزمان لما تمكنت من الانخاذ أصلا اه ومثله في البحر وكذا في الشرب لئلا ينعى البرهان وجهه في غاية
 الظهور لمن تدبر فافهم ثم اعلم أن المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تصير دينيا ولو بعد
 القضاء والرضا حتى لو مضت مدة بعدهما تسقط كما يأتي وسيأتي ان الزيلعي استثنى نفقة الصغير ويأتي تمام
 الكلام عليه عند قول المصنف قضى بنفقة غير الزوجة الخ (قوله الا بالقضاء) بأن يطردها القاضي عليه
 أصنافا أو دراهم أو دنانير ثم (قوله فقبل ذلك لا يلزمه شيء) أي لا يلزمه مما مضى قبل الفرض بالقضاء أو الرضا
 ولا عما يستقبل لانه لم يجب بعد ولذا لا يصح الإبراء عنها قبل الفرض وبعده يصح مما مضى ومن شهره مستقبل
 كما تقدم قبل قوله ونحوها أو أمالكفاية بها شهرا أو أكثر فصريح في البحر هنا عن الذخيرة أنها لا تصح قبل
 الفرض والتراضي ونقل بعده عن الذخيرة أيضا ما يخالفنا الله وقدمنا الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه
 (قوله وبعده) أي وبعد القضاء أو الرضا ترجع لأنها بعده صارت ملكا لها كما قدمناه ولذا قال في الخاتبة لو
 أكلت من مالها أو من المسئلة لها الرجوع بالمفروض اه وكذا لو تراضيا على شيء ثم مضت مدة ترجع بها
 ولا تسد قال في البحر فهذا هو المراد بقولهم أو الرضا فاما ما توهمه بعض حنفية العصر من أن المراد به أنه
 اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضا ثم رضى الزوج بشيء فانه يلزمه خطأ ظاهر لا يفهم منه أنه أدنى تأمل اه
 ومقتضاه أنه لا يلزمه شيء بهذا الرضا لكون ما مضى قبله لم يجب عليه فهو التزام ما لم يلزم وانما يلزمه ما مضى
 بعد الرضا لانه صار واجبا به كالقضاء وأطلق في الرجوع فشمس ما اذا شرط الرجوع لها أو لا كما
 هو ظاهر المتن والشروح وأما ما في الخاتبة والظهيرية من أن القاضي اذا فرض لها النفقة فقال

فلا التفات لمقاتته بكل حال (الا اذا تغير سعر الطعام وعلم) القاضي (ان مادون ذلك) المصالح (عليه يكفيها) فحيث لا يفرض كفايتها نقلة المصنف عن الخاتبة وفي البحر عن الذخيرة الا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقته وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها (والنفقة لا تصير دينيا الا بالقضاء أو الرضا) أي اصلا لهما على قدر معين أصنافا أو دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعده ترجع بما أنفقت ولو من مال نفسها بلا أمر قاض

مطلب لا تصير النفقة دينيا الا بالقضاء أو الرضا

الزوج استقرض كل شهر كذا وانفق لا ترجع الم يقل وترجى بذلك على قلعل المراد لا ترجع بما
استقرضت بل بالمفروض فقط والاذ هو غاط محض أفاده في البحر وأجاب المقدسي بأن التوكيد في
القرض لا يصح وإذا شرط الرجوع يكون كالأصلا ح على هذا المقدار فترجع به وكذا أجاب الخبير الرملي
بأنه لما لم يصح الأمر بالاستقرار عليه صارت مستقرضة على نفسها متبرعة أن لم يشترط الرجوع عليه
(تنبيه) أطلق النفقة فتشمل نفقة العدة إذا لم تقبضها حتى انقضت العدة ففي الفتح أن المختار عند الحلواني
أنها لا تسقط وسنذكر عن البحر أن الصحيح السقوط وأنه لا بد من إصلاح المتون هنا لا طلاقها عدم السقوط
وان هذا كله في غير المستدانة وسياق الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أي في قدر ما مضى منها
من وقت القضاء أو الرضا وكذا لو اختلفا في قدر النفقة أو جنسها كفي البرازية (قوله فالقول له) لأنها تدعى
زيادة دين وهو ينكر فالقول له مع يمينه ذخيرة (قوله وبموت أحدهما وطلاقها) وكذا ينشورها كما قدمه
الشارح بقوله وتسقط به أي بالنشور المفروضة لا المستدانة في الأصح كالموت اه وموت أحدهما غير قيد
فكذا موطنها بالاولى كالاختي قال الخبير الرملي وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
الحانوتي بما إذا مضى شهر يعني فازيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه (قوله واعتمد في البحر بحثنا الخ) فانه أولا
نقل السقوط بالطلاق عن النفاية والجوهرة والخائبة والظهيرية والمجتهى والذخيرة وان القاضي أباعلى
النسفي نص على أن ذلك مروى وأنه أفتى به الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني وشبهه بالذي إذا
اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم يسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الرأج عندهم يسقطها
بالطلاق كالموت ثم قال بعده قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو بائنا ما ورد ذكر
ثلاثة اثنان منها ضعيفان وقال الثالث وهو أقوى وأما في البدائع من الخلع لو قال خالعك ونوى الطلاق يقع
الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة قال فهذا صريح في المسئلة وفي البدائع أيضا ولا خلاف بينهم في
الطلاق على مال أنه لا يبرأ به عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فالذي يتعين المصير اليه على
كل مفت وقاض اعتمد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار بالنساء اه ملخصا
ورد عليه العلامة المقدسي والخبير الرملي بإمكان حمل ما في البدائع من الحقوق التي لا تسقط على المهر ونفقة
مادون الشهر والنفقة المستدانة بأمر وبان هذه الرواية قد أفتى بهما من تقدم وذكر في المتون كالوقاية
والنفاية والإصلاح والغرر وغيرها قال المقدسي ولهذا توقفت كثيرا في الفتوى بالسقوط وظفرت بنقل
صريح في تصحيح عدم السقوط في خزانة المفتين وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يفتى بسقوطها بالطلاق الرجعي لثلاث
يقتضها الناس وسيلة لقطع حق النساء اه والذي يتعين المصير اليه ان يقال يتأمل عند الفتوى كبحر به
عادة المشايخ في هذا المقام اه ملخصا (قوله لكن الخ) استدلوا على اطلاق الطلاق الشامل للبائن
والرجعي بتخصيص السقوط بالبائن وعدمه بالرجعي (قوله والفتوى الخ) هذه عبارة جواهر الفتاوى
كافي المنع فيكون بدلا من ما اه ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسي عنها (قوله وبالأول) أي
بالسقوط بالطلاق مطلقا ح (قوله أفتى شيخنا) يعني الخبير الرملي قال في الحسبية بعد عزوه الى الخلاصة
والبرازية وكثير من الكتب وأفتى به الشيخ زين الدين بن نجيم والشيخنا الشيخ أمين الدين وهي في
فتاويهما (قوله لكن صحيح الشرنبلالي الخ) وعبارة المرأة إذا طلقت وقد تجدد لها نفقة مفروضة قبل
تسقط وهو غير المختار وأشار اليه المصنف أي ابن وهبان بصيغة قبل والأصح عدم السقوط ولو كان الطلاق
بائنا لا يتخذ حيلة للسقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح أي ابن الشحنة غير التحقيق في المسئلة اه
ونواقه ما في القهسنتاني عن خزانة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الأصح اه ط (قوله
فيتأمل عند الفتوى) بأن ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو لسوء أخلاقها مثلا فان كان
الاول يلزمهما وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعويل عليه ط (قوله لأنها صالحة) أي

ولو اختلفا في المدة فالقول
له والبينة عليها ولو أنكرت
انفاقه فالقول لها بيمينها
ذخيرة (وبموت أحدهما
وطلاقها) ولو رجعا طهريه
وثانية واعتمد في البحر بحثنا
عدم سقوطها بالطلاق لكن
اعتمد المصنف ما في جواهر
الفتاوى والفتوى عدم
سقوطها بالرجعي كولا يتخذ
الناس ذلك حيلة واستحسنه
شيخنا الاشباه وبالأول أفتى
شيخنا الرملي لكن صحيح
الشرنبلالي في شرحه
للوهبانية ما بحثه في البحر
من عدم السقوط ولو بائنا
قال وهو الأصح ورد ما ذكره
ابن الشحنة في تأمل عند
الفتوى (يسقط المفروض)
لأنها صالحة (الاذا استدان
بأمر القاضي) فلا تسقط
بموت أو طلاق

في الصحيح لما مر أنها
كاستدائه بنفسه وعجالة
ابن الكمال اذا استدانت
بعد فرض قاض آخر ولو
بسلامته فليحرو (ولا
تزد) النفقة والسكوة
(المجمل) بموت أو طلاق
بجملها الزوج أو أبوه ولو
قائم به يفتى (ببيع الفتن)
ويسعى مدبر ومكاتب لم
يجز (المأذون في النكاح)
و بدونه يطالب بعد عتقه
(في نفقة زوجته) المفروضة
اذا اجتمع عليه ما يجز من
أدائه ولم يفده ذخيرة ولو
بنت المولى

مطلب في بيع العبد لنفقة
زوجته

والصلوات تبطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق وتعليله ما قدمناه من أنها تكراج
رأس الذبي (قوله في الصحيح) كذا في الزيلعي من النهاية والبحر والنهر وغيرهما ومقابله قول الخصاص
بسقوطها ولو مع الأمر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في الفتح والصحيح ما ذكره الحاكم الشهيد أنهما مع
الأمر بالاستدانة لا تسقط بالموت لأن الاستدانة بأمر من له ولاية تامة عليه كالاستدانة بنفسه فلا تسقط
بالموت وعلى هذا الخلاف يسقطها بعد الأمر بالاستدانة بالطلاق والصحيح لا تسقط اهـ (قوله لما مر الخ)
لم يمر هذا في كلامه ط (قوله فليحرو) أنت خبير بأنه مخالف للمتن والشرع فلا يعقل عليه اهـ ح
وقد علمت قول الخصاص بسقوط المفروضة مع الأمر بالاستدانة فكيف بدونه والظاهر أن ما ذكره ابن كمال
سبق قلم (قوله بموت أو طلاق) هذا عندهما وقال محمد بن رفع عنها حصته ما مضى ويجب رد الباقي إن كان
قائما وقيمتان كان مستهلكا ذخيرة قال في الفتح والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة إذا مات
الزوج اختلما وفيه قيل ترد وقيل لا تسترد بالاتفاق لأن العدة قائمة في موته كذا في الاقضية اهـ قال الخبير
الرملي واستفيد منه ومما في الذخيرة جواب حادثة الفتوى طلقها بائنا وبخل لها نفقة تسعة أشهر فأسقطت
سقطا بعد عشرة أيام فأنقضت بذلك عدتها هل يرجع عليها ما زاد على حصتها العشرة أم لا الجواب لا يرجع
عندهما لا عند محمد وهو القياس (قوله بجملها الزوج أو أبوه) لما في اللؤلؤ الحبية وغيرها أو الزوج إذا دفع نفقة
امراة ابنه مائة ثم طلقها الزوج ليس للأب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاهما الزوج والمستلة بحالهما لم يكن له
ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى فكذا إذا أعطاهما أبوه اهـ ووجهه أنها مصلة لزوجته ولا رجوع
فيما بينهما لزوجه والعبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع فالزوج جيب من الموانع من الرجوع كالموت ودفع
الأب كدفع الابن فلا إشكال بحر قلت وظاهره أن دفع الاجنبي ليس كذلك وأعل وجهه أن الأب يدفع
بطريق النيابة عن ابنه عادة فكان هبة من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله ببيع الفتن)
أي ببيعه سيده لانه دين تعلق في رقبته بأذن المولى فيؤمر ببيعه فان امتنع باعاه القاضى بحضرته كما قدمناه
عن النهر في نكاح الرقيق والفتن عند الفقهاء من لا حرية فيه بوجه وفي اللغة من ملك هو وأبوه بحر (قوله
ويسعى مدبر ومكاتب) لعدم صحته ببيعهما ومثلهما ولد أم الولد وقوله في البحر والنهر وأم الولد يسقط ومعتق
البعض عند الامام عزله المكاتب هندية عن المحيط ولو اختارت استسعاء الفتن دون بيعه ينبغي أن لها ذلك
كما قالوا في المأذون المدون اذا اختار الغرماء استسعاءه بحر وأقره أخوه والمقدسي (قوله لم يجز) أمالو بحر
نفسه عاد الى الرق فيجوز عليه حكم الفتن (قوله و بدونه الخ) يعني اذا تزوج الفتن أو المدبر ونحوه بلا إذن
السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلة لا التي في حال رقه لعدم كونها زوجة وقتها قال في
الفتاوى الهندية فان تزوج هو لا يغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان أعتق واحدا منهم
جاز نكاحه حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اهـ ح (قوله المفروضة) كذا قيد به في النهر
وعزاه الى الفتح وغيره أي لأنها بدون الفرض تسقط بالمضى كنفقة زوجة الحر والذى في الفتح فرضها بقضاء
القاضى وهل بالتراضى كذلك لم أره وذكر في باب نكاح الرقيق بحثنا أنه ينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيهما
لغير العبد عن التصرف ولأنهما به بقصد الزيادة لاضرار المولى تأمل (قوله اذا اجتمع عليه الخ) أماد أنه لا يباع
بالقدر اليسير كنفقة كل يوم وأنه لا يلزمها أن تصير الى أن يجتمع لها من النفقة قدر قيمته لما في الاول من
الاضرار بالمولى وما في الثاني من الاضرار بها أفاده في البحر قلت والظاهر أن الخيار للمولى ان شاء باعاه
جميعه أو باع منه بقدر ما لها عليه ثم اذا تجدد لها عليه نفقة أخرى يباع من حصته كل من السيد والمشتري
بقدر ما يخصه لانه بعد مشترك لزمه دين فيغرم كل منهما بقدر ما عليه وهكذا لو يبيع منه لثالث ورابع تأمل
(قوله ولم يفده) فلو اختار المولى فداءه لا يباع لان حقه في النفقة لا في رقبة العبد (قوله ولو بنت المولى)
نعميم للزوجة فان لها النفقة على عبد أبيها لان البنت تستحق الدين على الأب فكذا على عبيده بحر عن

الذخيرة (قوله لا آمنه) أى أمتمولاه أى لا يجب على العبد نفقة زوجته التى هى أمتمولاه سواء بواها أو لا
 لانهم جميعا مال المولى ونفقة المالك على المالك بحره وينظر مالو كان مكاتباً للمولى ولعلها عليه شربة لالية
 (قوله ولا نفقة ولده الخ) لانه اذا كانت زوجته حرة فالولادها أحرار تبعها ولها نفقتهم عليها ولو قادرة والافعلى
 الاقرب فالاقرب بمن برئهم واذا كانت مكاتبه فالولادها تباع لها فى المكاتب فنفقتهم عليها واذا كانت الزوجة
 قنة أو مدبرة أو أم ولد فالولادها تباع لها فى الرق والتدبير والاستيلاء ونفقتهم على مولاهم لانهم ملكه وهذا
 معنى قوله لتبعية الام أى لا تلزم العبد نفقة ولده سواء كانت زوجته حرة أو غيرها لتبعية الولد لأمه فى الحرية
 لو حرة والمكاتبه للمكاتبه والرق لوفقة والتدبير والاستيلاء لمدبرة أو أم ولد فافهم (قوله ولو مكاتبين الخ) فى
 البحر عن كافى الحاكم وشرحه للنسقى وشرح الطحاوى والشامل وكذا فى الفتح المكاتب لا تجب عليه نفقة
 ولده سواء كانت امرأته حرة أو أمه لهذا المعنى واذا كانت امرأه المكاتب مكاتبه وهما لمولى واحد فنفقة الولد
 على الام لان الولد تابع للام فى كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها أو أرض الجناية عاينها وميراثه لها فكذلك
 النفقة تكون عليها وبه يظهر أن الضمير فى قوله سعى وكذا ما بعده عائد على الولد لانه معنى كون كسبه لأمه
 ولا ضرورة لارجاعه للزوج لان الكلام فى نفقة ولد المكاتب أمه نفقة زوجته وعلم حكمها من قوله ومكاتب لم
 يعجز فافهم نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجوهر قلنا علمت من صريح هذه الكتب
 المعتمدة من أن نفقته على أمه ونحوه فى ح عن الذخيرة (قوله ثم علم فرضى) أما إذا لم يعلم اشترى بحاله أو علم
 بعد الشراء ولم يرض فله رده لانه عيب اطاع عليه فتم (قوله لانه دين حادث) أى عند المشتري لان النفقة
 تتجدد شيئاً فشيئاً على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر فى حق السيد فهو فى الحقيقة دين حادث عند المشتري
 فتم (قوله ففى الدرر الخ) تفريع على قوله بعدما اشتراه وقوله لانه دين حادث فان معناه انه انما يباع ثانياً
 بما يجتمع عليه من النفقة عند المشتري لا بما بقى عليه من عند الاول كما اذا بيع فلم يف ثمنه بما عليه لا يباع
 ثانياً بما بقى بل بما يحدث عند الثانى ولهذا رد تبعه الغير على ما فى الدرر تبعاً لصدور الشرع بعه حيث قال صورته
 عبد تزوج امرأته باذن المولى ففرض القاضى النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بخمس مائة وهى
 قيمته والمشتري عالم ان عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما اذا كان عليه ألف بسبب آخر فبيع
 بخمس مائة لا يباع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن قوله يباع مرة أخرى يحتمل أن يكون المراد به يباع
 فيما يتجدد لافى الخمسمائة السابقة فالاحسن قول الشرنبلالية فيه تساهل لانه لوهم انه يباع فيما بقى عليه من
 الالف وليس كذلك بل فيما يتجدد عليه من النفقة عند المشتري كالموهمة قول فى المذهب اه لكن قوله
 بخلاف الخ يمنع من هذا التأويل كلاً لا يخفى (قوله فى الاصح) وقيل لا تسقط بالقتل لانه أخلف القيمة فتنتقل
 اليه كسائر الديون وليس بشئ لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان ديناً لا يسقط بالموت وهذا يسقط بالموت
 زيلعى (قوله ويبيع فى دين غيرها) بتكوين دين وجريها على أنه صفقة أى غير النفقة كالأهر وما لزمه
 بتجارة باذن أو بضمن متلف قال ح وفيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث فى ملك
 مولى اذا بيع فيه لا يباع فى بقيته عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها الا أن يقال ان سبب النفقة لما كان أمراً
 واحداً مستمر ايقال انه يبيع فيه مراراً عند مولى متعدد بخلاف غيره (قوله ومفاده أن لها استسعاءه)
 لكونها من جهة الغرماء ولذا اتصافهم ط (قوله قال) أى صاحب البحر وأقره أخوه والمفسد سى وذكر
 الرملى أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على ما فى البحر اه قلت ورأيت مصرحاً به فى الذخيرة عن أبى
 يوسف (قوله على قول الثانى) أى من أن مؤنث تجهيزها على الزوج وان تركت مالاً لان الكفن كالكسوة
 حال الحياة (قوله المنكوحة) أى التى زوجها سيدها لرجل أما غير المنكوحة فنفقة على سيدها مطلقاً
 (قوله أما المكاتبه فكالحرة) للمكاتب ما فاعها لم يبق للمولى ما ياله ولا ياله الاستعداد فلهما النفقة بمجردهما فكأن
 من نفسها وان لم تنتقل وتسقط بالنشوز كالحرة ط (قوله ولو عبداً) أى لغير سيد الامه اذ لو كان عبده فنفقته

لا آمنه ولا نفقة ولده ولو
 زوجته حرة بل نفقته على
 أمه ولو مكاتبه لتبعية
 للام ولو مكاتبين سعى لامه
 ونفقته على أبيه جوهره
 (مرة بعد أخرى) أى لو
 اجتمع عليه نفقة أخرى بعد
 ما اشتراه من علم به أولم يعلم
 ثم علم فرضى يبيع ثانياً وكذا
 المشتري الثالث وهلم جرا
 لانه دين حادث قاله الكمال
 وان الكمال فى الدرر تبعاً
 لاصدر سهو (وتدفع بموته
 وقته) فى الاصح (ويباع
 فى دين غيرها) مرة لعدم
 التجدد وسبغى فى المأذون
 أن للغرماء استسعاءه ومفاده
 ان لها استسعاءه ولو نفقة
 كل يوم بجر قال وهل يباع
 فى كفنها ينبغى على قول
 الثانى المفتى به نعم كإياع فى
 كسوتها (ونفقة الامه
 المنكوحة) ولو مدبرة أو أم
 ولد أما المكاتبه فكالحرة
 (انما تجب) على الزوج
 ولو عبداً (بالتبوة)

على السيد بواها أولا ط من الزيلعي (قوله بان يدفعها اليه الخ) أي بان يتخلى المولى بين الامت وزوجها في منزل الزوج ولا يستخدمها كذا في كافي الحاكم الشهيد بحر لان الاحتباس لا يتحقق الا بالتبوة لان المعتبر في استحقاق النفقة تفرغها المصالح الزوج وذلك يحصل بالتبوة وان استخدمها بعد التبوة سقطت نفقتها لزوال الموجب زيلعي أي لزوال الاحتباس الموجب للنفقة ومقتضاه أنه استخدمها في غير بيت الزوج ولا يدل عليه قوله في الهداية اذا بواها معه أي مع الزوج منزل فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوة سقطت النفقة لانه فان الاحتباس وفسر التبوة بما عرف علم أن النفقة لا تجب الا بالتبوة لان بها يحصل الاحتباس الموجب فلوا استخدمها وهي في بيت الزوج بخياطة أو غزل مثلاً لم تسقط النفقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا ينافيه قولهم لو استخدمها سقطت النفقة فان المراد استخدمها في غير بيت الزوج كادل عليه كلام الزيلعي والهداية خلافا لما فهمه في البحر بناء على ما فهم من أن قولهم ولا يستخدمها في تعريف التبوة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف تنسيب يرفعه الخلية بينها وبين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة ثم اذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يتخل بينها وبين الزوج فلا نفقة لها الفوات موجب النفقة وهو التبوة فمن جهة من له الحق فشا بهت الحرية الناشئة فهذا كالصريح في أن الاستخدام بدون فوات الخلية لا يضر اذا تشبه الناشئة الا بالخروج من بيت الزوج فافهم (قوله فلوا استخدمها المولى) أي في غير بيت الزوج كما علمت فافهم وقيد بالاستخدام لانها لو كانت تأتي الى المولى في بعض الاوقات وتخدمه من غير أن يستخدمها لم تسقط نفقتها لان النفقة حق المولى لا تسقط بصنع غيره ذخيرة * (فرع) * لو سلمها للزوج ليلا واستخدمها ثم اراد على الزوج نفقة الليل كما أفتى به والد صاحب التهمة كافي التتارخانية (قوله أو أهله) أي لوجعات الى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعوها من الرجوع الى بيت الزوج ولا نفقة لها لان استخدام أهل المولى اياها بمنزلة استخدام ذخيرة (قوله بعدها) أي بعد التبوة لاجل انقضاء العدة الاولى لاجل الاعتداد لان انقضاءها لا يتوقف على التبوة وقد مر في فصل الحداد أنه يجوز لامة المطلقة الخروج اذا كانت مبرأة (قوله أي ولم يكن بواها قبل الطلاق) كذا في البحر عن الولوالجية والمراد في التبوة المستمرة الى وقت الطلاق لا مطلقاً لانه لو بواها ثم أخرجه قبل الطلاق لم يكن له اعادتها المطالب بالنفقة كائن عليه في كافي الحاكم (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسئلة الاستخدام بعد التبوة أما لو لم يبرئها الا بعد الطلاق لم تجب أصلاً لانها لم تستحق النفقة بهـ هذا الطلاق فلا تستحق بعده ثم اعلم أن للمولى أن يرجع ويبرئها ثانية او ثالثاً وهكذا فنجب النفقة وكلما استردّها سقطت كافي الفتح (قوله بخلاف حرة تشتر الخ) أي ان الحرية اذا انشئت فطلقها زوجها فلها النفقة والسكنى اذا عادت الى بيت الزوج والفرق كافي الولوالجية ان نكاح الامة لم يمسس سبباً لوجوب النفقة لانها لا تجب بالاحتباس وهو التبوة والتبوة لا تجب فيه ونكاح الحرية حال الطلاق سبب لوجوب النفقة الا أنها موت بالنشوز فاذا عادت وجبت اهـ (قوله وفي البحر الخ) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره أن تقدير النفقة من القاضي قبل التبوة لا يصح لانه قبل السبب ولم أره صريحاً اهـ (قوله ونفقة الزوجات الخ) في الذخيرة والولوالجية واذا كان للرجل نسوة بعضهن أحراراً مسلمات وبعضهن اماء ذميات فهن في النفقة سواء لانها مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية اذا ان الامت لا تستحق نفقة الخادم اهـ قال في البحر وينبغي أن يكون هذا مفرعاً على طاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المفتي به فليس في النفقة سواء لا اختلاف حالهن يساراً وعسراً الملبست نفقة الموسرة كنفقة المعسرة ولا نفقة الحرية كالامة كما لا يخفى ولم أر من نه عليه اهـ قال المقدسي ولا معنى لهذا بعد قولهم لان النفقة مشروعة للكفاية الخ اهـ أي لانه صريح في ذلك (قوله وكذا تجب لها) أي للزوجة السكنى أي الاسكان وتقدم ان اسم النفقة يعبر بها السكنى فلهذا لانها سكنى كما يحصها نهر (قوله حال عن أهله الخ) لانها تنصرف بمشاورته غير هاديه لانها لا تأمن على متاعها وعنده

بان يدفعها اليه ولا يستخدمها (فلوا استخدمها المولى) أو أهله (بعدها أو بواها بعد الطلاق لاجل انقضاء العدة لا قبله) أي ولم يكن بواها قبل الطلاق (سقطت) بخلاف حرة تشترط فطاعت فمادت وفي البحر بحثاً فرضها قبل التبوة باطل ونفقة الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما (وكذا تجب لها السكنى في بيت خال من أهله) سوى طفله الذي لا يفهم الجامع

مطلب في مسكن الزوجة

ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الآن تختار ذلك لانهم ارضيت بانتقاص حقها هداية (قوله وأمه وأمه) قال في الفتح وأما أمته فقيل أيضا لا يسكنها معها الا برضاها واختار أن له ذلك لانه يحتاج الى استخدامها في كل وقت غير أنه لا يطؤها بحضرتها كما أنه لا يحل له وطء زوجته بحضرتها ولا بحضرة الضرة اه
وذكر أم الولد في البحر معزيا الى آخر الكنز قلت وذكر في الذخيرة أن هذا مشكل أما ٣ على المعنى الاول فظاهر وأما على الثاني فإنه تكره المجامعة بين يدي أمته اه قلت وقد يكون اضرار أم ولدها لها أكثر من اضرار ضررتها وفي الدر المنثور عن المحيط أن أم الولد كأهلها (قوله وأهلها) أي له منهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكا له أو اجارة أو عارية (قوله من غيره) حال من ولدها الصالحة والا لزم حذف الموصول مع بعض الصلة فهستاني اذ التقدير السكاني من غيره اه ح وأطلق ولدها فشملى الذي لا يطعمهم الجماع لانه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية الخير الرمي على البحر له منها من ارضاعه وتر بيته لما في التتارخانية أن للزوج منعها بما وجب خللا في حقها وما فيها عن السلفين في الاوضاع والسير ينقص جلالها وجلالها حقها فله منعها تأمل اه قلت وعليه فله منعها من ارضاعه ولو كان البيت لها (قوله بقدر حالهما) أي في اليسار والاعسار فليس مسكن الاغنياء كمسكن الفقراء كفي البحر لكن اذا كان أحدهما غنيا والاخر فقيرا فقدر أنه يجب لها في الطعام والكسوة الوسط ويحاطب بقدر وسعه والباقى دين عليه الى الميسرة فانظر هل يتأتى ذلك هنا (قوله وبيت منفرد) أي ما يات فيه وهو محل منفرد معين فهستاني والظاهر أن المراد بالمراد ما كان مختصا به ليس فيه ما يشاركها به أحد من أهل الدار (قوله غلق) بالتحرير يك ما يغلق ويفتح بالفتح فهستاني (قوله زاد في الاختيار والعيني) ومثله في الزيلعي وأقره في الفتح بعد ما نقل عن القاضي الامام أنه اذا كان له غلق يخصه وكان الحلاء مشتركة ليس لها أن تطالب به مسكن آخر (قوله ومغاد لزوم كنيف ومطبخ) أي بيت الحلاء وموضع الطبخ بان يكونا داخل البيت أو في الدار لا يشاركها فيهما أحد من أهل الدار قلت وينبغي أن يكون هذا في غير الفقراء الذين يسكنون في الربوع والاحواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المرافق مشتركة كالخلاء والتنور وبئر الماء ويأتي تمامه قريبا (قوله لحصول المقصود) هو أمنها على متاعها وعدم ما عندها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع (قوله وفي البحر من الحانية الخ) عبارة الحانية فان كانت دار فيها بيوت وأعطى لها بيتا يغلق ويفتح لم يكن لها أن تطالب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة أحد من أحماء الزوج يؤذيها اه قال المصنف في شرحه فهم شيخنا أن قوله ثمة اشادة للدار لا البيت لكن في البرازية أثبت أن تسكن مع أحماء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا يتمكن من مطالبته بيت آخر اه فضمير فيه راجع للبيت لا الدار وهو الظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاحياء يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البرازي اه قلت وفي البدائع ولو أراد أن يسكنها مع ضررتها أو مع أحمائها كأمة وأخته وبنته فثبت فعليه أن يسكنها في منزل منفرد لان اباها دليل الاذى والضرر ولانه يحتاج الى جماعها ومعاشرتها في اى وقت يتفق ولا يمكن ذلك مع ثالث حتى لو كان في الدار بيوت وجعل لبيتها غلقا على حدة قالوا ليس لها أن تطالب به بآخر اه فهذا صريح في أن المعتبر عدم وجدان أحد في البيت لا في الدار (قوله من أحماء الزوج) صوابه من أحماء المرأة كما عبر به في الفتاوى الهندية عن الظهيرية لان أقارب الزوج أحماء المرأة وأقاربها أحماء اه ح وأجيب بان الزوج يطلق على المرأة أيضا وهذا التأويل بعيد وهو في عبارة البرازية المارة أبعد (قوله ونقل المصنف عن الملقط الخ) وعبارته وفرق في الملقط لصدر الاسلام بين ما اذا جمع بين امرأتين في دار وأمكن كلا في بيته غلق على حدة لكل منهما أن تطالب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحياء فان المنافرة في الضرر أوفر اه قلت وهكذا نقله في البرازية عن الملقط المذكور والذي رأيته في الملقط لابي القاسم الحسيني

وأمه وأم ولده (وأهلها)
ولو ولدها من غيره (يقدر
سألهما) كطعام وكسوة
(وبيت منفرد من دار
له غلق) زاد في الاختيار
والعيني ومرافق ومغاد
لزوم كنيف ومطبخ وينبغي
الافتاء به بحر (كفاها)
لحصول المقصود هداية وفي
البحر عن الحانية يشترط
ان لا يكون في الدار أحد من
أحماء الزوج يؤذيها ونقل
المصنف عن الملقط كفايته
مع الاحياء لامع الضرائر
فلكل من زوجته مطالبته
بيت من دار على حدة

٣ قوله على المعنى الاول أي
ما مر قبله من الضرر بمشركة
غيرها وقوله وأما على الثاني
أي منهما من المعاشرة مع
زوجها اه منه

وكذا في تجنيس الملتقط المذكور للإمام الاستروشنى هكذا أثبت أن تسكن مع ضررتها أو صهرتها أن أمكنه أن يجعل لها بيتا على حدة في داره ليس لها غير ذلك وليس للزوج أن يسكن امرأته وأمه في بيت واحد لأنه يكره أن يجمعها في البيت غيرهما وأن يسكن الأم في بيت داره والمرأة في بيت آخر وليس لها غير ذلك وذكر الخصاص أن لها أن تقول لا أسكن مع والدك وأقربائك في الدار فأقر دلي دارا قال صاحب الملتقط هذه الرواية محمولة على الموسرة الشريفة وما ذكرنا قبله أن أفراد بيت في الدار كاف انما هو في المرأة الوسط باعتبارها في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل أن المشهور وهو المتبادر من إطلاق المتن أنه يكفيها بيت له غلق من دار سواء كان في الدار ضررتها أو أحمائها وعلى ما فهمه في البحر من عبارة الخاسنة وارتضاه المصنف في شرحه لا يكفي ذلك إذا كان في الدار أحد من أحمائها يؤذيها وكذا الضرة بالاولى وعلى ما نقله المصنف عن ملتقط صدر الاسلام يكفي مع الاجزاء مع الضرة وعلى ما نقلنا عن ملتقط أبي القاسم وتجنيسه للاستروشنى أن ذلك يختلف باختلاف الناس في الشريعة ذات اليسار لا بد من أفرادها في دار ومتوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار ومفهومه أن من كانت من ذوات الاعسار يكفيها بيت ولو مع أحمائها وضررتها كما ذكر الأعراب وأهل القرى وفقراء المدن الذين يسكنون في الاحواش والربوع وهذا التفصيل هو الموافق لما مر من أن المسكن يعتبر بقدر حاله ما لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم وجدكم وينبغي اعتناؤه في زمانها هذا فقد مر أن الطعام والكسوة يختلفان باختلاف الزمان والمكان وأهمل بلادنا الشامية لا يسكنون في بيت من دار مشتملة على أجنب وهذا في أوساطهم فضلا عن أشرفهم إلا أن تكون دارهم وروثة بين اخوة مثلا فيسكن كل منهم في جهة منهم مع الاشتراك في مرافقها فاذا تضررت زوجة أحدهم من أحمائها أو ضررتها أو أراذل وجهها اسكانها في بيت منفرد من دار لجامعة أجنب وفي البيت مطبخ وخلاء يعدون ذلك من أعظم العار عليهم فينبغي الاقتناء بلزوم دار من بابها ثم ينبغي أن لا يلزمه اسكانها في دار واسعة كدار أبيها أو كداره التي هو ساكن فيها لأن كثير من الأوساط والأشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا موافق لما قدمناه عن الملتقط من قوله اعتبارا في السكنى بالمعروف ادلاشك أن المعروف يختلف باختلاف الزمان والمكان فعلى المفتي أن ينظر إلى حال أهل زمانه وبلده اذ بدون ذلك لا تحصل المعاشرة بالمعروف وقد قال تعالى ولا تضرهن ولنضيقن أعينهن (قوله ولا يلزمه اتیانها بمؤنسة الخ) قال في النهر ولم نجد في كلامهم ذكر المؤنسة إلا في فتاوى قارئ الهداية قال إنها لا تجب الخ (قوله ومفاده الخ) عبارة البحر هكذا قالوا للزوج أن يسكنها حيث أحب ولكن بين جيران صالحين ولو قالت إنه يضربني ويؤذي فره أن يسكنني بين قوم صالحين فاب علم القاضي ذلك زوجه ومنعه عن التعدي في حقها والإيسال الجيران عن صديقه فان صدقوها منعه عن التعدي في حقها ولا يتركها ثمة وإن لم يكن في جوارها من يؤذي به أو كانوا يجلبون إلى الزوج أمره باسكانها بين قوم صالحين اه ولم يصرح جوابا بأنه يضرب وانما قالوا زوجه ولعله لأنهم لم يطلب تعزيره وإنما طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس بمسكن شرعى اه (قوله لسكن نظرفيه الشرنبلالى الخ) أى نظرفي كلام النهر وأجيب عنه بحمله على ما اذا وضعت بذلك ولم تطالبه بمسكن له جيران فالحاصل أن الاقتناء بلزوم المؤنسة وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فان كان صغيرا كمساكن الربوع والحيشان فلا يلزم لعدم الاستبحاش بقرب الجيران وإن كان كبيرا كالدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاسيما ان خشيت على عقلها كما أفاده السيد محمد أبو السعود في حواشى مسكين وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من عدم لزوم مشروط بشرطين اسكانها بين جيران صالحين وعدم الاستبحاش فاذا أسكنها في دار وكان يخرج ليلا لبيت عند ضررتها وبعوه وليس لها ولد أو خادم تستأنس به أو لم يكن عندها من يدفع عنها اذا خشيت من الأصوص أو ذوى المساد كان من المضادة المنهى عنها ولا سيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه اتیانها بمؤنسة أو اسكانها في بيت من دار عند

(ولا يلزمه اتیانها بمؤنسة)
وياهره باسكانها بين جيران
صالحين بحيث لا تستوحش
سراجية ومفاده ان البيت
بلا جيران ليس مسكنا شرعيا
بحر وفي النهر وظاهره
وجوبه لواله بيت خالي عن
الجيران لاسيما اذا خشيت
على عقلها من سعتة قلت
لكن نظرفيه الشرنبلالى
بما مر أن ما لا جيران له غير
مسكن شرعى فتنبه (ولا
يمنعها من الخروج الى
الوالدين) في كل جعة ان لم
يقدر على اتیانها

مطلب في الكلام على
المؤنسة

من لا يؤذيها ان كان مسكاً يليق بحالهما والله سبحانه أعلم (قوله على ما اختاره في الاختبار) الذي رأيته في الاختبار شرح المختار هكذا قيل لا يمنعهم من الخروج الى الوالدین وقيل يمنع ولا يمنعهم من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم من الاقارب في كل سنة هو المختار اه فقوله هو المختار مقابلة القول بالشهر في دخول المحارم كما أقامه في الدرر والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن أبي يوسف في النواهي تقييد خروجها بل لا يقدر على اتيانها فان قدر الا تذهب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ منعهم من الخروج اليهما وأشار الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت والا ينبغي أن يأذن لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدمته عارف أما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصاً اذا كانت شابة والزواج من ذوى الهيات بخلاف خروج الابوين فانه أيسر اه وهذا ترجيح منه لخلاف ما ذكر في البحر أنه الصحيح المفتى به من أنهم يخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه وللعمارة في كل سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمناً) أي مريضاً مرضاً طويلاً (قوله فعلها تعاهده) أي بقدر احتياجه اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عليه كما قيده في الخاتمة (قوله ولو كافراً) لان ذلك من المصاحبة بالمعروف المأمور بها (قوله وان أبي الزوج) لربحان حق الوالد وهل لها النفقة الظاهر لا وان كانت خارجة من بيتها بحق كالمخرجت لفرض الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصحيح خلافاً لمن قال له المنع من الدخول مع الاذن بالفتنة في المكث وطول الكلام أفاده في البحر وظاهر الكثرة وغيره اختيار القول بالمنع من الدخول مطابقة لاختاره القدير وجزم به في الذخيرة وقال ولا يمنعهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الا أن يخاف عليها الفساد فله منعهم من ذلك أيضاً (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كمر (قوله لها الخروج ولهم الدخول) يعني الماسب اسقاط هذه الجملة كافي لبعض النسخ وعبارة الزيلعي وقيل لا يمنعهم من الخروج الى الوالدین ولا يمنعهم من الدخول اليها في كل جمعة الخ (قوله وينعهم من الكينونة) الطاهر أن الضمير عائدة الى الابوين والمحارم (قوله وفي نسخة من البيتونة الخ) وبه عبر في النهو وتعبير من لا مسكين يؤيد النسخة الاولى ومشله في الزيلعي والبحر ويؤيده ما مر من التعليل بان الفتنة في المكث وطول الكلام (قوله وينعها الخ) ولاتمة ما وقع للصلاة والصوم بغیر اذن الزوج بحر عن الظهيرة قلت ينبغي تقييد الصلاة بصلاة التهجدة في الليل لان في ذلك منعاً لحقه وتنقيصاً لجالها بالسهر والتعب وجالها حقه أيضاً كما مر أساعيره ولا سيما السنن الرواتب فلا وجه لمنعها منها كما لا يخفى (قوله والولية) ظاهره ولو كانت عند المحارم لانها تشتمل على جميع المتخلون الفساد عاده رجعي (قوله وكل عمل ولو تبرعاً لاجنبی) هذا ذكره في البحر بحثاً حيث قال وينبغي عدم تخصيص الغزل بل له أن يمنعهم من الاعمال كلها المقتضية للكسب لانهم مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعاً لاجنبی بالاولى اه وقوله بالاولى ينافي قول الشارح ولو تبرعاً لاقضاء الوصلية كون غير التبرع أولى وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجاب بان ما كان غير تبرع بل بالاجرة قد يستدعي خروجها المطالبة الاجنبی بالاجرة تأمل قلت ثم ان قولهم له منعهم من الغزل يشمل غزلها لنفسها فان كانت العلة فيه السهر والتعب المنقص لجسالتها فله منعها بما يؤدي الى ذلك لا مادونه وان كانت العلة استغناءها عن الكسب كما مر فليحتمل انها قد تحتاج الى ما يلزم الزوج شراؤه لها والذي ينبغي تحريره أن يكون له منعها عن كل عمل يؤدي الى تنقيص حقه أو ضرره أو الى خروجها من بيتها أما العمل الذي لا ضرر له فيه فلا وجه لمنعها عنه خصوصاً في حال غيبته من بيته فان ترك المرأة يعمل في بيتها يؤدي الى وساوس النفس والشيطان والاستعمال بما لا يعنى مع الاجانب والخير ان (قوله ولو قابله ومغسلة) أي التي تغسل الموتى كافي الخاتمة ونقل في البحر عنها تقييد خروجها باذن الزوج بعد ما نقل عن النوازل أن لها الخروج بلاذنه واقتصر عليه في الفتح وتوى في البحر

على ما اختاره في الاختبار
ولو أبواها زماناً فلا تحتاجها
فعلها تعاهده ولو كافراً
وان أبي الزوج فتح (ولا
يمنعها من الدخول عليها
في كل جمعة وفي غيرهما من
المحارم في كل سنة) لها
الخروج ولهم الدخول
زيلعي (وينعهم من
الكينونة) وفي نسخة من
البيتونة لكن عبارة
مسلم مسكين من القرار
(عندها) به يقتضى خاتمة
وينعها من زيارة الاجانب
وعبادتهم والولية وان
أذن كما عاصيين كما مر في
باب المهر وفي البحر له منعها
من العزل وكل عمل ولو
تبرعاً لاجنبی ولو قابله أو
معسلة لتقدم حقه

الاول بما عل به الشارح (قوله على فرض الكفاية) بخلاف فرض العين كالخروج منها لخروج اليه مع محرم
 (قوله ومن مجلس العلم) معطوف على قوله من الغزل فان لم تقع لها نازلة وأرادت الخروج لتعلم مسائل
 الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمها له منعها والا فالاولى أن يأذن لها أحيانا بغير (قوله
 ومن الجاهل الخ) المنع منه قول الفقيه وخالفه قاضيخان فقال دخوله مشروع للنساء والرجال خلافا لما قاله
 بعض الناس لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اهـ وعلى ذلك فلا خلاف في منعهن للعلم
 بأن كثير منهن مكشوف العورة وقد وردت أحاديث تؤيد قول الفقيه وورد استثناء الفسقاء والمريضة
 ونماه في الفتح وقال قبله وحديث أبى جهم الخروج فأنما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما يكون
 داعية لنظر الرجال والاستئمان قال الله تعالى ولا تبرزن تبرج الجاهلية الاولى اهـ وأشار الشارح بقوله
 وان جاز الى قول قاضيخان والى أنه لا ينافي منع الزوج لهما من دخوله مع مشروعية ما كالا ينافي منعها من
 صوم النفس وان كان مشروعا ثم ينافي منعها من دخوله ولو باذن الزوج والظاهر أنه مراد الفقيه بخلاف ما
 فهمه الشرنبلالي (قوله وتفرض النفقة) وكذا لو كانت مفروضة ومضت مدة ثم غاب لها أخذ الماضى من
 ماله المذكور كما أفاده في البدائع (قوله مدة سفر) متعلق بالعائث (قوله واستحسنه في البحر) قال وهو قيد
 حسن يجب حفظه فإنه فيما دون ما يسأل احضاره ومراجعته اهـ لكن في القهستاني ويفرض القاضي
 نفقة عرس العائث عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر أو لا كفى المنية وينبغي أن تفرض نفقة عرس
 المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود اهـ وفي الجوى عن البرجمدى عن القنية عن المحيط سواء كانت
 العيبة مدة سفر أو لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فالقاضي ان يفرض لها النفقة اهـ (قوله
 وطفله) أى الفقير الخرج ط (قوله ومثله كبير زمن) المراد به الابن العاجز عن الكسب لمرض أو غيره كما
 سأتى بيانه (قوله وأننى مطلقا) أى ولو غير مريضة لان مجرد الانوثة عجز ط والمراد بها البنت الفقيرة (قوله
 وأبويه) أى الفقيرين ولو قادرين على الكسب على أحد القواين ككسأتى (قوله فلا تفرض لهما لو كه
 وأخيه) المراد به كل ذي رحم محرم مما سوى قرابة الولاد لان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا ليس لهم
 أن يأخذوا من ماله شيئا قبل القضاء اذا طفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداء ايجاب ولا يجوز ذلك على
 العائث بخلاف الزوجة وقرابة الولاد لان لهم الاخذ قبل القضاء بل رضاه فيكون القضاء في حقهم اعانة
 وفتوى من القاضي كفى الدرر ويرد المملوك فإنه اذا كان عاجزا عن الكسب وامتنع مولاه من الانفاق
 عليه فإن له الاخذ من مال مولاه ومقتضاه ان يفرض للعاجز في مال مولاه الا أن يجاب بان العبد لا يجب
 له دين على مولاه فليتأمل واذا لم يجد ما يملكه في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كيف يفعل وينبغي ان
 يؤخره بقدر نفقته لو قادر على الكسب وبيعه ولو عاجزا كما يأتى في العبد الوديعة ولم أره فليراجع (قوله ولا
 يقضى منه دينه) فلا أحضر صاحب الدين غريبا أو مودعا للعائث لم يأمره القاضي بقضاء الدين وان كان
 مقرا بالمال ودينه لان القاضي انما يأمر في حق العائث بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على
 زوجته من ماله حفظ ما سكه وفي وفاء دينه قضاء عما به يقول العير بحر عن النخيرة ولا يرد المملوك لان القاضي
 لا يقضى على مولاه بنفقة بخلاف الزوجة تأمل (قوله لانه قضاء على العائث) علة لقوله ولا تفرض ولقوله ولا
 يقضى (قوله في مال له) بل لو لماله فيذكره المصنف ط (قوله كتب) هو غير المضروب من الذهب أو منه
 ومن الفضة وفي بعض النسخ كبير ويعنى عنه قوله أو طعام فكان الاول أولى ودخل فيه الدراهم والدنانير
 بالاولى قال الزيلعي والتبر بتمزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة للمضروب اهـ وينبغي تقييده بما اذا
 وقع به التعامل كما قاله الرجتي (قوله أو طعام) زاد في البحر وغيره أو كسوة (قوله أما خلافه) أى خلاف
 جنس الحق كعروض وعقار (قوله عند أو على الخ) يشمل ما كان مال وديعة أو مضاربة بحر ومثله
 الاستعقاق في غلة الوقف اذا أقر به الباطر كما أفتى به في الحامدية لان الناظر كوكيل عن أهل الوقف وكذا غلة

مطلب في منع النساء من
الحمام

مطلب في فرض النفقة
الزوجة الغائب

على فرض الكفاية ومن
مجلس العلم الانزلة امتنع
زوجها من سؤلها ومن الحمام
الا لنفساء وان جاز بلا
تزين وكشف عورة أحد
قال الباقي وعليه فلا
خلاف في منعهن للعلم
بكشف بعضهن وكذا في
الشرنبلالية عزيا للكمال
(وتفرض) النفقة بالواقعها
الثلاثة (زوجة الغائب)
مدة سفر صيرفية واستحسنه
في البحر ولو لم يفتقدوا
(وطفله) ومثله كبير زمن
وأننى مطلقا (وأبويه) فقط
فلا تفرض لهما لو كه وأخيه
ولا يقضى عنه دينه لانه
قضاء على العائث (في مال له
من جنس حقهم) كتب
أو طعام أما خلافه فيمقتدر
للبيع ولا يباع مال العائث
اتفاقا (عند أو على) من
يقربه عند الامانة وعلى
للدين

العبد والدار كافي النهر وقد يكون المال عند شخص اذ لو كان في بيته وعلم القاضي بالنسكاح فرض لها فيه
لانه ايفاء لخلقها الا قضاء على الزوج بالنفقة كمالواقر بدين ثم غاب وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين
فيه بحر وقد بانقراره بما ذكرنا يأتي قريبا (قوله ويبدأ بالاول) أي بمال الوديعه لان القاضي نصب ناظرا
فيبدأ به لانه اظهر للعائب لان الدين محظوظ لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وذخيرة وفي البحر عن الخانية
الوديعه أولى من الدين في الداءة بالاتفاق منها ذكر الرجعي أن القاضي والسلطان وولي الدين والمتولي
يجب عليهم العمل بما هو الاول والناظر كالا يخفى اه تأمل قلت واذا خاف اعلان المديون أو هرب به أو
انسكاه فالداءة أولى (قوله لا المديون) والفرق أن القاضي له ولاية الا لزام فاذا فرض النفقة في ذلك المال
صار المودع مأمورا بالدفع منه الى المفروض له فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المديون فانه لا يصدق لانه
يدعى ثبوت دين له بذمة الغائب لماتقرو أن الدين تقضى بأمثالها (قوله أو اقرارها) ذكره في الخبر بحثا
وعاله بانهم مقررة على نفسها اه أي لان النفقة تصير بالقضاء ديننا لها على الزوج قلت لكن ينبغي صحة
اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لافي حق الزوج تأمل (قوله ولو أنفق الخ) هذه الجملة في بعض
النسخ مذكورة قبل قوله ويقبل والمراد بضمان المديون عدم برأته وقوله ولا رجوع أي له ما على من
أنفق عليه (قوله وبالزوجة) عطف على الضمير المجزوء في قوله من يقر به ولذا أعاد الجار (قوله اذا علم
قاضي بذلك) أي ولم يقر به المديون والمودع ولا ينافي هذا قولهم ان القاضي لا يقضى بعلمه لما من أن هذا
ليس قضا بل اعانة فتوى أماده الرجعي (قوله ولو علم) أي القاضي بأحدهما أي أحد الامرين بان علم بالمال
مثلا احتج الى اقرار المديون أو المودع بالآخر أي بالزوجة أو بالنسب (قوله ولا يمين ولا يمينه هنا الخ) يحترز
قوله من يقر به الخ أي أنه لو جحد المال أو النسكاح أو بجدهما لا تقبل بينتهما على المال لانها ليست بخصم
في اثبات الملك للغائب ولا على الزوجة لان المودع والمديون ليسا بخصم في اثبات النسكاح على الغائب ولا
عين عليهما لانه لا يستخلف الا من كان خصما كذا في الخانية وهذا يستثنى من قوله سم كل من أقر بشئ لزمه
فاذا أنكره يحلف بحر ولو دل أو فبته فالظاهر أنه لا يمين لها عليه لانها ليست خصما في ذلك رملى ولو
برهن على أن زوجها قد دفع لها قبيل غيبته نفقة تكفيها أو أنه طلقها ومضت عدتها ينبغي قبوله في حق منع
ما تحت يده مقدسى قلت الآن تدعى ضياع ما دفعه لها وأنه لم يكفها تأمل (قوله وكفلها) لجواز أنه يحل لها
النفقة أو كانت ناشرة أو مطلقة انقضت عدتها بحر (قوله في الاصح) راجع لكل من قوله بما أخذته وقوله
وجوب لان القاضي نصب ناظر العاجز فيجب عليه النظر اليه ومقابل الاول القول بأخذ كفيل بنفسها
ومقابل الثاني قول الحصاص انه حسن أماده ح (قوله ويحلفها) كان الاولى تقديمه على التكفيل لان
القاضي يحلف أولا ثم يعطى النفقة ويأخذ الكفيل كما في ابصاح الاصلاح اه ح (قوله أي مع الكفيل)
على حذف مضاف أي مع أخذ الكفيل وعبرة الزيلعي مع التكفيل (قوله وكذا كل أخذ نفقته) بنون
أخذ ونصب نفقته على أنه مفعوله (قوله كان السكال) حيث قال ويحلفه أي يحلف من يطلب النفقة
ويكفله ونقل مثله في البحر عن المستصفي قال في الشرع بلاية ولو كنهوا كان صغيرا كيف يحلف فليحلف
قلت الظاهر أنه يحلف أمه أن أباه ما دفع لها نفقة فافهم وفي البحر وهو هذا يدل على أنه يؤخذ الكفيل من
الوالدين أيضا وهو الظاهر لانه أنظر للعائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدين لاحتمال التجهيل وقدمنا أن
النفقة المجهلة للقرىب اذا هلكت أو سرقا يقضى له بأخري بخلاف الزوجة فليس في تكفيله احتياط
للعائب لانه لو ادعى هلاكها قبل منه اه وفيه أنه قد يدعى عدم الاخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في
تكفيله فادهم (قوله ولا كانت ناشرة) كذا في البحر والاولى ولا هي ناشرة لانها لو كانت ناشرة ثم عادت
لبينه ولو بعد غيبته عادت نفقتها كما مر (قوله طولبت هي أو كفيلها) أي يجبر الزوج بين مطالبتها ومطالبة
كفيلها (قوله وكذا) أي بخير الزوج أيضا اذا استحلها ونكحت ولو أقرت ياخذ منها دون الكفيل لان

ويبدأ بالاول ويقبل قول
المودع في الدفع للنفقة
لا المديون الا يمينه أو
اقرارها بحر وسيجي ولو
أنفقا بلا فرض ضمة ابلا
رجوع (وبالزوجة) بقرابة
(الولد وكذا) الحكم
ثابت (اذا علم قاض بذلك)
أي بمال وزوجة ونسب
ولو علم بأحدهما احتج
للاقرار بالآخر ولا يمين
ولا يمينه هنا لعدم الخصم
(وكفلها) أي أخذت منها
كفيلها بما أخذته لا بنفسها
وجوب في الاصح (ويحلفها
معها) أي مع الكفيل
احتياط وكذا كل أخذ
نفقته فلو ذكر الضمير كان
السكال لكان أولى (ان
العائب لم يعطها النفقة)
ولا كانت ناشرة ولا مطلقة
مضت عدتها فان حضر
الزوج وبرهن أنه أوفاها
النفقة طولبت هي أو
كفيلها بردها أخذت وكذا
لوم برهن ونكحت

الاقرا رجة قاصرة فيظهر في حقها فقط بدائع وماله في القهستاني حيث قال وان حلفها فنكاحات رجوع على الكفيل أو الزوجة فاذا أقرت بأخذها يرجع عليها فقط كفي شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فان السكول اقرار أيضا فمواجهة الفرق هنا وذكري في النخبة لونه نكاحات خيرا الزوج وان لم ينكح الكفيل لان النكول اقرار والاصيل اذا أقر بالمال لزم الكفيل وان جحد الكفيل اه وهذا يقتضي ثبوت التخيير فهمم ولا اشكال فيه لكن اعترض في البحر على قوله والاصيل اذا أقر الخ بان هذا فيما لو أقر بدين يجب كقوله ما ثبت لك عليه أو ذاب أموالا بدين قائم في الحال كقوله كفالت بمالك عليه فلا يلزم الكفيل وهنا ضمن ما أخذته ثانيا فكان الدين قائما وقت الضمان في ذمتها للحال فلا يلزم الكفيل قال فالحق ما في الميسوط وشرح الطحاوي من أنها اذا أقرت بالانخبة يرجع عليها فقط اه قلت لكن يعود الاشكال المارقة عدلت مما في القهستاني انه في شرح الطحاوي فرق بين السكول والاقرار ولعل وجه الم يظهر لنا فافهم (قوله) ولو أقرت طولبت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعضها ولو حلفت وكأنه فهمه بما في البحر من النخبة فان لم يكن للزوج بيعة وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يوهم أن عليها شيئا وليس بمقابل المراد أنه لا يلزم الكفيل أيضا بل حلفها يكتفي عنها وعن غيره في دفع المطالبة كما أفاده بعض المحققين وهو كلام جيد ولو كان عليها شيء فافادة التحليف ويلزم أن يكون القول للزوج بلا بيعة ولا يخفى فساد (قوله) باقاة الزوجة بيعة على السكاح أو النسب) هذا محترز ما تقدم من اشتراط اقرار المودع أو المديون بالزوجة أو النسب أو علم القاضي بذلك كما أشار إليه بقوله فيما صرح ولا يمين ولا بيعة هنا قال ح وكان المناسب لقوله أو النسب أن يقول قبله لا تفرض على غائب باقاة الزوجة أو القريب ولماذا كذا لا يخفى (قوله) ان لم يخلف مالا) أي ان لم يترك مالا في بيته ولا عنده ودع ولا على مديون وهذا محترز قوله في مال له قال في النخبة لانه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وأرادت اقامة بيعة على السكاح أو كان القاضي يعلم به وطابت أن يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة لا يجيبها الى ذلك خلافا لفر (قوله) ويأمرها بالنسب عطف على يفرض وقوله ولا يقضى به أي بالنسكاح عطف على قوله لا تفرض ح (قوله) يقضى بها) ونعطاها من ماله ان كان له مال والا تؤمر بالاستدانة ولا تحتاج الى بيعة على أنه لم يخلف نفقة بجر (قوله) الحاجة لان الزوج كثير ما يغيب ويتركها بلا نفقة خصوص في زماننا هذا قال الزيلعي لان قبول البيعة بهذه الصفة نظر الما وليس فيه ضرر على الغائب لانه لو حضر وصديقها أو أثبت ذلك بطريقه كانت آخذة لحقها والا يرجع عليها أو على الكفيل (قوله) فيفتي به) وهو الاصح كفي البرهان وقال الخصاص وهذا أرفق بالناس كافي النهر وهو المختار كافي ملتقى البحري وغيره وبه يفتي شرنبلالية واستحسنه أكثر المشايخ فيفتي به شرح مجمع (قوله) وهذا من الست التي يفتي بها بقول زفر) أوصلها الجوى الى خمس عشرة مسألة ونظمها في قصيدة احداها هذه ٣ قعود المريض في الصلاة كهية المتشهد ٣ قعود المتفعل كذلك ٤ تغريم من سعى الى ظالم بغيره فغرمه ٥ لا بد في دعوى العقار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعمى فيما فيه تسامح ٧ الوكيل بالخصوص لا يملك قبض المال ٨ لا يسقط خيار المشتري برؤية الدار من بعضها ٩ لا يسقط خياره برؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس الحكم ١١ اذا تعيب المبيع يجب على المراجعي بيان انه اشتراه سليما بكذا ١٢ تأخير الشفعة شهر اربعة اشهاد يبطلها ١٣ اذا أوصى بثلاث تقدر وغنم فضاع الثلاثان فله ثلث الباقي منهما ١٤ اذا قضى الغريم جبالا بدل زيفه لا يجبر على القبول ١٥ اذا أنفق الملتقط على اللقطة وجب لها الاستيفاء فهاكت سقط ما أنفقها اه قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الاعمى والوصية بثلاث النقدا فان المفتي به خلاف قول زفر فيها وهو قول أغنم الثلاثة وعليه المتن وغيرها كما نبه عليه سيدي عبد الغنى النابلسي في شرحه على النظم المذكور وهذا قد زدت على ذلك ثماني مسائل ١ اذا قال أنت طالق واحدة في ثنتين وأراد الضرب تقع

ولو أقرت طولبت فقط (لا) تفرض على غائب (باقاة) الزوجة (بيعة على السكاح) أو النسب (ولا) تفرض أيضا (ان لم يخلف مالا) فأقامت بيعة ليفرض عليه ويأمرها بالاستدانة ولا يقضى به) لانه قضاء على الغائب (وقال زفر يقضى بها) أي النفقة (لا به) أي بالنكاح (وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة فيفتي به) وهذا من الست التي يفتي بها بقول زفر

ثنتان عنده ورجعه الحق الكمال من الهمام والاتقاني في غاية البيان ٢ تعليق عتيق العبد بقوله ان مت
أوقنت فانت حريدير عنده ورجعه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح المؤقت يصح عنده ورجعه ابن الهمام
باهمال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصح عند زفر وهو رواية الانصاري عنه وعليها العمل
اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تعامل وسيأتي في الوقت تحقيقه ٥
لو سجد في بيته امرأة في ليلة مظلمة ظننا امرأته فوطئها لا يحسد ولو نهارا يحسد وهو قول زفر وعن أبي يوسف يحسد
مطلقا قال أبو الليث الكبير وبرواية زفر يؤخذ كذا في التتارخاينة ٦ لو حلف لا يعير زيدا كذا فذفع
للمورز يذليحنت عند زفر وعليه الفتوى خلافا لأبي يوسف وهذا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان
قال ان زيدا يستعير منك كذا والاحتث كذا في النهر وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف فوت الوقت اذا توضأ
وهو قول زفر وقدمنا في التيمم ترجمته لكن مع الامر بالاعادة احتياطا ٨ طهارة زبل الدواب على
قول زفر يفتي بها في محل الضرورة كجري مياه دمشق الشام كحرره العمادى في هديته وشرحها السيدى
عبد الغنى وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المسارة وقد
نظمناها كذلك بقولى

وعليه ولو غاب وله زوجة
وصغار تقبل بينتها على
النكاح

بحمد الله العالمين مبسما * أتوج نظمي والصلوة على العدا
وبعد فلا يفتي بما قاله زفر * سوى صور وعشرين تقسيمها النجلى
جالوس مريض مثل حال تشهد * كذا من يصلى فاعدا متنفلا
وتقدير اتفاق لمن غاب زوجها * بلا ترك مال منه ترجو تحولا
يراجع شارى ما تعيب عنده * اذا قال انى ابتغته سالم الحلى
وليس يلى قبض او كىل خصومة * ويضمن ساع بالبرىء تقولا
وتسليم مكفول بحاس حاكم * نعم أن بشرط على من تكفلا
ويبقى خيار عند روية مشتر * لثوب بلا نشر لطلو به جلا
كذار روية البيت من ضمن داره * اذالم يكن من داخل قد تأملا
قضاء جبارا عن زوف أدانها * فلا جبارا لم يرض ان يتقبلا
مبادر اشهاد على أخذ شفعة * بتأخير شهره لذلك أبطلا
قوى لقطعة في حال حبس لا خذما * صرفت عليها مسقطا ذامكملا
وزد ضرب حساب أراد مطلق * يصح بترجيع الكمال تعدلا
ورج أيضا عقد تدبير عبده * بتريده بالقتل والموت فانقلا
وأيا نكاحا فيه توقيت مدة * يصح وذا التوقيت يصح لمرسلا
ووقف دنانير آخر ودرهم * كما قاله الانصاري دام مجبلا
وواطى من قد ظننا زوجة اذا * آتته بليس حده صار هسلا
ويحنت في والله لست معبردا * لزيد اذا أعطى لمن جاءه مرسلا
لمن خاف فوت الوقت ساع تيم * ولا يمكن لاحتياط بالاعادة غاسلا
طهارة زبل في محل ضرورة * كجري مياه الشام صينت من البلا
فهاك عروسا بالجال تسربات * وجاءت عقودا البر في جدها حلى
وصلى على ختم النبيين وبنى * وآل وأصحاب ومن بالتقى عسلا

(قوله وعليه الخ) أى على قول زفر وهذا تفرع من صاحب البحر (قوله تقبل بينتها على النكاح)
أى لا يفتى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكرا البيعة على النسب اما اختصارا أو لانها حيث قامت على

النكاح تكون قائمة على النسب ضمن القيام الفراش تأمل (قوله ان لم يكن عالمه) اذ لو كان عالمه بجهة
الى بيته وتكون المسئلة على قول أئمتنا الثلاثة كما مر (قوله ثم يفرض لهم) أى الزوجة والصغار بحر (قوله)
ثم يأمرها بالانفاق أو الاستدانة) عبارة البحر ثم يأمرها بالاستدانة وبه علم ان المناسب عطف الاستدانة
بالواو كما وجد في بعض النسخ لانهم لم تستدتن ومضت مدة تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كما مر لكن
سيأتي أن الزياحي جعل الصغير كالزوجة في عدم السقوط بالمضي بخلاف بقية الاقارب ويأتي تمام الكلام
عليه (قوله وتجب لمطالبة الرجعي والبانث) كان عليه ابدال المطالبة بالمعذرة لان النفقة تابعة للعدة وقيد بالرجعي
والبانث احترازاً عما لو أعتق أم ولد فلا نفقة لها في العدة كفي كافي الحاكم ومعمالو كانه النكاح فأسداف
البحر لو تزوجت معتمدة البانث ورفق بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لمساكن كاحيه ولا على الاول ان خرجت
من بيته لنشوزها وفي المجتبى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي النخبة وتسقط بالنشوز وتعود بالعود وأطلق
فشميل الحامل وغيرها والبانث ثلاث أو أقل كفي الخانية ويستثنى ما لو خالعهما على أن لا نفقة لها ولا سكنت
فأهلها السكنى دون النفقة كما مر في بابها ويأتي قريباً (قوله والفرقة بلام معصية) أى من قبلها فلو كانت بمعصيته
فليس لها سوى السكنى كما يأتي قال في البحر فالحاصل ان الفرقة اما من قبله أو من قبلها فلو من قبله فله
النفقة مطلقاً واه كانت بمعصية أو لا طلاقاً أو فسخاً وان كانت من قبلها فان كانت بمعصية فلا نفقة لها ولو
السكنى في جميع الصور اه ملخصاً (قوله وتطريق بعدم كفاية) ومثله عدم مهر المثل ولا يخفى أن هذا في
البالغة التي زوجت نفسها بلا ولي فان العدة يصح في ظاهر الرواية والولي حق الفسخ لكن المفتي به الآثر
بطلانه كالصغيرة التي زوجها غير الاب والجد غير كف أو بدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول أما قبل
فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالرفع فاعل تجب (قوله والسكنى) يلزم أن تلزم المنزل الذي يسكن
فيه قبل الطلاق فهستأني وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) أشار الى الاعتذار عن محرم
حيث لم يذكر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالباً فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها طول المدة كمدة
الطهر يجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) أى اذا مضت مدة العدة ولم تقبضها فاه أخذها لم يضره أى أو
مصطلحاً عليها لكن لو مستدانة بأمر القاضي فلا كلام والا فبغير خلاف اختار الحلواني أنها لا تسقط أيضاً
وأشار السرخسي الى انها تسقط وفي النخبة وغيرها انه الصحيح قال في البحر وعليه فلا بد من اصلاح المتن
فانهم مخرجوا بان النفقة تجب بالقضاء أو الرضا وتصير ديناً واهنا لا تصير ديناً الا اذا لم تنقض العدة لكن في النهر
أن اطلاق المتن يشهد لما اختاره الحلواني قلت وظاهر الفتح اختياره حيث اقتصر عليه (قوله فله النفقة)
أى يكون القول قولها في عدم انقضائها مع عيها واه النفقة كفي البحر (قوله مالم يحكم بالنقض) فان
حكم به بان أقام الزوج بيته على اقاربه برى منها كفي البحر (قوله مالم تدع الحبل) في بعض النسخ وماله
تدع بالعطف على مالم يكن وهي الصواب لانها اذا أقربت بانقضائها في مدة تحتمله ثم ولدت لا يثبت النسب
فكيف تجب النفقة نعم يثبت لو ولدت لأقل من أقله من حين الافرار ولأقل من أكثره من حين الطلاق لظهور
كذبهم في الافرار كما مر في بابها ولا يمكن حمله على هذا لانه ينافيه قوله فله النفقة الى سنتين وعبارة البحر وان
ادعت حبلاً الخ ولا تخبر عليها (قوله فلا رجوع عليها) أى اذا قالت طنت الحبل ولم أحض وأنا متمددة
الطهر وقال الزوج قد ادعت الحبل وأ أكثره سنتان فلا يلتفت الى قوله وتلزمه النفقة حتى تحيض ثلاثاً أو
تبلغ سن اليأس وتغضى بعده ثلاثة أشهر ونحوه في لبحر فلو أقربت ان عدتها انقضت منذ كذا وأتمها لم تكن
حاملار جوع عليها بما أخذت بعد انقضائها كالا يخفى (فرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا
كانت مرهقة فينفق عليها مالم يظهر فراغ زوجها كذا في المحيط اه من غير ذلك خلاف وهو حسن كذا في
الفتح وقدمناه في العدة بأبسط مما هنا (قوله وان شرط الخ) ذكر في البحر جواباً عن حادثة في زمانه (قوله)
وان بالحيض لا للجهالة) أى لاحتمال أن يمتد الطهر بها كذا في الفتح ومقتضاه أن الحامل كذا في هذا

مطلب في نفقة المطلقة

ان لم يكن عالمه ثم يفرض
لهم ثم يأمرها بالانفاق أو
الاستدانة لترجع بحر
(و) تجب لمطالبة الرجعي
والبانث والفرقة بلام معصية
كخيار عتق وبلوع وتفريق
بعدم كفاية النفقة والسكنى
والكسوة ان طالت المدة
ولا تسقط النفقة المفروضة
بعضى العدة على المختار
بإزايه ولو ادعت امتداد
الطهر فله النفقة مالم يحكم
بانقضائها مالم تدع الحبل فله
النفقة الى سنتين منذ طلقها
فلو مضت ثم تبين ان لا حبل
فلا رجوع عليها وان شرط
لانه شرط باطل بحر ولو
صالحها عن نفقة العدة ان
بالأشهر صح وان بالحيض لا
للجهالة (لا) تجب النفقة
بأنواعها (باعتدلة موت مطلقاً)

قول المحشى على مالم يكن
سبق فلم وصوابه مالم يحكم
قوله نصر

و يرد على التعليل المذكور أن جهالة المصالح عنه لا تضر ثم رأيت المقدسي في باب الخلع اعترض كذلك وقد
يجاب بان المراد جهالة ما يثبت في الذمة بخلاف الدين الثابت في الذمة اذا صولح عنه فان جهالة لا تضر تأمل
(قوله ولو حاملا) قال القهستاني وقبل للحامل النفقة في جميع المال كفي المصبرات ح (قوله من مولاهما)
ليس هذا من كلام الجوهرة بل ذكره في النهر حيث قال وينبغي أن يكون معناه اذا حملت أمة من سيدها
ولحقف بان الحمل منه ليكنها لم تلد الا بعد الموت اه ثم اعلم أن استثناء هذه المسئلة تبس في المصنف صاحب
الجوهرة وقال انها واردة على كثير من المتون واعترضه الرجعي بأنه لم يذكرها الا صاحب الجوهرة أو من
نايحه وهذه العبارة الشاذة لا تعارض المتون الموضوعات لنقل المذهب مع انه لا وجه لها لان أم الولد تعتق بموته
وتصير أجنبية عنه فلا وجه لاجاب نفقتها في تركه قلت ويؤيده ما في البدائع اذا اعتقت أم الولد أو مات
عنهما مولاهما فلا نفقة لهما ولا سكنى لان عدم عدة الوطء كعدمه المنكوحه فاسد او قال في موضع آخر لا نفقة لهما
اذا اعتقها وان كانت ممنوعة من الخرج لان هذا الحبس لم يثبت بسبب النكاح بل لتحسين الماء فاشبهت
معدة الفاسد وفي الذخيرة وكذا الوماث عنها لا نفقة في تركه ولكن ان كان لها ولد فنفقة عليه ولو صغير اه هذه
العبارة تشمل الحامل وغيرها واذا كانت معدة الموت من نكاح صحيح لا نفقة لهما ولو حاملا فكيف الامة التي
عدمها عدة وطء لعدة عقد فلم أنه لا وجه لاستثنائها (قوله بمعصيتها) احتراز عن معصيته كتقبيله بنتها أو
ايلاته أو رده أو اياته عن الاسلام وما اذا لم يكن بمعصية منه ولا منها تكميا وبلوغ ويحويه ووطء ابن
الزوج لها مكره فان النفقة واجبة لها بأشياءها كما (قوله قهستاني وكفاية) الاولى قهستاني عن
الكفاية وعبارته وهذا اذا خرجت من بيته والا فواجب كما أشير اليه في الكفاية اه ح (قوله كرده
وتقبيل ابنه) أي كردها وتقبيلها ابنه (قوله لا غيرها) بالرفع عطفا على السكنى (قوله والفرق)
أي بين السكنى وغيرها وعن هذا قال في الذخيرة وغيرها لو شرط في الخلع أن لا نفقة لهما ولا سكنى فلها
السكنى لا النفقة لان النفقة حقها والسكنى في بيت العدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يعمل في حق
الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مؤنة السكنى ورضيت السكنى في بيتها أو في بيت كناية كان فيه
بالكراه مع ولزمت الاجرة لان ذلك محض حقها (قوله حق الله) أي من وجهه حيث أوجب عليها القرار في
منزل الزوج وفيه حقها من وجهه لوجوبه لها على الزوج (قوله بعد البت) أي الطلاق البائن بواحدة أو
أكثر وتقييد الهداية بالثلاث اتفاقا واحتراز به عن معدة الرجعي اذا طأعت ابن زوجها أو قبلها بشهوة
فلا نفقة لهما لان الفرقة لم تقع بالطلاق بل بمعصيتها بحر (قوله حتى لو لم تحبس فلها النفقة) يعني ان بقيت في
بيته كما هو صريح عبارة القهستاني المارة وحينئذ يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان
عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب وحكم بالحاقها ثم عادت اه ح والحاصل كفي
البحر أنه لا فرق بين الردة والتمكين لان المرتدة بعد البينونة لو لم تحبس لها النفقة كالممكنة والممكنة اذا لم تلزم
بيت العدة لا نفقة لهما فليس الردة أو التمكين دحل في الاستسقاط وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة
وجب والافلا اه ومثله في الفتح (قوله وهو مشير الى) أي التعليل بأنه كالموت قال في الشرنبلالية وهو
يشير الى انه قد حكم بالحاقها وهو محمل ما في الجامع من عدم عود النفقة بعد ما لحقت وعادت ومحمل ما في الذخيرة
من انها تعود نفقتها بعودها على ما اذا لم يحكم بالحاقها توفيقا بينهما كفي الفتح اه (قوله والافتعود نفقتها
بعودها) كالنشرة اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة بالردة اذا أسلمت لا تعود نفقتها لسقوط نفقتها
بمعصيتها والساقط لا يعود بحر (قوله بأشياءها) من الطعام والكسوة والسكنى ولم أر من ذكرها أجرة
الطيب وغن الادوية وانما ذكر عدم الوجوب للزوجة نعم صرحوا بان الاب اذا كان مريضا أو به زمانة
يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خدمه وكذلك الابن (قوله لطفله) هو الولد حين يسقط من بطن أمه الى أن يحتلم
ويقال بارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل أول ما يولد صبي ثم طفل ح عن النهر (قوله بعم الانثى

ولو حاملا (الا اذا كانت أم
ولد وهي حامل) من مولاهما
فلها النفقة من كل المال
جوهرة (وتجب السكنى)
فقط (لمعدة فرقة بمعصيتها)
الا اذا خرجت من بيته فلا
سكنى لها في هذه الفرقة
قهستاني وكفاية (كرده)
وتقبيل ابنه (لا غيرها) من
طعام وكسوة والفرق
أن السكنى حق الله تعالى
فلا تسقط بحال والنفقة
حقها فتسقط بالفرقة
بمعصيتها (وتسقط النفقة
بردنها بعد البت) أي ان
خرجت من بيته والا
فواجبة قهستاني (لا يتمكين
ابنه) لعدم حبسها بخلاف
المرتدة حتى لو لم تحبس فلها
النفقة الا اذا لحقت بدار
الحرب ثم عادت وتابت
لسقوط العدة بالحاق لانه
كالموت بحر وهو مشير الى
أنه قد حكم بالحاقها والا
لنعود نفقتها بعودها فاختلط
(وتجب) النفقة بأشياءها
على الحر (لطفله) بعم
الانثى

والجمع) أى يطلق على الانثى كمالته وعلى الجمع كفى قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهر وافهو مما يستوى فيه المفرد والجمع كالجنب والغلك والامام واجهنا للمعتق اماما ولا ينافيه جمعه على أطفال أيضا كالمجمع امام على أئمة أيضا فافهم (قوله الفقير) أى ان لم يبلغ حد الكسب فان بلغه كان للاب أن يؤجره أو يدفعه في حرفة ليكتسب وينفق عليهم من كسبه لو كان ذلك بخلاف الانثى كما قدم في الحضنة عن المؤبدية قال الخليل الرملى لو استغنت الانثى بنحو خياطة وغزل يجب أن تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر ولا نقول نجيب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكفها فتجب على الاب كفايتها بدفع القدر المجوز عنه ولم أره لاحكامنا ولا ينافيه قولهم بخلاف الانثى لان المنوع ايجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بحرفة تعلمها أى المنوع ايجارها للخدمة ونحوها مما فيه تسليها للمستاجر بدليل قولهم لان المستاجر يخلو بها ولا يجوز في الشرع وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة مثلا (قوله على مالكة) أى على أبيه الخ أو العبد بحر (قوله والغنى في ماله الحاضر) يشمل العقار والارضية والنياب فاذا احتج الى النفقة كان للاب بيع ذلك كله وينفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء بحر وفتح لكن سيد كر الشارح عند قوله ولكل ذى رحم محرم أن الفقير من تحله الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب ويأتى تمام الكلام عليه (قوله فلو غابا) أى فلو كان للولد مال لكنه غائب فنفته على الاب الى أن يحضر ماله وسئل الرملى عما اذا كان له غلة في وقف فاجاب بانه لم يرم صرح بالمسئلة والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب (قوله ان أشهد) أى على أنه ينفق عليه ليرجع وكلاشهاد الانفاق باذن القاضى كفى البحر (قوله لان نوى) أى لا يرجع ان نوى الرجوع بلاشهاد ولا اذن قاض أى لا يصدق في القضاء أنه نوى ذلك وانما يثبت له الرجوع فيما بينه وبين ربه تعالى (قوله يكتسب أو يتكفف) قدم الكسب لانه الواجب أولا ولا يجوز التكفف أى طلب الكفاف بمسئلة الناس الا عند الجز عن الاءكتساب قال في الذخيرة فان قدر على الكسب تفرض النفقة عليه فيكتسب وينفق عليهم وان عجز لكونه زمناء ومقعدا يتكفف الناس وينفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وذكر الخصاص في أدب القضاء أنه في هذه الصورة يفرضها القاضى على الاب ويأمر المرأة بالاستدانة على الزوج فاذا قدر طالبت بما استدانت عليه وكذا الفرضاء عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال أيضا وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر الدون ولا يحبس والد وان علفا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه خلاف الصغير (قوله وينفق عليهم) أى على أولاده الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال بحر وفي القهست عن المحيط وتفرض على المعسر بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم (قوله ولولم يتيسر) أى الانفاق عليهم أولا اكتساب قال في الفتح وان لم ينف كسبه بعاجتهم أولم يكتسب لعدم تيسر الكسب أنفق عليهم القريب الخ ومثله في البحر وظاهره ان انفاق القريب يثبت بمجرد عجز الاب عن الكسب وينافيه ما مر من انه اذا عجز عنه يتكفف ولعل المراد أنه يتكفف ان لم يوجد قريب ينفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين المنقولتين أن نفعان الخصاص لكن في الثانية أمر الزوجة بالاستدانة والظاهر أنه محمول على ما اذا كانت معسرة فلو موسرة تنفق من مالها لترجع ويأتى قريبا أنها أولى بالتحمل من سائر الأقارب (قوله ويرجع على الاب اذا أيسر) في جوامع الفقه اذا لم يكن للاب مال والجد أو الام أو الحال أو العم موسر يجبر على نفقة الصغير ويرجع بها على الاب اذا أيسر وكذا يجبر الاب بعد اذا غاب الأقرب فان كان له أم موسرة فنفته عليها وكذا ان لم يكن له أب الا أنهم اترجع في الاول اه فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتى من أنه لا يشارك الاب في نفقة أولاده أحد فلا يجعل كالميت بمجرد ادعساره لتجب النفقة على من بعده بل تجعل ديناء عليه وسيد كر الشارح نصح بخلافه وأنه لا بد من اصلاح المتن ويأتى الكلام فيه وهذا اذا لم يكن الاب زمناء عاجزا عن الكسب والاقضى بالنفقة على الجد اتفاقا لان نفقة الاب حينئذ واجبة على الجد فكذا نفقة اصغار ولا يخفى أن كلامنا الا أن في الاب العاجز عن الكسب تأمل (قوله ولولا خاصته الام) أى بان شككت منه أن لا ينفق أو أنه يقتصر عليهم

مطالب الصغير المكتسب
نفقة في كسبه لا على أبيه

والجمع (الفقير) الحرفان
نفقة المولود على مالكة
والغنى في ماله الحاضر
فلو غاب فعلى الاب ثم يرجع
ان أشهد لان نوى الا
ديانة فلو كانا فقيرين فالاب
يكتسب أو يتكفف وينفق
عليهم ولولم يتيسر أنفق
عليهم القريب ويرجع على
الاب اذا أيسر ذخيرة ولو
خاصته الام في نفقتهم
فرضها القاضى وأمره
بدفعها الام

مطالب الكلام على نفقة
الأقارب

(قوله ما لم تثبت خيانتها) أي أنه لا يقبل قوله أنها لا تنفق أو تضيق عليهم لأنها أمينة ودعوى الخيانة على الأمين لا تسمع، إلا حجة فيسأل القاضي جيرانهم يدخلها فإن أخبروه بما قال الأب زوجها ومنعهما عن ذلك نظرا لهم ذخيرة (قوله في دفع لها الخ) هذا نقله في الذخيرة عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال إن شاء القاضي دفعها إلى ثقة يدفع لها صبا حوا ومساء ولا يدفع إليها جلة وإن شاء أمر غيرهما لينفق عليهم (قوله وصح صلحها) قيل في وجهه أن الأب هو العاقد من الجانبين وقيل من جانب نفسه والأم من جانب الصغار لأن نفقتهم من أسباب الحضانت وهي للأم ذخيرة (قوله تدخل تحت التقدير) تفسير لليسيرة وذلك كالأوقع الصلح على عشرة وإذا نظر الناس فبعضهم بقدر الكفاية بعشرة وبعضهم بتسعة بخلاف ما لو وقع الصلح على خمسة عشر أو على عشرين فإن الزيادة حينئذ تطرح عن الأب قلت وتقدم متناه أن لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا أطيق ذلك فهو لازم إلا إذا تغير سعر الطعام الخ والفرق ما قدمناه من أن النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن الاحتباس ولذا لم يضمن الوقت وبقي منها شيء يقضى باخرى لها لانه وكذا الوضاعت (قوله زيدت) أي إلى قدر الكفاية (قوله ولو وضعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفا (قوله وهي أولى من الجد الموسر) أي لو كان مع الأم الموسر تجده موسرا أيضا تؤثر الأم بالانفاق من مالها ترجع على الأب ولا يؤثر الجد بذلك لأنها أقرب إلى الصغير فالأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب وعظامه في البحر من الذخيرة قلت اعلم أنه إذا مات الأب فالنفقة على الأم والجد على قدر ميراثهما أثلاثا في ظاهر الرواية وفي رواية على الجد وحده كما سيأتي وأما إذا كان الأب معسرا فهي على الأب وتستدينها الأم عليه لأنها أقرب من الجد هذا على ظاهر المتن كما قدمناه وأما على ما يأتي فيحكيه من أن المعسر يجعل كالميت فنقتضاه أنها تجعل عليهم أثلاثا تأمل (قوله ولولادة من الأمة) بل نفقتهم على سيد الأمة إلا أن يشترط الزوج حرينهم فنفتقتهم عليه والمراد بالأمة غير المكاتبه أما هي فنفتقتهم عليها بالتبعيتهم لها في الكفاية ط وتقدمت المسئلة (قوله ولومن حرة) بل النفقة عليهم وإن كانت أمه لولادة نفقة الجميع عليه وألغيره فنفتقتهم على مولى الأم كالميت ونفقة العبد على مولاه (قوله وعلى الكافر الخ) في الجوارح زنى زوج ذميمة ثم أسلمت ولها منه ولد يحكم بإسلام الولد تبعا لها ونفقتهم على الأب الكافر وكذا الصبي إذا ارتد فارتداده صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ونفقتهم على الأب (قوله وسيجي) يأتي ذلك في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف ديناً إلا للزوجة والأصول والأفروع والتميين (قوله ولولده الكبير الخ) فإذا طلب من القاضي أن يفرض له النفقة على أبيه أجابه ويدفعها إليه لأن ذلك حق له ولاية الاستبطاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا أطعمك ولا أدفع اليك لا يجاب وكذا الحكم في نفقة كل محرم بحر (قوله كنثي مطلقا) أي ولو لم يكن بمأزمنة تمنعها عن الكسب فمجرد الانوثة عجز إذا كان لها زوج فنفتقتهم عليه مادامت زوجة وهل إذا نشزت عن طاعته تنجبها النفقة على أبيها محل تردد فتأمل وتقدم أنه ليس للأب أن يؤجره في عمل أو خدمة وأنه لو كان لها كسب لا تنجب عليه (قوله وزمن) أي من به مرض مزمن والمراد هنا من به ما منعه عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب ما لا يكفيه فعلى أبيه تكميل الكفاية (قوله ومن يلحقه العار بالكسب) كذا في البحر والزبلي واعتبره الرحي بأن الكسب لمؤتمه ومؤتمه عبالة فرض فكيف يكون عارا والأولى ما في المنع عن الخلاصة إذا كان من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز اه ومنه في الفتح وسيأتي تمامه (قوله كما بسطه في القنية) حاصله أن السلف قالوا بوجوب نفقته على الأب لكن أفتى أبو حامد بعدمه للأسناد أحوال أكثرهم ومن كان بخلافهم بادري هذا الزمان فلا يفرد بالحكم فدعا لخرج التمييز بين المصلح والمفسد قال صاحب القنية لكن بعد الفتنة العامة يعني فتنة التناثر التي ذهب بها أكثر العلماء والمتعلمين نرى المشتغلين بالفقه والأدب الذين هم أقوا أعد الدين وأصول كلام العرب عنهم الاشتغال بالكسب عن التحصيل ويؤدي إلى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الآن قول السلف وهفوات البعض لا تمنع الوجوب كالأولاد والأقارب اه لمخصوا وأقره في البحر وقال ج

ما لم تثبت خيانتها فبدفع لها صبا حوا ومساء أو يأمر من ينفق عليهم وصح صلحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وإن لم تدخل طرحت ولو على مالا يكفيهم زيدت بحر ولو وضعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنية أب معسر وأم موسرة تؤثر الأم بالانفاق ويكون ديناً على الأب وهي أولى من الجد الموسر وفيها لا نفقة على الحر ولولادة من الأمستولا على العبد لا ولادة ولومن حرة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم وسيجي بحر (وكذا) تنجب (لولده الكبير) العاجز عن الكسب) كائن مطلقاً وزمن ومن يلحقه العار بالكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزبلي والعيني وأفتى أبو حامد بعدمها طالبة زماناً كما بسطه في القنية

من أبو قال أملك قلت ثم من قال أملك قلت ثم من قال أملك ثم الأقرب فالأقرب أو رد الحديث في الفسخ (قوله)
وقيل يقسمها فيهما أي في المستثنين (قوله وعليه نفقة زوجة أبيه) أي في رواية وفي أخرى أن كان الأب
مريضاً أو به زمانة يحتاج للخدمة قال في المحيط فلي هذا لافرق بين الأب والابن فإن الابن إذا كان بهذه المذابة
يحسب الأب على نفقة خادمه قال في البحر ونظائر الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الأب أو جاريته
أو أم وأمه حيث لم يكن للأب عسلة وأن الوجوب مطلقاً عن رواية أبي يوسف وفي حاشية الرمي والذي
نحرم من المذهب أنه لا فرق بين الأب والابن في نفقة الخادم وأنه إذا احتاج أحدهما للخادم وجبت نفقته
كلوا جبت نفقة الخدم فكان من جملته نفقته وإذا لم يحتج اليه فلا تجب عليه فاعلم ذلك واعتنه فإنه كثير
الوقوع والله سبحانه وتعالى أعلم اه قلت بئ ما إذا كانت الزوجة أم الابن فهل تجب نفقتها في هذه الحالة
على الابن أم لا فإن كانت معسرة فالظاهر وجوبها عليه ولو لم يكن الأب محتاجاً إليها لقولهم لا يشارك الولد في
نفقة أبيه أو يه أحد وأما لو كانت موسرة والأب محتاج إليها فكذلك والظاهر أنه يؤمر به الرجوع على
أبيه أو تنطق هي لترجع على الأب وهذا أقرب تأمل (قوله بل وتر ويجه أو تسريه) ذكره في الشرنبلالية
أيضاً عن الجوهرة وهو مخالف لما في باب نكاح الرقيق وعزونه إلى الزليعي والدرور وشروح الهداية
فيقدم على ما هنا (قوله وعليه نفقة واحدة) بالإضافة فلموسرات فالوسطا أو معسرات فالدون ولو كانت
فالظاهر أنه يدفع نصف نفقة الوسطا ونصف الدون أفاده ط (قوله ليوزعها عليهن) ولهن رفع أمرهن
للقاضي ليأمرهن باستدانة الباقي من كفايتهن لتكون ديناً على الزوج وتجب الادانة على من تجب عليه
نفقتهن كما تقدم ففهم (قوله وفي المختار والملتقى الخ) هذا خلاف نص المذهب كما قدمناه أول الباب فافهم
(قوله أو زمنا) أي أو كبير زمنا (قوله لقدري أفندي) هو من متأخري علماء الروم اسمه عبد القادر (قوله)
ويحسب الأب الخ) هذه العبارة في القتيبي والمجتبي وقد علمت أن المذهب عدم وجوب النفقة لزوج الابن ولو
صغيراً فقيراً فلو كان كبيراً غائباً بالاولى الآن يحمل على أن الوجوب هنا بمعنى أن الأب يؤمر بالانفاق عليها
ليرجع بها على الابن إذا حضر لكن تقدم أن زوجة الغائب يفرض القاضي لها النفقة على زوجها
و يأمرها بالاستدانة وأنه تجب الادانة على من تجب عليه نفقتها (قوله وكذا الأم الخ) أي إذا غاب الأب ولم
يترك نفقة تجبر الأم على الانفاق على الولد من مالها إن كان لها مال كافٍ الخانية وقدم الشارح عن البحر تنفيها
على قول زفر المفتي به أنها تقبل بينتها على النكاح إن لم يكن القاضي عالماً به ثم يفرض لهم ويأمرها بالانفاق
والاستدانة لترجع اه ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا لم يترك ما لا عند أو على من يقربه وبالزوجة والولاد
والأقدم منه يفرض لها في ذلك المال وكذا الولد كذا ما لا في بيته كما يريانه (قوله وكذا الابن) أي الموسر إذا
غاب زوج أمه الفقيرة هذا ظاهر السياق لأن كلامه في الغيبة ويحتمل أن يكون المراد ما إذا كان الزوج
حاضراً وهو معسر لكن هذه تقدمت قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار وهذا إذا كان زوجها غير أبيه فلو كان
أباه وهو معسر فهل يرجع عليه إذا أسرق من المال عليه قريباً (قوله وكذا الأخ الخ) الظاهر أنه معسراً
إذا لم يكن للولاد أم موسرة لما مر من أن الأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب لانها أقرب إلى أولادها (قوله)
وكذا لا بعد إذا غاب الأقرب) عطف علم على خاص فيشمل ما إذا كان الغائب ابناً أو أماً أو أخاً أو أخاً حاضر
الموسر حال أو عم أو جد وقد استفيد مما هنا وكذا ما قدمناه عن جوامع الفقهاء أن الغيبة كالأعسار في وجوب
النفقة على الأبعد ورجوعه على الأقرب بعد حضوره أو يساره وليس الرجوع على الأب خاصاً بالأم خلافاً
لقوله المار بالأم موسرة (قوله أجنبي أنفق الخ) ظاهره أنه أنفق من مال نفسه مع أنه ذكر في جامع
المصولين قبيل هذه المسئلة عن أدب القاضي ادعى وصى أو قيم أنه أنفق من مال نفسه وأراد الرجوع في مال
اليتم والوقف ليس له ذلك إذ يدعى ديناً لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بمجرد الدعوى فلو ادعى الانفاق من
مال الوقف واليتيم نفقة المثل في تلك المدة صدق اه الآن يحمل على أن الأجنبي أنفق من مال اليتيم أو يفرق

مطلب في نفقة زوجته الأب

وقيل يقسمها فيهما وعليه
نفقة زوجة أبيه وأم ولده
بل وتر ويجه أو تسريه ولو
له زوجات فعليه نفقة واحدة
يدفعها للأب ليسوزعها
عليهن وفي المختار والملتقى
ونفقة زوجة الابن على أبيه
إن كان صغيراً فقيراً
أو زمناً وفي واقعات المفتين
لقدري أفندي ويحسب الأب
على نفقة امرأة ابنه الغائب
وولدها وكذا الأم على نفقة
الولد لترجع بها على الأب وكذا
الابن على نفقة الأم ليرجع
على زوج أمته وكذا الأخ
على نفقة أولاد أخته ليرجع
بها على الأب وكذا الأبعد
إذا غاب الأقرب انتهى وفي
الفصولين متن الرابع
والثلاثين أجنبي أنفق على
بعض الورثة فقال أنفق
بأمر الوصي وأقربه الوصي
ولا يعلم ذلك إلا بقول الوصي
بعد ما أنفق قبيل قول
الوصي لو أنفق عليه صغيراً اه

قوله ثم أملك الخ كذا بخط
الحشي أنه صلى الله عليه وسلم
أجاب مرتين بقوله أملك
والذي في الترمذي عن
مهابة المذكور أجابه
ثلاثاً اه مصنفه

مطالب أمر غيره بالانفاق
وتجوز هل يرجع

وفيه قال أنفق على أو على
صلى إلى أو على أولادى ففعل
قبل يرجع بلا شرط وقيل
لا ولو قضى دينه بأمره رجوع
بلا شرط وكذا كل ما كان
مطالب به من جهته العباد
بكناية ومؤن مالية ثم ذكر
أن الأسير ومن أخذته
السلطان ليصادره لو قال
لرجل خلاصنى فرفع المأمور
مالا خلاصه قبل يرجع
وقيل لا فى الصحيح به يفتى
(وليس على أمه ارضاعه)
قضاء بل ديانة (الا اذا تعينت)
فتجبر كما فى الحضنة وكذا
الظئر تجبر على ابقاء الاجارة
برزاية (ويستأجر الاب من
رضعه عندها) لأن الحضنة
لها النفقة عليه ولا يلزم
الظئر المكث عند الام مال
يشترط فى العقد

مطالب فى ارضاع الصغير

بين مال الاجنبى ومال الوصى لكن فيه اثباتان للاجنبى على اليتيم بعد اقرار الوصى ولم اصر بحاجته
نعم فى القنية وغيره الوأنفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المنفق أباً لم يرجع وفى الوصى اختلاف اه
وقد مناهى باب المهر عند الكلام على ضمان الولي المهر أن اشتراط الاشهاد استحسان وعليه فلا فرق بين
الوصى والابوان كانت العادة أن الاب ينفق تبرعاً ومرتجماً الكلام هناك فراجعه وسيأتى أيضاً آخر
الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) أقول فى الثانية ذكر فى الاصل اذا أمر صير فى المصارفة أن يعطى
رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل يرجع على الأمر فى قول أبى حنيفة فإن لم يكن صير فياً
لا يرجع إلا أن يقول عني ولو أمره بشرائه أو بدفع الفداء يرجع عليه استحساناً وان لم يقل على أن ترجع
على بذلك **و** لو قال أنفق من مالك على عيالى أو فى بناء دارى يرجع بما أنفق وكذا لو قال اقض دينى
يرجع على كل حال ولو قضى فائبة غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت
والمراد بالصير فى من يستدين منه التجار ويقبض لهم فيرجع بمجرد الامر للعرف بان ما يؤمر باعطائه هو دين
على الأمر بخلاف غير الصير فى فلا يرجع بقوله أعط فلانا كذا الا بشرط الرجوع (قوله بكناية) الذى
فى جامع الفصولين جناية بالباء بعد الجيم لا بالنون والمراد بها ما يحببه السلطان بحق أو بعينه وسيأتى فى كتاب
الكفالة فيبطل كفالة الرجلي ان تجوز الكفالة بالنائب ولو بغير حق بكنايات زماننا فانها فى المطالبة
كالدين بل فوقها (قوله ومؤن مالية) الظاهر انه من عطف العام على الخاص لشموله مثل العشر
والخراج لكن فى جامع الفصولين أيضاً الامر بانفاق وأداء خراج وصداقات واجبة لا يرجع الرجوع
بلا شرط الا رواية عن أبى يوسف اه وعليه فيكون عطف مرادف لثلاث مثل العشر والخراج (قوله)
ليصادره) أى ليأخذ منه ماله (قوله وقيل لا فى الصحيح) سيذكر الشارح فى كتاب الكفالة تصحيح الاول
ومثله فى البرازية ويؤيده ما قدمناه من الثانية من تصحيح الرجوع بلا شرط فى السائبة فإن الظاهر أن السائبة
تشمل مسئلة الأسير والمصادرة وقاضيجان من أجل من يعتمد على تصحيحه كإلصاقه العلامة قاسم وسيأتى
تمام الكلام على ذلك فى متفرقات البيوع (قوله وليس على أمه) أى التى فى نكاح الاب أو المطلقة
(قوله الا اذا تعينت) بأن لم يجد الاب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدى غيرها وهذا هو الاصح وعليه
الفتوى حانية ومجتنى وهو الامور بفتح وظاهر الكثر أن التجبر وان تعينت لتغذيته بالدهن وغيره وفى
الزىلى وغيره انه ظاهر الرواية وبالأول خرم فى الهداية ونهاه فى البحر وفيه عن الثانية وان لم يكن للاب
ولا الولد مال تجبر الام على ارضاعه عند الكل اه قال دمع الخلاف عند قدرة الاب بالمال قال الرملى
ومافى الثانية نقله الزىلى عن الخفاف وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب اه قلت ومثله فى
المجمع وبه علم انه لا منافاة بين اجبارها ولزوم الاجرة لها خلافاً لما قدمناه فى الحضنة عن الجوهرية ومرتمامه
هناك (قوله وكذا الظئر الخ) فى البحر عن غاية البيان عن العيون عن محمد بن استأجر ظئراً لصبي شهر الخمار
انقضى الشهر أبت أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدى غيرها قال أجبرها أن ترضع اه فالمراد بابقاء الاجارة
استدامة حكمها بعدمضى مدتها كالموضوعة اجارة السبينة فى وسط البحر وهى فى الحقيقة اجارة مبتدأة
والظاهر ان مثلها ما اذا تعينت لارضاعه قبل استئجارها فتجبر عليها وان أمكن تغذيته بالدهن مثلاً فان فيه
تعريضاً لضعفه وموته وبه ذارحوا اجبار الام على ظاهر الرواية تأمل (قوله عندها) أى عند
الام وظاهر التعديل أن كل من ثبت لها الحضنة فى حكم الام ط (قوله ولا يلزم الظئر المكث الخ) أى بل لها
ان ترضعه ثم ترجع الى منزلها فيما يستعنى عنهما من الزمان أو تقول أخرجه فترضعه عند فناء الدار ثم تدخل
الصبي الى أمه أو تجعل الصبي معها الى البيت ثم عن الزىلى وحاصله أن الظئر بخيرة بين هذه الامور اذ لم
يشترط عليها المكث عند الام ومقتضاه ان الام لو طلبت المكث عندها لا يلزم الظئر وان كان ذلك حق الام
فملى الاب احضار مرضعة ترضعه وهو عند أمه لان الظئر تدفع عندها حاجة الولد الى الرضاع ولا يمكن الام

أحضرها وقد لا ترضى بالخراج ولدها إلى فناء الدار (قوله لا يستأجر الأب أمه الخ) عاله في الهداية بأن
 الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان يرضعن فلان يجوز أخذ الأجر عليه واعترضه في الفتح بجواز
 أخذ الأجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الآية يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق أنه تعالى
 أوجبه عليها مقيدا بإيجاب رزقها على الأب بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وفي حال الزوجية والعدة هو قائم
 برزقها بخلاف ما بعدهما فيقوم الأجر مقامه اهـ قلت وتحقيقه أنه فعل الارضاع واجب عليها وموئته على
 الأب لانهم من جلة نفقة الولد في حال الزوجية والعدة هو قائم بتلك المؤنة لا بعد البينونة فوجب عليه بعدها وان
 وجب على الأم ارضاعه لقوله تعالى لا تضار والدة بولدها فان الزامها بارضاعه مجاننا مع عجزها وانقطاع نفقتها
 عن الأب مضارة لها فاساغ لها أخذ الأجرة بعد البينونة لانها لا تجبر على ارضاعه قضاء وامتناعها عن ارضاعه
 مع وفور شفقتها عليه دليل حاجتها ولا يستغنى الأب عن ارضاعه عند غيها فكونه عند أمه بالأجرة أنفع له
 ولها إلا أن توجد متبرعة فتكون أولى دفعا للمضارة عن الأب أيضا (قوله خلافا للذخيرة والمجتبي) أي
 لصاحبهما حيث قال يجوز استئجارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح
 والارضاع قال في النهروال واجبه عندى عدم الجواز ويدل على ذلك ما قاله من أنه لو استأجر منسكوحته
 لارضاع ولده من غيرهما جاز من غير ذلك خلاف لأنه غير واجب عليها مع أرفيه اجتماع أجرة الرضاع
 والنفقة في مال واحد ولو صلح ما عالجها جازها فتدبره اهـ قلت غاية ما استند اليه يفيد عدم تسليم التعليل
 المار وأن اجتماع الواجبين على الزوج لا ينفى جواز الاستئجار ولا يخفى ان هذا لا يثبت عدم الجواز في المسئلة
 الاولى اظهر الفرق بين المسئلتين فانك قد علمت ان ارضاع الولد واجب على أمه مادام الأب ينفق عليها فلا
 يحل لها أخذ الأجرة مع وجوب نفقتها عليه وفي أخذها الأجرة من مال الصغير أخذ للأجرة على الواجب
 عليها مع استغنائه بخلاف أخذها على ولده من غيرها فان ارضاعه غير واجب عليها فهو كأخذها الأجرة على
 ارضاع ولدها لغير زوجها فانه جائز وان كان زوجها ينفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الأجرة على
 ارضاع ولدها الواجب عليها وعلى ارضاع غيره ولذا على الثانية بأنه غير واجب عليها وأيضا فقد نقل الجوى
 عن البرجندى معزى بالمنصورة أن الفتوى على الجواز أي الذي مشى عليه في الذخيرة والمجتبي (قوله في
 الاصح) وذكري الفتح عن بعضهم أنه ظاهر الرواية ولكن ذكر أيضا أن الاوجه عدم الفرق بين عدة
 الرجعي والبان وان في كلام الهداية إيماء إلى أنه المختار عنده اذ من عادته تأخير وجه القول المختار وكذا
 هو ظاهر اطلاق القدوري المعتبر وفي النهروال رواية الحسن عن الامام وهي الاولى اهـ وفي حاشية الرملى
 على المنع عن التتارخانية وعليه الفتوى (قوله كاستئجار منسكوحته الخ) أي فيجوز لان ارضاعه غير واجب
 عليها كأم (قوله وهي أحق) أي اذا طلبت الأجرة ولذا قيده بقوله بعد العدة والافهى أحق قبل العدة
 أيضا (قوله ولودون أحر المثل) أي ولو كان الذي تأخذه الاجنبية دون أحر المثل وطلبت الأم أحر المثل
 فالاجنبية أولى ط (قوله أحق منها) أي من الأم حيث طلبت شيئا ولم يقبدها هنا يكون الأب معسرا كفاي
 الحضانة ط (قوله أما أجرة الحضانة الخ) أفاد أن الحضانة تبقى للأم فترضعها الاجنبية المتبرعة بالارضاع
 عند الأم كما صرح به في البسائط ويحوم ما مر في المتن وان للام أخذ أجرة المثل على الحضانة ولا تكون
 الاجنبية المتبرعة أم أولى نعم لو تبرعت العمة بحضانته من غير أن تمنع الأم عنه والأب معسرا فالصحيح انه يقال
 للام اما ان تمسك الولد بلا أجر واما أن تدفعه اليها كأم في الحضانة وبه ظهر الفرق بين الحضانة والارضاع
 هنا وهوان انتقال الارضاع الى غير الأم لا يتقيد بطلب الأم أكثر من أحر المثل ولا باعسار الأب ولا يكون
 المتبرعة عمة أو نحوها من الأقارب فافهم (قوله كأم) أي في الحضانة (قوله وللرضيع النفقة والسكوة)
 فبذلك صار على الأب ثلاث نفقات أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش وغلام
 وفي المجتبى واذا كان للصبي مال فمؤنة الرضاع ونفقته بعد القطام في مال الصغير بحر وسكنت من المسكن

(لا) يستأجر الأب (أمه لو
 منسكوحه) ولو من مال
 الصغير خلافا للذخيرة
 والمجتبي (أو معتدة رجعي)
 وجاز في البائن في الاصح
 جوهرة كاستئجار منسكوحته
 لولده من غيرها (وهي
 أحق) بارضاع ولدها بعد
 العدة (اذا لم تطلب زيادة
 على ما تأخذ الاجنبية)
 ولودون أحر المثل بل
 الاجنبية المتبرعة أحق منها
 زياي أي في الارضاع أما
 أجرة الحضانة فلا كم
 وللرضيع النفقة والسكوة

الذي تضمنه فيه والذي في معين المفتي المختار انه على الاب وهو الاظهر جوى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قدمناه في الحضانة (قوله) وللام اجرة الارضاع بلا عقد اجارة) بل تسحقه بالارضاع في المدة معلما كذا في البحر أخذ من ظاهر كلامهم ورده المقدسي في الرض شرح نظم الكنز بأن الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه اثباته اه فافهم ويؤيده ما في شرح حسام الدين على أدب القاضي للخصاف فان انقضت عدتها وطابت أحر الرضاع فهي أحق به وينظر القاضي بكم يجد امرأة غيرها فيأمر بدفع ذلك العا لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن الخ قال في البحر وأكثر المشايخ على ان هذه الرضاع في حق الاجرة حولان عند الكل حتى لا تستحق بعد الحولين اجاعا وتسحق فيهما اجاعا وفيه لم يستغن بالحولين محل لها أن ترضعه بعدها عند عامة المشايخ الا عند خلاف من أوجب (قوله وحكم الصلح كالاستتجار) يعني لو صلحت زوجها من اجرة الرضاع على شيء ان كان الصلح حال قيام النكاح أو في عدة الرجعي لا يجوز وان كان في عدة البائن بواحدة أو ثلاث جاز على احدى الروايتين ح عن البحر (قوله وفي كل موضع جاز الاستتجار) أي كذا كان بعد انقضاء العدة وفي عدة البائن على احدى الروايتين وهي المعتمدة كما مر وقوله ووجبت النفقة للظاهر أنه عطف مراد في والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التي تأخذها من الزوج بقريته التعديل يعني ان ما تأخذ من الام من الاب للنفقة على نفسها بمقابلة ارضاع الولد هو اجرة لان نفقة فاذا مات الاب لا تسقط هذه الاجرة بموته بل تجب لها في تركته وتشارك غرماءه فهي كغيرها من أصحاب دينه ولو كان نفقة لسقطت كسقط بالموت نفقة الزوجة والقريب ولو بعد انقضاء ما لم تكن مستدانة بامر القاضي هذا ما ظهر في حل هذه العبارة وأصلها صاحب الذخيرة ونقلها عنه في البحر بلفظها (قوله ونجب الخ) شروع في نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة المروع (قوله ولو صغيرا) لانه كالكبير فيما يجب في ماله من حق عبد قبطا له عليه وليه كيطالب بنفقة زوجته (قوله يسار الفطرة على الاربع) أي بأن يكاف ما يحرم به أخذ الزكاة وهو نصاب ولو غير نام فاضل عن حوائجه الاصلية وهذا قول أبي يوسف وفي الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة ومشي عليه في متن المفتي وفي البحر انه الاربع وفي الخلاصة انه نصاب الزكاة وبه يفتى واختاره الولوالجي (قوله ورج الزيلي) عبارته وعن محمد أنه قدومه بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهرا ان كان من أهل الغلة وان كان من أهل الحرف فهو مقدر بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم لان المعتبر في حقوق العباد القدرة دون النصاب وهو مستغن عما زاد على ذلك فيصرفه الى آفاره وهذا الوجه وقالوا الفتوى على الاول اه والذي في الفتح ان هذا توفيق بين روايتين من محمد الاولى اعتبار افاضل نفقة شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما ويكفيه أربعة دنانير وجب عليه دانتان للقريب قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب التحفة قول محمد أرفق ثم قال في الفتح بعد كلام وان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهذا يجب ان يقول عليه في الفتوى اه وبه علم أن الزياحي وصاحب التحفة رجحوا قول محمد مطلقا والسرخسي والكمال رجحوا قوله لو كسوبا وهي الرواية الثانية عنه وفي البدائع أيضا انه الأرفق قلت والحاصل ان في حديث يسار أربعة أقوال مروية كما قاله في البحر وان الثالث تحسنه قولان وعلى توفيق الفتح هي الثلاثة قطوبه علم أن الثالث ليس بتقييد لما ذكره المصنف بل هو قول آخر فافهم وقال في البحر ولم أومن أفتي به أي بالثالث المذكور فلا اعتماد على الاولين والاربع الثاني اه قلت مرفى رسم المفتي أن الاصح الترجيح بقوة الدليل فثبت كان الثالث هو الاوجه أي الاظهر من حيث التوجيه والاستدلال كان هو الاربع وان صرح بالفتوى على غيره ولذا قال الزيلي قالوا الفتوى على الاول بصيغة قالوا لا تبرى وكذا قال في الفتح وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى أي على الثالث والكمال صاحب الفتح من أهل الترجيح بل من أهل الاجتهاد كما قدمناه في كساح الرقيق وقد نقل كلامه تليذه العلامة فافهم وكذا صاحب المهر والمقاضي والشرنبلاني وأقر وعليه ويكتفي أيضا بميل الامام السرخسي اليه وقول التحفة

وللام اجرة الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كالاستتجار وفي كل موضع جاز الاستتجار ووجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون أسوة الغرماء لانها اجرة لا نفقة (و) تجب (على موسر) ولو صغيرا (يسار الفطرة) على الاربع ورجح الزيلي والكمال اتفاق فاضل كسبه

مطالب في نفقة الاصول

مطالب صاحب الفتح ابن الهمام من أهل الاجتهاد

والبدائع انه الارفق حيث كان هو الاوجه والارفق واعتمده المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو
 المعتمد ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من اشتراط اليسار في نفقة الاصول صرح به في كافي الحاكم والدرر
 والنقاية والفتح والمقتى والمواهب والبحر والنهر وفي كافي الحاكم أيضا ولا يجبر المعسر على نفقة أحد الا
 على نفقة الزوج والولد اهـ ومثله في الاختيار ونحوه في الهداية وفي الخانية لا يجب على الابن الفقير نفقة
 والده الفقير حكما الا ان كان والده زمن لا يقدر على العمل وللابن عيال فعليه أن يضمه الى عياله وينفق على
 الكل وفي النخبة انه ظاهر الرواية عن أصحابنا ان طعام الاربعة اذ افرق على الخمسة لا يضرهم ضررا فاحشا
 بخلاف ادخال الواحد في طعام الواحد لتفاحش الضرر وفي البرازيه أن رأى القاضي انه يفضل من قوته شيء
 أجبره على النفقة من الفضل على المختار وان لم يفضل فلا شيء في الحكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر ديانة
 بالانفاق ان كان الابن وحده ولوله عيال أجبر على ضم أبيه معهم كيلا يضيع ولا يجبر على ان يعطيه شيئا على
 الحدة اهـ والحاصل أنه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف المارفي تفسيره الا اذا كان الاصل زمنا
 لا كسبه فلا يشترط سوى قدرة الوالد على الكسب فان كان لكسبه فضل أجبر على انفاق الفضل والا
 فلو كان الوالد وحده أمر ديانة بضم الاصل اليه ولوله عيال يجبر في الحكم على ضمه اليهم ولا يخفى أن الام بقرنة
 الاب الزمن لان الاثر في مجرد هاتج وبه صرح في البدائع لكن صرح أيضا بأنه لا يشترط في نفقة الاصول
 يسار الوالد بل قدرته على الكسب وعزاه في المحتج الى الخصاص وقد أكثرنا ذلك من النقل بخلافه لتعلم أنه غير
 المتمد في المذهب (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الارز من الاقدرة على الكسب
 والاشترط يسار الوالد على الخلاف المارفي تفسيره وعلى ما اذا كان للوالد عيال فلو كان وحده فلا يدخل أياه في
 نفقته بل يؤمر به ديانة والام كلاب الزمن وذلك كله موم بما قررناه آنفا فافهم وعبارة الخلاصة هكذا
 وفي الاقضية الفقراء أنواع ثلاثة فقير لا مال له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابوين في نفقته
 الثاني فقير لا مال له وهو عاجز عن الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره الثالث أب يفضل كسبه عن قوته فانه
 يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والاجداد وفي الرحم المحرم كالم يشترط النصاب الخ قلت وهذا
 مبني على رواية الخصاص من عدم اشتراط اليسار في نفقة الاصول بل قدرة الكسب كافية والمتمد بخلافه
 كما علمت (قوله وفي المبتنى الخ) سيأتي قريبا وأنفق الابوان ما عندهما للغائب من ماله على أنفسهما
 وهو من جنس النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الابوين والزوجة قبل القضاء حتى لو ظهر بجنس حق فله
 أخذها ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب ونحوه في المنع والزيلي وفي زكاة الجوهرة البدان اذا
 ظهر بجنس حق فله أخذه بلا قضاء ولا رضا وفي الفتح عند قوله ويحلفها بالله ما أعطاها النفقة وفي كل موضع
 جاز القضاء بالدفع كان لها أن تأخذ بغير رضا من ماله شرعا اهـ فقول المبتنى ولا قاضي ثمة محمول على ما اذا
 كان ما يأخذه من خلاف جنس النفقة كالعروض أما الدراهم والدنانير فهي من جنس النفقة فلا حاجة
 فيها الى القاضي وتماه في حاشية الرحي وقد أطال وأطاب (قوله النفقة) أشار الى أن جميع ما وجب
 للمرأة وجب للاب والام على الولد من طعام وشراب وكسوة وسكنى حتى الخادم بحر وقد مناهي الفروع
 الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاصوله) الا الام المتزوجة فان نفقتها على الزوج كالنبت المراهقة
 اذا زوجها أوها وقد مناهي الزوج لو كان معسرا فان الابن يؤمر بأن يقرضها ثم يرجع عليه اذا أيسر
 لان الزوج المعسر كالميت كما صرح به في النخبة بحر والحاصل أن الام اذا كان لها زوج تجب نفقتها
 على زوجها لا على ابنها وهذا لو كان الزوج غير أبيه كما صرح به في النخبة وهو مفهومه أنه لو كان أباه تجب
 نفقته ونفقتها على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة أيضا أمالو كانت موسرة لا تجب نفقتها على
 ابنها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالانفاق عليه اليه يرجع على أبيه لم أره نعم لو كان الاب محججا اليها فقد مر
 أن نفقة زوجته يثبت على ابنه وهذا يشمل ما لو كانت موسرة فتأمل (قوله ولو أب أمه) يشمل التعميم الحدة

قول الاقضية الفقراء أنواع
 لعل الاولى أن يقول الفقير
 أنواع بدليل التفصيل
 بعده قاله نصر

وفي الخلاصة المختار أن
 الكسب يدخل أبويه في
 نفقته وفي المبتنى للفقير أن
 يسرق من ابنه الموسر
 ما يكفيه ان أبي ولا قاضي ثمة
 والا ثم (النفقة لاصوله)
 ولو أب أمه ذخيرة

من قبل الاب أو الام وكذا الجدة من قبل الام كفى الجور وعبارة ~~ال~~ كنز ولا يوبه وأجداده وجداته (قوله
 الفقراء) قديبه لانه لا تجب نفقة المورس الا للزوجة (قوله ولو قادرين على الكسب) جزم به في الهداية فالمتبر
 في ايجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر قبل وهو ظاهر الرواية فتح ثم أيده بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا
 جواب الرواية اه والجدة كالأب بدائع ولو كان كل من الاب والاب كسوبا يجب أن يكسب الابن وينفق
 على الاب بجر عن الفتح أي ينفق عليه من فاضل كسبه على قول محمد كالمس (قوله والقول الخ) أي لو ادعى
 الولد غنى الاب وأنكره الاب فالقول له والبيسة للابن بجر (قوله بالسوية بين الابن والبنات) هو ظاهر
 الرواية وهو الصحيح هداية وبه يفتى خلاصة وهو الحق ففتح وكذلك لو كان للفقير ابسان أحدهما فائق في
 الغنى والآخر عيالك نصا باهية عليهما سوية خاتمة وعزاه في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم نقل عن الحلواني
 قال مشايخنا هذا لو تفاوتا في اليسار تفاوتا يسيرا فلو فاحشا يجب التفاوت فيها بجر قلت بقي لو كان
 أحدهما كسوبا فقط وقلنا بما رجحه الزبلي والكمال من اعطاء فاضل كسبه فهل يلزمه هنا أيضا أم تلزم
 الابن الغنى فقط تأمل وفي الذخيرة قضى بهما عليهما فأبى أحدهما أن يعطى للاب ما عليه يؤمر الآخر
 بالكل ثم يرجع على أخيه بمحضته اه ولا يخفى أن هذا حيث لم يمكن الأخذ منه لغيبته أو عتوه والافسكف
 يؤمر الآخر بجر دلا بانه أفاده المقدي (قوله والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الاوث) أي الاصل في نفقة
 الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح أي تعتبر أولا الجزئية أي جهة الولاد أصولا
 أو فروعا وهم على غيرهما من الرحم ثم يقدم فيها الاقرب فالأقرب ولا ينظر الى الارث فلوله أخ شقيق و بنت
 بنت فالنفقة عليها فقط للجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت وابن ابن فعلى البنت لقربها في الجزئية
 وان اشتركا في الارث كفى الفتح وغيره قلت ويرد عليه قولهم لوله أم وجد لاب فعليهما أثلاثا اعتبارا للارث
 مع ان الام أقرب في الجزئية وكذا قولهم لوله أم وجد لاب وأخ شقيق فعلى الجدة عند الامام مع أن الام أقرب
 أيضا وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب * مما تشبه فيها أو لولا الاباب * لما يتوهم فيها من
 الاضطراب * وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب * حيث لم يذكروا لها ضابطا نافع * ولا أصلا
 جامعا * حتى وفقني الله تعالى الى جمع رساله في مسائلها تحرير القول * في نفقات الفروع والاصول
 أعانني فيها المولى سبحانه على شيء لم أسبق اليه * ولم يعم أحد قبلي عليه * باختراع ضابط كل * مبني على
 تقسيم عقلي * مأخوذ من كلامهم ثم ربحا أو تلوحا * جامع للفروع معهم جمعا صحيحا * بحيث لا يخرج عنه
 شاذة * ولا يعادر منها فاذة * وبيان ذلك أن نقول لا يتخلو اما أن يكون الموجد من قرابة الولاد شخص
 واحدا أو أكثر والأول ظاهر وهو أنه يجب النفقة عليه عند استيفاء شروط الوجوب والنسابة لا يتخلو اما أن
 يكونوا فروعا فقط أو فروعا وحواشي أو فروعا وأصولا أو فروعا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا
 وحواشي فهذه ستة أقسام وبقى قسم سابع ثمة الاقسام العقلية وهو الحواشي فقط نذكره تنبيها للاقسام
 وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) الفروع فقط والمعتبر فيها القرب والجزئية أي القرب بعد
 الجزئية دون الميراث كما علمت في ولدين مسلم فقير ولوا أحدهما نصرانيا أو أثنى تجب نفقته عليهما سوية ذخيرة
 للتساوي في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا
 تجب في بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لابن ابن على بنت بنت وان
 كان هو الوارث لاستواءهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بانه لا اعتبار للارث في الفروع والالوجيت
 أثلاثا في ابن و بنت ولما لزم الابن النصراني مع الابن المسلم شيء وبه ظهر أن قول الرملي في حاشية الجرائم
 على ابن الابن لربحانه مخالف لاصولهم (القسم الثاني) الفروع مع الحواشي والمعتبر فيه أيضا القرب
 والجزئية دون الارث ففي بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان وراثتا بدائع وذخيرة وتسقط الأخت
 لتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي لا تختص

(الفقراء) ولو قادرين على
 الكسب والقول لمسكر
 اليسار والبيسة لمدهيه
 (بالسوية) بين الابن والبنات
 وقيل كالأثر وبه قال
 الشافعي (والمعتبر فيه
 القرب والجزئية) فلوله
 بنت وابن ابن أو بنت بنت
 وأخ

مطلب ضابط في حصر أحكام
 نفقة الاصول والفروع

الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أى لا اختصاصه بالجزئية
 وان استوى باقى القرب لادلاء كل منهما بواسطة والمراد بالحواشى هتامن ليس من عمود النسب أى ليس أصلا
 ولا فرعاً يدل عليه ما فى النسخير قوله بنت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثا أى لا اختصاصها بالجزئية
 (القسم الثالث) الفروع مع الأصول والمعتبر فيه الاقرب جزئية فان لم يوجد اعتبار الترتيب جميعاً فان لم يوجد
 اعتبار الارث ففي أب وابن يجب على الابن لترجحه بأنث ومالك لا يملك ذخيرة وبدائع أى وان استوى باقى قرب
 الجزئية ومثله أم وابن اقرب للمتون ولا يشارك الولد فى نفقة أبويه أحد قال فى الجعلان لهما تأويل فى مال
 الولد بالنص ولانه أقرب الناس اليهما اه فليس ذلك خاصاً بالاب كما قد يشوههم بل الام كذلك وفى جد وابن
 ابن على قدر الميراث أسداساً للتساوى فى القرب وكذا فى الارث وعدم الميرج من وجه آخر بدائع وظاهره
 أنه لوله أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه أقرب فى الجزئية ما تنفى التساوى ووجود القرب الميرج
 وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا تحت قول المتون لا يشارك الاب فى نفقة ولده أحد
 (القسم الرابع) الفروع مع الأصول والحواشى وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشى بالفروع
 لترجحهم بالقرب والجزئية فكأنه لم يوجد سوى الفروع والأصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم
 الخامس) الأصول فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط اقول المتون لا يشارك الاب فى نفقة ولده أحد
 والافلام أن يكون بعضهم وارثاً وبعضهم غير وارث أو كلهم وارثين فى الاول يعتبر الاقرب جزئية لما فى القنية
 له أم وجد لام فعلى الام أى لقربها ويظهر منه أن أم الاب كآبى الام وفى حاشية الرملى اذا اجتمع أجداد
 وجدات فعلى الاقرب ولو لم يدل به الاخر اه فان تساوى فى القرب فالافهم من كلامهم ترجح الوارث بل
 وهو صريح قول البدائع فى قرابة الولادة اذا لم يوجد الترتيب اعتبار الارث اه وعليه فى جد لام وجد لاب
 يجب على الجد لاب فقط اعتبار الارث وفى الثاني أعنى لو كان كل الأصول وارثين فكلا ارث فى أم وجد
 لاب يجب عليهما أثلاثاً فى ظاهر الرواية ثانية وغيرها (القسم السادس) الأصول مع الحواشى فان كان
 أحد الصنفين غير وارث اعتبر الأصول وحدهم ترجحاً للجزئية ولا مشاركة فى الارث حتى يعتبر بقية قدم الاصل
 سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الاخر مثال الاول ما فى الثانية قوله جد لاب وأخ شقيق فعلى
 الجد اه ومثال الثاني ما فى القنية لوله جد لام وعم فعلى الجد اه أى لترجحه فى المثالين بالجزئية مع عدم
 الاشتراك فى الارث لانه هو الوارث فى الاول والوارث هو العم فى الثاني وان كان كل من الصنفين أعنى الأصول
 والحواشى وارثاً اعتبر الارث فى أم وأخ عصي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الام الثالث وعلى العصبية
 لثلاث بدائع ثم اذا تعدد الأصول فى هذا القسم بنوعيه ننظر اليهم ونعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس
 مثلاً لو وجد فى المثال الاول المار عن الثانية جد لام مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لترجحه بالارث مع
 تساويهما فى الجزئية ولو وجد فى المثال الثانى المار عن القنية أم مع الجد لام تقدمها عليه لترجحها بالارث
 او بالقرب وبهذا يسقط الاشكال الذى سئل عنه عن القنية كما ستعرفه وكذلك لو وجد فى الامثلة الاخيرة
 مع الام جد لام تقدمها عليه لافلتا ولو وجد معها جد لاب بان كان للفقير أم وجد لاب وأخ عصي أو ابن أخ
 أو عم كانت النفقة على الجد وحده كما صرح به فى الثانية ووجه ذلك أن الجد يجب الاخ وابنه والعم لتزويله
 حيث تنزل منزلة الاب وحيث تحقق تنزيله منزلة الاب صار كل واحد كان الاب موجوداً حقيقة واذا كان الاب موجوداً
 حقيقة لا تشاؤكه الام فى وجوب النفقة فكذا اذا كان موجوداً حكماً فتجب على الجد فقط بخلاف ما لو كان
 للفقير أم وجد لاب فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فلذا وجبت النفقة عليهما أثلاثاً فى ظاهر الرواية كما مر
 (القسم السابع) الحواشى فقط والمعتبر فيه الارث بعد كونه ذارحاً محرم وتقديره واضح فى كلامهم كما
 ساقى ثم هذا كله اذا كان جميع الموجودين مؤسرين فلو كان فيهم معسر فتسارئة ينزل المعسر منزلة الميت
 وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل الميت الحى وتجب على من بعده بقدر حصصهم من الارث وسيأتى بيانه أيضاً

فهذا خلاصة ما اشتملت عليه تلك الرسالة * النافذة للجهالة * فعرض عليه بالنواجذ * وكان له أرفق آخذ *
وان أردت الزيادة على ذلك فارجع اليها * وقول عليها * فانهم اقريرة في بابها * نافذة لطايلها * وهي من
محض فضل الله تعالى * فله في كل وقت ألف حديث والى (قوله النفقة على البنت أو بنتها) لف ونشر مرتب
في الاول النفقة على البنت وحدها للقرب وفي الثاني على بنتها الجزئية ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وان كان
الوارث هو الاخ كقدمناه (قوله لانه لا يعتبر الارث) علة لقوله النفقة على البنت أو بنتها (قوله الا اذا استوجبا)
أي في القرب والجزئية ففي هذا المثال يجب للفقير على جده سدس النفقة وعلى ابن ابنه باقيها فان هذا الفقير
لومات برثن منه كذلك وقوله الامر ج استثناء من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا ترجح
أحد المتساويين فعلى من معه رجحان فوجب على ابنه دون أبيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا
ما لو كان له ابن وبنت فانهم ما استويا في القرب والجزئية مع عدم المرحجوا النفقة عليهما بالسوية وكذا لوله
ابن نصراني وابن مسلم مع ان المسلم ترجح بكونه هو الوارث فيتمتعين حل قولهم والمعتبر فيه القرب والجزئية
لا الارث على ما اذا كان الواجب عليه النفقة فروعاً فقط أو فروعاً وحواشي وهو القسم الاول والثاني من
الاقسام السبعة المسارة أمابقية الاقسام فيعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم أن قوله والمعتبر فيه
الحال الضمير فيه راجع الى ما قبله من نفقة الفروع والاصول على ما قدمناه من الفتح ومثله في الذخيرة والجن
وان كان الاصول راجعاً الى نفقة الاصول فقط أي نفقة الاصول الواجبة على الفروع لما علمت من أن عدم
اعتبار الارث على اطلاقه خاص بهم لكن السارح تابع صاحب الفتح في ارجاعه الضمير الى النوعين فلذا
أورد مسائل من كل منهما ما بهما من نفقة الاصول الواجبة على الفروع وبعضها من عكسها فافهم (قوله)
لترجحه بآنت ومالك لا يبيك) أي بهذا الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كافي
الفتح وهو مؤول للقطع بان الاب يرث السدس من ولده مع وجوده وولد الولد ولو كان الكل ملكه لم يكن لغيره شيء
معه قال الرضوي وينبغي في جد وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن اهـ المرحج فانهم جعلوه مطرداً في جميع
الاصول مع الفروع وبنوا عليه مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولد أمة ابن ابنه عند فقد الابن صحت دعواه
ويملكها بالقمة كلها والحكم في الاب لهذا الحديث أنه أمل اهـ (قوله فكارثهما) أي أثلاً لان كلا منهما
وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر كما مر في القسم الخامس (قوله فعلى الام) أي لكونها اقرب من
أبيها حيث كان أحدهما وارثاً والآخر غير وارث كما مر (قوله فعلى أبي الام) لان الجزئية تقدم على
غيرها عند عدم المشاركة في الارث (قوله واستشكه في الجراح) أصل الاشكال لصاحب القنية
وجهه أن وجوبها على أم وعم كارتها من نص عليه محمد في الكتاب فيقتضي جعل العم بمنزلة الام وفي
المسئلة التي قبلها جعل أبو الام متقدماً على العم فيلزم أن يتقدم أيضاً على الام لمساواتها للعم فيشك كل جماع
النفقة على الام في مسئلة أم وأبي أم بل الظاهر جعلها على أبي الام لتقدمه عليها وجعلها على الام يقتضي
تقدمها على أبيها ويلزم من تقدمها على العم لان أباهما متقدم عليه فكيف تكون عليها كارتها مما أفاده
ط وحاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لا تناقض فيها أصلاً لما علمت من أن الارث إنما لا يعتبر
في نفقة الاصول الواجبة على الفروع أما في غيرها من نفقة الفروع وذوي الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل
الذي قررناه في الضابط وحيث تنفذ كرفي المسئلة الاولى من تقديم الام على أبيها لكونها اقرب في الجزئية
مع عدم المشاركة في الارث وبذلك أجاب الخير الرملي أيضاً في دفع الاشكال وما في المسئلة الثانية من تقديم
أبي الام على العم لاختصاصه بالجزئية مع عدم المشاركة في الارث أيضاً وما ذكر في المسئلة الثالثة من كونها على
فدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلناه من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول فحيث وجدت المشاركة
في الارث اعتبر قدر الميراث فقد ظهر أن جهة التقديم في إيجاب النفقة أو المشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاث
فلا تناقض فيها أصلاً فافهم والله أعلم (قوله قال الخ) أي صاحب البحر وقد نقله أيضاً عن القنية حيث

النفقة على البنت أو بنتها
لانه (لا يعتبر الارث) الا
اذا استويا بحد وابن ابن
فكارثهما الامر ج كوالد
وولد (فعلى ولدهما ترجحه
بآنت ومالك لا يبيك) وفي
الحائصة له أم وأبو أب
فكارثهما وفي القنية له أم
وأبو أم فعلى الام ولوله عم
وأبو أم فعلى أبي الام
واستشكه في الجرح
بقولهم له أم وعم فكارثهما
قال ولوله أم وعم وأبو أم
على تسليم الام فقط أم
كالارث احتمال

قال فيها ويتفرع من هذه الجملة فرع أشكل الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم وعم وأبو أم وموسرون
فيحتمل أن تجب على الأم لاغير لان أبا الأم لما كان أولى من العم والأم أولى من أبيها كانت الأم أولى من
العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم والعم أثلاثا اه قلت ووجه الاحتمال الثاني
انه لم يخص في مسألة الكتاب على وجوبهما على الأم والعم كانهما أي أثلاثا علم أن المعتبر بالارث هنا حينئذ
بسقط أبو الأم في هذه المسئلة المشككة وهو الصواب وبه أجاب الخبير الرملي أيضا قال ان الظاهر من فروعههم
أن الأقربية انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كالأم والعم والجد لقولهم بقدر
الارث اه وبذلك أجاب أيضا شيخ مشايخنا السامحاني وفيه صهره شيخ مشايخنا منسلا على التركماني وهو
الموافق لما قدمناه في الضابط في قسم اجتماع الاصول مع الحواشي وقد نهنا على سقوط الاشكال هناك
فانهم (قوله وتجب أيضا الخ) شروعه في نفقة قرابة غير الولاد ووجوبه بالابن بالقضاء أو الرضا حتى
لو طهر أحدهم بجنس - فقبل القضاء أو الرضا ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والولد والابوين فان لهم الاخذ
قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيره واوعرض بان القاضي غير مشرع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك وأجيب بان نفقة القريب المحرم فيها اختلاف المجتهدين بخلاف الزوجة والولد واوعرض
بان الخلافات يعمل فيها بدون القضاء وأجيب بأنه اذا قوى قول المخالف روى خلافه واستعين بالحكم
كالرجوع في الهبة وخيار البواغ وأجيب أيضا بان الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب
الاداء فقد يجب الشيء ولا يجب أدائه كدين على معسر واوعرض بأنه لو ثبت الوجوب لجاز أخذ القريب
بما طفر من جنس - فقه وأجيب بجمع الزوم لوقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فنزلت منزلة اليقين
نصوصا في الأم والوالد بالقضاء ترتفع الشبهة وله نظائر كثيرة وبسط ذلك في البحر وفيما علمناه عليه (قوله
لكل ذي رحم محرم) خرج بالاول الاخر رضا عا وبالثاني ابن العم ولا بد من كون الحرمة بجهة القرابة تفرج
ابن العم اذا كان أحما من الرضا ع فلا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق فحين تجب عليه النفقة فشميل الصغير
الغني والصغيرة الغنية فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل بحر ثم ان قول
المصنف واسكن معطوف على قوله لا صوله أي أصول الموسر فاذا اشتراط اليسار فحين تجب عليه النفقة
هنا أيضا لا تجب على فقير الا للزوجة والولد الصغير كافي كافي الحاصصكم وفي تفسير اليسار والخلاف المار
(قوله مطلقا) فبذلك لا نفي أي سواء كانت بالغة أو صغيرة صحيحة أو زمنية كما أفاده بقوله ولو كانت الخ والمراد
بالصحة القادرة على الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالفعل كالعابلة والغسلة لا نفقة لها كمر (قوله أو كان
الذكر بالغا) لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله صغير فكان على المصنف أن يقول أو بالغ عاجز
بالجره مطلقا على صغير (قوله لكن عاجزا) الاولى اسقاط لكن لان العطف به ما يشترط له تقدم نفي أو نفي
ط (قوله كعمي الخ) أفاد أن المراد بالزمانه العاهة كفي القاموس وفي الدر المنثور أن الزمانه تكون
في ستة العمى وفقد اليدين أو الرجاين أو اليد والرجل من جانب والخرس والفالج اه فان قلت ان من
ذ كر قد يكتسب فالعمى يقدر على العمل بالدولاب ومقطوع اليدين على دوس العنب برجليه أو الحراسنة
وكذا الاخرين قلنا ان اكتسب بذلك واستغنى عن الاتفاق فلا وجوب والا فلا يكلف لان هذه الاعذار تمنع
عن الكسب عادة فلا يكلف به (قوله وعنه) بالتحريك نقصان العقل (قوله لخرقة) كذا في بعض النسخ
بالحاء والفاء وفي المغرب لخرقة بالسكسر اسم من الاحتراف الاكتساب ولا يخفى أنه لا يناسب هنا فالصواب
ما في بعض النسخ لخرقة بالخاء المعجمة والقاف وآخوه ضمير الغيبة وهو عدم معرفة عمل اليد خرق خرقا من باب
قرب فهو أخرق مصباح وفي الاختيار لا شرط وجوب نفقة الكبير المجز عن الكسب حقيقة كالزمن
والأعمى ونحوهما أو معنى كمن به خرق ونحوه اه (قوله أولكونه من ذوى البيوتات) أي من أهل
الشرف قال في المغرب البيوتات جمع بيوت ويختص بالاشراف وعبارة الفتح وكذا اذا كان من أبناء

(و) تجب أيضا (لكل ذي
رحم محرم صغير أو أنثى)
مطلقا (ولو) كانت الانثى
(بالغة) صحيحة (أو) كان
الذكر (بالغا) ليجوز
(عاجزا) عن الكسب (نحو
زمانه) كعمى وعنه وقيل
زاد في المتن والختار أولا
بحسن الكسب لخرقة أو
لكونه من ذوى البيوتات

مطلب في نفقة قرابة غير
الولاد من الرحم المحرم

الكرام لا يجد من يستأجره وعبارة الزباني أو يكون من أعيان الناس يلحقه العار بالكسب واعتز به
 الرحتى بأن كسب الحلال فريضة وبيان عليا سيد العرب كان يؤجر نفسه لليهود كل دلو ينزعه من البئر بجرة
 والصدوق بعد أن يبيع بالخلاف جعل أو يابو قسدا السوق فردوه وفرض له من بيت المال ما يكفيه وأهله
 وقال سأجبر المسلمين فعمالهم حتى أعرضهم عما بلغت على نفسي وعبالي اه وأي فضل لبيوت تجعل
 أهلها أن تكون كالأعلى الناس اه ملخصا قلت لا يخفى أن ذلك لم يكن عارا في زمن العصاة بل بعدونه نفرا
 بخلاف من بعدهم ألا ترى أن الخليفة بل من دونه في زماننا لو فعل كذلك لسقط من أعيان رعيته فضلا عن
 أعدائه وقد أثبت الشاعر لولي المرأة فسخ النكاح لدفع العار عنه في بيت كان الكسب عاراه كالأول كان ابنا
 أو أخا لأمير أو لقاضي القضاة لا تجب له النفقة عليه بشروطها (قوله أو طالب علم) أي إذا كان به رشد
 ومرا الكلام عليه (قوله حال من المجموع) أي من صغير وأثنى وبالغ قال ط والاولى جعله حلالا من ذى
 رحم محرم لمجموع الكل وفي نسخة فقراء (قوله بحيث تحل له الصدقة) كذا فسره في البدائع وذلك بأن
 لا يملك نصا باميا أو غير نام زائد عن حوائجه الأصلية والظاهر أن المراد به ما كان من غير جنس النفقة إذ لو
 كان ذلك دون نصاب من طعام أو نفقة تحل له الصدقة ولا تجب له النفقة فيما يظهر لأهلهم معالة بالكفاية وما
 دام عنده ما يكفيه من ذلك لا يلزم غيره كفايته تأمل (قوله ولوله منزل وخادم) أي وهو محتاج اليهما وهذا علم
 في الوالدين والمولودين وذوي الارحام كما صرح به في النسخة وفيها لو كان يكفيه بعض المنزل أمر يبيع بعضه
 وانفاقه على نفسه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يؤمر ببيعها أو انفاق الفضل اه ومثله في شرح أدب
 القضاء ومتاع البيت المحتاج اليه مثل المنزل والدابة كما في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز المرأة قد منافي
 الز كانه لا في أنهم أهل تحرم عليها الصدقة بسببه فراجع اه وهل تجب نفقة الخادم هنا مقتضى ما في البدائع
 نعم فانه قال وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والملبس والسكن والرضاع ان كان رضيعا لان
 وجوبها للكفاية والكفاية تتعلق بهذه الاشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له أيضا لان
 ذلك من جلة الكفاية اه واحتياجه الى خدمته بأن يكون به علة كما قدمنا في خادم الاب وكذا لو كان من
 أهل البيوت لا يتماطى خدومة نفسه بيده تأمل (قوله بقدر الارث) أي تجب نفقة المحرم الفقير على من
 يرثونه اذا مات بقدر ارثهم منه (قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة التي وجبت على
 المولود له فأما ما لله تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث ط (قوله وإذا) أي لآلية الشريعة
 حيث غير فيها بعل المفيدة للارث ط ويوجد في بعض النسخ بين قوله وإذا قوله يجبر عليه ما قصه ينظر ما المراد
 بالجبر هنا هل هو الحبس أو غيره وقد ذكرنا في القضاء حبسه لنفقة الولاد ومفاده عدم الحبس لغيرهم قلت
 وكان المناسب ذكر هذا بعد قوله يجبر عليه ثم لا يخفى أنه اذا حبس الاب فغيره بالاولى لان الاب لا يجبس في دين
 ولده سوى النفقة على أن المذكور في القضاء أنه يجبس لنفقة القريب والزوجة وأما ما سيذكره عن البدائع
 من أن الممتنع من نفقة القريب يضرب ولا يجبس فهو خطأ في النقل كما ستعرفه قبيل قوله ولما لو كه (قوله
 يجبر عليه) أي على الانفاق وقوله ناعن الجرائد لو قال أنا أطعمك ولا أدفع شيئا لا يجاب بل يدفعها اليه
 (قوله أي فقير) مقيد أيضا بالعجز عن الكسب ان كان ذكرا بالغ ولو صغيرا أو أثنى فمعذر الفقر كاف كما مر
 (قوله أنجوات متفرقات) أي أنحت شقيقة وأنحت لاب وأنحت لام (قوله أنجاسا) ثلاثة أنجاس على
 الشقيقة وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام لأنهن لو ورثنه كانت المسئلة من ستة ثلاثة للاولى
 وسهم للثانية وسهم للثالثة وسهم يرد عليهن فتصير المسئلة زدية من خمسة اه ح وكذلك تبقى النفقة
 أنجاسا عدم الرديان كان معهن ابن عم اذ نفقة عليه لانه غير محرم فلو كان يده هم عصي تصير أسداسا
 (قوله ولو انجوات متفرقين) أي ولو كان الورثة انجوات متفرقين (قوله فسدسها) أي النفقة على الاخ لام
 والباقي على الشقيق لسقوط الاخ لاب بالشقيق في الارث ح (قوله كآرته) مصدر مضاف لمفعوله أي

أو طالب علم (فقيرا) حال
 من المجموع بحيث تحل له
 الصدقة ولوله منزل وخادم
 على الصواب بدائع
 (بقدر الارث) لقوله تعالى
 وعلى الوارث مثل ذلك
 (وإذا) (يجبر عليه) ثم
 فسر على اعتبار الارث
 بقوله (نفقة من) أي فقير
 (له أنجوات متفرقات)
 موسرات (عليهن أنجاسا)
 ولو انجوات متفرقين فسدسها
 على الاخ لام والباقي على
 الشقيق (كآرته)

كارثتهم اياه (قوله وكذا) أي الحكم كذلك لو كان معهن أي مع الاخوات أو معهن أي مع الاخوة (قوله
 ابن معسر) أي صغير أو كبير عاجز كافي النخبة اذ لو كان صحيحاً أمر بالسب لينفق على نفسه وعلى أبيه على
 رواية محمد التي رجحها الزبيدي والكمال وفي النخبة أن نفقة ذلك الابن على عتبه الشقيقة في الاول وعنه
 الشقيق في الثانية لان الاب المعسر كليت فيكون ارث الابن لعمه أو عتبه المذكور بن فقط فكذا نفقته (قوله
 ليصير وارثة) أي ويقضى عليهم بالنفقة وما لم يجعل الابن كالمعدوم لا تصير الاخوات ولا اخوات وارثة فيتعذر
 اعتبار النفقة عليهم ط (قوله فنفقة الاب على الاشقاء) أي على الاخت الشقيقة في المسئلة الاولى وعلى الاخ
 الشقيق في الثانية فأطلق الجمع على ما فوق الواحد وقوله لارثهم أي الاشقاء معها أي مع البنت فلا تجعل
 البنت كليت لانها لا تحوز كل الميراث وانما يجعل كليت من يحوز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فنجب
 النفقة عليه ففي مسئلة الاب نجب على كل الاخوة والاختوات وهن على الاشقاء فقط لسقوط الاخوة أو
 الاخوات لأب وألام (قوله وعند التعدد) أي تعدد المعسر بن والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفي
 الخاتمة وغيرها الاصل انه اذا اجتمع في قرابة من تجب له النفقة موسر ومعسر ينظر الى المعسر فان كان يحوز
 كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر الى وارثه من تجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر ما يرثهم وان
 كان المعسر لا يحوز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب على
 الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك اه (قوله كذا أم) أي كصغير فقير أو كبير من
 فقيره أم الخ (قوله فالنفقة عليهما أو باعاً) لان النصف في الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للاخت
 لابي والسدس للاخت لام فكان نصيب الشقيقة والام أربعة فربح النفقة على الام وثلاثة أو باعها على
 الشقيقة اه ح ولو جعل المعسر كالمعدوم أصلاً كانت النفقة على الام والشقيقة أخماساً ثلاثة أخماس على
 الشقيقة والخمس على الام اعتباراً بالميراث خاتمة وفيها ولو كان للصغير أم معسرة ولأمه أخوات متفرقات
 موسرات فالنفقة على الخالة لآب وأم لان الام تحوز كل الميراث فتجعل كالمعدومة وأما نفقة الام فعلى أخواتها
 أخماساً على الشقيقة ثلاثة أخماس وعلى الاخت لآب خمس وعلى الاخت لام خمس اه وتماثل ذلك في
 وسائلنا خبر بالنقول (قوله اذ لا يتحقق الخ) حاصله ان حقيقة الوارث في الآية غير مرادة فانه من قام به
 الارث بالفعل وهذا لا يتحقق الا بعد موت من تجب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من يثبت له ميراث
 فتح (قوله ولو استوى ياتي المحرمية الخ) أي وفي أهلية الارث ذخيرة قال في الفتح والحاصل ان قوله أهلية الميراث
 لا اسرازه فيها اذا كان المحرز للميراث غير محرم ومعه محرم أما اذا ثبت محرمية كلهم وبعضهم لا يحوز الميراث في
 الحال كالحال والمالم اذا اجتمعاً فانه يعتبر اسرار الميراث في الحال وتجب على المم وإذا اتفقوا في المحرمية والارث
 في الحال وكان بعضهم فقيراً جعل كالمعدوم ووجب على الباقيين على قدر ارثهم كانت ليس معهم غيرهم اه وفي
 النخبة لوله عم وعمته وخالة موسرون فالنفقة على المم فالوالم معسران على العمه والخالة اثلاثاً كارثهما (قوله
 وفي القينة الخ) مكرر مع ما قدمه في الفروع عن الواقعات (قوله وفي السراج الخ) مكرر أيضاً مع ما قدمه قبيل
 قوله قضى بنفقة الاعسار وأما ما قدمه قبيل الفروع من ان الرجوع عما يثبت للام فقط على الاب دون
 غيره فلا يرد أما أولاً فلانه خلاف المعتمد كحرقه هناك وأما ثانياً فلان الرجوع هناء على الزوج لا على الاب
 فافهم (قوله على من رجه كامل) أي بأن يكون محرماً أيضاً (قوله ولذا) أي لا شرط كونه وحماً محرماً وهو
 الرحم الكامل (قوله قولهم) أي في مسئلة خال وابن عم (قوله فيه نظار الخ) عبارة القهستاني فيه نوع مخالفة
 لكلام القوم اه قين الشارح المخالفة بقوله لانه ليس بمحرم الخ وأنت خبير بأنه غير مخالف لكلامهم
 أصلاً بل هو مقرره ومؤكده فان مسئلة خال وابن عم مذكورة في متون المذهب وشروحه فصرحوا بوجوب
 النفقة فيها على الخال لكون رجه كاملاً كما اشترطوا وان كان الميراث كله لابن المم لكون رجه ناقصاً ونبهوا
 بهذا المثال على شيء آخر أيضاً وهو ان الاعتبار أهلية الارث لا الارث حقيقة كالمم فمن أين جاءت المخالفة

وكذا لو كان معهن أو معهن
 ابن معسر لانه يجعل كليت
 ليصير وارثاً ولو كان مكانه
 بنت فنفقة الاب على الاشقاء
 فقط لارثهم معها وعند
 التعدد يعتبر المعسرون
 أحياء فيما يلزم المعسر بن
 ثم يلزمهم الكل كذا أم
 وأخوات متفرقات والام
 والشقيقة موسرات
 فالنفقة عليهما أو باعاً
 (والمعتبر فيه) أي الرحم
 المحرم (أهلية الارث
 لاشقيقته) اذ لا يتحقق الا
 بعد الموت فنفقة من له حال
 وابن عم على الخال لانه
 محرم ولو استوى ياتي المحرمية
 كم وخال ورج الوارث للحال
 ما لم يكن معسراً فيجعل كليت
 وفي القينة يجبر الابدان اذا
 غاب الاقرب وفي السراج
 معسره زوجة وزوجته أخ
 موسراً جبراً أخوها على
 نفقتها ويرجع به على
 الزوج اذا أيسر اه وفيه
 النفقة انما هي على من رجه
 كامل ولذا قال القهستاني
 قولهم وابن المم فيه نظر
 لانه ليس بمحرم والكلام
 في ذى الرحم المحرم فافهم
 (ولنفقة) بواجبة

لكلامهم وأوهى من هذا ما نقله القهستاني عن بعضهم من أن الأولى التمثيل بخال وعم لاب فانه تحملاً محض
 كلابيخي ان أراد أن النفقة على الخال وان أراد أنهما على العم فلا فائدة في ذكر الخال ولم يبق لأهلية الأثر
 مثال فافهم (قوله مع الاختلاف ديناً) أي كالكفر والاسلام فلا يجب على أحدهما الاتفاق على الآخر وفيه
 اشعار بأن نفقة النبي على الموسر الشيعي كما أشير اليه في التكميل قهستاني والمراد الشيعي المفضل بخلاف
 الساب القاذف فانه مرتد يقتل ان ثبت عليه ذلك فان لم يقتل تساهل في إقامة الحدود فالظاهر عدم
 الوجوب لان مدار نفقة الزوجه المحرم على أهلية الأثر ولا توارث بين مسلم ومرد نعم لو كان يجهل ذلك
 ولا يبيته يعمل بالظاهر وان اشتره حاله بخلافه والله سبحانه أعلم (قوله لا لزوجة الخ) لان نفقة الزوجة جزء
 الاحتباس وهو لا يتعلق باتحاد الملة ونفقة الأصول والفروع للجزئية وجزء المرء في معنى نفسه فكلا تمتنع
 نفقة نفسه بكفره لا تمتنع نفقة جزئه لانهم اذا كانوا حريين لا تجب نفقتهم على المسلم وان كانوا مسلمين
 لانناهم يمتنع البر في حق من يقاتلنا في الدين كما في الهداية (قوله لا تقطاع الأثر) تعليل لقوله ولا نفقة مع
 الاختلاف ديناً ولقوله لا الحريين فان العلة فيهم عدم التوارث كمنص عليه في كافي الحاكم فقد أصر
 التعليل ليكون للمسلمتين فافهم (قوله لان له ولاية النصف) فيه نظرو عبارة الهداية وغيره لان للأب
 ولاية الحفظ في مال العائت ألا ترى أن لا وصي ذلك فالأب أولى لو فورسفتته اه قال في الفتح واذ اجاز
 بيعه صار الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فيأخذ به بخلاف العقار لانه حصن بنفسه فلا يحتاج الى
 الحفظ بالبيع اه وحاصله أن المنقول مما يخشى هلاكه فالأب يبيعه حفظاً له وبعدي يبيعه بصير الثمن من
 جنس حقه فله الاتفاق منسبه فلا يقال انه انما يكون حفظاً اذا لم ينفق ثمنه لان نفس البيع حفظ فلا ينافي تعلق
 حقه في الثمن بعد البيع فافهم نعم استشكل الزيلي أنه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه
 لاجل دين آخر قال في البحر وأجاب عنه في غاية البيان بأن النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها اعانة لا قضاء
 على العائت بخلاف سائر الديون اه تأمل ثم ان ما ذكرهنا قول الامام وهو الاستحسان وعندهما وهو
 القياس أن المنقول كالعقار لا تقطاع ولاية الأب بالبيع وهل الجد كالأب لم أره (قوله لا لام) ذكر في
 الاقضية جواز بيع الابوين فيحتمل أن هذا رواية في أن الام كالأب ويحتمل أن المراد أن الأب هو الذي
 يتولى البيع وينفق عليه وعليها أمابيعها بنفسها فبعد عدم ولاية الحفظ كما في الفتح وغيره فأما ترجيح
 الثاني وفي الذخيرة نه الظاهر ومثله في النهر عن الدراية وفي القهستاني عن الخلاصة أن ظاهر الرواية أن الام
 لا تبع (قوله ولا بقية آثاره) وكذا به كافي القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله يبيع عقار صغير ومجنون)
 تفرع على قوله لا عقاره الرجوع الى الابن الكبير وزاد المجنون لانه في حكم الصغير (قوله وزوجه)
 وأطفاله المتبادر من كلامه أن الصغير راجع للأب كصغيره وعبارة النهر ولم يقل لنفقة المسار من أنه
 ينفق على الام أيضاً من الثمن وينبغي أن تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اه والمتبادر منها أن المراد
 زوجة العائت وأولاده لان المراد من الام أمه أيضاً (قوله بقدر حاجته) قال في النهر وفي قوله لنفقة اعماء الى
 أنه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه وعزاه في البحر الى غاية البيان قلت
 وهذا يخالف بحث النهر الآن يجعل على ما اذا لم يكن غيره يؤيده أنه ينفق على أم العائت أيضاً كما علمته
 (قوله ولا في دين له) أي للأب على الابن العائت (قوله لخالف الخ) أشار الى ما مر من اشكال الزيلي وجوابه
 (قوله لا ديانة) حاويان العائت حله أن يخلف لورثته أنهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد ذلك غير الاصلاح
 بحر عن الفتح (قوله كدونه) أي فانه اذا اتفق على من ذكره ما عليه يضمن بمعنى أنه لا يبرأ قضاءه ويرأ ديانة
 رجعي (قوله وزوجه وأطفاله) أشار الى أن ذكر الابوين غير قيد كانه عليه في البحر وفي النهر انما يخص
 الابوين بليم الزوجة والاولاد بالاولى (قوله ان كان) أي ان وجد ثم قاض شرعي وهو من لم يأخذ القضاء
 بالرشوة ولم يطلب رشوة على الاذن والاقوى كالعدم رجعي (قوله استحساناً) لانه لم يرد به الاصلاح ذميرة

(مع الاختلاف ديناً الا
 للزوجة والأصول والفروع)
 علواً أو سفلاً (الذميين)
 لا الحريين ولو مسلمين
 لا تقطاع الأثر (بييع
 الأب) لان له ولاية التصرف
 (لا لام) ولا بقية آثاره
 ولا القاضي اجماعاً (عرض
 ابنه) الكبير العائت
 لا الحاضر اجماعاً (لا عقاره)
 فيبيع عقار صغير ومجنون
 اتفاقاً للنفقة له وزوجه
 وأطفاله كافي النهر بحثنا
 بقدر حاجته لا فوقها (ولا في
 دين له سواها) لخالفه دين
 النفقة لسائر الديون (ضمن)
 قضاء لادبانه (مسودع
 الابن) كدونه (لو أنفق
 الوديعة على أبويه) وزوجه
 وأطفاله (بغير أمر) مالك
 (أوقاض) ان كان والا فلا
 ضمان استحساناً

مطلب في مواضع لا يضمن
فيها المنفق اذا قصد الاصلاح

كلا الرجوع وكلا انحصار رثته
في المدفوع اليه لانه وصل
اليه عين حقه (و) الابوان
(لو أنفق ما عندهما)
لغائب (من ماله على
أنفسهما وهو من جنسه)
أي جنس النفقة (لا)
يضمان لوجوب نفقة الولاد
والزوجة قبل القضاء حتى
لوطفر بجنس حقه فله
أخذه ولذا فرضت من مال
العائب بخلاف بقية الاقارب
ولو قال الابن أنفقته وأنت
موسر وكذبه الاب حكم
الحاكم يوم الخصومة ولو
برهنا فيبينة الابن خلاصة
(قضى بنفقة غير الزوجة)
زاد الزياحي والصغير
(ومضت مسده) أي شهر
فأكثر (سقطت) حصول
الاستغناء في ماضي

وفيها وكذا قالوا في مسافرين أغنى على أحدهما أو مات فأنفق الاستغناء من ماله وفي عبسهما ذون مات
مولا فأنفق في الطريق وفي مسجد بلا متول له أو فاف أنفق عليه منها بعض أهل المحلة لا يضمن استغناء فاقبما
بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد أنه مات تليذه فباع كتبه وأنفق في تجهيزه وقيل له أنه لم يوص بذلك فتلا محمد
قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فما كان على قياس هذا لا يضمن ديانة استغناء ما أمافي الحكم فيضمن
وكذا الوعر الوصي ديناً على الميت فقضاه لا يأثم وكذا الوياتوب الوديعة وعليه مثله ادين لا يخرم بقضاه فقضاه
المودع ومثله المديون لو مات دأته وعليه دين لا يخرم مثله لم يقضه فقضاه المديون وكذا الوالوث الكبير لو أنفق
على الصغير ولا وصي له فهو محسن ديانة منطوق حكما اهـ لمخصا من البحر لكن ذكر في التاتارخانية في
المسئلة الاخيرة انه ان كان طعاما ينفق سواء كان الصغير في حجره أو لا وان كان دراهم على شراء الطعام لوفى
بحجره وان كان شيئا يحتاج الى بيعه لا على الا ان كان وصيا (قوله كلا الرجوع) أي للمودع على الاب بما
أنفق عليه اذ اضمنه الغائب لان المودع ملك المدفوع بالضممان فكان متبرعا بذلك بنفسه قال في البحر
وظاهره أنه لا فرق بين أن ينفق عليهم أو يدفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة
فيهما وبظهر أنه لا ضمان لو أجاز المالك لان الاجازة ابراع منه ولا لها كالوكالة السابقة اهـ (قوله وكلا
انحصار رثته الخ) فاذا أنفق على أبي الغائبه ثلابلأ أمر ثم مات العائب ولا وارث له غير الاب فلا رجوع للاب
على المودع لانه وصل اليه عين حقه وهذا ذكره في النهر بحثا وشبه بمجالوا طعم المعصوب للمالك
بغير علمه (قوله لغائب) أي هو واهلهما (قوله أي جنس النفقة) الانسب لئذ كبر الضمير قول النخ من جنس
حقه ما أي النفقة (قوله لوجوب نفقة الولاد والزوجة) أشار بهم هذا الى أن الابوين في المتن ليس بقيم بدل
الزوجة وبقيمة الاولاد كذلك كفي البحر ح (قوله حتى لو طفر) أي أحدهما (قوله فله أخذه) أي بالاقضاء
ولا وصيا بحر وهذا مقيد باباء الابن وأن لا يكون ثمة قاض كما صنف ط (قوله حكم الحاكم) كذا في بعض
النسخ وفي بعضها حكم الحال أي حال الاب يوم الخصومة فان كان معسرا فاقول له استغناء في نفقة مثله والا
فالقول للابن بحر (قوله ولو برهنا فيبينة الابن) أي لانه يثبت أمر اعارضا خانية أي لان الاصل الاعسار
واليسار عارض ومقتضى هذا الاطلاق أنه مع البينة لا ينظر الى تحكيم الحال والافهنا ظاهر فيما اذا كان
معسرا يوم الخصومة قلان الظاهر للاب ولذا كان القول له فتسكون البينة المدعية بينة الابن لا تبينها بخلاف
الظاهر أمالو كان وسرا يومها فينبغي أن تقدم بينة الاب على أنه كان معسرا يوم الاتفاق كقول برهن وحسده
تأمل قلت وما مر من أن القول لتسكير اليسار والبينة المدعية فله من عدم العلم بالحال تأمل (قوله غير
الزوجة) يشمل الاصول والفروع والمآرم والماليك (قوله زاد الزياحي والصغير) يعني استثناء أفضالا
تسقط نفقته المقضى به بخصي المدة كالزوجة بخلاف سائر الاقارب ثم اعلم أن ما ذكره الزياحي نقله عن الذخيرة
عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وتبعهم الشارح مع أنه يخالف لاطلاق المتن والشروح
وكافي الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضي للوالد والابن وذوي الارحام بالنفقة فمضت مدة سقطت لان
نفقة هؤلاء تنجب كفاية للحاجة حتى لا تنجب مع اليسار وقد حصلت بخصي المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها
القاضي لانها تنجب مع يسارها فان التمسقط بحصول الاستغناء في ماضي اهـ وقررد كلامه في فتح القدير ولم
يعترج على ما مر من التدسية على أنه في التدسية صرح بخلافه وعزا الى الكتاب فانه قال فيها قال أي في
الكتاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب فغاب الاب وثر كههم بالنفقة فاستدانت بأمر القاضي
وأنفقت عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستدين بعد الغرض وكانوا يأكلون من مسئلة الناس لم ترجع على
الاب بشئ لانهم اذا سألوا أعطوا اصار ملكا لهم فوقع الاستغناء عن نفقة الاب واستحقاق هذه النفقة باعتبار
الحاجة فان كانوا أعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الاب ونصح الاستدانة في النصف
بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا في حق الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم اذا أكلوا من مسئلة

الناس لا رجوع لهم لان نفقة الاقارب لا تصير ديناً بالقضاء بل تسقط بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجة اه
ومثله في شرح آداب القضاء للخصاف وذ كرمثله فاضحيان جازم به وقد قال في أول كتابه ان ما فيه أحوال
اقتصرت فيه على قول أو قولين وقد تمت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاشهر وقد راجع الرحي نسخته من
الذخيرة محرقة حتى اشتبه عليه ما مر بمسئلة الموت الا تية وحكم على الزيلعي ومن تبعه بالوهم وقال لان مراد
الحاوي أن نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة وأطال بما لا يحصى نفعاً والصواب في الرد على الزيلعي
ما قدمناه (قوله وأما ما دون شهر) من تزويله أي شهر فاكثروا وجهه أن هذه المدة قصيرة وان القاضي ما مور
بالقضاء فلو سقطت المدة القصيرة لم يكن للأمر بالقضاء فائدة لانه اذا كان كل ما مضى سقط لم يمكن استيفاء شيء
كافي الفتح (قوله ونفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة والصغير اما الصغير ففيمتاعلمت وأما الزوجة
فانما تصير ديناً بالقضاء لا تسقط بمضي المدة فلان نفقة الما تشرع لحاجتها كالاقارب بل لا احتباسها وقد علم
من هذا انها بعد القضاء لا تسقط بمضي المدة سواء كانت شهر أو أكثر أو أقل نعم تسقط نفقتها بمضي المدة قبل
القضاء ان كانت شهر أو أكثر كما قدمناه عند قول المصنف ونفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء والحاصل ان نفقة
الزوجة تيسر القضاء كنفقة الاقارب بعد القضاء في أنها تسقط بمضي المدة الطويلة (قوله غير الزوجة) أما هي
فترجع بما فرض لها ولو آكلت من مال نفسها أو من مسئلة كافي الخاتمة وغيره فاستدانتها بعد الفرض
غير شرط نعم استدانتها الصغير شرط كالمعلمة مما سر وياتي (قوله فلولم يستدن) أفاد أن مجرد الأمر بالاستدانة
لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط كمنه عليه في أنفع الوسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا
محل التفرع فكل ما كان المناسب أن يقول في الذخيرة الخ وهذا أيضاً فيما إذا فرض القاضي لهم النفقة وأمر
الأم بالاستدانة كالمعلمة من كلام الذخيرة وأنت تخبر بان هذا يخالف لما قدمه من الزيلعي من قوله والصغير
كأنه من عليه أنفاقاً فهم (قوله أو أنفقت من ماله) هذا من كلام الخاتمة كما تعرفه وما قبله مذكور في الخاتمة
أيضاً وقوله رجعت بما زادت أي بما استدانتها أو أنفقت من ماله التكميل نفقتهم وأفاد ان الاتفاق من ماله
على الاولاد قائم مقام الاستدانة فهو تقييد لقوله فلولم تستدن بالفعل فلا رجوع لكن هذا فهم لصاحب البحر
وهو غير صحيح فإنه قال وفي الخاتمة رجل غلب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا مهم مال تخبر الأم على الاتفاق
ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن به في الفرق بين ما إذا أنفقت عليهم
من ماله وبين ما إذا آكلوا من المسئلة اه قلت لا يخفى عليك ان ما في الخاتمة من مسائل أمر الاب بعد الاتفاق
عند غيبة الاقرب وهي كثيرة تقدمت في الفروع عن واقعات المقتين لقد روي أفندي فقهياً بأمر القاضي
الاب بعد ليرجع على الاقرب كلام ليرجع على الاب فهو أمر بالادانة ويجبس المستع هنال ان هذا من المعروف
كقدمه عن الزيلعي والاختيار قبل قول المصنف ففي نفقة الاعسار فإذا كانت الام موسرة تؤمر بالاستدانة من
مالها وان كانت معسرة تؤمر بالاستدانة ففي كل منهما إذا كل الاولاد من مسئلة الناس سقطت نفقتهم عن
أبيهم لحصول الاستغناء فلا ترجع الام بشي في الصورتين وأما إذا أمرت بالاستدانة ولم تستدن بل أنفقت
من مالها فلا رجوع لها أيضاً بمنزلة ما إذا آكلوا من المسئلة لانهم لم يفعل ما أمر به القاضي القائم مقام الغائب
ولذا أمر حوايا بشرط الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الأمر بها بخلاف ما لم غلط فيه كما قدمناه عن أنفع الوسائل
ويدل على أن اتفاقها لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وان أنفقت عليه من مالها أو
من مسئلة الناس لا ترجع على الاب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا صريح فيما قلناه وأشار إلى بعضه المقدسي
والخبر الرمي فافهم نعم لو أمرت بالاتفاق وهي موسرة فاستدانت وأنفقت منه ترجع لان ما استدانت من
عليها لا على الاب لانه لا يصير ديناً على الاب الا بالأمر بالاستدانة عليه لعموم ولاية القاضي فإذا كان ديناً عليها
صار من مالها فلا فرق بين الاتفاق منه أو من مال آخر بخلاف ما إذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها فانها
تكون متبرعة فاعتنتم تحرير هذا المقام (قوله وينفق منها) الاولى منه أي بما استدانتها (قوله لكن نظرية في

وأما ما دون شهر ونفقة
الزوجة والصغير قصير ديناً
بالقضاء (الان يستدن)
غير الزوجة (بأمر قاض)
فلولم يستدن بالفعل فلا
رجوع بل في الذخيرة لو
أكل أطفاله من مسئلة
الناس فلا رجوع لامهم
ولو أعطوا شيئاً واستدانت
شيئاً أو أنفقت من ماله
رجعت بملة أدت خاتمة
(وينفق منها) عزاء في البحر
للمبسوط لكن نظرية في

النهر الخ) فليجاب عن البحر بان المراد من قوله وينفق مما استدانته تحقيق الاستدانة وهو للاحتراز عما اذا لم يستدان وأنفق من ماله أو من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكر هذا الشرط قال في المبسوط فلو أنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحينئذ فلا خلاف وسقط التنظير أفاده
سط وحاصله أن الاتفاق مما استدانته غير شرط لكن قال الرحمن لو أنفق من غيره فاما أن يكون من ماله فلا يستحق نفقة الغناه به أو من مال غيره فهو استدانة ويصدق أنه أنفق مما استدانته لكن صاحب النهر مولى بالاعتراض على أخيه في غير محله اه قلت لكن هذا ظاهر اذا كان قبل الاستدانة أما بعد ما استدان وصار ما استدانته ديناً على المقتضى عليه ثم تصدق عليه بشئ فهل تسقط نفقته عن قريبه لانهما يجب كفاية للحاجة وقد حصلت بما صار معه من الصدقة فليس له أن ينفق مما استدانته حتى ينفق ماله ولا يودفع له القريب نفقة شهر فخصي الشهر وبقي معه شئ لم يقض له بأخرى مالم ينفق ما بقي أم لا تسقط لكون ما استدانته صار ملكه وإذا لم يجعل له نفقة مدة فبات أحدهما قبل تمام المدة لا يسترد شئ منها اتفاقاً كالأب الدائع وتظهيره ما مر في موت الزوجة أو طلاقها فاستدانته في حكم المجل فيما يظهر بحيث ملكه فله أن ينفق منه أو من الصدقة لكن ليس له الاستدانة ثانياً مالم يفرغ جميع ماله معه لتحقيق الحاجة فالحاصل أنه اذا استدان بأمر قاض صار ملكه ولذا ومات القريب بعده ما يؤخذ من تركته ولا يسقط بالموت فلا فرق حينئذ بين أن ينفق منه أو مما ملكه بعد الاستدانة بصدقة أو غير هذا ما ظهر للمهمي القاصر فأماله (قوله أو من عليه النفقة) أي من بقية الأقارب فالأب غير قيد (قوله دين ثابت في تركته) فلا م أن تأخذها من تركته ذخيرة (قوله فتأمل) أي عند الفتوى ما هو الأول من هذين القولين المصحين قلت لكن نقول الثاني في الذخيرة عن الخصاص والأول عن الأصل قال الخبر الرمي وأنت على علم بان تصح الخصاص لا يصادم تصح الأصل مع ما فيه من الاضرار بانساء فيتبني أن يقول عليه اه أي على ما في الأصل للإمام محمد وفي شرح المقدسي ولو مات من عليه النفقة المستدانة باذن لم تسقط في الصحيح فتؤخذ من تركته وان صح في الخلاصة خلافه اه ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعزا ما في المتن الى الكثر والوقاية والايضاح مع أنه غير الواقع فان مسألة الموت مما زادها المصنف على المتن تبعاً للشيخ صاحب البحر فافهم (قوله وفي البدائع الخ) تبع في النقل عنها صاحب البحر والنهر والذي رأيته في البدائع تكسر ذلك فانه قال ويجبس في نفقة الأقارب كالزوجة أما غير الأب فلا شئ فيه وأما الأب فلا شئ في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا تها تسقط بحض الزمان فالولم يجبس سقط حق الولد رأساً فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن الفوات لان حبسه بحمله على الاداء وهذا لم يوجد في سائر ديون الولد لانها لا تفوت ولهذا قال أصحابنا ان الممتنع من القسم يضرب ولا يجبس بخلاف سائر الحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه يفوت بعض الزمان فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق اه لمخصو به علم أن ما ذكره هو حكم الممتنع عن القسم بين الزوجات وقد مناعن الذخيرة لا يجبس والدان علفي دين ولده واسفل الا في النفقة لان فيه اتلاف الصغير وسبباً في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكثر لا يجبس في دين ولده الا اذا أبي عن الاتفاق عليه وذ كر المصنف هناك مثله وعلى هذا فلا يصح أن يقال انه يمكن أن يستدين بأمر القاضى فلا يلزم المحذور لان الكلام في الممتنع من الانفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فيجبس لينفق من ماله أو ليستدين فافهم وقول البدائع فالولم يجبس سقط حق الولد رأساً أي كله بخلاف ما اذا حبس فانه انما يسقط حقه في مدة الحبس فقط وفي هذا دليل على ان الصغير ليس في حكم الزوجة خلافاً لما مر من الزيالي اذ لو كان في حكمها لكان يمكن القاضى أن يقضى عليه بالنفقة فلا يسقط منها شئ كسائر ديون الصغير (قوله وقيد) أي قيد عدم الحبس في نفقة القريب وهذا مبني على النقل لخطأ أم على الصواب الذي نقناه فلا تعيد ثم قوله بما فوق الشهر حقه كافي ط أن يقال بالشهر فما دونه لان الذي لا يسقط هو التلبيل وهو

النهر بانه لا أثر لطاقه بما استدانته حتى لو استدان وأنفق من غيره وفي ما استدانته لم تسقط أيضاً اه (فلا موان الأب) أو من عليه النفقة (بعدها) أي الاستدانة المذكورة (فهى) أي النفقة (دين) ثابت (في تركته في الصحيح) يحرم ثم نقل عن البرازية تصح ما يحل نفسه ونفسه المصنف عن الخلاصة قائلاً ولولم ترجع حتى مات لم تأخذها من تركته هو الصحيح اه لمخصو فتأمل وفي البدائع الممتنع من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يجبس لفواته بعض الزمان فيستدرك بالضرب وقيد في النهر بحثاً بما فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كالمصنف

ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع (٧٤٦) عليه بقدر بلوغه (و) يجب النفقة بأنواعها (للملوك) منفعة وان لم يملك رقبية كموضى بخدمة موثى
القنية نفقة المبيع على
البائع مادام في يده وهو الصحيح
واستشكله في الجسريانه
لاملك له رقبية ولا منفعة
فينبغي ان تازم المشتري
(فان امتنع فهي في كسبه)
ان قدر بان كان محبها ولو
غير عارف بصناعة فيؤجر
نفسه كعين البناء بحر
(والا) ككونه زمنا أو
جارية (لا) يؤجر مثلها
(أمره القاضي بيبعه) وقالا
يبعسه القاضي وبه يفتى
(ان محله) والا كدبر
وأم ولد ألزم بالانفاق لا غير
(عبد لا ينفق عليه ولاه
أكل) أو أخذ (من مال
مولاه) قدر كفايته (بالارضاء
عاجزا عن الكسب) أولم
يأذن له فيه (والا) يأكل
كل لو قدر عليه مولاه لا يأكل
منه بل يكسب ان قدر بحيث
وفيه تنازع في عبد أو دابة في
أيديهما يجبران على نفقته
(نفقة العبد المصوب على
الغاصب الى أن يرد الى
مالكه فان طلب الغاصب
(من القاضي الامر بالنفقة
أو البيع لا يجيبه) لانه
مضمون عليه (و) لكن (ان
خاف) القاضي (على العبد
الضباع باعه القاضي
لا الغاصب وأمسك)
القاضي (فمنه مالكة طلب
المودع) أو أخذ الا بئ

٣ مطالب في نفقة الملوك
٣ قوله ولوله كبير الخ هكذا بالاصل المقابل على خطه ولعل الظاهر اسقاط لفظه اه

مادون شهر كسب (قوله ولا يصح الامر الخ) في التنازع خاتمة امر أهله ان صغير لا مال له ولا للمراة فاستدانته
وأنفقت على الصغير بأمر القاضي فبلغ لا ترجع عليه بذلك اه أي أمرها القاضي بان تستدين وترجع
عليه بعد بلوغه كافي البرازية قال في المنع فقد أفاض انه لا يملك الامر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال أو كانت
هنالك من يجب نفقته عليه (قوله ويجب النفقة) أي على المولى ولو فقير اه ستاني ٣ (قوله لمالوك) أي بقدر
كفايته من غالب قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر المودعة ولا يلزم العبدان
تنعم على أن يدفع له مثله بل يستحب ولو قدر على نفسه شحاً أو رياءه لزمه الغالب في الاصح ويستحب التسوية
بين عبده وجواريه في الاصح ويريد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف وعليه شراؤها الطهارة لهم وينبغي
أن يجلسه ليا كل معه ط مخلصا عن الهندية (قوله منفعة) تغيير يحول عن نائب الطاعل وخرج به المكاتب
لانه مالك لمنافعه ودخل فيه المدربر وأم الولد فانهما كالقن ولوله كبير اذ كرا محبها ٣ ولوله أب حاضر ولو
أمتت زوجة مالم يبوئها منزل الزوج كافي البحر (قوله كودي بخدمته) الا اذا مرض مرضا يمنع من الخدمة
أو كان صغيرا لا يقدر على الخدمة فنفقة على الموصى له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر (قوله هو
الصحيح) وقيل يرفع البائع الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه أو اجارته قنية وفيها نفقة المبيع بشرط الخيار
على من له الملك في العبد وقت الوجوب وقيل على البائع وقيل يستدين فيرجع على من يصير له الملك كصدقة
الخطر اه (قوله فينبغي أن تازم المشتري) تنمة عبارة البحر هكذا تكون تابعة للمالك كالمهر ون كجاشه
بعضهم كافي القنية أيضا اه ومنه في النهر والجواب أن المبيع باق في ضمان البائع واجب تسليمه
كالمصوب نفقته على الغاصب ولا ملك له فيعوقبه ولا منفعة ولانه قبل القبض بغرض العود الى ملكه اذا
هلك ولذا يسقط عنه رجعي (قوله كعين البناء) هو من يحسن له الطين وينسأله ما يبي به وهو تمثيل للصحيح
غير العارف بصناعة (قوله والا) أي ان لم يكن له كسب (قوله أو جارية لا يؤجر مثلها) بان كانت حسنة
يتحشى عليها الفتنة والحال أنهم عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة عليه ومعروفة بذلك بان كانت
خبارة أو غسالة تؤمر به أيضا هكذا قال الامام أبو بكر البخاري وأبو اسحق الطقيي الحافظ هندية قال في
الشرنبلانية يعلم أن الانوثة هذا ليست أمانة العجز بخلافها في ذوى الارحام اه وتعام في ط وقد منا
هنالك عن الرملى أن البنت لو كان لها كسب لا تازم نفقتها الاب (قوله أمره القاضي) وان امتنع حبسه كافي
الدرا المنقى قالت لو كن السيد غائبا هل يبيعه القاضي الظاهر نعم كيا بئ في العبد الوديعة وتقدم أنه
لا يفرض له القاضي في مال سيده الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد (قوله وقال يبيعه القاضي) لانها
يربان جوارا المبيع على المولى لاجل حق الغير وسيأتي في الجران الفوى عليه فأما الامام فانه لا يرى ذلك
ولكن يحبس نهر (قوله ألزم بالانفاق) فان غاب ولا مال له حاضر فالظاهر أن القاضي يأمره بالاستدانة
على سيده احياء لمصلحة ويحتمل أن تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله أو أخذ) أي فوايكسى به
أود راهم بشرى اه (قوله والا) أي ان لم يكن عاجزا عن الكسب وأذن له فيه (قوله كل لو قدر) أي ضيق (قوله
لا يأكل منه) أي من مال مولاه (قوله يجبران على نفقته) وكذا اولد أمة مشتركة ادعاء الشريكان وعليه
اذا كبر نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو أثبت أحدهما الحق له لم يرجع عليه الا نحو تبرعه حيث
تعرض لمال غيره أو لوجوبه عليه بزمه وحتى (قوله لانه مضمون عليه) فانه لو تعيب عنده أو هلك يضمن للمالك
الى أن يرد عليه والرد واجب وان كان المالك غائبا فابق عند الغاصب فهو متبرع بما ينفقه (قوله ولكن
ان خاف الخ) بان خاف هربه بالعبد أو نحوه (قوله أو أخذ الا بئ) ما كان ينبغي ذكره على هذا الوجه لان
ذلك بحث لصاحب النهر حيث قال ونقولوا في أخذ الا بئ اذا طلب من القاضي ذلك فان رأى الانفاق أصح
أمره وان خاف أن تأكله الفقة أمره بالبيع فيقال ان أمره بالاجارة أصح فلم يذكروه اه فالتقول في
حكمه مخالف للمودع والمشتري على ان الرملى وغيره أجاب بان الا بئ يحشى عليه الا باق ثانيا فالغالب

انتفاء أصلية إجارته للغير فلذا استكتوا عنه ثم بحث الرملي أن الحكم دأثر مع الأصلية حتى في المودع لو كان
 الأصل الانفاق عليه أمره به فلا فرق بينهما تأمل اه قال في البحر وكذلك أي كالعبد الأبق إذا وجد دابة
 ضالة في المصر أو في غير المصر (قوله أو أحد شريك عبد الخ) أي في رفع الشريك الأمر إلى القاضي ويقع
 التبعة على ذلك والقاضي بالخيار في قبول هذه البيعة وعدمه فان قبلها فالحكم ما ذكر كافي البحر من الخاتبة
 ويأتي بما إذا امتنع أحدهما عن الانفاق (قوله ونحوها) وهو الأبق والمشارك (قوله لا يجيبه الخ) ذكر في
 الذخيرة أن القاضي إن رأى الانفاق أصلح أمره بذلك وكذلك في اللقيط واللقطة وبه علم المدعو على
 الأصلية (قوله والنفقة على الآجر والراهن) أي نفقة العبد المأجور والمهون على مالكوه والمستعار على
 المستعير لانه يستوفى منفعة بلا عوض فهو محبوب في منفعة وقد مر أول الباب أن كل محبوب من منفعة غيره
 تلزمه نفقته وما في البحر من قوله وكذا النفقة على الراهن والمودع فالظاهر أن المودع بكسر الدال اسم فاعل
 والخالف ما تقدم من أن القاضي يؤجره لينفق عليه أو يبيعه (قوله وأما كسونه فعلى المعبر) لعل وجه
 الفرق بين نفقته وكسونه أن الطعام يستهلكه العبد في حال احتباسه في منفعة المستعير فلا يملكه المولى أما
 الكسوة فتبقى ولو لم يملكه كسوته صارت ملكاً للمولى العبد والعارية تملك المنفعة بلا عوض ففي إيجاب الكسوة
 عليه إيجاب العوض تأمل (قوله وتسقط بعقته) أي إذا أعتق السيد عبده سقطت عنه نفقته (قوله وتلزم
 بيت المال) أي إذا كان عاجزاً وليس له قريب ممن تلزمه نفقته (قوله أجبره القاضي) أي على الانفاق عليها
 وهذا ذكره في المحيط وذكر الخصاص أن القاضي يقول للآبي أما أنت تبس نصيبك من الدابة أو تنفق عليها
 رعاية بجانب الشريك كذا في الفتح والبحر (قوله جوهرة) لم يذكر في الجوهرة مسألة الدابة المشتركة وإنما
 ذكر ما يدها فالمناسب عز ذلك للفتح أو البحر كما ذكرنا (قوله ويؤمر الخ) أي يؤمر المالك الذي لا شريك
 معه فهنا لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فانه يجبر رعاية الحق الشريك كما علمت (قوله لا قضاء) لانها
 ليست من أهل الاستحقاق بخلاف العبد كافي الهداية (قوله والكال) قالوا الحق ما عليه الجماعة لان غاية
 ما فيه أن يتصور فيه دعوى حاسبة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه وأقره في البحر والنهر والخ
 (قوله ولا يجبر في غير الحيوان) أي كالدور والعقار والزرع (قوله ما لم يكن له شريك) أي فان كان له شريك
 فانه يجبر حيث لم تكن القسمة ككرى نهر ومرمة قنطرة وبرود ولا بد وسفينة معيسة وحائط إلا أن كان
 يمكن قسمه من أساسه وبني كل واحد في نصيبه السترة وسيأتي تمام الكلام عليه في آخر الشريعة ان شاء الله
 تعالى (قوله كاسر) أي نظير ما مر آنفاً في الدابة المشتركة من أنه يجبر الممتنع ثلاثية ضرر شريكه (قوله أنفق
 الثاني ورجع عليه) هذا خلاف ما قدمه من أن حكمه حكم عبد الوديعه وأجاب ح بان هذا امتنع في
 الامتناع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيريته اه قالت لكن لا بد من اذن القاضي أو الشريك كما أفاده
 الشارح بعده وفي البرازية قال أحدهما ليس شيء أنفق وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاصلة
 الآتي ممن ينفق عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال الشريك أنفق على
 حصته أيضاً يكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل
 على المولى اه (قوله والوديعه واللقطة) أي إذا أقام بينة على ذلك فان شاء القاضي قبلها وأمره بالانفاق
 ان كان أصلح والأمر بهيئها كافي الذخيرة والأمر بالانفاق يحتمل كونه من أجزائها أو من مال المأمور وأيهما
 كان أصلح يأمره القاضي به كما علم عاصر (قوله إذا استرمت) أي احتاجت للإصلاح كأنها تطلبه وفي
 المصباح رمت الحائط وغيره وما من باب قتل أصلحته والله سبحانه وتعالى أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدرر معهما بالمقابلة المحررة على النسخة
 المقابلة على خط المؤلف رحمه الله ويليه الجزء الثالث أوله كتاب العتق

To: www.al-mostafa.com